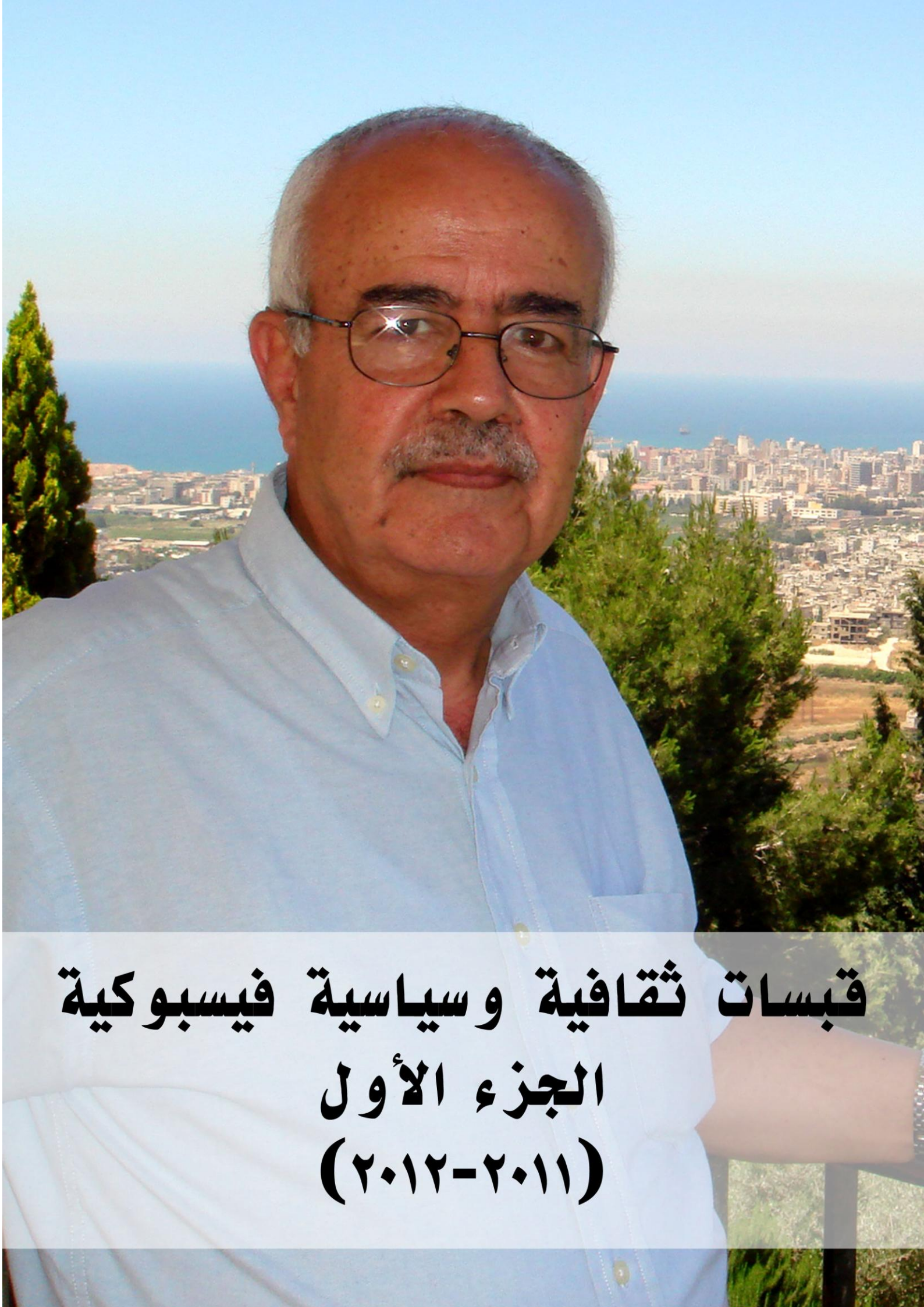




قبسات ثقافية وسياسية فيسبوكية
الجزء الأول
(٢٠١١-٢٠١٢)

لماذا أكتبُ ؟..

**أعتقد أنني أكتب من أجل الكل الوطني ، القومي ،
والإنساني المُمَيِّز بتعدديته العقلانية العلمانية
والديمقراطية . وأدرك أن قلَّه من هذا الكل المُمَيِّز
تريد وترغب قراءة ما أكتب ، ليس من منطلق انحيازها
المعرفي والسياسي لمضمون كتاباتي وأفكاري
فحسب، بل أيضاً لنقد تلك الأفكار والكتابات والإضافة
عليها وتطويرها والارتقاء بها ، والالتزام الخلاق
بممارسة مضامينها على طريق تحقيق رؤيتنا
التحررية والديمقراطية الثورية .**

المحتويات

31	عن مفهوم المواطنة والديمقراطية بمناسبة المصالحة العتيدة بين فتح وحماس
31	خاطرة
32	ما الذي يعنيه مفهوم المواطنة ؟
33	عن أهمية الوعي بمفهوم الديمقراطية والمواطنة في المجتمع الفلسطيني ؟
35	حول استمرار الحالة المأزومة الراهنة المنتشرة في صفوف قوى وأحزاب اليسار في بلادنا..وسبل النهوض..
37	كيف تُقيّم الماركسية في المشهد الراهن للنظام الرأسمالي العالمي؟
38	ما هي طبيعة " أزمة " الماركسية الراهنة ومستقبلها في البلاد العربية ؟
41	بين غطرسة القوة والأسطورة التوراتية
45	على هامش الذكرى 63 للنكبة : "إسرائيل" متحف الأجناس
47	على هامش الذكرى (63) للنكبة : فلسطين عبر التاريخ
51	على هامش الذكرى (63) للنكبة : في ذكرى النكبة يتجدد الجرح وتتجدد وحدة الشعب
52	ماذا بعد وصول حل الدولتين إلى أفق مسدود ..؟ (ورقة للحوار)
64	أسئلة موجهة إلى أ.غازي الصوراني سؤال من رحال بمنفى
67	على هامش الذكرى (63) للنكبة : اللاجئون الفلسطينيون بعد 63 عاماً من النكبة
70	قالوا عن اليهود واليهودية
71	ما هي طبيعة " أزمة " الماركسية الراهنة ومستقبلها في البلاد العربية ؟
73	كيف تُقيّم الماركسية في المشهد الراهن للنظام الرأسمالي العالمي؟
75	حول استمرار الحالة المأزومة الراهنة المنتشرة في صفوف قوى وأحزاب اليسار في بلادنا..وسبل النهوض
77	عن أهمية الوعي بمفهوم الديمقراطية والمواطنة في المجتمع الفلسطيني ؟
78	ما الذي يعنيه مفهوم المواطنة ؟
80	إن المعرفة بالنسبة لكل المعنيين بالتغيير من أجل التحرر
80	مفهوم المواطنة
81	ثورة مصر وما بعدها
94	أسئلة من سامي الأخرس
100	أسئلة موجهة إلى أ.غازي الصوراني
103	سؤال ابو الحسن حسن
104	سؤال من كمال ابو الحسن
105	الأهداف الكبرى تستحق التضحيات العظيمة
106	قصة شهيد من بلدي
111	سبق لي أن نشرت حول الاغتراب بين القومية والماركسية في الجبهة
116	رؤية أولية حول موقف اليسار الفلسطيني والعربي من حركات الإسلام السياسي راهناً
119	كلما
120	حول سؤال ما هي الديمقراطية .. ؟
121	إذا كنا نتفق على أن المعرفة هي ثمرة أولية من ثمار الفكر باعتباره وعياً
121	إن المعرفة بالنسبة لنا لا تتوقف عند المعرفة الأولية التي تتشكل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب

123	ان مشهد الانتفاضات الشعبية يؤذن بميلاد مرحلة جديدة
124	حول تعريف مفهوم المجتمع المدني
125	جدية السلطة والقيادة في الذهاب إلى الجمعية العمومية نابعة من يأسها التوصل إلى حل سياسي
125	تابع / تعريف مفهوم المجتمع المدني
126	الانتفاضة مستمرة حتى اسقاط النظام
127	قوى الثورة المضادة .. الخطر الأكبر على الانتفاضات الشعبية العربية
130	رداً على سؤال الصديق مازن أبو عواد ، حول تعريف التبعية والتخلف
131	حول أزمة أحزاب وفصائل اليسار العربي .. النهوض أو إسدال الستار
132	حول واقع ومستقبل المرأة العربية
134	رفاقي الأعضاء في كل مكان على هذا الكوكب ... رفاقي الشباب المناضلين بوعي وصبر عنيد من أجل مبادئكم واستنهاض حزبكم / جبهتكم
134	الانتفاضة العربية ومستقبل المجتمع المدني
135	كل التحية والتقدير إلى الصديق العزيز أفهمي كتوت ، واثمن جهده المبذول في كل نتاجه الفكري
136	حول ظاهرة الفساد في النظام العربي
138	حول تعريف اليسار
140	الصوراني يدعو لاصدار "قانون العودة" لاتاحة العودة للاجئين وفق الشرعية
141	في راهنية الانتفاضات العربية ومستقبلها
143	ابرز عناصر النهضة والتنوير في اوروبا بين القرن السابع عشر والتاسع عشر
145	صفحات من تاريخ حركة القوميين العرب
149	المؤتمر الوطني الثاني للجبهة الشعبية - شباط 1969
154	المؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
158	المؤتمر الوطني الرابع للجبهة
165	المؤتمر الوطني الخامس
166	التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الخامس
174	الوثيقة النظرية الصادرة عن المؤتمر الوطني الخامس
177	الحلقة الثامنة - التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر الوطني الخامس
185	الحلقة التاسعة - الكونغرس الحزبي الأول (حزيران 1994)
212	من وحي العدوان الهجري على قطاع غزة ... حديث في جوهر الصراع العربي الصهيوني
214	خاطرة حول مزاعم "الهوية" و "الأمة" اليهودية
214	أبو علي مصطفى في ذكراه العاشرة
217	بوصلة رفاقنا للمرحلة الراهنة والمستقبل
220	حول الأسس التنظيمية والفكرية والسياسية للحزب
222	الحقوق الثابتة لشعبنا الفلسطيني في أرض وطنه فلسطين ... رداً على تقرير "جيفري بالمر"
225	رسالة إلى كل المعنيين بتطوير الانتفاضة العربية وتحقيق أهدافها
226	"استحقاق أيلول أو مشروع الاعتراف بالدولة الفلسطينية"
235	مرة ثانية حول "الدولة الفلسطينية" وجوهر موقف الجبهة الشعبية
242	ضد الهبوط السياسي .. ومن أجل المستقبل .. على الرغم من ظلام اللحظة
253	نداء رفاقي عاجل

254	إلى كل الرفاق .. حتى لا نَهون .. وتبقى جبهتنا في حدقات العيون
258	منى تهديك أطيّب تحياتها. البنات جميعهن يعملن. اثنتان في مهنة التدريس. الجميع في صحة جيدة.
259	أُتفق معك على كل مشاعر الخشية والقلق في سوريا وغيرها من البلدان العرب، وخاصة "عدم ثقّتك في سياسة أوّسلو وضرورة تغيير النهج السائد عبر قيادات شابة".
262	القائد الثوري المثال أحمد سعدات
264	مناشدة الى كل الرفاق والاصدقاء لاستنهاض الفعاليات الجاهيرية تضامنا مع القائد الثوري المثال أحمد سعدات ورفاقه واخوانه الاسرى
268	من وثيقة المؤتمر السادس : نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة.
268	حول مواصفات الرفيق الحزبي والشرعية الحزبية.
271	الذاكرة الشعبية وتواصلها مع اللحظة الراهنة والمستقبل
272	الخيار التفاوضي العبثي الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون
273	الصراع العربي الصهيوني واو هام الحل المرحلي
279	حول العلمانية والحداثة والمستقبل العربي
283	مراحل تطور الرأسمالية ودور القوى الماركسية في الخروج من الازمة الراهنة.
292	مرة ثانية : محاولة للإجابة على سؤال " هل انتهت الفلسفة؟"
298	حول سؤال ما الماركسية ودور قوى اليسار العربي في الانتفاضات العربية ؟
303	المجتمعات العربية وأكذوبة المجتمع المدني.
314	وعد بلفور: قراءة سياسية تاريخية وراهنة.
326	هواجس المشهد العربي ما بعد الانتفاضات
327	حول الثقافة ودور المثقف العضوي.
329	في احدى الندوات سألني احد الحضور عن رأيي في عبارة الاسترشاد بالمنهج المادي الجدلي.
330	على المفكرين والمتقنين الحداثيين العرب ان يبادروا الى مراكمة المزيد من الجهد / الانتاج
330	في الذكرى الرابعة والأربعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. مزيداً من النهوض
332	حول أزمة اليسار العربي.
332	مع تقديري للحوارات الجارية بين الفصائل الوطنية الفلسطينية والنظام المصري
333	إن المعرفة بالنسبة لرفاقنا في الجبهة الشعبية لا تتوقف عند المعرفة الأولية التي تتشكل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب تفكك الأفكار التوحيدية الوطنية
333	هل انتهت الفلسفة ؟ سؤال أعتبره مدخلاً
335	إذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية للفلسفة العقلانية والتنويرية في بلادنا العربية
336	الشكل الأساسي للصراع الاجتماعي هو الصراع الطبقي
337	معابدة إلى مواطنينا المسيحيين، أخواتي وإخواني ورفاقي وأصدقائي
339	ان التنظيم أو الحزب هو، كما يقول "لوكاش"، شكل التوسط بين النظرية والممارسة
340	إذا كانت المسألة التنظيمية مسألة أساسية، بوجه عام، من مسائل العمل الثوري
340	مع ظهور عصر العولمة أواخر القرن العشرين وظهور الفلسفات البنيوية والتفكيكية
342	جورج ويلهلم فريدريك هيغل (1770 - 1831)
343	لعل اللحظة التاريخية تحفزنا -في اللحظة الراهنة - لإعادة النظر بالمفهوم الفلسفي الشامل للفلسفة
343	أحبتي رفيقاتي ورفاقي وجميع الاصدقاء .. كل عام وانتم على موعد مع الأمل ،مع النصر و مع الفرح ، 31/ديسمبر/ 2011 ..
344	فكرة للنقاش .. من هو اليساري ؟

345	 مرة ثانية .. وثالثة .. أعيد التأكيد والتذكير بأننا أمام مرحلة تتطلب استعادة لأصل الصراع
345	 حول نشأة الماركسية ومستقبلها
347	 إن طرح حكومة دولة العدو الإسرائيلي شعار يهودية الدولة، لا يبتعد أبداً عن ظاهرة "الانبعاث الديني"
348	 كان جمال حمدان صاحب السبق في فضح أكذوبة ان اليهود الحاليين هم أحفاد بني إسرائيل الذين خرجوا من فلسطين
351	 بيان ختامي صادر عن اللقاء اليساري العربي الثالث بيروت – 13- 15 كانون الثاني / يناير 2012
	Globalization and the nature of political, economic and social crisis in the Arab world and future horizons
353	 جورج حبش .. قائداً ومفكراً ثورياً .. في ذكراه الرابعة (الحلقة الاولى)
369	 الرفيق المفكر ،القائد الراحل جورج حبش، من بين المنات من زملائه ورفاقه في مراكز القيادة في مسيرة النضال التحرري ..
376	 خاطرة من وحي مشاهد توريث حفيد كيم ايل سونج في كوريا الشمالية
380	 من اقوال القائد الراحل في المسألة التنظيمية (الحزب)
389	 من كلمات القائد الراحل جورج حبش إلى الشباب
389	 الحكيم الراحل والموقف من أوصلو والوحدة الوطنية
390	 موقف الوالد والمعلم الراحل جورج حبش من حق العودة
391	 من أقوال القائد الراحل المؤسس جورج حبش حول رؤيته للصراع مع العدو الصهيوني
391	 إذا كانت الأقطار العربية قد حافظت على استقلالها السياسي الشكلي الهش والرخو
392	 في ضوء التباين الشديد بين وجهات النظر حول الهوية الوطنية بين أهل اليمين والوسط واليسار
392	 إلى كل الرفاق .. حتى لا نهون .. وتبقى جبهتنا في حدقات العيون
393	 الاستلاب والظلم والاضطهاد ، إلى جانب الحمل والولادة وتربية الأبناء ومسئولية البيت والعمل
393	 يبدو أن المفكرين الغربيين وجدوا جاذبية خاصة في مقولة نهاية الفلسفة او مقولة النهايات
394	 فيما بعد هزيمة حزيران 1967
395	 صورة المرأة في الواقع الاجتماعي الفلسطيني
395	 اعتقد أن العائلة الممتدة انحسرت في مجتمعاتنا العربية منذ منتصف القرن العشرين لحساب العائلة النووية
396	 قبل دقائق علمت بوفاة الرفيق والصدیق الاستاذ بهجت ابو غربية
397	 حول دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والمجتمعي قبل نكبة 48
398	 المعرفة التي أدعو الى امتلاكها ووعيتها ، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز الى العقل والتجربة
400	 أن تكون ماركسياً يعني أن تبدأ من ماركس
401	 جافة هي النظرية يا رفاقي وشجرة الحياة دائمة الاخضرار
401	 زكي مراد - 1927 – 1979
401	 حول الثقافة الوطنية الفلسطينية في زمن الانقسام
403	 اذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية لفلسفة ما بعد الحداثة
404	 جزء من محاضرة غازي الصوراني حول الوضع الاقتصادي العربي
404	 وجهة نظر أمل من رفاقي وأصدقائي التعليق عليها بصراحة وموضوعية
405	 إن الانتماء لجبهتنا الشعبية ، والالتزام الحقيقي بها وامتلاك الوعي الثوري العميق بمبادئها وهويتها الفكرية "الماركسية"
406	 كلمات متفرقة من الفيس بوك – غازي الصوراني
408	 الحديث عن أزمة الثورة العامة، التي مهدت لإبرام صفقات كامب ديفيد و أوصلو ووادي عربة
408	 دعوة الى رفاقي واخواني في كافة فصائل وحركات واحزاب القوى الوطنية الفلسطينية

409	قوى الإسلام السياسي التي تتصدر - اليوم - المشهد السياسي في مصر وتونس واليمن وليبيا وغيرهم.....
409	في كل الدول العربية نلاحظ سيطرة طبقة الكومبرادور او السماسرة.....
410	لا أجزع إن خذلني من يؤمن بما أقول .. ولا أفزع إن هاجمني من يفزع لما أقول.....
410	على هامش اتفاق الدوحة.....
411	عن الاخلاق والقيم الاجتماعية العربية والمستقبل؟.....
412	المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية العربية وافاق المستقبل.....
415	إن المشكلة الفلسفية للمعرفة الأخلاقية.....
416	فقرات متنوعة من الفيس بوك.....
418	حكومة الكفاءات ومهمات محتضرات.....
420	بعض مواصفات الحزب الماركسي الثوري.....
421	ان البحث وتعميق النقاش حول مفهوم الحزب الثوري مهمة المثقفين.....
421	حول القيم الأخلاقية العربية (الموروثه والسائده) والصراع بين التخلف والارتقاء.....
422	حول واقع المرأة الفلسطينية ومستقبلها.....
425	إذا اتفقنا على ان الحزب الماركسي هو الإطار السياسي الأيديولوجي.....
426	حول دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والمجتمعي قبل نكبة 48.....
427	عن التحرر الاقتصادي للمرأة.....
428	كلمات في راهنية ومستقبل المرأة العربية.....
429	حول الهوية الوطنية ومستقبل نهوض الهوية القومية.....
430	بمناسبة الذكرى الأولى لانتفاضة 25 يناير... ..
431	السمات الأخلاقية لعضو الحزب الماركسي.....
432	شككت الانتفاضات الشعبية فرصة ذهبية أو جسراً استخدمته التيارات الدينية.....
433	بالقدر الذي نؤمن بأن الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها إنما تكف عن أن تكون نفسها.....
433	استخلاصات سياسية وتنظيمية من واقع احزاب وفصائل اليسار العربي.....
434	على الرغم من أن الماركسية حققت إنجازات ضخمة في الماضي.....
435	ان الانضباط في الحزب الماركسي الثوري هو "وحدة الأعمال وحرية المناقشة الديمقراطية والانتقاد الداخلي".....
435	من المفيد ان ندرك أن كلمة الجماهير فضفاضة غير محددة المعالم.....
436	أرى أن أزمة الماركسية عندنا، تتجلى في كونها تعيش حالة قطيعة أو إرباك مع تراثها.....
437	تبرز الاشتراكية اليوم ، كضرورة ما تزال تتطلع إليها هذه الأوضاع التي تزداد تردداً في حياة شعوب بلادنا العربية.....
437	إن جذور أزمة الماركسية في الوطن العربي تكمن في هذا التراجع الفكري والضعف النظري لدى احزاب وفصائل اليسار
438	ازمة قوى واحزاب وفصائل اليسار العربي وسبل النهوض.....
439	ان ما يوصف بأنه " أزمة الفكر " لدى أحزاب اليسار العربي هو في الحقيقة أزمة الممارسة بسفحيها.....
439	صحيح أن الماركسية هي منهج أفكار ماركس ، و " مذهبه " ، لكن علينا أن ندرك أن كل من الأفكار ، و "المذهب ".....
440	لكل النساء العربيات .. تهنئة واعتذار في الثامن من آذار.. ..
441	رسالة تحريض لكل النساء العربيات.....
443	يصادف اليوم التاسع من آذار الذكرى السنوية التاسعة والثلاثين لاستشهاد الرفاق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين محمد الأسود (جيفارا غزة).....
444	كل حديث عن التحرر والديمقراطية والمقاومة والتقدم لا يلتزم في الممارسة بالنضال.....

444 يشيع شعبنا الفلسطيني شهدائه الابطال من مدينتي رفح وغزة
 445 إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار
 445 على النقيض من اوهام قوى اليمين الفلسطيني والعربي بالنسبة لاستمرار التفاوض
 446 ان الوضع الفلسطيني قد وصل إلى أفق أو مأزق مسدود
 447 إن الموقف الوطني الثوري عموماً ،تجاه الصراع العربي الصهيوني
 447 فصائل واحزاب اليسار الفلسطيني في مجابته للعدو الصهيوني والهيمنة الامبريالية
 448 فيما يستمر العدوان الصهيوني على غزة ، وينتشر الدمار والرعب ورائحة الموت والدم في شوارعها
 448 ان طبيعة الصراع مع دولة العدو الصهيوني ، تتخطى السياسات القاصرة وما يحكمها من ممارسات سياسية وفكرية
 449 طبقات غير متبلورة وانقسام في الهوية
 452 من الضروري ان ندرك أن كلمة الجماهير فضفاضة غير محددة المعالم
 453 مناسبة مرور 129 عام على رحيل الفيلسوف كارل ماركس
 456 أحدث قصائد الشاعر أحمد مطر...مِمَّ نَحْشَى؟
 458 ويبقى التساؤل : من يقود الجماهير الكادحة نحو الهدف الاستراتيجي؟
 458 إن قراءتنا لبعض مؤشرات ومكونات المسار التطوري للماركسية كنظرية علمية
 459 ان جوهر تناقضاتنا التناحرية مع الحركة الصهيونية وقوى العولمة الإمبريالية
 459 إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ضمت بين صفوفها منذ تأسيسها الى يومنا هذا
 460 الابطال العظام الذين ننحني لنضالهم ونستلهم كل الدروس والعبر من تجربتهم وتضحياتهم هم شهداء الجبهة ومؤسسيها
 وردني هذا اليوم ، البيان التضامني من رفاقنا في حزب العمال الشيوعي التونسي رفاقي واصدقائي حيوا معي رفاقنا في تونس
 461
 461 أرى أن من واجب قوى اليسار الماركسي العربي
 462 يثار الجدل بقوة في هذه المرحلة من الصراع العربي الصهيوني
 462 الى رفيقنا القائد المناضل المثقف الثوري المثال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعادات
 464 أن يعود اليسار الفلسطيني ليصبح يساراً حقيقياً فهذا يستلزم
 465 حتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف
 465 السمات الرئيسية للمرحلة على الصعيد الفلسطيني
 466 الإنسان كل لا يتجزأ والاشتراكي هو قديس في حرب الطبقات ومثالي في اخلاقياته وسلوكياته البروليتارية
 466 ان تطور المعرفة وتشعبها الذي " نبع من تربة الاقتصاد والحاجات المادية الأساسية
 467 إن نجاح الحزب الماركسي الثوري في تأدية وظيفته و دوره
 467 التغيير الثوري بالنسبة لفصائل وأحزاب اليسار
 468 إذا كان هدف الرفاق في احزاب وفصائل اليسار
 468 ان اوجه نشاط احزاب وفصائل اليسار العربي ، يعتمد بدرجة أساسية على عاملين رئيسيين من النشاط
 468 الحزب السياسي الثوري ، ليس المنظم والقائد والطليعة للجماهير فقط
 469 الاختصار في أزمة الماركسية وأحزاب اليسار
 473 المراجعة النقدية واستلهم الدروس والعبر من تجربة فصائل واحزاب اليسار
 473 لولا ثقتي - بالمعنى الموضوعي والتاريخي -
 باسم رفاقي في الجبهة الشعبية وباسمي اتقدم من الرفاق الاعزاء في الحزب الشيوعي السوداني بخالص العزاء والمواساة بوفاة
 474 الرفيق المناضل والمفكر الثوري محمد ابراهيم
 474 على فصائل واحزاب اليسار الفلسطيني

- 476 إنني أدرك أن هناك أسباباً ذاتية وموضوعية متعددة ومتنوعة المبررات
- 476 إن الاستنتاج بأن فرضية الفوضى الفكرية ،وغموض المفاهيم واضطرابها
- 476 أن سقوط أنظمة الاستبداد في البلدان العربية عموماً وفي القاهرة وبغداد ودمشق خصوصاً
- 477 توضيح : من هو اليساري الذي اقصده.
- 478 في تموز عام 2000 عقد المؤتمر الوطني السادس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
- 478 ان استمرار التفاوض مع دولة العدو الصهيوني وفق شروطها وشروط الرباعية
- 479 لا بد من ازالة اللبس والخلط في المفاهيم السائدة حالياً في الكتابات العربية بين تعبير "البرجوازية"
- 480 إن الاستنتاج بأن فرضية الفوضى الفكرية ،وغموض المفاهيم واضطرابها
- 481 اننا ندرك أن أهم ما يشغل اهتمام شعبنا الفلسطيني اليوم
- 481 يبدو أن حالة رضوخ واستسلام الانظمة العربية للعدو الخارجي
- 481 إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد
- 482 لا بد من التذكير بأن الأزمة الوطنية العامة
- 482 أثبت المفكر الراحل د.جمال حمدان في كتابه " اليهود انثروبولوجيا "
- 482 بمناسبة يوم الارض من فك أدينك يا " اسرائيل"....يقول لمفكر اليهودي
- 482 بمناسبة يوم الارض حديث في وقاحة الصهاينة في ظل مهانة انظمة العرب ، وضعف وتفكك فصائل واحزاب حركة التحرر العربية
- 483 بمناسبة يوم الارض ...حول الشعب اليهودي المزعم وهويته المزيفة...
- 484 بمناسبة يوم الارض....."اليهود أنثروبولوجيا"...ليسوا شعباً ولا أمة...المسألة مسألة قوة.....
- 485 قالوا في اليهود واليهودية
- 486 إن القول بدور تاريخي للياسر العربي ليس إلا فرضية على جميع فصائل واحزابه
- 487 في المفهوم النظري لحركة التحرر الوطني يقول الفيلسوف النقدي الماركسي الثوري
- 488 إن قضية الوعي الثوري ،ليست قضية هينة ،فمنذ غدت الاشتراكية علماً
- 488 إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية والجماعية لفصائل واحزاب اليسار الثوري
- 489 إن الوعي الأخلاقي البورجوازي ، بتبريره للاستغلال الرأسمالي مضطر لتبرير العيوب
- 489 تتصدر الساحة السياسية العربية مجموعتان مختلفتان شكلاً رغم جوهرهما الواحد
- 490 من يقود الجماهير الكادحة نحو الهدف الاستراتيجي؟
- 490 في ظروف العولمة الراهنة ، تقف القوى اليسارية والديمقراطية الثورية العربية
- 491 كلمات...وخزات...دبابيس ولدي رفيقي المبدع أكرم غازي الصوراني
- 491 سؤال وجواب الى رفاقي واصدقائي ممن يعينهم تطور المعرفة العقلانية في بلادنا
- 492 استقطاب فتح وحماس .. والبديل الغائب في المشهد الفلسطيني الراهن
- 495 ضد الطائفية.....فكرة للحوار
- 496 في أيار 1987 ، اغتالت القوى الظلامية الرجعية المشبوهة الفيلسوف الماركسي العربي عضو الحزب الشيوعي اللبناني الرفيق طارق / مهدي عامل
- 496 حول التبعية والتخلف والإسلام السياسي
- 497 وجهات نظر في الثقافة والتاريخ الاسلامي...والاسلام السياسي
- 498 اليسار العربي.. من التعثر إلى النهوض
- 500 ما هي ماهية الصراع في عالمنا الحالي اليوم بين الاشتراكية والرأسمالية ؟

501	 رؤى طبقية .. تاريخية وراهنة ومستقبلية
502	 الخصخصة والليبرالية الاقتصادية وآثارها على الشرائح الفقيرة.....
502	 التخلف الاجتماعي الراهن ... ورهانات المستقبل
503	 على الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين
503	 من كلمات الشهيد الخالد المفكر الشيوعي مهدي عامل/د.حسن حمدان الذي اغتالته رصاصات القوى الرجعية الظلامية في أيار/مايو 1987
504	 في المفهوم النظري لحركة التحرر الوطني يقول الفيلسوف النقدي الماركسي الثوري عضو الحزب الشيوعي اللبناني الرفيق الشهيد د.حسن حمدان /مهدي عامل
505	 بدأت الحداثة بإدراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، كما يقول بحق الصديق د. هشام غصيب
505	 الامبريالية لا تعتمد في سيطرتها على المنطقة على إسرائيل وحدها
508	 في الذكرى الرابعة والستين لمذبحة ديرياسين
510	 لم يُعد ممكناً إستمرار الوضع الراهن لفصائل واحزاب اليسار العربي
510	 في ذكرى ميلاد المثقف الثوري.. الكاتب الروائي المبدع.. عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الشهيد غسان كنفاني
511	 بعد ان طغت وتفاقت حالة الهبوط السياسي والليبرالي والانتهازي على معظم فصائل واحزاب اليسار العربي
511	 من وحي كلمات رفيقي وصديقي د. هشام غصيب حول " الوعي... الوعي هو الأهم
512	 من بين الظواهر السلبية المنتشرة اليوم – بدرجات متفاوتة – داخل فصائل واحزاب اليسار
514	 حوار عمار ديوب في دمشق مع مسئول الدائرة الثقافية المركزية في الجبهة الشعبية الرفيق غازي الصوراني - عن موقع الجبهة الشعبية
517	 بمناسبة مرور (31) عاما على عقد المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
518	 ان اللهات وراء أو هام أو سلو قاد شعبنا إلى النتائج الكارثية التي يعيشها اليوم
520	 خاطرة للتأمل والتفكير والانفعال والحركة!
520	 إن أزمة احزاب وفصائل اليسار لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب
521	 يتحدد مفهوم اليساري قبل كل شيء برؤية ثورية سياسية وطبقية مستقبلية
521	 إذا كنا نتفق على أن الفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمع عربي
522	 إن صورة المرأة في الواقع الاجتماعي العربي
522	 من المعروف أن انتشار المنظمات غير الحكومية في بلادنا العربية خلال العقدين الأخيرين
522	 على الرغم من حالة الذبوع والانتشار لعبارة "المجتمع المدني" في بلادنا، منذ نهاية القرن العشرين الى اليوم
523	 القول ان الدول العربية ليست مؤهلة بعد لان تكون ديمقراطية، او لان خصوصيتها التي لا تتفق مع الديمقراطية
524	 استمرار أزمة فصائل واحزاب اليسار مؤشر على التفكك والانهييار
524	 إلى كل الرفاق .. حتى لا نُهون .. وتبقى جبهتنا في حدقات العيون
525	 إن تعريف الحزب بالنسبة لنا في الجبهة هو " حزب سياسي كفاحي وديمقراطي
525	 إذا ما أجملنا اليوم الذاكرة الفلسطينية، في عملية التاريخ
526	 مؤشر استعداد اعضاء الحزب او الفصيل اليساري الثوري
526	 لا بد من ازالة اللبس والخلط في المفاهيم السائدة حاليا في الكتابات العربية بين تعبير "البرجوازية" و "الرأسمالية"
527	 حدد التقرير السياسي للمؤتمر الرابع للجبهة الشعبية "المهام العاجلة لاستكمال عملية التحول
527	 إن الإشارة إلى الظروف الموضوعية وتأثيرها في أزمة فصائل واحزاب اليسار
528	 ان طبيعة الصراع مع دولة العدو الصهيوني ، تتخطى السياسات القاصرة
528	 ان الرؤية الثورية الديمقراطية التي يتوجب على كافة فصائل واحزاب اليسار العربي

528	الى رفيقنا القائد المناضل المثقف الثوري المثال أحمد سعادت.....
529	فصائل وأحزاب اليسار بحاجة الى كوادر قيادية ثورية متواضعة عبر سلوكها الاخلاقي
529	ان فصائل واحزاب اليسار العربي تعيش- بدرجات متفاوتة - حالة غير مسبوقة من التشرذم والتفكك
529	إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء.....
530	بمناسبة مرور 142 عاما على ميلاد القائد الثائر والمفكر العبقري فلاديمير اليتش اوليانوفا
531	في ظروف الانقسام الفلسطيني ...نحن أمام تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية
531	وفي مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل
532	إن مختلف التجارب قد أثبتت أن على فصائل واحزاب اليسار العربي.....
532	وإذا كانت الديمقراطية -داخل التنظيم -تعتمد على الوعي عموماً والوعي بها بشكل أساسي.....
532	لا بد من أن أشير إلى أن اعتماد الديمقراطية داخل فصائل واحزاب اليسار
533	في النظام العربي وحكوماته لا أستثني أي منها
534	الحرية للكاتب اليساري سلامة كيله
534	في مثل هذا الوضع من الصراع الطبقي المحتدم والصراع من اجل الحرية والكرامة
534	الحزب الاشتراكي المصري.....
535	بيانات تضامن مع الرفيق سلامة كيله.....
537	حول الكاتب سلامة كيله.....
538	في النظام العربي وحكوماته لا أستثني أي منها .. تغيب بصورة مطلقة مفاهيم وقيم الحرية والديمقراطية
538	حملة للمطالبة باطلاق سراح سلامة كيله وكافة معتقلي الرأي في سوريا
540	اليوم التاسع في معركة العهد والوفاء
541	لتضامن في وجه كل أنواع الشبيحة - سماح إدريس.....
543	نشهد في هذه اللحظة المهيمنة من تاريخنا، تراجعاً حاداً للأفكار التحررية الوطنية الديمقراطية التوحيدية الجامعة
543	عليقا على تصريح الخائن "المعارض" السوري نوفل الدواليبي شريك برهان غليون وعبد الحليم خدام
543	عشية الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال الرفيق مهدي عامل ..وحديث عن رفاقنا في الحزب الشيوعي اللبناني السابقين في التطور الديمقراطي الداخلي.....
543	عن الشهيد مهدي عامل ، يقول المفكر الراحل محمود أمين العالم " إذا أردنا أن نبحث عن برهان أو دليل على مدى مصداقية فكر مهدي عامل وفاعليته
544	في النظام العربي وحكوماته لا أستثني أي منها .. تغيب بصورة مطلقة مفاهيم وقيم الحرية والديمقراطية والعدالة
545	نعم للديمقراطية والعدالة الاجتماعية .. لا لاعادة انتاج التبعية والاستبداد
545	تعليقا على تصريح الخائن "المعارض" السوري نوفل الدواليبي شريك برهان غليون وعبد الحليم خدام
546	بيان صادر عن لجنة قيادة الإضراب
548	بيان من المثقفين اليساريين العرب
550	الاول من أيار 2012.....
550	لماذا الطبقة العاملة هي مادة الثورة ؟لماذا الطبقة العاملة هي قيادة الثورة.....
551	انتفاضة العمال والفقراء التي لم يقطفوا ثمارها بعد ؟... !
552	انتفاضة العمال والفقراء التي لم يقطفوا ثمارها بعد ؟... !
552	ملخص وثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة الشعبية.. بوصلة رفاقنا للمرحلة الراهنة والمستقبل
553	إن الحاجة الموضوعية لاستنهاض فصائل وأحزاب اليسار الماركسي الثوري الديمقراطي

- الى رفيقنا القائد المناضل المتفاني الثوري المثال أحمد سعدات..... 553
- من "وحي" هذا الصمت المخجل من قوى حركة التحرر وقوى اليسار العربي..... 554
- لابد من الوعي بأهمية العمل الفكري والسياسي الهادئ والمتدرج باتجاه القطيعة المعرفية..... 555
- نحن أمام حركة تحرر عربية (ديمقراطية يسارية) تعيش حالة من النكوص..... 555
- إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية..... 555
- اهم المنطلقات التي باتت بحاجة إلى المراجعة والمناقشة وإعادة الصياغة من فصائل واحزاب اليسار العربي على طريق النهوض..... 556
- رفض الشهيد المفكر الراحل مهدي عامل مقولة أساسية للفكر الماركسي..... 556
- في الثامن عشر من ايار/مايو 1987 اغتالت رصاصة القوى الرجعية الظلامية المفكر الماركسي النقدي د.حسن حمدان /مهدي عامل..... 557
- في مشهد الظلام والاستسلام والانحطاط الاجتماعي والسياسي العربي الرسمي الراهن..... 557
- يصادف اليوم ذكرى مرور 194 عاما على ميلاد الفيلسوف المادي كارل ماركس (1818-1883)..... 558
- إن الدعوة إلى مقاومة المشروع الامبريالي الصهيوني وعولمة الاستسلام..... 560
- كارل ماركس ذكرى خالدة..... 560
- حول تطور الماركسية كعلم اجتماعي وتاريخي..... 562
- من مختارات الرفيق الراحل المؤسس جورج حبش " إننا نمر في فترة سياسية معقدة..... 563
- ليس في الماركسية مقدّسات، لهذا فهي خاضعة للانتقاد و النفي وإعادة الصياغة..... 563
- في منتصف القرن التاسع عشر، كانت الرأسمالية قد بلغت قمة الرخاء المادي..... 564
- تعريف كلمة رأس المال..... 564
- أول تجديد وتطوير الماركسية كعلم..... 565
- على الرغم من أن الماركسية حققت إنجازات ضخمة في الماضي..... 565
- إن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية..... 566
- قامت السلطات السورية باعتقال الكاتب سلامة كيلة فجر يوم 2012/4/23..... 566
- المسألة الجوهرية للنضال الثوري والديمقراطي العربي هي في كيفية إنهاء سيطرة تحالف الطبقة الكومبرادورية..... 569
- حول تطور الماركسية كعلم اجتماعي وتاريخي..... 569
- من بين اهم الاهداف الوطنية والقومية التي يتوجب ان تكون ضمن اولويات برامج كل الأحزاب والحركات..... 570
- ان جذور أزمة الماركسية في الوطن العربي تكمن في هذا التراجع الفكري والضعف النظري..... 571
- أشير إلى أن الشرائح الرأسمالية التابعة والرتبة بكل مسمياتها..... 571
- حول السيادة على فلسطين..... 572
- عشية الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال الرفيق مهدي عامل..... 572
- صفحات خالدة ومشرفة من تاريخ النضال الفلسطيني..... عن حركة الشهيد عز الدين القسام..... 573
- لماذا الحاجة إلى فكر مهدي عامل اليوم ؟..... 573
- عشية الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال الرفيق مهدي عامل..... 578
- لم يكن مهدي عامل مثقفاً ماركسياً فحسب، - كما يقول د. مسعود ضاهر..... 581
- إن الحديث عن الذاكرة ومسار النضال والمعاناة في الذكرى 64 للنكبة..... 581
- معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في 2012/1/1..... 582

رفاق وأصدقاء المناضل الثوري الاسير أحمد سعادات الامين العام للجهة الشعبية ... في حكايا الثورة قصّة ملحمة وطنية اسمها	
الجهة الشعبية لتحرير فلسطين	615
ما معنى حق العوده غير قابل للتصرف؟؟	616
من كلمة الرفيق غازي الصوراني في ندوة لجنة اللاجئين - مخيم الشاطئ - غزة	616
حول طبيعة ازمات احزاب وفصائل اليسار العربي	617
اذا كنا نتفق على أن رفيقنا المفكر الماركسي الثوري الشهيد مهدي عامل	617
نحن لسنا بحاجة إلى ماركس آخر ، ولا إلى لينين أو أي "قائد" فرد آخر	618
دروس وعبر من ممارسات وسلوك القائد الثوري الصامد الرفيق احمد سعادات ... لعلها تفيد بعض قادة اليسار	618
غدا .. يصادف الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال المفكر مهدي عامل .. بهذه المناسبة اتوجه الى الرفيق الكبير د.محمد دكروب	
بكل التقدير والاحترام	619
غدا 18 أيار الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال المفكر مهدي عامل	619
اليوم 18 أيار ... الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال المفكر مهدي عامل	620
اليوم 18 أيار ... الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال المفكر مهدي عامل	621
اليوم 18 أيار ... الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال المفكر مهدي عامل	622
اليوم 18 أيار ... الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال المفكر مهدي عامل	622
في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة/ احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني	624
في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة/ احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني	624
موقف الحكيم القائد الثوري الراحل جورج حبش من حق العوده	625
في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة /احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني	625
في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة /احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني	626
..ظهرت منذ بداية أعوام الثمانينات مجموعة من الأكاديميين الإسرائيليين	636
في ذكرى مرور اربعة وستين عاماً على النكبة 1948	638
الفلسطينيون ، إذ يحسبون الاهتمام الدولي بهم- في ظل نظام العولمة الامبريالي الراهن	638
شعبنا الفلسطيني يعيش اليوم في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها	639
موسوعة كارل ماركس او "رأس المال" نجد فيها أفكاراً عبر عنها من قبل عشرات الكتاب من الفلاسفة	640
في اوضاع ومتغيرات العولمة وتسارع المعلومات والاكتشافات العلمية والتنوع في الافكار	640
اليسار الفلسطيني بحاجة ماسة اليوم إلى مراجعة شعاراته واساليب عمله	641
اليسار الفلسطيني (والعربي عموماً) لم يعد قادراً على إنتاج معرفة جديدة للواقع السياسي	641
إن الماركسية هي علم القوانين الطبيعية التي تتحكم في سير وتطور المجتمع الإنساني	642
ها نحن اليوم في مرحلة جديدة من تطور الشعوب والمجتمعات العربية في إطار الانتفاضات	642
إننا معنيون بتوضيح الفارق بين الماركسية كمنهج، والماركسية كمنظومة	643
القضايا والمفاهيم الأساسية للماركسية	643
بمناسبة الانتخابات المصرية	644
الاغتراب، كمفهوم ذي دلالات، يمثل نمطا من تجربة يشعر فيها الإنسان بالغربة عن المجتمع	645
إنّ الاغتراب من حيث المبدأ نتاج الإنسان ، ورغم أن البشر بهذا المعنى هم الذين يصنعون العالم الاجتماعي	645
حول مستقبل الاشتراكية:	646

- 647 يجب أن نعمل من أجل أن تستعيد الحركة الماركسية دورها الثوري في بلادنا عبر دور طليعي
- 647 ان طرح السؤال ما الماركسية ذو أهمية وله معنى
- 647 الهوية من حيث كونها ظاهرة موضوعية و ذاتية معا
- 648 إذا كانت الأوضاع الراهنة المتمثلة في استمرار الغطرسة والعوانية الأمريكية والصهيونية
- 648 الإرادة الحرة لأي شعب إنما تتجلى في الدولة الوطنية الديمقراطية التي ينتجها لنفسه
- 649 اغتراب وعزلة احزاب وفصائل اليسار وتزايد واتساع الفجوات بينها وبين جماهير الفقراء والعمال والفلاحين
- 649 احزاب وحركات وفصائل اليسار العربي بحاجة ماسة اليوم إلى صياغة رؤية سياسية وفكرية وتنظيمية ثورية
- 650 كان ماركس يشير في كل مقدمة جديدة للبيان الشيوعي إلى تقادم أجزاء منه
- 651 المقدمات الأيديولوجية لظهور الماركسية:
- 652 ان ماركس فيلسوفاً مادياً جديلاً " رفض فهم الفلسفة على إنها علم مطلق
- 654 من وجهة نظري ، فان الموقف ضد الاستغلال الطبقي والاستبداد والتخلف وكل أشكال القمع والاضطهاد
- 654 الحزب أو الفصيل اليساري العربي الذي لا يسعى الى فهم واستيعاب تفاصيل المكونات الطبقيّة والسياسية والاقتصادية
- 655 إن رأس المال ينزف دماً من كل مساماته.كارل ماركس
- 657 القضايا والمفاهيم الأساسية للماركسية
- 658 الديالكتيك المادي كمنهج علمي في التفكير والمعرفة والممارسة
- 660 تتجلى أهمية استخدام مفاهيم الحداثة و التنوير والعقلانية والثورة الديمقراطية
- 660 وجهة نظر للنقاش...حول دور المثقف العضوى
- 661 المشهد العربي الراهن يشير إلى أن معظم حركات وأحزاب اليسار العربي
- 662 بالنسبة للعلاقة مع الاسلام السياسي ، فعلى الرغم من قناعاتي بان أكثر ما يشغل أذهان القوى الديمقراطية
- 663 ان الموقف ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال وكل أشكال الاضطهاد وأدواته ورموزه
- 663 أتوجه إلى كل الرفاق عموماً والشباب والشابات منهم خصوصاً
- 664 الأيديولوجيا تتحول إلى مفسدة للحوار عندما تتحول إلى نوع من الجمود أو ما يشبه الاعتقاد الديني
- 665 حديث في تطور مفهوم الاخلاق في مسيرة الفلسفة
- 666 مظاهر ازمة المجتمعات العربية على الصعيد السياسي
- 667 الموقف الموضوعي لليسار تجاه مفهوم العلمنة
- 668 ان دعوتي الى جميع فصائل واحزاب اليسار العربي لكي تقوم بنقد تجربتها السابقة ومراجعتها وتجديدها
- 668 الصوراني يؤكد أن الحديث عن نهاية الفلسفة، نهاية للفكر وللوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع
- 686 منذ القرن الخامس الهجري : " دخل الفكر الإسلامي في مرحلة الركود بحكم الظروف الداخلية والخارجية
- 686 ما هي إشكالية النضال القطري الفلسطيني؟
- 687 أن أهمية الفلسفة العقلانية تكمن عموماً من أجل التنوير واعمال الفكر في كل الظواهر المحيطة بنا
- 688 أقول بثقة وتفاؤل إن انتفاضة الجماهير العربية المتدحرجة ككرة الثلج
- 688 ان القضية الفلسطينية هي قضية عربية، وان الوجود الصهيوني مؤسس لكي يكون معنياً بالوضع العربي
- 689 آثار سياسة بيع القطاع العام والخصخصة واقتصاد السوق الحر على الأوضاع الاجتماعية العربية
- 690 الى كل لبناني ولبنانية، الى رفاقنا وشركائنا في الفقر والحرية.
- 690 نداء الى كل الاخوة والرفاق والاصدقاء في كل الاحزاب والحركات الوطنية واليسارية والقومية
- 692 ما جرى خلال العقود الماضية أضاع الرؤية حول المشروع الصهيوني كما حول المسألة الفلسطينية
- 692 قبل دقائق استلمت الرسالة التالية من الرفيق مجاهد بدوي عضو الحزب الشيوعي السوداني

من وحي الاضطهاد والظلم والقمع الدموي ضد أهلنا.. اخوتنا ..أحببتنا في مخيم نهر البارد...الذاكرة الفلسطينية في اذهان رفاقي
693 واصدقائي وتواصلها مع اللحظة الراهنة والمستقبل
694 انني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضرارة داخل فصائل واحزاب اليسار العربي
694 معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللجوء الفلسطيني في الوطن والشتات كما في 2012/1/1
696 لقد أثبتت قضية العلاقة بين الفكر والواقع، الوعي والممارسة، في مواجهة الفلسفة المثالية
697 السودان على طريق الثورة
697 إن أزمة احزاب وفصائل اليسار لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب
698 بيان الحزب الشيوعي السوداني الى جماهير مدينة بحرى
699 يعترف الجميع اليوم – من اعضاء واصدقاء فصائل واحزاب اليسار العربي - ان عبارات الحزبي
700 إذا كنا نتفق على أن رفيقنا المفكر الماركسي الثوري الشهيد مهدي عامل
701 خلال هذا الاسبوع ، وحتى اللحظة يستمر القصف الصهيوني على مدن وقرى ومخيمات قطاع غزة
701 يجيء مرسى مدعوماً بتدخلات أمريكية مكشوفة بعد أن أخذت الإدارة الأمريكية من الإخوان والسلفيين
701 على هامش فوز مرشح الاخوان المسلمين برئاسة مصر
702 الديمقراطية..محدد رئيسي لمجابهة وحل التعارضات والتناقضات الداخلية
الديمقراطية وحرية الرأي واحترام الرأي والرأي الاخر...محدد رئيسي لمجابهة وحل التعارضات والتناقضات الداخلية بين كافة
703 القوى السياسية
704 يعود ظهور مبدأ المواطنة في أوروبا إلى بداية ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي
705 إن استمرار هيمنة الفكر الديني السلفي المنغلق عبر تيارات الإسلام السياسي
706 الديمقراطية الليبرالية البرجوازية (أو ديمقراطية المجتمع المدني الرأسمالي) تتسم بالطابع الشكلي والأحادي
707 الرأسمالية الفلسطينية والتكيف مع " حكومتي " فتح وحماس
708 أرى ضرورة الجمع بين المثقف حامل الرسالة، وبين المثقف العضوي الملتمز تنظيمياً
709 ان ولادة " المجتمع المدني " لم تكن ممكنة بدون نجاح الثورات السياسية البرجوازية
709 ان الحزب الثوري الديمقراطي الماركسي القادر على تحقيق الهيمنة الثقافية من خلال مثقفيه العضويين
710 التنمية الهادفة إلى إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا الفلسطيني
710 إن استمرار حديث "منظمات NGO,s " عن التنمية في ظل الاحتلال و اتفاقاته من جهة و استقلال
711 تنمية المطلوبة لفلسطين بالترابط الوثيق مع الرؤية الإستراتيجية العربية تشكل مشروعاً أو حدثاً تاريخياً
711 لقد بات القسم الأكبر من جماهير الشعب الفلسطيني يعيش حالة من القلق والاحباط التي تقترب من اليأس
712 التوجهات المستقبلية للتنمية
714 نفترض أن التعاطي مع مفهوم التنمية كمفهوم اقتصادي وطني وحضاري وثقافي
714 إن ما جرى من تكريس الانقسام والصراع على سلطة وهمية تحت الاحتلال بين قوى اليمين الفلسطيني
715 ان التباين بين سمات وخصائص التجمعات الفلسطينية في الارض المحتلة 1948 او في الضفة والقطاع
716 إن هذا المال الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق لإستمرار مهزلة
716 إن ما جرى منذ 14 حزيران 2007 ، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي
717 إن وضع الاستقطاب الراهن بين فتح وحماس يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء
718 إن الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية
718 تتبدى فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية هي الحل الاستراتيجي
719 إن المهمة الملحة هي إعادة بناء قوى اليسار ، القوى الماركسية الثورية الديمقراطية المتجددة
719 عند الحديث عن " البرجوازية " الكبيرة في الضفة وقطاع غزة لابد من ادراك ضعف تمايز الفئات داخل هذه البرجوازية، ...

- 720 إنني على قناعة بان السواد الأعظم من أبناء "فتح" و"حماس" يدركون على نحو جاد أنه ما من مصلحة وطنية
- 720 أننا أمام عملية تاريخية هائلة الزخم، وصراع شامل يطال أبعد الزوايا وأدقها. رغم تركيز الصراع
- 721 في ضوء انتشار وتبلور مشهد الاسلام السياسي في مصر وتونس وغيرها على الجدول
- 721 نداء الى الرفاق في كل احزاب وفصائل اليسار العربي
- 722 قصيدة ارسلها رفيقنا الشاعر زين العابدين فؤاد..وفاء لشهيدنا غسان...كل التحية والتقدير الى شاعرنا الكبير
- 726 فصائل وأحزاب اليسار بحاجة الى كوادر قيادية ثورية واعية بالماركسية ومنهجها وواعية اكثر
- 726 عشية الذكرى الأربعين لاستشهاد الرفيق غسان كنفاني
- 736 مداخلات عشية الذكرى الأربعين لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني
- 746 في الذكرى الأربعين لاستشهاد الرفيق غسان كنفاني
- 757 حول تجديد وتطوير الماركسية كعلم
- 757 إنّ تأكيد على هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية المرتبطة بمحيطها الديمقراطي العربي
- 758 إنني لا أزعج كيساري وطني و قومي ديمقراطي- أنني أفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي
- 758 منذ القرن الرابع عشر الى يومنا هذا ،تعيش المجتمعات العربية حالة من المرواحة الفكرية
- 759 ينظم حزب النهج الديمقراطي، ندوة فكرية سياسية تحت عنوان " : سؤال الديمقراطية و العلمانية"
- 760 علمانية بالنسبة لي ولكل يساري ديمقراطي تعني على الصعيد المعرفي تحرير العقل من المسبقات
- 760 حفاظاً على مصالحها الطبقيّة الأنانية الخاصة ، و في اطار تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي
- 761 الديمقراطية وسؤال العلمانية في مشهد الإسلام السياسي الراهن
- 772 حركات الإسلام السياسي انتقلت في هذه المرحلة من حالة التهميش
- 772 إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة ، هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة
- 773 إنّ الحديث عن الدولة العلمانية والمسألة الدينية يدور على خلفية صراعية
- 774 في إطار حديثي عن علاقة اليسار العربي مع حركات الإسلام السياسي
- 774 لا يكون العقل عقلانية، ولا يُجسّد في السلوك، إلا إذا انطلقنا من الفعل والتفاعل مع احتياجات وتطلعات الجماهير الشعبية
- 775 إن المعرفة بالنسبة لي لا تتوقف عند المعرفة الأولية التي تتشكل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب
- 775 حول التطور المعرفي في المجتمعات العربية
- 776 مهم جدا التفريق والتمييز بين التدين الشعبي العفوي الصادق وله علينا واجب الاحترام والتقدير والتعاش
- 776 في ظروف الانتفاضات الشعبية العفوية أو الحالة الثورية العربية والمتغيرات المتلاحقة
- 777 دروس وعبر القائد الخالد جمال عبد الناصر...التقاط هموم ومعاناة العمال والفقراء ورفع شأنهم والارتقاء والاعتزاز بهم...فهل
- 777 تتعط وتتعلم احزاب وفصائل اليسار العربي ؟
- 777 ارتباطاً بضعف الحاضنة الاجتماعية الاقتصادية العربية ، أرى من المفيد الإشارة إلى تجربة المجتمعات الأوروبية
- 778 في مشهد الاسلام السياسي وتحالفاته مع القوى الرجعية في السعودية والخليج
- 779 مع بزوغ عصر النهضة ، كان لفلسفة الإقطاع اللاهوتية الظلامية
- 779 بالرغم من نضالنا من أجل تكريس الحريات الفردية والحريات العامة والديمقراطية السياسية
- 780 اننا أمام عملية تاريخية هائلة الزخم، وصراع شامل يطال أبعد الزوايا وأدقها
- 780 ما هي إشكالية النضال القطري الفلسطيني؟ الإجابة على هذا السؤال تفرض الحديث
- 781 النضال الديمقراطي لاحزاب وفصائل وحركات اليسار الماركسي العربي، في إطار الصراع الطبقي والسياسي
- 782 ان احترامنا للأديان عموماً والتراث الديني الإسلامي خصوصاً
- 782 إنّ تأكيد على هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية المرتبطة بمحيطها الديمقراطي العربي
- 783 سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني

- 785 الى جانب التخلف والتبعية ، لابد من الإشارة إلى الفقر والفقر المدقع.
- 786 اشعر بقلق جدي على مستقبل الدولة السورية من احتمالات تفككها او انهيارها بطريقة.
- 786 موقف تضامني للتاريخ عموموا الراهن والمستقبل خصوصا ..مع مواطنينا المسيحيين اهلي وابناء وطني العربي
- 787 لقد دخلنا إلى هذا القرن، الحادي والعشرين، مجردين من أسلحتنا الاستراتيجية
- 787 الحديث عن المشاريع والمخططات الصهيونية الإمبريالية، والمخاطر السياسية والمجتمعية الناجمة عنها
- 788".اشعر بقلق جدي على مستقبل الدولة السورية من احتمالات تفككها او انهيارها بطريقة قد تكون اسوأ مما جرى
- 789 حول أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية
- 789 أعتقد أن من واجب كافة القوى اليسارية الماركسية العربية أن تتداعى على الفور لكي تناقش الأفكار الكفيلة
- 790 أشير إلى أن الشرائح الرأسمالية التابعة والرثة بكل مسمياتها ، هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس
- 791 في مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة
- 791 كان مشروع الاخوان المسلمين – وما يزال – مشروعاً دينياً ينظر لمفهوم المواطن والمواطنه
- 792 حول إشكالية الهوية
- 793 موقف تضامني للتاريخ عموموا الراهن والمستقبل خصوصا ..مع مواطنينا المسيحيين اهلي وابناء وطني العربي
- 794 الحديث عن المشاريع والمخططات الصهيونية الإمبريالية، والمخاطر السياسية والمجتمعية
- 795 أعتقد أن من واجب كافة القوى اليسارية الماركسية العربية أن تتداعى على الفور لكي تناقش
- 796 أشير إلى أن الشرائح الرأسمالية التابعة والرثة بكل مسمياتها
- 797 في مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة
- 797 ان مشروع الاخوان المسلمين – وما يزال – مشروعاً دينياً ينظر لمفهوم المواطن والمواطنه
- 798 الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد اتساعا وعمقا، وفي ظل هذه البنية الطبقيّة الهرمية
- 800 حول انظمة الاستبداد والاستغلال ..والمبادرة الى تحرير المواطن
- 801 أمل ان يكون شهر رمضان كريم على شعبنا وشعوبنا العربية
- 801 السمات الفكرية المشتركة بين العصر الاقطاعي في اوربا وبين الحالة العربية الراهنة
- 803 أياً كان المدى الوطني أو الكفاحي - الذي نقره - لبعض النضالات التي تخوضها مختلف تيارات السلفية
- 803 احزاب اليسار العربي واولوية الوعي بالنظرية الثورية
- 804 العلمانية ، بالنسبة لي هي : مفهوم سياسي يقتضي الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي
- 805 يمتلك الصراع التحرري الوطني (ضد الوجود الصهيوني الامبريالي)
- 805 إذا كنا نتفق على أن رفيقنا المفكر الماركسي الثوري الشهيد مهدي عامل
- 805 احزاب اليسار العربي واولوية الوعي بالنظرية الثورية
- 806 تبنى أحزاب اليسار للماركسية منهجاً، – خاصة في حقبة الانتفاضات والتحولات السياسية والديمقراطية العربية
- 806 السمات الفكرية المشتركة بين العصر الاقطاعي في اوربا وبين الحالة العربية الراهنة
- 807 أياً كان المدى الوطني أو الكفاحي - الذي نقره - لبعض النضالات التي تخوضها مختلف تيارات السلفية الإسلامية
- 808 ماركس وانجلز ...والدرب الصحيح إلى السعادة والعدالة والحرية
- 809 أمل ان يكون شهر رمضان كريم على شعبنا وشعوبنا العربية
- 809 حول انظمة الاستبداد والاستغلال ..والمبادرة الى تحرير المواطن
- 810 في مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة
- 811 أعتقد أن من واجب كافة القوى اليسارية الماركسية العربية أن تتداعى على الفور لكي تناقش الأفكار الكفيلة
- 811 بعض مؤشرات التراجع على الصعيد العربي
- 812 حقيقة الواقع العربي الرسمي الراهن تؤكد على أنه سيظل أسيراً وتابعاً للنظام الرأسمالي العالمي

- 813 بالنسبة لدولة العدو الإسرائيلي، التي ينبهر البعض بقوتها الاقتصادية والعسكرية
- 813 أفكار أولية حول البديل الاشتراكي
- 814 تؤدي أوضاع التبعية إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها أو تجددتها،
- 814 يقول المفكر الشهيد مهدي عامل: إن عجز البرجوازية عن قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية
- 815 نداء الى الرفاق المعنيين باستنهاض احزاب وفصائل اليسار العربي.....
- 819 حول انظمة الاستبداد والاستغلال .. والمبادرة الى تحرير المواطن
- 819 خاطرة عما يجري في سوريا
- 821 التطبيع هو مطلب إمبريالي صهيوني أساسي، وأداة أساسية من أدوات "إسرائيل الكبرى
- 822 الثورة الوطنية الديمقراطية مفهوم علمي افرزته تناقضات الصراع الطبقي والصراع الوطني
- 822 تعريف كلمة رأس المال
- 823 حول قطبي اليمين الرئيسيين المهيمنين را هنا في بلدان الوطن العربي.....
- 823 ردا على اسئلة عدد من الرفاق حول تطور الرأسمالية منذ القرن 18 إلى بداية القرن 21.....
- 825 في تناولهم لمفهوم الحرية ، ينطلق الليبراليون في الدعوة لهذا المفهوم وتطبيقاته في بلادنا من الأسس الحاكمة
- 825 الفساد ظاهرة تتعلق بتحول الشأن العام للجماعة الى شأن خاص لفرد او افراد او لجماعة صغرى
- 826 تعيش بلدان الوطن العربي أزمة عامة تستحكم وتتشابك مظاهرها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.....
- 827 شعوبنا ومجتمعاتنا العربية، ما زالت تدور في حلقة مفرغة تعيد انتاج تخلفها، وما زالت
- 828 تميز نضال المفكر الماركسي الشهيد مهدي عامل، بالفكر والممارسة ضد الفكر الرسمي السائد عموماً
- 828 عن " رأس المال " أعظم مؤلفات كارل ماركس
- 829 ما الماركسية؟.....
- 829 ها نحن اليوم في مرحلة جديدة من تطور الشعوب والمجتمعات العربية في إطار الانتفاضات او الحالة الثورية الراهنة.....
- 830 إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية والجماعية لجبهتنا الشعبية
- 831 إذا تعرضت اسس الحزب أو الفصيل الماركسي ، وأقصد بالتحديد
- 831 ما مصير حماسة المرء وقلقه إذا كان معظم الناس من حوله منسوجين بالانتهازية والخداع والأكاذيب والنفاق ؟؟؟
- 832 إنّ الانتماء لجبهتنا الشعبية ، والالتزام الحقيقي بها وامتلاك الوعي الثوري العميق بمبادئها وهويتها الفكرية "الماركسية"
- 832 معظم من تحاورت معهم من رفاقي في احزاب وفصائل اليسار العربي يعترفون باستمرار الاوضاع المأزومة في احزابهم ...
- 833 عشية الذكرى الحادية عشر لاستشهاد رفيقنا القائد الوطني والقومي والامي ابو علي مصطفى (1938- 2001.....).....
- 833 الحديث عن الشهيد (أبو علي) ؛ الأمين العام للجبهة ؛ هو قبل كل شيء وبعده، حديثٌ عن حركة القوميين العرب
- 834 في السنوات الأولى من التحاقه بحركة القوميين العرب ، اهتم الشهيد (أبو علي) بقراءة العديد من الكتب السياسية
- 835 مع تزايد حالة الارباك والهبوط الفكري والسياسي في مجمل احزاب وفصائل اليسار العربي
- 835 في الذكرى السنوية الحادية عشر لاستشهاده ، نستذكر رفيقنا الغائب الحاضر ونقول بفخر "ليس محل شك أنّ (أبو علي مصطفى) هو الفلسطيني الوحيد
- 837 شعبنا الفلسطيني لمس بـ "المحسوس" في هذه المرحلة البالغة الخطورة ، أن لا حل وسط مع الدولة الصهيونية
- 839 المنهج العلمي .. المادي الجدلي في بحثه وتحليله للقضايا السياسية او الفكرية او الاجتماعية او الاقتصادية
- 840 ان اتساع دور القوى العميلة كما هو حال ما يسمى "الجيش السوري الحر" والقوى اليمينية الكومبرادورية
- 841 فيما يتعلق بظاهرة " الإسلام السياسي " فلا بد من الاقرار بأن النمو المضطرد لما يعرف بـ "الإسلام السياسي"،
- 842 الاشتراكية او البربرية.....
- 842 الولايات المتحدة تحتل المركز الأول في العالم من حيث الإنفاق على البحث والتطوير بالمقادير المطلقة.....

- 844 على هامش الصراع الطائفي في مصر ولبنان وسوريا والبحرين والسعودية
- 844 لا خيار امام الشعوب الفقيرة الا النضال لانهاء كل اشكال الاستغلال والتبعية ..فاما الاشتراكية او مزيدا من العبودية والتخلف.
- 845 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تدين قتل الجنود المصريين وتحذر من مخطط صهيوني لتوتير علاقات مصر بشعبنا
- 846 العملية الاجرامية التي ادت الى استشهاد (17) من اخواننا جنود وضباط الجيش المصري
- 847 الآثار الاجتماعية لبرامج الانفتاح والخصخصة وبيع القطاع العام من حيث تأثيرها على الطبقات والشرائح الاجتماعية في بلدان الوطن العربي.....
- 850 الصوراني يدعو لضغط شعبي لمقاومة مظاهر الاستبداد من حكومتي رام الله وغزة
- 851 أتوجه من هنا من قطاع غزة ..سفينة نوح الفلسطينية الأم الولادة للهوية الوطنية
- 851 من وحي الاجرامية التي ادت الى استشهاد (17) من اخواننا جنود وضباط الجيش المصري مساء يوم الاحد 2012/8/5
- 852 يجب إعادة التفكير في مفهوم الدولة الوطنية (والسلطة)،
- 853 الانظمة المستبدة في مجتمعاتنا العربية، تخنق الاستقلال الروحي والفكري للمواطن
- 853 حول المسألة الاخلاقية
- 854 المجتمعات العربية نجابه- منذ عقود طويلة - أنظمة طبقية متخلفة ومستبدة وتابعة، محكومة من خلال السلطان
- 855 مصداقية الالتزام والانتماء والوعي العميق بمبادئ الجبهة الشعبية واهدافها دليل على الوفاء لشهيدنا ابو علي مصطفى ولكل الشهداء والاسرى الصامدين وفي صدارتهم المناضل احمد سعادت
- 855 الشهيد القائد ابو علي مصطفى ...وقضية الوعي بالنظرية والواقع
- 856 حول البيروقراطية والدولة الرأسمالية
- 856 إن تفسير هيمنة تلك الشريحة من أصحاب الرساميل الطارئة أو المستحدثة عبر السلطة أو التمويل الأجنبي
- 857 وجدت الشرائح –البيروقراطية والبورجوازية الكومبرادورية في الضفة والقطاع- فرصتها في التحالف
- 857 الانقسام واستمرار الصراع على السلطة والمصالح بين حركتي فتح وحماس
- 858 لا غرابة من ضعف وعي العمال و الفلاحين الفقراء وكل الكادحين في بلادنا عموماً بالظلم الطبقي بصورة مباشرة
- 858 التطور الاجتماعي ، في الضفة والقطاع ، منذ عام 1994 إلى اليوم
- 861 في تحليلنا للوضع الطبقي في الضفة وقطاع غزة ، من الضروري متابعة ظاهرة ما يسمى بالحراك الاجتماعي الشاذ
- 862 عريف مفهوم الكومبرادور
- 863 المصالح الطبقيّة الانتهازية في قطاع غزة و الضفة الغربية
- 864 خارطة المواقع الطبقيّة في مجتمع الضفة وقطاع غزة
- 866 ردا على استفسارات الاصدقاء ...تعريف الطبقة الاجتماعية
- 866 إنني إذ أسترشد في تحليل متغيرات الواقع وقراءة العملية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية
- 867 مع تفاقم الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مجتمعي الضفة وقطاع غزة
- 867 ان ميزان القوى المختل الراهن ، الذي يميل إلى جانب مصالح الشرائح الحاكمة في النظام الرسمي العربي
- 868 تعريف اليسار
- 869 لست اول من يتساءل عن مصير مواقفه المبدئية وحماسته او اراءه وكتاباتة في محيط يزخر بالانتهازيين
- 869 كل عام وانتم على موعد مع الثورة ، مع الفرح ، ومع النصر
- 870 ان التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا الطفيلية، الكومبرادورية التجارية
- 870 الطبقة الاجتماعية تتحدد –إلى جانب موقعها الاقتصادي- بموقعها في مجمل الممارسات الاجتماعية
- 871 إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والكفاحية والاجتماعية والجماهيرية لفصائل
- 872 الرأسمالية الفلسطينية ونشأة الكومبرادور في الضفة وقطاع غزة:

- 873 التحالف الطبقي البورجوازي البيروقراطي مع بقاء الانقسام
- 873 تحليل وتوصيف للتحالف الطبقي الحاكم في البلدان العربية.....
- 874 بمناسبة الاعتقالات لمجموعات من المثقفين الديمقراطيين في ابو ظبي وقطر والسعودية والبحرين وسلطنة عمان
- 875 عن الشهيد الرفيق القائد ابو على مصطفى
- 876 احزاب اليسار العربي واولوية الوعي بالنظرية الثورية وتفاصيل الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجماهير الشعبية
- 876 حديث عن الخارطة السياسية والطبقية في مجتمعي الضفة الغربية وقطاع غزة
- 877 رفاقي اصدقائي ... لا للجمود الايديولوجي.....
- 877 حديث عن الطبقة البورجوازية الصغيرة
- 878 مرة ثانية ... عن انتهازية القوى الرأسمالية في الضفة وقطاع غزة
- 879 شرائح البورجوازية الصغيرة ومواقفها ازاء القضايا الوطنية والحركات السياسية
- 880 سمات البورجوازية الصغيرة واشكالياتها.....
- 880 فتح وحماس .. والاستغلال المصلحي لاوضاع التخلف في المجتمع الفلسطيني
- 881 القائد الشهيد أبو على مصطفى... والموقف من الماركسية
- 882 عن القائد الوطني القومي الاممي الشهيد أبو على مصطفى
- 882 إننا إذ نحيي اليوم الذكرى الحادية عشرة لاستشهاد رفيقنا المناضل والقائد الجبهوي الماركسي الثوري
- 883 إننا إذ ندرك صعوبة وتعقيدات الواقع العربي الراهن ، وحجم العبء الثقيل الملقى على عاتق القوى الوطنية
- 884 "الطبقة" العاملة الفلسطينية.....
- 885 ان عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، لا يمنع انطلاقنا من المحددات النظرية الكلاسيكية
- 885 حديث عن الفساد.....؟
- 886 توضيح موقف.....
- 887 بالنسبة لدولة العدو الإسرائيلي، التي ينبهر البعض بقوتها الاقتصادية والعسكرية ..
- 888 اننا أمام عملية تاريخية هائلة الزخم، وصراع شامل يطال أبعد الزوايا وأدقها
- 888 إن ما جرى من تكريس الانقسام والصراع على سلطة وهمية تحت الاحتلال بين قوى اليمين الفلسطيني
- 889 لعلي لا أبالغ في القول أن استشرء الظاهرة الدينية العنصرية في "إسرائيل" ليست بعيدة أبداً عن كونها ظاهرة في خدمة مقتضيات العولمة الإمبريالية الراهنة
- 890 الوحدة السياسية لشعبنا صمام أمان ضد المخططات الصهيونية .. وضد الانقسام والصراع الداخلي
- 891 حديث عن منظمة التحرير الفلسطينية.....
- 892 استطرادا لحديثي عن م.ت.ف . أقول إن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب
- 893 لقد توضح خلال العقود الماضية بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين
- 894 حديث عن الفلاحين الفلسطينيين الفقراء وقود الثورات الفلسطينية.....
- 894 الفلاحين الفقراء في مجابهة الاستعمار الانجليزي والحركة الصهيونية والافندية
- 895 عن المدينة والريف في الضفة الغربية وقطاع غزة
- 896 تأثير العلاقات الرأسمالية المشوهة على الزراعة والريف الفلسطيني
- 897 من الميراث الفكري للمناضل الماركسي القومي العربي الراحل عيداروس القصير
- 897 ان استمرار تطور العلاقات الاجتماعية في بلادنا على صورتها المشوهة الراهنة
- 898 تفعيل ومواصلة الضغط والنضال الشعبي لازالة الانقسام شرط أول لمتابعة النضال ضد العدو الصهيوني

898	أفكار نظرية حول التنظيم الثوري.....
899	فصائل واحزاب اليسار الماركسي العربي وامكانية الخروج من حالة الركود والعجز الى حالة النهوض.....
899	دعوة للتضامن الشعبي الفلسطيني والعربي والعالمي للافراج عن المناضل احمد سعادات وكل الاسرى في سجون العدو الصهيوني... ..
900	اليسار العربي وازمة الجمود عند النص الماركسي او الارتداد عن الاشتراكية.....
901	عن أزمة الماركسية والاحزاب الشيوعية وفصائل واحزاب وحركات اليسار العربي.....
902	إن النضال الوطني التحرري هو اليوم في ظروفنا العربية والفلسطينية المحكومة لشروط التبعية لنظام العولمة الامبريالي.....
902	إذا كانت الأحزاب الليبرالية وحركات الاسلام السياسي في ظروفنا العربية الراهنة هي التعبير.....
902	أزمة قوى وأحزاب وفصائل اليسار العربي وسبل النهوض.....
903	ان حساسية التنظيم اليساري الانتهازي بنتائج نظرية خاطئة أضعف من حساسية التنظيم الثوري الماركسي.....
907	خاطرة من وحي مشاهد توريت حفيد كيم ايل سونج في كوريا الشمالية.....
912	الحزب الماركسي غير قادر على أن يصبح إرادة جماعية فعالة إلا على أساس الانضباط الواعي في مناخ من الديمقراطية الداخلية.....
912	إذا ما اندمج كل عضو حزبي بكل شخصيته ووجوده في حياة الحزب.....
912	إن الحياة الداخلية للحزب الماركسي الثوري - في مشهد الاسلام السياسي.....
913	مهما تكن أهمية تفهم الارتباط بين التنظيم اليساري الماركسي وبين أعضائه الفرديين على الصعيد النظري.....
913	اذا اتفقنا علي ان الحزب الماركسي هو الإطار السياسي الأيديولوجي المنظم الذي يملك الإجابات على الأسئلة التي تشغل الناس في بلادنا عموماً.....
914	المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية العربية وافاق المستقبل.....
915	حول دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والمجتمعي قبل نكبة 48.....
917	عن التحرر الاقتصادي للمرأة.....
918	كلمات في راهنية ومستقبل المرأة العربية.....
918	حول الهوية الوطنية ومستقبل نهوض الهوية القومية.....
919	بمناسبة الذكرى الأولى لانتفاضة 25 يناير.....
922	أول تجديد وتطوير الماركسية كعلم.....
923	الصوراني يدعو لضغط شعبي لمقاومة مظاهر الاستبداد من حكومتي رام الله وغزة.....
925	ان ميزان القوى المختل الراهن ، الذي يميل إلى جانب مصالح الشرائح الحاكمة في النظام الرسمي العربي.....
925	ان مقاييس صحة الارتباط بين الحزب والطبقة لا يمكن اكتشافه إلا في الوعي الطبقي او الوعي بالظلم وبمفهوم الحق الطبقي لجموع الفقراء والكادحين.....
926	ماذا بعد وصول حل الدولتين إلى أفق مسدود ؟.....
927	نداء إلى الرفاق في كل أحزاب وفصائل اليسار العربي.....
927	هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل قيادة م.ت.ف صحيحاً؟ وهل ظلت التقاطعات مع هذه الفئة هي ذاتها؟.....
928	الالتفاف الجماهيري حول الحزب مقياس لمصادقية وقوة الحزب.....
929	فشل احزاب اليسار في الاستيلاء على السلطة السياسية استيلاء "حزبياً".....
929	ان مواصلة التصدي والنضال ضد انظمة الاستبداد والتبعية والتخلف او النضال ضد الوجود الصهيوني.....
930	اسم رفيقنا القائد احمد سعادات المناضل الاسير في سجون العدو الصهيوني الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.....
930	إن عدم وعي الحركات والاحزاب والفصائل اليسارية الماركسية الثورية العربية للارتباط الوثيق.....
930	في إطار حديثي عن علاقة اليسار العربي مع حركات الإسلام السياسي.....
931	ان مسالة التنظيم مسالة عملية أساسية بالنسبة إلى الحزب.....

- 931 إنني لا أزعـم كـيساري وطني و قومي ديمقراطي –أنني أنفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد
- 931 إذا ما اندمج كل عضو حزبي بكل شخصيته ووجوده في حياة الحزب
- 933 ان تطور وتعمق وتجديد او اعادة انتاج اوضاع التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال
- 933 ان الوسيلة الوحيدة لإرغام قيادة الحزب على ان تجعل قراراتها مفهومة
- 934 إن المناقشات(داخل الحزب او الفصيل اليساري الماركسي الثوري)
- 934 الحزب الماركسي غير قادر على أن يصبح إرادة جماعية فعالة إلا على أساس الانضباط
- 934 في ظروفنا العربية الراهنة ، اعتقد أن مفهوم اليسار الماركسي يتحدد بما هو سياسي
- 935 لن يكون الكفاح الفلسطيني مُجدياً ، إلا إذا كان كفاح مواطنين حُررت إرادتهم وعقولهم
- 935 حول مفهوم الديمقراطية المركزية
- 936 إن تفعيل مبادئ المركزية الديمقراطية و القيادة الجماعية و النقد و النقد الذاتي في احزاب وفصائل اليسار
- 936 وطني .. هل انت بلاد الغرباء ؟
- 937 وجهة نظر في مفهوم اليسار.....
- 938 مفهوم الالتزام التنظيمي
- 938 ما هو الحزب الثوري
- 939 عن أحوال احزاب وفصائل اليسار العربي
- 940 عن المركزية والاستبداد البروقراطي في المرحلة الستالينية
- 940 المهام المطلوبة للارتقاء باحزاب وفصائل اليسار العربي
- 941 احزاب وفصائل اليسار وأزمة الممارسة العملية والانحراف الفكري
- 941 الكادر : هو من لا ينتابه الذعر في لحظات الإخفاق ولا ينسى نفسه في لحظات الانتصار
- 942 ردا على تساؤلات بعض الرفاق والاصدقاء حول ما يجري في سوريا..
- 943 الشرعية الحزبية وآليات تداول القيادة ، تتمثل بوجود دستور الحزب او النظام الداخلي الذي تبين أحكامه
- 943 في الذكرى الثانية والاربعين لوفاة الزعيم الوطني جمال عبد الناصر
- 945 ان جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية ، أنها أخلاق لا تعترف
- 946 أتوجه إلى كل الرفاق عموماً والشباب والشابات خصوصاً بالقول: إن البحث في الماركسية يجب أن يبتدئ
- 946 حديث رفاقي دافئ وصريح ...الى الرفاق في احزاب وحركات اليسار العربي
- 947 إن الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية
- 947 عن منظمات NGO.s للمرة العاشرة
- 948 تهنئة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى الرفاق الاعزاء في تونس الشقيقة بمناسبة تأسيس الجبهة الشعبية
- 949 تسلط واستبداد حركتي فتح وحماس...الى متى؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟
- 950 ان احترامنا للأديان عموماً والتراث الديني الإسلامي خصوصاً، يتطلب منا –عبر الحوار الديمقراطي-
- 950 المشهد العربي الراهن يشير إلى أن معظم حركات وأحزاب اليسار العربي تعيش –بدرجات متفاوتة-
- 951 إن اللحظة الراهنة، محمولة بكثير من الغموض، الذي يصل إلى درجة كبيرة من تشاؤم العقل الناجم
- 951 عن اوهام اوسلو واوهام حل الدولتين وفق الشروط الامريكية الصهيونية
- 952 حل الدولة العربية الديمقراطية العلمانية في فلسطين يجب أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية
- 952 نحن - في مشهد الاسلام السياسي واعادة انتاج التبعية والتخلف والاستغلال الطبقي والاستبداد -
- 953 ردا على سؤال حول خطورة المنظمات غير الحكومية.....

954	ان المد اليميني الرحعي المنتشر في ارجاء الوطن العربي في هذه المرحلة
954	كارثة اوسلو والحلول الصهيونية
955	الماركسية نقيض للاستبداد وعبادة الفرد والتوريث
956	في هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال
957	المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، تعيش رهينة طغيانين
959	الديمقراطية ليست مسألة فقهية أو قانونية ؛بمعنى أنها ليست مسألة فك السلطات الثلاث
959	الاخلاق الثورية واثرها على انتشار وتوسع وقوة احزاب اليسار
960	الصراع الايديولوجي والصراع الطبقي .. وجهة نظر ماركسية.....
960	ها هم الأخوان اليوم بعد ان نجحوا في قطف ثمار انتفاضة الشباب والجماهير الفقيرة في مصر
960	ان صيرورة العمل الثوري وكسر حواجز الخوف تستدعي من قوى واحزاب اليسار العربي
961	في ظل الانقسام والصراع على المصالح ، فان القوى الرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس
961	في الذكرى الخامسة والاربعين لاستشهاد الماركسي الثوري والمناضل الاممي الياسل تشي جيفارا
962	في ظل انتشار وهيمنة القوى اليمينية الليبرالية الرثة وقوى الاسلام السياسي وتحالفاتها مع القوى الرجعية ونظام العولمة
962	لقد سقط المنطق القومي المجرد الذي طرحته القوى القومية في المرحلة الماضية
	عقد يوم الاحد الموافق 16 سبتمبر 2012 لقاء مع الرفيق غازي الصوارنى مسئول الدائرة الايدلوجية بالجبهة الشعبية لتحرير
963	فلسطين
964	التنوير
964	حول مفهوم العلمانية وتعريفها.....
965	العرب وتحديات التنوير والاستنارة والعقلانية والثورة.....
966	في مستقبل الماركسية والثورات الاجتماعية/ الطبقيية.....
966	حركات الاسلام السياسي نقيض لمشروع النهضة والديمقراطية والتقدم.....
967	المجتمعات العربية .. عودة الى التخلف في عصر الثورة العلمية والمعرفية والمعلوماتية.....
968	تيار الاسلام السياسي المعاصر الى أين ؟.....
969	تعريف أخلاقيات العضو في أحزاب وفصائل اليسار الماركسي.....
969	السمات الأخلاقية للرفاق في احزاب وفصائل اليسار الماركسي العربي.....
970	معايير بناء العضو / الكادر الثوري في احزاب وفصائل اليسار العربي.....
972	إن الفكر الذي يستحق اسمه هو إدراك للحاضر وللواقع بالفعل، إدراك لروح الشعب عموما والجماهير الفقيرة خصوصا.....
972	الإشكالية التي تواجه احزاب اليسار العربي، تتجلى في ضعف أو هشاشة أو غياب الوعي بمبادئ الحزب وهويته الفكرية الماركسية.....
	في العقود الماضية، ركزت احزاب وفصائل اليسار -أكثر مما ينبغي- على الشعارات العامة ، ذات الطابع التاريخي أو النضالي
973	
991	تعليق على كتاب .. أكرم الصوراني
992	تعريف الأخلاق من وجهة نظر ماركسية
992	عن الاخلاق في المرحلة الاقطاعية
993	ظهور اخلاق العقل في اوربا مع ظهور الفلسفة الحديثة
993	عن فشل احزاب اليسار العربي في بلورة وتفعيل الأخلاق المجتمعية الحداثية بالمعنى الديمقراطي العقلاني

994	لاخلاق عند الفيلسوف الالماني نيتشة.
995	الحلقة الرابعة: الاخلاق لدى فرويد ..سبنسر..وليم جيمس وجون ديوي والفلسفة البراجماتية..
996	الحلقة الخامسة: تطور مفهوم الاخلاق الراسمالية ..والبديل الاخلاقي الاشتراكي
997	الحلقة السادسة : الاخلاق البورجوازية.....
997	الحلقة السابعة :الأخلاق العربية الاسلامية:
999	هل الأخلاق جزء من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي؟
999	الممارسة الاخلاقية شرط رئيسي من شروط الانتصار
1000	مفهوم الأخلاق في الحزب الماركسي
1001	من مقالة ولدي أكرم غازي الصوراني ..بعنوان " بوبز!"
1002	السمات الأخلاقية للرفاق الماركسيين الثوريين
	من وحي العدوان الهجري على قطاع غزة صباح هذا اليوم الاثنين 10/22 ، صور العدوان والدمار والقتل الصهيوني على قطاع غزة (يناير 2009)
1003	
1003	حركات الإسلام السياسي انتقلت في هذه المرحلة من حالة التهميش
1004	حديث تحريضي عن فساد الحكومات العربية وانظمتها
1005	تحياتي ويسعدني صباحك أو مساءك لا فرق...المهم يسعدك!
1006	إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية
1006	كل عام وانتم على موعد مع الثورة ، مع الفرح ، ومع النصر
1007	ومضة ابداعية بمناسبة "العيد" من كلمات ابنتي الادبية الواعدة روان الصوراني
1007	المعرفة التي أدعو الى امتلاكها ووعيتها ، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز الى العقل والتجربة
1009	المعرفة العقلانية الثورية ودورها في اسقاط انظمة التبعية والتخلف
1010	منذ القرن الخامس الهجري : " دخل الفكر الإسلامي كما يقول نصر حامد أبو زيد
1011	نحو معرفة عربية حديثة ديمقراطية، نقدية وثورية
1011	السؤال الآن : كيف وصل العرب في العصر الحديث الى هذه الحال ، وأين يكمن الخلل ؟
1012	المرحلة الراهنة ومستقبل الحركة الثورية العربية.....
1013	الرفيق والصديق المناضل الماركسي القومي سلامه كيله ، من بين أهم المفكرين الماركسيين الثوريين
1013	العلاقة الجدلية والتبادلية بين الاخلاق المجتمعية الحميدة والممارسات السياسية اليسار
1014	حديث في مجابهة الازمة المجتمعية العربية الراهنة.....
1014	الأخلاق في المجتمعات الرأسمالية
1015	الأخلاق العربية الاسلامية:
1017	فشل احزاب اليسار في الاستيلاء على السلطة السياسية استيلاء "حزبياً"
1018	في الذكرى (95) لصدور وعد بلفور، قراءات سياسية تاريخية وراهنة- 7/2
1021	من محاضرة الرفيق غازي الصوراني مسئول الدائرة الايديولوجية للجبهة ،حول أزمة اليسار العربي وسبل النهوض به ...
1022	أزمة المجتمع العربي ومن ثم أزمة الأخلاق العربية الاسلامية
1023	في الذكرى (95) لصدور وعد بلفور حول السيادة على فلسطين

- 1023 في الذكرى (95) لصدور وعد بلفور.. أو هام حل الدولتين
- 1024 في الذكرى (95) لصدور وعد بلفور.. عن هوية " اسرائيل " ومستقبلها
- 1025 في الذكرى الخامسة والتسعين لوعد بلفور الصراع العربي الصهيوني واو هام الحل المرحلي
- 1026 عن أو هام الربيع العربي في الذكرى (95) لوعد بلفور
- 1027 النضال من أجل استعادة فصائل واحزاب وحركات اليسار الماركسي العربي دورها الثوري
- 1028 حَظَرٌ مُحْدِقٌ بِفَصَائِلٍ وَأَحْزَابِ الْيَسَارِ يُؤْذِنُ بانهيارها مِنَ الدَّاخل
- 1029 غــــــزة تحت النــــــار.....
- 1029 وقف الاشتراكيين الثوريين ، في مصر ، من تطورات الحرب على غزة
- 1030 حزب العمال التونسي: بيان على اثر العدوان على غزة
- 1030 ندين العدوان الاجرامى على غزة ونطالب بوقف شامل للتطبيع
- 1031 تجسيدا لوحدة الهدف والأرض والقضية
- 1032 في اليوم السابع للعدوان الصهيوني غــــــزة رغم جراحها وشهدائها تنتصر للمســـــــتقبل
- 1032 ان التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن
- 1034 جافة هي النظرية يا رفاقي وشجرة الحياة دائمة الاخضرار
- 1035 رؤية استراتيجية للحراك الثوري العربي
- 1036 احزاب وفصائل اليسار العربي الى أين ؟
- 1036 ماذا بعد صمود غزة ومقاومتها ؟؟؟؟؟؟؟؟؟
- 1037 خاطرة من وحي الاحداث والمتغيرات الجارية في مصر وفلسطين...
- 1038 انتهازية القوى الرأسمالية في الضفة وقطاع غزة
- 1039 إننا إذ ندرك صعوبة وتعقيدات الواقع العربي الراهن
- 1039 تعليقا على تصريح رئيس السلطة الفلسطينية ان " اسرائيل " وجدت لتبقى ؟؟؟؟؟؟؟؟؟!!!!!!
- 1040 اعادة بناء قوى اليسار الماركسي الثوري على طريق ازاحة القوى اليمينية
- 1041 ان مسالة التنظيم مسالة عملية أساسية بالنسبة إلى الحزب الماركسي
- 1041 اليهود في " اسرائيل " ليسوا شعبا وليسوا أمة.....
- 1042 عن الانتهازية والارتداد الفكري والهبوط السياسي الليبرالي في اوساط احزاب وفصائل اليسار العربي
- 1043 ما هي المركزية الديمقراطية ؟
- 1043 الماركسية نظرية علمية وثورية متجددة لن تندثر.....
- 1044 تتجلى أهمية الدعوة إلى امتلاك الوعي الأيديولوجي المرتبط والمعبّر عن النمط
- 1044 تحليل مفاهيم عصر الحداثة والتنوير والعقلانية والحرية سيقودنا إلى استكشاف
- 1045 جوهر التركيب الاجتماعي للحزب او الفصيل الماركسي الثوري
- 1046 مقاومة مظاهر الانحراف في صفوف احزاب اليسار
- 1046 الى كل وطني من ابناء شعوبنا العربية
- 1047 غزة تدفن شهداؤها وتمضي في مسيرتها صوب مزيد من الصمود والمقاومة
- 1047 صمود ومقاومة غزة وتحديها للعدو الصهيوني...الدرس والعبرة
- 1048 النضال الديمقراطي، في إطار الصراع الطبقي والسياسي والفكري
- 1048 ان التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن

1049	حتى لا نصل الى مرحلة تصبح فيها غزة ولاية اسلامية ، وحتى لا تتحول الضفة الى كانتونات وفق الرؤية الصهيونية
1050	التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي المشوه
1051	الحراك الثوري العربي في اللحظة الراهنة
1051	الحلقة الثانية : بمناسبة مرور 65 عاما على قرار التقسيم.....
1052	الحلقة الثالثة : بمناسبة مرور 65 عاما على قرار التقسيم.....
1052	الحلقة الرابعة : بمناسبة مرور 65 عاما على قرار التقسيم.....
1053	الحلقة الخامسة والاخيرة : 65 عاما على قرار تقسيم فلسطين
1053	اللحظة الراهنة تتطلب المسارعة الى دعوة الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير لاجتماع عاجل
1054	لابد من إعادة التذكير والتأكيد على طبيعة الصراع الوجودي بيننا وبين دولة العدو الصهيوني
1054	بوصلتنا ورؤيتنا الاستراتيجية.....
1055	توضيح واستدراك الى بعض الرفاق والاصدقاء حول حديثي عن اعتلار قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بقبول فلسطين عضو مراقب خطوة لا بد من المراكمة عليها
1055	اذا كان صراعنا نحن الفلسطينيين ضد الدولة الصهيونية هو صراع من أجل الاستقلال.....
1056	عن شعار " يهودية الدولة الاسرائيلية....."
1057	الاسرائيليون ليسوا شعبا ..وليسوا أمة
1057	زيف المنطلق الديني التوراتي وهشاشته في ادعاء قيام الدولة الصهيونية
1058	استشرأ الظاهرة الدينية العنصرية في "إسرائيل" ليست بعيدة أبداً عن كونها ظاهرة في خدمة مقتضيات العولمة الإمبريالية الراهنة... ..
1059	اليهودية ديانة تبشيرية يمكن أن يعتنقها العربي ، والانجليزي والفرنسي والألماني والأمريكي والصيني والياباني والأفريقي والهندي... إلخ
1059	اليهودية ليست ولا يمكن أن تكون قومية بأي مفهوم سياسي سليم كما يعرف كل عالم سياسي ، ورغم أن اليهود ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى ، بل "متحف"
1060	حول السيادة على فلسطين
1060	قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين وحق العودة وتقرير المصير
1061	تضامنا مع الثورات الشعبية في مصر وتونس.....
1062	الثورات الشعبية العربية تشتعل من جديد لكي تصنع ربيعها.....
1063	ثورة الشباب وجماهير الفقراء تشتعل من جديد بعد انكشاف زيف ما يسمى بـ " الربيع العربي
1064	عن الديمقراطية والعلمانية ورفض الشمولية والاستبداد
1065	في الذكرى الخامسة والأربعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. مزيداً من النهوض..عاشت الذكرى ..ولتستمر الثورة
1066	إن الجبهة الشعبية بما تمثله في اللحظة الراهنة والمستقبل
1067	المهمة الملقة على عاتق رفاقي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.....
1068	كيف نفهم ونمارس شكل ومضمون أسس ومبادئ الحزب الثوري.....
1069	وثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة الشعبية : بوصلة رفاقنا
1070	حول الوضع الطبقي للجبهة وتحولاته.....
1071	في اجل الارتقاء بحزبنا الجبهائي.....
1072	التوجهات البرنامجية العامة لجبهتنا الشعبية لحل معضلات الواقع والثورة، على أساس المنهج الماركسي المادي الجدلي ومواصلة العمل على تنفيذ خططها الأساسية

1073	عاشت الذكرى .. دامت الثورة
1074	من وثائق المؤتمر الوطني الخامس في الذكرى 45 لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
1075	الجبهة الشعبية قطب أساسي في الثورة المعاصرة
1075	في الذكرى (45) لانطلاقة جبهتنا الشعبية من أجل الارتقاء بحزبنا الجبهائي
1076	فصائل واحزاب اليسار الماركسي العربي وامكانية الخروج من حالة الركود والعجز الى حالة النهوض
1076	رفاق وأنصار وأصدقاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ... في الذكرى (45) لانطلاقتها .. عاشت الذكرى .. دامت الثورة .. حتما سننتصر
1077	في الذكرى الخامسة والأربعين للانطلاقة
1078	اليوم 11 / ديسمبر / 2012 الذكرى الخامسة والأربعين للانطلاقة .. عاشت الذكرى .. دامت الثورة
1079	العلمانية بالنسبة لي – ولكثيرين من رفاقي واصدقائي – هي صمام الامان للديمقراطية والعكس صحيح
1079	مفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته في بلادنا
1080	توضيح العلاقة بين اليسار العربي وحركات الاسلام السياسي
1081	حركات الاسلام السياسي وموقفها من الديمقراطية والعلمانية واليسار
1082	مفهوم الاستقامة في الاحزاب الثورية
1083	في مفهوم المثابرة والاصرار في الفصيل او الحزب الماركسي الثوري
1084	رفاقي واصدقائي في فصائل واحزاب وحركات اليسار العربي .. ماذا يعني ان تكون ماركسيا
1085	تعريف الكادر في الحزب اليساري الماركسي
1085	الشرعية الحزبية وآليات تداول القيادة في الحزب اليساري الماركسي الثوري
1086	تعريف الحزب الماركسي
1087	غياب الرؤية ونقص الوعي وضعف الروح الثورية مقتل الحركات اليسارية العربية
1087	بعد هزيمة ألمانيا، وبروز الأزمة المصيرية التي تعرضت لها (وهي مشابهة لأزمة كعرب اليوم)
1088	عن الرأسمالية ونظام العولمة ودول العالم الثالث او الرابع لا فرق
1088	العرب وتحديات الديمقراطية والتنوير والاستنارة والعقلانية والثورة
1089	تطور الرأسمالية وبزوع وانتشار الماركسية
1090	المراحل التاريخية (الأساسية) لتطور الرأسمالية
1094	ردا على تساؤلات بعض الرفاق والاصدقاء حول ما يجري في سوريا
1095	حديث رفاقي دافئ وصريح ... الى الرفاق في احزاب وحركات اليسار العربي
1095	تعريف العولمة
1096	مقاومة العولمة
1097	في مجابهة العولمة الامبريالية ... الماركسية وطريق الخروج من الأزمة الراهنة في بلادنا) أفكار أولية
1098	حول نظام العولمة الامريكي وضعف البديل الماركسي الثوري
1098	الازمة الاقتصادية العربية والعولمة
1099	في فهم الماركسية المعاصرة وواقع العالم الثالث
1100	العولمة والصهيونية

1101	العربي..... بعض المهام الراهنة للثورة العربية في مجابهة هيمنة العولمة الامبريالية وفي مجابهة واسقاط انظمة الاستبداد والتخلف في الوطن
1102	عندما تنهراً الأطر السياسية التي تتصدى لقيادة الجماهير ، يصبح رصد آفاق النضال الجماهيري.....
1102	في مضمون ومغزى النضال الماركسي الاشتراكي في الوطن العربي.....
1103	الوعي والممارسة في الحزب الماركسي، ومحاولة تحديد الاشكالية.....
1104	انحياز المثقف اليساري العربي في المرحلة الراهنة لمفاهيم الحداثة والعلمانية والتنوير والنهوض الديمقراطي.....
1105	معايدة إلى مواطنينا المسيحيين، أخواتي وإخواني ورفاقي وأصدقائي.....
1105	المرحلة المعقدة الراهنة وضرورات مجابهتها وتجاوزها ثوريا.....
1106	لماذا أكتبُ ؟.....
1106	المثقف الانتهازي .. السلطوي... وخداع الجماهير الشعبية.....
1107	الانفصام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، سيظل سمة رئيسية من سمات المرحلة الحالية.....
1107	رفض استخدام الدين كأداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وحرية الرأي والرأي الآخر.....
1108	منظور للعلاقة بين احزاب وفصائل اليسار وحركات الاسلام السياسي.....
1108	مناسبة عيد الميلاد المجيد وحلول العام الجديد... معايدة إلى مواطنينا المسيحيين، أخواتي وإخواني ورفاقي وأصدقائي... ..
1109	عشية عيد الميلاد المجيد وحلول العام الجديد 2013... معايدة إلى كل ابناء شعوبنا العربية عموما ومواطنينا المسيحيين خصوصا..
1109	عن تخلف المجتمعات العربية وغياب الوعي الشعبي بمفهوم المواطنة.....
1110	وجهة نظر يسارية حول مفهوم المجتمع المدني.....
1111	ازمة الماركسية في بلداننا العربية ..
1111	من حوار مع غازي الصوراني بتاريخ 19/أيار/ 2005 ونشر في ملحق البيدر-جريدة الايام باشراف برنامج دراسات التنمية
1113	العلاقات الدولية الراهنة ... ومستقبل الاشتراكية.....
1114	حديث عن المستقبل العربي مع اطلالة عام 2013.....
1114	ثورة الفقراء العرب ومخاطر تكريس الربيع الامريكي الصهيوني.....
1115	في تعريف التبعية ومخاطرها على مستقبل شعوبنا العربية.....
1116	في مفهوم التخلف.....
1116	مع اطلالة العام الجديد 2013... معايدة إلى كل ابناء شعوبنا العربية عموما ومواطنينا المسيحيين خصوصا.....
1117	الوضع العربي الراهن يحفز على الثورة المستمرة حتى اسقاط انظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف.....
1118	عضوية الحزب الثوري هي اختيار حر .. واع وديمقراطي.....
1118	الثورة.....
1119	البحرين.....
1120	الاسلام السياسي والرأسمالية التابعة والكمبرادورية.....
1120	قطاع غزة سفينة نوح الفلسطينية الأم الولادة للهوية الوطنية يحتفل الان بانطلاقة الاخوة في فتح.....
1123	غزة تستعيد روحها .. وتجدد العهد لفلسطين وللشهداء والمقاومة وللحياة الوطنية الجامعة.....
1123	عن الازمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.....
1124	عن الدولار والعولمة الامريكية والازمة الاقتصادية العالمية.....

- 1125 بماذا تختلف الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة عن سابقتها ؟
- 1125 العولمة الرأسمالية المتوحشة بالأرقام
- 1126 حول تراجع الهيمنة الاحادية الامريكية المعولمة ..وبروز تعددية عالمية جديدة
- 1127 العولمة ..والماركسية ومستقبل البشرية
- 1128 آثار عولمة السوق الرأسمالي على بلدان العالم الفقيرة
- 1128 تحديات الشعوب الفقيرة في مجابهة العولمة الراهنة
- 1129 من الميراث الفكري للمناضل الماركسي القومي العربي الراحل عيداروس القصير
- 1130 الحديث عن تجديد الماركسية يجب أن يعني استيعابها لواقع العالم الثالث وخصوصيته والتطورات
- 1131 ضد اليسار مع اليسار تجوياً مع أرضية المفكر غازي الصوراني
- 1132 ثورية الماركسية تتجلى في تطورها وتجدها ومعاصرتها
- 1133 تشويه الاشتراكية
- 1134 من هو اليساري ؟
- 1134 المفكر العربي غازي الصوراني.. ليس يسارياً من لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس النضال
- 1135 نص كلمة الرفيق غازي الصوراني، مسئول الدائرة الإيديولوجية بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
- 1135 الأخوات والإخوة... الرفيقات والرفاق...
- 1137 في مضمون ومغزى النضال الثوري الشعبي في الوطن العربي.....
- 1138 العولمة الرأسمالية المتوحشة بالأرقام(رأس المال ينزف دماً من كل مساماته)
- 1139 الضفة الغربية ساحة الصراع الرئيسية ضد الاحتلال الصهيوني
- استنهاض وتقوية جبهة الجماهير الشعبية العربية على طريق النضال التحرري الثوري والديمقراطي الوطني والقومي.....
- 1139 ان الرفض الصهيوني لمقررات الشرعية الدولية، لم يكن ممكناً بدون الدعم المباشر والصريح من القوى الاستعمارية ثم الإمبريالية الأمريكية
- 1139 ان حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي-على الأقل نظرياً في هذه المرحلة- استنفار كل طاقات اليسار
- 1140 ينبغي علينا أن نحلم" بشرط أن ندرك سر قوة الحلم الثوري الذي يشكل منبع التغيير و الثورة
- 1140 لن يكون الكفاح الثوري ، التحرري والديمقراطي العربي والفلسطيني مجدياً
- 1141 مع اطلالة العام الجديد 2013...معابدة إلى كل أبناء شعوبنا العربية عموماً ومواطنينا المسيحيين خصوصاً
- 1141 العلاقات الرأسمالية الرثة واثرها على تخلف مجتمعاتنا العربية.
- 1142 الوضع العربي الراهن يحفز على الثورة المستمرة حتى اسقاط انظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف يا يسار الوطن العربي
- 1142 ايها الماركسيون الثوريون العرب ..هل من صحة ؟
- 1143 بماذا تختلف الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة عن سابقتها ؟
- 1143 العولمة الرأسمالية المتوحشة بالأرقام
- 1144 حول تراجع الهيمنة الاحادية الامريكية المعولمة ..وبروز تعددية عالمية جديدة
- 1145 العولمة ..والماركسية ومستقبل البشرية
- 1146 آثار عولمة السوق الرأسمالي على بلدان العالم الفقيرة
- 1147 في الذكرى (95) لصدور وعد بلفور.. عن هوية " اسرائيل" ومستقبلها
- 1147 فصائل وأحزاب اليسار العربي بحاجة إلى كوادري قيادية ثورية ديمقراطية واعية بالماركسية

- الأيديولوجيا – أيا كانت - تتحول إلى مفسدة للحوار عندما تتحول إلى نوع من الجمود 1148
- الماركسية علم دائم التجديد والتطور والارتقاء 1148
- ما يسمى بالربيع العربي لم يجلب للجماهير الشعبية العربية سوى مزيد من الاستبداد والاستغلال والتخلف 1149
- حول الجمود الناجم عن التطبيق الميكانيكي لمبدأ المركزية الديمقراطية لدى أحزاب وفصائل اليسار العربي 1150
- كيف نفهم الديمقراطية في التفاعل مع مبدأ المركزية؟ (..... 1151
- كيف نفهم ونمارس مبدأ المركزية الديمقراطية ؟ 1151
- لكي لا تتحول المركزية الى قيد على الديمقراطية 1152
- بسبب هذا الضعف المريع للمثقف العضوي الديمقراطي الثوري عموما واليساري على وجه الخصوص 1153

عن مفهوم المواطنة والديمقراطية بمناسبة المصالحة العتيدة بين فتح وحماس

في 7 مايو، 2011،

ان حديثي عن مفهوم المواطنة ، يستهدف التأكيد على أن هذا المفهوم أو المبدأ، يشكل الأساس أو المدخل الأول لعملية الاندماج وتوحيد الصف الوطني والوحدة الوطنية المبنية على التعددية ، سواءاً في المشاركة الشعبية في عملية النضال التحرري من أجل طرد المحتل واسترداد حقوقنا التاريخية من ناحية، أو في المشاركة الفعالة في أي عملية ديمقراطية للمجلس التشريعي، أو البلديات والنوادي والجمعيات ... إلخ انطلاقاً من شعور الجميع بالمساواة أمام القانون العادل الذي يضمن تحقيق سيادة الأغلبية، وليس القلة المهيمنة عبر هذه الحركة السياسية أو تلك. فبدون الاعتراف بـ"مجتمع المواطنين" وبأهمية دورهم، يكون الحديث عن الديمقراطية نوعاً من الأوهام أو الشعارات الانتهازية المضلّة، لا يراد بها سوى تكريس استبداد السلطة الحاكمة وتفردّها، وتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، لكي تستمر في حكمها الإكراهي التسلطي دون منازع.

وفي هذا الجانب فإن الوحدة الوطنية لا تعني، في أي حال من الأحوال، طمس الفروق ونفي الاختلاف وإلغاء المصالح الخاصة المتعارضة، بل تعني إعادة بناء الوجود الاجتماعي على مشتركات لا تفاوت فيها بين الأفراد والجماعات ولا تنازع عليها، وبالتالي فإن المواطنة، هي الشيء المشترك بين جميع مواطني الدولة الحديثة، فبدون مبدأ المواطنة لا يمكن أن يقوم مجتمع ديمقراطي حديث تسوده التعددية والحريات في إطار وحدته الداخلية. ومن ثم ، يجب إعادة التفكير في مفهوم الدولة الوطنية (والسلطة)، في ضوء الوقائع القائمة على الأرض ، أي في ضوء الواقع العياني ، إذ أن التفكير في السلطة أو الدولة وإعادة تعريفها في بلادنا، هو في الوقت ذاته تفكير في مستقبل الأمة العربية وإعادة تعريفها ، بدلالة الدولة الديمقراطية الحديثة، لا بدلالة الرغبات والأوهام الذاتية أو البرامج والرؤى المستندة إلى منطق الإسلام السياسي، الذي يتجاوز الدولة الوطنية أو القومية أو المنطق السياسي اليميني الهابط الذي يراهن على أوهام التحالف الإمبريالي الصهيوني في صياغة السلطة أو الدولة وإلى الغد في محاولة للإجابة على سؤال : ما الذي يعنيه مفهوم المواطنة ؟ ، لمزيد من النقاش مع الأصدقاء .

خاطرة

8 مايو، 2011،

إن المعرفة بالنسبة لكل المعنيين بالتغيير من أجل التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، لا تتوقف عند المعرفة الأولية التي تتشكل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب، بل علينا أن نحاول دوماً إدراك الأشياء، وكل الموجودات من حولنا سواء في المجتمع أو في الطبيعة والكون، إدراكاً عقلياً يمكننا من فهم الأسباب التي تحول دون تطور وتقدم مجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية، وصولاً إلى معرفة السبل الكفيلة بتجاوز هذا الواقع، وهنا تتجلى الأيديولوجيا كمفهوم جراحي يستطيع الناس من خلالها، أن يعوا حقيقة الصراع وأن يشتركوا في مباشرته، وبالتالي فإن المعرفة التي ندعو إلى امتلاكها ووعيها، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز إلى العقل والتجربة،

وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقديسية وجمود الأفكار، كمدخل لابد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط، مدركين أن اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل، والعقلانية كمفهوم يستند على المنهج العلمي الجدلي، سيدفع بفكرنا العربي صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تحليل الواقع والتحكم في صيرورة حركته.

ما الذي يعنيه مفهوم المواطنة ؟

8 مايو، 2011،

عندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعية، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة "الجمهورية"، حيث بقية الناس أو الشعوب -وحتى المرحلة الراهنة- رعايا السلطة أو نظام الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم، رغم المظاهر الشكلية من دساتير وقوانين ومجالس شورى ونواب... إلخ. إذ أن "الملوك والرؤساء" في بلادنا يبررون استبدادهم الطبقي بذريعة تراثية تقوم على أن "الرعية، بما هي رعيه، لا تعرف مصحتها، وهنا لا يظهر من جوانب المشاركة إلا الواجبات والخضوع للأوامر، أما الحقوق فتختفي باعتبار أن "الراعي الصالح" لا يهضم الناس حقوقهم، لكن دون الاعتراف بها كحقوق إن حصلت، بل باعتبارها فضائل من الراعي "الحاكم"، ومن هنا انتشر المثل الشائع (اعطوا الحاكم حقه، واطلبوا من الله حقكم) فلاحق للمحكوم سوى التضرع.

وفي هذا السياق، نؤكد على أن "العقائد ومناخها لا تنتمي إلى مناخ الحرية، خاصة إذا كانت عقائد دينية، فهي منزلة من السماء، ومفروضة من المتعالي، موروثة لا تعطي صاحبها حق الاختيار ولا التردد، ويجب تطبيقها بصرامة، كي تكون نقية وتؤدي الدور الخلاصي الذي يبحث عنه المؤمنون، بما يحمله من دلالات أخروية". أما المسألة الأخرى في هذا الجانب، فهي ترتبط بالتباين الشديد بين الانتماء للدين أو الوطن، والشواهد على ذلك كثيرة فـ "قد ينتمي المؤمنون بدين واحد أو مذهب إلى بلدان (أوطان) مختلفة، وقد تكون متناحرة متخاصمة، وهذا يجري كثيراً في التاريخ والواقع، فقد يكون بلدان أبناءها من دين واحد وبينهما حروب طاحنة (دفاعاً عن الوطن)، ويكون على أبناء كل بلد من البلدين أن يقاتلوا دفاعاً عن بلدانهم ضد أبناء عقيدتهم الدينية ومذهبهم، ومن هنا لا تصح المماهة بين المسلم والمواطن، وهنا تصبح مقولة (الدين لله والوطن للجميع)" هي المعيار الرئيسي الأول هذه العلاقة بين الوطن والدين.

بالنسبة لتعريف مفهوم المواطنة، فقد تعددت الرؤى والتعريفات حول مفهوم المواطنة ومضامينها، فثمة من رأى أنها المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد. وثمة من قال إن المواطنة رديف للديمقراطية في بناء المجتمع السليم، لكننا نرى، بالإضافة إلى ما تقدم، أن ممارسة مبدأ الديمقراطية السياسية على أرض الواقع، يتطلب توفير المقومات، أو المحددات السياسية التي تضمن تأمين حقوق المواطن الكاملة، والمقومات الاجتماعية والثقافية التي تشكل مرجعاً لضبط العلاقات والقيم الاجتماعية، وأخيراً المقومات الاقتصادية التي تتعزز بإقامة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج وتوزيع الثروة العامة توزيعاً عادلاً، وفق مبدأ تكافؤ الفرص، حيث أن توفير هذه المحددات،

سيعطي مفهوم المواطنة معناها الحقيقي، ويتحقق بموجبها، انتماء المواطن وولائه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه ارتباطاً بشعور الانصاف والمساواة والعدالة، التي توفر الدافعية الذاتية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن، والمساهمة في عملية التطوير والتحديث الداخلية، من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والحضاري، وكذلك التزامه القيام بتنفيذ الواجبات المترتبة عليه بصورة ذاتية ، أما إذا بقي مفهوم المواطنة محصوراً فقط في إطار الديمقراطية السياسية فحسب، سيظل مفهوماً أحادياً وشكلياً فاقداً لكل مضامينه علاوة على أنه يكرس هيمنة "القائد أو الرئيس" الفرد بمثل ما يكرس هيمنة الطبقة الحاكمة أو السائدة بكل ما يعنيه ذلك من ولادة مظاهر الاستبداد والفساد والانحطاط المجتمعي ، فالديمقراطية السياسية لا بد أن تستند إلى مرجعية دستورية تتضمن الأهداف السياسية والمجتمعية الإستراتيجية التي يتم الاتفاق عليها بين كافة القوى، إلى جانب استنادها إلى أسس ومقومات الديمقراطية الاجتماعية ، وإلا فإنها تظل بلا أي مسوغ أو معنى، ولنا في فشل التجربة الفلسطينية وبعض التجارب العربية الشكلية أو الهشة ، دروساً وعبر ، الأمر الذي يفرض علينا "أن نتوقف عن اعتبار الديمقراطية قيمة ثابتة، ويجب إعادة النظر فيها وتعريضها للنقد والمراجعة ، وذلك استجابة لتحدي تجديد الديمقراطية ، تحقيقاً لمصالح الطبقات الأكثر عدداً والأكثر استغلالاً وظلماً. "، وهذا مرهون بدور قوى اليسار في الاندماج الفعال والمتواصل في أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة صوب المزيد من التعلم منها وتوعيتها وتنظيمها وتأطيرها لكي تمارس دورها في تحقيق الأهداف التحررية والديمقراطية على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

على أي حال، يظل مفهوم المواطنة وتطبيقاته بالمعنى الحدائي في بلادنا، مرهوناً بكيفية الالتزام بمضامين الديمقراطية وتطبيقاتها ، فالديمقراطية بالنسبة لمجتمعنا وشعبنا الفلسطيني (وكذلك الأمر لشعوبنا العربية) تكفل تعميق ثقافة ووعي المواطنين لدورهم، على الصعيد الذاتي والجماعي، في المساهمة الفعالة في خلق الأسس والمقومات المطلوبة للنضال التحرري، الوطني والديمقراطي وتقدير المصير السياسي وحقوق العودة، والبناء والتقدم الاجتماعي والتطور الاقتصادي، وفق قواعد التعددية السياسية والفكرية وحقوق المواطنة ، انطلاقاً من أن توفر هذا الوعي لدى المواطن الفلسطيني ، يشكل عصب العملية الديمقراطية وصمام أمانها ، فبدون توفر روح المواطنة لدى جميع الأفراد تفقد الديمقراطية معانيها ، ويصبح من السهل تجاوزها أو الخروج عليها كما جرى عندنا، عبر الصراع الدموي والانقسام الداخلي بين حركتي فتح وحماس في منتصف حزيران 2007 الذي أدى إلى وأد الديمقراطية قبل أن تكتمل صيرورة معالم تجربتها الأولى وهنا آرى من المفيد الحديث عن أهمية الوعي بمفهوم الديمقراطية والمواطنة في لقاء الغد ...

عن أهمية الوعي بمفهوم الديمقراطية والمواطنة في المجتمع الفلسطيني ؟

في 9 مايو، 2011

إن العلاقة بين المواطن والوطن تناظر العلاقة بين الحرية والقانون، فالديمقراطية في المقام الأول صيرورة اجتماعية تاريخية موضوعية لا سبيل إلى فهمها إلا بتسليط الضوء على منابقتها في التشكيلات الاجتماعية التي شهدتها ، بمعنى أنه علينا تحديد القوى الاجتماعية المؤيدة والأخرى المناهضة للديمقراطية وأسباب ذلك.

وللنفاذ إلى جوهر الديمقراطية الليبرالية (البرجوازية) ، قد يكون من المفيد أن نبدأ بالقول إن وجود برلمان ليس ضماناً في حد ذاته على وجود ديمقراطية في المجتمع؛ إذ يمكن أن يسخر البرلمان أداة لطمس الديمقراطية وقواها في المجتمع.

والنقطة المهمة هنا هي أن أهمية البرلمان لا تكمن في شكله المؤسسي ، وإنما تكمن في مضمونه الطبقي. إذ أن جوهر الديمقراطية ، وآلياتها التطبيقية في أي مجتمع ، يقوم على إدراك الرئيس المنتخب بأنه سيعود بعد انتهاء مدته ، مواطناً عادياً من ناحية ، وإدراك كل مواطن أن من حقه ترشيح نفسه ليكون رئيساً من ناحية ثانية ، هذا ما يتوجب أن تدركه الحركات والقوى السياسية في بلادنا، خاصة حماس والتيارات الدينية، حتى لا تتحول الديمقراطية من مهد للآمال في التحرر والتغيير والتقدم إلى لحدٍ لكل هذه الآمال.

من هنا أهمية الحاجة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، إلى مهامز يتقدم بنا نحو الحداثة ، النهضة ، المواطنة ، المجتمع المدني ، والقانون والنظام ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراة ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

وهنا تتجلى أيضاً ، أهمية وعي كل من مفهوم الديمقراطية والمواطنة، والإقرار بهما كمرجعية ، ليشكلا بدورهما أساساً معرفياً ومجتمعياً، يحكم العلاقة السياسية وينظمها بين حركات الإسلام السياسي، وبين الحركات الوطنية الليبرالية واليسارية العلمانية ، وفق أسس ونواظم دستورية وسياسية ومجتمعية محددة ، تضمن بدورها تواصل الصمود والمقاومة بكل أشكالها في وجه الاعتداءات والغطرسة الصهيونية، بمثل ما توفر مقومات تطوير النضال الوطني الديمقراطي المجتمعي وفق منظومات سياسية وقانونية تضمن وحدة الكل الاجتماعي الفلسطيني وتعدديته في آنٍ واحد ، بما ينتج فضاءً واسعاً للحريات الفردية والحزبية في طرح مفاهيمها ورواها وبرامجها، وفق قواعد الوحدة والصراع أو الاختلاف السياسي والفكري من ناحية ، ووفق قواعد الديمقراطية كميّار ومحدد أساسي للقبول الشعبي بهذا الاتجاه أو ذاك من ناحية ثانية، بما يتيح للقطاعات والشرائح الاجتماعية بمختلف أوضاعها في خارطة الطبقة أو السلم الاجتماعي ، أن تتفاعل وتتنظم أو تتحالف مع هذا الفصيل أو الحركة أو الحزب، وفق رؤيتها ومصالحها، في فضاء تتوفر فيه حرية المواطن المرتكزة إلى حرية الاختيار والرأي والمعتقد والانتماء السياسي.

وفي هذا السياق ، لابد من الإشارة إلى أن الفقر يعد من أهم كوابح المواطنة أو العمل العام أو النضال أو أي ممارسة وطنية ومجتمعية على الصعيد العام ، لأن من لا يجد قوت يومه ، يصعب عليه أن يطالب بحرية التعبير وبقيّة حقوقه السياسية ، ناهيك عن المشاركة في الأحزاب والفصائل السياسية ، ذلك أن الفقير ينشغل بتوفير الخبز له ولأهله، قبل أن يمارس حق الانتخاب أو الاقتراع أو يشارك في تظاهرة أو ينضم إلى حزب سياسي أو ينشط داخل جمعية... إلخ، وكما يقول ماركس بحق " يغيب العقل حين يغيب الدقيق " ، وبالتالي فإن الفقر قد يدفع الأفراد ليس إلى التنازل عن حقوقهم كمواطنين فحسب ، بل أيضاً يدفعهم صوب مزيد من الإحباط واليأس والميل للاستسلام.

لذلك فإن إحدى أهم مساهمات اليسار الجذرية المطلوبة في هذا الجانب ، تكمن في قدرتها على صياغة البرامج التنموية الهادفة إلى تأمين لقمة العيش الكريمة للعاطلين عن العمل، في إطار النضال الديمقراطي المطليبي الحازم دفاعاً عن قضايا جماهير الفقراء والكادحين والمضطهدين ، وذلك من خلال معايشة القوى اليسارية لهذه الجماهير والتأكيد على شعاراتها وأفكارها السياسية والطبقية المنحازة لهم ونشرها بين صفوفهم... وإلى اللقاء غداً في خاطرة

جديدة سأحدث فيها عن " استمرار الحالة المأزومة، البنيوية، الشاملة، الراهنة، المنتشرة في صفوف قوى وأحزاب اليسار في بلادنا. "

حول استمرار الحالة المأزومة الراهنة المنتشرة في صفوف قوى وأحزاب اليسار في بلادنا..وسبل النهوض..
10 مايو، 2011،

الأزمة مصطلح طبي يشير إلى المرحلة الحادة من صيرورة ما ، حيث يتأكد الشفاء ، أو الموت أو التأجيل ، وهو تعريف ينطبق بصورة مباشرة على عوامل القصور الذاتية أو المرض الذي استشرى في جسم انساني أو اطار حزبي أو مجتمعي محدد، بحيث يتم تشخيص الأزمة في إطار الذات / الجسم / الحزب.

ومع اقرارى بأهمية العوامل الذاتية في مراكمة عوامل الأزمة التنظيمية والفكرية والسياسية في كل فصائل وأحزاب اليسار العربي ، ستدفع إلى مراكمة عوامل الأزمة البنيوية الشاملة فيها واسدال الستار عليها في انتظار الجديد الذي سيولد بالضرورة من أحشائها ومن حولها . وفي هذا السياق ، فإنني أرى أن تناول الأزمة عبر عواملها الذاتية فحسب سيؤدي بنا إلى استنتاجات أحادية أو ذاتية ناقصة، تظل بحاجة إلى توأمها الموضوعي الذي يضمن توفير عناصر التحليل العلمي ومن ثم توصيف وتقييم الأزمة بصورة صحيحة.

فعلى الرغم من أهمية العوامل الذاتية ، ودورها الرئيسي في مراكمة أزمة اليسار العربي إلا أنه لا يجوز القفز عن العوامل الموضوعية المتمثلة في طبيعة التطور التاريخي ، القديم والحديث والمعاصر للمجتمعات العربية، سواء من ناحية عدم انطباق التعاقب الحتمي لأنماط الإنتاج أو التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية ، كما تضمنتها الأدبيات الماركسية أو المادية التاريخية في سياق الحديث عن تطور المجتمعات البشرية، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية تطور المجتمعات في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا عموماً والبلدان الشرقية أو المجتمعات العربية الإسلامية خصوصاً ، حيث خضعت هذه المجتمعات لأشكال عديدة من السيطرة الاستعمارية، أدت إلى مفارقة أشكال ومظاهر التخلف والتبعية وصولاً إلى خضوعها وارتهاؤها واحتجاز تطورها الاجتماعي (الطبقي والاقتصادي) ومن ثم تحولها إلى سوق استهلاكي عبر ادوات كومبرادورية أو بورجوازية رثة تابعة ، تعيد إنتاج التخلف وتجده في مجتمعاتنا بذرائع دينية وتراثية ، وبوسائل القمع والاستبداد الداخلي والخارجي.

لكن يبدو ان عوامل الاستنهاض الثوري الذاتي، في مجمل أحزاب اليسار العربي باتت اليوم في حالة شديدة من الضعف والتراجع، غير مؤهلة -حتى اللحظة- لهذه المجابهة مما وفر بالتالي فرص تراكم عوامل الأزمة فيها. إن رسم أو وضع تصور لمغادرة الأزمة وتجاوزها يجب أن يبدأ أولاً عبر المراجعة النقدية لكل مكونات الخطاب السياسي وآليات العمل التنظيمي والكفاحي والمطلبي ، طوال العقود الأربعة الماضية، -شرط وضوح الهوية الفكرية الماركسية ومنهجها- ، نظراً لأولويتها كحلقة مركزية توفر الأرضية التي تنبنى عليها الحلقات الأخرى (التنظيمية والسياسية والكفاحية والمجتمعية) بصورة موضوعية ومنضبطة.

إن المفصل الأساسي في أزمة اليسار العربي يتحدد -بصورة رئيسية- في العجز عن بلورة الرؤية الفكرية لتشخيص واقع مجتمعاته وبالتالي عجز في تأسيس "الوعي المطابق للواقع المعاش بكل مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

إن نقطة البدء لعملية التصدي للوضع المأزوم ، و الارتقاء بالعامل الذاتي كعقل جمعي ، تتطلب توفير عنصر الوحدة الجدلية بين الوعي و الممارسة لدى كل عضو من أعضاء هذا الحزب أو ذاك ، في كل ما يرتبط بمفهوم الحزب و دوره ووظيفته و آلياته.

وفي سياق هذه العملية أو هذا الوضع، علينا أن نلاحظ إشكالية الوعي/الفكر، الذي اتسم بالعفوية وبالاختلال والهبوط باتجاه حالة من التوهان المعرفي، والفوضى الفكرية ، والليبرالية الرثة وجوهرها الانتهازي، التي بدأت في الظهور مؤخراً في أوساط هذه القوى.

وبالتالي فإن أية محاولة لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي، ينبغي أن تبدأ بنقد تجربتها سواء على صعيد النظرية أو الوعي الأيديولوجي ، أو على صعيد ممارستها لدورها طوال المرحلة الماضية، خاصة وأننا نعيش اليوم ، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء ، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديد وإعادة بناء قوى اليسار العربي، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورواها الأيديولوجية، وصولاً إلى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، ارتباطاً بالبعد والاطر القومي العربي كوحدة مجتمعية واقتصادية وسياسية واحدة، انطلاقاً من الوعي والإحساس بأن المصلحة الطبقية باتت جزءاً من المصلحة القومية، و أن إنهاء نظم الرأسمالية التابعة هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، و أن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطور الاقتصادي، و التطور المجتمعي. و هما مرتبطان بتحقيق الاستقلال و التوحيد القومي .

على ضوء كل ذلك فإن من واجب جميع الماركسيين المعنيين بمصير الوطن العربي، خاصة في ظل نتائج الانتفاضة في مصر وتونس وغيرها ، بما في ذلك احتمال تطور عوامل الردة والثورة المضادة ، أن يبادروا إلى التفاعل و الحوار من أجل إعادة بناء التصورات الماركسية، إلى البحث الجاد في الواقع العربي من أجل بلورة المشروع القومي الديمقراطي، مشروع الإستقلال و الوحدة القومية و التطور و الديمقراطية و الحداثة، الأمر الذي يفرض على قوى اليسار الماركسي أن تبدأ بعملية الاستنهاض الذاتي للخروج من أزمتها واثبات وجودها ودورها في اوساط جماهيرها في كل قطر عربي أولاً ، بما يمهّد إلى الخطوة الثانية التي تتجلى في البدء بعملية حوارية تستهدف وضع التصورات الفكرية والسياسية والتنظيمية من أجل إعادة بناء الحركة الماركسية العربية التي يجب أن تظل هدف استراتيجياً لدى كافة احزاب وفصائل ومثقفي اليسار العربي ، انطلاقاً من أن بلورة وتنشيط الحركة الماركسية العربية كاطر ديمقراطي ثوري جامع لكافة القوى اليسارية المناضلة ضد التحالف الامبريالي والوجود الصهيوني والقوى الرجعية والطبقية وكافة قوى الاستبداد والتبعية والتخلف في وطننا العربي ، سيوفر اداة ورافعة نهضوية ديمقراطية تقدمية وثورية تسهم بدورها التاريخي الراهن في تجاوز الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة والمتخلفة والمأزومة صوب تحقيق مهمات الثورة القومية الديمقراطية والمشروع النهضوي العربي على طريق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد إن كل ما تقدم يتطلب مني الإجابة على السؤال التالي ... كيف نقيم الماركسية في المشهد الراهن للنظام الرأسمالي العالمي ؟، وهو ما سأجيب عليه في مقال الغد.

بداية أشير إلى ان تبني أحزاب اليسار للماركسية منهجاً، يجب أن ينطلق من كونها نظرية علمية، معرفية ، هي جزء من صيرورة حركة الحياة ومتغيراتها التي لا تعرف الجمود أو التوقف، ما يعني بوضوح شديد رفضنا التعاطي مع الماركسية في إطار منهج أو بنية فكرية مغلقة أو نهائية التكوين والمحتوى، إذ أن الماركسية تكف عن أن تكون نظرية جدلية إذا ما تم حصرها في إطار منهجي منغلق أو في ظروف تاريخية محددة، لأننا بالمقابل ندرك أن الانغلاق أو الجمود هو نقيض لجدل الماركسية التطوري ، الهادف إلى بلوغ الحرية الحقيقية التي تتجسد في الاشتراكية والتحرر الشامل للإنسان من كل مظاهر القهر والاستغلال والاضطهاد والتبعية .

إن أهمية هذه الرؤية ، مرتبطة بما يجري من أزمات سياسية واقتصادية عالمية وإفقار للشعوب بما يؤكد على عودة ماركس من جديد وعلى الاشتراكية كخيار وحيد للمستقبل.

إن هذه الصورة ، إلى جانب استعادة بعض قوى اليسار العالمي لدورها ووصولها إلى السلطة في العديد من بلدان العالم في أمريكا اللاتينية وآسيا، ستعزز حاجة شعوب الأطراف عموماً، وقواها وأحزاب اليسار فيها إلى الاشتراكية، أكثر بما لا يقاس من الحاجة إليها في عهد ماركس. ذلك أن الحكم على الاشتراكية والفكر الماركسي لا يكون بما أصاب التجربة السوفييتية من انهيار، وإنما الحكم الصحيح عليهما يكون عبر ما تعانيه الرأسمالية العالمية اليوم من عجز عن تقديم حلول للمشكلات الأساسية للواقع الإنساني من ناحية، وبشراستها العدوانية والاستغلالية إزاء شعوب العالم الفقير والمتخلف الذي كان يسمى "عالمًا ثالثًا".

وفي هذا السياق أشير إلى تعثر تجربة دول اليسار الديمقراطي في أمريكا اللاتينية التي قد تفرض مزيداً من الوضوح والإدراك لدى قياداتها وأحزابها بأهمية الحسم المعرفي والاقتصادي والاجتماعي صوب تبني الماركسية ومنهجها بوضوح، انطلاقاً من أن ديمومة تجربتهم مشروطة بهذه الرؤية الفكرية وافقها الاشتراكي، الذي لا محيد عنه في ظروف الاستقطاب والصراعات مع قوى اليمين الرأسمالي ، المحلية والخارجية ، خاصة الإمبريالية الأمريكية ، وهنا لا بد من إعادة تقييم ونقد تجربة اليسار الحاكم في أمريكا اللاتينية لإزاحة ووقف كافة النزعات الفردية البيروقراطية، التي تسعى إلى إعادة إنتاج عبادة الفرد ومن ثم تكريس هذا القائد أو ذاك حاكماً أو رئيساً مدى الحياة، واستبدال هذه الظاهرة بالعمل الجماعي الديمقراطي المأسس في إطار العلاقة بين هيئات الحزب والدولة والطبقات الشعبية على السواء، انطلاقاً من تبني الرؤية الماركسية ومنهجها وفق منظور خاضع دوماً للجهد والتطوير والتجدد في سياق العلاقات الديمقراطية مع النقابات العمالية والفلاحين والمهنيين والمرأة والشباب والتكنوقراط إلخ ، كضمانه لتقدم التجربة الاشتراكية وتطبيقاتها السليمة كشرط لحمايتها من الصعوبات والعثرات السياسية والاجتماعية والمجتمعية من قوى اليمين الرأسمالي المحلي، المدعوم من النظام الرأسمالي العالمي، المتربص لاسقاط التجربة الاشتراكية أو إفشالها .

في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، تتبدى الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، إلى جانب الاستفادة من المسار التطوري والتجديدي للفكر الماركسي ما بعد لينين إلى يومنا هذا عبر العديد من المفكرين والمثقفين الماركسيين الذين قدموا إضافات نوعية في الفلسفة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية، اغنت الماركسية كنظرية في التغيير الثوري وكنهج للتحليل .

إن قراءتنا لهذه الإضافات ومتابعتها لها ، تعزز لدينا القناعة الراسخة أن الماركسية لم تندثر، بل من المستحيل تجاوزها ، وبالتالي نقول لكل من يعتبر أن الماركسية قد كفت عن كونها نظرية ثورية، انت مخطئ كل الخطأ، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، فلا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، إلى جانب كل أشكال العدوان والحروب التي تمارس لحماية مصالح النظام الرأسمالي كما هو الحال في بلادنا. ما يعني أن الاشتراكية اليوم باتت ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري، إذ ليس ثمة خيار آخر -خاصة لبلداننا العربية والعالم الثالث- فإما الاشتراكية أو مزيد من التبعية والتخلف والاستغلال الوحشي.

ولهذا أرى أن من واجب قوى اليسار الماركسي العالمي، أن تكون معنية بتحديد الموضوعات الأساسية الذي يشكل وعيها، مدخلاً أساسياً لوعي حركة وتناقضات النظام الرأسمالي من جهة، وحركة واقع بلدانها بكل مكوناته وآفاق صيرورته التطورية الاقتصادية والتكنولوجية من جهة ثانية، انطلاقاً من إدراكها الموضوعي، بأن التعاطي مع الماركسية ومنهجها بعيداً عن كل أشكال الجمود وتقديس النصوص ، كفيل بتجاوز أزمته الراهنة ، إذا ما أدركت بوعي عميق طبيعة ومتطلبات واقع بلدانها بكل جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، في ارتباطه المباشر وغير المباشر مع واقع ومتطلبات البلدان الأخرى في هذا الكوكب الذي يكاد اليوم أن يصبح وحدة اقتصادية سياسية واحدة .

لأننا بالقدر الذي نؤمن بأن الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها إنما تكف عن أن تكون نفسها ، لذلك فإن جميع الماركسيين في كافة الأحزاب والحركات اليسارية على الصعيد الأممي، مطالبون بدراسة واقع بلدانهم وتطبيق النظرية على هذا الواقع تطبيقاً خلاقاً .

لقد حققت الماركسية إنجازات ضخمة في الماضي ولازال وجودها وثقلها في الحاضر، وتنتظر الماركسية آفاقاً مبشرة في المستقبل، وإذا ما بدت الآفاق أمامنا مسدودة مظلمة، فليكن ذلك حافزاً لكل قوى اليسار لتكثيف النضال في مواجهة الإمبريالية والانتصار عليها ، عبر منهجية ورؤية تتأى بنفسها عن أخطاء وخطايا التجربة الاشتراكية المنهارة ، خاصة مظاهر عبادة الفرد والبيروقراطية المقيتة وانعدام الحوار الديمقراطي الداخلي بين التيارات الاشتراكية وهذا ما يستدعي الحديث في مقال الغد عن " أزمة " الماركسية الراهنة ومستقبلها في البلاد العربية

...

ما هي طبيعة " أزمة " الماركسية الراهنة ومستقبلها في البلاد العربية ؟

12 مايو، 2011،

ليس من المغالاة في شيء، إذا قلنا بأن ما يسمى بأزمة الماركسية في بلادنا ، هي انعكاس -بهذا القدر أو ذاك- لأزمة وتخلف المجتمع والفكر السياسي العربي من ناحية، وأزمة الحركات اليسارية العربية من ناحية ثانية، خاصة في ظل مرحلة العولمة الراهنة ومتغيراتها.

إن جذور أزمة الماركسية في الوطن العربي تكمن في هذا التراجع الفكري أو النظري، إلى جانب حالة الاغتراب عن الواقع بسبب فشلها في وعي الواقع واستيعاب جوانبه ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ ، حيث استمرت طوال العقود الماضية رفع شعارات او مبادئ لا تجسد الواقع أو تعكسه بصورة جدلية وموضوعية

صحيحة، ما يعني بوضوح ان الحركات اليسارية لم تدرك أن المبادئ لا تصلح نقطة انطلاق للبحث والتحليل والتنقيب، بل هي نتيجتها الختامية. فالمبادئ لا تطبق على المجتمع والطبيعة والتاريخ بل تُشتق منها، فليس على الواقع والتاريخ أن يتطابقا مع أفكارنا، بل على أفكارنا أن تتوافق وتتطابق مع قوانين حركة الواقع ومنطق التاريخ .

وبالتالي فإن أزمة الماركسية عندنا، تتجلى في كونها تعيش حالة قطيعة أو إرباك مع تراثها ارتباطاً بالأزمة الفكرية لدى أحزاب اليسار العربي، وهذه الأزمة أسهمت في ضياع بوصلة تلك الأحزاب، الفكرية والسياسية، ليس بسبب التبعية الميكانيكية تاريخياً للمركز في موسكو، أو بسبب الوعي المسطح أو البسيط على مستوى الاعضاء فحسب بل أيضاً بسبب هشاشة وضعف الوعي في معظم الهيئات القيادية ، التي عاشت نوعاً من الاغتراب أو العزلة عن قواعدها التنظيمية وجماهيرها، فضلاً عن حالة الجمود الفكري والتنظيمي الذي تميزت به تلك الهيئات ، إلى جانب تراكم المصالح الطبقية الانتهازية بتأثير العلاقة مع هذا النظام أو ذاك.

كما تجلت الأزمة أيضاً ، في المنتسبين إلى هذه الأحزاب وهيئاتها القيادية، لا سيما ضعف وعيهم للدور الذي على الماركسية أن تقوم به في مجتمع متأخر تابع ومستباح، وأمة تعاني استلاباً قومياً مضاعفاً، أي تعاني من التجزئة ومن احتلال جزء من أراضيها، ومجتمع لا يعاني من الرأسمالية، بل من نقص التطور الرأسمالي والمفاهيم التنويرية المرتبطة به، وأمة يسيطر ماضيها على حاضرها وأمواتها على أحيائها، كما هو حال المجتمعات العربية في هذه المرحلة من القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا الجانب ، أشير إلى أن ما يوصف بأنه " أزمة الفكر " هو في الحقيقة أزمة الممارسة بسفحيها: النظري والعملية، فثمة بون شاسع بين الممارسة النظرية، مثلاً، وبين انتقاء وجمع وتوليف مجموعة من الأفكار والمبادئ والتصورات، قطعت عن منظومتها الفكرية، وانتزعت من سياقها التاريخي ، عبر مسميات خجولة أزاحت النص الصريح بالالتزام بالماركسية ، لحساب نصوص تلفيقية أو توفيقية أو تحريفية، أو عناوين استرشادية جاءت انسجاماً مع مواقف العديد من الأحزاب الشيوعية التي تخلت عن اسمها أو بعض الفصائل والحركات الأخرى التي اتجهت صوب الخلط الفكري بين الليبرالية والماركسية ، أو حتى شطب الماركسية من أدبياتها، ذلك الخلط أو الشطب، سيعزز تراجعها المتصل، وسيعجل بنهايتها واسدال الستار عليها تمهيداً للجديد الذي قد يولد من احشائها.

إضافة إلى كل ما تقدم، نستطيع الكشف عن مظهرين آخرين من مظاهر أزمة الماركسية في البلدان العربية ، أولهما: عدم استخدامها كفلسفة نقدية في تشخيص ودراسة خصوصية التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي وانماطه وثقافته المختلفة كلياً عن الانماط التي سادت في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، والثاني: عدم تمحورها على المستقبل، بسبب عدم توجيهها صوب فكرة الثورة الديمقراطية والتقدم بوصفها عملية تخطّ وتجاوز مستمرة، ليس لأنظمة التخلف والمشيخات القبلية الشبه إقطاعية فحسب ، بل أيضاً لما كان يسمى بأنظمة "البرجوازية الوطنية" .

صحيح أن الماركسية هي منهج أفكار ماركس ، ومنهج مذهبه أيضاً، لكن علينا أن ندرك أن كل من الأفكار، و"المذهب"، محدودان ومحددان بالزمان والمكان، ولذلك فإن أهم مظهر من مظاهر أزمة الماركسية في بلادنا ، هو جمودها على النص القديم او "المذهب" وافتقارها أو عجزها عن التعامل مع روح المنهج المادي الجدلي وجوهره التاريخي وبالتالي عجزها عن اكتشاف جدل الواقع العربي ذاته وميول تطوره، الأمر الذي يستوجب من قوى اليسار الماركسي خروجها من هذا المأزق الجامد صوب مزيد من الوعي بالماركسية وأزمته وكيفية الاسهام في تطويرها وتجديدها في ضوء تطورات الواقع المعاش ومتغيراته .

إذ لا يمكن موضوعياً الحديث عن المنهج المادي الجدلي بدون الماركسية، وبالتالي فإن الهروب من الماركسية باسم المنهج الجدلي خطوة تؤثر على نزعة انتهازية تسعى إلى الهروب من التراث الماركسي كله ، وهي أيضاً خطوة تؤكد على انتصار التيار الليبرالي الانتهازي الرث داخل هذه الأحزاب من جهة، أو تجسيد لعدم الوعي بأهمية اعتماد الماركسية كشرط للتعاطي مع المنهج المادي الجدلي من جهة ثانية، إذ أن معنى ذلك الشطب للماركسية ليس استجابة للتيارات الدينية الرجعية وغيرهم من أعداء الماركسية فحسب، بل هي أيضاً إزاحة مفاهيم الصراع الطبقي وفائض القيمة والتحليل الاقتصادي والطبقي، رغم أن المنهج عنصر مركزي في الماركسية، لكن مفهوم الثورة لا يتحدد معناه ومغزاه الحقيقين ولا يكتسب عقلانيته إلا في الماركسية وعبرها بفضل منهجها الجدلي في إطار النضال الوطني والقومي ببعديه التحرري والطبقي الديمقراطي.

لذلك كله ، فإن مستقبل الماركسية في بلادنا ، سيظل مرهوناً بقدرة واستعداد قوى اليسار الماركسي العربي في توضيح هذه القضايا والاتفاق عليها، فإن بقيت هذه القوى على حالها الراهن من الضعف والترهل والعجز وغياب الوعي ، فلا مناص من استمرار تراجعها وتهميشها صوب مزيد من تفككها وصولاً إلى اسدال الستار عليها في انتظار الجديد .

وبالتالي فإن ضرورات المستقبل تفرض أن يفتح الحوار و البحث، بين من بقي واعياً ومخلصاً للماركسية ارتباطاً بإيمانه واقتناعه بضرورة الثورة على هذا الواقع المهزوم وتجاوزه ، من أجل أن تتقاطع الرؤى، و يتبلور ما يمكن أن يشكل أساساً لحركة تغيير ماركسية جديدة تستطيع أن تراكم وتوفر عناصر ومقومات المواجهة -الراهنة والبعيدة المدى- المطلوبة ضد كل من التحالف الإمبريالي الصهيوني ، و كذلك مواجهة نهب الأنظمة الرأسمالية التابعة و إستبداديتها. معبرين عن روح الطبقات الشعبية و عن حلمها في التطور وتجاوز التخلف و التجزئة و التبعية و الإستبداد، و اقامة المجتمع الاشتراكي العربي الموحد .

لهذا يجب أن يعود لليسار دوره الحقيقي، و أن تعود الماركسية منهجية تحفر في الواقع، و تؤسس لتجاوزه نحو المستقبل، أي نحو استكمال مهمات التحرر الوطني والقومي الديمقراطي أو الثورة الوطنية الديمقراطية ، وبناء الصناعة و تحقيق التنمية الاقتصادية، و الإرتقاء في وضع الطبقات الشعبية، و في تأسيس الدولة العربية الديمقراطية.

إننا ندعو إلى البدء في تفعيل عملية الحوار والبحث ، بهدف ايجاد آلية حوار فكري من على ارضية الحداثة والماركسية ، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية القومية والانسانية ، بما يخدم ويعزز الدور الطليعي لقوى اليسار الماركسي العربي بكثير من الهدوء والتدرج والعمق - الهادفة إلى توفير العوامل المؤدية إلى ولادة وعلان الحركة الماركسية العربية الموحدة ، في الزمان والمكان المناسبين ، سواء في المرحلة الراهنة ، أو في المستقبل ، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الامبريالية على امتنا من جهة ، ورغم ما يعتري هذه المرحلة من ادعاءات القوى الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات الماركسية وراهنيتها من الجهة الأخرى ... وإلى اللقاء في بداية الأسبوع القادم مع موضوعات بمناسبة الذكرى 63 للنكبة.

غازي الصوراني

15 آيار 2011

شعار "يهودية الدولة"

على أثر انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومة البلدان الاشتراكية ، تخلصت القوى الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، من كافة القيود والمعوقات التي حالت دون التوسع والسيطرة الرأسمالية على مقدرات وثروات شعوب العالم، وإخضاعها لمقتضيات التوسع الإمبريالي في إطار نظام العولمة منذ تسعينيات القرن الماضي، الذي حمل في طياته أشكالاً جديدة من السيطرة العنصرية التي تدعي أن التمايز بين البشر يقوم على أساس التمايز بين الثقافات والحضارات ، الأمر الذي أسهم في انتشار ظاهرة ما يسمى بـ "الانبعاث الديني" على المستوى العالمي، وهي ظاهرة لم يكن ممكناً انتشارها، بدون ترتيبات وبرامج وتوجيهات محددة تخدم مصالح الإمبريالية في طورها الرأسمالي المعولم "الجديد" .

ولذلك فإن طرح حكومة دولة العدو الإسرائيلي شعار يهودية الدولة، لا يبتعد أبداً عن ظاهرة "الانبعاث الديني" على المستوى العالمي ، علاوة على أنه يشكل جوهر البعد الديني الأسطوري الذي تتذرع به الحركة الصهيونية، أو تستخدمه عندما تقتضي الحاجة إليه في ظروف محددة، فالمعروف أن الحركة الصهيونية في بداياتها الأولى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لم تتمسك أبداً بالمنطلق الديني التوراتي لإقامة "دولتها" بل وافقت في مؤتمرها السادس (1903) على إقامة دولة إسرائيلية في اوغندا أو الأرجنتين، كدليل ساطع على تجاوز الادعاءات الدينية فيما يسمى بـ "أرض الميعاد" ، ما يؤكد على أن العامل الديني ، التوراتي، لم يكن منطلقاً وحيداً لسياسات الحركة الصهيونية وقادتها الذين أدركوا منذ البدء أن الظاهرة الدينية ليست معياراً لقوة الدولة الحديثة ، التي لا يمكن تحقيقها إلا بالاعتماد على الأسس العلمانية في المؤسسات المدنية السياسية والمجتمعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ، وهذا ما قامت بتنفيذه الحركة الصهيونية منذ بداية القرن العشرين.

وللتذكير فقط نشير إلى المؤتمر التأسيسي الأول للحركة الصهيونية (1897) الذي خطط ووضع البرامج والأفكار الكفيلة ببناء الدولة العلمانية (أسسوا الكيبوتزات ثم الصندوق القومي والنقابات العمالية والجامعة العبرية ومعهد التكنولوجيا ومصانع الاسمنت والحديد والسلاح الخفيف واجهزة الأمن والأجهزة العسكرية... إلخ) ، وفي هذا الجانب يمكن العودة إلى كتابات أبرز المفكرين والقادة الصهاينة الذين أكدوا على أهمية فصل الدين عن الدولة مثل "موشي هس" و "ليو بنسكر" و "تيودور هرتزل" و "وايزمن" و "بن جوريون" .. إلخ ، ما يعني دوراً رئيسياً للعلمانيين الصهاينة في تأسيس الدولة ، وبالتالي فإن استخدام الأساطير الدينية والتوراتية، كان ولا يزال، لحساب الأهداف السياسية ، التي تخدم الكذبة الكبرى التي تقول بأن اليهود أمة ، وذلك على قاعدة أن الصهيونية هي الجانب القومي في اليهودية ، واليهودية هي الجانب الديني في الصهيونية ، وبالتالي فإن "إسرائيل" تحقيق سياسي وتجسيد عملي وسياسي للظاهرتين معاً ، الأمر الذي يعني ان الصهيونية هي الوجه السياسي والفكري لليهودية، أما اليهودية فهي المرتكز الديني للصهيونية حسب ما أورده "هرتزل" في كتابه -دولة اليهود- على الرغم من عدم اقتناعه أصلاً بالدين ، فالديانة اليهودية أو التوراة عند "هرتزل" ضرورية فقط لفقراء اليهود لكي تنجح الحركة الصهيونية في استئثارهم عاطفياً بما يسميه "أرض الميعاد" وتشجيعهم للعودة إليها ، بما يضمن -كما يؤكد هرتزل- قيام العمال والفلاحين الفقراء اليهود بتنفيذ المخطط الصهيوني في بناء المستوطنات وإقامة المزارع والعمل في المصانع وغير ذلك من المؤسسات الصهيونية ، فالدين هنا، أو التوراة والتلمود ، ضروري جداً كمدخل لدى فقراء اليهود ، وبدونه - كما يستطرد هرتزل في كتابه - يصبح من المستحيل على الحركة الصهيونية أن تقتنع آلاف الفقراء اليهود من العودة إلى

"أرض الميعاد" بعد ما يقرب من ألفي عام على طرد الرومان لليهود، لم يتحرك أحد من الدول الغربية - ومن اليهود - بصورة جدية للعودة إلى ما يسمونه بـ"أرض الميعاد" حتى ظهور الرأسمالية وانتشارها وتوسع مصالحها، ومن ثم نبشها للماضي الأسطوري واستخدامه ذريعة لزرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي ، تأميناً لتلك المصالح ولضمان استمرار تجزئته واحتجاز تطوره ووحدته في آن واحد .

فيما تقدم ، يتضح أن مؤسس الحركة الصهيونية "تيودور هرتزل" كان مدركاً بقوة طبيعة العلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية من ناحية ومصالح النظام الاستعماري الرأسمالي من ناحية ثانية، ما يؤكد على أن "إسرائيل" انطلاقاً من دورها ووظيفتها ، لم تنشأ إلا لخدمة مقتضيات التوسع الرأسمالي، وكان وعد بلفور أحد أهم ثمار تلك المقتضيات لخدمة المصالح الاستعمارية البريطانية، وبعد أفول السيطرة الاستعمارية والدور البريطاني لحساب السيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عام 1957 انتقلت "إسرائيل" إلى التعاطي مع الإمبريالية الأمريكية لتصبح أداة طيعة في تنفيذ مخططاتها وحماية مصالحها في الوطن العربي ، ومع هزيمة حزيران 1967 ، تحولت دولة العدو الإسرائيلي تدريجياً إلى شريك حقيقي للإمبريالية الأمريكية ، خاصة في ظروف العولمة الراهنة وخضوع الشرائح الحاكمة في معظم النظام العربي الرسمي لمقتضيات وشروط التحالف الصهيوني الإمبريالي عبر اتفاقات "كامب ديفيد" و "وأوسلو" و "وادي عربة" وبداية مسلسل التطبيع مع "إسرائيل".

ولعلنا لا نبالغ في القول أن استشرء الظاهرة الدينية العنصرية في "إسرائيل" ليست بعيدة أبداً عن كونها ظاهرة في خدمة مقتضيات العولمة الإمبريالية الراهنة ، والهادفة إلى اشعال النزعات الدينية العنصرية ، الطائفية في كل البلدان العربية التي باتت في حالة غير مسبوقة من الخضوع والتبعية والتخلف ، لإثارة المزيد من النزعات الطائفية والمذهبية والاثنية فيها تكريساً لتجزئتها وتفكيكها كما هو الحال في العراق والسودان واليمن ومصر ، إذ أن هذا الضعف العربي كان وسيظل احد اهم الأسباب التي عززت قوة دولة العدو الصهيوني وغطرستها وعدوانيتها وعنصريتها البشعة المتمثلة في رفع شعار "يهودية الدولة" كشرط اول لما يسمى بعملية التفاوض الجارية مع قيادة م.ت.ف صوب المزيد من الخطوات الاستسلامية باسم السلام المزعوم .

وفي هذا السياق نشير إلى أن الحركة الصهيونية التي استندت في بداية نشاطها إلى الأسس العلمانية في بناء مؤسساتها ، إلا أن صعودها في بداية القرن الماضي، أعاد المرتكز الديني التوراتي ليحتل في التفكير الصهيوني مكانة موازية في اهميتها للأسس العلمانية ، إلا أننا نلاحظ أيضاً أنه مع انتقال اليهود من العيش في «المنفى» إلى الاستيطان في فلسطين، ثم إعلان "الدولة" أيار 1948، بدأت مكانة التوراة بالانحسار لتحل محلها ما يسمى بـ"المحرقة" النازية في إعادة تشكيل الهوية اليهودية من غير أن ينتهي تأثير التوراة بالطبع، والتي وجدت في المتطرفين المتدينين (الحريديم) ما يعيد إليها تأثيرها الملموس في خدمة الجوهر السياسي للحركة الصهيونية ودولتها، الأمر الذي أعاد الجدل بقوة إلى إشكالية الهوية المعاصرة لـ"إسرائيل" وسكانها من المواطنين العرب والمستوطنين الصهاينة؛ مع امكانية تفاقم الصراع بينهما ، وهي اشكالية معقدة ليس من السهل إيجاد حلاً ديمقراطياً لها طالما بقيت موازين القوى مختلة بين طرفي الصراع العربي الصهيوني لحساب دولة العدو الصهيوني ، وهي إشكالية لن تجد حلاً لها إلا بهزيمة الحركة الصهيونية وتحقيق الهدف الإستراتيجي في إقامة فلسطين الديمقراطية.

من هنا تكمن أهمية القراءة التاريخية، الموضوعية المتأنية لهذا الشعار ومخاطره المحتملة على مستقبل شعبنا وقضيتنا وحقوقنا التاريخية .

فمنذ أن أعلن " بن جوريون " وثيقة قيام "إسرائيل" تكررت كلمة «الدولة اليهودية» في تلك الوثيقة ليلة 14/5/1948 خمس مرات؛ ومنذ ذلك التاريخ اختلف إلى حد كبير مصطلح «الدولة اليهودية» أو مصطلح «دولة اليهود» وحلت محلها عبارة «دولة إسرائيل».

الخطر في الأمر ، خاصة بعد توقيع مصر لمعاهدة "كامب ديفيد" وما تلاها من اعتراف بدولة "إسرائيل" والتطبيع معها ، وبعد اعتراف قيادة م.ت.ف بـ"إسرائيل" وتوقيع اتفاق "أوسلو" ، وكذلك اعتراف النظام الاردني بها، وتوقيعه على اتفاق "وادي عربة" ، وما تلا هذه الاتفاقات من اعتراف وتطبيع سياسي واقتصادي من عدد من الدول العربية في الخليج العربي والمغرب ، حيث أدى كل ذلك إلى تكريس استجابة النظام العربي للشروط الامريكية الصهيونية ، إلى جانب تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية وانقسامها ، ففي مثل هذه الاوضاع المهزومة والمأزومة ، لم يعد مصطلح الدولة اليهودية مجرد تعريف ذاتي للإسرائيليين بحسب القانون الأساس الذي أصدره "الكنيست" في 1992 فحسب، بل صار -كما يقول صقر أبو فخر¹- مسألة دولية بعد خطاب "جورج بوش" في مؤتمر العقبة (2003/3/4) الذي شدد فيه على ضرورة الاعتراف بـ"يهودية الدولة"، ليصبح ذلك المطلب أو الشعار لدى حكومة نتنياهو - شرطاً لا تستقيم أي تسوية من دونه.

ان تاريخية هذا الشعار ، تعود إلى نشأة الحركة الصهيونية كحركة سياسية أرادت تحويل اليهود إلى "أمة" لها دولة، استجابة للأهداف الإمبريالية التوسعية في المشرق العربي، على الرغم من حقائق التطور التاريخي وعلم الاجتماع الحديث والمعاصر، التي تؤكد رفضها منطق اعتبار الدين عاملاً أساسياً في تكوين الأمم ، فاليهودية ديانة تبشيرية يمكن أن يعتنقها العربي ، والانجليزي والفرنسي والألماني والأمريكي والصيني والياباني والأفريقي والهندي... إلخ، دون أن يعني ذلك أن هؤلاء الذين اعتنقوا اليهودية يمكن أن يشكلوا أمة واحدة، لكن استمرار ضعف وتراجع حركة التحرر الفلسطينية والعربية ، والهزائم التي لحقت بها ، أفسح المجال واسعاً أمام مقتضيات التوسع الرأسمالي ، لكي يتجاوز هذه الحقائق ، ويتذرع بالأسطورة التوراتية الغيبية التي تتحدث عن ما يسمى بـ"أرض الميعاد"، أو أي مسمى أسطوري أو ديني آخر لو لم تكن "التوراة"، وكما قال " بالمرستون " رئيس وزراء بريطانيا في تلك المرحلة، "لو لم تكن الحركة الصهيونية لخلقنا حركة صهيونية في خدمة مصالح بريطانيا" . وبانحسار الدور الاستعماري البريطاني، وبروز الدور الإمبريالي الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ، تعاملت الولايات المتحدة مع الحركة الصهيونية ودولتها ضمن رؤية موحدة وتبادلية حريصة على تكريس المصالح الإمبريالية من ناحية واستخدام كافة الوسائل والأساليب العدوانية الكفيلة بعرقلة تطلعات الشعوب العربية نحو التطور والنهوض والوحدة .

وفي هذا السياق ، لابد من التأكيد على أن أحوال الضعف والتخلف السائدة في بلدان الوطن العربي، بسبب هيمنة القوى الرجعية شبه الاقطاعية والبرجوازية على قيادة الحركة الوطنية منذ أوائل القرن العشرين حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ساعدت في خلق الظروف الملائمة لنجاح الاستعمار في دعم وتطوير الحركة الصهيونية وإقامة مستوطناتها ومؤسساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية تمهيداً لاغتصاب فلسطين وإعلان "دولة إسرائيل" في 15 أيار 1948 .

لقد حرصت الحركة الصهيونية ، منذ نشأتها على التماهي مع المصالح الرأسمالية العالمية ، ولذلك عملت على أن يكون وعي اليهودي لذاته لا يحدده إيمانه بل نبذ الآخرين له وكراهيتهم إياه. وهذا هو بالضبط ما سُمي «المسألة اليهودية» المعاصرة التي أفلحت الحركة الصهيونية في تأسيس دولة لطائفة متناثرة في شتى أنحاء العالم، (من يهود

¹ صقر أبو فخر - فلسطين - العدد 6 - الجمعة 15/10/2010 - السنة الأولى.

أوكرانيا وبولونيا وروسيا وفرنسا وإنجلترا وهولندا وأمريكا ويهود الدول العربية وأفريقيا!!) وأنشأت بوتقة صهر لهؤلاء جميعاً من خلال اللغة والجيش والرموز الدينية -كما أشرنا- المشتركة والحياة اليومية الواحدة فوق أرض واحدة هي فلسطين المحتلة، مع أن الرموز الدينية لم تكن، في نظر مؤسسي الحركة الصهيونية، ذات قداسة على الإطلاق، فهي، لديهم، تعكس زوراً ما يسمى بـ"الانبعاث القومي" لا التاريخ الديني، فالمؤسسين الأوائل للحركة الصهيونية (موسى هس وبنكر وهرتزل ووايزمن وبن جوريون وغيرهم) تعاملوا مع كتب الديانة اليهودية كالتوراة والتلمود، مجرد فلكلور قومي يهودي، وكان هيرتزل يردد: «إن الدين لا يهمني، بل إن ما يهمني هو الأسطورة الجبارة للعودة»، وقد اعترف بأنه فكر ملياً بتحويل اليهود بشكل جماعي إلى الكاثوليكية كحلٍّ لأوضاعهم في مجتمع مسيحي يبنذهم¹، ما يؤكد على كذب أسطورة أرض الميعاد وهيكل سليمان... إلخ، وهذا الحل الاندماجي كان كارل ماركس عرضه، لكن بشكل أرقى بكثير، في كتابه «المسألة اليهودية» الذي رأى فيه أن دين اليهود هو التجارة، وأن إله اليهود هو المال. وإذا كنا نتطلع إلى تحرير الإنسانية -كما يقول ماركس- "فيجب إذاً تحريرها من التجارة والمال، أي تحريرها من اليهودية وتحرير اليهودي من يهوديته".

أما عن تعريف إسرائيل بأنها «دولة يهودية وديموقراطية» فإنه يعني، بحسب القراءة الإسرائيلية، "دولة قومية لليهود لكن بنظام ديموقراطي". أما دولة ديموقراطية فحسب فتعني لا يهوداً ولا عرباً، بل مواطنين، أناس، بشر، لهم حقوق متساوية، وهذا ما ترفضه ذهنية المجتمع الإسرائيلي عموماً وقوى اليمين المتطرف خصوصاً بشقيه العلماني والديني.

لهذا نلاحظ توحيد اليمين الصهيوني المتطرف (شبه العلماني أو العلماني) إلى جانب السلفيين المتطرفين (الحريديم) ليطالبوا بدولة يهودية لا بدولة ديموقراطية، انعكاساً لعقلية القوه والغطرسة الصهيونية، بدعم صريح من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سيؤدي إلى أشكال جديدة من الصراع مع الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية عموماً، ومع أبناء شعبنا في الأرض المحتلة 1948 خصوصاً، وذلك ارتباطاً بوعيهم لمخاطر الاعتراف بـ"يهودية إسرائيل" التي تفوق بسلبيتها ما لا يمكن قياسه من الآثار السياسية المباشرة. وعلى سبيل المثال²:

يجعل قيام دولة "إسرائيل" أمراً مشروعاً وأخلاقياً؛ وهذا شأن خطير جداً لأنه يعني أن الفلسطينيين والعرب لا يعترفون بإسرائيل كأمر واقع، بل يعترفون بشرعيتها التاريخية، ما يجعل المقاومة الفلسطينية منذ ما قبل قيام "إسرائيل" عام 1948 وبعد قيامها، أمراً غير مشروع وغير أخلاقي، بل ويمكن أن توصف بأنها عمل إرهابي من وجهة نظر التحالف الإمبريالي الصهيوني وتوابعه في بلادنا!!

يفرض هذا الاعتراف على فلسطينيي 1948 قسم الولاء عنوة للدولة اليهودية.

يفرض على أي نائب عربي منتخب، الولاء لا للدولة وقوانينها باعتباره مواطناً، بل الولاء للرموز الدينية أو القومية للدولة اليهودية كالعلم والشعار والنشيد..

مع وصول حكومة بنيامين نتنياهو للسلطة في عام 2009، تسعى إسرائيل إلى تكريس نفسها فعلياً كدولة "يهودية"، في تعبير واضح عن روح الجوهر الإمبريالي الصهيوني العنصري المسيطر على "المجتمع" الإسرائيلي؛ فتحت هذا المصطلح الأوسع يقبع ما بقي من أهداف إسرائيلية متعددة تعد الوجه المماثل لـ "يهودية" الدولة.

¹ صقر أو فخر - المصدر السابق .

² المصدر السابق .

ومن أبرز هذه الأهداف: استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتدين الصراع من جديد بحيث يتم الاحتفاء بشعار "مكافحة العنف والإرهاب" للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضاً للتخلص -ولو التدريجي- من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر"، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت سيادة "إسرائيل"، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي في هذه الأرض، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ"إسرائيل" ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنباً لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي، إن داخل "إسرائيل"، أو على أرض فلسطين التاريخية كلها. على أي حال، ودون أية مبالغة، فإن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الامة اليهودية" ستظل هوية مزيفة، مضطربة غير قادرة على اثبات وجودها بصورة علمية أو موضوعية أو تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الاكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية، فإسرائيل ستظل "كياناً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي أو العلمي، كما هو الحال بالنسبة للحديث عن "أمة إسلامية أو مسيحية أو بوزية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمع عسكري يضم أجناً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزماتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم، إذ إنه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ما يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من أزماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري - البيروقراطي، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القدرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في مجتمع عربي اشتراكي موحد.

غازي الصوراني

15 / أيار / 2011

على هامش الذكرى 63 للنكبة : "إسرائيل" متحف الأجناس

اقتبسنا عنوان هذه الورقة من كتاب د. جمال حمدان "اليهود أنثروبولوجيا"، الذي يقول فيه "إن إسرائيل استعمار سكاني مبني على نقل السكان من الخارج إلى فلسطين"، وهو لا يوافق على دراسة اليهود باعتبارهم "الشعب المختار في الرؤية الصهيونية"، ولا هم شياطين ملاعين "قوة الشر الأزلية حسب الرؤية المعادية لليهود" فكلتا الرؤيتين -كما يقول- تشكل كل منهما تسمية متميزة تنطلق من رؤية اليهود باعتبارهم وحده (كتلة عضوية من الملائكة أو

الشياطين) وهو يرفض هذا المنطق، ويضع اليهود، كما أي ظاهرة أخرى، في النقطة التي يتقاطع فيها الخاص مع العام والكل مع الجزء، فاليهود هم بالدرجة الأولى جزء من الظاهرة الاستعمارية-الاستيطانية الاحلالية العامة، ومع هذا فثمة ملامح خاصة فريدة لهم: ف"العودة" اليهودية إلى فلسطين -كما يؤكد د. جمال حمدان- ليست عودة توراتية أو تلمودية أو دينية وإنما هي "عودة" إلى فلسطين بالاغتصاب وهو غزو وعدوان غريب لا عودة أبناء قدامى، إنه استعمار لا شبهة فيه بالمعنى العلمي الصارم، يشكل جسماً غريباً دخلياً مفروضاً على الوجود العربي، غير قابل للامتصاص.. فهم ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى بل جماع ومتحف حي لكل أخلاط الأجناس في العالم كما يدرك أي أنثروبولوجي، باختصار إن يهود العالم اليوم مختلطون في جملتهم اختلاطاً أبعدهم تماماً عن أي أصول إسرائيلية فلسطينية قديمة، إن اليهود اليوم إنما هم أقارب الأوروبيين والأمريكيين، بل هم في الأعم الأغلب بعض وجزء منهم وشريحة، لحماً ودماً، وإن اختلف الدين، ومن هنا اليهود في أوروبا وأمريكا ليسوا كما يدعون غرباء أو أجنباء دخلاء يعيشون في المنفى وتحت رحمة أصحاب البيت، وإنما هم من صميم أصحاب البيت نسلًا وسلالة، لا يفرقهم عنهم سوى الدين.

وفي وقت كان الصهاينة يروجون لأنفسهم كأصحاب مشروع حضاري ديمقراطي وسط محيط عربي إسلامي متخلف، لم تخدع تلك القشرة الديمقراطية الصهيونية المضللة عقلية لامعة كجمال حمدان، كما أنه لم يستسلم للأصوات العربية الزاعقة التي لا تجد سوى الصراخ والوعيل، واستطاع من خلال أدواته البحثية المحكمة أن يفصح حقيقة إسرائيل، مؤكداً "أن اليهودية ليست ولا يمكن أن تكون قومية بأي مفهوم سياسي سليم كما يعرف كل عالم سياسي، ورغم أن اليهود ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى، بل "متحف" حي لكل أخلاط الأجناس في العالم كما يدرك كل أنثروبولوجي، فإن فرضهم لأنفسهم كأمة مزعومة مدعية في دولة مصطنعة مقطوعة يجعل منهم ومن الصهيونية حركة عنصرية أساساً".

واعتبر أن وجود إسرائيل رهن بالقوة العسكرية ويكونها ترسانة وقاعدة وثكنة مسلحة، مشيراً إلى أنها قامت ولن تبقى -وهذا تدركه جيداً- إلا بالدم والحديد والنار. ولذا فهي دولة عسكرية في صميم تنظيمها وحياتها، ولذا أصبح جيشها هو سكانها وسكانها هم جيشها.

وحدد جمال حمدان الوظيفة التي من أجلها أوجد الاستعمار العالمي هذا الكيان اللقيط، بالاشتراك مع الصهيونية العالمية، وهي أن تصبح قاعدة متكاملة آمنة عسكرياً، ورأس جسر ثابت استراتيجياً، ووكيل عام اقتصادياً، أو عميل خاص احتكاري، وهي في كل أولئك تمثل فاصلاً أرضياً يمزق اتصال المنطقة العربية ويخرب تجانسها ويمنع وحدتها وإسفنجة غير قابلة للتشبع تمتص كل طاقاتها ونزيفاً مزمناً في مواردها".

أفكار خاطئة:

مادام اليهود لم يعودوا من الساميين فيمكننا أن نرى الخطأ الشائع في تسمية اضطهاد اليهود بمعاداة السامية، فنحن في الحقيقة مع تفسير الاضطهاد النازي لليهود في ألمانيا لم يكن في جوهره إلا اضطهاد ألمان لألمان، لا يقل معظمهم عنهم في الآرية والنوردية. وإنما يختلفون فقط في الديانة وطريقة الحياة.

إن اليهود اليوم أقارب الأوروبيين والأمريكيين، ومن هنا فإن اليهود في أوروبا وأمريكا ليسوا غرباء أو دخلاء أجنباء يعيشون في المنفى وتحت رحمة أصحاب البيت بل هم من صميم أهل البيت نسلًا وسلالة لا يفرقهم عنهم سوى الدين، إذن اليهود غرباء فقط في فلسطين.

وانطلاقاً من هذا يسقط كذلك أي ادعاء سياسي للصهيونية في "ارض الميعاد" . فبغض النظر عن أن القانون الدولي يتكفل بشجب إدعاءاتهم على أي أساس تاريخي أو ديني، فإن الانثروبوجيا تبدد أي أساس جنسي قد يزعمون في هذا الصدد. فمن ناحية ليس اليهود قومية ولا هم شعب أو أمة بل هم مجرد طائفة دينية تتألف من أخلاط من كل الشعوب والقوميات والأمم والأجناس .

غازي الصوراني

15 / أيار / 2011

على هامش الذكرى (63) للنكبة : فلسطين عبر التاريخ

إن البلاد التي عرفت منذ القرن الخامس قبل الميلاد باسم فلسطين تشكل الجزء الجنوبي من بلاد الشام التي ارتبطت منذ فجر التاريخ ببلاد العراق ومصر والجزيرة العربية، سكنها قبل التاريخ المدون شعب عرف باسم شعب البحر المتوسط وبحكم موقعها الجغرافي كانت طيلة تاريخها معبراً للغزاة من مصر والعراق وكانت تفد إليها هجرات قبلية من الجزيرة العربية عبر العصور التاريخية المتعاقبة، وأقدم هذه الهجرات هي هجرة الكنعانيين منذ القرن الثلاثين قبل الميلاد والتي وصلت ذروتها حوالي 2500 ق.م، امتزج الكنعانيون بالسكان الأصليين وأنشؤوا حضارة زاهرة عرفت بحضارة المدن، عرفوا فيها الحروف التي قدموها للإنسانية جمعاء.

وفي القرن الثاني عشر ق.م وفد إلى فلسطين قبائل "البولسنتا" (الفلسطينيين) الذين قدموا من صقلية وسردينيا وكريت واستقروا في ساحل فلسطين الجنوبي (غزة/ اسدود) وتمازجوا بالكنعانيين.

في هذه المرحلة (حوالي القرن الثالث عشر ق.م) أغارت على فلسطين قبائل رعوية عرفت فيما بعد بالعبرانيين الذين قدموا من مصر وتعود جذورهم إلى الجزيرة العربية، واشتبكوا بصراع مع الفلسطينيين وبصفة خاصة سكان مدن غزة، (عراق المنشية) وعقرون (عافر) واسدود وعسقلان، ولم يتمكن العبرانيون من احتلال هذه المناطق.

وفي هذه الحقبة اتحدت القبائل العربية (الأسباط) تحت قيادة واحدة مكنتها من التماسك في إطار عشائري مركزي موحد أطلق عليه اليهود اسم "مملكة"، بعد أن تمكنوا من اجتياح ييوس (القدس) التي بناها الكنعانيين وأطلقوا عليها اسم اورسالم (مدينة اله السلام الكنعاني) ولم يطل هذا الوجود الدخيل سوى سبعين عاماً حيث تمزق هذا الكيان وتمركز في مدينتي شكيم (نابلس) واورسالم (القدس) التي حرقها العبرانيون إلى اورشليم.

وفي هذا الصدد لا بد من أن نشير إلى أن هذه القبائل اليهودية الغازية كانت جزءاً من التكوين القبلي العربي في الجزيرة العربية، اخذوا حضارتهم ولغتهم من الكنعانيين مثل ما استنبطوا عقيدتهم الدينية من الآلهة في منطقة مدين في شمال الجزيرة العربية (خاصة الإله يوه رب الجنود)، ولم يطل بقاء هذا الوجود في السامرة (شكيم) حيث برزت قوة الأشوريين (حوالي 722 ق.م) الذين اجتاحتهم "شكيم" وأسروا هذه الجماعات العبرية ونقلوها إلى نينوى (شمال العراق)، وإما من تبقى منهم في المنطقة "اورسالم" فقد "سباهم نبوخذ نصر" الكلداني وأخذهم أسرى إلى بابل جنوب العراق وظلوا في السبي حتى عهد "قورش" الفارسي (ملك الفرس) الذي تمكن من هزيمة الدولة الكلدانية، وفي عهد قمبيز بن قورش تم الاستيلاء على أراضي بلاد الشام وفلسطين عام 525 ق.م وأصبحت جزءاً من الإمبراطورية الفارسية التي سمحت لمجموعات من العشائر العبرانية بالذهاب إلى ارض فلسطين حيث عاشوا فيها أقلية بين

سكانها من الكنعانيين، وظل هذا الوضع قائماً حتى مجيء "الاسكندر المقدوني" عام 332 ق.م حيث احتدم الصراع - وبعد وفاته - بين قاداته الكبار (بطليموس، سلوقس، ديميتريوس، وانتيغونس) على السلطة واقتسموا إمبراطوريته فيما بينهم، وآلت شمال بلاد الشام إلى السلوقيين، ودار بينهم وبين البطالسة في مصر صراع على فلسطين التي آلت في نهاية المطاف إلى السلوقيين عام 198 ق.م، وكانت الأقلية اليهودية تعيش تحت الحكم السلوقي إلى أن فرض "انتيوخس الرابع" السلوقي، الديانة اليونانية مما أدى إلى تمرد هذه الأقلية اليهودية بقيادة "ماتايوس مكابي" عام 167 ق.م وأدى ضعف الدولة السلوقية إلى تمكن هذه الجماعة المتمردة من نشر الفوضى في بعض مناطق فلسطين دون أن يتمكنوا من تكوين أي كيان سياسي مستقر لهم، حتى قدوم الرومان عام 63 ق.م بقيادة "بومبي" حيث ضعف وتراجع نشاط هذه الأسرة المكابية، وظل هذا الوضع قائماً إلى أن قام الرومان بتولية "هيرودوس" الكبير من الأسرة الحشمونية والياً على جنوب بلاد الشام (فلسطين).

وعند ظهر السيد المسيح* اعتنق أعداد كبيرة من الكنعانيين الديانة الجديدة وانضم معهم من كان يعتنق اليهودية وخاصة جماعات "الصدوقيين"، إلا أن جماعة أخرى من اليهود عرفت باسم "الفريسيين" تمردت على الحكم الروماني، وعلى أثر ذلك كلف الإمبراطور الروماني "باسباسيان" ابنه "طيطوس" بالقضاء على هذه الجماعة -الأقلية اليهودية في فلسطين- ، وتمكن من إبادة معظمهم عام 70 ميلادية.

وفي بداية العقد الرابع من القرن الثاني الميلادي تمردت آخر مجموعة بقيت من اليهود تزعمها متدين يهودي، زعم أنه المسيح، وعرف باسم "باركوكبا" (ابن الكوكب)، وقد قام الرومان بتفريق ذلك التمرد وإنهاء الوجود اليهودي في فلسطين عام 135 ميلادية في عهد الإمبراطور الروماني "هادريان" الذي أمر ببيع من تبقى منهم حياً، وقام بتغيير اسم بيت المقدس، وأطلق عليها اسم أسرته "إيلياء".

ومنذ عام 135 ميلادية وحتى انقسام الإمبراطورية الرومانية عام 335م إلى قسمين شرقي عرف باسم الدولة البيزنطية فيما بعد وغربي عرف باسم الإمبراطورية الرومانية، لم يكن هناك أي وجود ملموس للطائفة اليهودية في فلسطين، وظل هذا الوضع قائماً حتى الفتح الإسلامي وتسليم بيت المقدس (إيلياء) عام 638م للخليفة عمر بن الخطاب على يد البطريرك "صفرونيوس" وفقاً للعهد العمرية التي ورد فيها إعطاء كافة الحقوق للنصارى على ألا يقيم اليهود بينهم في فلسطين وبيت المقدس.

وظلت منطقة جنوب بلاد الشام التي عرفت بفلسطين طيلة العهدين الروماني والبيزنطي وحملت هذا الاسم (فلسطين) في العهد الإسلامي وكان لها جنداً من جنود الدولة العربية طيلة عهد الخلفاء وبنو أمية، وفي العهد العربي الإسلامي تعاقب على حكمها بعد الخلفاء الراشدين، بني أمية، ثم بني العباس وفي العصر العباسي الثاني تعاقب على حكمها دويلات منفصلة الطولونيون، الإخشيديون، ثم الحكم الفاطمي وتصارع الفاطميون مع العباسيين على حكم بلاد الشام وفي هذه الفترة من الانقسام في الجبهة العربية الإسلامية أغارت جيوش أوروبا تحت اسم الصليبيين عام 1095م بعد إعلان البابا "أوربان الثاني" الحرب الصليبية على العرب والمسلمين، وقاوم شعب فلسطين -ضمن مقاومة العرب والمسلمين- هذه الهجمة الأوروبية الاستيطانية التي اتخذت من المسيحية ستاراً كاذباً، وظل هذا الصراع مع هذه القوات الغازية بين مد وجزر مائتي عام تكمل أول انتصار حاسم للعرب في معركة "حطين" عام 1187م حيث تحررت جميع فلسطين، ولكنه نتيجة للهجمة الأوروبية الشرسة في الحملة الصليبية الثالثة عام 1189-1192م اضطر صلاح الدين إلى توقيع صلح الرملة الذي نص على بقاء الصليبيين في المناطق

* من المعروف أن السيد المسيح كان يتكلم اللغة الآرامية وهي اللغة التي كانت سائدة آنذاك، ولم يكن للغة العبرية أي تداول في تلك الفترة.

الساحلية التي تقع بين عكا ويافا وشمال عسقلان واحتفاظه بالمناطق الداخلية منها، وظلت على هذا الوضع حتى تمكنت القوات العربية بعد اتحاد مصر والشام وشمال العراق من تحرير بقية بلاد الشام بما في ذلك فلسطين، وكان آخر معقل تم تحريره قلعة عتليت قرب حيفا عام 1291م وظلت بلاد الشام محررة تحت حكم المماليك حتى مجيء القوات العثمانية بقيادة سليم الأول عام 1516م، وبعد معركة "مرج دابق" في حلب وانتصار العثمانيين على المماليك أصبحت بلاد الشام ولاية عثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية عهد الانتداب البريطاني ووعده بلفور والحركة الصهيونية في بلادنا، ومن ثم قيام إسرائيل عام 1948 -بالقوة والاعتصاب- كوجود استعماري، لا نجد تعريفاً له أوضح مما أورده الدكتور جمال حمدان في كتاب "اليهود انثروبولوجيا" حيث يقول "إن إسرائيل استعمار سكاني مبني على نقل السكان من الخارج إلى فلسطين" وهو لا يوافق على دراسة اليهود باعتبارهم رسل الحضارة (الشعب المختار في الرؤية الصهيونية)، ولا هم شياطين ملاعين (قوة الشر الأزلية حسب الرؤية المعادية لليهود) فكلا الرأيين -كما يقول- تشكل كما منهما تسمية متميزة تنطلق من رؤية اليهود باعتبارهم وحدة (كتلة عضوية من الملائكة أو الشياطين) وهو يرفض هذا المنطق، ويضع اليهود، كما أي ظاهرة أخرى في النقطة التي يتقاطع فيها الخاص مع العام والكل مع الجزء، فاليهود هم بالدرجة الأولى جزء من الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية الاحلالية العامة، ومع هذا فثمة ملامح خاصة فريدة لهم: العودة اليهودية إلى فلسطين ليست عودة توراتية أو تلمودية أو دينية وإنما هي "عودة" إلى فلسطين بالاعتصاب، وهو غزو وعدوان غرباء ولا عودة أبناء قدامى، انه استعمار لا شبهة فيه بالمعنى العلمي الصارم، يشكل جسماً غريباً دخيلاً مفروضاً على الوجود العربي، غير قابل للامتصاص... فهم ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى، بل جماع ومتحف حي لكل أخلاط الأجناس في العالم كما يدرك أي انثروبولوجي، باختصار أن يهود العالم اليوم مختلطون في جملتهم اختلاطاً أبعدهم تماماً عن أي أصول إسرائيلية فلسطينية قديمة، أن اليهود اليوم أقارب الأوروبيين والأمريكيين، بل هم في الأعم الأغلب جزء منهم شريحة لحماً ودماً، وإن اختلف الدين، ومن هنا فإن اليهود في أوروبا وأمريكا ليسوا كما يدعون غرباء أو أجانب دخلاء يعيشون في المنفى وتحت رحمة أصحاب البيت، وإنما هم من صميم أصحاب البيت نسلًا وسلالة، لا يفرقهم عنهم سوى الدين.

فلسطين في التاريخ المعاصر

في ضوء ما تقدم، يمكننا أن نفهم دور وطبيعة الحركة الصهيونية التي بدأ نشاطها الفعلي في مؤتمر بال-سويسرا عام 1897م وكانت بمثابة الأداة التنفيذية للاستراتيجية الاستعمارية الأوروبية التي استهدفت إقامة دولة لليهود في فلسطين من أجل حماية المصالح الأوروبية/ الأمريكية في الشرق الأوسط عموماً وتكريس ضعف النظام العربي بشكل خاص.

إلا أن شعبنا أدرك مخاطر هذا المخطط، وبدأ في مقاومته منذ بداياته الأولى في مطلع القرن العشرين، واستهدفت مقاومة الغزاة من جهة والوجود الاستعماري الانجليزي من جهة أخرى حتى عام 1947م حيث تم عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة للأمم المتحدة التي نجحت في إصدار قرار التقسيم رقم 181 بتاريخ 1947/11/29م في ظل موازين القوى العربية والدولية التي كانت إلى حد كبير لصالح الحركة الصهيونية، وبالرغم من ذلك فإن قرار التقسيم تكمن أهميته في انه اعترف بوضوح وصراحة قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وما زال هذا القرار احد أهم المرجعيات السياسية والقانونية التي تؤكد على حق الفلسطينيين في أرضهم وإقامة دولتهم المستقلة باعتراف كافة الأطراف الدولية.

لكن الأطماع الصهيونية في أرض فلسطين العربية، وبمساندة من كافة الأطراف الدولية، والضعف العربي العام في مواجهة إسرائيل التي أعلنت الحركة الصهيونية قيامها في 15/أيار/1948م، واستطاعت احتلال وتوسيع الرقعة المخصصة لها حسب قرار التقسيم من 54% إلى 77% عبر استخدام كل وسائل الإرهاب والقتل وتشريد ما يقرب من مليون فلسطيني من أرضهم وأرض أجدادهم إلى مخيمات اللجوء في الشتات العربي، وكانت هذه النتيجة الأساسية بداية لمرحلة جديدة من الصراع والمقاومة التي بدأها الفلسطينيون بعد نكبة 1948م، والتي استمرت حتى عام 1964 حيث تأسست م. ت. ف وبدأت دورها الوطني من أجل استرداد الحقوق الفلسطينية المغتصبة.

وجاءت هزيمة حزيران 1967م لتبدأ مرحلة جديدة من النضال الوطني الفلسطيني المسلح -بقيادة الفصائل الوطنية المنضوية في إطار م. ت. ف -امتدت حتى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين حيث تواصلت مع انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال في نهاية عام 1987م والتي استمرت في ظروف دولية وعربية ومحلية بالغة القسوة، وكان لهذه الانتفاضة دوراً بالغ الأهمية في اعتراف كافة الأطراف العالمية ليس فقط بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني على أرض وطنه، وإنما بالحقوق السياسية وإقامة دولته المستقلة.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات هذا العالم، وحرب الخليج، واجهت القضية الفلسطينية أخطر مرحلة في تاريخها المعاصر، عبر مفاوضات غير متوازنة في مدريد، وواشنطن، ثم أوسلو، تم تتويجها بـ"إعلان المبادئ في أوسلو" 13/9/1993 وقيام السلطة الفلسطينية في صيف 1994 على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة (غزة / أريحا)، وبالرغم من أن هذه الاتفاقية جاءت في معظمها تحقيقاً للأهداف والمصالح الإسرائيلية، دون أية خطوات ملموسة تحقق للفلسطينيين أهدافهم في العودة وتقرير المصير وقيام الدولة المستقلة، إلا أن الجانب الإسرائيلي تراجع عن التزاماته الخاصة بالانسحاب من الأراضي المحتلة مثلما تراجع عن الكثير من التزاماته مع السلطة الوطنية الفلسطينية بشأن المطار والميناء والممر الآمن وحرية التجارة والتنقل وغير ذلك من التعقيدات المستمرة التي تعبر عن موقف سياسي ينسجم مع إرادة القوة بعيداً عن أي التزام بالسلام الحقيقي المتوازن والقائم على مبدأ الأرض مقابل السلام.

ها نحن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وما زال شعبنا الفلسطيني -الذي قدم الآلاف من قوافل الشهداء- مستمراً في صموده ونضاله رغم كل التنازلات السياسية والمفاوضات العنيفة، ورغم الانقسام الناجم عن الصراع الدموي، على المصالح والكوتات، بين حركتي فتح وحماس، وهي مصالح أو محاصصات شكلت جوهر المصالحة بينهما أوائل شهر أيار 2011، تلك المصالحة التي تحققت بتأثير المتغيرات العربية الناجمة عن انتفاضات تونس ومصر وغيرهما من البلدان العربية عموماً، وبتأثير جماعة الإخوان المسلمين في ضوء أوضاعها السياسية الجديدة وتحضيراتها لمشهد الإسلام السياسي "القادم" خصوصاً، وفي حال تحقق هذا "المشهد" فلا معنى لذلك سوى إعادة انتاج الهيمنة والتبعية والتخلف عبر صور وأشكال جديدة، وفي ضوء هذه المقدمات ونتائجها المحتملة، فإننا نعتقد أن عملية المصالحة بين فتح وحماس جاءت لتؤكد على أن الجوهر والمصالح الطبقية لكل منهما هي واحدة على الرغم من اختلاف الشكل بينهما، الأمر الذي يفرض على كافة القوى اليسارية الديمقراطية العربية مزيداً من الوحدة والنضال الديمقراطي لتثبيت أسس وبرامج الثورة الوطنية الديمقراطية ارتباطاً بمنظور الثورة القومية الديمقراطية لقطع الطريق على مشهد الإسلام السياسي، بمثل ما يفرض أيضاً على القوى اليسارية الفلسطينية مراجعة خطابها السياسي بما في ذلك خطاب الحل المرحلي، من أجل استعادة روح النضال الفلسطيني وأدواته وفق قواعد النضال القومي باعتبار أن الصراع مع هذا العدو هو صراع عربي صهيوني من الدرجة الأولى،

عند ذلك يمكن تغيير موازين القوى وتفعيل النضال العربي من أجل إزالة دولة العدو الصهيوني وقيام فلسطين الديمقراطية العلمانية كجزء لا يتجزأ من المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

غازي الصوراني

16 / أيار / 2011

على هامش الذكرى (63) للنكبة : في ذكرى النكبة يتجدد الجرح وتتجدد وحدة الشعب

منذ الفتح الاسلامي وقيام الدولة الاسلامية (الأموية والعباسية) سادت الهوية العربية الإسلامية في كل أرجاء الدولة، وعلى أثر قيام ما عرف بالخلافة العثمانية تراجعت الهوية العربية لحساب إنتشار ظاهرة الهوية الإسلامية في إطار الدولة أو الإمبراطورية العثمانية - التركية، التي تعرضت لعوامل التفكك والتراجع الداخلي والخارجي منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلى أن وصل هذا التفكك ذروته في عام 1908 على يد جماعة الاتحاد والترقي أو "تركيا الفتاة"، التي كان لها تأثير واضح على تطور نمو الحركات والجماعات القومية العربية التي تشكلت من مجموعات من السياسيين وبعض المثقفين العرب من مصر ولبنان والعراق وسوريا بما في ذلك الأعضاء الفلسطينيين الذين التحقوا في هذه الجمعيات، من منطلق قومي باعتبارهم أبناء سوريا الجنوبية، إذ لم تكن قد تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية حتى ذلك التاريخ، لكن نشاط الحركة الصهيونية التي نجحت في شراء وإقامة عدد من المستوطنات منذ عام 1882-1908 أثار إستياء العديد من المثقفين الفلسطينيين الذين عبروا عن قلق الشعب الفلسطيني المبكر تجاه الخطر الصهيوني، وبدأوا في التحذير من مخاطر الصهيونية على فلسطين، وقد عبرت صحيفة الكرمل عن هذه النزعة الوطنية الفلسطينية لأول مرة عام 1908، ومع تزايد عملية التوسع الصهيوني في شراء الأراضي من كبار الملاك العرب من بعض العائلات اللبنانية خصوصاً في شمال فلسطين، وإحلال " العمل العبري " محل العمال والفلاحين الفلسطينيين، بدأت الهوية الوطنية الفلسطينية في النشوء والتبلور في خضم الاحداث والافعال وردود الافعال مع العدو الجديد، وكان فضح "لينين" قائد الثورة الاشتراكية في روسيا، للاتفاقية السرية المعروفة بـ"اتفاقية سايكس -بيكو" بداية الشرارة التي اشتعلت في مسار النضال الوطني ضد الحركة الصهيونية والاستعمار الانجليزي على اثر اصدار "وعد بلفور" عام 1917، الذي رفضه شعبنا الفلسطيني، عبر نضال سياسي متصل، سرعان ما تفجر في صراع دموي مع الحركة الصهيونية فيما عرف بثورة الفلاحين الفقراء، أو هبة البراق عام 1929، ومنذ ذلك التاريخ والى يومنا هذا، لم ينقطع أو يتوقف نضال شعبنا العربي الفلسطيني عموماً وجماهيرنا من الفلاحين والكادحين الفقراء خصوصاً، من أجل حريته وإسترداد أرضه المغتصبة، وطوال ما يقرب من ثمانين عاماً مضت، قدم شعبنا في كل عام من هذه الأعوام، قوافلاً من الشهداء الذين تجاوزوا مئة ألف شهيد أو يزيد، وفي هذه المسيرة المتجددة من النضال والصمود والآلام والمعاناة، تطل علينا ذكرى النكبة الأولى عام 48 في الخامس عشر من أيار في كل عام، حيث يتجدد الجرح الفلسطيني، وتتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوارع

المخيم ومن بين الأزقة، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات والوطن أمام الذكرى رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم يتسمون رائحة القرية، البلد، المدينة، من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتصلة، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل حافزاً للصمود والمقاومة، فبالرغم من مرور ثلاثة وستين عاماً على النكبة ظلت -وستظل- الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.

ثلاثة وستين عاماً مضت على إرتكاب النظام الإمبريالي الرأسمالي وصنيعته الحركة الصهيونية، لجريمة، كانت وما زالت، من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع معظم أبناء شعبنا العربي الفلسطيني من أرض وطنه ودياره، وإحلال المغتصبين الصهاينة مكانه بقوة السلاح والارهاب وتزوير حقائق التاريخ، هكذا تم قيام دولة العدو الاسرائيلي كدولة وظيفية تستهدف استمرار حالة التجزئة والتفكيك بين بلدان وشعوب وطننا العربي من ناحية وحماية المصالح الرأسمالية الامبريالية التي تقوم على الاستيلاء والتحكم بمواردنا وثرواتنا من ناحية ثانية، وبهذا المعنى فإن الصراع يجب أن يخرج من أحادية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ليتخذ مجراه الموضوعي بين كل من الحركة التحررية العربية التقدمية، وبين التحالف الامبريالي - الصهيوني، من أجل الغاء التبعية وانهاء الوجود الصهيوني من بلادنا ، وفي هذا الإطار فإن من الطبيعي والحقوقي أيضاً أن يكون لشعبنا الفلسطيني وحركته الوطنية دوراً طليعياً فيه من أجل تحقيق أهدافه في تقرير المصير والعودة والدولة الفلسطينية الديمقراطية لكل سكانها.

غازي الصوراني

20 / سبتمبر / 2011

ماذا بعد وصول حل الدولتين إلى أفق مسدود ..؟ (ورقة للحوار)*

قررت نشر هذه الورقة مجدداً، رداً على خطابي كل من " أوباما" و "تنتياهو" حول رؤيتهما لما يسمى بـ "الدولة المؤقتة" أو "القابلة للحياة" من موقع مصالحهما المشتركة في إطار التحالف الإمبريالي الصهيوني ... وللرد أيضاً على ظاهرة الهبوط السياسي في قيادة م.ت.ف وعلى كل من يدعي أو يأمل واهماً بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتعاطى مع دولة العدو الصهيوني من موقع الانحياز الكامل والرؤى والمصالح المشتركة ضد تطلعات وأهداف شعبنا الفلسطيني في نضاله من أجل حريته واستقلاله وحقه في العودة .

أبدأ ورقتي بطرح هذا السؤال الثقيل الذي سقط علينا من خلال التجربة : هل كان طرح خيار الدولة المستقلة حقيقة قابلة للتحقق أم وهم؟؟ هل كان يهدف إلى تجزئة الغاية؟ وبالتالي قاد إلى النهاية التي نحن بصدها.. ؟ الم تكن هي فكرة الاستجابة للآخر ، الذي حالما نقبلها، يخلق وقائع تمنع تحقيقها!... ؟

إنّ التزامي طوال العقدين الماضيين بالنضال من أجل تطبيق شعار الدولة المستقلة كاملة السيادة أو الحل المرحلي على أراضي الـ 67 كان وما زال تجسيدا موضوعيا لانتمائي والتزامي بموقف وبرنامج الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

* التعليقات على هذه الدراسة ننشرها هنا حسب ما وردت في موقع أجراس العودة .

، آخذاً بعين الاعتبار تمايز ومصادقية الجبهة في تعاطيها مع هذا الشعار من حيث رفضها المطلق بالاعتراف بدولة إسرائيل، إلى جانب تأكيدها على أن الحل المرحلي لا يلغي حق شعبنا الفلسطيني في وطنه التاريخي ارتباطاً بالبعد القومي العربي في سياق النضال من أجل تحقيق الهدف الكبير وأقصد المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد، إلا أن هناك متغيرات حادة أصابت النظام العربي صوب المزيد من تبعيته وخضوعه وارتعانه، بمثل ما أصابت أيضاً النظام السياسي الفلسطيني والقيادة المتنفذة في م.ت.ف التي يبدو أنها لم تعد قادرة بعد غياب الراحل ياسر عرفات على التفاوض مع العدو بشروطها ولو ضمن الحد الأدنى ، حيث يبدو أن المقرر الخارجي وأقصد بذلك العدو الأمريكي الإسرائيلي بات محدداً رئيسياً لما يسمى بعملية السلام ، ومن ناحية ثانية فإن تحليل جوهر الصراع بيننا وبين العدو الإسرائيلي كصراع عربي إسرائيلي إلى جانب الوضعية الرئيسية لدولة العدو الإسرائيلي التي تحولت اليوم إلى حالة امبريالية صغرى عززت دورها ووظيفتها في تكريس أدوات ومظاهر التبعية والتخلف واستمرار احتجاز التطور في بلدان الوطن العربي بما يضمن حماية وتكريس مصالح نظام العولمة الامبريالي في بلدنا، وبالتالي لم يكن مستغرباً في مثل هذه الأوضاع تمسك التصور الصهيوني بلاءاته الخمسة : لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن ، لا إزالة للمستوطنات ، لا عودة للاجئين، لا للدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة .

أمام كل ذلك لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية، وقد عزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف لأسباب تعود إلى طبيعة اتفاق أوسلو ومحدداته من ناحية ولأسباب سياسية وطبقية حكمت معظم هيئاتها القيادية ، وبذريعة شعارها الزائف حول ما يسمى "القرار الفلسطيني المستقل" من منطلقها البائس في كون الصراع فلسطيني إسرائيلي وليس عربياً إسرائيلياً

هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر - بمنهجية موضوعية وعميقة- في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص ، دون أن يعني ذلك تقويضاً أو تأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو ، آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطيني والعربي أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي وصلنا إليه، والذي يتمثل في محددين رئيسيين يتصارعان لتحقيق هدفهما، الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية وفي معظم الأنظمة العربية وأحزابها الحاكمة، والمحدد الثاني: هو التيار الديني أو على وجه الدقة الإسلام السياسي الذي لا يختلف من حيث جوهره الطبقي عن المحدد الأول، إلى جانب ما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية ، وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية باسم "الخلافة أو الأمة الإسلامية" .

وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي -على الأقل نظرياً في هذه المرحلة- استنفار كل طاقات اليسار من أجل إعادة النظر في الخطاب السياسي وصولاً إلى خطاب/برنامج يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل، الأمر الذي يستدعي حواراً جاداً ومعقداً بين أطراف اليسار الماركسي العربي لتحقيق هذه الغاية، لبدأ مرحلة جديدة في نضاله من أجل إعادة تأسيس المشروع القومي التحرري الديمقراطي النهضوي ، كفكرة مركزية توحيدية تلتف حولها الجماهير الشعبية في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، وفي الطليعة منها الطبقة العاملة وكل الكادحين والفقراء والمضطهدين والمُسْتَغَلين العرب الذين سيمثلون روح هذه النهضة وقيادتها وأدواتها

إنّ تأكيدى على هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية المرتبطة بمحيطها الديمقراطي العربي ارتباطا عضويا وثيقا فى مقدماته الراهنة ونهاياته المستقبلية، ينطلق من أن صراعنا مع الحركة الصهيونية ودولتها هو صراع عربى ضد الامبريالية والنظام الرأسمالى وركيزته "دولة إسرائيل" ارتباطا بدورها ووظيفتها فى بلادنا ، ما يعنى بوضوح أن النضال ضد الامبريالية والنظام الرأسمالى يبدأ عبر المقاومة بكل أشكالها فى فلسطين أو فى أى بقعة عربية محتلة ، وفق رؤية إستراتيجية وآليات كفاحية موحدة، وعبر النضال السياسى الديمقراطى المطلبى -على الصعيد الفلسطينى والعربى الداخلى- الهادف إلى تجاوز أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد فى بلادنا من خلال الحركات والقوى الثورية القومية الماركسية فى كل قطر من أقطار هذا الوطن تمهيدا لوحدة الحركة الماركسية القومية العربية وانتصارها ، بما سيققق أهدافنا على الصعيد الوطنى وإقامة فلسطين الديمقراطية الكفيلة وحدها بحل المسألة اليهودية فى إطار المجتمع العربى الاشتراكى الموحد، وهذه القضية قد يفترض البعض محقا أو بدون وجه حق بأنه موقف طوباوى ، فإننى أقول بوضوح أن هذا ليس موقفا طوباويا بقدر ما هو حلم ثورى تتوافر مقوماته وإمكاناته فى نسيج مجتمعنا الفلسطينى ومجتمعاتنا العربية عموما ، وفى أوساط الشرائح المضطهدة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة التى تتطلع بشوق كبير إلى المشاركة فى تحقيق هذا الحلم ، بعد أن بات قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأراضى المحتلة 67 ، أقرب إلى الوهم فى ظل ميزان القوى المختل راهنا، ولا يشكل حلاً أو هدفاً مرحلياً يلبي الحد الأدنى من أهداف شعبنا، وإنما يمثل ضمن موازين القوى فى هذه المرحلة - تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية ، الأمر الذى يؤكد على ضرورة الحوار المعمق لتكريس التزامنا بالهدف الإستراتيجى وتجاوز كل حديث عن حل مرحلى بوسائل تسوية بعد أن توضح بأنه وهم قاد إلى انحدار نشهد اليوم نتائجه المدمرة .

ألم يكن أوسلو نفسه هو مرحلة المرحلية ..؟ والمناقصات السياسية التى تلتها باعتباره انتقالى صار دائما وانتقائيا، ولا يستخدمه العدو إلا لمزيد من خلق الوقائع وتقادم الأمر الواقع ، كى تتحول المرحلية إلى نهائية فى الأذهان، وتصبح الأجزاء المرحلية هى انجازات موهومة لدى أصحاب هذا الخيار. والأهم من كل هذا ان العدو بات فى موقع إعادة رسم معالم الصراع ، بإيجاد الحل النهائى له وفق رؤيته .. بانتوستانات ومعازل وجدار ومستوطنات على كل الأرض الفلسطينية التاريخية .

الحل الصهيونى إذن ، هو الدولة الصهيونية على كامل الأرض الفلسطينية ، وليواجه مستقبل تجنيب "دولته" خطر ديموغرافى يضرب نقاوتها اليهودية ، تكون الكانتونات الفلسطينية فى التجمعات الكبرى عبارة عن حكم محلى معزول أو حكم ذاتى شكلانى موسع يمكن أن يطلق عليه صفة "دولة" ، ولكن لا حق وطنى جامع له ، بل كانتونات يتم تغذيتها بمخدر اغاثى تحت مسمى الرفاه والنماء وما أطلق عليه "تتانياهو" مؤخراً بالسلام الاقتصادى، حيث يتحول البحث عن الغذاء كغاية، وعن غاية البقاء الإنسانى عند اللاجئين فى مخيمات المنافى وبإعادة تأهيلها وليس عودتهم .

نستنتج من كل ما تقدم ، أن اللهاث وراء أوهام أوسلو قاد شعبنا إلى النتائج الكارثية التى يعيشها اليوم، فهناك شرائح ونخب فلسطينية تجد مصالحها الضيقة باسترضاء التحالف الأمريكى-الصهيونى ، عبر المزيد من الهبوط والتنازلات والاستسلام للوعود التخديرية لرؤساء الولايات المتحدة وصولاً إلى بوش و أوباما ، التى تراكمت وتشابكت وتكررت بصورة ممسوخة دون جدوى فى مسار المفاوضات العبيثة المبتذلة ، التى أوصلت معظم أبناء شعبنا إلى حالة من الاقتناع بان شعار الدولتين وفق أوسلو والرؤية الإسرائيلية الأمريكية مدخل كاذب لحل كاذب ، خاصة لحق العودة والسيادة على الأرض والموارد .

أما خط السير البديل الذي يتوجب أن تتقدم من خلاله القوى الوطنية والسياسية بمختلف أطيافها في فلسطين ، فهو يجمع -من منطلقه القومي- بين الخط التحرري المقاوم في المكان المناسب والظرف المناسب، الذي يحافظ على الاشتباك مع العدو بوتائر تتناسب مع إمكانيات الشعب ومتطلبات النضال الطويل الأمد، وفي ذات الوقت ينطلق من برنامج ديمقراطي تعددي يعزز الصمود والمقاومة ، انطلاقاً من محددات سياسية وثقافية واقتصادية وتنموية واجتماعية تلتزم ببناء أسس مجتمع مدني تلتحم فيه الأهداف التحررية والديمقراطية عبر آليات تهدف إلى تطوير البنية الفلسطينية في الوطن والمنافي، لكي تصبح هذه البنية عصىة على الانقسام أو الاختراق أو الصراع الدموي، وعلى كل مظاهر الإحباط واليأس التي تتجلى اليوم بصورة غير مسبقة في أوساط شعبنا ، وأخيراً لكي تصبح هذه البنية عصىة على فرض الحلول الاستسلامية .

لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي . على أي حال ، إن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب ، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية ، الأمر الذي يستدعي -عبر الحوار المقترح- تغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتيجيات جديدة ، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية ، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني وقومي ماركسي كنقطة انطلاق صوب التغيير المنشود ، وتشكل في نفس الوقت جزءاً لا يتجزأ من الإطار الأممي المناهض للإمبريالية وأدواتها العنصرية والرجعية ، كتلة تاريخية تبدأ أنويتها في كل بلد عربي على حدة برؤية تقوم على الالتزام السياسي والتنظيمي والمعرفي والأخلاقي بمصالح وأهداف العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين ، لكي تمتد وتتواصل في الإطار القومي العربي كخطوة لاحقة ، بحث تضم هذه الكتلة ، كافة المثقفين والمناضلين من أجل استعادة بناء المشروع القومي النهضوي الديمقراطي العربي ، بما في ذلك هدف تفكيك وإزالة الدولة الصهيونية ، عبر المقاومة الشاملة للمشروع الصهيوني بكل الوسائل المتاحة ، تشق طريق الثورة الوطنية والقومية التحررية الديمقراطية كطريق ثالث ، وبديل حقيقي ينطلق من ثوابت وأهداف الجماهير الشعبية الفقيرة ، على المستويين الوطني والقومي ، باعتبارها المحدد الرئيسي للقيادة والتنظيم ، تمهيداً لتحقيق مبدأ الهيمنة السياسية والثقافية والمجتمعية ، ذلك ان نجاح القوى اليسارية الماركسية العربية ، بالمعنيين الطبقي والسياسي في ان تصبح قوة مهيمنة ، سيمكنها من التجاوز أو الإزاحة السياسية الديمقراطية للتحالف البيروقراطي الكمبرادوري ، وان تصبح أيضاً الإطار الذي يمثل ويجسد مصالح العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة وكل الكادحين .

إن استعادة هدف الصراع والحل التاريخي ، في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية وإدماجها في المجتمع العربي الاشتراكي الموحد ، هي عملية استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي علينا استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ولا ميدانا للمزايدات ، انه تحدي المستقبل الذي يفرض علينا ثورة في الوعي ، وثورة في الالتحام بالجماهير ، وثورة في التوسع التنظيمي وأساليب النضال الكفاحية والديمقراطية ، حيث ستفرض هذه الأهداف نفسها علينا كتحدٍ تاريخي ، كي نكون بمستوى التحدي والإدراك العميق لآليات التاريخ ونطابق بنانا الفكرية والعملية والعلمية معها، ونصبح بمستوى الغاية الحقيقية المحركة للطاقات والخبرات والضمائر ، وبأننا بمستوى وطن ننتمي إليه ونستحقه ونحن واعون لما نفعل ، بوعي وإرادة .

لذلك كله ، "ينبغي علينا أن نحلم" بشرط أن ندرك سر قوة الحلم الثوري الذي يشكل منبع التغيير و الثورة ، وأن القوة الثورية هي مالك هذا الحلم ودون ان تغادر أقدامه تعرجات الواقع، للوصول لهدف نبيل وغاية واضحة، وهل هناك أنبل من غاية تحقيق دولة فلسطين الديمقراطية في مجتمع عربي اشتراكي موحد ؟..

إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعقدة لكافة الأفكار التي طرحت خلال العقود الثلاث الماضية، بعد أن بات الحل المطروح مذاك والقائم على أساس الدولة المستقلة، أسيراً للشروط الأمريكية الإسرائيلية ، وبعد ان تحول النظام العربي إلى حالة -غير مسبقة- من العجز والتخاذل عززت ضعف السلطة الفلسطينية وهبوطها وتخاذلها ومن ثم انقسامها، الذي أدى إلى انقسام الغاية والهدف ، ففي ظل تجزئة الغاية جرى تفكيك أداوت النضال نفسها ، والتخلي عن عناصر القوة والمقاومة والبعد العربي وتكريس الانقسام المؤسساتي والجغرافي بين الضفة والقطاع ، وما جرى من حصيلة أفقدت الواقع الفلسطيني أسلحته المعنوية وعزته بضمور الغاية وغيابها

إن إعادة تأسيس رؤيتنا للصراع ، وما يشبه إعادة التصميم لركائز قضيتنا الفلسطينية، وإعادة إنتاجها في الواقع الفلسطيني ، بكل مرتكزاته القومية والوطنية في الداخل والمنافي ، إنما يستهدف استعادة روح القضية من براثن الهبوط والانقسام الفلسطيني الداخلي من ناحية واستعادتها من براثن الهزيمة والخضوع العربي الرسمي من ناحية ثانية .

إننا نطرح هذه الرؤية لكي نطلق من جديد حواراً شاملاً بمستويات فكرية وسياسية وتنظيمية إستراتيجية بين كافة قوى اليسار الماركسي العربي والفلسطيني، من أجل بلورة بديل تحرري وديمقراطي على المستويين الوطني والقومي ، يقطع مع النهج السائد وأدواته ومصالحه الطبقية ورواه السياسية الهابطة.

التعليقات على المقال

الاسم :منير العتيقي البلد:مخيمات التشرود تاريخ التعليق : 12-06-2010

13:22:32

اثبتت الحياة من تجربة كفاح شعبنا الفلسطيني ان الواقعية او الحلول الوسط مع قوى البغي الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية واخيرا امريكا ليست سوى نوع من التكيف مع المصالح الطبقية او نوع من الانتهازية الخيانية او في احسن نياتها نوع من الواقعية الذليلة فكل من وافق على قرار التقسيم او افيون الشرعية الدولية او اوسلو او دولة مستقلة ذات سيادة على اراضي 67 كان مدانا ومخطئا اذا حسنت نواياه اما اليسار الذي يوافق على مثل هذه الحلول التخديرية فهو يسار غبي لا يعرف معنى ان يكون الانسان او الحزب يساريا او هو يسار انتهازي لم ياخذ دروس وعبر الحزب الشيوعي الاسرائيلي الذي انضم اعضاءه لعصابات الهاجاناه لقتل وتشريد الشعب الفلسطيني وبالتالي كان من واجب الشيوعيين العرب اعلان براءتهم من هذا الحزب لكن السياسة الستالينية فرضت عليهم الاعتراف بالامر الواقع على اساس ان - ويا للهوان والمسخرة - الصهيونية حركة تحرر لليهود وهذا ما فرضته تلك السياسة على عصابة التحرر الوطني التي رفضت التقسيم وطالبت بدولة ديمقراطية فلسطينية ثم تراجعت عن هذا الموقف الوطني والشيوعي الحقيقي ومن ثم اعترفت - او ما بقي منا داخل الوطن - بالحركة الصهيونية ودولتها بعد ان قدمت

اعتذار رسمي للحزب الشيوعي الاسرائيلي حسب كتاب د. محمود محارب..ها هي افكار الرفيق غازي تعيد المفاهيم والسياسات والاهداف والمنطلقات الايديولوجية الى وضعها الذي سلب منها طوال التاريخ المعاصر..فهل هناك من يعود الى وعيه لينتقد ذاته بالمعنى الفردي وبالمعنى الحزبي تاكيدا لمصادقية مفقودة ؟

الاسم : سامان البلد:عربي وكردى عراقى تاريخ التعليق : 12-06-2010

12:01:31

في زماننا هذا اذا لم يكن المناضل الماركسي وطنيا جيدا وقوميا وبرليتياريا جيدا فلن يكون شيوعيا جيدا .. نعم كما يقول أ.صوراني للنضال الديمقراطي ضد انظمة العمالة طريقا وحيدا لبناء الحركة الماركسية العربية التي لن تفرق بين الاثنيات في نضالها من اجل التغيير والنهوض والتقدم والانعقاد والمواطنة والديمقراطية ومقاومة المحتلين الامريكان والصهاينة وطردهم بلا رجعة من بلادنا

الاسم :باسل البلد:اريجا تاريخ التعليق : 12-06-2010

11:47:56

افكار الرفيق الصوراني سلطت اضواء كاشفة شديدة السطوع على الطريق الذي لا طريق سواه لكنه الاكثر وعورة المملوء بالشعاب والمنزلاقات والالغام والمعاناة لمن اراد السير فيه لتحقيق الاهداف الكبرى كما اشارت اليها الورقة بشكل صريح مباشر وغير مباشر فهل يتنادى من بقي من المخلصين لهذه الافكار في كل قطر عربي للتواصل والاتصال بطرقهم الخاصة للتحاور على قاعدتها والاضافة اليها كل ما لم يذكر فيها.....؟

الاسم :سائدة عودة البلد:الاردن تاريخ التعليق : 10-06-2010

17:21:01

بعد هذه الاطروحة التي اسدلت الستار على كل ضبايات الاطروحات حول ثنائية الدولة او الدولة الديمقراطية العلمانية بدون تحديد هويتها او غير ذلك من الطروحات التي لا تخلو من بعض المصادقية او التحليل الواقعي او الانتهازي بحسن نية او بسوءها.. سؤالي من سيتحرك - من ما تبقى من قوى اليسار - ليقرع جرس الحقيقة التي فجرتها هذه الاطروحة ؟

الاسم :ابو عائد البلد:خانيونس تاريخ التعليق : 10-06-2010

10:56:27

ان الابداع الفكري والسياسي للرفيق ابوجمال كما ورد في عنوان ورقته او سؤاله الهام يؤذن ويعلن ميلاد مرحلة جديدة في تاريخ النضال التحرري الفلسطيني نظرا لصراحتها ووضوحها بالنسبة للترباط الوطني والقومي لعملية النضال الفلسطيني انه لا يضع النقاط على حروفها الصحيحة فحسب بل اعاد تثبيت مسار الحركة الوطنية الفلسطينية الذي كان مقلوبا يسير على رأسه دون اي افق لما سمي بالقرار الفلسطيني المستقل الذي جلب لقضيتنا خرابا ادى الى مناخات من الفساد والفوضى كان من الطبيعي معها ان يشتد الصراع والاقتتال الداخلي بين الاخوة وما تلا ذلك من انقسام قصم ظهر شعبنا بعد ان تبين للجميع ان لا فرق بين فتح وحماس الا حجم السيطرة بعد ان تراجعت مساحة الاختلاف بينهما وضياع القضية بين فريقين كل منهما تابع للاحر الامريكي او العربي الرسمي في قطر او التركي من اجل مسميات عناوينها الهدنة مع اسرائيل او استجداء الحوار مع امريكا الدولة العظيمة والعظمى حسب خالد مشعل او الدولة الصديقة حسب ابو مازن حيث يبدو ان المصالحة القادمة ستكون بين فريقى اليمين

فتح وحماس بعد ان يصلا معا الى قناعة تقول باننا مالناش بركة الا بعضنا يللا نتصالح فنحن لا نختلف على قضايا رئيسية او مصيرية بل نمثل مجموعات اجتماعية واقتصادية ذات مصالح مشتركة داخلية في الضفة وغزة وخارجية مع النظام العربي والامريكان والاوروبيين وهنا تتجلى الافكار الابداعية الثورية التي قدمها بمصداقيته وصراحته رفيقنا ابو جمال

الاسم :محمد عبد العظيم البلد:بيت لحم تاريخ التعليق : 10-06-2010
09:59:18

اوافق على ان كل عمل نضالي هو تطبيق لحلم وافكار ثورية معززة بواقع قادر على توفير الامكانات المطلوبة للحركة لكي تنتقل من مرحلة الحلم الى الواقع المباشر لكن السؤال المؤلم هل تملك الجبهة كادر ا مدركا لاهمية الفكر اليساري والماركسي تحديدا ام ان جسم الجبهة بات مترهلا وعاجزا عن حمل مثل هذه الافكار بل على العكس يبدو ان هذا الجسم قابل للتكيف او الصمت على رموز اليمين الليبرالي الفياضي والعباسي والعربي الرسمي وهو على ما يبدو يمين موحد المصالح والرؤى في غياب او تشرذم رموز وقيادات وكوادر يسارية قادرة على حمل المشروع المقدم من الرفيق غازي ..كم اتمنى ان يطلق سراح رفيقنا الامين العام احمد سعادات لثقتي انه سيكون من اهم المساندين بوعيه واخلاصه وحلمه الثوري لما يطرحه رفيقه غازي .. وأملتي او امنيتي ان لا تخلو الجبهة من بعض الكوادر المخلصة بلا جمود او تكلس للفكر الماركسي والاهداف الكبرى التي سبق لحركة القوميين العرب ان ناضلت من اجلها وها هو الرفيق غازي يعيد طرح جوهر الفكر القومي بمنطلقات ماركسية وثورية مباشرة وصحيحة وصادقة

الاسم :فؤاد سعدي البلد:فلسطين المحتلة - تاريخ التعليق : 07-06-2010
06:58:38 مخيم الدهيشة

اناشد الاخوة القائمين على موقع اجراس العودة ان يبادروا الى دعوة نخبة مختارة من المثقفين الماركسيين من فلسطين والوطن العربي لمناقشة الافكار الاستراتيجية الكبرى التي تضمنتها ورقة المفكر الماركسي غازي الصوراني الى جانب مناقشة التفاصيل البرنامجية المرتبطة بتلك الافكار وحبذا ان تقوموا بالتنسيق المسبق مع كافة القوى والمثقفين لترتيب اللقاء وتأمين مستلزماته المالية والادارية وجدول اعماله بصورة مشتركة

الاسم :عواد ابو المحادين البلد:الاردن تاريخ التعليق : 06-06-2010
11:06:19

نعم آخر العلاج ليس الكي ب الثورة الوطنية القومية الديمقراطية هلموا ايها اليساريون العرب ان ما زلتم احياء الى التحاور والعمل والا فالظلام قادم جنبا الى جنب مع الاستعباد لعقول وارواح فقراء العرب

الاسم :تيسير العقرباوي البلد:القدس تاريخ التعليق : 06-06-2010
10:59:12

من اهم عوامل انتقال افكار ورقة أ.الصوراني من الحيز المجرد او الحلم الثوري الى حيز الواقع السياسي التحرري والطبقي الاجتماعي في اي قطر من اقطار العرب يكمن في امتلاك اكبر عدد من المثقفين العضويين بالمعنى الثوري الديمقراطي لافكار القائد والمفكر الماركسي انطونيو جرامشي وخصوصا الافكار المطروحة في الورقة وعند ذلك يمكن البدء في عملية تبلور مفهوم الكتلة التاريخية وحرب المواقع على صعيد القطر اولا تمهيدا لانتشارها على الصعيد القومي كما اشار الصوراني بحق عبر رؤيته المستقبلية الثاقبة ليس فقط لموضوع الدولة الواحدة بل ايضا لمجابهة

وتغيير انظمة العمالة والخيانة في بلاد العرب

الاسم :التجمع الشبابي من اجل البلد:فلسطين تاريخ التعليق : 05-06-2010
المعرفة"يوتوبيا" 15:53:34

نتبنى كتجمع ما طرحه المفكر السياسي الكبير غازي الصوراني ونتمنى تشكيل مبادرة واسعة تتبنى هذا التوجه السياسي وتضم تجمعات وجمعيات واحزاب الخ ليس فلسطينية فقط بل وعربية ايضا لتشكل لوبي ضاغط على الحكومات العربية والجامعة العربية لتبني خط سياسي سليم والكف عن العبث واللف والدوران في حلقة مفرغة

الاسم :علي ابو خطاب البلد:فلسطين تاريخ التعليق : 05-06-2010
15:39:08

حين يتبنى مفكر كأبو جمال الصوراني هذا الطرح بعد شوط طويل مع الفكر والسياسة والمجتمع عبر عشرات المقالات والدراسات والكتب علينا كطليعة ثقافية سياسية ان نعيد النظر بطرحنا السياسي امام العالم ونعيد تبني الدولة العلمانية الفلسطينية الواحدة التي تضم الفلسطينيين والاسرائيليين والتي كان ينادي بها الراحل ادوارد سعيد ولا غرابة في تشابه طرح المفكرين فهما اضافة لمفكرين عرب وفلسطينيين وبيل اسرائيليين قلائل لديهم من الوعي والخبرة السياسية ما يجعلهم يستشرفون المستقبل بشكل اكثر نضجا من كتاب المقالات العاديين لكن ما يتفوق به الصوراني على سعيد هو ماركسيته التي تجعله يرى بشكل اكثر وضوحا طبيعة الصراع الاقتصادي وكيفية مواجهة العولمة- احدث مراحل الراسمالية-وحليفاتها اسرائيل كما ان اشتراكية الدولة المأمولة ستلغي ما يروج له برجماتيا من صراع ديني او حتى -حسب رأيي-قومي

الاسم :ادم البلد:فلسطين -بيت لحم تاريخ التعليق : 03-06-2010
03:17:31

اهم ما يميز كتابات المناضل غازي الصوراني بالاضافة الى عمقها هو الصدق البالغ الذي يتم التعبير عنه ان النقاش والمراجعة على درجة عالية من الاهمية الاهم ان يكون النقاش فكريا وموضوعيا بعيدا عن لغة السباب والتخوين فالحرية الفكرية نقيض التهم الجاهزة ونقيض التصنيفات الغبية التي لم تجلب سوى الضعف قدر المفكر والثائر هي ان تتعامل مع التحديات وترتفع في الندية وتقود الناس العطشى الى الطريق تحديات كبيرة تستلزم مشروعا كفاحيا جديد يستند الى تراث طويل ويستدعي مرونة وسرعة وحركة واشكال تنظيم متعددة تستوعب انماط فاحية مختلفة فلتفتح المزيد من الاسئلة حقولا وتحديات جديدة بعيا عن اولئك الذين يدعون انهم يملكون الاجابات الجاهزة والمكررة والتي لا تقف اما الامتحانات الحقيقية

الاسم :ادم البلد:فلسطين -بيت لحم تاريخ التعليق : 03-06-2010
03:10:32

الاسم :رفيق قديم البلد:فلسطين / غزة تاريخ التعليق : 02-06-2010
17:40:13

إلى المناضل أبو جمال.... تحية ثورية صادقة طريق العودة إلى الجذور والمبادئ والنضال الحقيقي ... يحتاج إلى الأحلام الثورية الهادفة... إن مقالتك الحاملة عن الاستراتيجية وبحثك الخلاق عن آفاق ورؤية مستقبلية

لإعادة صياغة الصراع علي أصوله وقواعده الثورية .. انك تمسح عن عقولنا غبار الهزيمة واليأس ولكن أتمني عليك وأنا أعرفك جيداً بأن تبدأ النضال والإصلاح الفكري من داخل حزيننا الثوري ... لأننا رأس الحربة في التغيير وقيادة الجماهير ... وأرجو منك مراجعة نقدية موضوعية لمؤتمر الفرع الخامس في غزة والمفروض أن يشكل قفزة نوعية ومتقدمة لتطوير كل جوانب العمل ... وما الذي حصل ؟

.....

الاسم :احمد البلد:الاردن تاريخ التعليق : 01-06-2010

02:38:03

اهم ما يميز افكار المناضل الماركسي غازي الصوراني في ورقته هذه او ما سبقها من اوراق ودراسات انها تنسجم وتلتزم جدليا بالمنهج الماركسي المادي الجدلي في تحليله للواقع الفلسطيني والعربي وفي تحليله للحركة الصهيونية ودولة اسرائيل وانبثاقهما من رحم النظام الرأسمالي لكي تقوما بدور مرسوم ضد تقدم او نهوض الشعوب العربية بعد ان قامت بالخطوة الاولى ضد الشعب الفلسطيني وتشريده عبر ممارسة اشنع اساليب النازية ضده فيما اسماه ايلان بابيه التطهير العرقي. أن ادراك الصوراني لطبيعة وسبب وجود دولة اسرائيل جسد ادراكا خلاقا منه للمنهج الماركسي الجدلي على النقيض من الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كان انتهازيا وصهيونيا حيث قام بدور الوساطة مع بعض بلدان اوروبا الاشتراكية ونجح في توريد اسلحة ثقيلة للحركة الصهيونية عام 47 والادهى انه اعتبر الصهيونية حركة تحرر وهي نفس اللغة التي تحدث بها جروميكو المندوب السوفياتي لدى الامم المتحدة . وها نحن اليوم نجد العديد من بقايا الانتهازية والتحريفية لدى معظم الاحزاب الشيوعية العربية وخاصة حزب الشعب والجبهة الديمقراطية الذين يؤكدون اعترافهم من حيث المبدأ بدولة اسرائيل وبالتالي يستمرون رفع شعار دولة على اراضي 67 رغم الوهن والوهم الذي اصاب هذا الشعار المرفوض بالمطلق من دولة العدو .. ان افكار الرفيق الصوراني التي تتجاوز كل طروحات الانتهازيين اليساريين بمثل ما تتجاوز طروحات اليمين في رام الله وغزة انما تطرح رؤية للمستقبل يجب ان تنال اهتمام كل يساري ماركسي صادق

الاسم :جيهواوي البلد:مخيم جباليا تاريخ التعليق : 30-05-2010

18:01:44

لغة وافكار رفيقنا ابوجمال ليست غريبة علينا في قطاع غزة فقد عرفنا فيه تاريخا نضاليا ومواقف مبدئية صادقة وحاسمه وشديدة الوضوح وقبل اسابيع قليلة حضرت حفل تخريج دورة الكادر من الشباب الجيهواوي - دورة الشهيد عمر قطيش - حيث القى الرفيق ناصر شبات مدير الدورة خطابا في ذلك الحفل قال فيه بالحرف الواحد " سألني بعض الرفاق هل هناك ام في تواصل الدورات وتواصل الجبهة في الالتزام بمبادئها وافكارها فقلت له نعم يا رفيقي ستتواصل وتتقدم الجبهة طالما كان فيها رفاق مثل غازي الصوراني ورياح مهنا وجميل مجدلاوي" نعم رفيقنا ابو جمال لا بد من المراجعة لكي نناضل بثبات على قاعدة ان الصراع هو عربي صهيوني بكل ما يعنيه هذا الشعار من معاني ودلالات وردت في ورقتك كما هو حال كل دراساتك ومحاضراتك الرفاقية التي تركت وستترك مزيدا من التراكمات الثورية في صفوف رفاقك

الاسم :رفيق ابو الجليل الفلسطيني البلد:حارة تاريخ التعليق : 30-05-2010

17:36:16

نابلس

يا رفيقي ابو الجليل الجواب هو ان نمتلك الشجاعة وارؤية الواضحة اللي بتستند على مبادئ الجبهة اللي استشهد في سبيلها عشرات الالف من ابنا شعبنا وأمتنا ومنهم شهداء جبهتنا الشعبية نمتلك القدرة على فضح ومتابعة اى موقف سياسي او تنظيمي او فكري يهدد مبادئ جبهتنا مهما كان مصدرها او صاحبها لان الصمت عن الحق هو المشاركة مع مرتزقة ويمين الجبهة اللي بدهن يتخلوا او تخلوا فعلا عن مبادئها باسم الواقعية او انانية المصالح والوظيفة العالية vip وهادولي ما الهن مصلحة ليمسكوا لا بالمبادئ الوطنية والقومية والاممية فما بالك بدعوة الرفيق الصوراني لتغيير وشطب الانظمة العميلة والامساك بوعي بمبادئ الاشتراكية اللي هي الحل الوحيد لفقر الياسمية وكل فقراء الامة آن الأوان نقول قف لكل متهاون في الجبهة ومية بالمية مع رفيقنا غازي الصوراني اللي بنحيه وبنحي كل أهلنا في غزة المحاصر من العرب والصهاينة

الاسم :ابو صابر الوثائق البلد:فلسطين المحتلة تاريخ التعليق : 30-05-2010

16:31:35

نحن اليوم امام افكار تاريخية ومفصلية وعلى كل وطني افلسطيني مخلص وغيور على حق العودة وتحرير فلسطين ان يقرأ هذه الورقة مرات ومرات ففي كل مرة سيتوصل الى حقائق ورؤى للراهن والمستقبل تعزز تقرب المسافة الى فلسطين الديمقراطية بالمقارنة التاريخية مع مسيرة كفاح وتضحيات فقراء شعبنا الفلسطيني منذ موسى كاظم "باشا" الحسيني الى المفتي الحاج امين الحسيني والملوك عبدالله وفاروق وابن سعود وبقية رؤساء العرب الذين اسهموا في نكبة 1948 ثم بعد مرحلة القائد القومي جمال عبد الناصر الذي مات يو الخامس من حزيران 67 بسبب تناقضات ورخاوة مؤسسة الدولة والجيش في مصر ثم منظمة التحرير واحمد الشقيري ثم قيادة فتح وتفرد الراحل ياسر عرفات بالمنظمة ويكل اطراف وفصائل الحركة الوطنية الفلسطينية بيمينه ووسطها ويسارها ثم ايلول الاسود 1970 في الاردن ونظامه الاشد اخلاصا لامريكا واسرائيل ثم معارك 1982 التي خاضها مقاتلو ابناء الفقراء والكادحين ثم الانتفاضة الشعبية العارمة كانون اول 1987 التي انقذت ماء وجه قيادة المنظمة التي باعته وباعت تضحيات شعبنا لحساب مؤتمر مدريد ثم اتفاق اوسو 1993 وبداية العهد "الميمون" لسلطة الحكم الاداري الذاتي المحدود الذي حمل معه كل مصالح الطغم القيادية واطماعها وفسادها وفساد اجهزتها منذ عام 1994 حتى عام 2007 حيث تفاقم الفساد والخوف والاضطهاد والاستبداد في اوساط العباد في الضفة وغزة حتى وصلوا بعد ان عمت مظاهر الفلتان الامني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وترحم الناس على ايام الاحتلال حتى جاءت الانتخابات كانون ثان 2006 ولم يكن امام الناهبين في الضفة وغزة سوى انتخاب حركة حماس مش بسبب الدين ابدأ بل بسبب الكفر بالاوزاع الفاسدة والممارسات الاجرامية لاجهزة عرفات / فتح من الامن اللوائي الى المخابرات والامن الخاص والعصابات وفرق الموت واللصوص والقتلة الذين حكموا البلاد والعباد وكان طبيعيا فوز حماس على امل التغيير لكن كما يقول الشاعر دعوت على عمر فمات فسرني فعاشرت اقوام بكيت على عمر وها هو شعبنا اليوم على حافة فقدان الامل والكفر بكل الفصائل خاصة فتح وحماس لان الثمار التي قطفها بعد 62 سنة من النكبة لم يعد يحتمل ويتجرع مرارتها عاما بعد عام فلماذا لا تبدأ صحوة الفقراء المعذبين في الارض ليتولوا امرهم وحاضرهم ومستقبلهم استنادا للافكار الواضحة التي قدمها الاستاذ المناضل غازي الصوراني اذ ليس في الامر تجريب وانما هو طرح لرؤية واضحة تقوم على منهجية صحيحة تقول ما معناه ما بيحك جلدك الا ظفرك يعني من المستحيل ان نحقق الاهداف المحددة في الورقة الا عندما يتولى فقراء شعبنا الفلسطيني قيادة انفسهم بانفسهم وكذلك بالنسبة لفقرات شعوب العرب بشرط ان يمتلكوا الوعي الثوري اللازم للتحرر والتغيير وهذا الوعي لا يمكن تحقيقه الا من خلال وعي طلائع الفقراء بالماركسية

والاشتراكية كروية ومنهج طبقي سيكفل توفير الانوية الثورية في فلسطين كما في كل بلد عربي على طريق تحقيق وحدتها ووحدة نضالها ومن ثم تغيير واقع العرب واقامة الانظمة الثورية الديمقراطية التي ستمتلك القدره على تغيير موازين القوى وانهاء الكيان الصهيوني وهي مرحلة لن تحتاج من المناضلين الثوريين الى 62 عاما اخرى من العذاب والمعاناة بل الى اقل من ذلك بكثير اذا ما توفرت عناصر الوعي والتنظيم والاهداف الوطنية والقومية الكبرى في اوساط جماهير الفقراء اصحاب الشأن والقضية وصناع المستقبل

الاسم :هاني ابو عناد البلد:قلقيلية تاريخ التعليق : 30-05-2010
04:00:05

قرأت ورقة د.صوراني باهتمام مرتين واعتقد انها من اهم الاوراق التي تناولت موضوع الدولة الديمقراطية الواحدة بهذا الوضوح دون اي لبس او غموض

الاسم :ابوالجليل الفلسطيني البلد:نابلس تاريخ التعليق : 30-05-2010
03:35:11

متفق مع الرفيق غازي 100% لكن هل له يجيبنا على كيفية التخلص بالمرتزة في اليسار، وبالذات داخل الجبهة وفي أعلى المراتب الحزبية؟ لا يعقل أن نتكلم عن استراتيجية مثل هذه وهناك من يمالق اليمين العميل في رام الله؟! وشكراً

الاسم :نامق البلد:الوطن العربي تاريخ التعليق : 29-05-2010
06:17:58

لا اشكك ابدا في مصداقية ما كتبه أ . الصوراني سواء في هذه الورقة ام في غيرها الكثير من الدراسات والاوراق في المسائل والعناوين المتنوعة الايديولوجية والسياسية والمعرفية والاقتصادية التي تجسد هاجسه الوطني والقومي والامي وكذلك احترم كل هذه التعليقات الصادقة والمخلصة تجاه الافكار الابداعية التي تضمنتها الورقة بما في ذلك ضرورة الحلم الثوري في ظروف فلسطينية وعربية اكثر من مهزومة وسؤالي المثير للحزن في داخلي كما في دواخل الكثيرين وبالالاف ممن يتطلعون الى عمل حقيقي منظم ومخلص بعيدا عن المصالح الشخصية والاساليب الانتهازية والتوفيقية والسياسات المشبوهة التي وسمت قوى ما يسمى باليسار بما في ذلك الجبهة الشعبية او قيادتها تحديدا..من هي القوى او المجموعات الثورية النقية المخلصة الواعية لقضايا ومستقبل هذه الامة القادرة على استلها افكار الورقة والبدء المتمهل بتطبيقها.. انني لست يائسا لكني متشائم في اللحظة الراهنة من كل قوى اليسار دون ان انكر او اتجاهل وجود اعداد هامة من الكوادر المخلصة في الجبهة خصوصا لكنها للأسف تصطدم بجدار قيادتها المأزومة وفي كل الاحوال لا مناص من التغيير الثوري القادم لا محالة بادوات او رفاق من الجبهة او من خارجها فهذه هي سنة الحياة او صيرورة التاريخ

الاسم :عبد الفتاح البلد:رفح فلسطين تاريخ التعليق : 28-05-2010
16:37:22 المحتلة

انني اناشد الرفاق في الجبهة اينما كانوا ان يتمعنوا في افكار الرفيق الصوراني التي حدد من خلالها استراتيجية واضحة المعالم ثورية وواقعية اضافة الى اشارته للبرنامج الذي يمكن النضال من خلاله بعد مناقشة كافة الافكار لعل في الرؤية ما يضع الجبهة مجددا على الطريق الثوري الوطني والقومي ويكفي شعبنا الانتظار بلا طائل 62 عاما كما

وفي هذا السياق، لابد -أثناء المراجعة النقدية الجماعية- من البدء بعملية تشخيص وتحليل مظاهر ومكونات وتفريعات الأزمة الراهنة وصولاً إلى العلاج الفعال، الذي يضمن ويحقق إزاحة عواملها وتصفية آثارها ، بما يمكن اليسار من الانتشار والتوسع في أوساط الجماهير الشعبية في الوطن والشتات عبر التأسيس والالتحاق في النقابات والمنظمات الجماهيرية والجامعات والمؤسسات والمصانع والمزارع ، في إطار جهد مخطط ومتصل من اللجان أو الدوائر التنظيمية والفكرية وغيرها من الدوائر ، يهدف إلى مزيد من القوة والتماسك، واستكمال أسس النهوض والبناء التنظيمي والفكري والسياسي.

وهنا بالضبط تتجلى الأهمية القصوى المترتبة على طرح سؤال الأزمة الراهنة وكيفية تفكيكها ومجابهتها والخروج منها صوب النهوض ؟ إذا أردنا الإجابة على هذا السؤال، يجب أولاً أن نؤكد على أن اليسار الذي نعينه هنا هو اليسار الماركسي في بعده القومي (ضمن الخصوصية القطرية في كل بلد) الذي يستهدف - على الصعيد الإستراتيجي، الإسهام في الثورة القومية التحررية الديمقراطية ، وإقامة مجتمع اشتراكي عربي، الأساس فيه تحرير الوطن والمواطن. تحرير الوطن من الاغتناب وكل أشكال الاحتلال أو السيطرة الأجنبية، ومن التخلف والتبعية والاستغلال الخارجي، وتحرير المواطن من كل أشكال الاضطهاد الوطني والاستغلال الطبقي ومن الاستبداد ومن كل ما يحول دون الارتقاء بنوعية حياته وتحقيق ذاته.

إن الحاجة الموضوعية لاستنهاض اليسار ورص صفوفه وتقوية بنيانه في فلسطين وكل أقطار الوطن العربي، تبرز كضرورة ملحة في ظروف الانتفاضات والمتغيرات العربية الراهنة لضمان تحقيق مهمات الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية .

لذلك كله ، فإن من واجب قوى اليسار أن تقوم بمراجعة أوضاعها السياسية والفكرية والتنظيمية وعلاقتها بالقطاعات والشرائح الشعبية الفقيرة التي تنتمي إليها ، لكي تجيب على الأسئلة الكبرى : لماذا عجزت عن إثبات وجودها السياسي/الجماهيري طوال العقدين الماضيين ، وما هي أسباب هذا العجز والتراجع والفشل ؟ . ما هي أسباب التراجع الذاتي الخطير في بنيانها ، الذي أصاب بالضرر البالغ هويتها الفكرية وتماسكها ووحدتها الداخلية ؟ من حقه أن تطرح الأسئلة، وأن تناقش ذلك، خصوصاً وأن المسألة تتعلق باليسار. وربما كان من المفترض أن يتحدد معنى اليسار، حيث أنني أوافقك على أن هناك العديد من القوى اليسارية في فلسطين والوطن العربي هي في مواقع اليمين الانتهازي ، لذلك فإن اليسار بالنسبة لنا هو صاحب الموقف السياسي الواضح ضد الوجود الصهيوني ، وضد النظام الرأسمالي العالمي ، وضد أي شكل من المشاركة المساومة للسلطة أو الحكومات العربية الرسمية ، وقبل كل شيء ضد كل أشكال الاضطهاد والاستغلال الطبقي الناجم عن انتشار العلاقات الرأسمالية بكل أشكالها في بلادنا . وهذا، هو اليسار الحقيقي ، لكن ذلك كله يا صديقي ، يفرض التفكير العميق في الوضع، وإعادة النظر الجذرية في كل الإستراتيجية السابقة. يفرض التوقف من أجل التأمل. كما يفرض المراجعة الجدية لكل التجربة السابقة، لماذا هزمنا؟ ولماذا وصلنا إلى هنا؟

ففي كل هذا المسار كانت تتمحي الهوية الفكرية لهذا اليسار، حتى تلاشت عند البعض. وإذا كانت الماركسية المتبناة، ما زالت على ما هي ، باعتبارها ماركسية رثة صاغها "العلماء السوفيت"، وعممت أفكار سياسية أكثر مما عممت وعي نظري، ثم جاء الانهيار ليشطب كل أثر لما هو ماركسي، وبدأت الميول الليبرالية والأصولية والفوضى والارتباك الفكري والاتجاهات أو النزعات اليمينية تطفئ وتهيمن. وأصبح اليسار سياسة، لكنها تبدت في بعض

المحطات أنها اقرب إلى السياسة اليمينية التي لم تتوقف -عندنا في فلسطين- عند القبول باتفاقات أوسلو أو المشاركة في السلطة بل وصلت إلى حد المشاركة فيما يسمى "مؤتمر جينيف" والموافقة المبدئية على خارطة الطريق والمطالبة بالمشاركة في عملية التفاوض رغم حالة الاختلال الكبير والعميق في ميزان القوى بحيث يبدو أن هذه القوى أو بعضها قد ضاعت في التفاصيل الصغيرة التي تقوم على الحصول على امتيازات ومصالح من السلطة الكومبرادورية أو سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود ، والسؤال هنا ، هل ستمكن القوى اليسارية من إعادة النظر في سياساتها والخروج من أزماتها السياسية والفكرية والتنظيمية ، لكي تبدأ في طي ملف تلك الممارسات السياسية وتعمل على بلورة مواقفها السياسية وأهدافها الوطنية والمجتمعية برؤية تحليلية /ماركسية طبقية وقومية واضحة تبرز خصوصية برنامج اليسار الماركسي الفلسطيني وهويته وأهدافه الآنية والمستقبلية التي تميزه بوضوح عن بقية القوى والتيارات البورجوازية والدينية وغيرها ؟ لأن بقاء اليسار في حالة من التوافق أو التقاطع مع برامج السلطة وسياساتها الهابطة ، سيحكم على نفسه البقاء ضمن تخوم سياسات السلطة (لدى البعض) أو في إطار تلك السياسات (لدى البعض الآخر) ، ما يعني استمرار تراجعته وغياب قدرته عن ممارسة أي دور ايجابي فعال في الأوساط الشعبية ، ما يعني بوضوح عجزه عن بلورة أو تحقيق هدف الجبهة اليسارية ، كهدف تفرضه الضرورة الموضوعية وتعطله الإشكاليات الذاتية .

على أي حال ، إن تجاوز الأزمة ليعود يساراً حقيقياً يستلزم التالي:

(1) أن يعود للتحقق بالماركسية من جديد، وأن يبلور تصوراً ماركسياً واضحاً عبر الحوار مع كل المعنيين بذلك من القوى والفعاليات الماركسية تحديداً وحصراً ، فليس من يسار حقيقي دون أن يمتلك المنهجية الماركسية، وأن ينطلق من أنه، هو بالذات، الذي سيلعب الدور القيادي في "مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي" . وأن ينظم قواه على هذا الأساس .

(2) أن ينتقد التجربة الماضية بشفافية ووضوح، وأن يعيد النظر في الرؤية الفكرية/ السياسية التي حكمته ، انطلاقاً من أنها كانت خاطئة، وأنها أسهمت في كل الانهيارات التي جرت في الوضع الفلسطيني.

(3) أن ينطلق من أن لا حل مع الدولة الصهيونية ممكن، لهذا ليس من وهم بإمكانية الوصول إلى حل وسط. حيث أن الدولة الصهيونية هي جزء من سيطرة الرأسمالية الإمبريالية على الوطن العربي. وهو الأمر الذي يجعل الموضوع هو موضوع السيطرة الإمبريالية ككل.

(4) ولهذا فإن الصراع هو في الجوهر صراع الإمبريالية للسيطرة على الوطن العربي وضمان تخلفه. وهنا لا يجوز -وفق الرؤية الماركسية للواقع الراهن- القفز عن المسألة القومية العربية، وأي قفز عنها هو تكريس لانتصار المشروع الإمبريالي. وبالتالي فإن القضية الفلسطينية هي أكثر القضايا العربية وضوحاً في طابعها القومي، هي قضية عربية دون لبس.

(5) وإذا كان من الضروري العمل على تغيير الوضع العربي، عبر استنهاض الطبقات الشعبية بقيادة الأحزاب الماركسية، كما نأمل في ظروف الانتفاضات الثورية العربية في مصر وتونس والأردن واليمن وسوريا والبحرين وبقية البلدان العربية، فإن اليسار الفلسطيني مطالب أولاً بتحديد الأسس الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية وبلورتها والاتفاق على مضامينها لكل فريق من فرقائه، أو بالعمل معاً من أجل ذلك، كمقدمه للحديث عن وحدة اليسار ، ومطالب ثانياً بتحديد المهمات الضرورية في الواقع الفلسطيني، وفي كل مناطق تواجد الشعب الفلسطيني (الأرض المحتلة سنة 1948، الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الشتات)، إضافة لدوره بالتفاعل مع القوى والأحزاب الماركسية

في الوطن العربي ككل، من أجل تحقيق التغيير الذي يؤسس لنشوء نظم معنية بالصراع ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني.

أخيراً ، أشير إلى أن الوضع الفلسطيني قد وصل إلى أفق أو مأزق مسدود ، وأصبح الحل المطروح على أساس الدولة المستقلة، موضوع في صيرورة التلاشي، فقد بدأ البحث عن "الحل الممكن"، الذي ينطلق من "استحالة" مشروع الدولة الديمقراطية الذي طرح نهاية ستينات القرن العشرين، وقاد إلى تقديم الحل المرحلي كبديل ممكن، حيث لاحظنا أو تابعنا الانتقال من الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التي تضم "الأديان الثلاث"، إلى حل الدولتين (إسرائيل وفلسطين)، والآن العودة إلى الدولة الواحدة لكن انطلاقاً من أنها "ثنائية القومية"، حيث يجري تحويل اليهود إلى "قومية"، بعد أن بات واضحاً أن الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة، كان وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي دمار المقاومة وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتفكك النظام السياسي الفلسطيني ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني الذي يبدو أنه ينقسم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في غزة، إلى جانب صراع الهوية الإسلامية مع الهوية الهابطة في رام الله.

لقد بات واضحاً اليوم -وبصورة جلية- بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين (ربما فقط دون غزة)، وأنها جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، وبالتالي يجب أن تتأسس الرؤية لدى أطراف حركة التحرر الوطني الديمقراطي الفلسطينية والعربية عموماً واليساريين الماركسيين منهم خصوصاً انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه.

إن الحوار حول هذه الرؤية يفترض إعادة بناء التصور الماركسي حول المسألة الفلسطينية كمقدمة لإعادة بناء القوى الماركسية، حيث بات من الضروري أن تتقدم للعب دور تغيير، لا أن تبقى ملحقة بقوى أخرى، أو مرتبكة مشلولة وعاجزة عن أن تتقدم مستقلة للعب دور فاعل يسهم في تغيير ميزان القوى في الصراع القائم، فلسطينياً وعربياً، في سياق تطور الصراع ضد الحركة الصهيونية والإمبريالية، الأمريكية خصوصاً، في كل العالم. هذا هو المدخل - المقترح - لإعادة بناء الرؤية فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، ومحفزاً لإعادة بناء القوى الماركسية، على طريق الوحدة المنشودة بينها .

غازي الصوراني

2011/5/30

على هامش الذكرى (63) للنكبة : اللاجئين الفلسطينيون بعد 63 عاماً من النكبة

-شكلت قضية الأرض وعودة أصحابها من اللاجئين الفلسطينيين إليها جوهر القضية الفلسطينية، كما أنها تمثل التجسيد الكثيف لمأساة الشعب الفلسطيني. " إنها تجسيد سياسي وإنساني وأخلاقي وعقدة أعصاب الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي، وبهذا المعنى أضحي الموقف من حق العودة خطأً معيارياً على أساسه يمكن قياس عدالة وجدية أي مشروع مطروح للحل السياسي، وأيضاً قياس مصداقية مواقف القوى السياسية كما الأفراد¹ .

¹ نصار إبراهيم -اشكالية حل الدولتين-مجلة رؤية أخرى-عدد مزدوج 14/13-ت.أول 2005 .

والمقاربة هنا تتخطى بالتأكيد البعد الوجداني والأخلاقي، لأن موضوع النقاش موضوع سياسي بامتياز. فالاحتلال الصهيوني المحكوم بالفكر والمصالح الرأسمالية العالمية في الممارسة الايدولوجية والسياسية -علاوة على الفكر الصهيوني- يدرك هذه الحقيقة، وعليه فإنه يعتبر حق العودة خطأ أحمر يهدد وظيفة ووجود المشروع الصهيوني برمته ، ولهذا يصير العدو الإسرائيلي دائماً على حشر قضية اللاجئين الفلسطينيين في الزاوية الانسانية التي لا يتعد التعامل معها مفهوم لم شمل بعض العائلات، وذلك بهدف إخراج القضية والنقاش من دائرة الاستحقاق السياسي والمسؤولية التاريخية .

" ضمن هذا المنطق فإن "إسرائيل" تدفع وباستمرار أي مشروع سياسي للحلّ نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة في محاولة لقطع المسائل عن سياقاتها. هذه الممارسة أو المنهجية السياسية التي تحكم السلوك الاسرائيلي ليست عفوية أو صدفية، بل هي ممارسة سياسية مرتكزة الى قراءة مركبة للصراع وبالتالي اشتراطات الحل. من هنا يمكن فهم الاصرار الاسرائيلي على تخطي مرجعيات الشرعية الدولية لأي مفاوضات سياسية، وبالتالي وضع جميع قضايا الحل النهائي على جدول النقاش، والمقصود بذلك، أن جميع القضايا المتعلقة بالصراع قبل حرب الايام الستة عام 1967 تعتبر خارج النقاش والبحث¹، وهذا معناه العملي، أن قضايا التفاوض والحل محصورة فقط بما بعد عام 1967، وهكذا أصبح سقف التفاوض محدوداً بمفهوم الدولة الفلسطينية على ما يمكن الاتفاق عليه في الضفة الغربية وقطاع غزة. وما يمكن الاتفاق عليه على هذا الصعيد محكوم وفق المنطق الاسرائيلي بمرجعية القوة وتحكم الحلف الاسرائيلي-الامريكي بعملية التفاوض. هذه الحقيقة هي التي دفعت وتدفع النظام العربي الرسمي والسلطة الفلسطينية إلى القبول بأي مشروع أو محاولة لانهاء الصراع العربي- الإسرائيلي نحو دوائر الازمة والانحباس وانسداد الأمن في إطار ما يسمى بـ "الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي". ينطبق هذا على اتفاقات أوسلو، وتقرير ميتشيل وبعدها خارطة الطريق ووثيقة جنيف وما تلاها من توجهات "القمة العربية - آذار 2007" صوب المصالحة والتطبيع والاعتراف والتوطين، وتفكيك مشروع التحرر الوطني الفلسطيني ومن ثم إطفاء الصراع مع العدو الصهيوني إلى حين. فالتقييم الموضوعي لجميع هذه المشاريع أنها ولدت وهي تحمل بذور مأزقها وفشلها في منطلقاتها ومرجعياتها واهدافها فهي تنطلق من خط بداية مشوّه، انها تتحدث عن السلام والحلّ النهائي في الوقت الذي تتحرك فيه وفق شروط القوة الاسرائيلية، وبالتالي أصبحت العملية السياسية هي الترجمة العملية للهيمنة الامبريالية الصهيونية، في ضوء التوافق أو التطابق السياسي الامريكي-الإسرائيلي، وبهذا تحوّلت (العملية السياسية) الى أداة تستخدم لتبرير ما تفرضه "إسرائيل" من حقائق ميدانية سواء على صعيد السياسة أو الديمغرافيا. " وما دامت مشاريع الحل السياسي المطروحة تستهدف القفز عن الأسئلة والاشكالات الكبرى للصراع، وخاصة الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي اقتلعوا منها بقوة السلاح والارهاب المنظم، إذن ، وفي هذا الجانب فإننا ندرك أن شعار الحل المرحلي أو الدولة وفق الشروط الأمريكية-الإسرائيلية ، لا يمكن بأي حال أن يتقبله أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات بسبب شعورهم وإدراكهم لحجم الضرر أو الخسارة الكبيرة الناجمة عن حل الدولتين وبالتالي تكريس الاعتراف بإسرائيل الأمر الذي سيقطع الطريق لفترة طويلة أمام حق العودة، وما سيؤدي إليه هذا الوضع من تفكيك الوحدة السياسية لشعبنا وتوفير الفرص لعمليات التوطين والتجنيس والتعويض وغير ذلك من الإجراءات الناجمة عن هذا الحل.

¹ المصدر السابق .

تأسيساً على ما تقدم يمكن ادراك وفهم المأزق أو الاشكالية العميقة التي يواجهها حلّ الدولتين وفق المنطق الامريكي - الإسرائيلي والمهادنة الفلسطينية في ظل العجز العربي والتواطؤ الأوروبي.

كثيرة هي الاسئلة والاشكاليات المثارة بعد ثلاثة وستون عاماً من الصراع، أسئلة كبرى، مقلقة وعميقة، جادة وشاملة، وعلى مختلف المستويات سياسياً وفكرياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً و أمنياً، ولعل أخطرها وأهمها السؤال المحوري الكبير :

لماذا هزمنا؟ ولماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟

صحيح أن المشروع الإمبريالي الصهيوني قد نجح في إقامة "إسرائيل"، ذلك النجاح الذي كان حصيلة الجهود المكثفة والمتصلة من الإعداد والتخطيط بين القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية، وهي جهود متصلة ومتجددة، حيث استطاعت الحركة الصهيونية ودولتها أن تحقق العديد من الأهداف في ظل التحالف الإستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، من أبرزها: إحتلال أراضي عربية جديدة وتوسيع حدود "إسرائيل" عام 1967، علاوة على تمكن العدو الإسرائيلي من ترسيخ وتدعيم قدراته الإقتصادية والعسكرية والإجتماعية في إطار من التطور التكنولوجي المتقدم في جميع المستويات، بما أعطى مزيداً من شروط القوة والعدوان ليس ضد شعبنا الفلسطيني فحسب، وإنما ضد شعوب بلداننا العربية أيضاً، وذلك عبر نجاح هذا التحالف في فرض الإعتراف به كوجود "مشروع" في بلدنا، وفرض التطبيع السياسي والإقتصادي معه، بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة وغير ذلك من الاتفاقات السياسية و التجارية والأمنية مع العديد من الدول العربية الأخرى .

إن هذه الصورة لا تعكس في الذهن تشاؤماً في الإرادة بقدر ما تفرض نوعاً من تشاؤم العقل واستخدام أدواته النقدية في تحليل هذا الواقع الذي تعيشه أمتنا في اللحظة الراهنة، حيث تولّد الهزيمة مزيداً من تراكم الأزمات، وتختلط عوامل التغيير مع عوامل اليأس أو الاستسلام، وإذا كان الامر كذلك، فإن من واجبنا ان نطرح مجدداً السؤال التقليدي: ما العمل؟ والاجابة الاولوية السريعة والسهلة للعمل المطلوب، هي الدعوة الى توفير الارادة الوطنية والقومية، لكن الاجابة الحقيقية هي التي تشير الى الضرورات الرئيسية للنهوض الوطني والقومي الذي بدأ في البزوغ منذ أن تفجرت الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر :

الضرورة الأولى: أن تنتزع أمتنا نفسها من فكرة الهزيمة وهو هدف يتحمل المسؤولية الكبرى فيه، المثقف التقدمي العربي عبر التزامه العضوي الصريح بهذه الفكرة واشتراطاتها وتضحياتها، الضرورة الثانية: إن أمتنا قادرة عبر الرؤية القومية الواضحة والعمل المنظم أن تحدد وتصنع مستقبلها، الضرورة الثالثة: أن نحرص -بكل الوسائل- على ان لا تنطفئ شعلة العمل القومي، كأساس وحيد للمستقبل، ذلك ان الصراع مع العدو الصهيوني، رغم أهمية وحجم النضال الفلسطيني وتضحياته، الا انه صراع عربي -إسرائيلي- بالاساس، أما الضرورة الرابعة: فهي تتجلى في ان خضوع الوطن العربي للهيمنة الامريكية في هذه المرحلة، يجعل من امبريالية العولمة والنظام الراسمالي هم الخصم الاستراتيجي لامتنا العربية ولا بد من مجابهته وقهره وازالة اثار عدوانه.

إن تأجج الصراع وإستمراره في سياق التناقض الرئيسي المباشر مع العدو الصهيوني ليس أمراً طارئاً، فهو في شكله وجوهره، تجسيد لإرادة شعبنا وأمتنا العربية، من أجل إستعادة الحق المغتصب، ما يعني نفي وازالة المبرر الوظيفي للدولة الصهيونية الذي جاء تجسيداً لمصالح النظام الامبريالي الراسمالي في بلدنا، وبالتالي فان الصراع مع هذا العدو لا بد له من ان يتواصل حتى تتحقق ارادة أمتنا العربية وأحد أهم أهدافها، إقامة دولة فلسطين الديمقراطية وهذا يعني:

أولاً: إن أية إتفاقيات لاتقوم وتهدف إلى تجسيد الحقوق الوطنية بصورة مباشرة وملموسة وواضحة، لا تصمد طويلاً، بل تتحول طال الوقت أم قصر إلى بذرة حرب وصراع متجدد بين أطرافها إلى أن تتم عملية الحسم. ثانياً: لقد بات واضحاً لنا جميعاً، في كل أرجاء هذا الوطن العربي، في ظل نظام العولمة الأمريكي الراهن، وبمساندته وانحيازه الكامل غير المشروط لإسرائيل، إن العدو الصهيوني يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم أو شرعية المحتل الغاصب بدلاً لكل شرعية سواء تلك المستندة إلى حقوقنا الوطنية والتاريخية أو تلك المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية.

لقد توهمت الامبريالية الأمريكية - مع بداية هذا القرن - أنها قد استكملت فرض هيمنتها على مقدرات هذا الكوكب ، لكن ما جرى من تحولات ثورية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، البرازيل، وفنزويلا، بوليفيا والأرجنتين وتشيلي والإكوادور وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية بالتجاوز مع ما يجري من انتفاضات ثورية في مصر وتونس واليمن والأردن وسوريا وليبيا والمغرب والبحرين وفلسطين يؤكد على زيف ذلك الوهم الامبريالي بمثل ما يؤكد على حقائق اللحظة الراهنة التي تشير إلى بداية تراكم عوامل انهيار أنظمة الاستبداد والفساد العربية والرسمية ، وتراكم أزمة النظام الامبريالي على طريق الانحسار والتراجع.

إن اللحظة الراهنة من المشهد العربي ، و هي لحظة تفجر الثورة الوطنية الديمقراطية - على الرغم من مخاطر الثورة المضادة- وهي لحظة تؤكد على أن الإمبريالية الأمريكية و صنيعتها و حليفاتها الحركة الصهيونية و "إسرائيل" ، لم تنجح في نزع إرادة الشعوب العربية، في مسارها و تطور حركة جماهيرها الشعبية و تطلعها نحو التحرر و الديمقراطية و التقدم و العدالة الاجتماعية ، وبالتالي فإن هذه اللحظة تمثل المشهد الآخر -النقيض- الذي يقول أن المطلوب أمريكياً و إسرائيلياً لم و لن يمتلك صفة الديمومة والاستمرار ، لأنه لن يستطيع -مهما تبدت مظاهر الخلل في موازين القوة الراهنة- ترويض و إخضاع شعوب هذه الأمة ، التي صنعت ماضي و حاضر هذه المنطقة ، و ليست جسماً غريباً طارئاً فيها ، و لذلك فإن سكونها الراهن المؤقت هو شكل من أشكال الحركة في داخلها ، يقاوم كل محاولات تطويع إرادتها ، تمهيداً للمشهد القادم ، بعيداً عن السكون ، مشهد الجماهير المنظمة ، أو مشهد ما بعد سقوط أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد ، الذي سيعيد لهذه الأمة دورها الأصيل في صياغة مستقبل هذه المنطقة .

غازي الصوراني.... على هامش الذكرى 63 للنكبة

2011/5/30

قالوا عن اليهود واليهودية

1 - يقول المؤرخ البريطاني ج.ه. ويلز "موجز التاريخ" "كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم".

2- ويضيف كارل ماركس بقوله إن "المال هو إله إسرائيل المطاع، إن المال يُخَفِّض جميع آلهة البشر ويجعلهم سلعاً. فالمتاجرة بالمال هو الإله الحقيقي لليهود". إن الأساس الدنيوي لليهودية، هو الرغبة العملية، والمنفعة الشخصية. والحق أن العصر الحديث بتحرره من المتاجرة والمال، وبالتالي من اليهودية الواقعية والعملية، سوف يحرر نفسه بنفسه.» أن دين اليهود هو التجارة، وأن إله اليهود هو المال. وإذا كنا نتطلع إلى تحرير الإنسانية، "فيجب إذاً تحريرها من التجارة والمال، أي تحريرها من اليهودية وتحرير اليهودي من يهوديته".

3 - أما المفكر اليهودي المعادي للصهيونية : "شلومو ساند" فيقول في مقدمة كتابه "اختراع الشعب اليهودي" الطبعة العربية - 2010 : "على الرغم من أن مصطلح "شعب" فضفاض، وغير واضح جداً ، إلا أنني لا أعتقد بأنه كان في أي زمن مضى شعب يهودي واحد . إن الرواية التاريخية القائلة إن "الشعب اليهودي" قائم منذ نزول التوراة في سيناء، وإن الإسرائيليات والإسرائيليين من ذوي الأصل اليهودي هم ذراري ذلك الشعب، الذي "خرج" من مصر واحتل "أرض إسرائيل" واستوطن فيها لكونها "الأرض الموعودة" من طرف الرب، وأقام من ثم "مملكتي داوود وسليمان" ، وإن هذا الشعب تشرّد نحو ألفي عام في الدياسبورا بعد دمار الهيكل الثاني. هي رواية غير موثوق فيها على الإطلاق ، بل إنها انتفتت تماماً ولم يكن لها أي أنصار أو أي مريدين حتى نهاية القرن التاسع عشر".

ويضيف "شلومو ساند" "شرعت بالتفتيش عن كتب تبحث في طرد اليهود من البلاد، وعن سبب أو عن حدث مؤسس في التاريخ اليهودي، كالمحرقة النازية تقريباً ، لكنني فوجئت حين تبين لي أنه لا وجود لكتب أو أدبيات توثق مثل هذا الحدث. والسبب بسيط وهو أنه لم يقم أحد على الإطلاق بطرد شعب البلاد، فالرومانيون لم يطردوا شعوباً (عقب احتلالاتهم)، وما كان في إمكانهم القيام بذلك حتى لو رغبوا فيه، إذ لم تتوفر لديهم قطارات أو شاحنات من أجل ترحيل أو نفي شعوب أو مجموعات سكانية بأكملها".

2011/5/30

ما هي طبيعة " أزمة " الماركسية الراهنة ومستقبلها في البلاد العربية ؟

ليس من المغالاة في شيء، إذا قلنا بأن ما يسمى بأزمة الماركسية في بلادنا ، هي انعكاس -بهذا القدر أو ذاك- لأزمة وتخلف المجتمع والفكر السياسي العربي من ناحية، وأزمة الحركات اليسارية العربية من ناحية ثانية، خاصة في ظل مرحلة العولمة الراهنة ومتغيراتها.

إن جذور أزمة الماركسية في الوطن العربي تكمن في هذا التراجع الفكري أو النظري، إلى جانب حالة الاغتراب عن الواقع بسبب فشلها في وعي الواقع واستيعاب جوانبه ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ ، حيث استمرت طوال العقود الماضية رفع شعارات أو مبادئ لا تجسد الواقع أو تعكسه بصورة جدلية وموضوعية صحيحة، ما يعني بوضوح ان الحركات اليسارية لم تدرك أن المبادئ لا تصلح نقطة انطلاق للبحث والتحليل والتنقيب، بل هي نتيجتها الختامية. فالمبادئ لا تطبق على المجتمع والطبيعة والتاريخ بل تُشتق منها، فليس على الواقع والتاريخ أن يتطابقا مع أفكارنا، بل على أفكارنا أن تتوافق وتتطابق مع قوانين حركة الواقع ومنطق التاريخ.

وبالتالي فإن أزمة الماركسية عندنا، تتجلى في كونها تعيش حالة قطيعة أو إرباك مع تراثها ارتباطاً بالأزمة الفكرية لدى أحزاب اليسار العربي، وهذه الأزمة أسهمت في ضياع بوصلة تلك الأحزاب، الفكرية والسياسية، ليس بسبب التبعية الميكانيكية تاريخياً للمركز في موسكو، أو بسبب الوعي المسطح أو البسيط على مستوى الأعضاء فحسب بل أيضاً بسبب هشاشة وضعف الوعي في معظم الهيئات القيادية، التي عاشت نوعاً من الاغتراب أو العزلة عن قواعدها التنظيمية وجماهيرها، فضلاً عن حالة الجمود الفكري والتنظيمي الذي تميزت به تلك الهيئات، إلى جانب تراكم المصالح الطبقية الانتهازية بتأثير العلاقة مع هذا النظام أو ذاك.

كما تجلت الأزمة أيضاً، في المنتسبين إلى هذه الأحزاب وهيئاتها القيادية، لا سيما ضعف وعيهم للدور الذي على الماركسية أن تقوم به في مجتمع متأخر تابع ومستباح، وأمة تعاني استلاباً قومياً مضاعفاً، أي تعاني من التجزئة ومن احتلال جزء من أراضيها، ومجتمع لا يعاني من الرأسمالية، بل من نقص التطور الرأسمالي والمفاهيم التنويرية المرتبطة به، وأمة يسيطر ماضيها على حاضرها وأمواتها على أحيائها، كما هو حال المجتمعات العربية في هذه المرحلة من القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا الجانب، أشير إلى أن ما يوصف بأنه " أزمة الفكر " هو في الحقيقة أزمة الممارسة بسفحيها: النظري والعملية، فثمة بون شاسع بين الممارسة النظرية، مثلاً، وبين انتقاء وجمع وتوليف مجموعة من الأفكار والمبادئ والتصورات، قطعت عن منظومتها الفكرية، وانتزعت من سياقها التاريخي، عبر مسميات خجولة أزاحت النص الصريح بالالتزام بالماركسية، لحساب نصوص تليفقية أو توفيقية أو تحريفية، أو عناوين استرشادية جاءت انسجاماً مع مواقف العديد من الأحزاب الشيوعية التي تخلت عن اسمها أو بعض الفصائل والحركات الأخرى التي اتجهت صوب الخلط الفكري بين الليبرالية والماركسية، أو حتى شطب الماركسية من أدبياتها، ذلك الخلط أو الشطب، سيعزز تراجعها المتصل، وسيعجل بنهايتها واسدال الستار عليها تمهيداً للجديد الذي قد يولد من احشائها.

إضافة إلى كل ما تقدم، نستطيع الكشف عن مظهرين آخرين من مظاهر أزمة الماركسية في البلدان العربية، أولهما: عدم استخدامها كفلسفة نقدية في تشخيص ودراسة خصوصية التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي وانماطه وثقافته المختلفة كلياً عن الانماط التي سادت في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، والثاني: عدم تمحورها على المستقبل، بسبب عدم توجيهها صوب فكرة الثورة الديمقراطية والتقدم بوصفها عملية تخطّ وتجاوز مستمرة، ليس لأنظمة التخلف والمشیخات القبليّة الشبه إقطاعية فحسب، بل أيضاً لما كان يسمى بأنظمة "البرجوازية الوطنية".

صحيح أن الماركسية هي منهج أفكار ماركس، ومنهج مذهبه أيضاً، لكن علينا أن ندرك أن كل من الأفكار، و"المذهب"، محدودان ومحددان بالزمان والمكان، ولذلك فإن أهم مظهر من مظاهر أزمة الماركسية في بلادنا، هو جمودها على النص القديم أو "المذهب" واقتنارها أو عجزها عن التعامل مع روح المنهج المادي الجدلي وجوهره التاريخي وبالتالي عجزها عن اكتشاف جدل الواقع العربي ذاته وميول تطوره، الأمر الذي يستوجب من قوى اليسار الماركسي خروجها من هذا المأزق الجامد صوب مزيد من الوعي بالماركسية وأزمته وكيفية الاسهام في تطويرها وتجديدها في ضوء تطورات الواقع المعاش ومتغيراته.

إذ لا يمكن موضوعياً الحديث عن المنهج المادي الجدلي بدون الماركسية، وبالتالي فإن الهروب من الماركسية باسم المنهج الجدلي خطوة تؤشر على نزعة انتهازية تسعى إلى الهروب من التراث الماركسي كله، وهي أيضاً خطوة تؤكد على انتصار التيار الليبرالي الانتهازي الرث داخل هذه الأحزاب من جهة، أو تجسيد لعدم الوعي بأهمية اعتماد الماركسية كشرط للتعاطي مع المنهج المادي الجدلي من جهة ثانية، إذ أن معنى ذلك الشطب للماركسية ليس

استجابة للتيارات الدينية الرجعية وغيرهم من أعداء الماركسية فحسب، بل هي أيضاً إزاحة مفاهيم الصراع الطبقي وفائض القيمة والتحليل الاقتصادي والطبقي، رغم أن المنهج عنصر مركزي في الماركسية، لكن مفهوم الثورة لا يتحدد معناه ومغزاه الحقيقين ولا يكتسب عقلانيته إلا في الماركسية وعبرها بفضل منهجها الجدلي في إطار النضال الوطني والقومي ببعديه التحرري والطبقي الديمقراطي.

لذلك كله ، فإن مستقبل الماركسية في بلادنا ، سيظل مرهوناً بقدرة واستعداد قوى اليسار الماركسي العربي في توضيح هذه القضايا والاتفاق عليها، فإن بقيت هذه القوى على حالها الراهن من الضعف والترهل والعجز وغياب الوعي ، فلا مناص من استمرار تراجعها وتهميشها صوب مزيد من تفككها وصولاً إلى اسدال الستار عليها في انتظار الجديد.

وبالتالي فإن ضرورات المستقبل تفرض أن يفتح الحوار و البحث، بين من بقي واعياً ومخلصاً للماركسية ارتباطاً بإيمانه واقتناعه بضرورة الثورة على هذا الواقع المهزوم وتجاوزه ، من أجل أن تتقاطع الرؤى، و يتبلور ما يمكن أن يشكل أساساً لحركة تغيير ماركسية جديدة تستطيع أن تراكم وتوفر عناصر ومقومات المواجهة -الراهنه والبعيدة المدى- المطلوبة ضد كل من التحالف الإمبريالي الصهيوني ، و كذلك مواجهة نهب الأنظمة الرأسمالية التابعة و إستبداديتها. معبرين عن روح الطبقات الشعبية و عن حلمها في التطور وتجاوز التخلف و التجزئة و التبعية و الإستبداد، و إقامة المجتمع الاشتراكي العربي الموحد.

لهذا يجب أن يعود لليسار دوره الحقيقي، و أن تعود الماركسيّة منهجيّة تحفر في الواقع، و تؤسس لتجاوزه نحو المستقبل، أي نحو استكمال مهمات التحرر الوطني والقومي الديمقراطي أو الثورة الوطنية الديمقراطية ، وبناء الصناعة و تحقيق التنمية الاقتصادية، و الإرتقاء في وضع الطبقات الشعبية، و في تأسيس الدولة العربية الديمقراطية.

إننا ندعو إلى البدء في تفعيل عملية الحوار والبحث ، بهدف ايجاد آلية حوار فكري من على ارضية الحداثة والماركسية ، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية القومية والانسانية ، بما يخدم ويعزز الدور الطليعي لقوى اليسار الماركسي العربي بكثير من الهدوء والتدرج والعمق - الهادفة إلى توفير العوامل المؤدية إلى ولادة وإعلان الحركة الماركسية العربية الموحدة ، في الزمان والمكان المناسبين ، سواء في المرحلة الراهنه ، أو في المستقبل ، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الامبريالية على امتنا من جهة ، ورغم ما يعترى هذه المرحلة من ادعاءات القوى الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات الماركسية وراهنيتها من الجهة الأخرى... وإلى اللقاء في بداية الأسبوع القادم مع موضوعات بمناسبة الذكرى 63 للنكبة .

2011/5/31

كيف تُقيّم الماركسية في المشهد الراهن للنظام الرأسمالي العالمي؟

بداية أشير إلى ان تبني أحزاب اليسار للماركسية منهجاً، يجب أن ينطلق من كونها نظرية علمية، معرفية ، هي جزء من صيرورة حركة الحياة ومتغيراتها التي لا تعرف الجمود أو التوقف، ما يعني بوضوح شديد رفضنا التعاطي مع الماركسية في إطار منهج أو بنية فكرية مغلقة أو نهائية التكوين والمحتوى، إذ أن الماركسية تكف عن أن تكون

نظرية جدلية إذا ما تم حصرها في إطار منهجي مغلق أو في ظروف تاريخية محددة، لأننا بالمقابل ندرك أن الانغلاق أو الجمود هو نقيض لجدل الماركسية التطوري ، الهادف إلى بلوغ الحرية الحقيقية التي تتجسد في الاشتراكية والتحرر الشامل للإنسان من كل مظاهر القهر والاستغلال والاضطهاد والتبعية.

إن أهمية هذه الرؤية ، مرتبطة بما يجري من أزمت سياسية واقتصادية عالمية وإفقار للشعوب بما يؤكد على عودة ماركس من جديد وعلى الاشتراكية كخيار وحيد للمستقبل.

إن هذه الصورة ، إلى جانب استعادة بعض قوى اليسار العالمي لدورها ووصولها إلى السلطة في العديد من بلدان العالم في أمريكا اللاتينية وآسيا، ستعزز حاجة شعوب الأطراف عموماً، وقواها وأحزاب اليسار فيها إلى الاشتراكية، أكثر بما لا يقاس من الحاجة إليها في عهد ماركس. ذلك أن الحكم على الاشتراكية والفكر الماركسي لا يكون بما أصاب التجربة السوفييتية من انهيار، وإنما الحكم الصحيح عليهما يكون عبر ما تعانیه الرأسمالية العالمية اليوم من عجز عن تقديم حلول للمشكلات الأساسية للواقع الإنساني من ناحية، وبشراستها العدوانية والاستغلالية إزاء شعوب العالم الفقير والمتخلف الذي كان يسمى "عالمًا ثالثًا".

وفي هذا السياق أشير إلى تعثر تجربة دول اليسار الديمقراطي في أمريكا اللاتينية التي قد تفرض مزيداً من الوضوح والإدراك لدى قياداتها وأحزابها بأهمية الحسم المعرفي والاقتصادي والاجتماعي صوب تبني الماركسية ومنهجها بوضوح، انطلاقاً من أن ديمومة تجربتهم مشروطة بهذه الرؤية الفكرية وافقها الاشتراكي، الذي لا محيد عنه في ظروف الاستقطاب والصراعات مع قوى اليمين الرأسمالي ، المحلية والخارجية ، خاصة الإمبريالية الأمريكية ، وهنا لا بد من إعادة تقييم ونقد تجربة اليسار الحاكم في أمريكا اللاتينية لإزاحة ووقف كافة النزعات الفردية البيروقراطية، التي تسعى إلى إعادة إنتاج عبادة الفرد ومن ثم تكريس هذا القائد أو ذاك حاكماً أو رئيساً مدى الحياة، واستبدال هذه الظاهرة بالعمل الجماعي الديمقراطي المأسس في إطار العلاقة بين هيئات الحزب والدولة والطبقات الشعبية على السواء، انطلاقاً من تبني الرؤية الماركسية ومنهجها وفق منظور خاضع دوماً للاجتهاد والتطوير والتجديد في سياق العلاقات الديمقراطية مع النقابات العمالية والفلاحين والمهنيين والمرأة والشباب والتكنوقراط إلخ ، كضمانه لتقدم التجربة الاشتراكية وتطبيقاتها السليمة كشرط لحمايتها من الصعوبات والعثرات السياسية والمجتمعية من قوى اليمين الرأسمالي المحلي، المدعوم من النظام الرأسمالي العالمي، المتربص لاسقاط التجربة الاشتراكية أو إفشالها .

في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، تتبدى الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، إلى جانب الاستفادة من المسار التطوري والتجديدي للفكر الماركسي ما بعد لينين إلى يومنا هذا عبر العديد من المفكرين والمثقفين الماركسيين الذين قدموا إضافات نوعية في الفلسفة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية، اغنت الماركسية كنظرية في التغيير الثوري وكمنهج للتحليل .

إن قراءتنا لهذه الإضافات ومتابعتها لها ، تعزز لدينا القناعة الراسخة أن الماركسية لم تندثر، بل من المستحيل تجاوزها ، وبالتالي نقول لكل من يعتبر أن الماركسية قد كفت عن كونها نظرية ثورية، أنت مخطئ كل الخطأ، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، فلا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، إلى جانب كل أشكال العدوان والحروب التي تمارس لحماية مصالح النظام الرأسمالي كما هو الحال في بلادنا. ما يعني أن الاشتراكية اليوم باتت ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة

البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري، إذ ليس ثمة خيار آخر -خاصة لبلداننا العربية والعالم الثالث- فإما الاشتراكية أو مزيد من التبعية والتخلف والاستغلال الوحشي.

ولهذا أرى أن من واجب قوى اليسار الماركسي العالمي، أن تكون معنية بتحديد الموضوعات الأساسية الذي يشكل وعيها، مدخلاً أساسياً لوعي حركة وتناقضات النظام الرأسمالي من جهة، وحركة واقع بلدانها بكل مكوناته وآفاق صيرورته التطورية الاقتصادية والتكنولوجية من جهة ثانية، انطلاقاً من إدراكها الموضوعي، بأن التعاطي مع الماركسية ومنهجها بعيداً عن كل أشكال الجمود وتقديس النصوص، كفيل بتجاوز أزمته الراهنة، إذا ما أدركت بوعي عميق طبيعة ومتطلبات واقع بلدانها بكل جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في ارتباطه المباشر وغير المباشر مع واقع ومتطلبات البلدان الأخرى في هذا الكوكب الذي يكاد اليوم أن يصبح وحدة اقتصادية سياسية واحدة

لأننا بالقدر الذي نؤمن بأن الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها إنما تكف عن أن تكون نفسها، لذلك فإن جميع الماركسيين في كافة الأحزاب والحركات اليسارية على الصعيد الأممي، مطالبون بدراسة واقع بلدانهم وتطبيق النظرية على هذا الواقع تطبيقاً خلافاً .

لقد حققت الماركسية إنجازات ضخمة في الماضي ولازال وجودها وثقلها في الحاضر، وتنتظر الماركسية آفاقاً مبشرة في المستقبل، وإذا ما بدت الآفاق أمامنا مسدودة مظلمة، فليكن ذلك حافزاً لكل قوى اليسار لتكثيف النضال في مواجهة الإمبريالية والانتصار عليها، عبر منهجية ورؤية تتأى بنفسها عن أخطاء وخطايا التجربة الاشتراكية المنهارة، خاصة مظاهر عبادة الفرد والبيروقراطية المقيتة وانعدام الحوار الديمقراطي الداخلي بين التيارات الاشتراكية.... وهذا ما يستدعي الحديث في مقال الغد عن " أزمة " الماركسية الراهنة ومستقبلها في البلاد العربية

...

2011/5/31

حول استمرار الحالة المأزومة الراهنة المنتشرة في صفوف قوى وأحزاب اليسار في بلادنا..وسبل النهوض

الأزمة مصطلح طبي يشير إلى المرحلة الحادة من صيرورة ما، حيث يتأكد الشفاء، أو الموت أو التأجيل، وهو تعريف ينطبق بصورة مباشرة على عوامل القصور الذاتية أو المرض الذي استشرى في جسم انساني أو اطار حزبي أو مجتمعي محدد، بحيث يتم تشخيص الأزمة في إطار الذات / الجسم / الحزب .

ومع اقاربي بأهمية العوامل الذاتية في مراكمة عوامل الأزمة التنظيمية والفكرية والسياسية في كل فصائل وأحزاب اليسار العربي، ستدفع إلى مراكمة عوامل الأزمة البنيوية الشاملة فيها واسدال الستار عليها في انتظار الجديد الذي سيولد بالضرورة من أحشائها ومن حولها . وفي هذا السياق، فإنني أرى أن تناول الأزمة عبر عواملها الذاتية فحسب سيؤدي بنا إلى استنتاجات أحادية أو ذاتية ناقصة، تظل بحاجة إلى توأمها الموضوعي الذي يضمن توفير عناصر التحليل العلمي ومن ثم توصيف وتقييم الأزمة بصورة صحيحة.

فعلى الرغم من أهمية العوامل الذاتية ، ودورها الرئيسي في مراكمة أزمة اليسار العربي إلا أنه لا يجوز القفز عن العوامل الموضوعية المتمثلة في طبيعة التطور التاريخي ، القديم والحديث والمعاصر للمجتمعات العربية، سواء من ناحية عدم انطباق التعاقب الحتمي لأنماط الإنتاج أو التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية ، كما تضمنتها الأدبيات الماركسية أو المادية التاريخية في سياق الحديث عن تطور المجتمعات البشرية، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية تطور المجتمعات في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا عموماً والبلدان الشرقية أو المجتمعات العربية الإسلامية خصوصاً ، حيث خضعت هذه المجتمعات لأشكال عديدة من السيطرة الاستعمارية، أدت إلى مفارقة أشكال ومظاهر التخلف والتبعية وصولاً إلى خضوعها وارتهاؤها واحتجاز تطورها الاجتماعي (الطبقي) والاقتصادي ومن ثم تحولها إلى سوق استهلاكي عبر ادوات كومبرادورية أو بورجوازية رثة تابعة ، تعيد إنتاج التخلف وتجده في مجتمعاتنا بذرائع دينية وتراثية ، وبوسائل القمع والاستبداد الداخلي والخارجي .

لكن يبدو ان عوامل الاستنهاض الثوري الذاتي، في مجمل أحزاب اليسار العربي باتت اليوم في حالة شديدة من الضعف والتراجع، غير مؤهلة -حتى اللحظة- لهذه المجابهة مما وفر بالتالي فرص تراكم عوامل الأزمة فيها. إن رسم أو وضع تصور لمغادرة الأزمة وتجاوزها يجب أن يبدأ أولاً عبر المراجعة النقدية لكل مكونات الخطاب السياسي وآليات العمل التنظيمي والكفاحي والمطلبي ، طوال العقود الأربعة الماضية، -شرط وضوح الهوية الفكرية الماركسية ومنهجها- ، نظراً لأوليئتها كحلقة مركزية توفر الأرضية التي تنبنى عليها الحلقات الأخرى (التنظيمية والسياسية والكفاحية والمجتمعية) بصورة موضوعية ومنضبطة.

إن المفصل الأساسي في أزمة اليسار العربي يتحدد -بصورة رئيسية- في العجز عن بلورة الرؤية الفكرية لتشخيص واقع مجتمعاته وبالتالي عجز في تأسيس "الوعي المطابق للواقع المعاش بكل مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

إن نقطة البدء لعملية التصدي للوضع المأزوم ، و الارتقاء بالعامل الذاتي كعقل جمعي ، تتطلب توفير عنصر الوحدة الجدلية بين الوعي و الممارسة لدى كل عضو من اعضاء هذا الحزب أو ذاك ، في كل ما يرتبط بمفهوم الحزب و دوره ووظيفته و آلياته.

وفي سياق هذه العملية أو هذا الوضع، علينا أن نلاحظ إشكالية الوعي/الفكر، الذي اتسم بالعفوية وبالاختلال والهبوط باتجاه حالة من التوهان المعرفي، والفوضى الفكرية ، والليبرالية الرثة وجوهرها الانتهازي، التي بدأت في الظهور مؤخراً في أوساط هذه القوى.

وبالتالي فإن أية محاولة لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي، ينبغي أن تبدأ بنقد تجربتها سواء على صعيد النظرية أو الوعي الأيديولوجي ، أو على صعيد ممارستها لدورها طوال المرحلة الماضية، خاصة وأننا نعيش اليوم ، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء ، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديد وإعادة بناء قوى اليسار العربي، عبر ممارستها لعملية التقويم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورواها الأيديولوجية، وصولاً الى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، ارتباطاً بالبعد والاطار القومي العربي كوحدة مجتمعية واقتصادية وسياسية واحدة، انطلاقاً من الوعي والإحساس بأن المصلحة الطبقية باتت جزءاً من المصلحة القومية، و أن إنهاء نظم الرأسمالية التابعة هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، و أن تحسين أوضاع الطبقات

الشعبية مرتبط بتحقيق التطور الاقتصادي، و التطور المجتمعي. و هما مرتبطان بتحقيق الاستقلال و التوحيد القومي.

على ضوء كل ذلك فإن من واجب جميع الماركسيين المعنيين بمصير الوطن العربي، خاصة في ظل نتائج الانتفاضة في مصر وتونس وغيرها ، بما في ذلك احتمال تطور عوامل الردة والثورة المضادة ، أن يبادروا إلى التفاعل و الحوار من أجل إعادة بناء التصورات الماركسية، إلى البحث الجاد في الواقع العربي من أجل بلورة المشروع القومي الديمقراطي، مشروع الإستقلال و الوحدة القومية و التطور و الديمقراطية و الحداثة، الأمر الذي يفرض على قوى اليسار الماركسي أن تبدأ بعملية الاستنهاض الذاتي للخروج من أزمتها وأثبات وجودها ودورها في اوساط جماهيرها في كل قطر عربي أولاً ، بما يمهد إلى الخطوة الثانية التي تتجلى في البدء بعملية حوارية تستهدف وضع التصورات الفكرية والسياسية والتنظيمية من أجل إعادة بناء الحركة الماركسية العربية التي يجب أن تظل هدف استراتيجياً لدى كافة احزاب وفصائل ومثقفي اليسار العربي ، انطلاقاً من أن بلورة وتنشيط الحركة الماركسية العربية كاطار ديمقراطي ثوري جامع لكافة القوى اليسارية المناضلة ضد التحالف الامبريالي والوجود الصهيوني والقوى الرجعية والطبقية وكافة قوى الاستبداد والتبعية والتخلف في وطننا العربي ، سيوفر اداة ورافعة نهضوية ديمقراطية تقدمية وثورية تسهم بدورها التاريخي الراهن في تجاوز الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة والمتخلفة والمأزومة صوب تحقيق مهمات الثورة القومية الديمقراطية والمشروع النهضوي العربي على طريق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد إن كل ما تقدم يتطلب مني الإجابة على السؤال التالي ... كيف نقيم الماركسية في المشهد الراهن للنظام الرأسمالي العالمي ؟، وهو ما سأجيب عليه في مقال الغد .

2011/5/31

عن أهمية الوعي بمفهوم الديمقراطية والمواطنة في المجتمع الفلسطيني ؟

إن العلاقة بين المواطن والوطن تناظر العلاقة بين الحرية والقانون، فالديمقراطية في المقام الأول صيرورة اجتماعية تاريخية موضوعية لا سبيل إلى فهمها إلا بتسليط الضوء على منابقتها في التشكيلات الاجتماعية التي شهدتها ، بمعنى أنه علينا تحديد القوى الاجتماعية المؤيدة والأخرى المناهضة للديمقراطية وأسباب ذلك . وللنفاذ إلى جوهر الديمقراطية الليبرالية (البرجوازية) ، قد يكون من المفيد أن نبدأ بالقول إن وجود برلمان ليس ضماناً في حد ذاته على وجود ديمقراطية في المجتمع؛ إذ يمكن أن يسخر البرلمان أداة لطمس الديمقراطية وقواها في المجتمع .

والنقطة المهمة هنا هي أن أهمية البرلمان لا تكمن في شكله المؤسسي ، وإنما تكمن في مضمونه الطبقي. إذ أن جوهر الديمقراطية ، وآلياتها التطبيقية في أي مجتمع ، يقوم على إدراك الرئيس المنتخب بأنه سيعود بعد انتهاء مدته، مواطناً عادياً من ناحية ، وإدراك كل مواطن أن من حقه ترشيح نفسه ليكون رئيساً من ناحية ثانية ، هذا ما يتوجب أن تدركه الحركات والقوى السياسية في بلادنا، خاصة حماس والتيارات الدينية، حتى لا تتحول الديمقراطية من مهد للآمال في التحرر والتغيير والتقدم إلى لحدٍ لكل هذه الآمال.

من هنا أهمية الحاجة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، إلى مهامز يتقدم بنا نحو الحداثة ، النهضة ، المواطنة ، المجتمع المدني ، والقانون والنظام ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراة ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

وهنا تتجلى أيضاً ، أهمية وعي كل من مفهوم الديمقراطية والمواطنة، والإقرار بهما كمرجعية ، ليشكلا بدورهما أساساً معرفياً ومجتمعياً ، يحكم العلاقة السياسية وينظمها بين حركات الإسلام السياسي، وبين الحركات الوطنية الليبرالية واليسارية العلمانية ، وفق أسس ونواظم دستورية وسياسية ومجتمعية محددة ، تضمن بدورها تواصل الصمود والمقاومة بكل أشكالها في وجه الاعتداءات والغطرسة الصهيونية، بمثل ما توفر مقومات تطوير النضال الوطني الديمقراطي المجتمعي وفق منظومات سياسية وقانونية تضمن وحدة الكل الاجتماعي الفلسطيني وتعدديته في آنٍ واحد ، بما ينتج فضاءً واسعاً للحريات الفردية والحزبية في طرح مفاهيمها ورواها وبرامجها، وفق قواعد الوحدة والصراع أو الاختلاف السياسي والفكري من ناحية ، ووفق قواعد الديمقراطية كميّار ومحدد أساسي للقبول الشعبي بهذا الاتجاه أو ذاك من ناحية ثانية، بما يتيح للقطاعات والشرائح الاجتماعية بمختلف أوضاعها في خارطة الطبقة أو السلم الاجتماعي ، أن تتفاعل وتتّظم أو تتحالف مع هذا الفصيل أو الحركة أو الحزب، وفق رؤيتها ومصالحها، في فضاء تتوفر فيه حرية المواطن المرتكزة إلى حرية الاختيار والرأي والمعتقد والانتماء السياسي.

وفي هذا السياق ، لابد من الإشارة إلى أن الفقر يعد من أهم كوابح المواطنة أو العمل العام أو النضال أو أي ممارسة وطنية ومجتمعية على الصعيد العام ، لأن من لا يجد قوت يومه ، يصعب عليه أن يطالب بحرية التعبير وببقية حقوقه السياسية ، ناهيك عن المشاركة في الأحزاب والفصائل السياسية ، ذلك أن الفقير ينشغل بتوفير الخبز له ولأهله، قبل أن يمارس حق الانتخاب أو الاقتراع أو يشارك في تظاهرة أو ينضم إلى حزب سياسي أو ينشط داخل جمعية... إلخ، وكما يقول ماركس بحق " يغيب العقل حين يغيب الدقيق " ، وبالتالي فإن الفقر قد يدفع الأفراد ليس إلى التنازل عن حقوقهم كمواطنين فحسب ، بل أيضاً يدفعهم صوب مزيد من الإحباط واليأس والميل للاستسلام.

لذلك فإن إحدى أهم مساهمات اليسار الجذرية المطلوبة في هذا الجانب ، تكمن في قدرتها على صياغة البرامج التنموية الهادفة إلى تأمين لقمة العيش الكريمة للعاطلين عن العمل، في إطار النضال الديمقراطي المطالب بالحازم دفاعاً عن قضايا جماهير الفقراء والكادحين والمضطهدين ، وذلك من خلال معاشية القوى اليسارية لهذه الجماهير والتأكيد على شعاراتها وأفكارها السياسية والطبقية المنحازة لهم ونشرها بين صفوفهم... وإلى اللقاء غداً في خاطرة جديدة سأحدث فيها عن " استمرار الحالة المأزومة، البنيوية، الشاملة، الراهنة، المنتشرة في صفوف قوى وأحزاب اليسار في بلادنا " .

2011/5/31

ما الذي يعنيه مفهوم المواطنة ؟

عندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعاية ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة " الجمهورية " ، حيث بقية الناس أو الشعوب -وحتى المرحلة الراهنة - رعايا السلطة أو نظام

الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم، رغم المظاهر الشكلية من دساتير وقوانين ومجالس شورى ونواب ... إلخ . إذ أن "الملوك والرؤساء" في بلادنا يبررون استبدادهم الطبقي بذريعة تراثية تقوم على أن "الرعية، بما هي رعية، لا تعرف مصلحتها، وهنا لا يظهر من جوانب المشاركة إلا الواجبات والخضوع للأوامر ، أما الحقوق فتختفي باعتبار أن " الراعي الصالح" لا يهضم الناس حقوقهم، لكن دون الاعتراف بها كحقوق إن حصلت، بل باعتبارها فضائل من الراعي "الحاكم"، ومن هنا انتشر المثل الشائع (اعطوا الحاكم حقه ، واطلبوا من الله حقكم) فلاحق للمحكوم سوى التضرع".

وفي هذا السياق، نؤكد على أن "العقائد ومناخها لا تنتمي إلى مناخ الحرية، خاصة إذا كانت عقائد دينية، فهي منزلة من السماء، ومفروضة من المتعالي ، موروثة لا تعطي صاحبها حق الاختيار ولا التردد، ويجب تطبيقها بصرامة، كي تكون نقية وتؤدي الدور الخلاصي الذي يبحث عنه المؤمنون ، بما يحمله من دلالات أخروية". أما المسألة الأخرى في هذا الجانب، فهي ترتبط بالتباين الشديد بين الانتماء للدين أو الوطن، والشواهد على ذلك كثيرة فـ " قد ينتمي المؤمنون بدين واحد أو مذهب إلى بلدان (أوطان) مختلفة، وقد تكون متناحرة متخاصمة، وهذا يجري كثيراً في التاريخ والواقع ، فقد يكون بلدان أبناءها من دين واحد وبينهما حروب طاحنة (دفاعاً عن الوطن)، ويكون على أبناء كل بلد من البلدين أن يقاتلوا دفاعاً عن بلدانهم ضد أبناء عقيدتهم الدينية ومذهبهم، ومن هنا لا تصح المماهة بين المسلم والمواطن، وهنا تصبح مقولة (الدين لله والوطن للجميع)" هي المعيار الرئيسي الأول هذه العلاقة بين الوطن والدين .

بالنسبة لتعريف مفهوم المواطنة، فقد تعددت الرؤى والتعريفات حول مفهوم المواطنة ومضامينها، فثمة من رأى أنها المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد. وثمة من قال إن المواطنة رديف للديمقراطية في بناء المجتمع السليم، لكننا نرى ، بالإضافة إلى ما تقدم، أن ممارسة مبدأ الديمقراطية السياسية على أرض الواقع، يتطلب توفير المقومات، أو المحددات السياسية التي تضمن تأمين حقوق المواطن الكاملة، والمقومات الاجتماعية والثقافية التي تشكل مرجعاً لضبط العلاقات والقيم الاجتماعية، وأخيراً المقومات الاقتصادية التي تتعزز بإقامة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج وتوزيع الثروة العامة توزيعاً عادلاً ، وفق مبدأ تكافؤ الفرص، حيث أن توفير هذه المحددات ، سيعطي مفهوم المواطنة معناها الحقيقي، ويتحقق بموجبها، انتماء المواطن وولائه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواظنيه ارتباطاً بشعور الانصاف والمساواة والعدالة، التي توفر الدافعية الذاتية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن، والمساهمة في عملية التطوير والتحديث الداخلية، من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والحضاري، وكذلك التزامه القيام بتنفيذ الواجبات المترتبة عليه بصورة ذاتية ، أما إذا بقيت مفهوم المواطنة محصوراً فقط في إطار الديمقراطية السياسية فحسب، سيظل مفهوماً أحادياً وشكلياً فاقداً لكل مضامينه علاوة على أنه يكرس هيمنة "القائد أو الرئيس" الفرد بمثل ما يكرس هيمنة الطبقة الحاكمة أو السائدة بكل ما يعنيه ذلك من ولادة مظاهر الاستبداد والفساد والانحطاط المجتمعي ، فالديمقراطية السياسية لا بد أن تستند إلى مرجعية دستورية تتضمن الأهداف السياسية والمجتمعية الإستراتيجية التي يتم الاتفاق عليها بين كافة القوى، إلى جانب استنادها إلى أسس ومقومات الديمقراطية الاجتماعية ، وإلا فإنها تظل بلا أي مسوغ أو معنى، ولنا في فشل التجربة الفلسطينية وبعض التجارب العربية الشكلية أو الهشة ، دروساً وعبر ، الأمر الذي يفرض علينا "أن نتوقف عن اعتبار الديمقراطية قيمة ثابتة، ويجب إعادة النظر فيها وتعرضها للنقد والمراجعة ، وذلك استجابة لتحدي تجديد الديمقراطية ، تحقيقاً لمصالح الطبقات الأكثر عدداً والأكثر استغلالاً وظلماً" .، وهذا مرهون بدور قوى اليسار في الاندماج الفعال والمتواصل في

أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة صوب المزيد من التعلم منها وتوعيتها وتنظيمها وتأطيرها لكي تمارس دورها في تحقيق الأهداف التحررية والديمقراطية على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

على أي حال، يظل مفهوم المواطنة وتطبيقاته بالمعنى الحداثي في بلادنا، مرهوناً بكيفية الالتزام بمضامين الديمقراطية وتطبيقاتها ، فالديمقراطية بالنسبة لمجتمعنا وشعبنا الفلسطيني (وكذلك الأمر لشعوبنا العربية) تكفل تعميق ثقافة ووعي المواطنين لدورهم، على الصعيد الذاتي والجماعي، في المساهمة الفعالة في خلق الأسس والمقومات المطلوبة للنضال التحرري، الوطني والديمقراطي وتقرير المصير السياسي وحق العودة، والبناء والتقدم الاجتماعي والتطور الاقتصادي، وفق قواعد التعددية السياسية والفكرية وحقوق المواطنة ، انطلاقاً من أن توفر هذا الوعي لدى المواطن الفلسطيني ، يشكل عصب العملية الديمقراطية وصمام أمانها ، فبدون توفر روح المواطنة لدى جميع الأفراد تفقد الديمقراطية معانيها ، ويصبح من السهل تجاوزها أو الخروج عليها كما جرى عندنا، عبر الصراع الدموي والانقسام الداخلي بين حركتي فتح وحماس في منتصف حزيران 2007 الذي أدى إلى وأد الديمقراطية قبل أن تكتمل صيرورة معالم تجربتها الأولى وهنا آرى من المفيد الحديث عن أهمية الوعي بمفهوم الديمقراطية والمواطنة في لقاء الغد ... إلى اللقاء

2011/6/1

خاطرة ...

إن المعرفة بالنسبة لكل المعنيين بالتغيير من أجل التحرر والديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، لا تتوقف عند المعرفة الأولية التي تتشكل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب، بل علينا أن نحاول دوماً إدراك الأشياء، وكل الموجودات من حولنا سواء في المجتمع أو في الطبيعة والكون، إدراكاً عقلانياً يمكننا من فهم الأسباب التي تحول دون تطور وتقدم مجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية، وصولاً إلى معرفة السبل الكفيلة بتجاوز هذا الواقع، وهنا تتجلى الأيديولوجيا كمفهوم جراحي يستطيع الناس من خلالها، أن يعوا حقيقة الصراع وأن يشتركوا في مباشرته، وبالتالي فإن المعرفة التي ندعو إلى امتلاكها ووعيها، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز إلى العقل والتجربة، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقديسية وجمود الأفكار، كمدخل لا بد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط، مدركين أن اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل، والعقلانية كمفهوم يستند على المنهج العلمي الجدلي، سيدفع بفكرنا العربي صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تحليل الواقع والتحكم في صيرورة حركته.

2011/6/1

مفهوم المواطنة

ان حديثي عن مفهوم المواطنة ، يستهدف التأكيد على أن هذا المفهوم أو المبدأ، يشكل الأساس أو المدخل الأول لعملية الاندماج وتوحيد الصف الوطني والوحدة الوطنية المبنية على التعددية ، سواءاً في المشاركة الشعبية في عملية النضال التحرري من أجل طرد المحتل واسترداد حقوقنا التاريخية من ناحية، أو في المشاركة الفعالة في أي عملية ديمقراطية للمجلس التشريعي، أو البلديات والنادي والجمعيات ... إلخ انطلاقاً من شعور الجميع بالمساواة أمام القانون العادل الذي يضمن تحقيق سيادة الأغلبية، وليس القلة المهيمنة عبر هذه الحركة السياسية او تلك .

فبدون الاعتراف بـ"مجتمع المواطنين" وبأهمية دورهم، يكون الحديث عن الديمقراطية نوعاً من الأوهام أو الشعارات الانتهازية المضللة، لا يراد بها سوى تكريس استبداد السلطة الحاكمة وتفرداها، وتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، لكي تستمر في حكمها الإكراهي التسلطي دون منازع.

وفي هذا الجانب فان الوحدة الوطنية لا تعني، في أي حال من الأحوال، طمس الفروق ونفي الاختلاف وإلغاء المصالح الخاصة المتعارضة، بل تعني إعادة بناء الوجود الاجتماعي على مشتركات لا تفاوت فيها بين الأفراد والجماعات ولا تنازع عليها، وبالتالي فان المواطنة، هي الشيء المشترك بين جميع مواطني الدولة الحديثة، فبدون مبدأ المواطنة لا يمكن أن يقوم مجتمع ديمقراطي حديث تسوده التعددية والحريات في إطار وحدته الداخلية .

ومن ثم ، يجب إعادة التفكير في مفهوم الدولة الوطنية (والسلطة)، في ضوء الوقائع القائمة على الأرض ، أي في ضوء الواقع العياني ، إذ أن التفكير في السلطة أو الدولة وإعادة تعريفها في بلادنا، هو في الوقت ذاته تفكير في مستقبل الأمة العربية وإعادة تعريفها ، بدلالة الدولة الديمقراطية الحديثة، لا بدلالة الرغبات والأوهام الذاتية أو البرامج والرؤى المستندة إلى منطق الإسلام السياسي، الذي يتجاوز الدولة الوطنية أو القومية أو المنطق السياسي اليميني الهابط الذي يراهن على أوهام التحالف الإمبريالي الصهيوني في صياغة السلطة أو الدولة وإلى الغد في محاولة للإجابة على سؤال : ما الذي يعنيه مفهوم المواطنة ؟ ، لمزيد من النقاش مع الأصدقاء .

2011/6/1

ثورة مصر وما بعدها

سمير أمين -- ابريل ٢٠١١

1- سمات الثورة المصرية ومقتضيات التغيير

* العناصر المكونة لتكتل القوى الثورية

* مقتضيات التغيير

2- استراتيجيات الثورة المضادة

* كتلة التحالف الرجعي

* الإخوان المسلمون والتيارات الإسلامية

* المؤسسة العسكرية: علامة استفهام؟

* ملاحظة حول الفساد

3- التجارب السابقة (إندونيسيا، الفلبين وماليزيا) والأخرى (أمريكا اللاتينية)

4- قراءة لتاريخ مصر المعاصر

أولاً: سمات الثورة المصرية ومقتضيات التغيير

العناصر المكونة لتكتل القوى الثورية

تبدو لى الحركة التى أخذت مجراها فى المجتمع المصرى أواخر يناير 2011 فى واقع الأمر انطلاقةً ثورياً قد يتحول إلى مد ثورى -- لا أكثر. فما حدث هو أكثر من مجرد انتفاضة أو فورة يعود بعدها المجتمع إلى ما كان عليه قبلها، اي أكثر من حركة احتجاج، لكنه أيضاً أقل من ثورة. بمعنى أن تلك الحركة لم يكن لها أهداف واضحة تتجاوز الإطاحة بمبارك، يرجع ذلك إلى طبيعة المطالب الواضحة والضمنية للقوى التى انخرطت فى تلك الحركة وأهدافها. يمكن أن نقول أنه كانت هناك ثلاثة عناصر رئيسية فى تلك الحركة بالإضافة إلى عنصر رابع سأحدث عنه لاحقاً.

تتمثل العناصر الأساسية للحركة فى:

أولاً، الشباب المسيس أصلاً والمنظم فى شبكات مرتبطة ببعضها بعضاً، يصل عدد أعضائها إلى مليون شاب، يمثلون ما يمكن أن نطلق عليه الجيل الجديد. تنحدر أصول هذا الشباب من الفئات الوسطى أساساً بما فيها الفئات الوسطى الدنيا القريبة من الجماهير الشعبية لكن دون أن يوجد بينهم جناحاً شعبياً بالمعنى الصحيح للكلمة، أى أبناء عمال وفلاحين فقراء.. الخ. لقد سيس هؤلاء الشباب أنفسهم خارج الأحزاب وفى إطار نظام ألغى الحياة السياسية لعقود. وهو أمر فى حد ذاته يستحقون عليه الثناء. لا يكون هؤلاء الشباب قطعاً كتلة متجانسة لكن التيار الغالب بينهم يطالب بما يتجاوز المطالب الديمقراطية البسيطة. لا تقف المطالب عند مجرد الانتخابات النزيهة والمتعددة الأحزاب، متجاوزة ذلك إلى حرية التعبير وحرية الممارسة الاجتماعية فهى إذن مطالب ديمقراطية صحيحة وكاملة. فهم معاصرون وحداثيون يعرفون ما يحدث فى العالم ويدركون أحوال حياة الشعوب فى البلدان الأخرى. ولذلك يقفون إلى حد كبير خارج دائرة الخضوع "للتقاليد" بما فيها التقاليد الطقوسية فى الممارسات الدينية. أسمى مطالبهم مطالب ديمقراطية صحيحة أيضاً لأنها تتجاوز تلك النقطة إلى العداء للاستعمار، بمعنى أن هؤلاء شبان وطنيون يريدون عودة شرف الوطن المصرى، ومؤمنون تماماً بأن مصر لابد أن تكون دولة مستقلة وليست خاضعة وتابعة للسياسة الأمريكية وخاصة فيما يتعلق بسياسة إسرائيل التوسعية. فهم بهذا المعنى معادون للاستعمار على أرضية وطنية، لا أقول أنها بالضرورة قومية عربية، لأن هناك درجات مختلفة من الوعى القومى تظهر أحياناً بينهم، وأحياناً يتنحى الوعى القومى لصالح الوعى الوطنى المصرى فقط. لا شك فى أنه لدى هؤلاء الشباب ميولاً نحو التعاون مع البلدان العربية، لكنهم أيضاً يشعرون بنفس الأمر تجاه البلدان الأفريقية والآسيوية وبلدان الجنوب بوجه عام. وأعتقد أنهم بإطلاعهم الواسع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تأثروا كثيراً بما حدث فى أمريكا اللاتينية فى السنوات العشر الأخيرة، ولو أنهم لا يعرفون كثيراً عن واقع تلك القارة، إلا أنه لا يمكن إهمال أثر التغيرات التى جرت فى تلك البلدان وشخصيات مثل شافيز وموراليس ولولا عليهم، لأن ما حدث هناك بالذات هو التلاقى بين المطالب الديمقراطية الصحيحة وتلك المعادية للاستعمار.

من جانب آخر لدى هؤلاء الشباب ميول يسارية على المستوى الاجتماعى بمعنى أنهم بدون أن يكونوا بالضرورة معادين للرأسمالية واقتصاد السوق، وبدون أن يكونوا مدركين بالضرورة لشروط التغيير أيضاً فإنهم يرفضون المجتمع بحالته الراهنة من التفاوت المتزايد بين المليونيرات والمليارديرات من جانب والفقر المتزايد والمتفاقم من جانب آخر، وهناك ميل عام واضح لديهم ولكن غير محدد لما نطلق عليه العدالة الاجتماعية، بدون أن يكون لديهم بالضرورة وصفة أو بديلاً ملموساً فى المجال الاقتصادى. هؤلاء الشباب هم مفجرو الحركة بدعوتهم الناس إلى النزول إلى الشوارع يوم 25 يناير 2011. لعب قطعاً ما حدث فى تونس فى الأسابيع القليلة السابقة على هذا التاريخ دوراً تشجيعياً لهم على مواجهة الأجهزة القمعية وعدم الاستسلام لما تمارسه من قهر وعنف.

ثانياً، لبي اليسار المصرى الراديكالى دعوة هؤلاء الشباب من الوهلة الأولى لأنه كان مستعداً لذلك، إلا أنه كان نتيجة إلغاء الحياة السياسية لعقود طويلة انطلاقةً من عبد الناصر ومن بعده السادات ومبارك طبعاً معزولاً نسبياً مكوناً بشكل رئيسى من مثقفين إلى جانب عناصر من الفئات الوسطى وربما بعض العناصر من الطبقة العاملة من خلال النقابات والصراع الطبقي فى المصانع لا أكثر من ذلك، الأمر الذى انعكس بدوره على أخذ تشكيلات اليسار شكل المجموعات والمنظمات الصغيرة ومنظمات المجتمع المدنى المختلفة..

أعتقد وربما أكون متفائلاً فى ذلك أن هناك نوعاً من التعاطف التلقائى بين الشبان ومجموعات اليسار لأن هؤلاء الشباب يساريون فى نهاية الأمر بإيمانهم بالديمقراطية الصحيحة وعداءهم للاستعمار وتوجههم الاجتماعى إن لم يكن الاشتراكى. ولذلك أرى أن التفاهم بين اليسار الراديكالى والأغلبية الكبرى من الشباب يمثل جوهر وأساس مستقبل الثورة لأن المستقبل بيد هؤلاء الشباب.

ثالثاً، يتمثل العنصر الأساسى الثالث للحركة فى ما تطلق عليه بعض الأدبيات "البورجوازية الليبرالية"، وإن كنت لا أحبذ هذا التوصيف وأفضل عليه "عناصر من الفئات الوسطى الليبرالية الديمقراطية" لأن البورجوازية كطبقة فى مصر رجعية وأعتقد أنها كذلك الآن أكثر مما كان الأمر عليه سابقاً. فجوهر الطابع الأساسى للبورجوازية المصرية أنها رجعية كمبرادورية أى أنها طفيلية وتابعة.

ولا يمكن التمييز فى الواقع المصرى بين بورجوازية طفيلية وبورجوازية غير طفيلية إذا قصدنا بالبورجوازية معناها الصحيح المتمثل فى أصحاب المال وبالتالي المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية. صحيح أن هناك بعض المصانع الصغيرة التى يملكها بعض المهنيين الوطنيين الذين يدخلون فى دائرة البورجوازية أيضاً. إلا أنهم فى الواقع لا يمثلون سوى فئة صغيرة ولا تنتمى فى الظروف المصرية إلى الكتلة الأساسية للبورجوازية، بل هى مستبعدة. على سبيل المثال، فى مجال البناء والتعمير، تعاني الشركات الصغيرة من هذا النمط من ضغوط الشركات الكبرى الكمبرادورية التى تجبرها على العمل من الباطن لحسابها. ناهيك عن ممارستها ضغوط متعددة عليها مستخدمة وسائل الدولة المرتبطة بها والفساد بحيث أننا لا نستطيع أن نتحدث عن بورجوازية وطنية فى ظروف مصر. فالبورجوازية فى مصر تابعة واستفادت فعلاً من الاندماج فى العولمة كما هى أى عولمة تابعة للولايات المتحدة والاستعمار المهيمن. وبالتالي هذه القوى رجعية على طول الخط.

ولكن الفئات الوسطى شىء آخر، عبارة عن المهنيين، وهم يمثلون عدداً كبيراً من المحامين والمهندسين والمحاسبين والأطباء، الموظفين فى الحكومة والشركات، منهم الغنى والمتوسط والفقير. تنقسم هذه الفئات الوسطى

إلى جناحين على أرضية أيديولوجية وثقافية أكثر منها سياسية، جناح إسلامي بالمعنى السلفي والطقوسي للكلمة، (فالمشكلة هنا ليست في التقسيم بين المؤمنين وغير المؤمنين، فالأغلبية الكبرى من الشعب المصري سواء كانوا مسلمين أم أقباط هم مؤمنين، والقضية ليست قضية إيمان) أي الجناح المتخلف فكرياً الداخل في إطار تصور الإسلام السياسي (الإسلام كحل سياسي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، وهو الجناح الغالب بين الفئات الوسطى بدليل سيطرته على النقابات المهنية ليس بالصدفة طبعاً ولكن عبر مساعدة حكومة السادات ومبارك وبالتمويل الخليجي ولكن أيضاً بسبب وجود قاعدة لهم في هذه القطاعات.

إلا أن هناك تيار آخر في الفئات الوسطى يمكن أن نسميه مستتيراً، ينتشر بين القطاعات المتفتحة من هذه الفئات التي تشارك الشباب في مطالبه الديمقراطية الصحيحة بمعنى الديمقراطية في الممارسات الاجتماعية على الأقل جزئياً وليس الانتخابات النزيهة فقط، فهم غير متحمسين لأشياء مثل الحجاب وغير متعصبين فيما يخص المشكلة الطائفية الدينية. فهم مستنيرون بمعنى أنهم لا يكرهون "الغرب" ولا "الأوروبيين"، بل على العكس كثيرون منهم سافروا ورأوا تلك البلدان ولديهم تعاطف تجاه المجتمعات الغربية دون أن يكونوا بالضرورة مدركين للطابع الاستعماري للسلطة في البلاد الديمقراطية الغربية. فموقفهم بين البينين. رأينا حركات مثل كفاية في السنوات الأخيرة جمعت ناس كثيرة تنحدر أصلاً من هذه الفئات للاصطفاف خلف مطالب ديمقراطية وديمقراطية اجتماعية تتعلق بالممارسات اليومية وليست سياسية فقط.

أعتقد أن هؤلاء المستنيرين هم حلفاء حقيقيون في هذه المرحلة لليسار ولو أنهم محدودون بمعنى أنهم لا يهتمون كثيراً بأوضاع الطبقات الشعبية الاجتماعية وقضايا مثل الفقر الذي لا يعد بشكل كبير مشكلة لهم، مع أن هناك عدداً منهم لديهم قطاعاً ميول إلى تغيير السياسات والأوضاع الاقتصادية لكنهم أيضاً متمسكون إلى جانب ذلك بالاقتصاد الحر والرأسمالية ومن أنصار الاندماج في المنظومة العالمية... الخ. كذلك بالنسبة للقبول بسياسة الولايات المتحدة وإسرائيل. لا يوجد قطاعاً كثيرون لديهم ميول طيبة بالنسبة لإسرائيل، فلا شك في أن الناس تكره إسرائيل لكنها في الوقت نفسه تقبلها بدرجات مختلفة كأمر واقع عليها القبول به، وعلى أساس أنهم ليسوا فلسطينيين أيضاً، دون أن تكون واضحة لديهم بالضرورة العلاقة بين الطابع الاستعماري للسلطة في بلدان الثالث، الولايات المتحدة وأوروبا واليابان من جهة، وإسرائيل من الجهة الأخرى.

رابعاً، وقد تضافرت العناصر الثلاثة للحركة التي انخرط في أيامها الأولى مليون شخص أو مليونان على الأكثر، في القاهرة والإسكندرية والسويس، لتؤدي إلى نقل نوعية جديدة. ففي ظرف 24 ساعة قفز هذا العدد الذي لا يتجاوز الـ 2 مليون إلى 15 مليون شخص، حيث اجتاحت المظاهرات القطر المصري كله وليست المدن الكبرى فقط، لتشمل الأحياء والمدن الصغيرة وربما بعض القرى أيضاً. فهذا الرقم يشير إلى أن الشعب المصري كله تقريباً اشترك في هذه المظاهرات، ولم يكن بينه من المسييسين بعض الشيء إلا ما يصل إلى مليونين أو ثلاثة ملايين شخص على أكثر تقدير. أما الباقون فهم غير مسيسين نهائياً، نتيجة أيضاً إلغاء الحياة السياسية منذ عقود انطلاقاً من جمال عبد الناصر وتصفيته للأحزاب والحياة السياسية وإدارته للسياسة من فوق، وهو الأمر الذي ساء أكثر مع مجيء السادات ومبارك. وهذه الأمور تفسر نجاح التيار الإسلامي كتيار عام في تعبئة هذه الجماهير باعتباره الخطاب الوحيد الذي كان متاحاً لهم عبر خطب المساجد دون أن تتاح لهم أي فرصة حقيقية على الإطلاق للاستماع إلى أي خطاب سياسي واجتماعي آخر. فمن المنتظر أن تعاني من الآن فصاعداً هذه الجماهير الضائعة على مستوى الوعي

والمغالية فى إظهار المشاعر الدينية التى تبجلها الأغلبية الكبرى من الشعب المصرى بمن ينتمون فيه إلى الفئات الوسطى، من اضطراب فكرى نابع عن وجود تناقض محتمل بين مطالبهم وأهداف القيادات السياسية ليس للإخوان المسلمين فحسب ولكن أيضاً لجميع المنظمات والفرق المنضوية تحت راية الإسلام السياسى.

هكذا نكون قد تحدثنا عن العناصر الأربعة للحركة التى أخذت مجراها فى المجتمع المصرى مع حلول يوم 25 يناير 2011 والتى يمكن تقسيمها إلى ثلاثة عناصر هى الشباب واليسار الراديكالى وعناصر الفئات الوسطى الليبرالية الديمقراطية بالإضافة إلى شىء أوسع بكثير منهم يتمثل فى جماهير الشعب المصرى بشكل عام.

هيات طبعاً ظروف وقعت فى السنوات الأخيرة لهذه الانتفاضة الكبيرة وانخراط الجماهير الشعبية فيها، فى مقدمتها انتعاش الحركة العمالية كما تتمثل فى إضرابات 2007، ونشأة فكرة تكوين النقابات المستقلة وممارستها على أرض الواقع، وصمود حركة صغار الفلاحين فى مواجهة الإجراءات الحكومية لإلغاء الإصلاح الزراعى.. الخ وبالنسبة للفئات الوسطى تمثلت هذه الظروف فى صعود حركة كفاية... الخ ونظيراتها عند الشباب ممثلة فى 6 أبريل ... الخ، أى كانت هناك عناصر متعددة تدل على أن الانفجار قريب وقادم بشكل أو بآخر. وهو ما حدث فعلاً.

مقتضيات التغيير

يتضح مما سبق أن الحركة التى بدأت فقط فى يناير-فبراير 2011 فى حاجة إلى وقت لكى تخطو قدماً للأمام، ولكى تنتعش وتتوسع وتتجذر وتتعمق بين الجماهير. ومن ثم فإن المطلوب هو فترة انتقالية طويلة، لأن ما يقال عن أن الثورة أسقطت النظام وبالتالي الدستور صحيح على مستوى عالى من التجريد، ولكنه ليس صحيحاً عملياً. فهناك رغبة أو ميل لإسقاط النظام، لكن لا أكثر من ذلك. وكذلك إسقاط الدستور الذى لا يزال ساري المفعول، هو وجميع القوانين المتمشية معه. إذن فإن الفترة الانتقالية الطويلة الديمقراطية بالمعنى الصحيح للكلمة تأتى فى مقدمة الشروط المقتضية للتغيير.

أقصد بـ "الديمقراطية بالمعنى الصحيح للكلمة" ديمقراطية تتيح الفرصة لتكوين كافة أشكال التنظيمات والأحزاب والنقابات بمنتهى الحرية.. الخ. هذه الفترة الانتقالية الطويلة الديمقراطية بالمعنى الصحيح للكلمة التى قد تستغرق سنتين أو أكثر هى الشرط لترويج ثقافة سياسية مدنية علمانية ديمقراطية. أقول هنا ثقافة ديمقراطية ولا أقول ثقافة اشتراكية، بمعنى أن هذه الثقافة السياسية العلمانية تضم التيارات الديمقراطية البورجوازية والمطالب الاشتراكية أو المطالب الاجتماعية التى تندرج فى إطار التطلع الاشتراكى، وذلك حتى يكون للانتخابات التى ستعقبها معنى. فى تلك الحالة سيكون جزء كبير من الناخبين أشخاص مسيسين أو على أقل تقدير مطلعين على بدائل مختلفة سواء كانت على أرضية الاقتصاد أو الاجتماع أو إدارة السياسة أو إدارة الشؤون الاجتماعية والحياة اليومية بما فيها الجوانب الدينية والعلاقة بين العقيدة الدينية والممارسة السياسية، وأيضاً قادرين على مفاضلتها والاختيار فيما بينها. وأعتقد أن شكل السلطة خلال تلك الفترة والأشخاص الذين سيتصدوا لقيادتها سيكونوا محل معركة سياسية، بحيث نحاول فرض تغييرات ولو بالتدرج تتمثل فى رفض تعيين قيادة الجيش لشخصيات معظمها ينتمى للنظام القديم لإدارة هذا الانتقال. بل الأولى فى حالة وجود هذه الشخصيات فى صدارة المشهد كما هو الأمر الآن وإصدارهم لقوانين مضادة لحرية تنظيم الأحزاب كالقانون الذى أصدره شبيباً بالقانون القديم للأحزاب أو القوانين المعادية للطبقة العاملة كقانون حظر الإضرابات، أن ندرك أن الحكومة التى أصدرت مثل هذه القوانين ليست بحكومة انتقالية، وأن نتعلم من

التونسيين المتقدمين عنا فرض تغيير فعلى ولو تدريجى للحكومة، بحيث تكون كحكومة انتقالية مكونة من عناصر تمثل الحركة الشعبية فى الشوارع. يفصح ذلك عن اختلاف الظروف هناك تماماً عن هنا لأن الجيش فى تونس صغير وضعيف وبعيد عن السياسة وبالتالي لا يلعب الدور الذى يلعبه الجيش فى مصر وليس له وزن. وبالتالي تتصارع فى تونس قوتان، الأولى هى قوى النظام القديم متمثلة فى الطبقة البورجوازية الطفيلية المرتبطة بالسلطة السابقة والحزب الحاكم، والثانية هى قوة الثورة متمثلة فى الفئات الوسطى والطبقات الشعبية دون أن يوجد طرف ثالث موجود وهو الجيش، كما هو الأمر عليه فى مصر. وبالتالي الحكومة فى تونس أفضل بكثير من الحكومة فى مصر. فالحكومة التونسية الحالية لا تجرؤ على الإطلاق على منع أى تكوين حزبى أو نقابى وتترك الناس لخياراتها الحرة، أى هناك ديمقراطية غير موجودة فى مصر. نستنتج من ذلك أن المطلب الرئيسى لليسار الجذرى بالتآلف مع الفئات الوسطى الديمقراطية والحركة الشعبية بشكل عام وطبعاً النقابات العمالية... الخ. وبالدرجة أولى الشباب المنظم. ونصف المنظم بحيث أن يتمثل هذا الائتلاف فى إدارة الفترة الانتقالية بأسلوب جديد وتقديمى.

ثانياً: استراتيجياً الثورة المضادة

كتلة التحالف الرجعى

تتمثل فى قوتين أو ثلاثة:

أولها الطبقة الحاكمة مشخصة فى البورجوازية، فالنظام لم يكن نظام مبارك ولا الثلة الملتفة حوله، لكنه نظام يضم معه النواب المنتخبين من الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم - ومعظمهم مدنيين أثروا من خلال الفساد، كما يضم أيضاً كل البورجوازية المصرية بمن ينتمى منهم إلى أغنياء الفلاحين.

ألفت النظر إلى هذه النقطة التى أضفى عليها أهمية كبرى. فالحديث عن "الفلاحين" بصفة عامة. وهو الشائع عندما نتحدث عن الريف بشكل عام - لا يفيد. إذ أن "الفلاحين" طبقات متباينة المصالح.

ويتشكل الريف المصرى الراهن من 40% من الفلاحين المعدمين (لا يملكون أرضاً نهائياً أو يمتلكون فدان وفيما أقل من ذلك) و 30% من صغار الفلاحين (ملكيات أو حيازات أقل من 20 فدان) و 30% من أغنياء الفلاحين (ملكيات أو حيازات تزيد عن 20 فدان).

وبالرغم من أن أغنياء الفلاحين هم أغنياء بدرجات مختلفة وليسوا بالضرورة مليونيرات مثل كبار البورجوازيين، فإنهم أغنياء فى إطار المجتمع المصرى وكذلك رجعيون تماماً، ويحوزون على قدر معتبر من السلطة فى الريف بسبب علاقاتهم وارتباطاتهم بنظام السلطة المحلية ووجهاء الريف المتنفذين فى السلطة أو لديهم علاقة قوية بها مثل الطبيب والمهندس بمن فيهم رجال الدين طبعاً. ويشكل أغنياء الفلاحين أيضاً العنصر الأساسى الذى يعتمد عليه الإسلام السياسى فى الريف.

لقد أنتج الإصلاح الزراعى الناصرى تغييراً هاماً فى ميزان القوى الاجتماعية الخاصة بالريف المصرى. فأغنياء الفلاحين هم الطبقة التى استفادت أكثر من غيرها من الإصلاح على حساب كبار الملاك المسيطرين على الريف فى العهد الملكى السابق. فأقيمت تعاونيات تجمع معاً أغنياء وصغار الفلاحين، علماً بأن هذا الأسلوب أعطى للأغنياء السيطرة على التعاونيات وتحريكها لصالحهم. بيد أن الناصرية وضعت حدوداً لهذه السيطرة وفرضت "تنازلات" لصالح صغار الفلاحين بتعبير آخر يمكن القول بأن الناصرية اعتمدت على أغنياء الريف مع تحييد طبقة صغار الفلاحين.

ثم انقلبت العلاقة فى عصرى السادات ومبارك مع مخطط إلغاء الإصلاح الزراعى. فقد أعطى هذا التحول فرصة لأغنياء الفلاحين أن يثروا على حساب صغارهم من خلال تصفية ملكيتهم، وذلك باسم "التحديث" الذى يدعو البنك الدولى إليه.

ويتجلى رد فعل صغار الفلاحين فى معاركهم الراهنة وصمودهم فى مواجهة الإجراءات الرجعية المضادة للإصلاح الزراعى. وفى هذه المعركة يقف أغنياء الفلاحين مع كتلة الرجعية الحاكمة.

أما فقراء الريف، وهم الأغلبية الكبرى، فقد استبعدوا من الصورة أصلاً فلم يستفيدوا من الإصلاح. بيد أن أوضاعهم قد تغيرت فى عهد الانفتاح، فهم الذين مثلوا الأغلبية الكبرى من المهاجرين (للخليج والعراق وليبيا) والعديد منهم - عند عودتهم - خرجوا من نطاق الإنتاج الزراعى لينضموا إلى صفوف الاقتصاد الريفى العشوائى وغير المنظم الجديد.

نقطة أخيرة هامة فى رأى: العلاقة بين طبقة أغنياء الفلاحين والإسلام السياسى. فأغنياء الفلاحون مثلوا دائماً - وآلآن بقدر أوضح مما كان الأمر عليه سابقاً - السند الأساسى للإسلام "السلفى" المتجمد والمحافظ. والعديد من رجال الدين ومن الفئات الوسطى (المهنيين) ومن ضباط الجيش ينحدرون من هذه الطبقة الريفية الرجعية.

الإخوان المسلمون والتيارات الإسلامية

من المشكوك فيه قدرة جماعة الإخوان المسلمين أن يتحولوا إلى منظمة ديمقراطية. فالتنظيم قائم على مبدأ طاعة المرشد دون وجود ديمقراطية أو مجال للنقاش. وعندما ننظر لقيادة الجماعة كلها وليس للمرشد فحسب، سنجد أن العديد من أعضائها أثرياء جداً، ومليونيرات بالتمويل الخليجى بصفة أساسية، بمن فيهم أولئك الذين يرسمون لأنفسهم صورة رجال الدين فى الأزهر وغيره. هذه القيادة واعية تماماً برجعيتها الاجتماعية والسياسية وكراهيتها للديمقراطية... وهى التى أدخلت الوهابية إلى مصر التى تم ترويجها بشكل واسع بعد حرب 1973 بفضل التمويل الخليجى، حتى أصبحت العنصر السائد فى تأويل الإسلام فى مصر. استلهم الإخوان المسلمون فكرهم من فلسفة محمد رشيد رضا الذى يمثل الوهابية فى التأويل المتجمد والمتخلف الأقصى للإسلام، وهو الذى أدخل الوهابية مصر، قبل حتى ما يمتلك الخليج الأموال الطائلة لينفقها على الترويج لهذا الفكر.

ويجب فى هذا السياق ألا ننسى أن السفارة البريطانية كما تدل على ذلك وثائق موجودة فعلاً - هى التى اتخذت قرار مساندة جماعة الإخوان المسلمين عام 1927 م لمنع تسييس الجماهير الشعبية سواء من خلال الوفد أو الشيوعيين الذين شكلا عنصريين تقدميين أساسيين فى الثقافة السياسية المصرية. فقد مثل الوفد بوجوازية أو فئات وسطى مستنيرة تقدمية ديمقراطية فى المرحلة الممتدة من الحرب العالمية الأولى وحتى الأربعينيات، حيث استطاعت هذه البوجوازية أو الفئات الوسطى تجاوز الطائفية تماماً ولم شمل المسلمين والأقباط حتى كان هناك أقباط منتخبين فى البرلمان بل كان منهم فى بعض الأحيان رئيس البرلمان المنتخب دون أن يثير ذلك أى تعليق سخيى من النوع الذى نسمعه اليوم عن الخشية من تحكم المسيحيين فى المسلمين! كان الجميع مواطنين فحسب، وظهرت شخصيات وطنية مسيحية كان لها دور مشهود على الساحة السياسية.

وكانت الحركة الشيوعية العنصر الثانى فى الثقافة السياسية المصرية خاصة انطلاقاً من الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

وكان العنصر الثالث فى الثقافة السياسية المصرية رجعيًا ويتكون من كبار ملاك الأراضي والنظام الملكى. ولعبت دائماً قيادة الإخوان المسلمين دوراً مضاداً للثورى فى مصر وفى ضرب الحركة الثورية فى مصر منذ العشرينات، فساندت ديكتاتورية صدقى باشا ضد الوفد، ثم اتخذت خلال الحرب العالمية الثانية موقفاً يميل إلى الفاشيست الألمان ضد الإنجليز. وخرجت فى 21 فبراير 1946، إبان انتفاضة العمال والطلبة، من الجبهة الوطنية الممثلة فى اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال، لينضموا إلى صدقى فى هذه الفترة. وفى اللحظة الثورية التى نعيشها هذه المرة أيضاً، دخل الإخوان متأخراً فى المظاهرات الشعبية. من هنا أصبحوا مرشحين للتحالف مع شخوص النظام السابق وبالتالي يتخلون كالعادة عن الطبقات الشعبية المصرية.

ويتحمل جمال عبد الناصر أيضاً- فى رأى الشخصى- مسئولية كبيرة عن قيام الإسلام السياسى فى بلدنا بدور المانع الأساسى لتسييس الجماهير، فعندما ألغى عنصرين أساسيين من الحياة الثقافية المصرية، هما العنصر الليبرالى البورجوازي والحركة الشيوعية، بضربه الوفد، ومنعه الأحزاب، وضرب الحركة الشيوعية بأساليب أكثر عنفاً حتى من تلك التى اتبعها النظام الملكى السابق له فى مكافحة الشيوعية، خلق بذلك فراغاً شغلته التيارات الإسلامية التى كانت موجودة دائماً بدرجة ما فى المجتمع، دون أن تحتل مقدمة المسرح مما مهد الأرض لانتشار الإسلام السياسى والإخوان المسلمين. كان جمال عبد الناصر بنظرته السلطوية يتصور أنه قادر على إلغاء الشيوعية والليبرالية البورجوازية وإخضاع التيار الإسلامى له ببعض الكلام عن اشتراكية الإسلام... إلخ إلا أن التاريخ أثبت إمكانية التلاعب بسهولة بهذا الكلام وحتى قلبه إلى نقيضه، ليصبح هذا التأويل للإسلام عدواً للاشتراكية والديمقراطية وليس الشيوعية فقط. ويشيع الإخوان المسلمون اليوم أن الإصلاح الزراعى كان إصلاحاً "شيوعياً" معادياً لمبادئ الإسلام المقدسة التى تقدر الملكية الخاصة.. إلخ وهو كلام رجعى جداً على المستوى العالمى وليس الوطنى فحسب، فلا أحد فى أوروبا الرأسمالية على سبيل المثال يصدر عنه مثل هذا الكلام عن الإصلاح الزراعى وحتى البنك الدولى يعتبر يساراً بالنسبة للإخوان المسلمين بخصوص ذلك!

سمحت الظروف للإخوان المسلمين بالظهور بصفته "معارضة" للنظام. وهذا غير صحيح بالمرة. فالنظام- السادات ثم مبارك- هو الذى أعطى للإخوان ما يكاد يكون الأفراد فى حق ممارسة الخطاب السياسى كما أن النظام قد سلم للإسلام السياسى (أى فى واقع الأمر للإخوان) مسئوليات قيادية فى "أسلمة السياسة والمجتمع" من خلال سيطرتهم على التعليم والقضاء والإعلام. فالإخوان جزء لا يتجزأ من النظام.

هناك، إلى جانب الإخوان، تيارات "إسلامية" أخرى، ومنها السلفيون الذين يظهرون بصفتهم الجناح "المتطرف". ولكن: هل هذا التيار يتمتع باستقلال حقيقى ويعادى الإخوان؟ أم هناك توزيع للأدوار، بحيث أن يظهر الإخوان "معتدلين" يعطون لواشنطن وحلفاءها المحليين تبريراً لمنحهم "شهادة الديمقراطية"؟ هذا هو بالتحديد اللعب الخبيث الذى يقوم به اوياما.

فالدعوى- أقصد الاستعمار (وعميله الصهيونى بالطبع)- يعلم تماماً أن "أسلمة" السياسة والمجتمع والإغراق فى التأويل الوهابى المتجمد السلفى للإسلام إنما هو ضمان عجز المجتمع المصاب به عن مواجهة فعالة لتحدى العصر. وهذا هو فى نهاية المطاف هدف الولايات المتحدة والخليج وبالتالي أيضاً هدف الدولة الإسرائيلية: إجهاد الثورة ونهضة مصر.

ملاحظة أخيرة: هناك أيضاً تيار إسلامي، وهو تيار الطرق الصوفية (ويقال بهذا الصدد أن حوالى 15 مليون مصري أعضاء فى طرق صوفية) الذى بدأ فى الظهور على الساحة السياسية نظراً لتهديده من قبل التيارات الإسلامية ذات الأصول الوهابية وبالرغم من تنوع هذه الطرق، إلا أنها تمثل بصفة عامة تياراً يرحب بالعلمانية وذلك لأن وجودهم مرتبط بفصل الدين عن الدولة.

المؤسسة العسكرية: علامة استفهام؟

أعلنت حكومة واشنطن "خطة أوباما لإجهاض المد الثورى فى مصر"، من خلال مرحلة انتقالية قصيرة، يبقى نظام الحكم خلالها فى أيدي الطبقة الحاكمة، بعد الحفاظ على الدستور الحالى بتعديلات تافهة وانتخابات سريعة عاجلة تضمن مساهمة الإخوان المسلمين فى البرلمان واستمرار النظام. توجد الآن وثيقة أمريكية نشرت مؤخراً تؤكد أن هذه هى بالفعل الخطة الأمريكية.

وقد تم تنفيذ مرحلتها الأولى فعلاً والخاصة بالاستفتاء وستمثل المرحلة الثانية منها فى انتخابات سبتمبر أو أكتوبر. والنمط الذى تسعى الولايات المتحدة إلى انجازه فى مصر يستلهم النموذج الباكستانى وليس التركى أبداً. والفارق كبير بينهما، ففي النموذج التركى تقف المؤسسة العسكرية وراء الستار لضمان "علمانية المجتمع". وتلك ليست ظروف مصر على الإطلاق. فالنمط الباكستانى يعد النمط الرئيسى "لديمقراطية" الذى تعده الولايات المتحدة لمصر. وما قيل فى أوروبا وهنا وفى البلدان العربية الأخرى عن النمط التركى هو كلام للتضليل وتسويغ النموذج الباكستانى المعد فعلاً. يتمثل النمط الباكستانى فى هيمنة بورجوازية طفيلية تابعة ونظام حكم يعلن نفسه إسلامياً، تقف وراءه من خلف الستار المؤسسة العسكرية، التى تدخل إلى مقدمة المسرح من وقت إلى آخر لتصفية الصراعات بين التيارات الإسلامية المختلفة باعتبارها رمانة الميزان، لا أكثر من ذلك.

فالمطروح بالنسبة إلى مصر إنما هو النمط الباكستانى، حيث يقبع الجيش - وهو هذه الحالة جيش "إسلامى" خلف الستار، وفى مقدمة المسرح يحكم برلمان إسلامى هو الآخر "منتخب". هذا هو نمط الديمقراطية المقدم من الولايات المتحدة لنا!

يسعى إذن هذا المخطط إلى تعزيز سلطة الكتلة الرجعية المكونة من تحالف البورجوازية التابعة وأغنياء الفلاحين وقيادة الإسلام السياسى علماً بأن هذه الكتلة الرجعية المصرية تكره الديمقراطية وتخشاها مدركة تماماً أن الديمقراطية الصحيحة فى مصر لابد وأن تتحول إلى حركة اجتماعية تقدمية فى المجال الاجتماعى، (لا أريد أن أقول أنها ستكون بالضرورة "ثورية")، بالإضافة إلى كونها معادية للاستعمار. هذا بالضبط ما تخشاه الولايات المتحدة والتكتل الرجعى المصرى.

فالمطلوب من نظام الحكم فى مصر إنما هو ضمان استمرار تبعية مصر فى المجال السياسى (ومن باب أولى "احترام شروط" "السلام" مع إسرائيل، أى بمعنى أدق الامتناع عن التضامن مع شعب فلسطين فى مواجهة مشروع امتداد التوسع الاستيطانى الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة، من جانب، وفى المجال الاقتصادى من الجانب الآخر (بمعنى استمرار التبعية "للعولمة").

وقد قبل كل من قيادة المؤسسة العسكرية والإخوان المسلمون هذه المطالب الأمريكية إذ يعتمد هذا المخطط الأمريكى على ولاء قيادة المؤسسة العسكرية لواشنطن.

فكثير من قادة الجيش حالياً تلقوا تعليمهم وتدريبهم الأساسى فى الولايات المتحدة كما أن الجيش اشترك على مدار السنوات الماضية فى كثير من المناورات المشتركة مع القوات الأمريكية الموجودة فى المنطقة وكان يقوم لها بالكثير من الخدمات المعاونة. كما أن انصراف الجيش عن العمليات القتالية إلى العمليات المدنية وهطول الأموال الأمريكية عليه فى شكل معونات عسكرية تقدر سنوياً بحوالى 1.5 مليار دولار حوله مع ما سبق ذكره كما يقول كثيرون عن العقيدة القتالية الوطنية إلى شركة الجيش التى يحقق أعضاء مجلس إدارتها أرباحاً طائلة ويخصصون لأنفسهم رواتب باهظة من احتلالهم مقاعد الإدارة فيها. وهم يعرفون تماماً أن المعونة العسكرية الأمريكية هى رأسمال شركتهم، وهو ما يكشف اضمحلال العقيدة القتالية الوطنية فى الجيش واستشراء الفساد فى صفوفه. كما أن الامتيازات والكوادر الخاصة للرتب العسكرية العليا والبدلات الباهظة التى كانوا يحصلون عليها فى إطار نظام مبارك يجعلهم مرشحين إلى أن يكونوا جزءاً من التكتل الرجعى الذى يهدف إلى إجهاض المد الثورى والحفاظ على جوهر النظام كما هو.

هذا المخطط الأمريكى الخليجى للحيلولة دون يقظة مصر. استطاع الجيش أن يحفظ على سمعته بالامتناع عن المساهمة فى ضرب الثورة، ثم المبادرة التى اتخذتها قيادته العليا فى استبعاد مبارك. ولكن نظل أهدافه البعيدة مجهولة إلى حد كبير. وذلك بالرغم من اتخاذ قيادة المؤسسة العسكرية إجراءات تشير إلى انحيازها للقوى المحافظة المكونة لكتلة الثورة المضادة، ذكرتها فيما سبق: تعيين شخصيات من النظام لتقود "حكومة المرحلة الانتقالية"، الأفراد فى "الحوار" مع الإخوان وأصدقائهم واستبعاد القوى الجديدة الديمقراطية، الشباب، اليسار)، وتأكيد القوانين الرجعية التى سنتها تلك الحكومة فى مارس 2011 (قانون الأحزاب، منع الإضرابات).

ملاحظة حول الفساد:

الفساد كلمة خطيرة تستخدم أيضاً دون توضيح علاقته بالهيكل الاجتماعى الذى يعمل فى إطاره. وبالتالي يقال عن الفساد كلام أخلاقى باعتباره رذيلة. أقول أنا أن مجرد المطالبة "بحكم غير فاسد" هو مقولة ضعيفة المعنى. وفى مواجهة هذه الصياغة المبهمة أزعج أن الفساد جزء عضوى من الرأسمالية القائمة بالفعل. فلا يمكن أن تكون هذه الرأسمالية المعاصرة خالصة من ظاهرة الفساد الذى يعد وسيلة ضرورية لتوسيع مجال سيادة العلاقات الرأسمالية. فالبورجوازية فى مصر المعاصرة تكونت على أساس الفساد، حيث لم تكن هناك انطلاقة من عام 1970 الشروط التى تتيح تكوين البورجوازية بأساليب أخرى. فالمقولة التى تدعى أن الفساد سمة ظهرت فى كل المجتمعات عبر التاريخ غير صحيحة، وأن الفساد أصبح منذ 40 سنة على الأقل سمة رئيسية للنظام الرأسمالى كما هو قائم بالفعل حالياً فى الوقت المعاصر. فالقول الذى كان يردده فى الماضى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى القائم على التمييز بين رأسمالية غير طفيلية، وغير فاسدة، وبين الرأسمالية الطفيلية هو قول ليس له علاقة بما يمكن أن تكون الرأسمالية فى ظروفنا، فى إطار المنظومة المعولمة الحديثة.

بل أذهب إلى أبعد من ذلك. أقول أن الفساد فى المجتمعات الغربية المتقدمة قد أصبح أيضاً عنصراً عضوياً فى النظام. بالتالى لا يمكن أن نتحدث الآن عن الفساد إلا كعنصر عضوى فى الرأسمالية بشكل عام. لذلك أقول أن الرأسمالية دخلت مرحلة "الشيخوخة". أقصد بذلك لفت النظر إلى تلك العلاقة النظامية التى تربط هيمنة الاحتكارات

على المنظومة الإنتاجية واستخراج الربح الاحتكاري من جانب وظاهرة الفساد الناشئة عن التفاعل بين ممارسة السلطة السياسية واستخراج هذا الربح من الجانب الآخر. أقول إذن أن التخلص من الفساد أصبح مستحيلاً دون انجاز تغيير جوهري فى علاقات الإنتاج.

فقبل أربعين أو خمسين عاما كانت هناك احتكارات فى البلدان الرأسمالية المتقدمة، لكن إلى جانبها كانت توجد قطاعات واسعة من الإنتاج الرأسمالى الصناعى والزراعى والخدمى المستقل عنها، والتي كانت قاعدة للمنافسة وبالتالي قاعدة للديمقراطية البورجوازية فى إعادة تكوين النظام وأيضا القاعدة لعلاقات اقتصادية غير فاسدة (غير قائمة على الفساد). إلا أن التغير الكيفى الذى حدث فى الرأسمالية خلال الثلاثين سنة الماضية وتحولها من رأسمالية الاحتكارات إلى ما اسميه رأسمالية الاحتكارات المعمة، هى فى قلب المشكلة حيث بلغ تركيز الأموال - وهى ناتج التطور الطبيعى للرأسمالية - درجة لم يعد معها هناك قطاع فى الإنتاج مستقل عن هيمنة الاحتكارات. وحتى القطاعات التى تبدو على أنها مستقلة، تعمل فى واقع الأمر من الباطن للاحتكارات. بهذا المعنى انتهت المنافسة الحقيقية التى كانت قاعدة تفعيل

للرأسمالية من غير فساد (علاقات اقتصادية غير فاسدة وغير قائمة على الفساد) وأيضا قاعدة الديمقراطية البورجوازية فى إعادة إنتاج النظام.

لقد تصور ماركس إمكانية حدوث ذلك لكنه لم يقل بصدده أكثر من جملتين أو ثلاثة ورجح حدوث الثورة الاشتراكية قبل الوصول إليه. هذا لم يحدث وبالتالي حدث ما تصوره، أى التطور نحو الأسوأ. كما أن هذه الدرجة العالية من التركيز أدت إلى تغيير جوهري كیفى فى ممارسة الديمقراطية، بمعنى أنه لم يعد لها مضمون فأصبحت الأحزاب المرشحة لتناول السلطة عبر الانتخابات تابعة لسلطة الاحتكارات، وبالتالي سواء انتخب الناحيون اليمين أو اليسار، لم يعد ذلك يغير من الأمر شيئا.

ثالثاً: التجارب السابقة الأخرى

اندونيسيا والفلبين ومالى، أوروبا الشرقية، أمريكا اللاتينية

يجب أن نكون مدركين فى مصر أن هناك انتفاضات شعبية وقعت خلال السنوات الأخيرة فى عدد من البلدان وفى ظروف مختلفة خاصة لكل منها. ويجب أن ننظر بتمعن إلى نتائجها.

أقسم هذه الانتفاضات إلى ثلاثة أنواع. أولاً النوع الخاص ببعض بلدان الجنوب فى آسيا وأفريقيا، وسأضرب المثل عليه بالفلبين واندونيسية ومالى. ثانياً النوع الخاص ببلدان شرق أوروبا. وثالثاً ذلك الخاص بأمريكا اللاتينية. علماً بأن الانتفاضة ضد النظام كانت واسعة فى الأنواع الثلاثة من "الثورات".

كانت توجد فى البلدان الآسيوية، الفلبين واندونيسيا ديكتاتوريات شبيهة تماماً بديكتاتورية مبارك، كان هناك رئيس جمهورية فاسد وديكتاتور محاط بالأوتوقراط وثلة قريبة منه وكان التعذيب منتشرأ أيضاً وما إلى ذلك من الأمور المعروفة فى هذا السياق من الحكم. وكانت الانتفاضة رغم اختلاف الظروف من بلد إلى آخر شبيهة إلى حد ما بانتفاضة يناير - فبراير 2011 عندنا، بمعنى أن الفئات الوسطى والتقدمية والشباب قامت بالدور الأساسى فيها كما أن الجماهير الشعبية انضمت إليها أيضاً.

ويمكن أيضا إدخال انتفاضة مالى ضد ديكتاتورية موسى تراورى ضمن هذا النوع. أدت المعركة الأولى إلى سقوط الديكتاتور وليس النظام. وكلفت الانتفاضة الشعبية فى مالى من الضحايا عشرة آلاف قتيل واستمرت حوالى سنة وليس إسبوعين أو ثلاثة كما حدث عندنا وأدت فى نهاية الأمر إلى طرد الديكتاتور. لكن ماذا حدث بعد ذلك؟ أن تمتع الشعب بحرية حقيقية- وليس كما هو الأمر عندنا- فحرية تكوين الأحزاب هناك مفتوحة وهناك مناخ من الحرية الشاملة فيما يتعلق بحرية التنظيم. إلا أن النظام استخدم الضغط الخارجى- بخصوص وجود تنظيم القاعدة فى شمال البلاد على أساس أن القضاء على القاعدة هى المهمة الأساسية، لعدم القيام بأى تغيير وإجهاض أى استثمار تقدمى لفرض الطبقات الشعبية والفئات الوسطى للديمقراطية السياسية فى الممارسة اليومية. واستخدم النظام أيضا التيار الإسلامى المحافظ القائم على تأويل متجمد الذى يموله الخليج.

ولا يختلف الأمر كثيراً فى إندونيسيا والفلبين، حيث تم التخلص من الرئيس، إلا أن الطبقة الحاكمة ظلت فى الحكم، فأصبحت الديمقراطية غير نافعة. فهناك فى إندونيسيا ديمقراطية فتحت أبواباً لتكوين أحزاب اشتراكية، ولكن الطبقة الحاكمة استخدمت الإسلام السياسى وإثارة النزاعات الطائفية بين الأغلبية المسلمة والأقليات المكونة من المسيحيين والهندوس (15% من السكان) لجعل المشكلة الطائفية التى تتسبب بها الخطابات الرافضة لحقوق الأقليات فى مجتمع إسلامى مثل إندونيسيا، القضية الأساسية مما شل تماماً الحركة الاحتجاجية.

فلا بد لأن أن نضع فى اعتبارنا أن هناك حركات قوية وقعت فى بلدان أخرى من الجنوب، ولم تقل من حيث القوة عن الحركة المصرية، لكنها لم تأت بالنتائج المنتظرة. وفى جميعها استخدم الإسلام السياسى فى الحفاظ على استمرار التكتل الرجعى فى السلطة والتبعية للغرب. ويدخل ضمن هذه اللعبة الخبيثة استخدام الإرهاب والقاعدة لإبقاء الأوضاع على ما هى عليه. باسم "مكافحة الإرهاب" ومنع الانتفاضات والحركات الشعبية من إنجاز تغييرات محسوسة بتحويل الرأى العام إلى قضايا أخرى. ولعله سوف نعلم بعد خمسين عاماً أن أسامة بن لادن كان مقيماً فى الولايات المتحدة وأنهم يخرجوه من وقت إلى آخر وفى اللحظة المناسبة لإلقاء البيانات التى تعطيها تبريراً للتدخل العسكرى هنا أو هناك! لا ينفى ذلك سير بعض الناس المضللين وراء هذه الشخصيات أو الحركات وهو أمر طبيعى فى الحركات من هذا النوع. لكن القيادة فى الطرفين، الولايات المتحدة من جانب، والحركات السلفية المتجمدة من الجانب الآخر، واعية تماماً بما تفعل، هذا بالنسبة إلى تجارب آسيا وأفريقيا المعنية.

أما فى شرق أوروبا، فقد قامت انتفاضات ضد النظام الشيوعى (الاشتراكية القائمة بالفعل). ولا أريد أن أدخل هنا فى تفاصيل هذه القصة. وقد أدت هذه الانتفاضات إلى تفتيت هذه الأمم على أسس أثنىة أو دينية أو لغوية كما جرى الأمر فى يوغوسلافيا على سبيل المثال. فى جميع الأحوال صارت هذه البلدان مناطق تابعة لأوروبا الغربية، ألمانيا وفرنسا وإنجلترا أساساً، فى ظروف شبيهة للعلاقة غير المتساوية بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. لدينا هنا إذن تجارب لانفاضات واسعة نجحت ليس فى تجاوز النظام من اليسار ولكن فى سقوطه على اليمين وإقامة نظم أسوأ من النظم السابقة لها.

تعتبر أمريكا اللاتينية النموذج الأمثل بالنسبة لنا. فما حدث هناك إلى الآن، نجاح وتقدم للمد الثورى. كانت المرحلة الأولى من هذا المد الثورى فى البرازيل والتى أخذت شكل حركة جماهيرية واسعة شملت فئات مختلفة من الطبقات العاملة بالأساس (لكون البرازيل بلد متقدم فى الصناعة) وفقراء الفلاحين والفئات الوسطى، أدت إلى نظام لولا (مهما كانت حدوده وحقيقة إنجازاته... الخ).

كانت الحركة الشعبية أقوى فى بوليفيا واستمرت خمس سنوات مقدمة أكثر من 20 ألف شهيد، وأدت فى نهاية الأمر إلى تغيير الأوضاع، ودستور جديد، وإصلاحات اجتماعية (لا أريد أن أقول اشتراكية) وتبنى سياسة معادية للاستعمار تماما... إلخ. إذن عندنا فى أمريكا اللاتينية نماذج للمد الثورى المستمر، تعد النمط الأمثل للتغيير فى الظروف الحالية. وكذلك فنزويلا، لكنى لا أريد أن أدخل فى تفاصيل حتى لا يتحول المقال من الحديث عن مصر إلى الكلام عن تلك البلدان.

رابعاً: قراءة لتاريخ مصر المعاصر

أنظر إلى تاريخ مصر المعاصر باعتباره تاريخ مد ثورى طويل ثم انهيار طويل، وربما تكون حركة 52 يناير 2011م هي بداية المد الثورى الطويل الثانى. استغرق المد الثورى الطويل الأول 40 سنة من 1920 إلى 1967م. شكل الوفد المرحلة الأولى فى هذا المد وكانت الفترة من 1920 إلى 1924 المرحلة الأكثر تقدمية وديمقراطية فى تاريخ مصر المعاصر. وحدثت بعدها ردة نتيجة خيانة جزء من القيادة الوفدية فى عام 1924 إنطلاقاً من سعد زغلول نفسه بضربة الحزب الشيوعى الأول والتيار اليسارى داخل حزب الوفد.

ولحقه بعد ذلك فى هذا الطريق السعديون وغيرهم وتبعته ردة ديكتاتورية صدقى وإنشاء منظمة الإخوان المسلمين ، ليعود بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، انطلاقاً من 21 فبراير 1946. فاتخذ المد الثورى شكلاً متجدداً يتمثل فى التحالف بين الطلبة كممثلين للفئات الوسطى الديمقراطية والمعادية للاستعمار، والطبقة العاملة والشيوعيين. بدأت الردة بخيانة الإخوان المسلمين للحركة لصالح صدقى باشا ثم عادت الحركة لتستمر بعودة الوفد للحكم ثم الردة أيضاً التى تمثلت فى حريق القاهرة الذى لعب الإخوان المسلمون دوراً فيه ثم الإنقلاب العسكرى.

فالانقلاب الأول لعام 1952 ثم الانقلاب الثانى لعام 1954 لم يمثل "تشأة الثورة" (ثورة يوليو كما يقال) بل مثلاً الفصل الأخير للمد الثورى. ثم أنتج النظام الجديد ما أنتجه وتبلور فى الناصرية بين 1954 و1956، فى أعقاب مؤتمر باندونج وإظهار النظام لمواقف معادية للاستعمار للمرة الأولى منذ 1952م. كانت الناصرية فى واقع الأمر محصلة لفترة وليست انطلاقة لمرحلة جديدة كما حاول عبد الناصر أن يعطى لنفسه صورة مزيفة كمجدد فى الحياة المصرية بينما الواقع أنه أنهى الموجة الثورية.

فأنتج النظام بما كان المجتمع المصرى قادراً على إنتاجه من نظام معادى للاستعمار كما حقق إصلاحات اجتماعية (وليس اشتراكية) بمعنى تحقيق بعض المكاسب والإصلاحات فى صالح الطبقات الشعبية ولكن بشكل فوقى وغير ديمقراطى. فالنظام رفض الديمقراطية والجذرية. أنتج ذلك ما كان يستطيع أن ينتجه فى ظرف 10 سنوات لا أكثر ثم دخل فى أزمة بعد ما بلغ حدوده وفقد نفسه. وانتهاز الاستعمار الأمريكى عن طريق الصهاينة هذا الضعف وضربه فى عام 1967م.

ما حدث بعد ذلك أن بدأ جمال عبد الناصر نفسه الانفتاح عبر تفضيله خيار تقديم تنازلات لليمين عن طريق فتح باب انفتاح اقتصادى على خيار تجذير النظام. ثم عمق السادات الانفتاح وربطه بالتحيز والخضوع للولايات المتحدة والصهاينة واستمر مبارك فى نفس الطريق.

إذن جاءت بعد المد الثورى الأول الذى استمر 40 عاماً، فترة من أربعين سنة أخرى تمتد من 1970 وحتى 2011، استغرق فيها المجتمع المصرى فى النوم، دون أن يكون له وزن فى المنطقة ولا فى العالم.

إننا ندخل اليوم في مد ثوري ثانى جديد، يمكن أن تكون حدوده أفضل من المد الثوري الطويل الأول وأعتقد أن التنوع في ظل الظروف العالمية والمحلية المختلفة يمكن أن يكون لها دور في تحقيق ذلك.

2011/6/2

غازي الصوراني

أسئلة من سامي الأخرس

س1 : الرفيق أبو جمال: رأيك بحالة الاغتراب الفكري الذي تعيشها الجبهة الشعبية بين القومي والماركسي؟ وهل كان الإنتماء بحقبة السبعينات والثمانينات للجبهة مرتبط بعملها العسكري أم بأيديولوجيتها الفكرية؟ وهل حالة التراجع الحالية هي نتاج حالة الاغتراب الفكري التي تعيشها الجبهة الشعبية؟

الاغتراب، كمفهوم ذي دلالات، يمثل نمطا من تجربة يشعر فيها الإنسان بالغربة عن المجتمع من حوله وليس غربة عن الذات (جنون). ومعاني الاغتراب متعددة، اجتماعية ونفسية واقتصادية، ويمكن إجمالها في انحلال الرابطة بين الفرد والمجتمع، فيصبح المرء مرهونا له/ لها، بل مستلبا. وهذا ما يولد شعورا داخليا بفقدان الحرية والإحباط والتشوي والتدري والانفصال عن المحيط الذي يعيش فيه.

حوّل ماركس الاغتراب من ظاهرة فلسفية ميتافيزيقية، كما كان عند هيغل، إلى ظاهرة تاريخية لها أصولها التي تنسحب على المجتمع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية. وبهذا استعمل ماركس مفهوم الاغتراب لوصف "اللائسنة" التي تنجم عن تطور علاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، أو لوصف "اللائسنة" في مجتمع الاستبداد والقمع للحرية والتخلف.

ان البداية الصحيحة لنقاش أي مسألة كانت، تكمن في الاتفاق أولاً على ماهية المنهج السليم للنقاش وإدارة الحوار ، وهذا ليس اختصارا للوقت ، بل الشرط الذي لا غنى عنه لكي يذهب البحث والنقاش صوب جوهر القضايا ولا يغرق في التفاصيل بما يضمن، تحقيق هدف الحوار ووظيفته التي تتحدد في استشراف الخطوط الرئيسية للمستقبل انطلاقا من الحاضر والماضي .

وفي كل الاحوال فإن الاغتراب من حيث المبدأ نتاج الإنسان، ورغم أن البشر بهذا المعنى هم الذين يصنعون العالم الاجتماعي الذي يعيشون فيه، فإن هذا العالم يصبح فيما بعد غريبا عنهم لا يملكونه وإنما تملكه وتملك الإنسان معه أشياء أخرى صنعها الإنسان بنفسه ثم استقلت عنه وسيطرت عليه كما هو الحال في ظل علاقات السيطرة والاستغلال والقهر في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات التابعة والمتخلفة ، كما في بلداننا العربية ، حيث تسود هيمنة المؤسسات السلطوية وآلياتها السياسية والأمنية والاجتماعية بكل اجهزتها القمعية المتنوعة ، التي تخضع لآليات شبه مستقلة لا لإرادات الأفراد، وهكذا يحدث الاغتراب الذي لا سبيل لهزيمة إلا بمزيد من المعرفة المتحررة المبنية على الإدراك الشامل للطبيعة والمجتمع لكي تتيح له الانغماس في ممارسة الحياة مثل العمل المبدع والحب والتذوق لمختلف الفنون وإنتاجها بناء على الإدراك الشامل وتوسيعا له وتعميقا لأبعاده المختلفة.

الاغتراب يصبح له معنى أشمل عندما يرتبط بالفعل السياسي لدى الفصائل والأحزاب والحركات السياسية (الأحزاب، النقابات..). حينما تشعر أن ثقافتها السياسية ذاتها لم تعد من ممتلكاتها وأن الأسس النظرية والفكرية للممارسة السياسية لم تعد تلهمها في شيء لفهم التحولات الجارية وقواعد اللعب الجديدة في الحقل السياسي، فتتمسك على ذاتها وتتسحب من الواقع تدريجياً حتى تفقد تلك الصلة التي تربطها به، وذلك حينما تنكسر حالة الانفصام أو العزلة أو الفجوة بين الوثائق النظرية للحزب وبين ممارساته العملية، بحيث تصبح هذه الممارسات بعيدة إلى حد كبير عن مضمون وأهداف الرؤية أو المحددات النظرية كما وردت في وثائق الحزب، لكنني على الرغم من ذلك، لا اعتقد بأن الجبهة الشعبية تعيش حالة من الاغتراب بين الرؤية القومية من ناحية والرؤية الماركسية من ناحية ثانية، مع اقترابي بضعف العلاقة بين البعدين القومي والماركسي داخل الجبهة، مما سيؤدي في حال استمراره إلى ظهور وتبلور حالة الاغتراب، السؤال هنا ما هي مظاهر الضعف، والأزمة الداخلية في الجبهة التي يمكن أن تؤدي إلى سيطرت مناخ الاغتراب فيها؟ سأحاول على هذا السؤال من خلال إبداء بعض الملاحظات.

الملاحظة الأولى: تتعلق بحالة الضعف التاريخي للوعي العميق بمفهوم القومية والماركسية، حيث جاء انهيار الاتحاد السوفيتي وتحولات العولمة الرأسمالية ليضيف مزيداً من الاريكات والحيرة والفوضى الفكرية على الجبهة الشعبية وجميع أحزاب اليسار العربي، وفي هذا السياق أشير إلى أن معظم أحزاب اليسار الفلسطيني لا ينطبق عليهم صفة اليسار الماركسي، فمن يقبل باتفاق أو سلو أو يقبل بالتفاوض مع دولة العدو الإسرائيلي بذريعة الحل المرحلي وفق شروط العدو، ومن يقبل المشاركة في حكومة سلطة الحكم الإداري الذاتي، ومن وافق على الذهاب إلى ما يسمى بمؤتمر جنيف الذي استهدف شطب حق العودة وشطب الحقوق التاريخية، فلا يجوز موضوعياً أن يندرج تحت مسمى اليسار، وبالتالي فإن هذه الأحزاب تعيش داخلياً حالة شديدة من الاغتراب لدى عموم الأعضاء عندما يصعب على هذا المكون الأيدلوجي إيجاد مكانه الطبيعي ويعيش نوعاً من التيه والحيرة معاً على مستوى الموقع أولاً وقد يمتد إلى ذلك ليشمل المرجعية أيضاً.

الملاحظة الثانية: هي أن اليسار الفلسطيني (والعربي عموماً) لم يعد قادراً على إنتاج معرفة جديدة للواقع السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، القانوني، برؤية وطنية وقومية يسارية واضحة المعالم، ويعود السبب في ذلك إلى أزمة القيادة المستفحلة تاريخياً، والتي انتشرت في أوساط الهياكل والمراتب الحزبية الأخرى، إلى جانب غياب أو ضعف الوعي العميق بالأفكار المركزية التوحيدية لهذه الأحزاب والفصائل من جهة وتراجع حالة الشغف والدافعية الذاتية أو القناعة لدى الأعضاء بتلك الأفكار من جهة ثانية، ليس بسبب عدم صلاحية الفكر أو المنهج الماركسي، بل بسبب الضعف الفكري والبنوي للقيادة وعجزها أو قصورها في تطبيق البرامج الفكرية والسياسية والمجتمعية التثقيفية لدى أعضائها، ذلك إن إنتاج معرفة نظرية، فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية... إلخ، يتطلب عدداً من الشروط العلمية منها قدرة القيادة ومؤسساتها أو دوائرها على التحليل المجتمعي، وهذا ما تفتقر له أحزاب وقوى اليسار الفلسطيني بدرجات متفاوتة؛ إذ أن أغلب تساؤلات اليسار اليوم لا تزال حبيسة ماضيه دون أي إبداع أو تجديد يتناسب مع المستجدات والمتغيرات الراهنة، بل إن اليسار الفلسطيني رهن عدد من القضايا والإشكالات السياسية والمقاومة على حساب الإشكالات المجتمعية، وعلى الرغم من أهمية ذلك فإنه لا يمكن من الناحية العلمية أن نرهن كل المشكلات بالقضايا التحريرية أو السياسية، فلا بد من مقاربات علمية لكافة الظواهر الاجتماعية وإيجاد علاقات سببية وروابط واضحة بين التحرر الوطني وقضايا التطور الاجتماعي الديمقراطي، وإعمال

أدوات تحليل مناسبة قادرة على إظهار هذه العلاقات ، بما يمكن الحزب أو الجبهة من الاقتراب والتفاعل مع القضايا المطلوبة واقتناع الجمهور المعني بالعلاقة التفاعلية المتصلة بينه وبين الحزب .

الملاحظة الثالثة: عدم قدرة اليسار على التكيف مع متطلبات التغيير الجديدة في المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو والسلطة وبقي مشدوداً للقضايا والشعارات السياسية اللفظية دون أي ممارسة فعالة ومؤثرة ضد آثار أوسلو وممارسات السلطة على الصعيد المجتمعي ... الأمر الذي عزز عوامل الاغتراب لدى الحزب من ناحية ولدى الاعضاء من ناحية ثانية .

الملاحظة الرابعة: اليسار بحاجة ماسة اليوم إلى مراجعة التنظيم وأسلوب العمل، بما يسمح له بإعادة ترتيب البيت الداخلي والفعل المباشر في المجتمع والالتحام بقضاياها، مما يطرح السؤال العريض أين اليسار من حلم تأطير الجماهير وتحريك الشارع...؟ إن احوال التراجع السياسي والجماهيري لدى الجبهة وفصائل اليسار ترك -إلى جانب أسباب أخرى- مجالا خصباً للإسلاميين للاشتغال دون مزاحمة عندما عجز عن الاشتغال الطبيعي في أوساط الفقراء وتجمعاتهم السكنية في المدن والمخيمات والقرى في الوطن والشتات .

والاشكالية هنا أن الجبهة وقوى اليسار ، اعتبروا على الدوام أن المشكلة الأساس تكمن في القضايا السياسية أو التحررية الكبرى، وهذا صحيح من حيث المبدأ ، لكن الفقير الذي لا يملك قوت أسرته أو علاج أطفاله أو تأمين دخل لائق له ولأسرته ، لا يمكن ، بل يستحيل أن يناضل من أجل القضايا السياسية الكبرى ، ولذلك فإن الموضوعية في مسيرة النضال السياسي لليسار الماركسي ، واخص بذلك جبهتنا الشعبية ، تقتضي إيلاء القضايا المجتمعية والاقتصادية للجماهير الفقيرة اهتماماً فائقاً يتوازى ويندمج مع القضايا السياسية التحررية، ذلك إن الضعف الشديد في هذه الممارسة اتجاه الشرائح الفقيرة جعل اليسار يفقد البوابة الرئيسية للنشاط السياسي والتوسع التنظيمي في أوساط الفئات الفقيرة والالتحام بها تمهيداً لتأطيرها في خضم النضال الوطني التحرري .

ولمزيد من التوضيح في الإجابة على سؤالك حول اغتراب الجبهة الفكري بين القومي والماركسي ، أقول ، إن المراجعة الموضوعية تقتضي الاعتراف بان تبني الجبهة للماركسية منذ أوائل عام 1968م، وقرارها بجعل حركة القوميين العرب في خدمة الجبهة ، كان قراراً متسرعاً رغم انه كان يستهدف إبراز البعد الكفاحي والثوري للجبهة على الصعيد الفلسطيني دون القطيعة السياسية والمعرفية مع المنطلقات القومية لحركة القوميين العرب ، حيث نلاحظ ان الخصوصية الكفاحية التي تميزت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكانت بالفعل حافزاً رئيسياً لانحياز الشباب للجبهة في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي ، لكن الجبهة حملت منذ بداياتها الأولى الرؤى القومية الثورية ضد الانظمة الرجعية ، ولذلك كان من الطبيعي ان تبادر الجبهة انذاك الى تأسيس وبناء " الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي " و " جبهة تحرير ظفار " واحزاب ثورية أخرى في السعودية والكويت واليمن ، وكل هذه الجبهات والاحزاب كان محددها الرئيسي وحدة المنطلق القومي مع الفكر والمنهج الماركسي

وعليه اعتبرت الجبهة أن من أولويات الفكر السياسي العلمي السليم تحديد معسكري الأعداء والأصدقاء للشعب الفلسطيني والعربي، وثورته المسلحة. وصنفت المعسكر الأول بالإمبريالية العالمية، والصهيونية، وإسرائيل، والرجعية العربية، الممثلة "بالطبقات الرجعية من إقطاع وبرجوازية، الذين ترتبط مصالحهم بالإمبريالية، وصنفت المعسكر الثاني - آنذاك - بالشعوب المستعبدة التي تعاني من الهيمنة الاستعمارية - الامبريالية واستغلالها لثروات الشعوب العربية ، وهنا يتجلى ايضا الوضوح في الموقف والرؤية بالنسبة لوحدة القومي والماركسي، وهو ما دفع بالجبهة مد خيوط

التشابك ثم التحالف مع المعسكر الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي ثم كوبا والصين وكوريا رغم اية ملاحظات نقدية حول هذه التحالفات .

لقد جاء تبني الجبهة الشعبية للفكر الماركسي في ضوء قراءتها للأزمة السياسية، والفكرية، والتنظيمية، التي عصفت بالحركة القومية العربية عموماً، وحركة المقاومة الفلسطينية خصوصاً، بعد هزيمة 1967م، وهذا لا يعني أن الجبهة قطعت صلتها مع الفكر القومي؛ بل عملت على الربط الجدلي بين هذا الفكر وهويتها الفكرية اليسارية الجديدة، "فالجبهة الشعبية منذ انطلاقتها اقرت بالطبيعة القومية الشمولية للصراع في المنطقة، إلى جانب تأكيدها على المضمون الطبقي؛ لأن معركة التحرير الفلسطينية هي بالنسبة للجبهة، معركة قومية، ولكنها في نفس الوقت معركة طبقية، ضد كل القوى الرجعية والرأسمالية العربية التابعة . وهكذا ربطت الجبهة في وثائقها بين النضال الوطني التحرري، والنضال الطبقي الاجتماعي والاقتصادي، بمنطلقاته الفكرية الماركسية والقومية .

وقد استطاعت الجبهة انطلاقاً من تبنيها للفكر الماركسي أن تسهم في بلورة المسائل الإستراتيجية لحركة النضال الوطني الفلسطيني، والربط النظري بين الوطني والقومي والأممي في المراحل الأولى من تجربتها النضالية إلى حد بعيد، وتميزت بكفاحيتها وثورتها، إضافة لخوضها جدالات فكرية وسياسية. وساهمت إيجابياً في نشر الفكر الاشتراكي العلمي، الذي ارتبط برفعها لواء الكفاح المسلح طريقاً لتحرير فلسطين.

وهذا ما حدا بالجبهة إلى عدم اتخاذ خطوات متسعة على صعيد التغير الفكري، كما ذهبت بعض الأحزاب العربية والفلسطينية؛ بل بقيت تؤكد على ضرورة امتلاك رؤية وبعد أيديولوجي مغاير ونقيض لمفاهيم العولمة، أو الليبرالية الجديدة. انطلاقاً ، من الرؤية القومية المعبرة عن مصالح الطبقات الفقيرة والكادحة في البلدان المتخلفة، الحاملة للفكر الماركسي إلى جانب منطلقاتها القومية في الخلاص والنهوض، ومن هنا فإن الرؤية القومية المستندة لمصالح الطبقات الفقيرة والكادحة في البلدان المتخلفة، لا يمكن إلا أن تكون جزءاً عضوياً من مكونات الماركسية الفكرية كما تجسدها الجبهة الشعبية .

وعلى الرغم من كل ما تقدم ، فأنني لا أستطيع تجاوز حالة الاغتراب الفكري او حالة الاضطراب أو "الانقسام" الفكري، التي لا زالت مفاعليه قائمة حتى اللحظة. وهو يتضح من حالة التشتت أو عدم الوضوح الفكري، وانتشار مظاهر التدين الداخلي، والتأثر بأفكار قوى الإسلام السياسي (الخصم الأيديولوجي)، أو الأفكار الليبرالية، وبقاء الفكر الماركسي غريباً عن الواقع، وعدم استطاعة تعريبه أو توطينه، كما دعت الجبهة في العديد من أدبياتها، ووثائقها النظرية، على صعيد تمثل هويتها الفكرية الماركسية للواقع العربي والفلسطيني، المبني على وعي عميق بهذه الهوية الفكرية، وبناءً على قراءة عميقة للواقع العربي الفلسطيني؛ بحيث ترتدي هذه الهوية الثوب القومي العربي كما قال القائد الراحل جورج حبش.

وبالتالي فإن القول بدور تاريخي للجبهة الشعبية ليس إلا فرضية على جميع الرفاق واجب إثباتها عبر التفاعل والتطابق الجدلي بين النظرية كما بلورتها ووثائق مؤتمرات الجبهة وبين الممارسة النضالية والسياسية والمجتمعية والجماهيرية. وبالتالي لا مجال لاستقامة القول بـ"الحزب الطليعي" وفي آن القول بـ"الحزب متدني المستوى فكرياً" ،

وهنا استدرك بالقول : إن الأسس والمنطلقات السياسية والكفاحية والتنظيمية والفكرية التي حكمت مسيرة الجبهة منذ نشأتها إلى يومنا هذا ، هي أسس ومنطلقات تتوحد فيها بصورة جدلية - الرؤيتين القومية والماركسية معاً ، وهذا ما نلاحظه بوضوح في الجانب النظري أو وثائق وأدبيات الجبهة خصوصاً ، مع اقرارنا بتراجع نسبياً في الممارسة على الصعيدين الوطني والقومي، حيث تعرضت هذه الأسس أو المبادئ لأشكال من التعطيل أو الرخاوة ، ما أدى إلى تعريض الحزب بهذه الدرجة أو تلك لحالة من الركود أو التراجع المعرفي والسياسي، ومن ثم الخضوع لعوامل الأزمة الداخلية وتراكماتها التي عززت النزعات الانتهازية والشللية المدمرة لأفكار الحزب ومبادئه وفاعليته ، وخلقت ما يمكن تسميته -كما يستنتج سامي في سؤاله- بحالة الاغتراب الفكري أو الانفصام بين المراكز القومية والماركسية في الجبهة ، وهو وضع غير مستغرب يا صديقي سامي ، فإذا كفت أيديولوجيا الحزب ومبادئه ومنطلقاته وممارساته عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ويعبر عن مصالح الجماهير الشعبية وطموحاتها فإن الحزب يبدأ في حالة من التراجع والاغتراب، ويفقد تأثيره تدريجياً إذا ما تعززت حالة الانفصام بين الممارسة والنظرية .

لكن ما تملكه الجبهة الشعبية من رؤى ومواقف سياسية وطنية وقومية، ومنطلقات فكرية ماركسية، بالإضافة إلى تاريخها النضالي المتصل حتى اللحظة ، يوفر كل الامكانات الكفيلة بخروجها من ازمتها الراهنة واستعادتها لدورها الطليعي على الصعيدين الوطني والقومي وفق منطلقها الأيديولوجي الماركسي ، الذي يجعل من الجبهة ، الأكثر تعبيراً -من حيث المصادقية- عن طموحات الأغلبية الساحقة من شعبنا، لكن نجاح هذا الاستثمار مرهون بإزالة كل العقبات التي تحول دون بناء الحزب الثوري ، وبالطبع إزاحة كل مظاهر وأشكال الاغتراب الذي يعود في احد أهم أسبابه إلى حالة الاغتراب الذاتي لدى الاعضاء، التي تتجسد في فقدان بعض الأعضاء للدافعية الذاتية أو تراجع قناعاتهم واخلاصهم الثوري لمبادئ الجبهة وأفكارها ، إلى جانب الضعف الملموس بالنسبة لامتلاك الوعي الفكري والسياسي والتنظيمي في قسم كبير من العضوية ، مما فاقم في مظاهر وأدوات الازمة الداخلية التي تعززت في ظل ما اسميه بحالة الفوضى الفكرية ، وغموض المفاهيم واضطرابها ، كظاهرة سائدة اليوم ليس في أوساط الجبهة فحسب بل أيضاً ، وبصورة أشد وضوحاً ، في أوساط كافة فصائل وأحزاب اليسار العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً .

من هنا كانت أهمية المراجعة واستعادة المبادرة فكرياً وتنظيمياً ، لتفسير ما حدث وتقديم أطروحة صائبة لأسئلة مطروحة وفراغ ذهني يخطئ من يظن أن العدو لا يحاول سده بأطروحة فكرية فاسدة، والحال هذه فإن المراجعة الجادة ومن ثم تكريس وتعميق وعي الرفاق بأطروحتنا الفكرية السياسية ببعدها القومي الماركسي معاً، وهي ليست ترفاً كما يتوهم البعض، بل ضرورة لا غنى عنها في معركة فكرية مشتعلة، في إطار الصراع ضد العدو الامبريالي الصهيوني من جهة ، وفي الصراع الديمقراطي الداخلي بالتفاعل والتضامن الحقيقي مع قوى التقدم والديمقراطية في الانتفاضة الثورية في معظم العواصم العربية ضد أنظمة ورموز الرجعية والتخلف والاستبداد والتبعية من جهة ثانية ، بما يمكننا كخطوة نوعية لاحقة من تأسيس واستنهاض التحالف اليساري الماركسي تمهيداً لبلورة الحركة الماركسية العربية على الصعيد القومي ، الكفيلة - مع عوامل أخرى- بفك الاستقطاب القائم بين السلطة من جهة ، وقوى الإسلام السياسي من جهة أخرى، ومن ثم إتاحة مساحة أوسع لحزبنا وأحزاب اليسار القومي الديمقراطي في أوساط الجماهير تعزز دورنا المستقبلي، خاصة وأن ظروف الانتفاضات العربية الراهنة تؤكد على أن آفاق المستقبل مفتوحة أمام الجبهة وكل القوى اليسارية العربية إذا ما التزمت بالقضايا الوطنية التحررية والمجتمعية للطبقات الشعبية برؤية قومية، ولكن رغم انفتاح هذه الآفاق، رغم نضوج الظروف الموضوعية في فلسطين وكل البلدان العربية ، بدرجات متفاوتة ، إلا أن قوى اليسار لم تتفاعل كما ينبغي مع هذه الآفاق أو الظروف، وظل العامل الذاتي (الحزب) قاصراً أو

متردداً أو رخواً، رغم كل نصوص وثائق هذه القوى والأحزاب اليسارية ، بما في ذلك الجبهة الشعبية ، ولذلك ليس من المستغرب أن تنشأ هذه الحالة من الإغتراب الفكري بين القومي والماركسي ، وهي كما قلت ظاهرة لها أسبابها الموضوعية ، لكن أسبابها الذاتية تشكل العامل الرئيسي في بروز هذه الحالة من الإغتراب ، ما يدعوني إلى الحديث وهنا بالضبط يتجلى دور الجبهة الشعبية في العمل الاستراتيجي الجاد من أجل الإسهام الفعال في وقف انحراف قيادة حركة التحرر الوطني وإعادة توجيه مسارها التحرري الديمقراطي في إطار إستراتيجية التحرر القومي العربي الأشمل .

إن ثمة دور تاريخي واجب الجبهة أن تؤديه تجاه القضية الوطنية والقومية العامة أولاً وتجاه نفسها ثانياً، انطلاقاً من رؤية إستراتيجية واضحة تقوم على إنهاء الوجود الإمبريالي والصهيوني في بلادنا ولتكون فلسطين جزء من المجتمع العربي الاشتراكي، ما يعني مقاومة كل أشكال ومظاهر الاستسلام لميزان القوى الراهن، كما للوجود الصهيوني، وبالتالي النضال مع كافة القوى اليسارية والتقدمية العربية من أجل تغيير هذا الواقع العربي المهزوم، ليصبح الصراع ضد الوجود الصهيوني صراعاً عربياً - إسرائيلياً يستهدف تحقيق التحرر الوطني والقومي وينهي كل أشكال التبعية والخضوع والتخلف على طريق التطور والحداثة والعدالة الاجتماعية والوحدة.

س2 : من سامي الأخرس : ما هو رأيك في حالة الإغتراب السائدة لدى الكثيرين من الرفاق أعضاء الجبهة الشعبية في هذه المرحلة ؟

على الرغم من أن الإغتراب من أكثر المفاهيم التباساً في العلوم الاجتماعية ، وعلى الرغم من اختلاف معناه باختلاف استعمالاته ، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً أو فلسفياً بأن الإغتراب يشير إلى غربة الإنسان عن حزبه وعن تراجع وضعه أو موقعه الذي ينبغي أن يكون فيه ، سواء كان موقعاً اجتماعياً أو سياسياً أو تنظيمياً ، وهنا يكون الإغتراب نقصاً أو تشويهاً أو تخاذلاً من المغترب عن الوضع الصحيح الذي كان من الواجب عليه أن يقاتل من أجله ، ولكن - في الكثير من الحالات - خاصة في ظروف تراجع أو تهميش قوى حركة التحرر العربية الديمقراطية واليسارية ، وسيادة مناخات الهزيمة والاستسلام والتبعية والتخلف والخضوع لمقتضيات التحالف الإمبريالي الصهيوني في بلادنا ، وما رافق هذه الأوضاع من تزايد حالات الارتداد أو الردة الفكرية والسياسية والتنظيمية من أرضية الانتهازية الذاتية لدى العديد من الكوادر والمثقفين من الجبهة وأحزاب اليسار العربي لحساب مصالحهم الأنانية الذاتية، كل ذلك ، أدى إلى مراكمة عوامل أو أسباب "الإغتراب بالمعنى الموضوعي أو الخارجي، لكن الأسباب الذاتية لدى العضو - في تقديري - تظل هي العامل الرئيسي الأول في خلق حالة الإغتراب ، خاصة حينما يكون وعي هذا العضو - في الجبهة أو غيرها من أحزاب اليسار - بالمبادئ والمنطلقات الفكرية والسياسية والتنظيمية ، وعياً هشاً ، ضعيفاً ، بسيطاً ، دون أي تطوير أو اهتمام جدي من الحزب أو من العضو تجاه تقوية وتعميق وعيه ، علاوة على ما يتعرض له الحزب من أوضاع داخلية مأزومة ، تراكم عوامل تراجع الملموس في أوساط جمهوره وأصدقائه ، وفي مثل هذه المناخات تتراجع روح العضو ودافعيته ومشاعره وقناعاته الثورية التي أصبح بموجبها عضواً في الجبهة، وهنا يتجلى مفهوم الإغتراب، فكلما تراجعت دافعية العضو وشغفه وروحه الوطنية أو الثورية من أجل استنهاض الجبهة وتوسعها وانتشارها ، تزايدت حالة الإغتراب لديه ، بمعنى شعوره بالغربة في علاقاته برفاقه وبمؤسسات ومراتب الحزب ومن ثم بالحزب كله ، وبالمقابل كلما قل انخراط أعضاء الجبهة بالعملية التنظيمية بابعادها السياسية والفكرية

والكفاحية والنضالية الديمقراطية في اوساط الجماهير ، زاد شعورهم بالاغتراب السياسي والفكري عن الجبهة ، لكنني استدرك هنا وأقول، إن شعور بعض الرفاق بالاغتراب، هو بشكل رئيسي ، نتاج لشعورهم الذاتي بضعف امكانياتهم التنظيمية أو السياسية أو النضالية أو الفكرية ، وعدم قدرتهم على التأثير أو التغيير في الأوضاع السلبية القائمة أو المأزومة ، لكنه شعور خاطئ ، أقرب إلى الاحباط واليأس ، وهي مشاعر تعكس صفات البورجوازي الصغير قصير النفس ، المتردد ، الذي لا يجهد نفسه في تحصيل الوعي وبالتالي يعجز عن التأثير والتغيير ، حيث يسهل استخدامه من قبل مراكز القوى أو الشلل والتكتلات الانتهازية ، فالعضو المغترب هو القابل للإحباط ، أو الهروب من مواجهة الواقع وتغييره، هو عضو فقد دافعيته وإخلاصه لمبادئ حزبه ومستقبله ، وهو أيضاً عاجز أو ضعيف الشخصية أو فاقداً للوعي والقدرة على التأثير في من حوله من الرفاق أو في صنع القرارات التي تتناول منظمته أو مرتبته التنظيمية أو تلك التي تتناول حياته الشخصية، وبالتالي هو إنسان عاجز عن تحقيق ذاته أو الاسهام في صنع مستقبله طالما أنه عجز عن الاستمرار في التمسك الواعي بأهداف و بمبادئ حزبه والبقاء فيه مناضلاً من أجل تحقيق تلك الاهداف كمدخل وحيد لتحقيق تطلعاته وامانيه الوطنية والاجتماعية في إطار تطلعات واماني الجماهير الشعبية التي يناضل الحزب من اجل مستقبلها ، فإذا لم يشعر العضو أن ممارساته النضالية من خلال الجبهة أو الحزب هي تحقيق لمستقبله ومستقبل الجماهير الشعبية التي ينتمي إليها ، فإنه لن يتقدم خطوة واحدة إلى الامام ، وفي هذه الحالة من الطبيعي أن يغترب عن الحزب ومبادئه ، ولا داعي أو مبرر لاستمرار عضويته ، فالحزب يقوى بتطهير نفسه من كل متردد أو فاقد الايمان والوعي بمبادئ الجبهة واهدافها الكفيلة وحدها بتجسيد طموحات وتطلعات جماهيرنا الشعبية في الخلاص من الاحتلال الصهيوني من ناحية والخلاص من كل اشكال الاستغلال والقهر الطبقي من ناحية ثانية .

2011/6/2

أسئلة موجهة إلى أ.غازي الصوراني

سؤال من أبو شمله : دكتور غازي مسالخير أعلم أنكم لاتخرجون عن الأجماع الوطني كجبهة شعبية أريد أن أعرف تصوراتكم في إصلاح م ت ف وموقفكم من المفاوضات مع اسرائيل في ظل الواقع العربي الآني وماهي البدائل بنظركم وشكرا

صديقي ابو شمله

ان التحولات والمتغيرات التي تعرضت لها م.ت.ف، منذ مرحلة ما بعد أوصلو وقيام السلطة الفلسطينية منذ منتصف عام 1994 إلى يومنا هذا، قد أدت إلى تبهيت واضعاف دورها كفكرة مركزية توحيدية في الذهنية الفلسطينية عموماً وفي أذهان الشباب خصوصاً، ولذا فان من حق الجيل الشاب من أبناء شعبنا الذي تتجاوز نسبته اليوم حوالي 55% من مجموع الفلسطينيين في الوطن والشتات، ان يتساءل عن ماهية المنظمة ودورها ومكانتها كوطن مغنوي او كإطار جامع لوحدة شعبنا، ومن حقه أيضا ان يسأل عن قيمة ومغزى الإصلاح الهيكلي للمنظمة، سواء بالنسبة لإعادة تشكيل المجلس الوطني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية وكافة المؤسسات الأخرى اذا لم

تستطع استعادة دورها او وظيفتها الأساسية الأولى التي أنشئت أصلاً من اجلها ، لتكون بالفعل إطاراً جامعاً لكافة القوى المناضلة في سبيل تحرير فلسطين .

اننا في الجبهة ، كنا وما زلنا ، ندرك أن استمرار الانتساب إلى المنظمة جاء لكونها باتت تجسد هوية الشعب الفلسطيني الوطنية المؤسسية بغياب دولة له ، أما بالنسبة لمجلسها الوطني، فقد نظرنا له باعتباره رديف البرلمان في دولة أو سلطة تحكم وتسود فيها البورجوازية ، ولا بأس بالتالي للجبهة من العمل في هذه الحلبة البرلمانية على تشكيل محور يساري داخل م.ت.ف للنضال ضد انحرافات اليمين - بكل تلاوينه ومنطلقاته - عن البرنامج الوطني ، وذلك انطلاقاً من تحليلنا بأن السبب الجوهرى لاختفاقات منظمة التحرير الفلسطينية يعود الى بنيتها الطبقية عموماً ، وبنية وسياسات حركة فتح خصوصاً ، حيث لم تستطع التمسك بمنطلقاتها وأهدافها السياسية في تحرير كل فلسطين، وفق نصوص ميثاقها، الامر الذي ادى إلى مسار الهبوط والتراجع في م.ت.ف بصورة تدرجية وبذرائع مختلفة عبر محطات تاريخية متصلة منذ عام 1974 الى يومنا هذا .

ولكن على الرغم من رفض أو معارضة الجبهة الشعبية المبدئية ، لذلك المسار الهابط، إلا أن هذه المعارضة لم ترتقي إلى حالة امتلاكها القدرة الفعلية على وقفها ، وبالتالي استمرت حركة المسار الهابط في مسلسل تنازلات قيادة م.ت.ف ووصول المنظمة إلى وضعية يرثى لها، حيث جرى تغيير برنامجها بعد أوصلو لكي يتوافق مع الاتفاقات الموقعة، وبالتالي بات برنامجها هو برنامج أوصلو لا غير . بمعنى أن المنظمة لم تعد منظمة للتحرير، بل للتفاوض العبثي المساوم على الشروط الامريكية الاسرائيلية كما نشهد اليوم في ضوء خطاب رئيس حكومة العدو نتنياهو (أمام الكونجرس 2011/5/24) من ناحية وخطاب حليفه الاستراتيجي " اوباما " ، لهذا فان شعور القلق الذي ينتاب القسم الاكبر من ابناء شعبنا وخوفهم من ان تتحول منظمة التحرير الفلسطينية ، عبر القيادة الحالية الى معبر أو جسر للتنازلات هو شعور مبرر ومشروع . وفي هذا السياق فإنه من حقنا كجبهة بل من واجبنا أن نفصح ممارسات هذه القيادة وتنازلاتها، وأن نتصدى لهبوطها و أوهامها ، انطلاقاً من أن تأييدنا لنضال شعبنا ضد مضطهديه تأييداً غير مشروط ، بمعنى تأييد هذا النضال بمعزل عن طبيعة قيادته، لا يعني بتاتا تأييد قيادة م.ت.ف بدون شروط .

استناداً إلى ذلك فان خيارنا كفلسطينيين وجهاويين يقوم على أساس أن المنظمة، وبالرغم من كل ما لحق بها، لا تزال تمثل شعبياً وقانونياً ووطنياً إطاراً جمعياً، ومُعبراً معنوياً وكيانياً عن وحدة الشعب الفلسطيني، لان شعبنا لم يحقق استقلاله وسيادته بعد، فان الحفاظ على المنظمة يعتبر ضرورة ومصلحة وطنية عليا تستدعي ايلانها الأهمية التي تستحق الارتقاء إلى ما تفرضه من مهام ومسؤوليات، وجعل هذه المسألة قضية وطنية عامة أو فكرة توحيدية مركزية يجري التحشيد والتأطير على نطاق شعبي واسع من اجل الالتفاف حولها وتطويرها وشطب كافة الاتفاقات المعقودة مع دولة العدو الإسرائيلي باسمها .

وحتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، فإنني أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف ودورها وبرنامجها ومشروعها، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد ودأب وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنشدّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنا وفي المدى المنظور بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها .

وبناء على هذا الهدف ومتطلباته واستناداً للرؤية السياسية التي تحكمه ، فان تصورنا لعملية إعادة بناء وإصلاح م.ت.ف ، تتطلب الارتكاز إلى الأسس التالية :

وجوب التمسك بالثوابت الوطنية والقومية في الصراع مع العدو الإسرائيلي، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع عربي صهيوني بالدرجة الأولى .

التمسك بـ م.ت.ف والحفاظ عليها ككيان وطني وكهوية وشخصية وطنية وإطار جامع موحد للشعب الفلسطيني، وبرنامج وميثاق وطني، والعمل على إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية بما يحافظ عليها كإطار وطني وجبهي ديمقراطي تحرري.

إعادة بناء المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها على أسس ديمقراطية، عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني في مختلف تجمعات شعبنا داخل الوطن وخارجه حيثما أمكن ذلك، وبما يضمن تمثيله لكل القوى الوطنية والإسلامية ومختلف الفعاليات والمؤسسات الشعبية، عن طريق اعتماد مبدأ انتخاب مختلف الهيئات على أساس التمثيل النسبي الكامل، والحفاظ على تكوين م.ت.ف الجبهي وعملها كمؤسسات، واختيار الرجل المناسب للمكان المناسب على أساس المصداقية والكفاءة دون تمييز ووفقاً لأنظمة وآليات شفافة وديمقراطية.

أخيراً، إن نقطة الانطلاق الصحيحة صوب الاتفاق على برنامج سياسي مشترك في إطار م.ت.ف، تفترض من وجهة نظرنا، التمييز بين م.ت.ف باعتبارها كيانا معنوياً، وتعبيراً سياسياً عن الشخصية الفلسطينية، التي يجب أن ترتكز سياستنا لحمايتها كمنجز وطني، وبين كونها إطاراً جبهوياً نتصارع فيه وحوله ومن خارجه، وإذ ننتقل من ذلك في ظل الواقع العربي الذي نعيش دينامياته وتحولاته المختلفة في هذه المرحلة، فإننا نرى أهمية التمييز أيضاً بين المنظمة وبين مؤسساتها التي تظل موضوعاً للصراع والاختلاف السياسي الديمقراطي حولها، وحتى ننتقل إلى ممارسة خلاقة وفاعلة، فإن المنطق يفترض التعامل مع المنظمة ومقدراتها كملك للشعب الفلسطيني لنا - كجبهة - الحق فيها كما للآخرين، وعلينا العمل لإنقاذها من التبدد والمصادرة، لأن معركة الصراع على م.ت.ف ودورها وبرنامجها ومشروعها لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد ودأب وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى منشداً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنا وفي المدى المنظور.

أما بالنسبة للشق الثاني من سؤالك حول موقفنا من التفاوض، فهو يتلخص فيما يلي: لقد أوضحت تجربة التفاوض التي بدأتها قيادة م.ت.ف، والتي توجت بقيام سلطة الإدارة الذاتية، أن حل الدولتين أو الحل المرحلي وفق شروط الإذعان، الاسرائيلية الأمريكية، ليس إلا نوعاً من الوهم، علاوة على أن مطالبة البعض بالحل المرحلي أو الدولة على الأرض المحتلة 1967 كحل نهائي، فإن هذا يعني من الناحيتين القانونية والسياسية الدولية شطب حق الفلسطينيين في العودة وشطب أية حقوق تاريخية لهم في أرض فلسطين، إلى جانب القبول والتعايش مع الدولة الصهيونية كقوة مهيمنة، كما الإمبريالية، أو بالترافق معها، وهنا تتجلى وضوح موقف الجبهة الشعبية في إصرارها على استمرار النضال لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحرير فلسطين وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها، وحل المسألة اليهودية في إطار المجتمع العربي الديمقراطي الاشتراكي. وانطلاقاً من هذا التحليل، يتوجب علينا أن نستنبط خطابنا السياسي وممارسة دورنا في م.ت.ف، كما في أوساط الجماهير، لكن لا ينبغي علينا استسهال الأمر، فهي ليست عملية ارتجالية ولا ميداناً للمزايدات، إنه تحدي المستقبل الذي يفرض علينا ثورة في الوعي، وثورة في تفعيل وتطوير الحياة الداخلية للخروج من أزمتنا الداخلية الراهنة صوب النهوض السياسي والفكري والتنظيمي، وكذلك ثورة في تعزيز وتوسيع إطار التحالفات الوطنية الديمقراطية (على المستويين الوطني والقومي)، وتفعيل وتطوير الفعاليات الجماهيرية والسياسية، وتطبيق شعار المقاومة الشعبية والكفاحية ضد الاحتلال في الضفة

الغربية (ساحة الصراع السياسي الرئيسية اليوم) بصورة منهجية وهادفة ، ستضمن بالضرورة استقطاب قطاعات واسعة من الجماهير في الداخل والخارج والتفافها حول جبهتنا ، بما يضمن تحقيق البعد الثوري لعملية التوسع التنظيمي وأساليب النضال السياسية والديمقراطية والكفاحية ، والالتحام بالجماهير في علاقة تبادلية محكومة لوحدة الأهداف والتطلعات حيث ستفرض هذه الأهداف نفسها علينا كتحدٍ تاريخي ، كي نكون بمستوى التحدي والإدراك العميق لآليات التاريخ ونطابق بنانا الفكرية والعملية والعلمية معها، ونصبح بمستوى الغاية الحقيقية المحركة للطاقت والخبرات والضمائر ، وبأننا بمستوى وطن ننتمي إليه ونستحقه ونحن واعون لما نفعل ، بوعي وإرادة .

2011/6/3

سؤال ابو الحسن حسن

برحب في د غازي ويسعدنا وجوده معنا أنا سؤالي...

س 1 : لماذا لا تتطور الأحزاب اليسارية مع الواقع الفلسطيني والعربي في ظل ثورات شعبية كنا نحلم بها على مدار السنوات .

صديقي أبو الحسن ...

التطور في حياة الأحزاب ليس مسألة إرادية من ناحية ، ولا يمكن تحقيقها في ظرف محدد ، بدون مقدمات أو تراكمات سابقة على الأحداث أو الانتفاضات أو الثورات الشعبية من ناحية ثانية ، وعلى الرغم من احترامي لمشاعرك الصادقة تجاه ما تسميه بـ "الثورات العربية " التي نتطلع إليها ونعمل من أجل تحقيقها ، إلا أن ما جرى في بلدان الوطن العربي أقرب إلى شكل من أشكال الانتفاضات الشعبية التي لا تجسد مفهوم الثورة بكل معانيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية نظراً إلى افتقادها إلى الحزب الثوري والبرنامج البديل ، كما أوضحت ذلك في إجابتي المنشورة بالأمس على سؤال الصديق سامي الأخرس ، وبسبب عدم توفر الحزب والبرنامج البديل، فقد كان من الطبيعي أن تتطور مفاعيل الثورة المضادة من بقايا النظام المخلوع وأجهزته الامنية والطبقية من ناحية ، إلى جانب التدخل الأمريكي الإسرائيلي - المباشر وغير المباشر - ضمن العلاقة مع مؤسسات النظام الجديد العسكرية والمدنية ، ومع بعض القوى السياسية الليبرالية الرثة المعبرة عن مصالح رجال الاعمال الكومبرادور وجماعة الإخوان المسلمين وطموحاتها في الوصول إلى السلطة تمهيداً لولادة مشهد الإسلام السياسي ، كل هذه الأدوات والتدخلات تتم في غياب تأثير الأحزاب اليسارية، والسبب يا صديقي أبو الحسن يعود إلى عجزها وقصورها عن اثبات وجودها في اللحظة الثورية الراهنة ، بسبب عجزها عن التطور الداخلي والخروج من ازماتها المستعصية التاريخية التي أودت بها إلى الانحسار الشديد لدرجة فقدان القدرة على التأثير في مجتمعاتها .

وهنا يا صديقي من المفيد أن اقدم فيما يلي وجهة نظري حول تراجع اليسار العربي وأزمته العميقة وسبل نهوضه، وابدأ بالقول بأنه ليس من المغالاة في شيء، إذا قلنا بأن ما يسمى بأزمة أحزاب وفصائل اليسار في بلادنا ، هي أزمة ذاتية بالدرجة الأولى، وهي أيضاً انعكاس - بهذا القدر أو ذاك - لأزمة وتخلف المجتمع والفكر السياسي العربي ، خاصة في ظل مرحلة العولمة الراهنة ومتغيراتها.

كما تجلت الأزمة أيضاً ، من حيث تراكماتها وأسبابها إلى الهيئات القيادية في أحزاب وفصائل اليسار، فهي هينات تكاد تكون مأزومة في معظمها من حيث عجزها عن التواصل والتفاعل مع القواعد والمراتب الحزبية بمنهجية علمية

وثورية من ناحية، وعجزها الذاتي من حيث ضعف الوعي إلى جانب العلاقات المأزومة غير الرفاقية السائدة في اوساط هذه القيادات من ناحية ثانية، وكل ذلك أدى إلى ضعف الدور الذي على الماركسية أن تقوم به في مجتمع متأخر تابع ومستباح، وأمة تعاني استلاباً قومياً مضاعفاً، أي تعاني من التجزئة ومن احتلال جزء من أراضيها، ومجتمع لا يعاني من الرأسمالية، بل من نقص التطور الرأسمالي والمفاهيم التنويرية المرتبطة به، وأمة يسيطر ماضيها على حاضرها وأمواتها على أحيائها، كما هو حال المجتمعات العربية (خاصة فيما يسمى بالسعودية والخليج العربي) في هذه المرحلة من القرن الحادي والعشرين، حيث نلاحظ أن الظروف الموضوعية العربية قد تكون ناضجة للثورة، لكن الثورة محتجزة وملجومة بسبب قصور العامل الذاتي أو الحزب الثوري المعبر وحده عن مصالح الجماهير الشعبية، الأمر الذي أودى بالانتفاضات الثورية العربية إلى مخاطر الثورة المضادة والقوى الرجعية.

لذلك كله ، فإن مستقبل الثورة الديمقراطية في بلادنا ، سيظل مرهوناً بقدرة واستعداد قوى اليسار العربي في استنهاض أحزابها وخروجها من أزمتها المستعصية ، فإن بقيت هذه القوى على حالها الراهن من الضعف والتراهل والعجز وغياب الوعي ، فلا مناص من استمرار تراجعها وتهميشها صوب مزيد من تفككها وصولاً إلى اسدال الستار عليها في انتظار الجديد .

وبالتالي فإن ضرورات المستقبل تفرض أن يفتح الحوار و البحث، بين من بقي واعياً ومخلصاً للماركسية ارتباطاً بإيمانه واقتناعه بضرورة الثورة على هذا الواقع المهزوم وتجاوزه ، من أجل أن تتقاطع الرؤى، و يتبلور ما يمكن أن يشكل أساساً لحركة تغيير ماركسية جديدة تستطيع أن تراكم وتوفر عناصر ومقومات المواجهة -الراهنه والبعيدة المدى - المطلوبة ضد كل من التحالف الإمبريالي الصهيوني ، و كذلك مواجهة نهب الأنظمة الرأسمالية التابعة و إستبداديتها. معبرين عن روح الطبقات الشعبية و عن حلمها في التطور وتجاوز التخلف و التجزئة و التبعية و الإستبداد، و اقامة المجتمع الاشتراكي العربي الموحد.

لهذا يجب أن يعود للياسر دوره الحقيقي، و أن تعود الماركسيّة منهجيّة تحفر في الواقع، و تؤسّس لتجاوزه نحو المستقبل، أي نحو التصدي لقوى الثورة المضادة والقوى الرجعية بما يضمن نجاح الثورة الشعبية، استكمال مهمات التحرر الوطني والقومي الديمقراطي وبناء الصناعة و تحقيق التنمية الإقتصادية، و الإرتقاء في وضع الطبقات الشعبية وفق قواعد الديمقراطية والموطنة، صوب آفاق الاشتراكية .

2011/6/4

سؤال من كمال ابو الحسن

احترامي أستاذي

أعيش في كل مرة أقرأ لك فيها وللمثقفين أمثالك حالة من التأمل ومراجعة موروثاتي وأود أن أتمنى عليك بجواب محدد في تعريف المفاهيم التالية :

العقل ، الوعي ، الفكر ، الإدراك ...

وشكرا

العزیز کمال أبو الحسن ... أقدر عالياً لك اهتمامك بقضايا المعرفة في سبيل المراجعة والتطور الذاتي، أما تعريف مفهوم العقل هو أداة المعرفة ، والمعرفة هي أسلوب وجود الوعي...الذي يحمل بدوره خمسة جوانب: الوعي معرفة- الوعي وعي للذات - الوعي انفعال - الوعي تخيل - الوعي إرادة وهو أهم جانب من جوانب الوعي .. أما الفكر فهو إدراك هويات جميع الأشياء.

أما الإدراك فهو نوعان: الأول: الإدراك الحسي ، الثاني: الإدراك في التجريد الفكري العالي: مثلاً الحق غير الباطل : ضده .. كلاهما الفكر.. فإذا توصلنا إلى المعرفة أو الفكر .. وميزنا بين الحق والباطل ... بين الرأسمالية والصهيونية والرجعية و الطبقات المُستَغلة (بكسر الغين) من ناحية وبين التحرر والديمقراطية والتقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي والاشتراكية من ناحية ثانية، فإن الواجب يدفعنا إلى رفض الباطل من أساسه .. باطل الفكرة... وكل هذه المفاهيم يضمها إطار المنهج ، الذي يحدد الطريق - طريق المقاومة والنضال بكل أشكاله السياسية والكفاحية والديمقراطية- الذي يؤدي بنا إلى الهدف من أجل تحقيق مصالح وتطلعات الجماهير الشعبية وكل الفقراء والمضطهدين في بلادنا ... وهنا بالضبط يتجلى المنهج العلمي الجدلي العقلاني -كمنهج وحيد- لابد من أن نستخدمه في طريقنا إلى المعرفة الواعية، بمعنى المعرفة التي تأتي انعكاساً لحركة الواقع الموضوعي بعيداً عن الغيبيات أو الميتافيزيقا، إذ أن هذا المنهج يتوافق كلياً مع النظرة العلمية إلى العالم ، و الجدلية هنا هي روح المنهج المادي الجدلي.

أما المنهج الميتافيزيقي (الغيبى) فهو الطريق الذي يذهب بعيداً إلى ما وراء الطبيعة أو الوجود بعيداً عن الواقع الملموس، حيث يستخدمه اعداء الفقراء والطبقة العاملة لضمان تكريس استغلالهم واستعبادهم في خدمة القوى الرأسمالية وعملاءها في بلادنا .

2011/6/6

الأهداف الكبرى تستحق التضحيات العظيمة

يستحيل على أي حزب أو حركة أو فصيل خوض شكل كفاحي، ما لم يتهيا الشعب لقبوله، والاستعداد لما يحمله هذا الشكل الكفاحي من تضحيات غالية تجسد فكرته وهدفه -إلى جانب أشكال النضال الأخرى- من اجل الحرية والعودة والاستقلال، وبالتالي فإن مواصلة التصدي والنضال ضد الاحتلال هي الفكرة التي يجب أن تظل مغروسة في وجدان وعقل كل رفيق من رفاقنا، بمثل ما يجب أن تبقى مغروسة في وجدان وعقول أبناء شعبنا الذين يجسدون الإطار الأوسع للإرادة الشعبية والالتفاف الجماهيري حول حزبنا، إذ بدون تلك الإرادة الشعبية والالتفاف الجماهيري، يصبح خوض النضال الثوري نوعاً من المغامرة، لان الجماهير منفضة من حوله، خاصة وان الطليعة لا تناضل نيابة عن الشعب، بل به، وفي مقدمته، فالشعب هو من يرفع هؤلاء المناضلين ويمدهم بالعون والدعم المادي والمعنوي، ويخفيهم ويحميهم عند الضرورة، كما يمدهم بالدماء الجديدة، ما يجعل انفصال الحزب أو الطليعة عن الشعب عملاً مغامراً، طفولياً، وفي بعض الأحيان قد يكون كارثياً، لذلك فان التأييد الجماهيري مسألة أساسية، إذ إننا - على سبيل المثال- لن نستطيع تنظيم وإنجاح إضراب أو اعتصام أو مظاهرة شعبية لا يقتنع الجمهور بأهدافها أو بالأسباب الداعية لتنظيمها.

إن الحديث عن أهمية الإرادة الشعبية والالتفاف والدعم الجماهيري للنضال السياسي والمسلح، لن يكون له أي معنى، أو دور، أو تأثير، إذا لم يتوفر العامل الذاتي، الحزب القوي الطليعي، الموحد فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، -في ظروف موضوعية ملائمة- ذلك أن هذا العامل الذاتي، المتمثل في استعداد الطليعة، مادياً ومعنوياً، لخوض النضال بكل أشكاله، يحتاج إلى توفير مستلزمات هذه الطليعة، سياسياً وفكرياً وتنظيمياً وتعبوياً، ويمكن تأمين هذه المستلزمات -أو القسم الأكبر منها- وفق مبدأ الاعتماد على الذات الذي يتوجب أن نبدأ في تكريسه، بوعي وقناعة راسخة، في صفوف رفاقنا، لأننا نؤمن بأنه بالإضافة إلى أولوية الصفات الأخلاقية الثورية، ينبغي أن يكون لهم مثلاً أعلى يجب أن يتجسد في قيادتهم أولاً، بمثل ما يجب أن يتجسد في وعيهم العميق بأنهم يناضلون من أجل توفير مستقبل أفضل لهم ولأبناء شعبهم عموماً، وللجماهير الفقيرة خصوصاً، ذلك أن توفر هذه المثل كفيل بخلق الروح العالية من الدافعية التي تجسد مفهوم الالتزام والانتماء، إذ بدونهما لا يمكن ضمان التقدم والاستمرار للدور الثوري التغيير للتحزب في نضاله السياسي أو المسلح من ناحية كما لا يمكن توفير العلاقات الرفاقية وتطبيق الأخلاق والأسس التنظيمية وفق متطلبات برنامج من ناحية ثانية، ذلك أن مصدر قوة أي حزب ثوري تكمن في الجماهير الملتفة حوله، فالمناضل الثوري بمقدار التزامه وانتمائه للحزب وقيادته وأفكاره وقراراته بصورة واعية وعميقة، فهو أيضاً مصلح ثوري اجتماعي، استجاب لمعاناة شعبنا من المحتل الصهيوني، بمثل ما استجاب لمعاناة جماهير الفقراء والكادحين من اضطهادهم الطبقي الداخلي، وهذا هو معنى الاندماج بإرادة الجماهير الشعبية، الذي يعطي الحزب الثوري، مزيداً من التوسع والانتشار والقوة لتأكيد دوره الطليعي في فلسطين وفي كل أرجاء الوطن العربي للإسهام مع كافة القوى اليسارية الثورية العربية في تغيير هذا الواقع العربي المهزوم، انطلاقاً من وعيه أن أحد أهم شروط التحرر الوطني في هذه المرحلة، يكمن في ارتباطه العضوي الوثيق بالصراع الطبقي، ما يعني بوضوح أن النضال ضد الامبريالية والنظام الرأسمالي هو شرط أولي -في الوعي والممارسة- لنجاح وتقدم أي نضال ضد العدو الصهيوني، على أن هذا الشرط لن تكتمل مقوماته بدون الرؤية الإستراتيجية اليسارية القومية، المرتبطة بالهدف الاستراتيجي: إقامة المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد، إذن، فالمناضل الثوري في كادر وقواعد حزبنا، يتوجب عليه قبل كل شيء أن يضرب المثل بسلوكه النضالي، والسياسي، والاجتماعي، والفكري، وهي ممارسة يصعب، بل يستحيل، تطبيقها إذا لم يتوفر التوجيه التعبوي الفكري والسياسي المستمر من قيادة الحزب لكل الرفاق، علاوة على أهمية قيام كل رفيق في حزبنا عموماً وفي كادرنا خصوصاً، بتنمية وتعميق قدراته الفكرية والسياسية عبر جهد ذاتي فعال ومتواصل، يعبر عن الاستجابة الذاتية لغايات وأهداف الجبهة، إنها ببساطة وحدة وتفاعل العامل الموضوعي مع العامل الذاتي، الكفيلة بتقدم الحزب دوماً وصعوده وانتشاره في أوساط الجماهير، ذلك أن تطوير العامل الذاتي لدى رفاقنا عموماً ولدى الكادر الثوري خصوصاً، قضية غاية في الأهمية، بالنظر إلى أن الأهداف العظيمة التي نؤمن بها تستحق التضحيات العظيمة.

2011/6/6

قصة شهيد من بلدي

محمود درويش

يحكون في بلادنا
يحكون في شجن
عن صاحبي الذي مضى
و عاد في كفن
*

كان اسمه. ..
لا تذكروا اسمه!
خلوه في قلوبنا...
لا تدعوا الكلمة
تضيع في الهواء، كالرماد...
خلوه جرحا راعفا... لا يعرف الضماد طريقه إليه...
أخاف يا أحبتي... أخاف يا أيتام...
أخاف أن ننساه بين زحمة الأسماء
أخاف أن يذوب في زوابع الشتاء!
أخاف أن تنام في قلوبنا
جراحنا...
أخاف أن تنام!!

-2-

العمر... عمر برعم لا يذكر المطر...
لم يبك تحت شرفة القمر
لم يوقف الساعات بالسهر...
و ما تداعت عند حائط يداه...
و لم تسافر خلف خيط شهوة... عيناها!
و لم يقبل حلوة...

لم يعرف الغزل
غير أغاني مطرب ضيعه الأمل
و لم يقل : لحوة الله!
إلا مرتين
لت تلتفت إليه ... ما أعطته إلا طرف عين

كان الفتى صغيرا...
فغاب عن طريقها
و لم يفكر بالهوى كثيرا!...!

-3-

يحكون في بلادنا
يحكون في شجن
عن صاحبي الذي مضى
و عاد في كفن
ما قال حين زغردت خطاه خلف الباب
لأمه : الوداع!
ما قال للأحباب... للأصحاب:
موعدنا غدا!
و لم يضع رسالة... كعادة المسافرين
تقول إني عائد... و تسكت الظنون
و لم يخط كلمة...
تضيء ليل أمه التي...
تخاطب السماء و الأشياء ،
تقول : يا وسادة السرير!
يا حقيبة الثياب!
يا ليل ! يا نجوم ! يا إله ! يا سحب: !
أما رأيتم شاردا... عيناه نجمتان ؟
يداه سلتان من ريحان
و صدره و سادة النجوم و القمر
و شعره أرجوحة للريح و الزهر!
أما رأيتم شاردا
مسافرا لا يحسن السفر!
راح بلا زوادة ، من يطعم الفتى
إن جاع في طريقه ؟
من يرحم الغريب ؟
قلبي عليه من غوائل الدروب!
قلبي عليك يا فتى... يا ولداه!

قولوا لها ، يا ليل ! يا نجوم!
يا دروب ! يا سحب!
قولوا لها : لن تحملي الجواب
فالجرح فوق الدمع ... فوق الحزن و العذاب ! لن تحملي ... لن تصبري كثيرا
لأنه ...
لأنه مات ، و لم يزل صغيرا!

-4-

يا أمه!
لا تقلعي الدموع من جذورها!
للمع يا والدتي جذور ،
تخاطب المساء كل يوم ...
تقول : يا قافلة المساء!
من أين تعبرين ؟
غضت دروب الموت ... حين سدها المسافرون
سدت دروب الحزن ... لو وقفت لحظتين
لحظتين!
لتمسحي الجبين و العينين
و تحملي من دمعا تذكار
لمن قضوا من قبلنا ... أحبابنا المهاجرين
يا أمه!
لا تقلعي الدموع من جذورها
خلي ببئر القلب دمعتين!
فقد يموت في غد أبوه ... أو أخوه
أو صديقه أنا
خلي لنا ...
للميتين في غد لو دمعتين ... دمعتين!

-5-

يحكون في بلادنا عن صاحبي الكثيرا
حرائق الرصاص في وجناته
وصدره ... ووجهه ...

لا تشرحوا الأمور!
أنا رأيتا جرحه
حدقت في أبعاده كثيرا...
"قلبي على أطفالنا"
و كل أم تحضن السريرا!
يا أصدقاء الراحل البعيد
لا تسألوا : متى يعود
لا تسألوا كثيرا
بل اسألوا : متى يستيقظ الرجال

سبق لي أن نشرت حول الاغتراب بين القومية والماركسية في الجبهة ...
واعيد ارسال المقال المنشور مع بعض التعديلات والاضافات التي اكتبها اليك مباشرة.

الاغتراب من حيث المبدأ نتاج الإنسان، ورغم أن البشر بهذا المعنى هم الذين يصنعون العالم الاجتماعي الذي يعيشون فيه، فإن هذا العالم يصبح فيما بعد غريباً عنهم لا يملكونه وإنما تملكه وتملك الإنسان معه أشياء أخرى صنعها الإنسان بنفسه ثم استقلت عنه وسيطرت عليه كما هو الحال في ظل علاقات السيطرة والاستغلال والقهر في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات التابعة والمتخلفة، كما في بلداننا العربية، حيث تسود هيمنة المؤسسات السلطوية وآلياتها السياسية والأمنية والاجتماعية بكل أجهزتها القمعية المتنوعة، التي تخضع لآليات شبه مستقلة لا لإرادات الأفراد، وهكذا يحدث الاغتراب الذي لا سبيل لهزيمته إلا بمزيد من المعرفة المتحررة المبنية على الإدراك الشامل للطبيعة والمجتمع لكي تتيح له الانغماس في ممارسة الحياة مثل العمل المبدع والحب والتذوق لمختلف الفنون وإنتاجها بناء على الإدراك الشامل وتوسيعاً له وتعميقاً لأبعاده المختلفة.

لكن الاغتراب يصبح له معنى أشمل عندما يرتبط بالفعل السياسي لدى الفصائل والأحزاب والحركات السياسية (الأحزاب، النقابات..) حينما تشعر أن ثقافتها السياسية ذاتها لم تعد من ممتلكاتها وأن الأسس النظرية والفكرية للممارسة السياسية لم تعد تلهمها في شيء لفهم التحولات الجارية وقواعد اللعب الجديدة في الحقل السياسي، فتتكشم على ذاتها وتنسحب من الواقع تدريجياً حتى تفقد تلك الصلة التي تربطها به، وذلك حينما تنكسر حالة الانفصام أو العزلة أو الفجوة بين الوثائق النظرية للحزب وبين ممارساته العملية (كما هو الحال في جبهتنا)، بحيث تصبح هذه الممارسات بعيدة إلى حد كبير عن مضمون وأهداف الرؤية أو المحددات النظرية كما وردت في وثائقنا، لكنني على الرغم من ذلك، لا اعتقد بأن الجبهة الشعبية تعيش حالة من الاغتراب بين الرؤية القومية من ناحية والرؤية الماركسية من ناحية ثانية، مع اقرارى بضعف العلاقة بين البعدين القومي والماركسي داخل الجبهة، مما سيؤدي في حال استمراره إلى تبلور وهيمنة حالة الاغتراب، والسؤال هنا ما هي مظاهر الضعف، والأزمة الداخلية في الجبهة التي يمكن أن تؤدي إلى سيطرة مناخ الاغتراب فيها؟ سأحاول على هذا السؤال من خلال إبداء بعض الملاحظات.

الملاحظة الأولى: تتعلق بحالة الضعف التاريخي للوعي العميق لدى الرفاق الكوادر - بمفهومى القومية والماركسية، حيث جاء انهيار الاتحاد السوفيتي وتحولات العولمة الرأسمالية ليضفي مزيداً من الارتباك والحيرة والفوضى الفكرية على الجبهة الشعبية وجميع أحزاب اليسار العربي، وفي هذا السياق أشير إلى أن معظم احزاب اليسار الفلسطيني لا ينطبق عليهم صفة اليسار الماركسي، وبالتالي فإن هذه الأحزاب تعيش داخلياً حالة شديدة من الاغتراب لدى عموم الاعضاء عندما يصعب على هذا المكون الأيدلوجي إيجاد مكانه الطبيعي ويعيش نوعاً من التيه والحيرة معاً على مستوى الموقع أولاً وقد يمتد إلى ذلك ليشمل المرجعية أيضاً، وبالإضافة إلى ما تقدم يا رفيقي وفا، فإن هناك ضعفاً ملموساً فيما يتعلق باستيعاب الرفاق للرؤية القومية (التقدمية بالمعنى والجوهر الماركسي) وأهدافها وتربطها الجدلي مع القضية الفلسطينية والصراع مع العدو الصهيوني، إذ أن هذه الرؤية تشترط أن يكون النضال ضد الحركة الصهيونية ودولتها مرهون بقوة المسار النضالي ضد الامبريالية والأنظمة الرجعية والاستبدادية التابعة

والمختلفة على الصعيد القومي ، فبدون تفعيل هذا النضال القومي - عبر التأسيس الجاد للحركة الماركسية العربية ودورها السياسي و الكفاحي والطبقي - يستحيل علينا كفلسطينيين عموماً ، وكجبهة خصوصاً ، أن نحقق اهدافنا أو أن نحسم الصراع مع العدو الصهيوني بقدراتنا وامكاناتنا الوطنية فقط ، وهنا تتجلى عملية الترابط بين النضال الوطني الفلسطيني - كطليعة- والنضال القومي التحرري الديمقراطي العربي .

الملاحظة الثانية: هي أن اليسار الفلسطيني (والعربي عموماً) لم ينتج -عبر دراسات متخصصة- معرفة جديدة للواقع السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الثقافي ، القانوني ، برؤية وطنية وقومية يسارية واضحة المعالم ، بحيث تجيب على الأسئلة المرتبطة بالنضال الديمقراطي أو المطليبي، ويعود السبب في ذلك إلى الضعف الفكري والبنوي للقيادة وعجزها أو قصورها في تطبيق البرامج الفكرية والسياسية والمجتمعية التثقيفية لدى أعضائها (وهي حالة تؤثر بوضوح على معنى ومغزى أزمة القيادة)، ذلك إن إنتاج معرفة نظرية ، فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية ... إلخ ، يتطلب عدداً من الشروط العلمية منها قدرة القيادة ومؤسساتها أو دوائرها على التحليل المجتمعي، وهذا ما تفتقر له أحزاب وقوى اليسار الفلسطيني بدرجات متفاوتة ؛ إذ أن أغلب تساؤلات اليسار اليوم لا تزال حبيسة ماضيه دون أي ابداع أو تجديد يتناسب مع المستجدات والمتغيرات الراهنة ، بل إن اليسار الفلسطيني رهن عدد من القضايا والإشكالات السياسية والمقاومة على حساب الإشكالات المجتمعية ، وعلى الرغم من أهمية ذلك فإنه لا يمكن من الناحية العلمية أن نرهن كل المشكلات بالقضايا التحررية أو السياسية ، فلا بد من مقاربات علمية لكافة الظواهر الاجتماعية وإيجاد علاقات سببية وروابط واضحة بين التحرر الوطني وقضايا التطور الاجتماعي الديمقراطي ، بما يمكن الحزب أو الجبهة من الاقتراب والتفاعل مع القضايا المطليبية واقناع الجمهور المعني بالعلاقة التفاعلية المتصلة بينه وبين الحزب.

الملاحظة الثالثة: عدم قدرة اليسار على التكيف مع متطلبات التغيير الجديدة في المجتمع الفلسطيني بعد أوصلو والسلطة وبقي مشدوداً للقضايا والشعارات السياسية اللفظية دون أي ممارسة فعالة ومؤثرة ضد آثار أوصلو وممارسات السلطة على الصعيد المجتمعي ... الأمر الذي عزز عوامل الاغتراب لدى الحزب من ناحية ولدى الاعضاء من ناحية ثانية .

الملاحظة الرابعة: اليسار بحاجة ماسة اليوم إلى مراجعة التنظيم وأسلوب العمل، بما يسمح له بإعادة ترتيب البيت الداخلي والفعل المباشر في المجتمع والالتحام بقضاياها، مما يطرح السؤال العريض أين اليسار من حلم تأطير الجماهير وتحريك الشارع...؟ إن احوال التراجع السياسي والجماهيري لدى الجبهة وفصائل اليسار ترك -إلى جانب أسباب أخرى- مجالاً خصباً للإسلاميين للاشتغال دون مزاحمة عندما عجز عن الاشتغال الطبيعي في أوساط الفقراء وتجمعاتهم السكنية في المدن والمخيمات والقرى في الوطن والشتات .

إن المراجعة الموضوعية تقتضي الاعتراف بان تبني الجبهة للماركسية منذ أوائل عام 1968م، وقرارها بجعل حركة القوميين العرب في خدمة الجبهة ،كان قراراً متسرعاً رغم انه كان يستهدف ابراز البعد الكفاحي والثوري للجبهة على الصعيد الفلسطيني دون القطيعة السياسية والمعرفية مع المنطلقات القومية لحركة القوميين العرب ،حيث نلاحظ ان الخصوصية الكفاحية التي تميزت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكانت بالفعل حافزاً رئيسياً لانحياز الشباب للجبهة في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي ، لكن الجبهة حملت منذ بداياتها الأولى الرؤى القومية الثورية ضد الانظمة الرجعية ، ولذلك كان من الطبيعي ان تبادر الجبهة انذاك الى تأسيس وبناء " الجبهة الشعبية

لتحرير الخليج العربي " و " جبهة تحرير ظفار" واحزاب ثورية اخرى في السعودية والكويت واليمن ، وكل هذه الجبهات والاحزاب كان محددها الرئيسي وحدة المنطلق القومي مع الفكر والمنهج الماركسي وعليه اعتبرت الجبهة أن من أولويات الفكر السياسي العلمي السليم تحديد معسكري الأعداء والأصدقاء للشعب الفلسطيني والعربي، وثورته المسلحة. وصنفت المعسكر الأول بالإمبريالية العالمية، والصهيونية، وإسرائيل، والرجعية العربية، الممثلة "بالطبقات الرجعية من إقطاع وبرجوازية، الذين ترتبط مصالحهم بالإمبريالية، وصنفت المعسكر الثاني - آنذاك- بالشعوب المستعبدة التي تعاني من الهيمنة الاستعمارية - الإمبريالية واستغلالها لثروات الشعوب العربية ، وهنا يتجلى ايضا الوضوح في الموقف والرؤية بالنسبة لوحدة القومي والماركسي، وهو ما دفع بالجبهة مد خيوط التشابك ثم التحالف مع المعسكر الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي ثم كوبا والصين وكوريا رغم اية ملاحظات نقدية حول هذه التحالفات .

لقد جاء تبني الجبهة الشعبية للفكر الماركسي في ضوء قراءتها للأزمة السياسية، والفكرية، والتنظيمية، التي عصفت بالحركة القومية العربية عموماً، وحركة المقاومة الفلسطينية خصوصاً، بعد هزيمة 1967م، وهذا لا يعني أن الجبهة قطعت صلتها مع الفكر القومي؛ بل عملت على الربط الجدلي بين هذا الفكر وهويتها الفكرية اليسارية الجديدة، "فالجبهة الشعبية منذ انطلاقتها اقرت بالطبيعة القومية الشمولية للصراع في المنطقة، إلى جانب تأكيدها على المضمون الطبقي؛ لأن معركة التحرير الفلسطينية هي بالنسبة للجبهة، معركة قومية، ولكنها في نفس الوقت معركة طبقية، ضد كل القوى الرجعية والرأسمالية العربية التابعة . وهكذا ربطت الجبهة في وثائقها بين النضال الوطني التحرري، والنضال الطبقي الاجتماعي والاقتصادي، بمنطلقاته الفكرية الماركسية والقومية .

وقد استطاعت الجبهة انطلاقاً من تبنيها للفكر الماركسي أن تسهم في بلورة المسائل الإستراتيجية لحركة النضال الوطني الفلسطيني، والربط النظري بين الوطني والقومي والأممي في المراحل الأولى من تجربتها النضالية إلى حد بعيد، وتميزت بكفاحيتها وثورتها، إضافة لخوضها جدالات فكرية وسياسية. وساهمت إيجابياً في نشر الفكر الاشتراكي العلمي، الذي ارتبط برفعها لواء الكفاح المسلح طريقاً لتحرير فلسطين.

وهذا ما حدا بالجبهة إلى عدم اتخاذ خطوات متسعة على صعيد التغير الفكري، كما ذهبت بعض الأحزاب العربية والفلسطينية؛ بل بقيت تؤكد على ضرورة امتلاك رؤية وبعد أيديولوجي مغاير ونقيض لمفاهيم العولمة، أو الليبرالية الجديدة. انطلاقاً ، من الرؤية القومية المعبرة عن مصالح الطبقات الفقيرة والكادحة في البلدان المتخلفة، الحاملة للفكر الماركسي إلى جانب منطلقاتها القومية في الخلاص والنهوض، ومن هنا فإن الرؤية القومية المستندة لمصالح الطبقات الفقيرة والكادحة في البلدان المتخلفة، لا يمكن إلا أن تكون جزءاً عضوياً من مكونات الماركسية الفكرية كما تجسدها الجبهة الشعبية .

وعلى الرغم من كل ما تقدم ، فأنني لا استطيع تجاوز حالة الاغتراب الفكري او حالة الاضطراب أو "الانقسام" الفكري، التي لا زالت مفاعليه قائمة حتى اللحظة. وهو يتضح من حالة التششت أو عدم الوضوح الفكري، وانتشار مظاهر التدين الداخلي، والتأثر بأفكار قوى الإسلام السياسي (الخصم الأيديولوجي)، أو الأفكار الليبرالية، وبقاء الفكر

الماركسي غريباً عن الواقع، وعدم استطاعة تعريبه أو توطينه، كما دعت الجبهة في العديد من أدبياتها، ووثائقها النظرية، على صعيد تمثل هويتها الفكرية الماركسية للواقع العربي والفلسطيني، المبني على وعي عميق بهذه الهوية الفكرية، وبناءً على قراءة عميقة للواقع العربي الفلسطيني؛ بحيث ترتدي هذه الهوية الثوب القومي العربي كما قال القائد الراحل جورج حبش.

وبالتالي فإن القول بدور تاريخي للجبهة الشعبية ليس إلا فرضية على جميع الرفاق واجب إثباتها عبر التفاعل والتطابق الجدلي بين النظرية كما بلورتها وثائق مؤتمرات الجبهة وبين الممارسة النضالية والسياسية والمجتمعية والجماهيرية. وبالتالي لا مجال لاستقامة القول بـ"الحزب الطليعي" وفي آن القول بـ"الحزب متدني المستوى فكرياً"، وهنا استدرك بالقول: إن الأسس والمنطلقات السياسية والكفاحية والتنظيمية والفكرية التي حكمت مسيرة الجبهة منذ نشأتها إلى يومنا هذا، هي أسس ومنطلقات تتوحد فيها بصورة جدلية - الرؤيتين القومية والماركسية معاً، وهذا ما نلاحظه بوضوح في الجانب النظري أو وثائق وأدبيات الجبهة خصوصاً، مع اقرارنا بتراجع نسبياً في الممارسة على الصعيدين الوطني والقومي، حيث تعرضت هذه الأسس أو المبادئ لأشكال من التعطيل أو الرخاوة، ما أدى إلى تعريض الحزب بهذه الدرجة أو تلك لحالة من الركود أو التراجع المعرفي والسياسي، ومن ثم الخضوع لعوامل الأزمة الداخلية وتراكماتها التي عززت النزعات الانتهازية والشللية المدمرة لأفكار الحزب ومبادئه وفاعليته، وخلقت ما يمكن تسميته -كما يستنتج سامي في سؤاله- بحالة الاغتراب الفكري أو الانفصام بين المرتكزات القومية والماركسية في الجبهة، وهو وضع غير مستغرب يا صديقي سامي، فإذا كفت أيديولوجيا الحزب ومبادئه ومنطلقاته وممارساته عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ويعبر عن مصالح الجماهير الشعبية وطموحاتها فإن الحزب يبدأ في حالة من التراجع والاغتراب، ويفقد تأثيره تدريجياً إذا ما تعززت حالة الانفصام بين الممارسة والنظرية.

لكن ما تملكه الجبهة الشعبية من رؤى ومواقف سياسية وطنية وقومية، ومنطلقات فكرية ماركسية، بالإضافة إلى تاريخها النضالي المتصل حتى اللحظة، يوفر كل الامكانات الكفيلة بخروجها من ازمتها الراهنة واستعادتها لدورها الطليعي على الصعيدين الوطني والقومي وفق منطلقها الأيديولوجي الماركسي، الذي يجعل من الجبهة، الأكثر تعبيراً -من حيث المصادقية- عن طموحات الأغلبية الساحقة من شعبنا، لكن نجاح هذا الاستثمار مرهون بإزالة كل العقبات التي تحول دون بناء الحزب الثوري، وبالطبع إزاحة كل مظاهر وأشكال الاغتراب الذي يعود في أحد أهم أسبابه إلى حالة الاغتراب الذاتي لدى الاعضاء، التي تتجسد في فقدان بعض الأعضاء للدافعية الذاتية أو تراجع قناعاتهم واخلاصهم الثوري لمبادئ الجبهة وأفكارها، إلى جانب الضعف الملموس بالنسبة لامتلاك الوعي الفكري والسياسي والتنظيمي في قسم كبير من العضوية، مما فاقم في مظاهر وأدوات الازمة الداخلية التي تعززت في ظل ما اسميه بحالة الفوضى الفكرية، وغموض المفاهيم واضطرابها، كظاهرة سائدة اليوم ليس في أوساط الجبهة فحسب بل أيضاً، وبصورة أشد وضوحاً، في أوساط كافة فصائل وأحزاب اليسار العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً.

من هنا كانت أهمية المراجعة واستعادة المبادرة فكرياً وتنظيمياً، لتفسير ما حدث وتقديم أطروحة صائبة لأسئلة مطروحة وفراغ ذهني يخطئ من يظن أن العدو لا يحاول سده بأطروحة فكرية فاسدة، والحال هذه فإن المراجعة الجادة ومن ثم تكريس وتعميق وعي الرفاق بأطروحتنا الفكرية السياسية ببعدها القومي الماركسي معاً، وهي ليست ترفاً كما يتوهم البعض، بل ضرورة لا غنى عنها في معركة فكرية مشتتة، في إطار الصراع ضد العدو الامبريالي الصهيوني من جهة، وفي الصراع الديمقراطي الداخلي بالتفاعل والتضامن الحقيقي مع قوى التقدم والديمقراطية في الانتفاضة الثورية في معظم العواصم العربية ضد أنظمة ورموز الرجعية والتخلف والاستبداد والتبعية من جهة ثانية

، بما يمكننا كخطوة نوعية لاحقة من تأسيس واستنهاض التحالف اليساري الماركسي تمهيداً لبلورة الحركة الماركسية العربية على الصعيد القومي ، الكفيلة - مع عوامل أخرى - بفك الاستقطاب القائم بين السلطة من جهة ، وقوى الإسلام السياسي من جهة أخرى، ومن ثم إتاحة مساحة أوسع لحزبنا وأحزاب اليسار القومي الديمقراطي في أوساط الجماهير تعزز دورنا المستقبلي، خاصة وأن ظروف الانتفاضات العربية الراهنة تؤكد على أن آفاق المستقبل مفتوحة أمام الجبهة وكل القوى اليسارية العربية إذا ما التزمت بالقضايا الوطنية التحررية والمجتمعية للطبقات الشعبية بروية قومية، ولكن رغم انفتاح هذه الآفاق، رغم نضوج الظروف الموضوعية في فلسطين وكل البلدان العربية ، بدرجات متفاوتة ، إلا أن قوى اليسار لم تتفاعل كما ينبغي مع هذه الآفاق أو الظروف، وظل العامل الذاتي (الحزب) قاصراً أو متردداً أو رخوياً، رغم كل نصوص وثائق هذه القوى والأحزاب اليسارية ، بما في ذلك الجبهة الشعبية ، ولذلك ليس من المستغرب أن تنشأ هذه الحالة من الإغتراب الفكري بين القومي والماركسي ، وهي كما قلت ظاهرة لها أسبابها الموضوعية ، لكن أسبابها الذاتية تشكل العامل الرئيسي في بروز هذه الحالة من الإغتراب ، ما يدعوني إلى الحديث وهنا بالضبط يتجلى دور الجبهة الشعبية في العمل الاستراتيجي الجاد من أجل الإسهام الفعال في وقف انحراف قيادة حركة التحرر الوطني وإعادة توجيه مسارها التحرري الديمقراطي في إطار إستراتيجية التحرر القومي العربي الأشمل .

إن ثمة دور تاريخي واجب الجبهة أن تؤديه تجاه القضية الوطنية والقومية العامة أولاً وتجاه نفسها ثانياً، انطلاقاً من رؤية إستراتيجية واضحة تقوم على إنهاء الوجود الإمبريالي والصهيوني في بلادنا ولتكون فلسطين جزء من المجتمع العربي الاشتراكي، ما يعني مقاومة كل أشكال ومظاهر الاستسلام لميزان القوى الراهن، كما للوجود الصهيوني، وبالتالي النضال مع كافة القوى اليسارية والتقدمية العربية من أجل تغيير هذا الواقع العربي المهزوم، ليصبح الصراع ضد الوجود الصهيوني صراعاً عربياً - إسرائيلياً يستهدف تحقيق التحرر الوطني والقومي وينهي كل أشكال التبعية والخضوع والتخلف على طريق التطور والحدثة والعدالة الاجتماعية والوحدة.

أخيراً رفيقي العزيز وفا ما أود أن اضيفه إليك ، يتعلق بقلقي الموضوعي وليس الشخصي بالنسبة للضعف العام أو التراجع - بالمعنى النسبي - في مفاهيم : الايمان العقلاني بمبادئ وأفكار الجبهة ، الالتزام والانتماء ، الدافعية الداخلية للرفيق أو الرفيقة ، الشغف أو الانفعال العاطفي والعقلاني بأهداف الجبهة والحرص على تنفيذ متطلباتها في هذه المرتبة الحزبية أو تلك . إن هذه المؤشرات أو مظاهر الضعف والتراجع هي أكثر من خطيرة ، خاصة فيما يتعلق بتراجع الاقتناع بالهوية الفكرية للجبهة ، فإذا انطأَت هذه الهوية -الماركسية ومنهجها تحديداً - فإنني لا اعتقد بأن هناك أي امكانية للتقدم بخطوات إلى الأمام ، ناهيك عن غياب أي امكانية لتمايز الجبهة ، الثوري، الصادق، الملتزم بقضايا الجماهير الشعبية الفقيرة خصوصاً ، وهو تمايز لا يمكن ابرازه إلى عبر وعي الرفاق بهويتهم الفكرية .

بالنسبة للشق الثاني من سؤالك ساحاول الاجابة عليه غداً أو بعد غد ... مع تحياتي لك ولكل رفاقك ورفيقاتك

رؤية أولية حول موقف اليسار الفلسطيني والعربي من حركات الإسلام السياسي راهناً

لعل أكثر ما يشغل أذهان القوى الديمقراطية واليسارية تجاه حركات "الإسلام السياسي"، هي مرجعياتها السلفية المتمتزة، وانعكاس ذلك على المسار التحرري والديمقراطي لمجتمعاتنا، فعلى الرغم من أن هذه القوى تبدي رفضاً قاطعاً لإزاء قمع أو تغييب الأنظمة والطبقات الحاكمة لهذا الاتجاه، فإنها تنتظر بنوع من التشكك والريبة إزاء ما يمثله الإسلام السياسي من موقف تجاه هذه المسألة، خاصة في ظل الانتفاضات العربية عموماً وفي مصر خصوصاً، حيث أن حركات الإسلام السياسي يمكن أن تتعاطى مع قضية الديمقراطية، بطريقة استخدامية، كآلية للوصول إلى السلطة السياسية ومن ثم الاستفراد بها، وتحويلها من مهدٍ للتغيير الديمقراطي، والتطور السياسي والمجتمعي إلى لحد لهذه العملية كلها، وما قد يترتب على ذلك من إعادة إنتاج التبعية والاستبداد بأشكال وصور مستحدثة إذا ما تم التحالف بين قوى الإسلام السياسي من ناحية والجيش ورجال الأعمال من ناحية ثانية، وما سيؤدي إليه هذا المشهد من قيود جديدة، يتم فرضها على عملية النهوض والتطور الديمقراطي لمجتمعاتنا، عبر تقييد وقمع حرية الرأي والتعبير والمعتقد، إلى جانب الموقف الرجعي تجاه مفاهيم الحداثة والتطور المجتمعي عموماً ومن قضية تحرر المرأة ومساواتها بالرجل خصوصاً.

أما فيما يتعلق بظاهرة "الإسلام السياسي" فلا بد من الاقرار بأن النمو المضطرب لما يعرف بـ"الإسلام السياسي" أصبح جزءاً من الحياة اليومية ليس على صعيد شعبنا الفلسطيني فحسب، بل وعلى نطاق الشعوب العربية في ضوء نتائج الانتفاضة الشعبية في تونس ومصر، حيث تم الاقرار بمشروعية جماعة الإخوان المسلمين وحركة النهضة وغيرهما لأول مرة منذ أكثر من خمسين عاماً، وهي خطوة إيجابية ضمن إطار التعددية السياسية الديمقراطية. وبالتالي، فإننا لا نستطيع الحديث عن رؤية برنامجية للمرحلة الجديدة، -ما بعد إسقاط مبارك وزين العابدين بن علي- يتم فيها تجاوز الحركات والجماعات الإسلامية، دون معالجتها والتفاعل الحواري معها بصورة ديمقراطية، وعلى وجه التحديد والحصص، جماعة الإخوان المسلمين، وحركة النهضة، وحركات المقاومة المتمثلة في حزب الله وحماس والجهاد خصوصاً، لأن ذلك يتنافى مع إمكانية القراءة الموضوعية للواقع العياني، بمثل ما يتنافى مع الجوهر الديمقراطي للانتفاضات الثورية العربية ومع تطلع شعبنا للانعتاق من كل أشكال الاستبداد والقهر على طريق التطور والنهوض الوطني والقومي الديمقراطي.

وفي هذا السياق، لا بد لي من أن استحضر تلك اللحظة النهضوية الفارقة في تاريخنا الحديث، -وأقصد بذلك المرحلة الممتدة بين عام 1900 حتى عام 1940- لكي نأخذ منها الدروس والعبر، ومن ثم استلهاها وتطبيقها في قلب الحالة الثورية الديمقراطية العربية الراهنة، لكي نغلق الأبواب في وجه أدوات الثورة المضادة، الداخلية والخارجية.

ففي العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين، التي تسمى بحق، عصر النهضة، حيث ارتقى الحوار الموضوعي بين الأطياف والمذاهب السياسية والفكرية في ذلك العصر كافة، إلى درجات عليا من حريات الرأي والتعبير والكتابة والمعتقد من خلال علاقات غلب عليها السمو والاستنارة والاحترام المتبادل بين الرأي والرأي الآخر، حيث برز في تلك

المرحلة علماء ومفكرين اجلاء، التقوا معاً على أرضية الحوار، رغم تباين منطلقاتهم الفكرية وتعدد محاورها وأهدافها وشعاراتها التي تفاعلت واختلقت في منطلقاتها و منهجيتها في رحاب حرية الرأي والمعتقد والبحث دون أي إرهاب فكري أو جسدي أو تكفيري ، وفي هذا المناخ الديمقراطي الحر ، تفتحت واينعت ازهار كثيرة نذكر منها عبد الرحمن الكواكبي وجمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده وعلي عبد الرازق ، وشبلي شميل وسلامة موسى ، وفرح أنطون ، وطه حسين وبيطرس البستاني وعلي مبارك وهدي شعراوي و إبراهيم اليازجي و جورجى زيدان وإسماعيل مظهر وأحمد لطفي السيد ، وقاسم أمين ، وأحمد أمين وساطع الحصري... إلخ، في إطار ليبرالي واسع ومتنوع الرؤى والأفكار التي تراوحت بين الاستنارة والعلم والحداثة وفصل الدين عن الدولة وبين المادية والداروينية وحرية المرأة والاستقلال والوحدة القومية والاشتراكية والشيوعية .

لكن هذه المناخات الفكرية الديمقراطية الزاخرة بتعددية أفكارها النوعية ، سرعان ما تراجعت وانطفأت شعلتها حتى قيام ثورة يوليو 1952 التي قامت بإلغاء الأحزاب ومن ثم إغلاق الباب في وجه المناخ الليبرالي التعددي الذي اعتبرته الثورة - آنذاك - إطاراً يمكن أن تستخدمه القوى الرجعية بكل تلاوينها الطبقية وخاصة القوى الرجعية ، الإقطاعية والبرجوازية الكبيرة المتحالفة مع النظام الملكي السابق ، وفي المقابل فقد اهتمت الثورة المصرية بعد أن تكرست قيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر منذ عام 1956 على نشر وتعميم الثقافة الوطنية والقومية بمنطلقاتها الحداثية المعاصرة التي أكدت على مبدأ "الكفاية والعدل" بمثل ما أكد على تجسير الفجوة بين الطبقات وتحديد الأجور بما يضمن الحياة الكريمة للعمال والفلاحين ، وفي هذا السياق فقد حرصت قيادة الثورة الناصرية على تطوير التعليم الإلزامي والتعليم العالي ، وتطبيق مبدأ التعليم المجاني في المراحل كافة، بما في ذلك الجامعات والمعاهد العليا ، إلى جانب الحرص على التطور العلمي والثقافي والفني والإعلامي ، حيث ازدهرت المؤسسات الثقافية، الفكرية والأدبية جنباً إلى جنب مع ازدهار وتقدم الفنون الشعبية والمسرح والسينما والتلفزيون ، لكن هزيمة حزيران 1967، كانت بمثابة محطة مهمة ومفصلية ، توقفت عندها سبل التطور المذكور ، لحساب الأفكار الليبرالية والرجعية الهابطة ، المعادية للناصرية، وهكذا منذ نهاية السبعينات، والحديث متصل عن صعود وانتشار الحركات الأصولية الإسلامية، التي أعطتها هزيمة حزيران قوة دفع جديدة. سرعان ما وجدت مجالها الأرحب والأخصب في ظل سياسة الانفتاح الساداتية ثم معاهدة كامب ديفيد، واستعادة القوى البيروقراطية المتنفة والبورجوازية الكومبرادورية وبقايا رواسب الأنماط القديمة المتخلفة ، لدورهم المسيطر على السلطة في مصر وكل البلدان العربية ، الأمر الذي مكّن الحركات الأصولية من أن تقدم مشروعها الأيديولوجي والسياسي والمجتمعي الذي اتخذ -لدى بعض فروع هذه الحركات- طابعاً قتالياً وتضحواً مميزاً ضد الاحتلال الصهيوني ، لكن هذا المشروع ظل في شكله وجوهره معتمداً على عنصرين أساسيين، الأول : قوامه العودة إلى الأصول السلفية والتراثية ، كما هي، دون أي تجديد أو استنارة أو تطور عقلائي حديث، عبر النقل الجامد والمنغلق للنص الديني . الثاني: تربية وتثقيف أعضائها وفق منهجية رفض الآخر، المتمثل في كافة أطراف حركات التحرر العربي (اليسارية والقومية والوطنية) وتكفيرهم بذريعة منطلقاتهم الفكرية العلمانية الديمقراطية بمختلف ألوانها .

غير أن ما يميز الأصولية الإسلامية ، في شكلها العربي عودتها الصارخة إلى مركز الفعل في الأوساط الشعبية العفوية الفقيرة التي افتقدت القوى الديمقراطية واليسارية المدافعة عن قضاياها ، فاضطرت إلى أن تلجأ إلى السماء للخلاص من قهر الأنظمة واستغلالها الطبقي ، وكان طبيعياً في مثل هذا الوضع أن تجد هذه الجماهير الشعبية الفقيرة في الحركات والجماعات الإسلامية ملاذاً لها للخلاص من أشكال اضطهادها واستغلالها والخروج من فقرها

ومعاناتها الناجمة عن فساد تلك الأنظمة واستبداد أجهزتها القمعية ، وأن تلتحق في صفوف الحركات الإسلامية ، من منطلقات سياسية ومجتمعية ودينية ، وبذلك استطاعت هذه الحركات -في ظروف الهزيمة السياسية والتراجع المجتمعي من جهة وفي ظروف الانتفاضة الثورية الحالية من جهة ثانية - أن تحقق حالة غير مسبوقة تاريخياً من الانتشار ، بعد عقود من التهميش والعزلة والكمون الذي عاشته ، بتأثير المرحلة الناصرية والمد القومي التحرري وانتشار الأفكار التنويرية والعقلانية والاشتراكية ، ثم بعد ذلك ، بتأثير مرحلة الكفاح المسلح الفلسطيني منذ عام 1967 حتى نهاية ثمانينات القرن الماضي التي كانت ايذاناً بولادة مرحلة التراجع والهبوط السياسي والانحطاط المجتمعي الذي انتشر في ربوع البلدان العربية منذ ذلك التاريخ، وشكل بدوره بداية الانتشار الفعلي للحركات الإسلامية الأصولية التي لم يكن ممكناً أن تنتشر في غير هذه الظروف.

ومع هذا الانتشار غير المسبوق، انتقلت الحركات الإسلامية الأصولية من حالة التهميش ، إلى حالة التأثير والفعل ، ليس لنشر منطلقاتها وآرائها فحسب ، بل أيضاً لتمارس - بصورة مباشرة وغير مباشرة - نوعاً من الاستنفار لأدواتها الأيديولوجية أو الفكرية الغيبية المنغلقة ، في محاولة لمواجهة الفكر التنويري العقلاني، الوطني والقومي، لتجعل من تهديم مفاهيم التنوير والعقلانية والحدثة والليبرالية والعلمانية والمواطنة والدولة المدنية والوحدة العربية والاشتراكية غايتها الأساسية الأولى ، ومن ثم استخدام الدين السياسي ، كأداة مصالحة مع الواقع المرير وأدواته الطبقية ، الرأسمالية، الداخلية والخارجية ، خاصة وأن هذه الحركات لا تتناقض أبداً مع النظام الرأسمالي بل تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ منه ، ولكن بمنطلقات إسلامية عبر ما يسمى بـ"الاقتصاد الإسلامي".

أما بالنسبة للعلاقة بين اليسار الفلسطيني وحركات الإسلام السياسي، أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعه " الدين " من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فان واجبنا النضالي يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياهم وهمومهم وجذبهم إلى النضال من أجل الحرية والاستقلال والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين - كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية - بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكليته ، فهي تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكل تطوراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

أما بالنسبة للعلاقة الخلفية بين اليسار الفلسطيني وحركات الإسلام السياسي، فهي تستند - من وجهة نظري - إلى التحليل الموضوعي الذي يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... عبر منطق غيبي تراجعي عاجز عن بلورة برنامج سياسي ديمقراطي اجتماعي تنموي ، يتناقض مع جوهر النظام المخلوع في تونس ومصر أو مع أي نظام استبدادي على طريق التفكك كما هو الحال في ليبيا وسوريا والبحرين والأردن... إلخ ، ما يعني إعادة إنتاج أنظمة ليبرالية رثة، وتابعة ومحتجزة التطور ، مع استمرار النظام الاقتصادي الاستغلالي على ما هو عليه .

وعلى الرغم من كل ما تقدم ، فإن المستجدات والمتغيرات المتلاحقة راهناً، تؤثر إلى أننا سنواجه -مع حركات الإسلام السياسي- ظروفًا وأوضاعاً مستجدة، ما يفرض على قوى اليسار الفلسطيني والعربي أن تتمسك برويتها

الموضوعية إلى أبعد الحدود في العلاقة الديمقراطية مع هذه الحركات بمختلف مذهبها ، بحيث تحرص على ان لا تصل الاختلافات معها ، إلى مستوى التناقض التناحري الذي يحكم علاقتنا بالعدو الإمبريالي الصهيوني، انطلاقاً من رؤيتنا تجاه هذه الحركات ، التي تؤكد على "أن قوى الإسلام السياسي هي مكون طبيعي من مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية على الرغم من أية خصوصيات تمثلها، وعلى هذا الصعيد يهمننا أن نؤكد بأننا نرى في تلك القوى إحدى دوائر الفعل والتفاعل الوطني، وذلك وفق قواعد الديمقراطية والتعددية والحريات العامة والخاصة التي يتوجب الاحتكام إليها .

أما بالنسبة لعلاقة اليسار الفلسطيني مع قوى الإسلام السياسي فهي "علاقة متحركة وجدلية تبعاً لتناقضات الواقع السياسية والاجتماعية، وتبعاً للتناقضات التناحرية مع العدو الصهيوني حيث يمكن أن تتوفر حالة من التقاطع على الصعيد السياسي في اللحظة التي تقف فيها قوى اليسار والقوى الإسلامية على أرضية المعارضة والمواجهة لمشاريع التسوية الأمريكية - الإسرائيلية ، بينما على الصعيد الاجتماعي فإن التعارض والتناقض أكثر حضوراً، سواء على صعيد فهم الديمقراطية كقيم وآليات وممارسة لبناء المجتمع ومؤسساته أو تجاه القضايا الاجتماعية الرئيسية حرية المرأة، حرية الاعتقاد وحرية التعبير والاجتهاد وحرية الإبداع الثقافي وقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف تجلياتها" .

إن وضوح هذه الرؤية، ومن ثم البناء عليها بالنسبة لعلاقة القوى اليسارية مع القوى الإسلامية يتطلب من هذه الأخيرة أن تتخذ موقفاً واضحاً من التوجهات التالية:

أولاً: النضال من أجل تحرير الوطن من الاحتلال .

ثانياً: رفض التبعية بأشكالها المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية .

ثالثاً: رفض التطبيع بكافة أشكاله ورفض الصهيونية كعقيدة معادية لشعبنا وللشعوب العربية وحضارتها وتراثها وقيمها .

رابعاً: تغليب التناقضات الرئيسية على الثانوية في هذه المرحلة .

خامساً: النضال من أجل الديمقراطية وترسيخها كنهج حياة مجتمعي يضمن الحرية بكافة أنواعها وفي مقدمتها حرية المعتقد .

هذه هي أبرز ملامح وسمات المرحلة السياسية الجديدة كما نقرؤها في اللحظات السياسية الراهنة.

أخيراً إن احترامنا للأديان عموماً والتراث الديني الإسلامي خصوصاً، يتطلب منا -عبر الحوار الديمقراطي- رفض استخدام الدين كأداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وحرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك رفض اختزال الإيمان الديني إلى تعصب حاقّد ضد الآراء والأفكار والعقائد الأخرى.

2011 / 6 / 7

كلما فكرت أن أعتزل السلطة..

ينهاني ضميري.....

من ترى يحكم بعدي هؤلاء الطيبين ؟

من سيشفى بعدي الأعرج..

والأبرص.....

والأعمى.....

ومن يحيي عظام الميتين ؟

من ترى يخرج من معطفه ضوء القمر ؟

من ترى يرسل للناس المطر ؟

من ترى يجلد هم تسعين جلدة ؟

من ترى يصلبهم فوق الشجر ؟

من ترى يرغمهم أن يعيشوا كالبقر ؟

ويموتوا كالبقر ؟.....

كلما فكرت أن أتركهم.....

فاضت دموعي كغمامة...

وتوكلت على الله..

وقررت أن أركب الشعب....

من الآن الى يوم القيامة....

غازي الصوراني

2011/6/15

حول سؤال ما هي الديمقراطية .. ؟

إن الديمقراطية تفترض إلغاء جميع المطلقات وإحلال محلها مطلق وحيد هو حرية الفكر والرأي في جميع الميادين، فالديمقراطية ليست سوى تحرير الذهن من أحكام مسبقة مهما كانت، وبالتالي فإن العلمانية شرط لا مفر منه ولا بد من أن يترافق معها، هذه العلمانية تفترض فصل شؤون الدين كعقيدة فردية عن شؤون الدولة، وإقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي ذي طابع اجتماعي مدني بحت ، وهذا ما تحتاجه مجتمعاتنا العربية في الظروف الراهنة ، ما بعد إسقاط أنظمة الاستبداد والقمع والتبعية والتخلف ، فقد بات بقاء هذه الأنظمة نقيضاً لتطلع شعوبها إلى الحرية والديمقراطية وتكافؤ الفرص والتنمية المستقلة والتطور العلمي، كطريق وحيد صوب الاستنهاض الوطني والقومي بآفاقه الاشتراكية ، الكفيل بإزالة الوجود الصهيوني والإمبريالي من بلادنا .

إذا كنا نتفق على أن المعرفة هي ثمرة أولية من ثمار الفكر باعتباره وعياً مرتبطاً بالواقع المعاش وعاكساً له ، فليس معنى ذلك تطابق هذه المعرفة بالواقع مع شمولية الفكر وفضاءه الواسع، إذ أن حجم المعرفة ودورها يتحددان حسب نسبة أو درجة تفاعلها مع الفكر وحركة تطوره التاريخي ، وهو تفاعل مرهون بدرجة تطور وحركة الواقع وصراعاته وتناقضاته الداخلية والخارجية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) في هذه المرحلة أو تلك من جهة، وبدرجة عمق وقوة الوعي الذاتي لدى المثقف العضوي في إطار العقل الجمعي أو الحزب الماركسي ودوره في مجابهة الواقع وتغييره من جهة ثانية ، فبدون امتلاك الوعي بالنظرية والواقع تتعرض حركة الحزب وصيرورته لمخاطر الارتجال والعفوية والتفكك التنظيمي التي تولد بدورها مظاهر الشللية والانتهازية والهبوط السياسي والفكري، إلى جانب مظاهر التطرف العدمي الانتهازي ، ما سيؤدي بالحزب إلى التفكك والتلاشي، وفي كل الاحوال فإن الممارسة هي احد المعايير الهامة للحكم على وعي قيادة هذا الحزب أو ذاك وأعضائه .. فالممارسة هي التي تدل على الوعي بالنظرية ووضوح الرؤية ، بمثل ما تدل أيضاً على الاريك والتخبط السياسي والفوضى وانتشار الشعور بالاغتراب بين الأعضاء تجاه أفكار الحزب ومبادئه ، ومن ثم يكون من الطبيعي أن تتراجع القنوات والدافعية الذاتية جنباً إلى جنب مع تراجع فكرة الانتماء والالتزام بالحزب ، وفي هذه الحالة لا يكون مستغرباً أن يعيش الحزب حالة عميقة من العزلة عن الجمهور ، يستحيل تجاوزها بدون خروجه من حالته المأزومة صوب النهوض ، وتلك مهمة صعبة ، لكنها قابلة للتحقق عبر كل المخلصين لمبادئ الحزب وأهدافه من الكوادر والأعضاء .

إن المعرفة بالنسبة لنا لا تتوقف عند المعرفة الأولية التي تتشكل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب، بل علينا أن نحاول دوماً إدراك الأشياء، وكل الموجودات من حولنا ، إدراكاً عقلانياً يمكننا من فهم الأسباب التي تحول دون تحقيق مهام الثورة التحريرية الوطنية والقومية الديمقراطية في مجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية، وصولاً إلى معرفة السبل الكفيلة بتجاوز واقع الهزيمة والتبعية والتخلف والاستبداد ، وهنا تتجلى "الأيديولوجيا" أو الرؤية الماركسية - المتطورة والمتجددة ابداً - كمفهوم جراحي تستطيع فصائل وأحزاب اليسار الماركسي في فلسطين والوطن العربي أن توفر لأعضائها وكوادرها ، ثم لجمهورها من خلالها، وعياً بحقيقة الصراع الوجودي ضد دولة العدو الصهيوني من جهة وبحقيقة الصراع الطبقي (السياسي والاجتماعي والاقتصادي) الداخلي من جهة ثانية ، لكي يشتركوا في مباشرته، وبالتالي فإن المعرفة التي ندعو إلى امتلاكها ووعيتها، هي المعرفة المشغولة بالثورة التحريرية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية على الصعيدين الوطني والقومي ، والملتزمة - سلوكاً وتطبيقاً - بمفاهيم الديمقراطية والمواطنة والنهوض والارتقاء والتطور، والمتسلحة بالعلم والاستكشاف المرتكز إلى العقل والتجربة، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقديسية وجمود الأفكار، كمدخل لا بد منه لتحرير الواقع العربي وتخليصه من كل رموز وأنظمة الدكتاتورية والعمالة "ملوكاً" و "رؤساء" و "أمراء" كشرط للقضاء على مظاهر التخلف والتبعية والخضوع

والاستبداد وقمع الحريات، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط، مدركين أن اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل، والعقلانية كمفهوم، يستند على المنهج العلمي الجدلي، سيدفع بفكرنا العربي صوب الدخول في منظومة المفاهيم النهضوية الحديثة والمعاصرة التي تقوم على أن للعقل الثوري الجمعي (الحزب) دوراً أولياً ومركزياً في تحليل وتغيير الواقع والتحكم في صيرورة حركته لحساب مصالح الجماهير الشعبية.

2011 / 6 / 19

صديقي غزوان... الموقف ضد الاستبداد وكل أشكال الاضطهاد وأدواته ورموزه سواء في سوريا أو في أي نظام عربي تابع ومستبد، هو المقياس الاول -من وجهة نظري - لمصادقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية ، وهذا لا يعني أبداً إغفال دور القوى المضادة للثورة من القوى والأحزاب السياسية الرجعية، وتحالفها مع رجال الاعمال والجيش والأجهزة الأمنية والبيروقراطية التي تسعى جدياً إلى إفراغ الانتفاضات الشعبية من محتواها الديمقراطي الثوري وتقزيمها والسيطرة عليها بما يهدف إلى إعادة إنتاج أشكال جديدة من التبعية والخضوع للتحالف الأمريكي - الصهيوني تحت غطاء الليبرالية الجديدة أو الديمقراطية السياسية الشكلية التي تحول دون القضاء النهائي على الأسباب الجوهرية لانتفاضة المضطهدين والفقراء العرب، أما هذه الأسباب فهي عندي ، تلك الكامنة في شكل وجوه النظام الرأسمالي التابع في أنظمة الاستبداد، الذي احتكر الثروة والدخل ومارس أبشع أشكال القمع ، وكرس المعاناة والإفقار والإذلال لحساب الطغمة العائلية الحاكمة لا فرق بين ملكي أو جمهوري أو أميري ، وكان من الطبيعي أن تنفجر الانتفاضة والحالة الثورية بعد أن وصلت تراكمات المعاناة والصبر على الظلم إلى نهاياتها أو إلى حد القطع ، وهنا بالضبط علينا أن نتكشف خطر الثورة المضادة (في مصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا والأردن.. وبقية البلدان العربية على الجدول) المدعومة أمريكياً وإسرائيلياً برعاية عدد من العملاء العرب من ملوك السعودية والخليج ورموز الطائفية والتخلف القبائلي لمجابهة الانتفاضات الشعبية والسيطرة عليها ، خاصة في ليبيا واليمن تمهيداً لاستكمال السيطرة في مصر وسوريا، لكنني على ثقة من أن ثوار الانتفاضات العربية افتتحوا مشهد نهاية الحكم المطلق وبداية المشهد الديمقراطي الشعبي العظيم، الذي نأمل أن تكتب جماهير شعوبنا العربية عموماً وجماهير المضطهدين والفقراء وكل الكادحين خصوصاً بيانه وبرنامج الثوري الديمقراطي الذي يزيح وينهي إلى غير رجعة كل أنظمة الاستبداد والاحتكار والقمع في بلادنا، وهو امل قابل للتحقق ، على الرغم من كل مشاعر القلق والخوف التي تساورنا من أن تنتهي هذه الحالة الثورية الانتفاضية إلى ما تعمل وتخطط له قوى الثورة المضادة ... لكن هياات لقد بدأ المشهد الديمقراطي يشق طريقه صوب المستقبل العربي المنشود .

2011 / 6 / 19

صديقتي jeneen Mostafa ... إن تنفيذ مهام الثورة والوطنية الديمقراطية يقع بالدرجة الأساسية على عاتق القوى والاحزاب اليسارية التي تجسد مصالح العمال والفلاحين وكل الفقراء والكادحين في بلادنا، وإذا ما تم استكمال هذه المهام، خاصة فيما يتعلق بالغاء كل أشكال الاستغلال الطبقي والاحتكارات الرأسمالية عبر تأميمها، وتحديد الأجور وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والرعاية الاجتماعية ودعم السلع الأساسية وتحقيق درجات متقدمة من التطور العلمي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي خاصة في مجال الصناعة والتقدم التكنولوجي عبر الدولة والقطاع العام بعيداً

عن أي دور مركزي للقوى البرجوازية ، وبالقطيعة مع كل أشكال ومظاهر التبعية للنظام الرأسمالي المعولم بما في ذلك شروط منظمة التجارة الدولية وشروط البنك والصندوق الدوليين ، وفي إطار نظام ديمقراطي ثوري ، فإن كل ذلك سيعزز التلاحم العضوي ، التدرجي ، المستقبلي بين مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية التي لا تنفصم أبداً عن المهام الإستراتيجية للثورة الاشتراكية في بلادنا .

غازي الصوراني

2011/6/20

خاطرة 3 / 10

ان مشهد الانتفاضات الشعبية يؤذن بميلاد مرحلة جديدة ، انها مرحلة رحيل هذه الأنظمة وسقوط رموزها وأجهزتها القمعية ، وتدمير الأساس الرأسمالي الاستغلالي الذي كان السبب الرئيسي للانتفاضات الشعبية، وهو شعار يجب أن ترفعه اليوم كل القوى الديمقراطية في كل بلدان العرب، تمهيداً لما بعدها وهو الأهم، وأقصد بذلك استمرار النضال الوطني والقومي التحرري والديمقراطي من أجل تغيير النمط الاقتصادي ، الرأسمالي المشوه والتابع، نمط مافيات الاحتكار والفساد والاستغلال.

استلهم دروس وعبر الانتفاضة:

انتفاضة تونس ومصر وليبيا أثبتت أن صاحب السيادة، هو الشعب مصدر السلطة.

إنّ الشارع العربي يسبق، بمسافة طويلة جداً، كل القوى والأحزاب اليسارية والديمقراطية المعارضة للنظام .

إنّ أية محاولة لإنجاز "تسوية" سياسية أو اجتماعية على طريقة "الإصلاحات" و"المشاركة في الحكم" هي إطالة لعمر أنظمة الفساد والاستبداد ، لا فرق بين نظام ملكي أو "جمهوري" ، وإطالة أيضاً ، لعمر الهيمنة الامبريالية الصهيونية على مقدرات شعوبنا عبر خلق أشكال جديدة من التبعية والخضوع من خلال ما يسمى بـ"الإصلاحات" المقترحة من هذا النظام أو ذاك ، لهذا فلا بد من استمرار الانتفاضة الشعبية حتى إسقاط الأنظمة .

أنّ الحركات الاحتجاجية لا يمكن أن تحقق النجاح المطلوب إذا كان إنطلاقها في خدمة الرؤى أو البرامج الانقسامية أو الطائفية ، لأنها بذلك تفتقد لكل المقومات التوحيدية ، وكان ذلك التوحد الشعبي بمثابة رسالة إلى جماعة الاخوان المسلمين في مصر، اللذين أدركوا صعوبة إدعائهم تمثيل الشعب المصري بكامله حيث شكل الشباب الجديد وجماهير الفقراء والكادحين، الجسم الرئيسي للانتفاضة الثورية.

إن الدور الأبرز للنخب السياسية المعارضة والمتفقين هو كسر حاجز الخوف، وكشف خواء الأنظمة وفسادها واستبدالها من جهة والتأكيد على أن الامبريالية والنظام الرأسمالي العدو الرئيسي لشعوبنا ، لذا فإن من واجب هذه القوى أن تسارع إلى التوحد والاصطفاف لحماية الانتفاضة وتحقيق أهدافها ، أما بالنسبة لدور هذه القوى في فلسطين، فهو يتجلى في تحريض الجماهير من أجل انتفاضة ثالثة تستهدف الضغط من أجل إنهاء الانقسام ورفض أوصلو وما لحقها من اتفاقات وتفاوض عبثي ، ورفع راية التوحد في مقاومة الاحتلال وتوفير عوامل الصمود الشعبي عبر الوحدة الجدلية الخلاقة بين مفهومي النضال الوطني التحرري من ناحية، والنضال الديمقراطي الداخلي من ناحية ثانية.

لهذا لابد من تفعيل القوى الديمقراطية واليسارية من أجل صياغة البديل الديمقراطي الشعبي، وأن تسارع إلى الخروج من أزمتها ونهج بعضها الاصلاحى واليميني، وعلى هذه القوى المبادرة الفورية إلى الالتحاق بالانتفاضة وتنظيم صفوفها وقيادتها لنأ يقطف عملاء الثورة المضادة في الداخل والخارج ، والانتهازيون من ألام النظام ومؤسساته ثمارها.

أخيراً ، أقول بثقة وتفاؤل عاليين إن انتفاضة الجماهير في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والأردن والبحرين والمغرب .. والبقية على الجدول ، تصنع اليوم مرحلة متقدمة من الصراع الوطني والقومي، سيتوازي مع الصراع الطبقي والديمقراطي الداخلي، وسينتج عنهما بالضرورة متغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية، تحمل في طياتها أبعاداً ومنطلقات تقترب من مقومات الثورة الوطنية الديمقراطية .

غازي الصوراني

2011/6/21

خاطرة 4 / 10

حول تعريف مفهوم المجتمع المدني

يرتبط مفهوم " المواطن " أو " الفرد " بسياق تاريخي محدد، بظهور النمط الرأسمالي عموماً، وفي عصر النهضة أو الثورات البرجوازية في أوروبا و الثورة الفرنسية، حيث برز مفهوم المواطنة، استناداً لمبدأ المساواة وحرية الفرد الحقوقية، في أوضاع وعلاقات سياسية واجتماعية ازاحت العلاقات الاجتماعية التقليدية القديمة ورواسبها الاقطاعية والعبودية بمثل ما ازاحت الانتماء للطائفة أو العائلة أو الحامولة ، أو الملة والمذهب.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن النموذج الليبرالي لمفهوم المواطنة في ذلك العصر، لم يتطور كنتيجة لمقولات محض فكرية أو فلسفية فحسب، بقدر ما تطور كمحصلة لصراع طبقي اجتماعي داخل البلدان التي تطور فيها، عبر عدد من المراحل التاريخية، حيث يعود ظهور مبدأ المواطنة في أوروبا إلى بداية ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي، وحركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير ، "وقد ساعد على إرساء هذا المبدأ بأوروبا ثلاثة عوامل، هي بروز الدولة القومية، والمشاركة السياسية والتداول على السلطة، وترسيخ حكم القانون، ثم إقامة دولة المؤسسات".

" استناداً إلى ما تقدم، يمكن أن نستخلص شرطين جوهريين من شروط تحقيق المواطنة، أولهما زوال مظاهر حكم الحزب الواحد أو حكم العائلة والفرد (ملك أو رئيس أو أمير) ، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته وآلياته الديمقراطية على أرض الواقع. وثانيهما عدم الجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة، وتداول السلطة سلمياً بشكل دوري، وفق انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل، وشفافية عالية تحد من الفساد والتضليل في العملية الانتخابية".

وعندما تتحقق تلك الشروط، تصبح أساساً متيناً وقاعدة صلبة، وحينئذ تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق اجتماعي وقانوني، إلى قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين، عن وعي ثقافي

ورُقّي حضاري، وتتحول معاملة المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق والجنس، إلى فضيلة وتقاليد راسخة ونابعة من النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي والحضاري للمجتمع والدولة .

2011 / 6 / 21

صديقي العزيز ...

جدية السلطة والقيادة في الذهاب إلى الجمعية العمومية نابعة من يأسها التوصل إلى حل سياسي مقبول مع حكومة العدو ، ولكن إذا ما تعرضت لمزيد من الضغوط الأمريكية لإعادتها إلى التفاوض والاعتراف بدولة مؤقتة ، فإن السلطة ستدعن لهذه الضغوط ، لكن ما أود تأكيده لك ان قبول فلسطين كعضو في الأمم المتحدة أو حتى الاعتراف بدولة فلسطين على الأراضي المحتلة 1967 . فإن ذلك يعني شطب كل الحقوق التاريخية لشعبنا في فلسطين من ناحية ، وشطب حق العودة بصورة نهائية من ناحية ثانية . لذلك كله فإننا ضد سياسات السلطة وممارساتها انطلاقاً من حرصها على قبول صفقات سياسية باسم الدولة المؤقتة أو المستقلة على حساب حقوق شعبنا في أرضه التاريخية وعلى حساب اللاجئين وحق العودة ، وهذا يتناقض مع الموقف الوطني الذي ينطلق من أن أي حل مرحلي لا يلغي حقوق شعبنا التاريخية في أرض وطنه عبر انهاء الوجود الصهيوني في بلادنا .

2011 / 6 / 21

صديقي دواس ... النضال ضد كل أشكال الاستبداد والقهر وضد كل مظاهر التفرد في الحكم باسم الحزب أو العائلة أو الفرد القائد... إلخ هي السمة الرئيسية للصراع الديمقراطي في بلادنا العربية في ظل الانتفاضات المتفجرة فيها ، من اجل تكريس الديمقراطية وحرية الرأي والفكر والمعتقد وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وهو هدف لا بد من أن يلتزم به كل وطني ديمقراطي مخلص في اطار الانتفاضات الشعبية العربية، بحيث تتوحد وتلتحم الأهداف الديمقراطية الداخلية مع الأهداف الوطنية والقومية الكبرى ضد كل أشكال التحالف الامبريالي الصهيوني وضد كل عناصر الثورة المضادة، بما في ذلك القوى الأصولية والسلفية الرجعية، إذ أن صفة الوطنية ، والديمقراطية والتحرر ، تنتفي من كل من يتحالف مع أمريكا ويستعين بحلف الناتو أو بالقوى الرجعية على شاكلة ما يسمى بـ"امراء الخليج والسعودية " كما يجري في ليبيا واليمن .

غازي الصوراني

2011/6/22

خاطرة 5 / 10

تابع / تعريف مفهوم المجتمع المدني

استكمالاً لخاطرة أمس حول تعريف مفهوم المجتمع المدني ، سأتطرق اليوم إلى أصل هذا المفهوم في اللغة العربية ، وهو أصل باهت كما سنرى ، فهو مشتق من كلمة "مواطن" المشتق بدوره من الوطن، وهي صفة يكتسبها شخص ينتمي إلى وطن معين، يحمل جنسيته ويتخذ موطناً يقيم فيه ، والجدير بالذكر أن المعاجم العربية تركز على الوطن ، وليس للمواطنة فيها أي ذكر " ، فقد اقتصررت هذه المعاجم على تفسير الوطن بأنه: "المنزل تقيم به" ، وهو

موطن الإنسان ومحلّه حسب ابن منظور في لسان العرب ، ومن هذا المعنى أخذ مفهوم الوطنية بمعنى حب الوطن ، وربطوه بالحرية أو التحرر من الاستعمار ، وهذا ما نلاحظه عند رواد الإصلاح والتنوير في بلادنا بدءاً من إبراهيم اليازجي وأحمد فارس الشدياق وأديب إسحاق والطهطاوي وفرح أنطون وشبلي شميل وأنطوان مارون والكواكبي و محمد عبده وصولاً إلى أحمد أمين ولطفي السيد وطه حسين وعلي عبد الرازق وسلامة موسى وخير الدين التونسي وغيرهم ، حيث بقي مفهوم المواطنة محصوراً في إطار هذه النخبة ، التي لم تتناول هذا المفهوم بالتفصيل أو بصورة مباشرة ، رغم وعي وإيمان معظمهم بمفاهيم النهضة والتنوير والحداثة عموماً ، بسبب تخلف التطور الاقتصادي والاجتماعي من حولهم ، الأمر الذي أدى إلى ضعف انتشار مفهوم المواطنة ، فعندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعاية (الذي مازال سائداً إلى يومنا هذا) ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة "الجمهورية" ، حيث بقية الناس أو الشعوب - من منظور الرؤساء والملوك العرب - رعايا السلطة أو نظام الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم، رغم المظاهر الشكلية من دساتير وقوانين ومجالس شورى ونواب ... إلخ . إذ أن "الملوك والرؤساء" في بلادنا يبررون استبدادهم الطبقي بذريعة تراثية تقوم على أن "الرعية"، بما هي رعية، لا تعرف مصلحتها، وهنا لا يظهر من جوانب المشاركة إلا الواجبات والخضوع للأوامر ، أما الحقوق فتختفي باعتبار أن " الراعي الصالح" لا يهضم الناس حقوقهم، لكن دون الاعتراف بها كحقوق إن حصلت، بل باعتبارها فضائل من الراعي " الملك او الرئيس"، ومن هنا انتشر المثل الشائع (اعطوا الحاكم حقه ، واطلبوا من الله حقكم) فلاحق للمحكوم سوى التضرع، والصبر على المعاناة والظلم والاستغلال الطبقي ، لكن يبدو أن تراكمات هذا الصبر قد وصلت عبر الانتفاضات الشعبية العربية الراهنة إلى حد القطع ، بحيث لم تعد هذه الجماهير قادرة على الاستمرار في تحمل الظلم والاستبداد والاستغلال والفقر والمرض والجهل ، فكانت ثورتها ضد أنظمتها بمثابة افتتاح مشهد عربي جديد ، لكن عفوية الجماهير قد تعرض المسار الثوري الديمقراطي العربي لانتكاسات خطيرة من خلال ما نشهده اليوم من تحركات عملاء الثورة المضادة في الداخل بالتنسيق المباشر وغير المباشر مع اطراف التحالف الامبريالي الصهيوني لافراغ الانتفاضة الثورية العربية من مضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم اعادة انتاج أشكال جديدة من التبعية والخضوع بذريعة الديمقراطية السياسية الشكلية أو ما يسمى بـ"الليبرالية الجديدة"، وهي امكانية قابلة للتحقق إذا لم تبادر حركات وأحزاب اليسار العربي إلى التوحد في إطار جبهوي جماهيري لمجابهة هذا الخطر الناجم عن غيابها .

غازي الصوراني

2011/6/23

خاطرة 6 / 10

الانتفاضة مستمرة حتى اسقاط النظام

إن مخاطر النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية السائدة في بلدان النظام العربي ، تنعكس بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمة الاجتماعية، واتساعها الأفقي والعمودي معاً، خاصة مع استشراف تراكم الثروات غير المشروعة، وأشكال «الثراء السريع» كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات

والرشوة والعمولات بأنواعها، حيث يتحول الفرد العادي الفقير إلى مليونير في زمن قياسي، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه، في السياسة والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية الداخلية، بحيث تصبح وسائل وأجهزة الاستبداد والاحتكار والاستغلال وقمع الحريات وتكميم الأفواه في بلدان الأنظمة العربية ، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية والتطور الاقتصادي التنموي والاجتماعي الديمقراطي الداخلي ، مما حال دون ممارسة الحد الأدنى من مفهوم المجتمع المدني أو تطبيقاته السياسية بحكم استفحال الاستبداد الناجم عن استفحال الفساد الذي أدى إلى وصول التراكبات الداخلية في عقول ونفوس الجماهير الشعبية إلى حد القطع مع النظام وأجهزته ووسائله الاستبدادية والقمعية ... فكان لابد من انفجار الانتفاضة الثورية في المشهد العربي الراهن ، بعد أن أصبحت مظاهر الاستبداد والافقار والتخلف هي القاعدة التي تحكم أو تحدد مسار العلاقات الاجتماعية والسياسية ، وبعد أن أصبحت مؤسسة الفساد هي التي تملك السيطرة على دفة القيادة في هذا البلد أو ذاك، وتوجيهها وفق قواعد إدارة الأزمة بالأزمة، وهنا ينتقل الحس بالمسؤولية، إلى ضرورات التغيير الثوري والديمقراطي المطلوب في مواجهة هذا الوضع المأزوم، الذي تفرضه طبيعة أزمة النظام العربي الذي وصل إلى طريق مسدود، بحكم أنها تعبير عن أزمة هذا التطور المشوه الذي فرضته حالة التبعية البنيوية للإمبريالية، حسب تعبير المفكر الشهيد مهدي عامل -بحيث «تصبح الطبقة المسيطرة أو نظامها في تناقض بين السير في منطق الحركة التحررية الديمقراطية، وهو منطق معادٍ لها، وبين السير ضده (و النتيجة واحدة)، حيث بات السير في منطق التحرر يضع هذه الطبقة (أو التحالف أو النظام) في تناقض مع مصالحها الطبقية، فيقتضى بالتالي بضرورة زوال سيطرتها الطبقية، وكذلك الأمر بالنسبة لسيورها ضد منطق الحركة التحررية حيث تفقد هذه الطبقة التي هي البورجوازية الكولونيالية كل مبرر لوجودها في موقع القيادة»، وهذا بالضبط ما ادركته جماهير الانتفاضة ، باحساسها العفوي الصادق ، حينما رفعت شعار "الشعب يريد اسقاط الرئيس" الذي تطور إلى "الشعب يريد اسقاط النظام" بعد ان ادركت الجماهير أن أسباب معاناتها الحقيقة تكمن في جوهر وشكل النظام الرأسمالي الفاسد والتابع والمتخلف ، ومن هنا برزت قوى الثورة المضادة من بقايا النظام القديم والقوى الخارجية في محاولة يائسة لعرقلة المسيرة الثورية للانتفاضة ، لكن هيهات فقد انطلقت المسيرة التي باتت سمة رئيسية من سمات المشهد العربي ليس في هذه اللحظة ، بل أيضاً سمة أساسية من سمات المستقبل المنظور والبعيد .

غازي الصوراني

2011 / 6 / 25

خاطرة 10 / 7

قوى الثورة المضادة .. الخطر الأكبر على الانتفاضات الشعبية العربية

الإشكالية الكبرى، أنه في لحظة الانتفاضات الشعبية العربية او الحالة الثورية الراهنة ، تزايدت احوال التفكك والتراجع والتهميش في أحزاب وقوى التغيير الديمقراطي في بلداننا، وبخاصة القوى القومية واليسارية منها، التي لم تستطع -حتى اللحظة- بلورة أو إنتاج صيغة أو رؤية معرفية، سياسية اقتصادية اجتماعية، علمية وواقعية، قادرة على رسم مستقبل مجتمعاتها والخروج من أزمتها، وقد ترك هذا التراجع آثاره الضارة في أوساط الجماهير ووعيتها

العفوي، التي وجدت في الحركات السياسية الدينية - ما قبل الانتفاضة وما بعدها - ملاذاً وملجأ يكاد يكون وحيداً، يدفعها الى ذلك نزوعها الى الخلاص من كل مظاهر المعاناة والحرمان والفقر ومواجهة الظلم الطبقي والاستبداد السياسي الداخلي من جهة ورفض ومقاومة العدو الرئيسي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة.

لكن بسبب استمرار غياب تأثير القوى والأحزاب الديمقراطية، شهدت المجتمعات العربية، منذ الانفتاح السادتي، عودة الى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيها، لم يعرف مثيلاً لها في تاريخها الحديث منذ مائة عام أو يزيد، فهي الى جانب ترعرع الأنماط القديمة القبلية والحمائلية والطائفية، والأصولية والتعصب الديني، توصف اليوم بحق على أنها «مجتمعات شديدة التنوع في بنيتها وانتماؤها الاجتماعي، مجتمعات أبوية، تعاني النزعة الاستبدادية على مختلف الصعد، مرحلية، انتقالية، تراثية، تتجاذبها الحداثة والسلفية، شخصية في علاقاتها الاجتماعية تعيش حتى الوقت الحاضر مرحلة ما قبل المرحلة الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي مرحلة ما قبل الحداثة».

أما على الصعيد الداخلي الاجتماعي، فإن «الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، ازدادت اتساعاً وعمقاً، وفي ظل هذه البنية الطبقيّة الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، يعاني الشعب حالة تبعية داخلية شبيهة بالتبعية الخارجية ومتممة لها، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي».

وفي ظل هذه الأوضاع أو السمات الاجتماعية، عاش الإنسان في المجتمع العربي على هامش الوجود والأحداث لا في الصميم، مستباحاً معرضاً لمختلف المخاطر والاعتداءات، قلقاً حذراً باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والمخاطر، تحتل السلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، يفكر، لكن ليس بقضاياها الأساسية أو العامة، ينفعل بالواقع والتاريخ أكثر مما يعمل على تغييرهما، إنه - كما يقول هشام شرابي - "إنسان مغرب ومغترب عن ذاته، ولأن إمكانات المشاركة نادرة وضيقة، فهو لا يجد مخرجاً سوى الخضوع أو الامتثال القسري أو الهرب... لكن هذا الخضوع والامتثال والهرب لم يعد مجدياً بعد عقود طويلة من تراكم مظاهر وعوامل الاستبداد والاستغلال والظلم، فكانت الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والمغرب بمثابة اعلان انتهاء عصر الاستبداد والظلم وانتهاء عصر "الخضوع والامتثال أو الهرب" .. لكن يبدو أن القوى المضادة للثورة تسعى بكل السبل لافراغ الانتفاضات العربية من محتواها الوطني والديمقراطي الثوري، وذلك عبر التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة و أوروبا بصورة مباشرة وغير مباشرة كما هو الحال في تونس ومصر واليمن والأردن وسوريا والمغرب، أو عبر التدخل العسكري المباشر كما هو الحال في ليبيا، وكل ذلك يتم بذريعة إنهاء الحكم الاستبدادي الفردي ونشر الديمقراطية، وهي ذريعة انتهائية واضحة، حيث تقوم الرموز الطبقيّة لقوى الثورة المضادة من رجال الأعمال و البيروقراطية العليا في النظام بالتعاون مع القوى الأصولية والرجعية، باستغلال عفوية الجماهير الشعبية -في ظل استمرار غياب دور وتأثير ورؤية القوى الديمقراطية واليسارية والقومية -، لتمير وتبرير التعاون مع أمريكا وأوروبا بما سيؤدي إلى إعادة انتاج اشكال متجددة من التبعية والاستغلال والهيمنة الأمريكية - الصهيونية على مقدرات ومستقبل شعوبنا تحت غطاء الديمقراطية الليبرالية التي ستعيد صياغة الأنظمة العربية عبر تحالفات جديدة بين رجال الاعمال والجيش وبيروقراطية النظام القديم مع قوى الاسلام السياسي .

والسؤال : هل هذا هو مآل الانتفاضات الثورية العربية ؟ الجواب لا كبيرة ، لان هذا المآل لن يؤدي إلى تحقيق أي من أهداف الشباب العربي أو الجماهير الشعبية التي قامت بانتفاضاتها الثورية من أجل الخلاص ليس من كل اشكال الاستبداد والحرمان والفقر والذل والمعاناة والخضوع فحسب، بل أيضاً من أجل تحطيم أسس النظام الرأسمالي المشوه

والتابع في بلدانها باعتباره السبب الأوحى في ما وصلت إليه من افقار وإذلال لكرامتها وحرمان لحريتها، ما يعني بوضوح أن هذه الجماهير العفوية ، ضد استمرار أي شكل من أشكال التبعية لأمريكا وإسرائيل ونظام العولمة الرأسمالي ، الأمر الذي يتطلب سرعة استنهاض القوى الديمقراطية والوطنية والقومية ، وفي المقدمة منها قوى وأحزاب اليسار في كل بلد عربي لالتقاط هذه اللحظة المواتية والتفاعل معها ، وفضح وتعرية قوى الثورة المضادة ، انطلاقاً من حرص هذه القوى على استمرار النضال الديمقراطي ضد كل أشكال ومظاهر الاستبداد والتفرد في الحكم ، وتكريس أسس النظام السياسي الديمقراطي ، وفي المقدمة منها صياغة وإقرار الدستور الذي يلبي طموحات وأهداف جماهير الانتفاضة من جهة وانطلاقاً من استمرار النضال ضد التحالف الامبريالي الصهيوني على قاعدة ان تناقض شعوبنا مع هذا العدو هو تناقض رئيسي تناحري لابد من حسمه من أجل الغاء كل أشكال التبعية والخضوع كضمانة وحيدة لتفتح الربيع الديمقراطي بأدواته وجماهيره العربية دون أي تدخل خارجي .

2011/6/26

العزيرة jeneen اشكرك على ملاحظتك واعتذر عن هذا اللبس الناجم عن اختلاط الالفاظ والمضامين ، اما بالنسبة لملاحظتك الاولى فإنني افترض أن قوى واحزاب اليسار هي أحد مكونات اللوحة السياسية في بلادنا ، وهي تندرج بالضرورة ضمن اطار القوى الديمقراطية ، الوطنية والقومية ، لكنها تتميز بهويتها اليسارية ، بمثل ما تتميز كل من القوى الوطنية ، والقوى القومية بمنطقاتها الفكرية والسياسية ، وهذا يعني وجود اختلافات سياسية فكرية بين هذه القوى ، إلى جانب وجود مساحة من التقاطعات بينها ، بما يوفر امكانية للتحالف فيما بين هذه القوى في ظروف محددة ضد خصم سياسي داخلي والصراع معه بوسائل النضال الديمقراطي أو بوسائل النضال الثوري العنيف حسب طبيعة الثورة وامكاناتها وظروفها ، فالمعروف -تاريخياً- أن الانظمة السياسية العربية هي أنظمة فردية استبدادية (ملكية أو جمهورية) ، ولم يتم طوال التاريخ المعاصر تغيير أي نظام سياسي عربي بصورة سلمية أو من خلال عملية ديمقراطية سلمية ، وإنما يتم عن طريق الانقلابات العسكرية التي تعيد انتاج الاستبداد والتفرد ، أو يتم عن طريق العنف السياسي الثوري ، كما جرى في انتفاستي تونس ومصر . أما بالنسبة لأسس النظام السياسي الديمقراطي ، فالأساس الأول هو مناخ الحريات العام ، و حرية المواطن وحرية الرأي وتكوين الاحزاب والانتخابات الديمقراطية التي تتيح الفرصة أمام الجميع للمشاركة فيها عبر الالتزام بمبدأ المواطنة وشروطه التي تؤكد على زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته وآلياته الديمقراطية على أرض الواقع. و عدم الجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة، وتداول السلطة سلمياً بشكل دوري، وفق انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل، وشفافية عالية تحدّ من الفساد والتضليل في العملية الانتخابية، وعندما تتحقق تلك الشروط، تصبح أساساً متيناً وقاعدة صلبة للنظام الديمقراطي.

رداً على سؤال الصديق مازن أبو عواد ، حول تعريف التبعية والتخلف

التبعية هي ظرف موضوعي تشكل تاريخياً ، ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وسياسية ومالية وعسكرية وثقافية ، حيث يتم بمقتضى علاقات التبعية هذه، توظيف موارد المجتمع التابع لخدمة الدولة المسيطرة عليه، فالتبعية إذن -في ظروف العولمة الإمبريالية الراهنة - هي الحاق مجمل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة أو ما كان يسمى ب-العالم الثالث- أو البلدان المتخلفة باقتصاد البلدان الرأسمالية خاصة الإمبريالية الأمريكية، بما يحقق استمرار سيطرتها على هذه البلدان، وديمومة تخلفها وافتقارها لضمان الاستيلاء على ثرواتها وفائض القيمة لشعوبها وافتشال نموها، بما يعني ان التبعية تؤدي إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها السيطرة على تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ... إلخ. وللتبعية أنواع أهمها : التبعية السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية ، والعلمية والثقافية، وهنا يمكن الدخول إلى مفهوم التخلف على أساس أن التبعية هي جوهره الحقيقي من خلال خضوع أنظمة الحكم في بلادنا لشروط النظام الإمبريالي ، حرصاً منها على مصالحها الطبقية دون أي اعتبار للشعب او الوطن ، فهي أنظمة مستبدة فقدت وعيها الوطني ، وبسبب هذه الأوضاع، تكرست ظاهرة التخلف باعتباره ظرف موضوعي تشكل تاريخياً (خاصة في بلادنا العربية واستمر في تاريخها الحديث والمعاصر)، وهو مأزق وقعت فيه اقتصادات المجتمعات التابعة التي يسيطر عليها فرقاء الرأسمالية الرثة، الاحتكارية والبيروقراطية والطفيلية الحاكمة، فالتخلف إذن ، هو نقيض التقدم وهو مفهوم يشير إلى التأخر والنقص تجاه كل مظاهر التطور وعناوينه المتنوعة في الاقتصاد والمجتمع والسياسة، لكنه يتجلى بصورة أساسية في العلاقات الاجتماعية المعبرة عنه في مجتمعاتنا الفقيرة والتابعة ، أما سمات التخلف فهي تتمظهر في : الفقر وسوء التغذية والتزايد السكاني والأمية والديون الخارجية وغياب المؤسسات الحديثة ، أما سماته الجوهرية فهي تكمن في عدم التساوي في الانتاج وفي التوزيع العادل للثروة والدخل ، وفي تركيبة السلع والخدمات المستوردة وما إذا كانت تلبي الحاجات الأساسية للمواطنين ام أنها تذهب لاشباع رغبات الطبقة المسيطرة ومصالحها على حساب مصالح المجتمع الذي تتكرس تبعيته وتخلفه طالما بقيت هذه السيطرة الطبقية دون تغيير.

هذا وقد تكرست مظاهر التبعية والتخلف في بلادنا العربية عبر رموز الاستبداد والقهر من ملوك وأمراء ورؤساء الأنظمة العربية الذين حرصوا على حماية ومراكمة مصالح الشرائح الاجتماعية الكومبرادورية والبيروقراطية والرأسمالية العقارية ورأسمالية الريف وكل أشكال الرأسمالية الطفيلية، بهدف المزيد من مراكمة الثروات التي تنزف دماً من كل مساهماتها بسبب بشاعة استغلال هذه الانظمة للجماهير الشعبية الفقيرة التي صبرت وتحملت كل أشكال المعاناة والفقر والاستبداد والذل وقمع الحريات طوال العقود الماضية حتى لحظة انفجار الانتفاضات الثورية العربية التي أعلنت ولادة مشهد عربي ديمقراطي ثوري جديد .. مشهد الجماهير الشعبية وسقوط أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف ، لكنه مشهد لا يبدو انه قد وصل إلى نهاياته ، حيث تتصدى قوى الثورة المضادة لعرقلته ، لذلك لابد من أن تتحمل كل من القوى الثورية اليسارية والقوى الديمقراطية الوطنية والقومية مسئولياتها التاريخية في هذه اللحظة عبر

المبادرة إلى تأسيس "جبهة حماية الثورة وتقدمها" بما يمكن هذه القوى من الانتشار والالتحام في صفوف الفقراء والعمال والفلاحين وكل الكادحين من أجل قطع الطريق على قوى الثورة المضادة من المافيات الرأسمالية ورجال الأعمال وعملاء النظام السابق وتحقيق أهداف الجماهير وتطلعاتها صوب التغيير الثوري المنشود .

غازي الصوراني

2011/6/27

خاطرة 9 / 10

حول أزمة أحزاب وفصائل اليسار العربي .. النهوض أو إسدال الستار

إن الإشارة إلى الظروف الموضوعية وأثرها على أزمة فصائل وقوى اليسار العربي، لا تستهدف أبداً إيجاد أي مبرر للعامل الذاتي (أحزاب وفصائل اليسار العربي) في عجزه أو تقاعسه أو فشله عن مجابهة هذا الواقع الموضوعي خاصة في ظروف الانتفاضات الثورية العربية الراهنة، بقدر ما أود التأكيد على أن الوعي العميق بمسار التطور التاريخي والراهن، وفق محددات الصراع الطبقي، للواقع الاجتماعي الاقتصادي العربي، عبر تشخيص أسباب وعوامل الفقر والتخلف والتبعية والارتهاق للمشروع الإمبريالي / الصهيوني ، كفيل بمراكمة المقومات الذاتية على المستوى الحزبي ، وعلى المستوى الشعبي الجماهيري المهيأ تماماً - بحكم معاناته واستلابه على الصعيدين الوطني والطبقي - للالتحاق بعملية المواجهة الثورية والديمقراطية المطلوبة لتجاوز هذا الواقع المرير ، لكن يبدو أن عوامل الاستنهاض الثوري الذاتي، في مجمل أحزاب اليسار العربي باتت اليوم في حالة شديدة من الضعف والتراجع، غير مؤهلة -حتى اللحظة- لهذه المجابهة مما وفر بالتالي فرص تراكم عوامل الأزمة فيها، وخاصة تراجعها في الأوساط الجماهيرية الشعبية الفقيرة نتيجة العجز عن معاشية الجماهير، ومشاركتها معاناتها وهمومها ومن ثم الإجابة على أسئلتها.

وهنا لابد من أن نواجه أنفسنا بالسؤال التالي : إذا كانت الأوضاع الراهنة المتمثلة في استلاب الوطن، و استمرار هذه الغطرسة و العدوانية الهمجية الأمريكية - الصهيونية ضد شعوبنا من جهة، و الفساد والاستبداد وقمع الحريات والمحسوبيات و سرقة قوت الشعب والصراعات الدموية الداخلية وانتشار التيارات الدينية السلفية ، وغير ذلك من المظاهر الأخرى المرتبطة بمصالح التحالف البيروقراطي - الكومبرادوري في بلدان النظام العربي من جهة أخرى، تشكل أرضية و مناخاً محفزاً ودافعاً للانتساب إلى فصائل وأحزاب اليسار ، فلماذا لم تتوسع هذه الأحزاب والفصائل تنظيمياً في هذه المرحلة من الصراع و التناقضات الخارجية و الداخلية ، ولماذا أيضاً لم تستطع توفير الكوادر اللازمة للبناء التنظيمي ومتابعته ؟ والجواب بصراحة يكمن في استمرار مراكمة عوامل ازمتها الفكرية والسياسية والتنظيمية، وهي أزمة قيادية بالدرجة الأولى. إذن ، ما هو المطلوب لتفعيل هيكلية أحزابنا اليسارية العربية لكي تعمل وفق إيقاع منتظم يتناسب مع معطيات المرحلة وضرورتها النضالية التحررية والديمقراطية؟

إن رسم أو وضع تصور لمغادرة الأزمة وتجاوزها يجب أن يبدأ أولاً عبر المراجعة النقدية لكل مكونات الخطاب السياسي وآليات العمل التنظيمي والكفاحي والمطلبي ، طوال العقود الأربعة الماضية، -شرط وضوح الهوية الفكرية

الماركسية ومنهجها - ، نظرا لأولويتها كحلقة مركزية توفر الأرضية التي تنبنى عليها الحلقات الأخرى (التنظيمية والسياسية والكفاحية والمجتمعية) بصورة موضوعية ومنضبطة.

إن نقطة البدء لعملية التصدي للوضع المأزوم ، و الارتقاء بالعامل الذاتي كعقل جمعي ، تتطلب توفير عنصر الوحدة الجدلية بين الوعي و الممارسة لدى كل عضو من أعضاء هذا الحزب أو ذاك، في كل ما يرتبط بمفهوم الحزب و دوره ووظيفته و آلياته.

وبالتالي فإن أية محاولة لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي، ينبغي أن تبدأ بنقد تجربتها سواء على صعيد النظرية أو الوعي الأيديولوجي ، أو على صعيد ممارستها لدورها طوال المرحلة الماضية، خاصة وأنها تعيش اليوم ، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء ، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديد وإعادة بناء قوى اليسار العربي، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورواها الأيديولوجية وأوضاعها القيادية المأزومة، وصولاً الى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية التي فرضتها الجماهير العفوية في انتفاضاتها الباسلة ضد أنظمة الاستبداد والقمع والتبعية والخضوع ، وهي عوامل مرتبطة بطبيعة النظام الرأسمالي المشوه والتابع الذي آن الأوان لاسقاطه وتجاوزه في مجمل النظام العربي .

على ضوء كل ذلك، فإن من واجب جميع قوى اليسار الماركسي العربي، المعنية بمصير بلدانها وبمستقبل الوطن العربي، أن يبادروا إلى التفاعل و الحوار من أجل إعادة بناء التصوّرات الماركسية، إلى البحث الجاد في واقعهم الراهن وتحولاته التي فرضتها الانتفاضات الثورية ، من أجل بلورة وتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية داخل كل بلدي عربي، بما يؤدي إلى التفاعل والحوار على طريق النضال من أجل استكمال مهمات الثورة القومية التحررية والديمقراطية العربية ، الأمر الذي يفرض على هذه القوى البدء بعملية حوارية تستهدف وضع التصورات الفكرية والسياسية والتنظيمية من أجل إعادة بناء الحركة الماركسية العربية بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوّة فعل سياسية وتنظيمية وجماهيرية قادرة على التأثير والفعل في الراهن والمستقبل.

غازي الصوراني

2011/6/29

خاطرة 10 / 10

حول واقع ومستقبل المرأة العربية

الاستلاب والظلم والاضطهاد ، إلى جانب الحمل والولادة وتربية الأبناء ومسئولية البيت والعمل... كل هذه سمات رافقت المرأة الفلسطينية والعربية ، في مجمل تاريخنا القديم والحديث والمعاصر ، أدت إلى تحويل المرأة إلى شخصية

مُستلبة ، فاقدة لوعيها بذاتها أو بالظلم الواقع عليها ، أو بدورها بعيداً عن سلطة الرجل سواء أكان أباً أو أخاً أو زوجاً.

والمفارقة أن أغلبية النساء في بلادنا يعتبرن هذه السمات ظاهرة طبيعية، بل ويتعاطين معها بنوع من الرضا والقبول ، دون أي نزوع ، أو قدرة على رفضها أو التذمر منها ولا تملك رداً عليها سوى أن تظل مكبوتة أو صامتة مستسلمة لـ "قدرها" المرسوم وفق عادات وتقاليد وتراث المجتمع المتخلف من حولها .

وبالتالي فإن النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة ، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل يجب أن يتخطى ذلك صوب الأصل، وأقصد بذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوه والمحتجز في بلادنا، فالمجتمع الفلسطيني - كما هو حال المجتمع العربي - مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوه، يجدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة، الرثة، التي تعيد إنتاج النظام الأبوي، ونظام القهر والاستغلال الطبقي، الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد والاستغلال للمرأة، من حيث عدم مساواتها في البيت أو المدرسة مع أخوانها من الذكور ، أو في العلاقة مع زوجها ، حيث يتحدد وجودها وهويتها الاجتماعية، عبر شطب وجودها المستقل أو المتميز ، ويتم التعامل معها بكونها زوجة فلان ، والأمر كذلك مع والدها أو أبنها حيث يقال بأنها بنت فلان أو أم فلان ، وكذلك الأمر بالنسبة لحرمانها من مواصلة تعليمها الجامعي - إلا في حدود ما تسمح به العائلة ، أو الأعراف السائدة من تعليم أو قراءات محددة لا يجوز الاطلاع على سواها، إلى جانب حرمانها من المشاركة الندية في أية حوارات عائلية ، أو مجتمعية ، ناهيك عن رفض الاعتراف بشهادتها في موازاة شهادة الرجل في المحاكم، وحرمانها من المشاركة في العمل السياسي التي تعني حرمانها من حرية الرأي والرأي الآخر، بما في ذلك كبت رغباتها الفكرية والإبداعية بصورة شبه مطلقة ، وكل هذه الممارسات جعلت المرأة - في بلادنا - شخصية مستلبة ، محكومة بشخصية الرجل، ومندمجة إكراهياً في ذاته أو شخصه ، بما أدى - تاريخياً وراهناً - إلى فقدان الأغلبية الساحقة من النساء، للقدرة على التعبير عن ذواتهن أو إرادتهن طالما بقيت أوضاع ومظاهر التخلف قائمة، وقابلة للانتشار والتراكم والتجدد في ظل مجتمع خاضع ومستلب من الاحتلال الصهيوني والأمريكي، وفي ظل نظام كومبرادوي - بيروقراطي تابع ومتخلف، إلى جانب بقاء المرأة فاقدة لقدرتها أو فرصتها على تحقيق استقلالها الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي، بما يزيد من حدة تدهور أوضاعها بحيث تصبح وعاءاً يُفرغ فيه الرجل كل أشكال الاضطهاد والظلم الطبقي الذي يتعرض له ، بحيث يمكن القول بحق، أن المرأة عندنا تتعرض لكل أشكال الاستغلال والظلم والاضطهاد الوطني ، والمجتمعي والطبقي والعائلي ، بحيث يمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهدة المضطهدين ، خاصة مع تفاقم أوضاع الهزيمة والإفقار ، والانتشار غير المسبوق للتيارات الدينية أو ظاهرة الإسلام السياسي، التي لم يكن ممكناً ظهورها بهذا الاتساع، لولا تعمق مظاهر التبعية والتخلف والخضوع عبر السلطة و الأنظمة الحاكمة، التي وفرت -عبر استبدادها وفسادها وإفقار شعوبها- كافة الفرص والظروف الملائمة لانتشار التيارات الأصولية الرجعية.

إن طرحنا لهذه الخصوصية المرتبطة بقضية المرأة في بلادنا ، يستهدف التصدي لهذه النظرة الموروثة المستقرة حتى الآن في الذاكرة الجمعية لمجتمعنا ، كامتداد لاستقرارها في العلاقات الاجتماعية و العادات و التقاليد و الأعراف والثقافات التراثية الموروثة المشوهة، التي تتجدد يومياً عبر وسائل الاعلام والمنابر والندوات الدينية والفضائيات، في سياق عملية إعادة إنتاج التخلف ، بما يجعل من التصدي لكل هذه العوامل الموروثة السالبة، قضية ترتبط بالتصدي

لكل مظاهر وأدوات التبعية والتخلف والقهر -على الصعيد الداخلي-، بكل أبعادها السياسية والمعرفية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وللعنوان الامبريالي الصهيوني من ناحية ثانية، ذلك إن أي حديث عن خصوصية المرأة، أو قضاياها بمعزل عن هذه المظاهر، لا يرتقي في أحسن الأحوال إلا إلى شكل من أشكال الترميم السطحي أو الشكلي لبنیان مهترئ، فالعمل الإصلاحي لا يحل القضايا الأساسية المتعلقة بحرية المرأة، و لا يحقق لها المساواة في الحقوق المدنية و الاجتماعية .

في ضوء ما تقدم، فإن من أهم أولويات فصائل وأحزاب اليسار العربي، في سياق عملية النضال الوطني الديمقراطي، الوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف إلى خنق صوت المرأة العربية وحقها في التعبير عن رأيها و مطالبها القانونية المجتمعية العصرية الحديثة التي تتطلع إليها، و بالتالي فإن الانتصار في هذه القضية سيشكل الخطوة الرئيسة عبر العمل المنظم المشترك بين الرجل و المرأة معاً، نحو تقدم مجتمعا على طريق التطور الديمقراطي العقلاني الحديث عبر الانعتاق من كل مظاهر التخلف و التبعية و الفقر و القهر و الاستبداد .

2011/6/29

رفاقي الأعزاء في كل مكان على هذا الكوكب ... رفاقي الشباب المناضلين بوعي وصبر عنيد من أجل مبادئكم واستنهاض حركتكم / جبهتكم ... رفاقي الأعزاء وسام الفقاعوي و سامر أبو رحمة ورفيق محمد .. لا خوف على رفيقنا العزيز سامر، فهو يدرك تماماً عبر وعيه المتميز وعبر قناعاته بمبادئ الجبهة وعبر الدافعية الأصيلة المسكونة في مشاعره وفي عقله وجسده، يدرك أن المستقبل للمبادئ والأفكار التي آمن بها من خلال انتمائه المبكر للجبهة الشعبية .. كل التحية والتقدير إلى سامر ووسام ورفيق محمد وكل شباب الجبهة المتميزين بروح الدافعية والإيمان العقلاني الثوري بمبادئ الجبهة ومستقبلها على الرغم من كل عراقيل القوى اليمينية العلمانية أو الدينية، الفخورين بمبادئهم وشرف انتمائهم لجماهير الفقراء وكل المضطهدين والكادحين صناع المستقبل .. والفخورين بالتضحيات الغالية التي قدمتها جبهتكم على طريق تحقيق أهدافها العظيمة التي ندرك جميعاً أنها لن تتحقق بدون التضحيات العظيمة .. إلى الأمام يا رفاق وحتماً إننا لمنتصرون.

غازي الصوراني

2011 / 7 / 3

الانتفاضة العربية ومستقبل المجتمع المدني

في مشهد الانتفاضة أو الحالة الثورية العربية، يصبح الحديث عن مفاهيم المجتمع المدني، نتاجاً مباشراً لهذا المشهد الجديد، على أن نأخذ بعين الاعتبار أن الحديث عن المجتمع المدني العربي، هو حديث عن مرحلة تطورية لم ندخل أعماقها بعد، ولم نتعاط مع أدواتها ومعطياتها المعرفية العقلانية التي تحل محل الأدوات الاستغلالية والاستبدادية والمعطيات المتخلفة الموروثة في النظام العربي الذي بدأ في التفكك .

ذلك ان مجتمعاتنا العربية اليوم -في اللحظة الثورية أو الانتفاضة الراهنة - ، هي مجتمعات بلا مجتمع مدني، فطالما كانت بلادنا في زمن غير حداثي / حضاري ولا تنتسب له، بالمعنى الجوهري، فإن العودة إلى القديم أو ما يسمى بإعادة إنتاج التخلف سيظل أمراً طبيعياً فيها، يعزز إعادة إنتاج أو استمرار هيمنة الطبقات الحاكمة في النظام المنهار (الكومبرادورية والبيروقراطية ورجال الأعمال وقيادات الجيش) بالتحالف مع قوى الإسلام السياسي برعاية أمريكية، وبالتالي إعادة هيمنة المشروع الاستعماري المعولم على مقدراتنا واستمرار قيامه فقط بإدارة الأزمة في بلادنا من دون أي محاولة لحلها سوى بالمزيد من الأزمات، كما هو دور حلف الاطلسي في العدوان على ليبيا بذريعة أكثر من سخيطة وغبية ... عنوانها دعم " الثوار" وسؤالنا هنا أي ثورة هذه التي يدعمها حلف الاطلسي و عملاءه الصغار أمثال حكام قطر والخليج والجزيرة العربية "السعودية" ؟؟؟.

أمام هذا الواقع المعقد والمشوه، وفي مجابهته، ندرك أهمية الحديث عن المجتمع المدني وضروراته، ولكن بعيداً عن المحددات المستندة إلى حرية السوق والليبرالية والسوق الحر والرأسمالية التابعة للرثة ، لأننا نرى أن صيغة مفهوم المجتمع المدني وفق النمط الليبرالي، فرضية لا يمكن أن تحقق مصالح جماهيرنا الشعبية، لأنها تتعاطى وتنسجم مع التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية التابعة والمشوهة في أنظمة الاستبداد العربية لكي يحل محلها أنظمة تابعة وخاضعة للنظام الامبريالي الصهيوني باسم الديمقراطية من جهة، وتتعاطى مع المفهوم المجرد أو الشكلي المظهري للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة ومصالحها المشتركة في إطار الحكم أو خارجه (كما هو دور ما يسمى بالمنظمات الأهلية أو منظمات NGO'S) من جهة ثانية.

وفي هذا السياق، فإن رؤيتنا لمفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته في بلادنا، تقوم -من خلال القوى والفعاليات الديمقراطية - على التحول من ثقافة النخبة الى ثقافة الجماهير، وعلى تملك مشاعر الجماهير وأحلامهم، والتحول الى مركب من مركبات هويتها الثقافية، يزود الناس بمعنى لحياتهم، ويجندهم باتجاه التغيير نحو مجتمع أفضل، يكون هدف النضال السياسي فيه كسر استبداد الأنظمة وتجاوزها، وإخراج الجماهير الشعبية من حالة الإحباط والركود، وتفعيل دورها الذاتي المدرك لوجوده، كميدان رئيس للفعل الجماعي والارادة الشعبية الخلاقة لتحقيق أهدافها في التحرر الوطني والديمقراطي.

بهذا التصور، يصبح تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني، مرحلياً، وبعيداً عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أو نقطع مع دلالات النهضة والحداثة في الحضارة الغربية من الناحية المعرفية والعقلانية والعلمية والديمقراطية وجميع المفاهيم الحداثية الأخرى، وتسخيرها في خدمة أهدافنا في التحرر الوطني والبناء الاجتماعي التقدمي الديمقراطي بأفاهقه الاشتراكية كمخرج وحيد لانتصار الانتفاضة الثورية في البلدان العربية وتجاوز أزمة مجتمعاتنا العربية المستعصية، فهل من صدمة سياسية فكرية تؤدي إلى صحوة واستنهاض القوى الديمقراطية واليسارية في بلادنا قبل أن يخيم الظلام مجدداً عليها ؟؟

2011/7/4

كل التحية والتقدير إلى الصديق العزيز أ.فهمي كتوت ، واثمن جهده المبذول في كل نتاجه الفكري وفي الإجابة على أسئلة الحوار ، بالنسبة لنماذج الحركات الدينية أو الإسلام السياسي، فإن التجربة التركية لن تكون نموذجاً أو مثلاً يحتذى من جماعة الإخوان المسلمين في بلادنا عموماً وفي مصر خصوصاً ، انطلاقاً من الاختلاف الجذري بين موقف ورؤية الجيش في تركيا وهي رؤية علمانية/ مستبدة كانت العامل الرئيسي في النهضة الحداثية الرأسمالية

التركية، على النقيض من الجيوش في البلدان العربية خاصة مصر، فهي جزء من منظومة التبعية والتخلف، ملتزمة تماماً - بصورة ميكانيكية بيروقراطية- بالسياسات والأفكار الدينية للأنظمة ، ولا علاقة لها بالحدثة أو العلمانية والديمقراطية وهي أقرب إلى نموذج باكستان حيث نلاحظ تحالف الدولة والجيش وفق قواعد الاسلام السياسي التابع والخاضع للشروط الرجعية الأمريكية، وهذا النموذج الباكستاني هو ما نلاحظ ارهاصات وبدايات تطبيقه عبر مشهد الإسلام السياسي في مصر تمهيداً لما بعدها من الدول العربية وفق خصوصيتها ، حيث نشهد نوعاً من التوافق بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين برعاية أو مباركة أمريكية ، وبالتالي فإن التوافق السريع للجيش مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر (ثم في تونس) تمهيداً للتحالف السياسي القادم بينهما بمشاركة رجال الأعمال والشرائح الكومبرادورية ، بما قد يؤدي إلى مراكمة وإنضاج مقومات "مشهد الإسلام السياسي" في النظام المصري ما بعد الانتفاضة إذا ما استمر عجز القوى الديمقراطية الليبرالية والقوى اليسارية والوطنية والقومية عن تحمل مسؤولياتها في توجيه الانتفاضة صوب تحقيق مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ، وفق محددات الديمقراطية والحدثة والعلمانية والعدالة الاجتماعية..الخ.

أما بالنسبة للمصالحة الفلسطينية، فعلى الرغم من ضرورتها ، ومن تأييدنا لها من أجل تحقيق الحد الأدنى من مفهوم الوحدة الوطنية أو وحدة الصف في مجابهة العدو الصهيوني الذي يجسد التناقض الرئيسي التناحري ، إلا أننا أيضاً ندرك أن هذه المصالحة هي عملية ثنائية لتقاسم السلطة والمصالح بين فتح وحماس ، تم التوصل إليها بعد ان اقتربت حركة حماس من برنامج الهبوط السياسي لحركة فتح وأبو مازن، بحيث باتت مساحة التقاطع بينهما كبيرة، وبدون ذلك لم يكن ممكناً التوقيع على هذه "المصالحة" التي يبدو أن لجماعة الإخوان المسلمين دوراً هاماً في إخراجها إلى النور ارتباطاً بمستقبل الجماعة ودورها في ما يسمى بـ"مشهد الإسلام السياسي" بموافقة أمريكية بالطبع، لذلك يتحتم على القوى الديمقراطية العلمانية الوطنية واليسارية في فلسطين أن تسارع إلى ممارسة النقد الذاتي لتجربتها ومن ثم استنهاضها واشتقاق طريقها وبرنامجها النقيض لكل من اليمين في فتح أو اليمين الديني في حركة حماس من خلال الصراع السياسي الديمقراطي الداخلي ...

غازي الصوراني

2011/7/4

حول ظاهرة الفساد في النظام العربي

الفساد ظاهرة استشرت في النظام العربي من خلال العلاقات الرأسمالية التابعة والريثة التي شكلت - ومازلت - السمة الرئيسية لهذا النظام ، وكان من الطبيعي -في ظل هذه العلاقات وكنتيجة مباشرة لها- أن تتوالد وتتراكم كل عوامل الاستبداد والقهر وقمع الحريات والافقار واتساع الفجوة بصور غير مسبوقة بين الشريحة العليا في السلطة (أقل من 10%) المكونة من تحالف بيروقراطية السلطة وأجهزتها المدنية والعسكرية مع قوى الكومبرادور والبرجوازيات العقارية والمالية والزراعية ضمن طابعها الطفيلي الذي امتص دماء الجماهير الشعبية الفقيرة (90%). والفساد عموماً، ظاهرة تتعلق بتحول الشأن العام للجماعة الى شأن خاص لفرد او افراد او لجماعة صغرى ، انه اغتصاب السلطة العامة لتحقيق مصلحة خاصة .

في العقدين الأخيرين بات المشهد العام و كأننا في إطار النظام العربي تعيش المجتمعات العربية ما يمكن تسميته بعصر الفساد و الاستبداد ، فقد تراجع الفساد الصغير من حيث أهميته النسبية .. وتقدم الفساد الكبير .. لم يعد اللافت للأنظار الفساد على سفح الهرم حيث الرشاوى الصغيرة ، لكن اللافت للنظر ، بات فساد القمة و اختلاط السياسة بالاقتصاد . خلال السنوات الأخيرة أيضا انتقل الفساد من قضية ذات طابع أخلاقي و محلي .. إلى قضية ذات طابع مجتمعي و دولي.

استجد خلال الثمانينات والتسعينات في القرن الماضي وحتى بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين نوع جديد من ممارسات الفساد في الوطن العربي، لاسيما من خلال الصفقات المالية، وصفقات الأراضي العقارية في إطار نظام الخصخصة والسوق الحر، بعد أن تم بيع القطاع العام وإلغاء الدعم عن السلع الأساسية للفقراء إلى جانب العمولات المالية الضخمة للمتنفذين في السلطة من كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين الذين بات يشكلون نخبة طبقية فاقدة وعيها وانتمائها الوطني اسيرة للسيد الممول في واشنطن و لندن وباريس وبون وطكيا... إلخ، إنها النخبة الرأسمالية الطفيلية الخاضعة لشروط العولمة الامبريالية وحليفها الصهيوني ، وإلى جانب هذه النخبة ، نشأت " طبقة " أو " نخبة " جديدة من المهنيين ورجال الأعمال، الكومبرادور " نخبة معولمة " : ترتبط مصالحها بالترويج لشروط الصندوق والبنك الدوليين ، في مجالات محددة مثل : الخصخصة، وتحرير التجارة ودمج الاقتصاد العربي ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية في سياق التطبيع الشامل مع دولة العدو الإسرائيلي... وكل ذلك لم يكن ممكن دون الاستناد إلى مجمل العلاقات الرأسمالية التابعة ، الرثة ، السائدة في بنية النظام العربي الرسمي ، والتي كانت -ومازالت- الوعاء الرئيسي المنتج لكل مظاهر الفساد وأنواعه ، بمثل ما هي أيضاً وعاءً رئيسياً أنتج كل مظاهر ووسائل القمع والاضطهاد والاستبداد والفقر والتخلف الذي أدى إلى تفجر الانتفاضات الثورية العربية .

الفساد إذن ، وعلى ضوء ما جرى في السنوات الأخيرة ، ليس قضية موظف صغير ينحرف ، أو قضية مجتمع يغلق على نفسه الأبواب .. الفساد بات له شكل آخر يخرج من دائرة علم الأخلاق لدائرة علم الاقتصاد و من دائرة علم الاقتصاد إلى دائرة الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية وينعكس في بلادنا العربية الشكل الأكثر انحطاطاً وقذارة وقسوة للفساد الرأسمالي أو الدولي ، ليصبح عندنا ما يمكن تسميته بالفساد المتخلف التابع للفساد الأم .

وفي كل الأحوال ، فإن الفساد -بكل مظاهره- يعتمد على سلوك غير قانوني أو مشروع .. سلوك يضحى بالصالح العام و الواجبات العامة من أجل أشخاص أو عائلات وعشائر حاكمة ضمن علاقات مافوية ، كما هو الحال في انظمة الخليج والسعودية أو مجموعات طبقية حاكمة في منظومة فردية مستبدة ضمن علاقات مافوية أيضاً كما هو الحال في بقية البلدان العربية . و يذهب أحد التعريفات إلى أن الفساد هو (أن تباع ما تملكه الحكومة في المزاد ... من أجل صالح خاص .. و البائع موظف رسمي) .. و الصفقة هنا قد تعني مالا أو خدمة .. وربما قانوناً أو قراراً تصدره الحكومة لصالح أشخاص أو مجموعات بعينهم ! و لكن تبقى _ بالنسبة للحالة الفلسطينية والعربية _ حقيقة أننا أمام نظم سياسية واقتصادية بيروقراطية، احتكارية، قمعية ومستبدة، تغيب فيها الشفافية وتغيب رقابة الرأي العام ، و تغيب فيها المحاسبة في كل الأحيان ... و يسيطر على القرار فيها مجموعة أفراد .

وفي هذا السياق ، لا نتوقف هنا عند فساد الذمم .. لكننا نتوقف عند فساد القرارات التي تصدر من خلال اجماع فاسد أصلاً في ما يسمى بمجالس النواب أو الشعب أو الشورى ، فالكل يصفق والكل يرقص طرباً على فساد القرارات طالما أنه يضمن مزيداً من الثروات للراقصين والمصفقين في السلطة وتلك المجالس ، فالاقتصاد هنا هو اقتصاد

أسود تكاد الانظمة العربية تتفرد بأعلى نسبة منه بسبب فسادها من أي بقعة في هذا الكوكب... لذلك لم يكن مستغرباً انفجار الجماهير الشعبية الفقيرة في انتفاضاتها رافعة شعار اسقاط الرئيس ثم اسقاط النظام بسبب وصول فساد النظام إلى درجة عالية جداً من الاستبداد والاستغلال لم تعد معه الجماهير قادرة على الصبر والاحتمال .. فقد وصلت التراككات إلى حدها الأعلى .. وكان طبيعياً أن تنفجر الانتفاضات الشعبية .

- آليتين رئيسيتين من آليات الفساد :

- 1- آلية دفع " الرشوة " و " العمولة " على الموظفين والمسؤولين وهو ما يطلق عليه اسم الفساد الصغير .
- 2- الرشوة المقنعة أو "العينية " في شكل وضع اليد على مؤسسات القطاع العام و المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي ، وهو ما يسمى بالفساد الكبير، الذي بات سمة جوهرية للنظام العربي كله في لحظة ما قبل الانتفاضة ، حيث باتت أجهزة النظم العربية ، المدنية والعسكرية ، جزء مكوناً من بنية الفساد الاقتصادي والمجتمعي والسياسي الذي بات بدوره السمة الأولى للنظام الذي تطالب الجماهير بحق بإسقاطه.

والسؤال .. هل تكون البداية : إصلاحاً للإدارة وضبطاً للنظم .. أم تكون الثورة على هذه النظم التي طال استبدادها وقمعها واستغلالها أكثر مما يجب؟ وجوابنا نعم بقوة من أجل استكمال مقومات الثورة الوطنية الديمقراطية في كل البلدان العربية كـمخرج وحيد لأزماتنا الراهنة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية .

غازي الصوراني

2011/7/6

حول تعريف اليسار

في ظروف الصراع العربي الصهيوني، وفي ظل الانتفاضات والمتغيرات العربية ، اعتقد أن مفهوم اليسار يتحدد بما هو سياسي وليس بما هو أيديولوجي فحسب، فلا أظن أنه يمكن أن يكون هناك يسار لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس النضال ضد الوجود الإمبريالي الصهيوني أو لا يلتزم بأسس الصراع السياسي الطبقي والديمقراطي ضد قوى الاستبداد و التبعية والتخلف والخضوع في الأنظمة الرسمية القائمة أو لا يمارس كل أشكال المقاومة المسلحة والشعبية ضد الاحتلال ... فليس يسارياً من يتذرع بالديمقراطية تحت حراب الاحتلال الأمريكي ، وليس يسارياً من يشارك في حكومة من صنع الاحتلال أو يتحالف معها ، أو يشارك في حكومة مستبدة وقمعية أو خاضعة لشروط وسياسات النظام الرأسمالي العالمي ، وبالطبع ليس يسارياً أيضاً من يعترف بدولة العدو الصهيوني ويتناسى دورها ووظيفتها في خدمة النظام الإمبريالي ... ولن يكون يسارياً من يوافق المشاركة في المفاوضات بشروط أمريكية إسرائيلية أو يوافق على الالتفاف على حق العودة عبر مفاوضات جنيف أو غير جنيف ... وبالطبع ليس يسارياً من لا يندمج في أوساط الفقراء والكادحين ويملك القدرة الدائمة على الإجابة الواضحة والصريحة على أسئلتهم المطروحة ... وليس يسارياً أيضاً من لا يستوعب تماماً في نضاله الديمقراطي كل مكونات واقع بلده الاقتصادي والاجتماعي / الطبقي بكل تفاصيله المتعلقة بقضايا التطور الديمقراطي العلماني يلتزم بالديمقراطية وقضايا التطور

والتنمية المستقلة والبطالة والفقر والتشغيل وتوزيع الدخل والمسألة الزراعية والصناعة وقضايا المرأة والصحة والتعليم ... إلخ القضايا المطالبة ، ويناظر سياسياً من أجل تفكيك وإسقاط أنظمة الاستبداد والقمع في النظام العربي ، من أجل انعتاق شعوبنا عموماً و تكريس أسس وآليات الديمقراطية والحريات الشخصية والعامة، وإلغاء كل أشكال الاستغلال والاضطهاد والتبعية والتخلف .

هذا هو تعريف اليسار ومواصفاته التي يتوجب أن تلتزم بها أحزاب وقوى وفصائل اليسار الماركسي، فإذا تجاوزنا الطابع الأيديولوجي الذي فقد لدى بعض الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية ، فإن البرنامج السياسي المطروح، والتحالفات التي قامت على أساسه، يشيران إلى تحوّل نحو الليبرالية أو الوسطية والتعاطي مع القوى اليمينية الحاكمة بأساليب انتهازية بصور مباشرة أو غير مباشرة .

إذن، لقد باتت هذه الأحزاب خارج اليسار بغض النظر عما تسمي ذاتها، حيث ليس الشخص بما يدّعيه بل بما هو في الواقع، كما أشار ماركس مرة.

من هذا المنطلق يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار، والماركسي خصوصاً، لأن فرز الجبهات أمر ضروري في كل صراع، وحيث أن الفصل بين الرؤى والمواقف الفكرية من ناحية والمواقف السياسية من ناحية أخرى هو جريمة ، ولذلك نقول ليس يسارياً من يقبل الاعتراف بدولة العدو الإسرائيلي او باتفاقات أوسلو أو بالشروط الأمريكية ، إذ أن وضوح الموقف السياسي ضد العدو الصهيوني وضد القوى الرجعية واليمينية هو المؤشر الرئيسي على مصداقية الفكر اليساري .

ولا أظن أنه يمكن أن يكون هناك يسار لا ينطلق من الصراع الطبقي ضد القوى الرأسمالية الحاكمة في بلاده ، وضد القوى الإمبريالية والصهيونية المهيمنة، والتي تقف أمام تطور واستنهاض مجتمعاتنا ووحدة شعوبنا . ولا ينطلق من النضال من أجل تحقيق الاستقلال في مواجهة قوى الاحتلال.

هذه قيم عامة لليسار، ليس من يساري من لا يدافع عنها. وهي قيم لا يجوز أن تتوقف عند الجمود الماركسي التاريخي ، بل يتوجب أن تبحث دوماً عن عناصر التجدد والتطوير في الماركسية منذ ما بعد ماركس إلى اليوم ، انطلاقاً من الرؤية الموضوعية للواقع ومتطلبات تجاوز أزمتة صوب التغيير الديمقراطي الذي تتطلع إليه الجماهير الشعبية الفقيرة.

هذه مسألة يجب أن تفرض أن يعاد النظر في معنى اليسار واليساري، وأن لا يُكتفى بالتسميات، بل أن يجري الانطلاق من المواقف والسياسات.

ولهذا حينما يجري التأسيس لعمل يساري يجب أن ينطلق من هذا الفرز، ويقوم على أساسه، وإلا استمر الاختلاط القائم، واستمرت الفوضى الفكرية وتفاقم مظاهر التفكير الشللية والتحريفية الانتهازية والهبوط السياسي والمصالح الطبقية الخاصة ، فاليسار ليس تسمية بل موقف وفعل أولاً وأساساً.

2011/7/7

رفيقي العزيز ... حالة الهبوط الفكري السائدة في اوساط ما يسمى بـ "أحزاب وحركات اليسار الفلسطيني والعربي" تبرر لهم القبول بالدولة المرحلية في سياق اعتراف معظمهم بدولة "إسرائيل" ، أما بالنسبة لاستحقاق أيلول فهو عندي نوع من الوهم أو الواقعية الرثة كما هو حال أبو مازن ومن يقبل بأفكاره ، لان استحقاق أيلول لا يختلف عن

استحقاق إعلان الدولة في نوفمبر 1988 وهنا في الحالتين (دولة فرضية لا وجود لها في الواقع حتى بالنسبة لأصحاب الواقعية المتصالحين مع إسرائيل) .

اما الموقف الماركسي الثوري المستند إلى تحليل مكونات الواقع بما في ذلك الوعي بدور ووظيفة دولة "إسرائيل" ، فهو ضد استحقاق أيلول وضد الحل المرحلي أو الدولة على أراضي 1967، لأنها ستكون رهينة للشروط الإسرائيلية وهي في رأي نوعاً من الوهم ، لذلك فإن أهداف ومهام الحزب الماركسي أو الجبهة تكمن في بلورة الهدف المركزي الاستراتيجي في استمرار الصراع مع العدو باعتباره صراعاً عربياً صهيونياً لا بد من التحضير لخوضه من أجل هزيمة وإزالة دولة "إسرائيل" ومن ثم إعلان دولة فلسطين الديمقراطية ، لكن ذلك الهدف يحتاج إلى نفس طويل ومثابر ومقومات أساسية أهمها خروج الحزب من أزمته الفكرية والسياسية والتنظيمية وبناء الأوضاع الداخلية بمنهجية رفاقية ثورية بما يوفر له مقومات الدور الطليعي والمستقبلي المنشود .

آمل اطلاعك على ما نشرته اليوم في Facebook ارتباطاً بسؤالك ... تحياتي لك .

الصوراني يدعو لإصدار "قانون العودة" لاتاحة العودة للاجئين وفق الشرعية

نشر اليوم (آخر تحديث) 2011/07/09

غزة - معا - اعتبر مسؤول اللجنة الثقافية المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين غازي الصوراني أن الحديث عن تغيير اسم وكالة الغوث أو حلها وإنهاء وجودها ودورها، لم تكن سوى محاولات استهدفت وما زالت تكريس الوجود الاسرائيلي وحماية للمصالح الرأسمالية الغربية في فلسطين.

وأكد الصوراني خلال كلمة له في ندوة نظمتها اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم الشاطئ بعنوان (تغيير اسم وكالة الغوث والصراع من أجل حق العودة) أنه منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي ومنذ تاريخ نكبة الشعب الفلسطيني وإقامة دولة الاحتلال فإن المخططات الساعية إلى استئصال وشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين لم تتوقف أبداً عبر التعاون المتواصل بين القوى الاستعمارية والامبريالية والحركة الصهيونية والقوى العربية الرجعية، فمنذ ذلك التاريخ لم تكن كل هذه المحاولات صناعة إسرائيلية بحتة، بل كانت منذ ولادة القضية ، إنتاجاً إسرائيلياً عربياً مشتركاً.

وأشار الصوراني إلى أن الوكالة منذ نشأتها تعاملت مع المشكلة الفلسطينية على أنها نزاع على ارض وليس كصراع فلسطيني إسرائيلي على الوجود تمثل في طرد الفلسطيني من وطنه مبينا أن الدور الرئيسي للأونروا اشتمل على توفير الإغاثة، و تيسير الوصول إلى حل لوضع اللاجئين من خلال دمجهم اقتصاديا في المنطقة، لافتاً أنه على الرغم من أن قرار الأمم المتحدة بإنشاء وكالة الغوث ، قد أكد على أنها وكالة مؤقتة، فقد تم تجديد ولاية الأونروا بانتظام طوال العقود الماضية.

وأوضح الصوراني أن تغيير اسم وكالة الغوث، أو وقف مخصصاتها ، أو حلها ، يظل مرهوناً بطبيعة ومستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ، دون تجاوز حجم سيطرة الثلاث الإمبريالي (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) على هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها ، وعلى مجمل العلاقات الدولية في ظروف العولمة الأحادية وسياساتها المنحازة لصالح الدولة الإسرائيلية.

ودعا الصوراني إلى إطلاق مبادرة بمناقشة فكرة قيام السلطة الفلسطينية بإصدار "قانون العودة" الذي يتيح للفلسطينيين حق العودة إلى الوطن وفق قرارات الشرعية الدولية.

وفي هذا السياق دعا الصوري إلى دراسة وتقييم نتائج منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية وآثارها الضارة على الهوية الوطنية من جهة، وعلى مفهوم حق العودة من جهة ثانية.

9 غازي الصوري

2011 / 7 / 9

في راهنية الانتفاضات العربية ومستقبلها

ابدأ ورقتي بسؤال لماذا هزمنا؟ ولماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟ الجواب باختصار مكثف ، يكمن في الأنظمة العربية وأجهزتها الطبقية والأمنية التي أسست وراكت حالة عميقة من مظاهر ومؤشرات الفساد والاستبداد والتخلف الاجتماعي والاقتصادي ، واستغلال ثروات شعوبها ، بمثل ما كرست كل وسائل القهر والاستبداد والقمع الإجرامي لحساب مصالح حكامها اللذين -في معظمهم- وجدوا في التحالف الامبريالي الصهيوني "ملاذم الآمن" وخضعوا لشروطه ومقتضياته ، على حساب أمانى وتطلعات شعوبهم نحو التحرر الذاتي ، والديمقراطية والتقدم .

ومما لا شك فيه ان الانتفاضات العربية -بعد أن وصلت تراكمات الصبر والمعاناة والتحمل لدى الجماهير الشعبية حد القطع - قد فككت هذه الصورة البشعة من استبداد الأنظمة التي بدأت في التراجع والانهيال لحساب المشهد العربي الجديد، الذي تعيشه أمتنا في اللحظة الراهنة، من تفجر الانتفاضة أو الحالة الثورية العربية ، على الرغم من اختلاط وتداخل عوامل التغيير الديمقراطي المنشود، مع عوامل القلق المشروع من أدوات التخلف والثورة المضادة التي تتفاعل صعوداً بدعم مباشر وغير مباشر من القوى الامبريالية و"حلف الناتو" وعملاءه من الحكام العرب في قطر والسعودية والخليج والعراق... إلخ ، ما يعني بوضوح شديد ، ان النضال من اجل اسقاط رؤوس وانظمة الاستبداد وبناء النظام الديمقراطي الخالي من كل اشكال الاستغلال هو في نفس اللحظة نضال من اجل الغاء علاقات ومظاهر التبعية للنظام الامبريالي وحليفه الصهيوني، وإذا كان الأمر كذلك، فان من واجبنا أن نطرح مجدداً السؤال التقليدي : ما العمل؟ ... ما هي العملية النقيض لذلك كله؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تستدعي مسارعة كافة القوى الديمقراطية من يسارية ووطنية وليبرالية وعلمانية ، المعنية بتحقيق الاهداف الكبرى للانتفاضة ، الى المبادرة لتأسيس " جبهة ديمقراطية " تضم كافة الاحزاب والتيارات والائتلافات الشبابية والمهنية تحت شعار إسقاط رؤوس و أنظمة الاستبداد والقمع والاستغلال ، وتأسيس النظام الديمقراطي الجديد من خلال " هيئة تأسيسية" تجسد الشرعية الثورية، وتبدأ بمحاكمة رموز النظام ، ومحاكمة كل من أسهم وشارك في قتل الثوار ، وتطهير شامل وموضوعي لكل مؤسسات وأجهزة حكومة النظام المخلوع وكافة الأجهزة والمؤسسات المنبثقة عنه في المجتمع ، على أن يترافق جنباً إلى جنب مع هذه القرارات ، اصدار القوانين المؤقتة التي تتضمن صراحة إلغاء كافة الامتيازات الممنوحة لرموز النظام المخلوع ، ومصادرة كل الثروات غير المشروعة في جميع المجالات ، والتعويض الفوري لاسر شهداء الانتفاضة ، واعادة احياء مؤسسات القطاع العام الانتاجية وتجديدها ودمقرطتها بعد تطهيرها من كل مظاهر الفساد والاستغلال ،وتحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور، والتطبيق الصارم لمبدأ تكافؤ الفرص ، ودعم السلع الغذائية

والأساسية للشرائح الفقيرة ، وصدار القوانين والقرارات المطلوبة التي تؤكد على اهتمام والتزام النظام الجديد بالقضايا المطلوبة ، في الاقتصاد والتنمية والصحة والتعليم والثقافة والبحث العلمي ، في اطار مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية و إحياء قيم الديمقراطية والتنمية المستقلة والإنتاج المترابط ونشر وتكريس روح الانتفاضة والثورة الوطنية ضد كل أشكال التبعية ، وضد الوجود الصهيوني والقواعد العسكرية الأمريكية والغربية ، وضد كل أشكال الاستغلال الرأسمالي والتبعية في شتى صورها، وأن يخطط النظام الديمقراطي الجديد إلى إعادة بناء الذات الوطنية والقومية على أسس ديمقراطية و تنمية حديثة وفق قواعد الاعتماد على الذات. لذلك فإن التحدي الكبير الذي يواجه الانتفاضات الثورية العربية اليوم، يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري ديمقراطي يحطم أنظمة الذل والاستبداد والفساد في كل قطر عربي، وذلك انطلاقاً من وعي قوى التغيير الديمقراطي ، بأن هذه الأنظمة شكلت الأساس الرئيسي في تزايد واتساع افقارواستغلال وقمع حريات شعوبها واذلالهم، كما شكلت ايضا الاساس الرئيسي في تزايد الهيمنة الامبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا العربية، و تزايد واتساع همجية العدو الإسرائيلي على شعبنا الفلسطيني.

وفي هذا السياق نحذر من أن الانتفاضة العربية عموماً ، وفي تونس ومصر خصوصاً ، تتعرض لمفترق طرق يهدد حاضرها ومستقبلها ، ما يؤكد على أنه ليس أمام هذه الانتفاضات وقياداتها الوطنية الديمقراطية ، سوى الاعتماد على الجماهير وتأطير صفوفها وتحشيدتها من أجل اثبات ارادتها وتحقيق أهدافها ، وذلك يتطلب الآن الآن مزيداً من النضال والاعتصامات الدائمة الأسبوعية في مواجهة أجهزة النظام من ناحية، وفي مواجهة عناصر وقوى الثورة المضادة والبلطجية الذين افرزتهم الانظمة ، خاصة النظام البائد في مصر ، ومن هنا اولوية المبادرة الفورية لتأسيس وبلورة الائتلاف الديمقراطي في اطار جبهوي يضم جميع القوى الديمقراطية ادراكا من الجميع ان مستقبل شعوبنا يكمن في تكريس النظام الحر الديمقراطي سياسيا واجتماعيا ، فلا مستقبل لكل من يتعارض او يتناقض مع هذه الرؤية.

بالتالي لابد من ازالة كل مشاعر القلق والمخاوف من اية تحالفات محتملة ، او شبه مؤكدة بين بعض اطراف النظام الجديد وقياداته العسكرية والمدنية من جهة وبين تيارات وجماعات الاسلام السياسي من جهة ثانية برضى أو توافق واشراف الولايات المتحدة الأمريكية، انطلاقاً من الايمان العميق بان مستقبل بلداننا ومجتمعاتنا العربية مرهون بمدى تكريس الخيار الديمقراطي الشعبي السياسي الاجتماعي الاقتصادي التنموي ، وهذا يشترط توفير كل المقومات والعناصر المطلوبة لتعزيز انتشار الانتفاضة الثورية في كل المدن وارياف وعواصم البلدان العربية ، تجسيدا لشوق الجماهير وتطلعاتها وأمانها للخلاص من كل معانياتها ومن كل أشكال اضطهادها ، عبر تحقيق أنظمة ديمقراطية تعبر عن الإرادة الحرة للشعوب العربية التي لا يمكن أن تتبلور إلا في إطار الدولة الوطنية الديمقراطية التي تصنعها تلك الإرادة ، بما يضمن مشاركة جميع القوى الاجتماعية في تحديد خياراتها واتجاهات تطورها تجسيدا لإرادة الانتفاضة وهدفها المركزي ، وفكرتها التوحيدية ، المرتبطة بالحريات الديمقراطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من منظور الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية ، ذلك هو الرهان الحقيقي للانتفاضات الشعبية العربية التي دشنت في هذا المشهد العربي، مطلبها بإصرار وتضحيات غالية في إسقاط أنظمة الاستبداد والفساد التي انتهت زمانها وفقدت صلاحيتها .

لقد بات الرهان اليوم معقوداً على انتفاضة الجماهير وإرادتها وخياراتها، لا على إرادة "أمير أو ملك أو رئيس مستبد أو وارث" ولا على إرادة "طبقة" أو شريحة طبقية فاسدة ، لا علاقة لها بالوطن أو المواطن، أو على هيمنة حزب متفرد ومستبد.

إن إيماننا بآفاق المستقبل الواعد لشعوبنا العربية كلها، في هذه اللحظة الثورية ، لا يعني أننا نوّمن بحتمية تاريخية يكون للزمان والمكان دوراً رئيسياً وأحادياً فيها، بل يعني تفعيل وإنضاج عوامل وأدوات التغيير الديمقراطية الحديثة والمعاصرة، والاستجابة لمبرراتها وأسايدها الموضوعية الملحة من قلب واقعنا الراهن.

غازي الصوراني

2011/7/14

ابرز عناصر النهضة والتنوير في اوربا بين القرن السابع عشر والتاسع عشر .

لم تكن ولادة عصر النهضة (في القرن 15) عملية سهلة في المكان أو الزمان، ولم تتم أو تظهر معالمها دفعة واحدة، أو اتخذت شكل القطع منذ اللحظة الأولى. إذ أن هذا الانقطاع لم يأخذ أبعاده في الانفصام التاريخي إلا بعد أربع قرون من المعاناة وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير من جهة والتلاحم مع هذه المنظومة الفكرية الجديدة من جهة أخرى.

ففي هذه المرحلة الانتقالية ، نلاحظ تطوراً ونمواً للمدن وظهور التجار والصناعيين وأصحاب البنوك ، والاكتشافات التكنولوجية والمغازل الآلية – دواليب المياه – الأفران العالية والبارود والطباعة في أواسط القرن الخامس عشر .

فيما بعد تم إحراز نجاحات أخرى عززت تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي ضمن محورين أساسيين:

1. الكشوفات الجغرافية مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر.

2. ترافق كل ذلك مع تغيرات ثقافية وفكرية رحبة كسرت الجمود الفكري اللاهوتي السائد ، وأدت إلى - تهاوي

استبداد الكنيسة في عقول الناس - .

أما المراحل التاريخية لعصر النهضة، فقد كانت البدايات الأولى مع ميكافلي (1469-1527) وهو من أوائل المنظرين السياسيين البرجوازيين ، حاول في مؤلفاته البرهنة على أن البواعث المحركة لنشاط البشر هي الأنانية و المصلحة المادية، وأكد أن السمة الفردية والمصلحة هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق.

ثم نيقولا كوبرنيكس (1473 م. _ 1532 م.) ساهم هذا المفكر في تحطيم الإيديولوجية اللاهوتية القائمة على القول بمركزية الأرض في الكون. وجوردانو برونو (1548 م. _ 1600 م.) الذي آمن ب -لا نهائية- المكان أو لانهاية الطبيعة، ورفض مركزية الشمس في الكون مؤكداً على أن لا وجود لهذا المركز إلا كمركز نسبي فقط - فشمسنا ليست النجم الوحيد الذي له أقمار تدور حوله-. لقد حطم برونو التصورات القديمة عن العالم المخلوق ليجعل الكون ممتداً إلى ما لا نهاية وهو القائل بأن: -الكلمة الأخيرة في كل مجال من مجالات المعرفة تكمن في العقل وحده- .

وفي ضوء هذا التطور الذي أصاب كل مناحي الحياة في عصر النهضة، رفع فلاسفة هذا العصر، شعار -العلم- من أجل تدعيم سيطرة الإنسان على الطبيعة و أصبحت التجربة هي الصيغة الأساسية للاختراعات والأبحاث العلمية التطبيقية في هذا العصر الذي برز فيه عدد من الفلاسفة أهمهم :

فرنسيس بيكون (1561 م. _ 1626 م.) : الانجليزي -أول من حاول إقامة منهج علمي جديد يركز إلى الفهم المادي للطبيعة وظواهرها-؛ وهو مؤسس المادية الجديدة والعلم التجريبي وواضع أسس الاستقراء العلمي. ورينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م.) : الفيلسوف الفرنسي وعالم رياضيات وفيزيائي وعالم فسيولوجيا، كان - ديكارت- في مبحث المعرفة مؤسس المذهب العقلاني ، هذا المذهب الذي يركز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي -الشك الذي يرمي إلى تحرير العقل من المسبقات وسائر السلطات المرجعية-. وتوماس هوبز (1588 م. _ 1679 م.) الذي رفض في مذهبه في القانون والدولة نظريات الأصل الإلهي للمجتمع . و جوتفريد فيلهلم لايبنتز (1646م. - 1716م.) : وصل من خلال اللاهوت - Theology - الذي أكد على مبدأ الترابط المحكم (الشامل والمطلق) بين المادة والحركة. و باروخ سبينوزا (1632م. - 1677م.) الهولندي.. وقد أكد على أن الفلسفة يجب أن تعزز سيطرة الإنسان على الطبيعة.. دحض سبينوزا افتراءات رجال الدين اليهود عن -قدم التوراة- وأصلها الإلهي.. فهي ، أي -التوراة- كما يقول ليست وحياً إلهياً بل مجموعة من الكتب وضعها أناس مثلنا وهي تتلاءم مع المستوى الأخلاقي للعصر الذي وضعت فيه. و جون لوك (1632م. - 1704م.) : من كبار فلاسفة المادية الإنجليزية، رفض وجود أية أفكار نظرية في الذهن.. أي أنه أشار بطريقة غير مباشرة إلى أنه لا وجود لفلسفة إلا فلسفة البصيرة المستندة إلى الحواس السليمة-.

وأخيراً التنوير الفرنسي والفلسفة ، ومن أبرز الفلاسفة : شارل مونتسكيو (1689-1755) : صاحب كتاب - روح القوانين-.. يرى أن الضمانة الأساسية للحرية في المؤسسات الدستورية التي تحد من العنف وتكبحه. وفرنسوا فولتير (1694م. - 1778م.) الذي عاش كل حياته مناضلاً ضد الكنيسة والتعصب الديني وضد الأنظمة الملكية وطغيانها. وجان جاك روسو (1712 - 1778) الذي ناضل ليس فقط ضد السلطة الإقطاعية بل كان مستوعباً لتناقضات المجتمع الفرنسي، ففي كتابه -العقد الاجتماعي- يحاول روسو البرهنة على أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح التفاوت الاجتماعي هي في ضمان الحرية والمساواة المطلقة أمام القانون . و ديني ديدرو (1713 - 1784) : وهو من أبرز وجوه الماديين الفرنسيين على الإطلاق.. ينطلق في أفكاره من القول بأزلية الطبيعة وخلودها وقف ضد التفسير المثالي اللاهوتي للتاريخ الإنساني ليؤكد أن العقل الإنساني وتقدم العلم والثقافة هي القوة المحركة لتاريخ البشرية.

أما الفلسفة الألمانية ، فقد برز فيها : عمانوئيل كانت (1724 - 1804) : الذي عارض مزاعم الإقطاع الألماني في -أن الشعب لم ينضج بعد للحرية؛ مبيناً أن التسليم بصحة هذا المبدأ يعني أن الحرية لن تأتي في يوم من الأيام، ومن مآثر كانط قوله -إن الحرية المدنية هي حق الفرد في عدم الامتثال إلا للقوانين التي وافق عليها مسبقاً واعترف بمساواة جميع المواطنين أمام القانون-.

جورج ويلهلم فريدريك هيغل (1770 - 1831) : تكمن مآثرته التاريخية العظيمة في أنه كان أول من نظر إلى العالم الطبيعي والتاريخي والروحي بوصفه عملية؛ أي في حركة دائمة وفي تغير وتطور. لقد صاغت فلسفة -هيغل- بشكل منظم النظرة -الديالكتيكية- إلى العالم ، وكانت مصدراً رئيسياً من مصادر فلسفة ماركس، التي تطورت وتجددت مقولاتها الفكرية والاقتصادية ما بعد ماركس وانجلز ولينين ، على يد العديد من المفكرين أمثال تروتسكي وبخارين وماوتسي تونج و ليوتشاوتشي ومدرسة فرنكفورت خاصة أدورنو و هوركهايمر وهربرت ماركيزا ... ثم تطورت وتجددت بعض أفكارها على يد المفكر الشيوعي المناضل أنطونيو جرامشي ، وامتد مسار تطور الماركسية على يد الفيلسوف الفرنسي ألتوسير ، كما نلاحظ بعض الشذرات الماركسية لدى الفيلسوف التفكيكي ميشيل فوكو ، وكذلك

الأمر لدى الفيلسوف جيل دولوز، وفي ألمانيا برز الفيلسوف الماركسي هابرماس (الذي مازال حياً) وفي فرنسا برز الفيلسوف جورج لابيكا ... أما في بلداننا العربية فقد أسهم العديد من الفلاسفة والمفكرين العرب في تطوير وتجديد الفلسفة الماركسية ، أذكر منهم صادق جلال العظم ، و د.سمير أمين ، و الياس مرقص، و ياسين الحافظ ، والشهيد مهدي عامل ، والشهيد حسين مروة ، و د.هشام غصيب... و في مصر برز عدد من المفكرين الماركسيين المجددين أهمهم شهدي عطية الشافعي ، فؤاد مرسي ، محمود أمين العالم ، فوزي منصور ، د.رمزي زكي ، اسماعيل صبري عبدالله ، ابراهيم العيسوي ، ابراهيم سعد الدين ، احمد صادق سعد ، أبو يوسف يوسف . أما في فلسطين فنذكر جورج حبش ، بشير البرغوثي ، أحمد قطامش ، سليمان بشير ، اميل توما ، غسان كنفاني، سلامة كيلا ، صابر محي الدين ، غالب هلوسة ، عبد القادر ياسين ، د.ماهر الشريف، حسين أبو النمل ... وفي المغرب العربي برز العديد من المفكرين التقدميين والديمقراطيين من أهمهم عبدالله العروي ، ومحمد عابد الجابري، سعيد بن سعيد العلوي ، وكمال عبد اللطيف ، محمد أركون ، هشام جعيط ... وفي العراق عامر عبدالله ، فالح عبد الجبار ، عبد الرزاق صافي ، هادي العلوي ... وغيرهم .

غازي الصوراني

2011 / 8 / 3

من المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - الحلقة الأولى
صفحات من تاريخ حركة القوميين العرب

حركة القوميين العرب و م.ت.ف قبل هزيمة حزيران 1967 :

بالنسبة لموقف حركة القوميين العرب من منظمة التحرير الفلسطينية بعد إعلان تشكيلها عام 1964، فقد كان موقفاً انتقادياً بالمعنى السلبي ، "عبرت عنه مجلة الحرية رغم مشاركة الحركة في المجلس الوطني يومها بقولها: إن هذه المبادرة الجديدة (أي تشكيل م.ت.ف) بعيدة كل البعد عن كونها البديل الثوري الذي انتظره الشعب الفلسطيني طويلاً . وفي أيار / مايو 1965 انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الثاني في القاهرة، و قد أعدت حركة القوميين العرب مذكرة طالبت فيها بتحويل منظمة التحرير الفلسطينية إلى منظمة ثورية تقوم على تنظيم شعبي يجمع كل المنظمات الثورية الفلسطينية ، و يكون له جيش نظامي و جيش شعبي ، و تقود هذه المنظمة قيادة تنبثق عن طريق الانتخابات، ودعت حركة القوميين العرب الممثلة بقيادة العمل الفلسطيني في الحركة إلى تنظيم كل فلسطيني غير منظم ، و ساند الحركة بالتوقيع على مذكرتها -آنذاك- ثمانية تشكيلات وتنظيمات وقوى وطنية فلسطينية ما عدا حركة فتح ."

أثر هزيمة 5 حزيران 67 على حركة القوميين العرب :

وقعت هزيمة حزيران كالصاعقة المدمرة على نفوس ومعنويات شعوب أمتنا العربية التي لم تفترض أو تتوقع هذه الهزيمة بل على العكس من ذلك ، كانت معبأة عبر وسائل الإعلام بالتفاؤل الواثق بعفويته الصادقة، وإمكانات تحقيق الانتصار على العدو الإسرائيلي وتحقيق حلم التحرير والعودة، لكن الهزيمة جاءت على النقيض من تلك التعبئة

الإعلامية من ناحية ، وعلى النقيض من الحد الأدنى المتوقع لصمود ومقاومة الجيوش العربية عموماً والجيش العربي المصري خصوصاً ، حيث استطاع جيش العدو الإسرائيلي تحقيق انتصاره خلال ستة أيام ، ومن ثم انهيار الجبهات العربية وسقوط سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان تحت الاحتلال الإسرائيلي، لكن هذه الهزيمة رغم قساوتها ومراراتها وظلالها السوداء، فشلت في تحقيق حالة الاستسلام واليأس في أوساط شعوبنا العربية التي سرعان ما أفاقت من صدمتها واستعادت روحها وإرادتها عبر التمسك بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لاستكمال مسيرة النضال من أجل مقاومة العدو الصهيوني ودحره من بلادنا ، أما بالنسبة لشعبنا الفلسطيني فبعد أقل من أسبوع على هزيمة حزيران وبعد أن انتهى من دفن شهدائه بدأ في إضاءة شموع المقاومة .

لقد بلورت هزيمة حزيران في ذهن قيادة الجبهة عموماً ، وامينها العام جورج حبش خصوصاً "أهمية النضال القطري ضمن الاطار القومي ، وأهمية بلورة الأداء التنظيمية التي تعبئ الجماهير ، كما بلورة بوضوح اعماق أهمية المسألة الطبقية، وكل هذا مهد الطريق لتأسيس الجبهة الشعبية وإعلان تبنيتها لنظرية الطبقة العاملة ، الماركسية اللينينية " .

في هذه الظروف ، إلى جانب الطبيعة الفارقة لمرارة هزيمة حزيران 1967 بادرت قيادة حركة القوميين العرب، إلى إعداد خطة المواجهة المطلوبة لإخراج الجماهير من حالة الصدمة وخيبة الأمل لكي تتحمل مسئوليتها في مقاومة الاحتلال، حيث تداعت اللجنة التنفيذية القومية أو ما سمي آنذاك بالقيادة القومية إلى عقد اجتماعها الموسع في أواخر تموز 1967 ، الذي ناقشت فيه مقدمات ونتائج الهزيمة وأسس المواجهة المطلوبة، وصدر عن ذلك الاجتماع أول وثيقة رسمية (عرفت باسم تقرير تموز 1967) تتضمن تحليلاً طبقياً للنكسة، حمل عنوان "الثورة العربية أمام معركة المصير" وعرفت اشكالياته باسم "موضوعات/5/حزيران"، وقد قام بصياغتها الر. جورج حبش.

ناقشت هذه الوثيقة /تقرير تموز ، ما سمته بـ النكسة العسكرية في حرب الأيام الستة، ورأت أن النكسة لا تكمن في الهزيمة العسكرية بقدر ما تكمن في اضطراب حركة الثورة العربية إلى إيقاف الحرب مع إسرائيل عند حدود جولة الأيام الستة، كما فسرت الوثيقة عجز قيادة الثورة العربية بسبب تكوينها الطبقي والأيدولوجي والسياسي البرجوازي الصغير، واستنتجت نظرياً في ضوء تحليلها الطبقي للنكسة، "أنه إذا كانت البرجوازية الصغيرة، قد أدت دورها إبان مواجهة الاستعمار القديم، فإنها "لم تُعد مؤهلة لممارسة دور القيادة على رأس الحركة الثورية العربية في هذه المرحلة الجديدة من نضالها".

وهذا يتطلب - حسب نص الوثيقة- "ضرورة انتقال مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية والملتزمة بـ الاشتراكية العلمية ، وإتباع أسلوب الكفاح الشعبي المسلح والعنف الثوري المنظم وتحقيق وحدة القوى الثورية العربية قوطياً وقومياً".

لقد شكلت وثيقة / تقرير تموز، الأساس النظري لإعادة بناء حركة القوميين العرب وتجنيرها يسارياً الأمر الذي ترك أثراً واضحاً في أدبيات الجبهة الشعبية بُعيد تأسيسها ، بمثل ما ترك في تزايد الخلافات واحتدامها في قيادة الحركة ، الأمر الذي أدى إلى الانقسام في الهيئات القيادية ومن ثم انسلاخ العديد من فروع الحركة عن الجسم الأم " في اليمن والخليج والجزيرة العربية، وتحول فرع الحركة في العراق للعمل تحت اسم الحركة الاشتراكية العربية بقيادة عبد الإله نصرأوي " .

وفي ظل هذه الحالة الانقسامية ، عقدت فروع الحركة مؤتمرات إقليمية أو قطرية أدت إلى مزيد من المشاهد الانقسامية ومن ثم تراجع وتفكك حركة القوميين وتصفيتهما شكلاً ومحتوى واسماً" ، أما بالنسبة للفرع الفلسطيني

للحركة وبعد خروج جبهة التحرير الفلسطينية وبعض الضباط الناصريين منها، " فقد أصبحت الصورة الجديدة، صورة تطابق شبه تام بين الحركة من ناحية وبين الجبهة من ناحية ثانية، ففكر الجبهة السياسي هو فكر الحركة كاملاً دون أي نقصان، وتكوينها إلى حد بعيد هو تكوين الحركة... وإذا كان التطابق حاصلًا بين الفكر من ناحية والتكوين من ناحية ثانية، فإن أي تمييز استراتيجي محدد بين الحركة والجبهة لا يعود قائماً" وبالتالي لا يبقى هناك أي أساس للتمييز ما بين "الحركة" و"الجبهة"، من هنا تبنى مؤتمر شباط 1969 خط "انصهار تنظيم الحركة في الساحة الفلسطينية ضمن تنظيم الجبهة" وفق شعار "الحركة في خدمة الجبهة وليس الجبهة في خدمة الحركة" وبهذا المعنى أصبحت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" حزباً يمثل الفرع الفلسطيني وفق الإستراتيجية السياسية والتنظيمية التي أقرها مؤتمر شباط، لكن هذا المؤتمر لم يقطع سياسياً أو فكرياً مع حركة القوميين العرب بل على العكس أكد - حسب وثائقه - على اعتبار الجبهة الشعبية استمراراً للحركة " ، وقد كانت هذه الخطوة بمثابة إسدال الستار على حركة القوميين العرب وإنهاء وجودها التنظيمي والسياسي في الساحة الفلسطينية، وتحول فروعها إلى حركات أو منظمات أو مجموعات قطرية أو إقليمية متباينة فكرياً من حيث الموقف تجاه الماركسية أو التمسك بالفكر القومي، مثل "التجمع الوطني الناصري" بقيادة جاسم القطامي ، والحركة التقدمية والديمقراطية " بقيادة أحمد الخطيب في الكويت ، والحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، لكن القائد الراحل جورج حبش، قرر مواجهة حالة التفكك والانحيار التي أصابت حركة القوميين العرب ، فقام بتأسيس "حزب العمل الاشتراكي العربي" في محاولة منه استعادة فكرة وجوهر العمل القومي برؤية تقدمية جديدة ؛ حيث نلاحظ تمسك الحزب بمركزية العمل القومي العربي لكافة الفروع المنضوية في إطاره في لبنان وسوريا وفلسطين والأردن والعراق والسعودية وإلى حد أدنى مصر" ، ففي دفاعه عن مبرر قيام هذا الحزب ، كتب المؤسس الراحل الرفيق جورج حبش في افتتاحية العدد الأول من مجلة طريق الثورة "إن هزيمة حزيران ، مثل كل هزيمة قومية ، أوجدت ظروفاً موضوعية جديدة ... وإن تنظيم "حركة القوميين العرب" بتفاعله العملي مع هذه الظروف وهذه الرؤية ، يتحول اليوم إلى تنظيم سياسي جديد هو : حزب العمل الاشتراكي العربي ، ليكون هذا الاسم مُعبِّراً عن حقيقة التغير الجذري في البنية النظرية والطبقية لحركة القوميين العرب".

وفي هذا الجانب يقول الحكيم " لقد انتهت حركة القوميين العرب كحركة ثورية في الاقطار التي عملت فيها. اما الفروع القطرية فلم تنته. ان المؤسسة التي اسمها حركة القوميين العرب لم تعد قائمة كحركة مركزية وتنظيم مركزي في مختلف اجزاء الوطن العربي، وتحولت إلى حركات ثورية موجودة قطعياً بافق قومي. وهي اجمالاً تشكل قوة اساسية من الحركة الوطنية في بعض الساحات العربية. وعلى سبيل المثال ان فرع الحركة في اليمن الديمقراطي ساهم بقوة في تأسيس الجبهة القومية التي قادت الثورة، وفي اليمن الشمالي أصبح فرع الحركة يعمل باسم الحزب الديمقراطي الثوري، وهناك عدد من الرفاق يعملون الآن في اليمن الشمالي ايضاً باسم المقاومين الثوريين . وفي الكويت أصبح فرع الحركة عبارة عن مجموعة من الشبان الديمقراطيين على رأسهم الدكتور احمد الخطيب احد افراد القيادة المؤسسة. وفي الخليج اصبحت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج هي البديل لفرع حركة القوميين العرب ، وهذه الجبهة التي أصبح اسمها الجبهة الشعبية لتحرير عُمان لها فروع في معظم مناطق الخليج، وبدأ فرع الجبهة في البحرين يصبح قوة أساسية عاملة، وفي الساحة الفلسطينية انتهى فرع حركة القوميين العرب إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وفي لبنان أفرز فرع الحركة ما يسمى منظمة العمل الشيوعي".

أما بالنسبة لتقييم القائد المؤسس لتجربة حركة القوميين العرب ، فهو يرى أن هنالك نقاط أساسية علمية وعملية يجب تسجيلها في معرض تقويم الحركة ، وهي:

ان حركة القوميين العرب كانت فصيلاً من فصائل حركة التحرر الوطني العربي. كانت في المشرق بالذات الحركة الجماهيرية التي تصدت للحلاف وساندت القيادة الناصرية ووقفت في وجه الإمبريالية بشجاعة.

ان الحركة عاشت عملية تطور متصلة في اتجاه اليسار، بدأت الحركة بطرح شعار "وحدة، تحرر ، ثار" وتساعد التطور إلى حد وضع وثيقة تموز 1967 التي هي في تقديري وثيقة نظرية وضعتنا على أبواب تنظيم ثوري جذري اجمالاً على رغم ما يقال في موضوع التناقض الذي شهدته حركة القوميين العرب.

وعلى هذا الأساس ، فإن الجبهة الشعبية - حتى اللحظة الراهنة- تعتبر أن تجربتها التنظيمية والسياسية ، وتجربة حركة القوميين العرب هي تجربة واحدة متصلة وموحدة ، وبهذا القول فإن الجبهة تتبنى رأياً محل إقرار رسمي وهو أن التاريخ السليم للجبهة بكل ما مثلته لابد وأن يبدأ من وضع حركة القوميين العرب ليس لناحية ما انتهت إليه فحسب، بل في ما انطلقت منه أصلاً، على أرضية ما تقدم يمكن فهم مكانة الجبهة الشعبية في التاريخ، الذي لم يحتفظ عبثاً بهذه التجربة الوطنية الفلسطينية ولحوالي ستين عاماً من الزمن، غطت مرحلتين عاصفتين، تشكلان كامل التاريخ الفلسطيني بعد سنة 1948، أي ستون عاماً من "الحصيلة الإجمالية" و "الخبرة التاريخية" و "الاستمرارية التاريخية" وهذا مكسب وثروة وطنية، وهو بالنسبة للجبهة الشعبية شرف بمقدار ما هو عبء ومسئولية عن الماضي بمقدار ما هو مسؤولية نحو المستقبل.

إن حركة القوميين العرب هي وبامتياز كانت أقرب إلى تقاطع طرق ومخزن تجمعت فيه مرحلة ما قبل 1948 بمرحلة ما بعد 1948 ، الحضور العملي بالحضور الضميري والأخلاقي والسياسي .

إن أي مؤرخ ، أو باحث ، أو مناضل، يسعى إلى تعريف حركة القوميين العرب، فإن أكثر الصيغ قرباً من الحقيقة، هي أنها كانت تعبيراً عن أولوية ومكانة الإنسان_ الوجدان في صنع التجربة، على أي اعتبار آخر في نشأة الحركة كطفل شرعي لخزين التاريخ وليس طفلاً لقيطاً وجد على قارعة الطريق مجهول المصدر والتكوين والمستقبل، وبهذا المعنى فإن "حركة القوميين العرب" كحالة اجتماعية نتاج وملك هذا الشعب.

إن البحث في "فلسطينية" حركة القوميين العرب خارج قوميتها نوع من العبث لا يوازيه إلا البحث في قومية الحركة خارج "فلسطينيتها" أو البحث في فلسطين خارج المكان والزمان العربي وخارج سايكس- بيكو الذي أنتج وعد بلفور، الذي أعاد إنتاج تجسيد لسايكس - بيكو، وبموازاة ما يبدو لقصري النظر التباساً، فإن تفسير مؤسس الحركة القائد الراحل جورج حبش يبقى عصياً إذا لم تستوعب المسافة بين الفرد والزمن، فهو القائل: "حين يكون العرب بخير تكون فلسطين بخير" هذه المقولة ليست مجرد وجهة نظر، بل تعبير عن حقيقة موضوعية وتجد صدقيتها في جردة حساب تاريخية طويلة كامنة ليحكم في ضوئها.

المصدر : كتاب المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية - اصدار الدائرة الثقافية المركزية - آب 2010

من المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - الحلقة الثانية

المؤتمر الوطني الثاني للجبهة الشعبية - شباط 1969

الإستراتيجية السياسية والتنظيمية :

ففي شباط 1969م عقدت الجبهة الشعبية مؤتمرها الثاني الذي أقر وثيقة الإستراتيجية السياسية والتنظيمية التي شكلت محطة هامة في مسيرتها وتطلعها إلى التحول إلى تنظيم ماركسي - لينيني مقاتل ورسم طموحها وصورتها المستقبلية بشكل عام. وأصدرت مجلة الهدف التي ترأس تحريرها الشهيد الكاتب والروائي غسان كنفاني عضو المكتب السياسي.

إن تأكيد وثائق الجبهة الشعبية الصادرة عن مؤتمرها الوطني الثاني، على تبني الماركسية اللينينية وتحويل الجبهة إلى حزب بروليتاري، جاء في سياق استمرارها في التمسك بمواقفها الوطنية والقومية، بالرغم من أن هذا المؤتمر أسدل الستار على حركة القوميين العرب وأنهى وجودها التنظيمي في الساحة الفلسطينية، حسب ما ورد في تقريره الصادر في شباط 1969 ، فقد رسم مؤتمر شباط (فبراير) الخط الاستراتيجي التنظيمي الموجه والمرشد لمستقبل العلاقات بين الحركة والجبهة. وهذا الخط هو العمل على انصهار تنظيم الحركة في الساحة الفلسطينية ضمن تنظيم الجبهة والعمل في نفس الوقت على انصهار تنظيم أبطال العودة ضمن تنظيم الجبهة، مع التخطيط والعمل على الارتقاء بالحياة التنظيمية للجبهة إلى مستوى الحياة الحزبية الثورية الملتزمة والمنضبطة والواعية. وعلى هذا الأساس، لا يعود فهمنا للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هو فهمنا لها لدى تأسيسها - أي جبهة بالمعنى المعروف للجبهات السياسية، فكراً وعلاقات تنظيمية - وإنما يصبح فهمنا للجبهة وتوجهنا في بنائها شيء مختلف. إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من حيث فهمنا لها الآن وتوجهنا في بنائها، هي : الحزب الثوري المستند إلى الإستراتيجية السياسية والإستراتيجية التنظيمية التي اتضحت من خلال هذا التقرير .

وأثناء عملية الانصهار التام هذه بين الحركة والجبهة، فإن الشعار السليم الذي نهدي به هو : "الحركة في خدمة الجبهة وليس الجبهة في خدمة الحركة".

كما طرحت الإستراتيجية السياسية والتنظيمية الصادرة عن هذا المؤتمر رؤية الجبهة بالنسبة للنضال الفلسطيني، جاء فيها "إن هدف النضال الفلسطيني، هو إقامة دولة وطنية ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات وتشكل جزءاً لا يتجزأ من الوجود الوطني العربي التقدمي وبذات الوقت تؤكد بأن حركة التحرر الفلسطينية ليست حركة عنصرية عدوانية ضد اليهود، إنها لا تستهدف اليهود وإنما تحطيم دولة إسرائيل ككيان عسكري سياسي اقتصادي قائم على العدوان والتوسع والارتباط العضوي بمصالح الاستعمار في وطننا وإنها ضد الصهيونية كحركة عنصرية عدوانية".

أما عن أهمية الفكر السياسي، فقد أكدت الوثيقة على أن " شرطاً أساسياً من شروط النجاح هو الرؤية الواضحة للأمور، والرؤية الواضحة للعدو والرؤية الواضحة لقوى الثورة. على ضوء هذه الرؤية تتحدد إستراتيجية المعركة، وبدونها يكون العمل الوطني عفويّاً ومرتبلاً، لا يلبث أن ينتهي إلى الفشل".

فبالرغم من التضحيات وقوافل الشهداء ، ورغم حماسة الجماهير، رغم ذلك كله -كما تضيف الوثيقة- "لم ينتصر شعبنا حتى اليوم، وما هو يعيش في غالبته في مخيمات الشقاء وتحت نير الاحتلال. إذن، لا يكفي أن نحمل السلاح حتى نضمن إلى نتيجة المعركة. إن الثورات المسلحة في التاريخ انتهى بعضها إلى النصر ولكن بعضها الآخر انتهى إلى الفشل. لابد من مواجهة الحقائق بعقلية علمية ثورية صريحة وجريئة. إن ما يقرر النجاح هو الرؤية الواضحة للأمور وللوقى الموضوعية . من هنا تبدو واضحة أهمية الفكر السياسي العلمي الذي يرشد الثورة ويحدد لها إستراتيجيتها. فالفكر السياسي الثوري ليس فكراً مجرداً معلقاً في الهواء، أو مجرد ترف فكري، أو متعة فكرية يتسلى بها المثقفون، وبالتالي نستطيع إذا أردنا أن نتركه جانباً كشيء مجرد أو ترف لا ضرورة له. إنما الفكر الثوري العلمي هو الفكر الواضح الذي تستطيع به الجماهير أن تفهم عدوها، ونقاط ضعفه ونقاط قوته، والقوى التي تسنده وتحالف معه، وبالمقابل تفهم قواها هي، قوى الثورة، كيف تعبئها وتجندها، وبأي أسلوب وكيف ؟ كيف تتغلب على نقاط قوة العدو وكيف تستفيد من نقاط ضعفه؟ ومن خلال أية برامج تنظيمية وتعبوية وسياسية وعسكرية تستطيع أن تتصاعد بقواها حتى تسحق العدو وتحقق الانتصار ؟ إن الفكر السياسي الثوري هو الذي يفسر لجماهير شعبنا أسباب فشلها حتى الآن في مواجهة العدو. لماذا فشلت ثورتها المسلحة عام 1936 ؟ لماذا فشلت محاولاتها قبل 1936 ؟ ولماذا حصلت هزيمة حزيران 1967. وما هي حقيقة التحالف المعادي الذي تخوض ضده معركتها ؟ ومن خلال أي تحالف تستطيع أن تجابهه وبأي أسلوب؟ كل ذلك بلغة واضحة تفهمها الجماهير، فما معنى أن نقاتل بدون فكر سياسي؟ معنى ذلك أن نقاتل بشكل مرتجل، وأن نقع في أخطاء دون أن نعي خطورتها وطريقة معالجتها، وأن نتحدد مواقفنا السياسية بشكل عفوي دون وضوح الرؤية، وينتج عن ذلك عادة تعدد في المواقف، وتعدد المواقف معناه تبعثر في القوى، وتشتتت لها، فتكون النتيجة أن تتوزع قوى شعبنا الثورية في أكثر من طريق بدلاً من أن تصب كلها في طريق واحد لتشكل قوة مترابطة واحدة .

يتضح إذن أن الرؤية العلمية للمعركة والتخطيط الواعي والمثابر لربحها يستحيلان علينا بمثل هذا التذبذب العاطفي .

لقد جاء الوقت لتفهم جماهيرنا العدو الذي تواجهه على حقيقته لأنه من خلال هذا الفهم تتضح أمامها صورة المعركة ، إن هذا العدو يتمثل في : أولاً : إسرائيل ، ثانياً : الحركة الصهيونية العالمية ، ثالثاً : الامبريالية العالمية ، رابعاً : الرجعية المتمثلة بالإقطاع والرأسمالية .

من خلال هذه الرؤية الواضحة لمعسكر الخصم تتبلور الرؤية وتتضح هذه الأمور وتنتفي كل نظرة سطحية عن المعركة . إن مثل هذه الرؤية هي التي تحدد مكان المعركة ومداه الزمني وطبيعة القتال فيها. وبعبارة أخرى فإن مثل هذه الرؤية هي التي تحدد :

- 1- أهمية النظرية الثورية والفكر السياسي الثوري اللذان يستطيعان أن يعبنا كل قوى الثورة لتستطيع مواجهة العدو والصمود في هذه المواجهة ودحر كل وسائل العدو في إجهاد العمل الثوري وتخريبه.
- 2- التنظيم السياسي الحديدي الذي يقود قوى الثورة في معركة مصممة على الانتصار تصميمياً يفوق تصميم العدو على الدفاع عن وجوده ومصالحه حتى النفس الأخير.
- 3- طبيعة وحجم التحالفات الثورية التي يجب تجنيدها لمواجهة كل معسكر الخصم .
- 4- أسلوب الكفاح المسلح .

أما على الصعيد الفلسطيني فتضيف الوثيقة "لابد من تحديد قوى الثورة على الصعيد الفلسطيني من وجهة نظر طبقية. إن القول بأن الشعب الفلسطيني بكافة طبقاته هو في نفس الوضع الثوري تجاه إسرائيل وإن كافة طبقات الشعب الفلسطيني لديها الطاقة الثورية نفسها بحكم وجودها بدون أرض وخارج وطنها هو قول مثالي وغير علمي. إن هذا القول يمكن أن يكون صحيحاً لو كان الشعب الفلسطيني بكامله يعيش نفس هذه الأوضاع، بل يعيش أوضاعاً حياتية متميزة فإننا لا نستطيع علمياً تجاهل هذه الحقيقة".

وبالتالي لا بد من الوقوف أمام هذه الأوضاع المتميزة وما تفرزه من تباين أو تفاوت في المواقف. لذلك كله " فإننا في تحديد قوى الثورة على الصعيد الفلسطيني لا بد من الانطلاق من وجهة نظر طبقية، لأن الفكر اليميني في الساحة الفلسطينية والعربية يحاول أن يلغي أو يميع النظرة الطبقية للأمور، وبالتالي لا بد من دحض كافة محاولاته على هذا الصعيد، إذ أن معارك التحرر الوطني هي أيضاً معارك طبقية، معارك بين الاستعمار والطبقة الإقطاعية والرأسمالية المرتبطة مصالحها مع مصالح هـ من جهة ثانية. وإذا كنا نعني بقولنا إن معارك التحرر الوطني هي معارك وطنية قومية بمعنى أنها معارك تخوضها الغالبية الساحقة من جماهير الأمة، فهذا صحيح إما أن يكون المقصود من ذلك بأنها تشذ عن قاعدة الصراع الطبقي بين المستغلين (بكرس الغين) والمستغلين (بفتحها) فهذا غير صحيح".

" خلاصة القول إن نظرتنا الطبقية لقوى الثورة الفلسطينية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الطبقي في المجتمعات المتخلفة وكون معركتنا معركة تحرر وطني، كذلك خصوصية الخطر الصهيوني. ولكن ذلك يعني أن نحدد علمياً طبقات الثورة وأدوارها على ضوء هذه الخصوصيات، ولا يجوز أن يعني إلغاء النظرة الطبقية في تحديد قوى الثورة ".

" إن الفكر اليميني هو الذي يحاول إلغاء النظرة الطبقية لدى تحديد قوى الثورة وذلك لكي يتيح البرجوازية إمكانية التسلل مراكز القيادة وإجهاض الثورة عند الحدود التي تفرضها مصالحها ، لذلك يجب أن نواجه بكل قوة كافة الأفكار التي تحاول حجب الحقائق الطبقية الموضوعية بستر من الضبابية والغموض. هل يلتحق بالقتال الفعلي اليوم أبناء كافة الطبقات؟ أم أن الغالبية الساحقة من المقاتلين هم من أبناء العمال والفلاحين. وإذا كانت غالبية المقاتلين الساحقة من أبناء العمال والفلاحين، فلماذا لا يتطابق الفكر السياسي للثورة الفلسطينية مع الحقائق مع الحقائق الموضوعية الواضحة ".

أما بالنسبة للموقف من البرجوازية الفلسطينية الكبيرة، فإن الوثيقة تؤكد في تحليلها لهذه الطبقة على أنها " في الأساس برجوازية تجارية ومصرفية تتشابه مصالحها وتترابط مع مصالح الامبريالية التجارية ومصالحها المصرفية. إن أساس ثروة هذه الطبقة ومصدر غناها هو سمسرتها للبضائع الأجنبية ووكالات التأمين والمصارف الأجنبية. وبالتالي فهي في المدى الاستراتيجي ضد الثورة التي تريد القضاء على الامبريالية ووجودها ومصالحها في وطننا. إن القضاء على الامبريالية معناه القضاء على ثرواتها، وبما أن معركتنا ضد إسرائيل هي في الوقت نفسه معركة ضد الامبريالية فإن هذه الطبقة ستقف مع مصالحها، أي مع الامبريالية ضد الثورة".

وعن علاقة النضال الفلسطيني بالحركة التحررية العربية ، تطرح الوثيقة السؤال التالي وتجب عليه " والآن.. هل يقف تفكيرنا الاستراتيجي لمعركة تحرير فلسطين عند حدود الشعب الفلسطيني والساحة الفلسطينية ؟ . إننا إذا تذكرنا معسكر الخصم وحجمه وطبيعته، ندرك فوراً أن أي تفكير استراتيجي بمعركة التحرير الفلسطينية يجب أن يشمل تعبئة

كافة قوى الثورة على الصعيد العربي والعالمي، إذ أننا بمثل هذا الحشد والتعبئة يمكننا فقط توفير القوة القادرة على التصدي لإسرائيل والصهيونية والامبريالية العالمية والرجعية العربية. أما حصر الثورة الفلسطينية ضمن حدود الشعب الفلسطيني فمعناه الفشل إذا تذكرنا طبيعة التحالف المعادي الذي نواجهه. إن الثورة الفلسطينية، المتلاحمة مع الثورة العربية، والمتحالفة مع الثورة العالمية هي وحدها القادرة على تحقيق الانتصار ". وتستطرد الوثيقة بالقول " إن إستراتيجية معركة التحرير الفلسطينية تتطلب تعبئة وجهود كافة قوى الثورة في البلدان العربية بوجه عام وفي الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل بوجه خاص. ومن هنا تأكيد الجبهة الشعبية ترابط القضية الفلسطينية بالقضية العربية، وضرورة التلاحم بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية، وبالتالي ضرورة التلاحم بين حركة التحرر الفلسطينية وحركة التحرر العربية ".

أما على صعيد التضامن العالمي مع النضال الفلسطيني تؤكد الوثيقة على "أن الامبريالية العالمية في هذه الفترة لها ظروف وأوضاع نميزها عن فترات سابقة، كما أنها تمارس عملية استغلالها للشعوب بأساليب جديدة تتميز عن أساليبها القديمة. وبالمقابل فإن معسكر القوى المعادية للاستعمار هو اليوم من حيث الحجم والقوة في وضع مستوى جديد، يختلف عما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية. وعلى حركات التحرر في العالم أن تدرك الحقائق الدولية الأساسية التي تحكم هذه الفترة من التاريخ. إن حركة التحرر الفلسطينية والعربية لا تتحرك في فراغ، إنها تعيش وتقاتل وسط ظروف عالمية تؤثر عليها وتتفاعل معها، ومن خال ذلك كله يتقرر مصيرها. إن الأرضية الدولية التي تتحرك عليها حركات التحرر الوطني كانت دائماً وستبقى عاملاً أساسياً في تقرير مصير الشعوب. وبالتالي فإن "مثل هذا التحالف الفعال هو الذي يضمن خلق المعسكر الذي نستطيع من خلاله، وتستطيع معنا كافة الشعوب المستعبدة وكافة القوى المعادية للاستعمار أننتخلق القوة القادرة على هزيمة الامبريالية رغم نقاط قوتها في هذه المرحلة ".

" إن صديقنا الأول هو الشعوب المستعبدة التي تعاني استعمار الامبريالية واستغلالها لجهدا وخيراتهما، أو التي تعيش نفس الخطر الذي تمثله الولايات المتحدة اليوم في محاولة فرض نفوذها على الشعوب الناهضة ".

" هذه هي بشكل عام رؤيتنا الاستراتيجية لتحرير فلسطين. وإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تتخذ من هذه الاستراتيجية دليلاً عاماً للعمل. يبقى أن نؤكد على أن صحة أي تحليل نظري رهن بنجاحه على أرض الواقع والممارسة. إن التجربة الثورية نفسها هي التي تعطي الجواب العلمي حول صواب أو خطأ كل تحليل نظري سياسي . وإن أية محاولة تحليلية نظرية لا يمكن أن توفر منذ البداية وبشكل كامل الرؤية الشاملة للأمور. إن العلاقة بين الفكر والعمل الثوري علاقة جدلية. إن الفكر يوجه العمل الثوري الذي يفرزه بدوره نتائج وأوضاع وتفاعلات تعود وتؤثر في الرؤية النظرية للأمور ".

" إن الثورة الفلسطينية تتطلب بالضرورة الحزب الثوري الفلسطيني، لا حزب ثوري بدون نظرية ثورية:

إن الأساس في بناء الحزب الثوري هو النظرية الثورية التي يلتزمها. بدون هذه النظرية يكون الحزب مجرد تجمع يتحرك على التحكم بالأحداث. إن النظرية الثورية معناها الرؤية الواضحة والنهج العلمي في فهم وتحليل الأحداث والظواهر، وبالتالي القدرة على القيادة ".

وتضيف الوثيقة إن " النظرية الثورية التي تطرح كل قضايا الإنسان والعصر بشكل علمي وثوري هي الماركسية. إن الماركسية كسلاح نظري ثوري رهن بكيفية فهمها من ناحية وبصحة تطبيقها على واقع معين ومرحلة معينة من ناحية أخرى ، وإن جوهر الماركسية هو النهج الذي تمثله في رؤية الأمور وتحليلها وتحديد اتجاه حركتها. وبالتالي فإن الفهم الثوري لماركسية هو فهمها كدليل للعمل وليس كعقيدة ثابتة جامدة ".

ذلك " إن جوهر النظرة الماركسية للمجتمع البشري حركة متصلة، وتغيير متصل، وبالتالي فإن أي تحليل قدمه الماركسية لمرحلة معينة وواقع معين، لا يمكن أن يبقى هو التحليل ذاته لمرحلة أخرى، وواقع جديد ينشأ باستمرار عن الواقع القديم " .

على أن " أخطر ما يواجهنا في التزامنا بالنظرية الماركسية هو فهمها بشكل مثالي ميكانيكي يفقدها قدرتها على تفسير الواقع الحي. إن الفائدة التي نحصل عليها من قراءة وفهم ما كتبه ماركس ولينين هي فائدة محدودة بحدود المعارف التي تطرحها هذه الكتابات. أما الفائدة الحقيقية فهي التي تحصل عندما نمتلك من خلال استيعابنا العميق لهذه الكتابات النهج الذي تطرحه الماركسية - اللينينية في فهم وتفسير ومواجهة قضايا المجتمع والتاريخ والعمل الثوري. إن الماركسية كأداة في التحليل وكدليل للعمل هي السلاح الذي يستهدف من امتلاك النظرية. وعلى هذا الأساس فإن الالتزام بالماركسية - اللينينية لا يقدم ولا يؤخر ما لم ينتج عن هذا الالتزام استعمال هذه النظرية وتطبيقها في فهم الواقع واستخراج إستراتيجية العمل التي تحدد طبيعة المرحلة وطبيعة المعركة وتحديد القوى المتصارعة، ورؤية حركة هذا الصراع، والإحاطة بالظروف الموضوعية التي نتحرك من خلالها " .

وفي هذه المرحلة استطاعت الجبهة الشعبية أن تتميز بدورها النضالي على صعيد العمليات الفدائية في الأراضي المحتلة عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً ، خلال الفترة من عام 1967 حتى منتصف عام 1973¹ بمعظم العمليات العسكرية ، ضد قوات العدو الإسرائيلي إلى درجة أن موسى ديان - وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك - وصف الوضع في قطاع غزة بقوله " إن الجيش الإسرائيلي يحكمه في النهار.... فدائيو الجبهة الشعبية يحكمونه في الليل " . وإزاء تصميم قيادة الجبهة عموماً، والرفيق الحكيم خصوصاً على التمسك بالمثل العروبي والاحتفاظ بشرعية قومية أوسع، وافقت الجبهة على إقامة حركة قومية جديدة بتوجه يساري ملحوظ، هي حزب العمل الاشتراكي العربي الذي تأسس نهاية عام 1970 ، حيث تم اختيار هاشم علي محسن، ليشغل منصب الأمين العام للحزب، ولكن لم تتوفر الظروف الذاتية أو الموضوعية لانتشاره ومن ثم قررت الجبهة إنهاء الصيغة التنظيمية لهذا الحزب بعد بضعة أعوام من تأسيسه.

المنطلقات الأساسية للجبهة كما حددتها وثيقة المؤتمر الثاني :

تحرير فلسطين ، وإقامة الدولة الديمقراطية الاشتراكية على كامل التراب الوطني الفلسطيني ، وعاصمتها القدس (كهدف استراتيجي).

تعبئة الجماهير ، وتسييسها ، وتسليحها .

ضرب المؤسسة العسكرية الصهيونية .

التصدي للمخططات الامبريالية، والتحالف مع حركة الثورة العربية والعالمية.

استراتيجية المقاومة ومتطلباتها :

هناك ترابط عضوي بين النضال السياسي والنضال العسكري .

¹ من أبرز عمليات الجبهة في فلسطين خلال الفترة المذكورة : قتل الحاكم العسكري في رفح / الانفجار في السوبر سول في مدينة القدس / الانفجار الذي وقع في كافتيرا الجامعة العبرية في القدس / معركة الحاوز في مدينة الخليل / نسف وتدمير خط أنابيب النفط وخط الكهرباء في مستعمرة روش زهار / قتل ضابط المخابرات الإسرائيلي (الكابتن ديفيد) في مدينة غزة / الانفجارات التي وقعت في مسبح (مصيف الطنطورة) / عملية مقهى الخيام (عملية استشهادية) في غزة / معركة شمال البحر الميت / مقتل ضابط الاستخبارات الإسرائيلي شلومو مليغي في غزة / مقتل خمسة ضباط مخابرات إسرائيليين في عملية عمواس في مدينة رام الله . / معركة المواجهة في حي الزيتون في مدينة غزة .

ال جماهير ال رازحة تحت الاحتلال هي مادة المقاومة ووقودها، وتنظيم هذه الجماهير شرط أساس لتصاعد حركة المقاومة.

ضرورة العمل على إفشال مشاريع (الحل السلمي) لأنها مشاريع استسلامية.

تعزيز العمل من خلال الوحدات السرية العصابية الصغيرة .

منطلقات فكرية وسياسية:

الثورة الفلسطينية تتطلب بالضرورة الحزب الثوري الفلسطيني .

تسعى الجبهة لإنشاء دولة وطنية ديمقراطية اشتراكية يتساوى فيها العرب واليهود في الحقوق والواجبات.

إذا كان مفهوم الوحدة الوطنية يعني إدخال القيادات التقليدية والبرجوازية والرجعية إلى صفوف الثورة بهدف ضربها، فإن ذلك لا يخدم الوحدة الوطنية أو الثورة.

التحالف الصهيوني الاستعماري يتطلب تحالف قوى الثورة الفلسطينية مع قوى الثورة العربية لصد هجمته أولاً، ولإزالة كيانه ثانياً.

تشكل الرأسمالية الكمبرادورية والرجعية العربية عدواً مباشراً وطبيعياً لحركة التحرر العربي ، لارتباطها الوثيق والمباشر بالاستعمار.

ازي الصوراني

2011 / 8 / 7

من المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - الحلقة الثالثة

المؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

عقدت الجبهة مؤتمرها الوطني الثالث في 8 / آذار/ 1972 الذي أقر وثيقة "مهمات المرحلة الجديدة" والنظام الداخلي الجديد وأعطى عملية التحول وبناء الحزب الثوري ايدولوجيا وتنظيما وسياسيا الصدارة، إيماناً منه بأن قدرة الثورة على الصمود والاستمرار تتوقف على صلابة التنظيم، وقد نص النظام الداخلي الجديد على أن المبادئ الأساسية للحزب هي المركزية الديمقراطية، والقيادة الجماعية ووحدة الحزب، والنقد والنقد الذاتي، وجماهيرية الحزب والثورة، وعلى أن كل عضو سياسي في الجبهة مقاتل وكل مقاتل سياسي، وحدد النظام الداخلي شروط العضوية وواجباتها وحقوقها ورسم الهيكل التنظيمي للحزب، فهناك الهيئات المركزية التي تضم المؤتمر الوطني واللجنة المركزية والمكتب السياسي، تليها الهيئات القيادية للساحة كمؤتمر الساحة ولجنة الساحة المركزية وقيادة الساحة، ويأتي بعد ذلك مؤتمر المنطقة وقيادة المنطقة ثم مؤتمر القطاع، فمؤتمر الرابطة وقيادة الرابطة ثم الخلايا والحلقات.

لقد جعل المؤتمر الوطني الثالث للجبهة (1972) بناء الحزب الثوري هو الحزب الذي يعتمد أيدولوجية الطبقة العاملة دليلاً نظرياً، ويتشكل من طلائع الطبقة العاملة في تكوينه الطبقي، ويستند إلى مبدأ المركزية الديمقراطية في علاقاته الداخلية. أما الجبهة الوطنية المتحدة فهي الإطار التنظيمي الذي يضم مختلف طبقات الثورة وأحزابها ومنظماتها.

لقد مثل عقد المؤتمر الوطني الثالث للجبهة محطة هامة على طريق تحول الجبهة من تنظيم برجوازي صغير إلى حزب ماركسي لينيني " ، فإذا كان المؤتمر الثاني للجبهة في نهاية شباط 1969، قد أرسى المقدمات الأيدولوجية

السياسية لعملية التحول (الإستراتيجية السياسية والتنظيمية) فإن المؤتمر الثالث قد أرسى المقدمات والأسس التنظيمية (إقرار النظام الداخلي)، كذلك طور المقدمات السياسية الأيديولوجية كما وردت في التقرير السياسي للمؤتمر الثالث والذي صدر باسم (مهمات المرحلة الجديدة) .

المؤتمر الثالث و مهمات المرحلة الجديدة:

بهذا العنوان صدر التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للجهة الشعبية لتحرير فلسطين وقد تضمن التقرير معالجة شاملة لكافة الأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

ففي المجال الدولي أشار التقرير إلى ثلاثة مخاطر رئيسية كانت قائمة بقوة في بداية السبعينات وهي: خمول الحركات العمالية في بلدان الغرب الرأسمالية.

تصدع وحدة المعسكر الاشتراكي (وخاصة بسبب الخلاف الصيني - السوفياتي).

انتعاش الأنظمة العسكرية البرجوازية الصغيرة الإصلاحية في قسم كبير من بلدان "العالم الثالث".

وقد أثرت هذه النقاط الثلاث على حركة المقاومة الفلسطينية باعتبارها جزء من معسكر الثورة المناضل ضد الامبريالية وأتباعها وحلفائها ، كما وأن عدم قدرة الثورة آنذاك على إقامة تحالفات أممية عميقة وجادة، ساهم في عدم توضيح معركتنا ضد الصهيونية وكيانها في فلسطين بكل ابعادها الوطنية والقومية والأممية.

أما على صعيد الوضع العربي فقد عالج التقرير باستقامة مخططات النظام الرجعي الأردني ضد المقاومة الفلسطينية وحدد بوضوح أخطاء المقاومة وأخطاء يسارها في التعامل أثناء وجودها في الأردن.

كما ناقش التقرير على الصعيد العربي مسألة العلاقة مع الأنظمة الوطنية العربية، فأشار إلى أن الأنظمة الوطنية العربية تعمل لكسر شوكة المقاومة بسبب رفض المقاومة لمشاريع التسوية والاستسلام، وكذلك بسبب فعاليات المقاومة السياسية والعسكرية التي تتجاوز حدود مواقف الأنظمة الوطنية، وأخيراً بسبب قدرة اليسار الفلسطيني على التأثير على بعض مواقف المقاومة باتجاه جذري لا يتناسب مع المواقف الوسطية الإصلاحية للأنظمة الوطنية، وحدد التقرير قانون "التحالف والصراع" بأنه القانون الأساسي للعلاقة مع الأنظمة الوطنية العربية.

أما بالنسبة للوضع الفلسطيني، فقد تحدث التقرير باستفاضة ، وأشار إلى أن المقاومة الفلسطينية بحاجة إلى: نظرية ثورية لقيادة الثورة وتحديد نهجها ومواقفها بصورة صائبة.

حزب ثوري حديدي يقود حركة المقاومة بأكملها.

تشكيل جبهة وطنية عريضة على أسس جبهوية سليمة، على أن يقودها الحزب الثوري.

ممارسة واسعة للعنف الثوري.

بناء تنظيمي يهدف لخلق الإنسان الثوري بوعيه وانضباطه وفعاليته.

وأشار التقرير إلى أن استمرار خضوع المقاومة لقيادة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة لا زال يحول دون تطبيق

وتنفيذ الحاجات الملحة المذكورة، وقد نجم عن قيادة البرجوازية للمقاومة عدة ظواهر وأخطاء منها:

عدم وضوح الموقف من الأنظمة الرجعية العربية ورفع شعار عدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وممارسته

بطريقة خاطئة .

الضعف في العلاقة مع الجماهير العربية لصالح العلاقة مع الأنظمة العربية مضافاً إليه التعامل القومي مع الجماهير الفلسطينية، حيث تم النظر لدور الجماهير العربية على أنه دور إسناد ودعم للمقاومة الفلسطينية فقط، وليس موقف التحالف والتلاحم ووحدة المصير الكامل معها.

قيام الأنظمة الوطنية العربية بلعب دور متزايد التأثير داخل حركة المقاومة والعبث بها، وذلك بسبب خضوع بعض الفصائل لوصاية هذه الأنظمة.

طرح صيغة للوحدة الوطنية تقوم على أساس دمج وتذويب الفصائل الوطنية الأخرى في جسم التنظيم الأكبر (حركة فتح) وذلك بدل طرح صيغة جبهوية للوحدة الوطنية تحافظ على الاستقلالية السياسية والتنظيمية للمنظمات المشاركة بها.

التخلف في العلم العسكري، وعدم الاهتمام الكامل بتطوير هذا الجانب.

على الصعيد التنظيمي: ضعف الانضباط، وما يتبعه من ضعف الفعالية السياسية والعسكرية، وكذلك برزت ظواهر من الغرق في الامتيازات والشكليات من جانب بعض مسؤولي المقاومة وحتى كوادرها القاعدية وهذا أثر سلباً على الروح النضالية.

أما بالنسبة للمقاومة الفلسطينية بعد مذبحة أيلول 1970 ، فقد حدد التقرير عدداً من المهمات في النقاط التالية: بناء الحزب الثوري.

النضال الجاد لإقامة الجبهة الوطنية المتحدة ، والعمل على تشكيل محور يساري داخل م.ت.ف.¹ للنضال ضد انحرافات اليمين عن البرنامج الوطني، من نمط التصالح مع النظام الأردني أو غيره من الأنظمة الرجعية. وعلى الرغم من ذلك ، فقد أوضحت الجبهة الشعبية أنها: "لا ترفض منظمة التحرير الفلسطينية كجسم للوحدة الوطنية الفلسطينية، أو إطار للتعاون بين مختلف تنظيمات المقاومة، ولكن الجبهة ترفض أن يكون هذا الإطار يمثل هذا التكوين"².

إيلاء اهتمام خاص لتعبئة الجماهير الفلسطينية في كافة أماكن تواجدها في صفوف الثورة.

الانطلاق من نظرة جديدة للعمل العربي الثوري وتحديد المهمة الرئيسية بهذا الشأن في بناء الجبهة الشعبية العربية العريضة، وكذلك النضال لإقامة حزب شيوعي عربي موحد يقود الجبهة المذكورة.

في سياق الحديث عن المهمات داخل فلسطين المحتلة أشار التقرير الى نقاط ضعف في انجاز هذه المهمات، وتتمثل نقاط الضعف هذه فيما يلي:

التركيز على العمليات الخارجية بدل بناء مجموعات من الداخل على أساس تعبئة الجماهير الفلسطينية داخل الوطن المحتل في هذه المجموعات.

التركيز على الجانب النضالي وإهمال الجانب السياسي المتمثل في تعبئة الجماهير وتأييدها.

1 على الرغم من موقف الجبهة آنذاك تجاه م.ت.ف ، فقد شاركت الجبهة الشعبية في الدورة السابعة للمجلس الوطني مشاركة رمزية ، وأعلنت في هذه المناسبة انها ستظل تناضل، ضمن إطار المنظمة من أجل : (أ) التثوير الحقيقي للمنظمة وكافة مؤسساتها ، ونسف كل بنيانها المكتبي والبيروقراطي والوظيفي . (ب) إعادة تشكيل كافة مؤسسات المنظمة على أساس التكافؤ النسبي بين التنظيمات بحيث لا تكون هذه المؤسسات خاضعة لهيمنة معينة. (ج) التأكيد على ضرورة التعاون العملي الملموس بين مختلف التنظيمات عسكرياً ومالياً وإعلامياً وسياسياً ، وفق برامج تفصيلية محددة". أما في الدورة التاسعة، فقد شاركت الجبهة مشاركة عادية. واستمرت مشاركة الجبهة، حتى الدورة السابعة عشرة في عمان، حيث قاطعت ، ثم عادت في الدورة الثامنة عشرة. وقد قاطعت الجبهة المشاركة في اللجنة التنفيذية، في غير دورة، وظلت الجبهة ، خلال هذه المسيرة، منذ عام 1969، تصر أن المنظمة هي إطار الجبهة العريضة، وإن "معضلة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ليست في عدم توافر مثل هذا الإطار الجبهوي لتعبئة وحشد وتوحيد هذه القوى، وإنما المعضلة في واقع هذا الإطار ، ومستوى فعاليته التوحيدية والتعبوية". ولقد مرت علاقات الجبهة بقيادة المنظمة بأزمات ، بسبب الخلاف في المواقف السياسية، وآلية اتخاذ القرار داخل اللجنة التنفيذية.

2 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، مهمات المرحلة الجديدة ، التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث ، آذار 1972 - ص 69.

ضعف المقاومة البارز في النقطتين أ-ب أدى لانتشار مظاهر النضال الوطني العفوي بين جماهيرنا، وإلى اتساع نشاط القادة الرجعيين في الداخل، وكذلك نشاط عملاء العدو وإلى نشوء أخطاء عميقة من سياسة العدو الهادفة "لخلق ظروف حياتية عادية بالنسبة لغالبية الجماهير، بحيث يتوجه الناس نحو قضايا حياتهم اليومية وتنحصر المقاومة كقوة طلائعية فقط غير جماهيرية تستطيع أجهزة المخابرات والقمع أن تتولى معالجتها"، وأشار التقرير أن وسائل العدو لخلق الحياة العادية للناس: سياسة الجسور المفتوحة، وتشغيل الأيدي العاملة العربية داخل الكيان الصهيوني.

لقد شكل المؤتمر الثالث فعلاً وحقق محطة هامة على طريق مسيرة التحول، وساهم في بلورة الأسس المطلوبة لهذه المسيرة، كما ساهم في بلورة مواقف الجبهة تجاه العديد من القضايا مثل: وحدة م.ت.ف، التحالف والصراع مع الأنظمة العربية، الموقف من التناقضات داخل الكيان الصهيوني، النضال داخل الوطن المحتل وآفاقه المستقبلية، التحديد الدقيق لسياسة العدو داخل الوطن المحتل، وهو التحديد التي لا يزال يحتفظ بصحته حتى المرحلة الراهنة، وكذلك الحال بالنسبة لغالبية القضايا والقرارات التي صدرت عن المؤتمر.

أما بالنسبة للوضع التنظيمي، فقد أقر المؤتمر الثالث، النظام الداخلي للجبهة، وشكل ذلك أساساً لإرساء وحدتها التنظيمية على أساس المبادئ اللينينية للتنظيم، مما جعل بنية الجبهة التنظيمية تتحول بالتدريج إلى بنية حزبية، وإذا كانت أعوام 68 و 1969 قد أرست الأسس السياسية والأيدلوجية للتحول نحو حزب ماركسي - لينيني، فقد جاء المؤتمر الثالث ليرسي الأسس التنظيمية، ولم يبق بعد ذلك سوى النضال الداخلي الحثيث من أجل ترجمة الأسس التي تم اعتمادها وتطبيقها في الحياة الداخلية للجبهة.

لكن يبدو أن انغماس قيادة الجبهة الشعبية في العمل لتصعيد فعالية الجبهة ونشاطها السياسي والعسكري والجماهيري ضد العدو الصهيوني كان له أثره في تأخير عملية التحول، وبالتالي لم يكن من المصادفة في شيء أن يُعقد المؤتمر الرابع تحت شعار "المؤتمر الرابع خطوة هامة على طريق استكمال عملية التحول وبناء الحزب الماركسي-اللينيني.

أما بالنسبة للعمليات الفدائية المسلحة، فقد خاض مناضلو الجبهة في عامي 1971/1972 عشرات العمليات الفدائية من قواعدها في لبنان ضد قوات العدو الصهيوني إلى جانب العمليات الفدائية داخل الأرض المحتلة حيث نفذ فدائيو الجبهة عدداً من العمليات عام 1971 في العفولة وحيفا والطيرة والخضيرة، ونسف طائرة صهيونية في نفس العام، وتم على أثر ذلك اعتقال أعضاء للجبهة من قرى الجليل والناصرة بتهمة القيام بهذه العمليات... وفي عام 1972، وتحديداً يوم 13/أيار/1972 قامت فدائيو الجبهة بتنفيذ واحدة من أهم العمليات الفدائية في مطار اللد قبل يومين من ذكرى النكبة وقيام دولة العدو الصهيوني، قامت مجموعة الشهيد (باتريك أوغويللو) بالنزول في مطار اللد، وألقت حسب بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "خمس قنابل يدوية، ثلاث منها على الطائرات الجاثمة في المطار، وواحدة على قسم الجمارك، والخامسة على السيارات الموجودة في المطار، وقد أسفر ذلك عن مقتل 40 شخصاً وجرح 90 آخرين، وبعد ذلك انسحبت المجموعة من المطار واشتبكت مع دورية إسرائيلية قرب سجن الرملة، حيث قام أعضاؤها بجرح 5 من أفراد الدورية"، وردا على الادعاءات القائلة أن هذا النمط من العمليات تؤدي لإصابة أناس من غير الإسرائيليين ردت الجبهة بأنها سبق وأن طالبت السياح الأجانب وحذرتهم من عدم الذهاب لفلسطين المحتلة، ومن لم يرد على تحذيرها فقد ناله ما ناله، والجبهة ليست مسؤولة عن ذلك.

وفي هذا الجانب، أوردت الوثائق العربية - الفلسطينية (عام 1972) بياناً لقيادة الأرض المحتلة في الجبهة، يتحدث عن بعض عمليات الجبهة في هذا العام على النحو التالي:

1972/4/28: هجومان على بنك لنومي في تل أبيب، والثاني على بنك هبوعليم في يافا.

1972/5/2 و 1972/5/8 و 1972/5/14: سلسلة هجومات وانفجارات في نتانيا وديمونة ، وهجوم على بنك لنومي في تل أبيب للمرة الثانية خلال فترة قصيرة، وأسفر الهجوم عن جرح مدير البنك شلومو شامير ومساعدته وأمين صندوق البنك.

ورداً على هذه العمليات الفدائية النوعية للجبهة، قام العدو الصهيوني يوم 1972/7/8 باغتيال الرفيق الأديب الإنسان والمناضل غسان كنفاني، وهي أول العمليات الإرهابية التي ارتكبها العدو ضد قادة ومبدعي شعبنا خارج الوطن.

بعد ذلك استمرت الجبهة في توجيه ضرباتها العسكرية إلى المصالح الإمبريالية، كعملية تفجير خط أنابيب النفط المار بأراضي الجولان السورية المحتلة، وعملية ناقله النفط "الكورال سي" في مضيق باب المندب . كذلك وجهت ضربات إلى المصالح الصهيونية ومؤسسات العدو الاقتصادية داخل وخارج الوطن المحتل، وفي 9 مارس/آذار 1973م اغتالت إسرائيل قائد الجبهة الشعبية في قطاع غزة الر. الشهيد محمد الأسود (عضو المكتب السياسي) ورفيقه الشهيد كامل العمصي ، وعبد الهادي الحايك بعد معركة عنيفة في حي الرمال بمدينة غزة، وكان ذلك خسارة فادحة للجبهة، غير أن ذلك لم يمنع الجبهة من إعادة ترتيب الأوضاع في غزة والضفة والخارج لمواصلة القتال، حيث نفذت العديد من العمليات الكفاحية التي ألحقت ضربات موجعة بالعدو الصهيوني في جبال الخليل وقطاع غزة، وشكلت في الأراضي المحتلة بؤراً ثورية مسلحة ألحقت بقوات العدو الصهيوني خسائر كبيرة داخل الوطن وعلى مستوى العمليات الحدودية من خارج الأراضي المحتلة ، فهاجمت قواتها دوريات العدو الصهيوني ومواقعهم وكمانهم ، وزرعت الألغام وهاجمت مستعمرات الحدود ، التي أسهمت في إرباك العدو واستنزاف طاقاته من ناحية ، وفي تكريس اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في أذهان وعقول وقلوب أبناء شعبنا الفلسطيني وجماهيرنا العربية .

غازي الصوراني

2011 / 8 / 8

من المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - الحلقة الرابعة

المؤتمر الوطني الرابع للجبهة

في الفترة الممتدة من 4/28 - 1981/5/3م عقدت الجبهة مؤتمرها الوطني الرابع تحت شعار "المؤتمر الرابع خطوة هامة على طريق استكمال عملية التحول لبناء الحزب الماركسي اللينيني والجبهة الوطنية المتحدة وتصعيد الكفاح المسلح وحماية وجود الثورة وتعزيز مواقعها النضالية، وضد نهج التسوية والاستسلام وتعميق الروابط الكفاحية العربية والأممية" ، وقد اصدر المؤتمر بياناً سياسياً حدد فيه الوضع العام الفلسطيني والعربي والدولي ومهام الجبهة في المرحلة القادمة، والدروس المستخلصة من تجربة الثورة الفلسطينية وأهمها ضرورة توفير قواعد ارتكاز للثورة الفلسطينية، والمرحلة في النضال الفلسطيني، وضرورة النضال ضد نهج التسوية ومختلف التأثيرات التي يتركها في صفوف الجماهير.

لقد شكل هذا المؤتمر محطة هامة على طريق استكمال عملية تحول الجبهة إلى حزب ماركسي لينيني وأصدر أربع تقارير هي : التقرير السياسي ، التقرير التنظيمي ، التقرير العسكري ، التقرير المالي ، وكان التقرير السياسي هو الأهم من بين هذه التقارير، فقد عكس هذا التقرير بوضوح "تكوين الجبهة الماركسي اللينيني وبنيتها الأيديولوجية والسياسية"، كما عكس جرأة الجبهة في نقد مواقفها الخاطئة نقداً ذاتياً صارماً ، ودقتها في رصد المرحلة ومتطلباتها دولياً وعربياً وفلسطينياً ، بما يؤكد على أن التقرير السياسي للمؤتمر الرابع، شكل بحق وثيقة من بين أهم الوثائق التي صدرت عن حركة التحرر الوطني والقومي الديمقراطي العربي بأسره ، فعلى صعيد الوضع الفلسطيني أشار التقرير إلى " أن مرحلة كامب ديفيد قد وضعت النضال الوطني الفلسطيني أمام مرحلة أشد تعقيداً من كل المراحل السابقة ، فهذه المرحلة تتسم أولاً بنمو قوة الكيان الصهيوني على الصعيدين العسكري والاقتصادي، وبالتالي زيادة نفوذه وهيمنته في المنطقة العربية "1. كما أن هذه المرحلة " تفسح المجال واسعاً أمام العدو الصهيوني لزيادة قدراته العسكرية والاقتصادية إلى حد كبير ، خاصة وأن الامبريالية في هذه المرحلة تعتبر الكيان الصهيوني القوة الأولى والأساسية التي تستند إليها لتنفيذ مخططاتها في المنطقة "2، كما أشار التقرير أيضاً إلى أن " السمة الخاصة لمرحلة كامب ديفيد ، تتمثل اليوم بانتقال فصائل من الرجعية العربية إلى مواقع التحالف مع العدو الصهيوني، إذ ليس أمراً ثانوياً أن ينتقل أكبر نظام عربي إلى مواقع العدو ، كما انه ليس أمراً ثانوياً كذلك أن تجابه الثورة الفلسطينية على أرض لبنان قوى متحالفة ومتعاونة علناً وصراحة مع هذا العدو ، مما يزيد المعركة صعوبة وتعقيداً "3.

ويضيف التقرير في تحليله للوضع الفلسطيني / القسم الثالث ، بأن " نضال شعبنا الفلسطيني يشهد اليوم تعقيدات جديدة وصعوبات إضافية ، ونتيجة لهذا الوضع - مضافاً إلى العجز العربي الرسمي وواقع حركة التحرر العربية - فإن عنوان المخطط المعادي هو : تصفية القضية الفلسطينية وليس تسوية القضية الفلسطينية ... وتصفية الثورة الفلسطينية وليس مجرد تحجيم الثورة أو تدجينها من خلال صفقة تسوية يعقدها مع قيادة الثورة ... هذه هي خصوصية المرحلة على الصعيد الفلسطيني "4 .

وبالتالي فإن ما يهمننا كثورة فلسطينية - كما يضيف التقرير السياسي للمؤتمر الرابع - يتركز في نقطة جوهرية واحدة تتعلق بجوهر التحليل وجوهر الخط السياسي في الدفاع عن استراتيجيات وتكتيكات الجبهة ورؤيتها ومبادئها وسياساتها ، حيث يحذر التقرير من " فرض مشروع الإدارة الذاتية من خلال محاولة تصفية مقاومة جماهيرنا داخل فلسطين "5 ، وفي هذا الجانب تحديداً تتجلى الرؤية الثاقبة للجبهة كما وردت في التقرير السياسي للمؤتمر الرابع الذي أكد على ، " أن سقف مشروع الإدارة الذاتية لا يتجاوز إعطاء سكان الضفة الغربية وقطاع غزة حكماً ذاتياً يقتصر على إدارة شؤونهم الحياتية ... وتبقى " إسرائيل " هي الأقدر على فرض ترجمتها الخاصة للاتفاق ، وهي ترجمة تقوم على أساس سيادة إسرائيل الكاملة على كل شبر من فلسطين ، وأن القدس هي عاصمة الكيان الصهيوني إلى الأبد، وإن حق الكيان الصهيوني في إقامة المستوطنات حق لا يناقش ... إلى جانب سياسة الإلحاق الاقتصادي ومصادرة المياه والتحكم بأوضاع السوق وأمالك الغائبين وطمس الشخصية الوطنية وتبديد التاريخ والثقافة الوطنية الفلسطينية ، حيث أن الوجود الصهيوني قائم على أساس أن مستقبله مرهون بالقضاء على الشخصية

¹ المصدر السابق - ص 181 .

² المصدر السابق - ص 181 .

³ المصدر السابق - ص 182 .

⁴ المصدر السابق - ص 182 .

⁵ المصدر السابق - ص 197 .

الوطنية لشعبنا ، واستناداً إلى هذا الفهم الصهيوني ، تمارس سلطات الكيان الصهيوني العنصري سياساتها اليومية¹.

ومن هنا " فإن المهمة الأساسية من مهمات الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة -حسب التقرير- هي النضال الجاد والمتصل لإحباط مؤامرة الحكم الذاتي، على أساس البرنامج التالي² :

1- خط سياسي حازم ضد مؤامرة الحكم الذاتي بكافة ترجماتها لا يسمح بتسلل أية قوى فلسطينية إلى موقع التعاطي مع هذه المؤامرة تحت أي مبرر من المبررات .

2- تصعيد نضالات جماهيرنا داخل فلسطين المحتلة ضد مؤامرات الحكم الذاتي، بالعمل العسكري ، وبكل الأشكال والأساليب النضالية والجماهيرية الأخرى.

3- خط سياسي حازم ضد صيغة تصفية القضية الفلسطينية من خلال مشروع "الدولة الفلسطينية / الأردنية " بكافة أشكالها وصيغها وترجماتها .

4- التصدي لكافة المواقف والتحركات التي يقوم بها النظام الأردني لتمرير المشروع التصفوي.

وفي ضوء ما تقدم ، يمكننا تلخيص المرتكزات السياسية للجبهة الشعبية وفق وثيقة المؤتمر الرابع كما يلي :
تبرز الجبهة أهمية الفكر السياسي، وأهمية سلامة الخط السياسي، ودوره في انتصار الثورة. "إن شرطاً أساسياً من شروط النجاح هو الرؤية الواضحة للأمور، والرؤية الواضحة للعدو، والرؤية الواضحة لقوى الثورة، وعلى ضوء هذه الرؤية تتحدد استراتيجية المعركة، وبدونها يكون العمل الوطني عفوياً ومرتبلاً..".

الوظيفة الامبريالية للكيان الصهيوني: إن الهدف الرئيس للغزوة الصهيونية كان - ولا يزال - زرع قاعدة بشرية مسلحة تستند إليها الامبريالية، للوقوف في وجه حركة التحرر العربي التي يشكل انتصارها تهديداً لمصالح الامبريالية، في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

وتؤكد الجبهة شعار "لا تعايش مع الصهيونية" ، وتشترط زوال الكيان الصهيوني لإشادة السلم العادل والدائم في المنطقة، وترى أن جدية التصدي للإمبريالية مقياس لجدية التصدي للكيان الصهيوني.

إن التناقض مع الرجعية العربية هو تناقض رئيسي ، كما أن الجبهة لا تؤمن بشعار "عدم التدخل في شؤون الدول العربية في دائرة الصراع، وترى أن التحديد العلمي لموقع "الرجعية العربية" ، كقوة من قوى الخصم في المعركة المحتدمة بين الجماهير العربية وقواها الوطنية والتقدمية من جهة، وبين الامبريالية والصهيونية من جهة ثانية ، يحمي الثورة الفلسطينية من مناورات ومخططات القوى الرجعية، وغيابه يعني غياب الرؤية الواضحة. ولا يعني ذلك أن تقوم الثورة الفلسطينية بمهمة التغيير في البلدان العربية وإسقاط الأنظمة، بل يعني "التحالف مع حركة الجماهير العربية وقواها التقدمية لإسقاط أي نظام خائن للقضية الفلسطينية".

البرجوازية العربية عاجزة عن انجاز مهمة تحرير فلسطين، إن البرجوازية الوطنية الصغيرة التي تبدأ لدى تسلمها السلطة بمناهضة الامبريالية تنتقل تدريجياً ، من خلال نمو مصالحها وهي في سدة الحكم، إلى موقع التلاقي المتدرج مع الامبريالية.

¹ المصدر السابق - ص 197 - 198 - 199 - 200 - 201 .

² المصدر السابق - ص 205 - 217 .

العمال والفلاحون عماد الثورة ومادتها الطبقة الأساسية وقياداتها: إن حجم البطولات والتضحيات التي قدمتها الجماهير الفلسطينية والعربية في صراعها مع العدو الصهيوني يسقط الزعم الذي يلقي أي قسط من المسؤولية على الجماهير. وترتبط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هذه الإخفاقات بالبنية الطبقة للقيادات التي كانت على رأس حركة الجماهير، وترى أن الطبقة العاملة وحدها هي القادرة على قيادة نضال الجماهير نحو الانتصار.

ضرورة الترابط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي العربي: فشعار استقلالية العمل والقرار الفلسطينييين شعار سليم عندما تتم ترجمته على قاعدة حماية الثورة الفلسطينية من الأنظمة العربية الرجعية والبرجوازية التي تحاول احتواءها، ولكنه يصبح شعاراً غير سليم إذا قصد به حصر معركة التحرير بالشعب الفلسطيني ، إذ يؤدي ذلك إلى حرمان النضال الوطني الفلسطيني من توافر الشروط العربية الموضوعية التي تتطلبها معركة تحرير فلسطين.

الأردن ساحة خاصة وأساسية وقاعدة ارتكاز للثورة الفلسطينية: تعود هذه الخصوصية إلى حجم وطبيعة الوجود الفلسطيني في الأردن ، فنسبة الفلسطينيين هناك تبلغ 65% .

الثورة الفلسطينية جزء من الثورة العالمية على الإمبريالية والصهيونية والرجعية: ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن معاناة الشعب الفلسطيني من الاضطهاد والظلم والاستعباد والتشرد ليست سوى نتيجة مباشرة لممارسات النظام الرأسمالي العالمي والكيان الصهيوني الذي أقامه النظام الرأسمالي، ولا يزال يدعمه بكل أسباب القوة والبقاء، ليستند إليه كأداة أساسية في تأمين عملية استمرار التحكم بالمنطقة، ونهب خيراتها ، واستغلال ثرواتها.

ومن هنا يقف الشعب الفلسطيني في الخندق الذي تقف فيه مختلف الشعوب المضطهدة والطبقات المتضررة من النظام الرأسمالي الاستعماري، ومعركة هذا الشعب جزء من المعركة الكونية مع الامبريالية والقوى الرجعية المرتبطة بها.

أهمية الموضوع التنظيمية : للتنظيم السياسي أهمية كبيرة، وبدونه تظل الأهداف السياسية، على الرغم من صحتها وعدالتها، أحلاماً وتمنيات.

هدف الثورة الفلسطينية تحرير فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية الشعبية على كامل الأرض الفلسطينية: إن هدف النضال الفلسطيني تحرير الأرض الفلسطينية من الوجود الصهيوني الإمبريالي الاستيطاني التوسعي. وليس الصراع مع العدو الصهيوني قائماً على أساس التعصب القومي أو الديني. ولذلك تهدف الثورة الفلسطينية إلى تشييد دولة ديمقراطية شعبية يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق وواجبات متساوية.

اما على الصعيد العربي، فقد تضمن تقرير المؤتمر الرابع برنامج المهام الاستراتيجية، وأكد بوضوح شديد على أن " المقصود بهذه المهام لا يقتصر على الصمود في وجه تحالف كامب ديفيد ومقاومة مخططاته ومنعه من تحقيق حلقات جديدة في مسلسل أهدافه، وإنما المقصود هنا هو إسقاط نهج الخيانة وإسقاط تحالف كامب ديفيد وتحرير الأرض الفلسطينية والعربية من الوجود الصهيوني، واقتلاع كل تواجد أو نفوذ امبريالي عسكري أو اقتصادي أو ثقافي من الأرض العربية، وإسقاط سلطة الرجعية العربية وسلطة البرجوازية العاجزة المستسلمة، وبالتالي تحقيق كامل أهداف الأمة العربية في التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة"¹.

¹ التقرير السياسي للمؤتمر الرابع - مصدر سبق ذكره - ص 133.

فما هي هذه المهمات؟ وما هو هذا البرنامج؟؟

أولاً: النضال الثوري الدؤوب من أجل تعزيز وتعميق دور الطبقة العاملة ضمن التحالف الطبقي العريض المعادي للامبريالية والصهيونية والرجعية والبرجوازية اليمينية المستسلمة¹.

ثانياً: النضال الثوري الجاد والدؤوب من أجل انتزاع السلطة في الأقطار العربية من القوى الرجعية والقوى البرجوازية المستسلمة والبرجوازية السائرة في طريق الاستسلام وإقامة سلطة طبقية جديدة -سلطة الديمقراطية الشعبية- بقيادة التحالف الطبقي الذي يضم عموم الكادحين حيث تحتل الطبقة العاملة فيه دور القائد والموجه².
ثالثاً: النضال الثوري الحازم ضد الصهيونية وضد كيائها السياسي "إسرائيل" بهدف اقتلاع هذا السرطان الاستيطاني الإمبريالي العنصري من الأرض العربية وتحرير كل فلسطين من خلال حرب شعبية فلسطينية عربية طويلة الأمد³.

رابعاً: النضال الدؤوب والمتصل من أجل تحقيق الوحدة العربية وإقامة الدولة العربية الواحدة الديمقراطية الشعبية⁴.

وفي الفصل السابع استعرض التقرير السياسي للمؤتمر الرابع ، المهمات التنظيمية المركزية الإستراتيجية على الصعيد العربي وحددها كما يلي :

أولاً: النضال الجاد من أجل تحقيق وحدة الحركة الشيوعية على الصعيد القطري⁵ : وإن ذلك لا يعني أن صيغ وأدوات العمل العربي الثوري الموحد - الحزب الشيوعي العربي والجهة القومية التقدمية - لن تكون مدرجة على برنامج مهمات القوى الثورية داخل كل قطر منذ البداية، وإنما يعني أن بناء أدوات وصيغ العمل الثوري داخل كل قطر هي المهمة التي ترتبط بها قدرة هذه القوى على الإسهام في بناء أداة الثورة العربية الواحدة .

ثانياً: النضال الجاد من أجل إقامة الجبهة الوطنية التقدمية على الصعيد القطري⁶، بهدف بلورة طاقات وإمكانات التحالف الطبقي المضاد لكامب ديفيد أي المضاد للامبريالية والصهيونية والرجعية والبرجوازية المستسلمة .

ثالثاً: النضال الجاد والدؤوب والمثابر وطويل النفس من أجل بناء الحزب الشيوعي العربي قائد الثورة الوطنية الديمقراطية العربية المتصلة بالثورة الاشتراكية⁷ : إن وحدة الحركة الشيوعية العربية وموضوعة الحزب الشيوعي العربي ترتبط نظرياً بموضوعة الأمة العربية وتوفر عوامل وحدتها ، كما ترتبط بالوقت نفسه بموضوعة الطبقة العاملة ودورها القيادي في المرحلة الثورية الراهنة وهي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية . إن تحديدنا لمهمة النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية من ضمن مهمات برنامجنا السياسي الاستراتيجي، تتبعه ضرورة تحديدنا لبناء الحزب الشيوعي العربي من ضمن مهماتنا الاستراتيجية والتنظيمية.

أما بالنسبة لتصور الجبهة حول كيفية هذه الوحدة المقترحة بين التنظيمات اليسارية والشيوعية ، فقد أكد التقرير السياسي للمؤتمر الرابع على " أن وحدة أي تنظيمين شيوعيين أو أكثر في قطر عربي أو أكثر ضمن صيغة الحزب

¹ المصدر السابق - ص134

² المصدر السابق - ص141

³ المصدر السابق - ص 145

⁴ المصدر السابق - ص152

⁵ المصدر السابق - ص161 - 162

⁶ المصدر السابق - ص165

⁷ المصدر السابق - ص 168

الواحد ، فهي مرهونة بتوفر شروط هذه الخطوة : أي الوحدة الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية التي تترجم نفسها في برنامج سياسي من ناحية ونظام داخلي من ناحية ثانية ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البرنامج السياسي المطلوب توفيره كأساس لمثل هذه الخطوة ، ليس برنامجاً سياسياً للعمل القطري ، وإنما هو برنامج سياسي للثورة العربية وللنضال القومي، يحدد الارتباط بين النضالات القطرية للأحزاب المتحدة ونضالها القومي.

وعندما تتوفر هذه الشروط من خلال النظام الداخلي والبرنامج السياسي الأجوبة على مجموعة الموضوعات النظرية والسياسية والتنظيمية لتشكل أساس الوحدة الفكرية التي يقوم عليها حزب الطبقة العاملة العربية ، عندها يجب أن تقدم الجبهة على خطوة التوحيد بكل همة وبدون تردد ¹.

رابعاً: النضال الجاد من أجل إقامة الجبهة القومية التقدمية على الصعيد العربي ² : إن هذه الجبهة تستهدف تجميع كافة الأحزاب والقوى والمنظمات - الوطنية والتقدمية والثورية - في كافة الأقطار العربية ضمن جبهة قومية واحدة ، تعبئ وتوحد حركة الجماهير العربية نحو أهدافها المشتركة .

أما بالنسبة للمهام على الصعيد الدولي، فقد حددها التقرير كما يلي ³: تعزيز الصداقة وتوطيد التعاون بين الثورة والقوى والأحزاب الاشتراكية ، لما فيه مصلحة النضال ضد الإمبريالية والصهيونية وسياسة الاستسلام، ومصلحة انتصار شعبنا الفلسطيني.

الإسهام بنشاط فعال مع كافة قوى التحرر والتقدم. والسلم والاشتراكية، في النضال العالمي المعادي للإمبريالية وقوى الفاشية والرجعية.

توطيد العلاقة وتدعيمها مع قوى حركات التحرر الوطني في بلدان ما يسمى بالعالم الثالث، من أجل تحقيق الانتصار التام، على قوى الاستعمار والظلام والتخلف.

تعميق وتوطيد التعاون بين الثورة الفلسطينية والقوى التقدمية والديمقراطية وأحزاب الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية.

تدعيم موقع الثورة الفلسطينية والنضال الفلسطيني في أوسع حملة تضامن، وفي كل المحافل الدولية المعادية للإمبريالية والصهيونية، من أجل نضال شعبنا وتحرير وطنه.

وفي القسم الخامس والأخير حدد التقرير السياسي "المهام العاجلة لاستكمال عملية التحول وتطور الجبهة مؤكداً على أولوية وأهمية العامل الذاتي (الحزب) "المتمثل بالقناعة بضرورة الالتزام بالماركسية القضية الجوهرية بالنسبة لفصائل الديمقراطية الثورية، وبدون ذلك كان يستحيل على هذه الفصائل أن تتحول تلقائياً وبفعل الظروف الموضوعية وحدها إلى مواقع جديدة" ⁴.

ذلك " إن العامل الذاتي المتمثل في طبيعة البيئة الطبقيّة للجبهة الشعبية هو بشكل عام أقرب إلى مواقع الاشتراكية العلمية منه إلى أي موقع آخر، والعامل الذاتي في ظل هذا الوضع يشكل العامل الأهم، إن لم يكن الحاسم في عملية الانتقال، إن عملية التحول إلى حزب ماركسي لا تتم بدون خوض نضال حزبي داخلي، يصل في بعض الفترات إلى شكل من أشكال الصراع بين القوى المؤمنة بعملية التحول، وبين الأفكار والعادات التي بني عليها التنظيم

¹ المصدر السابق - ص 172

² المصدر السابق - ص 172

³ المصدر السابق - ص 280

⁴ المصدر السابق : ص 302

أصلاً من جهة، ومع عناصر غير مؤمنة بالتحول أو تقع نتيجة عدم وعيها فريسة الانتهازية اليمينية أو المراهقة اليسارية¹.

"لقد أدركت الجبهة ، أن إنجاز المهمة الأساسية الملقاة على عاتقها، وهي استكمال عملية التحول إلى حزب ماركسي وبناء حزب طليعي جماهيري تتطلب منها إيلاء أهمية فائقة لتمليك القيادات والكوادر ناصية النظرية الماركسية، وقد قطعت شوطاً كبيراً على هذا الطريق، عندما حسمت قضية الالتزام بالنظرية الماركسية في صفوفها منذ المؤتمر الثاني عام 1969، ولكن هناك خطوات لابد للجبهة من القيام بها، خاصة في إطار التعمق المتزايد بهويتها الفكرية على الصعيد القيادي والجهد الأكبر لتمليك الكوادر بمختلف صفوفها لأساسيات الماركسية.

إن الارتفاع المستمر بمستوى التملك العميق للنظرية الماركسية من قبل الكوادر القيادية، والبناء الكادري المبرمج للكوادر وتمليكها لأساسيات النظرية هي المهمة الأساسية التي علينا الاضطلاع بها على طريق استكمال تحولنا².

إن مهمة استكمال عملية التحول الحزبي تستلزم العناية الكبيرة في الكادر الوسيط والكوادر القاعدية من خلال الارتقاء بوعيه النظري والسياسي وتنمية قدراته القيادية تنظيمياً ونضالياً ومساعدته على أداء مهامه اليومية بكفاءة عالية³، وارتباطاً بهذه الرؤية حدد التقرير "المهام العاجلة"⁴ من أجل التطوير اللاحق لتنظيمنا، كما يلي :

تعميق المستوى النظري للحزب وبشكل خاص للقيادات والكوادر من خلال الدراسة المعمقة للنظرية الماركسية دراستها كعلم وتطبيقها كمنهج علمي من خلال تطبيق برنامج التثقيف⁵.

تحسين البنية الطبقية للحزب، من خلال ضم المزيد من العمال ومن كادحي شعبنا لصفوفه .

تحسين عمل الحزب بين الجماهير من خلال الاندماج بها والتعبير عن طموحاتها والانخراط الدائم في ميادينها من أجل تحقيق مطالبها، وذلك عبر تأسيس اللجان النقابية والجماهيرية والطبية ولجان الشبيبة⁶.

التوجه الجاد والمبرمج للمرأة في مختلف القطاعات.

تحسين مستوى فعالية ونضالية الأعضاء والمنظمات الحزبية، ومراقبة تنفيذها للبرامج العامة وبرامجها التفصيلية.

¹ المصدر السابق - ص 303

² المصدر السابق - ص 307

³ المصدر السابق - ص 307

⁴ المصدر السابق - ص 309 / 310.

⁵ المصدر السابق - ص 309

⁶ استطاعت الجبهة الشعبية إن تنظم العمل الجماهيري والشعبي في تلك المرحلة عبر ست لجان أساسية هي : 1- اللجنة النقابية والجماهيرية. 2- منظمة الشبيبة الفلسطينية، وتمثل الرديف الكفاحي للجبهة وتقوم بمهام سياسية تربوية اجتماعية وسياسية إلى جانب أنشطتها الرياضية والكشفية والفنية والتراثية، وقد أدارت هذه المنظمة تسعة نوادي للشبيبة في لبنان (الرشيدية، البرج الشمال، عين الحلوة، الدامور، شاتيلا، برج البراجنة، نهر البارد، البداوي، بعلبك) أما في الأرض المحتلة فقد شاركت المنظمة من خلال أندية أخرى مثل النادي الأهلي الرياضي في بيت حانون ، و نادي خدمات جبالية، و نادي النصيرات . 3- اللجنة الطبية: التي أشرفت على إنشاء العديد من المراكز والمستوصفات الطبية في لبنان مثل مستوصف الشهيد وديع حداد في صيدا عام 1979، وتم تطويره ليصبح مركزاً طبياً ضخماً 1983 ، كما أنشأت مركزاً طبياً في مخيم نهر البارد ، وفي سوريا تم إنشاء عيادة طبية يعالج فيها رفاق الجبهة وأسراهم، وفي داخل الأرض المحتلة تم تأسيس اطار صحي يتبعه العديد من المراكز الطبية والعيادات في كل من الضفة وغزة. 4- اللجنة الاجتماعية لرعاية اسر الشهداء والمعتقلين. 5- اللجنة التعليمية ومهمتها متابعة المؤسسات الثقافية والتعليمية التي تشرف عليها الجبهة ، وأهم المؤسسات الثقافية التي أنشأتها الجبهة في هذا المجال : مؤسسة غسان كنفاني الثقافية عام 1972 ثم العديد من روضات الأطفال في مخيمات اللاجئين في لبنان ، إلى جانب توفير فرص التعليم والمنح الدراسية لطلاب . 6- لجنة المشروعات : وقد عملت هذه اللجنة على إنشاء المشاغل ومراكز التدريب المهني والجمعيات التعاونية في لبنان مثل : مشغل إنتاج الملابس في الرشيدية / مشغل للتدريب وإنتاج الملابس في عين الحلوة / مشغل إنتاج الملابس في مخيم البداوي/ مشغل إنشاء الملابس في مخيم نهر البارد / مشغل للتدريب وإنتاج الملابس في بعلبك / مشغل الامل للملابس في بيروت / مركز السكرتاريا والطباعة في صيدا / جمعية تعاونية استهلاكية في عين الحلوة / جمعية تعاونية استهلاكية في مخيم شاتيلا / ومخبر في كل من شاتيلا وعين الحلوة .

من المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - الحلقة الخامسة المؤتمر الوطني الخامس

في شباط 1993 ، بعد مرور 12 عاماً على انعقاد المؤتمر الرابع ، عقدت الجبهة مؤتمرها الوطني الخامس ، لعدة أيام ، وكان هذا المؤتمر وفق نصوص الوثيقة الصادرة عنه بمثابة "وقفه مع الذات، مع طروحاتنا الفكرية والسياسية والتنظيمية والعسكرية، حيث جاء المؤتمر بعد طول تحضير ، وفي ضوء ظروف فلسطينية وعربية ودولية بالغة الدقة والحساسية"¹.

وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الخامس ، ألقى الرفيق القائد جورج حبش مداخلة مطولة تضمنت العديد من القضايا البالغة الأهمية جاء فيها، "ينعقد مؤتمرنا في ظل واقع دولي أصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الاستعمارية سيد العالم ، وترافق مع ذلك انهيار النظام العربي الرسمي، واستسلامه شبه الكامل للغزوة الصهيونية وما ولدته من واقع عربي جديد كان من أخطر نتائجه على الصعيد الوطني، انحراف القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقفزها عن البرنامج الوطني وتعاطيها مع المشروع الأمريكي - الصهيوني، مما يمهّد لتصفية كاملة للقضية الفلسطينية، خاصة وأنها اليوم تشاهد حالة استسلام رسمية شبه كاملة، إذ بات واضحاً مدى الاستعداد للاعتراف بهذا الكيان ليس على الصعيد العربي الرسمي فقط بل وعلى الصعيد الرسمي الفلسطيني كذلك."².

ثم تحدث القائد الراحل عن التجديد وضرورته في حياة الحزب، راسماً بذلك ملامح المستقبل بقوله " إن فهمي للتجديد لا يقوم على أساس أنه موضوعة لا بد أن نمارسها ولا يقوم على أساس شكلي أو ردة فعل على أحداث جرت في هذا العالم. إن التجديد ضرورة موضوعية وعملية دائمة ومتواصلة يفرضها منطق الحياة والتطور. والتجديد ليس كلمة تقال، بل هي مضامين وتغيير جذري لأسلوب وعادات وطرائق عمل أصبحت بالية تحتاج للتغيير، لأننا لا نستطيع مواجهة المرحلة الجديدة بنفس الأساليب والأدوات والطرق القديمة. إن التجديد منهج حياة وممارسة شاملة تطال كافة جوانب العمل بهدف التطوير والتقدم الدائم للأمام، والتجديد في الهيئات القيادية التي يجب أن يتم ضخها باستمرار بالدماء والأفكار الجديدة ... إننا أمام واقع جديد ووضع جديد وبداية معالم مرحلة جديدة، تتطلب استراتيجية جديدة على ضوء المتغيرات الكبرى في العالم من ناحية، وعلى ضوء تجربة الثورة الفلسطينية وما أفرزته المرحلة السابقة من دروس، وهنا أرى أهمية تسجيل بعض النقاط والاستخلاصات الأساسية التالية³:

التطورات السياسية النوعية التي حدثت على الصعيد العالمي والعربي الفلسطيني والإسرائيلي، والتي أدت إلى وضع يهدد فعلاً بتصفية القضية الفلسطينية، تفرض علينا أن نقف أمام هذا الوضع الجديد ورسم الاستراتيجية والتكتيك السليمين على الصعد السياسية والتنظيمية والعسكرية والمالية والأيدولوجية وهذه المهمة مطروحة أمام مؤتمرنا.

¹ التقرير العام للمؤتمر الوطني الخامس - الطبعة الأولى - آب 93 - ص 3.

² الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - المؤتمر الوطني الخامس - الوثائق - بدون تاريخ - ص 4 .

³ المصدر السابق - ص 39-42 .

إننا على ضوء انخراط القيادة المتنفة في م.ت.ف في مجرى التسوية الأميركية الصهيونية، وعلى ضوء انهيار النظام العربي الرسمي وسيره في طريق تطبيع علاقات مع العدو الصهيوني، نصبح أمام مرحلة جديدة، تطرح أمامنا بقوة وجدية مسألة البديل الديمقراطي الذي يُسقط مشروع التصفية ويسير بالثورة و م.ت.ف نحو تحقيق وإنجاز البرنامج الوطني.

ضرورة الربط بين النضال الوطني والقومي واعتبار ذلك قضية أساسية وخط سياسي أساسي للمرحلة القادمة. لأن التركيز على الشعب الفلسطيني لا يجوز أن يعني إغفال البعد القومي، وبذات الوقت فإن التأكيد على أهمية العامل القومي لا يعني التقليل من أساسية العامل الوطني.

أن الاستناد إلى أسلوب الكفاح المسلح لا يجب أن يعني إهمال أساليب النضال الأخرى ، لأن التركيز على أسلوب الكفاح المسلح كان على حساب الأخرى وتحديد النضال الاقتصادي.

أن القرارات الشرعية الدولية تشكل أكبر سند وأفضل تكتيك يمكن أن نستند له في مواجهة مرحلة الانهيار الصعبة. يجب أن نخوض معركتنا ضد المشروع الأمريكي الصهيوني والنهج الاستسلامي على أساس إمكانية النجاح في إحباطه وليس على أساس أن التصفية قادمة لا محالة وقد لا يرد.

التأكيد على الأهمية الخاصة للبعد التنظيمي لعلنا في المرحلة القادمة، لأنه بدون تصليب البنية التنظيمية والتخلص من أمراض الظاهرة العلنية والبيروقراطية والجمع الخلاق بين العمل السري والعلني وتعميق الديمقراطية والتجديد لن نستطيع إنجاز برامجنا ومهامنا.

التأكيد على أهمية الجبهة الثقافية، فقد نخسر الجبهة العسكرية والجبهة السياسية، ولكن لا يجوز أن نخسر الجبهة الثقافية.

وفي ختام مداخلته الافتتاحية في مؤتمرنا الوطني الخامس ، قال القائد الراحل مخاطباً رفاقه " إن القيمة الحقيقية لهذا المؤتمر أن يحدث ثورة في أوضاعنا، أن يردم الهوة ما بين خطابنا السياسي وواقعنا وممارستنا، وهذا غير ممكن إلا إذا استطعنا النهوض بواقعنا نهوضاً شاملاً وهذا هو التحدي الذي يواجهنا، فهل سنكون بمستوى هذا التحدي؟ نتائج مؤتمرنا ستعطي الجواب"¹.

وفي ضوء مداولات ومناقشات المؤتمر ، أصدرت الجبهة التقرير العام للمؤتمر في آب 1993 الذي تضمن أربعة عناوين رئيسية : 1- التقرير السياسي. 2- الوثيقة النظرية. 3- التقرير التنظيمي. 4- ملخص التقرير العسكري... وسنقوم بتقديم هذه العناوين تباعاً في الحلقات القادمة .

ازي الصوراني

11 / 8 / 2011

من المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - الحلقة السادسة
التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الخامس

¹ المصدر السابق - ص42.

تناول هذا التقرير بالتفصيل مقدمات الانتفاضة الشعبية الأولى (1987) وتقييم الجبهة ورؤيتها للانتفاضة من حيث محاولات التصفية وعوامل التصعيد والاستمرار، ارتباطاً بأوضاع م.ت.ف.¹ ، كما تناول التقرير علاقة الجبهة باليمين الفلسطيني والقوى الديمقراطية الفلسطينية والعلاقة مع القوى الإسلامية ، والموقف من التسوية التصفية. وفي القسم العربي تحدث التقرير عن " اضمحلال الفوارق بين الأنظمة الوطنية والرجعية ، وانتعاش الحركة الإسلامية الأصولية ، وانكشاف أزمة التحرر الوطني العربية " ودعا إلى "تأسيس حركة وطنية ديمقراطية عربية جديدة"²، كما حدد مهام الجبهة ونضالها في الساحات ، الفلسطينية والعربية والدولية .

وفي هذا السياق أشار التقرير السياسي الذي قدم تحليلاً ضافياً للانتفاضة الأولى أواخر عام 1987 مشيراً إلى "ما تعرض له الشعب العربي الفلسطيني خلال سنوات الاحتلال الصهيوني لأقصى أنواع القمع والقهر والظلم والتشويه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وكان طبيعياً في مواجهة ذلك أن يبلغ الغليان الشعبي درجاته القصوى بانفجار الانتفاضة الشاملة التي شقت طريقاً جديداً للخلاص الوطني وصولاً لأهداف شعبنا في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة"³.

وأضاف التقرير أنه "لم يكن ممكناً لهذه الانتفاضة ان تنفجر بتلك الشمولية والاستمرارية دون توفر جملة عوامل موضوعية وذاتية مهدت لها وفجرتها في مواجهة الاحتلال وكانت وراء استمرارها"⁴.

وفي هذا الجانب تناول التقرير بالشرح المفصل طبيعة العامل الموضوعي المرتبط بنضج الظروف الموضوعية المحيطة بحياة الجماهير الفلسطينية وتفاعلها مع العامل الذاتي الذي كان - حسب التقرير - العامل الحاسم في استمرار العملية الثورية ، فالوقائع الملموسة آنذاك تشير إلى " أن الفصائل الوطنية والديمقراطية الفلسطينية كانت قد قطعت شوطاً كبيراً في تنظيم صفوفها والارتقاء بمستوى وعيها وإدائها وتعبئة الجماهير الفلسطينية وتأطيرها في المنظمات النقابية والجماهيرية وقيادتها وممارسة النضال معها بأشكاله المختلفة"⁵.

ثم تناول التقرير السياسي السبب المباشر لاندلاع الانتفاضة الناجم عن "إقدام شاحنة إسرائيلية على صدم متعمد لسيارة تحمل عمال فلسطينيين عائدين من عملهم إلى مخيم جباليا مما أدى إلى استشهاد أربعة عمال على الفور ، وقد كان لهذا العمل الوحشي أثره الكبير في نفوس الجماهير الفلسطينية ، وشكل عود الثقاب الذي أشعل الانتفاضة مساء يوم 1987/12/8 أثناء تشييع الشهداء الأربعة في تظاهرات عارمة وغاضبة معلنة بدء عهد جديد مع الاحتلال"⁶.

وإذا كان هذا العمل الغادر هو السبب المباشر لبدء الانتفاضة ، فإن هناك - كما يضيف التقرير - جملة من التطورات السياسية وغير السياسية لعبت دوراً في إطلاق شرارة الانتفاضة، حددها التقرير بالنقاط⁷ التالية:

أولاً : انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التوحيدي في العاصمة الجزائرية وما تمخض عنه من نتائج إيجابية في المجالين السياسي والتنظيمي. فقد أسفر عن إعادة الوحدة الوطنية لصفوف "م.ت.ف" وأسقط اتفاق عمان المشؤوم،

¹ التقرير العام للمؤتمر الوطني الخامس - الطبعة الأولى - آب 93 - (ص29-61).

² المصدر السابق - 130.

³ المصدر السابق - ص 7 .

⁴ المصدر السابق - ص7+8.

⁵ المصدر السابق - ص9 .

⁶ المصدر السابق - ص10.

⁷ المصدر السابق ص10+12

مما انعكس على وتيرة التنسيق بين القوى والفصائل الوطنية الفلسطينية وأطرها النقابية والجماهيرية من ناحية ورفع مغنويات وعزم الجماهير من ناحية أخرى.

ثانياً : النتائج التي أسفرت عنها قمة " الوفاق والاتفاق " في عمان بما انطوت عليه من انكشاف لمدى عمق الأزمة التي يعاني منها النظام العربي السائر نحو الانهيار والإفلاس التام. حيث تولدت مخاوف حقيقة لدى الجماهير الفلسطينية من نتائج القمة لخلو بيانها السياسي الختامي من أي إشارة صريحة إلى حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة.

ثالثاً : تزايد الشعور لدى جماهيرنا في الوطن المحتل بعجز الثورة عن ترجمة برامجها الداعية إلى اعتبار الداخل الركيزة الأساسية للثورة، إضافة إلى شعورها بمدى خطورة الإشكالات التي تواجهها الثورة، كما أن البروفات التي خاضتها الجماهير في مواجهة الاحتلال راكمت لديها الخبرات والتجارب، وعمقت لديها الثقة بقدراتها على المواجهة الشاملة.

رابعاً : احتفالات حزبنا بالذكرى العشرين للإنطلاقة حيث كانت منظماتنا الحزبية قد بذلت جهوداً استثنائية في التحضير لهذه المناسبة عبر سلسلة من الفعاليات الجماهيرية والنضالية ساهمت في تهيئة الأجواء الجماهيرية في التحرك اللاحق.

خامساً : كما شكلت العمليات البطولية العسكرية التي خاضها المقاومون الوطنيون اللبنانيون والفلسطينيون عاملاً مهماً في رفع همم وعزائم الشباب الفلسطيني في الداخل لما مثلته تلك العمليات من صور التضحية والفداء. وعلى سبيل المثال فقد أدت عملية الطائرة الشراعية البطولية التي نفذها الشهيد خالد أكر أحد مقاتلي الجبهة الشعبية "القيادة العامة"، إلى تأجيج الحماس في نفوس الشباب الفلسطيني وتمثلهم لصور البطولة والفداء.

سادساً : الصمود الأسطوري الفلسطيني بوجه الحصار وأعمال القتل والتدمير لمخيمات شعبنا الفلسطيني في لبنان.

لجملة هذه الأسباب والعوامل الموضوعية والذاتية والمباشرة -حسب التقرير السياسي- "انفجر بركان الغضب الفلسطيني في الأرض المحتلة صبيحة التاسع من كانون أول 1987 في أعنف وأشد المواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي، مدشناً بذلك مرحلة نضالية نوعية جديدة في مسار النضال الوطني الفلسطيني ناقلاً وبخطوات كبيرة إلى الأمام شعار الدولة الفلسطينية المستقلة من إمكانية تاريخية إلى إمكانية واقعية. ولقد كان لحزبنا في الوطن المحتل دوراً ريادياً في صنع هذه الملحمة، وصياغة صيرورتها سياسياً وكفاحياً وتنظيمياً، وعلى نحو يدعو للفخر والاعتزاز"¹.

أما عن نظرة الجبهة الشعبية للانتفاضة، فقد أوضح التقرير أنه " لم يكد يمضي وقت طويل على اندلاع الانتفاضة وتواصلها بزخم وعنقوان ثوريين، حتى بدأت تتبلور على أرض الواقع وفي الواقع وفي الممارسة السياسية العملية على الساحة الفلسطينية نظرتان² مختلفتان إزاءها:

الأولى : يمثلها اليمين الفلسطيني وبعض القوى الديمقراطية، وترى في الانتفاضة الفرصة المواتية التي يتوجب استثمارها سياسياً وبأسرع وقت ممكن قبل انطفاء جذوتها، وينطلق أصحاب هذه النظرة في تداعياتها المختلفة من عدم الرهان على استمرار الانتفاضة وتواصلها وعدم الثقة بقدرات الجماهير وطاقتها الكافية عالية المستوى.

¹ المصدر السابق - ص12

² المصدر السابق - ص15

الثانية : هي نظرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ترى في الانتفاضة مرحلة نوعية جديدة من مراحل النضال الفلسطيني جعلت من هدف الدولة امكانية واقعية ، وهي من العمق والأهمية بحيث يستوجب الأمر توفير عوامل استمرارها وتجذيرها وتصعيدها لبلوغ مراحل نضالية أعلى، توفر إمكانات إحداث تعديل في ميزان القوى يسمح برحيل الاحتلال وتسليمه بحقوق شعبنا الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على ترابه الوطني.

كما أشار التقرير السياسي للمؤتمر الخامس إلى الأسباب التي جعلت الجبهة تعتقد أن الانتفاضة تشكل مرحلة نوعية جديدة في النضال الوطني الفلسطيني وقد حددها التقرير السياسي في ثلاثة أسباب هي¹:

انتقال مركز ثقل الثورة الفلسطينية إلى الداخل ولأول مرة في التاريخ الصراع مع العدو الصهيوني.

السمة الثانية هي تعزيز الصراع الفلسطيني - الصهيوني بصفته المحورية والأساسية في إطار الصراع العربي الصهيوني وبصورة لم يسبق لها مثيل منذ نكبة العام 1948.

أما السبب الثالث والأخير فيتمثل في : اتخاذ الصراع ضد العدو الصهيوني طابعاً شعبياً مميزاً ومنظماً وشمولياً لأول مرة منذ أربعة عقود. حيث تميزت الانتفاضة بالمشاركة الشاملة لجميع الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية في النضال المستمر، وشملت جميع الأماكن والمناطق من مدن وقرى ومخيمات.

وفي الفصل الثاني تناول التقرير موضوعة الدولة الفلسطينية من الإمكانية التاريخية إلى الإمكانية الواقعية، حيث أشار إلى أن الانتفاضة نقلت شعار الدولة المستقلة من حيز الإمكانية التاريخية إلى حيز الإمكانية الواقعية خطوات للأمام².

وفي هذا السياق أشار التقرير -في الفصل الثالث- إلى أن الانتفاضة تؤكد من جديد حقيقة وطبيعة العدو الصهيوني من جهة، ومن جهة أخرى تمهد لنمو ظاهرة القوة الديمقراطية اليهودية³.

كما أكد التقرير -في الفصل الرابع- على أن الانتفاضة تُبرز الأهمية الخاصة لإجادة التكتيك السياسي، مشيراً إلى أن "الفكر السياسي الفلسطيني عرف خلال العقدين الماضيين الكثير من الخلافات والتباينات حول مفهوم التكتيك السياسي: دوره ووظيفته وارتباطه بالهدفين المرحلي والاستراتيجي. ونتيجة لذلك تعرضت "م.ت.ف" لخطر الانقسام غير مرة، بسبب الخلافات على التكتيك السياسي. وهذه الإشكالية لازالت قائمة وتلقى بظلالها بين وقت وآخر على الوحدة الوطنية، من حيث فتحت الانتفاضة الباب واسعاً لنشاط سياسي ودبلوماسي متعدد الأوجه و الأشكال، الأمر الذي أظهر المزيد من التباينات والاجتهادات السياسية في صفوف "م.ت.ف" وفصائلها الأساسية⁴.

وفي إطار التمسك بالثوابت والأهداف الوطنية -يضيف التقرير- "إن الجبهة الشعبية تدرك أهمية تكثيف الحضور السياسي الفلسطيني، وتنشيط التحرك السياسي و الدبلوماسي لاستثمار الكفاح الضاري الذي تخوضه الانتفاضة سياسياً. كما أنها تتفق على ضرورة إبداء كل أشكال المرونة السياسية الهادفة إلى محاصرة العدو الصهيوني وعزله وتحقيق أوسع تأييد ممكن للانتفاضة على المستوى الدولي ، كما أن ديناميكية الواقع والحدث تفرض استخدام

¹ المصدر السابق - ص16

² المصدر السابق - ص19

³ المصدر السابق - ص21

⁴ المصدر السابق - ص24

المرونة السياسية كسلاح تكتيكي يتيح لنا ممارسة الحركة السياسية بدون تقديم التنازلات الضارة. الأمر الذي يتطلب دوماً تحديد الفواصل بين المرونة السياسية الهادفة وبين التنازلات المضرة¹.

من هنا كما يستنتج التقرير " ينشأ الاختلاف والتعارض بين النظرة التي تتبناها الجبهة حيال التكتيك السياسي وبين ممارسة اليمين الفلسطيني للتكتيك الهابط في خضم مسيرة الانتفاضة، فتحت مظلة " الاعتدال " و "المرونة" و "الواقعية السياسية" أقدم اليمين الفلسطيني على سلسلة من التنازلات المجانية متجاوزاً قرارات المجالس الوطني الفلسطيني². وفي ضوء ذلك قدم التقرير تفسيراً لانحدار القيادة اليمينية في م.ت.ف إلى هذا الاتجاه، مشيراً إلى عدد من العوامل³:

طبيعة البنية الطبقة للشرائح البرجوازية الفلسطينية المتحكمة بمقاليده الأمور ب"م.ت.ف" ورؤيتها الخاطئة لمسار التطورات، وميلها الطبيعي نحو المهادنة والمساومة غير المشروعة وفهمها الخاطئ لطبيعة العدو الصهيوني وسماته ووظائفه.

الوضع الرسمي العربي المستجيب والمروج لسياسة التنازلات.

تفكك وانحيار الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية.

موقف بلدان السوق الأوروبية المشتركة المؤيد لما يسمى بسياسة الاعتدال الفلسطيني والوعود التي تطلقها لـ م.ت.ف.

الحوار الفلسطيني الأمريكي، وموجبات الحفاظ عليه، لاعتقاد م.ت.ف أن هناك إمكانية لإحداث تغير جذري في الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية .

تلك هي العوامل التي دفعت وتدفع باتجاه تقديم التنازلات السياسية ، والتي هي في نفس الوقت -كما يقول التقرير بحق- أسباب حقيقة وراء تقصير م.ت.ف في الوفاء بدورها تجاه الانتفاضة .

أما عن سياسة الجبهة الشعبية لمواجهة هذا الواقع، فقد أكد التقرير " أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انطلقت في رسم سياستها في مواجهة مختلف التطورات والمواقف من فهم علمي جدلي لمجمل الظروف الصعبة و المعقدة والمحيطة بالنضال الوطني الفلسطيني، ومن رؤية سياسية دقيقة تستجيب لمتطلبات صيانة الوحدة الوطنية والحفاظ على الانتفاضة وتوفير عوامل إدامتها وتصعيدها"⁴.

ويضيف التقرير تحت عنوان "المهام المحددة" : "لاشك بأن من غير الممكن أن تتم محاكمة الانتفاضة في هذه المرحلة وفقاً لذات المعايير والمظاهر السياسية والتنظيمية والاقتصادية والكفاحية التي اتسمت بها في مراحل انطلاقها الأولى، بمعنى أن ثمة مظاهر انتفاضية تلاشت وانتهت، وثمة مظاهر جديدة تولدت، ويمكن تخلص هذه المظاهر بما يلي⁵:

تتسم الانتفاضة راهناً بظاهرة التموج في حركتها وفعلها، فهي في بعض الأوقات تتسم بالهدوء وتدني مظاهرها الحاشدة بيد أنها تنفجر أحياناً على نحو عنيف وصاخب وشامل.

¹ المصدر السابق - ص24

² المصدر السابق - ص25

³ المصدر السابق - ص42

⁴ المصدر السابق - ص44

⁵ المصدر السابق - ص62

تلاشي وبهتان العديد من البنى التنظيمية التي رافقت الانتفاضة في سنواتها الأولى: اللجان الشعبية، "قاوم" المناطقية، وحتى "قاوم" المركزية تآكلت.

تواصل التكتيك الإسرائيلي المتمسك بالعنف والتركيز على نواة الانتفاضة الصلبة تنظيمياً وكفاحياً، وتمثل ذلك بملاحقة ظاهرة المطاردين والنشطاء وتصنيفهم واعتقال أعداد متزايدة منهم.

تراجع عمق وحجم التأثيرات الاقتصادية من قبل الانتفاضة على الكيان الصهيوني، مع بقاء بعض مظاهر التمرد والمقاومة على هذا الصعيد.

أما عن علاقة الجبهة الشعبية وموقفها من م.ت.ف، ويدون القفز أو تجاوز الدور الذي لعبته البرجوازية الفلسطينية في الثورة المعاصرة، التي أسهمت -كما يقول التقرير- "في تحقيق مجمل المكاسب والإنجازات لشعبنا وفي مقدمتها: ترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية وتكريس منظمة التحرير كياناً سياسياً جامعاً لشعبنا"¹.

وفي هذا السياق يضيف التقرير "بما أن دور البرجوازية الفلسطينية هذا حقيقة واضحة، ليست موضع نقاش بالنسبة لنا، فإن ما نركز عليه هو الجانب الآخر من الصورة الذي نعتقد بمسؤوليته عن العديد من الأزمات التي هددت الثورة ومنجزاتها بالتبديد والضياع. فمنذ انطلاقها عانت الثورة الفلسطينية من سيطرة القوى الطبقية البرجوازية على قياداتها، ومن تذبذب مواقف القوى وتأرجحها، مما أدخل الثورة والمنظمة في سلسلة أزمات متلاحقة، هددت القضية الوطنية وأداتها فعلياً بالشطب والدمار والضياع. فالسمات السياسية لهذه الطبقة، وأهمها التردد والتذبذب وقصر النفس، وإظهار الاستعداد للمساومة اللامشروعة والتراجع عند المنعطفات، هي التي جعلت المنظمة تعيش أسيرة دوامة الأزمات المتلاحقة، والمشكلة لا تكمن في وجود استعدادات وميول تساومية غير مشروعة لدى الأوساط القيادية النافذة فحسب، بل وفي نمو فئة بيروقراطية داخل أجهزة منظمة التحرير ومؤسساتها، تتمتع بامتيازات واسعة توفرها لها مواقعها القيادية"².

ويضيف التقرير ، "إن هذه الفئة التي اتسعت وازداد حجمها ودورها في صياغة القرار الفلسطيني، تقف بحكم طبيعتها وبنيتهما ضد الإصلاح الديمقراطي وتقوم بالترويج لسياسة "الاعتدال" و "الواقعية" كما تقدم الغطاء السياسي النظري الإعلامي لمجموع السياسات اليمينية الخاطئة، وفي سبيل الحفاظ على الامتيازات والمصالح الطبقية التي تكونت على مدار السنوات السابقة، ازدادت هذه الفئة اقتراباً من رئيس اللجنة التنفيذية المسؤول الأول عن حالة الفساد والإفساد التي تشهدها مؤسسات المنظمة المختلفة"³.

ويرى التقرير أن "محاكمة تجربة قيادة الجناح اليميني البرجوازي للثورة الفلسطينية لا ينبغي أن تقتصر بالطبع على الجانب السياسي، بل يجب أن تتناول مختلف الجوانب الأخرى التنظيمية والعسكرية والمالية والمسلكية"⁴.

أما بالنسبة لما تمثله الجبهة الشعبية، يؤكد التقرير "إن تراث الجبهة الفكري والسياسي والنضالي والتنظيمي بالإضافة إلى وزنها ودورها في العملية الكفاحية ماضياً وحاضراً يؤكد أن الجبهة تمثل قطباً أساسياً في الثورة الفلسطينية المعاصرة، لها سماتها الخاصة وخصائصها المحددة ورؤيتها المميزة لمختلف الجوانب المتعلقة بالصراع وبالعنصر النضالي. وغنى عن القول أن الإقرار بهذه الحقيقة وتمثلها على نحو عميق وراسخ إنما يشكل الخطوة

¹ المصدر السابق - ص 91

² المصدر السابق - ص 91

³ المصدر السابق - ص 92

⁴ المصدر السابق - ص 93

الأولى لفهم طبيعة علاقة الجبهة الشعبية باليمين الفلسطيني واستيعاب موجبات هذه العلاقة راهناً ومستقبلاً. وتتمثل الخطوة الثانية بتوجه جميع الأعضاء للعمل السياسي على أساس أننا القطب المواجه لليمين، الذي يملك خطأً سياسياً وتنظيماً وعسكرياً مختلفاً، له مواصفاته المحددة، وأن مصلحة الثورة والشعب تستوجب النضال لسيادة الخط الصحيح في السياسة والتنظيم"¹.

وهنا يشير التقرير إلى " أن الجبهة لا تفتعل هذه المسألة الهامة ولا تسعى للقفز عن الوقائع والظروف الموضوعية كما أنه لا تقبل بإهمال أو تجاهل المزاج الجماهيري عند صياغة المواقف وطرحها بل تعتمد فهم هذا المزاج بشكل صحيح وتعتبر بأن قراءة التناقضات قراءة صحيحة هي واحدة من أهم القضايا التي يتوجب إيلاؤها اهتماماً كبيراً، فقد تميزت الجبهة دوماً بالتركيز والإنشداد إلى التناقض الأساسي، مع العدو الصهيوني، ولم يحدث أن وقعنا بخطأ الخلط بين التناقضات الأساسية والتناقضات الثانوية في أي مرحلة من المراحل. وإن كل ما نريد التأكيد عليه هو أن للجبهة مبررات وجودها النظرية، السياسية، التنظيمية، العسكرية، الجماهيرية والمسلكية، كما برهنت على ذلك تجربة الحياة والمعطيات القائمة وأنها تمثل قطباً تاريخياً يسعى لإنجاز مهام الثورة الوطنية بجدارة، وأن القطبين يتحدان في إطار م.ت.ف على قاعدة القواسم الوطنية المشتركة، وأن القانون الذي يحكم العلاقة بين القطبين الأساسيين هو قانون وحدة - صراع - وحدة، وأن من حق الجماهير أن ترى في مسلكية الجبهة وجه الصراع الهادف إلى تصويب العمل بالبرنامج الوطني كما ترى وجه الوحدة"².

إن الهدف من كل ما سبق ذكره حسب التقرير السياسي "هو الوصول إلى النقطة الأساسية التالية: بلورة وصياغة الخط السياسي للجبهة إزاء العلاقة مع البرجوازية الفلسطينية والوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير. والذي يمكن تحديد عناوينه الأساسية بما يلي³:

أولاً: الوحدة الوطنية الفلسطينية هي قضية مبدئية، وهي في مرحلة التحرر الوطني ترقى إلى مستوى القانون الذي لا يمكن تجاوزه أو القفز عنه في خوض عملية الصراع وتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني.

ثانياً : إن صيغة الوحدة الوطنية هي صيغة جبهوية ائتلافية تضم مختلف الطبقات والفئات والشرائح الوطنية المعادية للاحتلال والمستعدة للنضال من أجل تحقيق البرنامج الوطني.

ثالثاً : إن م.ت.ف هي صيغة جبهوية للوحدة الوطنية الفلسطينية.

رابعاً: إن م.ت.ف هي بالنسبة لنا الكيان السياسي للشعب الفلسطيني الذي يجسد هويته وشخصيته الوطنية المستقلة، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده.

خامساً: وبسبب من خصوصية وتعقيدات معركة التحرر الوطني الفلسطيني فإنها لا يمكن أن تحقق كامل أهدافها بقيادة البرجوازية الفلسطينية. فقد كشفت التجربة عن ترددها وتذبذبها وقصر نفسها وعجزها.

سادساً: التوجه لتطبيق جدل الوحدة والصراع في إطار الوحدة الوطنية تطبيقاً خلاقاً، ووفق الظروف والمعطيات السائدة والمحددة. فالتعارضات السياسية والخلافات التنظيمية مع البرجوازية ينبغي أن تبقى موضع صراع في إطار الوحدة، يعلو ويهبط ارتباطاً بالمعطيات السياسية بمدى الوطنية.

¹ المصدر السابق - ص 94

² المصدر السابق - ص 95

³ المصدر السابق - ص 95-96

أما عن العلاقة مع القوى الإسلامية، فيشير التقرير إلى ما حصل من تطور عميق على مواقف وممارسة القوى الإسلامية على الساحة الفلسطينية، "تمثل بانخراطها في الانتفاضة ومجابهة الاحتلال، وممارسة العنف ضد جنوده ومستوطنيه، الأمر الذي ترتب عليه تحرك لوحة القوى السياسية والاجتماعية، مما يستدعي التعامل معه بكل علمية ووضوح، يضاف لذلك، موقف هذه القوى (حماس، والجihad الإسلامي) من عملية التصفية السياسية التي ابتدأت فصولها منذ مؤتمر مدريد ولا تزال تتوالى"¹.

وفي هذا الجانب يضيف التقرير "إننا ونحن نؤكد على هذه النقطة، وهذه التطورات، وإيجابية التعامل مع القوى الإسلامية، فإن ذلك يفرض بالمقابل ضرورة التنبه لرؤية هذه القوى وتكتيكاتها تجاه م.ت.ف، وتجاه البرنامج الوطني المرحلي، إضافة إلى مواقفها وممارساتها الاجتماعية، كما أن النضال الديمقراطي لجذب هذه القوى وإقناعها بأهمية العمل الوحدوي، والانخراط في م.ت.ف على قاعدة الإصلاح الديمقراطي، وعلى قاعدة تحشيد الجهود والطاقات، بعيداً عن سياسة فرض المواقف الإيديولوجية، هو أمر هام وحيوي لتوسيع قاعدة اللقاء وتحييد عناصر الإفتراق، فما يواجه شعبنا وقضيتنا يحتاج لكل الطاقات والجهود والإمكانات"². وفي ضوء كل ما تقدم، يستعرض التقرير السياسي الاستخلاصات التالية³:

إن السياسة التي تسير وفقها القيادة المتنفذة وتحالفاتها لا يمكن أن تحقق أهدافاً وطنية بل إنها متجهة أو مدفوعة للتفريط بالأهداف الوطنية.

إن سياسة هذه القيادة، وهي تستند إلى الخطة الأمريكية فإنها تتكيف مع السياسة الأمريكية التي تُغيب الحقوق الوطنية، وتحافظ على إسرائيل كبعد استراتيجي للامبريالية في المنطقة.

ستندفع هذه القيادة باتجاه المصالحة مع الأوساط الرسمية العربية وخاصة بلدان الخليج.

وعلى ضوء هذه الاستخلاصات يحدد التقرير السياسي موقف الجبهة بقوله "إننا وبعد التحريض في كل الاحتمالات والقراءة السياسية المعمقة، لتجربة القيادة المتنفذة وطبيعتها، نرى من الضروري تحديد الشعار السياسي الذي ينسجم وهذا التطور الهام وعناصر نجاحه الأساسية وهو على النحو التالي":

"الدفاع عن م.ت.ف والتصدي للمؤامرة التصفوية وإسقاطها، والعمل من أجل تحقيق البرنامج الوطني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس"⁴.

كما أن النجاح في حمل راية البرنامج الوطني ووحدانية تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني ودحض أفكار وسياسات القيادة المتنفذة وحلفائها والإعراب عن رفض المؤامرة، تتطلب -حسب التقرير السياسي- توفير الشروط الأساسية التالية⁵:

أولاً: القيام بأوسع نشاط تعبوي جماهيري في أوساط عموم الشعب الفلسطيني، وقواعد وكوادر التنظيمات الأخرى على قاعدة الدفاع عن المنظمة والبرنامج الوطني، وتوجيه الجهد الرئيسي للنضال ضد الاحتلال.

ثانياً: أعلى وتيرة نضالية في الخارج والداخل وعمل نوعي متميز يمثل مصداقية للموقف السياسي.

¹ المصدر السابق - ص 99

² المصدر السابق - ص 100

³ المصدر السابق - ص 113

⁴ المصدر السابق - ص 114

⁵ المصدر السابق - ص 115

ثالثاً: تقوية تحالفاتنا الوطنية والقومية واستخدام لغة سياسية موضوعية همها الأساسي الدفاع عن م.ت.ف والبرنامج الوطني عبر التصدي للاحتلال وعملائه وللمخطط الأمريكي.

رابعاً: ستكون معركة التصدي للمشروع التصفوي طويلة، وإن ضمان ربح هذه المعركة هو بكسب تأييد الجماهير، وفي الخط السياسي السليم، المسنود بفعل كفاحي متنام ومتصاعد.

خامساً: التصدي لخطر التوطين في لبنان وسوريا والأردن.

سادساً: علينا أن نعمل جهدنا في إيجاد جسور التحالف على الصعيدين الوطني والقومي بين التيار القومي الديمقراطي والتيار الديني المناهض للاحتلال والمشروع التصفوي.

وينتهي التقرير بالقول مخاطباً كافة أعضاء الجبهة الشعبية "إننا ندرك أن المرحلة صعبة والجميع في مأزق إلا أن مأزق المستسلمين لا نهاية له، وإن مأزقنا هو بسبب صعوبة الوضع الذي نعيش ونعمل فيه، قرارنا الصمود والتشبث بالمنظمة والحقوق وبالانتفاضة والكفاح المسلح وبالجماهير صانعة التاريخ"¹.

غازي الصوراني

2011 / 8 / 13

من المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - الحلقة السابعة الوثيقة النظرية الصادرة عن المؤتمر الوطني الخامس

تناولت هذه الوثيقة في مقدمتها موضوعاً شكل مدخلاً هاماً لها بعنوان "أفكار أولية حول أزمة الماركسية اللينينية" ناقش من خلالها ، بمنهجية نقدية ، انهيار الاتحاد السوفيتي وانعكاس عملية الانهيار على الوضع الدولي، وعلى الحركات الثورية والتحررية في العالم ، وقدم رؤية الجبهة وتحليلها لهذا الانهيار، تتلخص في " أن حزبنا يرى أن المنهج العلمي في بحث هذه القضايا يستدعي معالجة نقدية وملموسة وموضوعية بعيداً عن أية قوالب جامدة، وعن أية سلطة إلا سلطة العقل والمنطق والجدل الموضوعي للحقائق العلمية، وإن بحثاً كهذا ، هو بحث في التاريخ عن الماركسية والاشتراكية والتقدم الاجتماعي والتحرر الإنساني ، وهو ما يتطلب قراءة نقدية جديدة للماركسية تعيد إنتاج الإدراك النقدي الماركسي ذاته لدراسة الاشتراكية والفكر الاشتراكي، والكشف عن أسباب وعوامل الخلل في الممارسة والتطبيق ، والوقوف على التطورات والظواهر الجديدة في العالم المعاصر وصولاً إلى صياغة الاستخلاصات والاستنتاجات والتعميمات النظرية والفكرية - السياسية، التي تؤسس للتجديد الثوري المطلوب"².

وتحت عنوان "الماركسية منهج حي وليست عقيدة جامدة" أوضحت الوثيقة بصورة عقلانية ونقدية واضحة ومتماسكة ، موقف الجبهة وثباتها على هويتها الفكرية ... الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، حيث أكدت أن النظرية الماركسية صاغت على الصعيد الفلسفي الديالكتيك المادي، الذي " شكل ثورة حقيقية في المعرفة والتفكير، وأسس لبلورة منهج علمي لا غنى عنه في دراسة وتحليل وتفسير الظواهر والعمليات في الطبيعة والمجتمع والفكر

¹ المصدر السابق - ص116

² المصدر : المؤتمر الوطني الخامس - شباط 1993 - دمشق - ط1 - ص156

والتأثير عليها، وعلى أساس هذا المنهج المادي الجدلي التاريخي استطاعت الماركسية أن تكشف عن الجوهر الاستغلالي البشع للرأسمالية وإن تنتقد شروطها، وأن تبين محدوديتها التاريخية وتعلل حتمية زوالها " ¹.

أما على صعيد الفكر السياسي، فتم التأسيس لنظرية علمية عن الاشتراكية كبديل للمجتمع الرأسمالي، وهكذا فإن الماركسية "شكلت نسقاً ومنظومة فكرية متكاملة ومتراصة عضوياً لحصيلة واسعة من النظرات والمفاهيم والمقولات والأحكام والقوانين المنسجمة مع موضوعها وفق منهج علمي محكم" ².

وبالرغم من هذه الوحدة وذلك الترابط -كما تضيف الوثيقة - "إلا أننا نستطيع أن نميز في الماركسية مستويات كالمنهج المادي الجدلي التاريخي، والمفاهيم والمقولات والقوانين المرتبطة به، وتمييزنا للمنهج ينبع من إيماننا بأنه الأساس النظري الجوهري للماركسية الذي يشكل روحها الحية" ³.

انطلاقاً من هذا الفهم -كما تضيف الوثيقة - وعلى أساس "المنهج لم تعلن الماركسية أفكاراً أو نظرية مكتملة ونهائية. بل على العكس من ذلك، حيث أكدت على أنها نظرية النمو الدائم التي تعكس الحركة الأبدية للحياة وقد أعطت الماركسية بهذا المنهج حلاً مبدعاً لعلاقة الفكر بالواقع، علاقة النظرية والمعرفة بالممارسة والتطبيق العملي، فصاغت مفهومها العلمي لنسبية المعرفة الإنسانية باعتبارها عملية اجتماعية تاريخية، أي جزء من الممارسة" ⁴، وبهذا فإن الماركسية أعلنت الممارسة والتطبيق العملي معياراً ليقينية صحة أو عدم صحة الفكر والنظرية وتعبيرها عن الحقيقة الموضوعية.

وبهذا المعنى، فإن الفهم الصحيح للماركسية يتطلب النظر إليها في نسبيتها وتاريخيتها. وعلى هذا الأساس فإن الحفاظ على عظمتها ومتابعة رسالتها الإنسانية الثورية لا يكمن في تقييدها والدفاع اللاهوتي عنها، وإنما بنقدها الدائم وتجديدها وإعادة إنتاجها ارتباطاً بمعطيات الممارسة الاجتماعية والتمكك المعرفي للواقع الاجتماعي التاريخي بتطوره المستمر.

وفي ضوء تحليلها لانهايار الاتحاد السوفيتي، استخلصت الوثيقة شعاراً موضوعياً بعنوان "واجب تجديد الماركسية والدفاع عن الخيار الاشتراكي" انطلاقاً من وعيها لأهمية التمييز بين النظرية والنظام الاشتراكي "فانهيار الاشتراكية القائمة لا يعني على الإطلاق انهياراً للماركسية كما يحاول أن يروج لذلك خطاب الإمبريالية والرجعية، فالماركسية كما هي وكما نفهمها أوسع من نظرية الاشتراكية والتعاليم عنها، فهي نظرية ومنهجاً كونياً شاملاً ليست مرتبطة بهذا البلد أو ذاك في هذه الحقبة الزمنية أو تلك، وإذا كانت أزمة النظام الاشتراكي المحقق قد بينت أنها أزمة بنيوية مستفحلة قادت إلى الانهيار، فإن أزمة النظرية الماركسية لا تمس جوهرها ومنهجها المادي -الديالكتيكي- التاريخي، ولذا فإنها تعتبر أزمة نمو ناجمة عن الجمود العقائدي والممارسات والتطبيقات الخاطئة للمنهج والتنكر لروحه الخلاقة ونتاجة عن التخلف عن مواكبة التطورات التي شهدتها العالم خلال العقود الماضية" ⁵. واستنتجت الوثيقة بحق "أن أزمة الاشتراكية المحققة وانهيارها بالنسبة لنا لا تعني ويجب أن لا تعني انهيار الفكرة الاشتراكية أو انهيار الخيار الاشتراكي لنا ولشعوب المعمورة كافة بل العكس إذ أن الأزمة والانهيار أكدا الفكرة والخيار" ⁶.

¹ المصدر السابق - ص 157.

² المصدر السابق - ص 158.

³ المصدر السابق - ص 159.

⁴ المصدر السابق - ص 159.

⁵ المصدر السابق ص 176.

⁶ المصدر السابق ص 176.

انطلاقاً من هذه الرؤية كما تضيف الوثيقة "فإننا (في الجبهة) نضع التجديد على سكة منهاجية صحيحة تجعله يرث الإيجابي والقيم والعلمي والتقدمي في الماضي ويتحسس الجديد ويحمله في الحاضر متطلعا نحو المستقبل على الطريق الديالكتيكي للمعرفة والحقيقة ومملكة الحرية والعدالة". وإذ يتصدي حزبنا لهذه المهمة ويدعو كل الماركسيين للتصدي لها والارتقاء إلى مستوى التحديات التي تفرضها ويفرضها الواقع المستجد، فإنه يؤكد على ضرورة إعادة الاعتبار للفهم الخلاق للنظرية كما سجله في وثيقة الإستراتيجية السياسية والتنظيمية الصادرة عن المؤتمر الوطني الثاني للجبهة عام 1969 والذي ظل نصاً ولم يتحول إلى وعي جماعي في صفوف الجبهة الشعبية رغم وضوحه الشديد جداً، فقد جاء في الوثيقة المذكورة "أن النظرية في المفهوم الماركسي هي باستمرار على علاقة جدلية متصلة مع الواقع والممارسة وكونها على علاقة جدلية مع الممارسة معناه أنها في حالة نمو دائم وارتقاء وتعديل وهي ليس في حالة جامدة"¹.

والى جانب تأكيد الوثيقة الفكرية على هذا الفهم وضرورة تمثله في الممارسة اللاحقة وفي عملية التجديد التي تتصدي لها، فقد لخصت رؤية الجبهة الشعبية لمناحي التجديد في المسائل التالية:

أولاً: التجديد النظري العام²: ويتلخص بالإنشاد لمنهج النظرية الماركسية العلمي والتأكيد على ضرورة إعادة النظر بكل ما شاخ في المقولات والمفاهيم والأفكار والإنشاءات التي ارتبطت بزمان محدد وظروف محددة وهو الأمر الذي أكدته ماركس وإنجلز ولينين. وإذ يؤكد حزبنا هويته الفكرية هذه فإنه يشرع بالانفتاح على الماركسية بكل تياراتها محترماً كل من اسهم في تطويرها كما يحترم حق الاجتهاد على أرضيتها والحوار الديمقراطي الذي يستهدف الإسهام في إعادة إنتاجها.

ثانياً: في فهم الرأسمالية المعاصرة وواقع العالم الثالث³: "إن الرأسمالية التي تحدث عنها ماركس قبل (150) عاماً ليست هي رأسمالية اليوم التي تشمل العالم بأسره، فالرأسمالية المعاصرة شهدت في العقود الأخيرة عملية واسعة للعوامة والتدويل شملت تدويل رأس المال وعملية الإنتاج والعلاقات الإنتاجية والسوق وحتى العمل. ولا شك في أن تقدم الرأسمالية المعاصرة يجد أحد أسبابه في نهب العالم الثالث والنجاح في ربطه بعجلة الاقتصاد الرأسمالي والسوق الرأسمالية عبر آليات متجددة تبعية وإعادة الإنتاج التابع في بلدانه المختلفة، وقد عمق النهب الإمبريالي للعالم الثالث من الهوة بين المركز الإمبريالي وأطرافه الأمر الذي ولد تناقضاً حاداً أصبح يؤثر على مصائر البشرية بأسرها، ونتيجة هذا الأمر ولأسباب عديدة أخرى استمرت قضايا التخلف والتبعية والفقر مستفحلة في العالم الثالث وأضيفت إليها معضلات جديدة كالتصحّر وتلوث البيئة واستنزاف الموارد والمديونية وغيرها".

"وإذ يتحول العالم إلى السيطرة الأحادية للرأسمالية ومحاولات بناء نظام دولي جديد تحت هيمنة وزعامة الإمبريالية الأمريكية، فإن التناقض بين العالم الثالث والمراكز الإمبريالية مرشح للتفاقم ولتصدر لوحة التناقضات العالمية في المرحلة الجديدة من التطور التاريخي، وهو ما سيكون له تأثير كبير على مصائر العالم والتقدم الاجتماعي"⁴. ما يؤكد كما تستنتج الوثيقة على أن "تجديد الماركسية يجب أن يعني استيعابها لواقع العالم الثالث وخصوصيته والتطورات

¹ المصدر السابق ص 177.

² المصدر السابق - ص 178

³ المصدر السابق ص 181 - 183 .

⁴ المصدر السابق ص 184.

التي شهدتها ارتباطا بالتطورات العالمية ككل، وعلى ماركسيي العالم الثالث الاستفادة من خبرة التجربة السابقة للعمل على إنتاج الماركسية الوطنية المتميزة والتجديد النظري للترسانة الفكرية - السياسية بالكشف عن القوى ذات المصلحة في التنمية المستقلة والتقدم الاجتماعي. وعلى الماركسيين في هذا العالم ونحن من ضمنهم النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية وبناء المجتمع المدني ونبذ سياسة حرق المراحل أو القفز عن قوانين التطور الموضوعي"¹

ثالثاً : في تجديد الحزب² : ويتكثف التجديد على هذا الصعيد في إعادة الاعتبار للحزب الماركسي كطليعة واعية ومنظمة ومكافحة، يقوم في بنائه الداخلي وحياته وعلاقاته الداخلية وآليات عمله وعلاقاته مع الجماهير على أساس ديمقراطي فعلي وبحيث تتحول الديمقراطية فيه إلى نمط تفكير وحياتة أي إلى منهج وان التجديد في الحزب يجب أن لا يقتصر على التجديد النظري في المفاهيم والمبادئ أو في ديمقراطية بنائه وعلاقاته بل يجب أن يشمل تجديد هيباته والمسؤوليات فيه بشكل ديمقراطي.

غازي الصوراني

2011 / 8 / 14

من المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الحلقة الثامنة - التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر الوطني الخامس

جاء هذا التقرير تحت عنوان "التحول والمهام البرنامجية العامة"، حيث أكد على أن "الجبهة منذ سنوات تأسيسها الأولى، طرحت مفهوم التحول، الذي عنت به إمكانية الانتقال علمياً من تنظيم ديمقراطي ثوري. "برجوازي صغير"، إلى حزب يسترشد بالماركسية في بنائه وعلاقاته وسياسته ومجمل نشاطه"³. وبالتالي فإن عملية التحول " تعبر عن الضرورة الموضوعية لتشكيل الطبقة العاملة نفسها من رحم الطبقات والفئات الاجتماعية الطبقيّة المنحلة في مرحلة الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية ومرحلة الثورة البرجوازية الديمقراطية ورأسمالية التنافس الحر، وهي العملية التي تتفق مع الاصطفافات والتميزات الاجتماعية - الطبقيّة في البلدان التي تتسم بعدم اكتمال التشكيل الطبقي. وتعدد نمطية الإنتاج وقطاعاته واستمرار تأثير العلاقات ما قبل الرأسمالية. ونجد هذا الأمر مشخفاً في ظروفنا الفلسطينية والعربية، حيث يوجد جنباً إلى جنب مع التطور الرأسمالي المشوه إطار واسع من الفئات الوسطى والبرجوازية الصغيرة والفئات البينية، والهامشية وأشباهها"⁴.

وفي إطار هذا البحث الموضوعي طُرِحَت قضية "التحول" في الجبهة لكي تنتقل من حزب برجوازي صغير إلى حزب يسترشد بالماركسية ومنهجها في عملية تحوله إلى الحزب الثوري الديمقراطي، وقد عني ذلك - كما يستطرد تقرير

¹ المصدر السابق ص184

² المصدر السابق ص186.

³ المصدر السابق ص189.

⁴ المصدر السابق ص189 - 190 .

المؤتمر الخامس- " انكبأباً جدياً على نقد التجربة السابقة والسعي لامتلاك المنهج المادي الجدلي الخلاق ومحاولة تطبيقه في تحليل الظروف الملموسة ورسم الإستراتيجية والتكتيك وبناء الأدوات القادرة على القيام بذلك"¹.
ثم يضيف التقرير في تأكيده على أهمية التحول وإصرار الجبهة على تحقيق هذه العملية " إن انهيار النموذج الحزبي الذي يشكل مثلاً للتحول لا يعني سقوط فكرة التحول أو توقف العملية ذاتها، تماماً كما أن انهيار النموذج الاشتراكي لا يعني سقوط فكرة الاشتراكية ولا سقوط النهج الماركسي المادي الجدلي. كما لا يعني سقوط الحاجة إليهما وضرورة تعميق الرؤية حولهما. لكن تجربتنا وتجربة غيرنا. وبقدر ما تؤكد على صحة خيارنا. بنفس القدر تؤكد على ضرورة توفر تصنيفات أكثر دقة وعلمية للديمقراطيين الثوريين وللأحزاب الطليعية ولمعايير الاسترشاد بالماركسية والاشتراكية العلمية والالتزام بالمنهج المادي الجدلي"².

وبناءً عليه، يحلل التقرير التنظيمي ، برؤية موضوعية واضحة ، عملية التحول غير المكتملة ، حيث يُشير "إلى بطء وضعف استكمال عناصر التحول، حيث يؤكد على " أن لعملية التحول في صفوفنا خصوصيتها المتميزة، فقد شكلت حالة جدل واسع، وكانت عملية متناقضة ومعقدة وخضعت للعفوية واللاوضوح والتجريبية في بدايتها، ثم ما لبثت أن حددت كعملية واعية تقودها العناصر المتقدمة الأكثر اقتراباً من الفكر الماركسي العلمي والساعية لامتلاك منهجه وتمثله... لكن عدم نضج أطروحات اليسار وممارساته ووجود مقاومة قوية للبنية اليمينية السابقة وممثلتها ترافق مع حسم التناقض مع مراهقات نظرية وسياسية ومع ممارسات تنظيمية انشاقاقية مقابل نزعات مركزية بيروقراطية متشددة، عقد عملية التحول وبناء الحزب الطليعي الماركسي، وهنا يطرح التقرير التنظيمي سؤال المواجهة مع الذات: "ما هي محصلة الشوط الذي قطعناه على صعيد التحول بعد المؤتمر الوطني الرابع، وأين وصلنا على هذا الصعيد؟ هل أنجزنا عملية "التحول" أم نحتاج إلى استكمالها؟ وما هي المقاييس والمعايير التي يمكن اعتمادها لمحاكمة هذه المسألة؟ إن من الضروري أن يكون تقييمنا نقدياً وجريئاً، وبقدر الانشداد للإنجازات والإيجابيات يجب أن ننشد للثغرات والنواقص والإخفاقات وكذلك إلى رؤية التناقضات التي أعاققت وتعميق عملية تقدمنا على كافة الصعيد"³.

وفي محاولة الإجابة على هذه الأسئلة المركبة الصعبة يتناول التقرير العام لمؤتمرنا الوطني الخامس عدداً هاماً من المجالات ذات العلاقة هي : 1- على الصعيد الأيديولوجي. 2- على الصعيد الطبقي. 3- على الصعيد التنظيمي. 4- على الصعيد السياسي . نستعرضها فيما يلي بصورة مكثفة :

أولاً: على الصعيد الأيديولوجي⁴: حيث يشير التقرير العام إلى أن مؤتمراتنا الوطنية أولت أهمية كبيرة لعملية التحول على الصعيد الأيديولوجي ، وقامت بصياغة وتنفيذ عدداً من البرامج الفكرية التثقيفية الهادفة إلى الارتقاء بالمستوى الفكري لأعضاء وكوادر الجبهة ، كما تم تشكيل مكتب التثقيف والدراسات لمتابعة هذه العملية التثقيفية الداخلية والإشراف النظري على كل ما يتعلق بالتطور الفكري الداخلي بما يبلور ويؤكد هوية حزبنا الفكرية، لكن بالرغم من كل ما تقدم، ما زالت الأسئلة الكبرى ماثلة بلا إجابة محددة وواضحة، لقد طرح المؤتمر الوطني الخامس أسئلته الموضوعية ، الملحة ، ارتباطاً بمسيرة الجبهة التاريخية منذ مؤتمرها الثالث، ملخصاً وبصورة مكثفة هذه التساؤلات

¹ المصدر السابق ص191.

² المصدر السابق ص192.

³ المصدر السابق ص194 - 195.

⁴ المصدر السابق - ص195.

في السؤال المركزي التالي : ما هي حسيلة التطور على صعيد التحول الفكري والتنظيمي للجهة ؟ وما هو واقعنا الراهن ؟ إنه أيضاً السؤال المائل حتى اللحظة.

وعلى ضوء ذلك يتوجه التقرير إلى جميع الرفاق في الجهة بنداؤه التالي : "علينا في الفترة القادمة أن لا نقتصر على التثقيف بأسس مكونات الماركسية ونتفادى افتقارنا للمواد التي تعالج الواقع والتاريخ، وعلينا الانخراط بفاعلية في الحياة الثقافية والجدل الفكري - السياسي الخارجي، وتفادي أية عقبات تعيق إنتاج واجتهاد كادرنا على هذا الصعيد.

ومن أجل ضمان تحقيق كل ما سبق من برامج وآليات عمل يرى التقرير أن الشرط لتطور الجهة الشعبية كحزب ثوري يكمن في " إمسكانا بحلقة مركزية لعلنا على هذا الصعيد، ومن خلال التدقيق بواقعنا الراهن نستطيع القول أن الحلقة المركزية لعلنا الأيديولوجي في المرحلة الجديدة، من تطورنا تتمثل بالاستمرار في تعزيز وتعميق امتلاك المنهج المادي الجدلي التاريخي من قبل كادر الحزب وهيناته القيادية تحديداً والعمل على استخدامه الخلاق في إنتاج النظرية وتطويرها في ظروفنا الملموسة بحيث يجب أن نفهم هذه المهمة ككل متكامل وكمعملية موحدة، فلا نعزف عن الإنتاج ونهاب خوض مجالاته انتظاراً لاكتمال امتلاك المنهج"¹.

ثانياً: على الصعيد الطبقي²: يستلهم التقرير في هذا الجانب جوهر الموقف الطبقي الثوري الخاص بعملية تحول الجهة إلى حزب ماركسي طليعي، حيث يؤكد على "أن التحول على الصعيد - الطبقي من بنية ديمقراطية ثورية غير متجانسة وغير منسجمة في وعيها الطبقي، أقرب إلى البرجوازية الصغيرة في قوامها، إلى بنية اجتماعية عمالية منسجمة ومتجانسة في قوامها ووعيها ومواقفها من المقاييس الهامة للتحول إلى حزب ماركسي طليعي. فالتحول على هذا الصعيد يسمح بتأمين الأساس المادي الصلب لانسجام الالتزام الفكري للحزب مع قاعدته الاجتماعية، وتخضع هذه المسألة لخصوصية التكون والتبلور الطبقي في كل بلد أو منطقة لضمان التعبير الدائم عن المصالح المشتركة لأوسع الفئات الشعبية عموماً والعمال الكادحين خصوصاً".

ولكن، بالرغم مما أنجز على هذا الصعيد، يضيف التقرير برؤية نقدية واضحة، "إلا إننا نسجل وبجراحة ووقوعنا في ثغرات ونواقص وأخطاء أضعفت قدرتنا على تطوير بنيتنا الطبقية باستمرار وبالتعبير عن مجمل مصالح الكادحين الفلسطينيين، وبالإنجاح في تنظيم وتعبئة فئات جماهيرية واسعة كالفلاحين والمتقنين الوطنيين والديمقراطيين وقطاع المرأة أيضاً، ولا شك فإن من الأسباب الأساسية لذلك هي وقوعنا في مراحل متقدمة من تطورنا في نزعات يسروية ضيقة، إلى جانب ضعف تبلور طبقتنا العاملة وتشوئها، أما الأمر الثاني الملفت للنظر، فهو تدني نسبة الفلاحين في صفوف الجهة بشكل عام، وهو ما يستدعي الوقوف أمامه بجدية من أجل تفاديه"³.

ثالثاً: على الصعيد التنظيمي : في هذا الجانب، يؤكد التقرير -وبصورة موضوعية- على "أن المسألة التنظيمية ليست مسألة فنية تكتيكية بل مسألة فكرية - سياسية بالأساس. وعلى ضوء ذلك تنبع أهمية تطور الحياة التنظيمية الداخلية للحزب، ودورها في تحديد هويته وجوهره ومقاييس نضجه وعلاقته بجماهيره وقيامه بمهامه المنوطة به، وأن الحكم على مستوى نضج عملية البناء التنظيمي هو تماماً كالحكم على مستوى نضج البناء الأيديولوجي، ليس التبنّي الرسمي والمعلن للقضايا والمواقف، بل الممارسة العملية على أساس ذلك، فبقدر ما يجب أن لا تعمينا الثغرات

¹ المصدر السابق - ص199.

² المصدر السابق - ص200.

³ المصدر السابق - ص201.

والنواقص عن رؤية الإيجابيات والشوط الكبير الذي أنجز على صعيد التحول التنظيمي، بقدر ما يجب أن تجعلنا نشدذ الهمم، ونبذل المزيد من الجهد للتخلص من الثغرات وتأثيراتها والقضاء عليها"¹.

وبالتالي فإن التطور التنظيمي اللاحق للجهة الشعبية " يتطلب الإنشداد لمحورية التجديد الديمقراطي للحزب وذلك من خلال تعزيز تفاعل الآراء والأفكار في الحزب، ومن خلال ديناميكية الإعلام الحزبي المتوافق مع متطلبات التطور الهائل بأساليب التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات، ومن خلال استخراج رأي القاعدة الحزبية في القضايا المفصلية وتفعيل دور الأعضاء في رسم سياسة الحزب بفاعلية ونشاط"².

رابعاً: على الصعيد السياسي : يتوصل التقرير إلى نتيجة هامة وصحيحة ، مفادها " أن التحول إلى مواقع الاسترشاد بالمنهج المادي الجدلي التاريخي، هو عملية فكرية - سياسية طبقية وتنظيمية متكاملة، ومتراطة، فالتحول على الصعيد الأيديولوجي يجد مردوديته ونتائجه في تملك الحزب، وهيناته القيادية تحديداً، للنظرية كمرشد للعمل وكمنهج للتحليل والتغيير الثوريين، أما التحول على الصعيدين التنظيمي والطبقي فيتحدد هدفها في نهاية المطاف بخدمة تحقيق الأهداف والمهام المستنبطة والمرسومة من قبل الحزب والمعبرة عن مصالح أوسع الفئات الجماهيرية الكادحة. أي أن المسألة سياسية - فكرية ترتبط بجوهر الحزب كقائد سياسي للجماهير وضرورات توفير متطلبات هذا الجوهر وتجلياته الملموسة في الممارسة العملية"³.

على هذا الأساس، يؤكد التقرير بوضوح، على " أن نضج السياسة نفسها يتحدد بمقدار عمق تملك المنهج المادي الجدلي وتمثله في الممارسة.

إن هذه الرؤية الموضوعية للممارسة السياسية ، يجب أن تظل بالنسبة لنا في الجهة، في المرحلة الراهنة والمستقبل ، محدداً أو منطلقاً رئيسياً نهدي ونلتزم بمضمونه في تحليلنا لإدارة عملية الصراع مع العدو الصهيوني ودولته ، وفي تحليلنا للأوضاع السياسية الفلسطينية والموقف من سلطة الحكم الإداري الذاتي و م.ت.ف ، وفي ممارساتنا لعملية التحالفات السياسية من منطلقات طبقية ووطنية ، وكذلك في تحليلنا للأوضاع العربية والإقليمية والدولية عموماً والعلاقات الأممية خصوصاً.

التقييم العام : وفي ضوء ما قدمه التقرير التنظيمي حول عملية "التحول" على الصعيد الأيديولوجية والطبقية والتنظيمية والسياسية، يستعرض " التقييم العام " هذه العملية ، مؤكداً على " أن نجاحنا في خوض الصراع بكل أبعاده الوطنية والقومية والطبقية ، والنضال بكل أشكاله من أجل تحقيق أهداف حزبنا ، يفرض علينا في الجهة التقييم العام ، الدوري والدائم ، لواقعنا الراهن في ضوء تطورنا السابق وتراكماته ونتائجه النوعية حتى اللحظة، وليس من المجموع الحسابي أو التوسع التنظيمي الكمي، ... وعلينا الانشداد للمسائل الجوهرية وللمظهر الرئيسي، ورؤية سلبياتنا وإيجابياتنا انطلاقاً من هذا"⁴، مدركين أنه "بالرغم مما نعيشه من ثغرات ونواقص فإن محصلة التقييم العام هي: أننا نمثل حزباً يسترشد بالمنهج المادي الجدلي التاريخي إجمالاً ويعمل لتمثله في الممارسة ، لكننا بحاجة إلى

¹ المصدر السابق - ص 203-205.

² المصدر السابق - ص 205.

³ المصدر السابق - ص 206.

⁴ المصدر السابق - ص 210.

بلورة طموحنا وتجديد ذاتنا والارتقاء بأوضاع حزبنا وتجديد حركتنا الثورية عبر تعميق عملية التحول من خلال سيادة الفكر الماركسي وتملك المنهج المادي الجدلي¹.

وبالتالي فإن ضرورات التطور اللاحق لحزبنا تتطلب الانخراط، على كافة الصعد والمجالات في عملية ذات بعدين متداخلين ومتكاملين هما²:

أولاً: استمرار التعمق بامتلاك المنهج المادي الجدلي التاريخي في عموم الحزب وعلى صعيد القيادة والكادر خاصة، ودراسة واقعا الفلسطيني والعربي وظروف تطوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي بالاستناد له. ثانياً: التجديد الديمقراطي والثوري الشاملين للجهة في مجالات نشاطه وحياته المختلفة، وعلى أساس المنهج المادي الجدلي والاشتراكية العلمية، والديمقراطية الواسعة في الحياة الحزبية الداخلية وفي العلاقة مع الجماهير، وبما يقدمنا خطوات سريعة على طريق التخلص من أوجه القصور والبيروقراطية، والمركزية المتمتة، وغيرها من الأمراض، ويؤمن لنا بناء حزب طليعي - جماهيري - كفاحي يمثل طليعة شعبنا في النضال من أجل أهدافه الوطنية المرحلية والإستراتيجية.

ولتحقيق التقدم المطلوب على طريق توطيد جوهر الحزب وسماته الجديدة، وإنجاح هذه العملية "فإن على قيادة الحزب أن تلعب دوراً أكبر في المرحلة القادمة لكي تمثل حقاً ذات قيادية لعملية التقدم المطلوبة والقيادة المثل، أمام الكادر والجماهير الحزبية، وهذا يفرض بداهة تجاوزها للشغرات التي رافقت دورها في المراحل السابقة، رغم أنها هي المسئولة الأولى عن ما تحقق بإنجازاته وإخفاقاته"³.

وفي هذه الصدد، يشير "التقييم" بحق، إلى أن التطور المطلوب للمرحلة المقبلة سيكون معياره الأساسي، "مدى قدرتنا على دراسة واقعا المعاش والمحيط، في جوانبه كافة، واستخراج السياسات والمواقف الواقعية الثورية، لحل معضلات الواقع والثورة، على أساس المنهج الماركسي المادي الجدلي، وفي قدرتنا على خلق حزب طليعي كفاحي جماهيري يحظى بثقة والتفاف الشعب وقواه الحية، بما يمكننا من تطبيق التوجهات البرنامجية العامة والعمل على تنفيذ خططها الأساسية التالية التي حددها التقرير كما يلي⁴:

تأمين أساليب العمل التي تجعل الهيئات القيادية هيئة أركان للحزب في المجالات المختلفة وتوفير الوقت والمتطلبات الضرورية لبنائها نظرياً كي تستطيع قيادة الحزب بإبداع وكفاءة عالية.

زيادة الاهتمام بالكوادر وإطلاق طاقاتها ومبادراتها ، مع التركيز على بناء الكوادر النوعية والمتخصصة في المجالات المختلفة ، وهذا يتطلب زيادة دورات الإعداد النظري والتخصصي على المستوى المركزي وعلى مستوى المنظمات الحزبية في مواقعها المختلفة.

إن عملنا الأيديولوجي، يجب أن يستمر في تمليك كادر الحزب وهيئاته القيادية تحديداً للمنهجية المادية الجدلية، والاستمرار في تعميق فهم مجمل أعضاء الحزب للأسس العامة للماركسية، وإنتاج الفكر عبر تحليل الواقع والمهام انطلاقاً من المنهج المادي الجدلي، وربطه بالواقع الملموس، وتقديمه معللاً للمنظمات الحزبية وللجماهير، ورفع مستوى البرمجة والتخطيط للعمل الأيديولوجي الداخلي والخارجي.

¹ المصدر السابق - ص210.

² المصدر السابق - ص211.

³ المصدر السابق - ص213.

⁴ المصدر السابق - ص215.

تشديد العمل من أجل التحول إلى حزب جماهيري - طليعي - كفاحي، وهذا يتطلب التوسع في سياسة تشكيل المنظمات الديمقراطية، والبحث عن الأساليب المناسبة لتأطير الجماهير ارتباطاً بظروف كل تجمع فلسطيني وبالمهام المطلوب حلها في هذا التجمع.

تكثيف الجهد للارتقاء بتملك وممارسة الأسلوب والنمط الديالكتيكي في العمل والقيادة الحزبية، على مستوى الهيئات القيادية والكادرية.

الارتقاء بعملا في أوساط العمال والمرأة والمثقفين والشباب ، واجتذاب المزيد من العناصر الطليعية منهم للانتظام في حزبنا وللانخراط في عمل المنظمات الديمقراطية المحيطة.

إيلاء أهمية لتطوير الحياة الديمقراطية في المنظمات الحزبية على مختلف المستويات ، وتأمين حرية المناقشة والانتقاد باستمرار وحق الاختلاف وتأمين الآلية المناسبة لذلك.

تكثيف الرقابة على عمل وأداء الهيئات المختلفة.

إيلاء الاهتمام المتزايد للبرمجة والتخطيط الطويل الأمد عبر تحديد اتجاهات عامة للخطة على مستوى الجبهة وعلى مستوى الفروع وجدولة هذه الخطط الطويلة، بخطط قصيرة لمدى عام وخطط فصلية.. على مختلف المستويات الحزبية.

وفي ضوء التقرير العام ، وبالتزامن معه، أصدر المؤتمر الوطني الخامس ، برنامجاً سياسياً للجبهة، تضمن في الفصل الأول منه الحديث عن مرحلة التحرر الوطني ، طبيعتها ، تناقضاتها، أهدافها، مهامها، قواها المحركة، ثم تناول بالتحليل والموقف السياسي طبيعة منظمة التحرير وموقف الجبهة تجاهها مؤكداً على " أهمية مواصلة الجبهة نضالها من أجل تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وتوطيدها ، والعمل على إحداث إصلاح ديمقراطي حقيقي في مؤسسات م.ت.ف ، وتكريس شرعية ووحداية تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني ، ومواصلة العمل من أجل تعزيز مكتسبات م.ت.ف وتطويرها "1.

كما تناول الفصل الثاني من البرنامج السياسي الحديث عن " القوى المعادية للثورة الفلسطينية: الكيان الصهيوني ، الحركة الصهيونية ، الامبريالية العالمية ، والقوى الاجتماعية المرتبطة بالامبريالية"2، مؤكداً على أن " الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انطلاقاً من رؤيتها لطبيعة الكيان الصهيوني بوصفه كياناً استيطانياً عنصرياً عدوانياً توسعياً ، يقوم بوظيفة امبريالية صهيونية مشتركة ، تؤمن بضرورة ممارسة كل أشكال النضال لتدمير هذه القاعدة الامبريالية المتقدمة ، وهي تؤكد بأن الصراع الدائر منذ أكثر من مئة عام ليس صراعاً بين قوميتين ، بل هو صراع بين حركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربي من جهة ، والتحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي من جهة أخرى... وإن أي محاولة للفصل بين العدوين الإمبريالي الأمريكي والصهيوني هي محاولة عقيمة ومضللة ودوغمانية هدفها تجاهل الواقع بعناصره المكونة "3، كما أكد البرنامج أيضاً على أنه "إلى جانب الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية ، تحتل القوى والأنظمة العربية الرجعية والبرجوازية المرتبطة بالامبريالية مكانها في معسكر القوى المعادية للثورية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية مع وجود فوارق بينها بطبيعة الحال... وإن الجبهة الشعبية استناداً إلى

¹ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - المؤتمر الوطني الخامس - البرنامج السياسي - شباط 1993 - ص 27-28

² المصدر السابق - ص 31.

³ المصدر السابق - ص 39-40.

هذه المعطيات ، ترى بأن القوى والأنظمة الرجعية العربية التابعة تشكل موضوعياً جزءاً لا يتجزأ من معسكر القوى المعادية للثورة، وهي انطلاقاً من هذه الحقيقة، تدعو فصائل حركة التحرر الوطني العربية لتكثيف النضال لفرض هذه الأنظمة والتصدي لسياساتها التصفوية للقضية الفلسطينية ، كما تدعو هذه الفصائل للتنسيق فيما بينها لمواجهة الخطر الصهيوني الذي يتهدد شعوبها ومن أجل تحرير أوطانها من الهيمنة والتبعية والاستغلال الإمبريالي . وفي الفصل الثالث طرح البرنامج السياسي أشكال وأساليب النضال مؤكداً على " أن تحقيق النصر في صراعنا القائم ضد العدو الصهيوني يتطلب استخدام كل أشكال وأساليب النضال الرئيسية : الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية ... غير أن ضرورات خوض النضال بأشكاله المتعددة لا يلغي الأهمية القصوى لتحديد الشكل الرئيسي للنضال باعتباره الرافعة والقوى الدافعة للأشكال النضالية الأخرى ، ومن هذا المنطلق ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن الكفاح المسلح هو الأسلوب الرئيسي للنضال الوطني الفلسطيني المعاصر "1، وفي هذا السياق يضيف البرنامج مؤكداً "على أن تحديد الكفاح المسلح أسلوباً رئيسياً ، لا يمنع من طغيان أسلوب آخر من أساليب النضال في مرحلة معينة ، فأساليب النضال المختلفة تتحدد في كل مرحلة من المراحل تبعاً للظروف القائمة ومدى ملائمتها واستجابة الجماهير لها ... وإن مبدأ الجمع بين مختلف أشكال النضال ينبغي أن يقترن دوماً بامتلاك القدرة على الانتقال من شكل نضالي إلى آخر في الوقت المناسب والظروف الملائمة ووفق متطلبات المرحلة النضالية ، فالشكل الرئيسي للنضال بدون ارتباطه بأشكال النضال الأخرى يبقى قاصراً عن تحديد أهدافه، وبأن النجاح في الربط بين هذه الأشكال هو الذي يمكن من تجريد العدو من أوراق قوته وتفوقه ويعزز من فرص إحكام عزلته على المستويين الإقليمي والدولي "2. ويستطرد البرنامج السياسي في نهاية الفصل الثالث بالقول " إذا كان النضال السياسي بأشكاله المتعددة لم يزل يحتل الموقع الأول في مجرى النضال الوطني الفلسطيني وفي مجمل اهتمامات الثورة ، فإن النضال في المجالين الاقتصادي والأيديولوجي لا يجب أن يقل أهمية عن النضال السياسي "3.

وفي الفصل الرابع يؤكد البرنامج السياسي على الترابط الجدلي بين حركة التحرر الوطني الفلسطيني وحركة التحرر الوطني العربي " انطلاقاً من إيمان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، بأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، وإن الشعب العربي الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وإن حركة التحرر الوطني الفلسطيني جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العربية "4 ، ويضيف البرنامج "فعلى ضوء العلاقة العضوية الوثيقة التي تربط بين شعوب الأمة العربية وفصائلها وأحزابها وقواها الوطنية والتقدمية على قاعدة الروابط القومية والتحدي الجدي لحاضرها ومستقبلها ، فإن الجبهة الشعبية ترى أهمية وضرورة العمل المشترك فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف التالية "5:

بناء علاقة صحيحة بين القطري والقومي ، الخاص والعام في نضالات مختلف قوى حركة التحرر العربية .
تؤمن الجبهة الشعبية بالبعد القومي للقضية ، وهي إذ تؤكد الدور الخاص للشعب الفلسطيني في عملية التحرير ، فإنها تعتبر عملية تحرير فلسطين ودحر الصهيونية مهمة قومية .

العمل على تجديد حركة التحرر العربية، وذلك على ضوء الأزمة البنيوية التي تعصف بالجنح البرجوازي والعمالي فيها ، مما يتطلب حواراً جدياً وواسعاً بين مختلف فصائلها وأكبر عدد من المثقفين الديمقراطيين .

¹ المصدر السابق - ص 47.

² المصدر السابق - ص 48-49.

³ المصدر السابق - ص 50.

⁴ المصدر السابق - ص 53.

⁵ المصدر السابق - ص 54.

بذل المزيد من الجهود لاقامة جبهة عربية تقدمية ديمقراطية ، والتركيز على اشتقاق صيغة سياسية تنظيمية للعمل المشترك بين فصائل حركة التحرر العربية عموماً وفي بلدان الطوق خصوصاً.

العمل في سبيل اقامة حزب الطبقة العاملة العربية الموحد على المدى الاستراتيجي .

النضال من أجل الوحدة العربية ، وتعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية من أجل تحقيقها.

العمل المشترك من أجل تحقيق المشروع الحضاري القومي العربي بما يتضمنه من مهام بناء المجتمعات المدنية الديمقراطية والتنمية لحل مشكلات الفقر والجوع والتصحّر والتبعية بكافة أشكالها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية ، واستخدام الثروة العربية بالتنمية والتكامل الاقتصادي والسوق المشتركة لمواجهة تحديات المرحلة الجديدة من تطور العالم المعاصر على طريق مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد .

وفي الفصل الخامس والأخير من البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الخامس ، تناول حركة التحرر الوطني الفلسطيني باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من قوى التحرر والتقدم والديمقراطية والاشتراكية والسلام في العالم ، مؤكداً على تزايد التعقيدات " في ظل الظروف الجديدة التي يجتازها العالم المعاصر بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء نظام القطبين وسعي الولايات المتحدة لتكريس قيادتها وفرض سيطرتها على العالم ، الأمر الذي يتطلب مزيداً من تضافر جميع القوى المناضلة ضد الظلم والاضطهاد ، ومن أجل الحرية والعدالة والمساواة على الصعيد العالمي وفي بلدان العالم الثالث خاصة"¹. وفي هذا الجانب "إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باعتبارها فصيلاً من الفصائل الثورية على الصعيد العالمي ، يلتزم بمبادئ التضامن الأممي تؤكد إيمانها المتجدد وسعيها الثابت لتعزيز وتمتين أواصر علاقات التحالف بين الثورة الفلسطينية والأحزاب والقوى التقدمية في العالم ، وذلك على أرضية أهداف النضال المشترك التالية²:

النضال ضد العدوانية الإمبريالية ، وخاصة الأمريكية ، من أجل نظام عالمي جديد يقوم على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، واختيار طريق تطورها المستقل في عالم تسوده الحرية والعدالة والمساواة بين الشعوب .

النضال لحل مشكلة المديونية لصالح شعوب العالم الثالث المنهوبة والمضطهدة من النظام الإمبريالي والاحتكارات العالمية .

الكفاح مع سائر القوى والفصائل التقدمية من أجل درء أخطار الحرب النووية وصيانة السلم العالمي.

الكفاح ضد كل أشكال القهر والقمع والتمييز العنصري ، ولتشديد العزلة على الكيان الصهيوني وفضح الصهيونية كحركة عنصرية رجعية .

ضرورة تنسيق جهود مختلف الأطراف الدولية الساعية إلى زيادة وزن ودور هيئة الأمم المتحدة في إرساء أسس العدل والمساواة في العالم والتصدي لكل أشكال الظلم والعدوان ، ولكل عمليات خرق وتجاوز الأعراف والمواثيق الدولية ، والدفاع عن حرية وحقوق الإنسان المنتهكة في فلسطين المحتلة وفي كل مكان من العالم .

تدعو الجبهة للنهوض بدور دول عدم الانحياز والبلدان الإفريقية والإسلامية في دعم وإسناد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وتطوير الجهود المبذولة لتكوين رأي عام عالمي مؤيد للحق الفلسطيني ، للضغط على التحالف الإمبريالية - الصهيوني للتسليم بقرارات الشرعية الدولية التي تعترف بحقوق شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه.

¹ المصدر السابق - ص 59-60.

² المصدر السابق - ص 61-63.

2011/8/15

رفيقي العزيز احمد ..الماركسية عندي هي منهجية تحفر في الواقع الاجتماعي او الطبقي ، والاقتصادي والسياسي والثقافي ، وتؤسس لتجاوز كل مظاهر التبعية والتخلف وكل اشكال الاضطهاد، بمثل ما تؤسس وتفعّل النضال الوطني التحرري عبر كل اشكال المقاومة ..ما يعني ان الالتزام الواعي بالماركسية في صيرورتها المتطورة المتجددة من ناحية وفي توجيهه وتسخير افكارها في خدمة الواقع من ناحية ثانية هو الشرط الاول للاسترشاد الذي يصبح في هذه الحالة تجسيدا للالتزام الواعي ولصيقا به..وفي حال تغييب الالتزام الواعي بالماركسية فلا يمكن في هذه الحالة استخدام المنهج الجدلي الا عبر اساليب انتهازية ..اذ لا يمكن موضوعيا الحديث عن المنهج الجدلي بدون الماركسية لان الهروب من الماركسية باسم المنهج الجدلي خطوة تؤثر على نزعة مرتدة عما تحمله الماركسية من مضامين ثورية ، كما تؤثر على نزعة انتهازية يمينية او ليبرالية هابطة تسعى الى الخروج من التراث الماركسي كله ..بهذا المعنى انا مع الاسترشاد اذا كان من منطلق الوعي بالماركسية والانحياز عمليا لمقتضياتها في الفكر والممارسة ..وفي كل الاحوال انا معك في التشديد على الالتزام مع البعد عن الجمود.

غازي الصوراني

2011 / 8 / 15

من المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الحلقة التاسعة - الكونغرس الحزبي الأول (حزيران 1994)

على ضوء التطورات السياسية النوعية التي شهدتها الساحة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو - واشنطن التصفوي ، عقدت الجبهة الشعبية في شهر حزيران 1994 كونفرس حزبي ناقشت خلاله وثيقة سياسية مقدمة من اللجنة المركزية، حددت فيها رؤية وتحليل الجبهة للمرحلة التاريخية الجديدة التي دخلها النضال الوطني الفلسطيني ارتباطاً بالمتغيرات السياسية الانعطافية والعميقة على المستويات العالمية والعربية والوطنية .

وفي ضوء مناقشة أعضاء الكونغرس للوثيقة السياسية ، تم إقرار النص الكامل لها، وتم اصداره في كراس خاص نستعرض فيما يلي أهم الأفكار والقضايا والعناوين الأساسية التي تضمنها الكراس المذكور، والتي أوضحت بجلاء عمق التحليل الطبقي ومن ثم التحليل أو الشعار السياسي المرتبط به في تلك المرحلة ، وهي تحليلات واستنتاجات سياسية وفكرية مازالت صالحة لاستخدامها حتى اللحظة في تحليلنا لأوضاعنا السياسية والاجتماعية، رغم مرور 15 عاماً على عقد الكونغرس وإصدار الوثيقة السياسية عن الكونغرس .

ففي المقدمة تحدد الوثيقة اتجاهها الرئيسي " أمام المعالم الأساسية والرئيسية ، للأحداث والمستجدات الناشئة وقراءتها ارتباطاً بالواقع الفلسطيني ومستقبل النضال الوطني" ¹ " فقد شكل توقيع اتفاق إعلان المبادئ وتبادل الاعتراف ما بين القيادة المهيمنة في م.ت.ف والكيان الصهيوني نقطة الانعطاف النوعية في نضالنا الوطني

¹ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - الكونغرس الحزبي الأول - الوثيقة السياسية - حزيران 1994 - ص3.

المعاصر، شكلت اختراقاً استراتيجياً لجهة الصراع الفلسطيني - الصهيوني، والعربي - الصهيوني، وخطورته تتميز بأبعاد نوعية لم تصل إليها اتفاقات كامب ديفيد، الأمر الذي يمكن معه القول بأن المرحلة الراهنة هي أخطر مرحلة يواجهها النضال الوطني الفلسطيني منذ الغزوة الصهيونية لفلسطين، ذلك لأن القضية الوطنية والنضال الوطني طيلة العقود السابقة وبرغم كل الهزائم والانكسارات، لم يصل إلى المستوى الذي تجرؤ فيه أي قيادة فلسطينية على التسليم والاعتراف بحق الحركة الصهيونية والاحتلال الصهيوني بالوجود الشرعي على أرض فلسطين¹.

وتضيف الوثيقة " إلى جانب هذه الصورة وتقاطع شديد معها، إلى حد التلاحم، يأتي عامل آخر هام هو طبيعة البنية الاجتماعية الطبقية لأنظمة الحكم العربية، والتي تجسد سلطة الكمبودور والبرجوازية التابعة، وتأتي حقبة الطفرة النفطية في السبعينات، وما أحدثته من تأثيرات اقتصادية - اجتماعية في البنية المجتمعية العربية، في ظل الهيمنة والسيطرة الإمبريالية الكاملة على الثروة النفطية ونهبها لصالح الاحتكارات الإمبريالية. لقد توجت هذه الحقبة باتفاقيات كامب ديفيد، كاختراق استراتيجي نوعي في جبهة الصراع العربي - الصهيوني وباتت عملية تعميمها في عموم المنطقة هدف مباشر للمعسكر المعادي.

لهذا "فإن رؤيتنا ومعالجتنا للواقع الفلسطيني لن تكون عملية ومالكة لمقومات الدقة والرؤية السليمة إلا بربطها بال مسار العام للمشروع الإمبريالي الصهيوني بأبعاده ومستوياته المختلفة وعطفاً على ذلك فمواجهة اتفاق اوسلو - القاهرة يجب وبالضرورة أن تنطلق من هذه المسألة الرئيسة والهامة، لكي تأخذ المواجهة أبعادها الصحيحة والسليمة، وتعطي للصراع بعده المستجيب لتطورات وترابط الحلقات وطنياً وقومياً في شتى ميادين الصراع"².

وتضيف الوثيقة : "إن قراءة الواقع الفلسطيني ومستقبل وآفاق المواجهة وطنياً، لهو وثيق الصلة ومتلاحم مع رؤية واقع حلقات المواجهة على الصعيد القومي، بحيث نكون أمام سلسلة متماسكة تشمل الأمة العربية وقواها المناهضة للمشروع المعادي بتياراتها ومشاربها المختلفة، إذ أن هذه الحقيقة تشكل مفصلاً حاسماً وأساسياً في أي تشخيص أو تحليل أو رؤية مستقبلية، وهي في ذات الوقت مهمة جميع القوى في كل قطر عربي.

وعليه فإن تفسير جانب رئيسي مما يجري، يعود بالأساس إلى تلك التغيرات والتحولات التي شهدتها الواقع الفلسطيني (الاجتماعي - السياسي). الأمر الذي يفرض التوقف ملياً أمام بعض الجوانب لالتقاط ما هو جوهري وأساسي، لكي يتكامل التشخيص والتحليل كشرط ضروري للانطلاق لاحقاً.

أولاً: م.ت.ف: "إن المنظمة كجهاز بتركيبته وعلاقته الداخلية والخارجية، ومحتواه وممارساته هي نتاجاً للتوازنات الطبقية السياسية التي تحكمها ، فالبورجوازية المهيمنة في المنظمة تمكنت من إخضاع المنظمة لرؤيتها ولسياساتها ولمناهج تفكيرها ولممارساتها السياسية والتنظيمية والإدارية . إلى أن أصبحت المنظمة المعبر عن موقف وممارسة الجناح المهيمن عليها طبقياً.

إن هذا الهبوط السياسي الذي مارسه القيادة المتنفذة في م.ت.ف. كان في حقيقته انعكاساً للمواقع الطبقية وتحولاتها في تلك القيادة وفق تحليل وثيقة الكونغرس وتفسيرها لتراجع وهبوط القيادة البيروقراطية في م.ت.ف ، حيث أن " هذا التحول البنوي الشامل الذي جرى في م.ت.ف. كمواقف ، ونظام عمل ، ونهج وتنظيم ، وممارسة ، لا يفسر لوحده أسباب ومقدمات الانهيار . فهناك صيرورة أخرى كانت تفعل فعلها ، وتتمثل في حالة التقاطب والتداخل التي جرت ما بين القيادة البيروقراطية المتنفذة في م.ت.ف. والشريحة الكومبودورية الفلسطينية في الخارج والداخل ،

¹ المصدر السابق - ص4.

² المصدر السابق - ص11.

حيث وجدت القيادة المتنفذة في تلك الشريحة سندا اقتصاديا وسياسيا لها ، بنفس القدر الذي وجدت الشريحة الكومبرادورية في القيادة المتنفذة وعبر هيمنتها على م.ت.ف حليفا سياسيا وطبقيا لها ¹ . وفي استعراض الوثيقة لأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية ، تؤكد على أن هذه الأزمة تتجلى في خمس مظاهر أساسية :

المظهر الأول ² : عدم قدرة هذه الحركة على انجاز التحرر الوطني كما هو معلن وموثق في برامج م.ت.ف . المظهر الثاني ³ : عدم القدرة على تحقيق برنامج التحرر الوطني ترافق مع تمكن المشروع الصهيوني-الإمبريالي من تحقيق انتصارات وإنجازات حاسمة واستمرار هذا المشروع في تحقيق الانتصارات بصورة متواترة مما يضع المنطقة أمام حالة من التبعية والاستلاب شبه المطلق للهيمنة والقوة الامبريالية-الصهيونية.

المظهر الثالث ⁴ : ويتمثل برضوخ القيادة السياسية المهيمنة في م.ت.ف للاشتراطات وللحلول التصفوية الأمريكية-الصهيونية . هذا الأمر الذي يعكس سقوط التحالف الطبقي السياسي المتمثل أساسا بالقيادة البيروقراطية المهيمنة على م.ت.ف ، والكومبرادور الفلسطيني بجناحيه جناح الخارج وجناح الداخل. بداية بالاستجابة للشروط الإمبريالية بقبول قرار 242 وبتوقيع اتفاق الحكم الإداري الذاتي ، والاعتراف بكيان العدو الصهيوني والتخلي عن برنامج الإجماع الوطني التحرري ، برنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة واستبدال هذا البرنامج الوطني ، بالبرنامج الطبقي الضيق المعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية لتحالف البيروقراطية السياسية في المنظمة ، مع الكومبرادور والسماصرة المندمجين اقتصاديا بعجلة الاقتصاد الصهيوني .

المظهر الرابع ⁵ : عجز البديل الديمقراطي ومعاناته الحقيقية من أزمات وأمراض وسلبات وقصورات خطيرة (تطال بناء التنظيمية ، وممارسته -وعلاقاته مع الجماهير- وقدرته على بلورة برنامجه الاجتماعي البديل) . المظهر الخامس ⁶ : ضعف الأساس الديمقراطي قيما وممارسة ، ما بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني والجماهير الفلسطينية .

وتحت عنوان " المرحلة الجديدة والنظام الشرق أوسطي " : تؤكد الوثيقة على " أن أية قوة سياسية منظمة لا تستطيع أن تجري معالجة للمرحلة الجديدة دون التعرض لما بات يعرف بمشروع "الشرق أوسط الجديد" ، الذي يهدف إلى إعادة رسم لخريطة المنطقة ، خريطة الوطن العربي وفق تصور يضعه غير أبناءه الحقيقيين ، أنها مشروع اقتصادي-اجتماعي له ترجمات سياسية محددة يهدف في النهاية إلى إعادة صياغة واقع المنطقة بما يخدم أهداف ومصالح القوى الاستغلالية على نطاق عالمي ومحلي ، ويدخل من بوابة الاقتصاد وبمفتاح ما يسمى بـ"التسوية السلمية" ⁷ .

¹ المصدر السابق ص15.

² المصدر السابق ص18.

³ المصدر السابق ص18.

⁴ المصدر السابق ص19.

⁵ المصدر السابق ص20.

⁶ المصدر السابق ص20.

⁷ المصدر السابق ص24-25.

وبشكل واضح ومحدد -كما تضيف وثيقة الكونغرس- " يمكن القول أن تطبيق هذا المشروع سيضع الشعب الفلسطيني والأمة العربية أمام المخاطر التالية¹ :

أولاً : أنه يعني الإقرار بأن الكيان الصهيوني أصبح واقعاً نهائياً في المنطقة .

ثانياً : أنه يعني قبولاً "بالصهيونية" بما هي عليه ، أي كحركة عنصرية رجعية في المنطقة.

ثالثاً : أنه يعني جعل "إسرائيل" ليس فقط جسماً مقبولاً بل متنفذاً ومقرراً في مصائر الشعب الفلسطيني والأمة العربية .

رابعاً : أنه يشكل تهديداً لمشروعنا القومي العربي الوحدوي الذي يعتبر قيامه ضرورة حتمية تفترضها متطلبات التنمية والتقدم لشعوب الأمة العربية .

خامساً : أنه يمثل محطة هامة من أجل تكريس حالة التبعية للمركز الامبريالي وحليفه القوي "إسرائيل" .

وحول اتفاق إعلان المبادئ للحكم الذاتي والإداري بتاريخ 13/9/1993 الذي تعتبره الوثيقة لحظة انعطاف مثلت " حالة انهيار من قبل الطرف الفلسطيني الذي وقعه أمام الشروط الأمريكية الصهيونية ، وهو اتفاق يمثل في نصوصه وملحقاته ، إلى جانب ما حمّله من تنازلات تصفوية من قبل القيادة المنهارة في م.ت.ف نهاية منطقية للطريق التصفوي الذي انخرطت في مساراته القيادة المتنفذة للمنظمة²، إذ " أن قراءة بنود الاتفاق ورسالة اعتراف عرفات إلى رابين تكفي للتعرف على المخاطر الحقيقية التي ينطوي عليها الاتفاق ، والأضرار الجسيمة التي يلحقها بنضال شعبنا وقضيتنا الوطنية والقومية فهو يعني :

"التخلي الفعلي عن برنامج م.ت.ف في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها

القدس ، واستبداله ببرنامج آخر يهبط إلى ما دون مستوى مشروع الحكم الذاتي"³.

يرسي المقدمات المادية والسياسية لتصفية م.ت.ف كميثاق وهوية وطنية كفاحية.

يعطي ويشعر للكيان الصهيوني ما يشاء وذلك من خلال :

استمرار الاحتلال العسكري الصهيوني.

تثبيت واستمرار الاستيطان .

الإقرار للاحتلال بالتحكم بالأمن الداخلي والخارجي (حدوداً ومعابر).

استمرار سيطرة الاحتلال ونهبه للثروات الطبيعية وخاصة المياه.

يسعى لتمزيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني، وذلك بالقفز عن موضوع القدس، وبقاء المستوطنات وتقسيم

الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 إلى وحدات منفصلة، مع عدم وجود أي ضمانات للحل النهائي.

حول نقل الصلاحيات، يتضمن الاتفاق نصاً من أخطر النقاط حيث يشير إلى أن نقل الصلاحيات يتم من قبل

الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى الفلسطينيين وهذا يشكل اعترافاً مباشراً بأن الحكم العسكري وقوانينه يمثل مصدراً للسلطات بالنسبة لسلطة الحكم الذاتي.

¹ المصدر السابق ص 27-28.

² المصدر السابق - ص 40-41.

³ المصدر السابق - ص 42-45.

من خلال ما ورد في الملاحق الأمنية حول استبدال أداة القمع الصهيونية بأداة فلسطينية (الشرطة) يأتي في جدول مهامها حماية الاحتلال ومستوطنيه وقمع القوى المناهضة للاتفاق أو الساعية لمواصلة الكفاح من أجل الحقوق الوطنية.

أن هذا الاتفاق يفتح الباب على مصراعيه أمام إمكانية فرض التوطين على جماهير الشتات ومخيمات الوطن المحتل وبالتالي فهو يسقط حق العودة المطلق الذي نص عليه قرار 194 الدولي.

الاعتراف بالكيان الصهيوني وبحقه في الوجود بصورة نهائية مقابل اعترافه الهزيل بـ م.ت.ف. كممثل للشعب الفلسطيني وكشريك في المفاوضات.

وجه الاتفاق ضربة مباشرة لقرارات المؤسسات الشرعية الدولية والتي كانت تشكل سلاحاً في ظل الوضع القائم ، إذ جرى استبدال هذه القرارات بمرجعية إعلان المبادئ الذي وقع عليه في أوسلو وواشنطن وبما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والصهيوني.

ربط الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني.

وجه الاتفاق ضربة شديدة للمشروع القومي العربي، وأساء للشعب الفلسطيني ولدوره في النضال القومي العربي بشكل عام .

" إن الاختراق الذي تحقق لصالح المشروع الصهيوني -كما تضيف الوثيقة- ستترتب عليه جملة من النتائج الكبيرة والخطيرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية أساسية أبرزها:

أولاً : "الانسحاب الكامل للقيادة السياسية المتنفذة في م.ت.ف. من ساحة الفعل الوطني والناجم عن تخليها الواضح والصريح ، عن الحقوق الوطنية الفلسطينية حتى بحدودها الدنيا ، بل وتخليها حتى عن المستوى الهابط الذي التحقت على أساسه بالمفاوضات التصفوية"¹.

ثانياً : الموقف من مؤسسات م.ت.ف. : إن تحديد موقف من هذه المسألة حساس وغاية في التعقيد بسبب التشابك والتداخل في النظرة إلى م.ت.ف. ، إذ يمكن التعامل مع المنظمة من أربع زوايا² :

الرأس القيادي المتنفذ للمنظمة ، هذا الرأس الذي غادر ساحة الفعل الوطني وأدار الظهر للبرنامج الوطني .
مؤسسات المنظمة أي (اللجنة التنفيذية _ المجلس المركزي _ رئاسة المجلس الوطني):

هذه الهيئات وعلى ضوء مواقف غالبية أعضائها ومن خلال التجربة الملموسة لمسيرتها ، أثبتت بأنها غير قادرة على مواجهة نهج الاستسلام والتفريط ، بل وأنها كانت تشكل الغطاء لهذا النهج ، واستناداً لهذه الرؤية الواقعية لتلك المؤسسات ، ولخطورة اللحظة ، ولكي لا تختلط الألوان ، يجب أن يكون موقفنا واضحاً ، وبما يعزز الفرز بصورة حاسمة في الساحة الفلسطينية ، بحيث تتحدد التخوم والخطوط، وبما أن مؤسسات المنظمة التي تستخدمها القيادة المتنفذة لتغطية خطواتها المذلة ، قد شاخت ، ولأن هذه المؤسسات قد أصبحت مطعونا في شرعيتها من حيث الأسس والمرتكزات التي قامت عليها .

أمام هذا الواقع النوعي الذي تشهده م.ت.ف. حيث تهيمن عليها قيادة سياسية متسلطة ومنهارة ، يتحدد الموقف الوطني ب: التمسك بم.ت.ف. والعمل على إعادة بناء مؤسساتها على قاعدة التمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية

¹ المصدر السابق - ص 47

² المصدر السابق - ص 50-51

المعبر عنها بالميثاق الوطني وبرنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة وعاصمتها القدس ، عبر إرادة جماهيرية فلسطينية تشمل القوى الديمقراطية والقومية والإسلامية والشخصيات الوطنية .
ان خوض المجابهة ضد القيادة المتنفذة على صعيد م.ت.ف يعتبر مسألة محورية ، ويجب تحشيد الطاقات لكسبها .

إن هذه المجابهة لن تحسم بين ليلة وضحاها ، إنها تحتاج لجهد ودأب وتحشيد وطني ، وجماهيري شامل. إنها مواجهة بين شرعية الشعب والكفاح ، ولا شرعية اتفاق الذل ، بهذا يتم عزل القيادة المنهارة وإفقادها للشرعية التي لا تزال تتحرك تحت غطائها . لقد فقدت تلك القيادة شرعيتها الوطنية والقومية والتحررية ، وعلينا أن نفقدها شرعيتها الجماهيرية ، وهذه كلمة الفصل في النهاية .

وبالتالي فإن خطنا الناظم في المواجهة مع هذه القيادة حول م.ت.ف هو : تحشيد القوى المناهضة ضمن إطار جبهة وطنية عريضة تعبر عن واقع الشعب الفلسطيني .

ثالثا : إن النجاح الذي حققه المشروع الامبريالي _ الصهيوني ، سيعنى بأن المخططات الصهيونية _ الامبريالية ستأخذ مناحي نوعية جديدة الأمر الذي يجعل الشعب الفلسطيني وجماهير الأمة العربية تواجه هجمة نوعية جديدة وشاملة، بعد أن باتت ملامح الانهيار العربي الرسمي تتضح شيئا فشيئا ، على حساب المصالح العليا للأمة العربية .
رابعا : في ظل انهيار القيادة السياسية المتنفذة م.ت.ف فإن تبدلات وتوازنات جديدة ستحكم العلاقة التحالفية في الساحة الفلسطينية ... إن دعوتنا لمختلف القوى والاتجاهات والشخصيات للعمل ضمن إطار جبهة وطنية موحدة، نرى أنه يستند إلى جملة من الأهداف أبرزها :

التصدي للاحتلال في مختلف المواقع وبشتى الوسائل وعلى المستويات المتعددة.

التصدي لمشروع الحكم الإداري الذاتي ومناهضته بكل الإمكانيات .

الدفاع عن الهوية الوطنية ووحدة الشعب الفلسطيني والتمسك بالبرنامج الوطني التحرري .

إنقاذ م.ت.ف بإعادة بنائها على أسس ديمقراطية ، وحماية ميثاقها وبرنامجها الوطني التحرري.

حشد الجماهير الفلسطينية في مختلف ساحات الفعل الوطني دفاعا عن حقوقها الوطنية وقضيتها وتضحياتها وكرامتها ، ومحاصرة وعزل الجناح المنهار .

بعد ذلك تستعرض وثيقة الكونغرس "سمات المرحلة الجديدة"¹، فعلى الصعيد الدولي²، تسجل الوثيقة ما يلي :

أولا : تكريس الهيمنة الأمريكية الشاملة على منابع النفط العربي والتحكم بالنظم السياسية للدول العربية .

ثانيا : تزايد التنافس بين مراكز الامبريالية وأقطابها الاقتصادية الثلاث الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الموحدة .

ثالثا : عدوانية سافرة للولايات المتحدة وبمساندة كبيرة من الدول الإمبريالية الأخرى ضد شعوب العالم الثالث.

رابعا : الهيمنة الامبريالية عموما والأمريكية خصوصا على المؤسسات الدولية (مؤسسات الأمم المتحدة).

خامسا : زيادة التناغم بين الإمبريالية _ والكيان الصهيوني لترسيخ الهيمنة والتبعية على المنطقة .

سادسا : تنامي الشعور بالظلم من قبل شعوب العالم الثالث ، واتجاه هذه الشعوب للسيطرة على مقدراتها والاعتماد

على ذاتها للتصدي للظلم والنهب الاستعماري .

¹ المصدر السابق - ص 61.

² المصدر السابق - ص 62.

أما على الصعيد العربي¹، تسجل الوثيقة السمات التالية :
إعادة ترتيب الشرق الأوسط ضمن الهيمنة والسيطرة الأمريكية ، وبمشاركة إسرائيلية مباشرة .
تعميق وتعميم نهج كامب ديفيد على امتداد الساحة العربية ، على قاعدة الاعتراف العربي الرسمي بشرعية وجود الكيان الصهيوني .

بروز وتنامي دور ومكانة وحجم التيار الديني (الإسلامي السياسي).
انكفاء حركة التحرر العربية ودخولها أزمة بنيوية حادة وتراجع التيار الديمقراطي التقدمي
ضعف وتفكك المؤسسات العربية الرسمية (الجامعة العربية _ مؤتمرات القمة ...)
تزايد حدة التناقض والتنافر ما بين الأنظمة السياسية الرجعية التابعة والخاضعة للهيمنة الامبريالية وبين الشعوب العربية التي سيقع على كاهلها العبء بكامله سياسيا واقتصاديا كنتيجة للنهب والقهر الذي سيمارس ضدها وضد نزوعها الطبيعي نحو التحرر والتقدم والديمقراطية ، مما سيفاقم الصراع والتناقض بين تلك الأنظمة وبين الأغلبية الشعبية الساحقة .

التعامل الامبريالي _ الصهيوني مع المنطقة سيقوم على أساس بعدها الإقليمي ، وليس كوحدة ذات تراث وتاريخ ومشروع حضاري متميز ، وبالتالي تعزيز القطرية وتقاسم الثروات والمياه وفقا لموازين القوى .
تغذية الصراعات المذهبية والطائفية والدينية والجهوية في المنطقة . وخلق كيانات جديدة تقوم على هذا الأساس

أما سمات المرحلة الجديدة على الصعيد الإسرائيلي² :
السعي لتكريس الكيان الصهيوني كواقع مهيمن .
فتح الطريق أمام التطبيع بأشكاله المختلفة من قبل غالبية الأنظمة الرسمية العربية مع الكيان الصهيوني .
تحرك أولويات المشروع الصهيوني باتجاه الهيمنة الاقتصادية _ السياسية في ظل مظلة من التفوق العسكري النوعي والتفوق العلمي .

وعلى الصعيد الفلسطيني³، تستعرض وثيقة الكونفرنس ، السمات التالية :
أولا : السمة الأولى على الصعيد الوطني تتمثل باستسلام الجناح القيادي البيروقراطي المتنفذ في م.ت.ف. والشريحة الكمبرادورية المتحالفة معه والداعمة له في داخل الوطن وخارجه ، الأمر الذي سيعبر عن نفسه بانتقال هذا التحالف الطبقي _ السياسي إلى مواقع الرضوخ والقبول بمخطط الاحتلال وشروطه ، والتخلي عن البرنامج الوطني ، وبرنامج العودة وتقرير المصير والدولة .

ثانيا : على ضوء الواقع الجديد وعلى ضوء صيرورة المخطط المعادي ، سيشهد المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية جملة من التغيرات والتفاعلات التي سيكون لها دورا مباشرا في صياغة اتجاهات الصراع ، ويمكن تلمس هذه التحولات من خلال⁴ :

¹ المصدر السابق - ص 63

² المصدر السابق - ص 65

³ المصدر السابق - ص 65

⁴ المصدر السابق - ص 69

دفع المشروع التصفوي باتجاه تشويه بنية المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا ، ونشر ثقافة الاستهلاك ، والطفيلية والسمسرة ، وربط الاقتصاد الوطني بالاحتلال بصورة كاملة .

تنامي الميل لنقد تجربة المقاومة و م.ت.ف بأكثر من اتجاه ، فجزء سيتجه لاستخلاص الدروس والعبر والإمساك بمقدمات النهوض، وجزء سيعتبر أن هذا هو نهاية المطاف ويندفع للقبول بما هو قائم والرضوخ له .

الميل لإنشاء وولادة أحزاب وحركات سياسية تمثل المعادلة السياسية الجديدة كتعبير عن حالة التراجع الحاصل وكاستجابة لمحاولات التدجين للحركة السياسية ولتطبيع العلاقة مع الاحتلال.

ثم تنتقل الوثيقة إلى تحليل " ظاهرة الإسلام السياسي، ونموها المضطرب التي أصبحت جزءاً من الحياة اليومية ليس على صعيد الشعب الفلسطيني فحسب، بل وعلى نطاق الشعوب العربية، ذلك إن صيرورة هذه العملية سترتبط بمسألة الاتجاه الذي ستنتهي إليه عملية الحراك الاجتماعي _ الطبقي في المجتمع الفلسطيني ، وإلى إعادة صياغة لوحة التناقضات والاصطفافات السياسية ، إذ أن هذا الواقع الذي يتشكل يفرض علينا التوقف أمام عنوان هام وهو ما بات يعرف بالإسلام السياسي لتحديد رؤية واضحة وعلمية منه"¹.

إن اتجاه الإسلام السياسي مطالب بإعطاء إجابات محدودة على موضوعة "الديمقراطية" وتحديدًا بخصوص²:

كيف يفهم موضوعة الأمة مصدر السلطات .

التعددية السياسية والفكرية .

الحرية الفردية وحرية الاعتقاد وحرية التعبير عن المعتقد .

إن الإسلام السياسي في الوقت الذي يكف فيه عن التعاطي على أساس أنه يمثل المرجعية الوحيدة لكافة المسلمين ، وعندما لا يعمل على أساس أنه صاحب الحق الوحيد للنطق باسم الجمهور المسلم ، ويتفهم بالممارسة قبل الأقوال، أن الشعب هو من يفرز الممثلين السياسيين على مختلف مشاربهم وألوانهم ، في الوقت الذي يتقدم الإسلام السياسي نحو هذه المسألة، فهو يقوم بذلك بفتح الطريق أمام آفاق تعاون من المحتم أن نتائجها لن تكون إلا لصالح الوطن والشعب والأمة " ³.

وفي الفصل الخاص بعنوان "تناقضات المرحلة"⁴ تتحدث الوثيقة عن التحولات والتطورات النوعية الراهنة التي نقلت النضال الوطني الفلسطيني لمرحلة نوعية جديدة ، وهي "نقله يتم النظر لها من أكثر من زاوية وبأكثر من اتجاه، فأصحاب الاتفاق يحاولون جاهدين الترويج له من خلال سياسة إعلامية وضغط ممنهج وعبر زرع الأوهام والخداع وإقناع الجماهير الفلسطينية بأن المرحلة الجديدة سيكون معلمها الرئيسي الانتقال من النضال التحرري إلى بناء السلطة، ويجري في هذا الإطار الدفع باتجاه التعامل مع الاتفاق ومع نتائجه وإفرازاته واستمرار التفاوض كأمر واقع"⁵.

أما الرؤية النقيضة فهي ترى الانطلاق من موقع القطع الكامل مع أوصلو وما تلاه والتعامل معه كمشروع تصفوي ، لا يمكن العمل من داخله بهدف تحسينه ، والخيار الوطني الوحيد تجاهه هو مناهضته ومحاربته بصورة تامة .

¹ المصدر السابق - ص 72

² المصدر السابق - ص 75

³ المصدر السابق - ص 76

⁴ المصدر السابق - ص 83

⁵ المصدر السابق - ص 83

إن هذا الموقف نابع من طبيعة الاتفاق ومن طبيعة التناقضات التي تحكم المرحلة الجديدة وعلى أكثر من مستوى . فما هي أبرز هذه التناقضات ؟

التناقض الأول: على المستوى الوطني¹ : مع الاحتلال الجاثم على أرض الوطن .

التناقض الثاني : مع السلطة السياسية التطبيقية للحكم الإداري الذاتي التي انتقلت من النضال الوطني إلى موقع الموافقة على الحلول التصفية والتنسيق والتعاون المشترك مع الكيان الصهيوني والتناقض معها ذو طابع سياسي جماهيري .

التناقض على المستوى القومي² : إذا كان التناقض بين الجماهير العربية وبين أنظمتها السائدة لا يزال تناقضا رئيسيا مباشرا ، فإن الجديد هو اتساع نطاق التناقض بين الجماهير العربية وبين الوجود الامبريالي العسكري _ الاقتصادي _ المؤسسي _ الثقافي في المنطقة العربية .

وانطلاقاً من تحليل هذه التناقضات ، إلى جانب مضامين التحولات والمخاطر التي تجسدها المرحلة الجديدة، قدمت الجبهة الشعبية تصوراً واضحاً لبرنامج المواجهة، ضمن خطة تنسجم مع عمق وشمولية ونوعية التحديات والمخاطر التي تحملها، مؤكدة على أن المواجهة - بالنسبة للجبهة - بهذا المعنى تكتسي طابعاً شمولياً _ استراتيجياً _ وتكتيكياً، وهي عملية بناء بمعنى ، الانطلاق نحو أنماط وأساليب وطرائق وأشكال تنظيم وممارسة نضالية تحمل ديناميات التجدد والقدرة على إعادة التحشيد والجذب على الصعيدين الوطني والقومي .

وحول "المسألة الديمقراطية والبديل الديمقراطي"³ ، أشارت الوثيقة إلى "إننا كحزب سياسي كفاحي وفي إطار مواجهتنا وتصدينا لمهام المرحلة الجديدة يتوجب علينا التقدم إلى الأمام لحمل لواء البديل الديمقراطي لانجاز المهام المزدوجة (تحرير الوطن واستقلاله) (وتعميق الانقلاب الديمقراطي) إلى أوسع مداياته . وعلينا أن لا ننكفئ أو ندير الظهر ونترك للبرجوازية وتحديدًا للشرائح غير الأصلية، منها فرصة رسم معالم المرحلة الجديدة .. بل علينا أن نقتحم هذه المرحلة بكل قوانا .

لقد آن الأوان الذي بات يفرض على القوى " اليسارية _ الديمقراطية " أن تخط لنفسها برنامجاً سياسياً _ اقتصادياً _ اجتماعياً متكاملاً، وعدم الاكتفاء ببرنامج التحرر الوطني . إن المرحلة الجديدة أضحت تطلب من قوى اليسار ، من البديل الديمقراطي، أن تخوض نضالاً متصلاً من أجل الاستقلال الوطني الكامل ومصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين ، والحفاظ على الفلاحين كمنتجين مستقلين ، وفي ذات الوقت النضال من أجل بناء وبلورة مؤسسات المجتمع المدني⁴ .

إن هذا البرنامج يبني بركيّتين : الديمقراطية السياسية _ والديمقراطية الاجتماعية . الديمقراطية السياسية⁵ :

وتعني ضرورة النضال من أجل :

حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة كحل مرحلي .

أن تكون السلطة السياسية نتاج ممارسة إرادة الجماهير وحق تلك الجماهير في الرقابة والمحاسبة .

¹ المصدر السابق - ص 84

² المصدر السابق - ص 88

³ المصدر السابق - ص 113

⁴ المصدر السابق - ص 116

⁵ المصدر السابق - ص 118

سيادة القانون .

فصل السلطات واستقلال القضاء .

إقرار الحقوق الفردية للمواطنين ، وفي مقدمتها حرية المعتقد وحرية التعبير والصحافة والإعلام .

التعددية السياسية والحزبية .

النضال من أجل إقامة نظام علماني ديمقراطي تقدمي .

الديمقراطية الاجتماعية¹ :

وتعني ضرورة النضال من أجل :

حق المواطنين كافة في الانتفاع بشكل عادل من عوائد التنمية والإنتاج الاجتماعي .

حق المواطنين في اختيار النمط التنموي الذي ينسجم مع إمكانيات بلدهم وأهدافهم الوطنية وبناء اقتصاد وطني

مستقل ورفض التبعية والهيمنة .

تقليص الفوارق بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية (مدينة _ ريف) (موظف _ أجير _ صاحب عمل) .

الأجر المتساوي للعمل المتساوي (امرأة _ رجل) .

حماية الطفل ورعاية الأمومة والأسرة .

الحق في إيجاد صيغ عمل تعاوني اجتماعي لتقديم الخدمات والمساعدات ذات الصبغة الاجتماعية .

تحفيز البعد القومي في الصراع² :

هذا العنوان يشكل محورا استراتيجيا وتكتيكيا أساسيا في برنامج المواجهة لكنه في ذات الوقت يعيش حالة من

الانحدار والتأزم على مدار السنوات السابقة، نتيجة لطبيعة السياسات التي انتهجتها القيادة، إذ اتسمت هذه

السياسات بطابع الاستناد إلى العلاقات مع الأنظمة الرسمية على حساب العلاقة مع الجماهير وحركة التحرر الوطني

العربي .

إن هذا الواقع يحتاج إلى تصحيح جذري لاستعادة الوزن الطبيعي على هذا الصعيد والمرحلة الراهنة بكل تحدياتها

تستوجب أكثر من أي وقت فهم واستيعاب الربط بين ما هو قومي ووطني وخاص وعام .

فالمشروع المعادي يندفع بصورة مباشرة وواضحة للهيمنة على المنطقة وإخضاعها بالكامل من مصالح الامبريالية

والصهيونية الأمر الذي يتناقض جذريا وتناحريا مع مصالح الأغلبية الساحقة من جماهير وشعوب الأمة العربية .

ولمواجهة هذا الواقع واستحقاقاته يصبح مطلوبا³ ، حسب وثيقة الكونفرانس، ما يلي :

العمل الجدي بنقد واقع أزمة حركة التحرر الوطني العربي باتجاه نهوضها وخروجها من واقعها الراهن وبلورة خطة

عمل ملموسة ذات بعد تنظيمي وسياسي وكفاحي .

تنشيط وتفعيل عوامل وعناصر الاشتباك مع المشروع الإمبريالي-الصهيوني التصفوي سياسيا واقتصاديا وثقافيا

وكفاحيا على المستوى القومي .

الامساك بمعادلة الوطني والقومي في كل قطر عربي .

¹ المصدر السابق - ص119

² المصدر السابق - ص145

³ المصدر السابق - ص147

أن يصبح البعد الديمقراطي والمطلبي والاجتماعي حاضرا وملموسا في الممارسة السياسية والتنظيمية والكفاحية لفصائل حركة التحرر الوطني العربي .

الجماهير العربية هي عنوان الرهان الحاسم وبدونها وبدون كسب ثقتها والتفافها، فإن أية مراهنة على النجاح في مواجهة تحديات المرحلة هي مراهنة عقيمة ..

مواجهة خطر التطبيع والتوطين والتهجير وتشكيل اللجان المختصة في كل قطر عربي ولجان مكافحة الصهيونية ومقاومة وفضح أهداف ومرامي ما يسمى بالنظام الشرق أوسطي الذي تعمل له أمريكا وإسرائيل .

أما على المستوى الدولي، فقد أكدت وثيقة الكونغرس على "استمرار الفعل والنضال على المستوى الدولي لتوفير ما يمكن توفيره من إسناد ودعم لنضالنا الوطني والقومي وانتزاع مزيد من التأييد لحقوقنا الوطنية فبرغم الأحداث الجسام التي شهدتها العالم والتغيرات النوعية التي حصلت إلا أن إمكانيات الفعل والتأثير لكسب المزيد من التفاعل والاستناد أمر قائم تماما غير أن هذا يستوجب رؤية واقعية وشمولية ومتنوعة للعمل في الميدان الدولي بحيث تشمل المؤسسات والمحافل الدولية "السياسية ، الإنسانية ، الحقوقية، الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية " والتركيز على القضايا الملموسة "حقوق الإنسان ، وكشف الممارسات العنصرية والإرهابية ضد شعبنا وضد جماهيرنا العربية"¹.

وفي ذات السياق إيلاء الاهتمام والجهد اللازمين للعلاقة والصلة مع القوى والأحزاب والمنظمات التقدمية والديمقراطية الليبرالية في البلدان الرأسمالية، وكذلك بذل الجهود لتمتين العلاقات وتعزيزها مع حركات التحرر الوطني العالمي وخاصة في بلدان العالم الثالث .

وكمهمات محددة على الصعيد الدولي فإننا نناضل من أجل²:

النضال من أجل توفير الحماية الدولية لشعبنا ووضع الأراضي المحتلة تحت الإشراف الدولي المؤقت، تمهيدا لنقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة .

المطالبة بتطبيق قرارات الشرعية الدولية المقررة في هيئات الأمم المتحدة .

تحميل الأمم المتحدة مسؤولية عدم تطبيق قراراتها وخاصة القرار 194 المتعلق بحق شعبنا في العودة إلى دياره .

غازي الصوراني

2011 / 8 / 17

من المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الحلقة العاشرة : المؤتمر الوطني السادس - تموز 2000

بعد سبعة أعوام على انعقاد المؤتمر الوطني الخامس و ستة أعوام على انعقاد الكونغرس الأول، عقد المؤتمر الوطني السادس في تموز 2000 في ظروف ومستجدات سياسية مغايرة - بل ونقيضه في جوهرها - لظروف ومعطيات المرحلة التاريخية السابقة منذ إعلان الكفاح المسلح الفلسطيني على أثر هزيمة 1967 حتى تاريخ انعقاد

¹ المصدر السابق - ص148

² المصدر السابق - ص150

كل من المؤتمر الوطني الخامس و الكونغرس الحزبي الأول ، حيث شهدت الساحة الفلسطينية متغيرات نوعية من منطلق سياسي هابط بدأ - كما أشرنا من قبل - منذ مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن وصولاً إلى إعلان المبادئ في أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية في تموز 1994 ، وتواصل المفاوضات العنيفة بين القيادة المتنفذة في م.ت.ف من ناحية وحكومات العدو الإسرائيلي من ناحية ثانية، في هذا المؤتمر، ألقى الرفيق جورج حبش، مؤسس حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خطابه الخاص والاستثنائي الذي أعلن فيه تسليم دفعة القيادة التنظيمية لرفاقه في المؤتمر، " دون أن يعني ذلك بأي حال من الأحوال الابتعاد عن الجبهة التي أعطيتها عمري ، أو عن العمل السياسي والمهام النضالية الأشمل وطنياً وقومياً"¹.

وفي هذا المناخ المفعم بالمشاعر الذاتية والموضوعية الصادقة تجاه القائد المؤسس، إلى جانب المناخ السياسي العام الزاخر بالمتغيرات والتراجعات السياسية الخطيرة ، استكملت الجبهة عقد مؤتمرها الوطني السادس الذي اصدر وثيقتين هما : الوثيقة السياسية بعنوان "نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة " ، والوثيقة التنظيمية بعنوان "نحو رؤية تنظيمية جديدة" .

أولاً : الوثيقة السياسية : نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة :

هذه الوثيقة هي خلاصة الحوار والتفاعل الذي شهدته منظمات الجبهة الشعبية في الوطن والشتات والذي توج في المؤتمر الوطني السادس للجبهة. وقد استهدفت هذه الوثيقة الوصول لقراءة منهجية للتطورات السياسية التي شهدتها الواقع الفلسطيني منذ انعقاد الكونغرس الوطني الأول عام 1994².

ففي الفصل الأول بعنوان : لا حلم خارج الواقع ولا مستقبل دون حاضر وماض، تشير الوثيقة إلى "أن عملية أوسلو وما ترتب عليها مرتبطان تماماً ومستغرقان بالكامل في النتائج المادية والمعنوية التي أفضى إليها مجمل الصراع طيلة العقود السابقة، وهذا هو السبب وراء الخطوة المنهجية للجبهة الشعبية، التي ارتأت عند قراءة أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية وفي السياق أزمة الجبهة الشعبية، العودة بالظواهر والنتائج المحققة إلى مقدماتها التاريخية من اجتماعية وسياسية وفكرية...الخ. هذه الخطوة، كانت تعكس قناعة راسخة للجبهة بأن الاستمرار في ذهنية معالجة النتائج دون التوغل في الأسباب، يعني مواصلة الدوران في حلقة مفرغة عدا عن كونه يحمل مخاطر تشويه الوعي، وإشاعة الوهم، ومراكمة الأخطاء، وبالحصيلة، تبديد مزيد من الزمن ومكونات القوة والمستقبل"³.

من هنا "ضرورة الوعي والتمييز لأبعاد تلك العملية وتشابكها، كونها تحفظ الشفافية والكفاءة المطلوبة لقراءة علمية هادئة لتجارنا، وبالتالي : يجب أن يبقى ماثلاً في الذهن ونحن نحاول قراءة الواقع الراهن، أن التراجع يحمل أيضاً بعداً إنهادياً، ويحفل بدروس قيمة، دون احترامها ووضعها تحت الضوء، وتحويلها إلى قوة فعل وإعادة بناء، تتحول إلى قوة استنزاف معنوي ومادي مدمرة. لعل النموذج الأبرز على ما تقدم، هو ما نلمسه ونعيشه اليوم كحزب وحركة وطنية، حيث تبين لنا، أن المشكلة لا تكمن، في حدوث الهزيمة فقط، وإنما فقط في عدم الوصول إلى رؤية

¹ نص كلمة المؤسس القائد الراحل جورج حبش في المؤتمر الوطني السادس .

² الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة - المؤتمر الوطني السادس - تموز 2000 - طبعة غزة - ص3.

³ المصدر السابق - ص 7

فكرية - سياسية تتخطى الهزيمة فكرياً وممارسة، وفي حالة العجز التي تلف مختلف تيارات الحركة الوطنية الفلسطينية ومسمياتها¹.

وقد قاد هذا الواقع إلى شبه إحباط وشلل، وإلى تدني الثقة بين الكتلة الجماهيرية والحركة السياسية المنظمة من ناحية، وبين الأحزاب وقواعدها من ناحية أخرى، حيث تسود حالة من الإرباك والتذمر واللافعل.

وعن اتفاق أوسلو، هل هو سلام أم إعادة إنتاج للصراع بأشكال متجددة؟ تقدم الوثيقة إجابتها على هذا السؤال عبر التأكيد على أنه "ليس مطلوباً منا الآن إعادة النقاش في المخاطر والأضرار الجسيمة المتراكمة التي لحقت بالقضية الفلسطينية، جراء اتفاق أوسلو وما تلاه، لأن ما ورد في الوثيقة السياسية الصادرة عن الكونغرس الوطني الأول عام 1994، بالإضافة إلى ما تناولته وثائق الجبهة الشعبية الصادرة عن هيئاتها الأولى بهذا الصدد وغيرها، أكثر من كاف"². "فقد أُلقت القيادة الفلسطينية المتنفذة، بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي، بمعظم أوراق القضية الفلسطينية وأهمها، في خانة الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى ما يزعمه الكيان الصهيوني من استعداد للسلام"³، ما يعني استجابة القيادة المستنفذة في م.ت.ف "لمقتضيات الإستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية، وسمحت لديناميات تلك الإستراتيجية بأن تتحكم بها وبخياراتها"⁴.

هذه السياسة البائسة في فهم الصراع وإدارته مع العدو، "هي الوجه الآخر لسياسة بانسة أخرى تجاه الداخل الفلسطيني، والتي تجلت في ذهنية قاصرة، تراكت تاريخياً لتأخذ شكل بيروقراطية عاجزة ومدمرة، سلاحها الإفساد، وهو ما قاد إلى تبديد كثير من مكونات القوة الفلسطينية، وأدى إلى عدم امتلاك رؤية شاملة وبعيدة النظر لتعزيز البنية الداخلية للمجتمع الفلسطيني في مختلف مواقع انتشاره، من خلال تعزيز البنى التنظيمية والمؤسسية والإدارية ... لهذا المجتمع"⁵.

وأبرز نموذج على ذلك هو، "عملية تحطيم وتمزيق أهم إطار وطني فلسطيني في الفترة المعاصرة أي م.ت.ف. حيث جرى التعامل معها بصورة محزنة ومؤلمة. إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على قصر نظر السياسة التي مورست، وخفة التعامل مع هذا الإطار الهام، الذي كان من المفروض أن يبقى بمثابة الإطار الوطني الجامع"⁶.

كما "ترافق الواقع المشار له، مع ممارسة لا تقل خطورة وقصر نظر، تمثلت في النظرة الاستخدامية للحركة الشعبية الفلسطينية، مما أدى إلى توسيع المسافة بينها وبين السلطة السياسية، وبالتالي فقدان الثقة بالسلطة التي لم تحافظ على الحد الأدنى من الحقوق الوطنية وحمايتها، وفي الوقت نفسه لم تدل ممارساتها تجاه المجتمع الفلسطيني، ولو على حد أدنى من الاحترام والثقة، تجلت تلك السياسة وأخذت ثلاثة أشكال أساسية هي : أ- الملاحقة والاعتقال نزولاً عند إملاءات الاحتلال. ب- الانتهازية والاستخدام اللحظي المؤقت للحركة الشعبية. ج- محاولة تكيف المعارضة مع سقف السلطة وسياساتها⁷. وكان من الطبيعي ان تفقد هذه السياسة "إلى نتائج خطيرة على الحركة الوطنية الفلسطينية، ذلك أنها ساهمت في تعزيز حالة التمزق والافتراق، وإبقاء أسباب الاستنزاف

¹ المصدر السابق ص 8-9

² المصدر السابق - ص 13

³ المصدر السابق - ص 14

⁴ المصدر السابق - ص 15

⁵ المصدر السابق - ص 15

⁶ المصدر السابق - ص 15

⁷ المصدر السابق - ص 16

والانفجارات الداخلية قائمة. كما أفرغت سياسة السلطة، مفهوم الحوار الوطني من مضامينه وركائزه، وبالتالي حولت مسألة الوحدة الوطنية، إلى ورقة مناورة، وليس خطأ سياسياً نازماً لفعل الحركة الوطنية الفلسطينية بتلاوينها وتياراتها وتنظيماتها المختلفة¹.

بناء على ما تقدم، لا تعود المشكلة في هذه الحكومة أو تلك كما يحاول البعض أن يروج، إن المشكلة تكمن بالأساس في طبيعة المشروع الأمريكي - الإسرائيلي للسلام الذي هو في الحقيقة ومن ناحية المنطق والهدف مشروع واحد، وبالتالي فأى رهان على هذه العملية إنما يعبر عن قصر نظر، أو إحباط مأساوي، أو التسليم بقضاء المشروع الأمريكي - الإسرائيلي وقدره.

ما تقدم "يفرض علينا كشعب فلسطيني وحركة وطنية فلسطينية، تعويد أنفسنا وعقولنا بأسرع وقت ممكن على التجذر والمرونة اللازمة، لتلمس واستيعاب أية حركة أو مستجد في الواقع، وأن نخفف من الصخب والضجيج، ونكثف القراءة الدقيقة والفعل المستند لرؤية شاملة ومتماسكة للصراع، الذي لم يعد سراً، أنه صراع على الوجود نفسه ويدور في حيز الواقع ويدار بناء لقانون ميزان القوى"².

ذلك "إن الوقوع في محذور الاكتفاء بالتشخيص وكشف المخاطر، يعني جعل الحزب والحركة الوطنية رهينة دوامة الديناميات التي أطلقها ويطلقها مشروع أوسلو. بكلمة أخرى، العمل بموجب سياسة رد الفعل، مما يتيح للعدو الاحتفاظ بزمام المبادرة ويسهل عليه إدارة الصراع لتحقيق مزيد من الأهداف دون مواجهة منظمة وقوى موحدة، تستند إلى رؤية واضحة شاملة وممارسة إيجابية تعرف ماذا تريد في ظل الظروف المستجدة ومعطيات الواقع التي أصبحت محدداً قسرياً للصراع الدائر وكيفية إدارته"³.

لذلك، فإن المطلوب هو "الارتقاء بالرؤية والممارسة من مستوى المناهضة الدعاوية، أو ردود الفعل المتفرقة إلى مستوى المجابهة الفعلية، بمعنى تقديم البديل التاريخي الشامل، أي مجابهة مشروع أوسلو بمشروع نقيض كامل، يتيح الفرصة للمبادرة واستثمار كامل عناصر القوة، من فاعلة وكامنة، على قاعدة التواصل والقطع في الصراع في آن معاً. التواصل مع الماضي بما يمثله من أهداف وحقائق تاريخية وطنية وقومية، والقطع مع الثغرات والأخطاء في الرؤية والممارسة الفكرية والسياسية والعملية"⁴.

أما بالنسبة لأبرز المعطيات - المحددات التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار بوصفها سمات أساسية للمرحلة، فالوثيقة تحصرها في خمسة معطيات:

المعطى الأول⁵: أن السمة الأساسية للمرحلة هي التراجع والانكفاء/ الدفاع، فيما المشروع النقيض في حالة هجوم.

المعطى الثاني⁶: ويستعرض أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث تؤكد الوثيقة على أن الهزيمة كشفت عمق الأزمة البنيوية التي تعصف بالحركة الوطنية الفلسطينية، والتي هي من طبيعة تاريخية تراكمية، أسفرت عن نتيجتين أساسيتين¹:

¹ المصدر السابق - ص 17

² المصدر السابق - ص 21

³ المصدر السابق - ص 23

⁴ المصدر السابق - ص 23-24

⁵ المصدر السابق - ص 26

⁶ المصدر السابق - ص 27

استسلام القيادة الرسمية وخضوعها لمشروع التسوية الأمريكي - الإسرائيلي.

عجز قوى المعارضة، وتفاقم أزمتهام متمثلة بعدم قدرتها على بلورة ولعب البديل الوطني القادر، من خلال توحيد صفوفها على أساس برنامج وطني مشترك يعبر عن نفسه بأطر تنظيمية وسياسية بما يؤمن الشرعية وبالتالي المرجعية البديلة عن القيادة التي تخلت عن البرنامج الوطني.

المعطى الثالث²: ويتناول موضوع التناقض الرئيس والتناقضات الثانوية، حيث تطرح الوثيقة: "إن التناقض الرئيسي كان ولا يزال مع الاحتلال والشرائح المرتبطة به وتتم مواجهته بالمقاومة، وذلك بحكم طبيعة المرحلة باعتبارها مرحلة تحرر وطني وديمقراطي كون أهداف وحقوق الشعب الفلسطيني الأساسية لم تتحقق".

أما المعطى الرابع³: فيتناول الواقع العربي الذي "بدأ يشهد حالة صراع بين القوى الدافعة في المشروع الأمريكي - الإسرائيلي، والقوى المتصدية لهذا المشروع. حيث يشهد الوضع العربي حالة من الحراك والتناقض الذي يتمظهر في مستويات مختلفة:

المستوى الأول: التناقض المتصاعد بين سياسة النظام الرسمي العربي الذي يميل للمهادنة وميوعة المواقف تجاه سياسات الحلف الأمريكي - الإسرائيلي وبين طموحات وأهداف الجماهير العربية⁴.

المستوى الثاني: التناقض بين أهداف المشروع الأمريكي - الإسرائيلي للتسوية والحد الأدنى من الحقوق والمصالح القومية والوطنية للشعوب العربية⁵.

المستوى الثالث: اتضاح حقيقة الدور الأمريكي في عملية التسوية والذي يقوم على تطويع مواقف الأنظمة العربية والطرف الفلسطيني والضغط عليها، بما يستجيب لشروط المواقف الإسرائيلية⁶.

المعطى الخامس: ويتناول البعد الدولي حيث تشير الوثيقة إلى "تباين السياسة الأمريكية والرؤية الأوروبية لحل الصراع: مع أن التباين بين السياستين الأمريكية والأوروبية لم يصل إلى مستوى المواجهة بينهما"⁷.

فما دام المشروع الصهيوني يهدد كل جوانب حياة المجتمع الفلسطيني، إذن المواجهة معه يجب أن تجري عند كل جانب وفي كل زاوية تتبدى المساحة الشاسعة للصراع في⁸:

حق العودة - الدولة - القدس - السيادة - إزالة الاستيطان - المياه - الاستقلال الاقتصادي - الزراعة - حماية المؤسسات الوطنية المدنية - التعليم - الصحة - الرياضة - التنمية - الصناعة - التراث - الآثار - الحريات - البيئة - القانون - الموسيقى - السينما - المسرح - الأدب - العمل - الثقافة - التاريخ - العمارة - حرية المرأة - حقوق الطفل ..الخ. حيث يحتاج كل واحد من هذه العناوين إلى آليات وبرامج وكفاءات خاصة تتلاءم مع كل خصوصية من خصوصيات هذه العناوين، وعلى رأسها تعدد التجمعات الفلسطينية.

¹ المصدر السابق - ص 27

² المصدر السابق - ص 28

³ المصدر السابق - ص 30

⁴ المصدر السابق - ص 31

⁵ المصدر السابق - ص 32

⁶ المصدر السابق - ص 33

⁷ المصدر السابق - ص 35

⁸ المصدر السابق - ص 42

خلاصة القول -حسب الوثيقة- "أننا أمام لوحة واسعة متناقضة، ونشطة، متحركة ومفتوحة بالكامل على المستقبل ولنا بها بمقدار ما علينا. وبناء عليه، فمن غير الممكن التعامل معها بنجاح وبصورة متحركة باستمرار، دون وعيها على نحو كفؤ وشرط ذلك، امتلاك عقل ورؤية تصل إلى مستوى استيعاب كل حركية وتناقض ونشاط لوحة الصراع بكل أبعادها ومستوياتها الممتدة في المكان والزمان والوجدان، والتي تحكم المرحلة بما هي مرحلة تحرر وطني وديمقراطي يبعدها التحرري والاجتماعي في آن"¹.

وبهذا -كما تضيف الوثيقة- "تتكامل النشاطات والمبادرات الموقعية أو الاجتماعية/ الفرعية مع الأهداف العامة العليا الإستراتيجية، ويتحول الفعل الديمقراطي الاجتماعي إلى جزء عضوي من مشروع سياسي أشمل، وهو الشرط الضروري لحماية الحزب والحركة الوطنية من خطرين هما"²:

خطر : الانعزال في المباشر أو الخاص، أو ألمطلبي.

خطر : التهويم عند الاستراتيجي أو المجرد، أو السياسي العام.

ضمن هذا الأفق، يمكن التأسيس لحركة شعبية واسعة ذات مضمون اجتماعي - ديمقراطي منظم.

وبناء على ما تقدم ، فإن مفهوم الصراع الاجتماعي الديمقراطي -كما تؤكد الوثيقة- يأخذ ترجمات متنوعة وشاملة لأبعد حد، ويشكل مدخلاً أساسياً لإعادة الاعتبار لبرنامج البديل الوطني الديمقراطي، ذلك أن التمايزات على صعيد العنوان السياسي بين تيارات قوى المعارضة تبقى متقاربة، بينما التمايز الجدي بالنسبة لنا في الجبهة يتجلى في البرنامج الاجتماعي الاشتراكي من منطق الرؤية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي.

لهذا فإن قدرتنا في الجبهة على صياغة برنامجنا الاجتماعي على أساس ديمقراطي تقدمي، وعلى أساس معطيات الواقع، وقدرتنا على استعادة دورنا في المجتمع سيشمل اختباراً حقيقياً لجديتنا وفعاليتنا، وهذا غير ممكن بدون إعادة نظر جدية في خطابنا وممارستنا، وبدون إعادة بناء جدية على الصعيد الفكري/الثقافي لمفاهيمنا السياسية الاجتماعية، والأيدولوجية، بحيث يصبح في مقدورنا التأثير الملموس والمتدرج، لإحداث إزاحات حقيقية في موازين القوى الاجتماعية وبالتالي السياسية داخل المجتمع الفلسطيني، وبهذا الفهم يمكن لبرنامجنا على صعيد العمال، والفلاحين، والعاطلين عن العمل، وعلى صعيد الاقتصاد، الصناعة، الزراعة، المياه، كما على صعيد الشباب و المرأة والمهنيين.... إلخ ، أن لا تظل أفكاراً مجردة معزولة عن أعضاء حزبنا وعن القطاعات الشعبية ذات العلاقة من أبناء شعبنا، وإنما تصبح برامج مقبولة من جميع الأوساط إذا ما أعدناها وفق منهجية علمية متخصصة تستند إلى حقائق المجتمع وفق كل اختصاص ، وبهذا المنهج والأداء التطبيقي له سنحقق الربط الجدلي بين مختلف جوانب العملية النضالية يبعدها الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي من ناحية والربط الجدلي والموضوعي بين الواقع الفلسطيني والواقع العربي القومي ببعده الأممي من ناحية ثانية .

هكذا تتكامل النشاطات والمبادرات الموقعية أو الاجتماعية مع الأهداف العليا/ الإستراتيجية، ويتكامل الآتي مع البعيد والخاص مع العام، ويتحول الفعل الديمقراطي الاجتماعي إلى جزء عضوي من مشروع سياسي أشمل، وهو الشرط الموضوعي لحماية الحزب والحركة الوطنية من خطرين

- خطر الانعزال في المباشر أو الخاص أو ألمطلبي، وخطر التهويم عند الاستراتيجي أو المجرد أو السياسي العام.

¹ المصدر السابق - ص46.

² المصدر السابق - ص52

أما فيما يتعلق بسؤال "منظمة التحرير الفلسطينية... إلى أين ؟ فإن الوثيقة السياسية - الصادرة عن المؤتمر الوطني السادس - تذكرنا بالمنطلقات التي حددتها الجبهة الشعبية تجاه هذا العنوان في وثيقة الكونغرس الوطني الأول الصادرة في حزيران عام 1994، المشار إليها في هذه الدراسة ، ثم تؤكد الوثيقة على أنه " بدلاً من أن تصبح م.ت.ف إطاراً لجذب الطاقات المادية، والكفاءات المعنوية لعموم الشعب الفلسطيني، وتدار على أساس رؤية وطنية ترتقي إلى مستوى الصراع المفتوح مع الاحتلال، جرى تحويل المنظمة بفعل السياسة القاصرة إلى مجرد إطار تستخدمه القوة المهيمنة لتوفير الشرعية لخياراتها وبرامجها الخاص"¹.

في ضوء ما تقدم، تحذر الوثيقة من " اعتبار م.ت.ف إطاراً أدى دوراً ووظيفة في مرحلة معينة، والآن استنفذت ذاتها، ووصلت إلى طور السقوط والتلاشي. إن التسليم بهذا الخيار يؤدي إلى التقاطع مع هدف الاحتلال لتصفية المنظمة، إضافة أنه يضرب بصورة نهائية المضمون الأساسي للمنظمة كمعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني وكيانيته الشرعية"².

لكن بقاء الحال على ما هو عليه، وترك المسألة برمتها تحت رحمة الواقع -كما تضيف الوثيقة - فإن النتيجة إفساح المجال أمام المشروع الإسرائيلي لتصفية المنظمة دون مقاومة من ناحية، وتركها تحت رحمة وهيمنة الفريق المتنفذ من ناحية أخرى.

نلاحظ في هذا الجانب ، أن الجبهة الشعبية ما زالت تنطلق في تعاملها مع م.ت.ف ، بأنها وبالرغم من كل ما لحق بها، "لا تزال تمثل شعبياً وقانونياً إطاراً وطنياً جمعياً، ومعبراً معنوياً وكيانياً عن وحدة الشعب الفلسطيني ، الأمر الذي يعني أن المنظمة تبقى معبراً عن معاني ومضامين وحدة الشعب السياسية، وبالتالي فهي ومضامينها ميدان لصراع القوى السياسية، دون أن يصل ذلك الصراع إلى حدود المساس بها كوجود قانوني وإطار مؤسسي عام"³.

يستدعي ما تقدم "تحويل موضوع منظمة التحرير إلى ميدان مجابهة ضد نهج يبدد دورها ومكانتها، ويواصل توظيفها بصورة استخداميه لخدمة خيار أوسلو، وهو ما يصب في خدمة محاولات الكيان الصهيوني شطب المنظمة وإنهائها. إذن فإن التعامل مع م.ت.ف مسألة متحركة ترتبط بمدى التزام المنظمة بالثوابت الوطنية الفلسطينية والدفاع عنها"⁴.

أما القسم الخامس من الوثيقة ، وهو بعنوان "بصدد مفاوضات ما يسمى بالحل النهائي" حيث يشير إلى أنه "بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر مدريد، وما ترتب عليه من اتفاقيات وتفاهات بدءاً من اتفاقات أوسلو مروراً باتفاقيات القاهرة - باريس الاقتصادي - الخليل - شرم الشيخ - واي بلانتيشن - وشرم الشيخ الثانية إضافة لاتفاقية وادي عربة مع الأردن. اتضحت معالم التسوية كما يراها ويريدها الحلف الأمريكي - الإسرائيلي"⁵.

وفي السياق ذاته عمل الحلف المعادي على فك ارتباط القضية الفلسطينية ببعدها العربي. كما استخدم الاحتلال فترة العشر سنوات الماضية لاستنزاف الواقع الفلسطيني ودفعه بصورة متواصلة إلى خط التنازل عن الحقوق الوطنية الفلسطينية وإيصاله إلى لحظة يوافق فيها الفريق الفلسطيني المفاوض على المطالب والشروط الإسرائيلية⁶.

¹ المصدر السابق - ص 61-62

² المصدر السابق - ص 65

³ المصدر السابق - ص 66-67

⁴ المصدر السابق - ص 69

⁵ المصدر السابق - ص 83

⁶ المصدر السابق - ص 84

وهكذا نستطيع القول أن اتفاقات أوسلو قد استنفذت أهدافها المحددة، ويحاول الآن الكيان الصهيوني وبدعم أمريكي شامل، فرض تسوية نهائية يتم عبرها ضرب ركائز القضية الفلسطينية الأساسية: حق العودة - تقرير المصير - القدس - والدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة. وبهذا المعنى فإن الاحتلال يحاول بكل طاقته توظيف ما راكمه من إنجازات خلال العقود الماضية بهدف ترسيخ الاحتلال ومشاريعه¹.

وبهذا يكون قد قام بتصفية ثوابت القضية الفلسطينية كقضية حقوق تاريخية وكقضية تحرر واستقلال. ومن خلال هذه السياسة وهذه الرؤية يتم تكريس المشروع الصهيوني كمشروع هيمنة وسيطرة في قلب العالم العربي².

بناءً على ما تقدم فإن الجبهة الشعبية ترى بأن مفاوضات ما يسمى الحل النهائي ما دامت تقوم على قاعدة الربط بين اتفاقيات أوسلو والحل النهائي، وعلى قاعدة إبقاء عملية التفاوض مستمرة على أساس مرجعية التفرد الأمريكي - الإسرائيلي وبعيداً عن مرجعية قرارات الشرعية الدولية، وقرارات المجالس الوطنية وبرنامج الإجماع الوطني فإنها لن تقود لنتائج تفضي إلى نيل حقوقنا الوطنية الثابتة، عدا عما تحمله من أخطار المساومة عليها. وعلى هذا الأساس فإن الجبهة الشعبية تدعو إلى ما يلي³:

أولاً : اعتبار اتفاقات أوسلو وما ترتب عليها من ترجحات قد انتهى عمرها الزمني، وبالتالي فليس هناك علاقة بين أوسلو ومفهوم الحل النهائي.

ثانياً : إن مرجعية الحل المرحلي للقضية الفلسطينية يجب أن تقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية وتنفيذها بالكامل من قبل الكيان الصهيوني.

ثالثاً : التمسك بالقرار 194 كأساس قانوني لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

رابعاً : إن الحل النهائي كما نفهمه يقوم على ضمان حقوق شعبنا الكاملة في العودة والاستقلال والسيادة وبالتالي فإن أي مساس بحق العودة، أو عروبة القدس، أو بقاء المستوطنات، أو منح الاحتلال حرية التحرك واستخدام أراضي الدولة الفلسطينية لأغراض أمنية وعسكرية يمس بمفهوم ومعايير السيادة والتحرر، وبالتالي فإنه حل يستدعي المقاومة والنضال بمختلف الأشكال.

وهذا يطرح على قوى المعارضة بمختلف تياراتها، استحقاقات تحشيد طاقاتها، وتنظيم فعلها، وتأطير أدائها، للدفاع عن الحقوق الوطنية مع تركيز خاص في هذه المرحلة على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وقضية القدس كعناوين مركزية للصراع.

وفي سبيل ذلك، تؤكد الجبهة -حسب الوثيقة- بوضوح على أن أشكال النضال " السياسية - الاقتصادية - والعسكرية - والفكرية في ظل معطيات الحالة الفلسطينية مفتوحة على كل الأساليب بدون استثناء، التي تكفل الدفاع عن الحقوق العربية والفلسطينية واستعادتها"⁴.

وفي تناولها لمفهوم ومضمون البديل، تطرح الوثيقة السؤال الجوهرى التالي : هل نحن في الجبهة أمام مشروع ديمقراطي شامل أم إعلان سياسي للتاريخ؟ تقدم الوثيقة إجابة تحمل في طياتها حسماً سياسياً ومعرفياً عبر العلاقة الجدلية والعضوية بين البعدين الوطني والقومي معاً، وذلك في تأكيدها على " أننا أمام عملية تاريخية هائلة الزخم،

¹ المصدر السابق - ص 84

² المصدر السابق - ص 85

³ المصدر السابق - ص 87

⁴ المصدر السابق - ص 90

وصراع شامل يطال أبعد الزوايا وأدقها. رغم تركيز الصراع وكثافته في فلسطين بحكم اختيارها كم منطقة "إنزال" للمشروع الإمبريالي - الصهيوني في قلب العالم العربي، إلا أن أهداف ذلك "الإنزال" الاستعماري التاريخي أبعد وأشمل من ذلك بكثير¹.

كما "تستدعي حالة التشابك المشار لها بتجلياتها وتفاعلاتها وحركتها، مستوى راقٍ من الإدارة والأداء والقيادة. وعقلاً قيادياً يملك شروط المعرفة والكفاءة للتعامل مع صيرورات الصراع واستحقاقاته. وفي هذا السياق، يمكن فهم محاولة هذه الوثيقة للارتقاء بالنقاش والفعالية الفكرية إلى مستوى هذه العملية السياسية - الاجتماعية الشاملة، وبالتالي إنضاج رؤية قادرة على قراءة المرحلة بكل أبعادها ارتباطاً بالمصالح الوطنية والقومية العليا². وكل ذلك مشروط بقدرتنا على تجاوز ومجابهة عوامل وظواهر " تزوير وتجويف الإرادة الشعبية، وتميرير مختلف السياسات العاجزة والقاصرة دائماً باسم شرعيات شعبية، جرى ابتذالها لتصبح شرعية السلطة وأشباه الأنظمة"³.

أول هذه الظواهر وأخطرها، غياب أو اغتصاب الديمقراطية الاجتماعية - السياسية، الأمر الذي أدى لكبح تطور المجتمع وتدمير روح المبادرة والإبداع فيه. أما الظاهرة الثانية فهي، فقدان الرؤية السياسية/ الفكرية/ الاجتماعية وتشوشها. الظاهرة الثالثة - حسب الوثيقة - فهي تتعلق بـ "هبوط المعايير والاستخفاف بالعقل، مما قاد إلى حالة من الفوضى الفكرية وفقدان الرؤية. هذا الواقع أدى إلى تفشي الشعبوية والبراغماتية المبتذلة في محاولات لا تتوقف لتبرير سياسات القيادة وإخفاقاتها. عمق من هذا المأزق غياب البيئة والممارسة الديمقراطية، وانتشار الفكر الفئوي على حساب الفكر الوطني، وهبوط معايير النقد العلمي وما يستدعيه من فعالية ونزاهة فكرية وأخلاقية"⁴.

ما تقدم، "يفرض استحقاق البديل الوطني الديمقراطي وشروط قيامه بصورة قسرية. نقول بصورة قسرية، حيث إننا أمام لوحة تحكمها تناقضات الصراع التاريخية والراهنة أو التي لا تزال في رحم المستقبل. لوحة تعبر عن شمولية الصراع وتاريخيته. صراع يديره الطرف الآخر، بكل ما يملك من قوة وبراعة مستفيداً من آخر ما وصلت إليه البشرية من منجزات العلم والتكنولوجيا والإدارة على مختلف المستويات"⁵.

"هنا تقع مكانة الحالة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية والدور التاريخي الذي ينتظرها في هذه المرحلة الدقيقة حيث سيتقرر غير شأن مصيري، وتملاً المساحة الفارغة التي ما زالت تنتظر إطارها التاريخي، القادر على تقديم الرؤية وتقدير اللحظة والدور والمكانة وموئل ليعبر عنهما:"⁶.

في ضوء المعنى الدقيق المشار إليه، "يمكن قراءة التحديات والأسئلة الكبرى التي تواجه البديل الوطني الديمقراطي، واستنتاج أننا أمام عملية عميقة وشاملة تستدعي القطع الجدي مع الفكر السائد، الذي يحصر مفهوم البديل الديمقراطي في وحدة بعض الفصائل الديمقراطية الفلسطينية. تكمن معضلة هذا الفكر في أنه لا يذهب بالمسائل إلى جذورها، بل يعيد إلى إنتاج الأزمة، لأنه يعود إلى نفس الذهنية والمفاهيم السياسية التي قادت إلى الأزمة"⁶.

وبالتالي فإن " البديل الوطني لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها إسرائيل في الاتفاقات

¹ المصدر السابق - ص 96

² المصدر السابق - ص 98

³ المصدر السابق - ص 98

⁴ المصدر السابق - ص 100

⁵ المصدر السابق - ص 103

⁶ المصدر السابق - ص 105

الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني الفلسطيني من جانب آخر.

بناء على ما تقدم، فإن مفهوم البديل الوطني الديمقراطي يعني رؤية الواقع ومستجداته وحركته، لخدمة الرؤية الشاملة للصراع الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي. بهذا المعنى، تتضح فكرة القطع مع أوصلو كمنهج وخيار التصرف تجاهه كواقع معطى¹.

هكذا تستقيم المعادلة وتنسجم، حيث يتجسد البديل كعملية سياسية - اجتماعية - اقتصادية - ثقافية - كفاحية نقيضه لكل من المشروع المعادي، والفكر اليومي العاجز لليمين الفلسطيني، هذه العملية مشروطة بتوفير الرؤية المنهجية للصراع القادرة على إيجاد التوازن المطلوب في كل مرحلة، وعند كل مستوى من مستويات الصراع، بحيث ترتبط أبعاد وركائز البديل الإستراتيجية والتكتيكية.

يستدعي هذا الواقع "العمل لتخطي الخلل، الذي حكم ممارسة المعارضة السياسية، إلى دور الرافعة وحامل مشروع "البديل الوطني الديمقراطي". بما هو تعبير عن مشروع وطني تحرري اجتماعي ديمقراطي إيجابي في جوهره ومظهره. هكذا يجري تخطي جدار الأزمة الذي جعل مشروع البديل يتماهى مع فكرة المعارضة ورد الفعل على مبادرات وسياسات الأطراف الأخرى².

إن تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية الفلسطينية، مشروط بقدرتها على إعادة بناء ذاتها، وفق استحقاقات البديل الوطني الديمقراطي، والانتقال بالعملية من المستوى الفصائلي الضيق إلى المستوى الوطني الشامل، ومن المستوى التنظيمي المحدود إلى مستوى فهمها كعملية بنائية ترتقي عبرها القوى الديمقراطية أو التيار الديمقراطي من مستوى الفعل المحدود لبعض القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية إلى مستوى الحالة الديمقراطية الشاملة لعموم الشعب الفلسطيني، التي بدونها يستحيل ترجمة مفهوم البديل الوطني الديمقراطي³.

أما بالنسبة لموقف الجبهة من قوى الإسلام السياسي، فإن "الوثيقة تؤكد على ما تضمنته وثيقة الكونغرس الوطني الأول تجاه قوى الإسلام السياسي انطلاقاً من أن تلك الرؤية لا تزال تحتفظ بصحتها، وتضيف الوثيقة "إن قوى الإسلام السياسي هي مكون طبيعي من مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية على الرغم من أية خصوصيات تمثلها، وعلى هذا الصعيد يهمننا أن نؤكد بأن الجبهة الشعبية ترى في تلك القوى إحدى دوائر الفعل والتفاعل الوطني، وذلك على قاعدة الوحدة والصراع كقانون يجب أن ينظم العلاقات بين القوى الوطنية في أوساط الشعب الفلسطيني"⁴. وفي ضوء ما تقدم فإن العلاقة مع القوى الإسلامية هي علاقة تقوم على الاحترام وتحشيد الطاقات والجهود في مواجهة التناقض الرئيسي مع الاحتلال والشرائح المتحالفة معه من جانب، وعلى الصراع الديمقراطي فيما يتعلق بالتناقضات الاجتماعية والثقافية وما تعكسه من برامج وممارسات وقيم.

¹ المصدر السابق - ص 109

² المصدر السابق - ص 110

³ المصدر السابق - ص 110

⁴ المصدر السابق - ص 112-113

إن هذا الفهم وهذه الرؤية لا يتناقضان مع خيار الجبهة لبناء البديل الوطني الديمقراطي، بل أن صياغة العلاقة مع مختلف القوى في الساحة الفلسطينية بما فيها قوى الإسلام السياسي على قاعدة الوضوح هو شرط واستحقاق دائم على القوى الديمقراطية أن تتعامل معه وتستجيب لأسئلته وإشكالاته بصورة خلاقة، وإلا ستفقد السياسة التحالفية عوامل نجاحها وتأثيرها.... يتبع ثانياً الوثيقة التنظيمية : "نحو رؤية تنظيمية جديدة"

غازي الصوراني

18 / 8 / 2011

من المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
الحلقة الحادية عشر : المؤتمر الوطني السادس - تموز 2000

ثانياً : الوثيقة التنظيمية : "نحو رؤية تنظيمية جديدة"

وفي هذا الجانب تؤكد الجبهة الشعبية على ضرورة الربط الجدلي بين المستويين السياسي والتنظيمي ، حيث تشير الوثيقة التنظيمية إلى " أننا قد حددنا في الوثيقة السياسية نواظم وركائز ومحددات الرؤية السياسية للمرحلة الراهنة ، غير أن هذه تبقى تعاني من نقص جوهري إذا ما توقفت عند هذا المستوى ، يعود ذلك إلى أن الرؤية السياسية مهما كانت جميلة و سليمة ، تبقى مجرد كلام إذا لم تتجلى في بنى و مؤسسات و هيئات و منهجيات و آليات وممارسة تنظيمية ، هي جزء عضوي و مكون داخلي أصيل من أية رؤية شاملة . و بهذا المعنى ، فإن تناغم الرؤية السياسية -الفكرية و الرؤية التنظيمية ، هو بمثابة شرط لازم للعمل و النجاح"¹.

وبالمقابل " فإن الاختلال في الرؤية السياسية الفكرية ، إنما يعكس اختلالاً جذرياً في رؤية الواقع و شروط الصراع و محدّداته ، و أما اختلال الرؤية التنظيمية ، فإنه يعكس وجود عدم تناسب خطر بين الرؤية التنظيمية و بين الرؤية السياسية -الفكرية ، أي بين السياسة و الهدف و بين أداة تحقيقها . وعليه ، يجب الانتباه كي لا تقع الرؤية السياسية -الفكرية في وهم التماسك المنطقي الشكلي الذي قد يبدو بناءً جميلاً ، و لكنه لسوء الحظ ليس البناء المطلوب و الملائم لاستحقاقات الواقع ، وهذا لا يعني تغيب الانجازات التي تحققت في سياق النضال الوطني الفلسطيني ، ولكننا نتحدث عن واقع مأزوم ، يحتاج لجرأة عالية لتخطي دوائر المراوحة و التذمر و محاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لا بد منها ، كوننا كشعب و قوى وطنية لا نزال ، على ما يبدو ، في جولات الصراع الأولى رغم كل عقود النضال التي انقضت حتى الآن"².

يشترط هذا حكماً ، -كما توضح الوثيقة التنظيمية للمؤتمر السادس - "ضرورة توفير مجموعة محدّدات ونواظم ، دون توفرها ستبقى العملية أسيرة العفوية و ضيق الأفق . و هنا تطرح الوثيقة ثلاثة محدّدات رئيسية هي"³ :
أولاً : إن وعي الأزمة و الاعتراف بها دلالة حيوية و صحة ، و ليس دليل عجز أو إحباط ، كما أنه دليل مقاومة و صفاء و ثقة بالذات و بالمشروع الوطني ، هو بمثابة الشرط اللازم لإنقاذ التنظيم من خطر مميت إذا ما واصل

¹ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - نحو رؤية تنظيمية جديدة - المؤتمر الوطني السادس - ص2.

² المصدر السابق - ص6

³ المصدر السابق - ص7-10.

التصرف ، و كأنه في أحسن حال . إنه و الحال هذه ، بالضبط مثل مريض يعطي بعدم وعيه الفرصة للمرض ليواصل الفتك بالجسد و الروح ببساطة و سهولة . أما وعيه و عدم الاعتراف به فهو بمثابة انتحار .

وعى هذه الحقيقة و العمل بموجبها هو ضمانة أساسية لتجنب الحزب دفع كلفة باهظة سياسياً و معنوياً و مادياً ، كان بالإمكان تجنبها بثمن زهيد و هو التصحيح في الوقت المناسب و على النحو المناسب . أو بكلمات أخرى يكثفها ماثورنا الشعبي : درهم وقاية خير من قنطار علاج.

ثانياً : ضرورة التمييز أثناء مواجهة المعضلات و القصورات التنظيمية ، بين النقد العلمي و القراءة العميقة لجذور تلك المعضلات الفكرية و السياسية و العملية ، و عمليات الندب و النواح . يؤسس المظهر الأول لديناميات تطور و نهوض ، و يؤشر المظهر الثاني لبؤس معرفي و معنوي ، و يقود في حال استفحاله إلى تبديد المزيد من الطاقات و الاستنزاف الداخلي ، و تعطيل العقل و إشاعة مناخ من اليأس و الإحباط .

ثالثاً : وعى العملية التنظيمية و ما يرافقها من معضلات على أنها عملية وطنية و اجتماعية موضوعية و تاريخية ، إذ يمثل وعى هذه الحقيقة ، أهمية قصوى كونه يرتقي بالمسألة التنظيمية من مجرد عملية فنية إدارية و بعض الآليات و القواعد و النصوص الجامدة ، التي يتعامل معها البعض و كأنها خاصة به و بعاداته و مستواه ، إلى مستوى اعتبارها انعكاساً كثيفاً للرؤية الاجتماعية و الفكرية .

هكذا يمتلك الحزب المواصفات المطلوبة التي تكفل دوره الإيجابي و ممارسته ، الطبيعية داخل التنظيم الأشمل و الأعمد و الأغنى ، أي المجتمع .

بهذا الفهم -كما تضيف الوثيقة- يتم إنقاذ العملية التنظيمية من محاولات الهبوط بها و كأنها صراع أشخاص يمارسون عبرها هواياتهم .

وفي هذا السياق تقر الوثيقة بحجم الثغرات والأخطاء في مساحة السنوات المنصرمة الفاصلة بين مؤتمرين التي لم تستثمر كما يجب ، بل إن تلك السنوات "كانت حافلة بالثغرات والأخطاء ، ويتواصل ضغط عناصر وتجليات الأزمة الوطنية والداخلية. غير أن ذلك لم يحرف الاتجاه العام الذي بدأ بطور الاعتراف بالأزمة، مروراً بسيادة مظاهر النقد، ثم الانتقال لطور وعى الأزمة وقراءتها العميقة من خلال عمليات ووقفات ووثائق مراجعة شاملة، وصولاً إلى المرحلة الراهنة التي تمثل عملية التهيؤ للدخول في ديناميات النهوض"¹.

"و بناءً عليه ، تصبح الجبهة الشعبية ، ارتباطاً بالرؤية التنظيمية ، أمام جملة استحقاقات و اشتراطات بعضها يعود للمرحلة السابقة ، و معظمها يتجه للواقع و المستقبل . يتمثل أهم استحقاق ناظم على الصعيد التنظيمي في قدرة الجبهة الشعبية على تطوير بناها و مؤسساتها و أدائها ، بما يلبي الوظيفة و الدور التاريخي الذي يجب أن تقوم به"².

و لذا ، يجب أن تتم العملية وعياً و ممارسة بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها و دورها المحدد ، من خلال عمليات تركيب و إزاحات متتالية تصل إلى لحظة التقدم النوعي بعد تأمين مقدماتها³ :-

أولاً : تأمين الديمقراطية الداخلية ، التي تعني توفير البيئة القادرة على استيعاب مجمل العمليات التنظيمية الداخلية ، بحيث تغدو الديمقراطية نظام حياة . هكذا لا تكون الديمقراطية مناسبة ليرقص كل من يشاء وفقاً لفكرة

¹ المصدر السابق - ص13.

² المصدر السابق - ص14.

³ المصدر السابق - ص16.

فوضوية خطرة "أنا حر" . هنا لا بد من التشديد على أن لا أحد ، مهما كان ، هو حر بالمعنى المطلق ، لأن الديمقراطية مشروطة بالوعي و مصلحة الجماعة ، مشروطة بالنواظم المنهجية الملائمة . الديمقراطية التي تحمي ذاتها من الفردية و الأنانية و الانغلاق و في ذات الوقت من الابتذال و الانفلات و إلحاق الضرر بالجماعة . ما لم يتوفر هذا الشرط التأسيسي فإن كل حديث عن "الديمقراطية الجماعية" مجرد لغو أو لهو¹.

ثانياً : تؤمن البيئة الديمقراطية المناخ المناسب لإطلاق أوسع فاعلية فكرية في الحزب².

ثالثاً : توفر البيئة الديمقراطية و الفاعلية الفكرية الحل المناسب لإدارة تناقضات الحزب الداخلية بهدف إنضاجها و حلها و توظيفها إيجابياً .

فالتنوع و صراع الأفكار هو مصدر إثراء و إغناء طبيعي لمن يقدرها و يعرف كيف يستفيد منها ، لأن التطابق و التماثل لا يعني سوى الموت و الركود الذي يقود إلى دكتاتورية الرأي الواحد، فيتحول الحزب إلى قوى طاردة بدل أن يكون مركزاً جاذباً للطاقت الاجتماعية³ .

وعن كيفية توفير شروط الفعالية القصوى والوحدة الصلبة، تضع الوثيقة التنظيمية سبيلاً لذلك عبر " توفير البيئة الديمقراطية و ترجماتها الملموسة في معايير و نواظم و آليات ، إلى جانب إطلاق الفعالية الفكرية ، ووعي التناقضات الداخلية ، و احترام الآراء و التعامل معها كعنصر قوة للارتقاء بدور الحزب و رؤيته و ممارسته ، و احترام علاقات الخاص و العام ، تؤمن الأسس و الشروط الضرورية ، لتركيز وحدة الحزب على بنى و نواظم و آليات و قناعات عميقة ، و فعالية سياسية و فكرية متواصلة"⁴.

هكذا "تتخطى وحدة الحزب مصيدة توليف المواقف و توازنات القوى و الكتل و تمويه التناقضات و سياسة التراضي و مزاج الأفراد و الانفصال . إن وضع الحزب تحت رحمة هذه المناهج و العقلية ، يؤدي بصورة حتمية إلى هبوط مربع في الأداء و المعايير، هذه العملية السلبية تفتح الباب واسعاً أمام توليد بيئة ملائمة للنفاق و فقدان الجرأة و الصراحة و اللعب على التناقضات و شخصنتها ، و فقدان القدرة على المحاسبة و النقد الجريء . و بالحصيلة ، إغراق حياة الحزب و ما تواجهه من أسئلة و معضلات و مهام كبرى فكرياً و سياسياً و كفاحياً في المناورات و الحسابات الأنانية التافهة"⁵ .

"وتكمن المأساة في مثل هذه الحالة ، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي و المعنوي ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية و الاجتماعية على المستوى الوطني ، و يخل ببنيته كعقد اجتماعي . هكذا تصل الوحدة الشكلية إلى نهايتها المحزنة ، على شكل نزف داخلي مستمر ، و فقدان للثقة و الهيبة داخلياً و خارجياً وصولاً إلى تصدع البناء الحزبي بالكامل ، و في أحسن الأحوال ، تحوله لتنظيم هامشي و تابع ، يتخطاه الواقع و التاريخ عاجلاً أم آجلاً"⁶.

¹ المصدر السابق - ص16-17.

² المصدر السابق - ص17.

³ المصدر السابق - ص18.

⁴ المصدر السابق - ص20.

⁵ المصدر السابق - ص21.

⁶ المصدر السابق - ص22.

وبالتالي "فإن إنقاذ الحزب ووحدته من مثل هذه المصيدة المميتة ، يأتي من خلال عملية واعية لأقصى حد بإطلاق دينامية معاكسة و نقيضة للأول تماماً"¹.

خلاصة القول ، -كما تضيف الوثيقة- أن وحدة الحزب الحقيقية ، إنما تأتي كحصول إجمالية لفاعليته القصوى سياسياً و فكرياً و كفاحياً و هذا غير ممكن ، إلا إذا تم الارتقاء دوماً بالممارسة الديمقراطية و بالمعايير التي تحكم العمليات التنظيمية المتنوعة ، لتصبح بمستوى الرؤية السياسية، التي بدورها ترتبط بمعايير الصراع الأشمل و أداء الطرف النقيض².

على أن الوصول بالعملية لهذا المستوى الراقي يتوقف، "على مدى الانضباط للقيم و الممارسة الديمقراطية ، و احترام العقل الجمعي و الفردي ووعي التناقضات الداخلية كمظهر طبيعي و شرط للتطور و الارتقاء "، وفي سياق هذه العملية تتراجع عقلية التوليف و تمويه التناقضات و تفقد مراكز القوى -بما هي تعبير سلبي يتمظهر على شكل أحزاب صغيرة في إطار الحزب الأشمل- البيئة التي تحتضنها و التربة التي تغذيها"³.

وهنا تطالب الوثيقة بوجود "التمييز جيداً بين مفهوم مراكز القوى السلبي كظاهرة تحتضن الضعف و العجز لتأمين الحماية لذاتها ، و بين الاصطفافات الطبيعية ، التي تظهر في سياق العملية الإيجابية القائمة على إطلاق الفعالية الحزبية ضمن الشروط الناعمة التي أتينا على ذكرها . بهذا المعنى نفهم مقولات من نوع "في التناقض حياة" ، "التناقض جوهر الديالكتيك" ، هكذا يتاح المجال لقانون التناقض كي يفعل فعله في الحزب بحرية كاملة كمدخل للتطور و التقدم"⁴.

وفي هذا السياق تستنتج الوثيقة "أن وحدة الحزب المتجسدة في بنى و نظم و هيئات و أفراد و ممارسة ، يجب أن تتناغم مع الرؤية السياسية-الاجتماعية ، وإن عملية التناغم تلك شرط ناظم لتطور الحزب و إخراجه من مأزق الاستنزاف الداخلي، ذلك أن "العمليات المشار إليها هي بمثابة الصيرورات التي لا تتوقف ، وأي ممارسة أو تدخل سلبي لحسبها تحت سقف معايير هابطة، يعني التأسيس لديناميات الأزمة، وبالتالي فإن وعي واستيعاب تلك العمليات بصورة صحيحة، مشروط بمستوى كفاءة الهيئات والأفراد والممارسة، وتبعاً لذلك يرتبط مستوى الكفاءة بشرط القدرة على مواكبة واستيعاب تطور الواقع المادي والعملي والمعرفي. هذا ينقل النقاش لعنوان آخر من عناوين المسألة التنظيمية، نقصد عملية التجديد الحزبي"⁵.

وحول مفهوم التحول والتجدد أو الضمور والتلاشي ترى الوثيقة أن أي نجاح أو إخفاق لأي حزب ، يتقرر بمدى قدرته الدائمة و المتجددة على مواكبة حركة المجتمع المعقدة و المتشابكة لأبعد حد ، و بالتالي القدرة على تلبية مصالح و أهداف ذلك المجتمع ، في كل مستوى و مرحلة"⁶.

"فالحزب ليس فوق المجتمع أو خارجه أو تحته ، بل هو مكون داخلي أصيل من مكونات المجتمع ، و ميزته الحاسمة تتجلى في وعيه لدوره ووظيفته كجسم عالي التنظيم و الأداء ، لصالح الأصل / المجتمع ، سواء على الصعيد البنائي الداخلي ، أو على صعيد الصراع ضد عدو قومي كالعدو الصهيوني"¹.

¹ المصدر السابق - ص22.

² المصدر السابق - ص23.

³ المصدر السابق - ص23.

⁴ المصدر السابق - ص24.

⁵ المصدر السابق - ص25.

⁶ المصدر السابق - ص26.

إن "تجاح الحزب في تأدية وظيفته و دوره ، يوفر شرطاً حاسماً ليصبح الحزب دائرة جذب ، تقوم على القناعة و الثقة و الاحترام من قبل أوسع الطبقات و الفعاليات و القوى الشعبية، هذا يفرض ضرورة التحرك الدائم لتلبية استحقاقات عملية الجذب تلك ، بما تعنيه و تحمله هذه العملية من تناقضات جديدة ، و أسئلة جديدة ، و مهام جديدة ، وصولاً للحظة القطع الثوري"².

"هنا يجب الانتباه لمخاطر جدية ترافق هذه العملية الحيوية تتمثل في وهم التسرع و القفز عن تشابكات الواقع و بالتالي إقحام الحزب و المجتمع في عملية صراع داخلي مبكرة"³.

ثمة خطر آخر هو ، استمرار العمل بنفس المعايير و الأداء و الأدوات السابقة ، الأمر الذي يقود الحزب إلى دائرة العجز عن استيعاب حركة الواقع ، و بالتالي إضاعة فرص ثمينة لتجديد بنيته و رؤيته و ممارسته، يتأتى هذا الخطر الجدي ، عن عقلية قاصرة و نرجسية ، تفسر نجاح الحزب و تستخدمه باعتباره نجاحاً شخصياً ، الأمر الذي يعني السقوط في وهم أن البنية و القيادة و الممارسة و الآليات التي أتى النجاح في ظلها في لحظة أو مرحلة ما ، صالحة لكل زمان و مكان. إن الوقوع في أسر هذا المحذور الخطر ، يؤثر على خلل منهجي و معرفي تجاه بديهيتين هما⁴:

إغفال مبدأ التجديد كخط ناظم يعبر موضوعياً عن مبدأ تعاقب الأجيال بصورة طبيعية في المجتمع و الحزب . إن إغفال هذا المبدأ و عدم وعيه بعمق ، ينقل فعله من ديناميات التكريم و التكامل و التواصل بالمعنى الإيجابي ، إلى ديناميات الصراع و الصدام .

القفز عن بديهية أن المجتمع يملك طاقات و كفاءات مبدعة أكثر من كل الأحزاب السياسية مجتمعة . يقود إغفال هذه الحقيقة إلى البيروقراطية و علاقة فوقية مع المجتمع.

هكذا تصل الوثيقة إلى نتيجة مفادها " إن عملية التجديد في الحزب ذات طابع موضوعي ، مستمرة و متواصلة باستمرار و شاملة لكل الجوانب . يستدعي حماية عملية التجديد من مصيدة الشكلية ، و الفهم الضيق ، الذي يحصرها في الحراك و التبادل الحزبي الداخلي ، و إعادة النظر الشكلية في النصوص بصورة مجردة ، إلى مستوى التعامل معها ، مفهوماً و ممارسة ، كعملية تبادل فعالة بين الحزب و المجتمع . إن التجديد الحقيقي يكون بإضافة طاقات جديدة ، لم تكن أصلاً موجودة داخل الأطر الحزبية . هذا يعني بالضرورة ، الارتقاء بمعايير التجديد لتصبح متناغمة مع أفضل ما يضمه و يختزنه المجتمع من كفاءات ، و إلا سيجد الحزب نفسه في لحظة معينة أمام مشكلة جدية ، تتجلى في تراجع مستوى معايير قيادته و كوادره و أعضائه و بناءه و ممارسته"⁵.

وبناء على ذلك، كما تضيف الوثيقة " فإن عملية التجديد بقدر ما هي عملية موضوعية تعكس قوانين الحياة ، بقدر ما يجب أن تتم في الحزب بصورة واعية ، و إلا ستتحول إلى عملية عفوية ، تجري تحت ضغط الأزمات و الأحداث مع ما يرافق ذلك من نبذ للكفاءات ، و نزيف داخلي ، و فقدان للهيبة و الثقة على أكثر من مستوى، لأن الأمر لن يقف عند حدود التذمرات الداخلية والاستنكاف، بل -وهذا هو الأخطر- سيتعداها إلى تآكل الحزب كمشروع

¹ المصدر السابق - ص27.

² المصدر السابق - ص28.

³ المصدر السابق - ص28.

⁴ المصدر السابق - ص29.

⁵ المصدر السابق - ص30.

سياسي -اجتماعي- تحرري. وتبعاً لذلك، فقدان المبادرة، والتخلف عن صيرورات المجتمع، واستحقاقات الصراع الأشمل¹.

"إن عملية التجديد الحزبي تشمل أيضاً التجديد على صعيد الرؤية السياسية والفكرية والاجتماعية، و البنى و الأطر و البرامج، بصورة مستمرة و متواصلة ارتباطاً بحركة الواقع و شروط الصراع، و الأهداف الوطنية و القومية، و تبعاً لذلك التجديد في وظيفة الحزب و دوره"².

إن عملية التجديد من ناحية المبدأ، هي عملية موضوعية، لكنها يجب أن تتم في الحزب بصورة واعية، هذا يعني، أن هيئات الحزب القيادية، يجب أن تملك الوعي و الكفاءة و الصبر لإدارة هذه العملية بنجاح و إنقاذها من مزاجية الأفراد، ومما يتراكم من هبوط في المعايير مع مرور الزمن، وما تفرضه عملية احتدام الصراع من إعادة نظر في المعايير بصورة متواصلة، وإلا ستتخلف عن مواكبة الأحداث واستحقاقات المشروع بجانيه التحرري والاجتماعي، وهو الأمر الذي يقود لتأسيس ديناميات كبح داخلية حفاظاً على سقوف الوعي والأداء والبنى القائمة³.

وترى الوثيقة بحق " أن نجاح القيادة في إدارة هذه العملية و إطلاق فعاليتها لأقصى مدى، هو معيار عمق وعيها لدورها ووظيفتها في إطار الحزب كمشروع وطني شامل و ممتد و متواصل و متجدد باستمرار، كظاهرة اجتماعية عمرها من عمر المجتمع و ليس الأفراد، هذا الأمر يعني حكماً أن ثقل دور القيادة و مكانتها في صفحات تاريخ الحزب و الوطن، مرتبطان بقدرتها على شروط استمرار الحزب و تطوره، ارتباطاً بدوره ووظيفته كحامل لرؤية سياسية-اجتماعية متطورة باستمرار تبعاً لتطور الواقع الموضوعي والذاتي، وتبعاً لتطور الأهداف من مرحلة لأخرى⁴. حيث تؤكد الوثيقة على أن هذا الدور المطلوب من الهيئات القيادية مرهون بعمق وعي هذه الهيئات، إن وعي الهيئات القيادية أفراداً و جماعة يعني أن تقوم بتوفير شروط ارتقائها بذاتها باستمرار، عبر التغذية المستمرة للعقل، و التجديد المستمر للذات بتوظيف كفاءات جديدة و إخلاء من لم يعد لديه القدرة على التقدم، أو من تثبت الممارسة عجزه و تخلفه سواء بحكم عوامل موضوعية أو ذاتية". لان القيادة -كما توضح الوثيقة - " تحتل، عبر هذه العملية و النجاح في تأمين شروطها، دورها و مكانتها في تاريخ الحزب و الشعب و لا تختلسه اختلاساً في غفلة من الحزب أو الزمن، لأنها تستعيد في هذا المجال مضامين وأبعاد الفكرة التي أطلقتها الجبهة الشعبية في مرحلة متقدمة، من تاريخها ألا وهي : "مبدأ التحول"، بما هو عملية شاملة ومتواصلة دائماً وأبداً، وحيث يتماهى التحول تماماً مع مبدأ التجديد الذي أتينا على ركانزه ونواظمه الموضوعية والذاتية⁵.

أخيراً تستذكر الوثيقة موضوعة التحول - كحزب ماركسي - بقولها " إن إعادة الاعتبار للتحول، بما هو عملية تجديد مستمر، تحفظ للجبهة الشعبية تاريخها وحقوقها، وتسليحها بمبدأ أن يكون التجدد جوهر حياة الحزب ومصدر شبابيه. إن التاريخ مدعاة للفخر، ولكن الفخر الأكبر هو في الاستمرار بالمستقبل عبر عطاء متواصل وكثيف، وهذا غير ممكن إلا إذا واصل الحزب تجدد بصورة دائمة كحامل لمصالح وأهداف الشعب الوطنية والاجتماعية العليا، ليس في مرحلة ما، بل في كل المراحل. إن شرط ذلك، وكما هو معروف، تحضير الذات، وعبر التجدد، للمستقبل⁶.

¹ المصدر السابق - ص31.

² المصدر السابق - ص31.

³ المصدر السابق - ص32.

⁴ المصدر السابق - ص33.

⁵ المصدر السابق - ص34.

⁶ المصدر السابق - ص34.

وتضيف الوثيقة مخاطبة كافة الرفاق في الجبهة " إن واجبنا جميعاً ، سواء في هيئات الحزب و منظماته و أعضائه أو أصحاب فكر و مسؤولية وطنية الارتقاء لمستوى هذه المهمة الإنهاضية الكبرى ، بوصفها شأناً وطنياً قبل أن تكون مسألة حزبية ، بهذا نؤسس جميعاً في الداخل و الخارج فكراً و عملياً ، للانتقال من مرحلة الأزمة و المروحة و الإحباط و اليأس و التذمر إلى مرحلة النهوض عبر تلبية اشتراطاتها و استحقاقاتها التي نحن على ثقة أننا قادرون عليها ، فيما لو قمنا بما نستطيع . كما أننا على ثقة أن الحزب يملك إمكانات النهوض ، على الرغم من كل الأثقال التي يعاني منها و التحديات الوطنية الكبرى التي تواجهه ، و مفاعيل الأزمة التي يعيشها"¹ .

أخيراً ، يهمننا أن نشير إلى أن عملية التحول عاشت نوعاً من المفارقة أو الثنائية المتناقضة ، فالجبهة الشعبية وعلى الرغم من توجيهها الماركسي الصادق ، إلا أنها لم تستطع الموائمة أو التفاعل الايجابي بين هويتها الماركسية المعلنة وفق وثائق مؤتمراتها ، وبين سياساتها وبنائها التنظيمية التي لم تستطع توفير الأسس المطلوبة لعملية التفاعل أو التزاوج بين النظرية من ناحية و تلك البنى التنظيمية من ناحية ثانية، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الذهن السائدة في معظم الهيئات والكوادر القيادية المقررة في الجبهة في تلك المرحلة ، والتي ظلت كما يبدو أسيرة لماضيها ، خاصة فيما يتعلق بالتزامها بالمفاهيم القومية التقليدية و عدم قدرتها في فهم واستيعاب طروحات النظرية الماركسية ومنهجها ، إلى جانب استمرار ظاهرة الخلط وعدم التمييز بين الأهداف الاستراتيجية الكبرى والأهداف التكتيكية، وبالتالي الانشداد في أغلب المحطات لما هو استراتيجي ، ما يعني جموداً على تلك المواقف بعيداً عن ضرورات الحركة المطلوبة - في تلك المرحلة وكل المراحل - ضد منطق الثبات مما أثر على فعالية الجبهة وأدى في بعض الاحيان إلى عزلتها ، إلى جانب أن عدداً من القرارات أو الممارسات التي أكدت أن تجربة الجبهة التاريخية - واللاحقة فيما بعد - لم تخلُ من أخطاء على حد قول المؤسس الراحل د. جورج حبش حينما أكد على "أننا لم نستعمل عقلنا كما يجب، كنا نقاتل بسواعدنا أولاً وبقلوبنا ثانياً ... أما العقل فلم نستعمله بما فيه الكفاية"² ، وفي قوله أيضاً "إن إلتزام الجبهة بالفكر الماركسي لم يمنع وقوعها في بعض الأخطاء والفهم الميكانيكي للمسائل"³، ولذلك فإن دروس وعبر مؤتمرات الجبهة وقراراتها الخاصة بموضوع التحول ، تتجلى في ضرورة النظر إلى عملية التحول ، كعملية جدلية في إطار المنظومة الفكرية والسياسية والتنظيمية المتكاملة، بحيث لا يجوز للكادر أن يكتفي فقط بقراءة العديد من الكتب الماركسية دون أن يتعاطى مع القضايا الأخرى ، السياسية والتنظيمية ، والمجتمعية ، والجماعية برؤية شمولية مترابطة ، فالقراءة أو التثقيف الحزبي ، على أهميته وضرورته وأولويته القصوى ، إلا أنه يظل طريقاً أو بعداً أحادياً لا يمكن ان يحقق تأثيره أو نتائجه المأمولة في عملية التحول بدون التفاعل مع كافة القضايا الأخرى بصورة شاملة ومترابطة ، بحيث يمكن عندئذ الحديث عن تحول النظرية الماركسية إلى منهج عمل ، وإلى سياسات وأوضاع وهياكل تنظيمية متلائمة مع شروط التحول، وبدون ذلك تظل الماركسية مجرد لافتة حمراء أو شعاراً مرفوعاً محكوماً للشكل أو المظاهر بعيداً عن الجوهر الحقيقي الذي توخته أو استهدفته عملية التحول منذ المؤتمر الأول للجبهة.

غازي الصوراني

20/8/2011

¹ المصدر السابق - ص 35

² محمود سويد - حوار شامل مع الحكيم - إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - ص 117.

³ المصدر السابق - ص 31 .

من وحي العدوان الهيجي على قطاع غزة ... حديث في جوهر الصراع العربي الصهيوني

نقدم فيما يلي لكل أحرار العالم وأصدقاء الشعب الفلسطيني، الدليل بالدم والصورة التي تجسد بشاعة الهجمة العدوانية على قطاع غزة، بمثل ما تجسد حقيقة الحركة الصهيونية ودولتها العنصرية، ما يعني ان فكرة المقاومة الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني العربية، انطلاقا من ان الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية. من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض تناحري مطلق. فإما الكيان الصهيوني المتمدد وإما الأمة العربية الموحدة المتقدمة. لذلك فإن التعامل مع الكيان الصهيوني وكأنه كيان طبيعي شأنه شأن المجتمع التركي أو الإيراني أو الفرنسي أو الصيني والاعتراف بهذا الكيان هو في جوهره نفي للذات العربية، أي إنه انتحار قومي، لا أكثر ولا أقل. وهو فوق ذلك انتحار للعقل. فقبول الكيان الصهيوني هو في جوهره قبول لأسطورة الأمة اليهودية وأسطورة امتلاكها أرض فلسطين وأسطورة الشعب المختار، وما إلى ذلك من أساطير يرفضها العقل والعلم.

لقد توضح خلال العقود الماضية بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي، وبالتالي يجب ان تتأسس الرؤية لدى الفلسطينيين والعرب انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه.

فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الإمبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين، هذه البديهة هي التي تفرض علينا إعادة تقييم أوضاعنا وأفكارنا وسياساتنا.

لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني، من أجل أن يعاد تأسيس إستراتيجية النضال الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بمستويين:

-الأول هو أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية والرأسماليات التابعة، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء، وليس من الممكن أن نصل إلى تحرير فلسطين خارج إطار هذا الصراع، الذي يجب أن يفضي إلى التحرير والوحدة القومية والتطور والدمقرطة والحدثة في مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد.

-الثاني هو أنه من الضروري بلورة حل ديمقراطي لـ "المسألة اليهودية" لمن يقبل من اليهود أن يعيش في ظل دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية.

انطلاقاً من ذلك نعتقد بضرورة الحوار حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية كموقف استراتيجي، يسهم في توسيع البحث في هذا الموضوع.

صور تجسد بشاعة الممارسات النازية الصهيونية ضد شعبنا، بمثل ما تراكم وتجسد في اذهان الشعب الفلسطيني وشعوبنا العربية أن الصراع مع هذا العدو هو في شكله وجوهره صراعاً وجودياً.



إن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" سنظل هوية مزيفة ، مضطربة غير قادرة على اثبات وجودها بصورة علمية او موضوعية او تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الاكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية ، فإسرائيل سنظل "كياناً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي او العلمي، كما هو الحال بالنسبة للحديث عن "أمة إسلامية أو مسيحية أو بوذية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمع عسكري يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية ، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر ، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزماتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم ، إذ انه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام ، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، ما يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من ازماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري - البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القدرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في مجتمع عربي اشتراكي موحد .

في السياسة ، كما في الحرب ، ثمة أشخاص يصلون إلى أعلى المراتب القيادية من تحت السلاح. فهم لا يركبون إلى هذه المراتب وفق حسبهم ، أو نسبهم ، أو انتماءهم الطبقي، ولا حتى شهاداتهم العلمية ، بل يحتلون مراكزهم بمواقفهم المبدئية وثورتهم ووعيهم العميق بمبادئ وأفكار حزبهم، وبكفاحهم ومثابرتهم وبسالتهم النابعة من التزامهم الأخلاقي، على الصعيدين الذاتي والثوري، و(أبو علي) من هذا النوع من القادة ، ففي كل سنوات حياته كان حريصاً على التطابق بين ممارساته وأخلاقه ، بمثل حرصه الالتزام في السياسة بالمنطلقات الفكرية لحزبه .

وإذا كان الإنسان هو مجموع صفاته، فيمكن القول عن الشهيد القائد أبو علي مصطفى أنه تحلى بالصفات، التي يمكن من خلالها الحكم على مصداقية انتماء والتزام أي عضو في الجبهة الشعبية أو في أي حزب ثوري ، وهي

صفات أخلاقية عالية، تتجلى في ممارسة قيم الصدق، البساطة والتواضع والتقشف والابتعاد عن الاستعراض، كما تميز أيضاً بالجرأة؛ المواجهة؛ الشجاعة المبدئية؛ والدفاع عن القناعات والمواقف، مستلهماً في كل ذلك سمات رفيقه القائد جورج حبش، بمثل استلهامه للسمات التي تجسد السلوك الثوري والقيم الأخلاقية للكادر الجبهاوي، التي ركزت -وفق المنهج التربوي للجبهة- على تواضع العضو واستقامته وتفانيه ومثابرته ووعيه وانضباطه الحزبي ورفضه لأي شكل من أشكال الانحراف التنظيمي أو الفكري أو السياسي واحترامه لرفاقه، منطلقاً في كل ذلك من قناعاته بمبادئ الجبهة السياسية والفكرية، وموقفه من العمل الوطني والاجتماعي .

كان الشهيد (أبو علي) مثلاً للمثقف العصامي الذي استطاع امتلاك مواصفات المثقف العضوي¹، حيث امتزجت تربيته الفكرية والثقافية في الحركة والجبهة بالثقافة الشعبية المحببة غير المتعالية .

ففي العقدين الأخيرين قبل استشهاده، ارتقى وعي الرفيق (أبو علي) إلى حالة تراكمية من النضوج المعرفي الواعي بالماركسية، إلى درجة أنه كان يؤمن تماماً بأن الهروب من تعبير الماركسية لدى بعض الأحزاب، هو هروب من التراث الماركسي كله، حيث أدرك أن التراجع عن الماركسية لحساب كلمة اليسار والمنهج الجدلي، معناه أن البنية الثورية (السياسية والتنظيمية) ستتراجع بالضرورة، إذ لا يمكن موضوعياً، الحديث عن المنهج المادي الجدلي دون الماركسية، وبالتالي، فإن الهروب من الماركسية باسم المنهج الجدلي، خطوة تؤكد انتصار التيار الليبرالي البرجوازي الصغير، داخل الحزب الشيوعي أو اليساري من جهة، أو تجسيداً للانتهازية الليبرالية أو لعدم الوعي بأهمية اعتماد الماركسية كشرطٍ للتعاطي مع المنهج المادي الجدلي من جهة ثانية، إذ أن معنى تغييب وشطب كلمة الماركسية من أدبيات هذا الحزب أو الفصيل اليساري أو ذاك، يستهدف ليس إزالة الشكل أو الاسم فحسب، بل سيؤدي -وهنا مكنم الخطر- إلى رخاوة وإضعاف مفاهيم النضال ضد الإمبريالية وحليفها الصهيوني، وضد كل أشكال الاستغلال والاضطهاد الرأسمالي من ناحية، وإزاحة مفاهيم الصراع الطبقي ومظاهر التبعية والتخلف والاستغلال الكومبرادوري في بلدان الوطن العربي من ناحية ثانية، إذ أن المنهج وحده سيفقد معناه وغايته إن لم يستند إلى النظرية بكل مكوناتها الفلسفية والاقتصادية والسياسية وصراع الطبقات .

وفي هذا الجانب، نستذكر رفيقنا خالد جورج حبش، بمثل ما نستذكر رفيقنا أبا علي والعديد من الرفاق، الشهداء منهم، والأحياء الذين ضحوا وقضوا معظم سنوات عمرهم في سجون العدو في مقدمتهم رفيقنا المناضل الوطني والقومي الأممي أحمد سعدات، فقد ارتأى كل هؤلاء ومعهم العديد من القادة والكوادر أن مفهوم الثورة لا يتحدد معناه ومغزاه الحقيقيان ولا يكتسب عقلانيته إلا في الماركسية ومنهجها المادي الجدلي معاً، في إطار النضال الوطني والقومي ببعديه التحرري والطبقي الديمقراطي.

أما موقف الرفيق (أبو علي) وقناعاته الذاتية والموضوعية بالماركسية، فقد أوضح هذا الموقف في مقابلاته مع فضائية الجزيرة (أيار/مايو 2000)، رداً على سؤال مقدم البرنامج حول أزمة الجبهة وموقفها من الماركسية فقال "إننا نقر بأن هناك إشكاليات على صعيد البنية التنظيمية، وعلى صعيد البنية الفكرية والسياسية، وتحتاج إلى معالجة، نحن لا نهرب من الأزمة، وإنما نواجه الأزمة، ونواجهها بأسئلة موجهة للذات كمعنى بنيوي، هذا الأمر واضح لنا،

¹ المثقف العضوي هو الحامل لمهوم الجماهير الفقيرة وكل المحرومين والمضطهدين والكادحين، وفي هذا السياق يرى غرامشي أن الحزب الثوري هو وحده القادر على تكوين طبقة جديدة من المثقفين العضويين المرتبطين بمهوم الناس وقضايا العمال والفلاحين. إن هؤلاء المثقفون العضويون يمكنهم أن يشكلوا هيمنة بديلة عن الهيمنة الرأسمالية، إذ كان يؤمن بانهم قادرين على صنع المعجزات إذا ما التزموا بقضية الشعب الأساسية التزاماً عضوياً وحيوياً ويكمل غرامشي قائلًا: "إن البورجوازية تخشاهم وتعرف أن نفوذهم كبير ولذلك تحاول أن تشتريهم بأي شكل".

ونحن نصارح أنفسنا فيه بمنتهى الشجاعة " ... أما بالنسبة للماركسية فأقول: " نعم نحن لا زلنا نعلن عن أنفسنا أننا ننتمي إلى عالم الماركسية كنظرية علمية، فالماركسية ملك للبشرية، وسيظل مضمونها وجوهرها النقيض للرأسمالية وكل أشكال الاستغلال والاضطهاد، هو المحفز لشعوب العالم الفقيرة في الخلاص من شرور الرأسمالية ... وبغض النظر عن كل الذي جرى في العالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، سنظل الماركسية هي المرشد بالنسبة لنا في الجبهة في كل مسيرة نضالنا في المرحلة الراهنة كما في المستقبل .

إنّ إيمان (أبو علي) بمبادئ الجبهة من ناحية وبالإنسان عموماً ، وبالإنسان الفلسطيني والعربي خصوصاً ، هو الذي دفعه إلى التمسك بالمشروع الماركسي وترابطه الوطيد بمفاهيم التحرر الوطني الديمقراطي على صعيد فلسطين والوطن العربي .

في الذكرى السنوية العاشرة لاستشهاده ، نستذكر رفيقنا الغائب الحاضر ونقول بفخر "ليس محل شك أنّ (أبو علي مصطفى) هو الفلسطيني الوحيد ، ويكاد أن يكون العربي الوحيد، الذي يصبح فيه عاملٌ فقيرٌ أميناً عامّاً لحزبٍ سياسي ، وتكشف هذه الظاهرة الممتنعة النادرة في بعض عبارتها الفكرية الثقيلة عن : فك التباسٍ حقيقي بين مفهوم الطليعة ومضمونها الطبقي. لقد بقي هذا الالتباس مشروعاً ومبرراً في نظرية الانسلاخ الطبقي، فقط على يد (أبو علي مصطفى) استحال مفهوم الطليعة طبقياً خالصاً ؛ بل طبقياً حاراً ومباشراً دون انسلخات طبقية" وما أحوج جبهتنا الشعبية اليوم ، إلى بلورة وتحقيق مفهوم الطليعة، عبر سياقه أو وعاءه الطبقي الطبيعي وأقصد بذلك الشرائح الفقيرة والكادحين من العمال والفلاحين .

كما نفتخر أيضاً ، بأن رفيقنا الشهيد القائد أبو علي تميز بشخصيته الجمعية المقتدرة متعددة المعاني والأبعاد ، والباحثة عن كل ما هو جديّ وخلاق في حياة الوطن والحزب والناس ، والمفعمة بالصدق والمبدئية والنزاهة والجديّة وطول النفس ، والحاضنة الخصيبة الدافئة للآراء والاجتهادات .

وارتباطاً وانعكاساً لهذه السمات ، لم يكن صعوده على رأس الجبهة، خاضعاً لأي تساؤل ، بل كان صعوداً ديمقراطياً بما يشبه الإجماع ، وليس من المبالغة القول أنّ هذا الصعود كان متعالياً على أية "تناقضات داخلية" ، أو لنقل "مجموعات شللية أو تكتلات شخصية أو محاور اجتهادية، هي غالباً ما تلعب الدور الرئيس، داخل فصائلنا وأحزابنا ومجتمعاتنا في تحديد رأس الجماعة لأسباب متنوعة؛ أهمها التخلف في الوعي وضعف المصداقية الثورية. بالطبع كان صعود رفيقنا (أبي علي) نقيضاً لكل مظاهر التخلف أو الأزمة الداخلية ، وكان صعوداً منسجماً مع طبيعة البيئة التنظيمية والفكرية الداخلية للجبهة التي تحتكم لمعايير الكفاءة والموهبة والاقتدار في صياغة المسؤوليات القيادية ، وهذه المعايير التي لم تزل حتى اللحظة محدّداً أولياً في وثائق الجبهة ونظامها الداخلي ، هي ما يجب أن يُعَوَّل عليها لاستيعاب وتجاوز الأزمة الراهنة صوب النهوض، وهي إمكانية قابلةٌ للتحقق، إذا ما توفرت عناصر الوعي العميق بمبادئ الجبهة وأسسها التنظيمية وهويتها الفكرية الماركسية ومنهجها .

إنّ المسار النضالي ، الفكري والسياسي والكفاحي لرفيقنا الخالد (أبو علي) ، محمولاً بكل سماته الشخصية الأخلاقية ، ومواصفاته الثورية، ومصاديقته العالية، وقناعاته النابعة من وجدانه وعقله الشغوف بفكر جبهته وهويتها ومبادئها ، تجلّت بعد عودته إلى أرض الوطن عندما أطلق شعار " عدنا لنقاوم لا لنساوم" ، وفي ظل تطور وتنامي دور الجبهة ، واستعدادتها لبعض عافيتها وشعبيتها وجماهيريتها، أدرك العدو حجم المخاطر، التي يمثّلها مثل هذا القائد، ليس فقط لما قام به من جهودٍ كبيرة على صعيد أوضاع الجبهة الشعبية؛ بل لما لعبه من دورٍ إيجابي على

صعيد وحدة النضال الفلسطيني ، الأمر الذي جعل رأس الدولة الصهيونية، يتخذ قراراً بتصفية هذا الرمز والقائد الفلسطيني، مراهنأً بذلك على تفكك الجبهة.

ولكن جاءت التطورات اللاحقة لتثبت باللموس، أنه على الرغم من الخسارة الكبيرة، التي منيت بها الجبهة بفقدان هذا القائد الكبير، إلا أنها استطاعت أن تحافظ على بنيتها ، ونتقدم بخطوات إلى أمام -خاصة في الوطن المحتل- على طريق استردادها لدورها وفعلها، على الرغم من كل الظروف المجافية من حولها وفي محيطها العربي والإقليمي والدولي .

يقول غسان كنفاني في قصة "المدفع": "كم هو بشع الموت، وكم هو جميل أن يختار الإنسان القدر الذي يريد." اختار (أبو علي مصطفى) قدره عندما اختار طريق النضال، ولأنّ (أبو علي) اختار قدره، فقد اختاره القدر ليكون قائداً قدوة في التطابق الخلاق بين الفكر والممارسة ، كما في النضال والتضحية .

سيرة (أبي علي مصطفى) ودوره في مجرى العمل الوطني الفلسطيني. لا تستحق أن تدرس فقط لتُخلد في ذاكرة الأجيال، بل تستحق أن تدرس أيضاً لأنها ، "تنم عن السبب الذي حمل صانع القرار (الإسرائيلي) على تصفية صاحبها. وهي في أي حال سيرة رجل امتزجت حياته الشخصية امتزاجاً كاملاً بالحياة العامة فقدمت إيجازاً بليغاً لمسيرة العمل الوطني الفلسطيني منذ العام 1948".

إنّ فقد الساحة الفلسطينية لـ(مصطفى الزبري) يشكل خسارة لن ينفع التعزّي في التقليل من حجمها. أما وقد وقع ما وقع، فللجهود الرامية إلى التعويض أن تتجّه في اتجاه تقليل تأثير هذه الخسارة على الجبهة وعلى مجمل العمل الوطني. والأمل في هذا المجال معقودٌ على استمرار النهج الذي اختطه القائد الراحل .

وإننا إذ نحتفل اليوم بالذكرى العاشرة لاستشهاده ، لنستلهم من تجربته بوعي واحترام عميقين دروساً وعبراً، ونؤكد أيضاً على الرغم من كل مرارة اللحظة الراهنة- أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هذا الحزب الذي ترعرع في أوساط الجماهير الشعبية وضم في صفوفه الكثيرين من خيرة أبنائها وطلّاعها، سيظل وفيّاً لمبادئه وتضحيات أبنائه ، وفي المقدمة منهم (أبو علي مصطفى) ، الذي ظل ملتزماً بمبادئ الجبهة وهويتها الفكرية ، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ، في صيرورة تطورها وتجدها الدائمين في كل مسيرة حياته النضالية، حتى لحظة استشهاده وخلوده الأبدى .

غازي الصوراني

2011/8/29

وثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة الشعبية :

بوصلة رفاقنا للمرحلة الراهنة والمستقبل

منذ أن أطلقت بيانها السياسي الأول في 1967/12/11 ، الموجه للشعب الفلسطيني والأمة العربية، والداعي لممارسة النضال الوطني التحرري والاستمرار فيه حتى الانتصار بالرغم من كل الصعاب ، تميزت الجبهة الشعبية بمصادقيتها وصلابة موقفها ووضوحه في كل المنعطفات السياسية، عبر الدور المميز الذي لعبته وما تزال، في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني سياسياً وعسكرياً وجماهيرياً، ليس فقط من كون الجبهة الشعبية قدمت أكثر من

ثلاثة آلاف شهيد منذ انطلاقتها حتى الآن وعشرات الآلاف من المعتقلين والجرحى على مذبح قضية شعبنا الوطنية، بل أيضا ، لأن الجبهة كانت - ومازالت - قادرة على استكشاف المستقبل وإعطاء التحليل العلمي والدقيق للأحداث والتطورات التي تشهدها ساحات العمل الوطني والقومي والأممي بصورة جدلية ومترابطة.

إن الجبهة الشعبية، بالرغم من كل ما رافق هذه المسيرة المليئة بالانجازات والتواءات والانكسارات، والمطبات السياسية وغير السياسية، استطاعت الحفاظ على دورها ، وعلى أدائها ، انطلاقاً من إيمانها العميق بمبادئها ورؤيتها ودورها ليس في مجابهة الاستحقاقات الراهنة في كل لحظة بما في ذلك الوضع المأزوم الراهن فحسب بل في الإسهام الثوري في صنع وبلورة معالم المستقبل الذي تتحقق فيه أهداف وأمان شعبنا وامتنا العربية في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية.

إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية والجماعية للجبهة تتحدد في ضوء مدى تأسيس تلك الوظائف على رؤية صائبة ، وأن تصاغ بدورها انطلاقاً من قراءة واعية وموضوعية لكافة المتغيرات السياسية والمجتمعية والفكرية ، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدولي ، وهنا بالضبط يتجسد المعنى الحقيقي للأعباء والمسئولية الملقاة على عاتق كل عضو من أعضائها، وصولاً إلى النتائج المأمولة التي يتمكنهم من تحقيق عملية النهوض بالجبهة صوب دورها الطليعي المنشود، الأمر الذي يستوجب الوقوف والتأمل والنقاش العقلاني الهادئ أمام الكلمات والمصطلحات والمفاهيم المطروحة في وثائقها -تاريخياً وراهناً- ، بما يضمن الوصول إلى بلورة الرؤية الموضوعية الشاملة للقضايا السياسية والفكرية والتنظيمية، كضمانة لمسيرة الجبهة في نضالها الراهن والمستقبلي لتحقيق أهداف شعبنا في التحرر الوطني والديمقراطي .

إن هذه الدعوة للنقاش الموضوعي الجاد ليس الغرض منها الغوص في غياهب اللغة والمفاهيم كما قد يذهب البعض بالتفسير ، بل لأعلى درجة من النزاهة والاستقامة الأخلاقية لجميع الرفاق فيما يقولون ويفعلون، أي المطابقة الخلاقة بين النظرية والممارسة، بكلمة محددة أن يلتزموا بمصادقية عالية في تطبيقهم المبادئ والأفكار التي آمنوا بها، حتى لا ينحرف النقاش عن جوهره ليصبح بحثاً ودفاعاً عن هذا الموقف أو ذاك ارتباطاً بموقف مسبق.

فإذا كان هدف الرفاق في الجبهة، الدخول إلى المعرفة الموضوعية في كافة القضايا والمهام الملقاة على عاتقهم، فالأولى بهم أن يتفحصوا أولاً ، سلامة سلاحهم على هذا الصعيد أي الأدوات المعرفية المستخدمة، ونقصد بذلك الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، ذلك إن نجاحهم في تأدية مهمة أروادها لأنفسهم هو رهن تحديدها بدقة، وإذ يواجهون اليوم مرحلة جديدة ، فيجب أن يبقى ماثلًا في أذهانهم أنها من طبيعة تراكمية وتكاملية قادت وتقود إلى حصيلة إجمالية لا يجوز رؤيتها بمعزل عن عناصرها المكونة، ومن هذا المنطلق يمكن تقييم وثائق ومؤتمرات الجبهة عبر مسيرتها ، فالمؤتمر الوطني -في هذه المرحلة أو في المستقبل- ليس إلا جزءاً من عام هو مسيرة الجبهة، ولكن يمكن النظر إليه كعام قائم بذاته، يتكون من خاص أول، هو الوثائق، وخاص ثاني، وهو الأهم ارتباطاً بالنقاش الواعي المعمق لتلك الوثائق ، وبناء عليه ، فإن جميع الرفاق أمام مهام متصلة ، تتحدد قيمة كل واحدة منها فيما يسبقها وما يليها من مهام.

انسجاماً مع كل ما تقدم فإن منطق الأمور، أن ينطلق جميع الرفاق في نقاشهم للوثائق المطروحة -في المؤتمرات الوطنية أو الفرعية- من فكرة مركزية وجوهرية مفادها أنهم جميعاً سيتعاطون مع هذه الوثائق لكي يبلوروا معاً نصاً واضحاً للجبهة الشعبية يعكس صورتها الحقيقية والشاملة ، كما هي في الواقع والماضي وكما يجب أن تكون عليه في المستقبل ، لا نصاً يمثل رأي هذا الرفيق أو ذاك ، هذه الجهة التنظيمية أو تلك، في فترة أو أخرى.

إن ما تقدم ، يتطلب من الجبهة ترسيخ الأسس العلمية الصحيحة لبناء حركة ثورية صحيحة تطرد كل مظاهر الأزمات الفكرية والتنظيمية والسياسية ، بما يمكنها من مواجهة هذه التحولات السريعة المعقدة على المستوى المحلي و القومي والعالمي، و إلا فإن مسيرتها التحررية الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق، إذا لم نلتزم بصورة واعية وخلقة بعيدة عن الجمود، بالأسس التي يقوم عليها الحزب الثوري وهي تحديداً أربعة أسس :

(1) الأساس التنظيمي .

(2) الأساس الأيديولوجي.

(3) الأساس السياسي .

(4) الأساس الكفاحي بكل مضامينه التي يتوجب أن تجسد بوحي عميق وإرادة صلبة جوهر الأسس الثلاثة السابقة.

فإذا تعرضت هذه المبادئ لأي شكل من أشكال التعطيل أو الرخاوة، فلا معنى لذلك سوى تعريض الحزب بهذه الدرجة أو تلك لحالة من الركود أو التراجع والشلل ومن ثم الخضوع للنزعات الانتهازية والشللية المدمرة لأفكار الحزب ومبادئه وفاعليته .

فإذا كفت أيديولوجيا الحزب عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ويعبر عن مصالح الجماهير الشعبية وطموحاتها فإن الحزب يفقد تأثيره تدريجياً فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية.

فالحزب السياسي الثوري ، ليس المنظم والقائد والطليلة للجماهير فقط ، بل إنه أساساً "مدخل" الوعي لها . من هنا كانت أهمية المراجعة واستعادة المبادرة فكرياً وتنظيمياً ، لتفسير ما حدث وتقديم أطروحة صائبة لأسئلة مطروحة وفراغ ذهني يخطئ من يظن أن العدو لا يحاول سده بأطروحة فكرية فاسدة، والحال هذه فإن المراجعة الجادة ومن ثم تكريس وتعميق وعي الرفاق بأطروحتنا الفكرية الماركسية، ليست ترفاً كما يتوهم البعض، بل ضرورة لا غنى عنها في معركة فكرية مشتعلة، هي جزء لا يتجزأ من الحرب الشاملة التي شنّها ويشنّها العدو الصهيوني الإمبريالي وتابعه النظام الرسمي العربي، لتكريس فكرة الهزيمة نظرياً ونفسياً بعد صناعتها عملياً.

وهنا بالضبط تتجلى الأهمية القصوى المترتبة على طرح سؤال الأزمة الراهنة وكيفية تفكيكها ومجابهتها والخروج منها صوب النهوض ؟ إذا أردنا الإجابة على هذا السؤال، يجب أولاً أن نؤكد على أن اليسار الذي نعينه هنا هو اليسار الماركسي في بعده القومي (ضمن الخصوصية القطرية في كل بلد) الذي يستهدف - على الصعيد الإستراتيجي، الإسهام في الثورة القومية التحررية الديمقراطية ، وإقامة مجتمع اشتراكي عربي، الأساس فيه تحرير الوطن والمواطن. تحرير الوطن من الاغتراب وكل أشكال الاحتلال أو السيطرة الأجنبية، ومن التخلف والتبعية والاستغلال الخارجي، وتحرير المواطن من كل أشكال الاضطهاد الوطني والاستغلال الطبقي ومن الاستبداد ومن كل ما يحول دون الارتقاء بنوعية حياته وتحقيق ذاته.

أخيراً.. إن مهمة الفكر هي توضيح المسار الواقعي، بمعنى وعي الواقع، ولأننا معنيون بالنشاط الواقعي، من الضروري تحديد التصور البرنامجي الذي يشمل الأهداف السياسية المرحلية والاستراتيجية، المتعلقة بتطور مسار حركة النضال الوطني التحرري والديمقراطي، الأهداف التي يتوقف على حلها تطور مجتمعنا الفلسطيني عموماً والطبقات الشعبية خصوصاً في سياق النضال القومي، وهذا ما حاولناه في العديد من وثائقنا وأدبياتنا وبخاصة وثائق مؤتمراتنا ، ولعل هذه المسألة الأخيرة هي التي تحدد جذرية نشاط حزبنا وثوريته، وهي بالتالي التي تحدد الفارق بين

الثوري والإصلاحي، الواقعي والمثالي في الرؤية الماركسية المتطورة المتجددة أبداً، ولهذا ندعو دائماً للمراجعة والنقد للوثائق وللممارسة على السواء.

2011/9/5

رداً على سؤال الصديق Hamid Alfarhan :

حول الأسس التنظيمية والفكرية والسياسية للحزب

الحزب أو الفصيل اليساري، هو الإطار السياسي الأيديولوجي المنظم الذي يملك الإجابات على الأسئلة التي تشغل الناس عموماً، والفقراء والكادحين بصورة خاصة، ويملك رؤية أيديولوجية طبقية واضحة، وأهدافاً مرحلية و إستراتيجية إنسانية وقومية ووطنية .

وبهذا المعنى فإن الحزب هو الشرط المطلق للنضال السياسي .. فلا نضال بدون حزب منظم يقوم على تنظيم الجماهير وفق رؤى و برنامج تنظيمية وفكرية وسياسية تجسد اهداف ومصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية التي تأسس من اجل توعيتها وتحريضها وتنويرها والتفاعل معها والاندماج في صفوفها كضمانة وحيدة لتقدم وانتصار عملية النضال الكفاحي والسياسي والديمقراطي.

اما على صعيد علاقة الفرد/ العضو بالحزب فهي تقاس بمدى قوة انتماءه والتزامه الحزبي ، فالانتماء هو الشعور الذي يلزم الشخص بالولاء للحزب والقضية التي يناضل من أجلها... بكل أبعادها الأيدولوجية والسياسية والتنظيمية...، وشعوره بأنه فرد في جماعة له مالها وعليه ما عليها، وحيث أن مفهوم الالتزام الوظيفي هو حالة تنظيمية سلوكية يمكن ملاحظتها وقياسها. فإن الانتماء هو حالة تنظيمية أكثر عمقاً ورقياً لأنها ذات أبعاد نفسية شعورية ترتبط بمدى عمق الوعي بهوية الحزب ومبادئه وأفكاره وأسس التنظيمية.

اما القناة الفكرية للعضو : فهي لا تقوم على الإيمان الأعمى وغير المسئول بحياة أحسن ومستقبل أفضل ، إنما تستند إلى النظرة العلمية إلى العالم وفهم قوانين التاريخ والتطور الاجتماعي الموضوعية.

الأسس التي يقوم عليها الحزب الثوري وهي :

1 -الأساس التنظيمي : بدون هذا الأساس لا يمكن أن يوجد اصل للحزب اليساري الماركسي. الذي يتشكل أساسا من العناصر الأكثر وعيا من الطبقة العاملة، و من حلفائها الطبقيين كالفلاحين الفقراء ، والمتقنين الثوريين، و الشرائح المتضررة من البورجوازية الصغرى، و العاطلين و أشباه العاطلين. و التنظيم يعتبر أداة و وسيلة في نفس الوقت، أداة تجمع الشرائح الأكثر وعيا، و تطور وعيهم، و ترسم خططهم و تراقب حركتهم ، و تفعّلهم في أوساط الجماهير الكادحة. أما المبادئ الأساسية للحزب الماركسي الثوري : فهي تتحدد - وفق انظمته وقوانينه والياته الداخلية - وتأخذ أسسها من المقولات التالية التي يتوجب ان تنطلق اساسا من الالتزام الواعي بمفهوم الديمقراطية وتطبيقاته: (1) النقد و النقد الذاتي. (2) المحاسبة الفردية و الجماعية. (3) خضوع الأقلية لرأي الأغلبية في اطار الحوار الديمقراطي . (4) القيادة الجماعية التي يتوجب انتخابها لمدة يجب ان لا تزيد عن اربع سنوات لضمان عملية التجدد والتطور الديمقراطي . وفي هذا السياق فإن العلاقة بين المركزية و الديمقراطية هي علاقة جدلية، و لا يمكن للحزب الثوري أن يكون مركزيا صرفا، و لا ديمقراطيا صرفا.(شرط ان لا تتحول المركزية الى قيد للديمقراطية او عقبة في سبيلها) . أما بالنسبة للنقد و النقد الذاتي فلا بد من هذه الثنائية، فالنقد يعني الكشف عن الخطأ في الممارسة

النظرية و العملية وفق منهج دقيق قائم على التحليل العلمي للوقائع و الأحداث بشقيها النظري و العملي قصد حماية الحزب مما قد يتسرب إليه من ممارسات نظرية أو عملية يمينية انتهازية أو يسارية مغامرة . و بذلك يكون سلاح النقد وجيهاً ، و ضروريا شرط الابتعاد به عن الذاتية التي قد تسقط التنظيم في صراعات هامشية .

2- الأساس الأيديولوجي أو الفكري : نظرية الحزب الثوري باعتباره حزبا للطبقة العاملة لا يمكن أن تكون إلا النظرية الماركسية أو الاشتراكية العلمية بشقيها : المادية الديالكتيكية، و المادية التاريخية في تطبيقاتها- عبر المنهج المادي الجدلي - على واقعنا الوطني الفلسطيني والقومي العربي، و المناضل المنتمي إلى الحزب الثوري لابد له من التسلح بهذه النظرية ومنهجها ، و لابد من الاستفادة من مختلف التجارب من اجل رسم برنامج سياسي المرحلي، و تحديد هدفه الاستراتيجي، و المناضل الذي لا يتسلح بالماركسية يبقى عرضة للأخطار و المنزلقات الفكرية ، و خاصة منها ذات الطبيعة الإصلاحية الليبرالية أو اليسارية العدمية والانتهازية . و لذلك ، فإن تحقيق وحدة الهوية الفكرية و تعميقها في أذهان الاعضاء لا يتم إلا عن طريق التسلح المستمر بالفكر الاشتراكي العلمي بهدف تحقيق المستوى الفكري المتقدم والناضج وما سيعكسه من أثار ايجابية جداً بالنسبة لتعميق وتبلور هوية الحزب الفكرية . ويستند هذا الفهم على كون المنهج هو الذي جعل ويجعل الماركسية دليلاً ومرشداً للعمل وليست عقيدة جامدة.

وعلى هذا الأساس فإن الحفاظ على الماركسية و متابعة رسالتها الإنسانية لا يكمن في الدفاع اللاهوتي أو الدوجمائي عن تعاليمها، وإنما بالنقد الدائم لأفكارها و تجديدها ارتباطا بمعطيات الممارسة الاجتماعية. وفي هذا الجانب نؤكد على أن الوعي دون ممارسة ثورية ، لا يؤدي الى انتصار، وكذلك فإن الممارسة الثورية دون وعي ثوري، لا تحقق نفس الغرض.

انهما معا" طريق الانتصار ، لان الوعي الثوري يضيف للحركة العفوية ، العقل والتنظيم ، وهما مكمّن قوة . ولان النشاط العفوي ، يوجد الازمة الشاملة التي تحاصر الفئات الحاكمة (ما تعيشه جماهيرنا في قطاع غزة والضفة مؤشر واضح على تلك الأزمة) ، وتجعل الهجوم لاسقاطها ممكنا ، بل وضروريا" ، لانه يعطي التنظيم (بعد أن يستكمل كافة الشروط) القوة الجبارة التي تدعمه وتجعل انتصاره محتما" .

3- الأساس السياسي : وهو مدخل الرفاق في الجبهة للارتباط بالجماهير عبر فهم واستيعاب مضمون شعارنا: التحرر الوطني والديمقراطي بالارتباط العضوي مع حركة التحرر القومي العربية ، وبالتالي فإن فهمنا في الجبهة لهذا الاساس السياسي هو تجسيد لممارساتنا على الصعيد الوطني التحرري وعلى الصعيد الديمقراطي الذي يمس كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية والقانونية وقضايا المرأة والشباب والنقابات والعمل الجماهيري عموماً، التي تشكل في مجملها منظومة من الحقوق التي يصعب الفصل بينها، و التي تتحدد في إطار برنامج الحزب السياسي المرحلي، و الاستراتيجي. ولذلك فالحزب الثوري يبلور مواقف سياسية مرحلية تتناسب و الشروط الموضوعية المتغيرة، كما تتناسب و حاجات وطموحات الجماهير الشعبية الكادحة، بحيث لا تمر مناسبة دون أن يحدد الحزب الثوري موقفه منها، انطلاقاً من البرنامج العام ، و الذي يشرح الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية محدداً موقف الحزب منها، و طارحاً البديل الذي يعمل المناضلون الحزبيون على تحقيقه من خلال عملهم في مختلف المنظمات الحزبية و الجماهيرية.

اخيراً...إن السمات الأخلاقية للرفاق شأن السمات الأخلاقية لجميع المناضلين ، تتحدد ، قبل كل شيء ، بمبادئ الأخلاق الثورية وقواعدها، إنها الأركان والصفات الأخلاقية التي تتجلى في سلوك الرفيق. وتبرز صفات العضو

الأخلاقية بصورة جلية في الأعمال والتصرفات الوطنية والروح الجماعية والمبدئية والمصادقية والعدل وعدم التسامح
إزاء كل ما يتنافى مع المبادئ والأخلاق الثورية سواء في أوساط الحزب أو في أوساط الجماهير .

غازي الصوراني

2011 / 9 / 6

الحقوق الثابتة لشعبنا الفلسطيني في أرض وطنه فلسطين...رداً على تقرير "جيفري بالمر"

صدر قبل أيام تقرير " لجنة التحقيق " التي شكلها "بان كي مون" المفترض فيه أن يكون أميناً عاماً للأمم المتحدة بدلاً من كونه اليوم أداة رخيصة في يد التحالف الأمريكي/الصهيوني ، وبهذه الصفة قام "بان كي مون" بتكليف رئيس وزراء نيوزيلندا السابق "جيفري بالمر" - المعروف بانحيازه للدولة الصهيونية - بإعداد تقرير حول الاعتداء الإسرائيلي على سفينة مرمرة التركيبة التي كانت تحمل معونات إنسانية إلى سكان قطاع غزة المحاصرين . وبالرغم من بشاعة الاعتداء الصهيوني في اقتحام السفينة المذكورة وقتل (9) وجرح العشرات من ركابها المتضامنين، العزل من السلاح سوى إيمانهم بعدالة القضية الفلسطينية ، ومطالبتهم برفع الحصار الظالم على قطاع غزة ، إلا أن تقرير "بالمر"، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة ، أضفى الشرعية القانونية والسياسية للحصار الصهيوني ، مبرراً للهجوم الإسرائيلي ، معلناً بوقاحة أن "الحصار الصهيوني لقطاع غزة يتوافق مع متطلبات القانون الدولي" وبذلك تتجلى حقيقة الدور الذي تقوم به "الأمم المتحدة" في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي ، وبروز السيطرة الأحادية الأمريكية على مؤسسات "الأمم المتحدة" التي باتت اليوم في خدمة السياسة الأمريكية والصهيونية.

ففي مرحلة العولمة الراهنة تحولت مواقف "الأمم المتحدة" من النقيض إلى النقيض، فبعد أن أصدرت قرارها رقم 3379 في نوفمبر 1975 الذي نص على أن الحركة الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العرقي، تراجعت "الأمم المتحدة" عام 1991 عن قرارها في ضوء خضوعها للعولمة الإمبريالية ، وها هي اليوم عبر "بان كي مون" و " جيفري بالمر" تقوم بإصدار تقرير يشرعن عملية الحصار الصهيوني على قطاع غزة، ما يعني بوضوح هيمنة الشروط والسياسات الامريكية الصهيونية على اللجنة ورئيسها "بالمر" الذي التزم في صياغة تقريره بالاعتبارات السياسية المعادية لحقوق شعبنا ، على حساب القانون الدولي، حينما قام بإضفاء الشرعية على الممارسات العدوانية والنازية الصهيونية ضد شعبنا الفلسطيني إلى جانب شرعية الحصار على قطاع غزة.

على أي حال ، إن إدراكنا للعلاقات الدولية المعولمة الراهنة، وإدراكنا لطبيعة الدور الاستخدامي للأمين العام "بان كي مون" ورئيس اللجنة "بالمر" في التوافق مع النظام الإمبريالي والدولة الصهيونية ، وشرعنة ممارساتها العدوانية ليس ضد حقوقنا التاريخية في فلسطين فحسب، بل أيضاً شرعنة ممارساتها الرافضة لكافة قرارات الشرعية الدولية ، يفرض على أحزاب وفصائل المقاومة الفلسطينية وعلى كل أطراف حركة التحرر العربية ، مزيداً من الجهود المطلوبة لرفض نتائج التقرير والتأكيد على عدم مشروعية الحصار ، وتعرية الدور الاستخدامي الذي يقوم به "بان كي مون" و "بالمر" من جهة ولتأكيد الدور النضالي، التحرري والديمقراطي ، الذي يعني استمرار المقاومة بكل أشكالها ضد الوجود

الصهيوني في بلادنا، انطلاقاً من رؤيتنا الاستراتيجية في إزالة الوجود الصهيوني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها، وهي رؤية منبثقة من وضوح موقفنا والتزامنا بحقوق شعبنا التاريخية وحقه في السيادة على فلسطين . وفي هذا الجانب ، أشير إلى أن السيادة تنطوي على مفهوم أرحب وأعمق، وهو الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لسلطة أو لرئيس أو لملك أو لأمة من الأمم في ارض من الأراضي، المتضمنة في إطار ذلك الحق الشرعي .

وفي جميع الحالات فإن السيادة والحقوق التاريخية لشعبنا الفلسطيني على أرضه لا تنطفئ ولا تزول بفعل الاحتلال القسري للوطن أو بفعل الفتح والاحتصاب والاستيطان، ومن ثم "يجب التفريق بين السيادة القانونية والسيادة السياسية، لان الأخيرة تعني السيطرة -بدوافع القوة والإكراه- بينما الأولى تشير إلى الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لشعب ما في أرضه.

إذن فالسيادة القانونية مرتبطة بالحق الشرعي (التاريخي)، وبالتالي فإن كل أشكال السيطرة أو السيادة السياسية (الإكراهية) وكافة المتغيرات السياسية التي عرفت فلسطين طوال العقود الماضية، لا تلغي إطلاقاً السيادة القانونية المرتبطة بالحق التاريخي لشعبنا الفلسطيني على ارض فلسطين حاضراً ومستقبلاً، كجزء لا يتجزأ من الإطار السياسي الاقتصادي، الاجتماعي القومي العربي .

ورغم أن التطورات السياسية اللاحقة لم توفر لشعبنا الفلسطيني إمكانيات ممارسة سيادته الكاملة الفعالة على أرضه، بسبب الاحتلال العسكري البريطاني والانتداب سنة 1922م، إلا ان ذلك لم يؤثر في السيادة القانونية للسكان الفلسطينيين على ارض وطنهم وفق نصوص متنوعة في القانون الدولي حول هذه المسألة، تؤكد في جوهرها ان السيادة على ارض موضوعة تحت الانتداب تعود الى السكان أنفسهم.

وفي هذا السياق، يمكننا إجمال الوضع القانوني لفلسطين بمقتضى القانون الدولي في فترة الانتداب وما تلاها كما يلي :-

- في أثناء سريان الانتداب تمتع شعب فلسطين بوضع دولي مستقل ، كانت له السيادة على أراضيها، وكانت لفلسطين شخصيتها الخاصة المتميزة عن شخصية الدولة المنتدبة، وكانت إدارتها من حق شعب فلسطين نظرياً، وان تكن في الواقع في أيدي الدولة المنتدبة¹.

وبمجرد انتهاء الانتداب، " انتهت سلطات الإدارة التي كانت للدولة المنتدبة وترتب علي هذا ان زالت القيود المفروضة على ممارسة شعب فلسطين لسيادته الكاملة، وأصبح شعب فلسطين بحكم هذا الحق وبحكم حقه في تقرير مصيره، مؤهلاً لان يحكم نفسه ويقرر مصيره طبقاً للمبادئ والأصول الديمقراطية المألوفة، كونه يمثل الأغلبية الساحقة في فلسطين، غير ان هذا الحكم لم تحترمه الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أوصت في سنة 1947 في ظروف سياسية معروفة بتقسيم البلاد بين دولتين عربية ويهودية، وان الحوادث التي تلت ذلك، وقيام "إسرائيل"، أدت جميعها إلى الحيلولة دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في السيادة على أراضيها"².

وهذا لا يعني إطلاقاً ان "إسرائيل" قد ظفرت بالسيادة القانونية على فلسطين أو أنها قد تظفر بها في يوم من الأيام، بالرغم من توصلها عبر وسائل القوة والمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب الرأسمالي إلى السيادة السياسية.

¹ هنري كتن "فلسطين في ضوء الحق والعدل" - مكتبة لبنان-بيروت-الطبعة الأولى - ص281.

² المصدر السابق ص281.

والجدير بالتسجيل هنا أن "إسرائيل" لم تستمد أي حق سيادة بموجب قرار التقسيم 181 في 1947/11/29م¹. لان الأمم المتحدة التي ورثت جمعية الأمم، "ليس لها من سيادة أو حق إدارة أو أي حق آخر على فلسطين، ولا يسعها قانونا ان تقرر مستقبل الحكم في فلسطين، وذلك بالتوصية بتقسيم البلاد، فمثل هذا التصرف يفتقر إلى كل أساس قانوني"²، كما يتجاهل وجود ومصالح وأمان وأهداف الشعب الفلسطيني تجاهلا تاما ويتصرف على النقيض من مشيئة أغلبية السكان . ومن ثم فان هذا القرار يفتقر إلى "كل سند قانوني، وهو ليس داخلا ضمن سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يسعه ان يسبغ على "إسرائيل" أي حق على أي جزء من فلسطين مما خصص للدولة اليهودية في قرار التقسيم، والنتيجة فان "إسرائيل" لا يسعها ان تستمد من قرار التقسيم أي حق مشروع"³.

ومما يجدر ذكره هنا أن أغلبية اليهود الذين أعلنوا قيام دولة "إسرائيل" عام 1948 لم يكن أي منهم يحمل الجنسية أو صفة المواطنة في فلسطين بالمعنى القانوني، مما يعزز افتقارهم لأي شكل من أشكال السيادة القانونية في الماضي والحاضر والمستقبل .

أما ما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها "إسرائيل" خارج المساحة الجغرافية للدولة اليهودية كما حددها قرار التقسيم (الذي نرفضه)، فهو لا يعدو كونه اغتصابا وإخلالا بقرار الجمعية العامة، خاصة وأن الأمم المتحدة "لم تعتبر ان الحرب بين العرب و"إسرائيل" في سنة 1948 قد أثرت على أي نحو في قراراتها بشأن فلسطين، بل ان الأمم المتحدة اشترطت على "إسرائيل" ان تتعهد بميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها وخصوصا قرار التقسيم رقم 181 ، وقرار حق العودة للاجئين رقم 194 كشرط لقبول عضويتها في الأمم المتحدة وذلك في 1949/5/11 وهذا ما نص عليه أيضا "بروتوكول لوزان" في 1949/5/12 الذي تضمن اعتراف "إسرائيل" الصريح بحق الفلسطينيين في العودة وتعهدا بتطبيق قرار التقسيم (ولكن شتان اليوم بين موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومجلس الأمن ، في تلك المرحلة التي فرضت على إسرائيل الاعتراف المسبق بقراري التقسيم 141 وقرار حق العودة 194 وبين موقف الأمم المتحدة وأمينها العام و "تقرير بالمر" اليوم الذي يشرع العدوان والحصار الصهيوني على شعبنا).

وبالطبع ، "فان الوضع القانوني "لإسرائيل" بالنسبة لجميع الأراضي التي احتلتها قبل يوم 5 حزيران 1967 ينطبق تمام الانطباق على وضعها القانوني فيما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها منذ الخامس من حزيران 1967 ، انه وضع المحتل المحارب، حيث لا تستطيع "إسرائيل" ولا تملك الحق في كل الأحوال بالسيادة على الأراضي التي احتلتها"⁴.

أخيراً ... نؤكد بلا أي مكابرة أو مغالاة أن شعبنا الفلسطيني رغم كل ما يتبدى اليوم من موازين القوى لصالح العدو الصهيوني الأمريكي من ناحية ، ورغم كل ما يتبدى من خضوع عربي رسمي وفلسطيني من ناحية ثانية ، ورغم بشاعة الهجمات العدوانية الصهيونية من ناحية ثالثة، سيظل شعبنا هو صاحب الحق التاريخي والقانوني في وطنه التاريخي ... فلسطين ، وسيظل هو صاحب السيادة الشرعي الذي يحتفظ بالسيادة القانونية التي لا يمكن ان تلغيها أية اتفاقات تعقد باسمه من أي جهة كانت، وفي حال وجود مثل هذه الاتفاقات (أوسلو وما تلاها) التي تتعارض مع حقوق الشعب الأساسية والتاريخية، فإنها تعطي العدو مؤقتا سيادة في الواقع، سيادة بالمعنى السياسي

¹ المصدر السابق ص287.

² المصدر السابق ص288.

³ المصدر السابق ص292.

⁴ المصدر السابق ص300.

المرتبط بخيانة الحكام العرب وعمالتهم ، وبالقوة والإكراه والاحتصاب الصهيوني الأمريكي ، وليس سيادة بالمعنى القانوني بأي شكل من الأشكال، خاصة وإن شعبنا الفلسطيني لم يوافق باختياره -بالأغلبية أو الإجماع- على تحويل حق سيادته على بلاده إلى الغير ، كما انه لم يعترف بأية سيادة للمحتل على ارض وطنه.

إلى جانب ما تقدم، فلا بد من التأكيد بوضوح على الحقيقة الموضوعية الساطعة التي تنص على أن "انقضاء الزمن عاجز عن ان يجعل من احتلال "إسرائيل" الباغي لفلسطين عملا مشروعاً، لان الحق التاريخي لا يسقط بالتقادم، هذا ما تؤكده الأعراف والقوانين الدولية بمثل ما تؤكده ذاكرة وإرادة الشعب من ناحية ومستقبله في إطار النضال التحرري القومي التقدمي من أجل الحرية والديمقراطية وبناء مستلزمات القوة العربية (العسكرية والاقتصادية والاجتماعية) وفي الطليعة منها الحركة الثورية التحررية الفلسطينية ، من أجل إزالة الكيان الصهيوني ودولته الغاصبة ، واقامة دولة فلسطين الديمقراطية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد .

غازي الصوراني

2011 / 9 / 10

رسالة إلى كل المعنيين بتطوير الانتفاضة العربية وتحقيق أهدافها

صحيح أننا نعيش - ما قبل وبعد الانتفاضات العربية - أزمة اقتصادية في الوطن العربي، تتخذ منها قوى اليمين الليبرالي والرجعي ورجال الاعمال الكومبرادور ذريعة لافراغ الحالة الثورية من مضامينها الطبقيّة الاجتماعية والسياسية التحررية والديمقراطية على الصعيدين الوطني والقومي ، ونرد على كل هؤلاء من جهة، ونخاطب قوى الانتفاضة الثورية العربية من الشباب والعمال والفلاحين وكل الكادحين من جهة ثانية بالقول : إن الأزمة الاقتصادية - كما يقول المفكر العربي الشهيد مهدي عامل - غير كافية لتوليد أزمة سياسية تنتقل فيها المبادرة داخل الصراع الاجتماعي العام من الطبقة المسيطرة إلى الطبقات الثورية صاحبة المصلحة في البديل الديمقراطي، فما دامت " الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة، (واضح أنها بقيت كما هي رغم ازاحة زين العابدين ومبارك والقذافي وغيرهم على الجدول) فإن هذه الطبقة ليست في أزمة سياسية بالرغم من أزمتها الاقتصادية والأيدولوجية، ولكي تكون الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية فعلية ، فلا بد أن تكون السيطرة في الحقل السياسي للصراع الطبقي، إي للممارسة السياسية الديمقراطية للطبقة النقيض، الذي يجب أن تحرص عليه قوى اليسار والقوى الديمقراطية داخل الانتفاضة ، فالأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقيّة البرجوازية التابعة، بل هي أزمة البديل اليساري الديمقراطي لهذه القيادة .

بناء على استفسارات وردتني من عديد من الأصدقاء والرفاق حول ما يسمى باستحقاق أيلول/أو الدولة .. أقدم وجهة نظري التي أخصها على النحو التالي :

في حال اعتراف الجمعية العامة للامم المتحدة بدولة فلسطين عضوا كامل العضوية أو عضوا مراقبا ، فإن ذلك يعني حسب نصوص القانون الدولي إقرارا كاملا ونهائيا بإلغاء كافة الحقوق التاريخية للفلسطينيين التي ضحى من أجلها مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين على ارض وطنهم التاريخي فلسطين دون الانسحاب الفعلي للعدو الإسرائيلي من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 وبالتالي العودة مجددا الى مسلسل المفاوضات العبثي لسنوات طويلة قادمة دون طائل او نتيجة طالما بقيت موازين القوى على ما هي عليه لصالح العدو الصهيوني .. كما يعني إزاحة مبادئ ومنطلقات م.ت.ف واستكمال تفكيكها وإنهاؤها على الرغم من اعترافها بـ"دولة إسرائيل" ، كما سيمهد هذا الاعتراف إلى أن تقوم الولايات المتحدة وإسرائيل وبقية التحالف الامبريالي إلى دعوة الجمعية العامة لاجتماع خاص يعقد لإلغاء كافة قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين منذ ما قبل النكبة وحتى تاريخه بما في ذلك قرار 194 ومن ثم تطبيق مخطط التوطين في البلدان العربية والأجنبية ، وكذلك إلغاء قرار التقسيم رقم / 181 / ، وإلغاء قرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبقية القرارات الدولية ...!!؟

وأخيرا سيعني هذا الاعتراف الشكلي بالدولة الفلسطينية إقراراً مباشراً أو غير مباشر بيهودية الدولة ، والأدهى والأكثر مرارة من كل شيء أن دولة العدو الإسرائيلي لن تعترف بدولة فلسطين مستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس إلا بشروطها التي تقول .. لا للقدس عاصمة .. لا لعودة اللاجئين .. لا لإزالة المستوطنات الرئيسية .. لا للانسحاب من وادي الأردن .. لا للانسحاب من مرتفعات نابلس بالإضافة إلى مصادرة كل الأراضي الفلسطينية خلف الجدار .

لذلك كله يبدو واضحا أن الحديث عن الدولة المستقلة كاملة السيادة في الظروف الدولية والعربية الراهنة وفي ظروف استشراف العدوانية الصهيونية وتوسعها وغطرستها ، ليس إلا نوعا من الوهم ، لن يفيد منه دعاة من أصحاب الواقعية الرثّة إلا بعد ضياع ما تبقى من حقوقنا ... ما يعني بوضوح العودة مجددا إلى التمسك باستمرار النضال ضد العدو الصهيوني وإزالة دولته على قاعدة ان الصراع معه هو صراع عربي صهيوني ، الأمر الذي يفرض على كافة حركات وقوى وفصائل اليسار الماركسي في فلسطين وبلدان الوطن العربي كله أن تتداعى لتوحيد صفوفها وأهدافها من أجل حماية أهداف الانتفاضات العربية الثورية من جهة وبناء البديل الشعبي اليساري الديمقراطي العربي وفي الطليعة منه اليسار التحرري الديمقراطي الفلسطيني على طريق النضال من أجل الثورة الديمقراطية على كل أنظمة الخيانة والتبعية والاستبداد والتخلف ، لتفكيكها وإنهاؤها تمهيدا لاستعادة امكانات ومقومات القوة الرادعة العربية -الاقتصادية عموما والعسكرية على وجه الخصوص- لازالة الوجود الصهيوني وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في اطار مجتمع عربي اشتراكي موحد .

Abu Rasheed Altobah – 1 نعم موقف مبدئي وواضح. ويجب ان يكون موقف الجبهة الشعبية..
Jeneen Mostafa – 2 السؤال كبف تسقط الجبهة الشعبية هذا السقوط المدوي؟ كيف تمت الموافقة عليه ؟ هل حقا وافق سعدات عليه ام ان ملوح هو من يدير الامر الان؟
3- كامل التراب الوطني هذا ليس الموقف النهائي لكن على ما يبدو انه كذلك. الله يستر..
Adeed Nassar – 4 أتبنى بالكامل ما ورد في هذا المقال الذي يضع الماركسيين في الوطن العربي أمام مهام واضحة و محددة بالنسبة للقضية الفلسطينية التي تمثل العقدة الرئيسية في نضالنا الطبقي كشعوب مضطهدة في مواجهة نظام رأس المال العالمي و أدوات سيطرته.
Jeneen Mostafa – 5 يجب ان نقف امام انفسنا اولا ونعيد بنائنا الذاتي اولا لنكون قادرين على المواجهة والقيام بمهامنا القومية و الاممية
سحر عبدو عزيزتي جنين ليس دفاعا عن ملوح (لاني اخر انسان يدافع عنه) انما لقول الواقع.. ملوح ينطق بما يقره الحزب وليس موقفه الشخصي.. يعني هذا موقف قيادة الجبهة الشعبية باكملها

ما تحدث به الرفيق أبو جمال هو منطق العقل والصواب وهو الموقف الواضح والذي ينبغي الإشارة له والتنويه للجبهة في سياق واستكمال ووضوح رؤية الجبهة التي يشوبها بعض التناقض في المواقف وأيضاً في فهمها والاستدلال نحو مقارنتها للموقف الرسمي لها ، أنا لا أنتقد موقف الجبهة من موضوع التوجه للأمم المتحدة من باب أنه خطأ سياسي ولكن من باب ضرورة قيام الجبهة بتوصيف حقيقي لطبيعة توجه أبو مازن وهل إن كان توجهه فعلاً يتطابق في سياق موقف الجبهة التاريخي والاستراتيجي من إنفاذ قرارات الشرعية الدولية، وأن تتجنب المحاذير الهامة والتوقعات القانونية التي ستنتج آثاراً مدمرة على قضيتنا الفلسطينية التي حذر منها الرفيق أبو جمال، والتي إن سارت بوجهة أبو مازن ستؤثر على مجمل حقوق قضيتنا الفلسطينية. إذن أنا أتفق مع الرفيق أبو جمال في ضرورة التفريق بين المؤتمر الدولي الذي يدعو لتطبيق قرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا بدون أي شروط وكحزمة واحدة ومن بينها نزع شرعية الاحتلال وإدانة دولته كدولة صهيونية، بالإضافة إلى عودة اللاجئين.. وبرأيي كشاب جبهائي ومن باب حرص ومن زاوية النقد والنقد الذاتي المتاح لي فإنني أعتبر موقف الجبهة ينقصه توصيف وتعريف لموقفها من موضوع التوجه للأمم المتحدة من باب عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات لإنفاذ قرارات الشرعية الدولية، وضرورة ألا يتم ربطه بتوجه أبو مازن الذي يشوبه الغموض والتشكيك من الكثير ومن بعض المحاذير التي قدمها الرفيق أبو جمال.. أنا أنتظر من الجبهة أن تقدم إجابة شافية ونهائية تحسم موقفها بشكل نهائي في موقف واحد وحاسم من موضوع الاعتراف بدولة دون الربط بتوجه أبو مازن لأن البعض قد يفهم وكأن الجبهة تسوق لهذا التوجه وتمزجه مع موقفها الاستراتيجي.. نحتاج فعلاً لقراءة معمقة هذه المرة من الجبهة التي للأسف تعطي وبالتأكيد بدون قصد مبرراً لأبو مازن لتسويق فكرة غير واضحة المعالم بالنسبة لنا ويمكن أن تكون معروفة وبهدف لشخص أبو مازن وفريقه وهي استغلال اروقة الامم المتحدة لمفاوضات سرية ثنائية يتم استبدال وجه الولايات المتحدة بالمجتمع الدولي ولكن تدور في نفس الدائرة المغلقة والانحياز الدولي للاحتلال. ومن كل ذلك يجب ألا نعطي لأبي مازن وفريقه جزءاً من استغلال مواقف الاجماع ومزجها بأفكار غامضة.. ولكني وبكل أمانة وكشاب يساري تقدمي لا أنظر براحة للتوجه للامم المتحدة، واعتبر مرحلة وتجزئة الحقوق لا يلبي حقوقنا، وبالتالي أتفق والرفيق أبو جمال على أن الدولة المدنية الديمقراطية التقدمية هي التي ستحسم حقوقنا بعيداً عن أي اجتهادات هنا أو مواقف تبيننا وتشترينا هناك.. اشد على الرفيق أبو جمال وأتمنى أن تعتمد الجبهة كورقة لتدعيم موقفها ولتوضيحه، فأنا لا أنظر أن الجبهة بمواقفها قد أخطأت ولكنها عبرت عنه في وقت ومكان خطأ ويتزامن مع توجهات لن نتحقق بشخص أبو مازن وفريقه فالتجارب أثبتت ذلك..

8 - Raed Samra

اذن لماذا وافقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على مبادرة الرئيس أبو مازن وذلك على لسان الرفيق ملوح وجميل مزهر وكايد الغول أناشخصيا مع وجهة نظر الرفيق غازي الصوراني لأنه يوضح قانونية الاعتراف ووجهة نظري الشخصية من من أخرج معاهدة أوسلو سيفرض على شعبنا فائز ثمنها غالي للحصول على الاعتراف بالدولة المعلنة ولن نحصل على أدنى حد من حقوقنا في ظل الضعف العربي والهيمنة الإسرائيلية وسياسة القطب الواحد أمريكا ودائما مبدئنا كجبهة شعبية ما أوخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة وأتمنى من قيادتنا الأخذ بوجهة نظر الرفيق غازي على الأقل مناقشتها

9 - صمود كراجة

اعجب من موقف الرفيق ابو جمال في تحليله وخطابه القانوني لاعلان الدولة وكيفيه اسقاط كل الحقوق الانسانيه والشرعيه لمنظمه التحرير ما دامت لم تنشئ دولة على ارض الواقع ولم تحل قضيه اللاجئين وتحديد الحدود وانهاء كل المشاكل العاقله...هل منظمه التحرير لا تعي الى هذه الخطوه الم يوجد عندهم مستشارين قانون ليعرفو ما يفعلو...انني اؤكد ان كل الاجراءات القانونيه لا بد من استكمالها من اجل الدولة والاعتراف بها... ولو كان حديثك صحيح فلماذا تعارضه اسرائيل وامريكا ودول الناتو...هل حقا كل الدول العربيه و120 دولة لا تعي هذا المطب لو كان هناك خطر...ان شعبنا الفلسطين لا يقع في الهاويهاكثر من ثلثي العالم يؤيد شعبنا في اعلان دولته

10 - Salah Abdalati

الاعزاء بالمعني القانوني والسياسي : مسار ايلول محدد وينطوي على أمور إجرائية في جانب كبير منه، فلن يؤدي توجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة إلى إفراز أي تغيير قانوني على الحقوق الحالية التي يتمتع بها أبناء الشعب الفلسطيني، والمتمثلة بصفة خاصة في الحق في تقرير المصير وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم فهذه هي الحقوق التي يكتسبها المواطنون ويمارسونها، وليست الدولة من يكتسبها ويمارسها. ولذلك، لا تحتل هذه الحقوق المساس ولا الإخلال بها بقرارات ترتبط بقبول دولة في منظمة دولية أو الاعتراف بها من قبل دول أخرى.

11 - Ayman Anwar

صمود، يجب أن تشغل منظمة التحرير في إصلاح ذاتها وفي إعادة بوصلتها التي انحرفت عن مسارها، وأن تعيد ميثاقها الحقيقي إلى واجهتها.. لا يزعجني موقفك صمود ومواقف كثيرة على فكرة، ولكن ما يزعجني حقيقة أنك لم تشعر بالغضب جراء المحاذير والابعاد القانونية المهمة التي تحدث عنها الرفيق أبو جمال، وإنما لمجرد انتقاد الرفيق أبو جمال توجه أبو مازن لإعلان الدولة.. يا صمود الموضوع جد خطير جداً ونحن نساق إلى فخ محكم أبو مازن لاعب أساسي به..

12- غازي الصوراني

رفيقي صمود كرامة .. دولة العدو الاسرائيلي تعارض فكرة السيادة الكاملة للدولة الفلسطينية على كامل الاراضي المحتلة 67 وعاصمتها القدس وهي بالتالي لا تريد بلورة هذه الدولة عبر الامم المتحدة بل تسعى مع العدو الامريكي للانفراد بالمفاوض الفلسطيني وبالحل المزعوم او الموهوم .. اما بالنسبة لتأييد اكثر من 120 دولة للدولة فهو قائم على حدود 67 كحل تاريخي او نهائي لا يحق للفلسطينيين - حسب القانون الدولي وانظمة الامم المتحدة المهيمن عليها امريكا في مرحلة العولمة الراهنة - المطالبة باية حقوق اخرى ، بالاستناد القانوني الى اعتراف م.ت.ف بدولة " اسرائيل " ذلك الاعتراف الذي افرغ المنظمة من مضمونها وافكارها ومبادئها التحررية التي شكلت قبل كارثة اوسلو افكارا توحيدية لكل ابناء شعبنا وفصائله واحزابه .. اما اليوم فقد تفككت الافكار التوحيدية للمنظمة وبات شعبنا بلا فكرة توحيدية جامعة له يعيش حالة من الانقسام والتشتت السياسي في الاهداف والبرامج الى جانب عجز الجميع في اطار الصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس عن انتهاء الانقسام وتحقيق حد ادنى من وحدة الصف ناهيك عن وحدة الاهداف الوطنية ، وهنا يتجلى قصور وعجز القوى اليسارية والديمقراطية عن اثبات وجودها السياسي والمجتمعي بما يمكنها لتحقيق البديل الديمقراطي الشعبي المعبر عن مصالح واهداف شعبنا عبر استعادته لمبادئ م.ت.ف في خضم النضال التحرري المقاوم بكافة الاشكال الكفاحية والسياسية وال جماهيرية التي وحدها يمكن ان تفرض على العدو الاسرائيلي انسحابا فعليا من الاراضي المحتلة بما يمكننا من اثبات وجودنا الفعال في المحافل الدولية ومن ثم بلورة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على جميع الاراضي المحتلة بما فيها القدس كحل مرحلي حسب مواقفنا في الجبهة الشعبية وكناتج لعملية نضالية تحررية وديمقراطية نستطيع من خلالها مواصلة النضال من اجل استرداد كامل ترابنا الوطني الفلسطيني على قاعدة ان الصراع هو صراع عربي صهيوني بالدرجة الاولى لاقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها..مع تقديري واحترامي لك

Samir Diab

الرفيق لعزير ابو جمال، الموقف في المقال هو الموقف اليساري الثوري، لكن احببت أن أشير في القانون الى أن اعتراف الامم المتحدة بمنظمة التحرير شيئ وفق موازين القوى إضافة يومها الى اعتماد خيار المقاومة. ألان الظرف بعد أوسلو تغير، والذهاب الى الامم المتحدة مثل الذي يطلب البس من قفا النمس. والموقف حتى لو قدم ابو مازن كل شيء لن يأخذ الشعب الفلسطيني أي جزء من حقوقه. لا في العودة ولا في الدولة ولا في الاعتراف. الموقف المطروح ضروري تسويقه بين صفوف اليسار الفلسطيني مقرونا ببرنامج عمل مقاوم تصويب عملية الصراع حول القضية الفلسطينية واعادتها الى مسارها المقاوم والثوري التحرري الصحيح. احبيك ومعكم يا رفيق الدرب النضالي.

14- غازي الصوراني

رفيقي صلاح عبد العاطي ..تقديري لك واحترامي لرأيك .. لكنني اود تثبيت جملة من الحقائق .خاصة وانك تقول

"ان مسار ايلول لن يؤدي الى اي تغيير قانوني على الحقوق الحالية في تقرير المصير وحق العودة " ..وانا معك من حيث المبدأ ادراكا مني لجوهر وشكل بعض نصوص القانون الدولي التي تؤكد على "عدم مشروعية اي اتفاقية يعقدها حاكم او ملك اذا ما ادت الى تنازلات تصيب حقوق الشعب المعني " كما ادرك ان الحقوق مهما تعرضت لتنازلات او انتهاكات في مراحل الانحطاط والهزيمة او الواقعية الرثة يمكن بسهولة استردادها عند امتلاك شعبنا وشعوبنا العربية لمقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ..الخ.. لكنني في ظل موازين القوى الراهنة مع العدو الاسرائيلي والهيمنة الامريكية وخيانة النظام العربي ، اقول ان الذهاب الى الجمعية العامة للامم المتحدة هو انعكاس لبأس القيادة الفلسطينية من فشلها التفاوضي العبيثي ، الى جانب ادراكنا لطبيعة العلاقات الدولية في ظل العولمة الامريكية بحيث باتت الجمعية العامة للامم المتحدة في معظم اعضائها ادوات محكومة للمواقف السياسية الامريكية والمصالح الصهيونية وهنا يا رفيقي صلاح تكمن المخاطر ...المسألة الثانية المتعلقة ايضا بقولك ان " مسار ايلول لن يؤدي الى اي تغيير " وهذا غير دقيق ، لان التغيير او الهبوط السياسي المريع جاء نتاج كارثة اوسلو حينما اعترفت م.ت.ف بدولة " اسرائيل " ..هنا يا رفيقي بدأ التغيير الفعلي بالمعنى القانوني وبالمعنى السياسي بما تضمنه ذلك الاعتراف من تأثير قاتل على الحقوق التاريخية في هذه المرحلة التي قد تمتد طالما بقيت موازين القوى مختلة بهذه الطريقة المهينة مع العدو (وهي لن تبقى كذلك فاسرائيل دول بلا مستقبل ..ومستقبلها المزعوم مرهون دوما بضعفنا وهو وضع لا بد من ان يتغير وها نحن امام بداية مشهد التغيير الذي سيعصف بكل أنظمة التبعية والخيانة والاستبداد والتخلف على الرغم من صحوه قوى الثورة المضادة)..المسألة الثالثة في التغيير الهابط سياسيا تتجلى في عقد المجلس الوطني في غزة 1996 في محاولة لشطب والغاء اهم بنود الميثاق الوطني ...اما بالنسبة للاجئين فانت - كمتخصص في القانون - تدرك موقف الحكومة الاردنية تجاه اللاجئين الفلسطينيين (الذين يبلغ عددهم حوالي ثلاثة ملايين لاجيء) حيث تعتبرهم حكومة الاردن مواطنين اردنيين ولا تعترف - قانونيا وسياسيا - باي وجود فلسطيني سوى للاجئين والنازحين من قطاع غزة وعدده لا يتجاوز 25 ألف نسمة...اما بالنسبة لقرار 194 فانك تدرك ايضا انه في ظل سيطرة التحالف الامبريالي الصهيوني على العلاقات الدولية في المرحلة الراهنة ، فان هناك العديد من المشاريع المقترحة لتوطين اللاجئين او تعويضهم وقد نوقشت في معظمها في اطار عملية المفاوضات العبيثية ، الى جانب نشرها في العديد من الدراسات والصحف والابحاث...اخيرا ان الاعتراف بالدولة الفلسطينية عضوا كاملا او عضوا مراقبا سيرتبط حتما بمسألة حدود 1967 (مع التعديلات المقترحة)وهذا يعني في الظروف الدولية والعربية الهابطة والرخوة الراهنة اقرار القيادة الفلسطينية بهذه الحدود على انها حدودا نهائية اما المحافل الدولية ، وهنا مكنم الخطر الذي يبتناقض كليا ومطلقا مع سياساتنا وبرامجنا ورؤيتنا للدولة والحل المرحلي كنقطة انطلاق تتواصل في النضال من اجل استرداد كامل حقوق شعبنا التاريخية

15- غازي الصوري

اشكر الرفيق العزيز د. سمير دياب عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني والاستاذ الاكاديمي المتخصص في القانون الدولي على تعليقه الذي تقاطع الى درجة التطابق - وبصورة موضوعية - مع ما تضمنته ورقتي

16- غازي الصوراني

كل التقدير للرفيق الشاب الكادر الواعد أيمن أنور على رؤيته الثاقبة المحمولة بوعي عميق بمبادئ جبهتنا الشعبية متمنيا عليه ورفاقه من الشباب مزيدا من مراكمة الوعي لانه صمام الامان الوحيد للحفاظ على مسار ومسيرة الجبهة الموصولة بتاريخها وتضحيات شهداءها واسراها من جهة وبما يمكنهم من التطبيق الخلاق لمبادئ الالتزام والانتماء كما نستنتج من تعليق الرفيق أيمن الحريص تماما - من خلال كلماته - على و ومن ثم وضوح الموقف السياسي الناجم عن وضوح موقف الجبهة السياسي المنسجم مع برامجها ومواثيقها ومع نظامها الداخلي - دستور الحزب ومرجعياته - كطريق وحيد لنهوضها واستعادة دورها الطبيعي الذي يتطلع اليه بشوق كبير قطاع واسع من جماهير العمال والفلاحين والمضطهدين والكادحين..

17- Ahmad Abouali

لو أن م ت ف طلبت تطبيق القرارين 181 و 194 من الجمعية العامة وإلا فسوف تحل السلطة وتسلمها للبراعية لكان جموع الشعب الفلسطيني مجمع وراء أبو مازن، لكن وللأسف ارتأوا مغازلة الغرب وإسرائيل أهم من إجماع الشعب! شيء مؤسف حقاً

18- Abo Fayez

تقديرنا لك رفيقي ابو جمال.

19- سامي الأخرس

رفيقي الحبيب أبو جمال، أنا أرى أن استحقاق ايلول أو ما يسمى الاعتراف بالدولة الفلسطينية ما هو سوى تحرك شكلي ومعنوي في اطار المعركة الدبلوماسية، ولن يكون لها اي تجليات على أرض الواقع أو المخاوف التي يحملها العديد من أبناء الشعب الفلسطيني بما إننا لا زلنا بمرحلة الثورية أو الثورة والمقاومة في اطار التحرير أما تلجياتها القانونية فإني على يقين بأنها لن تمس اي جانب قانوني لأن هذا التخوف أو التهويل من الموضوع كان يمكن أن تستغله الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل منذ سنة 1988م وتسارع بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وتشطب حقوق الشعب الفلسطيني، وقضية من هذا النوع لا أعتقد إنها ستغيب عن المؤسسة القانونية الإسرائيلية أو الأمريكية، كما لا أرى اي اختلاف بين طرح الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة وبين نضال م ت ف لتكريس الاعتراف بفلسطين في كل المؤسسات الدولية مثل دول عدم الانحياز والاشتراكية الدولية واليونسيف واليونسكو وكل المتغير الحقيقي سيكون من عضو مراقب لعضو كامل العضوية على الورق فقط

20 - صمود كراجة

شكرا رفيقي سامي على تعليقك وأنا قد علقت على المنشور ابوجمال في صيغه مشابهه لتعليقك.

21- Moussa Alabadlah

لا نريد الاعتراف بشبه دوله على شبه حدود 1967 وشبه اقصى وقديس وتبادل اراضي لنا بدل اراضي هي في الاساس لنا ولحساب الصهيونية ايضاً فلن يختزل الحلم الفلسطيني براهه على ساريه في مقاطعه على بضع من امتار فاقدة السيادة والقرار. ودون ذلك فنحن في الخراب والخرف سواء.

22- يساري يسار (أذا كنا مدافعين فاشلين عن القضية. قالاجدر ان نغير المدافعين لا ان نغير القضية) آآآآه يا كنفاني كم تغيرت القضية من يوم صعدت الى السماء. وما زال المدافعون ابناءً(....) أنفسهم.
23- احمد العربي .. استغرب موقف الجبهة الرسمي من استحقاق ايلول وانا اقرأ هذا التحليل من السيدغازي الصوراني منذ يومين حضرت محاضرة كان فيها الرفيق ابو احمد فؤاد وفهد سليمان والخالدي في مكتب الديمقراطية وقال ابو احمد فؤاد بالحرف الواحد ان الشعبية ومعها فصائل المنظمة مع خطوة ابو مازن ... مع ملاحظته انهم كفصائل لم يقدم لهم ابو مازن نص المبادرة واكد ابو احمد على ضرورة تقديم الورقة علما ان ابو مازن صار في امريكا؟؟؟ عجبني!!!!!!
24- الحرية للشعوب اتفق مع ما سبق يبدو ان اليسار ادمن الانجرار وراء الموقف لا صناعة الموقف، اليوم لا اعتقد ان في الساحة الفلسطينية معارضة او يسار وانما الجميع اليوم تحت سقف اوسلو.
25- فضاء زغبى مع انسجامنا الكامل مع الموقف المفروض الوقوف بشكل جدي امام الموقف الرسمي الذي لا ينسجم ولا يعبر عن موقف القاعدة والموقف التاريخي لفصيل جذري كالشعبية فهل يدور الحديث عن تحكم المتنفيين بمواقف التنظيم ام بدايه تراجع وانحسار والوصول لحالة الافلاس.
26- Ahmad Abouali يا عمي أنتو اللي بتنقدوا لازم تفهموا أنو إحنا هندوس وبنقدس البقرة العظيمة من 40 سنة والتي اسمها "الوحدة الوطنية والأجماع الوطني" والذي اصبح منذ أكثر من 30 سنة اسمه الحقيقي "الجماع الوطني" بقيادة المال-السياسي الفلسطيني..زشيء مقرف فعلاً.
27- احمد العربي نعم جوهر مواقف الفصائل بتبعيتها ان كان لعباس او حماس هو المال ؟؟؟ والشواهد كثيرة !!!!!!! فهذه القيادات المتنفة في الفصائل تعمل لوحدها مغيبة دور التنظيم والحياة التنظيمية....
28- Loai Jammal بالضبط هذا ما هو عليه الحال وما تمت اليه الإشارة مرارا....أكبر ساحة سيكون عليها انعكاسات خطيرة تتبع هذا القرار سوف تكون الساحة الأردنية بما تحويه من تناقضات أصلا موجودة بين المكونات الاجتماعية في الأردن...وكذلك مما يجري وبشكل يومي من اتهامات وتخوفات من تحويل الأردن الى وطن بديل....المرحلة أصلا حرجة وستفجر لو تم اقرار الاعتراف بالدولة.

أشخاص معجبون ..

<u>Omaima Karray</u>	
<u>Nedal Nasser</u>	
<u>Bissan Bittar</u>	

<u>Jeneen Mostafa</u>	
<u>Ayman Anwar</u>	
<u>Akhlad Nawwas</u>	
<u>Adeed Nassar</u>	
<u>Majed Azzam</u>	
<u>سحر عبدو</u>	
<u>حنظلة اليوم</u>	
<u>Tounsi Ramy</u>	
<u>Samer Abbas</u>	
<u>اكرم الصوراني</u>	
<u>Abdelhadi Ben</u> <u>Seghir</u>	
<u>Mohammed</u> <u>Rasheed</u>	
<u>Raed Samra</u>	
<u>Sumoud Saadat</u>	
<u>Ahmad Abouali</u>	
<u>Ossama Al-Ramli</u>	
<u>Monia Abid</u>	
<u>زهرة المدائن</u>	
<u>أحمد فؤاد</u>	
<u>Abed El Rohman</u> <u>Jbour</u>	
<u>Hiyam Baker</u>	
<u>Newroze Qarmout</u>	
<u>Mhammad</u> <u>Hassan</u>	
<u>Majd Abu</u> <u>Shawish</u>	
<u>صمود كراجه</u>	
<u>Rami Elshrafi</u>	
<u>Abed El Rohman</u> <u>Jbour</u>	

Abdelhadi Ben Seghir	
<u>Moussa Alabadlah</u>	
<u>Fadi A. Kenan</u>	
Azmi Mansou	
منتصر محمد محمود يوسف	
بسام البلعاوي	
بسمه أمل	

غازي الصوراني

20 / أيلول / 2011

مرة ثانية حول "الدولة الفلسطينية" وجوهر موقف الجبهة الشعبية

لقد بات واضحاً للجميع ، أن دولة العدو الإسرائيلي تعارض فكرة السيادة الكاملة للدولة الفلسطينية على كامل الأراضي المحتلة 67 وعاصمتها القدس وهي بالتالي لا تريد بلورة هذه الدولة عبر الأمم المتحدة بل تسعى مع العدو الأمريكي للانفراد بالمفاوضات الفلسطينية وبالحل المزعوم أو الموهوم ..أما بالنسبة لتأييد أكثر من 120 دولة للدولة فهو قائم على حدود 67 كحل تاريخي او نهائي لا يحق للفلسطينيين - حسب القانون الدولي وأنظمة الأمم المتحدة المهيمن عليها أمريكا في مرحلة العولمة الراهنة - المطالبة بأية حقوق أخرى ، بالاستناد القانوني إلى اعتراف م.ت.ف بدولة " إسرائيل " ذلك الاعتراف الذي افرغ المنظمة من مضمونها وأفكارها ومبادئها التحررية التي شكلت قبل كارثة أوسلو أفكارا توحيدية لكل أبناء شعبنا وفصائله وأحزابه ..أما اليوم فقد تفككت الأفكار التوحيدية للمنظمة وبات شعبنا بلا فكرة توحيدية جامعة له يعيش حالة من الانقسام والتشتت السياسي في الأهداف والبرامج إلى جانب عجز الجميع في إطار الصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس عن إنهاء الانقسام وتحقيق حد أدنى من وحدة الصف ناهيك عن وحدة الأهداف الوطنية ، وهنا يتجلى قصور وعجز القوى اليسارية والديمقراطية عن إثبات وجودها السياسي والمجتمعي بما يمكنها لتحقيق البديل الديمقراطي الشعبي المعبر عن مصالح وأهداف شعبنا عبر استعادته لمبادئ م.ت.ف في خضم النضال التحرري المقاوم بكافة الأشكال الكفاحية والسياسية وال جماهيرية التي وحدها يمكن ان تفرض على العدو الإسرائيلي انسحاباً فعلياً من الأراضي المحتلة بما يمكننا من إثبات وجودنا الفعال في المحافل الدولية ومن ثم بلورة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس كحل مرحلي لا ولن يتوقف عند ما يسمى بحدود 1967، وهذا هو جوهر ومضمون مواقف الجبهة الشعبية حسب مواثيقها ، إذ أن تحقيق هدف الاستقلال المرحلي في مثل هذه الحالة هو نتاج لعملية نضالية تحررية وديمقراطية نستطيع من

خلالها مواصلة النضال من أجل استرداد كامل ترابنا الوطني الفلسطيني على قاعدة أن الصراع هو صراع عربي صهيوني بالدرجة الأولى لإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

التعليقات :

صمود كراجة

هكذا موقفنا بالنسبة للاعتراف بالدولة الفلسطينية وكلنا ثقة بموقف رفاقنا في الجبهة الشعبية وعليهم متابعه زمام الامر حتى نصل الى بر الامان من اجل عقد المؤتمر الدولي والذي سوف يعطينا حقنا الشرعي حسب كل الاعراف الدولية وان كان هناك كولسه على قضيتنا فيتم معالجه هذه المؤامره وكشفها للشعب لياخذ دوره الريادي ويتحمل مسؤوليته في عمليه النضال حتى دحر الاحتلال وانني اتفق معك رفيقي في معالجة الانقسام وعلى كل الاحزاب ان ترجع الى رشدها لتغليب مصلحه الوطن على مصلحتهم الخاصه لان الوطن اغلى وشكرا رفيقي على هذا التوضيح والله يعطيك العافيه وانا احترمك واقدر عطائك

Jeneen Mostafa

موقف متناقض تماما ول الاسف يبدو تبريريا لحالة العجز والنكوص والتراجع التي يمر بها الفصيل الثوري الذي اسسه الرفيق جورج حبش..... نبكي فلسطين وشهدائها ام الجبهة الشعبية ل تحرير كل فلسطين؟؟؟؟؟؟

صمود كراجة

وما هو التناقض يا صديقي جنين مصطفى في الموقف وهل انت تعارض الاعتراف بالدولة... الم يوضع خط المرحليه في مواقف كل الاحزاب من اقصى اليمين الى اقصى اليسار وهل نكون اصحاب موقف ان كان هناك معارضه للاعلان ولا خلقنا لنعترض حسب رايك ان من يقاوم الاعتراف هي امريكا وحلف الناتو واسرائيل....صديقي هل يوجد اجنده او طريقه سحريه عندك للقضاء على الكيان في مرحله قريبه ونحن نتبعك.

Jeneen Mostafa

ساخذ كلامك من اخره ؟؟؟ الطريقة السحرية التي تحرر بها فلسطين تعلمناها من الحكيم وابوعلى وسعدات ووديع ... وبالرغم من سخريتك الغير مبررة على الاقل في احترام الراي الاخر ... اقول لك يا صديقنا هل الذهاب ل الامم المتحدة بكل مخاطرها في الغاء الحق التاريخي لنا في فلسطين والغاء حق العودة والاعتراف بيهودية الدولة الصهيونية هذا قانونيا كما وضع الرفيق غازي بالامس في مقالته -يمكنك الرجوع اليها- هذا عدا عن ان موازين القوى لا تسمح ولا تجبر العدو الصهيوني الامبريالي بالانسحاب الى اي حدود؟؟؟ المرحلية التي يتم التبرير بها ولها اضاعتنا من ايام البرنامج المرحلي الذي وافقت عليه الشعبية مع التحفظ القائل بان السلطة المقاومة على اي ارض يتم تحريرها عي سلطة مقاتلة . اوهمنا انفسنا وشعبنا .. وهاهو التاريخ يعيد نفسه وكان يجب ان نتعلم من درس البرنامج المرحلي وهاهو الرفيق المناضل ملوح يدعو الى المسيرات وتعليق الاعلام على البيوت والمركبات احتفالا بالعرس عرس استحقاق ايلول برنامج اليمين الفلسطيني برنامج عصابة اوسلو ويا ل الحسرة

Ayman Anwar

صرح الدكتور رباح عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في معرض رده على رأي الرفيق غازي الصوراني، بالتالي:اطلعت على الرأي الذي قدمه الرفيق غازي الصوراني (أبو جمال) بخصوص الجولة والتوجه

الحالي للأمم المتحدة وأقول للجميع بشكل واضح أن الرفيق أبو جمال طرح ووضح جوهر موقف الجبهة بخصوص قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967، دون أن يعني ذلك قطعياً الاعتراف بدولة الكيان الصهيوني "إسرائيل"، والتأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها، والذي نعتبره في الجبهة بأنه الجسر الذي يربط بين اضطرارنا لقبول دولة على حدود عام 1967 كواقعية سياسية في حينه، وتمسكنا كما نص النظام الداخلي للجبهة لإقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

إن هذا الموقف والنقاشات التي اطلعت عليها بهذا الموقف تطرح ضرورة وحيوية توضيح موقف الجبهة للجميع. وأرى أيضاً أنه من الضروري أن يُثار هذا النقاش على المستوى الفلسطيني والعربي وخاصة من قوى اليسار. وأقول بشكل واضح اننا في الجبهة كما في اليسار العربي علينا أن نفعل أكثر لدعم هذا الموقف بالأفعال لا بالأقوال فقط.

الدكتور رباح مهنا

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

صمود كراجة

عفوا صديقي جنين بعيدا عن السخريه فاني احترم رأيك وراي الاخرين وهكذا تعلمنا واسمحلي ان كنت تفكر بذلك وانما الخلاف بالرأي لا يفسد للود قضيه واقول لك انني منذو المس وانا ناقشت موقف الرفيق غازي الصوراني وهل كل ما نقوم به في اطار موقفنا وكان الرد الذي تقرأه واكد لك ان المعركة السياسييه والدبلوماسيه في التوجهه الى الامم المتحده ليست هي التي تحرر فلسطين وتزيل المستوطنات والتي ترسم الحدود وتعيد اللاجئين واكد لك بانه لا يتم الا من خلال المعركة الاساسيه في الداخل والتي ترغم عدونا بالتنازل والذي يحدد الحدود هم الشهداء والذي يزيل المستوطنات هما المقاومون كما حصل في غزه وانما الامم المتحده هي اصفاء شرعيه ودعم لقضيتنا حتي تقوي موقفنا وياخذ العالم الذي يدعم قضيتنا دوره في المسانده والنضال من اجل اقامه الدوله فكيف تريد ان نغيب اكثر من 120 دوله ونهمش دورهم

صمود كراجة

مش برفع الاعلام تحرر فلسطين

Ahmad Abouali

عفواً جميعاً: موقف الجبهة مليء بالتناقضات التي تعكس حالة التشرد والتزلزل والشللية التي تقوم بداخلها، الرفيق رباح يحاول لكن بشكل مفضوح التغطية على موقف اللاموقف من التبرئ من الاستراتيجية السياسية للجبهة الشعبية. عندما توقع م ت ف إعراف رسمي وقانوني واممي بأن فلسطين تقع ضمن حدود الرابع من حزيران 67 اي خمس فلسطين، ترفع الأعلام فلا مجال للتذكي ولا للاستهبال ولا للشطارة "أننا لن نقبل!" خلص حبيبي، لما أنت تطلب هذا لن تستطيع ان تطلب نفس الشيء مرتين وإلا فستد نفسك مطارداً دولياً وخرقاً كاملاً للقانون الدولي.

Ahmad Abouali

باعتقادي كلام كايد الغول في ندوة بشمال القطاع تلخص موقف الجبهة والتي لا تحمل اي مجال للشك حالة التزلزل السياسي الشيزروفينيا الفكرية التي تعاني منه الجبهة الشعبية..زالله يرحم تراك يا ابو عمار لما كنت تبيع فلسطين بالمفرق وتدغدغ عواطفنا "من النهر-الى-البحر".... للأسف فهناك من الجبهة من يحاول بيعنا نفس البضاعة الفاسدة لكن بشكل "أحمر".... لا روح وديع ولا صبر الحكيم ولا دم الأسود ستقبل بالتنازل عن الثوابت الجهاوية، الحمد لله أن الحكيم ربانا على عبادة فلسطين وتحرير ارضها وأنسانها لا عبادة "غلاية فتح"....!! أنا مع الثورة الداخلية

على إسقاط هذه القيادة الغير مؤهلة، واللي مش عاجبه يشرب من بحر غزة...وهادا آخر كلام عندي.

صمود كراجة

صديقي احمد عبولي كيف تقول خلص الموضوع هو كل ما كتب بالموثيق الدولي قران منزل هل كل الاتفاقيات والقرارات شيء منزل من السماء ... لا اعرف كيف تتحدث وفي اي منطق تتحدث هل احد في هذه المرحلة يستطيع ان يطلب بالقضاء عليها هل كل دول العالم تقدر تنتهي اسرائيل خلينا رفاعين شعار لا لليهود ولا لدولتهم هل هناك اجنده في هذه المرحلة تستطيع انت وانا ان ننفذها لاجرا الصهاينة من اللدوالخالصه وام الرشراش الحقيقه ان موازين القوى كلها معهم واننا اعترفنا بالمرحليه ويا ريت نستطيع ان نحرر 67 وحل قضيه اللاجئين في هذه المرحلة وبعدها الاجيال القادمة تستطيع ان تكمل المشوار.

Ahmad Abouali

لسنا بحاجة لموازين قوى لكي نقول لأبومازن أننا لن نقبل بما يمشي به في الأمم المتحدة...التحدث بمواقف مبدئية لا تحتاج لدبابات بل تحتاج لناس مستعدين أن يقولوها. أخيراً، عندما م ت ف توقع على قرارها بدويلة على ال 67 هذا يعني، قانونياً، أنه لا مطالبة لنا في ما تبقى هذا القانون يا سيدي ومش من عندي ابوي..زبدك تستنى لتغير موازين القوى؟ طيب ليش التنازل من الأول مثلاً؟

Ebn Falasten

موقف جورج حبش الحازم و الواضح من قيام الدولة الفلسطينية على لسان جورج حبش نفسه:
إنني أدعو قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى العمل لتحقيق شعار الدولة الفلسطينية وفق التصور الآخر القائم على أساس أن تحقيق الدولة مهمة كفاحية.
وهذا يتطلب أولاً : عدم الاكتفاء باستمرار الانتفاضة وإنما التفكير المتصل بتصعيدها وفي ذهننا إلحاق الخسائر البشرية والاقتصادية بالعدو الاسرائيلي.

ثانياً : ولكي تستمر الانتفاضة وتتصاعد لا بد من الوقفة الجادة أمام الركيزة التنظيمية والركيزة الاقتصادية.
ثالثاً : لا تنازلات مجانية والتشبث بخط سياسي قائم على أساس الشرعية الدولية.
رابعاً : عملية إصلاح ديمقراطي حقيقي وجاد في منظمة التحرير ومؤسساتها تجعلها قادرة على تعبئة ستة ملايين فلسطيني في كافة أماكن تواجدهم تخلق منهم قوة حقيقية في المنطقة قادرة على فرض إرادتها.
خامساً : العمل الجاد في الساحة العربية شعبياً أولاً ورسمياً ثانياً.

سادساً : الأولوية للعمل الكفاحي والنضالي العنفي واللاعنف ، العمل الانتفاضي بشتى أشكاله وألوانه دون أن ننسى أهمية العمل السياسي والدبلوماسي . إن جسر الهوة بين إعلان الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية على الأرض مهمة كفاحية شاملة وطويلة ، لقد جربنا في السنوات الأربعة الماضية تكتيكاً معيناً وبرنامج عمل معين ، أنني أدعو لاتباع تكتيك آخر وبرنامج عمل يكون خاضعاً للتقييم والمراجعة منذ سنتين أو بضعة سنوات.

غازي الصوراني

تحياتي رفيقي ابن فلسطين...

Ebn Falasten

الله يحييك ويثبتك على النهج الصحيح رفيقي

(لا تستوحشوا طريق الحق لقلّة السائرين فيه).

Ahmad Abouali

الحكيم والشهداء المؤسسين بالفعل أنشأوا مدرسة إرث فكري وحضاري باقية بقاء الأمة العربية، وكلما مرت السنون ترسخت هذه المبادئ التي لا ولن يغيرها أي أنسان مهما علا موقعه التنظيمي.. وإنها لثورة حتلا تحرير الأرض والأنسان.

عبد الرحمن المجدلاوي

أريد أن أقتبس ما قاله رفيقنا العزيز غازي الصوراني (ما بالنسبة لتأييد أكثر من 120 دولة للدولة فهو قائم على حدود 67 كحل تاريخي او نهائي لا يحق للفلسطينيين - حسب القانون الدولي وأنظمة الأمم المتحدة المهيمن عليها أمريكا في مرحلة العولمة الراهنة - المطالبة بأية حقوق أخرى) ولهذا أرى أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد أخطأت بدعم تلك الخطوة على اعتبار أننا لانستطيع أن نطالب بأي حق آخر حتى ولو كانت الجبهة تنظر الى الموقف بشكل مرحلي فلا يجوز لنا أن ندعم أي مفاوضات أو أي جهة تتعامل مع العدو ان أردنا أن نكون يساريين حقيقيين فربما أن لم نعلن عن موقفنا أفضل من أن نعلن وهكذا نستطيع في الايام القادمة أن نثبت لشعبنا ما زلنا على موقفنا فاليوم حركة حماس لن تعلن أنها مع استحقاق أيلول ولن تعلن أيضا بنفس الوقت أنها ضد استحقاق أيلول فإن حركة حماس استندت على مايلي بأن لو نجح استحقاق أيلول فهي أمام الجميع لم تعلن أنها ضد هذا الاستحقاق وانها دعت بالاتجاه الصحيح وخاصة انها منعت أي فعالية تدعم الاستحقاق او ترفض الاستحقاق وحين تفشل المحاولة في الاستحقاق فإنها أيضا امام الجميع لن تأيد الاستحقاق فبتالي أرى ان الجبهة هنا قد أخطأت مرة أخرى في دعم هذا الاستحقاق علنا كما إنها لم تكن يساريا حقيقية في دعمها للاستحقاق على اعتبار أن اليساري الحقيقي لا يجوز له أن يدعم من يفاوض ولن يجوز له أن يصمت أمام الظلم ولن يجوز له أن يكون في محور الاتزان بمسك العصا من المنتصف اليكم رفاقي جميعا يمكن أن نصلح هذا الخطأ بمقاومتنا ورجوعنا للمد الثقافي والسياسي والعسكري وأن نضغط باتجاه اسقاط مشاريع الاحتلال ومشاريع الاسلام السياسي هذا من وجه نظري):

Ahmad Abouali

عبد الرحمن، هذه ليست أخطاء هذهخطايا في نهج مأساوي يسرون عليه منذ 2000

غازي الصوراني

تحياتي وتقديري لكما عبد الرحمن واحمد ابو علي

Samir Diab

الموقف الثوري حجه العمل الثوري والنشاط الثوري، وما اكده الرفيق أبو جمال ياتي من باب تقييم الموقف الثوري للجبهة الشعبية ولا مبرر للتبريرات هنا او هناك وهذا ما اكده الرفيق رباح في رده عندما اشار الى تمسك الجبهة الشعبية كما نص النظام الداخلي للجبهة لإقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

Hassan Khalil

أعتقد أن الثورات العربية فتحت باب الحل بالنسبة للقضية الفلسطينية و في الحالة الفلسطينية تعني أولا و قبل كل شيء بناء مجتمع مقاوم في الاراضي الخاضعة للفلسطينيين حاليا أجزاء من الضفة و غزة . أن العقبة الرئيسية أمام مد ثوري شعبي هي السلطة السياسية القائمة حاليا سواء أبو مازن أو حماس. بناء سلطة ثورية هو الركيزة

الضرورة للمقاومة و للمساندة العربية. لا يمكن أنجاز التحرر بدون شعب حر. و أستهاض حركة شعبية ثورية متنوعة هو السبيل لاستعادة منظمة التحرير كممثل حقيقي للشعب الفلسطيني.

Ahmad Abouali

لقد حان الوقت للعمل الدؤب في إحقاق الحق داخل اروقة اليسار وإعادة الاعتبار، ليس بالكلام، كلن بالعمل لمن كان صحيحاً منذ الأنطلاقة الأولى، من أعني؟ أعني ثورية وديع وفلسفة غسان وجذرية الحكيم وتفاني محمد الأسود عشرات من الرفاق الذين دفعوا الدم في سبيل "فكر ونار" لا دويلة هزيلة وتقلد مناصب هنا وهنا عند سلطة الاحتلال.

Nasser Shabat

سلمت لنا رفيق ابو جمال ، وانت من تذكر ان أراد احد ان يتذكر التسلسل التاريخي للمشهد الفلسطيني ، فالليسار العربي له مكان في الربيع العربي الذي يتجه نحو النضوج لأن يكون له دورا ، كما سيكون لبرنامج الجبهة حضورا قويا مما يجي علي الساحة الفلسطينية، والتفرد المريض سوف يتوقف لامحالة وفلسطين التاريخية هي البديل عن اي نهج او انزلاقات في التسوية ، فحقوق الافراد والجماعات ليس مسؤولية فرد بعينه.

المحامي - زهير عيد

"ينبغي علينا أن نحلم" بشرط أن ندرك سر قوة الحلم الثوري الذي يشكل منبع التغيير و الثورة ، وأن القوة الثورية هي مالك هذا الحلم ودون ان تغادر أقدامه تعرجات الواقع، للوصول لهدف نبيل وغاية واضحة، وهل هناك أنبل من غاية تحقيق دولة فلسطين الديمقراطية في مجتمع عربي اشتراكي موحد ..؟

إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار التي طرحت خلال العقود الثلاث الماضية، بعد أن بات الحل المطروح مذاك والقائم على أساس الدولة المستقلة، أسيراً للشروط الأمريكية الإسرائيلية ، وبعد ان تحول النظام العربي إلى حالة -غير مسبقة- من العجز والتخاذل عززت ضعف السلطة الفلسطينية وهبوطها وتخاذلها ومن ثم انقسامها، الذي أدى إلى انقسام الغاية والهدف ، ففي ظل تجزئة الغاية جرى تفكيك أدوات النضال نفسها ، والتخلي عن عناصر القوة والمقاومة والبعد العربي وتكريس الانقسام المؤسسي والجغرافي بين الضفة والقطاع ، وما جرى من حصيلة أفقدت الواقع الفلسطيني أسلحته المعنوية وعزته بضمور الغاية وغايتها

إن إعادة تأسيس رؤيتنا للصراع ، وما يشبه إعادة التصميم لركائز قضيتنا الفلسطينية، وإعادة إنتاجها في الواقع الفلسطيني ، بكل مركزاته القومية والوطنية في الداخل والمنافي ، إنما يستهدف استعادة روح القضية من براثن الهبوط والانقسام الفلسطيني الداخلي من ناحية واستعادتها من براثن الهزيمة والخضوع العربي الرسمي من ناحية ثانية.

إننا نطرح هذه الرؤية لكي نطلق من جديد حواراً شاملاً بمستويات فكرية وسياسية وتنظيمية إستراتيجية بين كافة قوى اليسار الماركسي العربي والفلسطيني، من أجل بلورة بديل تحرري وديمقراطي على المستويين الوطني والقومي ، يقطع مع النهج السائد وأدواته ومصالحه الطبقية ورؤاه السياسية الهابطة.

رفيقي واستاذي ابو جمال : تحية ممزوجة بنوع من الاسى لما وصلت له قضيتنا الملاحظ باننا نتراجع على مستوى قضيتنا بالرغم بان هناك حراك جماهيري في المحيط العربي هذا بدلا من ان نكون في مقدمة هذا الحراك فاصبحنا نتذلل ومنتظر بالايام للحصول على ترخيص للتعبير عن أراءنا في حركات تدعي الثورية والوطنية "

أشخاص معجبون ..

<u>بسام البلعاوي</u>	
<u>Myassar Atyani</u>	
<u>Abdallah Abu</u> <u>Farhan</u>	
<u>بساري يسار</u>	
<u>Mohamed Al-</u> <u>tatari</u>	
<u>Qosay El Zaaneen</u>	
<u>Rezgar Akrawi</u>	
<u>أحمد فؤاد</u>	
<u>Rami Elshrafi</u>	
<u>Samir Diab</u>	
<u>شبح جيفارا</u>	
<u>Shoukri Sultan</u>	
<u>دعاء السرايبي</u>	
<u>Ala Almasre</u>	
<u>Nasser Shabat</u>	
<u>Taghreed Farhat</u>	
<u>Nedal Nasser</u>	
<u>Abed El Rohman</u> <u>Jbour</u>	
<u>صمود كراجه</u>	
<u>هدى مرغان</u>	

ضد الهبوط السياسي .. ومن أجل المستقبل .. على الرغم من ظلام اللحظة

للمرة الثالثة اكتب عن الواقعية الرثة والهبوط السياسي من موقع الاختلاف والتناقض السياسي الديمقراطي ضد شكل وجوه خطاب الرئيس أبو مازن مساء هذا اليوم في الأمم المتحدة، حيث طالب في خطابه بما يلي ننقله هنا حرفيا :

دولة فلسطينية وعاصمتها القدس في الضفة وقطاع غزة وفق قرارات الشرعية الدولية مؤكدا على ان م.ت.ف. صادقت على ان مساحتها 22% من مساحة فلسطين".
 التمسك بنبذ العنف وجميع اشكال الارهاب".
 التمسك بجميع الاتفاقات بين م.ت.ف. واسرائيل".
 العودة الى التفاوض اذا ما تم وقف الاستيطان".
 لا نستهدف عزل اسرائيل او نزع شرعيتها بل نزع شرعية الاحتلال".
 ندعو الى بناء علاقات التعاون بين دولة اسرائيل ودولة فلسطين".
 نريد سلاما يضمن الحقوق الفلسطينية كما حددتها قرارات الشرعية الدولية وشروط الرباعية".

وتعليقي على ما ورد اعلاه - بعد رفضي السياسي له - وعلى الرغم من التأييد العفوي العاطفي للوهلة الاولى في اوساط قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني لاسباب لا تعود فحسب الى معاناتها وفقرها بل ايضا - وهو الاهم - تعود الى قلقها واحباطها الذي يكاد يصل الى حالة اليأس من كافة فصائل واحزاب القوى الوطنية وفي المقدمة منهم حركتي فتح وحماس....وهنا اتساءل وادعو الجميع للتساؤل ومحاولة الاجابة : ما الذي يدفع بقوى اليسار (احزابا وفصائل او افراد وكوادر !) الى مباركة هذه الخطوة او مباركة الخطاب بصور مباشرة او غير مباشرة (على استحياء) ؟ خاصة وان موثيق وبرامج ومواقف بعضها وخاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تتناقض مع جوهر وشكل هذا التوجه ومن ثم الخطاب.... وفي هذا الجانب - للتذكير - اقدم لكل المعنيين بمستقبل القضية الوطنية والصراع العربي الصهيوني عموما ولرفاقي في الجبهة الشعبية خصوصا بعضا من نصوص الكونغرس الحزبي الأول الذي عقدته الجبهة في حزيران 1994 ، وبعضا من نصوص وثائق المؤتمر السادس تموز 2000 .

نستعرض فيما يلي أهم الأفكار والقضايا والعناوين الأساسية التي تضمنها الكراس الصادر عن الكونغرس، والتي أوضحت بجلاء عمق التحليل الطبقي ومن ثم التحليل أو الشعار السياسي المرتبط به في تلك المرحلة ، وهي تحليلات واستنتاجات سياسية وفكرية مازالت صالحة لاستخدامها حتى اللحظة في تحليلنا لأوضاعنا السياسية والمجتمعية، رغم مرور 17 عاماً على عقد الكونغرس واصدار وثيقته السياسية. .

ففي المقدمة تحدد الوثيقة اتجاهها الرئيسي بالقول "لقد شكل توقيع اتفاق إعلان المبادئ (اوسلو) وتبادل الاعتراف ما بين القيادة المهيمنة في م.ت.ف. والكيان الصهيوني نقطة الانعطاف النوعية في نضالنا الوطني المعاصر ، ذلك لأن القضية الوطنية والنضال الوطني طيلة العقود السابقة وبرغم كل الهزائم والانكسارات، لم يصل إلى المستوى

الذي تجرؤ فيه أي قيادة فلسطينية على التسليم والاعتراف بحق الحركة الصهيونية والاحتلال الصهيوني بالوجود الشرعي على أرض فلسطين"

لهذا" فإن رؤيتنا ومعالجتنا للواقع الفلسطيني لن تكون عملية ومالكة لمقومات الدقة والرؤية السليمة إلا بربطها بالمسار العام للمشروع الإمبريالي الصهيوني بأبعاده ومستوياته المختلفة وعطفاً على ذلك فمواجهة اتفاق اوسلو - القاهرة يجب وبالضرورة أن تنطلق من هذه المسألة الرئيسة والهامة، لكي تأخذ المواجهة أبعادها الصحيحة والسليمة، وتعطي للصراع بعده المستجيب لتطورات وترابط الحلقات وطنياً وقومياً في شتى ميادين الصراع "

وعليه فإن تفسير جانب رئيسي مما يجري، يعود بالأساس إلى تلك التغيرات والتحولات التي شهدتها الواقع الفلسطيني (الاجتماعي - السياسي). الأمر الذي يفرض التوقف ملياً أمام بعض الجوانب لالتقاط ما هو جوهري وأساسي، لكي يتكامل التشخيص والتحليل كشرط ضروري للانطلاق لاحقاً.

أولاً: م.ت.ف: "إن المنظمة كجهاز بتركيبته وعلاقته الداخلية والخارجية، ومحتواه وممارساته هي نتاجاً للتوازنات الطبقية السياسية التي تحكمها ، فالبورجوازية المهيمنة في المنظمة تمكنت من إخضاع المنظمة لرؤيتها ولسياساتها ولمناهج تفكيرها ولممارساتها السياسية والتنظيمية والإدارية . إلى أن أصبحت المنظمة المعبر عن موقف وممارسة الجناح المهيمن عليها طبقياً ، وإن هذا الهبوط السياسي الذي مارسه القيادة المتنفذة في م.ت.ف كان في حقيقته انعكاساً للمواقع الطبقية وتحولاتها في تلك القيادة وفق تحليل وثيقة الكونفرنس وتفسيرها لتراجع وهبوط القيادة البيروقراطية في م.ت.ف ، حيث أن " هذا التحول البنيوي الشامل الذي جرى في م.ت.ف كمواقف ، ونظام عمل ، ونهج وتنظيم ، وممارسة ، لا يفسر لوحده أسباب ومقدمات الانهيار . فهناك صيرورة أخرى كانت تفعل فعلها ، وتتمثل في حالة التقاطب والتداخل التي جرت ما بين القيادة البيروقراطية المتنفذة في م.ت.ف والشريحة الكومبرادورية الفلسطينية في الخارج والداخل ، حيث وجدت القيادة المتنفذة في تلك الشريحة سندا اقتصاديا وسياسيا لها ، بنفس القدر الذي وجدت الشريحة الكومبرادورية في القيادة المتنفذة وعبر هيمنتها على م.ت.ف حليفا سياسيا وطبقيا لها" وفي استعراض الوثيقة لأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية ، تؤكد على أن هذه الأزمة تتجلى في خمس مظاهر أساسية:

المظهر الأول : عدم قدرة هذه الحركة على انجاز التحرر الوطني كما هو معطن وموثق في برامج م.ت.ف.

المظهر الثاني : عدم القدرة على تحقيق برنامج التحرر الوطني ترافق مع تمكن المشروع الصهيوني-الإمبريالي من تحقيق انتصارات وإنجازات حاسمة واستمرار هذا المشروع في تحقيق الانتصارات بصورة متواترة مما يضع المنطقة أمام حالة من التبعية والاستلاب شبه المطلق للهيمنة والقوة الإمبريالية-الصهيونية.

المظهر الثالث : ويتمثل برضوخ القيادة السياسية المهيمنة في م.ت.ف للاشتراطات وللحلول التصفوية الأمريكية-الصهيونية . هذا الأمر الذي يعكس سقوط التحالف الطبقي السياسي المتمثل أساسا بالقيادة البيروقراطية المهيمنة على م.ت.ف ، والكومبرادور الفلسطيني بجناحيه جناح الخارج وجناح الداخل. بداية بالاستجابة للشروط الإمبريالية بقبول قرار 242 وبتوقيع اتفاق الحكم الإداري الذاتي ، والاعتراف بكيان العدو الصهيوني والتخلي عن برنامج الإجماع الوطني التحرري ، برنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة واستبدال هذا البرنامج الوطني ، بالبرنامج الطبقي الضيق المعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية لتحالف البيروقراطية السياسية في المنظمة.

وحول اتفاق إعلان المبادئ للحكم الذاتي والإداري بتاريخ 13/9/1993 الذي تعتبره الوثيقة لحظة انعطاف مثلث " حالة انهيار من قبل الطرف الفلسطيني الذي وقعه أمام الشروط الأمريكية الصهيونية ، فهو يعني :
"التخلي الفعلي عن برنامج م.ت.ف في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، واستبداله ببرنامج آخر يهبط إلى ما دون مستوى مشروع الحكم الذاتي".
يرسي المقدمات المادية والسياسية لتصفية م.ت.ف كميثاق وهوية وطنية كفاحية .
يعطي ويشعر للكيان الصهيوني ما يشاء وذلك من خلال:
-استمرار الاحتلال العسكري الصهيوني.
-تثبيت واستمرار الاستيطان.
-الإقرار للاحتلال بالتحكم بالأمن الداخلي والخارجي (حدوداً ومعايير).
-استمرار سيطرة الاحتلال ونهبه للثروات الطبيعية وخاصة المياه.
يسعى لتمزيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني، وذلك بالقفز عن موضوع القدس، وبقاء المستوطنات وتقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 إلى وحدات منفصلة، مع عدم وجود أي ضمانات للحل النهائي.
أن هذا الاتفاق يفتح الباب على مصراعيه أمام إمكانية فرض التوطين على جماهير الشتات ومخيمات الوطن المحتل وبالتالي فهو يسقط حق العودة المطلق الذي نص عليه قرار 194 الدولي.
الاعتراف بالكيان الصهيوني وبحقه في الوجود بصورة نهائية مقابل اعترافه الهزيل بـ م.ت.ف "كممثل للشعب الفلسطيني وكشريك في المفاوضات.
وجه الاتفاق ضربة مباشرة لقرارات المؤسسات الشرعية الدولية والتي كانت تشكل سلاحاً في ظل الوضع القائم ، إذ جرى استبدال هذه القرارات بمرجعية إعلان المبادئ الذي وقع عليه في أوسلو وواشنطن وبما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والصهيوني.
ربط الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني.
وجه الاتفاق ضربة شديدة للمشروع القومي العربي، وأساء للشعب الفلسطيني ولدوره في النضال القومي العربي بشكل عام.

ثم تشير وثيقة الكونغرس الحزبي الأول إلى هذه المخاطر السابقة بقولها " إن كل هذه المخاطر وغيرها تمثل في واقع الأمر مقدمات تهدف لتصفية مرتكزات وعناصر المشروع الوطني الفلسطيني لصالح المشروع الصهيوني . أي تمزيق وحدة الشعب والأرض والقضية ، وتصفية الحقوق والإنجازات الوطنية الفلسطينية التي حققها الشعب الفلسطيني باذلاً في سبيلها أعلى التضحيات على مدار عقود نضاله الطويلة "
وتضيف الوثيقة : في ظل انهيار القيادة السياسية المتنفذة م.ت.ف فإن تبدلات وتوازنات جديدة ستحكم العلاقة التحالفية في الساحة الفلسطينية ... إن دعوتنا لمختلف القوى والاتجاهات والشخصيات للعمل ضمن إطار جبهة وطنية موحدة، نرى أنه يستند إلى جملة من الأهداف أبرزها:
التصدي للاحتلال في مختلف المواقع وبشتى الوسائل وعلى المستويات المتعددة.
التصدي لمشروع الحكم الإداري الذاتي ومناهضته بكل الإمكانيات.
الدفاع عن الهوية الوطنية ووحدة الشعب الفلسطيني والتمسك بالبرنامج الوطني التحرري.

إنقاذ م.ت.ف بإعادة بنائها على أسس ديمقراطية ، وحماية ميثاقها وبرنامجهما الوطني التحرري .
حشد الجماهير الفلسطينية في مختلف ساحات الفعل الوطني دفاعاً عن حقوقها الوطنية وقضيتها وتضحياتها
وكرامتها ، ومحاصرة وعزل الجناح المنهار .

أما سمات المرحلة على الصعيد الفلسطيني ، تستعرض وثيقة الكونفرنس ، السمات التالية :
أولاً : السمة الأولى على الصعيد الوطني تتمثل باستسلام الجناح القيادي البيروقراطي المتنفذ في م.ت.ف.
والشريحة الكمبرادورية المتحالفة معه والداعمة له في داخل الوطن وخارجه .
ثانياً : على ضوء الواقع الجديد وعلى ضوء صيرورة المخطط المعادي ، سيشهد المجتمع الفلسطيني وقواه
السياسية جملة من التغيرات والتفاعلات التي سيكون لها دوراً مباشراً في صياغة اتجاهات الصراع ، ويمكن تلمس
هذه التحولات من خلال .

أ . دفع المشروع التصفوي باتجاه تشويه بنية المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً
، ونشر ثقافة الاستهلاك ، والطفيلية والسمسرة ، وربط الاقتصاد الوطني بالاحتلال بصورة كاملة .
ب . تنامي الميل لنقد تجربة المقاومة و م.ت.ف بأكثر من اتجاه ، فجزء سيتجه لاستخلاص الدروس والعبر
والإمساك بمقدمات النهوض ، وجزء سيعتبر أن هذا هو نهاية المطاف ويندفع للقبول بما هو قائم والرضوخ له .
ج . الميل لإنشاء وولادة أحزاب وحركات سياسية تمثل المعادلة السياسية الجديدة كتعبير عن حالة التراجع
الحاصل وكاستجابة لمحاولات التدجين للحركة السياسية ولتطبيع العلاقة مع الاحتلال .

وفي الفصل الخاص بعنوان " تناقضات المرحلة " نتحدث الوثيقة عن التحولات والتطورات النوعية الراهنة التي نقلت
النضال الوطني الفلسطيني لمرحلة نوعية جديدة ، وهي " نقله يتم النظر لها من أكثر من زاوية وبأكثر من اتجاه ،
فأصحاب الاتفاق يحاولون جاهدين الترويج له من خلال سياسة إعلامية وضغط ممنهج وعبر زرع الأوهام والخداع
وإقناع الجماهير الفلسطينية بأن المرحلة الجديدة سيكون معلمها الرئيسي الانتقال من النضال التحرري إلى بناء
السلطة ، ويجري في هذا الإطار الدفع باتجاه التعامل مع الاتفاق ومع نتائجه وإفرازاته واستمرار التفاوض كأمر واقع "
أما الرؤية النقيضة فهي ترى الانطلاق من موقع القطع الكامل مع أوسلو وما تلاه والتعامل معه كمشروع تصفوي
، لا يمكن العمل من داخله بهدف تحسينه ، والخيار الوطني الوحيد تجاهه هو مناهضته ومحاربته بصورة تامة .
إن هذا الموقف نابع من طبيعة الاتفاق ومن طبيعة التناقضات التي تحكم المرحلة الجديدة وعلى أكثر من مستوى
فما هي أبرز هذه التناقضات ؟

التناقض الأول : على المستوى الوطني : مع الاحتلال الجاثم على أرض الوطن .
التناقض الثاني : مع السلطة السياسية الطبقية للحكم الإداري الذاتي التي انتقلت من النضال الوطني إلى موقع
الموافقة على الحلول التصفوية والتنسيق والتعاون المشترك مع الكيان الصهيوني والتناقض معها ذو طابع سياسي
جماهيري .

أما الوثيقة السياسية الصادرة عن المؤتمر الوطني السادس للجبهة (تموز 2000) ، فقد أكدت على ما يلي :
" إن وعي تاريخية الصراع وموضوعيته ، يضع النقاش ضمن مساره السليم والمنطقي ، ويقود حتماً إلى التعامل مع
الصراع بوصفه اشتباكاً تاريخياً اجتماعياً ، بين الأمة العربية وعلى نحو أخص الشعب الفلسطيني ، وبين المشروع

الصهيوني الإمبريالي. وهو صراع اجتماعي تاريخي جذري باعتباره يطل الوجود ذاته، وبهذا المعنى فإن الصراع يأخذ أشكالاً نضالية متنوعة بما فيها الكفاح المسلح"

وعن اتفاق أوسلو ، هل هو سلام أم إعادة إنتاج للصراع بأشكال متجددة؟ تقدم الوثيقة إجابتها على هذا السؤال عبر التأكيد على أنه " ليس مطلوباً منا الآن إعادة النقاش في المخاطر والأضرار الجسيمة المتراكمة التي لحقت بالقضية الفلسطينية، جراء اتفاق أوسلو وما تلاه، لأن ما ورد في الوثيقة السياسية الصادرة عن الكونغرس الوطني الأول عام 1994، بالإضافة إلى ما تناولته وثائق الجبهة الشعبية الصادرة عن هيئاتها الأولى بهذا الصدد وغيرها، أكثر من كاف" "فقد ألفت القيادة الفلسطينية المتنفذة، بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي، بمعظم أوراق القضية الفلسطينية وأهمها، في خانة الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى ما يزعمه الكيان الصهيوني من استعداد للسلام" ، ما يعني استجابة القيادة المستنفذة في م.ت.ف "لمقتضيات الإستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية، وسمحت لديناميات تلك الإستراتيجية بأن تتحكم بها وبخياراتها"

هذه السياسة البائسة في فهم الصراع وإدارته مع العدو، "هي الوجه الآخر لسياسة بائسة أخرى تجاه الداخل الفلسطيني، والتي تجلت في ذهنية قاصرة، تراكت تاريخياً لتأخذ شكل بيروقراطية عاجزة ومدمرة، سلاحها الإفساد، وهو ما قاد إلى تبديد كثير من مكونات القوة الفلسطينية، وأدى إلى عدم امتلاك رؤية شاملة وبعيدة النظر لتعزيز البنية الداخلية للمجتمع الفلسطيني في مختلف مواقع انتشاره، من خلال تعزيز البنى التنظيمية والمؤسساتية والإدارية ... لهذا المجتمع"

كما" ترافق الواقع المشار له، مع ممارسة لا تقل خطورة وقصر نظر، تمثلت في النظرة الاستخدامية للحركة الشعبية الفلسطينية، مما أدى إلى توسيع المسافة بينها وبين السلطة السياسية، وبالتالي فقدان الثقة بالسلطة التي لم تحافظ على الحد الأدنى من الحقوق الوطنية وحمايتها، وفي الوقت نفسه لم تدل ممارساتها تجاه المجتمع الفلسطيني، ولو على حد أدنى من الاحترام والثقة، تجلت تلك السياسة وأخذت ثلاثة أشكال أساسية هي : أ- الملاحقة والاعتقال نزولاً عند إملاءات الاحتلال. ب- الانتهازية والاستخدام اللحظي المؤقت للحركة الشعبية. ج- محاولة تكيف المعارضة مع سقف السلطة وسياساتها وكان من الطبيعي ان تفقد هذه السياسة" إلى نتائج خطيرة على الحركة الوطنية الفلسطينية، ذلك أنها ساهمت في تعزيز حالة التمزق والافتراق، وإبقاء أسباب الاستنزاف والانفجارات الداخلية قائمة. كما أفرغت سياسة السلطة، مفهوم الحوار الوطني من مضامينه وركائزه، وبالتالي حولت مسألة الوحدة الوطنية، إلى ورقة مناورة، وليس خطأ سياسياً ناظماً لفعل الحركة الوطنية الفلسطينية بتلاوينها وتياراتها وتنظيماتها المختلفة"

بناء على ما تقدم، لا تعود المشكلة في هذه الحكومة أو تلك كما يحاول البعض أن يروج، إن المشكلة تكمن بالأساس في طبيعة المشروع الأمريكي - الإسرائيلي للسلام الذي هو في الحقيقة ومن ناحية المنطق والهدف مشروع واحد، وبالتالي فأي رهان على هذه العملية إنما يعبر عن قصر نظر، أو إحباط مأساوي، أو التسليم بقضاء المشروع الأمريكي - الإسرائيلي وقدره.

ما تقدم "يفرض علينا كشعب فلسطيني وحركة وطنية فلسطينية، تعويد أنفسنا وعقولنا بأسرع وقت ممكن على التجذر والمرونة اللازمة، لتلمس واستيعاب أية حركة أو مستجد في الواقع، وأن نخفف من الصخب والضجيج، ونكتف

القراءة الدقيقة والفعل المستند لرؤية شاملة ومتماسكة للصراع، الذي لم يعد سراً، أنه صراع على الوجود نفسه ويدور في حيز الواقع ويدار بناء لقانون ميزان القوى"

لذلك ، فإن المطلوب هو "الارتقاء بالرؤية والممارسة من مستوى المناهضة الدعاوية، أو ردود الفعل المتفرقة إلى مستوى المجابهة الفعلية، بمعنى تقديم البديل التاريخي الشامل، أي مجابهة مشروع أوسلو بمشروع نقبض كامل، يتيح الفرصة للمبادرة واستثمار كامل عناصر القوة، من فاعلة وكامنة، على قاعدة التواصل والقطع في الصراع في آن معاً. التواصل مع الماضي بما يمثله من أهداف وحقائق تاريخية وطنية وقومية، والقطع مع الثغرات والأخطاء في الرؤية والممارسة الفكرية والسياسية والعملية"

كما تتوقف القدرة على امتلاك رؤية سليمة ودقيقة، ضمن هذا الواقع المتشابك والمعقد والمتحرك، على توفير شروطها ومعاييرها، وعلى رأس هذه وجود أداة فكرية - سياسية - تنظيمية قادرة على تلبية الشروط الواجبة، بما يستدعيه ذلك ويقتضيه من مناهج تفكير وذهنية علمية وتغذية معرفية سليمة ومتواصلة، تشمل مختلف جوانب الواقع التاريخية والراهنة، ومختلف المستويات السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية.

وبناء على ما تقدم ، فإن مفهوم الصراع الاجتماعي الديمقراطي - كما تؤكد الوثيقة - يأخذ ترجمات متنوعة وشاملة لأبعد حد، ويشكل مدخلاً أساسياً لإعادة الاعتبار لبرنامج البديل الوطني الديمقراطي، ذلك أن التمايزات على صعيد العنوان السياسي بين تيارات قوى المعارضة تبقى متقاربة، بينما التمايز الجدي بالنسبة لنا في الجبهة يتجلى في البرنامج الاجتماعي الاشتراكي من منطق الرؤية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي.

أما فيما يتعلق بسؤال "منظمة التحرير الفلسطينية... إلى أين ؟ فإن الوثيقة السياسية - الصادرة عن المؤتمر الوطني السادس - تذكرنا بالمنطلقات التي حددتها الجبهة الشعبية تجاه هذا العنوان في وثيقة الكونغرس الوطني الأول الصادرة في حزيران عام 1994، المشار إليها في هذه الدراسة ، ثم تؤكد الوثيقة على أنه " بدلاً من أن تصبح م.ت.ف إطاراً لجذب الطاقات المادية، والكفاءات المعنوية لعموم الشعب الفلسطيني، وتدار على أساس رؤية وطنية ترتقي إلى مستوى الصراع المفتوح مع الاحتلال، جرى تحويل المنظمة بفعل السياسة القاصرة إلى مجرد إطار تستخدمه القوة المهيمنة لتوفير الشرعية لخياراتها وبرنامجها الخاص "

وفي المقابل كما تضيف الوثيقة "لم تتخط قوى المعارضة على تلاوينها المختلفة، هذا الخلل المنهجي، وإن كان خطابها وبعض ممارساتها يعاكسان أو يتقدمان نسبياً على ممارسة القوة الأولى لو تجاوزنا الاستثناء، فإن المظهر الرئيسي لفكر قوى المعارضة وممارستها كان الانضباط، بوعي أو بدونه، لأصول اللعبة كما صنعتها وكانت تديرها القوى المهيمنة، وتعاملت مع المنظمة كإطار لتنظيم عمل الفصائل وعلاقاتها، وبالتالي استنزاف الصراع على "الكوتا" بينما وظيفة المعارضة ودورها هو كبديل ديمقراطي تاريخي شامل قولاً وفعلًا، ولم تقصر القيادة المتنفذة في استخدام عجز وضعف وتشتت المعارضة لتعميق حالة الاستنزاف تلك "

في ضوء ما تقدم، تحذر الوثيقة من " اعتبار م.ت.ف إطاراً أدى دوراً ووظيفة في مرحلة معينة، والآن استنفذت ذاتها، ووصلت إلى طور السقوط والتلاشي. إن التسليم بهذا الخيار يؤدي إلى التقاطع مع هدف الاحتلال لتصفية المنظمة، إضافة أنه يضرب بصورة نهائية المضمون الأساسي للمنظمة كمعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني وكيانته الشرعية. "

لكن بقاء الحال على ما هو عليه، وترك المسألة برمتها تحت رحمة الواقع -كما تضيف الوثيقة - فإن النتيجة إفساح المجال أمام المشروع الإسرائيلي لتصفية المنظمة دون مقاومة من ناحية، وتركها تحت رحمة وهيمنة الفريق المتنفذ من ناحية أخرى.

يستدعي ما تقدم "تحويل موضوع منظمة التحرير إلى ميدان مجابهة ضد نهج يبدد دورها ومكانتها، ويواصل توظيفها بصورة استخداميه لخدمة خيار أوصلو، وهو ما يصب في خدمة محاولات الكيان الصهيوني شطب المنظمة وإنهائها. إذن فإن التعامل مع م.ت.ف مسألة متحركة ترتبط بمدى التزام المنظمة بالثوابت الوطنية الفلسطينية والدفاع عنها. "

وتحت عنوان /سؤال " الوحدة والحوار الوطني شكل أم مضمون؟" تنطلق الوثيقة في هذا الجانب من تحليلها للمرحلة الراهنة باعتبارها " مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، وبالتالي فإن التناقض الرئيسي يبقى وباستمرار ضد الاحتلال ومشاريعه وسياساته. ويأخذ النضال الوطني الفلسطيني شكلاً ومضموناً، صورة الصراع الاجتماعي/ السياسي التاريخي كجزء عضوي من صراع عربي - صهيوني - إمبريالي أشمل.

وهنا يتجلى وعي الجبهة الشعبية لمفهوم الوحدة الوطنية كمبدأ، ومن الناحية النظرية، حيث "يرتقي هذا المفهوم إلى مستوى الهدف الوطني، على ذلك، يأخذ مفهوم الوحدة الوطنية أبعاداً نظرية وعملية متشابكة ومتحركة، فهي هدف ووسيلة، سبب ونتيجة في ذات الوقت. إذ "أن فهم الوحدة الوطنية على أساس هذه الأبعاد، ينقلها من مستوى الفهم التنظيمي أو الفصائلي الضيق إلى مستوى أشمل وأرقى أي باعتبارها نظاماً وطنياً لخوض الصراع. "

أما القسم الخامس من الوثيقة ، وهو بعنوان "بصدد مفاوضات ما يسمى بالحل النهائي" حيث يشير إلى أنه " بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر مدريد، وما ترتب عليه من اتفاقيات وتفاهات بدءاً من اتفاقات أوصلو مروراً باتفاقيات القاهرة - باريس الاقتصادي - الخليل - شرم الشيخ - واي بلانتيشن - وشرم الشيخ الثانية إضافة لاتفاقية وادي عربة مع الأردن. اتضحت معالم التسوية كما يراها ويريدها الحلف الأمريكي - الإسرائيلي" وهكذا نستطيع القول أن اتفاقات أوصلو قد استنفذت أهدافها المحددة، ويحاول الآن الكيان الصهيوني وبدعم أمريكي شامل، فرض تسوية نهائية يتم عبرها ضرب ركائز القضية الفلسطينية الأساسية: حق العودة - تقرير المصير - القدس - والدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة. وبهذا المعنى فإن الاحتلال يحاول بكل طاقته توظيف ما راكمه من إنجازات خلال العقود الماضية بهدف ترسيخ الاحتلال ومشاريعه

وبهذا يكون قد قام بتصفيّة ثوابت القضية الفلسطينية كقضية حقوق تاريخية وكقضية تحرر واستقلال. ومن خلال هذه السياسة وهذه الرؤية يتم تكريس المشروع الصهيوني كمشروع هيمنة وسيطرة في قلب العالم العربي وفي هذا الإطار كما تضيف الوثيقة " فإننا نرى بأن القضية الفلسطينية قد وصلت - نتيجة لسياسات المهادنة والتنازل - إلى مفترق طرق حاسم، يهدد فعلاً الحقوق الوطنية ويفتح المجال ليحقق المشروع الصهيوني المزيد من الانتصارات والإنجازات على حساب الشعب الفلسطيني ومصالحه القومية والوطنية العليا. "

وهذا يطرح على قوى المعارضة بمختلف تياراتها، استحقاقات تحشيد طاقاتها، وتنظيم فعلها، وتأطير أداها، للدفاع عن الحقوق الوطنية مع تركيز خاص في هذه المرحلة على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وقضية القدس كعناوين مركزية للصراع.

وفي سبيل ذلك، تؤكد الجبهة -حسب الوثيقة- بوضوح على أن أشكال النضال " السياسية - الاقتصادية - والعسكرية - والفكرية في ظل معطيات الحالة الفلسطينية مفتوحة على كل الأساليب بدون استثناء، التي تكفل الدفاع عن الحقوق العربية والفلسطينية واستعادتها. "

بالاستناد إلى ما تقدم، كما تستطرد الوثيقة "تتخطى الفكر المأزوم أو المهزوم الذي يعتبر أن مرحلة الكفاح المسلح قد انتهت وجرى دفنها، وارتباطاً بذلك انتهاء مرحلة التحرر الوطني، الأمر الذي يعني الانتقال إلى مرحلة جديدة كلياً، هي مرحلة البناء الاجتماعي الديمقراطي، أما ما تبقى من حقوق وطنية فقد تم حصر السعي لتحقيقها ضمن الأطر الدبلوماسية والمفاوضات السلمية والشروط والأطر القانونية التي تمت صياغتها في الاتفاقات التي عقدت حتى الآن، إذ أن هذه السياسة تدل من جانب على عدم امتلاك رؤية صحيحة للصراع وذلك ارتباطاً بشروطه وعناصره الموضوعية، ومن جانب آخر، على عدم فهم طبيعة العدو ومشاريعه السياسية على نحو سليم، وهو الأمر الذي قاد إلى وضع حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني الوطنية والقومية تحت سقف الشروط التي صاغها وفرضها الاحتلال "

وخلاصة القول، "إن طبيعة الصراع، تتخطى السياسات القاصرة وما يحكمها من ممارسات سياسية وفكرية باهتة وارتجالية إلى رؤية سياسية شاملة تقرأ لوحة الصراع جيداً وتدير العملية بصورة واعية على أساس مبدأ التريكم والاستمرارية والتكامل وتفعيل كامل الطاقات الكامنة. "

وهنا تشير الجبهة الشعبية بوضوح إلى "أن ما تقدم يجب أن يفهم انطلاقاً من بديهية أساسية ألا وهي أن قدسية أي شكل من أشكال الكفاح هي بالقدر الذي يخدم فيه المشروع الوطني في المكان المناسب والزمان المناسب. يعني هذا، أن يكون التعامل مع أسلوب الكفاح المسلح في كل مرحلة باعتباره وسيلة في خدمة الرؤية السياسية الشاملة، التي يعود لها أمر تحديد الوظيفة التي يجب أن يؤديها في كل مرحلة من مراحل الصراع، وبما يتلاءم مع كل خصوصية من خصوصيات الشعب الفلسطيني، أي أن وظيفته متحركة باستمرار تبعاً لحركة الصراع.

وتضيف الوثيقة " أننا أمام عملية تاريخية هائلة الزخم، وصراع شامل يطل أبعد الزوايا وأدقها. رغم تركيز الصراع وكثافته في فلسطين بحكم اختيارها كمنطقة "إنزال" للمشروع الإمبريالي - الصهيوني في قلب العالم العربي، إلا أن أهداف ذلك " الإنزال" الاستعماري التاريخي أبعد وأشمل من ذلك بكثير. "

وبهذا المعنى، يغدو الصراع حتى ولو كان عنوانه تحرير فلسطين، صراعاً من أجل تحرير الأمة العربية، وتأمين شروط وعناصر نهوضها المادية والثقافية، وبما أن نتائج الصراع التاريخي تتقرر في ضوء قدرة كل طرف على تركيز وتركيم مكونات القوة الشاملة، لإحداث الإزاحات الملائمة في ميزان القوى، فإنه يغدو بحكم البديهة العلمية اعتبار

عامل الحسم في الصراع هو العامل الداخلي، إذ أن هذه العملية التاريخية ببعديها الوطني - التحرري، والاجتماعي - النهضوي، هي عملية واحدة تجري في ذات الوقت، ويستحيل عملياً فصل أحد البعدين عن الآخر"

ثم تستطرد الوثيقة بالقول "لقد تجلّى الاختلال التراكمي في موازين القوى، فلسطينياً على شكل أزمة بنيوية شاملة تضرب في كل اتجاه. وهكذا وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة نفسها، وعلى نحو مفاجئ، وجهاً لوجه أمام أزمة بنيوية طاحنة، رغم وضوح مقدمات الأزمة ومظاهرها الأولية. عبرت الأزمة عن ذاتها عملياً في حقائق أساسية هي..:

(1) استسلام القيادة الفلسطينية الرسمية التي ربطت خياراتها السياسية بالمشروع الأمريكي - الإسرائيلي ودخلت المفاوضات السياسية بروح وعقلية الهزيمة.

(2) أزمة قوى المعارضة، التي لم تتمكن من كبح اندفاعه القيادة الفلسطينية الرسمية، كما لم تستطع بناء ذاتها على أساس رؤية جديدة تشمل أدائها الفكري والسياسي والتنظيمي ارتباطاً بتحويلات الصراع.

ما تقدم، "يفرض استحقاق البديل الوطني الديمقراطي وشروط قيامه بصورة قسرية. نقول بصورة قسرية، حيث إننا أمام لوحة تحكمها تناقضات الصراع التاريخية والراهنة أو التي لا تزال في رحم المستقبل. لوحة تعبر عن شمولية الصراع وتاريخيته. صراع يديره الطرف الآخر، بكل ما يملك من قوة وبراعة مستفيداً من آخر ما وصلت إليه البشرية من منجزات العلم والتكنولوجيا والإدارة على مختلف المستويات"

غير أن لوحة الصراع تلك بقدر ما تحمل، في هذه المرحلة، من مظاهر التراجع والانكفاء، فإنها تحمل أيضاً مظاهر التأزم والتحفز والمقاومة فلسطينياً وعربياً.

هذا الواقع يعني حكماً أن المجتمع، وفي سياق ديناميات المقاومة، سوف يقوم بخلق أدواته وقواه القادرة على تلبية شروط الصراع الموضوعية والذاتية، وليس الشروط الموهومة أو المتخيلة التي لا تتخطى عادة مقاسات الأفراد أو التنظيمات التي تختزل الشعب في ذاتها، وتختصر الصراع في إسقاطاتها ونظراتها القاصرة.

التعليقات

1 - Hassan Khalil

"مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، وبالتالي فإن التناقض الرئيسي يبقى وباستمرار ضد الاحتلال ومشاريعه وسياساته. ويأخذ النضال الوطني الفلسطيني شكلاً ومضموناً، صورة الصراع الاجتماعي/ السياسي التاريخي كجزء عضوي من صراع عربي - صهيوني - إمبريالي أشمل" هذا هو جوهر المشكلة في موقف الجبهة .. لن يكون هناك تحرر بدون قيادة شعبية أي كان ترتيب الأولويات أصبح من الضروري استعادة الشعب الفلسطيني - مقابل القوي المسيطرة فيه علي القيادة هو محور أي اختراق يمكن أن يحدث سواء علي صعيد التحرر الوطني أو الاجتماعي

2 - Mohamad Massoud

الكل يدرك خطورة ودقة المرحلة والخطاب في هذا الوقت الذي يعيش فيه الشعب اسوأ وارى حالاته بفعل الانقسام وانشغال العقول لطرفي الانقسام في امور بعيدة عن القضية الاساسية وسبل ادارة الصراع وظهور عدد من اصحاب رؤس الاموال على واجهة الحدث وكلمات لا...مشاهدة المزيد

3- **Ashraf Sultan** وانا اتفق معك تماما رفيقي العزيز ابو جمال لذلك كنت اتمنى ان تكون قوى اليسار الفلسطيني اكثر موضوعية واصابه في تحليلها ودعمها لهذه الخطوة وخاصة في ظل هالوضع الداخلي والانقسام والقرار الفردي وعدم المشاركة السياسية.

4- **Myassar Atyani**

رفيقي الاستاذ غازي الصوراني انتظرت وطال انتظاري لمن يقول كلمة حق ويصحح المسار وتابعت ما صرحت به من اسبوع وكان للرفيق الدكتور رياح مهنا تعليق على ما صرحت به وها انت ابن الحكيم وابو علي ووديع وابو غسان تعلن رفضك ونحن معك بل انا معك رفيقي لانني حوربت وتم تويه النقد لي لانتفادي للموقف ولا اجد اي مبرر لما حصل من انحراف بالموقف ولنقرأ الخطاب وما بين الاسطر وهل لا تزال لنا مساحه للنضال والانطلاق من ارادي 67 ومن دويله محاصره ام سنعود الى مربع اريحا وغزة اولاً فلا يبقيت اريحا التي اختفت بالاستيطان والمغتصبات وبغزة التي لم تطرح بالخطاب وكأنها ليست ضمن الخارطة ان بقي لنا خارطة ؟ تحياتي رفيقي

5- **Ali Mosleh** احترفت الحكمة فأصبت

اشكرك رفيقتنا نسأل الجبهة ان تتبنى هذا الموقف المباشر والغير محايد أبدا الذي يطرح الرؤية السديدة للشارع عموما ولرفاقنا وكوادرنا العاطفيين خصوصا اشكرك رفيق أؤيد الرفيقة ميسر انت غسان والحكيم

6- **صمود كراجة**

تحية لك رفيقي ابو جمال وانت علمتنا ان نقول الحقيقة دائما فكيف نفهم ما تنزله القياده في الصحف والمجلات اليوميه من موقف الشعبية : خطاب الرئيس خطوة نحو مرحلة جديدة

23/9/2011

تعقيباً على خطاب الرئيس أبو مازن المتمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وشرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، والداعي لإقامة الدولة الفلسطينية وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب القرار 194، دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فصائل العمل الوطني وقوى شعبنا السياسية والاجتماعية وحركتي فتح وحماس على وجه الخصوص للتحرك الفوري لتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية الذي وقعت عليه القوى الوطنية والإسلامية في رحاب ثورة 25 يناير في العاصمة المصرية القاهرة في أيار الماضي، وهو ما يقتضي في إطاره أن يشكل خطاب الرئيس خطوة إنعطافية نحو مرحلة سياسية جديدة تقوم على مراجعة جذرية لمسيرة أوسلو ومغادرة نهج المفاوضات والحلول الثنائية بالمرجعية الانفرادية الأمريكية، والعودة بملف القضية الوطنية برمتها للشرعية الدولية - إطارا ومرجعية وقرارات - كجزء من إستراتيجية كفاحية واجتماعية جديدة تستجيب للتحديات الوطنية والتحولات الديمقراطية الجارية

في البلاد العربية والمنطقة وتستند إلى وحدة الشعب والأرض والمؤسسات وتصون حق شعبنا في المقاومة من أجل دحر الاحتلال والاستيطان وتحرير الأسرى والظفر بأهداف شعبنا في الدولة المستقلة والعودة وتقرير المصير، في مرحلة تتسم بطابعها التحرري الوطني والديمقراطي و تحت رايات منظمة التحرير التي تضم الجميع الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في كافة أماكن تواجده.

وأكدت الجبهة أن خطاب الرئيس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوة في الاتجاه الصحيح تصلح لأن تكون أساساً يُبنى عليه لتوحيد الموقف الفلسطيني المتمسك بالثوابت وحق تقرير المصير، حتى يتمكن الشعب الفلسطيني بالاستمرار في نضاله من أجل نيل حقوقه.

7- صمود كراجة

اين موقفنا يا رفيق غازي ومن نحن في ظل المرحلة هل نحن مع عباس ولا ضده

8- صمود كراجة

هل الحزب صار اكثر من حزب

9- صمود كراجة

هل الافكار الطبقية لعبت دورا في مواقفنا

10- صمود كراجة

رجائي التوضيح لكي نري النور في هذا الظلام

11- صمود كراجة

هل يلعب دور الشللية في موقف الحزب مش قادرين لمين نصفق للى مع عباس ولا للى ضد عباس

12- Raed Samra

أين أنت يا رفيقنا من تأثيرك على الموقف الرسمي للجبهة الشعبية فعلا أنا محرج جدا من طريقتي في الدفاع عن خطوة أبو مازن لأجاري موقفنا الحزبي الرسمي الصراحة أنتقلت أتصفح مقولاتك هروبا من أسئلة بنت مغربية شعرت نفسي أذاع عن ابو مازن في البداية وما أخرجني الدفاع عن وجود دولتين وسألتني أين سيرجع اللاجئين في حال قيام الدولة وهل 22 بالمئة يكفي للشعب الفلسطيني كيف طريقة الأجابة على أسئلتها نحن مع أوضد.

13- Nadia Shoufani

تحياتي لك رفيق غازي. كلام هام جداً، يعيد تذكيرنا بمسار البوصلة التي يتآمر السماسرة على حرفه. أين نحن الآن من هذا الكلام الجميل الموزون إल्ली بيبعي الراس، أمام تلك المسرحية الهزلية البطولية الدرامية التي حملها أبو مازن وسلطته إلى الامم المتحدة في محاوله لتصفية المشروع الوطني الفلسطيني، وللاسف بمباركة وتصفيق أليسار

الفلسطيني الذي كنا دائماً نعول ونراهن على وعيه وإدراكه لخطورة المرحلة وسبل مجابته بما يضمن وحدة الشعب والقضية والأرض، كامل الأرض، ويحافظ على الثوابت!!

غازي الصوراني

2011/10/9

نداء رفاقي عاجل

تحياتي رفيقي سمير دياب....ولنا في الصمود الاسطوري الذي يجسده في اللحظة الراهنة رفيقنا القائد احمد سعادت كل الدروس والعبر والدلائل والبراهين التي تؤكد على حقيقة الجبهة الشعبية وكل القوى اليسارية الماركسية الثورية عبر مواقفها السياسية ضد التحالف...الامبريالي الصهيوني وكل قوى الاستبداد والتخلف والقهر في النظام العربي الرسمي ، بعيدا عن كافة مظاهر وممارسات الهبوط السياسي والمواقف الانتهازية التي تسعى الى مهادنة القوى اليمينية والتوافق معها في المواقف السياسية او فيما يتعلق بقضايا الصراع الوطني والطبقي لافرق ، الامر الذي يدفعني الى مخاطبة رفاقي في الجبهة الشعبية وفي الحزب الشيوعي اللبناني وكافة الاحزاب والقوى اليسارية من الكتاب والمثقفين والاكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة الى حوار عاجل يستهدف بلورة وتفعيل كل اشكال التضامن مع اخواتنا واخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الاسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية والقومية التحررية وفي مقدمتهم المناضل المثقف الثوري العنيد الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية تحت شعار " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي ..لا للوجود الامبريالي في بلادنا...الحرية للاسرى..الحرية لاحمد سعادت.....املا من رفيقي سمير ومن رفاقي العمل على ترجمة هذا النداء الى كل اللغات ونشره بصورة عاجلة ... انها لحظة من لحظات التضامن الرفاقي الوطني والقومي والاممي مع الرفيق الباسل احمد سعادت وكل اسرانا البواسل

التعليقات

Linen Qut

الرفيق غازي الصوراني (مسؤول دائرة الثقافة المركزية في الجبهة الشعبية):

الامر الذي يدفعني الى مخاطبة رفاقي في الجبهة الشعبية وفي الحزب الشيوعي اللبناني وكافة الاحزاب والقوى اليسارية من الكتاب والمثقفين والاكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة الى حوار عاجل يستهدف بلورة وتفعيل كل اشكال التضامن مع اخواتنا واخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الاسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية والقومية التحررية وفي مقدمتهم المناضل المثقف الثوري العنيد الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

Jeneen Mostafa

نداء من الجبهة الشعبية الى كافة الاحزاب والقوى اليسارية من الكتاب والمثقفين والاكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله لتفعيل كل اشكال التضامن مع اخواتنا واخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الاسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية والقومية التحررية وفي مقدمتهم المناضل المثقف الثوري العنيد الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية تحت شعار " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي .. لا للوجود الامبريالي في بلادنا... الحرية للاسرى .. الحرية لاحمد سعادات.....

Jeneen Mostafa

.. الحرية للاسرى .. الحرية لاحمد سعادات

رفاقي في الجبهة الشعبية وفي الحزب الشيوعي اللبناني وكافة الاحزاب والقوى اليسارية من الكتاب والمثقفين والاكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة الى حوار عاجل يستهدف بلورة وتفعيل كل اشكال التضامن مع اخواتنا واخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الاسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية والقومية التحررية وفي مقدمتهم المناضل المثقف الثوري العنيد الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية تحت شعار " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي .. لا للوجود الامبريالي في بلادنا.

غازي الصوراني

2011/9/30

إلى كل الرفاق .. حتى لا نهون .. وتبقى جبهتنا في حدقات العيون

.. "إنّ الانتماء لجبهتنا الشعبية ، والالتزام الحقيقي بها وامتلاك الوعي الثوري العميق بمبادئها وهويتها الفكرية "الماركسية" يتجسد فقط في الإخلاص والممارسة الثورية وفق نصوص مواثيق مؤتمراتها ونظامها الداخلي "دستورها" كضمانة وحيدة للارتقاء بها وتخليصها من كل مظاهر الأزمة والانحراف والهبوط السياسي انطلاقاً من التطبيق الجدلي الجريء والموضوعي للأسس التنظيمية الداخلية بما يحقق تواصل مسيرتها الثورية ونضالها من أجل الأهداف الكبرى التي انطلقت من أجلها ، وذلك عبر ممارسة ثورية وجماعية وديمقراطية تعكس الوعي العميق لتلك المبادئ والأهداف ، كما تعكس الوفاء الحقيقي للحكيم القائد المؤسس د.جورج حبش ولأبو علي مصطفى ووديع حداد وريحي حداد وخليل أبو خديجة وأبو منصور ومحمد النعيرات ومصطفى العكاوي وكريم أبو غزالة وجيفارا غزّة وكامل العمصي والحايك وماهر إريّيم واحمد عمران وحاتم السيسى واسحق مراغة ومعين المصري ومحمد السكافي ورامي كريم وتغريد البطمة وشادية أبو غزالة ومشعل الهلسه "شريل" وحلمي البلتاجي وسلامة العزوقي وسعيد المجدلوي وفؤاد أبو سريّة وكل الشهداء ... والمعتقلين من رفاقنا ورفيقاتنا في الجبهة وفي مقدمتهم المناضل الباسل القائد أحمد سعادات

والمناضل القائد والمثقف الثوري أحمد قطامش وكل المعتقلين البواسل الذين أخلصوا للجبهة ووضعوها في عقولهم وقلوبهم وحدقات عيونهم .. وأصبحوا مثلاً يُحتذى لرفاقهم المخلصين لمبادئها .. الرافضين لكل أشكال الهبوط والتراجع عن الثوابت الوطنية والقومية ، والرافضين لأي شكل من أشكال الاعتراف بدولة العدو الصهيوني .. المؤمنين بأن الحل المرحلي للدولة هو حل نضالي لا يقوم عبر الاعتراف بـ"إسرائيل" وإنما عبر استمرار النضال لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد ..".

التعليقات

1- صمود كرامة

وهذا هو الموقف الذي لا نريد ان نبتعد عنه وهو الذي يحقق اهداف الجبهة الشعبيه فلا بد ان لا نتراجع عنه واي خطوه يقوم بها اي رفيق او اي مزقف جماعي يكون خارج هذا الاطار فعلينا تصحيحه والوقوف ضده ومهما كلف ذلك واشكر رفيقتنا ابو جمال وهو الصخره التي تقف امام اي هبوط او تراجع عن الثوابت وان كان خطاب ابومازن بشكله ومطالبه بالدوله فلا بد منا ان نقف في وجهه عند تقديم التنازل المجاني والاعتراف بالدوله الصهيونيه على 80 بالمئة على ارض فلسطين ...وان كنا نوافق على المرحليه فلا بد ان نخدم هدفنا الاستراتيجي للجبهة وهو تحرير فلسطين كامله الديمقراطية في اطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد وانني اقترحت ان يكون موقفنا اكثر وضوحا للخطاب الذي القاه عباس في الامم المتحده ولو كان الموقف بالتحفظ كي يعطي الجبهة مساحه اوسع من اجل النضال في مؤسسات المنظمه وهو اقتراح شخصي

2- Abo Fayez

دوما رفيقتنا ابو جمال توقظ فينا تلك الغفوة او تصحح فينا تلك الهفوة ، تقديرنا لك وعلى درب كل اولئك الابطال والشهداء والفرسان ماضون وعلى عهدهم باقون.

3- Jafra Haj

اشكرك يارفيقي العزيز واقول ان من يتذكر ادبياتنا يعرف تماما مدى الهبوط السياسي الحاصل في جبهتنا

4- Jafra Haj

يبدو ان البعض قد نسي ان البرنامج المرحلي ليس سوى محطة في طريق الهدف المنشود وهو اقامة الدولة العلمانية على كامل التراب الفلسطيني

5- Wissam Rafeedie

رفيق ابو جمال: اتفق معك تماما... يبدو ان المآل النهائي للارتباط بسلطة اوسلو من الشباك تحول لارتباط من الباب! اليسار الفلسطيني في هذا انما يفتقد شرعية اعتباره يسار بعد سلسلة افتقادات كثيرة... ويدعو كل اليساريين الماركسيين للوقوف امام دورهم الطبقي والوطني.

6- الحرية للشعوب

احاول الخروج من الكابوس .. منذ اسبوع وانا ابحث عن موقف المعارضة، يعني حسب فهمنا هناك سلطة وهناك معارضة، ولكن اذا كل الموقف هو هناك مع السلطة وابو مازن اين المعارضة؟ واين اليسار؟؟ وعندما احاول الخروج من الكابوس اتذكر مقولة الرفيق الشيوعي اللبناني الشهيد مهدي عامل: " الموت في التماثل والحياة في التناقض"... رفاقنا.. دعونا نقاوم التماثل كي لا نموت!!!! بل نحيا لنقاتل...

7- شمس الحياة

كل التحية لرفيقنا ابو جمال اتحياتنا لارواح شهدائنا واسرانا البواسل في سجون الاحتلال رفاقي الاعزاء جبهتنا ما زالت قوية ولا نتخلا عنها وحبنا للوطن يعطينا دافع قوي بالتمسك بمبادئنا.

8- عبد الرحمن المجدلوى

دائما تضع لنا عنوان تخضع له الاعين والعقول والقلوب وفي نفس الوقت لانستطيع أن ندلى بما هو يجب ادلائه هنا تحت حجة ناقش في مرتبتك الحزبية تقيدنا كلماتك يارفيقي ونحترم حروفها ونقتدى بكل الاسماء التي ذكرت والتي لم تذكر من شهداء واسرى رفاقي الاعزاء الكلمات أصبحت تشكل هاجسا بغياب الفعل على أرض الواقع فكل ما ذكرت رفيقي أبو جمال من أسماء شهداء وأسرى أرادوا التطبيق وليست الشعارات التي اخذلتنا واخذلت شبابنا.

Mohamad Massoud

نفتخر ونعتز بهذه الاسماء الكبيرة وهي كما الشمس التي تنير لنا الطريق متسلحين بفكرنا تلك العين التي تحل كل حدث يمسنى من اين جاء والا اين والهدف منه فنحن لا نتفاجأ . فلا ننسى اننا كما السمكة التي بحرها الجماهير . فهناك كم هائل من العمل على محاولة الفصل والتشويه للحالات النضالية المتقدمة التي تكفلها قرارات واضحة في حق الشعب الفلسطيني الشرعي في مقاومة الاحتلال في كل السبل والوسائل ونسمع من هنا وهناك مقاومة سلمية واخيرا اصبحنا نسمع المقاومة الا عنفية التي باعتقادي يليها اعلان الاستسلام.

Jeneen Mostafa -10

هل هناك احتمال بان يكون البرتامج المحلي باي صورة برتامج نضالي
في ظل موازين القوى المختل لصالح اليمين الانتهازي المساوم ؟ وعجز فاضح ل قوى اليسار؟ وتذليلها لقوى
اليمن ولننظر الى اين وصلنا؟؟

11 - Jamal ALshehabi

تحياتي لك رفيق أبو جمال. (القلاع تهدم من الداخل). حقيقة: كلامك هذا استفزني (إيجابياً) ودفعني لأكتب هذه
الكلمات بعد صمت طويل على الأقل بشكل علني وفاءاً للحكيم ولأبو علي ولكل الأسماء التي ذكرتها والتي لم
تذكرها. الهوان للجبهة يأتي من داخلها فهناك تيار سعى منذ سنوات ولا زال يسعى ويبدو أنه استطاع عبر سياسة لئيمة
وخبيثة وتحت غطاء كاذب بالديمقراطية متبعاً أساليب لا تمت للديمقراطية الحزبية بأية صلة. وآن الأوان للتصدي لهذا
التيار إذا أردنا حقاً أن لا تهون الجبهة.

12 - Samir Diab

هذه هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

13 - غازي الصوراني ... نداء رفاقي عاجل..

تحياتي رفيقي سمير ... ولنا في الصمود الاسطوري الذي يجسده في اللحظة الراهنة رفيقتنا القائد احمد سعدات كل
الدروس والعبر والدلائل والبراهين التي تؤكد على حقيقة الجبهة الشعبية وكل القوى اليسارية الماركسية الثورية عبر
مواقفها السياسية ضد التحالف الامبريالي الصهيوني وكل قوى الاستبداد والتخلف والقهر في النظام العربي الرسمي ،
بعيدا عن كافة مظاهر وممارسات الهبوط السياسي والمواقف الانتهازية التي تسعى الى مهادنة القوى اليمينية
والتوافق معها في المواقف السياسية او فيما يتعلق بقضايا الصراع الوطني والطبقي لافرق ، الامر الذي يدفعني الى
مخاطبة رفاقي في الجبهة الشعبية وفي الحزب الشيوعي اللبناني وكافة الاحزاب والقوى اليسارية من الكتاب والمثقفين
والاكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة الى حوار عاجل يستهدف بلورة وتفعيل كل
اشكال التضامن مع اخواتنا واخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الاسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا
والمواقف الوطنية والقومية التحررية وفي مقدمتهم المناضل المثقف الثوري العنيد الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير
فلسطين عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية تحت شعار " نعم لمقاومة النازية
الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي .. لا للوجود الامبريالي في بلادنا... الحرية للاسرى .. الحرية لاحمد
سعدات..... املا من رفيقي سمير ومن رفاقي العمل على ترجمة هذا النداء الى كل اللغات ونشره بصورة عاجلة ...
انها لحظة من لحظات التضامن الرفاقي الوطني والقومي والامي مع الرفيق الباسل احمد سعدات وكل اسرانا البواسل

14 - Samir Diab

تحية للرفيق أحمد سعدات ورفاقه. وحرية فلسطين هي القضية يا رفيقي أبو جمال معا سنبقى.

Linen Qut - 15

الرفيق غازي الصوراني (مسؤول دائرة الثقافة المركزية في الجبهة الشعبية) :
الامر الذي يدفعني الى مخاطبة رفاقي في الجبهة الشعبية وفي الحزب الشيوعي اللبناني وكافة الاحزاب والقوى اليسارية من الكتاب والمثقفين والاكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة الى حوار عاجل يستهدف بلورة وتفعيل كل اشكال التضامن مع اخواتنا واخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الاسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية والقومية التحررية وفي مقدمتهم المناضل المثقف الثوري العنيد الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

Jeneen Mostafa - 16

نداء من الجبهة الشعبية الى كافة الاحزاب والقوى اليسارية من الكتاب والمثقفين والاكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله لتفعيل كل اشكال التضامن مع اخواتنا واخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الاسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية والقومية التحررية وفي مقدمتهم المناضل المثقف الثوري العنيد الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية تحت شعار " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي .. لا للوجود الامبريالي في بلادنا... الحرية للاسرى .. الحرية لاحمد سعادات.....

Jeneen Mostafa - 17

..الحرية للاسرى ..الحرية لاحمد سعادات
رفاقي في الجبهة الشعبية وفي الحزب الشيوعي اللبناني وكافة الاحزاب والقوى اليسارية من الكتاب والمثقفين والاكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة الى حوار عاجل يستهدف بلورة وتفعيل كل اشكال التضامن مع اخواتنا واخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الاسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية والقومية التحررية وفي مقدمتهم المناضل المثقف الثوري العنيد الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية تحت شعار " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي .. لا للوجود الامبريالي في بلادنا.

2011/10/5

العزیز غازي

منى تهديك أطيب تحياتها. البنات جميعهن يعملن. اثنتان في مهنة التدريس. الجميع في صحة جيدة.

الأوضاع في المنطقه تتعزم بشكل عام وعلى الأخص في سوريا. أخشى ان تتدهور الامور باتجاه حرب أهليه هناك تفضي الى التقسيم وتوالد دول طائفية. أخشى ان تتفشى حالة التشرذم وتنتشر الى الدول المحيطة بسوريا . أخشى ان تستغل اسرائيل حالة الفوضى التي ستنشأ وتنفذ مخططات الترحيل والتهجير.

الأردن يمر أيضاً في حاله من ألتازم الذي تتعمق يوماً بعد يوم . تجتمع في ذات الوقت ازمات على صعد ثلاث ؛
 -على صعيد الاقتصاد ، تتدهور الامور وتعمق المازق.
 -على صعيد النسيج الاجتماعي ، تتعمق الشروخ على أسس جهويه ومناطقية وعشائرية وطائفية واقلليميه وحزبيه.
 -على صعيد الحكم ، هناك ازمه تتداخل فيها عناصر مختلفة بعضها يتصل بالتعديلات الدستورية والى اي مدى ممكن في هذه المرحلة حيث لا اتفاق على ذلك وبعضها يتصل بالتعديلات المطلوبه على عدد من القوانين ذات العلاقة بهدف انشاء دوله مدنيه ديمقراطيه ، دولة تحترم مبدا المواطنه وقواعد العداله والمساواه واحترام الحريات الأساسية للمواطن وحقوقه المكفوله بالدستور والمحميه بالقوانين. دولة القضاء المستقل والفصل بين السلطات، دولة تتداول فيها السلطة على اساس ديمقراطي.
 المشكله ان الازمه تحتدم وتتفاقم في ظل حاله من الضياع والتخبط والارتباك الشديد على مستوى السلطة . لا احد يعرف الى اين تتجه الامور في هذه المرحلة .
 على صعيد الأوضاع في الوطن المحتل ، فاني لا اثق بالقياده التي افرزت اوسلو وبلاويه على جماهير فلسطين في الداخل والخارج وعلى قضيتهم الوطنيه. لا بد من تغيير كل النهج السائد وتبني استراتيجيات عمل جديده بأساليب وادوات جديده.لي ثقه ، قل امل ، بان تتولى قيادات شابه مهام هذي مرحله ، وكلي امل ان يحصل ذلك الان الان وليس غداً.
 لم نتبادل الراي منذ فتره. ووجدت انها فرصه لبعض التفاعل.

2011/10/10

العزیز عبد الرحمن

أتفق معك على كل مشاعر الخشية والقلق في سوريا وغيرها من البلدان العرب، وخاصة "عدم ثقتك في سياسة أوسلو وضرورة تغيير النهج السائد عبر قيادات شابة" ، واضيف هنا ، شرط أن تمتلك هذه القيادات الشابة الوعي الموضوعي بالواقع الذي يمكنها من صياغة الرؤية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار البديل الديمقراطي المطلوب .

بالنسبة للأوضاع العربية الراهنة فإن درس الانتفاضات الشعبية العفوية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والأردن وغيرها من البلدان على الجدول ، أكد بوضوح على أن صيرورة الاستبداد والقمع ونهب ثروات الشعوب، وصلت إلى نهاياتها ، وفي مثل هذه الأوضاع لن تكون الانفجارات الشعبية ممكنة فحسب، بل مؤكدة، ولن تتوقف، بل ستجرف في طريقها أنظمة الاستبداد والقهر والتبعية والتخلف، لكن الخطر الشديد الذي يثير القلق في دواخلي، يكمن في ما بعد اسقاط نظام الاستبداد ، فعلى الرغم من شعورنا بالارتياح الكبير لسقوط أنظمة الاستبداد ، إلا أن قلقي يا صديقي عبد الرحمن من نتائج هذا السقوط ، هو قلق يرتقي إلى حالة من الخوف الشديد من مشهد ما بعد سقوط الرئيس أو الحاكم ولا أقول سقوط النظام (فالأنظمة لم تسقط ولم يتغير محتواها الطبقي والسياسي إلى جانب عدم إزالة الأسباب التي ادت بتراكماتها إلى تفجر الانتفاضات الشعبية) ما يعني من وجهة نظري أن هناك امكانيات -تملك

العديد من المقومات - لاعادة تشكيل بلدان النظام العربي في إطار أشكال جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي بما في ذلك العلاقة التطبيقية مع دولة العدو الإسرائيلي ، من خلال القوى المؤثرة ، الجيش ، الإخوان المسلمين ، القبائل كما هو حال ليبيا واليمن ، الطوائف كما هو الحال في سوريا ، القوى الليبرالية الرثة بحكم ارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياسات والمشاريع الأمريكية والإسرائيلية ، وأخيراً بسبب غياب القوى الديمقراطية القادرة على حمل مشروع نهضوي سوري أو مصري أو يمني أو أردني أو ليبي ... إلخ ، وهنا استذكر - تاريخياً - النهضة الأوروبية والثورة الفرنسية التي حملت بالفعل مشروعها الديمقراطي الاقتصادي الاجتماعي النقيض للأنظمة الملكية ، وامتلكت مقومات النهضة من حيث توفر المفكرين والفلاسفة الذين نظروا للثورة الديمقراطية وللنهضة الأوروبية ، إلى جانب امتلاكها للمقومات الطبقية ، وأقصد بذلك البرجوازية الصناعية التي كان لها الدور الرئيسي في عملية التغيير والاستنهاض الديمقراطي ، وهذين البعدين (الجانب الفكري أو المعرفي النهضوي ، والجانب الطبقي البرجوازي الصناعي) تفتقد مجتمعاتنا -بدرجات متفاوتة- إليهما مما يعزز في ذهني تلك المخاطر ، خاصة مع الانتشار الواسع للإخوان المسلمين والحركات السلفية التي حصلت على وجودها القانوني المشروع في مصر وتونس - وقبلهما في الأردن واليمن - في ضوء نتائج هذه الانتفاضة العفوية ، ومن هنا لا أستطيع يا صديقي عبد الرحمن أن اطلق على ما يجري في بلدان العرب ، ثورة ، بل اسميها مجازاً انتفاضة أو حالة ثورية لا انكر دورها في خلق واشتقاق عملية تغييرية في النظام العربي ، لم تحقق حتى اللحظة سوى تغيير طربوش النظام (مبارك ، قذافي ، زين العابدين ، علي صالح ، الأسد وغيره على الطريق) دون أن تنجح في تحقيق أهدافها الاجتماعية السياسية والاقتصادية فيما يتعلق بحقوق المواطنة والحد الأدنى للدخل العدالة الاجتماعية ، وبالطبع دون أن تحقق أي من أهدافها السياسية الخاصة بإلغاء معاهدة كامب ديفيد أو المطالبة بطرد القواعد العسكرية الأمريكية وإلغاء التبعية للسياسات الأمريكية ، والأدهى - كما قلت - أن القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة في هذه البلدان (وأقصد بذلك الجيش ورجال الأعمال والإخوان المسلمين والتيارات السلفية ورموز القبائل -التي أعيد إحياءها من جديد-) لا تعترض على الاتفاقات المعقودة ولا تسعى إلى إلغاء العلاقة مع الولايات المتحدة ، بل على العكس تحرص كل هذه القوى ، خاصة الإخوان المسلمين على تكريس العلاقة ، وهو أمر غير مستغرب بالنسبة لي ولك عبر قراءتنا لدور هذه الجماعة منذ نشأتها حتى اللحظة الراهنة والمستقبل ، وهو دور مرتبط بوظيفتها الخاصة بالاسهام في تعميق هدف الولايات المتحدة وإسرائيل الذي الخصه في احتجاز تطور الشعوب العربية ، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، وإبقاء حالة التخلف والتبعية للغرب الرأسمالي حفاظاً على مصالحه في بلادنا ، إذ أن هذه الجماعات الدينية كانت وستظل حريصة على إعاقة الثورة وتعطيل أو تبهيت الصراع الطبقي بشعارات طوباوية غيبية ، وهي بالتالي تعمل دوماً على إرجاع مسيرة الثورة الشعبية إلى الوراء، فهي ضد التنوير وضد الحداثة وضد الديمقراطية وضد الصراع الطبقي ، انطلاقاً من ارتباطاتها التاريخية بالإقطاع والأنظمة الملكية والبرجوازية التابعة بكل أنواعها ، ما يؤكد استعدادها لمهادنة الامبريالية والتعاطي معها .

لكنني يا صديقي ، وعلى الرغم مما تقدم، فإنني على ثقة بأن هناك العديد من المتغيرات التي تدعونا إلى التفاؤل، أهمها تلك المتغيرات التي تكمن في استجابة الجماهير الفقيرة ومشاركتها الواسعة والنوعية في هذه الانتفاضة، وإصرارها على التغيير وإسقاط النظام ، فالطبقات الشعبية لم تعد قادرة على أن يستمر الوضع على ما هو عليه بعد أن وصلت إلى حالة من الإفقار والظلم والمذلة لا تستطيع العيش فيها أو "الصبر" عليها ، فقد تحملت منذ عقود طويلة جداً كل أشكال المعاناة والقهر والافقار والذل والاستغلال الطبقي ، بحيث لم تعد قادرة على المزيد من مظاهر

التحمل والصبر ، حيث وصلت تراكمات تلك المظاهر إلى ذروتها، وبالتالي كان لابد من خروج هذه الجماهير في الانتفاضة الثورية تجسيدا لحالة القطيعة الكلية مع تراكمات الذل والظلم الطبقي طوال العقود الماضية ، وكانت انتفاضتها -أيضاً- تعبيراً عن الرفض المطلق للحاكم والنظام وأجهزته القمعية، عبر شعار الحرية والخبز والديمقراطية والكرامة.

ان مشهد الانتفاضات الشعبية يؤذن بميلاد مرحلة جديدة في كل أرجاء الوطن العربي، تؤكد على أن الأنظمة العربية الرسمية لم تعد قادرة على ضمان استقرارها أو بقاءها ، انها مرحلة رحيل هذه الأنظمة وسقوط رموزها وأجهزتها القمعية ، وهو شعار يجب أن ترفعه اليوم كل القوى الديمقراطية في كل بلدان العرب. فقد حكمت واستبدت هذه الأنظمة أكثر مما يجب، وقامت بكل ما يدمر المجتمع ويفقر الطبقات الشعبية، بحيث أسهمت في تكريس الهيمنة الإمبريالية الصهيونية ، وكبت انفس شعوبها التي انفجرت في وجهها معلنة بداية عصر عربي جديد، عنوانه رحيل ملوك وحكام الأنظمة، كخطوة أولى تمهيداً لما بعدها وهو الأهم، ونقصد بذلك استمرار النضال الوطني والقومي التحرري والديمقراطي في قلب الصراع الطبقي من أجل تغيير النمط الاقتصادي ، الرأسمالي المشوه والتابع، نمط مافيات الاحتكار والفساد والاستغلال الطبقي الكومبرادوري والبيروقراطي والطفيلي، الخاضع لشروط التحالف الامبريالي الصهيوني على حساب مصالح ومستقبل جماهير الفقراء والكادحين العرب، لهذا لابد من تفعيل القوى الديمقراطية واليسارية من أجل أن تتحمل مسئوليتها في النقاط اللحظية التاريخية الراهنة والصعود بها وفق رؤية وبرامج واضحة تقوم على النضال من أجل استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية على طريق صياغة البديل الاشتراكي الديمقراطي الشعبي الذي يحمل مشروع الطبقات الشعبية، ويعمل على تحقيق مصالحها، ومن واجب هذه القوى ، أو الأحزاب والقوى اليسارية الجديدة التي نشأت اليوم وستنشأ غداً ، أن تتعاطى مع مناخ الليبرالية القادم بوعي عميق وبمحاذير جدية ، وعبر نضالات طليعية حقاً في أوساط الجماهير الشعبية لزيادة وعيها وتنظيمها وتأييدها السياسي والنقابي والاقتصادي تحت شعارات توحيدية -وطنية وقومية تقدمية- واضحة ومحددة تجسد مصالح هذه الجماهير وتدفعها مجدداً للنضال الكفاحي والديمقراطي من أجل تغيير وترحيل النظام الرأسمالي كله.

ما يفرض على قوى اليسار أن تعي ذلك وأن تسارع إلى الخروج من أزمتها ونهج بعضها الاصلاحى واليميني قبل أن يسدل عليها الستار، فالانتفاضة الشعبية أشرت إلى ضرورة استعادة المواقف والممارسات الثورية ضد التحالف الامبريالي الصهيوني وعملاءه في بلادنا ، كما أكدت على ضرورة إزاحة القوى البرجوازية واليمينية والإصلاحية بكل تلاوينها، فالصراع اليوم - في ضوء نتائج الانتفاضة ومتغيراتها- يؤكد بصورة جلية أن الكتلة الشعبية الأوسع من الجماهير العربية هي كتلة معادية لأنظمة التحالف البيروقراطي الكومبرادوري ولكل سياساتها المرتبطة بالمصالح الامبريالية والصهيونية، كما يؤكد الصراع الجاري في هذه اللحظة أيضاً، أن الجماهير حينما تقوم بانتفاضتها ضد هذه الأنظمة ، فإن على القوى اليسارية المبادرة الفورية إلى الالتحاق بها وتنظيم صفوفها وقيادتها لئلا يقطف الانتهازيون من أزام النظام ومؤسساته ثمار الانتفاضة وتجيئها لانتاج نظام جديد شكلاً (ديمقراطي ليبرالي) ، لا يختلف في جوهره عن النظام المخلوع عبر قيادة الجيش من حيث تبعيته وخضوعه ، باعتبار أن الجيش مازال محدداً رئيسياً في رسم وتوجيه السياسات والأحداث في معظم البلدان العربية (إلى جانب جماعة الإخوان المسلمين)، والتأثير عبر دوره وما يملك من امكانيات في غياب أو ضعف ورخاوة أو تفكك الأحزاب والقوى اليسارية والديمقراطية ، ومن ثم إعادة انتاج كل اساليب القمع والاستبداد والفساد والافقار من جديد، وهذا ما لا يقبله عقل أو منطق .

لهذا على القوى الاشتراكية والديمقراطية العربية أن تعي هذا الدرس، وأن تتداعى على الفور لكي تناقش الأفكار الكفيلة بالتمهيد الجدي لوحدها على المستوى القومي العربي ، كخطوة ضرورية على طريق تنظيم وتأطير أوسع شرائح العمال والفلاحين الفقراء. لكن هذه الخطوة مرهونة بالدرجة الأولى بتفعيل دورها في بلدانها أولاً ، بما يمكنها من الخروج من أزمتها الفكرية والسياسية والتنظيمية ، وإثبات وجودها وفعاليتها في أوساط جماهيرها في كل قطر عربي، وبدون ذلك ستظل مشاعر القلق والخوف من المشهد القادم ماثلة في ذهني - بالمعنى الموضوعي - إذ أن سقوط أنظمة الاستبداد في البلدان العربية عموماً وفي القاهرة وبغداد ودمشق خصوصاً دون دليل ديمقراطي يقطع مع التحالف الإمبريالي الصهيوني ، فإننا قد نكون مقبلين في المشهد القادم على مرحلة جديدة وطويلة من التبعية والتطبيع والتخلف ، بما في ذلك تحقيق أهداف دولة العدو الصهيوني بالنسبة لحقوق شعبنا التاريخية والمرحلية مع تحياتي

غازي الصوراني

2011/10/11

القائد الثوري المثال أحمد سعدات

القائد المناضل المثقف الثوري المثال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات المضرب عن الطعام في زنازين دولة العدو الصهيوني سجن (نفحة) لليوم الخامس عشر على التوالي أعلن بروح ملؤها التحدي والصمود: "إننا مستمرين في الإضراب حتى الرمق الأخير.. فإما أن نحيا بكرامة وبلا إذلال.. وإما أن نموت رافعي الرأس والهجمات"

فيا رفيقنا وقائدنا الغالي أبا غسان .. نقول ... لنا في صمودك الاسطوري الذي جسده مع رفاقك في كل سنوات نضالك الماضية وما أنت تجسده في اللحظة الراهنة ... كل الدروس والعبر والدلائل والبراهين التي تؤكد على حقيقة وعيك الطليعي وانتماؤك لجبهتك الشعبية ، بمثل ما تؤكد على حقيقة الجبهة الشعبية وكل القوى اليسارية الماركسية الثورية عبر مواقفها السياسية ضد التحالف الامبريالي الصهيوني وكل قوى الاستبداد والتخلف والقهر في النظام العربي الرسمي ، بعيدا عن كافة مظاهر وممارسات الهبوط السياسي والمواقف الانتهازية التي تسعى إلى مهادنة القوى اليمينية والتوافق معها في المواقف السياسية او فيما يتعلق بقضايا الصراع الوطني والطبقي لا فرق ، الأمر الذي يدفعني الى مخاطبة رفاقي في الجبهة الشعبية وفي كافة الأحزاب الشيوعية والقوى اليسارية والديمقراطية والأصدقاء من الكتاب والمثقفين والأكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة إلى حوار عاجل يستهدف بلورة وتفعيل كل أشكال التضامن مع أخواتنا وإخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الأسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية وفي مقدمتهم المناضل المثقف الثوري العنيد الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية للمطالبة بإنقاذ حياة المناضل أحمد سعدات وكل اخوانه ورفاقه الأسرى المضربين عن الطعام لليوم الخامس عشر... تحت شعار "الحرية لأحمد سعدات ولكل الأسرى" ... " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال

الكفاحي والسياسي" .."لا للوجود الامبريالي في بلادنا"... انها لحظة من لحظات التضامن الرفاعي الوطني والقومي والاممي مع الرفيق الباسل احمد سعادات وكل اسرانا البواسل

التعليقات

1 - Mohsen Aburamadan

انها دعوة صادقة مطلوب الالتفاف حولها وترجمتها الى وسائل فعل جماهيرية واسعة في فلسطين والبلدان العربية والعالمية عبر القوى اليسارية والديمقراطية الثورية للمطالبة بالانتصار للرفيق القائد الرمز احمد سعادات عنوان الصمود والصلابة والميدنية ونبراسا لكل المناضلين.

2 - Mohammad Rashad Ashour

القائد المثل رمز الصمود والتحدي وعنوان التحرر والحرية احمد سعادات.

3 - كلنا أحمد سعادات

كل سنوات نضالك الماضية وما أنت تجسده في اللحظة الراهنة ... كل الدروس والعبر والدلائل والبراهين التي تؤكد على حقيقة وعيك الطليعي وانتماؤك لجبهتك الشعبية ، بمثل ما تؤكد على حقيقة الجبهة الشعبية وكل القوى اليسارية الماركسية الثورية عبر مواقفها السياسية ضد التحالف الامبريالي الصهيوني وكل قوى الاستبداد والتخلف والقهر في النظام العربي الرسمي ، بعيدا عن كافة مظاهر وممارسات الهبوط السياسي والمواقف الانتهازية التي تسعى إلى مهادنة القوى اليمينية والتوافق معها في المواقف السياسية

4 - كلنا أحمد سعادات

هذا هو رفيقنا أبو غسان الجيفاري بالنموذج الثوري قولاً وفعلًا وممارسة ، صلباً متقدماً الصفوف كقائد حقيقي خرج من عبادة الشعب ومن صفوف كادحيه ليكون رمزاً للشرعية الثورية والاخلاص للمبادئ والقيم التي انتدب نفسه مناضلاً من أجلها ، ما أوحجنا اليك يا شموخنا الوطني ، وما اعظم صبرك وتواضعك في زمن تتكرش فيه بطون القادة المنحرفون عن خطى الشعب والحزب .. ابو غسان كما عهدنا نعاهدك ان نكون نحن الاوفياء للجبهة والشعب نحملها وننهض بها معكم وبغزيمكم حتى النصر وحتى تبقى رايتنا حمراء

5 - غازي الصوراني

رفيقتي الغالية صمود ... احبي فيك روح الصمود والمقاومة التي هي امتداد خلاق لصمود رفيقنا الغالي احمد الذي تعلمنا منه كثيرا من العبر والدروس عبر تحمله باباء وكبرياء ثوري صادق ملء بتواضع القائد ومحمولا بكل معاني الوفاء للشهداء ولمبادئ جبهتنا .. ومهما كانت نتائج الصفقة فبالثاكد فان رفيقنا ابو غسان ونحن معه سنستشعر الفرحة في عيون الاسرى المفرج عنهم وفي عيون ذويهم وابناء شعبهم دون ان يعني ذلك انها فرحة مكتملة طالما بقي رفيقنا القائد ابا غسان اسيرا خلف القضبان...تحياتي لك ايها الرائعة صمود ..وتحياتي للوالدة

المناضلة الصامدة عبلة والى الرفيق غسان وكل افراد عائلتك الصغرى المحمولين في اللحظة - وكل لحظة - بدفء
عائلتنا الكبرى جبهتنا

6- غازي الصوراني

كل التقدير والتحية الرفاقية لرفاقنا في حزب العمال الشيوعي التونسي قيادة وكوادر واعضاء الذين استجابوا لنداء التضامن والمساندة مع رفاقهم اسرى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكافة الاسرى الفلسطينيين في سجون العدو الصهيوني وفي مقدمتهم رفيقنا القائد الصامد احمد سعادت ... ونؤكد مجددا على ان موقفكم يا رفاقنا في حزب العمال الشيوعي هو تجسيد حقيقي لعلاقة التوأمة الرفاقية بين حزبينا ... عشتم وعاش حزب العمال الشيوعي التونسي ... عاشت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ... الحرية لرفيقنا المناضل الباسل الصامد وكل رفاقه واخوانه الاسرى.

غازي الصوراني

في هذه اللحظة من لحظات الفرح الوطني الفلسطيني لا يسعني الا ان اقدم كل التقدير والاحترام للاحوة في قيادة حماس عموما وجناحها العسكري القسامي خصوصا على نجاحهم المنقطع النظير وتفوقهم على كل اجهزة وادوات العدو الصهيوني ومن ثم تحقيق هدفهم بعد سنوات من "التفاوض" تم تتويجها بعقد صفقة الاسرى من كافة الفصائل الوطنية . وهو انجاز وطني كبير جدير بالاعتزاز من كل ابناء شعبنا..

8- غازي الصوراني

صفقة التبادل تفقد جانبا كبيرا من معانيها ومضامينها اذا لم يكن الرفيق الامين العام للجبهة احمد سعادت والاخ مروان البرغوثي جزءا بل شرطا اساسيا من شروطها

غازي الصوراني

15/10/2011

مناشدة الى كل الرفاق والاصدقاء لاستنهاض الفعاليات الجاهيرية تضامنا مع القائد الثوري المثال أحمد سعادت ورفاقه واخوانه الاسرى

القائد المناضل المثقف الثوري المثال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعادت المضرب عن الطعام في زنازين دولة العدو الصهيوني سجن (نفحة) لليوم العشرين على التوالي أعلن بروح ملؤها التحدي

والصمود: "إننا مستمرون في الإضراب حتى الرmq الأخير.. فإما أن نحيا بكرامة وبلا إذلال.. وإما أن نموت رافعي الرأس والهجمات "

فيا رفيقنا وقائدنا الغالي أبا غسان .. نقول ... لنا في صمودك الاسطوري الذي جسده مع رفاقك في كل سنوات نضالك الماضية وها أنت تجسده في اللحظة الراهنة ... كل الدروس والعبر والدلائل والبراهين التي تؤكد على حقيقة وعيك الطليعي وانتماؤك لجبهتك الشعبية ، بمثل ما تؤكد علحقيقة الجبهة الشعبية وكل القوى اليسارية الماركسية الثورية عبر مواقفها السياسية ضد التحالف الامبريالي الصهيوني وكل قوى الاستبداد والتخلف والقهر في النظام العربي الرسمي ، بعيدا عن كافة مظاهر وممارسات الهبوط السياسي والمواقف الانتهازية التي تسعى إلى مهادنة القوى اليمينية والتوافق معها في المواقف السياسية او فيما يتعلق بقضايا الصراع الوطني والطبقي لا فرق ، الأمر الذي يدفعني الى مخاطبة رفاقي في الجبهة الشعبية وفي كافة الأحزاب الشيوعية والقوى اليسارية والديمقراطية والأصدقاء من الكتاب والمثقفين والأكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة إلى حوار عاجل يستهدف بلورة وتفعيل كل أشكال التضامن مع أخواتنا وإخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الأسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية وفي مقدمتهم المناضل المثقف الثوري العنيد الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية للمطالبة بإنقاذ حياة المناضل أحمد سعادات وكل اخوانه ورفاقه الأسرى المضربين عن الطعام لليوم الخامس عشر... تحت شعار "الحرية لأحمد سعادات ولكل الأسرى" ... " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي" .."لا للوجود الامبريالي في بلادنا" ... انها لحظة من لحظات التضامن الرفاقي الوطني والقومي والاممي مع الرفيق الباسل احمد سعادات وكل اسرانا البواسل.

التعليقات

ياسر أبو ماهر

رفيقي الغالي والعزيز غازي تحية جيفارية مني لشخصك المميز 17 يوم والفعاليات الجماهيرية مستمرة ورفاقنا وانصارنا وابناء شعبنا التفهو وتفاعلو مع الفعاليات وقضية اسرانا قضية حق والحق الذي لا يوجد ورائه قوة يضع فيجب ان يتزامن مع الفعاليات بعد 17 يوم وارهاق المضربين عن الطعام ودخولهم مرحلة الموت السريري وباعتقادي الفعاليات الجماهيرية ستفقد رونقها ورسالتها اذا لم يكون هناك فعل ثوري على الارض خالص تحياتي لك

Abo Fayez

اسرانا الابطال وعلى رأسهم اميننا العام القائد والمعلم احمد سعادات يستحقون وبجاجة من تضامن واعتصام . الحرية لهم والنصر حليفهم

غازي الصوراني

أحييك ورفاقك رفيقي العزيز ياسر وأثني على مطلبك الثوري...

غازي الصوراني

كل التقدير للرفيق العزيز ابو فايز ...الى الامام فالامال الكبيرة لا تتحقق الا عبر الالام الكبيرة

بسام البلعاوي

تحياتي رفيق غازي المطلوب ان تكون الفعاليات في جميع محافظات غزة من رفح لبيت حانون اشعر بان الفعاليات لحتى الان خجولة

Abdallah Abu Farhan

احزاب وقوى وشخصيات وفعاليات الشباب في مخيم البقعه بداو اعتصاما في يوم الخميس الماضي وتم نصب خيمه على دوار دائرة الشؤون الفلسطينيه في داخل المخيم وستبقى الخيمه قائمه والاعتصامات مستمره في كل الايام من الساعه السادسه والنصف حتى الساعه العاشره ليلا على مدار الأسبوع القادم بعد مسيره في يوم الجمعة طافت في داخل المخيم ومستمرين تضامنا مع الرفاق والأخوه القاده الكبار في سجون المحتل الصهيوني الى ان تتحقق مطالبهم.

Jeneen Mostafa

هل لم يبق لدينا سوى نداءات التضامن والنضالات الجماهيرية ؟ هل هذه الانشطة ستجبر العدو الصهيوني على ان يلبي مطالب الحركة الاسيرة؟ وينقذ قائدنا سعدات ورفاقه من الموت؟
هل نحن دعاة استشهاد ام دعاة حياة وثورة .. اين هم كتائب ابوعلی مصطفى الذراع العسكري ل الجبهة الشعبية ل تحرير فلسطين؟
وحدهم القادرون على قلب المعادلة وتحرير الاسرى وانقاذهم؟

Jeneen Mostafa

الجبهة الشعبية ل تحرير كل فلسطين
ماذا تنتظرون ؟ كل.. المناشدات والتظاهرات .والاضربات .. لن تغير شيئا ؟
لن تنقذ احمد سعدات او الاسرى؟.... كونوا في حجم الرجل القائد ورفاقه
عندما اخذ بحق الشهيد ابوعلی مصطفى
لن ينقذ القائد الا عملية عسكرية نوعية نقايش بها حياته وحياة الاسرى

نريده حيا هو ورفاقه.... لا نريده شهيدا نعلو به
نريده حبا وتحتاجه فلسطين والجبهة.... حياتهم بين ايديكم
كونوا على قدر اسمه... ونضاله... وتاريخ الجبهة واسرعوا

خميس بكر
قائد جاد مثل احمد سعادات يحتاج لعمل جاد

Wafa Salh
ما أحوجنا في هذا الوقت الى عملية نوعية تكون بحجم الاسرى وتضحياتهم

Selam Sultan
نعمل في ما وسعنا لاعلاء صوت رفاقنا في جميع المنابر الدوليه

د. عبدالله أبو العطا
الحرية للقائد الوطني الكبير احمد سعادات"ابو غسان " ورفاقه الابطال القابضين على الجمرالذين يكتبون بدمائهم
ملحمة الصمود والتحدي واروع صفحات التاريخ بكل بسالة وشموخ واباء رافضين الذل والمهانة والخنوع ..نحن معهم
ومن خلفهم فيما يقررون... يجب اعلاء الصوت ليصل الى عنان السماء والابقاء على وهج قضيتهم مشتعلا حتى
تحقيق مطالبهم العادلة والمشروعه في العيش بحرية وكرامه..مع خالص الحب والاعتزاز والتقدير لك يا رفيق ابو
جمال..

Wafa Salh
التضامن مع الاسرى واجب وطني اما تحريرهم فواجب ثوري

غازي الصوراني
14/10/2011

ان عملية أوسلو وما ترتب عليها مرتبطان تماماً ومستغرقان بالكامل في النتائج المادية والمعنوية التي أفضى إليها مجمل الصراع طيلة العقود السابقة، وهذا هو السبب وراء الخطوة المنهجية للجبهة الشعبية، التي ارتأت عند قراءة أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية وفي السياق أزمة الجبهة الشعبية، العودة بالظواهر والنتائج المحققة إلى مقدماتها التاريخية من اجتماعية وسياسية وفكرية...الخ. هذه الخطوة، كانت تعكس قناعة راسخة للجبهة بأن الاستمرار في ذهنية معالجة النتائج دون التوغل في الأسباب، يعني مواصلة الدوران في حلقة مفرغة عدا عن كونه يحمل مخاطر تشويه الوعي، وإشاعة الوهم، ومراكمة الأخطاء، وبالحصيلة، تبديد مزيد من الزمن ومكونات القوة والمستقبل

من هنا "ضرورة الوعي والتمييز لأبعاد تلك العملية وتشابكها، كونها تحفظ الشفافية والكفاءة المطلوبة لقراءة علمية هادئة لتجاربنا، وبالتالي : يجب أن يبقى ماثلاً في الذهن ونحن نحاول قراءة الواقع الراهن، أن التراجع يحمل أيضاً بعداً إنهاضياً، ويحفل بدروس قيمة، دون احترامها ووضعها تحت الضوء، وتحويلها إلى قوة فعل وإعادة بناء، تتحول إلى قوة استنزاف معنوي ومادي مدمرة. لعل النموذج الأبرز على ما تقدم، هو ما نلمسه ونعيشه اليوم كحزب وحركة وطنية، حيث تبين لنا، أن المشكلة لا تكمن، في حدوث الهزيمة فقط، وإنما فقط في عدم الوصول إلى رؤية فكرية - سياسية تتخطى الهزيمة فكراً وممارسة، وفي حالة العجز التي تلف مختلف تيارات الحركة الوطنية الفلسطينية ومسمياتها"

غازي الصوراني

14/10/2011

حول مواصفات الرفيق الحزبي والشرعية الحزبية

مؤشر استعداد الرفاق، على المشاركة الفعالة في نشاط الحزب، وفي النضال من اجل قضيته وبرنامجه الوطني التحرري والاجتماعي في آن واحد ، هو مؤشر يأخذ في الاعتبار الوعي بهوية الحزب الفكرية والافتناع بها وتجسيدها في الممارسة العملية (السياسية والكفاحية والاجتماعية والثقافية) الى جانب الانتماءات والأوضاع الاجتماعية للرفاق ، وعمرهم الحزبي ، ومستوى تأهيلهم التعليمي العام والمهني، ودرجة تبلورهم الحزبي ، ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية السياسية، وتنفيذ دورهم الطليعي . أن القدرة الكفاحية للحزب بشكل عام ولكل منظمة حزبية على حد السواء تتوقف ، إلى درجة كبيرة ، على التركيب النوعي للصفوف الحزبية.

الكادر : هو من لا ينتابه الذعر في لحظات الإخفاق ولا ينسى نفسه في لحظات الانتصار. إن الانضباط والتمرس الثوري في الصراع مع العدو الوطني و الطبقي وعدم التسامح حيال أي انحراف عن هوية الحزب الماركسية هي إحدى سمات الكادر الرئيسي . "تريد أناساً يأتون إلى الجبهة ليرفعوها على أكتافهم لا أناساً يأتون ليرتفعوا على أكتافها. "

وحتى يستطيع أي عضو أن يصبح قادراً للحزب ويرفعه على أكتافه ويكون داعياً لسياسته لابد من أن يكون ملماً بسياسة الحزب وعارفاً في التنظيم ومتابعاً لكل تفاصيل ومكونات واقعنا السياسي والاقتصادي والمجتمعي، ومتعمقاً بالفكر الماركسي ، علاوة على اكتسابه للأخلاق الثورية التي تجسد الاستقامة والصدق و الشجاعة السياسية والشهامة والمبدئية في الموقف، وتجنب كافة مظاهر الشللية والتكتلات

أما الشرعية الحزبية وآليات تداول القيادة ، فتتمثل بوجود دستور الحزب والنظام الداخلي نفسه، الذي تبين أحكامه وقواعده حقوق الأعضاء وواجباتهم، ومسؤولية وصلاحيات كل مستوى قيادي وحدودها وكيفية تشكيل الهيئات واتخاذ القرارات، وإضفاء مبدأ المساواة على الأعضاء وحمايتهم من الفصل التعسفي.

-فمصدر الشرعية هنا ليس فوقياً، بل هو بالتحديد : أعضاء الحزب أنفسهم ، بإرادة أعضاء الحزب تتجسد في اختيار هذا العضو أو ذلك لتبوء المسؤولية القيادية ، وكذلك في اتخاذ قرارات الحزب على المستويات المختلفة أي أن الديمقراطية هي الأسلوب الأمثل لتوفير الشرعية الحزبية وتعزيزها ، فلا طريق أفضل من الديمقراطية للوصول إلى الشرعية

فالحزب اتحاد اختياري من لا يقبل بشروطه وأهدافه وأفكاره يجب أن يخرج.. لان الحزب يتفسخ حتماً أول الأمر فكراً (إذا سادت الفوضى) ثم مادياً إذا لم يظهر صفوفه من الأعضاء الذين يروجون آراء سلبية مخالفة.. إن الحزب يقوى بتطهير نفسه.

وهذا يحتم علينا في الجبهة ، تعميق عملية الدمج بين حركة "الانتلجنسيا"، ونشاط الكادحين والعمال الثوري، وبالتالي تحديد أهمية كل قضية من القضايا في النشاط الثوري، أي أهمية الدراسة والتثقيف، فإذا انهارت الجبهة الثقافية انهار الحزب.

التعليقات

Husain Yaseen

هل يرافق هذه الاسئلة مشروعة في ذهني

Husain Yaseen

Husain Yaseen الاعتذار الاسرائيلي / اللقاء التركي الاخواني الاردني الامريكي قبل شعرين/ تصريح الرنتيسي حول مادار في الاجتماع/ تصريح همام سعيد / تصريح الهلباوي/ الدور الامريكي/ تنامي الحراك العربي/ الحرام الاردني وكيفية تحييد الشارع الفلسطيني/دور وتحركات طاهر المصري لتحديد الدور الفلسطيني على الساحة الاردنية / ماهي الصفقة لاسكات الاخوان في الاردن ومصر/ الدور التركي/واخيرا..... الصفقة المشبوهة لقتل الحراك الفلسطيني المتنامي وخاصة مع التصعيد البطولي للاسرى..... وفي هذا الوقت بالذات بعد الالتفاف الكبير مع قضيتهم عالميل..... اسئلة بتساهل تفكر فيها

Abo Fayez

نعم الرفيق الحزبي ونعم الكادر انت ، بوركت جهودك رفيقنا غازي

الذاكرة الشعبية وتواصلها مع اللحظة الراهنة والمستقبل

إذا ما أجملنا اليوم الذاكرة الفلسطينية، في عملية التاريخ ، فما هي المواعيد التي سوف نثبتها لكي نتذكر: سايكس بيكو، وعد بلفور، أم يوم النكبة، أم التقسيم؟ أم المجازر الصهيونية، و خيانة النظام العربي؟ أم هل هي هزيمة 67؟ ثم كامب ديفيد / السادات وأوسلو ووادي عربة ووادي ريفر والانتفاضة الثانية والسلطة الفلسطينية وفسادها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري وتفاوضها العثي وصولاً إلى الصراع الدموي الداخلي ، والانقسام والصراع الفئوي على السلطة والمصالح الضيقة وتفكيك النظام السياسي إلى "شرعيتين" متناقضتين متصارعتين في الضفة وغزة كل منهما يسعى إلى تثبيت رؤيته ومصالحه وبرامجه؟.

هنا أيها الرفاق، تتجلى ذاكرتكم في الجبهة بصورة جماعية، كذاكرة حية متمردة على كل ما هو مظلّم في تاريخنا، ومتمردة أيضاً على هذا الاقتتال والصراع الداخلي غير المبدئي، لكن هذه الذاكرة عندنا في الجبهة لن يكون لها معنى إن لم نتعلم الدروس والعبر في مسيرتنا النضالية من أجل إمتلاك العلم والوعي والإرادة، ووعي البعد القومي للصراع مع العدو الصهيوني الإمبريالي في بلادنا من موقع الرفض لكل شروط التسوية الراهنة.

هل آن الأوان أن يحاصر التاريخ الذاكرة؟ أم أنّ على الذاكرة في هذه المرحلة أن تنتفض ضدّ التاريخ وأن تفكّ حصاره عنها؟ فالذاكرة الحية لشعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية تتمزّد على كل اشكال وادوات ومظاهرا للاستغلال والاستبداد و الهبوط والخيانة في التاريخ الحديث او المعاصر لأنها تشعر أنه مؤامرة عليها، ليس تاريخ الصراع مع الصهيونية والإمبريالية فحسب بل أيضاً تاريخ خيانة اوتواطؤ واستبداد " الطبقة " او الاسر الحاكمة في النظام العربي منذ ما قبل النكبة وبعدها حتى اللحظة، وهنا تتجلى صيرورة الانتفاضات الثورية العربية التي لن تكون ممكنة فحسب ، بل ستجرف- رغم كل التضحيات - في طريقها أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف والافقار ، معلنة بداية مشهد جديد يحتضن مبادئ واهداف الثورة الوطنية والقومية التحررية و الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

التعليقات

1. الحرية للشعوب

اليوم ايضا نحن نعيد الذاكرة الحية للنضال ونراكم عليها، اضراب الاسرى والرفاق في سجون الاحتلال هو ذاكرة حية للجماهير وللرفاق.. دعونا ننشط لنصنع ونراكم عليها الكثير من التفاصيل للتاريخ والذاكرة

2. Jeneen Mostafa

الأسرى قضية وطنية ويجب أن تبقى على سلم أولويات شعبنا وفصائله كافة
هذا اقصى ما استطاع عبدالرحيم ملوح ان يقوله

عندما استشهد ابو علي مصطفى وقف سعدات وقال :
أحمد سعدات|| العين بالعين والسن بالسن والرأس بالرأس. واخذ بحق امينه العام..... 17-اكتوبر
يا ل للفرق بين مناضل حقيقي ومناضل بالاسم
يا ل للفرق بين الثائر الحقيقي والثائر بالاسم
يا ل للفرق بين جبهة ابو علي والحكيم وسعدات وجبهة نائب الامين العام فيها - عبد الرحيم ملوح

3. Jeneen Mostafa

أحمد سعدات||...| العين بالعين والسن بالسن والرأس بالرأس.
قالها المناضل ونفذ عملية 17 اكتوبر ورفاقه الابطال في الجبهة الشعبية ل تحرير كل فلسطين جبهة ابو علي
والحكيم و وديع حداد واحمد سعدات .

غازي الصوراني

2011/10/20

خاطرة

الخيار التفاوضي العبثي الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة وفق شروط أوصلو أو شروط "الرابعة" أو الشروط الإسرائيلية الأمريكية ، كان وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي انقسام وتفكك الفكرة التوحيدية النازمة للنضال التحرري الوطني والقومي لشعبنا، ودمار النظام السياسي والمشروع الوطني وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية في إطار الصراع بين هويتين: هوية الإسلام السياسي والهوية الوطنية/ القومية.

لقد توضح خلال العقود الماضية، إلى جانب تطورات الوضع الراهن والمفاوضات العبثية البائسة، بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة - المباشرة وغير المباشرة - على كل فلسطين، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي.

وبالتالي يجب أن تتأسس الرؤية لدى كافة قوى اليسار الماركسي القومي العربي، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الامبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين.

لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية الوطنية من قلب الرؤية التقدمية القومية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل ان يعاد تأسيس نضالنا الوطني التحرري والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية.

ولا شك في أن هذه المهمة هي أولاً مهمة الماركسيين في فلسطين والوطن العربي ، وهنا يمكن الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بمدى وضوح الفكرة المركزية التوحيدية، (الوطنية والقومية بروية ماركسية)، ووعينا والتزامنا بها، وهي أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية و"الرأسماليات" العربية التابعة، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء، وليس من الممكن ان نصل الى تحرير فلسطين خارج إطار هذا الصراع، الذي يجب ان يفضي الى التحرير والوحدة القومية والتطور والدمقرطة والحداثة، وإقامة دولة فلسطين العربية الديمقراطية العلمانية التي سيتبلور فيها بالضرورة، الحل الديمقراطي للمسألة اليهودية.

غازي الصوراني

2011/10/21

الصراع العربي الصهيوني واوهام الحل المرحلي

إن تحليل جوهر الصراع بيننا وبين العدو الإسرائيلي كصراع عربي إسرائيلي إلى جانب الوضعية الرئيسية لدولة العدو الإسرائيلي التي تحولت اليوم إلى حالة امبريالية صغرى عززت دورها ووظيفتها في تكريس أدوات ومظاهر التبعية والتخلف واستمرار احتجاز التطور في بلدان الوطن العربي بما يضمن حماية وتكريس مصالح نظام العولمة الامبريالي في بلادنا، وبالتالي لم يكن مستغرباً في مثل هذه الأوضاع تمسك التصور الصهيوني بلاءاته الخمسة : لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن ، لا إزالة للمستوطنات ، لا عودة للاجئين، لا للدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة.

أمام كل ذلك لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية، وقد عزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف لأسباب تعود إلى طبيعة اتفاق أوسلو ومحدداته من ناحية ولأسباب سياسية وطبقية حكمت معظم هيئاتها القيادية ، وبذريعة شعارها الزائف حول ما يسمى "القرار الفلسطيني المستقل" من منطلقها البائس في كون الصراع فلسطيني إسرائيلي وليس عربياً إسرائيلياً

هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر - بمنهجية موضوعية وعميقة - في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص ، دون أن يعني ذلك تقويضاً أو تأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو ، آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطيني والعربي أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي وصلنا إليه، والذي يتمثل في محددتين رئيسيتين يتصارعان لتحقيق هدفهما، الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية وفي معظم الأنظمة العربية وأحزابها الحاكمة، والمحدد الثاني: هو التيار الديني أو على وجه الدقة الإسلام السياسي الذي لا يختلف من حيث جوهره الطبقي عن المحدد الأول، إلى جانب ما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية ، وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية باسم "الخلافة أو الأمة الإسلامية".

وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي -على الأقل نظرياً في هذه المرحلة- استنفار كل طاقات اليسار من أجل إعادة النظر في الخطاب السياسي وصولاً إلى خطاب/برنامج يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل، الأمر الذي يستدعي حواراً جاداً وعميقاً بين أطراف اليسار الماركسي العربي لتحقيق هذه الغاية، لبدء مرحلة جديدة في نضاله من أجل إعادة تأسيس المشروع القومي التحرري الديمقراطي النهضوي، كفكرة مركزية توحيدية تلتف حولها الجماهير الشعبية في فلسطين وبلدان الوطن العربي، وفي الطليعة منها الطبقة العاملة وكل الكادحين والفقراء والمضطهدين والمُستغلين العرب الذين سيمثلون روح هذه النهضة وقيادتها وأدواتها

2014/10/21

حوار عمار ديبوب في دمشق مع مسئول الدائرة الثقافية المركزية في الجبهة الشعبية الرفيق غازي الصوراني - عن موقع الجبهة الشعبية

دولة ديمقراطية علمانية واحدة لا دولة إسرائيلية مهيمنة
الأستاذ غازي الصوراني من أهم الباحثين الفلسطينيين في غزة والعالم العربي. وهو من القيادات الثقافية والسياسية الهامة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. نرحب بك ونستغل وجودك في دمشق من أجل إجراء هذا الحوار الذي يتناول بعض تطورات القضية الفلسطينية المعقدة والمتشابكة.

الدولة الديمقراطية الواحدة

أولاً: ما هو مستقبل القضية الفلسطينية في ظل الانقسام الحاد بين حماس وفتح؟
لا مستقبل للقضية الفلسطينية، بمعنى حق تقرير المصير، وتحقيق الحرية وإقامة الدولة، لأنه لم يعد لأيٍّ منهما أي دور جدي في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية حيث انقسم الوضع الفلسطيني إلى مشروعين: أحدهما يسعى مع العدو الإسرائيلي بشروط الأخير، والآخر يسعى إلى تثبيت وجوده السياسي على قاعدة الهوية الإسلامية. والمفارقة هنا تتحدد في غياب المستقبل كمشروع الاستقلال والدولة كاملة السيادة لسبب بسيط، هو أن دولة العدو الإسرائيلي عبر تطوّر وضعها كشريك في النظام الإمبريالي، أصبحت تشكل اليوم حالة إمبريالية صغرى في الإقليم "الشرق أوسطي"؛ ما يؤكد على أن مقتضيات التوسع العدواني الاستيطاني في فلسطين من ناحية والتوسع الأمني والعسكري المباشر وغير المباشر حفاظاً على المصالح الرأسمالية في الوطن العربي من ناحية ثانية؛ لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الدولة الفلسطينية. وبالتالي فإنني أرى أن التطورات الراهنة تُوجب على كل فلسطيني عموماً وعلى القوى اليسارية بشكل خاص أن تعمل على إعادة النظر في كافة المرجعيات السياسية في فلسطين عبر ارتباطاتها بالبعد القومي العربي المحيط، لأجل يلورة فكرة الدولة الديمقراطية في كامل فلسطين كحل واقعي منطقي وموضوعي، ليس فحسب للمسألة الفلسطينية ولكن للمسألة اليهودية برمتها.

أشكال باهتة من الحكم الإداري الذاتي

ثانياً: هل يمكن تحقيق ما سُمي بالدولة الفلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية وماذا سيكون شكلها بعد تأكيدات بوش على ضرورة تشكيلها قبل نهاية عهده؟

الحديث عن الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي الـ1967 مضي عليه ما يقارب ثلاثة عقود من كافة أطراف القوى الوطنية الفلسطينية، ولكن وقائع الأحداث التي جرت خلال هذه العقود أكدت على رفض الدولة الصهيونية الأقصى من حيث المبدأ لقيام دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس على الأراضي الـ1967. وبالتالي وفي ضوء ذلك فقد أصبح شعار الحل المرحلي أو الدولة المستقلة على الأراضي المحتلة نوعاً من الوهم سواء ارتباطاً في الموقف والرؤية الصهيونية أو ارتباطاً بالرؤية الأمريكية آخذين بعين الاعتبار تطلعاتهما ومصالحهما الواحدة اتجاه المنطقة، دون أن يعني ذلك إلغاء الدور الوظيفي في هذه العلاقة . وبناء عليه، فإن ما يجري من مفاوضات عبثية لن يحقق سوى أشكال باهتة من الحكم الإداري الذاتي الموسع ، ربما في الضفة الغربية مع فتح الباب أمام علاقة أردنية إسرائيلية فيها.

العلاقة بين المفهومين

ثالثاً: تتبنى أنت مفهوم الدولة الواحدة وليس الدولتين، ولكنك وفي بعض مقالاتك تعود لتؤكد على المرحلية. ما هي العلاقة بين المفهومين؟

لقد أكدت دوماً على الحل المرحلي على أراضي الـ67 إلزاماً بموقفنا في الجبهة الشعبية خلال العقدين الماضيين آخذين بعين الاعتبار أن الجبهة أكدت وما زالت : أن الحل المرحلي لا يلغي حق شعبنا الفلسطيني في وطنه التاريخي ارتباطاً بالإطار القومي العربي وفي سياق النضال من أجل تحقيق الهدف الكبير وأقصد المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد. وبالفعل سبق وأن كتبت الكثير في هذا الجانب إلا أن هناك متغيرات حادة أصابت النظام العربي من ناحية وأصابت أيضاً "النظام السياسي الفلسطيني" والقيادة المتنفذة في م.ت.ف التي يبدو أنها لم تعد قادرة بعد غياب الراحل ياسر عرفات على التفاوض مع العدو بشروطها ولو ضمن الحد الأدنى. حيث يبدو أن المقرر الخارجي وأقصد بذلك العدو الأمريكي الإسرائيلي بات محدداً رئيسياً لما يسمى بعملية السلام. ومن ناحية ثانية فإن تحليل جوهر الصراع بيننا وبين العدو الإسرائيلي كصراع عربي إسرائيلي إلى جانب الوضعية الرئيسية للدولة الإسرائيلية في تكريس ما يسمى بالتطور المحتجز في بلدان الوطن العربي وحماية مصالح النظام الرأسمالي في بلادنا وأقصد بذلك النفط بصورة رئيسية. أمام كل ذلك لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية ، وقد عزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدها م.ت.ف وحركة فتح من قاعدة كون الصراع فلسطيني إسرائيلي وليس الصراع عربياً إسرائيلياً.

هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر في كافة المنطلقات السياسية وصولاً إلى أن حل الدولة العربية الديمقراطية العلمانية في فلسطين يجب أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص، دون أن يعني ذلك تقويضاً أو تأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو. آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطينية والعربية أن تتبناها

للخروج من هذا المأزق الذي توصلنا إليه، الذي يتمثل في محددين رئيسيين يتصارعان لتحقيق هدفهما؛ الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبودوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية أو في معظم الأحزاب العربية الحاكمة والمحدد الآخر: هو التيار الديني بما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية من جهة أخرى وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية "الخلافة أو الأمة الإسلامية". وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي -على الأقل نظرياً في هذه المرحلة- استنفار كل طاقات اليسار العربي لبدء مرحلة جديدة في نضاله عبر المنطلق والرؤية القومية التوحيدية لمجتمعنا إنطلاقاً من فكرة مغايرة في عملية الاستنهاض القومي في عصر النهضة. فإذا كانت البرجوازية قد ساهمت بدور رئيسي في النهضة الأوربية والوحدة القومية الأوربية فإن الطبقة العاملة وخاصة الفقراء العرب هم من سيمثل روح هذه النهضة وأداتها.

رؤية يسارية واضحة المعالم

رابعاً: ما هي إمكانية تشكيل تيار وطني ديمقراطي بعيداً عن حماس وفتح ويكون مشروعاً إنقاذياً من أوضاع لا تستفيد منها إلا إسرائيل؟

بصراحة شديدة، من الصعوبة الكلام عن تأسيس تيار وطني فلسطيني لأنني لا أستطيع أن أفهم أو أدعو إلى تيار وطني بدون رؤية يسارية واضحة المعالم بسبب أن الظروف الدولية والمتغيرات المحلية الراهنة تفرض علينا التعاطي مع مفهوم حركة التحرر الوطني بعيداً عن تعاطينا في الخمسينيات والستينيات . وبناءً عليه فإنني أرى أن عملية التحرر الوطني والديمقراطي لا بد أن تعتمد على رؤية يسارية طبقية واضحة وحاسمة بحيث تمثل قوى اليسار قيادة هذا التيار. وفي هذا السياق، فإن الإشكالية التي تواجهها تتمثل في أن معظم قوى اليسار الفلسطيني الذين شاركوا في حكومة السلطة من 1994 إلى اليوم أو وافقوا على أوصلو، لا يستطيعون أن أدرجهم في إطار اليسار الفلسطيني. وفي هذا الجانب أعتقد بالمعنى الموضوعي أن الجبهة الشعبية يمكن أن تؤسس وتقود هذا التيار ضمن هذه المنطلقات ، لكن هذا الأمر مشروط باستنهاضها الداخلي والوضوح الحازم في قضية الترابط الجدلي الفعال بين الوعي والنظرية الماركسية بالنسبة لكافة أعضائها، وبما يعطي ويعزز الواقعية لدى كافة الرفاق فيها لتحقيق العلاقة العضوية بين النظرية والممارسة.

الخلاف الفلسطيني وتغيب الرؤية التوحيدية

خامساً: هل يمكن القول أن الخلاف الفلسطيني مسألة خارجية كما يترأى بعض المحللين. و ما هي برأيك حقيقة التداخل بين المحلي والإقليمي؟.

من الواضح أن هناك تداخلاً بين كل من حركة فتح وحماس والنظام الإقليمي من حولنا، ضمن علاقات خاصة لكل منهما بين هذا النظام أو ذاك، دون أن نتجاوز دور كل منهما على الصعيد الداخلي. ولكن ما يبدو لي الآن أن كليهما لم يعد قادراً على التعاطي مع المستقبل عبر خطوات جادة اتجاه المشروع الوطني أو الدولة المرحلية الذي بات كل منهما يسعى إليه. وبالتالي فإن ما يحرك الفريقين في هذا اللحظة، يتجلى في كيفية التعاطي في إدارة الصراع مع

العدو الإسرائيلي، وكيفية الوصول إلى نوع من الاتفاق على الحصص والتقسيم الوظيفي بينهما. وللأسف فإن هذا الصراع بينهما الذي لا يمكن أن يؤدي إلى المستقبل كما أشرت يبدو أنه سيبطل صراعاً قائماً وقد يتخذ أشكالاً سياسية وديمقراطية داخلية بما يبقي على هيمنتها على الأوضاع السياسية الداخلية لفترة زمنية ليست بالقصيرة وذلك بسبب ضعف قوى المعارضة الفلسطينية عموماً واليسارية منها بشكل خاص التي لا يتوفر لديها في اللحظة الراهنة أية آفاق جدية يمكن أن تؤثر على قدرتها على تشكيل البديل. وقد يكون السبب في ذلك ضعف العامل الذاتي لقوى اليسار وكسبب رئيسي. لكن هناك أسباباً أخرى تتمثل في حجم الفساد والهبوط السياسي والاقتصادي الذي راكمته حركة فتح عبر السلطة من 1994 إلى اليوم وكذلك دور حركة حماس بعد الحسم العسكري الذي جرى في 15 حزيران 2007 ومحاولتها استبدال الهوية الوطنية الفلسطينية والانتماء القومي العربي الفلسطيني بالهوية الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى تغييب ما أسميه الفكرة التوحيدية المركزية لشعبنا الفلسطيني سواء بالمعنى الوطني أو بالمعنى القومي.

الصراع عربي إسرائيلي

سادساً: هل من الممكن الاستمرار في عقلية فلسطين القضية الفلسطينية أو الدول القطرية في ظل الهيمنة الأمريكية والدولة الصهيونية ؟.

أعتقد أنني قدمت أفكاراً في هذا الحوار، تؤكد على زيف شعار الصراع كونه صراعاً فلسطينياً. وأكدت على ضرورة الملحة بالمعنى الموضوعي للعودة إلى ميثاقنا القومي ومنطلقاتنا القومية والنضال ضد العدو الإسرائيلي، في أن الصراع كان ولا يزال صراعاً عربياً إسرائيلياً. ولكن المسألة لا يتوجب أن تتوقف عند حدود الشعار؛ الذي لن يكون له معنى دون أن تتدارك قوى اليسار العربي والفلسطيني العمل معاً للتوصل عبر حوار جاد حول هذه الأفكار بكل مضامينها السياسية والاقتصادية والطبقية إلى جانب وحدة التحليل لوظيفية دولة العدو الإسرائيلي وصولاً إلى رؤية واضحة حول استعادة النضال القومي الذي تتوحد فيه الفكرة القومية بالمنطلقات الماركسية من أجل تمكين الصراع من تحقيق أهدافه في الدولة العربية الديمقراطية العلمانية في إطار الدولة العربية الواحدة.

خطورة المنظمات غير الحكومية

سابعاً: انتقدت في كتابك "تطور مفهوم المجتمع المدني" دور المنظمات غير الحكومية باعتباره يسهم في تفتيت العمل السياسي ويستقطب كوادر ومتقنين يساريين كثر. والسؤال ما هو حجم تأثير هذه المنظمات على مستقبل اليسار الفلسطيني ؟.

من المعروف أن انتشار المنظمات غير الحكومية في بلادنا العربية خلال العقدين الأخيرين بحيث وصل إلى ما يقارب السبعين ألف منظمة، لم يكن مجرد مصادفة بل كان استجابة مباشرة لمقتضيات العولمة الليبرالية وتوسعها وعدوانها على بلادنا. لعل هذه المنظمات تخفف من بشاعة هذه العولمة الأمريكية بهذه الدرجة أو تلك، ولكن الهدف الجوهري يكمن في إزاحة كافة المفاهيم اليسارية والقومية الثورية من فكر وبرامج حركات التحرر العربية وأحزابها لحساب ما يسمى بالأفكار الليبرالية الجديدة. وهي أفكار لا تعدو أن تمثل حالة رثة ومشوهة من الليبرالية الغربية لأن مجتمعاتنا العربية لم ترتق بعد في تطورها الاجتماعي والاقتصادي بما يؤهلها للتعاطي مع أفكار الليبرالية بصورة موضوعية، وذلك بسبب تراكم عوامل التبعية والتخلف من ناحية، وبسبب قوة ارتهان معظم بلدان النظام العربي

للسياسات الامبريالية من جانب آخر. وفي هذا الإطار، لا أنكر أن تلك الليبرالية الأمريكية والأوروبية قد نجحت في استقطاب أعداد من أحزاب وفصائل اليسار عبر العديد من المغريات المادية والمعنوية بحيث ساهمت في إضعاف هذه الحركات. على أن هذا الاستقطاب الكبير نسبياً لم يحقق أي دور جدي مؤثر في ما بين المنظمات غير الحكومية والجمهور والشارع الفلسطيني والعربي. إذ أن هذه المنظمات انحسرت في دوائر نخبوية معزولة إلى حد كبير عن ذلك الجمهور رغم كل الشعارات المرفوعة حول حقوق الإنسان والجندر والتنمية المستدامة إلى هذه الشعارات. وبالرغم من كل ذلك، نرى أن هناك عشرات الآلاف من المعتقلين سواء في سجون المعتقلات الإسرائيلية أو العربية ولم تستطع هذه المنظمات الإفراج عن واحد منهم، كما لم تستطع تحديد أية رؤية مستقبلية بعيداً عن رؤى البنك والصندوق الدوليين، مما يعني بوضوح أن هذه المنظمات تنفذ السياسات والإستراتيجيات كما تحددها الدول المانحة والصندوق والبنك الدوليين مع هامش بسيط لا يتخطى الدور الإنمائي لبعض المناطق المنكوبة أو الفئات المسحوقة في فلسطين أو أي بلد آخر.

التعليقات على المقال

الاسم: Imad Asaalwa

البلد: west bank

تاريخ التعليق : 2010-05-04 02:06:44

من المهم جداً الآن العمل على بناء الدولة الديمقراطية العلمانية، لكن هناك مشكلة في تفكك الطبقة العاملة والفقيرة وبروليتاريا او شبه بروليتاريا اليسار .. طبعاً آخذين الفروق بين بروليتاريا "البيان الشيوعي" وما يمكنه أن يسمى ببروليتاريا هنا في الدولة الديمقراطية العلمانية المأمولة. تعد انطلاقة المؤتمر الدولي لتوحيد اليسار، الأخيرة، التي عُقدت في البيرة-الضفة الغربية، لتأسيس "التيار الوطني الديمقراطي التقدمي، كتيار يساري أصيل، يعيد إحياء اليسار، تجربة انكشفت فيها القيادات اليسارية .. فقد طفت على السطح خلافاتهم.. بل ومفارقات وعيهم الفكري الماركسي والشيوعي والليني، البعض منهم بدى خطابه بعيداً عن أي من هذه المنطلقات، وكأنهم نسو !!.. والخلافات بدت بين القياديين وأعضاء الأحزاب الشباب امام العيان، ومن هنا علينا على الأقل توجيه الانتقادات لهؤلاء القادة ، انتقادات جذرية جريئة، دون الاكتفاء بمصطلحات "عليكم أن تصلحوا اخطائكم" لأن بعض القياديين في اليسار عليهم أن يستقيلوا أو أن تتم إقالتهم. بعد البدء بايجاد يسار فلسطيني كما يقول الرفيق عمار ديوب .. غير البرجوازية الموجودة حالياً نستطيع التحدث عن برنامج يخرج من نظرية عملية، تهيء أجواء "دولة علمانية ديمقراطية" بعيدة عن تعصب إلا لأجل حق الإنسان .. في العيش بكرامة وحرية.

الاسم: باسل

البلد: سوريا

تاريخ التعليق : 2010-04-25 10:31:18

يتميز الرفيق غازي بغزارة انتاجه الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي فهو يكاد يكون بالفعل المثقف الشامل ويرؤى مملوءة بالعمق والتحليل المعرفي الماركسي .. فهو مثال المثقف العضوي الملتزم من منطلق رؤيته الوطنية والقومية والاممية الموحدة جليا برباط متماسك متين وعنيد .. ورغم كل هذه السمات التي تميزه الا انني اعتقد انه ينفخ في قربة مثقوبة وأعني بذلك الجبهة الشعبية واحسده باحترام كبير على رفضه لفكرة اليأس عبر ترداد الدائم بثقة عالية قائلا : ان من يفكر في الخروج وبناء حزب جديد سيخسر الجديد والقديم معا.. لا أملك سوى ان انحني لك احتراما

الاسم: ابو امجد

البلد: غزة فلسطين

تاريخ التعليق : 10:43:37 24-04-2010

اولا احبيك استاذ غازي على هذه الرؤية المتطورة لامكانية حل القضية الفلسطينية والتي للاسف يناضل من اجلها مجموعات مستقلة ومنذ سنين دون اى اهتمام من كل القوى الفلسطينية التقليدية سواء اليسارية او اليمينية كل سواء وكنت اتمنى ان تكون هذه الرؤية هي موقف الجبهة الشعبية وتتبنها بصورة رسمية بدون لبث او غموض وليس موقف غازي الصوراني الشخصي والذي رغم اختلافي معك في اسباب تبني فكرة الدولة الواحدة الا ان ذلك لا يفسد للود قضية المهم هو موقف واضح من الجبهة الشعبية تتبنى فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة والعمل على تطبيق هذه الفكرة واستخدام كافة اشكال النضال وخاصة المقاطعة بكل اشكالها والغير مذكورة بالمرّة في ادبيات ونشاطات الجبهة

2011/10/23

مقتطفات من محاضرة غازي الصوراني:

حول العلمانية والحادثة والمستقبل العربي

العلمانية (بفتح العين)، نسبة إلى العالم (بفتح اللام) بأنها : "مفهوم سياسي يقتضي الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، الدولة لا تمارس أية سلطة دينية والكنائس لا تمارس أية سلطة سياسية". لماذا ظهرت الدولة العلمانية في الأزمنة الحديثة فقط؟ لأن الحداثة هي التي عرفت الفصل بين الزمني والروحي، أي بين الاختصاصات الدنيوية والاختصاصات الدينية.

موقفنا الموضوعي تجاه مفهوم العلمنة:

1- تأمين الحرية الدينية.

2- فصل الدين عن الدولة.

3- اعتبار الشعب أو المجتمع مصدر القوانين .

4- تعزيز المحاكم المدنية العامة لضمان المساواة التامة في الحقوق والواجبات.

5- عقلنة الدولة والمجتمع وتعزيز الثقافة العلمية العقلانية.

6- تحرير الدين من سيطرة الدولة وإساءة استعماله لأغراض سياسية، وكذلك تحرير الدولة من هيمنة المؤسسات الدينية.

العلمانية إذن ليست منافسة للدين، وليست مذهباً أو تياراً فلسفياً وليست نظرية معرفية، ولا هي نظرية في علم من العلوم ، كما ان العلمانية بالنسبة لنا ، لا تعني عقيدة لا دينية ، ولا استبعاد الدين من الحياة العامة، ولا تقييد الحريات الدينية ، انها تعني حياد الدولة ومؤسساتها تجاه الاديان والعقائد حتى تضمن المساواة الكاملة بين مواطنيها بصرف النظر عن اعتقاداتهم.

العلمانية بالنسبة لنا - في الجبهة- تعني على الصعيد المعرفي تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، او تحرير الفكر من الاوهام والخرافات وتحرير الانسان من العبودية التي تمتد جذورها الى تقسيم العمل وظهور الملكية الخاصة وتركز الثروة وظهور الطبقات (تحريره من نظام الاستغلال) ... العلمانية ليست ضد الدين، لكنها ضد الوثنية الدينية وضد سلطة رجال الدين وتدخلهم في حياة الانسان، العلمانية عملية تاريخية او سيروية تقدم في التاريخ والمعرفة، فالعلمانية لغوياً مشتقة من العالم الدنيوي او عالم البشر الذي يصنعون تاريخهم بأنفسهم، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها، وذلك هو جوهر الحداثة التي لا ننكر أنها منظومة معقدة ومتشعبة، لابد من وعي جوهر حركتها اللانهائية من ناحية، ووعي سماتها الرئيسية المرتبطة باكتشافين جوهريين هما:

اكتشاف الطبيعة بوصفها كياناً مادياً مستقلاً.

واكتشاف الإنسان بوصفه فرداً خلاقاً وتاريخياً ومجتمعاً.

فقد بدأت الحداثة بادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، كما يقول بحق الصديق د. هشام غصيب، ذلك إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة. فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثية الجوهرية التي ترفضها الشرائع أو القبائل والعائلات الحاكمة في بلادنا العربية ، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج) التي تسعى إلى التحكم في مسار المدينة العربية بالمعنى النهضوي الحداثي ، بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجده في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ذلك إن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها الى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...

عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، الى الماضي بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

فالحركات الأصولية الدينية، تتخلق في ارحام الازمات الهيكلية لمجتمعاتها، وتولد، وتنمو مع تفاقم هذه الازمات وازدياد حدة اثارها المواقية لها والناجمة عنها.

بالطبع هناك أسباب موضوعية لانتشار الحركات الأصولية، ناجمة عن شدة التخلف وعن قوة التبعية والهيمنة الإمبريالية ، إلى جانب تماهي الأنظمة الرجعية مع الهيمنة الإمبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا ، لكن عجز العامل الذاتي (الحزب الثوري) في هذه البلدان ، كما في بلدان أنظمة الاستبداد أو الجمهوريات الوراثية التي تحولت في سيورتها من أنظمة وطنية إلى أنظمة كومبرادورية حيث باتت السلطة فيها مصدراً للثروات الفاسدة وغير المشروعة ، أدى كل ذلك إلى اعاقا الديمقراطية والحداثة من جهة ، واستمرار احتجاز تطور شعوبنا ، وتفاقم افقارها واستغلالها وقمعها من جهة ثانية ، وهنا بالضبط يتحدد الدور الطليعي -الراهن و المستقبلي- للمثقف العربي الماركسي الثوري الديمقراطي -بالمعنى الجمعي، العضوي، الحزب- لمجابهة هذا الواقع المأزوم والثورة عليه وتغييره انطلاقاً من رؤية واضحة ومحددة تقوم على القطيعة الكلية الشاملة مع كل الأنظمة الرجعية وأنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف والتوريث من جهة ، والقطيعة الكلية والشاملة مع كل أشكال ومظاهر التبعية أو التحالف (مهما كانت المبررات) مع مجمل نظام العولمة الإمبريالي ، و النظام الرأسمالي أو ما يسمى بالاقتصاد الحر والليبرالية الجديدة من جهة ثانية ، ما يعني أن هذه الرؤية الثورية الديمقراطية يتوجب أن تنطلق بداية من الغاء النظام الرأسمالي باعتباره نظاماً للاستغلال والقهر والقمع والاستبداد والافقار ، وبالتالي فإن النضال السياسي والديمقراطي والمجتمعي والكفاحي ضد الوجود الإمبريالي هو شرط أول يتوازى تماماً مع هدف التغيير الديمقراطي صوب تحقيق أهداف الثورة الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية العربية في بلادنا، وهو أيضاً شرط أول وأساسي لتحقيق الانتصار على العدو الصهيوني وإزالة دولته ومن ثم حل المسألة اليهودية في إطار دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها ضمن منظومة المجتمع العربي الديمقراطي الموحد.

غازي الصوراني

2011/10/24

تطور الرأسمالية منذ القرن الثامن عشر إلى بداية القرن الحادي والعشرين

لقد بدأ تفسخ النظام الإقطاعي في أوروبا منذ القرن السادس عشر مع تطور الإنتاج السلعي ونمو السوق الداخلي والخارجي .. الخ ، وكان من أوائل أيدلوجيي البرجوازية ميكافيلي (1469 - 1527) الذي ذهب إلى أن المجتمع لا يتطور تبعاً لإرادة خارجية وميتافيزيقية ، وإنما وفقاً لأسباب طبيعية ، تضرب جذورها في التاريخ وفي النفسية البشرية والوقائع الملموسة .

وفي مرحلة تشكل العلاقات الرأسمالية تأثر الفكر الاجتماعي بحركة الإصلاح المناوئة للكنيسة الإقطاعية الكاثوليكية ، التي قادها مارتن لوثر (1483 - 1546) وتوماس مونزو (1453 - 1525) اللذان أكدا على فكرة الاتصال المباشر بالله دون واسطة الكنيسة .. أيضاً ظهرت في هذه المرحلة بعض الأفكار الاشتراكية الطوباوية ، ومن مفكريها توماس مور (1478 - 1535) الذي أكد في كتابه (الأوتوبيا - أو الكتاب الذهبي) إلى أن أصل ويلات الشعب هو الملكية الخاصة التي لابد من القضاء عليها في رأيه ، وجاء بعده المفكر الإيطالي (تومازو كمبانيللا

1568-1639) ليؤكد ويطور نفس الأفكار الطوباوية في كتابه " مدينة الشمس " ولكن هذه الأفكار لم يقدر لها أن تنتشر بسبب الظروف الموضوعية السائدة في القرن السادس عشر .

ومع تطور الرأسمالية شرعت البرجوازية في التصدي لسلطة الإقطاعيين ، وطالبت بإلغاء الامتيازات والتقسيمات المراتبية ، وبرز في هذا السياق عدد من المفكرين من أبرزهم سبينوزا الذي طالب بتأسيس الدولة كتنظيم يخدم مصالح كل الناس ، وجون لوك ، الذي قال بأن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع .

وفي القرن 18 تطور الفكر الاجتماعي في أوروبا تحت راية التنوير في فرنسا ، وكان فولتير (1694 - 1778) من أبرز مفكري التنوير ، أكد على الحق الطبيعي في نقده للنظام الإقطاعي ، وعنده أن القوانين الطبيعية هي قوانين العقل ، فالإنسان يولد حراً ولا يجب أن يخضع إلا لقوانين الطبيعة .

ومن بين المفكرين أصحاب النزعة الديمقراطية الثورية كان جان جاك روسو (1712-1778) صاحب المؤلفين (في أسباب التفاوت) و (العقد الاجتماعي) ، إنه يرى أن أصل الشرور والتفاوت بين البشر يعود إلى الملكية الخاصة كسبب أولي وحيد فهو القائل " إن العداء والكراهية والأنانية بين البشر، بدأت حينما وضع أول إنسان سباجاً حول قطعة من الأرض معلناً أنها ملكيته الخاصة " .

أما الفيلسوف المادي الفرنسي هولباخ (1723- 1789) فنادى بتأسيس دولة أو عقد اجتماعي قائم على الحرية والملكية والأمن ، واعتبر أن العالم الروحي للإنسان هو نتاج للوسط الاجتماعي ، وجاء رائد الفلسفة الكلاسيكية الألمانية (كانط 1724- 1804) الذي اعتبر التاريخ تطوراً للحرية البشرية وبلوغاً لحالة قائمة على العقل ، واعترف بمساواة المواطنين أمام القانون ، لكنه قسم الناس إلى نوعين: المالكين لوسائل الانتاج وهم الذين اعترف لهم بحق المواطنة والحرية، أما الذين لا يملكون فقد سماهم " حاملي جنسية " وهؤلاء ليسوا أحراراً أو مواطنين ، إنهم جموع الكادحين والجماهير المستغلة.

وبعد "كانط" جاء فيلسوف الجدل هيغل (1770 - 1831) الذي أسهم بقسط كبير في معالجة المشكلات الفلسفية لتاريخ المجتمع ، وهو يذهب إلى أنه في صلب الكون تقوم " الفكرة المطلقة " الدائمة التطور ، والتي تولد أو تخلق العالم كله - الطبيعة والإنسان ، والمجتمع ، لقد صَوَّرَ هيغل التاريخ العالمي على شكل مسيرة للروح (الفكرة) على الأرض وهذا الروح الكوني ، يسكن الشعب السائد في التاريخ العالمي بالعصر المعني ، ولم يكن غريباً - بعد حوالي مائة عام - أن يستلهم هتلر والنازية جوهر أفكار هيغل (إلى جانب أفكار شوبنهاور ونييتشه وتريتشكه) وتطبيقها على الشعب الألماني باعتباره سوبرمان العالم أو " الشعب السائد " .

ولكن، رغم أهمية الفلسفة السابقة ودورها ، إلا أنها لم تتمكن من وضع الحلول الاجتماعية الملائمة للأغلبية الساحقة من البشر ، ومع تطور وتفاقم أوضاع الطبقة العاملة في النصف الأول من القرن 19 ، وباستخدام التحليل الفلسفي لأحدث منجزات العلم ، ومن خلال معالجة وتطوير الانجازات الإيجابية لمفكري الماضي ، أمكن لماركس وانجلز وضع المادية التاريخية و القوانين العامة للتطور التاريخي وأشكال تحققها في نشاط الناس في ضوء معطيات النظام الرأسمالي وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية القائمة على الاستغلال.

ارتبط نشوء العلاقات الرأسمالية مع بداية تكون الملامح الأولى للطبقة البرجوازية ، كطبقة مالكة لوسائل وأدوات الإنتاج ، وقد كان مستوى التطور النسبي للإنتاج البضاعي (السلعي) في أواخر التشكيلة الإقطاعية ، السبب الرئيسي (عبر الإنتاج والتجارة والمرايين والتراكم النقدي) في نشوء الطبقة البورجوازية ومن ثم العلاقات الرأسمالية .

ومع تطور الرأسمالية ، تتطور قوى الإنتاج باستمرار ، وما ينتج عن ذلك من تعارض حاد أحياناً بينها وبين علاقات الإنتاج القديمة ، وهذا لا يعني أن الرأسمالية تستطيع دائماً أن تحل أزماتها الداخلية بما يضمن استمرار صعودها ، فبالرغم من كل ما نلاحظه اليوم من تطور هائل وانتشار " واسع " ، إلا أن ذلك لا يلغي إطلاقاً طبيعة الأزمة والتناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي منذ وصوله إلى مرحلة الامبريالية ، في نهاية القرن التاسع عشر ، وامتداده إلى عصرنا الراهن حيث أصبحت العولمة الرأسمالية هي السمة الأساسية للإمبريالية في طورها الجديد ، إن العولمة " صيغة تهدف إلى إعادة صياغة النظم السياسية والاقتصادية السائدة في العالم ، بهدف إخضاع العالم لإرادة كونية واحدة ، إنها انفتاح عالمي بلا حدود ، وهيمنة بلا حدود ، تقوم على حرية حركة رؤوس الأموال والمنتجات والتسليم بسيادة السوق ، وفي العولمة، باتت دول العالم الثالث والوطن العربي تحديداً -بحكم عوامل/ مصالح طبقية خارجية وداخلية-، مجرد مشروعات يتم بواسطتها تدمير السوق الوطني أو القومي ومن ثم تكريس تبعيتها وتخلفها وارتهانها.

ولكن كما أن للعولمة مخططاتها ومقوماتها، فإن لبديل العولمة أو نقيضها مقوماته ، المسألة إذن مرتبطة بال لحظة التاريخية الراهنة ، وتطور تراكمات النقيض اليساري الديمقراطي الثوري في ضوء تفاقم استغلال وإفقار دول العالم الثالث وما ستحمله هذه التراكمات من متغيرات نوعية لن تقتصر على الصراع الاقتصادي فحسب ، بل ستمتد للصراع السياسي والأيدولوجي " بشكل متجدد ومستمر سيدفع بالضرورة إلى كسر أحادية العولمة الأمريكية باتجاه التعددية القطبية الرأسمالية، وباتجاه بروز أشكال وأطر ثورية ماركسية نقيضه للنظام الرأسمالي كله، ذلك إن التناقض الموضوعي الحاد والتناحري ، سيستمر ، إذا لم يتم حسمه بوضوح لصالح الأغلبية الساحقة من البشر (80% من سكان كوكبنا) المتضررة من هذه الظاهرة الامبريالية العالمية الجديدة ، وهذا يستدعي بالضرورة رؤية وإطاراً جديدين ، على الصعيد الوطني أولاً والقومي ثانياً والأممي ثالثاً دون أي انفصام بين هذه العناصر، لمواجهة هذه الهيمنة المتوحشة، وتجاوز رموزها وأدواتها الطبقية في بلدان الوطن العربي كما في بلدان العالم الثالث.

غازي الصوراني

2011/10/25

مراحل تطور الرأسمالية ودور القوى الماركسية في الخروج من الازمة الراهنة

تمهيد

منذ اجتياز النظام الرأسمالي العالمي - في العقد التاسع من القرن العشرين - لمرحلة تمركز الانتاج والاستقطاب والصراع من أجل التوسع في اطار الثنائية القطبية، وانتقاله الى مرحلة سيادة العولمة وتعمقها، لتصبح السمة المركزية للمنظومة الرأسمالية العالمية التي قادتها، وحددت مسارها الولايات المتحدة الامريكية، عبر هيمنتها الاحادية على نظام العولمة الرأسمالي طوال العقود الثلاث الماضية حيث برز النظام الانتاجي المعولم ساعياً الى مزيد من الهيمنة لكي يفرض نفسه بديلاً للنظم الانتاجية، الوطنية، القومية في دول العالم الثالث التي بدأت - ولأسباب

داخلية وخارجية- تفقد القدرة على توفير احتياجات شعوبها، اضافة الى عجزها في مواجهة متطلبات او شروط الاقتصاد الرأسمالي المعولم، وقد ترافق مع هذا التحول الاقتصادي، تغيرات نوعية، سياسية واجتماعية وايدولوجية في بلدان الأطراف أو العالم الثالث بوجه خاص، عززت انقسامها -كما يقول د. سمير أمين- إلى بلدان توفرت لديها إمكانيات التصنيع في حدود معينه، بما يسمح بإدخالها إلى السوق العالمي وفق شروطه الجديدة مع بقاءها ضمن دائرة العالم الثالث مثل بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا، وبلدان عجزت عن توفير هذه الإمكانيات ، خرجت من إطار العالم الثالث وأصبحت تندرج فيما يسمى ببلدان العالم الرابع (أو أكثر)، تتوزع على قارتي أفريقيا وآسيا عموماً، ومعظم بلدان الوطن العربي خصوصاً.

فإذا كانت السياسة هي تكثيف للاقتصاد ، فإن الاضطراب العام الذي يعرفه النظام الرأسمالي هو تأكيد على صحة مقولة ماركس حول فوضى الإنتاج باعتبارها قانوناً ملازماً للرأسمالية من ناحية وهو أيضاً تعبير عما يجري في أسواق المال العالمية من ناحية ثانية ، إذ أن هذا الاضطراب (الأزمة) سيوفر بالضرورة مناخاً جديداً لمتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة على الصعيد العالمي ، كما هو حال التطور التاريخي للبشرية ، فالمتغيرات التي رافقت النمط الإقطاعي في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر أدت إلى نمو البورجوازية ومن ثم ولادة النمط الرأسمالي بالانسجام مع أفكار وأسس ليبرالية السوق كما صاغها " آدم سميث " (1790-1723) وفق شعار "دعه يعمل دعه يمر" أو سياسة حرية السوق دون أية قيود ، وقد استمر تطبيق هذه السياسة حتى عام 1929 عندما انفجرت الأزمة الاقتصادية العالمية ، وأدت إلى متغيرات جديدة دفعت إلى الاستعانة بآراء "جون ماينارد كينز" (1946-1883) التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد وتحمل مسئولية التخلص من حالات الركود الاقتصادي، خلافاً للنظرية الليبرالية/الكلاسيكية التي تقوم على مبدأ حرية السوق وعدم التدخل، وإلغاء كافة الرسوم ومفهوم اليد الخفية.

من هنا فإن الدعوة إلى مقاومة عولمة الاستسلام ، تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية - ، مدركين أن أحد أهم شروط هذا التحدي العربي لهذه الظاهرة، هو امتلاك تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحداثة ، في إطار قومي سياسي تقدمي وديمقراطي من قلب الجماهير الشعبية الفقيرة والمتقنين الثوريين

إن الدعوة للالتزام بهذه الرؤية وآلياتها ، تستهدف في أحد أهم جوانبها ، وقف حالة الإحباط واليأس التي تستشري الآن في أوساط الطبقات الاجتماعية الكادحة والفقيرة ، ومن ثم إعادة تفعيل مشروع النهضة القومي الوحدوي كفكرة مركزية توحيدية في الواقع الشعبي العربي ، ونقله من حالة السكون أو الجمود الراهنة إلى حالة الحركة والحياة والتجدد ، بما يمكن من تغيير وتجاوز الواقع الراهن .

من هنا تأتي أهمية الوعي بالمراحل التاريخية لتطور الرأسمالية، بعد أن نجحت -كما يقول المفكر الراحل رمزي زكي- في فرض برامج التثبيات والتكيف الهيكلية التي تم تطبيقها في بلدان العالم الثالث منذ ثمانينات القرن الماضي، وإعادة صياغة علاقة الجنوب بالشمال على أسس الليبرالية الجديدة التي تعتمد على الأيديولوجية الصارخة لنظام الاستغلال الرأسمالي، الذي بدأ مع نشوء وتوسع النمط الرأسمالي منذ أوائل القرن التاسع عشر.

والواقع، انه منذ أن نشأت الرأسمالية كنظام عالمي، وهي تسعى دائماً لأن تخضع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها.

وكان "تكييف" الأجزاء غير الرأسمالية في مختلف أنحاء المعمورة، لكي تتلاءم مع الحاجات المتغيرة، والأزمات المختلفة للمراكز الرأسمالية، شرطاً ضرورياً ولازماً لاستمرار بقاء الرأسمالية وديمومة نموها. وسوف نميز هنا بين خمسة "مراحل" أساسية، جرى فيها ضغط لا هوادة فيه من جانب الرأسمالية العالمية على البلاد المختلفة لتطويع هذه البلاد وإخضاعها لشروط نمو الرأسمالية وحركة تراكم رأس المال بالمراكز الصناعية. وهذه المراحل هي:

مرحلة الكشف الجغرافية. (تمتد من نهاية القرن 15 - منتصف القرن 17).

المرحلة المركنتيلية (الرأسمالية التجارية). (منتصف القرن 17 - النصف الثاني من القرن 18).

مرحلة الثورة الصناعية. (من منتصف القرن 18 - سبعينات القرن 19).

مرحلة الاستعمار والتوسع الإمبريالي (من النصف الثاني للقرن 19-1990 (انهيار الاتحاد السوفياتي).

مرحلة العولمة الإمبريالية وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة. (1990-.....).

المرحلة الأولى: مرحلة الكشف الجغرافية : وهي مرحلة التمهيد لنشأة الرأسمالية، أي فترة الكشف الجغرافية التي امتدت من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، وهي الفترة التي مهدت لتكوين السوق العالمية فيما بعد. عبر اندفاع جحافل من التجار والبحارة المغامرين في أوروبا (أسبانيا، البرتغال....) إلى البحار والمحيطات الواسعة من ناحية ولكسر حدة السيطرة التجارية التي كانت تفرضها الإمبراطورية العثمانية على مبادلات أوروبا مع المناطق الشرقية الأفريقية من ناحية ثانية.

وبالفعل تمكن عدد كبير من البحارة المعروفين، (فاسكودي جاما، وكريستوفر كولومبس...) بمؤازرة تمويل ضخ من الأمراء وكبار التجار، من الوصول إلى الهند والعالم الجديد (أمريكا الجنوبية والشمالية)، حيث تمكن الأوروبيون من نهب موارد هائلة من الذهب والفضة من البلاد المكتشفة، وتكوين مستعمرات للمستوطنين البيض على المناطق الساحلية، وإقامة محطات تجارية فيها، وهكذا استطاعوا من تحويل اتجاهات التجارة الدولية وطرقها لصالحهم. ومن المهم هنا، أن نعي أن وسيلة تكييف هذه المناطق لمتطلبات القارة الأوروبية، كانت هي الغزو الحربي واستخدام القوة والقهر والإبادة الجماعية للسكان وعمليات القرصنة وإراقة الدماء.

المرحلة الثانية : المرحلة المركنتيلية (الرأسمالية التجارية): وهي المرحلة التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي سيطر فيها رأس المال التجاري الأوروبي على أسواق العالم وظهر فيها ما يسمى بالدول القومية. فقد استطاعت الرأسمالية التجارية من خلال جماعات التجار المغامرين والشركات الاحتكارية الكبرى (مثل شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية...) أن تخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لا رحمة فيها، وأن تتاجر في أحقر تجارة عرفت البشرية، وهي تجارة العبيد الذين كانوا يقتنصون من أفريقيا، بأبشع وسائل القنص، ويرسلون إلى مزارع السكر والدخان في أمريكا الجنوبية والشمالية وأوروبا.

وقد استطاعت الرأسمالية التجارية بشركاتها العملاقة ومن خلال ما كونته من إمبراطوريات واسعة، أن تكسب أرباحاً ضخمة عن طريق العمل على ترسيخ نمط الإنتاج الكولونيالي الذي أرسى دعائمه المستوطنون البيض في فترة الكشف الجغرافية. وكان من شأن ذلك تحقيق موازين تجارية مواتية (ذات فائض) لدول القارة الأوروبية. وبذلك تمكنت الرأسمالية التجارية أن "تشفط" ذهب وفضة المناطق الشرقية والأفريقية والأمريكية.

والحقيقة ان تلك الأرباح والثروات الهائلة التي كونها التجار، وفرت أحد المصادر الهامة للتراكم البدائي لرأس المال في مرحلة الثورة الصناعية. وهكذا تمكنت الرأسمالية التجارية من تكييف وتطويع مناطق عبر البحار من خلال رأس المال التجاري، الذي كان قد نما وتطور في هذه الفترة وهو يقطر دماً وتفوح منه رائحة السرقة والنخاسة والغش والخداع.

المرحلة الثالثة : مرحلة الثورة الصناعية : بدأت هذه المرحلة مع ظهور رأس المال الصناعي، وتحققت الثورة الصناعية خلال الفترة الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر، مع استمرار المراكز الرأسمالية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر عليها.

ومن ناحية أخرى، سرعان ما أدى النمو الهائل الذي حدث في المنتجات الصناعية بفضل ثورة الماكينات إلى ظهور الحاجة للبحث عن منافذ إضافية لهذه المنتجات خارج الحدود القومية للرأسمالية الصناعية المحلية.

وعند هذه المرحلة -كما يقول رمزي زكي- أُرسيَت دعائم تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلاد الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات. ففي ضوء التفاوت الحاد الذي برز بين درجة التطور في قوى الإنتاج في البلاد الأوروبية التي دخلت مرحلة الثورة الصناعية، وبين البلاد الأخرى عبر البحار، في أفريقيا واسيا وأمريكا الجنوبية والتي ظلت تراوح مكانها وما زالت تعيش في حالة سابقة على الرأسمالية، وفي ضوء التنافس الضاري على التصدير الخارجي وفتح الأسواق الخارجية بالقوة، وجدت مجموعة البلاد الأخيرة نفسها أمام جحافل ضخمة من المنتجات المصنعة الرخيصة نسبياً التي تنافس بشدة الإنتاج المحلي. وقد أدى ذلك إلى دمار الإنتاج الحرفي الداخلي. ومن الآن فصاعداً، سيفرض على هذه البلاد نمط جديد للتخصص، تقوم بمقتضاه بإنتاج المواد الخام، الزراعية والمنجمية، على أن تستورد في مقابل ذلك المنتجات المصنعة في الغرب الرأسمالي، وأن تتبع في ذلك سياسة الباب المفتوح، أو التجارة الحرة.

وبذلك أدمجت مناطق وراء البحار، والتي كانت مكتفية ذاتياً وذات بنية إنتاجية متنوعة، أدمجت في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لكي تكون منبعاً لإنتاج وتوريد المواد الخام والمواد الغذائية وسوقاً واسعة لتصرف الفائض الإنتاج السلعي الذي كانت تضيق عن استيعابه الأسواق المحلية للرأسماليات الصناعية الغربية.

ومنذ تلك اللحظة التاريخية، سيتحدد مركز وقوة كل بلد في النظام الرأسمالي العالمي بدرجة نموه وتفوقه على الآخرين في التجارة العالمية، وبموقعه في نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

المرحلة الرابعة: مرحلة الاستعمار والإمبريالية : بدأت هذه المرحلة مع دخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث زادت درجة تركيز الإنتاج ورأس المال، وأخذت المؤسسات الصناعية الكبيرة تزيج من أمامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منهيّة بذلك عصر رأسمالية المنافسة، وبرزت قوة رأس المال المالي، وهو رأسمال يستخدم في الصناعة بصورة أساسية، وتسيطر عليه البنوك والشركات الصناعية.

وبذلك دخلت البنوك في عملية الإنتاج، ونفذت إلى الصناعة، وامتزج رأسمال البنوك برأسمال الصناعة، مكوناً أقلية مالية هائلة القوة الاقتصادية.

وعند هذه المرحلة تحتم مشكلة فائض رأس المال داخل البلاد الرأسمالية الصناعية، وتنشأ الحاجة الموضوعية لتصديره. والفائض هنا نسبي وليس مطلقاً، بمعنى أنه لا يعني بأي حال من الأحوال، أن هذه البلاد أصبحت تعج بوفرة كبيرة من رؤوس الأموال، ومن ثم لا تحتاج لاستثمارها بالداخل في الصناعة والزراعة والخدمات، وإنما الفائض يعني هنا، أنه إذا استثمر في الداخل، فإنه سيؤدي إلى تدهور معدل الربح. وهنا يسعى الرأسماليون للبحث عن

مجالات خارجية للاستثمار يكون فيها متوسط معدل الربح أعلى من نظيره في الداخل. (وهذه هي السمة الرئيسية لرأس المال الذي يسعى دوماً للتوسع لمزيد من الربح عبر ممارسة أبشع وسائل الاستغلال والاضطهاد لكل الفقراء والكادحين في بلدانه عموماً وفي بلدان الأطراف خصوصاً)

ولهذا فقد شهدت الفترة 1875 وحتى عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، سباقاً محموماً، ولكن غير متكافئاً، بين الدول الرأسمالية الصناعية في مجال تصدير رؤوس الأموال، ولم تعد بريطانيا وحدها تتأثر بهذا التصدير وإنما سرعان ما شاركها في ذلك فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة.

فقد أصبح البحث - في هذه المرحلة - عن مغام جديدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من خلال تصدير رأس المال إليها للاستثمار في مجال إنتاج المواد الخام، أصبح حقلاً للتنافس الضاري بين الدول الرأسمالية الصناعية. ولهذا فقد تميزت الفترة الممتدة من العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى بصراع محموم بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم وضمان احتوائها للوفاء بمتطلبات استمرار عمليات تراكم رأس المال في تلك المراكز. يشهد على ذلك أنه في عام 1900 كان 90.4% من مساحة أفريقيا و 75% من مساحة آسيا قد تم اقتسامها بين القوى الاستعمارية، لكن هذا التقسيم لم يكن متكافئاً بين هذه القوى، وهو الأمر الذي أوجع صراعاً محموماً فيما بينها، انتهى بإشعال الحرب العالمية الأولى.

ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية، وكان اندلاعها تجسماً لأزمة كبرى تمر بها منظومة النظام الرأسمالي، وانعكاساً للتناقض الشديد الذي تفجر بين القوى الاحتكارية في الدول الرأسمالية الصناعية. (على أثر بروز ألمانيا النازية وسعيها إلى مزيد من السيطرة على الأسواق العالمية بقوة السلاح)

وما يعيننا هنا أنه في خضم هذه الحرب وما بعدها، نشأت وتطورت حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لتؤدي في النهاية إلى الحصول على الاستقلال السياسي وخروج المستعمر، أو بعبارة أخرى إلى إزاحة نظام السيطرة العسكرية والسياسية والإدارية المباشرة في المستعمرات وشبه المستعمرات، مع استمرار السيطرة عبر أشكال جديدة من الهيمنة الإمبريالية بالتعاون مع الشرائح الطبقية العليا من كبار الملاك والرأسمالية الزراعية والتجارية والكومبرادور إلى جانب الشرائح البيروقراطية في المستعمرات السابقة.

فقد أدركت الرأسمالية العالمية التي تولت قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، أدركت أن إعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال تجاه الدول المتخلفة سوف يتطلب أشكالاً جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المختلفة التي طرأت على علاقات القوى النسبية الفاعلة في العالم. وكان الوصول إلى هذه الأشكال هو أهم ما عبرت عنه مرحلة الإمبريالية.

إن السند الرئيسي الذي استندت عليه الرأسمالية العالمية في سعيها الدعوى لتجديد علاقات التبعية والسيطرة على البلاد المتخلفة حديثة الاستقلال، كان يتمثل في استمرارية بقاء الهيكل الاقتصادي التابع والمشوه الذي ورثته هذه البلاد من الفترة الكولونيالية والاستعمارية، وما يرتبط بهذا الهيكل من شرائح وقوى اجتماعية اعتمدت مصالحها وقوتها في المجتمع على دوام هذا الهيكل.

ومهما يكن من أمر، فإننا لو ألقينا إطلالة سريعة على جوانب الخبرة التاريخية التي تراكمت في العقود الستة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لنستخلص منها أهم أدوات الإمبريالية الجديدة التي استخدمتها المراكز الرأسمالية الصناعية لاستمرار "تكيف" البلاد المتخلفة بعد حصولها على استقلالها السياسي، لأمكننا رصد الأدوات التالية:

سعت الدول الرأسمالية الاستعمارية إلى إيجاد نوع من العلاقات الخاصة الثنائية مع مستعمراتها السابقة.

استخدام سلاح ما سمي "بالمعونة الاقتصادية" : المعونات الغذائية والهبات والقروض والتسهيلات الائتمانية.

خلق روابط متينة مع بعض الفئات والشرائح الاجتماعية (من أشباه الإقطاعيين من كبار الملاك وكبار التجار إلى جانب ما يسمى بالوجهاء من أبناء العائلات .. الخ) ثم من رجال الحكم الجدد من كبار الموظفين المدنيين والعسكريين (البيروقراطية العليا) من أوساط البورجوازية الصغيرة والمتوسطة في الجيش والإدارة الذي ارتقوا إلى أعلى مراتب السلم الطبقي بدعم صريح من المراكز الرأسمالية، وتحولوا إلى خدام مخلصين لمصالحها كما هو حال الفئات الحاكمة في النظام العربي اليوم.

استخدام القوة العسكرية لوقف تطور بعض البلدان وتفكيكها ، وكذلك أسلوب المعونات العسكرية التي قدمت لكثير من الأنظمة الديكتاتورية والرجعية لحماية وتأمين الأمن الداخلي لهذه النظم وقمع أي حركات ثورية بالداخل، ودمجها ضمن الإستراتيجية العسكرية للرأسمالية العالمية، من خلال إقامة القواعد العسكرية والدخول في الأحلاف واتفاقيات الأمن المتبادل (السعودية والإمارات وقطر ودبي والبحرين والاردن ومصر والعراق واليمن وليبيا خاصة بعد "ثورة" الناتو... إلخ).

كانت محصلة هذه الأدوات الهامة، استمرار هذه البلاد مجالا مفتوحا أمام الصادرات الاستهلاكية من البلاد الرأسمالية، ومجالاً مربحاً للاستثمارات الأجنبية، حيث تعمقت تبعية وخضوع الشرائح الطبقيّة الحاكمة في بلادنا العربية للهيمنة والشروط الأمريكية - الإسرائيلية، ما يؤكد على فقدان هذه الأنظمة لوعيها الوطني بعد أن فقدت وعيها القومي ولم يعد لها من هم سوى المزيد من استغلال ونهب ثروات شعوبها التي باتت من شدة معاناتها وحرمانها تتطلع بشوق للمشاركة في تغيير وتجاوز هذا الواقع المهزوم.

خامساً: مرحلة العولمة الرأسمالية الأحادية الراهنة:

لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية ، النوعية المتدفقة ، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة و الاقتصاد و التطور العلمي ، شكلت في مجملها واقعاً تاريخياً معاصراً و رئيسياً وضع كوكبنا الأرضي على عتبة مرحلة جديدة ، في القرن الحادي و العشرين ، لم يعهدها من قبل ، و لم يتنبأ بمعطياتها ووتأثيرها المتسارعة أشد الساسة و المفكرين استشرافاً أو تشاؤماً و أقربهم إلى صناع القرار ، خاصة ذلك الانهيار المريع في كل من المنظومة الاشتراكية العالمية و منظومة التحرر القومي من جهة ، و الانحسار أو التراجع المريع أيضاً ، للبنية الأيديولوجية أو الفكرية لقوى الاشتراكية و التحرر القومي من جهة أخرى ، الأمر الذي أخل بكل توازنات القوة و المصالح وفق مفاهيم و أسس الثنائية القطبية التي سادت طوال حقبة الحرب الباردة السابقة ، ووفر معظم مقومات بروز مرحلة الأحادية القطبية أو العولمة منذ ثمانينات القرن الماضي، التي اقترنت بالإمبريالية الأمريكية التي استطاعت -حتى تفجر الأزمة العالمية المالية في سبتمبر 2008- استكمال فرض هيمنتها على مقدرات هذا الكوكب ، بحكم ادعائها أنها المنتصر الوحيد ، و بالتالي صاحبة الحق الرئيسي في رسم و تحديد طبيعة و مسار العلاقات الدولية في المرحلة الجديدة وفق آليات ومفاهيم الليبرالية الجديدة .

تطور مفهوم العولمة وآثاره الضارة :

في سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود ، بتأثير هذا التطور النوعي الهائل في مجال الاتصالات وثورة المعلومات والتكنولوجيا ، وقيام التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة ، كان لابد من تطوير وإنتاج النظم المعرفية ، السياسية

والاقتصادية التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي في ظل حالة من القبول أو التكيف السلبي ، شجعت على تطبيق شروط العولمة ، إضافة إلى هذا المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف ، الذي أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات السياسية والاقتصادية ، الفكرية والمادية الجديدة عبر أوضاع مأزومة لأنظمة محكومة للشرائح العليا من التحالف البيروقراطي الكومبرادوري من ناحية أو لهذه الشرائح أيضاً بالتحالف مع رموز التخلف القبلي أو العشائري كما في مشيخات الخليج والسعودية، وقامت - حفاظاً على مصالحها الطبقية النقيضة لمصالح شعوبها- بتمهيد تربة بلادها للبذور التي استنبتها النظام العالمي " الجديد " تحت عناوين تحرير التجارة العالمية ، إعادة الهيكلة ، والتكيف ، والخصخصة ، باعتبارها أحد الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي " الجديد " أو العولمة ، كظاهرة نشأت في ظروف موضوعية وذاتية -دولية وإقليمية- مواتية ، وليس كحتمية تاريخية كما يدعي أو يتذرع أصحابها أو المدافعين عنها الخاضعين لشروطها المذلة ، فالعولمة ليست في حد ذاتها شكلاً طارئاً من أشكال التطور البشري ، وإنما هي امتداد بالمعنى التاريخي والسياسي والمعرفي والاقتصادي لعملية التطور الرأسمالي التي لم تعرف التوقف عن الحركة والصراع والتوسع والنمو ، المتسارع والبطيء ، منذ مرحلتها الجينية الأولى في القرن الخامس عشر ، إلى مرحلة نشوئها في القرن الثامن عشر ، ومن ثم تطورها إلى شكلها الإمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر ، هذه المرحلة التي وصل فيها النظام الرأسمالي طوره الإمبريالي المعولم الذي يسعى -استناداً إلى منطق إرادة القوة المتوحشة- إلى العودة بشعوب العالم إلى جوهر وقواعد مرحلة النشوء الأولى للرأسمالية وآلياتها التدميرية القائمة على قواعد المنافسة الأنانية التي تضمن هيمنة الأقوى للاستيلاء على فائض القيمة المحلي في بلادنا كما في بلدان الأطراف جميعاً ، باسم الشعار القديم "دعه يعمل دعه يمر" كدعوة صريحة تستجيب لفكرة الهيمنة التي تشكل اليوم هدف ومحور نشاط المراكز الرأسمالية المعولمة الراهنة ، ولضمان عملية التوسع الإكراهي -بالقوة العسكرية والاحتلال المباشر أو عبر أنظمة التبعية والتخلف والخضوع أو كلاهما معاً- ضد مقدرات شعوب العالم الفقيرة باسم الخصخصة والانفتاح والليبرالية الجديدة، تحت ستار زائف من الشكل الأحادي "الديمقراطي" الليبرالي وحقوق الإنسان (تتكفل به ما يسمى بـ "المنظمات غير الحكومية")، هدفه الضغط على دول العالم عموماً ، والعالم الثالث على وجه الخصوص ، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار "برامج التصحيح والتكيف" التي تمثل كما يقول د.رمزي زكي "أول مشروع أممي ، تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف ، بما يحقق مزيداً من إضعاف جهاز الدولة ، وحرمانها من الفائض الاقتصادي ، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة" .

هذا هو جوهر الإمبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين ، وبالتالي فإننا نرى أنه ليس نظاماً دولياً جديداً ، وإنما هو امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد ، وهو أيضاً استمرار للصراع في ظروف دولية لم يعد لتوازن القوى فيها أي دور أو مكانة ، ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان ، باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة في هذه الحقبة ، بملء الفراغ الناجم عن انهيار التوازنات الدولية السابقة بهذه الصورة الاستبدادية المتوحشة ، وذلك بالاستناد إلى المؤسسات الدولية التي تكرست لخدمة نظام العولمة الرأسمالي الراهن ، وهي :

1. صندوق النقد الدولي .

2. منظمة التجارة العالمية WTO .

وفي ضوء سياسات وشروط الصندوق والبنك الدوليان من جهة ، ومنظمة التجارة الدولية من جهة ثانية ، أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة ، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم ، شأنًا دوليًا ، أو معولما ، وليس عملاً من أعمال السيادة الوطنية أو القومية الخالصة ... فعلى النقيض من كل ما كتبه مفكرو العولمة ، المدافعين عن إجراءات الخصخصة والليبرالية وتحرير التجارة العالمية ، وآثارها الإيجابية على الدول النامية ، فإن النتائج الناجمة عن اندماج بلدان العالم الثالث في هذه الإجراءات ، تشير الى تكريس مظاهر التبعية السياسية والمالية والتجارية والتكنولوجية، مع تزايد مظاهر الفقر والبطالة وتراجع النمو وإعاقة عمليات التنمية في هذه البلدان وفقدانها لجوهر استقلالها السياسي والاقتصادي.

الماركسية وطريق الخروج من الأزمة الراهنة في بلادنا (أفكار أولية):

لقد أقامت الماركسية البرهان العلمي على أن الحل المادي لكافة مشكلات الحياة الاجتماعية إنما ينبع من الحل المادي لمسألة علاقة الوجود الاجتماعي ، بالوعي الاجتماعي الذي بدوره يمارس تأثيراً عكسياً على الوجود الاجتماعي .

ولكن لابد لنا - في هذا السياق - من أن نطرح سؤالاً حوارياً .. أليس من واجب المثقف العربي التقدمي الملتزم ، أن يعيد النظر - أقصد بالعقل الجمعي المنظم - بهدوء وعمق ، في كثير من جوانب ومعطيات الماركسية التي تعاطي معها كل أطراف اليسار العربي بشكل ميكانيكي تابع إلى حد بعيد لكل ما كان يصدر عن المركز في موسكو ، دون أي نقاش جدي، أو تحليل نقدي ، بحيث أصبح واقعنا الاجتماعي الاقتصادي العربي في واد ، والنظرية - عبر تلك العلاقة - في واد آخر ، ودون إدراك من تلك الأحزاب اليسارية لأهمية إعادة دراسة عملية التطور التاريخي لبلدان وطننا العربي ، والعالم الثالث أو بلدان الشرق عموماً ، وهو تطور يختلف جوهرياً عن تلك التشكيلات الاجتماعية في أوروبا ، وتسلسلها الذي تناولته المادية التاريخية؟؟

من ناحية ثانية ، لماذا بقى المثقف العربي - بشكل عام - متلقياً للمعرفة ، عاجزاً عن إنتاجها ؟، لاشك أن الأسباب كثيرة ، ولكن يبدو أننا جميعاً - كما يقول المفكر العربي الراحل محمود العالم "لا نملك المعرفة الحقيقية بالماركسية" وعلمنا أن نعترف بأن " معرفتنا الحقيقية بالماركسية ، معرفة محدودة ، مسطحة ، واليوم ونحن نتساءل عن مصير الماركسية وأزمته ، فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا بالفكر الماركسي " .. لقد غلب الفكر العملي (البرجماتي) والفكر النظري الانتقائي والتوفيق في ثقافتنا الراهنة ، وهذا هو بداية التناقض الرئيسي (أو الطلاق) مع الماركسية ، فالماركسية تقف من حيث جوهرها ضد أمرين : ضد التجريد المطلق من ناحية ، وضد التجريب البرجماتي من ناحية أخرى " ، إن " مادية ماركس ، تعني معرفة الأشياء والوقائع كما هي في تحققها الفعلي لا في تصوراتها الوهمية " ولا في جزئياتها المنعزلة عبر النقل الميكانيكي لها.

على أنه - كما يضيف محمود العالم بحق - " برغم ما حدث خلال السنوات الماضية ، وبرغم البلبلة الفكرية التي تغذيها ترسانة البلاد الرأسمالية ضد الفكر الاشتراكي عامة ، والماركسي خاصة ، فلم تبرز الحاجة إلى الاشتراكية وإلى الفكر الماركسي كما تبرز إليه هذه الأيام ، فالحكم على الاشتراكية لا يكون بما أصاب التجربة السوفيتية من انهيار ، وإنما الحكم الصحيح على الاشتراكية والماركسية يكون بما تعانيه الرأسمالية العالمية اليوم من عجز عن تقديم حلول للمشكلات الأساسية للواقع الانساني ، بل وبشراستها العدوانية والاستغلالية ازاء شعوب العالم الثالث بوجه عام وشعوب بلداننا العربية وشعبنا الفلسطيني بوجه خاص" ، وهكذا تبرز الماركسية كضرورة تتطلع إليها هذه الأوضاع

التي تزداد تردياً في حياة شعوب البلدان المتخلفة والنامية عموماً وفلسطين وكل بلدان وطننا العربي على وجه الخصوص .

وفي هذا السياق فإن الحديث عن كسر وتجاوز نظام الإلحاق أو التبعية والتخلف الراهن هو حديث عن ضرورة حتمية في المستقبل المنظور لشعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية ، ولكن هذه الضرورة ستكون ضرباً من الوهم إذا لم نمتلك وضوح الرؤيا للمخاطر التي تفرضها علينا العولمة الأمريكية وحليفها الاسرائيلي في بلادنا .

من هنا فإن الدعوة إلى مقاومة المشروع الامبريالي الصهيوني وعولمة الاستسلام ، تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن ضد التحالف الأمريكي الصهيوني وأدواته في بلادنا، من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية - ، مدركين أن أحد أهم شروط هذا التحدي العربي لهذه الظاهرة هو امتلاك عناصر ومقومات العامل الذاتي - الحزب الثوري ، الحامل للفكر الماركسي في صيرورته المتجددة، وبمنهجية نقدية، للفكر والواقع معاً، إلى جانب إمتلاك تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحدثة ، في إطار أيديولوجي تقدمي ينتمي إلى الواقع العربي ويتفاعل معه ويعبر عنه في الممارسة العملية من جهة ، وإلى الاشتراكية كضرورة تتطلع إليها شعوبنا العربية كطريق وحيد للخلاص والتحرر الوطني والقومي و الاجتماعي من جهة أخرى ، إنها مهمة لا تقبل التأجيل ، يتحمل تبعاتها - بشكل مباشر - المثقف التقدمي الملتزم في كل الأحزاب اليسارية في أقطار الوطن العربي، حيث يتوجب على هذه القوى أن تطرح على جدول اعمالها البدء بالحوار الفكري والسياسي فيما بينها حول الاهداف العامة المشتركة، تمهيداً للانتقال التدريجي صوب الصيغة التنظيمية التوحيدية للحركة الماركسية العربية، إذ أنه في ظل استفحال التخلف وعدم تبلور الحامل الاجتماعي الطبقي النقيض للعولمة وتأثيرها المدمر إلى جانب وظيفة ودور دولة العدو الصهيوني في خدمة النظام الإمبريالي منذ نشأتها ، لا خيار أمام قوى اليسار الماركسي، سوى أن تتحمل مسئوليتها، وهذا يستلزم - كخطوة أولى - من كافة هذه القوى أن تتخطى شروط أزمتها الذاتية ، وأن تخرج من حالة الفوضى والتشتت الفكري والسياسي والتنظيمي الذي يكاد يصل إلى درجة الغربة عن الواقع عبر التوجهات الليبرالية الهابطة أو العدمية النائية، وإلا ستعرض هذه الأحزاب والفصائل والقوى الى التفكك والانحيار تمهيداً لولادة البديل اليساري الثوري من القاعدة الشعبية، سواء في داخل هذه القوى او من خارجها .

لقد آن الأوان لاستخدام النظرية والمنهج العلمي استخداماً جديلاً مع الواقع العربي بكل تفاصيله وخصوصياته ، وذلك على قاعدة الالتزام الأيديولوجي من جهة والالتزام بالديمقراطية وفق احتياجات شعوبنا وليس وفق ما يمليه التحالف الأمريكي الاسرائيلي علينا، كوسيلة لا بد من نشرها وتعميقها ومأسستها على الصعيد المجتمعي ، وتطويرها من شكلها السياسي أو التعددي الفوقي إلى جوهرها الشعبي الاجتماعي الاقتصادي الذي يمثل نقيضاً لأوهام الليبرالية الغربية وشروطها المعولمة من جهة أخرى .

إن الدعوة للالتزام بهذه الرؤية وآلياتها ، تستهدف في أحد أهم جوانبها ، تكريس وتعميق الهوية الفكرية الماركسية المتجددة في بنية القوى اليسارية، بصورة جدلية وخلقة وواعية، لتسهم بدورها الطليعي المأمول في وقف حالة الإحباط واليأس التي تستشري الآن في الطبقات الاجتماعية الكادحة والفقيرة ، ومن ثم إعادة تفعيل المشروع النهضوي التنويري الديمقراطي في الإطار القومي التقدمي الوحدوي كفكرة مركزية توحيدية في الواقع الشعبي العربي ، ونقله من حالة السكون أو الجمود الراهنة إلى حالة الحركة والحياة والتجدد ، بما يمكن من تغيير وتجاوز الواقع الراهن عبر نضال القوى اليسارية الديمقراطية العربية - من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خال من الاستغلال، قائم على

مبادئ ومفاهيم الحداثة و الديمقراطية والعلمانية والانسانية على طريق تحقيق مهمات واهداف الثورة الوطنية القومية التحررية الديمقراطية على طريق بناء مجتمع عربي اشتراكي موحد.

غازي الصوراني

2011/10/26

مرة ثانية : محاولة للإجابة على سؤال " هل انتهت الفلسفة؟"

يقترن فهم الفلسفة عادة بأنها لصيقة أو متساوية مع البحث عن الحقيقة، بهذه المقولة يصبح السؤال عن نهاية الفلسفة نافلاً . ولأنّ يحيا المرء دون تفلسف هو حقاً - كما يقول ديكارت - كمن يظل مُغمضاً عينيه لا يحاول أن يفتحهما : والتلذذ بروية كل ما يستكشفه البصر. سؤال هذه الندوة وعنوانها هو : هل انتهت الفلسفة ؟ وهو سؤال اعتبره مدخلاً - ضمن مداخل عديدة - صوب خلق أو توليد أساليب جديدة للتفكير لم نتقنها بعد ، علاوة على أن السؤال هو في حد ذاته دعوة للتفكير، لكنه في الجوهر دعوة للتفكير في بنية المفاهيم الفلسفية السائدة، وصولاً إلى عتبات الرؤى الفلسفة المتعددة، تمهيداً لتعددية معرفية تؤسس لأرضية فكرية يفتقد إليها معظم الأحزاب والقوى السياسية المعارضة التي تسعى إلى التغيير في لحظة موسومة بغياب الرؤى أو الأفكار التوحيدية التنويرية العقلانية على المستويين الوطني والقومي ، وهما مستويان مأزومان مهزومان كما هو حال أنظمتنا العربية.

بالطبع أنا لا اعترض، بل على العكس ، أرى في هذا السؤال أو التساؤل نوعاً من المشروع المعرفية القائمة على الشك الفلسفي، ومعناه إنكار القضايا التي اتفق المفكرون من قبل على قبولها وتصديقها، ولكن الشك الفلسفي عندي هو أكثر أنواع الشك أهمية لأنه يتصل أساساً بنظرية المعرفة، خاصة إذا كان السائل مدركاً لجوانب المعرفة وتطورها، لان حالة الإدراك تمكن صاحبها من التمييز الحاسم بين الشك المنهجي والشك المطلق أو بين الشك كمنهج وأداة للوصول إلى اليقين، والشك كمذهب مقيم ، فالشك المنهجي يرى أو ينطلق من أن المعرفة الموضوعية ممكنة ، إذ أن الشيء في ذاته المستقل عنا وعن معرفتنا هو شيء يمكن معرفته، وأن في العقل قدرة على الوصول إلى اليقين النسبي أو الحقيقة النسبية ولا أقول الحقيقة المطلقة أو الصوفية التي دعا إليها القديس أوغسطين في القرن الخامس والإمام أبو حامد الغزالي في القرن الثاني عشر الميلادي .

ولنا الحق ازاء التباس مشهد عصرنا الفكري ان نعتبر سوء الفهم طريقاً موازياً للفهم أو أن نطرح سؤال " هل انتهت الفلسفة ؟ "

وأبدأ الجواب على سؤال : هل انتهت الفلسفة ؟ بسؤال ما معنى الفلسفة ؟ إنها البحث عن الحكمة والمعرفة، فهل توقف هذا الفعل البحثي، وهل يمكن للبشرية انهاء العلاقة مع الفلسفة ؟ ، الجواب ببساطة : لا كبيرة ، لأن "السؤال" كان وما يزال الطريق إلى الحكمة والفهم والمعرفة منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا. وإذا كان عصرنا اليوم يتميز بشيء فلربما بكثرة الأسئلة وتنوع ميادينها .

في ماهية السؤال ؟ يحدد "ديكارت" ، على هذا الصعيد، ثلاثة شروط لأهلية "السؤال" كتمهيد للمعرفة: أولاً : ينبغي أن يكون في كل سؤال شيء غير معروف. وثانياً : أن يكون هذا المجهول معروفاً على نحو معين أو إلى حد معين. وثالثاً: أن هذا المجهول لا يمكنه أن يصبح معروفاً إلا بواسطة ما هو معروف.

إذن فإننا نرى أن كل من يسأل يعرف ويجهل بأن . لو لم يعرف شيئاً على الإطلاق لما استطاع السؤال. ولو عرف كل شيء لما احتاجه . أن السؤال ينطلق من المعرفة ويعود إليها.

أليس المفكر هو من يهوى صناعة السؤال وحرفة الاستفهام؟ كذلك فن صناعة السؤال يستلزم الإحاطة بالكثير من الأجوبة. وهذه الإحاطة أمل أن تكون متوفرة بالمعنى النسبي لدى رفاقي وأصدقائي في "التجمع الشبابي من أجل المعرفة"، فبقدر ما يملك المرء من أجوبة، كذلك يكون "قدر" الأسئلة التي يطرحها.

إن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقداً واعياً ينفذ إلى مكوناتها، لمعرفة قوانينها ..ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع ، من هنا فالحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر ، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره.

في ضوء ذلك لا بد لنا من الإقرار بصعوبة تحديد مفهوم كلمة "نهاية"، حيث أن هذا التحديد يكمن في فصل هذا المفهوم عن مفهوم الغاية ، إذ إن كلمة نهاية ، في الفلسفة ، استعملت في غالب الأحيان مقرونة بكلمة غاية وكأن النهاية لا تكون إلا بتحقيق الغاية والوصول إليها.

في إطار الحديث عن الفلسفة ومفاهيمها، من المفيد ان نستعرض سريعاً المباحث أو العناوين الكبرى الرئيسية التي تناولتها الفلسفة : أ. الميتافيزيقا (ما بعد الطبيعة) : وجود عالم غيبي يقوم فيما وراء عالمنا المحسوس!. ب. المنطق : هو علم يدرس الاستدلال من حيث الصحة والفساد. ج. نظرية المعرفة (الابستمولوجيا): تتناول نظرية المعرفة مسائل أساسية أربع هي : (1) أصل المعرفة البشرية ومصدرها. (2) طبيعة المعرفة البشرية. (3) صدق المعرفة، أي كيف تتميز المعرفة الصادقة عن المعرفة الكاذبة. (4) حدود المعرفة البشرية.

فلسفة الأخلاق. هـ. فلسفة الجمال. و. فلسفة العلم : وهي دراسة وتحليل العلوم من حيث طبيعتها ومنهجها ومفاهيمها. ز. فلسفة الدين: تعني فلسفة الدين بدراسة ما تنطوي عليه المعتقدات الدينية.

أما الخطوط الكبرى لتاريخ الفلسفة، فيمكن تقسيمها إلى العصور الآتية :

(أ) العصر الإغريقي : ويمتد من القرن السادس قبل الميلاد وحتى وفاة أرسطو (ولد عام 384 ق.م - 322 ق.م). (ب) العصر الهليني : الذي يمتد من وفاة أرسطو حتى نهاية الأفلوطينية المحدثنة 322 ق.م - 500م، وقد انصب جل اهتمام الفلسفة في هذه الفترة على المسائل الأخلاقية والعملية. (ج) العصر الوسيط: ويبدأ من القديس أوغسطين 354-430 في القرن الخامس وحتى القرن الخامس عشر. وقد انشغلت الفلسفة في هذا العصر بالمسائل الدينية عبر السيطرة المطلقة للكنيسة في هذه المرحلة. (د) عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر: ففي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي أحدثت زلزالاً في الفكر الأوروبي. (هـ) مرحلة تطور الفلسفة الأوروبية في عصر الثورات البرجوازية أواخر القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر.

ابرز فلاسفة هذه المرحلة :

- فرنسيس بيكون (1561 م. _ 1626 م.) : "أول من حاول إقامة منهج علمي جديد يركز على الفهم المادي للطبيعة وظواهرها". - رينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م.) : مؤسس المذهب العقلائي ، هذا المذهب الذي يركز عنده على مبدأ الشك المنهجي أو الشك العقلي. - توماس هوبز (1588 م. _ 1679 م.) : رفض هوبز في مذهبه في القانون والدولة نظريات الأصل الإلهي للمجتمع. - باروخ سبينوزا (1632 م. - 1677 م.) : أكد على أن الفلسفة يجب أن تعزز سيطرة الإنسان على الطبيعة.. - جون لوك (1632 م. - 1704 م.) : من كبار فلاسفة المادية الإنجليزية، يرجع جميع ظروف المعرفة إلى الإدراك الحسي للعالم الخارجي... فالتجربة بالنسبة له هي المصدر الوحيد لكافة الأفكار..! - جون ستيوارت مل (1632-1704)، قال بأن جميع أشكال المعرفة تعود إلى الإدراك الحسي المادي للعالم الخارجي .

عصر التنوير الفرنسي والفلسفة الألمانية في القرن الثامن عشر :

أولاً : التنوير الفرنسي : شهدت فرنسا قبيل الثورة البورجوازية الفرنسية (1789) حركة فكرية واسعة وقوية عرفت "بحركة التنوير" ، وضع رجالها نصب أعينهم مهمة نقد ركائز الإيديولوجية الإقطاعية، والنضال من أجل إشاعة روح التسامح الديني وحرية الفكر والبحث العلمي والفلسفي وإعلاء شأن العقل، من أبرزهم : - شارل مونتسكيو (1689-1755) - فرانسوا فولتير (1694م. - 1778م.) - جان جاك روسو (1712 - 1778) - ديني ديدرو (1713 - 1784).

- ثانياً : الفلسفة الألمانية :

عمانويل كانط (1724 - 1804) : عارض مزاعم الإقطاع الألماني في "أن الشعب لم ينضج بعد للحرية؛ مبيناً أن التسليم بصحة هذا المبدأ يعني أن الحرية لن تأتي في يوم من الأيام. جورج ويلهلم فريدريك هيغل (1770 - 1831) : تكمن مآثرته التاريخية العظيمة في أنه كان أول من نظر إلى العالم الطبيعي والتاريخي والروحي بوصفه عملية؛ أي في حركة دائمة وفي تغير وتطور. لقد صاغت فلسفة "هيغل" بشكل منظم النظرة "الديالكتيكية" إلى العالم .

إلى جانب هؤلاء، برز العديد من الفلاسفة في ألمانيا وأوروبا وأمريكا ، في القرن التاسع عشر، وهو القرن الذي تميز بالانصراف إلى الواقع المحسوس ذاته تحت تأثير العلم الطبيعي، وظهور الفلسفة الماركسية (ماركس 1818 - 1883) التي توصلت إلى النتيجة القائلة بحتمية الثورة الاجتماعية وضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة. ومن أبرز فلاسفة هذا القرن الفيلسوف شوبنهاور (1788-1860) العالم عنده إرادة القوة ، ثم أوجست كونت (1798-1857) وهو مؤسس الفلسفة الوضعية وصاحب مصطلح "علم الاجتماع"، ثم هربرت سبنسر (1820-1903) وهو عالم اجتماع ومن مؤسسي المذهب الوضعي، ثم الفيلسوف الأكثر تشاؤماً فريدريك نيتشه (1844 - 1900)

أما القرن العشرين، فهو عصر التحليل المنطقي للغة الفلسفة والعلم على الأكثر، وانتشار الفلسفة البرجماتية، ومن أهم فلاسفتها وليم جيمس (1842-1910) وهو فيلسوف مثالي أمريكي ثم الفيلسوف جورج سنتيانا (1863-1952) فيلسوف أمريكي من أنصار الواقعية النقدية ومن أهم فلاسفة البرجماتية ، أما في السياسة فقد كان مناهضاً للديمقراطية مؤيداً لسلطة النخبة الرأسمالية . ثم جون ديوي (1859-1952) فيلسوف أمريكي ترك أثره الواضح على الفلسفة وعلم الاجتماع عموماً وعلوم التربية والتعليم خصوصاً، وهو مؤسس مدرسة شيكاغو الذرائعية ، ويعتبر من أهم المدافعين عن الليبرالية البرجوازية والفردية وحرية السوق .

وفي هذا القرن ، تركزت وانتشرت الفلسفة الوجودية، التي انقسمت إلى الوجودية المؤمنة التي عبر عنها الفيلسوف الدانمركي سورين كيركجورد (1813-1855) ، والألماني كارل ياسبرز (1883-1965)، والوجودية الإلحادية التي عبر عنها الألماني مارتين هيدجير (1889-1976) وجان بول سارتر (1905-1980).

عصر العولمة أواخر القرن العشرين : (الفلسفات البنيوية والتفكيكية وما بعد الحداثة والليبرالية الجديدة إلى جانب الفلسفة الماركسية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتشار ظاهرة فوضى الأفكار).

وفي هذا الجانب تحديداً ، لا بد لي من أن أشير إلى ما يمكن تسميته بـ الحقيقة الفكرية المركزية لعصر العولمة تتلخص في تزايد مضطرب ومتسارع للمعرفة بصورة غير مسبقة ، وهذه الزيادة في المعرفة ستجعل من ظهور نوع جديد من الفلسفة أمراً ممكناً ، وهذا لا يعني أبداً نهاية الفلسفة ، بل تطورها وتجدها بما يتوافق مع معطيات هذا العصر ويتخطاها إلى آفاق أكبر ، قد تؤدي إلى تراجع عصر الشك الابستمولوجي أو نهايته لحساب اليقين الابستمولوجي أو "الحياة الواقعية" للمعرفة .

ويمكن أن نفسر مفاهيم "ما بعد الحداثة" بأبعادها الميتافيزيقية نوعاً من الشك المعاصر إذا صح التعبير ، إلى جانب فروع داعمه مثل "التفكيك" و"ما بعد البنيوية" وبعض تنويعات أو انحرافات البرجماتية صوب الميتافيزيقا والعنصرية (كما نلاحظ عند ما يسمى بالمحافظين الجدد) .. فإذا كنا نعني بالحداثة فترة العقلانية والذكاء المنهجي التي بدأت مع عصر النهضة ثم عصر الأنوار ، إذن نحن اليوم لسنا في عصر "ما بعد الحداثة" ، بل يمكن القول أننا في عصر "ما بعد الشك" أو عصر اليقين المعرفي أو ما بعد الابستمولوجي .

إلا أن السؤال الأهم في هذا السياق هو الذي يتمحور حول دور المفكر أو المثقف العربي خصوصاً ، في دينامية التطور المعرفي، في اللحظة الراهنة التي تتسم بالتحويلات الكبرى والتطورات المتسارعة .. التي تكشف عن عمق همجية وبربرية النظام الرأسمالي، وهذا ما يفرض على المثقف العربي أن يتبنى رؤية وافكاراً فلسفية وسياسية تسهم في انضاج وتفعيل الحراك الثوري الاجتماعي والوطني والقومي ضد نظام العولمة الرأسمالي وحليفه الصهيوني في بلادنا من جهة وضد ثقافة التخلف والتبعية والخضوع من جهة ثانية .

فإذا اتفقنا - كما افترض - أن الفلسفة هي الوسيط المنطقي بين العلم والثورة، فهي أيضاً - وهذا هو المهم - نشاط فكري واعي وطليعي يقوم به المثقفين عموماً والمثقف العضوي خصوصاً من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع المأزوم، ذلك أننا -عبر الوعي بالمسائل الفلسفية- نبتغي المساهمة في نشر ثقافة الحوار كواحدة من وسائل شعوبنا لمعالجة قضايانا الرئيسية في التحرر والديمقراطية و التنمية، وامتلاك سبل التقدم والحرية .

على أي حال لست معنياً بخلق إشكالية حول علاقة الثقافة بالوعي المشوه أو المنقوص - لدى هذا الفرد أو ذاك ممن يطلق عليه صفة المثقف - بقدر ما أدعو إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته في الواقع المعاصر ، وهو أمر لن يتم تحقيقه ما لم يدرك هذا المثقف كافة تفاصيل واقعه المعاش .

وفي هذا السياق ، أود الإشارة إلى تيارات الفكر العربي الأساسية والمؤثرة و الفاعلة في الساحة الثقافية بداية القرن العشرين التي تطورت وازدهرت عبر الحوار القائم على احترام الرأي والرأي الآخر (الإسلامية والماركسية، والقومية). انبثق عن هذه التيارات، تيار ديني مستنير (عبد الرحمن الكواكبي وجمال الأفغاني و محمد عبده وعلي عبد الرازق .. وغيرهم) وتيار تحديثي (ليبرالي) مثله (لطف السيد وأحمد أمين وطه حسين ... وغيرهم) وتيار

راديكالي علماني مثله (سلامة موسى وشبلي شميل وأنطوان مارون .. وغيرهم) ومعلوم أن (سلامة موسى) كان توجهه (اشتراكي - فابي) أي أنه مزيج بين ما هو ليبرالي واشتراكي وماركسي.

ونظرا لأن هذه التيارات التحديثية افتقدت الموقف النقدي والمتفحص من الغرب ” فقد بقيت مجرد شذرات لا تعكس إشكاليات الواقع في مجالها النظري ولا تستوعبه” .

وفي منتصف القرن العشرين (قبل وبعد ثورة يوليو) برز العديد من المفكرين التقدميين العرب الذين قدموا إسهاماتهم النقدية ضد الهيمنة الرأسمالية، وضد مظاهر التخلف والتبعية والدعوة الصريحة إلى تغيير هذا الواقع المهزوم وتجاوزه (محمود العالم ، فؤاد مرسى ، سمير أمين ، فوزي منصور، مهدي عامل ، حسين مروة ، عبدالله العروي ، وغيرهم) انطلاقاً من أن التغيير يجب أن يكون ثورياً بالمعنى الثقافي الجذري الشامل ، وهذا يفرض طرح المشكلات بصيغ جديدة ، إذ لا يمكن أن يكون التغيير الثوري تحريراً من قيود الخارج والداخل ، إلا إذا كانت الأحزاب أو الجماعات التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها وتحررت من تلك القيود ، بدون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكاً للمستنقع، ولن يؤدي إلى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي واستخدام ادواته باتجاه التحرر و النهوض والتقدم . فالعقل الغربي - كما يقول جورج طرابيشي - أصبح متفوقاً وعالمي الحضارة حين تبنى ومارس مفاهيم الحداثة وعقلانياتها وعلموها ، بعد ان مارس نقدا ذاتيا موضوعيا وقاسيا لثقافته ، ما يعني بوضوح أننا - كعرب - لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث وصولاً الى النهضة ورحابتها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

فإذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية لفلسفة ما بعد الحداثة ، تعيش نوعاً من العطالة والأزمة الفكرية التي أصابت الفلسفة ، وإذا كان الأمر على هذه الشاكلة في الغرب الرأسمالي ، فإن دلالات هذه الأزمة المعرفية في بلداننا العربية تبرز بصورة قاتمة الى حد بعيد ، حيث أننا -كعرب- نعيش الفراغ بعد ان اضعنا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة ، ونعاني من الاحتباس النظري والعملية والعطالة في مستوى الخلق والابداع، فسقطنا في الشرثرة واللغو دون ان نقول شيئاً مفيداً ، ودون ان نتقدم خطوة الى الأمام سواء على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية ، أو على صعيد إثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي.

على أي حال .. مهما اختلفنا او اتفقتنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة يؤدي لا محالة إلى مفارقة أزمات وأحزاب فصائل اليسار إلى جانب حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو إلى الشك المطلق أي إلى فقدان اليقين في أي شيء مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم ، إلا إذا توفرت القوى الثورية القادرة على المجابهة والتغيير بالمعنيين الثقافي والسياسي جنباً إلى جنب مع التغيير الاقتصادي للنمط الرأسمالي التابع والمشوه.

إنّ على الثقافة العربية أن تراجع مسارها، كي تعود للاهتمام بالأسئلة الكبرى، وتقوم بإعادة إنتاج مفاهيمها بأسلوب ومنظور جديدين بالتفاعل الجدلي مع التطورات الفلسفية الراهنة في مسار الحضارة العربية في القرن الحادي والعشرين، حيث أن هذه التطورات ستدفع نحو ظهور اتجاه فلسفي جديد يؤصل لمعرفة فلسفية، تأخذ في الاعتبار تطوير وتجديد الفلسفة الماركسية (انطلاقاً من الوعي بأنها فلسفة المستقبل) في ضوء التطورات الراهنة سواء التكنولوجية أو الإعلامية، وبدون القطيعة مع فلاسفة بارزين أمثال “جيل دولوز” وأدجار موران، وميشيل فوكو والتوسير ودريدا وهابرماس.. وغيرهم، من ناحية، وبدون القطيعة أيضاً مع كبار الفلاسفة الأوروبيين أمثال (بيكون، كانط، هوسرل، هايدغر..) كنوع من التأسيس الفلسفي، الذي يمكن استخدامه نظرياً ومنهجياً في تطوير واقعنا العربي.

أخيراً ، إن الحديث عن نهاية الفلسفة ذكرنا بالحديث عن اعلان نهاية التاريخ وفق طرح فرنسيس فوكوياما، وهي طروحات مستحدثة لا جديد فيها ، فقد سبق لهيجل أن أعلن بأن التاريخ قد أنهى تحققه ووصل محطته الأخيرة عند نقطة تشييد الدولة البروسية، لكن حركة التطور أثبتت خطأ استنتاجات هيجل ، فالتاريخ الإنساني لن يتوقف إلا بانتهاء الوجود البشري.

ولعل اللحظة التاريخية تحفزنا -في اللحظة الراهنة - لإعادة النظر بالمفهوم الفلسفي الشامل للفلسفة، بعد أن تم اهمال أو تجاوز الحقبة الكبرى من الفلسفة الحديثة والمعاصرة ومعنى الوجود سواء كان أزلياً أو نتاجاً "للفكر" أو "الروح" ، وبالتالي الإجابة -من موقع الرؤية المادية ومنهجها الجدلي- على الأسئلة الكبرى المرتبطة بالعقل والحرية والطبيعة والمجتمع .

إن أهمية الفلسفة الماركسية تكمن في كونها تجمع بين أعمال الفكر والعقل من أجل التغيير والثورة على كل أشكال الاضطهاد والاستغلال والقهر خصوصاً... وهي بالتالي تجيب على كل أسئلتنا إذا ما استخدمنا منهجها المادي الجدلي وطبقناه على واقعنا الفلسطيني والعربي بصورة جدلية وواعية... وهو هدف لا بد ان يحمله ويناضل من اجله كل مثقف تقدمي، إذ اننا أمام تحديات هائلة .. تحديات الصراع مع العدو الصهيوني وتحديات العولمة الإمبريالية.. تحديات التبعية والتخلف الاجتماعي والاصولي .. تحديات الواقع الفلسطيني والعربي المفكك والمهزوم ... تحديات الاقتصاد والتنمية المستقلة والأمن الغذائي والمياه .. تحديات البطالة والفقر ... تحديات المستقبل الذي تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة العربية .

أخيراً .. لقد استهدفنا عبر كل ما قدمناه من نصوص مكونة لهذه المحاضرة، ليس فقط للفهم والتأمل العقلائي الفلسفي والمعرفي فحسب، بقدر ما هي أيضاً دعوة لمزيد من الحركة السياسية، النضالية والمجتمعية على جميع المستويات، بعيداً عن كل أشكال ومظاهر الثبات أو الجمود أو العقائدية من ناحية، والوعي العميق بكل مكونات واقعنا الفلسطيني والعربي بما يمكننا من الإسهام بصورة واضحة في تطبيق شعاراتنا وسياساتنا على طريق التحرر والنهوض بمجتمعاتنا العربية.

أمل أن يتمكن المثقف العربي التقدمي الديمقراطي عموماً ، والمثقف الماركسي العضوي -بالمعنى الحزبي- خصوصاً، وكذلك أحزاب وفصائل اليسار العربي من الإجابة على الأسئلة المثارة من موقع المادية الجدلية ومنهجها ، عبر الوحدة العضوية بين النظرية والممارسة الثورية شرط الخروج من أزمتها الفكرية والسياسية والتنظيمية صوب النهوض ، قبل أن يسدل الستار عليها مفسحاً الطريق لولادة الجديد .

عند ذلك أقول بثقة أننا بدأنا خوض معركتنا مع المستقبل ، ضد كل أشكال التبعية والتخلف والافقار، وضد التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي من ناحية ، وعلى طريق النهضة والحداثة والديمقراطية والعلم والتقدم من ناحية ثانية .

حول سؤال ما الماركسية ودور قوى اليسار العربي في الانتفاضات العربية ؟

سؤال ما الماركسية يندرج تحت ما يسمى في اللغة بالسهل الممتنع، فهي باختصار نظرية علمية تاريخية اجتماعية قابلة للتطور والاعتناء، تتناول أيضاً علم القوانين الطبيعية التي تتحكم في سير وتطور المجتمعات الإنسانية .

نشأت الماركسية في أتون الاستغلال الرأسمالي والصراع الطبقي، وتميزت بنضوجها ووعيها لطبيعة النظام الرأسمالي ، إلا أن هذه النشأة لم تكن بمعزل عن التيارات السابقة للفكر الاجتماعي.

تتألف الماركسية من علمين متحدين، وأن كانا متميزين هما: المادية الجدلية والمادية التاريخية. وأساس التمييز بينهما هو اختلاف موضوعهما.

أن اعظم انجازين لماركس هما:

الأول: منهجه المادي الجدلي في دراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية (بما في ذلك قوانين الديالكتيك ومقولاته).
الثاني: هو دراسته العلمية للرأسمالية، فكتابه رأس المال صورة تاريخية لأصل الرأسمالية، نشأتها وتطورها في أوروبا.

فالماركسية ليست تصور أو مجموعة أفكار فقط، إنها فلسفة الشك التي تفترض إعادة تقييم الظواهر بلا توقف، إنها قوة فعل كذلك.

فموضوع المادية التاريخية أو علم التاريخ هو تصور التاريخ من خلال دراسة مختلف أنماط أو أساليب الإنتاج، والتكوينات الاجتماعية، أي دراسة بنيتها، وتكوينها، وسيرها، ودراسة أشكال الانتقال من تكوين اجتماعي إلى تكوين اجتماعي آخر، مع الاهتمام بدراسة خصوصية كل نمط وفق تطوره التاريخي والاجتماعي.

أما موضوع المادية الجدلية، أو الفلسفة الماركسية فهو إنتاج المعارف. أي دراسة بنية وسير عملية التفكير المرتبطة بالتمييز بين عمليات الواقع، وعمليات الفكر، أي التمييز بين الوجود والمعرفة من جهة والانطلاق من مفهوم أسبقية الوجود على الفكر، أي أسبقية الواقع على المعرفة من جهة ثانية .

وبالانطلاق مما تقدم يمكننا الآن صياغة جواب السؤال الرئيسي : ما الماركسية ؟ وبالتالي تحديد تعريفها كما يلي

:

إن الماركسية هي علم القوانين الطبيعية التي تتحكم في سير وتطور المجتمع الإنساني، وهي بهذه الصفة علم متجدد ومتطور لا يقل دقة عن سائر العلوم الطبيعية، فالماركسية هي علم تطبيق المادية الجدلية على تاريخ المجتمع البشري بجميع مراحل وأنماطه المختلفة.

أن تكون ماركسياً يعني أن تبدأ من ماركس، ولكن لا تتوقف عنده، أو عند أحد كبار خلفائه في العصر الحديث. وهناك فرق بين أن تكون ماركسياً، أو أن تكون ناطقاً بالماركسية. أن تبدأ من ماركس، يعني أن تبدأ بالجدلية المادية. وبهذه الروح يجب، في رأيي ، أن ننظر في قضية النظرية الثورية اليوم.

وعلى هذا الأساس فإن الحفاظ على الماركسية ومتابعة رسالتها الإنسانية لا يكمن في الدفاع اللاهوتي أو الدوغمائي عن تعاليمها، وإنما بالنقد الدائم لأفكارها وتجديدها ارتباطاً بأهدافنا العظيمة من أجل التحرر الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي.

لهذا يجب أن يتحدد دورها في الصراع الراهن، وهذا هو واجب كل أحزاب وفصائل اليسار لمواجهة وإزاحة قوى اليمين الوطني واليمين الديني عبر النضال الديمقراطي .

هذا يتطلب تفعيل العلاقة الجدلية بين النضال الوطني والتحرري الديمقراطي وبعده القومي العربي المرتبط بالرؤية الأممية الأشمل ، انطلاقاً من إدراكنا أن الماركسية ليست عقيدة جامدة، بل هي نتاج معرفي متواصل مع تطور فكر البشرية، ولذا فهي ليست انعزالية، بل فكر حي مبدع ومتجدد (هكذا يجب أن نتعامل معها).

وها نحن اليوم في مرحلة جديدة من تطور الشعوب والمجتمعات العربية في إطار الانتفاضات او الحالة الثورية الراهنة، تستدعي منا البحث الدؤوب عن الإجابة على كثير من الأسئلة في سياق البحث عن جوابنا لسؤال ما الماركسية؟ .

حقاً إن الأوضاع والظروف السائدة ، باتت تيشّر بفرص ثورية في الأمد المنظور ، وهاهي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أساساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية. فالاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لضمان انتصار الثورة وانتشارها في الوطن العربي ، لكن ذلك مرهون بمدى استنهاض أحزاب وقوى اليسار العربي.

واليوم في ظل الانتفاضات العربية ، فإن الحاجة إلى الاشتراكية تتزايد، لكن الإشكالية تكمن في استمرار أزمة اليسار العربي أو العامل الذاتي/الحزبي، ما يعني استمرار العجز في مواجهة العدو الوطني والطبقي.

ما يجري اليوم هو «بروفة» لانتفاضات او ثورات قادمة، وبالتالي علينا أن نستفيد من هذه الانتفاضات إلى الحد الأقصى، وتحويل الممارسة الثورية إلى خبرة تفتح على بلورة رؤية نظرية جديدة.

يجب أن يُبنى الحزب الماركسي، القادر على تطوير الصراع الطبقي وتحقيق التغيير. يجب أن تنصهر القوى الماركسية في مسامات الجماهير، ويجب أن تُصقل الكوادر الجديدة في خضم الصراع التحرري والديمقراطي، وأن يُفرض بناء الحزب المعني بالثورة والتغيير.

يجب أن تتطور المطالب مع تصاعد الصراع وتوسّع الانتفاضة، كما يجب أن يرسخ في وعي الطبقات الشعبية أن مطالبها لا تتحقق إلا بتحقيق التغيير. هذه هي المسألة التي يجب أن ترسخ منذ الآن.

ولهذا فإن القوى الماركسية معنية -كما يقول الصديق سلامة كيلة- بتحديد الموضوعات الأساسية الذي يشكل وعيها مدخلاً أساسياً لوعي حركة وتناقضات النظام الرأسمالي من جهة وحركة الواقع الفلسطيني والعربي. إننا معنيون بتوضيح الفارق بين الماركسية كمنهج، والماركسية كمنظومة ، من أجل ان يظهر ثبات الأول واعتباره طريق عمل ومن ثم رفض الجمود.

لذلك لا بد من العودة إلى الأصل (المبادئ العامة - المنهج ومن ثم التعاطي مع الواقع) دون أن نلغي الاسترشاد ببعض تحليلات المفكرين على تنوعهم، فكل هؤلاء لديهم أفكار هامة لكن ذلك لا يعني ان يتحول أي منهم إلى مرجع أساسي ووحيد .

أما السمات الرئيسية للماركسية فهي تتحدد وتتميز عن غيرها في العناصر الثلاثة التالية:

الأول:- أنها تستمد عناصرها ومعطياتها وبالتالي قوانينها من الدراسة العلمية العينية الملموسة للواقع الاقتصادي والاجتماعي الفكري والصراعي (الطبقي).

الثاني:- هو أنها ليست مجرد نظرية معرفية علمية تستمد هدفها من الدراسة العلمية الموضوعية وإنما تتضمن كذلك موقفاً موضوعياً كنظرية لتغيير الواقع تغييراً جذرياً.

الثالث:- الممارسة العملية تتم وفق هذه المعرفة، وهي شرط لها.

هذه الرؤية هي التي تؤسس لعمل ونضال ماركسي يمكن أن يصبح قوة فعلية في المواجهة السياسية الديمقراطية للقوى اليمينية من ناحية وفي بلورة دور أحزاب اليسار في إطار الحركة الماركسية العربية من ناحية ثانية .

وهنا يجب أن يعود التفكير في قيمة الماركسية، في بلادنا، حيث إن الماركسية هي القادرة على تنظيم القوى الطبقية العربية الفقيرة والمهمشة من أجل فرض بديل يفتح أفق التطور الاقتصادي (وهنا الصناعي خصوصاً) والمجتمعي الشامل، وينقل مجتمعاتنا العربية المتخلفة إلى طريق التطور والحدثة والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية .

القضايا والمفاهيم الأساسية للماركسية :

أ- المبادئ العامة ، وتتمثل في المسائل التالية :

أولاً: التزامنا بالماركسية لكونها أداة منهجية تتأسس على الجدل المادي، تسهم في وعينا للواقع بصيرورته (و بالتالي بتاريخيته) و تنوعه و تعدد تناقضاته.

ثانياً: إن الحركة الماركسية هي التي تعبّر عن مصالح الطبقة العاملة و عن الفلاحين الفقراء.

ثالثاً: و هي تعبّر عن المصلحة العامة لمجمل الأمة في نزوعها نحو التحرّر و تحقيق التطوّر في إطار النضال من أجل انتصار المبادئ الإنسانية الهادفة إلى إلغاء الاستغلال والاضطهاد.

رابعاً: الانطلاق دائماً من الواقع الملموس.

ب- إن الخطوط العامة التي نعتقد في صحتها هي التالية:

(1) إن الماركسية هي النظام المعرفي (أو الأدوات المنهجية) التي تحكم تفكيرنا في بحثه في الواقع من أجل وعيه (وعي كل مكوناته و وعي تناقضاته)، فالماركسية كنظام معرفي، منهجية و قوانين و مقولات و مفاهيم.

(2) الماركسية هي نظام معرفي يمكننا من تحليل وتشخيص الواقع بصورة موضوعية/علمية.

(3) على ضوء ذلك، فإن من المفيد أن يقوم كوادر وأعضاء الأحزاب اليسارية العربية، باكتشاف ما هو معرفي في مجمل النظام المعرفي للماركسية ، و استخلاص كل الإضاءات و الإضافات الفكرية فيه.

في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، علينا تبني الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، خاضعة للتطور والاعتناء ارتباطاً بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبالاستفادة من التقدم الهائل في علوم التكنولوجيا والاتصال والفضاء والهندسة الوراثية والفيزياء والطب وعلوم السياسة والمجتمع، وفي هذا السياق، نشير إلى المسار التطوري للفكر الماركسي ما بعد لينين عبر العديد من المفكرين والقادة من أمثال تروتسكي و جورج لوكاتش، ومدرسة فرنكفورت، وماوتسي تونج، وجرامشي، وهربرت ماركوزه، والتوسير، وهابرماس، ونعوم تشومسكي ، وجورج لابيكا، إلى جانب العديد من المفكرين والمثقفين في أمريكا اللاتينية وآسيا وفي بلادنا العربية من أمثال

د. فؤاد مرسى، محمود أمين العالم، مهدي عامل، سمير أمين، اسماعيل صبري عبدالله، وحسين مروه، وصادق العظم ، إلياس مرقص، جليبر أشقر، فوزي منصور، هشام غصيب، وماهر الشريف، عبد الباسط عبد المعطي، عبد الله العروي، ياسين الحافظ، هشام جعيط ، سلامة كيلة، سعيد بن سعيد العلوي وفيصل دراج ومحمد دكروب وجورج طرابيشي وفواز طرابلسي وغيرهم، الذين قدموا اضافات اغنت الماركسية كنظرية في التغيير الثوري وكمنهج للتحليل.

ج) حول مستقبل الاشتراكية :

في هذا الصدد نشير إلى المبادئ التالية :

(1) التأكيد على الماركسية و الاشتراكية، و إعطاء هذا الاختيار معناه الواقعي و أبعاده الثورية العميقة، وتوضيح كون الاشتراكية هي بديل ممكن و ضروري لتطور ونهوض مجتمعاتنا العربية بعيداً عن كل أشكال ومظاهر التبعية والتخلف والإفقار والاستبداد .

(2) التأكيد على ديمقراطية الاشتراكية و على انطلاقها من التعددية و حق التنوع و الاختلاف.

(3) الدفاع عن الاشتراكية كبديل وحيد للنمط الرأسمالي .

د) ضد الرأسمالية :

إن نضال قوى اليسار الماركسي العربي ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، وضد أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد في بلداننا العربية ، هو في حقيقته نضال ضد النظام الرأسمالي الامبريالي المعولم، يقوم -في ظل الانتفاضات العربية- على رفض الرأسمالية و بالتالي العمل على تقويضها، باعتبار أنها أساس التناقضات التي تحكم العالم الراهن.

* حول الماركسية والواقع الراهن :

في ضوء كل ما تقدم فإن الأحزاب الشيوعية والماركسية العربية معنية باستمرار وتجدد النضال من أجل :

أولاً : يجب أن تستعيد الماركسية دورها ككاشف لحركة الواقع وكمنظر لها (على الصعيدين الوطني والقومي).

يجب أن نعمل من أجل أن تستعيد الحركة الماركسية دورها الثوري في بلادنا عبر دور طليعي متميز على طريق الحوار الجاد لتأسيس الحركة الماركسية العربية .

هذه هي المهمة الراهنة، وهذا هو الهدف الراهن في لحظة تفاقم التناقضات الطبقية وبداية تفكك الأنظمة العربية الدكتاتورية ، والتابعة للإمبريالية، إلى جانب تفاقم التناقضات التناحرية مع دولة العدو الإسرائيلي.

لهذا يجب العمل- في إطار الصراع الطبقي والديمقراطي ضمن دوائر قومية وإقليمية- على تفعيل وبلورة الذات القومية العربية" في مضمونها الجديد الذي تتداخل فيه مصالح الطبقة العاملة والفلاحين مع مصالح الأمة في إطار اقتصادي / اجتماعي يعبر عن مصالح العمال والفلاحين وكل الفقراء والكادحين في بلادنا.

إننا في لحظة إعادة صياغة الأهداف التي تعبر عن الطبقات المعنية بالصراع ضد الرأسمالية، ومن أجل تأسيس نمط إنتاجي بديل، اشتراكي وديمقراطي.

ثانياً : إذا كان الصراع ضد الرأسمالية في المراكز هو صراع تدريجي مطلبى الآن، فإن الصراع ضدها في الأطراف هو صراع ثوري (وهذا ما يجب أن يكون في مجتمعاتنا العربية).

ووفق هذه الرؤى، فإن المهمة المركزية للحركة الماركسية العربية، تتمثل في تجاوز أنظمة التبعية والتخلف أولاً ، تمهيداً للبدء في عملية الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية. علينا أن ندرك أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب توعية وتأسيس وتنظيم القوة المنظمة الجذرية حقاً ، و الثورية حقاً ، و نقصد بذلك الطبقة العاملة المتحدة مع الفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين في إطار تحالف يضم كل الفئات المتضررة من الرأسمالية.

وهذا كله يفترض وعي كوادِر وأعضاء أحزاب فصائل اليسار العربي للمبادئ الرئيسية العريضة للحركة الماركسية انطلاقاً من :

(أ) إن الهدف الأساس الذي يشكل محور اللحظة الراهنة هو تجديد أو استنهاض أو إعادة بناء أحزاب وفصائل اليسار في كل قطر عربي أولاً ، لكي تصبح الحركة الماركسية العربية - في مرحلة لاحقة - قوة فعل ثورية قادرة على التغيير في كل أرجاء الوطن العربي.

(ب) وهذا يقتضي إعادة الاعتبار للماركسية كونها أداة تحليل فاعلة قادرة على وعي الواقع بشموليته و عمقه و كونيته.

(ج) الدفاع عن الاشتراكية كونها أفق بشرية عموماً و مخرج شعوبنا وجماهيرنا العربية خصوصاً من همجية الرأسمالية ووحشيتها ومن همجية وعنصرية وتوسع الدولة الصهيونية في بلادنا .

إذن، لكي يتم بلورة الوعي بالماركسية، فإن من واجب ومسئولية كوادِر وأعضاء الفصائل والأحزاب اليسارية العربية عموماً والشباب والشابات خصوصاً ، ان يسارعوا إلى امتلاك الوعي بمنهج الجدلي المادي، وهي الخطوة الضرورية من أجل النهوض بأحزابهم وفصائلهم ، وبناء التصورات والأفكار والرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المطلوبة لعملية التغيير المنشود ، انطلاقاً من إدراكهم لطبيعة ومفهوم الحزب الذي هو شكل «الاتحاد» بينهم و بين الشرائح الاجتماعية الفقيرة من العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين .

لذا يصبح طرح السؤال ما الماركسية ذو أهمية وله معنى. إذ أننا أمام هدف تحديد ماهية الماركسية بالذات، وكيف نطبق المنهج المادي الجدلي على واقعنا بكل خصوصياته؟ وهي اسئلة لا يمكن الإجابة عليها دون التخلص الواعي من الأفكار المثالية أو الغيبية، ومن ثم البحث في الجدلي المادي وفي تطور الاقتصاد السياسي والصراع الطبقي والحراك الاجتماعي .

من هنا أتوجه إلى كل الرفاق عموماً والشباب والشابات خصوصاً بالقول: إن البحث في الماركسية يجب أن يبتدئ من التخلص من إرث الأفكار البالية الرجعية والمتخلفة، وامتلاك الوعي بالمنهج الجدلي المادي وتطبيقاته على الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، كما على كل جوانب الواقع في الممارسة التنظيمية والنضالية واليومية لهم ولرفاقهم، كما أتمنى عليهم بل أطالبهم بأن يمارسوا مراكمة وعيهم ونضالهم الكفاحي والسياسي والديمقراطي انطلاقاً من قناعتهم بأن أحزاب اليسار الماركسي العربي وحدها التي تملك الرؤية الإستراتيجية النقيضة للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ، وهي وحدها أيضاً التي تملك الرؤية الإستراتيجية الكفيلة بإنهاء كل مظاهر التبعية والاستغلال والقهر الطبقي وتحقيق العدالة والمساواة ... وهي بالتالي وحدها التي تمثل المستقبل لشعوبنا العربية .

المهم أن ننطلق من قناعتنا بأن "الناس هم الذين يصنعون التاريخ" ... هذه هي القيمة الثورية التاريخية للماركسية، خاصة وأنها نعيش اليوم في ظروف الانتفاضات العربية و انتشار الروح الثورية ضد أنظمة التبعية والتخلف من ناحية وفي ظروف انتشار الإسلام السياسي والثورة المضادة والفتن الطائفية ، وتفاقم مظاهر الفقر والصراع الطبقي، وغياب الأفكار التوحيدية على الصعيدين الوطني والقومي، وبالتالي فإن الحاجة إلى برنامج الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية بآفاقها الاشتراكية اكبر بما لا يقاس من أي مرحلة سابقة.

وفي كل الأحوال فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا - حول الواقع والنظرية - ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا أو طبيعة التزامنا... وكلنا ثقة بأن السواد الأعظم من رفاقنا ورفيقاتنا في فلسطين والوطن العربي ، حريصون على توسيع معارفهم بالنظرية ومنهجها بمثل حرصهم على وعيهم لمكونات واقعهم في مشهد الانتفاضات الشعبية المليء بالاحتمالات والقلق المشروع - في اللحظة الراهنة - من امكانية استعادة قوى الثورة المضادة بدعم صريح ومباشر من القوى الامبريالية وحلف الناتو ودولة العدو الإسرائيلي ، لإعادة إنتاج التبعية والاستبداد والتخلف بصور وأشكال جديدة ، الأمر الذي يتطلب استنهاض كافة قوى اليسار العربي الديمقراطي الثوري من أجل توفير كل مقومات القوة والوحدة السياسية والفكرية والتنظيمية بما يمكنهم من استعادة دورهم الطليعي في تحقيق أهداف الثورة الوطنية والقومية ، التحررية الديمقراطية التي تنتظرها الجماهير بشوق كبير .

غازي الصوراني

2011/11/1

المجتمعات العربية وأكذوبة المجتمع المدني

في مقدمة الطبعة الأولى من «رأس المال»، كتب ماركس في عام 1867 يقول: «إلى جانب الشرور الحديثة، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: فالميت يكبل الحي»¹، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على الوضع العربي الداخلي عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص.

والإشكالية الكبرى أن المجتمع العربي يتعرض اليوم لهذه الأحوال المأزومة بكل أبعادها، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة، الى المرحلة الجديدة أو العولمة، بتسارع غير مسبوق، وبمتغيرات نوعية تحمل في طياتها، في الحاضر والمستقبل تحديات غير اعتيادية، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا بامتلاك أدواتها العلمية والمعرفية أولاً عبر أحكام سيطرة الحي (المدينة) على الميت (الصحراء)، «فالاستلاب الأيديولوجي بشكليه السلفي والاعتقادي هو أبرز الآليات الداخلية التي تعيد إنتاج التأخر، وتعيد إنتاج الاستبداد، وتحافظ على البنى والعلاقات والتشكيلات القديمة ما قبل القومية، فالعلاقة بين المستوى الأيديولوجي السياسي، والمستوى

¹ كارل ماركس-رأس المال - الجزء الأول - ترجمة محمد عيتاني-مكتبة المعارف-بيروت -1975 -ص7.

الاجتماعي الاقتصادي، هي علاقة جدلية، تُحوّل كلا منهما الى الآخر في الاتجاهين، آخذين بالحسبان أيضاً أن المستوى السياسي محدد ومحكوم بطابع الوعي الاجتماعي السائد»¹.

بهذا المدخل، نبدأ في الحديث عن أزمة المجتمع العربي، التي نرى أنها تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحدثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين، إلا أننا -في البلدان العربية- ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان «ما قبل الرأسمالية» وبالتالي ما قبل المجتمع المدني، على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية في بلادنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغيرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والدور التاريخي الموضوعي للقومية أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي.

و لعلنا نتفق أن السبب الرئيس لهذه الإشكالية الكبرى، لا يكمن في ضعف الوعي بأهمية التنوير العقلاني، أو ضعف الإدراك الجماعي بالدور التاريخي للذات العربية، فهذه وغيرها من أشكال الوعي، هي انعكاس لواقع ملموس يحدد وجودها أو تبلورها، كما يحدد قوة أو ضعف انتشارها في أوساط الجماهير، وبالتالي فإن الواقع العربي الراهن، بكل مفرداته وأجزائه ومكوناته الاجتماعية وأنماطه التاريخية والحديثة والمعاصرة، هو المرجعية الأولى والأساسية في تفسير مظاهر الضعف والتخلف السائدة بل والمتجددة في مجتمعاتنا، إذ أن دراسة هذا الواقع، الحي، بمكوناته الاجتماعية والاقتصادية تشير بوضوح إلى أن العلاقات الإنتاجية والاجتماعية السائدة اليوم في بلداننا العربية هي نتاج لأنماط اقتصادية /اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية، وشبه رأسمالية، تداخلت عضوياً وتشابكت بصورة غير طبيعية، وأنتجت هذه الحالة الاجتماعية /الاقتصادية المعاصرة، المشوهة، فكيف يمكن أن نطلق على هذا الواقع صفة المجتمع المدني؟

فالمعروف أنه على الرغم من تطور بعض أشكال العلاقات ذات الطابع الرأسمالي في بعض المجتمعات العربية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عموماً، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بشكل خاص، إلا أن هذه العلاقات الرأسمالية الجديدة لم تستطع إزاحة العلاقات شبه الإقطاعية، والقبلية السائدة، والمسيطرة، وبقيت حيازة وامتلاك الأراضي الزراعية، مصدراً أساسياً للوجاهة والمكانة الاجتماعية والسلطة السياسية في بلدان الوطن العربي حتى منتصف القرن العشرين، حيث «تدنت هذه المكانة، بتدني أهمية ملكية وحيازة الأرض باعتبارها العمود الفقري للتكوين الطبقي، وذلك بسبب تتابع الانقلابات العسكرية (وأهمها حركة 23 يوليو 1952 في مصر) في العديد من البلدان العربية ... وقيام الأنظمة الوطنية وما تبع ذلك من تصفية للإقطاع، وتطبيق الإصلاح الزراعي من ناحية، وبسبب اكتشاف النفط وبروز أهمية رأس المال (التجاري والخدمي) في التكوين الطبقي»²، من ناحية ثانية وأشكاله الجديدة التي تداخلت بدورها مع الأنماط القبلية، شبه الإقطاعية السابقة، بل إننا لا نبالغ في القول إن هذه الأشكال

¹ جاد الجباعي -التبعية وإشكالية التأخر التاريخي- كتاب جدل - العدد الثالث-مؤسسة عيبال-قبرص-1992 -ص145.

² د. محمود عبد الفضيل -التشكيلات الاجتماعية والطبقية في الوطن العربي- مركز دراسات الوحدة- بيروت-1988 - ص99.

أو التكوينات الطبقية شبه الرأسمالية الجديدة، انبثقت في جزء هام منها من رحم التكوينات الاجتماعية القديمة، وهذه بدورها استطاعت التكيف مصلحياً مع «العلاقات الرأسمالية الجديدة»، من حيث الشكل أو التراكم الكمي الرأسمالي فقط، من دون أن تقطع علاقاتها مع جوهر التشكيلات الاجتماعية القديمة، وموروثاته القيمية والمعرفية المتخلفة، التي وجد فيها الاستعمار الغربي، مناخاً مهيئاً وجاهزاً لتحقيق أهدافه ومصالحه في بلادنا، فلم يتعرض لأي من هذه الموروثات ورموزها الطبقية، التي شكلت في معظمها سندا للظاهرة الاستعمارية ولرأس المال الأجنبي في عملية دمج بلداننا العربية وتكريس تبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي، خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها وإلى اليوم، دون أن نغفل بالطبع، مرحلة النهوض الوطني والقومي في خمسينات وستينات القرن الماضي، التي قادها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، منفرداً عبر شخصيته ودوره الكاريزمي وإيمانه الشديد بالمبادئ التحررية، والقومية، ولاحقاً بالاشتراكية، دون الاستعانة بالمؤسسات الديمقراطية، والتعددية الحزبية، وتفعيل العمل السياسي في أوساط الجماهير التي وقف حياته من أجلها، ولذلك كانت هزيمة حزيران 1967 بداية النهاية لمرحلة التحرر القومي الديمقراطي، خلقت المناخ العام، والمفومات اللازمة لإعادة إحياء التشكيلات والتكوينات الاجتماعية الطبقية القديمة والمستحدثة، بصور وأشكال معاصرة، تتوافق مع شروط الانفتاح والتحالفات السياسية العربية الرسمية التي تولت قيادتها أو توجيهها الأنظمة الأكثر رجعية وتخلفاً وتبعية في بلادنا، وبالتالي يصعب في بلادنا -إن لم يكن متعذراً- تلمس أو إدراك الوجود المادي والدور الموضوعي التاريخي للطبقة البرجوازية عموماً، والبرجوازية الوطنية خصوصاً *.

و اليوم ونحن في مطلع الألفية الثالثة، تتعرض مجتمعاتنا العربية، من جديد، لمرحلة انتقالية لم تتحدد أهدافها النهائية بعد، على الرغم من مظاهر الهيمنة الواسعة للشرائح والفئات الرأسمالية العليا، بكل أشكالها التقليدية والحديثة، التجارية والصناعية والزراعية، والكومبرادورية والبيروقراطية الطفيلية، التي باتت تستحوذ على النظام السياسي، وتغوق أيّ تحول ديمقراطي حقيقي في مساره، عبر اندماجها الذيلي التابع للنظام الرأسمالي المعولم الجديد من جهة، وتكريسها لمظاهر التبعية والتخلف والاستبداد الأبوي على الصعيد المجتمعي بأشكاله المتنوعة من جهة أخرى، من خلال التكيف والتفاعل بين النمط شبه الرأسمالي الذي تطور عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين النمط القبلي/العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي ما زال سائداً برواسبه وأدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث.

إن مخاطر هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الأزمة الاجتماعية، واتساعها الأفقي والعمودي معاً، خاصة مع استشراف تراكم الثروات غير المشروعة، وأشكال «الثراء السريع» كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها، حيث يتحول الفرد العادي الفقير إلى مليونير في زمن قياسي، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه، في السياسة والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية الداخلية، بحيث تصبح الوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي

* المعروف أن «مصطلح البرجوازية» هو مصطلح له دلالة اجتماعية-سياسية-ثقافية، إذ أن كلمة برجوازية -كما يقول د. محمود عبد الفضيل- تفيد

معنى «التمدد» في نمط وأسلوب الحياة والأفكار والنظرة، (محمود عبد الفضيل -مصدر سبق ذكره- ص144) فعلى سبيل المثال: إن مفهوم «البرجوازية» أو البرجوازي لا ينطوي في بلادنا عموماً على ذات المعنى الذي ينطوي عليه ضمن سياق أوروبي، إذ يستخدم هذا المصطلح في سياق الكتابات العربية حول الأوضاع والعلاقات الطبقية، ليعني طبقة تتطلع إلى القيام بالدور نفسه الذي قامت به نظيرتها الأوروبية ولكن من دون أن يكون لديها نفس القدر من السلطات الاقتصادية والنظرة الاجتماعية.

اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية، مما يحول دون ممارسة الحد الأدنى من مفهوم المجتمع المدني أو تطبيقاته السياسية بحكم استعمال الاستبداد الناجم عن استفحال الفساد.

و مما هو جدير بالحس بالمسؤولية، أو بالتأمل -محد أدنى- ليس الخطر الناجم عن هذه الظواهر فحسب، بل أن تصبح هي القاعدة التي تحكم أو تحدد مسار العلاقات الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتنا العربية وطبيعتها، حينئذ تصبح «مؤسسة» الفساد هي التي تملك السيطرة على دفة القيادة في هذا البلد أو ذاك، وتوجيهها وفق قواعد إدارة الأزمة بالأزمة، وهنا ينتقل الحس بالمسؤولية، إلى ضرورات التغيير الديمقراطي المطلوب في مواجهة هذا الوضع المأزوم، الذي تفرضه طبيعة أزمة التحرر الوطني والقومي، بحكم أنها تعبير عن أزمة هذا التطور المشوه الذي فرضته حالة التبعية البنيوية للإمبريالية، حسب تعبير المفكر الشهيد مهدي عامل -بحيث «تصبح الطبقة المسيطرة أو نظامها في تناقض بين السير في منطق الحركة التحررية الديمقراطية، وهو منطق معادٍ لها، وبين السير ضده (و النتيجة واحدة)، حيث بات السير في منطق التحرر يضع هذه الطبقة (أو التحالف أو النظام) في تناقض مع مصالحها الطبقة، فيقتضى بالتالي بضرورة زوال سيطرتها الطبقة، وكذلك الأمر بالنسبة لسيورها ضد منطق الحركة التحررية حيث تفقد هذه الطبقة التي هي البورجوازية الكولونيالية كل مبرر لوجودها في موقع القيادة»¹.

ولكن الإشكالية الكبرى، أنه في موازاة هذه الأحوال والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية الداخلية المأزومة، تراجعت أحزاب وقوى التغيير الديمقراطي في بلداننا (وهي أهم مكونات المجتمع المدني)، إلى الخلف بصورة مريعة، وبخاصة القوى القومية واليسارية منها، التي لم تستطع -حتى اللحظة- بلورة أو إنتاج صيغة معرفية، سياسية اقتصادية اجتماعية، علمية وواقعية، قادرة على رسم مستقبل المجتمع العربي والخروج من أزمتها، وقد ترك هذا التراجع آثاره الضارة في أوساط الجماهير ووعيها العفوي، التي وجدت في الحركات السياسية الدينية ملاذاً وملجأ يكاد يكون وحيداً، يدفعها إلى ذلك نزوعها إلى النضال ضد العدو الرئيسي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والنضال من أجل الخلاص من كل مظاهر المعاناة والحرمان والفقر ومواجهة الظلم الطبقي والاستبداد السياسي الداخلي من جهة أخرى.

ففي هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال، يشهد مجتمعنا العربي عودة إلى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، لم يعرف مثيلاً لها في تاريخه الحديث منذ مائة عام أو يزيد، فهو إلى جانب ترعرع الأنماط القديمة القبلية والحمائلية والطائفية، والأصولية والتعصب الديني، يوصف اليوم بحق على أنه «مجتمع شديد التنوع في بنيته وانتماءاته الاجتماعية، أبوي، يعاني النزعة الاستبدادية على مختلف الصعد، مرحلي، انتقالي، تراثي، تتجاذبه الحداثة والسلفية، شخصاني في علاقاته الاجتماعية يعيش حتى الوقت الحاضر مرحلة ما قبل المرحلة الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي مرحلة ما قبل الحداثة»².

أما على الصعيد الداخلي الاجتماعي، فإن «الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد اتساعاً وعمقاً، وفي ظل هذه البنية الطبقة الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، وتشغل الطبقة الوسطى وسط الهرم، وتتكون القاعدة من غالبية السكان (الجماهير الشعبية الفقيرة)، يعاني الشعب حالة تبعية داخلية شبيهة بالتبعية الخارجية ومتممة لها، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي»³.

¹ مهدي عامل -النظرية في الممارسة السياسية- دار الفارابي- الطبعة الثالثة- بيروت- 1990-ص356.

² د. حليم بركات -المجتمع العربي في القرن العشرين- مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت-تموز 2000-ص19.

³ د.حليم بركات -المصدر السابق- ص24.

وفي ظل هذه الأوضاع أو السمات الاجتماعية «يعيش الإنسان في المجتمع العربي على هامش الوجود والأحداث لا في الصميم، مستباحاً معرضاً لمختلف المخاطر والاعتداءات، قلقاً حذراً باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والمخاطر، تحتل السلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، يفكر، لكن ليس بقضاياها الأساسية أو العامة، ينفعل بالواقع والتاريخ أكثر مما يعمل على تغييرهما، إنه إنسان مغرب ومغترب عن ذاته، ولأن إمكانات المشاركة نادرة وضيقة، فهو لا يجد مخرجاً سوى الخضوع أو الامتثال القسري أو الهرب»¹.

هذا التعميم في وصف حياة الإنسان العربي، والقريب من الواقع إلى درجة كبيرة، تكمن قيمته -من وجهة نظر موضوعية- في تحفيز القوى القومية التقدمية العربية لدراسة واقعها الاجتماعي ومسار تطوره الاجتماعي وخصوصياته التي اختلفت من حيث النشوء التاريخي للشرائح والفئات الرأسمالية بين هذا القطر أو ذاك، ولكن هذا الاختلاف في ظروف النشأة لهذه الشرائح ومنابعها وجذورها، لم يعد قائماً في لحظة معينة من التطور المعاصر للبلدان العربية، الذي بات متشابهاً إلى حد كبير في هذه البلدان كافة.

فعلى الرغم من الاختلاف في ظروف النشأة التاريخية للشرائح الرأسمالية العربية العليا وتباين أشكالها كما يقول د.محمود عبد الفضيل «حيث نشأت في مصر من أصول زراعية وإقطاعية واضحة، بينما نشأت في سوريا عبر ارتباطها أساساً بالتجارة في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، وفي السودان ارتبطت نشأتها بنمو التجارة القافلية البعيدة المدى في أفريقيا، ونشأت في العراق من تداخل التجارة والإقطاع معاً»²، إلا أن «تزاوج رأس المال الأجنبي مع الدولة الكولونيالية، وكذلك مع دولة «ما بعد الاستقلال»، لعب أدواراً مهمة في تسهيل عملية نموّ البورجوازيات المحلية في معظم البلدان العربية وتوسّعها، إلى جانب الدور الهام الذي لعبه رأس المال الأجنبي تاريخياً، ورأس المال الدولي» حديثاً، خاصة فيما يعرف بحقبة البترودولار، التي شكلت العنوان الأبرز لتبلور العلاقات البرجوازية المشوهة، وكل هذه العوامل هيأت الظروف الموضوعية لنشأة جناح مهم (وخطير) من أجنحة الرأسمالية العربية، المعروف بجناح «البورجوازية الكومبرادورية»³ التي بات التداخل بينها وبين أجهزة الدولة البيروقراطية -في كل بلدان النظام العربي-، وثيقاً وعضوياً إلى درجة أن بعض التحليلات تقول بظهور «الدولة الكومبرادورية»، التي تحكمها «بورجوازية الصفقات» أو اقتصاد المحاسيب والأقارب أو ما أطلق عليه الاقتصادي الإنجليزي المعروف «جون ماينارد كينز» «اقتصاد الكازينو» في إشارته إلى الفساد الذي ساهم في تفجير الأزمة الرأسمالية العالمية عام 1929.

إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الأنماط القبلية وشبه الإقطاعية في بلادنا العربية، في الظروف الراهنة، يشير إلى الدور الثانوي للاختلاف التاريخي في نشأة الشرائح الرأسمالية العربية العليا، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام وأهدافها المنسجمة مع مصالحها الأنانية الضارة، عبر نظام استبدادي، تابع، ومتخلف، يسود ويتحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح، الأزمة الاجتماعية العربية الراهنة، بتأثير هذا التداخل العميق والمعقد لرموز الأنماط القديمة والحديثة، ومصالحهم المتشابهة في إطار من العلاقات الاجتماعية الفريدة التي تمتزج فيها أشكال الحداثة وأدواتها مع قيم التخلف وأدواته، ساهمت في إضفاء شكلٍ ومضمونٍ خاصٍ و متميزٍ للواقع الاجتماعي العربي وتركيبته و خارطته الطبقيّة، بحيث بات من المفيد مراجعة استخدامنا للمصطلحات الغربية، مراجعة موضوعية ونقدية كي لا نعيد تطبيقها على واقعنا بصورة ميكانيكية، كما فعلنا في المرحلة السابقة، خاصة مصطلح

¹ د. هشام شرابي- البنية البطيركية- سلسلة السياسة والمجتمع- دار الطليعة- بيروت- 1987- ص30.

² د.محمود عبد الفضيل -مصدر سبق ذكره- ص137/138.

³ المصدر السابق - ص140.

«البورجوازية»، عند تناول الشرائح والفئات الرأسمالية العربية التي تشكلت تاريخياً -و إلى الآن- من هذا المزيج أو التنوع الاجتماعي غير المتجانس أو الموحد سواء في جذوره ومنابعه القديمة، أو في حاضره ومستقبله، فمصطلح «البورجوازية» وغيره من المصطلحات التي تحدثت عن تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وتسلسلها من المشاعية إلى العبودية إلى الإقطاع إلى الرأسمالية، والتي تطابقت مع مضمون التطور الرأسمالي في البلدان الصناعية الغربية، تكاد تكون مصطلحات غريبة في واقعنا وشكل تطوره المشوه، خاصة وأنها لم تتغلغل في الوعي العفوي أو الاعتيادي للجماهير، وكذلك في صفوف القواعد الحزبية العربية كمفاهيم تحفيزية أو رافعة للوعي السياسي والطبقي، لكون هذا المصطلح أو المفهوم مصطلحاً يكاد يكون وافداً، غريباً، نظراً لعدم تبلور الإطار أو الطبقة في بلادنا بصورة محددة، التي يمكن أن يجسدها أو يعبر عنها أو يشير إليها ذلك المصطلح من جهة، ونظراً لما ينطوي عليه أو يتضمنه هذا المفهوم من إعلان ولادة وتشكل طبقة جديدة هي «البورجوازية» كطبقة قائدة لمرحلة جديدة، حملت معها مشروعاً نهضوياً حضارياً عقلياً تطورياً مادياً هائلاً، عجل في توليد التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية ومفاهيمها المتطابقة معها من جهة أخرى، وفي هذا السياق نؤكد أن المطالبة بمراجعة المصطلحات ذات الطابع التطبيقي لا يعني مطلقاً التطرق إلى النظرية الماركسية ومنهجها، والتي نشعر بالحاجة الماسة إلى إعادة دراستها وتعميق الالتزام بها في هذه المرحلة وفي المستقبل!!

إن تناولنا لهذه الرؤية التحليلية، لا يعني أنها دعوة إلى وقف التعامل مع هذه المصطلحات، بقدر ما هي دعوة للبحث عن مصطلحات ومفاهيم معرفية أخرى إضافية تعكس طبيعة ومكونات التركيب الاجتماعي /الطبقي في بلادنا العربية، بما يلغي كل أشكال الغربة أو الاغتراب في المفاهيم التي سبق استخدامها بصورة ميكانيكية أو مجردة، بحيث نجعل من التحليل النظري والاجتماعي لواقعنا، في سياق العملية السياسية، أمراً واضحاً ومتطابقاً في كل مفاهيمه ومصطلحاته مع هذا الواقع الشديد التعقيد، الذي يشير إلى أن التطور في بلادنا -كما يقول د. برهان غليون- «ليس بنياناً عصرياً على الرغم من قسرة الحداثة فيه، وهو أيضاً ليس بنياناً قديماً على الرغم من مظاهر القديم، ولكنه نمط هجين من التطور قائم بذاته، فقد عنصر التوازن وأصبحت حركته مرهونة بحركة غيره»، لذلك لا بد من إزالة اللبس والخلط في المفاهيم، الذي ساد طويلاً في الكتابات العربية، وأسهم -إلى حد ما- في تكريس حالة الإرباك الفكري في أوساط القوى اليسارية العربية وعزلها عن الجماهير، وليس معنى ذلك، أننا ندعو إلى تكيف الوعي الطليعي العربي المنظم، لمتطلبات الوعي العفوي الجماهيري، بالعكس، إنها دعوة -أو وجهة نظر- تستهدف التعامل مع الوعي العفوي بمنهجية ومفاهيم تعكس تفاصيل الواقع المعاش وتعبر عنه بصورة جدلية تدفع به إلى التطور والنهوض، انطلاقاً من قناعتنا بمقولة ماركس -في مقدمته لرأس المال- «قل كلمتك وامشي ودع الناس يقولوا ما يقولون».

و في سياق الحديث عن طبيعة ومكونات التركيب والمتغيرات الطبقية في بلدان وطننا العربي، وضرورات إزالة الخلط أو اللبس في مصطلحاتها أو مفاهيمها، نتوقف أمام طروحات اثنين من المفكرين العرب هما د. حليم بركات، والراحل د. رمزي زكي، فالأول يطرح في كتابه «المجتمع العربي في القرن العشرين» المشار إليه في هذه الدراسة، مسألة التكون الطبقي في المجتمع العربي ويعيدها إلى «الأصول الرئيسة المتشابكة التالية: ملكية الأراضي والعقارات، والتجارة وملكية رأس المال، النسب العائلي المتوارث، المنصب أو الموقع في السلطة، مع الإشارة إلى عدم تساوي هذه العوامل في الأهمية»¹، ومع تقديرنا لصحة هذا التحليل وانسجامه مع الواقع، إلا أن د. بركات في تصنيفه للطبقات الاجتماعية العربية المعاصرة، يقر بوجود ثلاث طبقات رئيسة: «الطبقة البورجوازية، الطبقة الوسطى، الطبقة

¹ د. حليم بركات - مصدر سبق ذكره - ص 327.

الكادحة»، وهي قضية بحاجة الى النقاش، نظراً لشدة التنوع في البنية والانتماءات الاجتماعية العربية التي أشار إليها في مقدمة كتابه.

أما المسألة الثانية فهي ترتبط بتعريف «الطبقة البورجوازية» التي تتضمن كما يشرح د. بركات «شرائح اجتماعية قديمة من الأرستقراطية وكبار الملاك وشيوخ القبائل وكبار علماء الدين، الى جانب كبار الرأسماليين التجاريين والصناعيين والأثرياء الجدد من الأطباء والمحامين»¹، وهو في تقديرنا، تعريف ملتبس يتناقض مع مصطلح «البورجوازية» المتعارف عليه، كمصطلح حديث، عبّر عن طبقة جديدة تكونت في التاريخ الحديث في سياق صراعها مع الطبقات والشرائح القديمة الأرستقراطية وكبار الملاك ورجال الدين، وبالتالي، لا يجوز القفز عن كيفية تكون الطبقة البرجوازية، وسياقها التاريخي في مرحلة محددة، وكذلك في إطارها العام كطبقة لا مكان فيه للرموز والشرائح القديمة.

المسألة الثالثة، التي ندعو الى تأملها والتفكير فيها ومناقشتها بصورة موضوعية، فهي مسألة «الطبقة الوسطى»، والالتباس حول مفهوم هذه الطبقة وشكل تطورها ووجودها ودورها، وذلك على ضوء كتاب المفكر الراحل د. رمزي زكي «وداعاً للطبقة الوسطى»، ونتناول هنا هذه المسألة عبر الملاحظة التالية:

لا بد من تحديد المقصود بالطبقة الوسطى وماهيتها منعاً للالتباس والإرباك، تحديداً وإيضاحاً للمفهوم ومغزاه أو دلالاته الاجتماعية والسياسية، لأننا نعتقد في ضوء قراءتنا لكتاب «وداعاً للطبقة الوسطى» ان موضوع الكتاب يتناول الطبقة البورجوازية الصغيرة بصورة مباشرة، التي تختلف بكل مكوناتها عن «الطبقة الوسطى» أو ما يعرف عندنا «بالرأسمالية الوطنية» التي لم يبق لها دور رئيسي أو مركزي في مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية أو في العالم الثالث، ارتباطاً بطبيعة التطور الرأسمالي المعولم الراهن، وشروطه وضغوطاته على بلدان العالم الثالث واحتكاره لأسواقها المحلية المفتوحة بلا أية قيود أو ضوابط، لذلك، فإننا نرى أن استخدام مصطلح «البورجوازية الصغيرة» بشرائحها الثلاث: العليا، والمتوسطة، والدنيا. هو الأكثر دقة واقترباً وتفسيراً للواقع الاجتماعي في بلادنا، ولا سيما أنه يتفق مع التحليل الماركسي للمجتمع البورجوازي، وهو تحليل يستند -كما هو معروف- إلى المقولة التالية: «في المجتمعات البورجوازية ثمة طبقتان رئيستان متناحرتان: البورجوازية، والبروليتاريا، وتشمل البورجوازية على ثلاثة أقسام هي: البورجوازية الكبيرة، والبورجوازية المتوسطة والبورجوازية الصغيرة، وهذه الأخيرة تتوزع على ثلاث شرائح: العليا، والمتوسطة، والدنيا، وهي الطبقة الأقدم في التاريخ، والأكثر تعقيداً في أوضاعها الداخلية وتركيبها، وقد تناولها بالتعريف والتشخيص ماركس وإنجلز ولينين وغيرهم من المفكرين الماركسيين، نذكر منهم في بلادنا، المفكر الماركسي الراحل د. فؤاد مرسي، الذي أكد على أن «الحرفيين وصغار المنتجين وأصحاب الحوانيت وصغار الفلاحين والموظفين، يشكلون جميعاً ما يسمى بالبورجوازية الصغيرة، أكثر الطبقات عدداً وأوسعها نفوذاً وأبعداً أثراً في مجتمعاتنا»². والمفارقة هنا ان هذا التعريف لا يختلف من حيث المضمون مع ما قدمه د. رمزي زكي الذي ينبهنا في كتابه إلى أنه «يستخدم مصطلح الطبقة الوسطى تجاوزاً، لأنه مصطلح هلامي وفضفاض يفتقد الدقة العلمية، ولأن هذا المصطلح يضم في الواقع كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين في حجم دخلها، وهي طبقة غير منسجمة، يسودها مختلف ألوان الفكر الاجتماعي والسياسي، لأنها تضم مختلف الشرائح الاجتماعية التي

¹ د. حليم بركات-المصدر السابق-ص.

² د. فؤاد مرسي -البورجوازية الصغيرة.. الوضع الطبقي.. والموقف الفكري- الطليعة-القاهرة-يوليو 1969 ص-10.

تعيش بشكل أساس على المرتبات المكتسبة من الحكومة والقطاع العام والخدمات والمهن الحرة، ويطلق على أصحابها: ذوي الياقات البيضاء يتوزعون على ثلاث شرائح: عليا ومتوسطة ودنيا»¹.

إن تسجيلنا لهذه الملاحظة، شكل من الاجتهاد يستهدف العودة بمفهوم كل من «الطبقة الوسطى» و«البورجوازية الصغيرة» ووضعه في إطاره الصحيح، منعاً للإرباك في تحليلنا للأوضاع الاجتماعية ومكوناتها وأزماتها في بلادنا. المسألة الأخيرة التي نتناولها في سياق الحديث عن الأزمة الاجتماعية في الأوضاع العربية الراهنة، تتعلق بمفهوم «المجتمع المدني» -موضوع هذه الدراسة- الذي انتشر في بلادنا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

فعلى الرغم من تداول هذا المفهوم في الأوساط النخبوية الحكومية وغير الحكومية، في بعض البلدان العربية، إلا أن هذه الظاهرة -كما أشرنا من قبل- لا تعني وجوداً أو تبلوراً لمجتمع مدني عربي كما يروج البعض، إذ أننا ما زلنا في مرحلة ما قبل الحداثة أو ما قبل المجتمع المدني، وإن كل ما يتبدى على السطح، في الواقع المادي أو في المفاهيم، من مظاهر حديثة لا يعدو أن يكون شكلاً فقط بدون أي محتوى حقيقي يعبر عنها، والشاهد على ذلك بصورة حية، مسار التطور الاجتماعي العربي في سياقه التاريخي العام، القديم والحديث، هذا المسار لم يستطع حتى اللحظة، بسبب عوامل خارجية وداخلية مهيمنة، فرز أو بلورة طبقات بالمعنى الحقيقي، والواسع للكلمة، أي «طبقات بذاتها» تستطيع التعبير عن مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتدافع عنها ككتلة طبقية موحدة مدركة لوجودها الموضوعي، ففي غياب هذا التبلور الطبقي، واستمرار سيطرة الأنماط القديمة، تشكلت في بلادنا حالة طبقية مشوهة، امتزجت فيها، كل العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالأنماط القديمة والحديثة معاً، تبدو واضحة اليوم عبر ما نشاهده في كل مجتمعاتنا من استمرار وجود وتأثير العلاقات البدوية القبلية والحمائلية والعائلية والطائفية، والعلاقات شبه الإقطاعية التي اختلطت بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية الحديثة، وكونت هذا المزيج أو التشكل الطبقي المشوه والسائد -حتى اليوم- في كل مكونات البنية المجتمعية، الفوقية والتحتية بهذه الدرجة أو تلك، وبالتالي فإن الحديث عن مجتمع مدني، في إطار هذا المزيج أو الشكل المرقع من «الجماعات» ما قبل الحداثة أو المدنية، مسألة تحتاج إلى المراجعة الهادئة التي تستهدف تشخيص الواقع الاجتماعي العربي، وأزمته المستعصية الراهنة، تشخيصاً يسعى إلى صياغة البديل الديمقراطي القومي وآلياته الديمقراطية وصولاً إلى تفعيل مفاهيم وأدوات ومؤسسات المجتمع المدني في إطار النضال الوطني والقومي، التحرري والديمقراطي المطلبي معاً، ففي هذا السياق وحده، نستطيع نفي الطابع الطارئ والمستحدث الوافد لمفهوم المجتمع المدني من جهة، ونستطيع أيضاً نفي واقع الإبهام والغموض الذي يشوب الحديث عنه في هذا المناخ المهزوم والمأزوم، حيث ترعرع مفهوم «المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية» ويات مألوفاً من كثرة تداوله في معظم «الحوارات والندوات وورش العمل التي تعقدها بعض القوى السياسية وتروج لها المنظمات غير الحكومية، وهي «حوارات وورشات عمل» استطاعت الانتشار والتوسع في العديد من الدول العربية في أوساط نخبة يتكرر حضورها في هذه الندوة أو الورشة أو تلك بصورة شبه دائمة، وهي ظاهرة تدعو إلى إثارة الانتباه والتأمل، وليس الاستغراب، من حيث أن هذه «الورش والندوات» التي «نجحت» في القفز بمفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية، والوصول بها إلى أعلى سلم الأولويات في الإطار الضيق «للنخبة السياسية» التي تخلق معظم رموزها عن مواقفهم اليسارية السابقة، لم تنجح -بالمقابل- في الوصول أو التغلغل بأي شكل من الأشكال إلى الأوساط

¹ د. رمزي زكي -وداعاً للطبقة الوسطى- دار المستقبل العربي-القاهرة-1997 -ص84/85.

* الهاء في موضعه: تعود على «مفهوم» في السطر السابق.

الجمهورية الشعبية، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على غربة هذه المفاهيم بطابعها وجوهرها الليبرالي عن الواقع من جهة، وغربة صيغها وعناوينها الفرعية المتعددة، وشكل عباراتها المركب بصورة لا يمكن للجماهير أن تستوعبها، نورد بعضاً منها على سبيل المثال: «التمكين في المشاركة» «الشراكة الجديدة بين الدولة والأسواق»، «تنمية قدرات الإنسان»، «تقدير الفقر بمشاركة الفقراء في وضع استراتيجيات تخفيف فقرهم!» «تنمية المبادرات المحلية»، «المنظمات الأهلية والديمقراطية والتنمية المستدامة»، «دور المنظمات الأهلية مع القطاع الخاص»، «التنمية البشرية من منطلق الأطفال»، «الجندر»، «عمليات التشبيك»، «الليبرالية والخصخصة واقتصاد السوق».. الخ. وهي عبارات غريبة في معظمها عن واقعنا، مما جعل منها عبارات عامة ومبهمة و«جديدة» حلت محل المفاهيم المعادية للإمبريالية والصهيونية ومفاهيم التحرر القومي والوحدة والعدالة الاجتماعية والاشتراكية، وأضيفت إلى مفردات اللغة والخطاب السياسي الهابط، الذي حدد النظام الرأسمالي المعولم الجديد، أسسه ومنطلقاته الليبرالية، الفكرية والسياسية العامة، وترك هامشاً للمنظمات غير الحكومية في العالم العربي، والعالم الثالث لتمارس دورها أو قناعاتها الجديدة، أو مشاريعها ومخططاتها المرسومة لها والتي قد تحمل في طياتها -في اللحظة الراهنة من الهبوط السياسي المريع- توجه بعض هذه المنظمات (عبر تأثير ودور شخصها السياسية الكاريزمية) لتأسيس أحزاب سياسية ليبرالية اجتماعية جديدة في بلدان الوطن العربي عموماً، وفي فلسطين بشكل خاص، تبتعد بصورة أساس عن جوهر المشروع الوطني المقاوم للاحتلال الصهيوني تحت غطاء البرنامج الاجتماعي الديمقراطي الداخلي، وحقوق الإنسان والتنمية، وبدعم تمويلي خارجي كبير لمساعدة هذه «الأحزاب الوليدة» وضمان فوزها في أية انتخابات قادمة، بعد إسدال الستار على المشهد الوطني في المرحلة الماضية لكي تكون هذه الأحزاب عنواناً للمشهد القادم.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى تلك الازدواجية أو المفارقة الغريبة، التي تمارسها دول النظام الرأسمالي الغربي، فهي من جهة تساند وتدعم جميع الأنظمة والمؤسسات الاستبدادية المتخلفة في بلادنا بصورة منهجية واضحة، وتقوم عبر هذا الزيف الليبرالي بدعم المنظمات غير الحكومية دفاعاً عن الديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة أخرى؟! أية ديمقراطية هذه؟ وما طبيعة هذا المجتمع المدني الذين يروجون له وما أهدافه؟ إنها الديمقراطية المغربية، النخبوية، الفوقية، والمغزولة عن الجماهير، ما يؤكد على ذلك أن جميع المنظمات غير الحكومية -في البلدان العربية- لم يستطع أي منها الاعتماد في تمويل مشاريعه على المجتمع المحلي ولو بنسبة 20% فقط؟! بسبب اعتماد هذه المنظمات على الآخر الأجنبي من جهة، وفشلها في إقامة أي شكل من أشكال العلاقة الواسعة والثابتة مع الجماهير أو المجتمع المحلي من جهة ثانية، مع أن عدد هذه المنظمات يزيد -كما أشرنا من قبل عن- (75) ألف منظمة¹ تنتشر في بلدان الوطن العربي على السطح بلا أي جذور أو تمدد، بما يؤكد تقويم المفكر العربي سمير أمين لهذه المنظمات بقوله «إن الطفرة في المنظمات غير الحكومية، تتجاوب إلى حد كبير مع استراتيجية العولمة، الهادفة إلى عدم تسييس شعوب العالم، وهي انسجام أو إعادة تنظيم لإدارة المجتمع من قبل القوى المسيطرة».

و في هذا المشهد الملتبس داخلياً، في إطار النظام العربي المأزوم والمهزوم، وخارجياً على الصعيد العالمي، وخاصة بعد انهيار الثنائية القطبية ومعادلاتها وضوابطها السابقة، يصبح الحديث عن مفاهيم المجتمع المدني، نتاجاً مباشراً لهذا المشهد الجديد، وعوامله ومحدداته الخارجية، وليس نتاجاً لمعطيات وضرورات التطور الاجتماعي -

¹ المفارقة أن معظم هذه المنظمات في فلسطين والوطن العربي، لم تقم بعقد أية مؤتمرات داخلية لانتخاب هيئاتها ومجالس إدارتها بصورة ديمقراطية منذ تأسيسها إلى اليوم، على الرغم من تداولها الكمي الواسع لموضوع الديمقراطية والتعددية السياسية في كافة المحافل ووسائل الإعلام؟!

الاقتصادي-السياسي في بلادنا، إذ أن الحديث عن المجتمع المدني العربي، هو حديث عن مرحلة تطويرية لم ندخل أعماقها بعد، ولم نتعاطَ مع أدواتها ومعطياتها المعرفية العقلانية التي تحل محل الأدوات والمعطيات المتخلفة الموروثة، مثالنا على ذلك صارخ في وضوحه لمن يريد أن يستدل عليه، فالبورجوازية الأوروبية -التي كانت ثورية في مراحلها الأولى- في عصر النهضة أو الحداثة، جابهت الموروث السلفي اللاهوتي الجامد، بالعقل والعقد الاجتماعي، وجابهت الحكم الثيوقراطي والأوتوقراطي الفردي بالعلمانية والديمقراطية، وجابهت الامتيازات الأرستقراطية والطبقية بالحقوق الطبيعية، كما جابهت تراتبية الحسب والنسب واللقب بالمساواة الحقوقية والمدنية، بين جميع المواطنين، فأين نحن العرب من كل ذلك؟ ونجيب بوضوح، ان مجتمعنا العربي اليوم، هو «مجتمع بلا مجتمع مدني»، فطالما كانت بلادنا في زمن غير حداثي / حضاري ولا تنتسب له، بالمعنى الجوهري، فإن العودة إلى القديم أو ما يسمى بإعادة إنتاج التخلف سيظل أمراً طبيعياً فيها، يعزز استمرار هيمنة المشروع الاستعماري المعولم على مقدراتنا واستمرار قيامه فقط بإدارة الأزمة في بلادنا من دون أي محاولة لحلها سوى بالمزيد من الأزمات.

أمام هذا الواقع المعقد والمشوه، وفي مجابته، ندرك أهمية الحديث عن المجتمع المدني وضروراته، ولكن بعيداً عن المحددات والعوامل الخارجية والداخلية، المستندة إلى حرية السوق والليبرالية، لأننا نرى أن صيغة مفهوم المجتمع المدني وفق النمط الليبرالي، فرضية لا يمكن أن تحقق مصالح جماهيرنا الشعبية، لأنها تتعاطى وتنسجم مع التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية التابعة والمشوهة من جهة، وتتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة ومصالحها المشتركة في إطار الحكم أو خارجه.

المسألة الأخرى التي ندعو إلى أعمال الفكر فيها، تتمثل في تلك الفجوة بين الإطار الضيق لأصحاب السلطة والملتفين حولها من جهة، والإطار الواسع للجماهير الشعبية الفقيرة من جهة أخرى، وهي ظاهرة قابلة للتزايد والاتساع والتفاقم، عبر التراكم المتصاعد للثروة، الذي يؤدي -كنتيجة منطقية أو حتمية- إلى تزايد أعداد الجماهير الفقيرة المقموعة والمضطهدة تاريخياً، وتعرضها إلى أوضاع غير قابلة لاحتمال أو الصمت، مما يضعها أمام خيارين: إما الميل نحو الإحباط أو الاستسلام واليأس، أو الميل نحو المقاومة والمجابهة السياسية الديمقراطية، أو العنيفة، تحت غطاء اجتماعي أو ديني،- كما هو الحال في الانتفاضات العربية - أكثر بما لا يقاس من ميلها نحو الاقتناع بالهامش الليبرالي وشكله المحدود، للخلاص من وضعها وأزماتها المستعصية.

إن إدراكنا لهذه الفروق الجوهرية، يدلنا على كيفية التعامل مع مفهوم المجتمع المدني، وأية مفاهيم أخرى، وفق خصوصية تطورنا الاجتماعي التاريخي والمعاصر، المختلفة نوعياً عن مجرى وطبيعة التطور في البلدان الغربية، وما يتطلبه ذلك الإدراك من تحويل في المفاهيم بحيث تصبح مقطوعة الصلة مع دلالاتها السابقة، التي تمحورت فقط عند الإشارة إلى المجتمع المدني كضرورة في خدمة عمليات التنافس الاقتصادي بين الأفراد على قاعدة حرية السوق في إطار الليبرالية الجديدة وآلياتها المتوحشة في نظام العولمة الراهن.

وفي هذا السياق، فإن رؤيتنا لمفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته في بلادنا، تتجاوز التجزئة القطرية لأي بلد عربي، تتجاوزها كوحدة تحليلية قائمة بذاتها (مع إدراكنا لتجذر هذه الحالة القطرية ورسوخها)، نحو رؤية اشتراكية ديمقراطية قومية -تدرجية- تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة -المجتمع العربي، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، في بنيتها التحتية ومستوياتها الجماهيرية الشعبية على وجه الخصوص. على أن الشرط الأول للوصول إلى هذه الرؤية -الهدف، يكمن في توحيد المفاهيم والأسس العامة، الأيديولوجية، والسياسية، والاقتصادية-الاجتماعية، للأحزاب والقوى والفصائل اليسارية الديمقراطية العربية داخل

الإطار الخاص في كل دولة قطرية عربية على حدة كخطوة أولية، تمهد للتوحد المعرفي والسياسي العام الذي يسبق التوحد التنظيمي المطلوب تحقيقه كضرورة تاريخية، في مرحلة لاحقة، بعد توفر وإنضاج عوامله الموضوعية والذاتية، وذلك «بإيلاء الأيديولوجيا أهمية وصلاحيات غير عاديتين في المقاربة الماركسية العربية للتجربي والممكن، فالماركسية العربية -كما يقول مهدي عامل- لم تكن في جملتها سوى فلسفة أخلاقية للتعبئة، وأنها كانت تبعا لذلك قاصرة عن ان تبعد برنامجها النظري السياسي، من هنا أهمية التركيز على حقل المعرفة كحقل مميز من حقول الصراع الطبقي»¹ ذلك إن وحدة المفاهيم أو الإطار المعرفي السياسي، ووضوحها لدى هذه الأحزاب والقوى، ارتباطاً بوضوح تفاصيل مكونات الواقع الاجتماعي -الاقتصادي- الثقافي العربي، ستدفع نحو توليد الوعي بضرورة وحدة العمل المنظم المشترك، وخلق «المتقف الجمعي العربي» عبر الإطار التنظيمي الديمقراطي الاشتراكي الموحد من ناحية وبما يعزز ويوسع إمكانيات الفعل الموجه نحو تحقيق شروط «الهيمنة الثقافية» في أوساط الجماهير الشعبية من ناحية ثانية، وذلك إدراكاً منا لهدف جرامشي الحقيقي، أو البعيد، من استخدامه لمقولة «الهيمنة الثقافية»، فهو " رغم إضافته الهيمنة الثقافية وجعلها ساحة الصراع الأساسية في المرحلة ما قبل الثورية، إلا أنه بعيد كل البعد عن إحالة مهمات التغيير على عاتق المجتمع المدني القائمة، فالأدوات الأساسية للتغيير التي يجب أن يعمل من خلالها، المثقفون العضويون الذين يحملون فكر التغيير، هي الحزب الاشتراكي من أجل تحقيق الهيمنة الأيديولوجية الكفيلة بإزالة الفرق بين الدولة والمجتمع، ذلك إن مفهوم المجتمع المدني عنده، ليس هو مفهوم الاتحادات والجمعيات الطوعية والمؤسسات المدنية القائمة على التواصل العقلاني، على العكس من ذلك، يعتقد جرامشي أن مسألة الهيمنة الثقافية لا يمكن حسمها عقلانياً، وإن الحزب القادر على الهيمنة الثقافية هو «الحزب الاشتراكي»، القادر بمثقفيه العضويين، أي الذين يتحزبون بوضوح لفئة اجتماعية بعينها، على التحول من ثقافة النخبة الى ثقافة الجماهير، وعلى تملك مشاعر الجماهير وأحلامهم، والتحول الى مركب من مركبات هويتها الثقافية، والتحول الى «دين جديد» (أو فكرة مركزية توحيدية) يزود الناس بمعنى لحياتهم، ويجندهم باتجاه التغيير نحو مجتمع أفضل»²، يكون هدف النضال السياسي فيه كسر وإنهاء استبداد الأنظمة وتجاوزها، وإخراج الجماهير الشعبية من حالة الإحباط والركود، وتفعيل دورها الذاتي المدرك لوجوده، كميدان رئيس للفعل الجماعي والارادة الشعبية الخلاقة لتحقيق أهدافها في التحرر القومي والديمقراطي، عبر التصدي ومقاومة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على بلادنا، وإزاحتها من جهة، في موازاة النضال من أجل التحرر الديمقراطي الاجتماعي الداخلي وفق قواعد الاعتماد العربي على الذات للخلاص من التبعية والتخلف وتحقيق الديمقراطية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية من جهة ثانية.

بهذا التصور، يصبح تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني، مرحلياً، وبعيداً عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أو نقطع مع دلالات النهضة والحداثة في الحضارة الغربية من الناحية المعرفية والعقلانية والعلمية والديمقراطية وجميع المفاهيم الحداثية الأخرى، وتسخيرها في خدمة أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي التقدمي بأفقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعنا العربي المستعصية، مدركين أن هذه الأهداف تتشابه وتتربط بشكل وثيق مع الأهداف الإنسانية بصورة عامة، ومع أهداف الشعوب الفقيرة في العالم الثالث خصوصاً من أجل إخضاع مقتضيات العولمة لاحتياجات شعوب هذه البلدان وتقديمها الاجتماعي،

¹ د. طاهر لبيب-جرامشي وقضايا المجتمع المدني-مركز البحوث العربية-القاهرة-1991-ص164

² د. عزمي بشارة- مصدر سبق ذكره- ص170/169.

ومن أجل الإسهام في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري. لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية.

غازي الصوراني

2 / نوفمبر / 2011

وعد بلفور: قراءة سياسية تاريخية وراهنة

تمهيد:

تأتي الذكرى (94) لوعد بلفور في ظروف اشتعال الانتفاضات الشعبية العفوية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والبحرين والأردن وغيرها من البلدان على جدول التغيير القادم ، المحمول بكثير من التفاؤل وكثير من الغموض، الذي يصل إلى درجة التشاؤم الناجم عن غياب تأثير القوى الديمقراطية الثورية المنظمة في تحديد وتوجيه الانتفاضات ، صوب القطيعة مع العلاقات الرأسمالية التابعة والارثية من ناحية، وصوب القطيعة مع التخلف والتبعية للنظام الامبريالي وحليفه الصهيوني من ناحية ثانية، في مقابل تزايد تأثير القوى اليمينية عموماً وقوى الإسلام السياسي والسلفيين خصوصاً، الأمر الذي يثير كل دواعي القلق بالمعنى الموضوعي من المشهد القادم ما بعد سقوط أنظمة الاستبداد ، ما يعني من وجهة نظري أن هناك امكانيات -تملك العديد من المقومات- لاعادة تشكيل بلدان النظام العربي في إطار أشكال جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي بما في ذلك العلاقة التطبيعية مع دولة العدو الإسرائيلي تحت يافطة ما يسمى بالليبرالية أو الديمقراطية السياسية الشكلية ، من خلال القوى المؤثرة ، الجيش ، الإخوان المسلمين ، القبائل كما هو حال ليبيا واليمن ، الإسلام السياسي والقوى الليبرالية الارثية -كما هو الحال في مصر وسوريا- بحكم ارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياسات والمشاريع الأمريكية والإسرائيلية ، ومن هنا لا أستطيع أن اطلق على ما يجري في بلدان العرب ، ثورة، بل اسميها مجازاً انتفاضة أو حالة ثورية لا انكر دورها في خلق واشتقاق عملية تغييرية في النظام العربي ، لم تحقق حتى اللحظة سوى تغيير طربوش النظام (مبارك، قذافي، زين العابدين ، علي صالح ، وغيره على الطريق) دون أن تنجح في تحقيق أهدافها الاجتماعية السياسية والاقتصادية فيما يتعلق بتطبيق مفهوم الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي ، أو فيما يتعلق بتطبيق مفاهيم الحداثة والتنوير وفصل الدين عن الدولة وحقوق المواطنة وتحديد كل من الحد الأدنى والأعلى للدخل وفق قواعد العدالة الاجتماعية، ودون أن تحقق أي من أهدافها السياسية الخاصة بإلغاء معاهدة كامب ديفيد أو المطالبة بطرد القواعد العسكرية الأمريكية وإلغاء التبعية للسياسات الأمريكية، والأدهى -كما قلت - أن القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة في هذه البلدان (وأقصد بذلك الجيش ورجال الأعمال والكومبرادور والقوى الليبرالية والإخوان المسلمين والتيارات السلفية ورموز القبائل -التي أعيد إحياءها من جديد-) لا تعترض على الاتفاقات المعقودة ولا تسعى إلى إلغاء العلاقة مع الولايات المتحدة ، بل على العكس تحرص كل هذه القوى ، خاصة الإخوان المسلمين على تكريس العلاقة ، وهو أمر غير مستغرب عبر قراءتنا لدورها السياسي ومصالحها الطبقية ، وهو دور مرتبط بوظيفتها الخاصة، الذي الخصة في احتجاز تطور الشعوب العربية ، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، وابقاء

حالة التخلف والتبعية للغرب الرأسمالي حفاظاً على مصالحه في بلادنا ، إذ أن هذه القوى الطبقية والتيارات الدينية كانت وستظل حريصة على إعاقة الثورة وتعطيل أو تبهيت الصراع الطبقي بشعارات طوباوية غيبية، وهي بالتالي تعمل دوماً على إرجاع مسيرة الثورة الشعبية إلى الوراء، فهي ضد التنوير وضد الحداثة وضد الديمقراطية وضد الصراع الطبقي ، انطلاقاً من ارتباطاتها التاريخية بالإقطاع والأنظمة الملكية والبورجوازية التابعة بكل أنواعها ، ما يؤكد استعدادها لمهادنة الامبريالية والتعاطي معها ، وذلك هو مغزى وهدف وعد بلفور الذي جاء انعكاساً لمقتضيات المصالح الرأسمالية في بداية القرن العشرين، ومن ثم تسخير الأوهام الدينية التوراتية -التي تفتقر لأي أساس تاريخي - في خدمة تلك المقتضيات والمصالح.

وتأكيداً لهذه الحقائق لابد لعودة سريعة للتاريخ الذي يؤكد أن ما يسمى بأرض الميعاد أو المسألة اليهودية أو الحركة الصهيونية ، لم يكن سوى ذريعة استخدامية لتكريس مصالح النظام الاستعماري البريطاني في بلادنا الذي امتد وجوده حتى عام 1957 ، حيث تولت الولايات المتحدة الأمريكية -منذ ذلك العام- قيادة النظام الرأسمالي في صيغته الامبريالية المعولمة ، عبر استخدام نفس الذرائع التوراتية والأفكار الصهيونية العنصرية رغم كل حقائق التاريخ التي تؤكد على انقطاع الصلة بين فلسطين واليهود منذ عام 135 ميلادية ، ما يعني أن ما يسمى بـ "العودة اليهودية" إلى بلادنا فلسطين، ليست عودة توراتية أو تلمودية دينية، وإنما هي "عودة" إلى فلسطين خططت لها ووفرت مقوماتها الانظمة الرأسمالية الاستعمارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، عبر دعمها للحركة الصهيونية التي استطاع روادها انضاج العامل الذاتي "اليهودي" الذي توفرت لديه كافة عناصر الدافعية وآليات العمل والتنظيم لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية، في مقابل ضعف وهشاشة العامل الذاتي، على الصعيدين الفلسطيني والعربي آنذاك (وما زال على حاله حتى اللحظة) الذي اقتصر في رفضه لوعد بلفور والحركة الصهيونية على شعارات عامة عجزت عن تأطير نفسها ضمن عمل منظم ومأسس ، بسبب تعمق مظاهر التخلف في ظل الهيمنة العثمانية من جهة وبسبب الطبيعة المهادنة للشرائح الطبقية من اشباه الاقطاعيين والقمم العشائرية من جهة ثانية ، الأمر الذي كان عاملاً أساسياً مهد لنجاح المشروع الاستعماري الصهيوني، ولم يكن ممكناً لأوهام "العودة التوراتية" أن تتحقق دون ذلك.

ففي كتابه "موجز التاريخ" يقول المؤرخ البريطاني "ج . هـ . ويلز" "كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيًا ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم". يؤكد على ذلك المسار التاريخي لأصحاب الديانة اليهودية منذ أن طردهم "هادران" من فلسطين عام 135م حتى نهاية القرن التاسع عشر - حوالي 1750 عام - لم يعرف التاريخ أية دلائل أو مؤشرات جدية لحركة أو تجمع سياسي يهودي يسعى إلى إقامة دولة إسرائيل ، وظلت هذه المسألة محصورة ضمن الرؤية الدينية التي تخلى عنها عدد كبير من اليهود إبان عصر النهضة وبداية عصر الرأسمالية ومصالحها الإستراتيجية التي اقتضت تأطير أو صياغة الفكرة السياسية لما أسموه "الوطن القومي" لليهود .

هكذا يتوجب تحليل "وعد بلفور" ومنطلقاته إرتباطاً بمصالح ومقتضيات المصالح الاستعمارية الرأسمالية - بصورة رئيسية - التي تشكل الحقيقة الموضوعية والتاريخية التي لا بد من العودة إليها عند البحث في العوامل الرئيسية لقيام "دولة إسرائيل" وخاصة وعد بلفور، ثم سايكس بيكو، ثم الانتداب البريطاني على فلسطين ، ومن نافل القول إن "دولة إسرائيل" لم يكن ممكناً ظهورها على الخريطة دون هذا الانتداب.

واليوم ، وأمام حالة القلق الناجمة عن الامكانات المتاحة لدى قوى اليمين السياسي والديني ولدى قوى الثورة المضادة في ركوب الانتفاضات العفوية وتوجيهها وفقاً لمصالحها الطبقية، تأتي الذكرى الرابعة والتسعين لوعده بلفور في ظلال المشهد العربي الراهن المليء بالغموض والمخاطر جنباً إلى جنب مع طموحات الجماهير الشعبية التي انتفضت من أجل حريتها وانعتاقها وكرامتها تمهيداً لمشهد النصر القادم الذي سيعصف بوعده بلفور ودولته ومن ثم قيام دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية وحل المسألة اليهودية من خلالها .

لمحة تاريخية :

إن البلاد التي عرفت منذ القرن الخامس قبل الميلاد باسم فلسطين تشكل الجزء الجنوبي من بلاد الشام التي ارتبطت منذ فجر التاريخ ببلاد العراق ومصر والجزيرة العربية.

وعند ظهور المسيح اعتنق أعداد كبيرة من الكنعانيين الديانة الجديدة، وانضم معهم معظم من كان يعتنق اليهودية ، وظل هذا الوضع قائماً حتى الفتح الإسلامي وتسليم بيت المقدس (إيلياء) عام 638 ميلادية للخليفة عمر بن الخطاب وفقاً للعهد العمرية ، التي ورد فيها إعطاء كافة الحقوق للنصارى على ألا يقيم اليهود بينهم في فلسطين وبيت المقدس .

وفي العهد العربي الإسلامي تعاقب على حكمها بعد الخلفاء الراشدين، بني أمية، ثم بني العباس. ثم أغارت جيوش أوروبا تحت اسم الصليبيين عام 1095 ميلادية ، وبقي الأمر على هذا الحال حتى طرد الصليبيين من بلاد الشام عام 1291 ، حيث ظلت تحت حكم المماليك حتى مجيء القوات العثمانية بقيادة سليم الأول عام 1516م، بعد معركة "مرج دابق" في حلب .

وأصبحت بلاد الشام منذ ذلك التاريخ ولاية عثمانية حتى الحرب العالمية الأولى، التي انتهت بهزيمة الإمبراطورية العثمانية، وبداية عهد جديد من السيطرة الاستعمارية البريطانية الفرنسية في وطننا العربي، وبداية تطبيق تجزئة وتفكيك الوطن العربي في ضوء اتفاق سايكس بيكو، ثم إصدار وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917م الذي جاء انسجاماً مع نشاط الحركة الصهيونية من ناحية ومع مصالح الرأسمالية الغربية في بلادنا من ناحية ثانية.

وفي عام 1922م بدأت مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين، والتعاون المشترك مع الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية لإقامة الدولة الصهيونية على أرض وطننا فلسطين، التي تم إعلانها يوم 15 أيار 1948م .

يقول المفكر الراحل الدكتور جمال حمدان في كتابه "اليهود أنثروبولوجيا"، "إن إسرائيل استعمار سكاني مبني على نقل السكان من الخارج إلى فلسطين"، فاليهود هم بالدرجة الأولى جزء من الظاهرة الاستعمارية-الاستيطانية الاحلالية العامة، ومع هذا فثمة ملامح خاصة فريدة لهم: العودة اليهودية إلى فلسطين ليست عودة توراتية أو تلمودية أو دينية وإنما هي "عودة" إلى فلسطين بالاغتصاب وهو غزو وعدوان غريب لا عودة أبناء قدامى، إنه استعمار لا شبهة فيه بالمعنى العلمي الصارم، يشكل جسماً غريباً دخيلاً مفروضاً على الوجود العربي. فهم ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى بل جماع ومتحف حي لكل أخلاط الأجناس في العالم .

وعده بلفور ... الحقائق التاريخية :

من هو بلفور؟ : للتعريف بتلك الشخصية الكريهة في الوعي الفلسطيني: وُلد آرثر جيمس بلفور سنة 1848 في ويتنغهام، أكمل دراساته العليا في كلية إيتون وجامعة كمبردج بإنجلترا. ورئيساً لوزراء بريطانيا من عام 1902 - 1905 .

وقد أعجب بلفور بشخصية الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان الذي التقاه عام 1906، فتعامل مع الصهيونية باعتبارها قوة تستطيع أن تقوم بوظيفتها في حماية المصالح الاستعمارية ، والتأثير في السياسة الخارجية الدولية. وحين تولى بلفور منصب وزارة الخارجية في حكومة لويد جورج في الفترة من 1916 إلى 1919؛ أصدر أثناء تلك الفترة وعده المعروف بـ وعد بلفور سنة 1917 انطلاقاً من تلك الرؤية . وكانت أول زيارة للفور إلى فلسطين سنة 1925، حينما شارك في افتتاح الجامعة العبرية.

إن هذا الوعد كان السبب المباشر في كل مآسي الشعب الفلسطيني، وكما قال أحدهم : "وعد بلفور أسس لمأساة القرن". فقد كانت الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية البريطانية عام 1917 إلى اللورد روتشيلد ، والتي عرفت فيما بعد باسم وعد بلفور، تعتبر أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على تراب فلسطين..، وقد قطعت فيها الحكومة البريطانية تعهداً بإقامة دولة لليهود في فلسطين، وكانت سبباً رئيسياً لهجرة اليهود واستجلابهم إلى فلسطين من جميع أنحاء العالم.

بتاريخ 1919/1/3 تم توقيع ما عرف بـ "اتفاقية فيصل -وايزمن" حول فلسطين التي نصت على :
يحب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين أقصى النوايا الحسنة ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الأصول في بلد كل منهما.
يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
ثم جاء صك الانتداب البريطاني على فلسطين 1922/9/29 ليؤكد على أن تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي.

المنطلقات السياسية للحركة الصهيونية وفق رؤية النظام الرأسمالي :

في عام 1818 دعا الرئيس الأميركي جون آدامز إلى استعادة اليهود لفلسطين وإقامة حكومة مستقلة لهم.
في عام 1839 أصدر بالمرستون الذي شغل منصب وزير الخارجية ورئاسة الوزراء في بريطانيا تعليمات إلى القنصل البريطاني في القدس وليام يونغ بمنح اليهود في فلسطين الحماية البريطانية لضمان سلامتهم وصيانة ممتلكاتهم وأموالهم.

أثناء عقد مؤتمر الدول الأوروبية في لندن عام 1840 قدم اللورد شافتسبري مشروعاً إلى بالمرستون سماه مشروع "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" داعياً إلى أن تتبنى لندن إعادة اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة خاصة بهم ومحذراً من أنه لو تقاعست بريطانيا عن تنفيذ هذا المشروع، فإن هناك احتمالاً كبيراً لتنفيذه على يد دولة أخرى كروسيا مثلاً. وتبنى بالمرستون خلال المؤتمر مشروعاً يهدف إلى "خلق كومونولث يهودي في النصف الجنوبي من سورية، أي فوق المساحة التي شغلتها فلسطين التوراتية".

في عام 1844 ألف البرلمان الانكليزي لجنة "اعادة أمة اليهود إلى فلسطين"، وفي العام نفسه تألفت في لندن "الجمعية البريطانية والأجنبية للعمل في سبيل إرجاع الأمة اليهودية إلى فلسطين". وألح رئيسها القس كريباس على الحكومة البريطانية كي تبادر للحصول على فلسطين كلها من الفرات إلى النيل ومن المتوسط إلى الصحراء.

وفي عام 1845 قدم إدوارد ميتفورد، الذي كان يعتبر من أخلص أنصار بالمرستون، مذكرة إلى الحكومة البريطانية يطلب فيها "إعادة توطين اليهود في فلسطين بأي ثمن، وإقامة دولة خاصة بهم تحت الحماية البريطانية".

وفي نهاية الستينات من القرن التاسع عشر بدأ الألمان إنشاء مستعمرات ألمانية في فلسطين أشرفت على تأسيس غالبيتها "جمعية الهيكل" الألمانية التي تأسست في القرن السابع عشر كحركة دينية إصلاحية في الكنيسة الانجيلية الألمانية.

في عام 1887 أسس بلايستون في شيكاغو منظمة "البعثة العبرية نيابة عن إسرائيل" لحض اليهود على الهجرة إلى فلسطين، ولا تزال هذه البعثة قائمة باسم الزمالة الأميركية المسيحية.

الأيديولوجية الصهيونية:

الصهيونية : أول من استعمل هذا المصطلح كان المفكر والكاتب اليهودي "نتان بيرنبويم" (1864-1937). وفي طبعة 2000 من الموسوعة البريطانية نقرأ تعريفا خطيرا للصهيونية ، بلغ في تزييفه للحقائق التاريخية، وخضوعه للرؤية الصهيونية، حد تسمية فلسطين بـ"أرض إسرائيل". بل تستخدم الموسوعة اللفظ العبري لتعميق هذا المعنى، مقدمة كل ذلك وكأنه من المسلمات التي لا خلاف عليها! حيث جاء في الموسوعة: "الصهيونية حركة يهودية قومية تستهدف إنشاء ودعم دولة لليهود في فلسطين "إرتز إسرائيل" (أرض إسرائيل بالعبرية). وهكذا نلاحظ أن الموسوعة في جملة واحدة تكرر أرض إسرائيل ثلاث مرات بترادف وتكرار!

وبناء على ما سبق يتضح أن التعريفات التي قدمتها الموسوعتان الفرنسية والبريطانية، تغيب على نحو مقصود الشعب الفلسطيني صاحب الأرض، الأمر الذي يؤكد خضوع أكبر الموسوعات الغربية للرؤية الصهيونية والقيام بدعاية لها.

تبلورت الفكرة الصهيونية السياسية المعاصرة التي ظهرت في القرن التاسع عشر في كتاب ثيودور هرتزل "الدولة اليهودية" الذي ظهر عام 1896.

إلا أن قيام هرتزل بالدعوة إلى عقد المؤتمر الأول العام 1897 في بازل - سويسرا عزز دوره باعتباره المؤسس الحقيقي للحركة الصهيونية فكراً وممارسة.

بعد مؤتمر بال بدأ الصندوق القومي اليهودي - الذي أسس في العام 1901 - و"الكيرين هاسود" (صندوق فلسطين)، وشركة تطوير أرض فلسطين، ومنظمات صهيونية أخرى بشراء المزيد من أراضي فلسطين وبالتحديد من ملاكي الأراضي الغائبين.

وفي عام 1882 كان في فلسطين ست مستوطنات يعمل فيها 400 فلاح، على 25.000 دونم، وقد كان في فلسطين قبل عام 1900 تسع عشرة مستعمرة صهيونية، وعند اندلاع الحرب الأولى كان في فلسطين 59 مستعمرة يهودية يسكنها 12.000 يهودي بالإضافة إلى 70.000 ألف آخرين في المدن الفلسطينية.

الدور البريطاني في منتصف القرن 19 و بداية القرن 20 :

لقد أخذ رئيس وزراء بريطانيا اللورد "بالمرستون" عن إمبراطور فرنسا "نابليون" وتعلم منه، ويمكن القول أن "بالمرستون" تبنى عام 1840 بالكامل رؤى "نابليون".

ان الوثائق البريطانية في تلك الفترة حافلة بالشواهد على تطور فكر رئيس وزراء بريطانيا حتى وصل إلى تحديد ثلاثة أهداف للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط.

إخراج "محمد علي" من سوريا لفك ضلعي الزاوية المصرية - السورية.

حصر "محمد علي" داخل الحدود المصرية وراء صحراء سيناء.

قبول وجهة النظر القائلة بفتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود.

ثم تجلت المحطة الرئيسية لهذا الدور في دعوة بريطانيا عام 1907 لعدد من الدول الأوروبية للمشاركة في مؤتمر لندن (المسمى مؤتمر كامبل بنرمان) بهدف مناقشة مستقبل البلاد العربية والشرق الأوسط .

وبالتوازي مع الاتصالات التي كانت تجري لإصدار هذا الوعد، كان يتم تبادل مراسلات الشريف حسين - مكماهون، وفي نفس الوقت تماماً، مفاوضات مع الأمير عبد العزيز آل سعود، وتعدّه بعكس ما تعد به الشريف حسين ، وفي هذا السياق أشير إلى أن "التحالف" الذي تشكل عقب الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا من ناحية وادواتها في المنطقة ، خاصة الشريف حسين والأمير (الملك فيما بعد) عبد العزيز ابن سعود جلب للعرب عامّةً وللفلسطينيين خاصة ، أكبر محنة واجهوها في تاريخهم الحديث .

بعد الحرب العالمية الثانية انتقلت مسؤولية قيادة معسكر الامبريالية إلى الولايات المتحدة .

وقد أدركت إسرائيل تماماً منذ نشأتها أن مصيرها منوط في كل لحظة بتمسكها بالتحالف العضوي مع الامبريالية فهي الذراع المسلح له ، قوة ردع للتحرك السريع عند اللزوم .

هكذا عبأت إسرائيل قواها عام 1956 . وهكذا تقرر حرب عام 1967 للتخلص من عبد الناصر . هكذا اجتاحت إسرائيل لبنان وضربت المقاومة في بيروت عام 1982 تنفيذا لخطة أمريكية (وكذلك الأمر بالنسبة لضرب المفاعل النووي في العراق والاعتداء على سوريا والتهديد بضرب إيران ... الخ) .

مقاومة الصهيونية والهجرة:

ناضلت الجماهير العربية ضد الهجرة وبيع الأرض، وأخذ التسامح في الاختفاء تدريجياً، وفي عام 1886 هاجم الفلاحون العرب المطرودون من قراهم المغتصبة ، مستعمرات الخضيرية وبتاح تكفا (ملبس). وبعد الهجرة الثانية 1904-1914 اشتدت مقاومة الفلسطينيين للحركة الصهيونية خاصة بعد أن طبقت هذه الحركة مبدأ "احتلال العمل" وهو شعار العمل العبري في شكله الجنيني.

فجر الحركة الوطنية:

المرحلة الأولى من 1918-1929 ، المرحلة الثانية من 1930-1939، الثالثة من 1940-1948. وهي كلها مراحل اتسمت عموماً بالضعف والسلبية نتيجة عجز القيادة الطبقية ورخاوتها السياسية ومصالحتها، رغم التضحيات الغالية التي قدمها الشعب الفلسطيني عموماً والفقراء من أبناء العمال والفلاحين خصوصاً. وفي المقابل لابد لي من أن أشير إلى تقدم الحركة الصهيونية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً (في الصناعة والزراعة) وعلمياً واجتماعياً وأمنياً ... إلخ.

هبة البراق:

كان وراء اتساع الملكية للحركة الصهيونية، كبار الملاك العرب، فقد اشترت الشركات الصهيونية حوالي 90% مما في حوزتها من الأراضي (حوالي 900 ألف دونم) منهم، وإن كان الفلاحون هم الذين تحملوا النتائج حيث أصبح 30% منهم بلا أرض.

لقد كانت هبة البراق _ في جوهرها _ وطنية ديمقراطية هدفها الأرض والحرية بالرغم من أن اسباب دينية هي التي أشعلتها، فكانت الشعارات الأساسية التي رفعتها الجماهير الفلسطينية: (1) إلغاء الانتداب ووعده بلفور، (2) الاستقلال الذاتي، (3) وقف بيع الأراضي، (4) وقف الهجرة.

الأحزاب الفلسطينية ما قبل 1948¹:

حزب الاستقلال العربي: تأسس في القدس 1932/8 : دعا الحزب إلى "إنشاء حركة وطنية خالصة على يد حزب سياسي استقلالي يكافح الاستعمار وما جره من نكبات" وكانت شعاراته "وقف بيع الأراضي، وقف الهجرة، استقلال فلسطين، والوحدة العربية". أوقف الحزب نشاطه بعد عام ونصف بسبب ضعفه التنظيمي واعتماده على الأمير فيصل، ولم يعتمد على الجماهير.

حزب الدفاع الوطني: تأسس في القدس في ديسمبر 1934 : كان هذا الحزب هو التعبير السياسي للثورة المضادة والتي كانت كتلتها الأساسية من كبار الملاك وكبار التجار .

الحزب العربي الفلسطيني: تأسس في القدس 1935/4/24 : كان المفتي هو الأب الروحي لهذا الحزب، مما جعل أكثرية الجماهير الفلسطينية تلتف حوله. (بشكل عفوي). عبر الحزب عن الاتجاه الإصلاحية في الحركة الوطنية، المعبر عن الكتلة الكبيرة من كبار الملاك.

حزب الإصلاح: تأسس في القدس 1935/6/18 : تضمن برنامج الحزب: استقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية، والسعي عند الحكومة بعقد معاهدة بين العرب والإنجليز على غرار المعاهدة العرقية والإنجليزية، ومقاومة الوطن القومي اليهودي، ووقف الهجرة وبيع الأراضي، ومطالبة الحكومة بتأسيس الحكم الذاتي.

حزب الكتلة الوطنية: تأسس في نابلس 1935/10/4: اعتبر الحزب هدفاً له "السعي إلى استقلال فلسطين التام والمحافظة على عروبتها ضمن الوحدة العربية.

الحزب الشيوعي الفلسطيني : تأسس عام 1919 بقرار من الكومنتيرن ، وكانت قيادته في معظمها من "اليساريين " الصهاينة ، اتخذوا موقفاً مضاداً لهبة البراق بوصفها "حركة راع" ، الأمر الذي إضطر الكومنتيرن توجيه نقده الحاد للحزب وطلب منه باتخاذ الخطوات السريعة لتعريبه ، حيث اعتبر الكومنتيرن "أن انتفاضة آب 1929 محطة تاريخية مهمة في تاريخ البلاد" ، لكن تعاطف الحزب مع الحركة الصهيونية اضطر الاعضاء العرب الخروج منه وتشكيل عصابة التحرر الوطني عام 1943 بقيادة المناضل الشيوعي فؤاد نصار الذي ساهم مع رفاقه في النضال الوطني اثناء ثورة 1936 حتى عام النكبة 1948 ، حيث انتقل إلى الاردن ، وقام بتأسيس الحزب الشيوعي الأردني مع عدد من رفاقه هناك .

حركة الإخوان المسلمين : تعتبر سنة 1943 البداية الحقيقية لقيام تنظيم "الإخوان المسلمين" الفلسطينيين، في مدينة القدس باسم "جمعية المكارم" ، إلا أن تأسيس أول فرع رسمي لـ "الإخوان" في فلسطين كان في غزة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1946، برئاسة الشيخ عمر صوان وعضوية الحاج ظافر الشوا والحاج صادق المزيني والشيخ عبدالله القيشاوي وآخرين.

¹ المصدر : كتاب تاريخ كفاح الشعب الفلسطيني حتى عام 1948 - عبد القادر ياسين - الطبعة الاولى - بيروت - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث 1975 .

حركة القسام: استوعب القائد القومي الشيخ عز الدين القسام خبرات ودروس هبة البراق، التي بينت له أنه لا يمكن إحرار النصر بدون:- وحدة أداة الثورة - إقامة تنظيم ثوري محكم - تعبئة وتنظيم الجماهير - التخطيط العلمي في العمل الثوري، فشرع في بناء الخلايا السرية.

وبحلول عام 1935 شعر القسام بحسه الثوري أن الظروف قد نضجت بما يتيح له خوض غمار الكفاح المسلح ضد الانتداب والصهيونية .

لقد أثر القسام - بعد فشله في اجتذاب المفتي - أن يفجر الثورة المسلحة بدونه، وخرج مع 24 من رفاقه في النصف الأول من نوفمبر 1935 إلى قضاء جينين للحض على الثورة وتدريب الفلاحين وتشكيل ما يعرف اليوم "بالبؤرة الثورية" .

وفي مساء 18 نوفمبر 1935 تحركت حملة مسلحة تقدر بحوالي 500 جندي بريطاني وطوقت المنطقة ، وأخذت الحملة تضيق الخناق على القسام ورفاقه القابعين في حرش يعبد.، واستمرت المعركة من الفجر حتى التاسعة من صباح 19/11/1935 وأسفرت عن استشهاد القسام واثنين من رفاقه

أما قادة الحركة الوطنية فقد أرسلوا برقيات تقليدية تنعي الشهيد وقاطعوا الجنازة. فتحت الحركة أمام الجماهير الباب لانتزاع المبادرة من القادة التقليديين، فنشبت ثورة 1936 بمبادرة شعبية خالصة وبمعزل عن القيادة التقليدية.

دروس الحركة: لقد تركت حركة القسام كثيراً من العبر الكفاحية أهمها: كانت المبادرة الأولى في ظل الانتداب لخوض الكفاح المسلح بمعزل عن القيادة الرجعية، وقد حفزت الجماهير وأبانت له الطريق.

كشفت حوار الحركة الوطنية شبه الإقطاعية. فتحت الحركة أمام الجماهير الباب لانتزاع المبادرة من القادة التقليديين، فنشبت ثورة 1936 بمبادرة شعبية خالصة وبمعزل عن القيادة التقليدية، وإن كانت تلك القيادة قد نجحت في تطويق واحتواء الثورة في وقت لاحق.

أشعل القسام حركته في الوقت الذي كانت فيه الجماهير لا تزال ملتفة حول المفتي والقيادات الإقطاعية، ولم تأخذ الحركة فرصتها، زمنياً، لتجميع الجماهير ولفها حولها، فكان أن أصابت ضربة الاستعمار قلب التنظيم القسامي.

فرضت اعتبارات الأمن على القسام، وقف تنظيمه على النخبة، مما أدى إلى ضيق حجم التنظيم. أما الخطأ العسكري الرئيسي الذي وقع فيه القسام، فكان حصره نشاطه السياسي والتنظيمي في منطقة واحدة هي شمال فلسطين، وفي بدئه الانتفاضة المسلحة في قضاء جينين، مما سهل على الاستعمار الإجهاد عليه ومنعه وصول شرارتها إلى بقية المناطق ولكن إلى حين.

ومهما يكن من أمر، فإن انتفاضة القسام كانت المقدمة، بل والبداية الحقيقية لثورة 1936،

خبرات ثورة 1936¹:

كانت قيادة الحركة الوطنية (اللجنة العربية العليا) هي الوتر الرخو في قيثاره الثورة.

¹ المصدر السابق .

انعدم انضباط الثورة، ولم ترتبط بقيادة مركزية، حتى أنه وصل الأمر إلى انعدام التنسيق بين قادة المناطق وقادة الفصائل.

ساد الثورة غموض فكري، فلا تحديد لأي من معسكري الثورة أو معسكر الاعتداء، وهذا نتيجة طبيعية لانفجارها إلى برنامج سياسي واضح.

لم تلعب الطبقة العاملة دور بارز في هذه الثورة نتيجة ضعفها وانفصالها إلى حد كبير عن تنظيمها السياسي. تجاهلت قيادة الحركة الوطنية ضرورة الاستجابة لاحتياجات المرحلة النضالية الجديدة ووضع برنامج اجتماعي للثورة.

انزلت الثورة إلى ممارسة الاغتيال السياسي، وهو سلاح ذو حدين إذ سرعان ما تلقفته الثورة المضادة وممارسته ضد الوطنيين وألصقت تلك الأعمال بالثوار مما أدى إلى عزل الثورة جماهيرياً.

وقعت الثورة في خطأ استراتيجي جسيم، في المجال العسكري إذ كانت تخوض مع القوات البريطانية معارك مواجهة مما أعطى الفرصة لطائراتهم ودباباتهم لاستخدامها ضد الثوار، وكان الخطأ الثاني احتلال المدن في وقت كان التوازن العسكري لصالح الاستعمار والصهيونية.

أخيراً درس الهام وهو: ضرورة التحالف مع القوى الوطنية العربية والعالمية وذلك بالتلاحم مع يسارها والعمل على كسب وسطها والحذر من يمينها.

وأمام تفاقم أزمة الاستعمار البريطاني، أحال قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة، التي ناقشتها في مايو 1947 ثم أوفدت لجنة من الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها القاضي بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود في سبتمبر 1947.

الحرب:

" أقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة مشروع التقسيم، في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 بأغلبية 33 صوتاً ضد 13 وامتناع عشر دول عن التصويت من بينها بريطانيا، ولذا دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة، وسرعان ما نشبت الصدامات بين المواطنين العرب وبين المستوطنين اليهود، وأعاد العرب تشكيل "اللجان القومية" وقاموا بتكوين فصائل المقاتلين من عرب فلسطين عرفت باسم "الجهاد المقدس" وترأسها عبد القادر الحسيني، ثم دخل جيش الإنقاذ المكون من متطوعين من البلدان العربية إلى فلسطين بقيادة فوزي القاوقجي!!، وفي مواجهة التسليح الحديث للصهيونية كان العرب يتسلحون ببنادق قديمة، محدودة العدد، وشحيحة الذخائر، إلا أن الفلسطينيين نجحوا في الحفاظ على أغلب مدنها وقراهم، إلى أن دخلت جيوش الدول العربية فلسطين في 15 أيار (مايو) 1948 وهو تاريخ انسحاب القوات البريطانية من كل فلسطين وسارعت الجيوش العربية وخاصة الجيشان المصري والأردني بانتزاع الأسلحة من المقاتلين الفلسطينيين بل واعتقلت القوات الأردنية بعض هؤلاء المقاتلين لتفسيح المجال لمخططات وأطماع المالك عبد الله، تلك التي كانت تباركها الحركة الصهيونية ¹ ... وكانت النكبة الأولى التي لم تستطيع أن تدفع بشعبنا صوب الاستسلام أو اليأس على العكس من ذلك، واصل نضاله من أجل الحرية وحق العودة عبر إتحاقه في صفوف الأحزاب الوطنية والقومية والأممية والدينية التي نشأت بعد النكبة ... حتى عام 1965

¹ المصدر السابق .

ونشأة حركة أبطال العودة وحركة فتح ، ثم قرار تأسيس م.ت.ف عام 1966 إطاراً وطنياً جامعاً لأبناء شعبنا ... ثم جاءت هزيمة النظام العربي في حزيران 67 وبرز دور النضال الفلسطيني عبر فصائل المقاومة التي انتشرت وتوسعت في صفوف الشعب الفلسطيني طوال المراحل من 1967- إلى أيلول 1970 في الاردن ، ثم في لبنان منذ عام 1970- 1982 ، ثم مرحلة شتات المقاومة واغترابها بين اليمن وتونس والجزائر وليبيا وسوريا، وصولاً إلى الانتفاضة الأولى نهاية عام 1987 حتى اتفاقية أوسلو 1993، وهي الاتفاقية الأخطر في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني كله، حيث شكلت الأساس الموضوعي لكل ما جرى من إنهيارات وكوارث في مسار القضية الوطنية الفلسطينية وثوابتها . فقد ألغت هذه الاتفاقية كل مظاهر الصراع مع العدو عبر اعتراف م.ت.ف بدولته وها هو شعبنا الفلسطيني يتحمل مرارتها بعد أن فشلت في تحقيق الحد الأدنى من تطلعات شعبنا في اقامة دولته المستقلة التي باتت اليوم نوعاً من الوهم وها نحن في المرحلة الراهنة نعيش نكبة اقصى وأمر من نكبة 48 عبر الصراعات المتصلة بين حركتي فتح وحماس التي كرس انقسام الشعب الواحد في غزة والضفة الغربية ، بمثل ما كرس حالة من الاحباط والقلق واليأس في اوساط شعبنا في كل اماكن تواجده ، وهي حالة حققت للعدو الإسرائيلي أهدافاً لم يكن قادراً على تحقيقها بدباته وطائراته وقنابله طوال العقود الطويلة الماضية .

المشروع الصهيوني و المسألة الفلسطينية من جديد:

ما جرى خلال العقود الماضية أضاع الرؤية حول المشروع الصهيوني كما حول المسألة الفلسطينية. فإذا كانت السنوات منذ 1948 إلى سنة 1973 هي سنوات الحلم بتحرير فلسطين، سواء عن طريق الجيوش العربية ، أو عبر المقاومة الفلسطينية ، فإن السنوات التي تلت حرب أكتوبر سنة 1973 عبّرت عن انقلاب التصور، و تغيير ليس الاستراتيجية فقط بل أولاً تغيير الرؤية. و لقد تأسس هذا الانقلاب انطلاقاً من القبول بالوجود الصهيوني و الاعتراف به .بمعنى أن النظام الإقليمي العربي (و بضمنه منظمة التحرير الفلسطينية) أقرّ بالوجود الصهيوني و أقرّ التعامل معه بصفته حقيقة واقعة.

فقد توضّح خلال مسار " السلام" بأن " التكوين الصهيوني" يرفض ما رفضه منذ سنة 1948، و المستند إلى قرار التقسيم، و الداعي لقيام دولتين: يهودية و فلسطينية. و أنه يعتبر أن كل فلسطين هي " إسرائيل"، و أنه لا زال يعتبر بأن المشكلة التي تحتاج إلى حلّ هي مشكلة " الوجود البشري" الفلسطيني الذي يؤسّس لانقلاب ديموغرافي خطر يجب تجاوزه.

وفي هذا الوضع تكون «مفاوضات السلام» ضرباً من القبول بالاحتلال، والتنازل له، ومن ثم الضياع في متاهات البحث عن حل ما، لإيجاد سلطة هزيلة لا حول لها .

وهكذا أصبح سقف التفاوض محدوداً بمفهوم الحكم الذاتي، أو الدويلة ناقصة السيادة، على ما يمكن أن يتنازل عنه العدو الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو تكريس مبدأ الفصل بينهما عبر ما يسمى بـ "خيار دولة أو إمارة غزة"، وهي كلها "حلول" محكومة - في اللحظة الراهنة من اختلال موازين القوى - بمنطق الهيمنة الامبريالية/الصهيونية ولاءاته الخمسة التالية : لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، فالمسألة بحسب التصور الصهيوني أن الأرض هي أرض يهودية والتصرف بها انطلاقاً من ذلك، الأمر الذي يجعل الحكم الذاتي هو الشكل الأقصى للسلطة الفلسطينية في إطار دولة يهودية تسيطر على كل فلسطين .

وفي هذا السياق ، لابد من التنبيه إلى أن خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، عبر حل الدولتين، وفق شروط العدو الاسرائيلي ، هو حل أقرب إلى الوهم في ظل ميزان القوى المختل راهاً، ولا يشكل حلاً أو هدفاً مرحلياً ، وانما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة - تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى الى مسح وتقزيم هذا المفهوم واخراجه على صورة "حكم ذاتي موسع" او "دولة مؤقتة، مفتتة ، ناقصة السيادة" او تقاسم وظيفي او أي مسمى اخر لا يتناقض مع الشروط الاسرائيلية الامريكية، ما يعني بالنسبة لكل القوى الوطنية الفلسطينية تأكيد التزامها بالثوابت الوطنية والحقوق التاريخية.

لهذا كله ليس مهماً من الذي يمتلك الشرعية -فهذه كذبة كبيرة- بل المهم كيف نخرج من "الرمال المتحركة" التي غرقنا فيها؟ اذ أن مسارنا السياسي والمجتمعي يسير نحو كارثة، فقد أصبحت غزة منفصلة عن الضفة الغربية سياسياً، ويبدو أن الحلول لكل منهما مختلفة، حيث ليس أمام رئيس السلطة وحكومته سوى القبول بتطبيق شروط ما يسمى بالرباعية أو خارطة الطريق وتعديلاتها .

ولذلك فإن، استمرار القطيعة أو الصراع بين التنظيمين الرئيسيين فتح وحماس، لن تفضي بهما وبالشعب والأرض والقضية سوى إلى إنتاج القطيعة الجغرافية والسياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذا السياق نقول: أن أقصر السبل إلى إسقاط حق تقرير المصير الوطني (للشعب العربي الفلسطيني) هو تمكين تلك القطيعة الجغرافية السياسية (والنفسية) من النفاذ والرسوخ في كل مكوناته السياسية والمجتمعية بما يفتح الباب مشرعاً أمام عوامل الاستسلام واليأس من ناحية وتكريس الهيمنة الأمريكية الصهيونية ليس على فلسطين فحسب بل على كافة بلدان الوطن العربي من خلال انظمتها التابعة من ناحية ثانية.

الآن في هذه اللحظة يبدو الوضع الفلسطيني أنه في أفق مسدود، كما تبدو الأفكار التي طُرحت خلال العقود الثلاث الماضية وكأنها هباء. و أصبح الحل المطروح (تدريجياً) مذاك و القائم على أساس الدولة المستقلة، موضوع في صيرورة التلاشي. الأمر الذي يفرض إعادة بناء التصور حول المسألة الفلسطينية برمتها.

فالمسألة بحسب التصور الصهيوني تتمثل في أن أرض فلسطين كلها هي " الدولة اليهودية" ، إنها أرض إسرائيل التاريخية. لكن المشكلة التي تحتاج إلى حل هي " الكم" العربي الذي يستمر في التواجد و التوالد في فلسطين، و الذي يمكن أن يوجد حالة من الإختلال الديموغرافي يمكن أن تطيح بالطابع اليهودي للدولة، لهذا يجب شطب مسألة عودة اللاجئين بدمجهم في المناطق التي يعيشون فيها، أو تهجيرهم إلى دول أجنبية أبدت استعداداً لذلك.

إذن إن حل المسألة الفلسطينية في دولتين " يهودية" و فلسطينية ذات سيادة كاملة على أرضها ومواردها مستحيل، و حلها في إطار دولة واحدة هي إسرائيل مستحيل كذلك، لأن الرؤية الصهيونية المهيمنة تنطلق من تكريس الطابع اليهودي للدولة.

لكن، أين موقع الكيان الصهيوني في الاستراتيجية الأمريكية؟. وماذا تريد الولايات المتحدة من هذه المنطقة؟ . ان تأثير السياسة الإمبريالية على الدور الصهيوني، يفوق تأثيرها في أية بقعة أخرى، لأن أساس وجود واستمرار الكيان الصهيوني، يعتمد على الدعم الإمبريالي له.

هذه المسألة تفرض التعامل مع الأصل (أي الدول الإمبريالية) كما مع الفرع (أي الوجود الصهيوني) أولاً، فهما معاً يعملان من أجل تدمير واقع العرب و تدمير مطامحهم.

وبالتالي تفرض هذه المسألة ثانياً، أن نؤسس تصوراتنا انطلاقاً من مطامحنا، كقوى ديمقراطية ويسارية، في رفض وإزاحة أنظمة الاستبداد والتبعية وفق اسس ومنطلقات التنوير والحداثة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية لتحقيق

اهداف الثورة الوطنية والقومية التحررية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية . وأن نعي أن الصراع ضد الوجود الصهيوني هو جزء من ذلك.

إننا هنا نأخذ كونه المشروع الصهيوني جزءاً من المشروع الإمبريالي ، والأمريكي تحديداً ، وأن احتلال فلسطين هو جزء من السياسة الإمبريالية للهيمنة على العرب ، وبهذا فلا يمكن أن ينظر إلى فلسطين إلا كأرض عربية محتلة. هذا يقود - كما يقول الصديق سلامة كيلة - إلى التأكيد على ضرورة إعادة البحث في المشروع الصهيوني من حيث طبيعته و علاقته بالرأسمالية العالمية، و بالمسألة اليهودية، و كذلك بوضع العرب في النظام الإمبريالي العالمي.

و هنا نشير إلى أن المسألة الفلسطينية هي - من هذه الزاوية - مسألة عربية، و أن الوجود الصهيوني مؤسس لكي يكون معنياً بالوضع العربي، و فلسطين هي مرتكز (و لنقل قاعدة) من أجل ذلك، الأمر الذي يجعل الحل محدد في الإطار العربي، انطلاقاً من حقائق الصراع العربي الإسرائيلي الراهنة ، التي أكدت دون أي لبس أن الإمبريالية لا تعتمد في سيطرتها على المنطقة على إسرائيل وحدها ، فلها ذراعان ، ثانيهما هو أنظمة الاستبداد و الرجعية العربية .

وبالتالي فإن الدعوة إلى " توحيد " الجبهة ضد العدو الصهيوني على صعيد نظم الحكم إنما هي - في أحسن الفروض - تعبير عن بلاهة او انتهازية سياسية او مثالية يستحيل تحقيقها .

فالمشكلة إذا لن تجد حلاً إلا من خلال علاج - ولو تدريجي - أسباب ضعف جبهة الشعوب . وأعنى هنا علاج أسباب هذا الضعف العضوي من مختلف أوجهه السياسية والإيديولوجية .

وفي الميدان الأيدلوجي ، نرى أن إحياء محتوى شعبي تقدمي وديمقراطي للقومية العربية إنما هو أيضاً شرط لا زل لا احتمال هذا التبلور .

والى أن تتوافر هذه الشروط تدريجياً - خاصة في ظروف الانتفاضات العربية راهنا - سوف يستمر الصراع كما هو، بالتالي فمهما طال واستمر الحديث عن التفاوض من أجل السلام - فلن يكون في ذلك سوى تكريساً للهيمنة والسيطرة الأمريكية الإسرائيلية باسم أوهايم " السلام " أو الحلول المحسومة لدويلة قابلة للحياة أو توسيعاً للحكم الذاتي أو روابط قوي ... الخ ، ما يعني أن إدارة هذه المعركة من صميم مسئولية جميع شعوب المنطقة وفي طليعتها شعبنا الفلسطيني.

المسألة هنا تتعلق بمشروع الهيمنة و السيطرة على العرب هو المشروع الإمبريالي الصهيوني. و هذا التحديد أساسى في وعي طبيعة الصراع كما في تحديد الحل الممكن. حيث سوف ترتبط المسألة الفلسطينية حكماً بالمشروع القومي الديمقراطي العربي، مشروع الاستقلال و التوحيد و التطور و الحداثة.

انطلاقاً من كل ذلك يمكن أن يصاغ حل يقوم على أساس العمل من أجل أن تكون فلسطين الديمقراطية جزءاً من دولة عربية ديمقراطية موحدة، عبر نضال شعبي عربي يكون الشعب الفلسطيني في طليعته .

إن التزام القوى الماركسية في فلسطين بهذا التوجه ، يفرض على كافة الماركسيين المعنيين بمستقبل القضية الفلسطينية وبمصير الوطن العربي، و بهزيمة الرأسمالية و القوى الإمبريالية، و بتحقيق التطور و الحداثة. مزيداً من التفاعل و الحوار من أجل إعادة بناء التصورات الماركسية، و إعادة الاعتبار للحلم الاشتراكي. و كذلك البحث الجاد في الواقع العربي من أجل بلورة المشروع القومي الديمقراطي، مشروع التحرر والاستقلال و الوحدة القومية و التطور و الديمقراطية و الحداثة.

كل ذلك يفرض أن يفتح الحوار و البحث، من أجل أن تتقاطع الرؤى، و يتبلور ما يمكن أن يشكّل أساساً لحركة تغييرٍ ماركسية جديدة. إننا معنيون بمواجهة الحرب الإمبريالية الأميركية، وركيزتها المتمثلة في الدولة الصهيونية ، و كذلك مواجهة نهب الأنظمة الرأسمالية التابعة و إستبداديتها. معبرين عن روح الطبقات الشعبية و عن حلمها في التطور و الحياة الكريمة و المساواة.

لم يعد ممكناً إستمرار الوضع الراهن للحركة الماركسية العربية، و لم يعد مقبولاً إستمرار هذا الوضع، خصوصاً أننا نشهد إنهيار الحركة السياسية العربية كلها، و نهوض الحركة الأصولية – في مشهد الاسلام السياسي الذي بدأ في التبلور على اثر الانتفاضات العربية – كبديل عنها ، حيث أنه يقدم الماضي كحلّ للمستقبل من خلال الحلول المحافظة في المستوى الإجتماعي، و عبر تكريس الاقتصاد ألرعي بديلاً عن الاقتصاد المنتج، و السلطة المركزية او اعادة انتاج الاستبداد بديلاً عن الديمقراطية. و لتبدو أنها المقاوم ل " الإمبريالية " و للاحتلال. و لاشك في أنها تقوم بذلك، لكن من منطلق سلفي و على أسس دينية، و من أجل تحقيق انتصار ديني و تكوين محافظ.

لهذا يجب أن يعود للسيار دوره الحقيقي، و أن تعود الماركسية منهجية تحفر في الواقع، و تؤسس لتجاوزه نحو المستقبل، ولن يتم تحقيق ذلك الدور المنشود إذا لم يقطع اليسار ارتباطاته أو علاقاته الانتهازية، السياسية والوظيفية المصلحية بالقيادة البرجوازية وسلطتها وأنظمتها ، وان يمتلك الوضع الثوري والوعي المطلوب بالنظرية والواقع لتفعيل شعار التحرر الوطني والديمقراطي من خلال الممارسة الثورية في مقاومة الاحتلال ، جنباً إلى جنب مع مسار النضال الديمقراطي الداخلي ضد كل أنظمة الاستبداد وممارساتها .

هذا الدور للسيار و للماركسية، هو الذي يفتح الأفق لحماية وتحقيق أهداف الانتفاضات الشعبية العربية وبلورة وتكريس مبادئ وأسس الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية القادرة على تجاوز التخلف و التجزئة و التبعية والاستبداد، كمدخل صوب بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

غازي الصوراني

2011/11/12

هواجس المشهد العربي ما بعد الانتفاضات

في ظروف اشتعال الانتفاضات الشعبية العفوية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والبحرين والأردن وغيرها من البلدان على جدول التغيير القادم ، وعلى الرغم من التفاعل بالمستقبل ، الا ان اللحظة الراهنة محمولة بكثير من الغموض، الذي يصل إلى درجة كبيرة من تشاؤم العقل الناجم عن غياب تأثير القوى الديمقراطية الثورية المنظمة القادرة وحدها على تحديد وتوجيه الانتفاضات ، صوب القطيعة مع العلاقات الرأسمالية التابعة والارثة من ناحية، وصوب القطيعة مع التخلف والتبعية للنظام الامبريالي وحليفه الصهيوني من ناحية ثانية، في مقابل تزايد تأثير القوى اليمينية عموماً وقوى الإسلام السياسي والسلفيين خصوصاً، الأمر الذي يثير كل دواعي القلق بالمعنى الموضوعي من المشهد القادم ما بعد سقوط أنظمة الاستبداد ، ما يعني من وجهة نظري أن هناك امكانيات –تملك العديد من المقومات- لاعادة تشكيل بلدان النظام العربي في إطار أشكال جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي بما في ذلك العلاقة التطبيعية مع دولة العدو الإسرائيلي تحت يافطة ما يسمى بالليبرالية أو

الديمقراطية السياسية الشكلية ، من خلال القوى المؤثرة ، الجيش ، الإخوان المسلمين ، القبائل كما هو حال ليبيا واليمن ، الإسلام السياسي والقوى الليبرالية الرثة وبقيّة قوى الثورة المضادة -كما هو الحال في مصر وسوريا- بحكم ارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياسات والمشاريع الأمريكية والإسرائيلية ، ومن هنا لا أستطيع أن اطلق على ما يجري في بلدان العرب ، ثورة، بل اسميها مجازاً انتفاضة أو حالة ثورية لا انكر دورها في خلق واشتقاق عملية تغييرية في النظام العربي ، لم تحقق حتى اللحظة سوى تغيير طربوش النظام (مبارك، قذافي، زين العابدين ، علي صالح ، وغيره على الطريق) دون أن تنجح في تحقيق أهدافها الاجتماعية السياسية والاقتصادية فيما يتعلق بتطبيق مفهوم الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي ، أو فيما يتعلق بتطبيق مفاهيم الحداثة والتنوير وفصل الدين عن الدولة وحقوق المواطنة وتحديد كل من الحد الأدنى والأعلى للدخل وفق قواعد العدالة الاجتماعية، ودون أن تحقق أي من أهدافها السياسية الخاصة بإلغاء معاهدة كامب ديفيد أو المطالبة بطرد القواعد العسكرية الأمريكية وإلغاء التبعية للسياسات الأمريكية، وكل ذلك بسبب حالة السبات او الهشاشة والتفكك وغياب الرؤية والارادة لدى معظم احزاب اليسار والديمقراطيين الثوريين العرب ... فهل من صحوّة قبل اسدال الستار عليكم ???

غازي الصوراني

14 /11/2011

حول الثقافة ودور المثقف العضوي

سأبدأ حديثي بتناول سريع لجوهر متغيرات عصر العولمة وأثره على الثقافة، إذ ليس من السهل على أي باحث أو مثقف أو مفكر في هذا العصر أن يضع مفهوماً محدداً للثقافة، فهو عصر تنهوى فيه كثير من النظم والأفكار والقواعد المعرفية لحساب رباعية "البيانات والمعلومات والمعارف والحكمة" التي باتت محدداً رئيساً لعصرنا، بسبب هذا التطور المتسارع للعلوم وتكنولوجيا المعلومات وعلوم الفضاء والهندسة الوراثية وهندسة النانو والميكروبيولوجي ، إلى جانب تطور العلوم الحديثة في اللغة، والاجتماع، والانثربولوجيا ، والتاريخ والجغرافيا البشرية والاقتصاد، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، التي اختزلت الزمان والمكان، فأصبحت المعلومات والمال ورؤوس المال تنتقل في زمن حقيقي، مخترقاً الحدود والسموات، ما يستدعي من المثقف العربي، التأمل والتفكير ومتابعة المستجدات النوعية التي ستدفع إلى بلورة مفهوم جديد للمعرفة، صاعداً وثورياً وديمقراطياً بلا حدود أو ضوابط، بعد أن أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع.

فقد باتت السيطرة الرأسمالية المعولمة على العالم تهدد كل مناطق الأطراف عموماً وبلداننا العربية خصوصاً التي تعيش اليوم حالة من الانتفاضات العفوية والمتغيرات التي تحمل في طياتها الكثير من بذور القلق وتشاؤم العقل بسبب هذا الضعف المريع للمثقف العضوي الديمقراطي الثوري عموماً واليساري على وجه التخصيص من جهة وبسبب قوة تأثير القوى اليمينية بمختلف اطيافها السياسية والدينية من جهة ثانية، بحيث يمكن ان يحمل المشهد الانتفاضي العفوي الراهن - في احشائه - جنبنا لثقافة خليط لمفاهيم الاسلام السياسي والليبرالية الرثة، تسعى إلى اعادة تشكيل ثقافة التخلف وتبرير الخضوع والتبعية و علاقات الاستغلال تحت مظلة هشة من الديمقراطية الشكلية

التي ستتيح -في حال نضوجها- إلى تحول المشهد الراهن ليصبح -خلال سنوات قليلة قادمة - خاضعاً لحركات الإسلام السياسي ومشروعها القائم على ثلاثة أعمدة هي:

أولاً: الاستخدام الامثل للديمقراطية الشكلية بوسائل وخطابات ديماغوجية وغيبية بما قد يمهّد لتجاوزها والغائها ،
ثانياً: إحلال خطاب إيديولوجي شمولي محلي (ينتهي إلى) خضوع شكلي لطقوس دينية لا غير (سمير امين). ثالثاً: قبول الانفتاح الكومبرادوري الشامل على الصعيد الاقتصادي ، اذ ليس هناك أي تناقض بين الاسلام السياسي والنظام الراسمالي العالمي.

وهنا أدعو إلى إعمال الفكر أو العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة ارتباطاً بالمشهد القادم أو المحتمل، وارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه ، وهنا يمكن القول أن الثقافة هي جملة ما يبدعه الإنسان والمجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الأخرى، المادية والروحية، من اجل استخدامها للإجابة على الأسئلة الكبرى للإسهام في حل مشكلات التقدم والتطور.

حول مفهوم المثقف :

نتفق على ان هذا المفهوم ليس مفهوماً مجرداً، وليس عنواناً او فرضية، بل هو ملخص منظومة فكرية مكتملة تحققت تاريخياً عبر الممارسة في مجتمع معين في مراحل تطوره المختلفة، وأدت أو أسهمت في تغيير العديد من الأنماط والأنظمة السياسية عبر دور فعال على مدار التاريخ البشري ، خاصة في عصر النهضة الأوروبية حيث لاحظنا الدور الاول والرئيسي للفلاسفة والمفكرين في نشر مبادئ العقلانية والتنوير والحداثة والثورة ... الخ وهذا ما يتوجب أن يمارسه -وبوعي- المثقف العربي الملتزم بقضايا العقلانية والتقدم والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية في بلادنا. أما بالنسبة لاجتهادي المنحاز لشمولية مفهوم المثقف، فإن الشمولية التي أقصدها هنا لا تتناقض مع التعريفات التي عبر عنها مجموعة من المفكرين في تعريفهم للمثقف بأنه " هو الإنسان الذي يضع نظرة شاملة لتغيير المجتمع" أو هو المفكر المتميز المسلح بالبصيرة كما يقول ماكس فيبر، أو هو الذي يمتلك القدرة على النقد الاجتماعي والعلمي والسياسي أو هو المفكر المتخصص المنتج للمعرفة، وهي تعريفات عامة لا تحرص على تحديد الزاوية أو الموقع الذي ينطلق منه ذلك المثقف في ممارسة النقد الاجتماعي أو السياسي أو في صياغته للنظرة الشاملة للتغيير...والزاوية التي أقصدها هي الموقع الطبقي بالتحديد (عبر الالتزام التنظيمي بالحزب الماركسي) ، فهو الغاية والقاعدة المنتجة والمحددة لكل رؤية فكرية ثقافية أو لكل ممارسة نقدية

وفي ضوء ذلك تتجلى أهمية استخدام مفاهيم الحداثة و التنوير والعقلانية والثورة الديمقراطية، في مجابهة أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد وشرائحها البيروقراطية الكومبرادورية الحاكمة ، وفي مجابهة الجوانب السلبية لتراثنا، إذ لا يتولد مفهوم العقل من ماضوية أو جمود التراث بل من القطيعة المنهجية والمعرفية معه، وذلك شرط للعقل كعقلانية، فالعقل هنا، حسب هذا المفهوم، هو العقلانية التي تمثل مؤشراً ورمز المجتمع الحديث وليس غير ذلك.

بمعنى آخر، لا يكون العقل عقلانية، ولا يُجسّد في السلوك، إلا إذا انطلقنا من الفعل وخضعنا لمنطقه، من خلال عملية التجريد والتوضيح والتعقيل، لكي نتمكن من استبدال المنطق الموروث أو سلبياته المعرفية تحديداً التي تتمظهر وتتجلى منذ القرن الرابع عشر حيث تعيش المجتمعات العربية حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية أو ما اسميه التواصل المعرفي مع هذه المحطات السالبة في التراث القديم (خاصة بعد إزالة ابن رشد وابن خلدون والفارابي والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام) من جهة ومع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية القديمة من جهة ثانية، وهو تواصل حرصت عليه الطبقات الحاكمة في بلادنا بمختلف أشكالها وأنماطها

التاريخية والحديثة والمعاصرة حتى يومنا هذا، وهو حرص استهدف دوماً إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة من الناس في حالة من الجهل والتخلف بما يضمن استمرار مصالح الطبقات الحاكمة، -كما هو الحال في مساحة كبيرة من الانتفاضات العربية راهنا - وهنا تتبدى أهمية تفعيل واستنهاض دور المثقف في بلادنا لمجابهة وتغيير هذا الواقع، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة ، فالمثقف هو حامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي والمجتمعي الخاص بالكتلة التاريخية المَشَكَّلة من العمال والفلاحين الفقراء ، وهو "الداعية" "الاختصاصي" "المَحَرَّض" "صاحب الأيدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، أو قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباتاته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

لذلك أرى ضرورة الجمع بين المثقف حامل الرسالة، وبين المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً، بحكم تقاطع أو توحيد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف، والوظيفة النقدية هنا تتخطى التبشير أو الرسالة إلى التغيير وتجاوز الواقع...المهم الزاوية الطبقية التي ينطلق منها المثقف، وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادنا بصورة مريضة ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم بحيث باتت القيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والاستسلام والقيم الفردية الانانية والقيم الاستهلاكية التي أصبح لها منظورها ومشروعها الذين صنعتهم انساق وآلات سلطوية قديمة أو جديدة أو مستحدثة كما هو الحال في وضعنا العربي الراهن (انظروا الى دور "شيوخ" القبائل الاقزام في قطر والخليج والسعودية وغيرهم من العملاء المنتشرين في انظمة الحكم العربية.)

وهنا أود التأكيد - بلا كلل أو يأس - على أهمية انحياز المثقف الماركسي لمصالح وأهداف الطبقات الشعبية الفقيرة، فاما الاشتراكية او البربرية ، إذ أن هذا الانحياز الواعي للاشتراكية ، هو الأساس الأول في تحديد جوهر دور المثقف و ماهية موقفه السياسي، ورؤيته الفكرية أو الأيدولوجية وفق ما يتطابق مع تطلعات الطبقات الشعبية وأهدافها المستقبلية ، الأمر الذي يفرض -كضرورة تاريخية راهنة ومستقبلية - أن تبادر قوى وأحزاب اليسار لإعادة بناء أحزابها او بناء احزاب ماركسية ثورية جديدة ، كمدخل وحيد لاستعادة دورها وقيادتها لحركة التحرر الوطني والقومي الديمقراطي من أجل تجاوز وتغيير هذا الواقع المهزوم صوب مستقبل النهوض القومي والتحرر والوحدة والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية.

غازي الصوراني

21/11/2011

في احدى الندوات سألني احد الحضور عن رأيي في عبارة الاسترشاد بالمنهج المادي الجدلي بدون تبني النظرية الماركسية .. وأجبتة بقولي ... انني ارفض مضمون هذا السؤال ..فالماركسية عندي هي منهجية تحفر في الواقع الاجتماعي او الطبقي ، والاقتصادي والسياسي والثقافي ، وتؤسس لتجاوز كل مظاهر التبعية والتخلف والفقر وكل اشكال الاستغلال والاضطهاد،لتحقيق الاشتراكية كهدف استراتيجي .. بمثل ما تؤسس وتفعّل النضال الطبقي والوطني والقومي التحرري والديمقراطي من خلال الحزب الثوري الحامل لأفكارها وتطبيقه لهذه الافكار على واقعه او مجتمعه

بكل مكوناته (السياسية والاجتماعية والطبقية والاقتصادية والثقافية ... الخ..) ما يعني ان الالتزام الواعي بالماركسية في صيرورتها المتطورة المتجددة من ناحية وفي توجيهه وتسخير افكارها في خدمة الواقع المعاش وخصوصية مكوناته من ناحية ثانية هو الشرط الاول للاسترشاد الذي يصبح في هذه الحالة تجسيدا للالتزام الواعي ولصيقا به.. وفي حال تغيب الالتزام الواعي بالماركسية فلا يمكن في هذه الحالة استخدام المنهج الجدلي الا عبر اساليب انتهازية .. اذ لا يمكن موضوعيا الحديث عن المنهج الجدلي بدون الماركسية .. لان الهروب من الماركسية باسم المنهج الجدلي خطوة تؤثر على نزعة مرتدة عما تحمله هذه النظرية من مضامين ثورية ، كما تؤثر على درجات من الهبوط السياسي اليميني وعلى نزعة انتهازية او ليبرالية هابطة تسعى الى الخروج من التراث الماركسي كله .. بهذا المعنى انا مع الاسترشاد اذا كان من منطلق الوعي بالماركسية والانحياز عمليا لمقتضياتها وتطبيقاتها المنهجية...

غازي الصوراني

14/11/2011

على المفكرين والمثقفين الحدائين العرب ان يبادروا الى مراكمة المزيد من الجهد / الانتاج المعرفي على طريق مراجعة مسار الثقافة العربية ، كي تعود للاهتمام بالأسئلة التنويرية النهضوية والديمقراطية الكبرى، وتقوم بإعادة إنتاج مفاهيمها بأسلوب ومنظور جديدين بالتفاعل الجدلي مع التطورات الفلسفية الراهنة في مسار الحضارة البشرية عموما والحضارة الغربية خصوصا في القرن الحادي والعشرين، حيث أن هذه التطورات دفعت نحو ظهور اتجاهات فلسفية جديدة توصل لمعرفة فلسفية متنوعة وجديدة، وهنا بالضبط أمل من مثقفينا التقدميين العرب متابعة هذه العملية المعرفية المتطورة المتجددة ، خاصة فيما يتعلق بالفلسفة الماركسية لكي يمارسوا بالفعل ابداعهم الفكري في سياق تطوير وتجدد الفلسفة الماركسية ، انطلاقاً من الوعي بأنها فلسفة المستقبل (في ضوء التطورات الراهنة سواء التكنولوجيا أو الإعلامية، وبدون القطيعة مع تراث ماركس وانجلز ولوكاتش ومدرسة فرنكفورت وغيرهم ، وبالتواصل مع فلاسفة بارزين أمثال "جيل دولوز" وأدجار موران، وميشيل فوكو والتوسير وريدا وهابرماس وجورج لابيكا .. وغيرهم، من ناحية، وبدون القطيعة أيضاً مع كبار رواد الفلسفة المثالية والفكر الراسمالي والبرجماتي في عصر النهضة وما تلاه أمثال (بيكون، مونتسكيو وفولتير وروسو وكانط وهيغل وشوبنهاور واوجست كونت وسبنسر ووليم جيمس وكيركجورد وياسبرز وسارتر هوسرل، هايدغر..) كنوع من التأسيس الفلسفي، الذي يمكن استخدامه نظرياً ومنهجياً في تطوير واقعنا العربي.

غازي الصوراني

2011/11/26

في الذكرى الرابعة والأربعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. مزيداً من النهوض في قراءتنا لوثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة ... منذ المؤتمر الأول عام 1968 حتى المؤتمر السادس عام 2000 ، تتجلى أهمية استرجاع وقراءة تلك الوثائق للتأكيد على مبادئ الجبهة من جديد كمرتكزات أساسية تؤكد لنا أن الطريق تبدأ من فهمنا " .. بأن شرطاً أساسياً من شروط النجاح هو الرؤية الواضحة للأمور ، والرؤية الواضحة

للعُدو ، والرؤية الواضحة لقوى الثورة ، وعلى ضوء هذه الرؤية تتحدد إستراتيجية المعركة، وبدونها يكون العمل الوطني مرتجلاً ، وأن جدية التصدي للتحالف الامبريالي مقياس لجدية التصدي للكيان الصهيوني..".

وإننا إذ نجدد إيماننا ووعينا العميق بهذه الرؤية نؤكد أيضاً -وبالرغم من كل مرارة اللحظة الراهنة- أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هذا الحزب الذي ترعرع في أوساط الجماهير الشعبية وضم في صفوفه الكثيرين من خيرة أبنائها وطلانتها، كان وما زال خير معبر عن طموحاتها وأهدافها عبر تضحياته ومعاناته في مسيرته الطويلة التي خاض المناضلون تحت رايته -وما زالوا- دون فتور ولا كلل جميع المعارك الوطنية التي قام وسيقوم بها أبناء شعبنا في سبيل حريتهم واستقلالهم وكرامتهم وخبزهم .

رفاق وأصدقاء الحكيم وأبو علي مصطفى وغسان كنفاني ووديع حداد وأحمد سعادات وكل مناضلي الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية وشهداءها وجرحاها وأسراها... أقول ... في حكايا الثورة قصّة ملحمة وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع أبنائكم وأحفادكم .. حكاية لمسيرة سنيانة ما زالت على قيد حياة القضية والنضال الوطني والقومي والأممي، رافضة لعصر الانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي والعالمي في هذه المرحلة .. وبإصرارها العنيد عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين، تسهم بدورها الطبيعي الثوري في مسيرة النضال التحرري الوطني والقومي الديمقراطي الثوري في إطاره الأممي والإنساني.... اقرؤوها في وجوه وعيون الفقراء، وعلى جبين المستضعفين وثياب اللاجئين في المخيم .. وفي عقول وقلوب كوادِر وقواعد الجبهة المتمسكين بوعي بهويتها ... فكراً ماركسياً ومنهجاً علمياً وعلمانياً تقدماً واشتراكياً لا يعرف لون الحياء ... منحازة دوما لمن هم "تحت" كانهياز ناجي لفقراء الأرض وملحها .. تتفن كل لهجات الجماهير المسحوقة وتناضل من أجل تحررها وانعتاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين بكل ألوانه وأشكاله ...

إنَّ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ومنذ تأسيسها في الحادي عشر من ديسمبر/67 قد ربطت صيرورة النضال الوطني بمستقبل النضال القومي التقدمي للحركة الثورية على المستويين العربي والأممي ، إيماناً بالأفكار الوطنية والقومية والأممية التوحيدية ، التي ضحى في سبيلها آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين والمناضلين من رفاقنا عبر مسيرتهم الثورية التي تواصلت مع انطلاقة الجبهة وهامهم أبناء الجبهة من الرفاق والأنصار والأصدقاء .. يؤكدون اليوم لكل الشهداء الذين قضاوا ، وفانهم وعهدهم والتزامهم الثوري بالمبادئ والأهداف العظيمة التي انطلقت الجبهة في مسيرة النضال من أجل تحقيقها .

إن الجبهة الشعبية بما تمثله في اللحظة الراهنة والمستقبل ، وبما تمتلكه من مساحة كبيرة في قلوب وعقول وذاكرة شعبنا ، ستظل قوية بوطنية أعضائها وانتمائهم لأمتهم العربية وإخلاصهم والتزامهم بقضايا شعبهم ، وستظل أيضاً ، قوية باستنادها إلى هويتها الفكرية اليسارية ببعديها القومي والإنساني ، وإلى تطلعها وسعيها الدؤوب لبناء حزب متين وموحد الصفوف على مساحة الوطن كله، كما على مساحة المنافي والشتات... هذا الحزب الذي نما وكبر عبر النضال والتضحيات حتى أصبح اليوم منظمة وطنية عزيزة الجانب ، موفورة الاحترام ، وسيتعزز في المستقبل أيضاً ، كأداة فعالة لها وزنها وشأنها في نضالنا الوطني التحرري الديمقراطي ، مستندا إلى تأييد الجماهير الشعبية في كل الظروف، وفي كل الأوقات، في المسيرة النضالية لشعبنا العربي الفلسطيني من أجل الحرية والديمقراطية والانعقاد من كل أشكال الظلم الوطني والطبقي في آن واحد ، بما يدفعنا ، وباعتزاز وفخر كبيرين أن نقول بثقة إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين موضع الاحترام والإعجاب والأمل لدى عشرات الآلاف من المناضلين التقدميين الديمقراطيين في بلادنا وفي كل بلداننا العربية .

غازي الصوراني

2011/11/30

حول أزمة اليسار العربي

الأزمة مصطلح طبي يشير إلى المرحلة الحادة من صيرورة ما ، حيث يتأكد الشفاء ، أو الموت أو التأجيل ، وسؤالي هنا : هل سيكون في مقدور الماركسيين أن يتجاوزوا أزمة الماركسية الراهنة إلى جانب تجاوزهم لآزماتهم التنظيمية والسياسية ...؟ أترك الجواب لإرادة ووعي الشباب الماركسيين الديمقراطيين العرب ، شرط أن تظل الماركسية أو الثقافة النابعة من ماركس، حاضرة في محاولاتهم التعرف على الواقع المعاش ووعي كل مكوناته وتناقضاته السياسية والاجتماعية والطبقية والاقتصادية والثقافية ، بما يمكنهم من بلورة الرؤية السياسية المجتمعية الديمقراطية العلمانية المطلوبة في مشهد الانتفاضة الشعبية ، وفي المشاريع الرامية إلى تحويل هذا المشهد لينحرف صوب مصالح قوى الثورة المضادة أو قوى اليمين الكومبرادوري والإسلام السياسي ، لكن هذه الرؤية تشترط أن يتم النظر إلى الماركسية في تنوع اشكالها واتجاهاتها وفي تكاملها وتطورها وتجديدها الدائم مع مساهمات ثقافية أخرى من قلب واقعا العربي العام أو من قلب خصوصية كل بلد من البلدان العربية .

ماذا يمكن أن يعني ، باللموس ، هذا الكلام ؟ إنه يعني ان نتخلى عن النظرة العقائدية الجامدة إلى الماركسية ، وإعادة الاعتبار إلى جوهر " الديالكتيك التاريخي " والافتناع بأن التاريخ الذي لا نهاية له لا يسير دوما وبالضرورة على خط مستقيم صاعد ، وان الصراع الطبقي هو أحد العوامل الرئيسية المحركة له إلى جانب عوامل أخرى ، وان العلاقات المتبادلة التأثير بين البنية التحتية والبنية الفوقية - خاصة في اطار الانتفاضات الشعبية العربية والمتغيرات المتلاحقة سواء تلك المتعلقة بادوار العملاء الصغار في قطر والخليج والجزيرة العربية " السعودية " او في اطار انصياح وخضوع ما يسمى بالجامعة العربية لشروط النظام الامبريالي ، واخيرا بروز مشهد الاسلام السياسي الذي يتقاطع بمساحات مع السياسات والمصالح الرأسمالية المعولمة ولا يتناقض معها بالطبع ، وهي متغيرات اعقد بكثير مما نتصور ، نفترض موضوعيا صحة حقيقية ، نشطة وفعالة سياسيا ومجتمعيا لقوى واحزاب وحركات اليسار العربي تخرجه من ازماته الفكرية والسياسية ومن تشرذمه وتفككه التنظيمي ... فهل من مستجيب؟؟؟؟؟؟

غازي الصوراني

2011 / 12 / 3

خاطرة

مع تقديري للحوارات الجارية بين الفصائل الوطنية الفلسطينية والنظام المصري ، وهي حوارات لا أعول عليها ، انطلاقاً من قناعاتي بأن ثنائية فتح وحماس هي التي تحدد طبيعة ونتائج هذا الحوار بعد أن بات التوافق بينهما واضحاً بالنسبة لجوهر القضايا السياسية ، ما يعني أن الاختلاف بينهما ينحصر فقط على حصة كل منهما في السلطة والمصالح الفئوية ، دون أي تأثير ملموس لبقية الفصائل عموماً ، ولفصائل اليسار خصوصاً ، ما يعني أن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار التي طرحت خلال العقود الثلاث الماضية ، بعد أن بات الحل المطروح مذاك والقائم على أساس الدولة المستقلة ، أسيراً للشروط الأمريكية الإسرائيلية ، وبعد ان بات النظام العربي - قبل وبعد الانتفاضات الشعبية - في حالة - غير مسبقة - من العجز

والتخاذل عززت ضعف السلطة الفلسطينية وهبوطها واستعدادها لقبول أي رؤية أو موقف أو مبادرة مصرية أو قطرية أو سعودية بوهم الوصول إلى ما يسمى بالتسوية ، على الرغم من وعي أطراف السلطة وقيادة م.ت.ف وقيادة حماس ، بتفكك الأهداف الوطنية الكبرى وتراجعها لحساب "أهداف" ضيقة ومجزأة ، وفي ظل تجزئة الغاية جرى تفكيك أدوات النضال نفسها ، والتخلي عن عناصر القوة والمقاومة والبعد العربي وتكريس الانقسام المؤسسي والجغرافي بين الضفة والقطاع ، وما جرى من حصيلة أفقدت الواقع الفلسطيني أسلحته المعنوية وعزته بضمور الغاية وغيابها . إن إعادة تأسيس رؤيتنا للصراع ، وما يشبه إعادة التصميم لركائز قضيتنا الفلسطينية، وإعادة إنتاجها في الواقع الفلسطيني ، بكل مرتكزاته القومية والوطنية في الداخل والمنافي ، إنما يستهدف استعادة روح القضية من براثن الهبوط والانقسام الفلسطيني الداخلي من ناحية واستعادتها من براثن الهزيمة والخضوع العربي الرسمي من ناحية ثانية ، وبالتالي استعادة القوى والفصائل اليسارية الديمقراطية لدورها كمحدد رئيسي في صنع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والمطلبية بعيداً عن حالة التهميش أو اللاحق ضمن قافلة فتح وحماس والنظام العربي. إننا نطرح هذه الرؤية لكي نطلق من جديد حواراً شاملاً بمستويات فكرية وسياسية وتنظيمية إستراتيجية بين كافة قوى اليسار الماركسي العربي والفلسطيني، من أجل بلورة بديل تحرري وديمقراطي على المستويين الوطني والقومي ، يقطع مع النهج السائد وأدواته ومصالحه الطبقية ورواه السياسية الهابطة.

غازي الصوراني

2011/12/3

إن المعرفة بالنسبة لرفاقنا في الجبهة الشعبية لا تتوقف عند المعرفة الأولية التي تتشكل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب، بل علينا أن نحاول دوماً إدراك الأشياء، وكل الموجودات من حولنا سواء في المجتمع أو في الطبيعة والكون، إدراكاً عقلانياً يمكننا من فهم الأسباب التي تحول دون تطور مجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية وتقدمها، وصولاً إلى معرفة السبل الكفيلة بتجاوز هذا الواقع. وهنا تتجلى الأيديولوجيا بما هي مفهوم جراحي يستطيع الناس من خلالها أن يعوا حقيقة الصراع وأن يشتركوا في مباشرته. وبالتالي، فإن المعرفة التي ندعو إلى امتلاكها ووعياها هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز إلى العقل والتجربة، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقدسية الأفكار وجمودها، كمدخل لا بد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط. ونحن ندرك أن اعتماد العقل أداةً وحيدةً للتحليل، والعقلانية كمفهوماً يستند على المنهج العلمي الجدلي، سيدفع بفكرنا العربي صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تحليل الواقع والتحكم في صيرورة حركته.

غازي الصوراني

2011/12/12

تفكك الأفكار التوحيدية الوطنية

بسبب الانقسام وتراكماته منذ عام 2007 إلى اليوم ، تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الانقسام واستمرار الصراع

بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني-في الوطن والمنافي- بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوحدته السياسية والتفافه التاريخي منذ بداية القرن العشرين حول الاهداف الوطنية، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، بحيث يمكن الاستنتاج، بأن كل من حركتي فتح وحماس، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم، بصورة إكراهية، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفصاض الجماهيري عنها.

ذلك أن ما يجري هو شكل من أشكال الصراع السياسي والمجتمعي، المنهج والمحكوم بالطبع بأهداف ومصالح وبرامج انقسامية فئوية محددة، تسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني وبلورته في الصيغة المطلوبة وفق مقتضيات الصراع بين القطبين، (فتح وحماس) في إطار فسيفساء متناقضة، قد يفقد معها المشروع الوطني مرتكزاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ما سيدفع إلى تكريس نوعاً من تفكك الفكرة التوحيدية للجماعة السياسية الفلسطينية لحساب هوية الإسلام السياسي أو الخضوع لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية، حينئذ لن تكون هذه الهوية بديلاً للمشروع الوطني فحسب، بل "ستمثل" نهاياته لكي تبدأ بالسير في مشروعها، وهي إمكانية نزع أنها مستحيلة التحقق في فلسطين رهنأً إلا إذا استطاع تيار "الإسلام السياسي" أن يصبح مشهداً رئيسياً في بعض أو معظم بلداننا العربية، وهو أمر لا يمكن تحقيقه بدون التكيف مع السياسات الأمريكية.

إن حركات الإسلام السياسي انتقلت في هذه المرحلة من حالة التهميش، إلى حالة التأثير والفعل عبر استغلالها الامثل للمناخ الليبرالي الذي أنتجته الانتفاضات الشعبية، ليس لنشر منطلقاتها وآرائها فحسب، بل أيضاً لتمارس - بصورة مباشرة وغير مباشرة- نوعاً من الاستنفار لأدواتها الايديولوجية أو الفكرية الغيبية المنغلقة، في محاولة لمواجهة الفكر التنويري، الديمقراطي، العلماني التقدمي، الوطني والقومي، لتجعل من تهديم مفاهيم التنوير والعقلانية والحداثة والليبرالية والعلمانية والمواطنة والدولة المدنية والوحدة العربية والاشتراكية غايتها الأساسية الأولى، ومن ثم استخدام الدين السياسي، كأداة مصالحة مع الواقع المرير وأدواته الطبقية، الرأسمالية، الداخلية والخارجية، خاصة وأن هذه الحركات لا تتناقض أبداً مع النظام الرأسمالي بل تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ منه، ولكن بمنطلقات إسلامية عبر ما يسمى بـ"دولة الخلافة" أو "الأمة الإسلامية"، ووفق ما يسمى بـ"الاقتصاد الإسلامي" الذي لا يختلف في جوهره عن الاقتصاد الرأسمالي.

ما يعني أن القوى الديمقراطية واليسارية (القديمة والجديدة) تعيش منذ اللحظة في مرحلة هي ليست مرحلتها ولفترة قد تمتد لسنوات، الأمر الذي يفرض على هذه القوى مراجعة كل خطابها وأساليب ممارساتها وإعادة بناء تنظيماتها من خلال الحرص على الانتشار الفعال في أوساط جماهيرها، إذ أنه بدون هذا الشرط الأخير فلا مستقبل لها.

2011/12/14

صديقي العزيز غازي مرتجى ... ليس صحيحاً أن من رفع شعار الثورة في بلادنا قد تخطى عنها ، وليس صحيحاً أن حركتنا الثورية تتهاوى عند أول منعطف !!!

وسؤالي إليك يا صديقي ... هل يمكن القول أن القائد الراحل جورج حبش والشهيد أبو علي مصطفى والشهيد وديع حداد والشهداء مهدي عامل وفرج الله الحلو وحسين مروة وكذلك كبار المفكرين الثوريين أمثال محمود أمين العالم وفؤاد مرسي وشهدي عطه وسمير أمين وإلياس مرقص وإياسين الحافظ وجورج حاوي وسعد الله ونوس وهشام غصيب وسلامة كيلة وحمدة الهمامي، ومئات المثقفين الماركسيين والديمقراطيين والقوميين التقدميين العرب قد تخلوا عن أفكارهم الثورية ؟ .. أما عن حركتنا الثورية فهي لم تتهاوى عند أول منعطف كما تقول!! مع اقترابي بتراجعها وتفككها في المرحلة الحالية ، بسبب ازمتها الداخلية وبسبب الظروف الموضوعية والمتغيرات الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفياتي وأحادية العولمة الأمريكية والصهيونية وسيطرتها على مقدرات شعوبنا من خلال العملاء الصغار في الخليج والسعودية وغيرهما من البلدان العربية عبر الشرائح الكومبرادورية والبرجوازية الرثة .. وبالتالي فإن مستقبل شعوبنا العربية مرهون بإعادة إنتاج وبلورة مشروع النهضة الحداثي التقدمي الثوري والديمقراطي العربي.. ما يعني أن هذا المستقبل مرهون بدور الحركات الثورية الماركسية تحديداً في صنعه وبلورته .. مع تقديري لك.

غازي الصوراني

2011-12-16

هل انتهت الفلسفة ؟ سؤال اعتبره مدخلاً - ضمن مداخل عديدة - صوب خلق أو توليد أساليب جديدة للتفكير لم نتقنها بعد ، علاوة على أن السؤال هو في حد ذاته دعوة للتفكير، لكنه في الجوهر دعوة للتفكير في بنية المفاهيم الفلسفية الميتافيزيقية الرجعية السائدة، وصولاً إلى عتبات الرؤى الفلسفية العقلانية المتعددة، تمهيداً لوعي معرفي عقلائي جدلي يؤسس لأرضية فكرية نهضوية علمانية ديمقراطية ثورية يفتقد الى جوهرها ومدلولاتها - موضوعيا - كافة الأحزاب والقوى السياسية المعارضة التي تسعى إلى التغيير في لحظة موسومة بغياب الرؤى أو الأفكار التوحيدية التنويرية العقلانية على المستويين الوطني والقومي ، وهما مستويان مأزومان مهزومان كما هو حال أنظمتنا العربية، لذلك فإن هذه الأحزاب بحاجة الى مراجعة تراثها الفكري وخطابها المعرفي بمنهجية نقدية ، خاصة واننا بحاجة إلى العودة إلى الفلسفة العقلانية المادية وإنتاجها الحداثي والتنويري ومنهجها الجدلي التغييري لكي لا نمتلك المعرفة فحسب ، بل ايضا نؤسس ونطور ونراكم ادوات التغيير والفعل بدلاً من سؤال النهاية ، خاصة واننا في الظروف العربية الراهنة وما يمكن ان تفرزه من اشكال " جديدة " من التبعية والتخلف والاستبداد تحت مسمى الليبرالية او مسمى الاسلام السياسي ، قد نعيش حالة غير مسبوقة من الانحطاط بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، قد تحيل مجتعاتنا إلى إعادة انتاج مفهوم الرعية او الى نوع " معاصر " من تراث العبيد.... فهل من صحوه...

إذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية للفلسفة العقلانية والتنويرية في بلادنا العربية تعيش نوعاً من الأزمة الفكرية والجمود فمعنى ذلك أننا -عرب- نعيش الفراغ بعد أن اضعننا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة ، ونعاني من الاحتباس النظري والعلمي والتخلف في مستويات المعرفة العلمية والخلق والابداع، فسقطنا في الثرثرة واللغو الشكلي الميتافيزيقي دون أن نتقدم مجتمعاتنا العربية خطوة إلى الأمام على صعيد كسر التبعية والتخلف أو على صعيد ابداع المفاهيم الحديثة ، وإثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي مع اشراقات الكواكبي والافغاني ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وانطوان مارون وسلامة موسى وطه حسين وشبلي شميل ولطفي السيد... وما نحن اليوم نعود الى تخوم القرن الخامس عشر !!!؟؟؟؟

على أي حال .. مهما اختلفنا أو اتفقنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة يؤدي لا محالة إلى مفازمة أزمات أحزاب وفصائل اليسار إلى جانب حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو إلى الشك المطلق أي إلى فقدان اليقين في أي شيء (خاصة في الذهنية الشعبية العفوية) مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم ، إلا إذا توفرت القوى الثورية القادرة على ممارسة الحسم المعرفي العلمي ، والقادرة على المجابهة والتغيير بالمعنيين الثقافي والسياسي جنباً إلى جنب مع التغيير الاقتصادي للنمط الرأسمالي التابع والمشوه.

إن على احزاب وفصائل اليسار العربي أن تراجع مسارها، كي تعود للاهتمام بالأسئلة الكبرى، والاجابة عليها ومن ثم صياغة رؤيتها السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية الواضحة المعالم على طريق المستقبل .. الامر الذي يتطلب منها أن تقوم بإعادة إنتاج مفاهيمها بأسلوب ومنظور جديدين بالتفاعل الجدلي مع التطورات الفلسفية منذ ديكارت وكانط وهيجل وفيورباخ وسبينوزا وديدرو وبابيف ومونتسكيو وفولتير وجان جاك روسو وكارل ماركس والفلسفة المادية الجدلية والثورة البلشفية ومدرسة فرنكفورت وصولاً الى لوكاتش والتوسير وهابرماس وهوبسبوم وجورج لابيكا وسمير امين والياس مرقص وياسين الحافظ ومحمود امين العالم وفؤاد مرسي واحمد صادق سعد وصادق العظم وحسين مروة ونصر ابو زيد والجابري وهادي العلوي وسعيد بن سعيد العلوي وعبدالله العروي وهشام غصيب وسلامة كيلة وقدي جميل وجورج طرابيشي وفواز طرابلسي وفيصل دراج ، حيث أن هذه التطورات ستدفع نحو ظهور اتجاه فلسفي مادي جدلي جديد يؤصل لمعرفة فلسفية موضوعية علمانية وديمقراطية ثورية، تأخذ في الاعتبار تطوير وتجدد الفلسفة الماركسية (انطلاقاً من الوعي بأنها فلسفة المستقبل) .. لكن ذلك كله يشترط خروج فصائل واحزاب العربي من ازماتها الفكرية والسياسية والتنظيمية المستعصية لكي تخوض معركتها السياسية والطبقية عبر التحامها في اوساط جماهيرها التي تنتظرها بشوق كبير تختلط فيه مشاعر الاحباط واليأس والامل في ظروف استفحال الهيمنة الامبريالية الصهيونية على مقدرات شعوبنا من ناحية وفي ظروف اعادة انتاج مظاهر التبعية والتخلف من ناحية ثانية ...لذلك فان مبادرة قوى اليسار العربي الى النقاط لحظة الانتفاضات الشعبية العفوية للجماهير العربية هي التي ستحدد ليس مستقبل اليسار فحسب بل مستقبل المشروع النهضوي والثورات الوطنية والقومية التحررية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية في الوطن العربي كله.

الشكل الأساسي للصراع الاجتماعي هو الصراع الطبقي ، فالطبقات تتحدد عن طريق المواضع التي تحتلها كل جماعة من ملكية قوى الإنتاج ووسائله ، ويسهم في تكوينها الوعي الذي يعتمد على الوجود، والصراع الذي يسهم في نضوج المصالح وبلورتها.

وهذا الصراع يفسر تفسيراً بنائياً فهو يرتبط بكل من البناء التحتي والبناء الفوقي ، فالأول يحدد مصدر الصراع بالتناقضات بين العلاقات الاجتماعية التي تحددها علاقات الإنتاج، والثاني يكسبه طابعاً سياسياً هو بالضرورة اجتماعي.

اما مظاهر وجود الصراع فتتحدد في تناقض المصالح الطبقية بين أطراف الصراع ، ووعي كل طرف بمصالحه (وخاصة وعي الجماهير الشعبية الفقيرة لمصالحها عبر الحزب)، وفي هذه الحالة تتركز الوظيفة الأساسية للصراع في استكمال مهمات الثورة من اجل تغيير النظام الاستغلالي وتغيير المجتمع (وليس الدولة) وإحلال تكوين اجتماعي - اقتصادي اشتراكي محل آخر رأسمالي تابع ورث وكومبرادوري طفيلي . فالصراع في جوهره نتيجة للتراكم الكمي للتناقضات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي ، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد كل اشكال الاستغلال و الاستبداد والتبعية والتخلف، فهو اذن صراع سياسي وطبقي ضد الطبقة الحاكمة المهيمنة على الدولة والتي تمثل التحالف الطبقي الكومبرادوري البيروقراطي والرجعي الذي لم يسقط بسقوط الرئيس وبالتالي لم يلمس شباب الثورة ومعهم الجماهير الشعبية الفقيرة - في تونس ومصر واليمن وغيرها من الدول على جدول الثورة - اية خطوات او متغيرات تؤكد على ان ثورتهم قد حققت بعض اهدافها ..لذلك كان طبيعياً وضروريا ان يستمروا في مواصلة ثورتهم ..وكان طبيعياً ايضا ان تمارس فلول الرئيس المخلوع وقوى الثورة المضادة القيام بابشع عمليات التخريب للمؤسسات الوطنية و تشويه ثورة الشباب والصاق وتلفيق التهم الباطلة لهم ..لكن التحام اهداف الثورة بجماهيرها الشعبية عبر احزابها الثورية اليسارية تحديدا كفيل بمزيد من انضواء جماهير الشباب والفقراء وكل المضطهدين في اتون الثورة وتحقيق اهدافها وانتصارها.

معايدة إلى مواطنينا المسيحيين، أخواتي وإخواني ورفاقي وأصدقائي...

أتقدم من كل الأخوات والأخوة المسيحيين المواطنين العرب الاقحاح ، بتهنئتهم بأعيادهم آملاً الارتقاء بالنشاط السياسي والاجتماعي في بلادنا لتكريس مفاهيم وآليات الديمقراطية على طريق إقامة الدولة المدنية الحديثة التي يتساوى فيها الجميع : المتدين وغير المتدين التي تبيح للجدلية الاجتماعية التاريخية ان تفعل مفعولها وتمارس دورها بشكل طبيعي وفق أسس وقواعد المواطنة بعيداً عن كل أشكال ومظاهر التعصب والطائفية والانغلاق الديني.. إذ ان مبادئ المواطنة والمساواة السياسية والمجتمعية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص، هي النقيض للمنطق

الطائفي الذي يسعى إلى تفكيك وتدمير الهوية الوطنية والقومية الجامعة لحساب منطق تراجمي يسعى إلى تقسيم المواطنين في المجتمع الواحد إلى مسيحي ومسلم وسني وشيعي وعلماني وغير متدين ... إلخ .

مما يعني أن أصحاب هذا المنطق التراجمي المتخلف يكرسون حالة احتجاز تطور ونهوض شعوبنا العربية لحساب مصالحهم الطبقية الأنانية الضيقة، وبهذا يخدمون -بوعي أو بدون وعي- مصالح التحالف الامبريالي الصهيوني .. لذلك أدعو كل وطني مخلص إلى مجابهة النعرات الطائفية، ورفع راية المواطنة التي تعني المساواة المطلقة وحرية الرأي والمعتقد، بعيداً عن صفات العرق أو الدين أو المذهب والطائفة والجنس، وكذلك رفع راية الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي ، لكي تصبح الديمقراطية المُعَبَّرَ الحقيقي عن الوطنية وعن الدولة أو المجتمع الحديث المتطلع نحو التحرر النهوض والتقدم ... وعند ذلك يمكن أن نهنئ أنفسنا قائلين : كل عام ومواطنينا من مختلف الأديان والعقائد موحدين في عملية البناء والنهوض الديمقراطي والتقدم.

كل عام ومواطنينا مسيحيين ومسلمين وعلمانيين بخير في -مجتمع يقوم على - الحرية ، يدرك كل مواطن فيه أن ما يهدد حرية أي فرد يمكن أن يهدد حرية الجميع .. بهذا الوعي الجمعي تتوفر لدينا كل إمكانيات مقاومة الاستبداد الداخلي ومقاومة التبعية ومقاومة التخلف والاستغلال و العدو الخارجي، والانتصار عليهم بامتلاكنا لمقومات التطور والنهوض السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي والثقافي .

وفي هذه المناسبة، نستعيد روح النهضة والاستنارة والرؤى العقلانية وحرية الرأي والمعتقد التي حكمت المفكرين والكتاب والمؤرخين و المثقفين والصحفيين والروائيين والشعراء والشهداء والمناضلين العرب المسيحيين باعتبارهم سكان البلاد الأصليين قبل الفتح العربي وباعتبارهم جزء من النسيج التاريخي والاجتماعي واللحمية الوطنية والقومية العربية ، قاموا بادوارهم الطليعية المتميزة في بلورة ونشر فكر النهضة والفكر القومي الوحدوي والفكر الاشتراكي ضد الاستعمار والحركة الصهيونية، وكان لهم إسهامهم البارز في الثورات العربية الحديثة والمعاصرة في فلسطين وكل اقطار الوطن العربي، نذكر منهم :

سلامة موسى - شبلي شميل - أنطوان مارون - جورج زيدان - نجيب الريحاني - جورج ودولت أبيض - جبران خليل جبران - ايليا أبو ماضي - نجيب عازوري - اديب اسحق - ابراهيم وناصيف اليازجي - مكرم عبيد - امين الريحاني - بطرس البستاني - فرح انطوان - جورج انطونيوس - ميخائيل نعيمة - سليم وبشاره نقلا - خليل السكاكيني - امين معلوف - يعقوب صروف - فارس نمر- عزت طنوس - عيسى نخلة - مي زيادة- قسطنطين زريق -ميشيل عفلق - انطوان سعادة- فرج الله الحلو- و فرنسيس المارش - اسكندر حبش - بترى طرزي - - حنا دهنه فرح- وديع وشفيق طرزي - موسى سابا - الأب ابراهيم عياد - حنا ميخائيل - جايل العرجا - كريم خلف - جورج شفيق عسل - فيروز -المخرج السينمائي يوسف شاهين - ر شدي سعيد - مجدي يعقوب - المطران المناضل هيلاريون كبوجي- الروائي حنامينا- إلياس مرقص - د.سمير أمين - ادوارد سعيد - جورج حبش - وديع حداد - نايف حواتمة - يعقوب زيادين - كمال ناصر -خضر طرزي - أميل حبيبي - المطران عطا الله حنا - عزمي بشارة - الكاينال ميشيل صباح - نقولا زيادة - اميل الغوري - توفيق طوبي - هشام غصيب - سلامة كلية - جورج طرابيشي- رمزي زكي - انطوان زحلان - غالب هلسا - الياس خوري- لويس عوض - فؤاد زكريا - غالي شكري -جورج حاوي - وليم نصار ... وغيرهم كثيرون جداً ... مع أصدق التهاني بالعام الجديد... آملاً أن يكون أقل سوءاً من الأعوام السابقة ... كل عام ومواطنينا المسيحيين وكل المواطنين في وطننا العربي بخير.

ان التنظيم أو الحزب هو، كما يقول "لوكاش"، شكل التوسط بين النظرية والممارسة، بين الهدف والعمل في سبيل الوصول إليه، وإذا كنا نتفق على صحة وموضوعية هذه المقولة، فإننا بالضرورة سندرك أي دور سلبي يلعبه غياب أو ضعف تأثير الأحزاب اليسارية الثورية عن ساحة الفعل والتأثير في مجرى الانتفاضات الشعبية العربية ، وخاصة استكمال النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بمضامينها الحداثيّة التقدمية ، والتطبيق الفعال لمفاهيم المواطنة والمساواة والتحرر وكسر والغاء التبعية والتخلف عبر المساهمة الواضحة والحاسمة في مجابهة واسقاط النظام المستبد أيا كان شكله - كمهمة أولى - ، وتوفير مقومات التنمية المستقلة في سياق التطبيق الفعال للديمقراطية بوجهيها السياسي والاجتماعي لتكريس مفهوم العدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية .

فإذا كانت المسألة التنظيمية مسألة أساسية، بوجه عام، من مسائل العمل الثوري، فإنها تأخذ أيضا في بلدان العالم الثالث وبلدان الوطن العربي أهمية خاصة في لحظات الانتفاضة الراهنة، فالحزب أو الجسد التنظيمي يمثل العامل الذاتي في التطور، في حين تشكل علاقات الإنتاج والوضع الاجتماعي _ الاقتصادي ما يمكن تسميته بالعامل الموضوعي، والحال إن أهمية العامل الذاتي في بلادنا كما في بلدان العالم الثالث المتخلف والتابع أو الضعيف التطور اقتصاديا تفوق أضعافا مضاعفة أهميته في بلدان الغرب المتطورة اقتصاديا، ففي بلادنا، ما زالت الطبقة العاملة هنا ضعيفة، هزيلة النمو، ولا تؤهلها شروطها الاقتصادية _ الاجتماعية الموضوعية لان تفرز عضواً حزبياً سياسياً الطليعي، كما أن استمرار بقاء الانماط الاقتصادية المتخلفة والقديمة - واقصد بذلك الانماط القبلية العشائرية والانماط شبه القطاعية الى جانب استئراء النزعات الطائفية - ادى ومازال يؤدي بالمسار التطوري لمجتمعاتنا العربية الى نوع من "الحمية الاقتصادية الوحيدة" هنا - اذا صح التعبير - هي حتمية الانتقال من النظام التابع ، المتخلف ، المستبد شبه الإقطاعي، شبه القبلي والعشائري، الكومبرادوري البيروقراطي (العسكري والمدني) إلى أشكال بدائية ووسطية من الرأسمالية الرثة، المرتبطة - بدرجات متفاوتة - وحيانا الخاضعة للامبريالية العالمية وشروطها، وهذا على وجه التحديد ما يعطي العامل الذاتي، الحزب الثوري، في فلسطين وكافة أقطار الوطن العربي، أهمية فائقة، فالمطلوب اذن من هذا الحزب أو الفصيل في هذه البلدان ان يعمل على بلورة رؤيته السياسية المجتمعية التنموية التي تميزه كيسار ماركسي ديمقراطي وثوري بعيدا عن اية تحالفات مع اليمين الليبرالي أو اليمين الديني ، وعليه ايضا أن ينتشر ويتوسع - بصورة يومية - في صفوف جماهير الفقراء والمضطهدين في المدن والقرى بما يمكنه من تفاعلهم وقبولهم بافكاره السياسية والطبقية التوحيدية النازمة لوحدة العمال والفلاحين الفقراء والكادحين، وان يخلق ويجسد دورهم القيادي جنباً الى جنب مع المثقف الحزبي أو العضوي ، وهي امكانية قابلة للتحقق على الرغم من ضعف وعيهم الطبقي، فليس المطلوب من الحزب أن يعرف كيف يستغل الشروط الموضوعية للانتقال إلى تطبيق مفاهيم الحداثة والمواطنة والعلمانية و مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية _ فمثل هذه الشروط ضعيفة جدا ، أو لا وجود لها في بنية الاقتصاد التابع أو المجتمع المتخلف _ وإنما على احزاب وفصائل اليسار أن تخلق هذه الشروط ،ذلك هو دورها وتلك هي رسالتها.

إذا كانت المسألة التنظيمية مسألة أساسية، بوجه عام، من مسائل العمل الثوري، فإنها تأخذ أيضا في بلدان العالم الثالث وبلدان الوطن العربي أهمية خاصة في لحظات الانتفاضة الراهنة، فالحزب أو الجسد التنظيمي يمثل العامل الذاتي في التطور، في حين تشكل علاقات الإنتاج والوضع الاجتماعي _ الاقتصادي ما يمكن تسميته بالعامل الموضوعي، والحال إن أهمية العامل الذاتي (الحزب) في بلادنا كما في بلدان العالم الثالث المتخلف والتابع أو الضعيف التطور اقتصاديا تفوق أضعافا مضاعفة أهميته في بلدان الغرب المتطورة اقتصاديا، ففي بلادنا، ما زالت الطبقة العاملة هنا ضعيفة، هزيلة النمو، ولا تؤهلها شروطها الاقتصادية _ الاجتماعية الموضوعية لان تفرز عضواً حزبها السياسي الطليعي، كما أن استمرار بقاء الانماط الاقتصادية المتخلفة والقديمة - واقصد بذلك الانماط القبلية العشائرية والانماط شبه القطاعية الى جانب استئراء النزعات الطائفية - ادى ومازال يؤدي بالمسار التطوري لمجتمعاتنا العربية الى نوع من "الحتمية الاقتصادية الوحيدة" هنا - اذا صح التعبير - هي حتمية الانتقال من النظام التابع ، المتخلف ، المستبد شبه الإقطاعي، شبه القبلي والعشائري، الكومبرادوري البيروقراطي (العسكري والمدني) إلى أشكال بدائية ووسطية من الرأسمالية الرثة، المرتبطة - بدرجات متفاوتة - واحيانا الخاضعة للامبريالية العالمية وشروطها، وهذا على وجه التحديد ما يعطي العامل الذاتي، الحزب الثوري، في فلسطين وكافة أقطار الوطن العربي، أهمية فائقة، فالمطلوب اذن من هذا الحزب او الفصيل في هذه البلدان ان يعمل على بلورة رؤيته السياسية المجتمعية التنموية التي تميزه كبسار ماركسي ديمقراطي وثوري بعيدا عن اية تحالفات مع اليمين الليبرالي او اليمين الديني ، وعليه ايضا أن ينتشر ويتوسع - بصورة يومية - في صفوف جماهير الفقراء والمضطهدين في المدن والقرى بما يمكنه من تفاعلهم وقبولهم بافكاره السياسية والطبقية التوحيدية النازمة لوحدة العمال والفلاحين الفقراء والكادحين، وان يخلق ويجسد دورهم القيادي -شبه الغائب او الضعيف او الهابط الانتهازي سياسيا وفكريا- جنبا الى جنب مع المثقف الحزبي او العضوي ، وهي امكانية قابلة للتحقق على الرغم من ضعف وعيهم الطبقي، فليس المطلوب من الحزب أن يعرف كيف يستغل الشروط الموضوعية للانتقال إلى تطبيق مفاهيم الحداثة والمواطنة والعلمانية و مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية _ فمثل هذه الشروط ضعيفة جدا ، أو لا وجود لها في بنية الاقتصاد العربي الطفيلي ، الريعي ، التابع أو المجتمع المتخلف _ وإنما على احزاب وفصائل اليسار الماركسي الثوري أن تخلق هذه الشروط ، باعتبارها ليس فحسب حاملا سياسيا للافكار بل ايضا حاملا اجتماعيا -مؤقتا- بديلا للطبقات الكادحة غير المتبلورة وغير الواعية لذاتها ولوجودها...ذلك هو دور و رسالة أحزاب اليسار الثوري المعنية بالثورة على الواقع الراهن وتغييره.

مع ظهور عصر العولمة أواخر القرن العشرين وظهور الفلسفات البنيوية والتفكيكية وما بعد الحداثة والليبرالية الجديدة إلى جانب انهيار المنظومة الاشتراكية وانتشار ظاهرة تفكك او ارتداد العديد من الاحزاب الشيوعية واليسارية. وفي هذا الجانب تحديدا ، لا بد لي من ان اشير الى ما يمكن تسميته بـ الحقيقة الفكرية المركزية لعصر العولمة

تتلخص في تزايد مضطرد ومتسارع للمعرفة بصورة غير مسبقة ، وهذه الزيادة في المعرفة ستجعل من ظهور نوع جديد من الفلسفة أمراً ممكناً ، وهذا لا يعني أبداً نهاية الفلسفة ، بل تطورها وتجديدها (او تعرضها - مؤقتاً - لنوع من فوضى الأفكار) بما يتوافق مع معطيات هذا العصر ويتخطاها إلى آفاق أكبر ، قد تؤدي إلى تراجع عصر الشك الاستيمولوجي أو نهايته لحساب اليقين الاستيمولوجي أو "الحياة الواقعية" للمعرفة في موازاة انتشار افكار وفلسفات ما يسمى " ما بعد الحداثة. "

وفي هذا السياق يمكن أن نفسر مفاهيم "ما بعد الحداثة" بأبعادها الميتافيزيقية نوعاً من الشك المعاصر إذا صح التعبير ، إلى جانب فروع داعمه مثل "التفكيك" و"ما بعد البنيوية" وبعض تنويعات أو انحرافات البرجماتية صوب الميتافيزيقا والعنصرية والليبرالية الجديدة(كما نلاحظ عند ما يسمى بالمحافظين الجدد) .. فإذا كنا نعني بالحداثة فترة العقلانية والذكاء الممنهج التي بدأت مع عصر النهضة ثم عصر الأنوار وهي صيرورة لا نهاية لها ، إذن نحن اليوم لسنا في عصر "ما بعد الحداثة" ، بل يمكن القول أننا في عصر "ما بعد الشك" أو عصر اليقين المعرفي بالمعنى النسبي بالطبع .

إلا أن السؤال الأهم في هذا السياق هو الذي يتمحور حول دور المفكر أو المثقف العربي خصوصاً ، في دينامية التطور المعرفي، في اللحظة العربية الراهنة من المتغيرات التي تتسم بالتحويلات الكبرى والتطورات المتسارعة .. التي تعزز ولادة مشهد الاسلام السياسي ، والتي تكشف عن امكانية اعادة انتاج التبعية والتخلف بأشكال وصور جديدة ، بمثل ما تكشف عن عمق هيمنة النظام الرأسمالي المعولم على ثروات شعوبنا ، وهذا ما يفرض على المثقف العربي ان يتبنى رؤية وافكاراً فلسفية وسياسية تسهم في انضاج وتفعيل الحراك الثوري الاجتماعي والوطني والقومي في قلب الانتفاضات الشعبية عبر رؤية واضحة ضد نظام العولمة الرأسمالي وحليفه الصهيوني في بلادنا من جهة وضد ثقافة التخلف والتبعية والخضوع من جهة ثانية.

فاذا اتفقنا ان الفلسفة هي الوسيط المنطقي بين العلم والثورة، فهي ايضاً -وهذا هو المهم- نشاط فكري واعى وظيفي يقوم به المثقفين عموماً والمثقف العضوي خصوصاً من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع المأزوم، ذلك أننا - عبر الوعي بالمسائل الفلسفية- نبتغي المساهمة في نشر ثقافة الحوار - بما في ذلك مع اطراف الاسلام السياسي - كواحدة من وسائل شعوبنا لمعالجة قضايانا الرئيسية في التحرر و الحداثة والمواطنة والديمقراطية و التنمية، وامتلاك سبل التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والثقافي الخ .

على أي حال لست معنياً بخلق إشكالية حول علاقة الثقافة بالوعي المشوه او المنقوص - لدى هذا الفرد او ذاك ممن يطلق عليه صفة المثقف - بقدر ما أدعو إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته في الواقع المعاصر ، وهو أمر لن يتم تحقيقه ما لم يدرك هذا المثقف - بالمعنيين الفردي والجمعي في اطار الحزب الثوري - كافة تفاصيل واقعه المعاش ... عبر الامتلاك الواعي للماركسية ومنهجها المادي الجدلي.

جورج ويلهلم فريدريك هيغل (1770 - 1831) : تكمن مآثرته التاريخية العظيمة في أنه كان أول من نظر إلى العالم الطبيعي والتاريخي والروحي بوصفه عملية؛ أي في حركة دائمة وفي تغير وتطور. لقد صاغت فلسفة "هيغل" بشكل منظم النظرة "الديالكتيكية" إلى العالم .

اما نقطة الانطلاق في فلسفة "هيغل" ، فتتلخص فيما يلي : إن الوحدة الأولية التي تشكل الأساس الجوهري للعالم هي: "وحدة الوجود والفكر" ، حيث يرى "هيغل" أن الفكر "يغير" وجوده إلى شكل مادة، طبيعة، وهذه المادة أو الطبيعة عنده هي وجود آخر لهذا الفكر القائم موضوعياً والذي يسميه هيغل "بالفكرة المطلقة"؛ وهكذا إن العقل ليس ملقة خاصة بالإنسان بل هو الأساس الأولي للعالم، ولذا فإن العالم يتطور وينمو وفقاً لقوانين الفكر أو العقل.. وبهذا يكون الفكر أو العقل عند هيغل هو الجوهر المطلق للطبيعة والإنسان والتاريخ العالمي (والعقل عنده أيضاً مستقل عن الإنسان والإنسانية)؛ على أن هذا العقل أو الفكر هو ماهية جوهرية موجودة لا خارج العالم بل في العالم ذاته بوصفها (أي الماهية) المستوى الداخلي لهذا العالم، وهنا تكمن الرؤية الفلسفية والمنهجية الجدلية العبقورية عند فيلسوفنا العظيم هيغل الاب الحقيقي للديالكتيك.

وفي هذا السياق أرى من المفيد الإشارة الى المساهمات الرئيسية للديالكتيك الهيجلي التي يمكن تلخيصها في :
ترابط الأشياء والحوادث ، فلا يمكن قبول أي حدث بمعزل عن الأحداث الأخرى .

رفض النهج الميتافيزيقي الذي ينظر إلى الأشياء بعزلها عن بعضها البعض، فعلى سبيل المثال ليس هناك شيء اسمه "الطبيعة الإنسانية" في حد ذاتها _أي موجودة في خارج الإنسان_ بل هناك طبيعة إنسانية في هذا الموقف أو ذاك .

يدعونا إلى النظر إلى الأشياء كافة لا كأشياء جامدة لا تتحرك ولكن أن ننظر إليها كأشياء سبق أن كانت أشياء أخرى وستكون في المستقبل شيئاً جديداً مختلفاً فليس هناك من شيء دائم؛ كل شيء في مرحلة انتقال وفي تطور دائم .. هذه هي عظمة المنهج الجدلي عند هيغل .

بعد هيغل اختلف الكثيرون حول فلسفته وبرز تيارين رئيسيين انعكاساً لها أو دفاعاً عنها؛ تيار يميني دعي ممثلوه بالهيجليين الشيوخ الذين تمسكوا بالأيدولوجية الإقطاعية/ المسيحية ضد التيار اليساري أو الهيجليون الشباب أو حركة الهيجليين الشباب الذين لعبوا دوراً تقدماً في الثلاثينات من القرن التاسع عشر وكان ماركس أحدهم ، لكنه كان تلميذاً نجيباً وعبقرياً حينما أزال الحاضنة المثالية (الميتافيزيقية) من ديالكتيك معلمه وملهمه هيغل ومن ثم صياغته للمنهج المادي الديالكتيكي ، وبفضل هذا المنهج أصبح كارل ماركس (1818 - 1883) مؤسس فلسفة المادية الجدلية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي ، فهو الذي اكتشف لأول مرة الدور التاريخي للبروليتاريا وتوصل إلى النتيجة القائلة بحتمية الثورة الاجتماعية وضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة ، كما وضع نظرية فائض القيمة التي تمثل حجر الزاوية في الاقتصاد السياسي الاشتراكي وتكشف بوضوح عملية الاستغلال الرأسمالي كما أوضحها بالتفصيل في كتابه الرئيسي البالغ الأهمية " رأس المال " الذي صدر المجلد الاول منه عام 1867 والذي تم استكماله فيما بعد على يد رفيقه " فريدريك انجلز " 1885 و1894.

إن مآثرة فلسفة ماركس تكمن في كونها البرهان الفلسفي والعملي في آن واحد على حتمية التحويل الجذري للمجتمع نحو الانعتاق والتحرر والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية رغم كل ما يتبدى اليوم من عوامل القهر والتخلف

2011/12/29

غازي الصوراني

لعل اللحظة التاريخية تحفزنا -في اللحظة الراهنة - لإعادة النظر بالمفهوم الفلسفي الشامل للفلسفة، بعد أن تم إهمال أو تجاوز الحقبة الكبرى من الفلسفة الحديثة والمعاصرة ومعنى الوجود سواء كان أزلياً أو نتاجاً "للفكر" أو "الروح" ، وبالتالي الإجابة -من موقع الرؤية المادية ومنهجها الجدلي- على الأسئلة الكبرى المرتبطة بالعقل والحرية والطبيعة والمجتمع.

إن أهمية الفلسفة الماركسية تكمن في كونها تجمع بين أعمال الفكر والعقل من أجل التغيير والثورة على كل أشكال الاضطهاد والاستغلال والقهر خصوصاً... وهي بالتالي تجيب على كل أسئلتنا إذا ما استخدمنا منهجها المادي الجدلي وطبقناه على واقعنا الفلسطيني والعربي بصورة جدلية وواعية... وهو هدف لا بد أن يحمله ويناضل من أجله كل مثقف تقدمي، إذ أننا أمام تحديات هائلة .. تحديات الصراع مع العدو الصهيوني وتحديات العولمة الإمبريالية.. تحديات التبعية والتخلف الاجتماعي والاصولي .. تحديات الواقع الفلسطيني والعربي المفكك والمهزوم ... تحديات الاقتصاد والتنمية المستقلة والأمن الغذائي والمياه .. تحديات البطالة والفقر ... تحديات المستقبل الذي تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة العربية.

غازي الصوراني

أحبتي رفيقاتي ورفاقي وجميع الاصدقاء ..كل عام وانتم على موعد مع الأمل ،مع النصر و مع الفرح ،

31/ديسمبر/2011

عشية هذا "العيد" وكل "عيد" نحتفل فيه بالعام الجديد ، استذكر مع رفاقي وأصدقائي ومع أبناء شعبنا شهداء الحركات والاحزاب والفصائل الوطنية واليسارية العربية الذين ضحوا بأرواحهم من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية ، وضربوا بتضحياتهم مثلاً أعلى يحتذى في النضال الوطني والديمقراطي في مجابهة أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد التي سرقت منا ومن جماهير فقراء شعبنا وكل الكادحين والمضطهدين لحظات الفرح فيما يمكن أن نطلق عليه اسم العيد .. وأدعو في هذه المناسبة ، كل الرفاق والاصدقاء اضاءة شموع الامل تأكيدا لمزيد من التضامن مع كل المناضلين العرب في انتفاضتهم ضد أنظمة الاستبداد والظلم والاضطهاد والاستغلال ، وللتضامن مع أسرانا المناضلين من أجل الحرية وفي المقدمة منهم رفيقنا أحمد سعادات ورفيقنا أحمد قطامش وكل أسرى الجبهة الشعبية وفصائل المقاومة الفلسطينية ، مدركين بالطبع أن العيد الحقيقي للجماهير الشعبية في فلسطين والوطن العربي كله لن يتحقق إلا بتحقيق الآمال والأهداف الوطنية والقومية التحررية الديمقراطية الكبرى التي تضمن تحقيق مصالح وتطلعات كل الفقراء والمضطهدين والكادحين الذين قدموا انفسهم - وما زالوا -وقوداً للنضال التحرري الثوري في كل محطات الصراع التناحري مع العدو الصهيوني والقوى الاستعمارية والامبريالية ..وفي الصراع الطبقي الداخلي

ضد انظمة العمالة والاستبداد والتبعية والتخلف والاذلال والافقار ... ان استمرار النضال الثوري العنيد ضد كل هؤلاء
الاعداء هو الخيار الوحيد على طريق الانتصار يوم العيد الحقيقي ...وعندها سنردد معا ..كل عام وشعبونا بخير
..المجد والخلود للشهداء..واننا حتما لمنتصرون

الى جميع الرفاق...

فكرة للنقاش .. من هو اليساري ؟

من غازي الصوراني في 1 يناير، 2012 في 05:02 مساءً

في ظروفنا العربية الراهنة ، اعتقد أن مفهوم اليسار يتحدد بما هو سياسي كموقف واضح وبرنامج محدد ضد
كافة سياسات الاستبداد والاستغلال والتسلط من قبل قوى اليمين بمختلف اطيافه وتياراته العلمانية او الدينية ، ما
يعني أن الموقف السياسي اليساري يجب أن ينعكس دوما لعملية خوض الصراع الوطني / القومي والطبقي ، وليس
بما هو أيديولوجي فحسب، فلا أظن أنه يمكن أن يكون هناك يسار لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس النضال
والصراع السياسي والديمقراطي ضد قوى التبعية والتخلف والاستبداد والخضوع في الأنظمة الرسمية القائمة أو لا يمارس
كل أشكال المقاومة المسلحة والشعبية ضد الوجود الامبريالي والصهيوني ... فليسيسارياً من يتذرع بالديمقراطية
تحت حراب الاحتلال الأمريكي ، وليس يسارياً من يشارك في حكومة من صنع الاحتلال أو يتحالف معها ، وليس
يسارياً أيضاً من يشارك في أي حكومة من حكومات النظام العربي الراهن ، وبالطبع ليس يسارياً أيضاً من يعترف
بدولة العدو الصهيوني ويتناسى دورها ووظيفتها في خدمة النظام الامبريالي ... ولن يكون يسارياً من يوافق على
المشاركة في المفاوضات بشروط أمريكية إسرائيلية أو يوافق على الالتفاف على حق عودة الشعب الفلسطيني الى
أرض وطنه التاريخية ... وبالطبع ليس يسارياً من لا يندمج في أوساط الفقراء والكادحين ويملك القدرة الدائمة على
الإجابة الواضحة والصريحة على أسئلتهم المطروحة ... وليس يسارياً أيضاً من لا يستوعب تماماً كل مكونات واقع
بلده الاقتصادي والاجتماعي / الطبقي بكل تفاصيله المتعلقة بقضايا الطبقة العاملة والبطالة والفقير والتنمية والتشغيل
وتوزيع الدخل والمسألة الزراعية والصناعة وقضايا المرأة والشباب والصحة والتعليم ... إلخ القضايا المطالبية ، ويناضل
سياسياً ضد التحالف الكومبرادوري / البيروقراطي واسقاط انظمة الاستبداد ، من أجل اعتناق شعوبنا عموماً و إلغاء
كل أشكال الاستغلال والاضطهاد والتبعية والتخلف . فإذا تجاوزنا الطابع الأيديولوجي الذي فقد لدى بعض الأحزاب
الشيوعية والفصائل اليسارية العربية ، فإن معظم برامجها وتحالفاتها مع السلطة او الانظمة تشير إلى تحوّل نحو
اليمين، بحيث باتت هذه الأحزاب خارج اليسار بغض النظر عما تسمي ذاتها، حيث ليس الشخص بما يدّعيه بل بما
هو في الواقع، كما أشار ماركس مرة .من هذا المنطلق يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار، والماركسي المتطور
المتجدد خصوصاً الملّزم بالمنهج المادي الجدلي ، لأنّ فرز الجبهات أمر ضروري في كل صراع، فلا مكان هنا
للتفريق او التوفيق والحلول الوسط ، إذ أنّ هذه المنهجيات المضللة أساءت كثيراً جداً لليسار العربي كله وأدت الى
عزلته عن الجماهير وعن التأثير في آن واحد . لذلك كله لا أظن أنه يمكن أن يكون هناك يسار لا ينطلق من الصراع
مع وضد التحالف الطبقي اليميني بمختلف مسمياته الليبرالية او الاسلام السياسي لأن الجوهر الحاكم لهذا التحالف
هو جوهر مشترك يتوافق مع السياسات الامبريالية ، علاوة على تبعيته وطابعه المتخلف الرأسمالي الرث .

هذه قيم عامة لليسار، ليس يسارياً من لا يدافع عنها ، وبالتالي بات من الضروري تحقيق الفرز انطلاقاً منها . هذه مسألة يجب أن تفرض أن يعاد النظر في معنى اليسار واليساري، وأن لا يُكتفى بالتسميات، بل أن يجري الانطلاق من المواقف والسياسات علاوة على الوعي المتجدد للماركسية ومنهجها . ولهذا حينما يجري التأسيس لعمل يساري يجب أن ينطلق من هذا الفرز، ويقوم على أساسه، وإلا استمرت التوجهات السياسية الانتهازية والارتدادات الفكرية وتفاقم مظاهر التفكك الشللية والتحريفية الانتهازية والمصالح الطبقية الخاصة ، فاليسار ليس تسمية بل موقف وفعل أولاً وأساساً.

2012/1/1

غازي الصوراني

مرة ثانية .. وثالثة .. أعيد التأكيد والتذكير بأننا أمام مرحلة تتطلب استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي علينا استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ، انها تحدي المستقبل الذي يفرض علينا ثورة في الوعي ، وثورة في تفعيل وتطوير الحياة الداخلية للخروج من أزمتنا الداخلية الراهنة صوب النهوض السياسي والفكري والتنظيمي الديمقراطي ، وتطبيق شعار المقاومة الشعبية والكفاحية ضد الاحتلال بصورة منهجية وهادفة ، ستضمن بالضرورة استقطاب قطاعات واسعة من الجماهير في الوطن والمنافي ، بما يضمن تحقيق البعد الثوري لعملية وأساليب النضال السياسية والديمقراطية والكفاحية ، والالتحام بالجماهير في علاقة تبادلية محكومة للوحدة والترابط الجدلي بين النضال الوطني التحرري والديمقراطي على المستويين الفلسطيني والعربي .

على أية حال ، إن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب ، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية ، الأمر الذي يستدعي تغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتيجيات جديدة ، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية ، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني وقومي ماركسي كنقطة انطلاق صوب التغيير المنشود ، كتلة تاريخية تبدأ أنويتها في كل بلد عربي على حدة برؤية تحررية وتقدمية ، وطنية وديمقراطية، تقوم على الالتزام السياسي والتنظيمي والمعرفي والأخلاقي بمصالح وأهداف العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين ، لكي تمتد وتتواصل في الإطار القومي العربي كخطوة لاحقة ، بحيث تضم هذه الكتلة ، كافة القوى اليسارية الماركسية والمثقفين والمناضلين من أجل تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية واستعادة بناء المشروع القومي النهضوي الديمقراطي العربي ، بما في ذلك هدف تفكيك وإزالة الدولة الصهيونية ، وإقامة فلسطين الديمقراطية العلمانية التي ستشكل إطاراً موضوعياً لحل المسألة اليهودية بعيداً عن كل أشكال التعصب أو العنصرية.

غازي الصوراني

2012/1/5

حول نشأة الماركسية ومستقبلها

نشأت الماركسية في أتون الاستغلال الرأسمالي والصراع الطبقي، وتميزت بنضوجها ووعيها لطبيعة النظام الرأسمالي ، إلا أن هذه النشأة لم تكن بمعزل عن التيارات السابقة للفكر الاجتماعي. تتألف الماركسية من علمين متحدين، وأن كانا متميزين هما: المادية الجدلية والمادية التاريخية. وأساس التمييز بينهما هو اختلاف

موضوعهما أن اعظم انجازين لماركس هما :الأول: منهجه المادي الجدلي في دراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية (بما في ذلك قوانين الديالكتيك ومقولاته .)(الثاني: هو دراسته العلمية للرأسمالية، فكتابه رأس المال صورة تاريخية لأصل الرأسمالية، نشأتها وتطورها في أوروبا .فالماركسية ليست تصور أو مجموعة أفكار فقط، إنها فلسفة الشك التي تفترض إعادة تقييم الظواهر بلا توقف، إنها قوة فعل كذلك .فموضوع المادية التاريخية أو علم التاريخ هو تصور التاريخ من خلال دراسة مختلف أنماط أو أساليب الإنتاج، والتكوينات الاجتماعية، أي دراسة بنيتها، وتكوينها، وسيرها، ودراسة أشكال الانتقال من تكوين اجتماعي إلى تكوين اجتماعي آخر، مع الاهتمام بدراسة خصوصية كل نمط وفق تطوره التاريخي والاجتماعي .أما موضوع المادية الجدلية، أو الفلسفة الماركسية فهو إنتاج المعارف. أي دراسة بنية وسير عملية التفكير المرتبطة بالتمييز بين عمليات الواقع، وعمليات الفكر، أي التمييز بين الوجود والمعرفة من جهة والانطلاق من مفهوم أسبقية الوجود على الفكر، أي أسبقية الواقع على المعرفة من جهة ثانية .وبالانطلاق مما تقدم يمكننا الآن صياغة جواب السؤال الرئيسي : ما الماركسية ؟ وبالتالي تحديد تعريفها كما يلي :إن الماركسية هي علم القوانين الطبيعية التي تتحكم في سير وتطور المجتمع الإنساني، وهي بهذه الصفة علم متجدد ومتطور لا يقل دقة عن سائر العلوم الطبيعية، فالماركسية هي علم تطبيق المادية الجدلية على تاريخ المجتمع البشري بجميع مراحل وأنماطه المختلفة .أن تكون ماركسياً يعني أن تبدأ من ماركس، ولكن لا تتوقف عنده، أو عند أحد كبار خلفائه في العصر الحديث . وهناك فرق بين أن تكون ماركسياً، أو أن تكون ناطقاً بالماركسية. أن تبدأ من ماركس، يعني أن تبدأ بالجدلية المادية. وبهذه الروح يجب، في رأيي ، أن ننظر في قضية النظرية الثورية اليوم .وعلى هذا الأساس فإن الحفاظ على الماركسية ومتابعة رسالتها الإنسانية لا يكمن في الدفاع اللاهوتي أو الدوغمائي عن تعاليمها، وإنما بالنقد الدائم لأفكارها وتجديدها ارتباطاً بأهدافنا العظيمة من أجل التحرر الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي.

7/1/2012

غازي الصوراني

على القوى اليسارية ، الماركسية ، في كل بلد عربي، أن تعي دروس وعبر وتحديات المرحلة الراهنة، وأن تتداعى على الفور لكي تناقش الأفكار الكفيلة بالتمهيد الجدي للاستجابة والتفاعل النشط في قلب الانتفاضات الشعبية لتحقيق اهدافها في اسقاط أنظمة الاستبداد وتحقيق برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية ، كخطوة ضرورية على طريق تنظيم وتأطير أوسع شرائح العمال والفلاحين الفقراء. بما يمكنها من امتلاك أدوات الضغط السياسي الجماهيري، وثبات وجودها وفعاليتها تجاه قوى الإسلام السياسي وكافة القوى اليمينية وابواقها وفضائياتها الاعلامية المأجورة، وبدون ذلك ستظل مشاعر القلق والخوف من المشهد القادم ورسوخه في السنوات القادمة، ماثلة في ذهني - بالمعنى الموضوعي - إذ أن سقوط أنظمة الاستبداد في البلدان العربية عموماً وفي القاهرة وبغداد ودمشق خصوصاً دون بديل ديمقراطي يقطع مع التحالف الإمبريالي الصهيوني ، فإننا قد نكون مقبلين على مرحلة جديدة وطويلة من التبعية والتطبيع والتخلف في مشهد الإسلام السياسي الذي بدأت تباشيره تلوح -في ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة- في سماء تونس والمغرب والقاهرة وغيرها من العواصم على الجدول.

وفي هذا الجانب، أشير إلى أن الموقف ضد الاستبداد والتخلف وكل أشكال الاضطهاد وأدواته ورموزه سواء في الأردن أو اليمن أو سوريا أو في أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، وهذا هو المقياس الاول -من وجهة نظري - لمصادقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية في علاقتها مع جماهيرها، إذ أن هذا الموقف هو الكفيل -عبر الممارسة في أوساط الجماهير- بالتصدي لمخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي للأصولية الدينية وقوى الثورة المضادة التي تسعى بالفعل إلى ركوب موجة الانتفاضة ، لإعادة انتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة.

10/1/2012

غازي الصوراني

إن طرح حكومة دولة العدو الإسرائيلي شعار يهودية الدولة، لا يبتعد أبداً عن ظاهرة "الانبعاث الديني" على المستوى العالمي ، علاوة على أنه يشكل جوهر البعد الديني الأسطوري الذي تتذرع به الحركة الصهيونية، أو تستخدمه عندما تقتضي الحاجة إليه في ظروف محددة، فالمعروف أن الحركة الصهيونية في بداياتها الأولى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لم تتمسك أبداً بالمنطلق الديني التوراتي لإقامة " دولتها" بلوافقت في مؤتمرها السادس (1903) على إقامة دولة إسرائيلية في اوغندا أو الأرجنتين، كدليل ساطع على تجاوز الادعاءات الدينية فيما يسمى بـ"أرض الميعاد" ، ما يؤكد على أن العامل الديني ، التوراتي، لم يكن منطلقاً وحيداً لسياسات الحركة الصهيونية وقادتها الذين أدركوا منذ البدء أن الظاهرة الدينية ليست معياراً لقوة الدولة الحديثة ، التي لا يمكن تحقيقها إلا بالاعتماد على الأسس العلمانية في المؤسسات المدنية السياسية والمجتمعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ، وهذا ما قامت بتنفيذه الحركة الصهيونية منذ بداية القرن العشرين.

وللتذكير فقط نشير إلى المؤتمر التأسيسي الأول للحركة الصهيونية (1897) الذي خطط ووضع البرامج والأفكار الكفيلة ببناء الدولة العلمانية وضع خطط تأسيس الكيبوتزات ثم الصندوق القومي والنقابات العمالية والجامعة العبرية ومعهد التكنولوجيا ومصانع الاسمنت والحديد والسلاح الخفيف وأجهزة الأمن والأجهزة العسكرية... إلخ ، وفي هذا الجانب يمكن العودة إلى كتابات أبرز المفكرين والقادة الصهاينة اللذين أكدوا على أهمية فصل الدين عن الدولة مثل "موشي هس" و "ليو بنسكر" و "تيودور هرتزل" و "وايزمن" و "بن جوريون" .. إلخ ، ما يعني دوراً رئيسياً للعلمانيين الصهاينة في تأسيس الدولة ، وبالتالي فإن استخدام الأساطير الدينية والتوراتية، كان ولا يزال، لحساب الأهداف السياسية ، التي تخدم الكذبة الكبرى التي تقول بأن اليهود أمة..... وللحديث بقية

12/1/2012

غازي الصوراني

كان جمال حمدان صاحب السبق في فضح أكذوبة ان اليهود الحاليين هم أحفاد بني إسرائيل الذين خرجوا من فلسطين خلال حقبة ما قبل الميلاد والعقد الأول الميلادي ، واثبت في كتابه "اليهود أنثروبولوجيا" الصادر في عام 1967 ، بالأدلة العملية أن اليهود المعاصرين الذين يدعون أنهم ينتمون إلى فلسطين ليسوا هم أحفاد اليهود الذين خرجوا من فلسطين قبل الميلاد، وإنما ينتمي هؤلاء إلى إمبراطورية "الجزر التتيرية" التي قامت بين "بحر قزوين" و"البحر الأسود"، واعتنقت اليهودية في القرن الثامن الميلادي.. وهو ما أكدته بعد ذلك بعشر سنوات "آرثر كويستلر" مؤلف كتاب "القبيلة الثالثة عشرة" الذي صدر عام 1976 .

وإذا كان الباحث المصري الدكتور عبد الوهاب المسيري قد نجح من خلال جهد علمي ضخم في تفكيك الأسس الفكرية للصهيونية، فإن جمال حمدان كان سباقا في هدم المقولات الأنثروبولوجية التي تعد أهم أسس المشروع الصهيوني ، حيث أثبت ان إسرائيل - كدولة - ظاهرة استعمارية صرفة ، قامت على اغتصاب غزاة أجنبي لأرض لا علاقة لهم بها دينياً أو تاريخياً أو جنسياً ، مشيراً إلى ان هناك "يهوديين" في التاريخ ، قدامى ومحدثين ، ليس بينهما أي صلة أنثروبولوجية ، ذلك أن يهود "فلسطين النورية" تعرضوا بعد الخروج لظاهرتين أساسيتين طوال 20 قرناً من الشتات في المهجر : خروج أعداد ضخمة منهم بالتحول إلى غير اليهودية، ودخول أفواج لا تقل ضخامة في اليهودية من كل أجناس المهجر ، وأقترن هذا بتزاوج واختلاط دموي بعيد المدى ، انتهى بالجسم الأساسي من اليهود المحدثين إلى أن يكونوا شيئاً مختلفاً كلياً عن اليهود القدامى.

وفي وقت كان الصهاينة يروجون لأنفسهم كأصحاب مشروع حضاري ديمقراطي وسط محيط عربي إسلامي متخلف ، لم تخدع تلك القشرة الديمقراطية الصهيونية المضللة عقلية لامعة كجمال حمدان ، كما انه لم يستسلم للأصوات العربية الزاعقة التي لا تجيد سوى الصراخ والعيول ، واستطاع من خلال أدواته البحثية المحكمة ان يفضح حقيقة إسرائيل، مؤكداً " أن اليهودية ليست ولا يمكن أن تكون قومية بأي مفهوم سياسي سليم كما يعرف كل عالم سياسي ، ورغم أن اليهود ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى ، بل "متحف" حي لكل أخلاط الأجناس في العالم كما يدرك كل أنثروبولوجي ، فإن فرضهم لأنفسهم كأمة مزعومة مدعية في دولة مصطنعة مقطعة يجعل منهم ومن الصهيونية حركة عنصرية أساساً " ...والحديث بقية

2012/1/13

غازي الصوراني لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم ؟

من غازي الصوراني في 13 يناير، 2012

"لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم ؟ أو لماذا لم تتطور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية العربية في " القرون الوسطى " ؟ ولماذا لم تتمكن عوامل النهوض في " القرون الوسطى " من شق طريقها نحو التقدم المعرفي العقلاني (بالدرجة الاولى) تمهيدا لتقدم وتبلور الطبقة البورجوازية وتوأمها العمالي او البروليتاري؟ هذه الأسئلة ستظل ناقصة ومحدودة الآفاق، ما لم تطرح على الصعيد الأبيستمولوجي (المعرفي)، أو ما لم تتجه مباشرة الى العقل العربي ذاته

، ذلك أن " العرب و المسلمين " إنما بدأوا يتأخرون حينما بدأ العقل عندهم يقدم استقالته ، حينما أخذوا يلتصقون المشروعية الدينية لهذه الاستقالة ، في حين بدأ الأوروبيون يتقدمون حينما بدأ العقل عندهم يستيقظ ويسائل نفسه ويلغي سيطرة الكنيسة عليه ، والحال ، أنه منذ القرن الخامس الهجري : " دخل الفكر الإسلامي كما يقول نصر حامد أبو زيد ، في مرحلة الركود بحكم الظروف الداخلية والخارجية التي أدت الى الجمود الاجتماعي والسياسي " وتقلصت المساحة النقدية منذ ذلك القرن ، حيث ظلت الظاهرة الإسلامية - كما يقول محمد أركون - الى الآن عموماً شيئاً لا فكر فيه داخل الفكر العربي والإسلامي . وبقيت المسائل اللاهوتية الكبرى التي نوقشت في القرنين الثاني والرابع الهجريين على حالها تقريباً، كما تركها الأشعرى بالنسبة للسنيين ، وابن بابوية وأبو جعفر الطوسي بالنسبة للشيعة " واستمر هذا الحال حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وظهور ما عرف بحركة الإصلاح الديني الحديث، التي أطلقها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، ولم تغلح كما يقول الجابري في " بلورة مشروع نهضوي تتجاوز به الإشكالية التي تطرحها في التجربة الحضارية العربية منذ اندلاع النزاع بين علي ومعاوية أو العلاقة بين الدين والسياسة، كما لم تغلح الاتجاهات العلمانية ، المادية والعقلانية التي ظهرت في تلك المرحلة وبداية القرن الماضي ، في بلورة مشروعها النهضوي عبر اتجاهاتها الفكرية المتعددة ، العلمانية الليبرالية والمادية والتنويرية العقلانية. والسؤال الآن : كيف وصل العرب في العصر الحديث الى هذه الحال ، وأين يكمن الخلل ؟ يرى جورج طرابيشي، أن الخطر في هذا الزمن القطري ، ليس تراجع فكرة الوحدة العربية بحد ذاته ، حيث أن مثل هذا التراجع قد يكون مؤقتاً ، وإنما تراجع فكرة القومية بالذات " ، وفي موقفه من هذه المسألة ارتباطاً بالتيار الإسلامي ، يرى د. ماهر الشريف -بحق- أن تيار الإسلام السياسي المعاصر الذي برز مع تشكل حركة الإخوان المسلمين ، " لا يمثل أبداً ، وخلافاً لما يراه الجابري ، امتداداً لتيار الإصلاح الديني الذي أطلقه محمد عبده في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بل يعبر - هذا الإسلام السياسي المعاصر - في منطلقاته وتوجهاته وأهدافه عن قطيعة مع تيار الإصلاح الديني .

على أي حال ، إن استمرار هيمنة الفكر الديني السلفي المنغلق عبر تيارات الإسلام السياسي ، على المستوى المعرفي عموماً ، وفي الوعي العفوي الشعبي على وجه الخصوص ، وفي مساحة كبيرة من الإنتاج الثقافي في الوطن العربي ، يعني استمرار فعل آليات التخلف المعرفي كانعكاس للتخلف المجتمعي في واقعنا العربي ، إضافة الى استمرار حالة التبعية التي تعني اننا سنظل - الى درجة كبيرة - محكومين في إنتاجنا المعرفي بكل جوانبه ، الى الفكر الرأسمالي الإمبريالي المعولم والى العلاقات الرأسمالية المشوهة السائدة في بلادنا بما يوحي بأن النموذج الغربي الرأسمالي في شكله الرث او الممسوخ ، الاستهلاكي ، الكومبرادوري هو النموذج السائد والمهيمن، عبر معطيات الديمقراطية السياسية الليبرالية أو ديمقراطية العولمة ، التي تعبر -بصورة رئيسية- عن مصالح الطبقات الكومبرادورية والبيروقراطية الفاسدة ، وبالتالي فان هذه السياسات ، أو المآزق والقيود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنبثقة عن اوضاع التخلف والتبعية ، لا تكمن مخاطرها في حجم استجابة هذا النظام العربي - بما في ذلك انظمة العسكر والإسلام السياسي ما بعد الانتفاضات العربية - لشروطها والتكيف مع نتائجها الضارة فحسب ، بل تكمن أيضاً في المفاهيم المعرفية الليبرالية الوافدة (السياسية والاقتصادية والمجتمعية) التي تتم عملية تصنيعها وصياغتها في المراكز والمؤسسات الأمريكية والاوربية المتخصصة ، حيث يتحدد بموجبها الفعل التطبيقي لتلك السياسات والقيود العملية التي يفرضها نظام العولمة على بلادنا، ليس فقط عبر الأنظمة فحسب، بل أيضاً عبر المنظمات غير الحكومية NGO,S الممولة من العواصم الغربية.

من هنا فإن أي رؤية استراتيجية عربية لا تحمل صراحة رؤية اشتراكية (ماركسية تحديداً) تجسد موقفاً فكرياً وسياسياً واقتصادياً قومياً نقيضاً لاستراتيجية العولمة وافكارها الليبرالية من جهة ونقيضاً لنظام التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي من جهة ثانية ، فإنها لن تتجاوز - بكل جهدها وحسن نوايا أصحابها - شكل الظاهرة أو سطحها عبر الحديث عن إطلاق الحريات الشكلية، وما يسمى بالحكم الصالح، والانفتاح والسلام السياسي والتطبيع مع الدولة الصهيونية... ما يعني إعادة انتاج التخلف والتبعية بصور وأشكال جديدة.

غازي الصوراني... حول التطور المعرفي في المجتمعات العربية

من غازي الصوراني في 12 يناير، 2012

إلى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر ، عملية الربط بين المعرفة والممارسة كشرط لتقدمها ؟ الحقيقة انه باستثناء الومضات أو اللحظات العقلانية العربية في التاريخ العربي الاسلامي على يد المعتزلة وابن رشد ، والتي انقطعت منذ القرن الثالث عشر ، واستمرت حالة الانقطاع المعرفي عموماً حتى نهاية القرن التاسع عشر والعقود الاولى من القرن العشرين (الافغاني ومحمد عبده وعلى عبد الرازق وسلامة موسى وشبلي شميل وانطون مارون واحمد امين ولطفي السيد وطه حسين وغيرهم) ثم انقطعت وعادت الى التواصل والتجدد في سيتينياتة في الحقبة الناصرية التي انتهت بوفاة مؤسسها، حيث تم - في مرحلة الانفتاح والبترو دولار - اعادة تجديد وانتاج الفرضيات الغيبية وهيمنتها على صعيد الفكر العربي ، واستمرت المجتمعات العربية محكومة في تطورها الاقتصادي - الاجتماعي للنمط الريعي المركزي ، والى نظام التبعية والتخلف في التاريخ الحديث، بما أدى الى هذا الانفصام الممتد الى اليوم بين المعرفة والممارسة ، والذي شكل عقبة في وجه تفتح الرؤية العقلانية العربية وأبقاها أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن " العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره - كما يقول الجابري - " بمحددات ثلاثة هي : القبيلة والغنيمة والعقيدة ، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة ، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الربوي ، الذي يرمز إليه بالغنيمة (الدخل غير الإنتاجي) ، وسيادة العقيدة الدينية ، ويرى أنه لا سبيل الى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفيّاً تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها . ولهذا يقول محمود أمين العالم " إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن ، تحول " القبيلة " في مجتمعنا الى تنظيم مدني سياسي اجتماعي ، وتحول " الغنيمة " أو الاقتصاد الريعي الى اقتصاد إنتاجي، يمهّد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كقيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة وتحول العقيدة الى مجرد رأي ، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي ، دينياً كان أو علمانياً ، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي " ، ما يستدعي من المثقف العربي، التأمل والتفكير ومتابعة المستجدات النوعية التي ستدفع إلى بلورة مفهوم جديد للمعرفة، صاعداً وثوريا وديمقراطيا بلا حدود أو ضوابط، بعد أن أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع وهنا يبرز مجددا السؤال التاريخي والراهن: لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم ؟ ساجتهد في الاجابة عليه في حديث الغد...

بيان ختامي صادر عن اللقاء اليساري العربي الثالث بيروت - 13 - 15 كانون الثاني / يناير 2012

من غازي الصوراني في 15 يناير، 2012

بيان ختامي

صادر عن اللقاء اليساري العربي الثالث

بيروت - 13 - 15 كانون الثاني / يناير 2012

تحت شعار "جبهة مقاومة وطنية عربية في مواجهة الامبريالية ومن أجل التغيير الديمقراطي الجذري"، عقد في بيروت، من 13 الى 15 كانون الثاني - يناير 2012 اللقاء اليساري العربي الثالث بحضور ممثلين عن 22 عربياً حزبياً عربياً، وفي ظل تحرك عالمي ضد الرأسمالية مترافق مع نهوض ثوري عربي من أجل الحرية والديمقراطية . الحرية والديمقراطية.

وناقش المجتمعون موضوعات سياسية واقتصادية - اجتماعية وعلامية وخلصوا الى ما يأتي:

يوجه اللقاء اليساري العربي تحية إكبار الى شهداء الثورات والانتفاضات العربية، وإلى كل الأسرى والمعتقلين في السجون العربية والغربية، وبخاصة المعتقلين الفلسطينيين والعرب في السجون الصهيونية، وفي مقدمتهم الرفيق أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد قرر تنظيم حملة واسعة من أجل تحريرهم.

يعيد اللقاء تأكيد مواقفه السابقة ان الشعارات التي رفعتها الجماهير العربية في ثوراتها هي شعارات طالما ناضل ويناضل اليسار من أجلها، وفي مقدمتها مسألة تعزيز الديمقراطية بكل أشكالها ومستوياتها، بما فيها حرية العمل السياسي والنقابي وحرية الفكر والكلمة والمعتقد، الأمر الذي يعني أن ما يحدث في العالم العربي هو سيرورة تاريخية على اليسار أن يفيد منها، بالتلازم بين مهمتي مواجهة الامبريالية والنضال من أجل التغيير الديمقراطي الجذري، ومن أجل إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية بأفق اشتراكي.

يؤكد اللقاء على ضرورة مواجهة المشروع الامبريالي المسمى "الشرق الأوسط الجديد"، الذي يسعى الى ترسيخ السيطرة الامبريالية على منطقتنا عبر استعادة مشاريع سابقة تهدف، بالاستناد الى بعض قوى الاسلام السياسي المدعومة من السعودية وقطر وتركيا، الى تفتيت العالم العربي دويلات تقوم على أسس طائفية ومذهبية وإثنية تبرر تصفية القضية الفلسطينية وإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين. كما يؤكد رفضه سياسة عسكرة المنطقة العربية كلها - وبالتحديد منطقة الخليج-، هذه السياسة المتمثلة بإبرام صفقات تسليح باهظة التكاليف وتكديس الأسلحة في دول المنطقة. ويعلن أخيراً عن العمل من أجل تصفية القواعد العسكرية الأميركية والأطلسية في المنطقة العربية بأسرها.

يعيد اللقاء التأكيد على أولوية القضية الفلسطينية ومركزيتها في الصراع العربي - الصهيوني والعربي - الامبريالي، وذلك من خلال حق تقرير المصير بالعودة وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وإطلاق حركة مقاومة فلسطينية وعربية شاملة وبمختلف الأشكال من أجل تحريرها من الاحتلال.

يرى اللقاء أن دور اليسار في مواجهة الامبريالية والنظم الاستبدادية والقوى الرجعية، وفي تجذير الثورات العربية، لا يتحقق إلا من خلال التنسيق بين مكوناته باتجاه خلق جبهة وطنية ديمقراطية على مستوى كل بلد عربي وعلى المستوى العربي العام، بالاستناد الى برنامج تغييرى يؤسس لقيام حركة تحررية عربية من نوع جديد.

يولي اللقاء أهمية خاصة للنضال الأيديولوجي وبكل أشكال الدعاية والإعلام، وفي هذا المجال الأخير يؤكد على ضرورة تطوير الوسائط المتوافرة لدى قوى اليسار العربي، واستحداث وسائط جديدة مشتركة، بما يخدم إيصال برنامجها ومواقفها الى الجماهير العربية، ويفضح التضليل الأيديولوجي الذي يمارسه الإعلام البرجوازي.

يثني اللقاء على الجهود التي قامت بها لجنة الأحزاب التي كلفها في التحضير لإطلاق محطة "اليسارية" التي يعتبرها إنجازاً مهماً ووسيلة أساسية من وسائل الإعلام المشترك الهادف الى نشر خطة اللقاء اليساري السياسية.

يؤكد اللقاء على عدد من التوجهات الأساسية في المجال الاقتصادي - الاجتماعي:

أ- ضرورة إنهاء علاقات التبعية بالنظام الرأسمالي العالمي، بوصفها مولدة لأغلب الأزمات الاقتصادية التي تواجهها مجتمعاتنا العربية، وإلغاء كل اتفاقيات التبادل مع الدول الرأسمالية.

ب- ضرورة التأكيد على مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية وعلى النضال من أجل إنجاز برنامج للتنمية الشاملة باعتباره بديلاً لنهج التبعية والتخلف، ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولسياسات إعادة توزيع الثروة والدخل.

ج- ضرورة إظهار الوجه الطبقي للصراع عبر برنامج نضالي يستقطب جماهير العمال والموظفين والفلاحين حول القضايا الآتية:

- تطوير القطاع العام، وإصلاح التشريعات والآليات والأطر المؤسسية النازمة لعمله، ورفض أي شكل من أشكال الخصخصة.

- إعادة صياغة الوظائف والأبعاد التوزيعية للسياسات العامة، لا سيما السياسة الضريبية، وسياسة الانفاق العام الاجتماعي.

- خلق فرص للعمل المنتج، وتعزيز مستوى الأجر والتقديمات الاجتماعية، فضلاً عن فرص التلاقي والتشابك بين العرض والطلب وبالتحديد للشباب الوافدين سنوياً الى ميدان العمل.

- النضال من أجل تعليم رسمي نوعي ومجاني بجميع مراحله وتوسيع نطاق تدخل الدولة في هذا المجال.

- بناء شبكات الأمان والحماية الاجتماعية، بما في ذلك التأمينات الصحية وضمان الشيخوخة وطوارئ العمل وضمان البطالة، وإدراج موضوع مكافحة الفساد والفقر والفساد باعتبارها جزءاً من استراتيجيات التنمية الاجتماعية.

- ضرورة وضع برنامج زراعي يعيد الى هذا القطاع دوره في توفير الأمن الغذائي، وفي تنمية الأرياف، بما يحد من الهجرات الداخلية، بالإضافة الى الاهتمام بالبيئة وكبح المشاريع الاقتصادية التي تبتغي الربح على حسابها.

- تحسين المزايا النسبية لقطاعات الإنتاج في كل بلد عربي، وتعزيز تشابكها الداخلي، وتكاملها مع الاقتصادات العربية الأخرى.

- تشجيع التفاعل الإيجابي مع متطلبات ثورة التكنولوجيا والمعلومات وتعميم مفاعيلها في مكونات الاقتصاد الوطني ومجالات الخدمة الاجتماعية في كل بلد عربي.

- 9- ثَمَن اللقاء مجدداً نضالات النساء في الثورات العربية، وأكد على أهمية إدراج قضية تحرر المرأة في الأولويات الأساسية لبرنامجها، ومواجهة محاولات ضرب المكتسبات التي حققها نضال الحركة النسائية والشعبية في مجال تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، وإلغاء جميع أشكال التمييز ضدها .
- 10- يوجّه اللقاء التحية الى الشباب المشارك في الثورات العربية، ويؤكد على التوجهات الأساسية التي صيغت في المخيم الشبابي اليساري العربي الأول المنعقد في أيلول 2011.
- 11 - اتفق المجتمعون على دورية اجتماعاتهم، وفتح باب الانضمام لأية قوة يسارية عربية ترغب في ذلك. وبحث الانتسابات التي ترد في الاجتماع الدوري القادم للقاء اليساري العربي.

بيروت في 15 كانون الثاني / يناير 2012

2012/1/16

Globalization and the nature of political, economic and social crisis in the Arab world and future horizons

Ghazi Sourani

2006 / 12 / 22

There is no doubt that international qualitative continuous change that distinguished the last two decades of the twentieth century and the influenced politics, economics and scientific progress formed a new historical contemporary era that put our planet facing a new historical stage. The changes that took place have not been foreseen – in neither effects nor magnitude – by any of the politicians or thinkers regardless of their optimism or pessimism or their ties to decision makers. Particularly unexpected, was the horrible collapse of the international socialist camp and the national liberation movements on one hand and the as horrible setback and regression – though temporary – in the ideological or intellectual structure of socialist forces and national liberation movements on the other hand. This destabilized all balance of forces and interest that prevailed during the bipolar period of the cold war. This provided all necessary factors for the mono polar order or globalization under the domination of the US imperialism that imposed its hegemony on our planet. Its self-proclamation as the only victor gives

it the right to determine the nature of international relations according to neo liberal concepts.

The development of the concept of globalization and its negative effects

Following the great material change whose effects have spread around our planet; and after that international capitalism was liberated from all limits on expansion influenced by the huge qualitative development in communication, information and technology, and establishing huge giant international economical blocks. In addition, there was a need to develop and produce epistemological, political and economical structures excusing and reinforcing this international mono polar system. That took place in an atmosphere of acceptance or negative adjustment and sometimes participation by European countries, Japan and the federal Russia. In addition the defeated broken ambiance in the third world (or countries of the periphery) and the regimes there became ready to receive and obey the political, economical intellectual and material conditions imposed by imperialism. This was the expression of regimes in crisis which most of have lost or nearly lost their national conscious. They prepared their countries to go along with the “new” world order with slogans such as free international trade, restructuring, adapting and privatization. These considered as necessary pivots to activate the mechanisms of the “new” world order or globalization.

Globalization as a phenomenon is the result of favorable objective and subjective conditions – international and regional – and is not a historical necessity as preached by its defenders and those who submit to its humiliating conditions. It is not an ad hoc form of human development but rather a continuing process – in the historical, political, economical and epistemological sense – of capitalist development. Capitalism never stopped expanding and developing rapidly or slowly since its birth in the fifteenth century passing by its establishment in the eighteenth and its development to the imperialist form in the late nineteenth century. In this period of globalized imperialism the capitalist system, aims – along the logic of brutal force – of going back to the rules of the fifteenth century and the destructive mechanisms based on selfish competition assuring the upper hand of the strongest to expropriate local surplus value in our countries as well in all those

of the periphery. This is carried out with the old slogan “let do, let pass” as a clear request to assure hegemony and which is the target of current globalizing capitalist centers. To guarantee this coercive expansion imperialism uses military force and occupation or / and subordinated regimes. This strategy is carried out against the interests of poor people of the world in the name of privatization, free markets and neo liberalism with a fake cover of liberal “democracy” and human rights. The programs of “reform and adjustment” represent as expressed by Dr. RAMZI ZAKI “the first international project, carried out by world capitalism in its history to reintegrate the countries of the third world in the capitalist economy from a position of weakness. That assures the weakening of the state apparatus and deprives the state of economical surplus. These are the two principal foundations of neo liberalism”.

It should be mentioned that the hegemony of the economical dimension as the primary challenge of globalization does not signify omitting the relation between that dimension and the political, cultural and social dimensions of globalization. These challenges must be faced in our Arab countries in light of the regression and near collapse in several unstable regimes. The political role regressed and was confiscated by the global US positions, and the progressive nationalist patriotic culture gave way to the consumerist culture on one hand and to the reactionary one on the other hand. Finally the economical dangers influence negatively the social structure of our societies by widening the gap between the rich and the poor by reinforcing the accumulation of wealth with the few and impoverishing and marginalizing the great majority of popular and working classes.

This trend in the Arab societies reinforced the previous forms of political and economical dependence in most of the Arab countries to the extent that they became merely the executors of US orders and reduced the role of the state to protecting the interest joint foreign and local capital. This caused the regression of the productive role of the state and a weakening in its services, which were allocated – in the past – to cover some of the needs of the popular classes. The decline in the political and social role of the state in favor of personal bureaucratic comprador and parasitic interest in the name of privatization and free market cause the dismantling of the social structure seen in the reproduction and the renewal of reactionary structures and their offshoots such as sectarian, religious

and family structures. This was paired with widening the social gaps and abnormal movements in the class structure resulting from the accumulating of sudden new wealth generated by corruption.

These deteriorating conditions are the result of the crisis of political, economical, and social development in third world countries in general. They strengthened the subservience and dependence of these countries toward capitalism and its dictates. Expansion is an inherent nature of capitalism, political developments resulted in a new more aggressive strategy of globalized capital aiming at subordinating everybody to the needs of the American hegemonic project and became more brutal after what happened on 11/9/2001.

This policy expresses two strategic goals reinforcing economical globalization, which means the supremacy of the market on an international level and the destruction of the capabilities of states, nations and people to resist politically. This is the essence of global imperialism in the twenty first century, which is not a new world order, but the extension of the capitalist process based on expansion. It is also, the continuity of its contradictions in an international situation with no balance of power. This is why the USA, as the only hegemonic force in our era, fills the vacuum resulting from the collapse of the previous international equilibriums in such a savage dominant manner.

The political, economical and ideological vacuum paves the way for more expansion and control for capitalism. Global capitalism illustrates its true savage nature by the practices against poor people of the world, and against human values of social justice and equality. That takes place with the aid of international institutions serving global capitalism and which are:

- 1..The International Monetary Fund that governs the management of the international monetary system dictating its policies and basic rules, by implementing the programs of privatization and structural adjustment and by managing loans and interest and administering opening the markets of developing countries to goods and capital from the industrial countries of the center.

2. The World Trade Organization which is the most important and most dangerous among the economic institutions of globalization, it administers the world trade system aiming at liberalizing international trade and removing custom barriers and assuring free market and merchandise free circulation no later than

2005, in direct coordination with multinational companies assuring them a central place in world economy.

In light of the policies and conditions determined by the World Bank and IMF and by the WTO the trade policies of dependant countries became for the first time in history an international or globalized matter and not a subject of patriotic sovereignty or national interest... Contrary to what was written by intellectuals of globalization, defenders of privatizations, liberalism and free international trade and its positive effects on developing countries, the results of the integration of these countries in the global capitalis system signals out some realities :

1. Even though the volume of international trade reached 7.6 trillion \$ in the year 1995 (in the beginning of 2002 it reached 9 trillion \$ annually) the part of the developing countries remained stable in the last three decades at about 18% including that of the oil exporting countries, although people living in these countries represent 75% of the world population. The participation of developing countries in the world gross product regressed from 15.5% in 1965 to 13.5% in 1995.

2. Although the ideologues of globalization, and free trade and investment alleged that developing countries would benefit from pouring foreign direct investments; this did not take place in the last two decades 90% of the movement of direct investment went to developed countries (USA, Europe, Japan and China), developing countries gained less than 10% of that movement.

3. The over all sum of debt in developing countries sky rocketed in the last decade from 603.3 billion \$ in 1980 to 2172 billion \$ in 1997. The interest and debt service went up more than 100% in some countries which meant aggravating suffering of third world people where 1.5 billion person live in extreme poverty and less than 400 billionaires in the capitalist world have more than 2.5 billion human beings in the southern hemisphere.

4. The globalization of money markets and the accompanying measures of free financial movements had important and dangerous effects on developing countries. Canceling barriers regarding transactions of capital accounting and payment balances ... stimulated crises in the monetary apparatus, permitted money laundering and exposed countries to attacks money speculators and the weakening

of national sovereignty over financial and monetary policies, and which encouraged the flee of national capital to the outside.

It is therefore clear that developing countries suffer from an unfavorable situation in the world economy. Their condition is deteriorating rapidly because of the globalization process the liberalizing of their economy and their integration in the global economy. This integration and sudden change to abide by the rule of liberalism had negative, and sometimes catastrophic consequences on their economy. Their development faced many obstacles and they lost the ability of protecting their national industry. They faced expensive knowledge and technology and unfair competition with foreign imports. In addition these countries confronted the threat of multi national conglomerates taking over their national projects and services, which means losing their sovereignty concerning development and trade plans in favor of the WTO.

Globalization and the Arab contemporary situation and possibilities of the future In this temporary situation of a mono polar world governed by power and force, American Imperialism found its chance to expand its hegemony around the world in general and in our Arab region in particular. It used the pretext of "fighting terrorism" which could be translated to fighting every possibility or movement trying to develop elements of force and democratic national liberation, social justice and Arab unity. Its real goal, is to consecrate the subservience of the people of our nation and our continued under development. Their aim is to restructure and recondition our nation to guarantee that we follow their policies in an obedient way. That is to renew the functional role of the Zionist enemy and its state, so that "Israel" becomes a "central state" in the Arab world and the region, and other states become peripheries of that center. All that serving the global American interests and assuring the integration and the normalization of "Israel" politically and economically, which mean the destruction of the Arab national security and the Zionist control of the totality of the Palestinian land, the Golan and the future of the region.

This bitter situation we described is linked to the present moment of the Arab scene, it does not express the reality of our countries and the possibilities of change. Despite that defeatist intellectuals or those driven by selfish interests consider that what was designed has materialized, and that the US imperialism and

its ally the Zionist movement and "Israel" were successful in destroying the Arab will, we are conscious that this gloomy picture does not express the march of our popular masses towards liberation, democracy, progress and social justice. The gloomy image of our nation has its negation which is the popular mass movement, the relation between those two contradictions explain the historical developments in the Arab world. We are sure that after the current situation our people will rise up to take in their hands the development of our nation.

Our belief in the Arab mass movement and in our ability to resolve the Zionist Arab conflict in accordance with the wishes and interests of our nation does not signify that we believe in historical determinism, but that mean the will to activate and prepare the factors of democratic modern change and to find these elements within our objective reality. This view allows us to surpass the futile politics of the official Arab and Palestinian leadership. Since Camp David and the Madrid conference, passing by the Oslo, Wadi Arabah and Sharm Al Sheikh agreements, and arriving to the Tenet plan (director of the CIA !), our cause have been in a vicious circle, we offered more and more concessions and ended up begging for charity. The official leadership lost its direction after omitting our historical unalienable rights.

The current situation experienced by our people is the result of the division of our nation. This downward trend is the result of the accumulation of the Sykes – Picot agreement, which divided our nation in 1916, and the Belfor declaration 1917. The first NAKBA of our Palestinian people in 1948 and the failure of the Arab unity between Egypt and Syria in 1961 were accumulated to the past. This downward trend intensified after the defeat of 1967 and the signing of the Camp David agreements in 1979 and continued until today.

The last 25 years represented a regression without precedent in our modern history. The possibilities of national renaissance and patriotic liberation of the sixties were replace today by inner State strife and our nation is nothing but a sum of idle individuals without any importance in the international arena. The majority of states and theirs apparatus in the Arab world became mere tools of imperialism. The rest became incapable of confronting the enemy. In addition leftist democratic

and nationalist parties have lost their capacity – because of objective and subjective reasons – to influence popular movements.

The official Arab position represents a barrier facing the development of the Arab patriotic and nationalist project. This allowed the exceptional hegemony of the Zionist enemy in our region paired with the imperialist remodeling of the Arab system in politics, economics and culture, to the extent where the Arab states demand only to be recognized within the negotiation process and not the opposite. Though we realize that the regression in our area is not isolated from what is taking place in the globalized international relations, we have to point out the responsibility ruling old / new social classes. The phenomenon of globalization could be and is a dangerous process in our region, nevertheless it could have benefits for those who have the will and determination to develop their countries. The defeatist attitude of our States is the real cause of the regression in our area and not the current historical development of capitalism.

This is why to talk about Arab unity or the renewal of the national renaissance project we should emphasize a revolutionary objective vision for the national liberation movement. This movement is a historic necessity imposed by the contradictions of the modern Arab society on one hand, and is the negation of the current situation on the other. The following facts must be clear for any fruitful work:

1. this vision must have a unifying stand to overcome the division of our nation imposed by imperialism, it should struggle for unifying the Arab masses so they become a force capable of influencing the historical change on the Arab and International level.

2. It should absorb the basic character of the modern European culture of enlightenment that is scientific reasoning and critical creativity in a democratic and free ambiance. There should be a clear understanding of the objective material and social existence, and its significance in seizing the historical task of the Arab subject. The determination of change must stem from understanding that it is the human being is the artisan of history and who is able to innovate and change his conditions. That should be based on democratic bases targeting social justice and socialism. Our struggle against imperialism and Zionism is to regain the control of our wealth and develop our society and that could not take place without a socialist

program and conscious able to turn over the productive existing relations in favor of a collective and cooperative vision of society.

The dual dialectic relationship between the nationalist vision and the ideology of scientific socialism and their simultaneous application both in theory and practice in the spirit of our times is the ideological framework that provides the base for a dialogue to arrive to the best program for democratic change.

The situation of the Arab world is catastrophic to the extent the Constantin Zuriek, one of the precursors of Arab nationalism have said in 1998: “this situation forces me to avoid using the term Arab nation, I prefer to use Arab society.” This is not a sign of hopelessness but the will to develop the idea of nationalism. According to the nationalist philosopher nationalism is not a romantic political movement but a comprehensive secular path for the progress of the nation. Its goal is to confront the factors hindering its development, he summed in the following:

- The absence of the masse in the political scene.
- The absence of the important questions of democracy, development, social justice and the equality of chances.
- The absence of the scientific method and reason in understanding the problems.
- The absence of positive social values and not behaving accordingly in the public and private sphere.

Several progressive leftist and nationalist forces, parties, and intellectuals are discussing the current crisis in the Arab world. They reached that there are three manifestations of the crisis:

1. political manifestation ; 2. economical manifestation ; 3. social manifestation.

1. The political manifestation of the crisis.

The collapse of the Soviet Union, the imperialist aggression against and the “Arab Israeli peace plans”, and the normalization of relations that followed are the most important signs of political regression among the Arab countries. This change was the result of an accumulative process the replace the nature of the principle contradiction with the Zionist enemy to a relation of accommodation after the Camp David Accords in 1979. The recognition of the right of “Israel” to exist, as a legitimate sate in the region was assured. Even without imposing that, this entity accepts the political rights of the Palestinian people in the west Bank and Gaza (and

also the rights of Syria over the Golan and Lebanon in the Shaba farms) which is the essence of land for peace, was the clearest sign of the impuissance of the Arab regimes.

The integration of the Arab regimes in the global system weakened them further; they could not even have a policy based on the international resolutions such as 194, 242 and 338. This situation developed to the extent that today they lost the will to refuse Zionist and American dictates, like what happened with the Mitchell plan and the Saudi plan that stipulates the full normalization with the Zionist entity. The control of interior development and distribution of wealth was in the hands of the IMF and World Bank therefore they lost all space for even political maneuver. The most important expression of the political crisis is the qualitative change that took place in the Arab system. In the sixties this system was founded on a national and social liberation program, today the majority of the Arab regimes are subservient to imperialism. In other words, the antagonist nature of the contradiction with Zionism and imperialism seized to exist, the patriotic and nationalist aspect of development was hindered. This allowed secondary contradictions to surface and globalization to work on dividing existing state structure along ethnic, linguistic or religious lines (Sudan, Algeria, and Egypt). Religious fundamentalist movements became political realities and their reactionary programs considered as political agendas. In Lebanon, imperialism is pushing its lackeys to create problems for Syria. The most dangerous role is played by the Saudi regime in fully surrendering to the hegemony of the USA on one hand, and encouraging and financing religious political fundamental movements on the other. The foreign pressure that attempts to organize the world in a way that is best for the imperialist political and economical interests and that tries to dismantle all factors of Arab national renaissance in favor of a "western civilizing project" in the name of neo liberalism, privatization and free markets and trade.

Though we realize the magnitude of the external pressure and admit that the principle contradiction is with imperialism and Zionism, we think that the internal situation is the main factor that determines the outcome of that contradiction. It is impossible to analyze the Arab political situation without understanding the internal economical social development. The internal situation is the main pivot form the subordination of the Arab system to capitalist centers. The slow but accelerating

accumulation in the economical situation permitted the control of a parasitic, bureaucratic, commercial and financial class over the social and political structure. It took place in contradiction with the interests of popular masses and in accordance with the imperialist global interests. This is an environment of liberal economy and free trade.

This is the essence of the paradox or the political crisis in the Arab contemporary system. It has two dimensions, a liberating dimension on the patriotic and national level, and a social democratic one on the internal level. This is the paradox that could not be resolved without establishing a political regime that expresses and serves the interests of the popular masses.

Nationalist progressive forces struggling for change must face the following important question: why did the forces have several factors of force concerning its organizational structures or concerning the adherence of the masses to their programs in the period of the 40's until the late 60's of the last century despite that the objective conditions were not ready?? why did the factors of weakness accumulate among all of these forces in this period?? although the objective conditions are ripe. What is the role of the intellectual today, given the failure of the Arab system to resolve any of our problems (on the internal or external level). If the progressive democratic forces remained incapable of change our regression will continue!

2. The economical manifestation of the crisis

The failure of the liberal policies imposed by the IMF and World Bank, known under the name structural adjustment or reform, is the clear expression of the economical crisis. This failure was not a surprise for many experts from the third world because these policies lacked any reference to development, economic liberation and social progress and justice. Third world countries lost their ability to have policies that contradict the interests of world capitalism and its local representatives. Privatization as said "is nothing but the redistribution of wealth in favor of a local and international bourgeoisie where the state productive assets are transferred to be appropriated by a private sector regardless of nationality or identity".

Today, two decades after executing the policies of the IMF by the third world

countries and most of the Arab states, the outcome is clearly negative. These countries not only failed in developing their economies, but their internal and external debt skyrocketed to the extent that some failed to pay the debt service and interest. Growth has diminished and some countries had negative growth, many companies went bankrupt. These economies experienced several predicaments :

1. The governments rendered responsibility of growth to the private sector – in accordance with the dictates of the IMF and WB. This sector could not fill the gap because its only goal is profit.

2. Failure to increase internal capital growth or to attract foreign investment.

3. Failure to export and the fleeing of local capital.

4. Although the role of the governments was setback –in accordance with restructuring plans – these governments failed to find financing for the limited public expenditure, because the income stipulated by the IMF and WB did not come true.

5. All the bragging of the human development –the slogan created by the WB – was nothing but illusions. Education and health programs regressed, fighting poverty was a mirage, and the gap between rich and poor widened.

6. Planning took the backstage and governments limited their role to observation and direction setting which meant a setback in development planning.

7. It has been proven that liberal democracy, as applied by the directives of the IMF and WB was nothing but a concerted plan seeking to erode the social base of democracy, i.e. the popular masses. These masses were marginalized, while encouraging parasitic comprador capital in alliance with foreign global multinationals to take over the state to and to impose decisions on internal and external matters.

These predicaments show clearly the economical and social setback suffered by our popular masses. It put poor people of the third world in unprecedented misery. All these measures served to weaken the state, cancel subsidizing basic goods, destroy the public sector, and to continually transfer the states economical surplus to the private sectors (local and international) along the plans of privatization and free market mechanisms.

In the Arab world the application of the plans of global capital had the following results:

1. The weakening of the state and of the perception of the state by the people. The state has become no more than a tool of global capital.

2. The rise of unemployment and poverty. Officially, 12% of the labor force is unemployed (2002) that is more than 20 million. People living below the poverty line (1 \$ per person per day) are more than 90 million persons, most in Egypt, Jordan, Morocco, Sudan, Syria, Palestine and Yemen.

3. The deficit in food self-sufficiency is growing. Food demand is rising 6% annually while production rise is 2% per year. Arab agricultural trade deficit reached 17 billion \$ and that of food trade 15 billion \$ (1997). These numbers will increase even for the same sum of good after lifting the agricultural subsidies in Europe and the USA. The price of bread will soar and poverty will widen.

4. Inter Arab trade had a setback. In 1964, when an Arab common market was declared, inter Arab trade was 4.6% of the Sum of Arab trade, 35 years later it is 3.4%. This trend will intensify with applying the directives of the WTO in 2005. 90% of Arab investment is in non Arab countries. In addition, expenditure of luxury services and weapons that never been used was at a rate of 100 billion\$ per year in the last 20 year. That sums up to 2 trillion \$ of easy money to the military complex of the states of the center, in the time where the real income per capita had zero or negative growth.

5. The share of the Arab world in world GDP went down from 3.1% (630 billion \$) in 1993 to 2.1% (599 billion \$) in 1997 and 2.3% (700 billion \$) in 2000 (the raise is because of oil prices).

The rise or drop in the Arab GDP (in absolute numbers or percentages) depends on four main factors: 1. The rise or drop in oil prices. 2. The regression in the volume of the industrial production. That will deepen after 2005. The opening of local markets to import will have catastrophic effect on Arab local industry. 3. The decrease in the agricultural production. We cultivate less than 40% of the available fertile land (135 million acres). 4. The fact that we do not use the 800 billion \$ of our financial surplus, that is in foreign western capitalist countries, for internal industrial and agricultural investments. The Arab Gulf States realize this problem and that they do not represent but 20 % of the Arab population though they produce 50% of the Arab GDP. The gap between the standard of living in the Arab world is unbelievable and that can cause several problems of instability in the area.

In Yemen and the Sudan the annual income per person is less than 500 \$, between 1000 – 1500 \$. In Egypt, Syria, Lebanon, Algeria, Jordan and Palestine (after the intifada it was less than 1200 \$ in the West Bank and less than 800\$ in Gaza). In Qatar, Kuwait and the UAE it is between 15000 – 22000 \$, and in Bahrain, Saudi Arabia, Oman and Libya.

6. In the time when the Arab economy is regressing year after the other because of the policies dictated by Global capitalism and its tools (IMF and WB) the economy of “Israel” continued to grow, especially after the signing of “peace” agreements (after the Intifada the economy of “Israel” experienced a setback). Some examples:

- The number of countries that recognize “Israel” as a State went up from 62 in 1992 to 153.
- The ending of the Arab and Muslim countries embargo offered more than 45 billion \$ annually.
- The GDP went up from 65 billion \$ in 1993 to 100 billion \$ in 2000.
- Per capita income went up from 12000 \$ in 1993 to 19000\$ in 2000 (in the West Bank and Gaza 1000 \$ with the same price index).
- Foreign investment went up from 400 million \$ in 1991 to 8.3 billion \$ in 1999 (in the West Bank and Gaza it does not exceed 300 million).
- Income from tourism reached 3 billion \$.
- Arab trade with “Israel” is growing slowly but continuously and is about 1 billion \$ now but could reach 10 billion \$ if the peace agreement of Saudi Arabia is implemented.

This examples demand that more understanding is given to the crises to comprehend the relation between globalization and under development to arrive at the solution that opts for the Arab national democratic alternative.

To confront the globalization of defeat we must Know the realities of our society so that we could clearly pave the way for action depending on our people. That also means that we should master the technologies of our time and base our action on reason and science and modernity with an ideological optic of social justice and socialism.

The fundamental issue for the democratic alternative on the state or national level is

real political and economical independence. It is independent development with self-sufficiency as a goal. It is the development of labor productivity in a democratic just atmosphere where workers know that they will share justly the riches created. This is why the development that we talk about is much different than that professed by several NGO's linked to imperialism. To say it briefly economical development is tied closely to national liberation and social justice.

3. The social manifestation of the crisis.

The major crisis in the Arab society at this phase appears in multi – dimension situations when historical changes are taking place in the name of globalization in an accelerated way. Such changes imply challenges our societies in an unprecedented manner. To face these challenges we should master science and knowledge. Ideological alienation in both of its forms, the fundamentalist and the westernized, is the most important internal factor that reproduces backwardness and despotism. It also preserves pre national social formations. The relation between the ideological political level and the social economic one is dialectical in both directions. Given that the political level is limited and governed by the level of dominant social consciousness.

The crisis in the Arab society in its essence is due to the Arab countries living away from modernism and civilization; it does not belong to it, to start with. This is because, structurally speaking, it does not possess tools of dependence, and it lacks epistemological modern its tools that permit to determine the nature of Arab social development and its dialectical relation with the international or human civilization and modernism.

Although we entered the twenty-first century, the Arab countries live in the fifteenth century. They live in the pre – renaissance and the pre capitalist era despite capitalist relations they have been building. The Arab society did not digest the culture of enlightenment and reason. It did not seize the scientific bases and critical spirit of modernism. The relation between the change, creativity, and democratic environment was rarely addressed. In the absence of this cultural progress, it is difficult to comprehend the material and social existence of the nation and its objective historical role. It is impossible to isolate them from each other for this situation, but it is definite that our societies experience a deformed productive

mode where semi – tribal, feudal, and capitalist forms are mingled together to arrive at what we have today of distorted economic and social conditions.

Today, our societies encounter transitional phase while its final objectives are still indeterminate. This reality is reinforced because of the wide hegemony of parasitic, bureaucratic comprador nature of capitalist classes, which prevent any democratic progress. This is the result of integration to the new globalized capitalist regime on the one hand, and the stabilization of subordinated, reactionary and autocratic regimes on the other.

This deformed manner in economic relations deepens the social crisis in Arab societies. Corruption is wide spread as a direct result of free market policies and privatization as well as the collapse of national social and political values. This paves the way to reinforce favoritism and family relations. One can wake up in the morning and finds out that his neighbor through doubtful deals becomes in an over night a millionaire.

Public interests and the rule of law are only scripts on paper. What is worrying in particular is that corruption is becoming the norm that governs and directs the political and social relations. Thus, corrupt "institution" has the power to control the leadership in our countries, and direct them through managing the crisis by another one.

The greatest dilemma is that the democratic progressive nationalist forces are in regression. They did not seize the importance of uniting Marxist and nationalist concepts to overcome the division and to pave the way for an enlightened combat against imperialism and globalization. This regression opened the way for the religious political forces to develop a strong base among the popular masses, especially because they are seen in an opposition to American imperialism and Zionism.

Although, world now lives modernism and civilization, Arab society in regression through unprecedented manner of underdevelopment for more than hundred years. In addition to the prevailing traditional patterns of tribalism, sectarianism and religious fundamentalism, our society is truly described as "having a very diversified structure and social attachment, thus lives in the pre civilized era". Man in our society does not live in the core of events and is subjected to all types of aggression. Not only is he cautious of the possibilities of collapse, but also he

does not think of his principal issues. Fact and history influence him without exerting any effort to change them.

The value of that general description of human life implies promoting Arab progressive forces, in order to study the development of Arab social life. In fact, we will undoubtedly address the overlapped social, economic, and cultural phenomena resulted from the crisis through studying the social, economical and political crisis in our societies, in general.

These phenomena took place after unprecedented intensification of military, political, and economical hegemony of USA on our society.

In the light of this, one can say that the Arab thinkers have great responsibility on human and national demands. The future should have an attempt to get out of the current predicament relations in this critical stage.

Although, capitalism has succeeded in delaying exploitation, through expanding contradictory areas in the name of globalization, it will inevitably increase the suffering of and impoverishing the world popular masses.

As a natural result, the victims of that brutal régime should seek to undermine all its pillars and establish a new regime free of these contradictories. That regime should have a clear ideological vision that contradicts global capitalism. This will pave the way for drafting the alternative project of humanitarian progress, and activate its movement especially in the third world countries. This project will submit globalization requirements to popular needs, as well as, participate in the new political and global regime that is against monopolistic capital. The time has come for regular hard work for establishing a new type of globalization.

2012/1/18

خواطر غازي الصوراني

جورج حبش .. قائداً ومفكراً ثورياً .. في ذكراه الرابعة (الحلقة الاولى)

عند الحديث عن الحكيم في الذكرى الرابعة لرحيله تختلط مشاعر الرهبة والقلق والحزن الممتزجة بمشاعر التفاؤل الثوري والاعتزاز والفخر في مرحلة الانتفاضات الشعبية ضد أنظمة الاستبداد والفقر والاستغلال والتبعية والتخلف ، عبر هذه الحالة الثورية التي كرس الحكيم جل حياته النضالية من اجل تحقيقها من خلال حركة القوميين العرب والجهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهة القومية لتحرير اليمن والجهة الشعبية لتحرير الخليج العربي وشبه الجزيرة

العربية وجبهة تحرير ظفار ، وهاهي الانتفاضات الثورية تنتشر في معظم ارجاء الوطن العربي معلنة ميلاد مشهد جديد ،ندرك ان حركات الاسلام السياسي التحقت به واصبحت من بين مكوناته الرئيسية ، وماتثيرة هذه الحركات من دواعي القلق الناجمة عن تقاطعها - بحكم مصالحها وبرامجياتها - مع الرؤى والسياسات الامريكية ومخططاتها من جهة وامكانية تحالفاتها مع القيادات العسكرية والقوى الليبرالية والكومبرادورية من جهة ثانية لعرقلة مسيرة الانتفاضات الشعبية والقوى الثورية... لكننا ندرك ايضا - بوعي وتفاؤل ثوري بالمستقبل - ان انتفاضة الجماهير الشعبية ضد الظلم والاستبداد والفقر والاذلال ، لن تتوقف او تتراجع عن استمرار الصراع والنضال من اجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وفق منطلقات ومبادئ ثورية يسارية اشتراكية ، لان هذه المبادئ هي وحدها طريق المستقبل الذي تتحقق فيه آمال وتطلعات الجماهير، بما يجعل من هذه المرحلة الأكثر تعقيداً وخطراً على مستقبل الشعوب العربية ، وعلى مستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني... لكننا على ثقة ان الانتفاضات الثورية ستتواصل لتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية، على الرغم من كل التعرجات والعقبات وعلى الرغم من كل قوى الثورة المضادة، لان الرؤى والمبادئ والاخلاق التي آمن بها الحكيم وناضل من اجلها ، تظل بالنسبة لكل الثوريين عموماً والثوريين اليساريين العرب خصوصاً ، منارة تضئ الظلام لمن أراد أن يتحداه.

2012/1/18

غازي الصوري...خاطر عن القائد الراحل الرفيق جورج حبش ... ح 2

الرفيق المفكر ،القائد الراحل جورج حبش، من بين المئات من زملائه ورفاقه في مراكز القيادة في مسيرة النضال التحرري والديمقراطي القومي العربي ، ومن بين عشرات الآلاف من مناضلي شعبه على مدى قرن من الزمان، معلّم بارز ومنارة متميزة، بل هو ظاهرة فلسطينية أضاعت - مع غيرها من الظواهر و المفكرين العرب -لمرحلة طويلة من تاريخنا القومي، والنضالي المعاصر، وبنت حولها هيكلاً شامخاً يلتحق به ويعمره ويخصّبه ويطوره كل من استنار بفكر حبش وتدرّب على أسلوبه ودرس تجربته واعتنق دعوته ورفع رايته وشارك في حمل رسالته وفي هذا السياق ، فأنني لا انكر ان الثابت في ذهني وفي اذهان بعض المثقفين اليساريين الفلسطينيين والعرب ان ما افرزته الانتفاضات العربية ، -في ضوء تصدر حركات الاسلام السياسي للمشهد العربي - محكوما اليوم بدواعي القلق والتفاؤل الانفعالي الذي لا يمكن تخطيطهما صوب المستقبل الديمقراطي التقدمي، الا بالعودة الى ادوات المنهج العلمي المادي الجدلي التاريخي ، التي أدرك الحكيم الراحل د.جورج حبش ، بعد تجربته الطويلة في حركة القوميين العرب أهمية أدوات هذا المنهج ودوره في وضوح التفكير والرؤية لكل حركة ثورية.

فإن أردنا أن نتعرف على شخصية وهوية القائد والمفكر جورج حبش، فإننا في الواقع ، و في مرحلة الانتفاضات العربية الراهنة التي يمكن استخدامها من قبل حركات الاسلام السياسي في اعادة انتاج التخلف والتبعية والاستبداد بصور واشكال جديدة ، نبحث -عبر الرؤية والممارسة اليومية- عن إضاءات اضافية نوعية ، تنويرية عقلانية وحدائية ديمقراطية وتقدمية ، ونبحث ايضا عن حركة قومية تقدمية جسدت خيار وآمال أمة بأكملها في مرحلة سابقة ، وبالتالي فإن كل من يسعى في السير على طريق الحكيم ، عليه أن يتحمل المسؤولية في إعادة إحياء هذه المسيرة من جديد داخل كل مجتمع عربي تمهيدا لتفعيل وبلورة إطار الحركة اليسارية العربية الموحدة ، وفاءً ليس للحكيم

فحسب بل أيضاً وفاءاً لرسالته ومسيرته النضالية من أجل التحرر الوطني والقومي وتحقيق الثورة القومية الديمقراطية على طريق إقامة مجتمع اشتراكي عربي موحد.

2012/1/18

تابع /خواطر عن القائد الراحل الرفيق جورج حبش ...في ذكراه الرابعة(ح3)

اتسمت بنية الحكيم الفكرية والثورية والأخلاقية بتميز شديد الالتحام بمرونة ذاتية مدركة وواعية لكافة المتغيرات السياسية والأيدولوجية من حولها ، بنفس إدراكها للعديد من المتغيرات التي تحمل نفس المضامين على صعيد الحركات الاشتراكية والثورية التحررية في كوكبنا ، بحيث يمكن القول أن الحكيم عاش حراكاً معرفياً وسياسياً ونضالياً ، متحركاً دوماً بصورة جدلية صاعدة إلى أمام.

كان مساره المليء بمحطات التقدم والارتقاء المعرفي والسياسي إلى جانب ثباته على مبدأ الثورة التحررية التقدمية على المستوى القومي ، جعل منه مفكراً وثائراً في آن معاً، وعلى نفس المستوى من المفكرين الثوار العظام ، لينين ، ماوتسي تونج ، كاسترو ، جيفارا ، وغيرهم، يؤكد على ذلك قدرته الخلاقة ووجهه الثوري في استقطاب العديد من حركات ومناضلي اليسار العالمي في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا

تابع /خواطر عن القائد الراحل الرفيق جورج حبش ...في ذكراه الرابعة (ح4).....2012/1/18

إن الحديث عن بنية جورج حبش الفكرية والسياسية والتنظيمية ، هو في الواقع انعكاس لمسيرته ونضاله المتصل على صعيد الممارسة ، فمنذ أن كان طالباً في كلية الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت (1944-1951) ، كان من الطلاب البارزين في المجال السياسي الذين عملوا من خلال جمعية "العروة الوثقى" التي كان الدكتور قسطنطين زريق محركها الأساسي ، ثم من خلال "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل"، ثم شارك في تأسيس "منظمة الشباب العربي" التي نشأت سنة 1951 و أصدرت نشرة "الثأر" ، وعقدت هذه المنظمة أول مؤتمر لها سنة 1954 برئاسة جورج حبش وانبثق عنها "حركة القوميين العرب" التي عقدت مؤتمرها الأول في 25 كانون الأول 1956 ببيروت . وجاءت هزيمة 5 حزيران 67 بمثابة ضربة قاسية ومفاجأة على رأس حركة القوميين العرب، التي سرعان ما أفاقت من هول الضربة ، ففي هذه الظروف ، إلى جانب الطبيعة الفاقعة لمرارة هزيمة حزيران 1967 بادرت قيادة حركة القوميين العرب إلى عقد اجتماعها الموسع في أواخر تموز 1967 ، وصدر عنه أول وثيقة رسمية) عرفت باسم تقرير تموز 1967) تتضمن تحليلاً طبقياً للنكسة، حمل عنوان "الثورة العربية أمام معركة المصير" وعرفت اشكالياته باسم "موضوعات/5/حزيران"، وقد قام بصياغتها القائد جورج حبش، وهنا تتجلى المعاني الحقيقية في وصفنا له بالمفكر الثوري . فقد فسر الحكيم -عبر تلك الوثيقة -عجز قيادة الثورة العربية ، بتكوينها الطبقي والأيدولوجي والسياسي البرجوازي الصغير، واستنتج نظرياً في ضوء تحليله الطبقي للنكسة، انه "إذا كانت البرجوازية الصغيرة، قد أدت دورها إبان مواجهة الاستعمار القديم، فإنها لم تُعد مؤهلة لممارسة دور القيادة على رأس الحركة الثورية العربية في هذه المرحلة الجديدة من نضالها."

وهذا يتطلب - حسب نص الوثيقة - ضرورة انتقال مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية والملتزمة بالاشتراكية العلمية ، وتحقيق وحدة القوى الثورية العربية قطرياً وقومياً .

لقد بلورت هزيمة حزيران في ذهن قيادة الجبهة عموماً ، وأمينها العام جورج حبش خصوصاً "أهمية النضال القطري ضمن الإطار القومي ، وأهمية بلورة الأداة التنظيمية التي تعبئ الجماهير ، كما بلورة بوضوح أعمق أهمية المسألة الطبقية ، وكل هذا مهد الطريق لتأسيس الجبهة الشعبية وإعلان تبنيها لنظرية الطبقة العاملة ، الماركسية اللينينية ."

تابع / خواطر في الذكرى الرابعة لرحيل الحكيم - الحلقة الخامسة - 2012/1/19

رفاقي واصدقائي .. احبيكم ... آملاً اهتمامكم الاطلاع على النص الذي تناولت فيه مرحلة تاريخية من نضال القائد الراحل من عام 1968 لغاية عام 1994 وعذراً للاطالة.....

تواصلت مسيرة الجبهة الشعبية التي كان القائد الراحل بمثابة صمام الأمان لها من الناحية الفكرية والنضالية والسياسية والتنظيمية منذ أن قام بتأسيسها حتى لحظة مغادرته لها سواء في مؤتمرها الأول ، آب 1968 والانشقاق أو مؤتمرها الثاني في شباط 1969 حيث تم صياغة الإستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة (وهي وثيقة هامة ومفيدة لم تفقد قيمتها حتى اللحظة) ، أو في مؤتمرها الوطني الثالث في آذار 1972 الذي أقر وثيقة "مهام المرحلة الجديدة" والنظام الداخلي الجديد وأعطى عملية التحول وبناء الحزب الثوري ايدولوجيا وتنظيماً وسياسياً الصادرة، إيماناً من جورج حبش بأن قدرة الثورة على الصمود والاستمرار تتوقف على صلابة التنظيم او الحزب الذي يعتمد ايدولوجية الطبقة العاملة دليلاً نظرياً، ويتشكل من طلائع الطبقة العاملة في تكوينه الطبقي.

-كما تناول التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث أهمية الانطلاق من نظرة جديدة للعمل العربي الثوري وتحديد المهمة الرئيسية بهذا الشأن في بناء الجبهة الشعبية العربية العريضة، وكذلك النضال لإقامة حزب شيوعي عربي موحد يقود الجبهة المذكورة .

-أما المؤتمر الرابع الذي عقد في الفترة الممتدة من 4/28 - 1981/5/3م -وهو عندي من اهم المؤتمرات في تاريخ الجبهة - فقد عقد تحت شعار "المؤتمر الرابع خطوة هامة على طريق استكمال عملية التحول لبناء الحزب الماركسي اللينيني والجبهة الوطنية المتحدة وتصعيد الكفاح المسلح"، حيث ..نلاحظ بوضوح ساطع جوهر الحكيم الذي تجلى في أفكاره التي تضمنتها وثائق المؤتمر الرابع ، حينما تم التأكيد على المهمة الأساسية في تلك المرحلة على أساس البرنامج التالي:خط سياسي حازم ضد مؤامرة الحكم الذاتي بكافة ترجماتها.

كما أكد المؤتمر على شعار "لا تعايش مع الصهيونية" ، وإن زوال الكيان الصهيوني شرط لإشادة السلم العادل والدائم في المنطقة، وأن جدية التصدي للإمبريالية مقياس لجدية التصدي للكيان الصهيوني.

أما بالنسبة للرجعية العربية وأنظمتها فقد أكد المؤتمر الرابع على أن التناقض مع الرجعية العربية هو تناقض رئيسي ، كما أن الجبهة لا تؤمن بشعار "عدم التدخل في شؤون الدول العربية في دائرة الصراع، وترى أن التحديد العلمي لموقع "الرجعية العربية" ، كقوة من قوى الخصم في المعركة المحتدمة بين الجماهير العربية وقواها الوطنية

والتقدمية من جهة، وبين الإمبريالية والصهيونية من جهة ثانية ، يحمي الثورة الفلسطينية من مناورات ومخططات القوى الرجعية، وغيابه يعني غياب الرؤية الواضحة. ولا يعني ذلك أن تقوم الثورة الفلسطينية بمهمة التغيير في البلدان العربية وإسقاط الأنظمة، بل يعني "التحالف مع حركة الجماهير العربية وقواها التقدمية لإسقاط أي نظام خائن للقضية الفلسطينية".

-وبالنسبة لبناء الحزب ، فقد اكدت وثائق المؤتمر على ضرورة "إنجاز المهمة الأساسية الملقاة على عاتقنا وهي استكمال عملية التحول إلى حزب ماركسي وبناء حزب طليعي جماهيري وإيلاء أهمية فائقة لتمليك القيادات والكوادر ناصية النظرية الماركسية ."

وفي المؤتمر الخامس ألقى القائد المفكر الثوري جورج حبش مداخلة مطولة تضمنت العديد من القضايا البالغة الأهمية جاء فيها، "ينعقد مؤتمرنا في ظل واقع دولي أصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الاستعمارية سيد العالم، وترافق مع ذلك انهيار النظام العربي الرسمي، واستسلامه شبه الكامل للغزوة الصهيونية وما ولدته من واقع عربي جديد كان من أخطر نتائجه على الصعيد الوطني، انحراف القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقفزها عن البرنامج الوطني وتعاطيها مع المشروع الأمريكي- الصهيوني، مما يمهد لتصفية كاملة للقضية الفلسطينية. وفي حزيران 1994 عقد الكونغرس الحزبي الأول للجبهة -وبمبادرة من القائد الراحل- الذي أكد على إن الاختراق الذي تحقق لصالح المشروع الصهيوني - في ضوء اتفاق أوسلو - ستترتب عليه جملة من النتائج الكبيرة والخطيرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية أساسية أبرزها : "الانسحاب الكامل للقيادة السياسية المتنفذة في م.ت.ف من ساحة الفعل الوطني والناجم عن تخليها الواضح والصريح ، عن الحقوق الوطنية الفلسطينية حتى بحدودها الدنيا ، بل وتخليها حتى عن المستوى الهابط الذي التحقت على أساسه بالمفاوضات التصفوية ."

ثم تحدثت وثيقة الكونغرس عن البعد القومي للصراع الذي يشكل محورا استراتيجيا وتكتيكيا أساسيا في برنامج المواجهة لكنه في ذات الوقت يعيش حالة من الانحدار والتأزم. إن هذا الواقع يحتاج إلى تصحيح جذري لاستعادة الوزن الطبيعي على هذا الصعيد والمرحلة الراهنة بكل تحدياتها تستوجب أكثر من أي وقت فهم واستيعاب الربط بين ما هو قومي ووطني وخاص وعام والى اللقاء غدا مع خطاب الحكيم في المؤتمر السادس

تابع /خواطر عن القائد الراحل الرفيق جورج حبش ...في ذكره الرابعة

اتسمت بنية الحكيم الفكرية والثورية والأخلاقية بتميز شديد الالتحام بمرونة ذاتية مدركة وواعية لكافة المتغيرات السياسية والأيدولوجية من حولها ، بنفس إدراكها للعديد من المتغيرات التي تحمل نفس المضامين على صعيد الحركات الاشتراكية والثورية التحررية في كوكبنا ، بحيث يمكن القول أن الحكيم عاش حراكاً معرفياً وسياسياً ونضالياً ، متحركاً دوماً بصورة جدلية صاعدة إلى أمام.

كان مساره المليء بمحطات التقدم والارتقاء المعرفي والسياسي إلى جانب ثباته على مبدأ الثورة التحررية التقدمية على المستوى القومي ، جعل منه مفكراً وثائراً في آن معاً، وعلى نفس المستوى من المفكرين الثوار العظام ، لينين ، ماوتسي تونج ، كاسترو ، جيفارا ، وغيرهم، يؤكد على ذلك قدرته الخلاقة ووجهه الثوري في استقطاب العديد من حركات ومناضلي اليسار العالمي في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا

تابع /خواطر عن القائد الراحل الرفيق جورج حبش ...في ذكره الرابعة 2012/1/19

إن الحديث عن بنية جورج حبش الفكرية والسياسية والتنظيمية ، هو في الواقع انعكاس لمسيرته ونضاله المتصل على صعيد الممارسة ، فمنذ أن كان طالباً في كلية الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت (1944-1951) ، كان من الطلاب البارزين في المجال السياسي الذين عملوا من خلال جمعية "العروة الوثقى" التي كان الدكتور قسطنطين زريق محركها الأساسي ، ثم من خلال "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل"، ثم شارك في تأسيس "منظمة الشباب العربي" التي نشأت سنة 1951 و أصدرت نشرة "النار" ، وعقدت هذه المنظمة أول مؤتمر لها سنة 1954 برئاسة جورج حبش وانبثق عنها "حركة القوميين العرب" التي عقدت مؤتمرها الأول في 25 كانون الأول 1956 ببيروت .

وجاءت هزيمة 5 حزيران 67 بمثابة ضربة قاسية ومفاجأة على رأس حركة القوميين العرب، التي سرعان ما أفاق من هول الضربة ، ففي هذه الظروف ، إلى جانب الطبيعة الفاقعة لمرارة هزيمة حزيران 1967 بادرت قيادة حركة القوميين العرب إلى عقد اجتماعها الموسع في أواخر تموز 1967 ، وصدر عنه أول وثيقة رسمية (عرفت باسم تقرير تموز 1967) تتضمن تحليلاً طبقياً للنكسة، حمل عنوان "الثورة العربية أمام معركة المصير" وعرفت اشكالياته باسم "موضوعات/5/حزيران"، وقد قام بصياغتها القائد جورج حبش، وهنا تتجلى المعاني الحقيقية في وصفنا له بالمفكر الثوري . فقد فسر الحكيم -عبر تلك الوثيقة- عجز قيادة الثورة العربية ، بتكوينها الطبقي والأيدولوجي والسياسي البرجوازي الصغير، واستنتج نظرياً في ضوء تحليله الطبقي للنكسة، انه "إذا كانت البرجوازية الصغيرة، قد أدت دورها إبان مواجهة الاستعمار القديم، فإنها لم تُعد مؤهلة لممارسة دور القيادة على رأس الحركة الثورية العربية في هذه المرحلة الجديدة من نضالها."

وهذا يتطلب - حسب نص الوثيقة- "ضرورة انتقال مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية والملتزمة بالاشتراكية العلمية ، وتحقيق وحدة القوى الثورية العربية قطرياً وقومياً".

لقد بلورت هزيمة حزيران في ذهن قيادة الجبهة عموماً ، وأمينها العام جورج حبش خصوصاً "أهمية النضال القطري ضمن الإطار القومي ، وأهمية بلورة الأداة التنظيمية التي تعبى الجماهير ، كما بلورة بوضوح أعمق أهمية المسألة الطبقية ، وكل هذا مهد الطريق لتأسيس الجبهة الشعبية وإعلان تبنيها لنظرية الطبقة العاملة ، الماركسية اللينينية. "

تابع / خواطر في الذكرى الرابعة لرحيل الحكيم - الحلقة الرابعة - 2012/1/19

(رفاقي واصدقائي ..احبيكم ...آملا اهتمامكم الاطلاع على النص الذي تناولت فيه مرحلة تاريخية من نضال القائد الراحل من عام 1968 لغاية عام 1994...وعذرا للاطالة

تواصلت مسيرة الجبهة الشعبية التي كان القائد الراحل بمثابة صمام الأمان لها من الناحية الفكرية والنضالية والسياسية والتنظيمية منذ أن قام بتأسيسها حتى لحظة مغادرته لها سواء في مؤتمرها الأول ،آب 1968 والانشقاق أو مؤتمرها الثاني في شباط 1969 حيث تم صياغة الإستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة (وهي وثيقة هامة ومفيدة لم تفقد قيمتها حتى اللحظة)، أو في مؤتمرها الوطني الثالث في آذار 1972 الذي أقر وثيقة "مهام المرحلة الجديدة" والنظام الداخلي الجديد وأعطى عملية التحول وبناء الحزب الثوري ايدولوجيا وتنظيميا وسياسيا الصدارة، إيماناً من جورج حبش بأن قدرة الثورة على الصمود والاستمرار تتوقف على صلابة التنظيم او الحزب الذي يعتمد ايدولوجية الطبقة العاملة دليلاً نظرياً، ويتشكل من طلائع الطبقة العاملة في تكوينه الطبقي. -كما تناول التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث أهمية الانطلاق من نظرة جديدة للعمل العربي الثوري وتحديد المهمة الرئيسية بهذا الشأن في بناء الجبهة الشعبية العربية العريضة، وكذلك النضال لإقامة حزب شيوعي عربي موحد يقود الجبهة المذكورة.

-أما المؤتمر الرابع الذي عقد في الفترة الممتدة من 4/28 - 1981/5/3م- وهو عندي من اهم المؤتمرات في تاريخ الجبهة - فقد عقد تحت شعار "المؤتمر الرابع خطوة هامة على طريق استكمال عملية التحول لبناء الحزب الماركسي اللينيني والجبهة الوطنية المتحدة وتصعيد الكفاح المسلح"، حيث ..نلاحظ بوضوح ساطع جوهر الحكيم الذي تجلى في أفكاره التي تضمنتها وثائق المؤتمر الرابع ، حينما تم التأكيد على المهمة الأساسية في تلك المرحلة على أساس البرنامج التالي:خط سياسي حازم ضد مؤامرة الحكم الذاتي بكافة ترجماتها.

كما أكد المؤتمر على شعار "لا تعايش مع الصهيونية" ، وإن زوال الكيان الصهيوني شرط لإشادة السلم العادل والدائم في المنطقة، وأن جدية التصدي للإمبريالية مقياس لجدية التصدي للكيان الصهيوني.

أما بالنسبة للرجعية العربية وأنظمتها فقد أكد المؤتمر الرابع على أن التناقض مع الرجعية العربية هو تناقض رئيسي ، كما أن الجبهة لا تؤمن بشعار "عدم التدخل في شؤون الدول العربية في دائرة الصراع، وترى أن التحديد العلمي لموقع "الرجعية العربية" ، كقوة من قوى الخصم في المعركة المحتدمة بين الجماهير العربية وقواها الوطنية والتقدمية من جهة، وبين الإمبريالية والصهيونية من جهة ثانية ، يحمي الثورة الفلسطينية من مناورات ومخططات القوى الرجعية، وغيابه يعني غياب الرؤية الواضحة. ولا يعني ذلك أن تقوم الثورة الفلسطينية بمهمة التغيير في البلدان العربية وإسقاط الأنظمة، بل يعني "التحالف مع حركة الجماهير العربية وقواها التقدمية لإسقاط أي نظام خائن للقضية الفلسطينية".

-وبالنسبة لبناء الحزب ، فقد اكدت وثائق المؤتمر على ضرورة " إنجاز المهمة الأساسية الملقاة على عاتقنا وهي استكمال عملية التحول إلى حزب ماركسي وبناء حزب طليعي جماهيري وإيلاء أهمية فائقة لتمليك القيادات والكوادر ناصية النظرية الماركسية".

وفي المؤتمر الخامس ألقى القائد المفكر الثوري جورج حبش مداخلة مطولة تضمنت العديد من القضايا البالغة الأهمية جاء فيها، "ينعقد مؤتمرنا في ظل واقع دولي أصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الاستعمارية سيد العالم، وترافق مع ذلك انهيار النظام العربي الرسمي، واستسلامه شبه الكامل للغزوة الصهيونية وما ولدته من واقع عربي جديد كان من أخطر نتائجه على الصعيد الوطني، انحراف القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقفزها عن البرنامج الوطني وتعاطيها مع المشروع الأمريكي- الصهيوني، مما يمهد لتصفية كاملة للقضية الفلسطينية.

وفي حزيران 1994 عقد الكونغرس الحزبي الأول للجبهة -وبمبادرة من القائد الراحل- الذي أكد على إن الاختراق الذي تحقق لصالح المشروع الصهيوني - في ضوء اتفاق أوسلو - ستترتب عليه جملة من النتائج الكبيرة والخطيرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية أساسية أبرزها : "الانسحاب الكامل للقيادة السياسية المتنفذة في م.ت.ف من ساحة الفعل الوطني والناجم عن تخليها الواضح والصريح ، عن الحقوق الوطنية الفلسطينية حتى بحدودها الدنيا ، بل وتخليها حتى عن المستوى الهابط الذي التحقت على أساسه بالمفاوضات التصفوية".

ثم تحدثت وثيقة الكونغرس عن البعد القومي للصراع الذي يشكل محورا استراتيجيا وتكتيكيا أساسيا في برنامج المواجهة لكنه في ذات الوقت يعيش حالة من الانحدار والتأزم. إن هذا الواقع يحتاج إلى تصحيح جذري لاستعادة الوزن الطبيعي على هذا الصعيد والمرحلة الراهنة بكل تحدياتها تستوجب أكثر من أي وقت فهم واستيعاب الربط بين ما هو قومي ووطني وخاص وعام.....والى اللقاء غدا مع خطاب الحكيم في المؤتمر السادس

2012/1/19

الرفيق المفكر ،القائد الراحل جورج حبش، من بين المئات من زملائه ورفاقه في مراكز القيادة في مسيرة النضال التحرري والديمقراطي القومي العربي ، ومن بين عشرات الآلاف من مناضلي شعبه على مدى قرن من الزمان، معلم بارز ومناورة متميزة، بل هو ظاهرة فلسطينية أضاءت - مع غيرها من الظواهر و المفكرين العرب -لمرحلة طويلة من تاريخنا القومي، والنضالي المعاصر، وبنت حولها هيكلاً شامخاً يلتحق به ويعمره ويخصبه ويطوره كل من استنار بفكر حبش وتدرّب على أسلوبه ودرس تجربته واعتنق دعوته ورفع رايته وشارك في حمل رسالته . . . وفي هذا السياق ، فأنني لا انكر ان الثابت في ذهني وفي اذهان بعض المثقفين اليساريين الفلسطينيين والعرب ان ما افرزته الانتفاضات العربية ، - في ضوء تصدر حركات الاسلام السياسي للمشهد العربي - محكوما اليوم بدواعي القلق والتفاؤل الانفعالي الذي لا يمكن تخطيطهما صوب المستقبل الديمقراطي التقدمي، الا بالعودة الى ادوات المنهج العلمي المادي الجدلي التاريخي ، التي أدرك الحكيم الراحل د.جورج حبش ، بعد تجربته الطويلة في حركة القوميين العرب أهمية أدوات هذا المنهج ودوره في وضوح التفكير والرؤية لكل حركة ثورية.

فإن أردنا أن نتعرف على شخصية وهوية القائد والمفكر جورج حبش، فإننا في الواقع ، و في مرحلة الانتفاضات العربية الراهنة التي يمكن استخدامها من قبل حركات الاسلام السياسي في اعادة انتاج التخلف والتبعية والاستبداد بصور واشكال جديدة ، نبحث -عبر الرؤية والممارسة اليومية- عن إضاءات اضافية نوعية ، تنويرية عقلانية وحدائية ديمقراطية وتقدمية ، ونبحث ايضا عن حركة قومية تقدمية جسدت خيار وآمال أمة بأكملها في مرحلة سابقة ، وبالتالي فإن كل من يسعى في السير على طريق الحكيم ، عليه أن يتحمل المسؤولية في إعادة إحياء هذه المسيرة من جديد داخل كل مجتمع عربي تمهيدا لتفعيل وبلورة إطار الحركة اليسارية العربية الموحدة ، وفاءً ليس للحكيم فحسب بل أيضاً وفاءً لرسالته ومسيرته النضالية من أجل التحرر الوطني والقومي وتحقيق الثورة القومية الديمقراطية على طريق إقامة مجتمع اشتراكي عربي موحد.

رفاقي واصدقائي .. هذه ورقة للحوار حول مفهوم المثقف :

هذا المفهوم ليس مفهوماً مجرداً، وليس عنواناً أو فرضية، بل هو ملخص منظومة فكرية مكتملة تحققت تاريخياً عبر الممارسة في مجتمع معين في مراحل تطوره المختلفة، أما بالنسبة لاجتهادي المنحاز لشمولية مفهوم المثقف، فإن الشمولية التي أقصدها هنا لا تتناقض مع التعريفات التي عبّر عنها مجموعة من المفكرين في تعريفهم للمثقف بأنه " هو الإنسان الذي يضع نظرة شاملة لتغيير المجتمع" أو هو المفكر المتميز المسلح بالبصيرة كما يقول ماكس فيبر، أو هو الذي يمتلك القدرة على النقد الاجتماعي والعلمي والسياسي أو هو المفكر المتخصص المنتج للمعرفة، وهي تعريفات عامة لا تحرص على تحديد الزاوية أو الموقع الذي ينطلق منه ذلك المثقف في ممارسة النقد الاجتماعي أو السياسي أو في صياغته للنظرة الشاملة للتغيير... والزاوية التي أقصدها هي الموقع الطبقي بالتحديد (عبر الالتزام التنظيمي بالحزب الماركسي) ، فهو الغاية والقاعدة المنتجة والمحددة لكل رؤية فكرية ثقافية أو لكل ممارسة نقدية ، لكن هذا الالتزام لا بد من ان يكون محمولا ومرتكزا على قاعدة معرفية فلسفية حدثية عقلانية منفتحة على مستجدات التطور، بعيدا عن الثبات والجمود ، فالمثقف هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية ، وهو أيضاً المثقف العضوي، وهو "الداعية" "الاختصاصي" "المحرّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباتاته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها. لذلك أرى ضرورة الجمع بين المثقف حامل الرسالة، وبين المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً، بحكم تقاطع أو توحيد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف التي تتخطى التبشير أو الرسالة إلى التغيير وتجاوز الواقع... المهم الزاوية التطبيقية التي ينطلق منها ، وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادنا بصورة مريضة ومقلقة في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم ، بحيث باتت الأفكار الليبرالية والقيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والقيم الاستهلاكية ، هي البضاعة الرائجة بتأثير واضح لمنظمات NGO.s التي نجحت في إغواء واغراء ومن ثم خراب وارتداد الآلاف - من المثقفين واليساريين العرب - عن بداياتهم الفكرية وأحلامهم الثورية التي يبدو انها كانت مجرد احلام"البورجوازي الصغير" في لحظه من لحظات الانفعال والقلق والخوف من تردي وضعه الطبقي ، ولما حانت فرصة الإغراء المادي على طبق NGO.s ، سرعان ما تخلص عن الاحلام والمبادئ الثورية ومخاطرها بذريعة الاعتدال والواقعية ، وذهب راکضا او زاحفا صوب الالتحاق بقافلة الليبرالية الجديدة ومقتضياتها في الاعتراف بمشروعية الدولة الصهيونية والتفاوض معها بذريعة السلام الموهوم . على أي حال ، لقد باتت هذه الظواهر المرتدة او الانتهازية جزءا من الحياة السياسية الاجتماعية الفلسطينية والعربية ، وهي ظواهر قديمة لكنها تزايدت بصورة غير اعتيادية خلال العقود الاربعة الماضية مع تزايد وتائر الانفتاح و التراجع والهبوط السياسي ما بعد كامب ديفيد واوسلو وانهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة العولمة الامريكية وغير ذلك من العوامل الموضوعية، لكن يظل العامل الذاتي لدى المثقف البورجوازي هو المسألة الحاسمة ، اذ غالباً ما يحدث أن يبدأ بعضا من المثقفين البورجوازيين عندنا بواكير حياتهم ثوريين أو حالمين وينتهون في أواخر حياتهم إما مرتدين او خداما للسلطة أو انتهازيين لمن يدفع أكثر أو يائسين من واقعهم ناعين له، وكأن حركة التاريخ في مجالنا العربي تسير نحو مزيد من الهبوط والتراجع ، بحيث تجعل من الانتهازية أو

النعي خطاباً مفضلاً عند هذا البعض ..وهنا أود التأكيد - بلا كلل او يأس - على أهمية انحياز المثقف الماركسي - عبر الممارسة - لمصالح وأهداف الطبقات الشعبية الفقيرة، إذ أن هذا الانحياز ، هو الأساس الأول في تحديد جوهر دور المثقف و ماهية موقفه السياسي، ورؤيته الفكرية أو الأيدلوجية وفق ما يتطابق مع تطلعات الطبقات الشعبية وأهدافها المستقبلية ، وهنا بالضبط تتجلى قيمة الالتزام التنظيمي للمثقف الماركسي ودوره في تشكيل وبلورة مفهوم المثقف العضوي بالمعنى الجمعي، وعندها يمكن القول بثقة عن امكانية خروج احزاب وفصائل اليسار العربي من ازماتها شبه المستعصية صوب النهوض المأمول.....والى اللقاء

التعليقات :

Arafat Barghuthi المثقف لا يمكن ان يكون محايدا ولا يمكن ان يكون منظرا خارج الحزب الثوري وخاصة عندما يكون مثقفا ثوريا فلا يعقل ان يرى بعض المثقفين الذين يدعون الماركسية اللينينية انهم اكبر من الالتزام التنظيمي . فحتى لو كانت الاحزاب الحالية لا تعبر عن وجهة نظرهم فهم مطالبون ان يخلقوا ما يمكن ان يكون كذلك وهذه الظاهرة منتشرة في كثير من المثقفين (الثوريين). وبما ان المثقف الثوري عليه نشر الوعي الثوري فهو مطالب ان يقدم هذا الوعي بلغة الطبقة التي ينحاز ويناضل من اجلها وهذه ايضا اشكاليه في الخطاب الفكري اليساري حيث نرى مثقفي اليسار وهم يدافعون عن قضايا الفقراء العادلة يتكلمون بلغة صعبة ومصطلحات معقدة لا يمكن للعامل الفقير ((الغير قادر على الوصول للتعليم العالي بسبب ظروفه او الكادحين بوجه عام)) ان يفهموها وان يقتنعوا بها حتى لو كانت تتحدث عن مصالحهم . وهنا نرى قدرة الفكر الديني على القيام بعكس الفكر الثوري حيث يخاطب الجماهير الشعبية بلغتها البسيطة جاذبا بالعاطفه انتمائهم والتفافهم حوله.....

منذ 12 ساعة · إلغاء إعجابي 3 ·



محمود السرساوي الثقافة النقدية لا ترتبط بالحزبية ولا تتوسلها لتحقيق رؤيتها وفي مناخات يسارنا عموما الطارد للثقافة والمثقفين لا يمكن الركون إلى هذا المفهوم

منذ 11 ساعة · أعجبني 1 ·

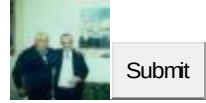


غازي الصوراني اشكرك رفيقي عرفات ...والمجد للشهيد المفكر الماركسي المتجدد المبدع في كل اسهاماته الفكرية التي تمثل بالنسبة لي وللكثيرين مصدرا ثمينا ومرجعا رئيسيا من المراجع الفكرية ...ويحضرني هنا قوله "أن الطبقة العاملة قد تنزلق في شروط تاريخية محددة بنهجها وممارستها، إلى مواقع البرجوازية، وأن حزبها نفسه، قد يقودها إلى مثل هذا الانزلاق، وهذا ما فعلته، في مرحلة معينة، لاسيما في حقل المسألة القومية، بسبب من قصور حزبها عن صياغة نهجها الثوري المناهض لمنهج البرجوازية الرجعي.

-لهذا كله وجب النقد، في ممارسة نظرية مستمرة تقييم الحد الطبقي الفاصل في معرفة الحركة التحررية الوطنية، بين فكر برجوازي رجعي، وفكر بروتيتاري ثوري، والنقد هذا ممكن على قاعدة ممارسة سياسية ثورية تقييم الحد

الطبقي الفاصل في حقل هذه الحركة ين نهجين أساسيين: نهج برجوازي رجعي هو نهج الخيانة الوطنية، ونهج ثوري هو نهج التحرير الوطني، من حيث هو بالذات، نهج الطبقة العاملة".

منذ 11 ساعة · أعجبني 1 ·



غازي الصوراني الصديق أ.محمود السرساوي ... وافقك فيما يتعلق بشمولية الثقافة النقدية من الناحية المعرفية المرتبطة بالجانب الابداعي الذاتي لدى المثقف ، ليبراليا كان او وجوديا او عدما او ماركسيا ... الخ دون ان الغي قابلية البعض في الالتحاق بهذا الحزب او ذاك بما يتوافق مع فكره وابداعه ، كما وافقك على ان الثقافة لا ترتبط بالحزبية ، لكن هذا لا يمنع المثقف النقدي المبدع من الالتحاق بالحزب المتوافق مع فكرته ، والامثلة على ذلك كثيرة ليست في بلادنا فحسب بل في معظم مجتمعات وشعوب العالم منذ منتصف القرن 19 الى يومنا هذا ... أما قولك ان احزاب وفصائل اليسار العربي هي احزاب طاردة للمثقف ، وافقك على هذا الاستنتاج دون ان يعني ذلك ان العمل المنظم او الحزب في حد ذاته طاردا بل هناك اسباب وعوامل متعددة تؤدي الى تأكيد استنتاجك ... الامر الذي يفرض على المثقف الماركسي ان يتحمل معانيات مضاعفة في مواجهة وتغيير تلك الاسباب لكي يتطهر الحزب ويتقوى وينهض ... على أي حال لست معنياً بخلق إشكالية حول علاقة الثقافة بالوعي المشوه او المنقوص - لدى هذا الفرد او ذاك ممن يطلق عليه صفة المثقف - بقدر ما أدعو إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته في الواقع المعاصر ، وهو أمر لن يتم تحقيقه ما لم يدرك هذا المثقف كافة تفاصيل واقعه المعاش .

وهنا أدعو إلى أعمال الفكر أو العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة ارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه، رغم تباين الاجتهادات في تعريفاتها، فعلى سبيل المثال، الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي" عرفها بجملة واحدة "بأنها حسيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته"، لكن علي اومليل يتجاوز هذا التعميم في تعريفه للثقافة بقوله "الثقافة رؤية ومبدأ للسياسات: كيف تكون سياستنا في التربية والتعليم منتجة لرأس مال بشري مندمج ومنافس في عالم اليوم؟ ولهوية ليست من ماضي ولّى، بل جواز سفر لدخول آفاق المستقبل؟ ما هي رؤيتنا لبناء اقتصاد اجتماعي ومنافس معاً، وكيف نبني منظومة قيم تحفز على المبادرة والابتكار، والإنتاج وتخطيط المستقبل؟ كيف نربي على احترام الكرامة الإنسانية؟ ذلك هو مفهوم الثقافة الذي يتوجب أن نأخذ به.

وفي ضوء ذلك ، يمكن القول أن الثقافة هي جملة ما يبدهه الإنسان والمجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الأخرى، المادية والروحية، من اجل استخدامها للإجابة على الأسئلة الكبرى التي طرحها علي اومليل للإسهام في حل مشكلات التقدم والتطور، وهنا تتجلى خصوصية الواقع -واقعا العربي- التاريخية والراهنة وتفاعلها مع المفهوم العام المعاصر للثقافة بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في اللحظة الراهنة من تطور البشرية.

أنا شخصياً انحاز إلى هذا التعريف للثقافة، لأنه يتناولها كمجموعة من الأنماط السلوكية والفكرية والتربوية بمضامينها المستقبلية التي تؤثر أعمال الإنسان في علاقاته الثلاثية مع الطبيعة والمجتمع وما وراء الطبيعة، من خلال التواصل الدؤوب مع مسار التنوير والحداثة والنهضة والتقدم العلمي، لتطوير اداة التغيير او الحزب ، ليصبح اطارا جاذبا للمثقفين عبر الحوار الموضوعي الجريء ... مع كل الاحترام لرأيك.

منذ 10 ساعات · أعجبني



Maher Issa رفيقي غازي الرفاق الاعزاء بعد التحية ... مع احترامي و تقديري لرفيقنا العزيز غازي اقول له ان هذه القضية الجوهرية قد تأخرت اكثر من عشرون عام ، و مع احترامي للرفاق الاعزاء اقول ان الوقت لم ينتهي بعد فما زال هناك امل لاسترجاع ما فات عزيزي غازي نعم ما سبق و كتبته صحيح لقد تم استقطاب العنصر الشاب اليساري بشكل عام و خصوصا قيادات الصف الاول في الحركة الطلابية لهذه المؤسسات ، NGOs على شرط الحفاظ على الوظيفة العالية الراتب من النشاطات السياسية و الاعتقال ، مما شكل في فراغ قيادي ميداني و طلابي بالاضافة للنقابي على مستوى الشارع ، و تم مناشدة الاحزاب باصوات مرتفعة لكن لم يكن هناك احزاب تسمع او تتحرك بحجة الازمة المالية و انهيار الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت و بعدها باعوام .. و الترهل الحزبي يزداد بانتشره ، وفقد البوصلة السياسية ... و اختفاء الاتحاد السوفيتي من الارضية السياسية الدولية و حرب العراق و اتفاقية مدريد - اسلو - تعديل الميثاق الوطني لمنظمة التحرير ... اصبحت المعادلة اصعب ، اي ان اذا كانت NGOs قد اخذت الكادر الشاب المثقف فالسلطة اخذت القيادات الاكبر على مستوى مكتب سياسي و الامانة العامة للاحزاب اليسارية ، وليس هذا فحسب بل انهم عملوا على اعادة الهيكلة و تهيمش من كان له دور ثقافي لاعطاء الرؤية لمن لا يحب القراءة لتجهيل الاجيال القادمة و تحويلهم لارقام او احجار شطرنج ، ارجو ان لايفهمني احد خطأ فأني احترم الجميع لكن فليختبر نفسه من لا يعجبه هذه الحقيقة ما هو مستواك الثقافي ما حجم المعرفة عندك ماذا عن الخ ،.. ان الاجيال القادمة ضحية قيادة غير مهتمة ، وكما قلت في المقدمة ان الوقت لم ينتهي بعد ... و اقترح ان يكون الحل في حصار كل من اصبح من اذئاب السلطة بغض النظر عن منصبه الحزبي واعادة ترتيب و ترميم المدارس الحزبية و النهج الثقافي العلمي للاجيال القادمة ...و دمتم

منذ 9 ساعات · إلغاء إعجابي 1 ·



Hosen Hasn رفيقي اشرك على الموضوع القيم ولى بعض الاستفسار 1."صاحب الايدولوجيا هل مطلوب منه ان يكون ثابت وجامد او العكس 2 وضح لى NGOs ومشكور رفيقي غازي

2012/1/19

غازي الصوراني

خاطرة من وحي مشاهد توريت حفيد ايل سونج في كوريا الشمالية

رفاقي واصدقائي ..كل من يريد ويسعى لوعي مضمون الماركسية ، كنظرية علمية ، وممارستها التزاما منه بمستقبل الجماهير الشعبية العربية والدور الطليعي للقوى اليسارية ، فاني ارى ان من المهم والمفيد ان ندين

ونتجاوز الخطيئة المعرفية التي مارستها احزاب وفصائل اليسار العربي عندما تعاطوا وتعاملوا مع الماركسية كأيقونة مقدسة او صنمية تحول وتمنع التفكير الموضوعي العلمي في مكوناتها ، بل وعبادة رموزها السلطوية الفردية النقيضة لجوهرها على طريقة عبادة القائد الفرد ستالين وماوتسي تونغ (على الرغم من اقرارى بانجازاتها النوعية)وانور خوجا وغيرهم الكثير من القادة والامناء العامون الذين استمروا هذا النفاق السياسي والفكري والتنظيمي في عبادة الفرد التي ترسخت بصورة مقززة ومنفرة عند رئيس كوريا الشمالية الراحل كيم ايل سونج الذي اورث العباد والبلاد لابنه المتوفي قبل شهر والذي اورثها بدوره لابنه عبر ما شاهدناه من احتفالات مبتذلة بتولي الوريث ولي العهد " الشيوعي " على عرش كوريا الشمالية...فيقدر ما اسهمت عبادة الفرد الماوية (الصين)والستالينية في تكريس البيروقراطية والخوف والاستبداد ، الا انها كانت احد اهم الاسباب في مراكمة عوامل الفشل وتزايد الهوة مع الشعوب والعمال والفلاحين خصوصا ، وبالتالي سقوط وانهيار التجربة السوفياتية وغيرها من التجارب ، الا ان ممارسات الحكم الفردي المطلق وتجربته المتوارثة منذ حوالي خمسين عاما في كوريا الشمالية يقدم اسوأ الامثلة عن الشيوعية والماركسية والاشتراكية ، وهي امثلة تقدم كل المبررات للهروب من الماركسية والاشتراكية ومعاداتها طالما ظلت على هذه الشاكلة...من هنا تكمن الضرورة الملحة في رفض وادانة هذه الممارسات من قيادة كوريا الشمالية او غيرها ممن هم على شاكلتها ، فالماركسية والاشتراكية الحقبة ترفض كل اشكال عبادة الفرد وكل اشكال الاستبداد وتحمل في جوهرها وشكلها الديمقراطية الحقيقية المعبرة عن اماني جماهير الفقراء والمضطهدين في هذ الكوكب، فهي نظرية علمية قابلة للتطور المستمر بعيدا عن التقديس والجمود الايديولوجي وكل اشكال عبادة الفرد والبيروقراطية والاستبداد و قمع وارهاب الشعوب المغلوبة على امرها مقابل لقمة العيش التي تحولهم بالاكراه الى عبيد معاصرين يعملون ويكدون ويصفقون بدوافع الخوف والاكراه للقائد الامين العام " الرئيس المعظم المحبوب المبجل المبدع الكلي القدرة".... الخ..بنسأ لهذه القيادات المسيئة لشعوبها - والمسيئة لدرجة الابتذال والقرف - لماركس وانجلز ولينين ولكل التراث الفكري الثوري الماركسي الحديث والمعاصر ، الذي يحمل في جوهره وشكله انبل معاني ومضامين الديمقراطية والحرية وسعادة البشر بعيدا عن كل مظاهر الاكراه والخوف والقمع على قاعدة الشعار الانساني " المرحلي ،من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله " بما يعزز حوافز الفرد في مناخ من الديمقراطية والحرية والاستقرار الاجتماعي والسعادة كشرط لسيرورة المجتمع الاشتراكي ومستقبله الشيوعي.

أعجبني . . المشاركة . السبت، الساعة 05:59 مساءً

Ghassan Abo Oun و Jeneen Mostafa و Zeyad Dahliz و 26 آخرين يعجبهم هذا.

تمت المشاركة 6 مرة



Maher Mihiyarصح لسانك رفيق ابو جمال. أنا أؤيدك تماماً لما ذهبت اليه. ولعل هذه الصنمية كانت هي مذبح ومقتل أكثر الماركسيين والمتمركسين وأكد أحد اسباب سقوط أول تجربه إشتراكية واعيه بالتاريخ. وبالتأكيد ،

فإن ماركس وإنغلز ولينين لم يريدوها عقيدة جامده صميه وأما ارادها نظريه حيه متفاعله ومتطوره لتتنجز ما فشلت جميع التجارب الإنسانية السابقة من إنجازه : العدالة والسعادة للبشرية جمعاء.

السبت، الساعة 06:19 مساءً - إلغاء إعجابي 5 -



رفيقي ...

Linen جيد

Qut

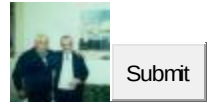
لكن هل للامر بعد محلي ؟ بمعنى نزعة شعوب شرق اسيا لتقديس الفرد تاريخيا ؟

السبت، الساعة 06:49 مساءً - أعجبنى 1 -



Basil Haddad اوافقك الرأي وبكل الاحترام والتقدير ومليون لايك

السبت، الساعة 07:53 مساءً - أعجبنى



Submit

غازي الصوراني رفيقي " لينين " ...بالمطلق لا وجود لاي نزعة لتقديس او عبادة الفرد لدى كل شعوب الارض ..اذ ان التقديس هو شكل ظاهري تكرسه وسائل الاعلام والفضائيات بحيث يخيل للبعض ان التقديس نزعة تميز شعوب شرق اسيا او غيرهم وبالتالي هي مسألة فطرية وهذا غير صحيح ابدا لان الغوص في تحليل هذه الظواهر يوصل الباحث الى الحقيقة الساطعة التي تقول ان التقديس هو احد نتائج الاكراه والاستبداد والقمع والتخويف ضد الشعوب المتخلفة وجماهيرها العفوية الفقيرة المعروفة بقدرتها وسرعة ايمانها بالغيبات التي تزرعها فيهم الطبقات الحاكمة ، ما يعني ان الظروف المرتبطة بقوة السلطة الاستبدادية وعفوية الجماهير الفقيرة وغياب القوى الثورية هي التي تقف وراء ظهور نزعات التقديس التي تبدو في شكلها انها فطرية رغم انها مكتسبة بدواعي عمق الاستبداد والظلم الطبقي ..وفي هذا الجانب احييك الى تاريخ شعوبنا العربية و خضوعها لكل الانظمة المستبدة والمستغلة طوال تاريخها القديم والحديث والمعاصر (عدا بعض المراحل او المحطات النادرة)واحييك ايضا الى علاقة اعضاء الاحزاب العربية يسارها قبل يمينها في عبادة القائد او تقديسه وهو على قيد الحياه...فهل معنى ذلك ان العرب لديهم نزعة فطرية للتقديس كما هو حال شرق اسيا ؟ الجواب لا قطعية ..فلا شرق اسيا ولا العرب ولا غيرهم لديهم مثل هذه النزعة ...يا رفيقي ابحت دوما عن الاسباب لاي ظاهرة في الظروف التي اوجدتها ..وتذكر قول ماركس " اذا كانت الظروف من صنع الانسان فلنصنع ظروفنا انسانية"

السبت، الساعة 08:20 مساءً - أعجبنى 2 -



Hamad Elkatary kol el ehteram watagdeer lak akoi abo jamal walekol shorakana fi
el watan bkafet atiafeh waidoligiateh ekwana fi el yasar kontom damaa ela ganebna
wall sabageen fi el nethal kol el tahiah lakom.

السبت، الساعة 08:28 مساءً · أعجبنى



Che Mohammed Saeed قلت كل ما بداخلي

غازي الصوري 21/1/2012 -

رفيقاتي رفاقي احبتي شابات وشباب الجبهة وحماة مستقبلها في حكايا الثورة قصة ملحمة وطنية اسمها
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع احبتكم وزملائكم في المدارس والجامعات ومع اقاربكم واصدقائكم بفخر
 واعتزاز .. حكاية لمسيرة سنيانة ما زالت على قيد حياة القضية والنضال الوطني والقومي والأممي،.. اقرؤوها في
 وجوه وعيون الفقراء، وعلى جبين المستضعفين وثياب اللاجئين في المخيم .. وفي وجوهكم وعقولكم وقلوبكم وعواطفكم
 وانتمائكم والتزامكم بوعي وثبات بهويتها ... فكراً ماركسياً ومنهجاً مادياً جدلياً ثورياً ، وطنياً وقومياً واممياً لا يعرف
 لون الحياض او التحريف والانحراف... منحاذاة دوماً لمن هم "تحت" كانهياز ناجي لفقراء الأرض وملحها .. تتقن كل
 لهجات الجماهير المسحوقة وتناضل من أجل تحريرها وانعتاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين
 بكل مصادره و ألوانه لكن ذلك مرهون بشغفكم بجبهتكم ، وبدافعيتكم الذاتية صوب الارتفاع المستمر بمستوى
 تملككم العميق للنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي واسسها النظرية المعرفية المتجددة التي لا تعرف الجمود ،
 وتطبيق وعيكم النظري على ادارة الصراع والكفاح ضد الوجود الامبريالي الصهيوني ، وعلى واقع شعبكم ، السياسي
 التحرري والديمقراطي ومكوناته الطبقية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، وتلك هي المهمة الأساسية التي
 عليكم الاضطلاع بها ، بما يضمن ان تظل جبهتكم من خلال حرصكم ومثابرتكم الدؤوبة على استكمال وانضاج عملية
 التحول لبناء الحزب الماركسي الثوري،قادرة على تصعيد النضال السياسي والجماهيري والثوري المسلح ، وقادرة ايضاً
 على استرداد دورها الطليعي والتواصل مع تاريخها النضالي وهويتها الفكرية ، كشعلة متوهجة ، تضئ طريق
 المستقبل لجماهير الفقراء وكل الكادحين ..وفية لتضحيات شعبنا و لكل رفاقنا المناضلين اللذين استشهدوا ، وأولئك
 اللذين قدموا التضحيات الغالية من اعمارهم في سجون العدو وزنازينه وفي المقدمة منهم رفيقنا المناضل الباسل
 الأمين العام أحمد سعادت..... عاشت فلسطين حرة عربية.... المجد والخلود للشهداء.... عشتم وعاشت الجبهة
 الشعبية لتحرير فلسطين.... إننا حتماً لمنتصرون

الحوار الموضوعي والعقلاني ينبذ ويتجنب سلوك الكراهية والخصومة والإثارة أو الرغبة في السيطرة ، لأن أفضل ما يمكن أن يحققه رأي أو فكرة ما ، هو تحريك العقل وإثارة الحوار بين الناس، وحفز التفكير للمساهمة في الاجتهاد المعرفي في صيرورة التطور والنهوض وحل المشكلات، الى جانب إضافة خبرة إنسانية جديدة . فالحوار لا يوفر فرصة معرفة الآخر فحسب، بل يؤمن معرفة الذات أيضاً ، فالفكر الجاد - من المنظور المادي الجدلي - يعد أفكاره حواراً مع اصحاب المنظورات والمدارس الفكرية الاخرى ، لكنه ايضا حوار مع المجتمع بحثاً عن الإجابات والاستنتاجات التي تعمل من أجل تحقيق الاهداف الكبرى كل حسب منظوره ورؤيته ، وهي تنحصر عندي - وفق رؤيتي او منظوري الفكري الماركسي- في اهداف التحرر والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية، وتلك هي قيمة الحوار الديمقراطي وفق قواعد الاختلاف ، بما يؤدي إلى الارتقاء بالفرد وبالمجتمع في آن واحد معا . وفي هذا السياق ، أود الإشارة الى تيارات الفكر العربي الأساسية والمؤثرة و الفاعلة في الساحة الثقافية بداية القرن العشرين التي تطورت وازدهرت عبر الحوار القائم على احترام الرأي والرأي الآخر (الإسلامية والماركسية، والقومية). انبثق عن هذه التيارات، تيار ديني عقلاني مستنير ، عبر عنه رفاة الطهطاوي وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد عبده وعلي عبد الرازق واحمد امين وآخرين، وتيار تحديثي (ليبرالي) عبر عنه لطفي السيد وقاسم امين وابراهيم وناصيف اليازجي وطه حسين وجورجي زيدان ونجيب عازوري وزكي الارسوذي وشكيب ارسلان ومحمد عزة دروزة وآخرين وتيار راديكالي علماني عبر عنه سلامة موسى وانطوان مارون وشبلي شميل وآخرين .ونظرا لأن هذه التيارات التحديثية افترقت الموقف النقدي الرافض والمقاوم للغرب الراسمالي ولسياساته" فقد بقيت مجرد شذرات لا تعكس إشكاليات الواقع في مجالها النظري ولا تستوعبه" حتى برز تلامذتهم او الجيل الثاني من المثقفين والمفكرين التقدميين العرب الذين اسهموا في صياغة رؤى نقدية- نظرية وعملية - ضد الهيمنة الرأسمالية وضد مظاهر التخلف والتبعية ودعوا صراحة - عبر احزابهم - إلى تغيير هذا الواقع المهزوم وتجاوزه (يوسف سلمان /فهد ، خالد بكداش ،ميشيل علق ، قسطنطين زريق، ساطع الحصري ، انطون سعادة ، فرج الله الحلو، عبد الخالق محجوب ،توفيق طوبي ، فؤاد نصار ، شهدي عطية ، عبد العظيم انيس ،محمود العالم ، فؤاد مرسي ، سمير أمين ، فوزي منصور، مهدي عامل ، حسين مروة ، ياسين الحافظ ، وفي المغرب العربي نذكر صالح بن يوسف و أحمد بلالفرج ، المهدي بن بركة ،على يعتة ،عبدالله العروي ، سعيد بن سعيد العلوي ، محمد وقيدي ، محمد الجابري ومحمد سبيللاوغيرهم) حيث أكدوا جميعاً على مجابهة النظام الرأسمالي وإلغاء كل أشكال التبعية له ، انطلاقاً من أن التغيير يجب أن يكون ثورياً بالمعنى الثقافي الجذري الشامل ، وهذا يفرض طرح المشكلات بصيغ جديدة ، ضمن سياق جديد ، أي أنه يفترض الوعي أولاً ، إذ لا يمكن أن يكون التغيير الثوري تحريراً من قيود الخارج والداخل ، الا إذا كانت الأحزاب أو الجماعات التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها وتحررت من تلك القيود ، فهذا الوعي ضروري، ويجب أن يسبق التغيير الثوري، بدون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكاً للمستنقع لن يؤدي الى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي واستخدام ادواته باتجاه التحرر و النهوض والتقدم . فالعقل الغربي - كما يقول جورج طرابيشي - اصبح متفوقا وعالمي الحضارة حين تبنى ومارس مفاهيم الحداثة وعقلانياتها وعلومها ، بعد ان مارس نقدا ذاتيا موضوعيا وقاسيا لثقافته ، وبعد ان قطع معرفيا• مع كل مظاهر التخلف في ذلك التراث ، ما يعني بوضوح أننا - كعرب - لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية النقدية نفسها التي أخضع الغرب

نفسه لها ، دون تجاهل سمات وخصوصيات مجتمعاتنا العربية ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

أعجبني . . إلغاء متابعة المنشور . المشاركة . منذ 10 ساعات

عبدالناصر سليمان و خالد البنا و محمد خالدي و38 آخرين يعجبهم هذا.
تمت المشاركة 2 مرة



Saed Dieb تتباين الاراء وتختلف وفي الحوار الديمقراطي تتطور المواقف نحو الانسب والمفيد ، ومهم وحدة العمل مع اختلاف الرأي

منذ 10 ساعات . إلغاء إعجابي 1 .



سلامه أبو زعيتر الاختلاف والتباين في الاراء سمه انسانية اذا ما كانت في اطار الصالح العام والتفاضل لخدمة البشرية

منذ 8 ساعات . أعجبني



وسام عبد الكريم رفيقي افتخر بتعليق على منشوراتك لانك وبدون مجاملة موسعة فكرية ثرية احترامي لك رفيق

منذ 7 ساعات . أعجبني



Mahmoud Roukaالرأي الصواب أخي ابو جمال

منذ 6 ساعات . أعجبني 1 .



عبدالناصر سليمان

هذا هو الفكر الرائع الذي ينتج ويدفع للتقدم ولهذا نقدم لكم هذه الدعوة للمشاركة والنقاش
دعوة عامة

الى كل الاصدقاء ارجو ان تمروا على الحملة الشعبية العربية وان تشاركوا فيها
لكم تحياتي القلبية
تقبلوا فانق الاحترام والتقدير

الحملة الشعبية العربية " بادر "

هذه الصفحة خاصة بالحملة الشعبية العربية " بادر " و هي تسعى لتشكيل اتحاد فدرالي عربي
الصفحة 568 : شخصا معجبون بهذا.

إزالة المعاينة

منذ حوالي ساعة · أعجبني ·



Ismail Faqawi

صباح الخير استاذنا ورفيقي ابو جمال، في رأيي أن من أروع ما تطرح هنا، إضافة لوجهة نظرك عبر وجهة نظر جورج طرابيشي بضرورة مراجعة أو نقد التراث للخلوص إلى التحليلات العقلانية فيه ومن ثم تحول العقل العربي من التفكير الوهمي إلى العقلاني العلمي الديالكتيكي، فإنك تحترم حرية عقل قارئك فترصد له مجموعة من الكتاب في المحاور الثلاثة التي ذكرتها والذين كان لهم دور بارز في إرساء قواعد التفكير الواعي المتنور والعلمي. نعم هذا ما يحتاجه شبابنا، إذ يحتاجون النور الكاشف الطريق الثقافي أمامهم وعليهم أن ينمو عقولهم بحريتهم واختيارهم كي ينتجوا أفكاراً متنوعاً ضمن الأطر العلمية. إنهم لا يحتاجون إلى كهنة تفكر عنهم ولهم وتكون دلالة استحسانهم من قبل الكهنة مقدار التزامهم بالتبعية الفكرية والإخلاص في ان يكونوا نسخ كربون من الكاهن وفكره . ومن خلال هذا الفهم بعدم وجود سدنة أو كهنة على الفكر الحر العقلاني والعلمي الراض للتبعية العمياء أو تفضيل استخدام التعبير "التفكير الجدلي الديالكتيكي"، عوضاً عن "التفكير الماركسي" مثلاً. ذلك، لأن استخدام لفظة "ماركسي" في ظني تشير إلى حقبة معينة من حيث الأصل تلك الحقبة التي انتج فيها ماركس افكاره. ضف إلى ذلك، أن هذه اللفظة تثير النفور لدى أغلب الشباب من كثرة ما جرى التشنيع - بغير وجهة حق - حول الاسم ماركس، ومن ثم سيضيع جهد وطاقة عقليان كبيران في المجادلة حول هذه الشخصية بدلاً من استثمار كل ثانية في الحوار حول الديالكتيك الثوري. لذا أفضل استخدام التعبير الأخير، والقارئ والباحث سيتعرف باستقلاليته ويمفرده على المعنى الحقيقي لاستخدام كلمة "التفكير الماركسي" أو "الماركسية الثورية". فكما توحى انت بالضبط المطلوب التحول إلى رؤية العالم مجتمعاً وإنساناً وطبيعة عبر عقل يعتمد أسس التفكير العلمي وحبذا الديالكتيكي. اسعد الله نهارك.

المجد لشهداء الانتفاضات الثورية العربية في تونس التي أطلقت الشرارة الأولى 2010/12/17 وفي القاهرة 25/يناير/2011، ولكل شهداء الثورة العربية في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي ضد الوجود الامبريالي الصهيوني ، وضد قوى التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال ، الذين فجروا شعلة الانتفاضة أو الحالة الثورية الوطنية الديمقراطية ، وقدموا بتضحياتهم ضمانات حقيقية تؤكد على استمرار عملية التغيير الديمقراطي الذي لن تتوقف حتى تحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها.

وهنا بالضبط، علينا أن نقف أمام نوع من المفارقة التي تعبر عن حالة الانفصام السياسي والفكري والاجتماعي بين الشباب وجماهير الفقراء الذين قاموا بالانتفاضة الثورية، وبين التيارات الدينية، الإخوان المسلمين والسلفيين، الذين سارعوا إلى الالتحاق بالحالة الثورية ونجحوا في قطف ثمارها، حيث يبدو أن الضعف التنظيمي والجماهيري وغياب الرؤية الثورية الواضحة لدى القوى والائتلافات الشبابية التي مهدت للحالة الثورية أو الانتفاضة ، ادى إلى تكريس هذا الانفصام بين شباب الثورة وبين قوى الإسلام السياسي، التي نجحت في استخدام بساطة وعفوية الجماهير الفقيرة-عبر الجوامع وعبر تنظيماتها ومؤسساتها وجمعياتها الواسعة الانتشار - في العملية الانتخابية، وفازت بحوالي 70% من مقاعد مجلس النواب، على الرغم من أن هذه التيارات لم تقف مع ثورة الشباب في بداية انتفاضتهم ، بل وجهت لهم الانتقادات السلبية ، ثم سارعت إلى الالتحاق بهم بعد أن تبين لها تفكك النظام، وهنا تتجلى حالة الانفصام السياسي والاجتماعي، بين طبقة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتراكماتها في صفوف العمال والفلاحين والفقراء الذين قاموا بالانتفاضة من ناحية وبين قوى الإسلام السياسي التي لا تتصدر المشهد السياسي فحسب، بل أنها تحاول إفراغ الانتفاضة الثورية من مضمونها الطبقي -الاقتصادي والاجتماعي- الذي كان السبب الأول لانفجارها جنباً إلى جنب مع مطلب الديمقراطية والحريات الفردية والكرامة ، حيث نلاحظ أن حركات الإسلام السياسي حرصت منذ أن قررت الالتحاق بالانتفاضة ، على إزاحة شعارات العمال والفلاحين والشباب التي تؤكد على مطالبهم في الخلاص من كل أشكال الاستبداد والاستغلال الطبقي والإذلال الاجتماعي، إلى شعارات تؤكد على أن المعركة هي بين القوى الديمقراطية العلمانية واليسارية والقومية ، وبين الإسلام الذي تدعي تمثيله، وتقدمه على أنه "الحل المنشود" وذلك تعبيراً عن رؤيتها ومصالحها الطبقية التي لا تختلف في طبيعتها وجوهرها عن طبيعة النظام المخلوع.

وبناء على ما تقدم ، فإن الانفصام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، سيظل سمة رئيسية من سمات المرحلة الحالية، أو مرحلة "الإسلام السياسي" وهي مرحلة قد تطول ، لكن الجماهير الشعبية ستتكشف تدريجياً حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف -في جوهرها- عن سياسات النظام المخلوع، ما يفرض على القوى الديمقراطية الوطنية والقومية، والقوى اليسارية أن تركز كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط الجماهير، بما يمكنها من أن تتخطى حالة الانفصام المذكور ، وذلك من خلال امتلاكها لرؤية سياسية مجتمعية اقتصادية ، تنطلق من استمرار النضال لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، عبر التوسع في صفوف العمال

والفلاحين والشباب وكافة الأطر والجمعيات المهنية والنقابات ، لكي تدخل معترك الانتخابات القادمة واثقة من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها القوى الديمقراطية، المدنية ، العلمانية واليسارية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

غازي الصوراني جورج حبش .. قائداً ومفكراً ثورياً

26/يناير/2012.....

في مثل هذا اليوم السادس والعشرين من يناير 2008 رحل عنا من المكان الرفيق المفكر ،القائد الثوري الوطني القومي الاممي جورج حبش، دون ان يرحل من الزمان ومن عقول رفاقه واصدقائه ومحبيه فقد كان الحكيم من بين المئات من زملائه ورفاقه في مراكز القيادة في مسيرة النضال التحرري والديمقراطي القومي العربي ، ومن بين عشرات الآلاف من مناضلي شعبه على مدى قرن من الزمان، معلم بارز ومنارة متميزة، بل هو ظاهرة فلسطينية أضاعت - مع غيرها من الظواهر و المفكرين العرب -لمرحلة طويلة من تاريخنا القومي، والنضالي المعاصر، وبنت حولها هيكلاً شامخاً يلتحق به ويعمره ويخصبه ويطوره كل من استنار بفكر حبش وتدرّب على أسلوبه ودرس تجربته واعتنق دعوته ورفع رايته وشارك في حمل رسالته.

وعند الحديث عنه في الذكرى الرابعة لرحيله تختلط مشاعر الرهبة والقلق والحزن الممتزجة بمشاعر التفاؤل الثوري والاعتزاز والفخر في مرحلة الانتفاضات الشعبية ضد أنظمة الاستبداد والفقر والاستغلال والتبعية والتخلف ، عبر هذه الحالة الثورية التي كرس الحكيم جل حياته النضالية من اجل تحقيقها من خلال حركة القوميين العرب والجهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهة القومية لتحرير اليمن والجهة الشعبية لتحرير الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية وجهة تحرير ظفار ، وهاهي الانتفاضات الثورية تنتشر في معظم ارجاء الوطن العربي معلنة ميلاد مشهد جديد ،ندرك ان حركات الاسلام السياسي التحقت به واصبحت من بين مكوناته الرئيسية ، وماتشيره هذه الحركات من دواعي القلق الناجمة عن تقاطعها - بحكم مصالحها وبرامجياتها -مع الرؤى والسياسات الامريكية ومخططاتها من جهة وامكانية تحالفاتها مع القيادات العسكرية والقوى الليبرالية والكومبرادورية من جهة ثانية لعرقلة مسيرة الانتفاضات الشعبية والقوى الثورية ...لكننا ندرك ايضا - بوعي وتفاؤل ثوري بالمستقبل - ان انتفاضة الجماهير الشعبية ضد الظلم والاستبداد والفقر والاذلال ، لن تتوقف او تتراجع عن استمرار الصراع والنضال من اجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وفق منطلقات ومبادئ ثورية يسارية اشتراكية ، لان هذه المبادئ هي وحدها طريق المستقبل الذي تتحقق فيه آمال وتطلعات الجماهير،بما يجعل من هذه المرحلة الأكثر تعقيداً وخطراً على مستقبل الشعوب العربية ، وعلى مستقبل القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني... لكننا على ثقة ان الانتفاضات الثورية ستتواصل لتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية،على الرغم من كل التعرجات والعقبات وعلى الرغم من كل قوى الثورة المضادة، لان الرؤى والمبادئ والاخلاق التي آمن بهاالحكيم وناضل من اجلها ، تظل بالنسبة لكل الثوريين عموماً والثوريين اليساريين العرب خصوصاً ، منارة تضيء الظلام لمن أراد أن

يتحداه... حكيم الثورة ، القائد والمعلم جورج حبش، هو ليس آخر عمالقة النضال الوطني الفلسطيني، لكنه كان عملاقاً قومياً وأمميّاً من طراز خاص، كان وسيظل له حضوره البارز والمؤثر ليس على المستوى الفلسطيني، بل والعربي والعالمي، وشكل قدوة ومثالاً ونبراساً لرفاقه في الجبهة كما لكل المناضلين التقدميين والقوميين الديمقراطيين في أرجاء الوطن العربي.

غازي الصوراني...2012/1/26

من اقوال القائد الراحل في المسألة التنظيمية (الحزب):
إن التنظيم الذي يقوم على أساس ماركسي، أي بمعنى الاسترشاد بالفكر المنهجي الجدلي، ويلتزم مصلحة الأغلبية المستغلة والمضطهدة التي تكمن في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، سينتصر بينما التنظيم الذي يقوم على أساس برجوازي صغير سيفشل.
أن الحاجة إلى بناء العامل الذاتي / الحزب، تشكل حتى اللحظة القضية المركزية التي تحتل موقعاً هاماً أساسياً في سلم الأولويات الضرورية من أجل تفعيل العلاقة الجدلية بين الطرف الموضوعي والعامل الذاتي كشرط لا بد من توفره لتجاوز الواقع الراهن.

إن وقفة التأمل الايجابي التي نريدها، - من وجهة نظري - دعوة إلى التعمق في رؤية ما نحن عليه بصورة نقدية وتشخيص واقعا بلا أية رتوش أو زيف، بعيداً كل البعد عن الاستخفاف أو المكابرة، تأمل لا يدعو إلى السكون، بل ينطلق من نبضات قلب جبهتنا وحركتها الصاعدة في إطار الحراك السياسي الاجتماعي العام، الوطني والديمقراطي على الصعيد الفلسطيني بارتباطه العضوي الوثيق بالمشروع التقدمي القومي العربي، إذ لم يعد هناك أية إمكانية للحديث عن تطور وتقدم المشروع الوطني الفلسطيني بانفصاله عن الحامل القومي العربي، أقول ذلك، رغم شدة التباعد أو الانفصام الراهن بين الوطني والقومي.

أن أهم استحقاق على الصعيد التنظيمي يتمثل في قدرتنا في الجبهة الشعبية على تطوير بناها ومؤسساتها وأدائها بما يلبي الوظيفة والدور التاريخي الذي يجب أن تقوم به ارتباطاً بما تمثله تاريخياً وما تطرحه راهناً من رؤية أيولوجية وسياسية واجتماعية وكفاحية.

غازي الصوراني....2012/1/26

من كلمات القائد الراحل جورج حبش إلى الشباب:
إن أهم ما يمكن أن أنقله للأجيال الصاعدة هو خلاصة تجربتي، وما احتوته من دروس، سواء كانت دروس الإخفاق أو دروس النجاح، عليهم أن ينطلقوا من حيث وصلنا، لا لتكرار تجربتنا وإنما بالاستناد إلى دروسها الثمينة كونها دروساً دُفعت أثمانها تضحيات ودماء غالية وعزيرة، وإن يجتهدوا ويجاهدوا لتخطي إخفاقاتنا وأسبابها، وهذا

مشروط بامتلاك الوعي والعلم والمعرفة كأدوات من دونها يستحيل التقدم، وإن يملكو الثقة بالذات، وبالمستقبل وبأن الهزائم لا تعني المساس بأهدافنا، فهي صحيحة وعلمية وعادلة وإنسانية إلى أبعد حد.

إن المهمات كبرى والتحديات جسيمة، وعلى شبابنا أن يشحذ عقله ويشمر عن ساعده ويندفع للعمل، عليه أن يتخطى أخطار التهميش والاستلاب والاعترا ب، وإن ينمي روح التمرد الإيجابي وتخطي نفسية الخضوع، وإن يجاهد لتحرير المرأة من كل ما يعوق تقدمها ويحد من مبادراتها وإبداعها، وإن يربط دائماً بين أصالته وضرورة امتلاك الحداثة وعدم وضعها في مواجهة مميتة، وإن يجيد الإنتاج ليصبح جديراً بالاستهلاك، إنتاج الفكر والمعرفة والحضارة، والإنتاج المادي بمختلف ميادينه، وآمل ضمن هذا السياق، ألا يشكل فشل الأحزاب وقساوة الهزائم قوة تدمير لروح الانتظام والانتماء لدى شبابنا، فلا مجال للتقدم ومضاعفة الفعل من دون الانتظام الواسع ضمن أحزاب ومؤسسات ونقابات وجمعيات ونواد، للارتقاء بالانتظام الاجتماعي إلى مستوى التوحيد الشامل للطاقات، وتقليص هدرها وتوجيهها ضمن رؤية إستراتيجية شاملة.

إنني على ثقة بأن أجيال شبابنا الصاعدة والمتتالية لن تحتاج إلى من يلقنها ما يجب أن تفعله، فليس من حق أحد، فرداً أو حزباً، أن يصادر حقها في تحديد طموحاتها وأهدافها مسبقاً، هذه حقيقة، لكن تقف إلى جانبها حقيقة لا تقل أهمية، وهي أن حياة الأمم والشعوب وتاريخها ومستقبلها ليست سلسلة مفككة لا يربطها رابط، إنما هي عملية تراكمية متواصلة، ومن لا يدرك تاريخه ويعيه لن يستطيع إدراك حاضره، وبالتالي مستقبله.

غازي الصوراني 2012/1/26

الحكيم الراحل والموقف من أوصلو والوحدة الوطنية

مأساة أوصلو لا تعود إلى حدث بعينه، إنها في الواقع حصيلة تاريخية لما سبقها من مراحل، بل يمكن القول إنها حصيلة الهزائم المتراكمة عربياً وفلسطينياً، ولا أقصد بالهزائم فقط الانهزام العسكري أمام إسرائيل، بل أيضاً - وهذا هو الأهم - عناصرها الذاتية، أي الداخلية، بمعنى عجزنا عن تركيب وتأمين مقدمات الانتصار السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وعجزنا عن انطلاق فاعلية المجتمع العربي في كل الدول، وإبقاؤه تحت رحمة الاستلاب والخضوع وقمع الأنظمة البوليسية، فكيف يمكن تصور أن ينجح شعب في الانتصار على عدو متقدم يملك أسباب القوة كالعدو الصهيوني، ما دام ذلك الشعب لا يعرف معنى حريته الداخلية، وتسود فيه الغيبية والجهل والانغلاق على الذات، هنا تكمن مرجعية هزيمة أوصلو وغيرها من الهزائم العربية - الفلسطينية.

الوحدة الوطنية ضرورة ملحة لمواجهة السرطان الصهيوني، شرط أن تقوم على أساس سياسي واضح، وعلى أساس ديمقراطي، وألا تكون تحت رحمة قيادة فردية.

إن المرحلة السياسية الراهنة ليست ذاتها التي انطلقت منها الثورة الفلسطينية المعاصرة.. وبالتالي الشيء الطبيعي أن تختلف وسائل وأشكال النضال، وأولويات النضال وفقاً للظروف المناسبة، وعلى القيادات الفلسطينية المناضلة أن تقرأ اللوحة الدولية بكل تضاريسها كي تعرف أين موقعها في هذا الصراع الدائر على مستوى العالم.. وابتداع الأشكال النضالية المناسبة، كما عليها أن تدرك أن هذا التوازن الآن، بل الاختلال بتوازن القوى الدولية ليس إلا مرحلة سياسية قد تقصر أو تطول. فلا يجب على هذه القيادات أن تقدم على تنازلات تحت وطأة هذا العالم الأحادي القطبية.. فهو عالم ليس سرمدياً وأبدياً.. إنما عليها أن تؤسس لحركة وعي وطنية وقومية جديدة لدى

الإنسان الفلسطيني والعربي، مضمونها بعث الهوية الوطنية والقومية لجهة عدم الاندماج في ما يسمى الهوية العالمية.. هذا تضليل من قبل الآخر لتسهيل مهمته في احتلال الأرض والعقل والثقافة .

غازي الصوراني...2012/1/26...

موقف الوالد والمعلم الراحل جورج حبش من حق العودة

حق العودة هو حق طبيعي، وقانوني، وجمعي وفردى، ليس لأحد في العالم أن يعث به، فالمسألة واضحة كالشمس، هناك لاجئون أرغموا على ترك أرضهم وديارهم.. لهم الحق في العودة كحق طبيعي، ولهم الحق في العودة وفق قرار الأمم المتحدة 194، وهو قرار يجيز لهم العودة . والمنطق الطبيعي أن يعودوا لا أن يحل مكانهم مستوطنون قادمون من آفاق الأرض، وعليه فنحن ننظر إلى حق العودة كأساس وجوهر للمسألة الفلسطينية، ولا حل سياسياً بدون ربط حق العودة بالأرض والوطن والكيان السياسي للشعب الفلسطيني.

غازي الصوراني

2012/1/26

من أقوال القائد الراحل المؤسس جورج حبش حول رؤيته للصراع مع العدو الصهيوني

إننا في حالة صراع مفتوح، ونضال مستمر، وصيرورة تاريخية في مواجهة المعتدي.. وليس مستغرباً أن يظهر على هامش هذه الصيرورة النضالية من يعث بالحق الفلسطيني بصرف النظر عن الأسماء والمسميات، وكل محاولة للعبث بهذه الحقوق الوطنية عن وعي أو بدون وعي هي بمثابة كوابح سياسية وعملية لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني، وعليه فإن كل المؤتمرات والملاعات والوثائق التي تنتقص من الحق الفلسطيني لن يكتب لها النجاح بفعل تمسك الشعب الفلسطيني بكافة حقوقه ووثابته. هل استطاعت أو سولو ووثانقها أن تنهي الحق الفلسطيني، أو تعيد جزءاً من الحق الفلسطيني؟ إن «إسرائيل» تستطيع أن تقول لاعاتها. ولكن كل واحدة من هذه اللاعات سيواجهها شعبنا بضراوة كفاحياً وسياسياً واستراتيجياً.. ويجب أن يدرك الجميع أن القضية الفلسطينية لا تنحصر في عناوين هذه اللاعات الأربع.. إنما هي الأرض والشعب معاً، أي فلسطين التاريخية .

أن الصراع مع عدو، كالصهيونية - وإسرائيل - والامبريالية، هو صراع تاريخي مفتوح لن تختزله لحظات انكفاء عابرة، هذا الفهم يدفع عملياً نحو ضرورة إدارة الصراع بطريقة شمولية، وبصورة يتساند ويتشابك فيها النضال التحرري القومي مع النضال الاجتماعي الديمقراطي، وهذا يعني وعي الديمقراطية كأداة للنهوض وقيم للسلوك والفكر والممارسة لتحرير المجتمع، فالديمقراطية، هي في حد ذاتها، ليست هي الحل وإنما بوابة للحل، أما الحل فهو قوى المجتمع وحيثه القادرة على تحديد الأهداف والطموحات والنضال من أجل تحقيقها.

2012/1/27

غازي الصوراني

إذا كانت الأقطار العربية قد حافظت على استقلالها السياسي الشكلي الهش والرخو ، و إذا كانت قد طورت اقتصادها وفق شروط الرأسمالية في طورها الراهن الامبريالي المعولم ، فإنها ما زالت مجتمعات محكومة لعلاقات رأسمالية تابعة مشوهة ورثة ، حيث إن تطورها الاقتصادي لم يصب في مجرى تطوير أسواقها الداخلية المقتتة بقدر ما ربطها أكثر من ذي قبل بالسوق الرأسمالية العالمية ، و لذلك تخلفت عملية تكوين السوق المحلية ناهيك عن التخلف المريع للسوق القومية العربية حتى الآن ، و نتج عن ذلك ركود وتخلف القضية القومية العربية بأسرها، وانحسارها عن الذهنية الشعبية ، لدرجة ان قضية الهوية (الوطنية والقومية) لم تعد مطروحة بقوة على جدول هموم وتطلعات الشعوب العربية أو في مشاعرها العفوية وأحاسيسها ، بل أصبحت مطروحة وموزعة بين قيم الاستسلام واليأس واللامبالاة ، وبين عصبية الدم او عصبية الطائفة او الهوية الدينية العفوية التي تأثرت بظاهرة " الاسلام السياسي" التي تضطر الجماهير المسحوقة للجوء اليها عندما لا تجد احدا يعبر ويدافع عن همومها ومصالحها ، وهنا لا بد أن أشير إلى أن بقاء الأوضاع العربية (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) على هذه الحالة من التبعية والتخلف والقهر والخضوع للشروط الامبريالية الصهيونية ، فلا مناص من احتمال تزايد انتشار هوية " الاسلام السياسي" في أوساط الجماهير الشعبية تمهيداً للمشهد السياسي القادم ، فهل تبادر قوى اليسار القومي إلى حالة من اليقظة والاستنهاض - السياسي والمعرفي والمجتمعي والتنظيمي - لكي تتحمل مسئولياتها وصنع مستقبل شعوبها قبل فوات الأوان ؟.

2012/1/27

غازي الصوراني

في ضوء التباين الشديد بين وجهات النظر حول الهوية الوطنية بين أهل اليمين والوسط واليسار ، فإن الحديث عن الهوية لا بد أن يكون محاطاً بالكثير من أوجه الاختلاف والتناقض الفكري والسياسي ، خاصة في وطننا العربي الممزق قطرياً وطائفياً وطبقياً واثنياً وعشائرياً من ناحية ، والممزق أيضاً بين تيارات الحاضر والماضي وضبابية المستقبل، فبلداننا العربية تعيش حالة من "الشيزوفرانيا" المعرفية والسياسية، بحكم وجودها الشكلي في القرن الحادي والعشرين وانتمائها الفعلي والجوهري للقرن الخامس عشر ، وما ينتج عن ذلك من تشتت في مفهوم الهوية ذاته ، حيث نجده مفهوم غامض في أوساط الأغلبية الساحقة من الناس في المجتمعات العربية .فلو سألنا أحد الناس العاديين - في أي بلد عربي- من أنت ؟ لما وجد مشكلة في الإجابة التي سيقول فيها: أنا فلان من العائلة أو القبيلة أو الحامولة أو الطائفة الفلانية (الهوية هنا مرادف للتخلف أو الولاءات العشائرية والطائفية والقطرية) .ولو سألت "مثقفاً" من أهل السلطة أو Ngo's السؤال ذاته، فسيدخل معك في متاهة من الفذلكات المحكومة لمفردات وتعابير لا علاقة لها بتطور شعوبنا أو الخروج من أزمتها السياسية والمجتمعية ، بقدر ما تعكس متطلبات الجهات

الأجنبية الممولة التي تسعى إلى تكريس التبعية والسيطرة الإمبريالية على مقدراتنا .أما المثقف الموضوعي، العضوي، المنتمي ، الجبهاوي مثلاً ، فهو يدرك معنى السؤال ويربط الاجابة عليه انطلاقاً من وعيه لهوية حزبه الفكرية، ويعلن على الفور انتماءه إلى الوطن العربي الكبير، دون أن يتجاوز هويته الوطنية و هموم وطنه الصغير، وهو في نفس الوقت يرتقي بالهوية من حيث التفكير إلى مستوى البحث العلمي، لمعرفة الأسباب الحقيقية – الداخلية والخارجية – لهزائمننا ، وتحديد الاولويات والاهداف برؤية ثورية تبلور الفكرة التوحيدية للجماهير الشعبية والتفافها ، بما يضمن تحقيق أهدافنا في التحرر الوطني والقومي الديمقراطي.

غازي الصوراني

2012/1/27

إلى كل الرفاق .. حتى لا نهون .. وتبقى جبهتنا في حدقات العيون

.. "إنّ الانتماء لجبهتنا الشعبية ، والالتزام الحقيقي بها وامتلاك الوعي الثوري العميق بمبادئها وهويتها الفكرية "الماركسية" يتجسد فقط في الإخلاص والممارسة الثورية وفق نصوص موثيق مؤتمراتها ونظامها الداخلي "دستورها" كضمانة وحيدة للارتقاء بها وتخليصها من كل مظاهر الأزمة والانحراف والهبوط السياسي انطلاقاً من التطبيق الجدلي الجريء والموضوعي للأسس التنظيمية الداخلية بما يحقق تواصل مسيرتها الثورية ونضالها من أجل الأهداف الكبرى التي انطلقت من أجلها ، وذلك عبر ممارسة ثورية وجماعية وديمقراطية تعكس الوعي العميق لتلك المبادئ والأهداف ، كما تعكس الوفاء الحقيقي للحكيم القائد المؤسس د.جورج حبش ولأبو علي مصطفى ووديع حداد وريحي حداد وخليل أبو خديجة وأبو منصور ومحمد النعيرات ومصطفى العكاوي وكريم أبو غزالة وجيفارا غزّة وكامل العمصي والحاك وماهر إريحيم واحمد عمران وحاتم السيسي واسحق مراغة ومعين المصري ومحمد السكافي ورامي كريم وتغريد البطمة وشادي أبو غزالة ومشعل الهلسه "شريل" وحلمي البلتاجي وسلامه العزوقي وسعيد المجدلوي وفؤاد أبو سريّة وكل الشهداء ... والمعتقلين من رفاقنا ورفيقاتنا في الجبهة وفي مقدمتهم المناضل الباسل القائد أحمد سعادات والمناضل القائد والمثقف الثوري أحمد قطامش وكل المعتقلين البواسل الذين أخلصوا للجبهة ووضعوها في عقولهم وقلوبهم وحدقات عيونهم .. وأصبحوا مثلاً يُحتذى لرفاقهم المخلصين لمبادئها .. الرافضين لكل أشكال الهبوط والتراجع عن الثوابت الوطنية والقومية ، والرافضين لأي شكل من أشكال الاعتراف بدولة العدو الصهيوني .. المؤمنين بأن الحل المرحلي للدولة هو حل نضالي لا يقوم عبر الاعتراف بـ"اسرائيل" وإنما عبر استمرار النضال لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد" ..

غازي الصوراني

2012/1/29

الاستلاب والظلم والاضطهاد ، إلى جانب الحمل والولادة وتربية الأبناء ومسئولية البيت والعمل... كل هذه سمات رافقت المرأة الفلسطينية والعربية ، في مجمل تاريخنا القديم والحديث والمعاصر ، أدت إلى تحويل المرأة إلى شخصية مُستلبة ، فاقدة لوعيها بذاتها أو بالظلم الواقع عليها، أو بدورها بعيداً عن سلطة الرجل سواء أكان أباً أو أخاً أو زوجاً. والمفارقة أن أغلبية النساء في بلادنا يعتبرن هذه السمات ظاهرة طبيعية، بل ويتعاطين معها بنوع من الرضا

والقبول ، دون أي نزوع ، أو قدرة على رفضها أو التذمر منها ولا تملك رداً عليها سوى أن تظل مكبوتة أو صامتة مستسلمة لـ "قدرها" المرسوم وفق عادات وتقاليد وتراث المجتمع المتخلف من حولها .وبالتالي فإن النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة ، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أهميتها ، بل يجب أيضاً أن يتخطى ذلك صوب الأصل، وأقصد بذلك تغييرالنظم و القوانين والاعراف والتقاليد المتخلفة التي تؤكد على رفض التعاطي مع المرأة كإنسان له الحق في ممارسة حياتها بمساواة كاملة مع الرجل ، وبالتالي فإن كل حديث عن التحرر والديمقراطية والمقاومة والتقدم لا يلتزم في الممارسة بالنضال من أجل تحرير المرأة العربية من كافة القيود الاجتماعية ومن كافة اشكال وادوات ومظاهر الاستبداد التي تعاني منها المرأة في بلادنا ، هو حديث منافق او زائف لامعنى ولا قيمة له او تأثير

غازي الصوراني

2012/1/29

يبدو أن المفكرين الغربيين وجدوا جاذبية خاصة في مقولة نهاية الفلسفة او مقولة النهايات (نهاية الايديولوجيا ، نهاية المكان ، نهاية المسافة ، نهاية التاريخ ، نهاية الدولة ،نهاية القومية الخ) التي تحولت عندهم إلى مقولة مفضلة. وتعد هذه المقولة (العدمية)، من مقولات ما بعد الحداثة،التي تنتمي بشكل أساسي إلى العقود الأخيرة من القرن العشرين ، وعرفت بها الثقافة الأوروبية، وهي أقرب إلى روح الثقافة الامبريالية المعولمة وطبيعة تطورها الاحادي المهيمن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والثنائية القطبية . اذ أن هذه المقولة كما يزعم البعض من منظري العولمة، بما يعني ان هذه المقولة، تعني عند هؤلاء، الوصول إلى نقطة الحسم، ونهاية النزاع، وبقاء الأصلح، واكتمال الاختيار، وهذا ما ذهب إليه صاحب مقولة نهاية التاريخ، فرنسيس فوكوياما، الذي وجد في سقوط الماركسية، وتفكك الاتحاد السوفيتي، نهاية للتاريخ على مستوى صراع الأفكار، حيث لم يعد التاريخ ساحة لصراع الأفكار بعد سقوط الماركسية، وانتصار الديمقراطية الليبرالية الغربية المتفوقة حسب زعمه، (وقد تراجع عن فكرته في أكتوبر 2009 مع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية). وهناك من قالوا بنهاية الحداثة، واعتبروا أن الحداثة هي مقولة زمن القرن العشرين، كما كانت النهضة هي مقولة القرن السادس عشر، ومقولة التنوير في القرن الثامن عشر، وتحدثوا عن ما بعد الحداثة بوصفها مقولة القرن الحادي والعشرين..... المأساة او المفارقة هنا ان بعض المثقفين العرب استمروا خطاب النهايات بصورة انتهازية او ذاتية عدمية غيبية ، بوصفه خطاباً يحمل نعيًا للنهوض الديمقراطي والثوري العربي واستسلاما لشروط العولمة ، وهي مواقف ليست مستغربة او جديدة ، . فغالبا ما حدث تاريخيا ويحدث راهنا أن يبدأ بعضا من المثقفين عندنا بواكير حياتهم ثوريين حالمين وينتهون في أواخر حياتهم إما خداما للسلطة أو انتهازيين لمن يدفع أكثر أو يائسين من واقعهم ناعين له .إلا أن السؤال الأهم في هذا السياق هو الذي يتحور حول دور المفكر أو المثقف العربي خصوصاً ، في دينامية التطور المعرفي، في لحظة الانتفاضات الشعبية الراهنة التي يبدو ان القوى السلفية قد نجحت في استخدامها تمهيدا لمشهد الاسلام السياسي ..ما يعني امكانية اعادة انتاج وتجديد التخلف والتبعية ، وهذا ما يفرض على المثقف الماركسي العربي ان يتبنى رؤية فلسفية وسياسية تسهم في انضاج وتفعيل الحراك الوطني الديمقراطي الاجتماعي ضد نظام العولمة الرأسمالي وحليفه الصهيوني في بلادنا من جهة وضد انظمة وثقافة التخلف والتبعية والخضوع والاستبداد من جهة ثانية ، فاذا اتفقنا على صحة مقولة " لوكاتش " ان "الفلسفة هي الوسيط المنطقي بين العلم والثورة" ، فهي أيضاً -وهذا هو المهم- نشاط فكري واعي

وطليعي يقوم به المثقفين عموماً والمثقف العضوي خصوصاً من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع المأزوم، ذلك أننا -عبر الوعي بالمسائل الفلسفية- لا نبتغي المساهمة في نشر ثقافة الحوار فحسب ، بل ايضاً نشر ثقافة التغيير والمقاومة كواحدة من وسائل شعوبنا لمعالجة قضايانا الرئيسية في التحرر والديمقراطية و التنمية في اطار الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية التي لا بديل لها سوى مزيد من التبعية والتخلف والبربرية.

غازي الصوراني

2012/1/30

فيما بعد هزيمة حزيران 1967، قام الاحتلال الصهيوني بالمحافظة على مجمل العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحط من قيمة المرأة وتمنع تحررها، لكن قوة انتشار وتأثير حركات المقاومة الفلسطينية ، ساهمت بصورة ملموسة في كسر الطبيعة المحافظة ، الرجعية للعديد من النساء، اللواتي التحقن في صفوف المقاومة عموماً، وفي فصائل وأحزاب اليسار خصوصاً، وكان للانتفاضة الأولى 1987 دوراً هاماً في تطوير دور المرأة السياسي والاجتماعي، حيث أتاحت مساحة واسعة لها في المشاركة في النضال ضد الاحتلال حتى عام 1994، حيث بدأ مسار الانتفاضة في التراجع لحساب عملية التفاوض وصولاً إلى أوسلو 1993، ثم قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، التي أسهمت بدورها في بعض الجوانب التطورية الخاصة بالمرأة عبر عدد من الأنظمة والقوانين ، ولكن بالرغم من ذلك، بقيت أسباب العنف المسلط على النساء قائمة بسبب بقاء البنى الاقتصادية الاجتماعية والعائلية التقليدية التي قامت السلطة بتغذيتها - خاصة في قطاع غزة في ظل الانقسام- لحساب ذهنية التخلف التي عززت بقاء جذور العنف على حالها، سواء في ظل العلاقات الرأسمالية التابعة والمشوهة في قطاع غزة من ناحية أو في إطار نفس العلاقات الرأسمالية المشوهة في مدن الضفة، إلى جانب الاقتصاد الفلاحي في قرى الضفة الذي تحكمه علاقات إنتاج ما قبل رأسمالية ، حيث يبرز في الحالتين تفاوتاً اجتماعياً واضحاً في أسلوب أو منهجية العلاقة مع المرأة أو ما يعرف بالريف والمدينة ، كلاهما محكومان - بأشكال مختلفة - بعلاقات ذكورية قائمة على استغلال واضطهاد المرأة من منظور متخلف ينطلق بداية من دونيتها والخط من قيمتها ويحول دون تحررها الذاتي والاجتماعي.

غازي الصوراني

2012/1/30

صورة المرأة في الواقع الاجتماعي الفلسطيني :إن المقصود بالصورة هنا، هو طبيعة التركيبة الذهنية للمرأة، بما تحتويه من عناصر ومكونات موضوعية وذاتية ، خضعت وتخضع لسياقات إجتماعية وتراثية تاريخية بكل ما أنتجته من أعراف وعادات وتقاليد سلبية تراكمت على مدى التاريخ القديم والحديث والمعاصر، بواسطة جملة من الأدوات التواصلية كاللغة والدين والقانون والثقافة بمكوناتها في اطار المجتمع التابع والمتخلف... وبالتالي فان هذه الأدوات أدت وظائفها داخل هذا الاطار بالتفاعل مع واقعه الإقتصادي والإجتماعي الذي شكل أساس البناء الثقافي لهذه التركيبة / الصورة التي لم تتطور مكوناتها بشكل جوهري أو متمايز عما كان عليه الحال في فلسطين قبل 70 عاماً ، فمازالت المرأة الفقيرة عندنا(في المدن والقرى والمخيمات) تأتمر بأوامر الرجل وتدخل عنوة وغصبا بيت

الطاعة والخضوع، بتأثير مباشر لهيمنة وسيطرة الرجل انسجاما مع الثقافة الذكورية المتخلفة السائدة ،وتساهم بالتالي -وفق ما أسميه عفوية الرضوخ- في إعادة إنتاج مكانتها الدونية في المجتمع.

غازي الصوراني

2012/1/30

اعتقد أن العائلة الممتدة انحسرت في مجتمعاتنا العربية منذ منتصف القرن العشرين لحساب العائلة النووية التي انتشرت في بلادنا بصورة كمية او شكلية مع بقاء جوهر العائلة الممتدة، وعقليتها واعرافها سائدة حتى اليوم ، على أي حال، لا يمكن انكار ان ظاهرة انتشار العائلة النووية مرحلة انتقالية في اطار التوجه الحداثي في بعض مدن البلدان العربية ، لبنان ، وتونس، ومصر وفلسطين والأردن ، في مقابل بقاء جوهر التخلف سائداً في معظم العائلات في مجتمعات الخليج والسعودية والعراق واليمن ... إلخ .حيث نلاحظ استمرار بقاء العائلة التقليدية ، أو الممتدة ، الأبوية ، البطيركية ، التي تسمح بتعدد الزوجات، والزواج من الأقارب، بطريقة البدل، واستمرار العلاقات الأسرية القائمة على الخضوع أو مبدأ الطاعة والامتثال، وهو مبدأ منتشر في كل المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة وليست متباعدة خاصة وأن الصورة المشتركة للتراث الشعبي (القديم والحديث والمعاصر) على المستوى العربي تتعاطى مع المرأة كخادمة للرجل ولشهواته الجنسية ، أو كإنسان ناقص أو من الدرجة الثالثة ، فهي " ناقصة عقل ودين " أو هي مصدراً للهموم حسب المثل الشائع " هم البنات للممات " أو " كيدهن عظيم " أو " أمن للشيطان ولا تأمن للنسوان " و كذلك الأمثال الشعبية المتداولة من قبيل "طاعة النساء تورث الندم " و "البنت لا تأمنها من بيتها لبيت خالها " و "الفرس من خيالها والمرأة من رجالها " "ما خلا رجل وامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما"، ويقال أيضاً: "المرأة فتنة"، "العين تزني"، "صوت المرأة عورة". و أخيراً وليس آخراً "ظل راجل ولا ظل حيط " و هو المثل الذي يتضمن صراحة على أن الرجل هو الذي يعطي المكانة الاجتماعية للمرأة وليس الحائط أو المكتب أو الدور المميز للمرأة في العمل أو في السياسية أو في المجتمع أو في الانتاج الأدبي .. إلخ .فعندما يمتزج الديني بالاجتماعي يبرز شكلا واضحا للتمييز بين المرأة والرجل مثلما يقال في مستوى الحسن المشترك الفلسطيني والعربي "المرأة امرأة والرجل رجلا"، "رَبّة بيت ممتازة"، "بنت عائلة"، "مطبعة ولا ترفع صوتها ولو بكلمة في وجه زوجها"، إن كلّ هذه الأقوال حول المرأة تتلفظ بها الألسن يوميا هنا وهناك. ويتفنّن الرجال اليوم في التعبير عن صورة المرأة صاحبة الأخلاق العالية بإضافتهم "بعدا أخلاقيا" آخر لصورة "المرأة العصرية" التي لابدّ لها من أن تخرج من البيت إلى ميدان العمل كي "تساعد" زوجها على مجابهة تكاليف الحياة لتصبح في الآن ذاته ربة بيت ممتازة وعاملة ممتازة أيضا....وهذه الصورة الاخيرة لا تنتمي للتقدم بل هي عندي اعادة تجديد و تكريس للتخلف ولكن بمنطلق انتهازي.

غازي الصوراني....عن التحرر الاقتصادي للمرأة.

من غازي الصوراني في 31 يناير، 2012

التحرر الحقيقي للمرأة ، يكمن في تحررها الاقتصادي الذي يوفر لها الضمانات الفعلية ، القانونية والمجتمعية في اتخاذ القرار في كل الميادين و على كل المستويات ، و المشاركة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و الأسرية ، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة العربية و قضايا مجتمعها في الاستقلال الوطني و النهوض و التقدم الاجتماعي و التنمية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية، و هي قضية يتحمل

مسؤوليتها كل مثقف عربي ديمقراطي تقدمي ، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة ، بكل مظاهر التخلف و التبعية و الجهل و الاستبداد و القهر ، إلى جانب الفقر و سوء توزيع الثروة و غياب العدالة الاجتماعية ، يحتم هذا الترابط الجدلي الفعال بين السياسة و الاقتصاد ، أو بين التحرر الوطني و القومي من جهة ، و التحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى ، فإذا كان العامل السياسي يلعب دوراً هاماً في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية ، فإن العامل الاقتصادي يعزز و يكمل ذلك الدور في المجتمع عموماً ، و في إخضاع المرأة بصورة خاصة بالاستناد إلى التشريعات و القوانين من جهة أو بالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة أخرى.

إذن وفي سياق حديثي عن قضية المرأة في بلادنا ، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي ، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك ، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحررها في سياق العمل ، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من النساء - شبه الاميات والاميات - من الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور ، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي ، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا ، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها ، وبالتالي فإن عمل المرأة في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية يمثل خطوة تقدمية بلا شك وأن تحررها ينطلق من مشاركتها في الإنتاج الاجتماعي. إلا أن الرجال اليوم ينظرون إلى هذه المسألة كضرورة فرضها الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي تلبية للحاجيات المادية المتزايدة للأسرة. ولا ينظرون إلى المرأة ككيان حر في حاجة إلى الإنعتاق والاستقلالية والمشاركة في أخذ القرار. فهم لا يعيرون أهمية لموضوع اضطهاد المرأة في مختلف الأوساط المهنية، ولا يدفعون بزواجاتهم إلى الانخراط في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية أو في صفوف المقاومة أو في النضال ضد الاستغلال الرأسمالي، باعتبار أن ذلك خارج عن حدود الأخلاق أو التربية المسموح بها اجتماعياً، وذلك بسبب تخلف أو زيف وعي كوادري وقيادات الأحزاب السياسية، التي مازالت تعيش نوعاً من ثنائية التناقض بين طروحات الحزب التقدمية من ناحية وبين خضوعهم الانتهازي للعادات والتقاليد الشرقية المتخلفة من ناحية ثانية.

1/2/2012

غازي الصوراني

قبل دقائق علمت بوفاة الرفيق والصديق الاستاذ بهجت ابو غربية... مات المناضل المثال..... شيخ المناضلين الفلسطينيين وأحد ابرز رواد النضال القومي الديمقراطي الثوري العربي ،عاش ومات صادقاً وفيها أمينا لمبادئه ملتزماً بصورة تكاد تكون مطلقة بالتطابق بين ممارساته مع رفاقه وعائلته واصدقائه وابناء شعبه، وبين المبادئ والاهداف الوطنية والقومية التي آمن بها وعاش كل حياته من اجلها....تولى قيادة النضال الفلسطيني المسلح بعد استشهاد القائد الوطني عبد القادر الحسيني ..وواصل نضاله ضد الحركة الصهيونية ودولتها وضد قوى الاستعمار والرجعية العربية عبر انتماؤه لحزب البعث العربي عضواً في قيادة اقليم فلسطين ثم عضواً في القيادة القومية ... تم اختياره عضواً في اللجنة التنفيذية الاولى لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1965 ... وقام - بالتعاون مع كبار الضباط المصريين والفلسطينيين - باعداد النظام الاساسي لجيش التحرير الفلسطيني ..وتابع تأسيس وتدريب كتائب الجيش

مع رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الراحل احمد الشقيري ...ترك حزب البعث بعد هزيمة حزيران 67 لكنه ظل وفيًا لمبادئه القومية ..وفي تموز 1967 تولى - بصفته عضو لجنة تنفيذية م.ت.ف.- تأسيس قوات التحرير الشعبية من بين جنود وضباط جيش التحرير الفلسطيني ..ثم قام بتأسيس جبهة النضال الشعبي مع رفيقه المناضل القومي د.صبيحي غوشة ...بعد ذلك ظل رفيقا وفيًا لكل المناضلين في فلسطين والوطن العربي وكان بمثابة الاب الروحي للجميع ...تميز بتواضعه الشديد و احترامه وتقديره العالي لكل القوى والاحزاب والفصائل المناضلة ضد التحالف والوجود الامبريالي الصهيوني وخاصة تقديره العالي لنضال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي نسج مع مناضليها اجمل وأنبل العلاقات ، فكان صديقًا صدوقًا للقائد الراحل جورج حبش والقائد الراحل ابو على مصطفى والقائد الراحل وديع حداد والقائد الراحل ابو ماهر اليماني ومئات الكوادر القيادية والاعضاء في الجبهة وغيرها من الفصائل والاحزاب في فلسطين والوطن العربي ...وبعد توقيع اعلان اوسلو - ايلول 1993- قام بتأسيس نواة لتجمع وطني ضد كارثة اوسلو والقيادة الفردية المتنفذة في م.ت.ف . وتشكلت من الراحل ابوسامي والمناضل الراحل ابراهيم بكر والمناضل الراحل شفيق الحوت والمناضل بسام الشكعة وتم اختياري عضوا معهم مع سبعة اعضاء من الوطنيين الفلسطينيين ..وعلى أثر هذه الخطوة فكرنا وقررنا تأسيس "اللجنة العربية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني" حيث وجهت الدعوة للقوى الوطنية الراضية لاوسلو والوجود الصهيوني عقد على اثرها مؤتمرا في عمان- اوائل عام 1994 - حضره حوالي مائتي مندوب وتم انتخاب الهيئة الادارية برئاسة المناضل الراحل بهجت ابو غربية وتم اختياري عضوا فيها مع تسعة من الزملاء ...في تلك المرحلة - وحتى لحظة رحيله ظهر هذا اليوم الذي يصادف يوم رحيل رفيقه في النضال وصديقه القائد الراحل جورج حبش- حدد المناضل الراحل بهجت ابو سامي موقفا حازما في مقاطعة كل من يقبل باتفاق الكارثة " اوسلو" او يعترف بدولة العدو المجد كل المجد لاستاذنا المناضل الكبير ابا سامي الذي كان وسيظل قدوة ومثلا أعلى يحتذى لابنائنا وتلاميذنا المناضلين على طريق النصر مهما تعقدت الظروف ومهما غلت التضحيات ..

غازي الصوراني

2 فبراير، 2012

حول دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والمجتمعي قبل نكبة 48

من المعروف -لكل متابع أو باحث أو مؤرخ- لتاريخ نضال شعبنا الفلسطيني و ثورته ضد الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية ، أن المقاومة الفعلية ، بالتحضير والإعداد أو المواجهة والاستشهاد، استندت في سياق تطورها من الفكرة إلى التنظيم إلى الحركة الثورية، على الجماهير الشعبية الفقيرة والفلاحين بصورة خاصة ، دون أي دور ملموس للنخب الشبه إقطاعية أو كبار الملاك (الأفندية) الذين كانوا واجهة هشة تصدرت قيادة الحركة الوطنية لحماية مصالحها الطبقية و علاقاتها مع القوى العربية الرجعية وغيرها ، و لم يكن غريباً أن جماهيرنا الشعبية المناضلة رفعت شعارها المعروف المعبر عن حقيقة الصراع آنذاك ، "يسقط الاستعمار و الصهيونية و الافندية" و في خضم هذا الصراع الوطني قامت المرأة الفلسطينية الفقيرة بالمشاركة مع الرجل ، زوجاً كان أو أباً أو أخاً، فباعت ما تملكه من مصاغ لتأمين البندقية ، و قامت بدورها في تأمين المعدات و السلاح و الغذاء و المعلومات ، "و بعضهن(كما كتبت الباحثة اصلاح جاد) خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت و

منهن من لبست الزي العسكري ، و تدربت على المقاومة المسلحة ، مثل فاطمة غزال ، التي استشهدت في معركة عزون قبل عام 1948، و مناضلة أخرى أطلقت النار على كابتن بريطاني في مركز جنين و أردته قتيلاً ، و ريفيات حكم عليهن بفترات سجن عالية تراوحت بين سبع لعشر سنوات ، إلى جانب "أخوات القسام" في حيفا القديمة اللواتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن" و في الجانب الآخر من الصورة، نجد أن "تساء النخبة نجحن في تأسيس منظمات نسوية كانت مقتصرة بالأساس على تلك الشريحة من النساء ، من العائلات "العليا" أو "العريقة" ، المدنية والمتعلمة ، كما أن الأنشطة التي قامت بها نساء النخبة في ذلك الوقت كانت مستمدة بدرجة كبيرة من رؤيتهن لواقعهن الطبقي ، ومحدودة بحدود هذا الوعي ، وعندما نرى كيف انعكس فعل المقاومة (من قبل النسوة الفقيرات) على نساء النخبة ، سنجد أن الفجوة كانت كبيرة ، إذ كانت النخبة ترى دورها بالأساس (دورا فوقيا متعاليا) يقوم على النظرة "الخيرية" ، نظرة الأعلى للأدنى ، الغني للفقير ، ولم تساعد هذه النخبة (من زوجات وبنات كبار الملاك آنذاك) في تشكيل قيادة للنساء الريفيات أو تشكيل أي قاعدة لهن في الريف ، حيث لم تكن نساء الريف هدفا للتنظيم أو للمشاركة في أنشطة نساء النخبة ، الاستثناء الوحيد لذلك ، كان مشاركة الأخت ميمنة ابنة المناضل عز الدين القسام في مؤتمر "نساء الشرق" - القاهرة، عام 1938 ، الذي نظمته هدى شعراوي لمساندة قضية فلسطين ، حيث ألفت معظم المشاركات كلماتهن بالفرنسية والإنجليزية ، وعندما جاء دور ابنة القسام لتلقي كلمتها فقدت الوعي ولم تنطق بكلمة واحدة " ، وهو مشهد معبر نتركه بلا تعليق ، دون أن ننسى أثر نكبة 48 التي فرضت على المرأة الفلسطينية أوضاعاً طارئة وقاسية بسبب ظروف اللجوء والتشرد والاعتراب ، بعد انهيار القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لمجمل المجتمع الفلسطيني. وفي هذا السياق اشير الى انني في شتاء عام 92 ، شاركت اثناء تواجدي في الاردن ضمن وفد من الشخصيات الوطنية على رأسه المناضل القومي الراحل بهجت أبو غربية بزيارة خاصة للأخت ميمنة عز الدين القسام ، بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لاستشهاد والدها ، حيث كانت تقيم في أحد المناطق الفقيرة في عمان في بيت غاية في التواضع ، ويسؤالنا إياها عما إذا كان قد زارها أحد من المنظمات النسائية أكدت أنها لا تعرف أحداً منهن ؟؟؟؟؟؟؟؟؟!!!!!!

اعتقد أن القوى اليسارية (القديمة والجديدة) تعيش - في مشهد الاسلام السياسي الراهن - في مرحلة هي ليست مرحلتها ولفترة قد تمتد لسنوات ، الأمر الذي يفرض على هذه القوى مراجعة كل خطابها وأساليب ممارساتها وإعادة بناء تنظيماتها من خلال الحرص على ألا تغيب ابداً عن ممارسة حضورها ودورها في اللحظة الراهنة عبر الانتشار الفعال في أوساط جماهيرها، لمراكمة عوامل القوة الجماهيرية والتوسع التنظيمي، إذ أنه بدون هذا الشرط الاخير فلا مستقبل لها .

المعرفة التي أدعو الى امتلاكها ووعيتها ، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز الى العقل والتجربة ، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف و قدسية الأفكار ، كمدخل لابد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط ،ذلك ان اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل ، والعقلانية كمفهوم يستند على المنهج العلمي الجدلي ، سيدفع بفكرنا العربي صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تحليل الواقع ، والتحكم في سيرورة حركته ، حيث بات من غير الممكن تطبيق هذا المفهوم العقلاني الثوري - الماركسي ومنهجه المادي الجدلي تحديداً - على أوضاعنا العربية دون امتلاك جزءاً هاماً من مقوماته والتفاعل مع معطياته ، واستخدام آلياته وقواعده ، كمدخل وحيد لجسر الهوة المعرفية النوعية والواسعة بيننا وبين الغرب الرأسمالي ، آخذين بعين الاعتبار ان المعرفة والتغيير العملي هما جانبان مشروطان ، يتوقف كل منهما على الآخر بشكل تبادلي لعملية تاريخية واحدة ، فالتفكير وحده - على أهميته وضرورته - لا يخلق إلا الأفكار الذاتية ، ولا يمكن حل هذه الإشكالية إلا بالممارسة الاجتماعية ، التي هي شرط التفكير وبلوغ الحقيقة الموضوعية (النسبية دوماً) كهدف أساس من أهداف المعرفة لا يمكن بلوغه في واقعنا العربي الا عبر امتلاكنا لرؤى ومفاهيم حديثة ، تنويرية عقلانية علمانية ديمقراطية وغير ملتبسة ، وبرامج واضحة لتجاوز اوضاع التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد او الأزمة البنيوية الشاملة في هذا الواقع وتغييره عبر الممارسة، كأساس للمعرفة الإنسانية العربية ومقياساً لصحتها ، وبدون هذا الامتلاك المعرفي، وادواته التنظيمية - الحزب الماركسي الثوري تحديداً - يستحيل تحقيق أي خطوة نوعية صوب اهداف الثورة الوطنية والقومية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية

اليوم في ظل الانتفاضات العربية ، فإن الحاجة إلى الاشتراكية تتزايد، باعتبارها الاطار الوحيد الذي يضمن تحقيق امانى وتطلعات الجماهير الفقيرة المنتفضة ، لكن الإشكالية تكمن في استمرار أزمة اليسار العربي ، ما يعني استمرار العجز في مواجهة العدو الوطني والطبقي. على أي حال ، انني على ثقة بان ما يجري اليوم هو «بروفة» لانتفاضات او ثورات قادمة، وبالتالي على القوى الماركسية الثورية العربية أن تستفيد من هذه الانتفاضات إلى الحد الأقصى، وتحويل الممارسة الثورية إلى خبرة تفتح على بلورة رؤية سياسية اقتصادية وتنموية واجتماعية وثقافية تحدد لكل الجماهير طبيعة ومواصفات البديل الاشتراكي وقاعدته الاساسية " من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله " مع التحديد الصارم للحد الاعلى والادنى للاجور الذي يضمن تلبية احتياجات العامل واسرته في مناخ اجتماعي - اشتراكي وديمقراطي - تنتفي فيه كل اشكال القهر والاستبداد والاستغلال الطبقي وتسوده الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص....وعلى طريق النضال من اجل تحقيق هذا الهدف ، أتوجه إلى كل الرفاق عموماً والشباب والشابات خصوصاً بالقول: إن البحث في الماركسية يجب أن يبتدئ من التخلص من إرث الأفكار البالية الرجعية والمتخلفة، وامتلاك الوعي بالمنهج الجدلي المادي وتطبيقاته على الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، كما على كل جوانب الواقع في الممارسة التنظيمية والنضالية واليومية لهم ولرفاقهم، كما أتمنى عليهم بل أطالبهم بأن يمارسوا مراكمة وعيهم ونضالهم

الكفاحي والسياسي والديمقراطي انطلاقاً من قناعتهم بأن أحزاب اليسار الماركسي العربي وحدها التي تملك الرؤية الإستراتيجية النقيضة للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ، وهي وحدها أيضاً التي تملك الرؤية الإستراتيجية الكفيلة بإنهاء كل مظاهر التبعية والاستغلال والقهر الطبقي وتحقيق العدالة والمساواة ... وهي بالتالي وحدها التي تمثل المستقبل لشعوبنا العربية.

2012/2/6

غازي الصوراني

أن تكون ماركسياً يعني أن تبدأ من ماركس، ولكن لا تتوقف عنده، أو عند أحد كبار خلفائه في العصر الحديث. وهناك فرق بين أن تكون ماركسياً، أو أن تكون ناطقاً بالماركسية. أن تبدأ من ماركس، يعني أن تبدأ بالجدلية المادية. وبهذه الروح يجب، في رأيي ، أن ننظر في قضية النظرية الثورية اليوم...إن الماركسية هي علم القوانين الطبيعية التي تتحكم في سير وتطور المجتمع الإنساني، وهي بهذه الصفة علم متجدد ومتطور لا يقل دقة عن سائر العلوم الطبيعية، فالماركسية هي علم تطبيق المادية الجدلية على تاريخ المجتمع البشري بجميع مراحل وأنماطه المختلفة.

وعلى هذا الأساس فإن الحفاظ على الماركسية ومتابعة رسالتها الإنسانية لا يكمن في الدفاع اللاهوتي أو الدوغمائي عن تعاليمها، وإنما بالنقد الدائم لأفكارها وتجديدها ارتباطاً بأهدافنا العظيمة من أجل التحرر الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي.

لهذا يجب أن يتحدد دورها في الصراع الطبقي كما في الصراع التحرري الوطني والقومي الديمقراطي الراهن، وهذا هو واجب كل أحزاب وفصائل اليسار لمواجهة وإزاحة قوى اليمين الوطني واليمين الديني عبر النضال الديمقراطي.

غازي الصوراني

2012/2/7

جافة هي النظرية يا رفاقي وشجرة الحياة دائمة الاخضرار....فبدون الممارسة التي تجسد النظرية تتحول هذه الاخيرة الى مجرد لغو او تدفع بصاحبها صوب العزلة عن الناس والتفوق في الذات والجمود او يتحول الى مجرد بوق انتهازى لمن يدفع....اذن الممارسة الملتحمة بالواقع وحدها هي التي تدل وتؤشر بوضوح على النظرية..والممارسه الثورية الصادقة هي وحدها ايضا التي تحمي صاحبها - فردا او حزبا - من السقوط في مستنقع الهبوط السياسي او الفكري او الانتهازى .. وهي قبل كل شيء المقياس الوحيد لجماهيرية هذا الحزب او الفصيل او عزلته وانحساره...

2012/2/9

زكي مراد - 1927 - 1979

شهيد الطبقة العاملة ورمز الجبهة الوطنية -المصدر : مدونة ابن النوبة)

• ولد زكي مراد في اول سبتمبر عام 1927 في قرية " ابريم " بالنوبه
• تلقى تعليمه الاول في مدرسه القرية ؛ ثم انتقل عام 1939 الى الاسكندريه ثم الى القاهره ؛ حيث درس في
مدرسه حلوان الثانويه ثم التحق بكلية الحقوق جامعة فؤاد الأول (القاهرة) وتخرج منها
• شارك منذ وقت مبكر في الحركة الوطنية المصريه وفي عام 1946 كانعضوا في " اللجنة الوطنية للطلبة
والعمال " مما ادى الى اعتقاله السياسي الاول في نفس العام.
• ثم اعتقل مره اخرى في ابريل 1947 لمناهضة للسلطه الملكيه والاحتلال البريطاني ؛ ثم قبض عليه سنه
1949 بتهمة الانضمام لتنظيم شيوعي

• خلال هذه السنوات شارك بالكتابه في العديد من المجالات الثورية بمقالات تعبر عن عمق وجسارة لازمت روحه
حتى فاضت لبارئها من هذه المجالات : الملايين ؛ الجماهير ؛ الكاتب ؛ الواجب ؛ الضمير ؛ الناس وام دورمان .
• شارك عام 1951 في " لجنة الميثاق الوطني " التي كونتها القوى الوطنية انذاك ؛ وانضم الى حركة " حدثو " التي
وضعت برنامج الجبهة الوطنيه الديمقراطيه للشعب

• كما ساهم في تنظيم المقاومة الشعبيه والكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال البريطاني في منطقه القناة والتل الكبير .
• عندما قامت ثورة يوليو 1952 كان من طليعة المؤيدين لها والمدافعين عن توجهها الوطني التقدمي ؛ ولكن عندما
اتخذت الثورة نهجا ديكتاتوريا استبداديا عارضها وانتقدها ودعا الى تشكيل جبهة وطنيه ديمقراطيه من اجل عوده
الحياة النيابيه ولرفض الاحلاف العسكريه ؛ مما افضى به الى السجن والاعتقال مره اخرى ؛ حيث قدم للمحكمة
العسكريه برئاسة (الدجوي) في نوفمبر 1953 بتهمة تشكيل جبهة لاسقاط النظام وحكم عليه بالاشغال الشاقه ثمانى
سنوات قضاها في سجن الواحات ؛ ولو يخرج بعد قضاء مدة العقوبه حيث صدر امر باعتقاله وهو مسجون فضل
معتقلا حبس السجن لمدة احد عشر عاما متصله حتى يونيو 1964 .

• كان في مقدمة من وقفوا بحسم ضد اتجاه التبعية وسياسات الاستسلام التي انتجها السادات مما افضى به مره
اخرى الى السجن والمعتقلات في عام 1975 بتهمة تاسيس تنظيم شيوعي لقلب نظام الحكم ؛ ثم في عام 1977
بتهمة التحريض على انتفاضة 18 و 19 يناير وتاجيجها ؛ ثم اخير في عام 1979 حيث قبض عليه وظل معتقلا
حتى قبيل استشهاده بشهرين عقابا له على تفعيل دعوة لتشكيل جبهة وطنيه ديمقراطيه لاسقاط معاهده كامب ديفيد
واتفاقيات السلام المخزيه مع اسرائيل .

• وقد اعلن زكي مراد صيحته المدويه في ابريل 1979 بان : " مصر ليست ملكا لماركسي ولا ملكا لوفدي ولا
ملكا لناصرى ولا ملكا لاخوانى او ملكا لاحد الاتجاهات الاسلاميه ان مصر هي ملك لجميع المصريين والمصريه هنا
ليست مجرد انتماء وانما تتحدد بالمواقف ؛ فانت مصري حقيقي اذا كنت تقف في خندق اعداء الصهيونيه واعداء من
هم خلف الصهيونيه من قوه الاستعمار العالمى اما اذا كنت في خندق امريكا واسرائيل فلتبتعد عنا وتعلم ان الذي
بيننا وبينك هو الكفاح والسلاح ولتكن النتيجة ما تكون "

• منذ هذه الصيحه المجمع المحدثه للخنادق التي اطلقها الحالم النائر تربص به الموت الغادر واعداء الحريه
والكرامه .

• في يوم 18 ديسمبر 1979 استقل زكي مراد سيارته متجها الى الاسكندرية وكان في حافظة اوراقه الخاصة صورته التقرير السياسي الذي اعدده " الحزب الشيوعي المصري " بشأن الموقف من معاهدة السلام ؛ وحسب روايه شهود العيان فان سياره مجهوله بالقرب من ايتاي البارود اسرعت على يمين سيارة المناضل زكي مراد ودفعته دفعا لانحراف يسارا لكي تتخطى الحاجز الوسطي من الطريق وتضطرم بسياره نقل قادمه نت الاتجاه المضاد .

• قام المهندس فوزي حبشي ؛ احد رفقاء الشهيد ؛ بعد اقل من اربع ساعات من الحادث بمعاينة الموقع عى الطبيعه فوجد انه قد عبث بحافظه اوراق الشهيد ولاحظ ان كل ما بها سليم باستثناء ذلك التقرير السياسي الذي اختفى منذ ذلك الوقت .

2012/2/9

حول الثقافة الوطنية الفلسطينية في زمن الانقسام إن تشخيص أزمة الثقافة الوطنية الفلسطينية ، لا يدعو أن يكون توصيفا لوجه من وجوه الأزمة السياسية المجتمعية الفلسطينية، فقد أدى الانقسام (بين فتح وحماس) إلى تفكيك الثقافة الوطنية العلمانية ، في الداخل وفي الخارج ، بحيث تراجع وعي الفلسطينيين بالهوية الثقافية الوطنية كهوية جامعة، وتحولت مسارات الولاءات والانتماء إلى ولاءات مناطقية/ فئوية/ مذهبية/ عشائرية وقبلية/ ما دون الفكرة التوحيدية الثقافية الجامعة وأطرها ، ونقص ذلك منظومة القيم والثقافة ، حيث تعرضت هذه المنظومة ذات المضمون الوطني ، التحرري ، الديمقراطي ، الحداثي ، لحالة من التراجع والانحسار، بدرجات متفاوتة بين كل من قطاع غزة ، والضفة ، ومخيمات المنافي ، لصالح المفاهيم والمصطلحات التي تتناول - من الناحية الشكلية الديماغوجية - أسلمة القيم، وخاصة الاجتماعية (الحجاب والنقاب / الموقف من المرأة والفصل بينها وبين الرجل / تزايد النزاعات المحافظة في القيم والسلوكيات العائلية) ، ومحاولة استبدال مضامين الثقافة الوطنية بالمضامين السلفية النقيضة للتطور والحداثة ، عبر العديد من الممارسات التي استهدفت تجاوز او اغلاق المؤسسات الثقافية ذات الطابع الديمقراطي والعلماني التنويري ، في مقابل تزايد هائل في طباعة وانتشار الكتب ذات المضامين الدينية الشكلية ، والرقابة على المنشورات والصحف والانترنت والندوات وأنشطة الشباب في المقاهي والمنتديات والجمعيات ، تجسيدا لمقتضيات الانقسام والنزوع نحو " أسلمة" المجتمع متناسين ان الثقافة العربية الاسلامية هي مكون اساسي من مكونات ثقافة المجتمع . والمفارقة هنا ، أن هذه الممارسات ترافقت مع هبوط في انتاج المعرفة والسياسات والصحافة التنويرية التقدمية من ناحية ، وتزايد الاهتمام -بصورة شكلانية مبتذلة- بالمناسبات الدينية والاعياد عبرانتشار ظاهرة الاضاحي والافراح الاسلامية (وانتشار الاغاني الاسلامية وتوزيع الكتب الدينية والآيات القرآنية في الأفراح والأتراح) والادهى من كل ما تقدم انتشار مظاهر التدين الشكلي في أوساط الفصائل والقوى اليسارية بصورة انتهائية فاقعة عجبي ؟؟؟؟؟؟؟!!!!!!

إذا كنا نتفق على أن الخطابات المعرفية لفلسفة ما بعد الحداثة، تعيش نوعاً من العطالة والأزمة الفكرية التي أصابت الفلسفة، وإذا كان الأمر على هذه الشاكلة في الغرب الرأسمالي، القادر على امتصاص أو تجاوز أزماته حتى الآن، فإن دلالات هذه الأزمة المعرفية في بلداننا العربية تبرز بصورة قاتمة إلى حد بعيد، في ظل ما اسميه تجدد دور القوى الرجعية العميلة (مثل قطر والسعودية والخليج والاردن... الخ) إلى جانب إعادة انتاج التبعية والتخلف بأشكال جديدة عبر حركات الاسلام السياسي، والاسباب في ذلك كثيرة، لكن أهمها عندي يكمن في عجز وتقاعس احزاب وفصائل اليسار في بلادنا، حيث أن معظم هذه الاحزاب تعيش حالة اقرب الى العزلة عن الجمهور وحالة من الفراغ المعرفي بعد ان اضاعت زمام المبادرة وفقدت البوصلة السياسية والفكرية، وتعاني - في هذه المرحلة - نوعاً من الاحتباس النظري والعملي والعطالة في مستوى الخلق والابداع والفعل الثوري، فسقطت في الثثرة واللغو والجمود والعزلة دون ان تقول او تقدم شيئاً مفيداً، ودون ان تتقدم خطوة الى الامام، سواء على صعيد ابداع المفاهيم والحداثة والثورية، أو على صعيد إثارة المشكلات الحقيقية لمجتمعاتنا ولثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرت وتراجعت عما كانت عليه في عقود الخمسينات و الستينات والسبعينات من القرن الماضي، ومن كان حاله على هذا النحو من التصحر الثقافي، إلى جانب عجزه عن قيادة المجابهة الشعبية ضد مظاهر التبعية والاستبداد والفقر وإنتاج التخلف وضد الوجود الامبريالي الصهيوني، فمن الطبيعي ان يغفل عن النمو الهائل والثورة المعرفية الكبيرة التي تحدث اليوم في دنيا العلوم والفلسفات والتطور المنهجي في كافة الشؤون الحياتية، ويظل اسيراً لجموده عند مفردات خطابه الموروث عن موسكو السوفيتية، على أي حال .. مهما اختلفنا او اتفقتنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة المتجددة، وفقدان الروح الثورية التغييرية لدى معظم اطراف اليسار العربي اسهم في مفازمة حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو للميتافيزيق او الغيبيات، مما يعني أن هذه الاحزاب بحاجة للمراجعة النقدية لمجمل خطابها السابق على لحظة الانتفاضات العربية، وبحاجة ماسة للفلسفة العقلانية ولمجمل مفاهيم الحداثة والتنوير والنهضة والتقدم بالاعتماد على الذات، ولكن بمضامين ورؤى اشتراكية تعتمد المنهج المادي الجدلي والاساليب الثورية النقيضة للرؤى الليبرالية الطبقيّة البورجوازية والنمط الرأسمالي، انطلاقاً من الوعي المسبق بان جماهير الفقراء والكادحين وكل المضطهدين، وحدهم - اليوم - الذين يمثلون روح النهضة وروح الثورة واداتها وهدفها، وليس احزاب او شرائح البورجوازية الرثة التابعة الكومبرادورية التي لا وطن لها، وهنا بالضبط تتجلى المسؤولية التاريخية التي يتوجب ان يعيها المثقف العضوى الماركسي، بالمعنى الجمعي للاسهام بدورهم في مراجعة الخطاب السياسي والفكري والطبقي لاحزابهم كخطوة اولية صوب نهوض احزاب اليسار العربي واستعادتها لدورها.

2012/2/12

جزء من محاضرة غازي الصوراني حول الوضع الاقتصادي العربي أهم مؤشرات التراجع على الصعيد العربي

:

- استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي، فالمعروف ان الطلب على الغذاء ينمو بمعدل 6 % سنوياً في حين أن الإنتاج لا تزيد نسبة نموه عن 2 - 3 % فقط، ففي عام 2006 زاد العجز التجاري الزراعي العربي عن 27 مليار دولار، كما زاد العجز التجاري الغذائي عن 20 مليار دولار حسب التقرير الاقتصادي العربي 2007.

-الأمية والتخلف في بلادنا يكرسان القطعية مع مفهوم "الاستثمار في رأس المال البشري" فلا تعليم جامعي وفق منهجية علمية معاصرة ، ولا كفاءة في التخطيط والهندسة والإدارة لدى قوة العمل العربية التي ظلت متخلفة، وهذه إشكالية أو مفارقة كبرى تتجلى في توفر الثروات المالية من ناحية وافتقارنا للثروات البشرية من ناحية ثانية ، فبالرغم من أن العرب ينتجون الفوائض المالية ، والغرب الرأسمالي ينتج العجز والأزمات ، إلا أن تبعية وارتهاان عرب النفط أو دويلات الصحراء للغرب ستحول دون استفادة شعوبنا من ثرواتها ، وإبقاء تطورنا محتجزاً ومتخلفاً .

-فشل كافة مشاريع التكامل الاقتصادي العربي، وكذلك فشل الخطة الأمريكية - الإسرائيلية لإنشاء السوق الشرق أوسطية (عقد عدة مؤتمرات في الدار البيضاء 1994، وعمان 1995، القاهرة 96 والدوحة 97)، وأخيراً مشروع الشرق الأوسط الكبير، والصراع بين مشروعين إقليميين تركيا وإيران .

-انخفاض -وهشاشة- حجم التجارة البينية العربية بحيث لا تتجاوز نسبة 11.3% من إجمالي التجارة العربية الخارجية لعام 2006 البالغة (1032.6) مليون دولار. (في هذا الجانب أشير إلى أن حجم التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي وصل إلى 85% من إجمالي التجارة الأوروبية.)

-تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي لتصل إلى حوالي 17.8 مليون عاطل بنسبة 15% من مجموع القوى العاملة.

-تزايد الفجوة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد (حسب التقرير الاقتصادي العربي 2007) 62905 \$ سنوياً في قطر والإمارات 38984 \$ وفي الكويت 33391 \$ والبحرين 21 ألف \$ والسعودية 14700 \$ وعمان 13700 \$ في حين بلغ في فلسطين أقل من 1000 دولار وفي مصر حوالي 1200 \$ ما يعني اتساع الفقر والفقر المدقع، وما يتركه ذلك من آثار نفسية واجتماعية تدفع إلى الاكتئاب والجريمة أو روح العبيد، على أي حال ان حل المسألة يبدأ من سؤال من أين لك هذا؟ لكن المشكلة أن معظم بلدان النظام العربي هي مؤسسات للفساد بكل أنواعه .

-تزايد الاعتماد في تأمين المواد الغذائية الأساسية على الغرب ووفق شروط منظمة التجارة الدولية، فالوطن العربي يعتمد على الخارج بنسبة 70% من احتياجاته من القمح، و74% من السكر و62% من الزيوت ، وفي هذا الجانب نورد مثالا على هزال النظام العربي : في السودان حوالي 650 مليون دونم صالحة للزراعة لا يزرع فيها سوى 30 مليون فقط، ممكن أن نزرع القصب والقمح والشعير والذرة والحبوب والفواكه ونكتفي ذاتياً في كل بلدان العرب ... لكن؟! و بالتالي الحديث عن التنمية-مع استمرار أوضاعنا على ما هي عليه- نوع من الوهم إن لم يكن على جدول اعمال احزاب وقوى اليسار العربي اسقاط انظمة التبعية والتخلف والاستبداد وولادة مرحلة الثورات الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية

2012/2/12

وجهة نظر آمل من رفاقي وأصدقائي التعليق عليها بصراحة وموضوعية.....

إن الانقسام الذي تحقق بتاريخ 14 حزيران 2007 ، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي ، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية

والشخصية، وبالتالي فافداً لحوافره الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية. وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع ، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية ، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفصاض الجماهيري عنها . وها هو " إعلان الدوحة " الذي تم التوقيع عليه من قبل خالد مشعل وأبو مازن يوم 6/فبراير/2012 جاء ليؤكد على ثنائية حركتي فتح وحماس في إدارة الانقسام ، واقتسام السلطة بينهما بعيداً عن مقتضيات الحوار الوطني الشامل وروح الوحدة الوطنية ، وبالاقترب والخضوع لرؤية وسياسات قيادة حركة" الإخوان المسلمين مع بزوغ مشهد الاسلام السياسي الذي لا يتناقض مع السياسات الأمريكية، وفي مثل هذه الأحوال من توافق حركة حماس مع سياسة حركة الإخوان المسلمين من ناحية والسياسات الهابطة للسلطة ورئيسها من ناحية ثانية ، تتراجع الرؤية الإستراتيجية الوطنية وتغيب المصالح الحيوية لشعبنا ، لحساب المصالح الأنانية لحركتي فتح وحماس ، بما سيدفع إلى مزيد من الهبوط السياسي الذي يتقاطع أو يتطابق -بصورة مباشرة أو غير مباشرة- مع معطيات ومصالح القوى الكومبرادورية والبيروقراطية والطفيلية في فلسطين ، ومع سياسات الرجعية العربية في الخليج والسعودية وغيرهما، بمثل ما يقترب من التقاطع أو التوافق والخضوع لشروط التحالف الامبريالي الصهيوني ، ما يعني أن الجوهر الطبقي والسياسي لحركتي فتح وحماس هو جوهر واحد رغم الاختلاف الشكلي الظاهري بينهما ، فهل تبادل القوى والفصائل اليسارية الى صياغة رؤيتها وبديلها السياسي والكفاحي والديمقراطي المطلب ، والاتحام في مسامات جمهورها للنضال المشترك ضد هذه المخاطر الكارثية التي تحيق بشعبنا وقضيتنا وحقوقنا التاريخية؟؟؟؟؟؟!!!!!!

2012/2/13

إنّ الانتماء لجبهتنا الشعبية ، والالتزام الحقيقي بها وامتلاك الوعي الثوري العميق بمبادئها وهويتها الفكرية "الماركسية" يتجسد فقط في الإخلاص والممارسة الثورية وفق نصوص موثيق مؤتمراتها ونظامها الداخلي "دستورها" كضمانة وحيدة للارتفاع بها وتخليصها من كل مظاهر الأزمة والانحراف والهبوط السياسي انطلاقاً من التطبيق الجدلي الجريء والموضوعي للأسس التنظيمية الداخلية بما يحقق تواصل مسيرتها الثورية ونضالها من أجل الأهداف الكبرى التي انطلقت من أجلها ، وذلك عبر ممارسة ثورية وجماعية وديمقراطية تعكس الوعي العميق لتلك المبادئ والأهداف ، كما تعكس الوفاء الحقيقي للحكيم القائد المؤسس د.جورج حبش ولأبو علي مصطفى ووديع حداد وربحي حداد وخليل أبو خديجة وأبو منصور ومحمد النعيرات ومصطفى العكاوي وكريم أبو غزالة وجيفارا غزة وكامل العمصي

والحاكك وماهر إرحيم واحمد عمران وحاتم السيسي واسحق مراغة ومعين المصري ومحمد السكافي ورامي كريم وتغريد البطمة وشادي أبو غزالة ومشعل الهلسه "شريل" وحلمي البلتاجي وسلامه العروقي وسعيد المجدلوي وفؤاد أبو سريّة وكل الشهداء ... والمعتقلين من رفاقنا ورفيقاتنا في الجبهة وفي مقدمتهم المناضل الباسل القائد أحمد سعادت والمناضل القائد والمثقف الثوري أحمد قطامش وكل المعتقلين البواسل الذين أخلصوا للجبهة ووضعوها في عقولهم وقلوبهم وحدقات عيونهم .. وأصبحوا مثلاً يُحتذى لرفاقهم المخلصين لمبادئها .. الرافضين لكل أشكال الهبوط والتراجع عن الثوابت الوطنية والقومية ، والرافضين لأي شكل من أشكال الاعتراف بدولة العدو الصهيوني .. المؤمنين بأن الحل المرحلي للدولة هو حل نضالي لا يقوم عبر الاعتراف بـ "إسرائيل" وإنما عبر استمرار النضال لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد" ..

كان وسيظل بالفعل أباً ورفيقاً وحكيماً ملهماً ليس لرفاقه الذين عرفوه فحسب، بل لرفاقه الكادحين من شبابات وشباب شعبنا وأمتنا الذين سيسهمون في تجديد وبناء الحركة الشعبية الثورية العربية من أجل تحقيق أفكار ومبادئ الحكيم الذي سيظل حياً بيننا، بريادته ونضاله وفكره، فهو فكر يجسد الانتماء للجماهير الشعبية الكادحة من العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين والمستضعفين ... هذه الجماهير التي عاش ومات الحكيم مناضلاً من أجلها وملتحماً في مساماتها، فهي عنده صاحبة المصلحة الأولى في التحرر والتقدم، وهي أيضاً روح المشروع القومي الديمقراطي العربي المستقبلي وأداته الثورية الوحيدة، لذلك كله، سيظل الحكيم ساكناً في قلوبنا وعقولنا لأن أفكاره وممارساته طوال حياته حملت الكثير الكثير من المصادقية والالتزام لزماننا ول مستقبلنا، مستلهمين شعار الحكيم "لا يمكن ان يكون هناك ثورة دون نظرية ثورية، تركز على الفكر السياسي والرؤية الواضحة للعدو ولقوى الثورة وللواقع الاجتماعي بكل تفاصيله، انطلاقاً من الوعي والالتزام بضرورة الربط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي العربي، كوحدة وعلاقة جدلية واحدة" . من هنا فان اهمية استعادة وتفعيل هذه الرؤية الموضوعية التي صاغها الراحل جورج حبش مستلهماً كلمات "لينين" بأن المسألة الأهم هي بناء التنظيم الثوري وحماية مواقفه الثورية ، عبر الرهان الدائم على القوى الصاعدة ، أي الكادرات الشبابية وحشود الجماهير الفقيرة وكل الكادحين في المخيمات والقرى والمدن، ما يعني بالضرورة التخلص من كل مظاهر الترهل المكتبي ، البيروقراطي ، وصولاً إلى هيئات قيادية جماعية وثورية وديمقراطية ، "فالحزب الثوري هو قيادته أولاً" . في الذكرى الرابعة لغياب المفكر و القائد الثوري ، نستذكر السمة الرئيسة التي كانت بمثابة كلمة السر في تفسير شكل وجوه مسيرته الكفاحية ، ونعني بذلك أخلاقه بالمعنى الإنساني والثوري التي طالما حرص على الالتزام بها مفتاحاً في كل مسيرته . وفي هذه الذكرى نؤكد على أن فرضية أن يكون الإنسان أخلاقياً في مبادئه مهما كانت منطلقات تلك المبادئ ، ليست فرضية مثالية كما يدعي البعض ، فالأخلاق أولاً هي التي تحدد مجرى وسلوك السياسي عموماً والمناضل من أجل الحرية والعدالة والديمقراطية خصوصاً ، وهنا يمكن بسهولة تفسير هذا الالتفاف المشفوع بكل معاني الاحترام والتقدير والحب للقائد الحكيم جورج حبش من كل من عايشه ليس من رفاقه وأصدقائه فحسب بل من كل الذين لم يتعرفوا عليه في المكان لكنهم عرفوه في الزمان عبر مواقفه وكلماته أو ما قرأوه أو سمعوه عنه ، ذلك أن الحكيم جسد في كل محطات حياته مع العائلة والرفاق والأصدقاء اصدق وأجمل معاني الأخلاق الإنسانية التي لا يمكن بدونها أن يكون الإنسان - أي إنسان - وطنياً أو ثورياً صادقاً . إننا نعتقد أن الوفاء الحقيقي لهذا الغائب الحاضر ، لا يتجلى فحسب عبر الاحتفال بذكره السنوية ، بل أيضاً والاهم لابد أن يتجلى في الإخلاص الحقيقي ، العقلاني ، الجدلي ، لمبادئه وأفكاره

الثورية التي اكتسبت لديه مضامين أبعد من معانيها ومظاهرها المتعارف عليها، لأنها مبادئ وأفكار ارتبطت بالأيدلوجية الثورية، الماركسية ومنهجها العلمي الجدلي، بمثل ارتباطها بصيرورة حركة التحرر القومي الديمقراطي والتقدم الاجتماعي والاشتراكية، وهو ترابط جسد التزام الحكيم الدائم بال جماهير الشعبية الفقيرة في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي باعتبارها صاحبة المصلحة الوحيدة في هذا الصراع ضد التحالف الامبريالي الأمريكي الصهيوني الرجعي، وفي الدفاع الحقيقي عن أهداف جماهير الانتفاضات الثورية العربية من اجل استكمال مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية . ذلك هو المسار الذي حدده القائد الراحل لنفسه ولرفاقه في الجبهة مجسداً بذلك دور المثقف الثوري الذي استطاع أن يضرب لنا مثلاً رائعاً في إقامة العلاقة الجدلية الصحيحة بين المعرفة أو النظرية وبين الفعل والنضال الكفاحي والسياسي، إنها الوحدة بين النظرية والممارسة طريقاً وضمانة وحيدة صوب تحقيق المستقبل المنشود....المجد والخلود للقائد الثوري الراحل جورج حبش ...المجد والخلود لشهداء أمتنا العربية وشعبنا الفلسطيني وجبهتنا الشعبية ...وحتما اننا لمنتصرون

2012/2/13

كلمات متفرقة من الفيس بوك - غازي الصوراني

الحديث عن أزمة الثورة العامة، التي مهدت لإبرام صفقات كامب ديفيد و أوصلو ووادي عربية والتطبيع بمثل ما راكمت مظاهر الاستغلال والتبعية والاستبداد ، ليست أزمة البرجوازية والبيروقراطية العربية فحسب ، بل هي بدرجة اساسية ازمة عجز وقصور وتفكك قوى المعارضة اليسارية تحديدا ، وعليه لم يكن ما يدعو للاستغراب أن يصبح الإسلام السياسي في وقت قصير نسبيا "البديل" الذي انتزع زمام المبادرة وبات اليوم عنوانا للمرحلة ، دون إسقاط العوامل الموضوعية المجافية التي ساعدت على ذلك فهل تبادر قوى اليسار الى مراجعة اوضاعها وخطاباتها وتستلهم دروس وعبر اللحظة للخروج من ازماتها واعادةبناء ذاتها وصياغة رؤيتها لكي تستعيد دورها؟

دعوة الى رفاقي واخواني في كافة فصائل وحركات واحزاب القوى الوطنية الفلسطينية بمختلف اطيافها الى لقاء عاجل تتوجهون من خلاله الى جماهيركم للخروج بمظاهرات حاشدة في الوطن والشتات تضامنا مع اسرانا البواسل من اجل حريتهم وتضامنا مع المناضل الباسل خضر عدنان ابن حركة الجهاد الذي رفض باصرار وابعاء قانون المحتل الصهيوني بتكرار الاعتقال الاداري ، وجسد رفضه باعلان الاضراب عن الطعام ثم بعد ذلك - رغم هزال جسده وضعفه - اعلن بعزيمة وروح مملوءة بمزيد من التحدي ، الاضراب عن تناول السوائل حتى ينال حريته او يموت دونها ، المجد كل المجد لهذا المناضل الباسل ، ولكل اسرانا المتضامنين معه باعلان اضرابهم ...ولترتفع وتتوحد هامات الوطنيين في كل ارجاء فلسطين والمنافي تضامنا وفخرا بهذا المناضل الاسير وكافة اسرانا المناضلين البواسل املا من كل من يقرأ هذا النداء ان يسارع بارساله الى كل من يعنيه الامر .

الرفاق والاصدقاء استنتاجات مطروحة للنقاش والتعليق الموضوعي

...

ان كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، لكثير من عوامل القلق والاحباط واليأس ، الى جانب أدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات ستعزز المزيد من عوامل انهيارالحركة الوطنية

والانفضاض الجماهيري عنها . وها هو " إعلان الدوحة " الذي تم التوقيع عليه من قبل خالد مشعل وأبو مازن يوم 6/فبراير/2012 جاء ليؤكد على ثنائية حركتي فتح وحماس في إدارة الانقسام ، واقتسام السلطة بينهما بعيداً عن مقتضيات الحوار الوطني الشامل وروح الوحدة الوطنية ، ما يدل على تطابق "حماس" مع سياسات قيادة حركة "الاخوان المسلمين" في ظل مشهد الاسلام السياسي الراهن ، الذي لا يتناقض مع السياسات الامريكية، وفي مثل هذه الأحوال من توافق حركة حماس مع سياسة حركة الاخوان المسلمين من ناحية والسياسات الهابطة للسلطة ورئيسها من ناحية ثانية ، تتراجع الرؤية الإستراتيجية الوطنية وتغيب المصالح الحيوية لشعبنا ، لحساب المصالح الأنانية لحركتي فتح وحماس ، بما سيدفع إلى مزيد من الهبوط السياسي الذي يتقاطع أو يتطابق بصورة مباشرة أو غير مباشرة - مع معطيات ومصالح القوى الكومبرادورية والبيروقراطية والطفيلية في فلسطين ، ومع سياسات الرجعية العربية في قطر والخليج والسعودية وغيرهم بمثل ما يقترب من التقاطع أو التوافق والخضوع لشروط التحالف الامبريالي الصهيوني ، ما يعني أن الجوهر الطبقي والسياسي لحركتي فتح وحماس هو جوهر واحد رغم الاختلاف الشكلي الظاهري بينهما ، فهل تبادر القوى والفصائل اليسارية الى استعادة تاريخها وروحها الثورية ومن ثم صياغة رؤيتها وبديلها السياسي والكفاحي والديمقراطي المطلبي ، والالتحام في مسامات جمهورها - الذي ينتظرها بشوف - للنضال المشترك ضد هذه المخاطر الكارثية التي تحيق بقضيتنا وحقوقنا التاريخية ومستقبل شعبنا؟؟؟؟!!!!

قوى الإسلام السياسي التي تتصدر - اليوم - المشهد السياسي في مصر وتونس واليمن وليبيا وغيرهم ، تحاول إفراغ الانتفاضة الثورية من مضمونها الطبقي -الاقتصادي والاجتماعي-السياسي- الذي كان السبب الأول لانفجارها جنباً إلى جنب مع مطلب الديمقراطية والحريات الفردية والكرامة ، حيث نلاحظ أن حركات الإسلام السياسي حرصت منذ أن قررت الالتحاق بالانتفاضة ، على إزاحة شعارات جماهير الفقراء من العمال والفلاحين والشباب التي تؤكد على مطالبهم في الخلاص من كل أشكال الاستبداد والاستغلال الطبقي والإذلال الاجتماعي، إلى شعارات تؤكد على أن المعركة هي بين القوى الديمقراطية العلمانية واليسارية والقومية ، وبين الإسلام الذي تدعي تمثيله، وتقدمه على أنه "الحل المنشود" وذلك تعبيراً عن رؤيتها ومصالحها الطبقية التي لا تختلف في طبيعتها وجوهرها عن طبيعة النظام المخلوع....لذلك من الطبيعي ان تستمر الانتفاضات الثورية طالما شعر اصحابها ان شيئاً من مطالبهم واهدافهم لم يتحقق.

في كل الدول العربية نلاحظ سيطرة طبقة الكومبرادور او السماسرة (الوسطاء بين السوق الراسمالي العالمي والاسواق العربية)، بالتحالف الوثيق مع الشرائح البيروقراطية العليا (المدنية والعسكرية)على مجمل الاوضاع السياسية والاجتماعية ، وهما (الكومبرادور والبيروقراطية) يتميزان بسمات طبقية راسمالية تابعة ورثة تجعل منهما اقرب الى المافيات الكبيرة الموزعة الى عدة اقسام مترابطة هي : (1) مافيات التجارة الخارجية والداخلية : أ - مافيات الاستيراد : * للسلع الوسيطة ، مثل : * المدخلات الزراعية * استيراد السيارات * استيراد الأجهزة مفككة لتجميعها في غيبة ضوابط تسعير السلع المستوردة . (2) مافيات التجارة الداخلية بالجملة ، مثل : * تجارة الخضروات والفواكة * تجارة السلع الصناعية على اختلافها . (3) مافيات الإسكان والعقار والبناء . (4) مافيات الاستثمار والانتاج الصناعي . (5) مافيات الخدمات وخاصة : * المستشفيات الخاصة المسماة بالاستثمارية . * المجمعات والمنتجات السياحية...الى جانب مافيات الامن والاستخبارات والمخابرات والحرس الجمهوري والملكي والاميري والعشائري.....وكل هذه المافيات خاضعة بدرجات متفاوتة - مباشرة او غير مباشرة - لاسيادهم في واشنطن والعواصم الاوروبية وبالتالي خاضعة - ايضا بدرجات متفاوتة سرا او علنا - لسياسات التطبيع او الاعتراف او المهادنة تجاه دولة العدو

الصهيوني ، وذلك انسجاما مع المصالح الطبقية لكل من الكومبرادور والبيروقراطية التي لا يهتمها مصالح الوطن ومصالح الجماهير الفقيرة ، بحكم التداخل العضوي الوثيق بين قوى الثروة وقوى السلطة، بين العصابات النهائية- "المافيات"- و بين "جهاز الدولة" على المستويات العليا والوسيطه كما يقول د. محمد عبد الشفيق عيسى . وبالتالي فان استمرار ثورة جماهير الفقراء ضد انظمة الاستغلال والافقار والتبعية والاستبداد لا بد لها ان تتواصل حتى تحقق اهدافها لكي تنتقل شعلة الثورة والانتفاضة لتسقط ايضا الانظمة صريحة العمالة والخيانة في قطر والخليج والجزيرة العربية " السعودية ".....عاشت ثورة الجماهير الشعبية ..واننا حتما لمنتصرون

لا أجزع إن خذني من يؤمن بما أقول .. ولا أفزع إن هاجمني من يفزع لما أقول .. وانما يؤرقني أشد الأرق أن لا تصل هذه الرسالة الى من قصدت .. فأنا أخطب أصحاب الرأي لا أرباب المصالح ، و أنصار المبدأ لا محترفي المزايدة ، وقصاد الحق لا طالبى السلطان ، و أنصار الحكمة لا محبى الحكم و أتوجه الى المستقبل قبل الحاضر ، و ألصق بوجدان الوطن لا بأعصابه .. ولا ألزم برأى صديقا يرتبط بى ، أو حزبا أشارك فى تأسيسه .. وحسبى ايمانى بما أكتب ، وبضرورة أن أكتب ما أكتب ، وبخطر أن لا أكتب ما أكتب .. " المفكر الراحل فرج فودة.

غازي الصوراني

2012/2/17

على هامش اتفاق الدوحة

ان كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، لكثير من عوامل القلق والاحباط واليأس ، الى جانب أدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات ستعزز المزيد من عوامل انهيارالحركة الوطنية والانفصاض الجماهيري عنها . وها هو " إعلان الدوحة " الذي تم التوقيع عليه من قبل خالد مشعل وأبو مازن يوم 6/فبراير/2012 جاء ليؤكد على ثنائية حركتي فتح وحماس في إدارة الانقسام ، واقتسام السلطة بينهما بعيداً عن مقتضيات الحوار الوطني الشامل وروح الوحدة الوطنية ، ما يدل على تطابق "حماس "مع سياسات قيادة حركة" الاخوان المسلمين" في ظل مشهد الاسلام السياسي الراهن ،الذي لا يتناقض مع السياسات الامريكية، وفي مثل هذه الأحوال من توافق حركة حماس مع سياسة حركة الاخوان المسلمين من ناحية والسياسات الهابطة للسلطة ورئيسها من ناحية ثانية ، تتراجع الرؤية الإستراتيجية الوطنية وتغيب المصالح الحيوية لشعبنا ، لحساب المصالح الأنانية لحركتي فتح وحماس ، بما سيدفع إلى مزيد من الهبوط السياسي الذي يتقاطع أو يتطابق -بصورة مباشرة أو غير مباشرة- مع معطيات ومصالح القوى الكومبرادورية والبيروقراطية والطفيلية في فلسطين ، ومع سياسات الرجعية العربية في قطر والخليج والسعودية وغيرهم بمثل ما يقترب من التقاطع أو التوافق والخضوع لشروط التحالف الامبريالي الصهيوني ، ما يعني أن الجوهر الطبقي والسياسي لحركتي فتح وحماس هو جوهر واحد رغم الاختلاف الشكلي الظاهري بينهما ، فهل تبادر القوى والفصائل اليسارية الى استعادة تاريخها وروحها الثورية ومن ثم صياغة رؤيتها وبديلها السياسي والكفاحي والديمقراطي المطلبي ، والالتحام في مسامات جمهورها - الذي ينتظرها بشوف- للنضال المشترك ضد هذه المخاطر الكارثية التي تحيق بقضيتنا وحقوقنا التاريخية ومستقبل شعبنا؟؟؟؟!!!!!!

2012/2/18

عن الاخلاق والقيم الاجتماعية العربية والمستقبل؟

ان الاخلاق العربية لا تخرج عموماً عن الاتجاهات القيمية القديمة التقليدية المتوارثة، وهي اتجاهات مستمدة من انماط المعيشة البدوية والفلاحية والمدنية، المرتبطة بدورها - حتى اللحظة الراهنة من القرن الحادي والعشرين - بمفاهيم واليات التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد التي يبدو ان تراكمتها قد وصلت اليوم الى حد القطع والانفجار حيث لم تعد الجماهير الشعبية العربية قادرة على تحمل المزيد من القهر والاستغلال والاستبداد والفقر والمعاناة، فانفجرت - عبر الانتفاضات - في وجه انظمتها معلنة كسر كل حواجز الخوف من الانظمة الحاكمة واجهزتها القمعية، بل ونجاحها في اسقاط رؤوس تلك الانظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن والبقية على جدول سيرورة الثورة العربية التي تفنقت - حتى الان - لكل من الرؤية والبدل الثوري القادر على استكمال وانجاز اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، الامر الذي ادى الى فوز حركات الاسلام السياسي في تونس ومصر مؤذنا بافتتاح مشهد الاسلام السياسي لسنوات قادمة، بما يعني اعادة انتاج مظاهر التبعية والتخلف والاستغلال والقهر والافقار والمعاناة باشكل جديدة في اوساط العمال والفلاحين الفقراء والشباب، في مقابل استمرار تحكم الشرائح الطبقية الرأسمالية الكومبرادورية والزراعية والعقارية والمالية والبيروقراطية المدنية والعسكرية بثروات ومقدرات وموارد المجتمع، وبالتالي اعادة انتاج واحتدام عوامل الصراع الطبقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بما سيؤدي الى انتفاضات ثورية ضد انظمة الاسلام السياسي (التي سيثبت عدم اختلافها عن الانظمة المخلوعة)، او سقوط الحركات الدينية بصورة ديمقراطية في الدورات الانتخابية التالية، وهذا مشروط بتقدم وتطور وتوسع الاحزاب اليسارية والديمقراطية في اوساط الجماهير خلال المرحلة القادمة، وبدون ذلك فان ازمة مجتمعاتنا العربية سيعاد انتاجها من جديد بصور اكثر تخلفاً مما كان عليه الحال قبل الانتفاضات العربية، خاصة وان ازمة مجتمعاتنا العربية، ومن ثم ازمة الاخلاق العربية الاسلامية، هي ازمة تاريخية وراهنة، تعود في جوهرها الى أن بلداننا العربية عموماً - حتى اللحظة - لا تعيش زمناً حدثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللاذوات الحديثة، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحدثية والحضارة العالمية أو الإنسانية. فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين، إلا أننا في البلدان العربية - ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان "ما قبل الرأسمالية"، على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية (الرثة والمشوهة) في بلادنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي للنهوض الحداثي وللثورة الوطنية الديمقراطية وللمشروع القومي التقدمي أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي، والسبب في كل ذلك يتجلى عند رؤيتنا للفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمعات عربية عن شكل ومضمون مفاهيم الحدثية والنهضة والتنوير العقلاني والتقدم، التي نشأت في اوروبا منذ

أكثر من مائتي عام ، والسؤال هنا : ما هو -يا ترى- الفرق الزمني الذي يفصلنا اليوم في عصر العولمة ، وثورة العلم والاتصالات والمعلومات عن مفاهيم وقيم الحداثة والنهوض والثورة؟؟ ألسنا بحاجة الى ثورة شعبية تغييرية شاملة تقتلع الطبقات الاستغلالية من جذورها و تطال كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية الكفيلة وحدها بإزاحة التبعية وكل مفاهيم واليات وادوات الاستبداد والاستغلال والتخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا ؟.

المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية العربية وافاق المستقبل 2012/2/21

في تناولي لهذا العنوان ، أرى ان من المفيد الإشارة إلى حالة الاخلاق العربية الاسلامية الراهنة كامتداد تاريخي بالمعنى الجزئي ، ولكن الجوهرى في بعض الجوانب ، مع المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية التي سادت في التاريخ القديم وتواصلت مع التاريخ الحديث والمعاصر . اما المسألة الأخرى في هذا التناول ، فهي تعود إلى الفجوة بين ما تضمنته -وما زالت- اللغة العربية من مفاهيم ومعاني احتوت على كثير من المبالغات اللفظية في المدح أو الذم أو الشجاعة أو التفاخر ، رغم ان الواقع المعاش سواء في التاريخ القديم أو اللحظة الراهنة يتناقض كلياً أو جزئياً مع تلك المضامين والمعاني ، وذلك يعود -من وجهة نظري- إلى طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي المشوه تاريخياً وراهناً من ناحية ، وبتأثير التراث الغيبي وضعف نمو وانتشار الرؤى التنويرية أو العقلانية أو الحداثية بحكم قوة التخلف واحتجاز التطور من ناحية ثانية ، بحيث أدى كل ذلك إلى انتاج وترسيخ علاقات اجتماعية وقيمية جاءت انعكاساً طبيعياً لبنية التخلف في الواقع الاجتماعي العربي ، وبالتالي فإننا نلاحظ استمرار سيادة أو هيمنة هذه العلاقات أو الاتجاهات القيمية في الثقافة العربية حتى اليوم عبر مجموعة من الاتجاهات القيمية يحددها د.حليم بركات كما يلي : 1. قيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر . 2. الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية (في تعاملنا مع الحاضر هل نعود إلى الماضي ام نتوجه إلى المستقبل ..؟) . 3. قيم الإتباع أو التقليد والسلفية ، وقيم الابداع التي يقول عنها السلفيين أنها ليست من صفات الانسان بل من صفات الله وحده دون غيره ! . 4. قيم العقل وقيم القلب أو الصراع بين القيم العقلانية من منهجية وموضوعية وشك وبحث وتدقيق ، وبين القيم العاطفية من عفوية وبداهة وفطرة وإيمان وارتجال ويقين .

5. قيم الامتثال والطاعة وصراعتها مع قيم التمرد والتفرد والتحرر . 6. قيم الانفتاح على الآخر وقيم الانغلاق على الذات . 7. قيم احترام السلطة مقابل قيم التمرد عليها أو قيم التسليم بالأمر الواقع ، وقيم التغيير والرفض . نستنتج مما تقدم ، أن الاخلاق العربية لا تخرج عموماً عن هذه الاتجاهات القيمية ، وهي اتجاهات مستمدة من انماط المعيشة البدوية والفلاحية والمدنية ، المرتبطة بدورها - حتى اللحظة الراهنة من القرن الحادي والعشرين - بمفاهيم واليات التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد التي يبدو ان تراكماتها قد وصلت اليوم الى حد القطع والانفجار حيث لم تعد الجماهير الشعبية العربية قادرة على تحمل المزيد من القهر والاستغلال والاستبداد والفقر والمعاناة ، فانفجرت - عبر الانتفاضات - في وجه انظمتها معلنة كسر كل حواجز الخوف من الانظمة الحاكمة واجهزتها القمعية ، بل ونجاحها في اسقاط رؤوس تلك الانظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن والبقية على جدول سيرورة الثورة العربية التي تفتقد - حتى الان - لكل من الرؤية والبديل الثوري القادر على استكمال وانجاز اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، الامر الذي ادى الى فوز حركات الاسلام السياسي في تونس ومصر مؤذناً بافتتاح مشهد الاسلام السياسي لسنوات قادمة ، بما يعني اعادة انتاج مظاهر التبعية والتخلف والاستغلال والقهر والافقار والمعاناة

باشكال جديدة في اوساط العمال والفلاحين الفقراء والشباب ، في مقابل استمرار تحكم الشرائح الطبقية الرأسمالية الكومبرادورية والزراعية والعقارية والمالية والبيروقراطية المدنية والعسكرية بثروات ومقدرات وموارد المجتمع ، وبالتالي اعادة انتاج واحتدام عوامل الصراع الطبقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بما سيؤدي الى انتفاضات ثورية ضد انظمة الاسلام السياسي (التي سيثبت عدم اختلافها عن الانظمة المخلوعة) ، او سقوط الحركات الدينية بصورة ديمقراطية في الدورات الانتخابية التالية ، وهذا مشروط بتقدم وتطور وتوسع الاحزاب اليسارية والديمقراطية في اوساط الجماهير خلال المرحلة القادمة ، وبدون ذلك فان أزمة مجتمعاتنا العربية سيعاد انتاجها من جديد بصور اكثر تخلفا مما كان عليه الحال قبل الانتفاضات العربية ، خاصة وان أزمة مجتمعاتنا العربية، ومن ثم أزمة الأخلاق العربية الاسلامية، هي أزمة تاريخية وراهنة ، تعود في جوهرها إلى أن بلداننا العربية عموماً - حتى اللحظة - لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحدثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين ، إلا أننا -في البلدان العربية- ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان "ما قبل الرأسمالية" ، على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية (الرثة والمشوهة) في بلدنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي للنهوض الحداثي وللثورة الوطنية الديمقراطية وللمشروع القومي التقدمي أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي ، والسبب في كل ذلك يتجلى عند رؤيتنا للفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمعات عربية عن شكل ومضمون مفاهيم الحداثة والنهضة والتنوير العقلاني والتقدم ، التي نشأت في أوروبا منذ أكثر من مائتي عام ، والسؤال هنا : ما هو - يا ترى - الفرق الزمني الذي يفصلنا اليوم في عصر العولمة ، وثورة العلم والاتصالات والمعلومات عن مفاهيم وقيم الحداثة والنهوض والثورة؟؟ ألسنا بحاجة الى ثورة شعبية تغييرية شاملة تقتلع الطبقات الاستغلالية من جذورها و تطل كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية الكفيلة وحدها بازاحة التبعية وكل مفاهيم واليات وادوات الاستبداد والاستغلال والتخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلدنا ؟.

2012/2/22

صديقتي ليلي...تعليقك غمرني بسعادة ذاتية ناجمة عن اطمئناني عليك من ناحية وارهقتني في صياغتي لهذا الرد التوضيحي وليس الخلافي معك...فبالنسبة للتساؤلات التي اوردتها في بداية كلمتي هي تساؤلات موضوعية تاريخية قديمة وحديثة ومعاصرة (لا علاقة لها بذاتي) نشأت وتطورت ضمن اشكاليات البعد المعرفي الاخلاقي لمسار تطور الفلسفة التاريخي منذ أرسطو (284 - 322 ق.م) أول من استخدم هذا المصطلح (الأخلاق الحكمة العملية (Ethics من أجل صياغة الأفكار عن الواجب والخير والشر ، حيث سادت أخلاق الارستقراطية الاقطاعية ذات الطابع المسيحي ، وسادت الأفكار والفلسفات الرجعية في ذلك العصر (الافلاطونية المحدثه والسكولائية) ،حتى القرن السادس عشر وظهور " فرنسيسس بيكون " "أعظم عقل في العصور الحديثة" (1561_ 1626) ، الذي طالب

بتطهير العقل وغسله من التصورات والأوهام السابقة ، ثم ظهور الفلسفة الحديثة مع ديكارت (1596-1650)، رأس المدرسة العقلية، وبدأ ما نستطيع أن نسميه أخلاق العقل ، التي أعلن عنها بجرأة تلميذه الفيلسوف المادي "سبينوزا" حينما انتقد أخلاق "الكتاب المقدس" انتقاداً مرّاً، واستنتج مبدأ الحق من القوة، واعتبره مبدأ كل أخلاق . ثم جاء جان جاك روسو (1712 - 1778) ودعا إلى المساواة بين البشر وأن يظل الناس أحراراً كما ولدوا، أما فولتير 1694/1778 ، فقد عاش كل حياته مناضلاً ضد التعصب الديني. حتى جاء كانط (1724 - 1804) ليقول: أن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير (والخير هو فعل الواجب) . وإلى جانب كانط ، فقد حفلت الثقافة الألمانية بآراء فيخته وشلنغ وهيغل (1770 - 1831) الذي تقوم خصوصية مذهبه الأخلاقي على الالتزام الأخلاقي تجاه الأسرة والمجتمع والدولة . أما أوغست كونت (1798 - 1857) ، فالأخلاق لديه علم يهدف أول ما يهدف إلى البحث عن قوانين الحوادث الأخلاقية ويكون عندئذ شرطاً من علم الاجتماع. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت أفكار نيتشة (1844 - 1900) ، التي تدعو إلى تدمير الأخلاق القديمة وتمهيد الطريق لأخلاق ما يسميه " الإنسان الأعلى " !!، فالأخلاق الحقّة هي إرادة القوة، هكذا كان نيتشة واضحاً وصريحاً في احتقاره للضعفاء . بعد نيتشة ، ظهر سيغموند فرويد (1856 - 1939) الذي قال بأن دوافع الإنسان وأخلاقياته هي انعكاس لميوله اللاشعورية ، ولا سيما الجنسية ، أما التفسير التطوري ، وخاصة مذهب " سبنسر " (1820 - 1903) - فان مصدر الأفكار والآراء حول الأخلاق التي نادى بها تشكلت على أساس بيولوجي ، وهي فكرة " بقاء الأصلح " في تطبيقها على الواقع الاقتصادي والبقاء للأقوى فيه . وفي هذه المرحلة ظهرت فلسفة البرجماتزم عبر افكار وليم جيمس (1842 - 1910) الذي تأثر بالمفكر الأمريكي تشارلز بيرس صاحب مقولة " لكي نجد معنى للفكرة ينبغي أن نفحص النتائج العملية الناجمة عن هذه الفكرة " ، فعوضاً عن سؤالنا عن مصدر الفكرة ، فان فلسفة البرجماتزم تفحص النتائج ولا تهتم بالمصدر ، إنها تتجه إلى النتيجة أو الثمرة ، والأخلاق هنا مبنية على هذا الأسس. وبعد وليم جيمس ، جاء تلميذه جون ديوي (1859 - 1952) الذي قال أن النمو و التطور ، هما أعظم الأشياء وأفضلها وأجدرها بالاحترام ، لقد جعل ديوي من النمو والتطور مقياسه الأخلاقي ، أما عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 . 1920) ، فقد رأى أن الحداثة المعاصرة، وانتقال العالم من العصر القديم إلى العصر الحديث، يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين، هما : «روح» الرأسمالية، و«الأخلاق» البروتستانتية . من خلال دراساته استنتج فيبر أن الرأسمالية ، وهي التي - كما يقول - خلقت العالم الحديث، لم تنشأ إلا في تلك البلاد التي تحولت إلى البروتستانتية ، وبذلك كانت الأخلاق البروتستانتية -عند فيبر - هي الحاضن لروح رأسمالية تكمن وراء كل إنتاج أو إبداع.

من كل ما تقدم يا صديقتي ليلي ، نلاحظ انتقال المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموماً ، من مستوى الدين الأمر ، والفكر اللاهوتي إلى مستوى الفكر الانتقادي ، وأصبحت قواعد الأخلاق الرأسمالية موضوعاً من مواضيع الثقافة الإنسانية "دون القطيعة الكاملة مع جوهر الدين" ، فقد تضاعلت -كما رأينا- فكرة المذاهب الأخلاقية القديمة على أثر انتشار النزعات الأخلاقية الذرائعية إلى جانب الفلسفة الوجودية ، كيركغارد ، سارتر ، كامو ، دي بوفوار ، علاوة على سان سيمون وشارل فوربيه وروبرت أوين وغيرهم من الاشتراكيين الطبوايين والفلاسفة والمفكرين العقلانيين في عصر النهضة الذين قدموا اسهامهم في علم الأخلاق، حيث حاولوا أن يتنبؤوا وأن يصوروا علاقات أخلاقية جديدة بين الناس ، واسهموا في توليد مفاهيم وأفكار ومدارس فلسفية جديدة معلنة موت

النظام القديم وميلاد عصر جديد للبشرية ، عصر الثورات البرجوازية الأوربية التي كانت بمثابة الإعلان الحقيقي لعصر النهضة أو عصر الحداثة ، ووضعت قواعد الأخلاق الجديدة .. أخلاق البورجوازية.

وبإزاء هذه الحركة "الميتافيزيائية" قامت الفلسفة المادية الجدلية عبر إعلان ماركس عن "فلسفة علمية تقوم على مبدأ المادية التاريخية المتطورة تبعا لحتمية جدلية صارمة هي حتمية الصيرورة والغائية، فقد بين كل من ماركس وانجلز أن الأخلاقيات يحددها النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمة، وأنها نتاج تاريخي . ورسم ماركس وانجلز - في تعاليمهما - الدرب الصحيح إلى السعادة والعدالة والحرية ، ولم يخرج لينين وبليخانوف وتروتسكي وعلماء مدرسة فرنكفورت يوركهايمر وأدورنو وماركيوزة والتوسير وهابرماس عن جوهر الرؤية الماركسية...مع تقديري ومودتي واعتذاري عن هذه الاطالة.

2012/2/22

إن المشكلة الفلسفية للمعرفة الأخلاقية ، تطرح طائفة لا تحصى من الأسئلة التي تتناول ما يتصل بها من مفاهيم ومبادئ وقيم. مثال ذلك : ما أصل مفاهيم الخير والعدالة والشرف والكرامة ؟... هل هي وليدة التجربة أم أنها فطرية، ما طبيعتها الذاتية والموضوعية؟ ما معيار الخير والعدالة والإحسان؟ وهل هو معيار وحيد أم متعدد ؟ موضوعي كلي أم ذاتي استثنائي ؟ هل المبادئ الأخلاقية مما يكتسب بالتربية ، بالتلقين ، بالاتباع.. ؟ وإذا كانت فطرية فلم لا تظهر إلا بعد مضي فترة من العمر . إن الاجابة على هذه التساؤلات -بصورة موضوعية بعيدا عن التفسير الغيبي- لا يمكن الا ان تأخذ بعين الاعتبار حقائق الواقع الاجتماعي وتنوعه الطبقي ، التي تؤكد على أن الاخلاق وكافة القيم الاجتماعية هي نتاج تاريخي تراكمي للتركيب الطبقي في المجتمع ولأنماط الحياة الاجتماعية فيه ، ففي مجتمعاتنا العربية نلاحظ بوضوح أن أنماط المعيشة السائدة فيه إلى يومنا هذا تنحصر -حسب د.حليم بركات- في ثلاثة أنماط أساسية هي : "البداءة والفلاحة والتمدن ، وهي التي تحدد طبيعة القيم الاجتماعية في كل منها ، إلى جانب تأثير الدين والنظام العام السائد " في المجتمع ككل ، وهذا ما يفسر مظاهر التباين في القيم الاجتماعية بين كل نمط وآخر داخل المجتمع الواحد ، دون أن يعني ذلك أن كل نمط يعيش حالة من الانسجام أو التجانس الذهني بين مكوناته الطبقيّة أو الاجتماعية ، إذ أن كل نمط من هذه الانماط (البدو/الفلاحين/سكان المدن) ينقسم طبقيا في داخله إلى عدة طبقات أو شرائح اجتماعية تتراوح بين الطبقات الفقيرة والمعدمه ثم الطبقة الوسطى ثم الطبقة الغنية (أثرياء الريف/القمم القبلية/بورجوازية المدن) حيث تختلف الاخلاق والقيم الاجتماعية السائدة في كل نمط باختلاف التركيب الطبقي وتمايزه بين هذا النمط أو ذاك ، والمعروف ان التمايز الطبقي في بلادنا العربية تحدده مجموعة عوامل أهمها : ملكية الأرض و/أو احتكار رأس المال ثم المنصب الوظيفي العالي(البيروقراطية العسكرية والمدنية) في اجهزة الدولة ، دون ان نغفل ان الدين قد لعب -تاريخيا وما زال- دوراً هاماً في الحفاظ على ثبات القيم الاجتماعية للشرائح الطبقيّة العليا في كل نمط من الانماط المذكورة ارتباطا بالطابع المطلق للقيم الدينية في بلادنا كما في كل البلدان المتخلفه ، حيث يتم تكييف هذه القيم مع المصالح الطبقيّة العليا في كل نمط من الأنماط . في ضوء ما تقدم يتضح لنا بدون أي التباس أو غموض أن القيمة الأخلاقية ، هي قيمة مكتسبة ومتجددة ، بالمعنى الخاص الفردي أو بالمعنى الشعبي العام ، شأنها شأن سائر القيم ، هي دائماً في الأفق ، وهي مطلب قريب وبعيد ، نحبه ونسعى إليه ونحقق منه ما نحقق ، ولكننا لا نبلغه بأسره أبداً ، وهو متجدد على الدوام سواء على مستوى أخلاق المجتمع ككل ، أو في مجال الأخلاق الجزئية أو الفردية أو الخاصة .

على أية حال فإن تعريف الأخلاق من وجهة نظر تقدمية يمكن أن يتحدد فيما يلي :

إن الأخلاق هي ظاهرة اجتماعية تاريخية وتراكمية يتم صياغتها في الاطار الشعبي عموما ، وفي اطار المصالح الطبقة خصوصا ، عبر منطلقات نظرية ، دينية وفكرية وسياسية وتراثية ، تستهدف إما الحفاظ على الواقع القائم كما هو ، أو الثورة عليه باسم المستقبل لتغييره وتجاوزه ، وفق أهداف هذه الحركة الثورية أو تلك التي تعمل على تحقيق الصورة المنشودة من إنسانية الإنسان ، حيث تتخذ الأخلاق هنا طابعا ثوريا مستقبليا باسم قيم الحرية والعدالة والديمقراطية ، فلا غرابة أن تتصف الرؤية الأخلاقية الثورية بأنها مستقبلية بالدرجة الأولى.

2012/2/23

فقرات متنوعة من الفيس بوك - غازي الصوراني

في مقدمة الطبعة الأولى من "رأس المال" ، كتب ماركس في عام 1867 يقول : "إلى جانب الشرور الحديثة ، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً : فالميت يكبل الحي [16] " ، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على الوضع العربي الداخلي عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية والأخلاقية فيه بشكل خاص.

والإشكالية الكبرى أن المجتمع العربي يتعرض اليوم لهذه الأحوال المأزومة بكل أبعادها، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة، الى المرحلة الجديدة أو العولمة، بتسارع غير مسبوق، وبمميزات نوعية تحمل في طياتها، في الحاضر والمستقبل تحديات غير اعتيادية ، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا بامتلاك أدواتها العلمية والمعرفية أولاً عبر إحكام سيطرة الحي أو الحداثة والتنوير والعقلانية...وبالتالي لا مناص من الثورة على الميت واقصد بذلك ما يسمى بامراء وحكام ورؤساء العرب الموغلين في التخلف والتبعية والانحطاط والاستغلال والاستبداد

السياسة التي تستحق اسمها، سياسة مبدؤها الفكر أو العقل، فكر الواقع أو عقل الواقع، وغايتها (علاوة على أهداف التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية) الأخلاق والحياة الأخلاقية. المبدأ والغاية هنا كالمبتدأ والخبر، لا معنى لأي منهما من غير الآخر....

إن الاستنتاج بأن فرضية الفوضى الفكرية ، وغموض المفاهيم واضطرابها ، كظاهرة سائدة اليوم على الصعيد الوطني -والقومي- العام، هو صحيح، فقد عجز أو تراجع اليسار ولم تتقدم الليبرالية، وأجهضت الثورة ولم يبنى نظام، بل تزايدت الفجوة -خاصة في الساحة الفلسطينية- عبر حالة الاختلال أو الانقسام ليس في السياسة والجغرافيا فحسب ، بل نشهد اليوم انقساماً نوعياً غير مسبوق في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية عبر هوية وطنية أفرغتها القيادة المتنفذة في م.ت.ف وفتح من مضامينها من جهة وهوية الإسلام السياسي التي نمت بقوة في ظل انحسار وتراجع دور القوى الوطنية واليسارية خصوصاً من جهة ثانية والذي ما كان ليوحد لولا تخلف تسبب في تفاوت وفجوة تعني إعادة إنتاجهما إننا أعدنا إنتاج تخلفنا.

كلمات لولدي ورفيقي الثائر المبدع أكرم الصوراني". اللهم هؤلاء انتخبناهم ، ونفذت صلاحيتهم ، فإن كانوا قَدَرْنَا ارحمنا برحمتك .. وإن كُنَّا قَدَرَهُمْ فَإِنَّا نعلم أَنَّهُم لن يُعيدوا لنا القدس من ديلها ، ولا المجدل من عقصها .. لذا باتت مطالبنا باهته .. فقط ليضيئوا لنا شوارع غَزَة وهنيئاً لهم حكم البلاد وصمت العباد ..!! وإنا لله وإنا إليه راجعون" ..

أن جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية ، أنها أخلاق لا تعترف ، في العلاقات بين الناس ، إلا برابطة واحدة هي المصلحة العارية ، والمنفعة الخاصة والكسب الشخصي ، أنها الأخلاق التي تبرر الحروب وكرهية البشر ، وإن الحق دائماً إلى جانب القوة ، كما يتبدى نفاق الأخلاق البورجوازية بالدعوة إلى "حقوق" الشخصية " وحريتها " التي يروجون لها اليوم في إطار حقوق الإنسان والديمقراطية والجنس ، وهي كلها تركز على الحقوق بالمعنى الفردي الرأسمالي وليس بالمعنى المجتمعي، ضمن سقف المصالح الإمبريالية المعولمة في المرحلة الراهنة ، وليست المنظمات غير الحكومية في بلادها الأم سوى واحدة من الآليات التنفيذية المروجة " لأخلاق " البورجوازية الليبرالية المعولمة ومفاهيمها، فالولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي واليابان يتحكمون في مقدرات شعوب وطننا العربي ويسلبون مواردها ويقدمون الدعم لأنظمة الاستبداد في بلادنا في موازاة دعم المنظمات غير الحكومية NGO.S التي تتحدث عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية في بلادنا ضد أنظمة القمع والاستبداد التي أقاموها .. لكي تسهم هذه المنظمات - بأساليب مباشرة أو غير مباشرة -في تخفيف بشاعة الممارسات العدوانية الإمبريالية والصهيونية وهنا تكمن المفارقة!!

كان نيتشة يحتقر أخلاق العبيد أو الضعفاء لأنها أخلاق صادرة عن الضعف والعجز بينما أخلاق الأقوياء أو " السادة " كما يقول : تقوم على البطولة والمقدرة .. إنها أخلاق الأقوياء "الخير" فيها يكون خيراً بمقدار ما يعبر عن شعور الفرد بالقوة ، فإذا صدر منه فعل الخير فذلك يكون عن بطولة وامتلاء وبذل ، لا عن خوف أو إكراه . أما العبيد فانهم يلجأون الى تسمية الأشياء بعكس أسمائها الحقيقية . وهكذا فالشعور بالعجز يسميه العبد " طيبويه " ، وعدم القدرة على رد الفعل يسميه " صبراً " كما يسمي الخضوع " طاعة " و الوضاعة " تواضعاً " والعجز عن الانتقام " عفواً " وهكذا ...

وسؤالي الى أي مدى تنطبق أخلاق العبيد على العرب اليوم ؟ وما هو البديل ..؟ هل هي إرادة الحياة ؟ هل هو الإنسان الذي يثور ضد العدو الوطني ، وضد العدو الطبقي ، إلى جانب ثورته على الأخلاق السائدة وأضاليلها ؟ هل هو الإنسان الذي يثور على الشفقة وعلى الرحمة وعلى الصبر والتواضع والتواكل ؟ الجواب أتركه لكم.

كيف وصل العرب اليوم الى هذه الحال ، وأين يكمن الخلل ؟ واضح ان الخلل - متعدد الاسباب والعوامل الداخلية والخارجية - لكنه - من وجهة نظري - كامن بدرجة رئيسية في عجز احزاب وفصائل اليسار وقياداته المأزومة او الهابطة فكريا وسياسيا ، الامر الذي عزز من تكريس التبعية وانتشار طبقة المافيات الكبيرة - ادوات الامبريالية والصهاينة في بلادنا - واقصد بذلك رأسمالية الكومبرادور او السماسرة الوسطاء وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة بانواعها الزراعية والعقارية والمالية والمصرفية والطبيلية وسيطرتهم بالتعاون الوثيق مع الشرائح البيروقراطية العليا)

المدنية والعسكرية) على مؤسسات الدولة وعلى مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية ،.من خلال مافيات الامن والاستخبارات والمخابرات والحرس الجمهوري والملكي والاميري والعشائري وكل اشكال المرتزقة في الخليج والسعودية وفي هذا السياق ، يرى جورج طرابيشي، أن الخطر في هذا الزمن القطري ، ليس تراجع فكرة الوحدة العربية بحد ذاته ، حيث أن مثل هذا التراجع قد يكون مؤقتاً ، وإنما تراجع فكرة القومية بالذات ، أما د. هشام شرابي ، فيرى أن " ما جرى في المائة سنة الأخيرة من الحياة العربية التي سادتها " الأبوية " أفضى الى تحديث القديم دون تغييره جذرياً " ، حيث أن الأصولية الإسلامية لن تقوى على توفير علاج ناجح للفوضى التي تتحكم بالمجتمعات العربية ، وذلك لأنها " مثالية " ستكون حلولها بالضرورة سلطوية ومرتكزة الى عقيدة وسبل جبرية مطلقة ، وستلجأ الى فرض نظام أبوي سلطوي يقوم على أيديولوجية غيبية دينية . اضافة الى ذلك فان تيار الإسلام السياسي المعاصر الذي برز مع تشكل حركة الإخوان المسلمين ، " لا يمثل أبداً ، وخلافاً لما يراه الجابري ، امتداداً لتيار الإصلاح الديني الذي أطلقه محمد عبده في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بل يعبر - هذا الإسلام السياسي المعاصر - في منطلقاته وتوجهاته وأهدافه عن قطيعة مع تيار الإصلاح الديني" حيث أن هذه الجماعات لا تقدم حلولاً واقعية للأزمة العامة التي تواجهها المجتمعات العربية . أما د. سمير أمين فيعتبر أن حركات الإسلام السياسي ، تجسد اليوم اتجاه رفضي سلبي لا يقدم بديلاً إيجابياً على مستوى التحديات العالمية ، حيث "يقوم المشروع الذي تتبناه على ثلاثة أعمدة هي أولاً : إلغاء الديمقراطية وثانياً : إحلال خطاب أيديولوجي شمولي محلها (ينتهي الى) خضوع شكلي لطقوس دينية لا غير وثالثاً : قبول الانفتاح الكومبرادوري الشامل على الصعيد الاقتصادي" . ناهيك عن نزوع هذه الحركات صوب التكيف السياسي البرجماتي مع الولايات المتحدة والنظام الرأسمالي المعولم، خاصة في هذه المرحلة من صعود الاسلام السياسي . وبالتالي فان استمرار ثورة جماهير الفقراء ضد أنظمة الاستغلال والافقار والتبعية والاستبداد ، لا بد لها ان تتواصل حتى تحقق اهدافها لكي تنتقل شعلة الثورة والانتفاضة لتسقط ايضا الانظمة صريحة العمالة والخيانة في قطر والخليج والجزيرة العربية " السعودية " . الامر الذي يحتم استمرار الصراع والنضال الديمقراطي الداخلي من الحركات والاحزاب الوطنية والقومية اليسارية الثورية العربية لمواصلة نضالها السياسي والطبقي على طريق تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وفق المنظور او البديل الاشتراكي. فهل ستمكن احزاب وفصائل اليسار العربي من الخروج من ازماتها ومن ثم احتضان وتأطير الشباب الثوري المنفض ام سيسدل الستار عليها في انتظار ولادة اليسار الثوري الجديد ، الذي يبدو لي موضوعيا انه يتشكل اليوم في رحم المجتمعات العربية .؟؟؟؟

2012/2/24

حكومة الكفاءات ومهمات محتضرات

الحالة الفلسطينية الآنية تفرض سؤالاً في إطار الرؤية العامة لقراءة الواقعية السياسية، والافتراضية المستقبلية التي يمكن من خلالها استدراك ملامح المستقبل السياسي - الاجتماعي العام في ظل حالة الشقاق التي تلقي بظلالها منذ عام 2007 على الساحة الفلسطينية، وهي المحورة في مدى الإجابة عن هذا السؤال الذي يغوص عميقاً في أحشاء الإعلانات المتكررة حول المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية، وتذبذباتها المتواترة بين حركتي فتح وحماس، ومحاولات الشد والجذب بين القوى الداخلية في كل إطار من الأطاريح الأكبر على الساحة السياسية الفلسطينية. ما هي آفاق مستقبل المصالحة؟ وما هي آفاق ديمومة العملية التصالحية؟

تمر الحركتان حالياً بأزمات داخلية لا يمكن القفز عنها أو تجاوزها، وخاصة حركة فتح التي أحدث الانقسام بداخلها انقسام آخر أكثر حدة، وأصبحت الحركة تعاني من اخلالات وهزات عنيفة في بنائها وأطرها التنظيمية، التي يحاول الرئيس محمود عباس أن يمسك خيوطها حول بؤرة شخصيته القيادية، وصلاحياته الواسعة حركياً وشعبياً أي إنه يقاتل على المستوى الوطني العام مع حماس لإنهاء الانقسام من جهة، ومن جهة ثانية القتال في داخل حركة فتح لمنع أي محاولات تسرب مؤثرة في صفوفها القيادية والقاعدية، ومن جهة ثالثة هناك جبهة مع إسرائيل وتعتنتها مستخدماً بها المؤسسات الدولية كسلاح في مواجهة هذا التعتن، وهذه الصلافة الإسرائيلية أما الطرف الأخير من معادلة الانقسام الممثل بحركة حماس فآزماته الداخلية تتصاعد وتيرتها وحدثها، خاصة بعد سيطرتها على قطاع غزة، حيث أصبح هناك صراع مهما حاولت حماس إخفائه إلا إنه يتضح وتتضح معالمه رويداً رويداً حول السلطات، ومصادر القرار، وهي حالة أي حزب سلطة يشهد صراع على مناطق النفوذ سواء في الحركة أو على السلطة الأكبر (الحكومة)، ورغم ذلك إلا أنها تبدو أكثر تماسكاً من حركة فتح، وأكثر قوة بما أنها تعتمد على العمل المؤسسي أكثر منه على المؤثرات الكاريزماتية للشخصية القيادية.

أمام هذه الحالة المبعثرة سياسياً وحزبياً تشهد المصالحة ترناً أو حالة إغماء وغياب عن الوعي، تفلح في بعض الحالات العناية المركزة المصرية أو القطرية في إعادة الوعي لها، إلا أنها سرعان ما تعود لغيوبتها، في ظل عدم توفر الإرادة للإستشفاء والشفاء من أصحاب الإرادة (حماس وفتح) وغياب الضغط الشعبي العام.

ومع هذه الصورة فإن هناك تحركات يقوم بها الرئيس محمود عباس المكلف بتشكيل حكومة الكفاءات المتفق عليها في إعلان الدوحة، ولازالت هذه التحركات تجد العديد من العثرات في طريقها، إلا أن ذلك لا يمنع من إحداث ثغرة في حائط الانقسام، واختراق الجبهة، أو انفراج في حالة الجمود العامة في الانقسام، وإحداث تطور نوعي يتمثل في الإعلان عن شكل ومحتوى هذه الحكومة، وخطوط مهماتها الأساسية في المرحلة القادمة والتي لا تخرج عن التالي:

أولاً: الإعداد لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية للسلطة الوطنية الفلسطينية كخطوة مبدئية، وأولوية أولى في طريق المصالحة الحقيقية، وكل المعطيات تؤكد أن هذه الانتخابات لن تحدث تغيراً كبيراً في المعادلة القائمة حالياً، ولن تحدث أي متغيرات جوهرية في البناء العام للنظام السياسي الفلسطيني بعد 2005م بما أن حركة فتح لم تستفد من توابع وتجليات الانقسام، واستغرقت في مشاكلها الداخلية، وكذلك الحال بحركة حماس التي قدمت نموذج سيئ للحكم في غزة أغضب أكثر مما أرضى، والقوى الأخرى لم تخرج عن دور لاعب الكومبارس الذي تعودت عليه في سياساتها العامة.

ثانياً: الإعداد للانتخابات العامة لأطر ومؤسسات م0ت0ف الممثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني، الهيئة الأعلى والقيادية في هذا الجسد الجامع للشعب الفلسطيني، والقراءات المنطقية تؤكد أن هذا المجلس أو م.ت.ف والمتوقع أن تحتل حماس مكانة متقدمة في هذا الإطار بناء على أوضاعها في ساحات اللجوء الفلسطيني، وهي أكثر استعداداً وترتيباً من القوى الأخرى بما فيها فتح.

ثالثاً: المصالحة الاجتماعية في شطري الوطن، وهي المهمة الأكثر إلحاحاً في ضوء القيم الاجتماعية العامة التي يتحلى بها الشعب الفلسطيني، وفي كل تفسخ النسيج الاجتماعي الفلسطيني الذي تأثر بالمتغيرات المتسارعة في مسيرته سواء سنة 1994 وقدم السلطة الوطنية الفلسطينية، أو أحداث سنة 2007 وما أحدثته من خلل في العمق

الاجتماعي الفلسطيني، وهذه الحالة تتطلب جهداً رسمياً وشعبياً عاماً لإحقاقها، دون ذلك فإن الحالة الاجتماعية الفلسطينية لن تحقق أي تقدم جوهري.

رابعاً: إعادة ترميم غزّة اجتماعياً وسياسياً، واقتصادياً، وإعادة ترميم السفارات الخارجية، وهما قضيتان تحتاجان لشفافية أكثر في التعامل، ورقابة فعلية في إصلاح ما أفسد الدهر من ممارسات المفسدين، والمساومين بحقوق ومقومات شعبنا الفلسطيني، ولا بد من حصر سلطات العمل الخارجي في وزارة الخارجية فقط، وتحمل تبعات ذلك، فلا يعقل أن يدخل أي شخصية على الرئيس حاملاً كتاب تعيين فلان سفير وفلان مستشار أول دون أي مؤهلات علمية أو دبلوماسية، كما لا يعقل أن يستثنى هذا الفساد بالسفارات ووزارة الخارجية لا تمتك الحق في إقالة سفير أو مستشار أو موظف.

إذن من هنا فإن الحالة الفلسطينية تحتاج لعملية مخاض عسيرة لإستولاد جنين صالح يعيد مؤشر البوصلة إلى وضعه الطبيعي، ولذلك إن شكلت حكومة الكفاءات من الشخصيات الحزبية المحنطة بالفساد الحزبي فإنها لم تحقق أي تغيير يبشر بمستقبل فاعل لشعبنا الفلسطيني، فهذه الحكومة عليها أن تكون من أبناء الشعب الفلسطيني وليس توزيع الحصّة على أبناء وقادة الأحزاب.

سامي الأخرس

24 شباط (فبراير) 2012

2012/2/24

بعض مواصفات الحزب الماركسي الثوري

السؤال الملح الذي لا زال يبحث له عن جواب منذ الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي سابقا، و مروراً بمختلف الثورات في الصين وكوريا، والفيتنام، وكوبا وغيرها من بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وإلى يومنا هذا هو : ما هو الحزب الماركسي الثوري ؟ هل هو الحزب الذي يعمل في ظل "شرعية" أنظمة التخلف والتبعية والقهر بمختلف مسمياتها في بلداننا العربية ، في إطار نظام عشائري أو إقطاعي ، أو ثيوقراطي أو أوتوقراطي أو بورجوازي مشوه ؟ هل هو الحزب الذي يختار السرية أم العلنية أم كلاهما؟ هل هو الحزب الذي يستمد قوته من جهات و تجارب خارجية أم يستمد هذه القوة من الجماهير المفترض انه يعبر عن مصالحها؟ هل هو الذي ينفرد عن حركة تحريرية وطنية تاريخية منغلقة على نفسها ؟ أم هل هو الذي ينفرد عن حركة تحرر وطنية ديمقراطية منفتحة على كافة قضايا المجتمع الداخلية من جهة وعلى مختلف الحركات التحررية الديمقراطية اليسارية، ومتفاعلة معها من جهة أخرى ؟ إن إشكالية الحزب الثوري هي إشكالية لازالت قائمة وستبقى قائمة، وعلى الفكر الاشتراكي العلمي أن لا يقف عند المسلمات أو المقولات الجاهزة، بل عليه أن يعمق البحث في هذا الموضوع، وأن يستفيد من مختلف التجارب الثورية في التاريخ، وإلا فإن حركة التحرر الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق. يعترف الجميع اليوم "أن عبارات الحزبي والرفيق والمناضل والثوري وما في سياقها قد أصابها غير قليل من التشويه، إلى انحطاط الأخلاق السياسية، وشحوب الفضائل الحزبية بوجه عام .

المسألة، كما تبدو لنا، ليست مسألة عيوب أخلاقية (سياسية وفكرية وتنظيمية) في الاعضاء عموما والكوادر القيادية خصوصا فحسب ، بل ايضا مسألة عيوب أخلاقية في النظام السياسي والمجتمعي الذي ينتج العيوب الأخلاقية، ويهدر الكرامة الإنسانية، ولا يقوى ولا يستمر إلا بقدر ما يدمر ذاتية الأفراد وحریتهم واستقلالهم، لأنه قائم على التبعية والولاء الشخصي، لذلك كانت النزاهة والحرص على مراكمة الوعي النظري وقوة الانتماء والالتزام والوعي بمتغيرات الواقع ومن ثم الحرص على الممارسة النضالية والسياسية والمجتمعية المطلوبة الديمقراطية محنة على من ظلوا ممسكين بها، كالممسكين بالجمر دون أي شعور بالآلم او الضيق لانهم ببساطة مؤمنين بانهم حزب المستقبل استنادا الى وعيهم العميق بمبادئهم واهدافهم الثورية المعبرة عن تطلعات الجماهير الشعبية وحتمية انتصارها.

2012/2/24

ان البحث وتعميق النقاش حول مفهوم الحزب الثوري مهمة المثقفين . لكن من هم المثقفون الذين توكل إليهم هذه المهمة ؟ إننا نعرف أن المثقفين يتفاعلون مع مختلف الأيديولوجيات : الدينية أو الليبرالية الجديدة أو الاشتراكية العلمية ، بل قد ينتجون أيديولوجية تلفيقية انتهازية إصلاحية تضليلية لتغطية الطبيعة المتذبذبة للشريحة الاجتماعية التي ينتمون إليها، ولكن قد ينفرد في صفوف المثقفين من يتصدى للتنظير في إطار أيديولوجية معينة إما عن قناعة، أو مقابل هبات أو رشاوى أو مصالح خاصة يتلقاها المثقف من هذه الجهة أو تلك فيتحول إلى مثقف الليبرالية الجديدة ، أو البورجوازية عبر منظمات NGO'S ، أو مروجاً للأيديولوجيات التلفيقية او ايديولوجية السلطة الحاكمة او العشيرة او العائلة ، وتبقى عينة واحدة هي التي يمكن أن تتصدى للبحث في مفهوم الحزب الثوري من اجل التصدي السياسي والديمقراطي لكل هذه الاصناف من "المثقفين" . هذه الفئة التي سماها لينين بالمثقفين الثوريين وسماها غرامشي بالمثقفين العضويين الذين اختاروا الانحياز إلى العمال والفلاحين الفقراء والكادحين وكل المضطهدين. فالمثقف الثوري أو العضوي هو المثقف الذي يختار الانحياز إلى الحزب الثوري، ينتمي إليه، ومستعد دوما للدفاع عنه والتضحية من اجله ،ويعمل على تنظيمه، ويسهم في صياغة برامجه الإستراتيجية والمحلية، ويناضل من اجل مراكمة وترسيخ الوعي بين رفاقه بالفكر الثوري الماركسي وبفضايا الصراع الوطني والصراع الطبقي ويعمل باستمرار على تفعيله عبر الممارسة والاندماج في صفوف الجماهير التي يتم تفعيل الحزب في صفوفها ؟

2012/2/24

حول القيم الأخلاقية العربية (الموروثه والسائده) والصراع بين التخلف والارتقاء

مع ظهور النظرية العلمية الماركسية في تطور المجتمع ، تأكد بصورة واضحة إن المبادئ الأخلاقية لا يضعها الفلاسفة بصورة مجردة أو ذاتية ، وإنما تتشكل في مجرى التطور العام للمجتمعات البشرية . وفي هذا الجانب أشير إلى المتغيرات النوعية ، الثقافية والاخلاقية التي أصابت مجمل الشعوب في هذا الكوكب بدرجات متفاوتة بتأثير ظهور وانتشار نظام العولمة الرأسمالي نتيجة التقدم الهائل في علوم التكنولوجيا والاتصال وغير ذلك من مظاهر التقدم العلمي والاجتماعي الحضاري .

إن كل ذلك يفرض علينا كعرب ، التعامل مع المسألة الأخلاقية والثقافية عموماً ، بصورة نسبية ، ولكن من منطلق حدائش ، عقلاني وديمقراطي صارم ، فالقيم الأخلاقية ليست أبدية ولا مطلقة ، إنما هي نسبية تابعة لعملية التغير المستمر الذي يؤثر في دوافعها الاجتماعية والبيولوجية والفيزيولوجية وغير ذلك من الدوافع .

-وبالتالي فإن فهمنا لنسبية هذه القيم يدعونا إلى تأمل المتغيرات التي تصيب الجوانب المادية والعلمية والمعرفية ، والتعامل معها بصورة حضارية - عقلانية ، وتكييفها بما يتفق مع ضرورات التطور المنشود لواقعنا الراهن ، مع إقرارنا بأن هذا التقدم العلمي الهائل في ميدان البيولوجيا والهندسة والصفات الوراثية والاستنساخ وعلم الأجنة كما في ميدان تكنولوجيا المعلومات ، من شأنه أن يؤدي إلى نتائج تتعارض مع القيم الأخلاقية -الموروثة والسائدة- في جميع المجتمعات المتخلفة والتابعة عموماً ، ومجتمعنا العربي الإسلامي على وجه الخصوص .

فعلى سبيل المثال ، إن إمكانية تغيير " جنس الكائن البشري من ذكر إلى أنثى أو العكس ، وإمكانية التحكم في جنس المولود وفي ذكائه وقدراته العلمية ، وعملية الاستنساخ التي أثارت علامات الاستفهام على جوانب أخلاقية كانت تنتمي إلى " اللامفكر فيه "أو إلى دائرة " الممتنع " الذي لا حكم له كما يقول الفقهاء .

كل هذا يثير المخاوف والهواجس بشكل جدي في أوساط الوعي البسيط أو العفوي ، ولكننا -في نفس الوقت -لا نستطيع أن ننكر ما توفره هذه الاكتشافات العلمية من إمكانات هائلة للبشر سواء أمام آفاق البحث العلمي أو في مجال نشر المعرفة وغير ذلك من التسهيلات المتنوعة والسريعة في الاقتصاد والإعلام والثقافة ، بما يجعل من هذه الاكتشافات من أهم الوسائل أو المقومات الضرورية لعالم اليوم والغد .

إن التحدي المتزايد الذي يسببه العلم وتطبيقاته للأخلاق والقيم عموماً ، في بلدان الوطن العربي رهنياً ، يفرض علينا العمل بصورة جديّة ومتسارعة لاكتساب " الأدوات والأسس المادية والمعرفية لدخول عصر العلم والثقافة وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية.

2012/2/25

غازي الصوراني

حول واقع المرأة الفلسطينية ومستقبلها

الاستلاب والظلم والاضطهاد ، إلى جانب الحمل والولادة وتربية الأبناء ومسئولية البيت والعمل... كل هذه سمات رافقت المرأة الفلسطينية والعربية ، في مجمل تاريخنا القديم والحديث والمعاصر ، أدت إلى تحويل المرأة إلى شخصية مُستلبة ، فاقدة لوعيها بذاتها أو بالظلم الواقع عليها ، أو بدورها بعيداً عن سلطة الرجل سواء أكان أباً أو أخاً أو زوجاً.

والمفارقة أن أغلبية النساء في بلادنا يعتبرن هذه السمات ظاهرة طبيعية، بل ويتعاطين معها بنوع من الرضا والقبول ، دون أي نزوع ، أو قدرة على رفضها أو التذمر منها ولا تملك رداً عليها سوى أن تظل مكبوتة أو صامتة مستسلمة لـ "قدرها" المرسوم وفق عادات وتقاليد وتراث المجتمع المتخلف من حولها .

لذلك فإن الحديث عن أوضاع المرأة في بلادنا ، سيظل ناقصاً أو مجتزئاً إذا ما حصرنا تحليلنا أو تشخيصنا لهذه الأوضاع في إطار الظروف الراهنة ، المحكومة بالاحتلال أو بسلطة حماس أو سلطة فتح فقط، بدون تشخيص وتفكيك العوامل والأسباب التاريخية ، التراثية والمجتمعية التي راكمت مجمل تلك السمات التي أشرنا إليها ، والتي أودت بالمرأة إلى ما هي عليه اليوم .

وبالتالي فإن النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة ، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل يجب أن يتخطى ذلك صوب الأصل، وأقصد بذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوه والمحتجز في بلادنا، فالمجتمع الفلسطيني - كما هو حال المجتمع العربي- مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوه، يجدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة، الرثة، التي تعيد إنتاج النظام الأبوي، ونظام القهر والاستغلال الطبقي، الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد والاستغلال للمرأة، من حيث عدم مساواتها في البيت أو المدرسة مع أخوانها من الذكور ، أو في العلاقة مع زوجها ، حيث يتحدد وجودها وهويتها الاجتماعية، عبر شطب وجودها المستقل أو المتميز ، ويتم التعامل معها بكونها زوجة فلان ، والأمر كذلك مع والدها أو أبنها حيث يقال بأنها بنت فلان أو أم فلان ، وكذلك الأمر بالنسبة لحرمانها من مواصلة تعليمها الجامعي - إلا في حدود ما تسمح به العائلة ، أو الأعراف السائدة من تعليم أو قراءات محددة لا يجوز الاطلاع على سواها، إلى جانب حرمانها من المشاركة الندية في أية حوارات عائلية ، أو مجتمعية ، ناهيك عن رفض الاعتراف بشهادتها في موازاة شهادة الرجل في المحاكم، وحرمانها من المشاركة في العمل السياسي التي تعني حرمانها من حرية الرأي والرأي الآخر، بما في ذلك كبت رغباتها الفكرية والإبداعية بصورة شبه مطلقة ، وكل هذه الممارسات جعلت المرأة - في بلادنا - شخصية مستلبة ، محكومة بشخصية الرجل ، ومندمجة إكراهياً في ذاته أو شخصه ، بما أدى - تاريخياً وراهناً - إلى فقدان الأغلبية الساحقة من النساء ، للقدرة على التعبير عن ذواتهن أو إرادتهن طالما بقيت أوضاع ومظاهر التخلف قائمة، وقابلة للانتشار والتراكم والتجدد في ظل مجتمع خاضع ومستلب من الاحتلال الصهيوني، وفي ظل نظام كومبرادوي - بيروقراطي تابع ، من حيث الجوهر بين فتح وحماس، إلى جانب بقاء المرأة فاقدة لقدرتها أو فرصتها على تحقيق استقلالها الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي، بما يزيد من حدة تدهور أوضاعها بحيث تصبح وعاءاً يُفَرَّغ فيه الرجل كل أشكال الاضطهاد والظلم الطبقي الذي يتعرض له ، بحيث يمكن القول بحق، أن المرأة عندنا تتعرض لكل أشكال الاستغلال والظلم والاضطهاد الوطني ، والمجتمعي والطبقي والعائلي ، بحيث يمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهدة المضطهدين ، خاصة مع تفاقم أوضاع الهزيمة والإفقار ، والانتشار غير المسبوق للتيارات الدينية أو ظاهرة الإسلام السياسي، التي لم يكن ممكناً ظهورها بهذا الاتساع، لولا تعمق مظاهر التبعية والتخلف والخضوع عبر السلطة و الأنظمة الحاكمة، التي وفرت -عبر استبدادها وفسادها وإفقار شعوبها- كافة الفرص والظروف الملائمة لانتشار التيارات الأصولية الرجعية ، التي "ارتفعت راياتها" وعلت أصوات شخصها وانتشرت الفضائيات الناطقة باسمها، علماً بأن أحداً لم يسمع منهم موقفاً يدعو إلى مقاومة الاحتلال الصهيوني بعد حزيران 1967 حتى عام 1987، أو الدعوة لمقاومة الهجمة الإمبريالية الأمريكية على العراق أو إدانة مواقف دول الخليج والسعودية، وسياساتها الخاضعة للشروط الأمريكية ، واكتفوا برفع أصواتهم بالدعوة إلى إعادة إنتاج الأصوليات القديمة الشكلائية، المرتبطة بالاستبداد والقهر ورفض مفاهيم العقل والعلم والتنوير والوطنية والقومية لحساب ما يسمى بـ "الأمة الإسلامية" أو " الخلافة العثمانية " البائدة، إلى جانب ممارسة أشكال التزمت والرفض -

المباشر وغير المباشر- ضد أي مظهر حضاري ينسجم مع حرية المرأة ومساواتها أو يعزز دورها الطبيعي في المجتمع.

إن طرحنا لهذه الخصوصية المرتبطة بقضية المرأة في بلادنا ، يستهدف التصدي لهذه النظرة الموروثة المستقرة حتى الآن في الذاكرة الجمعية لمجتمعنا ، كامتداد لاستقرارها في العلاقات الاجتماعية و العادات و التقاليد و الأعراف والثقافات التراثية الموروثة المشوهة، التي تتجدد يومياً عبر وسائل الاعلام والمنابر والندوات الدينية والفضائيات، في سياق عملية إعادة إنتاج التخلف ، بما يجعل من التصدي لكل هذه العوامل الموروثة السالبة، قضية ترتبط بالتصدي لكل مظاهر وأدوات التبعية والتخلف والقهر -على الصعيد الداخلي-، بكل ابعادها السياسية والمعرفية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وللعنوان الامبريالي الصهيوني من ناحية ثانية ، ذلك إن أي حديث عن خصوصية المرأة ، أو قضاياها بمعزل عن هذه المظاهر، لا يرتقي في أحسن الأحوال إلا إلى شكل من أشكال الترميم السطحي أو الشكلي لبنين مهترئ ، فالعمل الإصلاحي لا يحل القضايا الأساسية المتعلقة بحرية المرأة ، و لا يحقق لها المساواة في الحقوق المدنية و الاجتماعية .

إن المرأة الفلسطينية التي شاركت في مسيرة الكفاح الوطني ، وأجّلت بصورة طوعية أو اكراهية، نضالها من أجل حقها في المساواة مع الرجل في المرحلة السابقة ، من حقها على كافة القوى الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً ان نقف إلى جانبها بكل وعي و التزام ، دفاعاً عن كل حقوقها في المساواة و الحرية الشخصية و المدنية القانونية و غير ذلك من الحقوق ، بما يحقق إنهاء حالة اغتراب المرأة الفلسطينية داخل هذه القوى والأحزاب أولاً، تمهيداً لتفعيل دورها وأنشطتها ، بما يحقق إنهاء إغترابها على صعيد المجتمع .

في ضوء ما تقدم ، فإن من أهم أولويات فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني، في سياق عملية النضال الوطني الديمقراطي ، الوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف إلى خنق صوت المرأة الفلسطينية و حقها في التعبير عن رأيها و مطالبها القانونية المجتمعية العصرية الحديثة التي تتطلع إليها ، و بالتالي فإن الانتصار في هذه القضية سيشكل الخطوة الرئيسة عبر العمل المنظم المشترك بين الرجل و المرأة معاً ، نحو تقدم مجتمعنا على طريق التطور الديمقراطي العقلاني الحديث عبر الانعتاق من كل مظاهر التخلف و التبعية و الفقر و القهر و الاستبداد .

فالتحرر الحقيقي للمرأة من كل سلبات التراث التاريخي والعادات والتقاليد والأعراف البالية، ومن قيود الأنظمة والقوانين المعمول بها في النظام العربي والسلطة الفلسطينية ، خاصة حكومة حماس ، هو الذي يوفر الضمانات الفعلية ، القانونية والمجتمعية للمرأة في اتخاذ القرار في كل الميادين و على كل المستويات ، و المشاركة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و الأسرية ، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة الفلسطينية و قضايا مجتمعها في الاستقلال الوطني و النهوض و التقدم الاجتماعي و التنمية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية بالالتحام العضوي بالحامل القومي العربي من حولنا، و هي قضية يتحمل مسؤوليتها الطليعة الديمقراطية المثقفة من الرجال و النساء على حد سواء .

إن التحرر الحقيقي للمرأة ، يكمن في تحررها الاقتصادي الذي يوفر لها الضمانات الفعلية ، القانونية والمجتمعية في اتخاذ القرار في كل الميادين و على كل المستويات ، و المشاركة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و الأسرية ، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة العربية و قضايا مجتمعهما في الاستقلال الوطني و النهوض و التقدم الاجتماعي و التنمية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية، و هي قضية يتحمل مسؤوليتها كل مثقف عربي ديمقراطي تقدمي ، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة ، بكل مظاهر التخلف و التبعية و الجهل و الاستبداد و الفقر ، إلى جانب الفقر و سوء توزيع الثروة و غياب العدالة الاجتماعية ، يحتم هذا الترابط الجدلي الفعال بين السياسة و الاقتصاد ، أو بين التحرر الوطني و القومي من جهة ، و التحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى ، فإذا كان العامل السياسي يلعب دوراً هاماً في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية ، فإن العامل الاقتصادي يعزز و يكمل ذلك الدور في المجتمع عموماً ، و في إخضاع المرأة بصورة خاصة بالاستناد إلى التشريعات و القوانين من جهة أو بالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة أخرى.

إذن وفي سياق حديثي عن قضية المرأة في بلادنا ، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي ، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك ، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحررها في سياق العمل ، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من النساء - شبه الاميات والاميات - من الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور ، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي ، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا ، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها ، وبالتالي فإن عمل المرأة في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية يمثل خطوة تقدمية بلا شك وأن تحررها ينطلق من مشاركتها في الإنتاج الاجتماعي. إلا أن الرجال اليوم ينظرون إلى هذه المسألة كضرورة فرضها الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي تلبية للحاجيات المادية المتزايدة للأسرة. ولا ينظرون إلى المرأة ككيان حر في حاجة إلى الإنعتاق والاستقلالية والمشاركة في أخذ القرار. فهم لا يعيرون أهمية لموضوع اضطهاد المرأة في مختلف الأوساط المهنية، ولا يدفعون بزواجهم إلى الانخراط في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية أو في صفوف المقاومة أو في النضال ضد الاستغلال الرأسمالي، باعتبار أن ذلك خارج عن حدود الأخلاق أو التربية المسموح بها اجتماعياً، وذلك بسبب تخلف أو زيف وعي كوادرات وقيادات الأحزاب السياسية، التي مازالت تعيش نوعاً من ثنائية التناقض بين طروحات الحزب التقدمية من ناحية وبين خضوعهم الانتهازي للعادات والتقاليد الشرقية المتخلفة من ناحية ثانية.

2012/2/25

إذا اتفقنا على ان الحزب الماركسي هو الإطار السياسي الأيديولوجي المنظم الذي يملك الإجابات على الأسئلة التي تشغل الناس في بلادنا عموماً، والفقراء والكادحين منهم بصورة خاصة، ويملك رؤية أيديولوجية طبقية واضحة، وأهدافاً إستراتيجية إنسانية وقومية ووطنية و مطلبية محددة يناضل من اجل تحقيقها ، وفق خطط وممارسات سياسية وكفاحية ومجتمعية تعبر وتجسد مصالح واهداف الجماهير الفقيرة ، عبر آليات تنفيذية ولجان تنظيمية وجماهيرية ثورية متخصصة تستخدم اساليب ادارية عصرية تعتمد على العلم والمفاهيم العلمية الحديثة في الاتصال والمعلومات والعلاقات الداخلية الرفاقية الدافئة ، ولضمان هذه العملية يجب تفعيل وتعميم الوعي بالقضايا الأيديولوجية

للحزب كصمام أمان وكمحفز لجميع اعضاءه في قلب عملية الصراع الطبقي والوطني/ والقومي تجاه القضايا التحررية الوطنية والديمقراطية المطلوبة، والقضايا القومية والإنسانية الأممية، انطلاقاً من ضرورة وعيهم بأن "لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية" وإن الممارسة وحدها هي التي تدل على الوعي بالنظرية .

فإذا كفت أيديولوجيا الحزب عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ويعبر عن مصالحه وطموحاته فإن الحزب يفقد تأثيره تدريجياً.. وهنا نفهم أهمية معنى أن يكون الحزب قائماً بدور المثقف الجمعي ، وهنا أيضاً يأتي دور المثقف الحزبي الذي يرى في ذاته مسؤولاً عن سلامة الحزب وصحة النظرية والبرنامج .. لان قوة الايديولوجيا أو قوة الأفكار هي القدرة على غسل الحزب من كل أمراضه البيروقراطية والشللية والانتهازية وكل اشكال الانحراف.

2012/2/25

حول دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والمجتمعي قبل نكبة 48

من المعروف -لكل متابع أو باحث أو مؤرخ- لتاريخ نضال شعبنا الفلسطيني و ثورته ضد الاستعمار البريطاني و الحركة الصهيونية ، أن المقاومة الفعلية ، بالتحضير و الإعداد أو المواجهة و الاستشهاد، استندت في سياق تطورها من الفكرة إلى التنظيم إلى الحركة الثورية، على الجماهير الشعبية الفقيرة و الفلاحين بصورة خاصة ، دون أي دور ملموس للنخب الشبه إقطاعية أو كبار الملاك (الأفندية) الذين كانوا واجهة هشة تصدرت قيادة الحركة الوطنية لحماية مصالحها الطبقية و علاقاتها مع القوى العربية الرجعية و غيرها ، و لم يكن غريباً أن جماهيرنا الشعبية المناضلة رفعت شعارها المعروف المعبر عن حقيقة الصراع آنذاك ، "يسقط الاستعمار و الصهيونية و الافندية" و في خضم هذا الصراع الوطني قامت المرأة الفلسطينية الفقيرة بالمشاركة مع الرجل ، زوجاً كان أو أباً أو أخاً، فباعت ما تمتلكه من مصاغ لتأمين البندقية ، و قامت بدورها في تأمين المعدات و السلاح و الغذاء و المعلومات ، و بعضهن (كما كتبت الباحثة اصلاح جاد) خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت و منهن من لبست الزي العسكري ، و تدربت على المقاومة المسلحة ، مثل فاطمة غزال ، التي استشهدت في معركة عزون قبل عام 1948، و مناضلة أخرى أطلقت النار على كابتن بريطاني في مركز جنين و أردته قتيلاً ، و ريفيات حكم عليهن بفترات سجن عالية تراوحت بين سبع لعشر سنوات ، إلى جانب "أخوات القسام" في حيفا القديمة اللواتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن" و في الجانب الآخر من الصورة، نجد أن "نساء النخبة نجحن في تأسيس منظمات نسوية كانت مقتصرة بالأساس على تلك الشريحة من النساء ، من العائلات "العليا" أو "العريقة" ، المدنية والمتعلمة ، كما أن الأنشطة التي قامت بها نساء النخبة في ذلك الوقت كانت مستمدة بدرجة كبيرة من رؤيتهن لواقعهن الطبقي ، ومحدودة بحدود هذا الوعي ، وعندما نرى كيف انعكس فعل المقاومة (من قبل النسوة الفقيرات) على نساء النخبة ، سنجد أن الفجوة كانت كبيرة ، إذ كانت النخبة ترى دورها بالأساس (دوراً فوقياً متعالياً) يقوم على النظرة "الخيرية" ، نظرة الأعلى للأدنى ، الغني للفقير ، ولم تساعد هذه النخبة (من زوجات وبنات كبار الملاك آنذاك) في تشكيل قيادة للنساء الريفيات أو تشكيل أي قاعدة لهن في الريف ، حيث لم تكن نساء الريف هدفاً للتنظيم أو للمشاركة في أنشطة نساء النخبة ، الاستثناء الوحيد لذلك ، كان مشاركة الأخت ميمنة ابنة المناضل عز الدين القسام في مؤتمر "نساء الشرق" - القاهرة، عام 1938 ، الذي نظمته هدى شعراوي لمساندة قضية فلسطين ، حيث ألفت معظم المشاركات كلماتهن بالفرنسية والإنجليزية ، وعندما جاء دور ابنة القسام لتلقي كلمتها فقدت الوعي ولم تنطق بكلمة واحدة " ،

وهو مشهد معبر نتركه بلا تعليق ، دون أن ننسى أثر نكبة 48 التي فرضت على المرأة الفلسطينية أوضاعاً طارئة وقاسية بسبب ظروف اللجوء والتشرد والاعتراب ، بعد انهيار القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لمجمل المجتمع الفلسطيني. وفي هذا السياق اشير الى انني في شتاء عام 92 ، شاركت اثناء تواجدي في الاردن ضمن وفد من الشخصيات الوطنية على رأسه المناضل القومي الراحل بهجت أبو غربية بزيارة خاصة للأخت ميمنة عز الدين القسام ، بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لاستشهاد والدها ، حيث كانت تقيم في أحد المناطق الفقيرة في عمان في بيت غاية في التواضع ، وبسؤالنا إياها عما إذا كان قد زارها أحد من المنظمات النسائية أكدت أنها لا تعرف أحداً منهم ؟؟؟؟؟؟؟؟؟!!!!!!

2012/2/26

عن التحرر الاقتصادي للمرأة

التحرر الحقيقي للمرأة ، يكمن في تحررها الاقتصادي الذي يوفر لها الضمانات الفعلية ، القانونية والمجتمعية في اتخاذ القرار في كل الميادين و على كل المستويات ، و المشاركة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و الأسرية ، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة العربية و قضايا مجتمعها في الاستقلال الوطني و النهوض و التقدم الاجتماعي و التنمية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية، و هي قضية يتحمل مسؤوليتها كل مثقف عربي ديمقراطي تقدمي ، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة ، بكل مظاهر التخلف و التبعية و الجهل و الاستبداد و القهر ، إلى جانب الفقر و سوء توزيع الثروة و غياب العدالة الاجتماعية ، يحتم هذا الترابط الجدلي الفعال بين السياسة و الاقتصاد ، أو بين التحرر الوطني و القومي من جهة ، و التحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى ، فإذا كان العامل السياسي يلعب دوراً هاماً في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية ، فإن العامل الاقتصادي يعزز و يكمل ذلك الدور في المجتمع عموماً ، و في إخضاع المرأة بصورة خاصة بالاستناد إلى التشريعات و القوانين من جهة أو بالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة أخرى.

إذن وفي سياق حديثي عن قضية المرأة في بلادنا ، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي ، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك ، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحررها في سياق العمل ، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من النساء - شبه الاميات والاميات - من الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور ، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي ، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا ، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها ، وبالتالي فإن عمل المرأة في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية يمثل خطوة تقدمية بلا شك وأن تحررها ينطلق من مشاركتها في الإنتاج الاجتماعي. إلا أن الرجال اليوم ينظرون إلى هذه المسألة كضرورة فرضها الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي تلبية للحاجيات المادية المتزايدة للأسرة. ولا ينظرون إلى المرأة ككيان حرّ في حاجة إلى الإنعتاق والاستقلالية والمشاركة في أخذ القرار. فهم لا يعيرون أهمية لموضوع اضطهاد المرأة في مختلف الأوساط المهنية، ولا يدفعون بزواجاتهم إلى الانخراط في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية أو في صفوف المقاومة أو في النضال ضدّ الاستغلال الرأسمالي، باعتبار أن ذلك خارج عن حدود الأخلاق أو التربية المسموح بها اجتماعياً، وذلك بسبب تخلف أو زيف وعي كوادرات وقيادات الأحزاب السياسية، التي مازالت تعيش نوعاً

من ثنائية التناقض بين طروحات الحزب التقدمية من ناحية وبين خضوعهم الانتهازي للعادات والتقاليد الشرقية المتخلفة من ناحية ثانية.

كلمات في راهنية ومستقبل المرأة العربية

من غازي الصوراني في 2/26، 2012

على الرغم من أن المرأة العربية والفلسطينية ، - تمثل عددياً نصف المجتمع بشكل عام ، إلا أنها ما تزال تعيش وفق منطق السيطرة والقمع الذكوري، الأمر الذي أدى - ويؤدي - إلى إنتاج العديد من المشكلات الاجتماعية المتنوعة ، نذكر منها على سبيل المثال:

- نسب الطلاق الناتج عن العنف الزوجي (لفظي، معنوي نفسي، جنسي، جسدي.)
- حرمانها من العمل رغم حصولها على الشهادة الجامعية، وإذا ما توفرت فرص للعمل ، فهي تقتصر على أعمال السكرتاريا وروضات الأطفال والمدارس والتمريض ، إلى جانب العمالة الزراعية في أوساط المرأة الريفية.
- العنف الذكوري بشتى أنواعه ضد المرأة أو الفتاة.
- ارتفاع نسبة الأمية.
- الاغتصاب.
- هضم الحق في الميراث.
- تورطها في قضايا الدعارة نتيجة الفقر.
- سهولة تعرضها لعمليات السرقة والغش
- استغلالها في عمليات التحايل المنظم في إطار شبكات النهب والتسول والدعارة.
- استغلالها بشكل مفرط في مواقع العمل.

إنّ السكوت الذي يخيم على قضية دونية المرأة بشكل عام، وحالات العنف بشكل خاص، يعدّ ضرباً من المشاركة في الجرائم الاجتماعية التي تقترب في حقّها ، وأنّ هذا السكوت يساهم في ترسيخ النظرة الدونية تجاه المرأة عبر ما يسمّى بـ "الوفاق الاجتماعي" المدعوم بجملة من الأعراف والتقاليد الاجتماعية الرجعية، التي تركز تلك النظرة المتخلفة السلبية.

إنّ النضال في هذا الاتجاه لابد وأن يهدف إلى إخراج المرأة من الدائرة الوهمية التي تعيش في اطارها، أي دائرة الخوف المقرون بالصمت الزهيب والقاتل لكلّ طموح فيها ولكلّ حركة تقدمية إلى الأمام تسعى إلى تحقيقها ، ما يعني صراحة ، أهمية وعي المرأة لظلمها وإضطهادها واستغلالها ، ومن ثمّ النضال الفعال ضد الاحتلال، وضد كل أشكال ومظاهر الظلم وأدواته في النظام الأبوي في المجتمع والسلطة.

من غازي الصوراني في 28 فبراير، 2012

الهوية من حيث كونها ظاهرة موضوعية وذاتية معا (متشكلة ومتطورة تاريخيا) ، هي وعي الانسان ، واحساسه بانتمائه الى مجتمع أو أمة أو جماعة أو طبقة ، انها معرفتنا بما ، و اين ، نحن ،ومن اين أتينا، و الى اين نمضي ، و بما نريد لانفسنا و للآخرين ، و بموقعنا في خريطة العلاقات و التناقضات و الصراعات القائمة. كما عُرِفَت الهوية أيضاً باعتبارها شعوراً جمعياً لأمةٍ أو لشعبٍ ما، يرتبط ببعضه ارتباطاً مصيرياً ووجودياً... وفي هذا السياق نشير إلى أن تميز جماعة بهوية لا يعني تطابق أفراد الجماعة، إذ أن إلتماس الوحدة والتجانس والتماثل أبداً هو التماس لموات الوجود، والتماس لخاصية التحجر والجمود، وبالتالي تتناقض مع حركة التطور والتغيير الدائمة ، كما تتناقض مع جوهر الديمقراطية والتعددية، فالهوية الحقّة هي تطابق الهوية مع الاختلاف الهادف إلى الارتقاء بالجماعة والمجتمع.

أما تعريف الهوية من منظور ماركسي، فإن الطبقة هي أحد المحددات أو التعبيرات الهامة للهوية، إنطلاقاً من أن صراع الطبقات هو أحد أهم المحددات الأساسية في التاريخ ، لكن هذه المحددات الطبقيّة على أهميتها ، لا يمكن أن تتجاوز السمات المكونة لهوية الشعب أو هوية الأمة وخصائصها الذاتية بالمعنى الجمعي ، الوطني أو القومي. وفي هذا السياق نشير إلى أن عناصر الهوية الإنسانية فردية كانت أو جماعة لا تنحصر في العناصر المادية وحدها بل تتعداها إلى مجموعة أخرى من العناصر يحددها الباحث " رفيف رشيد "بما يلي:

1-العناصر المادية و الفيزيائية: و تشمل على الحيازات (مثل الاسم و السكن و الملابس) و القدرات (الاقتصادية و العقلية) و التنظيمات المادية و الانتماءات الفيزيائية و السماتالمورفولوجية (المصطلح مورفولوجيا يشير إلى علم دراسة الشكل والبنية)

2-العناصر التاريخية: و تشمل على الأصول التاريخية، و الأحداث، و الآثار التاريخية.

3-العناصر الثقافية و النفسية: و تتضمن النظام الثقافي مثل (العقائد و الأديان و الرموزالثقافية و نظام القيم و صور التعبير الأدبي و الفني) و العناصر العقلية مثل (النظرة إلى العالم، و الاتجاهات و المعايير الجمعية) و النظام المعرفي مثل : السمات النفسية الخاصة ، و اتجاهات نسق القيم.

4-العناصر النفسية الاجتماعية: و تشمل على الأسس الاجتماعية مثل (السكن و الجنس و المهنة و السلطة و الدور الاجتماعي و الانتماءات، و القدرات الخاصة بالمستقبل مثل القدرة و الإمكانية و التكيف و نمط السلوك.

اخيرا... ان بلورة الهوية القومية يعتمد على الوعي العميق بان هناك اندماجاً أو هناك علاقات عضوية وثيقة بين التحرر القومي من الهيمنة الخارجية و التحرر من هيمنة الطبقات و الجماعات السائدة داخل المجتمع، وذلك انطلاقاً من إدراكنا لمفهوم القومية بأنها : شعور ووعي الشعوب العربية بالحاجة الى رفض ومقاومة كل اشكال الاستعمار والهيمنة والتبعية ، ورفض ومقاومة كل مظاهر التخلف والاستبداد ، لكي تبلور مشروعها الاستنهاضي الديمقراطي التقدمي بما يضمن بلورة وعيها بوجودها المتميز سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، وسعيها لإبراز هذا الوجود.

وفي هذا السياق أكد على المنظور الفكري والسياسي بالنسبة لشعور ووعي شعبنا، وهو منظور يستند إلى الرؤيا الماركسية (ومنهجها المادي الجدلي) التي ترى في جموع الكادحين والفقراء من أبناء شعبنا، المادة الأساسية لاستنهاض المشروع النهضوي العربي وتجسيده العملية في مسار الثورة الوطنية/القومية التحررية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية .

بمناسبة الذكرى الأولى لانتفاضة 25 يناير...

من غازي الصوراني في 28/2/2012

المجد لشهداء الانتفاضات الثورية العربية في تونس التي أطلقت الشرارة الأولى 2010/12/17 وفي القاهرة 25/يناير/2011، ولكل شهداء الثورة العربية في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي ضد الوجود الامبريالي الصهيوني ، وضد قوى التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال ، الذين فجروا شعلة الانتفاضة أو الحالة الثورية الوطنية الديمقراطية ، وقدموا بتضحياتهم ضمانات حقيقية تؤكد على استمرار عملية التغيير الديمقراطي الذي لن تتوقف حتى تحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها.

وهنا بالضبط، علينا أن نقف أمام نوع من المفارقة التي تعبر عن حالة الانفصام السياسي والفكري والاجتماعي بين الشباب وجماهير الفقراء الذين قاموا بالانتفاضة الثورية، وبين التيارات الدينية، الإخوان المسلمين والسلفيين، الذين سارعوا إلى الالتحاق بالحالة الثورية ونجحوا في قطف ثمارها، حيث يبدو أن الضعف التنظيمي والجماهيري وغياب الرؤية الثورية الواضحة لدى القوى والائتلافات الشبابية التي مهدت للحالة الثورية أو الانتفاضة ، ادى إلى تكريس هذا الانفصام بين شباب الثورة وبين قوى الإسلام السياسي، التي نجحت في استخدام بساطة وعفوية الجماهير الفقيرة-عبر الجوامع وعبر تنظيماتها ومؤسساتها وجمعياتها الواسعة الانتشار - في العملية الانتخابية، وفازت بحوالي 70% من مقاعد مجلس النواب، على الرغم من أن هذه التيارات لم تقف مع ثورة الشباب في بداية انتفاضتهم ، بل وجهت لهم الانتقادات السلبية ، ثم سارعت إلى الالتحاق بهم بعد أن تبين لها تفكك النظام، وهنا تتجلى حالة الانفصام السياسي والاجتماعي، بين طبقة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتراكماتها في صفوف العمال والفلاحين والفقراء الذين قاموا بالانتفاضة من ناحية وبين قوى الإسلام السياسي التي لا تتصدر المشهد السياسي فحسب، بل أنها تحاول إفراغ الانتفاضة الثورية من مضمونها الطبقي -الاقتصادي والاجتماعي- الذي كان السبب الأول لانفجارها جنباً إلى جنب مع مطلب الديمقراطية والحريات الفردية والكرامة ، حيث نلاحظ أن حركات الإسلام السياسي حرصت منذ أن قررت الالتحاق بالانتفاضة ، على إزاحة شعارات العمال والفلاحين والشباب التي تؤكد على مطالبهم في الخلاص من كل أشكال الاستبداد والاستغلال الطبقي والإذلال الاجتماعي، إلى شعارات تؤكد على أن المعركة هي بين القوى الديمقراطية العلمانية واليسارية والقومية ، وبين الإسلام الذي تدعي تمثيله، وتقدمه على أنه "الحل المنشود" وذلك تعبيراً عن رؤيتها ومصالحها الطبقيّة التي لا تختلف في طبيعتها وجوهرها عن طبيعة النظام المخلوع.

وبناء على ما تقدم ، فإن الانفصام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، سيظل سمة رئيسية من سمات المرحلة الحالية، أو مرحلة "الإسلام السياسي" وهي مرحلة قد تطول ، لكن الجماهير الشعبية ستكتشف تدريجياً حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف -في جوهرها- عن سياسات النظام المخلوع، ما يفرض على القوى الديمقراطية الوطنية والقومية، والقوى اليسارية أن تركز كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط الجماهير، بما يمكنها من أن تتخطى حالة الانفصام المذكور ، وذلك من خلال امتلاكها لرؤية سياسية مجتمعية اقتصادية ، تنطلق من استمرار النضال لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، عبر التوسع في صفوف العمال والفلاحين والشباب وكافة الأطر والجمعيات المهنية والنقابات ، لكي تدخل معترك الانتخابات القادمة واثقة من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها القوى الديمقراطية، المدنية ، العلمانية واليسارية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

2012/2/28

السمات الأخلاقية لعضو الحزب الماركسي

انها الأركان والصفات الأخلاقية التي تتجلى في السلوك اليومي للرفاق ، اذ أن السمات الأخلاقية لجميع المناضلين ، تتحدد ، قبل كل شيء ، بمبادئ الأخلاق الثورية وقواعدها . فالسمات الأخلاقية للرفيق تتكون من تواضعه واحترامه لرفاقه انطلاقاً من قناعاته السياسية والفكرية ، وموقفه من العمل الوطني والاجتماعي ، ومعاملته مع الناس واهتمامه وعنايته بهم، وكيفية تصرفه في المجتمع والأسرة . وتبرز صفات العضو الأخلاقية بصورة جلية في الأعمال والتصرفات الوطنية والروح الجماعية والمبدئية والعدل وعدم التسامح إزاء كل ما يتنافى جوهر هذه الصفات سواء في اوساط الحزب او في أوساط الجماهير . وفي هذا الجانب نشير الى عدد من السمات التي تجسد السلوك الثوري :

الاستقامة : تلعب الاستقامة دوراً هاماً بالنسبة لجميع اعضاء الحزب عموماً وقيادته خصوصاً ، لأن يكونوا مثلاً أعلى وقدوة تحتذى في الأوساط الشعبية.

المثابرة والاصرار : يتميز الكادر المسؤول في الحركة الثورية، عن العضو العادي، بامتلاك روح المثابرة والاصرار ومتابعة الامور حتى تحقيق نتيجتها. ويتم ذلك بدوافع ثورية نابعة من الكادر نفسه ، أو فيما نسميه بالدافعية الذاتية للعضو

الابداع : الابداع من المسلكيات الثورية، التي تميز الكوادر والقادة عن الاعضاء العاديين .

الايثار : بمعنى إزاحة ورفض السلوك الأناني، فالعضو الأناني المحب لذاته، المفضل لمصلحته الشخصية، لا يصلح ان يكون عضواً في الحزب.

الهدوء والثبات في مواجهة الملمات والمصاعب، التي تواجه الرفاق في المسيرة الثورية .

تربية الذات : احد جوانب مراقبة الذات. وهي تقوم في أن الإنسان يطور في نفسه، وبصورة هادفة، ويحسن خصاله الايجابية ويتخلص من السلبية، أما إشكالها وطرقها فهي إقناع الذات، ونقدها، وإكراهها وتقييدها .

التفاني : شكل من النشاط الاخلاقي، يدل على تنفيذ المطالب الأخلاقية رغم قساوة الظروف النضالية او الاجتماعية أو رغم ظروف الحياة الشخصية وعلى الصمود للصعاب والمشاق والحرمان ونكران الذات والتضحية بها .
الغيرية : مبدأ أخلاقي ، يلزم الإنسان بقهر أنانيته الذاتية ، وبالخدمة النزيهة لـ"الأقرب" وبالإستعداد للتضحية بالمصالح الشخصية في سبيل منفعة الآخر

لأخلاق الاشتراكية لرفاقنا :

يتمثل جوهر الأخلاق الاشتراكية في الدفاع عن مصالح الفقراء والكادحين بما يتطابق مع القيم الأخلاقية التي تخدم التقدم الاجتماعي على المستوى الإنساني كله ، وبالتالي فإن الأخلاق الحزبية التي يناضل حزبنا من أجل ترسيخها هي في جوهرها تعبر عن الأخلاق الاشتراكية، التي تقوم على :

1-أخلاق جماعية، ومبدؤها الأساسي أن الفرد من أجل الجميع، والجميع من أجل الفرد ، ويجمع بصورة منسجمة بين المصالح الشعبية العامة والجماعية والشخصية .

2-أخلاق إنسانية، ونقصد بذلك علاقات التعاون الرفاعي والتعاقد وحسن النية والنزاهة، والبساطة ، والتواضع في الحياة الشخصية والاجتماعية .

3-أخلاق نشيطة وفاعلة، وهي تشجع الرفاق على تحقيق المآثر الإيجابية الجديدة في العمل والإبداع على مستوى الحزب أو على المستوى الجماهيري العام.

2012/2/28

شكلت الانتفاضات الشعبية فرصة ذهبية أو جسراً استخدمته التيارات الدينية للعبور إلى مشهد الإسلام السياسي المحمول بالثقافة الشعبية العفوية ، في المناطق المدنية الفقيرة وفي الأرياف ، حيث نجحت القوى الدينية في التفاعل والانتشار في هذه المناطق في ظل غياب تأثير الأحزاب اليسارية والديمقراطية، وبدعم مباشر وغير مباشر من الأنظمة العميلة في الخليج والسعودية، بإيعاز من النظام الرأسمالي المعولم وركائزه في تركيا وباكستان وأفغانستان والعراق ، لكن نجاحه في الوصول إلى السلطة في مصر، أهم دولة مركزية في الوطن العربي ، سيضمن تعزيز ركائزه في تونس والمغرب تمهيداً لانتشاره واستيلائه على السلطة في ليبيا واليمن وسوريا والأردن وغيرها من البلدان، ليس من خلال الدعم العفوي ومظاهر التخلف الاجتماعي السائدة في المجتمعات العربية فحسب، بل أيضاً ، وهذا هو الأهم، مدعوماً من الولايات المتحدة والنظام الرأسمالي الذي يجد في حركة الإخوان المسلمين ، قوة سياسية اجتماعية ، تتقاطع معه في الكثير من الأهداف والمصالح التي تضمن استمرار احتجاج تطور الشعوب العربية واستمرار تبعيتها واستغلال ثرواتها، خاصة وأن حركات الإسلام السياسي انتقلت في هذه المرحلة من حالة التهميش ، إلى حالة التأثير والفعل ، ليس لنشر منطلقاتها وآرائها فحسب ، بل أيضاً لتمارس - بصورة مباشرة وغير مباشرة- نوعاً من الاستنفار لأدواتها الايديولوجية أو الفكرية الغيبية المنغلقة ، في محاولة لمواجهة الفكر التنويري ، الديمقراطي، العلماني التقدمي، الوطني والقومي، لتجعل من تهديم مفاهيم التنوير والعقلانية والحداثة والليبرالية والعلمانية والمواطنة والدولة المدنية والوحدة العربية والاشتراكية غايتها الأساسية الأولى ، ومن ثم استخدام الدين السياسي ، كأداة مصالحة مع الواقع المرير وأدواته الطبقية ، الرأسمالية، الداخلية والخارجية ، خاصة وأن هذه الحركات لا تتناقض أبداً مع النظام الرأسمالي بل تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ منه ، ولكن بمنطلقات إسلامية عبر ما

يسمى بـ"دولة الخلافة" أو "الأمة الإسلامية"، ووفق ما يسمى بـ"الاقتصاد الإسلامي" الذي لا يختلف في جوهره عن الاقتصاد الرأسمالي.

ما يعني أن القوى الديمقراطية واليسارية (القديمة والجديدة) تعيش منذ اللحظة في مرحلة هي ليست مرحلتها ولفترة قد تمتد لسنوات ، الأمر الذي يفرض على هذه القوى مراجعة كل خطابها وأساليب ممارساتها وإعادة بناء تنظيماتها من خلال الحرص على الانتشار الفعال في أوساط جماهيرها، إذ أنه بدون هذا الشرط الأخير فلا مستقبل لها.

2012/3/2

بالقدر الذي نؤمن بأن الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها إنما تكف عن أن تكون نفسها ، لذلك فإن جميع الماركسيين في كافة الأحزاب والحركات اليسارية على الصعيدين العربي والأممي، مطالبون بدراسة واقع بلدانهم وتطبيق النظرية على هذا الواقع تطبيقاً خلاقاً .

إن أهمية هذه الرؤية ، مرتبطة بما يجري من أزمات سياسية واقتصادية عالمية من جهة ، ومزيد من محاولات الاستغلال والسيطرة الامبريالية على مقدرات شعوب البلدان الفقيرة عموماً وبلدان وطننا العربي خصوصاً ، بما يؤكد على عودة الماركسية المتطورة ، المستفيدة من كل خطايا وأخطاء التجارب السابقة من جديد وعلى الاشتراكية كخيار وحيد للمستقبل.

في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، تتبدى الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، إلى جانب الاستفادة من المسار التطوري والتجديدي للفكر الماركسي ما بعد لينين إلى يومنا هذا عبر العديد من المفكرين والمثقفين الماركسيين الذين قدموا إضافات نوعية في الفلسفة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، اغنت الماركسية كنظرية في التغيير الثوري وكمنهج للتحليل ، الأمر الذي يضع أحزاب وفصائل اليسار العربي أمام خيارين لا ثالث لهما ، إما استلهاهم ووعي المسار التطوري المتجدد للماركسية أو دخول هذه الأحزاب مرحلة التفكك والاندثار في انتظار الجديد، الذي سيولد حتماً من بين صفوفها أو من خارجها.

2012/3/2

استخلاصات سياسية وتنظيمية من واقع احزاب وفصائل اليسار العربي

إن جماهيرنا الفقيرة الكادحة التي ترفع في وجه النظام الحاكم راية المطالبة بحقوقها تأميناً لمستقبلها، وترفع في وجه العدو الصهيوني راية النضال من أجل الحرية والاستقلال وتستهدف تحقيق أفكارها ، إنما هي بحاجة اليوم إلى التنظيم - عبر الحزب الماركسي تحديداً - كأسلوب وحيد لخلق الإرادة الجماعية ... فالحزب الماركسي الثوري هو السلاح الأمضى والوحيد الذي يوفر عناصر الوعي والقوة للجماهير الشعبية الفقيرة لمواجهة العدو الوطني /القومي ومواجهة أنظمة الاستغلال والاستبداد والظلم وأدواتها ، عبر نضال الحزب ، السياسي والكفاحي والطبقي الديمقراطي كشرط وحيد لضمان حركة صعوده وتقدمه من ناحية، وتوفير سبل التوسع والتجديد والبناء وتعبئة الطاقات الجماهيرية من ناحية ثانية .

ويدون هذا الحزب فإن الطبقات والشرائح الاجتماعية المُستَغَلَّة والمُضطَهَدَة ستظل أسيرة للتراث الغيبي السائد وأدواته ، وبالتالي أسيرة للظلم الاجتماعي والقهر الوطني والطبقي وكأن هذا الوضع قدراً محتوماً ... وطالما لم تنجح الجماهير الفقيرة في ان تنفض عنها هذه الحتمية، وطالما لم تدرك بعد ، بصورة كاملة، الظلم الوطني والظلم الطبقي والتخلف الاجتماعي الذي يكبلها ويذلها ، فهي عاجزة عن التطلع نحو التحرر الوطني والانعتاق من الاستغلال الطبقي ، وهنا بالضبط يتجلى دور فصائل واحزاب اليسار في توعية هذه الجماهير -بصورة منهجية وموضوعية- بطبيعة التناقضات التناحرية مع العدو الامبريالي الصهيوني ، وبطبيعة التناقضات الرئيسية مع العدو الطبقي الذي يستغلها ويضطهدها ، الى جانب الكشف عن الجوانب السلبية في التراث الغيبي السائد ، والتي تُسخر في خدمة مصالح النظام الحاكم والطبقات الكومبرادورية والطفيلية والبيروقراطية المتنفذة (العسكرية والمدنية) السائدة فيه ،التي تحاول دوما الحفاظ على كل ما هو سلبي في تراثنا وتعميمه في اوساط الفقراء بأساليب وخطط وبرامج محددة تستهدف تشكيل ذهنية جماهير الفقراء ضمن قالب ثابت يحتوي على "مقولات" تخدم التبرير الميتافيزيقي الغيبي للاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة ، وقد كان هذا التوجيه الذهني ولا يزال -كما يقول د.صادق العظم- يشكل "قلعة حصينة ضد الذين يبذلون الجهود لتغيير هذه الاوضاع تغييراً ثورياً " من أجل امتلاك ادوات الحداثة والنهوض والتغيير والتقدم الاجتماعي ، لذلك فإن الوعي والادراك الحسي لظروف الاضطهاد هو المحرك القوي سواء للصراع الوطني ضد العدو أو في اطار الصراع الطبقي والثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ... ومن أجل ألا يبقى هذا الصراع في حالة من الغموض أو الانكفاء في وهم الحتمية أو الأقدار، فهو بحاجة الى اساس من الوعي والادراك الثوري كشرط أول لابد منه لذلك الصراع ... وهنا يتجلى ويتحدد الدور الطليعي لاحزاب وفصائل اليسار الماركسي الثوري وتوسعها وانتشارها في اوساط الجماهير.

2012/3/10

على الرغم من أن الماركسية حققت إنجازات ضخمة في الماضي ، إلا أن تواصل العملية التطورية التجديدية المرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة ، مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لسيروية الماركسية واستعادة دورها وتأثيرها في المرحلة الراهنة والمستقبل ، خاصة في مشهد الانتفاضة أو الحالة الثورية العربية الراهنة الذي يتوجب أن يكون حافزاً لكل قوى اليسار الماركسي العربي، لتكثيف النضال في آن واحد ، ضد كل من أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف من جهة وضد التحالف الامبريالي الصهيوني من جهة ثانية، عبر منهجية ورؤية تنبثق من الوعي بكل جوانب المسار التطوري الحديث والمتجدد للماركسية من ناحية ، وتتلاءم تماماً مع مقتضيات ومتطلبات الواقع الاجتماعي العربي المعاش من ناحية ثانية، وهذا يعني أن تتأى بنفسها بعيداً عن كل مظاهر الجمود الفكري أو المذهبي ، إلى جانب تلافي أخطاء وخطايا التجربة الاشتراكية المنهارة ، خاصة مظاهر عبادة الفرد والبيروقراطية المقيتة وانعدام الحوار الديمقراطي الداخلي في أوضاعها الداخلية.

وفي هذا الجانب ، فإن تبني فصائل أحزاب اليسار للماركسية منهجاً، يفرض عليها ان تتعاطى مع الماركسية انطلاقاً من كونها نظرية علمية معرفية ، هي جزء من صيرورة حركة الحياة ومتغيراتها التي لا تعرف الجمود أو التوقف، ما يعني بوضوح شديد ان تتخلى هذه الفصائل والاحزاب ، وترفض التعاطي مع الماركسية في إطار منهج أو بنية فكرية جامدة او مغلقة أو نهائية التكوين والمحتوى، إذ أن الماركسية تكف عن أن تكون نظرية علمية جدلية، إذا ما تم حصرها في إطار منهجي منغلق أو في ظروف تاريخية محددة، فالانغلاق أو الجمود هو نقيض لجدل

الماركسية التطوري ، الهادف إلى بلوغ الحرية الحقيقية التي تتجسد في الاشتراكية والتحرر الشامل للإنسان من كل مظاهر الاستبداد والاستغلال والاضطهاد والتخلف والتبعية.

2012/3/10

ان الانضباط في الحزب الماركسي الثوري هو "وحدة الأعمال وحرية المناقشة الديمقراطية والانتقاد الداخلي" . والحرية هنا لا تعني الفوضى، حرية لا يمكن ولا تسمح أن تعطي العضو الحق في ترويج أفكار معادية للحزب أو مناقضة لهويته الفكرية وهو في داخله . فالحزب الماركسي هو اتحاد اختياري من لا يقبل بشروطه وأهدافه وأفكاره يجب أن يخرج.. لان الحزب يتفسخ حتماً أول الأمر فكرياً (إذا سادت الليبرالية الفكرية) ثم تنظيمياً إذا لم يظهر صفوفه من الأعضاء الذين يروجون آراء توفيقية او تلفيقية انتهازية مرتدة.. وإذا لم يظهر نفسه من كل مظاهر ورموز الشللية والتكتلات فالحزب يقوى بتطهير نفسه . وهذا يحتم على كل كادر ماركسي ، تعميق عملية الدمج بين حركة "الانتلجنسيا"، ونشاط الكادحين والعمال الثوري، وبالتالي تحديد أهمية كل قضية من القضايا في النشاط الثوري، أي أهمية الدراسة والتثقيف، فإذا انهارت الجبهة الثقافية وغاب الوعي الثوري بالنظرية وبمبادئ الحزب ، يصبح المجال مفتوحاً امام الشلل والتكتلات اليمينية واليسارية العدمية او الطفولية ، مقدمة لمزيد من الازمات التي تمهد بدورها الى انهيار الحزب .

إن قضية الوعي الثوري ،ليست قضية هينة ،فمنذ غدت الاشتراكية علماً ،"تتطلب أن تعامل كما يعامل العلم ،أي تتطلب أن تدرس " . فالحزب السياسي الثوري ،ليس المنظم والقائد والطلبة للجماهير فقط ،بل إنه أساساً "مدخل" الوعي لها .

في هذا الإطار يمكن تحديد إشكالية الوعي والممارسة، وجوهر هذه الاشكالية يبرز في شقين . الشق الاول : يتعلق بتوفر الوعي الثوري لدى الفئات الطليعية من كوادرو وقواعد اعضاء الفصيل او الحزب. والشق الثاني : يتعلق بكيفية استمرار تطور وتجدد الوعي الثوري وتعمقه، مع تطور نشاط التنظيم وتزايد ارتباطه بالحركة الجماهيرية عبر استيعابه لكل تفاصيل ومكونات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي من حوله بما يمكن الحزب من ممارسة عملية التغيير المطلوبة. إن الوعي دون ممارسة ثورية ، لا يؤدي الى انتصار ، وكذلك فإن الممارسة الثورية دون وعي ثوري ،لا تحقق نفس الغرض انهما معا" طريق الانتصار.

2012/3/11

من المفيد ان ندرك أن كلمة الجماهير فضفاضة غير محددة المعالم ، لذلك يطرح علينا أولاً تحديد نوعية الجماهير التي يعمل المثقف الثوري أو العضوي على تفعيل الحزب الثوري في صفوفها، فنحن في مجتمع كالمجتمع الفلسطيني محكوم بقوة الاحتلال الصهيوني وعدوانيته الهمجية وقوانينه الإكراهية العنصرية ، ومحكوم أيضاً بنظام سياسي مشوه ومفكك ومنقسم ومتصارع على السلطة والمصالح - بين حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين في اطار مجتمع تختلط فيه أنماط التخلف العشائري/العائلي والعلاقات الرأسمالية الرثة ، التابعة والمشوه ذات الطابع البيروقراطي والكومبرادوري والطفيلي ، وتتجاوز فيه الجماهير الشعبية ، وهي على وجه التحديد : الفئات والشرائح الاجتماعية

الكادحة والفقيرة من العمال والفلاحين والشرائح الفقيرة من البورجوازية الصغيرة التي تعاني الأمرين من بشاعة الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي الداخلي ، ومن هبوط و استبداد وفساد و بذخ اجهزة السلطة في رام الله وفي غزة مع اختلاف الدرجات بينهما ، إلى جانب معاناتها من الممارسات العدوانية شبه اليومية للمحتل الإسرائيلي في الضفة وقطاع غزة. الامر الذي يفرض على قوى اليسار القيام بكل واجباتها الاخلاقية والثورية تجاه هذه الجماهير الكادحة عبر فضح ومحاسبة ومقاومة وتغيير هذه المظاهر، فهذه الجماهير هي وحدها التي لها المصلحة في النضال السياسي والكفاحي التحرري ، وفي التغيير الديمقراطي في آن واحد، ويبقى التساؤل : من يقود هذه الجماهير الكادحة نحو الهدف الاستراتيجي؟ والجواب : فقط الفصيل الماركسي الثوري وحده يتحمل المسؤولية الاولى في هذا الجانب ، من حيث وضوح الرؤية والاهداف الوطنية والمجتمعية (في قلب الصراع الطبقي) وتوفير الآليات والسبل الكفيلة بالالتحام في اوساط الفقراء والكادحين وتوعيتهم وتنظيمهم بما يراكم في صفوفهم الوعي الذاتي والاندفاع الثوري في مقاومة كل اشكال العدوان الصهيوني من ناحية و مقاومة الاضطهاد والاستغلال والاستبداد الداخلي من ناحية ثانية ، فهذا الحزب / الفصيل الثوري (ومثالي هنا : تحديدا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) يقود وينظم الجماهير المعنية- في المدن والقرى والمخيمات - التي تنتظم في إطاره لتحقيق الاهداف الكبرى في التحرر الوطني والديمقراطي .. ارتباطاً بما يجسده من مبادئ ومقومات عبر برنامجه المرحلي ورؤيته الاستراتيجية ، ولما له من تاريخ نضالي متميز جعل لها مكانة متقدمة تاريخياً في ذهنية قطاع واسع من جماهير شعبنا ، ولما يحمله من رؤى ومبادئ واهداف تحررية ثورية وديمقراطية تجعل منه الفصيل القادر على ان يكون طليعة للجماهير الكادحة صوب تحررها وانعتاقها ومستقبلها.

2012/3/15

أرى أن أزمة الماركسية عندنا، تتجلى في كونها تعيش حالة قطيعة أو إرباك مع تراثها، ارتباطاً بالأزمة الفكرية لدى أحزاب اليسار العربي، وهذه الأزمة أسهمت في ضياع بوصلة تلك الأحزاب، الفكرية والسياسية، ليس بسبب التبعية الميكانيكية تاريخياً للمركز في موسكو، أو بسبب الوعي المسطح أو البسيط على مستوى الاعضاء فحسب، بل أيضاً بسبب هشاشة وضعف الوعي في معظم الهيئات القيادية ، التي عاشت نوعاً من غياب الوعي الماركسي أو اللامبالاه - والرفض العلني أو المبطن- للفكر الماركسي، إلى جانب الاغتراب أو العزلة عن قواعدها التنظيمية وجماهيرها، فضلاً عن حالة الجمود الفكري والتنظيمي البيروقراطي و تراكم المصالح الطبقية الانتهازية بتأثير العلاقة مع هذه السلطة أو هذا النظام أو ذاك.

كما تجلت الأزمة أيضاً ، في المنتسبين إلى هذه الأحزاب وهيئاتها القيادية، لا سيما ضعف وعيهم للدور الذي على الماركسية أن تقوم به في مجتمع متأخر تابع ومستباح، وبالتالي الضعف الشديد لتأثيرهم أو غيابه في أوساط الجماهير ، بدليل اشتعال الانتفاضات العربية دونما أي دور ملموس لأحزاب وقوى اليسار فيها ، التي غيبت نفسها بسبب تفاقم أزمتها ، وعجزها وقصورها الذاتي على الرغم من نضج الظروف الموضوعية المتمثلة في الاستلاب الوطني الناجم عن وجود القواعد العسكرية والاحتلال الصهيوني من جهة وفي الاستلاب والاستبداد الطبقي الناجم عن شدة بشاعة استغلال الطبقة الحاكمة وحلفائها لجماهير الفقراء الذين خرجوا بالملايين مشاركين في الانتفاضة بصورة

عفوية ، سرعان ما احتضنتها قوى الإسلام السياسي والقوى الليبرالية ، إلى جانب قوى الثورة المضادة ، في ظل غياب محزن للطليعة اليسارية المدافعة عن أمانى وأهداف الجماهير .

2012/3/15

تبرز الاشتراكية اليوم ، كضرورة ما تزال تتطلع إليها هذه الأوضاع التي تزداد تردياً في حياة شعوب بلادنا العربية .

في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، يتوجب على فصائل واحزاب اليسار تبني الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، خاضعة للتطور والاعتناء ارتباطاً بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالاستفادة من التقدم الهائل في علوم التكنولوجيا والاتصال والفضاء والهندسة الوراثية والفيزياء والطب وعلوم السياسة والمجتمع، وفي هذا السياق، أشير إلى المسار التطوري للفكر الماركسي ما بعد لينين عبر العديد من المفكرين والقادة من أمثال تروتسكي و جورج لوكاتش، ومدرسة فرنكفورت، هوركهيمر ، ادورنو ، وهربرت ماركيوز وماوتسي تونج، وجرامشي،موريس توريز ، والتوسير، وهابرماس، ونعوم تشومسكي ، وجورج لابيكا، ودانييل بن سعيد، ، وجون مولينو...إلخ، إلى جانب العديد من المفكرين والمثقفين في أمريكا اللاتينية وآسيا وفي بلادنا العربية من أمثال شبلي شميل ، شهدي عطية ، د.فؤاد مرسى، امين عز الدين ،احمد صادق سعد ،محمود أمين العالم،فؤاد نصار ،بشير البرغوثي، اميل توما ،عبد العظيم انيس ، مهدي عامل، سمير أمين، رمزي زكي ، ميشيل كامل ،اسماعيل صبري عبدالله، اديب ديمتري ،ابو سيف يوسف ،وحسين مروه، إلياس مرقص ، جورج طرابيشي ، بو علي ياسين ، جورج حاوي ، توفيق سلوم ، وصادق العظم ،هادي العلوي ، جليبر أشقر، فوزي منصور، هشام غصيب، وماهر الشريف، عبد الباسط عبد المعطي، عبد الله العروي، ياسين الحافظ، بو علي ياسين ،هشام جعيط ، كمال عبد اللطيف ، عبدالله الحريف ،سلامة كيلة، سعيد بن سعيد العلوي وفيصل دراج ومحمد دكروب وفواز طرابلسي وغيرهم، الذين قدموا اضافات اغنت الماركسية كنظرية في التغيير الثوري وكمنهج للتحليل.

من أجل ذلك، علينا أن نتواصل في الحوار،و أن نسعى إلى بلورة وتعميق وتطوير واغناء رؤية حزبنا للماركسية ومنهجها بهدف الاسترشاد بها في تحليل وتغيير الواقع، وقراءة الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفق معطيات المنهج المادي الجدلي وبالاستناد إلى كل ما هو تقدمي وديمقراطي وإنساني في التراث الفكري والثقافي لشعبنا الفلسطيني وامتنا العربية والإنسانية جمعاء.

2012/3/15

إن جذور أزمة الماركسية في الوطن العربي تكمن في هذا التراجع الفكري والضعف النظري لدى احزاب وفصائل اليسار، إلى جانب حالة الاغتراب عن الواقع، ومن ثم فشل هذه الاحزاب في وعي الواقع واستيعاب جوانبه ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...إلخ ، حيث استمرت طوال العقود الماضية في رفع شعارات او مبادئ لا تجسد الواقع أو تعكسه بصورة جدلية وموضوعية صحيحة، ما يعني بوضوح ان الحركات اليسارية لم تدرك أن المبادئ لا تصلح نقطة انطلاق للبحث والتحليل والتنقيب، بل هي نتيجتها الختامية. فالمبادئ لا تطبق على المجتمع والطبيعة والتاريخ بل تُشتق منها، فليس على الواقع والتاريخ أن يتطابقا مع أفكارنا، بل على أفكارنا أن تتوافق

وتتطابق مع قوانين حركة الواقع ومنطق التاريخ، هذا هو الدرس الرئيسي الذي يتوجب على احزاب وفصائل اليسار العربي أن تستوعبه في وعيها وممارستها، دون أن يعني ذلك تجاوزاً للتطور الاجتماعي والطبقي المشوه ، لمجتمعاتنا العربية ، طوال التاريخ الحديث والمعاصر ، وبالتالي فإنني أرى أنه ليس من المغالاة في شيء، إذا قلنا بأن ما يسمى بأزمة الماركسية في بلادنا ، هي انعكاس -بهذا القدر أو ذاك- ليس لأزمة وتخلف المجتمع والفكر السياسي العربي ارتباطاً بالمسار التطوري التاريخي المشوه فحسب ، بل ايضا - وبالدرجة الاساسية - الى قصور وعجز احزاب وفصائل اليسار عن صياغة وممارسة قضايا الصراع التناحري ضد العدو الامبريالي الصهيوني من جهة وقضايا الصراع الاجتماعي الطبقي الديمقراطي الداخلي من جهة ثانية ، الامر الذي كان - ومازال - من الطبيعي ان تكبر وتتسع العزلة والفجوات بين قوى اليسار العربي وجماهيرها الشعبية الفقيرة.

2012/3/16

ازمة قوى واحزاب وفصائل اليسار العربي وسبل النهوض.....

ان ما ينقص قوى اليسار هو الدافعية الذاتية او الشغف والايمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره ، فبينما تتوفر الهمم في اوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل اشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في انظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع ، الا ان احزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت - بسبب ازماتها وتفككها ورخاوتها الفكرية والتنظيمية - عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر: اولا - عجزت عن بلورة وتفعيل الافكار المركزية التوحيدية لاجتماعها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.ثانيا-عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم عجزت عن ايجاد الحلول اوصياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية .ثالثا - عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف اعضائها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل ايضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترولودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة....الخ)فالوعي والايمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا) لدى كل رقيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لاي حزب او فصيل يساري ، وهما ايضا الشرط الوحيد صوب خروج هذه الاحزاب من ازماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في اوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها.

2012/3/17

ان ما يوصف بأنه " أزمة الفكر " لدى أحزاب اليسار العربي هو في الحقيقة أزمة الممارسة بسفحيها: النظري والعملية، فثمة بون شاسع بين الممارسة النظرية، مثلاً، وبين انتقاء وجمع وتوليف مجموعة من الأفكار والمبادئ والتصورات، قُطعت عن منظومتها الفكرية، وانتزعت من سياقها التاريخي ، عبر مسميات خجولة أزاحت النص الصريح بالالتزام بالماركسية ، لحساب نصوص تلفيقية أو توفيقية أو تحريفية، أو عناوين استرشادية جاءت انسجاماً مع مواقف العديد من الأحزاب الشيوعية التي تخلت عن اسمها أو بعض الفصائل والحركات الأخرى التي اتجهت صوب الخلط الفكري بين الليبرالية والماركسية ، أو حتى شطب الماركسية من أدبياتها، ذلك الخلط أو الشطب، سيعزز تراجعها المتصل، وتهميشها وسيعجل بنهايتها.

على أي حال، إن التخلي عن الماركسية أو الارتداد عنها والتنكر لها ، ليس موقفاً جديداً مرتبطاً بانهايار الاتحاد السوفياتي أو بالواقع العربي المهزوم ، بل هو ظاهرة نشأت منذ نشوء الماركسية، من خلال العناصر والقوى اليمينية التي وجدت في الماركسية خطراً شديداً على مصالحها ووجودها ، لكن " الماركسية" بمضمونها السياسي والاجتماعي ودلالاتها ومؤثراتها المستقبلية بالنسبة لتحرر وانعتاق العمال والفلاحين وكل الفقراء والكادحين في هذا الكوكب ، خاصة في البلدان المستعمرة والتابعة ، كما هو حال بلداننا العربية، الذين لن يجدوا خلاصهم إلا من خلالها ، لذلك ، فإن البحث في "أزمة الماركسية" -ولا نقول فشلها- هو بحث في الماركسية ذاتها، -كما يقول " الصديق سلامة كيلة- وإذا كان من حق أي كان، ان يتخلى عن افكار ويعتق أفكار أخرى نقيضة، فانه ليس من حق احد اصدار حكم بالتجاوز او النفي على تيار فكري من اجل تبرير هذا التخلي، خصوصاً اذا كان الحكم بلا حيثيات سوى البعد الذاتي ومبرراته الانتهازية الأنانية الصريحة.

2012/3/17

صحيح أن الماركسية هي منهج أفكار ماركس ، و "مذهب" ، لكن علينا أن ندرك أن كل من الأفكار، و"المذهب"، محدودان ومحددان بالزمان والمكان، ولذلك فإن أهم مظهر من مظاهر أزمة الماركسية في بلادنا ، هو جمودها على النص القديم او "المذهب"، وافتقارها أو عجزها عن التعامل مع روح المنهج المادي الجدلي وجوهره التاريخي، وبالتالي عجزها عن اكتشاف جدل الواقع العربي ذاته وميول تطوره، إذ لا يمكن موضوعياً الحديث عن المنهج المادي الجدلي بدون الماركسية، وبالتالي فإن الهروب من الماركسية ،والاكتفاء بالمنهج الجدلي فقط !!خطوة تؤشر على نزعة انتهازية تسعى إلى الهروب من التراث الماركسي كله ، وهي أيضاً خطوة تؤكد على انتصار التيار الليبرالي الانتهازي الرث داخل هذه الأحزاب من جهة، أو تجسيد للنزعة التحريفية او لعدم الوعي بأهمية اعتماد الماركسية (كنظرية علمية تاريخية وفلسفية اقتصادية اجتماعية) كشرط للتعاطي مع المنهج المادي الجدلي من جهة ثانية، إذ أن معنى ذلك الشطب للماركسية، ليس استجابة للقوى الرأسمالية والليبرالية ولتيارات وحركات الاسلام السياسي الرجعية وغيرهم من أعداء الماركسية في المشهد السياسي العربي الراهن فحسب، بل هي أيضاً إزاحة مفاهيم الصراع الوطني والقومي الكفاحي باسم السلام المزعوم ، وإزاحة مفاهيم وآليات الصراع الطبقي وفائض القيمة والتحليل الاقتصادي والطبقي لكل مظاهر الاستغلال من أجل تجاوزها . وفي هذا الجانب أشير إلى أن جمود الفصائل والأحزاب اليسارية لم يكن متوقفاً عند نصوص ماركس ولينين فحسب، بل كان ممتداً ومنتشراً بحيث أصاب روح التغيير الديمقراطي الثوري لدى قيادات هذه الأحزاب، التي باتت قيادات متكلسة ضحلة الوعي وعاجزة عن ممارسة أي شكل من اشكال التواصل والتجدد

التنظيمي والمعرفي الجدلي بالمعنى الثوري الارتقائي ، الامر الذي انعكس سلبي على عموم اعضاء الحزب ، من حيث غياب الوعي بالنظرية والواقع المعاش ، ومن حيث غياب الدافعية الذاتية والاخلاق الثورية لدى معظمهم ، ففي غياب الوعي والاخلاق والدافعية لدى الاعضاء لا يكون مستغربا في مثل هذه الاحوال أن تتراكم الازمات الداخلية - ذات الطابع الشللي المشخصن - بكل مظاهرها الفكرية والسياسية والتنظيمية دون أي مخرج - امام القيادات البيروقراطية المتكلسة والهابطة سياسيا وفكريا في قسم كبير منها- سوى اللجوء إلى إدارة الأزمة بأزمة أخرى أشد بشاعة، عبر مزيد من التكتلات والشلل، والمحاسيب ، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع المأزومة، التي انتجت بدورها مزيداً من التراجع والعزلة وتراجع الافكار والمبادئ الثورية ، وانتشار حالة من التشكيك بالماركسية ومنهجها او الارتداد عنهما وظهور حالة مأزومة من الاريك والفوضى الفكرية، ولجوء بعض هذه الأحزاب إلى الأفكار والسياسات الليبرالية -والمظاهر الدينية احيانا - لتبرر فشلها وانتهازياتها وهبوطها السياسي والفكري ورخاوتها التنظيمية ، الأمر الذي ينذر باسдал الستار عليها ، وولادة الجديد الثوري البديل ،إذا لم تبدأ عملية مراجعة نقدية - من كوادرها و قواعد الرافضة لهذا المآل - تطال كافة مظاهر وشخص الهبوط والتراجع، فالحزب يقوى بتطهير نفسه ، وتلك خطوة لا بد منها في احزاب وفصائل اليسار العربي ، باتجاه اجراء التغيير البنوي فيها ، و احياء مبادئ ومنطلقات الحزب الثورية بالمعنى الماركسي العلمي المتجدد وفق المنهج المادي الجدلي ومن ثم الاندماج الحقيقي في مسامات ومكونات الواقع بكل جوانبه السياسية والاقتصادية والمجتمعية من على ارضية الصراع الوطني / القومي التحرري وارضية الصراع الطبقي في آن واحد.

غازي الصوراني

2012 / 3 / 18

لكل النساء العربيات .. تهنئة واعتذار في الثامن من آذار ..

ربما البعض/الجميع/فصائل وأحزاب وجمعيات وفعاليات ومتقنين وشخصيات تبرق للمرأة تهانيتها في عيدها الثامن من آذار .. وأنا بدوري أبرق لها/لهنّ للروح النبيلة الطاهرة روح .. أم غازي .. أمي ، ولكل الأمهات ، ولشريكة عمري الحبيبة والصديقة زوجتي .. أم جمال .. ولكل الزوجات .. و لكريماتي أجمل زهرات عمري رانيا و رنا و روان وكل البنات ولشقيقتي سلمى واعتدال ولكل الأخوات ولرفيقتي مريم وليلى وخالدة ولطيفة وتغريد واكتمال وسامية وام جلال وأم السعيد ولكل الرفيقات ، وكل العاملات ، وربات البيوت ، وكل الكادحات ، والمناضلات ، وبائعات البسطات ، وأخريات ، من أرضعن منهن ومن ينتظرن حمل البطن والرضاعة وحمل الهموم والأوجاع والآثام والاثام أنهن ناقصات عقل ودين ..!! لهنّ كلهن في آذار أبرق باقة ورد واعتذار ، أصالة عن نفسي والمجتمع وظلامية الأفكار .. ونياية عن كل/بعض مدّع تقدمية وفي ممارسته بعض من رواسب الشرق وعاداته وتقاليده ومفرداته وذكوريته العليا في أنانتهم السفلى .. ورغم أنني أفترض انتمائي إلى المثقف الحداثي/التقدمي بل والماركسي .. إلا أنني أقر واعترف أن بعضاً من رواسب رجل الشرق بداخلي في أنايا السفلى .. وهذه فسروها إن شئتم ، كما شئتم ، أما أنا فلم أجد تفسيراً وتكسيراً لها خيراً من قتلها بمزيد من الوعي بالفكر النقيض لتخلف الشرق لإزاحتها من داخل الداخل .. حيث

بدون هذه الإزالة / الجراحة اللازمة لاستئصال الموروث المتخلف ، يبقى شعار المساواة بين الرجل والمرأة مجزوعاً ومزيفاً ومغشوشاً.

لذلك ، وبهذه المناسبة أتوجه إلى كل المثقفين الحداثيين الديمقراطيين عموماً والماركسيين منهم على وجه الخصوص ، مواصلة النضال من أجل الارتقاء بدور ومكانة المرأة ليس في اللحظة الراهنة ، ولا بصورة موسمية ، مناسبه ، بل أدعوهم إلى أن يتخطوها صوب الأصل بموقف عملي وممارسة حقّه تجاه العمل الدؤوب من أجل تغيير العادات/التقاليد / النظم / الأفكار والأعراف البالية والقوانين وكل الموروثات المتخلفة التي ترفض التعاطي مع المرأة كإنسان ، ومساواة كاملة مع الرجل . ومن أجل ذلك ، فإنني أرى أن كل حديث عن التحرر والديمقراطية والمساواة وحق العمل والعلاقات المدنية والحرية والمقاومة والتقدم لا يلتزم في الممارسة بالنضال من أجل تحرير وتحرر المرأة من كل القيود الموروثة ومن كافة أشكال وأدوات ومظاهر الاستبداد الأسري والذكوري والاستغلال الاقتصادي والمجتمعي الذي تعانيه المرأة العربية هو حديث زائف لا قيمة له ولا تأثير .

مرة ثانية .. تحية إلى روح شهيدات فلسطين والوطن العربي اللواتي جدن بأنفسهن ليس من أجل الوطن فحسب بل من أجل مستقبل جنسهن أيضاً .. تحية إلى زوجتي ، بناتي ، حفيداتي ، زوجات أبنائي ، أخواتي ، رفيقاتي وصديقاتي .. وتحية إلى كل "ضلع أعوج" .. أسموه حواء .. وما أعوج منه إلا اعوجاج العقل صوب التخلف واليمين ..

في الختام المجد للشهيدات ، وللمرأة العربية المساواة ، ووردة حمراء قانية .. وكل عام وأنتم بخير .

غازي الصوراني

18 / آذار / 2012

في مناسبة الثامن من آذار :

رسالة تحريض لكل النساء العربيات

(1)

كل حديث عن التحرر والديمقراطية والمقاومة والتقدم لا يلتزم في الممارسة بالنضال من أجل المساواة الكاملة للمرأة العربية مع الرجل وتحريرها من كافة القيود الاجتماعية ومن كافة أشكال وأدوات ومظاهر الاستبداد التي تعاني منها المرأة في بلادنا ، هو حديث منافق أو زائف لاعمى ولا قيمة له أو تأثير .

(2)

ادرك أن مشوار تحرر المرأة ومساواتها مازال طويلاً في مجتمعاتنا ، وعليها ان تتحمل العبء الأكبر مع الرجل ، حيث نلاحظ استمرار العلاقات الأسرية القائمة على الخضوع أو مبدأ الطاعة والامتثال، وهو مبدأ منتشر في كل المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة وليست متباعدة ، خاصة وأن الصورة المشتركة للتراث الشعبي (القديم والحديث والمعاصر) على المستوى العربي تتعاطى مع المرأة كخادمة للرجل ولشهواته الجنسية ، أو كإنسان ناقص أو من الدرجة الثالثة ، فهي " ناقصة عقل ودين " أو هي مصدراً للهموم حسب المثل الشائع " هم البنات للممات " أو " كيدهن عظيم " أو " أمن للشيطان ولا تأمن للنسوان " و كذلك الأمثال الشعبية المتداولة من قبيل "طاعة النساء تورث الندم " و "البنت لا تأمنها من بيتها لبيت خالها " و "الفرس من خيالها والمرأة من رجالها " " ما خلا رجل وامرأة إلا

وكان الشيطان ثالثهما"، ويقال أيضا: "المرأة فتنة"، "العين تزني"، "صوت المرأة عورة". و أخيراً وليس آخراً "ظل راجل ولا ظل حيط" و هو المثل الذي يتضمن صراحة على أن الرجل هو الذي يعطي المكانة الاجتماعية للمرأة وليس الدور المميز للمرأة في العمل أو في السياسية أو في المجتمع أو في الانتاج الأدبي .. إلخ . فعندما يمتزج الديني بالاجتماعي يبرز شكلا واضحا للتمييز بين المرأة والرجل مثلما يقال في بلادنا "المرأة مرأة والرجل رجلا"، "ربة بيت ممتازة"، "بنت عائلة"، "مطبعة ولا ترفع صوتها ولو بكلمة في وجه زوجها"، إن كل هذه الأقوال حول المرأة تتلفظ بها الألسن يوميا هنا وهناك. ويتفنن الرجال اليوم في التعبير عن صورة المرأة صاحبة الأخلاق العالية بإضافتهم "بعدا أخلاقيا" آخر لصورة "المرأة العصرية" التي لابد لها من أن تخرج من البيت إلى ميدان العمل كي "تساعد" زوجها على مجابهة تكاليف الحياة لتصبح في الآن ذاته ربة بيت ممتازة وعاملة ممتازة أيضا....وهذه الصورة الاخيرة لا تنتمي للتقدم بل هي عندي اعادة تجديد و تكريس للتخلف ولكن بمنطلق انتهازى.

(3)

في المجتمعات الحديثة، تحققت مساواة المرأة بالرجل في مجالين: 1- الحيز العام أو حقوق المواطن والنشاط السياسي والاقتصادي والثقافي... إلخ. 2- الحيز الخاص: حقوقها داخل العائلة، وندية دورها إلى جانب الرجل... وبضمنان القانون. العلاقة هنا جدلية بين مجتمع الحداثة ومفاهيمها وبين المرأة، لكن مجتمعاتنا العربية لم تدخل طور الحداثة بعد، بصورة جوهرية. وبالتالي فإن الحيز العام، والحيز الخاص، مشدودين للقديم المتخلف، الامر الذي يفرض على المرأة العربية العاملة عموما والمتقفة خصوصا عبئا كبيرا في مجابهة واقع التخلف وتجاوزه عبر النضال الديمقراطي المنظم ، السياسي والقانوني والمجتمعي المشترك مع الرجل .

(4)

إن صورة المرأة في الواقع الاجتماعي العربي ، خضعت وتخضع لسياقات إجتماعية وتراثية تاريخية بكل ما انتجته من أعراف وعادات وتقاليد سلبية تراكت على مدى التاريخ القديم والحديث والمعاصر، بواسطة جملة من الأدوات التواصلية كاللغة والدين والقانون والثقافة بمختلف مكوناتها في اطار المجتمع التابع والمتخلف... وبالتالي فإن هذه الأدوات أدت وظائفها داخل هذا الاطار بالتفاعل مع واقعه الإقتصادي والإجتماعي الذي شكل أساس البناء الثقافي لهذه التركيبة / الصورة التي لم تتطور مكوناتها بشكل جوهري أو متمايز عما كان عليه الحال قبل 50 عاماً ، فمازالت المرأة عموماً ، والفقيرة خصوصاً في أطراف المدن والأرياف ، تأتمر بأوامر الرجل وتدخل عنوة وغصبا بيت الطاعة والخضوع، بتأثير مباشر لهيمنة وسيطرة الرجل انسجاما مع الثقافة الذكورية المتخلفة السائدة ،وتساهم بالتالي -وفق ما أسميه عفوية الرضوخ- في إعادة إنتاج مكانتها الدونية في المجتمع.

(5)

على الرغم من أن تراثنا الثقافي والديني السلفي ، لا يخلو من بعض السلوكيات والمواقف الايجابية بالنسبة للتعامل مع المرأة ، إلا أن طبيعة التناقضات في الدولة الإسلامية بعد خلافة عمر بن الخطاب أدت إلى تجاهل وطمس النظرة الايجابية في التعامل مع المرأة ، وفي كل الأحوال فإن تلك المحطات أو الإشارات التي دافعت عن المرأة في التراث الإسلامي لم تكن سوى موقفاً أخلاقياً خجولاً ارتبط بعدد محدود ومتميز من النساء المقربات من الخليفة بحكم

القربة أو النسب أو المقربات من آل البيت وبالتالي لم يكن ذلك الموقف أصيلاً أو مبدئياً ينطبق على عامة النساء، أما في عصرنا الراهن فقد ازداد قهر المرأة بشاعة وعمقاً عبر الاستخدام المتخلف للثقافة السلفية ودعاتها المنتشرين اليوم في بلادنا من أجل إعادة "بناء" مجتمع إسلامي ذكوري يرفض التعاطي مع المرأة أو الاعتراف بأي دور رئيسي لها.

(6)

التحرر الحقيقي للمرأة ، يكمن في تحررها الاقتصادي الذي يوفر لها الضمانات الفعلية، القانونية والمجتمعية في اتخاذ القرار في كل الميادين و على كل المستويات ، و المشاركة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و الأسرية ، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة العربية و قضايا مجتمعها في الاستقلال الوطني و النهوض و التقدم الاجتماعي و التنمية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية، و هي قضية يتحمل مسؤوليتها كل مثقف عربي ديمقراطي تقدمي ، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة ، بكل مظاهر التخلف و التبعية و الجهل و الاستبداد و القهر ، إلى جانب الفقر و سوء توزيع الثروة و غياب العدالة الاجتماعية ، يحتم هذا الترابط الجدلي الفعال بين السياسة و الاقتصاد ، أو بين التحرر الوطني و القومي من جهة ، و التحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى ، فإذا كان العامل السياسي يلعب دوراً هاماً في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية ، فإن العامل الاقتصادي يعزز و يكمل ذلك الدور في المجتمع عموماً ، و في إخضاع المرأة بصورة خاصة بالاستناد إلى التشريعات و القوانين من جهة أو بالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة أخرى.

إذن وفي سياق حديثي عن قضية المرأة في بلادنا ، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي ، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك ، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحررها في سياق العمل ، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من النساء - شبه الاميات والاميات - من الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور ، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي ، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها ، وبالتالي فإن عمل المرأة في المجتمعات العربية يمثل خطوة تقدمية بلا شك تمهيدا لمشاركتها الفعالة في النشاط العام ، السياسي والاجتماعي ، عبر المؤسسات الثقافية والجمعيات والاحزاب في مسيرة النضال الديمقراطي المشترك لتحرير المجتمع من كل اشكال التبعية والتخلف والاستغلال وتجاوزها صوب مجتمع الحرية والديمقراطية والمواطنة والمساواة بين الرجل والمرأة وفق اسس ومفاهيم قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية واخلاقية تمثل روح المجتمع والمستقبل المشترك للمرأة والرجل في مجتمع عربي ديمقراطي.

2012/3/19

يصادف اليوم التاسع من آذار الذكرى السنوية التاسعة والثلاثين لاستشهاد الرفاق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين محمد الأسود (جيفارا غزة) ، كامل العمصي ، عبد الهادي الحايك في مواجهة شرسة مع قوات العدو الصهيوني ، فقد ضرب رفاقنا يوم 1973/3/9 أروع المثل في القيادة والمواجهة والتحدي ليبقوا مشاعل مضيئة على طريق الثورة والثوار .. ووفاء لهم اعتمدت الجبهة الشعبية يوم التاسع من آذار يوماً للشهيد الجبهائي..

رفاق وأصدقاء الحكيم .. وأبو علي مصطفى .. وغسان كنفاني .. ووديع حداد وأحمد سعادات وكل مناضلي الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية وشهداءها وجرحاها وأسراها... أقول ... في حكايا الثورة قصّة ملحمة وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع أبنائكم وأحفادكم .. حكاية لمسيرة سندية ما زالت على قيد حياة القضية والنضال الوطني والقومي والأممي ، رافضة لعصر الانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي والعالمي في هذه المرحلة .. وبإصرارها العنيد عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين، تسهم بدورها الطليعي الثوري في مسيرة النضال التحرري الوطني والقومي الديمقراطي الثوري في إطاره الأممي والإنساني.... اقرؤوها في وجوه وعيون الفقراء، وعلى جبين المستضعفين وثياب اللاجئين في المخيم .. وفي عقول وقلوب كوادير وقواعد الجبهة المتمسكين بوعي بهويتها ... فكراً ماركسياً ومنهجاً علمياً وعلمانياً تقدماً واشتراكياً لا يعرف لون الحياء ... منحازة دوما لمن هم "تحت" كانهياز ناجي لفقراء الأرض وملحها .. تتقن كل لهجات الجماهير المسحوقة وتناضل من أجل تحررها وانعتاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين بكل ألوانه وأشكاله... إن الجبهة الشعبية بما تمثله في اللحظة الراهنة والمستقبل ، وبما تمتلكه من مساحة كبيرة في قلوب وعقول وذاكرة شعبنا ، سنظل قوية بوطنية أعضائها وانتماهم لأمتهم العربية وإخلاصهم والتزامهم بقضايا شعبهم ، وستظل أيضاً ، قوية باستنادها إلى هويتها الفكرية الماركسية ببعديها القومي والإنساني ، وإلى تطلعها وسعيها الدؤوب لبناء حزب متين وموحد الصفوف على مساحة الوطن كله، كما على مساحة المنافي والشتات... هذا الحزب سيتعزز عبر نضالكم أيها الرفاق في المستقبل ، كأداة فعالة لها وزنها وشأنها في نضالنا الوطني التحرري الديمقراطي ، مستندا إلى تأييد الجماهير الشعبية في كل الظروف، وفي كل الأوقات، في المسيرة النضالية لشعبنا العربي الفلسطيني من أجل الحرية والديمقراطية والانتعاق من كل أشكال الظلم الوطني والطبقي في آن واحد ، بما يدفعنا ، وباعتزاز وفخر كبيرين أن نقول بثقة إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين موضع الاحترام والإعجاب والأمل لدى عشرات الآلاف من المناضلين التقدميين الديمقراطيين في بلادنا وفي كل بلداننا العربية ، كما في أوساط اليسار العالمي.

2012/3/19

كل حديث عن التحرر والديمقراطية والمقاومة والتقدم لا يلتزم في الممارسة بالنضال من أجل المساواة الكاملة للمرأة العربية مع الرجل وتحريرها من كافة القيود الاجتماعية ومن كافة أشكال وادوات ومظاهر الاستبداد التي تعاني منها المرأة في بلادنا ، هو حديث منافق او زائف لاعمى ولا قيمة له او تأثير.

2012/3/19

يشيع شعبنا الفلسطيني شهدائه الابطال من مدينتي رفح وغزة...وهو يراكم المزيد من الحقد على العدو الصهيوني والمزيد من الصمود والدعم للمقاومة والمزيد من الاستعداد للتضحية بكل فخر وكبرياء لكنه مملوء بمشاعر الغضب والحزن والاستياء والصبر الاكراهي على استمرار حركتي فتح وحماس في الصراع الفئوي البغيض على السلطة والمصالح على حساب تطلعاته في تحقيق الحد الأدنى من الوحدة الوطنية او ما يسمى بالمصالحة الثنائية...لن ينتظر شعبنا طويلا لان لصبره حدود

2012/3/20

إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار التي طرحت خلال العقود الثلاث الماضية، بعد أن بات الحل المطروح مذاك والقائم على أساس الدولة المستقلة، أسيراً للشروط الأمريكية الإسرائيلية ، وبعد ان تحول النظام العربي إلى حالة -غير مسبقة- من العجز والتخاذل عززت ضعف السلطة الفلسطينية وهبوطها وتخاذلها ومن ثم انقسامها، الذي أدى إلى انقسام الغاية والهدف ، ففي ظل تجزئة الغاية جرى تفكيك أدوات النضال نفسها ، والتخلي عن عناصر القوة والمقاومة والبعد العربي وتكريس الانقسام المؤسساتي والجغرافي بين الضفة والقطاع ، وما جرى من حصيلة أفقدت الواقع الفلسطيني أسلحته المعنوية وعزته بضمور الغاية وغيابها.

إن إعادة تأسيس رؤيتنا للصراع ، وما يشبه إعادة التصميم لركائز قضيتنا الفلسطينية، وإعادة إنتاجها في الواقع الفلسطيني ، بكل مرتكزاته القومية والوطنية في الداخل والمنافي ، إنما يستهدف استعادة روح القضية من برائن الهبوط والانقسام الفلسطيني الداخلي من ناحية واستعادتها من برائن الهزيمة والخضوع العربي الرسمي من ناحية ثانية .

إننا نطرح هذه الرؤية لكي نطلق من جديد حواراً شاملاً بمستويات فكرية وسياسية وتنظيمية إستراتيجية بين كافة قوى اليسار الماركسي العربي والفلسطيني من أجل بلورة بديل تحرري وديمقراطي على المستويين الوطني والقومي ، يقطع مع النهج السائد وأدواته ومصالحه الطبقية ورواء السياسية الهابطة

2012/3/20

على النقيض من اوهام قوى اليمين الفلسطيني والعربي بالنسبة لاستمرار التفاوض العثي مع دولة العدو الصهيوني اومهادنته ..ها هي غزة(سفينة نوح الفلسطينية) تدفن شهداءها وتنهض من جديد ، لتصمد وتقاوم دون ملل او يأس هجوم الصهاينة المتواصل منذ الامس من الجو والبحر والبر... فمع كل عدوان صهيوني تشدد عزيمة وارادة ابناء القطاع ...ومعهم تشدد وتقوى عزيمة وارادة ابناء شعبنا الفلسطيني في الارض المحتلة والضفة والمنافي ...مؤكدين قناعاتهم المعمدة بالدم والتضحيات والالام ، ان الحديث عن السلام مع الدولة الصهيونية ليس الا نوعا من الوهم او نوعا من المراوغة او الاستسلام .. ولا سبيل سوى استمرار النضال والمقاومة بكل اشكالها ... لذلك اخاطب كل وطني بضرورة وعينا للحقيقة او البديهة التالية : ان قيام "إسرائيل" لم يكن تحقيقاً لهدف تحرري ،كما تزعم الحركة الصهيونية ، بل جاء ترجمة عملية بشعة لهدف إمبريالي بحث في إقامة "قلعة محصنة" للإمبريالية في المنطقة العربية لحماية مصالحها في استغلال ثروات الشعوب العربية والإسهام في استمرار تبعية وتخلف المجتمعات العربية ، واحتجاز تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي كضمانة وحيدة لحماية المصالح الإمبريالية ، عبر أنظمة عربية فقدت وعيها الوطني والقومي بعد أن أقدمت على الاعتراف بمشروعية دولة العدو الإسرائيلي ، وهنا بالضبط تتجلى بوضوح الرؤية الموضوعية الثورية للصراع مع العدو الصهيوني وحليفه الإمبريالي ، كصراع عربي من

خلال الانطلاق مجدداً من ضرورة النضال الجماهيري الثوري الديمقراطي القومي التقدمي الذي يعني العلاقة الجدلية والعضوية بين القضية الفلسطينية والثورة الاشتراكية القومية العربية، بمثل ما يعني وحدة البرنامج القومي، التحرري الديمقراطي، الهادف إلى تحقيق نهضة شعوبنا وتقدمها ، الأمر الذي يفرض على كافة قوى اليسار القومي العربي ، التفكير جدياً في إعادة بناء احزابهم وفصائلهم لحياء الفكرة التوحيدية الثورية القومية المترابطة تاريخياً ومصيرياً بالمسألة الفلسطينية، وما يتطلبه ذلك من تأجيج النضال لاسقاط أنظمة الاستغلال والاستبداد والخيانة ، وتفعيل عملية التغيير الوطني الديمقراطي في إطار تجديد المشروع النهضوي القومي المقاوم، لازاحة الوجود الصهيوني والامبريالي من بلادنا ، شرط الانطلاق بداية من رؤية ثورية واقعية جديدة لحركة التحرر القومي باعتبارها ضرورة تاريخية تقتضيها تناقضات المجتمع العربي الحديث وضرورات تطوره المستقبلي.

2012/3/21

ان الوضع الفلسطيني قد وصل إلى أفق أو مأزق مسدود ، وأصبح الحل المطروح على أساس الدولة المستقلة، موضوع في صيرورة التلاشي، فقد بدأ البحث عن "الحل الممكن"، الذي ينطلق من "استحالة" مشروع الدولة الديمقراطية الذي طرح نهاية ستينات القرن العشرين، وقاد إلى تقديم الحل المرحلي كبديل ممكن، حيث لاحظنا أو تابعنا الانتقال من الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التي تضم "الأديان الثلاث"، إلى حل الدولتين (إسرائيل وفلسطين)، والآن العودة إلى الدولة الواحدة لكن انطلاقاً من أنها "ثنائية القومية"، حيث يجري تحويل اليهود إلى "قومية"، بعد أن بات واضحاً أن الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة، كان وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي دمار المقاومة وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتفكك النظام السياسي الفلسطيني ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني الذي يبدو أنه ينقسم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في غزة، إلى جانب صراع الهوية الإسلامية مع الهوية الهابطة في رام الله.

لقد بات واضحاً اليوم -وبصورة جلية- بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين (ربما فقط دون غزة)، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي، وبالتالي يجب أن تتأسس الرؤية لدى أطراف حركة التحرر الوطني الديمقراطي الفلسطينية والعربية عموماً واليساريين الماركسيين منهم خصوصاً انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه .

إن الحوار حول هذه الرؤية يفترض إعادة بناء التصور الماركسي حول المسألة الفلسطينية كمقدمة لإعادة بناء القوى الماركسية، حيث بات من الضروري ان تتقدم للعب دور تغيير، لا أن تبقى ملحقة بقوى أخرى، أو مرتبكة مشلولة وعاجزة عن ان تتقدم مستقلة للعب دور فاعل يسهم في تغيير ميزان القوى في الصراع القائم، فلسطينياً وعربياً، في سياق تطور الصراع ضد الحركة الصهيونية والامبريالية، الأمريكية خصوصاً، في كل العالم . هذا هو المدخل - المقترح - لإعادة بناء الرؤية فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، ومحفزاً لإعادة بناء الحزب او الفصيل الثوري الماركسي . (من مقال مشترك : سلامة كيلا /غازي الصوراني نشر في مجلة الهدف وفي موقع الحوار المتمدن - تموز 2008)

2012/3/21

إن الموقف الوطني الثوري عموماً ،تجاه الصراع العربي الصهيوني ، يجب أن ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها . هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي الثوري، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية أهمية وضوح الرؤية وفرضياتها الأساسية التي تقوم -من وجهة نظرنا - على ما يلي:

أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية العربية ضد السيطرة الإمبريالية الصهيونية، والنظم الكومبرادورية التابعة. وهنا يجب أن يتحدد دور الطبقات الشعبية الفلسطينية في إطار هذه الرؤية/ الإستراتيجية. أن لا حل في فلسطين إلا عبر إنهاء الدولة الصهيونية في إطار الصراع العربي العام. وأن البديل هو دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية في الإطار العربي.

إعادة بناء العلاقة مع الطبقات الشعبية الفلسطينية في كل مناطق تواجدها انطلاقاً من هذه الأسس، وتوحيد نشاطها من أجل النهوض بكل اشكال النضال السياسي والكفاحي والجماهيري من جديد، وفق هذه الرؤية.

2012/3/22

فصائل واحزاب اليسار الفلسطيني في مجابهتها للعدو الصهيوني والهيمنة الامبريالية - تقف اليوم أمام عملية استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ولا ميدانا للمزايدات ، انها تحدي المستقبل الذي يفرض عليها ثورة في الوعي ، وثورة في تفعيل وتطوير حياتها السياسية والفكرية والتنظيمية للخروج من أزمتها الراهنة صوب النهوض السياسي والفكري والتنظيمي الديمقراطي ، وتطبيق شعار المقاومة المسلحة والجماهيرية وكافة اشكال النضال ضد الاحتلال في قطاع غزة عموماً وفي الضفة الغربية خصوصاً بصورة منهجية وهادفة ، باعتبارها ساحة الصراع السياسي الرئيسية اليوم •• على أية حال ، إن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب ، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية ، الأمر الذي يستدعي المراجعة النقدية للتجربة السابقة وتغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتيجيات جديدة ، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية ، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني وقومي ماركسي كنقطة انطلاق صوب التغيير المنشود ، وتشكل في نفس الوقت جزءاً لا يتجزأ من الإطار الأممي المناهض للإمبريالية والصهيونية والرجعية ، كتلة تاريخية تبدأ أنويتها في كل بلد عربي على حدة برؤية تحريرية وتقدمية ، وطنية وديمقراطية، تقوم على الالتزام السياسي والتنظيمي والمعرفي والأخلاقي بالمصالح والاهداف الوطنية والقومية الكبرى وافكارها التوحيدية ، وبمصالح وأهداف العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين ، بحيث تضم هذه الكتلة ، كافة القوى اليسارية الماركسية والمتفقين والمناضلين من أجل تحقيق مهام الثورة الوطنية/ القومية التحريرية الديمقراطية واستعادة بناء ونشر الفكر القومي النهضوي الديمقراطي العربي ، بما في ذلك هدف تفكيك وإزالة الدولة الصهيونية ، وإقامة فلسطين الديمقراطية العلمانية التي ستشكل إطاراً موضوعياً لحل المسألة اليهودية بعيداً عن كل أشكال التعصب أو العنصرية .

• انني أطرح هذه الرؤية لكي أطلق من جديد حواراً شاملاً بمستويات فكرية وسياسية وتنظيمية إستراتيجية بين كافة قوى اليسار الماركسي العربي والفلسطيني، من أجل بلورة بديل تحرري وديمقراطي على المستويين الوطني والقومي ، بديلاً لكل أنظمة الاستغلال والاستبداد ، وبديلاً عن النهج اليميني بشقيه ، الليبرالي ومشهد الاسلام السياسي السائد وأدواته ومصالحه الطبقية ورواه السياسية والاجتماعية الهابطة.

2012/3/22

فيما يستمر العدوان الصهيوني على غزة ، وينتشر الدمار والرعب ورائحة الموت والدم في شوارعها ، تستمر غزة عنيده في اصرارها على رفع راية هويتها الوطنية بيد ، وسلاح الصمود والمجاهدة والتحدى باليد الاخرى .. ثم تلتقط انفاسها فقط لكي تدفن شهدائها وتنهض من جديد مملوءة بروح الحقد على الصهاينة والامريكان وحكام العرب .. ولا غرابة في ذلك فهي سفينة نوح الفلسطينية ، لكن غزة عاتبه وحزينه من وعلى الفصائل والحزاب والمتقنين وما يسمى بالمستقلين وعلى كافة الحركات السياسية بمختلف اطرافها من اليمين والوسط واليسار .. وتسألهم جميعاً .. ايها الفصائل : يا من توافقتم في القاهرة والدوحة على شعار "المقاومة الشعبية" .. ما الذي تنتظرونه لكي تطبقوا شعاركم هذا في مخيمات ومدن وقرى الضفة الغربية وفي مخيمات سوريا وفي مخيمات لبنان والاردن ؟ اين هي المظاهرات الشعبية في هذه التجمعات للتضامن مع اخوتكم في غزة الجريحة ... اين هي احتجاجاتكم واعتصاماتكم وتنديداتكم ؟.. ام انكم تنتظرون الجمعة لكي تؤدوا صلاة الغائب على غزة ؟ يبدو واضحاً ان عزلتكم عن جماهيركم في الضفة ومخيمات الشتات باتت فجوتها على درجة من الاتساع تحول دون ممارسة شعار "المقاومة الشعبية" او كما اسميه اضعف الايمان إن لم يكن -هذا الشعار- مؤشراً على مزيد من هبوطكم وتراجعكم وفقدانكم لمصداقيتكم

2012/3/23

ان طبيعة الصراع مع دولة العدو الصهيوني ، تتخطى السياسات القاصرة وما يحكمها من ممارسات سياسية وفكرية باهتة وارتجالية إلى رؤية سياسية شاملة تقرأ لوحة الصراع جيداً وتدير العملية بصورة واعية على أساس مبدأ التريكم والاستمرارية والتكامل وتفعيل كامل الطاقات الكامنة.

وبهذا المعنى، يغدو الصراع حتى ولو كان عنوانه تحرير فلسطين، صراعاً من أجل تحرير الأمة العربية، وتأمين شروط وعناصر نهوضها المادية والثقافية، وبما أن نتائج الصراع التاريخي تتقرر في ضوء قدرة كل طرف على تركيز وتركيم مكونات القوة الشاملة، لإحداث الإزاحات الملئمة في ميزان القوى، فإنه يغدو بحكم البديهة العلمية اعتبار عامل الحسم في الصراع هو العامل الداخلي، إذ أن هذه العملية التاريخية ببعديها الوطني - التحرري، والاجتماعي - النهضوي، هي عملية واحدة تجري في ذات الوقت، ويستحيل عملياً فصل أحد البعدين عن الآخر. وعند تناولنا للوضع الفلسطيني ، نقول : لقد تجلى الاختلال التراكمي في موازين القوى، فلسطينياً على شكل أزمة بنيوية شاملة تضرب في كل اتجاه. وهكذا وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة نفسها، وعلى نحو مفاجئ، وجهاً لوجه أمام أزمة بنيوية طاحنة، رغم وضوح مقدمات الأزمة ومظاهرها الأولية. عبرت الأزمة عن ذاتها عملياً في حقائق أساسية هي..:

استسلام القيادة الفلسطينية الرسمية التي ربطت خياراتها السياسية بالمشروع الأمريكي - الإسرائيلي ودخلت المفاوضات السياسية بروح وعقلية الهزيمة، وهاهي حركة حماس تتقاطع بمساحة واسعة مع سياسات سلطة الحكم الاداري الذاتي و م.ت.ف. الهابطة.

أزمة قوى المعارضة، اليسارية خصوصا ، التي لم تتمكن من كبح اندفاع القيادة الفلسطينية الرسمية، او ثنائية فتح وحماس ومصالحهما الفئوية ، كما لم تستطع بناء ذاتها على أساس رؤية جديدة تشمل أدائها الفكري والسياسي والتنظيمي ارتباطاً بتحولات الصراع.

ما تقدم، "يفرض استحقاق البديل الوطني التحرري الديمقراطي الثوري وشروط قيامه بصورة عاجلة اعتمادا على جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين ، نقول بصورة عاجلة، حيث إننا أمام لوحة تحكمها تناقضات الصراع التاريخية والراهنة التي نثق دون مكابرة ان المستقبل لشعبنا ولشعبونا العربية وليس لدولة العدو الاسرائيلي التي يرتهن استمرار وجودها باستمرار تبعية وتخلف وضعف واحتجاز تطور مجتمعاتنا.

2012/3/23

طبقات غير متبلورة وانقسام في الهوية

عمار ديوب-دمشق

نادرة هي الكتب المصاغة بمنهجية ماركسية هذه الأيام، وهذا بعكس الرواج السائد في سبعينيات القرن الماضي . كتاب غازي الصوراني (التحولات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة)، من هذه الكتب النادرة والتي تظهر فيها هذه المنهجية ولكن بصورة نقدية، ولطالما تميّز عمل الرجل بها ، فهو لا يتمسك بتنظير ماركسي أوربي أو سوفيتي، بل يحاول وقعة الماركسية في الشروط العربية والفلسطينية .ففي الصفحة الأولى يشير إلى " الالتباس المنهجي حول مفهوم التحولات الاجتماعية. ويبين كيف أن البنية الاجتماعية الفلسطينية هي بنية متعددة، علاوة على تخلفها وتبعيتها" وبالتالي، ليس هناك من بنية مستقلة في لحظة نشوئها أو صيرورتها، بل هي خاضعة لنظام إمبريالي عالمي يُحكم ضبطها في وضعية كولونيالية، مع استعمار استيطاني، شتّت أفراد هذه البنية في مختلف أرجاء الأرض ويقاع المعمور، ومنع تشكّل دولتها المستقلة، الأمر الذي دمر كل مرتكزات البنية العامة، شعباً ودولةً وجغرافية، باعتبارها من أهم الأسس لبناء الدولة، فأصبح من غير الممكن تشكيل الدولة الفلسطينية .غازي الصوراني، يحاول فهم بنية الضفة الغربية وغزة وفقاً لركيزتين، رغم ما اشرنا إليه، وهما : التوزيع الديموغرافي والطبقات الاجتماعية، دمجاً منهجيات علم الاجتماع والماركسية معاً، رغم أنّه يتحفظ على مفهوم الطبقات؛ ففي البلاد المتخلفة ومنها فلسطين تحت الاحتلال، لا طبقات ناجزة، ولا تعبيرات سياسية ونقابية واضحة ومتمايزة عنها، وكل ما هناك نخب مهيمنة، غاية في الرثاثة فكرياً ومشروعاً وممارسةً، ولكنه يقرّ بضرورة استخدامها- مفهوم الطبقات- مجازياً لفهم المتغيرات والتحولات التي حدثت في الضفة وغزة. وفي هذا يشير إلى أن الوضع الفلسطيني تراجع بدءاً من اتفاقيات أوسلو ولاحقاً مع 14 حزيران 2007 وإستيلاء حماس على غزة، ويضيف " أن كلا من حركتي فتح وحماس تقدم للشعب الفلسطيني، أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني" ويستنتج" أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة

أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48 ص14. هذا الاستنتاج، يعني أن حركات التحرر الوطني و"الإسلامي" حركات تشوبها الكثير من الأسئلة، عن مقدار وطنيتها وتقدميتها وعدم تمسكها بنظام قانوني يحاسب الجميع، وفي هذا غالت حركات التحرر العربية وغلت بالكثير من التشوهات، التي توضح، مقدار هشاشتها وعدم تمثلها قيم التنوير والحدثة أو حتى القيم الثورية بما هي قيم تغيير جذري للمتجمع المتخلف والمتأخر والمستعمر، وهو ما يفسر جزئياً سبب إخفاقها وتقدم التيارات الظلامية. الكاتب، لا يستند إلى الأيديولوجية والنصوص المحفوظة، ويبتعد كثيراً عن تسييس بحثه، ولا يتقرب من سلطتي الأمر الواقع، الذي يقول: إنهما واقعتان تحت الاحتلال، ويكفيهما مزايدات عن وطنيات افتراضية، لا مكان لهما، في الممارسات، حيث الاستبداد والتضييق على الحريات والتكيف والانسجام مع المرجعية الإسرائيلية في منع تشكّل دولة فلسطينية! الأسوأ في كل تاريخ النضال الفلسطيني، أنه وحينما صار لدى الفلسطينيين مشروع دولة، انقسموا إلى دولتين: واحدة إسلامية في غزة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، والثانية وطنية سلطوية وتربط الجميع بحزام المفاوضات باعتبارها صك النجاة من الهلاك وباعتبارها الحل الوحيد. انتبهوا هنا، لكلمة وحيد. فسابقاً كان الحل الوحيد يقال عن أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد ولم تشذ حركة سياسية فلسطينية عن القول بأنها هي الحل الوحيد، وإذ بنا نصل لحل وحيد فعلاً: فحماس تتكلم عن حل إسلامي وتقمع الفلسطينيين في غزة وأبو مازن يمارس نفس الفعل في الضفة. وبالتالي لا يعد الحل الوحيد سوى فكرة وهمية وأيديولوجيا محضة! وليست هاتان السلطتان سوى تعبير عن أوضاع فلسطينية وعربية غاية في التدهور ومفتقدة لأية إستراتيجية مستقبلية! والقادم أسوأ، إن تسلمت حركة الإخوان المسلمين النظام المصري، وحينها ستكون أمانة غزة امتداداً للدولة الإسلامية، وطبعاً سيكون الجميع برعاية القوى المهيمنة على العالم، حيث يشير الصوراني لفكرة ذكية، أن برنامج حركات الإسلام السياسي، ينطلق من اقتصاد السوق والريخ، وفي هذا تلتقي مع النظام الرأسمالي، وهي ليست ضده، بل تعبير ظلامي عنه؛ فإيا له من حل وحيد؟ يدعم الفكرة السابقة باستنتاج، كنّا نرفضه لأمدٍ قريب ونؤكد بعقلية سحرية على أهمية الانتفاضة دون شروط أو تقييدات، فيقول "بعض ممارسات الانتفاضة الثانية قد جلبت الكارثة، ولو بالمعنى الجزئي، على الصعيدين المجتمعي الداخلي والسياسي العام" ص15 والكارثة هنا ليست في تقدم حركة حماس، بل في تدميرها للهوية الوطنية الفلسطينية وتفكيكها إلى هويتين متضادتين بالطلق، كما أشرنا، ولذلك يؤكد على "مبدأ فصل الدين عن الدولة، الذي يعني الاستمرار في تأكيد احترام الدين والمشاريع الدينية وكافة الجوانب الإيمانية العديدة في تراثنا العربي الإسلامي" ص15 وقد يكون أسوأ ما في الانتفاضة الثانية 2000 إبعادها المرأة عن ساحة النضال، وأسلمتها وتسليحها، وبالتالي عدم وجود إستراتيجية لها بعكس الانتفاضة الأولى 1987 التي لم يكن ممكناً السيطرة الإسرائيلية عليها، إلا عبر اتفاقيات بين منظمة التحرير وإسرائيل، لم تستطع منظمة التحرير ولا سيما حركة فتح توظيفها، بما يخدم بالفعل، تشكيل دولة في أراضي ال67، وأدت الاتفاقيات، إلى إنهاء الانتفاضة بعقد صفقة اتفاقية أوسلو، التي أدّى عدم تنفيذها إلى صعود حماس والانتفاضة الثانية؟ في الكتاب المعروض والمنقود، يشير غازي، إلى أن التشكيلة الفلسطينية" لا تزال مشتملة على علاقات إنتاج اجتماعية وقبل رأسمالية" وفيها رابطة العائلة "الحمولة" سائدة حتى في القطاعات الاقتصادية، وحركتي فتح وحماس لم تقطعا معها، بل وظفتها في خدمة سلطتهما، وبالمقابل من أية تعبيرات حديثة ليبرالية أو يسارية أو وطنية عامة، ويستنتج هنا، وهو موضوع إشكالي، أننا "لا نجد دلائل كافية تؤكد هيمنة المستوى الإيديولوجي والسياسي الرأسمالي، فليس ثمة ممارسات سياسية وأيديولوجية واضحة، وتعكس رؤية وأفكار الطبقة الرأسمالية، وهذه المشكلة تمتد لتشمل بقية الطبقات الأساسية" ص15 وهو ما يؤدي إلى تمايز وهيمنة رموز مالية أو رأسمالية وبعض رموز ال NGOS في الحقل السياسي

الاقتصادي للسلطة. هذا الاستنتاج لا ينطبق على الضفة وغزة، بل هو حالة شائعة في العالم العربي، من مصر وحتى العراق والمغرب، وجميع البلاد العربية، فيها ذات المشكلة، وبالتالي يجب التدقيق في التكوين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتشابك التأخر والتخلف فيه، والحادثة المشوهة والدين السياسي، والأنظمة العربية الرثة والمشاريع الامبريالية، بعيداً عن منهجيات النسخ واللصق؛ الشائعة جداً في عالمنا العربي، ومن كل التيارات الفكرية، بما فيها التيار الديني، الذي يبدو من أكثرها تطبيقاً لها عبر القياس الفقهي، وفتاوى القرون المندثرة، التي لا تمت لعصرنا بصلة، رغم أنه يستدعيها في وجه منه؟! منذ قيام السلطة 1994 جرت تحولات كثيرة في المجتمع الفلسطيني، أدت إلى تفتيته، وتشظيه، وزرعت فيه قيم انتهازية واستهلاكية ومناهضة للوطنية، أنتجت تلك السلطة، وحركة حماس غطت عليها في مرحلة الشراكة بينهما في السلطة، ولاحقاً صارت هي السلطة وعززت ذات القيم وأسلمتها، رغم أنها صعدت على أكتاف أخطائها "السلطة". حماس وفتح إذن شريكتان في ذلك التشظي، الذي أخذ أشكال عدة، ومنها: تراجع ظاهرة المجتمع السياسي المدني الذي انتشر إبان الانتفاضة الأولى، ونشأت نخب طبقية بيروقراطية-كمبرادوية، مرتبطة بالمشروع الأمريكي الصهيوني، والأنكى أن الاحتلال بقي، واشتد التمايز الطبقي متزامناً مع حالة عدم تبلور طبقي، وبالتالي سهولة إلحاق الفئات الاجتماعية بسلطتي الأمر الواقع، عدا عن تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة، وجرى تفكيك "الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني" وسادت سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على قضايا الأجل القصير، وأصبح المجتمع ولا سيما في غزة، محكوم بالصراع والاستبداد والخوف والتعصب الديني اللاعقلاني، وبالمصالح وبالثرورات الشخصية على قاعدة أن السلطة هي مصدر الثروة وليست مصدراً للنظام والقانون والعدالة، وتزايدت الولاءات الشخصية والعشائرية والاستزلام، حتى أن الانقسام وصل إلى التربية والتعليم، فالمناهج في الضفة توضع مراعيةً الشروط الدولية، وفي غزة وفق المنطق الأصولي الغيبي!! وإذ يشير غازي إلى إزاحة رموز الفساد من غزة بعد 2007 فإنه يؤكد أن حكومة حماس فرضت نوعاً من الانضباط على سكان غزة وأن أجهزتها تمارس الاعتقال وكبت الحريات والآراء وتعبئ الشعب ضد اليساريين والعلمانيين، وتسميهم "الملحدين" ولدى حماس ممارسات في البذخ وشراء الشقق والأراضي والسيارات ويتم توظيف المرافقين لكبار قياداتها، وهذا يتزامن مع بؤس وبطالة وإفقار كبيرين، أدى إلى تأسيس التنظيمات السلفية العدمية المتطرفة التي كفرت حركة حماس ذاتها، وكل من يتحدث عن الديمقراطية والتعددية أو تطبيق القوانين الوضعية "ليستنتج غازي" أن النتيجة الحتمية لهذا المسار في غزة تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة" ص 107 وكل هذا في منطقة تدعي السلطة المسيطرة عليها، أنها حركة مقاومة، وتناهض سلطة الضفة الغربية؟! هذه المؤشرات تقود إلى تحديد الطبيعة الطبقية للسلطة، بأنها سلطة كمبرادورية وبيروقراطية، تستثمر السلطة لصالح مشاريعها الفئوية، وبتحالفات طبقية من نخب اقتصادية متعددة النشاطات تختلف في غزة عن الضفة، وبالتالي، وفلسطينياً، تلقت فتح مع حماس، لتعيدا السيرة السيئة للنظام العربي، الذي برمته حول السلطة إلى مصدر الثروة، قاضياً على مشاريع التنمية وتحرير الأرض وبناء دولة المواطنة والقانون، ومنعشاً كل الحركات ما قبل الحديثة، والتي أصبحت مسببة باسم الدين أو القبيلة أو الإثنية، فهل يخلو بلد عربي من السودان إلى اليمن إلى الجزائر فلبنان والعراق، وبالتأكيد غزة الحمساوية، من حركات من هذا القبيل. الانقسام الذي تم في 14 حزيران 2007، خلق مجتمعين فلسطينيين، وفي كل دولة أو أمانة، ونخب اقتصادية وسياسية متميزة، ويقول غازي في هذا "يتميز وضعنا الفلسطيني بالتخلف وإعادة إنتاج التخلف المتراكم والمتجدد، إلى جانب الركود أو البطء الشديد في مسار نموه" ص 112. غازي الصوراني

باعتباره المنظر الأبرز في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فإن طريق الحل للإشكال الفلسطيني لديه، لا يتم بمصالحات عربية، ولا بالتفاوض مع الاحتلال الإسرائيلي ولا بأسلمة القضية، ففي ذلك مقتلها، بل يتم بوضع إستراتيجية وطنية لكل القضية الفلسطينية، ويتحمل اليسار الفلسطيني والعربي المسؤولية عن تحقيقها، واستنهاض المجتمع العربي. فاليسار ليس يساراً إن تحالف مع سلطة تمارس التفاوض ولا تضع في خياراتها سواه أو تكون فاسدة أو تستبد بالناس أو تؤسلمهم، وبالرغم من هذا الاعتقاد "اليساري"، الذي يصوره باعتباره الحل الوحيد، فإنه يعود ليؤكد، على أن " الواقع الاجتماعي الفلسطيني مملوء بالتعقيدات النظرية إلى جانب التعقيدات في مكوناته، أو خارطته الطبقيّة" ص122 وبالتالي، من الوهم المطلق وضع سيناريو واحد قابل للحل. ورغم ما ننتقده هنا، فإن غازي الصوراني يؤكد على قضية صحيحة وهي: إن القضية الفلسطينية وتعقيداتها، لا تحلّ فلسطينياً بل عربياً، فالمشروع الصهيوني، مشروع إمبريالي، وهو ضد العالم العربي برمته، و لا بد من العودة مجدداً إلى قومية القضية، والابتعاد عن قطرنيتها، ففي هذا يمكن البدء بطريق الحل لهذه القضية المعقدة، عدا عن أن مصارعة الأنظمة العربية هي مصارعة النظام الإمبريالي العالمي، وبالتالي، عدم الاكتفاء بالتنديد بالاحتلال الصهيوني وكأن البلاد العربية بدون مشاكل، وبعيدة عن أشكال من السيطرة الإمبريالية عليها، وفي هذا لا بد من التخلص من عقلية الهروب نحو فلسطين واعتبارها هي فقط قضية العرب؛ فقضية العرب خارج فلسطين تكمن في تغيير أنظمتهم نحو أنظمة علمانية ديمقراطية، وفي هذا خدمة كبيرة للنضال الفلسطيني، ومناهضة فعلية للنظام الإمبريالي، الذي منه إسرائيل "إمبريالية صغرى" في المنطقة، وهي تؤسس لمرحلة جديدة من التداخل بين القومي والقطري، وعدم تغليب الأول على الثاني ولا الثاني على الأول. غير ذلك واستمرار الوضع على ما هو عليه، من سلط تعزز سيطرتها ويسار انتهازي وتشابك بين الوطني والديني والقومي، سيؤدي فقط إلى تعميق مشكلات التخلف والتأخر والدوران في الاستنقاع، الذي لن يوصل الفلسطينيين سوى إلى شعب بدون قضية وأرض وشعب تحت الاحتلال بشكل كامل، وربما سيخرج العرب بأكملهم من خارج التاريخ، وفي هذا المقدمات متوفرة؟. !غني عن القول، إن هذا الكتاب قيم، وربما من أندر ما قرأت عن مآلات الوضع الفلسطيني في غزة والضفة لجهة نقد الحركتين المسيطرتين هناك، عدا عن تضمنه رؤية يسارية علمانية، عز نظيرها، في يسار عربي، لا يزال لا يعرف بأي قدم يدخل إلى الواقع العربي؟ !

2012/3/24

من الضروري ان ندرك أن كلمة الجماهير فضفاضة غير محددة المعالم ، لذلك يطرح علينا أولاً وأخيراً تحديد نوعية الجماهير التي يعمل المثقف الثوري أو العضوي على تفعيل أهداف ومبادئ الحزب الثوري في صفوفها، فنحن في مجتمع كالمجتمع الفلسطيني محكوم بقوة الاحتلال الصهيوني وأنظمتهم وقوانينه الإكراهية العنصرية من جهة ومحكوم أيضاً بنظام سياسي مشوه ومفكك ومنقسم ومتصارع على السلطة والمصالح - بين حركتي فتح وحماس - تختلط فيه أنماط التخلف العشائري/القبلي والعلاقات الرأسمالية التابعة والمشوه ذات الطابع البيروقراطي والكومبرادوري والطفيلي من جهة ثانية، مجتمع تتجاور فيه -كوجود ملموس- الفئات والشرائح الاجتماعية الكادحة والفقيرة من العمال والفلاحين والشرائح الفقيرة من البورجوازية الصغيرة التي تخضع جميعها ليس فقط للممارسات العدوانية الصهيونية بل أيضاً لمظاهر المعاناة والفقر والبطالة الناجمة عن الحصار الصهيوني من ناحية وعن الاستغلال الطبقي من ناحية ثانية، الأمر الذي يفرض على الحزب أو الفصيل اليساري الثوري القيام بكل واجباته الاخلاقية والثورية اتجاه هذه الجماهير الكادحة عبر فضح ومحاسبة كل رموز الفساد، وعبر تفعيل دور الحزب / الفصيل في أوساط العمال و

الفلاحين الفقراء، و المعدمين، و العاطلين ، و أشباه العاطلين والتلاميذ و الطلبة ، و كل الكادحين والمضطهدين . فهذه الجماهير هي اداة العملية الثورية التحررية وهدفها ، وهي وحدها التي لها المصلحة في التغيير الديمقراطي لمجتمعنا، ويبقى التساؤل : من يقود الجماهير الكادحة نحو الهدف الاستراتيجي؟ والجواب : الحزب الماركسي الثوري باعتباره السلاح الأمضى والوحيد الذي يوفر عناصر الوعي الفكري والتنظيمي والسياسي وقوة الانتماء والالتزام بالنظرية والممارسة ، فالوعي والاقتناع بصحة المبادئ والأفكار ، هما صمام الأمان لممارسة التفكير النقدي الموضوعي للارتقاء بالحزب والخروج من ازماته وتطهيره من كافة العناصر الانتهازية والشللية التكتلية الضارة التي يستحيل انتشارها في صفوف الحزب او الفصل اذا ما تم انضاج الوعي الثوري بصورة ديمقراطية بين جميع اعضائه، اذ ان غياب الوعي الثوري وغياب الاخلاق هما أحد اهم الاسباب التي توفر الفرص للانتهازيين والمرتدين ومراكز القوى الشللية لتأزيم الحزب وحرفه عن مبادئه واهدافه ..وهنا بالضبط تتجلى اهمية مبادرة كل رقيقة ورفيق - بصورة ذاتية وبحس عال بالمسئولية تجاه الوطن والحزب- لتعميق وعيهم بالنظرية وبالواقع المعاش من حولهم بما يضمن تعزيز قوة الحزب او الفصل وانتشاره وتوسعه في صفوف الجماهير الشعبية بما يمكنه من مواجهة العدو الوطني /القومي ومواجهة أنظمة الاستغلال والاستبداد والظلم وأدواتها ، عبر نضاله السياسي والكفاحي والطبقي الديمقراطي كشرط وحيد لضمان حركة صعوده وتقدمه من ناحية، وتوفير سبل التوسع والتجديد والبناء وتعبئة الطاقات الجماهيرية وقيادتها من ناحية ثانية ارتباطاً بما يجسده الحزب الثوري من قيم واخلاق ومبادئ واهداف تحررية وديمقراطية نبيلة...ثورية وانسانية.

2012/3/24

مناسبة مرور 129 عام على رحيل الفيلسوف كارل ماركس

في مثل هذا اليوم 14/مارس/ 1883 توفي كارل ماركس الذي يعتبر أول مفكر "أوروبي" كتب نظرية عن العالم الحديث، تستوعب القيم المعبرة عن الحداثة الأوروبية، ممثلة في الفلسفة الكلاسيكية الألمانية في أوجها مع كانط وهيجل، وفي علم الاقتصاد الإنجليزي مع آدام سميث ودافيد ريكاردو، وفي التجربة الديمقراطية كما تجلت في الثورة الفرنسية. لقد كانت فلسفته - وما زالت - بمثابة قذيفة مرعبة ضد "المجتمع البرجوازي"، تشتغل بواسطة سلسلة من المفاهيم المبتكرة، صيغت بلغة خاصة، فقد أقامت الماركسية البرهان العلمي على أن الحل المادي لكافة مشكلات الحياة الاجتماعية ، إنما ينبع من الحل المادي لمسألة علاقة الوجود الاجتماعي ، بالوعي الاجتماعي الذي بدوره يمارس تأثيراً عكسياً على الوجود الاجتماعي.

لكن على الرغم من أن الماركسية حققت إنجازات ضخمة في الماضي ، إلا أن تواصل العملية التطورية التجديدية المرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة ، مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لسيرورة الماركسية واستعادة دورها وتأثيرها في المرحلة الراهنة والمستقبل ، خاصة في مشهد الانتفاضة أو الحالة الثورية العربية الراهنة الذي يتوجب أن يكون حافزاً لكل قوى اليسار الماركسي العربي، لتكثيف النضال في آن واحد ، ضد كل من أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف من جهة وضد التحالف الامبريالي الصهيوني من جهة ثانية، عبر منهجية ورؤية تنبثق من الوعي بكل جوانب المسار التطوري الحديث والمتجدد للماركسية من ناحية ، وتلتأم تماماً مع

مقتضيات ومتطلبات الواقع الاجتماعي العربي المعاش من ناحية ثانية، وهذا يعني أن تتأى بنفسها بعيداً عن كل مظاهر الجمود الفكري أو المذهبي ، إلى جانب تلافي أخطاء وخطايا التجربة الاشتراكية المنهارة ، خاصة مظاهر عبادة الفرد والبيروقراطية المقيتة وانعدام الحوار الديمقراطي الداخلي في أوضاعها الداخلية.....يقول فواز الطرابلسي: لست أدري كم مرة أعلنت فيها وفاة الماركسية وأقيمت المآتم. لكنني أعرف أنه في كل مرة، يتبين أن الجثة في صحة جيدة وأن المرحومة قامت من بين الأموات قبل اليوم الثالث. وأعرف أن آخر مرة أشهر فيها حفارو القبور معاولهم والرفوش كانت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. صورة كارل ماركس الأثرية عن الشيوعية هي حيوان الخلد. يختفي ليعود إلى الظهور في الأوقات والأماكن غير المتوقعة. تنطبق الصورة أيضاً على النظرية التي أنتجها الفيلسوف الألماني الملتحي الذي لقبه أهله بـ«العربي» بسبب سمرة بشرته. مثل الخلد، غارت الماركسية في تلك السنوات وأخذت تحفر السرايب ببطء تحت الأرض. وفي أقل من عقد من الزمن، عادت للظهور أقل في ثلاث أمكنة مفاجئة. وبينما كان الناس يطمرون الجثة في أوروبا، ظهر الكائن الحي في أميركا الجنوبية، ووصل عدد من الحركات اليسارية والشعبوية المتأثرة بالماركسية إلى السلطة في البرازيل وفنزويلا وبوليفيا والباراغواي عن طريق الانتخابات النيابية، ومن خلال حركات اجتماعية منظمة وفعالة تضم ملايين من البشر. يمكن تسمية تلك العودة عودة لجثة أخرى ساد الظن أنها قد دفنت وانتهى أمرها بعد اكتشاف بقاياها في مطار بوليفي. هي عودة تشي غيفارا من بين الأموات.

ان نعلن راهنية الفكر الماركسي (منذ ماركس حتى اليوم) معناه - كما يقول الفيلسوف سيريل سميث -التدليل على قدرة الماركسية كمنهجية وكروية على المحاولة لتقديم اجوبة على الاشكاليات التي يطرحها الراهن. ومتى تبدت لنا هذه القدرة حتى امكنا التكلم عن راهنية النتائج الماركسي.....والسؤال ..اين يمكن استشفاف راهنية الفكر الماركسي؟يمكن القول ان الماركسية في كل مكان وفي اللامكان؛ في تملك جدلي شمولي للواقع، يقتحم الفكر الماركسي اراضي الاقتصاد والسياسية والايديولوجيا، يربط في رباط لا تنفصم عراه هذه الاراضي المقتحمة، يحاور البنى الاجتماعية القائمة، يسافر من النظرية الى الممارسة اليومية وبالعكس، يدخل الى جذور الواقع وما ينتجه مادياً وفكرياً، ويصنع من ذلك كله شبكة معرفية نضالية تتوج بمقولة "الانسان اثنان رأسمال."

تاريخ حياة كارل ماركس

5مايو 1818: ولد كارل ماركس في ترير بالمانيا لاب محامي هو هانيرش ماركس

15اكتوبر 1835: بدا ماركس بدراسة علم الحقوق في جامعة بون، ثم انتقل الى جامعة برلين في عام 1836 اذار 1841: انتهى ماركس من رسالة الدكتوراه حول "الفرق بين فلسفة الطبيعة الديمقراطي وبيقور" نيسان/ ابريل 1842: يبدأ ماركس العمل في صحيفة "راينيشيه تسايتونج"، ثم اصبح رئيسا لتحريرها في اكتوبر من نفس العام.

نوفمبر 1842: يلتقي ماركس لأول مرة مع رفيقه انجلز اثناء زيارة انجلز للصحيفة التي يعمل فيها ماركس .

19يونيو 1843: ماركس يتزوج من جيني فون فستفالن

- اكتوبر 1843: ينتقل ماركس الى باريس ويتولى مسؤولية اصدار مجلة الحوليات الالمانية الفرنسية .
- حزيران 1844: انتفاضة عمال النسيج في شليزيا واثرها على تفكيره .
- 3 فبراير 1845: ماركس ينتقل الى بروكسيل بعد طرده من باريس مع عائلته ويعيش مع انجلز .
- نهاية فبراير 1845: يصدر مع انجلز كتاب العائلة المقدسة .
- يوليو 1845: يسافر ماركس وانجلز الى لندن ومانشستر بغرض الدراسة والبحث .
- بداية عام 1846: ماركس وانجلز يؤسسان في بروكسيل اول لجنة شيوعية .
- مايو 1846: ينهي ماركس وانجلز -بحثهما الهام "الايدلوجية الالمانية" .
- ابريل 1847: اضرابات وانتفاضات في المانيا بسبب الازعاج الاقتصادية المتردية
- اول حزيران 1847: عقد مؤتمر لعصبة الشيوعيين .
- يوليو 1847: يصدر ماركس مؤلفه الهام "بؤس الفلسفة" رداً على كتاب فلسفة البؤس ومؤلفه برودون .
- اغسطس 1847: يشكل ماركس اول خلية وفرع لعصبة الشيوعيين في بروكسيل .
- نوفمبر 1848: ينتخب ماركس نائباً لرئيس رابطة الديمقراطيين في بروكسيل .
- ديسمبر 1848: يعقد المؤتمر الثاني لعصبة الشيوعيين في لندن .
- 24 فبراير 1848: صدور البيان الشيوعي، برنامج عصبة الشيوعيين في لندن .
- 4 مارس 1848: يطرد من بروكسيل مع عائلته ويقوم في باريس .
- 11 مارس 1848: تشكيل اللجنة المركزية لعصبة الشيوعيين في باريس برئاسة ماركس .
- فبراير 1849: محاكمات ضد ماركس بسبب مقالاته الصحفية .
- 26 اغسطس 1849: يطرد من باريس مع عائلته ويغادر الى لندن .
- اواخر اغسطس 1849: اعادة تشكيل اللجنة المركزية لعصبة الشيوعيين في لندن برئاسة ماركس .
- 16 نوفمبر 1850: وفاة ابنه غويدو
- 28 مارس 1851: ولادة ابنته فرانسيكا، ثم وفاتها في نيسان 1852 .
- 19 مايو 1852: يصدر مؤلفه "الثامن عشر من بروميد لويس بوناپرت" في نيويورك .
- 4/10/1852: محاكمة المعتقلين من اعضاء عصبة الشيوعيين في كولن .
- يناير 1853:
- يصدر ماركس مؤلفه "كشف القناع عن محاكمة الشيوعيين في كولن" وقد صادرت الشرطة كل النسخ المطبوعة تقريباً .
- مايو 1859: ماركس وانجلز سيشاركمان في تحرير صحيفة الشعب في لندن .
- 11 يوليو 1859: صدور مؤلفه الهام "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" في برلين .
- يناير 1863: انتفاضة في مملكة بولونيا ضد القيصير ويعلن ماركس دعمه ومساندته باسم الرابطة الشيوعية .
- 28/9/1864: اجتماع التأسيس لاتحاد العمال العالمي في لندن وانتخابه عضواً في القيادة .
- عامي 1864 - 1865: يعمل ماركس وانجلز في تحرير جريدة "الاشتراكي الاقتصادي" .
- ابريل 1867: يصدر مخطوطه الاول من الجزء الاول من راس المال، ويطلع في سبتمبر .
- عام 1867: ماركس ينظم حملة لمساندة حركة التحرر الوطني في ايرلندا .

2 أكتوبر 1869:

يعمل مع انجلز في تحرير صحيفة "الحكومة الشعبية" الناطقة بلسان حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الالمانى .

28-18 مارس 1871: كومونة باريس

مايو 1871: يصدر ماركس بيان بعنوان الحرب الاهلية في فرنسا .

سبتمبر 1871: انعقاد مؤتمر اتحاد العمال العالمى في لندن برئاسة ماركس وانجلز .

20-23/8/1880: انعقاد المؤتمر السري لحزب العمال الاشتراكي الالمانى في سويسرا .

2/12/1881: وفاة زوجته، جيني في لندن .

يناير 1883: وفاة جيني ابنته في باريس .

14/3/1883: وفاة ماركس في لندن .

17/3/1883: ماركس يدفن في مقبرة هاي جيت بلندن.

2012/3/25

أحدث قصائد الشاعر أحمد مطر...مِمَّ نَحْشَى ؟

أَهْلُنَا فِي بِلَادِ الْعَرْبِ مَهْلًا

لَمْ هَذَا الدُّلُ فِينَا قَدْ تَفَشَّى ؟!

مِمَّ نَحْشَى ؟

الْحُكُومَاتُ الَّتِي فِي ثُقْبِهَا ، تَفْتَحُ إِسْرَائِيلُ مَمَشَى

لَمْ تَزَلْ لِلْفَتْحِ عَطَشَى ، تَسْتَزِيدُ النَّبَشَ نَبَشًا

وَإِذَا مَرَّ عَلَيْهَا بَيْتُ شِعْرِ ، تَتَغَشَّى

تَسْتَحْيِي وَهِيَ بِوَضْعِ الْفُحْشِ ، أَنْ تَسْمَعَ فُحْشًا

مِمَّ نَحْشَى ؟

أَبْصَرَ الْحُكَّامُ أَعَشَى

أَكْثَرَ الْحُكَّامِ زُهْدًا ، يَحْسَبُ الْبَصْنَةَ قِرْشًا

أَطْوَلَ الْحُكَّامِ سَيْفًا يَتَّقِي الْخِيفَةَ خَوْفًا

وَيَرَى الْمَلاشِيءَ وَحْشًا

أَوْسَعُ الْحُكَّامِ عِلْمًا لَوْ مَشَى فِي طَلَبِ الْعِلْمِ إِلَى الصَّيْنِ

لَمَّا أَفْلَحَ أَنْ يُصْبِحَ جَحْشًا

مِمَّ نَحْشَى ؟

لَيْسَتْ الدَّوْلَةُ وَالْحَاكِمُ إِلَّا ، بِئَرٍ بِئُرُولٍ وَكَرْشًا

دَوْلَةٌ لَوْ مَسَّهَا الْكِبْرِيَتْ ، طَارَتْ

حَاكِمٌ لَوْ مَسَّهُ الدَّبُّوسُ فَشًا

هَلْ رَأَيْتُمْ مِثْلَ هَذَا الْغَشِّ غَشًا ؟

مِمَّ نَخْشَى ؟
نَمْلَةً لَوْ عَطَسَتْ تَكْسَحُ جِئْشَا
وَهَبَاءَ لَوْ تَمَطَّى كَسَلًا يَفْلُبُ عَرْشَا
فَلِمَاذَا تَبْطِشُ الدُّمِيَّةُ بِالْإِنْسَانِ بَطْشَا ؟

انْهَضُوا
أَنْ لِهَذَا الْحَاكِمِ الْمُنْفُوشِ مِثْلَ الدَّيْكِ ، أَنْ يَشْبَعَ نَفْسَا
انْهَشُوا الْحَاكِمَ نَهْشَا
وَاصْنَعُوا مِنْ صَوْلِجَانِ الْحُكْمِ رِفْشَا
وَاحْفَرُوا الْقَبْرَ عَمِيقًا ، وَاجْعَلُوا الْكُرْسِيَّ نَعْشَا

الْأَسَى آسٍ لِمَا نَلْقَاهُ ، وَالْخُزْنُ حَزِينُ
نَزَرَاعُ الْأَرْضِ ، وَنَغْفُو جَائِعِينَ
نَحْمِلُ الْمَاءَ ، وَنَبْقَى ظَامِيَيْنُ
نُخْرِجُ النَّفْطَ ، وَلَا دِفْءَ وَلَا ضَوْءَ لَنَا
إِلَّا سِرَارَاتِ الْأَمَانِي ، وَمَصَابِيحِ الْيَقِينِ
وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ، مُنْصَفٌ فِي قِسْمَةِ الْمَالِ
فَنِصْفٌ لِجَوَارِيهِ ، وَنِصْفٌ لِذَوِيهِ الْجَائِرِينَ
وَابْنُهُ ، وَهُوَ جَنِينٌ ، يَتَقَاضَى رَاتِبًا
أَكْبَرَ مِنْ رَاتِبِ أَهْلِي أَجْمَعِينَ ، فِي مَدَى عَشْرِ سِنِينَ
رَبَّنَا... هَلْ نَحْنُ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ، وَابْنُهُ مِنْ (يَاسَمِينَ) ؟
رَبَّنَا... هَلْ نَحْنُ مِنْ وَحْلِ وَطِينٍ ، وَابْنُهُ مِنْ (أَسْبِرِينَ) ؟
رَبَّنَا... فِي أَيِّ دِينٍ ، تَمْلِكُ النُّطْفَةُ فِي الْبَنْكِ رَصِيدًا
وَالْأُوفُ الْكَادِحِينَ ، يَسْتَدِينُونَ لِسَدِّ الدَّائِنِينَ ؟
رَبَّنَا فِي أَيِّ دِينٍ مِليَارَاتُ النَّفْطِ وَالْخَيْرِ
لِعَلِّجِ حَاكِمٍ ، أَوْ لِبَيْتٍ وَاحِدٍ ، مِنْ بُيُوتِ الْمُسْلِمِينَ
وَلِبَاقِي الْمُسْلِمِينَ ، صَدَقَاتِ الْمُحْسِنِينَ ؟
رَبِّ هَلْ مِنْ أَجَلٍ ، عَشْرِينَ لَقِيْطًا ، خَلَقْتَ الْعَالَمِينَ ؟
إِنْ يَكُنْ هَذَا ، فَيَا رَبِّ لِمَاذَا ، لَمْ تُكْرَمْ قَوْمَ لُوطٍ ؟
وَلِمَاذَا لَمْ تُعَلِّمْنَا السُّقُوطَ ؟
وَلِمَاذَا لَمْ نَجِئْ ، مِنْ بَيْنِ ... ذِ اللَّوَاتِي ، مِثْلَ.....الَّذِينَ ؟

2012/3/25

وببقى التساؤل : من يقود الجماهير الكادحة نحو الهدف الاستراتيجي؟ والجواب : الحزب الماركسي الثوري باعتباره السلاح الأمضى والوحيد الذي يوفر عناصر الوعي الفكري والتنظيمي والسياسي وقوة الانتماء والالتزام بالنظرية والممارسة ، فالوعي والاقتناع بصحة المبادئ والأفكار ، هما صمام الأمان لممارسة التفكير النقدي الموضوعي للارتقاء بالحزب والخروج من ازماته وتطهيره من كافة العناصر الانتهازية والشللية التكتلية الضارة التي يستحيل انتشارها في صفوف الحزب او الفصيل اذا ما تم انضاج الوعي الثوري بصورة ديمقراطية بين جميع اعضائه، اذ ان غياب الوعي الثوري وغياب الاخلاق هما أحد اهم الاسباب التي توفر الفرص للانتهازيين والمرتدين ومراكز القوى الشللية لتأزيم الحزب وحرفه عن مبادئه واهدافه ..وهنا بالضبط تتجلى اهمية مبادرة كل رفيقة ورفيق - بصورة ذاتية وبحس عال بالمسئولية تجاه الوطن والحزب- لتعميق وعيهم بالنظرية وبالواقع المعاش من حولهم بما يضمن تعزيز قوة الحزب او الفصيل وانتشاره وتوسعه في صفوف الجماهير الشعبية بما يمكنه من مواجهة العدو الوطني /القومي ومواجهة أنظمة الاستغلال والاستبداد والظلم وأدواتها ، عبر نضاله السياسي والكفاحي والطبقي الديمقراطي كشرط وحيد لضمان حركة صعوده وتقدمه من ناحية، وتوفير سبل التوسع والتجديد والبناء وتعبئة الطاقات الجماهيرية وقيادتها من ناحية ثانية ارتباطاً بما يجسده الحزب الثوري من قيم واخلاق ومبادئ واهداف تحررية وديمقراطية نبيلة...ثورية وانسانية.

2012/3/25

إن قراءتنا لبعض مؤشرات ومكونات المسار التطوري للماركسية كنظرية علمية، منذ ماركس وإنجلز وبلخانوف وروزا لكسمبرج ولينين وتروتسكي ولوكاتش ويوركهيمر وادورنو وهبريت ماركيزو وجرامشي والتوسير وهابرماس وجورج لابيكا وسمير امين والياس مرقص ومهدي عامل وحسين مروة وفؤاد مرسي ومحمود العالم وعبدالله العروي وسعيد بن سعيد العلوي وكمال عبد اللطيف وياسين الحافظ وجورج طرابيشي وهشام غصيب وسلامة كيلة وغيرهم تعزز لدينا القناعة الراسخة أنها لم تندثر، بل من المستحيل تجاوزها ، وبالتالي نقول لكل من يعتبر أن الماركسية قد كفت عن كونها نظرية ثورية، انت مخطئ كل الخطأ، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، فلا زالت شعوب ما يسمى بالعالم الثالث او الرابع تعاني من: السيطرة الامبريالية والتبعية والتخلف، و التفاوت الطبقي، والاستغلال والقهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ استغلال فائض القيمة للشعوب الفقيرة والتابعة ، والقهر الاجتماعي والإفقار، المستوى الذي وصل إليه اليوم، إلى جانب كل أشكال العدوان والحروب التي تمارس لحماية مصالح النظام الرأسمالي كما هو الحال في بلادنا. ما يعني أن الاشتراكية اليوم باتت ضرورة حتمية كتنويع للديمقراطية والحدثة وتخليص مجتمعاتنا من كل مظاهر التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد، إذ ليس ثمة خيار آخر -خاصة لبلداننا العربية وبقية بلدان الاطراف- فإما الاشتراكية أو مزيد من التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد.

ولهذا أرى أن من واجب قوى اليسار الماركسي العربي، ان تكون مغنية بتحديد الموضوعات الأساسية التي يشكل وعيها، مدخلاً أساسياً لوعي حركة وتناقضات النظام الرأسمالي من جهة، وحركة واقع بلدانها بكل مكوناته وآفاق صيرورته التطورية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، انطلاقاً من إدراكها الموضوعي، بان التعاطي مع الماركسية ومنهجها بعيداً عن كل أشكال الجمود وتقديس النصوص ، كفيل بتجاوز أزمتها الراهنة ، ومن

امتلاكها لمقومات القوة التنظيمية وال جماهيرية الكفيلة بإسقاط أنظمة العمالة ومقاومة وطرد الوجود الامبريالي الصهيوني إذا ما أدركت بوعي عميق طبيعة ومتطلبات واقع ومستقبل بلدانها.

2012/3/25

ان جوهر تناقضاتنا التناحرية مع الحركة الصهيونية وقوى العولمة الإمبريالية وتوابعها المحلية يقوم على الصراع من اجل استرداد الأرض والموارد و الثروات المادية والبشرية العربية لإلغاء حالة النهب والاستلاب والارتهاق والاستغلال او الاستيلاء على فائض القيمة لشعبونا العربية الذي مارسه -وما زالت- قوى النظام الامبريالي على شعبونا منذ بداية القرن الماضي الى يومنا هذا، و بالتالي فإننا نؤكد أن حل هذا الصراع لتحرير الأرض و الثروات والموارد العربية لا يمكن تحقيقه بدون تغيير بنية العلاقات السياسية الإنتاجية والاجتماعية واسقاط انظمتها الاستغلالية الاستبدادية ، ومن ثم تغيير بنيتها التابعة والمتخلفة والمشوهة الحالية، إلى بنية إنتاجية تنموية ديمقراطية حضارية شاملة تضمن توليد علاقات اجتماعية ذات طابع جماعي تعاوني، يؤكد في جوهره على حق جماهيرنا الشعبية في ملكية هذه الثروات والموارد عبر مؤسساتها الديمقراطية التي ترى في الحوافز الفردية والدافعية الذاتية شرطاً للإبداع والبناء وضمانة للتطور المتجدد والاستمرار.

2012/3/25

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ضمت بين صفوفها منذ تأسيسها الى يومنا هذا ، اجبالا من المناضلين ، ضمت الجد والجدة والاب والام والابناء من جماهير الفقراء والكادحين ، اجيال تعاقبت على حمل الراية ، راية التحرر ، راية الوطن ، راية الشعب ، راية العمال والكادحين الفقراء والفلاحين والمثقفين الثوريين على امتداد (45) عاما ناضلت عبرها من اجل طرد المحتل وتقرير المصير وحق العودة والاستقلال ، بمثل ما ناضلت من اجل حقوق الفقراء من العمال والفلاحين وكل الكادحين في سبيل لقمة اطفالهم، هي اليوم في انتظار تجدد الروح الثورية لكل أعضائها من أجل أن تعود حقاً طليعة اليسار الفلسطيني الثوري الملتزم بقضايا ومستقبل جماهير فقراء . إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هذا الحزب الذي ترعرع في اوساط الجماهير الشعبية وضم في صفوفه خيرة ابناءها وطلائعها، كان وما زال خير معبر عن طموحاتها واهدافها عبر تضحياته ومعاناته في مسيرته الطويلة التي خاض المناضلين تحت رايته دون فتور ولا كلل جميع المعارك الوطنية التي قام بها أبناء شعبنا في سبيل حريتهم واستقلالهم وكرامتهم وخبزهم ، ان الجبهة الشعبية بما تمثله في اللحظة الراهنة والمستقبل ، وبما تمتلكه من مساحة كبيرة في قلوب وعقول وذاكرة شعبنا ، ستظل قوية بوطنية أعضائها وانتماءهم لامتهم العربية وإخلاصهم والتزامهم بقضايا شعبهم ، وستظل أيضا ، قوية باستنادها إلى هويتها الفكرية اليسارية ببعديها القومي والإنساني ، وإلى متانة حزبها ووحدة صفوفه على مساحة الوطن كله مستندا الى تأييد جماهيرنا الشعبية في كل الظروف، وفي كل الاوقات، على طريق النضال المتواصل لمسيرة شعبنا العربي الفلسطيني من اجل الحرية والديمقراطية والانعقاد من كل اشكال الظلم الوطني والطبقي في آن واحد ، وتحقيق الهدف الاستراتيجي في ازالة الكيان الصهيوني واقامة دولة فلسطين الديمقراطية وحل المسألة اليهودية من خلالها ، بما يدفعنا ، وباعتزاز وفخر كبيرين ان نقول بثقة ان الجبهة الشعبية

لتحرير فلسطين ما زالت كما كانت ، موضع الحب والاعجاب والامل لدى عشرات الآلاف من المناضلين التقدميين الديمقراطيين في بلادنا وفي كل بلداننا العربية.

2012/3/26

رفيقتي العزيزة ياسمين...تحية وتقدير ومحبة.....

الابطال العظام الذين ننحني لنضالهم ونستلهم كل الدروس والعبر من تجربتهم وتضحياتهم هم شهداء الجبهة ومؤسسيها وفي صدارتهم القائد المؤسس د.جورج حبش وابو علي مصطفى ووديع حداد وابو ماهر اليماني وغسان كنفاني وخالد ابو عيشة وجبفارا غزة محمد الاسود وكامل العمصي وعبد الهادي الحايك ود. رشاد مسمار وريحي حداد وخليل أبو خديجة وأبو منصور ومحمد النعيرات ومصطفى العكاوي وصابر محي الدين وكريم أبو غزالة وماهر إرّيم واحمد عمران وحاتم السيسي واسحق مراغة ومعين المصري ومحمد السكافي ورامي كريم وتغريد البطمة وشادي أبو غزالة ومشعل الهلسه "شريل" وحلمي البلتاجي وسلامه العروقي وسعيد المجدلاوي وفؤاد أبو سرّية عيسى أحمد الحاج علي،'يامن فرج ،ابراهيم الراعي ، ثائر عثمان عثمان ، سمير أحمد عطور ،محمود محسن شتى ، محمد محمود اسماعيل ، حسن علي عبود ، محمود عبد العزيز عقيلات ، عبد المجيد السعيدني ، عفيف محمد فارس الدقة ،عدنان عيسى ، عمر راغب عبد الله ،عبدالله احمد جلق ، صالح قاسم حسين العو ،أحمد محمد شريدة ،اسماعيل أحمد أبو محفوظ ، نظيف محمد الصغير ، سلامة حمادة العروقي ، سعيد أحمد هاشم ،محمد مصطفى أبو تايه ، سليمان البيومي ،أحمد عبد الرحمن عقل ، طلال موسى وهبة ،على محمد خطيب جمعة ،عبد المنعم راجح الجعيري ، جهاد محمد الحاج موسى ، محمد أبو العز ، خير زيدان عبد العال ،خميس ابو دية ، محمود أسعد الأسعد خالد محمود دلول ، ياسر عزايوي ، غالب يوسف غانم ، رضوان سعيد حسين ، أحمد عبد الامير فاعور ، مروان خليل المصري ،عبد الناصر محمد عروس ، أحمد علي عطية ،عدنان عيسى موسى ، نوفل حسن قاسم ،عماد محمد السهلي ، سعيد عبد العال الحسن ، أحمد علي الغوش ، محمد محمود السحويل، محمد عاصم سنقرط ، نضال محمد سلامة ، رمضان أسعد النمر ، محمد حسن سلمان ، نعيم محمد البابا ، بسام عبد القادر ،عبد الله سليمان أبو حريفة ،هاشم مصطفى كرامة ، حانون رشدي أحمد الزعانين ، عبد الرحمن فوزي القصاص ، منذر محمد مروان الصفدي ، محمد سعدات يوسف عبد الرسول، احمد طه ، يوسف إبراهيم عطا الله، نضال محمد قباني ، الصحافي عزت مسودة ، علاء حسين الوحش ، عماد الحجي مجدي زيدان ، حسام محمود سعادية ، يوسف غبن و وليد الغول ،علم الدين شاهين، مهند مهدي، الدكتور فيصل خلف الله، وكل الشهداء ... والمعتقلين من رفاقنا ورفيقاتنا في الجبهة وفي مقدمتهم المناضل الباسل القائد أحمد سعدات والمناضل القائد والمثقف الثوري أحمد قطامش وكل المعتقلين البواسل الذين أخلصوا للجبهة ووضعوها في عقولهم وقلوبهم وحدقات عيونهم .. وأصبحوا مثلاً يُحتذى لرفاقهم المخلصين لمبادئها من امثال جدك المناضل الانسان المثال في اخلاقه الثورية وتواضعه رفيقي وصديقي العزيز محمد القاضي (ابو ناصر) الذي كان ضمن مجموعة الرفاق المؤسسين للجبهة وتولى مسئولية قيادة العمل العسكري في الساحة اللبنانيةمنذ عام 1970حتى بداية 1973

2012/3/26

وردني هذا اليوم ، البيان التضامني من رفاقنا في حزب العمال الشيوعي التونسي رفاقي واصدقائي حيوا معي رفاقنا في تونس....

تتواصل الهجمة الصهيونية على قطاع غزة مخلّفة أكثر من عشرين شهيدا وعشرات الجرحى، وتتواصل التهديدات بمزيد من الضربات الجوية في الأيام المقبلة. ويتواصل الصمت العربي والدولي على هذه المجازر. إن حزب العمال الشيوعي التونسي إذ يدين هذه الجرائم الجديدة فهو يؤكد أنها ما كانت لِتُزَكَبَ لولا الدعم الذي يلقاه الصهاينة من الامبرياليين الأمريكيين، ولولا تواطؤ الأنظمة العربية الرجعية واليمين الفلسطيني المستسلم. إن هذه الجريمة الجديدة تمثل مقدمة لجرائم أخرى تهدف إلى القضاء على المقاومة في غزة لتعبيد الطريق نحو فرض المخططات الاستسلامية الأمريكية الصهيونية، وهي تؤكد أن لا تفاهم مع الصهاينة النازيين إلا بالمقاومة. إن القوى الوطنية الفلسطينية مطالبة فوراً بوعي أن لا بديل لوحدها الوطنية في مواجهة الاحتلال وأن الاختلافات والصراعات الفئوية لا يستفيد منها غير العدو المشترك.

إن حزب العمال يطالب الحكومة التونسية باتخاذ موقف صارم من هذه الاعتداءات يستجيب لأهداف الثورة ويقطع نهائياً مع كل أشكال التطبيع ويعبر صراحة عن دعم المقاومة في فلسطين. كما يدعو كافة التونسيات والتونسيين إلى التعبير عن غضبهم وعن مساندتهم لإخوتهم وأخواتهم في غزة الشهيدة، ويندد بالقمع الذي تعرضت له بعض الاحتجاجات الشعبية في تونس على هذا العدوان ويطالب الحكومة بحماية حق الشعب التونسي في التعبير عن مساندته للمقاومة الفلسطينية وتنديده بجرائم الصهاينة.

كما يدعو حزب العمال كافة القوى المعادية للامبريالية والصهيونية في الوطن العربي وفي العالم إلى التحرك وتفعيل التضامن مع الشعب الفلسطيني لوقف أعمال الإبادة التي يتعرض لها

حزب العمال الشيوعي التونسي

تونس في 13 مارس 2012

2012/3/26

أرى أن من واجب قوى اليسار الماركسي العربي، ان تكون معنية بتحديد الموضوعات الأساسية وخاصة الرؤية الجدلية في العلاقة بين الماركسية والثورة القومية التي يشكل وعيها، مدخلاً أساسياً لوعي حركة وتناقضات النظام الرأسمالي ودور ووظيفة الكيان الصهيوني من جهة، وحركة واقع بلدانها بكل مكوناته وآفاق صيرورته التطورية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، انطلاقاً من إدراكها الموضوعي، بان التعاطي مع الماركسية ومنهجها بعيداً عن كل أشكال الجمود وتقديس النصوص ، كفيل بتجاوز أزمتها الراهنة ، ومن امتلاكها لمقومات القوة التنظيمية وال جماهيرية الكفيلة بإسقاط أنظمة العمالة ومقاومة وطرد الوجود الامبريالي الصهيوني إذا

ما أدركت بوعي عميق طبيعة ومتطلبات واقع ومستقبل بلدانها في اطار الرؤية القومية الوجدانية الثورية الديمقراطية التقدمية.

2012/3/26

يثار الجدل بقوة في هذه المرحلة من الصراع العربي الصهيوني ،إلى إشكالية الهوية المعاصرة لـ"إسرائيل" وسكانها من المواطنين العرب والمستوطنين الصهاينة؛ وتفاقم الصراع بينهما ، لكنها اشكالية متجذرة ومعقدة ليس من السهل إيجاد حلاً ديمقراطياً لها طالما بقيت موازين القوى مختلة بين طرفي الصراع العربي الصهيوني لحساب دولة العدو الصهيوني ، وبالتالي لن تجد حلاً لها إلا بهزيمة الحركة الصهيونية وتحقيق الهدف الإستراتيجي في إقامة فلسطين الديمقراطية.

2012/3/26

الى رفيقنا القائد المناضل المثقف الثوري المثل الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات في الذكرى السادسة لاعتقاله على يد العدو الصهيوني من سجن اريحا.. . نقول ... لنا في صمودك الاسطوري الذي جسده مع رفاقك في كل سنوات نضالك ...كل الفخر والاعتزاز... وكل الدروس والعبر والدلائل والبراهين التي تؤكد على حقيقة وعيك الطليعي وانتمائك لجبهتك الشعبية ، وثباتك العنيد على مبادئها ومنطلقاتها وهويتها الفكرية بعيدا عن كافة مظاهر وممارسات الهبوط السياسي والمواقف الانتهازية التي تسعى إلى مهادنة القوى اليمينية والتوافق معها في المواقف السياسية او فيما يتعلق بقضايا الصراع الوطني والطبقي لا فرق ، الأمر الذي يدفعني الى مخاطبة رفاقي في الجبهة الشعبية وفي كافة الأحزاب الشيوعية والقوى اليسارية والديمقراطية والأصدقاء من الكتاب والمثقفين والأكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة إلى تفعيل كل أشكال التضامن مع أخواتنا وإخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الأسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية وفي مقدمتهم المناضل المثقف الثوري العنيد الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية للمطالبة بإنقاذ حياة المناضل أحمد سعدات وكل اخوانه ورفاقه الأسرى "الحرية لأحمد سعدات ولكل الأسرى" ... " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي" .."لا للوجود الامبريالي في بلادنا.

غازي الصوراني

2012/3/27

اليسار العربي....من التعثر والفشل الى النهوض

نحن أمام حركة تحرر عربية (ديمقراطية يسارية) تعيش حالة من النكوص، تشير إلى طبيعة ازمتها الراهنة، التي تدل على العجز الواضح ، في ظروف ومستجدات يبدو فيها الباب مشرعاً أمام المشهد القادم، وأقصد بذلك مشهد " الإسلام السياسي"وما سيترتب عليه من اعادة تجديد التخلف والتبعية والخضوع والاستبداد .

ولذلك فإن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي أزمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها، وفي هذا الجانب اشير الى اهم المنطلقات التي باتت بحاجة إلى المراجعة والمناقشة وإعادة الصياغة على طريق النهوض:

أولاً : إشكالية القومية العربية والعلاقة الجدلية بين الماركسية والقومية : حيث بات من الضروري أن تقوم القوى اليسارية العربية في كل قطر ادراج البعد التوحيدي القومي كبعد رئيسي في عملها ، بما سيضيف عمقاً جديداً لقواها بدلاً من أن يبقى كما كان الأمر حتى الآن ، عبئاً عليها وعامل إضعاف لها.

ثانياً : الاستيعاب الموضوعي - بالمعنى الثوري - لدور ووظيفة نشوء وتأسيس الدولة الصهيونية ،ومن ثم النضال ضد الحركة الصهيونية ودولتها، لاقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، ليس من زاوية اغتصابها لارض فلسطين العربية وتشريد شعبها فحسب ، بل ايضا من زاوية مخاطرها وتهديدها لمجمل بلدان الوطن الوطن العربي واستمرار تبعيتها وتخلفها واحتجاز تطورها والتحكم في ثرواتها واستغلال وافقار شعوبها.

ثالثاً : إشكالية التبعية وكسرها وتجاوزها : وهي إشكالية مرتبطة بتبعية كل البلدان العربية ، كأجزاء متناثرة ، للنظام الرأسمالي المعولم وفق محددات قانون التطور اللامتكافئ، وبالتالي فإن وحدة التحليل الأساسية من منظور القوى اليسارية الثورية التي تسعى إلى التغيير، تتحدد أساساً وحصرأ بالمجال القومي الديمقراطي العربي الذي تستطيع فيه هذه القوى تعبئة نفسها بشكل فعال وأخذ زمام المبادرة على نحو قادر على خلق صيرورته النضالية المستقبلية.

رابعا : القاعدة الاقتصادية والأبنية الفوقية : ففي ظروف التخلف والتبعية تلعب الأبنية الفوقية المتصلة بالسلطة السياسية وبالثقافة والأيدولوجية بصفة عامة دوراً أكثر أهمية بكثير من تأثير القاعدة الاقتصادية بحكم تخلفها. إذ أن التحالف الطبقي الحاكم في الأنظمة العربية يلعب دوراً هاماً في دعم البنى الفوقية القديمة وتحويلها إلى رصيد لقوى التخلف.

خامساً : الحاضر والماضي : هنا أقول بصراحة ، لابد من الوعي بأهمية العمل الفكري والسياسي الهادئ والمتدرج باتجاه القطيعة المعرفية مع كل رواسب التخلف في ماضينا، التي أتاحت عودة الماضي ليحكم الحاضر، او عودة الميت ليحكم الحي، وهذه العودة تتجسد في بلادنا اليوم على شكل اصوليات يمينية سلفية رجعية أو على شكل القوى اليمينية الحاكمة في الانظمة العربية، وكلاهما من جوهر واحد وان اختلف شكل أحدهما على الآخر، وهذا نذير آخر حي بنوع المستقبل الذي نتحدث عنه تلك الأصوليات.

إنني لا أزعم -كيساري وطني و قومي ديمقراطي- أنني أنفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي القومي ومشروعه النهضوي الديمقراطي في بلادنا، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجساً مقلقاً ومتصلاً في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمثقفين في إطار القوى الوطنية والقومية اليسارية الديمقراطية، على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضاً ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمة الراهن، وإنما هي دعوة الى وعي

كل مكوناته وتشخيصه وتفكيكه ومن ثم صياغة البديل التدريجي الثوري عبر استنهاض احزاب وفصائل اليسار في مجتمعاتها تمهيدا لبلورة وتأسيس الحركة الماركسية العربية القادرة على ممارسة التغيير الثوري المنشود.

2012/3/27

أن يعود اليسار الفلسطيني ليصبح يساراً حقيقياً فهذا يستلزم التالي:

أن يعود للتثقف بالماركسية من جديد، وأن يبلور تصوراً ماركسياً واضحاً عبر الحوار مع كل المعنيين بذلك من القوى والفعاليات الماركسية تحديداً وحسراً ، فليس من يسار حقيقي دون أن يمتلك المنهجية الماركسية، وأن ينطلق من أنه، هو بالذات، الذي سيلعب الدور القيادي في "مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي" . وأن ينظم قواه على هذا الأساس.

أن يقرأ ويشخص واقع المجتمع الفلسطيني (في الوطن والشتات) بكل مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم يقوم بصياغة الرؤية الاستراتيجية والاهداف والبرامج التي تجسد البديل التحرري السياسي والكفاحي والديمقراطي المستقبلي لهذا الواقع ،ليبدأ في عملية الانتشار والتوسع الحقيقي في اوساط جماهيره وقياداتها صوب تلك الرؤية.

أن ينتقد التجربة الماضية بشفافية ووضوح، وأن يعيد النظر في الرؤية الفكرية/ السياسية التي حكمته ، انطلاقاً من أنها كانت خاطئة، وأنها أسهمت في كل الانهيارات التي جرت في الوضع الفلسطيني.

أن ينطلق من أن لا حل مع الدولة الصهيونية ممكن، لهذا ليس من وهم بإمكانية الوصول إلى حل وسط. حيث أن الدولة الصهيونية هي جزء من سيطرة الرأسمالية الإمبريالية على الوطن العربي. وهو الأمر الذي يجعل الموضوع هو موضوع السيطرة الإمبريالية ككل. ولهذا فإن الصراع هو في الجوهر صراع الإمبريالية للسيطرة على الوطن العربي وضمان تخلفه. وهنا لا يجوز -وفق الرؤية الماركسية للواقع الراهن- القفز عن المسألة القومية العربية، وأي قفز عنها هو تكريس لانتصار المشروع الإمبريالي. وبالتالي فإن القضية الفلسطينية هي أكثر القضايا العربية وضوحاً في طابعها القومي، هي قضية عربية دون لبس.

وبالتالي فإن اليسار الفلسطيني مطالب أولاً بتحديد الأسس الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية وبلورتها والاتفاق على مضامينها ، ومطالب ثانياً بتحديد المهمات الضرورية في الواقع الفلسطيني، وفي كل مناطق تواجد الشعب الفلسطيني (الأرض المحتلة سنة 1948، الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الشتات)، إضافة لدوره بالتفاعل مع القوى والأحزاب الماركسية في الوطن العربي ككل، من أجل تحقيق التغيير الذي يؤسس لنشوء نظم معنية بالصراع ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني.

ما هي هذه المهمات؟ إنها مهمات إعادة بناء النضال ضد الدولة الصهيونية: ضد طابعها الاستيطاني وعنصريتها ووطنيتها وكونها تمثل الرأسمال الإمبريالي، وبالتالي ضد وجودها كدولة تمثل هذا الرأسمال. وهو نضال متعدد الأشكال تقوم به الطبقات الشعبية الفلسطينية والعربية وغير العربية في فلسطين المتوافقة مع هدف إنهاء الدولة الصهيونية بصفاتها آنفة الذكر. وما من شك في أن اليسار هو الأقدر على هذه المهمات، وهذا الحشد.

حتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف من أجل استعادة دورها وبرنامجه ومشروعها الوطني التحرري ، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنشدّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنة، وفي المدى المنظور، بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها، خاصة وأن اللحظة الراهنة أو استمرار التفاوض وفق الشروط الإسرائيلية أو شروط الرباعية، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن أسسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الفلسطيني هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس سياستها على وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها على قيادة م.ت.ف.

والآن، يمكن أن نقول بأن "عملية السلام" لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل أن هدفها الذي بات يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة السياسية الاقتصادية الأمنية الصهيونية. وانطلاقاً من هذا التحليل ، يتوجب على قوى اليسار، أن تستنبط خطابها السياسي وتمارس دورها في م.ت.ف ، كما في أوساط الجماهير، من أجل استعادة هدف الصراع والحل التاريخي ، في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية وإدماجها في المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

2012/3/27

السمات الرئيسية للمرحلة على الصعيد الفلسطيني:

أولاً : السمة الاولى على الصعيد الوطني تتمثل باستسلام الجناح القيادي البيروقراطي المتنفذ في م.ت.ف والشريحة الكمبرادورية المتحالفة معه والداعمة له في داخل الوطن وخارجه، الأمر الذي سيعبر عن نفسه بانتقال هذا التحالف الطبقي _ السياسي إلى مواقع الرضوخ والقبول بمخطط الاحتلال وشروطه، والتخلي عن البرنامج الوطني، وبرنامج العودة وتقرير المصير والدولة الى جانب تراجع حركة حماس عن جوهر ثوابتها الوطنية وتقاطعها بمساحة واسعة مع برنامج ابو مازن والسلطة بعد فوز الاخوان المسلمين في مصر و بروز مشهد الاسلام السياسي.

ثانياً : على ضوء الواقع الجديد وعلى ضوء صيرورة المخطط المعادي، سيشهد المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية جملة من التغيرات والتفاعلات التي سيكون لها دورا مباشرا في صياغة اتجاهات الصراع (مع استمرار الانقسام جوهريا رغم المصالحات الشكلية في القاهرة او الدوحة !!) ، ويمكن تلمس هذه التحولات من خلال :

أ- دفع المشروع التصفوي باتجاه تشويه وتفكيك بنية المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع والشتات اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا الى مجتمعين او عدة مجتمعات، ونشر ثقافة قيم الهبوط والتطبيع والخضوع او الاستسلام للامر الواقع، جنبا الى جنب مع قيم الاستهلاك الباذخ ، الطفيلي ، من ناحية واستمرار مظاهر الفقر والبطالة من ناحية ثانية ، في اطار تكريس ربط الاقتصاد الوطني بالاحتلال.

ب- تنامي الميل لنقد تجربة المقاومة ومواقف م.ت.ف بأكثر من اتجاه، فجزء سيتجه لاستخلاص الدروس والعبر والامساك بمقدمات النهوض ، وجزء سيعتبر ان هذا هو نهاية المطاف ويندفع للقبول بما هو قائم والرضوخ له.

ت- الميل لإنشاء وولادة أحزاب وحركات سياسية، ذات طابع طبقي يميني انتهازى تابع ومشوه ، تمثل المعادلة السياسية الجديدة كتعبير عن حالة التراجع الحاصل وكاستجابة لمحاولات التدجين للحركة السياسية ولتطبيع العلاقة مع الاحتلال والقوى الرجعية العربية العملية في الخليج وقطر والجزيرة العربية " السعودية".

إن صيرورة هذه العملية سترتبط بمسألة الاتجاه الذي ستنتهي إليه عملية الحراك الاجتماعي _ الطبقي في المجتمع الفلسطيني، وإلى إعادة صياغة لوحة التناقضات والاصطفافات السياسية... أخيراً، إن هذا الواقع الذي يتشكل يفرض علينا التمسك مجدداً بثوابتنا في الصراع والتناقض التناحري ضد العدو الصهيوني من جهة والتوقف أمام عنوان هام وهو ما بات يعرف بالإسلام السياسي- في إطار التناقض الديمقراطي - الفكري والاجتماعي والسياسي - لتحديد رؤية واضحة موضوعية وعلمية منه من جهة ثانية.

2012/3/27

الإنسان كل لا يتجزأ والاشتراكي هو قديس في حرب الطبقات ومثالي في أخلاقياته وسلوكياته البروليتارية. هكذا عرفت الرفيق غازي الصوراني المناضل الانسان .

بمجرد ان طالع الصديق العزيز موضوع الزميل سامح عبود بادر بالاتصال بي والاتفاق علي تأمين الحقن المطلوبة للعملية واليوم صباحا تسلمت الحقن وساعطيتها لسامح غداً لقد اهتم الرفيق أبوجمال بالموضوع وقضى ليلة كاملة يدبر تأمين الحقن من غزة واتصل بي في الثامنة صباحا ليطمئنني إن الحقن في طريقها للقاهرة عندما بدأت علاقتي بالسياسة كنت وبعض رفاقي في جامعة القاهرة نري ان المناضل الحق يجب ان يكون إنسان حقيقي نبيل في سلوكياته وقدوة لزملائه ولذلك اعتبرنا البعض اخلاقيين وهل في ذلك عيب كما ان للرأسمالية اخلاق نراها تحكم ممارساتهم . للطبقة العاملة اخلاقها ومثلها وقيمها العليا.

وإذا كنا نعرف عند الاسلاميين الإمام والأمير فعند العمال القائد والزعيم يستمد شرعيته من انسانيته وإنكار ذاته هكذا كان لينين وجيفارا وجورج حبش وفؤاد مرسي شكر موصول للرفيق غازي الصوراني الذي أسرني بإنسانيته واخلاقه وحرصه وسرعة استجابته.

وقد أكد لي بموقفه الأخير شعار كنا نهتف به منذ سنوات يقول " احنا الحق وهما الباطل ، مهما حكومة علينا تماطل " فالأفكار التي يحملها غازي الصوراني ورفاقه والتي نحملها في مصر ويحملها اخرون في جنوب افريقيا والسنغال وفي البرازيل وبوليفيا وفي الهند وفيتنام تؤكد إننا قادمون .

وإن دولة العدالة آتية بإرادة العمال والفلاحين في كل مكان شكرا للصديق العزيز رفيق الصوراني المفكر المناضل الإنسان وإنها لثورة اشتراكية حتي النصر.

2012/3/27

ان تطور المعرفة وتشعبها الذي " نبع من تربة الاقتصاد والحاجات المادية الأساسية ، لا يعني بقاء المعرفة مرتبطة بهذه التربة بصورة مباشرة ، ذلك أنه مع تطور وسائل وقوى الإنتاج ، يتشعب العمل ويتطور تقسيم العمل الى شبكة معقدة متعددة الأبعاد والجوانب ، فيبدأ التخصص ، بما في ذلك التخصص في إنتاج المعرفة التي تأخذ عند ذلك خطأً تطورياً خاصاً بها ، ومستقلاً نسبياً عن تربة الإنتاج المادي " دون انفصام مع الواقع الذي يؤثر عليها وتتأثر به ضمن علاقة جدلية ، ترتبط مخرجاتها أو نتائجها الإيجابية أو السلبية أو أنواعها ، وفق طبيعة ومسار الصراعات

والمصالح الطبقيّة السائدة في هذه المرحلة أو تلك ، فهناك المعرفة الأوليّة أو الأولى التي تتشكل في أذهاننا عن طريق الحواس التي نقودنا الى معرفة وجود الشيء والاستدلال عليه كوجود مادي أو محسوس ، وهناك المعرفة التي لا تكتفي بالمحسوس أو بالشكل أو المظهر، بل تحاول أيضاً أن تدرك الأشياء إدراكاً عقلياً يُمكن العارفين بها من فهم الأسباب التي تحول دون التطور والتقدم في واقعهم، وصولاً إلى معرفة السبل الكفيلة بتجاوز هذا الواقع ، وهنا تتجلى الأيدلوجيا كمفهوم جراحي- كما يقول ماركس - يستطيع الناس من خلالها، أن يعوا حقيقة الصراع وأن يشتركوا في مباشرته " ، دون أن يعني ذلك التمرس والجمود عند الايديولوجيا وتقديسها، ودون ان يعني ايضا انقسام الأيدلوجيا عن المعرفة، بل بالتواصل والتفاعل معها من داخل إطارها ، وبالتالي فإن المعرفة التي ندعو الى امتلاكها ووعيتها ، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف والتغيير المرتكز الى العقل والرؤية الثورية التقدمية الديمقراطية ، وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقسوة الأفكار ، كمدخل لابد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط.

2012/3/27

إن نجاح الحزب الماركسي الثوري في تأدية وظيفته و دوره ، يوفر شرطاً حاسماً ليصبح الحزب دائرة جذب ، تقوم على القناعة و الثقة و الاحترام والالتفاف حوله والالتحاق في صفوفه من قبل أوسع الطبقات الفقيرة و الفعاليات و القوى الشعبية والمثقفين ، هذا يفرض ضرورة التحرك الدائم لتلبية استحقاقات عملية الجذب تلك ، بما تعنيه و تحمله هذه العملية من تناقضات جديدة ، و أسئلة جديدة ، و مهام جديدة ، وصولاً للحظة القطع الثوري ، هنا يجب الانتباه لمخاطر جدية ترافق هذه العملية الحيوية تتمثل في وهم التسرع و القفز عن تشابكات الواقع ، وبالتالي إقحام الحزب و المجتمع في عملية صراع داخلي مبكرة ، اذ لا بد من النضال الحثيث لمراكمة العوامل والمقومات السياسية والفكرية والتنظيمية وال جماهيرية الكفيلة بانضاج عملية التحول الثوري واطلاقها في الظروف المناسبة لضمان انتصار الثورة وديمومتها.

2012/3/27

التغيير الثوري بالنسبة لفصائل وأحزاب اليسار، هو مبرر وجودها، وهو أيضاً قمة النضال السياسي والطبقي الاجتماعي الديمقراطي والكفاحي في تلاحمهم معاً، إذ انه خلال مسيرة النضال، تترايط وتتوحد القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أرضية صلبة الانتماء الوطني والانحياز الطبقي الصريح والصادق للعمال والفلاحين وكل الكادحين والفقراء، كشرط أساسي لتوحد وتعاضم دور قوى اليسار في قضايا الصراع الطبقي وفي القضايا التحررية والديمقراطية ، الوطنية والقومية والأممية، وذلك انطلاقاً من الإدراك بأن الثورة لا تنضج بمقدماتها فحسب، بل تكتمل بتوفير العناصر الموضوعية للوضع الثوري والعامل الذاتي، وهي أيضاً لا يمكن أن تندلع -بالصدفة أو بحفنة من المناضلين المعزولين عن الشعب، بل بالحزب المؤهل، الذي يتقدم صفوف الجماهير الشعبية الفقيرة، واعياً لمصالحها وتطلعاتها وحاملاً للإجابة على أسئلتها، ومستعداً للتضحية من أجل هذه الجماهير، واثقاً كل الثقة من الانتصار في مسيرته .وبالتالي فإن حجم هذه المهمة التاريخية يفرض على هذه القوى أن تنهض بأوضاعها بما يكفل إحباط الكثير من تشويهات وسلبات الهمم الضعيفة، مع إدراك مناضليها أن البديل لرؤى ومبادئ واهداف اليسار ، هو استمرار غرق مجتمعاتنا العربية في ردها المرعبة نحو همجية رجعية تابعة ومتخلفة ، استغلالية ومستبدة ،

تحفزها همجية التسلط الامبريالي الصهيوني ، وفي هذا السياق نقول: إن وعي هذه الحقيقة من شأنه أن يصبح بحد ذاته حافزاً للإرادة، خاصة لدى الكوادر اليسارية الثورية المؤمنة بضرورة النضال بكل أشكاله السياسية والاجتماعية والكفاحية من أجل وقف الانحدار نحو الكارثة، وشق الطريق صوب الثورة الوطنية / القومية الديمقراطية وأفقها الاشتراكي الذي تتطلع إليه بشوق كبير جماهير الفقراء والكادحين من أبناء شعوبنا العربية.

2012/3/27

إذا كان هدف الرفاق في احزاب وفصائل اليسار، الدخول إلى المعرفة الموضوعية في كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهام الكفاحية الملقاة على عاتقهم، فالأولى بهم أن يتفحصوا أولاً ، سلامة سلاحهم على هذا الصعيد أي الأدوات المعرفية المستخدمة، وأقصد بذلك الماركسية في صيورتها المتجددة ومنهجها المادي الجدلي، ذلك إن نجاحهم في تأدية مهمة أروادها لأنفسهم هو رهن بوعيهم النظري واقتناعهم وشغفهم بحزبهم وبالمبادئ التي اختاروها طوعاً وبحريتهم وآمنوا بها على طريق نضالهم الثوري والديمقراطي ..وانتصارهم

2012/3/27

ان اوجه نشاط احزاب وفصائل اليسار العربي ، يعتمد بدرجة أساسية على عاملين رئيسيين من النشاط ، هما :-
1.النشاط والإنتاج النظري المتجدد والمعاصر في السياسة والفكر والتنظيم والاخلاق الثورية.
2.الممارسة ، أو النشاط النضالي العملي ، السياسي ، الكفاحي التنظيمي ، الجماهيري ، والنقابي والمطلبي الديمقراطي...الخ.

لكن هذه الاحزاب لم تصل الى الدرجة المطلوبة من الترابط الوثيق والعضوي بين هذين الوجهين من النشاط ، الوجه النظري من ناحية ، والممارسة العملية الثورية والاخلاقية من ناحية ثانية ، على الرغم من توفر حجم هائل من المراجع الفكرية الهامة في هذا الجانب. إذن ، احزاب وفصائل اليسار أمام أزمة ترتبط بصورة أساسية ومباشرة بالعامل الثاني الرئيسي ، وهو الممارسة أو النشاط النضالي العملي ، أو فاعلية العامل الذاتي ، سواء على صعيد النضال السياسي الديمقراطي او على الصعيد الكفاحي ضد الوجود الامبريالي والصهيوني ، او على صعيدالتوسع والانتشار التنظيمي ، والعلاقة مع الجماهير ، ويبدو ان ضعف هذا العامل -الممارسة- يعود في أحد أسبابه الهامة الى غياب الوعي ، وغياب الدافعية الداخلية والمبادرة الذاتية لدى معظم الاعضاء ، الأمر الذي يفسر غياب الترابط بين النظرية والممارسة ، بل تزايد مساحة التباعد بينهما ،ومن ثم تزايد العزلة عن الجمهور ، وهي حالة ستؤدي باحزاب اليسار نحو مزيد من التراجع والموت البطيء واسدال الستار عليها في انتظار الجديد الثوري من احشائها او من خارج صفوفها او من كلاهما وتلك هي سنة الحياة.

2012/3/28

الحزب السياسي الثوري ، ليس المنظم والقائد والطليعة للجماهير فقط ، بل إنه أساساً "مُدخل" الوعي لها.أما الاسس التي يقوم عليها الحزب الثوري فهي بالتحديد أربعة أسس:
الأساس التنظيمي.

الأساس الأيديولوجي .

الأساس السياسي.

الأساس الكفاحي (ضد الوجود الصهيوني والقواعد الامريكية) بكل مضامينه التي يتوجب أن تجسد بوعي عميق وإرادة صلبة جوهر الأسس الثلاثة السابقة.

فإذا تعرضت هذه الاسس لأي شكل من أشكال التعطيل أو الرخاوة، فلا معنى لذلك سوى تعريض الحزب بهذه الدرجة أو تلك لحالة من الركود أو التراجع والشلل ومن ثم الخضوع للنزعات الانتهازية والشللية المدمرة لأفكاره ومبادئه وفاعليته ، وتراجع وتنحسر وتتفكك هويته الفكرية او ايديولوجيته وتتعرض للتحريف والارتداد والتعطيل. فإذا كفت أيديولوجيا الحزب عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ويعبر عن مصالح الجماهير الشعبية وطموحاتها فإن الحزب يفقد تأثيره تدريجياً.... فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية.

غازي الصوراني

2012 / 3 / 28

الاختصار في أزمة الماركسية وأحزاب اليسار

(1)

إن جذور أزمة الماركسية في الوطن العربي تكمن في هذا التراجع الفكري والضعف النظري لدى أحزاب وفصائل اليسار، إلى جانب حالة الاغتراب عن الواقع، ومن ثم فشل هذه الأحزاب في وعي الواقع واستيعاب جوانبه ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ ، حيث استمرت طوال العقود الماضية في رفع شعارات أو مبادئ لا تجسد الواقع أو تعكسه بصورة جدلية وموضوعية صحيحة، ما يعني بوضوح أن الحركات اليسارية لم تدرك أن المبادئ لا تصلح نقطة انطلاق للبحث والتحليل والتقيب، بل هي نتيجتها الختامية. فالمبادئ لا تطبق على المجتمع والطبيعة والتاريخ بل تُشتق منها، فليس على الواقع والتاريخ أن يتطابقا مع أفكارنا، بل على أفكارنا أن تتوافق وتتطابق مع قوانين حركة الواقع ومنطق التاريخ، هذا هو الدرس الرئيسي الذي يتوجب على أحزاب وفصائل اليسار العربي أن تستوعبه في وعيها وممارستها، دون أن يعني ذلك تجاوزاً للتطور الاجتماعي والطبقي المشوه ، لمجتمعاتنا العربية ، طوال التاريخ الحديث والمعاصر ، وبالتالي فإنني أرى أنه ليس من المغالاة في شيء، إذا قلنا بأن ما يسمى بأزمة الماركسية في بلادنا ، هي انعكاس -بهذا القدر أو ذاك- ليس لأزمة وتخلف المجتمع والفكر السياسي العربي ارتباطاً بالمسار التطوري التاريخي المشوه فحسب ، بل أيضاً - وبالدرجة الأساسية - إلى قصور وعجز أحزاب وفصائل اليسار عن صياغة وممارسة قضايا الصراع التناحري ضد العدو الامبريالي الصهيوني من جهة وقضايا الصراع الاجتماعي الطبقي الديمقراطي الداخلي من جهة ثانية ، الأمر الذي كان - وما زال - من الطبيعي أن تكبر وتتسع العزلة والفجوات بين قوى اليسار العربي وجماهيرها الشعبية الفقيرة.

(2)

أرى أن أزمة الماركسية عندنا، تتجلى في كونها تعيش حالة قطيعة أو إرباك مع تراثها، ارتباطاً بالأزمة الفكرية لدى أحزاب اليسار العربي، وهذه الأزمة أسهمت في ضياع بوصلة تلك الأحزاب، الفكرية والسياسية، ليس بسبب التبعية الميكانيكية تاريخياً للمركز في موسكو، أو بسبب الوعي المسطح أو البسيط على مستوى الأعضاء فحسب، بل أيضاً بسبب هشاشة وضعف الوعي في معظم الهيئات القيادية، التي عاشت نوعاً من غياب الوعي الماركسي أو اللامبالاة - والرفض العلني أو المبطن - للفكر الماركسي، إلى جانب الاغتراب أو العزلة عن قواعدها التنظيمية وجماهيرها، فضلاً عن حالة الجمود الفكري والتنظيمي البيروقراطي و تراكم المصالح الطبقية الانتهازية بتأثير العلاقة مع هذه السلطة أو هذا النظام أو ذاك.

كما تجلت الأزمة أيضاً، في المنتسبين إلى هذه الأحزاب وهيئاتها القيادية، لاسيما ضعف وعيهم للدور الذي على الماركسية أن تقوم به في مجتمع متأخر تابع ومستباح، وبالتالي الضعف الشديد لتأثيرهم أو غيابه في أوساط الجماهير، بدليل اشتعال الانتفاضات العربية دونما أي دور ملموس لأحزاب وقوى اليسار فيها، التي غيبت نفسها بسبب تفاقم أزماتها، وعجزها وقصورها الذاتي على الرغم من نضج الظروف الموضوعية المتمثلة في الاستلاب الوطني الناجم عن وجود القواعد العسكرية والاحتلال الصهيوني من جهة وفي الاستلاب والاستبداد الطبقي الناجم عن شدة بشاعة استغلال الطبقة الحاكمة وحلفائها لجماهير الفقراء الذين خرجوا بالملايين مشاركين في الانتفاضة بصورة عفوية، سرعان ما احتضنتها قوى الإسلام السياسي والقوى الليبرالية، إلى جانب قوى الثورة المضادة، في ظل غياب محزن للطليعة اليسارية المدافعة عن أمانى وأهداف الجماهير.

(3)

أزمة قوى وأحزاب وفصائل اليسار العربي وسبل النهوض:

إن ما ينقص قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والايمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوماً للمشاركة في النضال بكل أشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا، لأنها عجزت - بسبب أزماتها وتفككها وراخاوتها الفكرية والتنظيمية - عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري، وهي على سبيل المثال وليس الحصر: أولا - عجزت عن بلورة وتفعيل الافكار المركزية التوحيدية لأعضائها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة. ثانياً - عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم عجزت عن ايجاد الحلول اوصياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية. ثالثاً - عجزت عن بناء ومراعاة عملية الوعي الثوري في صفوف اعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل ايضاً عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة، الزراعة، المياه، البترودولار، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية، قضايا المرأة والشباب، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة... الخ) فالوعي والايمان الثوري (العاطفي

والعقلاني معا) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لأي حزب أو فصيل يساري ، وهما أيضا الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزمتها ، وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها.

(4)

على الرغم من أن الماركسية حققت إنجازات ضخمة في الماضي ، إلا أن تواصل العملية التطورية التجديدية المرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة ، مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لسيروية الماركسية واستعادة دورها وتأثيرها في المرحلة الراهنة والمستقبل ، خاصة في مشهد الانتفاضة أو الحالة الثورية العربية الراهنة الذي يتوجب أن يكون حافزاً لكل قوى اليسار الماركسي العربي، لتكثيف النضال في آن واحد ، ضد كل من أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف من جهة وضد التحالف الامبريالي الصهيوني من جهة ثانية، عبر منهجية ورؤية تنبثق من الوعي بكل جوانب المسار التطوري الحديث والمتجدد للماركسية من ناحية ، وتتلاءم تماماً مع مقتضيات ومتطلبات الواقع الاجتماعي العربي المعاش من ناحية ثانية، وهذا يعني أن تنأى بنفسها بعيداً عن كل مظاهر الجمود الفكري أو المذهبي ، إلى جانب تلافي أخطاء وخطايا التجربة الاشتراكية المنهارة ، خاصة مظاهر عبادة الفرد والبيروقراطية المقيتة وانعدام الحوار الديمقراطي الداخلي في أوضاعها الداخلية.

وفي هذا الجانب ، فإن تبني فصائل أحزاب اليسار للماركسية منهجاً، يفرض عليها ان تتعاطى مع الماركسية انطلاقاً من كونها نظرية علمية معرفية ، هي جزء من صيرورة حركة الحياة ومتغيراتها التي لا تعرف الجمود أو التوقف، ما يعني بوضوح شديد ان تتخلى هذه الفصائل والأحزاب ، وترفض التعاطي مع الماركسية في إطار منهج أو بنية فكرية جامدة أو مغلقة أو نهائية التكوين والمحتوى، إذ أن الماركسية تكف عن أن تكون نظرية علمية جدلية، إذا ما تم حصرها في إطار منهجي منغلق أو في ظروف تاريخية محددة، فالانغلاق أو الجمود هو نقيض لجدل الماركسية التطوري ، الهادف إلى بلوغ الحرية الحقيقية التي تتجسد في الاشتراكية والتحرر الشامل للإنسان من كل مظاهر الاستبداد والاستغلال والاضطهاد والتخلف والتبعية.

(5)

إن قراءتنا لبعض مؤشرات ومكونات المسار التطوري للماركسية كنظرية علمية، تعزز لدينا القناعة الراسخة أنها لم تندثر، بل من المستحيل تجاوزها ، وبالتالي نقول لكل من يعتبر أن الماركسية قد كفت عن كونها نظرية ثورية، انت مخطئ كل الخطأ، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، فلا زالت شعوب ما يسمى بالعالم الثالث أو الرابع تعاني من: السيطرة الامبريالية والتبعية والتخلف، و التفاوت الطبقي، والاستغلال والقهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ استغلال فائض القيمة للشعوب الفقيرة والتابعة ، والقهر الاجتماعي والإفقار، المستوى الذي وصل إليه اليوم، إلى جانب كل أشكال العدوان والحروب التي تمارس لحماية مصالح النظام الرأسمالي كما هو الحال في بلادنا. ما يعني أن الاشتراكية اليوم باتت ضرورة حتمية كتتويج للديمقراطية والحدثة وتخليص مجتمعاتنا من كل مظاهر التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد، إذ ليس ثمة خيار

آخر -خاصة لبلداننا العربية وبقية بلدان الاطراف- فإما الاشتراكية أو مزيد من التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد.

ولهذا أرى أن من واجب قوى اليسار الماركسي العربي، ان تكون معنية بتحديد الموضوعات الأساسية التي يشكل وعيها، مدخلاً أساسياً لوعي حركة وتناقضات النظام الرأسمالي من جهة، وحركة واقع بلدانها بكل مكوناته وآفاق صيرورته التطورية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة ثانية، انطلاقاً من إدراكها الموضوعي، بان التعاطي مع الماركسية ومنهجها بعيداً عن كل أشكال الجمود وتقديس النصوص ، كفيل بتجاوز أزمته الراهنة ، ومن امتلاكها لمقومات القوة التنظيمية وال جماهيرية الكفيلة بإسقاط أنظمة العمالة ومقاومة وطرد الوجود الامبريالي الصهيوني إذا ما أدركت بوعي عميق طبيعة ومتطلبات واقع ومستقبل بلدانها.

(6)

إن ما يوصف بأنه " أزمة الفكر " لدى أحزاب اليسار العربي هو في الحقيقة أزمة الممارسة بسفحيها : النظري والعملية ، فثمة بون شاسع بين الممارسة النظرية، مثلاً، وبين انتقاء وجمع وتوليف مجموعة من الأفكار والمبادئ والتصورات، قُطعت عن منظومتها الفكرية، وانتزعت من سياقها التاريخي ، عبر مسميات خجولة أزاحت النص الصريح بالالتزام بالماركسية ، لحساب نصوص تلفيقية أو توفيقية أو تحريفية، أو عناوين استرشادية جاءت انسجماً مع مواقف العديد من الأحزاب الشيوعية التي تخلت عن اسمها أو بعض الفصائل والحركات الأخرى التي اتجهت صوب الخلط الفكري بين الليبرالية والماركسية ، أو حتى شطب الماركسية من أدبياتها، ذلك الخلط أو الشطب، سيعزز تراجعها المتصل، وتهميشها وسيعجل بنهايتها.

على أي حال، إن التخلي عن الماركسية أو الارتداد عنها والتنكر لها ، ليس موقفاً جديداً مرتبطاً بانتهاء الاتحاد السوفيتي أو بالواقع العربي المهزوم ، بل هو ظاهرة نشأت منذ نشوء الماركسية، من خلال العناصر والقوى اليمينية التي وجدت في الماركسية خطراً شديداً على مصالحها ووجودها ، لكن " الماركسية " بمضمونها السياسي والاجتماعي ودلالاتها ومؤشراتها المستقبلية بالنسبة لتحرر وانعتاق العمال والفلاحين وكل الفقراء والكادحين في هذا الكوكب ، خاصة في البلدان المستعمرة والتابعة ، كما هو حال بلداننا العربية، الذين لن يجدوا خلاصهم إلا من خلالها ، لذلك ، فإن البحث في "أزمة الماركسية" -ولا نقول فشلها- هو بحث في الماركسية ذاتها، -كما يقول " الصديق سلامة كيله- وإذا كان من حق أي كان، أن يتخلى عن أفكار ويعتق أفكار أخرى نقيضه، فانه ليس من حق احد إصدار حكم بالتجاوز أو النفي على تيار فكري من اجل تبرير هذا التخلي، خصوصاً إذا كان الحكم بلا حيثيات سوى البعد الذاتي ومبرراته الانتهازية الأنانية الصريحة.

المراجعة النقدية واستلهم الدروس والعبر من تجربة فصائل واحزاب اليسار تستهدف التأكيد على صحة المبدأ او المنطلق السياسي المرتبط بوضوح الرؤية للعدو ولقوى الثورة ، وقبل كل شيء، المرتبط بالهوية الفكرية والأيدولوجية الثورية... الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، بعيداً عن الجمود العقائدي، وبما يؤكد على أهمية البنى الثقافية في مجتمعنا ، ودورها التبادلي الجدلي في البنيتين الفوقية والتحتية، وبالتالي إسهامها في تشكل وبلورة قوى التغيير السياسي والديمقراطي في واقعنا الطبقي الذي لم تتبلور خارطته الطبقية أو تستقر بصورة نهائية حتى اللحظة. بهذه الرؤية أعتقد أن قوى اليسار يمكن أن تخرج من ازماتها وتتواصل في مسيرتها عبر تجديدها الذاتي، المعرفي والتنظيمي والسياسي والمجتمعي، على طريق النضال والتغيير السياسي والتقدم الاجتماعي، عبر المزيد من الانتشار والالتحام في صفوف الجماهير الشعبية، وقيادتها وتحديد دورها في النضال السياسي وارتباطه الفعال بالقضايا المجتمعية والمطلبية وما تتضمنه من ضرورات النضال ضد الرأسمالية واقتصاد السوق الحر والعولمة المتوحشة وكل أشكال الاستغلال والاحتكار والاستبداد ، إلى جانب رؤيتها وموقفها الواضح تجاه قضايا الصراع الطبقي، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ضد قوى الكومبرادور والطفيليين وكافة الشرائح الرأسمالية التابعة والمستغلة، ودور هذا الصراع في كافة التحولات الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتنا العربية، خاصة الموقف الواضح في تأييد حقوق العمال والمرأة والشباب ، والعاملين في القطاع العام والخاص وحقوق الشغيلة والعاطلين عن العمل ، على قاعدة المساواة أمام القانون العادل بين كافة المواطنين وفق مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والحدثة ، وهي قضايا لا يمكن تجسيدها أو الدفاع عنها ، ومن ثم تحقيقها، بدون أن تنهض قوى واحزاب اليسار ببنيتها وأدواتها وتوفر الاستراتيجيات والخطط والبرامج التنموية (في مواجهة تحديات الفقر والبطالة والتشغيل والموارد الضعيفة.. إلخ) والتعليمية والاجتماعية والصحية والثقافية وغير ذلك من البرامج وفق منهجية علمية وإدارية حديثة، انطلاقاً من استراتيجية واهداف الثورة الوطنية /القومية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ، بهذه الرؤية ستضمن قوى اليسار - بصورة ثورية وواقعية إلى أبعد الحدود - المزيد من التوسع التنظيمي وانتشار مبادئها وراياتها في كل بقعة من بقاع الوطن العربي ، بما سيراكم العناصر والمقومات المطلوبة لتأسيس البديل الديمقراطي اليساري المأمول ، الأمر الذي يتطلب استنهاض العمل المنظم والتوسع في المدن والارياف وتأسيس اللجان الشعبية والمجتمعية في أوساط الفلاحين والعمال والشباب والمرأة والمهنيين وكل الكادحين والفقراء شرط أن تنطلق هذه العملية الاستنهاضية من الوعي الثوري بالنظرية وبكل تفاصيل الواقع المعاش، ... فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية نسترشد بها من أجل تجديد وتصليب البنية التنظيمية والكفاحية وتعميق الديمقراطية والطابع الجماهيري لحركات وقوى اليسار العربي كاحزاب ثورية وطلعية.

لولا ثقتي - بالمعنى الموضوعي والتاريخي - بان هناك من هو مستعد من شبابنا العربي للنقاش والاستعداد لوعي وامتلاك الوعي الثوري لمجابهة هذا الواقع العربي المنحط عبر اشكال التبعية والاستغلال والاستبداد والفقر ، لما تجرأت على كتابة كلمة واحدة من خواطري....

2012/3/28

باسم رفاقي في الجبهة الشعبية وباسمي اتقدم من الرفاق الاعزاء في الحزب الشيوعي السوداني بخالص العزاء والمواساة بوفاة الرفيق المناضل والمفكر الثوري محمد ابراهيم نقد - الامين العام للحزب الشيوعي السوداني ، الذي توفي مساء الامس الخميس 2012/3/22 ، بعد حياة مفعمة بالنضال والتضحيات الجسام من أجل رفعة وتقدم السودان وترسيخ الديمقراطية، وساهم في مقاومة الاستعمار وديكتاتوريات عبود والنميري والبشير وتعرض للاعتقال والتعذيب عدة مرات وضحي من أجل بقاء وثبات ووحدة الحزب ووجوده فعّالا ومؤثرا في المجتمع ، نال القائد الاممي الراحل درجة علمية في الاقتصاد والفلسفة من بلغاريا وانتخب عدة مرات لعضوية البرلمان السوداني وكان عضوا في البرلمان المتعدد الاحزاب الذي أطاح به انقلاب البشير في عام 1989 ، وفي مسيرته النضالية ألف عدة كتب في التاريخ والنظرية الماركسية الى جانب العديد من الدراسات السياسية والاجتماعية والفكرية ... كان محمد ابراهيم نقد واحدا من جيل الساسة الطاعنين في السن الذي لا يزالون يتمتعون بنفوذ في السودان الى جانب الصادق المهدي زعيم حزب الامة وحسن الترابي زعيم حزب المؤتمر الشعبي ومحمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي. وظل مناضلا عنيدا ووفيا لمبادئ حزبه ، عاش ومات مناضلا صلبا وانسانا متواضعا ضحي بكل حياته من أجل انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية بأفقه الاشتراكي.... عاش الحزب الشيوعي السوداني حزبا امميا مناضلا من اجل تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

2012/3/28

على فصائل واحزاب اليسار الفلسطيني، اعادة النظر في فهم إدارة الصراع ضد المشروع الصهيوني الامبريالي والقوى الطبقية الرجعية العربية التابعة والعميلة من جانب، وأبعاد ومضامين وأشكال أدائه تجاه ذلك الصراع من جانب آخر، وبما يؤمّن القدرة على استثمار ما يملكه من مخزون أو أرصده نضالية ما زال بعضها راسخا في ذهنية قسم هام من أبناء شعبنا، يضاف عليها ما يملكه من رؤى ومواقف سياسية ومنطلقات فكرية ماركسية ثورية متجددة هي الأكثر تعبيراً -من حيث المصادقية- عن طموحات الأغلبية الساحقة من شعبنا، لكن نجاح هذا الاستثمار مرهون بإزالة كل العقبات التي تحول دون بناء الحزب الثوري - في هذا الفصيل او الحزب او ذاك - كاولوية تعلو على كل ما عداها من تحالفات او تجمعات ديمقراطية ، إذ أن الشرط الأول لنجاح أي من هذه التحالفات أو الأطر مرهون بعملية استكمال عناصر البناء الحزبي الداخلي في كافة الهيئات والمراتب الحزبية -بصورة ديمقراطية- تنظيمياً وفكرياً

لا مجال لاستقامة القول بـ"الحزب او الفصيل اليساري الطليعي" وفي آن القول بـ"الحزب/الفصيل الهابط سياسيا ومتدني المستوى فكرياً".

إن إشكالية الحزب الثوري هي إشكالية لازالت قائمة وستبقى قائمة، وعلى الفكر الاشتراكي الماركسي العلمي أن لا يقف عند المسلمات أو المقولات الجاهزة، بل عليه أن يعمق البحث في هذا الموضوع، وأن يستفيد من مختلف التجارب الثورية في التاريخ، وإلا فإن حركة التحرر الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق. خاصة وأنه في ظل اوضاعنا العربية المتخلفة والتابعة الراهنة ، تعرضت عناوين الحزب الماركسي والشيوعي واليساري ، وعبارات الرفيق والمناضل والثوري وما في سياقها لعمليات مبرمجة وموجهة من قوى طبقية وسياسية معادية ، داخلية وخارجية ، الى جانب - وهذا هو الاكثر ايلاما واثارة للحزن والقلق - حملات مغرضة ، انتهازية ومأزومة او غير واعية من داخل احزاب وفصائل اليسار ، بذريعة التخلي عن الماركسية والمنهج المادي الجدلي لحساب الهبوط السياسي عن الثوابت الوطنية والقومية عبر خلطة فكرية توفيقية ديمagogية ملفقة ، يمينية في جوهرها ، وهي حملات مؤثرة ومؤذية تساهم في تشويه فصائل واحزاب اليسار ، لكنها تشير وتدل ايضا الى انحطاط الأخلاق السياسية، وشحوب الفضائل الحزبية الثورية بوجه عام لدى من يروجون هذه الحملات مستهدفين انتاج وتسويق أيديولوجية تلفيقية انتهازية إصلاحية تضليلية لتغطية الطبيعة المتذبذبة للشريحة "البورجوازية" التي ينتمون إليها، لكن ثقتنا قوية بدور المثقف العربي الثوري في التصدي السياسي والديمقراطي لكل هذه الاصناف من المثقفين الانتهازيين . وهذا المثقف الثوري او المثقف العضوي هو الذي اختار الانحياز إلى الحزب الثوري، مدافعا ومناضلا في صفوف جماهير الفقراء والكادحين وكل المضطهدين ، حاملا لواء الماركسية ، كعلم ومنهج ثوري ومستقبلي ، يبدأ مع كارل ماركس ولا يتوقف عنده او عند كبار خلفائه في العصر الحديث. من هذا المنطلق يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار، الماركسي المتطور المتجدد خصوصاً.....ماذا يمكن أن يعني ، باللموس ، هذا الكلام ؟ إنه يعني ان نتخلى عن النظرة العقائدية الجامدة إلى الماركسية ، وإعادة الاعتبار إلى جوهر "الديالكتيك التاريخي" والمنهج المادي الجدلي ، والاعتناع بأن التاريخ الذي لا نهاية له لا يسير دوما وبالضرورة على خط مستقيم صاعد، وان الصراع الطبقي هو أحد اهم العوامل الرئيسية المحركة له إلى جانب عوامل أخرى، لذلك يجب أن تستعيد الماركسية دورها ككاشف لحركة الواقع وكمنظر لها (على الصعد الوطنية والقومية والاممية). - يجب أن نعمل من أجل أن تستعيد الحركة الماركسية دورها الثوري في بلادنا عبر دور طليعي متميز على طريق الحوار الجاد لتأسيس الحركة الماركسية العربية.... هذه هي المهمة الراهنة، وهذا هو الهدف الاستراتيجي المركزي في لحظة تفاقم التناقضات الطبقيّة مع القوى الرجعية وقوى الاسلام السياسي وبداية تفكك الأنظمة العربية الدكتاتورية ، إلى جانب تفاقم التناقضات التنافسية مع دولة العدو الإسرائيلي والتحالف الامبريالي . - إننا في لحظة إعادة صياغة الأهداف التي تعبر عن الطبقات المعنية بالصراع ضد الرأسمالية، ومن أجل تأسيس نمط إنتاجي بديل، اشتراكي وديمقراطي.وعلينا أن ندرك أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب توعية وتأسيس وتنظيم القوة المنظمة الجذرية حقا ، و الثورية حقا ، و نقصد بذلك الطبقة العاملة المتحدة مع الفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين في إطار تحالف يضم كل الفئات المتضررة من الرأسمالية.المهم أن ننطلق من قناعتنا بأن "الناس هم الذين يصنعون التاريخ" ... هذه هي القيمة الثورية التاريخية للماركسية، خاصة وأننا نعيش اليوم في ظروف الانتفاضات العربية و انتشار الروح الثورية ضد أنظمة التبعية والتخلف من ناحية وفي ظروف انتشار الإسلام السياسي والثورة المضادة والفتن الطائفية ، وتفاقم مظاهر الفقر والصراع الطبقي، وغياب الأفكار التوحيدية على

الصعيدين الوطني والقومي، وبالتالي فإن الحاجة إلى برنامج الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية بأفاقها الاشتراكية أكبر بما لا يقاس من أي مرحلة سابقة..فالمستقبل لنا حتما سننتصر

2012/3/29

إنني أدرك أن هناك أسباباً ذاتية وموضوعية متعددة ومتنوعة المبررات والذرائع بالنسبة لمظاهر التخلي أو التراجع عن الماركسية أو البحث عن الصيغ التوفيقية هروباً من الالتزام بجوهرها الثوري ، وهي أسباب جعلت البعض ممن كانوا في أحزاب وفصائل اليسار أو على هامشها ، يتجهون بوجهات نظر فردية تفتقر للموضوعية وأقرب إلى الانتهازية ، تروج لأفكار الليبرالية الجديدة بدوافع مصلحة كما في الكثير من منظمات NGO'S أو بدوافع سياسية هابطة ومهزومة.

2012/3/29

إن الاستنتاج بأن فرضية الفوضى الفكرية ، وغموض المفاهيم واضطرابها ، كظاهرة سائدة اليوم على الصعيد الوطني -والقومي- العام، هو صحيح، فقد عجز أو تراجع اليسار ولم تتقدم الليبرالية، وأجهضت الثورة ولم يبنى نظام، بل تزايدت الفجوة -خاصة في الساحة الفلسطينية- عبر حالة الاختلال أو الانقسام ليس في السياسة والجغرافيا فحسب ، بل نشهد اليوم انقساماً نوعياً غير مسبوق في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية عبر هوية وطنية أفرقتها القيادة المتنفذة في م.ت.ف وفتح من مضامينها من جهة وهوية الإسلام السياسي التي نمت بقوة في ظل انحسار وتراجع دور القوى الوطنية واليسارية خصوصاً من جهة ثانية والذي ما كان لوجود لولا تخلف تسبب في تفاوت وفجوة تعني إعادة إنتاجهما إننا أعدنا إنتاج تخلفنا .

من هنا كانت أهمية المراجعة واستعادة المبادرة فكرياً وتنظيمياً ، لتفسير ما حدث وتقديم أطروحة صائبة لأسئلة مطروحة وفراغ ذهني يخطئ من يظن أن العدو لا يحاول سده بأطروحة فكرية فاسدة، والحال هذه فإن المراجعة الجادة ومن ثم تكريس وتعميق وعي الرفاق بأطروحتنا الفكرية الماركسية، ليست ترفاً كما يتوهم البعض، بل ضرورة لا غنى عنها في معركة فكرية مشتعلة، هي جزء لا يتجزأ من الحرب الشاملة التي شنها ويشنها العدو الصهيوني الإمبريالي وتابعه النظام الرسمي العربي، لتكريس فكرة الهزيمة نظرياً ونفسياً بعد صناعتها عملياً.

2012/3/29

أن سقوط أنظمة الاستبداد في البلدان العربية عموماً وفي القاهرة وبغداد ودمشق خصوصاً دون بديل ديمقراطي يقطع مع التحالف الإمبريالي الصهيوني ، فإننا قد نكون مقبلين على مرحلة جديدة وطويلة من التبعية والتطبيع والتخلف في مشهد الإسلام السياسي الذي بدأت تباشيره تلوح -في ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة- في سماء تونس والمغرب والقاهرة وغيرها من العواصم على الجدول.

وفي هذا الجانب، أشير إلى أن الموقف ضد الاستبداد والتخلف وكل أشكال الاضطهاد وأدواته ورموزه سواء في الأردن أو اليمن أو سوريا أو في أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية

وركيزته الحركة الصهيونية ، وهذا هو المقياس الاول -من وجهة نظري - لمصادقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية في علاقتها مع جماهيرها، إذ أن هذا الموقف هو الكفيل -عبر الممارسة في أوساط الجماهير- بالتصدي لمخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي للأصولية الدينية وقوى الثورة المضادة التي تسعى بالفعل إلى ركوب موجة الانتفاضة ، لإعادة انتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة.

2012/3/29

توضيح : من هو اليساري الذي اقصده.

..ارى ان مفهوم اليساري يتحدد قبل كل شيء برؤية ثورية سياسية وطبقية راهنة ومستقبلية منحازة كلياً للشرائح الطبقة الفقيرة من العمال والفلاحين وكل المضطهدين والكادحين ، رؤية تقوم على مجابهة وإسقاط كل أنظمة وادوات الاستغلال الطبقي والاستبداد والتسلط وقمع الحريات ، ومن ثم الالتزام بتلبية مصالح وتطلعات جماهير الفقراء والكادحين وفق مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وحرية الرأي دونما أي إكراه من جهة ، والالتزام ايضاً بموقف سياسي وطني انعكاساً لعملية خوض الصراع ضد العدو الوطني / القومي والطبقي من جهة ثانية ، فليس يسارياً من لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس النضال الطبقي والصراع السياسي والكفاحي ضد القواعد الامبريالية والدولة الصهيونية، وكذلك النضال السياسي والديمقراطي الثوري ضد قوى التبعية والتخلف والاستبداد والخضوع بما في ذلك قوى الاسلام السياسي، فليس يسارياً من لا يمارس -وفق الزمان والمكان المناسبين- كل أشكال المقاومة المسلحة والشعبية ضد الوجود الصهيوني والقواعد الامريكية المنتشرة في الوطن العربي ... وليس يسارياً - بل خائناً - من يستعين بأعداء وطنه بذريعة الديمقراطية ، وليس يسارياً من يشارك في حكومة من صنع الاحتلال أو يتحالف معها ، وبالطبع ليس يسارياً أيضاً من يعترف بدولة العدو الصهيوني ويتناسى دورها ووظيفتها في خدمة النظام الامبريالي . .. وليس يسارياً أيضاً من لا يستوعب تماماً كل مكونات واقع بلده الاقتصادي والاجتماعي / الطبقي بكل تفاصيله المتعلقة بقضايا الطبقة العاملة والبطالة والفقر والتنمية والتشغيل وتوزيع الدخل والمسألة الزراعية والصناعة وقضايا المرأة والشباب والصحة والتعليم ... إلخ ، وفق منطلقات ومبادئ وبرامج الثورة الوطنية الديمقراطية ضد التحالف الكومبرادوري / البيروقراطي وإسقاط أنظمة الاستبداد والاستغلال ، من أجل انعقاد شعوبنا عموماً وإلغاء كل أشكال قمع الحريات والاستبداد والاستغلال والاضطهاد والتبعية . من هذا المنطلق يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار عموماً، والماركسي المتطور المتجدد خصوصاً ، الملتزم بالمنهج المادي الجدلي ، فلا مكان هنا للتلفيق أو التوفيق ناهيك عن الارتداد الفكري صوب الافكار الهابطة والانتهازية والليبرالية الرثة أو اليسار الطفولي العدمي، إذ أن هذه المنهجيات المضللة أساءت كثيراً جداً لليسر العربي كله وأدت الى عزله عن الجماهير وسقوطه المدوي في آن واحد . هذه تعريفات جوهرية وقيم عامة لليسر، ومن وجهة نظري ،ليس يسارياً من لا يدافع عنها ، وبالتالي بات من الضروري تحقيق الفرز انطلاقاً منها، وأن لا يُكتفى بالتسميات أو الالوان الحمراء ، بل أن يجري الانطلاق من المواقف والسياسات علاوة على الوعي المتجدد للماركسية ومنهجها . ولهذا حينما يجري التأسيس لعمل يساري يجب أن ينطلق من هذا الفرز، ويقوم على أساسه، وإلا استمرت التوجهات السياسية الانتهازية والارتدادات الفكرية وتفاقم

مظاهر التفكك الشللية والتحريفية الانتهازية والمصالح الطبقية الخاصة ، فاليسار ليس تسمية بل موقف وفعل راهن ومستقبلي أولاً وأساساً.

2012/3/29

في تموز عام 2000 عقد المؤتمر الوطني السادس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفي هذا المؤتمر ألقى ال.ر. الراحل القائد المؤسس جورج حبش خطاباً وداعياً حيث طالب الحكيم رفاقه أن يستذكروا الخط السياسي الذي سارت على أساسه الجبهة ، وأعطاه كل هذا التميز ، ويتمثل هذا الخط بأربعة مفاصل رئيسية :
المفصل الأول: امتلاك الجبهة لرؤية عملية واقعية للعدو وتحالفاته تقوم على أن حالة الاشتباك التاريخي بيننا وبين المشروع الصهيوني ستتواصل وتستمر بحكم طبيعة التناقض الذي يحكم الصراع باعتباره تناقضاً تناحريراً حصيلته النهائية: إما نحن أو المشروع الصهيوني.
المفصل الثاني: ترابط العمل الوطني الفلسطيني مع العمل القومي العربي؛ على قاعدة أن الصراع هو صراع عربي صهيوني بالدرجة الأساسية .

أما بالنسبة للوضع السياسي الفلسطيني والعربي فقال القائد الراحل : إن الساحة الفلسطينية والعربية فيها خندقان واضحان لمن يريد أن يرى ذلك خندق أمريكا، أي خندق الإمبريالية والصهيونية و(إسرائيل)، ويؤسفني هنا القول أن القيادة الرسمية لـ م.ت.ف قد انضمت لهذا الخندق بعد اتفاق أوسلو، مع إدراكي ووعيي للتناقضات القائمة بين تلك القيادة الرسمية و(إسرائيل)، ولكنها تناقضات أخذت شكل التعارضات الثانوية، التي يمكن حلها والتعامل معها تحت السقف والرعاية الأمريكية.

يقابل ذلك الخندق الذي يعبر عن مصالح أهداف الجماهير الفلسطينية والعربية، خندق الصمود والمقاومة، خندق قوى الثورة التي تواصل طريق الحرية والاستقلال لتحقيق أهدافنا العادلة. الخندق الذي يسعى لتحقيق مصلحة كل طبقات الشعب الفلسطيني، الخندق الذي يعرف حقيقة (إسرائيل) والصهيونية وحقه في النضال المستمر حتى دحر الصهيونية بالكامل الخندق الذي يؤمن بأن الدولة وتقرير المصير والعودة أهداف مرحلية وليس نهاية المطاف أو الصراع، وبالتالي فإنه يواصل النضال لتحقيق الدولة الديمقراطية العلمانية، الخندق الذي تؤمن قواه السياسية والاجتماعية بضرورة أن تكون هذه الدولة العلمانية جزء من مشروع إقامة المجتمع العربي الجديد، الخندق الذي يقدم حلاً إنسانياً وديمقراطياً للمسألة اليهودية.

2012/3/29

ان استمرار التفاوض مع دولة العدو الصهيوني وفق شروطها وشروط الرباعية، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأس القيادة المتنفذة في السلطة وم.ت.ف. و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الفلسطيني هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى أن القيادة الفلسطينية كانت - وما زالت - تؤسس سياستها على وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها على قيادة م.ت.ف .

وحتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف من أجل استعادة دورها وبرنامجه ومشروعها الوطني التحرري ، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنشدّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنة، ومستقبلية، بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها.

2012/3/30

لابد من ازالة اللبس والخلط في المفاهيم السائدة حاليا في الكتابات العربية بين تعبيرى "البرجوازية" و "الرأسمالية" ... فهما تعبيرين غير متعادلين على الصعيد المفاهيمي.

-ذلك ان مصطلح "بورجوازية" هو مصطلح له دلالة اجتماعية/سياسية/ثقافية إذ ان كلمة بورجوازية تعني "التمدن" في نمط واسلوب الحياة والافكار بينما تعبير "رأسمالية" هو تعبير مشتق من نمط الانتاج الرأسمالي وبالتالي فهو مرتبط بملكية علاقات الانتاج والاستغلال الرأسمالية .

-ولذلك من الادق القول عن البورجوازية التابعة في بلادنا ، انها "رأسمالية طفيلية" أو "بورجوازية كومبرادور" او سمساره او وسيطة او بورجوازية عقارات وخدمات ومضاربات وصفقات مالية ضمن منطق الفساد والمحسوبيات، مما يعني انها شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية ، لان سماتها الاساسية عدم اشتغالها بالانتاج المادي بصفة مباشرة ، وانما يرتبط نشاطها ودورة اموالها بمجال التجارة والخدمات والعقار والتداول او الوساطة و السمسره والمضاربات بوسائل متنوعة من الرشاوي والفساد الصغير والكبير .

انها بورجوازية تابعة لا تسعى من اجل اعادة توظيف ثرواتها في التنمية الوطنية المستقلة او في انشاء الصناعة ، بل في التجارة او في البنوك الامبريالية وبالتالي اعادة انتاج البورجوازية التابعة الرثة المشوهة ، وهي شريحة فاقدة لوطنيتها أسيرة للسوق الرأسمالي العالمي والنظام الامبريالي منفذه بشكل ميكانيكي لاوامره، وتدفع بمجتمعاتنا صوب مزيد من صيغ التبعية والخضوع والتخلف والاحتواء كما هو المشهد العربي منذ اواخر القرن العشرين الى يومنا هذا...فهل بعد ذلك يمكن الحديث عن ما يسمى بورجوازية وطنية ؟؟؟!!! أم ان جماهير المضطهدين والفقراء والكادحين في مسيرتهم التحررية والديمقراطية لا يحك جلداهم الا ظفرهم....في انتظار رأي الرفاق والاصدقاء

2012/3/30

رفاقي أصدقائي الاعزاء.....افكار للنقاش آملا ألا أثقل عليكم

لابد من القول ان المسار التاريخي الاوروبي الغربي ، لا يصلح كأساس معياري للحكم على حركة وقوانين التطور في المجتمعات المتخلفة ، ومن بينها بلداننا العربية .فالمجتمعات العربية ، ليست محكومة في تحولاتها بالمسار التطوري الغربي (لذلك نجد العديد من الباحثين يتحدثون عن "الاقطاع الشرقي" والنموذج الآسيوي ،والخراجي والريعي ، والاقطاع القبلي ، والاقطاع العسكري والمجتمع المحكوم بالعلاقات الرأسمالية التابعة المشوهه .. والمجتمع المتعدد الانماط...الخ) . ذلك ان "الطبقات الحديثة" في بلادنا ولدت من احضان التشكيلات والعلاقات ما قبل الرأسمالية دون ان تقطع مع القديم ، بل حملت وما زالت تحمل في ثناياها ملامح ورواسب القديم ، ما يعني ان مجتمعاتنا لم تصل بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الشرائح والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال

فئات واسعة من السكان ذات اوضاع اجتماعية انتقالية، ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية . وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية ، وطبيعة العملية الانتقالية هماً أساسياً ، لكننا نلاحظ ان التحالف الطبقي الحاكم في النظام العربي (لا فرق جوهري بين الملكي والجمهوري والمشيخي او الاميري) لجأ الى التحالف مع النظام الرأسمالي المعولم، وتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة لمؤسسات التمويل الدولية الخاضعة لها ، وتطلب هذا الحلف الجديد، وهذه السياسات شكلا من الليبرالية السياسية. وهو الشكل الذي ولد محاصرا من ناحية بتراث الأبوية والسلطة المركزية، ومن ناحية أخرى بالرفض من الفئات الشعبية الفقيرة المتسعة التي تزايدت معاناتها بحكم هذا السياسات ، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت هذه الانظمة في اكتساب "شرعية" سلطتها عبر مزيد من الاستغلال والقمع والاستبداد ومراكمة المزيد من الثروات غير المشروعة ، بعد أن أصبحت التبعية واقتصاد السوق هما العنوان المركزي المهيم وفق ادوات وممارسات طفيلية ادت الى تفشى الاقتصاد غير الرسمي للطبقات العليا. واشترك كبار موظفي الدولة في أنشطة القطاع الخاص بالتحالف مع نخب الكومبرادور وغيرهم ، ويطلق البعض على تلك الاقتصاديات، اقتصاديات "رأسمالية المضاربة" أو "رأسمالية الاقتصاد غير المنتج" ، أو "اقتصاد المحاسب" ، كما زادت علاقات القرابة والمصاهرة من تداخل النخب الاقتصادية والسياسية، وأصبح للنفوذ السياسي دورا واضحا في الأنشطة الاقتصادية ، وفي ظل هذا الوضع المشوه ، كان من المنطقي ألا تتحمس الشرائح والاجهزة الحاكمة إلى أي حريات ديمقراطية تصاحب الحريات الاقتصادية.

-وبالطبع فإن هذه الشرائح ، بحكم تبعيتها للخارج لا تبحث عن قاعدة اجتماعية حاملة للمشروع الليبرالي من داخل مجتمعاتها ، بل توقفت فقط عند الجانب الاقتصادي الرث منه بما يخدم مصالحها الانانية ، ومن ثم أصبح التحالف مع النظام الامبريالي في موازاة بناء السلطة الاستبدادية ، هما شرطان لازمان لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها في وجه الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر ، الذي تراكم ووصل حد القطع الثوري عبر الانتفاضات التي استطاعت انظمة الاستغلال والاستبداد والفساد في تونس ومصر واليمن وليبيا والبقية على جدول التفكك والسقوط... فهل من صحة لدى القوى الديمقراطية واليسارية الثورية لتأسيس البديل الديمقراطي لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية أم ان الباب بات مشرعا أمام قوى الثورة المضادة والاسلام السياسي لقطف ثمار الانتفاضة ؟؟؟؟؟

2012/3/30

إن الاستنتاج بأن فرضية الفوضى الفكرية ، وغموض المفاهيم واضطرابها ، كظاهرة سائدة اليوم على الصعيد الوطني -والقومي- العام، هو صحيح، فقد عجز أو تراجع اليسار ولم تتقدم الليبرالية، وتراجعت العديد من قيم العقلانية والتنوير والتحرر والمواطنة لحساب قيم التخلف والهبوط السياسي والاجتماعي ، أما في الساحة الفلسطينية فقد تراجعت - بصورة ملموسة - قيم التحرر والديمقراطية ، عبر حالة الاختلال أو الانقسام ليس في السياسة والجغرافيا فحسب ، بل نشهد اليوم انقساماً نوعياً غير مسبوق في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية عبر هوية وطنية أفرغتها القيادة المتنفذة في م.ت.ف وفتح من مضامينها من جهة وهوية الإسلام السياسي التي نمت بقوة في ظل انحسار وتراجع دور القوى الوطنية واليسارية خصوصاً من جهة ثانية والذي ما كان لوجود لولا تخلف تسبب في تفاوت وفجوة تعني إعادة إنتاجهما أننا أعدنا إنتاج تخلفنا .

من هنا كانت أهمية المراجعة واستعادة المبادرة فكرياً وتنظيمياً ، لتفسير ما حدث وتقديم أطروحة صائبة لأسئلة مطروحة وفراغ ذهني يخطئ من يظن أن العدو لا يحاول سده بأطروحة فكرية فاسدة، والحال هذه فإن المراجعة

الجادة ومن ثم تكريس وتعميق وعي اليسار بالواقع السياسي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي من حولهم ، ومن ثم توجيه المنطلقات الفكرية الماركسية ومنهجها في خدمة هذا الواقع، كضرورة لا غنى عنها في معركة وجودية ، سياسية فكرية تحررية كفاحية ومجتمعية ديمقراطية مشتتة، هي جزء لا يتجزأ من الحرب الشاملة ضد العدو الصهيوني الإمبريالي وتابعه النظام الرسمي العربي، لتكريس فكرة المقاومة والثورة الوطنية/القومية الديمقراطية بكل أبعادها واهدافها في المسار الصاعد صوب الانتصار.

2012/3/30

اننا ندرك أن أهم ما يشغل اهتمام شعبنا الفلسطيني اليوم، كيف يتجاوز حالة الحصار السياسي/الاقتصادي المفروض عليه، وكيف يوقف الضغوط التي تستهدف صموده... وكل ذلك مرهون بتوفير وحدة الإرادة والصمود في صفوف شعبنا عبر طليعة ثورية صادقة تلتحم في مساماته لتصبح جزءاً لا يتجزأ من مكوناته ومن معاناته ومن اضطهاده الوطني والطبقي في آن واحد خاصة بعد أن أصبح الوضع العربي جزءاً من البرنامج الإمبريالي الصهيوني في هذه المرحلة السوداء.

-وإذا كان الوضع الراهن مختل بشكل مريع، فإن تغيير ميزان القوى يصبح أمراً ضرورياً، ولن يتحقق ذلك إلا عبر إعادة بناء الحركة الشعبية الثورية الديمقراطية وتفعيل دورها في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي.

-إننا ندرك أن حجم هذه المهمة التاريخية كفيل بإحباط الهمم لدى البعض، خاصة لدى المثقف الليبرالي، غير أن البديل الوحيد هو استمرار غرق مجتمعاتنا في حالة من الردة والانحطاط المرعبة، عبر همجية داخلية تحفزها همجية خارجية (السلط الامبريالي الصهيوني.)

2012/3/30

يبدو أن حالة رضوخ واستسلام الانظمة العربية للعدو الخارجي (العثماني والاستعمار الانجليزي و النظام الامبريالي و الحركة الصهيونية) دفعت المفكر العربي الراحل ياسين الحافظ إلى التشاؤم ، مما اضطره إلى استعارة مفهوم "القابلية للاستعمار لدى شعوبنا أو مجتمعاتنا العربية" عن المفكر الاصلاحى الجزائري مالك بن نبي ، حيث يتسأل ياسين الحافظ : لماذا هذا التساقط السهل أمام الاستعمار، لو لم تكن بنى المجتمع العربي متآكلة ومفوّتة، وبالتالي، قابلة للاستعمار؟"ثم يضيف ان العدو الخارجى " ليس شيطان العرب إلا بقدر ما يسمح له بذلك تأكل وفوات الداخلى: الفوات العربى - والنظام العربى العميل - هو ذلك الشيطان. "

2012/3/30

إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو صراع بين مجتمعات واحزاب وفصائل عربية ضعيفة ومتفككة، وبين جبهة صهيونية امبريالية حية ناهضة استجمعت كل مصدر من مصادر القوة وسخرت لأغراضها كل مركز نفوذ لها في أنحاء العالم ، وفي مثل هذه الاوضاع ، فاننا - كما يقول الراحل قسطنطين زريق " لن نفوز على أطماع الصهيونية والقوى المتسلطة العالمية إلا بقدر ما نحقق من مكاسب

في ميادين كفاحنا الداخلية: في إصلاح الحكم وبسط سلطة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من أقطارنا العربية وفي مجتمعنا القومي عامة، أي بقدر ما يكون نضالنا نضالاً عربياً مشتركاً، ونضالاً ذاتياً في سبيل الإنشاء القومي والتجديد الحضاري

2012/3/30

لابد من التذكير بأن الأزمة الوطنية العامة، التي وصلتها القضية الفلسطينية، لا يمكن أن تحال بالكامل إلى عجز القيادة التاريخية عن الوفاء بالتزاماتها في تحقيق الأهداف المعلنة، او بسبب انتشار الاسلام السياسي، بل أيضا بسبب عجز "المعارضة التاريخية" و"المعارضة البديلة" في أن تصبح البديل الذي طالما قال: أن في برنامج الدواء الشافي، فأتى الواقع ليقول إنه لم يشكل البديل التاريخي او الديمقراطي المطلوب.

2012/3/30

أثبت المفكر الراحل د.جمال حمدان في كتابه " اليهود انثروبولوجيا " ان الدولة الصهيونية - كدولة - ظاهرة استعمارية صرفة ، قامت على اغتصاب غزاة أجنبي لأرض لا علاقة لهم بها دينياً أو تاريخياً أو جنسياً ، مشيراً إلى ان هناك "يهوديين" في التاريخ ، قدامى ومحدثين ، ليس بينهما أي صلة أنثروبولوجية ، ذلك أن يهود "فلسطين التوراة " تعرضوا بعد الخروج لظاهرتين أساسيتين طوال 20 قرناً من الشتات في المهجر : خروج أعداد ضخمة منهم بالتحول إلى غير اليهودية، ودخول أفواج لا تقل ضخامة في اليهودية من كل أجناس المهجر ، وأقترن هذا بتزاوج واختلاط دموي بعيد المدى ، انتهى بالجسم الأساسي من اليهود المحدثين إلى أن يكونوا شيئاً مختلفاً كلية عن اليهود القدامى.

وفي وقت كان الصهاينة يروجون لأنفسهم كأصحاب "مشروع حضاري ديمقراطي" وسط محيط عربي متخلف ومفكك وضعيف، لم تخذ تلك القشرة الديمقراطية الصهيونية المضللة عقلية لامعة كجمال حمدان ، كما انه لم يستسلم للأصوات العربية الزاعقة التي لا تجد سوى الصراخ والوعويل ، واستطاع من خلال أدواته البحثية المحكمة ان يفضح حقيقة إسرائيل، مؤكداً " أن اليهودية ليست ولا يمكن أن تكون قومية بأي مفهوم سياسي سليم كما يعرف كل عالم سياسي ، ورغم أن اليهود ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى ، بل "متحف " حي لكل أخلاط الأجناس في العالم كما يدرك كل أنثروبولوجي ، فإن فرضهم لأنفسهم كأمة مزعومة مدعية في دولة مصطنعة مقطوعة يجعل منهم ومن الصهيونية حركة عنصرية أساساً. "

2012/3/30

بمناسبة يوم الارض من فمك أدينك يا " اسرائيل"...يقول لمفكر اليهودي: "شلومو ساند" في مقدمة كتابه "اختراع الشعب اليهودي" الطبعة العربية - 2010 ما يلي:

"على الرغم من أن مصطلح " شعب " فضفاض، وغير واضح جداً ، إلا أنني لا أعتقد بأنه كان في أي زمن مضى شعب يهودي واحد . إن الرواية التاريخية القائلة إن "الشعب اليهودي" قائم منذ نزول التوراة في سيناء، وإن الإسرائيليات والإسرائيليين من ذوي الأصل اليهودي هم ذراري ذلك الشعب، الذي "خرج" من مصر واحتل "أرض إسرائيل" واستوطن فيها لكونها "الأرض الموعودة" من طرف الرب، وأقام من ثم "مملكتي داود وسليمان" ، وإن هذا الشعب تشرّد نحو ألفي عام في الدياسبورا بعد دمار الهيكل الثاني. هي رواية غير موثوق فيها على الإطلاق ، بل إنها انتفت تماماً ولم يكن لها أي أنصار أو أي مريدين حتى نهاية القرن التاسع عشر."

"شرعت بالتفتيش عن كتب تبحث في طرد اليهود من البلاد، وعن سبب أو عن حدث مؤسس في التاريخ اليهودي، كالمحرقة النازية تقريباً ، لكنني فوجئت حين تبين لي أنه لا وجود لكتب أو أدبيات توثق مثل هذا الحدث. والسبب بسيط وهو أنه لم يقم أحد على الإطلاق بطرد شعب البلاد، فالرومانيون لم يطردوا شعباً (عقب احتلالاتهم)، وما كان في إمكانهم القيام بذلك حتى لو رغبوا فيه، إذ لم تتوفر لديهم قطارات أو شاحنات من أجل ترحيل أو نفي شعوب أو مجموعات سكانية بأكملها ."

المفكر اليهودي: "شلومو ساند "

في مقدمة كتابه "اختراع الشعب اليهودي" الطبعة العربية - 2010

2012/4/1

بمناسبة يوم الأرض حديث في وقاحة الصهاينة في ظل مهانة انظمة العرب ، وضعف وتفكك فصائل واحزاب حركة التحرر العربية.....

1- لعلنا لا نبالغ في القول أن استشرء الظاهرة الدينية العنصرية في دولة العدو "إسرائيل" ليست بعيدة أبداً عن كونها ظاهرة في خدمة مقتضيات العولمة الإمبريالية الراهنة ، والهادفة إلى تكريس التبعية والتخلف ، وتفكيك الدولة ووحدة المجتمع في كل البلدان العربية (التي باتت انظمتها وشرائحها الطبقية الحاكمة في حالة غير مسبقة من الخضوع والانحطاط) ، لإثارة المزيد من النزعات الطائفية والمذهبية والاثنية فيها تكريساً لتجزئتها وتفكيكها كما هو الحال في العراق والسودان واليمن ومصر واليمن وليبيا وسوريا.....، إذ أن هذا الانحطاط والخضوع الرسمي العربي كان وسيظل احد اهم الأسباب التي عززت قوة دولة العدو الصهيوني وخطورتها وعدوانيتها وعنصريتها البشعة المتمثلة في رفع شعار "يهودية الدولة" كشرط اول لما يسمى بعملية التفاوض الجارية مع قيادة م.ت.ف اليمينية المتنفذه صوب المزيد من الخطوات الاستسلامية باسم السلام المزعوم....

2 - أثبت المفكر الراحل د.جمال حمدان في كتابه " اليهود انثروبولوجيا "ان الدولة الصهيونية - كدولة - ظاهرة استعمارية صرفة ، قامت على اغتصاب غزاة أجنب لأرض لا علاقة لهم بها دينياً أو تاريخياً أو جنسياً ، مشيراً إلى ان هناك "يهوديين" في التاريخ ، قدامى ومحدثين ، ليس بينهما أي صلة أنثروبولوجية ، ذلك أن يهود "فلسطين التوراة" تعرضوا بعد الخروج لظاهرتين أساسيتين طوال 20 قرناً من الشتات في المهجر : خروج أعداد ضخمة منهم بالتحول إلى غير اليهودية، ودخول أفواج لا تقل ضخامة في اليهودية من كل أجناس المهجر ، وأقترن هذا بتزاوج

واختلاط دموي بعيد المدى ، انتهى بالجسم الأساسي من اليهود المحدثين إلى أن يكونوا شيئاً مختلفاً كلية عن اليهود القدامى.

وفي وقت كان الصهاينة يروجون لأنفسهم كأصحاب "مشروع حضاري ديمقراطي" وسط محيط عربي متخلف ومفكك وضعيف، لم تخدع تلك القشرة الديمقراطية الصهيونية المضللة عقلية لامعة كجمال حمدان ، كما انه لم يستسلم للأصوات العربية الزاعقة التي لا تجيد سوى الصراخ والعيول ، واستطاع من خلال أدواته البحثية المحكمة ان يفصح حقيقة إسرائيل، مؤكداً " أن اليهودية ليست ولا يمكن أن تكون قومية بأي مفهوم سياسي سليم كما يعرف كل عالم سياسي ، ورغم أن اليهود ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى ، بل "متحف " حي لكل أخلاط الأجناس في العالم كما يدرك كل أنثروبولوجي ، فإن فرضهم لأنفسهم كأمة مزعومة مدعية في دولة مصطنعة مقطوعة يجعل منهم ومن الصهيونية حركة عنصرية أساساً. "

2012/4/2

بمناسبة يوم الارض ...حول الشعب اليهودي المزعوم وهويته المزيفة...

إن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة ، مضطربة غير قادرة على اثبات وجودها بصورة علمية او موضوعية او تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الاكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية، وضعف وانحطاط النظام الرسمي العربي ، فإسرائيل ستظل "كياناً غريباً مرفوضاً في المنطقة العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي او العلمي، كما هو الحال بالنسبة للحديث عن "أمة إسلامية أو مسيحية أو بوذية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمع عسكري يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية ، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر ، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزماتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم ، ما يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية عموماً والقوى اليسارية الثورية خصوصاً ، وخروجها من ازماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين والبلدان العربية من أجل التقاط اللحظة الانتفاضية الثورية وقيادتها صوب تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف، وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري - البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القدرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

2012/4/3

بمناسبة يوم الارض....."اليهود أنثروبولوجيا"...ليسوا شعباً ولا أمة...المسألة مسألة قوة.....

في كتابه الموسوعي "اليهود أنثروبولوجيا" يقول المفكر الراحل د.جمال حمدان "إن إسرائيل استعمار سكاني مبني على نقل السكان من الخارج إلى فلسطين"، وهو لا يوافق على دراسة اليهود باعتبارهم "الشعب المختار في الرؤية الصهيونية"، ولا هم شياطين ملاعين "قوة الشر الأزلية حسب الرؤية المعادية لليهود" فكلتا الرويتين -كما يقول - تشكل كل منهما تسمية متميزة تنطلق من رؤية اليهود باعتبارهم وحده (كتلة عضوية من الملائكة أو الشياطين) وهو

يرفض هذا المنطق، ويضع اليهود، كما أي ظاهرة أخرى، في النقطة التي يتقاطع فيها الخاص مع العام والكل مع الجزء، فاليهود هم بالدرجة الأولى جزء من الظاهرة الاستعمارية-الاستيطانية الاحلالية العامة، ومع هذا فثمة ملامح خاصة فريدة لهم: ف"العودة" اليهودية إلى فلسطين -كما يؤكد د.جمال حمدان- ليست عودة تورانية أو تلمودية أو دينية وإنما هي "عودة" إلى فلسطين بالاحتصاب وهو غزو وعدوان غرباء لا عودة أبناء قدامى، إنه استعمار لا شبهة فيه بالمعنى العلمي الصارم، يشكل جسماً غريباً دخليلاً مفروضاً على الوجود العربي، غير قابل للامتصاص.. فهم ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى بل جماع ومتحف حي لكل أخلاط الأجناس في العالم كما يدرك أي أنثروبولوجي، باختصار إن يهود العالم اليوم مختلطون في جملتهم اختلاطاً أبعدهم تماماً عن أي أصول يهودية فلسطينية قديمة، إن اليهود اليوم إنما هم أقارب الأوروبيين والأمريكيين، بل هم في الأعم الأغلب بعض وجزء منهم ، وشريحة لحماً ودماً، وإن اختلف الدين، ومن هنا اليهود في أوروبا وأمريكا ليسوا كما يدعون غرباء أو أجانب دخلاء يعيشون في المنفى وتحت رحمة أصحاب البيت، وإنما هم من صميم أصحاب البيت نسلًا وسلالة، لا يفرقهم عنهم سوى الدين، يؤكد على ذلك ان اليهودي الصيني هو صيني الملامح والجنات واللون وكذلك اليهودي الياباني والهندي والافريقي....فعن أي أمة او شعب نتحدث الحركة الصهيونية؟!.....مرة ثانية وثالثة وألف..أقول ان مجرد الحق في صراعنا الوجودي مع العدو الصهيوني والعدو الامبريالي لا يكفي، إذا لم تدعمه قوة الردع الثوري، العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الشعبية.

2012/4/3

قالوا في اليهود واليهودية

"المال هو إله إسرائيل المطاع، إن المال يُخَفِّض جميع آلهة البشر ويجعلهم سلعاً. فالمتاجرة بالمال هو الإله الحقيقي لليهود". إن الأساس الدنيوي لليهودية، هو الرغبة العملية، والمنفعة الشخصية. والحق أن العصر الحديث بتحرره من المتاجرة والمال، وبالتالي من اليهودية الواقعية والعملية، سوف يحرر نفسه بنفسه..» أن دين اليهود هو التجارة، وأن إله اليهود هو المال. وإذا كنا نتطلع إلى تحرير الإنسانية، "فيجب إذاً تحريرها من التجارة والمال، أي تحريرها من اليهودية وتحرير اليهودي من يهوديته".

كارل ماركس

المؤرخ البريطاني ه.ج. ويلز (21 سبتمبر 1866 - 13 أغسطس 1946) قال في كتابه "موجز تاريخ العالم" الصادر عام 1920:

"كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيًا ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم."

الدعاية الصهيونية تقوم على أكذوبتين أساسيتين، الأولى أن اليهود تعرضوا طوال تاريخهم للاضطهاد ، وبلغ هذا الاضطهاد مبلغه في ألمانيا النازية، ويستند اليهود عطف العالم بهذه الأسطورة، والثانية تقول بأن اليهود يحق لهم تأسيس وطن قومي في فلسطين لأن يهود بني إسرائيل بعد أن خرجوا منها ظلوا بمنأى عن الاختلاط الدموي مع الشعوب التي انتشروا بينها، وعلى هذا فيهود اليوم هم النسل المباشر لبني "إسرائيل التوراة"، "شعب الله المختار"، لكن القراءة الموضوعية لتاريخ ما يسمى بـ "المسألة اليهودية " تؤكد أن 95 % من اليهود المعاصرين ليسوا هم أحفاد اليهود الذين خرجوا من فلسطين.

في وقت كان الصهاينة يروجون لأنفسهم كأصحاب "مشروع حضاري ديمقراطي" وسط محيط عربي متخلف ، لم تخدع تلك القشرة الديمقراطية الصهيونية المضللة عقلية لامعة كجمال حمدان ، كما انه لم يستسلم للأصوات العربية الزاعقة التي لا تجيد سوى الصراخ والعيول ، واستطاع من خلال أدواته البحثية المحكمة ان يفصح حقيقة إسرائيل، مؤكداً " أن اليهودية ليست ولا يمكن أن تكون قومية بأي مفهوم سياسي سليم كما يعرف كل عالم سياسي ، ورغم أن اليهود ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى ، بل "متحف " حي لكل أخلاط الأجناس في العالم كما يدرك كل أنثروبولوجي ، فإن فرضهم لأنفسهم كأمة مزعومة مدعية في دولة مصطنعة مقتطعة يجعل منهم ومن الصهيونية حركة عنصرية أساساً"

2012/4/3

إن القول بدور تاريخي لليسار العربي ليس إلا فرضية على جميع فصائله واحزابه واجب إثباتها عبر التفاعل والتطابق الجدلي بين النظرية والواقع المعاش (الملموس) عبر الممارسة اليومية المتصلة بكل مقتضياتها السياسية والكفاحية والمجتمعية والجماهيرية، شرط ان تلتزم ثوريا واخلاقيا وتنظيميا بالمفاصل الرئيسية التالية: ضرورة مغادرة الذهنية التي تتعاطى السياسة بنوع من الانفعال.

الوضوح والتطوير الدائم للرؤية السياسية والنظرية التي تقود سياسات العمل والممارسة اليومية. وعي واحترام قانون التراكم والتكامل والمراجعة والفحص الدوري للنشاط عبر المتابعة والتقييم بعقلية ومنهجية ادارية حديثة وديمقراطية.

مغادرة ذهنية القطع والبيروقراطية ،وممارسة الديمقراطية الداخلية كمنهج حياة.

الالتزام بمبدأ النزاهة الفكرية والأخلاقية وضمانته الوعي والديمقراطية.

الاحترام والارتقاء الدائم بمضامين القيمة المطلقة للعقل والنظام المعرفي أو المنظومة الفكرية (هويتنا اليسارية الماركسية تحديداً).

-خصوصية القضايا الوطنية التحررية والديمقراطية المطلوبة مع استمرار العلاقة التكاملية الجدلية بينهما وتوزيعها سلباً وإيجاباً بين خصوصية الشرائح الطبقية الفقيرة والمضطهدة والمجتمع عموماً ارتباطاً بالبعد القومي العربي وحركة التحرر العربية.

إن ما تقدم ، يتطلب من قوى اليسار ترسيخ الأسس العلمية الصحيحة (السياسية والفكرية والاعلامية والمجتمعية والاداريةوالمالية)لبناء حركة ثورية ديمقراطية صحيحة وممأسسةتطرد كل مظاهر ازماتها الفكرية والتنظيمية

والسياسة ، بما يمكنها من جسر الفجوة بينها وبين جماهيرها والتوسع الكمي والنوعي في اوساطها واستعادة ثقفتها بما يمكنها من مواجهة هذه التحولات السريعة المعقدة على المستوى المحلي و القومي والعالمي، و إلا فإن مسيرتها في ظروف الانتفاضات الشعبية الراهنة من اجل تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق.

2012/4/7

في المفهوم النظري لحركة التحرر الوطني يقول الفيلسوف النقدي الماركسي الثوري عضو الحزب الشيوعي اللبناني الرفيق الشهيد مهدي عامل:

"ان عملية التحرر الوطني هي، في مفهومها النظري، عملية تحويل ثوري لعلاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة بعلاقة تبعيتها البنيوية بالإمبريالية، فالقطع مع الإمبريالية والاستقلال عنها يقضيان بضرورة تحويل هذه العلاقات من الإنتاج التي هي، في البلد المستعمر، القاعدة المادية لديمومة السيطرة الإمبريالية.

- فلا سبيل إلى تحرر وطني فعلي من الإمبريالية إلا بقطع العلاقة التبعية البنيوية بها هو بالضرورة تحويل لعلاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة في ارتباطها التبعية بنظام الإنتاج الرأسمالي العالمي.

بهذا المعنى وجب القول إن سيروية التحرر الوطني في المجتمعات التي كانت مستعمرة، أعني في المجتمعات الكولونيالية، هي سيروية الانتقال الثوري إلى الاشتراكية.

- هذا هو، بكل دقة، معنى أن تكون حركة التحرر الوطني جزءاً من الثورة الاشتراكية ولا معنى آخر لمثل هذا القول، إلا إذا قبلنا بذلك الفهم البرجوازي المتناقض الذي يضع هذه الحركة في أفق انتقالها التاريخي إلى النظام الرأسمالي العالمي، بفصله فيها ممارسة العداء للإمبريالية عن ممارسة العداء للرأسمالية فصلاً مصطنعاً يقلب العداء للإمبريالية تساوماً معها على قاعدة تأييد علاقات الإنتاج لرأسمالية وتأييد علاقة ارتباطها التبعية بالإمبريالية.

- نقول إن هذا الفهم البرجوازي متناقض وغير متسق لأنه يجعل من حركة التحرر الوطني جزءاً لا يتجزأ من مناهضة الثورة، إنه يدفع بها إلى أن تكون، أو أن تصبح في مناهضتها الإمبريالية بالذات، جزءاً من مناهضة العملية الثورية العالمية.

- إن عجز البرجوازية عن قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية يجد أساسه المادي في هذا التلازم الضروري بين العداء للإمبريالية والعداء للرأسمالية، وفي استحالة أن تكون البرجوازية، بالتالي، مناهضة للرأسمالية، في مناهضتها المحدودة للإمبريالية والتحرر من الإمبريالية ليس ممكناً إلا بما هو تحرر من الرأسمالية والعكس بالعكس، وهذا ما لا تقوى عليه البرجوازية. فالتحرر، إذن، من البرجوازية ونظام سيطرتها الطبقي يمر، بضرورة منطقه، بالتحرر من الإمبريالية، بل إنه هذا التحرر نفسه، كما أن التحرر من الإمبريالية، بقطع علاقة التبعية البنيوية بها، يمر بضرورة منطقة، بالتحرر من البرجوازية ونظام سيطرتها الطبقي، بل إنه هذا التحرر إياه، وسيروية التحرر هذا، في وجهيه الملتحمين في سيروية معقدة واحدة، هي هي سيروية التغيير الثوري في سيروية الانتقال الكوني إلى الاشتراكية."

2012/4/7

إن قضية الوعي الثوري ،ليست قضية هينة ،فمنذ غدت الاشتراكية علماً ،"تتطلب أن تعامل كما يعامل العلم ،أي تتطلب أن تدرس ". فالحزب السياسي الثوري ،ليس المنظم والقائد والطليعة للجماهير فقط ،بل إنه أساساً "مدخل" الوعي لها.

في هذا الإطار يمكن تحديد إشكالية الوعي والممارسة، وجوهرها يبرز في شقين . الشق الاول : يتعلق بتوفر الوعي الثوري لدى الفئات الطليعية من كوادرو وقواعد اعضاء فصائل واحزاب اليسار. والشق الثاني : يتعلق بكيفية استمرار تطور الوعي الثوري وتعمقه، مع تطور نشاط التنظيم وتزايد ارتباطه بالطبقات الفقيرة والكادحة ، اذ ان الوعي دون ممارسة ثورية ، لا يؤدي الى انتصار . وكذلك فإن الممارسة الثورية دون وعي ثوري ،لا تحقق نفس الغرض انهما معا" طريق الانتصار .

2012/4/7

إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية والجماهيرية لفصائل واحزاب اليسار الثوري - في ظروف اشتعال الانتفاضات العربية - تتحدد في ضوء مدى تأسيس تلك الوظائف على رؤية صائبة ، وأن تصاغ بدورها انطلاقاً من قراءة واعية وموضوعية لكافة المتغيرات السياسية والاجتماعية والفكرية ، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدولي ، وهنا بالضبط يتجسد المعنى الحقيقي للأعباء والمسؤولية الملقاة على عاتقه ، وصولاً إلى النتائج المأمولة التي ستمكنه من تحقيق عملية النهوض الذاتي صوب دوره الطليعي المنشود، الأمر الذي يستوجب الوقوف والتأمل والنقاش العقلاني الهادئ أمام الكلمات والمصطلحات والمفاهيم المطروحة في وثائقه وبرامجه -تاريخياً وراهناً- ، بما يضمن الوصول إلى بلورة الرؤية الموضوعية الشاملة للقضايا السياسية والفكرية والتنظيمية، كضمانة لمسيرة قوى اليسار العربي في نضاله الراهن والمستقبلي لتحقيق أهداف الثورة التحررية والديمقراطية الوطنية والقومية.

إن هذه الافكار ليس الغرض منها الغوص في غياهب اللغة والمفاهيم كما قد يذهب البعض بالتفسير ، بل لأعلى درجة من النزاهة والاستقامة الأخلاقية لجميع الرفاق اليساريين (في فلسطين والوطن العربي)فيما يقولون ويفعلون، أي المطابقة الخلاقة بين النظرية والممارسة، بكلمة محددة أن يلتزموا بمصادقية عالية في تطبيقهم المبادئ والأفكار التي آمنوا بها، حتى لا ينحرف النقاش عن جوهره ليصبح بحثاً ودفاعاً عن هذا الموقف أو ذاك ارتباطاً بموقف مسبق، آخذين في الاعتبار ان هذه العملية الاخلاقية ، الثورية ،الاستنهاضية لفصائل واحزاب اليسار العربي ، هي أكثر من ملحة وضرورية في ظل الحقبة الانتقالية الراهنة بين مرحلتين تاريخيتين نوعيتين، مرحلة تراجع الحركة الوطنية بكل أطيافها صوب الهبوط الليبرالي السياسي من ناحية ومرحلة صعود التيار الديني وبروز وانتشار هوية الإسلام السياسي من ناحية ثانية، وبالتالي لا مجال لاستقامة القول بـ"الحزب او الفصيل اليساري الطليعي" وفي آن القول بـ"الحزب متدني المستوى أخلاقياً وفكرياً وسياسياً ونضالياً

2012/4/8

إن الوعي الأخلاقي البورجوازي ، بتبريره للاستغلال الرأسمالي مضطر لتبرير العيوب والردائل الناجمة عنه، وهو يعتبر أن الإجراءات والممارسات العدوانية والعنصرية والأخلاقية شيئاً مقبولاً ، وضرورياً أحياناً ،فهو بذلك يتدنى إلى مستوى الكلبية cynicism التي تحتقر آداب وثقافة المجتمع وقيمته الروحية والأخلاقية ، وهي ايضاً صفة للناس الذين يتوخون تحقيق مصالحهم الأنانية بكل الوسائل الممكنة بما فيها اللاأخلاقية. (يعود أصل المصطلح cynicism إلى مدرسة "الكلبيين" الفلسفية اليونانية التي أسسها "أنتيسفان" في القرن الرابع ق.م.)

2012/4/8

اليسار الذي أعنيه هنا هو اليسار الماركسي في بعده القومي (ضمن الخصوصية القطرية في كل بلد) الذي يستهدف - على الصعيد الإستراتيجي، الإسهام في الثورة القومية التحررية الديمقراطية ، وإقامة مجتمع اشتراكي عربي، الأساس فيه تحرير الوطن والمواطن. تحرير الوطن من الاغتصاب الصهيوني وكل أشكال الاحتلال أو السيطرة الأجنبية، ومن التخلف والتبعية والاستغلال الخارجي، وتحرير المواطن من كل أشكال الاضطهاد الوطني والاستغلال الطبقي ومن الاستبداد ومن كل ما يحول دون الارتقاء بنوعية حياته وتحقيق ذاته.

2012/4/8

تتصدر الساحة السياسية العربية مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين (كومبرادور وطفيليين وبيروقراطية عسكرية ومدنية) المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركة الإخوان المسلمين (رغم القاعدة الشعبية الفقيرة والبرجوازية الصغيرة لهذه الحركة). أي أن الساحة السياسية العربية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهي الرأسمالية الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة ، وكلاهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي مع اختلاف زاوية ومرجعية كل فريق عن الآخر.

إن هذه القوى الرأسمالية بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " - في كل بلدان الوطن العربي - لا تملك في الواقع مشروعاً حضارياً او ديمقراطياً وطنياً مستقلاً نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً ينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندها هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب ، الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والقومي ، بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات المتعدية الجنسية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي في إطار تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوة لدولة العدو الإسرائيلي تكريساً لدورها ووظيفتها في خدمة الأهداف الإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي. وهنا بالضبط يتجلى دور اليسار

الثوري عبر المبادرة الى تشكيل البديل الديمقراطي الشعبي القادر على اثبات وجوده وفعاليته في مجابهة مخاطر هذا الاستقطاب الثنائي وازاحته.... فهل من مستجيب؟؟؟

2012/4/9

من يقود الجماهير الكادحة نحو الهدف الاستراتيجي؟ والجواب : الحزب الماركسي الثوري باعتباره السلاح الأمضى والوحيد ، ولكن وفق شروط قاسية لا بد من توفرها ، وأهمها الاخلاق والتواضع بالمعنى الشخصي والثوري والاجتماعي ، وتكامل عناصر الوعي الفكري والتنظيمي والسياسي وقوة الانتماء والالتزام بالنظرية والممارسة ، فالاخلاق وقوة الوعي والاقتناع بصحة المبادئ والافكار ، صمام الامان لممارسة النضال السياسي والجماهيري والاجتماعي الديمقراطي والنضال الكفاحي ، وهي ايضا صمام الامان لممارسة التفكير النقدي الموضوعي للارتقاء بالحزب والخروج من ازماته وتطهيره من كافة العناصر المتسلقة والانتهازية والشللية التكتلية الضارة التي يستحيل انتشارها في صفوف الحزب او الفصيل اذا ما تم انضاج الوعي الثوري بصورة ديمقراطية بين جميع اعضائه.

2012/4/9

في ظروف العولمة الراهنة ، تقف القوى اليسارية والديمقراطية الثورية العربية أمام مفهوم جديد للمعرفة، زاخر بالحركة الصاعدة صوب المستقبل بلا حدود أو معوقات، اعتماداً على ثورة المعلومات والاتصالات وعلوم الكمبيوتر والتكنترول ، والميكروبيولوجي ، والهندسة الوراثية، وهندسة النانو، وعلوم الفيزياء والفلك والفضاء ،الى جانب العلوم الحديثة في اللغة ، والاجتماع ، والانثروبولوجيا والتاريخ والجغرافيا البشرية والاقتصاد ، بحيث أصبح مفهوم المعرفة المعاصر شاملاً لكل العلوم الطبيعية والإنسانية في علاقة عضوية لا انفصام فيها ، ومحصوراً في كوكبنا - إلى حد بعيد - في بلدان المركز الرأسمالي القادرة وحدها على إنتاج وتصدير العلوم والمعارف ، بحيث بات من غير الممكن تطبيق هذا المفهوم على أوضاعنا العربية وبلدان الجنوب المتخلف عموماً دون امتلاك جزءاً هاماً من مقوماته والتفاعل مع معطياته ، واستخدام آلياته وقواعده ، كمدخل وحيد لجسر الهوة المعرفية ، بيننا وبين تلك البلدان ، آخذين بعين الاعتبار، أن لكل معرفة خصوصيتها المرتبطة والمحددة من حيث شكلها وجوهرها ، بحركة صعود أو بطء آليات التطور الداخلي في هذا المجتمع أو ذاك من جهة ، وبالعوامل الخارجية المؤثرة في ذلك التطور من جهة ثانية ، فالمعرفة عملية انعكاس للواقع وعرضه في الفكر الإنساني المرتبط بهذا الواقع مكانياً وزمانياً ، الى جانب ارتباطه في نفس الوقت بالممارسة العملية التغييرية في الأنشطة الإنتاجية والمجتمعية الديمقراطية والثورية بكل أبعادها ، إذ ان المعرفة والتغيير العملي يتوقف كل منهما على الآخر بشكل تبادلي لعملية تاريخية واحدة ، فالتفكير وحده - على أهميته وضرورته - لا يخلق إلا الأفكار الذاتية ، ولا يمكن حل هذه الإشكالية إلا بالممارسة الاجتماعية ، التي هي شرط التفكير وبلوغ الحقيقة الموضوعية كهدف أساس من أهداف المعرفة لا يمكن بلوغه في واقعنا العربي عبر التشخيص أو التحليل أو استخدام البيانات والمعلومات الاحصائية الدالة على أوجه القصور فيه ، وإنما عبر امتلاكنا لرؤى ومفاهيم ومناهج ثورية غير ملتبسة ، وبرامج واضحة لتجاوز الأزمة البنيوية الشاملة في هذا الواقع وتغييره عبر الممارسة، كأساس للمعرفة الإنسانية العربية التي نتطلع اليها ومقياساً لصحتها ، إذ أن المعرفة - كما يرى

ماركس بحق - تنشأ أصلاً كانعكاس لحاجات الممارسة العملية للإنسان، من أجل سد وتأمين هذه الحاجات بمختلف أشكالها وأنواعها المادية والمعنوية.

2012/4/9

كلمات...وخزات...دبابيس ولدي رفيقي المبدع أكرم غازي الصوراني.....

التنظيم الفاسد يوجب لأهله المسبّه !
الانقسام ، فضيحة وعليها شهود!
واحد حامل رام الله والثاني تعبان فيها!
صام صام وأفطر ع غزّة!
النوم سلطان ، وسلاطين الانقسام مسلطين!
اليسار .. ودن من طين و ودن من عجين!
لو دامت لـ فتح ما وصلت لـ حماس!
علمناهم السلطة سبقونا ع الابواب!
قال حطوا المصالحة بالثلاجة ، قالت ما أنا : خيانة خيانة!
آخر الزمر طوط ، وآخر القمة العربية طيط!

2012/4/9

سؤال وجواب الى رفاقي واصدقائي ممن يعينهم تطور المعرفة العقلانية في بلادنا

الى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر ، عملية الربط بين المعرفة والممارسة كشرط لتقدمها ؟ الحقيقة انه باستثناء الومضات أو اللحظات العقلانية العربية في التاريخ العربي الاسلامي على يد المعتزلة وابن رشد ، والتي انقطعت منذ القرن الثالث عشر ، واستمرت حالة الانقطاع المعرفي عموماً حتى نهاية القرن التاسع عشر والعقود الاولى من القرن العشرين ثم انقطعت وعادت الى التواصل والتجدد في سيتينياته في الحقبة الناصرية التي انتهت بوفاة مؤسسها، ظلت الفرضيات الغيبية هي الحاكمة على صعيد الفكر العربي ، بمثل ما استمرت المجتمعات العربية محكومة في تطورها الاقتصادي - الاجتماعي للنمط الريعي المركزي ، والتجاري في التاريخ القديم، والى نظام التبعية والتخلف في التاريخ الحديث، بما أدى الى هذا الانفصام الممتد الى اليوم بين المعرفة والممارسة ، والذي شكل عقبة في وجه تفتح الرؤية العقلانية العربية وأبقاها أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن " العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره - كما يقول الجابري - " بمحددات ثلاثة هي : القبيلة والغنيمة والعقيدة ، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة ، وفي نمط إنتاجي معين هو النمط الربوي ، الذي يرمز إليه بالغنيمة (الدخل غير الإنتاجي) ، وسيادة العقيدة الدينية ، ويرى أنه لا سبيل الى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفيّاً تاريخياً وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها " . ولهذا يقول محمود أمين العالم " إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطلوبة بأن ، تحول " القبيلة " في مجتمعنا الى تنظيم

مدني سياسي اجتماعي ، وتحول " الغنيمة " أو الاقتصاد الريعي الى اقتصاد إنتاجي، يمهّد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كقيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة وتحويل العقيدة الى مجرد رأي ، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي ، دينياً كان أو علمانياً ، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي " ، بما يفرض علينا إعادة النظر في بنية ومكونات الثقافة العربية ، التي باتت كما يقول الجابري " في حاجة ماسة وملحة الى إعادة كتابة تاريخها ، الذي ما زال مجرد تكرار واجترار لنفس " التاريخ " الذي كتبه أجدادنا . "

غازي الصوراني

9/4/2012

استقطاب فتح وحماس .. والبديل الغائب في المشهد الفلسطيني الراهن

من أكثر الظواهر المقلقة التي تترسخ اليوم في ذهن كل وطني فلسطيني، تلك التي تتجلى في التزايد المتسارع لتراكمات الاحباط واليأس في نفوس أبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات في ظروف باتت فيها وحدة شعبنا السياسية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية مهددة بالفعل بعوامل التفكك والانقسام والصراع على المصالح الفئوية بصورة غير مسبوقة في تاريخنا الحديث والمعاصر، حيث نشهد في هذه اللحظة المهيمنة من تاريخنا، تراجعاً حاداً للأفكار التحررية الوطنية الديمقراطية التوحيدية الجامعة، لحساب الأفكار والرؤى الانتهازية والمصالح الطبقية التي تروج لسياسات "الاعتدال" والواقعية المستسلمة في هذه المرحلة التي يتبدى فيها نوعاً من التطابق في النتائج السياسية الكارثية ، بين مسار الحركة الوطنية ما بعد عام 48 ، ومسار ما بعد أوسلو وصولاً إلى مشهد الاستقطاب بين حركتي فتح وحماس ، وهو مشهد زاهر بعوامل التفكك والانفصال بين الأهداف الوطنية التي ناضل وضحي من أجلها شعبنا الفلسطيني، وبين الأهداف والمصالح الخاصة للحركتين ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، لكثير من عوامل القلق والإحباط واليأس ، الى جانب أدوات التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب، التي تعزز المزيد من عوامل انهيار الحركة الوطنية والانفضاض الجماهيري، عنها.

وفي ظل هذا المشهد ، أو على هامشه، تتزايد بشاعة ممارسات العدو الصهيوني وحصاره، ومتابعة رصده لكوادر المقاومين واعتقالهم أو اغتيالهم ، ومن ثم رد الفعل البطولي من فصائل المقاومة ضد العدو، الذي يقوم بدوره بتوجيه المزيد من الهجمات التي ينجم عنها مزيداً من الشهداء ، مدنيين وعسكريين ، يودعهم شعبنا إلى مثوالم الأخير بمظاهر تختلط فيها مشاعر الحقد والاستعداد للتضحية والمقاومة من جهة ومشاعر الحزن والألم من استمرار الانقسام والصراعات الفئوية على السلطة والمصالح بين طرفي الاستقطاب (فتح وحماس) دون وجود طرف قوي ثالث قادر على مجابهته وتجاوزه ، الأمر الذي وفر عوامل ومناخات المصالح الطبقية الانتهازية الطفيلية في كل من الضفة وقطاع غزة التي تستهدف المزيد من الثروات غير المشروعة جنباً إلى جنب مع تزايد مظاهر الفقر والبطالة وتردي الأوضاع المجتمعية علاوة على تزايد وتائر الاستبداد وكبت الحريات الفردية وحريات الصحافة ومنع التظاهرات والاعتصامات السلمية وقمع الحركات والتجمعات الشبابية الديمقراطية واستمرار الاعتقالات المتبادلة بين طرفي

الانقسام ، كل هذه الممارسات التي تتناقض كلياً مع نصوص النظام الأساسي أو الدستور الفلسطيني ، عززت بدورها عوامل الخوف والقلق والإحباط في أوساط جماهير شعبنا .

إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي ، وهي حالة بدأت في مراكمة عوامل لنكبة سياسية مجتمعية تفكيكية ، أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48 . معنى ذلك ، اتساع وتفاقم مظاهر الخلل الذي يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً ، ما سيدفع إلى تكريس نوع من تفكك الفكرة التوحيدية الوطنية الجامعة لشعبنا لحساب هوية الإسلام السياسي و الإمارة الإسلامية ، أو لحساب سياسات التفاوض العبثي من قبل قيادة م.ت.ف الخاضعة لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية ، وفي كلا الحالتين تتكسر المصالح الأناثية للحركتين ، بما سيدفع إلى مزيد من الهبوط السياسي الذي يتقاطع أو يتطابق -بصورة مباشرة أو غير مباشرة- مع معطيات ومصالح القوى الكومبرادورية والبيروقراطية والطفيلية في فلسطين ، ومع سياسات الخضوع والمهادنة في معظم بلدان النظام العربي والإقليمي (خاصة تركيا) ، بمثل ما يقترب من التقاطع أو التوافق والخضوع لشروط التحالف الامبريالي الصهيوني ، ما يعني أن الجوهر الطبقي والسياسي لحركتي فتح وحماس هو جوهر واحد ، لكن الاختلاف على المصالح والمحاصصة سيظل عاملاً رئيسياً وراء فشل محاولات المصالحة بينهما ، دون أي اعتبار منهما لضرورة هذه المصالحة لإنهاء الانقسام واستعادة الحد الأدنى من الوحدة الوطنية وفق قواعد الاختلاف والتعددية الديمقراطية ، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب ، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي ، بعد أن بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية ، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني التحرري و الديمقراطي.

وفي هذا الجانب ، أشير إلى أن الشرائح الرأسمالية التابعة والرتبة بكل مسمياتها ، هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس ، حيث تسعى كل منهما إلى استثارة المتنفيين فيها ، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين - غير الشرعيتين - على مصالحهما ، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر ، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الأهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة ، التي تتجسد في اتساع الفجوة -بصورة غير مسبقة- بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا ، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا ، ما يعني تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية ، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأناثية والانتهازية وثقافة الاستهلاك الكمالي الباذخ ، والاستهلاك التفاخري ، مظهراً رئيسياً -غير مسبوق- لنمط حياة هذه الشرائح "العليا" في الضفة عموماً وقطاع غزة خصوصاً عبر مئات الفلل والشاليهات الخاصة وبرك السباحة والمطاعم السياحية الفاخرة التي لم يكن ممكناً انتشارها بدون تراكمات الثروة الطفيلية الهائلة ، الناجمة عن عمليات تهريب من الانفاق ليس البضائع والسلع فحسب ، بل أيضاً تهريب المخدرات والسلاح وغير ذلك ، إلى جانب المضاربات في أسعار الأراضي والعقارات التي تتراوح اسعارها اليوم بين نصف مليون دولار وثلاثة ملايين دولار للدونم الواحد ، الأمر الذي يدل على طبيعة الحراك الاجتماعي الشاذ عبر صعود فئات كانت أقرب إلى العمالة المهمشة غير الإنتاجية أو الشرائح الاجتماعية الدنيا الفقيرة (البروليتاريا الرتة) ، إلى قمة السلم الاجتماعي لتأخذ مكانها في إطار الـ 5% .

في ضوء ذلك فلن يكون من المستغرب أن تحتل قيم الانحطاط والفساد والواقعية المستسلمة والتكالب على الثروة غير المشروعة قمة هرم القيم ، في حين تأتي قيم الثورة والمقاومة والديمقراطية والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل

سلم القيم، وهي أوضاع غير مستغربة مع تزايد أعداد أصحاب الملايين من تجار السوق السوداء والمهربين ، وتجار العقارات والكومبرادور والمضاربين إلى أكثر من 600 مليونير في قطاع غزة ، وأكثر من هذا العدد في الضفة الغربية ، وهذه ظاهرة -مفارقة- تستدعي المزيد من التحليل إرتباطاً بحالة الهبوط والتردي السياسي والمجتمعي السائدة اليوم في أوساط الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

وفي مثل هذه الأوضاع ، بات واضحاً أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا ، الكومبرادورية التجارية والعقارية والمصرفية من جهة ، وبين حكومتي رام الله وغزة من جهة ثانية ، بات اليوم محدداً رئيساً لكلا الحكومتين ، في إطار العلاقة المباشرة وغير المباشرة مع رموز هذه "الطبقات" في الضفة والقطاع ، إلى جانب علاقة حكومة حماس مع مهربي الانفاق المعروفين بعلاقتهم مع أجهزتها ، والأجهزة الأمنية المصرية وكبار المستفيدين من شيوخ قبائل سيناء وتجارها .. الخ ، وبالتالي ، نحن أمام تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة تتركس بدورها استقطاب كل من حركتي فتح وحماس وحرصهما على خلق واختلاق الذرائع الشكلية ، الذاتية، الانتهازية، التي تؤكد على نزوع كل منهما للتفرد في السلطة باعتبارها جسراً للثروة والمصالح الفئوية ، كل ذلك أدى إلى تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش وفرص العمل وجرة الغاز وتيار الكهرباء والمواصلات وصعوبة وتعقيدات التنقل والسفر للعلاج أو الدراسة ، في ظل غياب الأمن والحريات الفردية.

إذن نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية ، إلى جانب الصراع و المنافسة غير المبدئية بين القطبين -حتى لو تم توقيع المصالحة بينهما- وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا - في الحكومتين - ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، مع استمرار بقاء الحصار والعدوان ، دون أي أفق لما يسمى بالحل مرحلي أو "حل الدولتين" إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات ، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة.

وفي مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبيه ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع عربي إسرائيلي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويطرده قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة. الأمر الذي يفرض على هذه الفصائل والأحزاب مراجعة تجربتها وخطابها وإعادة صياغة رؤيتها وبرامجها ودورها المستقبلي -في إطار العلاقة الجدلية الوثيقة مع الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية- وهي عملية تندرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني التحرري الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي لم يختلف في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف عما كان عليه قبل الانتفاضات الشعبية، لذلك فإن المهمة العاجلة أمام قوى وأحزاب اليسار العربي والفلسطيني ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجديد الوعي بطبيعة

الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف -بنفس الدرجة- ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية على طريق النضال ضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

2012/4/10

ضد الطائفية....فكرة للحوار

في مجابهة الاستقطاب المتفاقم في الأوضاع السياسية والمجتمعية العربية الراهنة، بين قوى اليمين الديني /الإسلام السياسي ، واليمين العلماني في النظام العربي ، فإن من ضمن أولويات أهداف اليسار الديمقراطي العربي ، رفع سوية نضاله الديمقراطي للدعوة والتحرير والضغط الشعبي ضد الطائفية السياسية ، ولصياغة وإقرار قانون انتخابي وفق نظام التمثيل النسبي وبنسبة حسم لا تزيد عن 2% ، بحيث تكون الدولة كلها (مصر/تونس/العراق/فلسطين/لبنان/البحرين/سوريا/اليمن/ليبيا ..الخ) دائرة وطنية واحدة ، تلتزم كلياً بالأساس الوطني وبمبادئ المواطنة والمساواة المطلقة لجميع المواطنين ، وإلغاء مظاهر الطائفية السياسية وهدم بنيانها بما في ذلك التأكيد على الاستقلال الحقوقي للمواطنين في قضايا الأحوال الشخصية ، وشطب أي إشارة إلى الديانة أو المذهب في شهادات الميلاد (التي هي في جوهرها تجسيد للصراعات والمصالح الطبقية للرموز الطائفية الفاسدة اللاوطنية) وكافة الأسس الطائفية والقبائلية أو العشائرية والاثنية في أي بلد عربي ، في مقابل تأمين أسس ومقومات وآليات الحل الوطني الديمقراطي الشامل الذي يكفل وحده تجسيد وحدة المجتمع بكل شرائحه الطبقية وأطيافه وألوانه في إطار من المنافسة الديمقراطية التي تقوم على مبادئ الحريات العامة والخاصة والتعددية السياسية واحترام التراث الروحي لكل الطوائف ، ذلك هو الخيار الوحيد الذي يمكن من خلال تطبيقه تأمين انتقال مجتمعاتنا وشعوبنا العربية من حالة التخلف والصراعات الطائفية والمذهبية الداخلية إلى حالة الدولة الديمقراطية المدنية كشرط وحيد للخروج من حالة التخلف والتبعية صوب التقدم الحضاري والسياسي والاقتصادي والمجتمعي الحديث ، وبدون تحقيق هذا الهدف ، ستفاقم الأزمات الاجتماعية والسياسية الدينية (اسلام سياسي) والطائفية في كافة بلدان الوطن العربي ، بحيث تصبح الطائفة أو القبيلة هي المحدد الرئيسي المهيمن على مقدرات الدولة والمجتمع في سياق تجدد التبعية والتخلف والإفقار والاستبداد .. فهل تستعيد قوى وأحزاب اليسار نشاطها ودورها السياسي الديمقراطي ..؟

2012/4/10

في أيار 1987 ، اغتالت القوى الظلامية الرجعية المشبوهة الفيلسوف الماركسي العربي عضو الحزب الشيوعي اللبناني الرفيق طارق / مهدي عامل واسمه الحقيقي د. حسن حمدان... في كتابه "أزمة الحضارة العربية أو أزمة البرجوازيات العربية" يشخص ويحلل الشهيد الراحل حالة التخلف العربي بمنهجية علمية وثورية نقیضة للتضليل البرجوازي ، : "يقولون المجتمع العربي مريض بالتخلف ويقولون التخلف يكمن في أن علاقات الإنتاج الاجتماعية الموروثة القبلية الإقطاعية التقليدية الدينية السابقة على عصر الرأسمالية ما تزال هي العلاقات السائدة في الحياة الاقتصادية والسياسية والفكرية العربية . ويقولون هذا هو التراث وهذه هي أصالتنا ويقولون : الأزمة هي في غربتنا عن العصر ، ويقولون : الأسباب ها هي ، إنها نحن ، أي البقايا ، أي الماضي إذن يبقى العصر هو الحل أمامنا ومستقبلنا" .

جوهر القضية - كما يضيف - هو "هذا التضليل الإيديولوجي البرجوازي الذي يقلب السبب اثرا والأثر سببا . والعلة العلة هي في عجز الفكر عن الوثب الى علميته . والعجز هذا ليس في الفكر قدرا وليس في الإنسان جوهر ، انه بكل بساطة ممارسة أيديولوجية الصراع الطبقي من موقع الطبقة المسيطرة" ويستطرد قائلا " ان السبب في بقاء علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية بهذا الشكل الواسع المتجدد في البنيات الاجتماعية العربية ليس في الواقع سوى هذا الشكل التاريخي الكولونيالي الذي يسيطر فيه نمط الإنتاج الرأسمالي في هذه البنيات على تلك العلاقات " .
المجد والخلود لرفيقنا الفيلسوف والمفكر المناضل حسن حمدان/مهدي عامل.

غازي الصوراني

2012/4/10

حول التبعية والتخلف والإسلام السياسي

إن استمرار هيمنة الفكر الديني السلفي المنغلق عبر تيارات الإسلام السياسي ، على المستوى المعرفي عموماً ، وفي الوعي العفوي الشعبي على وجه الخصوص ، وفي مساحة كبيرة من الإنتاج الثقافي في الوطن العربي ، يعني استمرار فعل آليات التخلف المعرفي كانعكاس للتخلف المجتمعي في واقعنا العربي ، إضافة الى استمرار حالة التبعية التي تعني اننا سنظل - الى درجة كبيرة - محكومين في إنتاجنا المعرفي بكل جوانبه ، الى الفكر الرأسمالي الإمبريالي المعولم والى العلاقات الرأسمالية المشوهة السائدة في بلادنا (وفي بلدان العالم الثالث عموماً) ، في مقابل " ندرة الممارسة النظرية الفلسفية في حقل الإنتاج الثقافي ، وهي ممارسة نظرية لا تمتلك حضوراً واسعاً في محيط الثقافة العربية المعاصرة ، بسبب نخبويتها كما يقول المفكر المغربي كمال عبد اللطيف، ورغم صحة هذا الاستنتاج ، إلا أن هذه النخبة من المثقفين والمفكرين العرب المعاصرين ، استطاعوا إضاعة وتحليل ونقد جوانب هامة من الثقافة العربية السائدة ، واستطاعوا أن يقدموا أفكاراً إبداعية في دعم الرؤية العقلانية العلمانية ونقدهم للتراث في سياق مفهومي الحرية والتقدم ، نذكر منهم الياس مرقص، ياسين الحافظ، اسماعيل صبري عبدالله، حليم بركات، محمد أركون ، نصر أبو زيد ، محمود العالم ، سمير أمين ، مهدي عامل ، محمد الجابري ، هشام غصيب ، عبد العظيم أنيس، نبيل الهلالي، كريم مروه، سلامة كيلة، جاد الجباعي، عبدالله الحريف، ماهر الشريف، هشام جعيط، كمال عبد اللطيف، وغيرهم الكثير. ولكن العقبات التي تحول دون حوارهم معا عبر منبر ثقافي يجمعهم ، ودون انتقال هذه

الأفكار من طابعها النخبوي الى الطابع الطليعي الأوسع ، مازالت قائمة . ولعل من أخطر ما يعوق الحوار في فكرنا العربي المعاصر، كما يقول محمود أمين العالم " هذا الالتباس والتداخل وعدم التحديد في كثير من المفاهيم والمصطلحات المتداولة" بين المدارس الفكرية بمختلف منطلقاتها ، خاصة على صعيد المدارس الليبرالية والوضعية والقومية والماركسية حيث أن هذه الأخيرة أصابها حالة من التفكك والضبابية، على صعيد الفكر والتنظيم ، لم تشهدها في كل تاريخها ، وهذه الظاهرة لا تتوقف عند الالتباس والتداخل والتفكك في فصائل واحزاب اليسار العربي فحسب ، وإنما تشير أيضاً الى عجز الواقع العربي وهزاله الشديد في عملية إنتاج المعرفة من جهة ، وفي هذا التداخل المربك ، والإكراهي ، بين المحددات الداخلية لتطور مجتمعاتنا العربية المحكومة بآليات التخلف والتبعية والخضوع ، وبين المحددات الخارجية المتمثلة في طغيان مظاهر ومفاهيم السيطرة والعدوان الرأسمالي الأمريكي / الصهيوني المعولم من جهة ثانية.

غازي الصوراني

2012/4/10

وجهات نظر في الثقافة والتاريخ الاسلامي ...والاسلام السياسي

الثقافة العربية بحاجة ماسة وملحة الى إعادة كتابة تاريخها ، الذي ما زال مجرد تكرار واجترار لنفس " التاريخ " الذي كتبه أجدادنا ، وذلك -كما يقول الفيلسوف العربي الراحل محمد الجابري - "بهدف النظر الى أجزاء تاريخنا الثقافي الذي تم فيه تصنيف العلوم الإسلامية الى مجموعات : علوم البيان: من نحو وفقه وبلاغه، وعلوم العرفان: من تصوف وفكر شيعي وفلسفة إسماعيلية وتفسير باطني للقرآن ، وكيمياء وتطبيب وسحر وتنجيم ، وأخيراً علوم البرهان من منطق ورياضيات وإلهيات ، بل وميتافيزيقا " ، وفي كل الأحوال- كما يضيف الجابري - فإن "أي تحليل علمي للفكر العربي الإسلامي ، سيظل ناقصاً وستكون نتائجه مضللة ، إذا لم يأخذ في حسابه دور السياسة في توجيه هذا الفكر وتحديد مساره ومتعرجاته " ، وستظل أيضاً الأسئلة : " لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم ؟ أو لماذا لم تتطور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية العربية في " القرون الوسطى " الى نظام رأسمالي ؟ ولماذا لم تتمكن النهضة العربية في " القرون الوسطى " من شق طريقها نحو التقدم المطرد؟ هذه الأسئلة ستظل ناقصة ومحدودة الآفاق، ما لم تطرح على الصعيد الأبستمولوجي ، أو ما لم تتجه مباشرة الى العقل العربي ذاته ، ذلك أن " العرب و المسلمين " إنما بدأوا يتأخرون حينما بدأ العقل عندهم يقدم استقالته ، حينما أخذوا يلتزمون المشروعية الدينية لهذه الاستقالة ، في حين بدأ الأوروبيون يتقدمون حينما بدأ العقل عندهم يستيقظ ويسائل نفسه ، فالرأسمالية هي بنت العقلانية " ، والحال ، أنه منذ القرن الخامس الهجري : " دخل الفكر الإسلامي - كما يقول المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد - في مرحلة الركود بحكم الظروف الداخلية والخارجية التي أدت الى الجمود الاجتماعي والسياسي " وتقلصت المساحة النقدية منذ ذلك القرن ، " عندما راح الإعلان الرسمي للمذاهب يفرض بالتدريج ممارسة " أرثوذكسية " للفكر الديني بعيداً عن العلوم الدنيوية ، وكما يقول د. ماهر الشريف "بقيت المسائل اللاهوتية الكبرى التي نوقشت في القرنين الثاني والرابع الهجريين على حالها تقريباً، كما تركها الأشعري بالنسبة للسنيين ،وابن بابويه وأبو جعفر الطوسي بالنسبة للشيعة

" واستمر هذا الحال حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وظهور ما عرف بحركة الإصلاح الديني الحديث، التي أطلقها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، ولم تفلح -كما يقول الجابري- في " بلورة مشروع نهضوي تتجاوز به الإشكالية التي تطرحها في التجربة الحضارية العربية منذ اندلاع النزاع بين علي ومعاوية أو العلاقة بين الدين والسياسة " ، كما لم تفلح الاتجاهات العلمانية ، المادية والعقلانية التي ظهرت في تلك المرحلة وبداية القرن الماضي ، في بلورة مشروعها النهضوي عبر اتجاهاتها الفكرية المتعددة ، المادية والتنويرية ومن أبرز مثقفي هذا التيار شبلي شميل ، وفرح أنطون وسلامة موسى وعلي عبد الرازق وطه حسين ولطفي السيد.

والسؤال الآن : كيف وصل العرب في العصر الحديث الى هذه الحال ، وأين يكمن الخلل؟ يرى جورج طرابيشي، أن الخطر في هذا الزمن القطري ، ليس تراجع فكرة الوحدة العربية بحد ذاته ، حيث أن مثل هذا التراجع قد يكون مؤقتاً ، وإنما تراجع فكرة القومية بالذات " ، أما المفكر الراحل د. هشام شرابي ، فيرى أن " ما جرى في المائة سنة الأخيرة من الحياة العربية التي سادتها " الأبوية " أفضى الى تحديث القديم دون تغييره جذرياً " ، وفي موقفه من هذه المسألة ارتباطاً بالتيار الإسلامي ، يرى د. ماهر الشريف -بحق- أن تيار الإسلام السياسي المعاصر الذي برز مع تشكل حركة الإخوان المسلمين ، " لا يمثل أبداً ، وخلافاً لما يراه الجابري ، امتداداً لتيار الإصلاح الديني الذي أطلقه محمد عبده في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بل يعبر - هذا الإسلام السياسي المعاصر - في منطلقاته وتوجهاته وأهدافه عن قطيعة مع تيار الإصلاح الديني " ، ويتفق مع هذا الرأي د. هشام شرابي الذي يرى "أن الأصولية الإسلامية لن تقوى على توفير علاج ناجح للفوضى التي تتحكم بالمجتمعات العربية ، وذلك لأنها " مثالية " ستكون حلولها بالضرورة سلطوية ومرتكزة الى عقيدة وسبل جبرية مطلقة ، وستلجأ الى فرض نظام أبوي سلطوي يقوم على أيولوجية غيبية دينية . أما حكيم بن حمودة ففي رأيه "أن هذه الجماعات تبدو قوة احتجاج سلبية من دون أن تكون قادرة على بلورة مشروع مجتمعي بديل " أما وجهة نظر المفكر الماركسي د.سمير أمين فتتلخص في أن حركات الإسلام السياسي ، "تجسد اليوم اتجاه رفضي سلبي لا يقدم بديلاً إيجابياً على مستوى التحديات العالمية ، حيث يقوم المشروع الذي تتبناه على ثلاثة أعمدة هي أولاً : إلغاء الديمقراطية وثانياً : إحلال خطاب أيولوجي شمولي محلها (ينتهي الى) خضوع شكلي لطقوس دينية لا غير وثالثاً : قبول الانفتاح الكومبرادوري الشامل على الصعيد الاقتصادي .

غازي الصوراني

2021/4/10

اليسار العربي.. من التعثر إلى النهوض

نحن أمام حركة تحرر عربية (ديمقراطية ويسارية) تعيش حالة من النكوص، تشير إلى طبيعة ازمتها الراهنة، التي تدل على العجز الواضح ، في ظروف ومستجدات يبدو فيها الباب مشرعاً أمام المشهد القادم، ونقصد بذلك مشهد " الإسلام السياسي" وما سيترتب عليه من إعادة تجديد التخلف والتبعية والخضوع والاستبداد.

ولذلك فإن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لاستنهاض فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت

طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وهي أزمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها، وفي هذا الجانب نشير الى اهم المنطلقات التي باتت بحاجة إلى المراجعة والمناقشة وإعادة الصياغة على طريق النهوض :

أولاً : إشكالية القومية العربية والعلاقة الجدلية بين الماركسية والقومية : حيث بات من الضروري أن تقوم القوى اليسارية العربية في كل قطر ادراج البعد التوحيدي القومي كبعد رئيسي في عملها ، بما سيضيف عمقاً جديداً لقواها بدلاً من أن يبقى كما كان الأمر حتى الآن ، عبناً عليها وعامل إضعاف لها.

ثانياً : الاستيعاب الموضوعي - بالمعنى الثوري - لدور ووظيفة نشوء وتأسيس الدولة الصهيونية ، والنضال لازالتها ، ليس من زاوية اغتصابها لارض فلسطين العربية وتشريد شعبها فحسب ، بل ايضا من زاوية مخاطرها وتهديدها لمجمل بلدان الوطن الوطن العربي واستمرار تبعيتها وتخلفها واحتجاز تطورها والتحكم في ثرواتها واستغلال وافقار شعوبها.

ثالثاً : إشكالية التبعية وكسرها وتجاوزها : وهي إشكالية مرتبطة بتبعية كل البلدان العربية ، كأجزاء متناثرة ، للنظام الرأسمالي المعولم وفق محددات قانون التطور اللامتكافئ، وبالتالي فإن وحدة التحليل الأساسية من منظور القوى اليسارية الثورية التي تسعى إلى التغيير، تتحدد أساساً وحصراً بالمجال القومي الديمقراطي العربي الذي تستطيع فيه هذه القوى تعبئة نفسها بشكل فعال وأخذ زمام المبادرة على نحو قادر على خلق صيرورته النضالية المستقبلية.

رابعاً : القاعدة الاقتصادية والأبنية الفوقية : ففي ظروف التخلف والتبعية تلعب الأبنية الفوقية المتصلة بالسلطة السياسية وبالثقافة والأيدولوجية بصفة عامة دوراً أكثر أهمية بكثير من تأثير القاعدة الاقتصادية بحكم تخلفها. إذ أن التحالف الطبقي الحاكم في الأنظمة العربية يلعب دوراً هاماً في دعم البنى الفوقية القديمة وتحويلها إلى رصيد لقوى التخلف.

خامساً : الحاضر والماضي : هنا أقول بصراحة ، لابد من الوعي بأهمية العمل الفكري والسياسي الهادئ والمتدرج باتجاه القطيعة المعرفية مع كل رواسب التخلف في ماضينا، التي أتاحت عودة الماضي ليحكم الحاضر، او عودة الميت ليحكم الحي، وهذه العودة تتجسد في بلادنا اليوم على شكل اصوليات يمينية سلفية رجعية أو على شكل القوى اليمينية الحاكمة في الانظمة العربية، وكلاهما من جوهر واحد وان اختلف شكل أحدهما على الآخر، وهذا نذير آخر حي بنوع المستقبل الذي نتحدث عنه تلك الأصوليات.

إنني لا أزعم -كيساري وطني و قومي ديمقراطي- أنني أنفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي القومي ومشروعه النهضوي الديمقراطي في بلادنا، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجساً مقلقاً ومتصلاً في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمثقفين في إطار القوى الوطنية والقومية اليسارية الديمقراطية، على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضاً ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمتة الراهنة، وانما هي دعوة الى وعي كل مكوناته وتشخيصه وتفكيكه ومن ثم صياغة البديل التدرجي الثوري عبر استنهاض احزاب وفصائل اليسار في مجتمعاتها تمهيدا لبلورة وتأسيس الحركة الماركسية العربية لقادرة على ممارسة التغيير الثوري المنشود.

2012/4/10

ما هي ماهية الصراع في عالمنا الحالي اليوم بين الاشتراكية والرأسمالية ؟

ليس للاشتراكية من معنى إلا إذا اقترحت حضارة انسانية ديمقراطية مغايرة للحضارة التي أنتجتها الرأسمالية؛ أي إلا إذا تعدت وتجاوزت التناقضات الكبرى لعالمنا المعاصر . وفي صياغة مكثفة إلى حدودها القصوى سأقول إذن إن من المفروض أن تؤسس الاشتراكية على حضارة: (1) محررة من الاستلاب الاقتصادي واستلاب الشغل؛ (2) محررة من البيروقراطية وعبادة الفرد والهيمنة الشمولية (3) متحركة في علاقتها بالطبيعة؛ وتسخيرها من أجل رفاهية البشر وحريتهم (4) مطورة للديمقراطية ومفاهيم وتطبيقات المشاركة الفعلية المعبرة عن حرية المواطن (5) معولمة على قاعدة وفي إطار لا يعيد أبدا إنتاج الاستقطاب أو أي شكل من أشكال الاستغلال والاستلاب أو الاغتراب وإنما يضع على العكس من ذلك حدا له .

وإذا كان ذلك هو هدفها فإنني سأستخلص منه على الفور نتيجة حاسمة في نظري بخصوص استراتيجيات الصراع من أجل الاشتراكية في عالمنا الراهن؛ وهذه الاستراتيجيات مطالبة برفع التحديات الأربع الكبرى التي تواجهها الشعوب، وهي كالتالي :

تحدي السوق : ولا يتعلق الأمر بالرفض المبدئي لأي صيغة من صيغ الاقتصاد المسمى اقتصاد السوق من أجل تعويضه بتخطيط عام ممرکز ، يتعلق الأمر بتدقيق للأهداف والوسائل (القانونية، الإدارية، التنظيمية، الاجتماعية والسياسية) الممكنة من تأطير السوق وجعلها في خدمة إعادة إنتاج اجتماعي ضامنة للتقدم الاجتماعي (التشغيل التام، أكبر مساواة ممكنة...الخ). وفي هذا الإطار فإن المزج بين أشكال متنوعة من الملكية - خاصة وعمومية، ملكية الدولة و ملكية التعاونيات ..الخ. - سيفرض ذاته بشكل مؤكد ولمدة أطول .

تحدي الاقتصاد-المعولم : وذلك من أجل تعويضه بمناقشة للإكراهات الحقيقية غير القابلة للتحاشي والتي تفرضها العولمة اليوم على سياسات التنمية الاجتماعية الوطنية والشعبية المستقلة ذاتيا. وإكراه النظام العالمي على التلاؤم مع مطالب تنميتنا الخاصة. إن ما أسميه فك الارتباط يحدد بالضبط أحد حقول الفعل الكبرى لتنفيذ الإصلاحات الجذرية الضرورية .

تحدي الديمقراطية : يتعلق الأمر بتقوية الديمقراطية السياسية (الحقوق الأساسية للكائن الإنساني، الحريات، التعددية، دولة الحق) عبر التحديد المشخص والملموس للحقوق الاجتماعية (الحق في الشغل، مراقبة القرار الاقتصادي ..الخ) التي تحدد بالضبط قواعد تأطير السوق .

تحدي التعددية الوطنية والثقافية : و لا يتعلق الأمر لا بأن نجعل من مجموعة متجانسة أو يُزعم تجانسها (الأمة أو الإثنية أو المجموعة الدينية) الإطار الخاص الضروري لممارسة السلطة، و لا إنكار أن التعددية في هذه المجالات تتطلب من السلطة الديمقراطية احترام الخصوصيات والاختلافات. يجب أن يكون تنظيم التعايش والتفاعل في ما بين المجموعات المحددة بشكل أكثر تنوعا في إطار أكبر فضاء سياسي ممكن لهدف استراتيجيات التحرير .

إذا كان إذن بديل العولمة المتوحشة للرأسمالية هو بناء عولمة اشتراكية متحضرة، فإن الطريق لتحقيق ذلك ستكون طويلة ما دام الأمر يتعلق بتشديد حضارة اشتراكية عالمية أممية وديمقراطية وإنسانية جديدة.

2012/4/10

رؤى طبقية .. تاريخية وراهنة ومستقبلية

مع نهاية القرن العشرين بدأ في الظهور ما يسمى بـ " الدولة الكومبرادورية " نتيجة التداخل العضوي بين مصالح البيروقراطية المهيمنة في الدولة من ناحية ومصالح الكومبرادور من ناحية ثانية ، دون أن يعني ذلك تبلور الطبقة البرجوازية العربية بصورة مكتملة أو ناضجة أو واضحة المعالم في بلادنا ، وهنا لابد من " إزالة اللبس والخلط في المفاهيم - الذي ساد طويلاً في الكتابات العربية - بين تعبير " البرجوازية " و " الرأسمالية " ، فمصطلح البرجوازية له دلالة اجتماعية وسياسية وثقافية ، إذ أن كلمة " البرجوازية " تفيد معنى التمدن في نمط وأسلوب الحياة والأفكار والنظرة ، بينما تعبير رأسمالية كما يقول محمود عبد الفضيل " مشتق من نمط الإنتاج الرأسمالي ، فهو مرتبط بملكية علاقات الإنتاج والاستغلال الرأسمالية " وبالتالي فإن المصطلحات أو الصفات المميزة للشرائح الرأسمالية العليا في بلادنا يمكن أن تندرج - عموماً - تحت أوصاف " الرأسمالية الكومبرادورية أو " الطفيلية " أو " رأسمالية المحاسيب " أو برجوازية الصفقات والسمسرة " أو " رأسمالية الفقاعات "، وبناء على ما تقدم ، يمكن لنا القول انه بينما يمكن الحديث عن " فئات رأسمالية " أو " طبقة رجال الأعمال " أو " المستثمرين " في المجتمع العربي المعاصر ، فانه يصعب الحديث عن ظهور " برجوازية " بالمعنى الاصطلاحي في السياق الأوروبي ، أي تلك الطبقة التي تضطلع بمهام النهضة والتصنيع والتنمية الاقتصادية " بعد أن نشأت عبر صراعها الحاد مع النظام الإقطاعي وقامت بتصفية مؤسساته وقيمه وآثاره في الاقتصاد والمجتمع على حد سواء ، بعكس الفئات الرأسمالية والبيروقراطية - التابعة للرثة أو الكولونيالية بتعبير مهدي عامل - الحاكمة في بلادنا التي نشأت من رحم كبار الملاك وأشباه الإقطاعيين حاملة معها مساحة كبيرة من علاقاتهم وتراثهم وقيمهم الرجعية والمتخلفة ، سواء في إطار النظام البيروقراطي العثماني أو في إطار الاستعمار البريطاني / الفرنسي ، ثم استمرت فيما بعد في إطار دول النظام العربي - بهذه الدرجة أو تلك - من التطور البطيء الذي تميز ومازال إلى يومنا هذا - ما قبل وبعد الانتفاضات العربية - بحالة من الفرز الطبقي تداخلت من خلاله العديد من الشرائح الاجتماعية ذات الأصول والأنماط المختلفة لم تتبلور بعد على شكل طبقات محددة المعالم ، بحيث تتمكن كل طبقة منها تحديد رؤيتها الأيدلوجية والسياسية أو إنشاء أحزابها المعبرة عن مصالحها الاقتصادية بصورة واضحة ، ينطبق ذلك على " البرجوازية " بمثل ما ينطبق على " الطبقة العاملة " ، وذلك يعود لأسباب داخلية وخارجية : الأولى ترتبط بخصوصية الأنماط الاجتماعية والاقتصادية التي حكمت مسار التطور الاجتماعي التاريخي في بلادنا بوتائر ومعايير مختلفة تماماً عن تلك التي حكمت مسار التطور في البلدان الأوروبية ابان عصر النهضة ، أما الثانية ، الأسباب الخارجية ، فهي تعود بالدرجة الأولى إلى تعمق وتكريس مظاهر التخلف والتبعية عبر الهيمنة الاستعمارية الحديثة والمعاصرة التي استطاعت في المرحلة الراهنة ، دمج بلداننا العربية بصورة ذيلية تابعة وخاضعة لنظام العولمة الرأسمالي.

والإشكالية الكبرى ، أن المجتمع العربي يتعرض اليوم - في مرحلة ما بعد الانتفاضات و بروز مشهد الاسلام السياسي - لهذه الأحوال المأزومة بكل أبعادها ، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة ، إلى المرحلة الجديدة أو العولمة ، بتسارع غير مسبوق ، وبمميزات نوعية تحمل في طياتها ، في الحاضر والمستقبل ،

تحديات غير اعتيادية ، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا بامتلاك أدواتها المعرفية والعلمية ، وهو هدف لا يمكن تحقيقه في ظل استمرار بقاء السيطرة الإمبريالية على قدراتنا عبر تحالفها غير المقدس مع أنظمة التبعية والخضوع في بلادنا من جهة ، او في ظل استفحال مظاهر التخلف والاستبداد من جهة ثانية ، بما يؤكد على ترابط العاملين الداخلي والخارجي ، ومواجهتهما معاً في سياق عملية التغيير المطلوبة لمجتمعنا العربي ، ذلك إن " الاستلاب الأيدلوجي بشكليته السلفي والاغترابي - كما يقول جاد الكريم الجباعي - هو ابرز الآليات الداخلية التي تعيد إنتاج التأخر ، وتعيد إنتاج الاستبداد وتحافظ على البنى والعلاقات والتشكيلات القديمة ما قبل القومية ، فالعلاقة بين المستوى الأيدلوجي السياسي والمستوى الاجتماعي الاقتصادي ، هي علاقة جدلية ، تحول كل منهما الآخر في الاتجاهين " الامر الذي يفرض على القوى الديمقراطية واليسارية ان تبادر الى الخروج من ازماتها الفكرية والسياسية والمجتمعية لكي تفرض وجودها وانتشارها عبر بديلها الديمقراطي القادر وحده على كسر وتجاوز حالة الاستقطاب المرعبة بين قوى اليمين والتخلف والتبعية والاستبداد والخضوع صوب مستقبل عربي تحكمه معايير التنوير والمواطنة والثورة الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية.

2012/4/10

الخصخصة والليبرالية الاقتصادية وآثارها على الشرائح الفقيرة.....

رغم أن الليبرالية الاقتصادية ترتبط في الغرب الرأسمالي بالديمقراطية ، فإن ليبرالية السوق والخصخصة في بلادنا العربية ، ارتبطت بالديكتاتورية والاستغلال والاستبداد والفساد، وهي ذات تأثير مدمر على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل ، كما أفرزت هذه السياسة تحالفاً اجتماعياً تعتمد قاعدته على كبار التجار (الكوميرادور) والرأسمالية العقارية والمالية الطفيلية والمضاربين وأغنياء الريف وممثلي الوكالات والشركات الأجنبية فضلاً عن النخب العليا من البيروقراطية المدنية والعسكرية، ومع إصرار الدولة على تنفيذ تلك السياسات ، بات لديها نزوع واضح نحو الديكتاتورية وهو النزوع الذي يتجلى في القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات وإلغاء دعم السلع الأساسية للفقراء وزادت مساحة البطالة والافقار العام والمدقع، وقمع الشرائح والطبقات الاجتماعية المتضررة عند التعبير عن مصالحها والدفاع عنها ، مما راكم عوامل الانفجار والانتفاضات العربية ضد هذه الأنظمة والمطالبة بإسقاطها من أجل الحرية والخبز والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والكرامة. ، وهذه القاعدة الشعبية هي التي تتواصل اليوم في صراعتها السياسي والعنيف من أجل إسقاط أنظمة الاستبداد والقمع...وفي مجابهة قوى التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد والثورة المضادة ..وتلك هي سيرورة الثورة ومستقبلها.

2012/4/10

التخلف الاجتماعي الراهن...ورهانات المستقبل

في تناولي لهذا العنوان ، أرى ان من المفيد الإشارة إلى حالة الاخلاق والعلاقات الاجتماعية العربية الاسلامية الراهنة كامتداد تاريخي بالمعنى الجزئي ، ولكن الجوهر في بعض الجوانب ، مع المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية التي سادت في التاريخ القديم وتواصلت مع التاريخ الحديث والمعاصر . رغم ان الواقع المعاش سواء في التاريخ القديم أو

اللحظة الراهنة يتناقض كلياً أو جزئياً مع تلك المضامين والمعاني ، وذلك يعود -من وجهة نظري- إلى طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي المشوه تاريخياً وراهناً ، إلى جانب تأثير التراث الغيبي وضعف نمو وانتشار الرؤى التنويرية أو العقلانية أو الحداثية بحكم قوة التخلف واحتجاز التطور ، بحيث أدى كل ذلك إلى انتاج وترسيخ علاقات اجتماعية وقيمية جاءت انعكاساً طبيعياً لبنية التخلف في الواقع الاجتماعي العربي ، وبالتالي فإننا نلاحظ استمرار سيادة أو هيمنة هذه العلاقات أو الاتجاهات القيمية في الثقافة العربية حتى اليوم ، حيث نلاحظ أن الاخلاق العربية لا تخرج عموماً عن هذه الاتجاهات القيمية ، وهي اتجاهات مستمدة من انماط المعيشة البدوية والفلاحية والمدنية ، المرتبطة بدورها - حتى اللحظة الراهنة من القرن الحادي والعشرين - بمفاهيم واليات التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد التي يبدو ان تراكماتها قد وصلت اليوم الى حد القطع والانفجار حيث لم تعد الجماهير الشعبية العربية قادرة على تحمل المزيد من القهر والاستغلال والاستبداد والفقر والمعاناة ، فانفجرت - عبر الانتفاضات - في وجه انظمتها معلنة كسر كل حواجز الخوف من الانظمة الحاكمة واجهزتها القمعية ، بل ونجاحها في اسقاط رؤوس تلك الانظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن والبقية على جدول سيرورة الثورة العربية التي تفتقد - حتى الان - لكل من الرؤية والبدل الثوري العلماني القادر على استكمال وانجاز اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، الامر الذي ادى الى فوز حركات الاسلام السياسي في تونس ومصر مؤذناً بافتتاح مشهد الاسلام السياسي لسنوات طويلة قادمة اذا لم تستنهض القوى الديمقراطية واليسارية دورها وتستعيد ثقة الجماهير الشعبية بها.

2012/4/10

على الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين ، إلا أننا -في البلدان العربية- ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان "ما قبل الرأسمالية" ، على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية (الرثة والمشوهة) في بلادنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغيرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي للنهوض الحداثي وللثورة الوطنية الديمقراطية وللمشروع القومي التقدمي أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي ، والسبب في كل ذلك يتجلى عند رؤيتنا للفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمعات عربية عن شكل ومضمون مفاهيم الحداثة والنهضة والتنوير العقلاني والتقدم ، التي نشأت في أوروبا منذ أكثر من مائتي عام ، والسؤال هنا : ما هو - يا ترى - الفرق الزمني الذي يفصلنا اليوم في عصر العولمة ، وثورة العلم والاتصالات والمعلومات عن مفاهيم وقيم الحداثة والنهوض والثورة؟؟ ألسنا بحاجة الى ثورة ثقافية وثورة شعبية تغييرية شاملة تقتلع الطبقات الاستغلالية من جذورها و تطال كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية الكفيلة وحدها بازاحة التبعية وكل مفاهيم واليات وادوات الاستبداد والاستغلال والتخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا .؟

2012/4/10

من كلمات الشهيد الخالد المفكر الشيوعي مهدي عامل/د.حسن حمدان الذي اغتالته رصاصات القوى الرجعية الظلامية في أيار/مايو 1987:

- لا حركة ثورية بلا نظرية ثورية، في هذه المقولة (اللينينية) نجد تحديداً واضحاً للأهمية العظمى للنشاط النظري في تحقيق العملية الثورية، في هذا الخط الأساسي من الفكر، يتفق لينين تمام الاتفاق مع ماركس، بل إنه ينطلق من مقولة أساسية عند ماركس هي محور فكره: حين يرى ماركس أن الفلاسفة لم يقوموا إلا بتأويل العالم وأن المهمة الآن هي تغيير هذا العالم لا تأويله، يضع لأول مرة، للفكر النظري هدفاً عملياً، فيربط نشاط هذا الفكر بالنضال الثوري.

- وبهذا الشكل، يمكن القول إن من المستحيل عملياً ونظرياً أن نفهم واقعنا الاجتماعي وأن نحوله ثورياً إذا لم نعتمد في هذه العملية الواحدة المزدوجة على الفكر الماركسي، وعلى الفكر اللينيني أيضاً، فهذا الفكر هو شرط إمكانية فهم مجتمعنا وبالتالي تحويله ثورياً.

2012/4/11

في المفهوم النظري لحركة التحرر الوطني يقول الفيلسوف النقدي الماركسي الثوري عضو الحزب الشيوعي اللبناني الرفيق الشهيد د.حسن حمدان /مهدي عامل:
"ان عملية التحرر الوطني هي، في مفهومها النظري، عملية تحويل ثوري لعلاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة بعلاقة تبعيتها البنيوية بالإمبريالية، فالقطع مع الإمبريالية والاستقلال عنها يقضيان بضرورة تحويل هذه العلاقات من الإنتاج التي هي، في البلد المستعمر، القاعدة المادية لديمومة السيطرة الإمبريالية.

- فلا سبيل إلى تحرر وطني فعلي من الإمبريالية إلا بقطع العلاقة التبعية البنيوية بها هو بالضرورة تحويل لعلاقات الإنتاج الرأسمالية القائمة في ارتباطها التبعية بنظام الإنتاج الرأسمالي العالمي.

بهذا المعنى وجب القول إن سيرورة التحرر الوطني في المجتمعات التي كانت مستعمرة، أعني في المجتمعات الكولونيالية، هي سيرورة الانتقال الثوري إلى الاشتراكية.

- هذا هو، بكل دقة، معنى أن تكون حركة التحرر الوطني جزءاً من الثورة الاشتراكية ولا معنى آخر لمثل هذا القول، إلا إذا قبلنا بذلك الفهم البرجوازي المتناقض الذي يضع هذه الحركة في أفق انتقالها التاريخي إلى النظام الرأسمالي العالمي، بفصله فيها ممارسة العداء للإمبريالية عن ممارسة العداء للرأسمالية فصلاً مصطنعاً يقلب العداء للإمبريالية تساوماً معها على قاعدة تأييد علاقات الإنتاج لرأسمالية وتأييد علاقة ارتباطها التبعية بالإمبريالية.
- نقول إن هذا الفهم البرجوازي متناقض وغير متسق لأنه يجعل من حركة التحرر الوطني جزءاً لا يتجزأ من مناهضة الثورة، إنه يدفع بها إلى أن تكون، أو أن تصبح في مناهضتها الإمبريالية بالذات، جزءاً من مناهضة العملية الثورية العالمية.

- إن عجز البرجوازية عن قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية يجد أساسه المادي في هذا التلازم الضروري بين العداء للإمبريالية والعداء للرأسمالية، وفي استحالة أن تكون البرجوازية، بالتالي، مناهضة للرأسمالية، في مناهضتها المحدودة للإمبريالية والتحرر من الإمبريالية ليس ممكناً إلا بما هو تحرر من الرأسمالية والعكس بالعكس، وهذا ما لا

تقوى عليه البرجوازية.فالتحرر، إذن، من البرجوازية ونظام سيطرتها الطبقي يمر، بضرورة منطقة، بالتحرر من الإمبريالية، بل إنه هذا التحرر نفسه، كما أن التحرر من الإمبريالية، بقطع علاقة التبعية البنيوية بها، يمر بضرورة منطقة، بالتحرر من البرجوازية ونظام سيطرتها الطبقي، بل إنه هذا التحرر إياه، وسيرورة التحرر هذا، في وجهيه الملتحمين في سيرورة معقدة واحدة، هي هي سيرورة التغيير الثوري في سيرورة الانتقال الكوني إلى الاشتراكية."

2012/4/11

بدأت الحادثة بادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، كما يقول بحق الصديق د. هشام غصيب، ذلك إن عنصراً أساسياً من عناصر الحادثة هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة. فالفرد وفق الحادثة تتبع قيمته من ذاته لامن ملته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهريّة التي ترفضها الشرائع أو القبائل والعائلات الحاكمة في بلادنا العربية ، حفاظاً على مصالحها الطبقيّة الأنانية الخاصة عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى أنظمة الخليج والسعودية من ناحية ولدى أنظمة الاستبداد من ناحية ثانية، التي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحادثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج) التي تسعى إلى التحكم في مسار المدينة العربية بالمعنى النهضوي الحداثي ، بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجده في محاولة منهم التهرب من تحدي الحادثة بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وانتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ذلك إن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها الى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، الى الماضي بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد.

2012/4/11

الامبريالية لا تعتمد في سيطرتها على المنطقة على إسرائيل وحدها ، فلها ذراعان ، ثانيهما هو أنظمة الاستبداد و الرجعية العربية

وبالتالي فإن الدعوة إلى " توحيد " الجبهة العربية ضد العدو الصهيوني على صعيد نظم الحكم او ما يسمى بمؤتمرات القمة، إنما هي - في أحسن الفروض - تعبير عن بلاهة او انتهازية سياسية او مثالية يستحيل تحقيقها . فالمشكلة لن تجد حلاً إلا من خلال علاج أسباب ضعف جبهة الشعوب . وأعنى هنا علاج أسباب هذا الضعف العضوي من مختلف أوجهه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على طريق استكمال وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية.

بما يفرض على القوى الثورية العربية ، صياغة برامجها وتوجيه نشاطها وتوسعها في اوساط الجماهير الشعبية انطلاقا من هذه الرؤية.

والي أن تتوافر هذه الشروط تدريجيا - خاصة في ظروف الانتفاضات العربية راهنا - سوف يستمر الصراع كما هو ، بالتالي فمهما طال واستمر الحديث عن التفاوض من اجل السلام - فلن يكون في ذلك سوي تكريسا للهيمنة والسيطرة الأمريكية الإسرائيلية باسم أوهم " السلام " أو الحلول المحسومة لدويلة قابلة للحياة أو توسيعاً للحكم الذاتي أو روابط قوي ... الخ ، ما يعني أن إدارة هذه المعركة من صميم مسئولية جميع شعوب المنطقة وفي ظليعتها شعبنا الفلسطيني.

11/4/2012

Abed Bitar

أوافقك الراي ، فالوضع العام في الوقت الراهن لا يدعو الى كثير من التفاؤل ، لا بل ان مخاطر هائله تمثل للعيان في ظل التطورات التي تحصل في المنطقة في هذه الأوقات . لقد تأخرت جماهيرنا في تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية ، ونجد انفسنا في الوقت الراهن نعود ليس فقط الى مواجهة المهام التي تملئها الثورة الديمقراطية وتلقيها على عاتق الحركات والاحزاب التقدميه، وانما الى مواجهة مسائل التحرر الوطني من أنماط السيطرة الاستعماريه المباشرة . فقد فقدنا الجزء المتبقي من فلسطين منذ نصف قرن ولم نتمكن منذ ذلك الوقت وحتى تاريخه من تحرير ذلك الجزء من الاحتلال المباشر ، لا بل اننا نرى عمليات التهويد والسيطره والابتلاع في جميع أرجاء ذلك الجزء ماضيه على قدم وساق بلا مقاومه حقيقه او ناجعه لا على المستوى الوطني الفلسطيني ولا على المستوى العربي او الدولي . اننا نرى ضياع البقية الباقيه من الوطن امام أعيننا ونحن في حال من العجز شبه التام عن القيام باي عمل ذو معنى في مواجهة تفشي سرطان الاستيطان واللاحاق في الجسم الفلسطيني . ان مشاهد ضياع فلسطين تتكرر امام أعيننا ولكن هذه المره بالصور الحيه المنقلبه بكل وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمقروء . لقد توفرت لإسرائيل في بداية القرن الماضي ظروف مؤاتيه لتحويل حلمها بإقامة وطن قومي لها في فلسطين الى حقيقة قائمه خلال ثلاثين عاما فقط (بين عامي ١٩١٨ و ١٩٤٨) ، لقد استغلت الحركة الصهيونية الظروف الدوليه التي تشكلت عشية الحرب العالميه الاولى وتمكنت عبر تحالفها مع قوى الاستعمار المنتصرة في ذلك الوقت من توليد الظروف المحليه في فلسطين والمنطقة المحيطه بها لتحقيق مشروعها الذي كان يبدو خياليا في ذلك الوقت وصعب او مستحيل التحقيق ، ولكنه تحقق ، فقد جزئت المنطقه الى دول رسمت حدودها بريطانيا وفرنسا ، ووضعت هذه الدول تحت اشكال من الاستعمار المباشر ومن ضمنها فلسطين وفرضت أطر تحميها سلطات انتخابات مختلفه ومتباينه لتجعل النمو المجتمعي للكيانات الناشئه بصوره مصطنعة تمضي قدما وفق معادلات تركز نمو الهويات الوطنيه الفرعيه والجهويه لتصبح تلك الهويات عوامل مكرسة لسياسات التقسيم والتفتيت التي مارستها ألقى الاستعمار في الجسم العربي الذي لم يكن قد تمكن من النقاط أنفاسه بعد اربعة قرون من التبعية والركون في كنف دولة الخلافة العثمانية (بين ١٥١٦ و ١٩١٨) ، لقد حرم اهل فلسطين في ذلك الوقت (في عام ١٩١٩/١٩٢٠) من التمتع بحق تقرير المصير لا بل ان هذا الحق اعطي ليهود العالم وطلب الى بريطانيا (الدوله المنتدبة على فلسطين) تهيئة

الظروف في فلسطين لتمكين اليهود من الهجره الى فلسطين والاستيطان فيها وممارسة هذا الحق (حق تقرير المصير) على الارض الفلسطينية دون اقامة اي اعتبار لحقوق السكان الاصليين لهذه البلاد . لقد جاءت الظروف الدوليه بين الحربين لتوفر ظروفًا دوليه اضافيه مساعده للحركة الصهيونيه في تحقيق مشروعها على الارض الفلسطينيه (الاضطهاد النازي / الاوروبي لليهود في اوربا، ونشوب الحرب العالميه الثانيه والتعاطف الدولي مع يهود اوربا المضطهدين) ، لقد تمكنت الحركة الصهيونيه خلال ثلاثين عاما فقط من احداث تراكم سكاني من اليهود المهاجرين الى فلسطين كاف لقلب المعادله السكانيه في فلسطين والسيطرة على مقدراتها الاقتصاديه وتسليح المستوطنين وبناء القوة العسكريه الذاتيه على الارض الفلسطينيه التي تمكنت من تنفيذ مخططات الترويع والإرهاب المنهجي لسكان البلاد الاصليين والتنظيف العرقي للجزء الاكبر من الارض الفلسطينيه من مواطنيها خلال عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ بما مكنها من بناء "الوطن القومي اليهودي" في الجزء الذي تمكنت من السيطرة عليه في عام ١٩٤٨. لم تتمكن الحركة الوطنيه الفلسطينيه من تحقيق اي إنجاز ذو معنى خلال الفتره ما بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ لا بل لقد تم إخفاء جسم الجريمه المرتكبه في حق الفلسطينيين تحت مسميات وشعارات مختلفه ، فالجزء المهجر من اهل فلسطين تم زجهم في معسكرات لجوء تدير شؤون اعاشتها وإدارتها الامم المتحده دون ان يمنح سكانها حق المقاومه من اجل استعادة حقوقهم المغتصبه وتولت سلطات الأمن العربيه مسؤوليه ضمان بقاء هؤلاء اللاجئين مقيمين في مخيمات اللجوء ، محرومين من اي حقوق سياسيه وإنسانيه عدا الحق في استلام مؤن الإعاشه التي يتكرم بها المجتمع الدولي لهؤلاء اللاجئين. لقد تولت سلطات الأمن العربيه قمع اي اعمال احتجاجيه لهؤلاء اللاجئين وكبت تطلعاتهم للعوده والتحرر من اسر اللجوء ومهانتهم ، وتولت الجيوش العربيه بعد توقيع اتفاقيات الهدنه مع الكيان الصهيوني الوليد ، مسؤوليه حمايه خطوط الهدنه اي حدود دولة الوطن القومي اليهودي ومنع اللاجئين من العوده الى منازلهم وأراضيهم ، لقد تم بواسطة هذه الإجراءات إعطاء المهله للكيان الصهيوني الوليد من استكمال بناء مؤسسات الدوله وانضاج المقومات المجتمعيه وحيازة القوه اللازمه والكافيه للدفاع عن هذا الكيان في الجزء من فلسطين الذي تمكنت من السيطرة عليه ، كمرحله اولى قبل ان تنتقل الى المرحله الثانيه في عام ١٩٦٧ لاستكمال مشروعها الاستيطاني على كامل الارض الفلسطينيه وذلك بالاستيلاء على الجزء الذي لم تتمكن من احتلاله ، وتهجير سكانه الاصليين في عام ١٩٤٨ وبذلك اصبحت كامل فلسطين (من البحر الى النهر) بما في ذلك القدس التي تعتبرها الحركة الصهيونيه العاصمه الابديه للكيان الصهيوني في فلسطين تحت السيطرة الصهيونيه وبدا مسلسل منح اسرائيل الوقت الكافي لابتلاع الارض الفلسطينيه واستيطانها بموجات جديده من المهاجرين اليهود من كل أصقاع المعموره وتهيئة الظروف المواتيه لتمكين اسرائيل من تحقيق أهدافها على الجزء الجديد الذي احتلته ، والتي لا تستكمل الا بعد تدمير فرص واسس البقاء والحياء للفلسطينيين على ذلك الجزء من الارض الفلسطينيه التي ما زالوا يعيشون عليها وما زالت تحت قدر ما من سيطرتهم . لتوليد تلك الظروف المواتيه ، كان يتعين تدمير حركة المقاومه الفلسطينيه وحرمانها من ان تعمل مباشرة عبر اي خط من خطوط التماس مع حدود الكيان الصهيوني وإعادة الجيوش العربيه وسلطات الأمن العربيه لتلعب دور الضامن لأمن هذه الحدود والقمع لأي تحرك للجماهير الفلسطينيه او العربيه باتجاه التعامل مع الكيان الصهيوني على انه قوة احتلال تتوجب إزالته . لقد تم تشويه فكرة المقاومه وصورتها وتدمير حلم التحرير من خلال تدمير المشروع الوطني الفلسطيني ، والتحرري الوحدوي العربي . لقد تم تفرغ محتوى المشروع الوطني الفلسطيني من خلال السياسات القاصره التي اتبعتها الحركة الوطنيه الفلسطينيه وفشلها في حمل المسؤوليه منذ عام ١٩٦٧ وحتى تاريخه . فخلال ثلاث سنوات فقط من عام ١٩٦٧ ، تم أبعاد

حركة المقاومة من أطول خط تماس مع الكيان الصهيوني الذي يحتل الارض الفلسطينية ، وبعد عشر سنوات بعد ذلك ، تمكن الكيان الصهيوني من نفي المقاومة من بلاد "الطوق" في اسيا العربية الى افريقيا العربية ، ثم بدئ مسلسل الاعتراف بالكيان الصهيوني والتخلي التدريجي عن الحقوق الوطنية والتعامل مع الواقع الجديد الذي يفرضه الاحتلال على قاعدة تقديم المزيد من التنازلات . ان كل التطورات التي حصلت، وتولدت خلال المرحلة الماضية، اي خلال نصف القرن الماضي ، يستوجب بلورة استراتيجيه جديده للنضال الوطني الفلسطيني بآفاق وأسس ومضامين جديده . ان الانقسام الفلسطيني الداخلي انقسام مدمر ، ويعطل او يؤخر امكانية بلورة الاستراتيجية الوطنية الجديدة ، اما ما يسمى ربيعا عربيا ، فان مخاطر ان يتحول الى حاله من حالات " الفوضى اللاخلاقه" هي مخاطر حقيقيه ، فمن السهولة بمكان ان نرى مخاطر دخول مجتمعاتنا العربيه الى مرحله جديده من مراحل الاستبداد واستلاب الحقوق والحريات . عزيزنا غازي ، نحن نحتاج الى مفكرين عمليين قادرين على بلورة واستخراج محددات استراتيجيه العمل الوطني الفلسطيني والعربي المتلائمه مع الظروف والأوضاع القائمه سواء على صعيد الكيان الصهيوني والداخل الفلسطيني وعلى الصعيد العربي وعلى الاخص في الدول المحيطة بفلسطين او على الصعيد الإقليمي والدولي ، وانت أيها العزيز غازي احد هؤلاء . اشد على يدك . عبد الرحمن البيطار

2012/4/11

في الذكرى الرابعة والستين لمذبحة ديرياسين

قبل 64 عاما استشهد القائد الوطني المناضل عبد القادر الحسيني في معركة القسطل التي سقطت في يد الصهاينة يوم 9/نيسان/ابريل 1948

...

وفي فجر التاسع من نيسان 48 ايضا ، احتلت العصابات الصهيونية - الارغون وشتين والهاجاناه والبالماخ - قرية دير ياسين الواقعة على هضبة إلى الغرب من القدس، واقتحم الجنود الصهاينة شوارع القرية ورشقوا البيوت ببنيران المدافع الرشاشة، متسببين بقتل كثير من سكانها، ومن ثم جمعوا بقية القرويين في مكان واحد وقتلهم بدم بارد، وانتهكوا حرمة أجسادهم، في حين اغتصب عدد من النساء ثم قتلن، ووصل عدد ضحايا هذه المذبحة من الرجال والنساء والأطفال إلى 245 شهيدا ، وسرعان ما غدت دير ياسين مضرب مثل ونموذجا للإرهاب والقتل والاعتصاف والجرائم الصهيونية التي ارتكبت في سنة 1948 وما تلاها الى يومنا هذا بسبب تقاعس وتواطؤ وخيانات الانظمة العربية التي ما زالت الى اليوم على نفس النهج. القرية اليوم لا تزال منازل قائمة في معظمها على التل ، وما زالت شجرة سرو باسقة وحيدة قائمة وسط المقبرة ، وقد اقام الصهاينة على ارض القرية مستعمرة في صيف 1949 أطلقوا عليها اسم " غفعت شاؤول" ...واليوم طغى على تل دير ياسين وموقعها، من الجهات كلها التوسع العمراني للقدس الغربية. هنا أيها الرفاق والاصدقاء، تتجلى ذاكرتكم بصورة جماعية، ليس فقط ضد المذابح الصهيونية بل ايضا ضد الوجود الصهيوني ودولته ، كذاكرة حية متمردة على كل ما هو مظلّم في تاريخنا، ومتمردة أيضاً على هذا الاقتتال والصراع الداخلي غير المبدئي على السلطة والمصالح بين فتح وحماس ، لكن هذه الذاكرة لن يكون لها معنى إن لم نتعلم الدروس والعبر في مسيرة شعبنا النضالية من أجل إمتلاك المزيد منروح المقاومة والقوة والعلم والوعي والإرادة،

ووعي البعد القومي للصراع مع العدو الصهيوني الإمبريالي في بلادنا من موقع الرفض لكل شروط التسوية الراهنة. سؤالي في هذه الذكرى ... هل آن الأوان أن يحاصر التاريخ ذاكرة شعبنا ولأجيئه وفقرائه على وجه التحديد؟ أم أن على الذاكرة في هذه المرحلة أن تنتفض ضد التاريخ وأن تفك حصاره عنها؟ فالذاكرة الحية تتمرد على التاريخ لأنها تشعر أنه مؤامرة عليها ليس تاريخ الصراع مع الصهيونية والإمبريالية فحسب بل أيضاً تاريخ خيانة النظام العربي منذ ما قبل النكبة وبعدها حتى اللحظة.

2 - في الذكرى الرابعة والستين لمذبحة ديرياسين

على الرغم من مرور 64 عاماً على النكبة ظلت -وستظل- الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرّض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح الآمال الكبيرة في المستقبل الذي ستتحقق فيه الحرية والعودة والعدالة الاجتماعية عبر الممارسة الثورية لكافة أشكال المقاومة والنضال من أجل تحقيق أهدافنا في التحرر الوطني والديمقراطي في إطار النضال التحرري الثوري والديمقراطي القومي ، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات والجوع، فكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.

3 - في الذكرى الرابعة والستين لمذبحة ديرياسين

أشير إلى أن المسألة الفلسطينية هي - من هذه الزاوية- مسألة عربية، و أن الوجود الصهيوني مؤسس لكي يكون معنياً بالوضع العربي، و فلسطين هي مرتكز (و لنقل قاعدة) من أجل ذلك، الأمر الذي يجعل الحل محدّد في الإطار العربي، مع تميز حركة النضال التحرري الديمقراطي الفلسطيني كطليعة للنضال القومي. المسألة هنا تتعلق بمشروع للهيمنة و السيطرة على العرب هو المشروع الإمبريالي الصهيوني. و هذا التحديد أساسي في وعي طبيعة الصراع كما في تحديد الحل الممكن. حيث سوف ترتبط المسألة الفلسطينية حكماً بالمشروع القومي الديمقراطي العربي، مشروع الاستقلال و التوحيد و التطور و الحداثة و ضمن ذلك ليس من الممكن التفكير بفلسطين ككيان قطري، لأن الحل هنا مرتبط بالحل في الإطار العربي العام، الأمر الذي يجعلها جزءاً من الكيان السياسي الديمقراطي الثوري والتقدمي العربي الذي يتشكل في خضم هذا الصراع. و هذا يعني تأكيد الطابع العربي لفلسطين مقابل " تهويدها" ما يؤكد على أن النضال الفلسطيني لا يمكن أن ينغزل عن عمقه العربي وأن لا آفاق له سوى أن يكون رأس حربة النضال التحرري العربي كله.

4- في الذكرى الرابعة والستين لمذبحة ديرياسين

إذا كان الوضع العربي الرسمي الراهن مختل بشكل مريع، فان تغيير ميزان القوى يصبح أمراً ضرورياً، ولن يتحقق

ذلك إلا عبر إعادة بناء الحركة الشعبية الثورية الوطنية الديمقراطية وتفعيل دورها في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي.

إننا ندرك أن حجم هذه المهمة التاريخية كفيل بإحباط الهمم لدى البعض، خاصة لدى المثقف الليبرالي وكل الانتهازيين ، غير أن البديل الوحيد (لهذه المهمة) هو استمرار غرق مجتمعاتنا في حالة من الردة والانحطاط المرعبة، عبر همجية داخلية تابعة ومتخلفة تحفزها همجية التسلط الامبريالي الصهيوني ...ولنتذكر دوما ان العدو الخارجي - الامبريالي والصهيوني - " ليس شيطان العرب إلا بقدر ما يسمح له بذلك تبعية وتخلف وخضوع وضعف الوضع الداخلي العربي : فالضعف العربي هو ذلك الشيطان. "

2012/4/11

لم يُعد ممكناً استمرار الوضع الراهن لفصائل واحزاب اليسار العربي، و لم يُعد مقبولاً استمرار هذا الوضع، خصوصاً أننا نشهد تراجعاً غير مسبوق لهذه القوى مع تفاقم ازماتها وتزايد عزلتها عن جماهير الفقراء، في مقابل نهوض الحركة الأصولية كبديل عنها - في مشهد الاسلام السياسي الذي بدأ في التبلور على اثر الانتفاضات العربية - ، وهو مشهد يقدم الماضي كحلّ للمستقبل من خلال الحلول المحافظة في المستوى الاجتماعي، و عبر تكريس الاقتصاد الرأسمالي الكومبرادوري التابع، وإعادة انتاج وتكريس السلطة المركزية او الشكل الباهت، الرث ، من الديمقراطية الاحادية المقيدة بشروط ومنطلقات سلفية ماضوية ومحافظة.

لهذا يجب أن يعود لليسار دوره الحقيقي، وأن تعود الماركسية المتجددة خادمة لمتطلبات وخصوصية المجتمع العربي -النقيضة لكل اشكال الدوجما والتقديس الغبي - منهجية تحفر في الواقع التابع والمتأخر الراهن، و تؤسس لتجاوزه نحو المستقبل من ارضية ومنهجية الصراع الطبقي ضد كل مظاهر وادوات وشرائح الاستغلال الكومبرادوري الطفيلي، ولن يتم تحقيق ذلك الدور المنشود إذا لم يقطع اليسار ارتباطاته أو علاقاته الانتهازية، الفكرية والسياسية والوظيفية المصلحية والتحالفية بالقيادة البرجوازية وسلطتها وأنظمتها المستبدة ، وان يمتلك الوضوح الثوري بالنسبة للاعداء والاصدقاء ، الى جانب الوعي المطلوب بالنظرية ومنهجها في التطبيق الجدلي على الواقع لتفعيل شعار التحرر الوطني والديمقراطي من خلال الممارسة الثورية في مقاومة واجتثاث الوجود الصهيوني والقواعد الامريكية ، جنباً إلى جنب مع مسار الصراع الطبقي والنضال الديمقراطي الداخلي لاسقاط كل انظمة الاستغلال والاستبداد. هذا الدور لليسار و للماركسية، هو الذي يفتح الأفق لحماية وتحقيق أهداف الانتفاضات الشعبية العربية وبلورة وتكريس مبادئ وأسس الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية القادرة على تجاوز التخلف و التجزئة و التبعية والاستبداد، كمدخل صوب بناءالدولة الديمقراطية المدنية العلمانية.... دولة المواطنةوالمساواة والعدالة الاجتماعية بافاقها الاشتراكية الوحدوية

2012/4/11

في ذكرى ميلاد المثقف الثوري..الكاتب الروائي المبدع..عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الشهيد غسان كنفاني..... وفي ظروف الحصار والانقسام والهبوط السياسي الفلسطيني والعربي، وغياب تأثير اليسار العربي والفلسطيني في مجابهة مخاطر الاستقطاب بين قوى اليمين العلماني الكومبرادوري البيروقراطي وبين قوى اليمين

الديني /الاسلام السياسي... أسأل رفاقي واصدقائي .. ماذا لو كان غسان كنفاني لا يزال على قيد الحياة ؟ "يعتكر عصا عادية ويحرق في خيبة غير عادية"، ماذا لو عاد إلى الوطن وهو على هذه الحالة من الانقسام وتششت الهوية والشعب والقضية ، وألقى كلمة في جمع لا يعترف بأعماله ولا يستلهمها أو يهتدي بها حتى لو عرفها...؟!.

2012/4/11

بعد ان طغت وتفاقت حالة الهبوط السياسي والليبرالي والانتهازي على معظم فصائل واحزاب اليسار العربي. نشاهد اليوم "قادة" انتهازيون شوهوا وأساءوا للفكرة والتاريخ والنضال ، لا يتورعون - بوقاحة عز نظيرها - عن رفضهم للماركسية والاشتراكية والصراع الطبقي والنضال الكفاحي، ويتلذذون بالليبرالية وافكارها باعتبارها " سمة المرحلة او عنوانها" لا تنقصهم الذرائع والمبررات ينتشرون اليوم بكثرة مربية في صفوف فصائل واحزاب اليسار العربي.... من قيادي بحجم أمين عام ينسج علاقات "رفاقية" مع أنظمة رجعية ، وأخرى عميلة لواشنطن في بغداد ، إلى يساري جف لعبه من كثرة الحديث عن الطبقة الكادحة قبل أن يجف عرق مرافقه الخاص من حمل طلبات " القائد" وعائلته ، وقبل ان يجف بنزين سيارته الفارهة على اختلاف موديلاتها بين هذا "القائد اليساري" او ذاك يتنقلون في مخيمات الوحدات والبقعة واليرموك وعين الحلوة وبقية مخيمات اللجوء التي يشبه حالها في أحسن أحوالها شبرا الخيمة وبولاق الدكرور وبقية احزمة الفقر والعشوائيات في العواصم العربية، إلى يساري ديمقراطي جدا يدافع عن شرعية النظام المستبد ومشروعية القبض دون أن تعلم يساره ما قبضت يمينه وصولا الى "قائد" يساري طفولي منفر ومغرور .. بلا تاريخ اوصلته مراكز القوى والشللية فكبر داخل الحزب بعد ان كان مغمورا لا قيمة له ولا احترام خارجه.. هذه هي الانتهازية اليسارية ، وجلها تندرج تحت لقب الانتهازي .. سواء كان صاحب مهنة، أو حرفة، أو وظيفة ، أو منتمي للحزب بالقطعة او من اجل غاية شخصية محددة لا علاقة لها بالمبادئ او الاخلاق فكل شيء بالنسبة للانتهازيين ، قابل للبيع والشراء ، من أجل ممارسة التسلق التنظيمي و الطبقي ، الذي يرفعهم إلى مستوى الطبقات المستفيدة من الاستغلال المادي والمعنوي ... يتاجرون بالتاريخ النضالي ، بمثل متاجرتهم بالنضال السياسي والشعبي والنقابي والحزبي و يستفيدون المزيد من الامتيازات ، على حساب معاناة الكادحين المقهورين.... فهل من صحة ثورية واعية ومخلصة من كوادر فصائل واحزاب اليسار تنتشلها من برائن الانتهازيين وتظهر احزابها وفصائلها منهم لتستعيد دورها الطليعي في اوساط جماهيرها؟؟؟ أم ان تفاقم الازمات والخيبات وقوة انتشار الانتهازيين سيعزز من انتشار روح القلق واللامبالاة والاحباط واليأس؟؟؟ وفي مثل هذه الحالة يحق لي - دون ان يعني ذلك يأسا مني - ان اتساءل.... ما مصير حماسة المرء وقلقه إذا كان معظم الناس من حوله منسوجين بالكاذيب والنفاق والجهل والادعاء الكاذب بالنضال والغرور والانتهازية؟؟...

2012/4/12

من وحي كلمات رفيقي وصديقي د. هشام غصيب حول " الوعي... الوعي هو الأهم. ولكن، من ذا الذي يتحكم بالوعي؟ فضائيات العهر. وهذا يفسر كل شيء. ما العمل، إذن؟ سؤال موجه إلى اليسار تحديدا: أقول.... ان نقص الوعي بالنظرية وبتفاصيل الواقع المعاش، هو مقتل فصائل واحزاب اليسار ، وبسبب هذا النقص يسود مناخ الشللية والمحسوبيات والانتهازية اليمينية واليسارية الطفولية ، وتتمكن افكار الشرائح الكومبرادورية والبيروقراطية السائدة من السيطرة والانتشار، الى جانب سيطرة الافكار السلفية الرجعية ،في موازاة سيطرة أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال

والاستبداد ، وفي مثل هذه الاوضاع فإن مسألة الوعي الثوري، تكون قضية اكثر من ملحة لفصائل واحزاب اليسار ، لكنها ليست قضية هينة، اذ ان هذه الفصائل والاحزاب تعيش - بدرجات متفاوتة - حالة غير مسبقة من التشردم والتفكك والتراجع الفكري والسياسي والتنظيمي ... وهذا يقودنا الى دعوة الرفاق كوادر واعضاء الفصائل والاحزاب والحركات اليسارية العربية الى استعادة وتكريس دور الوعي الثوري في داخلها كشرط اول ووحد لضممان طرد وتطهير احزابها وفصائلها من كل العناصر الانتهازية ، "الحزب الثوري يقوى بتطهير نفسه - لاسال" ، كما ويستحيل ان تكون هناك ممارسات ديمقراطية وثورية بدون الوعي بالنظرية ، فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية (لينين) ، فمنذ غدت الاشتراكية علماً، "تتطلب أن تعامل كما يعامل العلم، أي تتطلب أن تدرس". ولهذا فإن موقعها في العمل الثوري، ليس محدوداً، بل إن على حلها يتوقف تطور النشاط الثوري، وبدون النشاط الثوري لا تؤدي النظرية إلى النتائج المرجوة، أي إلى الانتصار، فالممارسة الثورية وحدها التي تدل وتؤشر على النظرية والوعي بها وبمنهجها ، وهنا تطرح إشكالية الوعي والممارسة، حيث إن العمل الثوري يفترض عملاً تثقيفياً فكرياً بالقضايا النظرية والمجتمعية في آن معاً، كما يفترض عملاً تنظيمياً - للتوسع والانتشار - واعياً وثورياً، وتتوفر الامكانات المادية والخبرات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاعلامية والاكاديمية لتأسيس الفضائيات اليسارية المتخصصة القادرة على مجابهة الفضائيات الرجعية والسلطوية والليبرالية المتأمركة ، فالثورة في احد أهم معانيها ابتكار شروط الفكرالمتطابق مع ظروف ومستجدات الحياة اليومية وبناء الاخلاقيات الجديدة للمثقف الثوري ، فالثورة هي رؤية لتغيير وتجاوز الواقع ، وهي قبل كل شيء رؤية متكاملة للثقافة والاقتصاد والمجتمع والمستقبل ، فالحاجة الى النظرية الثورية قضيه تقرر مصير العمل الثوري كله، فلا إمكانية لتأسيس أو لتواصل حزب ثوري بدون نظرية ثورية... هذه المقولة التي أصبحت بديهية ، الى متى سنظل نردها بلا نشاط فكري ونضال (وطني وقومي) سياسي وديمقراطي وجماهيري وكفاحي مكثف وفعال؟!

2012/4/12

من بين الظواهر السلبية المنتشرة اليوم - بدرجات متفاوتة - داخل فصائل واحزاب اليسار ، وادت - من بين اسباب اخرى - الى تراجعها وعزلتها ، نلاحظ "أن عبارات الحزبي والرفيق والمناضل والثوري وما في سياقها قد أصابها غير قليل من التشويه، وفقدانها لمضامينها الحقيقية ، مما يؤدي - في حال استمرارها - إلى انحطاط الأخلاق السياسية، وشحوب الفضائل الحزبية بوجه عام. لذلك لا من مجابهة هذه الظواهر ومعالجتها باساليب وبرامج تنطلق من السمات الاخلاقية التي تميز الفصائل والاحزاب والحركات اليسارية الديمقراطية. وهذه السمات الأخلاقية ، تتحدد ، قبل كل شيء ، بمبادئ الأخلاق الثورية وقواعدها، إنها الأركان والصفات الأخلاقية التي تتجلى في سلوك الرفيق، وهي :

1. التواضع والاستقامة : تلعب قيم التواضع والاستقامة دوراً هاماً بالنسبة لجميع أعضاء الحزب عموماً وقياداته على وجه الخصوص ، لأن يكونوا مثلاً أعلى وقوة تحتذى لرفاقهم كما في الأوساط الشعبية ، فليس الخط السياسي الواضح، هو فقط الذي يجذب الأفراد للالتحاق بالحزب، ولكن نوعية الاعضاء والقيادات الذين يثبتون هذا الخط من التواضع والاستقامة والاحترام ويقودون مسيرته، يشكلون مؤشراً حول جدية هذا الخط وضممان عدم انحرافه.
2. الإيثار : بمعنى إزاحة ورفض السلوك الأناني، فالعضو الأناني المحب لذاته، المنشد لمصلحته الشخصية، ضرر على الحزب وعبء عليه .

3.تربية الذات : احد جوانب مراقبة الذات. وهي تقوم في أن الإنسان يطور في نفسه، ويُكوّن وعيه الأخلاقي، ويُحسّن خصاله الايجابية ويتخلص من كافة السلوكيات السلبية ، والالتزام السلوكي بأهداف وأخلاقيات وغايات الحزب باعتبارها أهدافاً شخصية لكل عضو فيه.

4.تقييم الذات : ونعني بذلك تقييم كل عضو لشخصيته الأخلاقية، وتصرفاتها، وصفاتها وخصالها وقناعاتها ودوافعها الأخلاقية؛ إذ أن هذا التقييم هو شكل وضوح الوعي الذاتي الأخلاقي والضمير الرفاعي.

5.التفاني : شكل من النشاط الأخلاقي، يدل على تنفيذ المطالب الأخلاقية رغم قساوة الظروف الاجتماعية أو رغم ظروف الحياة الشخصية ، كما يدل أيضاً على الصمود في وجه الصعاب والمشاق والحرمان ونكران الذات والتضحية بها من أجل الاهداف المستقبلية الكبرى في التحرر والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

6.الغيرية : مبدأ أخلاقي ، يلزم الإنسان بقهر أنانيته الذاتية ، وبالخدمة النزيهة لـ"الأقرب" وبالاستعداد للتضحية بالمصالح الشخصية في سبيل منفعة الآخر.

7.المثابرة والإصرار : العضو الحزبي المتميز، هو الذي يسعى الى امتلاك روح المثابرة والإصرار ومتابعة تنفيذ وتطوير البرامج والاهداف حتى تحقيق نتيجتها. ويتم ذلك بدوافع ثورية نابعة من الكادر نفسه ، أو فيما نسميه بالدافعية الذاتية للعضو.

8.الهدوء والثبات : ما أكثر الملمات والمصاعب، التي تواجه الرفاق عموماً و الكوادر والقادة خصوصاً، في المسيرة الثورية. ومواجهة المصاعب و الأزمات، التي قد تصل إلى حد التراجع والمآزق المؤقتة، تتطلب من القادة سلوكاً ثورياً مميزاً ، اذ لا يمكن أن يتم اتخاذ قرار ايجابي فاعل، إذا كانت أعصاب القائد منهارة أو مضطربة. إن الهدوء والثبات يشكلان مسلكية ثورية ضرورية للقائد، وهما من الأسس التي تقوم عليها الشخصية القيادية.

9.الإبداع : الإبداع من المسلكيات الثورية، خاصة في أوساط الشباب الذين يتوجب عليهم امتلاك المزيد من الوعي النظري والوعي بجوانب الواقع كمدخل رئيسي لتفعيل دورهم الطبيعي واثبات وجودهم وتفجير إبداعاتهم ومن ثم امتلاكهم لمواصفات الكادر الثوري ، الذي يتميز بعمق وعيه النظري والعملية والذي لا ينتابه الذعر في لحظات الإخفاق ولا ينسى نفسه في لحظات الانتصار .

ان السمات الأخلاقية للرفيق تتكون من تواضعه واحترامه لرفاقه ومحاربة السلوكيات اللاأخلاقية وفي مقدمتها الكذب والنفاق والانتهازية والشللية والاستزلام والوصولية والتضليل والانحراف عن مبادئ الحزب وافكاره ، وكذلك الامر فان هذه السمات الاخلاقية للاعضاء عموماً - والعضو القيادي خصوصاً - تتجلى في معاملته مع الناس واهتمامه وعنايته بهم، وكيفية تصرفه في المجتمع والأسرة . فالأخلاق الثورية هي ظاهرة اجتماعية تاريخية وتراكمية يتم صياغتها في الإطار الشعبي عموماً ، وفي إطار المصالح الطبقية خصوصاً ، عبر منطلقات او رؤى، فكرية وسياسية ومجتمعية ، تستهدف الثورة على الواقع لتغييره وتجاوزه ، من اجل تحقيق الصورة المنشودة من إنسانية الإنسان ، حيث تتخذ الأخلاق هنا طابعاً ثورياً مستقبلياً باسم قيم الديمقراطية والحريات العامة وحرية الرأي والمعتقد والمواطنة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ،فلا غرابة أن تتصف الرؤية الأخلاقية الثورية لليساري بأنها مستقبلية بالدرجة الأولى.

حوار عمار ديبوب في دمشق مع مسئول الدائرة الثقافية المركزية في الجبهة الشعبية الرفيق غازي الصوراني - عن موقع الجبهة الشعبية

دولة ديمقراطية علمانية واحدة لا دولة إسرائيلية مهيمنة

الأستاذ غازي الصوراني من أهم الباحثين الفلسطينيين في غزة والعالم العربي. وهو من القيادات الثقافية والسياسية الهامة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. نرحب بك ونستغل وجودك في دمشق من أجل إجراء هذا الحوار الذي يتناول بعض تطورات القضية الفلسطينية المعقدة والمتشابكة.

الدولة الديمقراطية الواحدة

أولاً: ما هو مستقبل القضية الفلسطينية في ظل الانقسام الحاد بين حماس وفتح؟.

لا مستقبل للقضية الفلسطينية، بمعنى حق تقرير المصير، وتحقيق الحرية وإقامة الدولة، لأنه لم يعد لأيٍ منهما أي دور جدي في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية حيث انقسم الوضع الفلسطيني إلى مشروعين: أحدهما يسعى مع العدو الإسرائيلي بشروط الأخير، والآخر يسعى إلى تثبيت وجوده السياسي على قاعدة الهوية الإسلامية. والمفارقة هنا تتحدد في غياب المستقبل كمشروع الاستقلال والدولة كاملة السيادة لسبب بسيط، هو أن دولة العدو الإسرائيلي عبر تطوّر وضعها كشريك في النظام الإمبريالي، أصبحت تشكل اليوم حالة إمبريالية صغرى في الإقليم "الشرق أوسطي"؛ ما يؤكد على أن مقتضيات التوسع العدواني الاستيطاني في فلسطين من ناحية والتوسع الأمني والعسكري المباشر وغير المباشر حفاظاً على المصالح الرأسمالية في الوطن العربي من ناحية ثانية؛ لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الدولة الفلسطينية. وبالتالي فإني أرى أن التطورات الراهنة تُوجب على كل فلسطيني عموماً وعلى القوى اليسارية بشكل خاص أن تعمل على إعادة النظر في كافة المرجعيات السياسية في فلسطين عبر ارتباطاتها بالبعد القومي العربي المحيط، لأجل يلورة فكرة الدولة الديمقراطية في كامل فلسطين كحل واقعي منطقي وموضوعي، ليس فحسب للمسألة الفلسطينية ولكن للمسألة اليهودية برمتها.

أشكال باهتة من الحكم الإداري الذاتي

ثانياً: هل يمكن تحقيق ما سُمي بالدولة الفلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية وماذا سيكون شكلها بعد تأكيدات بوش على ضرورة تشكيلها قبل نهاية عهده؟

الحديث عن الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي ال1967 مضى عليه ما يقارب ثلاثة عقود من كافة أطراف القوى الوطنية الفلسطينية، ولكن وقائع الأحداث التي جرت خلال هذه العقود أكدت على رفض الدولة الصهيونية الأقصى من حيث المبدأ لقيام دولة فلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس على الأراضي ال1967. وبالتالي وفي ضوء ذلك فقد أصبح شعار الحل المرحلي أو الدولة المستقلة على الأراضي المحتلة نوعاً من الوهم سواء ارتباطاً في الموقف والرؤية الصهيونية أو ارتباطاً بالرؤية الأمريكية آخذين بعين الاعتبار تطلعاتهما ومصالحهما الواحدة اتجاه المنطقة، دون أن يعني ذلك إلغاء الدور الوظيفي في هذه العلاقة. وبناء عليه، فإن ما يجري من مفاوضات عبثية لن يحقق سوى أشكال باهتة من الحكم الإداري الذاتي الموسع، ربما في الضفة الغربية مع فتح الباب أمام علاقة أردنية إسرائيلية فيها.

العلاقة بين المفهومين

ثالثاً: تتبنى أنت مفهوم الدولة الواحدة وليس الدولتين، ولكنك وفي بعض مقالاتك تعود لتؤكد على المرحلية. ما هي العلاقة بين المفهومين؟

لقد أكدت دوماً على الحل المرحلي على أراضي الـ 67 إلتزاماً بموقفنا في الجبهة الشعبية خلال العقدين الماضيين آخذين بعين الاعتبار أن الجبهة أكدت وما زالت : أن الحل المرحلي لا يلغي حق شعبنا الفلسطيني في وطنه التاريخي إرتباطاً بالإطار القومي العربي وفي سياق النضال من أجل تحقيق الهدف الكبير وأقصد المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد. وبالفعل سبق وأن كتبت الكثير في هذا الجانب إلا أن هناك متغيرات حادة أصابت النظام العربي من ناحية وأصابت أيضاً "النظام السياسي الفلسطيني" والقيادة المتنفذة في م.ت.ف التي يبدو أنها لم تعد قادرة بعد غياب الراحل ياسر عرفات على التفاوض مع العدو بشروطها ولو ضمن الحد الأدنى. حيث يبدو أن المقرر الخارجي وأقصد بذلك العدو الأمريكي الإسرائيلي بات محدداً رئيسياً لما يسمى بعملية السلام. ومن ناحية ثانية فإن تحليل جوهر الصراع بيننا وبين العدو الإسرائيلي كصراع عربي إسرائيلي إلى جانب الوضعية الرئيسية للدولة الإسرائيلية في تكريس ما يسمى بالتطور المحتجز في بلدان الوطن العربي وحماية مصالح النظام الرأسمالي في بلادنا وأقصد بذلك النفط بصورة رئيسية. أمام كل ذلك لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية ، وقد عزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدها م.ت.ف وحركة فتح من قاعدة كون الصراع فلسطيني إسرائيلي وليس الصراع عربياً إسرائيلياً.

هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر في كافة المنطلقات السياسية وصولاً إلى أن حل الدولة العربية الديمقراطية العلمانية في فلسطين يجب أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص، دون أن يعني ذلك تقويضاً أو تأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو. آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطينية والعربية أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي توصلنا إليه، الذي يتمثل في محددين رئيسيين يتصارعان لتحقيق هدفهما؛ الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمباردوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية أو في معظم الأحزاب العربية الحاكمة والمحدد الآخر: هو التيار الديني بما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية من جهة أخرى وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية "الخلافة أو الأمة الإسلامية". وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي -على الأقل نظرياً في هذه المرحلة- استنفار كل طاقات اليسار العربي لبدء مرحلة جديدة في نضاله عبر المنطلق والرؤية القومية التوحيدية لمجتمعنا إنطلاقاً من فكرة مغايرة في عملية الاستنهاض القومي في عصر النهضة. فإذا كانت البرجوازية قد ساهمت بدور رئيسي في النهضة الأوربية والوحدة القومية الأوربية فإن الطبقة العاملة وخاصة الفقراء العرب هم من سيمثل روح هذه النهضة وأداتها.

رؤية يسارية واضحة المعالم

رابعاً: ما هي إمكانية تشكيل تيار وطني ديمقراطي بعيداً عن حماس وفتح ويكون مشروعاً إنقاذياً من أوضاع لا تستفيد منها إلا إسرائيل؟

بصراحة شديدة، من الصعوبة الكلام عن تأسيس تيار وطني فلسطيني لأنني لا أستطيع أن أفهم أو أدعو إلى تيار وطني بدون رؤية يسارية واضحة المعالم بسبب أن الظروف الدولية والمتغيرات المحلية الراهنة تفرض علينا التعاطي مع مفهوم حركة التحرر الوطني بعيداً عن تعاطينا في الخمسينيات والستينيات . وبناءً عليه فإنني أرى أن عملية التحرر الوطني والديمقراطي لا بد أن تعتمد على رؤية يسارية طبقية واضحة وحاسمة بحيث تمثل قوى اليسار قيادة هذا التيار. وفي هذا السياق، فإن الإشكالية التي تواجهها تتمثل في أن معظم قوى اليسار الفلسطيني الذين شاركوا في حكومة السلطة من 1994 إلى اليوم أو وافقوا على أوصلو، لا يستطيعون أن أدرجهم في إطار اليسار الفلسطيني. وفي هذا الجانب أعتقد بالمعنى الموضوعي أن الجبهة الشعبية يمكن أن تؤسس وتقود هذا التيار ضمن هذه المنطلقات ، لكن هذا الأمر مشروط باستنهاضها الداخلي والوضوح الحازم في قضية الترابط الجدلي الفعال بين الوعي والنظرية الماركسية بالنسبة لكافة أعضائها، وبما يعطي ويعزز الواقعية لدى كافة الرفاق فيها لتحقيق العلاقة العضوية بين النظرية والممارسة.

الخلاف الفلسطيني وتغييب الرؤية التوحيدية

خامساً: هل يمكن القول أن الخلاف الفلسطيني مسألة خارجية كما يترأى بعض المحللين. و ما هي برأيك حقيقة التداخل بين المحلي والإقليمي ؟ .

من الواضح أن هناك تداخلاً بين كل من حركة فتح وحماس والنظام الإقليمي من حولنا، ضمن علاقات خاصة لكل منهما بين هذا النظام أو ذاك، دون أن نتجاوز دور كل منهما على الصعيد الداخلي. ولكن ما يبدو لي الآن أن كليهما لم يعد قادراً على التعاطي مع المستقبل عبر خطوات جادة اتجاه المشروع الوطني أو الدولة المرحلية الذي بات كل منهما يسعى إليه. وبالتالي فإن ما يحرك الفريقين في هذا اللحظة، يتجلى في كيفية التعاطي في إدارة الصراع مع العدو الإسرائيلي، وكيفية الوصول إلى نوع من الاتفاق على الحصص والتقسيم الوظيفي بينهما. وللأسف فإن هذا الصراع بينهما الذي لا يمكن أن يؤدي إلى المستقبل كما أشرت يبدو أنه سيشكل صراعاً قائماً وقد يتخذ أشكالاً سياسية وديمقراطية داخلية بما يبقى على هيمنتهم على الأوضاع السياسية الداخلية لفترة زمنية ليست بالقصيرة وذلك بسبب ضعف قوى المعارضة الفلسطينية عموماً واليسارية منها بشكل خاص التي لا يتوفر لديها في اللحظة الراهنة أية آفاق جدية يمكن أن تؤثر على قدرتها على تشكيل البديل. وقد يكون السبب في ذلك ضعف العامل الذاتي لقوى اليسار وكسبب رئيسي. لكن هناك أسباباً أخرى تتمثل في حجم الفساد والهبوط السياسي والاقتصادي الذي راكمته حركة فتح عبر السلطة من 1994 إلى اليوم وكذلك دور حركة حماس بعد الحسم العسكري الذي جرى في 15 حزيران 2007 ومحاولتها استبدال الهوية الوطنية الفلسطينية والانتماء القومي العربي الفلسطيني بالهوية الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى تغييب ما أسميه الفكرة التوحيدية المركزية لشعبنا الفلسطيني سواء بالمعنى الوطني أو بالمعنى القومي.

الصراع عربي إسرائيلي

سادساً: هل من الممكن الاستمرار في عقلية فلسطينة القضية الفلسطينية أو الدول القطرية في ظل الهيمنة الأمريكية والدولة الصهيونية ؟ .

أعتقد أنني قدمت أفكاراً في هذا الحوار، تؤكد على زيف شعار الصراع كونه صراعاً فلسطينياً. وأكدت على الضرورة الملحة بالمعنى الموضوعي للعودة إلى ميثاقنا القومي ومنطلقاتنا القومية والنضال ضد العدو الإسرائيلي، في أن الصراع كان ولا يزال صراعاً عربياً إسرائيلياً. ولكن المسألة لا يتوجب أن تتوقف عند حدود الشعار؛ الذي لن يكون له معنى دون أن تتدارك قوى اليسار العربي والفلسطيني العمل معاً للتوصل عبر حوار جاد حول هذه الأفكار بكل

مضامينها السياسية والاقتصادية والطبقية إلى جانب وحدة التحليل لوظيفية دولة العدو الإسرائيلي وصولاً إلى رؤية واضحة حول استعادة النضال القومي الذي تتوحد فيه الفكرة القومية بالمنطلقات الماركسية من أجل تمكين الصراع من تحقيق أهدافه في الدولة العربية الديمقراطية العلمانية في إطار الدولة العربية الواحدة.

خطورة المنظمات غير الحكومية

سابعاً: انتقدت في كتابك "تطور مفهوم المجتمع المدني" دور المنظمات غير الحكومية باعتباره يسهم في تفتيت العمل السياسي ويستقطب كوادر ومثقفين يساريين كثر. والسؤال ما هو حجم تأثير هذه المنظمات على مستقبل اليسار الفلسطيني؟

من المعروف أن انتشار المنظمات غير الحكومية في بلادنا العربية خلال العقدين الأخيرين بحيث وصل إلى ما يقارب السبعين ألف منظمة، لم يكن مجرد مصادفة بل كان استجابة مباشرة لمقتضيات العولمة الامبريالية وتوسعها وعدوانها على بلادنا. لعلّ هذه المنظمات تخفف من بشاعة هذه العولمة الأمريكية بهذه الدرجة أو تلك، ولكن الهدف الجوهري يكمن في إزاحة كافة المفاهيم اليسارية والقومية الثورية من فكر وبرامج حركات التحرر العربية وأحزابها لحساب ما يسمى بالأفكار الليبرالية الجديدة. وهي أفكار لا تعدو أن تمثل حالة رثة ومشوهة من الليبرالية الغربية لأن مجتمعاتنا العربية لم ترتق بعد في تطورها الاجتماعي والاقتصادي بما يؤهلها للتعاطي مع أفكار الليبرالية بصورة موضوعية، وذلك بسبب تراكم عوامل التبعية والتخلف من ناحية، وبسبب قوة ارتهان معظم بلدان النظام العربي للسياسات الامبريالية من جانب آخر. وفي هذا الإطار، لا أنكر أن تلك الليبرالية الأمريكية والأوروبية قد نجحت في استقطاب أعداد من أحزاب وفصائل اليسار عبر العديد من المغريات المادية والمعنوية بحيث ساهمت في إضعاف هذه الحركات. على أن هذا الاستقطاب الكبير نسبياً لم يحقق أي دور جدي مؤثر في ما بين المنظمات غير الحكومية والجمهور والشارع الفلسطيني والعربي. إذ أن هذه المنظمات انحسرت في دوائر نخبوية معزولة إلى حد كبير عن ذلك الجمهور رغم كل الشعارات المرفوعة حول حقوق الإنسان والجندر والتنمية المستدامة إلى هذه الشعارات. وبالرغم من كل ذلك، نرى أن هناك عشرات الآلاف من المعتقلين سواء في سجون المعتقلات الإسرائيلية أو العربية ولم تستطع هذه المنظمات الإفراج عن واحد منهم، كما لم تستطع تحديد أية رؤية مستقبلية بعيداً عن رؤى البنك والصندوق الدوليين، مما يعني بوضوح أن هذه المنظمات تنفذ السياسات والاستراتيجيات كما تحددها الدول المانحة والصندوق والبنك الدولي مع هامش بسيط لا يتخطى الدور الإنمائي لبعض المناطق المنكوبة أو الفئات المسحوقة في فلسطين أو أي بلد آخر.

2012/4/14

بمناسبة مرور (31) عاما على عقد المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

في الفترة الممتدة من 4/28 - 1981/5/3م عقدت الجبهة مؤتمرها الوطني الرابع تحت شعار "المؤتمر الرابع خطوة هامة على طريق استكمال عملية التحول لبناء الحزب الماركسي اللينيني والجبهة الوطنية المتحدة وتصعيد الكفاح المسلح وحماية وجود الثورة وتعزيز مواقعها النضالية، وضد نهج التسوية والاستسلام وتعميق الروابط الكفاحية العربية والأممية وتتجلى الرؤية الثاقبة للجبهة كما وردت في التقرير السياسي للمؤتمر الرابع الذي أكد على "أن سقف مشروع الإدارة الذاتية لا يتجاوز إعطاء سكان الضفة الغربية وقطاع غزة حكماً ذاتياً يقتصر على إدارة شؤونهم الحياتية ... وتبقى "إسرائيل" هي الأقدر على فرض ترجمتها الخاصة للاتفاق، وهي ترجمة تقوم على

أساس سيادة إسرائيل الكاملة على كل شبر من فلسطين ، وأن القدس هي عاصمة الكيان الصهيوني إلى الأبد، وإن حق الكيان الصهيوني في إقامة المستوطنات حق لا يناقش... واستناداً إلى هذا الفهم الصهيوني ، تمارس سلطات الكيان الصهيوني العنصري سياساتها اليومية " أما المراكز السياسية للجبهة الشعبية وفق وثيقة المؤتمر الرابع نلخصها كما يلي:

"إن شرطاً أساسياً من شروط النجاح هو الرؤية الواضحة للعدو، والرؤية الواضحة لقوى الثورة، وعلى ضوء هذه الرؤية تتحدد استراتيجية المعركة، وبدونها يكون العمل الوطني عفوياً ومرتبلاً.."

وتؤكد الجبهة شعار " لا تعايش مع الصهيونية " ، وتشتتر زوال الكيان الصهيوني لإشادة السلم العادل والدائم في المنطقة، وترى أن جدية التصدي للإمبريالية مقياس لجدية التصدي للكيان الصهيوني .

-إن التناقض مع الرجعية العربية هو تناقض رئيسي ، كما أن الجبهة لا تؤمن بشعار "عدم التدخل في شؤون الدول العربية في دائرة الصراع، وترى أن التحديد العلمي لموقع "الرجعية العربية " ، كقوة من قوى الخصم في المعركة المحتدمة بين الجماهير العربية وقواها الوطنية والتقدمية من جهة، وبين الامبريالية والصهيونية من جهة ثانية ، يحمي الثورة الفلسطينية من مناورات ومخططات القوى الرجعية . ولا يعني ذلك أن تقوم الثورة الفلسطينية بمهمة التغيير في البلدان العربية وإسقاط الأنظمة، بل يعني "التحالف مع حركة الجماهير العربية وقواها التقدمية لإسقاط أي نظام خائن للقضية الفلسطينية ."

البرجوازية العربية عاجزة عن انجاز مهمة تحرير فلسطين.

العمال والفلاحون عماد الثورة ومادتها الطبقة الأساسية وقيادتها ، وترى أن الطبقة العاملة وحدها هي القدرة على قيادة نضال الجماهير نحو الانتصار.

ضرورة الترابط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي العربي .

الثورة الفلسطينية جزء من الثورة العالمية على الإمبريالية والصهيونية والرجعية ومن هنا يقف الشعب الفلسطيني في الخندق الذي تقف فيه مختلف الشعوب المضطهدة والطبقات المتضررة من النظام الرأسمالي الاستعماري، ومعركة هذا الشعب جزء من المعركة الكونية مع الامبريالية والقوى الرجعية المرتبطة بها.

للتنظيم السياسي وبناء الحزب الثوري أهمية كبيرة، وبدونه تظل الأهداف السياسية، على الرغم من صحتها وعدالتها، أحلاماً وتمنيات .

هدف الثورة الفلسطينية تحرير فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية الشعبية على كامل الأرض الفلسطينية يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق وواجبات متساوية.

2012/4/15

ان اللهات وراء أوهم أوصلو قاد شعبنا إلى النتائج الكارثية التي يعيشها اليوم، فهناك شرائح ونخب فلسطينية تجد مصالحها الضيقة باسترضاء التحالف الأمريكي-الصهيوني ، عبر المزيد من الهبوط والتنازلات والاستسلام للوعود التخديرية الامريكية الاوروبية الاسرائيلية وتوابعهم انظمة الجامعة العربية ، التي تراكمت وتشابكت وتكررت بصورة ممسوخة دون جدوى في مسار المفاوضات العنيفة المبتذلة ، التي أوصلت معظم أبناء شعبنا إلى حالة من الاقتناع بان شعار الدولتين وفق أوصلو والرؤية الإسرائيلية الأمريكية مدخل كاذب لحل كاذب ، خاصة لحق العودة والسيادة على الأرض والموارد . أما خط السير البديل الذي يتوجب أن تتقدم من خلاله القوى الوطنية والسياسية بمختلف

أطياها في فلسطين ، فهو يجمع -من منطلقه القومي -بين الخط التحرري المقاوم في المكان المناسب والظرف المناسب، وفي ذات الوقت ينطلق من برنامج ديمقراطي تعدي يعزز الصمود والمقاومة ، انطلاقاً من محددات سياسية وثقافية واقتصادية وتنموية واجتماعية تلتزم ببناء أسس مجتمع الصمود تلتحم فيه الأهداف التحررية والديمقراطية عبر آليات تهدف إلى تطوير البنية الفلسطينية في الوطن والمنافي، لكي تصبح هذه البنية عصبية على الانقسام أو الاختراق أو الصراع الدموي، وعلى كل مظاهر الإحباط واليأس التي تتجلى اليوم بصورة غير مسبقة في أوساط شعبنا ، وأخيراً لكي تصبح هذه البنية عصبية على فرض الحلول الاستسلامية.

2012/4/15

رفاقي اصدقائي ... في تحليلنا السياسي للحالة الراهنة ، يجب أن ننطلق من عدد من البديهيات :

الأولى: ان الدولة الصهيونية هي في ترابط عضوي مع الامبريالية الأمريكية، فهي أداة هذا الرأسمال للسيطرة على مقدرات وثروات الوطن العربي لحساب الامبريالية الأم، ولا يمكنها ان تعيش وتستمر دون هذا الترابط او ذلك الدور الوظيفي، وبالتالي يمكن التفكير في ان أي حل مرحلي مع هذا العدو هو نوع من الوهم طالما بقيت موازين القوى على ما هي عليه .

الثانية: إن إستراتيجية السيطرة الأمريكية على "الشرق الأوسط الجديد أو الموسع" تخصص دوراً مركزياً للدولة الصهيونية -في كل اقطار الوطن العربي، لاستكمال الدور العسكري الأمريكي وتعزيزه، وهذا هو بالأساس ما يبرر الدعم المالي والعسكري الأمريكي لهذه الدولة، وهو دعم مخطط ومتصل دون أية شروط أو حدود.

الثالثة: أن مستقبل المشروع الوطني التحرري الفلسطيني، إذا لم يسدل الستار عليه، في ظل معطيات المصالح والصراعات الراهنة، بات محكوماً- إلى حد بعيد- لأدوات طبقية (بيروقراطية وكومبرادورية) تعبر عن مصالحها رموز المهادنة والواقعية السياسية أو رموز الواقعية الرثة الهابطة بالمشروع الوطني إلى أرضية وشروط الرباعية والسياسات الأمريكية المتصلة بها .

الرابعة: ان مشروع الإسلام السياسي هو مشروع بديل -من وجهة نظر أصحابه- لكل من المشروع الوطني والقومي التقدمي الديمقراطي، وبالتالي فهو جزء من مشروع الإسلام السياسي على المستوى العربي الإقليمي لحركة الإخوان المسلمين، وهو مشروع (بحكم المكونات الطبقية أو الاجتماعية والاقتصادية لهيئاته القيادية والوسطى) لا يتناقض في جوهره مع السياسات الاقتصادية الأمريكية، الأمر الذي سيهدد بالضرورة، مجمل النظام السياسي الفلسطيني، وثوابته الوطنية التي عرفناها في إطار الثورة الفلسطينية الحديثة والمعاصرة لحساب مشروع أو هوية بديلة.

إن هذه البديهيات تدعونا لإعادة بناء رؤيتنا ودورنا المستقبلي، - وفق قواعد الصراع السياسي الديمقراطي- وهي عملية تندرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهاق والتخلف لن يتمكن من الاستمرار، وان التغيير -في المدى القريب والمتوسط -قد يتحقق ولكن باتجاه أهداف مغايرة لأهدافنا... وباتجاه مشهد جديد يحمل أفكاراً وبرامج نقيضة لأفكارنا وبرامجنا.... المهم أن نتدارك ونطرد عوامل الأزمة والهبوط في أوساط التيار الوطني الديمقراطي، اليساري، ونعيد إحياء الدافعية الذاتية والروح الجماعية في دواخل كل عضو فيه، حينئذ سنملك القدرة على توجيه دفعة حركة التحرر الوطني الديمقراطي صوب أهدافنا ورؤيتنا ليس في الإطار

الوطني الفلسطيني فحسب بل في إطار الرؤية والحركة التحررية الديمقراطية التقدمية القومية المستقبلية، الكفيلة وحدها بإزاحة كل عوامل الهزيمة واستنهاض الجماهير الشعبية وتحقيق أهدافها في التحرر والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والتقدم.

2012/4/16

خاطرة للتأمل والتفكير والانفعال والحركة!

إن ما ينقص قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والايمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره ، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل اشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع ، الا ان احزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، ومن ثم عجزت عن ايجاد الحلول اوصياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية... والسبب يكمن في عجزها عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف اعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل ايضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترول والغاز ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة... الخ) فالوعي والايمان الثوري لدى كل رقيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لأي حزب او فصيل يساري ، وهما ايضا الشرط الوحيد صوب خروج هذه الاحزاب من ازماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في اوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها.

2012/4/16

غازي الصوراني وجهة نظر

إن ازمة احزاب وفصائل اليسار لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب ، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية ، الأمر الذي يستدعي التركيز على عملية البناء الذاتي (الحزب) التي تشمل تغيير الكثير من الشعارات والممارسات الوسطية الليبرالية الهابطة فكريا وسياسيا وتنظيميا، والتأسيس لأنماط عمل وكوادر قيادية نقية ومخلصة و عميقة الوعي بالنظرية والواقع معا ، بما يمهد لصياغة وبلورة استراتيجيات جديدة ، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية ، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني وقومي ماركسي كنقطة انطلاق صوب التغيير المنشود ، وتشكل في نفس الوقت جزءاً لا يتجزأ من الإطار الأممي المناهض للإمبريالية وأدواتها العنصرية والرجعية ، كتلة تاريخية تبدأ أنويتها في كل بلد عربي على حدة برؤية تقوم على الالتزام السياسي والتنظيمي والمعرفي والأخلاقي بمصالح وأهداف العمال والفلاحين وكل الفقراء

والمضطهدين ، لكي تمتد وتتواصل في الإطار القومي العربي كخطوة لاحقة ، بحث تضم هذه الكتلة ، كافة المثقفين والمناضلين من أجل استعادة بناء المشروع القومي النهضوي الديمقراطي العربي ، بما في ذلك هدف تفكيك وإزالة الدولة الصهيونية ، عبر المقاومة الشاملة للمشروع الصهيوني بكل الوسائل المتاحة ، تشق طريق الثورة الوطنية والقومية التحررية الديمقراطية كطريق ثالث ، وبديل حقيقي ينطلق من ثوابت وأهداف الجماهير الشعبية الفقيرة ، على المستويين الوطني والقومي ، باعتبارها المحدد الرئيسي للقيادة والتنظيم ، تمهيداً لتحقيق مبدأ الهيمنة السياسية والثقافية والمجتمعية ، ذلك ان نجاح القوى اليسارية الماركسية العربية ، بالمعنيين الطبقي والسياسي في ان تصبح قوة مهيمنة ، سيمكنها من التجاوز أو الإزاحة السياسية الديمقراطية للتحالف البيروقراطي الكميرادوري بكل اطيافه الليبراليه والدينية/الاسلام السياسي ، وان تصبح أيضاً الإطار الذي يمثل ويجسد مصالح العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة وكل الكادحين و المضطهدين.

2012/4/17

يتحدد مفهوم اليساري قبل كل شيء برؤية ثورية سياسية وطبقية مستقبلية تقوم على مجابهة واسقاط كل أنظمة وادوات الاستغلال الطبقي والاستبداد والتسلط وقمع الحريات ، ومن ثم الالتزام بتلبية مصالح وتطلعات جماهير الفقراء والكادحين ، والالتزام ايضا بموقف سياسي وطني انعكاساً لعملية خوض الصراع ضد العدو الوطني / القومي والطبقي من جهة ثانية ، فليس يسارياً من لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس النضال الطبقي والصراع السياسي والديمقراطي ضد الامبريالية والصهيونية، وضد قوى التبعية والتخلف والاستبداد والخضوع ، أو لا يمارس - - وفق الزمان والمكان المناسبين - كل أشكال المقاومة المسلحة والشعبية ضد الوجود الصهيوني والقواعد الامريكية المنتشرة في الوطن العربي ... وليس يسارياً - بل خائناً - من يستعين بأعداء وطنه بذريعة الديمقراطية ، وليس يسارياً من يشارك في حكومة من صنع الاحتلال أو يتحالف معها ، وبالمطبع ليس يسارياً أيضاً من يعترف بدولة العدو الصهيوني ويتناسى دورها ووظيفتها في خدمة النظام الامبريالي . من هذا المنطلق يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار عموماً، والماركسي المتطور المتجدد خصوصاً ،الملتزم بالمنهج المادي الجدلي ، فلا مكان هنا للتلفيق او التوفيق ناهيك عن الارتداد الفكري صوب الافكار الهابطة والانتهازية والليبرالية الرثة ، إذ أن هذه المنهجيات المضللة أساءت كثيراً جداً لليسار العربي كله وأدت الى عزله عن الجماهير وعن سقوطه المدوي في آن واحد . هذه تعريفات جوهرية وقيم عامة لليسار، ومن وجهة نظري ،ليس يسارياً من لا يدافع عنها ، وبالتالي بات من الضروري تحقيق الفرز انطلاقاً منها، وأن لا يُكتفى بالتسميات او الالوان الحمراء ، بل أن يجري الانطلاق من المواقف والسياسات علاوة على الوعي المتجدد للماركسية ومنهجها . ولهذا حينما يجري التأسيس لعمل يساري يجب أن ينطلق من هذا الفرز، ويقوم على أساسه، وإلا استمرت التوجهات السياسية الانتهازية والارتدادات الفكرية وتفاقم مظاهر التفكك الشللية والتحريفية الانتهازية والمصالح الطبقة الخاصة ، فاليسار ليس تسمية بل موقف وفعل أولاً وأساساً.

2012/4/17

إذا كنا نتفق على أن الفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمع عربي عن شكل ومضمون الحداثة والنهضة والديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني التي نشأت وترعرعت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا، أكثر من مائة عام، فما هو - يا ترى - الفرق الزمني الذي يفصلنا عن الحضارة الغربية اليوم في عصر العولمة وثورة العلم

والاتصالات والمعلومات؟؟ ألسنا بحاجة الى ثورة تغييرية تطل كل جوانب البنية المجتمعية العربية بكل تفاصيلها قبل أن نتحدث عن المجتمع المدني؟

2012/4/17

إن صورة المرأة في الواقع الاجتماعي العربي ، خضعت وتخضع لسياقات إجتماعية وتراثية تاريخية بكل ما انتجته من أعراف وعادات وتقاليدها سلبية تراكمت على مدى التاريخ القديم والحديث والمعاصر، بواسطة جملة من الأدوات التواصلية كاللغة والدين والقانون والثقافة بمختلف مكوناتها في اطار المجتمع التابع والمتخلف... وبالتالي فإن هذه الأدوات أدت وظائفها داخل هذا الاطار بالتفاعل مع واقعه الإقتصادي والإجتماعي الذي شكل أساس البناء الثقافي لهذه التركيبة / الصورة التي لم تتطور مكوناتها بشكل جوهري أو متميز عما كان عليه الحال قبل 50 عاماً ، فمازالت المرأة عموماً ، والفقيرة خصوصاً في أطراف المدن والأرياف ، تأتمر بأوامر الرجل وتتدخل عنوة وغصبا بيت الطاعة والخضوع، بتأثير مباشر لهيمنة وسيطرة الرجل انسجاماً مع الثقافة الذكورية المتخلفة السائدة ،وتساهم بالتالي -وفق ما أسميه عفوية الرضوخ- في إعادة إنتاج مكانتها الدونية في المجتمع.

2012/4/18

من المعروف أن انتشار المنظمات غير الحكومية في بلادنا العربية خلال العقدين الأخيرين وصل إلى ما يقارب السبعين ألف منظمة، لم يكن مجرد مصادفة بل كان استجابة مباشرة لمقتضيات العولمة الامبريالية وتوسعها وعدوانها على بلادنا. لعل هذه المنظمات تخفف من بشاعة هذه العولمة الأمريكية بهذه الدرجة أو تلك، ولكن الهدف الجوهري يكمن في إزاحة كافة المفاهيم اليسارية والقومية الثورية من فكر وبرامج حركات التحرر العربية وأحزابها لحساب ما يسمى بالأفكار الليبرالية الجديدة. وهي أفكار لا تعدو أن تمثل حالة رثة ومشوهة من الليبرالية الغربية وفي هذا الإطار، لا أنكر أن تلك الليبرالية الأمريكية والأوربية قد نجحت في استقطاب أعداد من أحزاب وفصائل اليسار عبر العديد من المغريات المادية والمعنوية بحيث ساهمت في إضعاف هذه الحركات. على أن هذا الاستقطاب الكبير نسبياً لم يحقق أي دور جدي مؤثر في ما بين المنظمات غير الحكومية والجمهور والشارع الفلسطيني والعربي. إذ أن هذه المنظمات انحسرت في دوائر نخبوية معزولة إلى حد كبير عن ذلك الجمهور رغم كل الشعارات المرفوعة حول حقوق الإنسان والجنس والتنمية المستدامة... الخ. وبالرغم من كل هذه الشعارات، نرى أن هناك عشرات الآلاف من المعتقلين سواء في السجون الإسرائيلية أو العربية ولم تستطع هذه المنظمات الإفراج عن واحد منهم، كما لم تستطع تحديد أية رؤية مستقبلية بعيداً عن رؤى البنك والصندوق الدوليين، مما يعني بوضوح أن هذه المنظمات تنفذ السياسات والإستراتيجيات كما تحددها الدول المانحة والصندوق والبنك الدوليين مع هامش بسيط لا يتخطى الدور الإنمائي لبعض المناطق المنكوبة أو الفئات المسحوقة في فلسطين أو أي بلد آخر.

2012/4/18

على الرغم من حالة الذبوع والانتشار لعبارة "المجتمع المدني" في بلادنا، منذ نهاية القرن العشرين الى اليوم ، إلا أن هذا، لا ينفي الطابع الطارئ والمستحدث الوافد لعملية انتشار هذا المفهوم من جهة، ولا ينفي واقع الإبهام

والغموض الذي يشوب الحديث عنه في الإطار العام للمثقفين أو القوى السياسية من جهة أخرى، وذلك في موازاة اغتراب هذا المفهوم لدرجة القطيعة عن سياق تطور الشرائح والأنماط الاجتماعية العربية المتباينة ، وهو سياق مشوه، بطيء الحركة تشده خيوط الماضي وتختلط فيه أنماط العبودية (السائدة حتى اللحظة في اليمن والسعودية وسلطنة عمان ومشايخات الخليج) وبقياء النظام القبائلي العشائري والاقطاعي مع اشكال رثة من العلاقات الراسمالية الخدمائية الاستهلاكية الكومبرادورية والطفيلية ، في ظروف دخل العالم عبرها إلى دروب من التقدم لا مكان فيها لأحد من الماضي. لكن الإشكالية البالغة التعقيد التي تواجه قوى التغيير الوطني الديمقراطي في بلادنا، لا تتبدى فحسب في انظمة التبعية والاستغلال والاستبداد التي تفككت وسقطت بعض رموزها في مصر وتونس واليمن والبقية على الجدول فحسب ، بل ايضا في خطر اعادة انتاج التبعية والخضوع او التكيف مع مقتضيات نظام العولمة ، واعادة انتاج التخلف الاجتماعي والمعرفي لمعطيات "الماضي" ورموزه في مشهد الاسلام السياسي الذي لا يختلف في جوهره عن انظمة " مبارك " و"بن علي " و" علي صالح" وغيرها من الانظمة... وهذه الاشكالية تفرض تكاتف ووحدة القوى الديمقراطية واليسارية وانتشارها في اوساط الجماهير، لتوعيتها وتحريضها وتنظيمها (عبر الاحزاب والنقابات واللجان الشعبية في الارياف والمدن والمصانع والورش والجمعيات..الخ) في النضال الديمقراطي من على ارضية الصراع الطبقي وفق رؤية ثورية واضحة وبرنامج عمل ، سياسي اقتصادي مجتمعي ، يجسد ويحقق تطلعاتها في تجاوز كل مظاهر وادوات الاستغلال والقهر والاستبداد والتبعية والتخلف....

القول ان الدول العربية ليست مؤهلة بعد لان تكون ديمقراطية، او لان خصوصيتها التي لا تتفق مع الديمقراطية، او انها تعاني من مشاكل التخلف والفقر والامية او غيرها من المشكلات، لا يستقيم مع واقع وجود دول، كالهند مثلاً، نجحت في مراكمة تجربة ديمقراطية غنية، فالتحدي المطروح اليوم هو النجاح في اشاعة مناخ ديمقراطي داخل البلدان العربية، والنضال، بصورة حثيثة، من اجل انتزاع وفرض المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، بغض النظر عن التباين بين نماذجها المختلفة، وفي مقدمة هذه المبادئ ليس اقرار التعددية السياسية الحقيقية، واباحة الحريات الفردية والعامة، ولا سيما حرية التعبير والتنظيم والاجتماع، واجراء الانتخابات الحرة التي تفتح الباب امام تداول حقيقي للسلطة فحسب، بل أيضاً انتزاع وفرض المبادئ الاجتماعية والاقتصادية والتنموية التي تضمن التحقيق الأمثل لمفهوم العدالة الاجتماعية من منظور نقيض للمنظور الرأسمالي .

غير ان تبلور احتمال كهذا، وصولاً الى انتزاع وتكريس المبادئ الديمقراطية في الحياة العربية، لن يكون ممكناً الا على قاعدة استمرار تصعيد المجابهة الشعبية الديمقراطية من اجل تفكيك واسقاط انظمة التبعية والتخلف والاستبداد والقمع في البلدان العربية ، وتأسيس انظمة وطنية ديمقراطية تلتزم - عبر نصوص دستورية واضحة - بتحقيق مطالب جماهير الانتفاضات الثورية ، ليس على المستوى السياسي المتعلق بفك التبعية و الديمقراطية والحريات والقضاء على الفساد فحسب ، بل ايضا يتعين ان تتضمن هذه النصوص الدستورية الجديدة ، الالتزام بتطبيق مفاهيم الحداثة والتنوير وفصل الدين عن الدولة وحقوق المواطنة وتحديد كل من الحد الأدنى والأعلى للدخل من منظور تنموي اقتصادي نقيض للمنظور الرأسمالي او ما يسمى بالاقتصاد الحر وانهاء كل اشكال التبعية والتطبيع مع العدو الامبريالي والصهيوني.

2012/4/18

استمرار أزمة فصائل واحزاب اليسار مؤثر على التفكك والانهايار

إذا ما تعرض الفصل او الحزب اليساري الماركسي ، إلى تغفل عوامل وتراكمات الازمة الداخلية بكل ابعادها الفكرية والسياسية والتنظيمية وانتشارها في صفوفه ، فإن الأزمة الأخلاقية ، تبلغ ذروتها طالما بقي الحزب / الفصل عاجزا عن مجابهة الازمة والخروج منها واقصاء رموزها ، اذ ان بقاء الازمة وتراكماتها ، يؤدي الى مزيد من اضعاف الحزب ومراكمة عوامل تفكك بنيانه التنظيمي وبداية العد التنازلي لتراجع الملموس ومن ثم عزله عن جماهيره ، وفي هذه الحالة تتراجع المبادئ وتختل قواعد التنظيم ، ويسود منطق الشللية و التكتل والزلم والمحاسيب وانزلاق بعض "القيادات" إلى مستنقع الانتهازية والفئوية والمناطقية التي تتجلى في كسب الأنصار (داخل التنظيم) بأية طريقة كانت ، فتراجع النظرة الموضوعية، والاخلاق الثورية كما تتراجع الثقافة النظرية، والهوية الفكرية للحزب جنباً الى جنب مع تراجع ممارساته السياسية والكفاحية والطبقية الاجتماعية في اوساط الجماهير، وهنا بالضبط يتوقع التنظيم على نفسه ليصبح رهينة لازماته الداخليه منشغلا بها، ويصبح الانجرار وراء الأشخاص/ الزلم او مراكز القوى الانتهازية، لا التمسك بالمبادئ، هو السائد، ويغيب النقد والنقد الذاتي بما يمهّد لعوامل الانهيار ايذانا بنهاية الحزب واسدال الستار عليه ما لم يتم مجابهة الازمة والتخلص من رموزها وازاحة كل اسبابها بروح عالية من الاخلاق والمبادئ الثورية بوسائل واساليب ديمقراطية تلتزم بدستور الحزب او نظامه الداخلي كضمانة وحيدة للخروج من الازمة صوب .. ولذلك فان المهمة الأكبر التي تواجه الكوادر والاعضاء المخلصين لشهداء الحزب وتاريخه وتضحياته ، والمناضلين المخلصين لمستقبل جماهير الفقراء والمضطهدين ومستقبل اوطانهم ، هي الكيفية التي يواجهون بها هذه النزعة الخلقية الشائنة المتفشية في صفوف احزابهم بهدف تجاوز الازمة وإعادة ترسيخ القيم الثورية الديمقراطية (السياسية والفكرية والتنظيمية) التي بنيت على اساسها ودرجت عليها بما يتوافق مع تاريخها النضالي و روحها الكفاحية العالية ومواقفها المبدئية الثابتة كضمانة وحيدة لاستعادة الدور الطليعي لهذه الاحزاب او الفصائل ليس على مستوى الظرف الراهن فحسب بل في المستقبل ايضا .. انطلاقاً من الحقيقة الموضوعية التي تقول بان احزاب وفصائل اليسار الماركسي ، هي دون غيرها القادرة على تفعيل النضال السياسي والديمقراطي والطبقي والكفاحي من اجل تحقيق الاهداف الكبرى التي تتطلع اليها جماهير الكادحين من العمال والفلاحين وكل المضطهدين في بلدان وطننا العربي.

2012/4/19

إلى كل الرفاق .. حتى لا نهون .. وتبقى جبهتنا في حدقات العيون

.. "إن الانتماء والالتزام لجبهتنا الشعبية ، يتجسد في امتلاك الوعي الثوري العميق بمبادئها وهويتها الفكرية وفي الإخلاص والممارسة الثورية الجماعية والديمقراطية وفق مبادئ مؤتمراتها ونظامها الداخلي "دستورها" كضمانة وحيدة للارتقاء بها ، وبما يحقق تواصل مسيرتها الثورية ونضالها من أجل الأهداف الكبرى التي انطلقت من أجلها ، كما

تعكس الوفاء الحقيقي للحكيم القائد المؤسس د.جورج حبش ولأبو علي مصطفى ووديع حداد وغسان كنفاني وأبو أمل/تل الزعتر وريحي حداد وخليل أبو خديجة وأبو منصور ومحمد النعيرات ومصطفى العكاوي وكريم أبو غزالة وجيفارا غزّة وكامل العمصي والحايك وماهر إريّيم واحمد عمران، وحاتم السيسي واسحق مراغة ومعين المصري ومحمد السكافي ورامي كريم وتغريد البطمة وشادية أبو غزالة ومشعل الهلسه "شربل" وحلمي البلتاجي وسلامه العروقي وسعيد المجدلوي وفؤاد أبو سرّية وكل الشهداء ... والمعتقلين من رفاقنا ورفيقاتنا في الجبهة وفي مقدمتهم المناضل الباسل القائد أحمد سعادات وكل المعتقلين البواسل الذين أخلصوا للجبهة ووضعوها في عقولهم وقلوبهم وحدقات عيونهم .. وأصبحوا مثلاً يُحتذى لرفاقهم المخلصين لمبادئها .. الرافضين لكل أشكال الهبوط والتراجع عن أهداف الشعب الوطنية ومصالحة الاجتماعية ، والرافضين لأي شكل من أشكال الاعتراف بدولة العدو الصهيوني .. المؤمنين بأن الحل المرحلي للدولة هو حل نضالي لا يقوم عبر الاعتراف بـ"إسرائيل" وإنما عبر استمرار النضال لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية من خلالها في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد" ..

2012/4/19

إن تعريف الحزب بالنسبة لنا في الجبهة هو " حزب سياسي كفاحي وديمقراطي يعمل على توعية وتنظيم وقيادة الجماهير الفلسطينية" وهو أيضاً ، الإطار السياسي الأيديولوجي المنظم الذي يملك الإجابات على الأسئلة التي تشغل الناس عموماً، والفقراء والكادحين بصورة خاصة، ويملك رؤية أيديولوجية طبقية واضحة، وأهدافاً إستراتيجية وطنية وقومية وإنسانية من ناحية وديمقراطية مطلّبية محددة قابلة للتحقيق من ناحية ثانية، وفق خطط وأساليب تكتيكية تخدم إستراتيجيته، وآليات تنفيذية ولجان متخصصة وإدارة عصرية تعتمد على العلم والمفاهيم العلمية الحديثة في الاتصال والمعلومات والعلاقات الداخلية ولضمان هذه العملية يجب تفعيل وتعميم الوعي بالقضايا الأيديولوجية للحزب كصمام أمان للقضايا التحررية الوطنية والديمقراطية المطلّبية، والقضايا القومية والإنسانية الأممية، فإذا كُفّت أيديولوجيا الحزب عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ويعبر عن مصالحه وطموحاته فإن الحزب يفقد تأثيره تدريجياً، فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية

2012/4/19

إذا ما أجمّلنا اليوم الذاكرة الفلسطينية، في عملية التاريخ ، فما هي المواعيد التي سوف نثبتها لكي نتذكّر: سايكس بيكو، وعد بلفور، أم يوم النكبة، أم التقسيم؟ أم المجازر الصهيونية، و خيانة النظام العربي؟ أم هل هي هزيمة 67؟ ثم كامب ديفيد / السادات وأوسلو ووادي عربة ووادي ريفر والانتفاضة الثانية والسلطة الفلسطينية وفسادها السياسي والاقتصادي وتفاوضها العبثي وصولاً إلى الصراع الدموي الداخلي ، والانقسام والصراع الفئوي على السلطة والمصالح الضيقة بين فتح وحماس وتفكيك النظام السياسي إلى "شرعيتين" متناقضتين متصارعتين في الضفة وغزّة كل منهما يسعى إلى تثبيت رؤيته ومصالحه وبرامجه؟. هنا أيها الرفاق، تتجلى ذاكرتكم في الجبهة بصورة جماعية، كذاكرة حية متمردة على كل ما هو مظلّم في تاريخنا، ومتمردة أيضاً على هذا الصراع الداخلي غير المبدئي، من أجل ان تصنعوا البديل الوطني التحرري والديمقراطي الشعبي المعبر عن مصالح الجماهير الكادحة ومستقبلها ... لكن هذه الذاكرة عندنا في الجبهة لن يكون لها معنى إن لم نتعلم الدروس والعبر في مسيرتنا النضالية...وان لم

نسعى الى امتلاك العلم والوعي والايمان بحقوق شعبنا وبمبادئ حزبنا والشغف بها عبر الدافعية الذاتية والإرادة الثورية، ووعي البعد القومي للصراع مع العدو الصهيوني الإمبريالي من موقع الرؤية الثورية التقدمية الديمقراطية الرافضة لكل سياسات القوى اليمينية بمختلف ألوانها وحركاتها الدينية والعلمانية الليبرالية.

2012/4/20

مؤشر استعداد اعضاء الحزب او الفصيل اليساري الثوري ، على المشاركة الفعالة في نشاط الحزب ، وفي النضال من اجل قضيته وبرنامجه الوطني التحرري والديمقراطي والاجتماعي المطلبي ، هو مؤشر يأخذ في الاعتبار الوعي بهوية الحزب الفكرية ومبادئه السياسية وبرامجه الاقتصادية والمجتمعية والاقتناع بها وتجسيدها بشغف ودافعية ذاتية في الممارسة العملية (السياسية والكفاحية والاجتماعية والثقافية) الى جانب الانتماءات والأوضاع الاجتماعية او الطبقية للاعضاء ، وعمرهم الحزبي ، ومستوى تأهيلهم التعليمي العام والمهني، وتجربتهم الحزبية والنضالية ، ومشاركتهم واندماجهم ونشاطهم في الحياة الاجتماعية، اذ أن القدرة الكفاحية للحزب بشكل عام ولكل منظمة حزبية على حد السواء تتوقف ، إلى درجة كبيرة ، على التركيب النوعي للصفوف الحزبية ونشاط الاعضاء ودافعيتهم الذاتية في الممارسة اليومية.

2012/4/20

لابد من ازالة اللبس والخلط في المفاهيم السائدة حاليا في الكتابات العربية بين تعبري "البرجوازية" و "الرأسمالية" ... فهما تعبيرين غير متعادلين على الصعيد المفاهيمي

-ذلك ان مصطلح "بورجوازية" هو مصطلح له دلالة اجتماعية/سياسية/ثقافية إذ ان كلمة بورجوازية تعني "التمدن" في نمط واسلوب الحياة والافكار بينما تعبير "رأسمالية" هو تعبير مشتق من نمط الانتاج الرأسمالي وبالتالي فهو مرتبط بملكية علاقات الانتاج والاستغلال الرأسمالية . ولذلك من الادق القول عن البورجوازية التابعة في بلادنا ، انها "رأسمالية طفيلية" أو "بورجوازية كومبرادور" او سمساره او وسيطة او بورجوازية عقارات وخدمات ومضاربات وصفقات مالية ضمن منطق الفساد والمحسوبيات، مما يعني انها شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية ، لان سماتها الاساسية عدم اشتغالها بالانتاج المادي بصفة مباشرة ، وانما يرتبط نشاطها ودورة اموالها بمجال التجارة والخدمات والعقار والتداول او الوساطة و السمسرة والمضاربات بوسائل متنوعة من الرشاوي والفساد الصغير والكبير . انها بورجوازية تابعة لا تسعى من اجل اعادة توظيف ثرواتها في التنمية الوطنية المستقلة او في انشاء الصناعة ، بل في التجارة او في البنوك الامبريالية وبالتالي اعادة انتاج البورجوازية التابعة الرثة المشوهة ، وهي شريحة فاقدة لوطنيتها أسيرة للسوق الرأسمالي العالمي والنظام الامبريالي منفذه بشكل ميكانيكي لاوامره، وتدفع بمجتمعاتنا صوب مزيد من صيغ التبعية والخضوع والتخلف والاحتواء كما هو المشهد العربي منذ اواخر القرن العشرين الى يومنا هذا...فهل بعد ذلك يمكن الحديث عن ما يسمى بورجوازية وطنية ؟

2012/4/20

حدد التقرير السياسي للمؤتمر الرابع للجبهة الشعبية "المهام العاجلة لاستكمال عملية التحول وتطور الجبهة مؤكداً على أولوية وأهمية العامل الذاتي (الحزب) "المتمثل بالقناعة بضرورة الالتزام بالماركسية القضية الجوهرية بالنسبة لفصائل الديمقراطية الثورية، وبدون ذلك يستحيل على هذه الفصائل أن تتحول تلقائياً وبفعل الظروف الموضوعية وحدها إلى مواقع جديدة". ذلك " إن العامل الذاتي المتمثل في طبيعة البيئة الطبقة للجبهة الشعبية هو بشكل عام أقرب إلى مواقع الاشتراكية العلمية منه إلى أي موقع آخر، والعامل الذاتي في ظل هذا الوضع يشكل العامل الأهم، إن لم يكن الحاسم في عملية الانتقال... إن عملية التحول إلى حزب ماركسي لا تتم بدون خوض نضال حزبي داخلي، يصل في بعض الفترات إلى شكل من أشكال الصراع بين القوى المؤمنة بعملية التحول، وبين الأفكار والعادات التي بني عليها التنظيم أصلاً من جهة، ومع عناصر غير مؤمنة بالتحول أو تقع نتيجة عدم وعيها فريسة الانتهازية اليمينية أو المراهقة اليسارية."

2012/4/20

إن الإشارة إلى الظروف الموضوعية وتأثيرها في أزمة فصائل أحزاب اليسار، لا تستهدف أبداً إيجاد أي مبرر للعامل الذاتي (الحزب أو الفصيل) في عجزه أو تقاعسه أو فشله في مجابهة الظروف الموضوعية، بقدر ما أود التأكيد على قصور أو عجز ورخاوة هذه الأحزاب وهبوطها الفكري والسياسي، إذ أن الوعي العميق بمسار التطور التاريخي والراهن، وفق محددات الصراع الطبقي، للواقع الاجتماعي الاقتصادي العربي، عبر تشخيص أسباب وعوامل الفقر التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد وارتهاج الانظمة او مهادنتها للمشروع الإمبريالي / الصهيوني، كفيل بمراكمة المقومات الذاتية على المستوى الحزبي، لتفعيل وممارسة كل أشكال النضال الكفاحي والسياسي والديمقراطي وال جماهيري على المستوى الشعبي الجماهيري المهيأ تماماً - بحكم معاناته واستلابه على الصعيدين الوطني والطبقي- للالتحاق بعملية المواجهة الثورية والديمقراطية المطلوبة لتجاوز هذا الواقع المرير، لكن يبدو ان عوامل الاستنهاض الثوري الذاتي، في مجمل أحزاب اليسار العربي باتت اليوم في حالة شديدة من الضعف والتراجع ليس على المستوى السياسي والتنظيمي فحسب، بل ايضاً - وهذا هو الخطر القاتل - التراجع عن هويتها الفكرية الماركسية الثورية المتجددة المتطورة ومنهجها المادي الجدلي صوب اشكال انتهازية من التوفيق والتلفيق او الارتداد والتخلي عنها تحت مسميات ليبرالية رثة وباهتة أفقدت هذه التنظيمات روحها الثورية ومصادقيتها في اوساط جماهير الفقراء والكادحين العمال والفلاحين وكل المضطهدين وباتت عاجزة اليوم - في لحظة الانتفاضات الثورية العربية - عن تأسيس البديل الثوري الديمقراطي، ومن ثم عاجزة عن الالتحاق بجماهير الانتفاضة وقيادتها مما وفر فرص اقتناص الانتفاضات وركوب موجاتها من قبل قوى اليمين الديني او الاسلام السياسي وقوى الثورة المضادة.... لكنني على الرغم من آلام المشهد الراهن لا زلت واثقا بالمعنى الموضوعي من استعادة اليسار لدوره وروحه ورؤيته الثورية انطلاقاً من قناعاتي الراسخة ان حاجة الجماهير الشعبية الفقيرة للتحرر والديمقراطية والاشتراكية هي حاجة ملحة أكثر عشرات المرات من أي مرحلة سابقة...وهنا بالضبط تتجلى الضرورة لاستنهاض فصائل واحزاب اليسار عبر كل المناضلين عموماً والشباب والمتقنين الثوريين خصوصاً....فلنستنهض الهمم...من اجل المستقبل فلا خيار ثالث..اما البربرية او الاشتراكية

ان طبيعة الصراع مع دولة العدو الصهيوني ، تتخطى السياسات القاصرة -اليمنية الهابطة بشكليها الليبرالي والديني او الاسلام السياسي - وما يحكمها من ممارسات سياسية وفكرية باهتة وارتجالية إلى رؤية سياسية شاملة تقرأ لوحة الصراع جيداً وتدير العملية بصورة واعية على أساس مبدأ التكريم والاستمرارية والتكامل وتفعيل كامل الطاقات الكامنة لتأجيج المقاومة والنضال بكل اشكاله ضد الوجود الصهيوني والقواعد العسكرية الامبريالية في بلادنا....وبهذا المعنى، يغدو الصراع حتى ولو كان عنوانه تحرير فلسطين، صراعاً من أجل تحرير المجتمعات العربية عموماً والجمهير الشعبية الفقيرة خصوصاً من كل اشكال الاستغلال والاستبداد والفقر ، وتأمين شروط وعناصر نهوضها الديمقراطي، السياسي والاجتماعي والاقتصادي التنموي المستقل وتقديمها الحضاري.

2012/4/21

ان الرؤية الثورية الديمقراطية التي يتوجب على كافة فصائل واحزاب اليسار العربي ان تتبناها في هذه المرحلة ، هي رؤية تتجاوز حالة التجزئة القطرية العربية (رغم تجزئتها)، نحو رؤية ديمقراطية قومية ، تدرجية ، تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة-الدولة في المجتمع العربي ، وتتعاظم مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، مدركين أن الشرط الأساسي للوصول إلى هذه الرؤية-الهدف ، يكمن في توحيد المفاهيم والأسس النضالية التحررية ، الكفاحية والسياسية والفكرية والمجتمعية لأحزاب وفصائل داخل إطارها القطري/الوطني الخاص كخطوة أولية ، تمهد - بصورة تدرجية ونوعية - للتوحيد التنظيمي العام وتأطير وتوسع انتشار الكتلة التاريخية -على الصعيد القومي، انطلاقاً من إدراكنا بأن الأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقيّة البورجوازية الرثة التابعة، بل هي أزمة البديل الديمقراطي لهذه القيادة، يؤكد على صحة هذه المقولة، ما جرى في بلادنا فلسطين وغيرها من انهيار اجتماعي واقتصادي وتفكك في النظام السياسي وتراجع الهوية الوطنية والقومية لحساب الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي ، أو للهويات الاثنية والطائفية والعشائرية كما هو الحال في العراق ومصر والسودان واليمن ولبنان وليبيا والجزائر .إننا ، نؤكد على أن اللحظة الراهنة من المشهد العربي، هي لحظة لا تعبر عن صيرورة ومستقبل وطننا العربي، رغم كل المؤشرات التي توحى للبعض، أو القلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة، أن المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفاتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع إرادة العمال والفلاحين وكل الكادحين والمضطهدين العرب، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن -على سوداويته- لا يعبر عن حقائق الصراع الاجتماعي / الطبقي ، والكامنة في قلوب وعقول هذه الجماهير التي سينبثق من بين صفوفها ، حركات وأحزاب يسارية وديمقراطية جديدة، تعيد إحياء وتفعيل الدور الطليعي المنتظر لحركة التحرر العربية، وهو أمر طبيعي يتوافق مع سنن الصراع وسنن التاريخ إذا ما بقيت فصائل وأحزاب الحركة التحررية العربية القائمة على ما هي عليه من ترهل وتراجع سياسي وفكري وتنظيمي وجماهيري.

2012/4/21

الى رفيقنا القائد المناضل المثقف الثوري المثال أحمد سعادات ... لنا في صمودك الاسطوري الذي تجسده في هذه اللحظة مع اخوانك ورفائك الاسرى ، وكما جسده في كل سنوات نضالك...كل الفخر والاعتزاز... وكل الدروس والعبر والدلائل والبراهين التي تؤكد على مصداقية دورك الطليعي الثوري وانتماؤك لجبهتك الشعبية ، وثباتك العنيد على

مبادئها ومنطلقاتها ، الأمر الذي يدفعني الى مخاطبة رفاقي في الجبهة الشعبية إلى تفعيل النضال بكل اشكاله السياسية والجماهيرية والمسلحة ضد العدو الصهيوني...كما أتوجه الى الرفاق في كافة الأحزاب الشيوعية والقوى اليسارية والديمقراطية والأصدقاء من الكتاب والمثقفين والأكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في هذه اللحظة للتضامن مع أخواتنا وإخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الأسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية ، عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية للمطالبة بالحرية لأحمد سعدات ولكل الأسرى" ... " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي " ..لا للوجود الامبريالي في بلادنا.

2012/4/21

فصائل وأحزاب اليسار بحاجة الى كوادر قيادية ثورية متواضعة عبر سلوكها الاخلاقي وممارساتها اليومية ..وفية للشهداء والمبادئ العظيمة التي ضحوا بارواحهم من اجلها ..وفية لاسر الشهداء والجرحى والاسرى الصامدين ..وفية لجماهير المخيمات والفقراء والكادحين وقود الثورة وهدفها ..ليرفعوها على أكتافهم مؤمنين بمبادئها واثقين من انتصارها وليست بحاجة الى قيادات يأتون إليها ليرتفعوا على أكتافها ...ويتنكروا لمبادئها وجوهرها الاخلاقي

2012/4/22

ان فصائل واحزاب اليسار العربي تعيش - بدرجات متفاوتة - حالة غير مسبقة من التشردم والتفكك والتراجع الكفاحي والفكري والسياسي والتنظيمي ...وهذا يقودنا الى دعوة الرفاق الى استعادة وتكريس دور الوعي والاخلاق الثورية في داخلها كشرط اول ووحيد لضمان طرد وتطهير احزابها وفصائلها من كل العناصر الانتهازية ، فالثورة في احد أهم معانيها ابتكار شروط الفكرالمتطابق مع ظروف ومستجدات الحياة اليومية وبناء الاخلاقيات الجديدة للمثقف الثوري ، فالثورة هي رؤية لتغيير وتجاوز الواقع ، وهي قبل كل شيء رؤية متكاملة للثقافة والاقتصاد والمجتمع والمستقبل ، فالحاجة الى النظرية الثورية قضيه تقرر مصير العمل الثوري كله، فلا إمكانية لتأسيس أو لتواصل حزب ثوري بدون نظرية ثورية... هذه المقولة التي أصبحت بديهية ، الى متى سنظل نردها بلا نشاط فكري ونضال(وطني وقومي) سياسي وديمقراطي وجماهيري وكفاحي مكثف وفعال!؟

2012/4/22

إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي ، وهي حالة بدأت في مراكمة عوامل لنكبة سياسية مجتمعية تفكيكية ، أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48. معنى ذلك ، اتساع وتفاقم مظاهر الخلل الذي يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً ، ما سيدفع إلى تكريس نوع من تفكك الفكرة التوحيدية الوطنية الجامعة لشعبنا لحساب هوية الإسلام السياسي و الإمارة الإسلامية ، أو لحساب سياسات التفاوض العبثي من قبل قيادة م.ت.ف الخاضعة لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية ، وفي كلا الحالتين تتكسر المصالح الأناثية للحركتين ، بما سيدفع إلى مزيد من الهبوط السياسي الذي يتقاطع أو يتطابق -بصورة مباشرة أو غير مباشرة- مع معطيات ومصالح القوى الكومبرادورية والبيروقراطية

والطفيلية في فلسطين ، ومع سياسات الخضوع والمهادنة في معظم بلدان النظام العربي والإقليمي (خاصة تركيا)،
بمثل ما يقترب من التقاطع أو التوافق والخضوع لشروط التحالف الامبريالي الصهيوني ، ما يعني أن الجوهر الطبقي
والسياسي لحركتي فتح وحماس هو جوهر واحد ، لكن الاختلاف على المصالح والمحاصصة سيظل عاملاً رئيسياً وراء
فشل محاولات المصالحة بينهما ، دون أي اعتبار منهما لضرورة هذه المصالحة لإنهاء الانقسام واستعادة الحد
الادنى من الوحدة الوطنية وفق قواعد الاختلاف والتعددية الديمقراطية ، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب ، بل
أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، بعد أن بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد
من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافره الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار
النضال الوطني التحرري و الديمقراطي.

2012/4/22

بمناسبة مرور 142 عاما على ميلاد القائد الثائر والمفكر العبقرى فلاديمير اليتش اوليانوفا - لينين... أقول
بوضوح شديد أن لا أحد من المعنيين بالاشتراكية ومستقبلها يستطيع تجاوز لينين الذي ساهم بأبداعاته العظيمة ،
وانتاجه الفلسفي والسياسي والاقتصادي فيما يتعلق بالتطور في روسيا القيصرية وأوضاع الحركة الثورية فيها، وكذلك
كتابات الأبداعية حول الثورة الاشتراكية ، والاشتراكية في بلد واحد ، ونظرية الحزب الثوري واستراتيجيته وتكتيكاته،
وتكريسه لمفهوم الديالكتيك والجدل المادي استناداً إلى شعاره -التحليل الملموس للواقع الملموس- وأبداعه بالنسبة
لدور الطبقة العاملة وأحزابها في البلدان المستعمرة والمتخلفة في قيادة وتحقيق مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ،
كذلك تميز لينين بتحليله للتوسع الرأسمالي في الدولة القومية وانتقاله إلى طور جديد من اطوار الرأسمالية هو الطور
الامبريالي، ومن ثم أصبح التناقض الرئيسي بين البلدان الرأسمالية الصناعية وشعوب البلدان التابعة والمتخلفة منذ
أواخر القرن التاسع عشر، واستنتاجاته العبقرية بالنسبة للمنافسة وتقاسم الأسواق بين القوى الرأسمالية، ومن ثم
إخضاع البلدان المستعمرة والمتخلفة لمزيد من التبعية والسيطرة الامبريالية، مما يعطي للينين مكانة متميزة في اغناء
وتطوير الماركسية ، تفوقت على العديد من المفكرين الثوريين الذين سبقوه أمثال (كاوتسكي و برنشتاين ولاسال
وروزا لكسمبرج و كارل ليبكنخت و بليخانوف)، أو الذين عاصروه أو جاءوا من بعده أمثال (تروتسكي و بوخارين و
كروش الإيطالي و لوكاتش المجري وهوركهايمر و اودورنو و ماوتسي تونغ وتوليائي و جرامشي و بول باران وصولاً إلى
التوسير و هابرماس و اريك هويسباوم و سمير أمين ... وغيرهم). لكن على الرغم من كل ذلك يظل ماركس هو
المؤسس الحقيقي للاتجاه الفكري المادي والجدلي عبر انتاجه الفلسفي (خاصة كتابيه -الأيديولوجية الألمانية- و -
بؤس الفلسفة-) ، وفي تحليل تطور الانماط الاجتماعية الاقتصادية وصولاً إلى الرأسمالية وتحليله لصيرورتها وكشفه
لقوانينها خاصة قانون القيمة الزائدة، وقانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض، والعديد من المقولات والتحليلات
المفصلة لعملية انتاج البضاعة وقيمتها الاستعمالية والتبادلية في اطار تحليله لعملية الاستيلاء على القيمة الزائدة أو
فائض القيمة، عبر سفره العظيم - رأس المال- الذي شارك في استكماله رفيقه - أنجلز- الذي يستحق بالنظر إلى
دوره وانتاجه المميز في حياة ماركس وبعد وفاته، ادراج اسمه إلى جوار ماركس قبل لينين ، لكن هذه المسألة لم ترد
على بال أنجلز ، بمثل ما أن - الماركسية - لم ترد على بال ماركس، وبمثل أن إضافة -اللينينية- لم ترد ابداً على
بال لينين ، لانهم أدركوا ان انتاجهم الفكري هو الأصل في تخليد ذكراهم وليس تسميته النظرية بأسمائهم ، كما جرى
ما بعد وفاة لينين حين أطلق -ستالين- على النظرية -الماركسية - اللينينية ، ثم اطلق عليها ماوتسي تونغ -

الماركسية اللينينية الستالينية الماوية-!!!؟ وهي ذهنية في التفكير لم يكن ممكناً ظهورها إلا في مناخ من البيروقراطية وعبادة الفرد وتغييب الديمقراطية لحساب الشمولية وعبادة النظام والاستبداد التي أودت بمجمل التجربة الاشتراكية بعد أقل من ثمانية عقود على الثورة الاشتراكية ، ولذلك فإن الوعي بجوانب الماركسية كنظرية فلسفية واقتصادية واجتماعية وتاريخية ، والعمل على تطبيقها الخلاق ومن ثم تطويرها واستمرار تجدها في ضوء المتغيرات المعاصرة ، يجسد نوعاً من الوفاء والاخلاص الحقيقيين لكل من اسهم في بنیان هذه النظرية التي يعود الفضل في تأسيسها ووضع حجر الزاوية الأول فيها إلى كارل ماركس ... لكنها نظرية علمية قابلة للتجديد والتطوير .. وبدون ذلك تصبح عقيدة جامدة تستخدم لعبادة الفرد القائد واستبداده وشمولية حكمه او نظامه الامر الذي ادى بالتجربة السوفيتية وبكافة التجارب الاخرى الى الفشل او الرضوخ للاستبداد الفردي (رغم الانجازات المادية) بما يتناقض مع افكار لينين وروح اللينينية.

2012/4/22

في ظروف الانقسام الفلسطيني ... نحن أمام تداخل في المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة تتركس بدورها استقطاب كل من حركتي فتح وحماس وحرصهما على خلق واختلاق الذرائع الشكلية ، الذاتية، الانتهازية، التي تؤكد على نزوع كل منهما للتفرد في السلطة باعتبارها جسراً للثروة والمصالح الفئوية ، كل ذلك أدى إلى تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش وفرص العمل وجرة الغاز وتيار الكهرباء والمواصلات وصعوبة وتعقيدات التنقل والسفر للعلاج أو الدراسة ، في ظل غياب الأمن والحريات الفردية وانسداد افق القضية الوطنية.... إذن نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية ، إلى جانب الصراع و المنافسة غير المبدئية بين القطبين -حتى لو تم توقيع المصالحة بينهما- وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا - في الحكومتين - ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، مع استمرار بقاء الحصار والعدوان ، دون أي أفق لما يسمى بالحل المرحلي أو "حل الدولتين" إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات ، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة.

2012/4/23

وفي مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية التحررية والديمقراطية المطلبية ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويتردد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة.

إن مختلف التجارب قد أثبتت أن على فصائل واحزاب اليسار العربي إعادة النظر في كيفية تطبيق مفهوم المركزية الديمقراطية، ليس بمعنى نفيه، بل بتمحيصه، واخضاعه لروح وجوهر الديمقراطية والياتها التطبيقية ومن ثم إعطائه معنى أشمل مما كان عليه خلال العقود الماضية، بما يجعل من هذا المفهوم عبر الحوار والاختلاف الموضوعي أداة لتطور وتجدد الحزب بعيداً عن كل أشكال البيروقراطية والتفرد والجمود والتخلف التنظيمي من ناحية، وبعيداً عن كل الممارسات التوفيقية أو المجاملة أو الحلول الوسط أو الشللية ومراكز القوى من ناحية ثانية.

إن تناولنا لمظاهر الخلل، يفرض علينا، لا أن نعرف مكان الاختلال فقط، بل أن نسعى عبر تزايد الوعي بالنظرية والواقع بصورة نوعية، جنباً إلى جنب مع ممارسة الأخلاق الثورية الرفاقية، لأن يصبح كل من مفهوم الديمقراطية اولاً، و مفهوم المركزية ثانياً ذا معنى أشمل ، يؤدي - الى جانب الرؤية الواضحة والبرامج (السياسية والنضالية والمطلبية التي تجسد مصالح الجماهير عبر الممارسة اليومية الثورية المتواضعة الطليعية الشجاعة في اوساطهم) . كل ذلك يكفل خروج احزاب وفصائل اليسار من ازماتها وعزلتها إلى نهوضها واستعادة دورها الذي تنتظره الجماهير الفقيرة بشوق كبير ، ويمنع اختلالها وتآزمها مستقبلاً، ويؤسس لبنية ديمقراطية حقاً ، تكفل استقرار وحماية الحزب وصعوده وانتشاره واستعادة ثقة الجماهير به ليس في المرحلة الراهنة فحسب بل والمستقبل ايضاً.

2012/4/23

وإذا كانت الديمقراطية -داخل التنظيم -تعتمد على الوعي عموماً والوعي بها بشكل أساسي، فإنها بحاجة إلى مجموعة من القواعد تؤكد وتسهل في أن تأخذ مجراها في العملية التنظيمية ضد كافة المظاهر الفردية البيروقراطية والانتهازية والشللية وأدواتها ورموزها، وضد كافة مظاهر الهبوط الفكري والسياسي، الليبرالي أو الديني الشكلي المتخلف، وهنا بالضبط تتجلى المعاني الحقيقية للممارسة المرتبطة بمفاهيم حرية الرأي والنقد والتعبير والنقاش والانتخاب، وحق الأقلية في التعبير عن رأيها بحرية واعية عبر الاختلاف الذي يعزز الارتقاء بالتنظيم ..وهنا بالضبط اقول إن الديمقراطية بحاجة إلى إطار تنظيمي منضبط ونوعي في انتماء أعضائه والتزامهم، يؤدي إلى إستيعابها وتطبيقها بشكل خلاق، لكي تأخذ مجراها الحقيقي الفاعل والمؤثر، لا أن تتحول إلى شعارات غير قابلة للتحقيق أو إلى وسيلة لامتناس هذه الحالة النقدية أو تلك دون المعالجة الجدية لها.

2012/4/23

لابد من أن أشير إلى أن اعتماد الديمقراطية داخل فصائل واحزاب اليسار يقتضي التركيز على الوعي، الوعي بهوية الحزب الفكرية، النظرية الماركسية ومنهجها، والوعي بمكونات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن الثورة أساسها الوعي، وحين يُفتقد الوعي تختل العملية كلها، وتفشل الثورات، وتتحوّل قيادة الأحزاب الثورية إلى سلطة بيروقراطية أو رخوة أو هابطة أو قمعية أو توفيقية انتهازية. وفي كل الأحوال ، فإن الوعي يقتضي ، التأكيد على الديمقراطية، في الحزب وفي المجتمع، لأنها احد الوسائل الهامة للوصول إلى الوعي، وضمانة تحديد الأهداف تحديداً صحيحاً، وضمانة تحقيق التفاعل الضروري اللازم للنضال الثوري التحرري والمجتمعي وتطوره، ارتباطاً بتطور حرية الرأي والنقد والانتخاب، وهي قضايا جوهرية في الحزب وفي المجتمع أيضاً، وإن اتخذت أشكالاً مختلفة في كل منها.

كما يقتضي الوعي أيضاً، العمل على بناء قوة تنظيمية صلبة ومتماسكة، وقادرة على استقطاب الطبقات الشعبية، والاندماج في نسيجها ، وتوعيتها والتعلم منها، وقيادتها.

بغير ذلك تعيد فصائل واحزاب اليسار انتاج ازماتها وفشلها، وتتحول إلى هوامش، وينتهي دورها التاريخي، ليبقى دورها اللحظي، في المناسبات والاحتفالات الشعبية، الذي لا يعدو أن يكون دوراً شكلياً أو كميّاً، دون أي تأثير حقيقي في السياسة أو في المجتمع ، وقد يتحول -بفعل تهمشه- إلى تنظيم تابع وانتهازي (كما هو حال العديد من الفصائل)، يمالئ قوى السلطة أو القوى البرجوازية بدل أن يحاربها، ويقبل قيادة البرجوازية التابعة والريثة، بدل أن يقودها، ويهرب أو يعجز عن طرح قضايا الجماهير الأساسية، إلى الحديث عن قضايا هامشية.

2012/4/24

بأي منطق يُعتقل شخص رقيق ونبيل ومستقل كسلامة كيلة؟ سلامة متقف يهجم بفلسطين والعدالة الاجتماعية. أعرف سلامة منذ أكثر من 20 عاماً: كاتباً في "الآداب"، ورفيقاً في مقاطعة العدو الصهيوني، ورفيقاً في حركة قومية عربية (فاشلة) أسسناها قبل سنوات طويلة. سلامة أيضاً يخضع لعلاج منذ سنوات. سلامة لا يمكن أن يكون من جيش حمد، ولا عرعوريا، ولا من أفراد "العصابات المسلحة". إنه مناضل فلسطيني -سوري على جبهة الحرية. سلامة في السجون السورية الآن: هذا يعني أننا كلنا سجناء. كل لحظة "سلامة" في السجن وصمة عار على سجنائه، أيا كان. اطلقوا سراحه فوراً. السجن للسجان، لا للأحرار!

سماح ادريس

سلامة كيلة- الالفت في الثورة السورية هو البطولة التي يتسم بها هؤلاء الفقراء الذين يدافعون عن عيشهم، وطالبو الحرية الذين يريدون هدم الاستبداد، حين تبدأ الثورة يصبح الإصلاح متأخراً، ولا يمكن أن تقوم الثورة أصلاً ما دامت إمكانية الإصلاح متوافرة. ولا يمكن لشعب أن يثور، وهو يعرف أنه يمكن حل مشكلاته من خلال الإصلاح، هذا هو الإحساس العفوي البسيط لدى الطبقات الشعبية التي لم تخرج إلا بعدما تيقنت بأن هذه السلطة لا تُصلح، لهذا يجب أن تُزاح.

2012/4/24

في النظام العربي وحكوماته لا أستثني أي منها...تغيب بصورة مطلقة مفاهيم وقيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية...ولا وجود فيها لاي منظومة معرفية حديثة او أخلاق معاصرة نقيضه لمنطق الطاعة والامتثال والاستبداد والاستغلال والقمع والارهاب...وذلك كله نتاج طبيعي لمصالح الطغمة البيروقراطية الحاكمة وتحالفاتها مع البورجوازيات الكومبرادورية والطفيلية على النقيض من مصالح وتطلعات واخلاقيات الاطار الاوسع من الجماهير الشعبية الفقيرة والمقموعة والمضطهدة تاريخيا ، التي تتعرض راهنا إلى اشكال من المعاناة والافقار والاستغلال والقهر لم تعد قادرة على الصبر عليها او تحملها وواصلتها تراكمات الظلم الطبقي ولجم حرياتنا والحط من كرامتها الى حد القطع ومن ثم الانتفاضة في وجه انظمتها /جلاديتها ورفض أي تدخل خارجي..وفي مثل هذا الوضع من الصراع

الطبقي المحتدم والصراع من اجل الحرية والكرامة...والى ان تحقق الانتفاضات اهدافها ..لا استغرب اعتقال الاف المناضلين من اجل اسقاط أنظمة الاستبداد والفساد والاستغلال والقهر..من بينهم الرفيق والصدیق المفكر الثوري الديمقراطي سلامة كيلة الذي اعتقلته أجهزة امن النظام السوري لمشاركته المبدئية مع جماهير العمال والفلاحين الفقراء والكادحين من اجل اسقاط أنظمة الاستبداد ، من اجل انعتاقهم وحریتهم ولقمة عیشهم ومستقبلهم في نظام وطني ديمقراطي وتقدمي تسوده قيم المساواة والمواطنة والعدالة الثورية الاجتماعية بافاقها الاشتراكية ..الحرية لكل المناضلين المعتقلين في سجون أنظمة الاستبداد الحرية لرفيقي سلامة كيلة...

2012/4/24

الحرية للكاتب اليساري سلامة كيلة

بيان الحزب الشيوعي اللبناني

تضامنا مع الكاتب والناشط اليساري الثوري سلامة كيلة ، ودعما لإطلاق سراحه من الاعتقال لم يكن الاعتقال السياسي لحرية الكلمة والرأي الآخر علاجاً ناجحاً مع أصحاب الفكر والرأي والكلمة الحرة الوطنية - التقدمية المسؤولة والبناءة.
لأن الفكر لا يعتقل ولا يموت، والقلم لن يتوقف عن نحت الأفكار طالما هناك ظلم أو قمع أو اسكات لرأي مخالف لأي نظام سياسي.

سلامة كيلة تختلف او تتفق معه ليست هي القضية .. القضية أن سلامة كيلة ليس إرهابياً، إنما كاتباً وناشطاً يسارياً تقدمياً ثورياً وطنياً واممياً بامتياز، وحرية الفورية من الاعتقال الذي تعرض له على يد الامن السوري ضرورة من اجل حرية الكلمة ، ومن اجل حرية التعبير والديمقراطية، ومن اجل مسيرة الإصلاح والتغيير الديمقراطي

2012/4/24

في مثل هذا الوضع من الصراع الطبقي المحتدم والصراع من اجل الحرية والكرامة ... والى أن تحقق الانتفاضات أهدافها ..لا استغرب اعتقال آلاف المناضلين من اجل إسقاط أنظمة الاستبداد والفساد والاستغلال والقهر.. من بينهم الرفيق والصدیق المفكر الثوري الديمقراطي سلامة كيلة الذي اعتقلته أجهزة امن النظام السوري لمشاركته المبدئية مع جماهير العمال والفلاحين الفقراء والكادحين من اجل إسقاط أنظمة الاستبداد ، من اجل انعتاقهم وحریتهم ولقمة عیشهم ومستقبلهم في نظام وطني ديمقراطي وتقدمي تسوده قيم المساواة والمواطنة والعدالة الثورية الاجتماعية بافاقها الاشتراكية .. الحرية لكل المناضلين المعتقلين في سجون أنظمة الاستبداد الحرية لرفيقي سلامة كيلة...

2012/4/24

الحزب الاشتراكي المصري

الحرية للمناضل الاشتراكي - سلامة كيلة

تابع "الحزب الاشتراكي المصري" بقلق بالغ الأنباء التي أشارت إلى اعتقال السلطات السورية للمناضل والمفكر الاشتراكي الكبير "سلامه كيله"، الذي تعرفه الأوساط السياسية والثقافية السورية والفلسطينية والمصرية والعربية، نصيرا عظيما لقضايا الحرية والديمقراطية، ومكافحا لاثنتين له قناة في مواجهة الصهيونية والاستعمار، وضد الاستغلال والتبعية والاستبداد، ومنحازا انحيازاً كاملاً للطبقات الفقيرة والكادحة .

وتعرف الحياة السياسية والفكرية المصرية، المناضل العربي "سلامه كيله"، (الفلسطيني الأصل، السوري الجنسية)، معرفة وثيقة، فطالما تردد على مصر، مشاركاً في حواراتها بالكلمة والموقف، وقدم العديد من الكتابات النظرية والرؤى الثاقبة، في تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصرية، قبل الثورة وبعدها، كذلك فقد قدم للقضية الفلسطينية، وللصراع العربي - الصهيوني - الاستعماري، وللحزب الاشتراكي، وللمكتبة الثورية العربية، عناوين عديدة، عكست جهداً مخلصاً باتجاه تجديد الفكر اليساري، وتخليصه من السلبات الموروثة، وإعادة تأسيسه في سياق النضال التحرري والديمقراطي لشعبونا وأوطاننا .

وفي مجال التطورات السورية، فكما انحاز المناضل "سلامه كيله" لأمانى الشعب السوري في الديمقراطية الحققة، كان حريصاً على الحفاظ على أمن سوريا، وتماسك بنيانها الداخلي، ودورها الإقليمي، ورفض بوعى دفع الصراع السلمى إلى أتون الاقتتال المسلح العنيف، الذى كان يُدرك جيداً، أنه يفتح الباب أمام تدخلات أجنبية، وتطورات سلبية غير مأمونة الجانب.

و"الحزب الاشتراكي المصري"، الذى يعتبر "سلامه كيله" واحداً من أخلص أصدقائه، والحاديين على مسيرته، ليناشد الجماعة الوطنية والديمقراطية المصرية، والعربية، والأحزاب والقوى الاشتراكية واليسارية، وجماعات حقوق الإنسان، والمنظمات المشتغلة بالفكر والثقافة، وكل الهيئات المعنية بتطور مجتمعاتنا وتقدمها، أن تتحرك بقوة وسرعة، لضمان الإفراج الفوري عن المناضل "سلامه كيله"، والحفاظ على أمنه وسلامته، خاصة في ظل ظروفه المرضية التى تتطلب عناية خاصة.

الحرية للمناضل السوري سلامه كيله.

والمجد لشهداء الحرية على الأرض العربية

القاهرة فى: 24 أبريل 201

2012/4/24

بيانات تضامن مع الرفيق سلامة كيله

كما وردتنا وكما هي منشورة في الانترنت

قَلِيبِيَّة في 24 أفريل 2012

من أجل إطلاق سراح سلامة كيلة

في ساعات مُبكرة من صباح يوم 24 أفريل 2012 بادرت قُوات من جهاز المخابرات البشاري إلى مُداهمة منزل الرفيق المناضل سلامة كيلة وإلقاء القبض عليه وإقتياده إلى وجهة لم يُعلن عنها.



الرفيق وطنيته فوق كُلّ تشكيك وإنحياز له لقضية تحرّر كامل الثراب الفلسطيني أرقى من أن يتبادر إليها الشكّ ، قضى ثماني سنوات من قبل في سجون

حافظ الأسد خرج منها بمرض السرطان ليرجع إليها اليوم بصحة تكادُ تنهار وبُهمة لا تختلف في سخافتها عن تُهمته السابقة : "بثّ الوهن في رُوح الأمة" ؛ ويُعبّر فرع قَلِيبِيَّة لحزب العُمال الشيوعيّ التونسيّ الذي يحتفظ بعلاقات رفاقية راقية مع المُفكر سلامة كيلة ، عن تضامنه الكامل مع الرفيق ويحمل النظام المنهار في دمشق مسؤولية السلامة الصحية له ويُطالب بالإفراج الفوريّ عنه دون قيد أو شرط !ويدعو كافة القوى الثورية لتنظيم حملة عاجلة وطنية وقومية وأممّية تضامنا مع الرفيق .

حزب العُمال الشيوعيّ التونسيّ
فرع قَلِيبِيَّة



كنت أعلم أنه يكافح السرطان داخل جسده بضراوة..خرج من السجن منذ سنوات ليخوض صراعاً بدعم الاصدقاء ضد المرض العضال..تغيرت هيئته وسقط شعره واعتلت صحته، لكنه ظل كما هو، مؤمناً بقدرة الناس على التغيير...أثناء ثورة يناير كان معنا في القاهرة، رفض باصرار لزوم المنزل وكنا نخاف عليه من اصطياذ البلطجية في الشوارع للثوار، فما بالك وهو لا يحمل الجنسية المصرية.. انفجرت الثورة في سوريا فكان الثائر القومي الموضوعى الذى لم يفقد بوصلة الشعب أبداً...عندما جاءت أنباء اعتقاله المجدد أول أمس، أدركت أن ثمانى سنوات من قبل قضائها في غرف تعذيب نظام البعث الوحشى لم تفت من عضده...لا السجن ولا السرطان أستطاعا قهره..الحرية للمناضل المفكر سلامة كيلة!!!

د.ايمان يحيى

عضو قيادة الحزب الاشتراكي المصري

اعتقال سلامة كيلة في سوريا

بأي منطق يُعتقل شخص رقيق ونبيل ومستقلّ كسلامة كيلة؟ سلامة متقف يهجس بفلسطين والعدالة الاجتماعية. أعرف سلامة منذ أكثر من 20 عاماً: كاتباً في "الآداب"، ورفيقاً في مقاطعة العدو الصهيوني، ورفيقاً في حركة قومية عربية (فاشلة) أسسناها قبل سنوات طويلة. سلامة أيضاً يخضع لعلاج منذ سنوات. سلامة لا يمكن ان يكون من جيش حمد، ولا عرعوريا، ولا من أفراد "العصابات المسلحة". إنه مناضل فلسطيني - سوري على جبهة الحرية. سلامة في السجون السورية الآن: هذا يعني أننا كلنا سجناء. كل لحظة "سلامة" في السجن وصمة عارٍ على سجّانه، أيا كان. اطلقوا سراحه فوراً. السجن للسجّان، لا للأحرار!

سماح ادريس

رئيس تحرير مجلة الآداب

لبنان - بيروت

الحرية لرفيقي سلامة كيلة

غازي الصوراني

الحوار المتمدن - العدد: 3707 - 2012 / 4 / 24 - 21:28

في النظام العربي وحكوماته لا أستثني أيّ منها .. تغيب بصورة مطلقة مفاهيم وقيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية... ولا وجود فيها لأي منظومة معرفية حديثة أو أخلاق معاصرة نقيضه لمنطق الطاعة والامتثال والاستبداد والاستغلال والقمع والإرهاب ... وذلك كله نتاج طبيعي لمصالح الطغمة البيروقراطية الحاكمة وتحالفاتها مع البورجوازيات الكومبرادورية والطفيلية على النقيض من مصالح وتطلعات وأخلاقيات الإطار الأوسع من الجماهير الشعبية الفقيرة والمقموعة والمضطهدة تاريخياً ، التي تتعرض راهنا إلى أشكال من المعاناة والإفقار والاستغلال والقهر لم تعد قادرة على الصبر عليها أو تحملها وأوصلتها تراكمات الظلم الطبقي ولجم حرياتهما والحط من كرامتهما إلى حد القطع ومن ثم الانتفاضة في وجه أنظمتها /جلاديتها... ورفض أي تدخل خارجي .. وفي مثل هذا الوضع من الصراع الطبقي المحتدم والصراع من أجل الحرية والكرامة ... والى أن تحقق الانتفاضات أهدافها .. لا استغرب اعتقال آلاف المناضلين من أجل إسقاط أنظمة الاستبداد والفساد والاستغلال والقهر.. من بينهم الرفيق والصدیق المفكر الثوري الديمقراطي سلامة كيلة الذي اعتقلته أجهزة أمن النظام السوري لمشاركته المبدئية مع جماهير العمال والفلاحين الفقراء والكادحين من أجل إسقاط أنظمة الاستبداد ، من أجل انتعاقهم وحريتهم ولقمة عيشهم ومستقبلهم في نظام وطني ديمقراطي وتقدمي تسوده قيم المساواة والمواطنة والعدالة الثورية الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية .. الحرية لكل المناضلين المعتقلين في سجون أنظمة الاستبداد الحرية لرفيقي سلامة كيلة ...

مبادرة من موقع الحوار المتمدن :

حملة للمطالبة بإطلاق سراح سلامة كيلة وكافة معتقلي الرأي في سوريا

النظام السوري مستمر في اعتقال المناضلين والثوار الداعين للتغيير الديمقراطي، حيث اعتقل الوف من المطالبين بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية منذ اندلاع الانتفاضة الجماهيرية في سوريا.

في يوم 23 أبريل -نيسان القي القبض على المناضل اليساري سلامة كيلة، البالغ من العمر 57 عاما والذي لم يمنعه مرضه المزمن والمهدد لحياته منذ عام 2010 من الوقوف إلى جانب الانتفاضة والثوار ومطالبهم العادلة. أتى هذا الاعتقال الأخير ضمن سلسلة من الاعتقالات تعرض لها المناضل سلامة كيلة في ظل نظام حافظ الاب وبشار الأسد في الفترة ما بين 1983 و2000، وعلى خلفية دعم كيلة لثورة الشعب السوري وحقه في النضال ضد النظام القمعي المستبد، مؤكدا في كل موقف على رفضه للتدخل الأجنبي وانحيازه للطبقات الكادحة والعدالة الاجتماعية والتغيير

السلمي

نحن الموقعون نعبر عن تضامننا التام مع المناضل سلامة كيلة وكافة المناضلين السوريين في سجون النظام السوري، ونطالب الحكومات و القوى السياسية و المنظمات الحقوقية العالمية والعربية والمحلية بالتضامن مع المناضل المعتقل والضغط من أجل الإفراج الفوري عنه، وعن كافة معتقلي الرأي في سوريا.

الحرية لكل المناضلين المعتقلين في سجون النظام السوري الحرية لسلامة كيلة

2012/4/25

التوقيع

بيان من حزب النهج الديمقراطي - المغرب

اعتقال المناضل والمفكر السياسي الرفيق سلامة كيلة

تم اعتقال المناضل والمفكر والسياسي الرفيق سلامة كيلة من منزله بعد منتصف الليل، اليوم 24 أبريل 2012. الرفيق سلامة صاحب المواقف المبدئية والصلبة في كل القضايا العادلة لشعوب المنطقة ولأحرار ومستضعفي العالم، ودافع بقلمه وفكره الثاقب عن حقوق شعوبنا في العيش الكريم والتخلص من الديكتاتوريات كما ناهض كل أشكال الاستغلال والعسف والظلم والنهب والاستبداد...ناصر المهجرين والمفقرين والمظلومين والمعتدين، من الماء إلى الماء... الحرية للرفيق سلامة كيلة ولكل المعتقلين السياسيين في سجون النظام السوري.

2012/4/25

كنت أعلم أنه يكافح السرطان داخل جسده بضراوة..خرج من السجن منذ سنوات ليخوض صراعاً بدعم الاصدقاء ضد المرض العضال..تغيرت هيئته وسقط شعره واعتلت صحته، لكنه ظل كما هو، مؤمناً بقدرة الناس على التغيير...أثناء ثورة يناير كان معنا في القاهرة، رفض باصرار لزوم المنزل وكنا نخاف عليه من اصطياح البلطجية في الشوارع للثوار، فما بالك وهو لا يحمل الجنسية المصرية.. انفجرت الثورة في سوريا فكان الثائر القومي الموضوعي الذي لم يفقد بوصلة الشعب أبداً...عندما جاءت أنباء اعتقاله المجدد أول أمس، أدركت أن ثمانى سنوات من قبل قضائها في غرف تعذيب نظام البعث الوحشي لم تفت من عضده...لا السجن ولا السرطان أستطاعا قهره..الحرية للمناضل المفكر سلامة كيلة!!!

2012/4/25

ضمن متابعتها المستمرة لآخبار الأسرى الذين يخوضون معركة العهد والوفاء في سجون الاحتلال، افادت وحدة التوثيق والدراسات في مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ان محامي الضمير فارس زياد قام بزيارة سجن هشارون يوم امس 2012/4/24، والتقى بالاسيرة ورود قاسم، والتي اكدت له نية الاسيرات الدخول في اضراب مفتوح عن الطعام منذ بداية شهر أيار المقبل، وان الاسيرات كان لديهن خطوات احتجاجية مع الاسرى المضربين بترجيع 3 وجبات يوم 2012/4/17، وكان رد ادارة السجن بالتهديد بالحبس في الغرف، وايضا ارجعت الاسيرات بتاريخ 2012/4/18 (3 وجبات)، عزلن في الغرفه على اثر هذه الخطوة، كما كررت الاسيرات هذه الخطوة بتاريخ 2012/4/20 ولم تتخذ الاداة اي اجراء بحقهن، كما اكدت الاسيرة ورود لمحامي الضمير ان الاسيرة لينا الجربوني كانت قد اعلنت اضرابا مفتوحا عن الطعام منذ تاريخ 2012/4/19 وقامت الادارة كعقاب لها بنقلها الى عزل نفى ترتسيا في نفس اليوم.

وفي سياق اخر علمت مؤسسة الضمير ان محكمة العدل العليا الاسرائيلية رفضت يوم امس الثلاثاء الموافق 2012/4/24، الالتماس الذي تقدم به المحامي محمد عابد للأسير الاداري حسن الصفدي، الذي يخوض اضرابا عن الطعام منذ 52 يوما على التوالي، ويقع الان في مستشفى سجن الرملة. على الرغم من معاناة الاسير من وضع صحي متدهور، الا ان القاضي لم ينظر بجدية لخطورة هذا الوضع، وإنما القى بالمسؤولية على الاسير شخصا، وقال: "أنه بإمكانه ان يأكل ويشرب وينقذ حياته ، وأنه لا زال يشكل خطورة حسب الملف السري ولا يوجد أي امكانية لوضع سقف محدد لاعتقاله الاداري".

كما تؤكد مؤسسة الضمير من خلال رصدالاحداث اليومية في السجون ان ادارة مصلحة السجون تمارس العديد من اشكال القمع والعقوبات الجماعية بحق الاسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام كالعزل والنقل من سجن الى اخر، الاعتداءات المتكررة عل الاسرى ومصادرة اغراضهم الشخصية، منع زيارات الاهل وايضا منع بعض المحامين من زيارات الاسرى المضربين او افتعال حالة طوارئ في السجن لعاقة الزيارات، علما ان مثل هذا الاجراء هو امر ممنوع بموجب القوانين الدولية والاسرائيلية وكانت المحكمة العليا الاسرائيلية قد اكدت على حق الاسرى المضربين عن الطعام بزيارة المحامين خاصة في مثل هذه الظروف للحصول على الاستشارة القانونية اللازمة لهم في قرار لها صدر في العام 2004 وعليه تعتبر ممارسات مصلحة السجون بمنع المحامين محاولة للالتفاف حتى على قرارات المحاكم الاسرائيلية.

ان كافة هذه الاجراءات هي سياسة ممنهجة تتخذها سلطات مصلحة السجون بهدف عزل الاسرى والتنضيق عليهم لكسر اضرابهم.

مؤسسة الضمير تؤمن أن حماية الأسرى ومساندتهم في اضرابهم لتحقيق مطالبهم، يتطلب ويستحق تكاتف كل الجهود الحقوقية والقانونية والسياسية والشعبية بغرض حمل دولة الاحتلال على معاملة الأسرى وفق قواعد القانون الدولي الإنساني وبخاصة اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، وكذلك الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

رفاقي واصدقائي

..

ان رفضنا لمنطق ما يسمى بأطر المعارضة وقياداتها من امثال برهان غليون ومجلسه والاخوان المسلمين او الاسلام السياسي هو في جوهره رفض للقوى اليمينية التي لجأت الى الولايات المتحدة الامريكية الد أعداء شعوبنا العربية وتركيا بذريعة البحث عن الديمقراطية .. وارتمت في احضان اشع رموز الاستبداد والتخلف والعمالة ملوك وامراء السعودية وقطر والخليج .. وهو ايضا رفض لافكار وسياسات الليبرالية الجديدة وآلياتها وديمقراطيتها السياسية الشكلية ، انه رفض ينبع من قناعتنا وإدراكنا بصورة موضوعية ، بأن ذلك المنطق بكل تحالفاته الطبقية ، لن يؤدي في بلادنا سوى الى مزيد من اعادة تهميش الجماهير الشعبية وفقدانها لتحررها الذاتي والسياسي على المستويين الوطني والقومي ، والى مزيد من اعادة انتاج التبعية والاستبداد والاستغلال والمعاناة والحرمان في صفوفهم بما يدفع الى الاعتراف الاكراهي بمشروعية اللامساواة ، وغياب مفاهيم وآليات الديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والحريات الحقيقية. وبالتالي فان الموقف ضد انظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف والقمع سواء في سوريا أو العراق أو الاردن أو المغرب أو الخليج والبحرين و"السعودية" وفي أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، وضد أي تدخل خارجي مهما كانت ذرائعه ، وضد العملاء العرب مما يسمى بملوك وامراء ومشايخ ، وهذا هو المقياس الاول -من وجهة نظري - لمصادقية قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية الثورية في قلب نضال جماهير الانتفاضات العربية من اجل اسقاط انظمة الاستغلال والاستبداد، إذ أن هذا الموقف وحده كفيل بتحقيق اهداف الجماهير المنتفضة وتطلعاتها، وهو ايضا الكفيل بالتصدي لمخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي للأصولية الدينية وتصفية قوى الاستغلال الراسمالي وكافة ادوات وقوى الثورة المضادة التي تسعى بالفعل إلى ركوب موجة الانتفاضة ، لإعادة انتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة.

2012/4/26

لتضامن في وجه كل أنواع الشبيحة - سماح إدريس

سلامة كيلة (أرشيف)

نحن هنا لنقف إلى جانب سلامة كيلة، صديقاً ورفيقاً وكاتباً وإنساناً. نحن هنا لنشجب القمع الذي لحقه، ولنصرخ بأعلى صوت: إن اعتقال سلامة كيلة هو اعتقال رمزيّ لنا جميعاً، لاتحاد الشباب الديموقراطي في لبنان، ولكل كاتب يكتب في مجلة الآداب! نحن هنا لنقول إن لسلامة كيلة عائلة في لبنان. قد لا يكون لسلامة من يستطيع أن يخرجها فوراً من سجنه، لكنه على الأقل ليس مقطوعاً من شجرة: بل له رفاق، وقراء، وناشرون، ومحبون، وأصوات ترفض أن تتمتع بنعمة الصمت عن الخطأ والخطيئة! نحن هنا لنقول إننا مع حرية سلامة كيلة في التعبير، والنقد، والنشاط

السياسي، وبخاصة في هذه الأزمة الهائلة التي تمرّ بها سوريا. في هذه الأزمة تحديداً أكثر ما نحتاج إليه هو الرؤية الوطنية، العربية، العلمانية بلا تزمّت، الرافضة للتدخل الأجنبي بلا هوادة، الكارهة للاستبداد بلا تلكؤ. لكننا هنا أيضاً نعلن شجبنا للخطاب السياسي والثقافي العربي البائس في ما يخص الحريات عى نحو محدّد. فإذا قلنا «إننا مع حرية سلامة كيلة»، صرخ شبيحة النظام: لكنّ الوضع في سوريا دقيق، وعليكم أن تراعوا المرحلة التي تمرّ بها سوريا!

وإذا قلنا «إننا مع حرية سلامة كيلة»، صرخ شبيحة المعارضة: وماذا عن حرية زينب، وجورج، وعشرات آلاف المعتقلين السوريين منذ أكثر من سنة؟

وإذا قلنا «الحرية لسلامة كيلة، الكاتب الفلسطيني مولداً، الأردني جنسية، السوري همأ، العراقي دراسة، اللبناني حباً»، صرخ شبيحة آخرون: وماذا عن معتقلي الرأي في البحرين والسعودية وقطر والكويت وال...؟ وإذا قلنا «أطلقوا سراح سلامة كيلة، الماركسي المتجدّد، الداعي الى تحرير فلسطين وبناء الدولة العلمانية الواحدة على كامل فلسطين التاريخية»، صرخ شبيحة آخرون يقولون: يعني أنكم، يا أنصار سلامة، معه فقط لأنّه ماركسي متجدّد ومع تحرير فلسطين؟!

وإذا قلنا «أخرجوا المثقفين العرب من سجون الاعتقال والتعذيب»، قفز شبيحة من نوع طريف، هو النوع الثوري المزايد قائلاً: يعني معليش يعتقلوا الناشطين والطلاب والأطفال؟ انتو مو همامكم الا المثقفين؟! لكلّ الشبيحة، مهما كان نوعهم ومقاسهم ودرجتهم، نعلن، نحن المتضامنين مع سلامة كيلة، ما يأتي: نحن مع حرية كلّ العرب وغير العرب في الوطن العربي، مثقفين وفنانين وطلاباً وفلاحين ومزارعين وأطباء و...، في التعبير الديمقراطي، والتظاهر السلمي، والعمل السياسي، والنشاط الشعبي.

نحن هنا مع إطلاق جميع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي في سوريا والبحرين والسعودية وقطر والصومال وليبيا والأردن وتونس واليمن والكويت والإمارات وعمان ومصر والعراق والسودان ولبنان والجزائر والمغرب وموريتانيا. ومع ذلك فسيصدق الشبيحة: هاي، وين رايح، نسيّت جيبوتي وجزر القمر! وسيزعق آخرون: هلّق سوريا مثل لبنان؟ وسيصرخ فريق ثالث: وهل تطالبون بإطلاق سراح المجرمين والتفخيخين؟ وسنجيب: نحن ندين الاعتقال السياسي والفكري في أي بلد، مهما كانت درجاته ومسوغاته، ما دام المعتقل لم يرتكب الجرائم.

نعم إننا في وضع ثقافي بائس فعلاً. لقد غدت المسلّمات بحاجة إلى أن نسوّغها على استحياء بنظرية «6 و6 مكر» اللبنانية المقيّنة. وصار الدفاع عن حرية الرأي والتظاهر والإعلام عملاً ينبغي أن نقدّم إليه كلّ المرجعيّات الفكرية والقانونية والسياسية بمختلف اللغات. وصار علينا أن نفكر مرتين في عواقب الدفاع عن إنسان فقير ونبيّل ومناضل وصادق كسلامة كيلة!

لقاؤنا اليوم، إذن، ليس تضامناً مع سلامة كيلة الذي اعتقلته قوات الأمن السوري من بيته في دمشق قبل أيام، فحسب، بل هو أيضاً وبالدرجة نفسها شجب لا اعتقال كلّ سلامة كيلة في أي مكان من وطننا العربي، الموحد بالبؤس والمهانة!

*رئيس تحرير مجلة الآداب، والمقال هو نص الكلمة التي ألقاها في المؤتمر التضامني مع سلامة كيلة الذي عقد أمس في مركز توفيق طيارة في بيروت

نشهد في هذه اللحظة المهيبة من تاريخنا، تراجعاً حاداً للأفكار التحررية الوطنية الديمقراطية التوحيدية الجامعة، لحساب الأفكار والرؤى الانتهازية والمصالح الطبقية التي تروج لسياسات "الاعتدال" والواقعية المستسلمة في هذه المرحلة التي يتبدى فيها نوعاً من التطابق في النتائج السياسية الكارثية ، بين مسار الحركة الوطنية ما بعد عام 48 ، ومسار ما بعد أوسلو وصولاً إلى مشهد الاستقطاب بين حركتي فتح وحماس ، وهو مشهد زاهر بعوامل التفكك والانفصال بين الأهداف الوطنية التي ناضل وضى من أجلها شعبنا الفلسطيني، وبين الأهداف والمصالح الخاصة للحركتين ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، لكثير من عوامل القلق والإحباط واليأس ، الى جانب أدوات التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب، التي تعزز المزيد من عوامل تراجع وعزلة حركتي فتح وحماس ... في انتظار البديل الشعبي الديمقراطي اليساري الذي تنتظره جماهير شعبنا بشوق أخاف عليه من الاحباط

2012/4/26

عليقا على تصريح الخائن "المعارض" السوري نوفل الدواليبي شريك برهان غليون وعبد الحليم خدام

.....

قرأت اليوم خبرا مفاده أن "المعارض" السوري نوفل الدواليبي أعلن أن "سوريا الجديدة" تسعى إلى الاعتراف بإسرائيل والتعايش معها " ... وأخاطب هذا القزم أو العميل الصغير الخائن نوفل وزملاءه العملاء الأقرام برهان غليون وخدام وكل من يسير في ركبهم قائلا : إنَّ الموقف ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والقمع إذا لم يكن مسبقا بموقف واضح وصريح ضد القوى الامبريالية والدولة الصهيونية ، وضد أي تدخل خارجي مهما كانت ذرائعه ، وضد العملاء العرب مما يسمى بملوك وأمراء ومشايخ ورؤساء ، هو العمالة والخيانة بعينها .. إذ أن هذا الموقف هو المقياس الوحيد لمصادقية قوى المعارضة ولوطنيتها وديمقراطيتها وحرصها على مصالح الانتفاضة وجماهير الفقراء والكادحين ونضالهم من أجل إسقاط أنظمة الاستبداد والقهر والاضطهاد والاستغلال الطبقي ، لكي ترفرف رايات الحرية والمواطنة والديمقراطية والعدالة الثورية الاجتماعية وتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية التي يناضل من أجلها سلامة كيله ورفاقه الديمقراطيون الثوريين ... الحرية لرفيقنا سلامه كيله ورفاقه.

2012/4/26

عشية الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال الرفيق مهدي عامل .. وحديث عن رفاقنا في الحزب الشيوعي اللبناني السابقين في التطور الديمقراطي الداخلي.....

في الثامن عشر من أيار 1987 ، اغتالت القوى الظلامية الرجعية المشبوهة الفيلسوف الماركسي العربي عضو الحزب الشيوعي اللبناني الرفيق طارق / مهدي عامل واسمه الحقيقي د. حسن حمدان ، الذي كان - ولا يزال - من أهم المفكرين الماركسيين العرب.. وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاغتياله .. أتوجه بالتحية والتقدير إلى الرفاق الأعزاء في الحزب الشيوعي اللبناني الذين احترموا طروحات وأفكار رفيقهم طارق / مهدي عامل.. د.حسن حمدان

منذ ان بدأ عقله الثوري الناضج في انتاجها وكتابتها ونشرها على الرغم من اختلافها -آنذاك- مع بعض طروحات وأفكار الحزب، ولذلك يحق لتوأنا الحزب الشيوعي اللبناني ان يفخر ويعتز لدوره الريادي في تشجيع الابداع والتطور والتجديد الفكري والمعرفي كضمانة أساسية من ضمانات تطور الحزب وانتشاره .. وفي هذا الجانب ، يقول الرفيق د. محمد دكروب (في ندوة مركز البحوث العربية/القاهرة في الذكرى الاولى لاستشهاد الرفيق مهدي) " منذ البداية ، دخل مهدي في المخاطرة الفكرية، وفي زعزعة البداهة ، وفي عدم الركون إليها، بل في تهديمها ". عبر مقولته الشهيرة "إن وضع فكرنا الماركسي المتكوّن موضع التساؤل، هو الطريق الوحيد لتكوّن فكرنا الماركسي". في تلك الفترة بالذات ، أنجزنا مؤتمراً الثاني (1968)، ودخلنا مرحلة تحرير فكرنا الماركسي من القوالب الغلط والاستنتاجات الغلط. وقد أعدنا النظر في مسائل أساسية أبرزها: الموقف من المسألة القومية وما يتفرع عنها من مواقف وقضايا . وانطلقنا نمارس فضيلة النقاش الحر والحوار العلي، بل والإقرار بحق الاختلاف في الطروحات الفكرية للمفكرين الحزبيين ونشر هذه الحوارات على صفحات صحف الحزب العلنية . فلم نقل لمهدي انه "يهرطق" على الماركسية.. بل دخلنا معه في نقاش شفهي حاد أحياناً، وخصب غالباً، وجميل باستمرار . يحتدم النقاش، ومهدي يفاجئنا دائماً برفض بداهة ما كنا نعتبره من البدهيات. نتهم فكره بأنه فوضوي ، ونكتشف ، تدريجياً ، أن ما وصفناه فيه بـ"فوضوية" في الفكر، هو في الواقع دعوة منه إلى إعادة تنظيم الأشياء. إعادة التفكير بالأشياء والمفاهيم والعلاقات. وهو محاولة منه للدخول الصعب في التجريد النظري، للكشف عن المنطق الخفي الناظم لحركة الأشياء والأحداث والعلاقات. ألف تحية للرفاق في الحزب الشيوعي اللبناني ... وإلى اللقاء في حديث متصل عن المفكر الماركسي النقدي الراحل د.حسن حمدان / مهدي عامل.

2012/4/27

عن الشهيد مهدي عامل ، يقول المفكر الراحل محمود أمين العالم " إذا أردنا أن نبحت عن برهان أو دليل على مدى مصداقية فكر مهدي عامل وفاعليته ، لما وجدنا برهاناً أو دليلاً أسطع واشد يقيناً وقوة من استشهاد نفسه. فلو لم يكن فكره صحيحاً لما قتل بيد من قتلوه ، ولو لم يكن فكره فاعلاً لما قتل بيد من قتلوه . كان فكر مهدي عامل فاضحاً لحقيقة قوى الطائفية والاستغلال الطبقي والتبعية للإمبريالية ، كاشفاً الطريق الصحيح لمصارعتها والانتصار عليها.

إنه المفكر العربي الوحيد الذي حاول أن يبني نظرية علمية متكاملة للثورة العربية، بل للثورة في البلاد المتخلفة عامة. حقاً، قد تجد مقالات ودراسات نظرية وسياسية وبرامج أحزاب هنا وهناك، ولكن لا تكاد تعثر على مفكر آخر حاول تنظير الواقع العربي وواقع التخلف عامة، تنظيراً علمياً متسلحاً بالفكر الماركسي على هذا المستوى من الجدية والعمق والاتساق.

لم يتخذ مهدي عامل من الفكر الماركسي المتكون نقطة بدايته ، بل أراد أن يجعل من واقعنا المتخلف نقطة البداية، بل أن يضع أسس الفكر الماركسي المتكون نفسه موضع التساؤل على أرض هذا الواقع المتميز، حتى يمكن - على حد تعبيره- أن يتكون فكرنا كفكر ماركسي حقاً.

أراد مهدي عامل بناء نظرية ماركسية للتخلف، عندما اكتشف أن عدم وجود نظرية ماركسية للتخلف هو في حد ذاته ظاهرة رئيسية من ظواهر التخلف.

2012/4/27

غازي الصوراني

الحرية لرفيقي سلامة كيلة

في النظام العربي وحكوماته لا أستثني أيّ منها .. تغيب بصورة مطلقة مفاهيم وقيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ... ولا وجود فيها لأي منظومة معرفية حديثة أو أخلاق معاصرة نقيضه لمنطق الطاعة والامتثال والاستبداد والاستغلال والقمع والإرهاب ... وذلك كله نتاج طبيعي لمصالح الطغمة البيروقراطية الحاكمة وتحالفاتها مع البورجوازيات الكومبرادورية والطفيلية على النقيض من مصالح وتطلعات وأخلاقيات الإطار الأوسع من الجماهير الشعبية الفقيرة والمقموعة والمضطهدة تاريخيا ، التي تتعرض راهنا إلى أشكال من المعاناة والإفقار والاستغلال والقهر لم تعد قادرة على الصبر عليها أو تحملها وأوصلتها تراكمات الظلم الطبقي ولجم حرياتنا والحط من كرامتنا إلى حد القطع ومن ثم الانتفاضة في وجه أنظمتها /جلاديتها ... ورفض أي تدخل خارجي .. وفي مثل هذا الوضع من الصراع الطبقي المحتدم والصراع من اجل الحرية والكرامة ... والى أن تحقق الانتفاضات أهدافها .. لا استغرب اعتقال آلاف المناضلين من اجل إسقاط أنظمة الاستبداد والفساد والاستغلال والقهر .. من بينهم الرفيق والصديق المفكر الثوري الديمقراطي سلامة كيلة الذي اعتقلته أجهزة امن النظام السوري لمشاركته المبدئية مع جماهير العمال والفلاحين الفقراء والكادحين من اجل إسقاط أنظمة الاستبداد ، من اجل انعتاقهم وحريتهم ولقمة عيشهم ومستقبلهم في نظام وطني ديمقراطي وتقدمي تسوده قيم المساواة والمواطنة والعدالة الثورية الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية .. الحرية لكل المناضلين المعتقلين في سجون أنظمة الاستبداد الحرية لرفيقي سلامة كيلة ...

2012/4/27

غازي الصوراني

نعم للديمقراطية والعدالة الاجتماعية .. لا لاعادة انتاج التبعية والاستبداد

رفاقي واصدقائي ..

ان رفضنا لمنطق ما يسمى بأطر المعارضة وقياداتها من امثال برهان غليون ومجلسه والاخوان المسلمين او الاسلام السياسي هو في جوهره رفض للقوى اليمينية التي لجأت الى الولايات المتحدة الامريكية الد أعداء شعبنا العربية وتركيا بذريعة البحث عن الديمقراطية .. وارتدت في احضان ابشع رموز الاستبداد والتخلف والعمالة ملوك وامراء السعودية وقطر والخليج .. وهو ايضا رفض لافكار وسياسات الليبرالية الجديدة وآلياتها وديمقراطيتها السياسية الشكلية ، انه رفض ينبع من قناعتنا وإدراكنا بصورة موضوعية ، بأن ذلك المنطق بكل تحالفاته الطبقية ، لن يؤدي في بلادنا سوى الى مزيد من اعادة تهيمش الجماهير الشعبية وفقدانها لتحررها الذاتي والسياسي على المستويين الوطني والقومي ، والى مزيد من اعادة انتاج التبعية والاستبداد والاستغلال والمعاناة والحرمان في صفوفهم بما يدفع

الى الاعتراف الاكراهي بمشروعية اللامساواة ، وغياب مفاهيم وآليات الديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والحريات الحقيقية. وبالتالي فان الموقف ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف والقمع سواء في سوريا أو العراق أو الاردن أو المغرب أو الخليج والبحرين و"السعودية" اوفي أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، وضد أي تدخل خارجي مهما كانت ذرائعه ، وضد العملاء العرب مما يسمى بملوك وامراء ومشايخ ، وهذا هو المقياس الاول -من وجهة نظري - لمصادقية قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية الثورية في قلب نضال جماهير الانتفاضات العربية من اجل اسقاط أنظمة الاستغلال والاستبداد، إذ أن هذا الموقف وحده كفيل بتحقيق اهداف الجماهير المنتفضة وتطلعاتها، وهو ايضا الكفيل بالتصدي لمخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي للأصولية الدينية وتصفية قوى الاستغلال الراسمالي وكافة ادوات وقوى الثورة المضادة التي تسعى بالفعل إلى ركوب موجة الانتفاضة ، لإعادة انتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة.

2012/4/27

غازي الصوراني

تعليقا على تصريح الخائن "المعارض" السوري نوفل الدواليبي شريك برهان غليون وعبد الحليم خدام

.....

قرأت اليوم خبرا مفاده أن "المعارض" السوري نوفل الدواليبي أعلن أن "سوريا الجديدة" تسعى إلى الاعتراف بإسرائيل والتعايش معها " ... وأخاطب هذا القزم أو العميل الصغير الخائن نوفل وزملاءه العملاء الأقزام برهان غليون وخدام وكل من يسير في ركبهم قائلا : إنَّ الموقف ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والقمع إذا لم يكن مسبوقا بموقف واضح وصريح ضد القوى الامبريالية والدولة الصهيونية ، وضد أي تدخل خارجي مهما كانت ذرائعه ، وضد العملاء العرب مما يسمى بملوك وأمرأ ومشايخ ورؤساء ، هو العمالة والخيانة بعينها .. إذ أن هذا الموقف هو المقياس الوحيد لمصادقية قوى المعارضة ولوطنيتها وديمقراطيتها وحرصها على مصالح الانتفاضة وجماهير الفقراء والكادحين ونضالهم من أجل إسقاط أنظمة الاستبداد والقهر والاضطهاد والاستغلال الطبقي ، لكي ترفرف رايات الحرية والمواطنة والديمقراطية والعدالة الثورية الاجتماعية وتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية التي يناضل من أجلها سلامة كيله ورفاقه الديمقراطيون الثوريين ... الحرية لرفيقنا سلامه كيله ورفاقه.

2012/4/28

بيان صادر عن لجنة قيادة الإضراب

نحيا كراماً أو نموت

بيان رقم (2)

شعبنا الفلسطيني الصابر

جماهير أمتنا ... يا أحرار العالم...

أيها القادة... والإعلاميون.. والحقوقيون

إنها لحظة الحقيقة التي يتعاقب فيها جوعنا مع جراح وطننا النازفة.. بل هو نداء الواجب الذي لا يتخلف عنه إلا ضعيف أو جبان.. نحن أمام مجزرة حقيقية يرتكبها السجانون الصهاينة بحقنا على الصعيدين الفردي والجماعي، حيث يتم التنكيل والاعتداء بشكل يومي وعلى مدار الساعة على كل المضربين عن الطعام في محاولة لإجبارهم على فك إضرابهم.

إننا في هذه المرحلة الحاسمة والخطرة ومن وحي جوعنا وألمنا نخاطب ضمائركم مؤكدين على مايلي:
أولاً: إننا ماضون في إضرابنا.. لن نعود عنه إلا بتحقيق مطالبنا ولن تزيدنا جرائمهم إلا قسوة وإصراراً ولا نذيع سراً إذا قلنا أننا مشاريع شهادة في سبيل حياة كريمة.

ثانياً: إننا سنبدأ خطوات نوعية وغير مسبقة إذا واصلت إدارة مصلحة السجون رفضها لمطالبنا ولن نعلن عن هذه الخطوات إلا لحظة تنفيذها.

ثالثاً: ندعو جماهير شعبنا في قطاع غزة المحاصر وضمفتنا الجريئة وأهلنا في الداخل إلى تنظيم مسيرات جماهيرية ضخمة تنطلق نحو الحواجز الإسرائيلية وتصب جام غضبها.

رابعاً: إننا ننتظر من أشقائنا العرب في مصر الشقيقة والأردن العزيز أن يحاصروا سفارات الكيان الصهيوني سعياً لإجباره على الاستجابة لمطالبنا.

خامساً: ندعو أحرار العالم والجاليات العربية والمسلمة في جميع دول العالم لتنفيذ وقفات واعتصامات أمام سفارات "إسرائيل" تعبيراً عن التضامن معنا وفضاً لجرائم الصهاينة بحقنا.

سادساً: نناشد الإعلام العربي والفلسطيني أن يؤدي واجبه اتجاه قضيتنا الإنسانية العادلة.

سابعاً: إننا نتطلع إلى دور مصري مهم وفاعل لنصرة قضيتنا ونناشد المجلس العسكري الحاكم في مصر الشقيقة أن يعمل كل ما في وسعه لإلزام "إسرائيل" بما تم التعهد به في صفقة وفاء الأحرار وفي مقدمة ذلك أنها سياسة العزل الانفرادي وإلغاء قانون "شاليط".
ختاماً..

لقد أقسمنا جميعاً على المضي في إضرابنا حتى تحقيق كافة مطالبنا مهما كلف ذلك من ثمن.. فنحن نؤمن بحقنا في

حياة كريمة حتى لو سقط منا شهداء.. فليس نحن أغلى من كرامتنا.. فقد عاهدنا الله أن نحيا كراماً أو نموت..

اللجنة العليا لقيادة الإضراب

2012/4/28

نحن الموقعين أدناه ، انطلاقاً من رفضنا المطلق ومقاومتنا لكل أشكال ومظاهر وأدوات وأنظمة الاستبداد والاستغلال والقمع ، فإننا نستنكر وندين اعتقال المناضل الديمقراطي القومي المفكر سلامة كيله من قبل أجهزة الأمن في النظام السوري ، ونطالب بالإفراج الفوري عنه وعن كافة معتقلي الرأي ، ونؤكد على تقديرنا وتأييدنا لدوره الطليعي في إطار المعارضة الوطنية الديمقراطية في نضالها ضد كل أشكال التدخل الخارجي من القوى الامبريالية والأنظمة الرجعية العربية ، ومن اجل تجاوز وإنهاء نظام الاستبداد والاضطهاد والاستغلال الطبقي لكي ترفرف رايات الحرية والمواطنة والعدالة الاجتماعية وتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية .. الحرية لرفيقنا سلامة كيله ورفاقه.

2012

/

30/نيسان-ابريل

التواقيع/

الرقم	الاسم	البلد
	د.سمير أمين	مصر
	الشاعر أحمد فؤاد نجم	مصر
	أ.غازي الصوري	فلسطين
	البروفيسور جيلبير أشقر	لبنان
	البروفيسور هشام غصيب	الأردن
	أ.عبد الله الحريف	المغرب
	أ.عبد الرزاق الهمامي	تونس
	الروائي صنع الله إبراهيم	مصر
	أ.حلمي شعراوي	مصر
	أ.كميل داغر	لبنان
	أ.علي جرادات	فلسطين
	أ.أبو العز الحريري	مصر
	أ.عبد الغفار شكر	مصر
	أ.سماح إدريس	لبنان
	أ.أحمد بهاء شعبان	مصر
	أ.وسام الرفيدي	فلسطين
	أ.محسن أبو رمضان	فلسطين
	د.شهيدة الباز	مصر

د. أمينة رشيد	مصر	
د. سيد البحراوي	مصر	
أ. شاهدة مقلد	مصر	
أ. مصطفى براهيمة	المغرب	
أ. خالد الفالح	تونس	
أ. مصطفى مجدي الجمال	مصر	
د. إيمان يحيى	مصر	
م. ممدوح حبشي	مصر	
المخرج مجدي أحمد علي	مصر	
أ. أمين عبد الحميد	المغرب	
د. سلوى العنتري	مصر	
أ. عماد أبو رحمة	فلسطين	
أ. وسام الفقعاوي	فلسطين	
أ. سامي الأخرس	فلسطين	
أ. محمد نور الدين	مصر	
الفنان خالد الصاوي	مصر	
أ. إلهامي الميرغني	مصر	
أ. كمال عمرو حمودة	مصر	
د. حسنين كشك	مصر	
د. كريمة الحفناوي	مصر	
د. محمد حسن خليل	مصر	
د. حسن أبو بكر	مصر	
أ. خالد الجويلي	مصر	
أ. نجيب الجويلي	مصر	
أ. صابر بركات	مصر	

وحدهم الفقراء يستيقظون مبكرين قبل الجميع ،حتى لا يسبقهم إلى العذاب أحد) !!..محمد الماغوط (لماذا الطبقة العاملة هي مادة الثورة ؟لماذا الطبقة العاملة هي قيادة الثورة ،لماذا نقول أنه من خلال نظرية الطبقة العاملة فقط يمكن أن تنتصر الثورة ؟ما هي الثورة؟ما هي الثورات؟قد نعطي للثورة مائة تعريف وتعريف، غير أن كل هذه التعاريف لا تغير من وجودها الأساسي الواحد ...كل ثورة في التاريخ هي ثورة العمال والكادحين والفقراء المظلومين والمضطهدين " ضد المستغلين" بكسرهما "الذين يسببون لهم الفقر والتعاسة والشقاء(جورج حبش) كل عام وعمال وفقراء وكادحي الوطن العربي بخير وقوة يسرون بخطى واثقة على طريق نضالهم الثوري ضد كل قوى الاستغلال والاستبداد والفساد حتى تحقيق انتصارهم الحتمي المجد لشهداء الانتفاضات الثورية العربية من العمال والفقراء ولكل شهداء الثورة العربية في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي.

لماذا الطبقة العاملة هي مادة الثورة ؟لماذا الطبقة العاملة هي قيادة الثورة ،لماذا نقول أنه من خلال نظرية الطبقة العاملة فقط يمكن أن تنتصر الثورة ؟ما هي الثورة؟ما هي الثورات؟قد نعطي للثورة مائة تعريف وتعريف، غير أن كل هذه التعاريف لا تغير من وجودها الأساسي الواحد ...كل ثورة في التاريخ هي ثورة العمال والكادحين والفقراء المظلومين والمضطهدين " ضد المستغلين" بكسرهما "الذين يسببون لهم الفقر والتعاسة والشقاء(جورج حبش) كل عام وعمال وفقراء وكادحي الوطن العربي بخير وقوة يسرون بخطى واثقة على طريق نضالهم الثوري ضد كل قوى الاستغلال والاستبداد والفساد حتى تحقيق انتصارهم الحتمي المجد لشهداء الانتفاضات الثورية العربية من العمال والفقراء ولكل شهداء الثورة العربية في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي

لا عيد للعمال، في ظل الانقسام الوطني، وسياسات الجباية المنهكة، لا عيد لهم في ظل حكومات الافقار الممنهج، لا عيد لهم في ظل الاغتراب الذي يدفع للعمل في المستوطنات، لا عيد لهم في ظل اتحاد نقابات يتاجر بهمومهم ولا يمثلهم، لا عيد لهم في ظل غياب الحماية الاجتماعية، وتفشي البطالة (جبريل محمد)

انتفاضة العمال والفقراء التي لم يقطفوا ثمارها بعد ؟ ... !

غازي الصوراني

الاول من أيار 2012

كل عام وعمال وفقراء وكادحي الوطن بخير وقوة يسرون بخطى واثقة على طريق نضالهم ضد كل قوى الاستغلال والابتداد والفساد على طريق انتصارهم الحتمي المجد لشهداء الانتفاضات الثورية العربية من العمال والفقراء والمثقفين الديمقراطيين في تونس وفي القاهرة والمغرب وصنعاء وعمان والبحرين ودمشق ، ولكل شهداء الثورة العربية في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي ضد الوجود الامبريالي الصهيوني ، وضد قوى التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال ... الى جماهير الفقراء العرب الذين فجروا شعلة الانتفاضة /الحالة الثورية الوطنية الديمقراطية ، وقدموا بتضحياتهم ضمانات حقيقية تؤكد على استمرار عملية التغيير الديمقراطي الذي لن تتوقف حتى تحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها ، ولم تقطفوا ثمار تضحياتكم وانتفاضتكم الثورية بسبب ضعف وتفكك احزاب اليسار وغياب رؤيتها الثورية لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية التي اشعلتموها في تونس ومصر واليمن وليبيا والبحرين والمغرب وسوريا والاردن ..والبقية على الجدول...ولهذا السبب استطاعت الحركات الدينية والليبرالية الهابطة من فلول الانظمة ومن خارجها ان تتركب أمواج انتفاضتكم وقطف ثمارها.

وهنا بالضبط، علينا أن نقف أمام نوع من المفارقة التي تعبر عن حالة الانفصام السياسي والفكري والاجتماعي بين الشباب وجماهير الفقراء الذين قاموا بالانتفاضة الثورية، وبين التيارات الدينية، الإخوان المسلمين والسلفيين، والقوى الليبرالية ، الذين سارعوا إلى الالتحاق بالحالة الثورية ونجحوا في قطف ثمارها، حيث يبدو أن الضعف التنظيمي والجماهيري وغياب الرؤية الثورية الواضحة لدى القوى والائتلافات الشبابية التي مهدت للحالة الثورية أو الانتفاضة ، ادى إلى تكريس هذا الانفصام بين شباب الثورة وبين قوى الإسلام السياسي، التي نجحت في استخدام بساطة وعفوية الجماهير الفقيرة-عبر الجوامع وعبر تنظيماتها ومؤسساتها وجمعياتها الواسعة الانتشار - في العملية الانتخابية، وفازت بأغلبية مقاعد مجلس النواب في مصر وتونس، على الرغم من أن هذه التيارات لم تقف مع ثورة الشباب في بداية انتفاضتهم ، بل وجهت لهم الانتقادات السلبية ، ثم سارعت إلى الالتحاق بهم بعد أن تبين لها تفكك النظام، وهنا تتجلى حالة الانفصام السياسي والاجتماعي، بين طبقة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتراكماتها في صفوف العمال والفلاحين والفقراء الذين قاموا بالانتفاضة من ناحية وبين قوى الإسلام السياسي التي لا تتصدر المشهد السياسي فحسب، بل أنها تحاول إفراغ الانتفاضة الثورية من مضمونها الطبقي -الاقتصادي والاجتماعي- الذي كان السبب الأول لانفجارها جنباً إلى جنب مع مطلب الديمقراطية والحريات الفردية والكرامة ، حيث نلاحظ أن حركات الإسلام السياسي حرصت منذ أن قررت الالتحاق بالانتفاضة ، على إزاحة شعارات العمال والفلاحين والشباب التي تؤكد على مطالبهم في الخلاص من كل أشكال الاستبداد والاستغلال الطبقي والإذلال الاجتماعي، إلى شعارات تؤكد على أن المعركة هي بين القوى الديمقراطية العلمانية واليسارية والقومية ، وبين الإسلام الذي تدعي تمثيله، وتقدمه على أنه "الحل المنشود" وذلك تعبيراً عن رؤيتها ومصالحها الطبقية التي لا تختلف في طبيعتها وجوهرها عن طبيعة الانظمة المخلوعة.

وبناء على ما تقدم ، فإن الانفصام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، سيبطل سمة رئيسية من سمات المرحلة الحالية، أو مرحلة "الإسلام السياسي" وهي مرحلة قد تطول ، لكن الجماهير الشعبية ستتكشف تدريجياً حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف -في جوهرها- عن سياسات النظام المخلوع، ما يفرض على القوى

الديمقراطية الوطنية والقومية، والقوى اليسارية أن تركز كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط الجماهير، بما يمكنها من أن تتخطى حالة الانقسام المذكور ، وذلك من خلال امتلاكها لرؤية سياسية مجتمعية اقتصادية ، تنطلق من استمرار النضال لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، عبر التوسع في صفوف العمال والفلاحين والشباب وكافة الأطر والجمعيات المهنية والنقابات ، لكي تدخل معترك النضال من أجل استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية واثقة من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين جنباً إلى جنب مع القوى الديمقراطية، المدنية ، العلمانية واليسارية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.....

انتفاضة العمال والفقراء التي لم يقطفوا ثمارها بعد ؟ ... !

غازي الصوراني

الاول من أيار 2012

كل عام وعمال وفقراء وكادحي الوطن العربي بخير وقوة يسرون بخطى واثقة على طريق نضالهم ضد كل قوى الاستغلال والاستبداد والفساد على طريق انتصارهم الحتمي ... إلى جماهير الفقراء العرب الذين فجروا شعلة الانتفاضة /الحالة الثورية الوطنية الديمقراطية ، وقدموا بتضحياتهم ضمانات حقيقية تؤكد على استمرار عملية التغيير الديمقراطي الذي لن تتوقف حتى تحقيق الأهداف التي انطلقتم من أجلها ، ولم تقطفوا ثمار تضحياتكم وانتفاضتكم الثورية بسبب ضعف وتفكك أحزاب اليسار وغياب رؤيتها الثورية لاستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية التي اشعلتموها في تونس ومصر واليمن وليبيا والبحرين والمغرب وسوريا والأردن ..والبقية على الجدول...ولهذا السبب استطاعت الحركات الدينية والليبرالية الهابطة من فلول الأنظمة ومن خارجها ان تتركب أمواج انتفاضتكم وقطف ثمارها... لذلك لا بد من استمرار معترك النضال من أجل استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين جنباً إلى جنب مع القوى الديمقراطية، المدنية ، العلمانية واليسارية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها...

2012/5/2

ملخص وثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة الشعبية.. بوصلة رفاقنا للمرحلة الراهنة والمستقبل

إن الحاجة الموضوعية لاستنهاض فصائل وأحزاب اليسار الماركسي الثوري الديمقراطي ورص صفوفها وتقوية بنيانها في كل أقطار الوطن العربي، تبرز كضرورة ملحة في الظروف الراهنة المحكومة بكل عوامل الهبوط السياسي والتراجع الاجتماعي مع كل مظاهر القلق والإحباط، التي باتت تشكل مساحة واسعة في الذهن الشعبية في فلسطين كما في كل البلدان العربية، وبالتالي فإن هذه الحاجة الملحة لنهضة اليسار تزداد إلحاحاً في الظروف الراهنة التي

تتطلب من قوى اليسار مشاركة فعالة ونوعية في قلب الانتفاضات الشعبية العربية وقيادتها وتوجيهها صوب استمرار النضال لتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، وتجاوز قوى اليمين العلماني والديني . إذ تنصدر الساحة السياسية حالة استقطاب غير مسبوقة في التاريخ العربي المعاصر عبر مجموعتان مختلفتان شكلاً رغم جوهريهما الواحد : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركة الإخوان المسلمين (رغم القاعدة الشعبية الفقيرة والبرجوازية الصغيرة لهذه الحركة). أي أن المجتمعات العربية وساحاتها السياسية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهي الرأسمالية التابعة ، الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة وكلاهما محكومان بهذه الدرجة أو تلك- لقاعدة التبعية والتخلف، كما أن كل منهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي.

2012/5/2

إن الحاجة الموضوعية لاستنهاض فصائل وأحزاب اليسار الماركسي الثوري الديمقراطي ورص صفوفها وتقوية بنيانها في كل أقطار الوطن العربي، تبرز كضرورة ملحة في الظروف الراهنة المحكومة بكل عوامل الهبوط السياسي والتراجع الاجتماعي مع كل مظاهر القلق والإحباط، التي باتت تشكل مساحة واسعة في الذهنية الشعبية في فلسطين كما في كل البلدان العربية، وبالتالي فإن هذه الحاجة الملحة لنهضة اليسار تزداد إلحاحاً في الظروف الراهنة التي تتطلب من قوى اليسار مشاركة فعالة ونوعية في قلب الانتفاضات الشعبية العربية وقيادتها وتوجيهها صوب استمرار النضال لتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، وتجاوز قوى اليمين العلماني والديني . إذ تنصدر الساحة السياسية حالة استقطاب غير مسبوقة في التاريخ العربي المعاصر عبر مجموعتان مختلفتان شكلاً رغم جوهريهما الواحد : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركة الإخوان المسلمين (رغم القاعدة الشعبية الفقيرة والبرجوازية الصغيرة لهذه الحركة). أي أن المجتمعات العربية وساحاتها السياسية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهي الرأسمالية التابعة ، الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة وكلاهما محكومان بهذه الدرجة أو تلك- لقاعدة التبعية والتخلف، كما أن كل منهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي.

2012/5/3

الى رفيقنا القائد المناضل المثقف الثوري المثال أحمد سعدات ... لنا في صمودك الاسطوري الذي تجسده في هذه اللحظة مع اخوانك ورفاقك الاسرى ، وكما جسده في كل سنوات نضالك ... كل الفخر والاعتزاز ... وكل الدروس والعبر والدلائل والبراهين التي تؤكد على مصداقية دورك الطليعي الثوري وانتماؤك لجبهتك الشعبية ، وثباتك العنيد على مبادئها ومنطلقاتها ، الأمر الذي يدفعني الى مخاطبة رفاقي في الجبهة الشعبية إلى تفعيل النضال بكل اشكاله السياسية والجهادية المسلحة ضد العدو الصهيوني... كما أتوجه الى الرفاق في كافة الأحزاب الشيوعية والقوى اليسارية والديمقراطية والأصدقاء من الكتاب والمثقفين والأكاديميين في بلدان الوطن العربي والعالم كله التداعي في

هذه اللحظة للتضامن مع أخواتنا وإخوتنا ورفيقاتنا ورفاقنا الأسرى المناضلين الصامدين القابضين على جمر القضايا والمواقف الوطنية ، عبر المظاهرات والاعتصامات والمؤتمرات في كل العواصم العربية والعالمية للمطالبة بالحرية لأحمد سعادت ولكل الأسرى " ... " نعم لمقاومة النازية الصهيونية بكل وسائل النضال الكفاحي والسياسي " .. لا للوجود الامبريالي في بلادنا.

2012/5/3

رفاقي واصدقائي ... هذه هي حقيقة "آل سعود وآل ثان وآل خليفة وحمد " ... الى آخر العملاء من الاجداد الى الاحفاد ... لا يمكن ان الومهم " فليس بعد الخيانة ذنب " لكنني ألوم الحركات والقوى الوطنية على صمتها حتى اللحظة تجاه هؤلاء العملاء الخونة اليكم صورة عن الوثيقة الاصلية التي يقر فيها ابن سعود مؤسس ما يسمى بـ "السعودية" باعطاء فلسطين لـ "المساكين اليهود.. "وهو الاقرار الذي ما زال ساريا لدى اولاده واحفاده ومعهم شيوخ الخليج حتى اللحظة اترككم مع نص الوثيقة آملا تعليقاتكم و ارائكم بكل وضوح وموضوعية

.....

2012/5/3

..أنا السلطان عبد العزيز ابن عبد الرحمن آل سعود أقر وأعترف ألف مرةً للسير برسي كوكس مندوب بريطانيا العظمى ، لا مانع عندي من اعطاء فلسطين للمساكين اليهود او غيرهم وكما تراه بريطانيا التي لا أخرج عن رأيها حتى تصبح الساعة" ..

2012/5/3

من "وحي" هذا الصمت المخجل من قوى حركة التحرر وقوى اليسار العربي تجاه اضراب الاسرى الفلسطينيين في سجون العدو الصهيوني...ومن وحي الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال الرفيق المفكر الماركسي ابن الحزب الشيوعي اللبناني مهدي عامل نستذكر بعضا من ابداعاته الثورية...حول مفهومه لحركة التحرر الوطني ..يقول " ان حركة التحرر الوطني بما هي حركة عداء للامبريالية هي بالضرورة حركة عداء للرأسمالية، وتتحدد كجزء من الثورة الاشتراكية... اذن، يمكن القول ان العداء للامبريالية لا يكون بالفعل متسقاً الا بما هو عداء للرأسمالية، ومن حيث هو هذا العداء بالذات. ففي حقل علاقتها العضوية بأزمة الامبريالية، من حيث هي، بالدرجة الاولى، ازمة نمط الانتاج الرأسمالي نفسه، تتحدد حركة التحرر الوطني في ذلك الشكل التاريخي الذي يجعل منها جزءاً من العملية الثورية العالمية.... فلا سبيل الى تحرر وطني فعلي من الامبريالية الا بقطع لعلاقة التبعية البنيوية بها هو بالضرورة تحويل لعلاقات الانتاج الرأسمالية القائمة في ارتباطها التبعية بنظام الانتاج الرأسمالي العالمي. بهذا المعنى وجب القول ان سيرورة التحرر الوطني في المجتمعات الكولونيالية، هي هي سيرورة الانتقال الثوري الى الاشتراكية، ...هذا هو، بكل دقة، معنى ان تكون حركة التحرر الوطني جزءاً من الثورة الاشتراكية، ولا معنى آخر لمثل هذا القول. الا اذا قبلنا بذلك الفهم البرجوازي المتناقض الذي يضع هذه الحركة في افق انتقالها التاريخي الى النظام الرأسمالي العالمي، بفصله فيها ممارسة العداء للامبريالية عن ممارسة العداء للرأسمالية فصلاً مصطنعاً يقلب العداء للامبريالية تساوماً معها على قاعدة تأبيد علاقات الانتاج الرأسمالية وتأبيد علاقة ارتباطها التبعية بالامبريالية . "ان هذه الحركة

في أزمة، لأن الحركة الثورية (فصائل واحزاب اليسار العربي) فيها هي في أزمة. فمأساة الثورة ان تكون اداة الثورة عائقاً لها .

فهل ستكون الطبقة العاملة قادرة على تكوين حركة ثورية جديدة تقود السيرورة الثورية في الحركة التحررية الوطنية العربية؟

انها قادرة على ذلك، اما بقيادة احزابها الراهنة اذا استجابت هذه الاحزاب لضرورات هذه السيرورة الثورية؛ واما بقيادة اخرى، اذا استمرت قابضة في قصورها السياسي. فوجود تلك الحركة الثورية الجديدة بات ضرورة ملحة هي جديد المرحلة في كل بلد عربي.

2012/5/3

لابد من الوعي بأهمية العمل الفكري والسياسي الهادئ والمتدرج باتجاه القطيعة المعرفية مع كل روااسب التخلف في ماضينا، التي أتاحت عودة الماضي ليحكم الحاضر، او عودة الميت ليحكم الحي، وهذه العودة تتجسد في بلادنا اليوم على شكل اصوليات يمينية سلفية رجعية أو على شكل القوى اليمينية الحاكمة في الانظمة العربية، وكلاهما من جوهر واحد وان اختلف شكل أحدهما على الآخر، وهذا نذير آخر حي بنوع المستقبل الذي نتحدث عنه تلك الأصوليات.

2012/5/4

نحن أمام حركة تحرر عربية (ديمقراطية يسارية) تعيش حالة من النكوص، تشير إلى طبيعة ازمتها الراهنة، التي تدل على العجز الواضح ، في ظروف ومستجدات يبدو فيها الباب مشرعاً أمام المشهد القادم، وأقصد بذلك مشهد ”الإسلام السياسي“ وما سيترتب عليه من اعادة تجديد التخلف والتبعية والخضوع والاستبداد. ولذلك فإن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي أزمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها

2012/5/4

إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها

اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً ، وهي أزمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية ، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها

2012/5/4

اهم المنطلقات التي باتت بحاجة إلى المراجعة والمناقشة وإعادة الصياغة من فصائل واحزاب اليسار العربي على طريق النهوض هي:

أولاً : إشكالية القومية العربية والعلاقة الجدلية بين الماركسية والقومية : حيث بات من الضروري أن تقوم القوى اليسارية العربية في كل قطر ادراج البعد التوحيدي القومي كبعد رئيسي في عملها ، بما سيضيف عمقاً جديداً لقواها بدلاً من أن يبقى كما كان الأمر حتى الآن ، عبناً عليها وعامل إضعاف لها.

ثانياً : الاستيعاب الموضوعي - بالمعنى الثوري - لدور ووظيفة نشوء وتأسيس الدولة الصهيونية ، ومن ثم النضال ضد الحركة الصهيونية ودولتها ، لاقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها. ثالثاً : إشكالية التبعية وكسرها وتجاوزها : وهي اشكالية مرتبطة بتبعية كل البلدان العربية ، كأجزاء متناثرة ، للنظام الرأسمالي المعولم وفق محددات قانون التطور اللامتكافئ ، وبالتالي فإن وحدة التحليل الأساسية من منظور القوى اليسارية الثورية التي تسعى إلى التغيير ، تتحدد أساساً وحصراً بالمجال القومي الديمقراطي العربي الذي تستطيع فيه هذه القوى تعبئة نفسها بشكل فعال وأخذ زمام المبادرة على نحو قادر على خلق صيرورته النضالية المستقبلية.

رابعا : القاعدة الاقتصادية والأبنية الفوقية : ففي ظروف التخلف والتبعية تلعب الأبنية الفوقية المتصلة بالسلطة السياسية وبالثقافة والأيدولوجية بصفة عامة دوراً أكثر أهمية بكثير من تأثير القاعدة الاقتصادية بحكم تخلفها. إذ أن التحالف الطبقي الحاكم في الأنظمة العربية يلعب دوراً هاماً في دعم البنى الفوقية القديمة وتحويلها إلى رصيد لقوى التخلف.

خامساً : الحاضر والماضي : هنا أقول بصراحة ، لابد من الوعي بأهمية العمل الفكري والسياسي الهادئ والمتدرج باتجاه القطيعة المعرفية مع كل رواسب التخلف في ماضينا ، التي أتاحت عودة الماضي ليحكم الحاضر ، او عودة الميت ليحكم الحي ، وهذه العودة تتجسد في بلادنا اليوم على شكل اصوليات يمينية سلفية رجعية أو على شكل القوى اليمينية الحاكمة في الانظمة العربية ، وكلاهما من جوهر واحد وان اختلف شكل أحدهما على الآخر ، وهذا نذير آخر حي بنوع المستقبل الذي نتحدث عنه تلك الأصوليات.

2012/5/4

رفض الشهيد المفكر الراحل مهدي عامل مقولة أساسية للفكر الماركسي المتكون وهي مقولة "البرجوازية الوطنية" التي كان يفترض أن عليها دور قيادة المرحلة الأولى في الطريق الثوري نحو الاشتراكية التي تسمى "المرحلة الوطنية الديمقراطية" ، يرفض مهدي تماماً هذا التصور ، فحسب "تمط الإنتاج الكولونيالي" لا توجد برجوازيات وطنية بل طبقات برجوازية عميلة ، تابعة للإمبريالية. لم يحدث إذن تطور من طبقة سائدة إقطاعية ، أو نصف إقطاعية نصف رأسمالية ، إلى برجوازية تفرض نمطاً جديداً للإنتاج ، بل "استبدال" طبقي ، فتقوم الطبقة الجديدة السائدة بنفس دور إعادة إنتاج التخلف لأن السيد الإمبريالي المسيطر لا يسمح بأي تجديد حقيقي. وهذا التصور موجود أيضاً عند غيره من

المفكرين الذين اهتموا بالعالم الثالث: "فرانتس فانون" مثلاً و "املكار كابرال" ، الذين فضحوا الدور العميل للبرجوازيات المحلية بعد - أو قبل - إنجاز الثورات "الوطنية" في العالم الثالث المحكوم بالاستعمار الجديد. ويؤيد الواقع العربي هذا التصور : هزيمة 67 ثم "الردة" في السبعينات التي شهدت تراجع "الانجازات الوطنية" وسيطرة الأموال النفطية على العالم العربي مع إخضاع الطبقات الكادحة ، رغم تمرداتها المتقطع هنا أو هناك، إلى قوى القمع والتسلط في مجتمعات وقعت تحت تبعية وتخلف ، في إطار انتشار الأنماط الاستهلاكية والضغط الإعلامي الذي يغيب وعيها ، والتعليم السيء الذي يفتقد العلمية والقيم المعرفية كي يخضع لقطاع الخدمات ، ولا يؤدي إلى إنتاج ، في مساندة مخيفة لإعادة إنتاج التخلف وزيادة تهيمش وحصار للقوى الوطنية والديمقراطية عموماً واليسارية الثورية خصوصاً كما هو حال الانظمة العربية اليوم قبل وبعد الانتفاضات.

في الثامن عشر من ايار/مايو 1987 اغتالت رصاصة القوى الرجعية الظلامية المفكر الماركسي النقدي د.حسن حمدان /مهدي عامل...عشية الذكرى الخامسة والعشرين على غيابه نستذكر بعضاً من فكره الخالد ، الذي اكد من خلاله تلازم المعرفة والثورة تلازماً لا يساويه إلا تلازم الجفن والعين، فبدون نظرية ثورية، تصبح الثورة انتصاراً يائساً ، آيته انتظار المريض وصول الموت ...فليست الثورة - كما يقول د.فيصل دراج- منارة بعيدة يتم الوصول إليها بعد زمن ، بل هي جملة من اللحظات يفضي إليها تراكم طويل، أي أن الثورة هي سلسلة الممارسات الثورية التي توصل إليها. وكما تكون الوسائل والأدوات المستعملة في البحث عن حقيقة محددة جزءاً عضوياً من الحقيقة المنشودة ، فإن الثورة المرغوبة لا تنفصل عن الممارسات المرتبطة بها .".

كان مهدي يقول: "إما أن يكون هذا الفكر مناضلاً أو لا يكون."

يقول أيضاً في كتابه "مقدمات نظرية" : " إن تسييس الصراع الطبقي في ممارسته الأيديولوجية من قبل الطبقة العاملة يمر بالضرورة بعملية تنظيم، أي بممارسة نظرية ، هي إنتاج لمعرفته العلمية . هذه المعرفة ضرورية إطلافاً لتحديد ممارسته السياسية كممارسة ثورية، لأنها شرط مطلق لوجود الاستراتيجية الثورية نفسها. والفارق كبير جداً بين هذا التسييس الثوري وتسييس خاطئ لا يميز في تحرك الممارسة الأيديولوجية الثورية بين القطب النظري والقطب السياسي. عدم التمييز بين هذين القطبين يقود في ممارسة الصراع الطبقي إما إلى التجريبية أو إلى " اليسارية" ، وفي كلتا الحالتين إلى الانتهازية (ص:107)

2012/5/4

في مشهد الظلام والاستسلام والانحطاط الاجتماعي والسياسي العربي الرسمي الراهن ، نحتاج بقوة الى استيعاب فكر الشهيد الراحل حسن حمدان /مهدي... فمهدي عامل - كما تقول بحق د.أمنية رشيد-نموذج فريد في ثقافتنا القومية ، فهو مثقف ثوري استطاع بفكره ونضاله أن يقدم منظوراً جديداً للمثقف وللثورة معاً.

كان حسن حمدان أولاً وقبل كل شيء مناضلاً كرس حياته لقضايا لبنان، موطنه الأول، وللعالم العربي، ولعالم التخلف أو العالم الثالث بصفة عامة. ولم يعطه أبداً عمله الأكاديمي عن الجهد النقابي والحزبي الجماهيري. فكان يتجول عبر قرى لبنان، مستمعاً للناس، محباً للنقاش، مؤمناً بالمعركة اليومية للفكر الثوري.

كان يعلم حسن حمدان / مهدي عامل / الرفيق طارق، عضو الحزب الشيوعي اللبناني، أنه ينبغي على مثقف العالم الثالث إيجاد أسلوب جديد لممارسة الفكر والعمل .

فالثورة معناها أيضاً ابتكار شروط الفكر وظروف الحياة اليومية وبناء الأخلاقيات الجديدة للمثقف الثوري. فالثورة رؤية للثقافة وليست فقط تجديداً لمضمونها .

حسن حمدان / مهدي عامل، المفكر الماركسي الجريء الذي رفض مسلمات الفكر الماركسي السائد في العالم العربي، فكان يرى أن "الفكر المتكون" يُشوّه الواقع ولا ينتج المعرفة العلمية ، التي هي الشرط لبناء فكر ثوري عربي ، الفكر الماركسي الحقيقي القادر على معرفة الراهن وتصور المستقبل .

وكما أكد الصديق الكبير المفكر الماركسي الراحل محمود أمين العالم ..فمهدي عامل هو : .. " المفكر العربي الوحيد الذي حاول أن يبني نظرية علمية متكاملة للثورة العربية، بل للثورة في البلاد المتخلفة عامة"..... هذه دعوة لرفاقي واصدقائي في فصائل واحزاب اليسار العربي للانكباب على قراءة اعمال المفكر الثوري الشهيد مهدي وفاء له ولافكاره ووفاء وتفانيا من اجل مستقبل اليسار والثورة

يصادف اليوم ذكرى مرور 194 عاما على ميلاد الفيلسوف المادي كارل ماركس (1818-1883) ... أول مفكر "أوربي" خلف نظرية عن العالم الحديث، تستوعب القيم المعبرة عن الحداثة الأوروبية، ممثلة في الفلسفة الكلاسيكية الألمانية في أوجها مع كانط وهيغل، وفي علم الاقتصاد الإنجليزي مع آدم سميث ودافيد ريكاردو، وفي التجربة الديمقراطية كما تجلّت في الثورة الفرنسية. نحن إذن - كما يقول المفكر الفرنسي جاك بيدي Jacques Bidet أمام قذيفة مرعبة ضد "المجتمع البرجوازي"، تشغل بواسطة سلسلة من المفاهيم المبتكرة، صيغت بلغة خاصة. الرجل الذي كان أول من أعطى لعموم الحركة العمالية وبالتالي للإنسانية جمعاء فلسفة ثورية علمية لتغيير النظام الرأسمالي وإزالة كل أشكال الاستغلال الطبقي وبناء المجتمع الاشتراكي أو مجتمع المستقبل للإنسانية جمعاء.. لذلك على كل حركات اليسار الماركسي العالمي عموماً والعربي خصوصاً ان يدركوا جيداً أن نظرية ماركس ليس بمستطاع احد ان يتجاوزها شرط ان نستوعب جيداً ايضا ان فهم ماركس للعالم - كما اكد رفيقه انجلز - "ليس مذهباً.. وإنما هو منهج. فهو لا يعطي عقيدة جامدة. وإنما يقدم نقاط انطلاق لبحث ما هو آت .". وكما اكد لينين من بعده على أن : "الماركسية ليست نموذجاً نظرياً للكون، وليست رسماً تخطيطياً ملزماً للجميع، وإنما هي طريقة وأسلوب لإدراك كل ما هو موجود في حركته وتغييره".

وإذا كنا نسلم بأن الحركة الشيوعية العالمية تعيش اليوم أزمتها. ترى ما هي طبيعة هذه الأزمة؟ هل هي من أمراض الموت؟ أم من أمراض النمو؟ يجيب المناضل الراحل نبيل الهلالي بقوله: في تقديرنا أن أزمة الاشتراكية من أمراض النمو، لأن النظام الاشتراكي العالمي بحسابات التاريخ لا يزال حديث الولادة، بالمقارنة بالنظام الرأسمالي العالمي الذي احتاج أربعة قرون لتثبيت أقدامه على أرض الواقع. لذلك ليس شاذاً أن يتعرض النظام الاشتراكي العالمي لأزمة نمو بعد انقضاء 70 عاماً فقط على تأسيس أول دولة اشتراكية في التاريخ. وليس نشاطاً في عرف

التاريخ أن تنتكس الثورة الاشتراكية، لأن الثورات الاجتماعية عمليات طويلة معقدة مركبة، والتطور الاجتماعي لا يسير في اتجاه واحد. ولم يعرف تاريخ البشرية حتى الآن ثورة اجتماعية واحدة محصنة ضد الارتداد. فالثورة البرجوازية في فرنسا ارتدت أكثر من مرة واحتاجت إلى ثلاث ثورات متوالية لتحقيق انتصارها النهائي على الإقطاع. الثورات الاجتماعية كالباحر يحكمها قانون المد والجزر، ومهما اشتد أو امتد الجزر، فهو لا يعني نضوب مياه البحر. ولذلك فإن إخفاق النموذج السوفيتي للاشتراكية لا يبهر الشطب بالقلم الأحمر على الماركسية اللينينية. تماماً كما أن موت المريض داخل غرفة للعمليات بسبب خطأ الجراح لا يبهر إلغاء علم الجراحة .

بالأمس البعيد هللت الرأسمالية العالمية يوم سحقت كومبونة باريس، غير أن ماركس رد على زعمهم بمقولة صادقة، قال ماركس " أن مبادئ كومبونة باريس خالدة، فلا يمكن القضاء عليها. إنها سوف تعلن عن نفسها من جديد، ومن جديد ما دامت الطبقة العاملة لم تتوصل بعد إلى تحررها". ولكن بفعل قسوة الصدمة، أو بدافع من الانتهازية والوصولية، هناك من غرق في الإحباط وهناك من فقد الاتجاه، وهناك من تنصل من ماضيه، وهناك من هجر الماركسية، وهناك من هروا إلى الخندق الليبرالي المضاد.

لكن يخطئ كل الخطأ من يعتبر الماركسية قد اندثرت، كما يخطئ كل الخطأ من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، وسوف تثبت الأيام أن عاجلاً أو آجلاً، أن أزمة الماركسية مجرد لحظة عابرة في تاريخ البشرية.

حقاً إن الأوضاع والظروف السائدة، لا تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور، ولكن هاهي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أساساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية على النطاق العالمي. وأن هناك إمكانيات واقعية لتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة.

وكما قال بحق الفيلسوف الفرنسي غير الماركسي جان بول سارتر فإن "الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد" ولا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، وهو يزداد تعمقاً بفعل العولمة ويصبح تناقضاً بين الرأسمال الدولي والطبقة العاملة العالمية، والماركسية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعدة البشرية في حل هذا التناقض وإرشاد البشرية في كفاحها للخلاص من الاستغلال الرأسمالي. إن الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري.

لذلك فإن المطلوب ماركسية عصرية عبر تجديدها وتطويرها على ضوء الواقع المعاصر بحيث تستجيب لمتطلبات الزمن الذي نعيش فيه، ولكي لا تكون الدعوة للتجديد صيحة حق يراد بها باطل ولكي نضمن أن يأتي التجديد: تطوراً في الماركسية لا تطويحاً بالماركسية، وإغناء للماركسية لا استغناء عن الماركسية واجتهاداً في الماركسية لا ارتداداً عن الماركسية.

إن الدعوة إلى مقاومة المشروع الامبريالي الصهيوني وعولمة الاستسلام ، وانهاء مظاهر وادوات التبعية والتخلف واسقاط انظمة الاستبداد ، تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن ضد التحالف الأمريكي الصهيوني وأدواته في بلادنا، من أجل التحرر والديمقراطية والدولة المدنية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية - ، مدركين أن أحد أهم شروط هذا التحدي العربي لهذه الظاهرة هو امتلاك عناصر ومقومات العامل الذاتي - الحزب الثوري ، الحامل للفكر الماركسي في صيرورته المتجددة، وبمنهجية نقدية، للفكر والواقع معاً، إلى جانب إمتلاك تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحداثة ، في إطار أيديولوجي تقدمي ينتمي إلى الواقع العربي ويتفاعل معه ويعبر عنه في الممارسة العملية من جهة ، وإلى الاشتراكية كضرورة تتطلع إليها شعوبنا العربية كطريق وحيد للخلاص والتحرر الوطني والقومي و الاجتماعي من جهة أخرى ، إنها مهمة لا تقبل التأجيل ، يتحمل تبعاتها - بشكل مباشر - المثقف التقدمي الملتزم في كل الأحزاب اليسارية في أقطار الوطن العربي، وبالتالي لا خيار أمام قوى اليسار الماركسي، سوى أن تتحمل مسئوليتها، وهذا يستلزم - كخطوة أولى - من كافة هذه القوى أن تتخطى شروط أزمته الذاتية ، وأن تخرج من حالة الفوضى والتشتت الفكري والسياسي والتنظيمي الذي يكاد يصل إلى درجة الغربة عن الواقع عبر التوجهات الليبرالية الهابطة أو العدمية التائهة، وإلا ستعرض هذه الأحزاب والفصائل والقوى الى التفكك والانحيار تمهيداً لولادة البديل اليساري الثوري من القاعدة الشعبية، سواء في داخل هذه القوى او من خارجها.

غازي الصوراني

5/مايو/2012

كارل ماركس ذكرى خالدة

يصادف اليوم ذكرى مرور 194 عاما على ميلاد الفيلسوف المادي كارل ماركس (1818 - 1883) أول مفكر "أوروبي" خلف نظرية عن العالم الحديث ، تستوعب القيم المعبرة عن الحداثة الأوروبية، ممثلة في الفلسفة الكلاسيكية الألمانية في أوجها مع كانط وهيجل ، وفي علم الاقتصاد الإنجليزي مع آدم سميث ودافيد ريكاردو، وفي التجربة الديمقراطية كما تجلت في الثورة الفرنسية. نحن إذن - كما يقول المفكر الفرنسي جاك بيدي Jacques Bidet - أمام قذيفة مرعبة ضد "المجتمع البرجوازي"، تشتغل بواسطة سلسلة من المفاهيم المبتكرة، صيغت بلغة خاصة. الرجل الذي كان أول من أعطى لعموم الحركة العمالية وبالتالي للإنسانية جمعاء فلسفة ثورية علمية لتغيير النظام الرأسمالي وإزالة كل أشكال الاستغلال الطبقي وبناء المجتمع الاشتراكي او مجتمع المستقبل للإنسانية جمعاء.. لذلك على كل حركات اليسار الماركسي العالمي عموماً والعربي خصوصاً ان يدركوا جيداً أن نظرية ماركس ليس بمستطاع احد ان يتجاوزها شرط ان نستوعب جيداً ايضا ان فهم ماركس للعالم - كما اكد رفيقه انجلز - "ليس مذهباً.. وإنما هو منهج. فهو لا يعطي عقيدة جامدة. وإنما يقدم نقاط انطلاق لبحث ما هو آت ". وكما اكد لينين من بعده على أن : "الماركسية ليست نموذجاً نظرياً للكون، وليست رسماً تخطيطياً ملزماً للجميع، وإنما هي طريقة وأسلوب لإدراك كل ما هو موجود في حركته وتغيره."

وإذا كنا نسلم بأن الحركة الشيوعية العالمية تعيش اليوم أزمته . ترى ما هي طبيعة هذه الأزمة؟ هل هي من أمراض الموت؟ أم من أمراض النمو؟ يجيب المناضل الراحل نبيل الهلالي بقوله :في تقديرنا أن أزمة الاشتراكية من أمراض النمو، لأن النظام الاشتراكي العالمي بحسابات التاريخ لا يزال حديث الولادة، بالمقارنة بالنظام الرأسمالي العالمي الذي احتاج أربعة قرون لتثبيت أقدامه على أرض الواقع. لذلك ليس شاذاً أن يتعرض النظام الاشتراكي العالمي لأزمة نمو بعد انقضاء 70 عاماً فقط على تأسيس أول دولة اشتراكية في التاريخ. وليس نشاطاً في عرف التاريخ أن تنتكس الثورة الاشتراكية، لأن الثورات الاجتماعية عمليات طويلة معقدة مركبة، والتطور الاجتماعي لا يسير في اتجاه واحد. ولم يعرف تاريخ البشرية حتى الآن ثورة اجتماعية واحدة محصنة ضد الارتداد. فالثورة البرجوازية في فرنسا ارتدت أكثر من مرة واحتاجت إلى ثلاث ثورات متوالية لتحقيق انتصارها النهائي على الإقطاع.الثورات الاجتماعية كالبهار يحكمها قانون المد والجزر، ومهما اشتد أو امتد الجزر، فهو لا يعني نضوب مياه البحر. ولذلك فإن إخفاق النموذج السوفيتي للاشتراكية لا يبهر الشطب بالقلم الأحمر على الماركسية اللينينية. تماماً كما أن موت المريض داخل غرفة للعمليات بسبب خطأ الجراح لا يبهر إلغاء علم الجراحة.

بالأمس البعيد هللت الرأسمالية العالمية يوم سحقت كومونة باريس، غير أن ماركس رد على زعمهم بمقولة صادقة، قال ماركس " أن مبادئ كومونة باريس خالدة، فلا يمكن القضاء عليها. إنها سوف تعلن عن نفسها من جديد، ومن جديد ما دامت الطبقة العاملة لم تتوصل بعد إلى تحررها". ولكن بفعل قسوة الصدمة، أو بدافع من الانتهازية والوصولية، هناك من غرق في الإحباط وهناك من فقد الاتجاه، وهناك من تنصل من ماضيه، وهناك من هجر الماركسية، وهناك من هروا إلى الخندق الليبرالي المضاد.

لكن يخطئ كل الخطأ من يعتبر الماركسية قد اندثرت ،كما يخطئ كل الخطأ من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، وسوف تثبت الأيام أن عاجلاً أو آجلاً، أن أزمة الماركسية مجرد لحظة عابرة في تاريخ البشرية.

حقاً إن الأوضاع والظروف السائدة، لا تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور، ولكن هاهي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أسساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية على النطاق العالمي. وأن هناك إمكانيات واقعية لتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة.

وكما قال بحق الفيلسوف الفرنسي غير الماركسي جان بول سارتر فإن "الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد" ولا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، وهو يزداد تعمقاً بفعل العولمة ويصبح تناقضاً بين الرأسمال الدولي والطبقة العاملة العالمية، والماركسية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعدة البشرية في حل هذا التناقض وإرشاد البشرية في كفاحها للخلاص من الاستغلال الرأسمالي.إن الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري.

لذلك فإن المطلوب ماركسية عصرية عبر تجديدها وتطويرها على ضوء الواقع المعاصر بحيث تستجيب لمتطلبات الزمن الذي نعيش فيه، ولكي لا تكون الدعوة للتجديد صيحة حق يراد بها باطل ولكي نضمن أن يأتي التجديد: تطوراً في الماركسية لا تطويحاً بالماركسية، وإغناء للماركسية لا استغناء عن الماركسية واجتهاداً في الماركسية لا ارتداداً عن الماركسية.

إنّ الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها، إنما تكف عن أن تكون نفسها . ولا شك أن مسيرة الحياة قد تجاوزت بالفعل بعض الافتراضات النظرية الماركسية، ولذلك فاليساريون الماركسيون مطالبون دوماً بإعادة الإنتاج الفكري للماركسية على ضوء الواقع المعاصر المتحرك المتغير. مطلوب من اليساريين دائماً إعادة قراءة ماركس وانجلز ولينين وتروتسكي وماوتسي تونغ وانطونيو جرامشي وغيرهم بعيون وعقول العصر أو المرحلة الراهنة . وعلينا كيساريين - أن لا نوافق على التعبير الذي يستخدمه البعض عندما يقولون أن بعض جوانب من الماركسية قد شاخت. فالماركسية علم والعلوم لا تشيخ، وإنما تتطور و تتجدد، وحاجة الماركسية إلى استبدال بعض استنتاجاتها على ضوء حقائق الحياة الجديدة، لا يعني أن الماركسية قد شاخت في بعض جوانبها ، على أن ترتبط عملية التجديد انطلاقاً من الماركسية وعودة إليها، لذلك فإن نقطة البدء في عملية التجديد لا يجوز أن تكون التجرد من الماركسية أو التمرد عليها أو التخلي عنها.

لذلك لا أوافق على الصياغة الواردة في بعض البرامج الجديدة لبعض الأحزاب التي كفت عن تعريف نفسها بأنها أحزاب ماركسية ، اكتفاء بالقول بأنها أحزاب لكل الشعب !!تسترشد بالمنهج الماركسي ، وأقول لدعاة الاسترشاد آسف، فالاسترشاد بالشيء شيء. والالتزام بالشيء شيء آخر .والرأسمالية ذاتها تسترشد أحياناً بالمنهج الماركسي في حربها ضد الماركسية، ولا أتصور كيف يكون المرء ماركسياً أو شيوعياً إذا ما فك الارتباط بين الماركسية وبين نفسه وتحلل من الالتزام بها؟!

...في كل الأحوال ... لقد حققت الماركسية إنجازات ضخمة في الماضي ولا زال وجودها وثقلها في الحاضر , وتنتظر الماركسية آفاقاً مبشرة في المستقبل، وإذا ما بدت الآفاق أماناً مسدودة مظلمة اليوم ، فليكن ذلك حافزاً لكل قوى اليسار لاعادة بناء احزابها والخروج من ازمتها التنظيمية والفكرية والسياسية صوب النهوض الكفيل باستعادة الدور الطليعي لاحزاب وفصائل اليسار العربي، وتكثيف انتشارها وتوسعها في قلب مسامات الجماهير الفقيرة وقيادتها عبر النضال المشترك صوب تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

إن مسيرة الماركسية والاشتراكية سوف تمضي في طريقها رغم كل ما كان... قد يهتز من مصاعب الطريق من يهتز...قد يهتز من تخربات الأعداء من يهتز...قد يُحبط من حجم الإخفاقات من يُحبط قد يسقط في خندق العدو الطبقي او الليبرالية او منظمات NGOS بفعل الإغراءات من يسقط..... ومع ذلك فإن قافلة الماركسية سوف تواصل مسيرتها ، حتى تبلغ غايتها، بتحقيق اشتراكية عصرية متجددة ذات وجه إنساني ، وذات محتوى ديمقراطي.

حدد ماركس تصوره عن نهاية الفلسفة بعبارة صريحة يقول فيها: "بضرورة نفي الفلسفة بوصفها فلسفة" ووفقا لهذا تصور، فإن الماركسية تنظر الى الفلسفة على انها مجمل النشاط الفكري الذي قطعه المثالية في بناء نماذج تصورية متعالية على الحقيقة الواقعية او التاريخ الانساني الملموس ، وبذلك فإن المثالية هي فلسفة بعيدة عن الفهم الجدي لعلاقة الانسان بالعالم ، لأنها تقدم صورة غير واقعية عن الافكار والاشياء، فهي تركز وعيا غيبيا زائفا لا يتناسب مع روح العلم والحقائق الموضوعية... وعلى هذا الاساس فان ماركس لا ينظر "للفكر" بوصفه سابقا على الوجود، فهو يعتبر الفكر هو لحظة للوجود، وليس ثمة فكر قائم على شروط عقلية او ميتافيزيقية (غيبية) (مسبقة) ، وهو قبل كل شيء لا يقبل في الفكر الفلسفي ان يكون معبرا عن الروح الفردية الضيقة او النزعات البوتوية. ولعل مقولة ماركس المعروفة في ملاحظاته عن فيورباخ التي تجمل عمل الفلاسفة بتفسير العالم أو تأمله بينما المهمة هي تغييره.. تلخص الموقف الماركسي من الفلسفة وذلك بالمعنى الذي تكون فيه الفلسفة تطورا وتقدما من التأمل والفهم إلى التغيير، وهي مقولة تحمل في طياتها تغييرا جوهريا في فهم الفلسفة..

2012/5/7

من مختارات الرفيق الراحل المؤسس جورج حبش " إننا نمر في فترة سياسية معقدة مما يولد في نفوس البعض حالة من الشكوك واليأس والارتباك ... وفي مثل هذه اللحظات الصعبة تبرز أهمية النضال على الجبهة الثقافية .. وبالتالي فإن أول شرط من شروط تكوين الإنسان الماركسي الحريص على التمسك والدفاع عن هوية حزبنا الماركسية ، هو إيمانه بأن الماركسية علم قابل للتطوير والتجديد، فلا يجوز لطالب الطب أن يمارس الطب قبل حصوله على شهادة طبيب، وهذا ينطبق على الإنسان الذي يريد أن يصبح ماركسياً أن يدرس علم الماركسية من مصادرها". أهمية الفلسفة الماركسية تكمن في كونها تجمع بين أعمال الفكر والعقل من أجل التغيير والثورة على كل أشكال الاغتناب والاحتلال والاضطهاد الوطني والاستغلال الطبقي والقهر والاستبداد ... وهي بالتالي تجيب على كل أسئلتنا إذا ما استخدمنا منهجها المادي الجدلي وطبقناه - عبر الممارسة الثورية - على واقعنا العربي بصورة جدلية وواعية ... فهل نفع؟؟؟

ليس في الماركسية مقدّسات، لهذا فهي خاضعة للانتقاد و النفي و إعادة الصياغة، لأنها تغتنى بالواقع و الوقائع كما بالتجربة . و لاشك في أن الجدل المادي يحقق ذلك لأنه جدل نقدي و تجديدي.... لهذا ليست الماركسية " فلسفة" مغلقة، ولا يمكنها أن تكون إلا إذا تحولت إلى " عقيدة" الأمر الذي يخرجها عن كونها ماركسية. وبالتالي فإن الحفاظ على الماركسية ومتابعة رسالتها الإنسانية لا يكمن في الدفاع اللاهوتي أو الدوغمائي عن تعاليمها، وإنما بالنقد الدائم لأفكارها وتجديدها ارتباطاً بمتغيرات واقعنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وارتباطاً بأهدافنا من أجل التحرر الوطني والقومي الديمقراطي..ومن أجل تجاوز واسقاط أنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية....

في منتصف القرن التاسع عشر، كانت الرأسمالية قد بلغت قمة الرخاء المادي. وكان علم الاقتصاد السياسي يبدو وهو التحليل النظري للمجتمع الرأسمالي وكأنه قد اكتمل على أيدي سميث وريكاردو .

عندئذ وفي هذا الوقت بالذات، كان كارل ماركس يتصدى ليمزق هذا الاستقرار الظاهري، ويكشف أكثر فأكثر عن الأزمة الاجتماعية الكامنة في المجتمع البرجوازي. وفي عام 1867، أصدر الجزء الأول من "رأس المال".

وابتداء من أزمة الاقتصاد السياسي التقليدي، أخذ ماركس يشيد اقتصاده السياسي. وابتداء من أزمة المجتمع البرجوازي، أخذ ماركس يشيد اقتصاده السياسي. وابتداء من أزمة المجتمع البرجوازي، أخذ ماركس يشيد اقتصاده السياسي. وابتداء من أزمة المجتمع البرجوازي، أخذ ماركس يشيد اقتصاده السياسي.

هناك اتخذت الاشتراكية العلمية التي اكتشفها كارل ماركس وفردريك انجلز أساسها العلمي الثابت بفضل التحليل الدقيق للمجتمع البرجوازي. وكان اكتشاف قانون حركة هذا المجتمع تحت اسم قانون فائض القيمة عملاً حاسماً في تشييد البناء الفكري للاشتراكية العلمية.

لهذا احتل "رأس المال" أهميته التاريخية في الفكر الاشتراكي، هذه الأهمية التي كان يدركها ماركس نفسه حين وصف "رأس المال" فقال "إنه النصب التذكاري لي".

ومنذ أعلنها ماركس في "رأس المال"، ومصير العالم يتحدد تقدماً أو تراجعاً بالصراع بين رأس المال والعمل.

2012/5/8

تعريف كلمة رأس المال:

يقال أن أول مرة استخدمت فيها الكلمة كانت في القرن السابع عشر، صفة للمخزون الرئيسي أو للمال الأصلي للتاجر. ولقد تحدث الاقتصادي الإنجليزي "بتي" في كتابه "الحساب السياسي" الصادر سنة 1669 عن "رؤوس الأموال الهولندية في شركة الهند الشرقية". وعند التجار كان معنى الكلمة هو مبلغ النقود الذي أقرض أو الذي يحتفظ به من أجل الإقراض أي "أصل الدين". ثم استخدمت لتعني الثروة التي تنتج ربحاً معيناً. واستخدمها الطبيعيون، فابتداء من تيرجو أصبحت تعني "القيم المتراكمة". واستخدمها آدم سميث بمعنى "رصيد التاجر".

ويتوصل سميث - كما كتب المفكر الماركسي الراحل د. فؤاد مرسي - إلى تقسيم رأس المال إلى جار وثابت. ثم تنتقل الكلمة إلى ريكاردو، فيقول في تعريف رأس المال "رأس المال هو ذلك الجزء من الثروة المعد والمستخدم بغرض الإنتاج والذي يتكون من الطعام والملابس والأدوات والمواد الأولية والآلات وغيرها، الضرورية من أجل العمل".

ثم استخدم ماركس كلمة رأس المال، فأصبح لها معنى جديد. لم تعد كل أداة عمل أو وسيلة إنتاج رأس مال. الأشياء كلها لا تعتبر رأس مال في حد ذاتها. وإنما النظام الاجتماعي المعين هو الذي يجعل من هذه الأشياء رأس مال. قد تكون النقود رأس مال. وقد تكون الآلات والمباني والمواد الخام والمنتجات رأس مال. فليس رأس المال شيئاً معيناً بل هو علاقة اجتماعية معينة. إن المال لا يصبح رأس مال إلا متى زاد من قيمته أي متى عاد بفائض قيمة. فرأس المال هو قيمة تأتي بفائض قيمة. كيف؟ من خلال اتحاد رأس المال بالعمل. كيف؟ عن طريق استغلال العمال الأجراء. ذلك فقط هو رأس المال.

أول تجديد وتطوير الماركسية كعلم.....

يجب أن نحكم عملية تجديد الماركسية وتطويرها بمجموعة من القواعد والضوابط :

- تطوير الماركسية بهدف استعمالها توصلًا إلى مفهوم معاصر للاشتراكية , كذلك فإن باب الاجتهاد في الماركسية يجب أن يظل مفتوحاً على مصراعيه.

-ولأن لا سلفية في الماركسية، فلا يجوز حبسها داخل حدودها الأولى كما رسمها ماركس، لأن ذلك يفقد الماركسية جدليتها وبالتالي يفقدها ماركسيتها.

-أن الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها، إنما تكف عن أن تكون نفسها.

-ولا شك أن مسيرة الحياة قد تجاوزت بالفعل بعض الافتراضات النظرية الماركسية، ولذلك فاليساريون مطالبون دوماً بإعادة الإنتاج الفكري للماركسية على ضوء الواقع المعاصر المتحرك المتغير .

-مطلوب من اليساريين دائماً إعادة قراءة ماركس وانجلز وبلخانوف ولينين وتروتسكي وماوتسي تونغ وجرامشي وماركيوز والتوسير وغيرهم بعيون وعقول العصر الذي يعيشون فيه وهو عصر لم يعيشوه .

-وعلينا كيساريين - أن لا نوافق على التعبير الذي يستخدمه البعض عندما يقولون أن بعض جوانب من الماركسية قد شاخت. فالماركسية علم والعلوم لا تشيخ، وإنما تتجدد، وحاجة الماركسية إلى استبدال بعض استنتاجاتها على ضوء حقائق الحياة الجديدة، لا يعني أن الماركسية قد شاخت في بعض جوانبها ، شرط أن ترتبط عملية التجديد انطلاقاً من الماركسية وعودة إليها، لذلك فإن نقطة البدء في عملية التجديد لا يجوز أن تكون التجرد من الماركسية أو التمرد على الماركسية...وانما بتطويرها عبر التمسك بمنهجها المادي الجدلي كأداة رئيسية للتطوير والتحليل وصياغة الرؤى الراهنة والمستقبلية.

2012/5/9

على الرغم من أن الماركسية حققت إنجازات ضخمة في الماضي ، إلا أن تواصل العملية التطورية التجديدية المرتبطة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة ، مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لسيروية الماركسية واستعادة دورها وتأثيرها في المرحلة الراهنة والمستقبل ، خاصة في مشهد الانتفاضة أو الحالة الثورية العربية الراهنة الذي يتوجب أن يكون حافزاً لكل قوى اليسار الماركسي العربي، لتكثيف النضال في آن واحد ، ضد كل من أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف من جهة وضد التحالف الامبريالي الصهيوني من جهة ثانية، عبر منهجية ورؤية تنبثق من الوعي بكل جوانب المسار التطوري الحديث والمتجدد للماركسية من ناحية ، وتتلاءم تماماً مع مقتضيات ومتطلبات الواقع الاجتماعي العربي المعاش من ناحية ثانية، وهذا يعني أن تتأى بنفسها بعيداً عن كل مظاهر الجمود الفكري أو المذهبي ، إلى جانب تلافي أخطاء وخطايا التجربة الاشتراكية المنهارة ، خاصة مظاهر عبادة الفرد أو الامين العام والارهاب الفكري والنفاق ومراكز القوى الشللية الانتهازية المدمرة لروح الحزب وسيطرة العقلية المركزية الامنية والبيروقراطية المقيتة في ما يسمى بالمكاتب السياسية وانعدام الحوار الديمقراطي الداخلي في أوضاعها الداخلية.

إن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحقيقه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط التي بدأت في التراكم منذ اتفاقية "سايكس بيكو" وتجزئتها لوطنا العربي عام 1916 ، ووعد بلفور عام 1917 ، والنكبة الأولى لشعبنا الفلسطيني عام 1948 ، ثم انهيار الوحدة العربية بين مصر و سوريا في أيلول 1961، و تطورت بعد هزيمة حزيران 1967 ، وتعمقت وامتدت بعد كامب ديفيد وواشو وواي عربية إلى اليوم ، لدرجة أن العقود الأربع الأخيرة حتى مشارف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين حملت معها صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانيات للتحرر والنهوض الوطني والقومي، تحول هذا الوطن بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير -يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، علاوة على تزايد القهر والاستبداد والاستغلال الطبقي البشع في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب الديمقراطية الوطنية والقومية واليسارية قدرتها -لأسباب ذاتية و موضوعية- على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعاً لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضاً جذرياً مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموماً وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصاً.

وفي مقابل هذا التراجع الرسمي العربي الذي يقف سداً مانعاً في وجه تطور وتجدد وصعود المشروع الوطني والقومي الديمقراطي في بلدان الوطن العربي كله، تتجلى هيمنة العدو الصهيوني بصورة غير مسبقة، لم يستطع تحقيقها في كل حروبه السابقة مع العرب، إلى جانب عمليات الترويض الأمريكي للنظام الرسمي العربي، في السياسة والاقتصاد والفكر والثقافة التي لم تنجح في تغيير الموازين والمعايير العسكرية و السياسية في الصراع العربي - الصهيوني لصالح "إسرائيل" فحسب، بل نجحت في تغيير أسس ما يسمى بعملية التفاوض إلى الدرجة التي يجري التعامل معها الآن على قاعدة أن يعترف العدو الإسرائيلي بحقوقنا و ليس العكس... فهل بعد هذا الهوان هوان ؟ متى تصحو وتتحرك قوى اليسار الثوري... أم أنها باتت مجرد أحياء أموات.. ولكن خارج القبور؟

بيان

الحرية لكافة معتقلي الرأي
الحرية لسلامة كيلة

قامت السلطات السورية باعتقال الكاتب سلامة كيلة فجر يوم 2012/4/23. ورغم أن ذلك يأتي في سياق سياسة الاعتقال المتواصلة منذ عقود، غير أنه مفاجئ اليوم، في الوقت الذي يرتفع فيه أزيز الرصاص فوق كل صوت . سلامة كيلة لم يكن في أي يوم داعية عنف، ولا داعية تدخل خارجي عسكري أو سياسي في شؤون بلدنا، وهو مطلوب لإسرائيل منذ عام 1978 .

ويبدو واضحاً أن السلطات الأمنية - على عاداتها المتوارثة تدفع سورية نحو الخراب - وتريد كم أفواه أصحاب الآراء المستقلة وترهيبهم وإعادة إنتاج عناصر الانفجار والتقسيم .

ونذكر هنا باعتقال الكثير من المثقفين والناشطين في الأشهر الأخيرة أمثال: مازن درويش، وجمال نوفل، ووزان غزاوي، وهنادي زحلو، وحسين غريز، وشادي أبو فخر، وغيفار سعيد، وفرح حويجة، وعاصم حمشو، وماري عيسى، وجوزيف نخلة، ومحمد حسين طعمة، والآلاف من المعتقلين غيرهم الذين يشكلون بأرائهم وثقافتهم وعقلانيتهم حصناً ضد الانزلاقات الطائفية والتقسيمية التي تتهدد الوطن.

سلامة كيلة أحد الأصوات المميزة في الساحة الثقافية في بلدنا، صوت مستقل وعقلاني، له الكثير من المساهمات الفكرية والثقافية. لم يخف أدواته الماركسية في التحليل، ولم يخف مواقفه المعارضة للديكتاتورية والقمع والإفقار في أي يوم، ومعتقل في سجون النظام لمدة ثمان سنوات .

نحن مع سلامة كيلة كاتباً ومناضلاً ومعتقلاً ونطالب بالإفراج الفوري عنه، ونؤكد أن اعتقاله واعتقال أي من الأصوات الحرة لن يزيد الديمقراطيين واليساريين وكل طلاب الحرية إلا إصراراً على التمسك بمواقفهم، ودفاعهم عن شعبهم وفقرائه وثورته ومستقبل أجياله.

وعلم اليوم 5/10/ أنه سيتم ترحيله إلى الأردن، وهو مواطن فلسطيني، ومقيم في سورية منذ ثلاثة عقود، ومتزوج من سورية. ونحن ندين هذا القرار، ونطالب بوقف هذا الترحيل القسري، وإطلاق سراحه، وعودته إلى منزله.

الحرية لشعبنا

الحرية لسلامة كيلة

الحرية لجميع المعتقلين

توقيعات:

1- ميشيل كيلو - كاتب

سمير عيطة - رئيس تحرير مجلة اللوموند العربي

3- غياث نعيسة - كاتب

4- عبد العزيز الخير

5- عماد عزوز - ناشط

6- حسان شاتيلا - كاتب

7- خولة دنيا - كاتبة

8- محي الدين عيسو - صحفي وناشط حقوقي

9- جديع نوفل

10- سامي حسن - كاتب

11- عمار ديوب - كاتب

12- ناهد بدوية - كاتبة

13- أحمد قدور

- 14-أكثم نعيصة - ناشط حقوقي
- 15-مصطفى الحاج إبراهيم
- 16-عزيز العظمة - مفكر
- 17-أيمن عبد النور
- 18-سلام السعدي - كاتب
- 19-يوسف عبدلكي - فنان تشكيلي
- 20-ماهر خويص - ناشر
- 21-ناريمان عامر - كاتبة
- 22-سيرين الخوري - محامية
- 23-غياث الجندي كاتب، أستاذ جامعي
- 24-غريغوار مرشو طبيب، وناشط
- 25-نوار عطفة مثقف يساري
- 26-وليد الديك
- 27-شورش درويش ناشطة قومية
- 28-عائشة عقيلي باحث في علم الآثار
- 29-محمد طه صحفية (ليبيراسيون)
- 30-هالة قضماني
- 31-عبدالله إبراهيم عبدالله - مثقف ماركسي
- 32-د. جوني نسطة - رئيس منتدى الثقافة العربية في برلين-نائب رئيس مؤسسة إبن رشد للفكر الحر في ألمانيا
- 33-وهوب الفيومي - مثقفة ماركسية
- 34-زهير معراوي - ناشر ومترجم
- 35-خليل الحسين - رابطة حقوق الانسان والمجتمع المدني
- 36-محمود عيسى
- 37-صفوان عكاش
- 38-عدنان الدبس
- 39-فائق حويجة
- 40-منير الشعراني
- 41-ادوار شهدا
- 42-ناصر حسين
- 43-ياسر صافي
- 44-جمال سعيد
- 45-ديمية إسماعيل
- 46-آية الأتاسي

47- مروان عثمان - مثقف يساري، صحفي

48- بدرخان علي

49- عزيز تبسي

2012/5/9

المسألة الجوهرية للنضال الثوري والديمقراطي العربي هي في كيفية إنهاء سيطرة تحالف الطبقة الكومبرادورية والبيروقراطية وكل قوى اليمين الرجعي والاسلام السياسي التي تدفع لتكريس الاستغلال والاستبداد والتبعية والخضوع للسيطرة الإمبريالية الصهيونية، وفي هذه المسألة الجوهرية يتجلى دور القوى اليسارية المندمجة في صفوف جماهير الفقراء والكادحين وكل المضطهدين في نضالهم من أجل تجاوز وإسقاط أنظمة الاستغلال والاستبداد وإفشال كل أشكال التطبيع والتكيف مع العدو الإمبريالي الصهيوني... لذلك على قوى اليسار أن تتحمل مسئوليتها في تحريض و تنظيم الجماهير الشعبية ليس ضد أنظمة الاستبداد فحسب ، بل أيضا ضد نظام العولمة الرأسمالي والوجود الإمبريالي الصهيوني في بلادنا ، وفي مجابهة جميع أشكال التفتيت القومي من قطرية و طائفية ومذهبية واثنية ومناطقية وإقليمية وعشائرية، وأن نعمل على إحياء قيم النضال والتحرير والحدثة والديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية الثورية بافاقها الاشتراكية القومية والاممية جنبا الى جنب مع ممارسة كل اشكال المقاومة الكفاحية المسلحة والشعبية . وعلينا ايضا أن نعمل جديا على إعادة تنظيم صفوف المقاومة الشعبية للاستغلال الرأسمالي والاحتلال والتبعية في شتى صورها، وأن نسعى إلى إعادة بناء الذات القومية على أسس تنمية حديثة ديمقراطية وانسانية . وينبغي أن تكون نقطة البدء رفضنا القاطع لأي نوع من الاعتراف بشرعية التبعية والوجود الامريكي والراسمالي كله ، ورفضنا المبدئي لوجود الغاصب الصهيوني أوأي تنازل عن أي شبر من الأرض العربية، فالهزيمة لا تكمن في المعاناة والاحتلال والدمار بقدر ما تكمن في مثل هذا الاعتراف. فالالتزام بالحقيقة التاريخية والعقلانية والإرادة الثورية النابعة منها هو الشرط الاساس لأي مقاومة ذات معنى وأي صمود حقيقي في وجه العدوان . فلنجابه منطق العدو الإمبريالي الصهيوني بالانتماء القومي للأرض والشعب المتجذر تاريخيا فيها، ولنجاهه منطق الرأسمالية متعددة الجنسيات بقيم الاشتراكية والتحرر القومي الديمقراطي، ولنجاهه منطق البرجوازية الطفيلية بمنطق الطبقة العاملة وحققها في الملكية الجماعية التعاونية والإنتاج التنموي المستقل، ولنجاهه التزوير الصهيوني بمنطق المقاومة والحقائق التاريخية لعروبة فلسطين، وأخيرا وليس آخرا، فلنجابه منطق القبول بالأمر الواقع البائس بمنطق الثورة على هذا الواقع...واننا حتما لمنتصرون.

غازي الصوراني

2012/5/9

حول تطور الماركسية كعلم اجتماعي وتاريخي

إنّ الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها، إنما تكف عن أن تكون نفسها . ولا شك أن مسيرة الحياة قد تجاوزت بالفعل بعض الافتراضات النظرية الماركسية، ولذلك فاليساريون الماركسيون مطالبون دوماً بإعادة الإنتاج الفكري

للماركسية على ضوء الواقع المعاصر المتحرك المتغير. مطلوب من اليساريين دائماً إعادة قراءة ماركس وإنجلز ولينين وتروتسكي وماوتسي تونغ وانطونيو جرامشي وغيرهم بعيون وعقول العصر أو المرحلة الراهنة . وعلينا كيساريين - أن لا نوافق على التعبير الذي يستخدمه البعض عندما يقولون أن بعض جوانب من الماركسية قد شاخت. فالماركسية علم والعلوم لا تشيخ، وإنما تتطور و تتجدد، وحاجة الماركسية إلى استبدال بعض استنتاجاتها على ضوء حقائق الحياة الجديدة، لا يعني أن الماركسية قد شاخت في بعض جوانبها ، على أن ترتبط عملية التجديد انطلاقاً من الماركسية وعودة إليها، لذلك فإن نقطة البدء في عملية التجديد لا يجوز أن تكون التجرد من الماركسية أو التمرد عليها أو التخلي عنها

لذلك لا أوافق على الصياغة الواردة في بعض البرامج الجديدة لبعض الأحزاب التي كفت عن تعريف نفسها بأنها أحزاب ماركسية ، اكتفاء بالقول بأنها أحزاب لكل الشعب !!تسترشد بالمنهج الماركسي ، وأقول لدعاة الاسترشاد آسف، فالاسترشاد بالشيء شيء. والالتزام بالشيء شيء آخر .والرأسمالية ذاتها تسترشد أحياناً بالمنهج الماركسي في حربها ضد الماركسية، ولا أتصور كيف يكون المرء ماركسياً أو شيوعياً إذا ما فك الارتباط بين الماركسية وبين نفسه وتحلل من الالتزام بها!؟

...في كل الأحوال ... لقد حققت الماركسية إنجازات ضخمة في الماضي ولا زال وجودها وثقلها في الحاضر , وتنتظر الماركسية آفاقاً مبشرة في المستقبل، وإذا ما بدت الآفاق أماناً مسدودة مظلمة اليوم ، فليكن ذلك حافزاً لكل قوى اليسار لاعادة بناء احزابها والخروج من ازماتها التنظيمية والفكرية والسياسية صوب النهوض الكفيل باستعادة الدور الطليعي لاحزاب وفصائل اليسار العربي، وتكثيف انتشارها وتوسعها في قلب مسامات الجماهير الفقيرة وقيادتها عبر النضال المشترك صوب تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

إن مسيرة الماركسية والاشتراكية سوف تمضي في طريقها رغم كل ما كان... قد يهتز من مصاعب الطريق من يهتز...قد يهتز من تخرصات الأعداء من يهتز...قد يُحبط من حجم الإخفاقات من يُحبط قد يسقط في خندق العدو الطبقي او الليبرالية او منظمات NGOS بفعل الإغراءات من يسقط..... ومع ذلك فإن قافلة الماركسية سوف تواصل مسيرتها ، حتى تبلغ غايتها، بتحقيق اشتراكية عصرية متجددة ذات وجه إنساني ، وذات محتوى ديمقراطي.

من بين اهم الاهداف الوطنية والقومية التي يتوجب ان تكون ضمن اولويات برامج كل الأحزاب والحركات والقوى الثورية الديمقراطية العربية عموماً واليسارية خصوصاً ، تتبدى في تفعيل ومواصلة النضال مع جماهير الانتفاضات العربية من أجل تجاوز أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد واسقاطها وإقامة أنظمة وطنية ملتزمة بأهداف الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية ، ومن بين اهم أهدافها مراكمة وامتلاك قوة الردع العسكرية والتكنولوجية العربية ، وفي الطليعة منها المقاومة الفلسطينية ، لمجابهة وهزيمة دولة العدو الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها ..وبدون تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي فإن كل حديث عن حق العودة لشعبنا الفلسطيني إلى وطنه لا يعدو كونه نوعاً من الوهم أو الواقعية الرثة

ان جذور أزمة الماركسية في الوطن العربي تكمن في هذا التراجع الفكري والضعف النظري لدى معظم أحزاب وفصائل اليسار عموماً وقياداتها خصوصاً، إلى جانب غياب الرؤية الثورية الواضحة واتساع العزلة عن جماهيرها أدى بها إلى حالة الاغتراب عن الواقع، وفقدانها لمصادقيتها وتزايد مظاهر الانتهازية والمصالح الذاتية والسيارات الفارغة والمرافقين "البودي جارد" والشللية والارتداد الفكري والهبوط السياسي ومن ثم فشل هذه الأحزاب في وعي الواقع واستيعاب جوانبه ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ ، حيث استمرت طوال العقود الماضية في رفع شعارات أو مبادئ لا تجسد الواقع أو تعكسه بصورة جدلية وموضوعية صحيحة، ما يعني بوضوح أن الحركات اليسارية لم تدرك أن المبادئ وحدها لا تصلح نقطة انطلاق للبحث والتحليل والتنقيب، بل هي نتيجتها الختامية. فالمبادئ لا تطبق على المجتمع والطبيعة والتاريخ بل تُشتق منها، فليس على الواقع والتاريخ أن يتطابقا مع أفكارنا، بل على أفكارنا أن تتوافق وتتطابق مع قوانين حركة الواقع ومنطق التاريخ والاجابة على اسئلة الفقراء وتطلعاتهم في التحرر والمقاومة والديمقراطية والصراع الطبقي ضد الاستغلال والقهر والاستبداد، هذا هو الدرس الرئيسي الذي يتوجب على أحزاب وفصائل اليسار العربي أن تستوعبه في وعيها وممارستها... وبدون هذه المنهجية نظريا وفي الممارسة اليومية فلا مستقبل لها.

2012/5/10

أشير إلى أن الشرائح الرأسمالية التابعة والرتبة بكل مسمياتها ، هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استثارة المتنفذين فيها ، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين -غير الشرعيتين - على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الأهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة - بصورة غير مسبقة - بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، ما يعني تغيير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك الكمالي الباذخ، والاستهلاك التفاخري ، مظهراً رئيسياً -غير مسبوق- لنمط حياة هذه الشرائح "العليا" في الضفة عموماً وقطاع غزة خصوصاً عبر مئات الفلل والشاليهات الخاصة وبرك السباحة والمطاعم السياحية الفاخرة التي لم يكن ممكناً انتشارها بدون تراكمات الثروة الطفيلية الهائلة ، الناجمة عن عمليات تهريب من الانفاق ليس البضائع والسلع فحسب، بل أيضاً تهريب المخدرات والسلاح وغير ذلك، إلى جانب المضاربات في أسعار الأراضي والعقارات التي تتراوح أسعارها اليوم بين نصف مليون دولار وثلاثة ملايين دولار للدونم الواحد ، الأمر الذي يدل على طبيعة الحراك الاجتماعي الشاذ عبر صعود فئات كانت أقرب إلى العمالة المهمشة غير الإنتاجية أو الشرائح الاجتماعية الدنيا الفقيرة (البروليتاريا الرتة)، إلى قمة السلم الاجتماعي لتأخذ مكانها في إطار الـ 5. %

في ضوء ذلك فلن يكون من المستغرب أن تحتل قيم الانحطاط والفساد والواقعية المستسلمة والتكالب على الثروة غير المشروعة أعلى هرم القيم ، في حين تأتي قيم الثورة والمقاومة والديمقراطية والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع غير مستغربة مع تزايد أعداد أصحاب الملايين من تجار السوق السوداء والمهربين ، وتجار العقارات والكومبرادور والمضاربين إلى أكثر من 600 مليونير في قطاع غزة ، وأكثر من هذا العدد في الضفة الغربية

، وهذه ظاهرة -مفارقة- تستدعي المزيد من التحليل إرتباطاً بحالة الهبوط والتردي السياسي والمجتمعي السائدة اليوم في أوساط الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

2012/5/10

حول السيادة على فلسطين

"ان لفظة "السيادة" في العرف الشائع تعني السلطة العليا لدولة ما على أراضي معينة وعلى شعبها ،بغض النظر عن شرعية اصلها .ولكن السيادة تنطوي كذلك على مفهوم أرحب واعمق ،وهو الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لملك او رئيس أو لأمة من الأمم في ارض من الاراضي ، المتضمنة في إطار ذلك الحق الشرعي

وفي جميع الحالات فإن السيادة لا تنطفئ ولا تزول بفعل الاحتلال القسري للوطن أو بفعل الفتح والاعتصاب والاستيطان ، ومن ثم "يجب التفريق بين السيادة القانونية والسيادة السياسية لان الاخيرة تعني السيطرة بوسائل القوة والاعتصاب والإكراه بينما الأولى تشير الى الحق التاريخي الذي لا يجوز التفريط فيه لشعب ما في ارضه. إذن فالسيادة القانونية مرتبطة بالحق الشرعي(التاريخي) ،وبالتالي فان كل أشكال السيطرة أو السيادة السياسية الصهيونية الاكراهية وكافة المتغيرات السياسية التي عرفت فلسطين طوال الاربعة والستين عاما الأخيرة لا تلغي إطلاقا السيادة القانونية المرتبطة بالحق التاريخي لشعبنا الفلسطيني على ارض فلسطين حاضرا ومستقبلا،وبالتالي حق المقاومة بكل اشكالها هو احد أهم اهداف حركة التحرر العربية وفي الظليعة منها الشعب الفلسطيني وفصائله الثورية من اجل استعادة كل الارض الفلسطينية واقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها كجزء لا يتجزأ من المجتمع العربي الديمقراطي الموحد.

عشية الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال الرفيق مهدي عامل....

في المفهوم النظري لحركة التحرر الوطني:

بمنطق سيورتها كحركة عداء للإمبريالية وإسرائيل هي بالضرورة حركة عداء للرأسمالية، تتحدد حركة التحرر الوطني كجزء من الثورة الاشتراكية.

بهذا المعنى وجب القول إن سيورة التحرر الوطني في المجتمعات التي كانت مستعمرة، أعني في المجتمعات الكولونيالية، هي سيورة الانتقال الثوري إلى الاشتراكية.

هذا هو، بكل دقة، معنى أن تكون حركة التحرر الوطني جزءاً من الثورة الاشتراكية ولا معنى آخر لمثل هذا القول، إلا إذا قبلنا بذلك الفهم البرجوازي المتناقض الذي يضع هذه الحركة في أفق انتقالها التاريخي إلى النظام الرأسمالي العالمي، بفصله فيها ممارسة العداء للإمبريالية عن ممارسة العداء للرأسمالية فصلاً مصطنعاً يقلب العداء للإمبريالية تساوماً معها على قاعدة تأييد علاقات الإنتاج لرأسمالية وتأييد علاقة ارتباطها التبعية بالإمبريالية.

نقول إن هذا الفهم البرجوازي متناقض وغير متسق لأنه يجعل من حركة التحرر الوطني جزءاً لا يتجزأ من مناهضة الثورة.

إن عجز البرجوازية عن قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية يجد أساسه المادي في هذا التلازم الضروري بين العداء للإمبريالية والعداء للرأسمالية، وفي استحالة أن تكون البرجوازية، بالتالي، مناهضة للرأسمالية، في مناهضتها المحدودة للإمبريالية والتحرر من الإمبريالية ليس ممكناً إلا بما هو تحرر من الرأسمالية والعكس بالعكس، وهذا ما لا تقوى عليه البرجوازية.

صفحات خالدة ومشرفة من تاريخ النضال الفلسطيني..... عن حركة الشهيد عز الدين القسام:

تركت حركة القسام كثيراً من الدروس والعبر الكفاحية أهمها:

كانت المبادرة الأولى في ظل الانتداب لخوض الكفاح المسلح بمعزل عن القيادة الرجعية، وقد حفزت الجماهير وأبانت له الطريق.

كشفت خوار وهزال وانتهازية قيادات الحركة الوطنية شبه الإقطاعية.

-فتحت الحركة أمام الجماهير الباب لانتزاع المبادرة من القادة التقليديين، فنشبت ثورة 1936 بمبادرة شعبية خالصة وبمعزل عن القيادة التقليدية، وإن كانت تلك القيادة قد نجحت في تطويق واحتواء الثورة في وقت لاحق.

-أشعل القسام حركته في الوقت الذي كانت فيه الجماهير لا تزال ملتفة حول المفتي والقيادات الإقطاعية، ولم تأخذ الحركة فرصتها، زمنياً، لتجميع الجماهير ولفها حولها، فكان أن أصابت ضربة الاستعمار قلب التنظيم القسامي.

-فرضت اعتبارات الأمن على القسام، وقف تنظيمه على النخبة، مما أدى إلى ضيق حجم التنظيم.

أما الخطأ العسكري الرئيسي الذي وقع فيه القسام، فكان حصره نشاطه السياسي والتنظيمي في منطقة واحدة هي شمال فلسطين، وفي بدئه الانتفاضة المسلحة في قضاء جينين، مما سهل على الاستعمار الإجهاد عليه ومنعه وصول شرارتها إلى بقية المناطق ولكن إلى حين.

ومهما يكن من أمر، فإن انتفاضة القسام كانت المقدمة، بل والبداية الحقيقية لثورة 1936، ولم تكن الأشهر الخمسة التي فصلت بينهما إلا الفرصة التي تمكن فيها رفاق القسام من التقاط أنفاسهم ولم شملهم، ونجح تنظيم القسام هذه المرة في تفجير الثورة التي امتدت أكثر من ثلاث سنوات سطر فيها شعبنا من الفلاحين والعمال أروع آيات التضحية والبطولة والفداء في تاريخ العرب الوطني.

غازي الصوراني

13/ مايو / 2012

لماذا الحاجة إلى فكر مهدي عامل اليوم ؟..

حينما نتحدث عن أزمة الماركسية ، وأزمة فصائل وأحزاب اليسار العربي في الظروف الراهنة، يبرز فكر الشهيد مهدي عامل كمنارة معرفية وسياسية مضيئة تدلنا على مكامن الخلل في المفاهيم كما في السياسات ، بوضوح وجرأة فكرية تدعو إلى إعادة المراجعة والتأمل والنقاش في مجمل المنظومة المعرفية الماركسية وقواعدها ومنطلقاتها التي تعاطت معها احزاب وفصائل اليسار العربي طوال أكثر من سبعة عقود بعد ثورة أكتوبر 1917، كمسلمات عقائدية أو

تابوهات لا يجوز التفكير بمراجعتها أو تفكيكها والإسهام في تطويرها والارتقاء بها ، إلى جانب مجابهة هذه الفصائل والأحزاب لأزماتها الداخلية وصراعاتها الأيديولوجية ضد التيارات الليبرالية واليمينية واليسارية الطفولية والعدمية ، التي تشكل في اللحظة الراهنة خطراً ماثلاً يهدد دورها ووجودها أكبر من مخاطر الصراع الطبقي خارجها، فأحزابنا ليست بمنأى عن تأثير الصراعات الطبقيّة والأيديولوجيات الليبرالية البورجوازية الرثة والأصولية الدينية في مجتمعاتنا ، وبالتالي فإن هذه المجابهة الفكرية والتنظيمية تشكل أولوية وهدفاً مركزياً لا بد من تحقيقه لخروج هذه الأحزاب من أزماتها صوب النهوض واستعادة دورها الطليعي في صيرورة الحالة الثورية أو الانتفاضات العربية في اللحظة الراهنة

فالمشهد العربي الراهن يشير إلى أن معظم حركات وأحزاب اليسار العربي تعيش -بدرجات متفاوتة- حالة من التراجع والانحسار والعزلة، أدت إلى ضعف تأثير دورها في مواجهة أو كسر حالة الاستقطاب غير المسبوقة في تاريخنا العربي الحديث والمعاصر، عبر مجموعتان مختلفتان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في حركات الاسلام السياسي.

ما يعني أن مجتمعاتنا العربية تتعرض في ظل هذا الاستقطاب الثنائي إلى مزيد من مظاهر التفكك والانحطاط الاجتماعي، ومزيد من التبعية والتخلف بأشكال وصور جديدة، إذا لم تبادر قوى اليسار العربي إلى الخروج من أزماتها السياسية والفكرية واستعادة دورها وصياغة رؤيتها الديمقراطية الثورية، انطلاقاً من ضرورات هذه اللحظة التي تتجلى فيها اندفاع الصيرورة الثورية للجماهير الشعبية العربية بصورة عفوية منذ نهاية عام 2010 إلى اليوم، حيث نجحت ثنائية الاستقطاب اليميني في إلحاق بهذه الحالة الثورية وقيادة القسم الأعظم من جماهيرها عبر خطاب يميني ديمagogي وانتهازي طبقي بورجوازي رث ، ومهادن للقوى الامبريالية، سرعان ما تكتشف الجماهير أن هذا الخطاب لن يحقق لها أي من مطالبها الاقتصادية أو الديمقراطية أو الوطنية، وهنا بالضبط تتجلى الضرورتين الموضوعية والذاتية لاستنهاض فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وخروجها من أزماتها وصراعاتها الداخلية لتلبية حاجة الجماهير الشعبية من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمواطنة على طريق انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية، في إطار الرؤية القومية التحررية الديمقراطية الأشمل، مسترشدين في ذلك بمنهجية ورؤى وأفكار الشهيد مهدي عامل ، الذي نحتفل بأفكاره وذكره عشية الذكرى الخامسة والعشرين على اغتياله برصاصات قوى التخلف والرجعية، في الثامن عشر من أيار/مايو 1987.

كان الشهيد د.حسن حمدان / مهدي عامل ، بشهادة كل من عرفه أو كتب عنه ، مناضلاً كرس حياته لقضايا لبنان، والوطن العربي، ولعالم التخلف أو العالم الثالث بصفة عامة. ولم يعطله أبداً عمله الأكاديمي عن الجهد النقابي والحزبي الجماهيري في أوساط الطلاب والعمال، محباً للنقاش، مؤمناً بالمعركة اليومية للفكر الثوري.

فقد تميز نضال مهدي ، بالفكر والممارسة ضد الفكر الرسمي السائد عموماً ، وضد الطائفية خصوصاً كوجه بشع من وجوه الصراع الطبقي في لبنان، وهذا التمييز ، "خَوَل مهدي ، علمياً ، فهم الطائفية ، في شروطها المادية الراهنة، على أنها : الشكل الأيديولوجي الرئيسي - في تحدده كشكل طائفي - للتناقض السياسي، أي أن الطائفية هي شكل تاريخي محدد من النظام السياسي الذي تمارس فيه البورجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها الطبقيّة"¹ ، كما

¹ د.يمنى العيد - في التناقض - كتاب: النظرية والممارسة في فكر مهدي عامل .. ندوة فكرية - مركز البحوث العربية - القاهرة - دار

الفارابي - الطبعة الأولى - 1989 - ص4973

فضح بلا هواده ، الشرائح الرأسمالية التابعة ومنطقاتها أو مبرراتها الطائفية ، واستغلالها الطبقي، وتبعيتها للامبريالية ، كاشفاً ومعرباً بذلك ليس طبيعتها الاستغلالية فحسب، بل أيضاً طبيعتها الرجعية المتخلفة والاستبدادية، محدداً بوضوح ثوري صادق ويقيني وتحريضي ، لضرورة النضال ضد هذه الشرائح أو "الطبقات" ومنطقاتها الطائفية ، دون كلل وصولاً إلى تجاوزها ونفيها والانتصار عليها.

وفي هذا السياق، يقول المفكر الراحل محمود أمين العالم في الذكرى الثانية لاستشهاد مهدي "إذا أردنا أن نبث عن برهان أو دليل على مدى مصداقية فكر مهدي عامل وفاعليته، لما وجدنا برهاناً أو دليلاً أسطع وأشد يقيناً وقوة من استشهاد هو نفسه ، فلو لم يكن فكره صحيحاً لما قتل بيد من قتلوه ، ولو لم يكن فكره فاعلاً لما قتل بيد من قتله"¹.

وبقدر ما قدم الشهيد مهدي من تحليلات اجتماعية من منظور منهجي ماركسي للطائفية والصراع الطبقي في لبنان ، إلا أنه كان متميزاً أيضاً في رؤيته الثورية التي حلقت في الإطار المجتمعي العربي الأشمل عبر محاولته بناء نظرية علمية متكاملة للثورة العربية ، وهنا كان مهدي مفكراً ماركسياً متميزاً في تنظيره لواقع التخلف السائد في الوطن العربي ، متسلحاً بالفكر الماركسي ، وعلى مستوى عالٍ من الجدية والعمق والاتساق .

فمنذ كتاباته الأولى في "الطريق" (عام 1968) ، حملت وجهات نظره الفكرية في طياتها رواه ومنهجه النقدي الرافض للعديد من مسلمات الفكر الماركسي السائد آنذاك ، والتي مازالت رواسبها حتى اللحظة ، خاصة الأنماط والتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التي حددتها المادية التاريخية لمسار التطور التاريخي، حيث رأى مهدي أن تلك الأنماط لا تنطبق على طبيعة التطور الاجتماعي للشعوب العربية، مؤكداً عبر تحليل معرفي ونقدي استحوذ على مساحة واسعة من كتاباته، على أن النمط السائد في البلدان العربية هو " نمط الإنتاج الكولونيالي" إلى جانب تحليله الثوري العميق لطبيعة وصيرورة حركة التحرر الوطني باعتبارها حركة تحرر من علاقات الإنتاج الكولونيالية التابعة للرأسمالية ، كخطوة أولية صوب الخطوة الثانية - والأهم- وهي الانتقال إلى الاشتراكية ، وهكذا يمتلك الصراع التحرري الوطني عنده بعداً طبقياً ضمن علاقة جدلية بينهما ، وهو استنتاج أكدت على صحته مجريات الأحداث والصراعات العربية سواء في إطار الصراع ضد التحالف الامبريالي الصهيوني أو في إطار الصيرورة الثورية للانتفاضات الشعبية العربية ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف على حد سواء .

من هنا نتفهم بوعي رؤية مهدي المعرفية الثورية التي انطلقت من ضرورات "وضع فكرنا الماركسي المتكون موضع التساؤل، كطريقة وحيدة لتكوّن فكرنا الماركسي" لأن الفكر عنده "لا ينمو ولا تتأكد حيويته وقدرته ويبرهن على علميته إلا عبر السجال والصراع الفكري مع فكر البرجوازية حتى ولو تخفى تحت ثياب الماركسية"².

إلا أن مهدي "لم يتخذ من الفكر الماركسي المتكون نقطة بدايته ، بل أراد أن يجعل من واقعنا المتخلف نقطة البداية، بل أن يضع أسس الفكر الماركسي المتكون نفسه موضع التساؤل على أرض هذا الواقع المتميز، حتى يمكن

¹ محمود أمين العالم - دراسة بعنوان نظرية الثورة عند مهدي عامل - كتاب: النظرية والممارسة في فكر مهدي عامل .. ندوة فكرية - مركز البحوث العربية - القاهرة - دار الفارابي - الطبعة الأولى - 1989 - ص 49.

² محمد دكروب - رجل يتقن فن تحريك الفكر - كتاب: النظرية والممارسة في فكر مهدي عامل .. ندوة فكرية - مركز البحوث العربية - القاهرة - دار الفارابي - الطبعة الأولى - 1989 - ص 43.

- على حد تعبيره- أن يتكون فكرنا كمفكر ماركسي حقاً¹. لقد أراد مهدي عامل بناء نظرية ماركسية للتخلف، عندما اكتشف أن "عدم وجود نظرية ماركسية للتخلف هو في حد ذاته ظاهرة رئيسية من ظواهر التخلف"².

أما من حيث أولوية الصراع الطبقي، سواء في لبنان أو في بقية المجتمعات العربية وخاصة مصر، فقد احتلت هذه الأولوية المساحة الأكبر في معظم أفكار وسجلات مهدي عامل وكتبه المنشورة، فالصراع الطبقي عنده "هو العامل السياسي، وهو دوماً العامل الرئيسي، حتى لو طغى فيه الطائفي وكان من الشكل الرئيسي"³.

أخيراً، إذا كنا نتفق على أن رفيقنا المفكر الماركسي الثوري الشهيد مهدي عامل، قد قدم نظرية للثورة، فإن من واجبنا -كأحزاب وفصائل يسارية عربية- في هذه المرحلة التفاعل والتواصل المعرفي مع أفكاره ومقولات نظريته الثورية، وإغنائها والإضافة عليها عبر دراسة وتحليل وتفكيك واقعنا الاجتماعي والسياسي في إطار الصراع الطبقي الداخلي، والصراع ضد الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا، عبر انطلاقنا من الفكرة المركزية التي أكد عليها المفكر الراحل مهدي في الترابط بين التحرر الوطني والصراع الطبقي من جهة، وعبر انطلاقنا من الوحدة الجدلية بين الماركسية والرؤية القومية التحررية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية من جهة ثانية، الأمر الذي يستوجب تداعي جميع أحزاب وفصائل اليسار الماركسي، إلى البحث الجاد على قاعدة الحوار، من أجل مراجعة ونقد تجاربها السابقة وتجديد وتطوير أحزابها والاتفاق على الرؤى السياسية والاجتماعية، وعلى الأهداف والأسس الفكرية والتنظيمية التوحيدية المشتركة فيما بينها لكي تستعيد مصداقيتها ودورها الطبيعي، بما يسمح بأن تتحول إلى قوة قادرة عبر بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي- في كل قطر عربي- على مجابهة الاستقطاب اليمني، وتأسيس مقدرتها على تفعيل الانتفاضات أو الحالة الثورية العربية وصيرورتها الراهنة، وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد، وإثبات من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً- بعد أن تكتشف زيف الليبراليين وقوى الإسلام السياسي لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وفي طليعتهم أحزاب وقوى اليسار الماركسي الثوري جنباً إلى جنب مع القوى الديمقراطية المدنية، العلمانية الوطنية والقومية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

2012/5/14

الى رفاقي واصدقائي....اليكم سيرة حياة..ومسيرة الرفيق المفكر الماركسي الثوري العربي .. وفاء من له عشية الذكرى الخامسة والعشرين لاغتياله من قبل قوى الظلام والتخلف والرجعية.....فمن هو مهدي عامل ؟

مفكر ومناضل شيوعي ولد في بيروت عام 1936 من بلدة حاروف قضاء النبطية.
-اسمه الحقيقي حسن عبدالله حمدان.

¹ محمود أمين العالم - مصدر سبق ذكره - ص 50.

² مهدي عامل : في نمط الإنتاج الكولونيالي : دار الفارابي . بيروت 1976 صفحة 201.

³ مهدي عامل : "القضية الفلسطينية في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية - مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية - بيروت الطبعة الأولى - 1980 - (ص 9).

-في العام 1955 انهى مرحلة الدراسة الثانوية من مدرسة المقاصد في بيروت.

-في عام 1956 سافر الى فرنسا ونال من جامعة ليون شهادتي الاجازة والدكتوراه في الفلسفة.

-في العام 1960 انتسب الى صفوف الحزب الشيوعي اللبناني.

-في العام 1963 سافر الى الجزائر واشتغل لمدة اربع سنوات في التعليم في دار المعلمين بمدينة القسطنطينية، وكتب بالفرنسية عدة مقالات نشرت في مجلة "الثورة الافريقية" الصادرة في الجزائر.

-في العام 1968 درّس مادة الفلسفة في ثانوية صيدا الرسمية للبنات وبقي في عمله هذا الى ان انتقل عام 1976 الى الجامعة اللبنانية-معهد العلوم الاجتماعية، ليدرّس فيها مواد الفلسفة والسياسة والمنهجيات.

-تعتبر هذه الفترة (1968-1976) من الفترات المهمة في حياة حسن حمدان، حيث بدأ فيها ممارسة مشروعه الفكري والكتابة باللغة العربية، في وطنه، لدراسة واقعه الاجتماعي دراسة علمية وتمييز كونية قوانين الماركسية فيه، لتبدأ، بحسب حسن حمدان، «صيرورة الفكر العربي فكرًا علميًا» مبتعدًا عن القولية وتكرار المقولات الجاهزة. ولقد ادرك خطورة ما يقوم به بقوله: "انها لمخاطرة كبرى ان يفكر الواحد منا واقعه باللغة العربية."

-ولقد كانت بداية حسن حمدان في مجلة "الطريق" تحت اسم مهدي عامل، الذي اصبح يُعرف به فيما بعد.

-عام 1972، صدر كتابه الاول "مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني". وقسمه الى قسمين: القسم الاول "في التناقض" والقسم الثاني "في نمط الانتاج الكولونيالي" الذي صدر عام 1976.

وتكمن اهمية هذا الكتاب في ان مهدي بحث فيه في مجال جديد في الفكر الماركسي، هو انتاج ادوات المعرفة، وتحديد طبيعة الانتاج في مجتمعاتنا العربية. وهناك جزء ثالث من الكتاب بعنوان "في تمرل التاريخ" لم يكمله مهدي عامل. باختصار يمكننا القول ان مهدي عامل عمل في كتابه "مقدمات نظرية" على تمييز كونية القوانين الماركسية في مجتمعاتنا، لينتج ويرسي الاساس النظري لسيستامه الفكري الذي وجّه جميع كتبه ومقالاته.

-عام 1973، صدر كتابه "ازمة الحضارة العربية ام ازمة البرجوازيات العربية"، وفيه انتقد اعمال الندوة الفكرية التي عقدت في الكويت تحت عنوان ازمة التطور الحضاري في الوطن العربي، كاشفًا، بنقده لاعمال تلك الندوة، الشق الذي يحول بين الفكر العربي والتطور.

-عام 1979، صدر كتابه "النظرية في الممارسة السياسية، بحث في اسباب الحرب الاهلية في لبنان"، ويعبّر عنوان الكتاب عن عملية الربط، التي قام بها مهدي عامل، بين النظرية والممارسة السياسية، والتي مارسها في نضاله اليومي وكشف، في الوقت نفسه، للقانون الذي يحكم الاحداث ويولدها.

-ولم يقتصر نضال مهدي على الكتابة، بل مارس ما يقوله بتنقله بين القرى والمدن، محاضرًا ومناقشًا وشارحًا للناس وبلغة واضحة وبسيطة، قضايا متعددة مثل مسألة الوطنية وحركة التحرر... وكان يُعرف بنقاشاته بين الناس باسم الرفيق طارق.

-عام 1980، صدر كتابه "مدخل الى نقض الفكر الطائفي-القضية الفلسطينية في ايدولوجية البرجوازية اللبنانية"، عرض فيه المفاهيم الاساسية التي تكوّن ايدولوجية البرجوازية اللبنانية، وانتقدها من موقع نقض لها، هو موقع الطبقة العاملة، مظهرًا بنقده البعد السياسي الذي تغيبه ايدولوجية البرجوازية في نظرتها الى القضية الفلسطينية.

-عام 1982، بقي مهدي عامل في بيروت المحاصرة من قبل الجيش الاسرائيلي الذي اجتاحتها فيما بعد، وفي تلك الفترة قاوم وناضل وكتب مقالًا رائعًا في مجلة الطريق تحت عنوان "لست مهزومًا ما دمت تقاوم."

-عام 1984 صدر ديوانه شعره الثاني "فضاء النون" تحت اسم هلال بن زيتون.

-عام 1985 صدر كتابه "في علمية الفكر الخلدوني" وهو عبارة عن تمرين، بحسب قوله، لقراءة نص تراشي بفكر مادي علمي. وفي العام نفسه صدر له ايضاً كتاب بعنوان "هل القلب للشرق والعق للغرب-ماركس في استشراق ادوارد سعيد" الوارد في كتاب "الاستشراق" في "ماركس وعلاقته بالفكر الاستشراقي وبالشرق الاسيوي".

-عام 1986 صدر كتابه "في الدولة الطائفية" الذي حلل فيه طبيعة النظام السياسي-الطائفي القائم في لبنان، بهدف كشف الصراع الطبقي الذي تحجبه الايديولوجية الطائفية بمظهر طائفي، لتؤيد الانتماء للطائفة لا للوطن، لتأييد النظام السياسي-الطائفي واعادة انتاجه.

-عام 1987 كان مهدي عامل يعتزم انهاء القسم الاخير" في عدم وجود نمط معين من الانتاج يمكن تمييزه بانه نمط انتاج اسلامي" في كتابه القيم "تقد الفكر اليومي"، الا ان رصاصات الاغتيال الآثمة منعتة من ذلك واربدته شهيداً في شارع الجزائر، احد شوارع بيروت الوطنية في 18 ايار 1987. وكتابه "تقد الفكر اليومي" يتميز بانه من الكتب النادرة في اللغة العربية التي تناقش وتتعبق الفكر الموجود على صفحات المجلات والصحف، بهدف نقده وكشف توجهاته الفكرية والسياسية. وعلى اثر استشهاد مهدي عامل، اجمعت الهيئات الثقافية والاعلامية والجامعية على اعتبار يوم 19 ايار من كل عام "يوم الانتصار لحرية الكلمة والبحث العلمي".

2012/5/14

عشية الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال الرفيق مهدي عامل..

إذا أردنا أن نبحت عن برهان أو دليل على مدى مصداقية فكر مهدي عامل وفاعليته ، لما وجدنا برهاناً أو دليلاً أسطع واشد يقيناً وقوة من استشهاد نفسه. فلو لم يكن فكره صحيحاً لما قتل بيد من قتلوه ، ولو لم يكن فكره فاعلاً لما قتل بيد من قتلوه (المفكر الماركسي محمود امين العالم).

كان فكر مهدي عامل فاضحاً لحقيقة قوى الطائفية والاستغلال الطبقي والتبعية للإمبريالية ، كاشفاً الطريق الصحيح لمصارعتها والانتصار عليها .

إنه المفكر العربي الوحيد الذي حاول أن يبني نظرية علمية متكاملة للثورة العربية، بل للثورة في البلاد المتخلفة عامة. حقاً، قد تجد مقالات ودراسات نظرية وسياسية وبرامج أحزاب هنا وهناك، ولكن لا تكاد تعثر على مفكر آخر حاول تنظير الواقع العربي وواقع التخلف عامة، تنظيراً علمياً متسلحاً بالفكر الماركسي على هذا المستوى من الجدية والعمق والاتساق.

لم يتخذ مهدي عامل من الفكر الماركسي المتكون نقطة بدايته ، بل أراد أن يجعل من واقعنا المتخلف نقطة البداية، بل أن يضع أسس الفكر الماركسي المتكون نفسه موضع التساؤل على أرض هذا الواقع المتميز، حتى يمكن - على حد تعبيره- أن يتكون فكرنا كفكر ماركسي حقاً.

رفاقي اصدقائي .. هذه خاطرة طويلة نسبيا لكني آمل منكم الاطلاع عليها لكونها تتحدث عن مرحلة مشرقة وقاسية من تاريخ شعبنا الفلسطيني... انها ثورة الفقراء الذين غدر بهم اغنياءهم وخانهم امراء وملوك العرب العملاء منذ ذلك التاريخ حتى اللحظة في ذكرى 64 عاما على النكبة.... انها ثورة الشعب الفلسطيني عام 1936

كانت البلاد مهياة للثورة، فقد اتسعت الهجرة الصهيونية، وازداد طرد الفلاحين من أراضيهم التي انتزعها الصهونيون، وبدأ الصهاينة يعتدون على العرب ، ومع اتساع الهجرة ازداد ما في حوزة الحركة الصهيونية من أراضي من 544 ألف دونم عام 1925 إلى 1.322.000 دونم عام 1936، كما أثار مبدأ "العمل العبري" و"احتلال العمل" العمال العرب، وتردت أحوال العمال والفلاحين العرب، وازداد عدد العاطلين عن العمل من العمال في كل أنحاء فلسطين...وقد تمحضت المصادمات التي وقعت فيما بين 15/4/1936، بين العرب من جهة واليهود والإنجليز من جهة أخرى، عن ثورة عاشتها البلاد لأكثر من ثلاث سنوات إذ أخذت الأحداث في التصاعد، ابتداء من إعلان الجماهير في يافا (4/19) الإضراب حيث تبعتها بقية مدن وقرى فلسطين.

ولهتت البرجوازية الفلسطينية للحاق بقطار الثورة، فتألفت في 25/4/36 "اللجنة العربية العليا" كجهة تضم قيادات الأحزاب العربية الفلسطينية، ودعت إلى الإضراب في الوقت الذي كان الشعب لا يزال مستمر في إضرابه قبل سبعة أيام من إصدار اللجنة بيانها!

وفي 10مايو/36 انعقد في يافا "مؤتمر الطلبة" وفي اليوم التالي أقيمت عدة قتال بالقرى من دوائر الحكومة، وكذلك قنبلة خارج المركز العام للبوليس، في القدس، وفي 12/5/36 كان عدد الذين قبض عليهم أكثر من 660 عربياً، إلا أن الاعتقالات لم تنجح في وقف تصاعد عمليات إطلاق النار والقتال وتخريب السكك، واعترف المندوب السامي بأن الأمر أفلت من أيدي الزعماء التقليديين "الافندية".

وفي الموعد المحدد نفذت المدن العصيان العام، في حين أقدم الفلاحون على الكفاح المسلح في الجبال، وتحولت الاضطرابات والإضرابات إلى ثورة مسلحة، وفي 11/6/36 أطلق الثوار النار على المندوب السامي وحاولوا اغتيال مفتش شرطة القدس (سيكرست) وخاض الثوار معارك طاحنة مع القوات البريطانية التي استخدمت الطائرات والدبابات في صدامها مع الثوار، وفي شهر يوليو وحده فقد الانجليز والصهونيون 28 قتيلاً وجريحاً. وبرز في المعارك المسلحة فلاحون مقاتلون بوسائل منهم القادة العسكريون عبد الرحيم الحاج محمد، وعارف عبد الرازق، ويوسف أبو درة، إلا أن الرجعية العربية - كعادتها حتى يومنا هذا - تحركت لتصفية الثورة حسب نص وثيقة بريطانية "وقد تقدم أصحاب النوايا الحسنة من الملوك والأمراء العرب فأعربوا من حين لآخر عن رغبتهم في استعمال نفوذهم لمحاولة الوصول إلى مسالمة!" لذلك خرج المفتي من عند المندوب السامي يوم 11/9/1936 ليصدر بياناً يعلن فيه ترحيبه لوساطة الملوك العرب وسرعان ما استجابت اللجنة العربية لنداء الملوك والأمراء العرب. (الذي صدر في 9/10/36 من الملك عبد العزيز، والأمير عبد الله، والملك غازي والإمام يحيى) ودعت الشعب في بيان أصدرته بتاريخ 11/10/36 إلى إنهاء الإضراب، ولم تنسى أن تطلب إلى "أفراد الأمة الكريمة" التكبير إلى معابدهم " لإقامة الصلاة على أرواح الشهداء" الذي بلغ عددهم 193 أما الجرحى فبلغوا 803 والمعتقلين لغاية 20/9/36، 2643 ، عدا نصف 220 منزل في المدن وانتهى الإضراب بعد أن دام ستة أشهر .

وبالرغم من استسلام القيادة شبه الاقطاعية لضغط الملوك العرب، إلا أن قطاعاً من قواعد الثورة والمتمثل في "القسميين" واصل ممارسة العنف، وقامت باغتيال مساعد مدير البوليس في حيفا، حليم بسطا في 30/4/37 وفي

37/8/30 قتلوا "موفات" حاكم جينين وفي 9/26 قتلوا "اندروز" حاكم الجليل. وعمدت الحكومة بالتالي إلى قمع الثورة بكافة الأساليب الإرهابية فحاولت اعتقال المفتي إلا أنه هرب إلى لبنان، وأصدرت حكماً بالإعدام على كل من يحمل ولو طلقة واحدة من العرب، كذلك أعلنت الحكومة أنه خلال عام 1937 "قتل مائة جندي بريطاني على يد الثوار".

وتحت ضغط الثورة، أعلنت بريطانيا سحب مشروع التقسيم ، لكن الثورة واصلت تقدمها وبدأت المرحلة الثانية من "الثورة المسلحة" التي تميزت بالتنظيم المحكم، وبعد ضرب اللجنة العربية، تكونت في دمشق "اللجنة المركزية للجهاد" لقيادة وتوجيه الكفاح في فلسطين وقد تمكن الثوار فيما بين شهر مايو، وأكتوبر 1938 من احتلال مدن الخليل، وبئر السبع وطبريا ونابلس والاستيلاء على أموال الإدارة والبنوك البريطانية وإخلاء سبيل المعتقلين كما استولى الثوار في سبتمبر من نفس العام على أموال جمرک ميناء يافا.

وقد كان التأييد الشعبي كاسحاً، ومن الوقائع التي لا تخلو من الدلالة، استجابة الجماهير لنداء الثورة في صيف عام 1938 بارتداء الكوفية والعقال حماية للثوار وتعبيراً عن تأييد الجماهير للثورة وشملت تلك الحركة كل عرب فلسطين عدا القليل من الشخصيات المعروفة بعمالتها مثل أعضاء حزب الدفاع الوطني....ثم كان تدخل الملوك والامراء العرب الخونة عاملاً رئيسياً في افشال الثورة لصالح أسيادهم المستعمرين.

خبرات ثورة 1936:

• كانت قيادة الحركة الوطنية (الافندية واشباه الاقطاعيين) هي الوتر الرخو في قيامة الثورة وتجاهلت تلك القيادة الاستجابة لاحتياجات المرحلة النضالية الجديدة ووضع برنامج اجتماعي للثورة.

• انعدم انضباط الثورة، ولم ترتبط بقيادة مركزية.

• ساد الثورة غموض فكري، فلا تحديد لأي من عسكري الثورة أو معسكر الاعداء، وهذا نتيجة طبيعية لافتقارها إلى برنامج سياسي واضح .

• انزلقت الثورة إلى ممارسة الاغتيال السياسي، وهو سلاح ذو حدين إذ سرعان ما تلففته الثورة المضادة ومارسته ضد الوطنيين وألصقت تلك الأعمال بالثوار مما أدى إلى عزل الثورة جماهيرياً.

• وقعت الثورة في خطأ استراتيجي جسيم، في المجال العسكري إذ كانت تخوض مع القوات البريطانية معارك مواجهة مما أعطى الفرصة لطائراتهم ودباباتهم لاستخدامها ضد الثوار، وكان الخطأ الثاني احتلال المدن في وقت كان التوازن العسكري لصالح الاستعمار والصهيونية.

• أخيراً الدرس الهام وهو: ضرورة التحالف مع القوى الوطنية العربية والعالمية وذلك بالتلاحم مع يسارها والعمل على كسب وسطها والحذر من يمينها.

لم يكن مهدي عامل مثقفاً ماركسياً فحسب، - كما يقول د. مسعود ضاهر - بل حرص على تجديد الفكر المادي في الوطن العربي بشكل لم تسبقه إليه كثرة من المثقفين الثوريين العرب. وإذا كانت مقولاته النظرية حول التناقض، ونمط الإنتاج الكولونيالي، والدولة الطائفية وغيرها، قد أثارت الكثير من الجدل في أوساط الماركسيين وخصوم الماركسية على السواء، فلأنها- كما يضيف د. ضاهر - مقولات تحمل الكثير من الجدة أو لم تكن مألوفة سابقاً في الفكر الماركسي في لبنان وباقي الأقطار العربية. لذلك نرى لزماً علينا أن نبلور جديده المنهجي ونسعى إلى ترسيخه ونشره كي يساهم في تصليب الفكر المادي عند العرب في مرحلة تاريخية هو أحوج ما يكون فيها إلى التجديد النظري

ويستطرد د. مسعود ضاهر بقوله "كان الشهيد د. حسن حمدان / مهدي عامل، بشهادة كل من عرفه أو كتب عنه، مناضلاً كرس حياته لقضايا لبنان، والوطن العربي، ولعالم التخلف أو العالم الثالث بصفة عامة. ولم يعطه أبداً عمله الأكاديمي عن الجهد النقابي والحزبي الجماهيري. فكان يتجول عبر قرى لبنان، مستمعاً للناس، محباً للنقاش، مؤمناً بالمعركة اليومية للفكر الثوري".

فقد تجلت إبداعاته الفكرية في تفاعلها الحي بالممارسة الثورية عبر التحاقه في صفوف الحزب الشيوعي اللبناني قبل عام 67، وعزز نضاله بالفكر والممارسة ضد الفكر الرسمي السائد عموماً، وضد الطائفية خصوصاً كوجه بشع من وجوه الصراع الطبقي في لبنان، فكما أظهر د. مسعود ضاهر، "فإن مهدي عامل هو المفكر العربي أو الأوروبي الأول الذي كشف التضليل الطبقي الكامن وراء منظور الطائفية"، وربما كان هذا المنظور أحد أهم الأسباب التي سرّعت في اغتياله.

وفي كل الأحوال، فإن مهدي بقدر ما قدم من تحليلات اجتماعية من منظور منهجي ماركسي للطائفية والصراع الطبقي في لبنان، إلا أنه كان متميزاً أيضاً في رؤيته الثورية التي حلقت في الإطار المجتمعي العربي الأشمل عبر محاولته بناء نظرية علمية متكاملة للثورة العربية، بل للثورة في البلاد المتخلفة عامة، وهنا كان الشهيد مهدي مفكراً ماركسياً متميزاً في تنظيره لواقع التخلف السائد في الوطن العربي، متسلحاً بالفكر الماركسي، وعلى مستوى عالي من الجدية والعمق والاتساق.

2012/5/14

إن الحديث عن الذاكرة ومسار النضال والمعاناة في الذكرى 64 للنكبة، يستدعي منا إعادة التأكيد على طروحات عدد من المفكرين في هذا الجانب، وخاصة المفكر الراحل د. قسطنطين زريق الذي نظر للمعاني الكامنة في النكبة، عبر البحث عن الجانب الايجابي الكامن لاستنهاض العقل والإرادة العربية الحرة، وتحويل النكبة إلى معنى ايجابي، وكانت وصيته للشباب العربي - ومنهم جورج حبش - أن يتحملوا مسئوليتهم في تشكيل الوعي العربي، والاستقلال الذاتي والتاريخي، وتحويل الوعي القومي إلى مشروع سياسي مؤهل للرد على النكبة وتجاوزها الفعلي.

وفي هذا الإطار دعا لاحقاً إلى قيام ما اسماء علم النكبة الذي يتناول هذه القضية كما يتناول أية قضية أخرى بالدراسة المنتظمة، والتتبع المستمر، والبحث الدقيق، والنظرة الشاملة.

ويتساءل زريق: من العجيب أن نوفر لشبابنا الوسائل العلمية للتخصص في الطب والعمارة، ولا نشعر بضرورة هذا الاختصاص في قضية تمس جوهر وجودنا ومصيرنا. وبعد حرب 1967، اصدر زريق كتيباً آخر تحت عنوان معنى النكبة مجدداً، وركز في الكتاب الجديد على موضوعة التخلف العلمي العربي، واختزل أسباب النكبة بهذا التخلف،

وبيّن الفرق الشاسع بين العلم والتقدم في إسرائيل والبلاد العربية. وأصبح العلم في نظره أهم أدوات التغيير الاجتماعي والسياسي، وتحويل الوطن العربي الغارق بالميثولوجيا والتخلف والعواطف إلى مجتمع العلم والعقلانية .

أما المفكر العربي الراحل ياسين الحافظ ، ففي كتابه: الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، الصادر في عام 1979، طالب فيه المثقف العربي بهجر " الوعي الامتثالي " والانتقال إلى " الوعي النقدي "، معتبراً أن الثورية الحقة هي تلك التي " ترفض تغطية عورات الواقع العربي، في جميع حيواته ومستوياته. ترفض أن ترش على العفن العربي عطراً، وعلى الموت العربي سكرًا. تسمي الأشياء بأسمائها، ترفض التهوين من حجم بلايانا العربية، ترفض تبسيط وتسطيح مشكلاتنا "، وهي مطالب أو مفاهيم موضوعية وثورية حتى اللحظة، وهذا ما يتوجب على كوادنا في الجبهة تعميق الوعي بهذه المفاهيم.

وخلافاً لمن رأى بأن معركة فلسطين قد حسمت خلال أيام في ربيع عام 1948، أكد ياسين الحافظ أن فلسطين " لم تسقط في أيام، كما لم تسقط في شهور، بل إنها كانت تسقط كل يوم كسرة بعد كسرة وحجراً بعد حجر، منذ صدور وعد بلفور وحتى إعلان دولة إسرائيل " وحتى اللحظة الراهنة.

معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في 2012/1/1

1- يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين أو في الشتات ، كما في 2012/1/1 بحوالي (11297150) نسمة يتوزعون كما يلي:-

4230000	نسمة في الضفة والقطاع بنسبة 37.4 % .
1401020	نسمة داخل الخط الأخضر -الأراضي المحتلة 1948 بنسبة 12.4%
	(وبنسبة 20% من إجمالي سكان دولة العدو الإسرائيلي).
5666130	نسمة في الشتات خارج الوطن بنسبة 50.2 % .

الإجمالي 11297150

2- بلغ مجموع الفلسطينيين في الشتات في 2012/1/1، (5666130 نسمة) بنسبة 50.2 % من مجموع الشعب الفلسطيني، في حين بلغ مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة 48، (5631020 نسمة) بنسبة 49.8 % من مجموع الشعب الفلسطيني.

3- يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين بالاستناد إلى تقديرات الأونروا كما في 2012 /1/1 ، نحو (4997885) نسمة، أي بنسبة 49.8 % من إجمالي الشعب الفلسطيني.

4 - الفلسطينيون غير المسجلين في سجلات اللاجئين لدى وكالة الأمم المتحدة من فلسطيني الشتات يبلغ تعدادهم (2535290) نسمة أي بنسبة 22.5 % من مجموع أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات موزعين كما يلي :

الفلسطينيون في الشتات غير المسجلين في الاونروا (بالمليون)	
الدولة	العدد
الأردن	1324290
باقي الدول العربية	571000
الدول الأجنبية	640000
الإجمالي	2535290

5- تصل نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى 43.5% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث مقابل 21.8% في قطاع غزة، و15.5% في الضفة الغربية، و8.5% في لبنان، و10.6% في سوريا.

6- عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الشتات بلغ في 2012/1/1 (3130835 لاجئ) بنسبة تصل إلى 62.6% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة (الاونروا) البالغ عددهم في 2012/1/1 (4997885 لاجئ) ، أما اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع فتبلغ نسبتهم 37.4% من مجموع اللاجئين المسجلين .

7- يبلغ إجمالي عدد المخيمات المنظمة -حسب سجلات الأونروا في 2012/12/31 - (59) مخيم "معترف بهم في كل من :

- الأردن (10) مخيمات - سوريا (9 مخيمات رسمية + 3 غير رسمية)

- لبنان (10) مخيمات - الضفة الغربية (19) مخيماً - قطاع غزة (8) مخيمات .

8- يقدر عدد اللاجئين (في 2012/1/1) في قطاع غزة نحو (1091880 لاجئ)، أي بنسبة 67.4% من مجموع سكان القطاع، كما ويقدر عدد اللاجئين في الضفة الغربية نحو (775170 لاجئ) أي بنسبة 29.7% من مجموع سكان الضفة، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى مجموع السكان فيهما فتبلغ 44.1% . (انظر الجدول رقم 1) .

9- نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات قطاع غزة إلى إجمالي سكان القطاع تبلغ 31.4% في حين تبلغ نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات الضفة الغربية 7.5% من مجموع سكان الضفة .

كما وأظهرت المعطيات الإحصائية أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ حوالي 11.2 مليون نسمة، منهم 4.2 مليون نسمة في الأرض الفلسطينية، 1.37 مليون نسمة في أراضي عام 1948، في نهاية العام 2011.

وفيما يتعلق بعدد الفلسطينيين المقيمين حالياً في فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر) فإن البيانات تشير إلى أن عددهم قد بلغ في نهاية عام 2011 حوالي 5.6 مليون نسمة، ومن المتوقع ان يبلغ عددهم نحو 7.2 مليون وذلك بحلول نهاية عام 2020، وذلك فيما لو بقيت معدلات النمو السائدة حالياً¹.

10- بالرغم من كل ما تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من عمليات الإرهاب والتعذيب والقتل والمعاونة على يد الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، إلا ان كل هذه الممارسات العدوانية،

¹ المصدر : الانترنت - موقع وفا الاخباري - مقالة بعنوان (الإحصاء: الفلسطينيون تضاعفوا ثمان مرات بعد 64 عامً على النكبة) .

المستمرة إلى يومنا هذا، في سياق الصراع التاريخي الوجودي مع العدو الصهيوني، لم تنجح في اقتلاع هذا الشعب من أرضه بالكامل، وفق المخططات التي رسمت لهذه الغاية، فبعد 64 عاما على النكبة الأولى، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 65% من مجموع أبناء شعبنا هم من مواليد فلسطين، أي (7343147 نسمة) ، منهم (5631020) نسمة يعيشون اليوم في مدن ومخيمات الضفة والقطاع، ومدن وقرى الأراضي المحتلة 1948 ، بعكس الحال لدى العدو الصهيوني، إذ أنه بالرغم من توفر كل وسائل الإغراء، فإن مجموع الإسرائيليين المولودين في فلسطين المحتلة لا تتجاوز نسبتهم 40% من مجموع الإسرائيليين كما في عام 2010، والباقي ونسبتهم (60%) وفدوا من بلدان أوروبية (خاصة من الاتحاد السوفيتي سابقا)، وبلدان عربية وإفريقية وآسيوية وغير ذلك من جنسيات متنوعة ومختلفة في أصولها وتاريخها وجنسها ولغتها وتطورها الحضاري ، وهذه مفارقة تشير إلى العديد من العبر والدلالات والاستنتاجات الموضوعية التي تؤكد دون أدنى ريب أن لا مستقبل لهذه الدولة الوظيفية العنصرية القائمة كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني في بلادنا المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاعتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالي في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن أن ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءا من نسيج هذه المنطقة العربية بأي شكل من الأشكال .

11- بناء على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني¹ ، فإن من المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2015 ، في حين ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 48.7% من السكان بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى 6.8 مليون مقابل 7.2 مليون فلسطيني.

12- الكثافة السكانية: بلغت الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية في نهاية العام 2011 حوالي 703 أفراد/كم² بواقع 462 فرد/كم² في الضفة الغربية و4,429 فرد/كم² في قطاع غزة، أما في "إسرائيل" فبلغت الكثافة السكانية في نهاية العام 2011 حوالي 362 فرد/كم² من العرب واليهود.

13- المستعمرات الصهيونية²: الغالبية العظمى من المستعمرين/ المستوطنين، يقيمون في القدس بغرض تهويدها ، تشير البيانات إلى أن عدد المواقع الاحتلالية في نهاية العام 2011 في الضفة الغربية قد بلغ 474 موقعا، أما عدد المستعمرين في الضفة الغربية فقد بلغ 518,974 مستعمرا نهاية العام 2010. ويتضح من البيانات أن 50.6% من المستعمرين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي 262,493 مستعمراً منهم 196,178 مستعمراً في القدس الشرقية، وتشكل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 20 مستعمرا مقابل كل 100 فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 68 مستعمرا مقابل كل 100 فلسطيني.

14- جدار الضم والتوسع³: من المتوقع أن يصل طول الجدار بناء على بيانات وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان نحو 757 كم، 92% منها تمر داخل أراضي الضفة الغربية، وتشير التقديرات حسب مسار الجدار إلى أن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر (باستثناء (J1) بلغت حوالي 733 كم² في العام 2010 أي حوالي 13.0% من مساحة الضفة الغربية، منها حوالي 348 كم² أراضي زراعية و110 كم²

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - نشرة الملخص التنفيذي - الفلسطينيون في نهاية عام ، 2011 - ديسمبر 2011 - ص13.

² المصدر : الانترنت - موقع وفا الاخباري - مقالة بعنوان (الإحصاء: الفلسطينيون تضاعفوا ثمان مرات بعد 64 عام على النكبة) .

³ المصدر السابق.

مستغلة كمستعمرات وقواعد عسكرية و250 كم2 غابات ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى 25 كم2 أراضي مبنية فلسطينية.

ويعزل الجدار نهائياً حوالي 53 تجمعاً يسكنها ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة، تتركز أغلب التجمعات في القدس بواقع 27 تجمعاً يسكنها ما يزيد على ربع مليون نسمة، بالإضافة إلى ذلك يحاصر الجدار 165 تجمعاً سكانياً يقطنها ما يزيد على نصف مليون نسمة وتعتبر مدينة قلقيلية أحد الأمثلة الشاهدة على ذلك.

وفي نفس السياق، تشكل مساحة غور الأردن ما نسبته 29% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، حيث تسيطر إسرائيل على أكثر من 90% من مساحته حسب بيانات مؤسسات حقوقية إسرائيلية، ويقوم فيه نحو 65 ألف فلسطيني في حين يبلغ عدد المستعمرين في ذات المنطقة 9,500 مستعمر.

15- الشهداء: بلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى 7,460 شهيداً، خلال الفترة 29/09/2000 وحتى 2011/12/31، ويشار إلى أن عدد الشهداء نهاية العام 2009 قد بلغ 7,235 شهيداً، منهم 2,183 شهيداً في الضفة الغربية بواقع 2,059 شهيداً من الذكور و124 شهيداً من الإناث، وفي قطاع غزة 5,015 شهيداً بواقع 4,601 شهيداً من الذكور و414 شهيداً من الإناث. والباقي من أراضي عام 1948 وخارج الأراضي الفلسطينية. ويشار إلى أن العام 2009 كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط 1,219 شهيداً تلاه العام 2002 بواقع 1,192 شهيداً، فيما استشهد 107 شهداء خلال العام 2010، بينهم 9 متضامنين أترك قتلهم جيش الاحتلال خلال اعتدائه على قوافل أسطول الحرية للتضامن مع أبناء شعبنا المحاصرين في قطاع غزة.

16- الأسرى: بين تقرير إحصائي أصدرته وزارة شؤون الأسرى والمحررين، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ العام 1967 ولغاية اليوم قرابة 800 ألف أسيراً وأسيرة، بينهم قرابة 12 ألف أسيرة وعشرات الآلاف من الأطفال، بحيث لم تعد هناك عائلة فلسطينية إلا وتعرض أحد أو جميع أفرادها للاعتقال، وهناك من تكرر اعتقالهم مرات عديدة. وتظهر البيانات بأن ما يقارب من 4,610 أسرى لا زالوا قابعين في سجون ومعتقلات الاحتلال الإسرائيلي، بينهم عشرات الأسرى العرب من جنسيات مختلفة، كما يوجد 5 أسيرات، و203 أطفال ويشكلون ما نسبته 4.4% من إجمالي عدد الأسرى، ومن بينهم 50 أسيراً مضى على اعتقالهم عشرين عاماً، وهناك 23 أسيراً مضى على اعتقالهم ربع قرن وما يزيد. كما ويتضح من البيانات بأنه ومنذ بدء انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر أيلول 2000، سُجِّلَت أكثر من 70 ألف حالة اعتقال، بينهم قرابة 8 آلاف طفل، و850 أنثى (منهن أربع نساء حوامل وضعن مواليدهن داخل السجن). ومن بين المعتقلين عشرات النواب والوزراء السابقين، كما صدر أكثر من عشرين ألف قرار اعتقال إداري ما بين اعتقال جديد وتجديد الاعتقال.

جدول رقم (1) : مجموع أبناء الشعب الفلسطيني وتوزيعهم في الوطن والشتات في 1/1/2012 *

الدولة	عدد الفلسطينيين
الضفة الغربية **	2610000
قطاع غزة **	1620000
الأراضي المحتلة 1948 (إسرائيل) ***	1401020
الأردن	3500000
لبنان	426190
سوريا	528940
باقي الدول العربية ****	571000
أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا ودول أخرى ****	640000
الإجمالي	11297150

* المصدر: موقع أونروا www.un.org - عدد سكان مخيمات اللاجئين كما في 31/ديسمبر/2010. وقد قمنا بإضافة 3% نسبة الزيادة السكانية السنوية .

** المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - النشرة الإحصائية - رام الله - 2012/5/10

*** المصدر: كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011 - الجهاز المركزي للإحصاء - رام الله - ديسمبر 2011

- ص 281 .

**** المصدر: كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2011 - الجهاز المركزي للإحصاء - ديسمبر 2011 - رام

الله ، وحسب جدول عدد السكان (ص 281) فإن عدد الفلسطينيين المقدر في الدول العربية نهاية 2010 هو 4876489 نسمة، وقد قمنا بإضافة 3% نسبة زيادة سنوية ليصبح الإجمالي في 1/1/2012 5026130 نسمة

جدول رقم (2) : اللاجئين الفلسطينيين المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين كما في

* 2012/1/1

المنطقة	عدد اللاجئين داخل المخيمات	عدد اللاجئين خارج المخيمات	المجموع
الأردن	365650	1810060	2175710
لبنان	197860	228330	426190
سوريا	174270	354665	528935
الضفة الغربية	195450	579720	775170
قطاع غزة	509335	582545	1091880
المجموع	1442565	3555320	4997885

* المصدر: موقع الأنروا www.un.org - اللاجئين الفلسطينيين في 2010/12/31 ، وقد قمنا بإضافة 3%

نسبة الزيادة السكانية السنوية .

وتمثل هذه التقديرات الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين باعتبار وجود لاجئين غير مسجلين، إذ لا يشمل هذا العدد من تم تشريدهم من الفلسطينيين بعد عام 1949 حتى عشية حرب حزيران 1967 'حسب تعريف وكالة الغوث للاجئين' ولا يشمل أيضا الفلسطينيين الذين رحلوا أو تم ترحيلهم عام 1967 على خلفية الحرب والذين لم يكونوا لاجئين أصلا.

جدول رقم (3) : اللاجئين الفلسطينيون في الضفة الغربية كما في 2012/1/1

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
نابلس	عسكر	1950	16,375	223437
	بلاطة	1950	24,310	
	الفارعة	1949	7,830	
	مخيم (1)	1950	6,950	
	نور شمس	1952	9,270	
	طولكرم	1950	20,200	
جنين	جنين	1953	16,480	186304
القدس	شعفاط	1966	11,330	
	الأمعري	1948	10,815	
	دير عمار	1949	2,472	

	11,330	1949	الجلزون	
	11,330	1949	قلنديا	
	13,390	1949	الدهيشة	
	4,841	1948	عايدة	
143847	1,030	1949	بيت جبرين	الخليل
	8,240	1950	الفوار	
	10,712	1949	العروب	
	6,592	1948	عقبة جبر	أريحا
11299	31,95	1948	عين السلطان	
14833	-	-	-	لاجئون من غزة
579720	195450			الإجمالي
	775,170			إجمالي عدد اللاجئين في الضفة الغربية

جدول رقم (4) : اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة كما في 2012/1/1

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم*	عدد اللاجئين خارج المخيم
دير البلح	دير البلح	1949	21,115	
	المغازي	1949	24,720	46,503
خانيونس	خانيونس	1948	70,040	122,842
النصيرات	النصيرات	1948	63,860	
	البريج	1952	31,930	35,916
رفح	رفح	1949	101,970	76,286
غزة	الشاطئ	1951	84,460	211,964
جباليا	جباليا	1954	111,240	89,034
	الإجمالي		509,335	582,545
	إجمالي عدد اللاجئين في قطاع غزة		1091880	

*المصدر: موقع الأونروا www.un.org - عدد سكان مخيمات اللاجئين كما في 31/ديسمبر/2010.

قام الباحث بإضافة 3% نسبة الزيادة السكانية السنوية .

جدول رقم (5) : اللاجئين الفلسطينيين في الأردن كما في 2012/1/1

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
شمال عمان	جبل الحسين (النزهة)	1952	29,870	407,059
	البقعة	1968	107,120	
جنوب عمان	الوحدات (عمان الجديد)	1955	52,530	509,956
	الطالبة	1968	7,210	
منطقة الزرقاء	مخيم الزرقاء	1949	20,600	514,573
	مخيم حطين (ماركا)	1968	54,590	
منطقة إربد	مخيم إربد	1951	25,750	253,472
	مخيم الحصن	1968	22,660	
	مخيم سوف	1968	20,600	
جرش	مخيم غزة (جرش)	1967	24,720	* 125000
لاجئون مسجلون وموزعون داخل المخيمات	-	-	-	-
الإجمالي			365,650	1,810,060
إجمالي عدد اللاجئين في الأردن			2,175,710	

* يتمتع كافة اللاجئين في الأردن بالمواطنة الأردنية الكاملة باستثناء اللاجئين والنازحين من أبناء قطاع غزة وعددهم حوالي (125) ألف يقيمون في مدن وقرى الأردن ، والباقي منهم 24720 لاجي يقيمون في مخيم جرش/غزة .

جدول رقم (6) : اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كما في 2012/1/1

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
بيروت	مار الياس	1952	618	52780
الجبل	برج البراجنة	1948	16,480	46484
	دكوانة	1949	مدمر	
	ضبية	1956	4,120	
	شاتيلا	1949	8,755	
صيدا	عين الحلوة	1948	48,922	45610
	نباتية	مدمر		

	المية مية	1948	4,635	
صور	البص	1949	9,785	53571
	الرشيدية	1948	28,325	
	برج الشمالي	1955	20,085	
طرابلس	نهر البارد	1949	30,900	11624
	البدوي	1956	16,995	
البقاع	ويفل	1949	8,240	8975
لاجئون من المخيمات المدمرة موزعين داخل المخيمات				9286
المجموع			197860	228330
إجمالي عدد اللاجئين في لبنان			426190	

حوالي 140 ألف لاجئ غادروا لبنان بحثاً عن العمل وتأمين لقمة العيش، وبالتالي فإن عدد اللاجئين المقيمين فعلاً في لبنان بداية عام 2012 حوالي (280) ألف لاجئ .

- بيانات إحصائية عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان - حسب دراسة صادرة عن وكالة الغوث (الأونروا) صيف 2010 .

يعيش خمس الفلسطينيين في بيروت وخمسهم الآخر في الشمال.

يعيش 4% من الفلسطينيين في البقاع (شرق لبنان).

6.6% من الفلسطينيين يعانون الفقر الشديد (تحت خط الفقر) (مقابل 1.7% في أوساط اللبنانيين).

66.4% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فقراء، (مقابل 25% في أوساط اللبنانيين).

56% من الفلسطينيين عاطلون عن العمل.

8% من اللاجئين الفلسطينيين الذين هم في سن الذهاب إلى المدرسة (بين 7 و 15 سنة) لم يرتادوا أي مدرسة

في عام 2010..

6% من الفلسطينيين يحملون شهادة جامعية (مقابل 20% للبنانيين).

15% من الفلسطينيين يعانون فقداناً حاداً للأمن الغذائي، ويحتاجون إلى مساعدة غذائية ملحة.

63% يعانون فقدان الأمن الغذائي إلى حد ما.

95% من الفلسطينيين ليس لديهم تأمين صحي (تؤمن الأونروا الرعاية الصحية الأولية والثانوية للفلسطينيين

مجانياً). أي إصابة بمرض مستعص قد تدفع بالأسرة إلى الفقر الشديد .

66% من المساكن تعاني مشاكل الرطوبة والنش، ما ينجم عنها أمراض نفسية وأمراض مزمنة.

8% من الأسر تعيش في مساكن سقفها و/أو جدرانها مصنوعة من الزينكو، الخشب أو الأترنيت.

8% من الأسر تعيش في مساكن مكتظة (أكثر من ثلاثة أشخاص في الغرفة الواحدة).

جدول رقم (7) : اللاجئين الفلسطينيين في سوريا كما في 2012/1/1

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
دمشق	خان الشيخ	1948	19,570	303883
	خان دنون	1950	9,780	
	سبينة	1968	21,630	
	قبر الست	1948	22,660	
	الجرمانا	1968	19,054	
حلب	النيرب	1950	19,570	15540
	عين التل	1962	5,665	
حمص	حمص	1949	22,660	18367
حماء	حماء	1950	8,240	
اللاذقية	خان اللاذقية	1955	10,300	
درعا	درعا	1950	10,815	16875
	درعا (الطوارئ)	1967	4,326	
المجموع			174,270	354665
إجمالي عدد اللاجئين في سوريا			528935	

ملاحظة: بالنسبة للاجئين في مخيم اليرموك (حوالي 135 ألف نسمة) فقد احتسبهم الباحث ضمن اللاجئين خارج المخيم، بسبب أن مخيم اليرموك لا تعتبره وكالة الغوث مخيماً رسمياً للاجئين.

جدول رقم (8) : عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في 2012/1/1 *

المحافظة / المنطقة	عدد السكان	النسبة
الأراضي الفلسطينية	4,230,000	100.0
الضفة الغربية	2,610,000	61.8
جنين	284,834	6.7
طوباس	57,614	1.4
طولكرم	170,598	4.0
نابلس	348,566	8.3
قلقيلية	101,331	2.4

1.6	65,366	سلفيت
7.4	313,734	رام الله والبيرة
1.1	47,380	أريحا والأغوار
9.3	393,004	القدس
4.7	196,779	بيت لحم
14.9	630,794	الخليل
38.2	1,620,000	قطاع غزة
7.5	315,779	شمال غزة
13.3	564,283	غزة
5.5	234,748	دير البلح
7.2	306,003	خانيونس
4.7	199,187	رفح

* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - الفلسطينيون في نهاية عام ، 2011 - ديسمبر 2011 -

رام الله -ص 31

جدول رقم (9) : عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في 2012/1/1 *

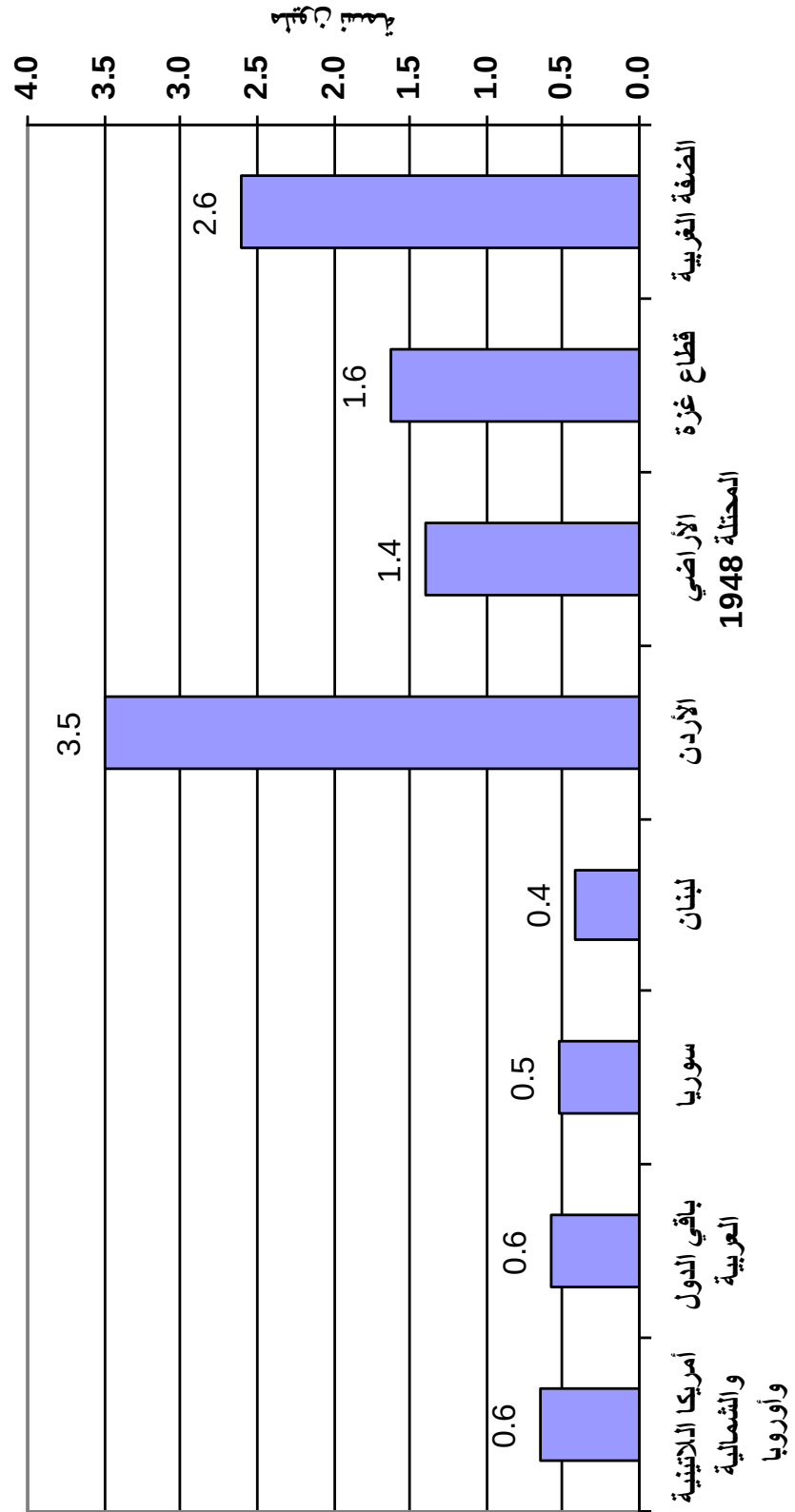
العمر	الأراضي الفلسطينية			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث
4-0	620,987	316,896	304,091	356,775	181,901	174,874	264,212	134,995	129,217
9-5	565,140	288,565	276,575	331,929	169,257	162,673	233,210	119,308	113,902
14-10	533,385	272,436	260,949	321,327	164,250	157,077	212,058	108,186	103,872
19-15	501,455	255,866	245,589	307,928	157,590	150,338	193,527	98,276	95,251
24-20	425,375	217,066	208,309	263,658	134,903	128,755	161,717	82,163	79,554
29-25	330,351	168,881	161,470	205,553	105,109	100,444	124,798	63,772	61,026
34-30	271,167	138,280	132,887	172,475	87,949	84,526	98,692	50,331	48,361
39-35	230,381	116,635	113,746	151,850	77,025	74,825	78,531	39,610	38,921
44-40	193,757	98,741	95,016	129,539	66,027	63,512	64,218	32,714	31,504
49-45	162,057	84,047	78,010	108,179	55,839	52,340	53,878	28,208	25,670
54-50	124,782	64,655	60,127	82,834	42,751	40,083	41,948	21,904	20,044
59-55	86,303	43,823	42,480	56,380	28,713	27,667	29,923	15,110	14,813
64-60	61,892	29,939	31,953	40,685	19,814	20,871	21,207	10,125	11,082
69-65	45,418	20,156	25,262	30,891	13,861	17,030	14,527	6,295	8,232
74-70	32,767	13,653	19,114	22,646	9,578	13,068	10,121	4,075	6,046
79-75	22,832	9,310	13,522	15,695	6,466	9,228	7,138	2,844	4,294
+80	23,035	9,629	13,406	16,250	6,788	9,462	6,785	2,841	3,944
المجموع	4,231,084	2,148,578	2,082,506	2,614,594	1,327,821	1,286,773	1,616,490	820,757	795,733

* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - الفلسطينيون في نهاية عام ، 2011 - ديسمبر 2011 -

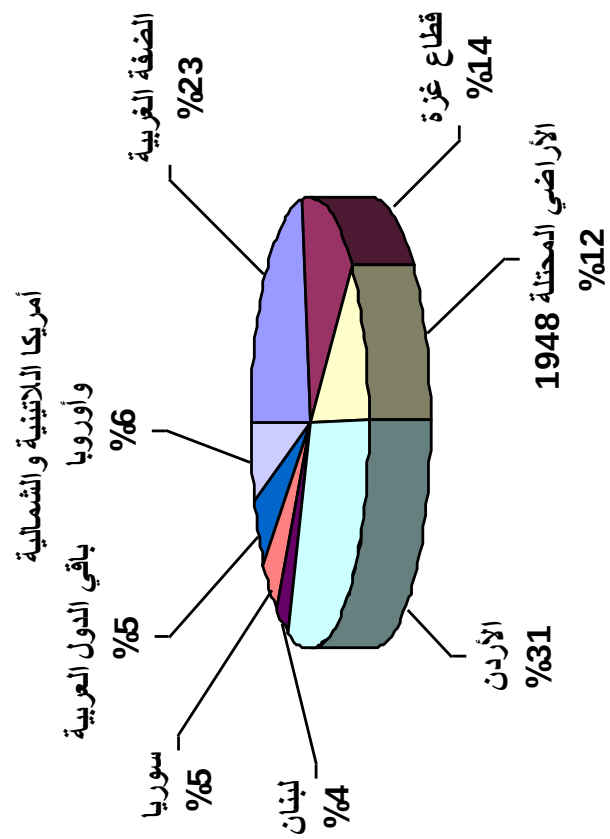
رام الله -ص32

ملحق
الأشكال البيانية الخاصة بتوزيع الشعب
الفلسطيني كما في 2012/1/1

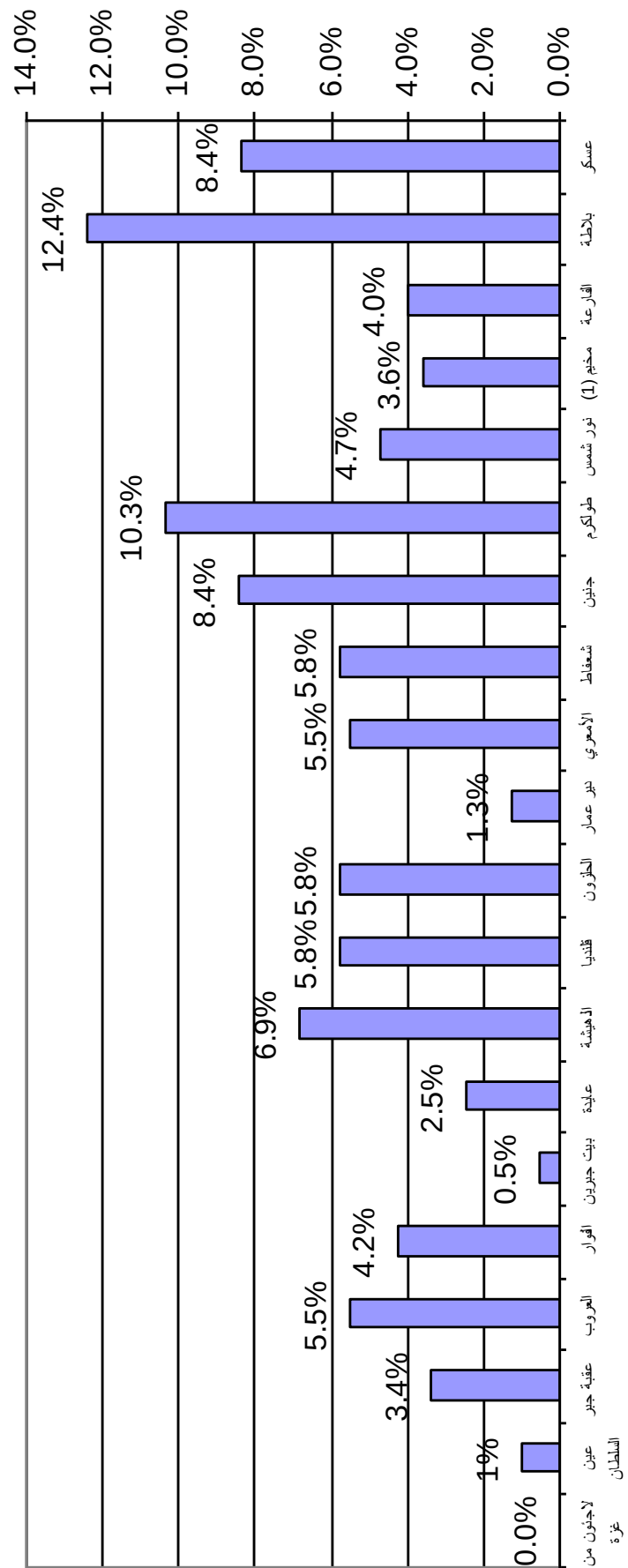
عدد الفلسطينيين في العالم بداية 2012



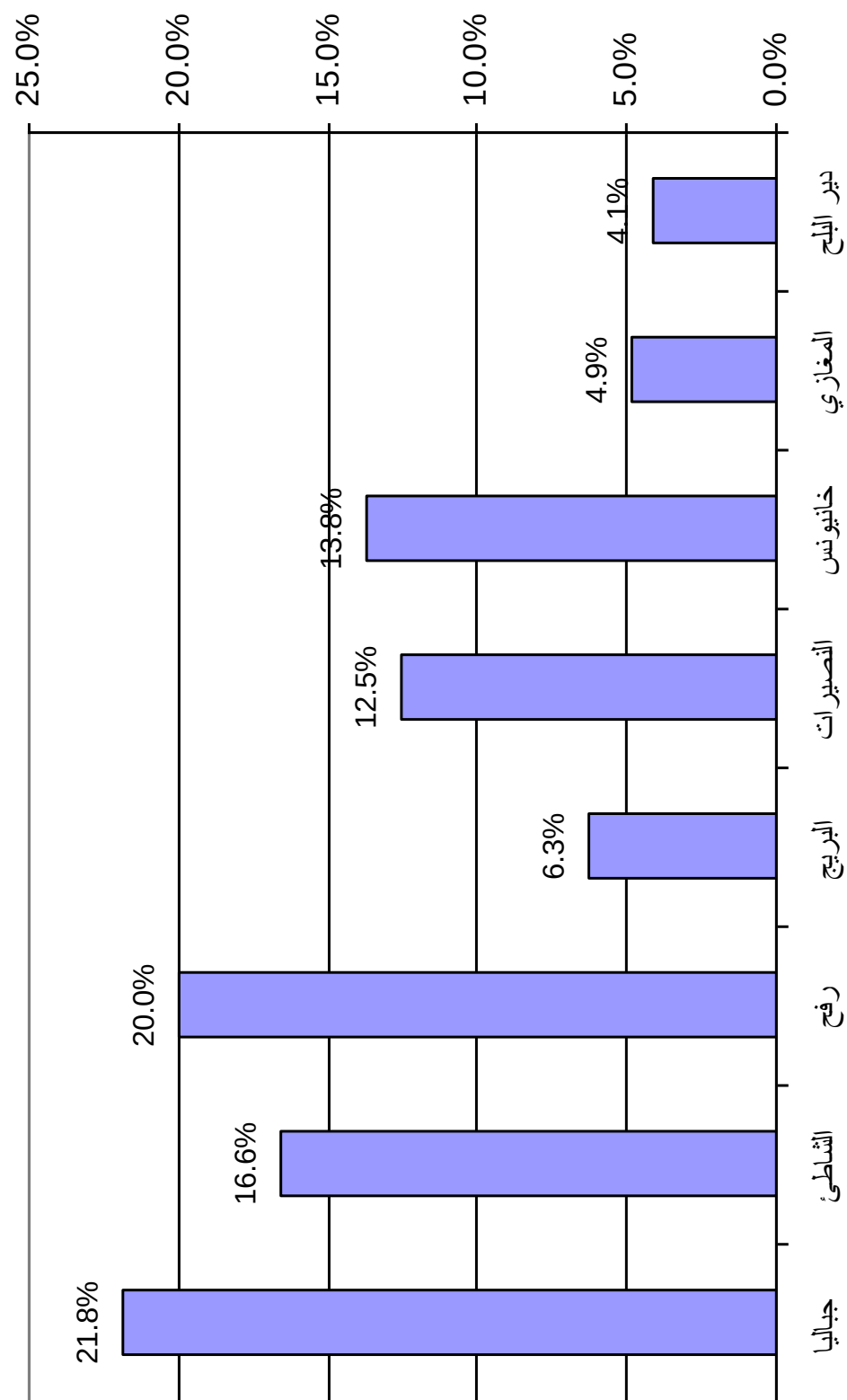
التوزيع النسبي للفلسطينيين في الوطن والشتاب كما في بداية 2012



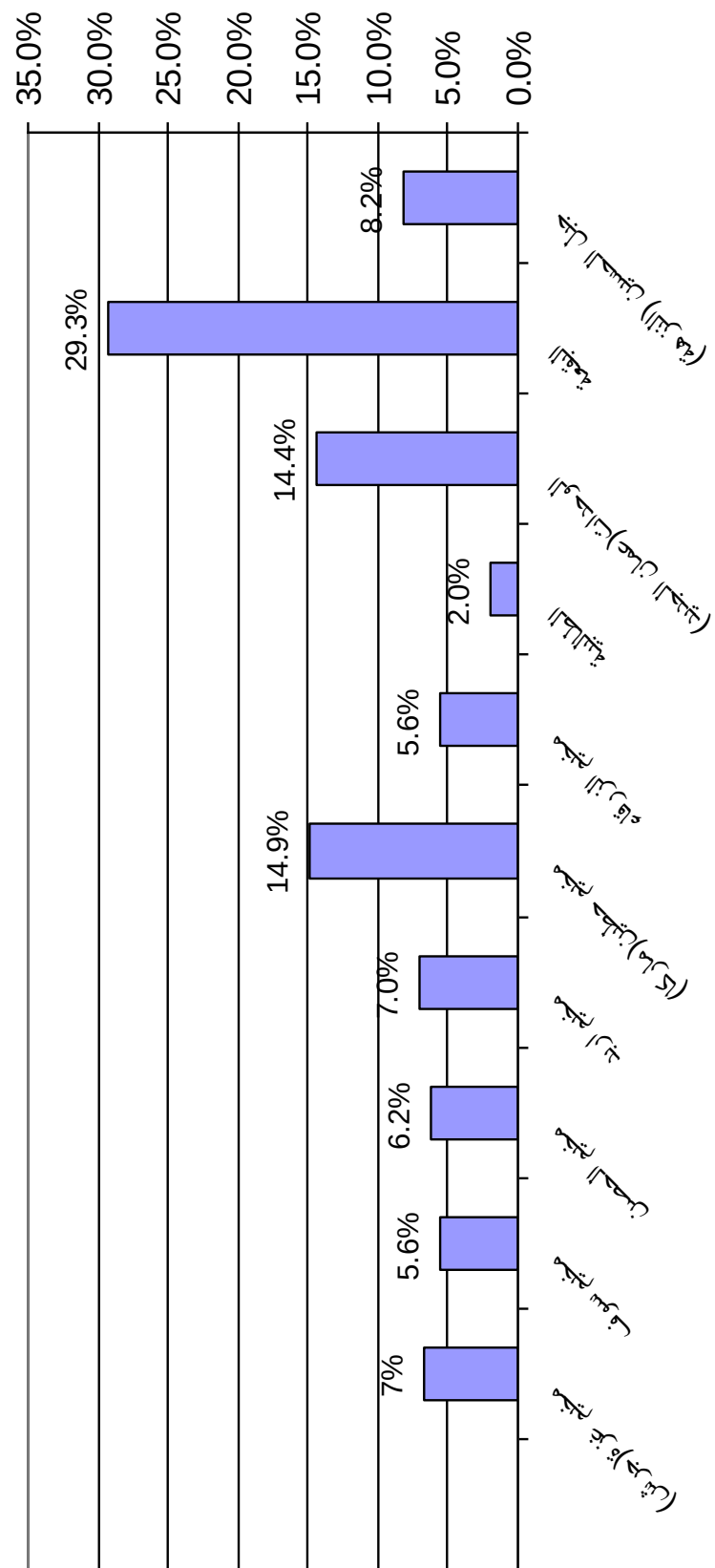
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات الضفة الغربية كما في بداية 2012



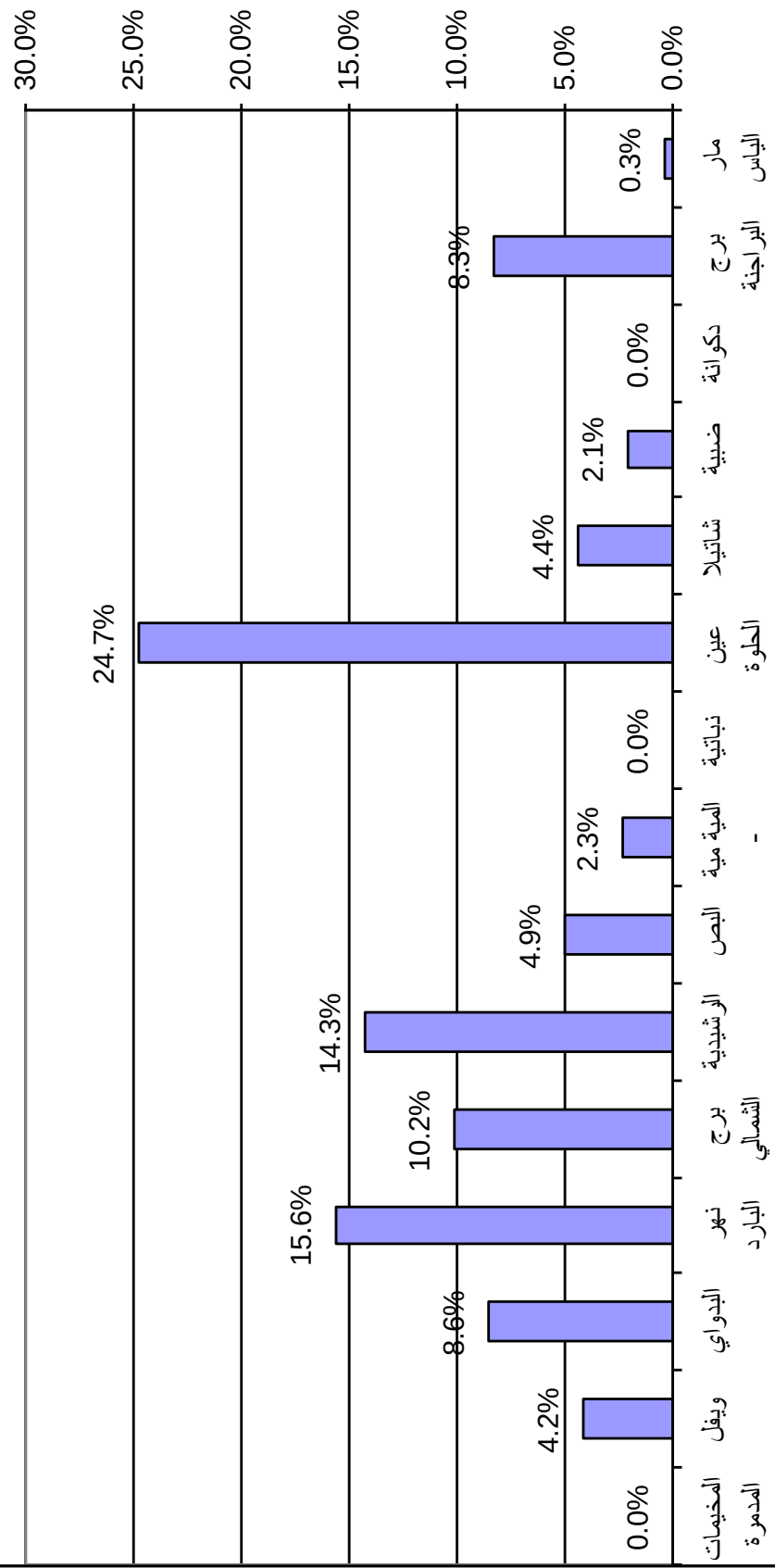
التوزيع النسبي للأجنيين داخل مخيمات قطاع غزة كما في بداية 2012



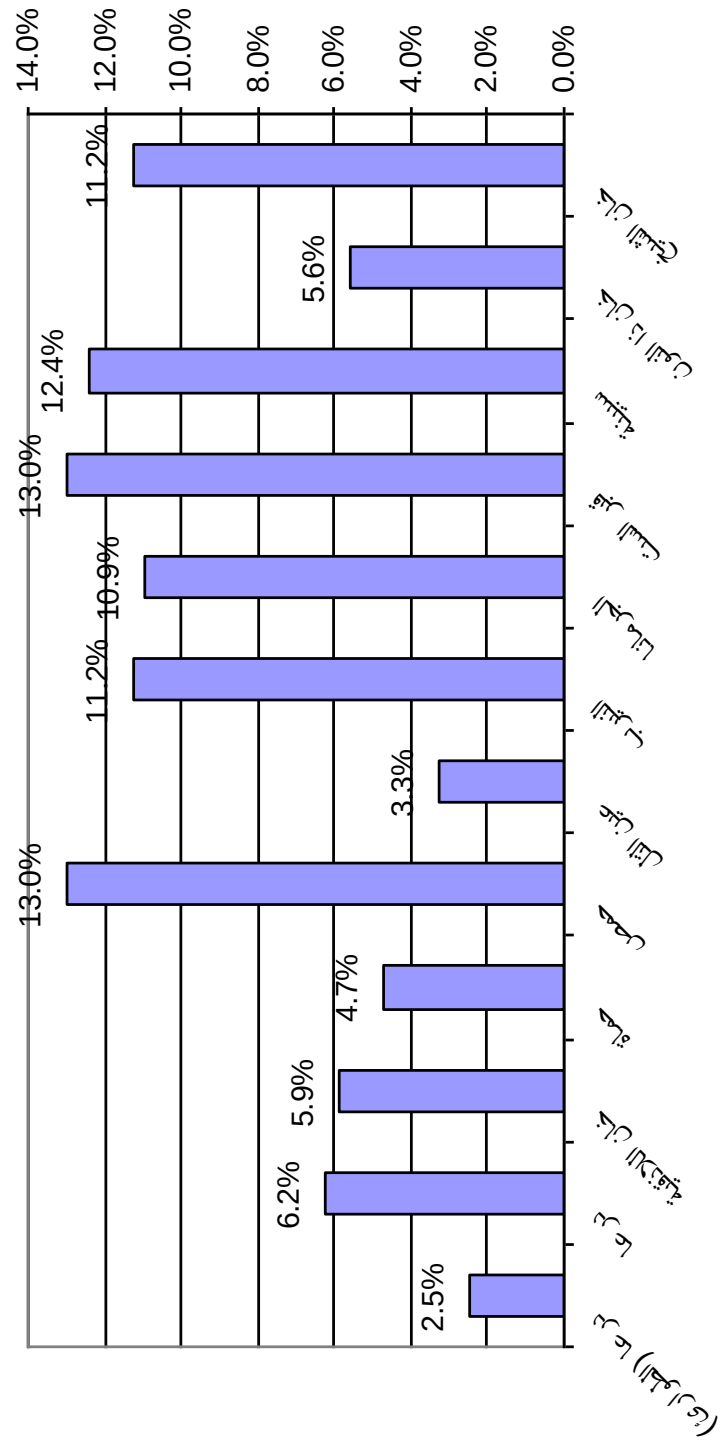
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات الاردن كما في بداية 2012



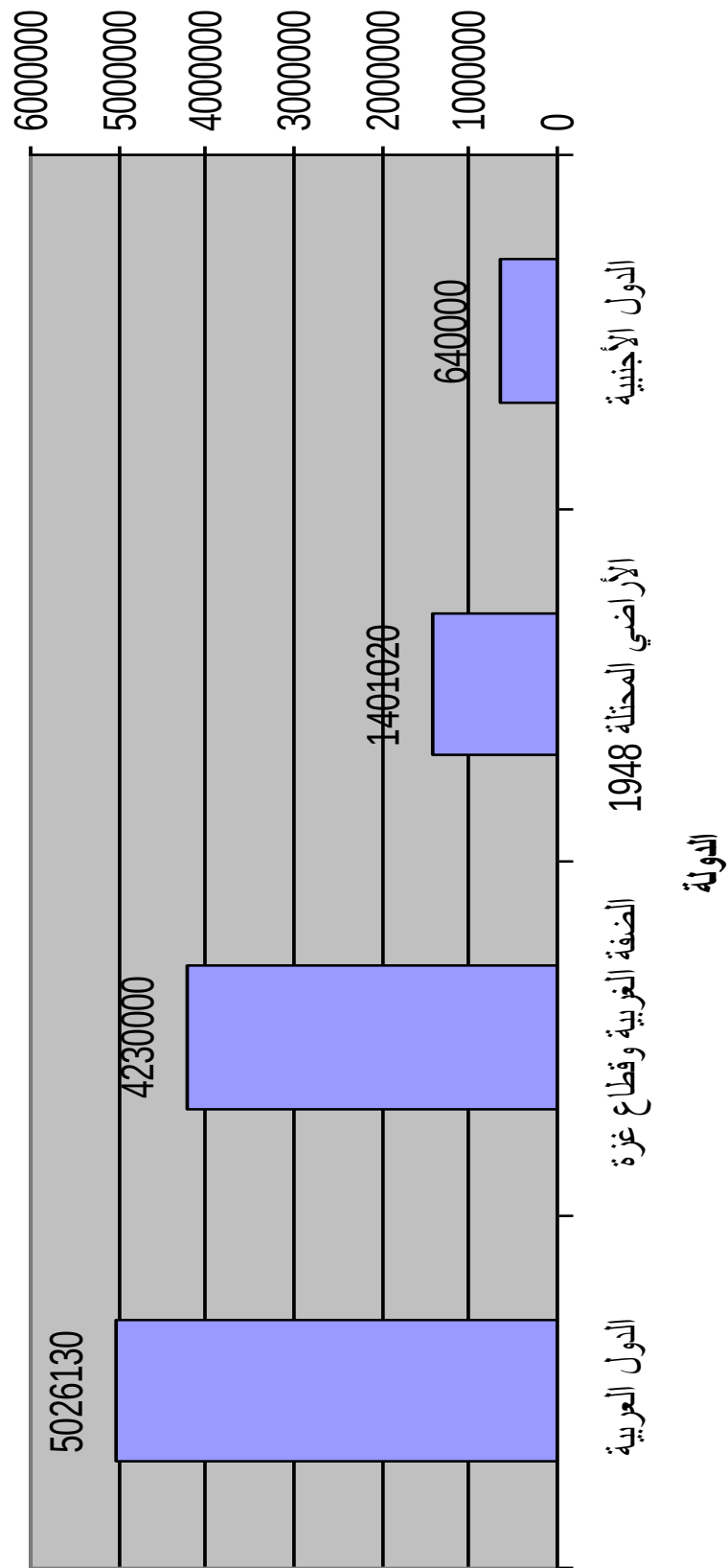
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات لبنان كما في بداية 2012



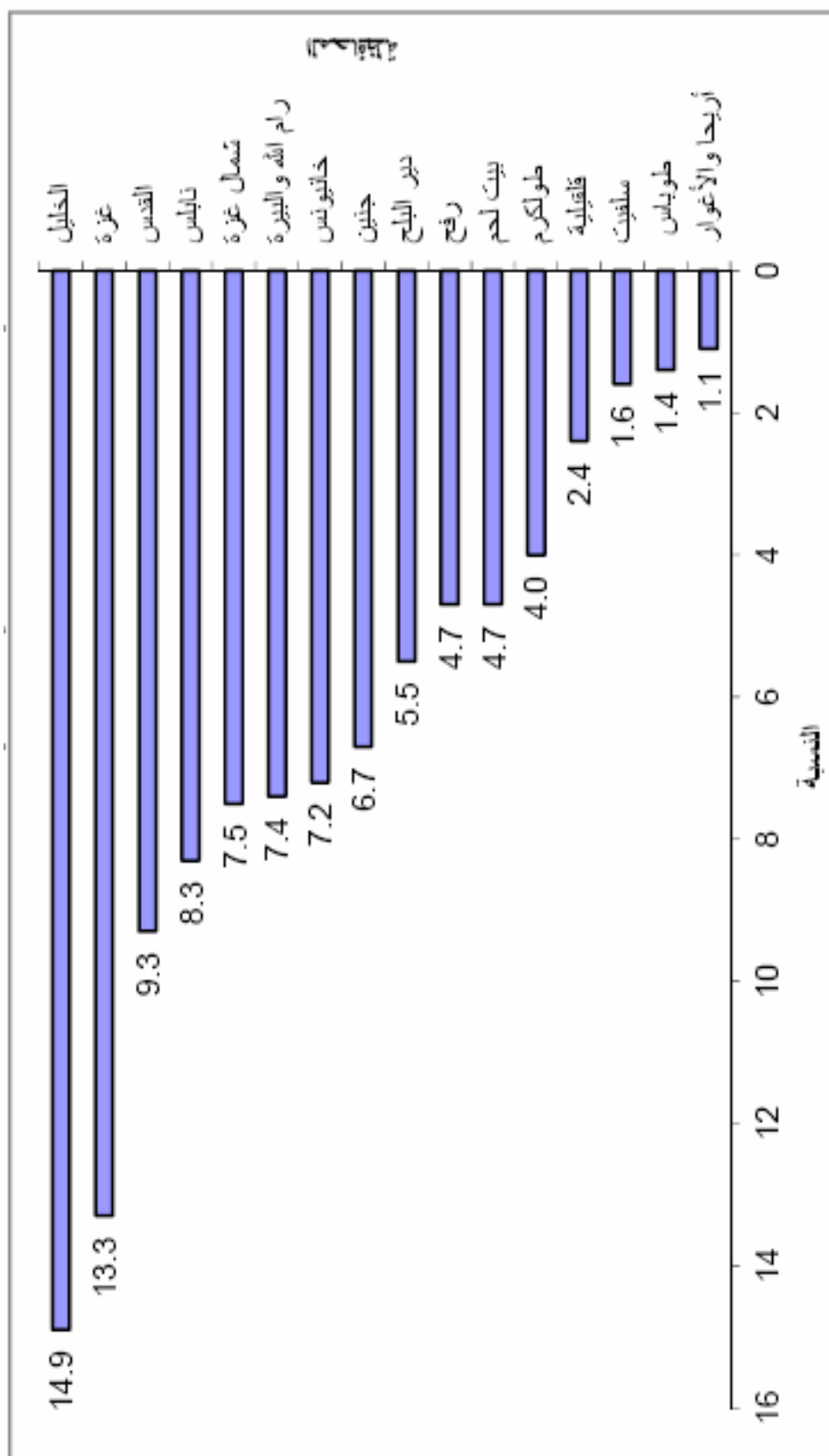
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات سوريا كما في بداية 2012



التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين حسب دولة الإقامة كما في 1/1/2012



التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة كما في 2012/1/1



ما هو الأساس القانوني المباشر لحق العودة؟

يستند حق العودة إلى القرار الرقم 194 الذي تبنته الجمعية العاملة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة بتاريخ 11 كانون الأول 1948، وتتضمن إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

ما هي الحقوق المترتبة على هذا القرار؟

يترتب على هذا القرار وفقاً للمادة 11 ثلاثة حقوق أساسية:

أولاً: حق العودة إلى الأماكن التي أجبروا على مغادرتها. وهو يشمل اللاجئين المهجرين إلى خارج فلسطين، أو أولئك الذين أرغموا على اللجوء إلى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة في العام 1948، أو إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المناطق التي لم يشملها الاحتلال في 1948.

ثانياً: حق استعادة الممتلكات أو الملكيات الخاصة بالاجئين 1948 العائدين إلى "ديارهم" أي إلى بيوتهم. وتم تأكيد هذا الحق في ورقة عمل سكرتارية الأمم المتحدة في آذار 1950 بتوضيح أن هذا الحق "العودة إلى بيوتهم". وجددت الجمعية العامة التأكيد على حق استعادة الممتلكات في قرار صدر في العام 1974 يشير إلى "حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي طردوا منها".

ثالثاً: حق التعويض: وهذا الحق ينص على منح تعويض نقدي عن خسارة الأملاك الخاصة أو المفقودين أو المصابين. وهو يشمل فئتين من اللاجئين:

الفئة التي تقرر العودة حيث يحق لها الحصول على تعويض كامل عن فقدان الأملاك الخاصة التي تعرضت للتدمير أو التلف.

الفئة التي قد تختار طوعاً عدم ممارسة حق العودة إلى ديارها واستعادة أملاكها. ويحق لهذه الفئة الحصول على تعويض كامل عن كل أملاكها سواء أصابها التلف والتدمير أم لا.

هل يسقط هذا الحق بمرور الزمن؟

إن حق العودة المتضمن في القرار 194 لا يسقط بتقدم الزمن لأنه حق فردي يعني كل لاجيء تم طرده بمفرده، وحق جماعي يتعلق بشعب طرد من أرضه. وقد اكتسب هذا الحق قوة معنوية وعرفية على مدى سنوات الأزمة التي ما تزال قائمة باستمرار عدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية، حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وازابت على مدى السنوات التي تلت صدور القرار 194، على إعادة التأكيد عليه. وقد أصبح هذا الحق ذا قوة أكبر منذ العام 1974 عندما صارت القضية الفلسطينية تطرح في الأمم المتحدة تحت بند "حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره". وفي تشرين الثاني 1975 أصدرت الجمعية العامة القرار 3376 الذي أنشأ اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف.

أكدت هذه اللجنة في تقاريرها على ربط حق العودة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وورد في أحد التقارير أن "الحقوق الغير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تمارس إلا في فلسطين"، وأن "ممارسة الحق الفردي

* المصدر : د. سلمان أبو ستة - كتاب حق العودة مقدس وقانوني وممكن - المؤسسة العربية للدراسات والنشر 2001، بالإضافة إلى الوثائق الواردة في موقع هيئة أرض فلسطين - الانترنت : www.plands.org

للفلسطيني في العودة إلى بلده الأصلي تشكل شرطاً لا بد منه لممارسة هذا الشعب حقوقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة القومية".

ما هي المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة؟

إن حق العودة لا يقتصر على القرار 194 بل إنه يستند إلى مجموعة من المواثيق الدولية، خاصة أن "حق العودة في القانون الدولي المعاصر يشمل جميع ضحايا الأبعاد القسري عن الوطن". وأهم المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة هي:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948).
- المعاهدات ذات العلاقة بوضع اللاجئين (1951) وبروتوكول عام 1967.
- المعاهدة الدولية لحقوق المدنية والسياسية (1966)
- معاهدة إزالة جميع أشكال التمييز العنصري (1965).
- المعاهدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1976).
- المعاهدة الإفريقية حول حقوق الإنسان والشعوب (1981).
- المؤتمر الأمريكي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (1969).
- الإعلان الأمريكي لحقوق الفرد (1948).
- المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (1950).
- المؤتمر الخاص بالسكان والقبائل الأصليين في الدول المستقلة (1991).
- معاهدة جنيف الرابعة (1949).
- مواثيق حقوق الإنسان حول تنمية المهجرين (1997).

ملحق رقم (2):

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة¹

أولاً : حول تعريف اللاجئ :

1- لقد جاء في المادة 1، الفقرة 2، من القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية لسنة 1969 أن " لفظه لاجئ تطلق على أي إنسان اضطر إلى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي أو الوطني وذلك بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية، أو بسبب حوادث تخل إخلالا خطرا بالنظام العام، إما في جزء وإما في جميع أرجاء مسكنه الأصلي أو الوطني".

2- اما ميثاق أوروبا في تعريفه لوضع اللاجئ فهو يركز على أولئك "الذين لا يستطيعون أو لا يودون.. لأسباب شتى العودة إلى وطنهم..".

3- بيان قرطاجنة الصادر عن منظمة الدول الأمريكية سنة 1985 تعريف للاجئين يشبه التعريف الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية.

ان المنحى الذي اتبعه قانون اللاجئين في اثر الحرب العالمية الثانية، لم يتجه نحو التعويض بقدر ما اتجه نحو: توفير مسكن جديد للإنسان الذي انتزع من مسكنه، اي نحو إعادة الاستيطان. نحو الاعتراف بالحاجة إلى حماية مثل أولئك الاشخاص من الاضطهاد، إما في بلد لجوئهم وإما في بلدهم الاصلي في حال ارغموا على العودة اليه .

هذه اذن الاطر العامة التي ما زالت تحدد النقاش الدائر حول اللاجئين والمهاجرين في أوروبا الغربية، وقبل ذلك في الحملة الهادفة إلى ارغام الاتحاد السوفيتي السابق على السماح للمواطنين اليهود بالهجرة إلى إسرائيل.

ثانياً : اللاجئين الفلسطينيون واهمية القرار 194:

تاريخياً، كان التركيز في الحالة الفلسطينية مختلف تماماً، فاللاجئون الفلسطينيون لا يبيعون مسكناً غير بلدهم الأصلي. ورغبتهم الأساسية هي أن يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم إذا ما اختاروا ذلك. وهذا هو مصدر الاهمية البالغة لقرار الامم المتحدة رقم 194. فالقرار يعني تحديداً باللاجئين الفلسطينيين ويؤكد حقهم في العودة أو في التعويض للذين لا يرغبون في العودة. ولهذا السبب -أو الذريعة- فإن اللاجئين الفلسطينيين غير مشمولين بالحماية تحت مضلة المندوب السامي للاجئين التابع للامم المتحدة ومظلة منظمات دولية أخرى. فإنشاء الأونروا كان ينبع من القرار رقم 194. واستنادا إلى هذه الوكالة. فإن "اللاجئ الفلسطيني هو كل إنسان كان مسكنه المعتاد فلسطين في الفترة ما بين حزيران/يونيو 1946 و15 آيار/مايو 1948. وفقد منزله ومصدر رزقه بسبب النزاع سنة 1948".

ثالثاً : حق العودة والقانون الدولي:

ان حق العودة، الوارد بصراحة في القرار رقم 194 (3) ، ثابت ايضا في القانون الدولي. فقد جاء في المادة (13) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي هو حجر الاساس في القانون الدولي، ما يلي: " 1- لكل إنسان

¹ ايليا زريق -مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 19 (ص68-80) صيف 1994 .

حق حرية الانتقال والسكن ضمن حدود كل دولة 2- لكل إنسان حق مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده. 3- لن يحرم أي إنسان بصورة اعتباطية من حق الدخول إلى بلده".

ويستمد الميثاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، والذي وقعته إسرائيل، سلطته من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

اول تأكيد لحق اللاجئين في العودة سنة 1946 من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة وأعيد تأكيده في المبدأ الصادر عن هذا المجلس سنة 1973. وورد هذا المبدأ كما يلي:

لكل إنسان الحق، بلا تمييز من أي نوع كان، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو المنبت الوطني أو الاجتماعي أو الممتلكات أو الزواج أو أي وضع اجتماعي آخر، بالعودة إلى وطنه.

لن يجرد أي إنسان اعتباطاً من جنسيته أو يرغب على التخلي عنها كوسيلة لحرمانه من الحق في العودة إلى بلده.

لن يجرد أي إنسان اعتباطاً من حق العودة إلى بلده.

لن ينكر على أي إنسان حق العودة إلى بلده بسبب عدم امتلاكه لجواز سفر أو وثيقة سفر أخرى.

لكن هناك كما يقول -إيليا زريق- مشكلة قائمة في تطبيق هذه المعايير الواردة اعلاه لمساندة حق العودة في حالة الفلسطينيين. فالإعلانات الواردة اعلاه تفترض وجود "بلد" كان الإنسان فيه أو يكون فيه مواطناً وفي مكانه العودة اليه. ومن الواضح ان أي تفسير حرفي للقانون يؤدي إلى اعتبار الفلسطينيين لا يملكون حق العودة لان "إسرائيل" ليست دولتهم!!.

وفي مواجهة هذا اللبس القانوني الشكلي، يقول أ. زريق "بغض النظر عما اذا كان الفلسطينيون يملكون حق العودة إلى إسرائيل، فإنهم يملكون حق العودة إلى فلسطين" ذلك ان حق العودة -في الحالة الفلسطينية- ارتبط (وتأكد قانونياً)، من خلال قرار الجمعية العامة 3236 (29) عام 1974، الذي يقضي بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، فقد جاء في هذا القرار:

تؤكد (الجمعية العامة) من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً:

(أ) الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي،

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

تؤكد من جديد ايضاً حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا، وتطالب باعادتهم

رابعا : سياسة الولايات المتحدة تجاه قرار 194 :

التصويت الأمريكي في الجمعية العامة للامم المتحدة في كانون الاول/ ديسمبر 1993 له دلالاته، فهو اشارة إلى تشديد مهم من جانب ادارة كلنتون على انها ترفض مبدأ تطبيق القسم الخاص بالعمل في القرار رقم 194 المعني بحق العودة. فمنذ البداية (1950) دأبت الولايات المتحدة، وبانتظام، على تقديم القرارات المتعلقة بالانزوا إلى الجمعية العامة ودعمها، بما فيها الفقرة المهمة جداً والتي تعيد تأكيد قرار الامم المتحدة الاصيل رقم 194، إلا أنها منذ ديسمبر 1993- إلى يومنا هذا -تراجعت عن دعم القرار 194 في ضوء تطابق الموقف الأمريكي الإسرائيلي.

خامساً: الرؤية الإسرائيلية للقرار 194:

في أثر حرب سنة 1948، عرضت "إسرائيل" استرجاع 100,000 لاجيء فلسطيني، أي نحو عشر العدد المقدر للاجئين. هل ستجدد "إسرائيل" عرضها فيستوعب داخل الخط الأخضر ما مقداره عشر لاجئي سنة 1948 وذريتهم، أي نحو 300,000 عائد؟

قانون الجنسية الإسرائيلي لسنة 1952، وتعديلاته اللاحقة، جزء أساسي من عملية "المنع"، وفق مضامين ونصوص ذلك القانون الذي يؤكد على أن "العرب لا يمكنهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية عن طريق العودة، بل عليهم أن يحصلوا عليها من خلال الإقامة أو الولادة أو التجنس". واللاجئون الفلسطينيون لا يمكنهم اكتساب حق التجنس والعودة إلى ديارهم على أساس الإقامة السابقة. بل إن هذا القانون يتضمن فقرات المراد منها، بالتحديد، منع الفلسطينيين بصورة دائمة من العودة في أي زمن كان إلى ديارهم الأصلية. وكما يكتسب المرء حق الإقامة بموجب الفقرة 3 من القانون الإسرائيلي المشار إليه، عليه أن يبرهن عن أنه كان موجوداً في البلد في آذار/مارس 1952 (وقد عدل هذا التاريخ لاحقاً إلى 14 تموز/يوليو 1952). أما التعديل الذي أدخل على قانون الجنسية سنة 1980، فيذهب إلى أبعد من ذلك في استثناء الأهلية لاكتساب الجنسية الإسرائيلية، إذ يمنعها عن أولئك الذين يتمتعون بحقوق الجنسية في "دول التسلسل" المجاورة.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي تجاه حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، (رغم مسئوليتها الكاملة والمباشرة عن خلق هذه المشكلة) فيتلخص فيما يلي:

أولاً: تقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين شرط تقديم تعويضات أيضاً ليهود البلاد العربية!!

ثانياً: وهذا أهم، من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية، إعادة توطين اللاجئين في أماكن شتاتهم من خلال منحهم حقوق الإقامة والجنسية في البلاد العربية المجاورة.

ما العمل حين نصل إلى الطريق المسدودة في شأن حق العودة؟ ما هي أدوات الضغط التي يملكها الفلسطينيون للعمل الدؤوب في قضية حق العودة؟ إن التحضير والاستعداد لهذا الأمر لا يزالان بدائيين، كما يرى أ.إيليا زريق، الذي يقترح البدء بالخطوات التالية:

على الفلسطينيين أن يبنوا حواراً من التنسيق مع الدول العربية الأخرى.

هناك حاجة ماسة إلى نقاش صريح في المجتمعات الفلسطينية بشأن قضية اللاجئين.

على القيادة أن تواجه اللاجئين أنفسهم.

على القيادة أن تضمن للاجئين حق الوصول على الجنسية الفلسطينية أيّاً تكن أمكنة الإقامة، وحشدتهم لمقاومة الحلول المعروضة من الخارج.

ملحق رقم (3) القرى الفلسطينية التي هُجّر سكانها سنة 1948¹

الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية
-1	آبل القمح	-2	الزوق الفوقاني	-3	السنبرية	-4	الشوكة التحتا
-5	خان الدوير	-6	المنشية	-7	الخصاص	-8	الزوق التحتاني
-9	لزازة	-10	المنصورة	-11	الخالصة	-12	هونين
-13	مداحل	-14	عرب السمنية	-15	فرعم	-16	البروة
-17	العابسية	-18	الزيب	-19	مغر الخيط	-20	الطابغة
-21	قيطة	-22	المنصورة	-23	الدردارة	-24	معار
-25	الناعمة	-26	كفر برعم	-27	منصورة الخيط	-28	الدامون
-29	الدوارة	-30	فارة	-31	خربة المنطار	-32	الرويس
-33	الصالحية	-34	علما	-35	الجاعونة	-36	غوير أبوشوشة
-37	الحمراء	-38	تليل	-39	بيريا	-40	خربة الوعة السوداء
-41	المفتخرة	-42	الحسينية	-43	عين الزيتون	-44	وادي الحمام
-45	الزاوية	-46	الراس الأحمر	-47	ميرون	-48	المجدل
-49	البويزية	-50	سعسع	-51	عمقا	-52	حطين
-53	خيام الوليد	-54	دير القاسي	-55	قدس	-56	نمرين
-57	جاحولا	-58	الكابري	-59	المالكية	-60	النهر
-61	غرابة	-62	أم الفرج	-63	العرفية	-64	الغابسية
-65	النبي يوشع	-66	خربة جدين	-67	الظاهرية التحتا	-68	التل
-69	الدرياشية	-70	سحماتا	-71	عكبرة	-72	لوبياء

¹ خريطة فلسطين العامة لكل القرى المهجّر سكانها-اعداد غازي فلاح-مركز الجليل للابحاث الاجتماعية-الناصرة-تاريخ الاصدار غير مسجل .

73-	بيسمون	74-	سبلان	75-	الزنغرية	76-	النقيب
77-	ملاحة	78-	غباطية	79-	جب يوسف	80-	ناصر الدين
81-	هراوي	82-	صفصاف	83-	القديرية	84-	الشجرة
85-	عرب الزبيد	86-	طيظبا	87-	الشونة	88-	صفورية
89-	العلمانية	90-	دلالة	91-	الفراضية	92-	خربة سمسع
93-	ديشوم	94-	ماروس	95-	كفر عنان	96-	بلد الشيخ
97-	صالحة	98-	كراد الغنامة	99-	المنشية	100	الطيرة
101-	سروح	102-	كراد البقارة	103-	خربة كرازة	104-	ياجور
105-	تريخا	106-	يردا	107-	البطيحة	108-	كفر سبت
109-	النبي روبين	110-	الوزيرية	111-	عرب الشمالنة	112-	المنارة
113-	إقرت	114-	عموقة	115-	السكية	116-	السمرا
117-	خربة عربين	118-	قباعة	119-	ياقوق	120-	سمخ
121-	البصة	122-	قديتا	123-	المنصورة	124-	الحمة
125-	المنشية	126-	أبو شوشة	127-	عرب البواطي	128-	أم خالد
129-	العبيدية	130-	خربة لد	131-	الساخنة	132-	خربة بيت ليد
133-	معذر	134-	كفرة	135-	تل الشوك	136-	بيارة كفر صور
137-	خربة الدامون	138-	كوكب الهوا	139-	الغزاوية	140-	فرديسيا
141-	الجلمة	142-	خربة الزاوية	143-	الأشرفية	144-	دالية الروحاء
145-	معلول	146-	خربة أم صابونة	147-	خربة الجوفة	148-	الطنطورة
149-	عين حوض	150-	يبلى	151-	قتير	152-	الغبية الفوقا
153-	عتليت	154-	عين المنسي	155-	خربة البرج	156-	تبصر

الحرم	-160	عولم	-159	النغفية	-158	المزار	-157
إجليل الشمالية	-164	سيرين	-163	الغبية التحتا	-162	خربة المنصورة	-161
إجليل القبلية	-168	الطيرة	-167	وعرة السريس	-166	المجيدل	-165
بيار عدس	-172	أم عجرة	-171	خربة الكساير	-170	حدثا	-169
المويلح	-176	مسيل الجزل	-175	هوشة	-174	الدلهمية	-173
أبو كشك	-180	فرونة	-179	المنسي	-178	كويكات	-177
السوالمة	-184	عرب العريضة	-183	اللجون	-182	السميرية	-181
الشيخ مونس	-188	السامرية	-187	الكفرين	-186	السموعي	-185
المر	-192	عرب الصفا	-191	صبارين	-190	خربة الطاقة	-189
فجة	-196	الحمرا	-195	البطيما	-194	البيرة	-193
الجماسين الغربي	-200	الخنزير	-199	خبيزة	-198	دنة	-197
المسعودية	-204	الفاطور	-203	أم الشوف	-202	إندور	-201
مجدل يابا	-208	عرب الضميري	-207	السنديانة	-206	جبع	-205
المزيرة	-212	عرب الفقراء	-211	بريكة	-210	الصرفند	-209
قولة	-216	خربة السركس	-215	كبارة	-214	إجزم	-213
رنتية	-220	رمل زيتا	-219	خربة الشونة	-218	خربة المنارة	-217
العباسية	-224	عرب النقيعات	-223	جبول	-222	كفر لام	-221
ساقية	-228	وادي الحوارث	-227	المرصص	-226	عين غزال	-225
سلمة	-232	خربة زلفة	-231	قومية	-230	السوامير	-229
الخيرية	-236	خربة المجدل	-235	زرعين	-234	خربة قمبازة	-233

237-	أم الزينات	238-	نورس	239-	المنشية	240-	كفر عانة
241-	قيرة	242-	المزار	243-	الجلمة	244-	الطيرة
245-	أبو زريق	246-	زبعة	247-	قافون	248-	برة يسارية
249-	الريحانية	250-	الحميدية	251-	وادي قباني	252-	قيسارية
253-	وادي عارة	254-	نطاف	255-	عسلين	256-	زكريا
257-	بيت نبالا	258-	بيت ثول	259-	عرتوف	260-	مغلس
261-	الحديثة	262-	دير أيوب	263-	إشوع	264-	إدبنة
265-	دير أبو سلامة	266-	اللطرون	267-	بيت محيسر	268-	التينة
269-	صرفند العمار	270-	أبوشوشة	271-	ساريس	272-	المسمية الصغيرة
273-	خربة الضهيرية	274-	صيدون	275-	خربة العمور	276-	قسطينة
277-	دانيال	278-	المنصورة	279-	بيت نقوبا	280-	تل الترمس
281-	جمزو	282-	المغار	283-	القسطل	284-	بيت دراس
285-	خربة زكريا	286-	بشيت	287-	قالونيا	288-	السوافير الشمالية
289-	شلتا	290-	قطرة	291-	لفتا	292-	السوافير الغربية
293-	البرج	294-	شحمة	295-	دير ياسين	296-	السوافير الشرقية
297-	برفيلية	298-	أم كلخة	299-	دير عمرو	300-	الجلدية
301-	خروبة	302-	خلدة	303-	بيت أم الميس	304-	بعلين
305-	عنابة	306-	دير محيسن	307-	كسلا	308-	تل الصافي
309-	بئر معين	310-	بيت جيز	311-	خربة اللوز	312-	بيت نتيف
313-	الكنيسة	314-	بيت سوسين	315-	صطاف	316-	عجور
317-	أبو الفضل	318-	خربة بيت فار	319-	عين كارم	320-	دير الدبان
321-	بئر سالم	322-	المخيزن	323-	المالحة	324-	رعنا

325-	صرفند الخراب	326-	عرب صقير	327-	الجورة	328-	برقوسيا
329-	وادي حنين	330-	برقة	331-	الولجة	332-	زكرين
333-	النبي رويين	334-	إسدود	335-	عقور	336-	صميل
337-	القببية	338-	البطاني الغربي	339-	دير الشيخ	340-	جسير
341-	زرنوقة	342-	البطاني الشرقي	343-	راس أبو عمار	344-	جليا
345-	يبنة	346-	ياصور	347-	القبو	348-	قزازة
349-	عافر	350-	المسمية الكبيرة	351-	بيت شنة	352-	سجد
353-	النعاني	354-	الخيمة	355-	سلبيت	356-	صوبا
357-	البرية	358-	بيت دجن	359-	خربة البويرة	360-	الخصاص
361-	القباب	362-	دير طريف	363-	خربة التنور	364-	نعليا
365-	خربة الزيابدة	366-	السافرية	367-	سفلى	368-	بيت عفا
369-	مسكة	370-	خربة اسم الله	371-	دير آبان	372-	عراق سويدان
373-	كفر سابا	374-	دير رافات	375-	جرش	376-	حتا
377-	عجنجول	378-	صرعة	379-	البريج	380-	كرتيا
381-	زيتا	382-	هريبا	383-	دير الهوا	384-	حمامة
385-	كدنا	386-	بيت جرجا	387-	بيت عطاب	388-	نجد
389-	خربة أم برج	390-	حليقات	391-	علاز	392-	هوج
393-	دير نخاس	394-	عراق المنشية	395-	كوفخة	396-	الجمامة
397-	بيت جبرين	398-	القببية	399-	المحرقة	400-	جولس
401-	الفالوجة	402-	الدوايمة	403-	العمارة	404-	دمرة
405-	كوكبا	406-	برير	407-	الخلصة	408-	بريرة

عبدس	-412	يزور	-411	سمسم	-410	بيت طيما	-409
بيارة حنون	-416	وادي عارة	-415	دير سنيد	-414	الجية	-413
				جريشة	-418	الجماسين الشرقي	-417

رفاق وأصدقاء المناضل الثوري الاسير أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية ... في حكايا الثورة قصة ملحمة وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع أبنائكم وأحفادكم .. حكاية لمسيرة سندية ما زالت على قيد حياة القضية والنضال الوطني والقومي والأممي، رافضة لعصر الانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي والعالمي في هذه المرحلة .. وبإصرارها العنيد عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين، تسهم بدورها الطليعي الثوري في مسيرة النضال التحرري والديمقراطي على الصعيدين الوطني والقومي في قلب العلاقات الرفاقية مع القوى والحركات الثورية التقدمية في إطار الانتفاضات العربية .

أيها الرفاق الأعزاء

...

في ذكرى الرابعة والستين لاغتصاب فلسطين وإقامة الدولة الصهيونية ركيزة الامبريالية... اقرؤوا جبهتكم في وجوه وعيون الفقراء، وعلى جبين المستضعفين وثياب اللاجئين في المخيم .. وفي عقول وقلوب كوادرو وقواعد الجبهة المتمسكين بوعي بهويتها ... فكراً ماركسياً ومنهجاً علمياً وعلماً تقديماً واشتراكياً لا يعرف لون الحيات ... منحاذاً دوماً لمن هم "تحت" كانهياز ناجي لفقراء الأرض وملحها .. تتقن كل لهجات الجماهير المسحوقة وتناضل من أجل تحريرها وانعتاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين بكل ألوانه وأشكاله..

بهذه الرؤية ووعي مضامينها الفكرية والتنظيمية والسياسية، ستضمن الجبهة المزيد من التوسع التنظيمي وانتشار مبادئها وراياتها في كل بقعة من بقاع الوطن ومخيمات الشتات ، الأمر الذي يتطلب من كل الرفاق والرفيقات في الجبهة الشعبية ، مزيداً من الوعي وقوة الانتماء والالتزام ورص الصفوف ومراعاة العلاقات الأخلاقية الرفاقية والديمقراطية ، والإيمان بالوحدي العميق بأهداف الجبهة ومبادئها ، من أجل توسيع ومضاعفة الخلايا والهيئات الحزبية... واستنهاض اللجان الثورية والجماهيرية والمجتمعية في أوساط الفلاحين والعمال والشباب والمرأة والمهنيين وكل الكادحين والفقراء من أبناء شعبنا ... شرط أن تنطلق الحركة في كل ذلك من الوعي الثوري بالنظرية وبكل تفاصيل واقعنا المعاش، الكفيل وحده بضمان نجاح مسيرة نضالنا التحرري والديمقراطي ... فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية نسترشد بها من أجل تجديد وتصليب البنية التنظيمية والكفاحية وتعميق الديمقراطية والطابع الجماهيري للجبهة الشعبية كحزب ثوري وطني.

أيها الرفاق إن جبهتكم الشعبية التي قدمت أروع الأمثلة في ثباتها وتمسكها بحقوق شعبنا الوطنية والتاريخية ، وفي التزامها في الدفاع عن قضايا الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين طوال مسيرتها التي قدمت فيها آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين، ستظل وفيه لمبادئها وأهدافها التي إنطلقت من أجلها في الحادي عشر من ديسمبر 1967 ، وستظل -قبل كل شيء- وفيه لتضحيات شعبنا و لكل رفاقنا المناضلين الذين استشهدوا ، وأولئك الذين قدموا التضحيات الغالية من أعمارهم في سجون العدو ونازله وفي المقدمة منهم رفيقنا المناضل الباسل الأمين العام أحمد سعدات والرفيق المناضل المثقف الثوري أحمد قطامش وكل رفاقنا المناضلين الصامدين في سجون العدو الصهيوني عاشت فلسطين حرة عربية

المجد والخلود للشهداء... الحرية لاسرانا البواسل

عاشت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

إننا حتماً لمنتصرون

ما معنى حق العوده غير قابل للتصرف؟؟

الحق غير القابل للتصرف هو من الحقوق الثابتة الراسخة، مثل باقي حقوق الإنسان لا تنقضي بمرور الزمن، ولا تخضع للمفاوضة أو التنازل، ولا تسقط أو تعدل أو يتغير مفهومها في أي معاهدة أو اتفاق سياسي من أي نوع، حتى لو وقعت على ذلك جهات أو حكومات أو سلطة أو قيادة تدعي انها تمثل الفلسطينيين.

لماذا لا يسقط حق العودة بتوقيع ممثلي الشعب على إسقاطه؟

لأنه حق شخصي، لا يسقط أبداً، إلا إذا وقع كل شخص بنفسه وبملاء أرادته على إسقاط هذا الحق عن نفسه فقط. وهذا بالطبع جريمة وطنية، ولكن حق العودة حق جماعي أيضاً باجتماع الحقوق الشخصية الفردية وبالا اعتماد على حق تقرير المصير المرتبط بالحق التاريخي الازلي لشعبنا الفلسطيني في وطنه فلسطين وحقه وواجبه في استمرار النضال بكل اشكال المقاومة من اجل استرداد كامل التراب الوطني وازالة الكيان الصهيوني واقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها، كما ان حق تقرير المصير أكدته الأمم المتحدة لكل الشعوب عام 1946، وخصت به الفلسطينيين عام 1969 وجعلته حقاً غير قابل للتصرف للفلسطينيين في قرار 3236 عام 1974.

ولو وقعت جهة تمثل الفلسطينيين صدقاً أو زوراً على التخلي عن حق العودة، ما تأثر ذلك؟ كل اتفاق على إسقاط حق غير قابل للتصرف؟ باطل قانوناً، كما أنه ساقط أخلاقياً في الضمير الفلسطيني والعالمي، وتنص المادة الثانية من معاهدة جنيف الرابعة لعام 1949 على أن أي اتفاق بين القوة المحتلة والشعب المحتل أو ممثليه باطل قانوناً، إذا أسقطت حقوقه.

من كلمة الرفيق غازي الصوراني في ندوة لجنة اللاجئين - مخيم الشاطئ - غزة....

إن مشاعر الحرية والعودة التي أضاعها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين، لن تنطفئ ولن تتوقف مهما تزايدت عدوانية الدولة الصهيونية وحليفها الإمبريالي، ومهما تزايدت عمالة ما يسمى بامراء وملوك العرب الخونة واسيادهم الامريكان والصهاينة الذين يتوهمون انهاء القضية الفلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين وشطب هويتنا الوطنية أو وقف نضال شعبنا الوطني التحرري، وهي مشاعر لن تنطفئ بالتأكيد بسبب هبوط وتنازلات قيادة م.ت.ف ومفاوضاتها العبيثية او بسبب مهادة الاخوان المسلمين وحركة حماس، وفي كل الأحوال والظروف لا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني والقومي التحرري المقاوم والديمقراطي حتى تحقيق أهداف شعبنا في الحرية وتقرير المصير والعودة.. فلسطين ليست يهودية.. ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد.. وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع الوطني الثوري من كبوته وهبوطه، وبدون ذلك النهوض سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام.

ان جذور أزمة الاحزاب والفصائل اليسارية في الوطن العربي تكمن في هذا التراجع الفكري والضعف النظري لدى معظم أحزاب وفصائل اليسار عموما وقياداتها خصوصا، التي يبدو لي انها بصدد التخلي عن الماركسية والعلم الماركسي كله لحساب خلطة تجريبية ذرائعية ليبرالية واقعية رثة .. إلى جانب غياب الرؤية الثورية الواضحة واتساع العزلة عن جماهيرها ادى بها الى حالة الاغتراب عن الواقع، وفقدانها لمصداقيتها وتزايد مظاهر الانتهازية والمصالح الذاتية والسيارات الفارغة والمرافقين "البودي جارد" والشللية والارتداد الفكري والهبوط السياسي ومن ثم فشل هذه الأحزاب في وعي الواقع واستيعاب جوانبه ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ ، علاوة على فشلها وعجزها وترهلها بالنسبة لتفعيل مفاهيم ومضامين الممارسة الثورية او المجتمعية او الفكرية ليس في اوساط الجماهير الفقيرة فحسب بل ايضا في داخل احزابها التي تتعرض لازمت فكرية وسياسية وتنظيمية داخلية عميقة ، والأزمة هنا هي أزمة قيادة بالدرجة الاولى ، حيث استمرت طوال العقود الماضية في رفع شعارات أو مبادئ - مكررة ومعادة - لا تجسد راهنية الواقع أو تعكسه بصورة جدلية وموضوعية صحيحة، علاوة على ان هذه القيادات في معظم الفصائل والاحزاب اليسارية العربية لم تدرك أن المبادئ وحدها لا تصلح نقطة انطلاق للبحث والتحليل والتفقيب، بل هي نتيجتها الختامية... فكيف يكون الحال حين يرددون بصورة ميكانيكية لا روح فيها الشعارات التاريخية القديمة ويخلطونها بصيغ ليبرالية او انتهازية ؟؟؟!!... وهنا اود التاكيد مجددا على ان المبادئ لا تطبق على المجتمع والطبيعة والتاريخ بل تُشتق منها، فليس على الواقع والتاريخ أن يتطابقا مع أفكارنا، بل على أفكارنا أن تتوافق وتتطابق مع قوانين حركة الواقع ومنطق التاريخ والاجابة على اسئلة الفقراء وتطلعاتهم في التحرر والمقاومة والديمقراطية والصراع الطبقي ضد الاستغلال والقهر والاستبداد، هذا هو الدرس الرئيسي الذي يتوجب على الرفاق كوادر واعضاء أحزاب وفصائل اليسار العربي أن تستوعبه في وعيها الثوري المتجدد المواكب لروح العصر وانتاجه المعرفي المتطور وتستخدمه في ممارستها الثورية والديمقراطية اليومية... وبدون هذه المنهجية نظريا وفي الممارسة اليومية فلا مستقبل لها.

اذا كنا نتفق على أن رفيقنا المفكر الماركسي الثوري الشهيد مهدي عامل ، قد قدم نظرية للثورة ، فإن من واجبنا كأحزاب وفصائل يسارية عربية -في هذه المرحلة التفاعل والتواصل المعرفي مع أفكاره ومقولات نظريته الثورية ، وإغنائها بالإضافة عليها عبر دراسة وتحليل وتفكيك واقعا الاجتماعي والسياسي في إطار الصراع الطبقي الداخلي ، والصراع ضد الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا، عبر انطلاقنا من الفكرة المركزية التي أكد عليها المفكر الراحل مهدي في الترابط بين التحرر الوطني والصراع الطبقي من جهة ، وعبر انطلاقنا من الوحدة الجدلية بين الماركسية والرؤية القومية التحررية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية من جهة ثانية ، الأمر الذي يستوجب تداعي جميع أحزاب وفصائل اليسار الماركسي ، إلى البحث الجاد على قاعدة الحوار، من أجل مراجعة ونقد تجاربها السابقة وتجديد وتطوير أحزابها والاتفاق على الرؤى السياسية والمجتمعية ، وعلى الأهداف والأسس الفكرية والتنظيمية التوحيدية المشتركة فيما بينها لكي تستعيد مصداقيتها ودورها الطبيعي ، بما يسمح بأن تتحول إلى قوة قادرة عبر بناء وتفعيل

البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي- في كل قطر عربي-على مجابهة الاستقطاب اليميني ، وتأسيس مقدرتها على تفعيل الانتفاضات أو الحالة الثورية العربية وصيرورتها الراهنة، وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد، واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً- بعد أن تكتشف زيف الليبراليين وقوى الإسلام السياسي لنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وفي طليعتهم أحزاب وقوى اليسار الماركسي الثوري جنباً إلى جنب مع القوى الديمقراطية المدنية ، العلمانية الوطنية والقومية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

نحن لسنا بحاجة إلى ماركس آخر ، ولا إلى لينين أو أي "قائد" فرد آخر ، او امين عام يتحكم ويسيطر على المكتب السياسي وهذا الاخير يتحكم ويسيطر على اللجنة المركزية التي بدورها تتحكم وتسيطر على من هم " ادنى " منها ..فقد مضت ، او يجب ان تمضي تلك المرحلة البيروقراطية للنظام الشمولي الذي أنتج عبادة الفرد والقائد الفرد او الدكتاتور لافرق ...نحن - كيسار عربي -بحاجة إلى حزب ماركسي - لينيني ، تسوده الروح الرفاقية والممارسة الديمقراطية وحق الاختلاف الحر والموضوعي على قاعدة الارتقاء بحزبه ...بحاجة الى حزب يتميز كل عضو فيه بالوعي النقدي - بصورة نسبية - للنظرية والمعارف الحديثة والمعاصرة ، ويتميز ايضا بوعيه العميق لكل مكونات واقعه الاجتماعي / الطبقي والاقتصادي والسياسي والثقافي .. ومن ثم تسخير هذا الوعي عبر الممارسة والنضال ضد العدو الامبريالي الصهيوني وفي عملية الصراع الطبقي والنضال الديمقراطي الثوري لاسقاط انظمة الاستبداد والاستغلال.. نحن اذن بحاجة الى حزب ثوري وديمقراطي وانساني. ...

دروس وعبر من ممارسات وسلوك القائد الثوري الصامد الرفيق احمد سعادات لعلها تفيد بعض قادة اليسار

سؤال الى زوجة المناضل ابوغسان ..الرفيقة عبلة ...المعروف عن الأمين العام للجبهة الشعبية انه كان يعيش حياة تقشف وحياة بسيطة هل من توضيح؟

الجواب -في مرحلة السلطة كان يعيش عيشة تقشف حيث لا توجد له سيارة، وكان يتحرك بسيارات الأجرة احيانا وقضى سنوات انتفاضة الأقصى ماشيا على قدميه ،وبعد ان اشتدت المطاردة الإسرائيلية له بعد اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رجبام زئيفي كان زوجي يعتبر مشكلة للإسرائيليين فكيف يصلون لشخص مطلوب يقضي معظم وقته ماشيا وينتقل مشيا على الإقدام متخفيا وأنا يوجد عندي سيارة وهو لا يوجد عنده سيارة وهو أمين عام للجبهة الشعبية ولم يركب في سيارتي مرة واحدة على الإطلاق، وكان يقول لي انني مستهدف فاذا قام الإسرائيليون باغتيالي لماذا تكونين معي هل يجب ان تقتلي مع الاولاد قد يضربوننا بصاروخ وحتى رفضه للمرافقين كان من هذا الجانب وكان يقول اذا اغتالني الإسرائيليون يقتلون شخصا وليس مجموعة ولا اقبل بان يموت اخرين بسببي ولا يوجد له مرافق هذه المظاهر لا يحبها، وهذا التقشف في حياة احمد جعله ينتخب بأغلبية من قبل الشباب في الجبهة حيث انه حصل على الأغلبية في غزة والضفة الغربية، وزوجي له مبدأ في حياته أن المناضل يجب ان يعيش حياة بسيطة وهو لا يناضل من أجل نفسه هو يناضل من أجل شعبه.

غدا .. يصادف الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال المفكر مهدي عامل .. بهذه المناسبة اتوجه الى الرفيق الكبير د. محمد دكروب بكل التقدير والاحترام.....

فيما يلي مقطع من كلمته التي القاها في الندوة الفكرية / القاهرة في الذكرى الاولى لاغتيال المفكر الماركسي د. حسن حمدان / مهدي عامل .. حيث يقول مثقفنا الماركسي النقدي الثوري الديمقراطي المتميز بابداعه وموضوعيته ومصداقية انتمائه لحزبه الشيوعي اللبناني وللحركة الشيوعية العربية والاممية القائد الانسان المعلم د. محمد دكروب:

مفكرنا الماركسيون لم يتعودوا السجال مع فكرهم الماركسي. أحزابنا الماركسية لم تتعود بعد، السجال العلمي مع ذاتها، ومع طروحاتها .

وما هو متكون في الفكر الماركسي هو القاعدة الثابتة والأساس ، وأحياناً الصنم. للنص شيء من القدسية ، والمخاطرة الفكرية محفوفة بالمخاطر. وسيف الاتهام بالانحراف والتحريف والتحريفية مسلط فوق الرؤوس والاقلام والعقول. السجال شبه ممنوع، والاتهام هو السهل جداً وهو المسموح ، سواء تجاه الأفراد أم تجاه هذا الحزب أو ذاك.. فلماذا المخاطرة والمغامرة يا مهدي؟ اسألوا حزبي، يقول، إنه يسمح لي بنقد طروحاته ، ومناقشتها . وأنا أسمح لنفسي، إلى هذا ، أن أناقش أيضاً طروحات سائر الماركسيين العرب وأحزابهم وأدعواهم إلى الحوار .. ولن يتطور فكرنا الماركسي ، بل لن يتكون كفكر ماركسي، إلا عبر هذا السجال .

وفي مسيرتنا الفكرية والشخصية هذه مع مهدي، وعبر سجالنا المتواصل والخصب هذا، كنا نكتشف أن هذا المفكر الكبيرو الطفل الحبيب، المحرض والمستفز والودود ، البسيط حتى الشفافية والمعقد حتى درجة الغليان الداخلي المكبوت.. نكتشف أنه يعلمنا ويعودنا على توخي الدقة في التكفير والدقة في التعبير .. وكنا نكتشف أن تحدياته الصارمة نفسها كانت تنقلنا، بهدوء، ولكن باستمرار ، إلى التخلص التدريجي من الاستخدام العشوائي وغير الدقيق للمصطلحات والمفاهيم، وإلى التخفيف من الاتكاء على ما هو جاهز من الأفكار والصياغات. فتدفعنا إلى طرح السؤال والتساؤل تجاه ما هو متكون في الفكر الماركسي نفسه، وتجاه صياغات مهدي بالذات.

وعبر مسيرتنا هذه معه ، سرى مهدي في دماننا وقلوبنا وأعصابنا ، في فكرنا ووعينا ولا وعينا على السواء.. ليس فقط مهدي الانسان والصديق والرفيق، بل على الأخص مهدي المحرض، الدافع إلى التدقيق والتحديد والتطلب في الفكر والكتابة ، والرافض لأي شكل من أشكال الاتكاء على الصيغ الجاهزة أو الركون إلى ما هو متكون. والداعي دوماً ، إلى الحوار الديمقراطي والسجال، والدخول في ورشة فكرية عربية للبحث الماركسي المشترك.

غدا 18 أيار الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال المفكر مهدي عامل....
رفاقي اصدقائي .. للاطلاع مع اعتذاري عن الاطالة.....

يقول مفكرنا صاحب الذكرى الشهيد مهدي "البرجوازية في البلاد المتخلفة والتابعة ليست إلا ممثلة للبرجوازية

الرأسمالية في البلد الرأسمالي ، ولهذا تفتقر هذه البرجوازية التابعة في وجودها الطبقي إلى الأسس التي تجعل منها طبقة" . ولهذا السبب - كما يقول الصديق المفكر الراحل محمود العالم - لا يحدد مهدي عامل بنية هذه البلاد المتخلفة أو علاقة الإنتاج فيها بصفتها الإنتاجية، أي بطبيعة الإنتاج فيها، وإنما يحددها بصفة علاقتها بالرأسمالية الامبريالية . فيطلق عليها صفة علاقة الإنتاج الكولونيالية والكولونيالية هنا ليست صفة إنتاجية - حتى لو كان الإنتاج في هذه البلاد المستعمرة المتخلفة يتم نهيه وتوجيهه كلية إلى البلاد الرأسمالية الامبريالية. وإنما الكولونيالية هي صفة العلاقة البنيوية وليست صفة طبيعة الإنتاج داخل هذه البلاد المتخلفة المستعمرة. وبهذه العلاقة البنيوية، يقول مهدي عامل باللاتفارق الطبقي في بنية البلاد التابعة، وبلاستحالة البنيوية لصيرورة إنتاج هذه البلاد إنتاجاً رأسمالياً . وبالتالي فإن صفة الكولونيالية هي تغليب لطابع العلاقة التابعة للامبريالية على طبيعة الإنتاج نفسه. فالكولونيالية ليست صفة إنتاجية بل هي علاقة سيطرة وتبعية ، فضلاً عن أن العلاقة الكولونيالية هي علاقة تنتسب إلى مرحلة الاستعمار القديم ولا تصح وصفاً للعلاقة في المرحلة الامبريالية إلا في بعض الحالات المحددة ، فالعلاقة البنيوية المسيطرة ، تكاد تنفي الخصائص الذاتية للمجتمع التابع وتجعل من علاقات إنتاجه مجرد علاقات إنتاج تابعة ولكن من دون صفة إنتاجية ذاتية.

العلاقة بين الرأسمالية الغربية والتخلف "إذا نظر إليها داخل الأفق التاريخي لتكونها وتطورها ليست علاقة خارجية، بل هي فعلاً علاقة داخلية" ، أو ربما كان الأصح تحديدها - كما يقول مهدي عامل - كعلاقة تداخل بنيوي . ولن نستطيع أن نفهم الطائفية في لبنان إلا في ضوء هذا المفهوم البنيوي، كذلك فالطائفية - كما يستطرد مهدي عامل - هي علاقة سياسية قائمة بين فئات من الطبقات الكادحة وفئة من البرجوازية ورؤساء العائلات الكبيرة ورؤساء طوائف . وهي ليست بقايا من الماضي ، وإلا وقعنا في تماثلية مثالية هيغلية كما يقول مهدي عامل. فالطائفية في الماضي غير الطائفية اليوم بنيوياً . الطائفية اليوم لا يمكن فهمها إن لم نفهم الشكل الكولونيالي لتحرك نمط الإنتاج الرأسمالي في البنية اللبنانية.

ولهذا كان من الطبيعي بنيوياً في ضوء هذه العلاقة الكولونيالية البنيوية أن ينتهي مهدي عامل إلى القول بان التخلص من هذه العلاقة الكولونيالية البنيوية، إنما يتم بالتححر الوطني ، وإن هذا التحرر الوطني في ذاته من حيث إنه تحرر من علاقات الإنتاج الكولونيالية التابعة للرأسمالية هو انتقال كذلك في الوقت نفسه إلى الاشتراكية، فلا سبيل إلى الانتقال داخل هذه البنية الشاملة إلى الرأسمالية، لما تفرضه بنية العلاقة الكولونيالية من استحالة صيرورتها علاقة رأسمالية. ولهذا كذلك، فلا طريق غير طريق التحرر الوطني كوجه آخر للتحوّل الاشتراكي. وهكذا يصبح للصراع الوطني بعد طبقي، كما يصبح للصراع الطبقي بعد وطني. ولكن هذا لا يتم بالاستبدال الطبقي في إطار بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية ، وإنما يتم كذلك بالتغيير البنيوي الطبقي ..ويقصد بذلك تحديدا الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة الحزب الشيوعي لضمان افاقها الاشتراكية....يتبع

اليوم 18 أيار ...الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال المفكر مهدي عامل.
رفاقي اصدقائي .. للاطلاع مع اعتذاري - مرة ثانية - عن الاطالة.....

يقول صاحب الذكرى مفكرنا وشهيدنا مهدي عامل في كتابه "مقدمات نظرية" : "إن تسييس الصراع الطبقي في ممارسته الأيديولوجية من قبل الطبقة العاملة يمر بالضرورة بعملية تنظير، أي بممارسة نظرية، هي إنتاج لمعرفته العلمية. هذه المعرفة ضرورية إطلاقاً لتحديد ممارسته السياسية كممارسة ثورية، لأنها شرط مطلق لوجود الاستراتيجية الثورية نفسها. والفارق كبير جداً بين هذا التسييس الثوري وتسييس خاطئ لا يميز في تحرك الممارسة الأيديولوجية الثورية بين القطب النظري والقطب السياسي. عدم التمييز بين هذين القطبين يقود في ممارسة الصراع الطبقي إما إلى التجريبية أو إلى "اليسارية"، وفي كلتا الحالتين إلى الانتهازية. (ص:107) إذ لا يمكن لممارسة سياسية، تنتمي إلى الماركسية، أن تحول واقعاً اجتماعياً، إلا إذا اتكأت على معرفة علمية بمستويات هذا المجتمع، أي إذا مارست النظرية بشكل يؤدي إلى تحويل المجتمع، وإلى تحويل النظرية في شكلها السياسي الممارس. فلا تختبر النظرية الماركسية عمليتها، وتنتقل من إمكانيتها المجردة إلى إمكانيتها الفعلية، إلا في سلسلة لحظاتها الممارسة، وفي وجودها كنظرية للطبقة العاملة تقاتل ضد طبقة نقيض. ولا معنى للنظرية، ولا إمكانية لتطويرها واختبارها إلا في تعييناتها المتعددة في الصراع السياسي، أي في شكل وجودها كنظرية طبقية تقاتل ضد طبقة أخرى تتسلح بنظرية أو بنظريات أخرى. ومع أن مهدي - كما يقول د. فيصل دراج - "يطلق قولاً أقرب إلى الوشاية حول" الاستقلال الذاتي - النسبي" للنظرية، فإنه لا يرى الماركسية إلا كفكر مقاتل، يبني جديداً محدداً في اللحظة التي يهدم فيها قديماً محدداً، يمكن القول: إن طبقة عاملة ذات تمثيل سياسي لا تنتج معرفة نظرية خاصة بها لا تكشف إلا على غياب دورها السياسي، وعن غياب آثارها السياسية الفاعلة، أي عن استقلالها السياسية. أو عن تحويلها الماركسية إلى لاهوت مغلق ساذج."

ويضيف د. فيصل دراج قائلاً بحق: "مهدي"، لا يؤكد وحدة النظرية والممارسة إلا بقدر ما يؤكد ضرورة التوافق بين الفكر والواقع. ويقود هذا التأكيد إلى بدهاء منسية، لدى أطراف كثيرة تدعي الماركسية، وهذه البدهاء هي: العلاقة الجدلية بين نظرية السياسة ونظرية التاريخ: لا يمكن تحويل مجتمع محدد؛ والسياسة هي علم التحويل الاجتماعي، بدون معرفة العلاقات الاجتماعية في رahnها المحدد وفي السيرورة التاريخية التي أعطتها أشكالها الراهنة. وتحديد الراهن هو تحديد أشكال: القوى المنتجة، علاقات الإنتاج، نمط الإنتاج، صراع الطبقات، البنى التحتية والفوقية، النزوع الاجتماعي العام. تركيب التحالف الطبقي المسيطر.. بهذا المعنى تحدث مهدي عن توافق الفكر والواقع، أي عن تكون النظرية وتحولاتها في حقل اجتماعي محدد خاضع لأشكال متعددة من الصراع الطبقي".

....يتبع

اليوم 18 أيار... الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال المفكر مهدي عامل.

رفاقي اصدقائي..

في كتاب الشهيد مهدي عامل "مقدمات نظرية" تلمح لديه بعض أفكار غرامشي عن الحزب الثوري، الذي يقيم اتحاداً جديداً بين النظرية والممارسة، حيث "ينتج الحزب ثقافة جمعية ويعمل على نشرها اجتماعياً"، أي يكون نشر الثقافة قتالاً من أجل إصلاح ثقافي وأخلاقي، لأن مفهوم المثقف الجمعي يناقض المفهوم البرجوازي الذي يقسم المجتمع إلى علماء وجهلة، فيكون كل بروليتاري مناضل، بالضرورة، مثقفاً. "لكنه يستطرد قائلاً" "إن دور الممارسة النظرية لا يقع على الفرد، وإن قام به أفراد، بل على الحزب، لأن الممارسة النظرية هي إنتاج الوعي العلمي للحركة

التاريخية الثورية، داخل هذه الحركة بالذات ... "فالدور القيادي للحزب في هذه الممارسات (النظرية) شرط أساسي لوجود طابعها الثوري، بل هو وحده الذي يضمن إمكان عدم تحقق هذا الانحراف فيها"

اليوم 18 أيار ...الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال المفكر مهدي عامل
رفاقي اصدقائي..

يقول مهدي " إن رجوع حزب الطبقة العاملة إلى النظرية من اجل حل المشكلات المستجدة في الطريق إلى الاشتراكية يجعل من المعرفة علاقة داخلية في الممارسات الحزبية الشاملة: يتجدد الحزب في تجديد النظرية، أو تتجدد النظرية في تجديد الحزب، أي تكون الممارسة هي المرجع الموضوعي الوحيد ، الذي يعيد صياغة الحزب والنظرية في وحدتهما الداخلية .وفي العلاقة بين المعرفة وهدف حزب الطبقة العاملة، والرجوع المستمر إلى الممارسة ، يتكشف البعد النسبي للمعرفة، وتظهر المعرفة، في معناها المادي، كمعرفة نسبية ، أي يظهر الجديد الشامل للممارسة البروليتارية، التي تتكئ على المعرفة الموضوعية من ناحية، والتي بسبب هذا الاتكاء تجعل من الديمقراطية لحظة موضوعية في الممارسة، بمعناها الشامل، لأن نسبية المعرفة هي المعنى العميق للممارسة الديمقراطية .
إذا كان حزب الطبقة العاملة لا ينفصل عن النظرية التي تفرضه ، وإذا كان هدف الحزب ثورة اجتماعية ، فإن النظرية المرتبطة به ثورية بالضرورة . نظرية ثورية في مرجعها الخارجي، أي في علاقتها بالطبقة العاملة، وفي مرجعها الداخلي، أي في علاقتها بنسبية المعرفة، التي مرجعها الممارسة....ويضيف مهدي قائلاً بوضوح جذري "الحزب الوحيد الذي يجد في تكوينه الطبقي بالذات القوة الثورية على نقد جهاز الدولة .. ، هو الحزب الشيوعي، حزب الطبقة العاملة، لأن الطبقة العاملة أكثر الطبقات الاجتماعية ثورية على الاطلاق. "

اليوم 18 أيار ...الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال المفكر مهدي عامل
رفاقي اصدقائي..

يقول مهدي " إن رجوع حزب الطبقة العاملة إلى النظرية من اجل حل المشكلات المستجدة في الطريق إلى الاشتراكية يجعل من المعرفة علاقة داخلية في الممارسات الحزبية الشاملة: يتجدد الحزب في تجديد النظرية، أو تتجدد النظرية في تجديد الحزب، أي تكون الممارسة هي المرجع الموضوعي الوحيد ، الذي يعيد صياغة الحزب والنظرية في وحدتهما الداخلية .وفي العلاقة بين المعرفة وهدف حزب الطبقة العاملة، والرجوع المستمر إلى الممارسة ، يتكشف البعد النسبي للمعرفة، وتظهر المعرفة، في معناها المادي، كمعرفة نسبية ، أي يظهر الجديد الشامل للممارسة البروليتارية، التي تتكئ على المعرفة الموضوعية من ناحية، والتي بسبب هذا الاتكاء تجعل من الديمقراطية لحظة موضوعية في الممارسة، بمعناها الشامل، لأن نسبية المعرفة هي المعنى العميق للممارسة الديمقراطية .

إذا كان حزب الطبقة العاملة لا ينفصل عن النظرية التي تفرضه ، وإذا كان هدف الحزب ثورة اجتماعية ، فإن النظرية المرتبطة به ثورية بالضرورة . نظرية ثورية في مرجعها الخارجي، أي في علاقتها بالطبقة العاملة، وفي مرجعها

الداخلي، أي في علاقتها بنسبية المعرفة، التي مرجعها الممارسة... ويضيف مهدي قائلاً بوضوح جذري "الحزب الوحيد الذي يجد في تكوينه الطبقي بالذات القوة الثورية على نقد جهاز الدولة .. ، هو الحزب الشيوعي، حزب الطبقة العاملة، لأن الطبقة العاملة أكثر الطبقات الاجتماعية ثورية على الإطلاق. "

الرفيق غازي الصوراني

اليوم 18 أيار ...الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال المفكر مهدي عامل.

بين الحزب والنظرية، في مفاهيم مهدي عامل، - كما يقول د. فيصل دراج - "علاقة تقترب من حدود التماهي، حيث ينتج الحزب النظرية ويكون وجودها شرطاً لوجود الحزب، ويمارس الحزب النظرية وتكون الممارسة شرطاً لاختبار النظرية وتطورها، لكن انزياح أحد الطرفين عن الآخر يخلع الشرعية عن الطرفين معاً. يمارس الحزب النظرية وينتجها ويحققها، لكنه لا يمارس وينتج ويحقق إلا إذا وعى خصوصية وتميز النظرية، التي هي في وجوده علاقة داخلية". ويقول الشهيد مهدي في كتابه "مقدمات نظرية": "... الوصول إلى الاشتراكية لا يكون إلا بحل مشكلات، أي تناقضات فعلية يطرحها دوماً وبشكل متميز تطور حركة الصراعات الطبقيّة في بنية اجتماعية معينة. من هنا أتى الارتباط الضروري للممارسة النظرية بهذه الحركة المحددة من الصراعات الطبقيّة. ومن هنا أيضاً أتت الضرورة في أن تكون الممارسة النظرية، في تميزها بالذات كممارسة نظرية، ممارسة حزبية. "

اليوم 18 أيار ...الذكرى الخامسة والعشرين لاغتيال المفكر مهدي عامل.

عام 1988: صدر كتابه الذي لم يكتمل "نقد الفكر اليومي"... هكذا كان د. حسن حمدان/ مهدي عامل في نهاية هذه المرحلة سيعود ليستكمل... وهو بعودته لا يرجع إلى الوراء، بل يرسم حركة فكره، استدارتها وتكويرها... فكر ينمو كفضاء، لا ينغلق بنيوياً ولا يسير خطياً بل يعيش تاريخه واقعاً خاصاً وكونياً... يتطور كحلزون يرسم فضاءه ويخرج منه رفاقي اصدقائي اذكروا وتذكروا الشهيد د. حسن حمدان/ مهدي وقرأوه جيداً .. مناضلاً من أجل الحرية والتغيير الثوري عاش... وشهيداً من أجلهما رحل.

أخيراً.... رفاقي أصدقائي ... إذا كنا نتفق على أن رفيقنا المفكر الماركسي الثوري الشهيد مهدي عامل، قد قدم نظرية للثورة، فإن من واجبنا كأحزاب وفصائل يسارية عربية - في هذه المرحلة التفاعل والتواصل المعرفي مع أفكاره ومقولات نظريته الثورية، وإغنائها والإضافة عليها عبر دراسة وتحليل وتفكيك واقعنا الاجتماعي والسياسي في إطار الصراع الطبقي الداخلي، والصراع ضد الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا، عبر انطلاقنا من الفكرة المركزية التي أكد عليها المفكر الراحل مهدي في الترابط بين التحرر الوطني والصراع الطبقي من جهة، وعبر انطلاقنا من الوحدة الجدلية بين الماركسية والرؤية القومية التحررية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية من جهة ثانية، الأمر الذي

يستوجب تداعي جميع أحزاب وفصائل اليسار الماركسي ، إلى البحث الجاد على قاعدة الحوار، من أجل مراجعة ونقد تجاربها السابقة وتجديد وتطوير أحزابها والاتفاق على الرؤى السياسية والاجتماعية ، وعلى الأهداف والأسس الفكرية والتنظيمية التوحيدية المشتركة فيما بينها لكي تستعيد مصداقيتها ودورها الطبيعي ، بما يسمح بأن تتحول إلى قوة قادرة عبر بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي- في كل قطر عربي-على مجابهة الاستقطاب اليميني ، وتأسيس مقدراتها على تفعيل الانتفاضات أو الحالة الثورية العربية وصيرورتها الراهنة، وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد، واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستراكم مجدداً- بعد أن تكتشف زيف الليبراليين وقوى الإسلام السياسي لنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وفي طليعتهم أحزاب وقوى اليسار الماركسي الثوري جنباً إلى جنب مع القوى الديمقراطية المدنية ، العلمانية الوطنية والقومية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة/ احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني

تطل علينا ذكرى النكبة الأولى عام 48 في الخامس عشر من أيار في كل عام، حيث يتجدد الجرح الفلسطيني، وتتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوارع المخيم ومن بين الأزقة، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في الشتات والوطن أمام الذكرى رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم ينتسمون رائحة القرية، البلد، المدينة، من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتصلة، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل حافزاً للصمود والمقاومة، فبالرغم من مرور اربعة وستين عاماً على النكبة ظلت -وستظل -الذاكرة الفلسطينية الشعبية حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرض لها أبناء شعبنا في الشتات، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فكل منها آلامها وآمالها الكبيرة..... يتبع

في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة/ احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني

..

إلى القابضين على جمر الهوية .. عنواناً وحيداً لا بديل له
المتمسكين بحلم العودة .. حقاً لا تنازل عنه
المتشوقين للحرية .. طريقاً لا محيد عنه

إلى شعبنا في المنافي والشتات
جهداً متواضعاً .. يذكّر بما يحاولون محوه من الذاكرة
وعملاً جاداً .. يؤكد عزمنا على المضي قدماً فيما بدأناه
حتى نلتقي على أرض البرتقال والياسمين
سنظل نطرق جدران الخزان...ونقاوم
لنسمع من بأذانه صمم
إننا عائدون

موقف الحكيم القائد الثوري الراحل جورج حبش من حق العودة....

-حق العودة هو حق طبيعي، وقانوني، وجمعي وفردى، ليس لأحد في العالم أن يعيث به، فالمسألة واضحة كالشمس، هناك لاجئون أرغموا على ترك أرضهم وديارهم ..لهم الحق في العودة كحق طبيعي، ولهم الحق في العودة وفق قرار الأمم المتحدة 194 ، وهو قرار يجيز لهم العودة . والمنطق الطبيعي أن يعودوا لا أن يحل مكانهم مستوطنون قادمون من آفاق الأرض، وعليه فنحن ننظر إلى حق العودة كأساس وجوهر للمسألة الفلسطينية، ولا حلّ سياسياً بدون ربط حق العودة بالأرض والوطن والكيان السياسي للشعب الفلسطيني

في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة /احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني

اربعة وستون عاما مضت على إرتكاب النظام الإمبريالي الرأسمالي وصنيعته الحركة الصهيونية، واتباعه في النظام العربي الرجعي، لجريمة، كانت وما زالت، من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع معظم أبناء شعبنا العربي الفلسطيني من أرض وطنه ودياره، وإحلال المغتصبين الصهاينة مكانه بقوة السلاح والارهاب وتزوير حقائق التاريخ، هكذا تم قيام دولة العدو الاسرائيلي كدولة وظيفية تستهدف استمرار حالة التجزئة والتفكيك بين بلدان وشعوب وطننا العربي من ناحية وحماية المصالح الرأسمالية الامبريالية التي تقوم على الاستيلاء والتحكم بمواردنا وثرواتنا من ناحية ثانية، وبهذا المعنى فإن الصراع يجب أن يخرج من أحادية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ليتخذ مجراه الموضوعي بين كل من الحركة التحررية العربية التقدمية، وبين التحالف الامبريالي - الصهيوني، وفي هذا الإطار فإن من الطبيعي والحتمي أيضاً أن يكون لشعبنا الفلسطيني وحركته الوطنية دوراً طليعياً فيه من أجل تحقيق أهدافه في تقرير المصير والعودة في دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، على أنقاض الدولة الصهيونية، وكجزء لا يتجزأ من الدولة العربية والمجتمع العربي الديمقراطي الموحد.

في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة /احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني

في ضوء أوضاعنا الفلسطينية الراهنة، يبدو ان الحل المطروح على أساس الدولة المستقلة بات افقه مسدوداً ان لم يكن بدأ في صيرورة التراجع او الصورة الممسوخة عبر حل تتوافق فيه المصالح الطبقية للقيادة المتنفذة مع المشاريع الأمريكية / الإسرائيلية في إطار حكم ذاتي موسع او دويلة ممسوخة في غزة. لذلك فان الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة، كان وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي انقسام وتفكك الفكرة التوحيدية الناعمة للنضال التحرري الوطني والقومي لشعبنا، ودمار النظام السياسي والمشروع الوطني وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية في اطار الصراع بين هويتين: هوية الاسلام السياسي والهوية الوطنية/ القومية. لقد توضح خلال العقود الماضية، الى جانب تطورات الوضع الراهن والمفاوضات العبثية البائسة، بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة - المباشرة وغير المباشرة - على كل فلسطين، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي. وبالتالي يجب ان تتأسس الرؤية لدى كافة قوى اليسار القومي العربية، وفي المقدمة اليسار الثوري الفلسطيني، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الامبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين. لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية الوطنية من قلب الرؤية التقدمية القومية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل ان يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية.

ولا شك في ان هذه المهمة هي أولاً مهمة الماركسيين في فلسطين والوطن العربي، وفي ظليعتهم اليسار الثوري الفلسطيني المناضل من اجل استرداد الحقوق التاريخية على ارض فلسطين الرافض لاوسلو والتفاوض مع العدو او المشاركة في احد حكومتي رام الله او غزة غير الشرعيتين.

في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة /احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني

.....

بالرغم من كل ما تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من عمليات الإرهاب والتشرد والتعذيب والقتل والمعاناة على يد الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، إلا ان كل هذه الممارسات العدوانية، المستمرة إلى يومنا هذا، في سياق الصراع التاريخي الوجودي مع العدو الصهيوني، لم تنجح في اقتلاع هذا الشعب من أرضه بالكامل، وفق المخططات التي رسمت لهذه الغاية، فبعد 64 عاما على النكبة الأولى، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 70% من مجموع أبناء شعبنا هم من مواليد فلسطين، أي حوالي (8 مليون نسمة) ، منهم (4.1) مليون نسمة يعيشون اليوم في مدن ومخيمات الضفة والقطاع، و (1.6) مليون نسمة في مدن وقرى الأراضي المحتلة 1948 والباقي في الخارج ، بعكس الحال لدى العدو الصهيوني، إذ انه بالرغم من توفر كل وسائل الإغراء،

فان مجموع الإسرائيليين المولودين في فلسطين المحتلة لا تتجاوز نسبتهم 45 % من مجموع الإسرائيليين كما في عام 2010 ، والباقي ونسبتهم (55%) وفدوا من بلدان أوروبية (خاصة من الاتحاد السوفيتي سابقا)، وبلدان عربية وإفريقية وآسيوية وغير ذلك من جنسيات متنوعة ومختلفة في أصولها وتاريخها وجنسها ولغتها وتطورها الحضاري ، وهذه مفارقة تشير إلى العديد من العبر والدلالات والاستنتاجات الموضوعية التي تؤكد دون أدنى ريب ان لا مستقبل لهذه الدولة الوظيفية العنصرية القائمة كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني في بلادنا المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاعتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالية في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن ان ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءا من نسيج هذه المنطقة العربية بأي شكل من الأشكال.

في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة /احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني

.....

أصبح الوضع العربي الرسمي -في معظمه- في حالة ينظر فيها إلى القضية الفلسطينية باعتبارها عبئاً ثقيلاً على كاهله يسعى إلى الخلاص منه طالما كان في ذلك ضماناً لمصالح النظام الحاكم وشرائحه الطبقية (البيروقراطية والكومبرادورية).

إن هذه الصورة لا تعكس في ذهني تشاؤماً في الإرادة بقدر ما تفرض نوعاً من تشاؤم العقل واستخدام أدواته النقدية في تحليل هذا الواقع الذي تعيشه أمتنا في اللحظة الراهنة، حيث ثُوِّدَ الهزيمة مزيداً من تراكم الأزمات، وتختلط عوامل التغيير مع عوامل اليأس أو الاستسلام، وإذا كان الامر كذلك، فان من واجبنا ان نطرح مجدداً السؤال التقليدي: ما العمل؟ والاجابة الاولى السريعة والسهلة للعمل المطلوب، هي الدعوة الى توفير الارادة الوطنية والقومية، لكن الاجابة الحقيقية هي التي تشير الى الضرورات الرئيسية للنهوض الوطني والقومي :
الضرورة الأولى: أن تنتزع أمتنا نفسها من فكرة الهزيمة وهو هدف يتحمل المسؤولية الكبرى فيه، المثقف التقدمي العربي عبر التزامه العضوي الصريح بهذه الفكرة واشترطاتها وتضحياتها، الضرورة الثانية: إن أمتنا قادرة عبر الرؤية القومية الواضحة والعمل المنظم أن تحدد وتصنع مستقبلها، الضرورة الثالثة: أن نحرص -بكل الوسائل- على ان لا تنطفئ شعلة العمل القومي التقدمي الديمقراطي، كأساس وحيد للمستقبل، ذلك ان الصراع مع العدو الصهيوني، رغم أهمية وحجم النضال الفلسطيني وتضحياته، الا انه صراع عربي -إسرائيلي- بالاساس، أما الضرورة الرابعة: فهي تتجلى في ان خضوع الوطن العربي للهيمنة الامريكية في هذه المرحلة، يجعل من امبريالية العولمة والنظام الراسمالي هم الخصم الاستراتيجي لامتنا العربية ولا بد من مجابهته وقهره وازالة اثار عدوانه.

في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة /احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني

.....

ادعو إلى تشكيل اللجان الوطنية الفلسطينية المتخصصة ، للتصدي لطروحات المهزومين والخونة، ممن يوافقون على استبدال حق العودة بالتعويض، الأمر الذي يتطلب من جميع القوى والفصائل الوطنية الرفض لاوسلو القيام بإعداد وتنفيذ عملية جرد احصائي لأملك شعبنا وموجوداته المنقولة وغير المنقولة، مع تقدير قيمة إنتاجية أراضي ومنشآت شعبنا (الزراعية والصناعية والتجارية، وغير ذلك) التي حرم منها طوال الاربعة والستين عاما الماضية والتي تصل- في تقديري - إلى ما يقرب من (150 مليار دولار) اجمالي الانتاجية السنوية المتراكمة بدون احتساب الأرض والأملك غير المنقولة التي لن تخضع للبيع أو المساومة أو التعويض تحت أي ظرف من الظروف، على أن تستند عملية احتساب الانتاجية إلى كافة المعطيات والحقائق المادية الأساسية التي نذكر منها هنا على سبيل المثال ما يلي:-

الأملك الخاصة باللاجئين العرب التي استولت عليها "إسرائيل" عام 1948 والتي تتألف من العناصر الرئيسية التالية :-

عدد كبير من المدن والقرى بكاملها وبكل ما فيها، فقد استولت "إسرائيل" على مدن عربية خالصة هي يافا وعكا وحيفا والناصرة واللد والرملة ويئر السبع وبيسان والمجدل واسدود وبيت جبرين وشفاعمرو وطبريا وصفد والقدس الغربية، بالإضافة إلى أكثر من ثمانمائة قرية، بمساحة إجمالية تصل إلى 17.2 مليون دونم تمثل مجموع أراضي الفلسطينيين الذين طردوا عام 1948، علاوة على (735 ألف) دونم قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بمصادرتها خلال الفترة من عام 1949-2000 ، وقد قامت "إسرائيل" بالاستيلاء على جميع محتويات هذه المدن والقرى من الأثاث واللوازم المنزلية والمعدات الصناعية والزراعية والبضائع وكافة الممتلكات المنقولة. وفي هذا السياق فقد بقيت حتى اللحظة "سجلات الحارس" على أموال الغائبين سرية، وكذلك الأمر بالنسبة لجلسات الكنيست التي انعقدت لمناقشة ممتلكات اللاجئين، فقد كانت جلسات سرية ومغلقة، وقد حاولت الأمم المتحدة مراراً عبر لجانها الحصول على البيانات الكافية عن أملك العرب، ولكن تلك المحاولات باءت جميعها بالفشل لأن "إسرائيل" رفضت الاستجابة لطلبات الأمم المتحدة في هذا الجانب.

استولت "إسرائيل" على الأراضي الواقعة خارج نطاق المدن وتشمل الأراضي الزراعية ومساحتها (6705568 دونما) والأراضي المزروعة بالأشجار الحمضية ومساحتها (135368 دونما) والأراضي المزروعة زيتونا وموزا وغير ذلك من الأشجار ومساحتها (1054065 دونما) ومساحات كبيرة من المراعي ، حسب إحصائية ملكية الأراضي التي أعدتها حكومة فلسطين الانتدابية قبل عام 1948.

أموال تجارية وصناعية تشمل حقوقا وموجودات وسلعا ومعدات لعشرات الآلاف من الأفراد وشركات الأموال وشركات الأشخاص والمنشآت الصناعية والتجارية والمعامل والمطاحن والمشاغل.

منقولات وأموال وأمتعة شخصية : ويمثل هذا البند الممتلكات المنقولة والأموال الشخصية لمليون شخص تقريبا بما في ذلك نهب نقودهم ومصوغاتهم وغير ذلك من الأثاث والسجاد والتحف.

2-إجمالي القيمة التجارية لممتلكات العرب التي قام بتقديرها "ستيفن بن روز -رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1954" في حدود ثلاثة مليارات جنيه استرليني.

3-المنتجات الزراعية العائدة إلى العرب الفلسطينيين، كعنصر أساسي، والتي بلغت قيمتها عام 1944 (30 مليون دولار) ، إلى جانب احتساب عنصر المنتجات الصناعية والخدمات والتجارة والقطاعات المالية والإنتاجية الأخرى) ويمكن الاستناد في هذا الجانب إلى كتاب "الدخل القومي في فلسطين The National Income Of Palestine" الصادر عن حكومة فلسطين عام 1944 ، كما يمكن الاستناد إلى تقديرات "مكتب اللاجئين في الأمم المتحدة" للعقارات العربية في فلسطين ، وإلى جانب ذلك مطالبة الأمم المتحدة مجددا بمخاطبة" الحكومة الإسرائيلية" للكشف عن حقائق جلسات الكنيست السرية الخاصة بحصر ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين.(إن مطالبتنا بتشكيل اللجان المتخصصة لعملية الجرد الإحصائي لأملاك شعبنا ، واحتساب إنتاجيته الإجمالية المتراكمة طوال المرحلة التاريخية الماضية (وليس تعويضا عن الأرض او تنازلا عنها)تستهدف مواجهة هيئة الأمم المتحدة عموما والولايات المتحدة وبريطانيا و"إسرائيل" والدول الأوروبية خصوصا بالأرقام والإحصاءات الموضوعية وحقائقها الصارخة للمطالبة بالاستحقاقات المادية العائدة لشعبنا نتيجة الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن فقدانه لكل قدراته الإنتاجية نتيجة استيلاء العدو الإسرائيلي ونهبه للممتلكات الشعب الفلسطيني الذي يعتبر "أكبر سرقة جماعية حدثت في تاريخ فلسطين"

في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة /احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني

.....

القرى الفلسطينية التي هُجّر سكانها سنة 1948

الرقم القرية الرقم القرية الرقم القرية

1-آبل القمح 2- الزوق الفوقاني 3- السنبرية 4- الشوكة التحتا

5-خان الدوير 6- المنشية 7- الخصاص 8- الزوق التحتاني

9-لنزاة 10- المنصورة 11- الخالصة 12- هونين

13-مداخل 14- عرب السمنية 15- فرع 16- البروة

17-العابسية 18- الزيب 19- مغر الخيط 20- الطابغة

21-قيطة 22- المنصورة 23- الدردارة 24- معار

25-الناعمة 26- كفر برعم 27- منصوره الخيط 28- الدامون

29-الدوارة 30- فارة 31- خربة المنطار 32- الرويس

33-الصالحية 34- علما 35- الجاعونة 36- غوير أبوشوشة

37-الحمراء 38- تلليل 39- بيريا 40- خربة الوعة السوداء

41-المفتخرة 42- الحسينية 43- عين الزيتون 44- وادي الحمام

45-الزاوية 46- الراس الأحمر 47- ميرون 48- المجدل

- 49-البويزية 50- سعسع 51- عمقا 52- حطين
53-خيام الوليد 54- دير القاسي 55- قدس 56- نمرين
57-جاحولا 58- الكابري 59- المالكية 60- النهر
61-غرابية 62- أم الفرج 63- العريفية 64- الغابسية
65-النبي يوشع 66- خربة جدين 67- الظاهرية التحتا 68- التل
69-الدرياشية 70- سحماتا 71- عكبرة 72- لوبيا
73-بيسمون 74- سيلان 75- الزنغرية 76- النقيب
77-ملاحة 78- غباطية 79- جب يوسف 80- ناصر الدين
81-هراوي 82- صفصاف 83- القديرية 84- الشجرة
85-عرب الزبيد 86- طيطبا 87- الشونة 88- صفورية
89-العلمانية 90- دلالة 91- الفراضية 92- خربة سعسع
93-ديشوم 94- ماروس 95- كفر عنان 96- بلد الشيخ
97-صالحة 98- كراد الغنامة 99- المنشية 100- الطيرة
101-سروح 102- كراد البقارة 103- خربة كرازة 104- ياجور
105-تربخا 106- يردا 107- البطيحة 108- كفر سبت
109-النبي روبين 110- الويزية 111- عرب الشمالنة 112- المنارة
113-إقرت 114- عموقة 115- السمكية 116- السمرا
117-خربة عربين 118- قباعة 119- ياقوق 120- سمخ
121-البصة 122- قديتا 123- المنصورة 124- الحمة
125-المنشية 126- أبو شوشة 127- عرب البواطي 128- أم خالد
129-العبيدية 130- خربة لد 131- الساخنة 132- خربة بيت ليد
133-معذر 134- كفرة 135- تل الشوك 136- بيارة كفر صور
137-خربة الدامون 138- كوكب الهوا 139- الغزاوية 140- فرديسيا
141-الجلمة 142- خربة الزاوية 143- الأشرفية 144- دالية الروحاء
145-معلول 146- خربة أم صابونة 147- خربة الجوفة 148- الطنطورة
149-عين حوض 150- يبلى 151- قنير 152- الغبية الفوقا
153-عتليت 154- عين المنسي 155- خربة البرج 156- تبصر
157-المزار 158- النغغية 159- عولم 160- الحرم
161-خربة المنصورة 162- الغبية التحتا 163- سيرين 164- إجليل الشمالية
165-المجيدل 166- وعرة السريس 167- الطيرة 168- إجليل القبلية
169-أحدثا 170- خربة الكساير 171- أم عجرة 172- بيار عدس
173-الدلهمية 174- هوشة 175- مسيل الجزل 176- المويلج
177-كويكات 178- المنسي 179- فرونة 180- أبو كشك

- 181- السميرية 182- اللجون 183- عرب العريضة 184- السوالمه
 185- السموعي 186- الكفرين 187- السامرية 188- الشيخ مونس
 189- خربة الطاقة 190- صبارين 191- عرب الصفا 192- المر
 193- البيرة 194- البطيمات 195- الحمرا 196- فجّة
 197- دنة 198- خبيزة 199- الخنزير 200- الجماسين الغربي
 201- إندور 202- أم الشوف 203- الفاتور 204- المسعودية
 205- جبع 206- السنديانة 207- عرب ظهرة الضميري 208- مجدل يابا
 209- الصرند 210- بركة 211- عرب الفقراء 212- المزيرة
 213- إجزم 214- كباره 215- خربة السركس 216- قولة
 217- خربة المنارة 218- خربة الشونة 219- رمل زيتا 220- رنتية
 221- كفر لام 222- جبول 223- عرب النفيعات 224- العباسية
 225- عين غزال 226- المرصص 227- وادي الحوارث 228- ساقية
 229- السوامير 230- قومية 231- خربة زلفة 232- سلمة
 233- خربة قمبازة 234- زرعين 235- خربة المجدل 236- الخيرية
 237- أم الزينات 238- نورس 239- المنشية 240- كفر عانة
 241- قيرة 242- المزار 243- الجملة 244- الطيرة
 245- أبو زريق 246- زبعة 247- قاقون 248- برة يسارية
 249- الريحانية 250- الحميدية 251- وادي قباني 252- قيسارية
 253- وادي عارة 254- نطاف 255- عسلين 256- زكريا
 257- بيت نبالا 258- بيت ثول 259- عرتوف 260- مغلس
 261- الحديثة 262- دير أيوب 263- إشوع 264- إدبنة
 265- دير أبو سلامة 266- اللطرون 267- بيت محيسر 268- التينة
 269- صرفند العمار 270- أبوشوشة 271- ساريس 272- المسمية الصغيرة
 273- خربة الضهيرية 274- صيدون 275- خربة العمور 276- قسطينة
 277- دانيال 278- المنصورة 279- بيت نقوبا 280- تل الترمس
 281- جمزو 282- المغار 283- القسطل 284- بيت دراس
 285- خربة زكريا 286- بشيت 287- قالونيا 288- السوافير الشمالية
 289- شلتا 290- قطرة 291- لفتا 292- السوافير الغربية
 293- البرج 294- شحمة 295- دير ياسين 296- السوافير الشرقية
 297- برفيلية 298- أم كلخة 299- دير عمرو 300- الجلدية
 301- خروبة 302- خلدة 303- بيت أم الميس 304- بعلين
 305- عنابة 306- دير محيسن 307- كسلا 308- تل الصافي
 309- بير معين 310- بيت جيز 311- خربة اللوز 312- بيت نتيف

- 313- الكنيسة 314- بيت سوسين 315- صطاف 316- عجور
 317- أبو الفضل 318- خربة بيت فار 319- عين كارم 320- دير الدبان
 321- بير سالم 322- المخيزن 323- المالحه 324- رعنا
 325- صرفند الخراب 326- عرب صقير 327- الجورة 328- برقوسيا
 329- وادي حنين 330- برقة 331- الولجة 332- زكرين
 333- النبي روين 334- إسدود 335- عقور 336- صميل
 337- القبيبة 338- البطاني الغربي 339- دير الشيخ 340- جسير
 341- زرنوقة 342- البطاني الشرقي 343- راس أبو عمار 344- جليا
 345- يينة 346- ياصور 347- القيو 348- قزاة
 349- عاقر 350- المسمية الكبيرة 351- بيت شنة 352- سجد
 353- النعاني 354- الخيمة 355- سلبيت 356- صوبا
 357- البرية 358- بيت دجن 359- خربة البويرة 360- الخصاص
 361- القباب 362- دير طريف 363- خربة التتور 364- نعليا
 365- خربة الزبادة 366- السافرية 367- سفلى 368- بيت عفا
 369- مسكة 370- خربة اسم الله 371- دير آبان 372- عراق سويدان
 373- كفر سابا 374- دير رافات 375- جرش 376- حتا
 377- عجنجول 378- صرعة 379- البريج 380- كرتيا
 381- زيتا 382- هربيا 383- دير الهوا 384- حمامة
 385- كدنا 386- بيت جرجا 387- بيت عطاب 388- نجد
 389- خربة أم برج 390- حليقات 391- عمار 392- هوج
 393- دير نخاس 394- عراق المنشية 395- كوفخة 396- الجمامة
 397- بيت جبرين 398- القبيبة 399- المحرقة 400- جولس
 401- الفالوجة 402- الدوايمة 403- العمارة 404- دمرة
 405- كوكبا 406- برير 407- الخلصة 408- بريرة
 409- بيت طيما 410- سمس 411- يزور 412- عبدس
 413- الجية 414- دير سنيد 415- وادي عارة 416- بياره حنون
 417- الجماسين الشرقي 418- جريشة

ادرك ان كل القوانين والتشريعات الدولية لا قيمة لها ان لم تتوفر لدى شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية قوة الردع اللازمة لمجابهة العدو الصهيوني وازالة دولته من بلادنا.... لكن لا ضير - رفاقي واصدقائي - من الاطلاع على منظور القانون الدولي بالنسبة للاجئين الفلسطينيين وحق العودة في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة.....

حق العودة والقانون الدولي :

ان حق العودة، الوارد بصراحة في القرار رقم 194 (3) ، ثابت ايضا في القانون الدولي. فقد جاء في المادة (13) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي هو حجر الاساس في القانون الدولي، ما يلي 1- " لكل إنسان حق حرية الانتقال والسكن ضمن حدود كل دولة -2 لكل إنسان حق مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده ". -3 لن يحرم اي إنسان بصورة اعتباطية من حق الدخول إلى بلده. "

ويستمد الميثاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، والذي وقعته "إسرائيل"، سلطته من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان .

اول تأكيد لحق اللاجئين في العودة سنة 1946 من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة وأعيد تأكيده في المبدأ الصادر عن هذا المجلس سنة 1973. وورد هذا المبدأ كما يلي :

أ. لكل إنسان الحق، بلا تمييز من اي نوع كان، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو المنبت الوطني أو الاجتماعي أو الممتلكات أو الزواج أو اي وضع اجتماعي اخر، بالعودة إلى وطنه .

ب. لن يجرد أي إنسان اعتباطا من جنسيته أو يرغم على التخلي عنها كوسيلة لحرمانه من الحق في العودة إلى بلده .

ت. لن يجرد اي إنسان اعتباطا من حق العودة إلى بلده .

ث. لن ينكر على أي إنسان حق العودة إلى بلده بسبب عدم امتلاكه لجواز سفر أو وثيقة سفر اخرى .

لكن هناك كما يقول -إيليا زريق- مشكلة قائمة في تطبيق هذه المعايير الواردة اعلاه لمساندة حق العودة في حالة الفلسطينيين. فالإعلانات الواردة اعلاه تفترض وجود "بلد" كان الإنسان فيه أو يكون فيه مواطنا وفي إمكانه العودة اليه. ومن الواضح ان اي تفسير حرفي للقانون يؤدي إلى اعتبار الفلسطينيين لا يملكون حق العودة لان "إسرائيل" ليست دولتهم !!.

وفي مواجهة هذا اللبس القانوني الشكلي، يقول أ. زريق "بغض النظر عما اذا كان الفلسطينيون يملكون حق العودة إلى إسرائيل، فإنهم يملكون حق العودة إلى فلسطين" ذلك ان حق العودة -في الحالة الفلسطينية- ارتبط (وتأكد قانونيا)، من خلال قرار الجمعية العامة 3236 (29) عام 1974، الذي يقضي بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، فقد جاء في هذا القرار :

1- (الجمعية العامة) من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً:

(أ) الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي،

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية .

2- تؤكد من جديد ايضا حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا، وتطالب باعادتهم"

في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة /احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني.....
-هل يسقط حق العودة بمرور الزمن؟

-إن حق العودة المتضمن في القرار 194 لا يسقط بتقدم الزمن لأنه حق فردي يعني كل لاجيء تم طرده بمفرده،
وحق جماعي يتعلق بشعب طرد من أرضه. وقد اكتسب هذا الحق قوة معنوية وعرفية على مدى سنوات الأزمة التي
ما تزال قائمة باستمرار عدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية، حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وازلت على مدى
السنوات التي تلت صدور القرار 194، على إعادة التأكيد عليه. وقد أصبح هذا الحق ذا قوة أكبر منذ العام 1974
عندما صارت القضية الفلسطينية تطرح في الأمم المتحدة تحت بند "حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره". وفي
تشرين الثاني 1975 أصدرت الجمعية العامة القرار 3376 الذي أنشأ اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني
حقوقه غير القابلة للتصرف .
-أكدت هذه اللجنة في تقاريرها على ربط حق العودة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وورد في أحد التقارير أن
"الحقوق الغير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تمارس إلا في فلسطين"، وأن "ممارسة الحق الفردي
للشعب الفلسطيني في العودة إلى بلده الأصلي تشكل شرطاً لا بد منه لممارسة هذا الشعب حقوقه في تقرير المصير
والاستقلال والسيادة القومية".

في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة /احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني

.....

ان استمرار القطيعة أو الصراع على السلطة والمصالح الفئوية الضيقة بين فريقى الاستقطاب فتح وحماس (مع تأكيد
افتراقنا عن برنامجيهما ورؤيتهما للحل) لن تفضي بهما وبالشعب والأرض والقضية سوى إلى إنتاج الانفصال
والقطيعة الجغرافية والسياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومزيذا من الاحباط في صفوف ابناء شعبنا في مخيمات
اللاجوء والشتات... وفي هذا السياق نقول: أن أقصر السبل إلى إسقاط حق تقرير المصير الوطني (للشعب العربي
الفلسطيني) هو تمكين تلك القطيعة الجغرافية السياسية (والنفسية) من النفاذ والرسوخ في كل مكوناته السياسية
والمجتمعية بما يفتح الباب مشرعاً أمام عوامل الاستسلام واليأس .

إننا على قناعة بان السواد الأعظم من أبناء "فتح" و"حماس" يدركون على نحو جاد أنه ما من مصلحة وطنية، أو
حتى سياسية في حال استمرار هذه القطيعة، ونقول لقيادة حماس، أن النصر الوحيد الذي يمكن "لحماس" أن تفتخر
به وتباهي هو الذي حققته في المنافسة الانتخابية 26/يناير/2006، أما "تصر" غزة، فهزيمة قاسية لهذه الصورة
وإساءة بالغة لكل التضحيات التي بذلتها "حماس" من أجل إقناع الجمهور بأنها أهل لصون الوحدة الوطنية وبناء
المستقبل الديمقراطي، ثم بماذا تنتفع "حماس" لو ربحت غزة كلها وخسرت الوطن؟ كما نقول لقيادة حركة فتح، توقفوا
- قبل فوات الاوان - عن التعاطي مع المفاوضات أو الأوهام الأمريكية الإسرائيلية التي تتحدث عن "شيء قابل للحياة"
أو دويلة مترابطة منقوصة السيادة بلا حدود، أو حكم ذاتي موسع اشبه بروابط القرى، وهي "حلول" لن يحصد شعبنا

منها سوى المزيد من المذلة والقهر والمعاناة وبقاء المستوطنات والمزيد من الاغتصاب ومصادرة مساحات من أرضنا ومياهنا علاوة على استمرار العدو مسيطراً على سمائنا ومعابرنا، هذا ما يمكن أن يحصلوا عليه في ظل موازين القوى المختلة الراهنة التي ستجعل من التفاوض مع العدو تكريساً لشرعية المحتل الغاصب.

إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق لتكريس الانقسام والانفصال والتفكك الفلسطيني وقطع كل طريق لاستمرار مهزلة التفاوض العبثي الراهن، والانطلاق من أن ليس لدى الدولتين الأميركية والإسرائيلية أي حل للقضية الفلسطينية بل إن حلها لها هو خارج فلسطين، وفي سياق إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، وهكذا يمكن أن تصبح الحلول المشبوهة المقترحة مثل "الدولة القابلة للحياة"، أو "الدولة المؤقتة" أو "المترابطة" أو الحكم الذاتي على طريقة روابط القرى أو "دويلة/إمارة غزة" أدوات تخدير على هذا الطريق طالما بقي ميزان القوى (العربي والفلسطيني) مختلاً مع العدو الإسرائيلي.

في ذكرى مرور أربعة وستين عاماً على النكبة/احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني

.....

إن حديثي عن الوحدة العربية كهدف استراتيجي لقوى اليسار العربي لا يمكن أن يكون إلا تعبيراً عن الإرادة الحرة للشعوب العربية. والإرادة الحرة لأي شعب إنما تتجلى في الدولة الوطنية الديمقراطية التي ينتجها لنفسه، في كل بلد على حدة، الدولة التي تشارك جميع القوى الاجتماعية في تحديد خياراتها واتجاهات تطورها وتنميتها بما يضمن تحقيق احتياجات العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين، والرهان ينعقد على هذه الخيارات، أي على حرية الشعوب وإرادتها، لا على إرادة حزب قومي، ولا على إرادة "قائد ملهم"... فلا خيار سوى الديمقراطية السياسية والاجتماعية لمستقبل شعوب واستنهاضها مهما كانت الصعاب.

ولم يعد من الجائز أيضاً أن يعلق مشروع إعادة بناء الدولة الوطنية على حسم الصراع العربي الإسرائيلي؛ لأن بناء دولة وطنية وديمقراطية حقاً وفعلاً في بلدان الوطن العربي عموماً والبلدان المجاورة لفلسطين المحتلة خصوصاً هو شرط ضروري لتعديل ميزان القوى العربي الإسرائيلي. فالصراع العربي - الإسرائيلي لم يعد حسمه ممكناً إلا بتحسين الدول العربية من الداخل وتحريرها من ربكة التأخر والاستغلال الطبقي والاستبداد والتبعية وهي عوامل لا تقل شؤماً وإهانة للكرامة البشرية من الاحتلال ... ومصير الطابع الصهيوني العنصري ومن ثم الطابع العدواني لدولة "إسرائيل" وإزالتها، يتوقف على قوة الردع العسكرية في سياق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتكنولوجي والثقافي الذي تحرزه الدول العربية، ولا سيما الدول المجاورة لفلسطين .

إن أي محاولة لعرقلة مشروع بناء الدولة الوطنية في أي بلد عربي باسم الوحدة العربية، أو تحرير فلسطين، أو باسم مواجهة الأخطار الخارجية، أو باسم أولوية إقامة الدولة الإسلامية، أو بمحاولة إضفاء أي صفة من صفات الأفراد الطبيعيين على الدولة التي لا يمكن أن توصف سوى بالعمومية، لأن العمومية هي ماهيتها وجوهرها بوصفها

تجريد المجتمع المدني، إنما تصب الماء في طاحون التخلف والتبعية والاستبداد والاستغلال، وتؤدي إلى الفوضى وحرب الكل على الكل، وتنمي القابلية للاختراق الخارجي الامبريالي والصهيوني.

في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة/ احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني ...أدعو كافة القوى الوطنية الفلسطينية والعربية والصديقة من مختلف دول العالم الى الحوار الجدي الهادف الى تأسيس "الجمعية العربية -الدولية" للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين والعمل على تحقيق أهدافهم في العودة بكل وسائل النضال السياسي والجماهيري والمسلح حسب قرارات الشرعية الدولية، وفي هذا السياق نقترح البدء بالخطوة الأولى عبر إعادة الروح لإحياء وتفعيل "مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين" الذي أقرته الجامعة العربية في 1964/3/31 بقرارها رقم 1946 ،وذلك كبادرة نحو إعطاء هذا المؤتمر بعدا عالميا، وفي هذا الجانب، فإنني أتوجه إلى كافة الفصائل والأحزاب والقوى الفلسطينية الرافضة للاتفاق الكارثي في اوسلو ولما يسمى " مؤتمر جينيف "، وأطلبها بضرورة مراجعة دورها - بصورة نقدية ذاتية صارمة- الذي كان وما زال قاصراً على الشعارات العامة أو تشكيل اللجان النخبوية غير الفعالة والبعيدة عن معاشة اللاجئين الفلسطينيين بكل آماله وآلامه ومعاناته، بحيث تكون هذه المراجعة مدخلاً جدياً في تحديد أوجه النشاط العملي الفعال حول حق اللاجئين في العودة، والسبل والآليات السياسية والكفاحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المطلوبة لهذه القضية التي تشكل جوهر الصراع مع العدو الإسرائيلي، وهذا يتطلب انخراط هذه الفصائل والأحزاب في كافة الجهود الرامية لتحقيق هدف العودة، لان في مثل هذا الانخراط، سيتمكن الجميع -عبر العمل والنشاط الجمعي في هذه القضية- من الإسهام في توفير مقومات التصدي للمشروع الصهيوني الإمبريالي وأدواته في المنطقة، سواء على صعيد الرأي العام الشعبي الفلسطيني والعربي أو على صعيد القوى السياسية والمؤسسات المدنية الصديقة في أوروبا وبلدان العالم، كخطوات تعزز دور القوى والفصائل الفلسطينية في أوساط جماهير شعبنا عموماً وجماهير اللاجئين في الوطن والشتات خصوصاً، ضد أي شكل من أشكال الهبوط أو التفريط أو الاعتراف والتطبيع أو التواطؤ، التي يحاول التحالف الصهيوني/ الأمريكي، عبر نفوذه المتزايد في بلداننا العربية، فرض تلك الأشكال في هذه اللحظة العربية الرسمية المهزومة في تاريخنا المعاصر.

في ذكرى مرور اربعة وستين عاما على النكبة/ احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني اكاديميين ومفكرين يهود ضد الصهيونية....

..ظهرت منذ بداية أعوام الثمانينات مجموعة من الأكاديميين الإسرائيليين الذين يدعون أنفسهم ب"المؤرخين الجدد" أخذت على عاتقها ذكر "الأكاذيب المقدسة" التي تستند عليها سياسة الدولة الإسرائيلية وذكر الحقائق المتعلقة بهذه الأكاذيب. وتواجه هذه المجموعة التي تتكون من أكاديميين مثل :باروخ كيمرلنج، إيلان بابيه، آفي شلايم، توم سيجف، سيمحا فلابان، ونعوم تشومسكي ردود فعل من قبل اليهود الصهاينة. فهؤلاء الأشخاص ينكرون - ومنذ سنوات عديدة - الأكاذيب المقدسة التي تزعم أن العرب عرق أدنى من اليهود وأن إسرائيل دولة صغيرة تحاول

الصمود في منطقة مليئة بالأعداء الإرهابيين المسعورين الذين يستحقون التأديب. ومن أهم هؤلاء المؤرخين توم سيجيف الذي يلخص وجهة نظره تجاه التاريخ الذي اختلقته إسرائيل بقوله: "نحن ليس لنا تاريخ حقيقي، ليس لنا سوى الميثولوجيا (الأساطير)". هذه الانتقادات المحقة التي لم تكن تُذكر سوى في العالم الإسلامي صارت تُذكر - وبصوت عالٍ - من قبل الكثيرين من الأكاديميين المشهود لهم بالنزاهة التاريخية.

وينظر هؤلاء الأشخاص الذين شاهدوا الآثار الوحشية للعقيدة الصهيونية إلى الصهيونية على أنها إحدى العقائد الاستعمارية المستندة إلى عنصرية القرن التاسع عشر. ويذكرون بأن الأسطورة القائلة بأن إسرائيل دولة صغيرة ووحيدة محاطة بالأعداء ليس لها نصيب من الحقيقة. فلقد أثبتت الممارسات الإسرائيلية أنها ليست دولة صغيرة هادئة تحاول الدفاع عن نفسها، بل هي دولة احتلال عدوانية للغاية وتمارس سياسات قمعية وتناصر العنف. أما أشهر المعارضين للعقيدة الصهيونية وممارستها المُخلّة بحقوق الإنسان فهو البروفسور الكيميائي الإسرائيلي شاحاك، وهو يهودي من مواليد بولندا وكان قد أقام أكثر من 40 عاما في إسرائيل قبل وفاته عام 2001. ويصف شاحاك خطر الصهيونية على جميع شعوب العالم في كتابه المعنون بالتاريخ اليهودي، الدين اليهودي وثقل الثلاثة آلاف عام (Jewish History, Jewish Religion and the Weight of Three Thousand Years) فيقول:

إسرائيل - على اعتبار أنها دولة يهودية - لا تقتصر على كونها مصدر خطر على نفسها وجيرانها، بل وتحتوي على خطر عظيم جداً على جميع يهود العالم، وعلى كل الشرق الأوسط والمناطق الأخرى وكافة دول العالم وشعوبها. أما المؤرخ اليساري إيلان بابيه (تلميذ المؤرخ باروخ كيمرلنج) مؤلف كتاب "التطهير العرقي في فلسطين" فيرى أن الهدف من كتابه هو تفحص آلية التطهير العرقي الذي حدث في سنة 1948، ومنظومة المعرفة التي سمحت للعالم بأن ينسى الجريمة التي اقترفتها الحركة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني في سنة 1948، ومكنت مرتكبيها من إنكارها.

ويضيف بقوله "عندما أنشأت الحركة الصهيونية دولتها القومية لم تخض حرباً نجم عنها طرد "أجزاء" من السكان الفلسطينيين، بل بالعكس: كان الهدف الرئيسي للحركة تطهير فلسطين بأسرها تطهيراً عرقياً شاملاً، باعتبارها البلد الذي أرادت أن تقيم دولتها فيه".

في ذكرى مرور أربعة وستين عاماً على النكبة/ احتلال فلسطين وقيام دولة الكيان الصهيوني....

إن نضالنا من أجل التحرر الوطني والعودة، وبناء الدولة المستقلة، خطوة ترتبط في شكلها وجوهرها بعملية النضال القومي العربي من أجل التحرر والديمقراطية والوحدة، باعتبار ذلك طريق الخلاص الوحيد في مواجهة القوى الإمبريالية وصنيعتها الحركة الصهيونية.

وعلى هذا الطريق الشاق الطويل، المغطى بأشواك الهزيمة والإحباط، تأتي أهمية قراءة تاريخنا الوطني الفلسطيني بكل أبعاده السياسية والاجتماعية، كأساس لا بد من الاستناد إليه من أجل ترسيخ وعينا الوطني والطبقي، وقناعاتنا بالمفاهيم الأيديولوجية والمنطقات الفكرية المادية الجدلية، والاسترشاد بها في مسيرتنا النضالية ببعديها التحرري

الوطني والاجتماعي المطلبي في آن واحد، مدركين أنها مجرد أفكار ومقولات نظرية لا يمكن تفعيلها بدون استيعاب تاريخنا الوطني كشرط أول ومدخل أساسي لهذا التفاعل، عبر منهج نقدي علمي واضح، إذ أن من الصعوبة بمكان أن يكون المناضل منا تقدماً جيداً دون أن يكون وطنياً وقومياً جيداً في آن واحد معاً.

في ذكرى مرور أربعة وستين عاماً على النكبة 1948.....

تتبدى الضرورة لإعادة النظر -بمنهجية موضوعية وعميقة- في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص ، دون أن يعني ذلك تقويضاً أو تأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو ، آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطيني والعربي أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي وصلنا إليه، والذي يتمثل في محددتين رئيسيتين يتصارعان لتحقيق هدفهما، الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية وفي معظم الأنظمة العربية وأحزابها الحاكمة، والمحدد الثاني: هو التيار الديني أو على وجه الدقة الإسلام السياسي الذي لا يختلف من حيث جوهره الطبقي عن المحدد الأول، إلى جانب ما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية ، وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية باسم "الخلافة أو الأمة الإسلامية". وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي -على الأقل نظرياً في هذه المرحلة- استنفار كل طاقات اليسار من أجل إعادة النظر في الخطاب السياسي وصولاً إلى خطاب/برنامج يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل، الأمر الذي يستدعي حواراً جاداً ومعمقاً بين أطراف اليسار الماركسي العربي لتحقيق هذه الغاية، لبدأ مرحلة جديدة في نضاله من أجل إعادة تأسيس المشروع القومي التحرري الديمقراطي النهضوي ، كفكرة مركزية توحيدية تلتف حولها الجماهير الشعبية في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، وفي الطليعة منها الطبقة العاملة وكل الكادحين والفقراء والمضطهدين والمستغلين العرب الذين سيمثلون روح هذه النهضة وقيادتها وأدواتها.

في ذكرى مرور أربعة وستين عاماً على النكبة.....

الفلسطينيون ، إذ يحسبون الاهتمام الدولي بهم- في ظل نظام العولمة الامبريالي الراهن - اهتماماً بهم حقاً. وهو في الواقع اهتمام بإسرائيل وبالمسألة اليهودية... تتحول القضية الفلسطينية إلى صناعة عالمية من الندوات والمؤتمرات والأبحاث داخل الهوية اليهودية، وفي العلاقة اليهودية - العربية، ويلعب فيها الفلسطيني عبر السلطة وعبر العديد من المنظمات غير الحكومية NGOs دور الـ«كومبارس» المرافق من دون أن يدري، وبالتالي فإن استمرار الحديث عن مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي... وعلياً ان ندرك ان "الاهتمام الدولي" بقضية فلسطين، اليوم، ليس عنصر قوة، بل عنصر ضعف، لأنه- في ظل العولمة الراهنة- يعكس اهتماماً بالمسألة اليهودية. لذلك فإن عنصر القوة هو الاهتمام العربي الشعبي، إذا تحول إلى فعل حقيقي على الساحتين الاقليمية والدولية، وإذا تحول إلى إرادة فعلية وقوة ردع عربية لهزيمة اسرائيل .

وإذا كان صراعنا نحن الفلسطينيين ضد الدولة الصهيونية هو صراع من أجل الاستقلال، فهو أيضاً من أجل فتح أفق النضال الثوري الديمقراطي الشعبي لاسقاط أنظمة الاستغلال والتبعية والتخلف والاستبداد تمهيدا لفتح أفق التوحيد القومي الديمقراطي و التطور و الحداثة و المواطنة والعدالة الاجتماعية الثورية بافاقها الاشتراكية ، كشرط لهزيمة المشروع الإمبريالي الصهيوني، الأمر الذي يجعل معالجة المسألة الفلسطينية متضمنة في المشروع القومي الديمقراطي العربي، و يؤسس في سياق النهوض الشعبي العربي إلى تغيير موازين القوى و تشكيل ظرف يسمح بانتصار حل ديمقراطي. وضمن ذلك ليس من الممكن التفكير بفلسطين ككيان قطري، و هذا يعني تأكيد الطابع العربي لفلسطين مقابل " تهويدها " - كما يقول رفيقنا سلامة كيلة - ما يؤكد على أن النضال التحرري والديمقراطي الفلسطيني من اجل ازالة الوجود الصهيوني لا يمكن أن ينغزل عن عمقه العربي وأن لا آفاق له سوى أن يكون رأس حربة النضال التحرري العربي كله.

في ذكرى مرور أربعة وستين عاماً على النكبة.....

شعبنا الفلسطيني يعيش اليوم في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية ، إلى جانب الصراع و المنافسة غير المبدئية بين القطبين فتح وحماس-حتى لو تم توقيع المصالحة بينهما - وفي مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبية ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع عربي إسرائيلي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويطرد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة. الأمر الذي يفرض على هذه الفصائل والأحزاب مراجعة تجربتها وخطابها وإعادة صياغة رؤيتها وبرامجها ودورها المستقبلي -في إطار العلاقة الجدلية الوثيقة مع الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية- وهي عملية تندرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني التحرري الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي لم يختلف في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهاق والتخلف عما كان عليه قبل الانتفاضات الشعبية، لذلك فإن المهمة العاجلة أمام قوى وأحزاب اليسار العربي والفلسطيني ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف -بنفس الدرجة- ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الامريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

موسوعة كارل ماركس أو "رأس المال" نجد فيها أفكاراً عبر عنها من قبل عشرات الكتاب من الفلاسفة والاقتصاديين والاشتراكيين. سنجد هيجل وفويرباخ وديتزن في الفلسفة. وسنجد بتي وسميث وريكاردو في الاقتصاد. وسنجد سان سيمون وفورييه وبازار وأوين وانفانتان وكونسيديران وبلان وكابيه وبلانكي في الاشتراكية. فالحق أن "رأس المال" ينطوي على معرفة موسوعية ألمت بكل أدبيات الاقتصاد السياسي وفلسفة العصر وثقافته السياسية.

أما عن تكوين "رأس المال" فيقول المفكر الماركسي الراحل د. فؤاد مرسى: كرس كارل ماركس أربعين عاماً من حياته لكتابة "رأس المال". فلقد بدأ فيه عام 1843 وواصل العمل فيه حتى آخر يوم في حياته. ويقع "رأس المال" في أربعة مجلدات وقد خصص ماركس المجلد الأول لعملية إنتاج رأس المال. ويحتوي على تحليل لكيفية إنتاج فائض القيمة وإنتاج رأس المال نفسه. أما المجلد الثاني فيتناول عملية تداول رأس المال، تداول عناصره المختلفة ومبادئ تصريف السلع وتكرار الإنتاج الذي يسمح به تداول رأس المال. وينطوي المجلد الثالث على الإنتاج الرأسمالي في جملته، أي ينطوي على وحدة كل من الإنتاج والتداول لرأس المال. فهو مخصص لتوزيع رأس المال الذي ينتج من الإنتاج والتداول. أما توزيع فائض القيمة فيعود عند ماركس إلى الربح والفائدة والربح العقاري. ثم يوزع الربح إلى ربح صناعي ومصرفي وتجاري. ويدرس تطور هذا التوزيع، والاتجاه إلى انخفاض معدل الربح أي علاقة الربح بالتطور الرأسمالي عامة. وبعد وفاته في عام 1883 عكف إنجلز على إنجاز المجلد الثاني ونشره في عام 1885، ونشر المجلد الثالث في عام 1894 أي قبل وفاته هو بعام. ولذلك يعد المجلدان من عمل ماركس وإنجلز معاً.

والواقع أن المجلد الأول هو بلا نزاع أهم المجلدات جميعاً. وينطوي على أهم ما لدى ماركس من فكر اقتصادي. وتأتي أهمية المجلد الثاني من دراسته التفصيلية لبعض نواحي المجلد الأول، وبخاصة تناقضات الرأسمالية والأزمات، وكان ماركس قد أكمل المجلد الثاني قبل موته.

أما المجلد الثالث فإنه أضاف كثيراً إلى المجلد الأول.... لم يجد إنجلز مزيداً من العمر ليصدر المجلد الرابع والأخير من "رأس المال" والذي تناول تاريخ الفكر الاقتصادي وبخاصة تطور نظريات القيمة. ولقد ظل مطوياً حتى نشره كاوتسكي في عام 1905 تحت عنوان "نظريات فائض القيمة".

في اوضاع ومتغيرات العولمة وتسارع المعلومات والاكتشافات العلمية والتنوع في الافكار... نحن - في المجتمعات العربية عموماً وقوى اليسار فيها خصوصاً - أمام مفهوم جديد للمعرفة، زاخر بالحركة الصاعدة صوب المستقبل بلا حدود أو معوقات، اعتماداً على ثورة المعلومات والاتصالات وعلوم الكمبيوتر والنانو والتكنولوجيا، والميكروبيولوجي، والهندسة الوراثية، والاستنساخ الى جانب العلوم الحديثة في اللغة، والاجتماع، والانثروبولوجيا والتاريخ والجغرافيا البشرية والاقتصاد، بحيث أصبح مفهوم المعرفة المعاصر شاملاً لكل العلوم الطبيعية والإنسانية في علاقة عضوية لا انفصام فيها من ناحية، ومحصوراً في كوكبنا - إلى حد بعيد - في بلدان المركز الرأسمالي القادرة وحدها على إنتاج وتصديرها حجب العلوم والمعارف من ناحية أخرى، بحيث بات من غير الممكن تطبيق هذا المفهوم على أوضاعنا العربية وبلدان الجنوب أو العالم الثالث عموماً دون امتلاك جزءاً هاماً من مقوماته والتفاعل مع معطياته، واستخدام آلياته وقواعده، كمدخل وحيد لجسر الهوة المعرفية النوعية والواسعة بيننا وبين تلك البلدان، آخذين بعين الاعتبار ان المعرفة والتغيير العملي هما جانبان مشروطان، يتوقف كل منهما على الآخر بشكل تبادلي لعملية تاريخية واحدة، فالتفكير وحده - على أهميته وضرورته - لا يخلق إلا الأفكار الذاتية، ولا يمكن حل هذه الإشكالية إلا بالممارسة الاجتماعية، التي هي شرط التفكير وبلوغ الحقيقة الموضوعية (النسبية دوماً) كهدف أساس من أهداف المعرفة لا

يمكن بلوغه في واقعنا العربي الا عبر امتلاكنا لرؤى ومفاهيم حديثة ، تنويرية عقلانية علمانية ديمقراطية وثورية غير ملتبسة ، وبرامج واضحة لتجاوز أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد او الأزمة البنيوية الشاملة في هذا الواقع وتغييره عبر الممارسة الديمقراطية الثورية كأساس للمعرفة الإنسانية العربية ومقياساً لصحتها ، وبدون هذا الامتلاك المعرفي يستحيل تحقيق أي خطوة نوعية صوب التحرر والنهوض و الديمقراطية والتنمية المستقلة والتقدم . صوب اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية/القومية بافاقها الاشتراكية.

اليسار الفلسطيني بحاجة ماسة اليوم إلى مراجعة شعاراته واساليب عمله ، بما يسمح له بإعادة ترتيب البيت الداخلي والفعل المباشر في المجتمع والالتحام بقضاياها، مما يطرح السؤال العريض... أين اليسار من حلم تأطير الجماهير وتحريك الشارع...؟ إن احوال التراجع السياسي والجماهيري لدى فصائل اليسار ترك -إلى جانب أسباب أخرى- مجالا خصباً لقوى اليمين عموماً وفي حركتي فتح وحماس خصوصاً للاستغلال والتوسع في اوساط الجماهير العفوية دون مزاحمة تذكراً من قوى اليسار التي عجزت عن الاشتغال الطبيعي في أوساط الفقراء وتجمعاتهم السكنية في المدن والمخيمات والقرى في الوطن والشتات.

والاشكالية هنا أن الفصائل والحزاب الفلسطينية ، اعتبرت على الدوام أن المشكلة الأساس تكمن في القضايا السياسية أو التحررية الكبرى، وهذا صحيح من حيث المبدأ ، لكن الفقير الذي لا يملك قوت أسرته أو علاج أطفاله أو تأمين دخل لائق له ولأسرته ، لا يمكن ، بل يستحيل أن يناضل من أجل القضايا التحررية الكبرى ، ولذلك فإن الموضوعية في مسيرة النضال السياسي لليسار الماركسي ، تقتضي إيلاء قضايا الصراع الطبقي والقضايا المطالبية المجتمعية والاقتصادية للجماهير الفقيرة اهتماماً فائقاً يتوازى ويندمج مع القضايا الكفاحية التحررية، ذلك إن الضعف الشديد في هذه الممارسة اتجاه قضايا البطالة والفقر والتأمينات الاجتماعية والظلم الطبقي ومعاناة العمال والفقراء المضطهدين والشباب والفلاحين الفقراء والمرأة وعدم الاهتمام بالنقابات العمالية والمهنية ، جعل اليسار يفقد البوابة الرئيسية للنشاط السياسي والجماهيري الديمقراطي وبالتالي فشله في التوسع التنظيمي في أوساط الفئات الفقيرة والالتحام بها تمهيداً لتأطيرها في خضم النضال الوطني التحرري وهذا هو السبب الرئيسي لتراجع فصائل وحزاب اليسار وفقدانها لمصادقيتها في اوساط الجماهير.

اليسار الفلسطيني (والعربي عموماً) لم يعد قادراً على إنتاج معرفة جديدة للواقع السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، الثقافي ، القانوني ، برؤية وطنية وقومية يسارية واضحة المعالم ، ويعود السبب في ذلك إلى أزمة القيادة المستفحلة تاريخياً ، والتي انتشرت في أوساط الهياكل والمراتب الحزبية الأخرى ، إلى جانب غياب أو ضعف الوعي العميق بالأفكار المركزية التوحيدية لهذه الأحزاب والفصائل من جهة وتراجع حالة الشغف والدافعية الذاتية أو القناعة لدى الأعضاء بتلك الأفكار من جهة ثانية ، ليس بسبب عدم صلاحية الفكر أو المنهج الماركسي ، بل بسبب الضعف الفكري والبنيوي لمعظم الهيئات القيادية وعجزها أو قصورها في تطبيق البرامج الفكرية والسياسية والمجتمعية التثقيفية لدى أعضائها ، ذلك إن إنتاج معرفة نظرية ، فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية ... إلخ ، يتطلب عدداً من الشروط العلمية منها قدرة القيادة ومؤسساتها أو دوائرها على التحليل المجتمعي، وهذا ما تفتقر له أحزاب وقوى

اليسار الفلسطيني بدرجات متفاوتة ؛ إذ أن أغلب تساؤلات اليسار اليوم لا تزال حبيسة ماضيه دون أي ابداع أو تجديد يتناسب مع المستجدات والمتغيرات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنة

إن الماركسية هي علم القوانين الطبيعية التي تتحكم في سير وتطور المجتمع الإنساني، وهي بهذه الصفة علم متجدد ومتطور لا يقل دقة عن سائر العلوم الطبيعية، فالماركسية هي علم تطبيق المادية الجدلية على تاريخ المجتمع البشري بجميع مراحل وأنماطه المختلفة.

أن تكون ماركسياً يعني أن تبدأ من ماركس، ولكن لا تتوقف عنده، أو عند أحد كبار خلفائه في العصر الحديث . وهناك فرق بين أن تكون ماركسياً، أو أن تكون ناطقاً بالماركسية. أن تبدأ من ماركس، يعني أن تبدأ بالجدلية المادية. وبهذه الروح يجب، في رأيي ، أن ننظر في قضية النظرية الثورية اليوم.

وعلى هذا الأساس فإن الحفاظ على الماركسية ومتابعة رسالتها الإنسانية لا يكمن في الدفاع اللاهوتي أو الدوغمائي عن تعاليمها، وإنما بالنقد الدائم لأفكارها وتجديدها ارتباطاً بأهدافنا العظيمة من أجل التحرر الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي.

لهذا يجب أن يتحدد دورها في الصراع الراهن، وهذا هو واجب كل أحزاب وفصائل اليسار لمواجهة وإزاحة قوى اليمين الوطني واليمين الديني عبر النضال الديمقراطي.

هذا يتطلب تفعيل العلاقة الجدلية بين النضال الوطني والتحرري الديمقراطي وبعده القومي العربي المرتبط بالرؤية الأممية الأشمل ، انطلاقاً من إدراكنا أن الماركسية ليست عقيدة جامدة، بل هي نتاج معرفي متواصل مع تطور فكر البشرية، ولذا فهي ليست انعزالية، بل فكر حي مبدع ومتجدد (هكذا يجب أن نتعامل معها).

ها نحن اليوم في مرحلة جديدة من تطور الشعوب والمجتمعات العربية في إطار الانتفاضات او الحالة الثورية الراهنة، تستدعي منا البحث الدؤوب عن الإجابة على كثير من الأسئلة في سياق البحث عن جوابنا لسؤال ما الماركسية؟.

حقاً إن الأوضاع والظروف السائدة ، باتت تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور ، وهاهي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أسساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية. فالاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لضمان انتصار الثورة وانتشارها في الوطن العربي ، لكن ذلك مرهون بمدى استنهاض أحزاب وقوى اليسار العربي.

واليوم في ظل الانتفاضات العربية ، فإن الحاجة إلى الاشتراكية تتزايد، لكن الإشكالية تكمن في استمرار أزمة اليسار العربي أو العامل الذاتي/الحزبي، ما يعني استمرار العجز في مواجهة العدو الوطني والطبقي.

ما يجري اليوم هو «بروفة» لانتفاضات او ثورات قادمة، وبالتالي علينا أن نستفيد من هذه الانتفاضات إلى الحد الأقصى، وتحويل الممارسة الثورية إلى خبرة تفتح على بلورة رؤية نظرية جديدة.

يجب أن يُبنى الحزب الماركسي، القادر على تطوير الصراع الطبقي وتحقيق التغيير. يجب أن تنصهر القوى الماركسية في مسامات الجماهير، ويجب أن تُصقل الكوادر الجديدة في خضم الصراع التحرري والديمقراطي، وأن يُفرض بناء الحزب المعني بالثورة والتغيير .

يجب أن تتطور المطالب مع تصاعد الصراع وتوسّع الانتفاضة، كما يجب أن يرسخ في وعي الطبقات الشعبية أن مطالبها لا تتحقق إلا بتحقيق التغيير. هذه هي المسألة التي يجب أن ترسخ منذ الآن.

إننا معنيون بتوضيح الفارق بين الماركسية كمنهج، والماركسية كمنظومة ، من أجل أن يظهر ثبات الأول واعتباره طريق عمل ومن ثم رفض الجمود.

لذلك لابد من العودة إلى الأصل (المبادئ العامة - المنهج ومن ثم التعاطي مع الواقع) دون أن نلغي الاسترشاد ببعض تحليلات المفكرين على تنوعهم، فكل هؤلاء لديهم أفكار هامة لكن ذلك لا يعني ان يتحول أي منهم إلى مرجع أساسي ووحيد.

أما السمات الرئيسة للماركسية فهي تتحدد وتتميز عن غيرها في العناصر الثلاثة التالية:
الأول:- أنها تستمد عناصرها ومعطياتها وبالتالي قوانينها من الدراسة العلمية العينية الملموسة للواقع الاقتصادي والاجتماعي الفكري والصراعي) الطبقي).
الثاني:- هو أنها ليست مجرد نظرية معرفية علمية تستمد هدفها من الدراسة العلمية الموضوعية وإنما تتضمن كذلك موقفاً موضوعياً كنظرية لتغيير الواقع تغييراً جذرياً.
الثالث:- الممارسة العملية تتم وفق هذه المعرفة، وهي شرط لها.

هذه الرؤية هي التي تؤسس لعمل ونضال ماركسي يمكن أن يصبح قوة فعلية في المواجهة السياسية الديمقراطية للقوى اليمينية من ناحية وفي بلورة دور أحزاب اليسار في إطار الحركة الماركسية العربية من ناحية ثانية.
وهنا يجب أن يعود التفكير في قيمة الماركسية، في بلادنا، حيث إن الماركسية هي القادرة على تنظيم القوى الطبقية العربية الفقيرة والمهمشة من أجل فرض بديل يفتح أفق التطور الاقتصادي (وهنا الصناعي خصوصاً) والمجتمعي الشامل، وينقل مجتمعاتنا العربية المتخلفة إلى طريق التطور والحدثة والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية.

القضايا والمفاهيم الأساسية للماركسية

المبادئ العامة ، وتتمثل في المسائل التالية :

أولاً: التزامنا بالماركسية لكونها أداة منهجية تتأسس على الجدل المادي، تسهم في وعينا للواقع بصيرورته (و بالتالي بتاريخيته) وتنوعه و تعدّد تناقضاته.

ثانياً: إن الحركة الماركسية هي التي تعبّر عن مصالح الطبقة العاملة و عن الفلاحين الفقراء .

ثالثاً: و هي تعبّر عن المصلحة العامة لمجمل الأمة في نزوعها نحو التحرّر و تحقيق التطوّر في إطار النضال من أجل انتصار المبادئ الإنسانية الهادفة إلى إلغاء الاستغلال والاضطهاد.

رابعاً: الانطلاق دائماً من الواقع الملموس.

إن الخطوط العامة التي نعتقد في صحتها هي التالية:

إن الماركسية هي النظام المعرفي (أو الأدوات المنهجية) التي تحكم تفكيرنا في بحثه في الواقع من أجل وعيه (وعي كل مكوناته و وعي تناقضاته)، فالماركسية كنظام معرفي، منهجية و قوانين و مقولات و مفاهيم .

الماركسية هي نظام معرفي يمكننا من تحليل وتشخيص الواقع بصورة موضوعية/علمية.

على ضوء ذلك، فإن من المفيد أن يقوم كوادر وأعضاء الأحزاب اليسارية العربية، باكتشاف ما هو معرفي في مجمل النظام المعرفي للماركسية ، و استخلاص كل الإضافات و الإضافات الفكرية فيه .

في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، علينا تبني الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، خاضعة للتطور والاعتناء ارتباطاً بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبالاستفادة من التقدم الهائل في علوم التكنولوجيا والاتصال والفضاء والهندسة الوراثية والفيزياء والطب وعلوم السياسة والمجتمع، وفي هذا السياق، نشير إلى المسار التطوري للفكر الماركسي ما بعد لينين عبر العديد من المفكرين والقادة من أمثال تروتسكي و جورج لوكاتش، ومدرسة فرنكفورت، وماوتسي تونج، وجرامشي، وهربرت ماركيزه، والتوسير، وهابرماس، ونعوم تشومسكي ، وجورج لابيكا، إلى جانب العديد من المفكرين والمثقفين في أمريكا اللاتينية وآسيا وفي بلادنا العربية من أمثال د.فؤاد مرسى، محمود أمين العالم، مهدي عامل، سمير أمين، اسماعيل صبري عبدالله، وحسين مروه، وصادق العظم ، إلياس مرقص، جلبير أشقر، فوزي منصور، هشام غصيب، وماهر الشريف، عبد الباسط عبد المعطي، عبد الله العروي، ياسين الحافظ، هشام جعيط ، سلامة كيلة، سعيد بن سعيد العلوي وفيصل دراج ومحمد دكروب وجورج طرابيشي وفواز طرابلسي وغيرهم، الذين قدموا إضافات اغنت الماركسية كنظرية في التغيير الثوري وكمنهج للتحليل.

بمناسبة الانتخابات المصرية

لعل أكثر ما يشغل أذهان القوى الديمقراطية واليسارية تجاه حركات "الإسلام السياسي" ، هي مرجعياتها السلفية المتزمتة ، وانعكاس ذلك على المسار التحرري والديمقراطي لمجتمعاتنا ، فعلى الرغم من أن هذه القوى تبدي رفضاً قاطعاً لإزاء قمع أو تغييب الأنظمة والطبقات الحاكمة لهذا الاتجاه، فإنها تنظر بنوع من التشكك والريبة إزاء ما يمثلته الإسلام السياسي من موقف تجاه هذه المسألة، خاصة في ظل الانتفاضات العربية عموماً وفي مصر خصوصاً ، حيث أن حركات الإسلام السياسي يمكن أن تتعاطى مع قضية الديمقراطية، بطريقة استخدامية ، كآلية للوصول إلى السلطة السياسية ومن ثم الاستفراد بها، وتحويلها من مهدٍ للتغيير الديمقراطي ، والتطور السياسي والمجتمعي إلى لحد لهذه العملية كلها، وما قد يترتب على ذلك من إعادة إنتاج التبعية والاستبداد بأشكال وصور مستحدثة إذا ما تم التحالف بين قوى الإسلام السياسي من ناحية والجيش ورجال الأعمال من ناحية ثانية، وما سيؤدي إليه هذا المشهد من قيود جديدة، يتم فرضها على عملية النهوض والتطور الديمقراطي لمجتمعاتنا، عبر تقييد وقمع حرية الرأي والتعبير والمعتقد، إلى جانب الموقف الرجعي تجاه مفاهيم الحداثة والتطور المجتمعي عموماً ومن قضية تحرر المرأة ومساواتها بالرجل خصوصاً

الاغتراب، كمفهوم ذي دلالات، يمثل نمطا من تجربة يشعر فيها الإنسان بالغربة عن المجتمع من حوله وليس غربة عن الذات (جنون). ومعاني الاغتراب متعددة، اجتماعية ونفسية واقتصادية، ويمكن إجمالها في انحلال الرابطة بين الفرد والمجتمع، فيصبح المرء مرهونا لها، بل مستلبا. وهذا ما يولد شعورا داخليا بالاستلاب والاستغلال وفقدان الحرية والإحباط والتشويش والانفصال عن المحيط الذي يعيش فيه.

لقد حوّل ماركس الاغتراب من ظاهرة فلسفية ميتافيزيقية، كما كان عند هيغل، إلى ظاهرة تاريخية لها أصولها التي تنسحب على المجتمع والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية. وبهذا استعمل ماركس مفهوم الاغتراب لوصف "اللائسنة" التي تنجم عن تطور علاقات الإنتاج ومن الاستغلال والقهر الطبقي في المجتمع الرأسمالي، أو لوصف "اللائسنة" في مجتمع التخلف والاستبداد والاستغلال وقمع الحريات.

إن شعور بعض الرفاق بالاغتراب، هو بشكل رئيسي ، نتاج لشعورهم الذاتي بضعف امكانياتهم التنظيمية أو السياسية أو النضالية أو الفكرية ، وعدم قدرتهم على التأثير أو التغيير في الأوضاع السلبية القائمة أو المأزومة ، لكنه شعور خاطئ ، أقرب إلى الاحباط واليأس ، وهي مشاعر تعكس صفات البورجوازي الصغير قصير النفس ، المتردد ، الذي لا يجهد نفسه في تحصيل الوعي وبالتالي يعجز عن التأثير والتغيير ، حيث يسهل استخدامه من قبل مراكز القوى أو الشلل والتكتلات الانتهازية ، فالعضو المغترب هو القابل للإحباط ، أو الهروب من مواجهة الواقع وتغييره، هو عضو فقد دافعيته وإخلاصه لمبادئ حزبه ومستقبله ، وهو أيضاً عاجز أو ضعيف الشخصية أو فاقداً للوعي والقدرة على التأثير في من حوله من الرفاق أو في صنع القرارات التي تتناول منظمته أو مرتبته التنظيمية أو تلك التي تتناول حياته الشخصية، وبالتالي هو إنسان عاجز عن تحقيق ذاته أو الاسهام في صنع مستقبله طالما أنه عجز عن الاستمرار في التمسك الواعي بأهداف و بمبادئ حزبه والبقاء فيه مناضلاً من أجل تحقيق تلك الاهداف كمدخل وحيد لتحقيق تطلعاته وامانيه الوطنية والاجتماعية في إطار تطلعات واماني الجماهير الشعبية التي يناضل الحزب من اجل مستقبلها ، فإذا لم يشعر العضو أن ممارساته النضالية من خلال الفصيل أو الحزب هي تحقيق لمستقبله ومستقبل الجماهير الشعبية التي ينتمي إليها ، فإنه لن يتقدم خطوة واحدة إلى الامام ، وفي هذه الحالة من الطبيعي أن يغترب عن الحزب ومبادئه ، ولا داعي أو مبرر لاستمرار عضويته ، فالحزب يقوى بتطهير نفسه من كل متردد أو فاقد الايمان والوعي بمبادئ اليسار الماركسي الثوري واهدافه الكفيلة وحدها بتجسيد طموحات وتطلعات جماهيرنا الشعبية في الخلاص من الاحتلال الصهيوني من ناحية والخلاص من كل اشكال الاستغلال والاستلاب والقهر الطبقي من ناحية ثانية.

إنّ الاغتراب من حيث المبدأ نتاج الإنسان ، ورغم أن البشر بهذا المعنى هم الذين يصنعون العالم الاجتماعي الذي يعيشون فيه ، فان هذا العالم يصبح فيما بعد غريبا عنهم لا يملكونه وإنما تملكه وتملك الإنسان معه أشياء أخرى صنعها الإنسان بنفسه ثم استقلت عنه وسيطرت عليه كما هو الحال في ظل علاقات السيطرة والاستغلال والقهر في المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات التابعة والمتخلفة ، كما في بلداننا العربية ، حيث تسود هيمنة

المؤسسات السلطوية وآلياتها السياسية والأمنية والاجتماعية بكل أجهزتها القمعية المتنوعة ، التي تخضع لآليات شبه مستقلة لا لإرادات الأفراد، وهكذا يحدث الاغتراب الذي لا سبيل لهزيمة إلا بمزيد من المعرفة المتحررة المبنية على الإدراك الشامل للطبيعة والمجتمع لكي تتيح له الانغماس في ممارسة الحياة مثل العمل المبدع والحب والتذوق لمختلف الفنون وإنتاجها بناء على الإدراك الشامل وتوسيعا له وتعميقا لأبعاده المختلفة.

الاغتراب يصبح له معنى أشمل عندما يرتبط بالفعل السياسي لدى الفصائل والأحزاب والحركات السياسية (الأحزاب، النقابات..). حينما تشعر أن ثقافتها السياسية ذاتها لم تعد من ممتلكاتها وأن الأسس النظرية والفكرية للممارسة السياسية لم تعد تلهمها في شيء لفهم التحولات الجارية وقواعد اللعب الجديدة في الحقل السياسي، فتتكمش على ذاتها وتنسحب من الواقع تدريجيا حتى تفقد تلك الصلة التي تربطها به ، وذلك حينما تنكسر حالة الانفصام أو العزلة أو الفجوة بين الوثائق النظرية للحزب ، وبين ممارساته العملية ، بحيث تصبح هذه الممارسات بعيدة إلى حد كبير عن مضمون وأهداف الرؤية أو المحددات النظرية للحزب.

حول مستقبل الاشتراكية:

في هذا الصدد نشير إلى المبادئ التالية:

التأكيد على الماركسية و الاشتراكية، و إعطاء هذا الاختيار معناه الواقعي و أبعاده الثورية العميقة، وتوضيح كون الاشتراكية هي بديل ممكن و ضروري لتطور ونهوض مجتمعاتنا العربية بعيداً عن كل أشكال ومظاهر التبعية والتخلف والإفقار والاستبداد .

التأكيد على ديمقراطية الاشتراكية و على انطلاقها من التعددية و حق التنوع و الاختلاف.

الدفاع عن الاشتراكية كبديل وحيد للنمط الرأسمالي.

-ضد الرأسمالية

إن نضال قوى اليسار الماركسي العربي ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، وضد أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد في بلداننا العربية ، هو في حقيقته نضال ضد النظام الرأسمالي الامبريالي المعولم، يقوم -في ظل الانتفاضات العربية- على رفض الرأسمالية و بالتالي العمل على تقويضها، باعتبار أنها أساس التناقضات التي تحكم العالم الراهن.

في ضوء ما تقدم فإن الأحزاب الشيوعية والماركسية العربية معنية باستمرار وتجدد النضال من أجل:

أن تستعيد الماركسية دورها ككاشف لحركة الواقع وكمنظر لها (على الصعيدين الوطني والقومي).

يجب أن نعمل من أجل أن تستعيد الحركة الماركسية دورها الثوري في بلادنا عبر دور طليعي متميز على طريق الحوار الجاد لتأسيس الحركة الماركسية العربية.

هذه هي المهمة الراهنة، وهذا هو الهدف الراهن في لحظة تفاقم التناقضات الطبقية وبداية تفكك الأنظمة العربية الدكتاتورية ، والتابعة للإمبريالية، إلى جانب تفاقم التناقضات التناحرية مع دولة العدو الإسرائيلي.

-لهذا يجب العمل- في إطار الصراع الطبقي والديمقراطي ضمن دوائر قومية وإقليمية -على تفعيل ويلورة الذات القومية العربية" في مضمونها الجديد الذي تتداخل فيه مصالح الطبقة العاملة والفلاحين مع مصالح الأمة في إطار اقتصادي / اجتماعي يعبر عن مصالح العمال والفلاحين وكل الفقراء والكادحين في بلادنا.

ان طرح السؤال ما الماركسية ذو أهمية وله معنى. إذ أننا أمام هدف تحديد ماهية الماركسية بالذات، وكيف نطبق المنهج المادي الجدلي على واقعنا بكل خصوصياته؟ وهي أسئلة لا يمكن الإجابة عليها دون التخلص الواعي من الأفكار المثالية أو الغيبية، ومن ثم البحث في الجدل المادي وفي تطور الاقتصاد السياسي والصراع الطبقي والحراك الاجتماعي.

من هنا أتوجه إلى كل الرفاق عموماً والشباب والشابات خصوصاً بالقول: إن البحث في الماركسية يجب أن يبتدئ من التخلص من إرث الأفكار البالية الرجعية والمتخلفة، وامتلاك الوعي بالمنهج الجدلي المادي وتطبيقاته على الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، كما على كل جوانب الواقع في الممارسة التنظيمية والنضالية واليومية لهم ولرفاقهم، كما أتمنى عليهم بل أطالبهم بأن يمارسوا مراكمة وعيهم ونضالهم الكفاحي والسياسي والديمقراطي انطلاقاً من قناعتهم بأن أحزاب اليسار الماركسي العربي وحدها التي تملك الرؤية الإستراتيجية النقيضة للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ، وهي وحدها أيضاً التي تملك الرؤية الإستراتيجية الكفيلة بإنهاء كل مظاهر التبعية والاستغلال والقهر الطبقي وتحقيق العدالة والمساواة ... وهي بالتالي وحدها التي تمثل المستقبل لشعوبنا العربية.

الهوية من حيث كونها ظاهرة موضوعية و ذاتية معا (متشكلة ومتطورة تاريخيا) ، هي وعي الانسان ، واحساسه بانتمائه الى مجتمع أو أمة أو جماعة أو طبقة ، انها معرفتنا بما ، و اين ، نحن ، ومن اين أتينا، و الى اين نمضي ، و بما نريد لانفسنا و للآخرين ، و بموقعنا في خريطة العلاقات و التناقضات و الصراعات القائمة ...أما تعريف الهوية من منظور ماركسي، فإن الطبقة هي أحد المحددات أو التعبيرات الهامة للهوية، إنطلاقاً من أن صراع الطبقات هو أحد أهم المحددات الأساسية في التاريخ ، لكن هذه المحددات الطبقية على أهميتها ، لا يمكن أن تتجاوز السمات المكونة لهوية الشعب أو هوية الأمة وخصائصها الذاتية بالمعنى الجمعي ، الوطني أو القومي.

وفي هذا السياق نشير إلى أن بلورة الهوية الوطنية بافاقها القومية يعتمد على الوعي العميق بأن هناك اندماجاً أو هناك علاقات عضوية وثيقة بين التحرر القومي من الهيمنة الخارجية و التحرر من هيمنة الطبقات و الجماعات السائدة داخل المجتمع، وذلك انطلاقاً من إدراكنا لمفهوم القومية بأنها : شعور ووعي الشعوب العربية بالحاجة الى رفض ومقاومة كل اشكال الاستعمار والهيمنة والتبعية ، ورفض ومقاومة كل مظاهر التخلف والاستبداد ، لكي تبلور مشروعها الاستنهاضي الديمقراطي التقدمي بما يضمن بلورة وعيها بوجودها المتميز سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، وسعيها لإبراز هذا الوجود. وفي هذا السياق اؤكد على المنظور الفكري والسياسي بالنسبة لشعور ووعي شعبونا ،وهو منظور يستند إلى الرؤيا الماركسية (ومنهجها المادي الجدلي) التي ترى في جموع الكادحين والفقراء من أبناء شعبنا، المادة الأساسية لاستنهاض المشروع النهضوي العربي وتجسيده العملية في مسار الثورة الوطنية/القومية التحررية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

إذا كانت الأوضاع الراهنة المتمثلة في استمرار الغطرسة والعدوانية الأمريكية والصهيونية ضد شعوبنا العربية جنباً إلى جنب مع استمرار معاناة الجماهير ، واستمرار سيطرة الشرائح الطبقية الكومبرادورية والبيروقراطية العقارية والمالية والريعية المتخلفة على أنظمة الحكم العربية - قبل وبعد الانتفاضات الشعبية - من خلال تجديد التبعية والتخلف وتراكم مظاهر الاستغلال والفقر والاستبداد .. فلماذا لم تتوسع وتنتشر قوى اليسار وتتوحد في "جبهة اشتراكية" لتثبت حضورها في اوساط جماهير العمال والفلاحين والفقراء وكل الكادحين والمضطهدين المستمرين في ثورتهم بعد ان أدركوا ان الانظمة بقيت على ما كانت عليه ولم يتغير سوى طربوشها أو رئيسها فقط ... متى يبادر اليسار العربي في مصر وسوريا وتونس والمغرب والأردن واليمن وغيرها إلى تأسيس الجبهة الاشتراكية الموحدة بروية ثورية وبرنامج محدد لمواصلة النضال في طليعة جماهير الفقراء على طريق استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ؟ متى ؟

الإرادة الحرة لأي شعب إنما تتجلى في الدولة الوطنية الديمقراطية التي ينتجها لنفسه، في كل بلد على حدة، الدولة التي تشارك جميع القوى الاجتماعية في تحديد خياراتها واتجاهات تطورها، والرهان ينعقد على هذه الخيارات، أي على حرية الشعوب وإرادتها، لا على "إرادة" حزب قومي ديماغوجي بورجوازي تابع ورث، ولا على إرادة قائد "ملهم".

ولم يعد من الجائز أيضاً أن يعلق مشروع إعادة بناء الدولة الوطنية الديمقراطية المدنية على حسم الصراع العربي الإسرائيلي؛ لأن بناء دولة وطنية حقاً وفعلاً في البلدان المجاورة لفلسطين المحتلة خاصة هو شرط ضروري لتعديل ميزان القوى العربي الإسرائيلي.

فالصراع العربي - الإسرائيلي لم يعد حسمه ممكناً إلا بتحسين الدول العربية من الداخل وتحريرها من ربكة التبعية والتخلف والاستغلال الطبقي والاستبداد والغاء هيمنة التحالف الطبقي الكومبرادوري البيروقراطي الطفيلي الذي لا يقل

شَوْماً وإهانة للكرامة البشرية من الاحتلال وبالتالي فإن مصير الطابع الصهيوني العنصري ومن ثم الطابع العدواني لدولة "إسرائيل" يتوقف على التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتكنولوجي والعسكري والثقافي الذي تحرزه شعوبنا العربية عموماً وجماهيرها الكادحة من العمال والفلاحين الفقراء خصوصاً بقيادة أحزاب يسارية ماركسية حقاً وثورية حقاً.

اغتراب وعزلة أحزاب وفصائل اليسار وتزايد واتساع الفجوات بينها وبين جماهير الفقراء والعمال والفلاحين والمضطهدين في فلسطين وبلدان الوطن العربي - بدرجات متفاوتة - يصبح له معنى أشمل عندما يرتبط بالعجز عن ممارسة الفعل السياسي النضالي التحرري والديمقراطي المطالب لدى هذه الفصائل والأحزاب ، بسبب تزايد ترهلها التنظيمي وهبوطها الفكري والسياسي الانتهازي الليبرالي ، بعد أن تخلت - بذرائع انتهازية أو واقعية رثة- عن أفكارها التوحيدية الوطنية والقومية والانسانية انعكاساً لتخليها عن الفكر الماركسي الثوري ومنهج المادي الجدلي ، وحينما تشعر أن ثقافتها السياسية ذاتها لم تعد من ممتلكاتها وأن الأسس النظرية والفكرية للممارسة السياسية لم تعد تلهمها في شيء لفهم التحولات الجارية في الحقل السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، فتتكشم على ذاتها وتنسحب من الواقع تدريجياً حتى تفقد تلك الصلة التي تربطها بتاريخها وبيئتها ، وذلك حينما تنكسر حالة الانقسام أو العزلة أو الفجوة بين الوثائق النظرية للحزب وبين ممارساته العملية ، بحيث تصبح هذه الممارسات بعيدة إلى حد كبير عن مضمون وأهداف الرؤية الثورية التي تأسست من أجلها... فهي إذن على طريق التفكك والانحيار إذا ما بقيت على مثل هذه الأوضاع.

أحزاب وحركات وفصائل اليسار العربي بحاجة ماسة اليوم إلى صياغة رؤية سياسية وفكرية وتنظيمية ثورية ، وطنية وقومية وإنسانية تحررية وديمقراطية ، ، بما يسمح لها بإعادة ترتيب البيت الداخلي والفعل المباشر في المجتمع والالتحام بقضاياها، مما يطرح السؤال العريض... أين اليسار من حلم تأطير الجماهير وتحريك الشارع ضد العدو الامبريالي الصهيوني وضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف...؟ إن أحوال التراجع السياسي والجماهيري لدى أحزاب وفصائل اليسار ترك -إلى جانب أسباب أخرى- مجالا خصبا لقوى اليمين التابع الليبرالي الرث والاسلام السياسي للاشتغال دون مزاحمة عندما عجز اليسار عن الاشتغال الطبيعي في أوساط العمال والفلاحين والكادحين الفقراء وتجمعاتهم في المصانع والمشاكل والورش والمزارع والنقابات وأماكن تجمعاتهم السكنية في العشوائيات وأطراف المدن والقرى والأرياف والنجوع.

والاشكالية هنا أن قوى اليسار لم تدرك ضرورة الوحدة الجدلية بين قضايا النضال التحرري الوطني والنضال ضد التبعية وبين النضال الديمقراطي المطالب ضد الاستغلال والاستبداد في إطار الصراع الطبقي ، وهنا بالضبط يمكن اكتشاف أسباب عزلتها و تخلي جماهير الفقراء عنها ، فالعامل أو الفلاح الفقير الذي لا يملك قوت أسرته أو علاج أطفاله أو تأمين دخل لائق له ولأسرته ، لا يمكن ، بل يستحيل أن يناضل ضد التبعية أو من أجل القضايا السياسية

التحررية الكبرى ، ولذلك فإن الموضوعية في مسيرة النضال السياسي لليسار الماركسي ، تقتضي إيلاء الصراع الطبقي والنضال من أجل إنهاء كل أدوات ومظاهر الاستغلال والاستبداد وإيلاء القضايا المجتمعية والاقتصادية للجماهير الفقيرة اهتماماً فائقاً يتوازى ويندمج مع القضايا السياسية التحررية، ذلك إن الضعف الشديد في هذه الممارسة اتجاه الشرائح الفقيرة جعل اليسار يفقد البوابة الرئيسية للنشاط السياسي والتوسع التنظيمي في أوساط الفئات الفقيرة والالتحام بها ، الأمر الذي أودى بأحزاب وفصائل اليسار إلى مزيد من التفكك وبروز التيارات الانتهازية واليمينية في صفوفها بما يؤثر على فقدانها مصداقيتها وتراجعها ومن ثم بداية العد التنازلي لانهيائها واسدال الستار عليها في انتظار الجديد.

كان ماركس يشير في كل مقدمة جديدة للبيان الشيوعي إلى تقادم أجزاء منه، ولذلك ليس من الانصاف اتهام الماركسية بأنها لا تتعاطى مع عالم متغير، فالماركسية ليست تصور أو مجموعة أفكار فقط، إنها علم اجتماعي وعلم اقتصادي وسياسي ، وبما هي كذلك فهي بالضرورة نظرية متطورة لا تعرف الجمود محكومة لصيرورة الواقع ومتغيراته ، وهي أيضا فلسفة الشك التي تفترض إعادة تقييم الظواهر ومراحل التطور بلا توقف، إنها قوة فعل كذلك. لهذا يجب أن يتحدد دورها في الصراع الطبقي الديمقراطي الراهن ضد أنظمة الاستغلال والاستبداد من جهة وفي الصراع الوطني والقومي ضد الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا من جهة ثانية، وهذا هو واجب احزاب وفصائل اليسار العربي شرط الخروج من ازماتها وركودها ورخاوتها لمواجهة وإزاحة قوى اليمين الليبرالي ويمين الاسلام السياسي وكلاهما من جوهر طبقي كومبرادوري وطفيلي واحد رغم اختلاف الشكل...وتلك هي مهمات اليسار كنقيض وبديل ثوري لليمين بكل اطيافه وتلاوينه السياسية التي لا يمكن ان تتناقض مع الامبريالية والنظام الرأسمالي.

رفاقي اصدقائي...في ظروف الانتفاضات او الحالة الثورية العربية ، بات من الضروري وعي المفارقة في ممارسات حركة الاخوان المسلمين التي تتجلى في حالة الانقسام السياسي والاجتماعي، بين طبيعة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتراكماتها في صفوف العمال والفلاحين والفقراء الذين قاموا بالانتفاضة من ناحية وبين قوى الإسلام السياسي التي لا تنصدر المشهد السياسي فحسب ، بل تحاول إفراغ الانتفاضة الثورية من مضمونها الطبقي -الاقتصادي والاجتماعي- الذي كان السبب الأول لانفجارها جنباً إلى جنب مع مطلب الديمقراطية والحريات الفردية والكرامة ، حيث نلاحظ أن حركات الإسلام السياسي حرصت منذ أن قررت الالتحاق بالانتفاضة ، على إزاحة شعارات العمال والفلاحين والشباب التي تؤكد على مطالبهم في الخلاص من كل أشكال الاستبداد والاستغلال الطبقي والإذلال الاجتماعي، إلى شعارات تؤكد على أن المعركة هي بين القوى الديمقراطية العلمانية واليسارية والقومية ، وبين الإسلام الذي تدعي تمثيله، وتقدمه على أنه "الحل المنشود" وذلك تعبيراً عن رؤيتها ومصالحها الطبقيّة التي لا تختلف في طبيعتها وجوهرها عن طبيعة النظام المخلوع.

وبناء على ما تقدم ، فإن الانفصام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، سيظل سمة رئيسية من سمات المرحلة الحالية، أو مرحلة "الإسلام السياسي" وهي مرحلة قد تطول ، لكن الجماهير الشعبية ستتكشف تدريجياً حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف -في جوهرها- عن سياسات النظام المخلوع، ما يفرض على القوى الديمقراطية الوطنية والقومية، والقوى اليسارية أن تركز كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط الجماهير، بما يمكنها من أن تتخطى حالة الانفصام المذكور ، وذلك من خلال امتلاكها لرؤية سياسية مجتمعية اقتصادية ، تنطلق من استمرار النضال لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، عبر التوسع في صفوف العمال والفلاحين والشباب وكافة الأطر والجمعيات المهنية والنقابات ، لكي تدخل معترك الانتخابات القادمة واثقة من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها القوى الديمقراطية، المدنية ، العلمانية واليسارية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

المقدمات الأيديولوجية لظهور الماركسية:

كان ديكارت وبابيف وبيدرو وفولتير من أبرز أسلاف الفلسفة الماركسية ، الذين مهدوا أيديولوجياً للثورات البرجوازية في أوروبا في القرنين 17 و 18 ، كذلك فإن المفكرين الاجتماعيين مثل هوبس / لوك / مونتسكيو / روسو ، كانوا جميعاً من هؤلاء الأسلاف العظام ، فقد كانوا رموز عصر التنوير وأنصار العقلانية الذين وجهوا نقداً عنيفاً للأنظمة الإقطاعية ، وأعلنوا ضرورة إشاعة الحريات المدنية والمساواة بين الناس .. لقد زرعوا بذور التغيير وساهموا في إنضاجها

مصادر الفلسفة الماركسية :

أولاً : الفلسفة الألمانية :

• هيجل : (1770 - 1831) أبرز رجالات الفلسفة الكلاسيكية الألمانية ، وقد بلغت هذه الفلسفة ذروتها في مذهب الذي تكمن مآثرته التاريخية في أنه كان أول من نظر إلى العالم ، الطبيعي والتاريخي والروحي بوصفه عملية ، أي في حركة دائمة ، في تغير وتطور ، إنها عملية دياكتيكية ، وهو أول من أعطى صياغة دقيقة لقوانين الديالكتيك الأساسية ، لكنه رغم ذلك وقف على أرضية المثالية الفلسفية الخاطئة .

• لودفيج فيورباخ (1804 - 1872) لعبت فلسفته المادية دوراً هاماً في وضع ماركس وانجلز للرؤية المادية ، لقد وجه فيورباخ نقداً عنيفاً للمثالية الهيجلية ، لكنه عموماً ظل مادياً ميتافيزيقياً ، بسبب أن ماديته لم تتفهم القيمة العلمية لديالكتيك هيجل ، كذلك لم يدرك حق الإدراك ماهية الإنسان ، فاعتبره كائنًا بيولوجياً فقط ، ولم يتبين الجانب المادي من العلاقات الاجتماعية .

ثانياً : الاقتصاد السياسي الانجليزي:

- من المصادر أيضاً النظريات الاقتصادية التي وضعها كل من آدم سميث (1723) - وديفيد ريكاردو (1772 - 1823) وخاصة نظرية القيمة - العمل التي كان لها أهمية بالغة في تكون المذهب الفلسفي الماركسي

، إن نظريتهما أوضحت ولأول مرة أهمية الأساس الاقتصادي لنشاط الناس ، كما بينا أن تطور المجتمع يركز إلى التفاعل الاقتصادي بين الناس ، لكنهما (سميث وريكاردو) كونهما من المدافعين عن الرأسمالية ، عملا على تبرير استغلال الرأسماليين للعمال ، وصورا هذا الاستغلال تفاعلاً بين شريكين متكافئين في إطار علاقات السوق ، أما الربح فاعتبره مكافأة للرأسمالي على تنظيم الانتاج وإدارته ، المهم أن مذهبهما الاقتصادي كان منطلقاً للبحث اللاحق للعلاقات الاقتصادية وللكشف عن التناقض بين العمل والرأسمال من حيث هو التناقض الأساسي في المجتمع البرجوازي .

ثالثاً : الاشتراكية الطوباوية:

من المصادر أيضاً : الأفكار الاشتراكية الطوباوية ، وأهم الرموز : سان سيمون (1760 - 1825) وفورييه (1772 - 1837) وروبرت اوين (1771 - 1858) ، وقد لعبت هذه الأفكار دوراً هاماً في التمهيد لظهور الفلسفة الماركسية ، وخاصة المادية التاريخية ، لقد ارتكزت أفكار هؤلاء الرواد على مطالبته بضرورة انتشار الملكية العامة (الجماعية) والعمل الجماعي ، بما يسمح بالقضاء على بؤس الجماهير ، لكنهم لم يروا السبل المؤدية إلى التحول الاشتراكي وأنكروا دور الثورة والصراع الطبقي أو لم يفهموه ، واعتبروا أن الطريق إلى الاشتراكية يمر عبر التنوير وتعاون الطبقات ، وهو أمر مستحيل ، تلك هي مثاليتهن.

على ضوء الانجازات النظرية لأبرز رجالات الفلسفة والاقتصاد السياسي ، والاشتراكية الطوباوية ، وضع ماركس وانجلز نظرية فلسفية جديدة كل الجدة تجمع لأول مرة في تاريخ العلم بين المادية الفلسفية والمنهج الديالكتيكي ، وتعطي تفسيراً علمياً لحياة المجتمع البشري ، ويفضلها تحول العلم الفلسفي ليصبح أداة بيد الطلائع المثقفة والقوى الكادحة والبروليتاريا في نضالها لتغيير العالم.

ان ماركس فيلسوفاً مادياً جدلياً " رفض فهم الفلسفة على إنها علم مطلق ، غريب عن الحياة العملية والنضال ، مؤكداً إن مهمة الفلسفة والفكر الاجتماعي ليست بناء أو إنشاء Construction المستقبل ، ولا وضع نظريات تصلح لجميع العصور والدهور ، بل إن مهمتها " النقد الذي لا يرحم لكل ما هو قائم ، نقد لا يرحم بمعنيين ، لا يهاب استنتاجاته الذاتية ، ولا يتراجع أمام الاصطدام بالسلطات القائمة ، هكذا طرح ماركس مسألة نفي الفلسفة بمعناها القديم ، " حب الحكمة " أو " علم العلوم " ، إنه ضد عزل الفلسفة عن النشاط العملي ، ولاسيما حركة الكادحين والفقراء التحريرية ، فهو يقول " لاشئ يمنعنا أن نربط ممارستنا بنقد السياسة ، بموقف حزبي معين في السياسة ، أي أن نربط ونقرن نقدنا بالنضال الواقعي .. إن مآثرة فلسفة ماركس تكمن في كونها البرهان الفلسفي والعملي في آن واحد على حتمية التغيير الديمقراطي والتحويل الجذري لمجتمعاتنا ، من خلال مشاركة الماركسيين (احزابا وقوى وحركات ومثقفين) في الانتفاضات الثورية و الارتقاء بها نحو تصفية وإنهاء أنظمة الاستبداد والاستغلال الطبقي، وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية، رغم كل ما يتبدى اليوم من مظاهر القوة والعدوان للتحالف الامبريالي الصهيوني في بلادنا من ناحية ورغم كل عوامل وأدوات ورموز قوى الثورة المضادة ، وقوى التخلف السلفي الرجعي والليبرالي الهابط من ناحية ثانية ...الى اللقاء في حديث عن المقدمات الأيديولوجية لظهور الماركسية.

رفاقي اصدقائي سؤال ما الماركسية يندرج تحت ما يسمى في اللغة بالسهل الممتنع، فهي باختصار نظرية علمية تاريخية اجتماعية قابلة للتطور والاعتناء، تتناول أيضاً علم القوانين الطبيعية التي تتحكم في سير وتطور المجتمعات الإنسانية.

نشأت الماركسية في أتون الاستغلال الرأسمالي والصراع الطبقي، وتميزت بنضوجها ووعيها لطبيعة النظام الرأسمالي ، إلا أن هذه النشأة لم تكن بمعزل عن التيارات السابقة للفكر الاجتماعي.

تتألف الماركسية من علمين متحدين، وأن كانا متميزين هما: المادية الجدلية والمادية التاريخية. وأساس التمييز بينهما هو اختلاف موضوعهما.

أن اعظم انجازين لماركس هما:

الأول: منهجه المادي الجدلي في دراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية (بما في ذلك قوانين الديالكتيك ومقولاته).
الثاني: هو دراسته العلمية للرأسمالية، فكتابه رأس المال صورة تاريخية لأصل الرأسمالية، نشأتها وتطورها في أوروبا.

فالماركسية ليست تصور أو مجموعة أفكار فقط، إنها فلسفة الشك التي تفترض إعادة تقييم الظواهر بلا توقف، إنها قوة فعل كذلك.

فموضوع المادية التاريخية أو علم التاريخ هو تصور التاريخ من خلال دراسة مختلف أنماط أو أساليب الإنتاج، والتكوينات الاجتماعية، أي دراسة بنيتها، وتكوينها، وسيرها، ودراسة أشكال الانتقال من تكوين اجتماعي إلى تكوين اجتماعي آخر، مع الاهتمام بدراسة خصوصية كل نمط وفق تطوره التاريخي والاجتماعي.

أما موضوع المادية الجدلية، أو الفلسفة الماركسية فهو إنتاج المعارف. أي دراسة بنية وسير عملية التفكير المرتبطة بالتمييز بين عمليات الواقع، وعمليات الفكر، أي التمييز بين الوجود والمعرفة من جهة والانطلاق من مفهوم أسبقية الوجود على الفكر، أي أسبقية الواقع على المعرفة من جهة ثانية.

وبالانطلاق مما تقدم يمكننا الآن صياغة جواب السؤال الرئيسي : ما الماركسية ؟ وبالتالي تحديد تعريفها كما يلي

:

إن الماركسية هي علم القوانين الطبيعية التي تتحكم في سير وتطور المجتمع الإنساني، وهي بهذه الصفة علم متجدد ومتطور لا يقل دقة عن سائر العلوم الطبيعية، فالماركسية هي علم تطبيق المادية الجدلية على تاريخ المجتمع البشري بجميع مراحل وأنماطه المختلفة.

أن تكون ماركسياً يعني أن تبدأ من ماركس، ولكن لا تتوقف عنده، أو عند أحد كبار خلفائه في العصر الحديث . وهناك فرق بين أن تكون ماركسياً، أو أن تكون ناطقاً بالماركسية. أن تبدأ من ماركس، يعني أن تبدأ بالجدلية المادية. وبهذه الروح يجب، في رأيي ، أن ننظر في قضية النظرية الثورية اليوم.

وعلى هذا الأساس فإن الحفاظ على الماركسية ومتابعة رسالتها الإنسانية لا يكمن في الدفاع اللاهوتي أو الدوغمائي عن تعاليمها، وإنما بالنقد الدائم لأفكارها وتجديدها ارتباطاً بأهدافنا العظيمة من أجل التحرر الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي.

الى جميع الرفاق والاصدقاء للقراءة المتأنية والتعليق الموضوعي

من وجهة نظري ، فان الموقف ضد الاستغلال الطبقي و الاستبداد والتخلف وكل أشكال القمع والاضطهاد وأدواته ورموزه في أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، وهذا هو المقياس الاول -من وجهة نظري - لمصادقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية في علاقتها مع جماهيرها، إذ أن هذا الموقف هو الكفيل -عبر الممارسة في أوساط الجماهير- بالتصدي لمخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي للأصولية الدينية وقوى الثورة المضادة التي تسعى بالفعل إلى ركوب موجة الانتفاضة ، لإعادة انتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة.

والسؤال : هل هذا هو مآل الانتفاضات الثورية العربية ؟ الجواب لا كبيرة ، لان هذا المآل لن يؤدي إلى تحقيق أي من أهداف الشباب العربي أو الجماهير الشعبية التي قامت بانتفاضاتها الثورية من أجل الخلاص ليس من كل أشكال الاستبداد والحرمان والفقر والذل والمعاناة والخضوع فحسب، بل أيضاً من أجل تحطيم أسس النظام الرأسمالي المشوه والتابع في بلدانها باعتباره السبب الأوحده في ما وصلت إليه من افقار وإذلال لكرامتها وحرمان لحريتها ..وبالتالي فان الدور الأبرز للقوى اليسارية السياسية المعارضة هو كسر حاجز الخوف، وكشف خواء الأنظمة وفسادها واستبدادها في إطار الصراع الطبقي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل عملية الصراع الوطني التحرري والنضال ضد الوجود الإمبريالي/الصهيوني، كعملية واحدة حيث أننا نعيش مرحلة تحتم علينا عدم الفصل بين النضال الطبقي والنضال الوطني ، لذا فإن من واجب هذه القوى أن تسارع إلى التوحد والاصطفاف لحماية الانتفاضة وتحقيق أهدافها ، في إطار جبهة اشتراكية تضم كافة قوى اليسار على المستوى القطري أولاً، ثم على المستوى القومي والأممي ثانياً ، في إطار التفاعل والتواصل النضالي في أوساط الجماهير، وفي خضم الصراع السياسي الديمقراطي ضد كل القوى الطبقية اليمينية بمختلف أطيافها الليبرالية والدينية ، انطلاقاً من القناعة الراسخة بإمكانية تطوير الانتفاضة وصيرورة نضالها الراهن والمستقبلي لتحقيق اهدافها.

الحزب أو الفصيل اليساري العربي الذي لا يسعى الى فهم واستيعاب تفاصيل المكونات الطبقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية وقضايا العمال والشباب والمرأة والعاطلين عن العمل في مجتمعه وربطها برنامجيا ونضاليا بمستقبل العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمناضلين ضد الوجود الامبريالي الصهيوني من اجل انهاء التبعية والتخلف واسقاط أنظمة الاستغلال والاستبداد وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية هو فصيل يساري غبي او انتهازي ..هامشي او مهمش بئس معزول فاقد للمصادقية والتأثير في اوساط الفقراء ولا مستقبل له.

بعد ان طغت وتفاقت حالة الهبوط السياسي والليبرالي والانتهازي على معظم فصائل واحزاب اليسار العربي .نشاهد اليوم "قادة" انتهازيون شوهوا وأساءوا للفكرة والتاريخ والنضال ،لا يتورعون - بوقاحة عز نظيرها - عن رفضهم للماركسية والاشتراكية والصراع الطبقي والنضال الكفاحي، ويتلذذون بالليبرالية وافكارها باعتبارها " سمة المرحلة او عنوانها" لا تنقصهم الذرائع والمبررات ينتشرون اليوم بكثرة مربية في صفوف فصائل واحزاب اليسارالعربي.... من قيادي بحجم أمين عام ينسج علاقات "رفاقية" مع أنظمة رجعية ، وأخرى عميلة لواشنطن في بغداد ، إلى يساري جف لعابه من كثرة الحديث عن الطبقة الكادحة قبل أن يجف عرق مرافقه الخاص من حمل طلبات " القائد "وعائلته ، وقبل ان يجف بنزين سيارته الفارهة على اختلاف موديلاتها بين هذا" القائد اليساري" او ذاك يتنقلون في مخيمات الوحدات والبقعة واليرموك وعين الحلوة وبقية مخيمات اللجوء التي يشبه حالها في أحسن أحوالها شبرا الخيمة وبولاق الدكرور وبقية احزمة الفقر والعشوائيات في العواصم العربية، إلى يساري ديمقراطي جدا يدافع عن شرعية النظام المستبد ومشروعية القبض دون أن تعلم يساره ما قبضت يمينه وصولا الى"قائد" يساري طفولي منفر ومغرور .. بلا تاريخ اوصلته مراكز القوى والشللية فكبر داخل الحزب بعد ان كان مغمورا لا قيمة له ولا احترام خارجه.. هذه هي الانتهازية اليسارية ، وجلها تدرج تحت لقب الانتهازي .. سواء كان صاحب مهنة، أو حرفة، أو وظيفة ، أو منتمي للحزب بالقطعة او من اجل غاية شخصية محددة لا علاقة لها بالمبادئ او الاخلاق فكل شيء بالنسبة للانتهازيين ، قابل للبيع والشراء ، من أجل ممارسة التسلق التنظيمي و الطبقي ، الذي يرفعهم إلى مستوى الطبقات المستفيدة من الاستغلال المادي والمعنوي ... يتاجرون بالتاريخ النضالي ، بمثل متاجرتهم بالنضال السياسي والشعبي والنقابي والحزبي و يستفيدون المزيد من الامتيازات ، على حساب معاناة الكادحين المقهورين.... فهل من صحة ثورية واعية ومخلصة من كوادر فصائل واحزاب اليسار تنتشلها من براثن الانتهازيين وتظهر احزابها وفصائلها منهم لتستعيد دورها الطليعي في اوساط جماهيرها؟؟؟ أم ان تفاقم الازمات والخيبات وقوة انتشار الانتهازيين سيعزز من انتشار روح القلق واللامبالاة والاحباط واليأس؟؟؟ وفي مثل هذه الحالة يحق لي - دون ان يعني ذلك ياسا مني - ان اتساءل.... ما مصير حماسة المرء وقلقه إذا كان معظم الناس من حوله منسوجين بالأكاذيب والنفاق والجهل والادعاء الكاذب بالنضال والغرور والانتهازية؟؟...

إن رأس المال ينزف دماً من كل مساماته..كارل ماركس.....
تطور الرأسمالية منذ القرن الثامن عشر إلى بداية القرن الحادي والعشرين

.....

لقد بدأ تفسخ النظام الإقطاعي في أوروبا منذ القرن السادس عشر مع تطور الإنتاج السلعي ونمو السوق الداخلي والخارجي .. الخ ، وكان من أوائل أيدلوجيي البرجوازية ميكافيلي (1469 - 1527) الذي ذهب إلى أن المجتمع لا

يتطور تبعاً لإرادة خارجية وميتافيزيقية ، وإنما وفقاً لأسباب طبيعية ، تضرب جذورها في التاريخ وفي النفس البشرية والوقائع الملموسة.

وفي مرحلة تشكل العلاقات الرأسمالية تأثر الفكر الاجتماعي بحركة الإصلاح المناوئة للكنيسة الإقطاعية الكاثوليكية ، التي قادها مارتن لوثر (1483) (1546 - وتوماس مونزو (1453 - 1525) اللذان أكدا على فكرة الاتصال المباشر بالله دون واسطة الكنيسة .. أيضاً ظهرت في هذه المرحلة بعض الأفكار الاشتراكية الطوباوية ، ومن مفكريها توماس مور (1478 - 1535) الذي أكد في كتابه (الأوتوبيا - أو الكتاب الذهبي) إلى أن أصل ويلات الشعب هو الملكية الخاصة التي لا بد من القضاء عليها في رأيه ، وجاء بعده المفكر الإيطالي (تومازو كمبانيلا 1568-1639) ليؤكد ويطور نفس الأفكار الطوباوية في كتابه " مدينة الشمس " ولكن هذه الأفكار لم يقدر لها أن تنتشر بسبب الظروف الموضوعية السائدة في القرن السادس عشر.

ومع تطور الرأسمالية شرعت البرجوازية في التصدي لسلطة الإقطاعيين ، وطالبت بإلغاء الامتيازات والتقسيمات المراتبية ، وبرز في هذا السياق عدد من المفكرين من أبرزهم سبينوزا الذي طالب بتأسيس الدولة كتنظيم يخدم مصالح كل الناس ، وجون لوك ، الذي قال بأن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع .

وفي القرن 18 تطور الفكر الاجتماعي في أوروبا تحت راية التنوير في فرنسا ، وكان فولتير (1694 - 1778) من أبرز مفكري التنوير ، أكد على الحق الطبيعي في نقده للنظام الإقطاعي ، وعنده أن القوانين الطبيعية هي قوانين العقل ، فالإنسان يولد حراً ولا يجب أن يخضع إلا لقوانين الطبيعة .

ومن بين المفكرين أصحاب النزعة الديمقراطية الثورية كان جان جاك روسو (1712-1778) صاحب المؤلفين (في أسباب التفاوت) و (العقد الاجتماعي) ، إنه يرى أن أصل الشرور والتفاوت بين البشر يعود إلى الملكية الخاصة كسبب أولي وحيد فهو القائل " إن العداء والكراهية والأنانية بين البشر ، بدأت حينما وضع أول إنسان سباجاً حول قطعة من الأرض معلناً أنها ملكيته الخاصة . "

أما الفيلسوف المادي الفرنسي هولباخ (1789 - 1723) فنأدى بتأسيس دولة أو عقد اجتماعي قائم على الحرية والملكية والأمن ، واعتبر أن العالم الروحي للإنسان هو نتاج للوسط الاجتماعي ، وجاء رائد الفلسفة الكلاسيكية الألمانية (كانط 1724-1804) الذي اعتبر التاريخ تطوراً للحرية البشرية وبلوغاً لحالة قائمة على العقل ، واعترف بمساواة المواطنين أمام القانون.

وبعد "كانط" جاء فيلسوف الجدل هيجل (1770 - 1831) الذي أسهم بقسط كبير في معالجة المشكلات الفلسفية لتاريخ المجتمع ، وهو يذهب إلى أنه في صلب الكون تقوم " الفكرة المطلقة " الدائمة التطور ، والتي تولد أو تخلق العالم كله - الطبيعة والإنسان ، والمجتمع ، لقد صَوَّرَ هيجل التاريخ العالمي على شكل مسيرة للروح (الفكرة) على الأرض ، وهذا الروح الكوني يسكن الشعب السائد في التاريخ العالمي بالعصر المعني ، ولم يكن غريباً - بعد حوالي مائة عام - أن يستلهم هتلر والنازية جوهر أفكار هيجل (إلى جانب أفكار شوبنهاور ونييتشه وتريتشكه) وتطبيقها على الشعب الألماني باعتباره سوبرمان العالم أو " الشعب السائد . "

ولكن، رغم أهمية الفلسفة السابقة ودورها ، إلا أنها لم تتمكن من وضع الحلول الاجتماعية الملائمة للأغلبية الساحقة من البشر ، ومع تطور وتفاقم أوضاع الطبقة العاملة في النصف الأول من القرن 19 ، وباستخدام التحليل الفلسفي لأحدث منجزات العلم ، أمكن لماركس وانجلز وضع المادية التاريخية و القوانين العامة للتطور التاريخي

وأشكال تحققها في نشاط الناس في ضوء معطيات النظام الرأسمالي وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية القائمة على الاستغلال.

ارتبط نشوء العلاقات الرأسمالية مع بداية تكون الملامح الأولى للطبقة البرجوازية ، كطبقة مالكة لوسائل وأدوات الإنتاج ، وقد كان مستوى التطور النسبي للإنتاج البضاعي (السلعي) في أواخر التشكيلة الإقطاعية ، السبب الرئيسي (عبر الإنتاج والتجارة والمرابين والتراكم النقدي) في نشوء الطبقة البرجوازية ومن ثم العلاقات الرأسمالية. ومع تطور الرأسمالية ، تتطور قوى الإنتاج باستمرار ، وما ينتج عن ذلك من تعارض حاد بينها وبين علاقات الإنتاج القديمة ، وهذا لا يعني أن الرأسمالية تستطيع دائماً أن تحل أزماتها الداخلية بما يضمن استمرار صعودها ، فبالرغم من كل ما نلاحظه اليوم من تطور هائل وانتشار " واسع " ، إلا أن ذلك لا يلغي إطلاقاً طبيعة الأزمة والتناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي منذ وصوله إلى مرحلة الامبريالية ، في نهاية القرن التاسع عشر ، وامتداده إلى عصرنا الراهن حيث أصبحت العولمة الرأسمالية هي السمة الأساسية للإمبريالية في طورها الجديد ، إن العولمة " صيغة تهدف إلى إعادة صياغة النظم السياسية والاقتصادية السائدة في العالم ، بهدف إخضاع العالم لإرادة كونية واحدة ، إنها انفتاح عالمي بلا حدود ، وهيمنة بلا حدود ، تقوم على حرية حركة رؤوس الأموال والمنتجات والتسليم بسيادة السوق ، وفي العولمة، باتت دول العالم الثالث والوطن العربي تحديداً -بحكم عوامل/ مصالح طبقية خارجية وداخلية-، مجرد مشروعات يتم بواسطتها تدمير السوق الوطني أو القومي ومن ثم تكريس تبعيتها وتخلفها وارتهانها.

القضايا والمفاهيم الأساسية للماركسية

:

أ- المبادئ العامة ، وتتمثل في المسائل التالية:

أولاً: التزامنا بالماركسية لكونها أداة منهجية تتأسس على الجدل المادي، تسهم في وعينا للواقع بصيرورته (و بالتالي بتاريخيته) وتنوعه و تعدد تناقضاته.

ثانياً: إن الحركة الماركسية هي التي تعبّر عن مصالح الطبقة العاملة و عن الفلاحين الفقراء .

ثالثاً: و هي تعبّر عن المصلحة العامة لمجمل الأمة في نزوعها نحو التحرّر و تحقيق التطوّر في إطار النضال من أجل انتصار المبادئ الإنسانية الهادفة إلى إلغاء الاستغلال والاضطهاد.

رابعاً: الانطلاق دائماً من الواقع الملموس.

ب- إن الخطوط العامة التي نعتقد في صحتها هي التالية:

(1) إن الماركسية هي النظام المعرفي (أو الأدوات المنهجية) التي تحكم تفكيرنا في بحثه في الواقع من أجل وعيه

(و عي كل مكوناته و وعي تناقضاته)، فالماركسية كنظام معرفي، منهجية و قوانين و مقولات و مفاهيم .

(2) الماركسية هي نظام معرفي يمكننا من تحليل وتشخيص الواقع بصورة موضوعية/علمية.

(3) على ضوء ذلك، فإن من المفيد أن يقوم كوادرو وأعضاء الأحزاب اليسارية العربية، باكتشاف ما هو معرفي في

مجل النظام المعرفي للماركسية ، و استخلاص كل الإضاءات و الإضافات الفكرية فيه . في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، علينا تبني الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، خاضعة للتطور والاعتناء ارتباطاً بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبالإستفادة من التقدم الهائل في علوم التكنولوجيا والاتصال والفضاء والهندسة الوراثية والفيزياء والطب وعلوم السياسة والمجتمع، وفي هذا السياق، نشير إلى المسار التطوري للفكر الماركسي ما بعد لينين عبر العديد من المفكرين والقادة من أمثال تروتسكي و جورج لوكاتش، ومدرسة فرنكفورت، وماوتسي تونج، وجرامشي، وهربرت ماركوزه، والتوسير، وهابرماس، ونعوم تشومسكي ، وجورج لابيكا، إلى جانب العديد من المفكرين والمثقفين في أمريكا اللاتينية وآسيا وفي بلادنا العربية من أمثال د.فؤاد مرسي، محمود أمين العالم، مهدي عامل، سمير أمين، اسماعيل صبري عبدالله، وحسين مروه، وصادق العظم ، إلياس مرقص، عبد الله العروي، ياسين الحافظ، وفيصل دراج ومحمد دكروب وجورج طرابيشي وفواز طرابلسي وغيرهم، الذين قدموا إضافات اغنت الماركسية كنظرية في التغيير الثوري وكمنهج للتحليل.

الديالكتيك المادي كمنهج علمي في التفكير والمعرفة والممارسة:

الديالكتيك المادي باعتباره منهجاً - أو أسلوباً - علمياً في المعرفة هو مذهب في أعم قوانين تطور الطبيعة والمجتمع والمعرفة ، وهذا يعني أن قوانين الديالكتيك تصلح سواء على الحركة في الطبيعة أو التاريخ البشري أو على حركة الفكر .

-قوانين الديالكتيك الأساسية:

1. قانون الانتقال من التراكبات الكمية إلى التبدلات النوعية .

2. قانون وحدة وصراع الأضداد أو المتناقضات .

3. قانون نفي النفي .

4. مقولات الديالكتيك (مقولات المادية الجدلية) : (إن فعل المقولات ينطوي على فعل القوانين الأساسية ويجعلها

أكثر من عيانية وملموسية) : إن كل علم، ليس عبارة عن نظام من القوانين فحسب، بل عبارة أيضاً عن مقولات محددة، أي أعم المفاهيم التي تصاغ خلال تطور كل علم وتشكل أساسه، والمقولات الفلسفية هي مفاهيم تعكس ما هو عام لدى الواقع من سمات وارتباطات وخصائص، أما المقولات الأساسية بالنسبة لموضوعنا فهي :

أ - مقولة وحدة المضمون والشكل (المضمون يحدد الشكل .)

ب- مقولة وحدة الجوهر أو الماهية (ما هيّة الشيء هي جملة عناصره الداخلية الضرورية وروابطها ، والماهية هي وحدة الشكل والمضمون مأخوذة في علاقتها بشكل التجلي الخارجي ، وهذا الأخير ، هو شكل الظاهرة

،ويمكن القول ان شكل الظاهرة هي الماهية كما تبدو "على سطح العالم " ،والماهية والظاهرة لا يتطابقان (مثلاً

:قوانين التطور الاجتماعي (ماهية) لا يمكن تطبيقها في جميع البلدان بوتيرة واحدة ، قد تكون ثورة(مظهر)في صورة ديمقراطية أو برلمانية.)

ج- مقولة الإمكانية والواقع.

د - مقولة السبب والنتيجة أو العلاقة المتبادلة بين الظواهر .

هـ - مقولة الضرورة والمصادفة .

و - مقولة الفردي والخاص والعام .

و من جهة أخرى ، فإن قانون وحدة صراع الأضداد يكشف جميع تناقضات مجتمعا العربي المعاصر ويدلنا على تطور هذه التناقضات في نموها وحركتها داخل المجتمع عبر كل أجزائها ومكوناتها المفردة والعامّة .

أما قانون تحول التغيرات الكمية إلى كيفية فإنه يوضح لنا أن التغيرات الكمية ، إذ تبلغ حداً معيناً في تراكمها ، فإنها تؤلّد علاقة اجتماعية جديدة ونوعية بعد وصولها إلى نقطة القطع أو التفجّر الثوري أو الانتفاضة العفوية - كما جرى في تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا - أو الثورة .

أما قانون نفي النفي ، فإن جوهره على الصعيد الاجتماعي ، يتجلى في نزع ملكية المُستغلّين بحيث تصبح ملكية جماعية ، وهنا لا يكون النفي إلا عبر التغيير النوعي - الديمقراطي أو الثوري - في المجتمع ، إن الشئ الرئيسي في قانون نفي النفي هو " أن النفي شكلاً ضرورياً للتحوّلات الكيفية أثناء عملية التطور ، وأن عملية النفي لا تطرح كلياً المرحلة السابقة من التطور ، بل تأتي استمراراً لبعض جوانبها عبر الشكل الجديد .

إن نفي النفي هو قانون التطور التقدمي في إطار عصر تاريخي معين : " إنه يميز بداية العصر ونهايته ، والانتقال بالتالي إلى عصر جديد نوعياً .

• لم يتعرض مذهب سياسي أو اجتماعي أو فكرة للتشويه والافتراء مثلما حدث للاشتراكية . تشويه بدء منذ ظهورها واستمر حتى الآن خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي . ونتيجة لهذا التحريف والتشويه والادعاءات التي تعرضت لها الاشتراكية أصبح من الضروري الإسهام في إزالة الالتباسات والرد على المترددين والمتردين عنها ممن غادروا مواقعهم لذرائع سياسية أو فكرية أو ذاتية ، لا تلغي جوهر تلك المغادرة المرتبط بالمصالح الانتهازية الشخصية تحت غطاء الليبرالية الجديدة ومفاهيمها السياسية والمعرفية والمجتمعية الهابطة من جهة والهادفة إلى رفض وتشويه الاشتراكية في موازاة الارتداد ليس فحسب عن مبادئ الماركسية بل أيضاً التراجع عن الثوابت الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية وقضايا الصراع الطبقي لحساب مفاهيم الليبرالية السياسية والاقتصادية الهابطة من جهة ثانية ، وبالتالي فإن أحزاب وفصائل اليسار الماركسي حينما تتصدى وتتناهض حركات وشخص وأدوات الليبرالية الجديدة في بلادنا ، فإنها تتصدى لنظام العولمة الرأسمالي المتوحش ، ولسياساته العدوانية في بلادنا التي يقوم بتنفيذها التحالف الصهيوني - الأمريكي عبر تواطؤ وخضوع معظم بلدان النظام العربي الرسمي لتلك السياسات ، لذلك فإن مناهضتنا لهذا النظام المعولم ، هو في حقيقته مناهضة ومقاومة للوجود الأمريكي وللعوان والاحتلال الصهيوني لبلادنا ، بمثل ما هو مناهضة لكل أنظمة الاستغلال والاستبداد والتخلف والقهر والتبعية والاحتكار والاقتصاد الحر وكافة مظاهر الفساد والبطالة والفقر والمعاناة والتوزيع غير العادل للدخل ، التي يحرص على تكريسها وإدامتها تلك القلة أو الطغمة الفاسدة من الطبقات الرأسمالية التابعة أو البرجوازية الرثة أو الكومبرادورية والطفيليين والبيروقراطية الحاكمة ، على حساب جماهير شعوبنا الفقيرة التي باتت اليوم تتطلع إلى قوى اليسار الثوري الديمقراطي بشوق كبير من أجل

الالتحام في صفوفها وتأييدها في عملية النضال الوطني التحرري والديمقراطي من أجل تحقيق أهدافها في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بإفريقيا الاشتراكية.

تتجلى أهمية استخدام مفاهيم الحداثة و التنوير والعقلانية والثورة الديمقراطية، في مجابهة أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد وشرائحها البيروقراطية الكومبرادورية الحاكمة ، وفي مجابهة الجوانب السلبية لتراثنا، إذ لا يتولد مفهوم العقل من ماضوية أو جمود التراث بل من القطيعة المنهجية والمعرفية معه، وذلك شرط للعقل كعقلانية، فالعقل هنا، حسب هذا المفهوم، هو العقلانية التي تمثل مؤشر ورمز المجتمع الحديث وليس غير ذلك. بمعنى آخر، لا يكون العقل عقلانية، ولا يُجسّد في السلوك، إلا إذا انطلقنا من الفعل وخضعنا لمنطقه، من خلال عملية التجريد والتوضيح والتعقيل، لكي نتمكن من استبدال المنطق الموروث أو سلبياته المعرفية تحديداً التي تتمظهر وتتجلى منذ القرن الرابع عشر حيث تعيش المجتمعات العربية حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية أو ما اسميه التواصل المعرفي مع هذه المحطات السالبة في التراث القديم (خاصة بعد إزاحة ابن رشد وابن خلدون والفارابي والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام) من جهة ومع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية القديمة والحديثة أو الرأسمالية الرثة التابعة من جهة ثانية، وهو تواصل حرصت عليه الطبقات الحاكمة في بلادنا بمختلف أشكالها وأنماطها التاريخية والحديثة والمعاصرة حتى يومنا هذا، وهو حرص استهدف دوماً إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة من الناس في حالة من الجهل والتخلف بما يضمن استمرار مصالح الشرائح البيروقراطية الكومبرادورية والطفيلية الحاكمة، -كما هو الحال في مساحة كبيرة من الانتفاضات العربية راهنا - وهنا تتبدى أهمية تفعيل واستنهاض دور المثقف الماركسي في بلادنا لمجابهة وتغيير هذا الواقع، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة ، فالمثقف الماركسي هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، (في قلب الحزب الثوري)الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي والمجتمعي الخاص بالكتلة التاريخية المتشكّلة من العمال والفلاحين الفقراء ، وهو "الداعية" "الاختصاصي" "المُحرّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتابات ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

وجهة نظر للنقاش... حول دور المثقف العضوي.....

انسجاما وتفاعلا مع الرؤية الثورية وتطبيقاتها في الممارسة العملية في مجابهة وكسر استقطاب اليمين الليبرالي واليمين الديني/الاسلام السياسي في المرحلة الراهنة ، أرى ضرورة الجمع بين المثقف حامل الرسالة، وبين المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً، بحكم تقاطع أو توحيد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف،

والوظيفة النقدية هنا تتخطى التبشير أو الرسالة إلى التغيير وتجاوز الواقع... المهم الزاوية الطبقة التي ينطلق منها المثقف، وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادنا بصورة مريضة ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم بحيث باتت القيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والاستسلام والقيم الفردية الانانية والقيم الاستهلاكية التي أصبح لها منظورها ومشروعها الذين صنعتهم انساق وآلات سلطوية قديمة أو جديدة أو مستحدثة كما هو الحال في وضعنا العربي الراهن (انظروا الى دور " شيوخ" القبائل الاقزام في قطر والخليج والسعودية وغيرهم من العملاء المنتشرين في أنظمة الحكم العربية.) وهنا أود التأكيد - بلا كلل أو يأس - على أهمية انحياز المثقف الماركسي لمصالح وأهداف الطبقات الشعبية الفقيرة، فاما الاشتراكية او البربرية ، إذ أن هذا الانحياز الواعي للاشتراكية ، هو الأساس الأول في تحديد جوهر دور المثقف و ماهية موقفه السياسي، ورؤيته الفكرية أو الأيدلوجية وفق ما يتطابق مع تطلعات الطبقات الشعبية وأهدافها المستقبلية ، الأمر الذي يفرض -كضرورة تاريخية راهنة ومستقبلية - أن تبادر قوى وأحزاب اليسار لإعادة بناء أحزابها او بناء احزاب ماركسية ديمقراطية وثورية جديدة ، كمدخل وحيد لاستعادة دورها وقيادتها للثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية.

المشهد العربي الراهن يشير إلى أن معظم حركات وأحزاب اليسار العربي تعيش - بدرجات متفاوتة - حالة من التراجع والانحسار والعزلة، أدت إلى ضعف تأثير دورها في مواجهة أو كسر حالة الاستقطاب غير المسبوقة في تاريخنا العربي الحديث والمعاصر، عبر مجموعتان مختلفتان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في حركات الاسلام السياسي .

ما يعني أن مجتمعاتنا العربية تتعرض في ظل هذا الاستقطاب الثنائي إلى مزيد من مظاهر التفكك والانحطاط الاجتماعي، ومزيد من التبعية والتخلف بأشكال وصور جديدة، إذا لم تبادر قوى اليسار العربي إلى الخروج من أزمتها السياسية والفكرية واستعادة دورها وصياغة رؤيتها الديمقراطية الثورية، انطلاقاً من ضرورات هذه اللحظة التي تتجلى فيها اندفاع الصيرورة الثورية للجماهير الشعبية العربية بصورة عفوية منذ نهاية عام 2010 إلى اليوم، حيث نجحت ثنائية الاستقطاب اليمني في الالحاق بهذه الحالة الثورية وقيادة القسم الأعظم من جماهيرها عبر خطاب يميني ديماغوجي وانتهازي طبقي بورجوازي رث ، ومهادن للقوى الامبريالية، سرعان ما تكتشف الجماهير أن هذا الخطاب لن يحقق لها أي من مطالبها الاقتصادية أو الديمقراطية أو الوطنية، وهنا بالضبط تتجلى الضرورتين الموضوعية والذاتية لاستنهاض فصائل وأحزاب اليسار العربي ، وخروجها من أزمتها وصراعاتها الداخلية لتلبية حاجة الجماهير الشعبية من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمواطنة على طريق انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية، في إطار الرؤية القومية التحررية الديمقراطية الأشمل

بالنسبة للعلاقة مع الاسلام السياسي ، فعلى الرغم من قناعاتي بان أكثر ما يشغل أذهان القوى الديمقراطية واليسارية العربية تجاه حركات "الإسلام السياسي" ، هي مرجعياتها السلفية المتزمتة ، وانعكاس ذلك على المسار التحرري والديمقراطي لمجتمعاتنا ، حيث أن حركات الإسلام السياسي يمكن أن تتعاطى مع قضية الديمقراطية، بطريقة استخدامية ، كآلية للوصول إلى السلطة السياسية ومن ثم الاستفراد بها، وتحويلها من مهدٍ للتغيير الديمقراطي والمجتمعي إلى لحد لهذه العملية كلها، وما قد يترتب على ذلك من إعادة إنتاج التبعية والاستغلال الرأسمالي الطفيلي والاستبداد بأشكال وصور مستحدثة ، إلا أنني أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة " الدين " من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية ، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فان التحليل الموضوعي ، إلى جانب الوعي والشعور بالمسؤولية والواجب، يفترض منا الاقترب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياها وهمومه وجذبه إلى النضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين - كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية - بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكيئته ، فالماركسية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل -في مراحل تاريخية معينة- تطوراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

سؤال : هل ستتوقف الانتفاضات الثورية العربية عند مشهد الاسلام السياسي واعادة انتاج التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد ؟ الجواب لا كبيرة ، لان هذا المآل لن يؤدي إلى تحقيق أي من أهداف الشباب العربي أو الجماهير الشعبية التي قامت بانتفاضاتها الثورية ، ما يعني بوضوح أن هذه الجماهير العفوية، ضد استمرار أي شكل من أشكال الاستغلال والتخلف والاضطهاد الداخلي، وضد التبعية لأمريكا وإسرائيل ونظام العولمة الرأسمالي ، لكنها بحاجة إلى الطليعة الثورية المنظمة ، الأمر الذي يتطلب سرعة استنهاض قوى اليسار الماركسي الثوري في كل بلد عربي لانتقاط هذه اللحظة المواتية والتفاعل معها ، عبر استلهام دروس وعبر الانتفاضة التي يمكن تلخيصها فيما يلي

:

1- الانتفاضات الشعبية العربية أثبتت أن صاحب السيادة، هو الشعب مصدر السلطة.
2- إن الشارع العربي يسبق، بمسافة طويلة جداً، كل احزاب وفصائل اليسار بسبب عزلتها وتراجع مصداقيتها وترهلها وعجزها وانتهازية معظم اطرافها

3- عجز الاحزاب والفصائل اليسارية عن كشف خواء الأنظمة وفسادها واستبدادها.
4- الدور المركزي والقيادي الذي احتله القطاع الشبابي من أبناء العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة في ظل غياب احزاب وفصائل اليسار

5- في عصر عولمة الاتصالات والمعلومات ، باتت كل الأنظمة السياسية في العالم ، متيقنة من أن السلطة لم تعد حكراً لها ولأجهزتها الأمنية ، وأنها لن تستطيع ممارسة ما يحلو لها من بشاعات القمع والتعذيب والملاحقة والاستبداد دون حساب وعقاب كما كانت تفعل في العقود السابقة ، فقد تغيرت الدنيا مع ظهور الانترنت وانتشار وسائل الاتصال والتواصل بالكلمة والصورة عبر الفضائيات والفيديو وتويتر والمواقع الالكترونية الديمقراطية والتقدمية ، وبالتالي باتت أهم وسائل التواصل والتحرير الديمقراطي والثوري، والاعتصامات والمظاهرات والإضرابات ، وهنا يجدر بالقوى اليسارية أن تتعلم كثيراً من دور وخبرات الشباب الالكتروني وذكائه في مواجهة استبداد السلطة ، ودوره المتميز في اللحظات الأولى على المشاركة بدور طليعي ثوري في الانتفاضات الشعبية من أجل إسقاط أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد وبداية مشهد عربي ثوري وديمقراطي جديد.

ان الموقف ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال وكل أشكال الاضطهاد وأدواته ورموزه سواء في مصر او تونس والمغرب والأردن أو اليمن أو سوريا أو في أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، وهذا هو المقياس الاول -من وجهة نظري - لمصادقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية في علاقتها مع جماهيرها، إذ أن هذا الموقف هو الكفيل -عبر الممارسة في أوساط الجماهير - بالتصدي لمخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي للأصولية الدينية وقوى الثورة المضادة التي تسعى بالفعل إلى ركوب موجة الانتفاضة ، لإعادة انتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة.

أتوجه إلى كل الرفاق عموماً والشباب والشابات منهم خصوصاً بالقول: إن البحث في الماركسية يجب أن يبتدئ من التخلص من إرث الأفكار البالية الرجعية والمتخلفة، وامتلاك الوعي بالمنهج الجدلي المادي وتطبيقاته على الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، كما على كل جوانب الواقع في الممارسة التنظيمية والنضالية واليومية لهم ولرفاقهم، كما أتمنى عليهم بل أطالبهم بأن يمارسوا مراكمة وعيهم ونضالهم الكفاحي والسياسي والديمقراطي انطلاقاً من قناعتهم بأن أحزاب اليسار الماركسي العربي وحدها التي تملك الرؤية الإستراتيجية النقيضة للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ، وهي وحدها أيضاً التي تملك الرؤية الإستراتيجية الكفيلة بإنهاء كل مظاهر التبعية والاستغلال والقهر الطبقي وتحقيق العدالة والمساواة ... وهي بالتالي وحدها التي تمثل المستقبل لشعوبنا العربية.

المهم أن ننطلق من قناعتنا بأن "الناس هم الذين يصنعون التاريخ" ... هذه هي القيمة الثورية التاريخية للماركسية، خاصة وأننا نعيش اليوم في ظروف الانتفاضات العربية و انتشار الروح الثورية ضد أنظمة التبعية والتخلف من ناحية وفي ظروف انتشار الإسلام السياسي والثورة المضادة والفتن الطائفية ، وتفاقم مظاهر الفقر

والصراع الطبقي، وغياب الأفكار التوحيدية على الصعيدين الوطني والقومي، وبالتالي فإن الحاجة إلى برنامج الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية بآفاقها الاشتراكية اكبر بما لا يقاس من أي مرحلة سابقة.

وفي كل الأحوال فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا - حول الواقع والنظرية - ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا أو طبيعة التزامنا... وكلنا ثقة بأن السواد الأعظم من رفاقنا ورفيقاتنا في فلسطين والوطن العربي ، حريصون على توسيع معارفهم بالنظرية ومنهجها بمثل حرصهم على وعيهم لمكونات واقعهم في مشهد الانتفاضات الشعبية المليء بالاحتمالات والقلق المشروع - في اللحظة الراهنة - من إمكانية استعادة قوى الثورة المضادة بدعم صريح ومباشر من القوى الامبريالية وحلف الناتو ودولة العدو الإسرائيلي ، لإعادة إنتاج التبعية والاستبداد والتخلف بصور وأشكال جديدة ، الأمر الذي يتطلب استنهاض كافة قوى اليسار العربي الديمقراطي الثوري من أجل توفير كل مقومات القوة والوحدة السياسية والفكرية والتنظيمية بما يمكنهم من استعادة دورهم الطليعي في تحقيق أهداف الثورة الوطنية والقومية ، التحررية الديمقراطية التي تنتظرها الجماهير بشوق كبير.

...الأيديولوجيا تتحول إلى مفسدة للحوار عندما تتحول إلى نوع من الجمود أو ما يشبه الاعتقاد الديني ، إذ يصبح لدينا مرجع وحيد يمتلك الحقيقة المطلقة ويرفض النقد والمراجعة الفكرية والتطوير للأيدولوجية ... فالوعي المستقر يعني الموت، وما دام العالم متطوراً فإن الوعي الذي يمتلك العالم نظرياً، معرفياً، ينبغي أن يتطور، أن يخضع لتجديد دائم.

رفاقي اصدقائي...ملاحظة للنقاش الهادئ الموضوعي

.....

إذا كانت المسألة التنظيمية لدى احزاب وفصائل اليسار مسألة أساسية من مسائل العمل الثوري (شرط وضوح الرؤية والمنهج والبرنامج)، فإنها تأخذ في بلادنا - بحكم ظروف التبعية والاحتلال والتخلف والاستبداد والفقر - أهمية فائقة، خاصة في المرحلة الراهنة المليئة بالمتغيرات والمخاطر والتحديات ، حيث استطاعت حركات الإسلام السياسي التفاعل الايجابي مع ظروف المرحلة، بوسائل تنظيمية وجماهيرية وإعلامية ممأسسة، وحققَت نجاحات في الانتخابات ، غير مسبوقة في كل تاريخها، لكن العامل الذاتي لهذه الحركات الإسلامية وهو التنظيم ، بكل أبعاده العلنية والسرية ، لعب دوراً أساسياً في ذلك النجاح ، في حين أن أحزاب وفصائل اليسار ، على الرغم من امتلاكها لرؤى عامة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية واضحة، إلا أنها عجزت عن تفعيل العامل الذاتي، الحزب، في سياق الحراك والنطور الاجتماعي والسياسي، على الرغم من نضوج الظروف الموضوعية -الاقتصادية والاجتماعية- وحالة الجماهير المضطهدة التي انتظرت طويلاً ثم انتفضت بعفويتها الثورية بعد أن وصلت تراكمات الاستبداد والاستغلال الطبقي حد

القطيعة مع الانظمة دون استجابة قوية أو مؤثرة من اليسار لقيادة هذه الجماهير صوب تحقيق أهدافها واستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية....ترى ما هي اسباب فشل اليسار حتى اللحظة؟؟؟

حديث في تطور مفهوم الاخلاق في مسيرة الفلسفة

.....

نشأ البعد المعرفي الاخلاقي لمسار تطور الفلسفة التاريخي منذ أرسطو (284 - 322 ق.م) فهو أول من استخدم هذا المصطلح (الأخلاق الحكمة العملية) **Ethics** من أجل صياغة الأفكار عن الواجب والخير والشر ، وفي العصر الاقطاعي سادت أخلاق الارستقراطية الاقطاعية ذات الطابع المسيحي ، التي جسدت الأفكار والفلسفات الرجعية في ذلك العصر (الافلاطونية المحدثه والسكولائية) حتى القرن السادس عشر وظهور " فرنسيس بيكون " " أعظم عقل في العصور الحديثة " (1561_ 1626) ، الذي طالب بتطهير العقل وغسله من التصورات والأوهام السابقة ، ثم ظهور الفلسفة الحديثة مع ديكارت (1596-1650)، رأس المدرسة العقلية، و من ثم ظهور ما نستطيع أن نسميه أخلاق العقل ، التي أعلن عنها بجرأة تلميذه الفيلسوف المادي "باروخ سبينوزا" (1632-1677)حينما انتقد اخلاق "الكتاب المقدس" انتقاداً مرأً، واستنتج مبدأ الحق من القوة، واعتبره مبدأ كل أخلاق . ثم جاء جان جاك روسو (1712 - 1778) ودعا إلى المساواة بين البشر وأن يظل الناس أحراراً كما ولدوا، أما فولتير (1694/1778) ، فقد عاش كل حياته مناضلاً ضد التعصب الديني. حتى جاء كانط (1724 - 1804) (ليقول: أن الواجب هو المفهوم المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير) (والخير هو فعل الواجب) .والى جانب كانط ، فقد حفلت الثقافة الألمانية بآراء فيخته وشلنغ وهيغل (1770 - 1831) الذي تقوم خصوصية مذهبه الأخلاقي على الالتزام الاخلاقي تجاه الاسرة والمجتمع والدولة .أما أوغست كونت- رائد علم الاجتماع الحديث - (1798_ 1857) ، فالأخلاق لديه علم يهدف أول ما يهدف إلى البحث عن قوانين الحوادث الأخلاقية في المجتمع ، وعلى هذا الاساس اصبح مفهوم الاخلاق أحد مكونات علم الاجتماع.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت أفكار نيتشة (1844_ 1900) ، التي تدعو الى تدمير الأخلاق القديمة وتمهيد الطريق لأخلاق ما يسميه " الإنسان الأعلى!! " ، فالأخلاق الحقة عنده هي إرادة القوة، هكذا كان نيتشة واضحاً وصريحاً في احتقاره للضعفاء ... بعد نيتشه ، ظهر سيغموند فرويد (1856_1939) الذي قال بأن دوافع الانسان واخلاقياته هي انعكاس لميوله اللاشعورية ، ولا سيما الجنسية ، أما التفسير التطوري ، وخاصة مذهب " هيربرت سبنسر " (1820 - 1903)- (فان مصدر الأفكار والآراء حول الأخلاق التي نادى بها تشكلت على أساس بيولوجي ، وهي فكرة " بقاء الأصلح " في تطبيقها على الواقع الاقتصادي والبقاء للأقوى فيه . وفي هذه المرحلة ظهرت فلسفة البرجماتزم عبر افكار وليم جيمس (1842_ 1910) الذي تأثر بالمفكر الأمريكي تشارلز بيرس (1839-1914) صاحب مقولة " لكي نجد معنى للفكرة ينبغي أن نفحص النتائج العملية الناجمة عن هذه الفكرة " ، فعوضاً عن سؤالنا عن مصدر الفكرة ، فان فلسفة البرجماتزم تفحص النتائج ولا تهتم بالمصدر ، إنها تتجه الى النتيجة أو الثمرة أو المصلحة المباشرة، والأخلاق هنا مبنية على هذا الأسس. وبعد وليم جيمس ، جاء تلميذه

جون ديوي (1859 - 1952) الذي قال أن النمو و التطور ، هما أعظم الأشياء وأفضلها وأجدرها بالاحترام ، فقد جعل ديوي من النمو والتطور مقياسه الأخلاقي ، أما عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 . 1920) ، فقد رأى أن الحداثة المعاصرة، وانتقال العالم من العصر القديم إلى العصر الحديث، يمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين، هما : «روح» الرأسمالية، و«الأخلاق» البروتستانتية . من خلال دراساته استنتج فيبر أن الرأسمالية ، وهي التي - كما يقول - خلقت العالم الحديث، لم تنشأ إلا في تلك البلاد التي تحولت إلى البروتستانتية ، وبذلك كانت الأخلاق البروتستانتية- عند فيبر - هي الحاضن لروح رأسمالية تكمن وراء كل إنتاج أو إبداع. " من كل ما تقدم ، نلاحظ انتقال المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموما ، من مستوى الدين الآمر ، والفكر اللاهوتي إلى مستوى الفكر الانتقادي ، وأصبحت قواعد الأخلاق الرأسمالية موضوعاً من مواضيع الثقافة الإنسانية "دون القطيعة الكاملة مع جوهر الدين" ، فقد تضاءلت -كما رأينا- فكرة المذاهب الأخلاقية القديمة على أثر انتشار النزعات الأخلاقية الذرائعية الى جانب الفلسفة الوجودية ،كيركغارد، سارتر، كامو، دي بوفوار ، علاوة على سان سيمون وشارل فورييه وروبرت أوين وغيرهم من الاشتراكيين الطبوايين والفلاسفة والمفكرين العقلانيين في عصر النهضة الذين قدموا اسهامهم في علم الأخلاق، حيث حاولوا أن يتنبأوا وأن يصوروا علاقات أخلاقية جديدة بين الناس ، واسهموا في توليد مفاهيم وأفكار ومدارس فلسفية جديدة معلنة موت النظام القديم وميلاد عصر جديد للبشرية ، عصر الثورات البرجوازية الأوربية التي كانت بمثابة الإعلان الحقيقي لعصر النهضة أو عصر الحداثة ، ووضعت قواعد الأخلاق الجديدة .. أخلاق البرجوازية.

وبإزاء هذه الحركة "الميتافيزيائية" قامت الفلسفة المادية الجدلية عبر إعلان ماركس عن "فلسفة علمية تقوم على مبدأ المادية التاريخية المتطورة تبعا لحتمية جدلية صارمة هي حتمية الصيرورة والغائية، فقد بين كل من ماركس وانجلز أن الأخلاقيات يحددها النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمة، وأنها نتاج تاريخي . ورسم ماركس وانجلز - في تعاليمهما - الدرب الصحيح إلى السعادة والعدالة والحرية ، ولم يخرج لينين ويليخانوف وتروتسكي وعلماء مدرسة فرنكفورت يوركهيمر وأدورنو وماركيوزة وكذلك انطونيو جرامشي والتوسير وهابرماس وغيرهم من الفلاسفة والمفكرين الماركسيين في الغرب... وعلى نفس المنهج سار المفكرين الماركسيين العرب من امثال الياس مرقص وصادق العظم وحسين مروة ومهدي عامل و سمير امين ومحمود العالم وفالح عبد الجبار وجورج طرابيشي وفواز طرابلسي وجلبير اشقر وكميل داغر وهشام غصيبوياسين الحافظ وغيرهم الذين عبروا جدليا عن جوهر الرؤية الماركسية... لرؤية حاملة لاخلاق المستقبل.. اخلاق الحرية والمساواة القائمة على الغاء كل اشكال الاستلاب والاستغلال والاستبداد..

مظاهر ازمة المجتمعات العربية على الصعيد السياسي :وتتجلى في تغير المفاهيم والمبادئ والأهداف، حيث انتقل النظام العربي بمجمله من أرضية التحرر الوطني والاجتماعي كعنوان رئيسي سابق، إلى أرضية التبعية والتخلف والانفتاح والارتهان السياسي والاستبداد والقمع كعنوان جديد هذه المرحلة، بعبارة أخرى لم تعد القضايا العربية الداخلية والخارجية عموما، والقضية الفلسطينية بالذات تمثل صراعا مصيريا لا يقبل المصالحة بين طرفيه : الإمبريالية العالمية وإسرائيل من جهة وحركة التحرر الوطني العربية من جهة أخرى، وتحول التناقض الأساسي إلى شكل آخر أشبه بالتوافق العربي الرسمي-الأمريكي-الإسرائيلي، أوصل النظام العربي إلى حالة تعبر عن فقدانه لوعيه الوطني والقومي والانساني ، ولم يكن غريبا في مثل هذه الحالة من التراجع والانكسار،تزايد تراكمات الاستبداد

والاستغلال ومن ثم تفجر الانتفاضات الشعبية للخلاص من هذه الانظمة معلنة بداية فجر جديد رغم كل غيوم الظلاميين الشديدة السواد.

الموقف الموضوعي لليسار تجاه مفهوم العلمنة :

1- تأمين الحرية الدينية بل والتزامنا وحرصنا الشديد على احترام المشاعر الدينية في اوساط الجماهير.

2- فصل الدين عن الدولة .

3- اعتبار الشعب أو المجتمع مصدر القوانين .

4- تعزيز المحاكم المدنية العامة لضمان المساواة التامة في الحقوق والواجبات .

5- عقلنة الدولة والمجتمع وتعزيز الثقافة العلمية العقلانية .

6- تحرير الدين من سيطرة الدولة وإساءة استعماله لأغراض سياسية او مصالح طبقية انتهازية، وكذلك تحرير الدولة من هيمنة المؤسسات الدينية .

- فالعلمانية تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها... وهي ليست منافسة للدين، وليست مذهباً أو تياراً فلسفياً وليست نظرية معرفية، ولا هي نظرية في علم من العلوم ، كما ان العلمانية بالنسبة لنا ، لا تعني عقيدة لا دينية ، ولا استبعاد الدين من الحياة العامة ، ولا تقييد الحريات الدينية ، انها تعني حياد الدولة ومؤسساتها تجاه الاديان والعقائد حتى تضمن المساواة الكاملة بين مواطنيها بصرف النظر عن اعتقاداتهم.

- كما ان العلمانية بالنسبة لنا تعني على الصعيد المعرفي تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، او تحرير الفكر من الاوهام والخرافات وتحرير الانسان من العبودية وتحريره من نظام الاستغلال والاستبداد في مناخ ديمقراطي شامل لا يمكن تحقيقه بدون العلمانية فهي عندي شرط رئيسي من شروط الديمقراطية... فالعلمانية والديمقراطية وجهان لعملة واحدة ولولا الشكل العلماني والليبرالي الرث في السلطة الفلسطينية وبعض انظمة الكومبرادور لما استطاعت حركات الاسلام السياسي المشاركة في الانتخابات التي اوصلتها الى السلطة والمجالس النيابية ، لكن يبدو ان الاساس في هذه الحركات هو دعوتها الى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، الى الماضي والى اصول الايمان والاعتقاد. فالحركات الأصولية الدينية، على نحو ما تبين لنا، تتخلق في ارحام الازمات الهيكلية لمجتمعاتها، وتولد، وتنمو مع تفاقم هذه الازمات وازدياد حدة اثارها المواقبة لها والناجمة عنها... ومن هنا يمكن فهم موقفها ضد العلمانية والديمقراطية حفاظا على ديمومتها ومصالحها الطبقية التي لا تختلف في جوهرها عن المصالح الطبقية البيروقراطية الكومبرادورية الطفيلية الرأسمالية الرثة التابعة في اي نظام عربي... تلك هي المسألة بوضوح... لذلك لا بد من تمسكنا بالديمقراطية وحريات الرأي والمعتقد في صراعنا السياسي والطبقي مع هذه الحركات

ان دعوتي الى جميع فصائل واحزاب اليسار العربي لكي تقوم بنقد تجربتها السابقة ومراجعتها وتجديدها ومن ثم بناء احزاب ثورية وديمقراطية حقا ، لكي تتحمل مسئوليتها في تحريض و تنظيم الجماهير الشعبية ليس ضد انتظمة الاستبداد والتبعية والتخلف فحسب ، بل ايضا نظام العولمة الرأسمالي والوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ، وفي مجابهة جميع أشكال التفنتيت القومي من قطرية وطائفية ومذهبية واثنية ومناطقية وإقليمية وعشائرية، وأن نعمل على إحياء قيم النضال والتحرير والحداثة والديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية الثورية بأفاقها الاشتراكية القومية والاممية . وعلينا ايضا أن نسعى إلى إعادة بناء الذات القومية على أسس تنمية حديثة ديمقراطية وإنسانية . وينبغي أن تكون نقطة البدء رفضنا القاطع لأي نوع من الاعتراف بشرعية التبعية والوجود الامريكي والراسمالي كله ، ورفضنا المبدئي لوجود الغاصب الصهيوني أوأي تنازل عن أي شبر من الأرض العربية، فالهزيمة لا تكمن في المعاناة والاحتلال والدمار بقدر ما تكمن في مثل هذا الاعتراف .فالالتزام بالحقيقة التاريخية والعقلانية والارادة الثورية النابعة منها هو الشرط الاساس لأي مقاومة ذات معنى وأي صمود حقيقي في وجه العدوان . فلنجاهه منطق العولمة بالانتماء القومي للأرض والشعب المتجذر تاريخيا فيها، ولنجاهه منطق الرأسمالية متعددة الجنسيات بقيم الاشتراكية والتحرر القومي الديمقراطي، ولنجاهه منطق البرجوازية الطفيلية بمنطق الطبقة العاملة وقيم الإنتاج التنموي المستقل، ولنجاهه التزوير الصهيوني بمنطق العقل التاريخي العلمي، وأخيرا وليس آخرا، فلنجاهه منطق القبول بالأمر الواقع البائس بمنطق الثورة على هذا الواقع...واننا حتما لمنتصرون.

موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الصوراني يؤكد أن الحديث عن نهاية الفلسفة، نهاية للفكر وللوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع

اعتبر المفكر الفلسطيني أ.غازي الصوراني الحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر ، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره، مشيراً أن الحديث عن نهاية الفلسفة قد لازم تاريخها منذ بدايتها ، ويتواجد جنباً الى جنب مع الحديث عن البدايات ، وكل حديث عن النهاية هو بداية لشيء ما ، وكل حديث عن البداية هو نهاية لأمر آخر.

وتسأل الصوراني عن معنى الفلسفة في إجابته على سؤال " هل انتهت الفلسفة ؟، وهل توقف هذا الفعل البحثي، وهل يمكن للبشرية إنهاء العلاقة مع الفلسفة ؟ وهل يمكن للإنسان الفرد ممارسة هذه القطيعة مع الحكمة والمعرفة ؟، مشيراً أن الفلسفة هي البحث عن الحكمة والمعرفة، ولا يزال الطريق إليهما منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا مستمراً، لافتاً أنه إذا كان عصرنا اليوم يتميز بشئ فإنه يتميز بكثرة الأسئلة وتنوع ميادينها.

وأضاف الصوراني خلال مداخلة له في ندوة نظمها التجمع الشبابي من أجل المعرفة " يوتوبيا بعنوان " هل انتهت الفلسفة؟ ، أضاف أن كل من يسأل يعرف ويجهل بآن . لو لم يعرف شيئاً على الإطلاق لما استطاع السؤال. ولو عرف كل شيء لما احتاجه، مؤكداً أن السؤال " هل انتهت الفلسفة ؟ ينطلق من المعرفة ويعود إليها.

وأكد الصوري أن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقداً واعياً ينفذ إلى مكوناتها، لمعرفة قوانينها.. ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع، متساءلاً " أليس المفكر هو من يهوى صناعة السؤال وحرفة الاستفهام؟ كذلك فن صناعة السؤال يستلزم الإحاطة بالكثير من الأجوبة، معرباً عن أمله أن تتوفر هذه الإحاطة بالمعنى النسبي لدى الشباب في التجمع الشبابي من أجل المعرفة، مشيراً أنه بقدر ما يملك المرء من أجوبة، كذلك يكون " قدر " الأسئلة التي يطرحها.

وأشار إلى أنه قد يبدو للبعض أن سؤال الندوة : هل انتهت الفلسفة؟ سؤالاً أقرب إلى المنطق العدمي أي الاعتقاد بأن العالم كله بما في ذلك وجود الإنسان عديم القيمة وخال من أي مضمون أو معنى حقيقي، لافتاً أن السؤال هو أيضاً استفسار في ظروف المأزق العربي الراهن، وسؤال يعكس ظروف الحضارة الرأسمالية والعولمة وفلاسفتها - أصحاب مدرسة ما بعد الحداثة - في ضوء ما وصلت إليه المعرفة والعلوم الحديثة لأغراض تخدم النظام الرأسمالي .. متساءلاً هل تتطابق ظروف الغرب الرأسمالي وتحولاته الفكرية على بلدان العالم الثالث عموماً وعلينا في المشرق العربي خصوصاً ، أم إننا بحاجة إلى العودة إلى الفلسفة وإنتاجها الحداثي والتنويري العقلاني وامتلاك المعرفة بدلاً من سؤال النهاية ، خاصة وأننا في البلدان العربية نعيش حالة غير مسبوقة من الانحطاط بالمعنى السوسيولوجي ، قد تحيل هذه المجتمعات إلى إعادة مفهوم الرعاية في سياق تراكم الاستبداد والفقر والتخلف والتبعية في بلادنا التي يمكن أن تتحول مجتمعاتها إلى نوع من تراث العبيد.

وشدد على أنه ليست النهاية توقف مسار الفلسفة، فعبارة "نهاية الفلسفة" تعني اكتمال الميتافيزيقا وليس كمالها. بالإضافة إلى ذلك، فكلمة النهاية تحيل -في الألمانية- على كلمة المكان، حيث تصبح نهاية الفلسفة هو ذلك المكان الذي يتجمع فيه كل تاريخها. فاكتمال الميتافيزيقا، تجعل الفلسفة تتخذ نهايتها وتحتل مكانها في عصر يشهد انتصار عالم تقنوي، تسود فيه نظرة علمية للإنسانية كما هي فاعلة في الوسط الاجتماعي وأكد أن الخلفية التاريخية لمفهوم نهاية الفلسفة تعود في صياغته الأولى إلى "كارل ماركس" في المخطوطات الاقتصادية - الفلسفية (1844) (التي عكف على كتابتها في باريس لاسيما كتاب "بؤس الفلسفة" عام 1847 والذي كرسه في الرد على برودون وتقديم نقد وافٍ لعالم النظرية الفلسفية في علم الاقتصاد البرجوازي، مضيفاً إلى ذلك الملاحظات الفلسفية المهمة التي كتبها ماركس في نقد فيورباخ" والتي اعتمد عليها إنجلز في وضع مؤلفه النقدي المهم "فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية" والذي يشير فيه إنجلز إلى تصفية الحساب مع الوجدان الفلسفي السابق.

وأكد بأن ماركس حدد تصوره عن نهاية الفلسفة بعبارة صريحة يقول فيها: "بضرورة نفي الفلسفة بوصفها فلسفة " ووفقاً لهذا تصور، فإن الماركسية تنظر إلى الفلسفة على أنها مجمل النشاط الفكري الذي قطعه المثالية في بناء نماذج تصورية متعالية على الحقيقة الواقعية أو التاريخ الإنساني الملموس وبذلك فإن المثالية هي فلسفة بعيدة عن الفهم الجدي لعلاقة الإنسان بالعالم ، لأنها تقدم صورة غير واقعية عن الأفكار والأشياء، فهي تركز وعياً زائفاً لا يتناسب مع روح العلم والحقائق الموضوعية.

وأضاف بأن ماركس لا ينظر "للفكر" بوصفه سابقاً على الوجود، فهو يعتبر الفكر هو لحظة للوجود، وليس ثمة فكر

قائم على شروط عقلية او ميتافيزيقية مسبقة ، وهو قبل كل شيء لا يقبل في الفكر الفلسفي ان يكون معبرا عن الروح الفردية الضيقة او النزعات اليوتوبية.

وقال الصوراني " :لعل مقولة ماركس المعروفة في ملاحظاته عن فورباخ التي تجمل عمل الفلاسفة بتفسير العالم أو تأمله بينما المهمة هي تغييره.. تلخص الموقف الماركسي من الفلسفة وذلك بالمعنى الذي تكون فيه الفلسفة تطورا وتقدما من التأمل والفهم إلى التغيير، وهي مقولة تحمل في طياتها تغييراً جوهرياً في فهم الفلسفة.. بدلا من كونها تكتفي بالفهم والوقوف عند حدود التفسير الى كونها (أداة) للتغيير."

ولفت بأن الاستنتاج الذي توصل اليه ماركس شخصيا في عمليات فهمه وتفسيره لهيغل، ومن ثم نقده وتطويره واستخراج الجدلية – المادية من الرحم الهيغلي ودفعها علميا نحو كونها حاصلة على النضج الفلسفي المطلوب لقلبها رأسا على عقب وإيقافها على قدميها بعد ذلك.

وأوجز الصوراني مفهوم " نهاية الفلسفة " من وجهة النظر الماركسية- بأنه مفهوم يشمل على نهاية الفلسفة التأملية الخالصة او نهاية الميتافيزيقيا بصورة عامة. وان القول بنهاية الفلسفة انما يعكس مدى ثراء فكر ماركس وقابليته على استقراء مستقبل الفلسفة، مشيراً أن "نهاية الفلسفة" داخل فكر ماركس دعوة الى تخطي الفلسفة بالمفهوم المثالي القديم لصالح فكر ما بعد الفلسفة وهو فكر مستقبلي قائم على تغيير الخطاب الفلسفي وتعزيزه بـ(البراكسيس) النظري أو الممارسة لكي تكون ما بعد الفلسفة، فلسفة جديدة قائمة على نبذ الفلسفة المثالية، والتخلص من اوهامها المرضية وأنفاسها الميتافيزيقية التي اثبت التاريخ بوئسها ونضوبها وعدم صلاحيتها لروح العصر.

أما بالنسبة لمقولة " ما بعد الحداثة " وباقي " المابعديات أكد الصوراني أن البنية هو أساس الحداثة. مستدلاً على ذلك في بحث هربرت مركوز عن البنية في المجتمع والتي وجد فيها أنها التكنولوجيا، مضيفاً أن قوة التكنولوجيا هي التي تحرر الإنسان، باعتبارها تضع بين يديه الوسائل الحقيقية لتمكينه من تحقيق ذاته. وهذا ما يوافق عليه هابرماس، باعتبار أن التكنولوجيا استمرار للتنوير الذي يصير أنه أساس الحداثة، لاعتماده العقل بدلاً من الخرافة والعقائد الغيبية. وهابرماس نفسه يرى أن الحداثة التي تمثل البنيوية ذروتها، ليست سوى استمرار لعصر التنوير.

وتطرق الصوراني إلى كتاب تورين مؤكداً أن "ما بعد" تعني بالضبط نهاية عهد وبداية عهد جديد، نهاية مجتمع وبداية مجتمع. وإذا كان المجتمع السابق معروفاً فإن معالم المجتمع القادم غير معروفة ولا يمكن رصدها بالدقة... وبالفعل لم نستطع أن نتلمس حتى الآن المعالم التي تشير إليها "ما بعد" إنها السقوط في المجهول.

وأضاف أنها نقطة وقوف حرجة للمفكرين: وراءهم عصر انصرم وأمامهم عصر مجهول. إن "ما بعد" النهاية، ولذا سمعنا بنهاية التاريخ ونهاية الإنسان ونهاية الشعر ونهاية الفلسفة ونهاية الأخلاق ونهاية القيم ونهاية الأيديولوجيات ونهاية المكان ونهاية الذاكرة ونهاية القومية... وهكذا... لكنهم لا يحددون البديل ، كل ذلك في إطار نظري أو فلسفي تحت عنوان "ما بعد الحداثة".

وأوضح الصوراني في هذا الجانب أن تاريخ الفلسفة بوجه عام، هو قصة تصور معين هو تصور الضرورة، فالعقل الفلسفي كان وما زال يفهم ذاته "عقلاً" على "عقل" الضرورة ، وبالتالي فإن الفلسفة العقلانية بكل مدارسها تنكر على القضايا الميتافيزيقية ضرورتها، لأن هذه الفلسفة لا تعترف بغير الضرورة المنطقية.

وأكد الصوراني بأن ما جلبته الحداثة ومابعداها الى الفلسفة اليوم هو تكريس اكبر عمليات هدم معرفي بذريعة افراغ

حمولة العقل من اوهامه) الميتافيزيقية(و(التاريخية) و (الوضعية) لصالح آفاق ومساحات اخرى تقوم على لعبة (الاهام) و (التمثيل المعرفي) انطلاقاً من فكرة لا تخلو من بصمات) نيتشه(القائلة بضعف منطق (الحقيقة) وخلو العالم من (النسقية العقلانية) او) السببية النامة (التي تؤهله لان يكون عالماً (انسانياً).) وأكد بأن غاية ما توصلت اليها نظم المعرفة اليوم وبعد ارهاصات ومحاولات اولية هي تلك الفكرة القائلة (بموت الفلسفة) كما نجدها في كامل نضوجها لدى (ميشيل فوكو) و(جبل دولوز) وهي امتداد لميمات اخرى مثل (موت الله) و(موت الانسان) و(موت المؤلف) وبالتالي (موت الفلسفة) تلك (الميمات الناضجة التي حولت نهايات القرن العشرين الى نهايات معرفية كبرى ،ومراجعات سلبية وانتحارات) تصورية(اسفرت الى رفع الحد الفاصل بين(المعرفة)و(الوهم).

وأشار بأن هدف هذه المحاولة انما هي فحص وتتبع الأنساق المعرفية الكبرى في اللعبة الفلسفية اليوم التي افضت الى مقولة (موت الفلسفة) وما اذا كانت الفلسفة قد ماتت حقاً؟ ام ان موت الفلسفة ما هو الا طورا من اطوار تخطيها (والذهاب الى) ما بعدها؟ وكيف يمكن للخطاب الفلسفي المعاصر ان يحيا هو الآخر داخل مشهد الموت الفلسفي المعاصر؟ وهل تعد الفلسفة اليوم منظومة خاوية من الافكار والتصورات ام هي العامل الأساسي في صناعة موت (الآخرين) والحد من طغيانهم الوجودي في ضوء الاشكاليات الكبرى للوجود والعدم. واعتبر الصوراني أن فن ما بعد الحداثة ، فن يعبر دون حياء ، عن الرغبات العارمة للشباب ، ويدعو ، لأن تكون الحياة ، والمجتمع حيويان ، يتصفان ، بامتلاك هذه الروح ، التي هي قريبة من الصرعات، والمواد ، التي تتبدل ، وتتغير ، تبعاً لأذواق الشباب والمراهقين ، وهم في الوقت نفسه ، يساهمون ، في صنعه ، وتلقيه ، والاهتمام به ، والدعوة إليه ؛كونهم جزءاً أساسياً ، من المجتمع الاستهلاكي المعاصر ، والثقافة ، والمعرفة العدمية المعاصرة ، التي يعيشها الإنسان المعاصر ، والتي تتطلب منه ، أن يكون حاضراً ، لصنع وجوده ، وذاته على مقاييسه ، وليس على مقاييس الآخر.

وشدد الصوراني على أن كل ما تقدم يعني أن التمسك الجدلي الواعي بصيرورة الحداثة وتواصلها وامتدادها في اللحظة الراهنة ، هو أحد أهم المخارج لإشكاليات الفلسفة المعاصرة ، فإذا أوجزنا الحداثة قلنا إنها الموقف من عصر التنوير. بعضهم يرى أن عصر التنوير لا يزال مستمراً، من أمثال هابرماس، وبعضهم يرى أن عصر التنوير لا يصلح ليكون منطلقاً للحداثة، بل الحداثة هي مواجهة الظروف الجديدة ليس بعقل القرن الثامن عشر، بل بذهنية التحليل العميق. ولهذا اعتبر القرن العشرون قرن التحليل، أي قرن الحداثة. وحجتهم في ذلك أن الحداثة هي إبعاد كل ما يؤثر في العقل أثناء تحليل الأمور الإنسانية إذ تعامل كأنها أشياء مادية نقاربها بعيداً عن هوانا.

ورد الصوراني على ما يقال كثيراً في أيامنا من أن الحداثة أصبحت مفهوماً تخطاه التاريخ، لافتاً أن هذا القول لا معنى له من حيث المبدأ. لأنه إذا كان تعريف الحداثة هو أن (الإنسان) يصنع تاريخه، فإن هذه المقولة هي غير قابلة للتجاوز بالمرة، إلا أن مراحل الأزمات الكبرى - ونحن نجتاز حالياً مرحلة من هذا النوع - تتسم دائماً بميل إلى الردة نحو الماضي ، أي ما قبل الحداثة، مشيراً أن المقولة التي تُعرف بها الحداثة - أي أن الإنسان يصنع تاريخه - لا تقول إن البشرية - بكليتها أو بجزئياتها - تمارس في كل لحظة من تاريخها عقلانية كاملة تتفق مع مقتضيات منطق مشروع مجتمعي تتجلى من خلاله "ضروريات التاريخ".

وأضاف بأن التطور اقترن نحو الدمج بين خطاب ما بعد الحداثة وأيديولوجيا الليبرالية المعولمة مع تطور آخر تم على أرضية واقع النظام الرأسمالي نفسه. فانتقل النظام الرأسمالي من مرحلة الإزدهار الذي ساد خلال العقود التي

تلت الحرب العالمية الثانية إلى مرحلة أزمته الراهنة. (كما تآكل أيضاً النمط السوفيتي في الشرق ونمط الدولة الوطنية والتحديث في العالم الثالث). وعندما انهارت دولة الرفاهية في الغرب وظهرت مرة أخرى ظواهر التفاوت المتزايد في توزيع الدخل وانتشار البطالة والتهميش الاجتماعي والفقر، انهارت معها أوهام الحداثة في شكلها السابق.

وأوضح بأن جميع النواقص والإنزلاقات المذكورة هنا تدفع الفكر الاجتماعي في اتجاه واحد، ألا وهو التكيف مع مقتضيات سيادة الاقتصاد السياسي الليبرالي الخاص بمرحلتنا. ففي مقابل الإذعان لقوانين السوق والمساهمة في هجوم الفوضوية اليمينية المعادية للدولة من حيث المبدأ، تغذي مذاهب ما بعد الحداثة وهماً وتعد باحتمال التوصل إلى مجتمع قائم على الوفاق العام ومتحرر من الصراع الأيديولوجي. فليس من الغريب أن عدداً من مفكري ما بعد الحداثة قد أعلنوا "نهاية الأيديولوجيات". بل أحياناً "نهاية التاريخ" أعتقد أن هذه الأطروحات الساذجة لا تقنع عدا من كان مقتنعاً من البداية. وأشارك هنا حكم الفيلسوف اليوناني كستورياديس الذي يرى في مثل هذه الأفكار "تصادم التفاهة". فهي تبدو لي وسائل أيديولوجية رخيصة وظيفتها خدمة غدارة الأزمة، لا غير. فهذه الأفكار لا تطرح لنفسها تساؤلات حول الرأسمالية، لكنها تقبل وجودها بصفاتها أمراً واقعاً دون فتح النقاش حول حاضرها ومستقبلها. واعتبر الصوراني أن أزمة النظام الرأسمالي، ليست أزمة "رأسمال" فحسب، بل هي أزمة أيديولوجية أي البحث عن نظرية تمنحه الشرعية. لأن أي نظام اجتماعي، ليس بقادر على الاستمرار لمدة طويلة من غير أيديولوجية فعالة تؤمن له استمرارية عملية الإنتاج في داخله، وتجعل عملية الإنتاج قادرة على التنامي ذاتياً بحيث تحول دون حدوث "ثورة".

وأضاف بأنه في ظل انتشار مفاهيم أو فلسفات ما بعد الحداثة في إطار الفوضى الفكرية الراهنة، بعد انهيار المنظومة الاشتراكية يبدو كما لو أن سنوات المجد الذي كان ينعم به اليسار قد ولت بلا رجعة، وكأن هذا اليسار، لم يعد يجد ما يبشر الناس به، لا أمل في مستقبل زاهر سيطرق الأبواب. ارتباطاً أو انعكاساً لبشاعة العولمة الرأسمالية من ناحية وشوق المضطهدين للخلاص من واقعهم المهان من ناحية ثانية.

ولفت إلى أنه في ظل تراجع وانحسار اليسار العالمي، في البلدان الرأسمالية الغربية خصوصاً، كان من الطبيعي، أن يقع هذا اليسار، في أزمة خانقة، حيث وقع القسم الأكبر منه في غواية فلسفة الليبرالية الجديدة و فلاسفة ما بعد الحداثة بذريعة تبنيهم قيم الرفض، النفي، والتمرد، ومع ذلك فإنهم قد أزاحوا عن الثورة أي طابع غائي، فلقد شأوا أن يكونوا لاهيجليين إلى أقصى حد ممكن، وابتغوا إنقاذ الإنسان أو ما يمكن إنقاذه، مما يعتبرونه جحيم العقل، وإسمنت الحداثة، وذلك من دون أن يجعلوا لهذا الجحيم أو الإسمنت بديلاً عدا التمرد المجاني: والأمثلة أو الشواهد على ذلك كثيرة من خلال مواقف العديد من الفلاسفة، حيث يعتقد ميشيل فوكو أننا لم يعد بوسعنا أن نغير الكثير، ومع ذلك فلا بد من أن نفعل شيئاً ما؛ وينكر دريدا فكرة أن للثورة مساءً أخيراً سنسهر احتفالاً به؛ ولا يراهن "بودريار" على أكثر مما يسميه بالمتفردات) حركات معزولة أو ضمن دوائر متفردة، لن تستطيع سوى إزعاج العولمة الرأسمالية واستبدالها)؛ في حين أن "ألبير كامو" قد مجد الإنسان المتمرد والذي لا قضية له في مواجهة العبث سوى التمرد المجاني؛ وأخيراً، تأتي حركة العولمة البديلة اليوم، والتي التحق بها كل من ديريدا وبودريار قبل وفاتها، لترفع شعار "عالم آخر ممكن"، لكن من دون أي تحديد لهذا العالم الآخر. الأمر الذي يستدعي إعادة إحياء وتجديد اليسار الماركسي القادر وحده على الدعوة إلى التغيير الثوري لكل أنظمة الاضطهاد والظلم والاستغلال.

في ضوء ذلك أقر الصوراني بصعوبة تحديد مفهوم كلمة "نهاية"، حيث أن هذا التحديد يكمن في فصل هذا المفهوم عن مفهوم الغاية، إذ إن كلمة نهاية، في الفلسفة، استعملت في غالب الأحيان مقرونة بكلمة غاية وكأن النهاية لا

تكون إلا بتحقيق الغاية والوصول إليها، من هنا فلو تحقق هدف الفلاسفة في الحق والخير والجمال والحرية والعدالة ... إلخ لأمكننا القول بنهاية الفلسفة المتعلقة بهذه الأهداف، لكي تبدأ دورة جديدة من الأسئلة الكبرى والأهداف أو الغايات الكبرى.

وفي إطار الحديث عن الفلسفة ومفاهيمها، استعرض الصوراني المباحث أو العناوين الكبرى الرئيسية التي تناولتها الفلسفة وهي أ. الميتافيزيقا (ما بعد الطبيعة) : (وجود عالم يقوم فيما وراء عالمنا المحسوس وهو عصي على الإدراك الحسي. ب. المنطق : هو علم يدرس الاستدلال من حيث الصحة والفساد. ج. نظرية المعرفة (الابستمولوجيا) : تتناول نظرية المعرفة مسائل أساسية أربع هي : (1) أصل المعرفة البشرية ومصدرها. (2) طبيعة المعرفة البشرية. (3) صدق المعرفة أي كيف تتميز المعرفة الصادقة عن المعرفة الكاذبة. (4) حدود المعرفة البشرية.

د. فلسفة الأخلاق. هـ. فلسفة الجمال. و. فلسفة العلم : وهي دراسة وتحليل العلوم من حيث طبيعتها ومنهجها ومفاهيمها. ز. فلسفة الدين : تعني فلسفة الدين بدراسة ما تنطوي عليه المعتقدات الدينية.

ولفت الصوراني إلى أن للفلسفة مباحث أخرى كفلسفة التاريخ وفلسفة القانون وفلسفة السياسة وفلسفة التربية وغيرها، مستعرضاً الخطوط الكبرى لتاريخ الفلسفة : يمكن مشيراً إلى العصر الإغريقي : ويمتد من القرن السادس قبل الميلاد وحتى وفاة أرسطو (ولد عام 384 ق.م - 322 ق.م)، والعصر الهليني : الذي يمتد من وفاة أرسطو حتى نهاية الأفلوطينية المحدثه 322 ق.م - 500م وقد انصب جل اهتمام الفلسفة في هذه الفترة على المسائل الأخلاقية والعملية، والعصر الوسيط: ويبدأ من القديس أوغسطين 430-354 في القرن الخامس وحتى القرن الخامس عشر، وعصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر.

وأشار الصوراني إلى أن ولادة عصر النهضة لم تكن عملية سهلة، قرون من المعاناة وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير.

وأضاف بأنه في هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي أحدثت زلزالاً في الفكر الأوروبي، لافتاً أن الفكر الذي ساد في المرحلة السابقة (الإقطاعية) لم يهتم ببحث المسائل المطروحة ، ذلك أن "المفكرين" لم يتطلعوا إلى البحث عن الحقيقة بل عن وسائل البرهان على صحة العقائد الدينية خدمة لمصالح الملوك والنبلاء الإقطاعيين، مشدداً إلى أنه كان لابد لهذه الفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم.

ولفت إلى أنه في هذه المرحلة الانتقالية ، لوحظ تطوراً ونمواً للمدن وظهور التجار والصناعيين وأصحاب البنوك ، والاكتشافات التكنيكية المغازل الآلية - دواليب المياه - الأفران العالية والبارود والطباعة في أواسط القرن الخامس عشر.

وظهور مجموعات من المثقفين البرجوازيين قطعوا كل صلة لهم بالكنيسة واللاهوت الديني ، وقد سمي هؤلاء بأصحاب النزعة الإنسانية. " HUMANISM "

واستعرض الصوراني المرحلة التاريخية الثانية أو تطور الفلسفة الأوروبية في عصر الثورات البرجوازية وأواخر القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر، والتي رفع خلالها فلاسفة هذا العصر رغم الاختلافات بين مذاهبهم شعار "العلم" من أجل تدعيم سيطرة الإنسان على الطبيعة ،وأصبحت التجربة هي الصيغة الأساسية للاختراعات والأبحاث العلمية التطبيقية في هذا العصر وأبرزها: • صياغة القوانين الأساسية للميكانيك الكلاسيكي بما فيها قانون

الجاذبية الذي وضعه نيوتن (1643 - 1727)، و تطوير علوم الرياضيات والهندسة والفيزياء والأحياء_ ديكارت ولايبنتز، و اكتشاف الدورة الدموية- هارفي - " تأكيد اكتشاف ابن النفيس "

•قوانين الميكانيك وتعريف مفهوم العنصر الكيميائي_ بويل، وميزان الحرارة الزئبقي والضغط الجوي_ تورشيللي (أحد تلامذة جاليليو)، ومن أبرز فلاسفة هذه المرحلة :- فرنسيس بيكون (1561 م. _ 1626 م.) رينيه ديكارت (1596 م 1650 _ م.)، توماس هوبز (1588 م. _ 1679 م، جون لوك (1632م. - 1704م (.، جون ستيفارت مل (1632-1704)، قال بأن جميع أشكال المعرفة تعود إلى الإدراك الحسي المادي للعالم الخارجي.

وتطرق إلى عصر التنوير الفرنسي والفلسفة الألمانية في القرن الثامن عشر ، مشيراً أنه يتميز هذا العصر بوضع أنسقة فلسفية متكاملة عن العالم واستخدام المناهج العلمية في البحث، ومن أبرز مفكره شارل مونتسكيو، وفرانسو فولتير، وجان جاك روسو، وديني ديدرو، عمانويل كانط، وجورج ويلهلم فريدريك هيغل.

-ثانياً : الفلسفة الألمانية:

وأشار الصوراني إلى أنه إلى جانب هؤلاء، برز العديد من الفلاسفة في ألمانيا وأوروبا وأمريكا ، في القرن التاسع عشر ، وهو القرن الذي تميز بالانصراف إلى الواقع المحسوس ذاته تحت تأثير العلم الطبيعي، وظهور الفلسفة الماركسية (ماركس 1818 - 1883) التي توصلت إلى النتيجة القائلة بحتمية الثورة الاجتماعية وضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة.

ومن أبرز فلاسفة هذا القرن (19) الفيلسوف شوبنهاور (1788-1860) العالم عنده ارادة القوة ، ثم أوجست كونت (1798-1857) وهو مؤسس الفلسفة الوضعية وصاحب مصطلح " علم الاجتماع"، ثم هيرت سبنسر (1820-1903) وهو عالم اجتماع ومن مؤسسي المذهب الوضعي ، وموضوعه البرهنة على الطبيعة الطبيعية والأبدية للرأسمالية، ثم الفيلسوف الأكثر تشاؤماً فريدريك نيتشه (1844 - 1900).

وأكد الصوراني أن القرن العشرين، حسب العديد من الفلاسفة والمفكرين - هو عصر التحليل المنطقي للغة الفلسفة والعلم على الأكثر، وانتشار الفلسفة البرجماتية، ومن أهم فلاسفتها وليم جيمس (1842-1910) وهو فيلسوف مثالي امريكي من أبرز الدعاة والمنظرين المؤسسين للفلسفة الذرائعية أو البرجماتية . ثم الفيلسوف جورج سنتيانا (1863-1952) فيلسوف أمريكي من أنصار الواقعية النقدية ومن أهم فلاسفة البرجماتية ، وضع في كتابه "السيطرة والسلطات" نظرية تفسر تطور المجتمع بغريزة حفظ الذات والسعي الدائم للمنافع المادية ، أما في السياسة فقد كان مناهضاً للديمقراطية مؤيداً لسلطة النخبة الرأسمالية . ثم جون ديوي (1859-1952) فيلسوف أمريكي ترك أثره الواضح على الفلسفة وعلم الاجتماع عموماً وعلوم التربية والتعليم خصوصاً، وهو مؤسس مدرسة شيكاغو الذرائعية ، ويعتبر من أهم المدافعين عن الليبرالية البرجوازية والفردية وحرية السوق.

وأشار الصوراني إلى أنه في هذا القرن ، تكرست وانتشرت الفلسفة الوضعية المنطقية التي أسسها كل من أوجست كونت و سبنسر ، إلى جانب الفلسفتين الوجودية والماركسية في إطار الصراع بين النظاميين الرأسمالي والاشتراكي، والمعروف أن الفلسفة الوجودية انقسمت إلى الوجودية المؤمنة التي عبر عنها الفيلسوف الدانمركي سورين كيركجورد (1855-1813) ، والألماني كارل ياسبرز (1883-1965)، والوجودية الإلحادية التي عبر عنها الألماني مارتن هيدجير (1889-1976) ويعتبره البعض من أهم فلاسفة القرن العشرين ، فقد حاول هيدجير في كتابه "الوجود والزمان" أن يحدد علاقة الوجود بالإنسان إنطلاقاً من الإنسان ، فهو لم يعترف أبداً إلا بالوجود

كمصدر وحيد لكل الحقائق عبر الإنسان بالطبع ، شاركه في فلسفته هذه، الفرنسي جان بول سارتر (1905-1980)،

وعرج الصوراني إلى عصر العولمة أواخر القرن العشرين : (الفلسفات البنيوية* والتفكيكية* وما بعد الحداثة والليبرالية الجديدة إلى جانب الفلسفة الماركسية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتشار ظاهرة فوضى الأفكار، مشيراً أن الثورة الإعلامية والتكنولوجية أثرت بالفعل على تصورات الفكر الفلسفي في الغرب، حيث أحالت قسماً من مشروعه المستقبلي إلى واقع ملموس، ومعاش فعلاً...، وهذا يعني أن الفكر الفلسفي يظل فكراً مستقبلياً قادر دوماً على تقديم الرؤى والتصورات الجديدة.

وأضاف بأن الفلسفة الغربية هي التي أنتجت ما هو راهن من تسريع تطوري للحياة والأشياء. فخلقت فضاء منجزاً وأصبح عليها الانتقال إلى فضاءات أخرى ، في عالم محكوم بتطورات علمية وثقافية متسارعة وغير مسبوقة ،من هنا بدأ الحديث عن ما بعد الحداثة، وما بعد العولمة، بذريعة الاهتمام بالمستقبل.

وأشار إلى أن التطورات المتسارعة على جميع الصعد أدت إلى طرح أسئلة حادة ودقيقة شغلت الفكر الفلسفي مثلاً ما هو مصير الفلسفة ؟ وإذا ما اختفت ملكة التفكير الفلسفي هل سيتحول الفرد مع تطور العولمة -في بلدان العالم وبدرجات متفاوتة- إلى مجرد سلعة استهلاكية ؟

وفي هذا الجانب تحديداً ، أشار الصوراني الى ما يمكن تسميته بـ الحقيقة الفكرية المركزية لعصر العولمة التي تتلخص في تزايد مضطرب ومتسارع للمعرفة بصورة غير مسبوقة ،) نحن نعرف أكثر من آبائنا ، وأولادنا سوف يعرفون أكثر مما نعرف) ، وهذه الزيادة في المعرفة ستجعل من ظهور نوع جديد من الفلسفة أمراً ممكناً ، وهذا لا يعني أبداً نهاية الفلسفة ، بل تطورها وتجديدها بما يتوافق مع معطيات هذا العصر ويتخطاها إلى آفاق أكبر ، قد تؤدي إلى تراجع عصر الشك الابستمولوجي أو نهايته لحساب اليقين الابستمولوجي أو "الحياة الواقعية" للمعرفة.

وقال الصوراني " بسبب النمو الشديد للمعارف والعلوم اليقينية ، الموضوعية ، والكونية ، لم تعد إمكانية المعرفة سؤالا مركزيا في الفلسفة ، وقد نتفق على انه من المستحيل سيكولوجيا في هذا العصر أن نأخذ مشروع ديكارت بالشكل الذي نظر إليه هو ، إذ أن الصور التقليدية للشك الديكارتي لا يمكن أن يكون لها معنى بالنسبة لنا في عصر العولمة أو عصر التراكمات المذهلة للمعرفة اليقينية ، ويمكن أن نفسر مفاهيم "ما بعد الحداثة" بأبعادها الميتافيزيقية نوعا من الشك المعاصر إذا صح التعبير ، إلى جانب فروع داعمه مثل "التفكيك" و"ما بعد البنيوية" وبعض تنويعات أو انحرافات البرجماتية صوب الميتافيزيقا والعنصرية (كما نلاحظ عند ما يسمى بالمحافظين الجدد) .. فإذا كنا نعني بالحداثة فترة العقلانية والذكاء الممنهج التي بدأت مع عصر النهضة ثم عصر الأنوار ، إذن نحن اليوم لسنا في عصر "ما بعد الحداثة" ، بل يمكن القول أننا في عصر "ما بعد الشك" أو عصر اليقين المعرفي أو ما بعد الابستمولوجي ، وفي سياق صيرورة الحداثة وتواصلها في اللحظة المعاصرة، فالحداثة لا نهاية لها، كما يقول بحق الفيلسوف الألماني المعاصر هابرماس."

ولفت إلى أن الحديث عن نهاية الفلسفة ذكرنا بالحديث عن اعلان نهاية التاريخ وفق طرح فرنسيس فوكوياما، وهي ظروفات مستحدثة لا جديد فيها ، لافتاً إلى أنه سبق لهيجل أن أعلن بأن التاريخ قد أنهى تحقيقه ووصل محطته الأخيرة عند نقطة تشييد الدولة البروسية، لكن حركة التطور أثبتت خطأ استنتاجات هيجل ، فالتاريخ الإنساني لن يتوقف إلى بانتهاء الوجود البشري.

وأوضح الصوراني إلى أن إعلان فوكوياما يأخذ طابعا آخر ويتغذى من غرور مختلف، وما هو سوى إعلان أيديولوجي آخر يرى العالم من خلال تصوره وأوهامه، أي من خلال أيديولوجيته بالتحديد، وهذا شكل من أشكال التفكير الأيديولوجي يقفل التاريخ ويتغاضى عن أن العالم متغير وتتغير تبعاً لذلك صورته في ذهن البشري، ويعلن أن نموذج هو التطور العقائدي الأخير للجنس البشري . ولكنه من جانب آخر يعبر عن صلف العقل السياسي الأمريكي وأيديولوجيته العنصرية التوسعية التعبوية بكونه لم يعد يخضع للقوانين التاريخية، بل يمثل أمة "صانعة" للتاريخ والمستقبل، باختصار إنه يمثل الأمة السوبرمانية ويعد تنويعاً عملياً لأفكار الفيلسوف الألماني فردريك نيتشه. ولفت إلى أن وثنية نيتشه هي وثنية يعاد إنتاجها داخل العقل السياسي الأمريكي بحسبانها وثنية الإنسان الأمريكي المحارب ، المستند إلى منطق الفائدة أو المصلحة كما حددته الفلسفة البرجماتية ، مشيراً أن الفكر الأمريكي هو فكر السيطرة والقوة الأحادية وإرادتها التي تحكم على الأفكار إنطلاقاً من فائدتها وليس من صدقها ، ذلك هو جوهر النظام الرأسمالي عموماً ، وجوهر النظام الإمبريالي الأمريكي خصوصاً ، الذي بات يعتبر نفسه نوعاً من "الأمة السوبرمانية" التي من حقها تحديد نظام القيم عبر صيغة " من ليس معنا فهو ضدنا" وفق أفكار المحافظين الجدد التي وضعها معالمها "ليوشتراوس" الذي يمثل الخلفية الفلسفية والسياسية لتيار اليمين المتطرف في الولايات المتحدة، إن هذا النظام القيمي حدد علاقة الولايات المتحدة بشعوب العالم عموماً و شعوب البلدان الفقيرة خصوصاً من أجل الاستحواذ على مواردها واستغلالها عبر الشرائح الطبقية البيروقراطية والكمبرادورية الحاكمة في البلدان الفقيرة.

وأشار إلى أن اللحظة التاريخية من فوكو و دريدا، أو مفاهيم التفكير وما بعد الفلسفة إلى جانب تيارات ما بعد الحداثة التي طلعت علينا في مرحلة تسارع مفاهيمي، وولادة قيصرية للتقنيات التفسيرية النبوية وازمة المنهج في الفكر الغربي المعاصر تحفزنا -في اللحظة الراهنة - لإعادة النظر بالمفهوم الفلسفي الشامل للفلسفة، بعد أن تم إهمال أو تجاوز الحقبة الكبرى من الفلسفة الحديثة والمعاصرة ومعنى الوجود سواء كان أزلياً أو نتاجاً للفكر أو الروح ، وبالتالي الإجابة -من موقع الرؤية المثالية أو الرؤية المادية- على الأسئلة الكبرى المرتبطة بالعقل والحرية والطبيعة والمجتمع.

وأشار إلى أن هذا التسارع المفاهيمي ، إلى جانب تسارع مظاهر العولمة وأدواتها ، دفع البعض إلى اعتبار (الفلسفة) مقولة قديمة، قد ذهب وانها وجف بريقها، ولم يعد مجدياً الشهادة لها بالحياة ، لاسيما بعد إعلان (ميشيل فوكو) عن أهمية البحث عن فلسفة جديدة تستطيع أن تملأ فراغ الفلسفات الكبرى، الديكارتية والهيغلية والكانطية والوجودية والماركسية، خاصة بعد كتابه "الكلمات والأشياء" الذي أثار ضجة حين صدوره ، تكمن في أنه ينسف فكرة الاستمرارية في الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، حيث ساد لدى المفكرين والفلاسفة منذ عصر النهضة إلى اليوم اعتقاداً راسخاً ، بالنسبة لتواصل أو تشابك مراحل التطور الفكري أو المعرفي منذ عصر النهضة أو الحداثة حتى اللحظة الراهنة، إلا أن "كتاب فوكو" جاء ليؤكد بأن حقبة لها خلفياتها الخفية التي تفسرها وتشكل - في نفس الوقت - انقطاعاً كاملاً مع الحقبة التي سبقتها .

واعتبر الصوراني هذا التصور الذي يعده البعض نهائياً ، حول واقع الفلسفة اليوم ، إنما هو طور آخر من أطوار الفلسفة كان لابد له ان يظهر الى الوجود - بوصفه عرضاً لما كانت الفلسفة الكلاسيكية متخمة به من مشكلات زائفة وتصورات متعالية على واقعيتها، ونقاط ضعف متحركة كانت تتنازل وتتوالى شيئاً فشيئاً، وبفعل المعطيات الجديدة

للحدثاء الفلسفية والثورات المتسارعة للعلوم الانسانية الاخرى، فان خواءا فلسفيا كان لابد لنا ان نلاحظه ونعثر عليه ، أو يدفع البعض إلى طرح السؤال أو تأكيد مفهوم ملتبس حول " نهاية الفلسفة. "

ورأى الصوراني إلى أن هذا السؤال أو التساؤل نوعاً من المشروعات المعرفية القائمة على الشك الفلسفي، ومعناه إنكار القضايا التي اتفق المفكرون من قبل على قبولها وتصديقها، والشك الفلسفي عنده - أي للصوراني - هو أكثر أنواع الشك أهمية، لأنه يتصل أساساً بنظرية المعرفة سواء أدرك السائل ذلك أم لم يدركه، ولكن حالة الإدراك تمكن صاحبها من التمييز الحاسم بين الشك المنهجي والشك المطلق أو بين الشك كمنهج وأداة للوصول إلى اليقين، والشك كمذهب مقيم ، فالشك المنهجي يرى أو ينطلق من أن المعرفة الموضوعية ممكنة ، إذ أن الشيء في ذاته المستقل عنا وعن معرفتنا هو شيء يمكن معرفته، وأن في العقل قدرة على الوصول إلى اليقين النسبي أو الحقيقة النسبية ولا أقول الحقيقة المطلقة أو الصوفية التي دعا إليها القديس أوغسطين في القرن الخامس والإمام أبو حامد الغزالي في القرن الثاني عشر الميلادي.

ولنا الحق ازاء التباس مشهد عصرنا الفكري ان نعتبر سوء الفهم طريقاً موازياً للفهم أو أن نطرح سؤال " هل انتهت الفلسفة ؟"

ولفت إلى أن نهاية الفلسفة تعني أنها وصلت إلى الموضع الذي فيه يتجمع تاريخها كله في أقصى إمكاناته. بهذا تكون قد تمت أو بلغت النهاية كما هو الحال عند العديد من الفلاسفة (هيجل ، هيجر ، وغيرهما)، مؤكداً أنه ووفقاً لهذا الفهم فإن خطاب النهايات يوشح نوعاً من التمام (للمسألة الفلسفية- الميتافيزيقية) وإن هيجر يرى أن مهمة الفلسفة كونها بحثاً في (التعليل الغائي) للمقولات أو التجارب أو الأفكار كان قد وصل تمامه تماماً كما نقول على عداء في الملعب انه قد بلغ المضمار بغض النظر إذا ما كان فاز أم خاسراً.

وتطرق الصوراني في مداخلته في الحديث عن خطاب النهايات في داخل النسق الفكري الغربي، مشيراً أن هذا المبرر بكل صوره وأنماطه ينعدم كلياً ، ويفتقد لشروطه في مجالنا العربي، لأننا نعيش في زمان ثقافي وتاريخي يختلف كلياً وجذرياً ولا يقبل القياس والمقارنة، وطبيعة الزمان الثقافي والتاريخي داخل النسق الغربي.

وأضاف في هذا السياق أنه الفرق الذي يظهر واضحاً ما بين زمان المجتمعات التي تعيش مرحلة ما قبل التقدم كحال مجتمعاتنا العربية والإسلامية، ومجتمعات أخرى تنتمي إلى دول العالم الثالث ،وبين المجتمعات التي تعيش مرحلة ما بعد التقدم كحال مجتمعات الغرب، فنحن مازلنا في مرحلة ما يسمى بزمن الما قبلات، ما قبل التقدم، وما قبل الحدثاء، وما قبل المدنية إلى غير ذلك من القائمة التي تطول، بينما خطاب النهايات يبشر بمرحلة ما يسمى بزمن الما بعديات، ما بعد التقدم، وما بعد الحدثاء، وما بعد المدنية، وهنا أيضاً القائمة تطول.

واعتبر الصوراني مثقفينا هم أكثر من يدرك هذه المفارقة التي لا تكاد تغيب عن أذهانهم، مع ذلك هم أكثر من يتحدث عن خطاب النهايات، كما لو أن هذا الخطاب ينتمي إلى مجالنا العربي والإسلامي وهو ليس كذلك بالطبع، الأمر الذي يكشف عن ازدواجية أو اختلاط الزمان الثقافي والتاريخي عند هؤلاء المثقفين بوعي أو بدون وعي ،أو كأنهم ينتمون إلى زمنين مختلفين، زمن يعيشونه ذهنياً وينتمي إلى مجال الغرب الثقافي والتاريخي، وزمن يعيشونه حسيّاً وينتمي إلى مجالنا الثقافي والتاريخي.

وأضاف بأن تقدير البعض من أن هذا التباين في الأزمنة بين العوالم المختلفة، قد تغير أو تبدل في عصر العولمة التي جعلت العالم يعيش مكرهاً على إيقاع زمن واحد، بعد أن أصبح العالم متداخلاً ومتربطاً بين أجزائه وعناصره

المتباعدة والمتناثرة من قبل، وتحول إلى ما يشبه قرية كونية، بفضل تقنيات العولمة، والتطورات المذهلة في تكنولوجيا الإعلام وشبكات الاتصال وثورة المعلومات.

وتساءل الصوراني: " هل نحن حقاً إزاء فتح كونى مع العولمة، أم أنه فتح كونى لمن يتحكم بالعولمة وآلياتها وهو الغرب! ولماذا نتعامل مع العولمة بهذا السكون، وبهذه الأحادية، التي تفترض صورة ونمطاً ومسلكاً أحادياً وثابتاً ونهائياً للعولمة، وهي ليست كذلك قطعاً.

وأضاف أن العولمة في أوروبا ليست هي العولمة في بلادنا العربية أو في أفريقيا، والعولمة في الصين ليست هي العولمة في اليابان، في حركتها وتموجاتها ومفاعيلها، والعولمة اليوم ليست هي العولمة بعد ربع قرن، مع تزايد الاختلافات بين البلدان المتقدمة والمتخلفة، فهل تستمر في الركون إلى العولمة والخضوع لها، والإندغام فيها، وكأنها فرضت علينا سطوتها وإكراهاتها، أم نبحث ونبدأ العمل للخروج من قيود العولمة وهيمنتها وليس الخروج عليها

أما بالنسبة للمثقفين العرب وخطابا النهايات، أشار الصوراني إلى أن بعض المثقفين العرب وجدوا دهشة في خطاب النهايات، بوصفه خطاباً يحمل نعيّاً من جهة، وحملاً من جهة أخرى، مشيراً إلى أنه غالباً ما يحدث أن يبدأ بعضاً من المثقفين بواكير حياتهم ثوريين أو حالمين وينتهون في أواخر حياتهم إما خداماً للسلطة أو انتهازيين لمن يدفع أكثر أو يائسين من واقعهم ناعين له، وكأن حركة التاريخ في مجالنا العربي والإسلامي تسير نحو نكوص وأقول تجعل من الانتهازية أو النعي خطاباً مفضلاً عند هذا البعض.

وأضاف بأن هناك من يحلم نعيّاً ويحول نعيه حملاً، لكن خطاب النهايات يحمل نعيّاً لما هو كائن، ويحمل حملاً لما ينبغي أن يكون.

ومن وجه آخر، أشار إلى خطاب النهايات ينتمي زمناً ومعرفة وتاريخاً إلى النسق الفكري الغربي، وهو خطاب غربي بامتياز، ويتصل هذا الخطاب الباحث عن النهايات بطبيعة التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة والمتعاطمة في داخل الغرب، والمؤثرة بقوة على مجريات الحياة، وعلى حركة التطور والتقدم هناك.

وقال: " من نهاية المؤلف ونهاية المنهج ونهاية الكتاب ونهاية المثقف، إلى نهاية العلم ونهاية الفلسفة ونهاية الجغرافيا ونهاية التاريخ ونهاية العلوم الاجتماعية، وصولاً إلى نهاية الإنسان ونهاية الدولة ونهاية الأرض.. إلى غير ذلك من قضايا وعناوين، وما زالت تصدر ولن تتوقف أيضاً."

وأشار الصوراني إلى أن السؤال الأهم في هذا السياق هو الذي يتمحور حول دور المفكر أو المثقف العربي خصوصاً، في دينامية التطور المعرفي، في اللحظة الراهنة التي تتسم بالتحولات الكبرى والتطورات المتسارعة.. التي تكشف عن عمق همجية وبربرية النظام الرأسمالي، والذي يفرض على المثقف العربي أن يتبنى رؤية وأفكاراً فلسفية وسياسية تسهم في انضاج وتفعيل الحراك الاجتماعي والوطني والقومي ضد نظام العولمة الرأسمالي وحليفه الصهيوني في بلادنا من جهة وضد ثقافة التخلف والتبعية والخضوع من جهة ثانية.

وقال الصوراني: " إذا اتفقتنا - كما افترض - أن الفلسفة هي الوسيط المنطقي بين العلم والثورة، فهي أيضاً - وهذا هو المهم - نشاط فكري واعي وطليعي يقوم به المثقفين عموماً والمثقف العضوي خصوصاً من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع المأزوم، ذلك أننا - عبر الوعي بالمسائل الفلسفية - نبتغي المساهمة في نشر ثقافة الحوار كواحدة من وسائل شعوبنا لمعالجة قضايانا الرئيسية في التحرر والديمقراطية والتنمية، وامتلاك سبل التقدم والحرية."

وأضاف: " على أي حال لست معنياً بخلق إشكالية حول علاقة الثقافة بالوعي المشوه أو المنقوص - لدى هذا الفرد أو ذاك ممن يطلق عليه صفة المثقف - بقدر ما أدعو إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته في الواقع المعاصر ، وهو أمر لن يتم تحقيقه ما لم يدرك هذا المثقف كافة تفاصيل واقعه المعاش."

ودعا الصوراني إلى إعمال الفكر أو العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة ارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه، رغم تباين الاجتهادات في تعريفاتها، فعلى سبيل المثال، الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي" عرفها بجملة واحدة "بأنها حسيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته"، لكن علي اومليل يتجاوز هذا التعميم في تعريفه للثقافة بقوله "الثقافة رؤية ومبدأ للسياسات: كيف تكون سياستنا في التربية والتعليم منتجة لرأس مال بشري مندمج ومنافس في عالم اليوم؟ ولهوية ليست من ماضي ولّى، بل جواز سفر لدخول آفاق المستقبل؟ ما هي رؤيتنا لبناء اقتصاد اجتماعي ومنافس معاً، وكيف نبني منظومة قيم تحفز على المبادرة والابتكار، والإنتاج وتخطيط المستقبل؟ كيف نربي على احترام الكرامة الإنسانية؟ ذلك هو مفهوم الثقافة الذي يتوجب أن نأخذ به.

وأكد الصوراني على أن الثقافة هي جملة ما يبده الإنسان والمجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الأخرى، المادية والروحية، من أجل استخدامها للإجابة على الأسئلة الكبرى التي طرحها علي اومليل للإسهام في حل مشكلات التقدم والتطور، وهنا تتجلى خصوصية الواقع -واقعا العربي- التاريخية والراهنة وتفاعلها مع المفهوم العام المعاصر للثقافة بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في اللحظة الراهنة من تطور البشرية.

وبهذا السياق، انحاز الصوراني شخصياً التعريف السابق للثقافة، لأنه يتناولها كمجموعة من الأنماط السلوكية والفكرية والتربوية بمضامينها المستقبلية التي تؤثر أعمال الإنسان في علاقاته الثلاثية مع الطبيعة والمجتمع وما وراء الطبيعة، من خلال التواصل الدؤوب مع مسار التنوير والحداثة والنهضة والتقدم العلمي، عبر الحوار الموضوعي الجريء.

وأولى ميزات الحوار الجريء أكد الصوراني إلى أنه الذي يجري فيه طرح المشكلات الحقيقية، والأسئلة الموضوعية، والوقفة النقدية الصارمة للأخطاء، والبحث عن الحلول الواقعية والفاعلة لقضايانا السياسية والاجتماعية وفق رؤية تحررية وديمقراطية انطلاقاً من التزامنا بثوابتنا وأهدافنا الوطنية والقومية في الصراع ضد الوجود الصهيوني وحليفه الإمبريالي في بلادنا، مضيفاً إلى أنه على هذا الأساس من وضوح الرؤية إلى جانب قوة الالتزام بالثوابت الوطنية والديمقراطية الداخلية ، فإن مساحة واسعة من التوافق والتقاطع بين كافة القوى الوطنية ، السياسية والإسلامية، يمكن توفيرها والعمل المشترك من خلالها وفق مفهومي الوحدة والصراع الديمقراطي الداخلي الملزم باحترام التعددية السياسية والفكرية وحرية الرأي والمعتقد، وكل ذلك بالاستناد إلى الحوار الموضوعي والعقلاني الذي ينبذ ويتجنب سلوك الكراهية والخصومة والإثارة أو الرغبة في السيطرة أو الهيمنة الأحادية غير المشروعة لهذا الفصيل أو ذاك، لأن أفضل ما يمكن أن يحققه رأي أو فكرة ما، هو تحريك العقل وإثارة الحوار بين الناس، وحفز التفكير للمساهمة في حل المشكلات. وإضافة خبرة إنسانية جديدة.

وأضاف الصوراني إلى أن الحوار لا يوفر فرصة معرفة الآخر فحسب، بل يؤمن معرفة الذات أيضاً بالمعنى التنظيمي والفردية، فالفكر الجاد يعد أفكاره حواراً مع المجتمع وبحثاً عن الإجابات والاستنتاجات المحكمة التي تعمل

من أجل تحقيق الأهداف الكبرى ، وتلك هي قيمة الحوار الديمقراطي وفق قواعد الاختلاف ، بما يؤدي إلى الارتقاء بالفرد وبالمجتمع في آن واحد معا ، ويحول أو يحرم الاقتتال الداخلي وكل اشكال الاستبداد والقمع.

وفي هذا السياق ، أشار الصوراني الى تيارات الفكر العربي الأساسية والمؤثرة و الفاعلة في الساحة الثقافية بداية القرن العشرين التي تطورت وازدهرت عبر الحوار القائم على احترام الرأي والرأي الآخر (الإسلامية والماركسية، والقومية). انبثق عن هذه التيارات، تيار تحديثي (ليبرالي) مثله (لطي السيد) وتيار راديكالي علماني مثله (سلامة موسى) ومعلوم أن (سلامة موسى) كان توجهه (اشتراكي -فابي) أي أنه مزيج بين ما هو ليبرالي واشتراكي وماركسي.

وقال: " نظرا لأن هذه التيارات التحديثية افتقدت الموقف النقدي والمتفحص من الغرب " فقد بقيت مجرد شذرات لا تعكس إشكاليات الواقع في مجالها النظري ولا تستوعبه "رغم ما قدمه العديد من المفكرين التقدميين العرب من رؤى نقدية ضد الهيمنة الرأسمالية وضد مظاهر التخلف والتبعية والدعوة الصريحة إلى تغير هذا الواقع المهزوم وتجاوزه (محمود العالم ، فؤاد مرسي ، سمير أمين ، فوزي منصور، مهدي عامل ، حسين مروة ، عبدالله العروي، أدونيس ، وغيرهم) حيث أكدوا جميعاً على مجابهة النظام الرأسمالي وإلغاء كل أشكال التبعية له ، انطلاقاً من أن التغير يجب أن يكون ثورياً بالمعنى الثقافي الجذري الشامل ، وهذا يفرض طرح المشكلات بصيغ جديدة ، ضمن سياق جديد ، أي أنه يفترض الوعي أولاً ، إذ لا يمكن أن يكون التغير الثوري تحريراً من قيود الخارج والداخل ، الا إذا كانت الأحزاب أو الجماعات التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها وتحررت من تلك القيود ، فهذا الوعي ضروري، ويجب أن يسبق التغير الثوري، بدون ذلك لا يكون التغير إلا تحريكاً للمستنفق لن يؤدي الى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي واستخدام ادواته باتجاه التحرر و النهوض والتقدم . فالعقل الغربي - كما يقول جورج طرابيشي - اصبح متفوقا وعالمي الحضارة حين تبنى ومارس مفاهيم الحداثة وعقلانياتها وعلومها ، بعد ان مارس نقدا ذاتيا موضوعيا وقاسيا لتراثه ، وبعد ان قطع معرفيا مع كل مظاهر التخلف في ذلك التراث ، ما يعني بوضوح أننا - كعرب - لن نستطيع ان نباشر مهمة التحديث وصولا الى النهضة ورحابتها العقلانية و العلمية والنقدية ما لم نمارس العملية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها ، اذ أننا لن نستطيع ان نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

وأشار الصوراني إذا كان هناك اتفاق على أن الخطابات المعرفية لفلسفة ما بعد الحداثة تعيش نوعا من العطالة والأزمة الفكرية التي أصابت الفلسفة ، وإذا كان الأمر على هذه الشاكلة في الغرب الرأسمالي ، فإن دلالات هذه الازمة المعرفية في بلداننا العربية تبرز بصورة قاتمة الى حد بعيد ، مضيفاً أننا كعرب - نعيش الفراغ بعد ان اضعنا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة ، ونعاني من الاحتباس النظري والعملية والعطالة في مستوى الخلق والابداع، فسقطنا في الثثرة واللغو دون ان نقول شيئا مفيدا ، ودون ان نتقدم خطوة الى الأمام سواء على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية ، أو على صعيد إثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل نقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي ،وفي عقد الستينات والسبعينات، مع بداية تشكل الدولة القطرية المنعقدة من الاستعمار، مشيراً على ان من كان حاله على هذا النحو من التصحر الثقافي، إلى جانب تواصل عملية إنتاج التخلف، فمن الطبيعي ان يشعر بفساد الوجود وتأزم الاوضاع، ويغفل عن النمو الهائل والثورة المعرفية الكبيرة التي تحدث اليوم في دنيا العلوم والفلسفات والتطور المنهجي في كافة الشؤون الحياتية.

وخلص الصوراني إلى أنه مهما اختلفنا او اتفقتنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة يؤدي لا محالة إلى مفاقمة حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو للميتافيزيق أو إلى الشك المطلق أي إلى فقدان

اليقين في أي شيء مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم.

وشدد الصوراني، على ضرورة مراجعة الثقافة العربية مسارها، كي تعود للاهتمام بالأسئلة الكبرى، وتقوم بإعادة إنتاج مفاهيمها بأسلوب ومنظور جديدين بالتفاعل الجدلي مع التطورات الفلسفية الراهنة في مسار الحضارة العربية في القرن الحادي والعشرين، مشيراً أن هذه التطورات ستدفع نحو ظهور اتجاه فلسفي جديد يوصل لمعرفة فلسفية، تأخذ في الاعتبار التطورات الراهنة سواء التكنولوجية أو الإعلامية، بدون القطيعة مع فلاسفة بارزين أمثال ماركس و"جيل دولوز" وأدجار موران، وميشيل فوكو والتوسير وديدا وهابرماس من ناحية وبدون القطيعة أيضاً مع كبار الفلاسفة الأوروبيين أمثال (بيكون، كانط، هوسرل، هايدغر...) كنوع من التأسيس الفلسفي، الذي يمكن استخدامه نظرياً ومنهجياً في تطوير واقعنا العربي.

وفي هذا الجانب من تحدث الصوراني عن الأصولية الغربية المعاصرة ونقد الحداثة والعولمة كما أوردها هاشم صالح الذي يدعونا إلى غربة الحداثة ونقدها لكي تصبح أكثر إنسانية وعدالة. وهذا ما فعله في الواقع كبار مفكري الغرب من أمثال آلان تورين، أو يورغن هابرماس، وعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو... إلخ.

وتساءل الصوراني: " كيف تحولت الحداثة إلى أيديولوجيا قمعية، أو حتى إلى أصولية إطلاقية تريد أن تفرض نفسها على العالم بدون أي نقاش؟ بمعنى آخر: كيف انقلب مشروع التنوير والحداثة إلى ضده، ومتى؟ الحقيقة - من وجهة نظري - أن الحداثة لم تنقلب إلى ضدها، بل أن شرط امتداد وتوسع مفهوم النهضة البورجوازي ارتبط بعملية التراكم الرأسمالي والاستعمار واستغلال ثروات الشعوب المستعمرة.

وبهذا السياق، أشار الصوراني إلى الخطوط العريضة: من المعلوم أن الليبرالية المتطرفة أو الجديدة، التي تسيطر على البشرية اليوم من خلال العولمة الكاسحة، كانت قد بلغت ذروتها في عهد ريغان وتاتشر. وهي تجسد الرأسمالية في أعلى ذراها صلفاً وغروراً واحتقاراً للعواطف الإنسانية.

واضاف: " ويبدو أن المجتمعات الغربية كانت حتى السبعينات تشته في الأغنياء وتنظر إليهم نظرة سلبية عموماً، وتعتبر أن القيم الأخلاقية هي في جهة الفقير أو الإنسان العادي، لكنها في الثلاثين سنة الأخيرة شهدت انقلاباً كاملاً في القيم. فقد أصبح الغني هو رمز النجاح والتفوق والألمعية ويجسد في شخصه كل القيم الإيجابية..

أما القيم الإنسانية والأخلاقية وحتى الثقافية والفكرية، أشار الصوراني إلى أنها أصبحت مدعاة للاستهزاء والسخرية في مجتمعات العولمة الحضارية، متساءلاً هل من أجل هذه المجتمعات ناضل فلاسفة التنوير والحداثة؟ هل من أجل هذا المجتمع كتب جان جاك روسو خطابه الشهير عن أصل الظلم واللامساواة بين البشر؟ وهل يمكن أن يتشكل نظام عالمي جديد في ظل عولمة مجرمة كهذه؟!

وأكد الصوراني أن عجز الفكر العربي المعاصر عن الفلسفة بسبب عوامل عديدة، فالعرب علي امتداد تاريخهم الحديث قد غلبوا الأفكار السياسية والمعتقدات الأيديولوجية المتنوعة علي تفكيرهم المعرفي فحادوا عن طرائق العقل، وكانوا وما زالوا يتغلب الأيديولوجي عندهم علي المعرفي.

واضاف أن المعاصرون اليوم عندنا قد فتحت الأجيال الأولى منهم عيونها واسماعها ومشاعرها وكل جوارحها علي ما يسمي بـ " النهضة " و " التقدم "، وبعد ان اخذها هذا شمالا وسحبها الاخر يمينا وجدت الاجيال الجديدة نفسها وقد افترستها مشروعات مؤدلجة ومواعظ ملالي وممنوعات ومحرمات شيوخ وخطب سياسية ازحمت بالشعارات والمقدسات

والتعليمات، فصمت الاذان وتعطلت لغة العقل وقفل علي اللسنة واضطهدت المشاعر وكملت الافواه واختنقت الانفاس..

وتسأل: " هل كانت الكتابة في موضوعات كالدروينية او المثالية او الماركسية او الوجودية او النسبية او البنيوية.. الخ فلسفة؟ هل نجحت ثقافتنا في اثراء المعرفة الانسانية نظريا وميدانيا لانتاج اعمال مميزة يلتفت اليها العالم؟ حياتنا الفكرية مجرد ندوات ومؤتمرات وشعارات وخطابات.

وتسأل أيضاً: " لماذا لم تشهد حياتنا العربية حتي اليوم اي ثورة نقدية وفكرية حقيقية او اكااديمية منهجية لدراسة تراثنا ونقده وكشف مستوراته وفضح عوارضه وتعرية مفسده وتقويم اعوجاجاته الي جانب احترام رجالاته وثمار ابداعاته بعيدا عن النرجسية وعن التقديسية وعن التكفيرية، ومتي يتم التخلص من الوعظية وتوزيع الاحكام المجانية والقاء الاتهامات القاسمة علي الاحرار والمفكرين والنقاد الحقيقيين؟ متي تفرز الحياة العربية النقاوة من المفساد والبياض من العتمة والنظافة من الاوساخ والعقل من الجهالة والحادثة بعيدا عن اقانيم التخلف..؟؟ وتعالوا نسأل: اين (الفلاسفة) العرب اليوم من بحثهم عن حقائق الاشياء وتوليد المعاني وتخصيب التفكير وابداعات الروح والعقل؟

وقال " لو كان لديهم فقط حركة نقدية وفكرية وفقهية اجتهادية جريئة وحررة لنفضوا عنهم وعن انفسهم وعقولهم غبار الاختناقات وترسبات الماضويات وعفونة الواقع، نعم، لو بدأت مشروعات تجديدية وتحديثية في التفكير العربي ، لو كان لدينا فلاسفة حقا لانتجوا حكماء يتدبرون امر حياتنا الصعبة ولتغير وجه حياتنا العربية واسرعت خطاها نحو ركب التحولات في العالم كله. !

ونبه الصوراني إلى أن أخطر ما في الأمر، هو تفاخر بعض الناس عندنا بعدائهم للفلسفة وحجتهم أن الغزالي أعلن، في نهاية القرن الحادي عشر، من موقع ديني، «تهافت الفلاسفة» وبطلان الفلسفة... ويضيف آخرون أن كارل ماركس عاب على الفلاسفة «تأويل» العالم فيما المقصود «تحويله» من أجل رفع الظلم وإقامة العدل، وأن مارتن هايدغر أعلن، في النصف الثاني من القرن الماضي، من موقع فكري، وصول الفلسفة إلى نهايتها، لأن الفلسفة من وجهة نظره ، حققت كل الانجازات العلمية التي كانت تحتويها ، فأصبحت عملية اندماج الانسان في محيطه الطبيعي مهمة التكنولوجيا لا الفلسفة.

وأضاف: " وكذلك فقد أكد ميشال فوكو بأن الفلسفة المتمثلة بالميتافيزيقا قد انتهت مع حلول الحداثة المتميزة بسيطرة الاقتصاد والبيوتولوجيا والألسنية والتي تنطلق من تحليلية التناهي ؛ أي تنظر إلى الإنسان ككائن متناه يستعمل لغة لا يتحكم بكل دلالاتها ،ويخضع لقواعد العمل دون أن تكون له السيطرة على الإنتاج ، ولا يوجد إلا بأعضاء بدنه وداخل تشعب أعصابه. إن الميتافيزيقا انتهت لأن الحداثة حين تطرح الإنسان ككائن يعمل تندد بها كفكر مستلب وأيديولوجيا ، وحين تطرح الإنسان ككائن يستعمل لغة معينة فإنها تظهر الميتافيزيقا كحقة ثقافية Episode culturel قد مرت ومضت إلى غير رجعة."

وتطرق الصوراني إلى ما يسمى بـ "العالم الثالث" بما في ذلك بلداننا العربية، مشيراً أن هناك تناقضاً ، أو هوة كبيرة بين فكر العالم الثالث وواقعه، لافتاً أن هذا العالم لم يشارك حتى في حركة التنوير العالمية، بل كان تابعاً صغيراً جداً لها، ومع ذلك نجده من جهة يتكلم كثيراً عن الحداثة وما بعد الحداثة كما لو كان عنصراً فاعلاً، في حين تراه من الناحية العملية تابعاً ملحقاً ليس له أي مشاركة في التكنولوجيا العصرية، بل إنه لم يشارك حتى في الثورة الصناعية.

وأكد الصوري أن العالم الثالث تنقصه حتى مقومات المرحلة الصناعية، ومع ذلك يتعاطى أفكاراً متقدمة مذهلة، مما يؤدي به إلى الشعور بمركب نقص يزيد من تعقيد وبيورثه أمراضاً تزيد من هزاله. إن هذا العالم لم يستطع أن يقيم المؤسسات المؤهلة لجعل المجتمع يتقدم بسوية متقاربة، وإن القرون برمتها تعيش في هذا العالم، ففي الشارع الواحد تجد آثاراً من التاريخ السابق على الميلاد، كما نجد آثاراً لأحدث المخترعات.

وأضاف: "لقد شكلت الحداثة قوام الفكر التنويري العربي في أطيافه المختلفة، منذ بدايته الأولى في منتصف القرن الماضي إلى نهاياته المأساوية بعد حرب حزيران عام 1967".

وتابع: "في شروط ما قبل الحداثة، وهي شروطنا العربية، لا ينشغل الوعي الحديث بصفات الحداثة وتعريفاتها، بل بالأسباب التي لم تسمح بظهورها. وهو ما يقوده إلى توزيع سؤال الحداثة إلى أسئلة متعددة أخرى تتضمن طبيعة السلطة السياسية ومناهج التعليم ونتائج السيطرة الاستعمارية.. وأمام هذه الأسئلة، تستظهر "الحداثة العربية المتأخرة" ممارسة إنشائية تستحضر الحداثة الشفهية لثرحل قضايا الحداثة الحقيقية إلى فضاء مجهول". وأكد الصوري أن قوى الحداثة العربية سعت، قبل هزيمة حزيران، إلى الاقتراب من مواقع الدولة، غير أن الهزيمة قادت إلى سلطات سياسية متماثلة، تتساوى فيها، بنوياً، ممارسات الحزب الحاكم وممارسات الأسرة الحاكمة. ومثلما أن إقصاء المجتمع خارج الدولة، يضع الأخيرة خارج الزمن الحديث، فإن اشتقاق شرعية السلطة من ذاتها يضع المجتمع خارج السياسة.

واعتبر تقدم السلطة في العالم العربي، في صيغها المختلفة، صورة تنتمي إلى زمن ما قبل الحداثة، لأنها تدمر في ممارساتها حيز المجتمع وحيز الدولة في آن؛ تدمر الحيز الأول في علاقات القهر والإفقار، وتحطم الحيز الثاني في تحويله إلى ملكية خاصة خارج القوانين.

أضاف بأن علاقة الطرد المتبادل بين المجتمع والسلطة في العالم العربي، تفضي إلى إشكالية التبعية والدولة التابعة. في أغلب الأحيان، فإن التسلط المعبر عن ضعفها والمكثف له ينتج ويعيد إنتاج التبعية، شرطاً لحماية السلطة وبدلاً عن شرعيتها الداخلية المفقودة.

واعتبر أن "الحداثة العربية المتأخرة" تخلق بين التملك المعرفي و "الموضوعة الفكرية" وبين المعرفة الكونية والتسليع الثقافي، ولعل الفرق بين التملك الموضوعي للمعرفة الكونية واصطياد الأمواج الثقافية، هو الذي أمد الثقافة العربية بمساهمات جليلة، أخذت سمة المشروع العلمي، كما هو حال كتابات عبد الله العروي وسمير أمين ومهدي كامل وفؤاد زكريا وياسين الحافظ وآخرين. وإضافة إلى الحضور العملي المتواتر لمرجعية السوق، فإن الحداثة الرثة تأخذ بمنهج "الأيديولوجيا الثقافية العالمية"، أو بأوهام "الثقافة العالمية"، كما لو كان تاريخ الثقافة منعزلاً عن تاريخ المجتمعات البشرية.

وأكد بأن أزمة الفلسفة الغربية تكمن بالأساس في غياب رموزها الكبيرة التي ساهمت في تألقها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وكذلك غياب المدارس الفلسفية الكبرى مثل البنيوية والوجودية والهجلية، والظاهراتية والماركسية..، التي أنتجت مناهج فكرية وأطر معرفية.. لكن الحراك المعرفي والعلمي والمعلوماتي الراهن سيؤدي بالضرورة إلى إنتاج مدارس فلسفية كبرى، جديدة ومعاصرة، تتواصل مع ما سبقها، معلنة استمرار الفلسفة وصيرورتها بدلاً من الحديث عن نهايتها، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن الفلسفة قادرة على العمل المنهجي، والتفاعل مع المستجدات والكشف عن الحقائق، وتحليل الظواهر المعاشة أو الظواهر الذهنية المجردة، إلى جانب دور الفلسفة النقدية، المادية الجدلية، في الاسهام الفعال ليس فقط في ما يتعلق بالتأمل بل في التغيير الذي بات هدفاً أو حاجة ملحة من

حاجات الأغلبية الساحقة من البشر في كوكبنا، إذ أننا ننفق على أن نزوع المضطهدين للتغيير والثورة لم ولن يتجاوزها التاريخ، وستظل على جدول أعمال الفكر والفلسفة حتى لحظة انتقالها للحركة والتحقق في إطار صيرورة الصراع أو الاختلاف والتعددية.

في ضوء ما تقدم أكد الصوراني على أن أهمية الفلسفة العقلانية تكمن عموماً من أجل التنوير وأعمال الفكر في كل الظواهر المحيطة بنا، وهو امر هام ، لكن أهمية الفلسفة الماركسية تكمن في كونها تجمع بين أعمال الفكر والعقل من أجل التغيير والثورة على كل أشكال الاضطهاد والاستغلال والقهر خصوصاً... وهي بالتالي تجيب على كل أسئلتنا إذا ما استخدمنا منهجها المادي الجدلي وطبقناه على واقعنا الفلسطيني بصورة جدلية وواعية... وهو هدف لا بد ان يحمله ويناضل من اجله كل مثقف تقدمي.

وشدد الصوراني على أن المجتمعات العربية الآن أمام تحديات هائلة .. تحديات الصراع مع العدو الصهيوني وتحديات العولمة الإمبريالية.. وتحديات التحرر والاستقلال وحق العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة... تحديات التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي .. تحديات الواقع الفلسطيني والعربي المفكك والمهزوم ... تحديات الاقتصاد والتنمية المستقلة والأمن الغذائي والمياه .. تحديات البطالة والفقر ... تحديات المستقبل الذي تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة العربية ... وكل ذلك مرهون بمراكمة وانضاج ومن ثم خوض المعركة الثقافية - بمنطلقاتها ومحدداتها السياسية - انطلاقاً من البنية، كنقطة انطلاق أو ارتكاز من ناحية، وكشرط موضوعي ليس لخوض المعركة الثقافية داخل فصائل وأحزاب اليسار الماركسي في بلداننا العربية، بل أيضاً لضمان التفاعل بين الحزب والجمهور عبر لجان تنظيمية متخصصة - في إطار مراكمة وتشكل الوعي النقبيض لكل من الثقافة الغربية الليبرالية ومن ثم إدراك الأسس والآليات المطلوبة في مواجهة التحالف الإمبريالي الصهيوني باعتبار أن تناقضنا معه هو تناقض تناحري ووجودي في آن ، وإدراك ومواجهة واقع التخلف والتبعية والإرتهان من أجل تجاوزه في إطار الصراع السياسي الديمقراطي الداخلي ضد التحالف الطبقي البيروقراطي الكمبرادوري المهيمن راهناً ، بما في ذلك الصراع الديمقراطي مع كافة مكونات التيار الديني السلفي أو ما يسمى بالإسلام السياسي من ناحية ثانية بما يضمن تحقيق الوعي ووضوح الرؤية الفكرية ارتباطاً بثبات الهدف ومرونة الوسائل وحركة الواقع، وهنا يكون الوعي بمثابة الشرط النوعي لبلورة وتطور ما أسماه جرامشي بـ "الكتلة التاريخية" تمهيداً لحرب المواقع.

وفي هذا السياق أشار الصوراني إلى ما طرحه "غرامشي" في فترة ركود الصراع الطبقي عموماً في إيطاليا، وفي جنوبها بشكل خاص ، حيث كانت تتجلى حينذاك ظاهرة التخلف وغياب التبلور الطبقي قياساً بالشمال المتطور ، مضيفاً أن "غرامشي" تحدث أيضاً عن دور المثقف العضوي والحزب الجمعي ، كحامل اجتماعي "بديل" للطبقة غير المتبلورة - كما هو الحال في بلادنا-، وفي هذا المناخ الاجتماعي بلور "غرامشي" فكرته حول تأسيس "الكتلة التاريخية" بهدف خلق تيار شعبي تقدمي يستطيع أن يحقق "الهيمنة الثقافية" ضد أفكار السلطة والطبقة الحاكمة أو السائدة آنذاك، وصولاً إلى " حرب المواقع" التي دعا الحزب إلى القيام بدوره الطبيعي في تفعيلها ونشر مبادئها وآلياتها عبر النقابات والمدارس والنوادي والجمعيات... الخ بهدف الوصول إلى مراكمة العناصر والمقومات المطلوبة لتحقيق الهيمنة الثقافية من قبل الحزب على المجتمع، ما يعني أن الهيمنة الثقافية - من وجهة نظر غرامشي- تسعى إلى مركسة الحزب ووعي الواقع الاجتماعي الاقتصادي في إيطاليا في آن واحد، ومن ثم بناء ذهنية تفكير على أساس المنهج المادي الجدلي.

وأكد بأن المسألة المركزية في طرح غرامشي هي: كيف تصبح أفكار الحزب الماركسي أو الشيوعي متغلغلة بين جماهيره وتحظى بتأييدهم ودعمهم والتحاقهم به، مشيراً إلى أن الإشكالية عندنا - في فلسطين والبلدان العربية - تكمن في بعدين، الأول: موضوعي يرتبط بطبيعة التطور الاجتماعي المشوه والعلاقات الطبقية غير المتبلورة، خاصة في صفوف ما يسمى بالشرائح "البرجوازية" التي لن تتحول إلى برجوازية صناعية مستنيرة وعقلانية وواعية لمصالحها في الحفاظ على سوقها الوطنية، كما أن كافة الشرائح الرأسمالية أو الطبقية العليا من "البرجوازية" في الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو المصارف والعقارات والمقاولات... الخ، ستظل تحمل طابعاً كميرادورياً مرتبطاً بالبيروقراطية الحاكمة، ولذلك لا يمكن أن نطلق عليها سوى البرجوازية التابعة أو الرثة، وستظل كذلك طالما بقي التطور الاقتصادي في بلادنا محتجزاً وتابعاً سواء بالمعنى التاريخي أو في ظل مقتضيات العولمة الرأسمالية التي تتجسد عبر دور ووظيفة دولة العدو الصهيوني التي تحولت اليوم إلى ما اسميه بـ"الدولة الإمبريالية الصغرى"، تسهم بدورها في احتجاز التطور العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً بصورة واضحة ومباشرة، إلى جانب دور التراث السلفي السالب وتأثيره المتكيف مع شروط العولمة راهناً ومستقبلاً.

أما البعد الثاني: فهو ينحصر تحديداً في العامل الذاتي أو الحزب الماركسي، حيث نلاحظ في قراءتنا لأوضاع الأحزاب اليسارية العربية والفلسطينية عموماً، سيادة حالة من المتاهة أو الفوضى الفكرية التي تتداخل في بعض جوانبها بالمصالح "الذاتية" أو "الطبقية" الطارئة أو المستحدثة، كما هو الحال في علاقة عدد من أحزاب اليسار ببعض الأنظمة العربية القائمة بما في ذلك السلطة الفلسطينية، وهي علاقة لا يمكن إدراجها إلا ضمن الموقف الانتهازي على الصعيدين الطبقي والسياسي.

وأضاف: "وبالتالي فإن حالة التوهان أو الفوضى الفكرية، أو الإنتهازية السياسية والتراجع عن الهوية الفكرية، لم تكن وليدة الصدفة - فالصدفة لا يستخدمها إلا من كان جاهلاً بأسباب الحدث أو الظاهرة - إذ أن تراجع الجانب النضالي بالمعنى الكفاحي والسياسي الشعبي أو الجماهيري، إلى جانب ضحالة النضال الطبقي الاجتماعي، وغياب الوعي بتفاصيله في واقعنا، أدى كل ذلك إلى غياب الترابط الضروري بين مفهوم التحرر ومفهوم النضال الديمقراطي أو المطلب، وهذا الأخير شرط - في هذه المرحلة - لتقدم اليسار في نضاله التحرري أو الوطني، سواء في فلسطين أو في أي بلد عربي آخر."

وفي ختام مداخلته، شدد الصوري على أنه استهدف عبر كل ما قدمه من نصوص مكونة لهذه المحاضرة، ليس فقط للفهم والتأمل العقلاني الفلسفي أو المعرفي فحسب، بقدر ما هي أيضاً دعوة لمزيد من الحركة النضالية والمجتمعية - خاصة في صفوف شاباتنا وشبابنا - على جميع المستويات، بعيداً عن كل أشكال ومظاهر الثبات أو الجمود أو العقائدية من ناحية، والوعي العميق بكل مكونات واقعنا الفلسطيني والعربي بالاستناد إلى رؤية نظرية حديثة عقلانية وديمقراطية تعزز المشروع التحرري النهضوي العربي بما يمكننا من الإسهام بصورة واضحة في تطبيق شعاراتنا وسياساتنا على طريق النضال من أجل تغيير هذا المشهد السوداوي الذي نعيشه اليوم.

منذ القرن الخامس الهجري : " دخل الفكر الإسلامي في مرحلة الركود بحكم الظروف الداخلية والخارجية التي أدت الى الجمود الاجتماعي والسياسي " - كما يقول المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد - وتقلصت المساحة النقدية منذ ذلك القرن ، " واستمر هذا الحال حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وظهور ما عرف بحركة الإصلاح الديني الحديث ، التي أطلقها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعلي عبد الرازق واحمد امين، لكن الاتجاهات العلمانية ، المادية والعقلانية التي ظهرت في تلك المرحلة وبداية القرن الماضي لم تنجح في بلورة مشروعها النهضوي عبر اتجاهاتها الفكرية المتعددة ، المادية والتنويرية ومن أبرز مثقفي هذا التيار شبلي شميل ، وفرح أنطون وسلامة موسى وانطوان مارون وطه حسين ولطفي السيد .

والسؤال الآن : كيف وصل العرب في العصر الحديث الى هذه الحال ، وأين يكمن الخلل ؟ يرى جورج طرابيشي، أن الخطر في هذا الزمن القطري ، ليس تراجع فكرة الوحدة العربية بحد ذاته ، حيث أن مثل هذا التراجع قد يكون مؤقتاً ، وإنما تراجع فكرة القومية بالذات " ، أما المفكر الراحل د. هشام شرابي ، فيرى أن " ما جرى في المائة سنة الأخيرة من الحياة العربية التي سادتها " الأبوية " أفضى الى تحديث القديم دون تغييره جذرياً " ، وفي موقفه من هذه المسألة ارتباطاً بالتيار الإسلامي ، يرى د. ماهر الشريف -بحق- أن تيار الإسلام السياسي المعاصر الذي برز مع تشكل حركة الإخوان المسلمين ، " لا يمثل أبداً ، وخلافاً لما يراه الجابري ، امتداداً لتيار الإصلاح الديني الذي أطلقه محمد عبده في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بل يعبر - هذا الإسلام السياسي المعاصر - في منطلقاته وتوجهاته وأهدافه عن قطيعة مع تيار الإصلاح الديني " ، ويتفق مع هذا الرأي د. هشام شرابي الذي يرى "أن الأصولية الإسلامية لن تقوى على توفير علاج ناجح للفوضى التي تتحكم بالمجتمعات العربية ، وذلك لأنها " مثالية " ستكون حلولها بالضرورة سلطوية ومركزة الى عقيدة وسبل جبرية مطلقة ، وستلجأ الى فرض نظام أبوي سلطوي يقوم على أيولوجية غيبية دينية . أما حكيم بن حمودة ففي رأيه "أن هذه الجماعات تبدو قوة احتجاج سلبية من دون أن تكون قادرة على بلورة مشروع مجتمعي بديل " أما وجهة نظر المفكر الماركسي د.سمير أمين فتتلخص في أن حركات الإسلام السياسي ، "تجسد اليوم اتجاه رفضي سلبي لا يقدم بديلاً إيجابياً على مستوى التحديات العالمية ، حيث يقوم المشروع الذي تتبناه على ثلاثة أعمدة هي أولاً : إلغاء الديمقراطية وثانياً : إحلال خطاب أيولوجي شمولي محلها (ينتهي الى) خضوع شكلي لطقوس دينية لا غير وثالثاً : قبول الانفتاح الكومبرادوري الشامل على الصعيد الاقتصادي..... لذلك من الطبيعي ان تستمر الحالة الانتفاضية الثورية ضد ادوات ورموز ومظاهر الاستغلال والاستبداد لكن السؤال المحزن متى تنضج الحاضنة الثورية اليسارية الديمقراطية،ويلتحم حزبها الموحد في اوساط جماهير الانتفاضة وخوض نضاله المباشر في صفوفها وتحقيق انتصارها.؟؟؟

ما هي إشكالية النضال القطري الفلسطيني؟ الإجابة على هذا السؤال تفرض الحديث عن إشكاليتين: الإشكالية الأولى: تتمثل في ان قوى التحرر الديمقراطي العربية اسهمت - بدرجات متفاوتة - في تغييب الإستراتيجية الصهيونية، وتقزيمها إلى إستراتيجية تسعى للسيطرة على فلسطين فقط. وهذه قضية خطيرة لأنها تخفي

الإستراتيجية الصهيونية الحقيقية، ووظيفتها المركزية من أجل السيطرة على بلدان الوطن العربي كله، وإعادة تجزئتها وتفكيكها بهدف حماية مصالح النظام الرأسمالي العالمي .

والإشكالية الثانية: هي في فصل النضال الفلسطيني عن النضال العربي، وفصل نشاط الجماهير الفلسطينية عن نشاط الجماهير العربية.

لقد سقط المنطق القومي المجرد الذي طرحته القوى القومية في المرحلة الماضية، على ضوء الإشكالات التي عاشتها هذه القوى وتعثر مسارها، ثم تفتتها واستتار أقسام منها بكل إمتيازات السلطة، وتحول هذه الأقسام إلى فئات كومبرادورية، وبالتالي عجزها عن تحقيق أهداف النضال العربي.

وسقط معه المنطق القطري المتعصب على ضوء الإشكالات التي عاشتها المقاومة الفلسطينية، والهزائم المتتالية التي لحقت بها إرتباطاً بأوسلو وسلطة الحكم الذاتي وصولاً الى الصراع على المصالح والسلطة بين حركتي فتح وحماس.

إن حل مشكلة النضال القومي والقطري يقوم على أساس ربط هذه بتلك، بمعنى آخر، ربط النضال القومي بالنضال الطبقي عبر الالتحام السياسي والتنظيمي بالجماهير الفقيرة وكل الكادحين الذين يشكلون السواد الأعظم من شعوبنا العربية، وفي هذا الجانب نشير بوضوح إلى أهمية إبراز دور النضال التحرري والسياسي والديمقراطي في الإطار القطري وانتشاره وتوسعه في أوساط الجماهير كشرط أولي لتقدم المشروع النضالي التحرري الديمقراطي القومي . وهنا يجب أن نعرف أن النضال العربي، في سياق الانتفاضات الشعبية او الحالة الثورية العربية، يفرض النضال على أكثر من جبهة، جبهة النضال السياسي والجماهيري والعسكري ضد الاحتلال الصهيوني، وجبهة النضال الديمقراطي الاقتصادي والمطلبي والاجتماعي ضد كل أدوات ومظاهر الاستغلال والاستبداد والتبعية، وكذلك جبهة النضال السياسي من اجل التغيير الديمقراطي، كما أن كل ذلك يفرض تنوع أساليب النضال ذاتها.

وبالتالي فإن آفاق نضال قطري فلسطيني معزول عن مسار النضال العربي وغير مرتبط به، لن يكون قادراً على تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

أن أهمية الفلسفة العقلانية تكمن عموماً من أجل التنوير واعمال الفكر في كل الظواهر المحيطة بنا، وهو امر هام ، لكن أهمية الفلسفة الماركسية تكمن في كونها تجمع بين أعمال الفكر والعقل من أجل التغيير والثورة على كل أشكال الاضطهاد والاستغلال والقهر خصوصاً... وهي بالتالي تجيب على كل أسئلتنا إذا ما استخدمنا منهجها المادي الجدلي وطبقناه على واقعنا العربي بصورة جدلية وواعية... وهو هدف لا بد ان يحمله ويناضل من اجله كل مثقف تقدمي ، اذ أن المجتمعات العربية الآن أمام تحديات هائلة .. تحديات الديمقراطية وتحديات التبعية والتخلف الاجتماعي والاصولي... وتحديات التنمية المستقلة والصناعة والأمن الغذائي والمياه .. تحديات البطالة والفقر ... تحديات المستقبل الذي تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة العربية ... وتحديات التقدم وامتلاك القوة الاقتصادية والعسكرية وتحديات الصراع مع العدو الصهيوني وتحديات العولمة الإمبريالية.. وتحديات التحرر والاستقلال وحق العودة والدولة الفلسطينية لكل سكانها .. وكل ذلك مرهون بمراكمة وانضاج ومن ثم خوض المعركة النهضوية الحضارية التحررية الديمقراطية -بمنطلقاتها ومحدداتها السياسية - انطلاقاً من البنية، كنقطة انطلاق في

إطار مراكمة وتشكل الوعي النقيض للنظام الراسمالي والثقافة الغربية الليبرالية ومن ثم إدراك الأسس والآليات المطلوبة في مواجهة التحالف الإمبريالي الصهيوني باعتبار أن تناقضنا معه هو تناقض تناحري ووجودي في آن ، في إطار الصراع السياسي الديمقراطي الداخلي ضد التحالف الطبقي البيروقراطي الكمبرادوري الرجعي المهيمن راهناً ، بما في ذلك الصراع الديمقراطي مع كافة مكونات التيار الديني السلفي أو ما يسمى بالإسلام السياسي من ناحية ثانية بما يضمن تحقيق الوعي ووضوح الرؤية الفكرية ارتباطاً بثبات الهدف ومرونة الوسائل وحركة الواقع... المهم قبل كل شيء توفير المقومات المطلوبة لاستنهاض حركات واحزاب وفصائل اليسار ، حيث نلاحظ في قراءتنا لأوضاع الأحزاب والفصائل اليسارية العربية ، سيادة حالة من المتاهة أو الفوضى الفكرية والازمات المتفاقمة التي تتداخل في بعض جوانبها بالمصالح "الذاتية" أو "الطبقية" الطارئة أو المستحدثة، كما هو الحال في علاقة عدد من أحزاب اليسار ببعض الأنظمة العربية القائمة بما في ذلك السلطة الفلسطينية، وهي علاقة لا يمكن إدراجها إلا ضمن الموقف الانتهازي على الصعيدين الطبقي والسياسي. وبالتالي فإن حالة التوهان أو الفوضى الفكرية، والهبوط السياسي أو الإنتهازية السياسية والتراجع عن الهوية الفكرية، وغياب تأثير هذه الاحزاب وفقدانها لمصداقيتها، وكل هذه العوامل لم تكن وليدة الصدفة -فالصدفة لا يستخدمها إلا من كان جاهلاً بأسباب الحدث أو الظاهرة- إذ أن تراجع الجانب النضالي بالمعنى الكفاحي والسياسي الشعبي أو الجماهيري، إلى جانب ضحالة النضال الطبقي الاجتماعي، وغياب الوعي بتفاصيله في واقعنا، أدى إلى غياب الترابط الضروري بين مفهوم التحرر ومفهوم النضال الديمقراطي أو المطلب، وهذا الأخير شرط -في هذه المرحلة- لتقدم اليسار في نضاله التحرري أو الوطني، سواء في فلسطين أو في أي بلد عربي آخر.

أقول بثقة وتفاؤل إن انتفاضة الجماهير العربية المتدرجة ككرة الثلج ، تصنع اليوم مرحلة متقدمة من الصراع الطبقي والديمقراطي الداخلي، وسينتج عنهما بالضرورة متغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية، تحمل في طياتها أبعداً ومنطلقات تقترب من مقومات الثورة الوطنية الديمقراطية . والذي بدوره سيشكل قاعدة إسناد قوية ، ورافعه في الصراع الوطني والقومي.

لذا لابد من تفعيل القوى الديمقراطية واليسارية من أجل صياغة البديل الديمقراطي الشعبي، وتنظيم صفوفها وقيادتها لنألأ يحرف عملاء الثورة المضادة في الداخل والخارج ، والانتهازيون من أزام النظام ومؤسساته اتجاهها ويقطفون ثمارها.

ان القضية الفلسطينية هي قضية عربية، وان الوجود الصهيوني مؤسس لكي يكون معنياً بالوضع العربي وضمان استمرار تبعيته وتخلفه واحتجاز تطوره ، وبالتالي فإن وعي هذه الحقيقة هو الشرط المبدئي لأي مقاومة ذات معنى وأي صمود حقيقي في وجه العدوان ، وهنا بالضبط تتجلى أهمية تحدي الجماهير الشعبية العربية - عبر قواها وأحزابها الوطنية والديمقراطية واليسارية - لكل أشكال الاضطهاد والاستغلال والاستبداد في بلادها عبر رؤية ثورية

ديمقراطية تقدمية تقوم على استيعاب السمات الأساسية لثقافة التنوير والحدثة ، و ما تضمنته من عقلانية علمية وروح نقدية إبداعية واستكشافية متواصلة في فضاء واسع من الحرية والديمقراطية ، لمجابهة منطق الرأسمالية ومصلحة المال فقط بقيم الديمقراطية والتحرر الوطني والاشتراكية .

لذلك فإن التحدي الكبير الذي يواجه شعوب امتنا العربية اليوم يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري ديمقراطي من منطلق الصراع الطبقي ضد أنظمة الذل والاستبداد والاستغلال والفساد التي تحكمها، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن هذه الأنظمة شكلت الأساس الرئيسي في تزايد واتساع الهيمنة الامبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا العربية، كما شكلت الأساس الرئيسي للحالة للاقتصادية والاجتماعية والسياسية المزرية التي وصلت لها داخليا وبالتشابك مع تزايد واتساع عنصرية وصلف وهمجية "دولة" العدو الإسرائيلي. لقد بات الرهان اليوم معقود على انتفاضة الجماهير وإرادتها وخياراتها، لا على إرادة "أمير أو ملك أو رئيس مستبد أو وارث" ولا على إرادة طبقة أو شريحة طبقية فاسدة ، لا علاقة لها بالوطن أو المواطن، أو على هيمنة حزب متفرد ومستبد.

إن إيماننا بآفاق المستقبل الواعد لشعوبنا العربية كلها، في هذه اللحظة الثورية ، لا يعني أننا نؤمن بحتمية تاريخية يكون للزمان والمكان دوراً رئيسياً وأحادياً فيها، بل يعني - من خلال احزاب وفصائل اليسار الماركسي الثوري -تفعيل وإنضاج عوامل وأدوات التغيير الديمقراطية الحديثة والمعاصرة ، والبحث عن مبرراتها وأسانيدها الموضوعية الملحة من قلب واقعا الراهن.

آثار سياسة بيع القطاع العام والخصخصة واقتصاد السوق الحر على الأوضاع الاجتماعية العربية.....

إن استجابة البلدان العربية عموماً ، ومصر والجزائر واليمن وليبيا والعراق، وسوريا مؤخراً ، لشروط البنك والصندوق الدوليين، بالنسبة لبيع مؤسسات القطاع العام إلى الشرائح الرأسمالية الكبيرة باسم الخصخصة ، وحرية السوق ، شكل أحد أهم مصادر وأسباب المعاناة والفقر والاستغلال على الطبقات والشرائح الفقيرة في هذه البلدان ، وأدى إلى مراكمة أبشع النتائج والآثار التي شكلت بدورها السبب الجوهري والرئيسي في انتفاضة الجماهير الشعبية فيها. فبالإضافة إلى ان هذه البرامج تؤثر في إضعاف الاستقلال النسبي للدولة ،فان تأثير ذلك ينعكس أيضاً وبالترتبة على مجمل الأوضاع الاجتماعية ، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين ملكية الثروة والدخل ،فقد ترتب على ذلك تغيير مواز في توزيع الدخل المحلي فيما بين الخارج (الأجانب) والداخل (المواطنين) من ناحية ، وداخل الطبقات والشرائح الاجتماعية المحلية من ناحية أخرى.

من جانب اخر فان الاجراءات والسياسات النقدية والمالية التي انطوت عليها (خفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري ، كبح الاستثمار الخاص المحلي من خلال زيادة سعر الفائدة والسقوف الائتمانية وزيادة أسعار الطاقة والمواد الخام ،) ترتب عليها ذلك حدوث تدهور ملحوظ في معدلات نمو الناتج الإجمالي ، ومعدلات النمو القطاعية ، وخفض معدلات الاستثمار والاستيراد ، وكل ذلك اثر بالضرورة ، بشكل عام على مستويات الاستهلاك والتوظيف والدخل لمختلف طبقات وشرائح المجتمع ، كما أدت أيضاً إلى تخفيض قيمة العملة وتعويم سعر الصرف ، وإلغاء الدعم ، وزيادة الضرائب غير المباشرة ، وإطلاق آليات السوق، وزيادة أسعار الطاقة وأسعار الفائدة وتغيير العلاقة بين المالك والمستأجر في الريف والمدن ... الخ ، وتشير المحصلة المرئية حالياً لتراكمات آثار هذه السياسات الى

أن نمطا جديدا لتوزيع الدخل تم تطبيقه طوال العقود الماضية، لصالح رأس المال وضد صالح العمال ، وقد نجم عن ذلك ، بالتبعية أن هناك تباينات شديدة حدثت في مستوى معيشة الطبقات ، والشرائح الاجتماعية المختلفة طبقا للتغير الذي حدث في دخولها، فالتمايز الاجتماعي الذي نجم عن هذه السياسات ، لم يكن قاصرا على التمايز بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وإنما أيضا داخل صفوف تلك الطبقات.

فالخصخصة هي في التحليل الأخير وبالفعل، ليست الا إعادة توزيع الثروة لصالح البيروقراطية الحاكمة والبورجوازية المحلية الرثة الطفيلية والرساميل الأجنبية حيث يتسنى بمقتضاها نزع ملكية الدولة ونقل اصولها الإنتاجية للقطاع الخاص بغض النظر عن هوية جنسيته...وهنا بالضبط يمكن تفسير تراكمات الاستغلال والاستبداد في اطار الصراع الطبقي وتراكم الثروات الطفيلية لدى الشرائح البيروقراطية الحاكمة حيث تتراكم عوامل القهر والاذلال والاستغلال ضد فقراء شعوبنا الذين وجدوا في الانتفاضة والثورة على الانظمة طريقا وحيدا صوب اعتاقهم وحريتهم وكرامتهم ولقمة عيشهم ومستقبلهم

الى كل لبناني ولبنانية، الى رفاقنا وشركائنا في الفقر والحرية.

مخيم نهر البارد ليس شاكر العبسي، وكل ما نريده: فتح المخيم المحاصر من خمس سنوات على الجوار اللبناني، ومقبرة لموتانا، وملعب الشهداء الخمسة ولجنة تحقيق في قتل الولد الذي عجزت الصحف اللبنانية "النبيلة" عن تحديد اسمه او عمره او نوع الدراجة الهوائية التي كان يلعب بها.

نحن اللاجئين الفلسطينيين، بؤساء ولا نتعطر جيدا ولا نكوي ملابسنا ومنفعلين على غير سبب وعصابيين ومل الناس شكوانا، نعرف ذلك، لكن اصبروا علينا.

فنحن كأى موتى عاديين، نشعر بالصداع احيانا، متطلبون وشكاؤون ولنا احتياجات مضحكة ولا نحب تصاريح الدفن التي يجبرنا حارس المقبرة على استلامها كلما اردنا ان ندخل او نخرج من مقبرتنا غير السعيدة.

اعطونا مقبرة لموتانا في المخيم، ولو تغيرت الدنيا ذات يوم، سنحمل رفاتنا ونعود Saleh Masharqa .

غازي الصوراني - فلسطين المحتلة - غزة

نداء الى كل الاخوة والرفاق والاصدقاء في كل الاحزاب والحركات الوطنية واليسارية والقومية..... مصداقيتكم ضد قصف الصهاينة لقطاع غزة المحاصر تتجلى في تضامنكم المبدئي والعمل مع اخوانكم في مخيم نهر

البارد...ومطالبتكم عبر التجمع والاعتصام السلمي للضغط على السلطة اللبنانية لتحقيق مطالب اخوانكم اهالي المخيم.....

لليوم الثالث على التوالي ما زال الوضع في نهر البارد على حاله من تواصل الاعتصامات السلمية وقطع الطرق في داخل المخيم يرافق ذلك اغلاق تام لكل المحال التجارية تنديداً واستنكاراً لإطلاق النار من قبل الجيش اللبناني على المدنيين العزل في المخيم والتي راح ضحيتها شهيد و5 جرحى ما زالوا يتلقون العلاج في المستشفيات.

ونشطت أمس حركة الاتصالات واللقاءات والاجتماعات بين فصائل المقاومة واللجان الشعبية وفعاليات المخيم مع الجيش اللبناني وقيادته للحؤول دون تفاقم الاوضاع في المخيم. واصدرت فصائل المقاومة في الشمال بيان بالأمس اكد على السلم الاهلي في لبنان، وأن شعبنا في لبنان ليس بحالة عداء مع الجيش إلا ان الوضع المستمر منذ 5 سنوات في مخيم نهر البارد لم يعد مقبولاً وخاص لجهة حاله العسكرية المفروضة على المخيم منذ انتهاء المعارك فيه .

وأصدرت القيادة الميدانية للمعتصمين بياناً اكدت فيه على الاستمرار في الاضراب السلمي والمفتوح حتى انتهاء الحالة العسكرية والتي لم تعد مقبولة وفتح المخيم على جواره اللبناني وتشكيل لجنة تحقيق ومحاسبة المسؤولين عن اطلاق النار على المدنيين، والغاء نظام التصاريح، وعدم ملاحقة أي من المنظمين او المعتصمين .

كما اكد بيان المعتصمين ،على كل مطالب أهل البارد منذ 5 سنوات. وفي لقاء مع احد القادة الميدانيين في ساحة الاعتصام اكد على ان الاتصالات السياسية والميدانية تتولاها فصائل المقاومة ، وما رشح عنها حتى الآن ايجابي لكنهم لم يلمسوا أي شيء على الارض ويانتظار اعلان رسمي من قياد الجيش .

واعتبروا ما صرح به الجيش حتى الآن من الاسف لوقوع ضحايا وتشكيل لجنة تحقيق ايجابيا لكنه ليس كافي إن لم يتم الاعلان عن الغاء وانهاء الحالة العسكرية ونظام التصاريح ،وتخوف المتحدث من انفلات الامور نتيجة الاحتقان المستمر منذ 5 سنوات، وأكدوا على التعاون والايجابية في التعاطي مع الجيش اللبناني والذي اعتبره جيش وطني.

وأكدوا على أن اعتصام البارد وما يجري فيه لا علاقة له لا من قريب او بعيد بما يجري من احداث في سوريا او باب التبانة وليسوا هم صندوق بريد لأحد ولن يسمحوا لأحد باستغلال دمهم لتنفيذ مآربه الخاصة . مؤكدين أنهم على وعي وإدراك لما قد يحاول البعض فعله في هذا الامر.

ما جرى خلال العقود الماضية أضاع الرؤية حول المشروع الصهيوني كما حول المسألة الفلسطينية... فإذا كانت السنوات منذ 1948 إلى سنة 1973 هي سنوات الحلم بتحرير فلسطين، سواء عن طريق الجيوش العربية، أو عبر المقاومة الفلسطينية، فإن السنوات التي تلت حرب أكتوبر سنة 1973 عبرت عن انقلاب التصور، و تغيير ليس الاستراتيجية فقط بل أولاً تغيير الرؤية. و لقد تأسس هذا الانقلاب انطلاقاً من القبول بالوجود الصهيوني و الاعتراف به .بمعنى أن النظام الإقليمي العربي (و بضمنه منظمة التحرير الفلسطينية (أقرّ بالوجود الصهيوني و أقرّ التعامل معه بصفته حقيقة واقعة، فقد توضّح خلال مسار " السلام" بأن " التكوين الصهيوني" يرفض ما رفضه منذ سنة 1948، و المستند إلى قرار التقسيم، و الداعي لقيام دولتين: يهودية و فلسطينية. و أنه يعتبر أن كل فلسطين هي " إسرائيل"، و أنه لا زال يعتبر بأن المشكلة التي تحتاج إلى حلّ هي مشكلة " الوجود البشري" الفلسطيني الذي يؤسّس لانقلاب ديموغرافي خطر يجب تجاوزه...وفي هذا الوضع تكون «مفاوضات السلام» ضرباً من القبول بالاحتلال، والتنازل له، ومن ثم الضياع في متاهات البحث عن حل ما، لإيجاد سلطة هزيلة لا حول لها يتبع الى 3/2

منذ البدء كان سقف التفاوض العبثي محدوداً بمفهوم الحكم الذاتي، أو الدويلة ناقصة السيادة، على ما يمكن أن يتنازل عنه العدو الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو تكريس مبدأ الفصل بينهما عبر ما يسمى بـ "خيار دولة أو إمارة غزة"، وهي كلها "حلول" محكومة - في اللحظة الراهنة من اختلال موازين القوى - بمنطق الهيمنة الامبريالية/الصهيونية ولأغراضه الخمسة التالية : لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، فالمسألة بحسب التصور الصهيوني أن الأرض هي أرض يهودية والتصرّف بها انطلاقاً من ذلك، الأمر الذي يجعل الحكم الذاتي هو الشكل الأقصى للسلطة الفلسطينية في إطار دولة يهودية تسيطر على كل فلسطين .لذلك لا بد من التنبيه إلى أن خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، عبر حل الدولتين، وفق شروط العدو الاسرائيلي، هو حل أقرب إلى الوهم في ظل ميزان القوى المختل رهنأ، ولا يشكل حلاً أو هدفاً مرحلياً، وإنما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة - تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى الى مسح وتقزيم هذا المفهوم وإخراجه على صورة "حكم ذاتي موسع" أو "دويلة مؤقتة، مفتتة، ناقصة السيادة" أو تقاسم وظيفي أو أي مسمى آخر لا يتناقض مع الشروط الاسرائيلية الأمريكية، ما يعني بالنسبة لكل القوى الوطنية الفلسطينية تأكيد التزامها بالثوابت الوطنية والحقوق التاريخية....يتبع الى 3/3

قبل دقائق استلمت الرسالة التالية من الرفيق مجاهد بدوي عضو الحزب الشيوعي السوداني.....

الرفيق غازي الصوراني لك كل التحايا، الثورة السودانية ضد ديكتاتورية الجبهة الإسلامية قد بدأت وأنا أكتب إليك والشرطه والأمن السودانيين يحاولان صد المد الجماهيري المتصاعد، كل أمني أن تدعمونا وتتشروا أخبار ثورتنا بكل ماأوتيتم من معارف وصلات وقنوات وتعرفو بنا وبمعارضتنا الديمقراطيةه المدنيه الحديثه كبديل لحكم الفرد ودام النضال

رد غازي الصوراني

كل التحية والتضامن الرفاعي اليك والرفاق في الحزب الشيوعي السوداني....نشدد على اياديكم رغم الحصار والقصف الصهيوني على قطاع غزة الان..... عشتم وعاشت الثورة...المجد والخلود للشهداء

من وحي الاضطهاد والظلم والقمع الدموي ضد أهلنا..اخوتنا ..أحببتنا في مخيم نهر البارد....الذاكرة الفلسطينية في
أذهان رفاقي واصدقائي وتواصلها مع اللحظة الراهنة والمستقبل.....

إذا ما أجملنا اليوم الذاكرة الفلسطينية، في عملية التاريخ ، فما هي المواعيد التي سوف نثبتها لكي نتذكر: سايكس بيكو، وعد بلفور، أم يوم النكبة، ورخاوة ما يسمى " قيادة الحركة الوطنية " من الباشوات والافندية وظلمهم واستغلالهم للفلاحين والعمال وقود الثورات الفلسطينية منذ ما قبل النكبة الى اليوم ؟.. أم المجازر الصهيونية، و خيانة النظام العربي؟ أم المخيمات والمنافي وظلم " ذوي القربى" في النظام العربي أحد أبرز وأخط اسباب النكبة واكثرها عمالة ومرارة وقسوة ؟ أم هل هي هزيمة 67؟ ثم كامب ديفيد / السادات وأوسلو ووادي عربة والسلطة الفلسطينية وفسادها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري وتفاوضها العبثي وصولاً إلى الصراع الدموي الداخلي ، والانقسام والصراع الفئوي على السلطة والمصالح الضيقة وتفكيك النظام السياسي إلى " شرعيتين" متناقضتين متصارعتين في الضفة وغزة كل منهما يسعى إلى تثبيت رؤيته ومصالحه وبرامجه بعيدا عن مصالح الشعب والارض والقضية؟....هنا أيها الرفاق والاصدقاء، تتجلى ذاكرتكم بصورة جماعية، كذاكرة حية متمردة على كل ما هو مظلم في تاريخنا الحديث والمعاصر.. لكن هذه الذاكرة يا اصدقائي ورفاقي لن يكون لها معنى إن لم نتعلم الدروس والعبر في مسيرتنا النضالية التحررية والديمقراطية من أجل بناء الحزب اليساري الماركسي الثوري ، حزب العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين وإملاك مفاهيم الحداثة والديمقراطية والعلم والوعي والإرادة الثورية ، ووعي البعد القومي للصراع مع العدو الصهيوني الإمبريالي في بلادنا من موقع الرفض لكل ممارسات الظلم والاضطهاد والاستغلال الطبقي ولكل شروط الاستسلام هل آن الأوان أن يحاصر التاريخ ذاكرتكم؟ أم أن على الذاكرة في هذه المرحلة أن تنتفض ضد كل مستبد يسعى الى طمسها وأن تفك حصاره عنها؟ فالذاكرة الحية لشعبنا الفلسطيني وشعبونا العربية تتمرد اليوم على كل اشكال وادوات ومظاهر الاستغلال والاستبداد و الهبوط والخيانة ، ليس تمردا وصراعا وجوديا ضد الصهيونية والإمبريالية فحسب بل أيضاً ضد خيانة اوتواطؤ واستبداد " الطبقة " او الاسر الحاكمة في النظام العربي منذ ما قبل النكبة وبعدها حتى اللحظة،وهنا تتجلى صيرورة الانتفاضات الثورية العربية التي لن تكون ممكنة فحسب ، بل ستجرف في طريقها - رغم كل التضحيات وقوى الثورة المضادة وضبابية اللحظة- انظمة الاستبداد والتبعية والتخلف والافكار ، معلنة بداية مشهد جديد يحتضن مبادئ واهداف التحرر والعودة ودولة فلسطين الديمقراطية من قلب الثورة الوطنية والقومية التحررية و الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

انني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل واحزاب اليسار العربي ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والاحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في جولات الصراع الأولى مع اعدائنا ، الامبرياليين والصهاينة والقوى الرجعية والبورجوازيات العربية الرثة رغم كل عقود النضال التي انقضت حتى الآن.

لذا يجب ان تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ، بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها ودورها المحدد ، من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية الى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية القصوى والتماسك الداخلي ، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، الى جانب إطلاق الفعالية الفكرية الهادفة الى ترسيخ البعد الأيديولوجي بالماركسية ومنهجها المادي الجدلي ووضوح رؤية الواقع السياسي والاجتماعي لمجتمعاتنا ، كعنصر قوة للارتقاء بدور فصائل واحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وتوسيعها وانتشارها في اوساط جماهيرها ، اذ ان بقاء وضع هذه الاحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية و المناهج التقليدية والعقلية الجامدة ، يفتح الباب واسعا "أمام توليد بيئة ملائمة للنفاق وفقدان الجرأة والصراحة واللعب على التناقضات وشخصنتها ، وفقدان القدرة على المحاسبة والنقد الجريء .وبالحصيلة ، إغراق الحزب وما تواجهه من أسئلة ومعضلات ومهام كبرى فكريا وسياسيا وكفاحيا في المناورات والحسابات الأنانية التافهة ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في ان الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي (والتنظيمي) ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني ، ويخل ببنيته كعقد اجتماعي. "

غازي الصوراني

بمناسبة يوم اللاجئين الفلسطيني 20 / حزيران ...

معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في 2012/1/1

يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين و في الشتات ، كما في 2012/1/1 بحوالي (11,297,150) نسمة يتوزعون كما يلي:- (4,230,000) نسمة في الضفة والقطاع بنسبة 37.4% ، و (1,401,020) نسمة داخل الخط الأخضر -الأراضي المحتلة 1948 بنسبة 12.4% ، و (5,666,130) نسمة في الشتات خارج الوطن بنسبة 50.2% .

يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين بالاستناد إلى تقديرات الأونروا كما في 2012 / 1/1 ، نحو (4,997,885) لاجئ، أي بنسبة 49.8% من إجمالي الشعب الفلسطيني يتوزعون كما يلي : في الأردن (2,175,710) لاجئ ، و في لبنان (426190) لاجئ ، وفي سوريا (528935) لاجئ ، و في الضفة الغربية (775170) لاجئ ، وفي قطاع غزة (1,091,880) لاجئ.

تصل نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى 43.5% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث مقابل 21.8% في قطاع غزة، و15.5% في الضفة الغربية، و8.5% في لبنان، و10.6% في سوريا.

يبلغ إجمالي عدد المخيمات المنظمة -حسب سجلات الأنروا في 2012/12/31 - (59) مخيم "معترف بهم في كل من : - الأردن (10) مخيمات - سوريا (9 مخيمات رسمية+3 غير رسمية) - لبنان (10) مخيمات - الضفة الغربية (19) مخيماً - قطاع غزة (8) مخيمات .

بالرغم من كل ما تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من عمليات الإرهاب والتعذيب والقتل والمعاناة على يد الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية والرجعية العربية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، إلا أن كل هذه الممارسات العدوانية، المستمرة إلى يومنا هذا، في سياق الصراع التاريخي الوجودي مع العدو الصهيوني، لم تنجح في اقتلاع هذا الشعب من أرضه بالكامل، وفق المخططات التي رسمت لهذه الغاية، فبعد 64 عاماً على النكبة الأولى، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 65% من مجموع أبناء شعبنا هم من مواليد فلسطين، أي (7343147 نسمة) ، منهم (5631020) نسمة يعيشون اليوم في مدن ومخيمات الضفة والقطاع، ومدن وقرى الأراضي المحتلة 1948 ، بعكس الحال لدى العدو الصهيوني، إذ أنه بالرغم من توفر كل وسائل الإغراء، فإن مجموع الإسرائيليين المولودين في فلسطين المحتلة لا تتجاوز نسبتهم 40% من مجموع الإسرائيليين كما في عام 2010، والباقي ونسبتهم (60%) وفدوا من بلدان أوروبية (خاصة من الاتحاد السوفيتي سابقاً)، وبلدان عربية وإفريقية وآسيوية وغير ذلك من جنسيات متنوعة ومختلفة في أصولها وتاريخها وجنسها ولغتها وتطورها الحضاري ، وهذه مفارقة تشير إلى العديد من العبر والدلالات والاستنتاجات الموضوعية التي تؤكد دون أدنى ريب أن لا مستقبل لهذه الدولة الوظيفية العنصرية القائمة كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني في بلادنا المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاعتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالي في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن أن ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءاً من نسيج هذه المنطقة العربية بأي شكل من الأشكال .

يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين و في الشتات ، كما في 2012/1/1 بحوالي (11,297,150) نسمة يتوزعون كما يلي:- (4,230,000) نسمة في الضفة والقطاع بنسبة 37.4% ، و (1,401,020) نسمة داخل الخط الأخضر -الأراضي المحتلة 1948 بنسبة 12.4% ، و (5,666,130) نسمة في الشتات خارج الوطن بنسبة 50.2% .

يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين بالاستناد إلى تقديرات الأنروا كما في 2012 / 1/1 ، نحو (4,997,885) لاجئ، أي بنسبة 49.8% من إجمالي الشعب الفلسطيني يتوزعون كما يلي : في الأردن (2,175,710) لاجئ ، و في لبنان (426190) لاجئ ، وفي سوريا (528935) لاجئ ، و في الضفة الغربية (775170) لاجئ ، وفي قطاع غزة (1,091,880) لاجئ.

تصل نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى 43.5% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث مقابل 21.8% في قطاع غزة، و15.5% في الضفة الغربية، و8.5% في لبنان، و10.6% في سوريا.

يبلغ إجمالي عدد المخيمات المنظمة -حسب سجلات الأنروا في 2012/12/31 - (59) مخيم "معترف بهم في كل من : - الأردن (10) مخيمات - سوريا (9 مخيمات رسمية+3 غير رسمية) - لبنان (10) مخيمات - الضفة الغربية (19) مخيماً - قطاع غزة (8) مخيمات .

بالرغم من كل ما تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من عمليات الإرهاب والتعذيب والقتل والمعاناة على يد الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية والرجعية العربية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، إلا أن كل هذه الممارسات العدوانية، المستمرة إلى يومنا هذا، في سياق الصراع التاريخي الوجودي مع العدو الصهيوني، لم تنجح في اقتلاع هذا الشعب من أرضه بالكامل، وفق المخططات التي رسمت لهذه الغاية، فبعد 64 عاما على النكبة الأولى، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 65% من مجموع أبناء شعبنا هم من مواليد فلسطين، أي (7343147 نسمة)، منهم (5631020) نسمة يعيشون اليوم في مدن ومخيمات الضفة والقطاع، ومدن وقرى الأراضي المحتلة 1948، بعكس الحال لدى العدو الصهيوني، إذ أنه بالرغم من توفر كل وسائل الإغراء، فإن مجموع الإسرائيليين المولودين في فلسطين المحتلة لا تتجاوز نسبتهم 40% من مجموع الإسرائيليين كما في عام 2010، والباقي ونسبتهم (60%) وفدوا من بلدان أوروبية (خاصة من الاتحاد السوفيتي سابقا)، وبلدان عربية وإفريقية وآسيوية وغير ذلك من جنسيات متنوعة ومختلفة في أصولها وتاريخها وجنسها ولغتها وتطورها الحضاري، وهذه مفارقة تشير إلى العديد من العبر والدلالات والاستنتاجات الموضوعية التي تؤكد دون أدنى ريب أن لا مستقبل لهذه الدولة الوظيفية العنصرية القائمة كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني في بلادنا المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاعتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالي في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن أن ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءا من نسيج هذه المنطقة العربية بأي شكل من الأشكال.

لقد أثرت قضية العلاقة بين الفكر والواقع، الوعي والممارسة، في مواجهة الفلسفة المثالية. هذه الفلسفة التي اعتبرت أن الفكر (الوعي) هو المحدد للواقع. ولهذا شدد ماركس على أن الواقع هو الذي يحدد الوعي، حيث تعود جذور الأفكار السائدة إلى الواقع الاجتماعي، لأن هذه الأفكار أو الإيديولوجيا السائدة، تتغلغل في صور شتى، منها العادات والتقاليد، الدين، والأفكار السياسية الاجتماعية المنتشرة إلى جانب تأثير أجهزة الإعلام والقمع. وهذا يسمح لنا بالحديث عن وعي زائف تفرضه السلطة أو الانظمة الحاكمة على الجماهير بطرق اكراهية - مباشرة وغير مباشرة - لكي تفرض على الجماهير الشعبية العفوية وعياً غير مطابق لواقعها (المصالحها)، بل مناقض له، وهو عموماً الوعي السائد، المعبر عن مصالح السلطة أو النظام الحاكم، ويتم فرض هذا الوعي على الجماهير عن طريق أجهزة ومؤسسات النظام الاعلامية والتعليمية والثقافية والامن، إلى جانب العادات والتقاليد المتوارثة والطقوس الدينية. وإذا لم يؤسس المثقفين الثوريين عبر احزابهم طريقاً جديداً، يقوم على أساس مصلحة الأكثرية في المجتمع (العمال والفلاحين والفقراء)، ضد الأقلية الحاكمة، يبقى الوعي زائفاً، مهما خاضت الجماهير من نضالات ثورية. لذلك لا بد من التأكيد على أن الحزب أو الفصيل اليساري الذي لا يسعى إلى فهم واستيعاب تفاصيل المكونات الطبقيّة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية وقضايا العمال والشباب والمرأة والعاثلين عن العمل في مجتمعه وربطها برنامجياً ونضالياً بمستقبل العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمناضلين من أجل إنهاء التبعية والتخلف واسقاط انظمة الاستغلال والاستبداد والعداء الصريح والحازم ضد الوجود الامبريالي الصهيوني وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية هو فصيل يساري هامشي او مهمش بئس معزول فاقد للمصداقية والتأثير في اوساط الفقراء ولا مستقبل له

السودان على طريق الثورة

المصدر: مركز الدراسات الاشتراكية - مصر

"الشعب يريد إسقاط النظام" ارتفعت عالية في سماء الخرطوم وأم درمان والعديد من مدن السودان الشقيق في وجه قنابل الغاز والهاويات والرصاص المطاطي وبلطجية النظام الحاكم، رافضة قرارات البشير برفع أسعار الوقود والعديد من السلع الغذائية نتيجة لرفع الدعم عن تلك السلع واتباع سياسات تقشفية يدفع ثمنها فقراء السودان ومحدودي الدخل فيه .

وصاحب تلك الإجراءات تضيق على حرية الرأي والتعبير بمصادرة العديد من الصحف المستقلة واليسارية التي هاجمت قرارات النظام وتوزيع الثروة غير العادل في السودان والتي تركز الثروات في يد حفنة من رجال الأعمال ورجال الدين الداعمين لنظام فاسد يرفع راية الإسلام وتطبيق الشريعة متاجراً بالدين في وجه معارضيه .

نظام دكتاتوري مستبد فشل سياسياً في إدارة أزماته فوّرط السودان في صراعات في الجنوب ودارفور وكردفان، ليفقد ثلاثة أرباع عائدات النفط منذ انفصال الجنوب في يوليو الماضي، وليؤكد فشله اقتصادياً في إجراءات التقشف ورفع الدعم عن الوقود فترتفع أسعاره بنسبة 50%، لترتفع أسعار كل السلع الغذائية والأساسية لتصل نسبة التضخم إلى أكثر من 30% بحسب مصادر حكومية .

وتؤكد شرارة الانتفاضة التي انطلقت منذ أيام من جامعة الخرطوم لتنتقل للعديد من المدن الرئيسية في السودان أنها مقدمة لثورة شعبية ذات أبعاد إجتماعية واضحة من أجل الخبز والحرية .

والاشتراكيون الثوريون يؤكدون دعمهم لانتفاضة الشعب السوداني ضد عصابة حزب المؤتمر الوطني الحاكم، ويطالبون قوى المعارضة الثورية بتوحيد الصفوف من أجل إسقاط نظام البشير الذي اغتصب السلطة بانقلاب عسكري في 30 يونيو 1989، أي منذ ثلاثة وعشرون عاما وليكن 30 يونيو القادم بعد أيام: يوماً لكسر قيود السودان وشعبه من أسر هذا النظام ليلحق السودان بقطار الثورات العربية الذي انطلق ليطيح بعروش العصابات الحاكمة سواء ارتدت عبادة الدين أو الدكتاتورية العسكرية أو كلاهما... وإنها لثورة حتى النصر

إن أزمة احزاب وفصائل اليسار لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب ، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية ، الأمر الذي يستدعي التركيز على عملية البناء الذاتي (الحزب) التي تشمل تغيير الكثير من الشعارات والممارسات الوسطية الليبرالية الهابطة فكريا وسياسيا وتنظيميا، والتأسيس لأنماط عمل وكوادر قيادية نقية ومخلصة و عميقة الوعي بالنظرية والواقع معا ، بما يمهد لصياغة وبلورة استراتيجيات جديدة ، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح

الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية ، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني وقومي ماركسي كنقطة انطلاق صوب التغيير المنشود ، وتشكل في نفس الوقت جزءاً لا يتجزأ من الإطار الأممي المناهض للإمبريالية وأدواتها العنصرية والرجعية ، كتلة تاريخية تبدأ أنويتها في كل بلد عربي على حدة برؤية تقوم على الالتزام السياسي والتنظيمي والمعرفي والأخلاقي بمصالح وأهداف العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين ، لكي تمتد وتتواصل في الإطار القومي العربي كخطوة لاحقة ، بحث تضم هذه الكتلة ، كافة المثقفين والمناضلين من أجل استعادة بناء المشروع القومي النهضوي الديمقراطي العربي ، بما في ذلك هدف تفكيك وإزالة الدولة الصهيونية ، عبر المقاومة الشاملة للمشروع الصهيوني بكل الوسائل المتاحة ، تشق طريق الثورة الوطنية والقومية التحررية الديمقراطية كطريق ثالث ، وبديل حقيقي ينطلق من ثوابت وأهداف الجماهير الشعبية الفقيرة ، على المستويين الوطني والقومي ، باعتبارها المحدد الرئيسي للقيادة والتنظيم ، تمهيداً لتحقيق مبدأ الهيمنة السياسية والثقافية والمجتمعية ، ذلك ان نجاح القوى اليسارية الماركسية العربية ، بالمعنيين الطبقي والسياسي في ان تصبح قوة مهيمنة ، سيمكنها من التجاوز أو الإزاحة السياسية الديمقراطية للتحالف البيروقراطي الكمبرادوري ، وان تصبح أيضاً الإطار الذي يمثل ويجسد مصالح العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة وكل الكادحين.

بيان الحزب الشيوعي السوداني الى جماهير مدينة بحرى

ظللنا فى الحزب الشيوعى السودانى منذ 30 يونيو 1989 نؤكد أن الاتجاه الذى يسير فيه نظام الانقاذ سيؤدى الى ماهو عليه اليوم حيث حذرنا من اشتعال الحروب فى كل انحاء الوطن و تداعيات انفصال الجنوب وحذرنا من تفاقم الازمة الاقتصادية من جراء السياسات الاحادية الخرقاء لنظام المؤتمر الوطنى الطفيلى. فكانت الازمة الاقتصادية التى أكتوى بنارها المواطن وزاده نظام الانقاذ افقاراً ولم يرى م...ن الوعود الزائفة الا ثراء فئة الطفيلين وازيالههم والمتنفذين ، تلك الفئة التى أفسدت كل مناحى الحياة السياسية و الأخلاقية والأقتصادية ، وكل ذلك تم بأسم الدين!!

المواطنين الشرفاء.... فالزيادات الفاحشة فى الأسعار هى النتائج الطبيعى للتخبط فى سياسات النظام بعد أن نهب كل موارد البلاد وباع القطاع العام لمصالح أفرادهِ وسماسترته . وجاءت الطامة الكبرى بقرار رفع الدعم عن المحروقات !! والكل يعرف أنه لم يكن هناك دعم أصلاً بل هى زيادة مباشرة فى الأسعار ، وهى الوسيلة التى يتبعها النظام فى كل مرة ليحرك آلة الحرب ويزيد من أرصدته فى البنوك.

الجماهير الشرفاء نحن فى الحزب الشيوعى نرى أن صبر محمد أحمد قد نفذ ولم يعد بالامكان أن يوفر المواطن سعر وجبة الفول ناهيك عن متطلبات الحياة الأخرى من صحة وتعليم ومياه وكهرباء. وأصبح الحل الوحيد أمامنا الخروج الى الشارع مستلهمين روح النضال - من أجل الحرية - من أكتوبر وأبريل . فأسقاط النظام واقتلاعه من جذوره هو الطريق للحرية والديمقراطية والعيش الكريم . أسقاط النظام لا يتأتى الا بتوحيد الصفوف والخروج ضد قرارات الأفقار ومحاصرة هذا النظام وتذكيره بفشله على مدى ثلاثة وعشرون عاما حتى نسترد لهذا الوطن كرامته ومكانته بين الامم.

لا للتجوع .. لا لسحق المواطن ... لا للزيادات الجائرة
معاً لازالة نظام الطفيلية وسارقي قوت الشعب
وصفاً واحداً مع ابناننا الطلاب ضد الازلال والقهر والنصر على الدوام معقود بلواء
الجماهير

الحزب الشيوعي /مدينة بحري

يونيو 2012

يعترف الجميع اليوم - من اعضاء واصدقاء فصائل واحزاب اليسار العربي - ان عبارات الحزبي والرفيق والمناضل والثوري وما في سياقها قد أصابها غير قليل من التشويه أدى إلى انحطاط الأخلاق السياسية وانتشار مظاهر التخلف والشللية الانتهازية البغيضة، الى جانب مظاهر الردة الفكرية الانتهازية والتحريفية، وبالتالي فقدان المصادقية والانفصام بين المبادئ والشعارات التحررية والثورية والهوية الفكرية الماركسية ومنهجها من ناحية وبين الممارسة (النضالية بكل تفرعاتها الكفاحية والسياسية والمجتمعية المطلوبة والنقابية والجماهيرية.. الخ) وهي ممارسة تتسم بحالة من الهبوط غير مسبوقه من ناحية ثانية، كما ادت هذه الاوضاع الى شحوب وتراجع الفضائل والقيم الاخلاقية بكل مضامينها الشخصية والثورية والوطنية والحزبية بوجه عام يصل الى درجة التأزم والتفكك الذي يؤدي في حال استمراره الى الانهيار ... والسؤال : ألا تحتاج احزاب وفصائل اليسار العربي - عبر المخلصين من كوادرها واعضاءها الاوفياء للشهداء والمبادئ والمستقبل - الى ثورة ديمقراطية داخلية تستعيد روحها الثورية ومصادقيتها كشرط لاستعادة دورها وثقة الجماهير الشعبية بها ؟؟؟؟

الرفاق والاصدقاء الاعزاء هذه المداخلة امتداد لما سبقها ...آمل المزيد من التفاعل الحواري الموضوعي

إن ازمة احزاب وفصائل اليسار لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب ، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية ، الأمر الذي يستدعي من كل فصيل وحزب ان يباشر عبر الممارسة اليومية الى ايلاء القضايا السياسية الوطنية والديمقراطية المطلوبة - كل في بلده ومجتمعه - الاولوية في نضاله اليومي عبر المبادرة الى التفاعل والالتحام بالجماهير الشعبية لتعميم رؤيته الوطنية التحررية والطبقية في اوساطها وتوعيتها بقضاياها وبالظلم والاستغلال الطبقي الواقع عليها وتحريضها في المصانع والمعامل والورش والمزارع والنقابات والجمعيات والجامعات والمدارس والنوادي والتجمعات السكنية .. الخ بما يحقق للحزب او الفصيل استعادة ثقة الجماهير ومن ثم التوسع التنظيمي والنقابي - الكمي والنوعي - من بين صفوفها بما يتيح كل فرص التقدم في اطار عملية الاستنهاض المنشود للخروج من الازمات وتطهير الحزب من كل رموز الانحراف والارتداد الفكري وكل رموز الشللية ومراكز القوى والتكتلات

الانتهازية ، بما يوفر مناخات البناء الذاتي للتنظيم (فكريا وسياسيا وتنظيميا) التي تشمل تغيير الكثير من الشعارات والممارسات الوسطية الليبرالية الهابطة فكريا وسياسيا وتنظيميا، والتأسيس لأنماط عمل وكوادر قيادية عميقة الوعي بالنظرية والواقع معا ، تتميز بروحها النضالية في اطار العلاقات الرفاقية الديمقراطية ، تتمتع باخلاق ثورية نقية ومخلصة بما يمكنها من صياغة وبلورة استراتيجيات جديدة ديمقراطية وثورية مواكبة لمعطيات العصر والعلوم الحديثة مستندة الى الالتزام الجدلي المتطور بالماركسية ومنهجها وتكريسها في خدمة الواقع المعاش بعيدا عن التقديس والجمود العقائدي... وبهذا التوجه الفكري والسياسي والمطلبي والتنظيمي في مسيرة النضال ضد كل ادوات الاستبداد والاستغلال والتبعية والتخلف وضد الوجود الامبريالي الصهيوني تشق طريق الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية كطريق ثالث ، ستمكن فصائل واحزاب اليسار العربي - كل في بلده ووفق ظروفه السياسية والاجتماعية - من الخروج من ازماتها واسترداد مكانتها ومصادقيتها في اوساط الجماهير بما سيمكنها (عبر الحوار الموضوعي والديمقراطي المشترك) من التمدد والتواصل التنظيمي والسياسي والفكري في الإطار القومي العربي من أجل تأسيس الحركة الاشتراكية العربية الموحدة واستعادة بناء المشروع القومي النهضوي الديمقراطي بافاقه الاممية الانسانية كبديل حقيقي ينطلق من ثوابت وأهداف الجماهير الشعبية الفقيرة ، بما في ذلك هدف تفكيك وإزالة الدولة الصهيونية اخيرا ... ان نجاح القوى اليسارية الماركسية العربية ، بالمعنيين الطبقي والسياسي في ان تصبح قوة ثورية حقا وديمقراطية حقا ، سيمكنها من التجاوز أو الإزاحة السياسية لكل من اليمين الليبرالي اليرث والاسلام السياسي ، وان تصبح أيضا الإطار الذي يمثل ويجسد مصالح العمال والفلاحين والشرائح الفقيرة من البرجوازية الصغيرة وكل الكادحين والمضطهدين..... ذلك هو التجسيد الحقيقي لمستقبل الجماهير الشعبية العربية.

إذا كنا نتفق على أن رفيقنا المفكر الماركسي الثوري الشهيد مهدي عامل ، قد قدم نظرية للثورة ، فإن من واجبنا في هذه المرحلة التفاعل والتواصل السياسي والتنظيمي والمعرفي مع أفكاره ومقولات نظريته الثورية ، وإغنائها والإضافة عليها عبر دراسة وتحليل وتفكيك واقعا الاجتماعى والسياسي في إطار الصراع الطبقي الداخلي ، والصراع ضد الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا، عبر انطلاقنا من الفكرة المركزية التي أكد عليها المفكر الراحل مهدي في الترابط بين التحرر الوطني والصراع الطبقي من جهة ، وعبر انطلاقنا من الوحدة الجدلية بين الماركسية والرؤية القومية التحررية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية من جهة ثانية ، الأمر الذي يستوجب تداعي جميع أحزاب وفصائل اليسار الماركسي ، إلى البحث الجاد على قاعدة الحوار، من أجل مراجعة ونقد تجاربها السابقة وتجديد وتطوير أحزابها والاتفاق على الرؤى السياسية والاجتماعية ، وعلى الأهداف والأسس الفكرية والتنظيمية التوحيدية المشتركة فيما بينها لكي تستعيد مصداقيتها ودورها الطبيعي ، بما يسمح بأن تتحول إلى قوة قادرة عبر بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي - في كل قطر عربي - على مجابهة الاستقطاب اليميني ، وتأسيس مقدرتها على تفعيل الانتفاضات أو الحالة الثورية العربية وصيرورتها الراهنة، وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات التبعية والتخلف والاستغلال الطبقي والاستبداد

خلال هذا الاسبوع ، وحتى اللحظة يستمر القصف الصهيوني على مدن وقرى ومخيمات قطاع غزة، ادى ذلك الى استشهاد 16 مواطن فلسطيني من بينهم طفلة وطفل الى جانب عشرات الجرحى والدمار الجزئي والكلي لبعض البنايات...المقاومة مستمرة من جميع الفصائل...ففي لحظات القصف والعدوان يتوحد الجميع !!؟؟...الصراع سيستمر ولا أوهام بأي حل يلبي اهداف الشعب الفلسطيني..... لانه ببساطة صراع وجودي وتناحري.....

نحن إذن أمام عملية استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي علينا استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ولا ميدانا للمزايدات ، انها تحدي المستقبل الذي يفرض علينا ثورة في الوعي ، وثورة في تفعيل وتطوير الحياة الداخلية للخروج من أزمتنا الداخلية الراهنة صوب النهوض السياسي والفكري والتنظيمي الديمقراطي ، وكذلك ثورة في تعزيز وتوسيع إطار التحالفات الوطنية الديمقراطية ، وتفعيل وتطوير الفعاليات الجماهيرية والسياسية ، وتطبيق شعار المقاومة الشعبية والكفاحية ضد الاحتلال في الضفة الغربية خصوصا (ساحة الصراع السياسي الرئيسية اليوم) بصورة منهجية وهادفة ، ستضمن بالضرورة استقطاب قطاعات واسعة من الجماهير في الداخل والخارج ، بما يضمن تحقيق البعد الثوري لعملية التوسع التنظيمي وتطوير أساليب النضال السياسية والديمقراطية والكفاحية ، والالتحام بالجماهير في علاقة تبادلية محكومة للوحدة والترابط الجدلي بين النضال الوطني التحرري والديمقراطي على المستويين الفلسطيني والعربي....

يجيء مرسى مدعوماً بتدخلات أمريكية مكشوفة بعد أن أخذت الإدارة الأمريكية من الإخوان والسلفيين كل التطمينات المطلوبة لحماية المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل ودعم نظم الخليج العميلة وإبداء الاستعداد في الانخراط في صراع مذهبي في المنطقة تخطط له الولايات المتحدة..
كذلك يبدو جليا أن نحو نصف الأصوات التي حصل عليها مرسى لا تنتمي للتيارات المتاجرة بالدين، وإنما تنتمي لبعض القوى المدنية الديمقراطية التي انحازت في اللحظات الأخيرة لمعسكر مرسى ضد معسكر فلول نظام مبارك والانقلاب الذي نفذه العسكر مؤخراً، رغم أن مرسى لم يقدموا سوى وعود لفظية بالانضمام لقوى الثورة.
مقطع من بيان الحزب الاشتراكي المصري بعد فوز مرسى بالرئاسة

على هامش فوز مرشح الإخوان المسلمين برئاسة مصر.....
ان فوز حركات الاسلام السياسي في تونس ومصر يؤذن بافتتاح مشهد الاسلام السياسي لسنوات قادمة ، بما يعني اعادة انتاج مظاهر التبعية والتخلف والاستغلال والقهر والافقار والمعاناة باشكال جديدة في اوساط العمال والفلاحين الفقراء والشباب ، في مقابل استمرار تحكم الشرائح الطبقية الرأسمالية الكومبرادورية والزراعية والعقارية

والمالية والبيروقراطية المدنية والعسكرية بثروات ومقدرات وموارد المجتمع علاوة على استمرار الهيمنة الامبريالية ومهادنة دولة العدو الصهيوني، وبالتالي اعادة انتاج واحتدام عوامل الصراع الطبقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بما سيؤدي الى انتفاضات ثورية ضد انظمة الاسلام السياسي (التي سيثبت عدم اختلافها عن الانظمة المخلوعة) ، او سقوط الحركات الدينية بصورة ديمقراطية في الدورات الانتخابية التالية ، وهذا مشروط بتقدم وتطور وتوسع الاحزاب اليسارية والديمقراطية في اوساط الجماهير خلال المرحلة القادمة.... والسؤال متى ستشكل احزاب وفصائل اليسار العربي قوة اشتباك ديمقراطي وطبقي وسياسي قادرة على مواجهة الاستقطاب اليميني بشقيه الليبرالي والاسلام السياسي ليراكموا عوامل بلورة مشهدهم الثوري الاشتراكي الديمقراطي الذي تتحقق فيه مصالح جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين ؟

غازي الصوراني

2012/6/25

الديمقراطية..محدد رئيسي لمجابهة وحل التعارضات والتناقضات الداخلية

بالنسبة للعلاقة بين اليسار العربي وحركات الإسلام السياسي، فإن أكثر ما يشغل أذهان القوى الديمقراطية واليسارية العربية تجاه حركات "الإسلام السياسي" ، هي مرجعياتها السلفية المتزمتة ، ودعوتها الى تقييد وقمع حرية الرأي والتعبير والمعتقد، وموقفها من قضية تحرر المرأة ومساواتها بالرجل ، إلى جانب تبنيها والتزامها الطبقي بالاقتصاد الرأسمالي ومن ثم تكريس الاستغلال الطبقي في اطار من تجديد علاقات التبعية في ظل سياسات اقتصاد السوق والانفتاح وشروط البنك والصندوق الدوليين ، علاوة على الموقف الرجعي تجاه مفاهيم التنوير والحداثة والعقلانية ، وهي عوامل تؤثر إلى أننا سنواجه -مع حركات الإسلام السياسي- ظروفًا وأوضاعاً معقدة، ما يفرض على قوى اليسار العربي أن تتمسك برويتها الموضوعية إلى أبعد الحدود في العلاقة الديمقراطية وقضايا الصراع الطبقي والسياسي، ومفاهيم الاستنارة والعقلانية مع هذه الحركات بمختلف مذاهبها، بحيث نحرص على ان لا تصل الاختلافات معها ، إلى مستوى التناقض التناحري الذي يحكم علاقتنا بالعدو الإمبريالي الصهيوني، انطلاقاً من رؤيتنا تجاه هذه الحركات ، التي تؤكد على "أن قوى الإسلام السياسي هي مكون طبيعي من مكونات النسيج السياسي، والاجتماعي والثقافي العربي، وعلى هذا الصعيد يهمننا أن نؤكد بأننا نرى في تلك القوى إحدى دوائر الفعل والتفاعل والحوار وفق قواعد الديمقراطية والتعددية والحيات العامة والخاصة التي أوصلتهم إلى السلطة ، والتي يتوجب الاحتكام إليها وعدم التنكر لها ، وبهذه الرؤية تستطيع القوى اليسارية عبر وجودها الفعال في أوساط الجماهير ، الحد من تأثير الإسلام السياسي السلبي على الحريات العامة وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والتحرر والعدالة الاجتماعية والتقدم .وفي كل الأحوال ، يجب ان تظل علاقة اليسار العربي مع قوى الإسلام السياسي ، علاقة متحركة وجدلية تبعاً لتناقضات الواقع والصراعات الطبقيّة الاجتماعية والسياسات الداخلية، وطبقاً للموقف من العدو الامبريالي الصهيوني ، دون ان نتجاوز مخاطر تطبيق الرؤية الأيديولوجية الدينية على الصعيد الاجتماعي، حيث يتجلى التعارض والتناقض بصور أكثر حضوراً، سواء على صعيد فهم الديمقراطية كقيم وآليات وممارسة لبناء

المجتمع ومؤسساته أو تجاه القضايا الاجتماعية الرئيسية للعمال والفلاحين ، والشباب، والمرأة، وحرية الاعتقاد والرأي والتعبير والاجتهاد والإبداع الثقافي وقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف تجلياتها. إن وضوح هذه الرؤية، ومن ثم البناء عليها بالنسبة لعلاقة القوى اليسارية مع القوى الإسلامية يتطلب من هذه الأخيرة أن تتخذ موقفاً واضحاً من التوجهات التالية :

أولاً: تكريس أسس الدولة المدنية الديمقراطية ، والالتزام بمفاهيم وآليات الديمقراطية السياسية والاجتماعية وترسيخها كنهج حياة مجتمعي يضمن الحرية بكافة أنواعها وفي مقدمتها حرية المعتقد.

ثانياً: رفض التبعية للقوى الامبريالية بأشكالها المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثالثاً: رفض الاعتراف او التطبيع مع دولة العدو الصهيوني.

رابعاً: تغليب التناقضات الرئيسية على الثانوية.

هذه هي ابرز ملامح وسمات المرحلة السياسية الجديدة كما نقرأها في اللحظات السياسية الراهنة . وفي هذا السياق، تؤكد على أن احترامنا للأديان عموماً والتراث الديني الإسلامي خصوصاً، يتطلب منا -عبر الحوار الديمقراطي- رفض استخدام الدين كأداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وحرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك رفض اختزال الإيمان الديني إلى تعصب حاقض ضد الآراء والأفكار والعقائد الأخرى.

الديمقراطية وحرية الرأي واحترام الرأي والرأي الآخر...محدد رئيسي لمجابهة وحل التعارضات والتناقضات الداخلية بين كافة القوى السياسية

بالنسبة للعلاقة بين اليسار العربي وحركات الإسلام السياسي، فإن أكثر ما يشغل أذهان القوى الديمقراطية واليسارية العربية تجاه حركات "الإسلام السياسي" ، هي مرجعياتها السلفية المتمزمة ، ودعوتها الى تقييد وقمع حرية الرأي والتعبير والمعتقد، وموقفها من قضية تحرر المرأة ومساواتها بالرجل ، إلى جانب تبنيها والتزامها الطبقي بالاقتصاد الرأسمالي ومن ثم تكريس الاستغلال الطبقي في اطار من تجديد علاقات التبعية في ظل سياسات اقتصاد السوق والانفتاح وشروط البنك والصندوق الدوليين ، علاوة على الموقف الرجعي تجاه مفاهيم التنوير والحداثة والعقلانية ، وهي عوامل تؤثر إلى أننا سنواجه -مع حركات الإسلام السياسي- ظروفاً وأوضاعاً معقدة، ما يفرض على قوى اليسار العربي أن تتمسك برويتها الموضوعية إلى أبعد الحدود في العلاقة الديمقراطية وقضايا الصراع الطبقي والسياسي، ومفاهيم الاستنارة والعقلانية مع هذه الحركات بمختلف مذاهبها، بحيث نحرص على ان لا تصل الاختلافات معها ، إلى مستوى التناقض التناحري الذي يحكم علاقتنا بالعدو الإمبريالي الصهيوني، انطلاقاً من رؤيتنا تجاه هذه الحركات ، التي تؤكد على "أن قوى الإسلام السياسي هي مكون طبيعي من مكونات النسيج السياسي، والاجتماعي والثقافي العربي، وعلى هذا الصعيد يهمننا أن نؤكد بأننا نرى في تلك القوى إحدى دوائر الفعل والتفاعل والحوار وفق قواعد الديمقراطية والتعددية والحريات العامة والخاصة التي أوصلتهم إلى السلطة ، والتي يتوجب الاحتكام إليها وعدم التنكر لها ، وبهذه الرؤية تستطيع القوى اليسارية عبر وجودها الفعال في أوساط الجماهير ، الحد من تأثير الإسلام السياسي السلبي على الحريات العامة وحقوق الإنسان وقضايا المرأة

والتححرروالعدالة الاجتماعية والتقدم .وفي كل الأحوال ، يجب ان تظل علاقة اليسار العربي مع قوى الإسلام السياسي ، علاقة متحركة وجدلية تبعاً لتناقضات الواقع والصراعات الطبقية الاجتماعية والسياسات الداخلية، وطبقاً للموقف من العدو الامبريالي الصهيوني ، دون ان نتجاوز مخاطر تطبيق الرؤية الأيديولوجية الدينية على الصعيد الاجتماعي، حيث يتجلى التعارض والتناقض بصور أكثر حضوراً، سواء على صعيد فهم الديمقراطية كقيم وآليات وممارسة لبناء المجتمع ومؤسساته أو تجاه القضايا الاجتماعية الرئيسية للعمال والفلاحين ، والشباب، والمرأة، وحرية الاعتقاد والرأي والتعبير والاجتهاد والإبداع الثقافي وقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف تجلياتها. إن وضوح هذه الرؤية، ومن ثم البناء عليها بالنسبة لعلاقة القوى اليسارية مع القوى الإسلامية يتطلب من هذه الأخيرة أن تتخذ موقفاً واضحاً من التوجهات التالية :

أولاً: تكريس أسس الدولة المدنية الديمقراطية ، والالتزام بمفاهيم وآليات الديمقراطية السياسية والاجتماعية وترسيخها كنهج حياة مجتمعي يضمن الحرية بكافة أنواعها وفي مقدمتها حرية المعتقد.

ثانياً: رفض التبعية للقوى الامبريالية بأشكالها المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثالثاً: رفض الاعتراف او التطبيع مع دولة العدو الصهيوني.

رابعاً : تغليب التناقضات الرئيسية على الثانوية.

هذه هي ابرز ملامح وسمات المرحلة السياسية الجديدة كما نقرأها في اللحظات السياسية الراهنة . وفي هذا السياق، أكد على أن احترامنا للأديان عموماً والتراث الديني الإسلامي خصوصاً، يتطلب منا -عبر الحوار الديمقراطي- رفض استخدام الدين كأداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وحرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك رفض اختزال الإيمان الديني إلى تعصب حاد ضد الآراء والأفكار والعقائد الأخرى.

يعود ظهور مبدأ المواطنة في أوروبا إلى بداية ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي، وحركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير ، " وقد ساعد على إرساء هذا المبدأ بأوروبا ثلاثة عوامل، هي بروز الدولة القومية، والمشاركة السياسية والتداول على السلطة، وترسيخ حكم القانون، ثم إقامة دولة المؤسسات . "

"وشهد مبدأ المواطنة منذ قيام الثورة الفرنسية والأمريكية حتى الآن، تطوراً نوعياً وكمياً، إذ شمل فئات المواطنين البالغين من الجنسين، وأصبح جميع المواطنين يتمتعون بحق المشاركة من دون تمييز، وانتقلت السلطة إلى الشعب بصفته مصدر السلطات وفق دستور علني ومقترح عليه. "

"استناداً إلى ما تقدم، يمكن أن نستخلص شرطين جوهريين من شروط تحقيق المواطنة، أولهما زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته وآلياته الديمقراطية على أرض الواقع. وثانيهما عدم الجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة، وتداول السلطة سلمياً بشكل دوري، وفق انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل، وشفافية عالية تحدّ من الفساد والتضليل في العملية الانتخابية. "

إن استمرار هيمنة الفكر الديني السلفي المنغلق عبر تيارات الإسلام السياسي ، على المستوى المعرفي عموماً ، وفي الوعي العفوي الشعبي على وجه الخصوص ، وفي مساحة كبيرة من الإنتاج الثقافي في الوطن العربي ، يعني استمرار فعل آليات التخلف المعرفي كانعكاس للتخلف المجتمعي في واقعنا العربي ، إضافة الى استمرار حالة التبعية التي تعني اننا سنظل - الى درجة كبيرة - محكومين في إنتاجنا المعرفي بكل جوانبه ، الى الفكر الرأسمالي الإمبريالي المعولم والى العلاقات الرأسمالية المشوهة السائدة في بلادنا بما يوحي بأن النموذج الغربي الرأسمالي في شكله الرث او الممسوخ ، الاستهلاكي ، الكومبرادوري هو النموذج السائد والمهيمن، عبر معطيات الديمقراطية السياسية الليبرالية أو ديمقراطية العولمة ، التي تعبر - بصورة رئيسية - عن مصالح الطبقات الكومبرادورية والبيروقراطية الفاسدة ، وبالتالي فان هذه السياسات ، أو المآزق والقيود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنبثقة عن اوضاع التخلف والتبعية ، لا تكمن مخاطرها في حجم استجابة هذا النظام العربي - بما في ذلك أنظمة العسكر والاسلام السياسي ما بعد الانتفاضات العربية - لشروطها والتكيف مع نتائجها الضارة فحسب ، بل تكمن أيضاً في المفاهيم المعرفية الليبرالية الوافدة (السياسية والاقتصادية والمجتمعية) التي تتم عملية تصنيعها وصياغتها في المراكز والمؤسسات الامريكية والاوروبية المتخصصة ، حيث يتحدد بموجبها الفعل التطبيقي لتلك السياسات والقيود العملية التي يفرضها نظام العولمة على بلادنا، ليس فقط عبر الأنظمة فحسب، بل أيضاً عبر المنظمات غير الحكومية NGO,S الممولة من العواصم الغربية.

من هنا فإن أي رؤية استراتيجية عربية لا تحمل صراحة رؤية اشتراكية (ماركسية تحديداً) تجسد موقفاً فكرياً وسياسياً واقتصادياً قومياً نقبضاً لاستراتيجية العولمة وافكارها الليبرالية من جهة ونقبضاً لانظمة التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي من جهة ثانية ، فإنها لن تتجاوز - بكل جهدها وحسن نوايا أصحابها - شكل الظاهرة أو سطحها عبر الحديث عن إطلاق الحريات الشكلية، وما يسمى بالحكم الصالح، والانفتاح والسلام السياسي والتطبيع مع الدولة الصهيونية... ما يعني اعادة انتاج التخلف والتبعية بصور واشكال جديدة.

رفاعي واصدقائي... لا بد من التأكيد بأن مفهوم المواطنة ارتباطاً بالديمقراطية السياسية فحسب، سيظل مفهوماً أحادياً وشكلياً في تطبيقاته العملية بالنسبة للمواطنين الفقراء ، فالديمقراطية السياسية لا بد أن تستند إلى مرجعية دستورية تتضمن الأهداف السياسية والمجتمعية الإستراتيجية التي يتم الاتفاق عليها بين كافة القوى، إلى جانب استنادها إلى أسس ومقومات الديمقراطية الاجتماعية ، وإلا فإنها تظل بلا أي مسوغ أو معنى، الأمر الذي يفرض علينا "أن نتوقف عن اعتبار الديمقراطية قيمة ثابتة، ويجب إعادة النظر فيها وتعريضها للنقد والمراجعة ، وذلك استجابة لتحدي تجديد الديمقراطية ، تحقيقاً لمصالح الطبقات الأكثر عدداً والأكثر استغلالاً وظلماً "

فالخطاب السياسي القانوني للدولة الرأسمالية الحديثة" يتخذ من الفرد مجرد نقطة انطلاق، وبذلك يحاول إخفاء انقسام المجتمع إلى طبقات ، هذا التجريد هو تعبير عن فصل المنتجين عن وسائل الإنتاج ؛ فانفصال الدولة الحديثة عن المجتمع المدني تعبير عن نشوء مواطنة منطوقها غير متجذر اجتماعياً، وغير متحققة واقعياً للكل الاجتماعي، فالدفاع عن المصلحة العامة هو لعموم المواطنين، ويقتضي بالضرورة إخضاع الاقتصادي للخيارات السياسية

والأخلاقية والبيئية المحددة على نحو جماعي وديمقراطي، إذ أن خلف كلمات المواطن المجرد يظهر الواقع : البرجوازي والبروليتاري ، الرجل والمرأة

على أي حال، يظل مفهوم المواطنة وتطبيقاته بالمعنى الحدائي في بلادنا، مرهوناً بكيفية الالتزام بمضامين الديمقراطية السياسية والاجتماعية وتطبيقاتها ، بما يكفل تعميق ثقافة ووعي المواطنين لدورهم، على الصعيد الذاتي والجماعي، في المساهمة الفعالة في خلق الأسس المادية في التحرر الوطني والديمقراطي وتقرير المصير السياسي وتجاوز التبعية والتخلف و تحقيق البناء والتقدم الاجتماعي والتطور التنموي الاقتصادي المستقل، وفق قواعد التعددية السياسية والفكرية وحقوق المواطنة ، انطلاقاً من أن توفر هذا الوعي لدى جموع المواطنين في المجتمعات العربية ، يشكل عصب العملية الديمقراطية وصمام أمانها ، فبدون توفر روح المواطنة لدى جميع الأفراد تفقد الديمقراطية معانيها ، ويصبح من السهل تجاوزها أو الخروج عليها كما جرى عندنا في فلسطين عبر الصراع الدموي والانقسام الداخلي بين حركتي فتح وحماس في منتصف حزيران 2007 الذي أدى إلى وأد الديمقراطية قبل أن تكتمل صيرورة معالم تجربتها الأولى . فبدون الاعتراف بـ"مجتمع المواطنين" وبأهمية دورهم، يكون الحديث عن الديمقراطية نوعاً من الأوهام أو الشعارات الانتهازية المضللة، لا يراى بها سوى تكريس استبداد السلطة الحاكمة وتفرداها، وتحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، لكي تستمر في حكمها الإكراهي التسلطي دون مُنازع.

الديمقراطية الليبرالية البرجوازية (أو ديمقراطية المجتمع المدني الرأسمالي) تتسم بالطابع الشكلي والأحادي ، الذي يقتصر ويتوقف عند الجانب السياسي وتعدديته المحكومة بسقف النظام الرأسمالي وقوانينه. وبالتالي فإن "ماركس" لم يغفل أبداً أهمية الانعتاق السياسي الذي حققته الثورة البرجوازية في عصر النهضة ، بل نظر الى عملية الانعتاق السياسي ، كنقطة انعطاف مذهلة في التطور التاريخي ، وتقدماً عظيماً في إطار النظام الاجتماعي القائم ، وهو منعطف لا بد لنا - في إطار اليسار العربي-، من أن نعمل على مراكمة عوامله الموضوعية والذاتية بما سيضمن - بوسائل ديموقراطية- تجاوز الرؤى الاحادية لحركات الاسلام السياسي المستندة على المفاهيم الأصولية القديمة، لحساب مفاهيم النهضة والتنوير والحداثة، صوب آفاق مجتمع مدني ديمقراطي، يزيح أشكال الاستبداد والسيطرة والاستغلال ، دون أن يعني ذلك اغفالنا لعملية الصراع الطبقي والنضال ضد الاستغلال الرأسمالي وكل مظاهر التبعية والتخلف بصورة ديمقراطية ، ذلك إن انعدام المساواة ، ظاهرة موضوعية ، وسمة أساسية من سمات المجتمع المدني الليبرالي البرجوازي ، فهو -في جوهره- مجتمع الصراع الطبقي والصراع السياسي في آن معا.

وهذا ما تنبه إليه الفيلسوف والمناضل الأممي "أنطونيو غرامشي" (1891-1937) الذي عالج موضوعات البنية الفوقية بوصفها تعبيراً عن إرادة جماعية وطبقية ، فالسيادة الطبقيّة التي تمارسها الطبقات الحاكمة في الغرب الرأسمالي لا تقوم على قمع الأجساد فقط ، بل على أسر العقول أيضاً ، من خلال إشاعة أنماط معينة من الثقافة والقيم ، وعلى هذا الأساس ، يمكن فهم اهتمام "غرامشي" بقضايا الثقافة والمثقفين ودور الحزب (الذي يطلق عليه صفة المثقف الجمعي) ، حيث يقول ، أن هدف العمل السياسي هو إخراج الجماهير من حالة الركود والاستنقاع التي تعيشها ، ولن يكون ذلك ممكناً ما لم يتم رفع هذه الكتلة الجماهيرية الى مستوى البنية الفوقية كميدان للفعل الجماعي والإدارة الخلاقة ، والطريق الى ذلك هو تفعيل البعد المعرفي-الثقافي داخل الحزب، بهدف إيجاد وبلورة

العلاقة العضوية بين شعارات الحزب السياسية وأيديولوجيته الماركسية من ناحية، وبين قواعد وكواد الحزب وجماهيره من ناحية ثانية، لتكوين مثقفين عضويين ، للوصول الى الوحدة بين القوى المادية والأيدولوجيا الكفيلة وحدها لخلق ما يسميه "جرامشي" بـ"الكتلة التاريخية" ، وهنا تكمن الأهمية القصوى لعملية التثقيف وأدواتها "لانتقال بوعي العمال (والكادحين) من حالة الوعي بالبنية التحتية (الوعي الاقتصادي العفوي) الى حالة وعي البنية الفوقية (الوعي السياسي والمعرفي والأخلاقي) .

وبالتالي فإن قوى اليسار، تتحمل المسؤولية الأولى في وعي مقولات هذا المفهوم، المرتبطة بالديمقراطية وحرية الرأي والحريات العامة، في إطار الصراع التناحري مع العدو الصهيوني الامبريالي من ناحية، وفي إطار الصراع الطبقي والسياسي الديمقراطي الداخلي من ناحية ثانية، إذ أن عملية النضال التحرري والديمقراطي هي في حد ذاتها في مواجهة الاحتلال والقوى الإمبريالي وأتباعها، تجسيد حقيقي لمفهوم المجتمع المدني.

غازي الصوراني
1/تموز/2012

الرأسمالية الفلسطينية والتكيف مع " حكومتي " فتح وحماس

إنّ القوى الرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس غير الشرعيتين ، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون ايلاء الأهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة -بصورة غير مسبقة- بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في الضفة وقطاع غزة ومخيمات اللجوء والمنافي، بسبب الحصار والانقسام، بل واستمرار ذلك الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم النضال السياسي والديمقراطي والشعبي والكفاحي والنقابي ، وقيم الحق والخير والتكافل والدفاعية الوطنية في أسفل سلم القيم.

إننا إذن ، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والتهريب وغسل الأموال والصفقات ومظاهر البذخ الكمالي التفاخري -الداخلية والخارجية- البعيدة - إلى حد كبير- عن إطار تطور اقتصاد الصمود عبر التخطيط والتنمية والتكشف بعدا شاسعا.

وبالتالي فإن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا الطفيلية، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... الخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة، التي يمكن أن تسهم بدورها في تقريب المسافات بين

القطبين المتصارعين، سواء عبر أصحاب رؤوس الأموال وطموحاتهم السياسية الجديدة أو عبر ما يسمى بالمستقلين الجدد من أبناء الشرائح "البرجوازية" بكل أنواعها، الطامحين إلى دور سياسي توفيقى أو "معتدل" بصورة انتهازية في ظروف وفرت لهم هذه الإمكانية رغم أن أي منهم لا يملك أي تجربة أو لحظة تاريخية في صفوف الحركة الوطنية، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل ممن تخلوا عن أحزابهم - اليسارية خصوصاً - لحساب البرنامج السياسي الهابط للسلطة أو عبر منظمات NGO's في مقابل تأمين مصالحهم الانتهازية الخاصة.

إذن نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية، إلى جانب الصراع والمنافسة غير المبدئية بين القطبين، وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا - في الحكومتين - ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة، مع بقاء الحصار والعدوان ومظاهر الدمار والخراب في قطاع غزة ، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة، كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات أو البرامج المطروحة من الفريقين (رغم التباين بينهما) بسبب مظاهر القلق والإحباط واليأس التي تزايدت تراكماتها منذ ما بعد الانقسام ، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت -في الظروف الراهنة- محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكلا الحكومتين في رام الله وغزة، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت هذه الأفكار والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات "البرجوازية" والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي بما يضمن مصالحهم الطبقية الأنانية، على حساب مصالح فقراء شعبهم، عبر المزيد من مظاهر الجشع والاستغلال والاحتكارات البشعة .

أرى ضرورة الجمع بين المثقف حامل الرسالة، وبين المثقف العضوي الملتمزم تنظيمياً، بحكم تقاطع أو توحيد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف، والوظيفة النقدية هنا تتخطى التبشير أو الرسالة إلى التغيير وتجاوز الواقع... المهم الزاوية الطبقية التي ينطلق منها المثقف، وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادنا بصورة مريعة ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم بحيث باتت القيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والاستسلام والقيم الفردية الانانية والقيم الاستهلاكية التي أصبح لها منظورها ومشروعها الذين صنعتهم انساق وآلات سلطوية قديمة أو جديدة أو مستحدثة كما هو الحال في وضعنا العربي الراهن (انظروا الى دور " شيوخ" القبائل الاقزام في قطر والخليج والسعودية وغيرهم من العملاء المنتشرين في انظمة الحكم العربية.)

وهنا أود التأكيد - بلا كلل أو يأس - على أهمية انحياز المثقف الماركسي لمصالح وأهداف الطبقات الشعبية الفقيرة، فاما الاشتراكية او البربرية ، إذ أن هذا الانحياز الواعي للاشتراكية ، هو الأساس الأول في تحديد جوهر دور

المثقف و ماهية موقفه السياسي، ورؤيته الفكرية أو الأيدلوجية وفق ما يتطابق مع تطلعات الطبقات الشعبية وأهدافها المستقبلية.

ان ولادة " المجتمع المدني " لم تكن ممكنة بدون نجاح الثورات السياسية البورجوازية التي أنجزت كثيراً من المهمات الديمقراطية ، في فضاء التنوير والعقلانية والعلم والديمقراطية . فقد كان نجاح هذه الثورات ، بريطانيا من (1688 - 1641)، ثم الثورة الفرنسية (1789 - 1815)، والثورة الألمانية في منتصف القرن التاسع عشر بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة أو عصر الحداثة.

ففي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي دشنت العلاقة بين الإنسان والعالم من جهة وبين العقل والمنهج العلمي من جهة أخرى .

كما ان معظم الدراسات التي تناولت هذه المرحلة التاريخية الأولى من عصر النهضة وظهر مفهوم المجتمع المدني ، تتفق على أن العنصر الرئيسي لهذا العصر هو أولوية الفرد وحرية ، أو الفردية ، والإقرار باهتمامات الشخصية الإنسانية وحقوقها ومصالحها كموقف نقيض للحكم المطلق ، الديني والسياسي ، الذي ألغى هذا الحق وصادره أكثر من ألف عام.

بالطبع لم يكن هذا التحول ممكناً ، بدون تراكم المواقف والرؤى الفلسفية والفكرية الرجعية التي كسرت الجمود الفكري اللاهوتي – الإقطاعي السائد ، وأدت إلى تهاوي استبداد الكنيسة في عقول الناس، وإخفاق نفوذها الاقتصادي والسياسي، ومهدت لولادة النظام الرأسمالي الجديد وتوأمة المجتمع المدني.

من هنا فإن الحديث عن نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره في الفكر الغربي "يفترض تحليل مجموعة هائلة من النصوص التي كتبها هوبس وجون لوك وروسو، وكانط وهيغل، وآدم سميث وماركس وإنجلز وروزا لوكسمبرج ولينين وجرامشي، إضافة إلى ما كتبه أوغست كونت وسان سيمون وتوكفيل وماكس فيبر، كما يلزمنا أن نتعرض للمفهوم من حيث هو تصور تجريدي لتطور المجتمع الرأسمالي الغربي الحديث، بحيث يكون ميلاد المجتمع الصناعي تعبيراً عنه وتصويراً لما صاحبه وواكبه من صراعات وثورات سيكون التعبير عنها هو تطور النظرية الليبرالية من جانب وميلاد وتطور الماركسية من جانب آخر"

ان الحزب الثوري الديمقراطي الماركسي القادر على تحقيق الهيمنة الثقافية من خلال مثقفيه العضويين، أي الذين يتحزبون بوضوح لفئة اجتماعية بعينها، سيمتلك القدرة على التحول من ثقافة النخبة الى ثقافة الجماهير، وعلى تملك مشاعر الجماهير وأحلامهم عبر افكاره وبرامجه وشعاراته التوحيدية التي تزود الناس بمعنى لحياتهم، ويجندهم باتجاه التغيير نحو مجتمع أفضل يكون هدف النضال السياسي فيه كسر وانهاء مظاهر وادوات الاستغلال والاستبداد، وإخراج الجماهير الشعبية من حالة الإحباط والركود، وتفعيل دورها الذاتي المدرك لوجوده، كميدان رئيس للفعل الجماعي

والارادة الشعبية الخلاقة لتحقيق أهدافها في التحرر والديمقراطية والتنمية المستقلة والتقدم وفق مبادئ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية... بهذا التصور، يصبح تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني، مرحلياً، وبعيداً عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أو نقطع مع دلالات النهضة والحدثة في الحضارة الغربية من الناحية المعرفية والعقلانية والعلمية والديمقراطية وجميع المفاهيم الحداثية الأخرى، وتسخيرها في خدمة أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي التقدمي بأفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعنا العربي المستعصية، مدركين أن هذه الأهداف تتشابك وتترابط بشكل وثيق مع الأهداف الإنسانية بصورة عامة، ومع أهداف الشعوب الفقيرة في العالم الثالث خصوصاً من أجل إخضاع مقتضيات العولمة لاحتياجات شعوب هذه البلدان وتقدمها الاجتماعي، ومن أجل الإسهام في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرفض لسلطة رأس المال الاحتكاري. لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية.

التنمية الهادفة إلى إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا الفلسطيني(الطبقات والشرائح الفقيرة) وتقدمها وتطوير إنتاجيتها، لا بد وأن تستند إلى المشاركة الشعبية الفاعلة في المؤسسات الديمقراطية، كضمانة وحيدة لعملية التجنيد الطوعي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات الإنتاجية وغيرها، للقيام بأعباء التنمية الوطنية في إطارها القومي، وما تتطلبه من معاناة وتضحيات في بداياتها الأولى تعزيزاً لمبدأ الالتزام المشروط بعلاقة جدلية صاعدة نحو آمال واقعية صوب العدالة الاجتماعية، هذا الالتزام الجماهيري الطوعي لن يتحقق بدون أن يترافق مع تحقيق مبدأ المشاركة الديمقراطية، الذي يضمن ترسيخ وعي الجماهير بأن عملها وإنتاجها يصب في خدمة مستقبلها ومستقبل أبنائها، بما يدفع ويحمي التراكم الإيجابي سواء في الأداء السياسي الاجتماعي أولاً، أو في أداء وتطوير القطاعات الإنتاجية وارتفاع معدلات النمو بشكل متدرج ثانياً، و بما يكفل خلق المقومات المطلوبة لبناء القاعدة المادية للإنتاج والنهوض والتقدم الاقتصادي والمجتمعي في الإطار القومي الديمقراطي العربي ثالثاً

إن استمرار حديث "منظمات NGO,s" عن التنمية في ظل الاحتلال و اتفاقاته من جهة و استفحال مظاهر التردّي والانقسام والتفكك والفساد الاجتماعي / الاقتصادي الداخلي عبر استمرار الصراع بين حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين من جهة ثانية، سيجعل من مفهوم التنمية كائناً غريباً مشوهاً للشخصية الوطنية، قد يؤدي - في ظل استمرار الحصار والمظاهر الداخلية السالبة وتراكمها - إلى حالة من اليأس تنذر بفقدان شعبنا العربي الفلسطيني لمقومات وعيه الوطني وهويته مقدمة لفقدان وعيه وانتمائه القومي، خاصة وأن الفئات الفقيرة - الأغلبية الساحقة في بلادنا - هي أداة التنمية والتحرر وهدفهما في آن واحد، تنمو وتتزايد، لا كنتيجة لأسباب خارجية، التحالف

الصهيوني/الامبريالي الأمريكي، فحسب، ولكن كنتيجة للعديد من الممارسات الضارة على الصعيد الداخلي بين حكومتي رام الله وغزة، بحيث بات الفقر في الضفة والقطاع أكثر من حرمان مادي، انه فقر في المشاركة، وفقر في القيم، وفقر ثقافي، وفقر في العلاقات الاجتماعية، وهو أيضا فقر في الانتماء الوطني والقومي بحيث بات الميت في مجتمعنا أقوى من الحي، مما أدى موضوعياً إلى زيادة مساحة و نوعية وحجم التدهور السياسي والانحطاط الاجتماعي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة.

تنمية المطلوبة لفلسطين بالترباط الوثيق مع الرؤية الإستراتيجية العربية تشكل مشروعاً أو حدثاً تاريخياً ينتمي إلى اللحظة / الحاضر، تفرضه احتياجات القوى الشعبية كأساس لمستقبلها، يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية في مجتمعنا، ويحمل في طياته متغيرات نوعية لكل أشكال هذه الأطر ومحتواها . إنها ليست فقط عملية شمولية لكل جوانب الحياة - كما أسلفنا - بل هي تقترب من كونها عملية تبادلية ذاتية، هدفها الجماهير، وأدواتها المشاركة الجماهيرية في إطار الإستراتيجية الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية التقدمية باعتبارها الحاضنة التي تتسع لخيارات التنمية المتعارف عليها في بناء القدرات البشرية وتحسين مستويات المعيشة والصحة والمعرفة والعلم والمهارات، كما تتسع لضرورات التناقض الرئيسي مع العدو الإسرائيلي، وما تفرضه تلك الضرورات من ترابط مفهوم التنمية وتطبيقاتها مع هدف التحرر الوطني والاستقلال والسيادة كجزء من أهم أهداف التحرر القومي العربي المعاصر، إذ أن تحقيق هذا الهدف هو في حد ذاته أحد أهم أولويات تلك الإستراتيجية.

لقد بات القسم الأكبر من جماهير الشعب الفلسطيني يعيش حالة من القلق والاحباط التي تقترب من اليأس بسبب استمرار الصراع الداخلي الأمر الذي يحتم صحة واستنهاض القوى الوطنية والديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً للخروج من هذا المأزق . كمدخل يُمكن من الإسهام في فهم طبيعة هذه التحولات التي لم تتبلور محدداتها ومكوناتها الطبقيّة بصورة واضحة لأسباب تاريخية وتراثية واقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تعود إلى طبيعة النمط/الأسلوب الاقتصادي الاجتماعي السائد، كنمط إنتاج ما قبل الرأسمالي مع تحولات رأسمالية محدودة ملحقة وتابعة للسوق الإسرائيلية، بل ويتعرض نمط الإنتاج والوطن والشعب بأسره لعنصرية كولونيالية إقصائية. وبالتالي يتميز وضعنا الفلسطيني بالتخلف وإعادة إنتاج التخلف المتراكم والمتجدد، إلى جانب الركود أو البطء الشديد في مسار نموه، الذي يتصف بأنه نمو كمي محكوم لعوامل وضرورات التبعية، وشروط التطور المحتجز المطبقة على كافة المجتمعات العربية عموماً، وعلى المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع خصوصاً، عبر نصوص ومحددات اتفاقيات أوسلو و بروتوكول باريس، التي جعلت الاقتصاد الفلسطيني- في ظل الاحتلال- تابعا وملحقاً للاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى محاصرة التحولات الاجتماعية أو الطبقيّة الفلسطينية في ممر إجباري أو طريق أحادي ساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حصر وربط المصالح الطبقيّة للشرائح المتنفذة في سلطة الحكم

الذاتي المحدود- بالمرجعيات الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية، حيث وجدت تلك الشرائح -البيروقراطية والبورجوازية الكومبرادورية- فرصتها في التحالف منذ تشكل وقيام السلطة عام 1994، ومن ثم توجيه نشاطها الاقتصادي ودورها الاجتماعي السياسي بل والأمني في إطار علاقات التبعية من خلال تعزيز المصالح والعلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع الأجهزة والشركات الإسرائيلية، التي حرصت بدورها على تشجيع رموز التحالف البيروقراطي والكومبرادوري الفلسطيني، عبر تقديم تسهيلات -وفق خطط مدروسة ومبرمجة- لهذه الرموز التي استحوذت على مصادر الثروة في زمن قياسي حققت لها الانتقال إلى مواقع طبقية عليا ضمن عملية تركز الثروة والنفوذ لهذه الشريحة، مع ادراكها أن وجودها في هذا الموقع الطبقي الجديد كان -وما زال - مرهوناً بـدرجات متفاوتة -بمواقفها السياسية المرتبطة مصالحها بإسرائيل، ولذلك لم يكن جشع وفساد هذه الرموز الطبقيّة أو هبوطها السياسي في السلطة الفلسطينية أمراً غريباً أو مستغرباً من قبلها.

التوجهات المستقبلية للتنمية:

نصطدم -عبر هذا العنوان- بثنائية متناقضة، الوجه الأول لهذه الثنائية تتفاعل في إطاره ثلاثة معوقات تعرقل كل منها نمو الفرص الاحتمالية المتاحة للانطلاق بالتنمية الفلسطينية، وهي :

1. معوقات دولة العدو الصهيوني التي تحول دون امتلاك مجتمعنا للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية بسبب محدودية امتلاكها للقرار و القيود المفروضة علينا سواء تلك الناتجة عن نصوص الاتفاقات السياسية و الاقتصادية المعقودة مع العدو الإسرائيلي، أو بسبب الحصار والاغلاقات والأطواق والاعتداءات العسكرية التي يمارسها بصورة متواصلة.

2. انقسام النظام السياسي الفلسطيني واستمرار الصراع على المصالح الفئوية بين طرفيه، فتح وحماس، الذي أدى إلى فصل الضفة عن قطاع غزة عبر حكومتين غير شرعيتين الأمر الذي يمثل العنوان الأبرز للمعوقات الذاتية الفلسطينية الداخلية.

3. المعوقات العربية والدولية: وهي تنحصر في تراجع الدعم العربي الرسمي عن تأييده الواضح والصريح لقضايانا العادلة والمشروعة في مواجهة المحتل الإسرائيلي من جهة وغياب الدعم الاقتصادي والاستثماري، وضعف الدعم المادي من جهة ثانية، ويرجع ذلك إلى تعمق تبعية النظام العربي واحتواءه في إطار السياسة الأمريكية، بحيث بات يرى في القضية الفلسطينية عبئاً ثقيلاً عليه يسعى إلى الخلاص منها بأي ثمن. أما بالنسبة للمساعدات الدولية من الدول المانحة، (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان... الخ) فهي مساعدات لم تتجاوز (في المتوسط) 672 مليون دولار سنوياً لم تستطع تغطية 18.6% من الخسائر السنوية للاقتصاد الفلسطيني والتي قدرت بمعدل 3600 مليون دولار سنوياً، الناجمة عن التدمير الهامجي لآلة العسكرية الإسرائيلية لمقدراتنا، حيث نقدر إجمالي هذه الخسائر بـ 18 مليار دولار خلال الفترة 2000/9/28-2005/9/28 ، تضاف إلى الخسائر المترتبة على العدوان والحصار الإسرائيلي منذ عام 2006 - 2010 والتي تزيد عن 6 مليار دولار.

أما الوجه الثاني لهذه الثنائية المتناقضة الذي يمكن أن يمتلك القدرة على مواجهة هذه المعوقات من جهة، وعلى التغيير النوعي عبر رؤية واضحة وأسلوب ديمقراطي صريح من جهة أخرى، فهو : البديل الوطني الشعبي الديمقراطي باعتباره الخيار الوحيد الممكن الذي يمهد الطريق نحو الخطوة الأولى الضرورية لإنجاح عملية التنمية المنشودة لفلسطين بكل أبعادها الاقتصادية التي تعزز صمود ومقاومة شعبنا عبر توفير المقومات اللازمة لاستكمال مهام البناء الداخلي الديمقراطي والتحرر الوطني كعمليتين مترابطتين ومتداخلتين معاً في الحركة والمسار والهدف، على أن يركز هذا البديل الديمقراطي على أسس وبرامج محددة تمهد وتدفع إلى تحقيق متغيرات نوعية في فلسفة الوحدة الوطنية والنظام السياسي الديمقراطي ومفاهيمه وسلوكه وأدواته، استناداً إلى مصالح الجماهير الشعبية، حيث بات من الواضح أنه لم يعد ممكناً التعويل على إحداث هذا التغيير النوعي الديمقراطي بكل شموليته في ظل هيمنة اليمين السياسي في الضفة واليمين الأصولي والإسلام السياسي في قطاع غزة.

هدف "التنمية" في الضفة والقطاع: الإسهام في تطوير المقومات اللازمة لاستكمال مهمات التحرر الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتلبية الحاجات الأساسية للإنسان الفلسطيني وتوفير فرص العمل، والنمو الاقتصادي بما يحقق مصالح مجتمعنا الفلسطيني عموماً و الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض بشكل خاص .فالتنمية بالنسبة لنا جزء من مشروع حضاري وسياسي وأيديولوجي على الصعيد القطري والقومي العربي في آن واحد، و إن شرط هذا التوجه هو العمل على إلغاء أهم مؤشرين من مؤشرات التخلف الاقتصادي التي تزداد حدة واتساعاً في هذه المرحلة وهما : 1.تدني مساهمة قطاعي الإنتاج الأساسيين الزراعة والصناعة في الناتج الاجمالي الى اقل من 7% للزراعة واقل من 12% للصناعة خلال العامين الاخيرين في مقابل ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات (الاستهلاكي الطفيلي الفاسد الى ما يزيد عن 70%.

2.ازدياد الفجوة في توزيع الدخل والثروة، وهذا يدعونا - كواحدة من المهام الكثيرة - إلى العمل على حصر الموارد البشرية والمادية الفلسطينية وتجميع رأس المال الفلسطيني المتناثر في كل أنحاء العالم وتشجيعه وتحفيزه لخدمة الأهداف الوطنية والتنمية وفق صيغة محددة .

شروط التنمية:-

إن التنمية التي ندعو لها يجب أن تستند إلى ثلاث شروط لا يمكن أن تتحقق بدونها:

- 1امتلاك رؤية وطنية متكاملة بالاستناد إلى الإطار القومي التحرري الديمقراطي الأوسع في السياسة والاقتصاد حيث تتبدى آفاق المستقبل، فأهدافنا - حتى اللحظة - غير مقننة - وهذا خلل خطير - نتحدث عن الديمقراطية والحريات والانتخابات وحقوق الإنسان والتنمية ولا وجود لنظام دستوري يقنن هذه المفاهيم ويضع حدوداً صارمة للحقوق والواجبات عبر أجهزة تنفيذية تخضع كلياً لذلك النظام. وفي هذا السياق فإن المطلوب هو الاحتكام إلى الوضوح والشفافية، والتطبيق الديمقراطي العملي لهذه المفاهيم من جهة و لكافة وظائف السلطة الوطنية وفق نظام ديمقراطي دستوري يقوم على أن الشعب هو مصدر السلطات من جهة أخرى، بعيداً عن الاشتراطات الإسرائيلية/ الأمريكية وتدخلها تحت ذريعة " الإصلاح " و "الديمقراطية الليبرالية " التي ستؤدي بشعبنا وقضاياها الوطنية إلى مزيد

من الهبوط والتراجع، بما يفرض علينا استكمال صياغة أنظمتنا ودستورنا وقوانيننا بما يتفق مع مصالح وتطلعات شعبنا من ناحية ويتناقض جذرياً مع الاشتراطات والذرائع الأمريكية الصهيونية من ناحية ثانية.

2- دور إيجابي للقطاع العام يساهم في عملية النمو للقطاعات الاقتصادية عموماً، ولقطاع الصناعة خصوصاً عبر إقامة المجمعات والشركات الصناعية المساهمة العامة، في موازنة دور القطاع الخاص في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وفق توجيهات محددة بعيدة عن الطابع الاحتكاري المباشر أو غير المباشر، وكذلك البدء بخطوات جدية نحو خلق المؤسسات الاقتصادية التعاونية في القرى والمخيمات والمناطق الفقيرة.

3- تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية عبر المؤسسات الوطنية، والكف عن ممارسة الأوامر والقرارات الأحادية في الاقتصاد وغيره من المجالات الأخرى، فالمطلوب - من المؤسسات والوزارات المعنية - البرمجة أو التخطيط المركزي والتأشيري المنبثق عن مبدأ المشاركة الذي هو صمام الأمان لهذه العملية، بحيث تنحصر مهمة التخطيط - بنوعيه المشار إليهما - في صياغة البرامج الاقتصادية والتنموية، إلى جانب المراقبة والتوجيه والإيحاء بعيداً عن الفرض أو الإلزام الإكراهي، وهو أسلوب نعتقد أنه يضمن عدم تحول (أو استمرار تحول) مؤسساتنا إلى أدوات بيروقراطية ثقيلة العبء من جهة أو أوعية مولدة / منتجة للطفيليين ومراكز القوى من ذوي المصالح الأنانية الضارة من جهة أخرى.

نفترض أن التعاطي مع مفهوم التنمية كمفهوم اقتصادي وطني وحضاري وثقافي ومجتمعي يعزز ارادة الصمود والمقاومة يجب أن يشكل أحد المحاور الرئيسية لنشاط و برامج الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً واليسارية خصوصاً، لأنه المحور المكمل عبر علاقة جدلية ومتصلة لعملية التحرر الوطني والاستقلال والدولة، فالانهيار الاقتصادي - الاجتماعي الناتج عن استمرار تفكك وانقسام النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، واستفحال مظاهر الفساد والاستبداد والهبوط السياسي والتفاوض العبثي وغياب سيادة القانون العادل، يدفع أو يراكم بالضرورة نحو خلق المزيد من مقومات الانهيار السياسي والاجتماعي بما يجعل من الفوضى والعشوائية والفلتان الأمني والاقتصادي من ناحية وتزايد تحكم القوى الخارجية (الأمريكية الإسرائيلية (في مستقبلنا من ناحية ثانية، عاملاً مقررًا في أوضاعنا السياسية الاقتصادية المجتمعية، وفي كلا الحالتين يصبح مستقبل شعبنا معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة جماهيرنا في تشكيلها أو التأثير فيها، وهذا بالقطع وضع يائس، ما أتعس الأمة التي تجد نفسها فيه.

إن ما جرى من تكريس الانقسام والصراع على سلطة وهمية تحت الاحتلال بين قوى اليمين الفلسطيني في الضفة، وبين حركة حماس في قطاع غزة، (انطلاقاً من مصالحيهما الفئوية)، أدى ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى انقسام وصراع بين الهوية الوطنية ورويتها المستقبلية السياسية والمجتمعية العلمانية المستنيرة، وبين هوية الإسلام السياسي القائمة على رؤية ماضوية، تنتمي إلى أوهام الأصولية الدينية في ما يسمى بدولة الخلافة الإسلامية، التي لا تملك أية مقومات قادرة على بلورتها أو ولادتها في الراهن أو المستقبل، ما يعني انها ستلجأ إلى أساليب الاستبداد والإكراه على الصعيد الاجتماعي بغطاء وخطاب ديمagogي، ديني، ميتافيزيقي،

موجه للجماهير الشعبية مستغلاً وبعيها العفوي البسيط أو حالة التدين الشعبي من ناحية، وبذريعة التمسك بالثوابت الوطنية أو المقاومة من ناحية ثانية، حيث استطاعت "حماس" استثمار تراجع أو هبوط السلطة عن تلك الثوابت، وهي حقيقة لا يمكن إنكارها حتى اللحظة في سياق الصراع القائم بينهما، الأمر الذي كرس الانقسام، وفرض - على قطاع كبير من المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته الطبقية - الاستقطاب في إطاره، بحكم عوامل واعتبارات دينية وثقافية وسياسية متنوعة، وبحكم المصالح المباشرة لهذه القطاعات، التي تشكل حكومة رام الله أو حكومة حماس، رب العمل الرئيسي أو مورد رزقها الوحيد، باعتبار كل منهما الجهة المحتكرة لسوق العمل المسيطرة عليه، سواء عبر الوظيفة الرسمية في حكومة حماس أو السلطة أو عبر المصالح الاقتصادية المتنوعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة (في الصناعة والتجارة والمقاولات والعقارات والصرافة والبنوك والخدمات ... إلخ) التي باتت في حالة شديدة من الضعف والتراجع على الصعيد الإنتاجي مقابل بروز السمات الطفيلية والمافيات أو أثرياء الحرب والحصار أو السوق السوداء وأمرأ التهريب، عبر الأنفاق وغير ذلك من المعاملات المالية والتجارية والاستثمار في الضفة أو القطاع، وكلها لا يمكن أن تتم بمعزل عن أجهزة الحكومتين المتصارعتين رغم اختلاف الذرائع والأسباب، دون أن ننسى الدمار الذي حل بالطبقة العاملة حيث بات أكثر من 30% منها عاطلين عن العمل، ناهيك عن 85% من النساء اللاتي لا يعملن، إلى جانب تفكك أطر الحركة النقابية العمالية و النسوية وتحولهما إلى مجرد مكاتب ومراكز ممولة من الأجانب أو تحت هيمنة إحدى الكيانات.

ان التباين بين سمات وخصائص التجمعات الفلسطينية في الارض المحتلة 1948 او في الضفة والقطاع وفي مخيمات اللجوء والمنافي لا يلغي حقيقة الوحدة السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بمذلوله السياسي، وبخاصة الفقراء والعمال والفلاحين، وكل الكادحين والمضطهدين، ومعظم الفئات الوسطى ، الذين يشكلون اطاراً وطنياً - معنوياً- توحده الاهداف السياسية الكبرى من ناحية واطاراً لعلاقات وأوضاع اجتماعية متشابهة من ناحية ثانية- رغم توزع وتشتت المكان - توحده عناصر واسباب المعاناة والقهر والاستغلال والاستبداد التي تمثل عاملاً توحيدياً معنوياً ومادياً مشتركاً لمعظم ابناء شعبنا، بما يشير بوضوح إلى توفر وحدة العوامل السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية، ارتباطاً بتداخلهما وتشابكهما رغم كل المتغيرات في بنية هذه المجتمعات في الضفة والقطاع وفلسطين 48 أو الخارج، لأنها تصب في خدمة الفكرة التوحيدية الوطنية السياسية المجتمعية لشعبنا الفلسطيني، لكن هذه الفكرة تتعرض اليوم -بسبب عوامل داخلية فلسطينية - إلى نوع من التراجع والتفكك الذي يهدد بتكريس انقسامها إلى فكرتين "توحيديتين" أو هويتين متناقضتين، كما هو الحال في ظل الانقسام والصراع الراهن بين فتح وحماس، الذي أدى إلى هذه الحالة من تفكك وتراجع الفكرة الوطنية التوحيدية الجامعة لشعبنا بصورة غير مسبقة في تاريخه الحديث والمعاصر في انتظار صحوة فصائل اليسار او البديل الغائب ؟؟؟؟؟!!

إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق لإستمرار مهزلة التفاوض مع العدو من موقع الخضوع لشروطه، والانطلاق من أن ليس لدى العدو الصهيوني الأمريكي أي حل للقضية الفلسطينية بل إن حلها لها هو خارج فلسطين، وفي سياق إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، وهكذا يمكن ان تصبح الحلول المشبوهة المقترحة مثل "الدولة القابلة للحياة"، أو "الدولة المؤقتة"، أو الحكم الذاتي الموسع أو الدويلة المسخ فاقدة السيادة، كما يريد نتنياهو و أوباما، كلها أدوات تخدير على هذا الطريق طالما بقي ميزان القوى (العربي والفلسطيني) مختلاً مع العدو الإسرائيلي.

وإذا كانت طغمة فتح قد أسست مصالح لها استناداً إلى أنها هي التي شكّلت السلطة، (ورفضت أو لم تعرف -في قطاع غزة -كيف تتعاطى مع السياسة من أرضية المعارضة) وبالتالي أصبح وجودها يقتضي الاستمرار في السلطة وتحت الاحتلال، فإن خطأ حماس هو أنها دخلت اللعبة ولم تنتبه إلى المشكلات التي سوف تنتج عن ذلك، والنتيجة التي سوف توصل إليها. ويبدو أن العقل الأصولي (لدى حماس وقيادة الإخوان المسلمين) هو الذي أنتج ذلك، حيث بدا لهذا العقل، ومن ثم لحماس أنه يمكنها تحقيق مشروعها الإسلامي، وبالتالي تعميمه في المنطقة، خاصة بعد فوز الإخوان المسلمين في مصر.... لهذا تناست أن السلطة هذه خاضعة للاحتلال وللدول المانحة، وتبدى لها انها قادرة على التكيف عبر الهدنة أو غير ذلك من الشعارات، وهو ما يضع حماس في وضع صعب: فإما التوافق مع الشروط الأمريكية- الإسرائيلية- على ما يسمى بالدولة المؤقتة في إطار ما يسمى بالحوار الثنائي مع ابو مازن ،أو العمل على تأسيس "إمارة" غزة، أو الاستفراد الإسرائيلي بها واستغلال سيطرتها على قطاع غزة لتصعيد الضغط الاقتصادي والمعاشي، وتشديد الحصار، وأيضاً التدمير اليومي، ومن ثم العودة إلى الاقتتال، بمعنى أن حركة حماس وضعت ذاتها في الرمال المتحركة أو هكذا تبدو الصورة كما هي اليوم.

إن ما جرى منذ 14 حزيران 2007 ، شكل نقیضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرسّت واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحریات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدان له دوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقیضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبيتها بين الضفة والقطاع، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الصراع بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزيعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً

للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، بحيث يمكن الاستنتاج، بأن كل من حركتي فتح وحماس، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم، بصورة إكراهية، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفصاض الجماهيري عنها.

إن وضع الاستقطاب الراهن بين فتح وحماس يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي ، وهي حالة بدأت في مراكمة عوامل لنكبة سياسية مجتمعية تفكيكية ، أشد خطراً وعمقاً من نكبة 48 .

معنى ذلك ، اتساع وتفاقم مظاهر الخلل الذي يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً ، ما سيدفع إلى تكريس نوع من تفكك الفكرة التوحيدية الوطنية الجامعة لشعبنا لحساب هوية الإسلام السياسي و الإمارة الإسلامية ، أو لحساب سياسات التفاوض العبثي من قبل قيادة م.ت.ف الخاضعة لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية ، وفي كلا الحالتين تتكسر المصالح الأنانية للحركتين ، وبالتالي نحن أمام تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة تتركس بدورها استقطاب كل من حركتي فتح وحماس ونزوع كل منهما للتفرد في السلطة باعتبارها جسراً للثروة والمصالح الفئوية مع استمرار بقاء الحصار والعدوان ، دون أي أفق لما يسمى بالحل المرحلي أو "حل الدولتين" إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات ، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة.

وفي مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبيه ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويتردد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة. الأمر الذي يفرض على هذه الفصائل والأحزاب مراجعة تجربتها وخطابها وإعادة صياغة رؤيتها وبرامجها ودورها المستقبلي وهي عملية تندرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني التحرري الديمقراطي عموماً واليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي لذلك فإن المهمة العاجلة أمام قوى وأحزاب اليسار العربي والفلسطيني ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف -بنفس الدرجة -ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري

الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور

إن الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية. من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض تناحري مطلق. فإما الكيان الصهيوني المتمدد وأما الأمة العربية الموحدة المتقدمة. لذلك فإن التعامل مع الكيان الصهيوني وكأنه كيان طبيعي شأنه شأن المجتمع التركي أو الإيراني أو الفرنسي أو الصيني والاعتراف بهذا الكيان هو في جوهره نفي للذات العربية، أي إنه انتحار قومي، لا أكثر ولا أقل. وهو فوق ذلك انتحار للعقل . فقبول الكيان الصهيوني هو في جوهره قبول لأسطورة الأمة اليهودية وأسطورة امتلاكها أرض فلسطين وأسطورة الشعب المختار، وما إلى ذلك من أساطير يرفضها العقل والعلم.

تتبدى فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية هي الحل الاستراتيجي الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي، يكفل ويضمن استعادة شعبنا لحقوقه التاريخية والسياسية والسيادية في فلسطين وهو حل مرهون بتغيير موازين القوى، ما يعيدنا إلى تفعيل فكرة الصراع العربي الصهيوني، التي تتطلب بالضرورة العمل على تجاوز وتغيير هذا النظام العربي ومن ثم تغيير ميزان القوى تمهيداً لفرض الحل النهائي في دولة فلسطين الديمقراطية لكل مواطنيها.

وبالتالي يجب الانطلاق من رؤية إستراتيجية تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الامبريالي، وليست كما يزعم البعض أنها "دولة اليهود" أو "أرضاً للميعاد" فهذه كلها كذبة كبرى استخدمت غطاء لأهداف النظام الرأسمالي، الأمر الذي تثبته وتؤكد عليه حقائق الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي المعنية بالإسهام في الهيمنة على الوطن العربي كونها دولة أنشئت لتحقيق وظيفة محددة في خدمة رأس المال الامبريالي، ما يعني بوعي وبوضوح التأكيد على إنهاء المشروع الصهيوني، عبر هزيمة المشروع الامبريالي في الوطن العربي من ناحية والتأكيد على ضرورة التغيير في الوضع العربي لإنهاء النظم التابعة كلها من ناحية ثانية، انطلاقاً من ان المعركة مع المشروع الامبريالي/ الصهيوني هي في صميم معركة القوى الديمقراطية الثورية الفلسطينية والعربية عموماً وقوى اليسار الماركسي خصوصاً، في مجابهة النظام الرأسمالي، ما يحتم على هذه القوى أن تبدأ جدياً في عملية إعادة البناء الذاتي - الحزب - فكرياً وتنظيمياً وسياسياً، بما يمكنها من لعب دورها المستقبلي الفعال، حيث يقع عليها عبء إعادة النظر في الرؤية والممارسة، وتنظيم قدرات الشعب الفلسطيني وال جماهير الشعبية العربية في اطار عملية البناء الحزبي في كل قطر من اقطارها بما يخلق المقومات المطلوبة لعملية تقدم ونجاح الأهداف التحررية والديمقراطية.

إن المهمة الملحة هي إعادة بناء قوى اليسار، القوى الماركسية الثورية الديمقراطية المتجددة، وليست تلك التي لا تعرف من الماركسية سوى بعض الشعارات التي يتم استخدامها بصورة انتهازية لحساب رام الله أو غزة، وهنا تتجلى أهمية وضوح الرؤية وفرضياتها الأساسية التي تقوم -من وجهة نظرنا - على ما يلي :

(1) أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية العربية ضد السيطرة الإمبريالية الصهيونية، والنظم الكومبرادورية التابعة. وهنا يجب أن يتحدد دور الطبقات الشعبية الفلسطينية في إطار هذه الرؤية/ الإستراتيجية .

(2) أن لا حل في فلسطين إلا عبر إنهاء الدولة الصهيونية في إطار الصراع العربي العام. وأن البديل هو دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية في الإطار العربي .

(3) إعادة بناء العلاقة مع الطبقات الشعبية الفلسطينية في كل مناطق تواجدها انطلاقاً من هذه الأسس، وتوحيد نشاطها وتوسعها التنظيمي وانتشارها من أجل النهوض بالنضال السياسي وال جماهيري الديمقراطي الداخلي جنباً الى جنب مع نضالها الكفاحي ضد الوجود الصهيوني بمختلف الوسائل الممكنة في المكان المناسب والظرف المناسب.

ذلك أن الضياع في تفاصيل الوضع اليومي لن تقود سوى إلى التأخر عن البدء من البداية الصحيحة، والمزيد من عزلة اليسار وفقدانه لمصداقيته ومن ثم الفشل النهائي الذي سيفرز بدوره مزيداً من الفرص لقوى اليمين في فتح وحماس أو كليهما صوب مزيد من التمدد والانتشار من جهة ، ومزيد من الهيمنة والتوسع الصهيوني من جهة ثانية.

رفاقي اصدقائي وجهة نظر للحوار وصولاً الى رؤية وموقف.....

عند الحديث عن " البورجوازية" الكبيرة في الضفة وقطاع غزة لابد من ادراك ضعف تمايز الفئات داخل هذه البورجوازية، فهي على العموم - من وجهة نظري - " برجوازية رثة" وفق المفهوم الذي صاغه اندريه غوندر فرنك في دراسته لأميركا اللاتينية، و"البرجوازية الرثة" هي البورجوازية التي لا تجذر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي .

آخذين بعين الاعتبار، أن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية في الضفة وقطاع غزة، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزواج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في م.ت.ف و"حكومتي" فتح وحماس من جهة أخرى .

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة المنقسمة).... ولكن من شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية هابطة) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض

التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن (قبل وبعد الانتفاضات وفي مشهد الاسلام السياسي)، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين. من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى - وهو الأكثر دقة - المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج الصناعي الوطني بصيغة مباشرة، ونظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الأدق الحديث عن شرائح رثة تابعة للنظام الرأسمالي الإمبريالي وخاضعة لسياساته وشروطه ..وبالتالي لا يجوز ان نطلق عليها صفة البورجوازية بحكم تبعيتها وراثتها وفقدانها لاي رؤية حداثية او عقلانية او حتى ليبرالية وطنية.

إنني على قناعة بان السواد الأعظم من أبناء "فتح" و"حماس" يدركون على نحو جاد أنه ما من مصلحة وطنية، أو حتى سياسية في حال استمرار هذه القطيعة، ونقول للإخوة في حماس، أن النصر الوحيد الذي يمكن "لحماس" أن تفتخر به وتباهي هو الذي حققته في المنافسة الانتخابية، أما "نصر" غزة، فهزيمة قاسية لهذه الصورة وإساءة بالغة لكل التضحيات التي بذلتها "حماس" من أجل إقناع الجمهور بأنها أهل لصون الوحدة الوطنية وبناء المستقبل الديمقراطي، ثم بماذا تنتفع "حماس" لو ربحت غزة كلها وخسرت الوطن؟ كما نقول للإخوة في حركة فتح، توقفوا عن التعاطي مع المفاوضات أو الأوهام الأمريكية الإسرائيلية التي تتحدث عن "شيء قابل للحياة" أو دويلة منقوصة السيادة بلا حدود، أو حكم ذاتي موسع، وفي كل الأحوال لن يحصد شعبنا سوى المزيد من المذلة والقهر والمعاناة وبقاء المستوطنات والمزيد من الاعتصاب ومصادرة مساحات من أرضنا ومياهنا علاوة على استمرار العدو مسيطراً على سماننا ومعايرنا، هذا ما يمكن أن يحصلوا عليه في ظل موازين القوى المختلة الراهنة التي ستجعل من التفاوض مع العدو تكريساً لشرعية المحتل الغاصب.

أننا أمام عملية تاريخية هائلة الزخم، وصراع شامل يطال أبعد الزوايا وأدقها. رغم تركيز الصراع وكثافته في فلسطين بحكم اختيارها كمنطقة "إنزال" للمشروع الإمبريالي - الصهيوني في قلب العالم العربي، إلا أن أهداف ذلك "الإنزال" الاستعماري التاريخي أبعد وأشمل من ذلك بكثير". وبهذا المعنى، يغدو الصراع حتى ولو كان عنوانه تحرير فلسطين، صراعاً من أجل تحرير الأمة العربية، وتأمين شروط وعناصر نهوضها المادية والثقافية، وبما أن نتائج الصراع التاريخي تتقرر في ضوء قدرة كل طرف على تركيز وترسيم مكونات القوة الشاملة، لإحداث الإزاحات الملائمة في ميزان القوى، فإنه يغدو بحكم البديهة العلمية اعتبار عامل الحسم في الصراع هو العامل الداخلي، إذ أن هذه العملية التاريخية ببعديها الوطني - التحرري، والاجتماعي - النهضوي، هي عملية واحدة تجري في ذات الوقت، ويستحيل عملياً فصل أحد البعدين عن الآخر"

في ضوء انتشار وتبلور مشهد الاسلام السياسي في مصر وتونس وغيرها على الجدول ، يجب ان تظل علاقة اليسار العربي مع قوى الإسلام السياسي ، من موقع المعارضة الديمقراطية الرفضية لاية تحالفات معها (كما هي العلاقة الرفضية لممارسات السلطة والانظمة) بحيث تكون هذه العلاقة متحركة وجدلية تبعاً لتناقضات الواقع والصراعات الطبقيّة الاجتماعية والسياسات الداخلية، وطبقاً للموقف من التحالف الامبريالي الصهيوني ، دون ان نتجاوز مخاطر تطبيق الرؤية الأيديولوجية الدينية على الصعيد الاجتماعي، حيث يتجلى التعارض والتناقض سواء على صعيد فهم الديمقراطية كقيم وآليات وممارسة لبناء المجتمع ومؤسساته أو تجاه القضايا الاقتصادية وقضايا الصراع الطبقي ومصالح العمال والفلاحين خاصة وان الاسلام السياسي لا يتناقض اقتصاديا وسياسيا مع الامبريالية... كما يتجلى التعارض والتناقض معهم بصورة أكثر حضوراً، على صعيد القضايا الاجتماعية الرئيسية للشباب، وحرية المرأة، وحرية الاعتقاد والرأي والتعبير والاجتهاد والإبداع الثقافي والفني وقضايا العدالة الاجتماعية بمختلف تجلياتها . ما يفرض على قوى اليسار العربي أن تتمسك برويتها الموضوعية إلى أبعد الحدود في العلاقة الديمقراطية وقضايا الصراع الطبقي والسياسي ، ومفاهيم الاستنارة والعقلانية مع هذه الحركات بمختلف مذاهبها، بحيث نحرص على ان لا تصل الاختلافات معها ، إلى مستوى التناقض التناحري الذي يحكم علاقتنا بالعدو الإمبريالي الصهيوني، انطلاقاً من رؤيتنا تجاه هذه الحركات ، التي تؤكد على "أن قوى الإسلام السياسي هي مكون طبيعي من مكونات النسيج السياسي، والاجتماعي والثقافي العربي، وعلى هذا الصعيد يهمن أن نؤكد بأن العلاقة معها يجب ان تحتكم الى أسس وقواعد الديمقراطية والتعددية والحريات العامة والخاصة التي أوصلتهم إلى السلطة ، والتي يتوجب الاحتكام إليها وعدم التنكر لها.

نداء الى الرفاق في كل احزاب وفصائل اليسار العربي

.....
رفيقاتي رفاقي الاعزاء إن البحث في الماركسية يجب أن يبتدئ من التخلص من إرث الأفكار البالية الرجعية والمتخلفة، وامتلاك الوعي بالمنهج الجدلي المادي وتطبيقاته على الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، كما على كل جوانب الواقع في الممارسة التنظيمية والنضالية واليومية لهم ولرفاقهم، كما أتمنى عليهم بل أطالبهم بأن يمارسوا مراكمة وعيهم ونضالهم الكفاحي والسياسي والديمقراطي انطلاقاً من قناعتهم بأن أحزاب اليسار الماركسي العربي وحدها التي تملك الرؤية الإستراتيجية النقيضة للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ، وهي وحدها أيضاً التي تملك الرؤية الإستراتيجية الكفيلة بإنهاء كل مظاهر التبعية والاستغلال والقهر الطبقي وتحقيق العدالة والمساواة ... وهي بالتالي وحدها التي تمثل المستقبل لشعوبنا العربية.

المهم أن ننطلق من قناعتنا بأن "الناس هم الذين يصنعون التاريخ" ... هذه هي القيمة الثورية التاريخية للماركسية، خاصة وأننا نعيش اليوم في ظروف الانتفاضات العربية و انتشار الروح الثورية ضد أنظمة التبعية والتخلف من ناحية وفي ظروف انتشار الإسلام السياسي والثورة المضادة والفتن الطائفية ، وتفاقم مظاهر الفقر والصراع الطبقي، وغياب الأفكار التوحيدية على الصعيدين الوطني والقومي، وبالتالي فإن الحاجة إلى برنامج الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية بآفاقها الاشتراكية اكبر بما لا يقاس من أي مرحلة سابقة.

وفي كل الأحوال فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا - حول الواقع والنظرية - ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا أو طبيعة التزامنا... وكلنا ثقة بأن السواد الأعظم من رفاقنا ورفيقاتنا في فلسطين والوطن العربي ، حريصون على توسيع معارفهم بالنظرية ومنهجها بمثل حرصهم على وعيهم لمكونات واقعهم في مشهد الانتفاضات الشعبية المليء بالاحتمالات والقلق المشروع - في اللحظة الراهنة - من امكانية استعادة قوى الثورة المضادة من الرجعية والليبرالية الرثة ، بدعم صريح ومباشر من القوى الامبريالية وحلف الناتو ودولة العدو الإسرائيلي ، لإعادة إنتاج التبعية والاستبداد والاستغلال الطبقي والتخلف بصور وأشكال جديدة ، الأمر الذي يتطلب استنهاض كافة قوى اليسار العربي الديمقراطي الثوري من أجل توفير كل مقومات القوة والوحدة السياسية والفكرية والتنظيمية بما يمكنهم من استعادة دورهم الطبيعي في تحقيق أهداف الثورة الوطنية والقومية ، التحررية الديمقراطية التي تنتظرها الجماهير بشوق كبير .

قصيدة ارسلها رفيقنا الشاعر زين العابدين فؤاد ..وفاء لشهيدنا غسان....كل التحية والتقدير الى شاعرنا الكبير

تعالوا معي في سباحة ممتعة .. عبر قصيدة لشاعرنا الكبير/

.....زين العابدين فؤاد.....

.....إلى / شهيد فلسطيني.....

إِتَقَتَّلْ فِي بَيْرُوت..

وَلَا اعْرِفْشِ إِسْمُهُ

بِتَسِيلِ دِمَاكَ فُوقِ الثَّرَابِ،

.....بِيخَضَّر!!

مِنْ كُلِّ نَقْطَةٍ يَتَوَلَّدُ

.....مِيتِ خَنْجَرُ

وَلِكُلِّ خَنْجَرٍ، أَلْفُ أَيْدٍ.. تَوْصِلُ لَهُ!!

الرَّقْصِ بِحِمَى،

.....المُخْبِرِينَ تَتَحَجَّر!!

نَامَ الْعَدُوُّ لَيْلَتُهُ ،

.....فِي بَيْتِكَ

.....فِي بَيْتِي ،

وَسَرَقَ فِطَارَكَ ،

.....نَهَارَكَ،

.....سريرك ،
.....وزيتى

نام العدو فى اللد ،
.....فى عمان ،
.....فى غزه
.....فى عيون جميع المخبرين ..
فى الكذب ..
.....فى الجرائين

نام العدو جنبك ،
.....ولف وقتلك ،
والكف لما إتمد ..
.....ياخد بتارك
.....يضرب بسيفك فين ؟

ومين اللي خائنك ؟
هو العدو بس
.....الى لف وقتلك ؟
ولا العدو ..
.....كل اللي سابك تموت ؟

هو العدو بس
.....الى لف ... وقتلك ؟
واللا اللي سرقك م البارود ،
.....للسكوت ؟

هو العدو بس
.....الى لف وقتلك ؟
واللا اللي قبل الموت
.....بني لك تابوت ؟

هو العدو بس

.....اللى لَفْ وَقَتْلَكْ ؟

واللا العَدُوْ..

.....كُلّ اللى يَفْدَرُ يَخُون؟

هُوَ العَدُوْ بَسْ

.....اللى لَفْ وَقَتْلَكْ ؟

واللا اللى قَبْل الموت..

.....بَنَى لَنَا السُّجُون؟..

الشاعر الكبير /زين العابدين فؤاد

ابريل 1973

الصوراني يدعو لضغط شعبي لمقاومة مظاهر الاستبداد من حكومتي رام الله وغزة

2012-07-04

أكد المفكر والكاتب الفلسطيني الأستاذ غازي الصوراني أن المناضل والمفكر الثوري غسان كنفاني تميز في كل حياته بإيمانه العميق بالديمقراطية أسلوباً وممارسة داخل الحزب كما في داخل المجتمع ، وهو القائل " لن يكون الكفاح الفلسطيني مجدياً ، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم."

واعتبر الصوراني في مقالة له بعنوان " من وحي ممارسات القمع والاستبداد لحكومتي رام الله وغزة" عشية الذكرى الأربعين لاستشهاد كنفاني، اعتبر أن الحديث عن غسان الكاتب الروائي المناضل والمتقّف الجبهاوي -كما الحديث عن الحكيم ووديع وأبو علي مصطفى ومحمد الأسود وأحمد سعادات وكل الثوريين- لا معنى له ولا قيمة إن لم يكن تحريضا ثورياً وديمقراطياً ضد الاستغلال والاستبداد وكل أشكال الاضطهاد من أجل حرية المواطن مدخلاً وحيداً صوب تغيير وتجاوز هذا الواقع الفلسطيني والعربي الذي بات اليوم خاضعاً ومرتهناً للتحالف الامبريالي الصهيوني.

وأوضح الصوراني أن هذه الخطوة ستظل بلا معنى إن لم نبدأ في التحريض عبر النضال الديمقراطي الداخلي على طرفي الانقسام ، فتح وحماس، اللذان أسهما فيما وصلت إليه أوضاعنا الفلسطينية من طريقٍ وأفقٍ مسدودٍ على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث بات من المؤكد لكل أبناء شعبنا في الوطن والمنافي أن استمرار هذا الانقسام هو خدمة صافية للعدو الصهيوني مدعوماً من ألد أعداء الفلسطينيين والعرب ، الولايات المتحدة الأمريكية.

وتوجه الصوراني من قطاع غزة .. سفينة نوح الفلسطينية الأم الولادة للهوية الوطنية .. إلى كل أبناء شعبنا وقواه السياسية والمجتمعية في كل مدن ومخيمات الضفة والقطاع وكل مخيمات المنافي واللجوء أن يتوقفوا عن صمتهم وأن يبادروا إلى ممارسة الضغط الشعبي الجماهيري عبر الاعتصامات والمظاهرات بشعارٍ موحدٍ هو مقاومة كل أدوات ومظاهر الاستبداد والقهر من حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين و "إنهاء الانقسام" والعودة إلى الاحتكام للشعب والانتخابات الديمقراطية ، مع التأكيد المطلق على حق أبناء شعبنا في ممارسة حرياتهم في الرأي والتعبير والكتابة والمعتقد والتنظيم والإبداع والنقد والتظاهر والاعتصام والإضراب، لافتاً إلى أنه لا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضالٍ وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد والقمع السلطوي المستمر من حكومتي فتح وحماس.

وأشار الصوراني أن ما شاهده واستنكره أبناء شعبنا من ممارسات دموية بشعة ضد المتظاهرين الرافضين لزيارة الصهيوني موفاز .. الرافضين لاستمرار المفاوضات العنيفة .. إلى جانب ممارسات حكومة حماس في غزة التي توجت بتعليق تسجيل الناخبين في قطاع غزة ، ورفضها إجراء الانتخابات المحلية بذرائع واهية لا يقبلها عقل أو منطق ... الأمر الذي يدفعنا إلى التأكيد مجدداً على إدانة ورفض هذه الممارسات القمعية التي تراكم المزيد من عزلة وتراجع الحركتين مهما تبدى لهما من دواعي القوة المستبدة ، مشيراً أن لا معنى أو مصداقية أو إمكانية لأي هدفٍ فلسطيني في الضفة أو قطاع غزة أو المنافي دون الخلاص من هذه الحالة القمعية الاستبدادية الانقسامية التي كرسّت عوامل القلق والإحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا في كل أماكن تواجده مع تزايد عدوانية العدو الصهيوني وشروطه المذلة عبر مفاوضات عبثية لن تحقق سوى المزيد من التفكك وانسداد الآفاق

وطالب الصوراني كافة الفصائل والأحزاب بالاستعداد والتحضير لهذا الحراك الجماهيري ، الكفيل وحده بإنهاء هذه الحالة من الانقسام تمهيداً لاختيار قيادة جديدة عبر ضغط شعبي ديمقراطي متصل دون توقف في كل مدن ومخيمات وقرى الضفة والقطاع والمنافي تحت شعار "إنهاء الوضع غير الدستوري وغير الشرعي للحكومتين" ، وتحكيم صندوق الاقتراع الذي سيحدد وحده مستقبل كل من فتح وحماس وغيرهما من القوى والفصائل والفعاليات الوطنية - على الرغم من كل التعقيدات الصهيونية - كمدخل وحيدٍ لصمود شعبنا ومقاومته ووحدته وتعدديته الديمقراطية.

رفاقي واصدقائي إذا تأملنا هذا الواقع المرير على مدار سنوات الانقسام ،نكتشف ان صراعات وممارسات ومصالح الحكومتين الطبقية والسياسية النقيضة لمصالح جماهير الفقراء ،ادت - في ظل استمرار غياب الحزب او الفصيل الماركسي القادر على بلورة وقيادة البديل اليساري الديمقراطي -الى تغييب شعبنا وشل حركته وعجزه عن التوقف أمام قضاياها الأساسية ، ما يبرر اثاره الاسئلة ..هل كانت الديمقراطية مهددا للتغيير والتطور والصمود ام اصبحت لحدا او مقبرة للقضية والمجتمع؟؟؟ ما هي اهداف النضال الوطني والديمقراطي؟؟؟؟ وما هو الموقف من الكيان الصهيوني الذي نحاربه؟؟؟ ما هو دور ووظيفة هذا الكيان في إعاقه تحرر واستنهاض وتقديم شعوب الأمة العربية ؟ ما علاقة الكفاح المسلح بالتسييس الديمقراطي وحرية الرأي والمعتقد داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، وهل

تتكامل وتتفاعل قضايا التحرر والسياسة والديمقراطية ، أم أن لكل منهما - كما يزعم البعض - قناة منعزلة عن الأخرى؟؟؟ وما قيمة صراع الفلسطينيين مع العدو إذا كان معزولاً عن محدده الأول والأخير كصراع عربي صهيوني؟؟؟ ... باختصار نستذكر كلمات الشهيد غسان ومأثوراته وانتاجه الادبي والسياسي .. تلك المشاعل المضئنة التي ما زالت تغوص في معانيها مشاعر ما تبقى من رفاقه الذين ما زالوا اوفياء للقضية وللشهداء والمبادئ ولهويتهم الفكرية (الماركسية)، بمثل ما تغوص في مشاعر وعقول وأقلام المثقفين الثوريين الذين كتبوا آلاف الصفحات عن زخم إنتاج شهيدنا المثقف الماركسي العضوي، المناضل والروائي المبدع والكاتب السياسي والإعلامي غسان كنفاني الذي استطاع أن يصنع هالته الفريدة، وترك لنا تاريخاً حافلاً بالإبداع والشموخ والتحريض على التغيير والثورة، يعتز به ويسير على هداه رفاقه المخلصين الاوفياء لتاريخ ومبادئ وفكر الجبهة وتضحياتها...

فصائل وأحزاب اليسار بحاجة الى كوادر قيادية ثورية واعية بالماركسية ومنهجها وواعية اكثر بمكونات واقع مجتمعاتها قادرة على الاجابة على اسئلة الجماهير الفقيرة والاندماج في اوساطها والتعلم منها وتعليمها وتنظيمها وتثويرها .. بحاجة الى قيادات وكوادر متواضعة وفية لغسان كنفاني والحكيم وابوعلي مصطفى ووديع وكل الشهداء .. قيادات ملتزمة بالمبادئ العظيمة التي ضحوا بارواحهم من اجلها .. ووفية لاسر الشهداء والجرحى والاسرى الصامدين .. ووفية لجماهير الفقراء والكادحين وقود الثورة وهدفها ... اخيرا فصائل واحزاب اليسار بحاجة ماسة جدا جدا لقيادات مبدئية صادقة لا تعرف النفاق والانتهازية والفساد والشللية .. الفصائل اليسارية بحاجة ماسة الى مثل هذه القيادات الثورية الوفية الواعية الصادقة ليرفعوها على أكتافهم ، وليست بحاجة الى قيادات يأتون إليها ليرتفعوا على أكتافها ... ويتنكروا لمبادئها وجوهرها الاخلاقي ... ذلك هو اول الطريق لخروج قوى وفصائل اليسار من ازماتها الخانقة شبه المستعصية التي تنذر - في حال استمرار تراكماتها دون علاج جراحي ثوري - الى تصدع البناء والانهيار ...

غازي الصوراني

يوليو/2012

مداخلات وخواطر

عشية الذكرى الأربعين لاستشهاد الرفيق غسان كنفاني

".. لن يكون الكفاح الفلسطيني مُجدياً ، إلا إذا كان كفاح مواطنين حُررت إرادتهم وعقولهم ، فلا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد والقمع السلطوي المستمر من حكومتي غزة ورام الله ..".

(1)

في الذكرى الأربعين لاستشهاد رفيقنا المناضل والكاتب والروائي غسان ، وفي ظروف استثناء السيطرة الامبريالية والصهيونية على شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية وتزايد مظاهر التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي في مشهد الإسلام السياسي ، وتفاقم حدة الاستقطاب والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس ، في مقابل استمرار عجز وفشل اليسار الفلسطيني والعربي عن بلورة البديل الشعبي الديمقراطي ، أبدأ كلمتي بسؤال .. ماذا لو كان غسان كنفاني على قيد الحياة ؟ وعاد إلى الوطن "يعتكر عصا عادية ويحرق في خيبة غير عادية في ظل وظلام هذه الحالة من الانقسام وتشنت الهوية والشعب والقضية ؟ ماذا لو التقى برفاقه بدوافع الحنين إلى ذكريات الماضي النضالي المجيد لفصائل اليسار وألقى في جمع غفير منهم كلمة دون أن يعرف أن معظمهم ما عاد يكثر بأعماله ولا باستلهاها أو الاهتداء بها حتى لو عرفها .. وما عاد يكثر أيضا بالفكر الماركسي ومنهجه وبالمبادئ الثورية الوطنية والقومية والأممية التي استشهد من أجلها غسان! .. ؟ الإجابة يرسم رفاقي الكوادر الثورية عموما والشابة خصوصا القابضين على الجمر.

(2)

الحديث عن غسان الكاتب الروائي المناضل والمثقف الجبهاوي -كما الحديث عن الحكيم ووديع وأبو علي مصطفى ومحمد الأسود وأحمد سعدات وكل الثوريين - لا معنى له ولا قيمة إن لم يكن تحريضا ثورياً وديمقراطياً من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع الفلسطيني والعربي الذي بات اليوم خاضعاً ومرتهناً للتحالف الامبريالي الصهيوني ، لكن هذه الخطوة ستظل بلا معنى ان لم نبدأ في التحريض عبر النضال الديمقراطي الداخلي على طرفي الانقسام ، فتح وحماس، اللذان أسهما فيما وصلت إليه أوضاعنا الفلسطينية من طريق وأفق مسدود على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث بات من المؤكد لكم ولكل أبناء شعبنا في الوطن والمنافي ان استمرار هذا الانقسام هو خدمة صافية للعدو الصهيوني مدعوماً من الد أعداء الفلسطينيين والعرب وكل فقراء العالم ،الولايات المتحدة الامريكية .

(3)

الحديث عن المثقف غسان كنفاني ، وهو حديث يحملنا إلى رؤية رفيقنا المثقف الثوري المبدع المناضل الشهيد غسان للثقافة كما فهمها وجسدها ، باعتبارها جملة ما يستوعبه ويراكمه ويبدعه هذا الرفيق أو ذاك على صعيد الفلسفة الماركسية ومنهجها ، والتاريخ الوطني والقومي من ناحية ، وعلى صعيد العلم والأدب والفن بالارتباط الوثيق بمجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكافة مجالات الحياة المادية والروحية من ناحية ثانية ، من أجل استخدامها للإجابة على أسئلة الجماهير الشعبية المطروحة في كل مرحلة من مراحل مسيرتها الثورية من أجل التحرر والديمقراطية والتقدم ، في إطار العلاقة الجدلية بين الأهداف الوطنية والقومية ، وهنا تتجلى خصوصية الواقع

العربي وتخلّفه التاريخي ، واستتباعه واستبداده وخضوعه عبر الشرائح الكومبرادورية البيروقراطية الحاكمة للنظام الامبريالي ، كما تتجلى أيضا في دروس وعبر الشهيد غسان كنفاني الذي أدرك وناضل من أجل تغيير هذا الواقع من خلال استلهامه الخلاق للثقافة الثورية التقدمية بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وأهمية تكريسها في صفوف رفاقه الجبهائيين ، إن رؤيته هذه للثقافة تبلورت في إطار التزام الجبهة بالثقافة العضوية وبالمثقف العضوي دون تجاوز الإبداع الأدبي أو الفكري أو الفني لدى هذا المثقف الحزبي أو ذاك، وهنا بالضبط ترسخت العلاقة الجدلية التبادلية بين شهيدنا غسان وجبهته الشعبية على قاعدة الفهم المشترك لدور المثقف العضوي الذي يمكننا تعريفه وتحديد معالمه وفق رؤية الجبهة ، بأنه : العضو المنتمي للحزب الماركسي الثوري ، هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً ، "الداعية" "الاختصاصي" "المحرّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا وتطلعات الجماهير الشعبية ، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، أو قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتابات ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

(4)

حينما نتحدث عن الشهيد غسان كنفاني اليوم ، لا نرى أي انفصام بين غسان المثقف المبدع حامل الرسالة، وغسان المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً بمبادئ جبهته الشعبية وأهدافها، بحكم تقاطع أو توحيد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف، والوظيفة النقدية هنا تتخطى التبشير أو الرسالة إلى الثورة والتغيير وتجاوز الواقع عبر محددين رئيسيين هما : قوة رسوخ ووضوح الهوية الفكرية ، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي من ناحية ، وقوة رسوخ ووضوح الانحياز الطبقي للكادحين وكل المستغلين والمضطهدين من ناحية ثانية ، وبهذا المعنى لا بد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادنا بصورة مريضة ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم "فتقدمت قيم النفاق السياسي والتلفيق الفكري والمصالح الشخصية الانتهازية والفرדانية، حتى أصبح لها منظرها ومشروعها الذين صنعتهم انساق وآلات السلطة أو النظام الرسمي ، أو أولئك الذين صنعتهم وأفسدتهم منظمات NGO S كما هو الحال في وضعنا الراهن في فلسطين -على سبيل المثال وليس الحصر - عبر مروجي ما يسمى بثقافة السلام والسلام الاجتماعي والسلام الاقتصادي والحكم الصالح ، إلى آخر هذه المفاهيم التي تم تصنيفها وتركيبها خصيصاً للتداول في بلادنا وغيرها من البلدان المتخلفة من أجل التشكيك في صحة أفكار فصائل وأحزاب اليسار وتفكيكها وتخريبها من داخلها بما يضمن تكريس تبعية هذه البلدان واستمرار تخلفها وخضوعها لسيطرة التحالف الامبريالي الصهيوني والرجعي العربي ، ولذلك نقول إلى كل من يرفع شعار الليبرالية الجديدة في بلادنا :إن النيو - ليبرالي ليس ديمقراطياً ولا حتى ليبرالياً بل تختزل التجربة ويختزل ذاته إلى مجرد ممسوس بلوثة عداء فقد بريقه لكل ما هو تقدمي او ديمقراطي ثوري.

(5)

كان غسان مثالا للمثقف العضوي الحداثي والعقلاني التنويري والوطني والقومي الماركسي في آن واحد ، لكنه لم يكن صاحب رؤية أحادية معرفية يقينية ، قومية أو ماركسية يلتزم بجمود نصوصها بقدر ما كان مبدعاً في أدبه الثوري عبر تأويله للنصوص وتفسيره لها بما يقترب أو يتناسب أو يتطابق مع الواقع المعاش، فلم يكن ناطقاً باسم النص بل كان ثورياً يسعى إلى تغيير الواقع عبر وعيه له واستخدامه للمنهج المادي الجدلي في اكتشافه من جهة وعبر قناعاته الموضوعية الثورية بمبادئ وأهداف الجبهة الشعبية من جهة ثانية.

هكذا أدرك غسان أن مهمة المثقف هي ممارسة النقد الجذري لما هو كائن التزاماً بما ينبغي أن يكون عبر وظيفته النقدية بالمعنى الموضوعي ، وهي تتناقض كلياً مع وظيفة التبرير ، أو النفاق الانتهازي والشللي أو الاعتراف بالأمر الواقع ، هنا يتداخل عضويًا مفهوم المثقف مع مفهوم الطليعة بالمعنى المعرفي والسياسي التي ترى الالتزام بأهداف النضال الوطني ضمن الإطار القومي تجسيداً لرؤيتها.

(6)

لعل من أهم إبداعات المفكر الماركسي الثوري " انطونيو جرامشي" تأكيده على دور "المثقف المتمرد" ، أو المثقف العضوي الملتزم، فالمثقف بالمعنى الحقيقي هو الذي لا يرتضي بالأفكار السائدة أو المألوفة، هذا هو المبدأ الذي جسده غسان كنفاني حتى لحظة استشهاده .وهنا بالضبط تتجلى دروس وعبر تجربة رفيقنا المثقف العضوي الثوري الديمقراطي غسان... لذلك ينبغي التمييز بين من يمارسون الفكر من أجل تغيير الواقع والثورة عليه، وبين من يمارسون تحطيم الفكر والوعي حفاظاً على مصالحهم الانتهازية وتبريراً للنظام أو السلطة أو الواقع البائس الذي يحتضنهم...فما قيمة الثقافة التي لا تتعاطى وتتفاعل مع الهموم والمطالب الوطنية والطبقية للجماهير الشعبية، وما قيمة الحزب الذي لا يخرط- عبر التزام ووعي فكري ثقافي عميق - في العملية التغييرية ؟ فإذا ما تفككت وتآكلت أو تراجعت الجبهة الثقافية وأقصد ، هوية الحزب اليساري الفكرية ، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ، فإنه لا محالة سيخسر كل الجبهات الأخرى ، السياسية والتنظيمية والعسكرية الكفاحية .. تلك هي كلمات القائد الراحل جورج حبش الذي أدرك أهمية الجبهة الثقافية ، ليس كجبهة أخيرة فحسب ، بل أيضاً كمنطلق لرفاقه ولكل الماركسيين العرب بان يكرسوا كل جهودهم من اجل وعي الماركسية ومنهجها بصورة تطويرية نقدية ومتجددة تخدم متطلبات واقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بما يوفر لهم كل الامكانيات والقدرات في مواصلة نضالهم واستعادة دورهم من اجل قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية وتحقيق اهدافها في القضاء على كل مظاهر وادوات الاستبداد والتخلف والتبعية والاستغلال الطبقي .

(7)

بعد أربعين عاما من استشهاده رفيقنا غسان ، باتت قضيتنا اليوم محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برواها وبمصالحها الخاصة ، ففي ظل الانقسام والصراع بين الأخوة الأعداء ، يحتفل عدونا الإسرائيلي بقيام دولته، ومرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيين في الذكرى الرابعة والستين للنكبة ، أطياف ذكريات ماضية ، ولكن في وضع مؤسف عنوانه "تزايد الصدام بين قطبي الصراع" وانسداد الأفق السياسي بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني

لا فرق ، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصراً لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات.

(8)

نحن مع غسان حينما يقول ما معناه : لن يكون الكفاح الفلسطيني مجدياً، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم، ولن يكون القائد الوطني الماركسي جديراً باسمه إلا إذا كان واجبه التحريض على هذه الإرادة وخلق أشكال سياسية بلا مراتب وبلا رعية وأعيان أو محاسيب أو شلل داخل الحزب ، إذ أن استمرار هذا الوضع لن ينتج سوى قيادة رخوة عاجزة وغير متجانسة ستدفع بالحزب إلى مزيد من التفكك والخراب.

(9)

(من وحي الاستبداد في الضفة وقطاع غزة) :

أتوجه من هنا من قطاع غزة ..سفينة نوح الفلسطينية الأم الولادة للهوية الوطنية ..الى كل أبناء شعبنا وقواه السياسية والمجتمعية في كل مدن ومخيمات الضفة والقطاع وكل مخيمات المنافي واللجوء ان يتوقفوا عن صمتهم وأن يبادروا إلى ممارسة الضغط الشعبي الجماهيري عبر الاعتصامات والمظاهرات بشعارٍ موحدٍ هو مقاومة كل أدوات ومظاهر الاستبداد والقهر من حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين و "انهاء الانقسام" والعودة الى الاحتكام للشعب والانتخابات الديمقراطية ، مع التأكيد المطلق على حق ابناء شعبنا في ممارسة حرياتهم في الرأي والتعبير والكتابة والمعتقد والتنظيم والابداع والنقد والتظاهر والاعتصام والاضراب، اذ لا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد السلطوي المستمر من حكومتي فتح وحماس ، وما شاهده واستكره ابناء شعبنا من ممارسات دموية بشعة ضد المتظاهرين الراضين لزيارة الصهيوني موفاز ..الرافضين لاستمرار المفاوضات العنيفة واستجداء العدو الصهيوني لتقديم قرض مالي لسلطة رام الله.. الى جانب ممارسات حكومة حماس في غزة التي توجت بالامس بتعليق تسجيل الناخبين في قطاع غزة ... كل ذلك يدفعنا الى التأكيد مجدداً على ادانة ورفض كل هذه الممارسات القمعية التي تراكم المزيد من عزلة وتراجع الحركتين مهما تبدى لهما من دواعي القوة المستبدة ، فلا معنى او مصداقية أو امكانية لأي هدف فلسطيني في الضفة او قطاع غزة او المنافي دون الخلاص من هذه الحالة القمعية الاستبدادية الانقسامية التي كرسست عوامل القلق والاحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا في كل أماكن تواجده مع تزايد عدوانية العدو الصهيوني وشروطه المذلة عبر مفاوضات عبثية لن تحقق سوى المزيد من التفكك وانسداد الآفاق ... فلتتداعى كافة الفصائل والحزاب بالاستعداد والتحضير لهذا الحراك الجماهيري ، الكفيل وحده بإنهاء هذه الحالة من الانقسام واختيار قيادة جديدة كمدخل وحيد لصمود شعبنا ومقاومته ووحدته وتعديته الديمقراطية.

(10)

(من وحي تجربة الشهيد المثقف الثوري غسان) :

مؤقتاً سأستأذك إصراري على مركزية الموقع الطبقي وأهميته في صوغ المثقف وتحديد ماهيته ، لأقول أو أتقاطع مع شمولية مفهوم المثقف التي تتضمن الموقع الطبقي بالإضافة إلى مواقع أو رؤى إبداعية أخرى .. مثل المثقف المتخصص في مجال العلم أو المجتمع والعلوم الإنسانية، لكنني في كل الأحوال أرى نفسي منحازاً للمثقف وفق ارتباطه بالموقع الطبقي... فهذا هو الأصل عندي رغم أي خلاف بيني وبين الآخرين في هذا الجانب . أما بالنسبة لاجتهادي المنحاز لشمولية مفهوم المثقف، فإن الشمولية التي أقصدها هنا لا تتناقض مع التعريفات التي عبر عنها مجموعة من المفكرين في تعريفهم للمثقف بأنه " هو الإنسان الذي يضع نظرة شاملة لتغيير المجتمع" أو هو المفكر المتميز المسلح بالبصيرة كما يقول ماكس فيبر، أو هو الذي يمتلك القدرة على النقد الاجتماعي والعلمي والسياسي أو هو المفكر المتخصص المنتج للمعرفة، وهي تعريفات عامة لا تحرص على تحديد الزاوية أو الموقع الذي ينطلق منه ذلك المثقف في ممارسة النقد الاجتماعي أو السياسي أو في صياغته للنظرة الشاملة للتغيير .. والزاوية التي أقصدها هي الموقع الطبقي بالتحديد (عبر الالتزام التنظيمي بالحزب الماركسي) ، فهو الغاية والقاعدة المنتجة والمحددة لكل رؤية فكرية ثقافية أو لكل ممارسة نقدية.

(11)

تضمنت أعمال الشهيد غسان كنفاني رؤية استشرافية وواقعية استدعت التحريض على هذا الواقع المأزوم بمثل دعوتها الصريحة إلى المقاومة ، فهي رؤية ثورية مختلفة عن تلك التي تضمنتها العديد من أعمال الروائيين العرب الذين نقدر دورهم في تشخيص الواقع الاجتماعي دون الدعوة الصريحة إلى التغيير والثورة كما هو الحال عند محمود تيمور وتوفيق الحكيم و نجيب محفوظ ومحمد عبد الحليم عبدالله على سبيل المثال ، ذلك إن روايات غسان كانت مسكونة بروح التحريض والتغيير الثوري، وهي بالتالي تقاطعت مع روايين تقدميين من أمثال حنا مينا وعبد الرحمن الشراقوي ويوسف إدريس ويوسف القعيد وعبد الرحمن منيف وحيدر حيدر وإلياس خوري بناحيتين أساسيتين هناك أولاً وحدة المعاناة الشخصية والوطنية والمجتمعية بحيث نشهد كما يقول - حليم بركات- توجهاً نحو الدمج بين هوية الفرد وهوية المجتمع ، فتصبح الأمانى والأزمات والانتصارات والهزائم والآلام والأفراح واحدة ، لان قضية المجتمع هي قضية الإنسان، والعكس صحيح ، فيصبح خلاص الأول هو خلاص الآخر، وهنا بالضبط تأثر غسان بالثورة كما عبرت عنها مبادئ الجبهة الشعبية وقبلها حركة القوميين العرب ، وكان إبداعه الأدبي نتاجاً لذلك التأثير . وهناك ثانياً : مسألة المشاركة الفعلية والخوض في المعارك الوطنية الحقيقية التي يعيشها الشعب إلى جانب المعارك التي يعيشها المجتمع ، وفي مثل هذه الحالة تنبثق الأفكار والمشاعر من صميم الواقع المعاش ، وليس من مفاهيم مجردة.

(12)

تتشترك رواية التغيير الثوري -لدى شهيدنا غسان- مع رواية التمرد الفردي برفضها الثقافة السائدة وبتشديدها على أهمية الإبداع الفني في الكتابة الروائية. غير انها تختلف في الوقت ذاته عن رواية التمرد الفردي بالتشديد على القضايا السياسية والخلاص المجتمعي والوقوف إلى جانب الطبقات المسحوقة ، ما يعني أن الدعوة للتغيير الثوري عنده ، انطلقت من اهتماماته الذاتية التي توحدت مع رؤية الجبهة الشعبية السياسية التحررية ، الوطنية والقومية من ناحية والاجتماعية الطبقية من ناحية ثانية .

فقد تناول غسان الواقع الفلسطيني ، بمختلف جوانبه وتناقضاته وتعتيداته ، والتزام في نصوصه الروائية بتشخيص وتفكيك معظم جوانب المعاناة السياسية، والاجتماعية ، والإنسانية، للفلسطيني، دونما أن يشكل ذلك الالتزام الجبهاوي لديه قيلاً على حريته الإبداعية وتعامله النقدي والتحريضي للواقع حيث اتخذت مضامين رواياته أشكالاً وصوراً جديدة وفريدة عكست مزيلته التي جسدت فنياً مبادئه السياسية التي عاش واستشهد في سبيلها.

(13)

في دراسته " العمل الفدائي ومأزقه الراهن عام 1970 " شدد رفيقنا الشهيد غسان على ضرورة الترابط العضوي بين النظرية والممارسة والتنظيم وبين البعد القومي والبعد الطبقي، وكل منهما مسألة محورية ، كما انتقد التنظيمات الفلسطينية قائلاً بأنها " أضحت بعد سنوات قليلة من نشوئها مكتيبة بيروقراطية" ماذا لو عاد اليوم يعتكز عصاه ويحرق في خيبة غير عادية في ظل وظلام هذه الحالة من الانقسام وتشنت الهوية والشعب والقضية ؟ ماذا لو التقى برفاقه بدوافع الحنين إلى ذكريات الماضي النضالي المجيد لفصائل اليسار وألقى في جمع غفير منهم كلمة دون أن يعرف أن معظمهم ما عاد يكثر بأعماله ولا باستلهاها أو الاهتداء بها حتى لو عرفها .. وما عاد يكثر أيضاً بالفكر الماركسي ومنهجه وبالمبادئ الثورية الوطنية والقومية والأممية التي استشهد من أجلها غسان ؟!.... الاجابة برسم رفاقي الكوادر الثورية عموماً والشابة خصوصاً القابضين على الجمر .

(14)

ربط الشهيد غسان كنفاني مصيره الشخصي -بشكل مباشر وغير مباشر - بمصير شعبه كتابة وعملاً ، هكذا كانت رواياته صورة خلاقة عن قراره الذاتي ، فتوحدت معاناة شعبه بمعاناته الخاصة، وتمثل في صوته ، صوت الفلسطينيين المقتولين - المنفيين - المسحوقين - المكافحين . لقد تمثل في صوته خاصة ، صوت الجماهير الذين دفعوا غالباً ثمن الهزائم بحياتهم قبل ممتلكاتهم القليلة. ليس غريباً ، إذأ ، أن نكتشف في كتاباته المكونات المغفلة في المعاناة الفلسطينية. ففي روايته "رجال في الشمس" يظهر بشكل فريد كيف ان الفلسطيني مهدد في صلب حياته بالموت من دون أن يسمع له صوت مهما دق ناقوس الخطر، لأنه مقتلع وبلا وطن لا يستطيع أن يكون عزيزاً في أي بلد آخر ، حتى ولو كان بلداً عربياً ، بل خاصة في البلدان العربية في ظل الأنظمة السائدة بما فيها النظام الفلسطيني نفسه " .

(15)

بعد حوالي عامين على هزيمة حزيران 1967 ، نشر غسان روايته " أم سعد " التي يحرض فيها الفلسطيني مجدداً على التحرر الذاتي الداخلي بما يمكنه من التحرر من السجن الكبير الذي فرضه النظام العربي على الفلسطينيين بعد النكبة ، ففي هذه الرواية نلاحظ وعي غسان لحياته بأنها سجن في حد ذاتها ، فيتساءل " : أتسبب أننا لا نعيش في الحبس ؟ ماذا نفعل نحن في المخيم غير التمشي داخل ذلك الحبس العجيب ؟ الحبوس أنواع .. المخيم حبس ، وبيتك حبس ، والجريدة حبس والراديو حبس .. أعمارنا حبس ، والعشرون سنة الماضية حبس ... أنت نفسك حبس " إن بداية مثل هذا الوعي هي بداية الدعوة من أجل التغيير الثوري، في ضوء إدراك الفلسطيني "أن التخلص من الوحل في المخيم- كما يقول حليم بركات - لا يكون بجرفه كلما هطل المطر ، بل بسد مزارب السماء، ذلك أن الاكتفاء بجرف الوحل هو تكيف مع الواقع التعس وتصرف خضوعي انسجامي ، أما سد مزارب السماء فتحويل راديكالي باتجاه التعامل مع مصادر المشكلة التي لا تحل من دون تغيير الواقع الذي نشأت عنه . "

إن أعمال غسان كنفاني ورواياته التي حرص من خلالها على إعادة صياغة الواقع ، لم تكن مجرد عمل فني قائم بذاته، أو انعكاس للبنية الاجتماعية والنشاطات والقيم والمعتقدات فحسب، بل هي أيضاً نتاج فني فريد لعملية الدمج الخلاق بين إبداعه والتزامه وانتمائه الحزبي للجهة حيث تجلّى هنا المعنى الثوري لمفهوم الالتزام في الرواية الأدبية كما هو حال غسان في كتاباته السياسية الأخرى ، حيث استطاع أن يكيف موهبته وإبداعه الذاتي مع قناعاته الثورية ، فجاءت رواياته تعبيراً عن مكنوناته الإبداعية التي حملت في نصوصها خطاباً متنوع المضامين التحريضية والمفاهيم الثورية المتفاعلة مع معاناة شعبه والتي شكلت في نفس الوقت "توعاً من التنفيس أو التطهر الذاتي والمعرفي العام".

(16)

إن وعي رفيقنا الأديب الروائي والمثقف الثوري بطبيعة الدولة الصهيونية ووظيفتها أدى به الى رفض ما يسمى بالدولة المستقلة او الحل المرحلي...ولم يكن ثابتاً في جدولته سوى النضال من اجل استرداد فلسطين شرطاً وحيداً لحق العودة ، والآن بعد اربعة وستين عاماً من اللجوء والمعاناة والنضال ، نقذف بالسؤال في وجه فتح وحماس ، على ماذا تتقاتلون ؟ وجوابنا السريع أنكم تتصارعون على السلطة وتقاسمها وعلى المصالح في إطار عربي وإقليمي ودولي لم يعد معنياً بعملية السلام أو عدالة القضية الفلسطينية إلا وفق الرؤية الأمريكية الإسرائيلية . وفي هذا السياق يقول الروائي الياس خوري " إذا حللنا عملية التسوية منذ مدريد حتى الآن ؛ نكتشف أن الإسرائيليين لا يريدون تسوية بل استسلاماً ، وبالفعل استسلم الفلسطينيون في " أوسلو" لكن الإسرائيليين يريدون أكثر من ذلك. " فقد تحولت المقاومة الفلسطينية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، لتشكل "شبه حكومة" و "دولة ضمن الدولة" ، فتعرضت بذلك إلى مزيد من الضغوط العالمية والعربية في سبيل التقبل التدريجي لحل سلمي مزعوم ووهمي ، كبديل وليس كمتعمم للكفاح المسلح. وبذلك نشأ جناح يبحث عن الاعتراف الدولي، وتعزز الجانب المؤسسي البيروقراطي على حساب الجانب الثوري، كما كتب غسان كنفاني في حينه، بمعنى أن قيادات منظمة التحرير أصبحت هي

وأساليب عملها وانتقالاتها واتصالاتها وتشكيلاتها ومراكزها مكشوفة تماماً .
إن هذا الموقف ، تجاه بيروقراطية م.ت.ف ، يتطابق ، بل ويعكس مفهوم التغيير الثوري كمحدد رئيسي لروايات غسان ، وذلك عبر رفضه للنظام السائد ودعوته التحريضية للثورة على الوضع القائم ورفضه للثقافة السائدة المعبرة عن مصالح الشرائح الحاكمة وولاءاتها الرجعية التقليدية تأكيداً لرفضه لمفاهيم الثقافة الموروثة.

(17)

تساؤلات في ذكرى الغائب الحاضر غسان

إذا ما تأملنا مسيرتنا الوطنية من أجل التحرير في غمرة اوضاع التفكك والانقسام والصراع على السلطة بين حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين اللتان تمارسان سطوة الحكم والاستبداد وقمع حريات الرأي بـ " شرعية" القوة والاكراه بمعزل عن الاهداف التحررية الوطنية الكبرى من جهة وبتجاوز سافر للديمقراطية التي اوصلتهما الى السلطة من جهة ثانية..إذا تأملنا هذا الواقع المرير على مدار سنوات الانقسام ،نكتشف ان صراعات وممارسات ومصالح الحكومتين الطبقية النقيضة لمصالح جماهير الفقراء ،ادت - في ظل استمرار غياب البديل اليساري الديمقراطي -الى تغيب شعبنا وشل حركته وعجزه عن التوقف أمام قضايا أساسية ، ما يبرر اثاره الاسئلة ..هل كانت الديمقراطية مهدداً للتغيير والتطور والصمود ام اصبحت لحدا او مقبرة للقضية والمجتمع ؟؟؟ ما هي اهداف النضال الوطني ؟؟؟ وما هو الموقف من الكيان الصهيوني الذي نحاربه ؟ ما هو دور ووظيفة هذا الكيان في إعاقه تحرر واستنهاض ووحدته شعوب الأمة العربية ؟ ما علاقة الكفاح المسلح بالتسييس الديمقراطي وحرية الرأي داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، وهل تتكامل وتتفاعل قضايا التحرر والسياسة والديمقراطية ، أم أن لكل منهما قناة منعزلة عن الأخرى ؟؟؟ وما قيمة صراع الفلسطينيين مع العدو إذا كان معزولاً عن محدده الأول والأخير كصراع عربي صهيوني ؟؟؟... باختصار نستذكر كلمات الشهيد غسان ومأثوراته وانتاجه الادبي والسياسي ..تلك المشاغل المضيفة التي ما زالت تغوص في معانيها مشاعر ما تبقى من رفاقه الاوفياء للشهداء والمبادئ ، ، يمثل ما تغوص في مشاعر وعقول وأقلام المثقفين الثوريين الذين كتبوا آلاف الصفحات عن زخم إنتاج شهيدنا المثقف العضوي المناضل والروائي المبدع والكاتب السياسي والإعلامي غسان كنفاني الذي استطاع أن يصنع هالته الفريدة، وترك لنا تاريخاً حافلاً بالإبداع والشموخ والتحريض على التغيير والثورة، يعتز به ويسير على هداية رفاقه القابضين على الجمر في الجبهة الشعبية الموزعين على مساحة الوطن الفلسطيني كما في الشتات والمنافي وفي كل أرجاء هذا الكوكب.

(18)

في ذكرى الاربعين ، ربما نسأل أنفسنا ، ترى لماذا لا زال يُكتب حتى اليوم عن غسان كنفاني وكأنه اغتيل أمس أو كان أدبه كتب قبل لحظة، والجواب بسيط ، غسان كنفاني مناضل ومثقف ثوري وروائي مبدع متعدد الأوجه والدلالات والأفكار وعمق الرؤية ، فمع كل مرة تقرأه تكتشف جديداً، كلما رأيته اكتشفت في وجهه ملامح جديدة ، المؤسف أننا

نستطيع الزعم بان العدو اكتشف مواهب الرجل قبل أن يكتشفها كثير من الفلسطينيين والعرب، فحسم أمره في حين لا زال البعض في الساحة الثقافية اليسارية الفلسطينية والعربية غير منتبه إلى ذلك الكائن السري الساكن بين حروف كنفاني.

اغتاله الأعداء لأنه حمل فاعلية الكتابة التي تصنع جيلاً سيعثر على أداة التعبير عن فاعليته في سلاح الوعي بالنظرية الثورية والواقع وفي صيرورة بناء الحزب الثوري الجماهيري ضمانة رئيسية ووحيدة لكي يستعيد اليسار الماركسي دوره النضالي التحرري والديمقراطي.

(19)

كانت روايات الشهيد غسان صورة خلاقة عن قراره الذاتي ، حيث ربط مصيره الشخصي بشكل مباشر وغير مباشر - بمصير شعبه كتابة وعملاً ، فتوحدت معاناة شعبه بمعاناته الخاصة، وتمثل في صوته ، صوت الفلسطينيين الفقراء والمضطهدين ،المقتلوعين - المنفيين - المسحوقين - المكافحين . لقد تمثل في صوته خاصة ، صوت الجماهير الذين دفعوا غالباً ثمن الهزائم بحياتهم قبل ممتلكاتهم القليلة. ليس غريباً ، إذاً ، أن نكتشف في كتاباته المكونات المغفلة في المعاناة الفلسطينية. ففي روايته "رجال في الشمس" يظهر بشكل فريد كيف ان الفلسطيني مهدد في صلب حياته بالموت من دون أن يسمع له صوت مهما دق ناقوس الخطر، لأنه مقتلع ويلا وطن لا يستطيع أن يكون عزيزاً في أي بلد آخر ، حتى ولو كان بلداً عربياً ، بل خاصة في البلدان العربية في ظل الأنظمة السائدة بما فيها النظام الفلسطيني نفسه .

(20)

في مثل هذا اليوم الثامن من تموز 1972 استشهد في بيروت رفيقنا القائد الجبهاوي ..المثقف الثوري الماركسي الوطني والقومي والاممي الاديب الروائي الفنان غسان كنفاني..الناطق الرسمي للجهبة رئيس تحرير مجلة الهدف على يد العدو الصهيوني حيث قام عملاء الموساد بوضع عبوة ناسفة انفجرت في سيارته واستشهد معه ابنة شقيقته الشهيدة لميس.....

رفاق وأصدقاء غسان كنفاني والحكيم وأبو علي مصطفى ووديع حداد ... في حكايا الثورة قصّة ملحمة وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع أبنائكم وأحفادكم .. حكاية لمسيرة سندية ما زالت على قيد حياة القضية والنضال الوطني والقومي والأممي، رافضة لعصر الانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي في هذه المرحلة .. وبإصرارها العنيد عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين، تسهم بدورها الطليعي الثوري في مسيرة النضال التحرري الوطني والقومي الديمقراطي الثوري في إطاره الأممي والإنساني.... اقرؤوها في وجوه وعيون الفقراء، وعلى جبين المستضعفين وثياب اللاجئين في المخيم .. وفي عقول وقلوب كواد و قواعد الجبهة المتمسكين بوعي بهويتها ... فكراً ماركسياً ومنهجاً علمياً وعلمانياً تقدماً واشتراكياً لا يعرف لون الحياذ ... منحازة دوما لمن هم

"تحت" كانهياز ناجي لفقراء الأرض وملحها .. تتفن كل لهجات الجماهير المسحوقة وتناضل من أجل تحريرها وانعتاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين بكل ألوانه وأشكاله التي تلبس رداء الليبرالية الرثة او رداء الاسلام السياسي... كونوا اوفياء لغسان وكل الشهداء...كونوا اوفياء مخلصين لكل المناضلين وفي مقدمتهم المعتقلين من رفاقنا ورفيقاتنا في الجبهة وفي مقدمتهم المناضل الباسل القائد أحمد سعدات والمناضل القائد والمثقف الثوري أحمد قطامش وكل المعتقلين البواسل الذين أخلصوا للجبهة ووضعوها في عقولهم وقلوبهم وحدقات عيونهم .. وأصبحوا مثلاً يُحتذى لرفاقهم المخلصين لمبادئها .. الرافضين لكل أشكال الهبوط او الانتهازية او الشللية او الارتداد الفكري عن هوية الجبهة أو التراجع عن الثوابت الوطنية والقومية ، والرافضين لأي شكل من أشكال الاعتراف بدولة العدو الصهيوني.. المؤمنين بأن الحل المرحلي للدولة هو حل نضالي لا يقوم عبر الاعتراف بـ"إسرائيل" وإنما عبر استمرار النضال لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها كحل استراتيجي يكفل وحده حل المسألة اليهودية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد..

مداخلات عشية الذكرى الأربعين لاستشهاد رفيقنا غسان كنفاني

المداخلة الأولى:

في الذكرى الأربعين لاستشهاد رفيقنا المناضل والكاتب والروائي غسان ، وفي ظروف استثناء السيطرة الامبريالية والصهيونية على شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية وتزايد مظاهر التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي في مشهد الإسلام السياسي ، وتفاقم حدة الاستقطاب والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس ، في مقابل استمرار عجز وفشل اليسار الفلسطيني والعربي عن بلورة البديل الشعبي الديمقراطي ، أبدأ كلمتي بسؤال .. ماذا لو كان غسان كنفاني على قيد الحياة ؟ وعاد الى الوطن "يعتكر عصا عادية ويحرق في خيبة غير عادية في ظل وظلام هذه الحالة من الانقسام وتشنت الهوية والشعب والقضية ؟ ماذا لو التقى برفاقه بدوافع الحنين إلى ذكريات الماضي النضالي المجيد لفصائل اليسار وألقى في جمع غفير منهم كلمة دون أن يعرف أن معظمهم ما عاد يكثر بأعماله ولا باستلهاها أو الاهتمام بها حتى لو عرفها .. وما عاد يكثر أيضا بالفكر الماركسي ومنهجه وبالمبادئ الثورية الوطنية والقومية والأممية التي استشهد من أجلها غسان! .. ؟ الاجابة برسم رفاقي الكوادر الثورية عموما والشابة خصوصا القابضين على الجمر

المداخلة الثانية:

الحديث عن غسان الكاتب الروائي المناضل والمثقف الجبهاوي -كما الحديث عن الحكيم ووديع وأبو علي مصطفى

ومحمد الأسود وأحمد سعادات وكل الثوريين - لا معنى له ولا قيمة إن لم يكن تحريضاً ثورياً وديمقراطياً من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع الفلسطيني والعربي الذي بات اليوم خاضعاً ومرتهناً للتحالف الامبريالي الصهيوني ، لكن هذه الخطوة ستظل بلا معنى ان لم نبدأ في التحريض عبر النضال الديمقراطي الداخلي على طرفي الانقسام ، فتح وحماس، اللذان أسهما فيما وصلت إليه أوضاعنا الفلسطينية من طريق وأفق مسدود على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث بات من المؤكد لكم ولكل أبناء شعبنا في الوطن والمنافي ان استمرار هذا الانقسام هو خدمة صافية للعدو الصهيوني مدعوماً من ألد أعداء الفلسطينيين والعرب وكل فقراء العالم ،الولايات المتحدة الامريكية

المداخلة الثالثة:

الحديث عن المثقف غسان كنفاني ، وهو حديث يحملنا إلى رؤية رفيقنا المثقف الثوري المبدع المناضل الشهيد غسان للثقافة كما فهمها وجسدها ، باعتبارها جملة ما يستوعبه ويراكمه ويبدعه هذا الرفيق أو ذاك على صعيد الفلسفة الماركسية ومنهجها ، والتاريخ الوطني والقومي من ناحية ، وعلى صعيد العلم والأدب والفن بالارتباط الوثيق بمجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكافة مجالات الحياة المادية والروحية من ناحية ثانية ، من أجل استخدامها للإجابة على أسئلة الجماهير الشعبية المطروحة في كل مرحلة من مراحل مسيرتها الثورية من أجل التحرر والديمقراطية والتقدم ، في إطار العلاقة الجدلية بين الأهداف الوطنية والقومية ، وهنا تتجلى خصوصية الواقع العربي وتخلفه التاريخي ، واستتباعه واستبداده وخضوعه عبر الشرائح الكومبرادورية البيروقراطية الحاكمة للنظام الامبريالي ، كما تتجلى أيضاً في دروس وعبر الشهيد غسان كنفاني الذي أدرك وناضل من أجل تغيير هذا الواقع من خلال استلهاه الخلاق للثقافة الثورية التقدمية بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وأهمية تكريسها في صفوف رفاقه الجبهائيين ، إن رؤيته هذه للثقافة تبلورت في إطار التزام الجبهة بالثقافة العضوية وبالمثقف العضوي دون تجاوز الإبداع الأدبي أو الفكري أو الفني لدى هذا المثقف الحزبي أو ذاك، وهنا بالضبط ترسخت العلاقة الجدلية التبادلية بين شهيدنا غسان وجبهته الشعبية على قاعدة الفهم المشترك لدور المثقف العضوي الذي يمكننا تعريفه وتحديد معالمه وفق رؤية الجبهة ، بأنه : العضو المنتمي للحزب الماركسي الثوري ، هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً ، "الداعية" "الاختصاصي" "المحرّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا وتطلعات الجماهير الشعبية ، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، أو قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتابات ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها.

المداخلة الرابعة :

حينما نتحدث عن الشهيد غسان كنفاني اليوم ، لا نرى أي انفصام بين غسان المثقف المبدع حامل الرسالة، وغسان المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً بمبادئ جبهته الشعبية وأهدافها، بحكم تقاطع أو توحيد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف، والوظيفة النقدية هنا تتخطى التبشير أو الرسالة إلى الثورة والتغيير

وتجاوز الواقع عبر محددين رئيسيين هما : قوة رسوخ ووضوح الهوية الفكرية ، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي من ناحية ، وقوة رسوخ ووضوح الانحياز الطبقي للكادحين وكل المستغلين والمضطهدين من ناحية ثانية ، وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادنا بصورة مريضة ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم فتقدمت قيم النفاق السياسي والتلفيق الفكري والمصالح الشخصية الانتهازية والفردانية، حتى أصبح لها منظورها ومشروعها الذين صنعتهم انساق وآلات السلطة أو النظام الرسمي ، أو أولئك الذين صنعتهم وأفسدتهم منظمات NGO S كما هو الحال في وضعنا الراهن في فلسطين -على سبيل المثال وليس الحصر- عبر مروجي ما يسمى بثقافة السلام والسلام الاجتماعي والسلام الاقتصادي والحكم الصالح ، إلى آخر هذه المفاهيم التي تم تصنيعها وتركيبها خصيصا للتداول في بلادنا وغيرها من البلدان المتخلفة من أجل التشكيك في صحة أفكار فصائل وأحزاب اليسار وتفكيكها وتخريبها من داخلها بما يضمن تكريس تبعية هذه البلدان واستمرار تخلفها وخضوعها لسيطرة التحالف الامبريالي الصهيوني والرجعي العربي ، ولذلك نقول إلى كل من يرفع شعار الليبرالية الجديدة في بلادنا :إن النيو - ليبرالي ليس ديمقراطياً ولا حتى ليبرالياً بل تختزله التجربة ويختزل ذاته إلى مجرد ممسوس بلوثة عداء فقد بريقه لكل ما هو تقدمي او ديمقراطي ثوري.

المدخله الخامسة:

كان غسان مثالا للمثقف العضوي الحداثي والعقلاني التنويري والوطني والقومي الماركسي في آن واحد ، لكنه لم يكن صاحب رؤية أحادية معرفية يقينية ، قومية أو ماركسية يلتزم بجمود نصوصها بقدر ما كان مبدعاً في أدبه الثوري عبر تأويله للنصوص وتفسيره لها بما يقترب أو يتناسب أو يتطابق مع الواقع المعاش، فلم يكن ناطقاً باسم النص بل كان ثورياً يسعى إلى تغيير الواقع عبر وعيه له واستخدامه للمنهج المادي الجدلي في اكتشافه من جهة وعبر قناعته الموضوعية الثورية بمبادئ وأهداف الجبهة الشعبية من جهة ثانية.

هكذا أدرك غسان أن مهمة المثقف هي ممارسة النقد الجذري لما هو كائن التزاماً بما ينبغي أن يكون عبر وظيفته النقدية بالمعنى الموضوعي ، وهي تتناقض كلياً مع وظيفة التبرير ، او النفاق الانتهازي والشللي أو الاعتراف بالأمر الواقع ، هنا يتداخل عضويًا مفهوم المثقف مع مفهوم الطليعة بالمعنى المعرفي والسياسي التي ترى الالتزام بأهداف النضال الوطني ضمن الإطار القومي تجسيدا لرؤيتها.

المدخله السادسة:

لعل من اهم ابداعات المفكر الماركسي الثوري " انطونيو جرامشي" تأكيد على دور "المثقف المتمرد" ، أو المثقف العضوي الملتمزم، فالمثقف بالمعنى الحقيقي هو الذي لا يرتضي بالأفكار السائدة أو المألوفة، هذا هو المبدأ الذي جسده غسان كنفاني حتى لحظة استشهاداه .وهنا بالضبط تتجلى دروس وعبر تجربة رفيقنا المثقف العضوي الثوري

الديمقراطي غسان... لذلك ينبغي التمييز بين من يمارسون الفكر من أجل تغيير الواقع والثورة عليه، وبين من يمارسون تحطيم الفكر والوعي حفاظاً على مصالحهم الانتهازية وتبريراً للنظام أو السلطة أو الواقع البائس الذي يحتضنهم... فما قيمة الثقافة التي لا تتعاطى وتتفاعل مع الهموم والمطالب الوطنية والطبقية للجماهير الشعبية، وما قيمة الحزب الذي لا يخطر - عبر التزام ووعي فكري ثقافي عميق - في العملية التغييرية؟ فإذا ما تفككت وتآكلت أو تراجعت الجبهة الثقافية وأقصد، هوية الحزب اليساري الفكرية، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، فإنه لا محالة سيخسر كل الجبهات الأخرى، السياسية والتنظيمية والعسكرية الكفاحية.. تلك هي كلمات القائد الراحل جورج حبش الذي أدرك أهمية الجبهة الثقافية، ليس كجبهة أخيرة فحسب، بل أيضاً كمنطلق لرفاقه ولكل الماركسيين العرب بان يكرسوا كل جهودهم من أجل وعي الماركسية ومنهجها بصورة تطويرية نقدية ومتجددة تخدم متطلبات واقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بما يوفر لهم كل الامكانيات والقدرات في مواصلة نضالهم واستعادة دورهم من أجل قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية وتحقيق اهدافها في القضاء على كل مظاهر وادوات الاستبداد والتخلف والتبعية والاستغلال الطبقي.

المدخله السابعة:

بعد اربعين عاما من استشهاده رفيقنا غسان، باتت قضيتنا اليوم محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برواها وبمصالحها الخاصة، ففي ظل الانقسام والصراع بين الأخوة الأعداء، يحتفل عدونا الإسرائيلي بقيام دولته، ومرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيين في الذكرى الرابعة والستين للنكبة، أطياف ذكريات ماضية، ولكن في وضع مؤسف عنوانه "تزايد الصدام بين قطبي الصراع" وانسداد الأفق السياسي بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني لا فرق، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيئات والهزائم.. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات.

المدخله الثامنة:

نحن مع غسان حينما يقول ما معناه: لن يكون الكفاح الفلسطيني مجدياً، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم، ولن يكون القائد الوطني الماركسي جديراً باسمه إلا إذا كان واجبه التحريض على هذه الإرادة وخلق أشكال سياسية بلا مراتب وبلا رعية وأعيان أو محاسيب أو شلل داخل الحزب، إذ أن استمرار هذا الوضع لن ينتج سوى قيادة رخوة عاجزة وغير متجانسة ستدفع بالحزب إلى مزيد من التفكك والخراب.

المدخله التاسعة(من وحي الاستبداد في الضفة وقطاع غزة):

أتوجه من هنا من قطاع غزة .. سفينة نوح الفلسطينية الأم الولادة للهوية الوطنية .. الى كل أبناء شعبنا وقواه السياسية والمجتمعية في كل مدن ومخيمات الضفة والقطاع وكل مخيمات المنافي واللجوء ان يتوقفوا عن صمتهم وأن يبادروا إلى ممارسة الضغط الشعبي الجماهيري عبر الاعتصامات والمظاهرات بشعارٍ موحدٍ هو مقاومة كل أدوات ومظاهر الاستبداد والقهر من حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين و "انهاء الانقسام" والعودة الى الاحتكام للشعب والانتخابات الديمقراطية ، مع التأكيد المطلق على حق ابناء شعبنا في ممارسة حرياتهم في الرأي والتعبير والكتابة والمعتقد والتنظيم والابداع والنقد والتظاهر والاعتصام والاضراب، اذ لا معنى ولا قيمة او مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد السلطوي المستمر من حكومتي فتح وحماس ، وما شاهده واستنكره ابناء شعبنا من ممارسات دموية بشعة ضد المتظاهرين الرافضين لزيارة الصهيوني موفاز .. الرافضين لاستمرار المفاوضات العنيفة واستجداء العدو الصهيوني لتقديم قرض مالي لسلطة رام الله.. الى جانب ممارسات حكومة حماس في غزة التي توجت بالامس بتعليق تسجيل الناخبين في قطاع غزة ... كل ذلك يدفعنا الى التأكيد مجددا على ادانة ورفض كل هذه الممارسات القمعية التي تراكم المزيد من عزلة وتراجع الحركتين مهما تبدى لهما من دواعي القوة المستبدة ، فلا معنى او مصداقية أو امكانية لأي هدف فلسطيني في الضفة او قطاع غزة او المنافي دون الخلاص من هذه الحالة القمعية الاستبدادية الانقسامية التي كرسست عوامل القلق والاحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا في كل أماكن تواجده مع تزايد عدوانية العدو الصهيوني وشروطه المذلة عبر مفاوضات عبثية لن تحقق سوى المزيد من التفكك وانسداد الآفاق ... فلتتداعى كافة الفصائل والحزاب بالاستعداد والتحضير لهذا الحراك الجماهيري ، الكفيل وحده بإنهاء هذه الحالة من الانقسام واختيار قيادة جديدة كمدخل وحيد لصمود شعبنا ومقاومته ووحدته وتعدديته الديمقراطية.

المدخلة التاسعة(من وحي تجربة الشهيد المثقف الثوري غسان):

مؤقتا سأندارك إصراري على مركزية الموقع الطبقي وأهميته في صوغ المثقف وتحديد ماهيته ، لأقول أو أقاطع مع شمولية مفهوم المثقف التي تتضمن الموقع الطبقي بالإضافة إلى مواقع أو رؤى إبداعية أخرى .. مثل المثقف المتخصص في مجال العلم أو المجتمع والعلوم الإنسانية، لكنني في كل الأحوال أرى نفسي منحاذاً للمثقف وفق ارتباطه بالموقع الطبقي... فهذا هو الأصل عندي رغم أي خلاف بيني وبين الآخرين في هذا الجانب . أما بالنسبة لاجتهادي المنحاز لشمولية مفهوم المثقف، فإن الشمولية التي أقصدها هنا لا تتناقض مع التعريفات التي عبر عنها مجموعة من المفكرين في تعريفهم للمثقف بأنه " هو الإنسان الذي يضع نظرة شاملة لتغيير المجتمع" أو هو المفكر المتميز المسلح بالبصيرة كما يقول ماكس فيبر، أو هو الذي يمتلك القدرة على النقد الاجتماعي والعلمي والسياسي أو هو المفكر المتخصص المنتج للمعرفة، وهي تعريفات عامة لا تحرص على تحديد الزاوية أو الموقع الذي ينطلق منه ذلك المثقف في ممارسة النقد الاجتماعي أو السياسي أو في صياغته للنظرة الشاملة للتغيير .. والزاوية التي اقصدها هي الموقع الطبقي بالتحديد (عبر الالتزام التنظيمي بالحزب الماركسي) ، فهو الغاية والقاعدة المنتجة والمحددة لكل رؤية فكرية ثقافية أو لكل ممارسة نقدية.

المدخله العاشرة:

تضمنت أعمال الشهيد غسان كنفاني رؤية استشرافية وواقعية استدعت التحريض على هذا الواقع المأزوم بمثل دعوتها الصريحة إلى المقاومة ، فهي رؤية ثورية مختلفة عن تلك التي تضمنتها العديد من أعمال الروائيين العرب الذين نقدر دورهم في تشخيص الواقع الاجتماعي دون الدعوة الصريحة إلى التغيير والثورة كما هو الحال عند محمود تيمور وتوفيق الحكيم و نجيب محفوظ ومحمد عبد الحليم عبد الله على سبيل المثال ، ذلك إن روايات غسان كانت مسكونة بروح التحريض والتغيير الثوري، وهي بالتالي تقاطعت مع روايين تقدميين من أمثال حنا مينا وعبد الرحمن الشرقاوي ويوسف إدريس ويوسف القعيد وعبد الرحمن منيف وحيدر حيدر وإلياس خوري بناحيتين أساسيتين هناك أولاً وحدة المعاناة الشخصية والوطنية والمجتمعية بحيث نشهد كما يقول - حليم بركات- توجهاً نحو الدمج بين هوية الفرد وهوية المجتمع ، فتصبح الأمانى والأزمات والانتصارات والهزائم والآلام والأفراح واحدة ، لان قضية المجتمع هي قضية الإنسان، والعكس صحيح ، فيصبح خلاص الأول هو خلاص الآخر، وهنا بالضبط تأثر غسان بالثورة كما عبرت عنها مبادئ الجبهة الشعبية وقبلها حركة القوميين العرب ، وكان إبداعه الأدبي نتاجاً لذلك التأثير .

وهناك ثانياً : مسألة المشاركة الفعلية والخوض في المعارك الوطنية الحقيقية التي يعيشها الشعب إلى جانب المعارك التي يعيشها المجتمع ، وفي مثل هذه الحالة تنبثق الأفكار والمشاعر من صميم الواقع المعاش ، وليس من مفاهيم مجردة.

المدخله الحادية عشرة:

تشترك رواية التغيير الثوري -لدى شهيدنا غسان- مع رواية التمرد الفردي برفضها الثقافة السائدة وبتشديدها على أهمية الإبداع الفني في الكتابة الروائية. غير انها تختلف في الوقت ذاته عن رواية التمرد الفردي بالتشديد على القضايا السياسية والخلاص المجتمعي والوقوف إلى جانب الطبقات المسحوقة ، ما يعني أن الدعوة للتغيير الثوري عنده ، انطلقت من اهتماماته الذاتية التي توحدت مع رؤية الجبهة الشعبية السياسية التحررية ، الوطنية والقومية من ناحية والاجتماعية الطبقيّة من ناحية ثانية .

فقد تناول غسان الواقع الفلسطيني ، بمختلف جوانبه وتناقضاته وتعقيداته ، والتزام في نصوصه الروائية بتشخيص وتفكيك معظم جوانب المعاناة السياسية، والاجتماعية ، والإنسانية، للفلسطيني، دونما أن يشكل ذلك الالتزام الجبهاوي لديه قيلاً على حريته الإبداعية وتعامله النقدي والتحريضي للواقع حيث اتخذت مضامين رواياته أشكالاً وصوراً جديدة وفريدة عكست مخيلته التي جسدت فنياً مبادئه السياسية التي عاش واستشهد في سبيلها.

المدخله الثانية عشر:

في دراسته " العمل الفدائي ومأزقه الراهن عام 1970 " شدد رفيقنا الشهيد غسان على ضرورة الترابط العضوي بين النظرية والممارسة والتنظيم وبين البعد القومي والبعد الطبقي، وكل منهما مسألة محورية ، كما انتقد التنظيمات الفلسطينية قائلًا بأنها " أضحت بعد سنوات قليلة من نشوئها مكتبية بيروقراطية" ماذا لو عاد اليوم يعتكز عصاه ويحرق في خيبة غير عادية في ظل وظلام هذه الحالة من الانقسام وتشتت الهوية والشعب والقضية ؟ ماذا لو التقى برفاقه بدوافع الحنين إلى ذكريات الماضي النضالي المجيد لفصائل اليسار وألقى في جمع غفير منهم كلمة دون أن يعرف أن معظمهم ما عاد يكثر بأعماله ولا باستلهاها أو الاهتداء بها حتى لو عرفها .. وما عاد يكثر أيضا بالفكر الماركسي ومنهجه وبالمبادئ الثورية الوطنية والقومية والأممية التي استشهد من أجلها غسان
الاجابة برسم رفاقي الكوادر الثورية عموما والشابة خصوصا القابضين على الجمر

المدخلة الثالثة عشر:

ربط الشهيد غسان كنفاني مصيره الشخصي بشكل مباشر وغير مباشر - بمصير شعبه كتابة وعملاً ، هكذا كانت رواياته صورة خلاقة عن قراره الذاتي ، فتوحدت معاناة شعبه بمعاناته الخاصة، وتمثل في صوته ، صوت الفلسطينيين المقتولين - المنفيين - المسحوقين - المكافحين . لقد تمثل في صوته خاصة ، صوت الجماهير الذين دفعوا غالباً ثمن الهزائم بحياتهم قبل ممتلكاتهم القليلة. ليس غريباً ، إذاً ، أن نكتشف في كتاباته المكونات المغفلة في المعاناة الفلسطينية. ففي روايته "رجال في الشمس" يظهر بشكل فريد كيف ان الفلسطيني مهدد في صلب حياته بالموت من دون أن يسمع له صوت مهما دق ناقوس الخطر، لأنه مقتلع وبلا وطن لا يستطيع أن يكون عزيزاً في أي بلد آخر ، حتى ولو كان بلداً عربياً ، بل خاصة في البلدان العربية في ظل الأنظمة السائدة بما فيها النظام الفلسطيني نفسه"

المدخلة الرابعة عشر:

بعد حوالي عامين على هزيمة حزيران 1967 ، نشر غسان روايته " أم سعد" التي يحرض فيها الفلسطيني مجدداً على التحرر الذاتي الداخلي بما يمكنه من التحرر من السجن الكبير الذي فرضه النظام العربي على الفلسطينيين بعد النكبة ، ففي هذه الرواية نلاحظ وعي غسان لحياته بأنها سجن في حد ذاتها ، فيتساءل " : أتسبب أننا لا نعيش في الحبس ؟ ماذا نفعل نحن في المخيم غير التمشي داخل ذلك الحبس العجيب ؟ الحبوس أنواع .. المخيم حبس ، وبيتك حبس ، والجريدة حبس والراديو حبس .. أعمارنا حبس ، والعشرون سنة الماضية حبس ... أنت نفسك حبس " إن بداية مثل هذا الوعي هي بداية الدعوة من أجل التغيير الثوري، في ضوء إدراك الفلسطيني "أن التخلص من الوحل في المخيم- كما يقول حليم بركات - لا يكون بجرفه كلما هطل المطر ، بل بسد مزارب السماء، ذلك أن الاكتفاء بجرف الوحل هو تكيف مع الواقع التعس وتصرف خضوعي انسجامي ، أما سد مزارب السماء فتحويل راديكالي باتجاه التعامل مع مصادر المشكلة التي لا تحل من دون تغيير الواقع الذي نشأت عنه .
إن أعمال غسان كنفاني ورواياته التي حرص من خلالها على إعادة صياغة الواقع ، لم تكن مجرد عمل فني قائم بذاته، أو انعكاس للبنية الاجتماعية والنشاطات والقيم والمعتقدات فحسب، بل هي أيضاً نتاج فني فريد لعملية الدمج

الخلق بين إبداعه والتزامه وانتمائه الحزبي للجهة حيث تجلى هنا المعنى الثوري لمفهوم الالتزام في الرواية الأدبية كما هو حال غسان في كتاباته السياسية الأخرى ، حيث استطاع أن يكيف موهبته وإبداعه الذاتي مع قناعاته الثورية ، فجاءت رواياته تعبيراً عن مكنوناته الإبداعية التي حملت في نصوصها خطاباً متنوع المضامين التحريضية والمفاهيم الثورية المتفاعلة مع معاناة شعبه والتي شكلت في نفس الوقت "توعاً من التنفيس أو التطهر الذاتي والمعرفي العام".

المدخلات الخامسة عشر:

إن وعي رفيقنا الاديب الروائي والمثقف الثوري بطبيعة الدولة الصهيونية ووظيفتها أدى به الى رفض ما يسمى بالدولة المستقلة او الحل المرحلي...ولم يكن ثابتاً في جدولته سوى النضال من اجل استرداد فلسطين شرطاً وحيداً لحق العودة ، والآن بعد اربعة وستين عاماً من اللجوء والمعاناة والنضال ، نقذف بالسؤال في وجه فتح وحماس ، على ماذا تتقاتلون ؟ وجوابنا السريع أنكم تتصارعون على السلطة وتقاسمها وعلى المصالح في إطار عربي وإقليمي ودولي لم يعد معنياً بعملية السلام أو عدالة القضية الفلسطينية إلا وفق الرؤية الأمريكية الإسرائيلية . وفي هذا السياق يقول الروائي الياس خوري " إذا حللنا عملية التسوية منذ مدريد حتى الآن ؛ نكتشف أن الإسرائيليين لا يريدون تسوية بل استسلاماً ، وبالفعل استسلم الفلسطينيون في "أوسلو" لكن الإسرائيليين يريدون أكثر من ذلك ". فقد تحولت المقاومة الفلسطينية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، لتشكل "شبه حكومة" و "دولة ضمن الدولة" ، فتعرضت بذلك إلى مزيد من الضغوط العالمية والعربية في سبيل التقبل التدريجي لحل سلمي مزعوم ووهمي ، كبديل وليس كمتعمد للكفاح المسلح. وبذلك نشأ جناح يبحث عن الاعتراف الدولي، وتعزز الجانب المؤسسي البيروقراطي على حساب الجانب الثوري، كما كتب غسان كنفاني في حينه، بمعنى أن قيادات منظمة التحرير أصبحت هي وأساليب عملها وانتقالاتها واتصالاتها وتشكيلاتها ومراكزها مكشوفة تماماً .

إن هذا الموقف ، تجاه بيروقراطية م.ت.ف ، يتطابق ، بل ويعكس مفهوم التغيير الثوري كمحدد رئيسي لروايات غسان ، وذلك عبر رفضه للنظام السائد ودعوته التحريضية للثورة على الوضع القائم ورفضه للثقافة السائدة المعبرة عن مصالح الشرائح الحاكمة ولولاها الرجعية التقليدية تأكيداً لرفضه لمفاهيم الثقافة الموروثة.

المدخلات السادسة عشر:

رفيقنا المثقف الثوري المناضل والروائي الشهيد غسان - كما هو حال الروائيين العرب التقدميين الثوريين - كان مدركاً لسمات وتعقيدات المجتمع العربي المعاصر من حيث تخلفه وتبعيته وعجزه عن مواجهة تحديات تاريخية مهمة ، فهو مجتمع محكوم لأنظمة طبقية مستبدة لا هم لها سوى مصالحها المتماهية مع مصالح المشروع الإمبريالي بما يجعل من الشرائح الاجتماعية الفقيرة حائرة بين الخوف والقلق واليأس والاستسلام أو التمرد والثورة ، من هنا كانت روايات غسان نوعاً من تحدي مظاهر القلق واليأس ، محرضة على التغيير والثورة ، وفي هذه النقطة بالذات تتجلى الدلالات الثورية لرواياته التي كانت وما زالت - بمثابة بيانات ثورية إبداعية تداولها قراءه من المثقفين والجمهور عموماً ورفاقه خصوصاً في حياته بمثل اصرارهم على الاحتفاء بها وبه كل عام بعد استشهادهم.

وبمثل ما حملت رواياته روحاً نقدية وتحريضية على الواقع المعاش ، فقد التحمت عبر نصوصها مع روح مبادئ ووثائق حزبه الثوري .. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، في إطار التحديات والأحداث التاريخية التي مر بها والتي أدت إلى ولادة روايات غسان الذي انشغل بموضوعات وقضايا الثورة والتحرر والتحرير والصراع الطبقي والتمرد ، ولم يكن ذلك غريباً على الروائي المثقف العضوي المناضل الحزبي غسان ، فلم يكن بإمكانه ان يكون جزءاً من هذه الصورة الاجتماعية المحكومة بالمعاناة والظلم والتشرد دون أن يهتم بقضية التحول الثوري وانحيازه الواضح إلى جانب المضطهدين وكل الكادحين الفقراء من أبناء شعبه ليس ضد العدو الصهيوني أو ضد القوى الرجعية الحاكمة فحسب، بل أيضاً ضد الثقافة الرجعية الرخيصة السائدة وضد التيارات التقليدية السلفية ، مؤكداً بذلك انحيازه الواعي مع ثقافة التنوير والحداثة والعقلانية والثورة على كل مظاهر التبعية والتخلف.

المدخلة السابعة عشر : تساؤلات في ذكرى الغائب الحاضر غسان

إذا ما تأملنا مسيرتنا الوطنية من أجل التحرير في غمرة اوضاع التفكك والانقسام والصراع على السلطة بين حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين اللتان تمارسان سطوة الحكم والاستبداد وقمع حريات الرأي بـ " شرعية" القوة والاكراه بمعزل عن الاهداف التحررية الوطنية الكبرى من جهة وبتجاوز سافر للديمقراطية التي اوصلتهما الى السلطة من جهة ثانية..إذا تأملنا هذا الواقع المرير على مدار سنوات الانقسام ،نكتشف ان صراعات وممارسات ومصالح الحكومتين الطبقيّة النقيضة لمصالح جماهير الفقراء ،ادت - في ظل استمرار غياب البديل اليساري الديمقراطي -الى تغيب شعبنا وشل حركته وعجزه عن التوقف أمام قضاياها الأساسية ، ما يبرر اثاره الاسئلة ..هل كانت الديمقراطية مهدداً للتغيير والتطور والصمود ام اصبحت لحدا او مقبرة للقضية والمجتمع ؟؟؟ ما هي اهداف النضال الوطني ؟؟؟ وما هو الموقف من الكيان الصهيوني الذي نحاربه ؟ ما هو دور ووظيفة هذا الكيان في إعاقه تحرر واستنهاض ووحدّة شعوب الأمة العربية ؟ ما علاقة الكفاح المسلح بالتسييس الديمقراطي وحرية الرأي داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، وهل تتكامل وتتفاعل قضايا التحرر والسياسة والديمقراطية ، أم أن لكل منهما قناة منعزلة عن الأخرى ؟؟؟ وما قيمة صراع الفلسطينيين مع العدو إذا كان معزولاً عن محدداته الأول والأخير كصراع عربي صهيوني ؟؟؟... باختصار نستذكر كلمات الشهيد غسان ومأثوراته وانتاجه الادبي والسياسي ..تلك المشاعر المضينة التي ما زالت تغوص في معانيها مشاعر ما تبقى من رفاقه الاوفياء للشهداء والمبادئ ، يمثل ما تغوص في مشاعر وعقول وأقلام المثقفين الثوريين الذين كتبوا آلاف الصفحات عن زخم إنتاج شهيدنا المثقف العضوي المناضل والروائي المبدع والكاتب السياسي والإعلامي غسان كنفاني الذي استطاع أن يصنع هالته الفريدة، وترك لنا تاريخاً حافلاً بالإبداع والشموخ والتحريض على التغيير والثورة، يعتز به ويسير على هداية رفاقه القابضين على الجمر في الجبهة الشعبية الموزعين على مساحة الوطن الفلسطيني كما في الشتات والمنافي وفي كل أرجاء هذا الكوكب.

المدخله الثامنة عشر:

في ذكره الاربعين ، ربما نسأل أنفسنا ، ترى لماذا لا زال يُكتب حتى اليوم عن غسان كنفاني وكأنه اغتيل أمس أو كان أدبه كتب قبل لحظة، والجواب بسيط ، غسان كنفاني مناضل ومثقف ثوري وروائي مبدع متعدد الأوجه والدلالات والأفكار وعمق الرؤية ، فمع كل مرة تقرأه تكتشف جديداً، كلما رأيته اكتشفت في وجهه ملامح جديدة ، المؤسف أننا نستطيع الزعم بان العدو اكتشف مواهب الرجل قبل أن يكتشفها كثير من الفلسطينيين والعرب، فحسم أمره في حين لا زال البعض في الساحة الثقافية اليسارية الفلسطينية والعربية غير منتبه إلى ذلك الكائن السري الساكن بين حروف كنفاني.

اغتاله الأعداء لأنه حمل فاعلية الكتابة التي تصنع جيلاً سيعثر على أداة التعبير عن فاعليته في سلاح الوعي بالنظرية الثورية والواقع وفي صيرورة بناء الحزب الثوري الجماهيري ضمانة رئيسية ووحيدة لكي يستعيد اليسار الماركسي دوره النضالي التحرري والديمقراطي.

المدخله التاسعة عشر:

كانت روايات الشهيد غسان صورة خلاقة عن قراره الذاتي ، حيث ربط مصيره الشخصي -بشكل مباشر وغير مباشر - بمصير شعبه كتابة وعملاً ، فتوحدت معاناة شعبه بمعاناته الخاصة، وتمثل في صوته ، صوت الفلسطينيين الفقراء والمضطهدين ،المقتلوعين - المنفيين - المسحوقين - المكافحين . لقد تمثل في صوته خاصة ، صوت الجماهير الذين دفعوا غالباً ثمن الهزائم بحياتهم قبل ممتلكاتهم القليلة. ليس غريباً ، إذاً ، أن نكتشف في كتاباته المكونات المغفلة في المعاناة الفلسطينية. ففي روايته "رجال في الشمس" يظهر بشكل فريد كيف ان الفلسطيني مهدد في صلب حياته بالموت من دون أن يسمع له صوت مهما دق ناقوس الخطر، لأنه مقتلع وبلا وطن لا يستطيع أن يكون عزيزاً في أي بلد آخر ، حتى ولو كان بلداً عربياً ، بل خاصة في البلدان العربية في ظل الأنظمة السائدة بما فيها النظام الفلسطيني نفسه ."

المدخله عشرين (الأخيرة) :

في مثل هذا اليوم الثامن من تموز 1972 استشهد في بيروت رفيقنا القائد الجهاوي ..المثقف الثوري الماركسي الوطني والقومي والاممي الاديب الروائي الفنان غسان كنفاني..الناطق الرسمي للجبهة رئيس تحرير مجلة الهدف على يد العدو الصهيوني حيث قام عملاء الموساد بوضع عبوة ناسفة انفجرت في سيارته واستشهد معه ابنة شقيقته الشهيدة لميس.....

رفاق وأصدقاء غسان كنفاني والحكيم وأبو علي مصطفى ووديع حداد ... في حكايا الثورة قصّة ملحمة وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع أبنائكم وأحفادكم .. حكاية لمسيرة سندية ما زالت على قيد حياة القضية والنضال الوطني والقومي والأممي، رافضة لعصر الانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي في هذه المرحلة

.. وبإصرارها العنيد عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين، تسهم بدورها الطليعي الثوري في مسيرة النضال التحرري الوطني والقومي الديمقراطي الثوري في إطاره الأممي والإنساني.... اقرؤوها في وجوه وعيون الفقراء، وعلى جبين المستضعفين وثياب اللاجئين في المخيم .. وفي عقول وقلوب كوادرو وقواعد الجبهة المتمسكين بوحي بهويتها ... فكراً ماركسياً ومنهجاً علمياً وعلمانياً تقدماً واشتراكياً لا يعرف لون الحياء ... منحازة دوماً لمن هم "تحت" كانهياز ناجي لفقراء الأرض وملحها .. تتقن كل لهجات الجماهير المسحوقه وتناضل من أجل تحريرها وانعتاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين بكل ألوانه وأشكاله التي تلبس رداء الليبرالية الرثة او رداء الاسلام السياسي... كونوا اوفياء لغسان وكل الشهداء...كونوا اوفياء لمخلصين لكل المناضلين وفي مقدمتهم المعتقلين من رفاقنا ورفيقاتنا في الجبهة وفي مقدمتهم المناضل الباسل القائد أحمد سعادات والمناضل القائد والمثقف الثوري أحمد قطامش وكل المعتقلين البواسل الذين أخلصوا للجبهة ووضعوها في عقولهم وقلوبهم وحدقات عيونهم .. وأصبحوا مثلاً يُحتذى لرفاقهم المخلصين لمبادئها .. الرفضين لكل أشكال الهبوط او الانتهازية او الشللية او الارتداد الفكري عن هوية الجبهة أو التراجع عن الثوابت الوطنية والقومية ، والرفضين لأي شكل من أشكال الاعتراف بدولة العدو الصهيوني.. المؤمنين بأن الحل المرحلي للدولة هو حل نضالي لا يقوم عبر الاعتراف بـ"إسرائيل" وإنما عبر استمرار النضال لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها كحل استراتيجي يكفل وحده حل المسألة اليهودية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد..

في الذكرى الأربعين لاستشهاد الرفيق غسان كنفاني

غازي الصوراني

8/ يوليو/ 2012

.. "لن يكون الكفاح الفلسطيني مُجدياً ، إلا إذا كان كفاح مواطنين حُررت إرادتهم وعقولهم ، فلا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد والقمع السلطوي المستمر من حكومتي غزة ورام الله .."

(1)

في الذكرى الأربعين لاستشهاد رفيقنا المناضل والكاتب والروائي غسان ، وفي ظروف استشراف السيطرة الامبريالية والصهيونية على شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية وتزايد مظاهر التبعية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي في مشهد الإسلام السياسي ، وتفاقم حدة الاستقطاب والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس ، في مقابل استمرار عجز وفشل اليسار الفلسطيني والعربي عن بلورة البديل الشعبي الديمقراطي ، أبدأ كلمتي بسؤال .. ماذا لو كان غسان كنفاني على قيد الحياة ؟ وعاد إلى الوطن "يعتكر عصا عادية ويحرق في خيبة غير عادية في

ظل وظلام هذه الحالة من الانقسام وتشنت الهوية والشعب والقضية ؟ ماذا لو التقى برفاقه بدوافع الحنين إلى ذكريات الماضي النضالي المجيد لفصائل اليسار وألقى في جمع غفير منهم كلمة دون أن يعرف أن معظمهم ما عاد يكثرث بأعماله ولا باستلهاها أو الاهتداء بها حتى لو عرفها .. وما عاد يكثرث أيضا بالفكر الماركسي ومنهجه وبالمبادئ الثورية الوطنية والقومية والأممية التي استشهد من أجلها غسان ..؟! الإجابة برسم رفاقي الكوادر الثورية عموما والشابة خصوصا القابضين على الجمر.

(2)

الحديث عن غسان الكاتب الروائي المناضل والمتقف الجبهاوي -كما الحديث عن الحكيم ووديع وأبو علي مصطفى ومحمد الأسود وأحمد سعادات وكل الثوريين- لا معنى له ولا قيمة إن لم يكن تحريضا ثورياً وديمقراطياً من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع الفلسطيني والعربي الذي بات اليوم خاضعاً ومرتهناً للتحالف الامبريالي الصهيوني ، لكن هذه الخطوة ستظل بلا معنى ان لم نبدأ في التحريض عبر النضال الديمقراطي الداخلي على طرفي الانقسام ، فتح وحماس ، اللذان أسهما فيما وصلت إليه أوضاعنا الفلسطينية من طريق وأفق مسدود على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث بات من المؤكد لكم ولكل أبناء شعبنا في الوطن والمنافي ان استمرار هذا الانقسام هو خدمة صافية للعدو الصهيوني مدعوماً من ألد أعداء الفلسطينيين والعرب وكل فقراء العالم ، الولايات المتحدة الامريكية.

(3)

الحديث عن المثقف غسان كنفاني ، وهو حديث يحملنا إلى رؤية رفيقنا المثقف الثوري المبدع المناضل الشهيد غسان للثقافة كما فهمها وجسدها ، باعتبارها جملة ما يستوعبه ويراكمه ويبدعه هذا الرفيق أو ذاك على صعيد الفلسفة الماركسية ومنهجها ، والتاريخ الوطني والقومي من ناحية ، وعلى صعيد العلم والأدب والفن بالارتباط الوثيق بمجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكافة مجالات الحياة المادية والروحية من ناحية ثانية ، من أجل استخدامها للإجابة على أسئلة الجماهير الشعبية المطروحة في كل مرحلة من مراحل مسيرتها الثورية من أجل التحرر والديمقراطية والتقدم ، في إطار العلاقة الجدلية بين الأهداف الوطنية والقومية ، وهنا تتجلى خصوصية الواقع العربي وتخلفه التاريخي ، واستتباعه واستبداده وخضوعه عبر الشرائح الكومبرادورية البيروقراطية الحاكمة للنظام الامبريالي ، كما تتجلى أيضا في دروس وعبر الشهيد غسان كنفاني الذي أدرك وناضل من أجل تغيير هذا الواقع من خلال استلهاه الخلاق للثقافة الثورية التقدمية بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وأهمية تكريسها في صفوف رفاقه الجبهاويين ، إن رؤيته هذه للثقافة تبلورت في إطار التزام الجبهة بالثقافة العضوية وبالمثقف العضوي دون تجاوز الإبداع الأدبي أو الفكري أو الفني لدى هذا المثقف الحزبي أو ذاك، وهنا

بالضبط ترسخت العلاقة الجدلية التبادلية بين شهيدنا غسان وجبهته الشعبية على قاعدة الفهم المشترك لدور المثقف العضوي الذي يمكننا تعريفه وتحديد معالمه وفق رؤية الجبهة ، بأنه : العضو المنتمي للحزب الماركسي الثوري ، هو الحامل لرسالة ، لموقف ، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً ، "الداعية" "الاختصاصي" "المحرّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها ، المدافع عن قضايا وتطلعات الجماهير الشعبية ، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية ، أو قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية ، بأفكاره أو بكتابات ومواقفه تجاه الرأي العام ، هذه صفته ومنهجيته ، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها .

(4)

حينما نتحدث عن الشهيد غسان كنفاني اليوم ، لا نرى أي انفصام بين غسان المثقف المبدع حامل الرسالة ، وغسان المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً بمبادئ جبهته الشعبية وأهدافها ، بحكم تقاطع أو توحيد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة ، وهي الوظيفة النقدية للمثقف ، والوظيفة النقدية هنا تتخطى التبشير أو الرسالة إلى الثورة والتغيير وتجاوز الواقع عبر محددين رئيسيين هما : قوة رسوخ ووضوح الهوية الفكرية ، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي من ناحية ، وقوة رسوخ ووضوح الانحياز الطبقي للكادحين وكل المستغلين والمضطهدين من ناحية ثانية ، وبهذا المعنى لا بد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادنا بصورة مريعة ومقلقة ، في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم "فتقدمت قيم النفاق السياسي والتلفيق الفكري والمصالح الشخصية الانتهازية والفرדانية ، حتى أصبح لها منظرها ومشروعها الذين صنعتهم انساخ وآلات السلطة أو النظام الرسمي ، أو أولئك الذين صنعتهم وأفسدتهم منظمات NGO S كما هو الحال في وضعنا الراهن في فلسطين - على سبيل المثال وليس الحصر - عبر مروجي ما يسمى بثقافة السلام والسلام الاجتماعي والسلام الاقتصادي والحكم الصالح ، إلى آخر هذه المفاهيم التي تم تصنيعها وتركيبها خصيصاً للتداول في بلادنا وغيرها من البلدان المتخلفة من أجل التشكيك في صحة أفكار فصائل وأحزاب اليسار وتفكيكها وتخريبها من داخلها بما يضمن تكريس تبعية هذه البلدان واستمرار تخلفها وخضوعها لسيطرة التحالف الامبريالي الصهيوني والرجعي العربي ، ولذلك نقول إلى كل من يرفع شعار الليبرالية الجديدة في بلادنا : إن النيو - ليبرالي ليس ديمقراطياً ولا حتى ليبرالياً بل تختزل التجربة ويختزل ذاته إلى مجرد ممسوس بلوثة عداء فقد بريقه لكل ما هو تقدمي او ديمقراطي ثوري .

(5)

كان غسان مثالا للمثقف العضوي الحداثي والعقلاني التنويري والوطني والقومي الماركسي في آن واحد ، لكنه لم يكن صاحب رؤية أحادية معرفية يقينية ، قومية أو ماركسية يلتزم بجمود نصوصها بقدر ما كان مبدعاً في أدبه الثوري عبر تأويله للنصوص وتفسيره لها بما يقترب أو يتناسب أو يتطابق مع الواقع المعاش ، فلم يكن ناطقاً باسم النص بل كان ثورياً يسعى إلى تغيير الواقع عبر وعيه له واستخدامه للمنهج المادي الجدلي في اكتشافه من جهة وعبر قناعته الموضوعية الثورية بمبادئ وأهداف الجبهة الشعبية من جهة ثانية .

هكذا أدرك غسان أن مهمة المثقف هي ممارسة النقد الجذري لما هو كائن التزاماً بما ينبغي أن يكون عبر وظيفته النقدية بالمعنى الموضوعي ، وهي تتناقض كلياً مع وظيفة التبشير ، أو النفاق الانتهازي والشللي أو الاعتراف بالأمر الواقع ، هنا يتداخل عضويًا مفهوم المثقف مع مفهوم الطليعة بالمعنى المعرفي والسياسي التي ترى الالتزام بأهداف النضال الوطني ضمن الإطار القومي تجسيداً لرؤيتها.

(6)

لعل من أهم إبداعات المفكر الماركسي الثوري " انطونيو جرامشي" تأكيده على دور " المثقف المتمرد" ، أو المثقف العضوي الملتزم، فالمثقف بالمعنى الحقيقي هو الذي لا يرتضي بالأفكار السائدة أو المألوفة، هذا هو المبدأ الذي جسده غسان كنفاني حتى لحظة استشهاده .وهنا بالضبط تتجلى دروس وعبر تجربة رفيقنا المثقف العضوي الثوري الديمقراطي غسان... لذلك ينبغي التمييز بين من يمارسون الفكر من أجل تغيير الواقع والثورة عليه، وبين من يمارسون تحطيم الفكر والوعي حفاظاً على مصالحهم الانتهازية وتبريراً للنظام أو السلطة أو الواقع البائس الذي يحتضنهم...فما قيمة الثقافة التي لا تتعاطى وتتفاعل مع الهموم والمطالب الوطنية والطبقية للجماهير الشعبية، وما قيمة الحزب الذي لا يخرط- عبر التزام ووعي فكري ثقافي عميق - في العملية التغييرية ؟ فإذا ما تفككت وتآكلت أو تراجعت الجبهة الثقافية وأقصد ، هوية الحزب اليساري الفكرية ، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ، فإنه لا محالة سيخسر كل الجبهات الأخرى ، السياسية والتنظيمية والعسكرية الكفاحية .. تلك هي كلمات القائد الراحل جورج حبش الذي أدرك أهمية الجبهة الثقافية ، ليس كجبهة أخيرة فحسب ، بل أيضاً كمنطلق لرفاقه ولكل الماركسيين العرب بان يكرسوا كل جهودهم من أجل وعي الماركسية ومنهجها بصورة تطويرية نقدية ومتجددة تخدم متطلبات واقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بما يوفر لهم كل الامكانيات والقدرات في مواصلة نضالهم واستعادة دورهم من أجل قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية وتحقيق اهدافها في القضاء على كل مظاهر وادوات الاستبداد والتخلف والتبعية والاستغلال الطبقي.

(7)

بعد أربعين عاما من استشهاده رفيقنا غسان ، باتت قضيتنا اليوم محكومة لقيادات سياسية استبدلت المصلحة الوطنية العليا برواها وبمصالحها الخاصة ، ففي ظل الانقسام والصراع بين الأخوة الأعداء ، يحتفل عدونا الإسرائيلي بقيام دولته، ومرة أخرى نستعيد نحن الفلسطينيين في الذكرى الرابعة والستين للنكبة ، أطياف ذكريات ماضية ، ولكن في وضع مؤسف عنوانه "تزايد الصدام بين قطبي الصراع" وانسداد الأفق السياسي بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني لا فرق ، والسؤال هو: ما هي تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبي الصراع المتصادمين عليها؟ لا شيء سوى مزيد من التفكك والانهيارات والهزائم .. فالحرب بين الفلسطيني والفلسطيني لن تحقق نصرا لأي منهما ، وإنما هزيمة جديدة لمن يزعم انه انتصر ، يؤكد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات.

(8)

نحن مع غسان حينما يقول ما معناه : لن يكون الكفاح الفلسطيني مجدياً، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم، ولن يكون القائد الوطني الماركسي جديراً باسمه إلا إذا كان واجبه التحريض على هذه الإرادة وخلق أشكال سياسية بلا مراتب وبلا رعية وأعيان أو محاسيب أو شلل داخل الحزب ، إذ أن استمرار هذا الوضع لن ينتج سوى قيادة رخوة عاجزة وغير متجانسة ستدفع بالحزب إلى مزيد من التفكك والخراب.

(9)

من وحي الاستبداد في الضفة وقطاع غزة.....

أتوجه من هنا من قطاع غزة ..سفينة نوح الفلسطينية الأم الولادة للهوية الوطنية ..الى كل أبناء شعبنا وقواه السياسية والمجتمعية في كل مدن ومخيمات الضفة والقطاع وكل مخيمات المنافي واللجوء ان يتوقفوا عن صمتهم وأن يبادروا إلى ممارسة الضغط الشعبي الجماهيري عبر الاعتصامات والمظاهرات بشعارٍ موحدٍ هو مقاومة كل ادوات ومظاهر الاستبداد والقهر من حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين و "انهاء الانقسام" والعودة الى الاحتكام للشعب والانتخابات الديمقراطية ، مع التأكيد المطلق على حق ابناء شعبنا في ممارسة حرياتهم في الرأي والتعبير والكتابة والمعتقد والتنظيم والابداع والنقد والتظاهر والاعتصام والاضراب، اذ لا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد السلطوي المستمر من حكومتي فتح وحماس ، وما شاهده واستنكره ابناء شعبنا من ممارسات دموية بشعة ضد المتظاهرين الرافضين لزيارة الصهيوني موفاز ..الرافضين لاستمرار المفاوضات العنيفة واستجداء العدو الصهيوني لتقديم قرض مالي لسلطة رام الله.. الى جانب ممارسات حكومة حماس في غزة التي توجت بالامس بتعليق تسجيل الناخبين في قطاع غزة ... كل ذلك يدفعنا الى التأكيد مجدداً على ادانة ورفض كل هذه الممارسات القمعية التي تراكم المزيد من عزلة وتراجع الحركتين مهما تبدى لهما من دواعي القوة المستبدة ، فلا معنى او مصداقية أو امكانية لأي هدف فلسطيني في الضفة او قطاع غزة او المنافي دون الخلاص من هذه الحالة القمعية الاستبدادية الانقسامية التي كرسست عوامل القلق والاحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا في كل أماكن تواجده مع تزايد عدوانية العدو الصهيوني وشروطه المذلة عبر مفاوضات عبثية لن تحقق سوى المزيد من التفكك وانسداد الآفاق ... فلتتداعى كافة الفصائل والحزاب بالاستعداد والتحضير لهذا الحراك الجماهيري ، الكفيل وحده بإنهاء هذه الحالة من الانقسام واختيار قيادة جديدة كمدخل وحيد لصمود شعبنا ومقاومته ووحدته وتعدديته الديمقراطية.

(10)

من وحي تجربة الشهيد المثقف الثوري غسان...

مؤقتاً سأستأرك إصراري على مركزية الموقع الطبقي وأهميته في صوغ المثقف وتحديد ماهيته ، لأقول أو أتقاطع مع شمولية مفهوم المثقف التي تتضمن الموقع الطبقي بالإضافة إلى مواقع أو رؤى إبداعية أخرى .. مثل المثقف المتخصص في مجال العلم أو المجتمع والعلوم الإنسانية، لكنني في كل الأحوال أرى نفسي منحازاً للمثقف وفق ارتباطه بالموقع الطبقي... فهذا هو الأصل عندي رغم أي خلاف بيني وبين الآخرين في هذا الجانب.

أما بالنسبة لاجتهادي المنحاز لشمولية مفهوم المثقف، فإن الشمولية التي أقصدها هنا لا تتناقض مع التعريفات التي عبّر عنها مجموعة من المفكرين في تعريفهم للمثقف بأنه " هو الإنسان الذي يضع نظرة شاملة لتغيير المجتمع" أو هو المفكر المتميز المسلح بالبصيرة كما يقول ماكس فيبر، أو هو الذي يمتلك القدرة على النقد الاجتماعي والعلمي والسياسي أو هو المفكر المتخصص المنتج للمعرفة، وهي تعريفات عامة لا تحرص على تحديد الزاوية أو الموقع الذي ينطلق منه ذلك المثقف في ممارسة النقد الاجتماعي أو السياسي أو في صياغته للنظرة الشاملة للتغيير .. والزاوية التي أقصدها هي الموقع الطبقي بالتحديد (عبر الالتزام التنظيمي بالحزب الماركسي) ، فهو الغاية والقاعدة المنتجة والمحددة لكل رؤية فكرية ثقافية أو لكل ممارسة نقدية.

(11)

تضمنت أعمال الشهيد غسان كنفاني رؤية استشرافية وواقعية استدعت التحريض على هذا الواقع المأزوم بمثل دعوتها الصريحة إلى المقاومة ، فهي رؤية ثورية مختلفة عن تلك التي تضمنتها العديد من أعمال الروائيين العرب الذين نقدر دورهم في تشخيص الواقع الاجتماعي دون الدعوة الصريحة إلى التغيير والثورة كما هو الحال عند محمود تيمور وتوفيق الحكيم و نجيب محفوظ ومحمد عبد الحليم عبدالله على سبيل المثال ، ذلك إن روايات غسان كانت مسكونة بروح التحريض والتغيير الثوري، وهي بالتالي تقاطعت مع روايين تقدميين من أمثال حنا مينا وعبد الرحمن الشراقي ويوسف إدريس ويوسف القعيد وعبد الرحمن منيف وحيدر حيدر وإلياس خوري بناحيتين أساسيتين هناك أولاً وحدة المعاناة الشخصية والوطنية والمجتمعية بحيث نشهد كما يقول - حليم بركات - توجهاً نحو الدمج بين هوية الفرد وهوية المجتمع ، فتصبح الأمانى والأزمات والانتصارات والهزائم والآلام والأفراح واحدة ، لان قضية المجتمع هي قضية الإنسان، والعكس صحيح ، فيصبح خلاص الأول هو خلاص الآخر، وهنا بالضبط تأثر غسان بالثورة كما عبرت عنها مبادئ الجبهة الشعبية وقبلها حركة القوميين العرب ، وكان إبداعه الأدبي نتاجاً لذلك التأثير .

وهناك ثانياً : مسألة المشاركة الفعلية والخوض في المعارك الوطنية الحقيقية التي يعيشها الشعب إلى جانب المعارك التي يعيشها المجتمع ، وفي مثل هذه الحالة تنبثق الأفكار والمشاعر من صميم الواقع المعاش ، وليس من مفاهيم مجردة.

(12)

تشترك رواية التغيير الثوري -لدى شهيدنا غسان- مع رواية التمرد الفردي برفضها الثقافة السائدة وبتشديدها على أهمية الإبداع الفني في الكتابة الروائية .غير انها تختلف في الوقت ذاته عن رواية التمرد الفردي بالتشديد على القضايا السياسية والخلاص المجتمعي والوقوف إلى جانب الطبقات المسحوقة ، ما يعني أن الدعوة للنفي الثوري عنده ، انطلقت من اهتماماته الذاتية التي توحدت مع رؤية الجبهة الشعبية السياسية التحررية ، الوطنية والقومية من ناحية والاجتماعية الطبقية من ناحية ثانية.

فقد تناول غسان الواقع الفلسطيني ، بمختلف جوانبه وتناقضاته وتعيدهاته ، والتزام في نصوصه الروائية بتشخيص وتفكيك معظم جوانب المعاناة السياسية، والاجتماعية ، والإنسانية، للفلسطيني، دونما أن يشكل ذلك الالتزام الجبهاوي لديه قيلاً على حريته الإبداعية وتعامله النقدي والتحريضي للواقع حيث اتخذت مضامين رواياته أشكالاً وصوراً جديدة وفريدة عكست مخيلته التي جسدت فنياً مبادئه السياسية التي عاش واستشهد في سبيلها.

(13)

في دراسته " العمل الفدائي ومأزقه الراهن عام 1970 " شدد رفيقنا الشهيد غسان على ضرورة الترابط العضوي بين النظرية والممارسة والتنظيم وبين البعد القومي والبعد الطبقي، وكل منهما مسألة محورية ، كما انتقد التنظيمات الفلسطينية قائلاً بأنها " أضحت بعد سنوات قليلة من نشوئها مكتيبة بيروقراطية" ماذا لو عاد اليوم يعتكز عصاه ويحرق في خيبة غير عادية في ظل وظلام هذه الحالة من الانقسام وتششت الهوية والشعب والقضية ؟ ماذا لو التقى برفاقه بدوافع الحنين إلى ذكريات الماضي النضالي المجيد لفصائل اليسار وألقى في جمع غفير منهم كلمة دون أن يعرف أن معظمهم ما عاد يكثر بأعماله ولا باستلهاها أو الاهتداء بها حتى لو عرفها .. وما عاد يكثر أيضاً بالفكر الماركسي ومنهجه وبالمبادئ الثورية الوطنية والقومية والأممية التي استشهد من أجلها غسان ..؟! الاجابة برسم رفاقي الكوادر الثورية عموماً والشابة خصوصاً القابضين على الجمر.

(14)

ربط الشهيد غسان كنفاني مصيره الشخصي -بشكل مباشر وغير مباشر - بمصير شعبه كتابة وعملاً ، هكذا كانت رواياته صورة خلاقة عن قراره الذاتي ، فتوحدت معاناة شعبه بمعاناته الخاصة، وتمثل في صوته ، صوت الفلسطينيين المقتولين - المنفيين - المسحوقين - المكافحين . لقد تمثل في صوته خاصة ، صوت الجماهير الذين دفعوا غالباً ثمن الهزائم بحياتهم قبل ممتلكاتهم القليلة. ليس غريباً ، إذأ ، أن نكتشف في كتاباته المكونات المغفلة في المعاناة الفلسطينية. ففي روايته "رجال في الشمس" يظهر بشكل فريد كيف ان الفلسطيني مهدد في صلب حياته بالموت من دون أن يسمع له صوت مهما دق ناقوس الخطر، لأنه مقتلع وبلا وطن لا يستطيع أن يكون عزيزاً في أي بلد آخر ، حتى ولو كان بلداً عربياً ، بل خاصة في البلدان العربية في ظل الأنظمة السائدة بما فيها النظام الفلسطيني نفسه."

(15)

بعد حوالي عامين على هزيمة حزيران 1967 ، نشر غسان روايته " أم سعد " التي يحرض فيها الفلسطيني مجدداً على التحرر الذاتي الداخلي بما يمكنه من التحرر من السجن الكبير الذي فرضه النظام العربي على الفلسطينيين بعد النكبة ، ففي هذه الرواية نلاحظ وعي غسان لحياته بأنها سجن في حد ذاتها ، فيتساءل : " أحسب أننا لا نعيش في الحبس ؟ ماذا نفعل نحن في المخيم غير التمشي داخل ذلك الحبس العجيب ؟ الحبوس أنواع .. المخيم حبس ، وبيتك حبس ، والجريدة حبس والراديو حبس .. أعمارنا حبس ، والعشرون سنة الماضية حبس ... أنت نفسك حبس "إن بداية مثل هذا الوعي هي بداية الدعوة من أجل التغيير الثوري، في ضوء إدراك الفلسطيني "أن التخلص من الوحل في المخيم- كما يقول حليم بركات - لا يكون بجرفه كلما هطل المطر ، بل بسد مزارب السماء، ذلك أن الاكتفاء بجرف الوحل هو تكيف مع الواقع التعس وتصرف خضوعي انسجامي ، أما سد مزارب السماء فتحول راديكالي باتجاه التعامل مع مصادر المشكلة التي لا تحل من دون تغيير الواقع الذي نشأت عنه. "

إن أعمال غسان كنفاني وروايته التي حرص من خلالها على إعادة صياغة الواقع ، لم تكن مجرد عمل فني قائم بذاته، أو انعكاس للبنية الاجتماعية والنشاطات والقيم والمعتقدات فحسب، بل هي أيضاً نتاج فني فريد لعملية الدمج الخلاق بين إبداعه والتزامه وانتمائه الحزبي للجهة حيث تجلى هنا المعنى الثوري لمفهوم الالتزام في الرواية الأدبية كما هو حال غسان في كتاباته السياسية الأخرى ، حيث استطاع أن يكيف موهبته وإبداعه الذاتي مع قناعاته الثورية ، فجاءت رواياته تعبيراً عن مكنوناته الإبداعية التي حملت في نصوصها خطاباً متنوع المضامين التحريضية والمفاهيم الثورية المتفاعلة مع معاناة شعبه والتي شكلت في نفس الوقت "توعاً من التنفيس أو التطهر الذاتي والمعرفي العام".

(16)

إن وعي رفيقنا الأديب الروائي والمثقف الثوري بطبيعة الدولة الصهيونية ووظيفتها أدى به الى رفض ما يسمى بالدولة المستقلة او الحل المرحلي...ولم يكن ثابتاً في جدره سوى النضال من اجل استرداد فلسطين شرطاً وحيداً لحق العودة ، والآن بعد اربعة وستين عاما من اللجوء والمعاناة والنضال ، نقذف بالسؤال في وجه فتح وحماس ، على ماذا تتقاتلون ؟ وجوابنا السريع أنكم تتصارعون على السلطة وتقاسمها وعلى المصالح في إطار عربي وإقليمي ودولي لم يعد معنياً بعملية السلام أو عدالة القضية الفلسطينية إلا وفق الرؤية الأمريكية الإسرائيلية . وفي هذا السياق يقول الروائي الياس خوري " إذا حللنا عملية التسوية منذ مدريد حتى الآن ؛ نكتشف أن الإسرائيليين لا يريدون تسوية بل استسلاماً ، وبالفعل استسلم الفلسطينيون في " أوسلو" لكن الإسرائيليين يريدون أكثر من ذلك. " فقد تحولت المقاومة الفلسطينية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، لتشكل "شبه حكومة" و "دولة ضمن الدولة" ، فتعرضت بذلك إلى مزيد من الضغوط العالمية والعربية في سبيل التقبل التدريجي لحل سلمي مزعوم ووهمي ، كبديل وليس كمتعم للكفاح المسلح. وبذلك نشأ جناح يبحث عن الاعتراف الدولي، وتعزز الجانب المؤسسي البيروقراطي على حساب الجانب الثوري، كما كتب غسان كنفاني في حينه، بمعنى أن قيادات منظمة التحرير أصبحت هي وأساليب عملها وانتقالاتها واتصالاتها وتشكيلاتها ومراكزها مكشوفة تماماً.

إن هذا الموقف ، تجاه بيروقراطية م.ت.ف ، يتطابق ، بل ويعكس مفهوم التغيير الثوري كمحدد رئيسي لروايات غسان ، وذلك عبر رفضه للنظام السائد ودعوته التحريضية للثورة على الوضع القائم ورفضه للثقافة السائدة المعبرة عن مصالح الشرائح الحاكمة وولاءاتها الرجعية التقليدية تأكيداً لرفضه لمفاهيم الثقافة الموروثة.

: (17) تساؤلات في ذكرى الغائب الحاضر غسان.....

إذا ما تأملنا مسيرتنا الوطنية من أجل التحرير في غمرة اوضاع التفكك والانقسام والصراع على السلطة بين حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين اللتان تمارسان سطوة الحكم والاستبداد وقمع حريات الرأي بـ " شرعية" القوة والاكراه بمغزل عن الاهداف التحررية الوطنية الكبرى من جهة وبتجاوز سافر للديمقراطية التي اوصلتهما الى السلطة من جهة ثانية..إذا تأملنا هذا الواقع المرير على مدار سنوات الانقسام ،نكتشف ان صراعات وممارسات ومصالح الحكومتين الطبقية النقيضة لمصالح جماهير الفقراء ،ادت - في ظل استمرار غياب البديل اليساري الديمقراطي -الى تغيب شعبنا وشل حركته وعجزه عن التوقف أمام قضايا أساسية ، ما يبرر اثاره الاسئلة ..هل كانت الديمقراطية مهدداً للتغيير والتطور والصمود ام اصبحت لحدا او مقبرة للقضية والمجتمع ؟؟؟ ما هي اهداف النضال الوطني ؟؟؟ وما هو الموقف من الكيان الصهيوني الذي نحاربه ؟ ما هو دور ووظيفة هذا الكيان في إعاقه تحرر واستنهاض ووحدته شعوب الأمة العربية ؟ ما علاقة الكفاح المسلح بالتسييس الديمقراطي وحرية الرأي داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، وهل تتكامل وتتفاعل قضايا التحرر والسياسة والديمقراطية ، أم أن لكل منهما قناة منعزلة عن الأخرى ؟؟؟ وما قيمة صراع الفلسطينيين مع العدو إذا كان معزولاً عن محدداته الأول والأخير كصراع عربي صهيوني ؟؟؟... باختصار نستذكر كلمات الشهيد غسان ومأثوراته وانتاجه الادبي والسياسي ..تلك المشاغل المضينة التي ما زالت تغوص في معانيها مشاعر ما تبقى من رفاقه الاوفياء للشهداء والمبادئ ، يمثل ما تغوص في مشاعر وعقول وأقلام المثقفين الثوريين الذين كتبوا آلاف الصفحات عن زخم إنتاج شهيدنا المثقف العضوي المناضل والروائي المبدع والكاتب السياسي والإعلامي غسان كنفاني الذي استطاع أن يصنع هالته الفريدة، وترك لنا تاريخاً حافلاً بالإبداع والشموخ والتحريض على التغيير والثورة، يعتز به ويسير على هداية رفاقه القابضين على الجمر في الجبهة الشعبية الموزعين على مساحة الوطن الفلسطيني كما في الشتات والمنافي وفي كل أرجاء هذا الكوكب.

(18)

كانت روايات الشهيد غسان صورة خلاقة عن قراره الذاتي ، حيث ربط مصيره الشخصي- بشكل مباشر وغير مباشر - بمصير شعبه كتابة وعملاً ، فتوحدت معاناة شعبه بمعاناته الخاصة، وتمثل في صوته ، صوت الفلسطينيين الفقراء والمضطهدين ،المقتولين - المنفيين - المسحوقين - المكافحين . لقد تمثل في صوته خاصة ، صوت الجماهير الذين دفعوا غالياً ثمن الهزائم بحياتهم قبل ممتلكاتهم القليلة. ليس غريباً ، إذاً ، أن نكتشف في كتاباته المكونات المغفلة في المعاناة الفلسطينية. ففي روايته "رجال في الشمس" يظهر بشكل فريد كيف ان الفلسطيني مهدد

في صلب حياته بالموت من دون أن يسمع له صوت مهما دق ناقوس الخطر، لأنه مقتلع وبلا وطن لا يستطيع أن يكون عزيزاً في أي بلد آخر، حتى ولو كان بلداً عربياً، بل خاصة في البلدان العربية في ظل الأنظمة السائدة بما فيها النظام الفلسطيني نفسه. "

(19)

رفاقي واصدقائي إذا تأملنا هذا الواقع المرير على مدار سنوات الانقسام، نكتشف ان صراعات وممارسات ومصالح الحكومتين الطبقية والسياسية النقيضة لمصالح جماهير الفقراء، أدت - في ظل استمرار غياب الحزب او الفصيل الماركسي القادر على بلورة وقيادة البديل اليساري الديمقراطي -الى تغييب شعبنا وشل حركته وعجزه عن التوقف أمام قضاياها الأساسية، ما يبرر اثاره الاسئلة ..هل كانت الديمقراطية مهددا للتغيير والتطور والصمود ام اصبحت لحدا او مقبرة للقضية والمجتمع؟؟؟ ما هي اهداف النضال الوطني والديمقراطي؟؟؟ وما هو الموقف من الكيان الصهيوني الذي نحاربه؟؟؟ ما هو دور ووظيفة هذا الكيان في إعاقه تحرر واستنهاض وتقدم شعوب الأمة العربية؟ ما علاقة الكفاح المسلح بالتسييس الديمقراطي وحرية الرأي والمعتقد داخل المجتمع الفلسطيني نفسه، وهل تتكامل وتتفاعل قضايا التحرر والسياسة والديمقراطية، أم أن لكل منهما - كما يزعم البعض -قناة منعزلة عن الأخرى؟؟؟ وما قيمة صراع الفلسطينيين مع العدو إذا كان معزولاً عن محدده الأول والأخير كصراع عربي صهيوني؟؟؟؟ باختصار نستذكر كلمات الشهيد غسان ومأثوراته وانتاجه الادبي والسياسي ..تلك المشاعل المضئنة التي ما زالت تغوص في معانيها مشاعر ما تبقى من رفاقه الذين ما زالوا اوفياء للقضية وللشهداء والمبادئ ولهويتهم الفكرية (الماركسية)، بمثل ما تغوص في مشاعر وعقول وأقلام المثقفين الثوريين الذين كتبوا آلاف الصفحات عن زخم إنتاج شهيدنا المثقف الماركسي العضوي، المناضل والروائي المبدع والكاتب السياسي والإعلامي غسان كنفاني الذي استطاع أن يصنع هالته الفريدة، وترك لنا تاريخاً حافلاً بالإبداع والشموخ والتحريض على التغيير والثورة، يعتز به ويسير على هداه رفاقه المخلصين الاوفياء لتاريخ ومبادئ وفكر الجبهة وتضحياتها...

(20)

فصائل وأحزاب اليسار بحاجة الى كوادر قيادية ثورية واعية بالماركسية ومنهجها وواعية اكثر بمكونات واقع مجتمعاتها قادرة على الاجابة على اسئلة الجماهير الفقيرة والاندماج في اوساطها والتعلم منها وتعليمها وتنظيمها وتنويرها ..بحاجة الى قيادات وكوادر متواضعة وفية لغسان كنفاني والحكيم وابوعلي مصطفى ووديع وكل الشهداء ..قيادات ملتزمة بالمبادئ العظيمة التي ضحوا بارواحهم من اجلها.. ووفية لاسر الشهداء والجرحى والاسرى الصامدين ..ووفية لجماهير الفقراء والكادحين وقود الثورة وهدفها ...اخيرا فصائل واحزاب اليسار بحاجة ماسة جدا جدا لقيادات مبدئية صادقة لا تعرف النفاق والانتهازية والفساد والشللية..الفصائل اليساريةبحاجة ماسة الى مثل هذه القيادات الثورية الوفية الواعية الصادقة ليرفعوها على أكتافهم، وليست بحاجة الى قيادات يأتون إليها ليرتفعوا على أكتافها...ويتكروا لمبادئها وجوهرها الاخلاقي...ذلك هو اول الطريق لخروج قوى وفصائل اليسار من ازماتها الخائفة شبه المستعصية التي تنذر - في حال استمرار تراكماتها دون علاج جراحي ثوري - الى تصدع البناء والانهيار...

في ذكره الاربعين ، ربما نسأل أنفسنا ، ترى لماذا لا زال يُكتب حتى اليوم عن غسان كنفاني وكأنه اغتيل أمس أو كان أدبه كتب قبل لحظة، والجواب بسيط ، غسان كنفاني مناضل ومتقف ثوري وروائي مبدع متعدد الأوجه والدلالات والأفكار وعمق الرؤية ، فمع كل مرة تقرأه تكتشف جديداً، كلما رأيته اكتشفت في وجهه ملامح جديدة ، المؤسف أننا نستطيع الزعم بان العدو اكتشف مواهب الرجل قبل أن يكتشفها كثير من الفلسطينيين والعرب، فحسم أمره في حين لا زال البعض في الساحة الثقافية اليسارية الفلسطينية والعربية غير منتبه إلى ذلك الكائن السري الساكن بين حروف كنفاني.

اغتناله الأعداء لأنه حمل فاعلية الكتابة التي تصنع جيلاً سيعثر على أداة التعبير عن فاعليته في سلاح الوعي بالنظرية الثورية والواقع وفي صيرورة بناء الحزب الثوري الجماهيري ضمانة رئيسية ووحيدة لكي يستعيد اليسار الماركسي دوره النضالي التحرري والديمقراطي.

المدخلة الاخيرة....عهد ووفاء

في الثامن من تموز 1972 استشهد في بيروت رفيقنا القائد الجبهاوي ..المتقف الثوري الماركسي الوطني والقومي والامي الاديب الروائي الفنان غسان كنفاني..الناطق الرسمي للجهة رئيس تحرير مجلة الهدف على يد العدو الصهيوني حيث قام عملاء الموساد بوضع عبوة ناسفة انفجرت في سيارته واستشهد معه ابنة شقيقته الشهيدة لميس.....

رفاق وأصدقاء غسان كنفاني والحكيم وأبو علي مصطفى ووديع حداد ... في حكايا الثورة قصّة ملحمة وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع أبنائكم وأحفادكم .. حكاية لمسيرة سندية ما زالت على قيد حياة القضية والنضال الوطني والقومي والامي، رافضة لعصر الانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي في هذه المرحلة .. وبإصرارها العنيد عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين، تسهم بدورها الطليعي الثوري في مسيرة النضال التحرري الوطني والقومي الديمقراطي الثوري في إطاره الأممي والإنساني.... اقرؤوها في وجوه وعيون الفقراء، وعلى جبين المستضعفين وثياب اللاجئين في المخيم .. وفي عقول وقلوب كواد وقواعد الجبهة المتمسكين بوعي بهويتها ... فكراً ماركسياً ومنهجاً علمياً وعلمانياً تقدماً واشتراكياً لا يعرف لون الحياء ... منحازة دوماً لمن هم "تحت" كانهياز ناجي لفقراء الأرض وملحها .. تتقن كل لهجات الجماهير المسحوقة وتناضل من أجل تحريرها وانعاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين بكل ألوانه وأشكاله التي تلبس رداء الليبرالية الرثة او رداء الاسلام السياسي ...كونوا اوفياء لغسان وكل الشهداء...كونوا اوفياء مخلصين لكل المناضلين وفي مقدمتهم المعتقلين من رفاقنا ورفيقاتنا في الجبهة وفي مقدمتهم المناضل الباسل القائد أحمد سعدي والمناضل القائد والمتقف الثوري أحمد قطامش وكل المعتقلين البواسل الذين أخلصوا للجبهة ووضعوها في عقولهم وقلوبهم وحدقات عيونهم .. وأصبحوا مثلاً يُحتذى لرفاقهم المخلصين لمبادئها .. الرافضين لكل أشكال الهبوط او الانتهازية او الشللية او الارتداد الفكري عن هوية الجبهة أو التراجع عن الثوابت الوطنية والقومية ، والرافضين لأي شكل من أشكال الاعتراف بدولة العدو الصهيوني .. المؤمنين بأن الحل المرحلي للدولة هو حل نضالي لا يقوم عبر الاعتراف بـ"إسرائيل" وإنما عبر استمرار النضال لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها كحل استراتيجي يكفل وحده حل المسألة اليهودية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد..

حول تجديد وتطوير الماركسية كعلم.....

- يجب أن نحكم عملية تجديد الماركسية وتطويرها بمجموعة من القواعد والضوابط :
- تطوير الماركسية بهدف استعمالها توصلاً إلى مفهوم معاصر للاشتراكية , كذلك فإن باب الاجتهاد في الماركسية يجب أن يظل مفتوحاً على مصراعيه.
- ولأن لا سلفية في الماركسية، فلا يجوز حبسها داخل حدودها الأولى كما رسمها ماركس، لأن ذلك يفقد الماركسية جدليتها وبالتالي يفقدها ماركسيتها.
- أن الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها، إنما تكف عن أن تكون نفسها.
- ولا شك أن مسيرة الحياة قد تجاوزت بالفعل بعض الافتراضات النظرية الماركسية، ولذلك فاليساريون مطالبون دوماً بإعادة الإنتاج الفكري للماركسية على ضوء الواقع المعاصر المتحرك المتغير .
- مطلوب من اليساريين دائماً إعادة قراءة ماركس وانجلز وبلخانوف ولينين وتروتسكي وماوتسي تونغ وجرامشي وماركيوز والتوسير وغيرهم بعيون وعقول العصر الذي يعيشون فيه وهو عصر لم يعيشوه .
- وعلينا كيساريين - أن لا نوافق على التعبير الذي يستخدمه المرتدين أو الانتهازيين والليبراليين أو زلم وادوات NGOs, عندما يقولون أن الماركسية فشلت أو ان بعض جوانبها قد شاخت . فالماركسية علم والعلوم لا تشيخ، وإنما تتجدد، وحاجة الماركسية إلى استبدال بعض استنتاجاتها على ضوء حقائق الحياة الجديدة، لا يعني أن الماركسية قد شاخت في بعض جوانبها ، شرط أن ترتبط عملية التجديد انطلافاً من الماركسية وعودة إليها، لذلك فإن نقطة البدء في عملية التجديد لا يجوز أن تكون التجرد من الماركسية أو التمرد على عليها... وإنما بتطويرها عبر التمسك بمنهجها المادي الجدلي كأداة رئيسية للتطوير والتحليل وصياغة الرؤى الراهنة والمستقبلية.

إنّ تأكيد على هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية المرتبطة بمحيطها الديمقراطي العربي ارتباطاً عضوياً وثيقاً في مقدماته الراهنة ونهاياته المستقبلية، ينطلق من أن صراعنا مع الحركة الصهيونية ودولتها هو صراع عربي ضد الامبريالية والنظام الرأسمالي وركيزته "دولة إسرائيل" ارتباطاً بدورها ووظيفتها في بلادنا ، ما يعني بوضوح أن النضال ضد الامبريالية والنظام الرأسمالي يبدأ عبر المقاومة بكل أشكالها في فلسطين أو في أي بقعة عربية محتلة ، وفق رؤية إستراتيجية وآليات كفاحية موحدة، وعبر النضال السياسي الديمقراطي المطلي -على الصعيد الفلسطيني والعربي الداخلي -الهادف إلى تجاوز أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد في بلادنا من خلال الحركات والقوى الثورية القومية الماركسية في كل قطر من أقطار هذا الوطن تمهيداً لوحدة الحركة الماركسية القومية العربية وانتصارها ، بما سيحقق أهدافنا على الصعيد الوطني وإقامة فلسطين الديمقراطية الكفيلة وحدها بحل المسألة اليهودية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، وهذه القضية قد يفترض البعض محققاً أو بدون وجه حق بأنه موقف طوباوي ،

فإنني أقول بوضوح أن هذا ليس موقفا طوباويا بقدر ما هو حلم ثوري تتوافر مقوماته وإمكاناته في نسيج مجتمعا
الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية عموما ، وفي أوساط الشرائح المضطهدة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة
التي تتطلع بشوق كبير إلى المشاركة في تحقيق هذا الحلم ، بعد أن بات قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على
الأراضي المحتلة 67 ، أقرب إلى الوهم في ظل ميزان القوى المختل راهناً، ولا يشكل حلاً أو هدفاً مرحلياً يلبي الحد
الأدنى من أهداف شعبنا، وإنما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة - تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية ،
الأمر الذي يؤكد على ضرورة الحوار المعمق لتكريس التزامنا بالهدف الإستراتيجي وتجاوز كل حديث عن حل مرحلي
بوسائل تسوية بعد أن توضح بأنه وهم قاد إلى انحدار نشهد اليوم نتائجه المدمرة.

إنني لا أزعـم -كيساري وطني و قومي ديمقراطي- أنني أنفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي
القومي ومشروعه النهضوي الديمقراطي في بلادنا، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجساً مقلقاً ومتصلاً في عقل
وتفكير العديد من المفكرين والمثقفين في إطار القوى الوطنية والقومية اليسارية الديمقراطية، على مساحة الوطن
العربي كله، وهي أيضاً ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمتته الراهنة، وإنما هي دعوة الى وعي
كل مكوناته وتشخيصه وتفكيكه ومن ثم صياغة البديل التدريجي الثوري عبر استنهاض احزاب وفصائل اليسار في
مجتمعاتها تمهيدا لبلورة وتأسيس الحركة الماركسية العربية القادرة على ممارسة التغيير الثوري المنشود.

منذ القرن الرابع عشر الى يومنا هذا ،تعيش المجتمعات العربية حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن
تيمية وابن القيم الجوزية وكل ما هو سلبي ورجعي في التراث القديم (خاصة بعد إزاحة ابن رشد وابن خلدون والفارابي
والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام) من جهة ومع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية القديمة في ظل خضوع
راهن وغير مسبوق للحكام او العملاء العرب للتحالف الامبريالي الصهيوني من جهة ثانية، وذلك حفاظاً على مصالح
الطبقات الحاكمة في بلادنا التي حرصت دوماً - بقوة الاستبداد والقمع - على إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة
من الناس في حالة من الجهل والتخلف والخوف بما يضمن استمرار مصالحها الانانية المنحطة التي تجسد الخيانة
بكل معانيها ، وهنا تتبدى أهمية تفعيل واستنهاض دور المثقف الثوري الديمقراطي الماركسي في بلادنا لمجابهة
وتغيير هذا الواقع عبر اسهامه الجريء في تغيير الواقع البائس لاحزاب وفصائل اليسار العربي، كمدخل وحيد
لاستعادة دورها وقيادتها لحركة التحرر الوطني الديمقراطي من أجل تجاوز وتغيير هذا الواقع المهزوم صوب مستقبل
النهوض والتحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية. إذ ان هذه العملية تجسد مصداقية انحياز
المثقف العضوي الماركسي لمصالح وأهداف الطبقات الشعبية الفقيرة.

ينظم حزب النهج الديمقراطي، ندوة فكرية سياسية تحت عنوان: "سؤال الديمقراطية و العلمانية"، يوم الخميس 12 يوليو 2012، على الساعة الخامسة بعد الزوال، بكلية الطب بالدار البيضاء، بمشاركة من المفكرين و السياسيين:

- حمة الهمامي عن حزب العمال الشيوعي التونسي
- غازي الصوراني عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
- جلبير الأشقر مفكر و مناضل لبناني
- احمد عصيد مفكر و مهتم بالقضية الأمازيغية
- عبد الله الحريف الكاتب الوطني للنهج الديمقراطي

ورقة الندوة :

في إطار الأنشطة الموازية التي ينظمها حزب النهج الديمقراطي المغرب ، و هو يستعد لتنظيم مؤتمره الوطني الثالث المزمع تنظيمه أيام 13-14-15 يوليو 2012 تحت شعار: "جبهة موحدة للنضال الشعبي ضد المخزن و لبناء نظام ديمقراطي." استوقفتنا عدة قضايا فكرية و سياسية هامة، تشغل بال المتبعين و المهتمين بالتطورات المتسارعة التي يعيشها العالم بشكل عام، و ما تشهده المنطقة العربية و البلدان المغاربية خاصة، من سيرورات ثورية مفتوحة على أكثر من احتمال.

و انطلاقا من كون اليسار التقدمي في المنطقة هو المعني الأول بأهمية التغيير الديمقراطي الجذري، و نظرا للتقارب الحاصل في تجربة هذا اليسار، و تقاسمه لعدة عوامل تتفاعل في عمق المجتمعات التي يناضل من أجلها ضد الأنظمة الاستبدادية و ضد التبعية للإمبريالية العالمية، فانه من أولى الأولويات أن نتطرح جميعا سبل التحرر الوطني و بناء المجتمع الديمقراطي على طريق الاشتراكية الخلاص الممكن لشعبونا و للعالم أجمع. و بناء عليه، فان النهج الديمقراطي، يواصل اليوم معكم و من خلالكم نقاش قضايا الديمقراطية و العلمانية في مشروع اليسار التقدمي بالمنطقة العربية و البلدان المغاربية، من أجل وصل ما انقطع من تواصل و بحث مشترك في قضايا كان و لا يزال لها النصيب الأوفر من اهتمام النخب كما المجتمعات.

موضوع الندوة: "الديمقراطية و سؤال العلمانية"

الهدف العام: إقامة مقارنة سياسية للمشروع اليساري التقدمي و إمكانيات كسبه للجماهير الشعبية على ضوء واقع المنطقة.

المحاور المقترحة:

- 1-حول تطور مفهومي الديمقراطية و العلمانية.
- 2-العوامل الذاتية و الموضوعية المتحركة في مشروع بناء الديمقراطية في المنطقة؟
- 3-ما هي حدود التعايش بين المكونات الهوياتية و الدينية و اللغوية عند شعوب المنطقة؟
- 4-كيف، وهل يمكن للتنظيمات اليسارية أن تفتح مرجعياتها الاشتراكية على المواثيق و العهود الدولية لحقوق

5- هل يمكننا التسليم بأن الحل هو العلمانية، و هل توفر المنطقة إمكانيات استنبات العلمانية؟

6- إذا ما اعتبرنا أن الديمقراطية لا يمكنها أن تستقيم إلا بضمان العلمانية، و أنه يمكن إقامة دولة علمانية دون أن تكون ديمقراطية، فكيف يمكن لليسار أن يقيم فهما متوازنا لقضايا الديمقراطية و العلمانية؟

علمانية بالنسبة لي ولكل يساري ديمقراطي تعني على الصعيد المعرفي تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، و تحرير الفكر من الاوهام والخرافات وكل مظاهر التخلف، وتحرير الانسان من كل اشكال العبودية والاستبداد والاستغلال ... العلمانية ليست ضد الدين، لكنها ضد الوثنية الدينية وضد سلطة رجال الدين وتدخلهم في حياة الانسان.... العلمانية عملية تاريخية او سيروية تقدم في التاريخ والمعرفة، فهي لغوياً مشتقة من العالم الدنيوي او عالم البشر الذي يصنعون تاريخهم بأنفسهم، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها، وذلك هو جوهر الحداثة التي لا بد من وعي جوهر حركتها الصاعدة المتقدمة اللانهائية من ناحية، ووعي سماتها الرئيسية المرتبطة - كما يقول صديقي د. هشام غصيب - باكتشافين جوهريين هما :

- اكتشاف الطبيعة بوصفها كياناً مادياً مستقلاً.

- واكتشاف الإنسان بوصفه فرداً خلاقاً وتاريخياً ومجتمعاً.

حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة، و في اطار تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، نلاحظ ان أنظمة العمالة في الخليج والسعودية ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك ملوك وأمراء السعودية والخليج) التي تسعى إلى التحكم في المسار الحداثي والدور المركزي الحضاري التاريخي والراهن للمدينة العربية (خاصة القاهرة / دمشق / بغداد/ تونس)، بحيث يصح القول أن تخلف الصحراء يسعى الى التحكم في المسار التطوري لهذه المدن، أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي"، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء القبائل العربية، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجده في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم عبر دعم صريح ومباشر (باسم الدين) للتيارات الأصولية وحركات الاسلام السياسي التي استطاعت اعادة زراعة وانتاج تراث التخلف والاستتباع في قلب عفوية الجماهير الشعبية، بالتنسيق مع تلك الأنظمة (وسيدها الامريكي)، ذلك إن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها الى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... عبر منطق تراجع، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، الى الماضي بذريعة العودة إلى اصول الايمان والاعتقاد .

غازي الصوراني
11/يوليو/2012

الديمقراطية وسؤال العلمانية في مشهد الإسلام السياسي الراهن
ورقة مقدمة إلى ندوة الرفاق في حزب النهج الديمقراطي - المعقودة في المغرب تاريخ 12 / يوليو / 2012

في ظروف الانتفاضات الشعبية العفوية أو الحالة الثورية العربية والمتغيرات المتلاحقة ، السياسية والاجتماعية والثقافية الناجمة عنها ، تتجلى - في هذه اللحظات - أهمية استخدام مفاهيم الحداثة و التنوير والعلمانية والثورة الديمقراطية ، من قبل كافة القوى اليسارية الديمقراطية العربية ، في مجابهة استقطاب القوى اليمينية بشقيها، الليبرالي الرث والتابع المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد وشرائحها البيروقراطية الكومبرادورية الحاكمة ، واليميني الديني السلفي المتمثل في قوى وحركات الإسلام السياسي، إلى جانب المجابهة الثقافية والفكرية والسياسية ، لكافة الجوانب السلبية والرجعية في تراثنا، إذ لا يمكن انضاج وتوليد مفاهيم العقلانية والعلمانية والديمقراطية من أوضاع تابعة ومستبدة من ناحية، ومن هيمنة قوى ماضوية سلفية جامدة ، بل من القطيعة المنهجية والمعرفية معها من جهة ، ومع كل مظاهر التبعية والتخلف السائدة في بلادنا من جهة ثانية .

بمعنى آخر، لا يكون العقل عقلانية، ولا يُجسّد في السلوك، إلا إذا انطلقنا من الفعل والتفاعل مع احتياجات وتطلعات الجماهير الشعبية والاندماج في مساماتها، وخضوعنا لمنطقها ومستقبلها، من خلال عملية التجريد والتوضيح والتعقيل، لكي نتمكن من استبدال وتجاوز أوضاع الاستبداد والاستغلال الطبقي، واستبدال المنطق الموروث أو سلبياته المعرفية تحديداً التي تتمظهر وتتجلى منذ القرن الرابع عشر حيث تعيش المجتمعات العربية حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية أو ما اسميه التواصل المعرفي مع هذه المحطات السالبة في التراث القديم (خاصة بعد إزاحة ابن رشد وابن خلدون والفارابي والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام) من جهة ومع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية القديمة والحديثة أو الرأسمالية الرثة التابعة من جهة ثانية، وهو تواصل حرصت عليه الطبقات الحاكمة في بلادنا بمختلف أشكالها وأنماطها التاريخية والحديثة والمعاصرة حتى يومنا هذا، وهو حرص استهدف دوماً إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة من الناس في حالة من الجهل والتخلف بما يضمن استمرار مصالح الشرائح البيروقراطية الكومبرادورية والطفيلية الحاكمة، عبر دور متميز لحركات الإسلام السياسي -كما هو الحال في مساحة كبيرة من الانتفاضات العربية راهناً .

فقد شكلت الانتفاضات الشعبية فرصة ذهبية أو جسراً استخدمته التيارات الدينية للعبور إلى مشهد الإسلام السياسي الراهن، المحمول بالثقافة الشعبية العفوية ، في المناطق المدنية الفقيرة وفي الأرياف ، حيث نجحت القوى الدينية في التفاعل والانتشار، في هذه المناطق في ظل غياب تأثير الأحزاب اليسارية والديمقراطية، وبدعم مباشر وغير مباشر من الأنظمة العميلة في الخليج والسعودية، بإيعاز من النظام الرأسمالي المعولم. الذي يجد في حركة الإخوان المسلمين ، قوة سياسية اجتماعية ، تتقاطع معه في الكثير من الأهداف والمصالح التي تضمن استمرار

احتجاز تطور الشعوب العربية واستمرار تبعيتها واستغلال ثرواتها، خاصة وأن حركات الإسلام السياسي انتقلت في هذه المرحلة من حالة التهميش ، إلى حالة التأثير والفعل ، ليس لنشر منطلقاتها وآرائها فحسب ، بل أيضاً لتمارس - بصورة مباشرة وغير مباشرة- نوعاً من الاستنفار لأدواتها الايديولوجية أو الفكرية الغيبية المغلفة ، في محاولة لمواجهة الفكر التنويري ، الديمقراطي، العلماني التقدمي، الوطني والقومي، لتجعل من تهديم مفاهيم التنوير والعقلانية والحداثة والليبرالية والعلمانية والمواطنة والدولة المدنية والوحدة العربية والاشتراكية غايتها الأساسية الأولى ، ومن ثم استخدام الدين السياسي ، كأداة مصالحة مع الواقع المرير وأدواته الطبقية ، الرأسمالية، الداخلية والخارجية ، خاصة وأن هذه الحركات لا تتناقض أبداً مع النظام الرأسمالي بل تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ منه ، ولكن بمنطلقات إسلامية عبر ما يسمى بـ"دولة الخلافة" أو "الأمة الإسلامية"، ووفق ما يسمى بـ"الاقتصاد الإسلامي" الذي لا يختلف في جوهره عن الاقتصاد الرأسمالي .

ما يعني أن القوى الديمقراطية واليسارية (القديمة والجديدة) تعيش منذ اللحظة في مرحلة هي ليست مرحلتها ولفترة قد تمتد لسنوات ، الأمر الذي يفرض على هذه القوى مراجعة كل خطابها وأساليب ممارساتها وإعادة بناء تنظيماتها من خلال الحرص على الانتشار الفعال في أوساط جماهيرها، إذ أنه بدون هذا الشرط الأخير فلا مستقبل لها .

وفي مثل هذه الأوضاع ، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: "فالميت يكبل الحي"¹، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على كل مجتمعاتنا العربية عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيها بشكل خاص، على الرغم من إدراكنا لخصوصية تطور كل من هذه المجتمعات ، لكنها خصوصية لا تلغي السمات العامة المشتركة فيما بينها جميعاً من حيث تكريس مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال، الطبقي في إطار العلاقات الرأسمالية الرثة السائدة فيها ، ما يعني الضعف الشديد للحاضنة الاجتماعية الاقتصادية العربية في التفاعل مع مفهومي الديمقراطية والعلمانية وتطورهما، ما يتطلب من المثقف العربي الماركسي أن يتحمل دوراً رئيسياً في هذه العملية، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة ، فالمثقف الماركسي هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، (في قلب الحزب الثوري) الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي والمجتمعي الخاص بالكتلة التاريخية المشكّلة من العمال والفلاحين الفقراء ، وهو "الداعية" "الاختصاصي" "المحرّض" "صاحب الايديولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتابات ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير صوب تحقيق مفاهيم الديمقراطية والعلمانية والثورة التي يدعو إليها.

وهنا ، ارتباطاً بضعف الحاضنة الاجتماعية الاقتصادية العربية ، أرى من المفيد الإشارة إلى تجربة المجتمعات الأوروبية في ظل استبداد النمط الإقطاعي فيها لأكثر من ألف عام ، امتدت منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن السابع عشر، سادت فيها الفلسفة الإقطاعية التي كملت الأفواه وأغرقت أوروبا في الظلام عبر ثقافة اللاهوت الرافضة للعقل ولكل مبادئ وآليات البحث عن الحقيقة ، حيث لم تتمكن المجتمعات الأوروبية الغربية الانتقال من

¹ كارل ماركس-رأس المال -الجزء الأول -ترجمة محمد عيتاني-مكتبة المعارف-بيروت -1975 -ص7.

النمط الزراعي الإقطاعي محدود الأفق إلى النمط الجديد الصناعي الرأسمالي بآفاقه المفتوحة ، إلا عبر صراعات وتناقضات متراكمة ومتعددة الجوانب، الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية ، تفجرت وتحولت نوعياً في القرن الثامن عشر معلنة ميلاد عصر النهضة والتنوير وبداية عصر جديد للبشرية، بعد أن تم حسم انتصار المعركة الفكرية والتنويرية الديمقراطية العلمانية عبر تلك الصراعات .

لكن ولادة هذا العصر لم تكن عملية سهلة في المكان أو الزمان، ولم تتم أو تظهر معالمها دفعة واحدة، أو اتخذت شكل القطع منذ اللحظة الأولى مع النظام أو الحامل الاجتماعي القديم ، إذ أن هذا الانقطاع لم يأخذ أبعاده في الانفصام التاريخي بين العصر الإقطاعي القديم، وعصر النهضة والتنوير الجديد، إلا بعد أربع قرون من المعاناة شهدت تراكم مادياً وفكرياً هائلاً من جهة ، وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة المحفز لانتشار فكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير من جهة والتلاحم مع هذه المنظومة الفكرية العقلانية العلمانية المتحررة الجديدة من جهة أخرى ، تمهيداً للثورات السياسية البرجوازية في القرن الثامن عشر (في فرنسا وبريطانيا وهولندا وألمانيا) التي أنجزت كثيراً من المهمات الديمقراطية لمجتمعات أوروبا الغربية.

لقد كان نجاح هذه الثورات بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة والتنوير أو عصر الحداثة والعلمانية والديمقراطية والمواطنة، ففي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى.

ومع بزوغ عصر النهضة ، كان لفلسفة الإقطاع اللاهوتية الظلامية، أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ يتعزز فيها انتشار مفاهيم التنوير والعقلانية والعلم والديمقراطية، ترافق كل ذلك مع تغيرات ثقافية وفكرية رحبة، كسرت الجمود الفكري اللاهوتي السائد ، وأدت إلى " تهاوي استبداد الكنيسة في عقول الناس " وإخفاق وتراجع نفوذ الكنيسة الاقتصادي والسياسي ، وظهور مجموعات من المثقفين البرجوازيين قطعوا كل صلة لهم بالكنيسة واللاهوت الديني المذهبي ، وارتبطوا مباشرة بالعلم والفن ، وقد سمي هؤلاء بأصحاب النزعة الإنسانية " HUMANISM " ، (وهو مصطلح نوره هنا لأهميته إذ أنه دل آنذاك على الثقافة الزمنية في مواجهة الثقافة اللاهوتية الرجعية)، وقد أخذ هؤلاء المثقفون من أصحاب النزعة الإنسانية على عاتقهم، معارضة ونقض المفاهيم والعلوم الدينية الكنسية، عبر نشر علومهم الدنيوية التي كانت بالفعل أقرب إلى التعبير عن مزاج البرجوازية الصاعدة آنذاك ، ومن ثم بزوغ النمط الرأسمالي معلناً إشراق عصر جديد ، سُمي عصر البعث renaissance الذي تولت قيادته ووجهت مساره الطبقة البرجوازية الصاعدة آنذاك، وفق قواعد الليبرالية والديمقراطية والعلمانية ومفاهيم الحداثة والتقدم العلمي .

ان غايتي من وراء الإشارة إلى نهوض المجتمعات الأوروبية في عصر النهضة، تتجلى في أن انحياز المثقف اليساري العربي لمفاهيم الحداثة والعلمانية والتنوير والنهوض الديمقراطي، تستهدف الإسهام المعرفي في استنهاض مجتمعاتنا العربية، لكن هذه العملية ستصطدم لا محالة بالواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي تتغلغل فيه -حتى اللحظة - الأنماط وأساليب الإنتاج القديمة ، الإقطاعية والقبلية ، التي تختلط بالعلاقات الرأسمالية الرثة والتابعة، بما يكرس أوضاع التخلف الاجتماعي والثقافي، التي تتيح بدورها كل العوامل والمقومات المطلوبة لاستمرار بقاء الشرائح الاجتماعية الطبقية العشائرية والعائلية والكومبرادورية والبيروقراطية، واستمرار ممارستها الاستبدادية والقمعية حفاظاً على مصالحها الطبقية وبقائها في الحكم .

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين، إلا أن مجتمعاتنا العربية مازالت في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان ما قبل الرأسمالية، وبالتالي غربة مفاهيم الديمقراطية والعلمانية والمواطنة عن هذه

المجتمعات ، وذلك يعود إلى رثاة العلاقات الرأسمالية في بلادنا وتبعيتها وطابعها التجاري الوسيط - الكومبرادوري والخدمي غير المنتج ، علاوة على أن معظم شرائح "البورجوازية" في بلادنا هي وليدة الطبقة شبه الإقطاعية وامتداد لمصالحها، وهي بحكم تبعيتها وطابعها التجاري، حرصت على تكريس مظاهر التخلف الاجتماعي عبر تكيفها مع الأنظمة الاوتوقراطية والثيوقراطية الحاكمة ، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات، يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والدور التاريخي الموضوعي للتطور أو التبلور الطبقي، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الوعي بالظلم الطبقي لدى جماهير العمال والفلاحين الفقراء واستمرار هيمنة أوضاع التخلف الاجتماعي في أوساطهم ، وتعطيل إدراكهم بوجودهم الطبقي المتميز، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي على المستوى القطري أو على المستوى العربي العام، و لعلنا نتفق أن السبب الرئيس لهذه الإشكالية الكبرى، يكمن في طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التاريخية والمعاصرة، باعتبارها نتاج وامتداد لأنماط اقتصادية /اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية، وشبه رأسمالية، تداخلت عضواً وتشابكت بصورة غير طبيعية، وأنتجت هذه الحالة الاجتماعية /الاقتصادية المعاصرة، المشوهة، والمتخلفة، والتابعة .

ففي هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال، يشهد مجتمعنا العربي -على الرغم من تفجر الانتفاضات الشعبية- عودة إلى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، فهو مجتمع غير متبلور طبقياً، مرحلي، انتقالي، تراشي، قدرى بصورة عفوية ، تتجاذبه حركات الإسلام السياسي السلفية، شخصاني في علاقاته الاجتماعية، يعيش حتى الوقت الحاضر مرحلة ما قبل المرحلة الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي مرحلة ما قبل الحداثة .

أما على الصعيد الداخلي الاجتماعي، فإن "الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد اتساعاً وعمقاً، وفي ظل هذه البنية الطبقيّة الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، تعاني الجماهير الفقيرة حالة تبعية داخلية شبيهة بالتبعية الخارجية ومتممة لها، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي"¹.

أمام هذا الواقع المعقد والمشوه، وفي مجابهته، ندرك أهمية الحديث عن مفاهيم العلمانية والديمقراطية والمجتمع المدني ، والنضال من أجل تطبيقها وتوعية الجماهير بها ، ولكن بعيداً عن المحددات والعوامل الخارجية والداخلية، المستندة إلى حرية السوق والليبرالية، لأننا نرى أن تعاطينا مع هذه المفاهيم وفق النمط الليبرالي، فرضية لا يمكن أن تحقق مصالح جماهيرنا الشعبية، لأنها تتعاطى وتنسجم مع التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية التابعة والمشوهة من جهة، ويتم استخدام مضامين هذه المفاهيم في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة الطبقيّة ومصالحها المشتركة في إطار الحكم أو خارجه من جهة ثانية.

إن إدراكنا لهذه الفروق الجوهرية، يدلنا على كيفية التعامل مع هذه المفاهيم، وأية مفاهيم حديثة وتقديمية أخرى، وفق خصوصية تطورنا الاجتماعي التاريخي والمعاصر، المختلفة نوعياً عن مجرى وطبيعة التطور في البلدان الغربية، وما يتطلبه ذلك الإدراك من تحويل في المفاهيم بحيث تصبح مقطوعة الصلة مع دلالاتها السابقة، التي

¹ د.حليم بركات - المجتمع العربي في القرن العشرين -مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت-تموز 2000- ص24.

تمحورت فقط عند الإشارة إلى الديمقراطية والعلمانية كضرورة في خدمة عمليات التنافس الاقتصادي بين الأفراد على قاعدة حرية السوق في إطار الليبرالية الجديدة وآلياتها المتوحشة في نظام العولمة الراهن.

فالعُلمانية ، بالنسبة لنا هي : مفهوم سياسي يقتضي الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، الدولة لا تمارس فيه أية سلطة دينية، كما أن المراجع الدينية لا تمارس أية سلطة سياسية، بمعنى الفصل بين الزمني والروحي، بين الدولة والدين ، أي بين الاختصاصات الدنيوية والاختصاصات الدينية، كما أن الدولة العلمانية ليست دولة لا دينية ، بل هي دولة لا طائفية . ليست هي الدولة التي تنكر الدين ، بل هي الدولة التي لا تميز دينا على دين ، و لا تقدم أبناء طائفة على أبناء طائفة أخرى، ولا تخص بعض وظائف الدولة بأبناء طبقة بعينها دون سائر الوظائف.

هذا من الناحية القانونية ، أما من الناحية الفلسفية و المعرفية ، فإن أقصى ماتعنيه العلمانية ليس الإلحاد أو نفى وجود الله بل " تأسيس حقل معرفي مستقل عن الغيبيات و الافتراضات الإيمانية المسبقة " .

و بكلمة واحدة ، إن العلمانية ليست نفيا للإعتقاد ، بل هي تحرير له من القيود و الإكراهات الخارجية. ولا غرو بالتالي أن يكون الفكر الديني الحديث قد عرف في ظل العلمانية تطورا في العمق ما أتيح له أن يعرفه في ظل الأنظمة الثيوقراطية .

ووفق هذه الرؤية، فإن موقفنا الموضوعي تجاه مفهوم العلمانية يقوم على الأسس التالية :

- 1- تامين الحرية الدينية.
- 2- فصل الدين عن الدولة.
- 3- اعتبار الشعب أو المجتمع مصدر التشريع و القوانين .
- 4- تعزيز المحاكم المدنية العامة لضمان المساواة التامة في الحقوق والواجبات.
- 5- عقلنة الدولة والمجتمع وتعزيز الثقافة العلمية العقلانية وفق آليات الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية.
- 6- تحرير الدين من سيطرة الدولة وإساءة استعماله لأغراض سياسية، وكذلك تحرير الدولة من هيمنة المؤسسات الدينية.

وفي هذا الجانب، نشير بوضوح ، إلى أن العلمانية "ليست مذهباً فلسفياً ، بل مذهب قانوني - سياسي بالدرجة الأولى ، و لكنها غير منقطعة الصلة بالفلسفة ، لأنها في جانبها النظري نتاج للنظر العقلي، و لأنها في جانبها العملي تنبثق عن جملة من الممارسات و الإشكاليات التي تتصل بالعلاقة بين الدين و الدولة ، بين السلطة الروحية و السلطة الزمنية ، و بالتالي و في التحليل الأخير بين الثيولوجيا و الانثروبولوجيا ، أي بين الإلهيات و الإنسانية"¹.

وفي هذا السياق أشير إلى أن كلمة علمانية غير مشتقة من العلم ، بل من العالم ، و على هذا فإن العلماني هو من ينتسب إلى العالم أو العالمين أي الناس ، في مقابل الرباني المنسوب إلى الرب . ولكن ليس من قبيل الصدفة أن تذهب الأذهان إلى العلم عند ذكر العلمانية ، فما ذلك لتشابه في اللفظ فحسب ، بل كذلك للصفة المضمونية ، ف العلماني هو بالإجمال من يأخذ بالتصور العلمي للعالم في مقابل التصور الديني.

¹ الموسوعة الفلسفية العربية - المجلد الثاني - معهد الانماء العربي - ط 1 - 1988 - ص 914

في ضوء ما تقدم ، فإن العلمانية بالنسبة لنا ، لا تعني عقيدة لا دينية ، ولا استبعاد الدين من الحياة العامة، ولا تقييد الحريات الدينية ، فالحرية الدينية والفكرية وحرية الرأي شرط أول ومطلق، وبانتفاؤه تنتفي العلمانية من أساسها، فالعلمانية والديمقراطية عملية واحدة مترابطة، تضمن المساواة الكاملة بين مواطنيها بصرف النظر عن اعتقاداتهم، ولنا في ذلك مثال صارخ، يتجلى في تجربة المجتمعات الأوروبية الغربية الديمقراطية العلمانية، التي تسمح بالتدين وعدم التدين أو الإلحاد في آن واحد، وهذا هو جوهر العلمانية بالضبط ، ففي فرنسا مثلاً -كما يقول هاشم صالح- "يمكن لأي شخص أن يمارس طقوس دينه سواء أكان مسيحياً أو مسلماً أو يهودياً أو بوذياً، ولكن يمكنه أيضاً ألا يمارسها على الإطلاق! ويظل مع ذلك مواطناً يتمتع بكافة الحقوق، فالحرية لا تكون في اتجاه واحد فقط، وإلا فليست حرية، فكل متدين مواطن بالضرورة، ولكن ليس كل مواطن متدين بالضرورة، ولا يحق مثلاً لجاره المتدين أن يعيره بذلك أو أن ينظر إليه شذراً وكأنه كافر أو فاسق لأنه يختلف عنه، وفي هذا الجانب، ماذا نفعل بطبيب ناجح يداوي الناس بالمجان أحياناً ولكنه غير متدين أو لا ينتمي إلى طائفتنا أو مذهبنا؟ هل نكفره ونعدمه ونخسر كفاءاته؟ وقس على ذلك المهندس والخبير الاقتصادي والعالم الفيزيائي والفيلسوف والصحافي الخ..."

كما أن العلمانية بالنسبة لنا -أيضاً- تعني على الصعيد المعرفي، تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، وتحرير الفكر من كل الأوهام والخرافات وكل مظاهر ورواسب التخلف، وتحرير الإنسان من العبودية والاستبداد والاستغلال، العلمانية ليست ضد الدين، لكنها ضد الوثنية الدينية وضد سلطة رجال الدين وتدخلهم في حياة الإنسان، إنها - إذن - عملية تاريخية أو سيروية تقدم في التاريخ والمعرفة، فالعلمانية لغوياً -كما أشرت- مشتقة من العالم الديني أو عالم البشر الذي يصنعون تاريخهم بأنفسهم، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها، وذلك هو جوهر الحداثة التي لا ننكر أنها منظومة معقدة ومتشعبة، لا بد من وعي جوهر حركتها اللانهائية من ناحية، ووعي سماتها الرئيسية المرتبطة باكتشافين جوهريين -كما يقول الصديق د. هشام غصيب- هما:

اكتشاف الطبيعة بوصفها كياناً مادياً مستقلاً.

واكتشاف الإنسان بوصفه فرداً خلاقاً وتاريخياً ومجتمعاً.

فقد بدأت الحداثة بادراك مادية الطبيعة ومحورية الإنسان، ذلك إن عنصراً أساسياً من عناصر الحداثة -كما يضيف د. هشام غصيب- هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة. فالفرد وفق الحداثة تنبع قيمته من ذاته لا من ملته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحداثوية الجوهريّة التي ترفضها الشرائع أو القبائل والعائلات الحاكمة في بلادنا العربية ، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة، عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع، وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى الأنظمة العربية ، التي يعيش فيها الاستبداد والقمع والاستغلال الطبقي، والتي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحداثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك أنظمتها ما يسمى بـ "ملوك وأمراء السعودية والخليج") التي تسعى إلى التحكم في مسار المدينة العربية بالمعنى النهضوي الحداثي ، بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث، أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة ، في

قلب عفوية الجماهير الشعبية، ذلك إن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد.

وهنا بالضبط تتبدى الضرورة التاريخية التي تستدعي من القوى اليسارية الثورية في كل بلد عربي، تركيز أهدافها ومهامها النضالية، السياسية والمجتمعية، باتجاه تغيير وتجاوز هذا الواقع ، وإن تتحمل مسؤولياتها الكبرى، في كونها تشكل في هذه المرحلة طليعة الحامل الاجتماعي الديمقراطي الثوري على طريق النهوض والتقدم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، شرط أن تبادر أولاً إلى نشر وتعميق الوعي داخل تنظيماتها ، بمفاهيم التنوير والعلمانية والديمقراطية والحداثة، والثورة والفكر الماركسي المتجدد واستخدامه من أجل تغيير الواقع الراهن وتجاوزه .

فبالرغم من نضالنا من أجل تكريس الحريات الفردية والحريات العامة والديمقراطية السياسية ، إلى جانب إيماننا العميق بأولوية العلمانية في سياق التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعاتنا العربية، إلا أننا نرفض الوقوف عند حدود الديمقراطية السياسية ، بمثل ما نرفض استخدام العلمانية بدون الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي معاً، فالعلمانية والديمقراطية، بالنسبة لكافة قوى اليسار، هما مفهومان مترابطان لا يجوز فصل أحدهما عن الآخر، لأن استخدام العلمانية وحدها يفتح الأبواب مشرعة أمام الاستبداد والتفرد بالحكم، وبالتالي فإن التطبيق الإكراهي للعلمانية ، لا يعدو كونه مظهراً بشعاً من مظاهر الاستبداد الدكتاتوري الفردي والشمولي ، من هنا يمكن تفسير فشل الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد ، وتفسير كراهية وحقد وتمرد جماهير شعوبنا على أنظمة الاستبداد وعبادة الفرد أو الزعيم ، ومشاركتها في الانتفاضات الشعبية العربية تحت شعار الحرية والعدالة والكرامة، بعيداً عن قيود الحاكم الفرد المطلق أو الزعيم أو الحزب الواحد ، وبعيداً عن الفكرة الواحدة والشعارات النمطية الواحدة التي قتلت روح الإبداع والحريات الفردية والعامة .

كما أن استخدام الديمقراطية بدون ربطها بالعلمانية والقضايا الاجتماعية، يعني إتاحة كل الفرص أمام قوى الثورة المضادة، وقوى التبعية والتخلف والإسلام السياسي، لاستغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة وتوجيهها لحساب الرؤى والسياسات الاقتصادية الرأسمالية التابعة بصورة ديماغوجية، كما حصل في تونس ومصر وليبيا والعراق واليمن، والبقية على الجدول ، فالحركات الأصولية الدينية تتخلق في أرحام الأزمات الهيكلية لمجتمعاتها ، وتولد وتنمو مع تفاقم هذه الأزمات وازدياد حدة آثارها المواكبة لها والناجمة عنها ، وهنا بالضبط تجد قوى الإسلام السياسي فرصتها الذهبية في إطار الديمقراطية السياسية الليبرالية .

الأمر الذي يؤكد على أن النضال الديمقراطي، في إطار الصراع الطبقي والسياسي والفكري ، من أجل نشر وتعميم فكرتي العلمانية والديمقراطية في أوساط الجماهير ، يحتاج بالضرورة إلى توفر الأسس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في قلب البنية التحتية للجماهير الشعبية ، ما يعني أن تطبيق هذين المفهومين في المدى المنظور ليس أمراً سهلاً بل هو أمر بالغ التعقيد ، لأن المعركة بين الأفكار الحداثية والأفكار الأصولية لم تحسم بعد ، بل يبدو أنها -في اللحظة الراهنة بالتحديد- تكاد تكون محسومة -بنسبة عالية- لصالح الأفكار الأصولية السلفية وحركات الإسلام السياسي ومعهم كل قوى الكومبرادور والبيروقراطية الحاكمة وقوى الثورة المضادة في البلدان العربية ، خاصة وأن الأفكار الأصولية الدينية متغلغلة تاريخياً - بصورة عفوية ووراثية - في أوساط جماهير الفقراء العرب اللذين يشكلون اليوم الأغلبية الساحقة من سكان الوطن العربي، ما يعني بوضوح وإلحاح شديدين ، أن تبادر فصائل وأحزاب

اليسار العربي، الخروج من أزمتها التنظيمية والفكرية والسياسية، صوب نهوض ذاتي وجماهيري، يمكنها من مجابهة تعقيدات الوضع الراهن.

وفي هذا الجانب أشير إلى أننا، قد نتفق جميعاً على أن الأغلبية الساحقة من جماهير شعوبنا العربية ، ومعهم قسم لا يستهان به من المثقفين العرب ، يتخوفون ويترددون من التعاطي الواضح والصريح مع مفهوم العلمانية وضرورته الموضوعية الراهنة ، بل يتعاطون معه -من منطلق انتهازية المثقف السلطوي- باعتبار مفهوم العلمانية حسب زعمهم، " شعار يحمل في طياته أدوات الهدم والتفكيك للتراث الإسلامي كله"!!!، بل ويحاولون تكريس الانطباع الخاطئ في الوعي الجماعي العفوي لجماهيرنا العربية، بأن هذا المفهوم يتطابق مع مفهوم الإلحاد ، مما يثير كل دواعي الانفعال العاطفي العفوي في أوساط هذه الجماهير واستنكارها ورفضها التعاطي مع مفهوم العلمانية ، وهو أمر نقىض لحقائق الحياة ومستقبلها في مجتمعاتنا ، بمثل ما هو نقىض لمصالح الجماهير الشعبية الفقيرة التي لا تستطيع إدراك الدوافع الانتهازية للمثقف السلطوي من وراء هذا الطرح ، بسبب غياب دور المثقف الديمقراطي العضوي وأحزاب وحركات اليسار الديمقراطي وعدم تواصلها مع جماهيرها .

من هنا أهمية الحاجة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، إلى مهام يتقدم بنا نحو الحداثة والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراة ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

وفي هذا السياق ، لابد من الإشارة إلى أن الفقر، يُعد من أهم كوابح النضال من أجل الديمقراطية والتنوير والعلمانية والمواطنة أو النضال والصراع الطبقي، أو أي ممارسة وطنية ومجتمعية على الصعيد العام، لأن من لا يجد قوت يومه ، يصعب عليه أن يطالب بحرية التعبير وبقية حقوقه السياسية ، ناهيك عن المشاركة في الأحزاب والفصائل السياسية ، ذلك أن الفقير ينشغل بتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة له ولأهله، قبل أن يمارس حق الانتخاب أو الاقتراع (المدفوعة الثمن في كثير من الحالات) وقبل أن يشارك في تظاهرة أو ينضم إلى حزب سياسي أو ينشط داخل نقابة أو جمعية....إلخ، وكما يقول ماركس بحق " يغيب العقل حين يغيب الدقيق " ، وبالتالي فإن الفقر قد يدفع الأفراد ليس إلى التنازل عن حقوقهم كمواطنين فحسب، بل أيضاً يدفعهم صوب مزيد من الإحباط واليأس والميل للاستسلام.

لذلك فإن إحدى أهم مساهمات اليسار الجذرية المطلوبة في هذا الجانب ، تكمن في قدرتها على صياغة البرامج التنموية الهادفة إلى تأمين لقمة العيش الكريمة للعاطلين عن العمل، في إطار النضال الديمقراطي المطالب بالحزم دفاعاً عن قضايا جماهير الفقراء والكادحين والمضطهدين ، وذلك من خلال معاشية القوى اليسارية لهذه الجماهير والتأكيد على شعاراتها وأفكارها السياسية والطبقية المنحازة لهم ونشرها بين صفوفهم.

بالطبع هناك أسباب موضوعية لانتشار الحركات الأصولية، ناجمة عن شدة التخلف وعن قوة التبعية والهيمنة الإمبريالية ، إلى جانب تماهي الأنظمة الرجعية مع الهيمنة الإمبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا، لكن عجز العامل الذاتي (الحزب الثوري) في هذه البلدان ، كما في بلدان أنظمة الاستبداد أو الجمهوريات الوراثية التي تحولت في سيرورتها من أنظمة وطنية إلى أنظمة كومبرادورية، حيث باتت السلطة فيها مصدراً للثروات الفاسدة وغير المشروعة ، أدى كل ذلك إلى إعاقة الديمقراطية والحداثة من جهة ، واستمرار احتجاج تطور شعوبنا ، وتفاقم إفقارها واستغلالها وقمعها من جهة ثانية ، وهنا بالضبط يتحدد الدور الطليعي، الراهن و المستقبلي للمثقف العربي الماركسي الثوري

الديمقراطي بالمعنى الجمعي، العضوي - الحزب - لمجابهة هذا الواقع المأزوم والثورة عليه وتغييره انطلاقاً من رؤية واضحة ومحددة، تقوم على القطيعة الكلية الشاملة مع كل الأنظمة الرجعية وأنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف والتوريث من جهة ، والقطيعة الكلية والشاملة مع كل أشكال ومظاهر التبعية أو التحالف (مهما كانت المبررات) مع مجمل نظام العولمة الإمبريالي و النظام الرأسمالي، أو ما يسمى بالاقتصاد الحر والليبرالية الجديدة من جهة ثانية ، ما يعني أن هذه الرؤية الثورية الديمقراطية يتوجب أن تنطلق بداية من إلغاء النظام الرأسمالي باعتباره نظاماً للاستغلال والفقر والقمع والاستبداد والإفقار ، وبالتالي فإن النضال السياسي والديمقراطي والمجتمعي والكفاحي ضد الوجود الإمبريالي هو شرط رئيسي يتوازى تماماً مع هدف التغيير الديمقراطي صوب تحقيق أهداف الثورة الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية العربية في بلادنا.

حول التبعية والتخلف والإسلام السياسي

التبعية هي "ظرف موضوعي تشكل تاريخياً، ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية، تعبر عن شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولي، يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين لخدمة مصالح مجتمعات أخرى تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالي العالمي"¹.

وتؤدي أوضاع التبعية إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها أو تجددتها، بحيث تعتمد الدولة التابعة ليس على مواردها المحلية، وإنما على المعونات والتكنولوجيا من المراكز الرأسمالية بهدف المحافظة على الدور المتدني للدول التابعة في التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل، واستمرار الطبيعة الذيلية للكيان الاقتصادي لهذه الدول، بحيث تبقى البنية الاجتماعية-الاقتصادية للدول التابعة بنية متخلفة، بمعنى أنها بنية فاقدة للتكامل الذاتي تتسع فيها الفجوة بين هيكل الانتاج وهيكل الاستهلاك، حيث ينتج المجتمع ما لا يستهلك، ويستهلك ما لا ينتج. فالتبعية إذن هي جوهر التخلف الى جانب العوامل الداخلية وأهمها بقاء سيطرة أنماط التطور القديمة وتداخلها الفج مع الأنماط الحديثة في إطار ما يسمى بثقافة التخلف المحكومة بالماضي الذاتي السلفي الرجعي.

وفي مثل هذا المناخ ، ولدت حركات الإسلام السياسي ، منذ ثلاثينات القرن الماضي، بدعم صريح من القوى الرجعية العربية الحاكمة لكي تؤدي دورها في مناهضة القوى الديمقراطية العلمانية وقوى اليسار العربي وكافة القوى الثورية ، ذلك هو دورها وتلك هي رسالتها في المساهمة في الحفاظ على أوضاع التبعية والتخلف الاجتماعي / والثقافي في المجتمعات العربية ، واستمرار مراكمتها في سياق العلاقات الرأسمالية التابعة ، وبمسميات اسلاموية، بما يضمن استمرار احتجاج تطور ونهوض الشعوب العربية، وهو هدف طالما عملت القوى الامبريالية والصهيونية على تحقيقه ، لكن فشل تجربة الدولة الوطنية الديمقراطية في بلادنا ، إلى جانب تشرذم وتفكك وعزلة أحزاب وفصائل اليسار العربي وغياب تأثيرها ومصادقيتها في أوساط الجماهير، أسهم في تزايد انتشار وتوسيع حركات الإسلام السياسي، وهيمنتها الفكرية والسياسية على القسم الأكبر من جماهيرها الشعبية ، كما نشهد اليوم في ظل الانتفاضات العربية.

¹ د. ابراهيم العيسوي - كتاب قضايا فكرية - القاهرة - يناير 1968

إن استمرار هيمنة الفكر الديني السلفي المنغلق عبر تيارات الإسلام السياسي ، على المستوى المعرفي عموماً ، وفي الوعي العفوي الشعبي على وجه الخصوص ، وفي مساحة كبيرة من الإنتاج الثقافي في الوطن العربي ، يعني استمرار فعل آليات التخلف المعرفي كانعكاس للتخلف المجتمعي في واقعنا العربي .

وبالتالي ، فإن أكثر ما يشغل أذهان القوى الديمقراطية واليسارية العربية تجاه حركات "الإسلام السياسي"، هي مرجعياتها السلفية المتمتة ، ودعوتها إلى تقييد وقمع حرية الرأي والتعبير والمعتقد، وموقفها من قضية تحرير المرأة ومساواتها بالرجل ، إلى جانب تبنيها والتزامها الطبقي بالاقتصاد الرأسمالي ومن ثم تكريس الاستغلال الطبقي في إطار من تجديد علاقات التبعية في ظل سياسات اقتصاد السوق والانفتاح وشروط البنك والصندوق الدوليين ، علاوة على الموقف الرجعي تجاه مفاهيم التنوير والحدثة والديمقراطية والعلمانية ، وهي عوامل تؤثر إلى أننا سنواجه -مع هذه الحركات- ظروفًا وأوضاعاً معقدة، في خضم الصراعات والتناقضات السياسية والفكرية ، وقضايا الصراع الطبقي، مع تأكيد حرصنا على أن لا تصل الاختلافات معها ، إلى مستوى التناقض التناحري الذي يحكم علاقتنا بالعدو الإمبريالي الصهيوني.

وفي إطار حديثي عن علاقة اليسار العربي مع حركات الإسلام السياسي ، فإنني أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة " الدين " من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فإن يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فإن التحليل الموضوعي ، إلى جانب الوعي والشعور بالمسؤولية والواجب، يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياها وهمومه وجذبه إلى النضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والفقر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين - كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية - بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكيئته ، فالماركسية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل -في مراحل تاريخية معينة- تطوراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

وعلى الرغم من كل ما تقدم ، علينا أن ندرك في ضوء المستجدات والمتغيرات المتلاحقة راهناً، إلى أننا سنواجه - مع حركات الإسلام السياسي- ظروفًا وأوضاعاً معقدة، ما يفرض على قوى اليسار العربي أن تتمسك برويتها الموضوعية إلى أبعد الحدود في العلاقة الديمقراطية وقضايا الصراع الطبقي والسياسي، ومفاهيم الاستنارة والعقلانية مع هذه الحركات بمختلف مذاهبها، كما عبر عنها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعلي عبد الرزاق وطه حسين ولطفي السيد وأحمد أمين .. وغيرهم، بحيث نحصر على أن لا تصل الاختلافات معها ، إلى مستوى التناقض التناحري، وأن تظل الخلافات محكومة للعلاقات الديمقراطية.

وفي هذا السياق، أؤكد على أن احترامنا للأديان عموماً والتراث الديني الإسلامي خصوصاً، يتطلب منا -عبر الحوار الديمقراطي- رفض استخدام الدين كأداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وحرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك رفض اختزال الإيمان الديني إلى تعصب حاد ضد الآراء والأفكار والعقائد الأخرى.

وفي كل الأحوال ، يجب أن تظل علاقة اليسار العربي مع قوى الإسلام السياسي ، علاقة متحركة وجدلية تبعاً لتناقضات الواقع والصراعات الطبقيّة الاجتماعية والسياسات الداخلية، وطبقاً للموقف من العدو الإمبريالي الصهيوني

، دون أن نتجاوز مخاطر تطبيق الرؤية الأيديولوجية الدينية على الصعيد الاجتماعي، حيث يتجلى التعارض والتناقض بصور أكثر حضوراً، سواء على صعيد فهم الديمقراطية كقيم وآليات وممارسة لبناء المجتمع ومؤسساته أو تجاه القضايا الاجتماعية الرئيسية للعمال والفلاحين ، والشباب، والمرأة، وحرية الاعتقاد والرأي والتعبير والاجتهاد والإبداع الثقافي وقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف تجلياتها. إن وضوح هذه الرؤية، ومن ثم البناء عليها بالنسبة لعلاقة القوى اليسارية مع القوى الإسلامية يتطلب من هذه الأخيرة أن تتخذ موقفاً واضحاً من التوجهات التالية :

- أولاً: تكريس أسس الدولة المدنية الديمقراطية ، والالتزام بمفاهيم وآليات الديمقراطية السياسية والاجتماعية وترسيخها كنهج حياة مجتمعي يضمن الحرية بكافة أنواعها وفي مقدمتها حرية المعتقد.
- ثانياً: رفض التبعية للقوى الامبريالية بأشكالها المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية.
- ثالثاً: رفض الاعتراف أو التطبيع مع دولة العدو الصهيوني.
- رابعاً: تغليب التناقضات الرئيسية على الثانوية.

أخيراً ، أعتقد أن من واجب كافة القوى اليسارية الماركسية العربية أن تتداعى على الفور لكي تناقش الأفكار الكفيلة بالتمهيد الجدي لوحدها ، كخطوة ضرورية على طريق تنظيم وتأطير أوسع شرائح العمال والفلاحين الفقراء. بما يمكنها من امتلاك أدوات الضغط السياسي الجماهيري، وإثبات وجودها وفعاليتها تجاه قوى الإسلام السياسي وكافة القوى اليمينية ، وبدون ذلك ستظل مشاعر القلق والخوف من المشهد القادم ورسوخه في السنوات القادمة، ماثلة في ذهني - بالمعنى الموضوعي - إذ أن سقوط أنظمة الاستبداد في البلدان العربية عموماً وفي القاهرة وتونس واليمن وليبيا خصوصاً دون بديل ديمقراطي يقطع مع التحالف الإمبريالي الصهيوني ، فإننا قد نكون مقبلين على مرحلة جديدة وطويلة من التبعية والتطبيع والتخلف في مشهد الإسلام السياسي الذي بدأت تبشيره تلوح -في ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة- في سماء تونس والمغرب والقاهرة وغيرها من العواصم على الجدول .

الأمر الذي يستوجب تداعي جميع أحزاب وفصائل اليسار الماركسي ، إلى مراجعة ونقد تجاربها السابقة وتجديد وتطوير أحزابها والاتفاق على الرؤى السياسية والمجتمعية ، وعلى الأهداف والأسس الفكرية والتنظيمية التوحيدية المشتركة فيما بينها لكي تستعيد مصداقيتها ودورها الطبيعي ، بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوّة قادرة عبر بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي - في كل قطر عربي- على مجابهة الاستقطاب اليميني ، وتأسيس مقدرتها على تفعيل الانتفاضات أو الحالة الثورية العربية وصيرورتها الراهنة، وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد، واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً- بعد أن تكتشف زيف الليبراليين وقوى الإسلام السياسي لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وفي طليعتهم أحزاب وقوى اليسار الماركسي الثوري جنباً إلى جنب مع القوى الديمقراطية المدنية ، العلمانية الوطنية والقومية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها .

إن إيماننا بآفاق المستقبل الواعد لشعوبنا العربية كلها، في هذه اللحظة الثورية ، لا يعني أننا نؤمن بحتمية تاريخية يكون للزمان والمكان دوراً رئيسياً وأحادياً فيها، بل يعني تفعيل وإنضاج عوامل وأدوات التغيير الديمقراطية الحديثة والمعاصرة، والاستجابة لمبرراتها وأسانيدھا الموضوعية الملحة من قلب واقعنا الراهن.

حركات الإسلام السياسي انتقلت في هذه المرحلة من حالة التهميش ، إلى حالة التأثير والفعل ، ليس لنشر منطلقاتها وآرائها فحسب ، بل أيضاً لتمارس - بصورة مباشرة وغير مباشرة- نوعاً من الاستنفار لأدواتها الايديولوجية أو الفكرية الغيبية المنغلقة ، في محاولة لمواجهة الفكر التنويري ، الديمقراطي، العلماني التقدمي، الوطني والقومي، لتجعل من تهديم مفاهيم التنوير والعقلانية والحدثة والليبرالية والعلمانية والمواطنة والدولة المدنية والوحدة العربية والاشتراكية غايتها الأساسية الأولى ، ومن ثم استخدام الدين السياسي ، كأداة مصالحة مع الواقع المرير وأدواته الطبقية ، الرأسمالية، الداخلية والخارجية ، خاصة وأن هذه الحركات لا تتناقض أبداً مع النظام الرأسمالي بل تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ منه ، ولكن بمنطلقات إسلامية عبر ما يسمى بـ"دولة الخلافة" أو "الأمة الإسلامية"، ووفق ما يسمى بـ"الاقتصاد الإسلامي" الذي لا يختلف في جوهره عن الاقتصاد الرأسمالي.

إن عنصراً أساسياً من عناصر الحدثة ، هو اكتشاف قيمة الفرد بوصفه ذاتاً خلاقة. فالفرد وفق الحدثة تنبع قيمته من ذاته لامن ملته ولا من قبيلته، وهذه الفكرة الحدثوية الجوهرية التي ترفضها الشرائع أو القبائل والعائلات الحاكمة في بلادنا العربية ، حفاظاً على مصالحها الطبقية الأنانية الخاصة، عبر تكريس كل مظاهر الاستتباع والتخلف والاستبداد والقمع، وفق مقتضيات تحالفها الاستراتيجي مع النظام الامبريالي ضد مصالح وتطور شعوبها، كما نلاحظ بوضوح لدى الأنظمة العربية ، التي يعيش فيها الاستبداد والقمع والاستغلال الطبقي، والتي ترفض كلياً مفاهيم وأفكار الحدثة والديمقراطية والعلمانية ، مما أدى إلى تكريس ما أسميه مجازاً عقلية الصحراء المتخلفة (وأقصد بذلك أنظمة ما يسمى بـ "ملوك وأمراء السعودية والخليج") التي تسعى إلى التحكم في مسار المدينة العربية بالمعنى النهضوي الحدثي ، بحيث يصح القول أن الصحراء تحكم المدينة أو تتحكم في التطور الحديث، أو كما يقول ماركس "الميت يحكم الحي" ، إذ أن "هذا الميت" الصحراوي مازال أصحابه من ملوك وأمراء القبائل العربية ، حتى اللحظة يتحركون في حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتجده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحدثة بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه بالتنسيق مع تلك الأنظمة ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ذلك إن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجع، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد.

إنّ الحديث عن الدولة العلمانية والمسألة الدينية يدور على خلفية صراعية ، وأن هذا الصراع المستمر للسيطرة على معنى الإسلام وتعريفه يشكل الجزء الأهمّ من المسألة الدينية اليوم في عالمنا العربي، وبخاصة عندما ينحلّ هذا النزاع ويبتدل إلى مستوى التناحر الديمويّ الأهليّ العنيف والمديد بين طوائف الدين ومذاهبه وملله ونحله في المجتمع الواحد".

أمّا عن الأطراف الرئيسية الداخلة في هذا الصراع على ضبط معنى الإسلام والسيطرة على تعريفه، فهي - حسب د . صادق العظم - على النحو التالي:

أولاً، أنظمة سياسية وحكومات وأجهزة دولة ومؤسسات دينية رسمية تديرها نخب من رجال الدين، تعمل كلّها على الدفاع عن ما يمكن تسميته هنا بـ"إسلام الدولة الرسمي"، ونجد النموذج الأعلى لهذا النوع من الإسلام في إيران البترودولار في الخليج العربي والسعودية وإيران.

أما الطرف الثاني في هذا الصراع على ضبط معنى الإسلام والسيطرة على تعريفه وتفسيره وتأويله، فنجد على الجانب الآخر البعيد عن إسلام الدولة الرسمي، وهو الإسلام الأصولي الطالباني التكفيري العنيف، بأجزائه وعقيدته الأساسية هي: "الحاكمية"، ومنهج عمله شبه الوحيد تقريباً هو "التكفير والتفجير" بلا مقدّمات وبلا نظر إلى العواقب أو النتائج مهما كانت .

وفي هذا الجانب ، يرى صادق العظم " أن حزب الله وحماس يشكّلان اليوم البقية الباقية من حركات التحرّر الوطني ، لكن مع انحدار مذهبيّ ضيق إلى مستوى أدنى بكثير من المستوى الوطني الرحب، وينزل طائفيّ متزمت تحت خطّ كلّ معنى من معاني التحرّر المعروفة، بما فيها التحرّر الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي وما إليه ، ويؤكد على أنّ حزب الله وحماس لا يمكن أن يرتقيا إلى مستوى حركة تحرّر وطني جدية، بسبب من انتمائهما المذهبي الصافي، ومن الأيديولوجية الطائفية الخالصة لكلّ منهما التي لا تتعاطى مع مفهومي المواطنة والديمقراطية الطرف الثالث المنخرط في الصراع الجاري على ، فهو إسلام الطبقات الوسطى والتجارية، إسلام البازار والأسواق المحلية والإقليمية والمعمولة، إسلام غرف التجارة والصناعة والزراعة، إسلام المصارف وبيوتات المال المسماة إسلامية، وإسلام الكثير من رؤوس الأموال الطافية والباحثة ببقطة عالية عن أية فرصة استثمارية سريعة ومجزية في أية ناحية من نواحي الكرة الأرضية اليوم .

إنّه كما يقول د.العظم، إسلام معتدل ومحافظ، يتمحور حول عمليات البيزنس بأشكالها كافة، له مصلحة حيوية في الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، وهو بالتأكيد غير مهووس بالمشركين والكفار والمرتدين والمجوس والملحدين والزنادقة والمنافقين والروافض والنواصب وأحفاد القردة والخنازير، أو بالحدود وقانون العقوبات الجسدية . انه إسلام يميل إلى التسامح الواسع في الشأن العام وإلى التشدد في الشأن الشخصي والفردى والعائلي والخاص . أما النموذج الاعلى لإسلام البيزنس هذا، فنجد في حكم حزب العدالة والتنمية لتركيا اليوم وفي طبيعة مشاريعه وإصلاحاته وطموحاته وسياساته الداخلية والخارجية على المستويات كافة.

العلمانية بالنسبة لنا ، لا تعني عقيدة لا دينية ، ولا استبعاد الدين من الحياة العامة، ولا تقييد الحريات الدينية ، فالحرية الدينية والفكرية وحرية الرأي شرط أول ومطلق، وبانتفاؤه تنتفي العلمانية من أساسها، فالعلمانية والديمقراطية عملية واحدة مترابطة، تضمن المساواة الكاملة بين مواطنيها بصرف النظر عن اعتقاداتهم، ولنا في ذلك مثال صارخ، يتجلى في تجربة المجتمعات الأوروبية الغربية الديمقراطية العلمانية، التي تسمح بالتدين وعدم التدين أو الإلحاد في آن واحد، وهذا هو جوهر العلمانية بالضبط ، كما أن العلمانية بالنسبة لنا -أيضاً- تعني على الصعيد المعرفي، تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، وتحرير الفكر من كل الأوهام والخرافات وكل مظاهر ورواسب التخلف، وتحرير الانسان من العبودية والاستبداد والاستغلال، العلمانية ليست ضد الدين، لكنها ضد الوثنية الدينية وضد سلطة رجال الدين وتدخلهم في حياة الانسان، إنها - إذن - عملية تاريخية او سيرورة تقدم في التاريخ والمعرفة، فالعلمانية لغوياً مشتقة من العالم الدنيوي او عالم البشر الذي يصنعون تاريخهم بأنفسهم، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها، وذلك هو جوهر الحداثة

في إطار حديثي عن علاقة اليسار العربي مع حركات الإسلام السياسي ، فإنني أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة " الدين " من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فان التحليل الموضوعي ، إلى جانب الوعي والشعور بالمسؤولية والواجب، يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياها وهمومه وجذبه إلى النضال من اجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والفقر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين - كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية - بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكيئته ، فالماركسية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكل -في مراحل تاريخية معينة- تطوّراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

لا يكون العقل عقلانية، ولا يُجسّد في السلوك، إلا إذا انطلقنا من الفعل والتفاعل مع احتياجات وتطلعات الجماهير الشعبية والاندماج في مساهماتها، وخضوعنا لمنطقها ومستقبلها، من خلال عملية التجريد والتوضيح والتعقيل، لكي نتمكن من استبدال وتجاوز أوضاع الاستبداد والاستغلال الطبقي، واستبدال المنطق الموروث أو سلبياته المعرفية تحديداً التي تتمظهر وتتجلى منذ القرن الرابع عشر حيث تعيش المجتمعات العربية حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية او ما اسميه التواصل المعرفي مع هذه المحطات السالبة في التراث القديم

(خاصة بعد إزاحة ابن رشد وابن خلدون والفارابي والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام (من جهة ومع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية القديمة والحديثة او الرأسمالية الرثة التابعة من جهة ثانية، وهو تواصل حَرَصَتْ عليه الطبقات الحاكمة في بلادنا بمختلف أشكالها وأنماطها التاريخية والحديثة والمعاصرة حتى يومنا هذا، وهو حرص استهدف دوماً إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة من الناس في حالة من الجهل والتخلف بما يضمن استمرار مصالح الشرائح البيروقراطية الكومبرادورية والطفيلية الحاكمة، عبر دور متميز لحركات الإسلام السياسي - كما هو الحال في مساحة كبيرة من الانتفاضات العربية راهناً.

إن المعرفة بالنسبة لي لا تتوقف عند المعرفة الأولية التي تتشكل في الأذهان عن طريق الحواس فحسب، بل تتخطاها ، دوماً ، لإدراك الظواهر والأشياء من حولنا في الطبيعة كما في المجتمع والفكر ، إدراكاً عقلانياً. إن ما يشكل هاجساً بالنسبة لي ، بالاستناد إلى هذا الإدراك العقلاني، محاولة فهم الأسباب التي تحول دون تطور أو تقدم المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية عموماً، وصولاً إلى معرفة السبل الكفيلة بتجاوز الواقع الراهن ، هنا تتجلى الرؤية العقلانية العلمية ومنهجها الجدلي كمدخل رئيسي لوعي حقيقة الواقع والمشاركة الفعالة في تغييره. إن المعرفة التي أدعو إلى امتلاكها ووعيها، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز إلى العقل والتجربة ، وتخليص البحث المعرفي من المواقف المسبقة ومن جمود الأفكار، كمدخل لا بد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف والتبعية والخضوع.

إن تحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط، يتطلب اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل، والعقلانية كمفهوم يستند على المنهج العلمي الجدلي، سيدفع بفكرنا العربي صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في تغيير الواقع والتحكم في صيرورة مستقبله.

القوى الديمقراطية واليسارية (القديمة والجديدة) تعيش منذ اللحظة في مرحلة هي ليست مرحلتها ولفترة قد تمتد لسنوات ، الأمر الذي يفرض على هذه القوى مراجعة كل خطابها وأساليب ممارساتها وإعادة بناء تنظيماتها من خلال الحرص على الانتشار الفعال في أوساط جماهيرها، إذ أنه بدون هذا الشرط الأخير فلا مستقبل لها.

حول التطور المعرفي في المجتمعات العربية.....

إلى أي مدى استجابت ومارست مجتمعاتنا العربية في تاريخها القديم والحديث والمعاصر ، عملية الربط بين المعرفة والممارسة كشرط لتقدمها ؟ الحقيقة انه باستثناء الومضات أو اللحظات العقلانية العربية في التاريخ العربي الاسلامي على يد المعتزلة وابن رشد ، والتي انقطعت منذ القرن الثالث عشر ، واستمرت حالة الانقطاع المعرفي

عموماً حتى نهاية القرن التاسع عشر والعقود الاولى من القرن العشرين (الافغاني ومحمد عبده وعلى عبد الرزاق وسلامة موسى وشبلي شميل وانطوان مارون واحمد امين ولطفي السيد وطه حسين وغيرهم) ثم انقطعت وعادت الى التواصل والتجدد في سبيلين في الحقبة الناصرية التي انتهت بوفاة مؤسسها، حيث تم - في مرحلة الانفتاح والبيروقراطية - اعادة تجديد وانتاج الفرضيات الغيبية وهيمنتها على صعيد الفكر العربي ، واستمرت المجتمعات العربية محكومة في تطورها الاقتصادي - الاجتماعي للنمو الريعي المركزي ، والى نظام التبعية والتخلف في التاريخ الحديث، بما أدى الى هذا الانقسام الممتد الى اليوم بين المعرفة والممارسة ، والذي شكل عقبة في وجه تفتح الرؤية العقلانية العربية وأبقاها أسيرة لمناخ التخلف ومظاهره، التي تتبدى في أن " العقل السياسي العربي محكوم في ماضيه وحاضره - كما يقول الجابري - " بمحددات ثلاثة هي : القبيلة والغنيمة والعقيدة ، أي بعلاقات سياسية معينة تتمثل في القبيلة ، وفي نمو إنتاجي معين هو النمو الربوي ، الذي يرمز إليه بالغنيمة (الدخل غير الإنتاجي) ، وسيادة العقيدة الدينية ، ويرى أنه لا سبيل الى تحقيق متطلبات النهضة والتقدم بغير نفي هذه المحددات الثلاثة نفيًا تاريخيًا وإحلال بدائل أخرى معاصرة لها . ولهذا يقول محمود أمين العالم " إن قضية تجديد العقل السياسي العربي اليوم مطالبة بأن ، تحول " القبيلة " في مجتمعنا الى تنظيم مدني سياسي اجتماعي ، وتحول " الغنيمة " أو الاقتصاد الريعي الى اقتصاد إنتاجي، وتحول العقيدة الى مجرد رأي ، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي ، دينياً كان أو علمانياً ، وبالتالي التعامل بعقل اجتهادي نقدي " ، ما يستدعي من المثقف العربي، التأمل والتفكير ومتابعة المستجدات النوعية التي ستدفع إلى بلورة مفهوم جديد للمعرفة، صاعداً وثورياً وديمقراطياً بلا حدود أو ضوابط، بعد أن أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع....

مهم جدا التفريق والتمييز بين التدين الشعبي العفوي الصادق وله علينا واجب الاحترام والتقدير والتعاضد الحقيقي معه وتوعيته باسباب معاناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانخراط والتفاعل معه والتوسع في صفوفه.... وبين اسلام البنس وشعارات الاسلام السياسي البورجوازي المتأسلمة باسم " الاقتصاد الاسلامي " الذي هو في جوهره وشكله اقتصاد رأسمالي علاوة على تبعيته... انني اجزم بعدم وجود سوى نوعين من الاقتصاد .. رأسمالي واشتراكي.... اما الحديث عن اقتصاد اسلامي فهذا يعني الحديث عن اقتصاد مسيحي واقتصاد بوذي واقتصاد هندوسي واقتصاد كونفوشي واقتصاد يهودي... هذه مجرد ملهاة وديماغوجيا لاختفاء حقيقة الترابط العضوي بين رؤى الاسلام السياسي وعدم تناقضها مع الاقتصاد الرأسمالي ومع النظام الامبريالي كله..

في ظروف الانتفاضات الشعبية العفوية أو الحالة الثورية العربية والمتغيرات المتلاحقة ، السياسية والاجتماعية والثقافية الناجمة عنها ، تتجلى - في هذه اللحظات - أهمية استخدام مفاهيم الحداثة و التنوير والعلمانية والثورة الديمقراطية ، من قبل كافة القوى اليسارية الديمقراطية العربية ، في مواجهة استقطاب القوى اليمينية بشقيها، الليبرالي الرث والتابع المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد وشرائعها البيروقراطية الكومبرادورية الحاكمة ،

واليميني الديني السلفي المتمثل في قوى وحركات الإسلام السياسي، إلى جانب المجابهة الثقافية والفكرية والسياسية ، لكافة الجوانب السلبية والرجعية في تراثنا، إذ لا يمكن انضاج وتوليد مفاهيم العقلانية والعلمانية والديمقراطية من أوضاع تابعة ومستبدة من ناحية، ومن هيمنة قوى ماضوية سلفية جامدة ، بل من القطيعة المنهجية والمعرفية معها من جهة ، ومع كل مظاهر التبعية والتخلف السائدة في بلادنا من جهة ثانية.

دروس وعبر القائد الخالد جمال عبد الناصر...التقاط هموم ومعاناة العمال والفقراء ورفع شأنهم والارتقاء والاعتزاز بهم...فهل تتعظ وتتعلم احزاب وفصائل اليسار العربي ؟

المنديل المحلاوي غير مسار حياة مئات الاف العمال ..الرسالة وصلت ولم يفهمها سوى " الناصر....."

فى بداية ثورة يوليو كان جمال عبد الناصر فى جولة بالقطار بمحافظة الصعيد، وكان القطار يقف فى كل محطة ويلوح عبد الناصر بيديه للناس، وفى إحدى المحطات أراد أحد عمال الترحيل أن يقول شيئاً للرئيس ولم ينجح، فألقى عليه بمنديله المحلاوي، وتلقف عبدالناصر المنديل بينما أصيب الأمن المرافق له بالهلع خوفاً من أن يكون داخل المنديل قنبلة، وفتح الرئيس المنديل فوجد به (بصله... ورغيف عيش بتاو)، ولم يفهم أحد من الحضور رغم نمو حاسة حب الاستطلاع ، لماذا رمى الرجل الطيب بهذا المنديل وما داخله؟ ..إلا أن جمال عبد الناصر كان الوحيد الذى فهم ماذا تعنى هذه الرسالة وأطل برأسه بسرعة من القطار واخذ يرفع صوته فى اتجاه الرجل الذى ألقى بمنديل قائلاً له: " الرسالة وصلت يا أبويا ، الرسالة وصلت . . "،وعندما وصل أسوان أصدر قانون عمال الترحيل والحد الأدنى والأقصى للأجور،وفى خطابه مساء ذلك اليوم فى جماهير أسوان قال : " أحب أقول إن الرسالة وصلت وأنا قرنا زيادة أجر عامل الترحيل إلى 25 قرشا فى اليوم بدلا من 12 قرشا فقط ، كما تقرر تطبيق نظام التأمين الاجتماعى والصحى على عمال الترحيل لأول مرة فى مصر"... لقد فهم جمال عبد الناصر الرسالة التى لم يستطع أحد غيره أن يكسر شفرتها ، فالمنديل المحلاوي هو رمز عمال الترحيل وهم العمال الموسميون الذين يتغربون فى البلاد بحثا عن لقمة العيش ولا يجدون ما يأكلونه سوى عيش البتاو وهو نوع من الخبز يعرفه أبناء الصعيد يصنع من الذرة مع مسحوق الحلبة.

ارتباطاً بضعف الحاضنة الاجتماعية الاقتصادية العربية ، أرى من المفيد الإشارة إلى تجربة المجتمعات الأوروبية فى ظل استبداد النمط الإقطاعي فيها لأكثر من ألف عام ، امتدت منذ القرن الرابع الميلادي حتى نهاية القرن السابع عشر، سادت فيها الفلسفة الإقطاعية التى كملت الأفواه وأغرقت أوروبا فى الظلام عبر ثقافة اللاهوت الرافضة للعقل ولكل مبادئ وآليات البحث عن الحقيقة ، حيث لم تتمكن المجتمعات الأوروبية الغربية الانتقال من النمط الزراعي الإقطاعي محدود الأفق إلى النمط الجديد الصناعي الرأسمالي بآفاقه المفتوحة ، إلا عبر صراعات وتناقضات متراكمة

ومتعددة الجوانب، الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية ، تفجرت وتحولت نوعياً في القرن الثامن عشر معلنة ميلاد عصر النهضة والتنوير وبداية عصر جديد للبشرية، بعد أن تم حسم انتصار المعركة الفكرية والتنويرية الديمقراطية العلمانية عبر تلك الصراعات.

لكن ولادة هذا العصر لم تكن عملية سهلة في المكان أو الزمان، ولم تتم أو تظهر معالمها دفعة واحدة، أو اتخذت شكل القطع منذ اللحظة الأولى مع النظام أو الحامل الاجتماعي القديم ، إذ أن هذا الانقطاع لم يأخذ أبعاده في الانفصام التاريخي بين العصر الإقطاعي القديم، وعصر النهضة والتنوير الجديد، إلا بعد أربع قرون من المعاناة شهدت تراكم مادياً وفكرياً هائلاً من جهة ، وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة المحفز لانتشار فكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير من جهة والتلاحم مع هذه المنظومة الفكرية العقلانية العلمانية المتحررة الجديدة من جهة أخرى ، تمهيداً للثورات السياسية البرجوازية في القرن الثامن عشر (في فرنسا وبريطانيا وهولندا وألمانيا) التي أنجزت كثيراً من المهمات الديمقراطية لمجتمعات أوروبا الغربية.

لقد كان نجاح هذه الثورات بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة والتنوير أو عصر الحداثة والعلمانية والديمقراطية والمواطنة، ففي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى.

في مشهد الاسلام السياسي وتحالفاته مع القوى الرجعية في السعودية والخليج، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: فالميت يكبل الحي ، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على كل مجتمعاتنا العربية عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيها بشكل خاص، على الرغم من إدراكنا لخصوصية تطور كل من هذه المجتمعات ، لكنها خصوصية لا تلغي السمات العامة المشتركة فيما بينها جميعاً من حيث تكريس مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي في إطار العلاقات الرأسمالية الرثة السائدة فيها ، واستمرار حالة الضعف الشديد للحاضنة الاجتماعية الاقتصادية العربية في التفاعل مع مفهومي الديمقراطية والعلمانية وتطورهما، ما يتطلب من المثقف العربي الماركسي أن يتحمل دوراً رئيسياً في هذه العملية، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة ، فالمثقف الماركسي هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، (في قلب الحزب الثوري) الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي والمجتمعي الخاص بالكتلة التاريخية المشكّلة من العمال والفلاحين الفقراء ، وهو "الداعية" "الاختصاصي" "المُحرّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتمزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتابات ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير صوب تحقيق مفاهيم الديمقراطية والعلمانية والثورة التي يدعو إليها.

مع بزوغ عصر النهضة ، كان لفلسفة الإقطاع اللاهوتية الظلامية، أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ يتعزز فيها انتشار مفاهيم التنوير والعقلانية والعلم والديمقراطية، ترافق كل ذلك مع تغيرات ثقافية وفكرية رحية، كسرت الجمود الفكري اللاهوتي السائد ، وأدت إلى " تهاوي استبداد الكنيسة في عقول الناس " وإخفاق وتراجع نفوذ الكنيسة الاقتصادي والسياسي ، وظهور مجموعات من المثقفين البرجوازيين قطعوا كل صلة لهم بالكنيسة واللاهوت الديني المذهبي ، وارتبطوا مباشرة بالعلم والفن ، وقد سمي هؤلاء بأصحاب النزعة الإنسانية " HUMANISM " ، (وهو مصطلح نوره هنا لأهميته إذ أنه دل آنذاك على الثقافة الزمنية في مواجهة الثقافة اللاهوتية الرجعية)، وقد أخذ هؤلاء المثقفون من أصحاب النزعة الإنسانية على عاتقهم، معارضة ونقض المفاهيم والعلوم الدينية الكنسية، عبر نشر علومهم الدنيوية التي كانت بالفعل أقرب إلى التعبير عن مزاج البرجوازية الصاعدة آنذاك ، ومن ثم بزوغ النمط الرأسمالي معلناً إشراق عصر جديد ، سُمي عصر البعث renaissance الذي تولت قيادته ووجهت مساره الطبقة البرجوازية الصاعدة آنذاك، وفق قواعد الليبرالية والديمقراطية والعلمانية ومفاهيم الحداثة والتقدم العلمي .

ان غاياتي من وراء الإشارة إلى نهوض المجتمعات الأوروبية في عصر النهضة، تتجلى في أن انحياز المثقف اليساري العربي لمفاهيم الحداثة والعلمانية والتنوير والنهوض الديمقراطي، تستهدف الإسهام المعرفي في استنهاض مجتمعاتنا العربية، لكن هذه العملية ستصطدم لا محالة بالواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي تتغلغل فيه -حتى اللحظة - الأنماط وأساليب الإنتاج القديمة ، الإقطاعية والقبلية ، التي تختلط بالعلاقات الرأسمالية الرثة والتابعة، بما يكرس أوضاع التخلف الاجتماعي والثقافي، التي تتيح بدورها كل العوامل والمقومات المطلوبة لاستمرار بقاء الشرائح الاجتماعية الطبقية العشائرية والعائلية والكوامبرادورية والبيروقراطية، واستمرار ممارساتها الاستبدادية والقمعية حفاظاً على مصالحها الطبقية وبقائها في الحكم.

بالرغم من نضالنا من أجل تكريس الحريات الفردية والحريات العامة والديمقراطية السياسية ، إلى جانب إيماننا العميق بأولوية العلمانية في سياق التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعاتنا العربية، إلا أننا نرفض الوقوف عند حدود الديمقراطية السياسية ، بمثل ما نرفض استخدام العلمانية بدون الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي معاً، فالعلمانية والديمقراطية، بالنسبة لكافة قوى اليسار، هما مفهومان مترابطان لا يجوز فصل أحدهما عن الآخر، لان استخدام العلمانية وحدها يفتح الأبواب مشرعة أمام الاستبداد والتفرد بالحكم، وبالتالي فإن التطبيق الإكراهي للعلمانية ، لا يعدو كونه مظهراً بشعاً من مظاهر الاستبداد الدكتاتوري الفردي والشمولي ، من هنا يمكن تفسير فشل الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد ، وتفسير كراهية وحقد وتمرد جماهير شعوبنا على أنظمة الاستبداد وعبادة الفرد أو الزعيم ، ومشاركتها في الانتفاضات الشعبية العربية تحت شعار الحرية والعدالة والكرامة، بعيداً عن قيود الحاكم الفرد المطلق أو الزعيم أو الحزب الواحد ، وبعيداً عن الفكرة الواحدة والشعارات النمطية الواحدة التي قتلت روح الإبداع والحريات الفردية والعامة

كما أن استخدام الديمقراطية بدون ربطها بالعلمانية والقضايا الاجتماعية، يعني إتاحة كل الفرص أمام قوى الثورة المضادة، وقوى التبعية والتخلف والإسلام السياسي، لاستغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة وتوجيهها لحساب الرؤى والسياسات الاقتصادية الرأسمالية التابعة بصورة ديماغوجية، كما حصل في تونس ومصر وليبيا والعراق واليمن، والبقية على الجدول ، فالحركات الأصولية الدينية تتخلق في أرحام الأزمات الهيكلية لمجتمعاتها ، وتولد وتنمو مع تفاقم هذه الأزمات وازدياد حدة آثارها المواقبة لها والناجمة عنها ، وهنا بالضبط تجد قوى الإسلام السياسي فرصتها الذهبية في إطار الديمقراطية السياسية الليبرالية.

اننا أمام عملية تاريخية هائلة الزخم، وصراع شامل يطل أبعاد الزوايا وأدقها .وبهذا المعنى، يغدو الصراع حتى ولو كان عنوانه تحرير فلسطين، صراعاً من أجل تحرير الشعوب العربية من كل ادوات التبعية والتخلف والابتداء والاستغلال، وتأمين شروط وعناصر نهوضها المادية والثقافية، وبما أن نتائج الصراع التاريخي تتقرر في ضوء قدرة احزاب اليسار الماركسي الثوري الديمقراطي في كل بلد عربي على تركيز وترسيم مكونات القوة الشاملة، لقيادة الثورة الوطنية الديمقراطية، فإنه يغدو بحكم البديهة العلمية اعتبار عامل الحسم في الصراع هو العامل الداخلي بالاعتماد على الجماهير الشعبية أداة التغيير وهدفه في آن واحد، إذ أن هذه العملية التاريخية ببعديها الوطني - التحرري ضد التبعية بكل اشكالها، والديمقراطي الاجتماعي - الاقتصادي الثقافي العقلاني النهضوي، هي عملية واحدة تجري في ذات الوقت، ويستحيل عملياً فصل أحد البعدين عن الآخر.

ما هي إشكالية النضال القطري الفلسطيني؟ الإجابة على هذا السؤال تفرض الحديث عن إشكاليتين: 1-الإشكالية الأولى: تتمثل في ان قوى التحرر الديمقراطي العربية اسهمت - بدرجات متفاوتة - في تغييب الإستراتيجية الصهيونية، وتقزيمها إلى إستراتيجية تسعى للسيطرة على فلسطين فقط. وهذه قضية خطيرة لأنها تخفي الإستراتيجية الصهيونية الحقيقية، ووظيفتها المركزية من أجل السيطرة على بلدان الوطن العربي كله وضمان استمرار تخلفها وتبعيةها.

2-الإشكالية الثانية: هي في فصل النضال الفلسطيني عن النضال العربي، وفصل نشاط الجماهير الفلسطينية عن نشاط الجماهير العربية .

لقد سقط المنطق القومي المجرد الذي طرحته القوى القومية الشمولية الشوفينية في المرحلة الماضية، على ضوء الإشكالات التي عاشتها هذه القوى وتعثر مسارها، ثم تفتتها واستنثار أقسام منها بكل إمتيازات السلطة، وتحول هذه الأقسام إلى أنظمة مستبدة كومبرادورية، وبالتالي عجزها عن تحقيق أهداف النضال العربي.

وسقط معه المنطق القطري المتعصب على ضوء الإشكالات التي عاشتها المقاومة الفلسطينية، والهزائم المتتالية التي لحقت بها إرتباطاً بأوسلو وسلطة الحكم الذاتي وصولاً الى الصراع على المصالح والسلطة والانقسام بين حركتي فتح وحماس وحكومتيهما غير الشرعيتين..

إن حل مشكلة النضال القومي والقطري يقوم على أساس ربط هذه بتلك، بمعنى آخر، ربط النضال القومي التحرري والديمقراطي بالنضال الطبقي عبر الالتحام السياسي والتنظيمي بال جماهير الفقيرة وكل الكادحين الذين يشكلون السواد الأعظم من شعوبنا العربية، وفي هذا الجانب نشير بوضوح إلى أهمية إبراز دور النضال التحرري والسياسي والديمقراطي في الإطار القطري وانتشاره وتوسعه في أوساط الجماهير كشرط أولي لتقدم المشروع النضالي التحرري الديمقراطي القومي . وهنا يجب أن نعرف أن النضال العربي، في سياق الانتفاضات الشعبية او الحالة الثورية العربية، يفرض النضال على أكثر من جبهة، جبهة النضال السياسي والجماهيري والعسكري ضد الاحتلال الصهيوني، وجبهة النضال الديمقراطي الاقتصادي المطالب والاجتماعي ضد كل قوى اليمين الليبرالي الرث وضد قوى اليمين السلفي او الاسلام السياسي من جهة ، وضد كل أدوات ومظاهر الاستغلال والاستبداد والتبعية. وبدون وضوح هذه الاهداف (لدى اليسار الفلسطيني) فإن آفاق نضال قطري فلسطيني معزول عن مسار النضال العربي وغير مرتبط به، لن يكون قادراً على تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

النضال الديمقراطي ل احزاب وفصائل وحركات اليسار الماركسي العربي، في إطار الصراع الطبقي والسياسي والفكري ، من أجل نشر وتعميم فكرتي العلمانية والديمقراطية في أوساط الجماهير ، يحتاج بالضرورة إلى توفر الأسس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في قلب البنية التحتية للجماهير الشعبية ، ما يعني أن تطبيق هذين المفهومين في المدى المنظور ليس أمراً سهلاً بل هو أمر بالغ التعقيد ، لأن المعركة بين الأفكار الحداثية والأفكار الأصولية لم تحسم بعد ، بل يبدو أنها -في اللحظة الراهنة بالتحديد- تكاد تكون محسومة -بنسبة عالية- لصالح الأفكار الأصولية السلفية وحركات الإسلام السياسي ومعهم كل قوى الكومبرادور والبيروقراطية الحاكمة وقوى الثورة المضادة في البلدان العربية ، خاصة وأن الأفكار الأصولية الدينية متغلغلة تاريخياً - بصورة عفوية ووراثية - في أوساط جماهير الفقراء العرب اللذين يشكلون اليوم الأغلبية الساحقة من سكان الوطن العربي، ما يعني بوضوح وإلحاح شديدين ، أن تبادل فصائل وأحزاب اليسار العربي، الخروج من أزماتها التنظيمية والفكرية والسياسية، صوب نهوض ذاتي وجماهيري، يمكنها من مجابهة تعقيدات الوضع الراهن.

رفاقي واصدقائي... قد نتفق جميعاً على أن الأغلبية الساحقة من جماهير شعوبنا العربية ، ومعهم قسم لا يستهان به من المثقفين العرب ، يتخوفون ويترددون من التعاطي الواضح والصريح مع مفهوم العلمانية وضرورته الموضوعية الراهنة ، بل يتعاطون معه -من منطلق انتهازية المثقف السلطوي -باعتبار مفهوم العلمانية حسب

زعمهم، " شعار يحمل في طياته أدوات الهدم والتفكيك للتراث الإسلامي كله"!!!، بل ويحاولون تكريس الانطباع الخاطئ في الوعي الجماعي العفوي لجماهيرنا العربية، بأن هذا المفهوم يتطابق مع مفهوم الإلحاد ، مما يثير كل دواعي الانفعال العاطفي العفوي في أوساط هذه الجماهير واستنكارها ورفضها التعاطي مع مفهوم العلمانية ، وهو أمر نقيض لحقائق الحياة ومستقبلها في مجتمعاتنا ، بمثل ما هو نقيض لمصالح الجماهير الشعبية الفقيرة التي لا تستطيع إدراك الدوافع الانتهازية للمثقف السلطوي من وراء هذا الطرح ، بسبب غياب دور المثقف الديمقراطي العضوي وأحزاب وحركات اليسار الديمقراطي وعدم تواصلها مع جماهيرها .

من هنا أهمية الحاجة ، سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، إلى مهامز يتقدم بنا نحو الحداثة والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراة ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

ان احترامنا للأديان عموماً والتراث الديني الإسلامي خصوصاً، يتطلب منا- عبر الحوار الديمقراطي- رفض استخدام الدين كمرجعية سياسية او كأداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وحرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك رفض اختزال الإيمان الديني إلى تعصب حاقض ضد الآراء والأفكار والعقائد الأخرى...فالدين ليس سوى علاقة ثنائية خاصة بين الانسان وخالقه..ولا علاقة له بشئون الدنيا...

إنّ تأكيد على هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية المرتبطة بمحيطها الديمقراطي العربي ارتباطاً عضوياً وثيقاً في مقدماته الراهنة ونهاياته المستقبلية، ينطلق من أن صراعنا مع الحركة الصهيونية ودولتها هو صراع عربي ضد الامبريالية والنظام الرأسمالي وركيزته "دولة إسرائيل" ارتباطاً بدورها ووظيفتها في بلادنا.

ما يعني بوضوح أن النضال ضد الامبريالية والنظام الرأسمالي يبدأ عبر المقاومة بكل أشكالها في فلسطين أو في أي بقعة عربية محتلة ، وفق رؤية إستراتيجية وآليات كفاحية موحدة، وعبر النضال السياسي الديمقراطي المطلي -على الصعيد الفلسطيني والعربي الداخلي -الهادف إلى تجاوز أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد في بلادنا من خلال الحركات والقوى الثورية القومية الماركسية في كل قطر من أقطار هذا الوطن تمهيدا لوحدة الحركة الماركسية القومية العربية وانتصارها ، بما سيحقق أهدافنا على الصعيد الوطني وإقامة فلسطين الديمقراطية الكفيلة وحدها بحل المسألة اليهودية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

وهذه القضية قد يفترض البعض محقا أو بدون وجه حق بأنه موقف طوباوي ، فإنني أقول بوضوح أن هذا ليس

موقفاً طوباوياً بقدر ما هو حلم ثوري تتوافر مقوماته وإمكاناته في نسيج مجتمعتنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية عموماً ، وفي أوساط الشرائح المضطهدة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة التي تتطلع بشوق كبير إلى المشاركة في تحقيق هذا الحلم ، بعد أن بات قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة 67 ، أقرب إلى الوهم في ظل ميزان القوى المختل رهناءً ، ولا يشكل حلاً أو هدفاً مرحلياً يلبي الحد الأدنى من أهداف شعبنا ، وإنما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة - تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية ، الأمر الذي يؤكد على ضرورة الحوار المعمق لتكريس التزامنا بالهدف الإستراتيجي وتجاوز كل حديث عن حل مرحلي بوسائل تسوية بعد أن توضح بأنه وهم قاد إلى انحدار نشهد اليوم نتائجه المدمرة.

سواء في نضالنا التحرري ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ، أو في نضالنا وصراعنا الطبقي الديمقراطي الاجتماعي الداخلي، أشير إلى مسؤولية قوى اليسار في بلورة مهام يتقدم بمجتمعاتنا نحو الحداثة والمواطنة والديمقراطية والعلمانية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، وبدون ذلك لن نستطيع أن ندخل الحداثة ونحن عراة ، متخلفين وتابعين ومهزومين يحكمنا الميت أكثر من الحي، الماضي أكثر من المستقبل.

وفي هذا السياق ، لابد من الإشارة إلى أن الفقر، يُعد من أهم كوابح النضال من أجل الديمقراطية والتتوير والعلمانية والمواطنة أو النضال والصراع الطبقي، أو أي ممارسة وطنية ومجتمعية على الصعيد العام، لأن من لا يجد قوت يومه ، يصعب عليه أن يطالب بحرية التعبير وببقية حقوقه السياسية ، ناهيك عن المشاركة في الأحزاب والفصائل السياسية ، ذلك أن الفقير ينشغل بتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة له ولأهله، قبل أن يمارس حق الانتخاب أو الاقتراع (المدفوعة الثمن في كثير من الحالات) وقبل أن يشارك في تظاهرة أو ينضم إلى حزب سياسي أو ينشط داخل نقابة أو جمعية.... إلخ، وكما يقول ماركس بحق " يغيب العقل حين يغيب الدقيق " ، وبالتالي فإن الفقر قد يدفع الأفراد ليس إلى التنازل عن حقوقهم كمواطنين فحسب، بل أيضاً يدفعهم صوب مزيد من الإحباط واليأس والميل للاستسلام.

لذلك فإن إحدى أهم مساهمات اليسار الجذرية المطلوبة في هذا الجانب ، تكمن في قدرتها على صياغة البرامج التنموية الهادفة إلى تأمين لقمة العيش الكريمة للعاطلين عن العمل، في إطار النضال الديمقراطي المطالب بالحزم دفاعاً عن قضايا جماهير الفقراء والكادحين والمضطهدين ، وذلك من خلال معاشية القوى اليسارية لهذه الجماهير والتأكيد على شعاراتها وأفكارها السياسية والطبقية المنحازة لهم ونشرها بين صفوفهم.

بالطبع هناك أسباب موضوعية لانتشار الحركات الأصولية، ناجمة عن شدة التخلف وعن قوة التبعية والهيمنة الإمبريالية ، إلى جانب تماهي الأنظمة الرجعية مع الهيمنة الإمبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا، لكن عجز العامل الذاتي (الحزب الثوري) في هذه البلدان ، كما في بلدان أنظمة الاستبداد أو الجمهوريات الوراثية التي تحولت في سيرورتها من أنظمة وطنية إلى أنظمة كومبرادورية، حيث باتت السلطة فيها مصدراً للثروات الفاسدة وغير المشروعة ، أدى كل ذلك إلى إعاقة الديمقراطية والحداثة من جهة ، واستمرار احتجاج تطور شعوبنا ، وتفاقم إفقارها واستغلالها وقمعها من جهة ثانية ، وهنا بالضبط يتحدد الدور الطليعي، الراهن و المستقبل للمثقف العربي الماركسي الثوري الديمقراطي بالمعنى الجمعي، العضوي - الحزب - لمجابهة هذا الواقع المأزوم والثورة عليه وتغييره انطلاقاً من رؤية

واضحة ومحددة، تقوم على القطيعة الكلية الشاملة مع كل الأنظمة الرجعية وأنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف والتوريث من جهة ، والقطيعة الكلية والشاملة مع كل أشكال ومظاهر التبعية أو التحالف (مهما كانت المبررات) مع مجمل نظام العولمة الإمبريالي و النظام الرأسمالي، أو ما يسمى بالاقتصاد الحر والليبرالية الجديدة من جهة ثانية ، ما يعني أن هذه الرؤية الثورية الديمقراطية يتوجب أن تنطلق بداية من إلغاء النظام الرأسمالي باعتباره نظاماً للاستغلال والقهر والقمع والاستبداد والإفقار ، وبالتالي فإن النضال السياسي والديمقراطي والمجتمعي والكفاحي ضد الوجود الإمبريالي هو شرط رئيسي يتوازى تماماً مع هدف التغيير الديمقراطي صوب تحقيق أهداف الثورة الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية العربية في بلادنا.

إن استمرار هيمنة الفكر الديني السلفي المنغلق عبر تيارات الإسلام السياسي ، على المستوى المعرفي عموماً ، وفي الوعي العفوي الشعبي على وجه الخصوص ، وفي مساحة كبيرة من الإنتاج الثقافي في الوطن العربي ، يعني استمرار فعل آليات التخلف المعرفي كانعكاس للتخلف المجتمعي في واقعنا العربي .

وبالتالي ، فإن أكثر ما يشغل أذهان القوى الديمقراطية واليسارية العربية تجاه حركات "الإسلام السياسي"، هي مرجعياتها السلفية المتزمتة ، ودعوتها إلى تقييد وقمع حرية الرأي والتعبير والمعتقد، وموقفها من قضية تحرر المرأة ومساواتها بالرجل ، إلى جانب تبنيها والتزامها الطبقي بالاقتصاد الرأسمالي ومن ثم تكريس الاستغلال الطبقي في إطار من تجديد علاقات التبعية في ظل سياسات اقتصاد السوق والانفتاح وشروط البنك والصندوق الدوليين ، علاوة على الموقف الرجعي تجاه مفاهيم التنوير والحداثة والديمقراطية والعلمانية ، وهي عوامل تؤثر إلى أننا سنواجه مع هذه الحركات - ظروفاً وأوضاعاً معقدة، في خضم الصراعات والتناقضات السياسية والفكرية ، وقضايا الصراع الطبقي، مع تأكيد حرصنا على أن لا تصل الاختلافات معها ، إلى مستوى التناقض التناحري الذي يحكم علاقتنا بالعدو الإمبريالي الصهيوني.

وفي إطار حديثي عن علاقة اليسار العربي مع حركات الإسلام السياسي ، فإنني أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة " الدين " من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فإن يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فإن التحليل الموضوعي ، إلى جانب الوعي والشعور بالمسئولية والواجب، يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياهم وهمومهم وجذبه إلى النضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين - كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية - بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكلية ، فالماركسية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل -في مراحل تاريخية معينة- تطوراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

وفي هذا السياق، أؤكد على أن احترامنا للأديان عموماً والتراث الديني الإسلامي خصوصاً، يتطلب منا -عبر الحوار الديمقراطي- رفض استخدام الدين كأداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وحرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك رفض اختزال الإيمان الديني إلى تعصب حاد ضد الآراء والأفكار والعقائد الأخرى

إلى جانب التخلف والتبعية ، لابد من الإشارة إلى الفقر والفقر المدقع، باعتباره من أهم كوابح نضال الجماهير الشعبية العربية من أجل التحرر أو الديمقراطية والتنوير والعلمانية والمواطنة أو الصراع الطبقي، أو أي ممارسة وطنية ومجتمعية على الصعيد العام، لأن من لا يجد قوت يومه ، يصعب عليه أن يطالب بحرية التعبير وبقيّة حقوقه السياسية ، ناهيك عن المشاركة في الأحزاب والفصائل السياسية ، ذلك أن الفقير ينشغل بتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة له ولأهله، قبل أن يمارس حق الانتخاب أو الاقتراع (المدفوعة الثمن في كثير من الحالات) وقبل أن يشارك في تظاهرة أو ينضم إلى حزب سياسي أو ينشط داخل نقابة أو جمعية.... إلخ، وكما يقول ماركس بحق " يغيب العقل حين يغيب الدقيق " ، وبالتالي فإن الفقر قد يدفع الأفراد ليس إلى التنازل عن حقوقهم كمواطنين فحسب، بل أيضاً يدفعهم صوب مزيد من الإحباط واليأس والميل للاستسلام.

لذلك فإن إحدى أهم مساهمات اليسار الجذرية المطلوبة في هذا الجانب ، تكمن في قدرتها على صياغة البرامج التنموية الهادفة إلى تأمين لقمة العيش الكريمة للعاطلين عن العمل، في إطار النضال الديمقراطي المطلي الحازم دفاعاً عن قضايا جماهير الفقراء والكادحين والمضطهدين ، وذلك من خلال معاشنة القوى اليسارية لهذه الجماهير والتأكيد على شعاراتها وأفكارها السياسية والطبقية المنحازة لهم ونشرها بين صفوفهم.

بالطبع هناك أسباب موضوعية لانتشار الحركات الأصولية، ناجمة عن شدة التخلف وعن قوة التبعية والهيمنة الإمبريالية ، إلى جانب تماهي الأنظمة الرجعية مع الهيمنة الإمبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا، لكن عجز العامل الذاتي (الحزب الثوري) في هذه البلدان ، كما في بلدان أنظمة الاستبداد أو الجمهوريات الوراثية التي تحولت في سيرورتها من أنظمة وطنية إلى أنظمة كومبرادورية، حيث باتت السلطة فيها مصدراً للثروات الفاسدة وغير المشروعة ، أدى كل ذلك إلى إعاقة الديمقراطية والحدّاث من جهة ، واستمرار احتجاج تطوّر شعوبنا ، وتفاقم إفقارها واستغلالها وقمعها من جهة ثانية ، وهنا بالضبط يتحدد الدور الطليعي، الراهن و المستقبل للمثقف العربي الماركسي الثوري الديمقراطي بالمعنى الجمعي، العضوي - الحزب - لمجابهة هذا الواقع المأزوم والثورة عليه وتغييره انطلاقاً من رؤية واضحة ومحددة، تقوم على القطيعة الكلية الشاملة مع كل الأنظمة الرجعية وأنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف والتوريث من جهة ، والقطيعة الكلية والشاملة مع كل أشكال ومظاهر التبعية أو التحالف (مهما كانت المبررات) مع مجمل نظام العولمة الإمبريالي و النظام الرأسمالي، أو ما يسمى بالاقتصاد الحر والليبرالية الجديدة من جهة ثانية ، ما يعني أن هذه الرؤية الثورية الديمقراطية يتوجب أن تنطلق بداية من إلغاء النظام الرأسمالي باعتباره نظاماً للاستغلال والقهر والقمع والاستبداد والإفقار ، وبالتالي فإن النضال السياسي والديمقراطي والمجتمعي والكفاحي ضد الوجود الإمبريالي هو شرط رئيسي يتوازى تماماً مع هدف التغيير الديمقراطي صوب تحقيق أهداف الثورة الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية العربية في بلادنا.

اشعر بقلق جدي على مستقبل الدولة السورية من احتمالات تفككها او انهيارها بطريقة قد تكون اسوأ مما جرى في ليبيا. خاصة وان تقييمي لما يسمى بالمجلس او المعارضة في الخارج لا يتجاوز كونهم عملاء صغار في خدمة مخطط رهيب ضد الدولة السورية وضد مستقبل قضيتنا الفلسطينية بمساهمة الاخوان المسلمين وعملاء الخليج والسعودية وبرعاية النظام الرأسمالي العالمي والامبريالية الامريكية... وللأسف المحزن جدا ان النظام الحاكم في سوريا لم يحترم مطالب قوى المعارضة السلمية الديمقراطية في الداخل ولم يسعى الى تغيير سياساته القمعية.. ويبدو ان السبب كما اراه يعود الى وجود شرائح طبقية وبيروقراطية عسكرية ومدنية راكمت ثروات هائلة (داخل النظام وخارجه) ليس لها مصلحة في تنازلات ديمقراطية لقوى المعارضة في الداخل لتشكيل هيئة تأسيسية تقوم بصياغة دستور مدني يلغي احادية حكم الحزب الواحد ويلغي التوريث والامتيازات وكل اساليب البطش والاستبداد والاستغلال... ويبدو ان الوقت قد فات على اي خطوة اصلاحية جذرية من النظام... كما يبدو لي ان الثقة باتت شبه معدومة بينه وبين معظم الشعب السوري والشعب الفلسطيني.. من هنا قلقي على مصير الدولة وليس النظام... بالطبع ومنذ البداية اواخر 2010 كتبت اننا لسنا امام ثورات حقيقية وانما امام حالة ثورية تسعى الجماهير الفقيرة والمضطهدة من خلالها الى تحقيق اهداف الكرامة والحرية ولقمة العيش والديمقراطية.. لكن سرعان ما تم اقتناص هذه الحالة الثورية من قوى الاسلام السياسي وقوى اليمين الليبرالي المستسلمة.. الى جانب قوى الثورة المضادة (امثال عبد الحليم خدام وغيره) بدعم مباشر وغير مباشر من عملاء السعودية والخليج بايعاز من سيدهم الامريكي... اشعر بكثير من الحزن والقلق والارق الذي دفعني للكتابة ردا على تساؤلات بعض الاصدقاء... لكنني رغم ذلك اشعر بالتفاؤل اعتمادا على دور الشباب والقوى السياسية التي تناضل في داخل سوريا ضد الاستبداد ومن اجل الكرامة والحريات العامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتناضل في نفس الوقت ضد التدخل الامريكي وكل اشكال التدخل الخارجي من اجل حماية الدولة السورية حفاظا على دورها الوطني والقومي الديمقراطي والانساني

موقف تضامني للتاريخ عموما والراهن والمستقبل خصوصا .. مع مواطنينا المسيحيين اهلي وابناء وطني العربي

كل عام ومواطنينا مسيحيين ومسلمين وعلمانيين بخير في -مجتمع يقوم على - الحرية ، يدرك كل مواطن فيه أن ما يهدد حرية أي فرد يمكن أن يهدد حرية الجميع .. بهذا الوعي الجمعي تتوفر لدينا كل إمكانيات مقاومة الاستبداد الداخلي ومقاومة التبعية ومقاومة التخلف والاستغلال و العدو الخارجي، ونستعيد روح النهضة والاستنارة والرؤى العقلانية وحرية الرأي والمعتقد التي حكمت المفكرين والكتاب والمؤرخين و المثقفين والصحفيين والروائيين والشعراء والشهداء والمناضلين العرب المسيحيين باعتبارهم سكان البلاد الأصليين قبل الفتح العربي وباعتبارهم جزء من النسيج التاريخي والاجتماعي واللحمه الوطنية والقومية العربية ، قاموا بادوارهم الطليعية المتميزة في بلورة ونشر فكر النهضة

والفكر القومي الوجودي والفكر الاشتراكي ضد الاستعمار والحركة الصهيونية، وكان لهم إسهامهم البارز في الثورات العربية الحديثة والمعاصرة في فلسطين وكل اقطار الوطن العربي، نذكر منهم:

سلامة موسى - شبلي شميل - أنطوان مارون - جورج زيدان - نجيب الريحاني - جورج ودولت أبيض - جبران خليل جبران - ايليا أبو ماضي - نجيب عازوري - اديب اسحق - ابراهيم وناصيف اليازجي - مكرم عبيد - امين الريحاني - بطرس البستاني - فرح انطوان - جورج انطونيوس - ميخائيل نعيمة - سليم وبشاره نقلا - خليل السكاكيني - امين معلوف - يعقوب صروف - فارس نمر - عزت طنوس - عيسى نخلة - مي زيادة - قسطنطين زريق - ميشيل عفلق - انطوان سعادة - فرج الله الحلو - و فرانسيس المارش - اسكندر حبش - بترو طرزي - - حنا دهنه فرح - وديع وشفيق طرزي - موسى سابا - الأب ابراهيم عياد - حنا ميخائيل - جايل العرجا - كريم خلف - جورج شفيق عسل - فيروز - المخرج السينمائي يوسف شاهين - ر شدي سعيد - مجدي يعقوب - المطران المناضل هيلاريون كبوجي - الروائي حنامينا - إلياس مرقص - د. سمير أمين - ادوارد سعيد - جورج حبش - وديع حداد - نايف حواتمة - يعقوب زيادين - كمال ناصر - خضر طرزي - أميل حبيبي - المطران عطا الله حنا - عزمي بشارة - الكاينال ميشيل صباح - نقولا زيادة - اميل الغوري - توفيق طوبي - هشام غصيب - سلامة كلية - جورج طرابيشي - رمزي زكي - انطوان زحلا - غالب هلسا - الياس خوري - لويس عوض - فؤاد زكريا - غالي شكري - جورج حاوي - وليم نصار ... وغيرهم كثيرون جداً ... كل التحية لاهلنا مواطنينا اخوتنا ورفاقنا واحبتنا المسيحيين

لقد دخلنا إلى هذا القرن، الحادي والعشرين، مجريدين من أسلحتنا الاستراتيجية، بعد أن أصبحت أنظمتنا في المشهد السياسي الدولي الراهن مجرد أدوات في خدمة مصالح العدو الإمبريالي وركيزته "إسرائيل" في بلادنا، وفي ظل هذا الخضوع لم تعد أنظمة الوطن العربي تعرف لنفسها خطراً معيناً سوى شعوبها التي باتت تدرك أن العدو الرابض في أوضاعها الداخلية اشد خطراً من العدو الخارجي.

الحديث عن المشاريع والمخططات الصهيونية الإمبريالية، والمخاطر السياسية والمجتمعية الناجمة عنها، إنما هو حديث عن هذا الواقع العربي المهزوم، فمنذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين إلى يومنا هذا، توالى على شعوبنا صورا وأشكالا عديدة من التراجع والخضوع، وتحول هذا الوطن العربي بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير مجرد، لا يحسب له حساب في المعادلات الدولية، وتحولت أنظمتها وحكوماتها المستبدة الفاسدة والمنحطة إلى أدوات لنظام العولمة الإمبريالي، كما فقدت القوى والأحزاب الوطنية والقومية واليسارية قدرتها على الحركة والنمو، وتجلت سيطرة العدو الصهيوني بصورة غير مسبقة لم يستطع تحقيقها في كل حروبها السابقة مع العرب، وتزايدت روح الهزيمة والخضوع في أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف مع تزايد الثروات والمصالح الأنانية للطغمة الحاكمة وأجهزتها، الأمر الذي أدى إلى فقدان وطننا العربي - بكل دوله - لأي دور سوى تأمين النفط والمواد الخام والقواعد العسكرية

العدوانية... والاستسلام لشروطها حفاظاً على مصالح في الثروة أو في الحكم دونما أي اعتبار لوعي أو وجود وطني أو قومي ودونما أي اعتبار لكرامة وطنية بعد أن أصبح كل شئ مباحاً بلا حدود....وفي مثل هذه الأوضاع تراكمت في نفوس وعقول الجماهير الفقيرة عوامل القهر والاستبداد والاستغلال الطبقي حيث وصلت إلى حد القطع ... فكانت الانتفاضة أو الحالة الثورية المستمرة في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والاردن والبحرين .. والبقية على جدول اعمال الثورة.

كتب الرفيق غازي الصوراني

"اشعر بقلق جدي على مستقبل الدولة السورية من احتمالات تفككها او انهيارها بطريقة قد تكون اسوأ مما جرى في ليبيا. خاصة وان تقييمي لما يسمى بالمجلس او المعارضة في الخارج لا يتجاوز كونهم عملاء صغار في خدمة مخطط رهيب ضد الدولة السورية وضد مستقبل قضيتنا الفلسطينية بمساهمة الاخوان المسلمين وعملاء الخليج والسعودية وبرعاية النظام الرأسمالي العالمي والامبريالية الامريكية....

وللاسف المحزن جدا ان النظام الحاكم في سوريا لم يحترم مطالب قوى المعارضة السلمية الديمقراطية في الداخل ولم يسعى الى تغيير سياساته القمعية ..ويبدو ان السبب كما اراه يعود الى وجود شرائح طبقية وبيروقراطية عسكرية ومدنية راكمت ثروات هائلة (داخل النظام وخارجه) ليس لها مصلحة في تنازلات ديمقراطية لقوى المعارضة في الداخل لتشكيل هيئة تأسيسية تقوم بصياغة دستور مدني يلغي احادية حكم الحزب الواحد ويلغي التوريث والامتيازات وكل اساليب البطش والاستبداد والاستغلال...ويبدو ان الوقت قد فات على اي خطوة اصلاحية جذرية من النظام...كما يبدو لي ان الثقة باتت شبه معدومة بينه وبين معظم الشعب السوري والشعب الفلسطيني..من هنا قلقي على مصير الدولة وليس النظام ...

بالطبع ومنذ البداية اواخر 2010 كتبت اننا لسنا امام ثورات حقيقية وانما امام حالة ثورية تسعى الجماهير الفقيرة والمضطهدة من خلالها الى تحقيق اهداف الكرامة والحرية ولقمة العيش والديمقراطية.. لكن سرعان ما تم اقتناص هذه الحالة الثورية من قوى الاسلام السياسي وقوى اليمين الليبرالي المستسلمة ..الى جانب قوى الثورة المضادة(امثال عبد الحليم خدام وغيره) بدعم مباشر وغير مباشر من عملاء السعودية والخليج بايعاز من سيدهم الامريكي ...

اشعر بكثير من الحزن والقلق والارق الذي دفعني للكتابة ردا على تساؤلات بعض الاصدقاء...لكنني رغم ذلك اشعر بالتفاؤل اعتمادا على دور الشباب والقوى السياسية التي تناضل في داخل سوريا ضد الاستبداد ومن اجل الكرامة والحريات العامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتناضل في نفس الوقت ضد التدخل الامريكي وكل اشكال التدخل الخارجي من اجل حماية الدولة السورية حفاظا على دورها الوطني والقومي الديمقراطي والانساني"

حول أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية:

يمكن التوقف ملياً أمام الأزمة المهيمنة على الحركة الوطنية الفلسطينية، هذه الأزمة تتجلى في ستة مظاهر أساسية ..

المظهر الأول:

عدم قدرة هذه الحركة على انجاز التحرر الوطني كما هو معن وموثق في برامج م.ت.ف.

المظهر الثاني :

عدم القدرة على تحقيق برنامج التحرر الوطني ترافق مع تمكن المشروع الصهيوني-الامبريالي من تحقيق انتصارات وانجازات حاسمة واستمرار هذا المشروع في تحقيق الانتصارات بصورة متواترة مما يضع المنطقة أمام حالة من التبعية والاستلاب شبه المطلق للمهيمنة والقوة الإمبريالية-الصهيونية.

المظهر الثالث :

ويتمثل برضوخ القيادة السياسية المهيمنة في م.ت.ف. للاشتراطات وللحلول التصفوية الأمريكية-الصهيونية . هذا الأمر الذي يعكس سقوط التحالف الطبقي السياسي المتمثل أساساً بالقيادة البيروقراطية المهيمنة على م.ت.ف. ، والكومبرادور الفلسطيني بجناحيه جناح الخارج وجناح الداخل، بداية بالاستجابة للشروط الإمبريالية بقبول قرار 242 وبتوقيع اتفاق الحكم الإداري الذاتي ، والاعتراف بكيان العدو الصهيوني والتخلي عن برنامج الإجماع الوطني التحرري، واستبدال هذا البرنامج الوطني، بالبرنامج الطبقي الضيق المعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية لتحالف البيروقراطية السياسية في المنظمة، مع الكومبرادور والسماصرة المندمجين اقتصادياً بعجلة الاقتصاد الصهيوني.

المظهر الرابع :

عجز البديل اليساري ومعاناته الحقيقية من أزمات وأمراض وسلبات وقصورات سياسية وفكرية خطيرة (تطال بناء التنظيمية، وممارسته -علاقاته مع الجماهير- و تشل قدرته على بلورة برنامجه السياسي التحرري الوطني والاجتماعي الديمقراطي البديل.)

المظهر الخامس :

هشاشة وغياب الأساس الديمقراطي قيما وممارسة، وغياب التأثير والمصادقية ما بين "فصائل" العمل الوطني الفلسطيني والجماهير الفلسطينية.

المظهر السادس : تكريس الانقسام وثنائية الصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين اليمين الليبرالي الرث والتابع فتح...وبين قوى اليمين الاصولي السلفي او الاسلام السياسي/ حماس.. وبداية تكيفه مع السياسات الامريكية في ضوء موقف القيادة الام حركة الاخوان المسلمين في مصر وموافقتها بعدم المطالبة بالغاء اتفاق كامب ديفيد..وبداية شهر عسل مع الولايات المتحدة...؟؟؟!!

أعتقد أن من واجب كافة القوى اليسارية الماركسية العربية أن تتداعى على الفور لكي تناقش الأفكار الكفيلة بالتمهيد الجدي لوحدها، عبر الحوار العميق والمتدرج ، كخطوة ضرورية على طريق تنظيم وتأطير أوسع شرائح العمال والفلاحين الفقراء. بما يمكنها من امتلاك أدوات الضغط السياسي الجماهيري، وثبات وجودها وفعاليتها تجاه

قوى كافة القوى اليمينية ، وبدون ذلك ستظل مشاعر القلق والخوف من المشهد القادم ورسوخه في السنوات القادمة، ماثلة في ذهني - بالمعنى الموضوعي - إذ أن سقوط أنظمة الاستبداد في البلدان العربية عموماً وفي القاهرة وتونس واليمن وليبيا خصوصاً دون بديل ديمقراطي يقطع مع التحالف الإمبريالي الصهيوني ، فإننا قد نكون مقبلين على مرحلة جديدة وطويلة من التبعية والتطبيع والتخلف في مشهد الإسلام السياسي الذي بدأت تبشيره تلوح -في ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة- في سماء تونس والمغرب والقاهرة وغيرها من العواصم على الجدول.

الأمر الذي يستوجب تداعي جميع أحزاب وفصائل اليسار الماركسي ، إلى مراجعة ونقد تجاربها السابقة وتجديد وتطوير أحزابها والاتفاق على الرؤى السياسية والمجتمعية ، وعلى الأهداف والأسس الفكرية والتنظيمية التوحيدية المشتركة فيما بينها لكي تستعيد مصداقيتها ودورها الطبيعي ، بما يسمح بأن تتحول إلى قوة قادرة عبر بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي - في كل قطر عربي - على مجابهة الاستقطاب اليميني ، وتأسيس مقدرتها على تفعيل الانتفاضات أو الحالة الثورية العربية وصيرورتها الراهنة، وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد، ومواصلة نضالها السياسي والكفاحي ضد الوجود الإمبريالي والدولة الصهيونية، واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً -بعد أن تكتشف زيف الليبراليين وقوى الإسلام السياسي لنتج حالة ثورية نوعية، تفوقها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وفي طليعتهم أحزاب وقوى اليسار الماركسي الثوري جنباً إلى جنب مع القوى الديمقراطية المدنية ، العلمانية الوطنية والقومية الديمقراطية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

أشير إلى أن الشرائح الرأسمالية التابعة والرثة بكل مسمياتها ، هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استثارة المتنفذين فيها ، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين -غير الشرعيتين - على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الأهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة - بصورة غير مسبقة - بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، ما يعني تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك الكمالي الباذخ، والاستهلاك التفاخري ، مظهراً رئيسياً - غير مسبوق - لنمط حياة هذه الشرائح "العليا" في الضفة عموماً وقطاع غزة خصوصاً عبر مئات الفلل والشاليهات الخاصة وبرك السباحة والمطاعم السياحية الفاخرة التي لم يكن ممكناً انتشارها بدون تراكمات الثروة الطفيلية الهائلة ، الناجمة عن عمليات تهريب من الانفاق ليس البضائع والسلع فحسب، بل أيضاً تهريب المخدرات والسلاح وغير ذلك، إلى جانب المضاربات في أسعار الأراضي والعقارات التي تتراوح أسعارها اليوم بين نصف مليون دولار وثلاثة ملايين دولار للدونم الواحد ، الأمر الذي يدل على طبيعة الحراك الاجتماعي الشاذ عبر صعود فئات كانت أقرب إلى العمالة المهمشة غير الإنتاجية أو الشرائح الاجتماعية الدنيا الفقيرة (البروليتاريا الرثة)، إلى قمة السلم الاجتماعي لتأخذ مكانها في إطار الـ 5. %

في ضوء ذلك فلن يكون من المستغرب أن تحتل قيم الانحطاط والفساد والواقعية المستسلمة والتكالب على الثروة غير المشروعة قمة هرم القيم ، في حين تأتي قيم الثورة والمقاومة والديمقراطية والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع غير مستغربة مع تزايد أعداد أصحاب الملايين من تجار السوق السوداء والمهربين ، وتجار العقارات والكومبرادور والمضاربين إلى أكثر من 600 مليونير في قطاع غزة ، وأكثر من هذا العدد في الضفة الغربية ..وهي أوضاع تنذر بتفكك مجتمعي علاوة على التفكك - غير المسبوق - في الهوية الوطنية الفلسطينية..فهل تبادر القوى الوطنية المخلصة واليسارية منها بشكل خاص ان تتحمل مسئوليتها امام هذه المخاطر !!!؟؟

في مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبيه ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع عربي إسرائيلي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويترد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة. الأمر الذي يفرض على هذه الفصائل والأحزاب مراجعة تجربتها وخطابها وإعادة صياغة رؤيتها وبرامجها ودورها المستقبلي في إطار العلاقة الجدلية الوثيقة مع الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية- وهي عملية تدرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني التحرري الديمقراطي عموماً ولل اليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي لم يختلف في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف عما كان عليه قبل الانتفاضات الشعبية، لذلك فإن المهمة العاجلة أمام قوى وأحزاب اليسار العربي والفلسطيني ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجديد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف -بنفس الدرجة- ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

كان مشروع الاخوان المسلمين - وما يزال - مشروعاً دينياً ينظر لمفهوم المواطن والمواطنة ومفاهيم العقل والعقلانية والعلمانية والحرية والمساواة نظرة تشكك وريبة ونظرة رفض وتكفير، كما يصفها المفكر الراحل نصر حامد

أبو زيد. هكذا تم تجريف الوطن باختصاره في دين الأغلبية، وتم تجريف الدين باختصاره في الرؤية الفقهية للعالم !!! ، وصولاً إلى المرحلة الراهنة حيث صارت " الصداقات " وموائد الرحمن مجالاً للمنافسة بين الاثرياء، وصارت عشرات الفضائيات تعرض الفتاوي الدينية الشكلية في زواج المتعة والمسيار وإرضاع الكبير وتفسير الاحلام ... إلى آخر هذه الفتاوي ، ضمن اقتصاد السمسرة الكومبرادوي ، بحيث نلاحظ - في ظل استئثار خضوع الأنظمة وتخلف المجتمعات العربية في هذه المرحلة - ولادة ظاهرة طارئة ، فحواها أن التراث والفكر الديني السلفي المتعصب بات اليوم يسحب المجتمعات العربية إلى الوراء ، ونعتقد أن السبب في انتشار هذه الظاهرة يعود إلى " طبيعة " هذه المجتمعات التي تغلغت في أوساطها مظاهر القلق والإحباط واليأس الناجم عن تزايد المعاناة والفقر والبطالة والفساد ، دونما أي أفق أو ضوء يؤشر على الخلاص ، وبالتالي لم يكن مستغرب عودة هذه المجتمعات إلى الخلف بالمعنى التراثي ، أو إلى الفكر الديني السلفي ثم تستسلم له ، ليقودها - كما يقول الراحل نصر أبو زيد - بحيث مظاهر وأوضاع البطالة والفقر والهبوط السياسي والفساد وكل مشكلات المجتمع العربي " تُحوّل إلى قضايا تحلها العودة إلى قيم الدين ، وعلى رأسها عودة المرأة إلى البيت والحجاب والنقاب "

ولذلك لا بد أن تركز كافة القوى الديمقراطية واليسارية العربية ، كل الجهود النظرية وأشكال النضال - الميداني اليومي - السياسي والديمقراطي من أجل تحقيق هدف الدولة المدنية الديمقراطية على قاعدة فصل الدين عن الدولة ... إذ أنه بدون تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن تحقق المجتمعات العربية أي تطور اجتماعي أو سياسي أو ثقافي أو اقتصادي أو تنموي أو تكنولوجي أو عسكري .. بل ستعيد انتاج التبعية والتخلف عبر صيغ جديدة في سياق تطوير العلاقات مع الشروط والسياسات العدوانية الامريكية والخضوع لها

حول إشكالية الهوية

:

ان اشكالية الهوية الوطنية ، في فلسطين كما في البلدان العربية ، كانت وما تزال ، احدى القضايا الجوهرية القائمة أمام الوعي السياسي، كما أنها احدى القضايا التي تتمركز فيها الوسيلة والغاية بقدر واحد فيما يتعلق بأفاق المستقبل ، وذلك لما لها من دور حاسم في توحيد أو تشتيت القوى في المرحلة الحالية من صيرورة المجتمعات العربية، وهي مرحلة عاصفة ، تعتمل فيها الصراعات الطبقية والاثنية والدينية الطائفية جنباً إلى جنب مع تفاقم مظاهر التخلف والتبعية والاستبداد والفقر المدقع في العديد من الدول العربية ، خاصة في السودان والصومال وموريتانيا .. واليمن الذي ما زال النظام العبودي سارياً فيه -في العديد من المحافظات -حتى هذه اللحظة من القرن الحادي والعشرين بعد حوالي خمسين عاماً على إعلان "الجمهورية" !!؟ وفي هذا السياق، نؤكد على وجود هذا النمط العبودي بدرجات متفاوتة في شبه الجزيرة العربية "السعودية" وسلطنة عُمان وبعض المشيخات "الامارات" الخليجية ، الأمر الذي يؤكد على ان الوعي بالهوية الوطنية في مثل هذه الاوضاع هو وعي مشوه ، ناقص ، أو مُغَيَّب ، بسبب استمرار اختلاط الانماط القديمة العبودية والاقطاعية ، القبلية والعشائرية ، مع الانماط الرأسمالية التابعة والمشوهة التي أدت إلى توسيع الفجوات بين الأغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية المضطهدة والمستغلة من ناحية ، وبين القلة الطبقية البيروقراطية الحاكمة وحليفها الكمبرادوري والعشائري من ناحية ثانية ، حيث جرى تكريس التخلف والافقار والجهل لا

فرق بين نظام ملكي أو جمهوري في هذا الجانب من حيث تخلفهما وتبعيتهما وحرصهما على تبهيت أو تغييب الهوية الوطنية لحساب مصالحهما الطبقية في إطار الهويات القديمة ، العشائرية والقبلية المتخلفة... وفي مثل هذه الأوضاع تتجدد اشكال ومظاهر السيطرة الامريكية والنظام الامبريالي كما هو حال الدول والمجتمعات العربية في اللحظة الراهنة طالما بقيت القوى الوطنية الديمقراطية واليسارية عاجزة عن كسر حالة الاستقطاب بين قطبي اليمين الليبرالي اليرث والاسلام السياسي.

لا يمكن انضاج وتوليد مفاهيم العقلانية والعلمانية والديمقراطية من أوضاع تابعة ومستبدة من ناحية، ومن هيمنة قوى ماضوية سلفية جامدة ، بل من القطيعة المنهجية والمعرفية معها من جهة ، ومع كل مظاهر التبعية والتخلف السائدة في بلادنا من جهة ثانية.

موقف تضامني للتاريخ عموما والراهن والمستقبل خصوصا .. مع مواطنينا المسيحيين اهلي وابناء وطني العربي

كل عام ومواطنينا مسيحيين ومسلمين وعلمانيين بخير في -مجتمع يقوم على - الحرية ، يدرك كل مواطن فيه أن ما يهدد حرية أي فرد يمكن أن يهدد حرية الجميع .. بهذا الوعي الجمعي تتوفر لدينا كل إمكانيات مقاومة الاستبداد الداخلي ومقاومة التبعية ومقاومة التخلف والاستغلال و العدو الخارجي، ونستعيد روح النهضة والاستنارة والرؤى العقلانية وحرية الرأي والمعتقد التي حكمت المفكرين والكتاب والمؤرخين و المثقفين والصحفيين والروائيين والشعراء والشهداء والمناضلين العرب المسيحيين باعتبارهم سكان البلاد الأصليين قبل الفتح العربي وباعتبارهم جزء من النسيج التاريخي والاجتماعي واللحمه الوطنية والقومية العربية ، قاموا بادوارهم الطليعية المتميزة في بلورة ونشر فكر النهضة والفكر القومي الوحدوي والفكر الاشتراكي ضد الاستعمار والحركة الصهيونية، وكان لهم إسهامهم البارز في الثورات العربية الحديثة والمعاصرة في فلسطين وكل اقطار الوطن العربي، نذكر منهم:

سلامة موسى - شبلي شميل - أنطوان مارون - جورج زيدان - نجيب الريحاني - جورج ودولت أبيض - جبران خليل جبران - ايليا أبو ماضي - نجيب عازوري - ادب اسحق - ابراهيم وناصيف اليازجي - مكرم عبيد - امين الريحاني - بطرس البستاني - فرح انطوان - جورج انطونيوس - ميخائيل نعيمة - سليم وبشاره تقلا - خليل السكاكيني - امين معلوف - يعقوب صروف - فارس نمر - عزت طنوس - عيسى نخلة - مي زيادة - قسطنطين زريق - ميشيل عفلق - انطوان سعادة - فرج الله الحلو - و فرنسيس المراش - اسكندر حبش - بترو طرزي - - حنا دهنه فرح - وديع وشفيق طرزي - موسى سابا - الأب ابراهيم عياد - حنا ميخائيل - جايل العرجا - كريم خلف - جورج شفيق عسل - فيروز - المخرج السينمائي يوسف شاهين - ر شدي سعيد - مجدي يعقوب - المطران المناضل هيلاريون كبوجي - الروائي حنا مينا - إلياس مرقص - د. سمير أمين - ادوارد سعيد - جورج حبش - وديع حداد - نايف حواتمة - يعقوب زيادين - كمال ناصر - خضر طرزي - أميل حبيبي - المطران عطالله حنا - عزمي

بشارة - الكادينال ميشيل صباح - نقولا زيادة - اميل الغوري - توفيق طوبي - هشام غصيب - سلامة كلية - جورج طرابيشي- رمزي زكي - انطوان زحلان - غالب هلسا - الياس خوري- لويس عوض - فؤاد زكريا - غالي شكري -جورج حاوي - وليم نصار ... وغيرهم كثيرون جداً ... كل التحية لاهلنا مواطنينا اخوتنا ورفاقنا واحبتنا المسيحيين

الحديث عن المشاريع والمخططات الصهيونية الإمبريالية، والمخاطر السياسية والمجتمعية الناجمة عنها، إنما هو حديث عن هذا الواقع العربي المهزوم، فمنذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين إلى يومنا هذا، توالى على شعوبنا صوراً وأشكالاً عديدة من التراجع والخضوع، وتحول هذا الوطن العربي بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير مجرد، لا يحسب له حساب في المعادلات الدولية، وتحولت أنظمتها وحكوماتها المستبدة الفاسدة والمنحطة إلى أدوات لنظام العولمة الإمبريالي، كما فقدت القوى والأحزاب الوطنية والقومية واليسارية قدرتها على الحركة والنمو، وتجلت سيطرة العدو الصهيوني بصورة غير مسبقة لم يستطع تحقيقها في كل حروبه السابقة مع العرب، وتزايدت روح الهزيمة والخضوع في أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف مع تزايد الثروات والمصالح الأنانية للطغمة الحاكمة وأجهزتها، الأمر الذي أدى إلى فقدان وطننا العربي- بكل دوله- لأي دور سوى تأمين النفط والمواد الخام والقواعد العسكرية العدوانية... والاستسلام لشروطها حفاظاً على مصالح في الثروة أو في الحكم دونما أي اعتبار لوعي أو وجود وطني أو قومي ودونما أي اعتبار لكرامة وطنية بعد أن أصبح كل شئ مباحاً بلا حدود....وفي مثل هذه الأوضاع تراكمت في نفوس وعقول الجماهير الفقيرة عوامل القهر والاستبداد والاستغلال الطبقي حيث وصلت إلى حد القطع ... فكانت الانتفاضة أو الحالة الثورية المستمرة في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والاردن والبحرين .. والبقية على جدول اعمال الثورة.

حول أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية:

يمكن التوقف ملياً أمام الأزمة المهيمنة على الحركة الوطنية الفلسطينية، هذه الأزمة تتجلى في ستة مظاهر أساسية ..

المظهر الأول:

عدم قدرة هذه الحركة على انجاز التحرر الوطني كما هو معن وموثق في برامج م.ت.ف.

المظهر الثاني :

عدم القدرة على تحقيق برنامج التحرر الوطني ترافق مع تمكن المشروع الصهيوني-الامبريالي من تحقيق انتصارات وانجازات حاسمة واستمرار هذا المشروع في تحقيق الانتصارات بصورة متواترة مما يضع المنطقة أمام حالة من التبعية والاستلاب شبه المطلق للهيمنة والقوة الإمبريالية-الصهيونية.

المظهر الثالث :

ويتمثل برضوخ القيادة السياسية المهيمنة في م.ت.ف للاستراطات وللحلول التصفوية الأمريكية-الصهيونية . هذا الأمر الذي يعكس سقوط التحالف الطبقي السياسي المتمثل أساسا بالقيادة البيروقراطية المهيمنة على م.ت.ف ، والكومبرادور الفلسطيني بجناحيه جناح الخارج وجناح الداخل، بداية بالاستجابة للشروط الإمبريالية بقبول قرار 242 وبتوقيع اتفاق الحكم الإداري الذاتي ، والاعتراف بكيان العدو الصهيوني والتخلي عن برنامج الإجماع الوطني التحرري، واستبدال هذا البرنامج الوطني، بالبرنامج الطبقي الضيق المعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية لتحالف البيروقراطية السياسية في المنظمة، مع الكومبرادور والسماصرة المندمجين اقتصاديا بعجلة الاقتصاد الصهيوني.

المظهر الرابع :

عجز البديل اليساري ومعاناته الحقيقية من أزمت وأمراض وسلبيات وقصورات سياسية وفكرية خطيرة (تطال بناء التنظيمية، وممارسته -علاقاته مع الجماهير- و تشل قدرته على بلورة برنامجه السياسي التحرري الوطني والاجتماعي الديمقراطي البديل.)

المظهر الخامس :

هشاشة وغياب الأساس الديمقراطي قيما وممارسة، وغياب التأثير والمصادقية ما بين "فصائل العمل الوطني الفلسطيني والجماهير الفلسطينية.

المظهر السادس : تكريس الانقسام وثنائية الصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين اليمين الليبرالي الرث والتابع فتح...وبين قوى اليمين الاصولي السلفي او الاسلام السياسي/ حماس.. وبداية تكيفه مع السياسات الامريكية في ضوء موقف القيادة الام حركة الاخوان المسلمين في مصر وموافقتها بعدم المطالبة بالغاء اتفاق كامب ديفيد..وبداية شهر عسل مع الولايات المتحدة...؟؟؟!!

أعتقد أن من واجب كافة القوى اليسارية الماركسية العربية أن تتداعى على الفور لكي تناقش الأفكار الكفيلة بالتمهيد الجدي لوحدها ، عبر الحوار العميق والمتدرج ، كخطوة ضرورية على طريق تنظيم وتأطير أوسع شرائح العمال والفلاحين الفقراء. بما يمكنها من امتلاك أدوات الضغط السياسي الجماهيري، وإثبات وجودها وفعاليتها تجاه قوى كافة القوى اليمينية ، وبدون ذلك ستظل مشاعر القلق والخوف من المشهد القادم ورسوخه في السنوات القادمة، ماثلة في ذهني - بالمعنى الموضوعي - إذ أن سقوط أنظمة الاستبداد في البلدان العربية عموماً وفي القاهرة وتونس واليمن وليبيا خصوصاً دون بديل ديمقراطي يقطع مع التحالف الإمبريالي الصهيوني ، فإننا قد نكون مقبلين على مرحلة جديدة وطويلة من التبعية والتطبيع والتخلف في مشهد الإسلام السياسي الذي بدأت تبشيره تلوح -في ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة- في سماء تونس والمغرب والقاهرة وغيرها من العواصم على الجدول.

الأمر الذي يستوجب تداعي جميع أحزاب وفصائل اليسار الماركسي ، إلى مراجعة ونقد تجاربها السابقة وتجديد وتطوير أحزابها والاتفاق على الرؤى السياسية والمجتمعية ، وعلى الأهداف والأسس الفكرية والتنظيمية التوحيدية المشتركة فيما بينها لكي تستعيد مصداقيتها ودورها الطبيعي ، بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوّة قادرة عبر بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي- في كل قطر عربي-على مجابهة الاستقطاب اليميني ، وتأسيس مقدرتها على

تفعيل الانتفاضات أو الحالة الثورية العربية وصيرورتها الراهنة، وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد، ومواصلة نضالها السياسي والكفاحي ضد الوجود الامبريالي والدولة الصهيونية، واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً -بعد أن تكتشف زيف الليبراليين وقوى الإسلام السياسي لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وفي طليعتهم أحزاب وقوى اليسار الماركسي الثوري جنباً إلى جنب مع القوى الديمقراطية المدنية، العلمانية الوطنية والقومية الديمقراطية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

أشير إلى أن الشرائح الرأسمالية التابعة والرتبة بكل مسمياتها، هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استثارة المتنفذين فيها، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين -غير الشرعيتين- على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الأهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة- بصورة غير مسبقة- بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، ما يعني تغيير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك الكمالي الباذخ، والاستهلاك التفاخري، مظهراً رئيسياً -غير مسبوق- لنمط حياة هذه الشرائح "العليا" في الضفة عموماً وقطاع غزة خصوصاً عبر مئات الفلل والشاليهات الخاصة وبرك السباحة والمطاعم السياحية الفاخرة التي لم يكن ممكناً انتشارها بدون تراكمات الثروة الطفيلية الهائلة، الناجمة عن عمليات تهريب من الانفاق ليس البضائع والسلع فحسب، بل أيضاً تهريب المخدرات والسلاح وغير ذلك، إلى جانب المضاريات في أسعار الأراضي والعقارات التي تتراوح أسعارها اليوم بين نصف مليون دولار وثلاثة ملايين دولار للدونم الواحد، الأمر الذي يدل على طبيعة الحراك الاجتماعي الشاذ عبر صعود فئات كانت أقرب إلى العمالة المهمشة غير الإنتاجية أو الشرائح الاجتماعية الدنيا الفقيرة (البروليتاريا الرتبة)، إلى قمة السلم الاجتماعي لتأخذ مكانها في إطار الـ 5. %

في ضوء ذلك فلن يكون من المستغرب أن تحتل قيم الانحطاط والفساد والواقعية المستسلمة والتكالب على الثروة غير المشروعة قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم الثورة والمقاومة والديمقراطية والتكافل والدفاعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع غير مستغربة مع تزايد أعداد أصحاب الملايين من تجار السوق السوداء والمهربين، وتجار العقارات والكومبرادور والمضاربين إلى أكثر من 600 مليونير في قطاع غزة، وأكثر من هذا العدد في الضفة الغربية.. وهي أوضاع تنذر بتفكك مجتمعي علاوة على التفكك - غير المسبوق - في الهوية الوطنية الفلسطينية.. فهل تبادر القوى الوطنية المخلصة واليسارية منها بشكل خاص ان تتحمل مسئوليتها امام هذه المخاطر !!!؟؟؟

في مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبية ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع عربي إسرائيلي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويتردد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة. الأمر الذي يفرض على هذه الفصائل والأحزاب مراجعة تجربتها وخطابها وإعادة صياغة رؤيتها وبرامجها ودورها المستقبلي -في إطار العلاقة الجدلية الوثيقة مع الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية- وهي عملية تندرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني التحرري الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي لم يختلف في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهاق والتخلف عما كان عليه قبل الانتفاضات الشعبية، لذلك فإن المهمة العاجلة أمام قوى وأحزاب اليسار العربي والفلسطيني ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجديد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف -بنفس الدرجة- ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

ان مشروع الاخوان المسلمين - وما يزال - مشروعاً دينياً ينظر لمفهوم المواطن والمواطنة ومفاهيم العقل والعقلانية والعلمانية والحرية والمساواة نظرة تشكك وريبة ونظرة رفض وتكفير، كما يصفها المفكر الراحل نصر حامد أبو زيد. هكذا تم تجريف الوطن باختصاره في دين الأغلبية، وتم تجريف الدين باختصاره في الرؤية الفقهية للعالم !!! ، وصولاً إلى المرحلة الراهنة حيث صارت " الصدقات " وموائد الرحمن مجالاً للمنافسة بين الاثرياء، وصارت عشرات الفضائيات تعرض الفتاوي الدينية الشكلية في زواج المتعة والمسيار وإرضاع الكبير وتفسير الاحلام ... إلى آخر هذه الفتاوي ، ضمن اقتصاد السمسرة الكومبرادوي ، بحيث نلاحظ - في ظل استشراف خضوع الأنظمة وتخلف المجتمعات العربية في هذه المرحلة - ولادة ظاهرة طارئة ، فحواها أن التراث والفكر الديني السلفي المتعصب بات اليوم يسحب المجتمعات العربية إلى الوراء ، ونعتقد أن السبب في انتشار هذه الظاهرة يعود إلى " طبيعة " هذه المجتمعات التي تغلغت في أوساطها مظاهر القلق والإحباط واليأس الناجم عن تزايد المعاناة والفقر والبطالة والفساد ، دونما أي أفق أو ضوء يؤشر على الخلاص ، وبالتالي لم يكن مستغرب عودة هذه المجتمعات إلى الخلف بالمعنى التراثي ، أو إلى

الفكر الديني السلفي ثم تستسلم له ، ليقودها - كما يقول الراحل نصر أبو زيد - بحيث مظاهر وأوضاع البطالة والفقر والهبوط السياسي والفساد وكل مشكلات المجتمع العربي " تُحوّل إلى قضايا تحلها العودة إلى قيم الدين ، وعلى رأسها عودة المرأة إلى البيت والحجاب والنقاب"

ولذلك لا بد أن تركز كافة القوى الديمقراطية واليسارية العربية ، كل الجهود النظرية وأشكال النضال - الميداني اليومي - السياسي والديمقراطي من أجل تحقيق هدف الدولة المدنية الديمقراطية على قاعدة فصل الدين عن الدولة ... إذ انه بدون تحقيق هذا الهدف لا يمكن أن تحقق المجتمعات العربية أي تطور اجتماعي اوسياسي او ثقافي أو اقتصادي أو تنموي أو تكنولوجي أو عسكري.. بل ستعيد انتاج التبعية والتخلف عبر صيغ جديدة في سياق تطوير العلاقات مع الشروط والسياسات العدوانية الامريكية والخضوع لها

الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد اتساعا وعمقا، وفي ظل هذه البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، وتشغل الطبقة الوسطى وسط الهرم، وتتكون القاعدة من غالبية السكان (الجماهير الشعبية الفقيرة) ، يعاني الشعب حالة تبعية داخلية شبيهة بالتبعية الخارجية ومتممة لها ، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي."

وفي ظل هذه الأوضاع أو السمات الاجتماعية "يعيش الإنسان في المجتمع العربي على هامش الوجود والأحداث لا في الصميم، مستباحا معرضا لمختلف المخاطر والاعتداءات، قلقا حذرا باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والمخاطر، تحتل السلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، يفكر، إنما ليس بقضاياها الأساسية أو العامة، ينفع بالواقع والتاريخ أكثر مما يعمل على تغييرهما، إنه إنسان مغرب ومغترب عن ذاته، ولأن إمكانات المشاركة نادرة وضيقة، لا يجد من مخرج سوى بالخضوع أو الامتثال القسري أو الهرب. "

هذا التعميم في وصف حياة الإنسان العربي، والقريب من الواقع إلى درجة كبيرة، تكمن قيمته في تحفيز القوى اليسارية العربية لكي تبادر الى معرفة اسباب تراجعها وفقدانها لمصادقيتها وتأثيرها عبر المراجعة النقدية لكافة اوضاعها السياسية والفكرية والتنظيمية للخروج من ازماتها صوب النهوض المأمول ، وبما يمكنها من دراسة واقع بلدانها السياسي الاقتصادي الاجتماعي ومسار تطوره وخصوصياته لكي تمتلك رؤية تحررية سياسية مجتمعية تنبثق من المعاشية الفعلية للجماهير الشعبية الفقيرة تجسد مصالحهم وتطلعاتهم ومستقبلهم ..وعندها فقط يمكن الحديث عن استعادة قوى اليسار لدورها الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن وكسر حالة الاستقطاب بين قطبي اليمين الليبرالي الرث والاسلام السياسي.

الى الاصدقاء والرفاق عن المواطنة والديمقراطية
شهد مبدأ المواطنة منذ قيام الثورة الفرنسية والأمريكية حتى الآن، تطوراً نوعياً وكمياً، إذ شمل فئات المواطنين البالغين من الجنسين، وأصبح جميع المواطنين يتمتعون بحق المشاركة من دون تمييز، وانتقلت السلطة إلى الشعب بصفته مصدر السلطات وفق دستور علني ومقترح عليه. "

"استناداً إلى ما تقدم، يمكن أن نستخلص شرطين جوهريين من شروط تحقيق المواطنة، أولهما زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته وآلياته الديمقراطية على أرض الواقع. وثانيهما عدم الجمع بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة، وتداول السلطة سلمياً بشكل دوري، وفق انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل، وشفافية عالية تحد من الفساد والتضليل في العملية الانتخابية. "

وعندما نتحقق تلك الشروط، تصبح أساساً متيناً وقاعدة صلبة، وحينئذ تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق اجتماعي وقانوني، إلى قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين، عن وعي ثقافي ورقي حضاري، وتتحول معاملة المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق والجنس، إلى فضيلة وتقاليد راسخة ونابعة من النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي والحضاري للمجتمع والدولة.. وليس من أي مصدر آخر

الرفاق والاصدقاء ... مرة ثانية حول مفهوم المواطنة.....

تعددت الرؤى والتعريفات حول مفهوم المواطنة ومضامينها، فثمة من رأى أنها المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد. وثمة من قال إن المواطنة رديف للديمقراطية في بناء المجتمع السليم، لكننا نرى ، بالإضافة إلى ما تقدم، أن ممارسة مبدأ الديمقراطية السياسية على أرض الواقع، يتطلب توفير المقومات، أو المحددات العلمانية، السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية التي تشكل مرجعاً لضبط العلاقات والقيم التي تضمن تأمين حقوق المواطن الكاملة، ارتباطاً بتوفير المقومات الاقتصادية التنموية التي تتعزز بإقامة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج وتوزيع الثروة العامة توزيعاً عادلاً ، وفق مبدأ تكافؤ الفرص، حيث أن توفير هذه المحددات ، سيعطي مفهوم المواطنة معناها الحقيقي، ويتحقق بموجبها، انتماء المواطن وولائه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه ارتباطاً بشعور الانصاف والمساواة والعدالة، التي توفر الدافعية الذاتية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن، والمساهمة في عملية التطوير والتحديث الداخلية، من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والحضاري، وكذلك التزامه القيام بتنفيذ الواجبات المترتبة عليه بصورة ذاتية

لكن الاشكالية المعقدة في مجتمعاتنا المتخلفة ، تكمن في ان الوعي العفوي أو الجماهيري ، الشعبي ، مازال حتى اللحظة قاصراً عن وعي العلاقة بين الوطن والمواطن لاسباب كثيرة منها عجز وقصور القوى اليسارية..... لذا كان من حق المفكر الراحل محمد الجابري ان يقول : " ليس من السهل اقتناع الناس في بلداننا العربية بأن ما نعيه اليوم بـ"المواطن" و"المواطنة" لا علاقة له بـ"الوطن" إطلاقاً، فالمعنى السياسي لـ"المواطن" و"المواطنة"، لا يعني مجرد الانتماء إلى "وطن"، أو مجرد الاشتراك في السكنى في وطن، وإن كان لا ينفي ذلك، ومن هذا المنطلق أقول - كما يضيف الجابري -: جميع العرب، في أي قطر كان، من المحيط إلى الخليج، هم "مواطنون" في بلدانهم، بالمعنى الذي

تعطيه هذه اللفظة العربية، ولكن لا أحد من العرب من الخليج إلى المحيط -اليوم وقبل اليوم- يستطيع أن يقول: أنا "مواطن" بالمعنى الحدائي، بمعنى citizen، ذلك لأن الشخص الذي يستحق أن يسمى بهذا الاسم، هو الشخص الذي لا يدين بالولاء لا للقبيلة ولا للطائفة ولا حتى للأسرة ولا لحكم على رأسه فرد، عادل أو غير عادل، ولا لدولة يكون بعض القائمين بها، يستمدون سلطتهم من مصدر غير إرادة الشعب المعبر عنها تعبيراً حراً .

وبناءً على ما تقدم ، أفلا يحق لنا القول : "إنه لا" مواطن" ولا "مواطنة" في العالم العربي المعاصر؟ نعم، في الوطن العربي ككل أو كأقطار، وطنيون ووطنية، قوميون وقومية. ولكي لا نفع ضحية سوء فهم من أي طرف كان، نقول: إن ما هو مستهدف من الخارج، في العالم العربي كمجموع أو كأقطار هو الوطنية والوطنيون، لكن ما هو مطلوب في الداخل هو "المواطنة"، دون أن يعني هذا أن المواطنة تقوم مقام الوطنية، ولا أن الوطنية تقوم مقام المواطنة.

حول انظمة الاستبداد والاستغلال ..والمبادرة الى تحرير المواطن...

الانظمة المستبدة في مجتمعاتنا العربية، تخنق الاستقلال الروحي والفكري للمواطن ، بل وتتغذى من هذه العملية عبر محاولاتها تفريغ المواطن من الوعي والإرادة والضمير والحس النقدي والاستقلال، كي ما تحوله إلى أداة تنفيذ فحسب، يتلاعب بها عقل واحد ، أو "رب" عمل واحد، هو جهاز السلطة أو نظام الحكم القمعي بمختلف تلاوينه ومنطلقاته . فبقدر ما يستدعي النضال السياسي والديمقراطي الداخلي أناسا على درجة عالية من الاستقلال السياسي و الفكري وحرية الرأي والمعتقد والإرادة والمسؤولية ، يقوم انحطاط السلطة على تعميم الاستلاب والتبعية الشخصية والإلحاق ، فرجل السياسة الاستبدادية لا يقبل بأقل من الخضوع لإرادته الجائرة، ورجل الوصاية الدينية/ الاسلام السياسي لا يطلب أقل من التسليم الكامل بتفسيره وتأويله وروايته. فالطغيان الأول يقوم على احتكار السلطة السياسية والدولة، بينما يقوم الطغيان الثاني على احتكار الرأي والفكر، وكلاهما لا يتناقض ابدا مع النظام الامبريالي.

ولذلك فان هذا الواقع يحتاج إلى وقفة تأمل ومحاسبة للنفس، من قبل كافة الفعاليات الديمقراطية العلمانية، أحزاباً ومتفقين ومفكرين وسياسيين وفنانين وأدباء وغيرهم.

فعلى هؤلاء تقع مسؤولية استعادة المبادرة لتحريرالمواطن ، الفرد العربي (في كل بلد على حدة)وانتزاعه التدرجي من الولاءات العصبية والالتزامات ، ومن كل اشكال الاستغلال الطبقي والاستبداد للأخلاقية واللائسانية التي دفعته إليها دكتاتوريات انظمة الاستبداد الكومبرادورية او الرأسمالية الرثة التابعة التي سقطت رموزها (دون ان تسقط حتى اللحظة انظمتها وبنيتها الطبقية الاستغلالية)كما جرى في مصر وتونس واليمن وليبيا ،وكذلك انتزاع المواطن من الالتزامات السلفية الغيبية الرجعية المتمزمة والتابعة التي يطرحها تيار الاسلام السياسي في المشهد الحالي. ولكي نضمن تقريب المسافة بيننا وبين هذا الهدف، فإن المطلوب توفير العوامل الذاتية(بناء الاحزاب اليسارية الثورية)التي تستهدف توعية الجماهير وتحشيدها، لممارسة الضغط السياسي على السلطة أو النظام أو الدولة ،

لكي تنتزع حقوقها والتعامل مع أعضائها بصفتهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات ، في ظل مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة، التي أدى غيابها إلى تعطيل مسار النضال التحرري والتطور الديمقراطي الداخلي لبلادنا وأدخلها في مستنقع الخضوع والتبعية والتخلف والاستبداد.

آمل ان يكون شهر رمضان كريم على شعبنا وشعوبنا العربية...وهو امر لن يتحقق الا باستعادة دروس وعبر شهر رمضان في سنوات الاسلام الاولى التي كانت تحض على معاشة جوع الفقراء وحرمانهم وتقدير الدعم لتحسين اوضاعهم...لكن اثرياء العرب من الحكام والملوك والامراء والرؤساء ومعهم الشرائح الراسمالية الطفيلية التي تحتكر الثروات وتمتص دماء الفقراء العرب يتخذون من شهر رمضان وسيلة لما اسميه ممارسة ابشع مظاهر الاستهلاك الباذخ التفاخري باسم الدين حيث تبلغ مجموع مصاريف البذخ في هذا الشهر اكثر من عشرة مليارت دولار (خمسة اضعاف مصاريف الطعام لاي شهر عادي) تصرف لتغذية مظاهر النفاق والبذخ الكمالي التفاخري القذر بعيدا بصورة كلية عن احتياجات الفقراء .. علاوة على ان هؤلاء التجار (بهدف وحيد هو الربح) يستوردون المسابح من بريطانيا حيث تبلغ قيمة المسبحة الواحدة من الف الى خمسة الاف دولار ..ويستوردون الدشاديش والشماخ - الحطات من بريطانيا التي تصنعها خصيصا لهم بثمن لا يقل عن الالف دولار للقطعة ..اما التجار او الكومبرادور العرب فيستوردون - حسب الاحصاءات - ما لا يقل عن ثلاثة مليارات مسبحة صناعة الصين وتايوان وهونج كونج ..الى جانب سجاجيد الصلاة المصنوعة ايضا في الخارج...انا لست ضد السجادة او المسبحة او لبس الحطة والدشادش ..لكني ضد استيرادها حيث يمكن صناعتها في بلادنا بسهولة وتشغيل الاف العمال.. لكن اترك التحليل او الجواب لكم...على اي حال...بمناسبة شهر رمضان اقول : كل يوم وكل شهر وكل عام وجماهير الفقراء العرب بخير عبر ثورتهم ضد انظمة الاستبداد والاستغلال الطبقي وضد الاثرياء الطفيليين لاجتثاثهم لكي تسود العدالة الاجتماعية الثورية وتتحقق العدالة الاجتماعية الحقيقية التي جسدها الخليفة العادل عمر ابن الخطاب وتلك هي روح شهر رمضان الحقيقية

السمات الفكرية المشتركة بين العصر الاقطاعي في اوربا وبين الحالة العربية الراهنة

في العصر الاقطاعي الذي عاشته اوربا في الفترة من القرن الرابع الميلادي حتى القرن السابع عشر، هيمنت الايديولوجية الدينية على الحياة الفكرية ، حيث تحولت الفلسفة الى خادمة للاهوت عبر طابعها الرجعي التصوفي وكان مبررها ان الحكمة والمعرفة تتم فقط عبر الوجد الصوفي ورفض التجربة او طريق العقل ، لقد انحطت الفلسفة والأخلاق في هذا العصر الى درك التصوف والسحر والاساطير .ابرز فلاسفة هذا العصر : افلوطين(270-205 م) الذي قال ان التطور يبدأ بالالهي الذي لا يمكن الاحاطة به ويجب الايمان به ، ثم اوغسطين(354-430م) الذي

تأثر بالافلاطونية الجديدة (التي وضع اسسها افلاطون) واعتنق المسيحية فيما بعد ، من اقواله "الانسان يملك الحرية ولكن كل ما يفعله بارادة مسبقة من الله" الحياة الدنيوية سقوط وانفصال عن الازلي واتصال بالناقص الجزئي " اننا نعرف الله لا بالتفكير بل بالاعراض عن التفكير" ، وبسبب هذه المواقف تحولت الفلسفة الى "علم" جنوني بالغيب وامتزاج الايمان بالسحر، حيث سادت بالاكراه أخلاق الاستسلام للواقع أو الطبقة الحاكمة وللغيب في آن واحد .

بعد ذلك ظهرت الفلسفة السكولائية (المدرسية) (scholasticism) خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، وهي فلسفة تأثرت بالافلاطونية المحدثه، ومثلت التيار الرئيسي في فلسفة المجتمع الإقطاعي ، كان السكولائيون أعضاء مؤثرين في الرهبة المسيحية وكانوا أعضاء في محاكم التفتيش ، من اهم مفكري هذا التيار توما الاكويني (1225-1274م) الذي خاض صراعا حادا ضد فلسفة "ابن رشد" (1126 - 1198 م) (ومنهجه العقلاني...من اقوال الاكويني "ان الايمان والعقل يشكلان وحدة منسجمة ولا يختلفان بعكس ابن رشد " ، وفي حالة وجود التناقض فان المخطيء هو العقل لا الايمان او الفلسفة لا اللاهوت ، وان الحاكم يجب ان يخضع للسلطة الروحية التي يقف على رأسها المسيح في السماء والكنيسة على الأرض " لقد كانت "النوماوية" بمثابة المرتكز الفكري للكنيسة الكاثوليكية المهيمنة على عقول الناس في ذلك العصر.

مواجهة السكولائية: بدأت المجابهة عبر عدد من المفكرين كان من أبرزهم العالم الفيلسوف روجر بيكون (1214-1294م.) ؛ الذي أعلن أن "الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض المعرفة " وأهم هذه العوائق عند بيكون: رواسب الجهل وقوة العادة والتبجيل المفرط لمفكري الماضي، وأن أفكارنا الصحيحة يجب أن تثبت بالتجربة.

إن المغزى الذي ندعو إلى استخلاصه من هذا الاستعراض لبعض جوانب الفلسفة عموماً وفي العصر الإقطاعي على وجه الخصوص يكمن في امكانية توفير بعض المقومات الفكرية اللازمة لعقد المقارنة الموضوعية لبعض أوجه السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية المتردية في وطننا العربي التي تتقاطع أو تتشابه في جوهرها أو في نتائجها مع المقومات الفلسفية والفكرية والاجتماعية التي عرفتتها أوروبا في العصر الإقطاعي ، الذي تميزت فلسفته بأنها:-

1. تبرير قهر واستغلال الفلاحين والفقراء باسم الدين.

2. تكريس مصالح الطبقة الارستقراطية بقوة البطش والارهاب.

3. لم تتطلع إلى البحث عن الحقيقة، فقد كان هم معظم المفكرين في هذه المرحلة إثبات صحة العقائد الدينية

لتنشيط مصالح ملوك أوروبا والكنيسة ورموز الإقطاع.

إن الفكر الإقطاعي لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بل زج في إطار النتيجة المسلم بها، وكان لابد للفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم ليتحول إلى ميدان بحث مستقل نسبياً، وهذا ما حدث عندما بدأ أسلوب الإنتاج الجديد يتشكل في أحشاء المجتمع الإقطاعي مفسحاً الطريق لعصر النهضة والتنوير والديمقراطية بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس.

أياً كان المدى الوطني أو الكفاحي - الذي نقدره - لبعض النضالات التي تخوضها مختلف تيارات السلفية الإسلامية، فهو لا يستطيع أن يحجب كون أيديولوجيتها وبرنامجها رجعيان في جوهرهما ويحكم تعريفهما. إذ أن أي برنامج يهدف إلى بناء دولة إسلامية على شاكلة الخلافة العثمانية أو غيرها من النماذج الإسلامية القديمة ، هو برنامج رجعي ، وأي أيديولوجية تستهدف إعادة إنشاء نظام عمره أربعة عشر قرناً ، هي أيديولوجية غارقة في الرجعية ، وبهذا المعنى يكون من الضلال بل من العبث نعت الحركات السلفية الإسلامية بأنها حركات ديمقراطية، مثلما هو من الضلال نعتها بالثورية عندما يحدث لها أن تعارض الانظمة البورجوازية العربية أو غيرها من الانظمة التابعة والمتخلفة....فالجوهر واحد (رغم اختلاف الشكل) من حيث القبول بالنظام الرأسمالي وتبعية النظام الامبريالي العالمي ومن ثم استمرار اعادة انتاج الاستغلال الطبقي والاستبداد والتخلف الاجتماعي.

إن الرجعية الإسلامية البورجوازية الصغيرة- كما يقول الصديق جليبر اشقر - تجد أيديولوجيتها وإطاراتها المنظمة بين " المثقفين التقليديين" في المجتمعات الإسلامية، العلماء وأشباههم، وكذلك في المراتب الدنيا من " المثقفين " التابعين للبورجوازية، أولئك المتحدرين من صفوف البورجوازية الصغيرة والمحكوم عليهم بأن يظلوا في المراتب الدنيا: المدرسين وصغار الموظفين بالأخص. وفي فترات صعودها، تجند السلفية الإسلامية أعداداً واسعة داخل الجامعات وسائر مراكز إنتاج "المثقفين"، حيث لا تزال هوية هؤلاء مشروطة بأصولها الاجتماعية أكثر مما بمستقبلهم المرتقب، وغير المضمون في غالب الأحيان.

احزاب اليسار العربي واولوية الوعي بالنظرية الثورية

ان نقص الوعي بالنظرية وبتفاصيل الواقع المعاش، هو مقتل فصائل واحزاب اليسار ، وبسبب هذا النقص يسود مناخ الشللية والمحسوبيات والانتهازية اليمينية واليسارية الطفولية...وهذا يقودنا الى دعوة الرفاق كوادر واعضاء الفصائل والاحزاب والحركات اليسارية العربية الى استعادة وتكريس دور الوعي الثوري في داخلها كشرط اول ووحيد لضمان تطهير احزابها وفصائلها من العناصر الانتهازية ، "فالحزب الثوري يقوى بتطهير نفسه " ، فمن المستحيل ان تكون هناك ممارسات ديمقراطية وثورية بدون الوعي بالنظرية وبتفاصيل الواقع الطبقي المعاش ، فممن غدت الاشتراكية علماً، تتطلب أن تعامل كما يعامل العلم، من حيث نقدها وتجديدها وتطويرها ورفض التعامل معها كعقيدة جامدة. ولهذا فإن موقعها في العمل الثوري، ليس محدوداً، بل إن على حلها يتوقف تطور النشاط الثوري، فالممارسة الثورية وحدها التي تدل وتؤشر على النظرية والوعي بها وبمنهجها ، وهنا تطرح إشكالية الوعي والممارسة، حيث إن العمل الثوري يفترض عملاً تنقيفياً فكرياً بالقضايا النظرية والمجتمعية في آن معاً، كما يفترض عملاً تنظيمياً - للتوسع والانتشار - واعياً وثورياً، مع الحرص على توفير الامكانات المادية والخبرات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاعلامية والاكاديمية لتأسيس الفضائيات اليسارية المتخصصة القادرة على مجابهة الفضائيات الرجعية والسلطوية والليبرالية المتأمركة....أخيراً ان الحاجة الى النظرية الثورية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي قضيه تقرر مصير العمل

الثوري كله، فلا إمكانية لتأسيس أو لتواصل حزب ثوري بدونها ... هذه المقولة التي أصبحت بديهية ، الى متى سنظل نردها بلا نشاط فكري ونضال سياسي وديمقراطي وجماهيري وكفاحي مكثف وفعال؟!

العلمانية ، بالنسبة لي هي : مفهوم سياسي يقتضي الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، الدولة لا تمارس فيه أية سلطة دينية، كما أن المراجع الدينية لا تمارس أية سلطة سياسية، بمعنى الفصل بين الزمني والروحي، بين الدولة والدين ، أي بين الاختصاصات الدنيوية والاختصاصات الدينية، كما أن الدولة العلمانية ليست دولة لا دينية ، بل هي دولة لا طائفية . ليست هي الدولة التي تنكر الدين ، بل هي الدولة التي لا تميز دينا على دين ، و لا تقدم أبناء طائفة على أبناء طائفة أخرى، ولا تخص بعض وظائف الدولة بأبناء طبقة بعينها دون سائر الوظائف .هذا من الناحية القانونية ، أما من الناحية الفلسفية و المعرفية ، فإن أقصى ماتعنيه العلمانية ليس الإلحاد أو نفى وجود الله بل " تأسيس حقل معرفي مستقل عن الغيبيات و الافتراضات الإيمانية المسبقة " .و بكلمة واحدة ، إن العلمانية ليست نفيا للإعتقاد ، بل هي تحرير له من القيود و الإكراهات الخارجية.

رفاقي اصدقائي...العقلانية والعلمانية والديمقراطية والعدالة الثورية او البربرية والتخلف

لا يكون العقل عقلانية، ولا يُجسّد في السلوك، إلا إذا انطلقنا من الفعل والتفاعل مع احتياجات وتطلعات الجماهير الشعبية والاندماج في مساهماتها، وخضوعنا لمنطقها ومستقبلها، من خلال عملية التجريد والتوضيح والتعقيل، لكي نتمكن من استبدال وتجاوز أوضاع الاستبداد والاستغلال الطبقي، واستبدال المنطق الموروث أو سلبياته المعرفية تحديداً التي تتمظهر وتتجلى منذ القرن الرابع عشر حيث تعيش المجتمعات العربية حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية او ما اسميه التواصل المعرفي مع هذه المحطات السالبة في التراث القديم (خاصة بعد إزاحة ابن رشد وابن خلدون والفارابي والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام (من جهة ومع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية القديمة والحديثة او الرأسمالية الرثة التابعة من جهة ثانية، وهو تواصل حَرِصَت عليه الطبقات الحاكمة في بلادنا بمختلف أشكالها وأنماطها التاريخية والحديثة والمعاصرة حتى يومنا هذا، وهو حرص استهدف دوماً إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة من الناس في حالة من الجهل والتخلف بما يضمن استمرار مصالح الشرائح البيروقراطية الكومبرادورية والطفيلية الحاكمة، عبر دور متميز لحركات الإسلام السياسي - كما هو الحال في مساحة كبيرة من الانتفاضات العربية راهناً.

يمتلك الصراع التحرري الوطني (ضد الوجود الصهيوني الامبريالي) عند مفكرنا الشهيد مهدي عامل بعداً طبقياً ضمن علاقة جدلية بينهما ، وهو استنتاج أكدت على صحته مجريات الأحداث والصراعات العربية سواء في إطار الصراع ضد التحالف الامبريالي الصهيوني أو في إطار الصيرورة الثورية للانتفاضات الشعبية العربية (وهي في جوهرها عندي صراع طبقي) ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية والتخلف على حد سواء.

إذا كنا نتفق على أن رفيقنا المفكر الماركسي الثوري الشهيد مهدي عامل ، قد قدم نظرية للثورة ، فإن من واجبنا كأحزاب وفصائل يسارية عربية -في هذه المرحلة التفاعل والتواصل المعرفي مع أفكاره ومقولات نظريته الثورية ، وإغنائها والإضافة عليها عبر دراسة وتحليل وتفكيك واقعنا الاجتماعي والسياسي في إطار الصراع الطبقي الداخلي ، والصراع ضد الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ، عبر انطلاقنا من الفكرة المركزية التي أكد عليها المفكر الراحل مهدي في الترابط بين التحرر الوطني والصراع الطبقي من جهة ، وعبر انطلاقنا من الوحدة الجدلية بين الماركسية والرؤية القومية التحررية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية من جهة ثانية

احزاب اليسار العربي والولوية الوعي بالنظرية الثورية

ان نقص الوعي بالنظرية وبتفاصيل الواقع المعاش ، هو مقتل فصائل واحزاب اليسار ، وبسبب هذا النقص يسود مناخ الشللية والمحسوبيات والانتهازية اليمينية واليسارية الطفولية ، وفي مثل هذه الاوضاع فإن مسألة الوعي الثوري، تكون قضية اكثر من ملحة لفصائل واحزاب اليسار التي تعاني اليوم - بدرجات متفاوتة - حالة غير مسبوقة من التشرد والتفكك والتراجع الفكري والسياسي والتنظيمي ...وهذا يقودنا الى دعوة الرفاق كوادر واعضاء الفصائل والاحزاب والحركات اليسارية العربية الى استعادة وتكريس دور الوعي الثوري في داخلها كشرط اول ووحد لضممان تطهير احزابها وفصائلها من العناصر الانتهازية ، " فالحزب الثوري يقوى بتطهير نفسه " ، فمن المستحيل ان تكون هناك ممارسات ديمقراطية وثورية بدون الوعي بالنظرية وبتفاصيل الواقع الطبقي المعاش ، فمنذ غدت الاشتراكية علماً، "تتطلب أن تعامل كما يعامل العلم، من حيث نقدها وتجديدها وتطويرها ورفض التعامل معها كعقيدة جامدة. ولهذا فإن موقعها في العمل الثوري، ليس محدوداً، بل إن على حلها يتوقف تطور النشاط الثوري، فالممارسة الثورية وحدها التي تدل وتؤشر على النظرية والوعي بها وبمنهجها ، وهنا تطرح إشكالية الوعي والممارسة، حيث إن العمل الثوري يفترض عملاً تثقيفياً فكرياً بالقضايا النظرية والمجتمعية في آن معاً، كما يفترض عملاً تنظيمياً - للتوسع والانتشار - واعياً وثورياً ، مع الحرص على توفير الامكانات المادية والخبرات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاعلامية

والأكاديمية لتأسيس الفضائيات اليسارية المتخصصة القادرة على مجابهة الفضائيات الرجعية والسلطوية والليبرالية المتأمركة.... أخيراً ان الحاجة الى النظرية الثورية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي قضيه تقرر مصير العمل الثوري كله، فلا إمكانية لتأسيس أو لتواصل حزب ثوري بدونها ... هذه المقولة التي أصبحت بديهية ، الى متى سنظل نردها بلا نشاط فكري ونضال سياسي وديمقراطي وجماهيري وكفاحي مكثف وفعال؟!

تبني أحزاب اليسار للماركسية منهجاً ، - خاصة في حقبة الانتفاضات والتحولت السياسية والديمقراطية العربية - يجب أن ينطلق من كونها نظرية علمية، معرفية ، هي جزء من صيرورة حركة الحياة ومتغيراتها التي لا تعرف الجمود أو التوقف، ما يعني بوضوح شديد رفضنا التعاطي مع الماركسية في إطار منهج أو بنية فكرية مغلقة أو نهائية التكوين والمحتوى، إذ أن الماركسية تكف عن أن تكون نظرية جدلية، إذا ما تم حصرها في إطار منهجي مغلق أو في ظروف تاريخية محددة، لأننا بالمقابل ندرك أن الانغلاق أو الجمود هو نقيض لجدل الماركسية التطوري ، الهادف إلى بلوغ الحرية الحقيقية التي تتجسد في الاشتراكية والتحرر الشامل للإنسان من كل مظاهر القهر والاستغلال والاضطهاد والتبعية.

السمات الفكرية المشتركة بين العصر الاقطاعي في اوروبا وبين الحالة العربية الراهنة

في العصر الاقطاعي الذي عاشته اوروبا في الفترة من القرن الرابع الميلادي حتى القرن السابع عشر، هيمنت الايديولوجية الدينية على الحياة الفكرية ، حيث تحولت الفلسفة الى خادمة للاهوت عبر طابعها الرجعي التصوفي وكان مبررها ان الحكمة والمعرفة تتم فقط عبر الوجد الصوفي ورفض التجربة او طريق العقل ، لقد انحطت الفلسفة والأخلاق في هذا العصر الى درك التصوف والسحر والاساطير . ابرز فلاسفة هذا العصر : افلوطين (270-205 م) الذي قال ان التطور يبدأ بالالهي الذي لا يمكن الاحاطة به ويجب الايمان به ، ثم اوغسطين (354-430م) الذي تأثر بالافلاطونية الجديدة (التي وضع اسسها افلاطون) واعتنق المسيحية فيما بعد ، من اقواله "الانسان يملك الحرية ولكن كل ما يفعله بارادة مسبقة من الله" الحياة الدنيوية سقوط وانفصال عن الازلي واتصال بالناقص الجزئي " اننا نعرف الله لا بالتفكير بل بالاعراض عن التفكير " ، ويسبب هذه المواقف تحولت الفلسفة الى "علم" جنوني بالغيب وامتزاج الايمان بالسحر، حيث سادت بالاكراه أخلاق الاستسلام للواقع أو الطبقة الحاكمة وللغيب في آن واحد .

بعد ذلك ظهرت الفلسفة السكولائية (المدرسية) (scholasticism) خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، وهي فلسفة تأثرت بالافلاطونية المحدثه، ومثلت التيار الرئيسي في فلسفة المجتمع الاقطاعي ، كان السكولائيون أعضاء مؤثرين في الرهبنة المسيحية وكانوا اعضاء في محاكم التفتيش ، من اهم مفكري هذا التيار توما الاكويني (1225-

1274م) الذي خاض صراعاً حاداً ضد فلسفة "ابن رشد" (1126 - 1198 م) (ومنهجه العقلاني...من أقوال الاكوييني "ان الايمان والعقل يشكلان وحدة منسجمة ولا يختلفان بعكس ابن رشد"، وفي حالة وجود التناقض فان المخطيء هو العقل لا الايمان او الفلسفة لا اللاهوت، وان الحاكم يجب ان يخضع للسلطة الروحية التي يقف على رأسها المسيح في السماء والكنيسة على الأرض " لقد كانت "التوماوية" بمثابة المرتكز الفكري للكنيسة الكاثوليكية المهيمنة على عقول الناس في ذلك العصر.

مواجهة السكولانية: بدأت المجابهة عبر عدد من المفكرين كان من أبرزهم العالم الفيلسوف روجر بيكون (1214-1294م.)؛ الذي أعلن أن "الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض المعرفة" وأهم هذه العوائق عند بيكون: رواسب الجهل وقوة العادة والتبجيل المفرط لمفكري الماضي، وأن أفكارنا الصحيحة يجب أن تثبت بالتجربة.

إن المغزى الذي ندعو إلى استخلاصه من هذا الاستعراض لبعض جوانب الفلسفة عموماً وفي العصر الإقطاعي على وجه الخصوص يكمن في إمكانية توفير بعض المقومات الفكرية اللازمة لعقد المقارنة الموضوعية لبعض أوجه السمات الفكرية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية المتردية في وطننا العربي التي تتقاطع أو تتشابه في جوهرها أو في نتائجها مع المقومات الفلسفية والفكرية والاجتماعية التي عرفت أوروبا في العصر الإقطاعي، الذي تميزت فلسفته بأنها:-

1. تبرير قهر واستغلال الفلاحين والفقراء باسم الدين.

2. تكريس مصالح الطبقة الارستقراطية بقوة البطش والارهاب.

3. لم تتطلع إلى البحث عن الحقيقة، فقد كان هم معظم المفكرين في هذه المرحلة إثبات صحة العقائد الدينية

لتثبيت مصالح ملوك أوروبا والكنيسة ورموز الإقطاع.

إن الفكر الإقطاعي لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بل زج في إطار النتيجة المسلم بها، وكان لابد للفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم ليتحول إلى ميدان بحث مستقل نسبياً، وهذا ما حدث عندما بدأ أسلوب الإنتاج الجديد يتشكل في أحشاء المجتمع الإقطاعي مفسحاً الطريق لعصر النهضة والتنوير والديمقراطية بعد أن تم كسر هيمنة الكنيسة على عقول الناس.

أياً كان المدى الوطني أو الكفاحي - الذي نقدره - لبعض النضالات التي تخوضها مختلف تيارات السلفية الإسلامية، فهو لا يستطيع أن يحجب كون أيديولوجيتها وبرنامجهما رجعيان في جوهرهما وبحكم تعريفهما. إذ أن أي برنامج يهدف إلى بناء دولة إسلامية على شاكله الخلافة العثمانية أو غيرها من النماذج الإسلامية القديمة، هو برنامج رجعي، وأي أيديولوجية تستهدف إعادة إنشاء نظام عمره أربعة عشر قرناً، هي أيديولوجية غارقة في الرجعية، وبهذا المعنى يكون من الضلال بل من العبث نعت الحركات السلفية الإسلامية بأنها حركات ديمقراطية، مثلما هو من الضلال نعتها بالثورية عندما يحدث لها أن تعارض الانظمة البورجوازية العربية أو غيرها من الانظمة

التابعة والمتخلفة.... فالجوهر واحد (رغم اختلاف الشكل) من حيث القبول بالنظام الرأسمالي وتبعيتها للنظام الامبريالي العالمي ومن ثم استمرار اعادة انتاج الاستغلال الطبقي والاستبداد والتخلف الاجتماعي.

إن الرجعية الإسلامية البورجوازية الصغيرة - كما يقول الصديق جليبر اشقر - تجد أيديولوجيتها وإطاراتها المنظمة بين " المثقفين التقليديين" في المجتمعات الإسلامية، العلماء وأشباههم، وكذلك في المراتب الدنيا من " المثقفين " التابعين للبورجوازية، أولئك المتحدرين من صفوف البورجوازية الصغيرة والمحكوم عليهم بأن يظلوا في المراتب الدنيا: المدرسين وصغار الموظفين بالأخص. وفي فترات صعودها، تجند السلفية الإسلامية أعداداً واسعة داخل الجامعات وسائر مراكز إنتاج "المثقفين"، حيث لا تزال هوية هؤلاء مشروطة بأصولها الاجتماعية أكثر مما بمستقبلهم المرتقب، وغير المضمون في غالب الأحيان.

ماركس وانجلز... والدرب الصحيح إلى السعادة والعدالة والحرية

بين كل من ماركس وانجلز أن الأخلاقيات يحددها النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمة، ورسمًا - في تعاليمهما - الدرب الصحيح إلى السعادة والعدالة والحرية ، إن ماركس ، باكتشافه القوانين الخاصة ، المميزه لتطور الرأسمالية ، اكتشف - في السياق نفسه - " المفهوم العام عن القانون ، بما في ذلك الفهم العملي للقوانين الأكثر شمولاً لتطور الطبيعة والمجتمع والمعرفة ، ويأتي وصف ماركس للقانون العام للتراكم الرأسمالي مثلاً رائعاً على هذا البحث الملموس للقوانين الشاملة لكل تطور ، إن هذا القانون يعكس العلاقة المتبادلة بين إثراء طبقة الرأسماليين وبين تفاقم بوئس الطبقة العاملة والكادحين ، فكلما ازداد تراكم في أحد قطبي المجتمع يزداد بالمقابل تراكم البؤس في القطب المعاكس ، ولذا فإن التراكم الرأسمالي لا يؤدي إلى القضاء على الفقر : كما يروج أصحاب الأفكار الليبرالية والديمقراطية الكاذبة ، بل إنه على العكس ينتج الفقر باستمرار ، ذلك إن هذا الفقر هو الشرط الرئيسي للغنى في صيغته الرأسمالية (ولذلك قيل : إن رأس المال ينزف دماً من جميع مساماته ..) ، كما أن تفاقم التناقضات بين الرأسماليين والكادحين وجموع الفقراء ، سيقود بالضرورة إلى أذكاء نضال الفقراء الطبقي ، والتعجيل بعملية التغيير والثورة وتأسيس القاعدة الانتاجية الاشتراكية ومن ثم الوجود الاجتماعي الجديد الذي ينتج بدوره وعيا اجتماعيا وعلاقات الاجتماعية قائمة على الاخلاق الاشتراكية الديمقراطية والانسانية... خالية من كل اشكال الاستغلال والاضطهاد .

ولم يخرج لينين وبلخانوف وتروتسكي وجورج لوكاتش وعلماء مدرسة فرنكفورت يوركهيمر وأدورنو وماركيوزة وكذلك انطونيو جرامشي والتوسير وهابرماس وغيرهم من الفلاسفة والمفكرين الماركسيين في الغرب... وعلى نفس المنهج سار المفكرين الماركسيين العرب من امثال الياس مرقص وصادق العظم وحسين مروة ومهدي عامل وسمير امين ومحمود العالم وفؤاد مرسى وشهيد عطية الشافعي وعبدالله العروي واحمد صادق سعد وفؤاد نصار وجورج حبش وعبد الخالق محجوب ومحمد ابراهيم نقد ويوسف سلمان يوسف (فهد العراق)وبشير البرغوثي وحمة الهمامي وعبدالله الحريف وفالح عبد الجبار وجورج طرابيشي وهشام غصيب وياسين الحافظ وغيرهم الذين عبروا جدليا عن

جوهر الرؤية الماركسية... لرؤية حاملة لاخلاق المستقبل.. اخلاق الحرية والمساواة القائمة على الغاء كل اشكال الاستلاب والاستغلال والاستبداد..

آمل ان يكون شهر رمضان كريم على شعبنا وشعوبنا العربية... وهو امر لن يتحقق الا باستعادة دروس وعبر شهر رمضان في سنوات الاسلام الاولى التي كانت تحض على معاشة جوع الفقراء وحرمانهم وتقديم الدعم لتحسين اوضاعهم... لكن اثرياء العرب من الحكام والملوك والامراء والرؤساء ومعهم الشرائح الرأسمالية الطفيلية التي تحتكر الثروات وتمتص دماء الفقراء العرب يتخذون من شهر رمضان وسيلة لما اسميه ممارسة ابشع مظاهر الاستهلاك الباذخ التفاخري باسم الدين حيث تبلغ مجموع مصاريف البذخ في هذا الشهر اكثر من عشرة مليارات دولار (خمسة اضعاف مصاريف الطعام لاي شهر عادي) تصرف لتغذية مظاهر النفاق والبذخ الكمالي التفاخري القذر بعيدا بصورة كلية عن احتياجات الفقراء .. علاوة على ان هؤلاء التجار (بهدف وحيد هو الربح) يستوردون المسابح من بريطانيا حيث تبلغ قيمة المسبحة الواحدة من الف الى خمسة الاف دولار .. ويستوردون الدشاديش والشماخ - الحطات من بريطانيا التي تصنعها خصيصا لهم بثمن لا يقل عن الالف دولار للقطعة .. اما التجار او الكومبرادور العرب فيستوردون - حسب الاحصاءات - ما لا يقل عن ثلاثة مليارات مسبحة صناعة الصين وتايوان وهونج كونج .. الى جانب سجاجيد الصلاة المصنوعة ايضا في الخارج ... انا لست ضد السجادة او المسبحة او لبس الحطة والدشادش .. لكنني ضد استيرادها حيث يمكن صناعتها في بلادنا بسهولة وتشغيل الاف العمال.. لكن اترك التحليل او الجواب لكم ... على اي حال...بمناسبة شهر رمضان اقول : كل يوم وكل شهر وكل عام وجماهير الفقراء العرب بخير عبر ثورتهم ضد انظمة الاستبداد والاستغلال الطبقي وضد الاثرياء الطفيليين لاجتثاثهم لكي تسود العدالة الاجتماعية الثورية وتتحقق العدالة الاجتماعية الحقيقية التي جسدها الخليفة العادل عمر ابن الخطاب وتلك هي روح شهر رمضان الحقيقية

حول انظمة الاستبداد والاستغلال .. والمبادرة الى تحرير المواطن...

الانظمة المستبدة في مجتمعاتنا العربية، تخنق الاستقلال الروحي والفكري للمواطن ، بل وتتغذى من هذه العملية عبر محاولاتها تفريغ المواطن من الوعي والإرادة والضمير والحس النقدي والاستقلال، كي ما تحوله إلى أداة تنفيذ فحسب، يتلاعب بها عقل واحد ، أو "رب" عمل واحد، هو جهاز السلطة أو نظام الحكم القمعي بمختلف تلاوينه ومنطلقاته . فبقدر ما يستدعي النضال السياسي والديمقراطي الداخلي أناسا على درجة عالية من الاستقلال السياسي و الفكري وحرية الرأي والمعتقد والإرادة والمسؤولية ، يقوم انحطاط السلطة على تعميم الاستلاب والتبعية الشخصية والإلحاق ، فرجل السياسة الاستبدادية لا يقبل بأقل من الخضوع لإرادته الجائرة، ورجل الوصاية الدينية/ الاسلام السياسي لا

يطلب أقل من التسليم الكامل بتفسيره وتأويله وروايته. فالطغيان الأول يقوم على احتكار السلطة السياسية والدولة، بينما يقوم الطغيان الثاني على احتكار الرأي والفكر، وكلاهما لا يتناقض ابداً مع النظام الإمبريالي. ولذلك فإن هذا الواقع يحتاج إلى وقفة تأمل ومحاسبة للنفس، من قبل كافة الفعاليات الديمقراطية العلمانية، أحزاباً ومتقنين ومفكرين وسياسيين وفنانين وأدباء وغيرهم.

فعلى هؤلاء تقع مسؤولية استعادة المبادرة لتحرير المواطن ، الفرد العربي (في كل بلد على حدة) وانتزاعه التدريجي من الولاءات العصبية والالتزامات ، ومن كل أشكال الاستغلال الطبقي والاستبداد اللاأخلاقية واللاإنسانية التي دفعته إليها دكتاتوريات أنظمة الاستبداد الكومبرادورية أو الرأسمالية الرثة التابعة التي سقطت رموزها (دون ان تسقط حتى اللحظة انظمتها وبنيتها الطبقيّة الاستغلالية) كما جرى في مصر وتونس واليمن وليبيا ، وكذلك انتزاع المواطن من الالتزامات السلفية الغيبية الرجعية المتمزّمة والتابعة التي يطرحها تيار الاسلام السياسي في المشهد الحالي. ولكي نضمن تقريب المسافة بيننا وبين هذا الهدف، فإن المطلوب توفير العوامل الذاتية (بناء الاحزاب اليسارية الثورية) (التي تستهدف توعية الجماهير وتحشيدتها ، لممارسة الضغط السياسي على السلطة أو النظام أو الدولة ، لكي تنتزع حقوقها والتعامل مع أعضائها بصفتهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات ، في ظل مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة ، التي أدّى غيابها إلى تعطيل مسار النضال التحرري والتطور الديمقراطي الداخلي لبلادنا وأدخلها في مستنقع الخضوع والتبعية والتخلف والاستبداد .

في مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطلبيه ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باعتباره صراع عربي إسرائيلي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويطرد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة. الأمر الذي يفرض على هذه الفصائل والأحزاب مراجعة تجربتها وخطابها وإعادة صياغة رؤيتها وبرامجها ودورها المستقبلي في إطار العلاقة الجدلية الوثيقة مع الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية- وهي عملية تدرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني التحرري الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي لم يختلف في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف عما كان عليه قبل الانتفاضات الشعبية، لذلك فإن المهمة العاجلة أمام قوى وأحزاب اليسار العربي والفلسطيني ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجديد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف -بنفس الدرجة- ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز

النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

أعتقد أن من واجب كافة القوى اليسارية الماركسية العربية أن تتداعى على الفور لكي تناقش الأفكار الكفيلة بالتمهيد الجدي لوحدها ، عبر الحوار العميق والمتدرج ، كخطوة ضرورية على طريق تنظيم وتأطير أوسع شرائح العمال والفلاحين الفقراء. بما يمكنها من امتلاك أدوات الضغط السياسي الجماهيري ، وإثبات وجودها وفعاليتها تجاه قوى كافة القوى اليمينية ، وبدون ذلك ستنزل مشاعر القلق والخوف من المشهد القادم ورسوخه في السنوات القادمة ، ماثلة في ذهني - بالمعنى الموضوعي - إذ أن سقوط أنظمة الاستبداد في البلدان العربية عموماً وفي القاهرة وتونس واليمن وليبيا خصوصاً دون بديل ديمقراطي يقطع مع التحالف الإمبريالي الصهيوني ، فإننا قد نكون مقبلين على مرحلة جديدة وطويلة من التبعية والتطبيع والتخلف في مشهد الإسلام السياسي الذي بدأت تبشيره تلوح -في ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة- في سماء تونس والمغرب والقاهرة وغيرها من العواصم على الجدول.

الأمر الذي يستوجب تداعي جميع أحزاب وفصائل اليسار الماركسي ، إلى مراجعة ونقد تجاربها السابقة وتجديد وتطوير أحزابها والاتفاق على الرؤى السياسية والاجتماعية ، وعلى الأهداف والأسس الفكرية والتنظيمية التوحيدية المشتركة فيما بينها لكي تستعيد مصداقيتها ودورها الطبيعي ، بما يسمح بأن تتحول إلى قوة قادرة عبر بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي- في كل قطر عربي-على مجابهة الاستقطاب اليميني ، وتأسيس مقدراتها على تفعيل الانتفاضات أو الحالة الثورية العربية وصيرورتها الراهنة، وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد، ومواصلة نضالها السياسي والكفاحي ضد الوجود الإمبريالي والدولة الصهيونية ، واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً -بعد أن تكتشف زيف الليبراليين وقوى الإسلام السياسي لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وفي طليعتهم أحزاب وقوى اليسار الماركسي الثوري جنباً إلى جنب مع القوى الديمقراطية المدنية ، العلمانية الوطنية والقومية الديمقراطية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

بعض مؤشرات التراجع على الصعيد العربي :

-استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي، فالمعروف ان الطلب على الغذاء ينمو بمعدل 6 % سنوياً في حين أن الإنتاج لا تزيد نسبة نموه عن 2 % - فقط ، ففي عام 2010 زاد العجز التجاري الزراعي العربي عن 65 مليار دولار ، كما زاد العجز التجاري الغذائي عن 40 مليار دولار.

-تزايد مظاهر وتراكمات الأمية والتخلف في بلادنا ومن ثم تكريس القطعية مع مفهوم "الاستثمار في رأس المال البشري" فلا تعليم جامعي وفق منهجية علمية حديثة ومعاصرة ، ولا كفاءة في التخطيط والهندسة والإدارة لدى قوة

العمل العربية التي ظلت متخلفة، وهذه إشكالية أو مفارقة كبرى تتجلى في توفر الثروات المالية من ناحية وافتقارنا للثروات البشرية من ناحية ثانية ، فبالرغم من أن العرب ينتجون الفوائض المالية ، والغرب الرأسمالي ينتج العجز والأزمات ، إلا أن تبعية وارتهاان عرب النفط أو دوليات الصحراء للغرب ستحول دون استفادة شعوبنا من ثرواتها ، وإبقاء تطورنا محتجزا ومتخلفا .

- فشل كافة مشاريع التكامل الاقتصادي العربي.

-انخفاض -وهشاشة- حجم التجارة البينية العربية بحيث لا تتجاوز نسبة 11.3 % من إجمالي التجارة العربية الخارجية لعام 2010 التي تزيد عن 1.5 تريليون دولار.(في هذا الجانب أشير إلى أن حجم التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي وصل إلى 85% من إجمالي التجارة الأوروبية.)

-تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي لتصل إلى حوالي 17.8 مليون عاطل بنسبة 15% من مجموع القوى العاملة.

-تزايد الفجوة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد (حسب التقرير الاقتصادي العربي) 62905 \$ سنويا في قطر والإمارات 38984 \$ وفي الكويت 33391 \$ والبحرين 21 ألف \$ والسعودية 14700 \$ وعمان 13700 \$ في حين بلغ في فلسطين أقل من 2000 دولار وفي مصر حوالي 1500 \$ ما يعني اتساع الفقر والفقر المدقع، وما يتركه ذلك من آثار نفسية واجتماعية تدفع إلى الاكتئاب والجريمة أو روح العبيد، على أي حال ان حل المسألة يبدأ من سؤال من أين لك هذا؟ لكن المشكلة أن معظم بلدان النظام العربي هي مؤسسات للتخلف والاستغلال الطبقي والاستبداد والفساد بكل أنواعه .

-تزايد حجم الديون الخارجية والداخلية العربية إلى أكثر من 800 مليار دولار (منها 200 مليار \$ حجم ديون مصر).

-تزايد الاعتماد في تأمين المواد الغذائية الأساسية على الغرب ووفق شروط منظمة التجارة الدولية، فالوطن العربي يعتمد على الخارج بنسبة 70% من احتياجاته من القمح، و74% من السكر و62% من الزيوت ، وفي هذا الجانب نورد مثالا على هزال النظام العربي : في السودان حوالي 650 مليون دونم صالحة للزراعة لا يزرع فيها سوى 30 مليون فقط، ممكن أن نزرع القصب والقمح والشعير والذرة والحبوب والفواكه ونكتفي ذاتياً في كل بلدان العرب ... لكن!! و بالتالي الحديث عن التنمية-مع استمرار أوضاعنا على ما هي عليه- نوع من الوهم إن لم يكن تجسيدا للانتهازية السياسية لدى المنتفعين من الغرب والأنظمة العربية عموما ،ونكتفي الأنظمة ممن روجوا لليبرالية الجديدة خصوصا...لذا كان من الطبيعي ان تثور الجماهير للخلاص من انظمتها...لكن غير الطبيعي ان تقطف حركات الاسلام السياسي ثمار الثورة.

حقيقة الواقع العربي الرسمي الراهن تؤكد على أنه سيظل أسيرا وتابعا للنظام الرأسمالي العالمي سواء كان في اطار العولمة الاحادية الامريكية أو في تحولها الى حالة تعددية معولمة ، لأن إمكانية تحول الاقتصاد العربي وفق أسس وقواعد التكامل الاقتصادي التنموي والوحدة الاقتصادية والنقد العربي الموحد كخطوة تمهد للتوحد السياسي مرهونة بعملية تغيير وتجاوز هذه الأنظمة وإزاحتها ، بما يضمن إلغاء التبعية وكل مظاهر الاستغلال والاستبداد

وتطبيق مبدأ التنمية المستقلة والاعتماد العربي الجماعي على الذات الذي سيضمن الاستخدام الفعال للموارد المادية (البشرية) (وفي مقدمتها النفط) وتحقيق العدالة الاجتماعية الثورية في منظومة سياسية علمانية وديمقراطية... عندئذ يمكن التأكيد على ولادة قوة عربية - سياسية واقتصادية واجتماعية - قادرة على أن تدخل جنباً إلى جنب مع كافة مكونات التعددية العالمية، وتلعب دوراً سياسياً هاماً في مجمل العلاقات الدولية عموماً وفي قضايا الوطن والقومى خصوصاً.

بالنسبة لدولة العدو الإسرائيلي، التي ينبهر البعض بقوتها الاقتصادية والعسكرية.. وانا هنا - بدون اي مكابرة - اتحدى جميع الهابطين المستسلمين دعاة الواقعية الرثة حفاظاً على مصالحهم الانتهازية الخاصة... اقول بوضوح ان قوة دولة العدو الاسرائيلي سببها الاول والرئيس ضعف وتخاذل وخضوع الحكام العرب الخونة... وفي مثل هذه الاحوال مهما تأزمت أوضاعها الاقتصادية والمالية فإن النظام الرأسمالي بكل أطرافه سيلتزم دوماً بتقديم الدعم - في كل الظروف - لدولة "إسرائيل" ارتباطاً بدورها ووظيفتها حتى لو كان النظام الرأسمالي في النزاع الأخير.

-لعل في كل ما تقدم ما يستدعي من قوى اليسار المزيد من الوعي بالأزمة العربية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشخيصها، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة الرأسمالية والتبعية والتخلف التي تحكم وتهيمن وتحتجز التطور العربي، وصولاً إلى صيغة البديل الديمقراطي الشعبي النهضوي بافاقه الاشتراكية كطريق وحيد للخلاص من كل هذه القيود.

أفكار أولية حول البديل الاشتراكي:

في ظل تسارع الأزمة الراهنة وإمكانية انتقالها من إطار الاقتصاد المالي إلى إطار الاقتصاد العيني أو السلعي والإنتاجي فإن المناظرة حول البديل الاشتراكي هي احد العناوين الرئيسية من عناوين الحوار بين القوى المناهضة للعولمة الرأسمالية، لكن الأمر المهم أولاً وقبل كل شيء - كما يقول د. سمير أمين - هو تحديد ما هي التصورات التي لدينا عن أزمة الرأسمالية والنظام الرأسمالي، ذلك أن النظام الرأسمالي يعرف ثلاثة تناقضات أساسية يمكن تجاوزه بفعلها:

(1) علاقات إنتاج رأسمالية جوهرية تحدد وضعاً خاصاً لاستلاب العامل ووضعاً متمثلاً في قوانين اقتصادية نوعية خاصة بالرأسمالية.

(2) استقطاب لا مثيل له في التاريخ على المستوى العالمي.

(3) عجز عن وضع حد لتدمير الموارد الطبيعية بدرجة تهدد مستقبل الإنسانية.

وهناك أيضاً ثلاثة تصورات حول الاشتراكية يضعها الانتقال الفعلي والواقعي نحو الاشتراكية على جدول أعمال اليوم (وهي: أ.) الانتقال السلمي (السياسي الديمقراطي) إلى الاشتراكية مع وضوح الهوية والرؤية. ب.) الثورة العالمية ج.) بناء الاشتراكية في البلدان المحررة.

إن البديل إذن أكثر من أي وقت مضى هو كما عبرت عن ذلك روزا لوكسمبورغ في عصرها... الاشتراكية أو الوحشية ، مع التذكير بأننا لا يجب أن نعول فقط على الأزمة البنيوية للرأسمالية أو أن نقول إن غطرسة الخطاب الليبرالي الجديد تحمل في طياتها معاول هدمها ، بل يتوجب التأسيس الفعال -بدافعية ثورية عالية ووعي عميق - لعملية المراجعة النقدية الموضوعية الصارمة لتجربة احزاب وفصائل اليسار العربي وصولا الى رؤية ثورية تتناسب مع واقع ومستقبل مجتمعاتنا تمهيدا لعملية حوار فكري وسياسي ومجتمعي - هادىء وتدرجي - يمهّد لولادة الحركة الماركسية العربية ، وتسخيرها في خدمة أهدافنا في التحرر الوطني /القومي الثوري الديمقراطي وتوفير اسس البناء الاجتماعي التقدمي بآفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعنا العربي المستعصية، وإنهاء الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا... مدركين أن هذه الأهداف تتشابه وتتربط بشكل وثيق مع الأهداف الإنسانية بصورة عامة، ومع أهداف الشعوب الفقيرة في العالم الثالث خصوصاً من أجل إخضاع مقتضيات العولمة لاحتياجات شعوب هذه البلدان وتقدمها الاجتماعي، ومن أجل الإسهام في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري . لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضه من نوع آخر عبر أممية جديدة ، ثورية وعصرية وإنسانية.

تؤدي أوضاع التبعية إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها أو تجديدها، بحيث تعتمد الدولة التابعة ليس على مواردها المحلية، وإنما على المعونات والتكنولوجيا من المراكز الرأسمالية بهدف المحافظة على الدور المتمدني للدول التابعة في التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل، واستمرار الطبيعة الذيلية للكيان الاقتصادي لهذه الدول، بحيث تبقى البنية الاجتماعية-الاقتصادية للدول التابعة بنية متخلفة، بمعنى أنها بنية فاقدة للتكامل الذاتي تتسع فيها الفجوة بين هيكل الانتاج وهيكل الاستهلاك، حيث ينتج المجتمع ما لا يستهلك، ويستهلك ما لا ينتج. فالتبعية إذن هي جوهر التخلف الى جانب العوامل الداخلية وأهمها بقاء سيطرة أنماط التطور القديمة وتداخلها الفج مع الأنماط الحديثة في إطار ما يسمى بثقافة التخلف المحكومة بالماضي الذاتي السلفي الرجعي.

يقول المفكر الشهيد مهدي عامل :إن عجز البرجوازية عن قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية يجد أساسه المادي في هذا التلازم الضروري بين العداء للإمبريالية والعداء للرأسمالية، وفي استحالة أن تكون البرجوازية، بالتالي، مناهضة للرأسمالية، فالتحرر من الإمبريالية ليس ممكناً إلا بما هو تحرر من الرأسمالية والعكس بالعكس، وهذا ما لا تقوى عليه البرجوازية.فالتحرر، إذن، من البرجوازية ونظام سيطرتها الطبقي يمر، بضرورة منطقه، بالتحرر من الإمبريالية، كما أن التحرر من الإمبريالية، بقطع علاقة التبعية البنيوية بها، يمر بضرورة منطقة، بالتحرر من البرجوازية ونظام سيطرتها الطبقيّة، بل إنه هذا التحرر إياه، في وجهيه الملتحمين في سيرورة معقدة واحدة، هي هي سيرورة التغيير الثوري في سيرورة الانتقال الكوني إلى الاشتراكية.

نداء الى الرفاق المعنيين باستنهاض احزاب وفصائل اليسار العربي...

إذا كانت الأوضاع الراهنة المتمثلة في استمرار مراكمة اساليب القمع والاستبداد والاستغلال الطبقي البشع وتزايد مؤشرات الفقر والفقر المدقع والبطالة في اوساط الجماهير الشعبية، واستمرار بقاء سيطرة الشرائح الطبقية الكومبرادورية والبيروقراطية العقارية والمالية والريعية المتخلفة على أنظمة الحكم العربية - قبل وبعد الانتفاضات الشعبية - وتوفر المناخ الملائم لاعادة انتاج وتجديد التبعية والتخلف في مشهد الاسلام السياسي جنباً إلى جنب مع استمرار وتفاقم مظاهر العنصرية والخطورة والعدوانية الأمريكية والصهيونية ضد شعوبنا العربية . فلماذا لم نتوسع وتنتشر احزاب وفصائل اليسار - كل في بلده - لتثبت حضورها في اوساط جماهير العمال والفلاحين والفقراء وكل الكادحين والمضطهدين المستمرين في ثورتهم بعد ان أدركوا ان الانظمة بقيت على ما كانت عليه ولم يتغير سوى طربوشها أو رئيسها فقط ... متى يبادر اليسار العربي في مصر وسوريا وتونس والمغرب والأردن واليمن وغيرها إلى اعادة النظر في تجربته ومراجعتها ونقدها للخروج من ازمته الذاتية المستعصية برؤية ثورية وبرنامج محدد لمواصلة النضال في طليعة جماهير الفقراء على طريق استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية ؟ متى ؟



الإثنين

Asmaa B Atawna

استاذي العزيز

حابة اعرف تحليلك باللي عم بصير بسوريا

هل تعتقد فعلا وجود ثالث متحالف "اسرائيل، امريكا والسعودية لحماية مصالحهن بالمنطقة؟

هل تعتقد ان اسرائيل هي من تقوم بمجازر بحق الشعب السوري خلف قناع المعارضة؟

كيف تنظر لتدخل وتضامن روسيا والصين مع النظام؟

ماذا عن ايران وحزب الله والنظام وما يحطت بسوريا؟

هل تعتقد بان الانظمة الاسلامية "تحديدا مصر" هي من مساعدة امريكا لهم على الوصول لحماية ايضا مصالح

اسرائيل وان امريكا تقوم بفعل ما فعلته لاحقا" بافغانستان؟

هل تعتقد ان الثورات العربية "قلة الوعي وعدم التخطيط" قد تكون سبب من الاسباب المظلمة لاسرائيل وامريكا للتحكم بالشرق الاوسط الجديد

هل لعلاقة الانتخابات الاسرائيلية والامريكية و"الازمة الاقتصادية العالمية اثر بما يحدث حاليا؟ على غرار الازمة العالمية 1929 واندلاع الحرب العالمية الثانية؟

هل ترى حرب اقليمية في الافق وهل تعتقد الازمة الاقتصادية الحالية وموقف امريكا الحرج اقتصاديا في العراق وافغانستان هم من اسباب عدم قيامها بحرب جديدة "على ايران؟
بهمني رايك كونك الانسان اللي بثق بوعيو الكبير وخبرتو وبحب طريقة تحليلك ورؤيتك للامور

شكرا لالك كتير

اسمى

الإثنين

غازي الصورياني

ابنتي الغالية اسماء .. كل التحية والود والتقدير . اتصلت معك للحوار حول اسئلتك ولانني مشتاق للحديث معك ..فقررت الكتابة اليك ما اكثر واخطر اسئلتك.. ولانها اسئلة نوعية ومن ابنة مثقفة ومبدعة وقوية الشكيمة والاعتزاز بالذات ..علاوة على انك غالية على قلبي...اليك اجاباتي:

تحليلي بالنسبة لما يجري في سوريا يتلخص في أن حالة التفرد (بالمعنى الحزبي/البعث والفردى/حافظ أسد والتوريث) أسست لحالة عميقة جداً من الاستبداد بالمعنى الشمولي على مجمل المجتمع السوري وبالمعنى الفردي على كل مواطن من أبناء الشعب السوري إلى درجة بات معها الحديث عن المقاومة أو المواقف الوطنية أو الممانعة نوعاً من مسرحية هزلية مكشوفة في زيفها وغياب مصداقيتها ، مما وفر تراكم عوامل القلق والاحباط ثم التمرد على النظام الحاكم للخلاص من استبداده .. لكن يبدو لي أن القوى الديمقراطية -بالمعنى النهضوي الحداثي التنويري العلماني - ليست مؤهلة لالتقاط حالة التمرد الشعبي وقيادته صوب تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي يلتزم بمبادئ المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ... وبالتالي التقطت القوى الرجعية هذه اللحظة ونجحت باستغلالها لحساب برامجها الظلامية (خاصة الاخوان المسلمين والقوى اليمينية الأخرى (بدعم صريح ومباشر من العملاء الصغار في السعودية والخليج من جهة ومن تركيا وغيرها بالتنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية .

لذلك خلاصة تحليلي تكمن في أن سوريا وقبلها تونس ومصر وليبيا واليمن وغيرها على الجدول ، مقبلة على مشهد أسميته .. مشهد الإسلام السياسي... وهو المشهد الذي سيسهم في اعادة انتاج وتجديد التخلف الاجتماعي والتبعية الاقتصادية بابشع صورها للامبريالية الامريكية ونظام العولمة الراسمالي ...علاوة على اسهامه في تكريس احتجاز التطور الصناعي والتكنولوجي والحداثي التنويري العقلاني لمجتمعاتنا العربية بما يعني تحقيق اهداف العدو الامريكي الصهيوني ..وبالطبع توفير فرص عمر اطول للانظمة العائلية/القبلية العميلة في السعودية والخليج ..ولذلك ليس من المصادفة تأييدها للاخوان المسلمين واليمين الليبرالي الرث فيما يسمى بالثورة.. لضمان قطف ثمار ثورة الجماهير وتجبيرها لمصالحهم.

بالنسبة للموقف الروسي والصيني فهو - على الرغم من بعض ايجابياته في منع التدخل الخارجي السافر ضد سوريا - الا انه موقف يخدم مصالح البلدين ..خاصة وان روسيا لديها قاعدة عسكرية ضخمة في طرطوس / سوريا...والصين لديها مصالح تجارية ضخمة مع السعودية ودول الخليج...نوع من المنافسة مع امريكا والاتحاد الاوروبي على السوق والقواعد والمصالح.

بالنسبة لايران فهي في كل الاحوال دولة فارسية اولا واخيرا - بغض النظر عن الاسلام - لها مصالحها ومظامها في المنطقة وفي الخليج والعراق (وقد نجحت ايران في تقسيم العراق الى دويلات طائفية متنازعة بين شيعة وسنة وغير ذلك من المذاهب المتخلفة التي يعاد انتاجها اليوم بصورة قدرة على حساب وحدة الوطن العراقي!!!!) ..كما تتعاون ايران وتنسق مع امريكا في كل ما يحصل في العراق بحكم هيمنتها على الشيعة هناك (وهم اكثر من 60 بالمئة من سكان العراق) ..وبالتالي مواقفها المؤيدة لسوريا وحزب الله ينسجم مع مصالحه الاستراتيجية(ضد الطائفة السنية) وتنافسها مع كل من تركيا واسرائيل ..لان ايران تعتبر نفسها اح اهم الركائز المهيمنة في الشرق الاوسط في ظل استمرار هذه الحالة غير المسبوقة من التخلف والخضوع والهوان العربي.

فيما يتعلق بسؤالك عن الحرب ضد ايران ...وجهة نظري انها لن تشتعل لاعتبارات كثيرة...ليس لان ايران ليست عراق صدام حسين ..فهي اقوى بكثير وتهدد مصالح الغرب جديا من الناحيتين الاستراتيجية والنفط.. المسألة الثانية انا ارى ان امريكا والغرب يعملون على مستقبل الدور الايراني ومساهمتها في اضعاف النهوض العربي...على الرغم من تأييده للمقاومة وحزب الله.

اما فوز مرسي / الاسلام السياسي في مصر فلدي معلومات بانه تم بقرار امريكي بالتنسيق مع الاخوان المسلمين والمجلس العسكري شرط ان يتخذ الاخوان موقفا ايجابيا من معاهدة "كامب ديفيد" التي كانت بداية الانهيار والاعتراف باسرائيل ..ووافق مرسي والاخوان على المطلب الامريكي...ما يعني اننا في المحصلة امام نتيجة - كما ورد في تساؤلاتك الجميلة - مؤداها تجبير اهداف الجماهير التي قامت بالثورة لحساب الاخوان والقوى الرجعية بالتنسيق مع المصالح الامريكية واسرائيل بالطبع . لكن الامر لا يعود الى قلة التخطيط فحسب ، بل الى ضعف القوى والاحزاب الديمقراطية واليسارية التي لم تستطع قيادة الجماهير حتى تحقيق اهدافها... ومن ثم استطاعت القوى الرجعية والاخوان المسلمين الالتحاق بالثورة باساليب ديماغوجية انتهائية وقطعت ثمارها.

عن سؤالك حول الازمة المالية العالمية ...ليس هناك وجه شبه كبير مع ما جرى عام 1929 وصولا الى الحرب العالمية الثانية تحليلي للظواهر والأوضاع الاقتصادية في الازمة الراهنة ، يستند في كل الأحوال الى قاعدة فكرية ومنهجية أساسية تقوم على : أن الفكر الاقتصادي لا يوجد بعيداً عن الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعطيها شكله وفقاً لاحتياجاتها (وهذا هو جوهر الاقتصاد السياسي الذي يدرس الجانب الاجتماعي في عملية الإنتاج وهو أيضاً نظرية تطور الحياة الاقتصادية على المستوى القومي والإنساني، وهو القلم الذي يهدف إلى تعريف الظواهر الاقتصادية انطلاقاً من أسبابها). فإذا كانت السياسة هي تكثيف للاقتصاد ، فإن الاضطراب العام الذي يعرفه النظام الرأسمالي هو تأكيد على صحة مقولة ماركس حول فوضى الإنتاج باعتبارها قانونا ملازما للرأسمالية من ناحية وهو أيضا تعبير عما يجري في أسواق المال العالمية من ناحية ثانية ، إذ أن هذا الاضطراب (الازمة) سيوفر بالضرورة مناخاً جديداً لمتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة على الصعيد العالمي.

على أي حال إن الازمة الاقتصادية الأميركية الراهنة ليست استثناء فريدا في تاريخ الاقتصاد العالمي بشكل عام ، رغم أن أحد الخبراء أطلق عليها تسمية "الحرب العالمية الاقتصادية الأولى في القرن الحادي والعشرون"، لما ترتب

عليها من اتحاد شبه عالمي لاحتوائها وتقليص أخطارها على الاقتصاد العالمي ، خاصة وأن الاقتصاد اليوم هو اقتصاد قاري عالمي تديره العولمة -أي- شبكات الاعتماد المتبادل ، وتحركه -حتى عشية الأزمة- الشركات العملاقة الكبرى العابرة للقومية عن بعد ، فانه من المنطق أن تنعكس نتائجه الايجابية والسلبية على مختلف دول العالم ، ما يشير إلى أن العالم اليوم يمر بمفترق طريق رئيسي نحو بناء منظومة القوى العالمية خلال القرن الحادي والعشرين

وبالرغم من ذلك تظل الولايات المتحدة حتى اللحظة من أقوى الاقتصادات العالمية (اجمالي الناتج الاجمالي الامريكي السنوي يصل الى حوالي 17 تريليون دولار والاتحاد الاوروبي حوالي 18 تريليون \$..المجموع 35 تريليون من اصل الناتج الاجمالي السنوي للكرة الارضية /لكل دول العالم الذي يبلغ حوالي 60 تريليون \$..تخيلي يا ابنتي الغالية اسماء هذه ارقام ودلالاتها ؟!) ، ان هذه القوة الاقتصادية تعزز انقسام العالم إلى ثلاث مجموعات : الأولى ذات القدرة الابتكارية العالية أو الدول الصناعية المتقدمة ، والثانية هي الدول متوسطة الدخل ، والثالثة تضم الدول المنخفضة الدخل

والمعروف أن القوى الضعيفة في العالم تتركز أساسا في منطقتين:
-إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (48 دولة تقريبا.)
-آسيا الوسطى الإسلامية (6 دول من بلدان "الاتحاد السوفيتي السابق ").
-جنوب آسيا (أفغانستان - بنجلاديش وباكستان واندونيسيا ونيبال...الخ)
-القطاع "الشرقي" من آسيا الشرقية: كمبوديا- كوريا الشمالية- لاوس-ميانمار...
-منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي (جواتيمالا ، جرينادا ، هايتي...الخ).
إن القوى الضعيفة اقتصاديا تعتبر المنطقة الرخوة في النظام العالمي ، وبذلك فإنها أيضا تمثل أكثر مناطق العالم قابلية للانفجار ، ويكفي أنها تحتوى على نوعين من القنابل الزمنية : قنبلة الفقر والجوع، والقنبلة الديمغرافية ، ما يستدعي التساؤل المشفوع بالإرادة الجماعية بالنسبة للكيفية التي سنعمل بموجبها لتوفير أسس ومقومات البديل الشعبي في بلادنا كما في بلدان الأطراف وعلى الصعيد العالمي كله.

لكن كل ما تقدم يا اسماء ، لا يعني - للأسف - انهيار الرأسمالية المعولمة بل بداية تعددية عالمية جديدة واستمرارية للتاريخ بالطبع ، ستمارس أطرافها ودولها - بهذه الدرجة أو تلك - الاستمرار في استغلال فائض القيمة للشعوب في الأطراف، دون أن يلغي ذلك إمكانية إشعال حروب جديدة في منطقة أوروبا وآسيا وفي بلدان الأطراف لإعادة إحياء الصناعات العسكرية من ناحية ودون ان يعني ذلك - وهذا هو الأهم - تطور إمكانات الحركات اليسارية المناهضة للعولمة - في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا - لمجابهة الرأسمالية وتجاوز هيمنتها ومن ثم تحقيق أهدافها في التحرر والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.
بالطبع إن حديثي عن ولادة النظام التعددي في كوكبنا ، هو أيضا حديث عن ولادة وتشكيل تكتلات اقتصادية متنوعة المصالح والرؤى ، هذه التعددية ستضم: الولايات المتحدة/ أوروبا/ الصين / روسيا/ اليابان /البرازيل/ الهند. (من هنا أهمية التكامل الاقتصادي العربي تمهيداً لتكتل اقتصادي سياسي عربي .)

ابنتي الغالية اسما ..سعيد جدا باسئلتك رغم انها اجهدتني في الاجابة عليها ..آملا وصول رسالتي اليك وتوافقنا في

بالمناسبة ابنتي رنا اكدت لي انكما كنتما معا في الازهر .. ادب انجليزى ... في كل الاحوال تهديك تحياتها

حول انظمة الاستبداد والاستغلال .. والمبادرة الى تحرير المواطن...

الانظمة المستبدة في مجتمعاتنا العربية، تخلق الاستقلال الروحي والفكري للمواطن ، بل وتتغذى من هذه العملية عبر محاولاتها تفريغ المواطن من الوعي والإرادة والضمير والحس النقدي والاستقلال، كي ما تحوله إلى أداة تنفيذ فحسب، يتلاعب بها عقل واحد ، أو "رب" عمل واحد، هو جهاز السلطة أو نظام الحكم القمعي بمختلف تلاوينه ومنطقاته . فبقدر ما يستدعي النضال السياسي والديمقراطي الداخلي أساساً على درجة عالية من الاستقلال السياسي والفكري وحرية الرأي والمعتقد والإرادة والمسؤولية ، يقوم انحطاط السلطة على تعميم الاستلاب والتبعية الشخصية والإلحاق ، فرجل السياسة الاستبدادية لا يقبل بأقل من الخضوع لإرادته الجائرة، ورجل الوصاية الدينية/ الاسلام السياسي لا يطلب أقل من التسليم الكامل بتفسيره وتأويله وروايته. فالطغيان الأول يقوم على احتكار السلطة السياسية والدولة، بينما يقوم الطغيان الثاني على احتكار الرأي والفكر، وكلاهما لا يتناقض ابداً مع النظام الامبريالي. ولذلك فان هذا الواقع يحتاج إلى وقفة تأمل ومحاسبة للنفس، من قبل كافة الفعاليات الديمقراطية العلمانية، أحزاباً ومتفقين ومفكرين وسياسيين وفنانين وأدباء وغيرهم.

فعلى هؤلاء تقع مسؤولية استعادة المبادرة لتحرير المواطن ، الفرد العربي (في كل بلد على حدة) وانتزاعه التدريجي من الولاءات العصبية والالتزامات ، ومن كل اشكال الاستغلال الطبقي والاستبداد اللاأخلاقية واللاإنسانية التي دفعته إليها دكتاتوريات انظمة الاستبداد الكومبرادورية او الرأسمالية الرثة التابعة التي سقطت رموزها (دون ان تسقط حتى اللحظة انظمتها وبنيتها الطبقيّة الاستغلالية) كما جرى في مصر وتونس واليمن وليبيا ، وكذلك انتزاع المواطن من الالتزامات السلفية الغيبية الرجعية المتمزّمة والتابعة التي يطرحها تيار الاسلام السياسي في المشهد الحالي. ولكي نضمن تقريب المسافة بيننا وبين هذا الهدف، فإن المطلوب توفير العوامل الذاتية (بناء الاحزاب اليسارية الثورية) التي تستهدف توعية الجماهير وتحشيدها، لممارسة الضغط السياسي على السلطة أو النظام أو الدولة ، لكي تنتزع حقوقها والتعامل مع أعضائها بصفتهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات ، في ظل مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة، التي أدى غيابها إلى تعطيل مسار النضال التحرري والتطور الديمقراطي الداخلي لبلادنا وأدخلها في مستنقع الخضوع والتبعية والتخلف والاستبداد.

خاطرة عما يجري في سوريا:

اشعر بقلق جدي على مستقبل الدولة السورية من احتمالات تفككها او انهيارها بطريقة قد تكون اسوأ مما جرى في ليبيا. خاصة وان تقييمي لما يسمى بالمجلس او المعارضة في الخارج لا يتجاوز كونهم عملاء صغار في خدمة

مخطط رهيب ضد الدولة السورية وضد مستقبل قضيتنا الفلسطينية بمساهمة الاخوان المسلمين وعملاء الخليج والسعودية وبرعاية النظام الرأسمالي العالمي والامبريالية الامريكية....

وللاسف المحزن جدا ان النظام الحاكم في سوريا لم يحترم مطالب قوى المعارضة السلمية الديمقراطية في الداخل ولم يسعى الى تغيير سياساته القمعية ..ويبدو ان السبب كما اراه يعود الى وجود شرائح طبقية وببيروقراطية عسكرية ومدنية راکمت ثروات هائلة (داخل النظام وخارجه) ليس لها مصلحة في تنازلات ديمقراطية لقوى المعارضة في الداخل لتشكيل هيئة تأسيسية تقوم بصياغة دستور مدني يلغي احادية حكم الحزب الواحد ويلغي التوريث والامتيازات وكل اساليب البطش والاستبداد والاستغلال...ويبدو ان الوقت قد فات على اي خطوة اصلاحية جذرية من النظام...كما يبدو لي ان الثقة باتت شبه معدومة بينه وبين معظم الشعب السوري والشعب الفلسطيني ..من هنا قلقي على مصير الدولة وليس النظام...

بالطبع ومنذ البداية اواخر 2010 كتبت اننا لسنا امام ثورات حقيقية وانما امام حالة ثورية تسعى الجماهير الفقيرة والمضطهدة من خلالها الى تحقيق اهداف الكرامة والحرية ولقمة العيش والديمقراطية.. لكن سرعان ما تم اقتناص هذه الحالة الثورية من قوى الاسلام السياسي وقوى اليمين الليبرالي المستسلمة ..الى جانب قوى الثورة المضادة (امثال عبد الحليم خدام وغيره) بدعم مباشر وغير مباشر من عملاء السعودية والخليج بايعاز من سيدهم الامريكي...

اشعر بكثير من الحزن والقلق والارق الذي دفعني للكتابة ردا على تساؤلات بعض الاصدقاء...لكنني رغم ذلك اشعر بالتفاؤل اعتمادا على دور الشباب والقوى السياسية التي تناضل في داخل سوريا ضد الاستبداد ومن اجل الكرامة والحريات العامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتناضل في نفس الوقت ضد التدخل الامريكي وكل اشكال التدخل الخارجي من اجل حماية الدولة السورية حفاظا على دورها الوطني والقومي الديمقراطي والانساني."



الإثنين

Asmaa B Atawna

استاذي الغالي

شكرا شكرا شكرا

لا ادري كيف اشكر على "الكنوز" الاجوبة التي اجهدتك بها

والتي انت كما توقعت نظرة دقيقة وتحليل عميق وواعي لما يجري

اشعر بكآبة بعد قرأتي لها واشعر كم نحن بسطاء وكم سيستغرقنا وقت لفصل "العاطفة" عن "العقل" وكم من الوعي

والخبرة والقراءة نحتاج "لنقرر مصيرنا بأيدينا" امام كل ما يحدث):

اريد ان اعيد قراءة ما كتبت

احاول ما استطيع على المستوى الشخصي على رفض الراس مالية والليبرالية وهمجيتها وعلى محاربة العنصرية

والجهل والتخلف وتحقيق المساواة في الحقوق
كان لفوز الاشتراكيين اثر ايجابي هنا بعد خمس اعوام من كذب وتسلط وسيطرة الليبرالي ساركوزي على وسائل الاعلام
ولوحظ اخر فترة رئاسته ازدياد عدد الفاشية
صحيح ان هولاند لن يقدم الجديد وسيحاول اصلاح ما افسد ساركوزي ولكن تقارب اصوات الناخبين لساركوزي بالرغم
من كل ما كشفته وسائل الاعلام عن كذبه وتلاعبه الا انه حظي بنسبة 48% ليس بهذا الفارق الكبير مع هولاند
ما اود الوصول اليه ان هناك تاثير كبير لوسائل الاعلام على عقول الشعب
حتى الفرنسي"الذي اعده واعيا ومثقفا وانسانيا اكبر من غيره
اراهم ينجرون وراء الاستهلاك ربما ليس بحجم الامريكان
واسمع عبارات" بان الفقراء والعاطلين عن العمل يسرقون اموال الدولة من خلال المساعدات وهذا ما تحاول المجلات
والصحف الليبرالية بثه من سم في عقولهم
حاولت ان افق ضد هذا من خلال تصويتي للحزب الشيوعي ومن ثم الاشتراكي
ولكن اعتقد اننا امام حرب "تضليلية وتجهيل" كبيرة على مستوى العالم
فما بالك بعالمنا الذي لم يتعود على التفكير النقدي او التحليل او تقبل الفكر الاخر(((
لا ارى امل في الافق بعكس شعوري خلال بداية الثورات واندلاعها
لا ادري كيف يمكن ان اساهم
كنت اود الانتساب للحزب الشيوعي الفرنسي ولكن عندما كنت استمع لخطاباتهم رايت فيها محدودية بالافق ورفض
لاي راي اخر ورايت بانهم شموليين كما وعهد ستالين وهذا لا يتوافق بالزمن الحالي الذي نعيشه
وخاصة بثورة التكنولوجيا والمعلومات
شكرا جزيل لك مرة اخرى واسفة جدا انني رايت الاتصال متاخرا):
لا اذكر رنا المذرة لذاكرتي ولكن ربما ان رايت صورة لها اذكرها
اذكر فتاة اسمها رنا النجار ورندة المدهون ورجاء ورباب ولكن تخونني الذاكرة لتذكر الاسماء بالكامل
بلغ لها تحياتي واحكيها للفلسطيني "قديش هي محظوظة بابوها((:
واسفة كتبيبيبيبيبي عا الغلية

إن هذه الآلية والعقلية الرأسمالية تشكل شرطاً ضرورياً في منطقتنا لنجاح التطبيع. فهذه العقلية الرأسمالية البحتة التي تحاول الإمبريالية الغربية فرضها على دول المحيط الرأسمالي لا تميز بين مجتمع وآخر إلا من حيث ارتباطه بالسوق العالمية المعولمة، ومدى اندماجها فيها. لذلك، فهي لا تكتفي بأن لا تجد حرجاً في التعامل مع الكيان الصهيوني تعاملًا طبيعيًا، وإنما تذهب إلى اعتبار هذا الكيان الكيان الطبيعي الوحيد في المنطقة، والذي ينبغي من ثم

الاحتذاء به. إذا فإن العولمة والخصخصة في منطقتنا العربية ترتبطان ارتباطاً موضوعياً حميماً بالتطبيع. فسيادة العقلية النابعة من هاتين الآليتين هي شرط نجاح التطبيع وشيوعه في المجتمع العربي.

الثورة الوطنية الديمقراطية مفهوم علمي افرزته تناقضات الصراع الطبقي والصراع الوطني ، فهي ثورة معادية ومقاومة للامبريالية والتبعية والتخلف وكافة قوى اليمين الليبرالي او الاسلام السياسي ، انها ثورة تستهدف تحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة على الارض والموارد والتوزيع العادل للثروة والدخل ، وهي ايضا ثورة ضد القوى البورجوازية وكل مظاهر الاستبداد والافقار والاستغلال الرأسمالي ، وبالتالي فان قيادة الثورة يجب ان تتولاها الطبقات الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين الفقراء بقيادة احزاب يسارية ثورية بما يضمن تطبيق اسس ومفاهيم الحداثة والديمقراطية والتقدم وفتح سبل التطور الصناعي والاقتصادي وفق قواعد التخطيط والتنمية المستقلة وتكافؤ الفرص وتحديد الحد الأدنى للدخل الذي يضمن تأمين احتياجات اسرة العامل وتحديد الحد الاعلى للدخل بما لا يزيد عن ثلاثة اضعاف دخل العامل المنتج الى جانب تطوير الازواضع الصحية والتأمينات الاجتماعية والثقافية للجماهير الشعبية وتحقيق مبادئ واليات العدالة الاجتماعية الثورية...وهنا بالضبط فان الثورة الوطنية الديمقراطية هي مرحلة انتقالية في الطريق إلى الاشتراكية

تعريف كلمة رأس المال:

يقال أن أول مرة استخدمت فيها الكلمة كانت في القرن السابع عشر، صفة للمخزون الرئيسي أو للمال الأصلي للتاجر. ولقد تحدث الاقتصادي الانجليزي "بتي" في كتابه "الحساب السياسي" الصادر سنة 1669 عن "رؤوس الأموال الهولندية في شركة الهند الشرقية". وعند التجاريين كان معنى الكلمة هو مبلغ النقود الذي أقرض أو الذي يحتفظ به من أجل الإقراض أي "أصل الدين". ثم استخدمت لتعني الثروة التي تنتج ربحاً معيناً. واستخدمها الطبيعويون، فابتداءً من تيرجو أصبحت تعني "القيم المتراكمة". واستخدمها آدم سميث بمعنى "رصيد التاجر". ويتوصل سميث إلى تقسيم رأس المال إلى جار وثابت. ثم تنتقل الكلمة إلى ريكاردو، فيقول في تعريف رأس المال "رأس المال هو ذلك الجزء من الثروة المعد والمستخدم بغرض الإنتاج والذي يتكون من الطعام والملابس والأدوات والمواد الأولية والآلات وغيرها، الضرورية من أجل العمل".

ثم استخدم ماركس كلمة رأس المال، فأصبح لها معنى جديد. لم تعد كل أداة عمل أو وسيلة إنتاج رأس مال. الأشياء كلها لا تعتبر رأس مال في حد ذاتها. وإنما النظام الاجتماعي المعين هو الذي يجعل من هذه الأشياء رأس مال. قد تكون النقود رأس مال. وقد تكون الآلات والمباني والمواد الخام والمنتجات رأس مال. فليس رأس المال شيئاً معيناً بل هو علاقة اجتماعية معينة. إن المال لا يصبح رأس مال إلا متى زاد من قيمته أي متى عاد بفائض قيمة. فأرأس المال هو قيمة تأتي بفائض قيمة. كيف؟ من خلال اتحاد رأس المال بالعمل. كيف؟ عن طريق استغلال العمال الأجراء. ذلك فقط هو رأس المال.

حول قطبي اليمين الرئيسيين المهيمنين راهنا في بلدان الوطن العربي

تتصدر الساحة السياسية العربية مجموعتان مختلفتان شكلاً رغم جوهريهما الواحد : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفيين في قيادة حركة الإخوان المسلمين (رغم القاعدة الشعبية الفقيرة والبرجوازية الصغيرة لهذه الحركة .(أي أن الساحة السياسية العربية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة ، وهي الرأسمالية الطفيلية : التجارية الكومبرادورية والعقارية والمالية والمقاولات بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة وكلاهما محكومان -بهذه الدرجة أو تلك -لقاعدة التبعية والتخلف، كما أن كل منهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي.

إن هذه القوى الرأسمالية بجناحيها اليمينيين الليبرالي والديني أو الاسلام السياسي - في كل بلدان الوطن العربي - ، لا تملك في الواقع مشروعاً تحريراً وطنياً او ديمقراطياً نقيصاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً وطنياً ، فالتنمية عندها هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح ، حتى لو كان على حساب دماء الطبقات الشعبية، إلى جانب نشاط المستثمرين الأجانب الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي في إطار تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد من ناحية ثانية ، تكريساً لدورها ووظيفتها في خدمة الأهداف الإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي. وهنا بالضبط يتجلى دور اليسار الثوري عبر المبادرة الى تشكيل البديل الديمقراطي الشعبي القادر على استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية بإفاتها الاشتراكية.

ردا على اسئلة عدد من الرفاق حول تطور الرأسمالية منذ القرن 18 إلى بداية القرن 21.....

لقد بدأ تفسخ النظام الإقطاعي في أوروبا منذ القرن السادس عشر مع تطور الإنتاج السلعي ونمو السوق الداخلي والخارجي .. الخ ، وكان من أوائل أيدلوجيي البرجوازية ميكافيلي (1469 - 1527) الذي ذهب إلى أن المجتمع لا يتطور تبعاً لإرادة خارجية وميتافيزيقية ، وإنما وفقاً لأسباب طبيعية ، تضرب جذورها في التاريخ وفي النفسية البشرية والوقائع الملموسة.

وفي مرحلة تشكل العلاقات الرأسمالية تأثر الفكر الاجتماعي بحركة الإصلاح المناوئة للكنيسة الإقطاعية الكاثوليكية ، التي قادها مارتن لوثر (1483 - 1546) وتوماس مونزو (1453 - 1525) اللذان أكدا على فكرة الاتصال المباشر بالله دون واسطة الكنيسة .. أيضاً ظهرت في هذه المرحلة بعض الأفكار الاشتراكية الطوباوية ، ومن مفكريها توماس مور (1478 - 1535) الذي أكد في كتابه (الأوتوبيا - أو الكتاب الذهبي) إلى أن أصل ويلات الشعب هو الملكية الخاصة التي لا بد من القضاء عليها في رأيه . ومع تطور الرأسمالية شرعت البرجوازية في التصدي

لسلطة الإقطاعيين ، وطالبت بإلغاء الامتيازات والتقسيمات المراتبية ، وبرز في هذا السياق عدد من المفكرين من أبرزهم سبينوزا (1632 - 1677) - (الذي طالب بتأسيس الدولة كتنظيم يخدم مصالح كل الناس ، وجون لوك (1632 - 1704)، الذي قال بأن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع

وفي القرن 18 تطور الفكر الاجتماعي في أوروبا تحت راية التنوير في فرنسا ، وكان فولتير (1694 - 1778) من أبرز مفكري التنوير ، وعنده أن القوانين الطبيعية هي قوانين العقل ، فالإنسان يولد حراً ولا يجب أن يخضع إلا لقوانين الطبيعة . ومن بين المفكرين أصحاب النزعة الديمقراطية الثورية كان جان جاك روسو (1712-1778) صاحب المؤلفين (في أسباب التفاوت) و (العقد الاجتماعي) ، ويرى أن أصل الشرور والتفاوت بين البشر يعود إلى الملكية الخاصة كسبب أولي وحيد، فهو القائل " إن العداوة والكراهية والأنانية بين البشر، بدأت حينما وضع أول إنسان سياجاً حول قطعة من الأرض معلناً أنها ملكيته الخاصة. "

أما الفيلسوف المادي الفرنسي هولباخ (1723- 1789) (فنادى بتأسيس دولة أو عقد اجتماعي قائم على الحرية والملكية والأمن ، واعتبر أن العالم الروحي للإنسان هو نتاج للوسط الاجتماعي ، وجاء رائد الفلسفة الكلاسيكية الألمانية (كانط 1724- 1804) الذي اعتبر التاريخ تطوراً للحرية البشرية وبلوغاً لحالة قائمة على العقل ، واعترف بمساواة المواطنين أمام القانون . وبعد "كانط" جاء فيلسوف الجدل هيغل (1770 - 1831) الذي أسهم بقسط كبير في معالجة المشكلات الفلسفية لتاريخ المجتمع ، وهو يذهب إلى أنه في صلب الكون تقوم " الفكرة المطلقة " الدائمة التطور ، والتي تخلق العالم كله - الطبيعة والإنسان والمجتمع ، لقد صَوَّرَ هيغل التاريخ العالمي على شكل مسيرة للروح (الفكرة) على الأرض ، وهذا الروح الكوني يسكن الشعب السائد في التاريخ العالمي بالعصر المعني ، ولم يكن غريباً - بعد حوالي مائة عام - أن يستلهم هتلر والنازية جوهر أفكار هيغل (إلى جانب أفكار شوبنهاور 1788 - 1860 م) المعروف بفلسفته التشاؤمية ونييتشه (1844-1900) صاحب فلسفة ارادة القوة) وتطبيقها على الشعب الألماني باعتباره سوبرمان العالم أو " الشعب السائد. "

ولكن، رغم أهمية الفلسفة السابقة ودورها ، إلا أنها لم تتمكن من وضع الحلول الاجتماعية الملائمة للأغلبية الساحقة من البشر ، ومع تطور وتفاقم أوضاع الطبقة العاملة في النصف الأول من القرن 19 ، وباستخدام التحليل الفلسفي لأحدث منجزات العلم ، أمكن لماركس (1818-1883) وانجلز (1820 - 1895) وضع المادية التاريخية و القوانين العامة للتطور التاريخي وأشكال تحققها في نشاط الناس في ضوء معطيات النظام الرأسمالي وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية القائمة على الاستغلال.

ارتبط نشوء العلاقات الرأسمالية مع بداية تكون الملامح الأولى للطبقة البرجوازية ، كطبقة مالكة لوسائل وأدوات الإنتاج ، وقد كان مستوى التطور النسبي للإنتاج البضاعي (السلعي) في أواخر التشكيلة الإقطاعية ، السبب الرئيسي (عبر الإنتاج والتجارة والمرايين والتراكم النقدي) في نشوء الطبقة البرجوازية ومن ثم العلاقات الرأسمالية . ومع تطور الرأسمالية ، تتطور قوى الإنتاج باستمرار ، وما ينتج عن ذلك من تعارض حاد بينها وبين علاقات الإنتاج القديمة ، وهذا لا يعني أن الرأسمالية تستطيع دائماً أن تحل أزمتها الداخلية بما يضمن استمرار صعودها ، فبالرغم من كل ما نلاحظه اليوم من تطور هائل وانتشار " واسع " ، إلا أن ذلك لا يلغي إطلاقاً طبيعة الأزمة والتناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي منذ وصوله إلى مرحلة الامبريالية ، في نهاية القرن التاسع عشر ، وامتداده إلى عصرنا الراهن حيث أصبحت العولمة الرأسمالية هي السمة الأساسية للإمبريالية في طورها الجديد الأكثر استغلالاً

وبشاعة في كل التاريخ الحديث للبشرية ، حيث تسعى بقوة المال وال سلاح إخضاع الشعوب الفقيرة لإرادة كونية واحدة ، تقوم على حرية حركة رؤوس الأموال والمنتجات والتسليم بسيادة السوق ، وفي العولمة، باتت دول العالم الثالث والوطن العربي تحديداً -بحكم عوامل/ مصالح طبقية خارجية وداخلية-، مجرد مشروعات يتم بواسطتها تدمير السوق الوطني أو القومي ومن ثم تكريس تبعيتها وتخلفها وارتهاؤها وامتصاص ثرواتها ودماء شعوبها بما يؤكد مقولة كارل ماركس " ان رأس المال ينزف دما من كل مساماته. "

في تناولهم لمفهوم الحرية ، ينطلق الليبراليون في الدعوة لهذا المفهوم وتطبيقاته في بلادنا من الأسس الحاكمة للاقتصاد الرأسمالي وحرية السوق والاستغلال الطبقي، بما يجعل من حرية الأفراد في مجتمعاتنا رهينة لتلك الأسس ، والسؤال: ما قيمة هذه الحرية مع الجوع والفاقة والحرمان لما يقرب من مائة مليون عربي يعيشون عند خط الفقر (أقل من دولارين يوميا للفرد) أو دونه (أقل من دولار في اليوم) لا يستطيعون إشباع حاجاتهم الأساسية ، لعجزهم عن تأمين الحد الأدنى لتغطية هذه الحاجات ، فأى حرية هذه ؟ إنها حرية قوانين اقتصاد السوق ، التي لا تعني سوى حرية المنافسة ، التي لا يملكها سوى القلة البيروقراطية المتنفذة في أنظمة الحكم من ناحية ، وحلفائها من الشرائح الطبقية العليا ، الكومبرادورية ، والطفيلية من ناحية ثانية ، لا يهتمهم سوى مراكمة الأموال بأي ثمن كان ، في سياق استجاباتهم لبرنامج وشروط العولمة الأمريكية والتطبيع مع العدو الصهيوني في بلادنا ، التي تعني فصل مفهوم الحرية عن الواقع ، أو تجريده من متطلباته المادية ، وأولها إشباع الحاجات الأساسية لجماهير العمال والفلاحين الفقراء وتأمين الدخل اللائق الذي يوفر لهم القدرة على فهم معناها وقيمتها وممارستها ، لكي يتحول مفهوم الحرية الى قيمة غيبية (ميتافيزيقية) رجعية او قيمة شكلانية معزولة عن الواقع ، كما يجري الان في فلسطين وبقيّة البلاد العربية.

الفساد ظاهرة تتعلق بتحول الشأن العام للجماعة الى شأن خاص لفرد او افراد او لجماعة صغرى ، انه اغتصاب السلطة العامة لتحقيق مصلحة خاصة . و يذهب أحد التعريفات إلى أن الفساد هو (أن تباع ما تملكه الحكومة في المزاد ... من أجل صالح خاص .. و البائع موظف رسمي) .. و الصفقة هنا قد تعني مالا أو خدمة .. وربما قانونا أو قرارا تصدره الحكومة لصالح أشخاص أو مجموعات بعينهم!

في العقدين الأخيرين بات المشهد العام و كأننا في (عصر الفساد) ، فقد تراجع الفساد الصغير من حيث أهميته النسبية .. وتقدم الفساد الكبير .. لم يعد اللافت للأنظار الفساد على سفح الهرم حيث الرشاوى الصغيرة ، لكن اللافت للنظر ، بات فساد القمة و اختلاط السياسة بالاقتصاد . خلال السنوات الأخيرة أيضا انتقل الفساد من قضية ذات طابع أخلاقي و محلي .. إلى قضية ذات طابع مجتمعي . .. و لكن تبقى _ بالنسبة للحالة الفلسطينية والعربية _ حقيقة أننا أمام نظم مالية و سياسية تغيب فيها الشفافية وتغيب رقابة الرأي العام ، و تغيب فيها المحاسبة في كثير من الأحيان ... و يسيطر على القرار فيها مجموعة أفراد . لا نتوقف هنا عند فساد الذمم .. لكننا نتوقف عند فساد

القرارات . الكل يرقص و الاقتصاد الأسود او الفساد تزيد نسبته في بلادنا العربية دون استثناء
-آليتين رئيسيتين من آليات الفساد:

- 1- آلية دفع " الرشوة " و " العمولة " على الموظفين والمسؤولين (الفساد الصغير .)
- 2- الرشوة المقتعة أو "العينية " في شكل وضع اليد على " المال العام " والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي) الفساد الكبير . (

استجد خلال الثمانينات والتسعينات نوع جديد من ممارسات الفساد في الوطن العربي، لاسيما من خلال العمليات الاستشارية، التي ترسيها هيئات المعونة الأجنبية، على مكاتب استشارية محلية بهدف تكوين " طبقة " أو " نخبة " جديدة من المهنيين ورجال الأعمال، " نخبة معولمة : ترتبط مصالحها بالترويج لبرنامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الأجنبية في مجالات محددة مثل : التخصص، وتحرير التجارة ودمج الاقتصاد العربي ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية.

الفساد قضية خطيرة، انه النزيف الذي نطلق عليه ألفاظا عصرية مثل : عمولات-غسيل أموال-مقابل شطارة ... والشطار من أصحاب المصالح الشخصية، الفسدة .. كثيرون .. لكنهم في كل الاحوال قلّة متحكمة لا تتوازي ابدا في حجمها مع من يريدون تحقيق أهداف وأمانى شعبنا ، وهؤلاء يبدو انهم غائبون حتى اللحظة.

تعيش بلدان الوطن العربي أزمة عامة تستحكم وتتشابك مظاهرها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية .إنها ليست مجرد أزمة من الأزمات التي تعرض لنظام من نظم الحكم في هذا القطر العربي أو ذاك فحسب ، وانما يعاني الوطن العربي في مجموعه ، أزمة مجتمعية عميقة باتت تطرح ، إن على مستوى الفكر أو الممارسة ، تحديات ثقيلة تواجه كل من يقلقه حاضر الأمة العربية ومستقبلها المنظور، عبر العديد من المؤشرات :

إن الوطن العربي بات يفقد مساحات متزايدة من ترابه الوطني (مثال : استمرار عمليات الضم والإلحاق والتهويد لما تبقى من أرض فلسطين ولأجزاء من أراضي بعض البلدان العربية .)

-إن الوطن العربي بات يفقد المزيد من موارده البشرية . فهناك هجرة العقول والأيدي العاملة.

-إن الوطن العربي يتعرض لخطر التجزئة و " البلقنة " وهو ما يبدو واضحا الآن من خلال تعميم التقسيم الطائفي والديني والاثني.

-إن الأقطار العربية - بحكم تبعية وخيانة انظمتها- عجزت موضوعيا عن استثمار ثرواتها الطبيعية - وفي مقدمتها النفط - في تحقيق تنمية مستقلة.

-إن المجتمعات العربية تعاني - بشكل عام ، وعلى مستويات متفاوتة وإن تكن متقاربة - من تشوهات في البنى الاجتماعية تعكس نفسها في صورة اختلال في أنظمة القيم ، وفي استفحال الفروق بين الطبقات . وفي ظل هذه المؤشرات مجتمعة تبرز على سطح الوطن العربي ثلاث ظواهر خطيرة:

-الأولى : استفحال الهيمنة الإمبريالية وركيزتها الدولة الصهيونية-اقتصاديا وسياسيا وعسكريا - على المنطقة

-الثانية : التعقد الشديد - وأحيانا طمس - صور الصراع الاجتماعي لتعبر عن نفسها في صورة مشوهة لصراعات طائفية أو نزاعات إقليمية شوفينية كما نلاحظ اليوم في ظل الانتفاضات العربية التي قطف ثمارها حركات الاسلام السياسي.

-الثالثة : تفاقم مظاهر التبعية والتخلف وخضوع مجمل النظام العربي لشروط التحالف الإمبريالي الأمريكي الصهيوني المعولم.

وفيما يتعلق بظاهرة التحدي ، فإنه يبرز في الوطن العربي ثلاثة تيارات أساسية:

-الأول : الاسلام السياسي، الذي ينادي بالعودة إلى منابع الأصلية للإسلام والالتزام بترائيه وأصوله، ويقف على أرضية طبقية تضم قطاعاً واسعاً من الجماهير الشعبية الفقيرة والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة، لكن برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا يختلف سوى في الشكل عن برنامج الطبقة الحاكمة أو التحالف البيروقراطي الكومبرادوري حيث لا نجد أي تناقض جوهري بين برامج التيارات الدينية وبرامج الطبقات الحاكمة ما قبل الانتفاضات الشعبية.

التيار الثاني : وهو التيار الذي يعبر عن التحالف الكومبرادوي البيروقراطي المهيمن على السلطة والحكم في النظام العربي الرسمي، ويتميز بتطبيقاته لشروط الليبرالية الاقتصادية المعولمة في مقابل رفضه لتطبيق الديمقراطية السياسية الليبرالية.

-أما التيار الثالث : فيتجه أكثر صوب المستقبل إلى قيام دولة مدنية على قاعدة فصل الدين عن الدولة ، أساسها الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاعتماد على النفس على الصعيدين القطري والقومي بهدف التخلص من التبعية والتخلف في جميع صورهما ، عبر نضاله من اجل تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ، هذا التيار يمثلته احزاب وقوى اليسار الماركسي.

شعوبنا ومجتمعاتنا العربية، ما زالت تدور في حلقة مفرغة تعيد انتاج تخلفها، وما زالت - بسبب عجز القوى اليسارية والديمقراطية - غير قادرة على امتلاك مفاهيم وأسس الحداثة ، حيث حرصت الأنظمة الحاكمة والطبقة السائدة فيها على التمسك بتراث موهوم، وأن تفرض على الناس أن يتعاطوا مع تاريخ خيالي يقدسونه ، ذلك أن وعيهم العفوي عاجز عن دخول العصر الحديث.

كما نلاحظ أيضاً انتشار نوع من الكسل والتعب الحضاري الذي يهيمن على الإرادة العربية العفوية (اذا صح التعبير) ويجعلها تنام على معاناتها واسباب قهرها عبر صبر عاجز يجعلها تهرب من تحديات الديمقراطية والحرية والعدالة ومجابهة الاستبداد والاستغلال ، وهذا يفسر تمسكها بنوع ساذج من الدين، جعلت منه الأنظمة وأجهزتها مصدراً للتواكل والكسل والخوف أو الاستسلام لمقاديرها.

تميز نضال المفكر الماركسي الشهيد مهدي عامل، بالفكر والممارسة ضد الفكر الرسمي السائد عموماً ، وضد الطائفية خصوصاً كوجه بشع من وجوه الصراع الطبقي في لبنان، وهذا التمييز ، "خَوَّل مهدي ، علمياً ، فهم الطائفية ، في شروطها المادية الراهنة، على أنها : الشكل الأيديولوجي الرئيسي - في تحدده كشكل طائفي- للتناقض السياسي، أي أن الطائفية هي شكل تاريخي محدد من النظام السياسي الذي تمارس فيه البورجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها الطبقيّة "، كما فضح بلا هوادة ، الشرائح الرأسمالية التابعة ومنطلقاتها أو مبرراتها الطائفية ، واستغلالها الطبقي، وتبعيتها للامبريالية ، كاشفاً ومعرباً بذلك ليس طبيعتها الاستغلالية فحسب، بل أيضاً طبيعتها الرجعية المتخلفة والاستبدادية، محدداً بوضوح ثوري صادق ويقيني وتحريضي ، لضرورة النضال ضد هذه الشرائح أو "الطبقات" ومنطلقاتها الطائفية ، دون كلل وصولاً إلى تجاوزها ونفيها والانتصار عليها.

عن " رأس المال " أعظم مؤلفات كارل ماركس

كرس كارل ماركس أربعين عاماً من حياته لكتابة "رأس المال". فلقد بدأ فيه عام 1843 وواصل العمل فيه حتى آخر يوم في حياته...لقد انطوت مجلدات "رأس المال "على معرفة موسوعية ألمت بكل أدبيات الاقتصاد السياسي وفلسفة العصر وثقافته السياسية.

نجد في "رأس المال" أفكاراً عبر عنها من قبل عشرات الكتاب من الفلاسفة والاقتصاديين والاشتراكيين. سنجد هيجل وفويرباخ وديتزن في الفلسفة. وسنجد بتي وسميث وريكاردو في الاقتصاد. وسنجد سان سيمون وفورييه وأوين وكابيه وبلانكي وغيرهم في الاشتراكية الطوباوية .

يقع "رأس المال" في أربعة مجلدات، وقد خصص ماركس المجلد الأول لعملية إنتاج رأس المال. ويحتوي على تحليل لكيفية إنتاج فائض القيمة وإنتاج رأس المال نفسه.

أما المجلد الثاني فيتناول عملية تداول رأس المال، تداول عناصره المختلفة ومبادئ تصريف السلع وتكرار الإنتاج الذي يسمح به تداول رأس المال. وينطوي المجلد الثالث على الإنتاج الرأسمالي في جملته، أي ينطوي على وحدة كل من الإنتاج والتداول لرأس المال. فهو مخصص لتوزيع رأس المال الذي ينتج من الإنتاج والتداول. أما توزيع فائض القيمة فيتم عند ماركس إلى الربح والفائدة والربح العقاري. ثم يوزع الربح إلى ربح صناعي ومصرفي وتجاري. ويدرس تطور هذا التوزيع، والاتجاه إلى انخفاض معدل الربح أي علاقة الربح بالتطور الرأسمالي عامة. وبعد وفاته في عام 1883 عكف رفيقه إنجلز على إنجاز المجلد الثاني. وقام بنشره في عام 1885، ونشر المجلد الثالث في عام 1894 أي قبل وفاته هو بعام. ولذلك يعد المجلدان من عمل ماركس وإنجلز معاً. والواقع أن المجلد الأول هو بلا نزاع أهم المجلدات جميعاً. وينطوي على أهم ما لدى ماركس من فكر اقتصادي. وتأتي أهمية المجلد الثاني من دراسته التفصيلية لبعض نواحي المجلد الأول، وبخاصة تناقضات الرأسمالية والأزمات، وكان ماركس قد أكمل المجلد الثاني قبل موته. أما المجلد الثالث فإنه أضاف كثيراً إلى المجلد الأول. فلم يجد إنجلز مزيداً من العمر ليصدر المجلد الرابع والأخير من "رأس المال" والذي تناول تاريخ الفكر الاقتصادي

وبخاصة تطور نظريات القيمة. ولقد ظل مطوياً حتى نشره كاوتسكي في عام 1905 تحت عنوان "نظريات فائض القيمة".

ما الماركسية؟.....

الماركسية هي علم القوانين الطبيعية التي تتحكم في سير وتطور المجتمع الإنساني، وهي بهذه الصفة علم متجدد ومتطور لا يقل دقة عن سائر العلوم الطبيعية، فالماركسية هي علم تطبيق المادية الجدلية على تاريخ المجتمع البشري بجميع مراحل وأنماطه المختلفة.

أن تكون ماركسياً يعني أن تبدأ من ماركس، ولكن لا تتوقف عنده، أو عند أحد كبار خلفائه في العصر الحديث. وهناك فرق بين أن تكون ماركسياً، أو أن تكون ناطقاً بالماركسية. أن تبدأ من ماركس، يعني أن تبدأ بالجدلية المادية. وبهذه الروح يجب، في رأيي، أن ننظر في قضية النظرية الثورية اليوم.

وعلى هذا الأساس فإن الحفاظ على الماركسية ومتابعة رسالتها الإنسانية لا يكمن في الدفاع اللاهوتي أو الدوغمائي عن تعاليمها، وإنما بالنقد الدائم لأفكارها وتجديدها ارتباطاً بأهدافنا العظيمة من أجل التحرر الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي.

لهذا يجب أن يتحدد دورها في الصراع الراهن، وهذا هو واجب كل أحزاب وفصائل اليسار لمواجهة وإزالة قوى اليمين الوطني واليمين الديني عبر النضال الديمقراطي.

هذا يتطلب تفعيل العلاقة الجدلية بين النضال الوطني والتحرري الديمقراطي وبعده القومي العربي المرتبط بالرؤية الأممية الأشمل، انطلاقاً من إدراكنا أن الماركسية ليست عقيدة جامدة، بل هي نتاج معرفي متواصل مع تطور فكر البشرية، ولذا فهي ليست انعزالية، بل فكر حي مبدع ومتجدد (هكذا يجب أن نتعامل معها).

رفاقي اصدقائي اليساريين في كل أرجاء الوطن العربي.....

ها نحن اليوم في مرحلة جديدة من تطور الشعوب والمجتمعات العربية في إطار الانتفاضات أو الحالة الثورية الراهنة، تستدعي منا مراجعة تجارب أحزابنا بعقل موضوعي ثوري ونقدي وصولاً إلى الرؤى والبرامج التي تجسد - عبر الممارسة - مصالح وأهداف جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين في بلادنا وتنظيمهم والتوسع في صفوفهم على طريق النضال لتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

إن الأوضاع والظروف السائدة، باتت تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور في إطار الصراع التناحري ضد الوجود الامبريالي الصهيوني أو في إطار الصراع السياسي والطبقي ضد قوى اليمين الليبرالي الرث أو ضد قوى اليمين الديني /الاسلام السياسي، وهاهي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أسساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية ولكل مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال... فالاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لضمان انتصار الثورة وانتشارها في الوطن العربي، لكن ذلك مرهون بمدى استنهاض أحزاب وقوى اليسار الماركسي العربي...واليوم في ظل الانتفاضات

العربية ، فإن الحاجة إلى الاشتراكية تتزايد، لكن الإشكالية تكمن في استمرار أزمة اليسار العربي أو العامل الذاتي/الحزبي، ما يعني استمرار العجز في مواجهة العدو الوطني والطبقي.

ما يجري اليوم هو «بروفة» لانتفاضات أو ثورات قادمة، وبالتالي علينا أن نستفيد من هذه الانتفاضات الشعبية والارتقاء بها إلى الحد الأقصى، وتحويل الممارسة الثورية إلى خبرة تفتح على بلورة رؤية ثورية وشعارات مركزية توحيدية (وطنية ديمقراطية وطبقية) مبسطة وواضحة تلتقطها الجماهير الشعبية وتناضل من أجل تحقيقها...ومن أجل نجاح هذه المهمة، يجب أن يُبنى الحزب الماركسي الثوري الديمقراطي، القادر على تطوير الصراع الطبقي والاندماج وسط الجماهير لتحقيق التغيير المنشود. يجب أن تنصهر القوى الماركسية في مساهمات الجماهير، ويجب أن تُصقل الكوادر الجديدة في خضم الصراع التحرري والديمقراطي... كما يجب أن تتطور المطالب مع تصاعد الصراع وتوسيع الانتفاضة باتجاه بوصلة اليسار، كما يجب أن يرسخ في وعي الطبقات الشعبية أنّ مطالبها وطموحاتها لن تتحقق إلا من خلال قوى اليسار الثوري... هذه هي المسألة التي يجب أن ترسخ منذ الآن.

رفاق واصدقاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.....

إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية والجماهيرية لجبهتنا الشعبية ،تتحدد في ضوء مدى تأسيس تلك الوظائف على رؤية صائبة ، وأن تصاغ بدورها انطلاقاً من قراءة واعية وموضوعية لكافة المتغيرات السياسية والمجتمعية والفكرية ، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدولي ، وهنا بالضبط يتجسد المعنى الحقيقي للأعباء والمسئولية الملقاة على عاتق كل عضو من أعضائها، وصولاً إلى النتائج المأمولة التي ستمكنهم من تحقيق عملية النهوض بالجبهة صوب دورها الطبيعي المنشود، الأمر الذي يستوجب الوقوف والتأمل والنقاش العقلاني الهادئ أمام الكلمات والمصطلحات والمفاهيم المطروحة في وثائقها -تاريخياً وراهناً- ، بما يضمن الوصول إلى بلورة الرؤية الموضوعية الشاملة للقضايا السياسية والفكرية والتنظيمية، كضمانة لمسيرة الجبهة في نضالها الراهن والمستقبلي لتحقيق أهداف شعبنا في التحرر الوطني والديمقراطي.

إن هذه الدعوة للنقاش الموضوعي الجاد ليس الغرض منها الغوص في غياهب اللغة والمفاهيم كما قد يذهب البعض بالتفسير ، بل لأعلى درجة من النزاهة والاستقامة الأخلاقية لجميع الرفاق فيما يقولون ويفعلون، أي المطابقة الخلاقة بين النظرية والممارسة، بكلمة محددة أن يلتزموا بمصادقية عالية في تطبيقهم المبادئ والأفكار التي آمنوا بها، حتى لا ينحرف النقاش عن جوهره ليصبح بحثاً ودفاعاً عن هذا الموقف أو ذاك ارتباطاً بموقف مسبق. فإذا كان هدف الرفاق في الجبهة، الدخول إلى المعرفة الموضوعية في كافة القضايا والمهام الملقاة على عاتقهم، فالأولى بهم أن يتفحصوا أولاً ، سلامة سلاحهم على هذا الصعيد أي الأدوات المعرفية المستخدمة، ونقصد بذلك الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، ذلك إن نجاحهم في تأدية مهمة أرادوها لأنفسهم هو رهن تحديدها بدقة، وإذا يواجهون اليوم مرحلة جديدة ، فيجب أن يبقى ماثلاً في أذهانهم أنها من طبيعة تراكمية وتكاملية قادت وتقود إلى حصيلة إجمالية لا يجوز رؤيتها بمعزل عن عناصرها المكونة، ومن هذا المنطلق يمكن تقييم وثائق ومؤتمرات الجبهة عبر مسيرتها ، فالمؤتمر الوطني -في هذه المرحلة أو في المستقبل- ليس إلا جزءاً من عام هو مسيرة الجبهة، ولكن يمكن النظر إليه كعام قائم بذاته، يتكون من خاص أول، هو الوثائق، وخاص ثاني، وهو الأهم ارتباطاً بالنقاش

الواعي المعمق لتلك الوثائق ، وبناء عليه ، فإن جميع الرفاق أمام مهام متصلة ، تتحدد قيمة كل واحدة منها فيما يسبقها وما يليها من مهام.

إذا تعرضت اسس الحزب أو الفصيل الماركسي ، وأقصد بالتحديد (الأساس التنظيمي / الأساس الأيديولوجي / الأساس السياسي / الأساس الكفاحي) (أي شكل من أشكال التعطيل أو الرخاوة، فلا معنى لذلك سوى تعريض الحزب بهذه الدرجة أو تلك لحالة من الركود أو التراجع والشلل ومن ثم الخضوع للنزعات الانتهازية والشللية المدمرة لأفكار الحزب ومبادئه وفاعليته وضعف تأثيره وغياب مصداقيته في أوساط جماهيره.

فإذا كفت أيديولوجيا الحزب عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ويعبر عن مصالح الجماهير الشعبية وطموحاتها فإن الحزب يفقد تأثيره تدريجياً فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية... فالحزب السياسي الثوري، ليس المنظم والقائد والطليعة للجماهير فقط، بل إنه أساساً "مدخل" الوعي لها من خلال التحامه عبر الممارسة في مساماتها

سؤال وجواب.....

ما مصير حماسة المرء وقلقه إذا كان معظم الناس من حوله منسوجين بالانتهازية والخداع والأكاذيب والنفاق؟؟؟

اجابتي على سؤالي تكمن في ذاتي التي افرزت هذا الكم من مشاعر الالم والحزن التي حملتها كلمات السؤال الذي ادرك تماما انني لست اول من يتساءل عن مصير حماسته او اراءه وكتابات في محيط يزخر بالانتهازيين والمنافقين، ويستولد حالة الاغتراب التي تثير بدورها نوازع القلق ، وهي عندي - دون م

كابرة - نوازع تعكس لحظات انفعالية تمتزج فيها العاطفة مع العقل ، لكنها تمدني بالمزيد من عناصر القوة المعنوية في كسر وتحدي الاغتراب، فأجد في عقلي وروحي ما يدفعني الى مزيد من الكتابة التي اسعى دوما ان تكون علمية وموضوعية لا تعكس الواقع المعاش فحسب ، بل ايضا تضئء شمعات ينتمي ضيائها واشراقها لمستقبل لا بد آت.. لذلك لا استطيع ان انفرد او اتخلى عما انا فيه ليس لانني اسهم في صنعه وتخليق جنيته مع آخرين من امثالي رفاقا واصدقاء ماديين علمانيين ثوريين ديمقراطيين منتشرين في كل الارض... كما ان ما اكتبه احاول ان اودع فيه قطعة من عقلي وروحي واثقا من تفاعلها مع ارواح وعقول الكثيرين، اذ لا يمكن ان تفتقر حماستي ، ولا يمكن ان اتخلى عن التزامي وانتماي بجبهتي ..حزبي.. وبالتالي لا استطيع ولا يمكن ان أعيش معزولا في ذاتي او بين جدرانتي .. لان الاعظم والاصعب في النضال السياسي والمعرفي والكفاحي هو القادم، وهو يحتاج الى مزيد من الشجاعة الفكرية والسياسية والمجتمعية في مواجهته ، وازعم انني قد بدأت حملتي ضده في كتاباتي مؤخرا ، اذ ان كتاباتي المفعممة بتفاؤل الارادة ومستقبل اليسار كحامل للحدثة والنهوض والتحرر والعدالة والحرية معا هو جوابي الصريح على سؤالي المتشائم.. مع مودتي للجميع.

إنّ الانتماء لجبهتنا الشعبية ، والالتزام الحقيقي بها وامتلاك الوعي الثوري العميق بمبادئها وهويتها الفكرية "الماركسية" يتجسد فقط في الإخلاص والممارسة الثورية وفق نصوص موثيق مؤتمراتها كضمانة وحيدة للارتقاء بها وتخليصها من كل مظاهر الأزمة وأدواتها وجوانبها السياسية والفكرية والتنظيمية انطلاقاً من الحوار الجريء والموضوعي لكل أوضاع الجبهة الداخلية بما يحقق تواصل مسيرتها الثورية ونضالها من أجل الأهداف الكبرى التي انطلقت من أجلها ، وذلك عبر ممارسة ثورية وجماعية وديمقراطية تعكس الوعي العميق لتلك المبادئ والأهداف ، كما تعكس الوفاء الحقيقي للحكيم القائد المؤسس د.جورج حبش ولأبو علي مصطفى ووديع حداد وربحي حداد وخليل أبو خديجة وأبو منصور ومحمد النعيرات ومصطفى العكاوي وكريم أبو غزالة وجيفارا غزّة وكامل العمصي والحاك وماهر إرحيم واحمد عمران وحاتم السيسى واسحق مراغة ومعين المصري ومحمد السكافي ورامي كريم وتغريد البطمة وشادي أبو غزالة ومشعل الهلسه "شربل" وحلمي البلتاجي وسلامه العروقي وسعيد المجدلوي وفؤاد أبو سريّة وكل الشهداء ... والمعتقلين من رفاقنا ورفيقاتنا في الجبهة وفي مقدمتهم المناضل الباسل القائد أحمد سعادت والمناضل القائد والمثقف الثوري أحمد قطامش وكل المعتقلين البواسل الذين أخلصوا للجبهة ووضعوها في عقولهم وقلوبهم وحدقات عيونهم .. وأصبحوا مثلاً يُحتذى لرفاقهم المخلصين لمبادئها .. الرافضين لكل أشكال الهبوط والتراجع عن الثوابت الوطنية والقومية ، والرافضين لأي شكل من أشكال الاعتراف بدولة العدو الصهيوني .. المؤمنين بأن الحل المرحلي للدولة هو حل نضالي لا يقوم عبر الاعتراف بـ"إسرائيل" وإنما عبر استمرار النضال لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد" ..

قبل فوات الاوان.....

معظم من تحاورت معهم من رفاقي في احزاب وفصائل اليسار العربي يعترفون باستمرار الاوضاع المأزومة في احزابهم دونما توفر المقومات المطلوبة للخروج من الازمة صوب النهوض .. وهذا يعني ان الجميع يتحمل المسؤولية امام هذا العجز او القصور او الاهمال .. لذلك أقول لهم - مخاطبا ذاتي - أما وقد مضى وقت طويل بين الإقرار بحال الأزمة، وبين اللحظة التي نعيشها الآن، ولم نتقدم على طريق حل ال أزمة ، فإن ذلك يؤشر على عدم نضج الوعي ومن ثم الأوضاع الذاتية القادرة على تقديم الحلول المناسبة للأزمة ، رغم أن الأزمة نفسها قد نضجت كفاية وأصبحت تراكماتها تنذر إلى أن تصبح أزمة بنيوية شاملة، وإذ يقضي المنطق البسيط أن لكل أزمة حلا ، ولم يؤخذ به ، فإن من واجب كل كادر وكل عضو (في هذه الاحزاب والفصائل) أن يطرح سؤالاً مباشراً حول الأسباب التي حالت وتحول دون معالجة الأزمة والخروج منها، لينتقل بعد ذلك إلى مناقشة السؤال المنهجي الأهم، وهو كيفية مواجهة العوامل أو التهديدات الداخلية التي أبقت حال الأزمة وأعادت إنتاجها، وحالت حتى اللحظة دون تقديم حلول لها، مما أدى إلى استمرار وجود مراكز القوى الانتهازية والتحريرية واليمينية والتكتلات الشللية ، وضعف قوة وهيبة مركز هذا الحزب او الفصيل وضعف وحدة القرار فيه، واستمرار ظاهرة عدم الوضوح بالنسبة لماهية الحزب الذي نريد ، وغياب القدوة والمثل الأعلى في الهيئات القيادية، مع استمرار تزايد

الفجوة بينه وبين المجتمع عموماً والشرائح الفقيرة - وهي الاغلبية العظمى - خصوصاً....ان الصمت على تراكم عوامل الازمة والمرض هو نوع من الصمت على الموت البطيء لهذه الاحزاب/الفصائل...لكنه لا يعني مطلقاً موت الافكار والمبادئ والتضحيات العظيمة التي انطلقت من اجلها.

عشية الذكرى الحادية عشر لاستشهاد رفيقنا القائد الوطني والقومي والامي ابو علي مصطفى (1938-2001.....)

في السياسة ، كما في الحرب ، ثمة أشخاص يصلون إلى أعلى المراتب القيادية من تحت السلاح. فهم لا يركبون إلى هذه المراتب وفق حسبهم ، أو نسبهم ، أو انتماؤهم الطبقي، ولا حتى شهاداتهم العلمية ، بل يحتلون مراكزهم بمواقفهم المبدئية وثورتهم ووعيهم العميق بمبادئ وأفكار حزبهم، وبكفاحهم ومثابرتهم وبسالتهنم النابعة من التزامهم الأخلاقي، على الصعيدين الذاتي والثوري، و(أبو علي) من هذا النوع من القادة ، ففي كل سنوات حياته كان حريصاً على التطابق بين ممارساته وأخلاقه ، بمثل حرصه الالتزام في السياسة بالمنطلقات الفكرية لحزبه.

وإذا كان الإنسان هو مجموع صفاته، فيمكن القول عن الشهيد القائد أبو علي مصطفى أنه تحلى بالصفات، التي يمكن من خلالها الحكم على مصداقية انتماء والتزام أي عضو في الجبهة الشعبية أو في أي حزب ثوري ، وهي صفات أخلاقية عالية، تتجلى في ممارسة قيم الصدق، البساطة والتواضع والتقشف والابتعاد عن الاستعراض، كما تميز أيضاً بالجرأة؛ المواجهة؛ الشجاعة المبدئية؛ والدفاع عن القناعات والمواقف، مستلهماً في كل ذلك سمات رفيقه القائد جورج حبش ، بمثل استلهامه للسمات التي تجسد السلوك الثوري والقيم الأخلاقية للكادر الجبهائي، التي ركزت -وفق المنهج التربوي للجبهة- على تواضع العضو واستقامته وتفانيه ومثابرته ووعيه وانضباطه الحزبي ورفضه لأي شكل من أشكال الانحراف التنظيمي أو الفكري أو السياسي واحترامه لرفاقه، منطلقاً في كل ذلك من قناعاته بمبادئ الجبهة السياسية والفكرية ، وموقفه من العمل الوطني والاجتماعي.

الحديث عن الشهيد (أبو علي) ؛ الأمين العام للجبهة ؛ هو قبل كل شيء وعده، حديث عن حركة القوميين العرب و الجبهة الشعبية ، كمؤسستين تربي على مبادئهما، وفق منهجية، استندت إلى الأخلاق الطهرانية والصدق والإخلاص والتضحية، وقد تشرب (أبو علي) كل هذه المفاهيم، مطبقاً إياها في مسيرته النضالية، منذ بدايها عام 1955، حيث استطاع تطوير وعيه الفكري والثقافي ، ليس بتأثير البرنامج التثقيفي للحركة فحسب، بل أيضاً بقرار ذاتي منه على المثابرة وتحصيل الوعي ومراكمته بصورة متدرجة وصاعدة إلى الأمام، مكنته -فيما بعد- من وعي التباينات الفكرية والتنظيمية بين الحركة والجبهة.

وبمزاياه كلها - كما يقول فيصل حوراني - "شق مصطفى الزبري طريقه من القاعدة الشعبية الفقيرة التي أنبتته إلى قمة القيادة. فعل الرجل هذا بمثابرته على النضال وتضحياته وحرصه على تطوير ثقافته، هو الذي حُرِم من متابعة التعليم الأكاديمي، دون أن يفقد في مراحل تطوره كلها إحساسه بمزاج القاعدة وحاجاتها وقيمها، ودون أن يفقده وجوده في القمة تواضعه الأصيل". وإذا استحضر أيما فلسطيني أياً كان لونه السياسي أسماء القادة، الذين حظوا بالاحترام من مؤيديهم ومخالفهم على حد سواء، فلا بد من أن يرد اسم (أبو علي مصطفى) في المقدمة.

في السنوات الأولى من التحاقه بحركة القوميين العرب ، اهتم الشهيد (أبو علي) بقراءة العديد من الكتب السياسية والوطنية والدينية؛ من أهمها كتابات المفكر الإسلامي المستنير خالد محمد خالد ، ثم بدأ في الانكباب على الكتب والمراجع السياسية والفكرية ذات الطابع القومي؛ خاصة كتب المفكر العربي القومي ساطع ا لحصري ، وكتابات زميله في الحركة آنذاك ، الحكم دروزة ، إلى جانب بعض مقالات قسطنطين زريق ، ومع تطور انتشار الأفكار القومية، وبتوجيه من قيادة الحركة وفق برنامجها الفكري في تلك المرحلة ، بدأ الرفيق الشهيد القائد (أبو علي) المثابرة على قراءة الكتب السياسية، ذات المنحى القومي، فضلاً عن متابعته - كما هو حال كوادر الحركة- للمقالات والدراسات المنشورة في مجلة الحرية، وقد تركت هذه القراءات ، خاصة (ساطع الحصري) ، أثرها الواضح على رفيقنا (أبو علي) كما على العديد من قيادة الحركة وكوادرها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، خاصة فيما يتعلق بالانضباط الصارم والروح الكفاحية ذات الطابع العسكري التي قادته إلى الالتحاق - دون تردد- في اول دورة عسكرية لأعضاء الحركة في أحد معسكرات الجيش المصري في إنشاء عام 1962. والتحق فور تخرجه بـ " الجهاز المناضل " ثم إلى منظمة "شباب الثأر" عام 1964 ، حيث كان الكفاح المسلح وشعار الثأر هما الحلم الذي راود الحركة وكان رفيقنا (أبو علي) من أكثر الرفاق اعجاباً وإيماناً بالعمل العسكري او البندقية طول تلك المرحلة حتى عقد المؤتمر الثاني للجبهة عام 1969.

ومع تطور التجربة الناصرية صوب المبادئ الاشتراكية ، تأثرت حركة القوميين العرب بالمفاهيم والشعارات، ذات المنطلقات الاجتماعية الإصلاحية، كما عبر عنها الراحل جمال عبد الناصر، لكن هذه المفاهيم ، تطوّرت باتجاه الاشتراكية العلمية والماركسية لدى بعض أعضاء القيادة القومية للحركة وبعض قيادات الأقاليم، خلال الفترة بين عامي (1967 - 1964) ، حيث جرى تداول هذه الأفكار داخلياً وعلى صفحات مجلة الحرية ، ولكن على الرغم من هذه الإرهاصات، لم تتوصل قيادة الحركة إلى ما يمكن تسميته بالحسم المعرفي باتجاه الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، إلا بعد هزيمة (1967) ، حيث كانت تلك الهزيمة بمثابة التغير السياسي والتنظيمي والفكري الأكبر أو النوعي في حركة القوميين العرب وبعض قادتها وكوادرها، وقد تركت كل هذه المتغيرات تأثيرها المباشر على الشهيد أبو علي مصطفى ، طوال مسيرته النضالية فيها، خاصة في عامي (66-67)، ثم مشاركته في تأسيس الجبهة الشعبية (ديسمبر 1967)، حيث تميز بالتزامه وانضباطه الشديدين بمبادئها وفكرها وآلياتها وأسسها التنظيمية.

وجهة نظر للنقاش.....

مع تزايد حالة الارباك والهبوط الفكري والسياسي في مجمل احزاب وفصائل اليسار العربي ، وانطلاقاً من هذا الإدراك لحقائق الواقع الراهن (في مجابهة قوى اليمين الليبرالي والاسلام السياسي) ، لا بد ان تمارس الكوادر المخلصة لمبادئ الحزب وهويته الفكرية ، مسئولياتها في العمل المتصل والمثابر على تخليص وتطهير احزابها- وفق محددات النظام الداخلي -

من كل رموز وعناصر الانتهازية والشللية والمحسوبيات والتكتلات من جهة ومن كل مظاهر ورموز الهبوط والانحراف السياسي والفكري والاخلاقي من جهة ثانية ، لذا يجب ان تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة من خلال مراكمة عوامل النهوض ، والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية الى التراجع أو الفشل عبر توفير البيئة الديمقراطية وترجماتها الملموسة في معايير ونواظم وآليات النظم واللوائح الداخلية لهذه الاحزاب ووعي التعارضات الداخلية ، واحترام الآراء والتعامل معها كمعصر قوة للارتقاء بدور الحزب ورؤيته وممارسته ، الى جانب إطلاق الفعالية الفكرية الهادفة الى ترسيخ الوعي بالنظرية الماركسية المتجددة ومنهجها ،وتسخيره في خدمة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفق خصوصية هذا البلد/المجتمع او ذاك ، بما يضمن الالتفاف الجماهيري حولها واستعادة دورها النضالي في اطار الصراع الطبقي والديمقراطي الداخلي ،وفي اطار الصراع التناحري ضد الوجود الامبريالي الصهيوني.

وهكذا اذا لم تتابع الكوادر الماركسية المخلصة وقف مفاعيل الأزمة وأدواتها، فإن وحدة احزاب وفصائل اليسار تتحول الى وحدة شكلية تؤدي الى "تهابيتها المحزنة" ، على شكل نزف داخلي مستمر ، وفقدان للثقة والهيبة داخليا وخارجيا وصولا الى تصدع البناء الحزبي بالكامل ، وفي احسن الأحوال ، تحوله الى تنظيم هامشي وتابع ، يتخطاه الواقع والتاريخ عاجلاً أم آجلاً.

في الذكرى السنوية الحادية عشر لاستشهاده ، نستذكر رفيقنا الغائب الحاضر ونقول بفخر "ليس محل شك أن (أبو علي مصطفى) هو الفلسطيني الوحيد ، ويكاد أن يكون العربي الوحيد، الذي يصبح فيه عاملٌ فقيرٌ أميناً عاماً لحزبٍ سياسي ، وتكشف هذه الظاهرة الممتعة النادرة في بعض عبارتها الفكرية الثقيلة عن : فك التباسٍ حقيقي بين مفهوم الطليعة ومضمونها الطبقي. لقد بقى هذا الالتباس مشروعاٌ ومبرراً في نظرية الانسلاخ الطبقي، فقط على يد (أبو علي مصطفى) استحال مفهوم الطليعة طبقياً خالصاً ؛ بل طبقياً حاراً ومباشراً دون انسلاخات طبقية" وما أحوج جبهتنا الشعبية اليوم ، إلى بلورة وتحقق مفهوم الطليعة، عبر سياقه أو وعاءه الطبقي الطبيعي وأقصد بذلك الشرائح الفقيرة والكادحين من العمال والفلاحين.

عشية الذكرى الحادية عشر لاستشهاد رفيقنا القائد الوطني والقومي والامي ابو علي مصطفى (1938-
2001.....).

المرتكزات السياسية للجبهة الشعبية وفق وثيقة المؤتمر الرابع (مايو 1981:)

1- أهمية سلامة الخط السياسي، ودوره في انتصار الثورة. "إن شرطاً أساسياً من شروط النجاح هو الرؤية الواضحة
للأمور، والرؤية الواضحة للعدو، والرؤية الواضحة لقوى الثورة، وعلى ضوء هذه الرؤية تتحدد استراتيجية المعركة،
وبدونها

يكون العمل الوطني عفويًا ومرتبلاً.."

" 2- لا تعايش مع الصهيونية" ، وتشترط زوال الكيان الصهيوني لإشادة السلم العادل والدائم في المنطقة، وترى أن
جدية التصدي للإمبريالية مقياس لجدية التصدي للكيان الصهيوني.

3- إن التناقض مع الرجعية العربية هو تناقض رئيسي ، وترى أن التحديد العلمي لموقع "الرجعية العربية" ، كقوة من
قوى الخصم في المعركة المحتدمة بين الجماهير العربية وقواها الوطنية والتقدمية من جهة، وبين الإمبريالية
والصهيونية من جهة ثانية ، يحمي الثورة الفلسطينية من مناورات ومخططات القوى الرجعية.

4- البرجوازية العربية عاجزة عن انجاز مهمة تحرير فلسطين.

5- العمال والفلاحون عماد الثورة ومادتها الطبقة الأساسية وقيادتها.

6- ضرورة الترابط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي العربي.

7- الأردن ساحة خاصة وأساسية وقاعدة ارتكاز للثورة الفلسطينية.

8- الثورة الفلسطينية جزء من الثورة العالمية على الإمبريالية والصهيونية والرجعية.

ومن هنا يقف الشعب الفلسطيني في الخندق الذي تقف فيه مختلف الشعوب المضطهدة والطبقات المتضررة من
النظام الرأسمالي الاستعماري، ومعركة هذا الشعب جزء من المعركة الكونية مع الإمبريالية والقوى الرجعية المرتبطة
بها.

9- للتنظيم السياسي أهمية كبيرة، وبدونه تظل الأهداف السياسية، على الرغم من صحتها وعدالتها، أحلاماً
وتمنيات.

10- هدف الثورة الفلسطينية تحرير فلسطين وتشديد دولة فلسطين الديمقراطية التي يتمتع فيها العرب واليهود
بحقوق وواجبات متساوية.

اما على الصعيد العربي، فقد اكد تقرير المؤتمر الرابع بوضوح شديد على أن " المقصود بهذه المهمات لا يقتصر على
الصمود في وجه تحالف كامب ديفيد ومقاومة مخططاته ومنعه من تحقيق حلقات جديدة في مسلسل أهدافه، وإنما
المقصود هنا هو إسقاط نهج الخيانة وإسقاط تحالف كامب ديفيد وتحرير الأرض الفلسطينية والعربية من الوجود
الصهيوني، واقتلاع كل تواجد أو نفوذ إمبريالي عسكري أو اقتصادي أو ثقافي من الأرض العربية، وإسقاط سلطة
الرجعية العربية وسلطة البرجوازية العاجزة المستسلمة، وبالتالي تحقيق كامل أهداف الأمة العربية في التحرير
والديمقراطية والاشتراكية والوحدة. "

عشية الذكرى الحادية عشر لاستشهاد رفيقنا القائد الوطني والقومي والامي ابو علي مصطفى (1938 -
2001.....).

برنامج المهمات الاستراتيجية على الصعيد العربي كما حددها تقرير المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
المنعقد في ايار 1981. فما هي هذه المهمات؟ وما هو هذا البرنامج؟؟
أولاً: النضال الثوري من أجل تعزيز وتعميق دور الطبقة العاملة ضمن التحالف الطبقي العريض المعادي للامبريالية
والصهيونية والرجعي
ة والبرجوازية اليمينية المستسلمة.

ثانياً: النضال الثوري الجاد والدؤوب من أجل انتزاع السلطة في الأقطار العربية من القوى الرجعية والقوى البرجوازية
المستسلمة والبرجوازية السائرة في طريق الاستسلام وإقامة سلطة طبقية جديدة -سلطة الديمقراطية الشعبية -بقيادة
التحالف الطبقي الذي يضم عموم الكادحين.

ثالثاً: النضال الثوري الحازم ضد الصهيونية وضد كيائها السياسي "إسرائيل" بهدف اقتلاع هذا السرطان الاستيطاني
الإمبريالي العنصري من الأرض العربية وتحرير كل فلسطين. رابعاً: النضال الدؤوب والملتص من أجل تحقيق الوحدة
العربية وإقامة الدولة العربية الواحدة الديمقراطية الشعبية .

خامساً: النضال الجاد من أجل تحقيق وحدة الحركة الشيوعية على الصعيد القطري : وإن ذلك لا يعني أن صيغ
وأدوات العمل العربي الثوري الموحد - الحزب الشيوعي العربي والجبهة القومية التقدمية - لن تكون مدرجة على
برنامج مهمات القوى الثورية داخل كل قطر منذ البداية، وإنما يعني أن بناء أدوات وصيغ العمل الثوري داخل كل قطر
هي المهمة التي ترتبط بها قدرة هذه القوى على الإسهام في بناء أداة الثورة العربية الواحدة.

سادساً: النضال الجاد والدؤوب والمثابر وطويل النفس من أجل بناء الحزب الشيوعي العربي قائد الثورة الوطنية
الديمقراطية العربية المتصلة بالثورة الاشتراكية.

سابعاً: النضال الجاد من أجل إقامة الجبهة القومية التقدمية على الصعيد العربي : إن هذه الجبهة تستهدف جميع
كافة الأحزاب والقوى والمنظمات - الوطنية والتقدمية والثورية - في كافة الأقطار العربية ضمن جبهة قومية واحدة ،
تعبئ وتنفذ حركة الجماهير العربية نحو أهدافها المشتركة.

شعبنا الفلسطيني لمس بـ "المحسوس" في هذه المرحلة البالغة الخطورة ، أن لا حل وسط مع الدولة الصهيونية،
فهي لن توافق على قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض المحتلة عام 1967 ، خاصة وأن قيادة م.ت.ف.
استمرت - انطلاقاً من مصالحها الطبقية - السير في المفاوضات العنيفة مع العدو طوال 19 عاماً مضت، انتقلنا
عبرها من قاع إلى قاع أشد عمقاً وإنسداداً ، وها هي حركة حماس سائرة بخطى وئيدة على نفس النهج اليميني
ي الهابط رغم اختلاف الوسائل، وهنا بات شعبنا -في ظل حالة تراكمية من القلق والإحباط- في تناقض مع
سياسات السلطة وحكومتها غير الشرعية في رام الله، ومع م.ت.ف بعد أن اعترفت رسمياً بإسرائيل دون أي مقابل،

بمثل ما هو في تناقض باتت تراكماته التدريجية واضحة للعيان مع حركة حماس وحكومتها غير الشرعية في غزة، كما أن اللاجئين من أبناء شعبنا في الوطن والشتات ، باتوا يشعرون بأن الانقسام والصراع الفئوي -الذي استمر في ظل ما يسمى بالمصالحة -بين فتح وحماس، قد تركهم بعد أن استغل دورهم النضالي وشهداءهم، وبالطبع فإن الأمر بالنسبة لأبناء شعبنا في الأراضي الفلسطينية عام 48 بات أكثر سوءاً.

في ضوء ذلك أسأل مجدداً ، هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل القيادة الحالية لـ م.ت.ف والأطراف النافذة فيها صحيحاً ؟ وهل ظلت التقاطعات مع حركة فتح هي ذاتها؟ إن الوضع الراهن يفرض إعادة نظر جذرية فيه من جهة، وفي القوى التي قادته من جهة أخرى.

عشية الذكرى الحادية عشر لاستشهاد رفيقنا القائد الوطني والقومي والامي ابو علي مصطفى (1938-2001.....).

إنّ المسار النضالي ، الفكري والسياسي والكفاحي لرفيقنا الخالد (أبو علي)، محمولاً بكل سماته الشخصية الأخلاقية ، ومواصفاته الثورية، ومصاديقته العالية، وقناعاته النابعة من وجدانه وعقله الشغوف بفكر جبهته وهويتها ومبادئها ، تجلّت بعد عودته إلى أرض الوطن عندما أطلق شعار " عدنا لنقاوم لا لنساوم " ، وفي ظل تطور وتنامي دور الجبهة ، واستعدادتها لبعض عافيتها وشعبيتها وجماهيريتها، أدرك العدو حجم المخاطر، التي يمثلها مثل هذا القائد، ليس فقط لما قام به من جهود كبيرة على صعيد أوضاع الجبهة الشعبية؛ بل لما لعبه من دور إيجابي على صعيد وحدة النضال الفلسطيني ، الأمر الذي جعل رأس الدولة الصهيونية، يتخذ قراراً بتصفية هذا الرمز والقائد الفلسطيني، مراهناً بذلك على تفكك الجبهة.

ولكن جاءت التطورات اللاحقة لتثبت بالملمس، أنه على الرغم من الخسارة الكبيرة، التي منيت بها الجبهة بفقدان هذا القائد الكبير، إلا أنها استطاعت أن تحافظ على بنيتها ، ونتقدم بخطوات إلى أمام -خاصة في الوطن المحتل- على طريق استردادها لدورها وفعلها، على الرغم من كل الظروف المجافية من حولها وفي محيطها العربي والإقليمي والدولي.

عشية الذكرى الحادية عشر لاستشهاد رفيقنا القائد الوطني والقومي والامي ابو علي مصطفى (1938-2001.....).

يقول غسان كنفاني في قصة "المدفع": "كم هو بشع الموت، وكم هو جميل أن يختار الإنسان القدر الذي يريد." اختار (أبو علي مصطفى) قدره عندما اختار طريق النضال، ولأنّ (أبو علي) اختار قدره، فقد اختاره القدر ليكون قائداً قدوة في التطابق الخلاق بين الفكر والممارسة ، كما في النضال والتضحية .
سيرة (أبي علي

مصطفى (ودوره في مجرى العمل الوطني الفلسطيني. لا تستحق أن تدرس فقط لتُخلد في ذاكرة الأجيال، بل تستحق أن تدرس أيضاً لأنها ، تتم عن السبب الذي حمل صانع القرار (الإسرائيلي) على تصفية صاحبها. وهي في أي حال سيرة رجل امتزجت حياته الشخصية امتزاجاً كاملاً بالحياة العامة فقدمت إجازاً بليغاً لمسيرة العمل الوطني الفلسطيني منذ العام 1948.

إنّ فقد الساحة الفلسطينية لـ(مصطفى الزبري) يشكّل خسارةً لن ينفع التعزّي في التقليل من حجمها. أما وقد وقع ما وقع، فلجهود الرامية إلى التعويض أن تتجّه في اتجاه تقليل تأثير هذه الخسارة على الجبهة وعلى مجمل العمل الوطني. والأمل في هذا المجال معقودٌ على استمرار النهج الذي اختطه القائد الراحل.

عشية الذكرى الحادية عشر لاستشهاد رفيقنا القائد الوطني والقومي والامي ابو علي مصطفى (1938- 2001.....).

إذا كان الإنسان هو مجموع صفاته، فيمكن القول عن الشهيد القائد أبو علي مصطفى أنه تحلّى بالصفات، التي يمكن من خلالها الحكم على مصداقية انتماء والتزام أي عضو في الجبهة الشعبية أو في أي حزب ثوري ، وهي صفات أخلاقية عالية، تتجلى في ممارسة قيم الصدق، البساطة والتواضع والتفشف والابتعاد عن الاستعراض، ك ما تميز أيضاً بالجرأة؛ المواجهة؛ الشجاعة المبدئية؛ والدفاع عن القناعات والمواقف، مستلهماً في كل ذلك السمات التي تجسد السلوك الثوري والقيم الأخلاقية للكادر الجبهائي، التي ركزت -وفق المنهج التربوي للجبهة- على تواضع العضو واستقامته وتغانيه ومثابرته ووعيه وانضباطه الحزبي ورفضه لأي شكل من أشكال الانحراف التنظيمي أو الفكري أو السياسي واحترامه لرفاقه، منطلقاً في كل ذلك من قناعاته بمبادئ الجبهة السياسية والفكرية ، وموقفه من العمل الوطني والاجتماعي.

المنهج العلمي ..المادي الجدلي في بحثه وتحليله للقضايا السياسية او الفكرية او الاجتماعية او الاقتصادية ...الخ يستدعي معالجة نقدية وملموسة وموضوعية بعيداً عن أية قوالب جامدة، وعن أية سلطة إلا سلطة العقل والمنطق والجدل الموضوعي للحقائق العلمية، وهو ما يتطلب قراءة نقدية جديدة للماركسية تعيد إنتاج الإدراك النقدي الماركسي ذاته لدراسة الاشتراكية والفكر الاشتراكي، والكشف عن أسباب وعوامل الخلل لدى فصائل واحزاب اليسار العربي في النظرية والممارسة والتطبيق ، لكي نتجاوز تلك الاسباب والعوامل والوقوف على التطورات والظواهر الجديدة في واقعنا العربي ، وفي العالم المعاصر وصولاً إلى صياغة الاستخلاصات والاستنتاجات والتعميمات النظرية والفكرية - السياسية تمهيدا لعملية النهوض الذاتي / التنظيمي ، والنهوض الموضوعي / الجماهيري ، التي تؤسس للتجديد الثوري المطلوب.

وجهة نظر.....

ان اتساع دور القوى العميلة كما هو حال ما يسمى "الجيش السوري الحر" والقوى اليمينية الكومبرادورية والبيروقراطية والليبرالية الرثة عموماً ، والقوى الدينية الاصولية الرجعية المتمتعة بالاسلام السياسي وقوى الثورة المضادة خصوصاً، التي تتفاعل صعوداً اليوم في سوريا ومصر وتونس واليمن والعراق وليبيا والاردن والبحرين وغيرها، بدعم مباشر وغير مباشر من القوى الامبريالية و"حلف ال

ناتو" وتركيا وعملاءهما من الحكام العرب في قطر والسعودية والخليج بالتجاور مع فضائيات الخيانة الرخيصة من فضائيات الجزيرة والعربية وبي بي سي وغيرها من فضائيات الردة والتخلف والاستسلام ، ما يفرض علينا مجدداً طرح السؤال التقليدي : ما العمل؟... ما هي العملية النقيض لذلك كله؟

إن الإجابة عن هذا السؤال مرهونة بصحة حقيقية نشطة ، سياسياً وفكرياً وتنظيمياً ، من قبل أحزاب وحركات اليسار والقوى الوطنية الديمقراطية داخل سوريا وبقية البلدان العربية ، لكي تسنفض ذاتها ضد الاستبداد ، وضد قوى اليمن والثورة المضادة ، ومن ثم الالتزام بعملية النضال الحقيقي، السياسي الديمقراطي، عبر قيادة الجماهير الشعبية الفقيرة وتوعيتها للخروج والمطالبة بتحقيق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها ، وخاصة إسقاط رؤوس و أنظمة الاستبداد والقمع والاستغلال ، وتأسيس النظام المدني الديمقراطي الجديد من خلال " هيئة تأسيسية" تجسد الشرعية الثورية ورؤيتها التي لا تتوقف عند محاكمة رموز النظام فحسب، بل أيضاً المطالبة بتنفيذ عملية التطهير لكل مؤسسات وأجهزة نظام الاستبداد وكافة الأجهزة والمؤسسات المنبثقة عنه في المجتمع، وإصدار القوانين التي تتضمن صراحة إلغاء كافة الامتيازات الطبقية والطائفية، ومصادرة كل الثروات غير المشروعة في جميع المجالات ، والتعويض الفوري لأسر شهداء الانتفاضة، وإعادة إحياء مؤسسات القطاع العام الإنتاجية وتجديدها ودمقرطتها بعد تطهيرها من كل مظاهر الفساد والاستغلال ،وتحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور (الذي لا يجب ان يزيد عن خمسة اضعاف الحد الأدنى)، والتطبيق الصارم لمبدأ تكافؤ الفرص ، ودعم السلع الغذائية والأساسية للشرائح الفقيرة ، وإصدار القوانين والقرارات التي تؤكد على اهتمام والتزام النظام الجديد بالقضايا المطالبة لجماهير الفقراء، في الاقتصاد والتنمية والشباب والمرأة والصحة والتعليم والثقافة والبحث العلمي ، في إطار مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص و العدالة الاجتماعية و إحياء قيم الديمقراطية والتنمية المستقلة ، ونشر وتكريس روح الانتفاضة عبر التطبيق الفعال لرؤية وبرنامج الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية ، ضد كل أشكال التبعية ، وضد الوجود الصهيوني والقواعد العسكرية الأمريكية والغربية، وضد كل أشكال الاستغلال الرأسمالي والتبعية في شتى صورها، وأن يخطط النظام الديمقراطي الجديد إلى إعادة بناء الذات الوطنية والقومية الوندوية على أسس ديمقراطية و تنمية حديثة وفق قواعد الاعتماد على الذات وفق رؤية وطنية تستند إلى رفض ومقاومة السياسات والمخططات الامبريالية الشرق أوسطية .

لذلك فإن قوى وأحزاب اليسار العربي ، تواجه في هذه اللحظة الثورية ، تحدياً كبيراً ، سيحدد مصيرها ووجودها ومستقبلها ، فإما أن تسارع إلى الخروج من أزمتها صوب النهوض الثوري، أو تتزايد عوامل التراجع والتفكك تمهيداً لإسداد الستار عليها وتجاوزها.

وجهة نظر (2).....)

فيما يتعلق بظاهرة " الإسلام السياسي " فلابد من الاقرار بأن النمو المضطرب لما يعرف بـ"الإسلام السياسي"، فقد أصبح جزءاً من الحياة السياسية العلنية في العديد من البلدان العربية، حيث تم الاقرار بمشروعية جماعة الإخوان المسلمين وحركة النهضة والحركات والأحزاب السلفية لأول مرة منذ أكثر من خمسين عاماً.

وبالتالي ، فإننا لا نستطيع الحديث عن رؤية ب

رنامجية للمرحلة الجديدة، -ما بعد إسقاط مبارك وزين العابدين بن علي أو أي رئيس آخر لاحقاً- يتم فيها تجاوز الحركات والجماعات الإسلامية، دون معالجتها والتفاعل الحواري معها بصورة ديمقراطية، لأن ذلك يتنافى مع القراءة الموضوعية للواقع العياني العربي في هذه اللحظة، إذ أنني اعتقد أن المشهد السياسي العربي الراهن يؤذن بميلاد مرحلة جديدة ، عنوانها الأبرز، انتقال التيارات الدينية (الإخوان والسلفيين تحديداً) من موقع المعارضة السرية ، إلى موقع السلطة، حيث شكلت الانتفاضات الشعبية فرصة ذهبية أو جسراً استخدمته التيارات الدينية للعبور إلى مشهد الإسلام السياسي المحمول بالثقافة الشعبية العفوية ، في المناطق المدنية الفقيرة وفي الأرياف ، حيث نجحت القوى الدينية في التفاعل والانتشار في هذه المناطق في ظل غياب تأثير الأحزاب اليسارية والديمقراطية، وبدعم مباشر وغير مباشر من الأنظمة العميلة في الخليج والسعودية، بإيعاز من النظام الرأسمالي المعولم وركائزه في تركيا وباكستان وأفغانستان والعراق ، لكن نجاحه في الوصول إلى السلطة في مصر، أهم دولة مركزية في الوطن العربي ، سيضمن تعزيز ركائزه في تونس والمغرب تمهيداً لانتشاره واستيلائه على السلطة في ليبيا واليمن وسوريا والأردن وغيرها من البلدان، ليس من خلال الدعم العفوي ومظاهر التخلف الاجتماعي السائدة في المجتمعات العربية فحسب، بل أيضاً ، وهذا هو الأهم، مدعوماً من الولايات المتحدة والنظام الرأسمالي الذي يجد في حركة الإخوان المسلمين ، قوة سياسية اجتماعية ، تتقاطع معه في الكثير من الأهداف والمصالح التي تضمن استمرار احتجاز تطور الشعوب العربية واستمرار تبعيتها واستغلال ثرواتها، خاصة وأن حركات الإسلام السياسي انتقلت في هذه المرحلة من حالة التهميش ، إلى حالة التأثير والفعل ، ليس لنشر منطلقاتها وآرائها فحسب ، بل أيضاً لتمارس - بصورة مباشرة وغير مباشرة- نوعاً من الاستنفار لأدواتها الأيديولوجية أو الفكرية الغيبية المنغلقة ، في محاولة لمواجهة الفكر التنويري ، الديمقراطي، العلماني التقدمي، الوطني والقومي، لتجعل من تهديم مفاهيم التنوير والعقلانية والحدثة والليبرالية والعلمانية والمواطنة والدولة المدنية والوحدة العربية والاشتراكية غايتها الأساسية الأولى ، ومن ثم استخدام الدين السياسي ، كأداة مصالحة مع الواقع المرير وأدواته الطبقية ، الرأسمالية، الداخلية والخارجية ، خاصة وأن هذه الحركات لا تتناقض أبداً مع النظام الرأسمالي بل تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ منه ، ولكن بمنطلقات إسلامية عبر ما يسمى بـ"دولة الخلافة" أو "الأمة الإسلامية"، ووفق ما يسمى بـ"الاقتصاد الإسلامي" الذي لا يختلف في جوهره عن الاقتصاد الرأسمالي.

الاشتراكية او البربرية.....

طبقا لبيانات البنك الدولي عن التنمية في العالم ، فإن مجموعة الدول منخفضة الدخل بلغ العدد الإجمالي لسكانها عام 2012 نحو 2500 مليون نسمة، من إجمالي سكان العالم البالغ عددهم 7 مليار نسمة ، أي بحصة تتجاوز ثلث البشرية عددا . وفى المقابل ، بلغت القيمة الكلية للنواتج الإجمالي للمجموعة حوالي 2.7 تريليون دولار فقط، من الناتج العالمي المقدر (عام 2011) بنحو 62 تريليونا ، أي بنص

يب واحد من ثلاثين جزء. وهكذا يأخذ ثلث سكان العالم نحو 1/30 من الناتج العالمي!.. وهناك مجموعة فرعية تسمى الشريحة المنخفضة من المجموعة متوسطة الدخل، ويزيد عدد سكانها على عدد سكان الدول منخفضة الدخل نفسها ، إذ يبلغ 2800 مليون نسمة، بإجمالي للناتج يقدر بنحو 6 تريليون دولار. فهذا إذن ثلث آخر لسكان العالم، يحصل على 10/1 من الناتج العالمي.

مجموع سكان الثلثين-الضعيف والمنخفض- 5300 مليون نسمة يحصلون على 14% من الناتج العالمي الإجمالي أي ما يعادل 8.7 تريليون دولار ، في حين أن الدول الصناعية الغنية عدد سكانها 1700 مليون نسمة تحصل على 53.9 تريليون دولار بنسبة 87%). إن هذه النسبة تجسد بشاعة استغلال وهيمنة دول المركز الرأسمالي على مقدرات شعوب العالم أو ما يطلق عليه : الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب....

الولايات المتحدة تحتل المركز الأول في العالم من حيث الإنفاق على البحث والتطوير بالمقايير المطلقة، تليها اليابان وألمانيا وفرنسا ثم بريطانيا .ومن بعدها تجيء الصين ثم كوريا، وتعود دولتان من (السبع) هما كندا وإيطاليا، تتلوها السويد . لكن بالمقابل فالولايات المتحدة تعيش على المستوى الاجتماعي أوضاعا بالغة السوء ، ما يؤكد على الوجه البشع للرأسمالية عموما وفي الولايات المتحدة خصوصا ، وبالرغم من ذلك فإنه

ا تظل حتى اللحظة من أقوى الاقتصادات العالمية ، ذلك يعزز انقسام العالم إلى ثلاث مجموعات : الأولى ذات القدرة الابتكارية العالية أو الدول الصناعية المتقدمة ، والثانية هي الدول متوسطة الدخل ، والثالثة تضم الدول المنخفضة الدخل (في الوقت الحالى، هناك 925 مليون شخص على مستوى العالم لا يتناولون ما يكفيهم لكي يكونوا أصحاء. ويعني ذلك أن واحدا من كل سبعة أشخاص على الأرض يذهب جائعا إلى الفراش كل ليلة). والمعروف أن القوى الضعيفة في العالم تتركز أساسا في منطقتين:

-إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (48 دولة تقريبا (تمثل قارة أفريقيا فقط ما يزيد على ربع سكان العالم من الجوعى.
-آسيا الوسطى الإسلامية (6 دول من بلدان "الاتحاد السوفيتي السابق ").
-جنوب آسيا (أفغانستان - بنجلاديش وباكستان واندونيسيا ونيبال... الخ . (يعيش أكثر من نصف سكان العالم من الجوعى، أى نحو 578 مليون نسمة، في القارة الآسيوية وإقليم المحيط الهادئ.
-القطاع "الشرقي" من آسيا الشرقية: كمبوديا - كوريا الشمالية - لاوس -ميانمار...
-منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي (جواتيمالا ، جرينادا ، هاييتي... الخ).

إن القوى الضعيفة اقتصاديا تعتبر المنطقة الرخوة في النظام العالمي ، وبذلك فإنها أيضا تمثل أكثر مناطق العالم قابلية للانفجار ، ويكفى أنها تحتوى على نوعين من القنابل الزمنية : قنبلة الفقر والجوع، والقنبلة الديمغرافية ، ما

يستدعي التساؤل المشفوع بالإرادة الجماعية بالنسبة للكيفية التي سنعمل بموجبها لتوفير أسس ومقومات البديل الشعبي الاشتراكي في بلادنا كما في بلدان الأطراف في اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

رفاقي اصدقائي ..عن الدور المشبوه لمشیخات الخليج والسعودية

ان مظاهر التراجع أو الانهيار التي أصابت المكونات السياسية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا العربية التي تعيش - قبل وبعد مشهد الانتفاضات - ثلاث أزمات خانقة (أزمة سياسية، أزمة اجتماعية، أزمة اقتصادية)، لم يكن ممكناً لها أن تنتشر بهذه الصورة بدون تعمق المصالح الطبقية الأنانية للشرائح الاجتماعية البيروقراطية والكومبرادور

فالعجز في الميزان الت

جاري، وتراجع الإنتاج هو أحد تعبيرات التخلف في تطوير الصناعة التحويلية، وتزايد مظاهر وأدوات التبعية التجارية والديون والمساعدات المالية وتحكم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني كمظهر أساسي من تجليات التبعية بكل أشكالها (خاصة في ظل سلطة أو مشهد الاسلام السياسي) رغم الارتفاع الكمي في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الوطن العربي الذي وصل عام 2010 إلى حوالي 2.5 تريليون دولار. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ثلثي هذا الناتج (حوالي 1666 مليون دولار) تستحوذ عليه بلدان مشیخات الخليج وشبه الجزيرة العربية (آل سعود/آل نهيان/آل الصباح/آل مكتوم/آل خليفة/آل قابوس.. الخ) وعدد السكان فيها لا يتجاوز (60مليون نسمة) 15% من سكان الوطن العربي (400مليون نسمة) ، فيما حوالي 85% (340 مليون نسمة) من سكان البلدان العربية غير النفطية يعيشون على حوالي ثلث هذا الناتج .بمعدل دخل سنوي للفرد لا يتجاوز \$2500 ما يعني تفاقم مظاهر الفقر والبطالة والجوع في اوساط الشباب خصوصا في حين ان دخل الفرد في السعودية ومشیخات الخليج - معدل متوسط- لا يقل عن 35 ألف دولار ، يرتفع الى 88 ألف دولار في دولة قطر) حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي لعام 2010) والى 48 ألف دولار في دولة الامارات، والى 39 ألف دولار في دولة الكويت ، والى 45 ألف دولار في شبه الجزيرة العربية او ما يسمى بالسعودية..واود ان اضيف هنا ان الاسر او العائلات الحاكمة في السعودية والخليج تحصل سنويا على 20% من الناتج الاجمالي ، حوالي 333 مليون دولار مخصصات سنوية لابناء العائلات او العشائر الحاكمة، تصرف في معظمها على اوجه الاستهلاك التفاخري الباذخ وعلى القصور والفيل والنساء والسيارات الفارهة و موائد القمار ..وكل هذه الممارسات تتم تحت حماية وتشجيع السيد الامريكي الأمر النهائي في كل سياساتهم ومواقفهم ، وهو الحامي لمصالحهم وثرواتهم ، يحركهم كيفما يريد ، وينفذون اوامره بلا تردد ، خاصة بالنسبة لتصفية القضية الفلسطينية وانهاء المقاومة والدعوة الصريحة للتطبيع مع دولة العدو الاسرائيلي والاعتراف بها ، ودعم العصابات الرجعية كما هو الحال مع ما يسمى بالجيش الحر في سوريا ، الى جانب دعم حركات الاسلام السياسي وكل قوى الثورة المضادة في الوطن العربي.

رفاقي اصدقائي الاعزاء ..تأكيدا لحتمية الصراع الطبقي بين البلدان الفقيرة في اطراف كوكبنا الارضي وبين دول المركز الامبريالي ..فقد قمت باحتساب اجمالي الناتج العالمي موزعا على خمس شرائح ..لعل في هذه الارقام ما يعزز رؤيتنا وقناعتنا بانه لا خيار امام الشعوب الفقيرة الا النضال لانهاء كل اشكال الاستغلال والتبعية ..فاما الاشتراكية او مزيدا من العبودية والتخلف.....

نحن أمام ظاهرة تعمق ديكتاتورية السوق عبر العولمة أو عبر الأممية الراهنة لرأس المال المعولم (الشركات المتعددة الجنسية) ، وما يعنيه ذلك من تركيز الثروة واتساع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له بالتعاون الوثيق مع كل من البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية .وحسب بيانات البنك الدولي بلغ الناتج الاجمالي العالمي عام 2011 (62 تريليون دولار)، وقد قمت بالاستناد للبيانات الاحصائية في ضوء توزيع شعوب العالم على خمس شرائح كما يلي:

•أغنى 20% يمتلكون 82.7% من دخل العالم. (1.4 م.نسمة يمتلكون 51.274 تريليون \$ بمعدل 36624 \$ للفرد سنوياً)
•أل 20% التالية يمتلكون 11.7% من دخل العالم. (1.4 م.ن يمتلكون 7.254 تريليون \$ بمعدل 5181 \$ للفرد سنوياً)
•أل 20% التالية يمتلكون 2.3% من دخل العالم. (1.4 م.ن يمتلكون 1.426 تريليون \$ 1018 \$ للفرد سنوياً)
•أل 20% التالية يمتلكون 1.9% من دخل العالم.(1.4 م.ن يمتلكون 1.178 تريليون \$ 841 \$ للفرد سنوياً)
•أفقر 20% التالية يمتلكون 1.4% من دخل العالم .(1.4 م.ن يمتلكون 0.868 تريليون \$ 620 \$ للفرد سنوياً)

على هامش الصراع الطائفي في مصر ولبنان وسوريا والبحرين والسعودية.....

ينطلق المفكر الماركسي مهدي عامل في دراسة الطائفية من رؤية علمية واضحة ترصد إصرار البرجوازية على أن يأخذ الصراع الطبقي الذي تمارسه ضد نقيضها الطبقي، أي الطبقة العاملة، مجرى طائفيًا. والسبب في ذلك أن الطائفي يتلاءم مع ضرورات البرجوازية في سعيها الدائم إلى تأبيد سيطرتها الطبقية. وبالتالي فإن للعامل الطائفي إذاً وظيفة سياسية هي تأبيد السيطرة لنظام طبقي ضمن علاقة تبعية بالامبريالية. "فالطائفية أساسية لوجود العلاقة الامبريالية أو بالأحرى علاقة التبعية البنيوية بالامبريالية ولتأبدها في حركة تجدها .. لهذا نلاحظ ان البرجوازية والامبريالية حريصة على ديمومة " الطائفية " كنظام سياسي وأيديولوجي لسيطرة البرجوازية الكولونيالية

لا خيار امام الشعوب الفقيرة الا النضال لانهاء كل اشكال الاستغلال والتبعية ..فاما الاشتراكية او مزيدا من العبودية والتخلف.....

رأس المال ينزف دما من كل مساماته الرأسمالية المتوحشة بالارقام.....

الفقراء يزدادون فقراً 1.2 : مليار نسمة هو عدد الجوعى في العالم، ينضم إليهم 75 مليون سنوياً بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود ، وهذه الزيادة في اعداد الجوعى تقابلها زيادة هائلة في ثروات الأثرياء الذين ازداد عددهم ليصل عام 2010 الى 11 مليون شخص مجموع أموالهم تقدر بحوالي 42 تريليون.

وعلى صعيد المناطق الجغرافية لا تزال أميركا الشمالية تحتكر القسم الأعظم من الثروات وعدد المليونيرات، حيث يوجد فيها 4 مليون شخص مليونير يملكون نحو 15.5 تريليون دولار. تليها في المركز الثاني أوروبا بعدد مليونيرات بلغ 3.5 مليون شخص تقدر ثرواتهم بنحو 14 تريليون دولار.

20 -مليون شخص ينضمون إلى دائرة الفقر كلما انخفض معدل النمو 1 في المئة، ومن المتوقع أن ينخفض معدل نمو البلدان النامية إلى 4.5 في المئة.

-تنامي الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 39.4 تريليون دولار عام 1995 إلى 58.6 تريليون دولار عام 2006 الى 62 تريليون دولار عام 2011 يتوزعون على خمسة شرائح كما يلي:

•أغنى 20% يمتلكون 82.7% من دخل العالم (1.4 مليون نسمة يمتلكون 51.274 تريليون \$ بمعدل 36624 \$ للفرد سنوياً) تضم هذه الشريحة الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان.

•أل 20% التالية يمتلكون 11.7% من دخل العالم (1.4 م.ن يمتلكون 7.254 تريليون \$ بمعدل 5181 \$ للفرد سنوياً)

•أل 20% التالية يمتلكون 2.3% من دخل العالم (1.4 م.ن يمتلكون 1.426 تريليون \$ 1018 \$ للفرد سنوياً)

•أل 20% التالية يمتلكون 1.9% من دخل العالم (1.4 م.ن يمتلكون 1.178 تريليون \$ 841 \$ للفرد سنوياً)

•أفقر 20% التالية يمتلكون 1.4% من دخل العالم . (1.4 م.ن يمتلكون 0.868 تريليون \$ 620 \$ للفرد سنوياً).

110 -دولة فقيرة هو عدد الدول التي يضمها "تادي الفقراء" إذ ارتفع عددها من 25 دولة في عام 1971 إلى 48 دولة في عام 1999 وصولاً إلى 110 دولة عام 2010. فقد تزامن انتصار الليبرالية الاقتصادية وسياسات الخصخصة وبيع القطاع العام في الدول الفقيرة مع ارتفاع مطرد في عدد الفقراء والجوعى.

-هناك مليار شخص دخلوا في القرن الواحد والعشرين وهم غير قادرين على القراءة أو توقيع أسمائهم .ويعيش اليوم 1.3 مليار شخص بأقل من دولار في اليوم و3 مليارات شخص بأقل من دولارين . وهناك 1.3 مليار شخص لا يصل إليهم الماء النظيف و 3مليارات لا تصل إليهم خدمات المجاري وملياران لا تصل إليهم الكهرباء، ويوجد في المجتمعات النامية 800 مليون شخص لا يحصلون على الطعام الذي يكفيهم، بينما هناك 500 مليون يعانون، بصورة مزمنة، سوء التغذية و 17 مليوناً يموتون كل عام من أمراض لا شفاء منها...بالاضافة الى(27) مليون شخص يعانون العبودية على الرغم من نبذها قبل 200 عام.!!!!!!؟؟؟؟؟؟

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تدين قتل الجنود المصريين وتحذر من مخطط صهيوني لتوتير علاقات مصر

بشعبنا

تصريح صحفي صادر عن مصدر مسئول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وذرائعها العسكري كتائب الشهيد أبو

علي مصطفى

الشعبية تدين بشدة قتل وإصابة الجنود المصريين في سيناء

تعقيباً على الاعتداء الإرهابي المجرم على الجنود المصريين في سيناء الذي حدث مساء اليوم الأحد الموافق 5-8-

2012، أدان مصدر مسئول في الجبهة الشع

بية لتحرير فلسطين، وذراعها العسكري كتائب الشهيد أبو علي مصطفى بشدة هذه الجريمة النكراء والتي أدت لمقتل وإصابة عدد من الجنود المصريين.

وأكد المصدر المسئول على أن الدم المصري عزيز وغالٍ علينا كما الدم الفلسطيني، ولن ينسى الشعب الفلسطيني أن الآلاف من الشهداء المصريين ضحوا بحياتهم من أجل القضية الفلسطينية والعربية، وامتزجت دماءهم مع شهداء الشعب الفلسطيني.

وشدد المصدر على أن هذا العمل المشبوه لا يمكن أن يكون مقبولاً لأي فلسطيني، مطالباً جميع الأطراف توخي الدقة والحذر في تناول تفاصيل هذه العملية الإجرامية، خاصة وأن شرفاء الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة لا يمكن أن يتورطوا في هكذا عمل إجرامي أدى إلى قتل وإصابة الجنود المصريين.

وحذر المصدر من أن هذه الجريمة جزء من مخطط صهيوني يهدف إلى توتير العلاقة بين جمهورية مصر العربية والشعب الفلسطيني.

وتقدم المصدر بعزائه الحار لأهالي الشهداء وللقيادة المصرية ولكل أمتنا العربية بسقوط كوكبة من أبطال الجيش المصري الشقيق.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

العملية الاجرامية التي ادت الى استشهاد (17) من اخواننا جنود وضباط الجيش المصري مساء يوم الاحد 2012/8/5 لن تخدم احدا سوى العدو الصهيوني ومخططاته..وهي تستهدف تحقيق المزيد من اضعاف الوجود العسكري المصري في سيناء، مستغلة بصورة بشعة حالة الفراغ الامني فيها الناجم عن اتفاق كامب ديفيد، وهي ايضا تقدم الذرائع للعدو الصهيوتي لاعادة احتلال جزء من سيناء بموازاة الحدود قد يصل الى عمق عشرة كيلومترات تحت مسمى

"المنطقة العازلة" لكي يسعى العدو الصهيوني ان يفرض على مصرنا الغالية مهزلة جديدة من التفاوض ، ومن ثم اتفاقات جديدة قد تتضمن اعادة طرح مشروع التوطين القديم للاجئين الفلسطينيين الذي رفضه شعبنا ورفضته القيادة الوطنية المصرية وزعيمها الخالد جمال عبد الناصر عام 1955، لذلك لا بد من اتخاذ كافة الاحتياطات والاجراءات الامنية والعسكرية والسياسية والديبلوماسية لقطع الطريق على هذا المخطط الصهيوني/الامريكي ، وملاحقة الذين نفذوا هذه الجريمة النكراء ومن يقف ورائهم ، انطلاقا من الحرص على استقرار مصرووحدهتها الداخلية وحمايتها من كل خطر خارجي او داخلي ، وانطلاقا من رفض التوطين من حيث المبدأ وان فلسطين وحدها دون سواها هي مكان عودة اللاجئين الفلسطينيين ولا بديل عنها بالمطلق مهما غلت التضحيات ، وانطلاقا ايضا من أن ارض سيناء هي

ارض مصرية للمصريين كما هي فلسطين للفلسطينيين، وكل من يقبل بمثل هذه المخططات المشبوهة للتوطين في سيناء او في لبنان او سوريا او الاردن او أي مكان اخر على وجه الارض هو مجرد عميل خائن..عاشت مصر حرة عربية...عاش الجيش العربي المصري ..المجد والخلود لشهداء جيش مصر الباسل..

لاطلاع الرفاق والأصدقاء ...

الآثار الاجتماعية لبرامج الانفتاح والخصخصة وبيع القطاع العام من حيث تأثيرها على الطبقات والشرائح الاجتماعية في بلدان الوطن العربي¹

الطبقة وشرائحها	عناصر السياسة المفيدة لمصالح الطبقة	عناصر السياسة الضارة لمصالح الطبقة	الأثر الصافي	ردود فعل الطبقة وشرائحها
الطبقة البورجوازية: * البورجوازية الصناعية	الإعفاءات الضريبية ، إلغاء الرقابة على الأسعار ، الخصخصة ، تعديل قوانين العمل والأجور ، خفض الضرائب على رؤوس الأموال .	زيادة أسعار الفائدة ، ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام ، زيادة تكلفة الواردات الوسيطة ، ضرائب المبيعات ، السقوف الائتمانية ، تحرير التجارة الخارجية .	سء	افلاس وغلق بعض المشروعات ، التحول إلى أنظمة أخرى ، خفض الاستثمار الخاص الصناعي
البورجوازية التجارية: 1-تجار المنتجات المحلية	إلغاء التسعير الجبري ، إلغاء الرقابة على الأسعار ، إلغاء التسوق الحكومي ، خفض الضرائب على رؤوس الأموال .	تجميد الأجور ، انكماش الطلب ، تحسين الاستهلاك ، ضرائب المبيعات ، نسبياً زيادة سعر الفائدة وأسعار الطاقة والنقل	تحسن نسبياً	زيادة أنشطة المضاربات والسوق السوداء استثمار الأرباح في أنشطة أخرى .
2-تجار الاستيراد	إلغاء الحظر على الواردات ، تحرير التعامل في سوق الصرف ، إلغاء الرقابة على الأسعار ، والتسويق الحكومي ، خفض الضرائب على التجارة الخارجية .	تخفيض قيمة العملة ، زيادة سعر الفائدة ، تجميد الأجور والمرتبات ، السقوف الائتمانية ، زيادة ضرائب الاستهلاك .	تحسن	تمثيل الشركات الأجنبية ن عمليات المضاربة والتهريب ، استثمار الأرباح في أنشطة أخرى .
3-تجار التصدير	تخفيض سعر الصرف ، إلغاء	زيادة سعر الفائدة	سء	التوجه للسوق

¹ المصدر : د. رمزي زكي - الليبرالية المستبدة - سينا للنشر - القاهرة - 1993 .

	الرقابة على الصرف ، إلغاء التسويق الحكومي	والسقوف الائتمانية ، زيادة أسعار المواد الخام المحلية والمستوردة ، زيادة أسعار الطاقة والنقل .	المحلي ، تغيير طبيعة النشاط الاقتصادي .
4-البورجوازية العقارية	تعديل العلاقات الايجارية ، خفض الانفاق الحكومي على الاسكان الشعبي ، خفض الضرائب على رؤوس الأموال (التركات) إلغاء الرقابة على الأسعار .	زيادة سعر الفائدة ، السقوف الائتمانية ، ارتفاع أسعار المواد الخام ، ضريبة المبيعات .	المضاربة على الأراضي ، بناء المنازل الفاخرة الاستثمار في أنشطة أخرى
* الطبقة العاملة	الترحيب بالاستثمار الأجنبي وفتح المناطق الحرة وما يخلقه ذلك من فرص محدود للاشتغال بها .	إلغاء الدعم وارتفاع الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية ، تعديل قوانين العمل ، تسريح العمالة ، الخصخصة ، ارتفاع أسعار الطاقة والنقل ، ضريبة المبيعات ، تحديد الأجور ، خفض التوظيف الحكومي	مزاولة عمل إضافي ، الانتقال للعمل بالقطاع الهامشي ، السعي للهجرة للدول المجاورة ، الاضرابات .

الطبقة وشرائحها	عناصر السياسة المفيدة لمصالح الطبقة	عناصر السياسة الضارة لمصالح الطبقة	الأثر الصافي	ردود فعل الطبقة وشرائحها
*الطبقة المتوسطة : 1-الشريحة العليا	الترحيب بالاستثمار الاجنبي وما خلفه من فرص للعمل زيادة أسعار الفائدة ، زيادة الاستيراد الترفي ، الخصخصة .	زيادة الأسعار ، خفض الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية	تحسن	استثمار المدخرات في أنشطة مختلفة ، زيادة أسعار المهنة ، الاشتراك في ملكية القطاع العام .
2-الشريحة المتوسطة	-	إلغاء الدعم وزيادة أسعار الطعام تجميد المرتبات ، بيع القطاع العام تسريح العمالة ، خفض العمالة	سء	فك المدخرات وتسييلها ، العمل الاضافي ، السعي للهجرة ، تفشي

الرشوة والافساد الاداري .		والاتفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية ، تعديل العلاقات الايجارية ، الخصخصة .		
العمل الاضافي الدخول إلى القطاع الهامشي ، السعي للهجرة للخارج ، الرشوة ، التطرف .	سء جداً	إلغاء الدعم وزيادة أسعار الطعام ، تجسيد الأمور ، بيع القطاع العام وتسريح العمالة ، ضريبة المبيعات خفض الانفاق الحكومي على الخدمات ، تعديل الخصخصة ، تعديل العلاقات الايجارية .	-	3-الشريحة الدنيا
زيادة الهجرة للمدن والعمل بالقطاع الهامشي السعي للهجرة .	سء جداً	إلغاء الدعم وارتفاع أسعار الطعام ، خفض الانفاق الحكومي علة الخدمات الاجتماعية ، ضريبة المبيعات	-	الفلاحون وملاك الأراضي 1-فقراء الفلاحين
زراعة محاصيل أقل تكلفة ، زيادة انتاج المواد الغذائية .	سء	إلغاء دعم مستلزمات الانتاج والائتمان الميسر زيادة أسعار الطاقة والنقل تعديل العلاقة الايجارية للحائزين .	إلغاء التسعير الحكومي والتوريد الاجباري ومؤسسات التسويق العامة ، إطلاق آليات الأسعار .	2-صغار الملاك والحائزين
الميكنة ، شراء المزيد من الأراضي ، الدخول في أنشطة أخرى .	تحسن	زيادة سعر الفائدة والطاقة ومستلزمات الانتاج المحلية والمستوردة .	تعديل العلاقة الايجارية ، إلغاء التسعير الحكومي والتوريد الاجباري وإلغاء مؤسسات التسويق العامة ، خفض الضرائب على رؤوس الأموال (ضريبة التركات)	3-كبار ملاك الأراضي
التسول ، العودة إلى الريف ، الجريمة ، التطرف	سء جداً	إلغاء الدعم ، زيادة اسعار الطعام ، وخفض الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية ، زيادة أسعار الطاقة والنقل وزيادة	-	المهمشون:

		الضرائب	

الصوراني يدعو لضغط شعبي لمقاومة مظاهر الاستبداد من حكومتي رام الله وغزة

2012-07-04

أكد المفكر والكاتب الفلسطيني الأستاذ غازي الصوراني أن المناضل والمفكر الثوري غسان كنفاني تميز في كل حياته بإيمانه العميق بالديمقراطية أسلوباً وممارسة داخل

الحزب كما في داخل المجتمع ، وهو القائل " لن يكون الكفاح الفلسطيني مجدياً ، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم."

واعتبر الصوراني في مقالة له بعنوان " من وحي ممارسات القمع والاستبداد لحكومتي رام الله وغزة" عشية الذكرى الأربعين لاستشهاد كنفاني، اعتبر أن الحديث عن غسان الكاتب الروائي المناضل والمتقّف الجبهاوي -كما الحديث عن الحكيم ووديع وأبو علي مصطفى ومحمد الأسود وأحمد سعادت وكل الثوريين -لا معنى له ولا قيمة إن لم يكن تحريضا ثورياً وديمقراطياً ضد الاستغلال والاستبداد وكل أشكال الاضطهاد من أجل حرية المواطن مدخلاً وحيداً صوب تغيير وتجاوز هذا الواقع الفلسطيني والعربي الذي بات اليوم خاضعاً ومرتهناً للتحالف الامبريالي الصهيوني.

وأوضح الصوراني أن هذه الخطوة ستظل بلا معنى إن لم نبدأ في التحريض عبر النضال الديمقراطي الداخلي على طرفي الانقسام ، فتح وحماس، اللذان أسهما فيما وصلت إليه أوضاعنا الفلسطينية من طريق وأفق مسدود على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث بات من المؤكد لكل أبناء شعبنا في الوطن والمنافي أن استمرار هذا الانقسام هو خدمة صافية للعدو الصهيوني مدعوماً من ألد أعداء الفلسطينيين والعرب ، الولايات المتحدة الأمريكية.

وتوجه الصوراني من قطاع غزة .. سفينة نوح الفلسطينية الأم الولادة للهوية الوطنية .. إلى كل أبناء شعبنا وقواه السياسية والمجتمعية في كل مدن ومخيمات الضفة والقطاع وكل مخيمات المنافي واللجوء أن يتوقفوا عن صمتهم وأن يبادروا إلى ممارسة الضغط الشعبي الجماهيري عبر الاعتصامات والمظاهرات بشعار موحد هو مقاومة كل أدوات ومظاهر الاستبداد والقهر من حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين و "إنهاء الانقسام" والعودة إلى الاحتكام للشعب والانتخابات الديمقراطية ، مع التأكيد المطلق على حق أبناء شعبنا في ممارسة حرياتهم في الرأي والتعبير والكتابة والمعتقد والتنظيم والإبداع والنقد والتظاهر والاعتصام والإضراب، لافتاً إلى أنه لا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد والقمع السلطوي المستمر من حكومتي فتح وحماس.

وأشار الصوراني أن ما شاهده واستنكره أبناء شعبنا من ممارسات دموية بشعة ضد المتظاهرين الرافضين لزيارة الصهيوني موفاز .. الرافضين لاستمرار المفاوضات العبثية .. إلى جانب ممارسات حكومة حماس في غزة التي توجت

بتعليق تسجيل الناخبين في قطاع غزة ، ورفضها إجراء الانتخابات المحلية بذرائع واهية لا يقبلها عقل أو منطق ... الأمر الذي يدفعنا إلى التأكيد مجدداً على إدانة ورفض هذه الممارسات القمعية التي تراكم المزيد من عزلة وتراجع الحركتين مهما تبدى لهما من دواعي القوة المستبدة ، مشيراً أن لا معنى أو مصداقية أو إمكانية لأي هدف فلسطيني في الضفة أو قطاع غزة أو المنافي دون الخلاص من هذه الحالة القمعية الاستبدادية الانقسامية التي كرسّت عوامل القلق والإحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا في كل أماكن تواجده مع تزايد عدوانية العدو الصهيوني وشروطه المذلة عبر مفاوضات عبثية لن تحقق سوى المزيد من التفكك وانسداد الآفاق

وطالب الصوري كافة الفصائل والأحزاب بالاستعداد والتحضير لهذا الحراك الجماهيري ، الكفيل وحده بإنهاء هذه الحالة من الانقسام تمهيداً لاختيار قيادة جديدة عبر ضغط شعبي ديمقراطي متصل دون توقف في كل مدن ومخيمات وقرى الضفة والقطاع والمنافي تحت شعار "إنهاء الوضع غير الدستوري وغير الشرعي للحكومتين" ، وتحكيم صندوق الاقتراع الذي سيحدد وحده مستقبل كل من فتح وحماس وغيرهما من القوى والفصائل والفعاليات الوطنية - على الرغم من كل التعقيدات الصهيونية - كمدخل وحيد لصمود شعبنا ومقاومته ووحدته وتعدديته الديمقراطية.

أتوجه من هنا من قطاع غزة ..سفينة نوح الفلسطينية الأم الولادة للهوية الوطنية ..الى كل أبناء شعبنا وقواه السياسية والمجتمعية في كل مدن ومخيمات الضفة والقطاع وكل مخيمات المنافي واللجوء ان يتوقفوا عن صمتهم وأن يبادروا إلى ممارسة الضغط الشعبي الجماهيري عبر الاعتصامات والمظاهرات بشعار موحد هو مقاومة كل ادوات ومظاهر الاستبداد والقهر من حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين و "إنهاء الانقسام" والعو
دة إلى الاحتكام للشعب والانتخابات الديمقراطية ، اذ لا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد السلطوي المستمر من حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين ، ولا معنى أو مصداقية أو إمكانية لأي هدف فلسطيني في الضفة أو قطاع غزة أو المنافي دون الخلاص من هذه الحالة الانقسامية التي كرسّت عوامل القلق والإحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا في كل أماكن تواجده مع تزايد عدوانية العدو الصهيوني وشروطه المذلة ... فلتتداعى كافة الفصائل والأحزاب بالاستعداد والتحضير لهذا الحراك الجماهيري والتحضير للانتخابات الديمقراطية الشعبية بأشرف عربي ودولي ، الكفيل وحده بإنهاء هذه الحالة من الانقسام واختيار قيادة جديدة للرئاسة والحكومة ومنظمة التحرير كمدخل وحيد لصمود شعبنا ومقاومته ووحدته وتعدديته الديمقراطية.

من وحي الاجرامية التي ادت الى استشهاد (17) من اخواننا جنود وضباط الجيش المصري مساء يوم الاحد
2012/8/5.....

ان الاساس او المحدد الرئيسي للحركات السلفية وحركات الاسلام السياسي هو دعوتها الى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة الى الماضي ، دون أي اعتبار لتقدم وتطور البشرية من خلال افكار التنوير والعقلانية والديمقراطية وا

لعلوم الاجتماعية الحديثة والاكتشافات العلمية... لكنها - للاسف - تجد مناخها الرطب في ظل احوال التخلف والفساد والاستبداد والفقر وكبت الحريات السائدة في مجتمعاتنا العربية بسبب أنظمة الفساد والاستبداد ، اذ ان هذه الحركات الاصولية تتخلق في ارحام الازمات الهيكلية لمجتمعاتنا، وتولد، وتنمو مع تفاقم هذه الازمات وازدياد حدة اثارها المواكبة لها والناجمة عنها بدعم مباشر من الاستعمار القديم ثم الامبريالية في المرحلة الراهنة.

وفي هذا السياق يقول الصديق المفكر الماركسي د.سمير امين :لقد نجح البريطانيون في كسر الوحدة الهندية من خلال إقناع القادة المسلمين بإقامة دولتهم الخاصة باكستان التي سقطت في شرك الإسلام السياسي منذ ولادتها...كما ان الإسلام السياسي كان سيواجه صعوبة بالغة في الانتشار خارج حدود العربية السعودية وباكستان لولا الدعم المتواصل والقوي والحازم من قبل الولايات المتحدة ، ويضيف مدلا علي الترابط الوثيق بين الاسلام السياسي والامبريالية الأمريكية أنه يصبح من السهل إدراك مبادرة الولايات المتحدة إلى كسر جبهة الدول الآسيوية والأفريقية المتحدة التي تأسست في باندونغ العام 1955، من خلال انشاء منظمة المؤتمر الاسلامي في العام 1957. وبهذه الطريقة تغلغل الإسلام السياسي في المنطقة. إن أقل الاستنتاجات التي ينبغي استخلاصها من الملاحظات التي تم وضعها هنا هو أن الإسلام السياسي ليس النتيجة التلقائية الناجمة عن القنوات الدينية الحقيقية للشعوب المعنية، أو عن رغبة هذه الشعوب في تأكيد قناعاتها من خلاله . فالإسلام السياسي جري تخليقه من خلال العمل المنهجي للإمبريالية ، المدعومة - بالطبع - من قبل القوي الرجعية الظلامية والطبقات الكومبرادورية التابعة. ولا ينفي ذلك ، بطبيعة الحال، أن هذا الوضع هو أيضا مسؤولية قوي اليسار التي لم تر ولم تعرف كيف تتعامل مع هذا التحدي الذي لم يزل مستمرا دون أدنى ريب.

يجب إعادة التفكير في مفهوم الدولة الوطنية (والسلطة)، في ضوء الوقائع القائمة على الأرض ، أي في ضوء الواقع العياني وتوجيهه في خدمة اهداف وتطلعات الجماهير الشعبية ، إذ أن التفكير في السلطة أو الدولة وإعادة تعريفها في بلادنا، هو في الوقت ذاته تفكير في مستقبل الدولة في سياق تطبيقات اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وإعادة تعريفها وفقا لتلك الاهداف، بدلالة الدولة الديمقراطية الحديثة، لا بدلالة البرامج والرؤى المستندة إلى منطق اليمين الديني او الإسلام السياسي، الذي يتجاوز الدولة الوطنية أو القومية ولا بدلالة منطق او برامج القوى اليمينية الليبرالية الرثة ، وكلا الرؤيتين تراهنان - بدرجات وزوايا مختلفة - على أوهم التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الامبريالية في صياغة السلطة أو الدولة وهذا يعيدنا من جديد الى دور القوى اليسارية ومسئوليتها في بناء احزابها وتوسعها في اوساط جماهيرها بما يمكنها من بناء البديل الشعبي الديمقراطي القادر على كسر استقطاب ثنائية اليمين المهيمنة حتى اللحظة

الانظمة المستبدة في مجتمعاتنا العربية، تخلق الاستقلال الروحي والفكري للمواطن ، بل وتتغذى من هذه العملية عبر محاولاتها تفرغ المواطن من الوعي والإرادة والضمير والحس النقدي والاستقلال، كي ما تحوله إلى أداة تنفيذ فحسب، يتلاعب بها عقل واحد ، أو "رب" عمل واحد، هو جهاز السلطة أو نظام الحكم القمعي بمختلف تلاوينه ومنطقاته . فبقدر ما يستدعي النضال السياسي والديمقراطي الداخلي أناسا على درجة عالية من الاستقلال السياسي و الفكري وحرية الرأي والمعتقد والإرادة والمسؤولية ، يقوم انحطاط السلطة على تعميم الاستلاب والتبعية الشخصية والإلحاق ، فرجل السياسة الاستبدادية لا يقبل بأقل من الخضوع لإرادته الجائرة، ورجل الوصاية الدينية/ الاسلام السياسي لا يطلب أقل من التسليم الكامل بتفسيره وتأويله وروايته. فالطغيان الأول يقوم على احتكار السلطة السياسية والدولة، بينما يقوم الطغيان الثاني على احتكار الرأي والفكر، وكلاهما لا يتناقض ابدا مع النظام الامبريالي.

ولذلك فان هذا الواقع يحتاج إلى وقفة تأمل ومحاسبة للنفس، من قبل كافة الفعاليات الديمقراطية العلمانية، أحزاباً ومتقنين ومفكرين وسياسيين وفنانين وأدباء وغيرهم.

فعلى هؤلاء تقع مسؤولية استعادة المبادرة لتحرير المواطن ، الفرد العربي (في كل بلد على حدة)وانتزاعه التدريجي من الولاءات العصبية والالتزامات ، ومن كل اشكال الاستغلال الطبقي والاستبداد اللاأخلاقية واللاإنسانية التي دفعته إليها دكتاتوريات انظمة الاستبداد الكومبرادورية او الرأسمالية الرثة التابعة التي سقطت رموزها (دون ان تسقط حتى اللحظة انظمتها وبنيتها الطبقية الاستغلالية) كما جرى في مصر وتونس واليمن وليبيا ، وكذلك انتزاع المواطن من الالتزامات السلفية الغيبية الرجعية المتمزمة والتابعة التي يطرحها تيار الاسلام السياسي في المشهد الحالي.

حول المسألة الأخلاقية.....

انتقلت المسألة الأخلاقية في عصر النهضة أو في حضارة الغرب الرأسمالي عموماً ، من مستوى الدين الأمر ، والفكر اللاهوتي إلى مستوى الفكر الانتقادي ، وأصبحت قواعد الأخلاق الرأسمالية موضوعاً من مواضيع الثقافة الإنسانية "دون القطيعة الكاملة مع جوهر الدين" ، فقد تضاعفت فكرة المذاهب الأخلاقية الاقطاعية الارستقراطية القديمة على أثر انتشار النزعات الأخلاقية البورجوازية والذرائعية من خلال كانت وهيجل ...وجان جاك روسو وفولتير ومنسكيو علاوة على سان سيمون وشارل فورييه وروبرت أوين وغيرهم من الاشتراكين الطوباويين والفلاسفة والمفكرين العقلانيين في عصر النهضة الذين قدموا اسهامهم في علم الأخلاق، حيث حاولوا أن يتنبؤوا وأن يصوروا علاقات أخلاقية جديدة بين الناس ، واسهموا في توليد مفاهيم وأفكار ومدارس فلسفية جديدة معلنة موت النظام القديم وميلاد عصر جديد للبشرية ، هو عصر الثورات البرجوازية الأوروبية التي كانت بمثابة الإعلان الحقيقي لعصر النهضة أو عصر الحداثة ، ووضعت قواعد الأخلاق الجديدة .. أخلاق البورجوازية.

وبإزاء هذه الحركة "الميتافيزيائية" قامت الفلسفة المادية الجدلية عبر إعلان ماركس عن "فلسفة علمية تقوم على مبدأ المادية التاريخية المتطورة تبعا لحتمية جدلية صارمة هي حتمية الصيرورة والغائية، فقد بين كل من ماركس وانجلز أن الأخلاقيات يحددها النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمة، وأنها نتاج تاريخي . ورسم ماركس وانجلز - في تعاليمهما - الدرب الصحيح إلى السعادة والعدالة والحرية ، إن ماركس ، باكتشافه القوانين الخاصة ، المميزه لتطور الرأسمالية ، اكتشف - في السياق نفسه - " المفهوم العام عن القانون ، بما في ذلك الفهم العملي للقوانين الأكثر شمولاً لتطور الطبيعة والمجتمع والمعرفة ، ويأتي وصف ماركس للقانون العام للتراكم الرأسمالي مثلاً رائعاً على هذا البحث الملموس للقوانين الشاملة لكل تطور ، إن هذا القانون يعكس العلاقة المتبادلة بين إثراء طبقة الرأسماليين وبين تفاقم بؤس الطبقة العاملة والكادحين ، فكما ازداد تراكم في أحد قطبي المجتمع يزداد بالمقابل تراكم البؤس في القطب المعاكس ، ولذا فإن التراكم الرأسمالي لا يؤدي إلى القضاء على الفقر : كما يروج أصحاب الأفكار الليبرالية والديمقراطية الكاذبة ، بل إنه على العكس ينتج الفقر باستمرار ، ذلك إن هذا الفقر هو الشرط الرئيسي للغنى في صيغته الرأسمالية (ولذلك قيل : إن رأس المال ينزف دماً من جميع مساماته ..) ، كما أن تفاقم التناقضات بين الرأسماليين والكادحين وجموع الفقراء ، سيقود بالضرورة إلى أذكاء نضال الفقراء الطبقي ، والتعجيل بعملية التغيير والثورة . كذلك أقامت الماركسية البرهان العلمي على أن الحل المادي لكافة مشكلات الحياة الاجتماعية - بما في ذلك الأخلاق - إنما ينبع من الحل المادي لمسألة علاقة الوجود الاجتماعي ، بالوعي الاجتماعي الذي بدوره يمارس تأثيراً عكسياً على الوجود الاجتماعي.

ولم يخرج لينين وبليخانوف وتروتسكي وعلماء مدرسة فرنكفورت يوركهيمر وأدورنو وماركيوزة وكذلك انطونيو جرامشي والتوسير وهابرماس وغيرهم من الفلاسفة والمفكرين الماركسيين في الغرب...وعلى نفس المنهج سار المفكرين الماركسيين العرب من امثال الياس مرقص وصادق العظم وحسين مروة ومهدي عامل و سمير امين ومحمود العالم وفالح عبد الجبار و ابو علي ياسين وجورج طرابيشي وياسين الحافظ وجلبير اشقر وهشام غصيب وغيرهم الذين عبروا جذليا عن جوهر الرؤية الماركسية... لرؤية حاملة لاخلاق المستقبل ..اخلاق الحرية والمساواة القائمة على الغاء كل اشكال الاستلاب والاستغلال والاستبداد..

المجتمعات العربية تجابه - منذ عقود طويلة - أنظمة طبقية متخلفة ومستبدة وتابعة، محكومة من خلال السلطان او الملك او الرئيس الفرد القائد وأجندته الأمنية بدرجات متفاوتة بين الانظمة "الجمهورية" وبين أنظمة "المشيخات والأمراء والملوك" حيث سادت واختلطت فيها مظاهر الاستبداد التقليدي أو المحدث ، بأنواعه ، الديكتاتورية ، والأوتوقراطية ، والثيوقراطية ، التي تضمن احتكار الحكم ومركز السلطة من ناحية، ومن خلال "اح تكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع عبر اختراق مختلف مستوياته ومؤسساته الحكومية والمجتمعية وجامعاته وأحزابها ان وجدت من ناحية ثانية ، بحيث باتت المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، تعيش رهينة طغيانين: "الطغيان والاستبداد بكل مظاهره وتفرعاته (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وهو طغيان يتحكم بسلطة الدولة ليهشم المجتمع ويستبعده من أي قرار، والطغيان الفكري الذي يتحكم بالرأي العام ويحوّله إلى كتلة واحدة صماء وتابعة معا . وكلاهما يقومان على نفي الفرد وتجريده من استقلاله وحرية تفكيره ووعيه النقدي في سبيل إلحاقه بهما

واستتباعه. فالطاغية (ملكا أو رئيسا أو أميرا أو شيخا) لا يقبل بأقل من الاستسلام والإذعان، وصاحب الوصاية الدينية لا يقبل بأقل من التسليم والانصياع لما يعتبره الرأي الصحيح والتفسير الحق. "من هنا ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة والثروة واحتكار الحقيقة. فهما يكملان بعضهما البعض. لا يعيشان إلا معا ولا يتواجدان إلا متجاورين ومتضامنين. فهما يتغذيان من نتائج عملهما المتبادل، لكن تراكمات الاستبداد تؤدي بالضرورة الى لحظة الانفجار الشعبي كما هو اليوم حال معظم المجتمعات العربية والبقية على الجدول طال الوقت أم قصر.

مصادقية الالتزام والانتماء والوعي العميق بمبادئ الجبهة الشعبية واهدافها دليل على الوفاء لشهيدنا ابو علي مصطفى ولكل الشهداء والاسرى الصامدين وفي صدارتهم المناضل احمد سعادت.....

ان المسيرة النضالية لجبهتنا ، تزخر بمحطات غنية بالعبير والدروس المحفزة لشبابنا الوطنيين عموماً ولأعضاء الجبهة خصوصا، من اجل ترسيخ انتماهم والتزامهم ، وتعميق وعيهم ، وتفعيل ممارساتهم النضالية على طريق تكريس تطوير وتجدي

د بنية ومنطلقات ومواقف الجبهة، وممارساتها النضالية ، الكفاحية والسياسية والفكرية والتنظيمية ، استناداً إلى العلاقة الجدلية والعضوية بين أهداف النضال الوطني التحرري الفلسطيني وأهداف النضال الثوري التحرري القومي الديمقراطي من ناحية ، وبين الأهداف الأممية الإنسانية من ناحية ثانية ، وفق أسس ومبادئ النظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي كتجسيد خلاق لمقولة لينين " لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية " ، إذ أن هذا هو الطريق الذي يضمن مزيداً من الوعي لرؤية ومواقف الجبهة وممارساتها الكفاحية والسياسية والفكرية والتنظيمية ، وبما يضمن أيضاً ، تفعيل وممارسة الحوار الداخلي بدرجة عالية من الموضوعية والحس العالي بالمسئولية ، بروح رفاقية ترتقي بالدافعية الذاتية ، ومن ثم الجماعية ، الهادفة إلى تطوير وتجديد بنية الجبهة لتتبوأ مكانتها وموقعها الريادي الطليعي اليساري ، في إطار النضال الوطني التحرري والديمقراطي من أجل تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة ، وفي إطار النضال الاجتماعي من اجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

الشهيد القائد ابو علي مصطفى... وقضية الوعي بالنظرية والواقع...
بعد أن تولى مسؤولية الأمانة العامة للجبهة، حرص القائد الشهيد ابو علي مصطفى - بالتعاون مع مجموعة من رفاقه - على بلورة وتفعيل نشاط الدائرة الفكرية في الحزب، باعتبارها العقل المفكر له ، وكان متفقاً تماماً مع رأي رفيقه الحكيم والعديد من رفاقه على أن غياب الوعي بالنظرية والواقع المعيش لدى الرفاق، هو أحد أهم أسباب استمرار الأزمة ومؤثراتها

ومظاهرها الضارة، إذ أنه كان مقتنعاً بأن استمرار ظاهرة غياب الوعي داخل هيئات ومراتب الجبهة، يؤدي إلى توليد الفرص أمام كل أنواع الأزمات الداخلية؛ لكي تصل بترافقها إلى الهيئة الأولى أو الرأس القيادي للحزب، وعندها تصبح كل الأبواب مشرعة أمام شخوص وأدوات الأزمة، ومن ثم انتشار وتنوع مظاهرها وأشكالها ضمن منطلقات ذاتية، في إطار لا تتحاور فيه المبادئ والأفكار بصورة ديمقراطية، بل تتصارع فيه المصالح الشخصية أو المواقف العدمية أو الهابطة، بسبب غياب الشعور بالشغف بمبادئ الحزب وأفكاره وأهدافه، ومن ثم تراجع مفهومي الانتماء والالتزام لحساب هشاشة الوعي وتخلفه من ناحية وضعف البنيان المؤسسي بهيكلية الحزب التنظيمية ووحدته الفكرية والسياسية من ناحية ثانية، وفي مثل هذه الحالة يتفكك النظام العام للحزب إلى مجموعة من الشلل أو التكتلات، التي تتولد عن الاختلافات غير المبدئية، المحكومة بالاعتبارات الشخصية، دون أي منطلق أو رؤية فكرية محددة المعالم، وهي كلها مظاهر تعزز عوامل التراجع والهبوط الفكري والتنظيمي والسياسي في أي حزب من الأحزاب.

حول البيروقراطية والدولة الرأسمالية

حدد ماركس وإنجلز وجرامشي ولينين، -كما يقول نيكوس بولانتزاس في كتابه السلطة السياسية والطبقات - العلاقة الضرورية التي تربط "الظاهرة البيروقراطية" بالدولة الرأسمالية، وبالتكوين الرأسمالي، والطبيعة المتناقضة لهذه العلاقة. فالبيروقراطية بالذات -كموضوع للبحث النظري- لا تعني بحال، نشاطاً شاذاً، ومريضاً، لجهاز الدولة الرأسمالي: إنها سمة مميزة لطبيعة جهاز الدولة الرأسمالية، ترتبط بالنموذج النظري لهذه الدولة. من هذا تتضح ضرورة البيروقراطية، وعلاقتها بالطبقات، باعتبارها انعكاساً لتأثير نمط الدولة الرأسمالية في التكوين الاجتماعي الرأسمالي، يختلف باختلاف صور تزاوج أسلوب الإنتاج الرأسمالي وأساليب الإنتاج الأخرى، وما يولده من علاقات سياسية. أما علاقة البيروقراطية بطبقات أسلوب الإنتاج الصغير، فما يعنينا منها، هو عجز هذه الطبقات، بحكم تكوينها، عن تنظيم نفسها سياسياً. ومن هنا، كان تقديسها للسلطة كما هو الحال في بلادنا هو في الواقع تقديس لمصالحها الطبقية الخاصة وانتهازيتها الشديدة التي تدفعها إلى استخدام السلطة لمراكمة الثروة الشخصية بدعم ومساندة المقرر الخارجي وخضوعها الكلي لسياساته على حساب القضايا الوطنية، ولذا فإني أطلق عليها بيروقراطية رثة، تابعة، ومشوهة كما هو حالها في فلسطين وبلدان الوطن العربي والبلدان التابعة والمتخلفة عموماً.

إن تفسير هيمنة تلك الشريحة من أصحاب الرساميل الطارئة أو المستحدثة عبر السلطة أو التمويل الأجنبي أو الفساد أو كل ذلك - في إطار التحالف مع البيروقراطية الرثة وأقطاب الرأسمالية المحلية الطفيلية الطابع - يعود إلى أنهم أصبحوا طبقة بالقوة (قوة بيروقراطية السلطة وأجهزتها الأمنية بالإضافة إلى الدعم المباشر من إسرائيل وغيرها) رغم أنهم لا يمثلون طبقة رأسمالية موجودة بالفعل أو متبلورة (رغم حرص بعض أفرادها في

لقطاعات الإنتاجية ، على التحول إلى طبقة بالفعل) كقوة اجتماعية في الواقع الفلسطيني اقتصادياً وسياسياً وأيديولوجياً ، وذلك يعود إلى هشاشة وضع تغلغل أو انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية في التكوين الاجتماعي في الضفة والقطاع، إلى جانب دور السياسات الإسرائيلية ورأس المال الأجنبي على الصعيد الاقتصادي العام ، كما على صعيد العلاقة مع معظم منظمات NGO'S ، في إضعاف البعد التنموي والإنتاجي الرأسمالي ، وتأطيره ضمن أشكال وممارسات إدارية وتدريبية واغاثية نجحت في إغراء وإغواء المئات من المثقفين الفلسطينيين الذين استجابوا للمغريات المالية (الدولار)، وأصبحوا أبواقاً للممول الخارجي في صنع ثقافة الاستهلاك والهبوط والتطبيع مستخدمين في ذلك المفاهيم المصنعة لهم من العواصم الرأسمالية: الحكم الصالح، الجندر ، التنمية المستدامة ، حقوق الإنسان ، التصالح مع إسرائيل ، عبثية المقاومة ..الخ.

وجدت الشرائح -البيروقراطية والبورجوازية الكومبرادورية في الضفة والقطاع- فرصتها في التحالف منذ قيام السلطة عام 1994 ، ومن ثم توجيه نشاطها الاقتصادي ودورها الاجتماعي السياسي بل والأمني في إطار علاقات التبعية من خلال تعزيز المصالح والعلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع الأجهزة والشركات الإسرائيلية، التي حرصت بدورها على تشجيع رموز التحالف البيروقراطي والكومبرادوري الفلسطيني، عبر تقديم تسهيلات -وفق خطط مدروسة ومبرمجة- لهذه الرموز التي استحوذت على مصادر الثروة في زمن قياسي حققت لها الانتقال إلى مواقع طبقية عليا ضمن عملية تركّز الثروة والنفوذ لهذه الشريحة ، مع ادراكها أن وجودها في هذا الموقع الطبقي الجديد كان -وما زال - مرهوناً- بدرجات متفاوتة -بمواقفها السياسية المرتبطة ومصالحها بإسرائيل، ولذلك لم يكن جشع وفساد هذه الرموز الطبقية أو هبوطها السياسي في السلطة الفلسطينية أمراً غريباً أو مستغرباً من قبلها.

الانقسام واستمرار الصراع على السلطة والمصالح بين حركتي فتح وحماس ، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي ، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرس واقع أقرب إلى الإحباط واليأس وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته ال سياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدان دوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية ثانية.

وهنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية ، ذلك إن المتغيرات الناجمة عن الانقسام والصراع بين الفريقين (فتح وحماس) في ظل الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف تمسك شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية ، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزيعه وتباعده الإكراهي في المكان بين

الضفة والقطاع من ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية ، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي (التي لا تتناقض مع السياسات الأمريكية) بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي ، في مقابل ممارسات حركة فتح وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية ، بحيث يمكن الاستنتاج ، بأن كل من حركتي فتح وحماس ، تقدم للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم ، بصورة إكراهية ، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية الديمقراطية، بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفصاض الجماهيري عنها.

لا غرابة من ضعف وعي العمال و الفلاحين الفقراء وكل الكادحين في بلادنا عموماً بالظلم الطبقي بصورة مباشرة ، ذلك لأن إطار العلاقات الرأسمالية الظاهرية ، هو في حقيقته إطاراً تابعا شبه رأسمالي ، يحمل في ثناياه العديد من العلاقات الاجتماعية التقليدية القديمة، بما يعيق عملية الفرز الطبقي المحدد داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية القائمة، التي ما زالت عملية غير مكتملة بل ومشوهة، على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية ، نظراً لهذا التداخل أو التشابك في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، وفي العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية ، ونظراً لأن فئات واسعة من السكان في مجتمعنا ، لا تزال تعيش أوضاع انتقالية بحيث لم يتحدد انتماءها الطبقي تحديداً مستقراً ونهائياً ، خاصة وأن طبيعة المرحلة الراهنة ، بعد ثمانية عشر عاماً من قيام السلطة الفلسطينية في ظل الاحتلال وعدوانه وحصاره، وصولاً إلى الصراع بين فتح وحماس وانفصال الضفة عن القطاع، ملينة بالمفارقات والمفاجآت ، حيث نلاحظ أن معظم الأثرياء الجدد (أفراد وجماعات) يعيشون نوعاً من الازدواجية أو الاربك بين انتماءاتهم الطبقيّة-الاجتماعية البورجوازية الصغيرة والفقيرة عموماً في سياق تجربتهم الوطنية السابقة ، وبين أوضاعهم الراهنة ، الثرية المحدثّة -عبر مظاهر وأشكال التطبيع والفساد والحراك الاجتماعي الشاذ بما في ذلك التهريب عبر الانفاق-، لا يشعرون باستقرارهم ، كما لا يشعرون بعمق انتماءهم الجديد ، ذلك ان تكريس أو رسوخ استقرارهم الطبقي مرهون بمدى تفاعلهم و استجابتهم للمتغيرات السياسية المتسارعة هبوطاً في مجتمعنا باسم الواقعية المستسلمة، فهي التي حددت وستحدد دورهم المستقبلي بالمعنى الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي ، عبر حجم استجابتهم للرؤية الأمريكية-الإسرائيلية وبالتوافق معها.

التطور الاجتماعي ، في الضفة والقطاع ، منذ عام 1994 إلى اليوم ، لم يكن تطوراً إيجابياً في محصلته أو نتائجه العامة ، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه ، بصورة كلية أو جزئية ، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر ، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القي

مية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني ، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو مكرها - في معظمه - التعاطي مع احد قطبيها (فتح وحماس) في الضفة أو قطاع غزة، دون أي افق يؤشر - في المدى المنظور - على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي .حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر "مأسسة الفساد والتخلف والاستبداد" بدل مأسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

الحزب الاشتراكي المصري

تَوْحُّش مكشوف من جماعة "الأخوان" لالتهام "الدولة المصرية التاريخية"، وأخونتها

تأتى قرارات "مرسى" الأخيرة بشل المجلس العسكرى، وتقليص سلطاته، ونقل معظمها إلى رئيس الجمهورية، كضربة قوية لنفوذ العسكر، فى إطار الصراع المشتعل بينهما منذ أواخر فبراير الماضى، ومكبسا هاما يُتَوَجَّح محاولات الإخوان لابتلاع و"أخونة" الدولة بمختلف أجهزتها.

وفى الوقت الذى يناقش فيه البعض تلك القرارات انطلا

قا مما إذا كانت تقع فى سلطات رئيس الجمهورية والقانون والدستور أم لا؟، فإننا نرى أن المرجعية الشرعية الوحيدة التى يجب القياس عليها هى مرجعية الشرعية الثورية لثورة 25 يناير، ومدى علاقة أى خطوات سياسية بتحقيق أو تقريب مطالب تلك الثورة. إذن فإن تقييم تلك القرارات يجب أن يتم بالنظر إلى سياقها السياسى، وإلى أهدافها القريبة والبعيدة، وعلاقة تلك القرارات بتحقيق مطالب الثورة وتنفيذ أهدافها.

وقد أوضح "الحزب الاشتراكي المصري" مرارا، وجهة نظره التى ترى أن كلا من جماعة "الإخوان" و"المجلس العسكرى" طرفان للثورة المضادة، ومدافعان شرسان عن مصالح رجال الأعمال والاحتكاريين ولصوص المال العام، الذين مثلهم نظام مبارك، وفى سياق صراعهما ضد الثورة: تعاونا كثيرا فى مواجهتها، واختلفا أحيانا على نصيب كل منهما من النفوذ، فى إطار سعى كل طرف إلى الاستحواذ على قسم أكبر من سلطة الدولة.

وبعدما قنع الإخوان لفترة بالسلطة التشريعية، التى ظفروا بها بمساعدة العسكر، سعوا للمشاركة فى السلطة التنفيذية منذ أواخر فبراير الماضى، على استحياء فى البداية (مجرد المشاركة الثانوية فى الوزارة)، ثم بجرأة بعد ذلك بالصدام على حيازة منصب رئيس الجمهورية. واستخدم لمجلس العسكرى كل أدواته فى الصدام من أجل حل مجلس الشعب وإصدار الإعلان الدستورى المكمل، الذى يضمن له كل السلطات والصلاحيات أيا كان الرئيس، مع التهديد المبطن بإنجاح مرشح العسكر "أحمد شفيق".

وإزاء هذا الوضع الذى كان يهدد بإعادة الإخوان إلى المربع صفر، بخسارة جُلِّ المكاسب التى حازوها فى سعيهم للسيطرة على الدولة (خسارة مجلس الشعب، والخسارة المتوقعة وقتها لمجلس الشورى، والجمعية التأسيسية)، نزل

الإخوان للشارع واعتصموا في التحرير، مهددين بشبح الحرب الأهلية في حال حرمانهم من كل تلك المكاسب. وتدخلت الولايات المتحدة بشدة لفرض "مرسى" رئيساً للدولة، بعد أن تحصلت منه، ومن جماعة الإخوان، على ضمانات صريحة بالالتزام باتفاقيات الصلح مع "إسرائيل"، وبحماية المصالح الأمريكية في المنطقة. وتواصلت الجولات المكوكية الأمريكية لوزارة الخارجية "كلينتون"، ثم وزير الدفاع "بانيتا"، والتي شهدت لقاء كل منهما بالطرفين ومحاولات الوساطة، وتسربت أخبار عن التوصل لاتفاق يتضمن التراجع عن حل "مجلس الشورى" و"الجمعية التأسيسية"، وإقرار استكمال "مرسى" لمدته الرئاسية كاملة، في مقابل الحفاظ على "الإعلان الدستوري المكمل" وصلاحيات "المجلس العسكري"، حتى جاءت القرارات الأخيرة بعزل رموز المجلس العسكري القيادية) وزير الدفاع ورئيس الأركان وقادة الأسلحة البحرية والجوية والدفاع الجوي (والدفع بقيادات موالية للإخوان إلى الموقع الأول بالمؤسسة العسكرية.. فهل تؤدي تلك القرارات إلى الإطاحة بـ"سلطة العسكر" كما طالب الثوار وتحقق أحد مطالب الثورة ولو جزئياً؟! وهل تحسم تلك القرارات المعركة لصالح الإخوان نهائياً؟!

في الحقيقة أن هذه المعركة لا تدور كلها على أرضية تجاهل مطالب الثورة الرئيسية بعدالة اجتماعية وحد أدنى وأقصى للأجور وضرائب تصاعدية وديمقراطية حقيقية وحسب، ولكن أيضاً على أرضية الهجوم الكاسح على مكتسبات الثورة الديمقراطية، وتجريم النضال الإضرابي لجماهير تفتقد كافة أسباب الحياة الإنسانية، ومحاولة تقنين سنة كاملة بدون إضرابات، ومنع الاحتجاجات التي تسد الطرقات ولو بالقوة .

أما بالنسبة لـ"العسكر"، الذين يسعون للحفاظ على امتيازاتهم السياسية ومكافآتهم المادية ومكانتهم الاجتماعية، وتحصينهم من الملاحقة القضائية وبالذات فيما يخص الكسب غير المشروع، وعدم محاكمتهم في أي حال إلا أمام القضاء العسكري، تراعى القرارات كل تلك المطالب. فالقادة المعزولين يعينون في مناصب تتيح لكل منهم مرتبات تقدر بالملايين شهرياً (رؤساء لـ"هيئة قناة السويس" و"الهيئة العربية للتصنيع" و"وزارة دولة للإنتاج الحربى")، كما تتضمن التعيينات والأوسمة الممنوحة للقادة المعزولين، بداهةً، إسباغ الحماية عليهم من الملاحقة المستقبلية، فضلاً عن التعهدات (غير المعلنة) بالطبع.

وقد يكون من المبكر الادعاء بأن ذلك يعتبر الكلمة الأخيرة في صراع "الإخوان" و"العسكر"، الذي قد يشهد جولات أخرى ربما يكون بعضها عنيفاً، وخصوصاً وأن تغلغل العسكريين في مختلف مؤسسات الدولة وهيمنتهم على العديد من الأجهزة والمناصب الحساسة، يجعل في يدهم أدوات هامة في الصراع ومصالح يخشى عليها أيضاً. إلا أنه من المؤكد أن جميع السلطات تقريباً، قد تجمعت الآن في يد "جماعة الإخوان" والرئيس الذي ينتمى إليها: البرلمان (الذي يعلنون أنه لم يحل، ويبشرون بقرب عودته!)، و"مجلس الشورى"، و"الجمعية التأسيسية للدستور" (التي تمضى في عملها، غير مبالية بكل الاعتراضات الموجهة إليها!)، والحكومة، والإعلام (الذي يديره وزير من أعضائها)، والصحافة (التي سيطرت عليها الجماعة بتغيير كل رؤساء تحرير الصحف الرسمية)، ثم الرئاسة (التي حاز الرئيس بعد إعلانه الدستوري الأخير، من خلالها، سلطات انفرادية غير مسبقة، على رأسها التحكم في "الجمعية التأسيسية" والدستور الجديد)، وأخيراً قيادة الجيش بعد التعديلات الأخيرة، فضلاً عن مواقع "المحافظين" التي قدم حزب "الحرية والعدالة"، كما نُشر في الأيام الأخيرة، قائمة بمرشحيه لتولى مناصبها، ومؤسستى "الأزهر" و"القضاء"، التي تستعى الجماعة للانقضاض عليهما... إلخ. !.

إن هذا التوحش المكشوف في سعى "جماعة الأخوان" لالتهام الدولة المصرية التاريخية، وأخونتها، وبثمن فادح هو ذبح الثورة، وقهر الشعب، والعصف بالحرريات (تقديم الصحفيين للمحاكمات، إغلاق الصحف والفضائيات، مطاردة نشاط الإنترنت... إلخ)، أى تطويق الدولة وحصارها وإحكام القبضة الفولاذية للجماعة عليها، إنما يوجب على كل القوى والأحزاب اليسارية والديمقراطية، والحركات الاحتجاجية، والنقابات الجديدة والمستقلة، وجماعات المجتمع المدني، وغيرها، الالتقاء حول برنامج عملى واضح ومحدد لإنقاذ الثورة، وللزود عن مدنية الدولة، ولحماية الحريات العامة والخاصة وهدف "العدالة الاجتماعية"، من تَعَوُّل جماعة "الأخوان"، وإهدارها الكامل لكل مزايم "المشاركة لا المغالبة" التى طالما تشدقت بها.!

وتوفر الحركة الاحتجاجية الشعبية، والإضرابات العمالية الحالية (التي بلغ عددها خلال شهر يوليو الماضى حوالى 495 احتجاجاً) الفرصة المواتية للالتحام بجماهير الشعب وللنضال فى صفوفها من أجل تحقيق أهدافها، كما يُشكِّل استمرار معاناة الجماهير من الفقر والغلاء، وعجز حكم الأخوان البين عن طرح حلول حقيقية لها، بالإضافة إلى تدهور جميع المرافق وانقطاع الكهرباء وغيرها، مناخاً مناسباً للالتحام للجماهير عبر خدمتها والتفانى فى الدفاع عن مصالحها، وربط نضالاتها الحياتية حول تلك القضايا بالنضال ضد محاولات "أخونة الدولة"، وصياغة دستور لا يلبي إلا مطامع الجماعة، وبما يدمر مستقبل البلاد، ويهدد فى العمق حياة عشرات الملايين من أبناء الشعب، ويطيح بآمالهم ومصلحتهم.!

الحزب الاشتراكى المصرى 14 أغسطس 2012

في تحليلنا للاوضاع الطبقيّة في الضفة وقطاع غزة ، من الضروري متابعة ظاهرة ما يسمى بالحراك الاجتماعي الشاذ أو بالمتغيرات الاجتماعية المتسارعة راها ، ودورها في توفير "الفرص" لشرائح بيروقراطية عليا ، في الإثراء السريع ، وهي متغيرات ذات سمات خاصة تشكلت ونمت في ظروف التخلف الاجتماعي وما يرافقه من ضعف تطور السوق الداخلية والعلاقات السلعية والنقدية ، التي ظلت مرهونة بهذه الدرجة أو تلك - للنفوذ السياسي/الاجتماعي/الاقتصادي بدور رموز الكوميرادور والعائلات التقليدية من كبار الملاك والعشائر وتحالفها مع السلطة البيروقراطية الحاكمة ، مما خلق هذه الطبيعة المشوهة للاقتصاد من جهة ، ولللاقات الاجتماعية من جهة أخرى، والأهم من ذلك، أن هذه الحالة، خاصة في قطاع غزة، بعد الانقسام، أنتجت صوراً مشوهة أيضاً "للبرجوازي" في بلادنا، بحيث يصعب رسم الحدود بينه وبين بقية الفئات الاجتماعية ذات الدخل العالي الناتج عن التهريب عبر أنفاق رفح أو الاحتكار والسوق السوداء أو أي شكل من أشكال الدخل الطفيلي أو الثراء السريع ، فكل هؤلاء يصبحون مكونات لصورة أو لوحة واحدة في إطار محدد خاصة مع توفر إمكانية "قبولهم" في المجتمع بحكم عوامل المصلحة والتخلف التي تبرر هذا الثراء غير المشروع باسم "النجاح والبطارة" أو في "مواجهة الحصار" وهو في كل الأحوال تبرير ظاهري لا يعبر عن حقيقة وعي الجماهير برموز ذلك الثراء ومصادره وأدواته، لان مواجهة الحصار والعمل على تأمين مستلزمات الحياة الضرورية للمواطنين، يتناقض مع هذا الانفتاح غير المنضبط في التهريب عبر الأنفاق من

ناحية ويتناقض بصورة صارمة مع أشكال الاستغلال التي يمارسها تجار السوق السوداء من ناحية ثانية. وبالتالي فإن هذا "البرجوازي الجديد أو الطارئ (الطفيلي والمشوه) يتوافق بسرعة مع الطبيعة المصلحية المهادنة للبرجوازية التابعة التي لا تؤمن بالديمقراطية أو التقدم، ومن هنا تفسير موقفها التحالفي مع حكومتها غزة ورام الله غير الشرعيتين من جهة ودفاعا عن استمرار الانقسام والاستبداد والتخلف جنبا الى جنب مع استمرار الحديث عن المهادنة او استمرار التفاوض من جهة ثانية ، كإطار ينسجم مع تشويه وتبعية علاقاتهم الطبقية وتخلفها ، بمثل ما يحمي ويعبر عن مصالحهم.

عريف مفهوم الكومبرادور

الأصل التاريخي لتعبير البرجوازية الكومبرادورية ، الذي استخدمه الحزب الشيوعي الصيني ، و انتشر بعد ذلك في بعض أدبيات الماركسية ، يعود - حسب المفكر الراحل اسماعيل صبري عبدالله - إلى كلمة comprador ، و كانت تعني في الأصل المواطن الذي يعمل في خدمة أوروبي/مستعمر ، مقيم في الشرق الأقصى ، ثم أصبحت هذه الكلمة ، تطلق على المديرين المحليين للشركات الأوروبية و كلمة كومبرادور هي أصلا كلمة برتغالية.

ويقصد بالوكيل التجاري كل شخص يقوم بتقديم العطاءات أو الشراء أو التأجير أو تقديم الخدمات باسمه لحساب المنتجين أو الموزعين الأجانب ونيابة عنهم ، وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن تأخر وتخلف الصناعة والزراعة في بلادنا أفصح المجال لابرار دور الكومبرادور ، أما مصطلح " برجوازية " هو مصطلح له دلالة اجتماعية و سياسية ثقافية ، إذ أن كلمة برجوازية تعني التمدن ، بمعنى وجود نوعي متمدن في نمط و أسلوب الحياة و الأفكار.

الى رفاقي واصدقائي في كل ارجاء الوطن العربي...

لقد ساهمت العوامل الخارجية في تشكل "البرجوازية " في بلادنا وتحديد مظهرها ومهامها، فهي برجوازية شكلية، تابعة ومتخلفة، ضمن علاقات رأسمالية غير متكافئة، سادت في بلادنا لخدمة مصالح النظام الرأسمالي العالمي وتكريس واقع الفوات التاريخي(ياسين الحافظ)، الذي ساهم في تحديد طبيعتها ودورها، بعد أن تم تدمير أو إضعاف القطاع الصناعي واحتجاز تطوره في مقابل تشجيع ن مو الرأسمالية الكومبرادورية ، السمسارة ، او التجارية الطفيلية، الى جانب رأسمالية الخدمات الاستهلاكية والرأسمالية الزراعية الريفية ، المتخلفة ، وكل هذه " الرأسماليات" التابعة والريثة، ولدت -كما غيرها من الطبقات

"الحديثة" -، في أحضان الأنماط والعلاقات ما قبل الرأسمالية ، فالمعروف أن نواة البرجوازية في بلادنا -قبل نكبة عام 48- وفي معظم البلدان العربية ، لم تتشكل في سياق عملية تطور قوى وعلاقات الانتاج والبنية الاجتماعية ، وبالتالي لم تحمل مشروعاً وطنياً مستقلاً أو مشروعاً نهضوياً أو تنويرياً ، كما لم تكن نقيضاً للطبقة السائدة (شبه الإقطاعية) بل كانت امتداداً "عصرياً" لها، وتابعا مخلصا للسوق الرأسمالي العالمي -وقابلا للاحتواء والخضوع- عبر تطورها إلى برجوازية كمبرادورية كما هي سماتها الرئيسية وممارساتها -في فلسطين وكافة الأقطار العربية- في المرحلة الراهنة.

وكذلك الأمر بالنسبة للطبقة العاملة ، التي لم تتبلور بعد في معظم بلادنا العربية، كطبقة تعبر عن نفسها بصورة مستقلة، وبقيت طبقة في ذاتها ولم تتحول إلى طبقة لذاتها بمعنى وعيها لشرط وجودها التاريخي ومصالحها الطبقيّة ضد قوى اليمين الرأسمالي التابع بشقيه الليبرالي أو السلفي /الاسلام السياسي، حيث نلاحظ اليوم ، التفاوت الواسع لشرائح هذه الطبقة، من حيث وعي أفرادها ، وتكوينها ، ودورها ، وعلاقاتها الاجتماعية....وبالتالي فإن عدم وعي العمال /كطبقة لذاتها ، الى جانب ضعف وهشاشة اليسار العربي ، لما كان من الممكن ابدا ان تقطف قوى الاسلام السياسي وقوى الثورة المضادة ثمار الثورات الشعبية لعمال وفقراء العرب في تونس ومصر واليمن وسوريا وغيرها....فهل من يستوعب الدروس والعبر؟

غازي الصوراني

2012/8/15

المصالح الطبقيّة الانتهازية في قطاع غزة و الضفة الغربية

ان القوى الرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس غير الشرعيتين، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع والخارج، وارضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من تبعية والتزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الاهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة -بصورة غير مسبقة- بين 5% من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين 95% من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في الضفة وقطاع غزة ومخيمات اللجوء والمنافي، حيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك جنبا الى جنب مع ثقافة المهادنة والمفاوضات العبثية الأقرب للاستسلام ، تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم النضال بكل أشكاله السياسية والكفاحية والديمقراطية والشعبية والنقابية ، وقيم الحق والخير والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم.

اننا إذن، أمام حركة متسارعة لمصالح طبقية وبيروقراطية في رام الله وغزة، نشأت من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع وأموال الدعم الأجنبي، والعمولات والتهريب وغسل الاموال والصفقات ومظاهر البذخ الكمالي التفاخري البعيدة عن إطار تطور اقتصاد الصمود والمقاومة عبر التخطيط والتنمية والتكشف بعداً شاسعاً...

وبالتالي فإن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا الطفيلية، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... الخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة لشريحة الخمسة بالمئة، ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة، التي يمكن ان تسهم بدورها في تقريب المسافات بين القطبين المتصارعين، عبر اصحاب رؤوس الأموال (في الداخل والخارج) الطامحين إلى دور سياسي توفيقى أو "معتدل" أو "واقعي" بصورة انتهازية، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل من اشباه المثقفين الانتهازيين الذين تخلوا عن أحزابهم - اليسارية خصوصاً - وباعوا مبادئهم لحساب البرنامج السياسي الهابط للسلطة أو للممول الأمريكي الاوروبي عبر ما يسمى "المنظمات غير الحكومية NGO's" لتأمين مصالحهم الشخصية الانتهازية.

إذن نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية والطبقية، إلى جانب الصراع والمنافسة غير المبدئية بين القطبين، وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا - في الحكومتين - ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة مع بقاء الحصار والعدوان ومظاهر الدمار والخراب في قطاع غزة، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة، كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات أو البرامج المطروحة من الفريقين بسبب مظاهر القلق والإحباط واليأس التي تزايدت تراكماتها منذ ما بعد الإنقسام، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت -في الظروف الراهنة- محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكلا الحكومتين في رام الله وغزة، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت الأفكار والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات "البرجوازية" والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي بما يضمن مصالحهم الطبقية الأنانية، على حساب الأهداف الوطنية ومصالح فقراء شعبهم، عبر المزيد من مظاهر الجشع والاستغلال والاحتكارات البشعة.

خارطة المواقع الطبقية في مجتمع الضفة وقطاع غزة

.....

تتوزع هذه الخارطة ضمن ما يلي: أ- طبقة رأسمالية تابعة ورثة. ب - طبقة بورجوازية صغيرة تتوزع الى ثلاث فئات (عليا /وسطى/ فقيرة جدا) . ج - عمال . د - فلاحين . سأكتفي هنا بتناول الحالات أو الأمثلة الطبقية - بصورة عامة - ضمن المواقع أو الأطر التالية :

1- حالات المواقع الرأسمالية العليا : رجال الأعمال من أصحاب رأس المال التجاري، أو الصناعي أو الزر

اعى أو العقاري والمصرفي أو أصحاب مستشفيات ورؤساء بنوك وشركات كبرى ووزراء ووكلاء وزارات في السلطة وضباط من رتبة عميد إلى لواء ، مع الإشارة إلى ضعف نمو العلاقات الرأسمالية في معظم الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية عموماً وفي القطاعين الصناعي و الزراعي خصوصاً، إلى جانب الشرائح العاملة في مجال التجارة الخارجية خاصة الوكلاء التجاريين أو الكومبرادور وأصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير إلى جانب الشرائح العليا من المقاولين وتجار العقارات وأصحاب المصارف والفنادق والمصانع ، لكن شريحة الكومبرادور تمثل اخطر وأقوى شريحة من الشرائح الرأسمالية عبر دورها في اطار التحالف البيروقراطي في حكومتى غزة ورام الله غير الشرعيتين وأجهزتهما أو دورهما المهيمن في الظروف العادية على السوق المحلي ، وكذلك الأمر في الظروف غير العادية حيث تفرض وجودها عبر المشاركة مع مافيات التهريب عبر الأنفاق وغيرها ، وهنا لابد من الإشارة إلى أن البنية الطبقيّة لقيادة حركة حماس وحكومتها في غزة تعود في أصولها إلى البورجوازية الصغيرة التي تحولت عبر السلطة الجديدة إلى قوة بيروقراطية تدير التحالف مع الكومبرادور وغيره من الشرائح الرأسمالية العليا في المقاولات والخدمات المالية والمصارف والسياحة والفنادق والتجارة... الخ بالإضافة إلى إدارتها للعلاقة مع مصادر التمويل الخارجية سواء من أو عبر حركة الإخوان المسلمين الدولية أو أصدقائها ومموليها في الخارج.

أما الشرائح العاملة في التجارة الداخلية فهي تتوزع بين الشركات المساهمة والعادية وبين القطاع العائلي (عبر شركات عادية أو فردية) أو التداخل بينهما ، وهذه كلها مرتبطة مصالحاً إما بالكومبرادور في قطاع غزة أو رديفه في الضفة الغربية

2-الفئات أو الشرائح العليا والوسطى من الطبقة البورجوازية الصغيرة : مدير عام / مدير تنفيذي / أساتذة جامعات / مهندسين / محامين / أطباء / محاسبين ... الخ). أصحاب ورش / فنيين متخصصين في المنشآت الميكانيكية والسيارات والألمنيوم والزجاج والتמידات الصحية والكهربائية والنجارة والطرق ... الخ ، ضباط من رتبة مقدم إلى عقيد وموظفين من درجة مدير الى مدير عام ، ملاكين لأراضي أو مشاريع زراعية (بما لا يزيد عن 30 دونم) أصحاب محلات تجارية متنوعة (ملابس/ أجهزة منزلية /أجهزة وأدوات كهربائية/مكتبات/محلات خضار وفاكهة ... الخ)...أما الشريحة الدنيا (الفقيرة) من البورجوازية الصغيرة فهي الاغلبية التي تضم صغار الموظفين وصغار المهنين وصغار الحرفيين واصحاب المحلات والورش الصغيرة...الخ.

3-حالات المواقع العمالية (الشغيلة) : العمال في الأنشطة الاقتصادية (زراعة / صناعة/ خدمات / تجارة / مقاولات / سياحة / محلات تجارية / مطابع .. الخ) صغار الموظفين في القطاعين العام والخاص.

4-حالات المواقع الريفية (الفلاحين) : وتشمل أغنياء الفلاحين والرأسمالية الزراعية ، والشرائح الوسطى ممن يملكون أقل من 50 دونم ، ثم صغار المزارعين (أقل من 20 دونم) وأخيراً الأغلبية الساحقة في الريف من فقراء الفلاحين (ممن يملكون أقل من 10 دونمات (والعمال الأجراء الذين لا يملكون سوى بيع قوة عملهم... وللحديث بقية

ردا على استفسارات الاصدقاء...تعريف الطبقة الاجتماعية:

الطبقة الاجتماعية هي جماعة تشترك في موقع متشابه من ملكية وسائل الإنتاج، أو من علاقات العمل وأنماطها ، وتتبلور بتبلور وعيها بمصالحها المشتركة، وسعيها لتحقيق تلك المصالح من خلال تنظيم حركتها وتفعيل مشاركتها، ويستند هذا المفهوم على محددات أساسية للطبقة ترتبط بأنماط العلاقات الاجتماعية للإنتاج ، وتساعد في تصنيف الطبقات وفهم كل طبقة لذاتها، والت

ي تجعل منها قوة في البنية الطبقية وعلى مستوى المجتمع، وتتمثل تلك المحددات فيما يلي: "

أ. الموقع من ملكية أو حيازة رأس المال النقدي أو رأس المال العيني.

ب. الموقع من علاقات السلطة، وممارساتها داخل النطاق المباشر للإنتاج (في المنشأة أو المشروع) والتي تتحدد

بناء على أحد الموقعين السابقين أو كلاهما (حيازة رأس المال النقدي أو العيني.)

ج. الموقع من علاقات الاستغلال ، أي ممارسة الاستغلال (بمعنى الاستيلاء على فائض القيمة) أو الخضوع له (من قبل العمال.)

د. يتحدد الوعي الطبقي أولاً بحد أدنى يبدأ بالوعي اليومي الفردي المباشر أو شبه الجماعي القائم على التعاطف ومشاعر الانتماء والولاء بين أعضاء الطبقة ، والذي يتبلور نحو وعي جماعي بالمصالح المشتركة وبدائل تحقيقها، وهو وعي لا يتوفر لدى كل أعضاء الطبقة بل لدى جماعة قيادية منها ، تسمى الجماعة الإستراتيجية التي يمكن أن تؤسس حزب أو جمعية أو مؤسسة، للدفاع عن مصالح الطبقة في إطار ما يسمى بالفاعلية الطبقية التي يقصد بها قدرة الطبقة على تحقيق مصالحها في خضم الممارسات المختلفة ، وخاصة الممارسات السياسية.

إنني إذ أسترشد في تحليل متغيرات الواقع وقراءة العملية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من منظور المادية التاريخية ، إلا أن هذا لا يعني أن مجتمعنا الفلسطيني محكوماً في تحولاته بالضرورة بمسار المجتمعات الغربية أو أي مسار آخر ، ذلك لأن الواقع الاجتماعي الاقتصادي الفلسطيني -دونما انفصام عن الواقع الاجتماعي العربي- هو نقطة البداية في التحليل والتشخيص والوعي بتفاصيل مكوناته ، ومن هنا تكتسب مفاهيم ومصطلح

ات مثل "الإقطاع" و"الرأسمالية" و"البرجوازية" والطبقة العاملة أو "البروليتاريا" مضامين مرتبطة بالتطور التاريخي في أوروبا ، وهي مضامين لا تتوافق أو تتناسب إلى- حد كبير- مع تحليلنا لواقعنا ، بحكم اختلاف شكل ومضمون التطور التاريخي في بلادنا ، اختلافاً جذرياً ، دفع العديد من المفكرين والكتاب والمثقفين الماركسيين العرب، إلى استخدام مفاهيم حمل كل منها مضموناً توافق مع واقعنا بصورة جزئية دون استقرار وثبات لهذه المضامين بصورة نهائية كما حصل في المفاهيم ومضامينها المطبقة على التجربة الأوروبية ، مثل "الإقطاع الآسيوي" "المجتمع شبه الإقطاعي شبه القبلي" "الإقطاع القبلي" أو "الإقطاع العشائري" ، "الإقطاع الأبوي" "مجتمع ما قبل رأسمالي" "مجتمع شبه رأسمالي قبلي شبه إقطاعي" ، وكذلك الأمر بالنسبة للبرجوازية ، كطبقة غير متبلورة ، اتخذت في بلادنا سياقاً أو إطاراً -بحكم تبعيتها- مغايراً للبرجوازية الأوروبية.

لقد ساهمت العوامل الخارجية في تشكل "البرجوازية" في بلادنا وتحديد مظهرها ومهامها، فهي بورجوازية شكلية، تابعة ومتخلفة، ضمن علاقات رأسمالية غير متكافئة، سادت في بلادنا لخدمة مصالح النظام الرأسمالي العالمي

وتكريس واقع الفوات التاريخي(ياسين الحافظ)، الذي ساهم في تحديد طبيعتها ودورها، بعد أن تم تدمير أو إضعاف القطاع الصناعي واحتجاز تطوره في مقابل تشجيع نمو الرأسمالية الكومبرادورية ، السمسارة ، طفيلية، الزراعية الريفية ، المتخلفة ، التي ولدت -كما غيرها من الطبقات "الحديثة"-، في أحضان الأنماط والعلاقات ما قبل الرأسمالية

مع تفاقم الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مجتمعي الضفة وقطاع غزة ،بسبب استمرار الانقسام والصراع على المصالح بين الحكومتين غير الشرعيتين، تتمظهر اوضاع الانحطاط بالمعنى الاجتماعي ،بعد ان اصبحت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية والنفاق وثقافة الاستهلاك جنبا الى جنب مع ثقافة المهادنة والمفاوضات العبثية الأقرب للاستسلام ، تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم النضال بكل أشكاله السياسية والكفاحية والديمقراطية والشعبية والنقابية ، وقيم الحق والخير والتكافل والدفاعية الوطنية في أسفل سلم القيم.

اننا اذن أمام حركة متسارعة لمصالح طبقية وبيروقراطية في رام الله وغزة، نشأت من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع وأموال الدعم الأجنبي ودوره في افساد المثقفين واغراقهم بالمال ومفاهيم الليبرالية الرثة والجندر والتنمية الكاذبة والسلام المزعوم عبر ما يسمى بالمنظمات غير الحكومية، والعمولات والتهريب وغسل الاموال والصفقات ومظاهر البذخ الكمالي التفاخري البعيدة عن إطار تطور اقتصاد الصمود والمقاومة عبر التخطيط والتنمية والتكشف بعداً شاسعاً ...

وبالتالي فان التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا الطفيلية، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... الخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة لشريحة الخمسة بالمئة، ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة ، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل من اشباه المثقفين الانتهازيين الذين تخلوا عن أحزابهم - اليسارية خصوصاً- وباعوا مبادئهم لحساب البرنامج السياسي الهابط للسلطة او للممول الأمريكي الاوروبي عبر ما يسمى "المنظمات غير الحكومية " NGO's لتأمين مصالحهم الشخصية الانتهازية.

ان ميزان القوى المختل الراهن ، الذي يميل إلى جانب مصالح الشرائح الحاكمة في النظام الرسمي العربي وتبعيته وخضوعه بما في ذلك أنظمة الاسلام السياسي، يجعل الرؤية الامريكية الصهيونية هي التي تتحقق في الواقع. ولتصبح المفاوضات، وتكون المناشدات، والنشاط الدبلوماسي والسياسي دون معنى، إلا إظهار أن هناك مفاوضات ومحاولات للاتفاق على الحل. وهو ما تريده الامبريالية الامريكية والدولة الصهيونية من أجل التغطية على ممارساتهما.

وهذا الوضع ، بالنسبة لقوى يسارية ماركسية ثورية (غير مأزومة وغير انتهازية) في فلسطين والوطن العربي، يفرض التفكير العميق في الوضع، وإعادة النظر الجذرية في كل الإستراتيجية السابقة. يفرض التوقف من أجل التأمل. كما يفرض المراجعة الجدية لكل التجربة السابقة، لماذا هزمنا؟ ولماذا وصلنا إلى هنا؟ كما كان يكرر القائد الراحل د.جورج حبش في سنواته الأخيرة. فقد مرت ثلاثون سنة على بدء سياسة الحل المرحلي، دون أن يتحقق شيء مما إنبنى عليه. فلقد قيل وقتها بأن ميزان القوى الدولي يسمح لنا بأن نحصل على دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة تأسيساً على الشرعية الدولية. فماذا حدث لميزان القوى الدولي؟ وإلى أين وصل الوضع؟ وقبل ذلك لماذا ميزان القوى ذاك (خلال الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين آنذاك) لم يحقق هذا الهدف؟ لقد بدت كل مبررات طرح الحل المرحلي وهمية أو مثالية ضعيفة ، لأنها كانت تعبر -لدى اليسار- عن توهم فيما يمكن تسميته بمحاولة التواصل أو الاتصال مع الرؤية المستقبلية/الإستراتيجية دون القطيعة معها ، عبر الحل المرحلي الذي لا يلغي حقوق شعبنا التاريخية في فلسطين وارتباطها بالمحيط والمجتمع العربي القومي من حولها. أما بالنسبة للقوى السياسية الفلسطينية الأخرى فقد عبرت مبررات الحل المرحلي عن ميول فئات طبقية متنفذة فيها، وخصوصاً لدى القوة القائدة، سعت للتجانس مع الطبقات الحاكمة في الوطن العربي، وبالتالي كانت تقبل بالتنازل لكي تصبح جزءاً من المنظومة الكومبرادورية العربية. وانسأقت قوى اليسار -بدرجات متفاوتة- وراءها نتيجة ميل "البرجوازية الصغيرة" للعريشة (المسماة الارتقاء الطبقي)، أو نتيجة أخطاء معرفية، ولقد كانت قاتلة.

تعريف اليسار.....

يتحدد مفهوم اليساري قبل كل شيء برؤية ثورية سياسية و طبقية مستقبلية تقوم على مجابهة وإسقاط كل أنظمة وادوات الاستغلال الطبقي والاستبداد والتسلط وقمع الحريات ، ومن ثم الالتزام بتلبية مصالح وتطلعات جماهير الفقراء والكادحين وفق مبادئ العدالة الاجتماعية الثورية والمساواة وحرية الرأي دونما أي إكراه من جهة ، والالتزام ايضا بموقف سياسي وطني انعكاسا

لعملية خوض الصراع ضد العدو الوطني / القومي والطبقي من جهة ثانية ، فليس يسارياً من لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس النضال الطبقي والصراع السياسي والديمقراطي ضد الامبريالية والصهيونية، وضد قوى اليمين الليبرالي والرجعي السلفي/الاسلام السياسي... وضد التبعية والتخلف والاستبداد والخضوع، وليس يسارياً من لا يمارس - - وفق الزمان والمكان المناسبين - كل أشكال المقاومة المسلحة والشعبية ضد الوجود الصهيوني والقواعد الامريكية المنتشرة في الوطن العربي ... وليس يسارياً - بل خائناً - من يستعين بأعداء وطنه بذريعة الديمقراطية ، وليس يسارياً من يشارك في حكومة من صنع الاحتلال أو يتحالف معها ، وبالطبع ليس يسارياً أيضاً من يعترف بدولة العدو الصهيوني ويتناسى دورها ووظيفتها في خدمة النظام الامبريالي . . . وليس يسارياً أيضاً من لا يستوعب تماماً كل مكونات واقع بلده الاقتصادي والاجتماعي / الطبقي بكل تفاصيله المتعلقة بقضايا الطبقة العاملة والبطالة والفقر والتنمية والتشغيل وتوزيع الدخل والمسألة الزراعية والصناعة وقضايا المرأة والشباب والصحة والتعليم ... إلخ ، وفق منطلقات ومبادئ و برامج الثورة الوطنية الديمقراطية ضد التحالف الكومبرادوري / البيروقراطي وإسقاط أنظمة الاستبداد ، من أجل انعقاد شعوبنا عموماً و إلغاء كل أشكال قمع الحريات والاستبداد والاستغلال والاضطهاد والتبعية

. من هذا المنطلق يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار عموماً، والماركسي المتطور المتجدد خصوصاً، الملتزم بالمنهج المادي الجدلي ، فلا مكان هنا للتلفيق او التوفيق ناهيك عن الارتداد الفكري صوب الافكار الهابطة والانتهازية والليبرالية الرثة ، إذ أنَّ هذه المنهجيات المضللة أساءت كثيراً جداً لليسر العربي كله وأدت الى عزله عن الجماهير وعن سقوطه المدوي في آن واحد . هذه تعريفات جوهرية وقيم عامة لليسر، ومن وجهة نظري ،ليس يسارياً من لا يدافع عنها ، وبالتالي بات من الضروري تحقيق الفرز انطلاقاً منها، وأن لا يُكتفى بالتسميات او الالوان الحمراء ، بل أن يجري الانطلاق من المواقف والسياسات علاوة على الوعي المتجدد للماركسية ومنهجها . ولهذا حينما يجري التأسيس لعمل يساري أو وحدة قوى يسارية يجب أن ينطلق من هذا الفرز، ويقوم على أساسه، وإلا استمرت التوجهات السياسية الانتهازية والارتدادات الفكرية وتفاقم مظاهر التفكك الشللية والتحريفية الانتهازية والمصالح الطبقية الخاصة ، فاليسار ليس تسمية بل موقف وفعل أولاً وأساساً

لست اول من يتساءل عن مصير مواقفه المبدئية وحماسه او اراءه وكتاباتاته في محيط يزخر بالانتهازيين والمنافقين من مدعي اليسار والاخلاق والمبادئ الديمقراطية ..اذ أن هذا المحيط الخانق يستولد في داخلي حالة من الاغتراب تثير بدورها كثيراً من مشاعر الاحباط والقرف ونوازع القلق ، وهي عندي - دون مكابرة - نوازع تعكس لحظات انفعالية تمتزج فيها العاطفة مع العقل لكنها تمدني بالمزيد من عناصر القوة المعنوية في كسر وت حدي الاغتراب، فأجد في عقلي وروحي ما يدفعني الى مزيد من الاصرار على الموقف المبدئي (الموضوعي وليس الشخصي) الذي اجسده في حياتي اليومية وكتاباتي التي اسعى دوما ان تكون علمية وموضوعية لا تعكس الواقع المعاش فحسب بل ايضا تضئ شمعات ينتمي ضيائها واشراقها لمستقبل لا بد آت..لذلك لا استطيع ان انفرد او اتخلي عما انا فيه ليس لانني اسهم في صنعه وتخليق جنيته مع آخرين من امثالي رفاقا واصدقاء ماديين علمانيين ومبدئيين ديمقراطيين ثوريين منتشرين في كل الارض ... بل لان ما اكتبه اودع فيه قطعة من عقلي وروحي واثقا من تفاعلها مع ارواح وعقول الكثيرين من رفاقي واصدقائي...

كل عام وانتم على موعد مع الثورة ، مع الفرح ، ومع النصر .. غازي الصوراني
عشية هذا "العيد" وكل "عيد" استذكر مع رفاقي واصدقائي ومع أبناء شعبنا ، شهدائنا الذين ضحوا بأرواحهم من أجل العودة وتقرير المصير وتحقيق الهدف الاستراتيجي في اقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها ، على الرغم من تزايد كل اشكال ومظاهر عدوانية الدولة الصهيونية وحصارها لشعبنا ، وعلى الرغم من استمرار الانقسام والصراع على السلطة وا

لمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس ، ذلك الانقسام الذي يسرق منا ومن جماهير فقراء شعبنا وكل الكادحين والمضطهدين لحظات الفرح الفلسطيني فيما يمكن أن نطلق عليه اسم العيد .. كما أدعو في هذه المناسبة ، كل

الرفاق والاصدقاء اضاءة شموع التحريض والضغط الشعبي لازالة الانقسام، وشموع المقاومة ضد العدو الصهيوني .. والنضال الديمقراطي ضد كل اشكال الفساد والاستبداد والاستغلال والتخلف والتطبيع والهبوط بالثوابت..جنبنا الى جنب مع شموع الامل تأكيداً لمزيد من التضامن مع أسرانا المناضلين من أجل الحرية وفي المقدمة منهم رفيقنا أحمد سعدات ورفيقنا أحمد قطامش وكل أسرى الجبهة الشعبية وفصائل المقاومة الفلسطينية ، مدركين بالطبع أن عيدنا الفلسطيني وعيد شعوبنا العربية الحقيقي لن يتحقق إلا بتحقيق الآمال والأهداف الوطنية والقومية التحررية الديمقراطية الكبرى التي قدم لها فقراء أبناء شعبنا كل التضحيات العظيمة .. كل عام وانتم على موعد مع الثورة والامال الكبرى ، مع الفرح ، ومع النصر..

ان التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا الطفيلية، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... الخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة لشريحة الخمسة بالمئة، ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة(كما هو الحال في البلدان العربي) ، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل من اشباه المثقفين الانتهازيين الذين تخلوا عن أحزابهم - اليسارية خصوصاً- (في فلسطين والبلدان العربية)وباعوا مبادئهم لحساب البرنامج السياسي الهابط للسلطة او للممول الامريكي الاوروبي عبر ما يسمى "المنظمات غير الحكومية " NGO's لتأمين مصالحهم الشخصية الانتهازية.

الطبقة الاجتماعية تتحدد -إلى جانب موقعها الاقتصادي- بموقعها في مجمل الممارسات الاجتماعية، أي بموقعها في مجمل التوزيع الاجتماعي للعمل، وهو يشمل العلاقات السياسية والعلاقات الايديولوجية . والطبقة الاجتماعية هي بهذا المعنى، مفهوم يدل على أثر البنية في التوزيع الاجتماعي للعمل (العلاقات الاجتماعية والممارسات الاجتماعية) . وعلى هذا، فإن هذا الموقع يشمل ما يمكن اعتباره التحديد البنوي للطبقة، أي وجود تحد يد البنية بالذات في الممارسات الطبقيّة (علاقات الانتاج ، مواقع الهيمنة، والتبعية السياسية والأيديولوجية) - حسب بولانتزاس - فلا وجود للطبقات إلا في الصراع الطبقي في إطار الممارسات الطبقيّة، وفي هذا الجانب فإن من الضروري التمييز بين ثلاثة مستويات للوعي الطبقي.

الأول : ادراكي يركز على فهم الطبقة لأوضاعها وأوضاع غيرها من الطبقات، ومن ثم فهم علاقات الطبقات ببعضها البعض ، والثاني : صراعي يركز على الصراعات الطبقيّة والتحالفات الفعلية ، وتنظيم الطبقة لنشاطاتها وإدارة صراعاتها والثالث : تحويلي ذو توجه مستقبلي يتجاوز تغيير أوضاع الطبقة إلى تغيير البنية الطبقيّة، ومنها إلى الثورة لوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية، بمعنى تغيير جوهر وشكل وادوات واجهزة النظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي والغاء كل اشكال ومظاهر الاستغلال الطبقي والاستبداد والتبعية والتخلف والتطبيع.

إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والكفاحية والاجتماعية والجماعية لفصائل واحزاب اليسار الثوري تتحدد في ضوء مدى تأسيس تلك الوظائف على رؤية صائبة ، وأن تصاغ بدورها انطلاقاً من قراءة واعية وموضوعية لكافة المتغيرات السياسية والاجتماعية والفكرية في مشهد الاسلام السياسي الراهن، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدولي ، وهنا بالضبط يتجسد المعنى الحقيقي للأعباء والمسئولية الملقاة على عاتق اليسار ، وصولاً إلى النتائج المأمولة التي ستمكنه من تحقيق عملية النهوض الذاتي صوب دوره الطبيعي المنشود، الأمر الذي يستوجب الوقوف والتأمل والنقاش العقلاني الهادئ أمام الكلمات والمصطلحات والمفاهيم المطروحة في وثائقه وبرامجه -تاريخياً وراهناً- ، بما يضمن الوصول إلى بلورة الرؤية الموضوعية الشاملة للقضايا السياسية والفكرية والتنظيمية، كضمانة لمسيرة قوى اليسار العربي في نضاله الراهن والمستقبلي لتحقيق أهداف الثورة التحررية والديمقراطية الوطنية والقومية.

إن هذه الدعوة للنقاش الموضوعي الجاد ليس الغرض منها الغوص في غياهب اللغة والمفاهيم كما قد يذهب البعض بالتفسير ، بل لأعلى درجة من النزاهة والاستقامة الأخلاقية لجميع الرفاق فيما يقولون ويفعلون، أي المطابقة الخلاقة بين النظرية والممارسة، بكلمة محددة أن يلتزموا بمصادقية عالية في تطبيقهم المبادئ والأفكار التي آمنوا بها، حتى لا ينحرف النقاش عن جوهره ليصبح بحثاً ودفاعاً عن هذا الموقف أو ذاك ارتباطاً بموقف مسبق.

-البورجوازية الكبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة :

إنها الطبقة التي تحتل أهم المواقع في البنى الاقتصادية والاجتماعية ، لكونها تمتلك وسائل الإنتاج ومصادر الثروة وتسيطر عليها، وتنعم بالنفوذ في السلطة السياسية وبالجاه والمكانة في الحياة الاجتماعية، وتمارس الاستغلال والتسلط والقهر في علاقاتها بالطبقات أو الشرائح الأدنى منها وخاصة الفقراء والكادحين في الريف والمدن والمخيمات .

إن أهم ما تتسم به هذه الع

لاقات كونها قائمة على الاستغلال والخلل في نظام تبادل الخدمات، ولذلك توصف بأنها علاقة تابع -متبوع". وتتكون هذه الطبقة من شرائح عدة شملت كبار الرأسماليين من التجار والصناعيين والرأسمالية العقارية والمصرفية وشرائح صغيرة من ملاك الأراضي، إلى جانب شريحة الأثرياء الجدد من أعضاء الجهاز البيروقراطي المتنفس في السلطة في الوقت الحاضر.

ومن الجدير بالذكر ، أن هذه "الطبقة" العليا أو "البورجوازية" الكبيرة في الضفة والقطاع ، التي تتوزع إلى عدة شرائح أو عناوين (كومبرادورية / زراعية / عقارية / صناعية / مصرفية ومالية)، لا ينطبق عليها لفظ أو مفهوم

البرجوازية الكبيرة كما هو الحال في البلاد الرأسمالية ،وهي أيضاً ليست بحجم أن تكون "بورجوازيات متعددة" ، بل جلّ ما هنالك فئات وشرائح من البرجوازية قسم كبير منها له ضلع في أكثر من نشاط ومصدر ارتزاق، كالذين يجمعون حصة في السلطة الى نشاط تجاري وآخر مالي أو صناعي، الخ، وبالتالي لا بد من ادراك ضعف تمايز الفئات داخل تلك البرجوازية ، وهي على العموم "برجوازية رثة" وفق المفهوم الذي صاغه اندريه غوندر فرنك في دراسته لأميركا اللاتينية، و"البرجوازية الرثة" هي البرجوازية التي لا تجذّر لها في مصلحة تنموية بل هي راکضة وراء الريح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي مثلما تكون " البروليتاريا الرثة" مستعدة لبيع نفسها لمن يدفع. والحال ان برجوازية أوّسلو في الضفة والقطاع هي على العموم، وعلى اختلاف مشاربها، أرثّ برجوازية يمكن تصوّرها. "

الرأسمالية الفلسطينية ونشأة الكومبرادور في الضفة وقطاع غزة:

ان تطور و نشأة الفئات الرأسمالية و البورجوازية في إطار التطورات والتحوّلات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات و خصائص تكوينية تميزها نوعياً، من حيث الولادة و النشأة و الدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث و أوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في

تسهيل عملية توسع و نمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة ، و ساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى .

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن ، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة ، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك ، و يطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات " ، او الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار".

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى - و هو الأكثر دقة - المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية ، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة ، و نظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول و ليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية و ليست للبورجوازية.

التحالف الطبقي البورجوازي البيروقراطي مع بقاء الانقسام.....

لا بد من الإشارة إلى أهمية التفرقة المنهجية بين ما يمكن تسميته " بورجوازية الأعمال التقليدية " التي تستند مقومات نشأتها و نموها إلى النشاطات التقليدية الخاصة ، التجارية و العقارية ، المالية ، الصناعية ، و بين ما يمكن تسميته " بالبورجوازية الجديدة " ذات الطبيعة البيروقراطية التكنوقراطية (العسكرية أو المدنية) التي تستند عملية نشأتها و

تطورها إلى الامتيازات التي تمنحها السلطة كما هو الحال في ظل حكومتي الانقسام غير الشرعيتين في رام الله وغزة ، و هذا هو ما يفسر حديثنا أو تحليلنا من أن السلطة الفلسطينية بصورتها الراهنة ، -كما هي حال انظمة البلدان العربية والعالم الثالث عموما- هي جسر للثروة ، لمجموعات غير قليلة من الشرائح العليا المتنفذة من الأجهزة البيروقراطية العسكرية و المدنية.

و لذلك يصح أن يقال عن النظام السياسي الفلسطيني في ظل تفككه وانقسامه الراهن ، (عبر حكومتي فتح وحماس) بأنه "نظام" السلطة أو "دولة" السلطة أو الأجهزة (سلطة أو حكومة شكلية لحساب الحركة السياسية المهيمنة وأجهزتها الأمنية و المدنية العليا والوسيطه والقاعدية) و ليست سلطة ذات سيادة، أو حكومة كما هي الأعراف الدستورية الديمقراطية، خاصة بعد أن أودى الانقسام (حزيران 2007) إلى تدمير التجربة الديمقراطية، وفشل كل الأطراف عن التوصل إلى صيغة توحيد جامعة جديدة، حيث يبدو تترس كل قطب منها حول رؤيته وحساباته في السلطة طاغياً ، بحيث أدى هذا التترس إلى إغلاق الطريق في وجه الرؤية الوطنية الشاملة الملتزمة بقواعد الديمقراطية والتعددية على قاعدة النضال الوطني والديمقراطي...حيث باتت مصالح القوى " البورجوازية " والبيروقراطية مع بقاء الانقسام والصراع على المنافع..

و في مثل هذه الأحوال ، تستشري بالطبع كل أطماع " أصحاب السلطة " او حكومتي الانقسام غير الشرعيتين، عبر تحالفهم - العلني و المستتر - مع كل الشرائح الرأسمالية العليا الأخرى من مالية وعقارية وزراعية ومصرفية وتجارية وكبار الملاك...الخ، على حساب المصالح الوطنية العليا من جهة وعلى حساب الجماهير الشعبية الفقيرة من جهة أخرى.

تحليل وتوصيف للتحالف الطبقي الحاكم في البلدان العربية.....

يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية ، وطبيعة العملية الانتقالية همّاً أساسياً ، لكننا نلاحظ ان التحالف الطبقي الحاكم في النظام العربي (لا فرق جوهري بين الملكي والجمهوري والمشيخى او الاميري) لجأ الى التحالف مع النظام الرأسمالي المعولم، وتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة لمؤسسات التمويل الدو

لية الخاضعة لها ، وتطلب هذا الحلف الجديد، وهذه السياسات شكلا من الليبرالية السياسية. وهو الشكل الذي ولد محاصرا من ناحية بتراث الأبوية والسلطة المركزية، ومن ناحية أخرى بالرفض من الفئات الشعبية الفقيرة المتسعة

التي تزايدت معاناتها بحكم هذا السياسات ، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت هذه الانظمة في اكتساب "شرعية" سلطتها عبر مزيد من الاستغلال والقمع والاستبداد ومراكمة المزيد من الثروات غير المشروعة ، بعد أن أصبحت التبعية واقتصاد السوق هما العنوان المركزي المهيمن وفق ادوات وممارسات طفيلية ادت الى تفشى الاقتصاد غير الرسمي للطبقات العليا. واشترك كبار موظفي الدولة في أنشطة القطاع الخاص بالتحالف مع نخب الكومبرادور وغيرهم ، ويطلق البعض على تلك الاقتصاديات، اقتصاديات "رأسمالية المضاربة" أو "رأسمالية الاقتصاد غير المنتج" ، أو "اقتصاد المحاسيب" ، كما زادت علاقات القرابة والمصاهرة من تداخل النخب الاقتصادية والسياسية، وأصبح للنفوذ السياسي دورا واضحا في الأنشطة الاقتصادية ، وفي ظل هذا الوضع المشوه ، كان من المنطقي ألا تتحمس الشرائح والجهزة الحاكمة إلى أي حريات ديمقراطية تصاحب الحريات الاقتصادية.

-وبالطبع فإن هذه الشرائح ، بحكم تبعيتها للخارج لا تبحث عن قاعدة اجتماعية حاملة للمشروع الليبرالي من داخل مجتمعاتها ، بل توقفت فقط عند الجانب الاقتصادي الرث منه بما يخدم مصالحها الانانية ، ومن ثم أصبح التحالف مع النظام الامبريالي في موازاة بناء السلطة الاستبدادية ، هما شرطان لازمان لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها في وجه الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر ، الذي تراكم ووصل حد القطع الثوري عبر الانتفاضات التي استطاعت انظمة الاستغلال والاستبداد والفساد في تونس ومصر واليمن وليبيا والبقية على جدول التفكك والسقوط ...فهل من صحة لدى القوى الديمقراطية واليسارية الثورية لتأسيس البديل الديمقراطي لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية أم ان الباب بات مشرعا أمام قوى الثورة المضادة والاسلام السياسي لقطف ثمار الانتفاضة ؟؟؟؟

بمناسبة الاعتقالات لمجموعات من المثقفين الديمقراطيين في ابو ظبي وقطر والسعودية والبحرين وسلطنة عمان

.....

حديث تحريضي موثق عن العملاء الخونة امراء وملوك و"شيوخ" الخليج والسعودية.....

ان مظاهر التراجع أو الانهيار التي أصابت المكونات السياسية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا العربية التي تعيش - قبل وبعد مشهد الانتفاضات - ثلاث أزمت خانقة (أزمة سياسية، أزمة اجتماعية، أزمة اقتصادية (، لم يكن ممكناً لها أن تنتشر ب...هذه الصورة بدون تعمق المصالح الطبقية الأنانية للشرائح الاجتماعية البيروقراطية والكومبرادور .

فالعجز في الميزان الت...جاري، وتراجع الإنتاج هو أحد تعبيرات التخلف في تطوير الصناعة التحويلية، وتزايد مظاهر وأدوات التبعية التجارية والديون والمساعدات المالية وتحكم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني كمظهر أساسي من تجليات التبعية بكل أشكالها(خاصة في ظل سلطة او مشهد الاسلام السياسي) رغم الارتفاع الكمي في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الوطن العربي الذي وصل عام 2010 إلى حوالي 2.5 تريليون دولار . وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ثلثي هذا الناتج(حوالي 1666 مليون دولار) تستحوذ عليه بلدان مشيخات الخليج وشبه الجزيرة العربية (آل سعود/آل نهيان/آل الصباح/آل مكتوم/آل خليفة/آل قابوس ..الخ) وعدد السكان فيها لا

يتجولز (60مليون نسمة %15 (من سكان الوطن العربي (400مليون نسمة) ، فيما حوالي 85% (340 مليون نسمة) من سكان البلدان العربية غير النفطية يعيشون على حوالي ثلث هذا الناتج .بمعدل دخل سنوي للفرد لا يتجاوز \$2500 ما يعني تفاقم مظاهر الفقر والبطالة والجوع في اوساط الشباب خصوصا في حين ان دخل الفرد في السعودية ومشيدات الخليج - معدل متوسط- لا يقل عن 35ألف دولار ، يرتفع الى 88 ألف دولار في دولة قطر (حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي لعالم 2010 (والى 48 ألف دولار في دولة الامارات، والى 39 ألف دولار في دولة الكويت ، والى 45ألف دولار في شبه الجزيرة العربية او ما يسمى بالسعودية..واود ان اضيف هنا ان الاسر او العائلات الحاكمة في السعودية والخليج تحصل سنويا على %20 من الناتج الاجمالي ، حوالي 333 مليون دولار مخصصات سنوية لآبناء العائلات او العشائر الحاكمة، تصرف في معظمها على اوجه الاستهلاك التفاخري الباذخ وعلى القصور والفيل والنساء والسيارات الفارهة و موائد القمار.. وكل هذه الممارسات تتم تحت حماية وتشجيع السيد الامريكي الامر الناهي في كل سياساتهم ومواقفهم ، وهو الحامي لمصالحهم وثرواتهم ، يحركهم كيفما يريد ، وينفذون اوامره بلا تردد ، خاصة بالنسبة لتصفية القضية الفلسطينية وانهاء المقاومة والدعوة الصريحة للتطبيع مع دولة العدو الاسرائيلي والاعتراف بها ، ودعم العصابات الرجعية كما هو الحال مع ما يسمى بالجيش الحر في سوريا ، الى جانب دعم حركات الاسلام السياسي وكل قوى الثورة المضادة في الوطن العربي.

عن الشهيد الرفيق القائد ابو على مصطفى.....

في الذكرى السنوية الحادية عشر لاستشهاده ، نستذكر رفيقنا الغائب الحاضر ونقول بفخر "ليس محل شك أن (أبو علي مصطفى) هو الفلسطيني الوحيد ، ويكاد أن يكون العربي الوحيد، الذي يصبح فيه عاملٌ فقيرٌ أميناً عاماً لحزبٍ سياسي ، وتكشف هذه الظاهرة الممتعة النادرة في بعض عبارتها الفكرية الثقيلة عن : فك التباسٍ حقيقي بين مفهوم الطليعة ومضمونها الطبقي. لق

د بقى هذا الالتباس مشروعاً ومبرراً في نظرية الانسلاخ الطبقي، فقط على يد (أبو علي مصطفى) استحال مفهوم الطليعة طبقياً خالصاً ؛ بل طبقياً حاراً ومباشراً دون انسلاخات طبقية" وما أحوج جبهتنا الشعبية اليوم ، إلى بلورة وتحقق مفهوم الطليعة، عبر سياقه أو وعاءه الطبقي الطبيعي وأقصد بذلك الشرائح الفقيرة والكادحين من العمال والفلاحين.

كما نفتخر أيضاً ، بأن رفيقنا الشهيد القائد أبو علي تميز بشخصيته الجمعية المقتدرة متعددة المعاني والأبعاد ، والباحثة عن كل ما هو جدي وخالق في حياة الوطن والحزب والناس ، والمفعمة بالصدق والمبدئية والنزاهة والجديّة وطول النفس ، والحاضنة الخصيبة الدافئة للآراء والاجتهادات.

وارتباطاً وانعكاساً لهذه السمات ، لم يكن صعوده على رأس الجبهة، خاضعاً لأي تساؤل ، بل كان صعوداً ديمقراطياً بما يشبه الإجماع ، وليس من المبالغة القول أنّ هذا الصعود كان متعالياً على أية "تناقضات داخلية " ، أو لنقل "مجموعات شللية أو تكتلات شخصية أو محاور اجتهادية، هي غالباً ما تلعب الدور الرئيس، داخل فصائلنا وأحزابنا ومجتمعاتنا في تحديد رأس الجماعة لأسباب متنوعة؛ أهمها التخلف في الوعي وضعف المصادقية الثورية.

بالطبع كان صعود رفيقنا (أبي علي) نقيضاً لكل مظاهر التخلف أو الأزمة الداخلية ، وكان صعوداً منسجماً مع طبيعة البيئة التنظيمية والفكرية الداخلية للجبهة التي تحتكم لمعايير الكفاءة والموهبة والاقتدار في صياغة المسؤوليات القيادية ، وهذه المعايير التي لم تزل حتى اللحظة مُحَدِّداً أولياً في وثائق الجبهة ونظامها الداخلي ، هي ما يجب أن يُعَوَّل عليها لاستيعاب وتجاوز الأزمة الراهنة صوب النهوض، وهي إمكانية قابلةٌ للتحقق، إذا ما توفرت عناصر الوعي العميق بمبادئ الجبهة وأسسها التنظيمية وهويتها الفكرية الماركسية ومنهجها.

احزاب اليسار العربي واولوية الوعي بالنظرية الثورية وتفاصيل الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجماهير الشعبية...

ان نقص الوعي بالنظرية وتفاصيل الواقع المعاش، هو مقتل فصائل واحزاب اليسار ، وبسبب هذا النقص يسود مناخ الشللية والمحسوبيات والانتهازية اليمينية واليسارية الطفولية... وهذا يقودنا الى دعوة الرفاق كوادر واعضاء الفصائل والاحزاب والحركات اليسارية العربية الى استعادة وتكريس

دور الوعي الثوري في داخلها كشرط اول ووحيد لضمان تطهير احزابها وفصائلها من العناصر الانتهازية ، "الحزب الثوري يقوى بتطهير نفسه " ، فمن المستحيل ان تكون هناك ممارسات ديمقراطية وثورية بدون الوعي بالنظرية وتفاصيل الواقع الطبقي المعاش ، فمنذ غدت الاشتراكية علماً، "تتطلب أن تعامل كما يعامل العلم، من حيث نقدها وتجديدها وتطويرها ورفض التعامل معها كعقيدة جامدة. ولهذا فإن موقعها في العمل الثوري، ليس محدوداً، بل إن على حلها يتوقف تطور النشاط الثوري، فالممارسة الثورية وحدها التي تدل وتؤشر على النظرية والوعي بها وبمنهجها ، وهنا تطرح إشكالية الوعي والممارسة، حيث إن العمل الثوري يفترض عملاً تثقيفياً فكرياً بالقضايا النظرية والمجتمعية في آن معا، كما يفترض عملاً تنظيمياً - للتوسع والانتشار - واعياً وثورياً، مع الحرص على توفير الامكانات المادية والخبرات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاعلامية والاكاديمية لتأسيس الفضائيات اليسارية المتخصصة القادرة على مجابهة الفضائيات الرجعية والسلطوية والليبرالية المتأمركة.... أخيراً ان الحاجة الى النظرية الثورية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي قضيه تقرر مصير العمل الثوري كله، فلا إمكانية لتأسيس أو لتواصل حزب ثوري بدونها ... هذه المقولة التي أصبحت بديهية ، الى متى سنظل نردها بلا نشاط فكري ونضال سياسي وديمقراطي وجماهيري وكفاحي مكثف وفعال؟!

حديث عن الخارطة السياسية والطبقية في مجتمعي الضفة الغربية وقطاع غزة.....

نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية ، إلى جانب الصراع و المنافسة غير المبدئية بين القطبين، وهي كلها عوامل ستسهم في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقة للشرائح العليا - في حكومتنا رام الله وغزة غير الشرعيتين - ،

وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة، كما أن تكريس الانقسام وفشل الحوار في التوصل إلى الحد الأدنى من الوفاق الوطني، مع بقاء الحصار ومظاهر الدمار والخراب الناجمة عن العدوان الصهيوني في يناير 2009 ، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات ، واستمرار التفاوض العثي ومضامينه السياسية الهابطة، كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة ، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات أو البرامج الهابطة المطروحة من الفريقين بسبب مظاهر القلق والإحباط واليأس التي تزايدت تراكماتها منذ ما بعد الإنقسام ، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت -في الظروف الراهنة -محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكل الحكومتين في رام الله وغزة ، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري ، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت هذه الأفكار والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات "البرجوازية" والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي (خاصة في ظل مشهد الاسلام السياسي في مصر) بما يضمن مصالحهم الطبقية الأنانية ، على حساب مصالح فقراء شعبهم ، عبر المزيد من مظاهر الجشع والاستغلال والاحتكارات البشعة.

رفاقي اصدقائي ... لا للجمود الايديولوجي.....

الأيديولوجيا تتحول إلى مفسدة للحوار عندما تتحول إلى نوع من الجمود أو ما يشبه الاعتقاد الديني ، إذ يصبح لدينا مرجع وحيد يمتلك الحقيقة المطلقة ويرفض النقد والمراجعة الفكرية والتطوير للأيدولوجية. وبالتالي فإن تأسيس ثقافة الحوار (داخل المجتمع او داخل الحزب) دون الاعتراف بالاستقلال النسبي للأنا أو الذات، مستحيل. فالوعي المستقر يعني الموت، وما دام العالم متطوراً فإن الوعي الذي يمتلك العالم نظرياً، معرفياً، ينبغي أن يتطور، أن يخضع لتجديد دائم، المهم يا رفاقي/اصدقائي مزيد من الوعي والتثقيف الذاتي دونما أية مواقف مسبقة، لكي تراكموها في وعيكم ما يؤهلكم للحوار بعيداً عن جمود الأيديولوجيا وتقديسها من ناحية ولقبولكم وحرصكم على احترام الرأي والرأي الآخر.

حديث عن الطبقة البرجوازية الصغيرة.....

إن قضية البرجوازية الصغيرة ، هي قضية الحرفيين ، وصغار المنتجين وصغار الموظفين والفلاحين والمهنيين بمختلف أنواعهم ، والطلاب الجامعيين ، والمثقفين عموماً ، وكل هذا الكم الواسع من الناس يشكلون هذه الطبقة ، أكثر الطبقات عدداً في بلادنا وأوسعها نفوذاً وأثراً، فمنها -على الأغلب الأعم - تتشكل بنية جميع الأحزاب اليمنية الدينية السلفية الرجعية ، والمستنيرة ، والأحزاب الوطنية الوسطية المهادنة للسلطة أو النظام، والأحزاب الوطنية/القومية الديمقراطية، والأحزاب والحركات اليسارية ، وليس معنى ذلك أن هذا الوجود والانتشار الواسع لهذا

الحزب اليميني الديني أو الوسطي السلطوي يعود إلى وعي البورجوازية الصغيرة وقرارها الالتحاق بهذا التيار الديني أو ذاك، المسألة ليست كذلك ، إذ أن الظروف الموضوعية ، ظروف الهزيمة والأزمات المتلاحقة الوطنية والداخلية الاجتماعية بكل مظاهرها الرجعية والدينية الغيبية ، والتراجع الملحوظ في بنية ودور فصائل واحزاب اليسار، في ظروف او مناخات تزايدت فيها مساحات القلق أو الافق المسدود أو اليأس الناجم عن الانقسام والصراع على المصالح بين فتح وحماس، إلى جانب الهيمنة والسيطرة غير المسبوقتين للتحالف الصهيوني الإمبريالي، وتعمق تبعية سلطة الحكم الذاتي والنظام العربي عموماً وارتعانه - قبل وبعد الانتفاضات وفوز الاسلام السياسي - للمصالح الإمبريالية الى درجة الاحتواء، كل هذه العوامل كانت المقدمات والأسباب التي انتجت وعمقت عوامل الاحباط واليأس التي تعيشها أمتنا اليوم عموماً وشعبنا الفلسطيني خصوصاً.

ففي هذا المناخ توفرت كل مقومات وعوامل وأدوات "بناء" الأحزاب والحركات اليمينية الدينية الأصولية، التي نجحت في استخدام التجربة الديمقراطية للوصول إلى السلطة، ومن ثم تفاقم الصراع مع قوى اليمين السياسي، الذي أدى إلى الانقسام بحيث يبدو أن الديمقراطية بدلاً من ان تكون مهدياً للوحدة الوطنية والتحرر والتقدم باتت لحداً لكل هذه الأهداف بعد ان بات الصراع على السلطة والمصالح الفئوية ورضى ومباركة السيد الامريكي هو الهدف الرئيسي.

مرة ثانية ... عن انتهازية القوى الرأسمالية في الضفة وقطاع غزة

لرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي الانقسام اليمينيتين غير الشرعيتين في رام الله وغزة، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وارضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر .

وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح ، بل واستمرار ذلك الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك وثقافة التفاوض العبثي بالتوازي مع سياسة وثقافة المهادنة والتبعية والاستبداد والاستغلال والتخلف تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم المقاومة الكفاحية والشعبية .. وقيم النضال والحق والخير والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع تركزت بسبب عوامل متعددة من اهمها التراجع الحاد لدور قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً .

وبالتالي فإن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا الطفيلية، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... الخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة رغم استمرار الصراع والاختلاف الشكلي بينهما مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل مما يسمى بالمستقلين!! او من المثقفين الذين تخلوا عن أحزابهم - اليسارية خصوصاً- لحساب البرنامج السياسي الهابط او المهادن - لدى كل من فتح وحماس - في مقابل تأمين مصالحهم الانتهازية الخاصة.

شرائح البورجوازية الصغيرة ومواقفها ازاء القضايا الوطنية والحركات السياسية.....

إن إيقاظ الوعي الوطني و الطبقي لدى البورجوازية الصغيرة في مدننا و قرانا ومخيماتنا أمر بالغ الأهمية بحد ذاته ، لأن قطاعات كبيرة منها يمكن أن تظل عبر جدلية الاضطهاد و المصالح الحياتية، مرتهلة وخاضعة عموماً للقطبين المتصارعين حسب النفوذ الجيوسياسي لكل منها في الضفة أو قطاع غزة، وهو ما يدفعنا إلى الاهتمام بقضايا هذه الطبقة ، و تفعيل دورها خاصةً و أنها تتجاوز بحجمها الواسع نسبة 60% من مجموع السكان في الضفة و القطاع أو حوالي 2.5 مليون نسمة يتوزعون على حوالي (410) ألف أسرة بواقع 6 أفراد (كمعدل متوسط) للأسرة الواحدة، وهو إطار أو تجمع غير متجانس من حيث الدخل أو مستوى المعيشة و ينقسم إلى ثلاثة شرائح أو فئات :

الفئة الأولى أو العليا من هذه الطبقة التي تملك دخلاً شهرياً يبدأ من 2500 دولار شهرياً و لا يتجاوز 5000 دولار ، و لا تتجاوز نسبتها أكثر من 2,5 % من أصل المجموع التقديري للطبقة البورجوازية الصغيرة، وهذه النسبة تشمل المعيلين من الفئات العليا من أساتذة الجامعات و المحامين و المهندسين و الصيادلة و الأطباء ومسؤولو ومدراء المراكز ومؤسسات المنظمات غير الحكومية و نواب المجلس التشريعي و التجار و أصحاب المشاغل المتوسطة و كبار الموظفين (المدنيين مدير عام فما فوق ، و العسكريين، عقيد و ما فوق) و الفلاحين الذين يملكون 20-50 دونم، وهذه الفئة منقسمة في ولائها بين حكومة رام الله أو حكومة غزة حسب ظروف وطبيعة العمل أو الانتماء السياسي أو المصلي الانتهازي.

الفئة الثانية أو المتوسطة ، التي تملك دخلاً شهرياً يبدأ من 1000 \$ ولا يتجاوز 2500 \$ وتمثل تقريباً حوالي 5% من مجموع التعداد التقريبي للبورجوازية الصغيرة ، وبالتالي فإن مجموع هذه الشريحة المتوسطة يبلغ 125 ألف نسمة ، وتشمل المعيلين أو أصحاب الدخل من الفئات الوسطى من المهنيين والأكاديميين وأساتذة الجامعات والعاملين في المنظمات غير الحكومية وصغار التجار وأصحاب المشاغل الصغيرة والفلاحين المالكين من 20 - 5 دونم ، والموظفين المدنيين من درجة مدير إلى مدير عام ، والعسكريين من رتبة مقدم إلى رتبة العقيد، وهي فئة يمكن أن تجد في المعارضة الديمقراطية ملاذاً لها.

الفئة الثالثة ، أو الشريحة المتدنية / الفقيرة ، من أسر البورجوازية الصغيرة ، التي تملك دخلاً يبدأ من خط الفقر الوطني البالغ 2375 شيكل (580 دولار) شهرياً للأسرة ولا يتجاوز ألف دولار وتمثل هذه الشريحة 92,5 % (حوالي 2.31 مليون نسمة) من مجموع هذه الطبقة ، وهي شريحة أقرب من ناحية موضوعية- إلى المعارضة اليسارية الديمقراطية ، ومن الممكن أن تشكل وعاءاً هاماً لها إلى جانب "الطبقة" العاملة والفلاحين الفقراء، لكن عجز وضعف احزاب اليسار عزز مساحة الفراغ السياسي من ناحية وأسهم في تكريس يأس الجماهير الفقيرة ولجئها إلى قوى التيار الديني والاسلام السياسي من ناحية ثانية.

سمات البرجوازية الصغيرة واشكالياتها.....

قضية البرجوازية الصغيرة ، هي قضية تتناسب أو ترتبط بالملكية الصغيرة ، فالبرجوازي الصغير، صاحب ملكية (حرفة أو ورشة أو منشأة مزرعة صغيرة) لكنه يعمل بنفسه، وهو موجود في بلادنا بشكل رئيسي في مجال الخدمات والتجارة والزراعة، وبالتالي فهو مالك وشغل ، رب عمل ، وعامل ، مهني صغير ، موظف ، أو ضابط ، أو طبيب أو محامي أو مهندس ، طالب جامعي

أو مثقف... الخ، ولذلك فإن التردد ، أو الموقف التوفيقى والحلول الوسط والتقلب وعدم الاستقرار ، والتذبذب ، والانتهازية والتطرف أو الاندفاع السريع ، والهبوط أو التراجع السريع أيضا، والتسويات والمواقف اللامبدئية ، من اهم مواصفات البرجوازي الصغير ، حسب الظرف الزماني وحسب المكان والعلاقات المحيطة به ، فهو مسلم متعصب في ظروف معينة ، وهو يساري متطرف في ظرف آخر ، أو هو توفيقى وسطي انتهازى أو سريع الاستسلام والهروب من الواقع، في ظروف الانقسام الراهن، حيث أن عدداً كبيراً من هؤلاء لم يتحمل قسوة أو مرارة هذه الظروف وانسداد الآفاق السياسية وتفاقم الأوضاع الاجتماعية مما جعلهم يشعرون بحالة من الإغتراب ، ظهرت بصورة واضحة في السنوات الخمس الأخيرة- قبل وبعد الانقسام- وتعززت في أوساطهم قيم اللامبالاة واليأس أو النفاق وتمجيد المصالح الشخصية والبحث عن أي مصدر للكسب السريع، مما دفع بالعديد منهم إلى ترك أحزابهم والذهاب إلى تحقيق المصالح الخاصة عبر العلاقة مع سلطة رام الله، أو حكومة غزة أو عبر منظمات NGO'S أو مغادرة بعضهم إلى الهجرة للخارج هروباً من الواقع الذي لم يعد قادراً على احتماله! والأمر لا يتوقف -على هذه الشاكلة- عند غير المنتمين لأحزاب ديمقراطية أو يسارية فحسب ، بل إننا يمكن أن نلاحظ هذه الظاهرة المتناقضة داخل أحزاب أو فصائل يسارية لها تاريخ نضالي ، حينما تتراجع الهوية الفكرية لهذه الفصائل ، أو لا تتوافر الأسس التنظيمية والفكرية والسياسية الموحدة للعلاقات الداخلية والتجانس والتوافق الموضوعي في العلاقات الداخلية بين اعضائها ، إذ أن غياب هذا التوحد التنظيمي و السياسي والفكري الداخلي يوفر كل الفرص لتوليد روح الشللية والمغامرة والتكتل وما تشكله هذه المظاهر من مخاطر جدية على حياة ومستقبل الحزب، باعتبارها مظاهر أو تجليات لروحية وممارسات البرجوازية الصغيرة في أبشع صورها ، لأنها تفسد الوعي والانتماء الطبقي للكادحين والفقراء والجماهير الشعبية ، وتجعل الحزب غير قادر على اتخاذ موقف متماسك في مواجهة التناقضات والصراعات الداخلية والخارجية ، نقول ذلك ، لأن التغلب على هذه المظاهر الضارة -للممارسات البرجوازية الصغيرة لا يقل أهمية- وضرورة عن مواجهة الخلل والفساد الداخلي الذي نتحدث عن مواجهته في مجتمعنا.

فتح وحماس ..والاستغلال المصلحي لوضع التخلف في المجتمع الفلسطيني.....

إننا إذ ندرك أن عمق الرابطة الاجتماعية قبل النكبة 1948 كان له تأثيراً إيجابياً في استنهاض حالة المقاومة في أوساط الفلاحين والعمال رغم رخاوة أو مهادنة القيادات الاقطاعية آنذاك ، والتي كانت أحد أهم أسباب هزيمة الثورة الفلسطينية ومن ثم تشريد شعبنا .

لكن الإشكالية أو المفارقة، تتجلى في استمرار دور هذه

الولاءات العشائرية الضيقة وتكريس دور هذه الرموز والعلاقات الاجتماعية القديمة، في إطار تلك الرابطة بعد مرور أكثر من ستة عقود على النكبة، بإسم العادات والتقاليد والأعراف القديمة، ما يعني بوضوح، أننا نعيش ما يمكن تسميته بتجديد التخلف أو إعادة انتاجه ، ما يؤكد على صحة تحليلنا للمواقف الطبقية والسياسية للقيادة المتنفذة في إطار م.ت.ف أو السلطة فيما بعد، وما راكمته من ممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية، اسهمت في اعادة إنتاج وتشجيع الولاءات القديمة لحساب سلطة الفساد واجهزتها وزعرانها الذين نشروا مظاهر الفوضى والفلتان الأمني والقلق والاحباط السياسي والاجتماعي الداخلي، عبر تراكمات متزايدة وصلت ذروتها في تفجر الصراع الدموي يوم 14/ حزيران / 2007 ومن ثم بداية مرحلة جديدة من الانقسام السياسي والاجتماعي والقانوني، سيتراكم دور وتأثير الجوانب السلبية الضارة الناجمة عنها، لتطال معظم مكونات المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وتخلق مزيداً من الانقسامات فيه لن تتوقف عند الانقسام السياسي - الاقتصادي العام الراهن، بل قد تتسع لتصيب بالضرر - ان لم تكن اصابت بالفعل - مكونات الوعي الوطني والمجتمعي الداخلي على مستوى المدينة ، والقرية ، والمخيم، بما يفاقم مظاهر الخلل والانحراف والفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الضفة والقطاع ، ويشق مزيداً من العمق في مجرى الهبوط بالعملية السياسية الجارية، إلى قيعان أشد اظلاماً واستسلاماً مما سبقها، ومن ثم الهبوط بالوحدة الوطنية، وبعملية البناء المجتمعي الديمقراطي الداخلي معاً، الأمر الذي سيزيد ويوسع الفجوة التي تفصل بين حلم التحرر والتغيير الذي يطمح إليه شعبنا وما زال ، وبين واقعه المنقسم والمحاصر لحساب عوامل التخلف والتبعية والسلفية الجامدة والاستبداد، في موازاة الهبوط السياسي المريع الذي تتعرض له قضيتنا الوطنية راهنا.

القائد الشهيد أبو علي مصطفى....والموقف من الماركسية....

أدى الانهيار المريع للاتحاد السوفيتي إلى زلزلة قنوات العديد من المثقفين وكوادر وأعضاء الأحزاب الشيوعية واليسارية ، إلا أنّ ذلك الحدث، على ضخامته ومأساويته ونتائجه المفجعة على صعيد حركات وأحزاب اليسار العربي والعالمي ، لم يستطع أن يؤثر سلباً في قنوات أغلبية رفاق الحكيم، وفي المقدمة منهم رفيقنا الشهيد (أبو علي) ، كما لم يستطع ذلك الحدث ال

تأثير في تلك القناة الفكرية بالماركسية ومنهجها بأي شكل من أشكال التراجع أو الرخاوة أو الهبوط الفكري الليبرالي الانتهازي ، والسبب الموضوعي لهذا الموقف، يكمن في أنّ ذلك الحدث لم يفلح في اقتلاع قنوات الرفيق (أبو علي)، هو أنّ هذه القنوات، كانت قنوات ذاتية صادقة وواعية، نابعة من صميم المعاناة الطبّقيّة، التي تجسّد انتمائه للفقراء والمضطهدين، بمثل ما هي نابعة من قلب معاناته السياسية والفكرية والوجدانية، التي لم تفارق رفيقنا (أبو علي) الذي حرص على متابعة أية إصدارات فكرية، تتناول أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي ، ومستقبل الماركسية ومدارسها المتعددة وسبل الخروج من أزمة اليسار العالمي عموماً والجهة الشعبية خصوصاً، انطلاقاً من الحرص على الإسهام في تطوير الماركسية وإغناءها ، متصدياً -في إطار الهيئات المركزية- بقوة الوعي والحجة والحوار الديمقراطي الداخلي لكل من تراوّد نفسه بالتخلّي أو التراجع عن مضامينها ومنهجها. ففي العقدين الأخيرين قبل استشهاده، ارتقى وعي الرفيق (أبو علي) إلى حالة تراكمية من النضوج المعرفي الواعي

بالماركسية ، إلى درجة أنه كان يؤمن تماماً بأنّ الهروب من تعبير الماركسية لدى بعض الأحزاب، هو هروب من التراث الماركسي كله، حيث أدرك أنّ التراجع عن الماركسية لحساب كلمة اليسار والمنهج الجدلي، معناه أنّ البنية الثورية (السياسية والتنظيمية) ستتراجع بالضرورة، إذ لا يمكن موضوعياً، الحديث عن المنهج المادي الجدلي دون الماركسية، وبالتالي، فإنّ الهروب من الماركسية باسم المنهج الجدلي، خطوة تؤكّد انتصار التيار الليبرالي البرجوازي الصغير، داخل الحزب الشيوعي أو اليساري من جهة، أو تجسيداً للانتهازية الليبرالية أو لعدم الوعي بأهمية اعتماد الماركسية كشرطٍ للتعاطي مع المنهج المادي الجدلي من جهة ثانية، إذ أنّ معنى تغييب وشطب كلمة الماركسية من أدبيات هذا الحزب أو الفصيل اليساري أو ذاك ، يستهدف ليس إزالة الشكل أو الاسم فحسب، بل سيؤدي -وهنا مكنم الخطر- إلى رخاوة وإضعاف مفاهيم النضال ضد الإمبريالية وحليفها الصهيوني، وضد كل أشكال الاستغلال والاضطهاد الرأسمالي من ناحية، وإزاحة مفاهيم الصراع الطبقي ومظاهر التبعية والتخلف والاستغلال الكومبرادوري في بلدان الوطن العربي من ناحية ثانية، إذ أنّ المنهج وحده سيفقد معناه وغايته إن لم يستند إلى النظرية بكل مكوناتها الفلسفية والاقتصادية والسياسية وصراع الطبقات.

عن القائد الوطني القومي الاممي الشهيد أبو علي مصطفى.....

كان المسار النضالي ، الفكري والسياسي والكفاحي لرفيقنا الشهيد الخالد أبو علي مصطفى، محمولاً بكل سماته الشخصية الأخلاقية ، ومواصفاته الثورية، ومصاديقه العالية، وقناعاته النابعة من وجدانه وعقله الشغوف بفكر جبهته وهويتها ومبادئها ، التي تجلّت بعد عودته إلى أرض الوطن عندما أطلق شعار " عدنا لنقاوم لا لنساوم " ، وفي ظل تطور وتنامي دور الجبهة ،

واستعدادتها لبعض عافيتها وشعبيتها وجماهيريتها، أدرك العدو حجم المخاطر، التي يمثلها مثل هذا القائد، ليس فقط لما قام به من جهودٍ كبيرة على صعيد أوضاع الجبهة الشعبية؛ بل لما لعبه من دورٍ إيجابي على صعيد وحدة النضال الفلسطيني ، الأمر الذي جعل رأس الدولة الصهيونية، يتخذ قراراً بتصفية هذا الرمز والقائد الفلسطيني، مراهنأً بذلك على تفكك الجبهة.

ولكن جاءت التطورات اللاحقة لتثبت باللموس، أنه على الرغم من الخسارة الكبيرة، التي منيت بها الجبهة بفقدان هذا القائد الكبير، إلّا أنها استطاعت أن تحافظ على بنيتها ، ونتقدم بخطوات إلى أمام -خاصة في الوطن المحتل- على طريق استردادها لدورها وفعلها، على الرغم من كل الظروف المجافية من حولها وفي محيطها العربي والإقليمي والدولي.

إننا إذ نحيي اليوم الذكرى الحادية عشرة لاستشهاد رفيقنا المناضل والقائد الجبهاوي الماركسي الثوري أبو علي ، لنستلهم من تجربته بوعي واحترام عميقين دروساً وعبراً، ونؤكد أيضاً على الرغم من كل مرارة اللحظة الراهنة- أن

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هذا الحزب الذي ترعرع في أوساط الجماهير الشعبية وضم في صفوفه الكثيرين من خيرة أبنائها وطلاتها، سيزل وفيماً لمبادئه وتضحيات أبنائه ، وفي المقدمة منهم أبو عل ي مصطفى ، الذي ظل ملتزماً بمبادئ الجبهة وهويتها الفكرية ، الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ، في صيرورة تطورها وتجدها الدائمين في كل مسيرة حياته النضالية، حتى لحظة استشهاده وخلوده الأبدى.

إنّ الانتماء لجبهتنا الشعبية ، والالتزام الحقيقي بها وامتلاك الوعي الثوري العميق بمبادئها وهويتها الفكرية "الماركسية" يتجسد فقط في الإخلاص والممارسة الثورية وفق نصوص موثيق مؤتمراتها كضمانة وحيدة للارتقاء بها وتخليصها من كل مظاهر الأزمة وأدواتها وجوانبها السياسية والفكرية والتنظيمية انطلاقاً من الحوار الجريء والموضوعي لكل أوضاع الجبهة الداخلية بما يحقق تواصل مسيرتها الثورية ونضالها من أجل الأهداف الكبرى التي انطلقت من أجلها ، وذلك عبر ممارسة ثورية وجماعية وديمقراطية تعكس الوعي العميق لتلك المبادئ والأهداف ، كما تعكس الوفاء الحقيقي للحكيم القائد المؤسس د.جورج حبش ولأبو علي مصطفى ووديع حداد وربحي حداد وخليل أبو خديجة وأبو منصور ومحمد النعيرات ومصطفى العكاوي وكريم أبو غزالة وجيفارا غزة وكامل العمصي والحاك وماهر إريخ وأحمد عمران وحاتم السيسى واسحق مراغة ومعين المصري ومحمد السكافي ورامي كريم وتغريد البطمة وشادي أبو غزالة ومشعل الهلسه "شربل" وحلمي البلتاجي وسلامه العروقي وسعيد المجدلوي وفؤاد أبو سريّة وكل الشهداء ... والمعتقلين من رفاقنا ورفيقاتنا في الجبهة وفي مقدمتهم المناضل الباسل القائد أحمد سعادات والمناضل القائد والمتقف الثوري أحمد قطامش وكل المعتقلين البواسل الذين أخلصوا للجبهة ووضعوها في عقولهم وقلوبهم وحدقات عيونهم .. وأصبحوا مثلاً يُحتذى لرفاقهم المخلصين لمبادئها .. الرافضين لكل أشكال الهبوط والتراجع عن الثوابت الوطنية والقومية ، والرافضين لأي شكل من أشكال الاعتراف بدولة العدو الصهيوني .. المؤمنين بأن الحل المرحلي للدولة هو حل نضالي لا يقوم عبر الاعتراف بـ"إسرائيل" وإنما عبر استمرار النضال لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية في إطار المجتمع العربي الاشتراكي الموحد..

إننا إذ ندرك صعوبة وتعقيدات الواقع العربي الراهن ، وحجم العبء الثقيل الملقى على عاتق القوى الوطنية الديمقراطية عموماً وقوى اليسار الماركسي خصوصاً، لكننا ندرك -ويعمق أكثر- أن تفعيل وجود هذه القوى هو الشرط الاول في عملية تغيير هذا الواقع، إذ أن هذا الوجود هو وجود تغييري لهذا الواقع ، وجود يجسد التعبير الحقيقي عن المستقبل الذي تتطلع اليه الجماهير الشعبية، وهذا يعني إعادة بناء قوى اليسار من قلب هذا

ه الجماهير الفقيرة بعيدا عن برامج وسياسات الانظمة او حركات الاسلام السياسي او القوى الليبرالية.. وبعيدا عن سياسات البرجوازية الصغيرة ، التي تتأرجح دوما بين موقفين متناقضين ، بين التقدم والتراجع ، وبين التغيير الديمقراطي والجمود ، بين الثورة والاستسلام ، وبالتالي فإن موقفها تحسمه دائما الظروف التي تحدد تلك المواقف سلبا أو إيجابا ، وذلك يعتمد - إلى حد كبير - على الدور الراهن والمستقبلي لقوى اليسار العربي، ودورها المنتظر أو المأمول في التغيير الثوري الديمقراطي التدريجي لهذه الأوضاع، بصورة نوعية ، لكي تصبح هذه القوى في واقعها ومكوناتها التنظيمية والفكرية الداخلية وفي ممارساتها اطارا معبرا بثبات ووضوح وحزم عن مصالح الجماهير الشعبية الكادحة وكل الفقراء والمضطهدين في بلادنا.

"الطبقة" العاملة الفلسطينية:

من حيث التعريف الكلاسيكي ، فالطبقة العاملة هي التي تنتج القيمة الزائدة أو فائض القيمة وينطبق عليها بصورة مباشرة كافة معايير الاستغلال، فهي تتكون من العمال في المنشآت والورش الصناعية والمحاجر والعمال الاجراء في المحلات التجارية والشركات والفنادق والمطاعم وعمال الزراعة الاجراء والعمال الاجراء في مراكز الصيادين والباعة المتجولين وجامعي القمامة والعاطلين عن العمل في المدينة أو الريف.

فالكدح ، و البؤس و الشقاء و المعاناة والتشتت أو التبعثر في تجمعات أو ورش صغيرة وشبه عائلية ، وغياب حالة الاستقرار أو الثبات في العمل ، وعدم التحاق معظمهم في الأطر النقابية ، هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا الفلسطينيين ، إذ طالما عانوا من الفقر و البطالة و من تدني الأجور و غياب التشريعات المنصفة لحقوقهم . الأمر الآخر الواجب الإشارة إليه ، هو عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية بالمعنى الموضوعي الذي يحمل في طياته وعيها لمصالحها كطبقة ومن ثم وعيها لدورها الطبيعي المحدد في سياق النضال الوطني الديمقراطي، رغم أنها كانت - ومازالت - مع فقراء الفلاحين، الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري الفلسطيني الحديث والمعاصر . وبالنظر إلى هذه الحالة من عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، فإن أي باحث جاد سيواجه إشكالية تتعلق بتطور بنية هذه الطبقة حتى عام النكبة 1948 ، وما جرى لها من تفكك إكراهي بفعل التشرذم والتطهير العرقي من المكان/الوطن الفلسطيني ، طوال الفترة ما بعد النكبة والاحتلال عام 1967 وصولاً إلى سلطة الحكم الذاتي والانقسام الحالي إلى بنية اقتصادية سياسية في الضفة، وبنية اقتصادية سياسية في قطاع غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما ، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في ظل هذا الواقع ، وكأننا نتحدث عن جسم طبقي مفكك وهلامي في آن واحد ، يفتقر للوحدة الداخلية أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني ، ويفتقر أيضاً إلى التجانس ، ما يجعل من الطبقة العاملة الفلسطينية ظاهرة غير مكتملة النمو ، وبالتالي يصعب الحديث عنها كقوة اجتماعية مستقلة يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في اللحظة الراهنة -على الأقل- من الصراع القائم .

أما عن اتجاهات وتغيرات "الطبقة العاملة" فإننا نرى أن تشابك الصعوبات النظرية مع الصعوبات الواقعية (الإجرائية) تجعل من دراسة أوضاع هذه " الطبقة" أو المواقع العمالية في الضفة والقطاع أمراً تكتنفه الكثير من العقبات (خاصة عدم توفر المصادر الكافية وعدم وضوح الخارطة الطبقة للعمال سواء بالنسبة لتوزيعهم في المصانع والورش والمنشآت المختلفة أو بالنسبة لتوزيعهم أو تسجيلهم في النقابات)، إلى جانب قصور وعجز قوى اليسار الفلسطيني عن متابعة ورصد البيانات والمعلومات الخاصة بحكومات الطبقة العاملة الفلسطينية وواقعها وهمومها ومعاناتها وسبل الخروج من واقعها الراهن صوب تحررها وانعتاقها.....يتبع

ان عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، لا يمنع انطلاقنا من المحددات النظرية الكلاسيكية لمفهوم الطبقة العاملة، التي تؤكد على ان العامل هو من لا يملك إلا قوة عمله، ويعمل بأجر نقدي، وينتج فائض قيمة بشكل مباشر، إلا أن هذه المحددات الصارمة من شأنها - كما يقول د.عبد الباسط عبد المعطي - ان تقلص حجم الطبقة العاملة في تكوين اجتماعي ملموس وتحصرهم في أولئك العمال المهرة في النشاط الصناعي على وجه التحديد، وهو استنتاج نظري كلاسيكي صحيح ، لكنه لا يعني بالضرورة تجاهل العاملين في مجالات التجارة والخدمات والزراعة .. الخ، لان عملهم أيضاً هو عمل ضروري اجتماعياً لتحقيق فائض قيمة، لكن الإشكالية حول هذا الفائض ان هؤلاء العمال لا يشعرون بالظلم أو الاستغلال الواقع عليهم في سياق علاقتهم مع رب العمل في بلادنا، نتيجة عدم تبلور الطبقي وضعف العمل النقابي والسياسي في أوساطهم، وغياب الوعي بالحقوق العمالية وغيرها لديهم، ومن ثم بقاءهم محكومين أو أسرى للتفسيرات الغيبية والقدرية، وهي سمة عامة في المجتمع عموماً، إلى جانب تعايش مجموعة من الأنماط القديمة مع النمط الرأسمالي المشوه والتابع، واختلاطها معاً، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من عدم وضوح علاقة الاستغلال، خاصة مع استمرار حالة التخلف في أوساط العمال والكادحين، التي تحول دون إحساسهم المباشر بحجم الظلم الطبقي الواقع عليهم من رب العمل الرأسمالي الصناعي أو التاجر أو المقاول أو المالك في المشاريع الزراعية.

إن "الطبقة" العاملة، كما هو حال كل الفقراء والكادحين في بلادنا، لا يملكون سوى بيع قوة عملهم في سوق العمل (المحلي أو الإسرائيلي أو المستوطنات!!) في مختلف القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية، فهي مضطرة إلى بيع قوتها بعض النظر عن المشتري، رأسمالي إسرائيلي، أو رأسمالي فلسطيني، صاحب معمل أو منشأة، أو تاجر، أو مقاول، أو مهرب أو طفيلي... إلخ وما يفرضه هذا التنوع في تشويه ملامح هذه الطبقة ومكوناتها من ناحية خضوعها الاضطراري من أجل تأمين لقمة عيشها، وهو خضوع -مرتبط بهذه الدرجة أو تلك - بغياب وعيها لذاتها، أو لمصالحها، وبالتالي غياب وعيها بحجم الظلم الواقع عليها، نظراً لخصائص هذه الطبقة وسماتها التاريخية والراهنة، في اطار التخلف العام للعلاقات الرأسمالية الانتاجية التي تلغي حالة الاستقرار في عمل ثابت، كما في اطار تخلف المجتمع وسيادة العقلية الريفية والقدرية والجهل ومخاطر البطالة وتزايد العاطلين عن العمل بنسبة عالية في أوساط الشرائح الفقيرة، إلى جانب غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساطها، مما انعكس على أدوارها ووعيها السياسي والنقابي ومن ثم تفككها وتشردمها دون أي رابط بين أعضائها، ومن ثم توزع ولاءاتها بصورة عفوية بين حكومة حماس في غزة وحكومة فتح في رام الله ارتباطاً بحجم الدعم أو الإغاثة أو الكوبونة أو تأمين مصدر الرزق والمعيشة.

حديث عن الفساد.....؟

لا شك ان الفساد ظاهرة تاريخية تراكمت وتفاقت مع النظام الرأسمالي في ارجاء كوكبنا الارضي منذ القرن 17 الى يومنا هذا .. لكن الملفت ان هذه الظاهرة نشأت وتراكمت تاريخيا في البلاد العربية والاسلامية منذ ما قبل نشوء

الرأسمالية...وتزايد انتشارها وتفاقمها مع تفكك الجغرافيا العربية الى دويلات وامارات وممالك ومشیخات منذ ما بعد سايكس بيكو...حيث تر

افق الفساد مع التبعية والتخلف ، واصبحت هذه العناوين شرطا لديمومة واستمرار تلك الدويلات ومنذ سبعينيات القرن العشرين بات المشهد العربي العام في ظل الانفتاح واقتصاد السوق والليبرالية و كأننا في عصر الفساد ، ثم استجد نوع جديد من ممارسات الفساد في الوطن العربي، لاسيما من خلال العمليات الاستشارية، التي ترسيها هيئات المعونة الأجنبية، على مكاتب استشارية محلية بالاضافة الى ما يسمى بمنظمات NGO,s بهدف تكوين " طبقة " أو " نخبة " جديدة من المهنيين ورجال الأعمال، " نخبة معولمة" : ترتبط مصالحها بالترويج لبرنامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الاجنبية في مجالات محددة مثل : الخصخصة، وتحرير التجارة ودمج الاقتصاد العربي ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية..ببساطة نخبة العملاء او الجواسيس الجدد ،حيث تراجع الفساد الصغير من حيث أهميته النسبية .. وتقدم الفساد الكبير .. لم يعد اللافت للأنظار الفساد على سفح الهرم حيث الرشاوى الصغيرة ، لكن اللافت للنظر ، بات فساد القمة و اختلاط السياسة بالاقتصاد . خلال العقود الأخيرة أيضا انتقل الفساد من قضية ذات طابع أخلاقي و محلي .. إلى قضية ذات طابع مجتمعي و دولي . الفساد إذن ، ليس قضية موظف صغير ينحرف .. الفساد قضية خطيرة، انه النزيف الذي نطلق عليه ألفاظا عصرية مثل : عمولات-غسيل أموال-مقابل شطارة ... والشطار من أصحاب المصالح الشخصية، الفسدة .. كثيرون .. لكنهم في كل الاحوال قلّة متحكممة لا تتوازي ايدا في حجمها مع من يريدون تحقيق أهداف وأمانى شعبنا ، وهؤلاء يبدو انهم غائبون حتى اللحظة.

الفساد بات له شكل آخر يخرج من دائرة علم الأخلاق لدائرة علم الاقتصاد و من دائرة علم الاقتصاد إلى دائرة الاقتصاد السياسي داخل البلد وعلى مستوى العلاقات الدولية .ولكن تبقى _ بالنسبة للحالة العربية _ حقيقة أننا أمام نظم مالية و سياسية ينخرها الفساد تغيب فيها رقابة الرأي العام ، و تغيب فيها المحاسبة ... و يسيطر على القرار فيها مجموعة أفراد . لا نتوقف هنا عند فساد الذمم .. لكننا نتوقف عند فساد القرارات . الكل يرقص و الاقتصاد الأسود او الفساد تزايد نسبته في بلادنا العربية دون استثناء جنبا الى جنب مع الاستبداد والاستغلال ... هل يكون الحل إقتصاديا كما تقول المنظمات الدولية أم يكون سياسيا .. هل يأتي من خلال ضغط الخارج الامريكي والتركي والقطري والسعودي والاسرائيلي والقنوات الفضائية (الجزيرة والعربية وغيرهما) الناطقة باسم المصالح الامريكية ورموز الخيانة والتخلف من أمثال حمد بن خليفة وآل سعود ونهيان وصباح ومكتوم وقابوس وآل ثاني وثالث ربما ومعهم أنظمة الاستبداد "الجمهورية" الفردية الوراثية او أنظمة الاسلام السياسي التي ستعيد انتاج الاستبداد والتبعية والتخلف أم من خلال ضغط الجماهير الشعبية المتعطشة للحرية والتحرر والديمقراطية والكرامة والعدالة وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والدخل والغاء كل مظاهر الاستغلال الطبقي وكل مظاهر الاستبداد في اطار الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية ؟..

توضيح موقف.....

انني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل واحزاب اليسار العربي ، وهو واقع يحتاج لجراحة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والاحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في جولات الصراع الأولى مع اعدائنا ، الامبرياليين والصهاينة والقوى الرجعية والبورجوازيات العربية الرثة رغم كل عقود النضال التي انقضت حتى الآن.

لذا يجب ان تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ، بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها ودورها المحدد ، من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية الى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية القصوى والتماسك الداخلي ، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، الى جانب إطلاق الفعالية الفكرية الهادفة الى ترسيخ البعد الأيديولوجي بالماركسية ومنهجها المادي الجدلي ووضوح رؤية الواقع السياسي والاجتماعي لمجتمعاتنا ، كعنصر قوة للارتقاء بدور فصائل واحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وتوسيعها وانتشارها في اوساط جماهيرها ، اذ ان بقاء وضع هذه الاحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية و المناهج التقليدية والعقلية الجامدة ، يفتح الباب واسعا" أمام توليد بيئة ملائمة للنفاق وفقدان الجراحة والصراحة واللعب على التناقضات وشخصنتها ، وفقدان القدرة على المحاسبة والنقد الجريء .وبالحصيلة ، إغراق الحزب وما تواجهه من أسئلة ومعضلات ومهام كبرى فكريا وسياسيا وكفاحيا في المناورات والحسابات الأتانية التافهة ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في ان الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي (والتنظيمي) ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني ، ويخل ببنيته كعقد اجتماعي. "

بالنسبة لدولة العدو الإسرائيلي، التي ينبهر البعض بقوتها الاقتصادية والعسكرية ..وانا هنا - بدون اي مكابرة - اتحدى جميع الهابطين المستسلمين دعاة الواقعية الرثة حفاظا على مصالحهم الانتهازية الخاصة ...اقول بوضوح ان قوة دولة العدو الاسرائيلي سببها الاول والرئيس ضعف وتخاذل وخضوع الحكام العرب الخونة ...وفي مثل هذه الاحوال مهما تأزمت أوضاعها الاقتصادية والمالية فإن النظام الرأسمالي بكل أطرافه سيلتزم دوما .

..بتقديم الدعم -في كل الظروف- لدولة "إسرائيل" ارتباطاً بدورها ووظيفتها حتى لو كان النظام الرأسمالي في النزع الأخير.

-لعل في كل ما تقدم ما يستدعي من قوى اليسار المزيد من الوعي بالأزمة العربية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشخيصها، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة الرأسمالية والتبعية والتخلف التي تحكم وتهيمن وتحتجز التطور العربي، وصولاً إلى صيغة البديل الديمقراطي الشعبي النهضوي بافاقه الاشتراكية كطريق وحيد للخلاص من كل هذه القيود.

رفاقي اصدقائي.....

إننا أمام عملية تاريخية هائلة الزخم، وصراع شامل يطال أبعد الزوايا وأدقها. رغم تركيز الصراع وكثافته في فلسطين بحكم اختيارها كم منطقة "إنزال" للمشروع الإمبريالي - الصهيوني في قلب العالم العربي، إلا أن أهداف ذلك "الإنزال" الاستعماري التاريخي أبعد وأشمل من ذلك بكثير". وبهذا المعنى، يغدو الصراع حتى ولو كان عنوانه تحرير فلسطين، صراعاً من أجل تحرير الأمة العربية، وتأمين شرو

ط وعناصر نهوضها المادية والثقافية، وبما أن نتائج الصراع التاريخي تتقرر في ضوء قدرة كل طرف على تركيز وتركيم مكونات القوة الشاملة، لإحداث الإزاحات الملائمة في ميزان القوى، فإنه يغدو بحكم البديهة العلمية اعتبار عامل الحسم في الصراع هو العامل الداخلي، إذ أن هذه العملية التاريخية ببعديها الوطني - التحرري، والاجتماعي - النهضوي، هي عملية واحدة تجري في ذات الوقت، ويستحيل عملياً فصل أحد البعدين عن الآخر. لقد تجلّى الاختلال التراكمي في موازين القوى، فلسطينياً على شكل أزمة بنيوية شاملة تضرب في كل اتجاه. وهكذا وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة نفسها، وعلى نحو مفاجئ، وجهاً لوجه أمام أزمة بنيوية طاحنة، رغم وضوح مقدمات الأزمة ومظاهرها الأولية. عبرت الأزمة عن ذاتها عملياً في حقائق أساسية هي: (1) استسلام القيادة الفلسطينية الرسمية التي ربطت خياراتها السياسية بالمشروع الأمريكي - الإسرائيلي ودخلت المفاوضات السياسية بروح وعقلية الهزيمة.

(2) أزمة قوى المعارضة اليسارية، التي لم تتمكن من كبح اندفاع القيادة الفلسطينية الرسمية، كما لم تستطع بناء ذاتها على أساس رؤية جديدة تشمل أدائها الفكري والسياسي والتنظيمي ارتباطاً بتحويلات الصراع. وكان من الطبيعي في ظل استسلام قيادة م.ت.ف، وتفاقم أزمة قوى اليسار، أن تتوفر كافة العوامل الداخلية والخارجية لنمو وانتشار قوى وحركات الاسلام السياسي وسيطرتها في المشهد الراهن بدعم صريح ومباشر من القوى الرجعية العربية برضى وموافقة السيد الاميركي.

ما تقدم، "يفرض استحقاق البديل الوطني الديمقراطي الثوري وشروط قيامه بصورة قسرية، حيث إننا أمام لوحة تحكمها تناقضات الصراع التاريخية والراهنة، صراع يديره العدو الرئيسي الامبريالي الصهيوني، بكل ما يملك من قوة وبراعة مستفيداً من عمالة وخيانة امراء وملوك ورؤساء الانظمة العربية وضعفها واستسلامها، غير أن لوحة الصراع تلك بقدر ما تحمل، في هذه المرحلة، من مظاهر التراجع والانكفاء، فإنها تحمل أيضاً مظاهر التأزم والتحفز والثورة والنضال بكل اشكاله السياسية والكفاحية والديمقراطية فلسطينياً وعربياً لاسقاط انظمة العمالة والتبعية والتخلف والاستبداد وتحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وانهاء الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا.

إن ما جرى من تكريس الانقسام والصراع على سلطة وهمية تحت الاحتلال بين قوى اليمين الفلسطيني في الضفة، وبين حركة حماس في قطاع غزة، (انطلاقاً من مصالحيهما الفئوية)، أدى ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى انقسام وصراع بين الهوية الوطنية ورؤيتها المستقبلية السياسية والمجتمعية العلمانية المستنيرة، وبين هوية الإسلام السياسي القائمة على رؤية ماضوية، تنتمي إلى أوهام الأصولية الدينية في ما يسمى

بدولة الخلافة الإسلامية، التي لا تملك أية مقومات قادرة على بلورتها أو ولادتها في الراهن أو المستقبل، ما يعني انها ستلجأ إلى أساليب الاستبداد والإكراه على الصعيد الاجتماعي بغطاء وخطاب ديماغوجي، ديني، ميتافيزيقي، موجه للجماهير الشعبية مستغلاً وعيها العفوي البسيط أو حالة التدين الشعبي من ناحية، وبذريعة التمسك بالثوابت الوطنية أو المقاومة من ناحية ثانية، حيث استطاعت "حماس" استثمار تراجع أو هبوط السلطة عن تلك الثوابت، وهي حقيقة لا يمكن إنكارها حتى اللحظة في سياق الصراع القائم بينهما، الأمر الذي كرس الانقسام، وفرض - على قطاع كبير من المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته الطبقية - الاستقطاب في اطاره، بحكم عوامل واعتبارات دينية وثقافية وسياسية متنوعة، وبحكم المصالح المباشرة لهذه القطاعات، التي تشكل حكومة رام الله أو حكومة حماس، غير الشرعيتين، رب العمل الرئيسي أو مورد رزقها الوحيد، باعتبار كل منهما الجهة المحتكرة لسوق العمل المسيطرة عليه، سواء عبر الوظيفة الرسمية في حكومة حماس أو السلطة أو عبر المصالح الاقتصادية المتنوعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة (في الصناعة والتجارة والمقاولات والعقارات والصرافة والبنوك والخدمات ... إلخ) التي باتت في حالة شديدة من الضعف والتراجع على الصعيد الإنتاجي مقابل بروز السمات الطفيلية والمافيات أو أثرياء الحرب والحصار أو السوق السوداء وأمرأء التهريب، عبر الأنفاق وغير ذلك من المعاملات المالية والتجارية والاستثمار في الضفة أو القطاع، وكلها لا يمكن أن تتم بمعزل عن أجهزة الحكومتين المتصارعتين رغم اختلاف الذرائع والأسباب، دون أن ننسى الدمار الذي حل بالطبقة العاملة حيث بات أكثر من 30% منها عاطلين عن العمل، ناهيك عن 85% من النساء اللاتي لا يعملن، إلى جانب تفكك اطر الحركة النقابية العمالية و النسوية وتحولهما إلى مجرد مكاتب ومراكز ممولة من الأجنيبي أو تحت هيمنة إحدى الكيانات.

لعلي لا أبالغ في القول أن استئراء الظاهرة الدينية العنصرية في "إسرائيل" ليست بعيدة أبداً عن كونها ظاهرة في خدمة مقتضيات العولمة الإمبريالية الراهنة، والهادفة إلى إشعال النزعات الدينية العنصرية، الطائفية في كل البلدان العربية التي باتت في حالة غير مسبوقة من الخضوع والتبعية والتخلف في مشهد الاسلام السياسي، لإثارة المزيد من النزعات الطائفية والمذهبية والاثنية فيها تكريساً لتجزئتها وتفكيكها كما هو

الحال في العراق والسودان ولبنان واليمن ومصر وسوريا والبحرين، إذ أن خضوع وعمالة وخيانة ورجعية واستبداد وانحطاط النظام العربي الرسمي كان وسيظل احد اهم الأسباب التي عززت قوة دولة العدو الصهيوني وغطرستها وعدوانيتها وعنصريتها البشعة المتمثلة في رفع شعار "يهودية الدولة" على الرغم من الاعتراف بمشروعية الوجود الصهيوني والتطبيع مع "دولته" ومهادنته من جهة وعلى الرغم من الخطوات الاستسلامية التي قدمتها قيادة م.ت.ف باسم السلام المزعوم من جهة ثانية على أي حال... ان تراكمات العنصرية النازية الصهيونية وتراكمات السيطرة الامبريالية على مقدرات شعوبنا وجماهيرها الفقيرة ستؤجج لا محالة كل عوامل الثورة ضد العملاء والخونة حكام وامراء وملوك ورؤساء الانظمة الوالغين في دماء الجماهير لكي تنفجر الثورات الشعبية لتكنسهم وتزيل عفنه الى غير رجعة معلنة افتتاح المشهد الثوري التحرري النهضوي الديمقراطي الذي سترتفع فيه رايات الفقراء والكادحين وكل المضطهدين

رفاقي اصدقائي... وجهة نظر حول قطبي الصراع فتح وحماس... للنقاش الموضوعي..

إذا كانت خطوة حماس في المشاركة في الانتخابات الديمقراطية يناير 2006 وفوزها قد أراحت قطاعاً واسعاً من الفلسطينيين عبر مجابهتها الأجهزة الأمنية والطغمة البيروقراطية الفاسدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها في ظل الانقسام وتفردا بالسلطة في قطاع غزة 14/حزيران/2007 أخذت تمارس نفس الأساليب السابقة، عبر القمع والاعتقال والترهيب و

كبت الآراء ومظاهر الترف والسيارات الفارهة والمرافقين، علاوة على تعبئتها ضد القوى الوطنية والديمقراطية العلمانية واليسارية، في محاولة منها لفرض "شرعيتها" الهادفة إلى تكريس أسلمة المجتمع بغض النظر عن التطمينات الصادرة في خطابها السياسي المعلن، وبالتالي تُكرّس السلطة ذاتها وإن بمسميات جديدة. في المقابل، نلاحظ ان حركة فتح لم تأخذ الدروس والعبر مما جرى في غزة، فعادت أجهزتها في رام الله إلى ممارسة أساليبها السابقة، بل وتطوير تلك الأساليب عبر إعادة مؤسسة السلطة ونهجها باتجاه التكيف مع الرؤى الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، ما يعني تكريس مسار الهبوط السياسي للأهداف الوطنية. إن قراءتنا الأولية لهذا المشهد وآثاره الاجتماعية تفرض على الباحثين والمتقفي اليساري الفلسطيني، أعباء ثقيلة للإسهام في تأطير عملية التحريض الديمقراطي في الاوساط الشعبية وممارسة الضغط المتصل لانفاذ شعبنا وإخراجه من حالة الانقسام السياسي - الاجتماعي من ناحية، ومن حالة الهبوط السياسي والركود والتخلف، باتجاه التمسك بالثوابت الوطنية والنضال التحرري الديمقراطي في إطار الوحدة المجتمعية والتعددية السياسية والفكرية على قاعدة الاستنارة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي وتعزيز مظاهر الصمود وتوحيد المقاومة المسلحة والشعبية من ناحية ثانية.

الوحدة السياسية لشعبنا صمام أمان ضد المخططات الصهيونية .. وضد الانقسام والصراع الداخلي.....

أرى أن امتلاكنا للفهم الموضوعي العميق لواقعنا الاجتماعي، لا يعني أن الطريق إلى هذا الفهم ممهدة وسهلة أو واضحة المعالم، إذ لابد لنا من الاعتراف بان الواقع الاجتماعي الفلسطيني مملوء بالتعقيدات النظرية إلى جانب التعقيدات في مكوناته أو خارطته الطبقية، حيث نواجه بسؤال جوهري حول المجتمع الفلسطيني، وهل نحن مجتمع موحد، أم أننا مجتمعات موزعة في الضفة، في قطاع غزة، في المنافي أو اللجوء، وفي دولة العدو الإسرائيلي؟ الجواب ان شعبنا الفلسطيني رغم كل ما لحق به من أشكال التشرد والمعاناة والحرمان واللجوء والتشتت من جهة والصراعات على السلطة والمصالح التي كرسها الانقسام واستمرار الصراع بين حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين من جهة أخرى، اثبت في كل محطات الصراع، طوال الاربعة وستين عاماً الماضية، انه أقوى من كل المخططات والممارسات العدوانية التي استهدفت تفكيكه وتشريده وتحطيم شعوره العميق بهويته الوطنية والقومية، وحرصه الدائم على حمايتها وامتدادها في كل الأجيال، إذ أن ما جرى لشعبنا وحركته الوطنية طوال التاريخ المعاصر

من محاولات التصنيفية أو الطمس لهويته وأهدافه الوطنية المشروعة، في العودة وتقدير المصير والحرية في فلسطين التاريخية، لم تنجح أبداً في تحطيم الإجماع الذاتي في أوساط شعبنا على الالتفاف الطوعي والعفوي حول الفكرة الوطنية التوحيدية المركزية في ذهنيته وممارساته السياسية، بل على العكس، فقد كان من أهم نتائج تلك الممارسات العدوانية، انها راكمت وبعثت مشاعر الحقد الوطني والطبقي في أذهان شعبنا ضد كل أشكال العدوان والاستبداد والاضطهاد والحرمان، التي تعرض لها من العدو الإسرائيلي، و ضد قطبي الانقسام ، وضد مختلف المصادر والقوى العربية والدولية المعادية، بالرغم من توزع أبناء شعبنا، في الجغرافيا الفلسطينية والعربية والدولية، عبر مجتمعات وعلاقات اجتماعية تختلف باختلاف الجغرافيا أو أماكن اللجوء والشتات، ومن هذه الزاوية لا نستطيع القول ان هناك مجتمعاً موحداً ينضوي في إطاره كل أبناء شعبنا، بل هناك مجتمعات يتميز كل منها على الآخر بسمات تعود إلى طبيعة وظروف تطور تلك المجتمعات والعلاقات الاجتماعية الخاصة بها، وهنا يمكن الإشارة إلى هذا التمايز بين الواقع الاجتماعي / الاقتصادي للفلسطينيين في فلسطين 1948، ومن كل من الفلسطينيين في مجتمعي الضفة والقطاع والتجمعات الفلسطينية في البلدان العربية والأجنبية .

وفي هذا السياق نقول، ان التباين بين سمات وخصائص هذه التجمعات ومجتمعي الضفة والقطاع (بحكم الانقسام (لا يلغي حقيقة الوحدة السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بمدلوله السياسي، وبخاصة الفقراء والعمال والفلاحين، وكل الكادحين والمضطهدين، ومعظم الفئات الوسطى في الوطن والمنافي، الذين يشكلون اطاراً وطنياً - معنوياً- توحده الاهداف السياسية الكبرى من ناحية واطاراً لعلاقات وأوضاع اجتماعية متشابهة من ناحية ثانية- رغم توزع وتشتت المكان - توحده عناصر واسباب المعاناة والفقر والاستغلال والاستبداد التي تمثل عاملاً توحيدياً معنوياً ومادياً مشتركاً لمعظم ابناء شعبنا.

حديث عن منظمة التحرير الفلسطينية.....

ن.م.ت.ف. ، منذ تأسيسها، عام 1964 التزمت بالأهداف الوطنية والحقوق التاريخية وفق نصوص ميثاقها، لكن هذا الالتزام سرعان ما جرى التراجع عنه ، بصورة تدريجية منذ عام 1974 ، عبر خطوات تراكمية في مسار الهبوط، وصولاً إلى أواسط 1993 واعتراف قيادة م.ت.ف. بإسرائيل مقابل إنشاء سلطة الحكم الإداري الذاتي وفق شروط وتعقيدات سياسية واقتصادية وأمنية إسرائيلية

ية ، كان من الطبيعي ، في ضوء موافقة السلطة عليها ، أن تتزايد وتيرة التنازلات في المسار السياسي لقيادة م.ت.ف. التي لم يعد لديها أي خيار آخر سوى الاستمرار بما يسمى بعملية التفاوض طوال العشرين عاماً الماضية دون أي تقدم يذكر ، سوى المزيد من الهبوط والتراجعات التي وصلت ذروتها في قبول رئيس المنظمة بصيغة المفاوضات المباشرة، رغم تراجع حكومة العدو ومعها الولايات المتحدة عن "كافة المرجعيات" التي سبق الاتفاق عليها ، بل اضافة شرط الاعتراف بـ "يهودية دولة إسرائيل"، وتلك نتيجة تؤشر على وصول المسار التراكمي للتراجعات الفلسطينية إلى ذروته في التخلي عن الحقوق والأهداف الوطنية الفلسطينية، كما عبر عن ذلك رئيس سلطة الحكم الذاتي محمود عباس بقوله " ان اسرائيل وجدت لتبقى!!؟؟" ما يعني ببساطة ان م.ت.ف. في مآلها الراهن لا تمت بصلة مع تلك التي تشكلت عام 1964 .

وحتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف من أجل استعادة دورها وبرنامجه ومشروعها الوطني التحرري ، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنشدّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنة، وفي المدى المنظور، بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها.

استطرادا لحديثي عن م.ت.ف . أقول إن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب ، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية ، الأمر الذي يستدعي -عبر الحوار المقترح- تغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتيجيات جديدة ، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية ، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني وقومي ماركسي كنقطة انطلاق صوب التغيير المنشود ، وتشكل في نفس الوقت جزءاً لا يتجزأ من الإطار الأممي المناهض للإمبريالية وأدواتها العنصرية والرجعية ، كتلة تاريخية تبدأ أنويتها في كل بلد عربي على حدة برؤية تحررية وتقدمية ، وطنية وديمقراطية، تقوم على الالتزام السياسي والتنظيمي والمعرفي والأخلاقي بمصالح وأهداف العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين ، لكي تمتد وتتواصل في الإطار القومي العربي كخطوة لاحقة ، بحيث تضم هذه الكتلة ، كافة القوى اليسارية الماركسية والمثقفين والمناضلين من أجل تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية واستعادة بناء المشروع القومي النهضوي الديمقراطي العربي ، بما في ذلك هدف تفكيك وإزالة الدولة الصهيونية ، وإقامة فلسطين الديمقراطية العلمانية التي ستشكل إطاراً موضوعياً لحل المسألة اليهودية بعيداً عن كل أشكال التعصب أو العنصرية . انني أطرح هذه الرؤية لكي أطلق من جديد حواراً شاملاً بمستويات فكرية وسياسية وتنظيمية إستراتيجية بين كافة قوى اليسار الماركسي العربي والفلسطيني، من أجل بلورة بديل تحرري وديمقراطي على المستويين الوطني والقومي ، يقطع مع النهج السائد وأدواته ومصالحه الطبقية ورؤاه السياسية الهابطة.

الى رفاقي واصدقائي برنامج المواجهة المقترح للنقاش.....
إن طبيعة ومضامين التحولات والتغيرات والسمات النوعية والتناقضات التي تعبر عنها المرحلة الجديدة ، تستدعي وتفرض خطة للمواجهة تنسجم مع عمق وشمولية ونوعية التحديات والمخاطر التي تحملها.
والمواجهة بهذا المعنى تكتسي طابعاً شمولياً _ استراتيجياً _ وتكتيكياً.
وهي عملية بناء ، بمعنى، الانطلاق نحو أنماط وأساليب وطرائق وأشكال تنظيم وممارسة نضالية تحمل ديناميات التجدد والقدرة على إعادة التحشيد والجذب على الصعيدين الوطني والقومي.
وعلى هذا الصعيد من الهام التنبيه إلى بعض الجوانب المنهجية في إستراتيجية المواجهة:
أولاً : بحكم طبيعة المواجهة وشموليتها، فإن الضرورة تقضي إعطاؤها طابعاً مجتمعياً شاملاً، فالعدو الصهيوني يواجهنا بطاقة المجتمع الصهيوني بكامله، عدا عن الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الإمبريالية العالمية وخاصة

الأمريكية.

ارتباطاً بهذا العنوان يصبح مطلوباً - من فصائل اليسار - إعادة صياغة التعامل مع الجماهير وفق خصوصية كل تجمع فلسطيني، وبما يؤمن استثمار طاقات الجماهير السياسية والعلمية والثقافية والاقتصادية.

ثانياً : المواجهة المجتمعية الشاملة، ذات بعد تاريخي _ وزماني أي أنها عملية تتراكم وتنضج مقدماتها وآلياتها عبر صيرورة سيكون لعامل الزمن دوره الفعال فيها.

في ضوء هذه الرؤية، فإن عملية المواجهة للمشاريع التصفوية هي عملية نضالية طويلة المدى، دون أن يعني ذلك ضرب أو إلغاء الجوانب المباشرة والراهنة في المواجهة.

ثالثاً : مسألة منهجية ثالثة يجب التوقف أمامها وهي ضرورة إيجاد الترابط الفعال والعميق ما بين البرنامج السياسي التحرري، والبرنامج الاجتماعي في قلب الممارسة الثورية والديمقراطية في اوساط الجماهير.

إن هذا العنوان هو أحد المداخل والمقدمات الضرورية لمجابهة المرحلة الجديدة من أجل التحرير والبناء الاجتماعي والديمقراطي.

إن تحقيق هذا الجانب الحيوي يشكل الأساس الذي يضمن لفصائل اليسار الماركسي الارتكاز إلى قاعدة شعبية فاعلة ونشيطة، هي الضمانة للنجاح واستعادة المصادقية والانتشار والتوسع من خلال الوعي العميق بالنظرية جنباً إلى جنب مع الممارسة الثورية اليومية على صعيد المواجهة الوطنية والقومية.

لقد توضح خلال العقود الماضية بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين ، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي، وبالتالي يجب ان تتأسس الرؤية لدى الفلسطينيين والعرب انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه .

فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الامبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين، هذه البديهة هي التي تفرض علينا إعادة تقييم أوضاعنا وأفكارنا سياساتنا .

لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني، من أجل أن يعاد تأسيس إستراتيجية النضال الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية.

ولا شك في أن هذه المهمة هي أولاً مهمة الماركسيين في فلسطين والوطن العربي .

وهنا يمكن الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بمستويين :

-الأول هو أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية والرأسماليات التابعة، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء، وليس من الممكن أن نصل إلى تحرير فلسطين خارج إطار هذا الصراع، الذي يجب أن يفضي إلى التحرير والوحدة القومية والتطور والدمقرطة والحدثة في مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد .

-الثاني هو أنه من الضروري بلورة حل ديمقراطي لـ "المسألة اليهودية" لمن يقبل من اليهود أن يعيش في ظل دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية .

انطلاقاً من ذلك نعتقد بضرورة الحوار حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية كموقف استراتيجي، يسهم في توسيع البحث في هذا المؤتمر أو في ضوء نتائجه.

حديث عن الفلاحين الفلسطينيين الفقراء وقود الثورات الفلسطينية.....

إذا كنا نتفق على أنه ليس بالإمكان الحديث عن طبقات قائمة بذاتها أو متبلورة، في المجتمع الفلسطيني، بسبب استمرار هذا التداخل والتقاطع للأشكال الحديثة للتقسيم الاجتماعي للعمل، مع الأشكال القديمة المتوارثة فإن الحديث عن "طبقة الفلاحين" في بلادنا لا يبتعد عن هذا التوصيف، أي غياب وعي الفلاحين الفلسطينيين لوجودهم كطبقة لذاتها، وفي هذا ال

سياق يقول ماركس " طالما تعيش ملايين العائلات في ظروف اقتصادية تميز نمط حياتها ومصالحها ومستوى تعليمها وتضعها في مواجهة نمط حياة ومصالح ومستوى تعليم الطبقات الأخرى - فهي تشكل طبقة، وطالما لا توجد بين الفلاحين غير رابطة محلية، وطالما لا يخلق تجانس مصالحهم أية وحدة فيما بينهم وأية علاقة قومية ولا أي تنظيم سياسي - فهم لا يشكلون طبقة" رغم انتشارهم الكمي عبر أكثر من ألف قرية على الأرض الفلسطينية، إلا أن هذا التحليل لا ينفي الدور النضالي التاريخي للفلاحين الفلسطينيين بصورة عفوية كما جرى في انتفاضة البراق 1929 على أثر قيام بعض العائلات الخائنة من لبنان وفلسطين ببيع أكثر من 200 ألف دونم في شمال فلسطين، للوكالة اليهودية وطرد الفلاحين منها ، وفي هذا الجانب أشير إلى أن "28 مالكا في قضاء بئر السبع وغزة كانوا يمتلكون حوالي مليون دونم، وكانت ملكية (11) شخصا منهم تزيد عن (100) ألف دونم لكل فرد" ، وفي القدس والخليل كان 26 مالكا، يملكون 240 ألف دونم، وفي نابلس-طولكرم خمسة ملاكين، كانوا يملكون 121 ألف دونم، وفي منطقة جنين ستة ملاك، امتلكوا 114 ألف دونم . لقد كان تطور القرية العربية زمن الانتداب كما تقول تمار غوجانسكي تعبيراً عن "تفاقم التناقض الاجتماعي: خراب الفلاحين من ناحية، وإثراء ملاكي الأراضي وأصحاب الأموال من ناحية أخرى، حيث ارتكز تراكم الأموال (بصورته التمويلية أو على شكل وسائل إنتاج وأرض وممتلكات) في القرية العربية، على استمرار الاستغلال التقليدي بواسطة رسوم الإيجار وجباية الضرائب والربا الفاحش وفرض الأسعار". وإلى جانب هذا، ظهرت مصادر أخرى بما فيها المدخولات من بيع الأراضي لمؤسسات صهيونية ولشركات مالية ومن استغلال العمل المأجور، وكانت الشريحة الاجتماعية التي ركزت في أيديها معظم الأموال المتراكمة من المصادر المذكورة أعلاه- في ظروف فلسطين الانتدابية - شريحة ملاكي الأرض الكبار، التي شملت أيضاً تجاراً وتمولين أثرياء يسكنون المدن أو البلدان المجاورة يتبع

الفلاحين الفقراء في مجابهة الاستعمار الانجليزي والحركة الصهيونية والافندية.....

المعروف أن عائلات كبار الملاك عبر هيمنتها على الاقتصاد تمكنت من قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية قبل

1948، وفق رؤى وبرامج وآليات سياسية مهادنة أو رخوة مع الانتداب ، في حين أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقوداً للثورة قبل عام 1948 ، ولم يكن غريباً أن ينجب الريف الفلسطيني خيرة المقاتلين والمناضلين الذين كانوا بحق هم المحرك اليومي والفعلية والمباشر للعمل الثوري ضد الانتداب والحركة الصهيونية، في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهة هشّة تصدرت قيادة الحركة الوطنية ضمن آفاق محددة لم تكن تلتقي مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية العفوية، وكان دورها - على الأغلب - هو امتصاص وتهدة الحالة الثورية لدى فقراء بلادنا، وكان هذا الدور منسجماً مع وضعها الطبقي ومصالحها وعلاقاتها مع القوى الرجعية العربية وغيرها، فهل نحن اليوم أمام مشهد "جديد" يعيد إنتاج المعادلة ذاتها رغم اختلاف شكل المصالح الاقتصادية والطبقية وسبل الحصول على الثروة ؟ الجواب نعم، ولكن بصورة رثّة، أو ممسوخة، عبر رموز وادوات "طبقية" أقرب إلى الصيغة الطفيلية في تطورها، لكنها في الجوهر لديها - أو لمعظم أطرافها - الاستعداد للتراجع عن الثوابت والمهادنة لحساب مصالحها الجديدة على حساب مصالح وتطلعات وتضحيات الأغلبية الساحقة من أبناء الشرائح والطبقات الفقيرة الذين يعيشون اليوم حالة غير مسبوقة من الإحباط واليأس بسبب هذا الحصار المر لمسار طويل من النضال الوطني الذي تفرع بدوره إلى مسارين بعد الانقسام في حزيران 2007، الأمر الذي فاقم من مشاعر الإحباط والسخط في ظل انسداد الأفق أو المآزق الراهن، مقابل حصر الثروات والمغانم الشخصية لدى الفئات المهيمنة - وإن بدرجات متفاوتة - في الضفة والقطاع.

عن المدينة والريف في الضفة الغربية وقطاع غزة.....

ان العوامل والممارسات السلبية الداخلية الفلسطينية في سلطة الحكم الذاتي وصولاً إلى حالة الفوضى والفلتان والصراع الدموي بين فتح وحماس ومن ثم الانقسام إلى حكومتين غير شرعيتين، كل ذلك عمق التباين في العلاقات الاجتماعية السائدة بين الضفة والقطاع دون إغفال عوامل التباين الموضوعي بينهما التي تتبدى اليوم في عدد من المظاهر، سواء من حيث الكثافة

السكانية (في الضفة 450 فرد في الكيلو متر المربع الواحد، ترتفع هذه الكثافة في قطاع غزة إلى 4250 فرد/كم²) أو من حيث توزيع السكان المدنيين الذين يعيشون في المدن منتصف 2010، ونسبة هؤلاء في قطاع غزة (1.6 مليون نسمة) تصل إلى 90% تنخفض في الضفة (حوالي 2.6 مليون نسمة) إلى 80% سكان مدن ومخيمات الضفة في مقابل 20% (حوالي 520 ألف نسمة) سكان الريف، إذ يوجد في الضفة حوالي 430 قرية، في حين أن القرى الفلاحية في قطاع غزة لا تتجاوز (12) قرية صغيرة، وهذه المظاهر، وإن كانت تؤكد على الطابع الريفي للضفة، والطابع المدني لقطاع غزة، إلا أن هناك مفارقة لا بد من الإشارة إليها ، فبالرغم من وجود هذا العدد الكبير من القرى في ريف الضفة الغربية، إلا أن العلاقات الاجتماعية السائدة فيها يغلب عليها الطابع المدني المتطور والأكثر تقدماً بالمعنى النسبي من قطاع غزة، الذي - وإن كنا نقر - بأن 90% من سكانه يقيمون في المدن، إلا أن العلاقات الاجتماعية السائدة فيه هي علاقات " مدنية " متخلفة ومهمشه ورثه بصورة عامة، نلاحظ هذه المفارقة عبر هذا التباين الواضح في كثير من الجوانب الحياتية بينهما، أهمها تلك المرتبطة بالتطور الاجتماعي

والحضاري والثقافي العام، إلى جانب التمايز في الأوضاع الريفية - الزراعية - الفلاحية، علاوة على أن استمرار الانقسام السياسي بين حكومتي رام الله وغزة، عزز الانقسام الاجتماعي بينهما، بحيث يمكن الحديث عن مجتمع في الضفة ومجتمع آخر مختلف في غزة!!؟.....يتبع

تأثير العلاقات الرأسمالية المشوهة على الزراعة والريف الفلسطيني.....

أدى تطور العلاقات الرأسمالية المشوهة - في سياق الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي إلى نمو العلاقات الرأسمالية - أو العلاقات السلعية والنقدية - في الزراعة والريف الفلسطيني التي تراكمت مع التراجع التدريجي - بحكم عوامل الوراثة وعوامل أخرى - في حجم الملكيات الكبيرة، بحيث تراجع دور طبقة كبار الملاك بوصفها الشكل الرئيسي للاستغلال في أوساط

الفلاحين، ليحل مكانها استغلال العمل المأجور في إطار العلاقات الرأسمالية المشوهة في الريف التي تقوم على تخصيص القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي من أجل السوق، وفي هذه الظروف تزايدت نسبة التمايز الطبقي بين الفلاحين الذين يشكلون حتى اللحظة وجوداً طبقياً موضوعياً وقاعدة اجتماعية - فلاحية في الضفة بشكل خاص، وتزايد تسارع نمو الفئات الفقيرة والمعدمة، " البروليتاريا " و" البروليتاريا الرثة " في القرية أو في أوساط العمال الزراعيين الأجراء في المخيمات والمناطق الفقيرة الأخرى، دون أن يعني ذلك تبلور حالة من التمايز الطبقي البورجوازي الكلاسيكي الذي يمكن أن يحقق تراكمًا رأسماليًا ملموساً يؤثر في تطوير أو تنمية العلاقات الرأسمالية في الريف الفلسطيني، إذ أن العلاقات الرأسمالية الجديدة القائمة على استغلال العمل المأجور، هي علاقة مشوهة وكومبرادورية في نفس الوقت وبالتالي فقد بقي المصدر الأساسي للتراكم، هو ما تحصل عليه فئة الكومبرادور من أرباح، وهو أشبه من حيث طبيعته بعلاقة الربح أو الربح الذي كانت تستحوذ عليه طبقة أشباه الإقطاعيين في مراحل سابقة.

إذ إنه في ظل استمرار سيطرة سياسة السوق أو الاقتصاد الحر في إطار التبعية والبحث عن المصالح الخاصة عبر سيطرة العلاقات الرأسمالية الطفيلية والمشوهة في السلطة، لم يكن من الممكن تطبيق سياسات زراعية لتطوير قطاع الزراعة في الضفة والقطاع. بحيث نلاحظ تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي من حوالي 40% قبل أوسلو إلى أقل من 8% عام 2011، ويعود السبب في ذلك إلى إهمال السلطة لهذا القطاع، إلى جانب زيادة التفتت في مساحة الأراضي الزراعية، خاصة في قطاع غزة، وغياب دور البنوك في تشجيع وتطوير المشاريع الزراعية، إلى جانب غياب أي شكل من أشكال الجمعيات التعاونية وارتفاع القيمة الاجارية للأراضي الزراعية، وكلها عوامل أدت إلى المزيد من التراجع والتهمش لبنية هذه الطبقة من ناحية ولانتاجتها من ناحية ثانية.

من الميراث الفكري للمناضل الماركسي القومي العربي الراحل عيداروس القصير.....
في اجابته على سؤال :كيف تتغلب القوى الاشتراكية والديمقراطية على عزلتها.. ؟ يحدد المفكر الراحل عيداروس
القصير اربع مهمات فكرية مجتمعية نضالية ، هي :

1. تصحيح الخط السياسي العام ليكون حجر الزاوية فيه -وبوضوح -تحقيق التحرر الوطني الكامل لمصر والتحول
الديمقراطي الشامل والتقدم الاقتصادي والاجتماعي المعتمد أساسا على الذات و

ضمان و أولوية حقوق الطبقات الكادحة الاقتصادية والاجتماعية واقامة سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية القادرة
على تحقيق هذه الأهداف ، فضلا عن الالتزام بروابط الكفاح الوطني المشترك والمصالح المشتركة بين الشعوب
العربية واقامة الوحدة العربية على أسس الاستقلال الوطني والديمقراطية والاختيار واحترام الخصوصية والفوارق
الوطنية والثقافية بين الأقطار العربية علاوة على حقوق الأقليات القومية.

2. تنشيط وتطوير السياسات الجماهيرية في ميادينها الثلاثة الأساسية وهي : سياسة مساندة وتطوير وتنظيم النضال
الاقتصادي والنقابي ، وسياسة كسب الحريات السياسية والنقابية والفكرية ، وسياسة مقاومة الاستعمار والصهيونية
والتبعية والتدخل الأجنبي والتدويل ، ودعم المقاومة العربية المسلحة للاحتلالين الأمريكي والصهيوني ، وإعداد شعبنا
وبلدنا فكريا وسياسيا لإسقاط اتفاقيات كامب ديفيد واستكمال تحرير سيناء وحمايتها من العدوان الصهيوني
والأمريكي ، ورفض القواعد والتسهيلات العسكرية للقوى الاستعمارية ورفض حلف الأطلسي الاستعماري العدواني
وكل أشكال وصور الإشراف فيه أو التعاون معه.

3. ضرورة الاعتراف والتمسك بكل أشكال ووسائل النضال على أن يتناسب الأسلوب المستخدم في كل ظرف محدد مع
قوى الحركة الواقعية وينميها.

4. العمل على نقل ثقل العمل السياسي إلى مواقع حياة الجماهير في منشآت الإنتاج والخدمات والاحياء والقرى
السكنية والقيام في أوساطها بأعمال الدعاية والتحريض والتنظيم ، مع الاهتمام في المرحلة الحالية بالذات بالعمل من
داخل الجمعيات والمؤسسات الشرعية والنقابات أيا كانت القيود والتدخلات الأمنية والإدارية فيها ، والقيام بالعمل
الدؤوب الطويل الأجل للتأثير في العوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة في ميول الجماهير ونتاج تفاعلها لإمكان إقامة
مرتكزات الحركة الاشتراكية والديمقراطية داخل القواعد الجماهيرية.

ان استمرار تطور العلاقات الاجتماعية في بلادنا على صورتها المشوهة الراهنة، هو أمر بقدر ما يتعارض مع
قوانين الحياة ومتغيراتها وتراكماتها الدافعة صوب الارتقاء والتقدم، يتعارض أيضا مع نضال شعبنا وتضحياته الغالية
في صراعه الطويل مع العدو الصهيوني، من أجل تحقيق أهدافه الثورية الوطنية التحررية والديمقراطية، الأمر الذي
يستوجب استنهاض قوى اليسار الفلسطيني والعربي، كضرورة موضوعية ملحة، حتى لا يصبح المستقبل

كأنه " قدر محتوم " نساق إليه من القوى الرجعية وقوى التخلف الاجتماعي والسياسي من ناحية ومن نظام
العولمة الأمريكي الصهيوني الذي نجح إلى حد كبير في السيطرة على مقدرات شعبنا من ناحية ثانية، لذلك فإن
عملية استيعاب الحاضر واستشراف المستقبل ستظل رهانا دائما والمستمر، للإسهام في تعبئة طاقات مجتمعنا
بارتباطه العضوي مع محيطه العربي في ظل عالم يموج بالمتغيرات لا مكان للضعفاء فيه.

تفعيل ومواصلة الضغط والنضال الشعبي لازالة الانقسام شرط أول لمتابعة النضال ضد العدو الصهيوني

بالرغم من المتغيرات التي أصابت البنية الاقتصادية الاجتماعية الفلسطينية طوال الفترة الممتدة منذ عام 1967 حتى اليوم، إلا أن هذه التحولات لم تستطع تجاوز أو إلغاء علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية وشبه الرأسمالية القائمة بل عززتها وأبقت عليها، بفعل عوامل خارجية تتمثل في السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني من ناحية وعوامل داخلية فلسطينية تتمثل في مجموعات المصالح الطبقية التقليدية والمستحدثة الطفيلية الحريصة على إبقاء العلاقات القديمة وعدم تجاوزها (في المنشآت الصناعية شبه العائلية عموماً، والإنتاج العائلي في الزراعة ونمط الإنتاج السلعي الصغير المنتشر بكثرة في الضفة والقطاع عموماً وفي المناطق الريفية خصوصاً ... الخ) وبالتالي فإن النمط السائد غالباً هو نمط رأسمالي تابع ومشوه يتداخل فيه الأنماط القديمة ضمن صيغة من التعايش والتعاون والصراع، وفي هذا السياق يمكن أن يوصف النمط السائد عندنا بأنه نمط محكوم بآليات "رأسمالية المحاسيب" ارتباطاً بالتحالف بين "الصفوة" السياسية والبيروقراطية ورجال الأعمال والمال والكومبرادور والطفيليين في حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين، وفي ضوء هذا التحليل يمكن أن نطلق على هذا النمط انه نمط رأسمالي طفيلي، لكنه في كل الأحوال ومهما كانت التسمية، فهو نمط تابع ومتخلف، ما يعني بقاء التطور الاقتصادي والاجتماعي/الطبقي محتجزاً بسبب هذه العوامل الخارجية والداخلية ذات المصلحة المشتركة في إبقاء حالة التطور المحتجز في بلادنا ودور هذا التحالف الطبقي في تفكيك المجتمع السياسي الفلسطيني وإعاقة توليد آليات المجتمع المدني الديمقراطي، الأمر الذي يقتضي تفعيل النضال الشعبي من أجل ازالة الانقسام وإزاحة كل هذه العوامل ورموزها وشخصها صوب إعادة الوحدة السياسية المجتمعية بين الضفة والقطاع وفق الأسس والثوابت الوطنية والديمقراطية، ووفق أسس اقتصادية تنموية تستهدف تحقيق مقدمات الصمود الوطني والمقاومة والنضال بكل أشكاله على طريق تحقيق اهداف شعبنا الوطنية والديمقراطية.

أفكار نظرية حول التنظيم الثوري.....

إذا كانت المسألة التنظيمية مسألة أساسية، بوجه عام، من مسائل العمل الثوري وفق منطلقات ومنهج الماركسية، فإنها تأخذ أيضاً في بلدان العالم الثالث وبلدان الوطن العربي أهمية خاصة، فالاحزاب الماركسية الثورية المناضلة ضد الوجود الامبريالي والصهيوني في بلادنا وضد أنظمة التخلف والاستغلال والاستبداد يمثل العامل الذاتي في التطور، في حين تشكل علاقات الإنتاج

ج والوضع الاجتماعي _ الاقتصادي (ما يمكن تسميته بالعامل الموضوعي)، والحال إن أهمية الحزب/ العامل الذاتي في بلادنا كما في بلدان العالم الثالث المتخلف أو الضعيف التطور اقتصاديا تفوق أضعافا مضاعفة أهميته في

بلدان الغرب المتطورة اقتصاديا، ففي بلادنا، ما زالت الطبقة العاملة ضعيفة، هزيلة النمو، ولا تؤهلها شروطها الاقتصادية _الاجتماعية الموضوعية لان تفرز عضواً حزبياً سياسياً طليعياً، كما أن الحتمية الاقتصادية الوحيدة هنا هي حتمية الانتقال من النظام شبه الإقطاعي، شبه القبلي والعشائري، إلى أشكال بدائية ووسطية من الرأسمالية الرثة، المرتبطة بل الخاضعة أصلاً للامبريالية العالمية، وهذا على وجه التحديد ما يعطي الحزب ، في كافة أقطار الوطن العربي، أهمية فائقة، فالمطلوب من الاحزاب والفصائل الماركسية في هذه البلدان أن تخلق وحدة العمال والفلاحين الفقراء والكادحين، وأن تخلق دورهم القيادي معاً بالرغم من ضعف وعيهم الطبقي، فالمطلوب من الحزب الماركسي الثوري ، لا أن يعرف كيف يستغل الشروط الموضوعية وإنما أن يخلق هذه الشروط.....يتبع

فصائل واحزاب اليسار الماركسي العربي وامكانية الخروج من حالة الركود والعجز الى حالة النهوض....

ان الأهمية الفائقة لدور الحزب الثوري الماركسي في البلدان المتخلفة، تصبح أهمية استثنائية بالنسبة إلينا في كل اقطار وطننا العربي الذي لا يواجه مشكلة التخلف والتبعية فحسب بل يواجه أيضا مشكلة تحرره الوطني والديمقراطي ومشكلة

القومية

وحدته

إن التفعيل الحقيقي أو الثورة الحقيقية للحزب ، لا تحددها قناعاته الفكرية أو أيديولوجيته فقط ، فلكي تتمتع الأفكار بقوة تحويلية ، من الضروري أن يكون التنظيم عاليا عبر وحدته وقوته الداخلية لدعم قوة الأفكار بقوة التنظيم ، وبقوة ووضوح الممارسة اليومية التي تجسد رؤية الحزب واهدافه السياسية والكفاحية والديمقراطية وخاصة الاندماج في اوساط جماهيرالعمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين.. وفي اوساط النقابات العمالية والمهنية والجمعيات والجامعات والطلاب والنوادي والتجمعات الديمقراطية .

وفي هذا السياق ، علينا أن نتذكر دائماً أن الحزب القوي هو الذي يخلق الإطار الجماهيري و ليس العكس ، فالعمل الجماهيري لا يستطيع أن يؤطر خلية حزبية واحدة ، بهذا المعنى يكون الالتزام في الحزب مقياساً أولياً لاختبار كيفية تطبيق البرنامج و المهام ، بما يؤكد على إمكانية توفر شروط مغادرة دوائر الأزمة والعجز والقصور في فصائل واحزاب اليسار الى دوائر النهوض والانتشار والتوسع في اوساط الجماهير.

دعوة للتضامن الشعبي الفلسطيني والعربي والعالمي للافراج عن المناضل احمد سعادات وكل الاسرى في سجون العدو الصهيوني..

القائد الفلسطيني الماركسي الثوري المثال والمناضل الوطني الصامد باباء وبسالة وكبرياء في سجون دولة الاغتصاب الصهيوني ..والمناضل القومي الديمقراطي والاممي الانساني أحمد سعادات الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي قضى أكثر من نصف عمره في معتقلات العدو الصهيوني...يرفض مجدداً الاعتراف بشرعية

الاحتلال الصهيوني وقانونية محاكمه، مؤكداً أن شعبنا الفلسطيني صاحب حق ونضال عادل، سيواصل مقاومته حتى تتحقق أهدافه في الحرية والعودة والاستقلال.

جاء هذا الرفض خلال جلسة لما تسمى محكمة الصلح الصهيونية انعقدت ظهر اليوم الأحد الموافق 2012/9/9 في مدينة القدس المحتلة، للاستماع في قضية رفعتها منظمة صهيونية ضد منظمة التحرير الفلسطينية بهدف الحصول على تعويضات لقتلى صهاينة يحملون جنسية أمريكية، قتلوا أثناء عملية نفذتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 2002.

وقال القائد سعدات الذي دخل المحكمة الصهيونية رافعاً إشارة النصر: " لن أعترف بشرعية هذه المحكمة التي تحاول تكريس الاحتلال على أرضنا الفلسطينية، و تعتبر إحدى أوجه الإرهاب الصهيوني البغيض ضد شعبنا الفلسطيني، وأداة من أدوات القمع ضد أسيراتنا وأسranنا."

ورفض القائد سعدات التجاوب مع القاضي الصهيوني أثناء المحكمة، قائلاً " أنا لا أعترف بمحكتكم، كما لم أعترف بالمحكمة السابقة، واسمي موجود ومعروف لديكم."

ورداً على سؤال القاضي الصهيوني " إن كان أصيب بالإحباط لعدم إطلاق سراحه ضمن صفقة تبادل الأسرى الأخيرة"، أجاب القائد سعدات مبتسماً وواثقاً بأن " صفقة شاليط جيدة وحرية الوطن أهم وأعلى عندي من حريتي الشخصية القادمة لا محالة."

وجدد القائد سعدات تأكيده على أن من يمارس الإرهاب هو الاحتلال الصهيوني، متوجهاً بسؤاله للقاضي الصهيوني عن عدد مجرمي الحرب الصهاينة والأمريكيين الذين حكموا على جرائم ضد شعبنا الفلسطيني والشعب العربي.

وأضاف القائد سعدات: "إذا كان الأمريكان مهتمين بحقوق الإنسان وتقصي الحقائق كان الأجدر بهم أن يحاسبوا المتسبب في جريمة استشهاد المتضامنة الأمريكية راشيل كوري، وهو جيش الاحتلال الصهيوني، بدلاً من مهاجمة المقاومة واعتبارها إرهاب، فالإرهاب هو جيش الاحتلال، أما مقاومتنا فهي مشروعة ستستمر وستتسارع وتيرتها طالما بقي الاحتلال، فأنا أثق بشعبي."

وشدد القائد سعدات على أن عدالة قضيتنا وصمود شعبنا وعزيمته القوية، هي أقوى من الاحتلال، ومحاكمه الهزلية غير الشرعية، مهما حاول التضيق على حرية شعبنا، فالحرية قادمة لا محالة .

تجدر الإشارة، أن قوات (النحشون) منعت القائد سعدات من معانقة وتقبيل حفيدته الأولى ميار أو لمسها، علماً أنه لم يراها من قبل، وتعتبر هذه إحدى الوسائل الإرهابية التي تتبعها سلطات الارهاب الصهيوني ضد الأسير الفلسطيني.

اليسار العربي وازمة الجمود عند النص الماركسي او الارتداد عن الاشتراكية.....
أن أزمة الاشتراكية المحققة وانهارها بالنسبة لليساار العربي الماركسي الثوري لا تعني ويجب أن لا تعني انهيار الفكرة الاشتراكية أو انهيار الخيار الاشتراكي لنا ولشعوب المعمورة كافة بل العكس إذ أن الأزمة والانهار أكدا الفكرة والخيار.

انطلاقاً من هذه الرؤية فإن فصائل واحزاب اليسار العربي يجب ان يضع التجديد على سكة منهجية صحيحة تجعله يرث الإيجابي والقيم والعلمي والتقدمي في الماضي ويتحسس الجديد ويحمله في الحاضر متطلعا نحو المستقبل على الطريق الديالكتيكي للمعرفة والحقيقة ومملكة الحرية والعدالة". وإذ نتصدى لهذه المهمة ندعو كل الماركسيين في العالم للتصدي لها والارتقاء إلى مستوى التحديات التي تفرضها ويفرضها الواقع المستجد، فإننا نؤكد على ضرورة إعادة الاعتبار للفهم الخلاق للنظرية والذي ظل - لدى قوى اليسار العربي - نصاً ولم يتحول إلى وعي جماعي في صفوفه رغم وضوحه الشديد جداً، ذلك أن النظرية في المفهوم الماركسي هي باستمرار على علاقة جدلية متصلة مع الواقع والممارسة وكونها على علاقة جدلية مع الممارسة معناه أنها في حالة نمو دائم وارتقاء وتعديل وهي ليس في حالة جامدة .

عن أزمة الماركسية والاحزاب الشيوعية وفصائل واحزاب وحركات اليسار العربي.....

إن جذور أزمة الماركسية في الوطن العربي تكمن في هذا التراجع الفكري والضعف النظري لدى الأحزاب الشيوعية وفصائل اليسار العربي، إلى جانب حالة الاغتراب عن الواقع، ومن ثم فشل هذه الأحزاب في وعي الواقع واستيعاب جوانبه ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ ، حيث استمر

ت طوال العقود الماضية في رفع شعارات أو مبادئ لا تجسد الواقع أو تعكسه بصورة جدلية وموضوعية صحيحة) خاصة الاحزاب الشيوعية وتردادها الميكانيكي لمقولات البيروقراطية السوفيتية بالاضافة الى تحالفات بعضها بصورة انتهازية مع الانظمة المستبدة ناهيك عن الاعتراف بالدولة الصهيونية)، ما يعني بوضوح أن الاحزاب الشيوعية والحركات اليسارية لم تدرك أن المبادئ لا تصلح نقطة انطلاق للبحث والتحليل والتنقيب، بل هي نتيجتها الختامية . فالمبادئ لا تطبق على المجتمع والطبيعة والتاريخ بل تُشتق منها، فليس على الواقع والتاريخ أن يتطابقا مع أفكارنا، بل على أفكارنا أن تتوافق وتتطابق مع قوانين حركة الواقع ومنطق التاريخ، هذا هو الدرس الرئيسي الذي يتوجب على أحزاب وفصائل اليسار العربي أن تستوعبه في وعيها وممارستها على طريق التجديد والتطور النظري ، دون أن يعني ذلك تجاوزاً للتطور الاجتماعي والطبقي المشوه ، لمجتمعاتنا العربية ، طوال التاريخ الحديث والمعاصر ، وبالتالي فإنني أرى أنه ليس من المغالاة في شيء، إذا قلنا بأن ما يسمى بأزمة الماركسية في بلادنا ، هي انعكاس بهذا القدر أو ذاك - ليس لأزمة وتخلف المجتمع والفكر السياسي العربي ارتباطاً بالمسار التطوري التاريخي المشوه فحسب ، بل أيضاً - وبالدرجة الأساسية - إلى قصور وعجز الاحزاب الشيوعية وأحزاب وفصائل اليسار عن صياغة وممارسة قضايا الصراع التناحري ضد العدو الامبريالي الصهيوني من جهة وقضايا الصراع الاجتماعي الطبقي الديمقراطي الداخلي من جهة ثانية ، الأمر الذي كان - وما زال - من الطبيعي أن تكبر وتتسع العزلة والفجوات بين قوى اليسار العربي وجماهيرها الشعبية الفقيرة.

إن النضال الوطني التحرري هو اليوم في ظروفنا العربية والفلسطينية المحكومة لشروط التبعية لنظام العولمة الامبريالي جزء من النضال الطبقي للكادحين والفقراء والمضطهدين، وهو نضال لا يتميز عن النضالات التاريخية السابقة شدة واتساعا فحسب، بل يتميز أيضاً، طرداً مع تطوره، نوعياً وكيفياً شرط توفر التنظيم الطليعي الكفيل بادخال الوعي الثوري في صفوف الفقراء بما يمكنهم من التحول الى حالة نوعية في النضال التحرري والديمقراطي الطبقي.

إذا كانت الأحزاب الليبرالية وحركات الاسلام السياسي في ظروفنا العربية الراهنة هي التعبير، على مستوى التنظيم، عن أزمة البروليتاريا الأيديولوجية ، فإن الحزب الماركسي الثوري هو الوحيد المؤهل للخروج من الازمة ومجابهتها واستعادة دوره الثوري الديمقراطي في احتضان وقيادة نضال الجماهير الشعبية صوب تحقيق اهدافها.

أزمة قوى وأحزاب وفصائل اليسار العربي وسبل النهوض:

إن ما ينقص قوى اليسار هو الدافعية الذاتية او الشغف والايمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره ، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل اشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في انظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع ، الا ان احزاب و

فصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت - بسبب ازمتها وتفككهاورخاوتها الفكرية والتنظيمية - عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر: اولاً - عجزت عن بلورة وتفعيل الافكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.ثانياً-عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم عجزت عن ايجاد الحلول اوصياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية .ثالثاً - عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف اعضاءها وكوادرها وقياداتها ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل ايضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة ، المياه ، البترولودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحدثة والديمقراطية والتخلف والتبعية والتقدم والثورة...الخ) فالوعي والايمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا) لدى كل رقيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه ، هما القوة الدافعة لاي حزب او فصيل يساري ، وهما ايضا الشرط الوحيد صوب خروج هذه الاحزاب من ازمتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في اوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها.

ان حساسية التنظيم اليساري الانتهازي بنتائج نظرية خاطئة أضعف من حساسية التنظيم الثوري الماركسي، لان التنظيم الانتهازي لا يعدو أن يكون تجمعاً رخواً بهذا القدر أو ذاك من المركبات المتنافرة غير القادرة على توحيد الافكار وتوحيد التنظيم .

إذن فالقدرة على العمل والقدرة على انتقاد الذات وتصحيح النفس والتطور النظري الدائم هما في تفاعل دائم صميم. ونظريا أيضاً، لا يعمل الحزب الماركسي الثوري بالنيابة عن الفق

راء من العمال والفلاحين. وإذا كان وعيه الطبقي، بالنسبة إلى فكر وعمل مجموع الطبقة، مائعا غير متحدد وخاضعا للتحويل والتطور، فان هذا لا بد أن ينعكس في الوجه التنظيمي لهذا الوعي الطبقي، ففي مواجهة صعود او انخفاض تطور هذا الوعي في الطبقة نفسها، وفي مواجهة الانفجارات والخمود على حد سواء، ينتصب هنا، أي على صعيد الحزب التنظيمي، التوكيد الواعي للارتباط بين "الهدف النهائي" والعمل الراهن. اذن فالطابع التطوري، الطابع الجدلي للوعي الطبقي يصبح، في نظرية الحزب، الجدل المستخدم بوعي .

ن الحزب الماركسي الثوري هو- لصالح الثورة- وجه مستقل ذاتياً من الوعي الطبقي . والمطلوب هو فهم ذلك فهما نظريا صحيحاً من خلال هذه العلاقة الجدلية المزدوجة: بوصفه انعكاساً لهذا الوعي وبوصفه في الوقت نفسه محركاً لهذا الوعي. وبعبارة أخرى، من خلال استقلاله الذاتي ومن خلال تلاحمه معاً.

ومع ذلك فان التطبيق الصحيح لهذا المبدأ ليس شرط إمكانية عمل صحيح فحسب، بل هو أيضاً شرط قدرة الحزب الماركسي الثوري على التطور الداخلي. يلح لينين بعناد على رفض كل طوبائية بصدد المادة البشرية التي ستجنز الثورة وتقودها إلى النصر: فهذه المادة تتألف بالضرورة من بشر ترعرعوا في المجتمع الرأسمالي وأفسدهم هذا المجتمع.

غازي الصوراني

رفاقي واصدقائي .. هذه ورقة للحوار حول مفهوم المثقف :

هذا المفهوم ليس مفهوماً مجرداً، وليس عنواناً او فرضية، بل هو ملخص منظومة فكرية مكتملة تحققت تاريخياً عبر الممارسة في مجتمع معين في مراحل تطوره المختلفة، أما بالنسبة لاجتهادي المنحاز لشمولية مفهوم المثقف، فإن الشمولية التي أقصدها هنا لا تتناقض مع التعريفات التي عبر عنها مجموعة من المفكرين في تعريفهم للمثقف بأنه " هو الإنسان الذي يضع نظرة شاملة لتغيير المجتمع" أو هو المفكر المتميز المسلح بالبصيرة كما يقول ماكس فيبر، أو هو الذي يمتلك القدرة على النقد الاجتماعي والعلمي والسياسي أو هو المفكر المتخصص المنتج للمعرفة، وهي تعريفات عامة لا تحرص على تحديد الزاوية أو الموقع الذي ينطلق منه ذلك المثقف في ممارسة النقد الاجتماعي أو السياسي أو في صياغته للنظرة الشاملة للتغيير... والزاوية التي أقصدها هي الموقع الطبقي بالتحديد (عبر الالتزام التنظيمي بالحزب الماركسي) ، فهو الغاية والقاعدة المنتجة والمحددة لكل رؤية فكرية ثقافية أو لكل

ممارسة نقدية ، لكن هذا الالتزام لا بد من ان يكون محمولا ومرتكزا على قاعدة معرفية فلسفية حداثية عقلانية مفتوحة على مستجدات التطور، بعيدا عن الثبات والجمود ، فالمثقف هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية ، وهو أيضاً المثقف العضوي، وهو "الداعية" "الاختصاصي" "المُحرّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، او قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتابات ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها. لذلك أرى ضرورة الجمع بين المثقف حامل الرسالة، وبين المثقف العضوي الملتزم تنظيمياً، بحكم تقاطع أو توحيد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف التي تتخطى التبشير أو الرسالة إلى التغيير وتجاوز الواقع... المهم الزاوية التطبيقية التي ينطلق منها ،وبهذا المعنى لابد من أن أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادنا بصورة مريضة ومقلقة في هذه المرحلة التي تغيرت فيها مراتب القيم ، بحيث باتت الأفكار الليبرالية والقيم السياسية الهابطة والقيم الانتهازية المصلحية وقيم النفاق والقيم الاستهلاكية ، هي البضاعة الرائجة بتأثير واضح لمنظمات NGO.s التي نجحت في إغواء واغراء ومن ثم خراب وارتداد الآلاف - من المثقفين واليساريين العرب - عن بداياتهم الفكرية وأحلامهم الثورية التي يبدو انها كانت مجرد احلام"البورجوازي الصغير" في لحظه من لحظات الانفعال والقلق والخوف من تردي وضعه الطبقي ، ولما حانت فرصة الإغراء المادي على طبق NGO.s ، سرعان ما تخطى عن الاحلام والمبادئ الثورية ومخاطرها بذريعة الاعتدال والواقعية ، وذهب راکضا او زاحفا صوب الالتحاق بقافلة الليبرالية الجديدة ومقتضياتها في الاعتراف بمشروعية الدولة الصهيونية والتفاوض معها بذريعة السلام الموهوم . على أي حال ، لقد باتت هذه الظواهر المرتدة او الانتهازية جزءا من الحياة السياسية الاجتماعية الفلسطينية والعربية ، وهي ظواهر قديمة لكنها تزايدت بصورة غير اعتيادية خلال العقود الاربعة الماضية مع تزايد وتائر الانفتاح و التراجع والهبوط السياسي ما بعد كامب ديفيد واوسلو وانهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة العولمة الامريكية وغير ذلك من العوامل الموضوعية، لكن يظل العامل الذاتي لدى المثقف البورجوازي هو المسألة الحاسمة ، اذ غالباً ما يحدث أن يبدأ بعضا من المثقفين البورجوازيين عندنا بواكير حياتهم ثوريين أو حالمين وينتهون في أواخر حياتهم إما مرتدين او خداما للسلطة أو انتهازيين لمن يدفع أكثر أو يائسين من واقعهم ناعين له، وكأن حركة التاريخ في مجالنا العربي تسير نحو مزيد من الهبوط والتراجع ، بحيث تجعل من الانتهازية أو النعي خطاباً مفضلاً عند هذا البعض ..وهنا أود التأكيد - بلا كلل او يأس - على أهمية انحياز المثقف الماركسي - عبر الممارسة - لمصالح وأهداف الطبقات الشعبية الفقيرة، إذ أن هذا الانحياز ، هو الأساس الأول في تحديد جوهر دور المثقف و ماهية موقفه السياسي، ورؤيته الفكرية أو الأيدلوجية وفق ما يتطابق مع تطلعات الطبقات الشعبية وأهدافها المستقبلية ، وهنا بالضبط تتجلى قيمة الالتزام التنظيمي للمثقف الماركسي ودوره في تشكيل وبلورة مفهوم المثقف العضوي بالمعنى الجمعي، وعندها يمكن القول بثقة عن امكانية خروج احزاب وفصائل اليسار العربي من ازماتها شبه المستعصية صوب النهوض المأمول.....والى اللقاء

التعليقات :

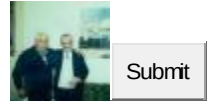
Arafat Barghuthi المثقف لا يمكن ان يكون محايدا ولا يمكن ان يكون منظرا خارج الحزب الثوري وخاصة عندما يكون مثقفا ثوريا فلا يعقل ان يرى بعض المثقفين الذين يدعون الماركسية اللينينية انهم اكبر من الالتزام التنظيمي . فحتى لو كانت الاحزاب الحالية لا تعبر عن وجهة نظرهم فهم مطالبون ان يخلقوا ما يمكن ان يكون كذلك وهذه الظاهرة منتشرة في كثير من المثقفين (الثوريين). وبما ان المثقف الثوري عليه نشر الوعي الثوري فهو مطالب ان يقدم هذا الوعي بلغة الطبقة التي ينحاز ويناضل من اجلها وهذه ايضا اشكاليه في الخطاب الفكري اليساري حيث نرى مثقفي اليسار وهم يدافعون عن قضايا الفقراء العادلة يتكلمون بلغة صعبة ومصطلحات معقدة لا يمكن للعامل الفقير ((الغير قادر على الوصول للتعليم العالي بسبب ظروفه او الكادحين بوجه عام)) ان يفهموها وان يقتنعوا بها حتى لو كانت تتحدث عن مصالحهم . وهنا نرى قدرة الفكر الديني على القيام بعكس الفكر الثوري حيث يخاطب الجماهير الشعبية بلغتها البسيطة جاذبا بالعاطفه انتمائهم والتفافهم حوله.....

منذ 12 ساعة · إلغاء إعجابي 3 ·



محمود السرساوي الثقافة النقدية لا ترتبط بالحزبية ولا تتوسلها لتحقيق رؤيتها وفي مناخات يسارنا عموما الطارد للثقافة والمثقفين لا يمكن الركون إلى هذا المفهوم

منذ 11 ساعة · أعجبني 1 ·



غازي الصوراني اشكرك رفيقي عرفات ... والمجد للشهيد المفكر الماركسي المتجدد المبدع في كل اسهاماته الفكرية التي تمثل بالنسبة لي وللكتيرين مصدرا ثمينا ومرجعا رئيسيا من المراجع الفكرية ... ويحضرني هنا قوله "أن الطبقة العاملة قد تنزلق في شروط تاريخية محددة بنهجها وممارستها، إلى مواقع البرجوازية، وأن حزبها نفسه، قد يقودها إلى مثل هذا الانزلاق، وهذا ما فعلته، في مرحلة معينة، لاسيما في حقل المسألة القومية، بسبب من قصور حزبها عن صياغة نهجها الثوري المناهض لمنهج البرجوازية الرجعي.

لهذا كله وجب النقد، في ممارسة نظرية مستمرة تقيم الحد الطبقي الفاصل في معرفة الحركة التحررية الوطنية، بين فكر برجوازي رجعي، وفكر بروتيتاري ثوري، والنقد هذا ممكن على قاعدة ممارسة سياسية ثورية تقيم الحد الطبقي الفاصل في حقل هذه الحركة ين نهجين أساسيين: نهج برجوازي رجعي هو نهج الخيانة الوطنية، ونهج ثوري هو نهج التحرير الوطني، من حيث هو بالذات، نهج الطبقة العاملة".

منذ 11 ساعة · أعجبني 1 ·



غازي الصوراني الصديق أ.محمود السرساوي ... وافقك فيما يتعلق بشمولية الثقافة النقدية من الناحية المعرفية المرتبطة بالجانب الابداعي الذاتي لدى المثقف ، ليبراليا كان او وجوديا او عدما او ماركسيا ... الخ دون ان الغي قابلية البعض في الالتحاق بهذا الحزب او ذاك بما يتوافق مع فكره وابداعه ، كما وافقك على ان الثقافة لا ترتبط بالحزبية ، لكن هذا لا يمنع المثقف النقدي المبدع من الالتحاق بالحزب المتوافق مع فكرته ، والامثلة على ذلك

كثيرة ليست في بلادنا فحسب بل في معظم مجتمعات وشعوب العالم منذ منتصف القرن 19 الى يومنا هذا ...أما قولك ان احزاب وفصائل اليسار العربي هي احزاب طاردة للمثقف ، وافقك على هذا الاستنتاج دون ان يعني ذلك ان العمل المنظم او الحزب في حد ذاته طاردا بل هناك اسباب وعوامل متعددة تؤدي الى تأكيد استنتاجك ...الامر الذي يفرض على المثقف الماركسي ان يتحمل معانيات مضاعفة في مجابهة وتغيير تلك الاسباب لكي يتطهر الحزب ويتقوى وينهض ...على أي حال لست معنياً بخلق إشكالية حول علاقة الثقافة بالوعي المشوه او المنقوص - لدى هذا الفرد او ذاك ممن يطلق عليه صفة المثقف - بقدر ما أدعو إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته في الواقع المعاصر ، وهو أمر لن يتم تحقيقه ما لم يدرك هذا المثقف كافة تفاصيل واقعه المعاش .

وهنا أدعو إلى إعمال الفكر أو العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة ارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه، رغم تباين الاجتهادات في تعريفاتها، فعلى سبيل المثال، الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي" عرفها بجملة واحدة "بأنها حصيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته"، لكن علي اومليل يتجاوز هذا التعميم في تعريفه للثقافة بقوله "الثقافة رؤية ومبدأ للسياسات: كيف تكون سياستنا في التربية والتعليم منتجة لرأسمال بشري مندمج ومنافس في عالم اليوم؟ ولهوية ليست من ماضي ولّى، بل جواز سفر لدخول آفاق المستقبل؟ ما هي رؤيتنا لبناء اقتصاد اجتماعي ومنافس معاً، وكيف نبني منظومة قيم تحفز على المبادرة والابتكار، والإنتاج وتخطيط المستقبل؟ كيف نربي على احترام الكرامة الإنسانية؟ ذلك هو مفهوم الثقافة الذي يتوجب أن نأخذ به.

وفي ضوء ذلك ، يمكن القول أن الثقافة هي جملة ما يبدهه الإنسان والمجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الأخرى، المادية والروحية، من اجل استخدامها للإجابة على الأسئلة الكبرى التي طرحها علي اومليل للإسهام في حل مشكلات التقدم والتطور، وهنا تتجلى خصوصية الواقع -واقعا العربي- التاريخية والراهنة وتفاعلها مع المفهوم العام المعاصر للثقافة بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في اللحظة الراهنة من تطور البشرية.

أنا شخصياً انحاز إلى هذا التعريف للثقافة، لأنه يتناولها كمجموعة من الأنماط السلوكية والفكرية والتربوية بمضامينها المستقبلية التي توظف أعمال الإنسان في علاقاته الثلاثية مع الطبيعة والمجتمع وما وراء الطبيعة، من خلال التواصل الدؤوب مع مسار التنوير والحداثة والنهضة والتقدم العلمي، لتطوير اداة التغيير او الحزب ، ليصبح اطارا جاذبا للمثقفين عبر الحوار الموضوعي الجريء ... مع كل الاحترام لرأيك.

منذ 10 ساعات · أعجبنى



Maher Issa رفيقي غازي الرفاق الاعزاء بعد التحية ... مع احترامي و تقديري لرفيقتنا العزيز غازي اقول له ان هذه القضية الجوهرية قد تأخرت اكثر من عشرون عام ، و مع احترامي للرفاق الاعزاء اقول ان الوقت لم ينتهي بعد فما زال هناك امل لاسترجاع ما فات عزيزي غازي نعم ما سبق و كتبته صحيح لقد تم استقطاب العنصر الشاب اليساري بشكل عام و خصوصا قيادات الصف الاول في الحركة الطلابية لهذه المؤسسات , NGOs على شرط الحفاظ على الوظيفة العالية الراتب من النشاطات السياسية و الاعتقال ، مما شكل في فراغ قيادي ميداني و

طلابي بالاضافة للنقابي على مستوى الشارع ، و تم مناشدة الاحزاب باصوات مرتفعة لكن لم يكن هناك احزاب تسمع او تتحرك بحجة الازمة المالية و انهيار الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت و بعدها باعوام .. و الترهل الحزبي يزداد بأنتشره ، وفقد البوصلة السياسية ... و اختفاء الاتحاد السوفيتي من الارضية السياسية الدولية و حرب العراق و اتفاقية مدريد - اسلو - تعديل الميثاق الوطني لمنظمة التحرير ... أصبحت المعادلة اصعب ، اي ان اذا كانت NGOs قد اخذت الكادر الشاب المثقف فالسلطة اخذت القيادات الاكبر على مستوى مكتب سياسي و الامانة العامة للاحزاب اليسارية ، وليس هذا فحسب بل انهم عملوا على اعادة الهيكلة و تهميش من كان له دور ثقافي لاعطاء الرؤية لمن لا يحب القراءة لتجهيل الاجيال القادمة و تحويلهم لارقام او احجار شطرنج ، ارجو ان لايفهمني احد خطأ فأني احترم الجميع لكن فليختبر نفسه من لا يعجبه هذه الحقيقة ما هو مستواك الثقافي ما حجم المعرفة عندك ماذا عن الخ ، -.. ان الاجيال القادمة ضحية قيادة غير مهتمة ، وكما قلت في المقدمة ان الوقت لم ينتهي بعد ... و اقترح ان يكون الحل في حصار كل من اصبح من اذئاب السلطة بغض النظر عن منصبه الحزبي واعادة ترتيب و ترميم المدارس الحزبية و النهج الثقافي العلمي للاجيال القادمة ... و دمت

منذ 9 ساعات · إلغاء إعجابي 1 ·



Hosen Hasn رفيقي اشكرك على الموضوع القيم ولى بعض الاستفسار 1."صاحب الايدولوجيا هل مطلوب منه ان يكون ثابت وجامد او العكس 2 وضح لى NGO.s ومشكور رفيقي غازي

غازي الصوراني

خاطرة من وحي مشاهد توريت حفيد كيم ايل سونج في كوريا الشمالية
رفاقي واصدقائي ..كل من يريد ويسعى لوعي مضمون الماركسية ، كنظرية علمية ، وممارستها التزاما منه بمستقبل الجماهير الشعبية العربية والدور الطليعي للقوى اليسارية ، فاني ارى ان من المهم والمفيد ان ندين ونتجاوز الخطيئة المعرفية التي مارستها احزاب وفصائل اليسار العربي عندما تعاطوا وتعاملوا مع الماركسية كأيقونة مقدسة او صنمية تحول وتمنع التفكير الموضوعي العلمي في مكوناتها ، بل وعبادة رموزها السلطوية الفردية النقيضة لجوهرها على طريقة عبادة القائد الفرد ستالين وماوتسي تونغ (على الرغم من اقراري بانجازاتها النوعية)وانور خوجا وغيرهم الكثير من القادة والامناء العامون الذين استمروا هذا النفاق السياسي والفكري والتنظيمي في عبادة الفرد التي ترسخت بصورة مقززة ومنفرة عند رئيس كوريا الشمالية الراحل كيم ايل سونج الذي اورث العباد والبلاد لابنه المتوفي قبل شهر والذي اورثها بدوره لابنه عبر ما شاهدناه من احتفالات مبتذلة بتولي الوريث ولي العهد " الشيوعي " على عرش كوريا الشمالية ...فيقدر ما اسهمت عبادة الفرد الماوية (الصين)والستالينية في تكريس البيروقراطية والخوف والاستبداد ، الا انها كانت احد اهم الاسباب في مراكمة عوامل الفشل وتزايد الهوة مع الشعوب والعمال والفلاحين خصوصا ، وبالتالي سقوط وانهيار التجربة السوفياتية وغيرها من التجارب ، الا ان

ممارسات الحكم الفردي المطلق وتجربته المتوارثة منذ حوالي خمسين عاما في كوريا الشمالية يقدم اسوأ الامثلة عن الشيوعية والماركسية والاشتراكية ، وهي امثلة تقدم كل المبررات للهروب من الماركسية والاشتراكية ومعاداتها طالما ظلت على هذه الشاكلة...من هنا تكمن الضرورة الملحة في رفض وادانة هذه الممارسات من قيادة كوريا الشمالية او غيرها ممن هم على شاكلتها ، فالماركسية والاشتراكية الحقبة ترفض كل اشكال عبادة الفرد وكل اشكال الاستبداد وتحمل في جوهرها وشكلها الديمقراطية الحقيقية المعبرة عن امانى جماهير الفقراء والمضطهدين في هذ الكوكب، فهي نظرية علمية قابلة للتطور المستمر بعيدا عن التقديس والجمود الايديولوجي وكل اشكال عبادة الفرد والبيروقراطية والاستبداد و قمع وارهاب الشعوب المغلوبة على امرها مقابل لقمة العيش التي تحولهم بالاكراه الى عبيد معاصرين يعملون ويكدون ويصفقون بدوافع الخوف والاكراه للقائد الامين العام " الرئيس المعظم المحبوب المبجل المبدع الكلي القدرة".... الخ ..بئسا لهذه القيادات المسيئة لشعوبها - والمسيئة لدرجة الابتذال والقرف - لماركس وانجلز ولينين ولكل التراث الفكري الثوري الماركسي الحديث والمعاصر ، الذي يحمل في جوهره وشكله انبل معاني ومضامين الديمقراطية والحرية وسعادة البشر بعيدا عن كل مظاهر الاكراه والخوف والقمع على قاعدة الشعار الانساني " المرحلي ،من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله " بما يعزز حوافز الفرد في مناخ من الديمقراطية والحرية والاستقرار الاجتماعي والسعادة كشرط لسيرورة المجتمع الاشتراكي ومستقبله الشيوعي.

أعجبي . . المشاركة . السبت، الساعة 05:59 مساءً

Zeyad Dahliz و Jeneen Mostafa و Ghassan Abo Oun و 26 آخرين يعجبهم هذا.

تمت المشاركة 6 مرة



Maher Mihyarصح لسانك رفيق ابو جمال. أنا أؤيدك تماماً لما ذهبت اليه. ولعل هذه الصنمية كانت هي مذبح ومقتل أكثر الماركسيين والمتمركسين وأكد أحد اسباب سقوط أول تجربه إشتراكية واعيه بالتاريخ. وبالتأكيد ، فإن ماركس وإنجلز ولينين لم يريدوها عقيدة جامده صنمية وإنما ارادها نظريه حيه متفاعله ومتطورة لتتجز ما فشلت جميع التجارب الإنسانية السابقة من إنجازة : العدالة والسعادة للبشرية جمعاء.

السبت، الساعة 06:19 مساءً - إلغاء إعجابي 5 .



رفيقي ...

Linenجيد

Qut

لكن هل للامر بعد محلي ؟ بمعنى نزع شعوب شرق اسيا لتقديس الفرد تاريخيا ؟

السبت، الساعة 06:49 مساءً - أعجبي 1 .



Basil Haddad أوافقك الرأي وبكل الاحترام والتقدير ومليون لايك

السبت، الساعة 07:53 مساءً - أعجبني



غازي الصوراني رفيقي " لينين " ...بالمطلق لا وجود لاي نزعة لتقديس او عبادة الفرد لدى كل شعوب الارض ..اذ ان التقديس هو شكل ظاهري تكرسه وسائل الاعلام والفضائيات بحيث يخيل للبعض ان التقديس نزعة تميز شعوب شرق اسيا او غيرهم وبالتالي هي مسألة فطرية وهذا غير صحيح ابدا لان الغوص في تحليل هذه الظواهر يوصل الباحث الى الحقيقة الساطعة التي تقول ان التقديس هو احد نتائج الاكراه والاستبداد والقمع والتخويف ضد الشعوب المتخلفة وجماهيرها العفوية الفقيرة المعروفة بقدرتها وسرعة ايمانها بالغيبيات التي تزرعها فيهم الطبقات الحاكمة ، ما يعني ان الظروف المرتبطة بقوة السلطة الاستبدادية وعفوية الجماهير الفقيرة وغياب القوى الثورية هي التي تقف وراء ظهور نزعات التقديس التي تبدو في شكلها انها فطرية رغم انها مكتسبة بدواعي عمق الاستبداد والظلم الطبقي ..وفي هذا الجانب احيك الى تاريخ شعوبنا العربية و خضوعها لكل الانظمة المستبدة والمستغلة طوال تاريخها القديم والحديث والمعاصر (عدا بعض المراحل او المحطات النادرة)واحيك ايضا الى علاقة اعضاء الاحزاب العربية يسارها قبل يمينها في عبادة القائد او تقديسه وهو على قيد الحياة...فهل معنى ذلك ان العرب لديهم نزعة فطرية للتقديس كما هو حال شرق اسيا ؟ الجواب لا قطعية ..فلا شرق اسيا ولا العرب ولا غيرهم لديهم مثل هذه النزعة ...يا رفيقي ابحث دوما عن الاسباب لاي ظاهرة في الظروف التي اوجدتها ..وتذكر قول ماركس " اذا كانت الظروف من صنع الانسان فلنصنع ظروفنا انسانية"

السبت، الساعة 08:20 مساءً - أعجبني 2



Hamad Elkatary kol el ehtheram watagdeer lak akoi abo jamal walekol shorakana fi el watan bkafet atiafeh waidoligiateh ekwana fi el yasar kontom damaa ela ganebna wall sabageen fi el nethal kol el tahiah lakom.

السبت، الساعة 08:28 مساءً - أعجبني



Che Mohammed Saeed قلت كل ما بداخلي

غازي الصوراني

الأمس

جافة هي النظرية يا رفاقي وشجرة الحياة دائمة الاخضرار....فبدون الممارسة التي تجسد النظرية تتحول هذه الاخيرة الى مجرد لغو او تدفع بصاحبها صوب العزلة عن الناس والتفوق في الذات والجمود او يتحول الى مجرد بوق انتهازى لمن يدفع....اذن الممارسة الملتحمة بالواقع وحدها هي التي تدل وتؤشر بوضوح على النظرية..والممارسه الثورية الصادقة هي وحدها ايضا التي تحمي صاحبها - فردا او حزبا - من السقوط في مستنقع الهبوط السياسي او الفكري او الانتهازى .. وهي قبل كل شيء المقياس الوحيد لجماهيرية هذا الحزب او الفصيل او عزلته وانحساره...

5أعجبني . . المشاركة

Abo-marcel Comrade , رامي اللداوي و33 آخرون معجبون بهذا



ابو جورج السلطان صحيح بس الى ما عندوا فكر والى بحركوا مثل الدمى شو نعمل فى هذا رفيقى ابو جمال
أمس في الساعة 12:38 صباحاً . إلغاء إعجابي1 .



Samir Abu Rahma الممارسة هي الاختبار الحقيقي لامتلاك الفكر وبدونها يصبح ترف لا يحدث تغيير
،فلنتوقف عن التلقي الفاتر ولنتعامل مع قضايانا بمسؤولية وقوة تليق بالفكر الثوري
أمس في الساعة 12:42 صباحاً . إلغاء إعجابي1 .



عبد الحميد القداح يجب ان تختبر النظرية فى الواقع وتعديل طبقا لاحداثياته والا فستكون مجرد نصوص لاصحة
لها ومن يطبقها مجرد اصولى لا يختلف عن غيره من الاصوليين
أمس في الساعة 12:45 صباحاً . إلغاء إعجابي1 .



Submit

غازي الصوراني لا مفر يا رفيقي ابو جورج من الوعي بمبادئ وافكار الجبهة ومن ثم الوعي بمكونات الواقع
مسلحين بالوضوح الثوري لتغييره اذ ان غياب الوعي يفسح المجال واسعا لكل الامراض والازمات التنظيمية
....الوعي ثم الوعي ثم الوعي

أمس في الساعة 12:59 صباحاً · أعجبنى 2 ·



Samir Abu Rahma حضر هنا رفيقي ابو جمال سلوك الأمن الذي كان دائما ما يركز على عدم النزول للشارع ،ترتيب الاوضاع ،وكان دائما ما يقول (اكتب ما شئت ،انتقد لكن لا تنزل للشارع)،الثوري لا يجب أن يعيش مطمئنا طالما هناك قضية ،ولا يجب ان يحيا كأن شيئا لم يكن ،والسلوك هو معيار التغيير..

أمس في الساعة 01:04 صباحاً · إلغاء إعجابي 2 ·



غازي الصوراني عشت ايها الرفيق المقدم سامر

أمس في الساعة 01:05 صباحاً · أعجبنى



Samir Abu Rahma الاحتلال يلحق الخلايا النشطة ،ومن يفعل ،بينما الآخرين فان الثمن الذي يدفعونه بالضرورة أقل رغم اهمية كافة اشكال النضال

أمس في الساعة 01:05 صباحاً · إلغاء إعجابي 2 ·



Yasmeen Al-Qadiيرأي الخاص لا احكم على نظرية تكون فقط حبر على ورق بل ادرس النظرية بتائجها الفعلية على ارض الواقع، لكن هنا بهذا الزمن لا ارى سوى نظرية فعلية ونتائجها واضحة هي هيمنة الدول الكبرى كأميركا سياسيا وثقافيا على الشعوب الوسطى اقتصاديا فليس كل من كان له عقل تدبر امره فنحن هكذا العرب نحب نكون كلعبة الشرنج حجر يتحكم بنا وبكامل ارادتنا تبا لهذا الزمن

أمس في الساعة 01:25 صباحاً · إلغاء إعجابي 2 ·



Abo-marcel Comradeنحن نعيش تحت عدة مطارق .. مطرقة الاسلام السياسي ،، والوطنية البرجوازية ،، والاحتلال ،، والهجوم الامبريالي المتوحش على بلادنا العربية وتحالفه مع زعماء الصحراء ... كل هذه المطارق يتصدى لها درع واحد وهو النظرية الماركسية منذ 16 ساعة ·

الحزب الماركسي غير قادر على أن يصبح إرادة جماعية فعالة إلا على أساس الانضباط الواعي في مناخ من الديمقراطية الداخلية، في حين أن تسرب مفهوم الحرية البرجوازي يمنع تكوين إرادة المجموع هذه ويحول الحزب إلى حشد من الأفراد الخصوصيين، حشد رخو وعاجز عن العمل، بل أيضاً لأن الانضباط هو على وجه التحديد، وبالنسبة إلى الفرد أيضاً، الخطوة الأولى باتجاه الحرية الممكنة اليوم -حرية ما تزال بدائية بالطبع نظراً إلى مستوى التطور الاجتماعي- والواقعة على خط تجاوز الحاضر .

إن كل حزب ماركسي عمالي ثوري يمثل، من حيث ماهيته بالذات، نمطا من التنظيم أعلى من أي حزب برجوازي أو عمالي انتهازى، كما تدل على ذلك متطلباته الأعلى شأناً من أعضائه الفرديين

إذا ما اندمج كل عضو حزبي بكل شخصيته ووجوده في حياة الحزب، فإن مبدأ المركزية والانضباط يصبح عاملاً فعالاً ورافعاً للحياة الحزبية ، كما يصبح اطاراً جدلياً للتفاعل الحي بين إرادة الأعضاء وإرادة قيادة الحزب، بما يضمن تجسيد الديمقراطية المركزية عبر ارادة ووعي الأعضاء ومبادراتهم وانتقاداتهم الموضوعية تجاه القيادة. ولأن المفروض في كل قرار حزبي أن يعبر عن نفسه في أعمال مجموع أعضاء الحزب، ولأن المفروض أن تنبثق عن كل شعار أفعال للأعضاء الأفراد يلزمون بها كل وجودهم المادي والمعنوي، لذا لا يمكن أن يكونوا مجرد أدوات منفذة، بل عليهم أن يتدخلوا بانتقاداتهم وأن يستخدموا تجربتهم وأن يبدووا تحفظاتهم... الخ، وإذا كان الحزب مؤلفاً من مجرد تسلسل هرمي من القادة المعزولين عن كتلة الأعضاء العاديين الذين لا يلعبون في هذا المجال سوى دور المتفرج في الأعمال التي يملئها النضال اليومي، وإذا كان نشاط الحزب كمجموع عارضا طارئاً فحسب، فهذا يخلق لدى الأعضاء، تجاه أعمال الحزب اليومية، نوعاً من اللامبالاة التي تختلط فيها الثقة العمياء وروح العزوف.... وفي هذه الحال يكون نقدهم في أحسن الظروف نقداً يجيء بعد التنفيذ) في المؤتمرات.. الخ) ولا يمارس تأثيراً حاسماً على الاتجاه الواقعي للنشاطات في المستقبل .

وبالمقابل فإن الوسيلة الوحيدة لإرغام قيادة الحزب على أن تجعل قراراتها مفهومة فعلاً من قبل الأعضاء، ولإقناع هؤلاء الآخرين بصحة هذه القرارات حتى يتمكنوا من تنفيذها على الوجه الصحيح، هي المساهمة النشيطة لجميع الأعضاء في حياة الحزب اليومية وضرورة انخراطهم بجماع شخصيتهم في كل عمل من أعمال الحزب. إن هذه المناقشات التي يجب أن تأتي قبل العمل وأثناءه هي التي ستحقق التفاعل الحي بين إرادة مجموع الحزب وإرادة قيادته، وهي التي يفترض فيها أن تؤثر على انتقال القرار إلى الصعيد العملي، معدلة ومصححة إياه، الخ. وكلما توطدت هذه الميول وترسخت، جنح إلى الاختفاء التعارض الفظ، الموروث عن بنية الأحزاب البرجوازية، بين الزعيم والجماهير.

إن الحياة الداخلية للحزب الماركسي الثوري - في مشهد الاسلام السياسي - هي كفاح مستمر دائم ضد التحالف الامبريالي الصهيوني وضد أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد. والوسيلة النضالية الحاسمة، على صعيد

التنظيم، هي دفع أعضاء الحزب إلى المشاركة بجماع شخصيتهم في نشاط الحزب ، عندما لا تكون المناصب الحزبية مجرد وظيفة ولو نفذت بتفان، بل عندما يكون نشاط جميع الأعضاء منصباً، بكل الأشكال الممكنة على عمل الحزب. وعندما يكون هناك بقدر الإمكان تبدل دائم في هذا النشاط، عندئذ فقط يمكن أن يتوصل أعضاء الحزب بجماع شخصيتهم إلى ارتباط حي بكلية حياة الحزب والثورة، ويكفوا عن أن يكونوا مجرد اختصاصيين معرضين بالضرورة إلى خطر التيبس الداخلي والشللية والانتهازية اليمينية واليسراوية.

مهما تكن أهمية تفهم الارتباط بين التنظيم اليساري الماركسي وبين أعضائه الفرديين على الصعيد النظري، فإن من الضرر، كل الضرر، الوقوف عند هذا الحد والنظر إلى مشكلة التنظيم من زاويتها الشكلية والأخلاقية. والحال أن هذا المبدأ التنظيمي، إذا ما نظرنا إليه في مظهره الشكلي والأخلاقي وحده لا غير، يلغي نفسه بنفسه. فصحته، تكف عن أن تكون شيئاً صحيحاً بمجرد أن تنقطع صلتها الصحيحة بمجموع السيورة التاريخية. ولهذا عزونا - كما يقول جورج لوكاتش -، في محاولتنا توضيح الصلة بين الأفراد والتنظيم، أهمية حاسمة لماهية الحزب بوصفه مبدأً توسط بين الإنسان والتاريخ، ذلك أن المتطلبات المطروحة على الفرد لا تفقد طابعها الشكلي والأخلاقي إلا إذا كانت إرادة المجموع المكثفة في الحزب عاملاً نشيطاً وواعياً في التطور التاريخي، وإلا إذا كانت على صلة حية ودائمة متفاعلة بعملية الانقلاب الاجتماعي، وإلا إذا كان أعضاء الحزب الفرديون على صلة حية متفاعلة بهذه العملية نفسها ويركيزتها، الطبقة الثورية.

ولهذا، عندما درس لينين كيفية استمرار الانضباط الثوري في الحزب البلشفي، وضع في المقام الأول، إلى جانب تفاني الأعضاء، علاقات الحزب بال جماهير وصحة اتجاهه السياسي... لكن ما يقلقني ويخيفني - بالمعنى الموضوعي - ان احزاب وفصائل اليسار في الوطن العربي تفتقر - بدرجات متفاوتة- للانضباط الثوري ، علاوة على فقدان معظمها للعلاقة المتواصلة مع الجماهير وضبابية او انتهازية مواقفها السياسية... ما يستدعي تحرك الاعضاء والكوادر المخلصين لمبادئ الحزب الماركسي صوب مزيد من النضال للقضاء على هذه المظاهر السلبية وتصفيتها وازاحة رموزها للخروج من الازمة صوب التهوض.

إذا اتفقنا على ان الحزب الماركسي هو الإطار السياسي الأيديولوجي المنظم الذي يملك الإجابات على الأسئلة التي تشغل الناس في بلادنا عموماً، والفقراء والكادحين منهم بصورة خاصة، ويملك رؤية أيديولوجية طبقية واضحة، وأهدافاً إستراتيجية إنسانية وقومية ووطنية و مطلبية محددة يناضل من اجل تحقيقها ، وفق خطط وممارسات سياسية وكفاحية ومجتمعية تعبر وتجسد مصالح واهداف الجماهير الفقيرة ، عبر آليات تنفيذية ولجان تنظيمية وجماهيرية ثورية متخصصة تستخدم اساليب ادارية عصرية تعتمد على العلم والمفاهيم العلمية الحديثة في الاتصال والمعلومات والعلاقات الداخلية الرفاقية الدافئة ، ولضمان هذه العملية يجب تفعيل وتعميم الوعي بالقضايا الأيديولوجية

للحزب كصمام أمان وكمحفز لجميع اعضاءه في قلب عملية الصراع الطبقي والوطني/ والقومي تجاه القضايا التحررية الوطنية والديمقراطية المطلوبة، والقضايا القومية والإنسانية الأممية، انطلاقاً من ضرورة وعيهم بأن "لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية" وإن الممارسة وحدها هي التي تدل على الوعي بالنظرية . فإذا كفت أيديولوجيا الحزب عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ويعبر عن مصالحه وطموحاته فإن الحزب يفقد تأثيره تدريجياً.. وهنا نفهم أهمية معنى أن يكون الحزب قائماً بدور المثقف الجمعي ، وهنا أيضاً يأتي دور المثقف الحزبي الذي يرى في ذاته مسؤولاً عن سلامة الحزب وصحة النظرية والبرنامج .. لان قوة الايدولوجيا أو قوة الأفكار هي القدرة على غسل الحزب من كل أمراضه البيروقراطية والشللية والانتهازية وكل اشكال الانحراف.

المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية العربية وفاق المستقبل 2012/2/21

في تناولي لهذا العنوان ، أرى ان من المفيد الاشارة إلى حالة الاخلاق العربية الاسلامية الراهنة كامتداد تاريخي بالمعنى الجزئي ، ولكن الجوهر في بعض الجوانب ، مع المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية التي سادت في التاريخ القديم وتواصلت مع التاريخ الحديث والمعاصر . اما المسألة الاخرى في هذا التناول ، فهي تعود إلى الفجوة بين ما تضمنته -وما زالت- اللغة العربية من مفاهيم ومعاني احتوت على كثير من المبالغات اللفظية في المدح أو الذم أو الشجاعة أو التفاخر ، رغم ان الواقع المعاش سواء في التاريخ القديم أو اللحظة الراهنة يتناقض كلياً أو جزئياً مع تلك المضامين والمعاني ، وذلك يعود -من وجهة نظري- إلى طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي المشوه تاريخياً وراهناً من ناحية ، ويتأثير التراث الغيبي وضعف نمو وانتشار الرؤى التنويرية أو العقلانية أو الحداثية بحكم قوة التخلف واحتجاز التطور من ناحية ثانية ، بحيث أدى كل ذلك إلى انتاج وترسيخ علاقات اجتماعية وقيمية جاءت انعكاساً طبيعياً لبنية التخلف في الواقع الاجتماعي العربي ، وبالتالي فإننا نلاحظ استمرار سيادة أو هيمنة هذه العلاقات أو الاتجاهات القيمية في الثقافة العربية حتى اليوم عبر مجموعة من الاتجاهات القيمية يحددها د.حليم بركات كما يلي : 1. قيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر . 2. الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية (في تعاملنا مع الحاضر هل نعود إلى الماضي ام نتوجه إلى المستقبل ؟..). 3. قيم الإتباع أو التقليد والسلفية ، وقيم الابداع التي يقول عنها السلفيين أنها ليست من صفات الانسان بل من صفات الله وحده دون غيره ! . 4. قيم العقل وقيم القلب أو الصراع بين القيم العقلانية من منهجية وموضوعية وشك وبحث وتدقيق ، وبين القيم العاطفية من عفوية وبداهة وفطرة وايمان وارتجال ويقين.

5. قيم الامتثال والطاعة وصراعتها مع قيم التمرد والتفرد والتحرر . 6. قيم الانفتاح على الآخر وقيم الانغلاق على الذات . 7. قيم احترام السلطة مقابل قيم التمرد عليها أو قيم التسليم بالأمر الواقع ، وقيم التغيير والرفض.

نستنتج مما تقدم ، أن الاخلاق العربية لا تخرج عموماً عن هذه الاتجاهات القيمية ، وهي اتجاهات مستمدة من انماط المعيشة البدوية والفلاحية والمدنية ، المرتبطة بدورها - حتى اللحظة الراهنة من القرن الحادي والعشرين - بمفاهيم واليات التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد التي يبدو ان تراكماتها قد وصلت اليوم الى حد القطع والانفجار حيث لم تعد الجماهير الشعبية العربية قادرة على تحمل المزيد من القهر والاستغلال والاستبداد والفقر

والمعاناة ، فانفجرت - عبر الانتفاضات - في وجه انظمتها معلنة كسر كل حواجز الخوف من الانظمة الحاكمة واجهزتها القمعية ، بل ونجاحها في اسقاط رؤوس تلك الانظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن والبقية على جدول سيرورة الثورة العربية التي تفتقد - حتى الان - لكل من الرؤية والبدل الثوري القادر على استكمال وانجاز اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، الامر الذي ادى الى فوز حركات الاسلام السياسي في تونس ومصر مؤذنا بافتتاح مشهد الاسلام السياسي لسنوات قادمة ، بما يعني اعادة انتاج مظاهر التبعية والتخلف والاستغلال والقهر والافقار والمعاناة باشكال جديدة في اوساط العمال والفلاحين الفقراء والشباب ، في مقابل استمرار تحكم الشرائح الطبقية الرأسمالية الكومبرادورية والزراعية والعقارية والمالية والبيروقراطية المدنية والعسكرية بثروات ومقدرات وموارد المجتمع ، وبالتالي اعادة انتاج واحتدام عوامل الصراع الطبقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بما سيؤدي الى انتفاضات ثورية ضد انظمة الاسلام السياسي (التي سيثبت عدم اختلافها عن الانظمة المخلوعة) ، او سقوط الحركات الدينية بصورة ديمقراطية في الدورات الانتخابية التالية ، وهذا مشروط بتقدم وتطور وتوسع الاحزاب اليسارية والديمقراطية في اوساط الجماهير خلال المرحلة القادمة ، وبدون ذلك فان أزمة مجتمعاتنا العربية سيعاد انتاجها من جديد بصور اكثر تخلفا مما كان عليه الحال قبل الانتفاضات العربية ، خاصة وان أزمة مجتمعاتنا العربية، ومن ثم أزمة الأخلاق العربية الاسلامية، هي أزمة تاريخية وراهنة ، تعود في جوهرها إلى أن بلداننا العربية عموماً - حتى اللحظة - لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلية من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحدثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين ، إلا أننا -في البلدان العربية- ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان "ما قبل الرأسمالية" ، على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية (الرثة والمشوهة) في بلدنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي للنهوض الحداثي وللثورة الوطنية الديمقراطية وللمشروع القومي التقدمي أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي ، والسبب في كل ذلك يتجلى عند رؤيتنا للفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمعات عربية عن شكل ومضمون مفاهيم الحداثة والنهضة والتنوير العقلاني والتقدم ، التي نشأت في أوروبا منذ أكثر من مائتي عام ، والسؤال هنا : ما هو - يا ترى - الفرق الزمني الذي يفصلنا اليوم في عصر العولمة ، وثورة العلم والاتصالات والمعلومات عن مفاهيم وقيم الحداثة والنهوض والثورة؟؟ ألسنا بحاجة الى ثورة شعبية تغييرية شاملة تقتلع الطبقات الاستغلالية من جذورها و تطل كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية الكفيلة وحدها بازاحة التبعية وكل مفاهيم واليات وادوات الاستبداد والاستغلال والتخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلدنا ؟.

حول دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والمجتمعي قبل نكبة 48... 2012 فبراير

من المعروف - لكل متابع أو باحث أو مؤرخ - لتاريخ نضال شعبنا الفلسطيني و ثورته ضد الاستعمار البريطاني و الحركة الصهيونية ، أن المقاومة الفعلية ، بالتحضير و الإعداد أو المواجهة و الاستشهاد، استندت في سياق تطورها من الفكرة إلى التنظيم إلى الحركة الثورية، على الجماهير الشعبية الفقيرة و الفلاحين بصورة خاصة ، دون أي دور ملموس للنخب الشبه إقطاعية أو كبار الملاك (الأفندية) الذين كانوا واجهة هشة تصدرت قيادة الحركة الوطنية لحماية مصالحها الطبقية و علاقاتها مع القوى العربية الرجعية و غيرها ، و لم يكن غريباً أن جماهيرنا الشعبية المناضلة رفعت شعارها المعروف المعبر عن حقيقة الصراع آنذاك ، "يسقط الاستعمار و الصهيونية و الافندية" و في خضم هذا الصراع الوطني قامت المرأة الفلسطينية الفقيرة بالمشاركة مع الرجل ، زوجاً كان أو أباً أو أخاً، فباعت ما تمتلكه من مصاغ لتأمين البندقية ، و قامت بدورها في تأمين المعدات و السلاح و الغذاء و المعلومات ، و بعضهن (كما كتبت الباحثة اصلاح جاد) خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت و منهن من لبست الزي العسكري ، و تدربت على المقاومة المسلحة ، مثل فاطمة غزال ، التي استشهدت في معركة عزون قبل عام 1948، و مناضلة أخرى أطلقت النار على كابتن بريطاني في مركز جنين و أردته قتيلاً ، و ريفيات حكم عليهن بفترات سجن عالية تراوحت بين سبع لعشر سنوات ، إلى جانب "أخوات القسم" في حيفا القديمة اللواتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن" و في الجانب الآخر من الصورة، نجد أن "نساء النخبة نجحن في تأسيس منظمات نسوية كانت مقتصرة بالأساس على تلك الشريحة من النساء ، من العائلات "العليا" أو "العريقة" ، المدنية والمتعلمة ، كما أن الأنشطة التي قامت بها نساء النخبة في ذلك الوقت كانت مستمدة بدرجة كبيرة من رؤيتهن لواقعهن الطبقي ، ومحدودة بحدود هذا الوعي ، وعندما نرى كيف انعكس فعل المقاومة (من قبل النسوة الفقيرات) على نساء النخبة ، سنجد أن الفجوة كانت كبيرة ، إذ كانت النخبة ترى دورها بالأساس (دورا فوقيا متعاليا) يقوم على النظرة "الخيرية" ، نظرة الأعلى للأدنى ، الغني للفقير ، ولم تساعد هذه النخبة (من زوجات وبنات كبار الملاك آنذاك) في تشكيل قيادة للنساء الريفيات أو تشكيل أي قاعدة لهن في الريف ، حيث لم تكن نساء الريف هدفا للتنظيم أو للمشاركة في أنشطة نساء النخبة ، الاستثناء الوحيد لذلك ، كان مشاركة الأخت ميمنة ابنة المناضل عز الدين القسم في مؤتمر "نساء الشرق" - القاهرة، عام 1938 ، الذي نظمته هدى شعراوي لمساندة قضية فلسطين ، حيث ألفت معظم المشاركات كلماتهن بالفرنسية والإنجليزية ، وعندما جاء دور ابنة القسم لتلقي كلمتها فقدت الوعي ولم تنطق بكلمة واحدة " ، وهو مشهد معبر نتركه بلا تعليق ، دون أن ننسى أثر نكبة 48 التي فرضت على المرأة الفلسطينية أوضاعاً طارئة وقاسية بسبب ظروف اللجوء والتشرد والاعتراب ، بعد انهيار القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لمجمل المجتمع الفلسطيني. وفي هذا السياق اشير الى انني في شتاء عام 92 ، شاركت اثناء تواجدي في الاردن ضمن وفد من الشخصيات الوطنية على رأسه المناضل القومي الراحل بهجت أبو غربية بزيارة خاصة للأخت ميمنة عز الدين القسم ، بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لاستشهاد والدها ، حيث كانت تقيم في أحد المناطق الفقيرة في عمان في بيت غاية في التواضع ، وبسؤالنا إياها عما إذا كان قد زارها أحد من المنظمات النسائية أكدت أنها لا تعرف أحداً منهن ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟!!!!!!

التحرر الحقيقي للمرأة ، يكمن في تحررها الاقتصادي الذي يوفر لها الضمانات الفعلية ، القانونية والمجتمعية في اتخاذ القرار في كل الميادين و على كل المستويات ، و المشاركة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية و الأسرية ، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة العربية و قضايا مجتمعها في الاستقلال الوطني و النهوض و التقدم الاجتماعي و التنمية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية، و هي قضية يتحمل مسؤوليتها كل مثقف عربي ديمقراطي تقدمي ، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة ، بكل مظاهر التخلف و التبعية و الجهل و الاستبداد و القهر ، إلى جانب الفقر و سوء توزيع الثروة و غياب العدالة الاجتماعية ، يحتم هذا الترابط الجدلي الفعال بين السياسة و الاقتصاد ، أو بين التحرر الوطني و القومي من جهة ، و التحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى ، فإذا كان العامل السياسي يلعب دوراً هاماً في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية ، فإن العامل الاقتصادي يعزز و يكمل ذلك الدور في المجتمع عموماً ، و في إخضاع المرأة بصورة خاصة بالاستناد إلى التشريعات و القوانين من جهة أو بالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة أخرى.

إذن وفي سياق حديثي عن قضية المرأة في بلادنا ، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي ، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك ، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحررها في سياق العمل ، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من النساء - شبه الاميات والاميات - من الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور ، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي ، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا ، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها ، وبالتالي فإن عمل المرأة في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية يمثل خطوة تقدمية بلا شك وأن تحررها ينطلق من مشاركتها في الإنتاج الاجتماعي. إلا أن الرجال اليوم ينظرون إلى هذه المسألة كضرورة فرضها الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي تلبية للحاجيات المادية المتزايدة للأسرة. ولا ينظرون إلى المرأة ككيان حرّ في حاجة إلى الإنعتاق والاستقلالية والمشاركة في أخذ القرار. فهم لا يعيرون أهمية لموضوع اضطهاد المرأة في مختلف الأوساط المهنية، ولا يدفعون بزواجاتهم إلى الانخراط في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية أو في صفوف المقاومة أو في النضال ضدّ الاستغلال الرأسمالي، باعتبار أن ذلك خارج عن حدود الأخلاق أو التربية المسموح بها اجتماعياً، وذلك بسبب تخلف أو زيف وعي كوادرات الأحزاب السياسية، التي مازالت تعيش نوعاً من ثنائية التناقض بين طروحات الحزب التقدمية من ناحية وبين خضوعهم الانتهازي للعادات والتقاليد الشرقية المتخلفة من ناحية ثانية.

كلمات في راهنية ومستقبل المرأة العربية
من غازي الصوراني في 31 يناير، 2012 في 01:51 مساءً .

على الرغم من أن المرأة العربية والفلسطينية ، - تمثل عددياً نصف المجتمع بشكل عام ، إلا أنها ما تزال تعيش وفق منطق السيطرة والقمع الذكوري، الأمر الذي أدى - ويؤدي - إلى إنتاج العديد من المشكلات الاجتماعية المتنوعة ، نذكر منها على سبيل المثال:

- نسب الطلاق الناتج عن العنف الزوجي (لفظي، معنوي نفسي، جنسي، جسدي .)
 - حرمانها من العمل رغم حصولها على الشهادة الجامعية، وإذا ما توفرت فرص للعمل ، فهي تقتصر على أعمال السكرتاريا وروضات الأطفال والمدارس والتمريض ، إلى جانب العمالة الزراعية في أوساط المرأة الريفية.
 - العنف الذكوري بشتى أنواعه ضد المرأة أو الفتاة.
 - ارتفاع نسبة الأمية.
 - الاغتصاب.
 - هضم الحق في الميراث.
 - تورطها في قضايا الدعارة نتيجة الفقر.
 - سهولة تعرضها لعمليات السرقة والغش
 - استغلالها في عمليات التحايل المنظم في إطار شبكات النهب والتسول والدعارة.
 - استغلالها بشكل مفرط في مواقع العمل.
- إنّ السكوت الذي يخيم على قضية دونية المرأة بشكل عام، وحالات العنف بشكل خاص، يعدّ ضرباً من المشاركة في الجرائم الاجتماعية التي تقترب في حقّها ، وأنّ هذا السكوت يساهم في ترسيخ النظرة الدونية تجاه المرأة عبر ما يسمّى بـ "الوفاق الاجتماعي" المدعوم بجملة من الأعراف والتقاليد الاجتماعية الرجعية، التي تركز تلك النظرة المتخلفة السلبية.
- إنّ النضال في هذا الإتجاه لابدّ وأن يهدف إلى إخراج المرأة من الدائرة الوهمية التي تعيش في إطارها، أي دائرة الخوف المقرون بالصمت الرهيب والقاتل لكلّ طموح فيها ولكلّ حركة تقدمية إلى الأمام تسعى إلى تحقيقها ، ما يعني صراحة ، أهمية وعي المرأة لظلمها وإضطهادها واستغلالها ، ومن ثمّ النضال الفعال ضد الاحتلال، وضد كل أشكال ومظاهر الظلم وأدواته في النظام الأبوي في المجتمع والسلطة.

حول الهوية الوطنية ومستقبل نهوض الهوية القومية...2012/1/28
من غازي الصوراني في 28 يناير، 2012 في 06:25 مساءً .

الهوية من حيث كونها ظاهرة موضوعية وذاتية معا (متشكلة ومتطورة تاريخيا) ، هي وعي الانسان ، واحساسه بانتمائه الى مجتمع أو أمة أو جماعة أو طبقة ، انها معرفتنا بما ، و اين ، نحن ،ومن اين أتينا، و الى

اين نمضي ، و بما نريد لانفسنا و للآخرين ، و بموقعنا في خريطة العلاقات و التناقضات و الصراعات القائمة. كما عُرِفَت الهوية أيضاً باعتبارها شعوراً جمعياً لأمة أو لشعب ما، يرتبط ببعضه ارتباطاً مصيرياً ووجودياً... وفي هذا السياق نشير إلى أن تميز جماعة بهوية لا يعني تطابق أفراد الجماعة، إذ أن إلتماس الوحدة والتجانس والتماثل أبداً هو التماس لموات الوجود، والتماس لخاصية التحجر والجمود، وبالتالي تتناقض مع حركة التطور والتغيير الدائمة ، كما تتناقض مع جوهر الديمقراطية والتعددية، فالهوية الحقة هي تطابق الهوية مع الاختلاف الهادف إلى الارتقاء بالجماعة والمجتمع.

أما تعريف الهوية من منظور ماركسي، فإن الطبقة هي أحد المحددات أو التعبيرات الهامة للهوية، إنطلاقاً من أن صراع الطبقات هو أحد أهم المحددات الأساسية في التاريخ ، لكن هذه المحددات الطبقيّة على أهميتها ، لا يمكن أن تتجاوز السمات المكونة لهوية الشعب أو هوية الأمة وخصائصها الذاتية بالمعنى الجمعي ، الوطني أو القومي. وفي هذا السياق نشير إلى أن عناصر الهوية الإنسانية فردية كانت أو جماعة لا تنحصر في العناصر المادية وحدها بل تتعداها إلى مجموعة أخرى من العناصر يحددها الباحث " رفيف رشيد "بما يلي -1 : العناصر المادية و الفيزيائية: و تشتمل على الحيازات (مثل الاسم و السكن و الملابس) و القدرات (الاقتصادية و العقلية) و التنظيمات المادية و الانتماءات الفيزيائية و السمات المورفولوجية (المصطلح مورفولوجيا يشير إلى علم دراسة الشكل والبنية) -2العناصر التاريخية: و تشتمل على الأصول التاريخية، و الأحداث، و الآثار التاريخية.

-3العناصر الثقافية و النفسية: و تتضمن النظام الثقافي مثل (العقائد و الأديان و الرموز الثقافية و نظام القيم و صور التعبير الأدبي و الفني) و العناصر العقلية مثل (النظرة إلى العالم، و الاتجاهات و المعايير الجمعية) و النظام المعرفي مثل : السمات النفسية الخاصة ، و اتجاهات نسق القيم.

-4العناصر النفسية الاجتماعية: و تشتمل على الأسس الاجتماعية مثل (السكن و الجنس و المهنة و السلطة و الدور الاجتماعي و الانتماءات، و القدرات الخاصة بالمستقبل مثل القدرة و الإمكانية و التكيف و نمط السلوك.

اخيرا...ان بلورة الهوية القومية يعتمد على الوعي العميق بان هناك اندماجاً أو هناك علاقات عضوية وثيقة بين التحرر القومي من الهيمنة الخارجية و التحرر من هيمنة الطبقات و الجماعات السائدة داخل المجتمع، وذلك انطلاقاً من إدراكنا لمفهوم القومية بأنها : شعور ووعي الشعوب العربية بالحاجة الى رفض ومقاومة كل اشكال الاستعمار والهيمنة والتبعية ، ورفض ومقاومة كل مظاهر التخلف والاستبداد ، لكي تبلور مشروعها الاستنهاضي الديمقراطي التقدمي بما يضمن بلورة وعيها بوجودها المتميز سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً، وسعيها لإبراز هذا الوجود. وفي هذا السياق اؤكد على المنظور الفكري والسياسي بالنسبة لشعور ووعي شعوبنا، وهومنظور يستند إلى الرؤيا الماركسية (ومنهجها المادي الجدلي) التي ترى في جموع الكادحين والفقراء من أبناء شعبنا، المادة الأساسية لاستنهاض المشروع النهضوي العربي وتجسيده العملية في مسار الثورة الوطنية/القومية التحررية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية .

بمناسبة الذكرى الأولى لانتفاضة 25 يناير...

من غازي الصوراني في 25 يناير، 2012 في 01:59 مساءً .

المجد لشهداء الانتفاضات الثورية العربية في تونس التي أطلقت الشرارة الأولى 2010/12/17 وفي القاهرة 25/يناير/2011، ولكل شهداء الثورة العربية في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي ضد الوجود الامبريالي الصهيوني ، وضد قوى التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال ، الذين فجروا شعلة الانتفاضة أو الحالة الثورية الوطنية الديمقراطية ، وقدموا بتضحياتهم ضمانات حقيقية تؤكد على استمرار عملية التغيير الديمقراطي الذي لن تتوقف حتى تحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها.

وهنا بالضبط، علينا أن نقف أمام نوع من المفارقة التي تعبر عن حالة الانفصام السياسي والفكري والاجتماعي بين الشباب وجماهير الفقراء الذين قاموا بالانتفاضة الثورية، وبين التيارات الدينية، الإخوان المسلمين والسلفيين، الذين سارعوا إلى الالتحاق بالحالة الثورية ونجحوا في قطف ثمارها، حيث يبدو أن الضعف التنظيمي والجماهيري وغياب الرؤية الثورية الواضحة لدى القوى والائتلافات الشبابية التي مهدت للحالة الثورية أو الانتفاضة ، ادى إلى تكريس هذا الانفصام بين شباب الثورة وبين قوى الإسلام السياسي، التي نجحت في استخدام بساطة وعفوية الجماهير الفقيرة-عبر الجوامع وعبر تنظيماها ومؤسساتها وجمعياتها الواسعة الانتشار - في العملية الانتخابية، وفازت بحوالي 70% من مقاعد مجلس النواب، على الرغم من أن هذه التيارات لم تقف مع ثورة الشباب في بداية انتفاضتهم ، بل وجهت لهم الانتقادات السلبية ، ثم سارعت إلى الالتحاق بهم بعد أن تبين لها تفكك النظام، وهنا تتجلى حالة الانفصام السياسي والاجتماعي، بين طبقة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتراكماتها في صفوف العمال والفلاحين والفقراء الذين قاموا بالانتفاضة من ناحية وبين قوى الإسلام السياسي التي لا تتصدر المشهد السياسي فحسب، بل أنها تحاول إفراغ الانتفاضة الثورية من مضمونها الطبقي -الاقتصادي والاجتماعي- الذي كان السبب الأول لانفجارها جنباً إلى جنب مع مطلب الديمقراطية والحريات الفردية والكرامة ، حيث نلاحظ أن حركات الإسلام السياسي حرصت منذ أن قررت الالتحاق بالانتفاضة ، على إزاحة شعارات العمال والفلاحين والشباب التي تؤكد على مطالبهم في الخلاص من كل أشكال الاستبداد والاستغلال الطبقي والإذلال الاجتماعي، إلى شعارات تؤكد على أن المعركة هي بين القوى الديمقراطية العلمانية واليسارية والقومية ، وبين الإسلام الذي تدعي تمثيله، وتقدمه على أنه "الحل المنشود" وذلك تعبيراً عن رؤيتها ومصالحها الطبقية التي لا تختلف في طبيعتها وجوهرها عن طبيعة النظام المخلوع.

وبناء على ما تقدم ، فإن الانفصام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، سيظل سمة رئيسية من سمات المرحلة الحالية، أو مرحلة "الإسلام السياسي" وهي مرحلة قد تطول ، لكن الجماهير الشعبية ستتكشف تدريجياً حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف -في جوهرها- عن سياسات النظام المخلوع، ما يفرض على القوى الديمقراطية الوطنية والقومية، والقوى اليسارية أن تركز كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط الجماهير، بما يمكنها من أن تتخطى حالة الانفصام المذكور ، وذلك من خلال امتلاكها لرؤية سياسية مجتمعية اقتصادية ، تنطلق من استمرار النضال لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، عبر التوسع في صفوف العمال والفلاحين والشباب وكافة الأطر والجمعيات المهنية والنقابات ، لكي تدخل معترك الانتخابات القادمة واثقة من

انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها القوى الديمقراطية، المدنية ، العلمانية واليسارية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو صراع بين مجتمعات واحزاب وفصائل عربية ضعيفة ومتفككة، وبين جبهة صهيونية امبريالية حية ناهضة استجمعت كل مصدر من مصادر القوة وسخرت لأغراضها كل مركز نفوذ لها في أنحاء العالم ، وفي مثل هذه الاوضاع ، فاننا - كما يقول الراحل قسطنطين زريق " لن نفوز على أطماع الصهيونية والقوى المتسلطة العالمية إلا بقدر ما نحقق من مكاسب في ميادين كفاحنا الداخلية: في إصلاح الحكم وبسط سلطة القانون والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من أقطارنا العربية وفي مجتمعنا القومي عامة، أي بقدر ما يكون نضالنا نضالاً عربياً مشتركاً، ونضالاً ذاتياً في سبيل الإنشاء القومي والتجديد الحضاري

ان مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، إذا لم تدعمه قوة الردع العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الشعبية

قالوا في اليهود واليهودية

"المال هو إله إسرائيل المطاع، إن المال يُخَفِّض جميع آلهة البشر ويجعلهم سلعاً. فالمتاجرة بالمال هو الإله الحقيقي لليهود". إن الأساس الدنيوي لليهودية، هو الرغبة العملية، والمنفعة الشخصية. والحق أن العصر الحديث بتحرره من المتاجرة والمال، وبالتالي من اليهودية الواقعية والعملية، سوف يحرر نفسه بنفسه.» أن دين اليهود هو التجارة، وأن إله اليهود هو المال. وإذا كنا نتطلع إلى تحرير الإنسانية، "فيجب إذناً تحريرها من التجارة والمال، أي تحريرها من اليهودية وتحرير اليهودي من يهوديته".

كارل ماركس

المؤرخ البريطاني ه.ج. ويلز (21 سبتمبر 1866 - 13 أغسطس 1946) قال في كتابه "موجز تاريخ العالم" الصادر عام 1920:

"كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم."

الدعاية الصهيونية تقوم على أكذوبتين أساسيتين، الأولى أن اليهود تعرضوا طوال تاريخهم للاضطهاد ، وبلغ هذا الاضطهاد مبلغه في ألمانيا النازية، ويستدر اليهود عطف العالم بهذه الأسطورة، والثانية تقول بأن اليهود يحق لهم تأسيس وطن قومي في فلسطين لأن يهود بني إسرائيل بعد أن خرجوا منها ظلوا بمنأى عن الاختلاط الدموي مع الشعوب التي انتشروا بينها، وعلى هذا فيهود اليوم هم النسل المباشر لبني "إسرائيل التوراة"، "شعب الله المختار"، لكن القراءة الموضوعية لتاريخ ما يسمى بـ "المسألة اليهودية " تؤكد أن 95 % من اليهود المعاصرين ليسوا هم أحفاد اليهود الذين خرجوا من فلسطين.

في وقت كان الصهاينة يروجون لأنفسهم كأصحاب "مشروع حضاري ديمقراطي" وسط محيط عربي متخلف ، لم تخدع تلك القشرة الديمقراطية الصهيونية المضللة عقلية لامعة كجمال حمدان ، كما انه لم يستسلم للأصوات العربية الزاعقة التي لا تجيد سوى الصراخ والعيول ، واستطاع من خلال أدواته البحثية المحكمة ان يفضح حقيقة إسرائيل، مؤكداً " أن اليهودية ليست ولا يمكن أن تكون قومية بأي مفهوم سياسي سليم كما يعرف كل عالم سياسي ، ورغم أن اليهود ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى ، بل "متحف " حي لكل أخلاط الأجناس في العالم كما يدرك كل أنثروبولوجي ، فإن فرضهم لأنفسهم كأمة مزعومة مدعية في دولة مصطنعة مقتطعة يجعل منهم ومن الصهيونية حركة عنصرية أساساً"

أول تجديد وتطوير الماركسية كعلم.....

يجب أن نحكم عملية تجديد الماركسية وتطويرها بمجموعة من القواعد والضوابط :

-تطوير الماركسية بهدف استعمالها توصلاً إلى مفهوم معاصر للاشتراكية ,كذلك فإن باب الاجتهاد في الماركسية يجب أن يظل مفتوحاً على مصراعيه.

-ولأن لا سلفية في الماركسية، فلا يجوز حبسها داخل حدودها الأولى كما رسمها ماركس، لأن ذلك يفقد الماركسية جدليتها وبالتالي يفقدها ماركسيتها.

-أن الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها، إنما تكف عن أن تكون نفسها.

-ولا شك أن مسيرة الحياة قد تجاوزت بالفعل بعض الافتراضات النظرية الماركسية، ولذلك فاليساريون مطالبون دوماً بإعادة الإنتاج الفكري للماركسية على ضوء الواقع المعاصر المتحرك المتغير .

-مطلوب من اليساريين دائماً إعادة قراءة ماركس وإنجلز وبلخانوف ولينين وتروتسكي وماوتسي تونغ وجرامشي وماركيوز والتوسير وغيرهم بعيون وعقول العصر الذي يعيشون فيه وهو عصر لم يعيشوه .

-وعلينا كيساريين - أن لا نوافق على التعبير الذي يستخدمه البعض عندما يقولون أن بعض جوانب من الماركسية قد شاخت. فالماركسية علم والعلوم لا تشيخ، وإنما تتجدد، وحاجة الماركسية إلى استبدال بعض استنتاجاتها على ضوء حقائق الحياة الجديدة، لا يعني أن الماركسية قد شاخت في بعض جوانبها ، شرط أن ترتبط

عملية التجديد انطلاقاً من الماركسية وعودة إليها، لذلك فإن نقطة البدء في عملية التجديد لا يجوز أن تكون التجرد من الماركسية أو التمرد على الماركسية...وانما بتطويرها عبر التمسك بمنهجها المادي الجدلي كأداة رئيسية للتطوير والتحليل وصياغة الرؤى الراهنة والمستقبلية.

رفاعي اصدقائي...ملاحظة للنقاش الهادىء الموضوعي

إذا كانت المسألة التنظيمية لدى أحزاب وفصائل اليسار مسألة أساسية من مسائل العمل الثوري (شرط وضوح الرؤية والمنهج والبرنامج)، فإنها تأخذ في بلادنا - بحكم ظروف التبعية والاحتلال والتخلف والاستبداد والفقر - أهمية فائقة، خاصة في المرحلة الراهنة المليئة بالمتغيرات والمخاطر والتحديات ، حيث استطاعت حركات الإسلام السياسي التفاعل الايجابي مع ظروف المرحلة، بوسائل تنظيمية وجماهيرية وإعلامية ممأسسة، وحققت نجاحات في الانتخابات ، غير مسبوقة في كل تاريخها، لكن العامل الذاتي لهذه الحركات الإسلامية وهو التنظيم ، بكل أبعاده العلنية والسرية ، لعب دوراً أساسياً في ذلك النجاح ، في حين أن أحزاب وفصائل اليسار ، على الرغم من امتلاكها لرؤى عامة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية واضحة، إلا أنها عجزت عن تفعيل العامل الذاتي، الحزب، في سياق الحراك والتطور الاجتماعي والسياسي، على الرغم من نضوج الظروف الموضوعية -الاقتصادية والاجتماعية- وحالة الجماهير المضطهدة التي انتظرت طويلاً ثم انتفضت بعفويتها الثورية بعد أن وصلت تراكمات الاستبداد والاستغلال الطبقي حد القطيعة مع الانظمة دون استجابة قوية أو مؤثرة من اليسار لقيادة هذه الجماهير صوب تحقيق أهدافها واستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية...ترى ما هي اسباب فشل اليسار حتى اللحظة ???

الصوراني يدعو لضغط شعبي لمقاومة مظاهر الاستبداد من حكومتي رام الله وغزة
2012-07-04

أكد المفكر والكاتب الفلسطيني الأستاذ غازي الصوراني أن المناضل والمفكر الثوري غسان كنفاني تميز في كل حياته بإيمانه العميق بالديمقراطية أسلوباً وممارسة داخل الحزب كما في داخل المجتمع ، وهو القائل " لن يكون الكفاح الفلسطيني مجدياً، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم."

واعتبر الصوراني في مقالة له بعنوان " من وحي ممارسات القمع والاستبداد لحكومتي رام الله وغزة" عشية الذكرى الأربعين لاستشهاد كنفاني، اعتبر أن الحديث عن غسان الكاتب الروائي المناضل والمثقف الجبهاوي -كما الحديث

عن الحكيم ووديع وأبو علي مصطفى ومحمد الأسود وأحمد سعادات وكل الثوريين - لا معنى له ولا قيمة إن لم يكن تحريضا ثورياً وديمقراطياً ضد الاستغلال والاستبداد وكل أشكال الاضطهاد من أجل حرية المواطن مدخلاً وحيداً صوب تغيير وتجاوز هذا الواقع الفلسطيني والعربي الذي بات اليوم خاضعاً ومرتهناً للتحالف الامبريالي الصهيوني.

وأوضح الصوراني أن هذه الخطوة ستظل بلا معنى إن لم نبدأ في التحريض عبر النضال الديمقراطي الداخلي على طرفي الانقسام ، فتح وحماس ، اللذان أسهما فيما وصلت إليه أوضاعنا الفلسطينية من طريق وأفق مسدود على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث بات من المؤكد لكل أبناء شعبنا في الوطن والمنافي أن استمرار هذا الانقسام هو خدمة صافية للعدو الصهيوني مدعوماً من ألد أعداء الفلسطينيين والعرب ، الولايات المتحدة الأمريكية.

وتوجه الصوراني من قطاع غزة .. سفينة نوح الفلسطينية الأم الولادة للهوية الوطنية .. إلى كل أبناء شعبنا وقواه السياسية والمجتمعية في كل مدن ومخيمات الضفة والقطاع وكل مخيمات المنافي واللجوء أن يتوقفوا عن صمتهم وأن يبادروا إلى ممارسة الضغط الشعبي الجماهيري عبر الاعتصامات والمظاهرات بشعار موحد هو مقاومة كل أدوات ومظاهر الاستبداد والقهر من حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين و "إنهاء الانقسام" والعودة إلى الاحتكام للشعب والانتخابات الديمقراطية ، مع التأكيد المطلق على حق أبناء شعبنا في ممارسة حرياتهم في الرأي والتعبير والكتابة والمعتقد والتنظيم والإبداع والنقد والتظاهر والاعتصام والإضراب، لافتاً إلى أنه لا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستبداد والقمع السلطوي المستمر من حكومتي فتح وحماس.

وأشار الصوراني أن ما شاهده واستنكره أبناء شعبنا من ممارسات دموية بشعة ضد المتظاهرين الرافضين لزيارة الصهيوني موفاز .. الرافضين لاستمرار المفاوضات العنيفة .. إلى جانب ممارسات حكومة حماس في غزة التي توجت بتعليق تسجيل الناخبين في قطاع غزة ، ورفضها إجراء الانتخابات المحلية بذرائع واهية لا يقبلها عقل أو منطق ... الأمر الذي يدفعنا إلى التأكيد مجدداً على إدانة ورفض هذه الممارسات القمعية التي تراكم المزيد من عزلة وتراجع الحركتين مهما تبدى لهما من دواعي القوة المستبدة ، مشيراً أن لا معنى أو مصداقية أو إمكانية لأي هدف فلسطيني في الضفة أو قطاع غزة أو المنافي دون الخلاص من هذه الحالة القمعية الاستبدادية الانقسامية التي كرست عوامل القلق والإحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا في كل أماكن تواجده مع تزايد عدوانية العدو الصهيوني وشروطه المذلة عبر مفاوضات عبثية لن تحقق سوى المزيد من التفكك وانسداد الآفاق

وطالب الصوراني كافة الفصائل والأحزاب بالاستعداد والتحضير لهذا الحراك الجماهيري ، الكفيل وحده بإنهاء هذه الحالة من الانقسام تمهيداً لاختيار قيادة جديدة عبر ضغط شعبي ديمقراطي متصل دون توقف في كل مدن ومخيمات وقرى الضفة والقطاع والمنافي تحت شعار "إنهاء الوضع غير الدستوري وغير الشرعي للحكومتين" ، وتحكيم صندوق الاقتراع الذي سيحدد وحده مستقبل كل من فتح وحماس وغيرهما من القوى والفصائل والفعاليات الوطنية - على الرغم من كل التعقيدات الصهيونية - كمدخل وحيد لصمود شعبنا ومقاومته ووحدته وتعدديته الديمقراطية.

ان ميزان القوى المختل الراهن ، الذي يميل إلى جانب مصالح الشرائح الحاكمة في النظام الرسمي العربي وتبعيته وخضوعه بما في ذلك انظمة الاسلام السياسي، يجعل الرؤية الامريكية الصهيونية هي التي تتحقق في الواقع. ولتصبح المفاوضات، وتكون المناشدات، والنشاط الدبلوماسي والسياسي دون معنى، إلا إظهار أن هناك مفاوضات ومحاولات للاتفاق على الحل. وهو ما تريده الامبريالية الامريكية والدولة الصهيونية من أجل التغطية على ممارساتهما

وهذا الوضع ، بالنسبة لقوى يسارية ماركسية ثورية (غير مأزومة وغير انتهازية) في فلسطين والوطن العربي، يفرض التفكير العميق في الوضع، وإعادة النظر الجذرية في كل الإستراتيجية السابقة. يفرض التوقف من أجل التأمل. كما يفرض المراجعة الجدية لكل التجربة السابقة، لماذا هزمنا؟ ولماذا وصلنا إلى هنا؟ كما كان يكرر القائد الراحل د.جورج حبش في سنواته الأخيرة. فقد مرت ثلاثون سنة على بدء سياسة الحل المرحلي، دون أن يتحقق شيء مما إنبنى عليه. فلقد قيل وقتها بأن ميزان القوى الدولي يسمح لنا بأن نحصل على دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة تأسيساً على الشرعية الدولية. فماذا حدث لميزان القوى الدولي؟ وإلى أين وصل الوضع؟ وقبل ذلك لماذا ميزان القوى ذاك (خلال الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين آنذاك) لم يحقق هذا الهدف؟ لقد بدت كل مبررات طرح الحل المرحلي وهمية أو مثالية ضعيفة ، لأنها كانت تعبر -لدى اليسار- عن توهم فيما يمكن تسميته بمحاولة التواصل أو الاتصال مع الرؤية المستقبلية/الإستراتيجية دون القطيعة معها ، عبر الحل المرحلي الذي لا يلغي حقوق شعبنا التاريخية في فلسطين وارتباطها بالمحيط والمجتمع العربي القومي من حولها. أما بالنسبة للقوى السياسية الفلسطينية الأخرى فقد عبرت مبررات الحل المرحلي عن ميول فئات طبقية متنفذة فيها، وخصوصاً لدى القوة القائدة، سعت للتجانس مع الطبقات الحاكمة في الوطن العربي، وبالتالي كانت تقبل بالتنازل لكي تصبح جزءاً من المنظومة الكومبرادورية العربية. وانسأقت قوى اليسار -بدرجات متفاوتة- وراءها نتيجة ميل "البرجوازية الصغيرة" للعريشة (المسماة الارتقاء الطبقي)، أو نتيجة أخطاء معرفية، ولقد كانت قاتلة.

ان مقاييس صحة الارتباط بين الحزب والطبقة لا يمكن اكتشافه إلا في الوعي الطبقي او الوعي بالظلم وبمفهوم الحقد الطبقي لجموع الفقراء والكادحين والمضطهدين بالنسبة لظروف التطور الاجتماعي الاقتصادي المتخلف والمشوه في بلادنا .

إن الاستقلال التنظيمي الذاتي للحزب الماركسي الثوري مسألة ضرورية وملحة لضمان رفع الطبقة كلها ووجودها كطبقة إلى مستوى الوعي، وحتى يتجلى لكل عامل على نحو واضح ومفهوم، في كل حدث من أحداث الحياة اليومية، الموقف الذي توجبه عليه المصلحة العامة للطبقة .

لكن الاستقلال التنظيمي لا معنى له ومهدد بالسقوط إلى مستوى من التفكك والضعف إذا لم يأخذ دوما بعين الاعتبار تكتيكاً يدرك مستوى وعي الجماهير الشعبية الفقيرة الواسعة. وهنا تصبح وظيفة النظرية الصحيحة عن مشكلة تنظيم الحزب الماركسي الثوري واضحة للعيان. فعلى هذه النظرية أن تمثل أعلى إمكانية موضوعية للعمل في اوساط العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين . والحال أن التفهم النظري الصحيح هو الشرط الواجب لهذا العمل.

الحركات الأصولية الدينية، تتخلق في ارحام الازمات الهيكلية لمجتمعاتها، وتولد، وتنمو مع تفاقم هذه الازمات وازدياد حدة اثارها المواقبة لها والناجمة عنها...ومن هنا يمكن فهم موقفها ضد العلمانية والديمقراطية حفاظا على ديمومتها ومصالحها الطبقية التي لا تختلف في جوهرها عن المصالح الطبقية البيروقراطية الكومبرادورية الطفيلية الرأسمالية الرثة التابعة في اي نظام عربي...تلك هي المسألة بوضوح...لذلك لا بد من تمسكنا بالديمقراطية وحرية الرأي والمعتقد في صراعنا السياسي والطبقي مع هذه الحركات.

ماذا بعد وصول حل الدولتين إلى أفق مسدود ؟..

أبدأ بطرح هذا السؤال الثقيل الذي سقط علينا من خلال التجربة : هل كان طرح خيار الدولة المستقلة حقيقة قابلة للتحقق أم وهم ؟؟؟ هل كان يهدف إلى تجزئة الغاية؟ وبالتالي قاد إلى النهاية التي نحن بصدها ..؟ الم تكن هي فكرة الاستجابة للآخر ، الذي حالما نقبلها، يخلق وقائع تمنع تحقيقها ..؟!

إنّ التزامي طوال العقدين الماضيين بالنضال من أجل تطبيق شعار الدولة المستقلة كاملة السيادة أو الحل المرحلي على أراضي الـ67 كان وما زال تجسيدا موضوعيا لانتمائي والتزامي بموقف وبرنامج الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، آخذاً بعين الاعتبار تمايز ومصادقية الجبهة في تعاطيها مع هذا الشعار من حيث رفضها المطلق بالاعتراف بدولة إسرائيل، إلى جانب تأكيدها على أن الحل المرحلي لا يلغي حق شعبنا الفلسطيني في وطنه التاريخي ارتباطاً بالبعد القومي العربي في سياق النضال من أجل تحقيق الهدف الكبير وأقصد دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في اطار المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد، إلا أن هناك متغيرات حادة أصابت النظام العربي صوب المزيد من تبعيته وخضوعه وارتثانه خاصة في مشهد الاسلام السياسي الراهن وتعزيز الانقسام الفلسطيني والصراع على السلطة والمصالح وتفرد حماس فيما يسمى بدويلة غزة وشعار المهادنة بدلا من المقاومة ، بمثل ما أصابت أيضاً القيادة المتنفذة في م.ت.ف التي يبدو أنها لم تعد قادرة على التفاوض مع العدو بشروطها ولو ضمن الحد الأدنى ، حيث يبدو أن المقرر الخارجي وأقصد بذلك العدو الأمريكي الإسرائيلي بات محدداً رئيسياً لما يسمى بعملية السلام ، وبالتالي لم يكن مستغرباً في مثل هذه الأوضاع تمسك التصور الصهيوني بلاءاته الخمسة : لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن ، لا إزالة للمستوطنات ، لا عودة للاجئين ، لا للدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة .. أمام كل ذلك لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية، وقد عزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف لأسباب تعود إلى طبيعة اتفاق أوسلو ومحدداته من ناحية ولأسباب سياسية وطبقية حكمت معظم هيئاتها القيادية ، وبذريعة شعارها الزائف حول ما يسمى "القرار الفلسطيني المستقل" من منطلقها البائس في كون الصراع فلسطيني إسرائيلي وليس عربياً إسرائيلياً . هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر - بمنهجية موضوعية وعميقة- في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال

من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص ، دون أن يعني ذلك تقويضاً أو تأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو .

نداء إلى الرفاق في كل أحزاب وفصائل اليسار العربي

رفاقي واصدقائي الأعزاء إن البحث في الماركسية يجب أن يبتدئ من التخلص من إرث الأفكار البالية الرجعية والمتخلفة، وامتلاك الوعي بالمنهج الجدلي المادي وتطبيقاته على الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، كما على كل جوانب الواقع في الممارسة التنظيمية والنضالية واليومية ، انطلاقاً من قناعتكم بأن أحزاب اليسار الماركسي العربي وحدها التي تملك الرؤية الإستراتيجية

ة النقيضة للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ، وهي وحدها أيضاً التي تملك الرؤية الإستراتيجية الكفيلة بإنهاء كل مظاهر التبعية والاستغلال والتخلف والفقر الطبقي... وهي بالتالي وحدها التي تمثل المستقبل لشعبنا العربية.

المهم أن نطلق من قناعتنا بأن "الناس هم الذين يصنعون التاريخ" ... هذه هي القيمة الثورية التاريخية للماركسية، خاصة وأنها نعيش اليوم في ظروف الانتفاضات العربية و انتشار الروح الثورية ضد أنظمة التبعية والتخلف من ناحية وفي ظروف انتشار الإسلام السياسي والثورة المضادة والفتن الطائفية ، وتفاقم مظاهر الفقر والصراع الطبقي، وغياب الأفكار التوحيدية على الصعيدين الوطني والقومي، وبالتالي فإن الحاجة إلى برنامج الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية بآفاقها الاشتراكية اكبر بما لا يقاس من أي مرحلة سابقة.

وفي كل الأحوال فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا - حول الواقع والنظرية - ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا أو طبيعة التزامنا... وكلنا ثقة بأن السواد الأعظم من رفاقنا ورفيقاتنا في فلسطين والوطن العربي ، حريصون على توسيع معارفهم بالنظرية ومنهجها بمثل حرصهم على وعيهم لمكونات واقعهم في مشهد الانتفاضات الشعبية المليء بالاحتمالات والقلق المشروع - في اللحظة الراهنة - من امكانية استعادة قوى الثورة المضادة من الرجعية والليبرالية الرثة ، بدعم صريح ومباشر من القوى الامبريالية وحلف الناتو ودولة العدو الإسرائيلي ، لإعادة إنتاج التبعية والاستبداد والاستغلال الطبقي والتخلف بصور وأشكال جديدة ، الأمر الذي يتطلب استنهاض كافة قوى اليسار العربي الديمقراطي الثوري من أجل توفير كل مقومات القوة والوحدة السياسية والفكرية والتنظيمية بما يمكنهم من استعادة دورهم الطبيعي في تحقيق أهداف الثورة الوطنية والقومية ، التحررية الديمقراطية التي تنتظرها الجماهير بشوق كبير .

سؤال وجواب.....

هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل قيادة م.ت.ف صحيحاً؟ وهل ظلت التقاطعات مع هذه الفئة هي ذاتها؟ إذا كان فهم مرحلة التحرر الوطني خاطئ من الأساس لأنه كان ينطلق من "ضرورة قيادة البرجوازية"، فإن الوضع الراهن يفرض -عبر النقاش والحوار الداخلي- إعادة نظر جذرية فيه من جهة، وفي القوى التي قادته من جهة أخرى. فهل

ظلت قيادة فتح/ السلطة معنية بالتحريض؟ لقد أصبحت سلطة وتمارس على هذا الأساس، ومصالحها الخاصة هي التي باتت تحركها وليس القضية الوطنية. واعترفت بالدولة الصهيونية متنازلة عن 80% من فلسطين وأكثر.. وهي خاضعة للولايات المتحدة والدول المانحة ومربوطة مالياً بها .

أما بالنسبة لحركة حماس، يمكن القول بأنها تحمل مشروعاً آخر، يرى الأمور من زاوية أصولية دينية تفرض عليها موضوعياً، ان تخضع لمنطق أيديولوجي يُغلب العقيدة على ما عداها، بحيث تسعى إلى إحلال هوية الإسلام السياسي محل الهويتين الوطنية والقومية، وكل ذلك في سياق ترابطها العضوي المباشر وغير المباشر مع شرائح وفئات كمبرادورية ومالية وعقارية وطفيلية، فهي إذن، في الجوهر لا تختلف عن الطبقة الطبقية لقيادة م.ت.ف، وإن اختلف الشكل السياسي الظاهري بينهما، بهدف استمرار الصراع والتفاوض علناً، كما هو الحال مع قيادة فتح و م.ت.ف، أو سراً كما هو حال حركة حماس، التي يبدو أن الفرصة باتت مهياة لها -بعد لي عنقها أو تقديم التنازلات المطلوبة منها- للتمدد في الضفة الغربية إذا ما أقدمت على تلك التنازلات تحت غطاء الإسلام السياسي المعتدل، وعلى قاعدة فقهية تقول إن الضرورات تبيح المحظورات (حسب الشيخ القرضاوي) بما يحقق هدف الولايات المتحدة وإسرائيل في إسدال الستار على م.ت.ف لحساب مشهد الإسلام السياسي المعتدل الجديد .

نستنتج من كل ذلك، أن التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن، أوضحت فشل السياسة التي قامت على شعار العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، والقائمة على قرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى أن قيام هذه "الدولة" مرتبط بالتخلي عن حق العودة وتقرير المصير بالقبول بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأمريكية .

وبالتالي فإن موقف اليسار الماركسي، يجب أن ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها. فنحن من يجب أن يعمل على تعديل ميزان القوى لكي تصبح ممكنة. وميزان القوى ليس مرتبطاً بالوضع الدولي، فهذا عنصر ثانوي، بل مرتبط بقوى الشعب. وعبر الترابط مع نضالات الشعوب. هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طبيعته، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

الاتفاف الجماهيري حول الحزب مقياس لمصادقية وقوة الحزب

الخبرة التاريخية تؤكد بان ما يحدد أشكال الكفاح ليس مزاج هذا الزعيم أو ذاك، بل الإرادة الشعبية، وطبيعة المواجهة، وقبل كل شيء مدى نضج الظروف الموضوعية، وكذلك نضج العامل الذاتي أو الحزب، والتحامه وترابطه الوثيق مع الجماهير الشعبية المعبر عنها والمجسد لإرادتها وأهدافها، ذلك انه لا غنى عن الإرادة الشعبية في هذا الصدد، حيث يستحيل على

أي حزب أو حركة أو فصيل خوض شكل كفاحي، ما لم يتهياً الشعب لقبوله، والاستعداد لما يحمله هذا الشكل الكفاحي من توضيحات غالية تجسّد فكرته وهدفه- إلى جانب أشكال النضال الأخرى- من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، وبالتالي فإن مواصلة التصدي والنضال ضد أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف أو النضال ضد الوجود الصهيوني والامبريالي هي الفكرة التي يجب أن تظل مغروسة في وجدان وعقل كل رفيق في أحزاب وفصائل وحركات اليسار العربي بمثل ما يجب أن تبقى مغروسة في وجدان وعقول أبناء شعوبنا الذين يجسدون الإطار الأوسع للإرادة الشعبية والالتفاف الجماهيري حول الفصيل أو الحزب، إذ بدون تلك الإرادة الشعبية والالتفاف الجماهيري، يصبح خوض النضال الثوري نوعاً من المغامرة، لأن الجماهير منفضة من حوله، خاصة وأن الطليعة لا تناضل نيابة عن الشعب، بل به، وفي مقدمته، فالشعب هو من يرفع هؤلاء المناضلين ويمدهم بالعون والدعم المادي والمعنوي، ويخفيهم ويحميهم عند الضرورة، كما يمدهم بالدماء الجديدة، ما يجعل انفصال الحزب أو الطليعة عن الشعب عملاً مغامراً، طفولياً، وفي بعض الأحيان قد يكون كارثياً، لذلك فإن التأييد الجماهيري مسألة أساسية، إذ إننا - على سبيل المثال- لن نستطيع ممارسة تنظيم وإنجاح إضراب أو اعتصام أو مظاهرة شعبية لا يفتنح الجمهور بأهدافها أو بالأسباب الداعية لتنظيمها.

فشل أحزاب اليسار في الاستيلاء على السلطة السياسية استيلاء "حزبياً" إن جاز التعبير قد جاء ليبين الارتباط الوثيق بين التخلف التنظيمي لهذه الأحزاب وبين حدود فعاليتها وسيطرتها على الأحداث، ذلك إن حيوية الشكل التنظيمي وتلاؤمه مع الأهداف السياسية للحزب وفعاليتها هي التي تحدد، إلى حد بعيد، قدرة الحزب على التدخل في مجرى الأحداث والسيطرة عليها، وافتقار أحزاب اليسار الماركسي العربي إلى هذه الفعالية التنظيمية هو الذي جعلها تفقد السيطرة على الأحداث والتطورات في اللحظات الحاسمة، فبدلاً من أن تبقى محركاً للأحداث، تمشي لاهثة ورائها، حيث وجدت هذه الأحزاب نفسها وقد أصبحت وراء الأحداث لا أمامها، الشيء الذي جعل انتفاضات الجماهير الشعبية العربية (في تونس ومصر واليمن وسوريا والمغرب والبحرين وغيرها) مهددة بانقطاع الاستمرار وبعدم ضمان مستقبلها بعد أن استطاعت قوى الاسلام السياسي قطف ثمار الثورة .. الامر الذي يفرض على كل فصائل وأحزاب اليسار ممارسة المراجعة النقدية الصارمة لكل خطابها وممارساتها طوال العقود الماضية ومن ثم صياغة رؤية ثورية سياسية ومجتمعية تتناسب تماماً مع متطلبات المرحلة الراهنة في الصراع مع قوى اليمين بكل تلاوينه الليبرالية الرثة أو الاسلام السياسي.. بهدف ازالة هذه القوى والتحقيق الفعلي لاهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية

ان مواصلة التصدي والنضال ضد أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف أو النضال ضد الوجود الصهيوني والامبريالي هي الفكرة التي يجب أن تظل مغروسة في وجدان وعقل كل رفيق في أحزاب وفصائل وحركات اليسار العربي بمثل ما يجب أن تبقى مغروسة في وجدان وعقول أبناء شعوبنا الذين يجسدون الإطار الأوسع للإرادة الشعبية والالتفاف

ال جماهيري حول الفصل او الحزب، إذ بدون تلك الإرادة الشعبية والالتفاف الجماهيري، يصبح خوض النضال الثوري نوعاً من المغامرة، لان الجماهير منفضة من حوله، خاصة وان الطليعة لا تناضل نيابة عن الشعب، بل به، وفي مقدمته، فالشعب هو من يرفع هؤلاء المناضلين ويمدهم بالعون والدعم المادي والمعنوي، ويخفيهم ويحميهم عند الضرورة، كما يمدهم بالدماء الجديدة، ما يجعل انفصال الحزب أو الطليعة عن الشعب عملاً مغامراً، طفولياً، وفي بعض الأحيان قد يكون كارثياً، لذلك فان التأييد الجماهيري مسألة أساسية، إذ إننا - على سبيل المثال - لن نستطيع ممارسة تنظيم وإنجاح إضراب أو اعتصام أو مظاهرة شعبية لا يقتنع الجمهور بأهدافها أو بالأسباب الداعية لتنظيمها.

اسم رفيقنا القائد احمد سعدات المناضل الاسير في سجون العدو الصهيوني الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وباسم كل رفاقنا في الجبهة اتقدم بالتعاني الرفاقية الصديقة الى جميع الرفاق الاعزاء الاحزاب والحركات اليسارية في مصر على مبادرتهم الثورية في تأسيس «التحالف الديمقراطي الثوري» كأول تجمع بين قوى اليسار في مواجهة ما وصفوه بحق بتحالف دولة المرشد والنظام القديم....معا على طريق النضال التحرري الديمقراطي الوطني والقومي والانساني من اجل استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية...الى الامام ...حتما اننا منتصرون ..غازي الصوراني

إن عدم وعي الحركات والاحزاب والفصائل اليسارية الماركسية الثورية العربية للارتباط الوثيق الجدلي بين المسألة السياسية والمسألة التنظيمية، قد عاد بأوخم العواقب عليها، لان عدم الوعي هذا لم يحل فحسب دون طرح مشكلات التنظيم الثوري على الشرائح الكادحة والفقيرة من العمال والفلاحين لتهيئتها فكريا على الأقل لما سيحدث، بل حال أيضا دون تجسد الآراء السياسية الصائبة، فبقيت مجرد آراء "طوبائية" لم تجد لها تعبيرا في التنظيم، وكانت نتيجة ذلك أن سيطرت الانتهازية او الرخاوة التنظيمية والهبوط السياسي والايديولوجي على مجمل الحركات اليسارية العربية.

في إطار حديثي عن علاقة اليسار العربي مع حركات الإسلام السياسي ، فإنني أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوعة " الدين" من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية ،فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك ا

لموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فإن التحليل الموضوعي ، إلى جانب الوعي والشعور بالمسئولية والواجب، يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياهم وهمومهم وجذبه إلى النضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والقهر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين - كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية - بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكيئته ، فالماركسية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكل -في مراحل تاريخية معينة- تطوّر كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

إن مسألة التنظيم مسألة عملية أساسية بالنسبة إلى الحزب، وهي شرط لا غنى عنه لعمله الواقعي. إلا أنها ليست مسألة تقنية وعملية فحسب، بل واحدة من أعلى وأهم المسائل الفكرية للسيرورة الثورية. فهذا الانضباط الذي لا يمكن أن يولد إلا بوصفه الفعل الواعي الحر الصادر عن ذلك القسم الأكثر وعياً من الطبقة، (نعني الطليعة) لا يمكن أن يتحقق بدون هذه الشروط الفكرية المسبقة. فبدون معرفة، بهذا الارتباط الصميم بين جماع الشخصية وانضباط الحزب بالنسبة إلى كل عضو حزبي فرد، يتجمد هذا الانضباط بالضرورة في نظام مجرد ومتشعب من الواجبات والحقوق، ويسقط الحزب بالضرورة في نمط محكوم لفرد أو مجموعة انتهازية مهيمنة أو شلة بما يؤدي بالضرورة إلى إفراغه من مضامينه التنظيمية والفكرية والسياسية ومن ثم يسير صوب نهاية محزنة.

إنني لا أزعم -كيساري وطني و قومي ديمقراطي -أنني أنفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي القومي ومشروعه النهضوي الديمقراطي في بلادنا، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجساً مقلقاً ومتصلاً في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمثقفين في إطار القوى الوطنية والقومية اليسارية الديمقراطية، على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضاً ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمتها الراهنة، وإنما هي دعوة إلى وعي كل مكوناته وتشخيصه وتفكيكه ومن ثم صياغة البديل التدريجي الثوري عبر استنهاض أحزاب وفصائل اليسار في مجتمعاتها تمهيداً لبلورة وتأسيس الحركة الماركسية العربية القادرة على ممارسة التغيير الثوري المنشود.

إذا ما اندمج كل عضو حزبي بكل شخصيته ووجوده في حياة الحزب، فإن مبدأ المركزية والانضباط يصبح عاملاً فعالاً ورافعاً للحياة الحزبية ، كما يصبح إطاراً جديلاً للتفاعل الحي بين إرادة الأعضاء وإرادة قيادة الحزب، بما يضمن تجسيد الديمقراطية المركزية عبر إرادة ووعي الأعضاء ومبادراتهم وانتقاداتهم الموضوعية تجاه القيادة. ولأن المفروض في كل قرار حزبي أن يعبر عن نفسه في أعمال مجموع أعضاء الحزب، ولأن المفروض أن تنبثق عن كل

شعار أفعال للأعضاء الأفراد يلزمون بها كل وجودهم المادي والمعنوي، لذا لا يمكن أن يكونوا مجرد أدوات منفذة، بل عليهم أن يتدخلوا بانتقادهم وان يستخدموا تجربتهم وان يبدوا تحفظاتهم... الخ، وإذا كان الحزب مؤلفاً من مجرد تسلسل هرمي من القادة المعزولين عن كتلة الأعضاء العاديين الذين لا يلعبون في هذا المجال سوى دور المتفرج في الأعمال التي يملئها النضال اليومي، وإذا كان نشاط الحزب كمجموع عارضا طارئاً فحسب، فهذا يخلق لدى الأعضاء، تجاه أعمال الحزب اليومية، نوعاً من اللامبالاة التي تختلط فيها الثقة العمياء وروح العزوف. وفي هذه الحال يكون نقدهم في أحسن الظروف نقداً يجيء بعد التنفيذ (في المؤتمرات.. الخ) ولا يمارس تأثيراً حاسماً على الاتجاه الواقعي للنشاطات في المستقبل. وبالمقابل فإن الوسيلة الوحيدة لإرغام قيادة الحزب على ان تجعل قراراتها مفهومة فعلاً من قبل الأعضاء، ولإقناع هؤلاء الآخرين بصحة هذه القرارات حتى يتمكنوا من تنفيذها على الوجه الصحيح، هي المساهمة النشيطة لجميع الأعضاء في حياة الحزب اليومية وضرورة انخراطهم بجماع شخصيتهم في كل عمل من أعمال الحزب.

الرفيق العزيز أحمد بهاء شعبان .. أمين عام الحزب الاشتراكي المصري

الرفاق الأعزاء في :

الحزب الشيوعي المصري

التحالف الشعبي الاشتراكي

حزب التجمع الوطني الوحدوي

حزب العمال والفلاحين

الحركة الديمقراطية الشعبية المصرية

الحركة الاشتراكية الثورية

اتحاد الشباب الاشتراكي المصري

الائتلاف الوطني لمكافحة الفساد

حركة مينا دانيال

تحية رفاقية من رفاقكم في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ..

باسم رفيقنا القائد احمد سعادت المناضل الأسير في سجون العدو الصهيوني الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وباسم كل رفاقنا في الجبهة أتقدم بالتهاني الراقية الصادرة إلى جميع الرفاق الأعزاء الأحزاب والحركات اليسارية في مصر على مبادرتكم الثورية في تأسيس «التحالف الديمقراطي الثوري» كأول تجمع بين قوى اليسار في مواجهة قوى اليمين الليبرالي الرث وقوى اليمين الديني أو الإسلام السياسي وكافة القوى الكومبرادورية الرأسمالية الطفيلية الرثة والقوى الرجعية وقوى التخلف والتبعية الاستبداد والاستغلال الطبقي من جهة، وفي النضال ضد الوجود الإمبريالي الصهيوني في بلادنا من جهة ثانية، على طريق النضال التحرري الديمقراطي الثوري ، الوطني والقومي والإنساني الأممي ، من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية.

إلى الأمام...حتما إننا لمنتصرون.

غازي الصوراني

الدائرة الثقافية المركزية للجبهة

22/9/2012

ان تطور وتعمق وتجديد او اعادة انتاج اوضاع التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال ، يتجلى في انبعث الحركات السياسية الدينية التي استطاعت قطف ثمار الانتفاضات الشعبية العربية في مصر وتونس واليمن وغيرها على الجدول ، وهذا يجعلنا نتوقف أمام هذه الظاهرة من الإنبعث الواسع و القوي لما أصبح يُعرف بالإسلام السياسي ، التي يمكن تلمس نشاطها في الاوساط الجماهيرية الفقيرة خصوصا، حيث تجاوزت هذه الحركات و التيار ات الدينية الحديث عن مجرد رفض الأطر الحياتية القائمة ، إلى محاولة صياغة مشروعات و نماذج دينية سلفية محافظة بديلة ، و مغايرة أو نقبضة لنمط الحياة السياسية الإقتصادية الإجتماعية والثقافية العصرية الحديثة ، من أجل إقامة حكومة إسلامية وفق نموذج الإمبراطورية العثمانية الغابر ، الذي كان أحد أهم أسباب القهر و الإستعباد و الإنحطاط و الجهل و التخلف و التبعية التي عاشتها شعوبنا العربية طوال أكثر من أربعمئة عام ، و الغريب أنه رغم تعدد هذه الحركات و الجماعات و التيارات و رغم تفاوت برامجها و أساليبها في العمل السياسي و العام ، إلا أنها تنطوي بصورة جماعية على وحدة الهدف و الغاية من أجل إقامة دولة "الخلافة الإسلامية" التي لا تملك أي آفاق أو مقومات مستقبلية من الناحية الموضوعية ، ارتباطاً بعملية تطور المجتمع العربي صعوداً نحو العصرية و الحداثة ، ذلك لأن ظهور حركات الاسلام السياسي و تطورها و انبعثها كان بسبب ثلاثة عوامل حددها المفكر العربي سمير أمين كما يلي :-

تفاقم الهيمنة الرأسمالية الغربية المادية و الفكرية و تحكمها بمصير مجتمعاتنا.

تحلل الفكرة الوطنية القومية و انهيار الدولة كإطار للعمل السياسي الموحد و تحولها إلى أداة قهر اجتماعي و مركز تنظيم للمصالح الطبقية الضيقة.

الأزمة الاجتماعية و الاقتصادية التي انعكست في صورة تدهور مطلق في مستويات معيشة الطبقات الشعبية.

فهل تبدأ احزاب وفصائل اليسار العربي استنهاض قواها الذاتية على طريق بناء البديل الشعبي الديمقراطي ؟

ان الوسيلة الوحيدة لإرغام قيادة الحزب على ان تجعل قراراتها مفهومة فعلاً من قبل الأعضاء، وإقناع هؤلاء الآخرين بصحة هذه القرارات حتى يتمكنوا من تنفيذها على الوجه الصحيح، هي المساهمة النشيطة لجميع الأعضاء في حياة الحزب اليومية وضرورة انخراطهم بجماع شخصيتهم في كل عمل من أعمال الحزب.... ويتبع

إن المناقشات (داخل الحزب او الفصيل اليساري الماركسي الثوري) التي يجب أن تأتي قبل العمل وأثناءه هي التي ستحقق التفاعل الحي بين إرادة مجموع الحزب وإرادة قيادته، وهي التي يفترض فيها أن تؤثر على انتقال القرار إلى الصعيد العملي، معدلة ومصححة إياه، الخ. وكلما توطدت هذه الميول وترسخت من خلال الديمقراطية الداخلية ووعي الاعضاء والتزامهم الخلاق بها، جنح إلى الاختفاء التعارض اللفظ بين النهج البيروقراطي الفردي او القيادي وبين الحوار الديمقراطي..بمثل ما يزاح ويزول التعارض اللفظ، الموروث عن بنية الأحزاب البرجوازية، بين ما يسمى الزعيم والجماهير. ...ويتبع

الحزب الماركسي غير قادر على أن يصبح إرادة جماعية فعالة إلا على أساس الانضباط، في حين أن تسرب مفهوم الحرية البرجوازي يمنع تكوين إرادة المجموع هذه ويحول الحزب إلى حشد من الأفراد الخصوصيين، حشد شللي انتهازي رخو وعاجز عن العمل، بل أيضاً لأن الانضباط هو على وجه التحديد، وبالنسبة إلى الفرد أيضاً، الخطوة الأولى باتجاه الحرية الممكنة اليوم والواقعة على خط تجاوز الحاضر . وبالتالي فإن كل حزب ماركسي عمالي ثوري يمثل، من حيث ماهيته بالذات، نمطا من التنظيم أعلى من أي حزب برجوازي أو عمالي انتهازي، كما تدل على ذلك متطلباته الأعلى شأناً من أعضائه الفرديين. ولهذا، عندما درس لينين كيفية استمرار الانضباط الثوري في الحزب البلشفي، وضع في المقام الأول، إلى جانب تفاني الأعضاء، علاقات الحزب بالجماهير وصحة اتجاهه السياسي. ...ويتبع

في ظروفنا العربية الراهنة ، اعتقد أن مفهوم اليسار الماركسي يتحدد بما هو سياسي وليس بما هو أيديولوجي فحسب، فلا أظن أنه يمكن أن يكون هناك يسار ماركسي عربي لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس النضال الثوري بكل اشكاله ضد الوجود الامبريالي والدولة الصهيونية من جهة ، وبممارسة الصراع السياسي والديمقراطي ضد اليمين الليبرالي والاسلام السياسي ، وضد قوى التبعية والتخلف والخضوع في الأنظمة الرسمية القائمة ... ف ليس يسارياً من يتذرع بالديمقراطية تحت حراب الاحتلال الأمريكي ، وليس يسارياً من يشارك في حكومة من صنع الاحتلال أو يتحالف معها ، وليس يسارياً أيضاً من يشارك في أي حكومة من حكومات النظام العربي الراهن ، وبالطبع ليس يسارياً أيضاً من يعترف بدولة العدو الصهيوني ويتناسى دورها ووظيفتها في خدمة النظام الامبريالي ... ولن يكون يسارياً من يوافق المشاركة في المفاوضات بشروط أمريكية إسرائيلية أو يوافق على الالتفاف على حق العودة (كما جرى في جنيف ...) وبالطبع ليس يسارياً من لا يندمج في أوساط الفقراء والكادحين ويملك القدرة الدائمة على الإجابة الواضحة والصريحة على أسئلتهم المطروحة ... وليس يسارياً أيضاً من لا يستوعب تماماً كل

مكونات واقع بلده الاقتصادي والاجتماعي / الطبقي بكل تفاصيله المتعلقة بقضايا الطبقة العاملة والبطالة والفقر والتنمية والتشغيل وتوزيع الدخل والمسألة الزراعية والصناعة وقضايا المرأة والصحة والتعليم ... إلخ القضايا المطلوبة ، ويناضل سياسياً ضد التحالف الكومبرادوري / البيروقراطي في النظام العربي ، من أجل اعتناق شعوبنا عموماً و إلغاء كل أشكال الاستغلال والاضطهاد والتبعية والتخلف.

..لن يكون الكفاح الفلسطيني مُجدياً ، إلا إذا كان كفاح مواطنين حُررت إرادتهم وعقولهم ، فلا معنى ولا قيمة أو مصداقية لأي نضال وطني سياسي أو كفاحي في ظل الانقسام والاستغلال الطبقي والاستبداد والقمع السلطوي المستمر من حكومتي غزّة ورام الله غير الشرعيتين..

حول مفهوم الديمقراطية المركزية.....

قانون/مبدأ الديمقراطية المركزية هي المبدأ الناظم لعلاقات الحزب الماركسي الثوري الداخلية ، ووحدة إرادته ، أن الجوهر الحقيقي لهذا القانون يتمثل في كونه قانون للنشاط الهادف إلى بناء الحزب و تقدمه ، على أساس أن الديمقراطية المركزية هي صيغة تستهدف تداول الصلاحيات والمسؤوليات وفق أسس ديمقراطية ، و ليست مبدأ لفرض سلطة القرار...وبالتالي فإن الديمقراطية هنا هي المحدد الرئيسي .

وبهذا المعنى فإن جوهر هذا القانون يهدف إلى إقامة شرعية حزبية حقيقية تقف على أسس ديمقراطية مستمدة من القاعدة الحزبية و من مبدأ التمثيل و الإنتخاب في سياق التفاعل الداخلي للكوادر و الأعضاء ، الكفيل بتطوير العملية الديمقراطية الواعية داخل الحزب عبر قيام كل عضو بتنفيذ مسؤولياته و القيام بواجباته.

إن غياب تطبيق هذا المبدأ بصورة واعية ، و بروح عالية من الإلتزام و المسؤولية ، يؤدي إلى تغييب آليات الديمقراطية الحزبية الداخلية ، و يفسح الطريق لاستفحال مفهوم المركزية بصورة أحادية تصيب الحياة الداخلية لحزبنا بضرر بالغ.

و لذلك فإن الضمانة الحقيقية لتفاعل مفهوم الديمقراطية و حيويته داخل احزاب اليسار ، بما يضبط و يحول دون استفراد مفهوم المركزية ، تكمن في وعي جميع الرفاق و التزامهم بتطبيق مبدأ الحوار الديمقراطي الداخلي المعمق كشرط لتطبيق مبدأ القيادة الجماعية كمبدأ أساسي من مبادئ القيادة الحزبية ، الذي يضمن المشاركة الجماعية في اتخاذ القرار و تنفيذه في كافة المراتب و الهيئات بصورة جماعية ، تأخذ بعين الإعتبار قواعد التعددية في الرأي و الحوار ، و تعتمد مبدأ النقد و النقد الذاتي كوسيلة لتشخيص الجوانب العملية في الممارسة ، و الآراء و المفاهيم أو الطروحات النظرية ، العلنية و الخفية غير المعروفة للرفاق ، بما يساعد على تكامل الموقف الإيجابي الجماعي العام

كمدخل رئيس للارتقاء بالحزب داخليا والتخلص من كافة مظاهر ورموز ازمتة على طريق النهوض واستعادة دوره
الطليعي في اوساط الجماهير.

إن تفعيل مبادئ المركزية الديمقراطية و القيادة الجماعية و النقد و النقد الذاتي في احزاب وفصائل اليسار الثوري يرتبط بمدى وعي الاعضاء بهوية حزبهم ، الماركسية، كنظرية و منهج في آن واحد ، إذ أن هذا الوعي بالنظرية و منهجها هو المدخل و الحافز لوعي كافة القضايا الوطنية و المطالبية الحياتية في هذا المجتمع العربي او ذاك بكل أبعادها و تفاصيلها، وذلك انسجاماً خلافاً مع المبادئ الأساسية للحزب الماركسي الثوري

، التي تتحدد وتأخذ أسسها من المقولات التالية : 1) النقد و النقد الذاتي. 2) المحاسبة الفردية و الجماعية. 3) خضوع الأقلية لرأي الأغلبية وفق مبدأ المركزية الديمقراطية. 4) القيادة الجماعية. بالإضافة إلى مبادئ النظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي الذي يمدنا بأدوات التحليل العلمي الملموس للواقع الملموس. وفي هذا السياق فإن العلاقة بين المركزية و الديمقراطية هي علاقة جدلية، و لا يمكن للحزب الثوري أن يكون مركزياً صرفاً، و لا ديمقراطياً صرفاً. لأن ذلك قد يؤدي به إلى التفكك أو التشرذم الحلقي الذي يشكل خطراً على الحزب كما يحصل في العديد من الأحزاب ذات التوجه الديمقراطي الإصلاحي أو الليبرالي. أما بالنسبة للنقد و النقد الذاتي فلا بد من هذه الثنائية، فالنقد يعني الكشف عن الخطأ في الممارسة النظرية و العملية وفق منهج دقيق قائم على التحليل العلمي للوقائع و الأحداث بشقيها النظري و العملي قصد حماية الحزب مما قد يتسرب إليه من ممارسات نظرية أو عملية يمينية انتهازية أو يسارية مغامرة. و بذلك يكون سلاح النقد وجيهاً، و ضرورياً شرط الابتعاد به عن الذاتية التي قد تسقط التنظيم في صراعات هامشية ضارة ، وغير أخلاقية.

وطني ..هل انت بلاد الغبراء ؟

هل أنت بقية داحس والغبراء؟

وطني أنقذني من رائحة الجوع البشري مخيف

أنقذني من مدن يصبح فيها الناس

مداخن للخوف وللزبل مخيف

يا وطني المعروض كنجمة صبح في السوق

في العلب الليلية يكون عليك

ويستكمل بعض الثوار رجولتهم

ويهزون على الطلبة والبوق

أولئك أعداؤك يا وطني

مظفر النواب....

وجهة نظر في مفهوم اليسار.....

في ظروفنا العربية الراهنة ، اعتقد أن مفهوم اليسار الماركسي يتحدد بما هو سياسي وليس بما هو أيديولوجي فحسب، فلا أظن أنه يمكن أن يكون هناك يسار ماركسي عربي لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس النضال الثوري بكل اشكاله ضد الوجود الامبريالي والدولة الصهيونية من جهة ، وبممارسة الصراع السياسي والديمقراطي ضد اليمين الليبرالي والاسلام السياسي ، وضد قوى التبعية والتخلف والخضوع

في الأنظمة الرسمية القائمة ... فليس يسارياً من يتنزع بالديمقراطية تحت حراب الاحتلال الأمريكي ، وليس يسارياً من يشارك في حكومة من صنع الاحتلال أو يتحالف معها ، وليس يسارياً أيضاً من يشارك في أي حكومة من حكومات النظام العربي الراهن ، وبالطبع ليس يسارياً أيضاً من يعترف بدولة العدو الصهيوني ويتناسى دورها ووظيفتها في خدمة النظام الامبريالي ... ولن يكون يسارياً من يوافق المشاركة في المفاوضات بشروط أمريكية إسرائيلية أو يوافق على الالتفاف على حق العودة (كما جرى في جنيف ...) وبالطبع ليس يسارياً من لا يندمج في أوساط الفقراء والكادحين ويملك القدرة الدائمة على الإجابة الواضحة والصريحة على أسئلتهم المطروحة ... وليس يسارياً أيضاً من لا يستوعب تماماً كل مكونات واقع بلده الاقتصادي والاجتماعي / الطبقي بكل تفاصيله المتعلقة بقضايا الطبقة العاملة والبطالة والفقر والتنمية والتشغيل وتوزيع الدخل والمسألة الزراعية والصناعة وقضايا المرأة والصحة والتعليم ... إلخ القضايا المطلوبة ، ويناضل سياسياً ضد التحالف الكومبرادوري / البيروقراطي في النظام العربي ، من أجل اعتناق شعوبنا عموماً و إلغاء كل أشكال الاستغلال والاضطهاد والتبعية والتخلف . هذه قيم عامة لليسار، ليس من يساري من لا يدافع عنها. وهي قيم يمكن أن تتضمن في أيديولوجيات متعددة، ماركسية وقومية وديمقراطية، وبالتالي بات من الضروري تحقيق الفرز انطلاقاً منها. هذه مسألة يجب أن تفرض أن يعاد النظر في معنى اليسار واليساري، وأن لا يُكتفى بالتسميات، بل أن يجري الانطلاق من المواقف والسياسات .

ولهذا حينما يجري التأسيس لحزب او تحالف يساري يجب أن ينطلق من هذا الفرز، ويقوم على أساسه، وإلا استمر الاختلاط القائم، واستمرت الفوضى الفكرية وتفاقم مظاهر التفكك الشللية والتحريفية الانتهازية والهبوط السياسي والمصالح الطبقية الخاصة لدى فصائل واحزاب اليسار العربي ، فاليسار ليس تسمية بل موقف وفعل أولاً وأساساً.

مفهوم الالتزام التنظيمي:

الالتزام التنظيمي، مفهوم يعنى قيام المنتسب لتنظيم معين، نظرياً وسلوكياً بتنفيذ البرنامج العام للتنظيم، وللوائح وأنظمتها الداخلية ،، وذلك عبر الخيار الديمقراطي الواعي، فبدون الالتزام لا يوجد حياة تنظيمية ، فهو الطاقة المحركة للتنظيم وعناصره والحافز على حضور الاجتماعات التنظيمية ، وتحقيق برامج التنظيم والتفديد بأنظمتها وقراراته والحرص على انجاز المهمات التنظيمية.

علاقة الال

زام التنظيمي بالانتماء الحزبي:- تتسم العلاقة بين الانتماء والالتزام بالتشابك والتطابق ، فإذا كان الانتماء الحزبي، هو الشعور الذي يلزم العضو بالولاء للحزب والقضية التي يناضل من أجلها... بكل أبعادها الأيدلوجية والسياسية والتنظيمية...، وشعوره بأنه فرد في جماعة له مالها وعليه ما عليها، فإن مفهوم الالتزام هو حالة تنظيمية سلوكية تجسد وتكشف باللمس زيف أو حقيقة الانتماء ، فبالرغم من أن الانتماء هو حالة تنظيمية أكثر عمقاً ورقياً لأنها ذات أبعاد نفسية شعورية ترتبط بمدى عمق الوعي بهوية الحزب ومبادئه وأفكاره وأسسها التنظيمية، إلا أن الالتزام التنظيمي هو الذي يؤشر ويؤكد على عمق الانتماء.

إن علاقة الالتزام التنظيمي بالانتماء الحزبي تتسم بعمق جدلي، لأن الانتماء الحزبي علاقة تنظيمية لا تحدث إلا بوجود الالتزام التنظيمي أولاً، والادعاء القائل بأن هناك انتماء حزبي دون التزام تنظيمي هو ادعاء باطل لا أساس له.

ما هو الحزب الثوري?.....

إنه الحزب الملتزم بالماركسية المتطورة المتجددة ومنهجها ، واستخدامها اداة جراحية لمجابهة وتغيير الواقع السياسي الاجتماعي الاقتصادي في اطار الصراع الطبقي... و في نضاله من أجل التحرر الوطني والديمقراطي والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية... فهو الحزب الذي يعمق الوعي بهويته الفكرية وحمايتها وتطورها عبر تفعيل الدافعية الذاتية لدى أعضائه ... وهو الحزب الذي يتقف في نضاله

الجمع بين العمل العلني والسري بما يخدم كل منهما الآخر... إنه الحزب الذي يستمد قوته من الجماهير إلى جانب النضال العملي (الكفاحي والسياسي والمطلبي الديمقراطي والصراع الطبقي (مستفيداً من التجارب الثورية

العالمية سواء في توسعه التنظيمي وانتشاره ، فالحزب لن يكون ثورياً إذا تراجعت قناعة الرفاق بأهدافه وبهويته الفكرية ... ولن يكون ثورياً أيضاً إذا لم تتابع هيئاته ومراتبه عملية تعميق الوعي الثقافي والفكر الماركسي بصورة دورية منظمة أو إذا تغلغت فيه النزعات الشللية والانتهازية.. ؟ إن إشكالية الحزب الثوري - في بلادنا - هي إشكالية لازالت قائمة و ستبقى قائمة، وعلينا أن لا نقف عند المسلمات أو المقولات الجاهزة، بل أن نعمق البحث في هذا الموضوع، و أن نستفيد من مختلف التجارب الثورية في الساحة العالمية قديما و حديثا قصد صياغة مفهوم معمق، يهدف إلى وضع الأسس العلمية الصحيحة لبناء حركة ثورية صحيحة تطرد كل مظاهر الأزمة الفكرية والتنظيمية والسياسة ، بما يمكننا من مواجهة هذه التحولات السريعة المعقدة على المستوى المحلي و القومي والعالمي، و إلا فإن مسيرتنا التحررية الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق.

عن أحوال احزاب وفصائل اليسار العربي.....

إن الرؤية النقدية للأحزاب في بلادنا عموماً واحزاب وفصائل اليسار خصوصا، تتطلب البحث في الشروط الاقتصادية الاجتماعية، وشروط التطور التاريخي للمجتمع ، فالأحزاب في بلادنا بمختلف منطلقاتها الفكرية، توافقت أو تقاطعت -بهذه الدرجة أو تلك- مع التكوين الاجتماعي المتخلف السائد و المسيطر، أو الوعي الأبوي البطريركي التقليدي ، وهي عوامل موضوعية وذاتية ، حالت د

ون إدخال مفاهيم الديمقراطية والحداثة والوعي الثوري المستند إلى التفكير العقلاني النهضوي النقيض للتكوين الاجتماعي المتخلف السائد، بحيث بات الوعي التقليدي هو أحد المحددات الرئيسية لمعظم أحزاب وفصائل اليسار عموماً، وفي مثل هذا الوضع ، ظل الوعي بالماركسية عفوياً ومسطحاً وشكلياً لدى معظم قواعد هذه الأحزاب وكوادرها ، الذي استمر انشدادهم للبنية الاجتماعية والثقافية المتخلفة السائدة اقوى من انشدادهم للماركسية ، ويعود ذلك في احد أهم اسبابه إلى غياب الدافعية الذاتية لدى العضو ، وضعف قناعته بأهداف الحزب كأهداف شخصية له ، إلى جانب ضحالة الوعي أو ضعفه وعدم تطوره ، حيث يمكن ملاحظة هذه الظاهرة في مستوى الوعي العام لدى الاغلبية الساحقة من ثيادات وكوادر وأعضاء الاحزاب اليسارية في بلادنا، لان وعيهم لم يتطور أو يصل إلى مستوى وعي مكونات واقع بلدانهم الطبقي والاجتماعي والاقتصادي ، الى جانب ضحالة وعيهم بالنسبة لاستيعاب مفاهيم عصر النهضة وطروحاته الفكرية التنويرية العقلانية العلمانية الحديثة، ويبدو أن ذلك كان بسبب البنية التنظيمية شبه البطريركية ، البيروقراطية التي خضعت -منذ عشرينات القرن الماضي - للرؤية والآليات التنظيمية الستالينية الفردية المطلقة.

عن المركزية والاستبداد البروقراطي في المرحلة الستالينية.....

ان مفهوم «المركزية الديمقراطية» الذي مثل أسس الحياة الداخلية، كان الشعار الذي أسس في المرحلة الستالينية وما تلاها - للاستبداد، لأن كلمة الديمقراطية فيه لم تكن ذات معنى، سوى بالممارسة الشكلية لحق الانتخاب، بينما عنت المركزية -في تلك الاحزاب- سيطرة «الهيئات الأعلى» فالأعلى، والأعلى هو الأمين العام و م.س. وإذا كان لينين هو الذي انتج

هذا المفهوم، فقد عني به اتحاد إرادات حرة. في الممارسة من أجل تغيير الواقع. لهذا إشتل عند على مبدأ حق إبداء الرأي وحق الاختلاف، ومبدأ تقرير سياسات الحزب من خلال الحوار المكتوب، والعلني، ومن خلال إقرارها في مؤتمرات حقيقية. تشهد صراعات حقيقية، وتأتي نتيجة الانتخاب كتعبير عن هذه الصراعات. وحده ستالين الذي أعطى هذا المفهوم معنى الاستبداد، حينما حسم الصراعات في الحزب، ومنع المناقشة لأن الحزب ليس نادياً للمناقشة، وأعدم الأقلية، وأكد مبدأ الخضوع (خضوع الهيئات الدنيا للهيئات العليا، وخضوع الأقلية للأغلبية....)

لاشك أن الصيغة اللينينية للمفهوم لا تزال راهنة، وهي، صحيحة، ومهمة أيضاً، لكن لابد من أن نلاحظ، أولاً أن هذا المفهوم تم تغييره كلياً منذ عام 1924 في المرحلة الستالينية وما تلاها حتى انهيار الاتحاد السوفياتي في صيغة استبدادية، وبالتالي اعتراه التشويه والتزوير والتحريف.. لذلك لا بد من استعادة روح الديمقراطية والياتها وممارستها داخل احزاب اليسار العربي حتى لا تستمر المركزية البيروقراطية الانتهازية قيда على الديمقراطية وعلى تطور وارتقاء الحزب.

المهام المطلوبة للارتقاء باحزاب وفصائل اليسار العربي.....

إن الارتفاع المستمر بمستوى التملك العميق للنظرية الماركسية في فصائل واحزاب اليسار العربي من قبل الكوادر القيادية، والبناء الكادري المبرمج للكوادر وتمليكها لأساسيات النظرية هي المهمة الأساسية التي يجب الاضطلاع بها .
إن هذه المهمة تستلزم العناية الكبيرة في الكادر الوسيط والكوادر القاعدية من خلال الارتقاء بوعيه النظري والسياسي وتنمية قدرا

ته القيادية تنظيمياً ونضالياً ومساعدته على أداء مهماته اليومية بكفاءة عالية " ، وارتباطاً بهذه الرؤية فإن المهام العاجلة "من أجل التطوير اللاحق ، كما يلي :

1. تعميق المستوى النظري للحزب وبشكل خاص للقيادات والكوادر من خلال الدراسة المعمقة للنظرية الماركسية دراستها كعلم وتطبيقها كمنهج علمي من خلال تطبيق برنامج التثقيف.
2. تحسين البنية الطبقية للحزب، من خلال ضم المزيد من العمال والفلاحين الفقراء والكادحين لصفوفه.
3. تحسين عمل الفصيل /الحزب بين الجماهير الفقيرة من خلال الاندماج بها والتعبير عن طموحاتها والانخراط الدائم في ميادينها من أجل تحقيق مطالبها، وذلك عبر تأسيس اللجان النقابية العمالية والفلاحية والمهنية والجماهيرية والطبية ولجان الشبيبة.
4. التوجه الجاد والمبرمج للمرأة في مختلف القطاعات.
5. تحسين مستوى فعالية ونضالية الأعضاء والمنظمات الحزبية، ومراقبة تنفيذها للبرامج العامة وبرامجها التفصيلية.

احزاب وفصائل اليسار وأزمة الممارسة العملية والانحراف الفكري..

ان ما يوصف بأنه " أزمة الفكر " لدى أحزاب اليسار العربي هو في الحقيقة أزمة الممارسة بسفحيها: النظري والعملية، فثمة بون شاسع بين الممارسة النظرية، مثلاً، وبين انتقاء وجمع وتوليف مجموعة من الأفكار والمبادئ والتصورات، قُطعت عن منظومتها الفكرية، وانتزعت من سياقها التاريخي ، عبر مسميات خجولة أزاحت النص الصريح بالالتزام بالماركسية ، لحساب نصوص تلفيقية أو توفيقية أو تحريفية، أو عناوين استرشادية جاءت انسجاماً مع مواقف العديد من الأحزاب الشيوعية التي تخلت عن اسمها أو بعض الفصائل والحركات الأخرى التي اتجهت صوب الخلط الفكري بين الليبرالية والماركسية ، أو حتى شطب الماركسية من أدبياتها، ذلك الخلط أو الشطب، سيعزز تراجعها المتصل، وتهميشها وسيعجل بنهايتها.

الكادر : هو من لا ينتابه الذعر في لحظات الإخفاق ولا ينسى نفسه في لحظات الانتصار. إن الانضباط والتمرس الثوري في الصراع مع العدو الوطني و الطبقي وعدم التسامح حيال الانحراف عن هوية الحزب الفكرية والوطنية هي إحدى سمات الكادر الرئيسي . "تريد أناساً يأتون إلى الجبهة ليرفعوها على أكتافهم لا أناساً يأتون ليرتفعوا على أكتافها."

وحتى يستطيع أي عضو أن يصبح كادراً للحزب ويرفعه على أكتافه ويكون داعياً لسياسته لابد من أن يكون ملماً بسياسة الحزب وعارفاً في التنظيم ومتابعاً لكل تفاصيل ومكونات واقعنا السياسي والاقتصادي والمجتمعي، ومتعمقاً بالفكر الماركسي ، علاوة على اكتسابه للأخلاق الثورية التي تجسد الاستقامة والصدق و الشجاعة السياسية والشهامة والمبدئية في الموقف، وتجنب كافة مظاهر الانتهازية والنفاق والشللية والتكتلات.

ردا على تساؤلات بعض الرفاق والاصدقاء حول ما يجري في سوريا..

اشعر بقلق جدي على مستقبل الدولة السورية من احتمالات تفككها او انهيارها بطريقة قد تكون اسوأ مما جرى في ليبيا. خاصة وان تقييمي لما يسمى بالمجلس في الخارج لا يتجاوز كونهم عملاء صغار في خدمة مخطط رهييب ضد الدولة السورية وضد مستقبل قضيتنا الفلسطينية بمساهمة الاخوان المسلمين وعملاء الخليج والسعودية وبرعاية النظام الرأسمالي العالمي والامبريالية ا

لامريكية....وللاسف المحزن جدا ان النظام الحاكم في سوريا لم يحترم مطالب قوى المعارضة السلمية الديمقراطية في الداخل ولم يسعى الى تغيير سياساته القمعية ..ويبدو ان السبب كما اراه يعود الى وجود شرائح طبقية وبيروقراطية عسكرية ومدنية راكمت ثروات هائلة (داخل النظام وخارجه) ليس لها مصلحة في تنازلات ديمقراطية لقوى المعارضة في الداخل لتشكيل هيئة تأسيسية تقوم بصياغة دستور مدني يلغي احادية حكم الحزب الواحد ويلغي التوريث والامتيازات وكل اساليب البطش والاستبداد والاستغلال ويعلن قيام الدولة المدنية الديمقراطية العلمانية...ويبدو ان الوقت قد فات على اي خطوة اصلاحية جذرية من النظام... كما يبدو لي ان الثقة باتت شبه معدومة بينه وبين معظم الشعب السوري ..من هنا قلقي على مصير الدولة وليس النظام ...بالطبع ومنذ البداية اواخر 2010 كتبت اننا لسنا امام ثورات حقيقية وانما امام حالة ثورية تسعى الجماهير الفقيرة والمضطهدة من خلالها الى تحقيق اهداف الكرامة والحرية ولقمة العيش والديمقراطية.. لكن سرعان ما تم اقتناص هذه الحالة الثورية من قوى الاسلام السياسي وقوى اليمين الليبرالي المستسلمة ..الى جانب قوى الثورة المضادة)امثال عبد الحليم خدام وغيره (بدعم مباشر وغير مباشر من عملاء السعودية وقطر والخليج بايعاز من سيدهم الامريكي ...اشعر بكثير من الحزن والقلق والارق الذي دفعني للكتابة ردا على تساؤلات بعض الاصدقاء...لكنني رغم ذلك اشعر بالتفاؤل اعتمادا على دور الشباب والقوى السياسية التي تناضل في داخل سوريا ضد الاستبداد ومن اجل الكرامة والحريات العامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتناضل في نفس الوقت ضد التدخل الامريكي وكل اشكال التدخل الخارجي من اجل حماية الدولة السورية حفاظا على دورها الوطني والقومي الديمقراطي والانساني

الشرعية الحزبية وآليات تداول القيادة ، تتمثل بوجود دستور الحزب والنظام الداخلي الذي تبين أحكامه وقواعده حقوق الأعضاء وواجباتهم، ومسؤولية وصلاحيات كل مستوى قيادي وحدودها وكيفية تشكيل الهيئات واتخاذ القرارات، وإضفاء مبدأ المساواة على الأعضاء وحمايتهم من الإجراءات التعسفية. فمصدر الشرعية هنا ليس فوقياً، بل هو بالتحديد : أعضاء الحزب أنفسهم ، فإرادة أعضاء الحزب تتجسد في اختيار هذا العضو أو ذلك -

او الترشيح الحر - لتبوء المسؤولية القيادية ، وكذلك في اتخاذ قرارات الحزب على المستويات المختلفة أي أن الديمقراطية هي الأسلوب الأمثل لتوفير الشرعية الحزبية وتعزيزها ، فلا طريق أفضل من الديمقراطية للوصول إلى الشرعية.

فالحزب اتحاد اختياري من لا يقبل بشروطه وأهدافه وأفكاره يجب أن يخرج.. لان الحزب يتفسخ حتماً أول الأمر فكرياً (إذا سادت الفوضى) ثم مادياً إذا لم يطهر صفوفه من الأعضاء الذين يروجون المواقف والآراء السلبية الانتهازية والارتقاء وضعف الحيوية والدافعية الذاتية.. إن الحزب يقوى بتطهير نفسه.

في الذكرى الثانية والاربعين لوفاة الزعيم الوطني جمال عبد الناصر

نزار قباني يرثي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر

قتلناك يا أخراً لنبيا
قتلناك .. ليس جديداً علينا
اغتيال الصحابة والأولياء
فكم من رسول قتلنا .. وكم من إمام
ذبحناه وهو يصلي صلاة العشاء
فتاريخنا كله محنة .. وأيامنا كلها كربلاء

نزلت علينا كتاباً جميلاً .. ولكننا لا نجيد القراءة
وسافرت فينا لأرض البراءة .. ولكننا.. ما قبلنا الرحيل
تركناك في شمس سيناء وحدك .. تكلم ربك في الطور وحدك
وتعري .. وتشقى .. وتعطش وحدك

ونحنُ هنا نجلسُ القرفصاءَ .. نبيعُ الشعاراتِ للأغبياء
ونحشو الجماهيرَ تبناً وقشاً .. ونتركهم يعلكونَ الهواء
قتلناكَ .. يا جبلَ الكبرياء
وآخرَ قنديلِ زيتٍ .. يضيءُ لنا في ليالي الشتاء
وآخرَ سيفٍ من القادسية
قتلناكَ نحنُ بكلتا يدينا وقلنا المنية
لماذا قبلتَ المجيءَ إلينا؟ .. فمئلكَ كانَ كثيراً علينا
سقيناكَ سُمَّ العروبةِ حتى شبعْتَ
رميناكَ في نارِ عمَّانَ حتى احترقتَ
أريناكَ غدرَ العروبةِ حتى كفرتَ
لماذا ظهرتَ بأرضِ النفاقِ
لماذا ظهرتَ؟
فنحنُ شعوبٌ من الجاهلية
ونحنُ التقلبُ .. نحنُ التذبذبُ .. والباطنية
نُباعُ أربابنا في الصباحِ .. ونأكلُهم حينَ تأتي العشيّة
قتلناكَ .. يا حُبنا وهوانا
وكنْتَ الصديقَ، وكنْتَ الصدوقَ .. وكنْتَ أبانا
وحينَ غسلنا يدينا .. اكتشفنا بأننا قتلنا منانا
وأنَّ دماءَكَ فوقَ الوسادةِ .. كانتَ دمانا
نفضتَ غبارَ الدراويشِ عنا .. عدتَ إلينا صبياناً
وسافرتَ فينا إلى المستحيلِ .. وعلمتنا الزهوَ والعنفوانا
ولكننا
حينَ طالَ المسيرُ علينا
وطالتْ أظافرُنا ولحانا
قتلنا الحصانا .. فتبتَّ يدانا .. فتبتَّ يدانا
أتينا إليكَ بعاثاتنا .. وأحقادنا .. وانحرافاتنا
إلى أن ذبحناكَ ذبحاً .. بسيفِ أسانا
فليتكَ في أرضنا ما ظهرت .. وليتكَ كنتَ نبيَّ سوانا
أبا خالدٍ .. يا قصيدةَ شعرٍ .. تقال فيخضرُ منها المداد
إلى أين؟ يا فارسَ الخُلمِ تمضي
وما الشوطُ، حينَ يموتُ الجوادُ؟
إلى أين؟ .. كلُّ الأساطيرِ ماتت
بموتكَ .. وانتحرتَ شهرزادُ

وراء الجنازة.. سارث قريش
فهذا هشام.. وهذا زياد
وهذا يريقُ الدموعَ عليكِ
وخنجره، تحت ثوبِ الحدادِ
وهذا يجاهدُ في نومه.. وفي الصحو
يبكي عليه الجهاد..
وهذا يحاولُ بعدكُ ملكاً.. وبعذكُ كلُّ الملوكِ رماد
وفودُ الخوارج.. جاءتُ جميعاً
لتنظمَ فيك.. ملحمَ عشق.
فمن كفروك.. ومن خُونوك ومن صلبوك ببابِ دمشق
أنادي عليكِ.. أبا خالدٍ
وأعرفُ أني أنادي بوادٍ
وأعرفُ أنك لن تستجيبَ
وأنَّ الخوارقَ ليستُ تُعاد

ان جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية ، أنها أخلاق لا تعترف ، في العلاقات بين الناس ، إلا برابطة واحدة هي المصلحة العارية ، والمنفعة الخاصة والكسب الشخصي ، أنها الأخلاق التي تبرر الحروب وكراهية البشر ، وان الحق دائماً إلى جانب القوة ، كما يتبدى نفاق الأخلاق البورجوازية بالدعوة إلى "حقوق" الشخصية " وحريتها " التي يروجون لها اليوم في إطار حقوق الإنسان والديمقراطية وهي كلها تركز على

١

لحقوق بالمعنى الفردي الرأسمالي وليس بالمعنى المجتمعي، ضمن سقف المصالح الإمبريالية المعولمة في المرحلة الراهنة ، وليست المنظمات غير الحكومية NGO,s في بلادها الأم سوى واحدة من الآليات التنفيذية المروجة " لأخلاق " البورجوازية الليبرالية المعولمة في عصرنا ، إنهم يعملون على تفكيك واضعاف احزاب اليسار العربي وتدمير روح الثورة الوطنية الديمقراطية لحساب التطبيع مع العدو الصهيوني باسم السلام المزعوم ويتحكمون في مقدرات شعوب وطننا العربي ويسلبون مواردنا ويقدمون الدعم لأنظمة الاستبداد في بلادنا في موازاة دعم هذه المنظمات التي تتحدث عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية في بلادنا ضد أنظمة القمع والاستبداد التي أقاموها .. وهنا تكمن المفارقة!!

أتوجه إلى كل الرفاق عموماً والشباب والشابات خصوصاً بالقول: إن البحث في الماركسية يجب أن يبتدئ من التخلص من إرث الأفكار البالية الرجعية والمتخلفة، وامتلاك الوعي بالمنهج الجدلي المادي وتطبيقاته على الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، كما على كل جوانب الواقع في الممارسة التنظيمية والنضالية واليومية لهم ولرفاقهم، كما أتمنى عليهم بل أطلبهم بأن يمارسوا مراكمة وعيهم ونضالهم الكفاحي والسياسي والديمقراطي انطلاقاً من قناعتهم بأن أحزاب اليسار الماركسي العربي وحدها التي تملك الرؤية الإستراتيجية النقيضة للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ، وهي وحدها أيضاً التي تملك الرؤية الإستراتيجية الكفيلة بإنهاء كل مظاهر التبعية والاستغلال والقهر الطبقي وتحقيق العدالة والمساواة ... وهي بالتالي وحدها التي تمثل المستقبل لشعوبنا العربية. المهم أن ننطلق من قناعتنا بأن "الناس هم الذين يصنعون التاريخ" ... هذه هي القيمة الثورية التاريخية للماركسية، خاصة وأننا نعيش اليوم في ظروف الانتفاضات العربية و انتشار الروح الثورية ضد أنظمة التبعية والتخلف من ناحية وفي ظروف انتشار الإسلام السياسي والثورة المضادة والفتن الطائفية ، وتفاقم مظاهر الفقر والصراع الطبقي، وغياب الأفكار التوحيدية على الصعيدين الوطني والقومي، وبالتالي فإن الحاجة إلى برنامج الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية بأفكارها الاشتراكية اكبر بما لا يقاس من أي مرحلة سابقة.

حديث رفاقي دافىء وصريح ...الى الرفاق في احزاب وحركات اليسار العربي.....

انني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل واحزاب اليسار العربي ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والاحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في جولات الصراع الأولى مع اعدائنا ، الامبرياليين والصهاينة والقوى الرجعية والبورجوازيات ا

لعربية الرثة رغم كل عقود النضال التي انقضت حتى الآن.

لذا يجب ان تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ، بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية الى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية القصوى والتماسك الداخلي ، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، الى جانب إطلاق الفعالية الفكرية الهادفة الى ترسيخ البعد الأيديولوجي بالماركسية ومنهجها المادي الجدلي ووضوح رؤية الواقع السياسي والاجتماعي لمجتمعاتنا ، كعنصر قوة للارتقاء بدور فصائل واحزاب اليسار العربي ورويتها وممارستها

وتوسعها وانتشارها في اوساط جماهيرها ، اذ ان بقاء وضع هذه الاحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية و المناهج التقليدية والعقلية الجامدة ، يفتح الباب واسعا "أمام توليد بيئة ملائمة للنفاق وفقدان الجرأة والصراحة واللعب على التناقضات وشخصنتها ، وفقدان القدرة على المحاسبة والنقد الجريء .وبالحصيلة ، إغراق الحزب وما تواجهه من أسئلة ومعضلات ومهام كبرى فكريا وسياسيا وكفاحيا في المناورات والحسابات الأنانية التافهة ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في ان الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي (والتنظيمي) ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني ، ويخل ببنيتة كعقد اجتماعي. "

إن الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية.من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض تناحري مطلق. فإما الكيان الصهيوني المتمدد واما الأمة العربية الموحدة المتقدمة. لذلك فإن التعامل مع الكيان الصهيوني وكأنه كيان طبيعي شأنه شأن المجتمع التركي أو الإيراني أو الفرنسي أو الصيني والاعتراف بهذا الكيان هو في جوهره نفي للذات العربية، اي إنه انتحار قومي، لا أكثر ولا أقل. وهو فوق ذلك انتحار للعقل . فقبول الكيان الصهيوني هو في جوهره قبول لأسطورة الأمة اليهودية وأسطورة امتلاكها أرض فلسطين وأسطورة الشعب المختار، وما إلى ذلك من أساطير يرفضها العقل والعلم.

عن منظمات NGO.s للمرة العاشرة.....

في ظل ضعف وتراجع قوى واحزاب اليسار في فلسطين والوطن العربي ، نجح نظام العولمة الامبريالي في ترويح الافكار والسياسات الليبرالية وأوهام السلام المزعوم مع دولة العدو الصهيوني من جهة ولتخفيف بشاعة ممارسات العدوانية الامريكية الصهيونية من جهة ثانية ،شجعت الولايات المتحدة وبلدان النظام الراسمالي تأسيس وتمويل منظمات NGO'S ، في البلدان

العربية للحديث عن الديمقراطية والمواطنة وحقوق الانسان الى جانب تقديم خدمات شكلية غير انتاجية ، وتأطيرها ضمن أشكال وممارسات إدارية وتدريبية واغاثية نجحت في إغراء وإغواء الالاف من المثقفين الفلسطينيين والعرب الذين استجابوا للمغريات المالية (الدولار) عبر رواتب تتراوح بين ثلاثة الاف دولار - سبعة الاف دولار عدا مصاريف السفر والإقامة في افخم الفنادق للمشاركة فيما يسمى بالندوات والحوارات النخبوية، وأصبحوا أبواقا للممول الخارجي في صنع ثقافة الاستهلاك والهبوط والتطبيع مستخدمين في ذلك المفاهيم المُصنَّعة لهم من العواصم الرأسمالية: الحكم

الصالح، الجندر، التنمية المستدامة، الانعتاقية ، حقوق الإنسان، التسوية و"السلام أو التصالح" مع" إسرائيل"، عبثية المقاومة ..الخ فمن يدفع للزمار يحدد له نوع النغمة او اللحن .. هل من صحة ومبادرة القوى الوطنية الى تأسيس منظمات أهلية (زراعية/صحية/ /تعاونية /تنموية/اجتماعية / ثقافية/ قانونية وحقوقية /شبابية/ نسوية...الخ (منبثقة من قلب الجماهير الشعبية الفقيرة في مدن وقرى ومخيمات اللجوء في الوطن والشتات تعتمد في تمويلها على اشتراك آلاف الاعضاء المنتسبين اليها عبر اشتراك سنوي معقول وعبر تبرعات الاعضاء والاصدقاء الفلسطينيين والعرب والاجانب ممن يوافقون على اهدافنا الوطنية ودونما اية شروط مسبقة) بعيدا عن مظاهر البذخ والفنادق والمكاتب الفخمة والرواتب المربحة) ، وبذلك نحقق هدف المشاركة الديمقراطية الواسعة عبر هيئة/جمعية عامة تضم الاف الاعضاء بدلا من الهيئات العامة الحالية في منظمات NGO,s التي يتم تشكيلها حسب المقاس من 10-20 عضو موافقين سلفا على المخطط دون أي اعتبار لتطبيق مفهوم وآليات الديمقراطية او الشفافية والمحاسبة التي يتشدقون بها في الفنادق والندوات المدفوعة الاجر من الممول الامريكي او الاوروبي او الياباني ؟؟؟؟؟؟؟

تهنئة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى الرفاق الاعزاء في تونس الشقيقة بمناسبة تأسيس الجبهة الشعبية

الرفيق العزيز حمة الهمامي .. الأمين العام لحزب العمال - تونس

الرفاق الأعزاء في :

الحزب الاشتراكي الوطني الثوري

حزب الوطنيين الديمقراطيين الاشتراكيين

حزب الطليعة العربي الديمقراطي

حزب الوطنيين الديمقراطيين

الجبهة الشعبية الوندوية

الحزب الشعبي للحرية والتقدم

رابطة اليسار العمالي

حركة البعث

حزب النضال التقدمي

حزب تونس الخضراء

إطار المستقلين

تحية رفاقية من رفاقكم في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ..

باسم رفيقنا القائد المناضل الثوري الباسل احمد سعدات .. الأسير في سجون العدو الصهيوني الأمين العام

للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وباسم كل رفاقنا في الجبهة أتقدم بالتهنئة والتضامن الرفاقي بمناسبة تأسيسكم

للجبهة الشعبية في تونس لاستكمال تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية.. ونسجل اعتزازنا بالدور الطليعي الرائد

لأحزابكم ، ودوركم مع رفاقكم في بلورة هذا التحالف الجبهائي الديمقراطي الثوري الذي تم تشكيله من معظم القوى والأحزاب اليسارية والوطنية الديمقراطية في بلادكم انطلاقاً من الرؤية المشتركة للموقف السياسي باعتباره المحدد الرئيسي في إطار الاختلاف أو التعدد الفكري الأيديولوجي ، وإدراكاً منكم أن الاتفاق على وحدة الهدف السياسي والبرنامج المطالب للقوى اليسارية والعلمانية الديمقراطية، الذي يستهدف تحقيق تطلعات الجماهير الشعبية، شرط أساسي في مواجهة القوى اليمينية الليبرالية الرثة وقوى اليمين في حركات الإسلام السياسي ، وهي قوى لا تتناقض أبداً مع النظام الامبريالي المعولم ، ارتباطاً بمصالحها الطبقية وأفكارها وتحالفها الوثيق مع اعلى القوى الرجعية العميلة في السعودية وقطر والخليج ، ولا تمنع في ممارسة سياسة التطبيع والمهادنة مع دولة العدو الصهيوني، علاوة على أن هذه القوى عموماً ، والإسلام السياسي خصوصاً ، تتفق في جوهرها في الدفاع عن مصالح الطبقات الرأسمالية الكومبرادورية والطفيلية ضد مصالح الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب العربي في تونس وفي كل أقطار الوطن العربي .

إذن نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية ، إلى جانب الصراع و المنافسة غير المبدئية بين القطبين -حتى لو تم توقيع المصالحة بينهما- وهي كلها عوامل ستسهم في المدى المنظور في زيادة الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا - في الحكومتين - ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، مع استمرار بقاء الحصار والعدوان ، دون أي أفق لما يسمى بالحل المرحلي أو "حل الدولتين" إلى جانب تفتت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات ، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة.

وفي مثل هذه الظروف ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية والديمقراطية المطالبية

ان احترامنا للأديان عموماً والتراث الديني الإسلامي خصوصاً، يتطلب منا -عبر الحوار الديمقراطي- رفض استخدام الدين كأداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وحرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك رفض اختزال الإيمان الديني إلى تعصب حاقد ضد الآراء والأفكار والعقائد الأخرى . لهذا على القوى الوطنية والقومية الديمقراطية التقدمية العلمانية عموماً واليسارية الماركسية خصوصاً ، في كل بلد عربي، أن تعي هذا الدرس، وأن

تتداعى على الفور لكي تناقش الأفكار الكفيلة بالتمهيد الجديبلورة رؤية وبرنامج مشترك في اطار جبهوي ، كخطوة ضرورية على طريق تنظيم وتأطير أوسع شرائح العمال والفلاحين الفقراء. بما يمكنها من امتلاك أدوات الضغط السياسي الجماهيري، وثبات وجودها وفعاليتها تجاه قوى الإسلام السياسي وكافة القوى اليمينية وقوى الثورة المضادة، وبدون ذلك ستظل مشاعر القلق والخوف من المشهد القادم ورسوخه في السنوات القادمة، ماثلة في ذهني - بالمعنى الموضوعي - إذ أن سقوط أنظمة الاستبداد في البلدان العربية عموماً وفي تونس والقاهرة وصنعاء وبغداد خصوصاً دون بديل ديمقراطي يقطع مع القوى اليمينية السلفية والليبرالية والقوى الرجعية والتحالف الإمبريالي الصهيوني ، فإننا قد نكون مقبلين على مرحلة جديدة وطويلة من التبعية والتطبيع والتخلفوالاستبداد والاستغلال الطبقي في مشهد الإسلام السياسي الذي بدأت تباشيره تلوح في سماء تونس والقاهرة وصنعاء وغيرها من العواصم على الجدول

المشهد العربي الراهن يشير إلى أن معظم حركات وأحزاب اليسار العربي تعيش -بدرجات متفاوتة- حالة من التراجع والانحسار والعزلة، أدت إلى ضعف تأثير دورها في مواجهة أو كسر حالة الاستقطاب غير المسبوقة في تاريخنا العربي الحديث والمعاصر، عبر مجموعتان مختلفتان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة القوى الرأسمالية التابعة والريثة (الكومبرادور والطفييلين) المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومثيلتها من اصحاب المص

الح المنضوين أو المتنفذين في حركات الاسلام السياسي .

ما يعني أن مجتمعاتنا العربية تتعرض في ظل هذا الاستقطاب الثنائي إلى مزيد من مظاهر التفكك والانحطاط الاجتماعي، ومزيد من التبعية والتخلف بأشكال وصور جديدة، إذا لم تبادر قوى اليسار العربي إلى الخروج من أزمتها السياسية والفكرية واستعادة دورها وصياغة رؤيتها الديمقراطية الثورية.

إن اللحظة الراهنة، محمولة بكثير من الغموض، الذي يصل إلى درجة كبيرة من تشاؤم العقل الناجم عن غياب تأثير القوى الماركسية الديمقراطية الثورية المنظمة ، في مقابل تزايد تأثير القوى اليمينية عموماً وقوى الإسلام السياسي والسلفيين خصوصاً، الأمر الذي يثير كل دواعي القلق بالمعنى الموضوعي من مشهد الإسلام السياسي القادم، ما بعد سقوط أنظمة الاستبداد ، ما يعني من وجهة نظري أن هناك إمكانيات -تملك العديد من ال مقومات- لإعادة تشكيل بلدان النظام العربي في إطار أشكال جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي بما في ذلك العلاقة التطبيقية مع دولة العدو الإسرائيلي ، من خلال القوى الطبقية الكومبرادوية والبيروقراطية المدنية والعسكرية المؤثرة ، والجيش ، في إطار التحالف مع الإخوان المسلمين ، والقوى الليبرالية الرثة وبقية قوى الثورة المضادة بحكم ارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياسات والمشاريع الامريكية والإسرائيلية ، ومن هنا لم أطلق على ما يجري في بلدان العرب ، ثورة، بل اسميها مجازاً انتفاضة أو حالة ثورية لا أنكر دورها في خلق واشتقاق عملية تغييره في النظام العربي، لكنها لم تحقق حتى اللحظة سوى تغيير طربوش النظام (مبارك، قذافي، زين العابدين ، علي صالح ، وغيره على الطريق) دون أن تنجح في تحقيق الحد الأدنى من أهدافها الاجتماعية السياسية والاقتصادية فيما يتعلق بتطبيق مفهوم الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي ، أو فيما يتعلق بتطبيق مفاهيم الحداثة والتنوير وفصل الدين عن الدولة وحقوق المواطنة وتحديد كل من الحد الأدنى والأعلى للدخل وفق قواعد العدالة الاجتماعية، ودون أن تحقق أي من أهدافها السياسية الخاصة بإلغاء معاهدة كامب ديفيد أو المطالبة بطرد القواعد العسكرية الأمريكية وإلغاء التبعية للسياسات الأمريكية، وكل ذلك بسبب حالة السبات أو الهشاشة والتفكك وغياب الرؤية والإرادة لدى معظم فصائل وأحزاب اليسار الماركسي الثوري في بلدنا ، الذين لا يمكن الحديث عن المستقبل الواعد لتطور ونهوض وتقدم شعوبنا بدون استعادة الدور الطليعي ، الجماهيري لهذه الأحزاب والفصائل، التي يتوجب على الكوادر الطليعية فيها أن تناضل من داخل أحزابها ، لإخراجها من حالة الترهل وغياب التأثير السائدة اليوم ، والتي لا يقبلها عقل أو منطق.

عن اوهام اوسلو واوهام حل الدولتين وفق الشروط الامريكية الصهيونية.....
ان اللهات وراء أوهام أوسلو قاد شعبنا إلى النتائج الكارثية التي يعيشها اليوم، فهناك شرائح ونخب فلسطينية تجد

مصالحها الضيقة باسترضاء التحالف الأمريكي-الصهيوني ، عبر المزيد من الهبوط والتنازلات والاستسلام للوعود التخديرية الامريكية والاوروبية التي لا تخرج عن جوهر الموقف الصهيوني، والتي تراكمت وتشابكت وتكررت بصورة مأساوية دون جدوى في مسار المفاوضات العنيفة المبتذلة وصولاً الى خطاب ابومازن قبل ايام في الامم المتحدة ، وهي مفاوضات وخطابات أوصلت معظم أبناء شعبنا إلى حالة من الاقتناع بان شعار الدولتين وفق أسس الرؤية الإسرائيلية الأمريكية مدخل كاذب لحل كاذب ، خاصة لحق العودة والسيادة على الأرض والموارد . أما خط السير البديل الذي يتوجب أن تتقدم من خلاله القوى الوطنية والسياسية بمختلف أطرافها في فلسطين ، فهو يجمع - من منطلقه القومي -بين الخط التحرري المقاوم في المكان المناسب والظرف المناسب، الذي يحافظ على الاشتباك مع العدو بوتائر تتناسب مع إمكانيات الشعب ومتطلبات النضال الطويل الأمد، وفي ذات الوقت ينطلق من برنامج ديمقراطي تعددي يعزز الصمود والمقاومة ، انطلاقاً من محددات سياسية وثقافية واقتصادية وتنموية واجتماعية تلتزم ببناء أسس مجتمع مدني تلتحم فيه الأهداف التحررية والديمقراطية عبر آليات تهدف إلى تطوير البنية الفلسطينية في الوطن والمنافي، لكي تصبح هذه البنية عصبية على الانقسام أو الاختراق أو الصراع الدموي، وعلى كل مظاهر الإحباط واليأس التي تتجلى اليوم بصورة غير مسبقة في أوساط شعبنا ، وأخيراً لكي تصبح هذه البنية عصبية على فرض الحلول الاستسلامية .لذلك كله تتبدى فكرة دولة فلسطين الديمقراطية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي دون الضياع في تفاصيل حلول وهمية تحت شعار الحل المرحلي.

حل الدولة العربية الديمقراطية العلمانية في فلسطين يجب أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص، دون أن يعني ذلك تقويضاً أو تأجيلاً لعملية النضال والمقاومة بكل أشكالها ضد العدو. آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية وموضوعية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطينية والعربية أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي توصلنا إليه، الذي يتمثل في محددتين رئيسيتين يتصارعان لتحقيق هدفهما؛ الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية أو في معظم الأحزاب العربية الحاكمة والمحدد الآخر: هو التيار الديني بما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية من جهة أخرى وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية "الخلافة أو الأمة الإسلامية". وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي -على الأقل نظرياً في هذه المرحلة- استنفار كل طاقات اليسار العربي لبدء مرحلة جديدة في نضاله عبر المنطلق والرؤية القومية التوحيدية لمجتمعنا إنطلاقاً من فكرة مغايرة في عملية الاستنهاض القومي في عصر النهضة. فإذا كانت البرجوازية قد ساهمت بدور رئيسي في النهضة الأوروبية والوحدة القومية الأوروبية فإن الطبقة العاملة وخاصة الفقراء العرب هم من سيمثل روح هذه النهضة وأداتها.

رفاقي اصدقائي وجهة نظر للنقاش.....

نحن - في مشهد الاسلام السياسي واعادة انتاج التبعية والتخلف والاستغلال الطبقي والاستبداد - أمام عملية استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي علينا استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ولا ميدانا للمزايدات ، انها

تحدي المستقبل الذي يفرض علينا ثورة في الوعي ، وثورة في تفعيل وتطوير الحياة الداخلية للخروج من أزمتنا الداخلية الراهنة صوب النهوض السياسي والفكري

والتنظيمي الديمقراطي ، وكذلك ثورة في تعزيز وتوسيع إطار التحالفات الوطنية الديمقراطية ، وتفعيل وتطوير الفعاليات الجماهيرية والسياسية ، وتطبيق شعار المقاومة الشعبية والكفاحية ضد الوجود الأمريكي في البلدان العربية وضد الوجود الصهيوني بصورة منهجية وهادفة ، ستضمن بالضرورة استقطاب قطاعات واسعة من الجماهير في الداخل والخارج ، بما يضمن تحقيق البعد الثوري لعملية التوسع التنظيمي وأساليب النضال السياسية والديمقراطية والكفاحية ، والالتحام بالجماهير في علاقة تبادلية محكومة للوحدة والترابط الجدلي بين النضال الوطني التحرري والديمقراطي على المستويين الفلسطيني والعربي .

على أية حال ، إن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب ، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية ، الأمر الذي يستدعي -عبر الحوار المقترح- تغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتيجيات جديدة ، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية ، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه "بكتلة تاريخية" ذات مضمون وطني وقومي ماركسي كنقطة انطلاق صوب التغيير المنشود ، وتشكل في نفس الوقت جزءاً لا يتجزأ من الإطار الأممي المناهض للإمبريالية وأدواتها العنصرية والرجعية ، كتلة تاريخية تبدأ أنويتها في كل بلد عربي على حدة بروية تحررية وتقدمية ، وطنية وديمقراطية، تقوم على الالتزام السياسي والتنظيمي والمعرفي والأخلاقي بمصالح وأهداف العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين ، لكي تمتد وتتواصل في الإطار القومي العربي كخطوة لاحقة ، بحيث تضم هذه الكتلة ، كافة القوى اليسارية الماركسية والمثقفين والمناضلين من أجل تحقيق مهام الثورة التحررية الوطنية الديمقراطية واستعادة بناء المشروع القومي النهضوي الديمقراطي العربي ، بما في ذلك هدف تفكيك وإزالة الدولة الصهيونية ، وإقامة فلسطين الديمقراطية العلمانية التي ستشكل إطاراً موضوعياً لحل المسألة اليهودية بعيداً عن كل أشكال التعصب أو العنصرية .

انني أطرح هذه الرؤية لكي أطلق من جديد حواراً شاملاً بمستويات فكرية وسياسية وتنظيمية إستراتيجية بين كافة قوى اليسار الماركسي العربي والفلسطيني، من أجل بلورة بديل تحرري وديمقراطي على المستويين الوطني والقومي ، يقطع مع النهج السائد وأدواته ومصالحه الطبقيّة ورواه السياسية الهابطة.

ردا على سؤال حول خطورة المنظمات غير الحكومية.....

من المعروف أن انتشار المنظمات غير الحكومية في بلادنا العربية خلال العقدين الأخيرين بحيث وصل إلى ما يقارب السبعين ألف منظمة، لم يكن مجرد مصادفة بل كان استجابة مباشرة لمقتضيات العولمة الامبريالية وتوسعها وعدوانها على بلادنا. لعلّ هذه المنظمات تخفف من بشاعة هذه العولمة الأمريكية بهذه الدرجة أو تلك، ولكن الهدف الجوهري يكمن في إزاحة كافة المفاهيم

اليسارية والقومية الثورية من فكر وبرامج حركات التحرر العربية وأحزابها لحساب ما يسمى بالأفكار الليبرالية الجديدة. وهي أفكار لا تعدو أن تمثل حالة رثّة ومشوهة من الليبرالية الغربية لأن مجتمعاتنا العربية لم ترتق بعد في تطورها الاجتماعي والاقتصادي بما يؤهلها للتعاطي مع أفكار الليبرالية بصورة موضوعية، وذلك بسبب تراكم عوامل

التبعية والتخلف من ناحية، وبسبب قوة ارتهان معظم بلدان النظام العربي للسياسات الامبريالية من جانب آخر. وفي هذا الإطار، لا أنكر أن تلك الليبرالية الأمريكية والأوربية قد نجحت في استقطاب أعداد من أحزاب وفصائل اليسار عبر العديد من المغريات المادية والمعنوية بحيث ساهمت في إضعاف هذه الحركات. على أن هذا الاستقطاب الكبير نسبياً لم يحقق أي دور جدي مؤثر في ما بين المنظمات غير الحكومية والجمهور والشارع الفلسطيني والعربي. إذ أن هذه المنظمات انحسرت في دوائر نخبوية معزولة إلى حد كبير عن ذلك الجمهور رغم كل الشعارات المرفوعة حول حقوق الإنسان والجندر والتنمية المستدامة إلى هذه الشعارات. وبالرغم من كل ذلك، نرى أن هناك عشرات الآلاف من المعتقلين سواء في سجون المعتقلات الإسرائيلية أو العربية ولم تستطع هذه المنظمات الإفراج عن واحد منهم، كما لم تستطع تحديد أية رؤية مستقبلية بعيداً عن رؤى البنك والصندوق الدوليين، مما يعني بوضوح أن هذه المنظمات تنفذ السياسات والإستراتيجيات كما تحددها الدول المانحة والصندوق والبنك الدوليين مع هامش بسيط لا يتخطى الدور الإنمائي لبعض المناطق المنكوبة أو الفئات المسحوقة في فلسطين أو أي بلد آخر.

ان المد اليميني الرجعي المنتشر في ارجاء الوطن العربي في هذه المرحلة ، يفرض على جميع أحزاب وفصائل اليسار الماركسي ، مراجعة ونقد تجاربها السابقة وتجديد وتطوير أحزابها والاتفاق على الرؤى السياسية والمجتمعية ، وعلى الأهداف والأسس الفكرية والتنظيمية التوحيدية المشتركة فيما بينها لكي تستعيد مصداقيتها ودورها الطبيعي ، بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوّة قادرة عبر بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي - ف ي كل قطر عربي- على مجابهة الاستقطاب اليميني ، وتأسيس مقدراتها على تفعيل الانتفاضات أو الحالة الثورية العربية وصيرورتها الراهنة، وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستراكم مجدداً- بعد أن تكتشف زيف الليبراليين وقوى الإسلام السياسي لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وفي طليعتهم أحزاب وقوى اليسار الماركسي الثوري جنباً إلى جنب مع القوى الديمقراطية المدنية ، العلمانية الوطنية والقومية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

كارثة أوصلو والحلول الصهيونية.....

المناقصات السياسية التي تلت أوصلو باعتباره انتقالي حولته الى نص دائم وانتقائي ، ولا يستخدمه العدو إلا لمزيد من خلق الوقائع وتقدم الأمر الواقع ، كي تتحول المرحلية إلى نهائية في الأذهان، وتصبح الأجزاء المرحلية هي انجازات موهومه لدى أصحاب هذا الخيار. والاهم من كل هذا ان العدو بات في موقع إعادة رسم معالم الصراع ، بإيجاد الحل النها

ئي له وفق رؤيته .. بانتوسانات ومعازل وجدار ومستوطنات على كل الأرض الفلسطينية التاريخية.....الحل الصهيوني إذن ، هو الدولة الصهيونية على كامل الأرض الفلسطينية ، تكون الكانتونات الفلسطينية في التجمعات الكبرى عبارة عن حكم محلي معزول أو حكم ذاتي شكلاني موسع يمكن أن يطلق عليه صفة "دولة" ، ولكن لا حق وطني جامع له ، بل كانتونات يتم تغذيتها بمخدر اغاثي عبر منظمات NGO.s تحت مسمى " التنمية المستدامة والجندر والحكم الصالح والاغاثات الزراعية والصحية" ، وما أطلق عليه "تتانياهو" مؤخراً بالسلام الاقتصادي، حيث يتحول البحث عن الغذاء كغاية، وعن غاية البقاء الإنساني عند اللاجئين في مخيمات المنافي وبإعادة تأهيلها وليس عودتهم ..لذلك فإن استعادة هدف الصراع والحل التاريخي ، في النضال من اجل إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية وإدماجها في المجتمع العربي الديمقراطي الموحد ، هي عملية استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي علينا استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ولا ميدانا للمزيدات ، انه تحدي المستقبل الذي يفرض علينا ثورة في الوعي ، وثورة في الالتحام بال جماهير ، وثورة في التوسع التنظيمي وأساليب النضال الكفاحية والديمقراطية ، حيث ستفرض هذه الأهداف نفسها علينا كتحدٍ تاريخي ، كي نكون بمستوى التحدي والإدراك العميق لآليات التاريخ ونطابق بنانا الفكرية والعملية والعلمية معها، ونصبح بمستوى الغاية الحقيقية المحركة للطاقت والخبرات والضمان ، وبأننا بمستوى وطن ننتمي إليه ونستحقه ونحن واعون لما نفعل ، بوعي وإرادة.

الماركسية نقیض للاستبداد وعبادة الفرد والتوريث (كوريا الشمالية...مثال:)

رفاقي واصدقائي ..كل من يريد ويسعى لوعي مضمون الماركسية ، كنظرية علمية ، وممارستها التزاما منه بمستقبل الجماهير الشعبية العربية والدور الطليعي للقوى اليسارية ، فاني ارى ان من المهم والمفيد ان ندين ونتجاوز الخطيئة المعرفية التي مارسها احزاب وفصائل اليسار العربي عندما تعاطوا وتعاملوا مع الماركسية كأيقونة مقدسة او صنمية تحول وتم

نع التفكير الموضوعي العلمي في مكوناتها ، بل وعبادة رموزها السلطوية الفردية المستبدة النقيضة لجوهرها على طريقة عبادة القائد الفرد ستالين وماوتسي تونغ (على الرغم من اقراري بانجازتهما النوعية)وانور خوجا وغيرهم الكثير من القادة والامناء العامون الذين استمروا هذا النفاق السياسي والفكري والتنظيمي في عبادة الفرد التي ترسخت بصورة مقرزة ومنفرة عند رئيس كوريا الشمالية الراحل كيم ايل سونج الذي اورث العباد والبلاد لابنه المتوفي قبل شهر والذي اورثها بدوره لابنه عبر ما شاهدناه من احتفالات مبتذلة بتولي الوريث ولي العهد " الشيوعي " على عرش كوريا الشمالية...فيقدر ما اسهمت عبادة الفرد الماوية (الصين)والستالينية في تكريس البيروقراطية والخوف والاستبداد ، الا انها كانت احد اهم الاسباب في مراكمة عوامل الفشل وتزايد الهوة مع الشعوب والعمال والفلاحين خصوصا ، وبالتالي سقوط وانهايار التجربة السوفياتية وغيرها من التجارب ، الا ان ممارسات الحكم الفردي المطلق وتجربته المتوارثة منذ حوالي خمسين عاما في كوريا الشمالية يقدم اسوأ الامثلة عن الشيوعية والماركسية والاشتراكية ، وهي امثلة تقدم كل المبررات للهروب من الماركسية والاشتراكية ومعاداتها طالما ظلت على هذه الشاكلة...من هنا تكمن الضرورة الملحة في رفض وادانة هذه الممارسات من قيادة كوريا الشمالية او غيرها ممن هم على شاكلتها ،

فالماركسية والاشتراكية الحقبة ترفض كل اشكال عبادة الفرد وكل اشكال الاستبداد وتحمل في جوهرها وشكلها الديمقراطية الحقيقية المعبرة عن امانى جماهير الفقراء والمضطهدين في هذ الكوكب، فهي نظرية علمية قابلة للتطور المستمر بعيدا عن التقديس والجمود الايديولوجي وكل اشكال عبادة الفرد والبيروقراطية والاستبداد و قمع وارهاب الشعوب المغلوبة على امرها مقابل لقمة العيش التي تحولهم بالاكراه الى عبيد معاصرين يعملون ويكدون ويصفقون بدوافع الخوف والاكراه للقائد الامين العام " الرئيس المعظم المحبوب المبجل المبدع الكلي القدرة" الخ ..بئسا لهذه القيادات المسيئة لشعوبها - والمسيئة لدرجة الابتذال والقرف - لماركس وانجلز ولينين ولكل التراث الفكري الثوري الماركسي الحديث والمعاصر ، الذي يحمل في جوهره وشكله انبل معاني ومضامين الديمقراطية والحرية وسعادة البشر بعيدا عن كل مظاهر الاكراه والخوف والقمع على قاعدة الشعار الانساني " المرحلي ،من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله " بما يعزز حوافز الفرد في مناخ من الديمقراطية والحرية والاستقرار الاجتماعي والسعادة كشرط لسيرورة المجتمع الاشتراكي ومستقبله الشيوعي.

في هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال، يشهد مجتمعنا العربي -على الرغم من تفجر الانتفاضات الشعبية -عودة إلى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، فهو مجتمع غير متبلور طبقياً، مرحلي، انتقالي، تراثي، قدرى بصورة عفوية، تتجاذبه حركات الإسلام السياسي السلفية، شخصاني في علاقاته الاجتماعية، يعيش حتى الوقت الحاضر مرحلة ما قبل المرحلة الصناعية والتكنولوجية، وب

التالي	مرحلة	ما	قبل	الحداثة.

أما على الصعيد الداخلي الاجتماعي، فإن "الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد اتساعا وعمقا، وفي ظل هذه البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، تعاني الجماهير الفقيرة حالة تبعية داخلية شبيهة بالتبعية الخارجية ومتممة لها، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي."

أمام هذا الواقع المعقد والمشوه، وفي مجابهته، ندرك أهمية الحديث عن مفاهيم العلمانية والثورة التحررية الديمقراطية والاشتراكية، والنضال من أجل تطبيقها وتوعية الجماهير بها.

الرفاق الأعزاء فى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تحية حارة وبعد

تلقينا بمزيد من الشكر والاحترام تهنئة الرفاق في الجبهة، وفي مقدمتهم القائد الأسير الرفيق "أحمد سعادات"، بمناسبة إعلان تكوين "التحالف الديمقراطي الثوري"، الذي يجمع الفصائل الاشتراكية العشر في مصر.

إن الظروف الحرجة التي تعيشها بلادنا وثورتنا الآن، والتحديات الهائلة التي يواجهها شعبنا وأمتنا، أوجبت إنجاز هذه الخطوة التي طال انتظارها، وإل

تى نتمنى أن تتطور، شكلاً وموضوعاً، لكي تسهم بالفعل في دفع الأمور إلى مواقع أكثر إيجابية، ولكي يقوم اليسار المصري بدور أكثر حيوية في المستقبل، وبالذات في هذه الفترة التي تشهد نهوضاً عارماً للحركة العمالية والفلاحية والشعبية، التي بلغت تحركاتها . حسب الإحصاءات الرسمية . 1409 إضراباً واعتصاماً وفعلاً احتجاجياً، في مدة 48 يوماً فقط .!

نكرر خالص شكرنا، ونؤكد في هذه المناسبة، أن الشعب المصري، وفي القلب منه الحركة الاشتراكية المصرية، سيظل وفيّاً لكفاح الشعب الفلسطيني الشقيق، في سبيل تحقيق كامل أهدافه المشروعة، والتي من أجلها سقط آلاف الشهداء، وقدمت أغلى التضحيات..

أحمد بهاء الدين شعبان

منسق التحالف الديمقراطي الثوري - الأحزاب والقوى الاشتراكية المصرية - 3/أكتوبر/2012

المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، تعيش رهينة طغيانين:

"الطغيان السياسي الذي يتحكم بسلطة الدولة ليهمش المجتمع ويستبعده من أي قرار، والطغيان الفكري الذي يتحكم بالرأي العام ويحوّله إلى كتلة واحدة صماء وتابعة معاً. وكلاهما يقومان على نفي الفرد وتجريده من استقلاله وحرية تفكيره ووعيه النقدي في سبيل إلحاقه بهما واستتباعه. فالطاغية (ملكا أو رئيسا أو أميراً أو شيخاً) لا يقبل بأقل من الاستسلام والإذعان، و

صاحب الوصاية الدينية لا يقبل بأقل من التسليم والانصياع لما يعتبره الرأي الصحيح والتفسير الحق". من هنا ليس من المبالغة القول، إن هناك تحالفاً موضوعياً بين احتكار السلطة واحتكار الحقيقة. فهما يكملان بعضهما البعض . لا يعيشان إلا معاً ولا يتواجدان إلا متجاورين ومتضامنين. فهما يتغذيان من نتائج عملهما المتبادل. فبقدر ما يجرد الطغيان السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوّله إلى لقمة سائغة لأصحاب المشاريع الدينية أو المشاريع السياسية الهابطة بصورة إكراهية وبدواعي الحرص على تأمين لقمة العيش."

رفاقي اصدقائي.....

لابد من أن نملك الجرأة على أن نعترف : فإن تكن حكومتنا رام الله وغزة غير الشرعيتين ، أو الحكومات العربية القائمة، تقيم العثرات أمام الآلية الديمقراطية ، فإن المجتمعات العربية الراهنة ، في ظل مظاهر الإحباط أو اللامبالاة المنتشرة بين الناس بسبب الفقر والتخلف والجهل وضعف تأثير المعارضة عليهم، فإنها تسهم في مزيد من العثرات أمام الثقافة الديمقراطية .

فإذا كانت هذه الحكومات لا تتحمل انتخاباً حراً، فإن موافقة " أحزاب" الأنظمة ومثقفوها على استخدام الديمقراطية تتوقف عند الشكل أو الممارسة، في السياسة فقط ، لكنهم يرفضونها في الفكر، كما يرفضون- بصورة أكثر وضوحاً - تطبيق أي جانب من جوانب الديمقراطية الاجتماعية ، الأمر الذي يعيد شعوبنا دوماً إلى نقطة الصفر من جديد باسم هذه الديمقراطية الشكلائية.

رفاقي

اصدقائي.....

إن تفاعلنا الخلاق مع هذه الحالة الثورية العربية ، يشترط مزيداً من التزامنا بالاخلاقيات الثورية في سلوكنا اليومي داخل الحزب وفي المجتمع على حد سواء ، ومن ثم إعادة الاعتبار لمفهوم الحزبي والرفيق والمناضل والثوري وما في سياقهما التي أصابها مقدار غير قليل من التشويه، وشحوب الفضائل الحزبية بوجه عام، الأمر الذي يستدعي ان تتخذ الأخلاق في اطار اليسار الماركس

ي العربي طابعاً ثورياً راهناً ومستقبلياً باسم قيم النضال الوطني والديمقراطي ، إذ أن الممارسة الذاتية لهذه الرؤية الأخلاقية الثورية التي تتكرس في خدمة الفريق الجمعي أو التنظيم هي أحد أهم المحددات التي تضمن تطور احزاب وحركات وفصائل اليسار الماركسي الثوري في اللحظة الراهنة والمستقبل . فالأخلاق الثورية لا تعكس وضعاً معيناً في النضال الاجتماعي والظروف الموضوعية لتقدم مسار النضال الوطني والديمقراطي وحسب، بل تبرز كذلك كقوة تتجسد

الجماهير

سلوك

في

ولكن إذا ما تعرض الحزب الثوري أو اليساري الماركسي إلى عوامل وتراكمات الازمة الداخلية في صفوفه ، فإن الأزمة الأخلاقية الفعلية ، تبلغ ذروتها بسبب استمرار مفاعيل و تراكمات هذه الأزمة (عبر رموزها) طالما بقي الحزب عاجزاً عن الخروج منها ، حيث تتراجع المبادئ وتختل قواعد التنظيم ، ويسود منطق الشللية و التكتل وانزلاق بعض الرفاق إلى مستنقع الانتهازية التي تتجلى في كسب الأنصار بأية طريقة كانت ، فتتراجع النظرة الموضوعية، كما تتراجع الثقافة النظرية، والهوية الفكرية للحزب ، ويصبح الانجرار وراء الأشخاص، لا التمسك بالمبادئ، هو السائد، ويغيب النقد والنقد الذاتي ، بما يمهّد لتهميش الحزب وتفكيكه ومن ثم اسدال الستار عليه.

الديمقراطية ليست مسألة فقهية أو قانونية ؛بمعنى أنها ليست مسألة فك السلطات الثلاث (التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية) ، وإنما هي مسألة صراع طبقي على السلطة السياسية بين الطبقة أو الشرائح العليا الحاكمة وبين الطبقات والشرائح الاجتماعية النقيض . كما أن الكلام عن السلطات الثلاث وضرورة فصلها عن بعضها ورقابة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية فيه قدر كبير من الوهم الأيديولوجي . فالبرلمان في المجتمعات ال حديثة ليس إطارا للتنظيم الذاتي للجماهير ، وإنما هو - كما يقول صديقي د. هشام غصيب - جهاز من أجهزة الدولة طالما بقي ميزان القوى الاجتماعي لصالح الشرائح الطبقية البورجوازية والرجعية الحاكمة . ومع كل ذلك ، فإن التصور الثوري لا يلغي الديمقراطية الليبرالية ، بل يؤكد في مجابهة قوى الاستبداد والتخلف ، لكنه يرفضها بوصفها غاية أو نهاية للمطاف ، حيث إنه يدرك تعارضها الفعلي مع المبادئ والمفاهيم الماركسية الثورية ومصالح واهداف الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والمضطهدين والكادحين في نضالهم الثوري الديمقراطي على طريق التقدم والاشتراكية .

الاخلاق الثورية واثرا على انتشار وتوسع وقوة احزاب اليسار ..

إن الأخلاق الثورية لا تعكس وضعاً معيناً في النضال الاجتماعي والظروف الموضوعية لتقدم مسار النضال الوطني والديمقراطي بل تبرز كذلك كقوة تتجسد في سلوك الجماهير . ولكن إذا ما تعرض الحزب الثوري أو اليساري الماركسي إلى عوامل وتراكمات الازمة الداخلية في صفوفه ، فإن الأزمة الأخلاقية الفعلية ، تبلغ ذروتها بسبب استمرار مفاعيل و تراكمات هذه الأزمة (عبر رموزها) طالما بقي الحزب عاجزاً عن الخروج منها ، حيث تتراجع المبادئ وتختل قواعد التنظيم ، ويسود منطق الشللية و التكتل وانزلاق بعض الرفاق إلى مستنقع الانتهازية التي تتجلى في كسب الأنصار بأية طريقة كانت ، فتتراجع النظرة الموضوعية ، كما تتراجع الثقافة النظرية ، والهوية الفكرية للحزب ، ويصبح الانجرار وراء الأشخاص ، لا التمسك بالمبادئ ، هو السائد ، ويغيب النقد والنقد الذاتي . ولذلك فإن المهمة الأكبر التي تواجه الحزب المأزوم هي الكيفية التي يواجه بها هذه النزعة الخلقية الشائنة المتفشية في صفوفه وإزاحتها وطردها بما يكفل استعادة روح وعقل العمل الجماعي ، وبناء مؤسساته وأطره التنظيمية والفكرية والسياسية والكفاحية والاقتصادية والاجتماعية ، بصورة ديمقراطية ، بما سيوفر له القدرة على التواصل والتفاعل والانتشار في صفوف الجماهير تمهيداً لاستعادة دوره الطبيعي المنشود في التأثير السياسي والمجتمعي في أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة .

الصراع الايديولوجي والصراع الطبقي ..وجهة نظر ماركسية.....

إن الممارسة الفعلية للفلسفة الماركسية هي في كونها صراع أيديولوجي، ضد الأيديولوجية البرجوازية وكل الايديولوجيات الرجعية الغيبية والمثالية التي تختفي وراء قناع الفلسفة المجردة، لأن الصراع الأيديولوجي من منطلقات الماركسية هو في حقيقته شكل من أشكال الصراع الطبقي، والصراع الطبقي في أساسه صراع سياسي، الا أنه يتخذ- كما يقول المفكر الراحل مهدي

عامل - أشكالاً متعددة كصراع أيديولوجي مثلاً. يقول لينين: كل عبادة لعفوية الطبقة العاملة (أو جماهير الكادحين والفقراء)، كل تقليل من دور العنصر الواعي، يقصد لينين هنا الحزب الثوري، يعني بحد ذاته تقوية لتأثير الأيديولوجية البرجوازية على العمال. ما معنى هذا النص؟ الثورة ليست عفوية، والوعي الطبقي الثوري لا يأتي الطبقة العاملة بشكل عفوي، بل يأتيها من الخارج، أي من طليعتها الحزب الثوري، الذي هو ممثل لها ومنبعث منها. فالحزب هو مكان تبلور الوعي الطبقي الثوري وهو أداة توعية للجماهير الفقيرة، من هنا أتت ضرورة الصراع الأيديولوجي.

ها هم الأخوان اليوم بعد ان نجحوا في قطف ثمار انتفاضة الشباب والجماهير الفقيرة في مصر ، يعلنون التزامهم بمواقفهم وبرامجهم النقيضة لمصالح الجماهير الفقيرة ، ويرحبون بالتعاون المشترك مع الولايات المتحدة الامريكية والبنك الدولي بعد ان اعلنوا انهم لن يطالبوا بإلغاء معاهدة كامب ديفيد سيئة الصيت ، وانهم على استعداد لمهادنة دولة العدو الصهيوني للحصول على رضى الولايات المتحدة بما سيعزز من سيطرة النظام الام بريالي على الاوضاع السياسية والاقتصادية في مصر وتونس والوطن العربي بالتعاون مع العملاء الصغار امراء وملوك الانظمة الرجعية في السعودية وقطر والخليج ، خاصة وان الاسلام السياسي لا يتناقض ابدا مع السياسات والمصالح الاقتصادية الامريكية في المنطقة ، علاوة على العداء لكل الحركات اليسارية التي تناضل من اجل اسقاط النظام الراسمالي والغاء التبعية والتخلف"

ان صيرورة العمل الثوري وكسر حواجز الخوف تستدعي من قوى واحزاب اليسار العربي ، بناء العامل الذاتي/الحزب الماركسي الثوري، والوعي بقضايا البلد الاجتماعيةالمطلبية (البطالة - الأمية - الأمراض - الفقر - قضايا العمال والفلاحين الفراء- التأمينات الصحية - التعليم ومجانيته- دراسة الناتج القومي الإجمالي - دراسة

الديون وابتلاعها لكل الناتج المحلي ، وما هو مطلوب هو إعادة النظر في كافة العلاقات الاقتصادية المتبعة، مشيراً أن الأخوان يمثلون الطبقة الرأسمالية الكومبرادورية والطفيلية المصرية (برجوازية رثة)، داعياً لإعادة النظر أيضاً في علاقات الرأسمالية التابعة. ذات الطابع الطفيلي التي تمتص دماء 95% من الشعب المصري او التونسي او اليمني ..الخ والتي تستولي على فائض القيمة المقتسم مع المستعمر.

في ظل الانقسام والصراع على المصالح ، فان القوى الرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس غير الشرعيتين، حيث تسعى كل منهما إلى تشجيع المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع والخارج، وارضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من تبعية والتزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر. ذلك ان التشابك والتداخل العضوي في ال

مصالح الطبقية بين كافة الشرائح العليا الطفيلية، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... الخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة لشريحة الخمسة بالمئة، ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة، التي يمكن ان تسهم بدورها في تقريب المسافات بين القطبين المتصارعين، عبر اصحاب رؤوس الأموال (في الداخل والخارج) الطامحين إلى دور سياسي توفيقى أو "معتدل" او "واقعي" بصورة انتهازية ، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل من اشباه المثقفين الانتهازيين الذين تخلوا عن أحزابهم - اليسارية خصوصاً- وباعوا مبادئهم لحساب البرنامج السياسي الهابط للسلطة او للممول الامريكي الاوروبي لتأمين مصالحهم الشخصية الانتهازية.

في الذكرى الخامسة والاربعين لاستشهاد الماركسي الثوري والمناضل الاممي الباسل تشي جيفارا ... أقول ، إن قوى وأحزاب اليسار العربي ، تواجه في هذه اللحظة الثورية ، تحدياً كبيراً ، سيحدد مصيرها ووجودها ومستقبلها ، مما يحتم عليها ان تسارع إلى الخروج من أزمتها صوب النهوض الثوري والانتشار والتوسع في صفوف الفقراء والمضطهدين من ارضية الصراع الطبقي ضد كل اشكال الاستغلال والقهر .. ومن ارضية الصراع ضد التحالف الامبريالي الصهيوني ... ودون ذلك ستتزايد مظاهر الهبوط السياسي والفكري والممارسات الانتهازية والشللية وعوامل التراجع والتفكك التنظيمي والانفلاش الداخلي بما سيؤدي حتما لإسداد الستار عليها وتجاوزها.

فكرة للحوار.....

في ظل انتشار وهيمنة القوى اليمينية الليبرالية الرثة وقوى الاسلام السياسي وتحالفاتها مع القوى الرجعية ونظام العولمة.. وفي ظل موازين القوى الدولية والعربية المختلة لصالح التحالف الإمبريالي الصهيوني وموقفه النقيض من ثوابت وأهداف شعوبنا العربية عموماً وأهداف الشعب الفلسطيني خصوصاً، حيث بات واضحاً، ان التصور الصهيوني يتمسك بلاءات خمسة هي: لا انسحاب من القدس

، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي يفرض على قوى اليسار الفلسطيني ، بمثل ما يفرض أيضاً على كافة احزاب وحركات اليسار العربي أعباء ومسئوليات كبرى ارتباطاً بدورها في المرحلة الراهنة عموماً ودورها المستقبلي على وجه الخصوص. خاصة وأن آفاق نضال قطري فلسطيني او مصري او اردني او سوري او تونسي ..الخ معزول عن مسار النضال العربي النهضوي بافاقه الاشتراكية وغير مرتبط به، لن يكون قادراً على تحقيق أهدافه الاستراتيجية. فإنني أدعو رفاقي في قوى وأحزاب اليسار الماركسي في الوطن العربي الى ايجاد آلية حوار فكري، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية الوطنية والقومية والاممية الإنسانية، بهدف بلورة رؤية مشتركة - بكثير من الهدوء والتدرج والعمق - تهدف إلى توفير العوامل المؤدية إلى ولادة وإعلان حركة اليسار القومي العربي الديمقراطي الموحد، في الزمان والمكان المناسبين، سواء في المرحلة الراهنة، أو في المستقبل، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على امتنا من جهة، ورغم ما يعتري هذه المرحلة من ادعاءات كل من قوى الاسلام السياسي والقوى الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات المنهج الجدلي والنظرية الماركسية وراهنيتها من جهة ثانية.

لقد سقط المنطق القومي المجرد الذي طرحته القوى القومية في المرحلة الماضية، على ضوء الإشكالات التي عاشتها هذه القوى وتعثر مسارها، ثم تفتتها واستئثار أقسام منها بكل إمتيازات السلطة، وتحول هذه الأقسام إلى فئات كومبرادورية، وببيروقراطية مستبدة وبالتالي عجزها عن تحقيق أهداف النضال العربي. وسقط معه المنطق القطري المتعصب على ضوء الإشكالات التي عاشتها المقاومة الفلسطينية، والهزائم المتتالية التي لحقت به

١ إرتباطاً بأوسلو وما تلاها من ناحية وبما يسمى بالقرار الفلسطيني المستقل من ناحية ثانية. إذن كيف نوحّد بين الأهداف القومية العامة والأهداف التي تسمى عادة قطرية، أو وطنية..؟ ، وكيف نسقط المنطق القومي المجرد والمنطق الإقليمي والمتعصب؟

إن حل مشكلة النضال القومي والقطري يقوم على أساس ربط النضال القومي بالنضال الطبقي بروية ماركسية ثورية ، عبر الالتحام السياسي والتنظيمي بال جماهير الفقيرة وكل الكادحين الذين يشكلون السواد الأعظم من شعوبنا العربية.

والاصدقاء.....

الرفاق

الى

توضيح

يستحيل الوصول الى وحدة اليسار الماركسي على المستوى القومي بدون ان يثبت كل حزب يساري جدارته ودوره الثوري الديمقراطي الطليعي المتميز في اوساط جماهير العمال والفلاحين وكل المضطهدين في بلده ومجتمعه اولا ..ويؤكد عبر الممارسة قدرته وتوسعه ومصادقيته وانتشاره وحيازته على احترام والتفاف الجماهير حوله بحيث يصبح قوة مؤثرة وفاعلة في مجرى الصراع الطبقي الداخلي وفي مجرى الصر

اع الوطني التحرري ضد العدو الامبريالي الصهيوني بصورة ملموسة وقوية يحسب حسابها عندئذ بالتاكيد ستقرب لحظة توحيد القوى الماركسية على الصعيد القومي...اذ لا يمكن - بل من المستحيل - ان تتحقق وحدة اليسار العربي على المستوى القومي في ظل استمرار حالة الضعف والتراجع والهشاشة والتهميش لاحزاب وفصائل اليسار على المستوى الوطني او القطري ...فاليساري الماركسي الحقيقي اذا لم يكن وطنيا ومناضلا طليعيا وجماهيريا في وطنه ومجتمعه لا يمكن ان يكون مناضلا حقيقيا على المستوى القومي او على المستوى الاممي.

عقد يوم الاحد الموافق 16 سبتمبر 2012 لقاء مع الرفيق غازي الصوارنى مسئول الدائرة الايدلوجية بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . بمقر الحزب الشيوعى المصرى بالقاهرة وحضر اللقاء الرفاق .

صلاح عدلي السكرتير العام للحزب .

الدكتور صلاح السروي عضو المكتب السياسى

والرفيق عصام شعبان عضو المكتب السياسى

وعدد من الرفاق شباب الحزب الشيوعى بلجنة الشباب بالقاهرة .

وقد أستعرض الرفيق غازى الصوارنى الوضع الفلسطينى الراهن والمهام الجسيمة الملقاه على عاتق اليسار والقوى الماركسية في مصر والبلدان العربية بعد اندلاع ثورات وانتفاضات الشعوب العربية فى العامين الماضين .

واكد على اننا نواجه خطرا كبيرا نتيجة انفراد تيار الاسلام السياسى وخاصة الاخوان المسلمين بجنى ثمار الثورة والهيمنة على مواقع السلطة لتشكيل تحالف مع الراسمالية الرثه وقوى اليمين النيوليبرالى فى البلاد العربية مع قوى الامبرالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة ، وشدد الرفيق على اهمية تشكيل جبهات وطنية ديمقراطية يلعب اليسار

دورا محوريا فيها لمواجهة هذه المخاطر الجسيمة . كما اكد على اهمية التنسيق بين القوى الاشتراكية فى البلاد العربية وضرورة التواصل بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعى المصرى وكل قوى الاشتراكية فى مصر .

وقد رحب الرفيق صلاح عدلى بهذا اللقاء الذى يعد اول لقاء فى مقر الحزب بعد استئناف نشاطه العلنى بأحد القيادات الفلسطينية الهامة والقيادى بالجبهة الشعبية . واستعرض مواقف الحزب لدعم الشعب الفلسطينى والقضية الفلسطينية . واعتبر اللقاء خطوة هامة فى اتجاه التواصل والعمل بين القوى الاشتراكية الفلسطينى والمصرية وضرورة تطويره فى المستقبل .

التنوير

إن الغاية من وراء تناول مفهوم التنوير ، تتحدد في حاجة احزاب وقوى اليسار إلى تعميق الوضوح المعرفي العلماني الديمقراطي الثوري، لهذا المفهوم ، بما يحقق اسهامنا في مجابهة مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بكل ابعادها المادية والفكرية، التي تنتشر اليوم في بلادنا بصورة غير مسبقة، عبر مشهد الإسلام السياسي، الذي وجد فيه التحالف الإمبريالي الصهيوني فرصة لتكريس احتجاز تطور مجتمعاتنا العربية عبر تراث ماضوي وعلاقات اقتصادية متخلفة تتطابق عبر تبعيتها مع النظام الرأسمالي العالمي. وهنا بالضبط تتجلى مهمة احزاب اليسار في إطار نضالها التحرري الديمقراطي من أجل استبدال وتجاوز المنطق الموروث وسلبياته المعرفية ، بمنطق العقل والمعرفة العلمانية ، والتنوير، من خلال وعي رفاقنا ، أن الوصول إلى الحقيقة يتطلب إزالة العوائق التي تعترض التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، متسلحين بمفاهيم التنوير والحداثة والعلمانية والديمقراطية وفق محددات ، الهوية الفكرية الماركسية المتجددة والمتطورة ومنهجها المادي الجدلي.

حول	مفهوم	العلمانية	وتعريفها.....
العلمانية (بفتح العين)، نسبة إلى العالم (بفتح اللام) بأنها "مفهوم سياسي يقتضي الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، الدولة لا تمارس أية سلطة دينية والكنائس او الجوامع لا تمارس أية سلطة سياسية ."			

-المنظرين لسيطرة الدين على الحياة المدنية، يعتبرون أنفسهم ممثلين للدين، فهم لا يرون في العلمانية سوى أنها لا دينية بمعنى أنها ضد الدين كدين.

لكن العلمانية ليست منافسة للدين، وليست مذهباً أو تياراً فلسفياً وليست نظرية معرفية، ولا هي نظرية في علم من العلوم ، كما ان العلمانية لا تعني عقيدة لا دينية ، ولا استبعاد الدين من الحياة العامة ، ولا تقييد الحريات الدينية ، انها تعني حياد الدولة ومؤسساتها تجاه الاديان والعقائد حتى تضمن المساواة الكاملة بين مواطنيها بصرف النظر عن اعتقاداتهم.

-أما على الصعيد المعرفي فالعلمانية تعني تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، او تحرير الفكر من الاوهام والخرافات وتحرير الانسان من العبودية التي تمتد جذورها الى تقسيم العمل وظهور الملكية الخاصة والاستغلال الطبقي وتركز الثروة وظهور الطبقات ... العلمانية ليست ضد الدين لكنها ضد الوثنية الدينية وضد سلطة رجال الدين وتدخلهم في حياة الانسان، العلمانية عملية تاريخية او سيروية تقدم في التاريخ والمعرفة، فالعلمانية لغوياً مشتقة من العالم الدنيوي او عالم البشر الذي يصنعون تاريخهم بأنفسهم، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها .

-موقف اليسار تجاه مفهوم العلمنة :

-1تامين الحرية الدينية .

-2فصل الدين عن الدولة .

-3اعتبار الشعب أو المجتمع مصدر القوانين .

-4تعزيز المحاكم المدنية العامة لضمان المساواة التامة في الحقوق والواجبات .

-5عقلنة الدولة والمجتمع وتعزيز الثقافة العلمية العقلانية .

-6تحرير الدين من سيطرة الدولة وإساءة استعماله لأغراض سياسية، وكذلك تحرير الدولة من هيمنة المؤسسات الدينية.

العرب وتحديات التنوير والاستنارة والعقلانية والثورة.....

يبدو ان انظمة الاستبداد العربية عموما وانظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا ، الى جانب ضعف تأثير وهشاشة القوى اليسارية ..مهد الطريق الى انتشار وفوز حركات الاسلام السياسي عبر استغلال بساطة وعي الجماهير وعفويتها ...الامر الذي ادى الى تعزيز وتعميق اوضاع التخلف الاجتماعي في كل البلدان العربية ،وتزايد الهيمنة الامبريالية والصهيونية والكوم

برادورية على مقدرات شعوبنا، بحيث يمكن القول بأن هناك نوع من الكسل والتعب الحضاري الذي يهيمن اليوم على الإرادة العربية ويجعلها تنام على أوساخها تهرب من تحديات التنوير والاستنارة والعقلانية والثورة وكل قيم

ومفاهيم الحقبة الحديثة، وهذا يفسر تمسكها بنوع ساذج من الدين، هذا التمسك يريحها ويسوغ لها هذا الكسل. لذلك علينا أن نفسر هذا الكسل وهذه الهروبية من الواقع. وبالتأكيد فهي مرتبطة، بسيادة الدولة الريعية المسنودة نفطياً، لكن علينا أن نجري مزيداً من الدراسات التاريخية والاجتماعية/الطبقية والسيكولوجية لامتنا وشعوبنا. انطلاقاً من ادراكنا أن أكبر تجسيد للأفكار التي يرتعب العرب الرجعيين، وكل قوى وتيارات اليمين من مجابهتها هو فكر ماركس الثوري الديمقراطي التغييري في اطار الصراع الطبقي وتحقيق الثورة الاشتراكية.

في مستقبل الماركسية والثورات الاجتماعية/الطبقية.....

الثورات الاجتماعية كالباحر يحكمها قانون المد والجزر، ومهما اشتد أو امتد الجزر، فهو لا يعني نضوب مياه البحر. ولذلك فإن إخفاق النموذج السوفيتي للاشتراكية لا يبزر الشطب بالقلم الأحمر على الماركسية اللينينية. تماماً كما أن موت المريض داخل غرفة للعمليات بسبب خطأ الجراح لا يبزر إلغاء علم الجراحة.

بالأمس البعيد هللت الرأسمالية العالمية يوم سحقت

كوميونة باريس، غير أن ماركس رد على زعمهم بمقولة صادقة، قال ماركس " أن مبادئ كوميونة باريس خالدة، فلا يمكن القضاء عليها. إنها سوف تعلن عن نفسها من جديد، ومن جديد ما دامت الطبقة العاملة لم تتوصل بعد إلى تحررها". ولكن بفعل قسوة الصدمة، أو بدافع من الانتهازية والوصولية، هناك من غرق في الإحباط وهناك من فقد الاتجاه، وهناك من تنصل من ماضيه، وهناك من هجر الماركسية، وهناك من هروا إلى الخندق الليبرالي المضاد.

لكن يخطئ كل الخطأ من يعتبر الماركسية قد اندثرت، كما يخطئ كل الخطأ من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، وسوف تثبت الأيام أن عاجلاً أو آجلاً، أن أزمة الماركسية مجرد لحظة عابرة في تاريخ البشرية.

حركات الاسلام السياسي نقىض لمشروع النهضة والديمقراطية والتقدم.....

مع تزايد قوة وتأثير مشهد النهوض الفكري والسياسي والاجتماعي في مصر منذ بداية القرن العشرين على يد رجال

الدين المتنورين العقلانيين امثال الكواكبي والافغاني ومحمد عبده وعلي عبد الرزاق واحمد امين ، وعلى يد المفكرين والساسة الديمقراطيين والتقدميين امثال طه حسين واحمد لطفي السيد وقاسم امين وسلامة موسى و وانطون مارون وشبلي شميل وغيرهم ، مما ادى الى فزع واستنفار الملك فؤاد والاستعمار الانجليزي والقوى الرجعية المصرية التي توافقت على تأسيس حركة الاخوان المسلمين عام 1928 لمجابهة مشروع النهضة وعرقلة ، ومنذ ذلك التاريخ تجلى دور الإسلام السياسي في تكريس مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي في مصر من خلال تطبيق المفاهيم الرجعية السلفية النقيضة للدولة المدنية الديمقراطية ، والنقيضة لكل مفاهيم النهوض الوطني والقومي ولكل مفاهيم الحداثة والتنوير والعقلانية والمواطنة والديمقراطية والتقدم، استلهاماً لأفكار ومنطلقات الإخوان المسلمين الذين وقفوا - منذ نشأتهم عام 1928- ضد كافة القوى الديمقراطية الليبرالية الوطنية واليسارية ، معلنين مساندتهم للملك فؤاد ثم فاروق ، كما وقفوا ضد سياسات ومنجزات الزعيم الوطني جمال عبد الناصر وتآمروا عليه طوال المرحلة منذ 1954- 1970 حيث جرى التحالف بينهم والرئيس السادات لمقاومة قوى اليسار والتقدم ولتمرير سياسات الانفتاح والاستغلال الاقتصادي واعادة الارض الى الاقطاعيين والدفاع عن النظام الرأسمالي والسوق الحر ... واستمروا يحملون تلك الرؤى والمواقف الرجعية مدعومين من اعلى القوى الرجعية في مصر و السعودية والخليج بموافقة ودعم النظام الرأسمالي العالمي عموماً والولايات المتحدة الامريكية خصوصاً من اجل تكريس احتجاز تطور مصر ، وتعميق تبعيتها وتخلفها وافقارها.

المجتمعات العربية .. عودة الى التخلف في عصر الثورة العلمية والمعرفية والمعلوماتية..... منذ ثمانينات القرن الماضي ، ومع تكريس وانتشار عصر المعلومات والانصالات الالكترونية ، بات كوكبنا الارضي أمام مفهوم جديد للمعرفة، اذ أن هذا المفهوم الجديد زاخر بالحركة الصاعدة صوب المستقبل بلا حدود أو معوقات، اعتماداً على ثورة المعلومات والاتصالات وعلوم الكمبيوتر والتكثرون ، وعلم التحكم بالقوى الدقيقة او ما يعرف ف بعلم " السيبرنيتيكا " الى جانب علوم الفيزياء النووية والكيمياء الحيوية والنانو (وحدة قياس تساوي واحد من المليون من السنتيمتر) ، والفامتو ثمانية (الفامتو واحد / جزء من المليون من الثانية) ، والميكروبيولوجي ، والهندسة الوراثية، والاستنساخ والجينوم البشري ، الى جانب العلوم الحديثة في اللغة ، والاجتماع ، والانثروبولوجيا والتاريخ والجغرافيا البشرية والاقتصاد ، بحيث أصبح مفهوم المعرفة المعاصر شاملاً لكل العلوم الطبيعية والإنسانية في علاقة عضوية لا انفصام فيها من ناحية ، ومحصوراً في كوكبنا - إلى حد بعيد - في بلدان المركز الرأسمالي القادرة وحدها على إنتاج وتصدير العلوم والمعارف من ناحية أخرى ، (العرب حتى اللحظة مجرد متفرجين او مستهلكين بغية لاتنتاج هذا العصر وادواته العلمية والمعرفية علاوة على غرق مجتمعاتنا بمزيد من التخلف المعرفي بالعودة الى الحديث عن ارضاع الكبير ومضاجعة الزوجة المتوفاة وشرب بول الجمل للعلاج من الامراض وغير ذلك الكثير الكثير من الترهات والالوهم الغيبية !!!؟؟) بحيث بات من غير الممكن تطبيق هذا المفهوم على أوضاعنا العربية دون امتلاك جزءاً هاماً من مقوماته والتفاعل مع معطياته ، واستخدام آلياته وقواعده ، كمدخل وحيد لجسر الهوة المعرفية

، بيننا وبين تلك البلدان ، آخذين بعين الاعتبار ، أن لكل معرفة خصوصيتها المرتبطة والمحددة من حيث شكلها وجوهرها ، بحركة صعود أو بطء آليات التطور الداخلي في هذا المجتمع أو ذاك من ناحية ، وبالعوامل الخارجية المؤثرة في ذلك التطور من ناحية ثانية ، فالمعرفة عملية انعكاس للواقع وعرضه في الفكر الإنساني المرتبط بهذا الواقع مكانياً وزمانياً من ناحية ، ومرتبطة بالممارسة العملية التغييرية في الأنشطة الإنتاجية والمجتمعية بكل أبعادها من ناحية أخرى ، إذ إن المعرفة والتغيير العملي هما جانبان مشروطان ، يتوقف كل منهما على الآخر بشكل تبادلي لعملية تاريخية واحدة " فالتفكير وحده - على أهميته وضرورته - لا يخلق إلا الأفكار الذاتية ، ولا يمكن حل هذه الإشكالية إلا بالممارسة الاجتماعية ، التي هي شرط التفكير وبلوغ الحقيقة الموضوعية كهدف أساس من أهداف المعرفة لا يمكن بلوغه في واقعنا العربي عبر التشخيص أو التحليل أو استخدام البيانات والمعلومات الدالة على أوجه القصور فيه ، وإنما عبر امتلاكنا - بالإضافة الى ذلك - لرؤى ومفاهيم ثورية ديمقراطية ماركسية متطورة تخدم واقعنا وتحقق مصالح الجماهير الشعبية الفقيرة بصورة غير ملتبسة ، من خلال احزاب اليسار الثوري الحاملة لبرامج واضحة لتجاوز الأزمة البنيوية الشاملة في هذا الواقع وتغييره صوب تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

تيار الاسلام السياسي المعاصر الى أين ؟
يرى المفكر الراحل د. هشام شرابي ، أن " ما جرى في المائة سنة الأخيرة من الحياة العربية التي سادتها " الأبوية " أفضى الى تحديث القديم دون تغييره جذرياً " ، وبناء على هذه الرؤية ، يمكن القول أن تيار الإسلام السياسي المعاصر الذي برز مع تشكل حركة الإخوان المسلمين ، " لا يمثل أبداً ، وخلافاً لما يراه الجابري ، امتداداً لتيار الإصلاح الديني الذي أطلقه محمد عبده

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بل يعبر - هذا الإسلام السياسي المعاصر - في منطلقاته وتوجهاته وأهدافه عن قطيعة مع تيار الإصلاح الديني ، وكما يقول د. ماهر الشريف " يظهر ، بين الباحثين والمفكرين العرب ما يشبه الإجماع على أن هذه الجماعات لا تقدم حلولاً واقعية للأزمة العامة التي تواجهها المجتمعات العربية " وفي هذا الجانب يقول الراحل د. شرابي " أن الأصولية الإسلامية لن تقوى على توفير علاج ناجح للفوضى التي تتحكم بالمجتمعات العربية ، وذلك لأنها " مثالية " ستكون حلولها بالضرورة سلطوية ومرتكزة الى عقيدة وسبل جبرية مطلقة ، وستلجأ الى فرض نظام أبوي سلطوي يقوم على أيديولوجية غيبية دينية . أما حكيم بن حمودة ففي رأيه أن هذه الجماعات تبدو قوة احتجاج سلبية من دون أن تكون قادرة على بلورة مشروع مجتمعي بديل . " اما المفكر د. سمير أمين ، فيرى " أن حركات الإسلام السياسي ، تجسد اليوم اتجاه رفضي سلبي لا يقدم بديلاً إيجابياً على مستوى التحديات العالمية ، حيث يقوم المشروع الذي تتبناه على ثلاثة أعمدة هي أولاً : إلغاء الديمقراطية وثانياً : إحلال خطاب أيديولوجي شمولي محلها (ينتهي الى) خضوع شكلي لطقوس دينية لا غير وثالثاً : قبول الانفتاح الكومبرادوري الشامل على الصعيد الاقتصادي.

تعريف أخلاقيات العضو في أحزاب وفصائل اليسار الماركسي.....

هي مجموعة المبادئ والقواعد التي يسترشد بها العضو في سلوكه الخلقي وتصرفاته، و يطلق عليها الآداب الحزبية التي يتوجب أن يتمتع بها جميع الرفاق، إن الإقتداء بالأخلاق الرفاقية يعني بالنسبة لكل عضو أن يتصرف على الدوام بما يتلاءم مع المتطلبات الحزبية نصاً وروحاً، والالتزام الواعي والمخلص بمبادئ وأفكار الحزب عبر ممارسة - علنية أو سريه - لا تلقي أي ظ

ل من الشك على شرف الحزب أو لقب الرفيق، بل بالعكس تجسد مشاعر كل رفيق منا بكونه جاء باختياره الحر، لكي يكون مناضلاً في حزب عظيم من أجل أفكار عظيمة ، شرط امتلاك الوعي عبر التثقيف الذاتي، بما يعزز القناة الفكرية التي تتجلى في الإخلاص العميق للمثل الأيديولوجية والسياسية للحزب عموماً ولهويته الفكرية الماركسية ومنهجها الجدلي المادي وفهم قوانين التاريخ والتطور الاجتماعي الموضوعية في فلسطين والوطن العربي والعالم من خلال التثقيف الذاتي ، إذ لا يكفي أن نسمي أنفسنا بـ"طليعيين" وفصيلاً متقدماً ، بل علينا أن نتصرف بشكل تكون فيه سائر الفصائل الأخرى مضطرة إلى الاعتراف بكوننا نسير في المقدمة. "

السمات الأخلاقية للرفاق في احزاب وفصائل اليسار الماركسي العربي :

انها الأركان والصفات الأخلاقية التي تتجلى في سلوك الرفيق ، فالسمات الأخلاقية للرفاق تتحدد قبل كل شيء ، بمبادئ الأخلاق الثورية وقواعدها .

وفي هذا الجانب أشير الى عدد من السمات التي تجسد السلوك الثوري وهي سمات لا يمكن تحقيقها بدون مراعاة الوعي المعرفي عبر التثقيف الذاتي :

1. الاستقامة : أن تكون مستقيماً يعني أنك ضد كل اعوجاج تنظيم

ي أو سياسي أو فكري، وضد كل موقف وسطي أو انتهازي أو شللي، وأن تكون موضوعياً في مواجهة المسائل والتحديات ، ومرتبطة تماماً بأهداف جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين .

2. المثابرة والإصرار : يتميز الكادر المسؤول في الحركة الثورية، عن العضو العادي، بامتلاك روح المثابرة والإصرار ومتابعة الأمور حتى تحقيق نتائجها.

3. الإبداع : الإبداع من المسلكيات الثورية، التي تميز الكوادر والقادة عن الأعضاء العاديين .

4. الإيثار : بمعنى إزاحة ورفض السلوك الأناني.

في ضوء ما تقدم .. ليس أمامنا سوى تفعيل عملية النضج المعرفي والسياسي والتنظيمي بما يؤثر على الجماهير عبر التعايش معها والممارسات الايجابية الملموسة في صفوفها على كافة الأصعدة بدءاً من السلوك الشخصي في العلاقة معها إلى الممارسة التطبيقية في كل ما يتعلق بالشؤون الحياتية للجماهير .

ان القيم السالبة في المجتمع ، لا يمكن تغييرها الا حينما يصبح وعي الناس الاخلاقي، وعيا لمصالحها يمكنها من استيعاب وقبول تنفيذ المهمات الواقعية على الصعيد الوطني او الاجتماعي .

فالساري الثوري وخاصة الكادر مطلوب منه أن يتفرد في القدوة الصالحة والمثال الفذ للنقاء والصدق والشفافية والبعد عن الذاتية والاستهتار بقواعد السلوك والأخلاق . وبالتالي فإن إغماض العين عن الممارسات المشينة هنا وهناك هو كارثة حقيقية للحزب الثوري .

إن كل ما تقدم يشكل أساساً أولياً جامعاً ومبرراً للالتحاق والانتماء للحزب الماركسي الثوري ، لكن هذا الاساس لن يكتمل بدون انضاج الوعي عبر التثقيف ، وخاصة الذاتي كمدخل وحيد لتعميق الالتزام الواعي والايمان العميق بأهداف الحزب واخلاقياته التي تجسد الاهداف الوطنية والمطلبية الديمقراطية المنبثقة من اتون الصراع الطبقي ، وهي اهداف يجب أن تجسد الاهداف الشخصية لكل عضو في الحزب.

إن الالتزام الحقيقي، والمخلص، باتجاه إخراج فصائل واحزاب اليسار من أزمتها الداخلية الفكرية والسياسية والتنظيمية الراهنة، تستدعي إعادة بناء وتفعيل الكادر الحزبي وفق رؤية سياسية تنظيمية ديمقراطية تنبذ كل اساليب البيروقراطية والتفرد والشخصنة...ووفق رؤية فكرية ماركسية متطورة وعصرية تعتمد المنهج المادي الجدلي للارتقاء بالحزب في خدمة جماهير الفقراء والمضطهدين ، وبالاستناد إلى ممارسة عملية التثقيف الذاتي بصورة منهجية يومياً دون انقطاع.

إن التفعيل الحقيقي أو الثورة الحقيقية للحزب ، لا تحددها قناعاته الفكرية أو أيديولوجيته فقط ، فلكي تتمتع الأفكار بقوة تحويلية ، من الضروري أن يكون التنظيم عاليا عبر ديمقراطيته الداخلية كصمام أمان لوحده وقوته ، ولدعم قوة الأفكار بقوة التنظيم ، وهنا تتجلى عملية التثقيف الذاتي في ضمان تحقيق هذه الضرورة.

معايير بناء العضو / الكادر الثوري في احزاب وفصائل اليسار العربي ...

ان تحقيق اهداف الحزب الماركسي مرهون في تحقيقه بقوة الالتزام والانتماء، حيث لا يستطيع العضو الحزبي، والكادر

بالذات الاستمرار بالعمل الثوري إن لم يُعَلِّم نفسه ويرشد الجماهير ويسترشد بها ويتعلم منها، وإن لم ينظر للوعي النظري والوعي بالواقع من أجل تغييره على أنه جزء لا يتجزأ من النشاط التنظيمي.

إن أهمية بناء الكادر الماركسي المناضل تكتسب اهتمام كل الذين يسعون من أجل انتشار مبادئ الحزب أو الفصيل الثوري، ومن أجل تقويته سياسياً وفكرياً وتنظيمياً، ولهذه المسألة معايير لا تقبل التأويل.

أولاً: المقياس النظري والسياسي : "لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية" هذا هو المحدد الرئيسي لهذا المقياس بما يضمن قدرة الرفاق على التطبيق الخلاق للنظرية على الواقع المعاش عبر الممارسة اليومية. ثانياً: المقياس التنظيمي : وهو مقياس يحدد درجة التزام الكادر والعضو الحزبي بالانضباط التنظيمي والمحافظة على وحدة الحزب في الفكر والعمل.

ثالثاً: المقياس العلمي والمهني والإداري التخصصي : ما يعني تكريس المنهج العلمي في الإدارة الحزبية بعيداً عن الفوضى والارتجال والعفوية والشللية أو الاعتماد على الذاكرة.

رابعاً: المقياس الطبقي.

خامساً: المقياس النضالي : استعداد الكادر للقيام بالمهام النضالية التي يكلف بها ، وامتلاكه المواصفات المطلوبة وفي مقدمتها الوعي والعقلانية الموضوعية والروح الثورية والتواضع والشجاعة والجرأة والإرادة الصلبة. سادساً: القدرة القيادية : إن القدرة القيادية تعني المستوى الفكري والسياسي الرفيع للكوادر، وأهليتهم ومبادراتهم ، القدرة على تحمل المسؤولية ومواجهة الأمور الملموسة، القدرة على تنظيم وإدارة العمل وضبطه بعقل جماعي ثوري وديمقراطي.

سابعاً: المقياس المسلكي : مراعاة أصول الأخلاق الاشتراكية، التي تتمثل في الروح المبدئية العالية والوعي العميق للواجب الاجتماعي، والروح الجماعية والعلاقات الرفاقية القائمة على التعاون، والاحترام والبساطة والصراحة والصدق والتواضع، والنزاهة والإيثار والمصادقية العالية والأمانة الثورية والموضوعية التي تقتضي رفض ممارسة أي شكل من أشكال الانتهازية أو الشللية أو التكتلات الضارة بل كشفها ومجابهتها.

ثامناً: المقياس العملي : وهي الصفات التي تحدد قدرات الكادر على التطبيق السليم لخط الحزب في المجالات السياسية أو التنظيمية أو الفكرية أو الجماهيرية أو النقابية أو الإعلامية... الخ والخبرات التي يمتلكها في جوانب العمل المختلفة.

إن تحقيق هذه المعايير أمر ضروري في اللحظة الراهنة من حياة أحزاب وفصائل وحركات اليسار العربي ، كما لمستقبلها ، وذلك من أجل تعميق الوعي في هيئاتها ومراتبها وكوادرها وأعضائها، بما يمكنها من التحليل الموضوعي و سبل التغيير المطلوبة لواقعها بكل مكوناته وجوانبه السياسية والمجتمعية ..على طريق تحقيق الاهداف الثورية التحررية الوطنية والديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

إن الفكر الذي يستحق اسمه هو إدراك للحاضر وللواقع بالفعل، إدراك لروح الشعب عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً، وهو أيضاً إدراك منطق الواقع، وإدراك للمبدأ العقلي والأخلاقي في كل مجال من مجالات الحياة .
 "إن الفكر أو العقل يسعى على الدوام إلى تعرّف ذاته في الحاضر وإلى تعرّف حريته في القانون العام والنظام العام (أو الدستور الديمقراطي الشعبي) والقوانين التي تضمن تطبيق إرادة الخير العام والنفع العام ولمصالح

الوطنية العامة وثوابتها".
 ففي عصرنا الراهن، لا يستقيم أن تكون أمة، كائناً أخلاقياً من دون هذه الرابطة العقلية/الأخلاقية، أي من دون عقد اجتماعي -يضمن ويكرس حرية الرأي والتعدد الفكري والسياسي والتنظيمي - يكون بموجبه جميع المتعاقدين أحراراً ومتساوين.

فالسباسة التي تستحق اسمها، سياسة مبدؤها الفكر أو العقل، فكر الواقع أو عقل الواقع، وغايتها (علاوة على أهداف التحرر والديمقراطية (الأخلاق والحياة الأخلاقية. المبدأ والغاية هنا كالمبتدأ والخبر، لا معنى لأي منهما من غير الآخر.

لكن من المؤسف والمحزن في آن أن السياسة لم ترق في بلادنا العربية بعد إلى مستوى العمل في سبيل مصالح الجماهير الشعبية ووحدة النضال التحرري الوطني والديمقراطي ، كما لم ترق -بسبب تكريس التبعية والتخلف والمصالح الطبقية الكومبرادورية والطفيلية في مشهد الاسلام السياسي الراهن - إلى تظهير العقد الاجتماعي القائم في صيغة قانون عام يسري على جميع الافراد باعتبارهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

الإشكالية التي تواجه احزاب اليسار العربي، تتجلى في ضعف أو هشاشة أو غياب الوعي بمبادئ الحزب وهويته الفكرية الماركسية ، لدى معظم الرفاق، والتفاعل الذاتي مع تلك الأفكار، الأمر الذي يعرقل نهوض هذه الاحزاب ومن ثم تراجعها وفقدانها لمصداقيتها في اوسا جماهيرها وهنا يثار السؤال : لماذا حدث ذلك ؟
 ويمكن أن نجيب بلا مواربه ، وبصورة مباشرة ، ان هذه الاحزاب والفصائل لم تراكم - طوال العقود الثلاثة الماضية.. أس

س البناء التنظيمي الفكري والسياسي من جهة وأسس البناء المجتمعي بمكونات وأقعها الطبقي الاجتماعي والاقتصادي من جهة ثانية، وعجزت بالتالي عن توفير القدر الكافي من الوعي بالنظرية أو الوعي بالواقع في الممارسة ، بما يؤهلها للنهوض والتوسع والانتشار.
 وهنا تبرز قضية أولوية أهمية عنصر الوعي، ودوره في جعل النشاط النضالي إن على الصعيد الوطني أو على الصعيد الديمقراطي المطليبي، نشاطاً حزبياً طليعياً قادراً على التأثير في الجماهير واستيعابها وتنظيمها.

إن "إهدار النظرية" الماركسي وإهمالها أو استبعادها كأولوية، إلى جانب ضحالة الممارسة الثورية الكفاحية والديمقراطية أدى إلى ضعف وتراجع حركات واحزاب اليسار سياسيا وجماهيريا وتنظيميا ، وأدى أيضاً إلى انتشار العفوية والارتجال فيهما وخاصة في جانبها الطبقي/الاجتماعي ، وبالتالي أدى إلى مزيد من عزلتها عن الحركة الجماهيرية العفوية من جهة وإلى المزيد من عوامل الأزمة الداخلية من جهة ثانية.

في العقود الماضية، ركزت احزاب وفصائل اليسار -أكثر مما ينبغي- على الشعارات العامة ، ذات الطابع التاريخي أو النضالي ، لكن الشعارات وحدها لا تنتج ثورة أو حالة ثورية منظمة ومدركة لأهدافها ومؤثرة في اوساط الجماهير الشعبية الفقيرة، ويعود السبب في ذلك إلى إهمال أولوية وديناميكية الوعي بمبادئ وأفكار وبرامج اليسار تطوير وتفعيل العلاقة مع الجماهير على الرغم من اتفاق الجميع وتأكيدهم نظريا في ادبياتهم زمنشور اتهم أن إهمال الوعي بالنظرية والواقع المعاش هو في حقيقة الأمر مقتل الحركات اليسارية. إننا ندرك أن النشاط الثوري لاحزاب وفصائل اليسار ، لم يحقق الانتصار الذي تتطلع إليه جماهيرنا ، ولهذا ظلت مستغلة مضطهدة ، تتور وتنتفض ، لكن القيادة اليمينية (الوطنية والدينية) هي التي تقطف ثمار ثورة الجماهير وانتفاضاتها (كما جرى في مصر وتونس مؤخرا)، مما فرض على جماهير الفقراء مزيداً من الاحباط والاستسلام لانتهازية القوى اليمينية الليبرالية والدينية/الاسلام السياسي، والسبب في ذلك يعود - في جزء منه- إلى تراجع دور القوى اليسارية في توعيتها بمصالحها وأهدافها من جهة وتوعيتها بانتهازية اليمين العلماني وحركات الإسلام السياسي من جهة ثانية .

إن أوضاع الهبوط السياسي وانتشار ظاهرة الإسلام السياسي ، وغير ذلك من الظواهر ، تفرض علينا مسئوليات كبرى ، خاصة وأننا ندرك أن الوعي الثوري التحرري أو الوعي بالظلم الطبقي لن يأتي إلى الجماهير العفوية الفقيرة إلا من خارجها ، من خلال الحزب الثوري أو الطليعة الثورية ، ذلك هو دورنا ومبرر وجودنا ، الذي يتوجب على الكوادر الثورية الشابة في احزاب اليسار العربي ، وعي هذه المسئولية والالتزام بممارستها ، ذلك أن النشاط الثوري غير المنظم ، قد يكسب الطبقات المضطهدة (وهو يُكسبها بالضرورة)، خبرات في التخريب ، وفي التظاهر ، والقيام بالإضرابات ... الخ ، لكنه لا يكسبها الوعي الثوري.

20-05-2010

المصدر : موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الصوراني يؤكد أن الحديث عن نهاية الفلسفة، نهاية للفكر وللوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع

اعتبر المفكر الفلسطيني أ. غازي الصوراني الحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر ، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره، مشير

أ أن الحديث عن نهاية الفلسفة قد لازم تاريخها منذ بدايتها ، ويتواجد جنباً الى جنب مع الحديث عن البدايات ، وكل حديث عن النهاية هو بداية لشيء ما ، وكل حديث عن البداية هو نهاية لأمر آخر . وتسأل الصوراني عن معنى الفلسفة في إجابته على سؤال " هل انتهت الفلسفة ؟ ، وهل توقف هذا الفعل البحثي، وهل يمكن للبشرية إنهاء العلاقة مع الفلسفة ؟ وهل يمكن للإنسان الفرد ممارسة هذه القطيعة مع الحكمة والمعرفة ؟، مشيراً أن الفلسفة هي البحث عن الحكمة والمعرفة، ولا يزال الطريق إليهما منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا مستمراً، لافتاً أنه إذا كان عصرنا اليوم يتميز بشئ فإنه يتميز بكثرة الأسئلة وتنوع ميادينها. وأضاف الصوراني خلال مداخلة له في ندوة نظمها التجمع الشبابي من أجل المعرفة " يوتوبيا بعنوان " هل انتهت الفلسفة؟ ، أضاف أن كل من يسأل يعرف ويجهل بأن . لو لم يعرف شيئاً على الإطلاق لما استطاع السؤال. ولو عرف كل شيء لما احتاجه، مؤكداً أن السؤال " هل انتهت الفلسفة ؟ ينطلق من المعرفة ويعود إليها. وأكد الصوراني بأن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقداً واعياً ينفذ إلى مكوناتها، لمعرفة قوانينها .. ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع، متساعلاً " أليس المفكر هو من يهوى صناعة السؤال وحرفة الاستفهام؟ كذلك فن صناعة السؤال يستلزم الإحاطة بالكثير من الأجوبة، معرباً عن أمله أن تتوفر هذه الإحاطة بالمعنى النسبي لدى الشباب في التجمع الشبابي من أجل المعرفة، مشيراً أنه بقدر ما يمتلك المرء من أجوبة، كذلك يكون " قدر " الأسئلة التي يطرحها.

وأشار إلى أنه قد يبدو للبعض أن سؤال الندوة : هل انتهت الفلسفة؟ سؤالاً أقرب إلى المنطق العدمي أي الاعتقاد بأن العالم كله بما في ذلك وجود الإنسان عديم القيمة وخال من أي مضمون أو معنى حقيقي، لافتاً أن السؤال هو أيضاً استفسار في ظروف المأزق العربي الراهن، وسؤال يعكس ظروف الحضارة الرأسمالية والعولمة وفلاسفتها - أصحاب مدرسة ما بعد الحداثة - في ضوء ما وصلت إليه المعرفة والعلوم الحديثة لأغراض تخدم النظام الرأسمالي .. متساعلاً هل تتطابق ظروف الغرب الرأسمالي وتحولاته الفكرية على بلدان العالم الثالث عموماً وعلينا في المشرق العربي خصوصاً ، أم إننا بحاجة إلى العودة إلى الفلسفة وإنتاجها الحداثي والتنويري العقلاني وامتلاك المعرفة بدلاً من سؤال النهاية ، خاصة وإننا في البلدان العربية نعيش حالة غير مسبوقة من الانحطاط بالمعنى السوسيولوجي ، قد تحلل هذه المجتمعات إلى إعادة مفهوم الرعية في سياق تراكم الاستبداد والفقر والتخلف والتبعية في بلادنا التي يمكن ان تتحول مجتمعاتها إلى نوع من تراث العبيد . وشدد على أنه ليست النهاية توقف مسار الفلسفة، فعبارة "نهاية الفلسفة" تعني اكتمال الميتافيزيقا وليس كمالها. بالإضافة إلى ذلك، فكلمة النهاية تحيل -في الألمانية- على كلمة المكان، حيث تصبح نهاية الفلسفة هو ذلك المكان الذي يتجمع فيه كل تاريخها. فاكتمال الميتافيزيقا، تجعل الفلسفة تتخذ نهايتها وتحتل مكانها في عصر يشهد انتصار

عالم تقنوي، تسود فيه نظرة علمية للإنسانية كما هي فاعلة في الوسط الاجتماعي وأكد أن الخلفية التاريخية لمفهوم نهاية الفلسفة تعود في صياغته الأولى إلى "كارل ماركس" في المخطوطات الاقتصادية - الفلسفية (1844) التي عكف على كتابتها في باريس لاسيما كتاب "بؤس الفلسفة" عام 1847 والذي كرسه في الرد على برودون وتقديم نقد وافٍ لعالم النظرية الفلسفية في علم الاقتصاد البرجوازي، مضيفاً إلى ذلك الملاحظات الفلسفية المهمة التي كتبها ماركس في نقد فيورباخ والتي اعتمد عليها إنجلز في وضع مؤلفه النقدي المهم "فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية" والذي يشير فيه إنجلز إلى تصفية الحساب مع الوجدان الفلسفي السابق.

وأكد بأن ماركس حدد تصوره عن نهاية الفلسفة بعبارة صريحة يقول فيها: "بضرورة نفي الفلسفة بوصفها فلسفة" ووفقاً لهذا تصور، فإن الماركسية تنظر إلى الفلسفة على أنها مجمل النشاط الفكري الذي قطعته المثالية في بناء نماذج تصورية متعالية على الحقيقة الواقعية أو التاريخ الإنساني الملموس وبذلك فإن المثالية هي فلسفة بعيدة عن الفهم الجدي لعلاقة الإنسان بالعالم ، لأنها تقدم صورة غير واقعية عن الأفكار والأشياء، فهي تركز وعياً زائفاً لا يتناسب مع روح العلم والحقائق الموضوعية .

وأضاف بأن ماركس لا ينظر "للفكر" بوصفه سابقاً على الوجود، فهو يعتبر الفكر هو لحظة للوجود، وليس ثمة فكر قائم على شروط عقلية أو ميتافيزيقية مسبقة ، وهو قبل كل شيء لا يقبل في الفكر الفلسفي أن يكون معبراً عن الروح الفردية الضيقة أو النزعات اليوتوبية.

وقال الصوراني: " لعل مقولة ماركس المعروفة في ملاحظاته عن فورباخ التي تجمل عمل الفلاسفة بتفسير العالم أو تأمله بينما المهمة هي تغييره.. تلخص الموقف الماركسي من الفلسفة وذلك بالمعنى الذي تكون فيه الفلسفة تطويراً وتقدماً من التأمل والفهم إلى التغيير، وهي مقولة تحمل في طياتها تغييراً جوهرياً في فهم الفلسفة.. بدلاً من كونها تكتفي بالفهم والوقوف عند حدود التفسير إلى كونها (أداة) للتغيير".

ولفت بأن الاستنتاج الذي توصل إليه ماركس شخصياً في عمليات فهمه وتفسيره لهيغل، ومن ثم نقده وتطويره واستخراج الجدلية - المادية من الرحم الهيغلي ودفعها علمياً نحو كونها حاصلة على النضج الفلسفي المطلوب لقلبها رأساً على عقب وإيقافها على قدميها بعد ذلك.

وأوجز الصوراني مفهوم "نهاية الفلسفة" من وجهة النظر الماركسية - بأنه مفهوم يشمل على نهاية الفلسفة التأملية الخالصة أو نهاية الميتافيزيقيا بصورة عامة. وإن القول بنهاية الفلسفة إنما يعكس مدى ثراء فكر ماركس وقابليته على استقراء مستقبل الفلسفة، مشيراً أن "نهاية الفلسفة" داخل فكر ماركس دعوة إلى تخطي الفلسفة بالمفهوم المثالي القديم لصالح فكر ما بعد الفلسفة وهو فكر مستقبلي قائم على تغيير الخطاب الفلسفي وتعزيزه بـ(البراكسيس) النظري أو الممارسة لكي تكون ما بعد الفلسفة، فلسفة جديدة قائمة على نبذ الفلسفة المثالية، والتخلص من أوهامها المرضية وأنفاسها الميتافيزيقية التي أثبت التاريخ بؤسها ونضوبها وعدم صلاحيتها لروح العصر.

أما بالنسبة لمقولة "ما بعد الحداثة" وباقي "المابعديات أكد الصوراني أن البنية هو أساس الحداثة. مستدلاً على ذلك في بحث هيربرت ماركوز عن البنية في المجتمع والتي وجد فيها أنها التكنولوجيا، مضيفاً أن قوة التكنولوجيا هي التي تحرر الإنسان، باعتبارها تضع بين يديه الوسائل الحقيقية لتمكينه من تحقيق ذاته. وهذا ما يوافق عليه هابرماس، باعتبار أن التكنولوجيا استمرار للتنوير الذي يصرّ أنه أساس الحداثة، لاعتماده العقل بدلاً من الخرافة والعقائد

الغيبية. وهابرماس نفسه يرى أن الحادثة التي تمثل البنيوية ذروتها، ليست سوى استمرار لعصر التنوير. وتطرق الصوراني إلى كتاب تورين مؤكداً أن "ما بعد" تعني بالضبط نهاية عهد وبداية عهد جديد، نهاية مجتمع وبداية مجتمع. وإذا كان المجتمع السابق معروفاً فإن معالم المجتمع القادم غير معروفة ولا يمكن رصدها بالدقة... وبالفعل لم نستطع أن نتلمس حتى الآن المعالم التي تشير إليها "ما بعد" إنها السقوط في المجهول. وأضاف أنها نقطة وقوف حرجة للمفكرين: وراءهم عصر انصرم وأمامهم عصر مجهول. إن "ما بعد" النهاية، ولذا سمعنا بنهاية التاريخ ونهاية الإنسان ونهاية الشعر ونهاية الفلسفة ونهاية الأخلاق ونهاية القيم ونهاية الأيديولوجيات ونهاية المكان ونهاية الذاكرة ونهاية القومية... وهكذا... لكنهم لا يحددون البديل، كل ذلك في إطار نظري أو فلسفي تحت عنوان "ما بعد الحادثة".

وأوضح الصوراني في هذا الجانب أن تاريخ الفلسفة بوجه عام، هو قصة تصور معين هو تصور الضرورة، فالعقل الفلسفي كان وما زال يفهم ذاته "عقلاً" على "عقل" الضرورة، وبالتالي فإن الفلسفة العقلانية بكل مدارسها تنكر على القضايا الميتافيزيقية ضرورتها، لأن هذه الفلسفة لا تعترف بغير الضرورة المنطقية.

وأكد الصوراني بأن ما جلبته الحادثة وما بعدها إلى الفلسفة اليوم هو تكريس أكبر عمليات هدم معرفي بذريعة إفراغ حمولة العقل من أوهامه (الميتافيزيقية) و(التاريخية) و(الوضعية) لصالح آفاق ومسطحات أخرى تقوم على لعبة (الأوهام) و(التمثيل المعرفي) انطلاقاً من فكرة لا تخلو من بصمات (نيتشه) القائلة بضعف منطق (الحقيقة) وخلو العالم من (النسقية العقلانية) أو (السببية التامة) التي تؤهله لأن يكون عالماً (إنسانياً). وأكد بأن غاية ما توصلت إليها نظم المعرفة اليوم وبعد ارهاصات ومحاولات أولية هي تلك الفكرة القائلة (بموت الفلسفة) كما نجدها في كامل نضوجها لدى (مشيل فوكو) و(جبل دولوز) وهي امتداد لميتات أخرى مثل (موت الله) و(موت الإنسان) و(موت المؤلف) وبالتالي (موت الفلسفة) تلك (الميتات الناضجة التي حولت نهايات القرن العشرين إلى نهايات معرفية كبرى، ومراجعات سلبية وانتحارات (تصورية) أسفرت إلى رفع الحد الفاصل بين (المعرفة) و(الوهم).

وأشار بأن هدف هذه المحاولة إنما هي فحص وتتبع الأنساق المعرفية الكبرى في اللعبة الفلسفية اليوم التي افضت إلى مقولة (موت الفلسفة) وما إذا كانت الفلسفة قد ماتت حقاً؟ أم أن موت الفلسفة ما هو إلا طورا من اطوار تخطيها والذهاب إلى (ما بعدها)؟ وكيف يمكن للخطاب الفلسفي المعاصر أن يحيا هو الآخر داخل مشهد الموت الفلسفي المعاصر؟ وهل تعد الفلسفة اليوم منظومة خاوية من الأفكار والتصورات أم هي العامل الأساسي في صناعة موت (الآخرين) والحد من طغيانهم الوجودي في ضوء الاشكاليات الكبرى للوجود والعدم.

واعتبر الصوراني أن فن ما بعد الحادثة، فن يعبر دون حياء، عن الرغبات العارمة للشباب، ويدعو، لأن تكون الحياة، والمجتمع حيويان، يتصفان، بامتلاك هذه الروح، التي هي قريبة من الصرعات، والمودات، التي تتبدل، وتتغير، تبعاً لأذواق الشباب والمراهقين، وهم في الوقت نفسه، يساهمون، في صنعه، وتلقيه، والاهتمام به، والدعوة إليه؛ كونهم جزءاً أساسياً، من المجتمع الاستهلاكي المعاصر، والثقافة، والمعرفة العدمية المعاصرة، التي يعيشها الإنسان المعاصر، والتي تتطلب منه، أن يكون حاضراً، لصنع وجوده، وذاته على مقاييسه، وليس على مقاييس الآخر.

وشدد الصوراني على أن كل ما تقدم يعني أن التمسك الجدلي الواعي بصيرورة الحادثة وتواصلها وامتدادها في

اللحظة الراهنة ، هو أحد أهم المخارج لإشكاليات الفلسفة المعاصرة ، فإذا أوجزنا الحادثة قلنا إنها الموقف من عصر التنوير. بعضهم يرى أن عصر التنوير لا يزال مستمراً، من أمثال هابرماس، وبعضهم يرى أن عصر التنوير لا يصلح ليكون منطلقاً للحادثة، بل الحادثة هي مواجهة الظروف الجديدة ليس بعقل القرن الثامن عشر، بل بذهنية التحليل العميق. ولهذا اعتُبر القرن العشرون قرن التحليل، أي قرن الحادثة. وحجتهم في ذلك أن الحادثة هي إبعاد كل ما يؤثر في العقل أثناء تحليل الأمور الإنسانية إذ تعامل كأنها أشياء مادية نقاربها بعيداً عن هوانا.

ورد الصوراني على ما يقال كثيراً في أيامنا من أن الحادثة أصبحت مفهوماً تخطاه التاريخ، لافتاً أن هذا القول لا معنى له من حيث المبدأ. لأنه إذا كان تعريف الحادثة هو أن (الإنسان) يصنع تاريخه، فإن هذه المقولة هي غير قابلة للتجاوز بالمرة، إلا أن مراحل الأزمات الكبرى - ونحن نجتاز حالياً مرحلة من هذا النوع - تتسم دائماً بميل إلى الردة نحو الماضي ، أي ما قبل الحادثة، مشيراً أن المقولة التي تُعرف بها الحادثة - أي أن الإنسان يصنع تاريخه - لا تقول إن البشرية - بكيئتها أو بجزئياتها - تمارس في كل لحظة من تاريخها عقلانية كاملة تتفق مع مقتضيات منطق مشروع مجتمعي تتجلى من خلاله "ضروريات التاريخ".

وأضاف بأن التطور اقترن نحو الدمج بين خطاب ما بعد الحادثة وأيديولوجيا الليبرالية المعولمة مع تطور آخر تم على أرضية واقع النظام الرأسمالي نفسه. فانتقل النظام الرأسمالي من مرحلة الإزدهار الذي ساد خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى مرحلة أزيمته الراهنة. (كما تآكل أيضاً النمط السوفيتي في الشرق ونمط الدولة الوطنية والتحديث في العالم الثالث). وعندما انهارت دولة الرفاهية في الغرب وظهرت مرة أخرى ظواهر التفاوت المتزايد في توزيع الدخل وانتشار البطالة والتهميش الاجتماعي والفقر، انهارت معها أوهام الحادثة في شكلها السابق.

وأوضح بأن جميع النواقص والإنزلاقات المذكورة هنا تدفع الفكر الاجتماعي في اتجاه واحد، ألا وهو التكيف مع مقتضيات سيادة الاقتصاد السياسي الليبرالي الخاص بمرحلتنا . ففي مقابل الإذعان لقوانين السوق والمساهمة في هجوم الفوضوية اليمينية المعادية للدولة من حيث المبدأ، تغذي مذاهب ما بعد الحادثة وهماً وتعد باحتمال التوصل إلى مجتمع قائم على الوفاق العام ومتحرر من الصراع الأيديولوجي. فليس من الغريب أن عدداً من مفكري ما بعد الحادثة قد أعلنوا "نهاية الأيديولوجيات". بل أحياناً "نهاية التاريخ" أعتقد أن هذه الأطروحات الساذجة لا تقتنع عدا من كان مقتنعاً من البداية. وأشارك هنا حكم الفيلسوف اليوناني كستورياديس الذي يرى في مثل هذه الأفكار "تصاعد التفاهة". فهي تبدو لي وسائل أيديولوجية رخيصة وظيفتها خدمة غدارة الأزمة، لا غير. فهذه الأفكار لا تطرح لنفسها تساؤلات حول الرأسمالية، لكنها تقبل وجودها بصفاتها أمراً واقعاً دون فتح النقاش حول حاضرها ومستقبلها. واعتبر الصوراني أن أزمة النظام الرأسمالي، ليست أزمة "رأسمال" فحسب ، بل هي أزمة أيديولوجية أي البحث عن نظرية تمنحه الشرعية. لأن أي نظام اجتماعي، ليس بقادر على الاستمرار لمدة طويلة من غير أيديولوجية فعالة تؤمن له استمرارية عملية الإنتاج في داخله، وتجعل عملية الإنتاج قادرة على التنامي ذاتياً بحيث تحول دون حدوث "ثورة".

وأضاف بأنه في ظل انتشار مفاهيم أو فلسفات ما بعد الحادثة في إطار الفوضى الفكرية الراهنة، بعد انهيار المنظومة الاشتراكية يبدو كما لو أن سنوات المجد الذي كان ينعم به اليسار قد ولت بلا رجعة، وكأن هذا اليسار، لم يعد يجد ما يبشر الناس به، لا أمل في مستقبل زاهر سيطرق الأبواب. ارتباطاً أو انعكاساً لبشاعة العولمة الرأسمالية من ناحية وشوق المضطهدين للخلاص من واقعهم المهان من ناحية ثانية.

ولفت إلى أنه في ظل تراجع وانحسار اليسار العالمي، في البلدان الرأسمالية الغربية خصوصاً ، كان من الطبيعي ، أن

يقع هذا اليسار، في أزمة خانقة، حيث وقع القسم الأكبر منه في غواية فلسفة الليبرالية الجديدة و فلاسفة ما بعد الحداثة بذريعة تبنيهم قيم الرفض، النفي، والتمرد، ومع ذلك فإنهم قد أزالوا عن الثورة أي طابع غائي، فلقد شأوا أن يكونوا لاهيجليين إلى أقصى حد ممكن، وابتغوا إنقاذ الإنسان أو ما يمكن إنقاذه، مما يعتبرونه جسيم العقل، وإسمنت الحداثة، وذلك من دون أن يجعلوا لهذا الجسيم أو الإسمنت بديلاً عدا التمرد المجاني: والأمثلة أو الشواهد على ذلك كثيرة من خلال مواقف العديد من الفلاسفة ، حيث يعتقد مشيل فوكو أننا لم يعد بوسعنا أن نغير الكثير، ومع ذلك فلا بد من أن نفعل شيئاً ما؛ وينكر دريدا فكرة أن للثورة مساعاً أخيراً سنسهر احتفالاً به؛ ولا يراهن "بودريار" على أكثر مما يسميه بالمتفردات (حركات معزولة أو ضمن دوائر متفردة ، لن تستطيع سوى إزعاج العولمة الرأسمالية واستبدالها) ؛في حين أن "البير كامي" قد مجد الإنسان المتمرد والذي لا قضية له في مواجهة العبث سوى التمرد المجاني؛ وأخيراً، تأتي حركة العولمة البديلة اليوم، والتي التحق بها كل من ديريدا وبودريار قبل وفاتهما، لترفع شعار "عالم آخر ممكن"، لكن من دون أي تحديد لهذا العالم الآخر. الأمر الذي يستدعي إعادة إحياء وتجديد اليسار الماركسي القادر وحده على الدعوة إلى التغيير الثوري لكل انظمة الاضطهاد والظلم والاستغلال .

في ضوء ذلك أقر الصوراني بصعوبة تحديد مفهوم كلمة "نهاية"، حيث أن هذا التحديد يكمن في فصل هذا المفهوم عن مفهوم الغاية ، إذ إن كلمة نهاية ، في الفلسفة ، استعملت في غالب الأحيان مقرونة بكلمة غاية وكأن النهاية لا تكون إلا بتحقيق الغاية والوصول إليها، من هنا فلو تحقق هدف الفلاسفة في الحق والخير والجمال والحرية والعدالة ... إلخ لأمكننا القول بنهاية الفلسفة المتعلقة بهذه الأهداف، لكي تبدأ دورة جديدة من الأسئلة الكبرى والأهداف أو الغايات الكبرى.

وفي إطار الحديث عن الفلسفة ومفاهيمها، استعرض الصوراني المباحث أو العناوين الكبرى الرئيسية التي تناولتها الفلسفة وهي أ. الميتافيزيقا (ما بعد الطبيعة) : وجود عالم يقوم فيما وراء عالمنا المحسوس وهو عصي على الإدراك الحسي. ب. المنطق : هو علم يدرس الاستدلال من حيث الصحة والفساد. ج. نظرية المعرفة (الابستمولوجيا): تتناول نظرية المعرفة مسائل أساسية أربع هي : (1) أصل المعرفة البشرية ومصدرها. (2) طبيعة المعرفة البشرية. (3) صدق المعرفة أي كيف تتميز المعرفة الصادقة عن المعرفة الكاذبة. (4) حدود المعرفة البشرية. د. فلسفة الأخلاق. هـ. فلسفة الجمال. و. فلسفة العلم : وهي دراسة وتحليل العلوم من حيث طبيعتها ومنهجها ومفاهيمها. ز. فلسفة الدين: تعني فلسفة الدين بدراسة ما تنطوي عليه المعتقدات الدينية.

ولفت الصوراني إلى أن للفلسفة مباحث أخرى كفلسفة التاريخ وفلسفة القانون وفلسفة السياسة وفلسفة التربية وغيرها، مستعرضاً الخطوط الكبرى لتاريخ الفلسفة : يمكن مشيراً إلى العصر الإغريقي : ويمتد من القرن السادس قبل الميلاد وحتى وفاة أرسطو (ولد عام 384 ق.م - 322 ق.م)، والعصر الهليني : الذي يمتد من وفاة أرسطو حتى نهاية الأفلوطينية المحدث 322 ق.م - 500م وقد انصب جل اهتمام الفلسفة في هذه الفترة على المسائل الأخلاقية والعملية، والعصر الوسيط: ويبدأ من القديس أوغسطين 354-430 في القرن الخامس وحتى القرن الخامس عشر، وعصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير حتى نهاية القرن الثامن عشر.

وأشار الصوراني إلى أن ولادة عصر النهضة لم تكن عملية سهلة، قرون من المعاناة وتحولات ثورية في الاقتصاد والتجارة والزراعة والمدن كانت بمثابة التجسيد لفكر النهضة والإصلاح الديني والتنوير.

وأضاف بأنه في هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي أحدثت زلزالاً في الفكر الأوروبي، لافتاً أن الفكر الذي ساد

في المرحلة السابقة (الإقطاعية) لم يهتم ببحث المسائل المطروحة ، ذلك أن "المفكرين" لم يتطلّعوا إلى البحث عن الحقيقة بل عن وسائل البرهان على صحة العقائد الدينية خدمة لمصالح الملوك والنبلاء الإقطاعيين، مشدداً إلى أنه كان لابد لهذه الفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط في ظروف بدأ فيها يتعزز العلم. ولفت إلى أنه في هذه المرحلة الانتقالية ، لوحظ تطوراً ونمواً للمدن وظهور التجار والصناعيين وأصحاب البنوك ، والاكتشافات التكنيكية المغازل الآلية - دواليب المياه - الأفران العالية والبارود والطباعة في أواسط القرن الخامس عشر .

وظهور مجموعات من المثقفين البرجوازيين قطعوا كل صلة لهم بالكنيسة واللاهوت الديني ، وقد سمي هؤلاء بأصحاب النزعة الإنسانية " HUMANISM " .

واستعرض الصوراني المرحلة التاريخية الثانية أو تطور الفلسفة الأوروبية في عصر الثورات البرجوازية أواخر القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر، والتي رفع خلالها فلاسفة هذا العصر رغم الاختلافات بين مذاهبهم شعار "العلم" من أجل تدعيم سيطرة الإنسان على الطبيعة ، وأصبحت التجربة هي الصيغة الأساسية للاختراعات والأبحاث العلمية التطبيقية في هذا العصر وأبرزها: • صياغة القوانين الأساسية للميكانيك الكلاسيكي بما فيها قانون الجاذبية الذي وضعه نيوتن (1643 - 1727)، و تطوير علوم الرياضيات والهندسة والفيزياء والأحياء_ ديكارت ولايبنتز، و اكتشاف الدورة الدموية- هارفي - " تأكيد اكتشاف ابن النفيس"

• قوانين الميكانيك وتعريف مفهوم العنصر الكيميائي_ بويل، وميزان الحرارة الزئبقي والضغط الجوي_ تورشيللي (أحد تلامذة جاليليو)، ومن أبرز فلاسفة هذه المرحلة :- فرنسيس بيكون (1561 م. _ 1626 م.) رينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م.)، توماس هوبز (1588 م. _ 1679 م.)، جون لوك (1632 م. - 1704 م.) ، جون ستيوارت مل (1632-1704)، قال بأن جميع أشكال المعرفة تعود إلى الإدراك الحسي المادي للعالم الخارجي .

وتطرق إلى عصر التنوير الفرنسي والفلسفة الألمانية في القرن الثامن عشر ، مشيراً أنه يتميز هذا العصر بوضع أنسقة فلسفية متكاملة عن العالم واستخدام المناهج العلمية في البحث، ومن أبرز مفكريه شارل مونتسكيو، وفرانسو فولتير، وجان جاك روسو، وديني ديدرو، عمانويل كانط، وجورج ويلهلم فريدريك هيجل.

- ثانياً : الفلسفة الألمانية :

وأشار الصوراني إلى أنه إلى جانب هؤلاء، برز العديد من الفلاسفة في ألمانيا وأوروبا وأمريكا ، في القرن التاسع عشر ، وهو القرن الذي تميز بالانصراف إلى الواقع المحسوس ذاته تحت تأثير العلم الطبيعي، وظهور الفلسفة الماركسية (ماركس 1818 - 1883) التي توصلت إلى النتيجة القائلة بحتمية الثورة الاجتماعية وضرورة توحيد حركة الطبقة العاملة.

ومن أبرز فلاسفة هذا القرن (19) الفيلسوف شوبنهاور (1788-1860) العالم عنده ارادة القوة ، ثم أوجست كونت (1798-1857) وهو مؤسس الفلسفة الوضعية وصاحب مصطلح "علم الاجتماع"، ثم هيربرت سبنسر (1820-1903) وهو عالم اجتماع ومن مؤسسي المذهب الوضعي ، وموضوعه البرهنة على الطبيعة الطبيعية والأبدية للرأسمالية، ثم الفيلسوف الأكثر تشاؤماً فريدريك نيتشه (1844 - 1900).

وأكد الصوراني أن القرن العشرين، حسب العديد من الفلاسفة والمفكرين - هو عصر التحليل المنطقي للغة الفلسفة والعلم على الأكثر، وانتشار الفلسفة البرجماتية، ومن أهم فلاسفتها وليم جيمس (1842-1910) وهو فيلسوف

مثالي امريكي من أبرز الدعاة والمنظرين المؤسسين للفلسفة الذرائعية أو البرجماتية . ثم الفيلسوف جورج سنتيانا (1863-1952) فيلسوف أمريكي من أنصار الواقعية النقدية ومن أهم فلاسفة البرجماتية ، وضع في كتابه "السيطرة والسلطات" نظرية تفسر تطور المجتمع بغريزة حفظ الذات والسعي الدائم للمنافع المادية ، أما في السياسة فقد كان مناهضاً للديمقراطية مؤيداً لسلطة النخبة الرأسمالية . ثم جون ديوي (1859-1952) فيلسوف أمريكي ترك أثره الواضح على الفلسفة وعلم الاجتماع عموماً وعلوم التربية والتعليم خصوصاً، وهو مؤسس مدرسة شيكاغو الذرائعية ، ويعتبر من أهم المدافعين عن الليبرالية البرجوازية والفردية وحرية السوق .

وأشار الصوراني إلى أنه في هذا القرن ، تكرست وانتشرت الفلسفة الوضعية المنطقية التي أسسها كل من أوجست كونت و سبنسر ، إلى جانب الفلسفتين الوجودية والماركسية في إطار الصراع بين النظاميين الرأسمالي والاشتراكي، والمعروف أن الفلسفة الوجودية انقسمت إلى الوجودية المؤمنة التي عبر عنها الفيلسوف الدانمركي سورين كيركجورد (1813-1855) ، والألماني كارل ياسبرز (1883-1965)، والوجودية الإلحادية التي عبر عنها الألماني مارتين هيدجير (1889-1976) ويعتبره البعض من أهم فلاسفة القرن العشرين ، فقد حاول هيدجير في كتابه "الوجود والزمان" أن يحدد علاقة الوجود بالإنسان إنطلاقاً من الإنسان ، فهو لم يعترف أبداً إلا بالوجود كمصدر وحيد لكل الحقائق عبر الإنسان بالطبع ، شاركه في فلسفته هذه، الفرنسي جان بول سارتر (1905-1980)، وعرج الصوراني إلى عصر العولمة أواخر القرن العشرين : (الفلسفات البنيوية* والتفكيكية* وما بعد الحداثة والليبرالية الجديدة إلى جانب الفلسفة الماركسية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتشار ظاهرة فوضى الأفكار، مشيراً أن الثورة الإعلامية والتكنولوجية أثرت بالفعل على تصورات الفكر الفلسفي في الغرب، حيث أحالت قسماً من مشروعه المستقبلي إلى واقع ملموس، ومعاش فعلاً ..، وهذا يعني أن الفكر الفلسفي يظل فكراً مستقبلياً قادر دوماً على تقديم الرؤى والتصورات الجديدة.

وأضاف بأن الفلسفة الغربية هي التي أنتجت ما هو راهن من تسريع تطوري للحياة والأشياء. فخلقت فضاء منجز وأصبح عليها الانتقال إلى فضاءات أخرى ، في عالم محكوم بتطورات علمية وثقافية متسارعة وغير مسبوقه ،من هنا بدأ الحديث عن ما بعد الحداثة، وما بعد العولمة، بذريعة الاهتمام بالمستقبل .

وأشار إلى أن التطورات المتسارعة على جميع الصعد أدت إلى طرح أسئلة حادة ودقيقة شغلت الفكر الفلسفي مثلاً ما هو مصير الفلسفة ؟ وإذا ما اختفت ملكة التفكير الفلسفي هل سيتحول الفرد مع تطور العولمة -في بلدان العالم وبدرجات متفاوتة- إلى مجرد سلعة استهلاكية ؟

وفي هذا الجانب تحديداً ، أشار الصوراني الى ما يمكن تسميته بـ الحقيقة الفكرية المركزية لعصر العولمة التي تتلخص في تزايد مضطرد ومتسارع للمعرفة بصورة غير مسبوقه ، (نحن نعرف أكثر من آباءنا ، وأولادنا سوف يعرفون أكثر مما نعرف) ، وهذه الزيادة في المعرفة ستجعل من ظهور نوع جديد من الفلسفة أمراً ممكناً ، وهذا لا يعني أبداً نهاية الفلسفة ، بل تطورها وتجدها بما يتوافق مع معطيات هذا العصر ويتخطاها إلى آفاق أكبر ، قد تؤدي إلى تراجع عصر الشك الابستمولوجي أو نهايته لحساب اليقين الابستمولوجي أو "الحياة الواقعية" للمعرفة .

وقال الصوراني " بسبب النمو الشديد للمعارف والعلوم اليقينية ، الموضوعية ، والكونية ، لم تعد إمكانية المعرفة سؤالاً مركزياً في الفلسفة ، وقد نتفق على أنه من المستحيل سيكولوجيا في هذا العصر أن نأخذ مشروع ديكارت بالشكل الذي نظر إليه هو ، إذ أن الصور التقليدية للشك الديكارتي لا يمكن أن يكون لها معنى بالنسبة لنا في عصر العولمة أو عصر التراكمات المذهلة للمعرفة اليقينية ، ويمكن أن نفسر مفاهيم "ما بعد الحداثة" بأبعادها الميتافيزيقية

نوعاً من الشك المعاصر إذا صح التعبير ، إلى جانب فروع داعمه مثل "التفكيك" و"ما بعد البنيوية" وبعض تنويعات أو انحرافات البرجماتية صوب الميتافيزيقا والعنصرية (كما نلاحظ عند ما يسمى بالمحافظين الجدد) .. فإذا كنا نعني بالحدثا فترة العقلانية والذكاء الممنهج التي بدأت مع عصر النهضة ثم عصر الأنوار ، إذن نحن اليوم لسنا في عصر "ما بعد الحدثا" ، بل يمكن القول أننا في عصر "ما بعد الشك" أو عصر اليقين المعرفي أو ما بعد الابستمولوجي ، وفي سياق صيرورة الحدثا وتواصلها في اللحظة المعاصرة، فالحدثا لا نهاية لها، "كما يقول بحق الفيلسوف الألماني المعاصر هابرماس".

ولفت إلى أن الحديث عن نهاية الفلسفة ذكرنا بالحديث عن اعلان نهاية التاريخ وفق طرح فرنسيس فوكوياما، وهي طروحات مستحدثة لا جديد فيها ، لافتاً إلى أنه سبق لهيجل أن أعلن بأن التاريخ قد أنهى تحققه ووصل محطته الأخيرة عند نقطة تشييد الدولة البروسية، لكن حركة التطور أثبتت خطأ استنتاجات هيجل ، فالتاريخ الإنساني لن يتوقف إلى بانتهاء الوجود البشري .

وأوضح الصوراني إلى أن إعلان فوكوياما يأخذ طابعا آخر ويتغذى من غرور مختلف، وما هو سوى إعلان أيديولوجي آخر يرى العالم من خلال تصوره وأوهامه، أي من خلال أيديولوجيته بالتحديد، وهذا شكل من أشكال التفكير الأيديولوجي يقلل التاريخ ويتغاضى عن أن العالم متغير وتتغير تبعاً لذلك صورته في ذهن البشري، ويعلن أن نموذج هو التطور العقائدي الأخير للجنس البشري . ولكنه من جانب آخر يعبر عن صلف العقل السياسي الأمريكي وأيديولوجيته العنصرية التوسعية التعبوية بكونه لم يعد يخضع للقوانين التاريخية، بل يمثل أمة "صانعة" للتاريخ والمستقبل، باختصار إنه يمثل الأمة السوبرمانية ويعد تنويعاً عملياً لأفكار الفيلسوف الألماني فردريك نيتشه. ولفت إلى أن وثنية نيتشه هي وثنية يعاد إنتاجها داخل العقل السياسي الأمريكي بحسبانها وثنية الإنسان الأمريكي المحارب ، المستند إلى منطق الفائدة أو المصلحة كما حددته الفلسفة البرجماتية ، مشيراً أن الفكر الأمريكي هو فكر السيطرة والقوة الأحادية وإرادتها التي تحكم على الأفكار إنطلاقاً من فائدتها وليس من صدقها ، ذلك هو جوهر النظام الرأسمالي عموماً ، وجوهر النظام الإمبريالي الأمريكي خصوصاً ، الذي بات يعتبر نفسه نوعاً من "الأمة السوبرمانية" التي من حقها تحديد نظام القيم عبر صيغة " من ليس معنا فهو ضدنا" وفق أفكار المحافظين الجدد التي وضعها معالمها "ليوشتراوس" الذي يمثل الخلفية الفلسفية والسياسية لتيار اليمين المتطرف في الولايات المتحدة، إن هذا النظام القيمي حدد علاقة الولايات المتحدة بشعوب العالم عموماً و شعوب البلدان الفقيرة خصوصاً من أجل الاستحواذ على مواردها واستغلالها عبر الشرائح الطبقية البيروقراطية والكمبرادورية الحاكمة في البلدان الفقيرة .

وأشار إلى أن اللحظة التاريخية من فوكو و دريدا، أو مفاهيم التفكيك وما بعد الفلسفة إلى جانب تيارات ما بعد الحدثا التي طلعت علينا في مرحلة تسارع مفاهيمي، وولادة قيصرية للتقنيات التفسيرية البنيوية وازمة المنهج في الفكر الغربي المعاصر تحفزنا -في اللحظة الراهنة - لإعادة النظر بالمفهوم الفلسفي الشامل للفلسفة، بعد أن تم اهمال أو تجاوز الحقبة الكبرى من الفلسفة الحديثة والمعاصرة ومعنى الوجود سواء كان أزلياً أو نتاجاً للفكر أو الروح ، وبالتالي الإجابة -من موقع الرؤية المثالية أو الرؤية المادية- على الأسئلة الكبرى المرتبطة بالعقل والحرية والطبيعة والمجتمع.

وأشار إلى أن هذا التسارع المفاهيمي ، إلى جانب تسارع مظاهر العولمة وأدواتها ، دفع البعض إلى اعتبار (الفلسفة) مقولة قديمة، قد ذهب اوانها وجف بريقها، ولم يعد مجدياً الشهادة لها بالحياة ، لاسيما بعد أعلن (ميشيل فوكو) عن أهمية البحث عن فلسفة جديدة تستطيع أن تملأ فراغ الفلسفات الكبرى، الديكارتية والهيغلية والكانطية والوجودية

والماركسية، خاصة بعد كتابه "الكلمات والأشياء" الذي أثار ضجة حين صدوره ، تكمن في أنه ينسف فكرة الاستمرارية في الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، حيث ساد لدى المفكرين والفلاسفة منذ عصر النهضة إلى اليوم اعتقاداً راسخاً ، وموضوعياً ، بالنسبة لتواصل أو تشابك مراحل التطور الفكري أو المعرفي منذ عصر النهضة أو الحداثة حتى اللحظة الراهنة، إلا أن "كتاب فوكو" جاء ليؤكد بأن حقبة لها خلفياتها الخفية التي تفسرها وتشكل - في نفس الوقت - انقطاعاً كاملاً مع الحقبة التي سبقتها".

واعتبر الصوراني هذا التصور الذي يعده البعض نهائياً ،حول واقع الفلسفة اليوم ،انما هو طور آخر من أطوار الفلسفة كان لابد له ان يظهر الى الوجود- بوصفه عرضاً لما كانت الفلسفة الكلاسيكية متخمة به من مشكلات زائفة وتصورات متعالية على واقعيتها، ونقاط ضعف متحركة كانت تتنازل وتتوالى شيئاً فشيئاً، وبفعل المعطيات الجديدة للحداثة الفلسفية والثورات المتسارعة للعلوم الانسانية الاخرى، فان خواء فلسفيا كان لابد لنا ان نلاحظه ونعثر عليه ، أو يدفع البعض إلى طرح السؤال أو تأكيد مفهوم ملتبس حول " نهاية الفلسفة " .

ورأى الصوراني إلى أن هذا السؤال أو التساؤل نوعاً من المشروعات المعرفية القائمة على الشك الفلسفي، ومعناه إنكار القضايا التي اتفق المفكرون من قبل على قبولها وتصديقها، والشك الفلسفي عنده - أي للصوراني - هو أكثر أنواع الشك أهمية، لأنه يتصل أساساً بنظرية المعرفة سواء أدرك السائل ذلك أم لم يدركه، ولكن حالة الإدراك تمكن صاحبها من التمييز الحاسم بين الشك المنهجي والشك المطلق أو بين الشك كمنهج وأداة للوصول إلى اليقين، والشك كمذهب مقيم ، فالشك المنهجي يرى أو ينطلق من أن المعرفة الموضوعية ممكنة ، إذ أن الشيء في ذاته المستقل عنا وعن معرفتنا هو شيء يمكن معرفته، وأن في العقل قدرة على الوصول إلى اليقين النسبي أو الحقيقة النسبية ولا أقول الحقيقة المطلقة أو الصوفية التي دعا إليها القديس أوغسطين في القرن الخامس والإمام أبو حامد الغزالي في القرن الثاني عشر الميلادي .

ولنا الحق ازاء التباس مشهد عصرنا الفكري ان نعتبر سوء الفهم طريقاً موازياً للفهم أو أن نطرح سؤال " هل انتهت الفلسفة ؟ "

ولفت إلى أن نهاية الفلسفة تعني أنها وصلت الى الموضع الذي فيه يتجمع تاريخها كله في اقصى امكانياته .بهذا تكون قد تمت أو بلغت النهاية كما هو الحال عند العديد من الفلاسفة (هيجل ، هيجر، وغيرهما)، مؤكداً أنه ووفقاً لهذا الفهم فان خطاب النهايات يؤثر نوعاً من التمام (للمسألة الفلسفية -الميتافيزيقية) وان هيجر يرى ان مهمة الفلسفة كونها بحثاً في (التعليل الغائي) للمقولات او التجارب او الافكار كان قد وصل تمامه تماماً كما نقول على عداء في الملعب انه قد بلغ المضمار بغض النظر اذا ما كان فائزاً ام خاسراً.

وتطرق الصوراني في مداخلته في الحديث عن خطاب النهايات في داخل النسق الفكري الغربي، مشيراً أن هذا المبرر بكل صوره وأنماطه يندعم كلياً، ويفتقد لشروطه في مجالنا العربي، لأننا نعيش في زمان ثقافي وتاريخي يختلف كلياً وجذرياً ولا يقبل القياس والمقارنة، وطبيعة الزمان الثقافي والتاريخي داخل النسق الغربي.

وأضاف في هذا السياق أنه الفرق الذي يظهر واضحاً ما بين زمان المجتمعات التي تعيش مرحلة ما قبل التقدم كحال مجتمعاتنا العربية والإسلامية، ومجتمعات أخرى تنتمي إلى دول العالم الثالث، وبين المجتمعات التي تعيش مرحلة ما بعد التقدم كحال مجتمعات الغرب، فنحن مازلنا في مرحلة ما يسمى بزمان الما قبلات، ما قبل التقدم، وما قبل الحداثة، وما قبل المدنية إلى غير ذلك من القائمة التي تطول، بينما خطاب النهايات يبشر بمرحلة ما يسمى بزمان

الما بعديات، ما بعد التقدم، وما بعد الحداثة، وما بعد المدنية، وهنا أيضاً القائمة تطول. واعتبر الصوراني مثقفينا هم أكثر من يدرك هذه المفارقة التي لا تكاد تغيب عن أذهانهم، مع ذلك هم أكثر من يتحدث عن خطاب النهايات، كما لو أن هذا الخطاب ينتمي إلى مجالنا العربي والإسلامي وهو ليس كذلك بالطبع، الأمر الذي يكشف عن ازدواجية أو اختلاط الزمان الثقافي والتاريخي عند هؤلاء المثقفين بوعي أو بدون وعي، أو كأنهم ينتمون إلى زمنين مختلفين، زمن يعيشونه ذهنياً وينتمي إلى مجال الغرب الثقافي والتاريخي، وزمن يعيشونه حسياً وينتمي إلى مجالنا الثقافي والتاريخي.

وأضاف بأن تقدير البعض من أن هذا التباين في الأزمنة بين العوالم المختلفة، قد تغير أو تبدل في عصر العولمة التي جعلت العالم يعيش مكرهاً على إيقاع زمن واحد، بعد أن أصبح العالم متداخلاً ومتربطاً بين أجزائه وعناصره المتباعدة والمتناثرة من قبل، وتحول إلى ما يشبه قرية كونية، بفضل تقنيات العولمة، والتطورات المذهلة في تكنولوجيا الإعلام وشبكات الاتصال وثورة المعلومات.

وتساءل الصوراني: " هل نحن حقاً إزاء فتح كوني مع العولمة، أم أنه فتح كوني لمن يتحكم بالعولمة وآلياتها وهو الغرب! ولماذا نتعامل مع العولمة بهذا السكون، وبهذه الأحادية، التي تفترض صورة ونمطاً ومسلكاً أحادياً وثابتاً ونهائياً للعولمة، وهي ليست كذلك قطعاً.

وأضاف أن العولمة في أوروبا ليست هي العولمة في بلادنا العربية أو في أفريقيا، والعولمة في الصين ليست هي العولمة في اليابان، في حركتها وتموجاتها ومفاعيلها، والعولمة اليوم ليست هي العولمة بعد ربع قرن، مع تزايد الاختلافات بين البلدان المتقدمة والمتخلفة، فهل تستمر في الركون إلى العولمة والخضوع لها، والإندغام فيها، وكأنها فرضت علينا سطوتها وإكراهاتها، أم نبحث ونبدأ العمل للخروج من قيود العولمة وهيمنتها وليس الخروج عليها .

أما بالنسبة للمثقفين العرب وخطابا النهايات، أشار الصوراني إلى أن بعض المثقفين العرب وجدوا دهشة في خطاب النهايات، بوصفه خطاباً يحمل نعيّاً من جهة، وحلماً من جهة أخرى، مشيراً إلى أنه غالباً ما يحدث أن يبدأ بعضاً من المثقفين بواكير حياتهم ثوريين أو حالمين وينتهون في أواخر حياتهم إما خداماً للسلطة أو انتهازيين لمن يدفع أكثر أو يائسين من واقعهم ناعين له، وكأن حركة التاريخ في مجالنا العربي والإسلامي تسير نحو نكوص وأقول تجعل من الانتهازية أو النعي خطاباً مفضلاً عند هذا البعض .

وأضاف بأن هناك من يحلم نعيّاً ويحول نعيه حلماً، لكن خطاب النهايات يحمل نعيّاً لما هو كائن، ويحمل حلماً لما ينبغي أن يكون.

ومن وجه آخر، أشار إلى خطاب النهايات ينتمي زمناً ومعرفة وتاريخاً إلى النسق الفكري الغربي، وهو خطاب غربي بامتياز، ويتصل هذا الخطاب الباحث عن النهايات بطبيعة التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة والمتعاضمة في داخل الغرب، والمؤثرة بقوة على مجريات الحياة، وعلى حركة التطور والتقدم هناك. وقال: " من نهاية المؤلف ونهاية المنهج ونهاية الكتاب ونهاية المثقف، إلى نهاية العلم ونهاية الفلسفة ونهاية الجغرافيا ونهاية التاريخ ونهاية العلوم الاجتماعية، وصولاً إلى نهاية الإنسان ونهاية الدولة ونهاية الأرض.. إلى غير ذلك من قضايا وعناوين، وما زالت تصدر ولن تتوقف أيضاً".

وأشار الصوراني إلى أن السؤال الأهم في هذا السياق هو الذي يتمحور حول دور المفكر أو المثقف العربي خصوصاً ، في دينامية التطور المعرفي، في اللحظة الراهنة التي تتسم بالتحولات الكبرى والتطورات المتسارعة .. التي تكشف

عن عمق همجية وبربرية النظام الرأسمالي، والذي يفرض على المثقف العربي ان يتبنى رؤية وافكارا فلسفية وسياسية تسهم في انضاج وتفعيل الحراك الاجتماعي والوطني والقومي ضد نظام العولمة الرأسمالي وحليفه الصهيوني في بلادنا من جهة وضد ثقافة التخلف والتبعية والخضوع من جهة ثانية.

وقال الصوراني: " اذا اتفقنا - كما افترض - ان الفلسفة هي الوسيط المنطقي بين العلم والثورة، فهي ايضاً - وهذا هو المهم - نشاط فكري واعى وطليعي يقوم به المثقفين عموماً والمثقف العضوي خصوصاً من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع المأزوم، ذلك أننا - عبر الوعي بالمسائل الفلسفية - نبتغي المساهمة في نشر ثقافة الحوار كواحدة من وسائل شعوبنا لمعالجة قضايانا الرئيسية في التحرر والديمقراطية و التنمية، وامتلاك سبل التقدم والحرية". وأضاف: " على أي حال لست معنياً بخلق إشكالية حول علاقة الثقافة بالوعي المشوه او المنقوص - لدى هذا الفرد او ذاك ممن يطلق عليه صفة المثقف - بقدر ما أدعو إلى مراجعة المفاهيم وتأملها بالمعنى التجريدي المعرفي، وتفكيكها وإعادة بنائها أو تكوينها بما يوفر إمكانية التعمق في المفهوم وإعادة صياغته في الواقع المعاصر ، وهو أمر لن يتم تحقيقه ما لم يدرك هذا المثقف كافة تفاصيل واقعه المعاش".

ودعا الصوراني إلى إعمال الفكر أو العقل للوصول إلى المفهوم الواضح للثقافة ارتباطاً بخصوصية الواقع وبالتفاعل معه، رغم تباين الاجتهادات في تعريفاتها، فعلى سبيل المثال، الفيلسوف الأمريكي "جون ديوي" عرفها بجملة واحدة "بأنها حسيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته"، لكن علي اومليل يتجاوز هذا التعميم في تعريفه للثقافة بقوله "الثقافة رؤية ومبدأ للسياسات: كيف تكون سياستنا في التربية والتعليم منتجة لرأسمال بشري مندمج ومنافس في عالم اليوم؟ ولهوية ليست من ماضي ولّى، بل جواز سفر لدخول آفاق المستقبل؟ ما هي رؤيتنا لبناء اقتصاد اجتماعي ومنافس معاً، وكيف نبني منظومة قيم تحفز على المبادرة والابتكار، والإنتاج وتخطيط المستقبل؟ كيف نربي على احترام الكرامة الإنسانية؟ ذلك هو مفهوم الثقافة الذي يتوجب أن نأخذ به.

وأكد الصوراني على أن الثقافة هي جملة ما يبدهه الإنسان والمجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الأخرى، المادية والروحية، من اجل استخدامها للإجابة على الأسئلة الكبرى التي طرحها علي اومليل للإسهام في حل مشكلات التقدم والتطور، وهنا تتجلى خصوصية الواقع -واقعا العربي- التاريخية والراهنة وتفاعلها مع المفهوم العام المعاصر للثقافة بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في اللحظة الراهنة من تطور البشرية. وبهذا السياق، انحاز الصوراني شخصياً التعريف السابق للثقافة، لأنه يتناولها كمجموعة من الأنماط السلوكية والفكرية والتربوية بمضامينها المستقبلية التي تؤطر أعمال الإنسان في علاقاته الثلاثية مع الطبيعة والمجتمع وما وراء الطبيعة، من خلال التواصل الدؤوب مع مسار التنوير والحداثة والنهضة والتقدم العلمي، عبر الحوار الموضوعي الجريء .

وأولى ميزات الحوار الجريء أكد الصوراني إلى أنه الذي يجري فيه طرح المشكلات الحقيقية، والأسئلة الموضوعية، والوقفة النقدية الصارمة للأخطاء، والبحث عن الحلول الواقعية والفاعلة لقضايانا السياسية والاجتماعية وفق رؤية تحررية وديمقراطية انطلاقاً من التزامنا بثوابتنا وأهدافنا الوطنية والقومية في الصراع ضد الوجود الصهيوني وحليفه الإمبريالي في بلادنا، مضيفاً إلى أنه على هذا الأساس من وضوح الرؤية إلى جانب قوة الالتزام بالثوابت الوطنية والديمقراطية الداخلية ، فإن مساحة واسعة من التوافق والتقاطع بين كافة القوى الوطنية ، السياسية والإسلامية، يمكن توفيرها والعمل المشترك من خلالها وفق مفهومي الوحدة والصراع الديمقراطي الداخلي الملتزم باحترام التعددية السياسية والفكرية وحرية الرأي والمعتقد، وكل ذلك بالاستناد إلى الحوار الموضوعي والعقلاني الذي ينبذ ويتجنب

سلوك الكراهية والخصومة والإثارة أو الرغبة في السيطرة أو الهيمنة الأحادية غير المشروعة لهذا الفصيل أو ذاك، لأن أفضل ما يمكن أن يحققه رأي أو فكرة ما، هو تحريك العقل وإثارة الحوار بين الناس، وحفز التفكير للمساهمة في حل المشكلات. وإضافة خبرة إنسانية جديدة.

وأضاف الصوراني إلى أن الحوار لا يوفر فرصة معرفة الآخر فحسب، بل يؤمن معرفة الذات أيضاً بالمعنى التنظيمي والفردى، فالفكر الجاد يعد أفكاره حواراً مع المجتمع ويبحثاً عن الإجابات والاستنتاجات المحكمة التي تعمل من أجل تحقيق الأهداف الكبرى، وتلك هي قيمة الحوار الديمقراطي وفق قواعد الاختلاف، بما يؤدي إلى الارتقاء بالفرد وبالمجتمع في آن واحد معاً، ويحول أو يحرم الاقتتال الداخلي وكل أشكال الاستبداد والقمع.

وفي هذا السياق، أشار الصوراني إلى تيارات الفكر العربي الأساسية والمؤثرة و الفاعلة في الساحة الثقافية بداية القرن العشرين التي تطورت وازدهرت عبر الحوار القائم على احترام الرأي والرأي الآخر (الإسلامية والماركسية، والقومية). انبثق عن هذه التيارات، تيار تحديني (ليبرالي) مثله (لطف السيد) وتيار راديكالي علماني مثله (سلامة موسى) ومعلوم أن (سلامة موسى) كان توجهه (اشتراكي - فابي) أي أنه مزيج بين ما هو ليبرالي واشتراكي وماركسي.

وقال: " نظراً لأن هذه التيارات التحدينية افتقدت الموقف النقدي والمتفحص من الغرب " فقد بقيت مجرد شذرات لا تعكس إشكاليات الواقع في مجالها النظري ولا تستوعبه" رغم ما قدمه العديد من المفكرين التقدميين العرب من رؤى نقدية ضد الهيمنة الرأسمالية وضد مظاهر التخلف والتبعية والدعوة الصريحة إلى تغيير هذا الواقع المهزوم وتجاوزه (محمود العالم، فؤاد مرسي، سمير أمين، فوزي منصور، مهدي عامل، حسين مروة، عبدالله العروي، أدونيس، وغيرهم) حيث أكدوا جميعاً على مجابهة النظام الرأسمالي وإلغاء كل أشكال التبعية له، انطلاقاً من أن التغيير يجب أن يكون ثورياً بالمعنى الثقافي الجذري الشامل، وهذا يفرض طرح المشكلات بصيغ جديدة، ضمن سياق جديد، أي أنه يفترض الوعي أولاً، إذ لا يمكن أن يكون التغيير الثوري تحريراً من قيود الخارج والداخل، إلا إذا كانت الأحزاب أو الجماعات التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها وتحررت من تلك القيود، فهذا الوعي ضروري، ويجب أن يسبق التغيير الثوري، بدون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكاً للمستمتع لن يؤدي إلى امتلاك مفاهيم التطور الحداثي واستخدام ادواته باتجاه التحرر و النهوض والتقدم. فالعقل الغربي - كما يقول جورج طرابيشي - أصبح متقوقاً وعالمي الحضارة حين تبنى ومارس مفاهيم الحداثة وعقلانيته وعلومها، بعد أن مارس نقدا ذاتياً موضوعياً وقاسياً لتراثه، وبعد أن قطع معرفياً مع كل مظاهر التخلف في ذلك التراث، ما يعني بوضوح أننا - كعرب - لن نستطيع أن نباشر مهمة التحديث وصولاً إلى النهضة ورحابتها العقلانية والعلمية والنقدية ما لم نمارس العملية النقدية نفسها التي أخضع الغرب نفسه لها، إذ أننا لن نستطيع أن نخوض معركة الحداثة ونحن عراة من النقد الحقيقي.

وأشار الصوراني إلى أن هناك اتفاق على أن الخطابات المعرفية لفلسفة ما بعد الحداثة تعيش نوعاً من العطالة والأزمة الفكرية التي أصابت الفلسفة، وإذا كان الأمر على هذه الشاكلة في الغرب الرأسمالي، فإن دلالات هذه الأزمة المعرفية في بلداننا العربية تبرز بصورة قاتمة إلى حد بعيد، مضيفاً أننا كعرب - نعيش الفراغ بعد أن اضعننا زمام المبادرة وفقدنا البوصلة، ونعاني من الاحتباس النظري والعملية والعطالة في مستوى الخلق والابداع، فسقطنا في الثثرة واللغو دون أن نقول شيئاً مفيداً، ودون أن نتقدم خطوة إلى الأمام سواء على صعيد ابداع المفاهيم الحداثية، أو على صعيد إثارة المشكلات الحقيقية لثقافتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بل تقهقرنا وتراجعنا عما كنا عليه في بداية القرن الماضي، وفي عقد الستينات والسبعينات، مع بداية تشكل الدولة القطرية المنعقدة من الاستعمار، مشيراً

على ان من كان حاله على هذا النحو من التصحر الثقافي، إلى جانب تواصل عملية إنتاج التخلف، فمن الطبيعي ان يشعر بفساد الوجود وتأزم الاوضاع، ويغفل عن النمو الهائل والثورة المعرفية الكبيرة التي تحدث اليوم في دنيا العلوم والفلسفات والتطور المنهجي في كافة الشؤون الحياتية.

وخلص الصوراني إلى أنه مهما اختلفنا او اتفقنا مع هذه الطروحات أو غيرها، فإن فقدان الرؤية المتبصرة يؤدي لا محالة إلى مفاقمة حالة الركود والتخلف والاستسلام للآخر أو للميتافيزيق أو إلى الشك المطلق أي إلى فقدان اليقين في أي شيء مما يعني أن الفكر العربي الحديث غير قادر على تقديم إجابات ناجعة للخروج من واقعه المهزوم. وشدد الصوراني، على ضرورة مراجعة الثقافة العربية مسارها، كي تعود للاهتمام بالأسئلة الكبرى، وتقوم بإعادة إنتاج مفاهيمها بأسلوب ومنظور جديدين بالتفاعل الجدلي مع التطورات الفلسفية الراهنة في مسار الحضارة العربية في القرن الحادي والعشرين، مشيراً أن هذه التطورات ستدفع نحو ظهور اتجاه فلسفي جديد يؤصل لمعرفة فلسفية، تأخذ في الاعتبار التطورات الراهنة سواء التكنولوجية أو الإعلامية، بدون القطيعة مع فلاسفة بارزين أمثال ماركس و"جيل دولوز" وأدجار موران، وميشيل فوكو والتوسير وديدا وهابرماس من ناحية وبدون القطيعة أيضاً مع كبار الفلاسفة الأوروبيين أمثال (بيكون، كانط، هوسرل، هايدغر..) كنوع من التأسيس الفلسفي، الذي يمكن استخدامه نظرياً ومنهجياً في تطوير واقعنا العربي.

وفي هذا الجانب من تحدث الصوراني عن الأصولية الغربية المعاصرة ونقد الحداثة والعولمة كما اوردها هاشم صالح الذي يدعونا إلى غربة الحداثة ونقدها لكي تصبح أكثر إنسانية وعدالة. وهذا ما فعله في الواقع كبار مفكري الغرب من أمثال آلان تورين، أو يورغن هابرماس، وعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو.. إلخ. وتساءل الصوراني: " كيف تحولت الحداثة إلى أيديولوجيا قمعية، أو حتى إلى أصولية إطلاقية تريد أن تفرض نفسها على العالم بدون أي نقاش؟ بمعنى آخر: كيف انقلب مشروع التنوير والحداثة الى ضده، ومتى؟ الحقيقة - من وجهة نظري - أن الحداثة لم تنقلب إلى ضدها ، بل أن شرط امتداد وتوسع مفهوم النهضة البورجوازي ارتبط بعملية التراكم الرأسمالي والاستعمار واستغلال ثروات الشعوب المستعمرة .

وبهذا السياق، أشار الصوراني إلى الخطوط العريضة : من المعلوم أن الليبرالية المتطرفة أو الجديدة، التي تسيطر على البشرية اليوم من خلال العولمة الكاسحة، كانت قد بلغت ذروتها في عهد ريغان وتاتشر. وهي تجسد الرأسمالية في أعلى ذراها صلفاً وغوراً واحتقاراً للعواطف الإنسانية.

واضاف: " ويبدو أن المجتمعات الغربية كانت حتى السبعينات تشتبه في الأغنياء وتنظر إليهم نظرة سلبية عموماً، وتعتبر أن القيم الأخلاقية هي في جهة الفقير أو الإنسان العادي، لكنها في الثلاثين سنة الأخيرة شهدت انقلاباً كاملاً في القيم. فقد أصبح الغني هو رمز النجاح والتفوق والألمعية ويجسد في شخصه كل القيم الإيجابية.. أما القيم الإنسانية والأخلاقية وحتى الثقافية والفكرية، أشار الصوراني إلى أنها أصبحت مدعاة للاستهزاء والسخرية في مجتمعات العولمة الحضارية، متساءلاً هل من أجل هذه المجتمعات ناضل فلاسفة التنوير والحداثة؟ هل من أجل هذا المجتمع كتب جان جاك روسو خطابه الشهير عن أصل الظلم واللامساواة بين البشر؟ وهل يمكن أن يتشكل نظام عالمي جديد في ظل عولمة مجرمة كهذه؟!

وأكد الصوراني أن عجز الفكر العربي المعاصر عن الفلسفة بسبب عوامل عديدة ، فالعرب علي امتداد تاريخهم الحديث قد غلبوا الافكار السياسية والمعتقدات الايديولوجية المتنوعة علي تفكيرهم المعرفي فحادوا عن طرائق العقل، وكانوا وما زالوا يتغلب الايديولوجي عندهم علي المعرفي.

واضاف أن المعاصرون اليوم عندما قد فتحت الاجيال الاولى منهم عيونها واسماعها ومشاعرها وكل جوارحها علي ما يسمي بـ " النهضة " و " التقدم " ، وبعد ان اخذها هذا شمالا وسحبها الاخر يمينا وجدت الاجيال الجديدة نفسها وقد افترستها مشروعات مؤدجة ومواعظ ملالي وممنوعات ومحرمات شيوخ وخطب سياسية ازحمت بالشعارات والمقدرات والتعليمات، فصمت الاذان وتعطلت لغة العقل وقفل علي اللسان واضطهدت المشاعر وكملت الافواه واختنقت الانفاس..

وتساءل: " هل كانت الكتابة في موضوعات كالداروينية او المثالية او الماركسية او الوجودية او النسبية او البنيوية.. الخ فلسفة؟ هل نجحت ثقافتنا في اثراء المعرفة الانسانية نظريا وميدانيا لانتاج اعمال مميزة يلتفت اليها العالم؟ حياتنا الفكرية مجرد ندوات ومؤتمرات وشعارات وخطابات .

وتساءل أيضاً: " لماذا لم تشهد حياتنا العربية حتي اليوم اي ثورة نقدية وفكرية حقيقية او اكااديمية منهجية لدراسة تراثنا ونقده وكشف مستوراته وفضح عوارضه وتعريه مفاصله وتقويم اعوجاجاته الي جانب احترام رجاله وثمار ابداعاته بعيدا عن النرجسية وعن التقديسية وعن التكفيرية، ومتي يتم التخلص من الوعظية وتوزيع الاحكام المجانية والقاء الاتهامات القاسمة علي الاحرار والمفكرين والنقاد الحقيقيين؟ متي تفرز الحياة العربية النقاة من المفاصل والبياض من العتمة والنظافة من الاوساخ والعقل من الجهالة والحدثة بعيدا عن اقانيم التخلف..؟؟ وتعالوا نسال: اين (الفلاسفة) العرب اليوم من بحثهم عن حقائق الاشياء وتوليد المعاني وتخصيب التفكير وابداعات الروح والعقل؟ وقال: " لو كان لديهم فقط حركة نقدية وفكرية وفقهية اجتهادية جريئة وحرية لنفضوا عنهم وعن انفسهم وعقولهم غبار الاختناقات وترسبات الماضويات وعفونة الواقع، نعم، لو بدأت مشروعات تجديدية وتحديثية في التفكير العربي ، لو كان لدينا فلاسفة حقا لأنتجوا حكماء يتدبرون امر حياتنا الصعبة ولتغير وجه حياتنا العربية واسرعت خطاها نحو ركب التحولات في العالم كله! .

ونبه الصورياني إلى أن أخطر ما في الأمر، هو تفاخر بعض الناس عندما بعدائهم للفلسفة وحجّتهم أنّ الغزالي أعلن، في نهاية القرن الحادي عشر، من موقع ديني، «تهافت الفلاسفة» وبطلان الفلسفة... ويضيف آخرون أنّ كارل ماركس عاب على الفلاسفة «تأويل» العالم فيما المقصود «تحويله» من أجل رفع الظلم وإقامة العدل، وأنّ مارتين هايدغر أعلن، في النصف الثاني من القرن الماضي، من موقع فكريّ، وصول الفلسفة إلى نهايتها، لأنّ الفلسفة من وجهة نظره ، حققت كل الانجازات العلمية التي كانت تحتويها ، فأصبحت عملية اندماج الانسان في محيطه الطبيعي مهمة التكنولوجيا لا الفلسفة .

وأضاف: " وكذلك فقد أكد ميشال فوكو بأن الفلسفة المتمثلة بالميتافيزيقا قد انتهت مع حلول الحدثة المتميزة بسيطرة الاقتصاد والبيوتولوجيا والألسنية والتي تنطلق من تحليلية التناهي ؛ أي تنظر إلى الإنسان ككائن متناه يستعمل لغة لا يتحكم بكل دلالاتها ، ويخضع لقواعد العمل دون أن تكون له السيطرة على الإنتاج ، ولا يوجد إلا بأعضاء بدنه وداخل تشعب أعصابه. إن الميتافيزيقا انتهت لأن الحدثة حين تطرح الإنسان ككائن يعمل تندد بها كفكر مستلب وأيديولوجيا ، وحين تطرح الإنسان ككائن يستعمل لغة معينة فإنها تظهر الميتافيزيقا كحقيبة ثقافية Episode culturel قد مرت ومضت إلى غير رجعة".

وتطرق الصورياني إلى ما يسمى بـ "العالم الثالث" بما في ذلك بلداننا العربية، مشيراً أن هناك تناقضاً ، أو هوة كبيرة بين فكر العالم الثالث وواقعه، لافتاً أن هذا العالم لم يشارك حتى في حركة التنوير العالمية، بل كان تابعاً صغيراً جداً

لها، ومع ذلك نجده من جهة يتكلم كثيراً عن الحادثة وما بعد الحادثة كما لو كان عنصراً فاعلاً، في حين تراه من الناحية العملية تابعاً ملحقاً ليس له أي مشاركة في التكنولوجيا العصرية، بل إنه لم يشارك حتى في الثورة الصناعية. وأكد الصوري أن العالم الثالث تنقصه حتى مقومات المرحلة الصناعية، ومع ذلك يتعاطى أفكاراً متقدمة مذهلة، مما يؤدي به إلى الشعور بمركب نقص يزيد من تعقيد وبيورته أمراضاً تزيد من هزاله. إن هذا العالم لم يستطع أن يقيم المؤسسات المؤهلة لجعل المجتمع يتقدم بسوية متقاربة، وإن القرون برمتها تعيش في هذا العالم، ففي الشارع الواحد تجد آثاراً من التاريخ السابق على الميلاد، كما نجد آثاراً لأحدث المخترعات.

وأضاف: "لقد شكلت الحادثة قوام الفكر التنويري العربي في أطيافه المختلفة، منذ بدايته الأولى في منتصف القرن الماضي إلى نهاياته الأساسية بعد حرب حزيران عام 1967".

وتابع: "في شروط ما قبل الحادثة، وهي شروطنا العربية، لا يشغل الوعي الحديث بصفات الحادثة وتعريفاتها، بل بالأسباب التي لم تسمح بظهورها. وهو ما يقوده إلى توزيع سؤال الحادثة إلى أسئلة متعددة أخرى تتضمن طبيعة السلطة السياسية ومناهج التعليم ونتائج السيطرة الاستعمارية.. وأمام هذه الأسئلة، تستظهر "الحادثة العربية المتأخرة" ممارسة إنشائية تستحضر الحادثة الشفهية لتُرحل قضايا الحادثة الحقيقية إلى فضاء مجهول". وأكد الصوري أن قوى الحادثة العربية سعت، قبل هزيمة حزيران، إلى الاقتراب من مواقع الدولة، غير أن الهزيمة قادت إلى سلطات سياسية متماثلة، تتساوى فيها، بنيوياً، ممارسات الحزب الحاكم وممارسات الأسرة الحاكمة. ومثلما أن إقصاء المجتمع خارج الدولة، يضع الأخيرة خارج الزمن الحديث، فإن اشتقاق شرعية السلطة من ذاتها يضع المجتمع خارج السياسة.

واعتبر تقدم السلطة في العالم العربي، في صيغها المختلفة، صورة تنتمي إلى زمن ما قبل الحادثة، لأنها تدمر في ممارساتها حيز المجتمع وحيز الدولة في آن؛ تدمر الحيز الأول في علاقات القهر والإفقار، وتحطم الحيز الثاني في تحويله إلى ملكية خاصة خارج القوانين.

وأضاف بأن علاقة الطرد المتبادل بين المجتمع والسلطة في العالم العربي، تفضي إلى إشكالية التبعية والدولة التابعة. في أغلب الأحيان، فإن التسلط المعبر عن ضعفها والمكثف له ينتج ويعيد إنتاج التبعية، شرطاً لحماية السلطة وبدلاً عن شرعيتها الداخلية المفقودة.

واعتبر أن "الحادثة العربية المتأخرة" تخلق بين التملك المعرفي و "الموضة الفكرية" وبين المعرفة الكونية والتسليع الثقافي، ولعل الفرق بين التملك الموضوعي للمعرفة الكونية واصطياد الأمواج الثقافية، هو الذي أمد الثقافة العربية بمساهمات جليلة، أخذت سمة المشروع العلمي، كما هو حال كتابات عبد الله العروي وسمير أمين ومهدي كامل وفؤاد زكريا وياسين الحافظ وآخرين. وإضافة إلى الحضور العملي المتواتر لمرجعية السوق، فإن الحادثة الرثة تأخذ بمنهج "الأيديولوجيا الثقافية العالمية"، أو بأوهام "الثقافة العالمية"، كما لو كان تاريخ الثقافة منعزلاً عن تاريخ المجتمعات البشرية.

وأكد بأن أزمة الفلسفة الغربية تكمن بالأساس في غياب رموزها الكبيرة التي ساهمت في تألقها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وكذلك غياب المدارس الفلسفية الكبرى مثل البنيوية والوجودية والهجلية، والظاهراتية والماركسية..، التي أنتجت مناهج فكرية وأطر معرفية.. لكن الحراك المعرفي والعلمي والمعلوماتي الراهن سيؤدي بالضرورة إلى إنتاج مدارس فلسفية كبرى، جديدة ومعاصرة، تتواصل مع ما سبقها، معلنة استمرار الفلسفة وصيرورتها بدلاً من الحديث عن نهايتها، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن الفلسفة قادرة على العمل المنهجي، والتفاعل مع المستجدات

والكشف عن الحقائق، وتحليل الظواهر المعاشة أو الظواهر الذهنية المجردة، إلى جانب دور الفلسفة النقدية ، المادية الجدلية، في الاسهام الفعال ليس فقط في ما يتعلق بالتأمل بل في التغيير الذي بات هدفاً أو حاجة ملحة من حاجات الأغلبية الساحقة من البشر في كوكبنا، إذ أننا ننفق على أن نزوع المضطهدين للتغيير والثورة لم ولن يتجاوزها التاريخ، وستظل على جدول أعمال الفكر والفلسفة حتى لحظة انتقالها للحركة والتحقق في إطار صيرورة الصراع أو الاختلاف والتعددية.

في ضوء ما تقدم أكد الصوراني على أن أهمية الفلسفة العقلانية تكمن عموماً من أجل التنوير وأعمال الفكر في كل الظواهر المحيطة بنا، وهو امر هام ، لكن أهمية الفلسفة الماركسية تكمن في كونها تجمع بين أعمال الفكر والعقل من أجل التغيير والثورة على كل أشكال الاضطهاد والاستغلال والقهر خصوصاً... وهي بالتالي تجيب على كل أسئلتنا إذا ما استخدمنا منهجها المادي الجدلي وطبقناه على واقعنا الفلسطيني بصورة جدلية وواعية... وهو هدف لا بد ان يحمله ويناضل من اجله كل مثقف تقدمي.

وشدد الصوراني على أن المجتمعات العربية الآن أمام تحديات هائلة .. تحديات الصراع مع العدو الصهيوني وتحديات العولمة الإمبريالية.. وتحديات التحرر والاستقلال وحق العودة والدولة المستقلة كاملة السيادة... تحديات التبعية والتخلف الاجتماعي والاصولي .. تحديات الواقع الفلسطيني والعربي المفكك والمهزوم ... تحديات الاقتصاد والتنمية المستقلة والأمن الغذائي والمياه .. تحديات البطالة والفقر ... تحديات المستقبل الذي تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة العربية ... وكل ذلك مرهون بمراكمة وانضاج ومن ثم خوض المعركة الثقافية - بمنطلقاتها ومحدداتها السياسية - انطلاقاً من البنية، كنقطة انطلاق أو ارتكاز من ناحية، وكشرط موضوعي ليس لخوض المعركة الثقافية داخل فضاء وأحزاب اليسار الماركسي في بلداننا العربية، بل أيضاً لضمان التفاعل بين الحزب والجمهور عبر لجان تنظيمية متخصصة - في إطار مراكمة وتشكل الوعي النقيض لكل من الثقافة الغربية الليبرالية ومن ثم إدراك الأسس والآليات المطلوبة في مواجهة التحالف الإمبريالي الصهيوني باعتبار أن تناقضنا معه هو تناقض تناحري ووجودي في آن ، وإدراك ومواجهة واقع التخلف والتبعية والإرتهان من أجل تجاوزه في إطار الصراع السياسي الديمقراطي الداخلي ضد التحالف الطبقي البيروقراطي الكمبرادوري المهيمن راهناً ، بما في ذلك الصراع الديمقراطي مع كافة مكونات التيار الديني السلفي أو ما يسمى بالإسلام السياسي من ناحية ثانية بما يضمن تحقيق الوعي ووضوح الرؤية الفكرية ارتباطاً بثبات الهدف ومرونة الوسائل وحركة الواقع، وهنا يكون الوعي بمثابة الشرط النوعي لبلورة وتطور ما أسماه جرامشي بـ "الكتلة التاريخية" تمهيداً لحرب المواقع.

وفي هذا السياق أشار الصوراني إلى ما طرحه "جرامشي" في فترة ركود الصراع الطبقي عموماً في إيطاليا، وفي جنوبها بشكل خاص ، حيث كانت تتجلى حينذاك ظاهرة التخلف وغياب التبلور الطبقي قياساً بالشمال المتطور ، مضيفاً أن "جرامشي" تحدث أيضاً عن دور المثقف العضوي والحزب الجمعي ، كحامل اجتماعي "بديل" للطبقة غير المتبلورة - كما هو الحال في بلادنا-، وفي هذا المناخ الاجتماعي بلور "جرامشي" فكرته حول تأسيس "الكتلة التاريخية" بهدف خلق تيار شعبي تقدمي يستطيع أن يحقق "الهيمنة الثقافية" ضد أفكار السلطة والطبقة الحاكمة او السائدة آنذاك، وصولاً إلى " حرب المواقع" التي دعا الحزب إلى القيام بدوره الطبيعي في تفعيلها ونشر مبادئها وآلياتها عبر النقابات والمدارس والنوادي والجمعيات...الخ بهدف الوصول إلى مراكمة العناصر والمقومات المطلوبة لتحقيق الهيمنة الثقافية من قبل الحزب على المجتمع، ما يعني أن الهيمنة الثقافية - من وجهة نظر غرامشي - تسعى إلى مركسة الحزب ووعي الواقع الاجتماعي الاقتصادي في إيطاليا في آن واحد، ومن ثم بناء ذهنية تفكير على

أساس المنهج المادي الجدلي.

وأكد بأن المسألة المركزية في طرح غرامشي هي: كيف تصبح أفكار الحزب الماركسي أو الشيوعي متغلطة بين جماهيره وتحظى بتأييدهم ودعمهم والتحاقهم به، مشيراً إلى أن الإشكالية عندنا - في فلسطين والبلدان العربية - تكمن في بعدين، الأول: موضوعي يرتبط بطبيعة التطور الاجتماعي المشوه والعلاقات الطبقية غير المتبلورة، خاصة في صفوف ما يسمى بالشرائح "البرجوازية" التي لن تتحول إلى برجوازية صناعية مستنيرة وعقلانية وواعية لمصالحها في الحفاظ على سوقها الوطنية، كما أن كافة الشرائح الرأسمالية أو الطبقية العليا من "البرجوازية" في الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو المصارف والعقارات والمقاولات... الخ، ستظل تحمل طابعاً كمبرادورياً مرتبطاً بالبيروقراطية الحاكمة، ولذلك لا يمكن أن نطلق عليها سوى البرجوازية التابعة أو الرثة، وستظل كذلك طالما بقي التطور الاقتصادي في بلادنا محتجزاً وتابعاً سواء بالمعنى التاريخي أو في ظل مقتضيات العولمة الرأسمالية التي تتجسد عبر دور ووظيفة دولة العدو الصهيوني التي تحولت اليوم إلى ما اسميه بـ"الدولة الإمبريالية الصغرى"، تسهم بدورها في احتجاز التطور العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً بصورة واضحة ومباشرة، إلى جانب دور التراث السلفي السالب وتأثيره المتكيف مع شروط العولمة رهنأً ومستقبلاً.

أما البعد الثاني: فهو ينحصر تحديداً في العامل الذاتي أو الحزب الماركسي، حيث نلاحظ في قراءتنا لأوضاع الأحزاب اليسارية العربية والفلسطينية عموماً، سيادة حالة من المتاهة أو الفوضى الفكرية التي تتداخل في بعض جوانبها بالمصالح "الذاتية" أو "الطبقية" الطارئة أو المستحدثة، كما هو الحال في علاقة عدد من أحزاب اليسار ببعض الأنظمة العربية القائمة بما في ذلك السلطة الفلسطينية، وهي علاقة لا يمكن إدراجها إلا ضمن الموقف الانتهازى على الصعيدين الطبقي والسياسي.

وأضاف: "وبالتالي فإن حالة التوهان أو الفوضى الفكرية، أو الإنتهازية السياسية والتراجع عن الهوية الفكرية، لم تكن وليدة الصدفة - فالصدفة لا يستخدمها إلا من كان جاهلاً بأسباب الحدث أو الظاهرة - إذ أن تراجع الجانب النضالي بالمعنى الكفاحي والسياسي الشعبي أو الجماهيري، إلى جانب ضحالة النضال الطبقي الاجتماعي، وغياب الوعي بتفاصيله في واقعنا، أدى كل ذلك إلى غياب الترابط الضروري بين مفهوم التحرر ومفهوم النضال الديمقراطي أو المطلبى، وهذا الأخير شرط - في هذه المرحلة - لتقدم اليسار في نضاله التحرري أو الوطني، سواء في فلسطين أو في أي بلد عربي آخر".

وفي ختام مداخلته، شدد الصوراني على أنه استهدف عبر كل ما قدمه من نصوص مكونة لهذه المحاضرة، ليس فقط للفهم والتأمل العقلاني الفلسفي أو المعرفي فحسب، بقدر ما هي أيضاً دعوة لمزيد من الحركة النضالية والمجتمعية - خاصة في صفوف شاباتنا وشبابنا - على جميع المستويات، بعيداً عن كل أشكال ومظاهر الثبات أو الجمود أو العقائدية من ناحية، والوعي العميق بكل مكونات واقعنا الفلسطيني والعربي بالاستناد إلى رؤية نظرية حديثة عقلانية وديمقراطية تعزز المشروع التحرري النهضوي العربي بما يمكننا من الإسهام بصورة واضحة في تطبيق شعاراتنا وسياساتنا على طريق النضال من أجل تغيير هذا المشهد السوداوي الذي نعيشه اليوم .

تعليق على كتاب .. أكرم الصوراني

قبل أيام ، أصدر مركز العالم العربي للبحوث / رام الله كتاب "وطن خارج التغطية " ، باكورة انتاج ولدي ورفيقي الكاتب السياسي والأديب الساخر المبدع أكرم الصوراني ..

في هذا الكتاب، الممتع المؤلم ، الساخر المرح ، السياسي الناقد عبر التحريض المباشر ، الزاخر بومضات معرفية وفلسفية واعدة، يدعو أكرم إلى مواجهة صريحة ومباشرة مع الألم الشعبي الفلسطيني ، الناجم عن قسوة المعاناة وشدة الإحباط والغضب ، ليس ضد العدو الصهيوني فحسب ، بل أيضاً ضد أوضاع التفكك والتخاذل السياسي والانحطاط الاجتماعي وتكريس الانقسام والصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس وحكومتها غير الشرعيتين

هذا الكتاب شهادة فاجعة وصادقة لمرحلة مظلمة وغير مسبوقة في تاريخ نضال شعبنا الفلسطيني، طالت أكثر مما ينبغي ، وأن لها أن تنتهي بأشراق ثورية تطيح بكل من ساهم في تكريس هذا الظلام الحالك السواد.

يقول الصديق العزيز عالم الاجتماع د.نادر سعيد ... في تقديمه للكتاب ..

لأكرم قلم ينبض بتيه الحب وعمق الشعور الإنساني، قلم طيب حميم وحزين ، يكتب فنعره كل مرة أكثر وأفضل، وينشر فتتوالى البسمات في كل أنحاء الوطن... تقرأ كلماته، واستعاراته، وتشبيهاته، والمقفي منه، فتجد الجمال يخالج الواقع المشوه، وتكتشف أن الكره والحب في كل مكان لا يسعني إلا أن أرحب بأكرم عبر طيات هذه المخطوطة ، وأن أعبر عن سعادتي أن أورد (مركز العالم العربي بصندوق التنمية المجتمعية خاصته) قد استطاع أن يستحق نشر كلمات هذا الكاتب المفكر الشاب، وهو سيكون له مكانه بين الكتاب وفي عالم الفكر والنقد .

أما رفيقي وصديقي أ.وسام رفيدي (المحاضر في جامعة بيت لحم) فيقول في تمهيده للكتاب : "تكن حنكة أكرم ككاتب يشق طريقه بثقة: فتاريخ الكتابة العربية يعج باللغة الساخرة : من نوادر أشعب، مروراً بمقامات الهمذاني، ووصولاً إلى غسان كنفاني، دون التغافل عما أنتجه الراحلان جلال عامر في مصر، والماغوط في سوريا ، دون نسيان الثمانيني الرائع أحمد فؤاد نجم.... وهنا أهمية ما خطه قلم أكرم الصوراني، الذي أراه ضمن تلك المنظومة من الكتابة الثورية الحديثة ، الساخرة واللاذعة ، التي انتشرت حديثاً عبر الشبكات التواصلية.... ويضاف لهذه المزية قدرته اللغوية على التعامل مع المفردات والصياغات كأنها عجيبة مطواعة بين يديه، وهنا نكون أمام ما يمكنني اعتباره دونما مجاملة ، وصفة سحرية لكتابة تتملك القارئ: لغة رشيقة ومطواعة، وبذات الوقت ساخرة تنخر في أعماقنا وكأنها تقول لنا: أضحكوا لا بأس، ولكن على واقعكم البائس !

لم يرهق أكرم الصوراني نفسه في الغوص في تفاصيل المواقف والتصريحات والبيانات، بل بحث عما هو عام : الدجل والنفاق السياسي للسلطتين ، والتقاتل على كرسي هو في حقيقته كرسي مرسوم على ورق ولا يعادل ثمن الورق المرسوم عليه، كصلاحيّة وسيادة وقرار مستقل! فعلام يتقاتلون إذن ؟

أعط من وقتك ولو نصف ساعة في اليوم لتقرأ ما كتب أكرم ، فإن فعلت الكلمات فعلها في استفزاز ما بداخلك فلا بأس ، وإن اشتغل العقل بدأ بطرح الأسئلة، أما إن توصلت لطرح الأسئلة فتلك أولى الخطوات على طريق المعرفة ، وربما ، ستتبعها بخطوة أخرى : الممارسة!

تعريف الأخلاق من وجهة نظر ماركسية يمكن أن يتحدد فيما يلي :

إن الأخلاق هي ظاهرة اجتماعية تاريخية وتراكمية يتم صياغتها في الاطار الشعبي عموما ، وفي اطار المصالح الطبقية خصوصا ، عبر منطلقات نظرية ، دينية وفكرية وسياسية وتراثية ، تستهدف إما الحفاظ على الواقع القائم كما هو ، أو الثورة عليه باسم المستقبل لتغييره وتجاوزه ، وفق أهداف هذه الحركة الثورية أو تلك التي تعمل على تحقيق الصورة المنشودة من إنسانية الإنسان ، حيث تتخذ الأخلاق هنا طابعا ثوريا مستقبليا باسم قيم الحرية والعدالة والديمقراطية ، فلا غرابة أن تتصف الرؤية الأخلاقية الثورية بأنها مستقبلية بالدرجة الأولى.

عن	الاخلاق	في	المرحلة	الاقطاعية.....
في المرحلة الاقطاعية منذ القرن الخامس الميلادي حتى القرن السابع عشر ، سادت أخلاق الارستقراطية الاقطاعية ذات الطابع المسيحي ، التي استطاعت تكييف الدين المسيحي لحساب مصالحها الطبقية ، حيث سادت الأفكار والفلسفات الرجعية في ذلك العصر (الافلاطونية المحدثة والسكولانية) ونجحت في تثبيت ما سمي بـ "أخلاق السادة النبلاء" مقابل أخلاق الطبقات الشعبية الفقيرة				
التي فرضت عليها ظروف الاستبداد والقهر ، أن تمتثل لكل أشكال التفكير الغيبي والاعراف والتقاليد والامثال الشعبية المنبثقة عنه ، وهي أفكار أكدت على أن الخضوع للسلطة هو نوع من الايمان وبالتالي فإن التمرد عليه نوع من الكفر (وهي أفكار تشبه وتتقاطع إلى حد بعيد مع الاخلاق والأمثال الشعبية التي سادت في التاريخ الاسلامي وما تزال				
تزال	حتى	اللحظة	الراهنة	.
وفي القرن السادس عشر ظهر " فرنسيس بيكون " (1561_ 1626) ، الذي أعلن "بأن المبدأ الذي ينظم الحياة الفردية والحياة الاجتماعية إنما يتجلى في الطبيعة البشرية بنزعاتها وميولها وما تضر من عواطف وغرائز ، فالطبيعة البشرية هي المنطلق الأصيل في بناء الأخلاق" ولكن ذلك مرهون بتطهير العقل وغسله من التصورات والأوهام السابقة لكي يتصدر العلم والعلماء قمة البناء ، لقد كان بيكون -كما يقول ول ديورانت- "أعظم عقل في العصور الحديثة" قام بقرع الجرس الذي جمع العقل والذكاء وأعلن أن أوروبا قد أقبلت على عصر جديد . . ويتبع				

ظهور اخلاق العقل في اوربوا مع ظهور الفلسفة الحديثة.....

مع نضوج الجانب العقلي في الفكر الأوروبي ، ثم ظهور الفلسفة الحديثة مع ديكارت، رأس المدرسة العقلية، بدأ ما نستطيع أن نسميه أخلاق العقل ، التي أعلن عنها بجرأة تلميذه الفيلسوف المادي "سبينوزا" حينما انتقد اخلاق "الكتاب المقدس" انتقاداً مرأً، واستنتج مبدأ الحق من القوة، واعتبره مبدأ كل أخلاق .

ثم جاء جان جاك روسو (1712 - 1778) ليعلن مطالبته

الصريحة من اجل تطبيق مبدأ المساواة بين البشر وأن يظل الناس أحراراً كما ولدوا، أما فولتير، فقد عاش كل

حياته عقلانيا وديمقراطياً مناضلاً ضد التعصب الديني .

حتى جاء كانط (1724 - 1804) صاحب المذهب الانتقادي، وأخلاق العقل، وأعلن أن الواجب هو المفهوم

المركزي في الأخلاق وهو الذي يحدد مفهوم الخير (والخير هو فعل الواجب) وعلى هذا النحو يترتب على الإنسان عند كانط ، أن يؤدي واجبه من أجل الواجب نفسه .

والى جانب كانط ، فقد حفلت الثقافة الألمانية بآراء فيخته وشلنغ وهيغل ومحاولاتهم بناء الأخلاق على نحو من

الجدل الثلاثي (ديالكتيك)، حيث تقوم خصوصية مذهب هيغل الأخلاقي في أنه طرح جانباً الجدل الدائر حول المبادئ

الأخلاقية المجردة ، ليركز الاهتمام على الأشكال الاجتماعية (عبر الالتزام الاخلاقي تجاه الاسرة والمجتمع والدولة) ،

التي فيها يتم نشاط الشخصية الأخلاقي مكان الفضيلة الخلقية . أما أوغست كونت (1798 _ 1857) ، فالأخلاق

لديه علم يهدف أول ما يهدف إلى البحث عن قوانين الحوادث الأخلاقية ويكون عندئذ شرطاً من علم الإجتماع ،

ويعتبر اوغست كونت مؤسس النزعة الوضعية التي تستند الى العلم في كل ما يتعلق بالمعرفة والسلوك... والحالة

الوضعية عنده تتميز باعتماد العلم في فهم وتفسير الظواهر الطبيعية والبشرية وهي الحالة " المعاصرة " التي دعا الى الأخذ بها ...وللحديث بقية..

عن فشل احزاب اليسار العربي في بلورة وتفعيل الأخلاق المجتمعية الحديثة بالمعنى الديمقراطي العقلاني

.....

إن المفاهيم والرؤية الأخلاقية الثورية النابعة من صميم الموقف الماركسي النظري وفق ادبيات وشعارات احزاب

وفصائل اليسار العربي، لم تترسخ في المجتمع كما أنها لم تتطور، لأسباب عديدة منها: عجز وقصور وفشل قوى

اليسار العربي في الاندماج في اوساط الجماهير الشعبية ، ومن ثم فشلها في تفعيل العملية التربوي

ة الاخلاقية الديمقراطية الثورية النقيضة لاخلاق الانظمة والشرائح الطبقية والعشائرية والقبلية و"البورجوازية "

البيروقراطية الكومبرادورية الطفيلية الرثة السائدة الحاكمة واجهزتها القائمة على الاستبداد والقمع والاستغلال واحتقار

الجماهير الشعبية وافقارها واذلالها ، وغير ذلك من الأمور التي عرقلت عملية انتشار وتطويع الأخلاق المجتمعية

الحداثية بالمعنى الديمقراطي العقلاني ، وشدت المجتمع أخلاقياً صوب مستنقع الأخلاق النفعية والرجعية المتخلفة،

والأخلاق الانتهازية، والمحسوبيات، والنفاق، إلى جانب أخلاق ثقافة الهبوط السياسي باسم السلام مع دولة العدو

الإسرائيلي، الأمر الذي أضعف الروح الثورية كما أضعف روح النضال ضد التحالف الإمبريالي/ الصهيوني من ناحية وضد قوى التخلف والتبعية والخضوع من ناحية ثانية، حيث انتشر الكذب والنفاق والانتهازية النفعية والوصولية والتضليل وضعف الشعور بالواجب الوطني على الصعيد الاجتماعي أو الشعبي العام، أما على الصعيد الحزبي، فإن احزاب وفصائل اليسار ما زالت تعيش تحت ضغوط الأزمات الداخلية بكل جوانبها التنظيمية والفكرية والسياسية، مما أدى إلى أزمة الحزب الأخلاقية ، فتراجعت المبادئ واختلت قواعد التنظيم، وساد منطق الشللية وانزلق البعض إلى مستنقع الانتهازية التي تجلت بكسب الأنصار بأية طريقة كانت، وصار الانجرار وراء الأشخاص، لا التمسك بالمبادئ أحد المظاهر الضارة في تلك الاحزاب، فتراجعت النظرة الموضوعية، كما تراجعت الثقافة النظرية، وتزايدت الفجوة بين النظرية والممارسة، وغاب النقد والنقد الذاتي.. ولذلك فإن المهمة الأكبر التي تواجه احزاب اليسار العربي في المرحلة الراهنة، هي الكيفية التي نواجه بها هذه النزعة الخُلُقِيَّة الشائنة التي تفتشت اليوم، الأمر الذي يتطلب من كل رفاقنا اليساريين العرب أن يكونوا أكثر قدرة وأكثر حزمًا في التصدي لمثل تلك النزعات السلبية رغم الظروف الذاتية والموضوعية الصعبة ، بل إن هذه الظروف تفرض على الشباب الواعي من كوادرو وهيئات الاحزاب أن يقوموا بهذا الدور، وأن يعملوا على إعادة ترسيخ القيم التي انبنت وتأسست بموجبها احزابهم ، بما يتوافق مع تاريخ تلك الاحزاب والفصائل النضالي و روحه الكفاحية العالية ومع مواقفه الأخلاقية المبدئية الثابتة، التي تلتزم بمصادقية الموقف السياسي المرتبط بالرؤية الماركسية المتطورة، والدفاع عن قضايا الجماهير الشعبية، بمثل التزامها بالصدق والشفافية والصراحة والمشاركة الوجدانية في حالات الناس السعيدة والتعيسة، والتواضع والبعد عن الغطرسة ، وتبصير الرفاق بنواقصهم وسلبياتهم، وإعانتهم على التخلص منها لا تأكيد هذه النواقص وتأجيحها. وللحديث بقية

لاخلاق عند الفيلسوف الالماني نيتشة.....

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت أفكار نيتشة (1844 _ 1900) ، التي تدعو الى تدمير الأخلاق القديمة وتمهيد الطريق لأخلاق " الإنسان الأعلى " (النازية انطلقت من هذه الفكرة) ، فالخضوع عنده يولد الذل والضعف ، والعجز ينتج طلب المساعدة من الغير ، حيث تسود أخلاق الضعف والسلام والأمن وتصبح أحد أهم السمات الأخلاقية للشعوب المستعبدة والمغلوبة ع

لى أمرها ، فالحياة التي تقوم على مبادئ التسامح الضعيف هي حياة تسير في طريق الانحلال ، فالأخلاق الحققة هي إرادة القوة، فالضعيف فاتر المهمة الذي يقول " إن الحياة لا تساوي شيئاً " خير له أن يقول " إنني لا أساوي شيئاً " هكذا كان نيتشة واضحاً وصريحاً في احتقاره للضعفاء ، وكان بالمقابل مغالياً في تمجيد القوة. كان نيتشة يحتقر أخلاق العبيد أو الضعفاء لأنها أخلاق صادرة عن الضعف والعجز بينما أخلاق الأقوياء أو " السادة " كما يقول : تقوم على البطولة والمقدرة. .. أما العبيد فانهم يلجأون الى تسمية الأشياء بعكس أسمائها الحقيقية . وهكذا فالشعور بالعجز يسميه العبد " طيبويه " ، وعدم القدرة على رد الفعل يسميه " صبراً " كما يسمى الخضوع " طاعة " و الوضاعة " تواضعاً " والعجز عن الانتقام " عفواً " وهكذا ... وسؤالي الى أي مدى تنطبق أخلاق العبيد على الحكام العرب اليوم ؟ وما هو البديل ..؟ هل هي إرادة الحياة ؟ هل هو

الإنسان الذي يثور ضد العدو الوطني ، وضد العدو الطبقي ، إلى جانب ثورته على الأخلاق السائدة وأضاليلها ؟ هل هو الإنسان الذي يثور على الشفقة وعلى الرحمة وعلى الصبر والتواضع والتواكل ؟ الجواب أتركه لكم . . . وللحديث بقية

الحلقة الرابعة: الاخلاق لدى فرويد ..سبنسر..وليم جيمس وجون ديوي والفلسفة البراجماتية..

بعد نيتشه ، ظهرت الفرويدية أو مذهب التحليل النفسي ، الذي انتشر بشكل واسع في البلدان الرأسمالية الغربية، وتشربت بأفكاره ، بدرجة ملحوظة السوسيولوجيا والفلسفة والانتروبولوجيا والأخلاق وعلم الجمال وعلم التربية البرجوازية المعاصرة ، على يدي الطبيب النفسي النمساوي سيغموند فرويد (1856_1939) الذي قال بأن دوافع الان

سان واخلاقياته هي انعكاس لميوله اللاشعورية ، ولا سيما الجنسية. أما التفسير التطوري ، وخاصة مذهب " سبنسر " (1820 _ 1903) فان مصدر الأفكار والآراء حول الأخلاق التي نادى بها " سبنسر " قد تشكلت على أساس بيولوجي ، بفضل نظرية دراوين (1809-1882) ولا مارك (1744-1829) عن أصل الأنواع " وعن " الانتقاء الطبيعي " ، حيث يربط "سبنسر" فكرة الضمير الأخلاقي بالفكرة العامة أو فكرة الأخلاق المكتسبة ، وهي فكرة " بقاء الأصلح " في تطبيقها على الواقع الاقتصادي والبقاء للأقوى فيه وفي هذه المرحلة ظهرت فلسفة البرجماتزم عبر افكار وليم جيمس (1842 _ 1910) الذي تأثر بالفيلسوف الأمريكي تشارلز بيرس ساندرز (1839-1914م .(احد مؤسسي الفلسفة البراجماتية (الذرائعية) ، الذي عرف الحقيقة بقوله " إن الحقيقة هي القيمة الفورية للفكرة ، فعوضاً عن سؤلنا عن مصدر الفكرة ، فان فلسفة البرجماتزم تفحص النتائج ولا تهتم بالمصدر ، إنها تتجه الى النتيجة أو الثمرة ،فلا قيمة إلا للفرد ومصلحته الطبقية اولا في اطار الاقتصاد الحر والمنافسة، إن الحقيقة - لدى اصحاب الفلسفة البرجماتية - هي القيمة الفورية للفكرة ، فعوضاً عن سؤلنا عن مصدر الفكرة ، فان فلسفة البرجماتزم تفحص النتائج ولا تهتم بالمصدر ، إنها تتجه الى النتيجة أو الثمرة

لم يقتنع وليم جيمس بالفلسفة التي تقوم على التفكير والتأمل ورأى أن لا قيمة للأمور في نظره إلا إذا أرشدتنا الى تحسين أوضاع حياتنا ، وهكذا يرى دور الدولة وواجبها في خدمة الأفراد رجالاً ونساءً، والأخلاق هنا مبنية على هذا الأسس. فالفكر البراجماتي الأمريكي ينطلق من القناعة المسبقة بعجز الفكر الفلسفي (المادي الماركسي خصوصاً) عن إدراك الحقيقة المعرفية، ومن ثم اللجوء في مواصلة البحث في الأسس المعرفية الإبيستمولوجية أو العمل على الوصول إلى إجابات فلسفية عن الأسئلة المصيرية الكبرى التي تطرحها الماركسية ضد الاستغلال الرأسمالي وصولاً الى الاشتراكية، وعلى ذلك فالبراجماتية تقوم على مبدأ المنفعة بغض النظر عن الوسائل..ولذلك لا تتورع عن استخدام ابشع الوسائل العدوانية للأخلاقية ضد الشعوب والشرائح الفقيرة لضمان منفعة ومصالح الطبقة الرأسمالية . وبعد وليم جيمس ، جاء تلميذه جون ديوي (1859 - 1952) الذي قال أن النمو و التطور الرأسمالي، هما أعظم

الأشياء وأفضلها وأجدرها بالاحترام ، لقد جعل ديوي من النمو والتطور مقياسه الأخلاقي وليس الخير المطلق ، بغض النظر عن وسيلة النمو حتى لو كانت عبر استغلال وقهر الشعوب.

الحلقة الخامسة: تطور مفهوم الاخلاق الرأسمالية ..والبديل الاخلاقي الاشتراكي
-مع انتقال المجتمع الأوربي من النمط الإقطاعي الزراعي محدود الأفق إلى النمط الجديد الصناعي الرأسمالي بآفاقه المفتوحة ، تولدت مفاهيم وأفكار ومدارس فلسفية جديدة معلنة موت النظام القديم وميلاد عصر جديد للبشرية ، عصر النهضة و التنوير ... وكان نجاح الثورات البرجوازية الأوربية بمثابة الإعلان الحقيقي لعصر النهضة أو عصر الحداثة ، و

الانتقال من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية ، من أبرز مفكري وفلاسفة هذا العصر (ميكافيللي 1527/1469 ، وجاليليو 1642/1564 ، وبيكون 1626/1561 ، وديكارت 1650/ 1596 وتوماس هوبز 1679/1588 وجون لوك 1704/ 1632 ، ومونتسكيو 1770/1755 ، وفولتير 1778/1694 ، وروسو 1778/1712 ، وكانط 1804/1724 ، وهيجل 1831/1770 كل هؤلاء ، ساهموا في إنتاج المعرفة الجديدة التي قامت على العقل والعلم ، ووضعت قواعد الأخلاق الجديدة .. أخلاق البرجوازية .

وبإزاء هذه الحركة "الميتافيزيائية" قامت الفلسفة المادية الجدلية عبر إعلان ماركس عن "فلسفة علمية تقوم على مبدأ المادية التاريخية المتطورة تبعا لحتمية جدلية صارمة هي حتمية الصيرورة والغائية، فقد بين كل من ماركس وانجلز أن الأخلاقيات يحددها النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمة، وأنها نتاج تاريخي . ورسم ماركس وانجلز - في تعاليمهما - الدرب الصحيح إلى السعادة والعدالة والحرية من خلال تجاوز الرأسمالية وتطبيق الاشتراكية . إن الرؤية المنهجية التي استند إليها الفكر النقدي الماركسي في المسألة الأخلاقية ، تدلنا أن المذاهب الأخلاقية ما هي إلا أحداث اجتماعية بذاتها ، هذا ما أكد عليه " ماركس " الذي ميز أربعة أنماط كبيرة للعلاقات الاجتماعية في التاريخ العالمي تتناسب معها أربعة أنماط كبيرة للأخلاق :

النمط الأول (: المشاعية) وهو نمط العلاقات الطبيعية العشائرية ، والقبلية القائمة على قرابة الدم ، واللاطبعية عند الإنسان البدائي .

النمط الثاني (: العبودي والإقطاعي) وهو نمط علاقات التبعية الشخصية ، علاقات السيطرة المباشرة والخضوع . فقد تشكلت في المجتمعات العبودية والإقطاعية تصورات الناس الأخلاقية واختلطت عفوية الناس في هذه المجتمعات بالغيب والطقوس الدينية الشكلية المرتبطة بالرؤية الأخلاقية للطبقات الحاكمة بما يعزز دورها وهيمنتها .

-وفي هاتين التشكيلتين ، أو ما يسمى بالعصور الوسطى، نسبت الأخلاق إلى الأديان وبما يتفق مع مصالح الطبقة السائدة.

النمط الثالث : الرأسمالية : وهو نمط علاقات التبعية المسيطرة على أفراد غير تابعين أو احرار في بيع قوة عملهم ، مستقلين ذاتياً من الناحية الحقوقية وتشكل هذه العلاقات عمليات الاستغلال الرأسمالي ، والأخلاق المسيطرة في المجتمع هي الأخلاق البرجوازية .

إن الأخلاق الجديدة - في المجتمعات الرأسمالية ، عبرت بوضوح عن المصالح الفردية للبورجوازية وشكلت أدواتها الفكرية في تدعيم سيطرتها ، أما الحرية فهي تعني حرية المنافسة الرأسمالية شرط لحرية الفرد ... انها المنافسة التي لا مكان فيها للفقراء او الضعفاء

النمط الرابع : الاشتراكية : التي ترث كل ما هو إيجابي في التجربة الأخلاقية للبشرية ، وتقوم على القطيعة النهائية مع أخلاق عدم المساواة الطبقية وعبودية الإنسان للإنسان ، وهي مع الديمقراطية السياسية والاجتماعية ضد كل أشكال الاستبداد والاستغلال، تستدعي حوافز إنسانية جديدة للتطور الأخلاقي للمجتمع والشخصية الاجتماعية ، وبدون هذه الشروط لا مستقبل لها.

الحلقة السادسة : الاخلاق البورجوازية.....

جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية ، أنها أخلاق لا تعترف ، في العلاقات بين الناس ، إلا برابطة واحدة هي المصلحة العارية ، والمنفعة الخاصة والكسب الشخصي ، أنها الأخلاق التي تبرر الحروب وكرهية البشر ، وإن الحق دائماً إلى جانب القوة ، كما يتبدى نفاق الأخلاق البورجوازية بالدعوة إلى "حقوق" الشخصية " وحريتها " التي يروجون

لها اليوم في إطار حقوق الإنسان والديمقراطية وهي كلها تركز على الحقوق بالمعنى الفردي الرأسمالي وليس بالمعنى المجتمعي، ضمن سقف المصالح الإمبريالية المعولمة في المرحلة الراهنة ، وليست المنظمات غير الحكومية في بلادها الأم سوى واحدة من الآليات التنفيذية المروجة " لأخلاق " البورجوازية الليبرالية المعولمة في عصرنا ، إنهم يتحكمون في مقدرات شعوب وطننا العربي ويسلبون مواردنا ويقدمون الدعم لأنظمة الاستبداد والاستغلال في بلادنا في موازاة دعم هذه المنظمات التي تتحدث عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية في بلادنا .. وهنا تكمن المفارقة

أو ثنائية التناقض !!
إن الوعي الأخلاقي البورجوازي ، بتبريره الرأسمالية يخلق الذرائع لتبرير العيوب والذرائع الناجمة عنها ، وهو يعتبر أن الإجراءات للأخلاقية شيئاً مقبولاً ، وضرورياً أحياناً ، أنه يتدنى إلى مستوى الكلبية cynicism التي تحتقر آداب وثقافة المجتمع وقيمه الروحية والأخلاقية ، وهي نتيجة طبيعية.. لان رأس المال - كما يقول ماركس - ينزف دما من كل مساماته....

الحلقة السابعة :الأخلاق العربية الاسلامية:

في تناولي لهذا العنوان ، أرى ان من المفيد الإشارة إلى حالة الاخلاق العربية الاسلامية الراهنة كامتداد تاريخي ، مع المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية التي سادت في التاريخ القديم وتواصلت مع التاريخ الحديث والمعاصر ، وذلك

يعود إلى طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي المشوه تاريخياً وراهناً من ناحية ، وبتأثير التراث الغيبي وضعف نمو وانتشار الرؤى التنويرية أو

١

لعقلانية أو الحدائية بحكم قوة التخلف واحتجاز التطور من ناحية ثانية ، بحيث أدى كل ذلك إلى انتاج وترسيخ علاقات اجتماعية وأخلاقية جاءت انعكاساً طبيعياً لبنية التخلف في الواقع الاجتماعي العربي ، وبالتالي فإننا نلاحظ استمرار سيادة أو هيمنة هذه العلاقات في الثقافة العربية حتى اليوم عبر مجموعة من الاتجاهات القيمية يحددها د.حليم بركات كما يلي:

1. قيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر .

2. الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية (في تعاملنا مع الحاضر هل نعود إلى الماضي ام نتوجه إلى المستقبل ؟...)

3. قيم الإتباع أو التقليد والسلفية ، وقيم الابداع التي يقول عنها السلفيين أنها ليست من صفات الانسان بل من صفات الله وحده دون غيره . !

4. قيم العقل وقيم القلب أو الصراع بين القيم العقلانية من منهجية وموضوعية وشك وبحث وتدقيق ، وبين القيم العاطفية من عفوية وبداهة وفطرة وإيمان وارتجال ويقين .

5. قيم الامتثال والطاعة وصراعها مع قيم التمرد والتفرد والتحرر .

6. قيم الانفتاح على الآخر وقيم الانغلاق على الذات .

نستنتج مما تقدم أن الاخلاق العربية لا تخرج عموماً عن هذه الاتجاهات القيمية ، وهي اتجاهات مستمدة من انماط المعيشة البدوية والفلاحية والمدنية ، ومن الدين والنظام القيمي الاخلاقي المتوارث والسائد في المجتمعات العربية المعاصرة .

وفي هذا الجانب يقول المفكر الراحل د. حسين مروة : " إن النظام الاجتماعي الاسلامي ، كنظام حكم استبدادي مطلق ، وكنظام اقتصادي : زراعي - تجاري ، كان فيه "الانسان" الذي يعمل في الأرض أو في الحرف أو الوظائف الصغيرة انساناً مهماً محتقراً مضطهداً بعيشه وطاقاته ومكانته ، إلى جانب ذلك كله كانت ايدولوجية النظام اللاهوتية تلغي ارادة الانسان إلغاءً مطلقاً لحساب الارادة العليا ، وهي هنا ارادة الخليفة ورؤوس الدولة . "

لذلك أعتقد أن أزمة المجتمع العربي ومن ثم أزمة الأخلاق العربية الاسلامية ، تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً ، ولا تنتسب له جوهرياً ، وذلك بسبب فقدانها ، بحكم تبعيتها البنيوية ، للبوصلية من جهة ، وللأدوات الحدائية ، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحدائية والحضارة العالمية أو الإنسانية .

فعلى الرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين ، إلا أننا -في البلدان العربية- ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة ، أو في زمان "ما قبل الرأسمالية" ، على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية في بلادنا ، والشواهد على ذلك كثيرة ، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير ، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية ، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية ، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي للذات العربية في وحدة شعوبها ، ووحدة مسارها ومصيرها ، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي

، والسبب في كل ذلك يتجلى عند رؤيتنا للفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمع عربي عن شكل ومضمون مفاهيم الحداثة والنهضة والتنوير العقلاني والتقدم ، التي نشأت في أوروبا منذ أكثر من مائتي عام ، والسؤال هنا ما هو -يا ترى- الفرق الزمني الذي يفصلنا عن الحضارة الغربية اليوم في عصر العولمة وثورة العلم والاتصالات والمعلومات؟؟ ألسنا بحاجة الى ثورة تغييرية تطال كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية الكفيلة وحدها بازاحة التبعية وكل مفاهيم التخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا .

هل الأخلاق جزء من الحيز السياسي والمجتمعي والتنظيمي؟ وهل عليها الخضوع لاعتبارات ومكونات هذا الحيز والانطباع بطابعه لمجرد أنه حيز ثوري؟ الجواب : نعم ... لابد من تطابق العلاقة المتبادلة بين السياسة والحزب والمجتمع من ناحية والأخلاق من ناحية ثانية ، وأن تتطابق العلاقات السياسة الرفاقية والمجتمعية مع الأخلاق الثورية التي يتوجب تجسيدها عبر الممارسة اليومية لرفاقنا فإذا كانت الأحزاب الثورية أو اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطالبة قبل غيرها بموقف أخلاقي، موقف طبقي من الأخلاق يهدف إلى خدمة الثورة التحررية الديمقراطية وتحقيق أهدافها في تحرير الأرض والإنسان والمجتمع بعدما فشلت البورجوازية وعجزت عن أداء هذه المهمة، وذلك بالاسترشاد الواعي والعميق بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي في تحليل الواقع وصيرورته المستقبلية.

الممارسة الاخلاقية شرط رئيسي من شروط الانتصار.....

إن النظرية الماركسية نظرية علمية، ولم تقوَ أية محاولة على تقويضها أو النيل منها في الجوهر، ولكن الحياة والواقع هما المحك لحسن تطبيق هذه النظرية. وإن الممارسة هي الترجمة الحقيقية لمصادقية هذه النظرية والأفكار، وإن الأدوات المستخدمة في الامتحان الصعب هي القيادات والكوادر التي تعد بحق الأمثلة الحية لصحة العمل وصدق الممارسة .

إذن، على رفاقنا وكوادرنا

أن يقدموا المثل الصالح والقذوة الحسنة أمام جماهير الشعب وقواعد الحزب.

طبعاً، نحن الماركسيين لا ندعي الكمال المطلق في سلوك القيادات والكوادر، ولكن المطلوب دائماً وأبداً تحقيق الثوابت الأخلاقية الأساسية والحفاظ على نقاوتها عبر الممارسة العملية، مما يجعل من هذه الكوادر شموساً وهاجة تتحدى

ظلام الواقع الراهن.

أيها الرفاق إن مهمة محاربة الفساد السياسي و الاجتماعي والأخلاقي في مجتمعنا تبقى مهمة طوباوية إذا كنا لا نطلبها بالدرجة الأولى وبالحاح من لدن رفاقنا. وإذا لم نتحصن كوادرفصائلنا وأحزابنا من كل مظاهر السلوك الشائن في المجتمع. فإن تعلقنا بشعار الحرب على الفساد -في الحكومات والانظمة المستبدة الفاسدة وفي المجتمع- يبقى وهماً من الأوهام.

مفهوم الأخلاق في الحزب الماركسي :

يعترف الجميع اليوم "أن عبارات الحزبي والرفيق والمناضل والثوري وما في سياقها قد أصابها غير قليل من التشويه، إلى انحطاط الأخلاق السياسية، وشحوب الفضائل الحزبية بوجه عام .
المسألة، كما تبدو لنا، ليست مسألة عيوب أخلاقية في الأشخاص فحسب ، بل أيضاً مسألة عيوب أخلاقية في النظام السياسي والمجتمعي الذي ينتج العيوب الأخلاقية، ويهدر الكرامة الإنسانية، ولا يقوى ولا يستمر إلا بقدر ما يدمر ذاتية الأفراد وحريرتهم واستقلالهم، لأنه قائم على التبعية والولاء الشخصي، لذلك كانت النزاهة والحرص على المال العام والشأن العام والعمل بمقتضى القانون محنة على من ظلوا ممسكين بها، كالممسكين بالجمر.

ما دامت المسألة كذلك، أي مسألة نظام ينتج العيوب الأخلاقية، فإن إعادة إنتاج النظام الأخلاقي المجتمعي والخروج من بؤرة الفساد والإفساد تبدأ بإعادة الاعتبار للنضال الوطني و للقانون الديمقراطي، الذي يسري على الحاكمين والمحكومين بلا استثناء . وهنا يتجلى دور رفاقنا في تجسيد القيم والمبادئ والسلوكيات الأخلاقية لكي نجعل أحزابنا منارة ومثلاً أعلى في تطبيق هذه المبادئ انطلاقاً من إدراكنا بأن الأخلاقيات الحزبية هي مجموعة المبادئ السياسية والفكرية والقواعد التي يسترشد بها العضو في سلوكه الخلقي وتصرفاته، و يطلق عليها الآداب الحزبية (وتشمل وجهه نظر ومواقف احزاب وفصائل اليسار) التي يتوجب أن يتمتع بها جميع الرفاق، فمثلاً لكل حياة اجتماعية أعرافها وعاداتها المرتبطة بقيم الصدق والشرف والتكافل والنخوة والنزاهة والكرم والاحترام والشجاعة في الموقف، فإن هذه المسألة تنطبق علينا أيضاً في اطار قوى اليسار، للتعبير عن أفكارنا ومواقفنا وقيمنا الثورية ، إنها مجموعة الأخلاق الرفاقية، السياسية والفكرية والاجتماعية القائمة على مفهوم الصلابة على مبدأ والشرف الحزبيين من ناحية والوثيقة الصلة مع الجماهير من ناحية ثانية، مستلهمين المبادئ الأخلاقية التي جسدها العديد من الشهداء والمناضلين من كافة الفصائل والحركات الماركسية والاحزاب الشيوعية ، إن الإقتداء بهذه الأخلاق يعني بالنسبة لكل عضو أن يتصرف على الدوام بما يتلاءم مع المتطلبات الحزبية نصاً وروحاً، والالتزام الواعي والمخلص بمبادئ وأفكار

الحزب عبر ممارسة -علنية أو سريه- لا تلقي أي ظل من الشك على شرف الحزب أو لقب الرفيق، بل بالعكس تجسد مشاعر كل رفيق منا بكونه جاء باختياره الحر، لكي يكون مناضلاً في حزب عظيم من أجل أفكار عظيمة.

من مقالة ولدي أكرم غازي الصوراني... بعنوان " بوبز!"

بوبز باسم المشروع الوطني ، باسم الحكومة ، باسم الشعب العربي الفلسطيني ، قد يتفهم ، وقد يختلف معكم ، لا ضير ، بوبز .. لكن بطريقة مُقنعه أكثر وطنية ، أقترح مثلاً أن نقرض معاً وسوياً بصيغة وطنية جديدة ، لكن بوبز عَ الحامي وعَ البارد ..؟! الفصائل في وضعية لا يعلم فيها إلا الله ، لا تختلف كثيراً عن وضعيتكم المُخجلة ، الشارع مسووخ .. ربما يُدر

ك حساسية البشرة الحاكمة في غزّة ورام الله وعمق المأزق والحفرة وفشل التجربة ، لكنه ما عاد يستوعب هذه الوضعية في النضال ..!! لماذا لا يُفكر" أصحاب البيرة" بكيفية الخروج من الحفرة بدلاً من هذا الحفر الفني الواهم الساقط بالمعنى الوطني ..؟!

بعد أن اعتزلت الكتابة عن الانفصال ، والانقسام ، والانقلاب ، وضرورة ترتيب البيت الفلسطيني ، قررت أن أساعد زوجتي في مسح الغبرة ، والحرص على وضع فردي حذائي في مكان والجرايين في مكان آخر .. الآن أُلِّم أظافري وأكوي بدلتي وأفكاري الرديئة ، أتابع زيارة الشيخ الأمريكي لدولة الشبر ونص الإسلامية ، وأبحث في الصحف عن وظيفة رئيس وزراء رغم شعوري بقرق وقلق ، وجُملة أمراضٍ مُزمنة ، الآن وصلني الطبيب ، مع أنني كُنْتُ طلبتُه البارحة ، قال لي سأصارك : الأعراض الأوليّة تشير إلى أن مرضك نادر وغريب ، درجة حرارتك مرتفعة جداً ، الحالة غير مُطمئنة أنت ربما بدأت تُهلوس ، وربما تحتاج أكثر من تحميله .. بوبز يا بطل!!..

ايها الرفاق...

إن القناعة الفكرية للرفيق لا تقوم على الإيمان الأعمى وغير المسئول بحياة أحسن ومستقبل أفضل، إنما تستند إلى النظرة العلمية إلى واقعنا الفلسطيني والعربي، والإقليمي والدولي، وفهم قوانين التاريخ والتطور الاجتماعي الموضوعية، انطلاقاً من إدراكنا لدور هويتنا الفكرية ومنهجها في تطوير وتفعيل وتوسيع دور احزابنا من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع، الأمر الذي يتطلب التجديد الدائم للقدرات الكفاحية و

الديمقراطية في صفوفها ، وهي قدرات تتحدد قبل كل شيء بتركيبها النوعي، وهذا يعني أن نلتزم في سياق عملية التوسع التنظيمي، بأن لا نقبل في صفوف أحزابنا إلا من يقتنع بوعي وإخلاص بمبادئنا وأهدافنا الوطنية والقومية والأممية ، إذ أن هذه القناعة الذاتية، الاختيارية، الطوعية، هي صمام الأمان بالنسبة لكل احزاب اليسار الماركسي العربي ودورها الراهن والمستقبلي في النضال التحرري والديمقراطي، بمثل ما هي مؤشر أساسي على الإخلاص للقضايا الوطنية في الصراع من أجل إنهاء الوجود الصهيوني والامبريالي، وفي النضال والصراع الطبقي من أجل بناء مستقبل جماهير الفقراء الكادحين وكل المضطهدين من أبناء شعوبنا العربية، ذلك أن هذه القناعة بمبادئ وأفكار وأخلاق الحزب الماركسي الثوري الديمقراطي ، هي التي تضمن الفاعلية الثورية للرفاق الجدد، إلى جانب الاهتمام بصقلهم وتوعيتهم تنظيمياً وسياسياً وفكرياً وأخلاقياً للارتقاء بسلوكهم الشخصي صوب السلوك الثوري قبل تسلمهم أية مسئوليات تنظيمية عموماً وكفاحية خصوصاً.

السمات الأخلاقية للرفاق الماركسيين الثوريين :

إن السمات الأخلاقية للرفاق شأن السمات الأخلاقية لجميع المناضلين ، تتحدد ، قبل كل شيء ، بمبادئ الأخلاق الثورية وقواعدها، إنها الأركان والصفات الأخلاقية الشخصية والسياسية والمجتمعية التي تتجلى في سلوك الرفيق. فالسمات الأخلاقية للرفيق تتكون من تواضعه واحترامه لرفاقه انطلاقاً من قناعاته السياسية والفكرية ، وموقفه من العمل الوطني والاجتماعي ، ومعاملته مع الناس واهتمامه وعنايته بهم، وكيفية تصرفه في المجتمع والأسرة . وتبرز صفات العضو الأخلاقية بصورة جلية في الأعمال والتصرفات الوطنية والروح الجماعية والمبدئية والمصادقية والعدل وعدم التسامح إزاء كل ما يتنافى مع المبادئ والأخلاق الثورية سواء في أوساط الحزب أو في أوساط الجماهير. إن هذه المفاهيم تندرج في إطار الفلسفة التربوية للتنظيم ، التي تهدف إلى التغيير الاجتماعي الثوري الشامل(من قلب الصراع الطبقي) الهادف إلى خلق نخبة ثورية طليعية من الحزبيين ، تكون قدوة للمجتمع الإنساني الاشتراكي الذي ناضل من أجل إنشائه ، ولكي يتم إعداد هذه النخبة لابد من تربية عناصرها وفق أسس تربوية يتوجب تطبيقها والعمل بها في جميع هينات ومراتب احزاب وحركات اليسار العربي، وفق برامج محددة، تضمن إعداد هذه النخبة ، ويطلق على هذه الأسس : الفلسفة التربوية للحزب . أما التربية الفكرية ، فهي نشاط يهدف إلى تكوين وترسيخ الوعي بالهوية الفكرية لهذه الاحزاب ، وأقصد بذلك النظرية الماركسية المتجددة ومنهجها المادي الجدلي لحزبنا حفاظاً على الجبهة الثقافية التي تعتبر حجر الزاوية الرئيسي لكل حزب يساري، ذلك أن القناعة الذاتية الواعية لدى كل رفيق من رفاقنا، بهوية الحزب الفكرية ، تجسد الإخلاص العميق للمثل الأيديولوجية والسياسية للحزب ، والثقة الراسخة بسلامة منطلقاتها وإمكانية تطورها وتجسدها عبر الممارسة اليومية الفعالة في اوساط الجماهير الشعبية وفق مقتضيات نضالنا السياسي والكفاحي التحرري والاجتماعي الديمقراطي الثوري بأفائه الاشتراكية.

من وحي العدوان الهمجي على قطاع غزة صباح هذا اليوم الاثنين 10/22 ، صور العدوان والدمار والقتل الصهيوني على قطاع غزة (يناير 2009)

نقدم فيما يلي لكل أحرار العالم وأصدقاء الشعب الفلسطيني، الدليل بالدم والصورة التي تجسد بشاعة الهجمة العدوانية على قطاع غزة ،بمثل ما تجسد حقيقة الحركة الصهيونية ودولتها العنصرية ، ما يعني ان فكرة المقاومة الهادفة الى هزيمة الدولة الصهيونية تشكل هدفا استراتيجيا لكل فصائل واحزاب حركة التحرر الوطني العربية ، انطلاقا من ان الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية.من ثم، فإن التناقض بين الطرفين تناقض تناحري مطلق. فإما الكيان الصهيوني المتمدد واما الأمة العربية الموحدة المتقدمة.

صور مهداة إلى شعوبنا العربية عموماً وأحزاب وقوى اليسار .. وحركات التحرر الديمقراطي العربية خصوصاً ... لمزيد من الدروس والعبر في تأجيج المقاومة ضد الوجود الأمريكي الصهيوني من جهة وفي تأجيج الصراع الطبقي السياسي والديمقراطي ضد ملوك وأمرأ ورؤساء أنظمة الخيانة العربية، لإسقاطهم وإقتلاعهم واسقاط أنظمتهم الخيانية عبر الثورة الشعبية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية .

صور العدوان والدمار والقتل الصهيوني على قطاع غزة (يناير 2009 - صور الشهداء والجرحى من داخل مستشفى الشفاء في مدينة غزة (تجسد بشاعة الممارسات النازية الصهيونية ضد شعبنا ، بمثل ما تراكم وتجسد في أذهان الشعب الفلسطيني وشعوبنا العربية أن الصراع مع هذا العدو هو في شكله وجوهره صراعاً وجودياً.

حركات الإسلام السياسي انتقلت في هذه المرحلة من حالة التهميش ، إلى حالة التأثير والفعل ،بدعم صريح من الولايات المتحدة ومن عملاء التطبيع مع العدو الصهيوني امثال حكام او ما يسمى أمرأ وملوك السعودية وقطر والخليج ، ليس لنشر منطلقاتها وآرائها فحسب ، بل أيضاً لتمارس - بصورة مباشرة وغير مباشرة- نوعاً من الاستنفار لأدواتها الايديولوجية أو الفكرية الغيبية المنغلقة ، في محاولة لمواجهة الفكر التنويري ، الذي مقراطي، العلماني التقدمي، الوطني والقومي، لتجعل من تهديم مفاهيم التنوير والعقلانية والحداثة والليبرالية والعلمانية والمواطنة والدولة المدنية والوحدة العربية والاشتراكية غايتها الأساسية الأولى ، ومن ثم استخدام الدين السياسي ، كأداة مصالحة مع الواقع المرير وأدواته الطبقية ، الرأسمالية، الداخلية والخارجية ، خاصة وأن هذه الحركات لا تتناقض أبداً مع النظام الرأسمالي بل تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ منه ، ولكن بمنطلقات إسلامية عبر ما يسمى بـ"دولة الخلافة" أو "الأمة الإسلامية"، ووفق ما يسمى بـ"الاقتصاد الإسلامي" الذي لا يختلف في جوهره عن الاقتصاد الرأسمالي.

رفاقي اصدقائي الاعزاء.....ان الموقف ضد الاستبداد والتخلف والاستغلال وكل أشكال الاضطهاد وأدواته ورموزه سواء في مصر او تونس والمغرب والأردن أو اليمن أو سوريا او مشيخات العملاء الصغار في الخليج

والسعودية أو في أي نظام عربي تابع ومستبد، يجب أن يتوحد مع الموقف ضد القوى الامبريالية وركيزته الحركة الصهيونية ، وهذا هو المقياس الاول -من وجهة نظري - لمصادقية الفصائل والأحزاب الوطنية والديمقراطية واليسارية في علاقتها مع جماهيرها، إذ أن هذا الموقف هو الكفيل -عبر الممارسة في أوساط الجماهير - بالتصدي لمخاطر التدخل الخارجي (العسكري والسياسي) من جهة والتصدي للقوى اليمينية الليبرالية الكومبرادورية الرثة وحركات الاسلام السياسي وقوى الثورة المضادة التي تسعى بالفعل إلى ركوب موجة الانتفاضة ، لإعادة انتاج التبعية والتخلف القبائلي والطائفي بأشكال جديدة.

حديث تحريضي عن فساد الحكومات العربية وانظمتها....

منذ سبعينيات القرن العشرين تحولت الانظمة العربية - خاصة في السعودية والخليج الى مؤسسات للفساد السياسي والاقتصادي والاخلاقي- في اطار التبعية والخضوع للسيد الامريكي والترويج للتطبيع مع دولة العدو الصهيوني ، وهنا أشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الوطن العربي الذي وصل عام 2010 إلى حوالي 2.5 تريليون دولار، تستحوذ بلدان مشيخات الخليج وشبه الجزيرة العربية (رموز الرجعية والتخلف من أمثال حمد بن خليفة وآل سعود ونهيان وصباح ومكتوم وقابوس وآل ثان وثالث ربما... الخ ومعهم أنظمة الاستبداد" الجمهورية" الفردية الوراثية او أنظمة الاسلام السياسي) على ثلثي هذا الناتج (حوالي 1666 مليار دولار) وعدد السكان فيها لا يتجاوز (60مليون نسمة %15 (من سكان الوطن العربي (400مليون نسمة) ، فيما حوالي 85% (340 مليون نسمة) من سكان البلدان العربية غير النفطية يعيشون على حوالي ثلث هذا الناتج .بمعدل دخل سنوي للفرد لا يتجاوز \$2500 ما يعني تفاقم مظاهر الفقر والبطالة والجوع في اوساط الشباب خصوصا في حين ان دخل الفرد في السعودية ومشيخات الخليج - معدل متوسط- لا يقل عن 35 ألف دولار ، يرتفع الى 88 ألف دولار في دولة قطر (حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي لعالم 2010 (والى 48 ألف دولار في دولة الامارات، والى 39 ألف دولار في دولة الكويت ، والى 45 ألف دولار في شبه الجزيرة العربية او ما يسمى بالسعودية..واود ان اضيف هنا ان الاسر او العائلات الحاكمة في السعودية والخليج تحصل سنويا على 20% من الناتج الاجمالي ، حوالي 333 مليار دولار مخصصات سنوية لابناء العائلات او العشائر الحاكمة، تصرف في معظمها على اوجه الاستهلاك التفاخري الباذخ وعلى القصور والفيلا والنساء والسيارات الفارهة و موائد القمار.. وكل هذه الممارسات تتم تحت حماية وتشجيع السيد الامريكي الأمر الناهي في كل سياساتهم ومواقفهم ، وهو الحامي لمصالحهم وثرواتهم ، يحركهم كيفما يريد ، وينفذون اوامره بلا تردد ، خاصة بالنسبة لتصفية القضية الفلسطينية وانهاء المقاومة والدعوة الصريحة للتطبيع مع دولة العدو الاسرائيلي والاعتراف بها ، ودعم العصابات الرجعية كما هو الحال مع ما يسمى بالجيش الحر في سوريا ، الى جانب دعم حركات الاسلام السياسي وكل قوى الثورة المضادة في الوطن العربي.

تحياتي ويسعدني صباحك أو مساءك لا فرق... المهم يسعدك!

يبدو أنني بحاجة لجرعة مضاعفة من ضبط النفس والكلمات لأكتب عن سلوك اليسار ورفاقنا تحديدا في الانتخابات، لأنني مفلوق من جوا!!! من الأساس لم يلتقطوا المعادلة: بعد أن أجلت السلطة/ فتح الانتخابات اربعة مرات عادت وأصرت على تنظيمها فلماذا؟ يقيني ان فتح غسلت يديها من المصالحة وبالتالي اقرت ان غزة لحماس وبالتالي وجب الهيمنة على الضفة كقسمة (عادلة): لكم غزة ولنا الضفة! وهذا يتضح من سلوكهم وحجم الطاقة التي بذلونها في انتخابات الجامعات ونقابات مهنية عديدة! فما شأن اليسار بهكذا ألعيب؟ كان عليه ان يرفع شعار: لا انتخابات لنظام سياسي منقسم! كان سيكسب تعاطف الجماهير اكثر من كونه لعبة وغطاء في يد اليمين! ليس جديدا في تاريخنا ان نكون العوبة! هذا ما اكتشفه الصالحي في تصريحه الأخير ولو متأخر. نفس إشكالتنا القديمة: نتصرف كمعارضة ديمقراطية تحت الاحتلال لا كبديل وطني وطبقي للقوى المهيمنة: حماس وفتح وضد الاحتلال! تأمل تصريح خالدة في القدس اليوم: جعجة فارغة تطرح من جديد سؤال: هل عند أحد نية ليفهم وبعد الفهم ليتخذ القرارات الصحيحة؟ تلك قيادات لا تملك سوى الجعجة والانخراط في القائم وغير ذلك ستخسر مواقع وامتيازات ومكانة... وي طرح ايضا حقيقة المستويات التي بات يتحلى بها بعض القيادات مثل خالدة ومدى جدارتها وهي بالكاد كانت تنجح في قيادة مؤسسة صغيرة كالضمير! المهم: كل مرحلة تفرز قياداتها! ما جرى مخزي ليس فقط من حيث النتائج بل والاهم من عدم القدرة على تقدير موقف الجماهير: هموم الناس نعرفها نحن من نحتك بها يوميا لا بالفضائيات: الرواتب وسعر البنزين واتفاق باريس وسعر البندورة والاستيطان وموسم الزيتون المدمر... لا الانتخابات! هنا كانت المشكلة الكبرى. أما إضافة لذلك: فالنتائج تعكس مقدمات: لا بنية تفقد العمل ولا قيادة تجترح توجهات صحيحة... كل يتصرف بناء على تقديره الخاص للحظة وعلى مستوى موقعه. البعض اعتبر فدا والمبادرة يسار فتحالف معها والآخر اعتبر فتح ونحن منظمة تحرير وتحالف معها أما الأهم فالكل بلغ تكتيك فتح: معنا تحالف منظمة تحرير وبذات الوقت قتل خاصة بهم... اين ما ستصوت ستصب لفتح! لعبوها بأكثر من موقع.... ما حاجتهم للتحالف مع فتح أصلا ومع غيرهم....؟ طالما تمثيل نسبي ونستطيع تجاوز الحسم فلماذا التحالفات؟ مع عدم قناعتي اصلا بالانتخابات غب اللحظة!

وبعض الناشطين المرذولين جماهيريا اساووا لنا أكثر مما نفعلنا... وبعض مرشحيننا ايضا اساووا لنا أكثر مما نفعلنا والسبب واحد: ليس هناك من يقود ويبت والكل ضارب مشرادو في جهة على راي المثل الشعبي . يكفي هذا؟ مع تحياتي

الثلاثاء

غازي الصوراني

إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي أزمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها....

كل عام وانتم على موعد مع الثورة ، مع الفرح ، ومع النصر .. غازي الصوراني

في هذا "العيد" وكل "عيد" استذكر مع رفاقي وأصدقائي ومع أبناء شعبنا ، شهدائنا الذين ضحوا بأرواحهم في مواجهة العدو الصهيوني من أجل تحقيق الاهداف الوطنية الكبرى في العودة وتقرير المصير وتحقيق الهدف الاستراتيجي في اقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها ، رافعين رايات المقاومة والصمود ضد كل اشكال ومظاهر عدوانية الدولة الصهيونية وحصارها لشعبنا ، على الرغم من استمرار الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس ، ذلك الانقسام الذي يسرق من جماهير فقراء شعبنا وكل الكادحين والمضطهدين لحظات الفرح الفلسطيني فيما يمكن أن نطلق عليه اسم العيد .. كما أدعو في هذه المناسبة ، كل الرفاق والاصدقاء اضاءة شموع العهد والوفاء للشهداء بأن تظل رايات المقاومة خفاقة حتى تحقيق الاهداف التي استشهدوا من اجلها ، جنباً الى جنب مع مواصلة النضال والتحرير والضغط الشعبي لازالة الانقسام، ومواصلة النضال الديمقراطي ضد حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين وضد كل أنظمة الفساد والاستبداد والاستغلال والتخلف والتطبيع والهبوط بالثوابت ، مدركين أن العيد الحقيقي لجماهيرنا الشعبية الفقيرة في فلسطين والوطن لن يتحقق إلا باسقاط هذه الانظمة العميلة واجتثاث رموزها الطبقية لكي ترتفع رايات الثورة الشعبية الكفيلة بتحقيق الآمال والأهداف الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية الكبرى التي قدّم لها فقراء أبناء شعبنا كل التضحيات العظيمة .. كل عام وانتم على موعد مع الثورة والامال الكبرى ، مع الفرح ، ومع النصر..

2012/10/28

ومضة ابداعية بمناسبة "العيد" من كلمات ابنتي الادبية الواعدة روان الصوراني...

اليوم يومك ..انحر خاروفك ..وبشدة ..كأداة لتفريغ نقصا

غصة ..ذاك التفريغ لي ! فأنا لا أملك ثمنه

ثمة حل..اطلق صوتا .ينحر ظلما ..فجر عوزا يهدم عرشا ..زلزل بالكلمة جمعا لا يعرف من عيد سوى = نافق +جامل
+مارس طقسا عرفيا وانحر...

عايش عيدك بالجوهرا بالمظهر ..وتحرر .من تكرار سنوي لا يتغير .تحرر ..من كلمات قيمتها سقطت..واصعد الى
عيد يساند ضعفك..يشبه طبعك ..ليعانق روحك ...وتحرر

2012/10/28

المعرفة التي أدعو الى امتلاكها ووعيتها ، هي المعرفة المشغولة بالعلم والاستكشاف المرتكز الى العقل والتجربة ،
وتخليص البحث المعرفي من سلطة السلف وقدسيتها الأفكار ، كمدخل لا بد منه لتحرير الواقع العربي من حالة التخلف
والتبعية والخضوع، وتحرير فكرنا العربي من حالة الجمود والانحطاط ،ذلك ان اعتماد العقل كأداة وحيدة للتحليل ،
والعقلانية كمفهوم يستند على المنهج العلمي المادي الجدلي ، سيدفع بفكرنا العربي - ولا
أقول عقلنا العربي - صوب الدخول في منظومة المفاهيم العقلانية التي تقوم على أن للعقل دوراً أولياً ومركزياً في
تحليل الواقع ، والتحكم في سيرورة حركته ، وهو أمر غير ممكن - كما يقول هيجل - ما لم يصبح الواقع في حد ذاته
معقولاً ، أو مدركاً ، عبر الممارسة العملية في سياق تطبيقنا لقوانين ومقولات الجدل ، التي لا تكمن أهميتها في
كونها قوانين لتطور الواقع فحسب وإنما هي أيضاً ، قوانين لتطور التفكير والمعرفة . خاصة في عصرنا الراهن، عصر
العولمة الامبريالية عموماً وفي مشهد الاسلام السياسي خصوصاً، الذي تنهاوى فيه كثير من النظم والأفكار والقواعد
المعرفية الحداثية العقلانية الديمقراطية لحساب افكار ونظم التبعية واعادة انتاج التخلف.

2012/10/28

اصدقائي....

رفاقي

حينما نبحث مثلاً عن مفهوم العقل، لا بد لنا من البحث عن تحققه التاريخي في المجتمع الحديث وليس في غيره أو
في ما قبله من المجتمعات، لأنه على وجه الدقة -كما يقول عبد الله العروي- هو المفهوم او المنظومة المكتملة

المطابقة لنمط المجتمع الغربي الحديث، ولا يتطابق أبداً - بل يفارق - نمط المجتمع الإسلامي التقليدي، إذ لا جدوى من البحث عن مفهوم العقل في غير المجتمع الحديث الذي حققه تاريخياً، ما يعني وقف التعاطي مع التراث كشيء ثابت أو مقدس غير قابل للتفكير والتأويل، فالتراث لدى الغرب كانت له - عشية عصر النهضة - جذور مهدت لهويته التي تعاطت مع التنوير و الحداثة، أما في بلادنا فالتراث - كما يضيف العروي - هو الجذور والجذوع والهوية في نفس الوقت... وبالتالي ليس غريباً أن يحاول نظام العولمة الرأسمالي قيادتنا صوب الديمقراطية أو الحداثة كالعبيد .

وفي ضوء ذلك تتجلى أهمية استخدام مفاهيم التنوير والعقلانية والثورة الديمقراطية، في مجابهة أنظمة التبعية والتخلف وشرائحها البيروقراطية الكومبرادورية الحاكمة وفي مجابهة الجوانب السلبية لتراثنا، إذ لا يتولد مفهوم العقل من ماضوية أو جمود التراث بل من القطيعة المنهجية والمعرفية معه، وذلك شرط للعقل كعقلانية، فالعقل هنا، حسب هذا المفهوم، هو العقلانية التي تمثل مؤشر ورمز المجتمع الحديث وليس غير ذلك.

بمعنى آخر، لا يكون العقل عقلانية، ولا يُجسّد في السلوك، إلا إذا انطلقنا من الفعل وخضعنا لمنطقه، من خلال عملية التجريد والتوضيح والتعقيل، لكي نتمكن من استبدال المنطق الموروث أو سلبياته تحديداً، لأن أي مقارنة لهذه الرؤية على واقعنا، نلاحظ حجم أو مسافة التفارق بينه وبين مفاهيم الحداثة والتنوير والعقلانية، والسبب في ذلك يعود إلى أننا منذ القرن 14 نعيش حالة من المراوحة الفكرية على تراث الغزالي وابن تيمية وابن القيم الجوزية أو ما اسميه التواصل المعرفي مع هذه المحطات السالبة في التراث القديم (خاصة بعد إزاحة ابن رشد وابن خلدون والفارابي والكندي والمعتزلة فرسان العقل في الإسلام) من جهة ومع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية القديمة من جهة ثانية، وهو تواصل حرصت عليه الطبقات الحاكمة في بلادنا بمختلف أشكالها وأنماطها التاريخية والحديثة والمعاصرة حتى يومنا هذا، وهو حرص استهدف دوماً إبقاء الوعي العفوي للأغلبية الساحقة من الناس في حالة من الجهل والتخلف بما يضمن استمرار مصالح الطبقات الحاكمة، وهنا تتبدى أهمية تفعيل واستنهاض دور المثقف في بلادنا لمجابهة وتغيير هذا الواقع، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة، ذلك أن هذا المفهوم من الناحية التاريخية هو مفهوم حديث، وهو مفهوم نخبوي رغم أن مفهوم النخبة قديم وسابق على مفهوم المثقف، لكنني لست معنياً بتاريخية هذا المفهوم بقدر اهتمامنا بمضمونه ودوافعه، فالمثقف هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، "الداعية" "الاختصاصي" "المحرّض" "صاحب الايدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، أو قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباتاته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها .

لذلك فإنني أرى ضرورة الجمع بين المثقف حامل الرسالة، وبين المثقف العضوي الماركسي الملتزم تنظيمياً، بحكم تقاطع أو توحيد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف، والوظيفة النقدية هنا تتخطى التبشير أو الرسالة إلى التغيير وتجاوز الواقع...

2012/10/29

رفاقي اصدقائي الاعزاء استكمالا لمضمون مداخلتني السابقة ، أود التأكيد على أهمية الزاوية الطبقيّة التي ينطلق منها المثقف، وبهذا المعنى أشير إلى انحسار دور هذا المثقف العضوي الماركسي في بلادنا بصورة مريّة ومقلقة، في هذه المرحلة التي تغيّرت فيها مراتب القيم- كما يقول سمير بو عزيز - "فتقدّمت الانتهازية والفردانية والاستهلاك، حتى أصبح لها منظروها ومشروعها الذين صنعتهم انساق وآلات سلطوية" قديمة أو جديدة أو مستحدثة كما هو الحال في وضعنا الراهن في فلسطين -على سبيل المثال وليس الحصر- عبر الصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس ضمن هويتين متناقضتين وبرنامجين متناقضين من حيث الشكل ، لكنهما من حيث الجوهر ليس هناك ثمة تناقض أساسي مع النظام الرأسمالي العالمي وأدواته في بلادنا ، في مقابل فصائل وأحزاب اليسار التي تعيش اليوم حالة من غياب الدافعية الذاتية وغياب الوعي بالواقع وبالنظرية الثورية ، علاوة على عجزها وهامشيتها وفشلها بسبب أزمتها القيادية وضحالة الوعي في صفوف كوادرها وقواعدها ، الأمر الذي أدى إلى تراكم متغيّرات طبقية وانتهازية معاً في صفوفها ، وإلى الإسهام في تكريس التبعية والتخلف والفساد السياسي الاقتصادي والإداري الذي خلق بدوره مناخاً ملائماً لاتساع وتضخم دور تيارات الإسلام السياسي .

وهنا تتجلى أهمية انحياز المثقف الماركسي لمصالح وأهداف الطبقات الشعبية الفقيرة، إذ أن هذا الانحياز الواعي والمسئول هو الأساس الأول في تحديد ما هية موقفه السياسي، ورويته الفكرية أو الأيدلوجية وفق ما يتطابق مع تطلعات الطبقات الشعبية وأهدافها المستقبلية، الأمر الذي يفرض -كضرورة تاريخية راهنة ومستقبلية - أن تبادر قوى وأحزاب اليسار الى المراجعة النقدية لكل ممارساتها وبرامجها واعادة بناء أحزابها وفق منطلقات سياسية وفكرية وتنظيمية ديمقراطية وثورية في آن واحد ، كمدخل وحيد لاستعادة دورها وقيادتها لحركة التحرر القومي والديمقراطي من أجل تجاوز وتغيير هذا الواقع المهزوم صوب مستقبل النهوض القومي والتحرر والوحدة والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية.

2012/10/29

المعرفة العقلانية الثورية ودورها في اسقاط انظمة التبعية والتخلف...

في عصرنا المعولم أصبح مفهوم المعرفة شاملاً لكل العلوم الطبيعية والإنسانية في علاقة عضوية لا انفصام فيها ، ومحصوراً في كوكبنا - إلى حد بعيد - في بلدان المركز الرأسمالي القادرة وحدها - حتى اللحظة - على إنتاج وتصدير العلوم والمعارف ، بحيث بات من غير الممكن تطبيق هذا المفهوم على مجتمعاتنا العربية دون امتلاك جزءاً هاماً من مقوماته وال

تفاعل مع معطياته ، واستخدام آلياته وقواعده ، كمدخل وحيد لجسر الهوة المعرفية ، بيننا وبين تلك البلدان ، فالمعرفة عملية انعكاس للواقع وعرضه في الفكر الإنساني المرتبط بهذا الواقع مكانياً وزمانياً إلى جانب ارتباطه

بالممارسة العملية التغييرية في الأنشطة الإنتاجية والمجتمعية بكل أبعادها، إذ أن المعرفة والتغيير العملي هما جانبان مشروطان ، يتوقف كل منهما على الآخر بشكل تبادلي لعملية تاريخية واحدة " فالتفكير وحده - على أهميته وضرورته - لا يخلق إلا الأفكار الذاتية ، ولا يمكن حل هذه الإشكالية إلا بالممارسة الاجتماعية ، التي هي شرط التفكير وبلوغ الحقيقة الموضوعية كهدف أساس من أهداف المعرفة لا يمكن بلوغه في واقعنا العربي عبر التشخيص أو التحليل أو استخدام البيانات والمعلومات الدالة على أوجه القصور فيه ، وإنما عبر امتلاكنا لرؤى ومفاهيم حديثة عقلانية علمانية وديمقراطية تقدمية غير ملتبسة ، عبر حركات واحزاب ثورية تلتزم في نضالها ببرامج ثورية واضحة منحازة كلياً لمصالح الجماهير الشعبية الفقيرة ، تهدف الى اسقاط أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال وتجاوز الأزمة البنيوية الشاملة في هذا الواقع العربي.

2012/10/29

منذ القرن الخامس الهجري : " دخل الفكر الإسلامي كما يقول نصر حامد أبو زيد ، في مرحلة الركود بحكم الظروف الداخلية والخارجية التي أدت الى الجمود الاجتماعي والسياسي " وتقلصت المساحة النقدية منذ ذلك القرن ، " عندما راح الإعلان الرسمي للمذاهب يفرض بالتدريج ممارسة " أرثوذكسية " للفكر الديني بعيداً عن العلوم الدنيوية ، حيث ظلت الظاهرة الإسلامية - كما يقول محمد أركون - الى الآن عموماً " شيئاً لا فكر فيه د اخل الفكر العربي والإسلامي، وبقيت المسائل اللاهوتية الكبرى التي نوقشت في القرنين الثاني والرابع الهجريين على حالها تقريباً، كما تركها الأشعري بالنسبة للسنيين ، وابن بابويه وأبو جعفر الطوسي بالنسبة للشيعة " واستمر هذا الحال حتى بداية القرن الماضي ، وظهور ما عرف بحركة الإصلاح الديني الحديث، التي أطلقها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ، ولم تفلح في " بلورة مشروع نهضوي تتجاوز به الإشكالية التي تطرحها في التجربة الحضارية العربية منذ اندلاع النزاع بين علي ومعاوية أو العلاقة بين الدين والسياسة " كما لم تفلح الاتجاهات العلمانية ، المادية والعقلانية التي ظهرت في تلك المرحلة ، في بلورة مشروعها النهضوي عبر اتجاهاتها الفكرية المتعددة ، المادية والتنويرية كما جسدها أبرز مثقفي هذا التيار شبلي شميل ، وفرح أنطون وسلامة موسى وعلي عبد الرازق وطه حسين ...والحديث بقية

2012/10/29

نحو معرفة عربية حديثة ديمقراطية، نقدية وثورية.....

يقول المفكر الماركسي الراحل محمود أمين العالم " إن قضية تجديد " العقل " السياسي العربي اليوم مطالبة بأن ،
تُحوَّل " القبيلة " في مجتمعنا الى تنظيم مدني سياسي اجتماعي ، وتُحوَّل " الغنيمة " أو الاقتصاد الريعي الى اقتصاد
إنتاجي، يمهّد لقيام وحدة اقتصادية بين الأقطار العربية، كفيلة بإرساء الأساس الضروري لتنمية عربية مستقلة
وتحويل العقيدة الى مجرد

رأي ، أي التحرر من سلطة عقل الطائفة والعقل الدوجمائي ، دينياً كان أو علمانياً ، وبالتالي التعامل بعقل
اجتهادي نقدي " ، بما يفرض علينا إعادة النظر في بنية ومكونات الثقافة العربية ، التي باتت كما يقول الجابري "
في حاجة ماسة وملحة الى إعادة كتابة تاريخها ، الذي ما زال مجرد تكرار واجترار لنفس " التاريخ " الذي كتبه
أجدادنا "وذلك بهدف النظر الى أجزاء تاريخنا الثقافي الذي تم فيه تصنيف العلوم الإسلامية الى مجموعات : علوم
البيان: من نحو وفقه وبلاغه، وعلوم العرفان: من تصوف وفكر شيعي وفلسفة إسماعيلية وتفسير باطني للقرآن ،
وكيمياء وتطبيب وسحر وتنجيم ، وأخيراً علوم البرهان من منطق ورياضيات وإلهيات ، بل وميتافيزيقا " ، وفي كل
الأحوال فإن "أي تحليل للفكر العربي الإسلامي ، سواء كان من منظور بنيوي أو من منظور تاريخاني ، سيظل ناقصاً
وستكون نتائجه مضللة ، إذا لم يأخذ في حسابه دور السياسة (وفق منطلق طبقي اجتماعي سياسي علماني
وديمقراطي تقدمي (في توجيه هذا الفكر وتحديد مساره ومتعرجاته " ، وستظل أيضاً الأسئلة " : لماذا تأخر العرب وتقدم
غيرهم ؟ أو لماذا لم تتطور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية العربية في " القرون الوسطى " الى نظام رأسمالي ؟
ولماذا لم تتمكن النهضة العربية في " القرون الوسطى " من شق طريقها نحو التقدم المطرد ؟ هذه الأسئلة ستظل
ناقصة ومحدودة الآفاق، ما لم تطرح على الصعيد المعرفي الأبيستمولوجي أو ما لم تتجه مباشرة الى نقد الثقافة
والمعرفة العربية التقليدية السائدة المتوارثة وإعادة صياغتها من منطلق المعرفة الحديثة العقلانية العلمانية بروح
ديمقراطية وثورية.

2012/10/29

السؤال الآن : كيف وصل العرب في العصر الحديث الى هذه الحال ، وأين يكمن الخلل ؟ يرى هشام شرابي، أن "
ما جرى في المائة سنة الأخيرة من الحياة العربية التي سادتها " الأبوية " أفضى الى تحديث القديم دون تغييره جذرياً
" ، وفي موقفه من هذه المسألة ارتباطاً بالتيار الإسلامي يعتبر د. سمير أمين أن حركات الإسلام السياسي ، تجسد
اليوم اتجاه رفضي سلبي لا يقدم بديلاً إيجابياً على مستوى التحديات العالمية ، حيث يقوم
المشروع الذي تتبناه على ثلاثة أعمدة هي أولاً : إلغاء الديمقراطية وثانياً : إحلال خطاب أيديولوجي شمولي محلها
(ينتهي الى) خضوع شكلي لطقوس دينية لا غير وثالثاً : قبول الانفتاح الكومبرادوري الشامل على الصعيد
الاقتصادي، كما هو الحال او تراكماته في كافة البلدان العربية في ظل تراجع او تفكك وانهايار معظم الفصائل والاحزاب

والحركات اليسارية وارتدادها الفكري وهبوطها السياسي وانتهازيتها الليبرالية الرثة، حيث باتت مجتمعاتنا العربية محكومة اما لتبعية وخضوع الأنظمة الحاكمة المستبدة وشرائحها الطبقية الكوميرادورية والطفيلية والبيروقراطية او لحركات الاسلام السياسي التي لا تختلف في جوهرها عن تلك الانظمة، ما ينذر بمخاطر جدية وعميقة على مستقبل شعوبنا وتطورها.

2012/10/29

المرحلة الراهنة ومستقبل الحركة الثورية العربية.....

إن استمرار هيمنة الفكر الديني السلفي المنغلق عبر تيارات الإسلام السياسي ، على المستوى المعرفي عموماً ، وفي الوعي العفوي الشعبي على وجه الخصوص ، وفي مساحة كبيرة من "الإنتاج الثقافي" في الوطن العربي ، يعني استمرار فعل آليات التخلف المعرفي كانعكاس للتخلف المجتمعي في واقعنا العربي ، إضافة الى استمرار حالة التبعية التي تعني اننا سنظل - الى در

جّة كبيرة - محكومين في إنتاجنا المعرفي بكل جوانبه ، الى الفكر الرأسمالي الإمبريالي المعولم (وحليفه الصهيوني) والى العلاقات الرأسمالية المشوهة السائدة في بلادنا ، في مقابل " ندرة الممارسة النظرية الفلسفية في حقل الإنتاج الثقافي ، وهي ممارسة نظرية لا تمتلك حضوراً واسعاً في محيط الثقافة العربية المعاصرة ، بسبب نخبويتها، ورغم صحة هذا الاستنتاج ، إلا أن هذه النخبة من المثقفين والمفكرين العرب المعاصرين، استطاعوا إضاءة وتحليل ونقد جوانب هامة من الثقافة العربية السائدة ، واستطاعوا أن يقدموا أفكاراً إبداعية في دعم الرؤية العقلانية العلمانية ونقدهم للتراث في سياق مفهومي الحرية والتقدم، نذكر منهم الياس مرقص، ياسين الحافظ، اسماعيل صبري عبدالله، حسين مروة ، نصر أبو زيد، محمود العالم، سمير أمين ، مهدي عامل ، محمد الجابري وغيرهم القليل. ولكن العقبات التي تحول دون انتقال أفكارهم من طابعها النخبوي الى الطابع الطليعي الأوسع ، مازالت قائمة، ولكنني واثق من ان دور احزاب وفصائل اليسار مرهون بوعي وتأطير الشباب الثوري العربي الطليعي الديمقراطي التقدمي، واسهامهم القيادي في إضاءة مساحة هامة من هذا الاظلام المستشري في بلادنا، وادراكاً منهم بضرورة العمل الثوري المنظم لمجابهة هذا الواقع وتغييره وتجاوزه، صوب المستقبل المرهون بقدرتهم على تحويل ونقل الأفكار الى الواقع المباشر، حينها فقط تصبح حركتنا الفكرية النهضوية الماركسية الثورية عبر الممارسة قوة محركاً للتاريخ في بلادنا بما يسمح بأن تتحول إلى قوّة قادرة على بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي - في كل قطر عربي - لمجابهة الاستقطاب اليميني ، وتأسيس مقدرتها على تفعيل الانتفاضات أو الحالة الثورية العربية وصيرورتها الراهنة، وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستراكم مجدداً - بعد أن تكتشف زيف الليبراليين وقوى الإسلام السياسي لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وفي

طلبتهم أحزاب وقوى اليسار الماركسي الثوري الديمقراطي لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

2012/10/30

الرفيق والصديق المناضل الماركسي القومي سلامه كيله ، من بين أهم المفكرين الماركسيين الثوريين في الوطن العربي ، ليس فحسب لأنه قدم إنتاجا معرفيا ماركسيا من خلال كتبه ودراساته النوعية حول قضايا اليسار العربي وأزماته الراهنة ومستقبله برؤية قومية ماركسية تتمحور حول الدعوة للحوار الجاد من أجل تأسيس وبلورة الحركة الماركسية العربية في إطار بناء حزب شيوعي جديد فحسب ، بل أيضا لأنه من المفكرين القلائل الذين جابهوا ما يسمى باليسار اليهودي والعربي عموما ، واليسار الصهيوني خصوصا ، حيث رفض طروحاتهم المؤيدة لحل الدولتين لشعبين ، دولة لليهود ودولة للفلسطينيين ، مؤكدا على وهم هذا الحل ، ومطالباً بإقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية على أنقاض الدولة الصهيونية وعلى كل أساطيرها ، وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور .. تحية وتقدير لرفيقي وصديقي سلامة كيله.

2012/10/30

العلاقة الجدلية والتبادلية بين الاخلاق المجتمعية الحميدة والممارسات السياسية لليسار.....

من بين أهم أولويات وواجبات أحزاب وقوى اليسار العربي ، بلورة وتكريس العلاقة المتبادلة بين السياسة والأخلاق كحيزين مستقلين، وأن يعملوا على أن تتقاطع السياسة مع الأخلاق التي يجب ان تؤثر بشكل مباشر في كل ممارسات المجال السياسي ، فإذا كانت الأحزاب والفصائل اليسارية ترمي إلى تحرير الإنسان وتحقيق ذاته، فهي إذن مطبقة قبل غيرها بموقف أخلاقي مجتمعي يحترم مشاعر الناس بصورة عامة، وموقف أخلاقي طبقي يجسد آمال وتطلعات جماهير الفقراء ، ويهدف إلى خدمة النضال التحرري والنضال الاجتماعي الديمقراطي ، وباختصار خدمة الثورة وتحقيق أهدافها في تحرير المجتمع والجماهير الشعبية من كل قيم ومفاهيم وقوانين وأنظمة الرجعية والظلم والقهر والاستغلال والفساد والانحطاط وإزاحتها واستبدالها بقائمة وقيم ومفاهيم وقوانين الأخلاق الثورية وفي طليعتها : قيم الصدق والشفافية والصرامة والإيثار والحب واستشعار السعادة في خدمة المحتاج أو الضعيف وتعزيز العلاقات الاجتماعية والشخصية المحترمة الدافئة والمشاركة الوجدانية في أفراح الناس وأحزانهم ، والتواضع واحترام الرأي والرأي الآخر والبعد عن الغطرسة والتجريح والانانية والنميمة والنفاق والانتهازية وتبصير الرفاق بنواقصهم

وسلبياتهم، وإعانتهم على التخلص منها لا تأكيد هذه النواقص وتأجيحها ، بحيث يصبح الحزب او الفصيل اطارا
مجتمعيًا صغيرا يجسد صورة المجتمع الاخلاقي الاشتراكي الديمقراطي الذي نناضل من اجله

2012/10/30

حديث في مجابهة الازمة المجتمعية العربية الراهنة.....

إن مجتمعاتنا العربية تعيش اليوم - في مشهد الاسلام السياسي - أزمة عامة تستحكم وتتشابك مظاهرها الاجتماعية
والسياسية والاقتصادية والثقافية. إنها ليست مجرد أزمة من الأزمات التي تعرض لنظام من نظم الحكم في هذا القطر
العربي أو ذاك فحسب، وإنما يعاني الوطن العربي في مجموعه، أزمة مجتمعية عميقة باتت تطرح، إن على مستوى
الف

كر أو الممارسة، تحديات ثقيلة تواجه كل من يقلقه حاضر الأمة العربية ومستقبلها المنظور .
- هذا المشهد -الذي نعيشه اليوم- في الوطن العربي ، رغم التفاوت في شكل حركته أو صورة مظهره بين قطر وآخر
، يُعبّر -في جوهره- عن سيرورة انتقال الى حقبة شخبوطية ، أول مظاهرها -كما يقول المفكر العربي ياسين
الحافظ -تصفية مشروع الدولة القومية ، والتقهقر الى مرحلة ما قبل الدولة ، أي الى الدولة العشيرة (أو الدولة
العائلة) ، والدولة -الطغمة وفق مبدأ السمع والطاعة لدى الاخوان المسلمين ، ويتجلى ذلك في الانفصال المتزايد بين
الحكم والشعب ، وفي تنامي الطابع التوتاليتاري الاستبدادي الفاشي للأنظمة العربية ، والتوسع الكومبرادوري الطفيلي
المذهل في فساد " الدولة " أو السلطة، فساداً لم يعد هامشياً أو استثنائياً ، إنه الفساد الذي يرتدي طابعاً سياسياً
ملوكياً ، أي أنه لم يعد مجرد مسألة تخلف وانحطاط اجتماعي فحسب ، بل تعبيراً عن انفصال الحكم عن الجماهير
التي ستحكم مجددا بقوة التخلف والقهر والاكراه باسم الاسلام السياسي .

بحيث يصبح الواقع- المتخلف والرأسمالي الرث التابع -الراهن هو مصدر الأفكار والمفاهيم والعلاقات الاجتماعية
الاقتصادية والثقافية السائدة فيه ، وهو الذي يحدد طبيعة الأفكار أو المفاهيم التي يعكسها ، وهنا تتجلى أهمية دور
المثقف الماركسي في مجابهة هذا الواقع ورفض افكاره كمقدمة للثورة على هذا الواقع المرير وتجاوزه وتغييره.

2012/10/30

الأخلاق في المجتمعات الرأسمالية.....

جسدت المفاهيم والقيم الاخلاقية الرأسمالية بوضوح المصالح الفردية للبورجوازية وشكلت أدواتها الفكرية في تدعيم

سيطرتها ، وهي تنطلق من أن الملكية الخاصة هي ماهية الإنسان الاجتماعي ، كما تنظر إلى نشاط رجال الأعمال على أنه مغزى الحياة البشرية وهدفها ، وترى فيه معيار كرامة الفرد وحب الرفعة والعدالة التي تعني هنا المنفعة المتبادلة ، أما الحرية فهي تعني حرية المنافس

ة الرأسمالية . والحقيقة أن جوهر الأخلاق البورجوازية يقوم على الفردية والأنانية ، أنها أخلاق لا تعترف ، في العلاقات بين الناس ، إلا برابطة واحدة هي المصلحة العارية ، والمنفعة الخاصة والكسب الشخصي ، أنها الأخلاق التي تبرر الحروب وكراهية البشر ، وأن الحق دائماً إلى جانب القوة ، كما يتبدى نفاق الأخلاق البورجوازية بالدعوة إلى "حقوق" الشخصية " وحريتها " التي يروجون لها اليوم في إطار حقوق الإنسان والديمقراطية وهي كلها تركز على الحقوق بالمعنى الفردي الرأسمالي وليس بالمعنى المجتمعي، ضمن سقف المصالح الإمبريالية المعولمة في المرحلة الراهنة ، وليست المنظمات غير الحكومية NGO.s في بلادنا سوى واحدة من الآليات التنفيذية المروجة " لأخلاق " البورجوازية الليبرالية المعولمة في عصرنا ، إنهم يتحكمون في مقدرات شعوب وطننا العربي ويسلبون مواردنا ويقدمون الدعم لأنظمة التخلف والاستبداد في بلادنا في موازاة دعم هذه المنظمات التي تتحدث عن الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية ضد أنظمة القمع والاستبداد التي أقاموها .. وهنا تكمن المفارقة !!

إن الوعي الأخلاقي البورجوازي ، بتبريره الرأسمالية مضطر لتبرير العيوب والردائل الناجمة عنها ، وهو يعتبر أن الإجراءات اللاأخلاقية شيئاً مقبولاً ، وضرورياً أحياناً ، أنه يتدنى إلى مستوى مضمون فلسفة "الكلبية cynicism " التي تحتقر قيم المساواة والعدالة والتعاون ، وتحتقر آداب وثقافة المجتمع وقيمه الروحية والأخلاقية.

2012/11/1

الأخلاق العربية الإسلامية :

في تناولي لهذا العنوان ، أرى أن من المفيد الإشارة إلى حالة الاخلاق العربية الإسلامية الراهنة كامتداد تاريخي بالمعنى الجزئي ، ولكن الجوهر في بعض الجوانب ، مع المفاهيم والقيم الاخلاقية والمجتمعية التي سادت في التاريخ القديم وتواصلت مع التاريخ الحديث والمعاصر . اما المسألة الاخرى في هذا التناول ، فهي تعود إلى الفجوة بين ما تضمنته -وما زالت- اللغة العربية من مفاهيم ومعاني احتوت على كثير من المبالغات اللفظية في المدح أو الذم أو الشجاعة أو التفاخر ، رغم أن الواقع المعاش سواء في التاريخ القديم أو اللحظة الراهنة يتناقض كلياً أو جزئياً مع تلك المضامين والمعاني ، وذلك يعود -من وجهة نظري- إلى طبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي المشوه تاريخياً وراهناً من ناحية ، وبتأثير التراث الغيبي وضعف نمو وانتشار الرؤى التنويرية أو العقلانية أو الحداثية بحكم قوة التخلف واحتجاز التطور من ناحية ثانية ، بحيث أدى كل ذلك إلى انتاج وترسيخ علاقات اجتماعية وقيمية جاءت انعكاساً طبيعياً لبنية التخلف في الواقع الاجتماعي العربي ، وبالتالي فإننا نلاحظ استمرار سيادة أو هيمنة هذه العلاقات أو الاتجاهات القيمية في الثقافة العربية حتى اليوم عبر مجموعة من الاتجاهات القيمية يحددها د.حليم بركات كما يلي : 1 -قيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر .

2. الصراع بين القيم السلفية والقيم المستقبلية (في تعاملنا مع الحاضر هل نعود إلى الماضي ام نتوجه إلى المستقبل ؟..)

3. قيم الإتباع أو التقليد والسلفية ، وقيم الابداع التي يقول عنها السلفيين أنها ليست من صفات الانسان بل من صفات الله وحده دون غيره . !

4. قيم العقل وقيم القلب أو الصراع بين القيم العقلانية من منهجية وموضوعية وشك وبحث وتدقيق ، وبين القيم العاطفية من عفوية وبداهة وفطرة وإيمان وارتجال ويقين .

5. قيم الامتثال والطاعة وصراعاها مع قيم التمرد والتفرد والتحرر .

6. قيم الانفتاح على الآخر وقيم الانغلاق على الذات .

7. قيم احترام السلطة مقابل قيم التمرد عليها أو قيم التسليم بالأمر الواقع ، وقيم التغيير والرفض . نستنتج مما تقدم أن الاخلاق العربية لا تخرج عموما عن هذه الاتجاهات القيمية ، وهي اتجاهات مستمدة من انماط المعيشة البدوية والفلاحية والمدنية ، ومن الدين والنظام القيمي المتوارث والسائد في المجتمعات العربية المعاصرة في اطار التخلف الاجتماعي وهشاشة او سيولة وعدم تبلور الطبقات ومن ثم سيادة اختلاط القيم الدينية المتوارثة مع القيم الطبقية المهيمنة ، فالقيم الطبقية تتجلى في الاحساس العميق بالمكانة الاجتماعية أو الوجاهة والتنافس ، أما القيم الحضرية في المدن فهي تتوزع بين القيم التجارية (الربح والكسب المادي) والقيم الاستهلاكية . على أي حال من المفيد الإشارة هنا إلى أن درجة تفاعل أو ثبات هذه القيم مرهونة بالحراك الاجتماعي في خارطة الاوضاع الطبقية وتوزعها بين الشرائح الفقيرة والمتوسطة والغنية ، وكذلك الامر بالنسبة للقيم الدينية التي تختلف في المدن عما هي عليه بين اهل البادية واهل الفلاحة حيث يكون تأثير الدين في المدن اكثر قوة ورسوخا بسبب رسوخ ومركزية السلطة والمؤسسة الدينية فيها كما يشير بحق د.بركات .

وفي هذا الجانب يقول حسين مروة : "إن النظام الاجتماعي الاسلامي ، كنظام حكم استبدادي مطلق ، كنظام اقتصادي : زراعي - تجاري ، كان فيه "الانسان" الذي يعمل في الأرض أو في الحرف أو الوظائف الصغيرة انسانا مهما محتقرا مضطهدا بعيشه وطاقاته ومكانته ، إلى جانب ذلك كله كانت ايديولوجية النظام اللاهوتي تلغي ارادة الانسان إلغاء مطلقا لحساب الارادة العليا ، وهي هنا ارادة الخليفة ورؤوس الدولة"

2012/11/1

إن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة الفصائل والأحزاب الشيوعية والماركسية العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحريرية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي أزمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والأحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها ...

2012/11/1

فشل احزاب اليسار في الاستيلاء على السلطة السياسية استيلاء "حزبياً" إن جاز التعبير قد جاء ليبين الارتباط الوثيق بين التخلف التنظيمي لهذه الأحزاب وبين حدود فعاليتها وسيطرتها على الأحداث، ذلك إن حيوية الشكل التنظيمي وتلاؤمه مع الأهداف السياسية للحزب وفعاليتيه هي التي تحدد، إلى حد بعيد، قدرة الحزب على التدخل في مجرى الأحداث والسيطرة عليها، وافتقار احزاب اليسار الماركسي العربي إلى هذه الفعالية التنظيمية هو الذي جعلها تفقد السيطرة على الأحداث والتطورات في اللحظات الحاسمة، فبدلاً من أن تبقى محركاً للأحداث، تمشي لاهثة ورائها، حيث وجدت هذه الأحزاب نفسها وقد أصبحت وراء الأحداث لا أمامها، الشيء الذي جعل انتفاضات الجماهير الشعبية العربية (في تونس ومصر واليمن وسوريا والمغرب والبحرين وغيرها) مهددة بانقطاع الاستمرار وبعدم ضمان مستقبلها بعد ان استطاعت قوى الاسلام السياسي قطف ثمار الثورة .. الامر الذي يفرض على كل فصائل واحزاب اليسار ممارسة المراجعة النقدية الصارمة لكل خطابها وممارساتها طوال العقود الماضية ومن ثم صياغة رؤية ثورية سياسية ومجتمعية تتناسب تماماً مع متطلبات المرحلة الراهنة في الصراع مع قوى اليمين بكل تلاوينه الليبرالية الرثة او الاسلام السياسي.. بهدف ازالة هذه القوى والتحقيق الفعلي لاهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية...

2012/11/2

رفاقي أصدقائي .. في الثاني من نوفمبر 2012 .. وقفة تأمل وتحريض في الذكرى (95) لصدور وعد بلفور،
قراءات سياسية تاريخية وراهنة - 7/1

تأتي الذكرى (95) لوعد بلفور في ظروف اشتعال الانتفاضات الشعبية العفوية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والبحرين والأردن وغيرها من البلدان على جدول التغيير القادم، المحمول بقليل من التفاؤل وكثير من القلق والغموض، الذي يصل إلى درجة التشاؤم الناجم عن غياب تأثير القوى الديمقرطية الثورية المنظمة في تحديد وتوجيه الانتفاضات، صوب القطيعة مع العلاقات الرأسمالية التابعة والارثة من ناحية، وصوب القطيعة مع التخلف والتبعية للنظام الامبريالي وحليفه الصهيوني من ناحية ثانية، في مقابل تزايد تأثير القوى اليمينية عموماً وقوى الإسلام السياسي والسلفيين خصوصاً، الأمر الذي يثير كل دواعي القلق بالمعنى الموضوعي من المشهد القادم ما بعد سقوط أنظمة الاستبداد، ما يعني من وجهة نظري أن هناك إمكانيات -تملك العديد من المقومات - لإعادة تشكيل بلدان النظام العربي في إطار أشكال جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية

والنظام الرأسمالي العالمي بما في ذلك العلاقة التطبيقية مع دولة العدو الإسرائيلي تحت يافطة ما يسمى بالليبرالية أو الديمقراطية السياسية الشكلية، من خلال القوى المؤثرة، الجيش، الإخوان المسلمين، القبائل كما هو حال ليبيا واليمن، الإسلام السياسي والقوى الليبرالية الرثة - كما هو الحال في مصر وسوريا - بحكم ارتباطها بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياسات والمشاريع الأمريكية والإسرائيلية، ومن هنا لا أستطيع أن أطلق على ما يجري في بلدان العرب، ثورة، بل اسمها مجازاً انتفاضة أو حالة ثورية لا أنكر دورها في خلق واشتقاق عملية تغييرية في النظام العربي، لم تحقق حتى اللحظة سوى تغيير طربوش النظام (مبارك، قذافي، زين العابدين، علي صالح، وغيره على الطريق) دون أن تنجح في تحقيق أهدافها الاجتماعية السياسية والاقتصادية فيما يتعلق بتطبيق مفهوم الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي، أو فيما يتعلق بتطبيق مفاهيم الحداثة والتنوير وفصل الدين عن الدولة وحقوق المواطنة وتحديد كل من الحد الأدنى والأعلى للدخل وفق قواعد العدالة الاجتماعية، ودون أن تحقق أي من أهدافها السياسية الخاصة بإلغاء معاهدة كامب ديفيد أو المطالبة بطرد القواعد العسكرية الأمريكية وإلغاء التبعية للسياسات الأمريكية، والأدهى - كما قلت - أن القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة في هذه البلدان (وأقصد بذلك الجيش ورجال الأعمال والكومبرادور والقوى الليبرالية والإخوان المسلمين والتيارات السلفية ورموز القبائل - التي أعيد إحياءها من جديد -) لا تعترض على الاتفاقات المعقودة ولا تسعى إلى إلغاء العلاقة مع الولايات المتحدة، بل على العكس تحرص كل هذه القوى، خاصة الإخوان المسلمين على تكريس العلاقة، وهو أمر غير مستغرب عبر قراءتنا لدورها السياسي ومصالحها الطبقية، وهو دور مرتبط بوظيفتها الخاصة، الذي ألخسه في احتجاز تطور الشعوب العربية، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وإبقاء حالة التخلف والتبعية للغرب الرأسمالي حفاظاً على مصالحه في بلادنا، إذ أن هذه القوى الطبقية والتيارات الدينية كانت وستظل حريصة على إعاقة الثورة وتعطيل أو تيهيت الصراع الطبقي بشعارات طوباوية غيبية، وهي بالتالي تعمل دوماً على إرجاع مسيرة الثورة الشعبية إلى الوراء، فهي ضد التنوير وضد الحداثة وضد الديمقراطية وضد الصراع الطبقي، انطلاقاً من ارتباطاتها التاريخية بالإقطاع والأنظمة الملكية والبورجوازية التابعة بكل أنواعها، ما يؤكد استعدادها لمهادنة الامبريالية والتعاطي معها، وذلك هو مغزى وهدف وعد بلفور الذي جاء انعكاساً لمقتضيات المصالح الرأسمالية في بداية القرن العشرين، ومن ثم تسخير الأوهام الدينية التوراتية - التي تفتقر لأي أساس تاريخي - في خدمة تلك المقتضيات والمصالح..... ويتبع الى الحلقة الثانية

2012/11/2

في الذكرى (95) لصدور وعد بلفور، قراءات سياسية تاريخية وراهنة - 7/2

تأكيداً للحقائق لابدّ لعودة سريعة للتاريخ الذي يؤكد أن ما يسمى بأرض الميعاد أو المسألة اليهودية أو الحركة الصهيونية، لم يكن سوى ذريعة استخدامية لتكريس مصالح النظام الاستعماري البريطاني في بلادنا الذي امتدّ وجوده حتى عام 1957، حيث تولّت الولايات المتحدة الأمريكية - منذ ذلك العام - قيادة النظام الرأسمالي في صيغته الامبريالية المعولمة، عبر استخدام نفس الذرائع التوراتية والأفكار الصهيونية العنصرية رغم كل حقائق التاريخ التي

تؤكد على انقطاع الصلة بين فلسطين واليهود منذ عام 135 ميلادية، ما يعني أن ما يسمى بـ "العودة اليهودية" إلى بلادنا فلسطين، ليست عودة توراتية أو تلمودية دينية، وإنما هي "عودة" إلى فلسطين خططت لها ووفرت مقوماتها الأنظمة الرأسمالية الاستعمارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، عبر دعمها للحركة الصهيونية التي استطاع روادها إنضاج العامل الذاتي "اليهودي" الذي توفرت لديه كافة عناصر الدافعية وآليات العمل والتنظيم لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية، في مقابل ضعف وهشاشة العامل الذاتي، على الصعيدين الفلسطيني والعربي آنذاك (وما زال على حاله حتى اللحظة) الذي اقتصر في رفضه لوعده بلفور والحركة الصهيونية على شعارات عامة عجزت عن تأطير نفسها ضمن عمل منظم وممأسس، بسبب تعمق مظاهر التخلف في ظل الهيمنة العثمانية من جهة وبسبب الطبيعة المهادنة للشرائح الطبقية من أشباه الإقطاعيين والقمم العشائرية من جهة ثانية، الأمر الذي كان عاملاً أساسياً مهد لنجاح المشروع الاستعماري الصهيوني، ولم يكن ممكناً لأوهام "العودة التوراتية" أن تتحقق دون ذلك.

ففي كتابه "موجز التاريخ" يقول المؤرخ البريطاني "ج. ه. ويلز" "كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصبر على الإقامة وسط طريق مزدحم فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم..." يتبع 7/3

2012/11/2

وعد بلفور... الحقائق التاريخية:

في الذكرى (95) لصدور وعد بلفور - 3 / 7

من هو بلفور؟ : للتعريف بتلك الشخصية الكريهة في الوعي الفلسطيني: وُلد آرثر جيمس بلفور سنة 1848 في ويتنغهام، أكمل دراساته العليا في كلية إيتون وجامعة كمبرج بإنجلترا. ورئيساً لوزراء بريطانيا من عام 1902 - 1905.

وقد أعجب بلفور بشخصية الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان الذي

التقاه عام 1906، فتعامل مع الصهيونية باعتبارها قوة تستطيع أن تقوم بوظيفتها في حماية المصالح

الاستعمارية، والتأثير في السياسة الخارجية الدولية.

وحين تولى بلفور منصب وزارة الخارجية في حكومة لويد جورج في الفترة من 1916 إلى 1919؛ أصدر أثناء تلك الفترة وعده المعروف بـ وعد بلفور سنة 1917 انطلاقاً من تلك الرؤية. وكانت أول زيارة لبلفور إلى فلسطين سنة 1925، حينما شارك في افتتاح الجامعة العبرية.

إن هذا الوعد كان السبب المباشر في كل مآسي الشعب الفلسطيني، وكما قال أحدهم: "وعد بلفور أسس لمأساة القرن". فقد كانت الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية البريطانية عام 1917 إلى اللورد روتشيلد، والتي عرفت فيما بعد باسم وعد بلفور، تعتبر أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على تراب فلسطين، وقد قطعت فيها الحكومة

البريطانية تعهدا بإقامة دولة لليهود في فلسطين، وكانت سببا رئيسيا لهجرة اليهود واستجلابهم إلى فلسطين من جميع أنحاء العالم.

بتاريخ 1919/1/3 تم توقيع ما عرف بـ "اتفاقية فيصل -وايزمن" حول فلسطين التي نصت على:

1. يحب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين أقصى النوايا الحسنة ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الأصول في بلد كل منهما.

2. يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

ثم جاء صك الانتداب البريطاني على فلسطين 1922/9/29 ليؤكد على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي.

المنطلقات السياسية للحركة الصهيونية وفق رؤية النظام الرأسمالي:

1. في عام 1818 دعا الرئيس الأميركي جون آدامز إلى استعادة اليهود لفلسطين وإقامة حكومة مستقلة لهم.

2. في عام 1839 أصدر بالمرستون الذي شغل منصب وزير الخارجية ورئاسة الوزراء في بريطانيا تعليمات إلى القنصل البريطاني في القدس وليام يونغ بمنح اليهود في فلسطين الحماية البريطانية لضمان سلامتهم وصيانة ممتلكاتهم وأموالهم.

3. أثناء عقد مؤتمر الدول الأوروبية في لندن عام 1840 قَدَّم اللورد شافتبيري مشروعاً إلى بالمرستون سماه مشروع "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" داعياً إلى أن تتبنى لندن إعادة اليهود إلى فلسطين وإقامة دولة خاصة بهم ومحذراً من أنه لو تقاعست بريطانيا عن تنفيذ هذا المشروع، فإن هناك احتمالاً كبيراً لتنفيذه على يد دولة أخرى كروسيا مثلاً. وتبنى بالمرستون خلال المؤتمر مشروعاً يهدف إلى "خلق كومونولث يهودي في النصف الجنوبي من سورية، أي فوق المساحة التي شغلتها فلسطين التوراتية".

4. في عام 1844 ألف البرلمان الانكليزي لجنة "إعادة أمة اليهود إلى فلسطين"، وفي العام نفسه تألفت في لندن "الجمعية البريطانية والأجنبية للعمل في سبيل إرجاع الأمة اليهودية إلى فلسطين". وألحَ رئيسها القس كريباس على الحكومة البريطانية كي تبادر للحصول على فلسطين كلها من الفرات إلى النيل ومن المتوسط إلى الصحراء.

5. وفي عام 1845 قَدَّم إدوارد ميتفورد، الذي كان يعتبر من أخلص أنصار بالمرستون، مذكرة إلى الحكومة البريطانية يطلب فيها "إعادة توطين اليهود في فلسطين بأي ثمن، وإقامة دولة خاصة بهم تحت الحماية البريطانية".

6. وفي نهاية الستينات من القرن التاسع عشر بدأ الألمان إنشاء مستعمرات ألمانية في فلسطين أشرفت على تأسيس غالبيتها "جمعية الهيكل" الألمانية التي تأسست في القرن السابع عشر كحركة دينية إصلاحية في الكنيسة الانجيلية الألمانية.

7. في عام 1887 أسس بلايستون في شيكاغو منظمة "البعثة العبرية نيابة عن إسرائيل" لحض اليهود على الهجرة إلى فلسطين، ولا تزال هذه البعثة قائمة باسم الزمالة الأميركية المسيحية.

الأيديولوجية الصهيونية:

الصهيونية : أول من استعمل هذا المصطلح كان المفكر والكاتب اليهودي "نتان بيرنبويم" (1864-1937). وفي طبعة 2000 من الموسوعة البريطانية نقراً تعريفاً خطيراً للصهيونية، بلغ في تزييفه للحقائق التاريخية، وخضوعه للرؤية الصهيونية، حد تسمية فلسطين بـ"أرض إسرائيل". بل تستخدم الموسوعة اللفظ العبري لتعميق هذا المعنى، مقدمة كل ذلك وكأنه من المسلمات التي لا خلاف عليها! حيث جاء في الموسوعة: "الصهيونية حركة يهودية قومية

تستهدف إنشاء ودعم دولة لليهود في فلسطين "إرتز إسرائيل" (أرض إسرائيل بالعبرية). وهكذا نلاحظ أن الموسوعة في جملة واحدة تكرر أرض إسرائيل ثلاث مرات بترادف وتكرار!

وبناء على ما سبق يتضح أن التعريفات التي قدمتها الموسوعتان الفرنسية والبريطانية، تغيب على نحو مقصود الشعب الفلسطيني صاحب الأرض، الأمر الذي يؤكد خضوع أكبر الموسوعات الغربية للرؤية الصهيونية والقيام بدعاية لها.

تبلورت الفكرة الصهيونية السياسية المعاصرة التي ظهرت في القرن التاسع عشر في كتاب ثيودور هرتزل "الدولة اليهودية" الذي ظهر عام 1896

إلا أن قيام هرتزل بالدعوة إلى عقد المؤتمر الأول العام 1897 في بازل - سويسرا عزز دوره باعتباره المؤسس الحقيقي للحركة الصهيونية فكراً وممارسة.

بعد مؤتمر بال بدأ الصندوق القومي اليهودي - الذي أسس في العام 1901 - و"الكيرين هايسود" (صندوق فلسطين)، وشركة تطوير أرض فلسطين، ومنظمات صهيونية أخرى بشراء المزيد من أراضي فلسطين وبالتحديد من ملاكي الأراضي الغائبين.

وفي عام 1882 كان في فلسطين ست مستوطنات يعمل فيها 400 فلاح، على 25.000 دونم، وقد كان في فلسطين قبل عام 1900 تسع عشرة مستعمرة صهيونية، وعند اندلاع الحرب الأولى كان في فلسطين 59 مستعمرة يهودية يسكنها 12.000 يهودي بالإضافة إلى 70.000 ألف آخرين في المدن الفلسطينية، أي أقل من 10% من عدد سكان فلسطين آنذاك.. ورغم ذلك قام الاستعمار البريطاني بدعم ومساندة الحركة الصهيونية وتكثيف هجرة الصهاينة الى فلسطين ضمن تواطؤ عربي رسمي عموماً وعبد العزيز بن سعود والحسين بن علي وولده عبدالله خصوصاً.... وللحديث بقية

2012/11/2

من محاضرة الرفيق غازي الصوراني مسئول الدائرة الايديولوجية للجبهة ،حول أزمة اليسار العربي وسبل النهوض به

في الوضع الفلسطيني عموماً وارتباطاً بحديثنا عن وحدة القوى اليسارية خصوصاً ، فإن المشكلة ليست في فتح أو حماس، رغم كل ما ارتكب كل منهما

المشكلة منذ البدء كانت في اليسار (ارتباطاً بتاريخه النضالي وبأفقه ودوره المستقبلي) ، لأن "القيادة البيروقراطية البرجوازية النافذة في منظمة التحرير" كانت تلهث ل

لحصول على سلطة ما، ولم تكن تعنيها القضية الوطنية إلا بما يخدم ذلك الهدف

ربما كان تقييم تجربة اليسار الفلسطيني ومراجعة استراتيجياته ومنطلقاته السياسية بحاجة إلى بحث طويل، وهو في تقديرنا أمر ضروري وملح من أجل تأسيس يسار حقيقي وفاعل

اليسار الآن ليس أمامه سوى "التفاصيل". هل يسعى لأن يلعب دوراً كبير في هذه "التفاصيل"؟ أم يهدف إلى أن يصبح يساراً حقيقياً ، ونعني بذلك ملتزماً بالماركسية ومنهجها إلى جانب التزامه بأهدافه (الوطنية والقومية) المستقبلية

المرتبطة بحركة ومتغيرات الواقع بوضوح ؟ هل يود النظر العميق في تجربته أم سوف يقفز عنها ليلقي اللوم على اليمين؟

أن يعود يساراً حقيقياً فهذا يستلزم التالي

أن يعود للتثقف بالماركسية من جديد، وأن يبلور تصوراً ماركسياً واضحاً عبر الحوار مع كل المعنيين بذلك من القوى والفعاليات الماركسية تحديداً وحسراً

أن ينتقد التجربة الماضية بشفاافية ووضوح، وأن يعيد النظر في الرؤية الفكرية/ السياسية التي حكمته ، انطلاقاً من أنها كانت خاطئة

أن ينطلق من أن لا حل مع الدولة الصهيونية ممكن، لهذا ليس من وهم بإمكانية الوصول إلى حل وسط. حيث أن الدولة الصهيونية هي جزء من سيطرة الرأسمالية الإمبريالية على الوطن العربي. وهو الأمر الذي يجعل الموضوع هو موضوع السيطرة الإمبريالية ككل

ولهذا فإن الصراع هو في الجوهر صراع الإمبريالية للسيطرة على الوطن العربي وضمان تخلفه. وهنا لا يجوز -وفق الرؤية الماركسية للواقع الراهن - القفز عن المسألة القومية العربية، وأي قفز عنها هو تكريس لانتصار المشروع الإمبريالي

وإذا كان من الضروري العمل على تغيير الوضع العربي، عبر استنهاض الطبقات الشعبية بقيادة الأحزاب الماركسية، فإن اليسار الفلسطيني مطالب أولاً بتحديد الأسس الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية وبلورتها والاتفاق على مضامينها لكل فريق من فرقائه، أو بالعمل معاً من أجل ذلك، كمقدمه للحديث عن وحدة اليسار ، ومطالب ثانياً بتحديد المهمات الضرورية في الواقع الفلسطيني، وفي كل مناطق تواجد الشعب الفلسطيني ما هي هذه المهمات؟ إنها مهمات إعادة بناء النضال ضد الدولة الصهيونية: ضد طابعها الاستيطاني وعنصريتها وطائفيتها وكونها تمثل الرأسمال الإمبريالي، وبالتالي ضد وجودها كدولة تمثل هذا الرأسمال. وهو نضال متعدد الأشكال تقوم به الطبقات الشعبية الفلسطينية والعربية وغير العربية في فلسطين (هنا الأشكناز) المتوافقة مع هدف إنهاء الدولة الصهيونية بصفاتها آفة الذكر

لقراءة النص الكامل لهذه المحاضرة القيمة ،انقر على الرابط

<http://www.pflp.ps/index.php?action=Details&id=3763>

2012/11/2

أزمة المجتمع العربي ومن ثم أزمة الأخلاق العربية الإسلامية ، تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زماناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب انظمتها الرجعية المتخلفة والمستبدة ، وبسبب هشاشة دور المعارضة الديمقراطية اليسارية وانتهازية معظم اطرافها ، وأيضا بسبب فقدان البلدان العربية، بحكم

تبعيتها النبوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحادثة والحضارة العالمية أو الإنسانية.

2012/11/3

في الذكرى (95) لصدور وعد بلفور حول السيادة على فلسطين

"ان لفظة "السيادة" في العرف الشائع تعني السلطة العليا لدولة ما على أراضي معينة وعلى شعبها. ولكن السيادة تنطوي كذلك على مفهوم أرحب وأعمق، وهو الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لملك أو رئيس منظمة أو رئيس سلطة في ارض من الاراضي ، المتضمنة في إطار ذلك الحق الشرعي للشعب أو للأمة. وبناء على ذلك ، فإن السيادة لشعبنا الفلسطيني على ارض وطن ه فلسطين لا تنطفي ولا تزول بفعل الاحتلال القسري للوطن أو بفعل الفتح والاعتصاب والاستيطان ، ومن ثم "يجب التفريق بين السيادة القانونية لشعبنا وبين السيادة السياسية الراهنة للدولة الصهيونية ، لان الاخيرة تعني السيطرة بوسائل القوة والاعتصاب والإكراه بينما الأولى تشير الى الحق التاريخي الذي لا يجوز التفريط فيه لشعب ما في ارضه. إذن فالسيادة القانونية مرتبطة بالحق الشرعي (التاريخي) ،وبالتالي فان كل أشكال السيطرة أو السيادة السياسية الصهيونية الاكراهية وكافة المتغيرات السياسية التي عرفت فلسطين طوال الخمسة والستين عاما على النكبة، لا تلغي إطلاقا السيادة القانونية المرتبطة بالحق التاريخي لشعبنا الفلسطيني على ارض فلسطين حاضرا ومستقبلا،وبالتالي حق المقاومة بكل اشكالها هو احد أهم اهداف حركة التحرر العربية وفي الطليعة منها الشعب الفلسطيني وفصائله الثورية من اجل استعادة كل الارض الفلسطينية واقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها كجزء لا يتجزأ من المجتمع العربي الديمقراطي الموحد.

2012/11/3

في الذكرى (95) لصدور وعد بلفور.. أو هام حل الدولتين.....

ان خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، عبر حل الدولتين،وفق شروط العدو الاسرائيلي ، هو حل أقرب إلى الوهم في ظل ميزان القوى المختل راهناً، ولا يشكل حلاً أو هدفاً مرحلياً ، وانما يمثل ضمن موازين القوى في هذه المرحلة – تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى الى مسح وتقزيم هذا المفهوم واخراجه على صورة"

حكم ذاتي موسع "او "دويلة مؤقتة، مفتتة ، ناقصة السيادة" او تقاسم وظيفي او أي مسمى اخر لا يتناقض مع الشروط الاسرائيلية الامريكية .أمام كل ذلك لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية، يعزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف لأسباب تعود إلى طبيعة اتفاق أوسلو ومحدداته من ناحية ولأسباب سياسية وطبقية حكمت معظم هيئاتها القيادية ، وبذريعة شعارها الزائف حول ما يسمى "القرار الفلسطيني المستقل" من منطلقها البائس في كون الصراع فلسطيني إسرائيلي وليس عربياً إسرائيلياً ، هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر – بمنهجية موضوعية وعميقة- في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى النضال من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً ولل قوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص

2012/11/3

في الذكرى (95) لصدور وعد بلفور..عن هوية " اسرائيل" ومستقبلها

إن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الامة اليهودية" ستظل هوية مزيفة ، مضطربة غير قادرة على اثبات وجودها بصورة علمية او موضوعية او تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الاكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية ، فإسرائيل ستظل "كياناً غريباً مرفوضاً في المنطقة

العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي او العلمي، كما هو الحال بالنسبة للحديث عن "أمة إسلامية أو مسيحية أو بوذية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمع عسكري يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية ، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر ، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزماتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم ، إذ انه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام ، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، ما يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من أزماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري – البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في مجتمع عربي اشتراكي موحد.

في الذكرى الخامسة والتسعين لوعده بلفور الصراع العربي الصهيوني واوهام الحل المرحلي
 إن تحليل جوهر الصراع بيننا وبين العدو الإسرائيلي كصراع عربي إسرائيلي إلى جانب الوضعية الرئيسية لدولة العدو الإسرائيلي التي تحولت اليوم إلى حالة امبريالية صغرى عززت دورها ووظيفتها في تكريس أدوات ومظاهر التبعية والتخلف واستمرار احتجاز التطور في بلدان الوطن العربي بما يضمن حماية وتكريس مصالح نظام العولمة الا مبريالي في بلادنا، وبالتالي لم يكن مستغرباً في مثل هذه الأوضاع تمسك التصور الصهيوني بلاءاته الخمسة : لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن ، لا إزالة للمستوطنات ، لا عودة للاجئين ، لا للدولة الفلسطينية كاملة السيادة على الأراضي المحتلة .

أمام كل ذلك لم يعد مفهوماً الحديث عن حلول مرحلية، يعزز هذا الاستنتاج الفشل الذريع لكافة الاتفاقيات التي عقدتها م.ت.ف لأسباب تعود إلى طبيعة اتفاق أوسلو ومحدداته من ناحية ولأسباب سياسية وطبقية حكمت معظم هيئاتها القيادية ، وبذريعة شعارها الزائف حول ما يسمى "القرار الفلسطيني المستقل" من منطلقها البائس في كون الصراع فلسطيني إسرائيلي وليس عربياً إسرائيلياً.

هنا تتبدى الضرورة لإعادة النظر - بمنهجية موضوعية وعميقة - في كافة المنطلقات السياسية التي ارتبطت بشعار الحل المرحلي ، وصولاً إلى ممارسة النضال بكل اشكاله من أجل تحقيق هدف دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية ، الذي يتوجب اليوم أن يكون هدفاً استراتيجياً لكافة قوى التحرر العربية عموماً وللقوى اليسارية الديمقراطية في فلسطين بشكل خاص ، آخذين بعين الاعتبار مسألة جوهرية يتوجب على كافة قوى اليسار الفلسطيني والعربي أن تتبناها للخروج من هذا المأزق الذي وصلنا إليه، والذي يتمثل في محددتين رئيسيتين يتصارعان لتحقيق هدفهما، الأول: يتمثل في قوى اليمين الكمبرادوري البيروقراطي ممثلاً في السلطة الفلسطينية وفي معظم الأنظمة العربية وأحزابها الحاكمة، والمحدد الثاني: هو التيار الديني أو على وجه الدقة الإسلام السياسي الذي لا يختلف من حيث جوهره الطبقي عن المحدد الأول، إلى جانب ما يمثله من تكريس للتخلف والتبعية ، وما يزعمه من تحقيق الهوية الإسلامية باسم "الخلافة أو الأمة الإسلامية" .

وبالتالي فإن حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي استنفار كل طاقات اليسار من أجل إعادة النظر في الخطاب السياسي وصولاً إلى خطاب/برنامج يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل، الأمر الذي يستدعي حواراً جاداً ومعمقاً بين أطراف اليسار الماركسي العربي لتحقيق هذه الغاية، لبيداً مرحلة جديدة في نضاله من اجل إعادة تأسيس المشروع القومي التحرري الديمقراطي النهضوي ، كفكرة مركزية توحيدية تلتف حولها الجماهير الشعبية في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، وفي الطليعة منها الطبقة العاملة وكل الكادحين والفقراء والمضطهدين والمُستَغَلَّين العرب الذين سيمثلون روح هذه النهضة وقيادتها وأدواتها

..نحو استعادة مكانة ودور م.ت.ف.

منذ توقيع اتفاق أوسلو وما تلاه من مسار سياسي هابط وصولاً الى اللحظة، جرى تحويل المنظمة بفعل السياسة القاصرة إلى مجرد إطار تستخدمه القوة المهيمنة لتوفير الشرعية لخياراتها وبرامجها الخاص.. وفي المقابل لم تتخط قوى المعارضة على تلاوينها المختلفة، هذا الخلل المنهجي، وإن كان خطاب بعضها وممارساته يعاكس أو يتقدم نسبياً على ممارسة ومواقف م.ت.ف، لكن المظهر الرئيسي لفكر قوى المعارضة وممارستها كان الانضباط، بوعي أو بدونه، لأصول اللعبة كما صنعتها وكانت تديرها قيادة م.ت.ف التي تعاملت مع المنظمة كإطار لتنظيم عمل الفصائل وعلاقاتها، وبالتالي استنزاف الصراع على "الكوتا" بينما وظيفة المعارضة ودورها هو كبديل ديمقراطي تاريخي شامل قولاً وفعلاً، ولم تقصر القيادة المتنفذة في استخدام عجز وضعف وتشتت المعارضة لتعميق حالة الاستنزاف تلك وصولاً الى اللحظة الراهنة.....بناءً على ما تقدم، يمكن اعتبار م.ت.ف - اليوم - إطاراً أدى دوراً ووظيفة وطنية في مرحلة معينة، والآن استنفذت ذاتها، ووصلت إلى طور السقوط والتلاشي. وإن السكوت على هذا المآل سيؤدي إلى التقاطع مع هدف الاحتلال لتصفية المنظمة، إضافة أنه يضرب بصورة نهائية المضمون الأساسي للمنظمة كمعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني وكيانته الشرعية... لذلك لا بد من التحذير من أن بقاء الحال على ما هو عليه، وترك المسألة برمتها تحت رحمة الشروط الامريكية الاسرائيلية والتفاوض العبثي، سيؤدي الى إفساح المجال أمام المشروع الصهيوني الامبريالي لتصفية المنظمة دون مقاومة من ناحية، وتركها تحت رحمة وهيمنة الفريق المتنفذ أو خلق قيادة "جديدة" على شاكلة روابط القرى من ناحية أخرى. يستدعي ما تقدم من كافة القوى الوطنية الرافضة لاوسلو وما تلاه، تحويل موضوع منظمة التحرير إلى ميدان مجابهة ضد نهج يبدد دورها ومكانتها ويواصل توظيفها بصورة استخداميه لخدمة خيار أوسلو وخارطة الطريق وتكريس الانقسام باتجاه ما يسمى بدويلة غزة الاسلامية، وهو ما يصب في خدمة محاولات الكيان الصهيوني شطب المنظمة وإنهائها. إذن فإن التعامل مع م.ت.ف مسألة متحركة ترتبط بمدى قدرة الفصائل والاحزاب الوطنية عموماً واليسارية الثورية خصوصاً على ممارسة كل اشكال الضغط الشعبي لكي تستعيد المنظمة التزامها بمبادئها وثوابتها الوطنية ومواثيقها ومواصلة النضال من اجل تحقيقها.

2012/11/3

عن أوامام الربيع العربي في الذكرى (95) لوعد بلفور.....

تأتي الذكرى (95) لوعد بلفور بعد حوالي عامين على تفجر الانتفاضات الشعبية العفوية التي غاب عنها تأثير القوى اليسارية والديمقراطية الثورية المنظمة في تحديد وتوجيه الانتفاضات صوب ربيع النهوض العربي الذي تتفتح فيه ورود وزهور العقل والتنوير والديمقراطية والغاء مظاهر التبعية والتخلف والفقر في مقابل تزايد تأثير القوى اليمينية عموماً وقو

ى الإسلام السياسي والسلفيين خصوصاً، ما يعني عودة ادوات الظلم والظلام بلباس جديد لاعادة تشكيل بلدان النظام العربي في إطار أشكال جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي بما في ذلك العلاقة

التطبيع مع دولة العدو الإسرائيلي تحت يافطة ما يسمى بالليبرالية أو الديمقراطية السياسية الشكلية ، من خلال القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة ، ونقص بذلك ، الجيش ورجال الأعمال والكوميرادور والقوى الليبرالية والإخوان المسلمين التي لا تعترض على الاتفاقات المعقودة ولا تسعى إلى إلغاء العلاقة مع الولايات المتحدة ، بل على العكس تحرص كل هذه القوى ، خاصة الإخوان المسلمين على تكريس العلاقة ، وهو أمر غير مستغرب عبر قراءتنا لدورها السياسي ومصالحها الطبقية ، وهو دور مرتبط بوظيفتها الخاصة، الذي نلخصه في احتجاز تطور الشعوب العربية ، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، وبقاء حالة التخلف والتبعية للغرب الرأسمالي حفاظاً على مصالحه في بلادنا ، إذ أن هذه القوى الطبقية والتيارات الدينية كانت وستظل حريصة على إعاقة ربيع الثورة وتعطيل أو تبهيت الصراع الطبقي بشعارات طوباوية غيبية، وهي بالتالي تعمل دوماً على إرجاع مسيرة الثورة الشعبية إلى الوراء، فهي ضد التنوير وضد الحداثة وضد الديمقراطية وضد الصراع الطبقي ، انطلاقاً من ارتباطاتها التاريخية بالإقطاع والأنظمة الملكية والبورجوازية التابعة بكل أنواعها ، ما يؤكد استعدادها لمهادنة الامبريالية والتعاطي معها ، وذلك هو مغزى وهدف وعد بلفور الذي جاء انعكاساً لمقتضيات المصالح الرأسمالية في بداية القرن العشرين، ومن ثم تسخير الأوهام الدينية التوراتية -التي تفتقر لأي أساس تاريخي - في خدمة تلك المقتضيات والمصالح... لكن سيرورة الثورة الشعبية لن تنطفئ ، بل ستشتعل من جديد معلنة بداية ربيعها الثوري الديمقراطي القادم لا محالة.

2012/11/15

النضال من اجل استعادة فصائل واحزاب وحركات اليسار الماركسي العربي دورها الثوري.....

على هذا الطريق ... لا بد من توفر الدافعية الذاتية والجماعية والوعي العميق والشغف بالمبادئ والاهداف داخل كل فصيا او حركة او حزب من أجل أن تستعيد فصائل واحزاب وحركات اليسار الماركسي العربي دورها الثوري عبر تفعيل وجودها وانتشارها ومعاشيتها اليومية بال جماهير الشعبية ومن ثم استعادة مصداقيتها وثبات وجودها ودورها ا لطليعي المتميز كشرط للبدء بعملية الحوار الجاد - فيما بين كافة الاطراف - لتأسيس الحركة الماركسية العربية . .وعلىنا أن ندرك أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب توعية وتأسيس وتنظيم القوة المنظمة الجذرية حقا ، و الثورية حقا ، والجماهيرية حقا ، و نقصد بذلك الطبقة العاملة المتحدة مع الفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين في إطار تحالف يضم كل الفئات المتضررة من الرأسمالية.

هذه هي المهمة الراهنة، وهذا هو الهدف الراهن في لحظة تفاقم التناقضات الطبقية وبداية تفكك الأنظمة العربية الدكتاتورية ، والتابعة للإمبريالية، إلى جانب تفاقم التناقضات التناحرية مع دولة العدو الإسرائيلي.

وفي هذا الجانب ، لا بد من العمل - انطلاقا من ارضية الصراع الطبقي والوطني الديمقراطي ضمن دوائر وطنية او قطرية و قومية وأممية - على تفعيل وبلورة الذات القومية العربية في مضمونها الجديد الذي تتداخل فيه مصالح الطبقة العاملة والفلاحين مع مصالح الأمة في إطار اقتصادي / اجتماعي يعبر عن مصالح ومستقبل العمال

والفلاحين وكل الفقراء والكادحين في بلادنا. ذلك إننا اليوم في لحظة إعادة صياغة الأهداف التي تعبر عن العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين باعتبارهم روح النهوض الديمقراطي الثوري ضد كل أشكال الاستغلال الرأسمالي والتبعية ، ومن أجل تأسيس نمط إنتاجي بديل ، اشتراكي وديمقراطي .

فإذا كان الصراع ضد الرأسمالية في المراكز هو صراع تدرجي مطلبى الآن ، فإن الصراع ضدها في مجتمعاتنا العربية هو صراع سياسي وطبقي ثوري بالدرجة الأولى.

ووفق هذه الرؤية ، فإن المهمة المركزية للحركة الماركسية العربية ، تتمثل في النضال من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي : إسقاط أنظمة التبعية والتخلف أولاً ، تمهيداً للبدء في عملية الثورة الشعبية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية وإنهاء الوجود الصهيوني والامبريالي في بلادنا ..

2012/11/16

أتوجه إلى كل الرفاق في جميع فصائل وأحزاب وحركات اليسار الماركسي العربي عموماً والشباب والشابات خصوصاً بالقول: إن البحث في الماركسية يجب أن يبتدئ من التخلص من إرث الأفكار البالية الرجعية والمتخلفة ، وامتلاك الوعي بالمنهج الجدلي المادي وتطبيقاته على السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة ، كما على كل جوانب الواقع في الممارسة التنظيمية والنضالية واليومية لهم ولرفاقهم ، كما أتمنى عليهم - بل أطالبهم - بأن يمرسوا مراكمة وعيهم ونضالهم الكفاحي والسياسي والديمقراطي انطلاقاً من قناعتهم بأن أحزاب اليسار الماركسي العربي وحدها التي تملك الرؤية الإستراتيجية النقيضة للوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ، وهي وحدها أيضاً التي تملك الرؤية الإستراتيجية الكفيلة بإنهاء كل مظاهر التبعية والاستغلال والقهر الطبقي وتحقيق العدالة والمساواة ... وهي بالتالي وحدها التي تمثل المستقبل لشعوبنا العربية عموماً وللجماهير الشعبية الفقيرة والمقهورة خصوصاً.

المهم أن ننطلق من قناعتنا بأن "الناس هم الذين يصنعون التاريخ" ... هذه هي القيمة الثورية التاريخية للماركسية ، خاصة وأننا نعيش اليوم في ظروف الانتفاضات العربية و انتشار الروح الثورية ضد أنظمة الخضوع والتبعية والتخلف من ناحية وفي ظروف انتشار الإسلام السياسي والثورة المضادة والفتن الطائفية ، وتفاقم مظاهر الفقر والصراع الطبقي ، وغياب الأفكار التوحيدية على الصعيدين الوطني والقومي ، وبالتالي فإن الحاجة إلى برنامج الثورة الشعبية التحررية والديمقراطية بآفاقها الاشتراكية أكبر بما لا يقاس من أي مرحلة سابقة.

2012/11/16

خَطَرٌ مُحْدِقٌ بِفَصَائِلِ وَأَحْزَابِ الْيَسَارِ يُؤَدِّنُ بِانْهِيَارِهَا مِنَ الدَّخْلِ

بعض "قيادات" و"كودار" أحزاب وفصائل اليسار تُحاول بصورة انتهازية مفضوحة أو غبية أو غير واعية ، الجمع أو

"التوفيق" / التلفيق بين شكل وعبارة المنهج الغيبي المثالي الميتافيزيقي الرجعي ، وبين المنهج المادي الجدلي الذي يشكل عنوان وجوهر هذه الفصائل ومُبَرَّر وجودها . هُنا ثَمَّة ملاحظات وعلامات استفهام كثيرة يمكن تسجيلها لا تبدأ ف

قط مع غياب أو زيف الوعي بالنظرية الماركسية والمنهج المادي الجدلي ، ولا تنتهي عند محاولات حَرْفِهِ وتشويهه بوعي ليبرالي بورجوازي رث غيبي انتهازي وتلفيقي نقيض لمصالح وتطلعات الجماهير الشعبية ... المطلوب إذاً أكثر من مراجعة ، وليس أقل من تعرية وإزاحة هذه الفئة بوعي ، وتطهير فصائل وأحزاب اليسار منها ، ولتذهب حينها إلى تأسيس أحزابها اليمينية المُعَبَّرة عن وعيها الانتهازي التلفيقي وهبوطها السياسي والمعرفي ، وعندها فقط سيذهب اليسار في طريقه حيث تذهب إرادة ومصالح الجماهير الشعبية الفقيرة.

2012/11/16

غزة تحت النار.....

فيما يستمر العدوان وعمليات الاغتيال والقصف الصهيوني على مدن وقرى ومخيمات قطاع غزة ، وينتشر الدمار والرعب ورائحة الموت والدم في شوارعها ، تستمر غزة وحيدة وعنيدة في اصرارها على رفع راية هويتها الوطنية بيد ، وسلاح الصمود والمجابهة والتحدي باليد الاخرى .. دون ان تستطيع التقاط انفاسها لكي تدفن شهدائها .. لكنها ستنهض من جديد مملوءة بروح الحق على الصهاينة والامريكان وحكام العرب وكل الخونة والعملاء المجد والخلود للقائد احمد الجعبري وكل الشهداء ...المجد لوحدة شعبنا الفلسطيني في مجابهة العدو الصهيوني ...عاشت فلسطين حرة عربية

2012/11/16

وقف الاشتراكيين الثوريين ، في مصر ، من تطورات الحرب على غزة

إن الاشتراكيين الثوريين إذ يعلنون تضامنهم الكامل غير المشروط مع مقاومة الشعب الفلسطيني الباسله.. وحق هذا الشعب في استخدام كافة سبل النضال، بما فيها الكفاح المسلح، من أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني، ونرى بوضوح الدور الذي يلعبه الصمت العربي إزاء ما يجري في غزة من

مجازر، وترفض مهادنة النظام المصري للكيان الصهيوني واقتصار رد الفعل المصري الرسمي على إجراءات إدارية واللجوء إلى الجامعة العربية ومجلس الأمن، اللذين وقفا متواطئين طوال تاريخ الاحتلال .. ويتوجهون إلى كافة القوى المصرية الوطنية والثورية وإلى كافة أبناء وبنات الشعب المصري من أجل تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات للضغط على نظام مرسي من أجل:

- o قطع كافة علاقات التطبيع مع الكيان الصهيوني بما يعنيه ذلك من إغلاق السفارة وطرد السفير الصهيوني واستدعاء السفير المصري بشكل دائم ووقف كافة المعاملات التجارية والاقتصادية مع العدو.
- o إلغاء اتفاقية كامب ديفيد وكل بنودها السرية واستعادة السيطرة المصرية على سيناء كاملة.
- o فتح معبر رفح بشكل دائم وإتاحة حرية الحركة من وإلى الجانبين".

2012/11/16

حزب العمال التونسي: بيان على اثر العدوان على غزة
من Parti des Travailleurs حزب العمال الصفحة الرسمية

إن حزب العمال:

- 1) يدين استمرار العدوان الصهيوني على غزة الذي أدى إلى سقوط العديد من الشهداء من أبناء الشعب الفلسطيني.
 - 2) يستنكر الصمت الذي تلازمه الحكومات العربية بما فيها الحكومة التونسية إزاء هذا العدوان الغاشم.
 - 3) يحیی المقاومة في غزة التي تتصدى ببسالة وجرأة لهجمات الصهاينة.
 - 4) يدعو القوى الوطنية والديمقراطية في تونس إلى التحرك لمساندة أهالي غزة والشعب الفلسطيني عامة من أجل صد هذا العدوان الجديد.
 - 5) يؤكد عزمه على مواصلة المعركة من أجل إدراج فصل في الدستور يجرم التطبيع مع الكيان الصهيوني ومن أجل تفعيل التضامن مع الشعب الفلسطيني في كافة المستويات.
- حزب العمال

2012/11/17

ندین العدوان الاجرامی على غزة ونطالب بوقف شامل للتطبيع
من حزب التحالف الشعبي في 15 نوفمبر، 2012، الساعة 05:33 مساءً -
حزب التحالف الشعبي الاشتراكي

القاهرة : 15 نوفمبر 2012

ندين العدوان الاجرامى على غزة ونطالب بوقف شامل للتطبيع

تابع حزب التحالف الشعبى الاشتراكى الهجوم الإسرائيلى الإجرامى على غزة، واحتمالات تصعيده لحصد مزيد من أرواح الشهداء وتدمير المساكن والمؤسسات .. ويعتبر الحزب أن هذا الهجوم يمثل عملا إجراميا من الطراز الاول يعيد الى الذاكرة حملة الرصاص المسكوب فى ديسمبر 2008 التى أستهدفت تدمير غزة.

ويؤكد الحزب على ضرورة التصدى الحاسم لهذا العدوان وتجميد كل مظاهر التطبيع مع العدو الصهيونى، وهو المطلب الذى أكدته الحزب والقوى الوطنية مرارا وجسدته مطالب شباب الثورة ، فى المظاهرات العارمة امام السفارة الاسرائيلية التى أسقطت العلم الاسرائيلى ورفعت مكانه اعلام مصر وفلسطين.

ويرى حزب التحالف أن خطوة سحب السفير المصرى من تل ابيب هى خطوة أولية على هذا الطريق، ينبغى أن تتلوها خطوات .. تشمل قطع العلاقات مع اسرائيل والغاء كل البنود الماسة بالسيادة المصرية الكاملة على سيناء فى اتفاقية كامب ديفيد .. كما يؤكد على ضرورة فتح معبر رفح لتقديم كل المساعدات الضرورية للشعب الفلسطينى لتمكينه من مواجهة العدوان.

ويشارك الحزب فى مظاهرات التضامن مع غزة اليوم الجمعة، ويجرى مشاورات مع القوى السياسية لتنظيم فاعليات جماهيرية متصلة للتضامن مع الشعب الفلسطينى ، كما وجه رسالة الى مؤتمر " فلسطين حرة" الذى انعقد فى البرازيل خلال ايام، بمشاركة ممثلين للحركات الشعبية فى كل دول العالم يدعو فيها الى تنظيم حركة احتجاج عالمى ضد العنصرية الصهيونية وضد العدوان الاجرامى الاخير، على غرار المظاهرات الشاملة المنسقة التى شهدتها اوربا ضد سياسات الصندوق وتوجهات مؤسسات التمويل الدولى.

ويؤكد حزب التحالف على أن هذه المرحلة تستدعى تضامن وتحالف كل الشعوب العربية وشعوب العالم للتصدى للهجمة التى تستهدف حقوق الشعوب .. وفى المقدمة منها حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره والظفر بهدفه فى بناء دولة ديمقراطية علمانية على كامل ترابه الوطنى .. ويثق الحزب أن شعوب العالم التى رفعت صوتها فى مظاهرات غارمة ضد غزو العراق سوف تهب لنصرة فلسطين.

لنواجه العدوان بالمقاومة وبناء جبهة عربية وعالمية ضد الهيمنة والعنصرية والعدوان.

المجد للشهداء .. عاشت فلسطين حرة

حزب التحالف الشعبى الاشتراكى

2012/11/17

تجسيدا لوحدة الهدف والأرض والقضية....

ثوار غزة يقصفون بصورايخهم مستوطنة (غوش عتصيون -جنوب بيت لحم) ؛ ندرك قلة الامكانيات لدى إخواننا ورفاقنا في فصائل وأحزاب القوى الوطنية في الضفة الغربية .. لكننا واثقون من توهج ارادتهم الثورية ضد العدو الغاصب ...فهل تتحرك هذه القوى عبر مجموعات لتهدم جدار الفصل العنصري بالمعاول والفؤوس والمهّدات ...ولتبادر لتشكيل اللجان والبؤر الثورية في بيت لحم ونابلس ورام الل

هـ والدهيشة والخليل والقدس وكل مدن وقرى ومخيمات الضفة المحتلة تتحدى وتتوحد في مقاومة المحتل الصهيوني وإزالة جدار الذل العنصري كمقدمة لاشتعال المقاومة والانتفاضة الشعبية عبر وحدة الهدف والدم والمصير بين الاخوة في غزة والضفة والمنافي وفلسطين المحتلة 48 ...المجد للشهداء....المجد للمقاومة ...عاشت فلسطين حرة عربية ...حتما سننتصر

2012/11/21

في اليوم السابع للعدوان الصهيوني غزة رغم جراحها وشهائها تنتصر

للمستقبل.....

إن مشاعر الحرية والعودة التي أضاعها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين، لن تنطفئ ولن تتوقف مهما تزايدت عدوانية الدولة الصهيونية وحليفها الإمبريالي، ومهما تزايدت عمالة ما يسمى بامراء وملوك العرب الخونة واسيادهم الامريكان والصهاينة الذين يتوهمون انهاء القضية الفلسطيني نية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين او فصل غزة عن الوطن الفلسطيني وشطب هويتنا الوطنية أو وقف نضال شعبنا الوطني التحرري ...وها هو قطاع غزة في اليوم السابع لصموده ومقاومته الباسله للعدوان يضم في حضنه الدافئ كل المناضلين من ابناءه في كتائب القسام وسرايا القدس وابو على مصطفى وشهداء الاقصى والمقاومة الوطنية وغيرهم الذين توحدوا في أتون المعركة ضد العدوان الصهيوني مؤكدين بعزائم لا تقهر شعار شعبنا الفلسطيني في الوطن والمنافي أنه لا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي حتى تحقيق أهدافنا في الحرية وتقرير المصير والعودة.. ففلسطين ليست يهودية.. ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد.. وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع الوطني الثوري من كبوته وهبوطه، وبدون ذلك النهوض سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام.

2012/11/21

ان التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن، أوضحت فشل السياسة التي قامت على شعار العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، والقائمة على قرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى أن قيام هذه "الدولة" مرتبط بالتخلي عن حق العودة وتقرير المصير بالقبول بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأميركية .

وبالتالي فإن الموقف الوطني الثوري الفلسطيني ، يجب

أن ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها. لذلك

فان القوى اليسارية الثورية العربية هي التي يجب ان تتحمل مسئوليتها في استنهاض الجماهير وتثويرها لكي تتمكن من أن تعمل على تعديل ميزان القوى لصالح مستقبل الجماهير ، فميزان القوى ليس مرتبطاً بالوضع الدولي، فهذا عنصر ثانوي، بل مرتبط بقوى الشعب عموماً وجماهير العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين خصوصاً . هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

2012/11/21

وصلني الان البيان التالي من الرفاق في حزب الطليعة المغربي تضامنا مع شعبنا ضد العدوان الصهيوني

حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي

الكتابة الوطنية

بيان

حزب الطليعة يدين العدوان الصهيوني على غزة ويدعو إلى المزيد من الدعم لكفاح الشعب الفلسطيني والانخراط في مسيرة يوم الأحد 25 نونبر 2012

-إن الكتابة الوطنية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وهي تتابع العدوان المسلح الجديد على غزة من قبل الكيان الصهيوني والذي لا زال مستمرا وخلف ولا زال يخلف مئات من الجرحى والعشرات من القتلى وعلى رأسهم القائد والمناضل الفذ أحمد الجعبري وتهديم المئات من المساكن والمرافق العمومية، تعلن ما يلي :

-إدانتها للعدوان المذكور وتحمل المسؤولية عنه للغرب الامبريالي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، الذي خلق الكيان الإسرائيلي وقواه ولا زال يقويه، سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وحماه ولا زال يحميه، دوليا، عن أية محاسبة أو مساعلة أو عقاب عن استمرار احتلاله لفلسطين ولأراضي عربية...

-كما تحمل الكتابة الوطنية للحزب، الدول العربية المسؤولية عن استمرار الاحتلال والعدوان الصهيوني للدول العربية، مع الاختلاف في درجة هذه المسؤولية :فالبعض منها لم يجد أي حرج في التطبيع رسميا مع الكيان الصهيوني، سياسيا واقتصاديا، والبعض الآخر، وفي نطاق التضليل على مواطنيه، اكتفى بالتطبيع الفعلي معه عبر التبادل التجاري والسياحي، والبعض الثالث لم يرتفع، في دعمه للقضية الفلسطينية، إلى المستوى المطلوب .

-إن الكتابة الوطنية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، إذ تترحم على شهداء القضية الفلسطينية، وشهداء النضال من أجل الكرامة والديمقراطية والعيش الكريم داخل الأقطار العربية وخارجها .

-تجدد تنويعها لمقاومة الشعب الفلسطيني للعدوان الأخير الغاشم على غزة، وهي المقاومة التي ازدادت صمودا وصلابة وقوة نتيجة التطورات الإيجابية التي حملها معه الربيع العربي الذي انطلق منذ بداية سنة 2011.

-وتطالب :

-الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن، بإيقاف العدوان الصهيوني المستمر على الشعب الفلسطيني بغزة، ومعاينة الكيان الإسرائيلي على عدوانه ووضع حد لاحتلاله لفلسطين وأراضي عربية، وتمكين الشعب الفلسطيني من الحق في تقرير مصيره على أرضيه وإنشاء دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

-والدول العربية وعلى رأسها الدولة المغربية، إلى إنهاء جميع أنواع التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وإلى تجريمه، وإلى الرفع من أنواع الدعم السياسي والمادي للشعب الفلسطيني ولمقاومته الباسلة.

-والمنظمات الديمقراطية والحقوقية بالعالم العربي والإسلامي والدولي إلى تكثيف جهودها من أجل المزيد من توعية الشعوب بعدالة القضية الفلسطينية، وتعبئتها قصد الضغط على رؤساء وحكومات دولها لدعم المطالبات المشروعة للشعب الفلسطيني.

-وتدعو الكتابة الوطنية مناضلات ومناضلي الحزب وجماهير الشعب المغربي إلى الانخراط بكثافة في مسيرة إدانة العدوان الصهيوني على غزة، والتضامن مع الشعب الفلسطيني المكافح، وهي المسيرة المقررة يوم الأحد 25 نونبر 2012 - انطلاقاً من الساعة العاشرة صباحاً من باب الحد بالرباط.

الرباط في 17 نونبر 2012

الكتابة الوطنية

2012/11/21

إن الصراع بيننا وبين الصهيونية ليس صراعاً بين أديان أو أجناس أو عقائد، وإنما هو - في الوضع الراهن - صراع بين أنظمة رجعية وليبرالية تابعة ومستسلمة وأحزاب وفصائل عربية ضعيفة ومتفككة، وبين جبهة صهيونية امبريالية استجمعت كل مصدر من مصادر القوة وسخرت لأغراضها كل مركز نفوذ لها في أنحاء العالم ، وفي مثل هذه الأوضاع ، فأننا لن نفوز على أطماع الصهيونية والقوى الامبريالية إلا بقدر ما نحقق من مكاسب نهضوية ثورية :سياسية واقتصادية وعسكرية في ميادين كفاحنا الداخلية: غير مواصلة الثورات الشعبية الهادفة الى اسقاط أنظمة الخضوع والعمالة والتطبيع والتخلف وتحقيق برامج الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة احزاب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء في كل من أقطارنا العربية برؤية قومية ديمقراطية تقدمية واضحة، أي بقدر ما يكون نضالنا نضالاً عربياً مشتركاً، ونضالاً ذاتياً في سبيل الإنشاء القومي والتجديد الحضاري.....ان مجرد الحق في عالم اليوم لا يكفي، إذا لم تدعمه قوة الردع العسكرية والاقتصادية والاجتماعية الشعبية.

2012/11/22

جافة هي النظرية يا رفاقي وشجرة الحياة دائمة الاخضرار....فبدون الممارسة التي تجسد النظرية تتحول هذه الاخيرة الى مجرد لغو او تدفع بصاحبها صوب العزلة عن الناس والتفوق في الذات والجمود او يتحول الى مجرد بوق

انتهازي لمن يدفع....اذن الممارسة الملتحمة بالواقع وحدها هي التي تدل وتؤشر بوضوح على النظرية..والممارسه الثورية الصادقة هي وحدها ايضا التي تحمي صاحبها - فردا او حزبا - من السقوط في مستنقع الهبوط الس ياسي او الفكري او الانتهازي .. وهي قبل كل شيء المقياس الوحيد لجماهيرية هذا الحزب او الفصيل او عزلته وانحساره...

وهنا أود التأكيد - بلا كلل او يأس - على أهمية انحياز المثقف الماركسي - عبر الممارسة - لمصالح وأهداف الطبقات الشعبية الفقيرة، إذ أن هذا الانحياز ، هو الأساس الأول في تحديد جوهر دور المثقف و ماهية موقفه السياسي، ورؤيته الفكرية أو الأيدلوجية وفق ما يتطابق مع تطلعات الطبقات الشعبية وأهدافها المستقبلية ، وعندها يمكن القول بثقة عن امكانية خروج احزاب وفصائل اليسار العربي من ازماتها شبه المستعصية صوب النهوض الثوري التحرري والديمقراطي المجتمعي المأمول...فهل تفعل قبل ان يسدل عليها الستار ويولد الجديد ؟

2012/11/24

رؤية استراتيجية للحراك الثوري العربي.....

إن هذه الصورة البشعة من استبداد وتبعية وتخلف الأنظمة العربية ، قبل وبعد ما يسمى بالربيع العربي ، من خلال سيطرة القوى اليمينية الليبرالية الرثة أو قوى الاسلام السياسي التي تتفاعل صعوداً بدعم مباشر وغير مباشر من القوى الامبريالية و"حلف الناتو" وعملائه من الحكام العرب في قطر والسعودية والخليج ... إلخ ، يطرح مجدداً السؤال التقليدي : ما

العمل ؟ ... ما هي العملية النقيض لذلك كله؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا يجب أن تنحصر أو تتوقف عند تحليلنا لطبيعة الامبريالية ودور ووظيفة الكيان الصهيوني فحسب، بل أيضاً -وضمن أولويات واضحة - لابد من أن تمتد الإجابة إلى صلب الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العربي ودور الطبقات الحاكمة والمستغلة التابعة والمستبدة فيه وازالتها سياسيا واقتصاديا بما يحقق مصالح وتطلعات العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين ، الامر الذي يحتم على القوى اليسارية الثورية العربية أن تسارع إلى تنظيم جماهيرها من أجل إسقاط أنظمة الاستبداد والقمع والاستغلال الطبقي ، ومجابهة جميع أشكال التفتيت والتجزئة من قطرية وطائفية واثنية ومناطقية وإقليمية وعشائرية، والعمل على إحياء قيم الحرية والمواطنة والتحرر والديمقراطية والتنمية المستقلة والإنتاج المترابط والمتكامل بين القطاعات الانتاجية خاصة قطاع الصناعة، وإعادة بناء الذات الوطنية والقومية بروية ماركسية تقوم على أسس ديمقراطية علمانية تنموية وطنية وقومية تكاملية وفق مبدأ الاعتماد العربي الجماعي على الذات بما يضمن توفير عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية ضد الدولة الصهيونية والقواعد العسكرية الأمريكية والغربية ، وضد الاستغلال الرأسمالي والتبعية في شتى صورها. وينبغي أن تكون نقطة البدء، رفض قوى اليسار الثوري العربية القاطع، لأي نوع من التبعية للامبريالية ورفض الاعتراف بشرعية الغاصب الصهيوني، انطلاقاً من وعينا بوظيفته ودوره في خدمة النظام الإمبريالي وصولاً الى النضال من اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي في ازالة الكيان الصهيوني واقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور

2012/11/24

احزاب وفصائل اليسار العربي الى أين ؟

معظم من تحاورت معهم من رفاقي في احزاب وفصائل اليسار العربي يعترفون باستمرار الاوضاع المأزومة في احزابهم دونما توفر المقومات المطلوبة للمراجعة النقدية الشاملة لوضعهم التنظيمية والسياسية والفكرية وفق رؤى واليات ديمقراطية جادة ومتواصلة للخروج من الازمة صوب النهوض ، ..وهذا يعني ان الجميع يتحمل المسؤولية امام هذا العجز او القصور او الاهمال ..لذلك أقول لهم ..أما وقد مضى وقت طويل بين الإقرار بحال الأزمة، وبين اللحظة التي نعيشها الآن، ولم نتقدم على طريق حل الأزمة ، فإن ذلك يؤشر على:

أولا : أوضاع قيادية مأزومة وفاشلة بيروقراطية عاجزة او قاصرة او انتهازية .

ثانيا : عدم نضج الوعي بمبادئ وافكار واهداف الحزب ، وغياب الوعي بمكونات الواقع السياسي الاقتصادي الاجتماعي المعاش في صفوف الاعضاء والكوادر مما أدى الى ضعف وهشاشة الأوضاع الذاتية القدرة على تقديم الحلول المناسبة للأزمة ، رغم أن الأزمة نفسها قد نضجت كفاية وأصبحت تراكماتها تنذر إلى أن تصبح أزمة بنيوية شاملة.

وإذ يقضي المنطق البسيط أن لكل أزمة حلا ، ولم يؤخذ به ، فإن من واجب كل كادر وكل عضو في هذه الاحزاب والفصائل أن يطرح سؤالا مباشراً : وهو كيفية مواجهة العوامل أو التهديدات الداخلية التي أبقت حال الأزمة وأعادت إنتاجها، وحالت حتى اللحظة دون تقديم حلول لها، مما أدى إلى استمرار وجود مراكز القوى الانتهازية والتحريفية واليمينية والتكتلات الشللية ، وضعف قوة وهيبة مركز هذا الحزب او الفصيل وضعف وحدة القرار فيه، واستمرار ظاهرة عدم الوضوح بالنسبة لماهية الحزب الذي نريد ، وغياب القدوة والمثل الأعلى في الهيئات القيادية، مع استمرار تزايد الفجوة بينه وبين المجتمع عموما والشرائح الفقيرة خصوصا....ان الصمت على تراكم عوامل الازمة والمرض هو نوع من الصمت على الموت البطيء لهذه الاحزاب/الفصائل ...لكنه لا يعني مطلقا موت الافكار والمبادئ والتضحيات العظيمة التي انطلقت من اجلها.

2012/11/24

ماذا بعد صمود غزة ومقاومتها ؟؟؟؟؟؟؟؟؟

في مشهد صمود غزة وشهادتها وجرحاها ومقاومتها الباسلة ، فإن من واجب فصائل وأحزاب اليسار أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل الذي يحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي

الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من على أرضية المصالح والأهداف الوطنية التحررية والديمقراطية المطلبيه ، ارتباطاً وثيقاً بالرؤية القومية للصراع مع العدو الصهيوني باع
تباره صراع عربي إسرائيلي ، جنباً إلى جنب مع تفعيل دورها في المقاومة المسلحة والشعبية ، في المكان المناسب والزمان المناسب ، بما يوفر لها امكانيات كسر الاستقطاب الثنائي لحركتي فتح وحماس ، والانطلاق إلى رحاب الجماهير الشعبية والتوسع في صفوفها لكي يستعيد شعبنا من جديد، أفكاره وقيمه الوطنية والديمقراطية والاجتماعية التوحيدية، ويترد قيم الانتهازية والتخاذل والواقعية المستسلمة. الأمر الذي يفرض على هذه الفصائل والأحزاب مراجعة تجربتها وخطابها وإعادة صياغة رؤيتها وبرامجها ودورها المستقبلي ، وهي عملية تندرج تحت بند "الضرورة التاريخية" للتيار الوطني التحرري الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي لم يختلف في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف عما كان عليه قبل الانتفاضات الشعبية، لذلك فإن المهمة العاجلة أمام قوى وأحزاب اليسار العربي والفلسطيني ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية/القومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجديد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف -بنفس الدرجة- ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

2012/11/25

/خاطرة من وحي الاحداث والمتغيرات الجارية في مصر وفلسطين...

الديمقراطية الشكلية ودورها في تبرير وتكريس الهبوط السياسي والتبعية والتخلف الاجتماعي

ان استخدام الديمقراطية بدون ربطها بالعلمانية والقضايا الاجتماعية، يعني إتاحة كل الفرص أمام قوى الثورة المضادة، وقوى التبعية والتخلف والإسلام السياسي، لاستغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة وتوجيهها لحساب الرؤى والسياسات الهابطة (لا فرق اليوم بين حماس وفتح حسب نصوص الاتفاق وتصريحات خالد مشعل بالامس بقبوله دولة وفقاً لحدود 67 ثم فتوى حماس التي تعتبر "خرق الهدنة حرام وفساد في الارض")، الى جانب الاستمرار في تكريس السياسات الاقتصادية الرأسمالية التابعة بصورة ديماغوجية، فالحركات الأصولية الدينية تتخلق في أرحام الأزمات الهيكلية لمجتمعاتها ، وتولد وتنمو

مع تفاقم هذه الأزمات وازدياد حدة آثارها المواقبة لها والناجمة عنها ، وهنا بالضبط تجد قوى الإسلام السياسي فرصتها الذهبية في إطار الديمقراطية السياسية الليبرالية.

الأمر الذي يؤكد على أن النضال الديمقراطي، في إطار الصراع الطبقي والسياسي والفكري ، من أجل نشر وتعميم فكري العلمانية والديمقراطية في أوساط الجماهير ، يحتاج بالضرورة إلى توفر الأسس الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في قلب البنية التحتية للجماهير الشعبية ، ما يعني أن تطبيق هذين المفهومين في المدى المنظور ليس أمراً سهلاً بل هو أمر بالغ التعقيد ، لأن المعركة بين الأفكار الحداثية والأفكار الأصولية لم تحسم بعد ، بل يبدو أنها -في اللحظة الراهنة بالتحديد- تكاد تكون محسومة -بنسبة عالية- لصالح الأفكار الأصولية السلفية وحركات الإسلام السياسي ومعهم كل قوى الكومبرادور والبيروقراطية الحاكمة وقوى الثورة المضادة في البلدان العربية ، خاصة وأن الأفكار الأصولية الدينية متغلطة تاريخياً - بصورة عفوية ووراثية - في أوساط جماهير الفقراء العرب اللذين يشكلون اليوم الأغلبية الساحقة من سكان الوطن العربي، ما يعني بوضوح وإلحاح شديدين ، أن تبادل فصائل وأحزاب اليسار العربي، الخروج من أزماتها التنظيمية والفكرية والسياسية، صوب نهوض ذاتي وجماهيري، يمكنها من مجابهة تعقيدات الوضع الراهن.

22 / أغسطس / 2012

انتهازية القوى الرأسمالية في الضفة وقطاع غزة

الرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي الانقسام غير الشرعيتين في رام الله وغزة، حيث تسعى كل منهما إلى استئثار المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وارضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، رغم اختلاف الايديولوجيات والدوافع ،

وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح ، بل واستمرار ذلك الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والانتهازية وثقافة الاستهلاك والتبعية والاستبداد والاستغلال والتخلف تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم الحق والخير والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلم القيم، وهي أوضاع تكرست بسبب عوامل متعددة من أهمها التراجع الحاد لدور قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً .

اننا إذن ، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والصفقات -الداخلية والخارجية- البعيدة - إلى حد كبير - عن إطار التطور الاقتصادي الطبيعي بعدا شاسعا.

إن ما نود أن نؤكد في هذه المداخلة، أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا ، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... الخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية

الاقتصادية والسياسية في الضفة وقطاع غزة ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة ،التي يمكن ان تسهم بدورها في تقريب المسافات بين القطبين المتصارعين ، سواء عبرنظام الاسلام السياسي في مصر ، وعبر اصحاب رؤوس الأموال وطموحاتهم السياسية الجديدة أو عبر ما يسمى بالمستقلين الجدد من أبناء الشرائح "البرجوازية" العليا بكل أنواعها، الطامحين إلى دور سياسي توفيقى أو "معتدل" بصورة انتهازية في ظروف وفرت لهم هذه الإمكانية رغم ان أي منهم لا يملك أي تجربة أو لحظة تاريخية في صفوف الحركة الوطنية، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل ممن تخلوا عن أحزابهم - اليسارية خصوصاً- لحساب البرنامج السياسي الهابط - لدى كل من فتح وحماس - في مقابل تأمين مصالحهم الانتهازية الخاصة.

28 / أغسطس / 2012

إننا إذ ندرك صعوبة وتعقيدات الواقع العربي الراهن ، وحجم العبء الثقيل الملقى على عاتق القوى الوطنية الديمقراطية عموماً وقوى اليسار الماركسي خصوصاً، لكننا ندرك -وبعمق أكثر- أن تفعيل وجود هذه القوى هو الشرط الاول في عملية تغيير هذا الواقع، إذ أن هذا الوجود هو وجود تغييرى لهذا الواقع ، وجود يجسد التعبير الحقيقي عن المستقبل الذي تتطلع اليه الجماهير الشعبية، وهذا يعني إعادة بناء قوى اليسار من قلب هذه الجماهير الفقيرة بعيدا عن برامج وسياسات الانظمة او حركات الاسلام السياسي او القوى الليبرالية ..وبعيدا عن سياسات البرجوازية الصغيرة ، التي تتأرجح دوما بين موقفين متناقضين ، بين التقدم والتراجع ، وبين التغيير الديمقراطي والجمود ، بين الثورة والاستسلام ، وبالتالي فإن موقفها تحسمه دائما الظروف التي تحدد تلك المواقف سلبا أو إيجابا ، وذلك يعتمد - إلى حد كبير- على الدور الراهن والمستقبلي لقوى اليسار العربي،ودورها المنتظر أو المأمول في التغيير الثوري الديمقراطي التدريجي لهذه الأوضاع، بصورة نوعية ، لكي تصبح هذه القوى في واقعها ومكوناتها التنظيمية والفكرية الداخلية وفي ممارساتها اطارا معبرا بثبات ووضوح وحزم عن مصالح الجماهير الشعبية الكادحة وكل الفقراء والمضطهدين في بلادنا.

30 / أغسطس / 2012

تعليقا على تصريح رئيس السلطة الفلسطينية ان " اسرائيل " وجدت لتبقى ؟؟؟؟؟؟؟؟؟!!!!!!

لا بد من التنبيه إلى أن خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، عبر حل الدولتين، هو حل أقرب إلى الوهم في ظل وضوح دور ووظيفة الحركة الصهيونية ودولتها في خدمة النظام الامبريالي، وبالتالي فإن الحديث عن الحل المرحلي لن يصل في أحسن تجلياته إلا إلى شكل من اشكال الحكم الذاتي المنبثق والمنسجم

مع موازين القوى في هذه المرحلة - تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى إلى بلورة وتكريس تلك الصفة أو توسيعها لتصبح حكماً ذاتياً موسعاً أو "دويلة مؤقتة ناقصة السيادة" او دويلة لامارة اسلامية في غزة أو

تقاسم وظيفي مع النظام الاردني أو أي مسمى آخر لا يرقى أبداً إلى مستوى الدولة كاملة السيادة على الأراضي المحتلة 1967. ما يعني بالنسبة لحركة التحرر الفلسطيني والعربي كضرورة تاريخية ومستقبلية، تأكيد التزامها بالهدف الإستراتيجي وتجاوز كل حديث عن حل مرحلي توضح بأنه وهم قاد إلى انحدار نشهد اليوم نتائجه المدمرة، وان الصراع مع دولة العدو الصهيوني هو صراع وجودي.

لذلك تتبدى فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة ثانية، كحل استراتيجي، يكفل ويضمن استعادة شعبنا لحقوقه التاريخية والسياسية والسيادية في فلسطين وهو حل مرهون بتغيير موازين القوى، ما يعيدنا إلى تفعيل فكرة الصراع العربي الصهيوني، التي تتطلب بالضرورة العمل على تجاوز وتغيير هذا النظام العربي ومن ثم تغيير ميزان القوى تمهيداً لفرض الحل النهائي في دولة فلسطين الديمقراطية لكل مواطنيها.

وبالتالي يجب الانطلاق من رؤية إستراتيجية تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الامبريالي، وليست كما يزعم البعض أنها " وجدت لنبقى " او انها "دولة اليهود" أو "أرضاً للميعاد" فهذه كلها كذبة كبرى استخدمت غطاء لأهداف النظام الرأسمالي، الأمر الذي تثبته وتؤكد عليه حقائق الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي المعنية بالإسهام في الهيمنة على الوطن العربي كونها دولة أنشئت لتحقيق وظيفة محددة في خدمة رأس المال الامبريالي، ما يعني بوعي وبوضوح التأكيد على إنهاء المشروع الصهيوني، عبر هزيمة المشروع الامبريالي في الوطن العربي من ناحية والتأكيد على ضرورة التغيير في الوضع العربي لإنهاء النظم التابعة كلها من ناحية ثانية، انطلاقاً من ان المعركة مع المشروع الامبريالي/ الصهيوني هي في صميم معركة القوى الديمقراطية الثورية الفلسطينية والعربية عموماً وقوى اليسار الماركسي خصوصاً، في مجابهة النظام الرأسمالي، ما يحتم على هذه القوى أن تبدأ جدياً في عملية اعادة البناء الذاتي - الحزب - فكرياً وتنظيمياً وسياسياً، بما يمكنها من لعب دورها المستقبلي الفعال، حيث يقع عليها عبء إعادة النظر في الرؤية والممارسة، وتنظيم قدرات الشعب الفلسطيني والجماهير الشعبية العربية في اطار عملية البناء الحزبي في كل قطر من اقطارها بما يخلق المقومات المطلوبة لعملية تقدم ونجاح الأهداف التحررية والديمقراطية.

9 / سبتمبر / 2012

اعادة بناء قوى اليسار الماركسي الثوري على طريق ازالة القوى اليمينية.....

إن تفعيل مبادئ واهداف وبرامج الحزب الماركسي الثوري يرتبط بمدى وعي الرفاق بالنظرية الماركسية، كنظرية و منهج في آن واحد ، إذ أن هذا الوعي بالنظرية و منهجها هو المدخل و الحافز لوعي كافة القضايا الوطنية و المطلوبة الحياتية في مجتمعنا التي يتوجب على كل الرفاق وعيها ومتابعتها بكل أبعادها و تفاصيلها .
بما يجسد مفهومي الا

لتزام و الانتماء لهذا الحزب او الفصيل أو ذاك ، وهنا أشير الى ان التنظيم و التلاحم و رص صفوف الحزب إنما يحددهما بالدرجة الأولى تركيبه و بنيانه، و نظامه الداخلي ، الذي يجسد مفاهيم و عناوين آليات العمل التنظيمي لما

تتضمنه من رؤى و خطوات عملية ، سيشكل الإلتزام بها و تطبيقها خطوة هامة على طريق الارتقاء بالفصيل او الحزب إلى مستوى أكثر تقدماً.

وفي هذا السياق فان فشل احزاب اليسار في الاستيلاء على السلطة السياسية استيلاء "حزبياً" إن جاز التعبير قد جاء ليبين الارتباط الوثيق بين التخلف التنظيمي لهذه الأحزاب وبين حدود فعاليتها وسيطرتها على الأحداث، ذلك إن حيوية الشكل التنظيمي وتلاؤمه مع الأهداف السياسية للحزب وفعاليتها هي التي تحدد، إلى حد بعيد، قدرة الحزب على التدخل في مجرى الأحداث والسيطرة عليها، وافتقار احزاب اليسار الماركسي العربي إلى هذه الفعالية التنظيمية هو الذي جعلها تفقد السيطرة على الأحداث والتطورات في اللحظات الحاسمة، فبدلاً من أن تبقى محركاً للأحداث، تمشي لاهثة ورائها، حيث وجدت هذه الأحزاب نفسها وقد أصبحت وراء الأحداث لا أمامها، الشيء الذي جعل انتفاضات الجماهير الشعبية العربية (في تونس ومصر واليمن وسوريا والمغرب والبحرين وغيرها) مهددة بانقطاع الاستمرار وبعدم ضمان مستقبلها بعد ان استطاعت قوى الاسلام السياسي قطف ثمار الثورة .. الامر الذي يفرض على كل فصائل واحزاب اليسار ممارسة المراجعة النقدية الصارمة لكل خطابها وممارساتها طوال العقود الماضية ومن ثم صياغة رؤية ثورية سياسية ومجتمعية تتناسب تماماً مع متطلبات المرحلة الراهنة في الصراع مع قوى اليمين بكل تلاوينه الليبرالية الرثة او الاسلام السياسي..بهدف ازالة هذه القوى والتحقيق الفعلي لاهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية يتبع

10 / سبتمبر / 2012

ان مسألة التنظيم مسألة عملية أساسية بالنسبة إلى الحزب الماركسي، وهي شرط لا غنى عنه لعمله الواقعي. الا انها ليست مسألة تقنية وعملية فحسب، بل واحدة من أعلى واهم المسائل الفكرية للسيرورة الثورية. فهذا الانضباط الذي لا يمكن أن يولد إلا بوصفه الفعل الواعي الحر الصادر عن ذلك القسم الأكثر وعياً من الطبقة، نعني الطليعة، ولا يمكن أن يتحقق بدون الشروط الفكرية المسبقة. او بدون معرفة عميقة بالنظرية وبالواقع المعاش معا. وبدون ذلك يسقط الحزب بالضرورة في نمط محكوم لفرد او شلة او مجموعة انتهازية مهيمنة بما يؤدي بالضرورة الى افراغه من مضامينه التنظيمية والفكرية والسياسية ومن ثم يسير صوب نهاية محزنة.

11 / سبتمبر / 2012

اليهود في " اسرائيل" ليسوا شعباً وليسوا أمة.....

"هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الامة اليهودية" ستظل هوية مزيفة ، مضطربة غير قادرة على اثبات وجودها بصورة علمية او موضوعية او تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الاكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية ، فإسرائيل ستظل "كياناً غريباً مرفوضاً في المنطقة العر

بيرة من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي او العلمي، كما هو الحال بالنسبة للحديث عن "أمة إسلامية أو مسيحية أو بوذية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمع عسكري يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية ، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر ، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزماتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم ، إذ انه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام ، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، ما يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخرجها من ازماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري – البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في مجتمع عربي اشتراكي موحد.

23 / سبتمبر / 2012

عن الانتهازية والارتداد الفكري والهبوط السياسي الليبرالي في اوساط احزاب وفصائل اليسار العربي

.....

بعد ان طغت وتفاقت حالة الهبوط السياسي والليبرالي والانتهازي في اوساط معظم فصائل واحزاب اليسار العربي. نشاهد اليوم "قادة" انتهازيون شوهوا وأساءوا للفكرة والتاريخ والنضال ، لا يتورعون - بوقاحة عز نظيرها - عن رفضهم للماركسية والاشتراكية والصراع الطبقي وال

نضال الكفاحي، ويتلذذون بالليبرالية وافكارها باعتبارها " سمة المرحلة او عنوانها" لا تنقصهم الذرائع والمبررات.... ينتشرون اليوم بكثرة مربية في صفوف فصائل واحزاب اليسار العربي.... من قيادي بحجم أمين عام ينسج علاقات "رفاقية" مع أنظمة رجعية ، وأخرى عميلة لواشنطن في بغداد ، إلى يساري جف لعبه من كثرة الحديث عن الطبقة الكادحة قبل أن يجف عرق مرافقه الخاص من حمل طلبات " القائد" وعائلته ، وقبل ان يجف بنزين سيارته الفارهة على اختلاف موديلاتها بين هذا "القائد اليساري" او ذاك ينتقلون في مخيمات الوحدات والبقعة واليرموك وعين الحلوة وبقية مخيمات اللجوء التي يشبه حالها في أحسن أحوالها شبرا الخيمة وبولاق الدكرور وبقية احزمة الفقر والعشوائيات في العواصم العربية، إلى يساري ديمقراطي جدا يدافع عن شرعية النظام المستبد ومشروعية القبض دون أن تعلم يساره ما قبضت يمينه وصولاً إلى "قائد" يساري طفولي منفر ومغرور .. بلا تاريخ اوصلته مراكز القوى والشللية فكبر داخل الحزب بعد ان كان مغموراً لا قيمة له ولا احترام خارجه .. هذه هي الانتهازية اليسارية ، وجلها تندرج تحت لقب الانتهازي .. سواء كان صاحب مهنة، أو حرفة، أو وظيفة ، أو منتمي للحزب بالقطعة او من اجل غاية شخصية محددة لا علاقة لها بالمبادئ او الاخلاق فكل شيء بالنسبة للانتهازيين ، قابل للبيع والشراء ،

من أجل ممارسة التسلق التنظيمي و الطبقي ، الذي يرفعهم إلى مستوى الطبقات المستفيدة من الاستغلال المادي والمعنوي ... يتاجرون بالتاريخ النضالي ، بمثل متاجرتهم بالنضال السياسي والشعبي والنقابي والحزبي و يستفيدون المزيد من الامتيازات ، على حساب معاناة الكادحين المقهورين.... فهل من صحة ثورية واعية ومخلصة من كوادر فصائل واحزاب اليسار تنتشلها من براثن الانتهازيين وتظهر احزابها وفصائلها منهم لتستعيد دورها الطليعي في اوساط جماهيرها؟؟؟ أم ان تفاقم الازمات والخيبات وقوة انتشار الانتهازيين سيعزز من انتشار روح القلق واللامبالاة والاحباط واليأس؟؟؟ وفي مثل هذه الحالة يحق لي - دون ان يعني ذلك ياسا مني - ان اتساءل.... ما مصير حماسة المرء وقلقه إذا كان معظم الناس من حوله منسوجين بالكاذيب والنفاق والجهل والادعاء الكاذب بالنضال والغرور والانتهازية؟؟...

25 / سبتمبر / 2012

ما هي المركزية الديمقراطية ؟

ان الأسس العامة لهذا المفهوم تحوي جانبين هما:

الأول : المركزية - وهي تعني وحدانية البرنامج (البرنامج السياسي والنظام الداخلي)، ووحداية الهيكل التنظيمي، أي وجود هيكل هرمي من القاعدة إلى القمة، كل مرتبة فيه تتبّع لمرتبة أعلى، لتخضع كلها لهيئة قيادية واحدة". ولكن الحزب ليس مجموع منظماته وحسب، بل هو في الوقت نفسه حسب تأكيد لينين "تقسيم العمل تحت قيادة مركز واحد".
الثا

ني :الديمقراطية، وهي تعني حرية التعبير والرأي، وحق الاعتراض والنقد، وحق الترشيح والانتخاب، ومساواة الأعضاء في الحقوق والواجبات، وحق الأقلية في التعبير عن رأيها. وقبل ذلك فالديمقراطية نهج في الممارسة، بين أعضاء متساوين، تقوم العلاقة بينهم على الاقتناع (الالتزام الحر).
الديمقراطية هي أساس العلاقة الحزبية وجوهرها اما المركزية فشكل تطبيقها ، وإذا خرجت عن ذلك تحولت إلى احد اتجاهين ، اما السلطة ، أو الفوضى، فالاتجاه الاول (السلطة) يعني إلغاء القاعدة التنظيمية، وتكريس القيادة، وبالتالي إسقاط المساواة، وتسليط فئة على أخرى، والاتجاه الثاني (الفوضى) يعني إلغاء التنظيم.
إن الاتفاق الاختياري، بين عدد من النشطاء والطليعيين، يعني تكريس مبدأ الديمقراطية في العمل، لأن التطوع للعمل ينفي) أو يجب أن ينفي) مسألة تسلط فئة على أخرى، أو تحكّم فئة في اتخاذ القرار.
والاتفاق الاختياري بحاجة إلى العلاقات الديمقراطية، والنهج الديمقراطي حتماً.

26 / سبتمبر / 2012

الماركسية نظرية علمية وثورية متجددة لن تندثر.....

إن قراءتنا لبعض مؤشرات ومكونات المسار التطوري للماركسية كنظرية علمية، تعزز لدينا القناعة الراسخة أنها لم تندثر، بل من المستحيل تجاوزها ، وبالتالي نقول لكل من يعتبر أن الماركسية قد كفت عن كونها نظرية ثورية، انت مخطئ كل الخطأ، وكذلك الأمر بالنسبة لكل من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، فلا زالت شعوب ما يسمى بالعالم الثا

لث أو الرابع تعاني من: السيطرة الامبريالية والتبعية والتخلف، و التفاوت الطبقي، والاستغلال والقهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ إستغلال فائض القيمة للشعوب الفقيرة والتابعة ، والقهر الاجتماعي والإفقار، المستوى الذي وصل إليه اليوم، إلى جانب كل أشكال العدوان والحروب التي تمارس لحماية مصالح النظام الرأسمالي كما هو الحال في بلادنا. ما يعني أن الاشتراكية اليوم باتت ضرورة حتمية كتنويع للديمقراطية والحد من الحداثة وتخليص مجتمعاتنا من كل مظاهر التخلف والتبعية والاستغلال والاستبداد، إذ ليس ثمة خيار آخر -خاصة لبلداننا العربية وبقية بلدان الاطراف- فإما الاشتراكية أو مزيد من التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد.

28 / سبتمبر / 2012

تتجلى أهمية الدعوة إلى امتلاك الوعي الأيديولوجي المرتبط والمعبّر عن النمط الإنتاجي الاشتراكي النقيض، وهي دعوة تتطلب التوقف النقدي أمام الحالة المجتمعية الاقتصادية والثقافية العربية التي وصلت إلى حالة من الهبوط المعبر عن مصالح الشريحة البيروقراطية الحاكمة في إطار تحالفها مع الشريحة الكومبرادورية والبرجوازية الرثة في بلادنا وفق شروط الارتهان والاحتواء والخضوع والهزيمة، ففي هذه المرحلة يأخذ شعار أو القول الثقافي باسم "زمن السلام" المفترض، عمومية مبرمجة وعميقة -بتراكمات بطيئة بالطبع- عبر شعارات الانفتاح في إطار السلطة الفلسطينية وكافة الأنظمة العربية خاصة في ظل مشهد الاسلام السياسي ومهادنته للنظام الامبريالي، إلى جانب الدور المرسوم للعديد من المنظمات غير الحكومية، NGO's، للتعاظم مع الواقع أو الزمن الجديد، وهي شعارات حلت -في جزء هام من الذهنية الشعبية- محل شعارات الثقافة الوطنية والقومية وثقافة المقاومة في إطار قطري جامد ومنغلق لا يعيش أي منها -بهذه الدرجة أو تلك- زمننا حضاريا حداثيا ولا ينتسب له جوهريا بسبب فقدانها للأدوات الحداثيّة الحضارية والمعرفية، وأول هذه الأدوات -بل وأهمها- الأيديولوجيا التي يستطيع الناس من خلالها -كما يقول ماركس- أن يعوا حقيقة الصراع من حولهم وان يشتركوا في مباشرته لتغيير واقعهم"، بما يمكنهم من العمل على تكييف الواقع ومطابقته لمصالح الأغلبية الساحقة وفق قواعد العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والديمقراطية.

31 / أكتوبر / 2012

تحليل مفاهيم عصر الحداثة والتنوير والعقلانية والحرية سيقودنا إلى استكشاف عمق التباين بين مجتمعاتنا وبين المجتمعات الأوروبية، ليس فقط من حيث التطور الاجتماعي التاريخي وشكله ومحتواه، بل من حيث التطور المعرفي الذي تواصل في حركة متجددة صعودا في الغرب، في حين انه عاش في الشرق حالة انقطاع وجمود معرفي أو ضمن حلقة دائرية منذ القرن الثالث عشر الميلادي إلى يومنا هذا ، عبر استمرار سيطرة النظام القديم وأدواته ورموزه السياسية والاجتماعية، في ظل عوامل داخلية وخارجية مترابطة، أغلقت السبل في وجه كل محاولات النهوض أو محطاته في التاريخ العربي المعاصر .

فإذا كان واقعنا العربي على هذه الشاكلة من التخلف والتبعية والخضوع ، الى جانب التطور الاجتماعي الاقتصادي المشوه والقهر الوطني والقومي، كيف يمكن لهذا الواقع أن يتعاضى بصورة جدلية مع مفاهيم الحداثة والنهضة بالمعنى التاريخي والحديث والمعاصر؟ خاصة وأن هذا الواقع يعيش اليوم حالة يمكن تسميتها باعادة انتاج التخلف

المادي والمعنوي الذي يستخدم بصورة مشوهة اشكال متعددة مما يسمى بالسلفية أو الاصولية التراثية أو الدينية البعيدة في معظمها عن جوهر الدين فيما يتعلق بمفاهيم العدل والحق والمساواة .

سؤال سنظل الاجابة عليه مرهونة بعملية تطور الواقع الاجتماعي الطبقي وبنهوض الأحزاب اليسارية الثورية الديمقراطية النهضوية وممارستها لدور المثقف العضوي الجمعي الطليعي في مجابهة أنظمة الاستبداد والتبعية والاستغلال والتخلف.

3/ نوفمبر / 2012

رفاقي اصدقائي.....

إذا كنا نتفق أن الحزب هو التنظيم السياسي الذي يهدف إلى الوصول إلى السلطة. وهو بأيديولوجيته وطريقة تنظيمه، وبرنامجه السياسي يمثل الطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة الكادحة والمضطهدة التي تجمعها نفس المصالح. فإن السؤال الملح الذي لازال يبحث له عن جواب منذ الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي سابقا، و مروراً بمختلف الثورات في الصين وكوريا، والفيتنام، وكوبا وغيرها من بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وإلى يومنا هذا هو : ما هو الحزب الثوري ؟ هل هو الحزب الذي يعمل في ظل "شرعية" أنظمة التخلف والتبعية والقهر بمختلف مسمياتها في بلداننا العربية ، في إطار نظام عشائري أو إقطاعي ، أو ثيوقراطي أو أوتوقراطي أو بورجوازي مشوه ؟ هل هو الحزب الذي يختار السرية أم العلنية أم كلاهما؟ هل هو الحزب الذي يستمد قوته من جهات و تجارب خارجية أم يستمد هذه القوة من الجماهير الشعبية المفترض انه يعبر عن مصالحها؟ هل هو الذي ينفرد عن حركة تحريرية وطنية تاريخية منغلقة على نفسها ؟ أم هل هو الذي ينفرد عن حركة تحرر وطنية ديمقراطية منفتحة على كافة قضايا المجتمع الداخلية من جهة وعلى مختلف الحركات التحررية الديمقراطية اليسارية، ومتفاعلة معها من جهة أخرى ؟ إن إشكالية الحزب الثوري هي إشكالية لازالت قائمة وستبقى قائمة، وعلى الفكر الاشتراكي العلمي أن لا يقف عند المسلمات أو المقولات الجاهزة، بل عليه أن يعمق البحث في هذا الموضوع، وأن يستفيد من مختلف التجارب الثورية في التاريخ، وإلا فإن حركة التحرر الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق .

اعتقد أننا قد نتفق في هذه المرحلة الزاخرة بقصور وعجز وانتهازية قوى اليسار على "أن عبارات الحزبي والرفيق والمناضل والثوري وما في سياقها قد أصابها غير قليل من التشويه، إلى انحطاط الأخلاق السياسية، وشحوب ، الفضائل الحزبية بوجه عام، فهل نتحرك صوب التجدد والتغيير الديمقراطي الحداثي العقلاني من موقع الماركسية كعلم متطور لا يعرف السكون ويرفض كل اشكال الجمود والتقديس والردة والانتهازية والشخصنة وعبادة الفرد ؟

6/ نوفمبر / 2012

جواهر التركيب الاجتماعي للحزب او الفصيل الماركسي الثوري :

إن الحزب الماركسي الثوري من حيث منطلقاته النظرية وآلياته الديمقراطية ، هو حزب الجماهير عموماً والعمال والفلاحين الفقراء والكادحين بشكل خاص ، وبحكم ذلك يتوجب أن تتبلور ثقافتهم ووعيهم الثوري وتتزايد مكانتهم ودورهم - بصورة ديمقراطية - في بنية الحزب وهيئاته ومنظماته عموماً وفي مركزه القيادي خصوصاً بحيث تستحوذ الطليعة الواعية للشرائح الفقيرة على المساحة الأكبر من بنية الحزب ، حيث أن التركيب الاجتماعي للحزب من أوساط

العمال والفلاحين والكادحين، يمارس تأثيرا جوهريا في سياسات وأفكار وبرامج الحزب ويضمن تطابق ممارساته ومجمل نشاطه الراهن والمستقبلي مع مبادئ وأسس النظرية الثورية (الماركسية) بعيدا عن مظاهر الانتهازية والهبوط السياسي والانحراف او التفرد البيروقراطي الكريه والارتداد الفكري الليبرالي او التوفيقى المهادن للسلطة او النظام.

9 / نوفمبر / 2012

مقاومة مظاهر الانحراف في صفوف احزاب اليسار

يتجلى الانحراف في أن بعض أعضاء الحزب ينحرفون عن الخط الطبقي والفكري والسياسي الثابت للحزب من ناحية ويبدؤون بطرح وجهات نظر واعتقادات تتناقض مع المبادئ التي تقوم عليها سياسة الحزب واهدافه وبرنامجه وهويته الفكرية من ناحية ثانية، وفي هذا السياق فإن من المؤكد أن لكل انحراف طبيعة ذاتية وجذور طبقية، علاوة على الاعتبارات الآنية المتنوعة التي يمكن أن تدفع نحو الانحراف في ظل علاقات وأوضاع تنظيمية مأزومة ضعيفة او شللية، تحكمها الشخصية والتفرد البيروقراطي والمحسوبيات وفي ظل ضعف الوعي والالتزام بالهوية الفكرية والبرنامج التنظيمي علاوة على التخلف الإداري والعام السائد في الحزب .

ولكن علينا ان نأخذ بالاعتبار ان لكل انحراف طبيعة وجذور طبقية، لذلك غالبا ما تنشأ انحرافات مختلفة داخل الحزب في المنعطفات الخطيرة التاريخية وذلك تبعا لمصالح وتأثيرات الطبقات والفئات الاجتماعية التي يمثلها هذا الانحراف أو ذاك، أو تبعا لمصالح أنانية فردية أو شللية ذات طابع عصبوي نتيجة التخلف الفكري والثقافي داخل الحزب إلى جانب غياب الوعي وغياب الروح الديمقراطية واليائتها وروح العمل والانضباط الجماعي والتنظيمي.

14 / نوفمبر / 2012

الى كل وطني من ابناء شعوبنا العربية.....

هذا ليس ندائي لكنه واجبكم .. واجب الشعوب العربية .. واجب الوطنيين والديمقراطيين الثوريين والأحرار .. إلى كل الإخوة والرفاق والأصدقاء في كل الأحزاب والحركات الوطنية واليسارية والقومية مصادقيتكم ضد قصف الصهاينة لقطاع غزة المحاصر تتجلى في تضامنكم المبدئي والعمل مع إخوانكم في مخيمات وقرى ومدن قطاع غزة الذي يتعرض الآن للقصف الهجمي الصهيوني من ا

لبر البحر والجو ... نناشدكم في هذه اللحظات العصيبة أن تغضبوا لأبناء شعبكم في غزة التي تصرخ الآن يا وحدي في صمودي ومقاومتي دفاعا عن شرف هذه الأمة .. إنه نداء إلى رفاقنا في الأحزاب الشيوعية والحركات اليسارية والديمقراطية والقومية وكل الوطنيين العرب في القاهرة وعمان ، وتونس والمغرب والجزائر ودمشق وبيروت

وبغداد والخرطوم وكل العواصم العربية لكي تعبر الجماهير عن تضامنها القومي مع غزة عبر مسيرات وتظاهرات تضامنة احتجاجية للمطالبة بوقف العدوان فذلك أضعف الإيمان.

15/ نوفمبر / 2012

غزة تدفن شهداؤها وتمضي في مسيرتها صوب مزيد من الصمود والمقاومة.... وأولاد القحبة حكام العرب يتآمرون على شعوبهم وعلى غزة وكل فلسطين ما يعني انهم في مصاف العدو الرئيسي جنبا الى جنب مع العدو الصهيوني الامبريالي لهذا باتت الثورة على انظمة العمالة والخيانة أكثر من واجبة وأكثر من ملحة من فقراء وكادحي الشعوب العربية

16/نوفمبر / 2012

صمود ومقاومة غزة وتحديها للعدو الصهيوني...الدرس والعبرة....

مشهد صمود غزة وشهداءها وجرحاها ومقاومتها الباسلة التي هددت أمن تل ابيب وغوش عتصيون والنقب وأدخلت الرعب في اوساط المجتمع الصهيوني كله بأسلحتها البسيطة المحمولة بارادة التحدي في مجابهة عنجهية وغلظة الآلة العسكرية الصهيونية ، هو مشهد ثوري فاق كل توقعات العدو قبل الصديق ... لكن الحديث عن هذا المشهد الزاخر بالتضحيات وبالصمود والمقاومة الباسلة

سلة (من خلال فصائل المقاومة وفي الطليعة منها كتائب القسام وسرايا القدس وكتائب ابو علي مصطفى وغيرها) لا معنى له ولا قيمة إن لم يكن تحريضا ثورياً وديمقراطيا لكل ابناء شعبنا الفلسطيني من اجل انتهاء الانقسام وتغيير وتجاوز هذا الواقع الفلسطيني المنقسم والمأزوم .اذ لا مستقبل لأي نضال إن لم نبدأ في التحريض السياسي الديمقراطي الداخلي على طرفي الانقسام ، فتح وحماس، اللذان أسهما فيما وصلت إليه أوضاعنا الفلسطينية من طريق وأفق مسدود على كافة الصعد السياسية والمجتمعية، حيث بات من المؤكد لكل أبناء شعبنا في الوطن والمنافي أن استمرار هذا الانقسام هو خدمة صافية للعدو الصهيوني مدعوماً من ألد أعداء الفلسطينيين والعرب ، الولايات المتحدة الأمريكية.

انني أتوجه من قطاع غزة .. سفينة نوح الفلسطينية الأم الولادة للهوية الوطنية .. إلى كل أبناء شعبنا وقواه السياسية والمجتمعية في كل مدن ومخيمات الضفة وكل مخيمات المنافي واللجوء أن يتوقفوا عن صمتهم وأن يبادروا

إلى ممارسة الضغط الشعبي الجماهيري عبر الاعتصامات والمظاهرات بشعارٍ موحدٍ هو "إنهاء الانقسام" والعودة إلى الاحتكام للشعب والانتخابات الديمقراطية ، مع التأكيد المطلق على حق أبناء شعبنا وفصائله واحزابه في ممارسة حرياتهم الشخصية والكفاحية، إذ أن القيمة الحقيقية لاستشهاد أكثر من ثلاثين شهيدا خلال اليومين الماضيين وفي مقدمتهم القائد المناضل الوطني الحمساوي الشهيد أحمد الجعبري ، والقيمة الحقيقية للمقاومة المجيدة في قطاع غزة التي توحدت كل فصائلها ميدانيا ضد العدو الصهيوني وهددت أمنه في تل أبيب والقدس وغوش عتصيون والسبع واسديروت ، لا معنى ولا قيمةً أو مصداقية لكل هذه التضحيات والبسالة في ظل الانقسام ...وبالتالي انها اللحظة المناسبة جدا للحراك الشعبي في الضفة والقطاع وفلسطين المحتلة 48 والمنافي للضغط الحقيقي لانهاءه ومواصلة النضال بكل اشكاله الكفاحية والسياسية والجماهيرية من اجل حرية شعبنا وحقه في العوده وتقرير المصير على ارض وطنه..فلسطين.

2012/11/25

النضال الديمقراطي، في إطار الصراع الطبقي والسياسي والفكري ، المنحاز للجماهير الفقيرة، يحتاج بالضرورة إلى توفر الأسس والأطر التنظيمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في قلب البنية التحتية للمجتمع ، ما يعني أن تطبيق هذه العملية في المدى المنظور ليس أمراً سهلاً بل هو أمر بالغ التعقيد ، لأن المعركة بين الأفكار الثورية الحداثية الاشتراكية والأفكار الأصولية لم تحسم بعد ، بل يبدو أنها -في اللحظة الراهنة بالتحديد- تكاد تكون محسومة -بنسبة عالية- لصالح الأفكار الأصولية السلفية وحركات الإسلام السياسي ومعهم كل قوى الكومبرادور والبيروقراطية الحاكمة وقوى الثورة المضادة في البلدان العربية ، ما يعني بوضوح وإلحاح شديدين ، أن تبادر فصائل وأحزاب اليسار الماركسي الثوري العربي، الخروج من أزماتها التنظيمية والفكرية والسياسية، صوب نهوض ذاتي وجماهيري، يمكنها من مجابهة تعقيدات الوضع الراهن وحسم الصراع الطبقي لمصلحة الجماهير الفقيرة من خلال تطبيق الرؤية الاشتراكية وبرامجها السياسية التحررية الديمقراطية والاجتماعية النقيضة للامبريالية والصهيونية وكل اشكال الاستغلال والاستبداد ..انطلاقاً من قناعة موضوعية راسخة ان المستقبل هو لكل من يناضل من اجل هذه الرؤية..ولا مستقبل لشعوبنا سواه مهما اشتد ظلام التخلف والانحطاط وادواته الطبقيّة في هذه اللحظة العابرة.

2012/11/22

ان التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن، أوضحت فشل السياسة التي قامت على شعار العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، والقائمة على قرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى أن قيام هذه "الدولة" مرتبط بالتخلي عن حق العودة وتقرير المصير بالقبول بما تقرره الدولة الصهيونية

مدعومة من قبل الإمبريالية الأميركية .

وبالتالي فإن موقف اليسار الماركسي، يجب أن ينطلق من

الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها. فنحن من يجب أن يعمل على تعديل ميزان القوى لكي تصبح ممكنة. وميزان القوى ليس مرتبطاً بالوضع الدولي، فهذا عنصر ثانوي، بل مرتبط بقوى الشعب. وعبر الترابط مع نضالات الشعوب.

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طبيعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية . وبالتالي فإن المهمة الملحة هي إعادة بناء قوى اليسار، القوى الماركسية، الماركسية حقيقة وليست تلك التي لا تعرف من الماركسية سوى بعض الشعارات التي يتم استخدامها بصورة انتهازية لحساب رام الله أو غزة، وهنا تتجلى أهمية وضوح الرؤية وفرضياتها الأساسية التي تقوم من وجهة نظرنا - على ما يلي :

(1) أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية العربية ضد السيطرة الإمبريالية الصهيونية، والنظم الكومبرادورية التابعة. وهنا يجب أن يتحدد دور الطبقات الشعبية الفلسطينية في إطار هذه الرؤية/ الإستراتيجية .

(2) أن لا حل في فلسطين إلا عبر إنهاء الدولة الصهيونية في إطار الصراع العربي العام. وأن البديل هو دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية في الإطار العربي .

(3) إعادة بناء العلاقة مع الطبقات الشعبية الفلسطينية في كل مناطق تواجدها انطلاقاً من هذه الأسس، وتوحيد نشاطها من أجل النهوض بالنضال من جديد، وتفعيل نشاطها ضد الاحتلال بمختلف الوسائل الممكنة.

22/ نوفمبر / 2012

حتى لا نصل الى مرحلة تصبح فيها غزة ولاية اسلامية ، وحتى لا تتحول الضفة الى كانتونات وفق الرؤية الصهيونية.....

الحديث عن هذا المشهد الزاخر بالتضحيات وبالصمود والمقاومة الباسلة (من خلال فصائل المقاومة وفي الطليعة منها كتائب القسام وسرايا القدس وكتائب ابو علي مصطفى وغيرها) لا معنى له ولا قيمة إن لم يكن تحريضا ثورياً وديمقراطيا لكل ابناء شعبنا الفلسطيني من اجل انهاء الانقسام.

..اذ ان مصداقية الموقف الوطني لدى حماس وفتح والشعبية وبقية الفصائل والاحزاب ، تقف على محك الاتفاق لانتهاء وتجاوز الانقسام أولا وفورا كمقدمة وشرط وضرورة للاتفاق على صيغة وطنية مشتركة وجامعة لكل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية ينبثق منها شروط ومعايير التهدهة مع العدو الصهيوني ووقف عدوانه ، اذ أن الرؤية الوطنية الجماعية في هذه اللحظة هي الضامن الوحيد للبرنامج الوطني في حده الأدنى ، وهي ايضا الضامن الوحيد لوحدة الضفة والقطاع سياسيا وجغرافيا ، حتى لا نصل الى مرحلة تصبح فيها غزة ولاية اسلامية منفصلة كليا عن

المشروع الوطني عموماً وعن الضفة الغربية خصوصاً ، وحتى لا تتحول الضفة الى كانتونات وفق الرؤية الصهيونية او ضمن تقاسم وظيفي اسرائيلي اردني....المطلوب الان وفورا مغادرة عقلية التعصب الفئوي لهذه الحركة او تلك والتمسك ببوصلة الانحياز للشعب والوطن والقضية...نعم بقوة لانهاء الحصار المفروض على المصالحة الوطنية ، قبل الحديث المنفرد عن التهدة مع العدو الصهيوني.....

25 / نوفمبر / 2012

التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي المشوه

مجتمعاتنا لم تصل بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الشرائح والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان ذات اوضاع اجتماعية انتقالية، ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية . وهكذا يظل الهم النظري والسياسي في مجال تحديد وتوصيف الطابع العام للبنى الاجتماعية العربية ، وطبيعة العملية الانتقالية هماً أساسياً ، لكننا نلاحظ ان التحالف الطبقي الحاكم في النظام العربي (لا فرق جوهري بين الملكي والجمهوري والمشيخى او الاميري) لجأ الى التحالف مع النظام الرأسمالي المعولم، وتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة لمؤسسات التمويل الدولية الخاضعة لها ، وتطلب هذا الحلف الجديد، وهذه السياسات شكلاً من الليبرالية السياسية. وهو الشكل الذي ولد محاصراً من ناحية بتراث الأبوية والسلطة المركزية، ومن ناحية أخرى بالرفض من الفئات الشعبية الفقيرة المتسعة التي تزايدت معاناتها بحكم هذا السياسات ، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت هذه الانظمة في اكتساب "شرعية" سلطتها عبر مزيد من الاستغلال والقمع والاستبداد ومراكمة المزيد من الثروات غير المشروعة ، بعد أن اصبحت التبعية واقتصاد السوق هما العنوان المركزي المهيمن وفق ادوات وممارسات طفيلية ادت الى تفشى الاقتصاد غير الرسمي للطبقات العليا. واشترك كبار موظفي الدولة في أنشطة القطاع الخاص بالتحالف مع نخب الكومبرادور وغيرهم ، ويطلق البعض على تلك الاقتصاديات، اقتصاديات "رأسمالية المضاربة" أو "رأسمالية الاقتصاد غير المنتج" ، أو "اقتصاد المحاسيب" ، كما زادت علاقات القرابة والمصاهرة من تداخل النخب الاقتصادية والسياسية، وأصبح للنفوذ السياسي دوراً واضحاً في الأنشطة الاقتصادية ، وفي ظل هذا الوضع المشوه ، كان من المنطقي ألا تتحمس الشرائح والجهزة الحاكمة إلى أي حريات ديمقراطية تصاحب الحريات الاقتصادية... وكان طبيعياً ان تنتفض الجماهير الشعبية وتواصل ثورتها بقيادة القوى اليسارية ضد تيارات الاسلام السياسي بعد ان اكتشفت زيفها وحقيقتها الطبقيّة والسياسية التي لا تختلف في جوهرها عن نظام حسني مبارك وزين العابدين.

25 / نوفمبر / 2012

في ضوء متغيرات الوضع العربي الراهن ، وخاصة تزايد الحراك الثوري الديمقراطي ضد أنظمة الاسلام السياسي ، من المهم ان ندرك ، بصورة واضحة، طبيعة الفرق الجوهرية بين نشأة «الرأسمالية» في العالم الثالث، والرأسمالية في البلدان الغربية. ففي الغرب، بنت الرأسمالية قوتها الاقتصادية أولاً، ثم استولت على السلطة السياسية. أما في دول العالم الثالث، فالاستيلاء على السلطة يتم أولاً ثم يجري الحديث عن «بناء القوة الاقتصادية»، بما يعزز القاعدة المتبعة والمتداولة في العالم الثالث التي تقول أن السلطة مصدر الثروة ، وبالتالي فإن الفجوة بين الإطار الضيق لأصحاب السلطة المستبدة التي فقدت وعيها الوطني وسقطت رموزها او طرأ عليها (حسني مبارك / زين العابدين بن علي / القذافي وغيرهم على الطريق) دون ان تتغير الفجوة من جهة، والإطار الواسع للجماهير الشعبية الفقيرة من جهة أخرى، ظاهرة قابلة للتزايد والانتساع في مشهد الاسلام السياسي عبر اعادة انتاج الاستبداد في سياق التراكم المتصاعد للثروة -ذات الطابع الطفيلي عموماً ، مما أدى إلى تزايد أعداد الجماهير الفقيرة المقموعة والمضطهدة تاريخياً،والتي تتعرض اليوم إلى مواجهة أوضاع لا تحتمل، وبالتالي فإن قطاعات منها تصبح مهياة للثورة من جديد، مع بروز اشكال حادة من الصراعات التي قد تتخذ طابعاً عنيفاً و دمويًا سواء ضد أنظمة الاسلام السياسي أو مع ما تبقى من أنظمة الاستبداد والتخلف ، ما يعني بوضوح شديد استنهاض الثورة من جديد رغم التضحيات الجسام ...لكن الامال العظيمة في تحقيق الديمقراطية ودولة المواطنة والعدالة الاجتماعية الثورية بافاقها الاشتراكية لن تتحقق الا من خلال التضحيات العظيمة.

28/نوفمبر/ 2012

الحلقة الثانية : بمناسبة مرور 65 عاما على قرار التقسيم...

لابد من التأكيد على أن أحوال الضعف والتخلف السائدة في بلدان الوطن العربي، بسبب هيمنة القوى الرجعية شبه الإقطاعية والبرجوازية على قيادة الحركة الوطنية منذ أوائل القرن العشرين، ساعدت في خلق الظروف الملائمة لنجاح الاستعمار في دعم وتطوير الحركة الصهيونية وإقامة مستوطناتها ومؤسساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية تمهيداً لاغتصاب فلسطين وإعلان

دولة إسرائيل" في 15 أيار 1948 ، التي لم يتم الاعتراف بها من الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا بشرط اعتراف حكومة بن جوريون ووزير خارجيته موشي شيرتوك وتعهدهما بتنفيذ كل من قرار التقسيم رقم 181 الصادر في 29/نوفمبر/1947 وقرار (194) (1949/12/11) الخاص بحق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، لكن الدولة الصهيونية ، بعد حصولها على اعتراف الأمم المتحدة بها ، سرعان ما تراجعت عن تعهداتها ، بمثل ما تراجعت ورفضت فيما بعد كافة قرارات الشرعية الدولية ومواثيقها منذ عام 1948 إلى يومنا هذا ، مروراً برفضها تطبيق اتفاق

أوسلو سيء الذكر وكافة الاتفاقات اللاحقة، خاصة ما يسمى بـ"خارطة الطريق" على الرغم من إجحاف كل هذه القرارات والاتفاقات بحقوق الشعب الفلسطيني.

28/نوفمبر/ 2012

الحلقة الثالثة : بمناسبة مرور 65 عاما على قرار التقسيم...

ان الرفض الصهيوني لمقررات الشرعية الدولية، لم يكن ممكناً بدون الدعم المباشر والصريح من القوى الاستعمارية ثم الإمبريالية الأمريكية من ناحية وبدون استمرار حالة الخضوع والتبعية والتخلف للحكومات العربية المتواطئة مع النظام الامبريالي من جهة ثانية، ما يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من أزمتها صوب استعادة دورها في النضال السي اسى والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري - البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القدرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

28/نوفمبر/ 2012

الحلقة الرابعة : بمناسبة مرور 65 عاما على قرار التقسيم...

الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

ذلك ان

الرواية التاريخية القائلة إن "الشعب اليهودي" قائم منذ نزول التوراة في سيناء، وأن الإسرائيليات والإسرائيليين من ذوي الأصل اليهودي هم ذراري ذلك الشعب، الذي "خرج" من مصر واحتل "أرض إسرائيل" واستوطن فيها لكونها "الأرض الموعودة" من طرف الرب، وأقام من ثم "مملكتي داوود وسليمان" ، وإن هذا الشعب تشرد نحو ألفي عام في الدياسبورا بعد دمار الهيكل الثاني. هي رواية اسطورية ميتافيزيقية غير موثوق فيها على الإطلاق. كما أن الأساطير الدينية والتوراتية استخدمت تاريخياً - ولازالت - لحساب الأهداف السياسية، وذلك على قاعدة أن الصهيونية هي

الجانب القومي في اليهودية ، واليهودية هي الجانب الديني في الصهيونية ، وبالتالي فإن "إسرائيل" تحقيق سياسي وتجسيد عملي وسياسي للظاهرتين معاً، في إطار العلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية من ناحية، ومصالح النظام الاستعماري الرأسمالي من ناحية ثانية، وهذه العلاقة تؤكد على أن "إسرائيل" انطلاقاً من دورها ووظيفتها ، لم تنشأ إلا لخدمة مقتضيات التوسع الرأسمالي.

28/نوفمبر / 2012

الحلقة الخامسة والاخيرة : 65 عاما على قرار تقسيم فلسطين

خمس وستون عاما مضت على إصدار قرار التقسيم 181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947م، دون أن يتحقق لشعبنا الفلسطيني الحد الأدنى من أهدافه الوطنية وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه، لم يتوقف نضال شعبنا عموماً وجماهيرنا الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين خصوصاً، عن مواصلة النضال ضد الاستعمار والحركة الصهيونية، وهو نضال استمر بعد قيام الدولة الصهيونية - إلى يومنا هذا - عبر كل أشكال المقاومة والكفاح الجماهيري والمسلح، قدمت خلاله مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين والمعاقين .

خمس وستون عاما مرت على ارتكاب النظام الإمبريالي الرأسمالي وصنيعته الحركة الصهيونية، وأتباعه في النظام العربي الرجعي، لجريمة، كانت وما زالت، من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع معظم أبناء شعبنا العربي الفلسطيني من أرض وطنه ودياره، وإحلال المقتصبين الصهاينة مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير حقائق التاريخ، هكذا تم قيام دولة العدو الإسرائيلي كدولة وظيفية تستهدف استمرار حالة التجزئة والتفكيك بين بلدان وشعوب وطننا العربي من ناحية وحماية المصالح الرأسمالية الإمبريالية التي تقوم على الاستيلاء والتحكم بمواردنا وثرواتنا من ناحية ثانية، وبهذا المعنى فإن الصراع يجب أن يخرج من أحادية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ليتخذ مجراه الموضوعي بين كل من الحركة التحررية العربية التقدمية ومعها القوى الديمقراطية واليسارية في العالم ، وبين التحالف الإمبريالي - الصهيوني، وفي هذا الإطار فإن من الطبيعي والحقوقي أيضاً أن يكون لشعبنا الفلسطيني وحركته الوطنية دوراً طليعياً فيه من أجل تحقيق أهدافه في تقرير المصير والعودة في دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، على أنقاض الدولة الصهيونية، وكجزء لا يتجزأ من الدولة العربية والمجتمع العربي الديمقراطي الموحد.

1 / ديسمبر / 2012

اللحظة الراهنة تتطلب المسارعة الى دعوة الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير لاجتماع عاجل لوضع آليات

تطبيق اتفاق القاهرة بكل بنوده كخطوة عملية صحيحة تطوي نهائياً وبلا رجعة صفحة الانقسام الكارثي ومن ثم الدعوة الفورية لانعقاد المجلس التشريعي وتشكيل حكومة طوارئ تقوم بالتحضير للانتخابات التشريعية بإشراف دولي.

وبالتالي فإن مصداقية الموقف الوطني لدى حماس وفتح والشعبية وبقية الفصائل والحزاب ، تقف على مح

ك الاتفاق لانهاء وتجاوز الانقسام وفورا كمقدمة وشرط ضرورة للاتفاق على صيغة رؤية وطنية مشتركة تمثل برنامج الحد الأدنى لبعض فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية ، وهي ايضا الضامن الوحيد لوحدة الضفة والقطاع سياسيا وجغرافيا ، حتى لا نصل الى مرحلة تصبح فيها غزة ولاية اسلامية منفصلة كليا عن المشروع الوطني عموما وعن الضفة الغربية خصوصا ، وحتى لا تتحول الضفة الى كانتونات وفق الرؤية الصهيونية او ضمن تقاسم وظيفي اسرائيلي اردني....المطلوب الان وفورا مغادرة عقلية التعصب الفئوي لهذه الحركة او تلك والتمسك ببوصلة الانحياز للشعب والوطن والقضية.

2 / ديسمبر / 2012

لابد من إعادة التذكير والتأكيد على طبيعة الصراع الوجودي بيننا وبين دولة العدو الصهيوني ، باعتباره صراع عربي إسرائيلي بالدرجة الأولى، لذلك فإن من بين اهم الاهداف الوطنية والقومية التي يتوجب أن تكون ضمن أولويات برامج كل الأحزاب والحركات والقوى الثورية الديمقراطية العربية عموماً واليسارية خصوصاً ، تتبدى في تفعيل ومواصلة النضال مع جماهير الانتفاضات العربية من أجل تجاوز أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد وإسقاطها وإقامة أنظمة وطنية ملتزمة بأهداف الثورة الوطنية التحررية الديمقراطية ، ومن بين اهم أهدافها مراكمة وامتلاك قوة الردع العسكرية والتكنولوجية العربية ، وفي الطليعة منها المقاومة الفلسطينية ، لمجابهة وهزيمة دولة العدو الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.. وبدون تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي فإن كل حديث عن حق العودة لشعبنا الفلسطيني إلى وطنه لا يعدو كونه نوعاً من الوهم أو الواقعية الرثة.

2 / ديسمبر / 2012

بوصلتنا ورؤيتنا الاستراتيجية.....

أيها الرفاق والاصدقاء، تتجلى ذاكرتكم بصورة جماعية، كذاكرة حية متمردة على كل ما هو مظلم في تاريخنا، ومتمردة أيضاً على الانقسام والصراع الداخلي على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، لكن هذه الذاكرة عندنا لن يكون لها معنى إن لم نتعلم الدروس والعبر في مسيرتنا النضالية من أجل وضوح الرؤية الوطنية الثورية وإملاك العلم والوعي والإرادة وقوة التنظيم المنبثق

ة من الممارسة النضالية ، الكفاحية التحررية والديمقراطية المجتمعية، ووعي البعد القومي الوجودي التقدمي الديمقراطي للصراع مع دولة العدو الصهيوني وازالتها من بلادنا واقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في اطار

المجتمع العربي الديمقراطي الموحد .

هل آن الأوان أن يحاصر التاريخ الذاكرة؟ أم أن على الذاكرة في هذه المرحلة أن تنتفض ضد التاريخ وأن تفك حصاره عنها؟ فالذاكرة الحية تتمرد على التاريخ لأنها تشعر أنه مؤامرة عليها (ليس تاريخ الصراع مع الصهيونية والإمبريالية فحسب بل أيضاً تاريخ خيانة النظام العربي منذ ما قبل النكبة وبعدها حتى اللحظة).

2 / ديسمبر / 2012

توضيح واستدراك الى بعض الرفاق والاصدقاء حول حديثي عن اعتلار قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بقبول فلسطين عضو مراقب خطوة لا بد من المراكمة عليها.....ولكن على قاعدة رفض الاعتراف بدولة العدو الصهيوني ومواصلة النضال ضدها وازالتها واقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها ، فالفلسطينيون ، إذ يحسبون الاهتمام الدولي بهم اهتماما بهم حقاً.... هو في الواقع اهتمام بإسرائيل وبالمسألة اليهودية... وتتحول القضية الفلسطينية إلى صناعة عالمية من الندوات والمؤتمرات والأبحاث داخل الهوية اليهودية، وفي العلاقة اليهودية . الغربية، ويلعب فيها الفلسطيني عبر السلطة وعبر العديد من المنظمات غير الحكومية Ngo,s دور الـ«كومبارس» المرافق من دون أن يدري أو يدري !!.

ولذلك فإن "الاهتمام الدولي" بقضية فلسطين، اليوم، ليس عنصر قوة، بل عنصر ضعف اذا سلمنا برؤية ابومازن كما وردت في خطابه، لأنه يعكس اهتماما بالمسألة اليهودية....أذن عنصر القوة بالنسبة لنا هو الاهتمام العربي الشعبي، إذا تحوّل الى فعل حقيقي على الساحتين الاقليمية والدولية، وإذا تحوّل الى إرادة فعلية لهزيمة اسرائيل....مع تقديري للجميع

3 / ديسمبر / 2012

إذا كان صراعنا نحن الفلسطينيون ضد الدولة الصهيونية هو صراع من أجل الاستقلال، فهو أيضاً من أجل فتح أفق التوحيد القومي و التطور و الحداثة و الديمقراطية. لأن تحقيق كل ذلك مرتبط بتجاوز النظام العربي، التابع والمتخلف، كشرط لهزيمة المشروع الإمبريالي الصهيوني، الأمر الذي يجعل معالجة المسألة الفلسطينية متضمنة في المشروع القومي الديمقراطي العربي، و يؤسس في سياق النهوض الشعبي العربي إلى تغيير موازين القوى و تشكيل ظرف يسمح بانتصار حل ديمقراطي.

و ضمن ذلك ليس من الممكن التفكير بفلسطين ككيان قطري، لأن الحل هنا مرتبط بالحل في الإطار العربي العام، الأمر الذي يجعلها جزءاً من الكيان السياسي العربي الذي يتشكل في خضم هذا الصراع. و هذا يعني تأكيد الطابع العربي لفلسطين مقابل " تهويدها" ما يؤكد على أن النضال الفلسطيني لا يمكن أن ينحصر عن عمقه العربي وأن لا

آفاق له سوى أن يكون رأس حربة النضال التحرري العربي كله .
انطلاقاً من ذلك يمكن أن يصاغ الحل، على أساس أن فلسطين جزءاً من دولة عربية ديمقراطية موحدة وأن تتحقق
عودة اللاجئين الذين شردوا منها بالرغم من كل الصعاب أو "المستحيلات" التي يزعمها البعض.

3 / ديسمبر / 2012

عن شعار " يهودية الدولة الاسرائيلية....."

ان تعريف دولة العدو الصهيوني بأنها «دولة يهودية وديموقراطية» فإنه يعني، بحسب القراءة الإسرائيلية، "دولة
قومية لليهود لكن بنظام ديموقراطي". أما دولة ديموقراطية فحسب فتعني لا يهوداً ولا عرباً، بل مواطنين، أناس، بشر،
لهم حقوق متساوية، وهذا ما ترفضه ذهنية المجتمع الإسرائيلي عموماً وقوى اليمين المتطرف خصوصاً بشقيه
العلماني والديني.

لهذا نلاحظ توحيد اليمين ا

لصهيوني المتطرف (شبه العلماني أو العلماني) إلى جانب السلفيين المتطرفين (الحريديم) ليطالبوا بدولة يهودية
لا بدولة ديموقراطية، انعكاساً لعقلية القوة والغطرسة الصهيونية، بدعم صريح من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر
الذي سيؤدي إلى أشكال جديدة من الصراع مع الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية عموماً، ومع أبناء شعبنا في الأرض
المحتلة 1948 خصوصاً، وذلك ارتباطاً بوعيهم لمخاطر الاعتراف بـ"يهودية إسرائيل" التي تفوق بسلبيتها ما لا يمكن
قياسه من الآثار السياسية المباشرة. وعلى سبيل المثال:

1. يجعل قيام دولة "إسرائيل" أمراً مشروعاً وأخلاقياً؛ وهذا شأن خطير جداً لأنه يعني ان الفلسطينيين والعرب لا
يعترفون بإسرائيل كأمر واقع، بل يعترفون بشرعيتها التاريخية، ما يجعل المقاومة الفلسطينية منذ ما قبل قيام
"إسرائيل" عام 1948 وبعد قيامها، أمراً غير مشروع وغير أخلاقي، بل ويمكن أن توصف بأنها عمل إرهابي من وجهة
نظر التحالف الإمبريالي الصهيوني وتوابعه في بلادنا!!

2. يفرض هذا الاعتراف على فلسطينيي 1948 قسم الولاء عنوة للدولة اليهودية.

3. يفرض على أي نائب عربي منتخب، الولاء لا للدولة وقوانينها باعتباره مواطناً، بل الولاء للرموز الدينية أو

القومية للدولة اليهودية كالعلم والشعار والنشيد..

وبالتالي فإن جوهر فكرة " يهودية الدولة" يلخص في : استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، وتدين الصراع من جديد
بحيث يتم الاحتفاء بشعار "مكافحة العنف والإرهاب" للقضاء على ما بقي من مقاومة فلسطينية، وأيضاً للتخلص -
ولو التدريجي- من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ"الخط الأخضر"، والتمسك بالقدس "موحدة للأبد" تحت
سيادة "إسرائيل"، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية ، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم
الذاتي في هذه الأرض، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ"إسرائيل" ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك
الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنباً لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي، إن داخل "إسرائيل"، أو على أرض
فلسطين التاريخية كلها.

3 / ديسمبر / 2012

الاسرائيليون ليسوا شعبا .. وليسوا أمة.....

ان "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الأمة اليهودية" ستظل هوية مزيفة ، مضطربة غير قادرة على إثبات وجودها بصورة علمية أو موضوعية أو تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الإكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية ، فإسرائيل ستظل "كياناً استعمارياً غاصباً وعنصرياً غريباً مرفوضاً في

المنطقة العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي أو العلمي، كما هو الحال بالنسبة للحديث عن "أمة إسلامية أو مسيحية أو بوذية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمع عسكري يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية ، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر ، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزمتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم الطبقية ، إذ انه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام ، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

3 / ديسمبر / 2012

زيف المنطلق الديني التوراتي وهشاشته في ادعاء قيام الدولة الصهيونية.....

ان طرح حكومة دولة العدو الإسرائيلي شعار يهودية الدولة، لا يبتعد أبداً عن ظاهرة "الانبعاث الديني" على المستوى العالمي ، علاوة على أنه يشكل جوهر البعد الديني الأسطوري الذي تتذرع به الحركة الصهيونية، فالمعروف أن الحركة الصهيونية في بداياتها الأولى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لم تتمسك ابداً بالمنطلق الديني الت

وراتي لإقامة " دولتها" بل وافقت في مؤتمرها السادس (1903) على إقامة دولة إسرائيلية في اوغندا أو الأرجنتين، كدليل ساطع على تجاوز الادعاءات الدينية فيما يسمى بـ"أرض الميعاد" ، ما يؤكد على أن العامل الديني ،

التوراتي، لم يكن منطلقاً وحيداً لسياسات الحركة الصهيونية وقادتها .
وللتذكير فقط أشير إلى المؤتمر التأسيسي الأول للحركة الصهيونية (1897) الذي خطط ووضع البرامج والأفكار
الكفيلة ببناء الدولة العلمانية (أسسوا الكيبوتزات ثم الصندوق القومي والنقابات العمالية والجامعة العبرية ومعهد
التكنولوجيا ومصانع الاسمنت والحديد والسلاح الخفيف وأجهزة الأمن والأجهزة العسكرية ... إلخ) ، وفي هذا الجانب
يمكن العودة إلى كتابات أبرز المفكرين والقادة الصهاينة اللذين أكدوا على أهمية فصل الدين عن الدولة مثل "موشي
هس" و "ليو بنسكر" و "تيودور هرتزل" و "وايزمن" و "بن جوريون" . .. إلخ ، ما يعني دوراً رئيسياً للعلمانيين
الصهاينة في تأسيس الدولة ، وبالتالي فإن استخدام الأساطير الدينية والتوراتية، كان ولا يزال، لحساب الأهداف
السياسية ، التي تخدم الكذبة الكبرى التي تقول بأن اليهود أمة ، وذلك على قاعدة أن الصهيونية هي الجانب القومي
في اليهودية ، واليهودية هي الجانب الديني في الصهيونية ، وبالتالي فإن "إسرائيل" تحقيق سياسي وتجسيد عملي
وسياسي للظاهرتين معاً ، الأمر الذي يعني ان الصهيونية هي الوجه السياسي والفكري لليهودية، أما اليهودية فهي
المرتكز الديني للصهيونية حسب ما أورده "هرتزل" في كتابه -دولة اليهود- على الرغم من عدم اقتناعه أصلاً بالدين
، فالديانة اليهودية أو التوراة عند "هرتزل" ضرورية فقط لفقراء اليهود لكي تنجح الحركة الصهيونية في استئثارهم
عاطفياً بما يسميه "أرض الميعاد" وتشجيعهم للعودة إليها ، بما يضمن -كما يؤكد هرتزل- قيام العمال والفلاحين
الفقراء اليهود بتنفيذ المخطط الصهيوني في بناء المستوطنات وإقامة المزارع والعمل في المصانع وغير ذلك من
المؤسسات الصهيونية

3 / ديسمبر / 2012

استشراء الظاهرة الدينية العنصرية في "إسرائيل" ليست بعيدة أبداً عن كونها ظاهرة في خدمة مقتضيات العولمة
الإمبريالية الراهنة...

كان مؤسس الحركة الصهيونية "تيودور هرتزل" مدركاً بقوة طبيعة العلاقة العضوية بين الحركة الصهيونية من ناحية
ومصالح النظام الاستعماري الرأسمالي من ناحية ثانية، ما يؤكد على أن "إسرائيل" انطلاقاً من دورها ووظيفتها ، لم
تنشأ إلا لخدمة مقتضيات التوسع الرأسمالي، وكان وعد بلفور أحد أ
هم ثمار تلك المقتضيات لخدمة المصالح الاستعمارية البريطانية، وبعد أفول السيطرة الاستعمارية والدور
البريطاني لحساب السيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عام 1957 انتقلت "إسرائيل" إلى التعاطي مع الإمبريالية
الأمريكية لتصبح أداة طيعة في تنفيذ مخططاتها وحماية مصالحها في الوطن العربي ، ومع هزيمة حزيران 1967 ،
تحولت دولة العدو الإسرائيلي تدريجياً إلى شريك حقيقي للإمبريالية الأمريكية ، خاصة في ظروف
العولمة الراهنة وخضوع الشرائح الحاكمة في معظم النظام العربي الرسمي لمقتضيات وشروط التحالف الصهيوني
الإمبريالي عبر اتفاقات "كامب ديفيد" و "أوسلو" و "وادي عربة" وبداية مسلسل التطبيع مع "إسرائيل" .
ولعلنا لا نبالغ في القول أن استشراء الظاهرة الدينية العنصرية في "إسرائيل" ليست بعيدة أبداً عن كونها ظاهرة في

خدمة مقتضيات العولمة الإمبريالية الراهنة ، والهادفة إلى اشعال النزعات الدينية العنصرية ، الطائفية في كل البلدان العربية التي باتت في حالة غير مسبوقة من الخضوع والتبعية والتخلف ، لإثارة المزيد من النزعات الطائفية والمذهبية والاثنية فيها تكريساً لتجزئتها وتفكيكها كما هو الحال اليوم في العراق ولبنان والسودان واليمن ومصر ، إذ أن هذا الضعف العربي كان وسيظل احد اهم الأسباب التي عززت قوة دولة العدو الصهيوني وغطرستها وعدوانيتها وعنصريتها البشعة.

3 / ديسمبر / 2012

اليهودية ديانة تبشيرية يمكن أن يعتنقها العربي ، والانجليزي والفرنسي والألماني والأمريكي والصيني والياباني والأفريقي والهندي... إلخ، دون أن يعني ذلك أن هؤلاء الذين اعتنقوا اليهودية يمكن أن يشكلوا أمة واحدة، لكن استمرار ضعف وتراجع حركة التحرر الفلسطينية والعربية ، والهزائم التي لحقت بها ، أفسح المجال واسعاً أمام مقتضيات التوسع الرأسمالي ، لكي يتجاوز هذه الحقائق ، ويتذرع بالأسطورة التوراتية الغيبية التي تتحدث عن ما يسمى بـ"أرض الميعاد"، أو أي مسمى أسطوري أو ديني آخر لو لم تكن "التوراة"، وكما قال " بالمرستون" رئيس وزراء بريطانيا في تلك المرحلة، "لو لم تكن الحركة الصهيونية لخلقنا حركة صهيونية في خدمة مصالح بريطانيا . "وبانحسار الدور الاستعماري البريطاني، و بروز الدور الإمبريالي الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ، تعاملت الولايات المتحدة مع الحركة الصهيونية ودولتها ضمن رؤية موحدة وتبادلية حريصة على تكريس المصالح الإمبريالية من ناحية واستخدام كافة الوسائل والأساليب العدوانية الكفيلة بعرقلة تطلعات الشعوب العربية نحو التطور والنهوض والوحدة .

وفي هذا السياق ، لابد من التأكيد على أن أحوال الضعف والتخلف السائدة في بلدان الوطن العربي، بسبب هيمنة القوى الرجعية شبه الاقطاعية والبرجوازية على قيادة الحركة الوطنية منذ أوائل القرن العشرين حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ساعدت في خلق الظروف الملائمة لنجاح الاستعمار في دعم وتطوير الحركة الصهيونية وإقامة مستوطناتها ومؤسساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية تمهيداً لاغتصاب فلسطين وإعلان "دولة إسرائيل" في 15 أيار 1948.

3 / ديسمبر / 2012

اليهودية ليست ولا يمكن أن تكون قومية بأي مفهوم سياسي سليم كما يعرف كل عالم سياسي ، ورغم أن اليهود ليسوا عنصراً جنسياً في أي معنى ، بل "متحف "حي لكل أخطا الأجناس في العالم كما يدرك كل أنثروبولوجي ، فإن فرضهم لأنفسهم كأمة مزعومة مدعية في دولة مصطنعة مقتطعة يجعل منهم ومن الصهيونية حركة عنصرية أساساً هدفها الاغتصاب والقتل وممارسة كل اشكال الارهاب وتلك هي وظيفتها في خدمة المصالح الامبريالية ...فال

عنصرية الصهيونية - كما يقول البروفيسور اليهودي الأمريكي نورمان فينكل ستاين (وهو من ابرز المناهضين للحركة الصهيونية- " ان الفلسفة العنصرية الصهيونية قد غرست في اعماق العقل الباطن الاسرائيلي العنصري كراهية لا ترويهها الدماء ، فلا فرق لدى العنصري ان كانت الدماء المسفوكة لأطفال او لنساء حوامل او كبارا في السن"... في ضوء ذلك يصبح الحديث عن السلام مع هذه الدولة العنصرية نوعا من الوهم او نوعا من الخضوع والاستسلام... وبالتالي رفاقي واصدقائي... لا مفر من ان نوكد معاً أن مشاغل الحرية والعودة التي أضاعها شهداء شعبنا ومناضليه من أبناء الفقراء والكادحين لن تنطفئ ولن تتوقف فلا خيار أمامنا سوى استمرار النضال الوطني التحرري المقاوم والديمقراطي... ففلسطين ليست يهودية... ولن تكن إلا وطناً حراً مستقلاً، في مجتمع عربي حر وديمقراطي موحد... وكل ذلك يحتم النهوض بالمشروع اليساري الثوري بعد اخفاق اليمين الوطني والديني... وبدون ذلك النهوض اليساري سيبقى الخيار المحتوم هو الخيار بين النكبة والاستسلام.

4 / ديسمبر / 2012

حول السيادة على فلسطين

"ان لفظة "السيادة" في العرف الشائع تعني السلطة العليا لدولة ما على أراضي معينة وعلى شعبها ،بغض النظر عن شرعية اصلها .ولكن السيادة تنطوي كذلك على مفهوم أرحب واعمق، وهو الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لملك من الملوك أو لأمة من الأمم في أرض من الأراضي ، المتضمنة في إطار ذلك الحق الشرعي. وفي جميع الحالات فإن السيادة لا تنطفئ ولا تزول بفعل الاحتلال القسري للوطن أو بفعل الف تح والاعتصاب والاستيطان، ومن ثم "يجب التفريق بين السيادة القانونية والسيادة السياسية لان الاخيرة تعني السيطرة والإشراف الواقعي -بدوافع القوة والإكراه- بينما الأولى تشير إلى الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لشعب ما في أرضه.

إذن فالسيادة القانونية مرتبطة بالحق الشرعي (التاريخي) ،وبالتالي فان كل أشكال السيطرة أو السيادة السياسية (الاكراهية) وكافة المتغيرات السياسية التي عرفتها فلسطين طوال (65) عاماً الأخيرة -وما قبلها- لا تلغي إطلاقاً السيادة القانونية المرتبطة بالحق التاريخي

لشعبنا الفلسطيني على أرض فلسطين حاضرا ومستقبلا، كجزء لا يتجزأ من الإطار السياسي الاقتصادي، الاجتماعي القومي العربي.

4 / ديسمبر / 2012

قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين وحق العودة وتقرير المصير:

-1قرار 194 بتاريخ 11/12/1949 ويعتبر من أهم القرارات الخاصة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، بل انه يمثل حجر الزاوية بالنسبة للحقوق الفلسطينية بارتباطها بقرارات الأمم المتحدة. من ناحية ثانية فان هذا القرار (194) يستمد أهميته من كونه "القرار الوحيد الذي يُعرف حقوق اللاجئين الفلسطينيين بصورة جماعية ويطالب بحقوقهم بالعودة كمجموعة قومية.

2- كافة القرارات المؤكدة على قرار 194 التي تقضي بوجوب عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مثل : قرار 302 تاريخ 1949/12/8 - قرار 394 تاريخ 1950/12/14 - قرار 720 تاريخ 1953/11/17 - قرار 818 تاريخ 1954/1/4 - قرار 916 تاريخ 1955/1/12 - قرار 1018 تاريخ 1957/2/28 - قرار 1351 تاريخ 1958/12/12 الخ.

3- بروتوكول لوزان في 1949/5/12 الذي تضمن اعتراف "إسرائيل" بحق الفلسطينيين بالعودة وتعهدا بتطبيق قرار التقسيم، وهما نفس الشروط التي قبلت بموجبها "إسرائيل" عضواً في الأمم المتحدة.

4- قرار رقم 237 بتاريخ 1967/6/14 بخصوص حق العودة للنازحين.

5- قرار الجمعية العمومية رقم 2252 بتاريخ 1967/7/4 حول إعادة تأكيد ضرورة احترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وقرار 2341 بتاريخ 1967/12/19 حول نفس الموضوع.

6- قرار الجمعية العمومية رقم 2787 بتاريخ 1971/12/6 الذي يؤكد على شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي بما في ذلك شعب فلسطين.

7- القرار التاريخي للأمم المتحدة رقم 3236 بتاريخ 1974/11/22 الذي يؤكد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومن ضمنها:-

أ- حق تقرير المصير دون تدخل خارجي.

ب- حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنية.

ج- حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم، وتدعو الجمعية العامة إلى إعادتهم إليها.

د- تعترف الجمعية العامة بأن الشعب الفلسطيني هو طرف أساسي في تحقيق سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط.

هـ- تعترف بحق الشعب الفلسطيني في إعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

و- تدعو جميع الدول في العالم إلى زيادة مساعدتها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استرداد حقوقه المشروعة.

8- القرار رقم 3376 بتاريخ 1975/11/10 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإنشاء اللجنة الدولية

المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

12- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3089) (د-28) بتاريخ 1973/12/7 الذي أكد على "الحق الثابت

في العودة للاجئين العرب الفلسطينيين، وتمتعهم بحقوقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم"، كأساس "لا غنى عنه من أجل تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ولممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير."

5 / ديسمبر / 2012

تضامنا مع الثورات الشعبية في مصر وتونس.....

انظمة الاسلام السياسي تعمل على تحويل الديمقراطية من مهد للتغيير والتقدم الى لحد تدفن فيه كل طموحات الجماهير الشعبية....

قوى الإسلام السياسي التي تتصدر المشهد السياسي في اللحظة الراهنة، تحاول إفراغ الانتفاضة الثورية في مصر وتونس من مضمونها الطبقي -الاقتصادي والاجتماعي- الذي كان السبب الأول لانفجارها جنباً إلى جنب مع مطلب الديمقراطية والحريات الفردية وال

كرامة ، حيث نلاحظ أن حركات الإسلام السي...اسي حرصت منذ أن قررت الالتحاق بالانتفاضة ، على إزاحة شعارات الشباب الثوري والعمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين التي تؤكد على مطالبهم في الخلاص من كل أشكال الاستبداد والاستغلال الطبقي والإذلال الاجتماعي، إلى شعارات تؤكد على أن المعركة هي بين القوى الديمقراطية العلمانية واليسارية والقومية ، وبين الإسلام الذي تدعي تمثيله، وتقدمه على أنه "الحل المنشود" وذلك تعبيراً عن رؤيتها ومصالحها الطبقيّة التي لا تختلف في طبيعتها وجوهرها الاستبدادي عن طبيعة النظام المخلوع... لذلك كان من الطبيعي ان تنفجر الثورة الشعبية معلنة رفضها للديكتاتورية والتفرد والقمع والاستبداد بعد اكتشفت الجماهير حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف -في جوهرها- عن سياسات النظام المخلوع، وبالتالي فان القوى الديمقراطية اليسارية والوطنية والقومية، تتوحد في هذه اللحظة وتكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط الجماهير معلنة استمرار النضال لاستكمال مهمات واهداف الثورة الوطنية الديمقراطية التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

5 / ديسمبر / 2012

الثورات الشعبية العربية تشتعل من جديد لكي تصنع ربيعها.....

ما يسمى بالربيع العربي لم يجلب للجماهير الشعبية العربية سوى مزيد من الاستبداد والاستغلال والتخلف ، والمزيد من تأثير القوى اليمينية الليبرالية الرثة وقوى الإسلام السياسي والسلفيين خصوصاً، ما يعني عودة ادوات الظلم والظلام بلباس جديد لاعادة تشكيل بلدان النظام العربي في إطار أشكال جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي

من خلال القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة ، الجيش ورجال الأعمال والكومبرادور وبقية اشكال الرأسمالية الطفيلية المعادية لتطلعات الشباب الثوري و جماهير الفقراء من العمال والفلاحين وكل المضطهدين، وهو أمر غير مستغرب عبر قراءتنا لدورها السياسي ومصالحها الطبقيّة ، وهو دور مرتبط بوظيفتها الخاصة، الذي نلخصه في ابقاء حالة التخلف والتبعية للنظام الامبريالي ، إذ أن هذه القوى الطبقيّة كانت وستظل حريصة على إعاقة ربيع الثورة وتعطيل و تبهيت الصراع الطبقي ، وهي بالتالي تعمل دوماً على إرجاع مسيرة الثورة الشعبية إلى الوراء، فهي ضد التنوير وضد الحداثة وضد الديمقراطية وضد الاشتراكية والصراع الطبقي الثوري ، انطلاقاً من ارتباطاتها التاريخية بالإقطاع والأنظمة الملكية والبورجوازية التابعة بكل أنواعها ، ما يؤكد استعدادها لمهادنة الامبريالية والتعاطي معها... لكن سيرورة الثورة الشعبية لن تنطفئ ، بل ستشتعل من جديد معلنة بداية ربيعها الثوري الديمقراطي القادم لا محالة.

ثورة الشباب وجماهير الفقراء تشتعل من جديد بعد انكشاف زيف ما يسمى بـ " الربيع العربي " حركات الاسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة (المدعومة من الامبريالية الامريكية) يتحركون في بلادنا داخل حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتجده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة والنهضة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية الثورية والتقدم بالعودة إلى تراث انت قائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه باسم وأوهام ما يسمى بـ " الربيع العربي " عبر شكل " جديد " من أنظمة الاستبداد والتبعية والعمالة والتخلف والاستغلال الطبقي ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ما يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجع، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد.

وهنا بالضبط تتبدى الضرورة التاريخية التي تستدعي من القوى اليسارية الثورية في كل بلد عربي، تركيز أهدافها ومهامها النضالية، السياسية والاجتماعية، باتجاه تغيير وتجاوز هذا الواقع ، وان تتحمل مسؤولياتها الكبرى، في كونها تشكل في هذه المرحلة طليعة الحامل السياسي الاجتماعي الديمقراطي لعملية التغيير الثوري ، من أجل تغيير الواقع الراهن وتجاوزه وتحقيق تطلعات واهداف جماهير الفقراء من العمال والفلاحين وكل المظلومين والمضطهدين.

غازي الصوراني

الثورات الشعبية العربية تشتعل من جديد لتصنع ربيعها.....

ما يسمى بالربيع العربي لم يجلب للجماهير الشعبية العربية سوى مزيد من الاستبداد والاستغلال والتخلف ، والمزيد من تأثير القوى اليمينية الليبرالية الرثة وقوى الإسلام السياسي والسلفيين خصوصاً، ما يعني عودة أدوات الظلم والظلام بلباس جديد لاعادة تشكيل بلدان النظام العربي في إطار أشكال جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي من خلال القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة ، الجيش ورجال الأعمال والكومبرادور وبقية اشكال الرأسمالية الطفيلية المعادية لتطلعات الشباب الثوري و جماهير الفقراء من العمال والفلاحين وكل المضطهدين، وهو أمر غير مستغرب عبر قراءتنا لدورها السياسي ومصالحها الطبقية ، وهو دور مرتبط بوظيفتها الخاصة، الذي نلخصه في ابقاء حالة التخلف والتبعية للنظام الامبريالي ، إذ أن هذه القوى الطبقية كانت وستظل حريصة على إعاقة ربيع الثورة وتعطيل و تبهيت الصراع الطبقي ، وهي بالتالي تعمل دوماً على إرجاع مسيرة الثورة الشعبية إلى الوراء، فهي ضد التنوير وضد الحداثة وضد الديمقراطية وضد الاشتراكية والصراع الطبقي الثوري ، انطلاقاً من ارتباطاتها التاريخية بالإقطاع والأنظمة الملكية والبورجوازية التابعة بكل أنواعها ، ما يؤكد استعدادها لمهادنة الامبريالية والتعاطي معها ... لكن سيرورة الثورة الشعبية لن تنطفئ ، بل ستشتعل من جديد معلنة بداية ربيعها الثوري الديمقراطي القادم لا محالة.

بالرغم من نضالنا من أجل تكريس الحريات الفردية والحريات العامة والديمقراطية السياسية ، إلى جانب إيماننا العميق بأولوية العلمانية في سياق التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في مجتمعاتنا العربية، إلا أننا نرفض الوقوف عند حدود الديمقراطية السياسية ، بمثل ما نرفض استخدام العلمانية بدون الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي معاً، فالعلمانية وال

ديمقراطية، بالنسبة لكافة قوى اليسار، هما مفهومان مترابطان لا يجوز فصل أحدهما عن الآخر، لأن استخدام العلمانية وحدها يفتح الأبواب مشرعة أمام الاستبداد والتفرد بالحكم، وبالتالي فإن التطبيق الإكراهي للعلمانية ، لا يعدو كونه مظهراً بشعاً من مظاهر الاستبداد الدكتاتوري الفردي والشمولي ، من هنا يمكن تفسير فشل الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد ، وتفسير كراهية وحقد وتمرد جماهير شعوبنا على أنظمة الاستبداد وعبادة الفرد أو الزعيم ، ومشاركتها في الانتفاضات الشعبية العربية تحت شعار الحرية والعدالة والكرامة، بعيداً عن قيود الحاكم الفرد المطلق أو الزعيم أو الحزب الواحد ، وبعيداً عن الفكرة الواحدة والشعارات النمطية الواحدة التي قتلت روح الإبداع والحريات الفردية والعامة .

كما أن استخدام الديمقراطية بدون ربطها بالعلمانية والقضايا الاجتماعية، يعني إتاحة كل الفرص أمام قوى الثورة المضادة، وقوى التبعية والتخلف والإسلام السياسي، لاستغلال عفوية الجماهير الشعبية الفقيرة وتوجيهها لحساب الرؤى والسياسات الاقتصادية الرأسمالية التابعة بصورة ديماغوجية

ثورة الشعب المصري تؤسس لإسناد الستار على الفرعة والاستبداد لكي تصنع نهضة مصر ومستقبلها

أستعيد في هذه اللحظات مجريات الثورة الفرنسية (عام 1789) ضد الاستعباد والاستبداد الذي امتد أكثر من ألف عام تحت حكم أنظمة ملكية ادّعت أنها "ظل الله في الأرض" .. فكانت الثورة التي جرفت الظل وصاحبه ونظامه معلنة ولادة فجر جديد لنظام نقيض لحكم الفرد ، تسوده الحرية والمساواة والمواطنة ويزو غ عصر النهضة بعد أن تم إلغاء سيطرة الكنيسة على عقول الناس ... وها هي مصر -رغم بُعد المسافة في الزمان ، ورغم اختلاف معايير الظلم والاستعباد وأنماط التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي- تعلن ثورتها مؤذنة بافتتاح عصر اعتناقها وتحررها ونهوضها.

فبعد سبعة آلاف عام من رضوخ الشعب المصري واستعباده أو استسلامه لأقدار ومشيئة الفرعون أو الحاكم بأمر الله

أو الأمير المملوكي أو السلطان و الخديوي والملك ثم القائد الفرد المخلص المستبد العادل على طريقة الراحل جمال عبد الناصر وصولاً إلى القائد الحاكم المستبد على طريقة السادات ومبارك ... ها هي مصر وشعبها العظيم يعيشون إرهابات صوب تحولات سياسية ومجتمعية تطرد "ذهنية العبيد" وتتمرد على فكرة "القائد" "الرئيس" "المخلص" معلنة إسدال الستار على مشهد بدأه الفراعنة وانتهى بإسقاط "حسني مبارك" ومحاكمته ، ومن ثم ولادة مشهد جديد -مُعَد بالتضحيات والدماء الغالية- لم تعهده أو تعرفه مصر من قبل .. مشهد المواطن والمواطنة والحرية وكسر الخوف ورفض فكرة "القائد المخلص" لكي تتحول القيادة إلى وظيفة "مدفوعة الأجر" خاضعة لروح التغيير والحرية والديمقراطية والشعور بالمواطنة التي ترفض الخضوع للقائد الفرعون أو أي قائد أو رئيس يعتبر نفسه رمزا لمصر ودولتها ... هذه الروح تنتشر اليوم لتسكن عقول وقلوب جماهير الشعب المصري التي انطلقت من جديد لكي تحطم قداسة القائد أو الرمز أو الرئيس الفرد ، وتستبدله بقيادة تحكمها معايير ومرجعية الوطن والوطنية والمواطنة والحرية والعدالة الاجتماعية للفرد والجماعة ضمن عقد اجتماعي مدني وديمقراطي يفصل الدين عن السياسة ويفصل السياسة عن الدين ويكون المصدر الوحيد لشرعية الرئيس -الموظف المدفوع الأجر لمدة محددة ، يعود بعدها ذلك الرئيس مواطنا عاديا بين الناس الذين من حق أي منهم أن يُرشح نفسه لذلك المنصب أو تلك الوظيفة ... تلك هي طموحات الشعب المصري في لحظة ثورته ، ليس ضد جماعة الإخوان المسلمين فحسب ، بل أيضا ضد كل مظهر من مظاهر إعادة الفرعة والاستفراد والتحكم في الدولة المصرية ومستقبلها.

بناءً عليه .. فهذه الثورة المشتعلة اليوم في مصر على مفترق طرق ... إما العودة إلى السكون والرضوخ للفرعة وإعادة إنتاج التخلف واستبداد "القائد الفرد" أو مواصلة الثورة حتى تحقيق أهدافها في الحرية والديمقراطية والمواطنة والدولة المدنية من قلب الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية ... إنها لحظة النهوض الثوري لمصر وللوطن العربي كله.

6 / ديسمبر / 2012

في الذكرى الخامسة والأربعين للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. مزيداً من النهوض.. عاشت الذكرى ..ولتستمر الثورة

رفاقي الأعزاء في قراءتنا لوثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة ... منذ المؤتمر الأول عام 1968 حتى المؤتمر السادس عام 2000 ، تتجلى أهمية استرجاع وقراءة تلك الوثائق للتأكيد على مبادئ الجبهة من جديد كمرتكزات أساسية تؤكد لنا أن الطريق تبدأ من فهمنا " .. بأن شرطاً أساسياً من شروط النجاح هو الرؤية الواضحة للأمور ، والرؤية الواضحة للعدو ، والرؤية الواضحة لقوى الثورة ، وعلى ضوء هذه الرؤية تتحدد إستراتيجية المعركة، وبدونها يكون العمل الوطني مرتجلاً ، وأن جدية التصدي للتحالف الامبريالي مقياس لجدية

التصدي للكيان الصهيوني..". وإننا إذ نجدد إيماننا ووعينا العميق بهذه الرؤية نوكد أيضاً -وبالرغم من كل مرارة اللحظة الراهنة- أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هذا الحزب الذي ترعرع في أوساط الجماهير الشعبية وضم في صفوفه الكثيرين من خيرة أبنائها وطلانها، كان وما زال خير معبر عن طموحاتها وأهدافها عبر تضحياته ومعاناته في مسيرته الطويلة التي خاض المناضلون تحت رايته -وما زالوا- دون فتور ولا كلل جميع المعارك الوطنية التي قام وسيقوم بها أبناء شعبنا في سبيل حريتهم واستقلالهم وكرامتهم وخبزهم.

رفاق وأصدقاء الحكيم وأبو علي مصطفى وغسان كنفاني ووديع حداد وأحمد سعادات وكل مناضلي الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية وشهداءها وجرحاها وأسراها... أقول ... في حكايا الثورة قصة ملحمة وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع أبنائكم وأحفادكم .. حكاية لمسيرة سندية ما زالت على قيد حياة القضية والنضال الوطني والقومي والأممي، رافضة لعصر الانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي والعالمي في هذه المرحلة .. وبإصرارها العنيد عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين، تسهم بدورها الطليعي الثوري في مسيرة النضال التحرري الوطني والقومي الديمقراطي الثوري في إطاره الأممي والإنساني.... اقرؤوها في وجوه وعيون الفقراء، وعلى جبين المستضعفين وثياب اللاجئين في المخيم .. وفي عقول وقلوب كوادير وقواعد الجبهة المتمسكين بوعي بهويتها ... فكراً ماركسياً ومنهجاً علمياً وعلمانياً تقدماً واشتراكياً لا يعرف لون الحياد ... منحاذاً دوماً لمن هم "تحت" كانهياز ناجي لفقراء الأرض وملحها .. تتقن كل لهجات الجماهير المسحوقة وتناضل من أجل تحريرها وانعتاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين بكل ألوانه وأشكاله...

7 / ديسمبر / 2012

إن الجبهة الشعبية بما تمثله في اللحظة الراهنة والمستقبل ، وبما تمتلكه من مساحة كبيرة في قلوب وعقول وذاكرة شعبنا ، ستظل قوية بوطنية أعضائها وانتمائهم لأمتهم العربية وإخلاصهم والتزامهم بقضايا شعبهم ، وستظل أيضاً ، قوية باستنادها إلى هويتها الفكرية اليسارية ببعديها القومي والإنساني ، وإلى تطلعها وسعيها الدؤوب لبناء حزب متين وموحد الصفوف على مساحة الوطن كله، كما على مساحة المنافي والشتات... إذ أن بنا

ء هذا الحزب الثوري بهويته الماركسية المتجددة ومنهجها المادي الجدلي هو الشرط الأول والوحيد لاستنهاض الجبهة واستعادة دورها كمنظمة وطنية عزيزة الجانب ، موفورة الاحترام ، في اللحظة الراهنة والمستقبل أيضاً ، كأداة فعالة لها وزنها وشأنها في نضالنا الوطني التحرري الديمقراطي ، مستندة إلى تأييد الجماهير الشعبية في كل الظروف، وفي كل الأوقات، في المسيرة النضالية لشعبنا العربي الفلسطيني من أجل الحرية والديمقراطية والانعتاق من

كل أشكال الظلم الوطني والطبقي في آن واحد ،على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي في اقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية وفق هذا المنظور في اطار المجتمع العربي الديمقراطي الموحد

7 / ديسمبر / 2012

التغيير الثوري بالنسبة للجبهة الشعبية هو مبرر وجودها وهو أيضاً قمة النضال السياسي والكفاحي في تلاحمهما معاً، إذ انه خلال مسيرة النضال، تترايط وتتوحد القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أرضية صلبة الانتماء الوطني والانحياز الطبقي الصريح والصادق للعمال والفلاحين وكل الكادحين والفقراء، كشرط أساسي لتوحد وتعظم دور الجبهة في القضايا التحررية والديمقراطية ، الوطنية والقومية والأممية، وذلك انط لاقاً من الإدراك بأن الثورة لا تنضج بمقدماتها فحسب، بل تكتمل بتوفير العناصر الموضوعية للوضع الثوري والعامل الذاتي، وهي أيضاً لا يمكن أن تندلع -بالصدفة أو بحفنة من المناضلين المعزولين عن الشعب، بل بالحزب المؤهل، الذي يتقدم صفوف الجماهير الشعبية الفقيرة، واعياً لمصالحها وتطلعاتها وحاملاً للإجابة على أسئلتها، ومستعداً للتضحية من أجل هذه الجماهير، واثقاً كل الثقة من الانتصار في مسيرته المظفرة.

إن حجم هذه المهمة التاريخية الملقة - بدرجة أساسية - على عاتق الجبهة الشعبية يستوجب ان تنهض بأوضاعها بما يكفل إحباط الكثير من تشويهات وسلبات الهمم الضعيفة، مع إدراك مناظلي الجبهة أن البديل لمنهج الجبهة وطريقها هو استمرار غرق مجتمعا الفلسطيني في رذته المرعبة نحو همجية تحفزها همجية التسلط الامبريالي الصهيوني الرجعي ، وفي هذا السياق نقول: إن وعي هذه الحقيقة من شأنه أن يصبح بحد ذاته حافزاً للإرادة، خاصة لدى الرفاق المؤمنين بمبادئ حزبهم/جبهتهم ، بضرورة النضال بكل أشكاله السياسية والمجتمعية والكفاحية على وقف الانحدار نحو الكارثة، وشق الطريق صوب المستقبل الذي تتطلع إليه بشوق كبير جماهير الفقراء والكادحين من أبناء شعبنا.

7 / ديسمبر / 2012

المهمة الملقة على عاتق رفاقي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

لعل المهمة الملحة التي يتوجب أن يتصدى لها عموم الرفاق أعضاء الجبهة في هذه المرحلة ، هي مهمة ردم الفجوة بين القضايا السياسية والفكرية والتنظيمية كما أقرتها وثائق المؤتمرات الوطنية من ناحية ، وبين الواقع السياسي

والفكري والتنظيمي من ناحية ثانية ، ففي ظل موازين القوى الدولية والعربية المختلفة لصالح التحالف الإمبريالي الصهيوني وموقفه النقي

ض للحد الأدنى من ثوابت وأهداف شعبنا الوطنية ، بات واضحاً ، أن التصور الصهيوني يتمسك بلاءات خمسة هي: لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي يفرض على الجبهة الشعبية أعباء ومسئوليات كبرى ارتباطاً بدورها في المرحلة الراهنة عموماً ودورها المستقبلي الطليعي على وجه الخصوص، وهذا يتطلب إسهام الجميع في مناقشة القضايا المطروحة بكل مسؤولية ووعي – من أجل بلورة الأسس الفكرية والسياسية والتنظيمية التي تكفل نهوض الجبهة ، بما يمكنها من تحديد رؤيتها ومهامها ووحدتها الداخلية للمرحلة القادمة بدقة.

ذلك إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية وال جماهيرية للجبهة تتحدد في ضوء مدى تأسيس تلك الوظائف على رؤية صائبة ، وأن تصاغ بدورها انطلاقاً من قراءة واعية وموضوعية لكافة المتغيرات السياسية والمجتمعية والفكرية ، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدولي ، وهنا بالضبط يتجسد المعنى الحقيقي للأعباء والمسئولية الملقاة على عاتق كل عضو من أعضائها، وصولاً إلى النتائج المأمولة التي ستمكنهم من تحقيق عملية النهوض بالجبهة صوب دورها الطليعي المنشود

7 / ديسمبر / 2012

كيف نفهم ونمارس شكل ومضمون أسس ومبادئ الحزب الثوري

الأسس التي يقوم عليها الحزب الثوري وهي تحديداً أربعة أسس:

(1) الأساس التنظيمي.

(2) الأساس الأيديولوجي .

(3) الأساس السياسي.

(4) الأساس الكفاحي بكل مضامينه التي يتوجب أن تجسد بوعي عميق وإرادة صلبة جوهر الأسس الثلاثة السابقة.

فإذا تعرضت هذه المبادئ لأي شكل من أشكال التعطيل أو الرخاوة، فلا معنى لذلك سوى تعريض الحزب بهذه الدرجة أو تلك لحالة من الرك

ود أو التراجع والشلل ومن ثم الخضوع للنزعات الانتهازية والشللية المدمرة لأفكار الحزب ومبادئه وفاعليته.

فإذا كفت أيديولوجيا الحزب عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ويعبر عن مصالح الجماهير الشعبية وطموحاتها فإن الحزب يفقد تأثيره تدريجياً فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية .

فالحزب السياسي الثوري ،ليس المنظم والقائد والطلبة للجماهير فقط ،بل إنه أساساً "مُدخل" الوعي لها شرط التحامه في صفوفها والتعلم منها ومعاشته لهمومها ومعاناتها وحرصه ومصداقيته في النضال من اجل تطلعاتها واهدافها.

7 / ديسمبر / 2012

وثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة الشعبية : بوصلة رفاقنا

إذا كان هدف الرفاق في الجبهة، الدخول إلى المعرفة الموضوعية في كافة القضايا والمهام الملقة على عاتقهم، فالأولى بهم أن يتفحصوا أولاً ، سلامة سلاحهم على هذا الصعيد أي الأدوات المعرفية المستخدمة، ونقصد بذلك الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، ذلك إن نجاحهم في تأدية مهمة أرادوها لأنفسهم هو رهن تحديدها بدقة، وإذ يواجهون اليوم مرحلة جديدة ، فيجب أن ي

بقي ماثلاً في أذهانهم أنها من طبيعة تراكمية وتكاملية قادت وتقود إلى حصيلة إجمالية لا يجوز رؤيتها بمعزل عن عناصرها المكونة، ومن هذا المنطلق يمكن تقييم وثائق ومؤتمرات الجبهة عبر مسيرتها ، فالمؤتمر الوطني -في هذه المرحلة أو في المستقبل- ليس إلا جزءاً من عام هو مسيرة الجبهة، ولكن يمكن النظر إليه كعام قائم بذاته، يتكون من خاص أول، هو الوثائق، وخاص ثاني، وهو الأهم ارتباطاً بالنقاش الواعي العمق لتلك الوثائق ، وبناء عليه ، فإن جميع الرفاق أمام مهام متصلة ، تتحدد قيمة كل واحدة منها فيما يسبقها وما يليها من مهام. وفي هذا السياق ، لابد من التذكير بأن الأزمة الوطنية العامة، التي وصلتها القضية لا يمكن أن تحال بالكامل إلى عجز القيادة المتنفذة في م.ت.ف عن الوفاء بالتزاماتها في تحقيق الأهداف المعلنة، ، بل أيضاً عجز "المعارضة التاريخية" و"المعارضة البديلة" في أن تصبح البديل الذي طالما قال: أن في برنامج الدواء الشافي، فأتى الواقع ليقول إنه لم يشكل البديل التاريخي المطلوب.

وفي هذا الجانب فإن البداية معروفة، وهي أن نكون -في الجبهة- غير ملتبسين، وأن نكون حزباً طليعياً وجماهيرياً حقيقياً وموحداً في الداخل أي ديمقراطيين بالفعل وثوريين سياسياً وماركسيين أيديولوجياً فعلاً في نفس الوقت. وبالتالي فإن القول بدور تاريخي للجبهة الشعبية ليس إلا فرضية على جميع الرفاق واجب إثباتها عبر التفاعل والتطابق الجدلي بين النظرية كما بلورتها وثائق مؤتمرات الجبهة وبين الممارسة النضالية والسياسية والمجتمعية والجماهيرية.

7 / ديسمبر / 2012

في هذا الجانب يستلهم تقرير مؤتمرنا الوطني الخامس جوهر الموقف الطبقي الثوري الخاص بعملية تحول الجبهة إلى حزب ماركسي طليعي ، حيث يؤكد على "أن التحول على الصعيد - الطبقي من بنية ديمقراطية ثورية غير متجانسة وغير منسجمة في وعيها الطبقي، أقرب إلى البرجوازية الصغيرة في قوامها، إلى بنية اجتماعية عمالية منسجمة ومتجانسة في قوامها ووعيها ومواقفها من المقايي

س الهامة للتحول إلى حزب ماركسي طليعي. فالتحول على هذا الصعيد يسمح بتأمين الأساس المادي الصلب لانسجام الالتزام الفكري للحزب مع قاعدته الاجتماعية، وتخضع هذه المسألة لخصوصية التكون والتبلور الطبقي في كل بلد أو منطقة لضمان التعبير الدائم عن المصالح المشتركة لأوسع الفئات الشعبية عموماً والعمال الكادحين خصوصاً ."

ولكن ، بالرغم مما أنجز على هذا الصعيد ، يضيف التقرير برؤية نقدية واضحة ، " إلا أننا نسجل وبجراحة وقوعنا في ثغرات ونواقص وأخطاء أضعفت قدرتنا علي تطوير بنيتنا الطبقية باستمرار وبالتعبير عن مجمل مصالح الكادحين الفلسطينيين ، وبالنجاح في تنظيم وتعبئة فئات جماهيرية واسعة كالفلاحين والمثقفين الوطنيين والديمقراطيين وقطاع المرأة أيضاً ، ولا شك فإن من الأسباب الأساسية لذلك هي وقوعنا في مراحل متقدمة من تطورنا في نزعات يسروية ضيقة، إلى جانب ضعف تبلور طبقتنا العاملة وتشوهها ، أما الأمر الثاني الملفت للنظر، فهو تدني نسبة الفلاحين في صفوف الجبهة بشكل عام ، وهو ما يستدعي الوقوف أمامه بجديّة من أجل تفاديه" ومن ثم بناء وبلورة البنية الطبقية الثورية التي تجسد طموحات ومصالح واهداف الجماهير الشعبية الفقيرة عموماً والعمال والفلاحين الفقراء خصوصاً..

2012/12/7

رفاقي الأعزاء في قراءتنا لوثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة ... منذ المؤتمر الأول عام 1968 حتى المؤتمر السادس عام 2000 ، تتجلى أهمية استرجاع وقراءة تلك الوثائق للتأكيد على مبادئ الجبهة من جديد كمرتكزات أساسية تؤكد لنا أن الطريق تبدأ من فهمنا " .. بأن شرطاً أساسياً من شروط النجاح هو الرؤية الواضحة للأمور ، والرؤية الواضحة للعدو ، والرؤية الواضحة لقوى الثورة ، وعلى ضوء هذه الرؤية تتحدد إستراتيجية المعركة، وبدونها يكون العمل الوطني مرتجلاً ، وأن جدية التصدي للتحالف الامبريالي مقياس لجدية التصدي للكيان الصهيوني.." .. وإننا إذ نجدد إيماننا ووعينا العميق بهذه الرؤية نؤكد أيضاً -وبالرغم من كل مرارة اللحظة الراهنة- أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هذا الحزب الذي ترعرع في أوساط الجماهير الشعبية وضم في صفوفه الكثيرين من خيرة أبنائها وطلانها، كان وما زال خير معبر عن طموحاتها وأهدافها عبر تضحياته ومعاناته في مسيرته الطويلة التي خاض المناضلون تحت رايته -وما زالوا- دون فتور ولا كلل جميع المعارك الوطنية التي قام وسيقوم بها أبناء شعبنا في سبيل حريتهم واستقلالهم وكرامتهم وخبزهم.

رفاقي وأصدقاء الحكيم وأبو علي مصطفى وغسان كنفاني ووديع حداد وأحمد سعادات وكل مناضلي الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية وشهداءها وجرحاها وأسراها... أقول ... في حكايا الثورة قصّة ملحمة وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع أبنائكم وأحفادكم .. حكاية لمسيرة سندية ما زالت على قيد حياة

القضية والنضال الوطني والقومي والأممي، رافضة لعصر الانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي والعالمي في هذه المرحلة .. وبإصرارها العنيد عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين، تسهم بدورها الطليعي الثوري في مسيرة النضال التحرري الوطني والقومي الديمقراطي الثوري في إطاره الأممي والإنساني.... اقرؤوها في وجوه وعيون الفقراء، وعلى جبين المستضعفين وثياب اللاجئين في المخيم .. وفي عقول وقلوب كوادير وقواعد الجبهة المتمسكين بوعي بهويتها ... فكراً ماركسياً ومنهجاً علمياً وعلمانياً تقدماً واشتراكياً لا يعرف لون الحياء ... منحازة دوماً لمن هم "تحت" كانهياز ناجي لفقراء الأرض وملحها .. تتفنن كل لهجات الجماهير المسحوقة وتناضل من أجل تحررها وانعتاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين بكل ألوانه وأشكاله...

إنَّ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ومنذ تأسيسها في الحادي عشر من ديسمبر/67 قد ربطت صيرورة النضال الوطني بمستقبل النضال القومي التقدمي للحركة الثورية على المستويين العربي والأممي ، إيماناً بالأفكار الوطنية والقومية والأممية التوحيدية ، التي ضحى في سبيلها آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين والمناضلين من رفاقنا عبر مسيرتهم الثورية التي تواصلت مع انطلاق الجبهة وهامهم أبناء الجبهة من الرفاق والأنصار والأصدقاء .. يؤكدون اليوم لكل الشهداء اللذين قضوا ، وفائهم وعهدهم والتزامهم الثوري بالمبادئ والأهداف العظيمة التي انطلقت الجبهة في مسيرة النضال من أجل تحقيقها.

إن الجبهة الشعبية بما تمثله في اللحظة الراهنة والمستقبل ، وبما تمتلكه من مساحة كبيرة في قلوب وعقول وذاكرة شعبنا ، ستظل قوية بوطنية أعضائها وانتمائهم لأمتهم العربية وإخلاصهم والتزامهم بقضايا شعبهم ، وستظل أيضاً ، قوية باستنادها إلى هويتها الفكرية اليسارية ببعديها القومي والإنساني ، وإلى تطلعها وسعيها الدؤوب لبناء حزب متين وموحد الصفوف على مساحة الوطن كله، كما على مساحة المنافي والشتات... هذا الحزب الذي نما وكبر عبر النضال والتضحيات حتى أصبح اليوم منظمة وطنية عزيزة الجانب ، موفورة الاحترام ، وسيتعزز في المستقبل أيضاً ، كأداة فعالة لها وزنها وشأنها في نضالنا الوطني التحرري الديمقراطي ، مستندا إلى تأييد الجماهير الشعبية في كل الظروف، وفي كل الأوقات، في المسيرة النضالية لشعبنا العربي الفلسطيني من أجل الحرية والديمقراطية والانعتاق من كل أشكال الظلم الوطني والطبقي في آن واحد ، بما يدفعنا ، وباعتزاز وفخر كبيرين أن نقول بثقة إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين موضع الاحترام والإعجاب والأمل لدى عشرات الآلاف من المناضلين التقدميين الديمقراطيين في بلادنا وفي كل بلداننا العربية.

8/ديسمبر / 2012

في اجل الارتقاء بحزبنا الجبهائي.....

أن نجاحنا في خوض الصراع بكل أبعاده الوطنية والقومية والطبقية ، والنضال بكل أشكاله من أجل تحقيق أهداف حزبنا ، يفرض علينا في الجبهة التقييم العام ، الدوري والدائم ، لواقعنا الراهن في ضوء تطورنا السابق وتراكماته

ونتائج النوعية حتى اللحظة، وليس من المجموع الحسابي أو التوسع التنظيمي الكمي، ... وعلينا الانشداد للمسائل الجوهرية وللمظهر الرئيسي، ورؤية سلبية

اتنا وإيجابيتنا انطلاقاً من هذا"، مدركين أنه "بالرغم مما نعيشه من ثغرات ونواقص فإن محصلة التقييم العام هي: أننا نمثل حزباً يسترشد بالمنهج المادي الجدلي التاريخي إجمالاً ويعمل لتمثله في الممارسة، لكننا بحاجة إلى بلورة طموحنا وتجديد ذاتنا والارتقاء بأوضاع حزبنا وتجديد حركتنا الثورية عبر تعميق عملية التحول من خلال سيادة الفكر الماركسي وتملك المنهج المادي الجدلي."

وبالتالي فإن ضرورات التطور اللاحق لحزبنا تتطلب الانخراط، على كافة الصعد والمجالات في عملية ذات بعدين متداخلين ومتكاملين تحددهما وثيقة مؤتمرننا الخامس هما:

أولاً: استمرار التعمق بامتلاك المنهج المادي الجدلي التاريخي في عموم الحزب وعلى صعيد القيادة والكادر خاصة، ودراسة واقعنا الفلسطيني والعربي وظروف تطوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي بالاستناد له. ثانياً: التجديد الديمقراطي والثوري الشاملين للجبهة في مجالات نشاطه وحياته المختلفة، وعلى أساس المنهج المادي الجدلي والاشتراكية العلمية، والديمقراطية الواسعة في الحياة الحزبية الداخلية وفي العلاقة مع الجماهير، وبما يقدمنا خطوات سريعة على طريق التخلص من أوجه القصور والبيروقراطية، والمركزية المتزمتة، وغيرها من الأمراض، ويؤمن لنا بناء حزب طليعي - جماهيري - كفاحي يمثل طليعة شعبنا في النضال من أجل أهدافه الوطنية المرحلية والإستراتيجية.

8 / ديسمبر / 2012

التوجهات البرنامجية العامة لجبهتنا الشعبية لحل معضلات الواقع والثورة، على أساس المنهج الماركسي المادي الجدلي ومواصلة العمل على تنفيذ خططها الأساسية.....

ان التطور المطلوب للمرحلة المقبلة سيكون معياره الأساسي، "مدى قدرتنا على دراسة واقعنا المعاش والمحيط، في جوانبه كافة، واستخراج السياسات والمواقف الواقعية الثورية، لحل معضلات الواقع والثورة، على أساس المنهج الماركسي المادي الجدلي، وفي قدرتنا على خلق حزب طليعي كفاحي جماهيري يحظى بثقة والتفاف الشعب وقواه الحية، بما يمكننا من تطبيق التوجهات البرنامجية العامة والعمل على تنفيذ خططها الأساسية التالية التي حددها التقرير الصادر عن مؤتمرننا الخامس كما يلي:

(1) تأمين أساليب العمل التي تجعل الهيئات القيادية هيئة أركان للحزب في المجالات المختلفة وتوفير الوقت والمتطلبات الضرورية لبنائها نظرياً كي تستطيع قيادة الحزب بإبداع وكفاءة عالية.

(2) زيادة الاهتمام بالكوادر وإطلاق طاقاتها ومبادراتها، مع التركيز على بناء الكوادر النوعية والمتخصصة في المجالات المختلفة، وهذا يتطلب زيادة دورات الإعداد النظري والتخصصي على المستوى المركزي وعلى مستوى المنظمات الحزبية في مواقعها المختلفة.

(3) إن عملنا الأيديولوجي، يجب أن يستمر في تمليك كادر الحزب وهيئاته القيادية تحديداً للمنهجية المادية الجدلية، والاستمرار في تعميق فهم مجمل أعضاء الحزب للأسس العامة للماركسية، وإنتاج الفكر عبر تحليل الواقع والمهام

انطلاقاً من المنهج المادي الجدلي، وربطه بالواقع الملموس، وتقديمه معللاً للمنظمات الحزبية وللجماهير، ورفع مستوى البرمجة والتخطيط للعمل الأيديولوجي الداخلي والخارجي.

(4) تشديد العمل من أجل التحول إلى حزب جماهيري - طليعي - كفاحي، وهذا يتطلب التوسع في سياسة تشكيل المنظمات الديمقراطية، والبحث عن الأساليب المناسبة لتأطير الجماهير ارتباطاً بظروف كل تجمع فلسطيني وبالمهام المطلوب حلها في هذا التجمع.

(5) تكثيف الجهد للارتقاء بتملك وممارسة الأسلوب والنمط الديالكتيكي في العمل والقيادة الحزبية، على مستوى الهيئات القيادية والكادرية.

(6) الارتقاء بعمقنا في أوساط العمال والفلاحين الفقراء والمرأة المثقفين والشباب، واجتذاب المزيد من العناصر الطليعية منهم للانتظام في حزبنا وللانخراط في عمل المنظمات الديمقراطية المحيطة.

(7) إيلاء أهمية لتطوير الحياة الديمقراطية في المنظمات الحزبية على مختلف المستويات، وتأمين حرية المناقشة والانتقاد باستمرار وحقوق الاختلاف وتأمين الآلية المناسبة لذلك.

(8) تكثيف الرقابة على عمل وأداء الهيئات المختلفة.

(9) إيلاء الاهتمام المتزايد للبرمجة والتخطيط الطويل الأمد عبر تحديد اتجاهات عامة للخطة على مستوى الجبهة وعلى مستوى الفروع وعلى مختلف المستويات الحزبية....

انطلاقاً من هذه الأسس البرنامجية المحمولة بالوعي العميق وبالروح والدافعية الثورية والشغف بمبادئ حزبنا واهدافه وتضحياته...فإننا حتما سننتصر

9 / ديسمبر / 2012

عاشت الذكرى ..دامت الثورة

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ضمت بين صفوفها منذ تأسيسها الى يومنا هذا ، أجيالاً من المناضلين ، ضمت الجد والجدة والأب والأم والأبناء من جماهير الفقراء والكادحين ، أجيال تعاقبت على حمل الراية ، راية التحرر ، راية الوطن ، راية الشعب ، راية العمال والكادحين الفقراء والفلاحين والمثقفين الثوريين على امتداد (45) عاما ناضلت عبرها من اجل طرد المحتل وتقرير المصير وحقوق العودة والاستقلال ، بمثل ما ناضلت من اجل حقوق الفقراء من العمال والفلاحين وكل الكادحين في سبيل لقمة اطفالهم، هي اليوم في انتظار تجدد الروح الثورية لكل أعضائها من أجل أن تعود حقاً طليعة اليسار الفلسطيني الثوري الملتزم بقضايا ومستقبل الجماهير الشعبية الفقيرة وكل الكادحين والمضطهدين ، على طريق النضال المتواصل لمسيرة شعبنا العربي الفلسطيني من اجل حريته وتقرير مصيره وعودته إلى وطنه وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس كحل مرحلي على طريق مواصلة النضال من أجل استرداد كامل حقوقنا التاريخية وتحقيق الهدف الاستراتيجي في إزالة الكيان الصهيوني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية وحل المسألة اليهودية من خلالها ، بما يدفعا ، وباعتزاز وفخر كبيرين ان نقول بثقة ان الجبهة الشعبية

لتحرير فلسطين ما زالت كما كانت ، موضع الحب والإعجاب والأمل لدى عشرات الآلاف من المناضلين التقدميين الديمقراطيين في بلدنا وفي كل بلداننا العربية.

9 / ديسمبر / 2012

من وثائق المؤتمر الوطني الخامس في الذكرى 45 لانطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.....

تناول الفصل الثاني من البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الخامس ، الحديث عن " القوى المعادية للثورة الفلسطينية: الكيان الصهيوني ، الحركة الصهيونية ، الامبريالية العالمية ، والقوى الاجتماعية المرتبطة بالامبريالية " ، مؤكداً على أن " الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انطلاقةً من رؤيتها لطبيعة الكيان ال صهيوني بوصفه كياناً استيطانياً عنصرياً عدوانياً توسعياً ، يقوم بوظيفة امبريالية صهيونية مشتركة ، تؤمن بضرورة ممارسة كل أشكال النضال لتدمير هذه القاعدة الامبريالية المتقدمة ، وهي تؤكد بأن الصراع الدائر منذ أكثر من مئة عام ليس صراعاً بين قوميتين ، بل هو صراع بين حركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربي من جهة ، والتحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي من جهة أخرى... وإن أي محاولة للفصل بين العدوين الإمبريالي الأمريكي والصهيوني هي محاولة عقيمة ومضللة ودوغمائية هدفها تجاهل الواقع بعناصره المكونة " ، كما أكد البرنامج أيضاً على أنه " إلى جانب الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية ، تحتل القوى والأنظمة العربية الرجعية والبرجوازية المرتبطة بالامبريالية مكانها في معسكر القوى المعادية للثورية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية مع وجود فوارق بينها بطبيعة الحال... وإن الجبهة الشعبية استناداً إلى هذه المعطيات ، ترى بأن القوى والأنظمة الرجعية العربية التابعة تشكل موضوعاً جزءاً لا يتجزأ من معسكر القوى المعادية للثورة، وهي انطلاقةً من هذه الحقيقة، تدعو فصائل حركة التحرر الوطني العربية لتكثيف النضال لفضح هذه الأنظمة والتصدي لسياساتها التصفوية للقضية الفلسطينية ، كما تدعو هذه الفصائل للتنسيق فيما بينها لمواجهة الخطر الصهيوني الذي يهدد شعوبها ومن أجل تحرير أوطانها من الهيمنة والتبعية والاستغلال الإمبريالي.

9 / ديسمبر / 2012

الجبهة الشعبية قطب أساسي في الثورة المعاصرة.....

"إن تراث الجبهة الفكري والسياسي والنضالي والتنظيمي بالإضافة إلى وزنها ودورها في العملية الكفاحية ماضياً وحاضراً يؤكد أن الجبهة تمثل قطباً أساسياً في المجتمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، كما تمثل أيضاً قطباً أساسياً في الثورة الفلسطينية المعاصرة، لها سماتها الخاصة وخصائصها المحددة ورؤيتها المميزة لمختلف الجوانب المتعلقة بالصراع وبالعملية النضالية

لية. وغنى عن القول أن الإقرار بهذه الحقيقة وتمثلها على نحو عميق وراسخ إنما يشكل الخطوة الأولى لفهم طبيعة علاقة الجبهة الشعبية باليمين الفلسطيني واستيعاب موجبات هذه العلاقة رهنأً ومستقبلاً. وتتمثل الخطوة الثانية بتوجه جميع الأعضاء للعمل السياسي على أساس أننا القطب المواجه لليمين، الذي يملك خطأً سياسياً وتنظيمياً وعسكرياً مختلفاً، له مواصفاته المحددة، وأن مصلحة الثورة والشعب تستوجب النضال لسيادة الخط الصحيح في السياسة والتنظيم" حسب تقرير مؤتمرنا الوطني الخامس.

وفي هذا الجانب "فإن الجبهة لا تفتعل هذه المسألة الهامة ولا تسعى للقفز عن الوقائع والظروف الموضوعية كما أنها لا تقبل بإهمال أو تجاهل المزاج الجماهيري عند صياغة المواقف وطرحها بل تعتمد فهم هذا المزاج بشكل صحيح وتعتبر بأن قراءة التناقضات قراءة صحيحة هي واحدة من أهم القضايا التي يتوجب إيلائها اهتماماً كبيراً، فقد تميزت الجبهة دوماً بالتركيز والإنشداد إلى التناقض الأساسي، مع العدو الصهيوني، ولم يحدث أن وقعنا بخطاء الخلط بين التناقضات الأساسية والتناقضات الثانوية في أي مرحلة من المراحل. وإن كل ما نريد التأكيد عليه هو أن للجبهة مبررات وجودها النظرية، السياسية، التنظيمية، العسكرية، الجماهيرية والمسلكية، كما برهنت على ذلك تجربة الحياة والمعطيات القائمة وأنها تمثل قطباً تاريخياً يسعى لإنجاز مهام الثورة الوطنية بجدارة، آخذين بعين الاعتبار امكانية وحدة قوى اليمين مع قوى اليسار في إطار م.ت.ف على قاعدة القواسم الوطنية المشتركة، على أساس أن القانون الذي يحكم العلاقة بين القطبين الأساسيين هو قانون وحدة - صراع - وحدة، وأن من حق الجماهير أن ترى في مسلكية الجبهة وجه الصراع الهادف إلى تصويب العمل بالبرنامج الوطني كما ترى وجه الوحدة."

9 / ديسمبر / 2012

في الذكرى (45) لانطلاقة جبهتنا الشعبية من اجل الارتقاء بحزينا الجبهاوي

رفاقي أصدقائي الاعزاء ... اننا نتفق جميعاً على أن التغيير الثوري بالنسبة للجبهة الشعبية هو مبرر وجودها، وهو أيضاً قمة النضال السياسي والكفاحي في تلاحمهما معاً، إذ انه خلال مسيرة النضال، تترايط وتتوحد القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أرضية صلبة الانتماء الوطني والانحياز الطبقي الصريح والصادق للعمال والفلاحين وكل الكادحين والفقراء، كشرط أساسي لتوحد وتعاضم دور الجبهة في القضايا التحررية الكفاحية والسياسية والديمقراطية بكل أبعادها الوطنية والقومية والأممية، وذلك انطلاقاً من الإدراك بأن الثورة لا تنضج بمقدماتها فحسب،

بل تكتمل بتوفير العناصر الموضوعية للوضع الثوري والعامل الذاتي، وهي أيضاً لا يمكن أن تندلع -بالصدفة أو بحفنة من المناضلين المعزولين عن الشعب، بل بالحزب المؤهل، الذي يتقدم صفوف الجماهير الشعبية الفقيرة، وإعياً لمصالحها وتطلعاتها وحاملاً للإجابة على أسئلتها، ومستعداً للتضحية من أجل هذه الجماهير، واثقاً كل الثقة من الانتصار في مسيرته المظفرة ، وشق الطريق صوب المستقبل الذي تتطلع إليه بشوق كبير جماهير الفقراء والكادحين من أبناء شعبنا.

10 / ديسمبر / 2012

فصائل واحزاب اليسار الماركسي العربي وامكانية الخروج من حالة الركود والعجز الى حالة النهوض....
ان الأهمية الفائقة لدور الحزب الثوري الماركسي في البلدان المتخلفة، تصبح أهمية استثنائية بالنسبة إلينا في كل اقطار وطننا العربي الذي لا يواجه مشكلة التخلف والتبعية فحسب بل يواجه أيضاً مشكلة تحرره الوطني والديمقراطي ومشكلة وحدته القومية .
إن التفعيل الحقيقي أو الثورة الحقيقية للحزب ، لا تحددها قناعاته الفكرية
ة أو أيديولوجيته فقط ، فلكي تتمتع الأفكار بقوة تحويليه ، من الضروري أن يكون التنظيم عالياً عبر وحدته وقوته الداخلية لدعم قوة الأفكار بقوة التنظيم ، وبقوة ووضوح الممارسة اليومية التي تجسد رؤية الحزب واهدافه السياسية والكفاحية والديمقراطية وخاصة الاندماج في اوساط جماهيرالعمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين.. وفي اوساط النقابات العمالية والمهنية والجمعيات والجامعات والطلاب والنوادي والتجمعات الديمقراطية .
وفي هذا السياق ، علينا أن نتذكر دائماً أن الحزب القوي هو الذي يخلق الإطار الجماهيري و ليس العكس ، فالعمل الجماهيري لا يستطيع أن يؤطر خلية حزبية واحدة ، بهذا المعنى يكون الالتزام في الحزب مقياساً أولياً لاختبار كيفية تطبيق البرنامج و المهام ، بما يؤكد على إمكانية توفر شروط مغادرة دوائر الأزمة والعجز والقصور في فصائل واحزاب اليسار الى دوائر النهوض والانتشار والتوسع في اوساط الجماهير .

10 / ديسمبر / 2012

رفاق وأنصار وأصدقاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين... في الذكرى (45) لانطلاقتها... عاشت الذكرى ..دامت الثورة..حتما سننتصر.....
رفاق وأصدقاء الحكيم وأبو علي مصطفى وغسان كنفاني ووديع حداد وأحمد سعادات وكل مناضلي الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية وشهداءها وجرحاها وأسراها... أقول ... في حكايا الثورة قصّة ملحمة وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع أبنائكم وأحفادكم .. حكاية لمسيرة سندان

ة ما زالت على قيد حياة القضية والنضال الوطني والقومي والأممي، رافضة لعصر الانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي والعالمي في هذه المرحلة .. وبإصرارها العنيد عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين، تسهم بدورها الطليعي الثوري في مسيرة النضال التحرري الوطني والقومي الديمقراطي الثوري في إطاره الأممي والإنساني.... اقرؤوها في وجوه وعيون الفقراء، وعلى جبين المستضعفين وثياب اللاجئين في المخيم .. وفي عقول وقلوب كوادرو وقواعد الجبهة المتمسكين بوعي بهويتها ... فكراً ماركسياً ومنهجاً علمياً وعلمانياً تقدماً واشتراكياً لا يعرف لون الحياء ... منحازة دوماً لمن هم "تحت" كانهياز ناجي لفقراء الأرض وملحها .. تتقن كل لهجات الجماهير المسحوقة وتناضل من أجل تحريرها وانعتاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين بكل ألوانه وأشكاله... إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ضمت بين صفوفها منذ تأسيسها الى يومنا هذا ، أجيالاً من المناضلين ، ضمت الجد والجدة والأب والأم والأبناء من جماهير الفقراء والكادحين ، أجيال تعاقبت على حمل الراية ، راية التحرر ، راية الوطن ، راية الشعب ، راية العمال والكادحين الفقراء والفلاحين والمثقفين الثوريين على امتداد (45) عاماً ناضلت عبرها من أجل طرد المحتل وتقرير المصير وحق العودة والاستقلال ، بمثل ما ناضلت من أجل حقوق الفقراء من العمال والفلاحين وكل الكادحين في سبيل لقمة اطفالهم، هي اليوم في انتظار تجدد الروح الثورية لكل أعضائها من أجل أن تعود حقاً طليعة اليسار الفلسطيني الثوري الملتزم بقضايا ومستقبل الجماهير الشعبية الفقيرة وكل الكادحين والمضطهدين ، على طريق النضال المتواصل لمسيرة شعبنا العربي الفلسطيني من أجل حريته وتقرير مصيره وعودته إلى وطنه وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس كحل مرحلي على طريق مواصلة النضال من أجل استرداد كامل حقوقنا التاريخية وتحقيق الهدف الاستراتيجي في إزالة الكيان الصهيوني وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية وحل المسألة اليهودية من خلالها ، بما يدفعنا ، وباعتزاز وفخر كبيرين ان نقول بثقة ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ما زالت كما كانت ، موضع الحب والإعجاب والأمل لدى عشرات الآلاف من المناضلين التقدميين الديمقراطيين في بلدنا وفي كل بلداننا العربية.

10 / ديسمبر / 2012

في الذكرى الخامسة والأربعين للانطلاقة

رفاقي واصدقائي الاعزاء ...

في اليوم الحادي عشر من ديسمبر من كل عام نحتفل بذكرى انطلاقة جبهتنا الشعبية ، ليس احتفالاً بتاريخها الماضي المجيد وتضحيات شهدائها وأسراها وجرحاها ومناضليها فحسب، بل أيضاً، احتفالاً حزبياً وجماهيرياً يجسد إصرار رفاقنا على الوفاء بالعهد لشعبنا ولشهدائنا ولأسرانا المناضلين الصامدين ، وفي صدارتهم رفيقنا الباسل الأمين العام أحمد سعادات، م

عاهدينهم على مواصلة النضال في المرحلة الراهنة والمستقبل حتى تحقيق الأهداف العظيمة التي انطلقت جبهتكم من أجلها .

رفاقنا الأعزاء في ذكرى الانطلاقة الخامسة والأربعين ، تتجلى أهمية التمسك الواعي بمبادئ وأهداف جبهتنا وهويتها الفكرية الماركسية المتطورة ومنهجها المادي الجدلي كمرتكزات أساسية تؤكد لنا أن الطريق تبدأ من فهمنا .. " بأن شرطاً أساسياً من شروط النجاح هو الرؤية الواضحة للأمور ، والرؤية الواضحة للعدو ، والرؤية الواضحة لقوى الثورة ، وعلى ضوء هذه الرؤية تتحدد إستراتيجية المعركة، وبدونها يكون العمل الوطني مرتجلاً. إننا في هذه المناسبة العظيمة ، نجدد إيماننا ووعينا العميق بهذه الرؤية ، ونؤكد أيضاً -وبالرغم من كل مرارة اللحظة الراهنة- أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هذا الحزب الذي ترعرع في أوساط الجماهير الشعبية وضم في صفوفه الكثيرين من خيرة أبنائها وطلائعها، كان وما زال خير معبر عن طموحاتها وأهدافها عبر تضحياته ومعاناته في مسيرته الطويلة التي خاض المناضلون تحت رايته -وما زالوا- دون فتور ولا كلل جميع المعارك الوطنية التي قام وسيقوم بها أبناء شعبنا في سبيل حريتهم واستقلالهم وعودتهم وكرامتهم وخبزهم.

اليوم 11/ ديسمبر / 2012 الذكرى الخامسة والأربعين للانطلاقة.. عاشت الذكرى...دامت الثورة

رفاقي واصدقائي الاعزاء.....

منذ تأسيسها في الحادي عشر من ديسمبر/ 67 ربطت جبهتنا صيرورة النضال الوطني بمستقبل النضال القومي التقدمي للحركة الثورية على المستويين العربي والأممي ، إيماناً بالأفكار الوطنية والقومية والأممية التوحيدية ، التي ضحى في سبيلها آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين والمناضلين من رفاقنا عبر مسيرتهم الثورية التي تواصلت مع انطلاقة الجبهة... وهاهم أبناء الجبهة من الرفاق والأنصار والأصدقاء .. يؤكدون اليوم لكل الشهداء الذين قضوا، وفائهم وعهدهم والتزامهم الثوري بالمبادئ والأهداف العظيمة التي انطلقت الجبهة في مسيرة النضال من أجل تحقيقها، بمثل ما يؤكدون اليوم إصرارهم العنيد على أن تسهم جبهتنا الشعبية بدورها الطبيعي الثوري في مسيرة النضال التحرري والديمقراطي تجسيدا لطموحات وأهداف جماهير الفقراء وكل الكادحين والمستضعفين من أبناء شعبنا، انطلاقاً من قناعة جميع الرفاق من قواعد وكوادر الجبهة انحيازهم الواعي العميق للجماهير المسحوقة، ونضالهم من أجل تحريرها وانعتاقها واستمرار الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية حتى تحقيق الانتصار رغم كل رياح وأطراف اليمين الليبرالي والديني.

11 / ديسمبر / 2012

العلمانية بالنسبة لي - ولكثيرين من رفاقي واصدقائي - هي صمام الامان للديمقراطية والعكس صحيح، فهي تعني على صعيد النضال الديمقراطي الثوري والمعرفي، تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، وتحرير الفكر من كل الأوهام والخرافات وكل مظاهر ورواسب التخلف، وتحرير الإنسان من العبودية والاستبداد والاستغلال، العلمانية ليست ضد الدين، لكنها ضد الوثنية الدينية وضد سلطة رجال الدين وتدخلهم في حياة الانسان، إنها عملية تاريخية او صيرورة تقدم في التاريخ والمعرفة، فالعلمانية لغوياً مشتقة من العالم الدنيوي أو عالم البشر الذي يصنعون تاريخهم بأنفسهم، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وتعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها، وذلك هو جوهر الديمقراطية والتنوير وحرية الرأي والمعتقد والعقلانية والعلم والتطور والنهضة والتقدم والتحرر السياسي الاجتماعي والاقتصادي كعناوين تجسد جوهر الحداثة في هذه المرحلة من تطور شعوبنا ، لذلك يتجلى وعي جوهر الحداثة وحركتها اللانهائية انطلاقاً من وعي التراث الفكري التقدمي العالمي عموماً ، ووعي النظرية الماركسية في سيرة تطورها وتجدها مهمة رئيسية من مهمات احزاب وفصائل اليسار العربي في مجابهة مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والقهر والاستغلال الطبقي في موازاة النضال ضد الوجود الامبريالي الصهيوني على طريق التحرر والنهوض والثورة الشعبية الديمقراطية بافاقها الاشتراكية.

11 / ديسمبر / 2012

مفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته في بلادنا

رؤيتي لمفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته في بلادنا، تتجاوز - استراتيجياً - التجزئة القطرية لأي بلد عربي، تتجاوزها كوحدة تحليلية قائمة بذاتها (مع إدراكنا لتجذر هذه الحالة القطرية ورسوخها)، نحو رؤية اشتراكية ديمقراطية قومية -تدرجية- تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة -المجتمع العربي، وتتعاظم مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً ، في بنيته التحتية ومستوياته الجماهيرية الشعبية ، العمال والفلاحين الفقراء على وجه الخصوص - ، من هنا أهمية التركيز على حقل المعرفة كحقل مميز من حقول الصراع الطبقي" ذلك إن وحدة المفاهيم أو الإطار المعرفي السياسي، ووضوحها لدى فصائل واحزاب اليسار الماركسي العربي ، ارتباطاً بوضوح تفاصيل مكونات الواقع الاجتماعي -الاقتصادي-الثقافي القطري والعربي، ستدفع نحو توليد الوعي بضرورة وحدة العمل المنظم المشترك، وخلق "المتقف الجمعي العربي" عبر الإطار التنظيمي او الحركة الماركسية العربية من ناحية وبما يعزز ويوسع إمكانيات الفعل الموجه نحو تحقيق شروط "الهيمنة الثقافية" في أوساط الجماهير الشعبية من ناحية ثانية.

بهذا التصور، يصبح تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني، مرحلياً، وبعيداً عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق

والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أو نقطع مع دلالات النهضة والحداثة في الحضارة الغربية من الناحية المعرفية والعقلانية والعلمية والديمقراطية وجميع المفاهيم الحداثية الأخرى، وتسخيرها في خدمة أهدافنا في التحرر الوطني والقومي الديمقراطي والبناء الاجتماعي التقدمي بأفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعاتنا العربية المستعصية ، ومن أجل الإسهام في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري. لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية.

12 / ديسمبر / 2012

توضيح العلاقة بين اليسار العربي وحركات الإسلام السياسي....

بالنسبة للعلاقة بين اليسار العربي وحركات الإسلام السياسي، أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوع " الدين " من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فان يكون لنا م

وقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين أو الاساءة للتراث الديني الايجابي المستنير في التاريخ الاسلامي، بل على العكس، فان واجبنا النضالي يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياهم وهمومهم وجذبهم إلى النضال من اجل الحرية والاستقلال والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والفقر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين - كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية - بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكيئته ، فهي تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكّل تطوراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

أما بالنسبة للعلاقة الخلفية بين اليسار وحركات الإسلام السياسي، فهي تستند - من وجهة نظري - إلى التحليل الموضوعي الذي يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... عبر منطق غيبي تراجمي عاجز عن بلورة برنامج سياسي ديمقراطي اجتماعي تنموي ، يتناقض مع جوهر النظام المخلوع في تونس ومصر أو مع أي نظام استبدادي ، ما يعني إعادة إنتاج أنظمة ليبرالية رثة، وتابعة ومحتجزة التطور ، مع استمرار النظام الاقتصادي الاستغلالي على ما هو عليه .

وعلى الرغم من كل ما تقدم ، فإن المستجدات والمتغيرات المتلاحقة راهناً، تؤثر إلى أننا سنواجه -مع حركات الإسلام السياسي- ظروفاً وأوضاعاً مستجدة، ما يفرض على قوى اليسار العربي أن تتمسك برويتها الموضوعية إلى أبعد الحدود في العلاقة الديمقراطية مع هذه الحركات بمختلف مذاهبها ، بحيث تحرص على ان لا تصل الاختلافات معها ، إلى مستوى التناقض التناحري الذي يحكم علاقتنا بالعدو الإمبريالي الصهيوني، انطلاقاً من رؤيتنا تجاه هذه الحركات ، التي تؤكد على "أن قوى الإسلام السياسي هي مكون طبيعي من مكونات الحركة السياسية العربية على الرغم من أية خصوصيات تمثلها، وهي ايضا مكون طبيعي في بنية مجتمعاتنا العربية التي ما زالت اسيرة لعوامل

التخلف والتبعية ، وعلى هذا الصعيد يهمننا أن نؤكد على الحرص في التعامل معها وفق قواعد الديمقراطية والتعددية والحريات العامة والخاصة التي يتوجب الاحتكام إليها.

12 / ديسمبر / 2012

حركات الاسلام السياسي وموقفها من الديمقراطية والعلمانية واليسار

على الرغم من التجربة القصيرة لحركات الاسلام السياسي في مصر وتونس ، إلا أن القوى العلمانية الديمقراطية و اليسارية وقسم كبير من الجماهير الشعبية اكتشفت زيفها وحقيقتها الطبقية والسياسية التي لا تختلف في جوهرها عن نظام حسني مبارك وزين العابدين ، وزيف ما يسمى بـ "الربيع العربي" وبالتالي كان طبيعيا أن تشتعل ثورة الشباب وجماهير الفقرا
٤ من جديد.

فقد بات من الواضح أن حركات الاسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة (المدعومة من الامبريالية الامريكية) يتحركون في بلادنا داخل حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتجده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة والنهضة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية الثورية والتقدم بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه باسم وأوهام ما يسمى بـ "الربيع العربي" عبر شكل " جديد "من أنظمة الاستبداد والتبعية والعمالة والتخلف والاستغلال الطبقي ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ما يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجع، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد.

وهنا بالضبط تتبدى الضرورة التاريخية التي تستدعي من القوى اليسارية الثورية في كل بلد عربي، تركيز أهدافها ومهامها النضالية، السياسية والاجتماعية، باتجاه تغيير وتجاوز هذا الواقع ، وان تتحمل مسؤولياتها الكبرى، في كونها تشكل في هذه المرحلة طليعة الحامل السياسي الاجتماعي الديمقراطي لعملية التغيير الثوري ، من أجل تغيير الواقع الراهن وتجاوزه وتحقيق تطلعات وأهداف جماهير الفقراء من العمال والفلاحين وكل المظلومين والمضطهدين.

13 / ديسمبر / 2012

الحزب الماركسي والعلاقة مع الجماهير : لا يعنى قيام الحزب الماركسي الثوري انه يمكن الاستغناء عن الجماهير، وإلا انقطع اتصال الطليعة بجيشها. فالحزب يناضل بالشعب، وفي مقدمته، وليس نيابة عنه. فمن الجماهير الشعبية

يجدد الحزب دماؤه. وعليه تجنيد الحركة العفوية في المواقع النشطة، جماهيرياً، وفي صفوف العمال، وأكفاً المثقفين، وأشدّهم ارتباطاً بالناس.

معروف بأن علاقة الحزب بالشعب إنما تقوم على التأثير المتبادل؛

فالشعب لا يصنع الأحداث إلا بقيادة الحزب، الذي ينقل - بدوره - إلى الشعب الوعي السياسي. ويتعلم الطرفان من بعضهما البعض، مما يحتم أن يكون الحزب حيث تكون الجماهير، وأن تنشط الحركة من الجماهير واليهما. واعياً- في الوقت نفسه- بأن الجماهير ليست، دائماً، على حق. ذلك أن الحزب يصيغ طموحات الشعب، بعد أن يغربلها، ويخلصها من الشوائب. ففي وسط الشعب تختبر قيادة الحزب صحة قراراتها، ومدى صوابية تكتيكاتها.

13 / ديسمبر / 2012

مفهوم الاستقامة في الاحزاب الثورية :

تلعب نوعية الافراد، الذين يحتلون المواقع القيادية في الفصائل والاحزاب والحركات الماركسية الثورية، دوراً هاماً في نموها والتحاق الآخرين بها. فليس الخط السياسي الواضح، هو فقط الذي يجذب الافراد للالتحاق بالحزب. ولكن نوعية الاشخاص، الذين يثبتون هذا الخط ويقودون مسيرته بتواضع ووعي عميق وبمعقل جماعي ديمقراطي، بحيث يشكلون مؤشراً حول جدية هذا الخط وضمان عدم انحرافه. فـ

لحركة الثورية، التي تحترم الجماهير وتقاليدها، لا تقبل في صفوفها قادة يضربون بتقاليد الجماهير عرض الحائط، كما أن ممارساتهم العلنية والسرية الخارجة عن مفهوم الاستقامة والاخلاق تشكل اسوأ دعاية للاحزاب الثورية. وبالتالي فان فقدان الصفات الحميدة لدى القيادة، تفقدهم الاحترام عند قواعدهم، مما يجعل الامور في الحزب متسببة وبعيدة عن الانضباط .

فالاستقامة كقاعدة عامة هامة للمسلكية الثورية، يكتسبها الكادر والقائد من خلال تمسكه بالقيم الاخلاقية وابتعاده عن السقوط في مهاوي الرذيلة او الانتهازية او البيروقراطية الفردية أو الاستبداد الداخلي باسم المركزية، او الهبوط السياسي والارتداد الفكري . فالقائد مطالب ان يحترم ذاته ويحرص على تطوير وتكريس الديمقراطية الداخلية ، وينمي في نفسه الشعور بالمسؤولية والتفوق في كافة المجالات، مما يجعل أي ممارسة خارجة عن الاستقامة تضعزع شعوره بالقدرة على تحمل المسؤولية. وإلى جانب ذلك، فان الكادر القائد مطالب بتكريس الاستقامة كمسلكية في علاقاته مع الآخرين، داخل الحركة الثورية وخارجها. فالقائد، الذي يعتمد على الشخصية والتكثف الشللي والتهويز والكذب والوعود الزائفة لكي ينتزع التصفيق أو الاحترام من الآخرين، لا يلبث ان يفقد كل شيء عند انكشاف الحقيقة، وهذا امر حتمي. أما الكادر المخلص لمبادئ الحزب وهويته الماركسية المتطورة ومنهجها، هو الذي يرفض ان يتحمل مسؤولية تفوق قدراته وامكانياته وتتجاوز تجربته الثورية . وهذا النوع من الرجال هو الذي يضع كل انسان في المكان المناسب له. ان الاستقامة كقاعدة للمسلكية الثورية، تشكل صمام الامان في الحركة، حيث ان مفهوم الاستقامة لا يتجزأ. فالقائد المستقيم.. الاخلاقي، هو الذي يمارس هذه المسلكية في كل المستويات، مما ينظف

الحركة الثورية من الاعضاء غير المستقيمين واللااخلاقيين والانتهازيين، ويكرس في صفوفها مفهوم الفضيلة الثورية....في كل الاحوال : ان الحزب الثوري يقوى بتطهير نفسه.

13 / ديسمبر / 2012

في مفهوم المثابرة والاصرار في الفصيل او الحزب الماركسي الثوري:

من بين أهم السمات التي يجب ان يتميز بها عضو الحزب او الفصيل الثوري الماركسي عموما وكوادره القيادية خصوصا ، أن يمتلكوا روح المثابرة والاصرار في تنفيذ البرامج والخطط والقرارات ومتابعتها وتقييم نتائجها ونقدها حتى تحقيق نتائجها. ويتم ذلك بدوافع ثورية ذاتية نابعة من الاعضاء والكوادر انفسهم ،وفي مناخ محكوم للديمقراطية والعمل الجماعي وا

لنقد والنقد الذاتي وليس نتيجة اوامر بيروقراطية او مراقبة عليا أو خوفا من محاسبة بعيدا عن الاستزلام والتكتلات الشللية والشخصنة . ان تقدير العضو والكادر للمسؤولية، التي يتحملها كل منهما من جهة، وفهمهما لطبيعة الدور والمعرفة التي يخوضانها، تحتم عليهما المثابرة وملاحقة كل القضايا دون يأس من عقبة أو خوف من فشل. ان روح الاصرار عند العضو والكادر الثوري المرتبطة بالوعي العميق لهوية الحزب الماركسية ومنهجها واهداف الحزب الوطنية التحررية والديمقراطية تعكس نفسها بصورة حازمة لدى كل الرفاق ، حيث ان الممارسة الجدية المثابرة من أي عضو تمثل قدوة تحتذى من الجميع تجعلهم يسابقون بعضهم في مجال العمل للنهوض بالحزب . ان المسيرة الثورية مليئة بالعقبات السهلة منها والصعبة، وكثيرون يتركون الحركة الثورية بعد ان يقطعوا في المسيرة شوطا طويلاً، وذلك نتيجة عقبة صعبة تواجههم وتجعلهم يفقدون روح الاصرار والعزيمة التي تدفعهم للاستمرار . ولكن الحركة الثورية تملك ضمانتها بالاستمرار من أولئك الرجال الذين لا يقل عقيدتهم أي مأزق ولا تنهيم عن عزيمتهم أي مشكلة أو عقبة. وتتعمق روح المثابرة لدى العضو الثوري ولدى الكادر القيادي الثوري بايمانها، بان النصر الكبير حتمي ما دامت المسيرة سليمة ومستمرة، كما ان روح التحدي والاستعداد لمجابهة الصعاب مهما كبرت واحاطتها الاخطار، تولد لدى الرفاق اعضاء الحزب روح الاصرار، وتجعلهم يواجهون كل الصعوبات بعزيمة تؤمن بقدرتها على التقدم والتوسع في اوساط الجماهير وتحقيق النصر. ان المثابرة والاصرار، تشكلان قاعدة متكاملة للمسلكية الثورية، يتطلب من كل الكوادر المسؤولية ان يلتزموا بها وان يعمقوا مفهومها لدى كافة الاعضاء، حتى تصبح روح المسلكية هي الروح الثورية السائدة في الحزب كله.

رفاقي واصدقائي في فصائل واحزاب وحركات اليسار العربي ..ماذا يعني ان تكون

ماركسيا؟.....

الماركسية هي نظام معرفي يمكننا من تحليل وتشخيص الواقع بصورة موضوعية/علمية. على ضوء ذلك، فإن من المفيد أن يقوم كوادر وأعضاء الأحزاب اليسارية العربية، باكتشاف ما هو معرفي في مجمل النظام الفلسفي للماركسية ، و استخلاص كل الإضاءات و الإضافات الفكرية فيه .

في إطار هذه الضرورة، ووعينا لها، علينا

تبنى الماركسية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير الثوري، خاضعة للتطور والاعتناء ارتباطاً بالمتغيرات

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

أن تصبح ماركسياً معناه أن تقوم بزيارة التاريخ لا أن تزوره ، أن تزوره عبر تحليل وفهم التطور التاريخي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لشعوبنا العربية منذ آلاف السنين وفق قوانين الماركسية ومقولاتها العلمية الموضوعية، ووفق مضمونها الطبقي الثوري الذي يرفع رايات الكادحين ضد رايات الرأسمالية وأدواتها المستغلة التي تنزف دماً من كل مساماتها أن تكونوا ماركسيين معناها ان تقوموا بتوفير كل شروط ومقومات وأسس الحزب الثوري الذي يتقدم الجماهير معبرا عن همومها وتطلعاتها في انهاء كل مظاهر الاستغلال والافقار والقهر والاستبداد...حزبا ثوريا خاليا من كل عناصر الهابطين والانتهازيين والفاستدين والمتردين ومن كل مظاهر وشخوص الشللية والتكتلات وتطهير الحزب او الفصيل منهم أولا بأول ليبقى ثوريا نقيا مناضلا في كل الاوقات والظروف.

أيها الرفاق ، أن تكونوا ماركسيين اليوم، معناها ان تراكمو كل عوامل الثورة الشعبية لازالة وسحق انظمة التخلف والرجعية والاستبداد والتبعية واجتثاثها من بلادنا واقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي ...أن تكونوا ماركسيين معناها أن تقاوموا هذه الحركة الصهيونية، وليدة النظام الرأسمالي وريبته، وان تناضلوا من اجل ازالة الصهيونية وتحقيق الهدف الاستراتيجي في اقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها، وأن تقاوموا نظام العولمة البشع ، لا أن تستهلكوا بضاعته الفكرية الرخيصة من الواقعية الى الليبرالية الى المهادنة.... أن تكونوا ماركسيين ، يعني أن تكونوا حاضنة دافئة للجماهير الشعبية العفوية، تحترمون كل تراثها ومعتقداتها وتتعلموا منها ، فأن تكون ماركسياً، يعني أن تنظر إلى الدين على أنه وعي اجتماعي وجزء هام ورئيسي من الوعي الإنساني، استطاع أن يلعب دوراً في تحرير الإنسان من الاستغلال عندما أحسن التعاطي مع أفكاره وجوهره عموماً وفي بداياته الاولى خصوصاً.

وأخيراً أن تكون ماركسياً، هو أن يتكامل وعيك أيها الرفيق، فتنهل من النظرية وتدرجك منهجها ادراكاً ذاتياً ، وتؤسس لك أرضية صلبة تنطلق منها للعمل النضالي والديمقراطي، الوطني والقومي والإنساني، لا أن تأخذ السياسة على حساب الفلسفة، فالجزء يكمل الكل، ولا تنفصل النظرية الماركسية ومنهجها بالنسبة لنا وفي كل الظروف عن العمل السياسي، فإذا ضاع الجزء، ضاع الكل ، وضاعت معه هوية حزبنا الفكرية.

أن تكون ماركسياً هو أن تعمل على أن يكون وطننا العربي كله، وطن لأبناءه ، وطناً مستقلاً حراً موحداً تسوده الاشتراكية والحرية والديمقراطية والمساواة ، يبنيه ويحميه أبناءه من العمال والفلاحين الفقراء والكادحين بإرادتهم الجماعية الحرة، وبقيادة الحزب الماركسي الطليعي الجماهيري الثوري والديمقراطي.

14 / ديسمبر / 2012

تعريف الكادر في الحزب اليساري الماركسي..

هو من لا ينتابه الذعر في لحظات الإخفاق ولا ينسى نفسه في لحظات الانتصار. إن الوعي العميق بالقضايا الفلسفية والمعرفية التقدمية عموماً وبالنظرية الماركسية في سياقها التطوري المتجدد خصوصاً ، والالتزام والايان العميق بالديمقراطية كمنهج وأداة راسخة في الحياة اليومية ، والانضباط والتمرس الثوري في الصراع مع العدو الوطني و الطبقي ، وعدم التسامح حيال الانحراف عن هو
ية الحزب الفكرية/الماركسية، وعن المبادئ والاهداف الوطنية والقومية والانسانية هي إحدى سمات الكادر الرئيسي بالاضافة الى التواضع في تعامله مع الجمهور ومع رفاهه بروح عالية من الاحترام والتقدير والتفاني في خدمتهم. "تريد أناساً يأتون إلى الحزب ليرفعوه على أكتافهم لا أناساً يأتون ليرتفعوا على أكتافه. "
وحتى يستطيع أي عضو أن يصبح كادراً للحزب ويرفعه على أكتافه ويكون داعياً لسياسته لابد من أن يكون واعياً بعمق سياسة الحزب ومبادئه وأسس ومبادئ الفكر والممارسة لتطويره وتوسيعه وانتشاره ومتابعاً لكل تفاصيل ومكونات الواقع السياسي والاقتصادي والمجتمعي والثقافي ، ومتعمقاً بالفكر الماركسي ، علاوة على اكتسابه للأخلاق الثورية التي تجسد الاستقامة والصدق و الشجاعة السياسية والشهامة والمبدئية في الموقف، وتجنب كافة مظاهر الشللية والتكتلات والممارسات الانتهازية والمواقف السياسية الهابطة ورفضاً لكل أشكال الارتداد او الانحراف الفكري والسياسي.

14 / ديسمبر / 2012

الشرعية الحزبية وآليات تداول القيادة في الحزب اليساري الماركسي الثوري...

تتمثل الشرعية بوجود دستور الحزب والنظام الداخلي الديمقراطي نفسه، الذي تبين أحكامه وقواعده حقوق الأعضاء وواجباتهم، ومسؤولية وصلاحيات كل مستوى قيادي وحدودها وكيفية تشكيل الهيئات واتخاذ القرارات، وإضفاء مبدأ المساواة على الأعضاء وحمايتهم من الإجراءات التعسفية. فمصدر الشرعية هنا ليس فوقياً، بل هو بالتحديد :
أعضاء الحزب أن

فسهم عبر الهيئات الحزبية والمؤتمرات المناطقية او الوطنية التي يجب ان تكون محكومة للمرجعية الديمقراطية والاختيار الحر الواعي ، فإرادة أعضاء الحزب تتجسد في اختيار هذا العضو أو ذلك لتبوء المسؤولية القيادية ، وكذلك

في اتخاذ قرارات الحزب على المستويات المختلفة ، أي أن الديمقراطية هي الأسلوب الأمثل والوحيد لتوفير الشرعية الحزبية وتعزيزها ، فلا طريق أفضل من الديمقراطية للوصول إلى الشرعية.

ولذلك فإن من واجب كل رفيق ان لا ينسى ابدأ البديهية الثورية الناصعة المتفق عليها بين جميع المفكرين الماركسيين الثوريين ، وهي : ان الحزب هو اتحاد اختياري حر وواعي، من لا يقبل بشروطه وأهدافه وأفكاره يجب أن يخرج.. لان الحزب يتفسخ حتماً أول الأمر فكرياً (إذا تراجعت القناعة بهويته اوسادت حالة من الردة والانحراف والفوضى الفكرية في صفوفه) ثم يتفسخ مادياً إذا لم يظهر صفوفه من الأعضاء الذين يروجون المواقف والآراء الفكرية المنحرفة او المرتدة او الانتهازية او السلبية، او يعيشون حالة من الضعف والارتخاء وضعف الشغف بمبادئ الحزب وتراجع الدافعية الذاتية ..أولتراجع عن الانتماء والالتزام الذاتي والموضوعي لمبادئ الحزب وافكاره . وهذا يحتم علينا في كل احزاب وفصائل اليسار ، تعميق عملية الدمج بين حركة الفكر، ونشاط الكادحين والعمال الثوري، وبالتالي تحديد أهمية كل قضية من القضايا في النشاط الثوري، أي أهمية الدراسة والتثقيف، فإذا انهارت الجبهة الثقافية/ الفكرية في داخل أي حزب فان ذلك يعني ان هذا الحزب او الفصيل على طريق الانهيار . إن الحزب يقوى بتطهير نفسه.

14 / ديسمبر / 2012

تعريف الحزب الماركسي.....

إن تعريف الحزب بالنسبة لفصائل وقوى اليسار الماركسي هو الإطار السياسي الأيديولوجي المنظم الذي يملك الإجابات على الأسئلة التي تشغل الناس عموماً، والفقراء والكادحين بصورة خاصة، ويملك رؤية سياسية وأيديولوجية طبقية ووطنية واضحة، وأهدافاً إستراتيجية إنسانية وقومية ووطنية من ناحية وديمقراطية مطلبية محددة قابلة للتحقيق من ناحية ثانية، وفق خطط وأساليب تكتيكية تخدم إستراتيجيته.

وآليات تنفيذية ولجان متخصصة وإدارة ديمقراطية عصرية تعتمد على العلم والمفاهيم العلمية الحديثة في الاتصال والمعلومات والعلاقات الداخلية (الرفاقية والدافنة) ولضمان هذه العملية يجب تفعيل وتعميم الوعي بالقضايا الأيديولوجية للحزب كصمام أمان للقضايا التحررية الوطنية والديمقراطية المطلبية، والقضايا القومية والإنسانية الأهمية، فإذا كفت أيديولوجيا الحزب عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ويعبر عن مصالحه وطموحاته فإن الحزب يفقد تأثيره تدريجياً فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية .. وهنا نفهم أهمية معنى أن يكون الحزب قائماً بدور المثقف العضوي الجمعي بالمعنى الحزبي الذي يرى في ذاته مسؤولاً عن سلامة الحزب وصحة النظرية والبرنامج ..

لأن قوة الأيديولوجيا أو قوة الأفكار هي القادرة على غسل الحزب من كل أمراضه البيروقراطية والشللية والانتهازية وكل أشكال الانحراف الفكري أو السياسي أو الاخلاقي.

14 / ديسمبر / 2012

غياب الرؤية ونقص الوعي وضعف الروح الثورية مقتل الحركات اليسارية العربية.....

لقد ركزت احزاب وفصائل اليسار العربي على الشعارات العامة ،على الرغم من أن الشعارات وحدها لا تنتج ثورة أو حالة ثورية منظمة ومدركة لأهدافها ومؤثرة في اوساط الجماهير الشعبية، ويعود السبب في ذلك إلى عدم تبلور ووضوح الرؤية ، ونقص الوعي الذي هو في حقيقة الأمر مقتل الحركات اليسارية ، فبسبب هذا النقص تمكنت الأيديولوجيا الليبرال

ية الساندة من السيطرة والانتشار بهذه الدرجة أو تلك في كل أحزاب وفصائل اليسار العربي ، الى جانب سيطرة الأيديولوجيا اللاهوتية في هذا المناخ العربي المهزوم والمأزوم.

وفي هذا السياق نشير إلى أن النشاط الثوري للجماهير ،مستمر منذ أقدم العصور، لكن كل هذه المعارك والثورات ،لم تحقق انتصارها ،ولهذا ظلت مُسْتَعْلَةً مضطهدة ،تثور مرة ،ثم تعود إلى سباتها سنوات ، وربما عقود، والسبب الجوهرى هو أن الجماهير لم يتطور وعيها ،من خلال نشاطها الثوري .إن هذه الواقعة ،فرضت على لينين ،أن يتحدث عن أن الوعي الاشتراكي الديمقراطي ،لن يأتي العمال "إلا من خارجهم"... من الحزب الثوري أو الطليعة الثورية، وهذا هو دور قوى اليسار الذي يتوجب على كل رفيق الالتزام به ووعيه بكل عمق، ذلك إن النشاط الثوري غير المنظم قد يُكسب الطبقات المضطهدة (وهو يُكسبها بالضرورة)، خبرات في التخريب ، وفي التظاهر ، والقيام بالاضرابات ... الخ ، لكنه لا يكسبها الوعي الثوري ومن ثم زخم وتواصل الحراك الجماهيري الثوري لاجتثاث أنظمة التبعية والاستبداد والتخلف.

15 / ديسمبر / 2012

بعد هزيمة ألمانيا، وبرز الأزمة المصيرية التي تعرضت لها (وهي مشابهة لأزمنا كعرب اليوم) توجه الفيلسوف الألماني كارل يسبرز (1883). 1969 (الى شعبة المنكسر بهذه الكلمات " :أقولها هنا والى كافة المسؤولين حاجتنا اليوم هي أن نحاور بعضنا بعضاً، حاجتنا ليست فقط كيف يعبر كل منا عن رأيه، بل كيف يسمع كل منا رأي الآخر، علينا ألا نعبر عن آرائنا وحسب، بل أن نفكر ونستمع ونصغي لما يقوله العقل، وأن نكون مستعدين لتقبل النظرة

الأخرى.. نحن بحاجة الى قبول رأي الآخر، ورؤية الأشياء من موقع آخر، والتوصل الى رؤية أخرى مختلفة، والمطلب الأهم أن نكتشف ما يجمع بين كل وجهتي نظر مختلفتين لا أن نركز على اختلافهما... فيعلن الطرفان استحالة الحوار. "

15 / ديسمبر / 2012

عن الرأسمالية ونظام العولمة ودول العالم الثالث او الرابع لا فرق.. منذ اجتياز النظام الرأسمالي العالمي - في العقد التاسع من القرن العشرين - لمرحلة تركز الانتاج والاستقطاب والصراع من أجل التوسع في اطار الثنائية القطبية، وانتقاله الى مرحلة سيادة العولمة وتعمقها، لتصبح السمة المركزية للمنظومة الرأسمالية العالمية التي قادتها، وحددت مسارها الولايات المتحدة الامريكية، عبر هيمنتها الاحادية على نظام العولمة الرأسمالي طوال العقود الثلاث الماضية حيث برز النظام الانتاجي المعولم ساعياً الى مزيد من الهيمنة لكي يفرض نفسه بديلاً للنظم الانتاجية، الوطنية، القومية في دول العالم الثالث التي بدأت - ولأسباب داخلية وخارجية- تفقد القدرة على توفير احتياجات شعوبها، اضافة الى عجزها في مواجهة متطلبات او شروط الاقتصاد الرأسمالي المعولم، وقد ترافق مع هذا التحول الاقتصادي، تغيرات نوعية، سياسية واجتماعية وايدولوجية في بلدان الأطراف أو العالم الثالث بوجه خاص، عززت انقسامها -كما يقول د. سمير أمين -الى بلدان توفرت لديها إمكانات التصنيع في حدود معينه، بما يسمح بإدخالها إلى السوق العالمي وفق شروطه الجديدة مع بقائها ضمن دائرة العالم الثالث مثل بعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا، وبلدان عجزت عن توفير هذه الإمكانيات ، خرجت من إطار العالم الثالث وأصبحت تندرج فيما يسمى ببلدان العالم الرابع (أو أكثر)، تتوزع على قارتي أفريقيا وآسيا عموماً، وبلدان الوطن العربي خصوصاً.

15 / ديسمبر / 2012

العرب وتحديات الديمقراطية والتنوير والاستنارة والعقلانية والثورة:
يبدو ان انظمة الاستبداد العربية عموما وانظمة البترودولار الرجعية العميلة خصوصا ، الى جانب ضعف تأثير وهشاشة القوى اليسارية ..مهد الطريق الى انتشار وفوز حركات الاسلام السياسي عبر استغلال بساطة وعي الجماهير وعفويتها... الامر الذي ادى الى تعزيز وتعميق اوضاع التخلف الاجتماعي في كل البلدان العربية ،وتزايد الهيمنة الامبريالية والصهيونية والكومبرادورية على مقدرات شعوبنا، بحيث يمكن القول بأن هناك نوع من الكسل والتعب الحضاري الذي يهيمن اليوم على الإرادة العربية ويجعلها تنام على أوساخها تهرب من تحديات الديمقراطية والتنوير والاستنارة والعقلانية والثورة وكل قيم ومفاهيم الحقبة الحديثة، وهذا يفسر تمسكها بنوع ساذج من الدين، هذا التمسك يريحها ويسوغ لها هذا الكسل. لذلك علينا أن نفسر هذا الكسل وهذه الهروبية من الواقع. وبالتأكيد فهي

مرتبطة، بسيادة الدولة الريعية المسنودة نفطياً، لكن علينا أن نجري مزيداً من الدراسات التاريخية والاجتماعية/الطبقية والسيكولوجية لامتنا وشعبنا. انطلاقاً من ادراكنا أن أكبر تجسيد للأفكار التي يرتعب العرب الرجعيين، وكل قوى وتيارات اليمين من مجابتهاتها هو فكر ماركس الثوري الديمقراطي التغييري في اطار الصراع الطبقي وتحقيق الثورة الاشتراكية.

15 / ديسمبر / 2012

تطور الرأسمالية ويزوع وانتشار الماركسية.....

ومع تطور الرأسمالية شرعت البرجوازية في التصدي لسلطة الإقطاعيين ، وطالبت بإلغاء الامتيازات والتقسيمات المراتبية ، وبرز في هذا السياق عدد من المفكرين من أبرزهم سبينوزا الذي طالب بتأسيس الدولة كتنظيم يخدم مصالح كل الناس ، وجون لوك ، الذي قال بأن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع .

وفي القرن 18 تطور الفكر الاجتماعي في أوروبا تحت راية التنوير في فرنسا ، وكان فولتير (1694-1778 - من أبرز مفكري التنوير ، أكد على الحق الطبيعي في نقده للنظام الإقطاعي ، وعنده أن القوانين الطبيعية هي قوانين العقل ، فالإنسان يولد حراً ولا يجب أن يخضع إلا لقوانين الطبيعة .

ومن بين المفكرين أصحاب النزعة الديمقراطية الثورية كان جان جاك روسو (1712-1778) صاحب المؤلفين (في أسباب التفاوت) و (العقد الاجتماعي) ، إنه يرى أن أصل الشرور والتفاوت بين البشر يعود إلى الملكية الخاصة كسبب أولي وحيد فهو القائل " إن العداء والكراهية والأناية بين البشر، بدأت حينما وضع أول إنسان سياجاً حول قطعة من الأرض معلناً أنها ملكيته الخاصة. "

أما الفيلسوف المادي الفرنسي هولباخ (1723-1789) فنأدى بتأسيس دولة أو عقد اجتماعي قائم على الحرية والملكية والأمن ، واعتبر أن العالم الروحي للإنسان هو نتاج للوسط الاجتماعي ، وجاء رائد الفلسفة الكلاسيكية الألمانية (كانط 1724-1804) الذي اعتبر التاريخ تطوراً للحرية البشرية وبلوغاً لحالة قائمة على العقل ، واعترف بمساواة المواطنين أمام القانون ، لكنه قسم الناس إلى نوعين : المالكين لوسائل الانتاج وهم الذين اعترف لهم بحق المواطنة والحرية، أما الذين لا يملكون فقد سماهم " حاملي جنسية " وهؤلاء ليسوا أحراراً أو مواطنين ، إنهم جموع الكادحين والجماهير المستغلة.

وبعد "كانط" جاء فيلسوف الجدل هيغل (1770-1831) الذي أسهم بقسط كبير في معالجة المشكلات الفلسفية لتاريخ المجتمع ، وهو يذهب إلى أنه في صلب الكون تقوم " الفكرة المطلقة " الدائمة التطور ، والتي تولد أو تخلق العالم كله - الطبيعة والإنسان ، والمجتمع ، لقد صَوَّرَ هيغل التاريخ العالمي على شكل مسيرة للروح (الفكرة) على الأرض وهذا الروح الكوني ، يسكن الشعب السائد في التاريخ العالمي بالعصر المعني ، ولم يكن غريباً - بعد حوالي مائة عام - أن يستلهم هتلر والنازية جوهر أفكار هيغل (إلى جانب أفكار شوبنهاور ونييتشه وتريتشكه) وتطبيقها على الشعب الألماني باعتباره سوبرمان العالم أو " الشعب السائد. "

ولكن، رغم أهمية الفلسفة السابقة ودورها ، إلا أنها لم تتمكن من وضع الحلول الاجتماعية الملائمة للأغلبية الساحقة من البشر ، ومع تطور وتفاقم أوضاع الطبقة العاملة في النصف الأول من القرن 19 ، وباستخدام التحليل الفلسفي لأحدث منجزات العلم ، ومن خلال معالجة وتطوير الانجازات الإيجابية لمفكري الماضي ، أمكن لماركس وانجلز وضع المادية التاريخية و القوانين العامة للتطور التاريخي وأشكال تحققها في نشاط الناس في ضوء معطيات النظام الرأسمالي وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية القائمة على الاستغلال....

15 / ديسمبر / 2012

المراحل التاريخية (الأساسية) لتطور الرأسمالية:

إن منطق التحليل العلمي، يتطلب أن نعرض التجارب التاريخية لعمليات التكيف الدولية المختلفة التي فرضتها الرأسمالية العالمية إبان مراحل تطورها المتعاقبة على البلاد المختلفة. وسوف أميز هنا بين خمس "مراحل" أساسية، جرى فيها ضغط لا هوادة فيه من جانب الرأسمالية العالمية على البلاد المختلفة لتطويع هذه البلاد وإخضاعها لشروط نمو الرأسمالية وحركة تراكم رأس المال بالمراكز الصناعية. وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: مرحلة الكشف الجغرافية. (تمتد من نهاية القرن 15 - منتصف القرن 17): وهي مرحلة التمهيد لنشأة الرأسمالية، أي فترة الكشف الجغرافية التي امتدت من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، وهي الفترة التي مهدت لتكوين السوق العالمية فيما بعد. عبر اندفاع جحافل من التجار والبحارة المغامرين في أوروبا (أسبانيا، البرتغال....) إلى البحار والمحيطات الواسعة من ناحية ولكسر حدة السيطرة التجارية التي كانت تفرضها الإمبراطورية العثمانية على مبادلات أوروبا مع المناطق الشرقية الأفريقية من ناحية ثانية. ومن هنا، استهدفت حركة الكشف الجغرافية التي تمت في هذه المرحلة هدفين رئيسيين:-
-الأول، هو كسر الحصار التجاري الذي فرضته الإمبراطورية العثمانية.
-الثاني، هو البحث عن الذهب ومصادره.

وبالفعل تمكن عدد كبير من البحارة المعروفين، (فاسكودي جاما، وكريستوفر كولومبس...) بمؤازرة تمويل ضخم من الأمراء وكبار التجار، من الوصول إلى الهند والعالم الجديد (أمريكا الجنوبية والشمالية)، حيث تمكن الأوروبيون من نهب موارد هائلة من الذهب والفضة من البلاد المكتشفة، وتكوين مستعمرات للمستوطنين البيض على المناطق الساحلية، وإقامة محطات تجارية فيها.

وهكذا استطاعوا من تحويل اتجاهات التجارة الدولية وطرقها لصالحهم. وخلال هذه المرحلة التي مثلت فجر الرأسمالية

المبكر بدأت أولى محاولات تكييف الهيكل الاقتصادي لتلك البلاد والمناطق من خلال فرض نمط إنتاج كولونيالي عبودي، يقوم على إجبار السكان المحليين لإنتاج بعض المنتجات الزراعية التي كان الطلب عليها قد تزايد في أوروبا، مثل الدخان والشاي والبن والسكر والقطن والأصبغ. (رمزي زكي). ومن المهم هنا، أن نعي أن وسيلة تكييف هذه المناطق لمتطلبات القارة الأوروبية، كانت هي الغزو الحربي واستخدام القوة والقهر والإبادة الجماعية للسكان وعمليات القرصنة وإراقة الدماء.....يتبع الى المرحلة الثانية

المرحلة الثانية من تطور الرأسمالية : المرحلة الماركنتيلية (الرأسمالية التجارية) (تمتد من منتصف القرن 17 - النصف الثاني من القرن 18):

وتمتد من منتصف القرن السابع عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي سيطر فيها رأس المال التجاري الأوروبي على أسواق العالم وظهر فيها ما يسمى بالدول القومية. فقد استطاعت الرأسمالية التجارية من خلال جماعات التجار المغامرين والشركات الاحتكارية الكبرى (مثل شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية...) أن تخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لا رحمة فيها، وأن تتاجر في أحقر تجارة عرفت البشرية، وهي تجارة العبيد الذين كانوا يقتنصون من أفريقيا، بأشعث وسائل القنص، ويرسلون إلى مزارع السكر والدخان في أمريكا الجنوبية والشمالية وأوروبا.

وقد استطاعت الرأسمالية التجارية بشركاتها العملاقة ومن خلال ما كونته من إمبراطوريات واسعة، أن تكسب أرباحاً ضخمة عن طريق العمل على ترسيخ نمط الإنتاج الكولونيالي الذي أرسى دعائمه المستوطنون البيض في فترة الكشوف الجغرافية. وكان من شأن ذلك تحقيق موازين تجارية مواتية (ذات فائض) لدول القارة الأوروبية. وبذلك تمكنت الرأسمالية التجارية أن "تشفط" ذهب وفضة المناطق الشرقية والأفريقية والأمريكية. والحقيقة ان تلك الأرباح والثروات الهائلة التي كونها التجار، وفرت أحد المصادر الهامة للتراكم البدائي لرأس المال في مرحلة الثورة الصناعية. وهكذا تمكنت الرأسمالية التجارية من تكييف وتطويع مناطق عبر البحار من خلال رأس المال التجاري، الذي كان قد نما وتطور في هذه الفترة وهو يقطر دماً وتفوح منه رائحة السرقة والنخاسة والغش والخداع....ويتبع الى المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة من تطور الرأسمالية: مرحلة الثورة الصناعية (من منتصف القرن 18 - سبعينات القرن 19): بدأت هذه المرحلة مع ظهور رأس المال الصناعي، وتحققت الثورة الصناعية خلال الفترة الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينات القرن التاسع عشر، مع استمرار المراكز الرأسمالية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر عليها.

فلم تعد حاجة الرأسمالية قاصرة على السكر والدخان والبهارات والتوابل والرق والمعادن النفيسة ، بل اتسعت لتشمل المواد الخام التي تلزم لاستمرار دوران عجلات الصناعة، والمواد الغذائية (القمح واللحوم والزبد...) التي تلزم لإطعام سكان المدن والعمال الصناعيين.

ومن ناحية أخرى، سرعان ما أدى النمو الهائل الذي حدث في المنتجات الصناعية بفضل ثورة الماكينات إلى ظهور الحاجة للبحث عن منافذ إضافية لهذه المنتجات خارج الحدود القومية للرأسمالية الصناعية المحلية. وقد لعبت "ثورة المواصلات" -النقل البحري والسكك الحديدية- وما أتاحتها من اتصال بأبعد المناطق، دوراً خطيراً في فتح هذه المناطق وغزوها بالمنتجات الصناعية الجديدة. وتشير بعض المصادر، إلى أن التجارة توسعت خلال الفترة 1820-1900 بمعدل أسرع بكثير من معدل نمو الإنتاج الصناعي، إذ تضاعفت واحداً وثلاثين مرة في تلك الفترة.

وعند هذه المرحلة -كما يقول رمزي زكي- أرسيت دعائم تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلاد الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات. ففي ضوء التفاوت الحاد الذي برز بين درجة التطور في قوى الإنتاج في البلاد الأوروبية التي دخلت مرحلة الثورة الصناعية، وبين البلاد الأخرى عبر البحار، في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية والتي ظلت تراوح مكانها وما زالت تعيش في حالة سابقة على الرأسمالية، وفي ضوء التنافس الضاري على التصدير الخارجي وفتح الأسواق الخارجية بالقوة، وجدت مجموعة البلاد الأخيرة نفسها أمام جحافل ضخمة من المنتجات المصنعة الرخيصة نسبياً التي تنافس بشدة الإنتاج المحلي. وقد أدى ذلك إلى دمار الإنتاج الحرفي الداخلي. ومن الآن فصاعداً، سيفرض على هذه البلاد نمط جديد للتخصص، تقوم بمقتضاه بإنتاج المواد الخام، الزراعية والمنجمية، على أن تستورد في مقابل ذلك المنتجات المصنعة في الغرب الرأسمالي، وأن تتبع في ذلك سياسة الباب المفتوح، أو التجارة الحرة.

وبذلك أدمجت مناطق وراء البحار، والتي كانت مكتفية ذاتياً وذات بنى إنتاجية متنوعة، أدمجت في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لكي تكون منبعاً لإنتاج وتوريد المواد الخام والمواد الغذائية وسوقاً واسعة لتصريف فائض الإنتاج السلعي الذي كانت تضيق عن استيعابه الأسواق المحلية للرأسماليات الصناعية الغربية. ومنذ تلك اللحظة التاريخية، سيتحدد مركز وقوة كل بلد في النظام الرأسمالي العالمي بدرجة نموه وتفوقه على الآخرين في التجارة العالمية، وبموقعه في نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

المرحلة الرابعة: مرحلة الاستعمار والإمبريالية (من 1850 - 1990 انهيار الاتحاد السوفياتي):

بدأت هذه المرحلة مع دخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث زادت درجة تركيز الإنتاج ورأس المال، وأخذت المؤسسات الصناعية الكبيرة تزيج من أمامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منهية بذلك عصر رأسمالية المنافسة، وبرزت قوة رأس المال المالي، فلم تعد مهمة البنوك مجرد التوسط لجمع المدخرات وإعادة إقراضها لمن يريد بل "غدت احتكارات قوية" تجمع تحت أيديها الجزء الأكبر من رأس المال النقدي، وتتحكم في جانب من وسائل الإنتاج ومصادر المواد الأولية.

وعند هذه المرحلة تحتم مشكلة فائض رأس المال داخل البلاد الرأسمالية الصناعية، وتنشأ الحاجة الموضوعية لتصديره. والفائض هنا نسبي وليس مطلقاً، وهنا يسعى الرأسماليون للبحث عن مجالات خارجية للاستثمار يكون فيها متوسط معدل الربح أعلى من نظيره في الداخل. (وهذه هي السمة الرئيسية لرأس المال الذي يسعى دوماً للتوسع

لمزيد من الربح عبر ممارسة أبشع وسائل الاستغلال والاضطهاد لكل الفقراء والكادحين في بلدانه عموماً وفي بلدان الأطراف خصوصاً).

فقد أصبح البحث - في هذه المرحلة - عن مغانم جديدة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من خلال تصدير رأس المال إليها للاستثمار في مجال إنتاج المواد الخام، أصبح حقلاً للتنافس الضاري بين الدول الرأسمالية الصناعية. كان لهذا التنافس نتائج مدمرة على مستقبل تطور المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة، فقد تم تشويه بنيانها الإنتاجي من خلال نمط التخصص الذي فرض عليها وتم "شفط" فائضها الاقتصادي وحرمانها من مصادرها الذاتية للتراكم، عبر آليات الاستثمار الأجنبي وحرية التجارة مع استمرار السيطرة عبر أشكال جديدة من الهيمنة الإمبريالية بالتعاون مع الشرائح الطبقية العليا من كبار الملاك والرأسمالية الزراعية والتجارية والكومبرادور إلى جانب الشرائح البيروقراطية العسكرية والمدنية، وهي أهم أدوات الإمبريالية الجديدة التي استخدمت لاستمرار "تكييف" البلاد المتخلفة عموماً وبلداننا العربية خصوصاً... وفي هذا المناخ تم تأسيس حركات الاسلام السياسي منذ عام 1928 لمجابهة ومقاومة الحركات الوطنية والقومية والشيوعية.. واستطاعت ان تنتشر بقوة بعد هزيمة حزيران 1967 بدعم صريح من القوى الامبريالية والرجعية في السعودية والخليج وصولاً الى نجاحها في قطف ثمار الانتفاضات العربية (بسبب تفكك وضعف قوى اليسار العربي) في تونس ومصر وبداية مشهد الاسلام السياسي الراهن.

المرحلة الخامسة من تطور الرأسمالية ..مرحلة العولمة الامبريالية الأحادية وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية

الراهنة (1990):.....-

لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية ، النوعية المتدفقة ، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة و الاقتصاد و التطور العلمي ، شكلت في مجملها واقعاً تاريخياً معاصراً و رئيسياً وضع كوكبنا الأرضي على عتبة مرحلة جديدة ، في القرن الحادي و العشرين ، لم يعهدها من قبل ، و لم يتنبأ بمعطياتها ووتأثيرها المتسارعة أشد الساسة و المفكرين استشرافاً أو تشاؤماً و أقربهم إلى صناع القرار ، خاصة ذلك الانهيار المريع في كل من المنظومة الاشتراكية العالمية و منظومة التحرر القومي من جهة ، و الانحسار أو التراجع المريع أيضاً ، و لكن المؤقت للبنية الأيديولوجية أو الفكرية لقوى الاشتراكية و التحرر القومي من جهة أخرى ، الأمر الذي أخل بكل توازنات القوة و المصالح وفق مفاهيم و أسس الثنائية القطبية التي سادت طوال حقبة الحرب الباردة السابقة ، ووفر معظم مقومات بروز مرحلة الأحادية القطبية أو العولمة منذ ثمانينات القرن الماضي، التي اقترنت بالإمبريالية الأمريكية التي استطاعت -على الرغم من تفجر الأزمة العالمية المالية في سبتمبر 2008 -استكمال فرض هيمنتها على مقدرات هذا الكوكب ، بحكم ادعائها أنها المنتصر الوحيد ، و بالتالي صاحبة الحق الرئيسي في رسم و تحديد طبيعة و مسار العلاقات الدولية في المرحلة الجديدة وفق آليات ومفاهيم الليبرالية الجديدة ، لكن تفجر أزمة الرأسمالية الراهنة اكد بصورة جلية على دحض افكار منظري الليبرالية الجديدة أو نهاية التاريخ أو سقوط الايديولوجيا ، بمثل ما أكد ايضا على صحة ما تنبأ به كارل ماركس قبل اكثر من 150 عاما بالنسبة لطبيعة الاقتصاد العالمي في مطلع القرن الحادي والعشرين ، وذلك استنادا إلى تحليله للمجتمع البورجوازي حيث اشار إلى ان مولد الاقتصاد الدولي المعولم هو أمر ملازم لنمط الإنتاج الرأسمالي ، وان هذه العملية ستولد ليس نموا ورفاهية فقط ، كما كان

يبشر به منظرو الرأسمالية وساستها ، بل أيضا تولد نزاعات عنيفة وأزمات اقتصادية ومظالم اجتماعية ليس في بلدانها فحسب بل -وبصورة أكثر بشاعة- في بلدان الأطراف عموما وبلدان وطننا العربي خصوصا من حيث إبقائها رهينة للتبعية والتخلف والخضوع والهيمنة واحتجاز تطورها الصناعي وتنميتها الاقتصادية المستقلة.

16 / ديسمبر / 2012

ردا على تساؤلات بعض الرفاق والاصدقاء حول ما يجري في سوريا..

اشعر بقلق جدي على مستقبل الدولة السورية من احتمالات تفككها الجغرافي والمجتمعي او انهيارها بطريقة قد تكون اسوأ مما جرى في ليبيا. خاصة وان تقييمي لما يسمى بالجيش "الحر" و ما يسمى المجلس في الخارج لا يتجاوز كونهم عملاء صغار في خدمة مخطط رهيّب ضد الدولة السورية وضد مستقبل قضيتنا الفلسطينية بمساهمة الاخوان المسلمين وعملاء الخليج والسعودية وبرعاية النظام الرأسمالي العالمي والامبريالية الامريكية...وللاسف المحزن جدا ان النظام الحاكم في سوريا لم يحترم مطالب قوى المعارضة السلمية الديمقراطية في الداخل ولم يسعى الى تغيير سياساته القمعية ..ويبدو ان السبب كما اراه يعود الى وجود شرائح طبقية وبيروقراطية عسكرية ومدنية راكمت ثروات هائلة (داخل النظام وخارجه) ليس لها مصلحة في تنازلات ديمقراطية لقوى المعارضة في الداخل لتشكل هيئة تأسيسية تقوم بصياغة دستور مدني يلغي احادية حكم الحزب الواحد ويلغي التوريث والامتيازات وكل اساليب البطش والاستبداد والاستغلال ويعلن قيام الدولة المدنية الديمقراطية العلمانية...لكن يبدو ان الوقت قد فات على اي خطوة اصلاحية جذرية من النظام ...كما يبدو لي ان الثقة باتت شبه معدومة بينه وبين معظم شرائح الشعب السوري ..من هنا قلقي على مصير الدولة وليس النظام ...بالطبع ومنذ البداية اواخر 2010 كتبت اننا لسنا امام ثورات حقيقية وانما امام حالة ثورية تسعى الجماهير الفقيرة والمضطهدة من خلالها الى تحقيق اهداف الكرامة والحرية ولقمة العيش والديمقراطية.. لكن سرعان ما تم اقتناص هذه الحالة الثورية من قوى الاسلام السياسي وقوى اليمين الليبرالي المستسلمة .. بدعم مباشر وغير مباشر من عملاء السعودية وقطر والخليج بايعاز من سيدهم الامريكي ...اشعر بكثير من الحزن والقلق والارق الذي دفعني للكتابة ردا على تساؤلات بعض الاصدقاء...لكنني رغم ذلك اشعر بالتفاؤل اعتمادا على دور الشباب والقوى الوطنية الثورية التي تناضل في داخل سوريا ضد الاستبداد ومن اجل الكرامة والحريات العامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتناضل في نفس الوقت ضد التدخل الامريكي وكل اشكال التدخل الخارجي من اجل حماية الدولة السورية حفاظا على دورها الوطني والقومي الديمقراطي والانساني....عاشت سوريا قلب العروبة النابض..العار للعملاء والخونة والمرتين ...المجد والخلود للشهداء...عاشت الثورة الديمقراطية في سوريا وكل ارجاء الوطن العربي.

حديث رفاقي دافىء وصريح...الى الرفاق في احزاب وحركات اليسار العربي.....

انني أتحدث عن واقع مأزوم منتشر بضراوة داخل فصائل واحزاب اليسار العربي ، وهو واقع يحتاج لجراً عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والاحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في جولات الصراع الأولى مع اعدائنا ، الامبرياليين والصهاينة والقوى الرجعية وكل أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد البورجوازية العائلية والكومبرادورية الرثة .لذا يجب ان تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ، عبر اعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل اليسار بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها عبر رؤيتها وبرامجها الثورية ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية الى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية الساسية والفكرية والتنظيمية والكفاحية وال جماهيرية القصوى، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، كعنصر قوة للارتقاء بدور فصائل واحزاب اليسار العربي ورؤيتها وممارستها وتوسعها وانتشارها في اوساط جماهيرها ، اذ ان بقاء وضع هذه الاحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية التي تتميز في معظمها بانهاضعيفة الكفاءة والعاجزة او المترهلة او المردة فكريا وهابطة سياسيا ،مما يؤدي بهذه الاحزاب الى الأبتعاد عن الممارسة الصحيحة والفرق في مستنفعات المناهج التقليدية والعقلية الجامدة او الهابطة والانتهازية، وهذا يفتح الباب واسعا داخل التنظيم "أمام توليد بيئة ملائمة للشللية وللنفاق وفقدان الجرأة والصراحة واللعب على التناقضات وشخصنتها ، وفقدان القدرة لدى معظم الاعضاء على المحاسبة والنقد الجريء .وبالحصيلة ، مزيد من التراجع والتهميش وإغراق الحزب وما يواجهه من أسئلة ومعضلات ومهام كبرى فكريا وسياسيا وكفاحيا في مزيد من الازمات والمناورات والحسابات الأنانية التافهة ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في ان الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي (والتنظيمي) ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني ، ويخل ببنيته كعقد اجتماعي. "

تعريف العولمة.....

العولمة ، كظاهرة نشأت في ظروف موضوعية وذاتية- دولية وإقليمية -مواتية ، وليس كحتمية تاريخية كما يدعي أو يتذرع أصحابها أو المدافعين عنها الخاضعين لشروطها المذلة ، فالعولمة ليست في حد ذاتها شكلا طارئاً من أشكال التطور البشري ، وإنما هي امتداد بالمعنى التاريخي والسياسي والمعرفي والاقتصادي لعملية التطور الرأسمالي التي لم تعرف التوقف عن الحركة والصراع والتوسع والنمو ، استنادا الى منطق...ق إرادة القوة المتوحشة للرأسمالية

وآلياتها التدميرية القائمة على قواعد المنافسة الأنانية التي تضمن هيمنة الأقوى للاستيلاء على فائض القيمة المحلي في بلدنا كما في بلدان الأطراف جميعا ، ولضمان عملية التوسع الاكراهي- بالقوة العسكرية والاحتلال المباشر أو عبر أنظمة التبعية والتخلف والخضوع أو كلاهما معا -ضد مقدرات شعوب العالم الفقيرة باسم الخصخصة والانفتاح والليبرالية الجديدة، تحت ستار زائف من الشكل الأحادي "الديمقراطي" الليبرالي وحقوق الإنسان) تتكفل به ما يسمى بـ" المنظمات غير الحكومية"، هدفه الضغط على دول العالم عموما ، والعالم الثالث على وجه الخصوص ، للاستيلاء على ثرواتها ولتكريس تخلفها وتبعيتها. هذا هو جوهر الإمبريالية في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين ، وبالتالي فإننا نرى أنه ليس نظاما دوليا جديدا ، وإنما هو امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد ، من هنا فإن الدعوة إلى مقاومة المشروع الامبريالي الصهيوني وعولمة الاستسلام ، تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن ضد التحالف الأمريكي الصهيوني وأدواته في بلدنا ، مدركين أن أحد أهم شروط هذا التحدي العربي لهذه الظاهرة هو امتلاك عناصر ومقومات العامل الذاتي - الحزب الثوري ، الحامل للفكر الماركسي في صيورته المتجددة، وبمنهجية نقدية، للفكر والواقع معاً، إلى جانب إمتلاك تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحداثة ، لمراكمة عوامل الثورة على هذا الواقع وتجاوزه.

17 / ديسمبر / 2012

مقاومة العولمة.....

إن الدعوة إلى مقاومة المشروع الامبريالي الصهيوني وعولمة الاستسلام ، تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن ضد التحالف الأمريكي الصهيوني وأدواته في بلدنا، من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية - ، مدركين أن أحد أهم شروط هذا التحدي العربي لهذه الظاهرة هو امتلاك عناصر ومقومات العامل الذاتي - الحزب الثوري ، الحامل للفكر الماركسي في صيورته المتجددة...، وبمنهجية نقدية، للفكر والواقع معاً، إلى جانب إمتلاك تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحداثة ، في إطار أيديولوجي تقدمي ينتمي إلى الواقع العربي ويتفاعل معه ويعبر عنه في الممارسة العملية من جهة ، وإلى الاشتراكية كضرورة تتطلع إليها شعوبنا العربية كطريق وحيد للخلاص والتحرر الوطني والقومي و الاجتماعي من جهة أخرى ، إنها مهمة لا تقبل التأجيل ، يتحمل تبعاتها - بشكل مباشر - المثقف التقدمي الملتزم ،في جميع الأحزاب اليسارية في أقطار الوطن العربي، حيث يتوجب على هذه القوى أن تطرح على جدول اعمالها البدء بالحوار الفكري والسياسي فيما بينها حول الاهداف العامة المشتركة، تمهيداً للانتقال التدريجي صوب الصيغة التنظيمية التوحيدية للحركة الماركسية العربية، إذ أنه في ظل استفحال التخلف وعدم تبلور الحامل الاجتماعي الطبقي النقيض للعولمة وتأثيرها المدمر إلى جانب وظيفة ودور دولة العدو الصهيوني في خدمة النظام الإمبريالي منذ نشأتها ، لا خيار أمام قوى اليسار الماركسي، سوى أن تتحمل مسؤوليتها، وهذا يستلزم - كخطوة أولى - من كافة هذه القوى أن تتخطى شروط أزمته الذاتية ، وأن تخرج من حالة الفوضى والتشتت الفكري والسياسي والتنظيمي الذي يكاد يصل إلى درجة الغربة عن الواقع عبر التوجهات الليبرالية الهابطة أو العدمية التائهة، وإلا ستعرض هذه الأحزاب والفصائل والقوى الى التفكك والانهيال تمهيداً لولادة البديل اليساري الثوري من القاعدة الشعبية، سواء في داخل هذه القوى او من خارجها.

17 / ديسمبر / 2012

في مجابهة العولمة الامبريالية... الماركسية وطريق الخروج من الأزمة الراهنة في بلادنا) أفكار أولية:

لقد أقامت الماركسية البرهان العلمي على أن الحل المادي لكافة مشكلات الحياة الاجتماعية إنما ينبع من الحل المادي لمسألة علاقة الوجود الاجتماعي ، بالوعي الاجتماعي الذي بدوره يمارس تأثيراً عكسياً على الوجود الاجتماعي.

ولكن لابد لنا - في هذا السياق - من أن نطرح سؤالاً حوارياً .. أليس من واجب المثقف العرب...بي التقدمي الملتزم ، أن يعيد النظر - أقصد بالعقل الجمعي المنظم - بهدوء وعمق ، في كثير من جوانب ومعطيات الماركسية التي تعاطى معها كل أطراف اليسار العربي بشكل ميكانيكي تابع إلى حد بعيد لكل ما كان يصدر عن المركز في موسكو ، دون أي نقاش جدي ، أو تحليل نقدي ، بحيث أصبح واقعنا الاجتماعي الاقتصادي العربي في واد ، والنظرية -عبر تلك العلاقة - في واد آخر ، ودون إدراك من تلك الأحزاب اليسارية لأهمية إعادة دراسة عملية التطور التاريخي لبلدان وطننا العربي ، والعالم الثالث أو بلدان الشرق عموماً ، وهو تطور يختلف جوهرياً عن تلك التشكيلات الاجتماعية في أوروبا ، وتسلسلها الذي تناولته المادية التاريخية ؟؟

من ناحية ثانية ، لماذا بقي المثقف العربي - بشكل عام - متلقياً للمعرفة ، عاجزاً عن إنتاجها ؟، لاشك أن الأسباب كثيرة ، ولكن يبدو أننا جميعاً - كما يقول المفكر العربي الراحل محمود العالم " لا نملك المعرفة الحقيقية بالماركسية " وعلينا أن نعترف بأن " معرفتنا الحقيقية بالماركسية ، معرفة محدودة ، مسطحة ، واليوم ونحن نتساءل عن مصير الماركسية وأزمته ، فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا بالفكر الماركسي "

..

وعلى الرغم مما حدث خلال العقود الماضية ، وبرغم البلبلة الفكرية التي تغذيها ترسانة البلاد الرأسمالية ضد الفكر الاشتراكي عامة ، والماركسي خاصة ، فلم تبرز الحاجة إلى الاشتراكية وإلى الفكر الماركسي كما تبرز إليه هذه الأيام ، فالحكم على الاشتراكية -كما يقول المفكر العالم - لا يكون بما أصاب التجربة السوفيتية من انهيار ، وإنما الحكم الصحيح على الاشتراكية والماركسية يكون بما تعانيه الرأسمالية العالمية اليوم من عجز عن تقديم حلول للمشكلات الأساسية للواقع الانساني ، بل وبشراستها العدوانية والاستغلالية ازاء شعوب العالم الثالث بوجه عام وشعوب بلادنا العربية وشعبنا الفلسطيني بوجه خاص " ، وهكذا تبرز الماركسية كضرورة تتطلع إليها هذه الأوضاع التي تزداد تردياً في حياة شعوب البلدان المتخلفة والنامية عموماً وفلسطين وكل بلدان وطننا العربي على وجه الخصوص .

وفي هذا السياق فإن الحديث عن كسر وتجاوز نظام الإلحاق أو التبعية والتخلف الراهن هو حديث عن ضرورة حتمية في المستقبل المنظور لشعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية ، ولكن هذه الضرورة ستكون ضرباً من الوهم إذا لم نمتلك وضوح الرؤيا للمخاطر التي تفرضها علينا العولمة الأمريكية وحليفها الاسرائيلي والنظام العربي الرجعي الاستبدادي في بلادنا.

18 / ديسمبر / 2012

حول نظام العولمة الأمريكي وضعف البديل الماركسي الثوري...

فيما يتعلق بنظام العولمة الأمريكي ، فإن البحث المدقق والمتعمق في صميم هيكل المجتمع الأمريكي وعلاقاته بالمنظومة العالمية يوضح أن طاقاته أقل من طموحاته . فالولايات المتحدة تعاني من عجز مزمن في ميزانها التجاري إلى جانب ديونها المتراكمة ، أي أنها لا توفر لباقي العالم الأموال اللازمة لدفع التوسع الرأسمالي قدماً ، وبما يضمن شروط إعادة إنتاج هيم...نتها . وهو وضع يختلف عن وضع بريطانيا في القرن التاسع عشر - كما يقول سمير أمين بحق - ، حيث كانت الأخيرة تصدر أموالاً للعالم كله في ظل وجود فائض هيكلي للميزان التجاري البريطاني، ومن ثم توفرت لها الشروط الملائمة لإعادة إنتاج موقعها المهيمن . أما الولايات المتحدة - كما يستطرد سمير أمين - فهي أكبر مستورد للأموال، ومن ثم أصبحت مجتمعاً طفيلياً يمتص النصيب الأعظم من الفائض المنتج خارجه . ولا شك أن استمرار هذا الوضع الهش ، رهين برضوخ بقية بلدان العالم لتفاقم إفقارهم بلا نهاية . ونظراً لإدراك الولايات المتحدة التام لذلك ، فإنها تسعى بدأب إلى تعويض ضعفها الاقتصادي باستغلال تفوقها العسكري والنووي، الأمر الذي يجسد - في رأينا - ما يمكن تسميته بالهيمنة المأزومة والهروب إلى الإمام من ناحية ويؤكد بصورة قطعية خطأ طروحات واستنتاجات فرنسيس فوكوياما فيما يتعلق بزعمه حول نهاية التاريخ واقتصاد السوق والليبرالية الجديدة كإطار جامع ومستقبلي للبشرية، ولكن رغم ذلك لا بد من الإقرار بأنه بالرغم من تفاقم الأزمة المالية الراهنة، إلا أنها لم تمتد حتى اللحظة إلى توأمها الآخر، واقصد بذلك الاقتصاد العيني أو الإنتاجي والسلعي بكل جوانبه من ناحية كما ان اوضاع الاحزاب اليسارية في بلدان العالم الرأسمالي عموماً وبلدان الأطراف خصوصاً لا تؤثر حتى اللحظة على توفر مشروع البديل الديمقراطي الثوري اليساري كإمكانية واقعية من ناحية ثانية.

19 / ديسمبر / 2012

الازمة الاقتصادية العربية والعولمة.....

صحيح أننا نعيش أزمة اقتصادية في الوطن العربي ، لكن الأزمة الاقتصادية - كما يقول المفكر العربي الشهيد مهدي عامل - غير كافية لتوليد أزمة سياسية تنتقل فيها المبادرة داخل الصراع الاجتماعي العام من الطبقة المسيطرة إلى الطبقات صاحبة المصلحة في البديل الديمقراطي ، فما دامت " الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة ، فإن هذه الطبقة...قة ليست في أزمة سياسية بالرغم من أزمتها الاقتصادية والأيدولوجية ، ولكي تكون الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية فعلية ، فلا بد أن تكون السيطرة في الحقل السياسي للصراع الطبقي ، إي

للممارسة السياسية الديمقراطية للطبقة النقيض ، فالأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقيّة البرجوازية التابعة ، بل هي أزمة البديل الديمقراطي الثوري لهذه القيادة.

19 / ديسمبر / 2012

في فهم الماركسية المعاصرة وواقع العالم الثالث:

ان الرأسمالية التي تحدث عنها ماركس قبل 150 عاماً، والتي قدم بخصوصها تحليلاً لأكثر بلدانها تطوراً آنذاك - بريطانيا وفرنسا وألمانيا - ليست هي رأسمالية اليوم التي تشمل العالم بأسره والتي طرأت عليها تغيرات نوعية، فلم تعد هي ذاتها حتى مقارنة بما كانت عليه في بداية القرن العشرين.

إذ أن الرأسمالية المعاصرة وعبر سنوات طويلة شهدت تحولات نوعية نتيجة اندماج الاحتكارات بالدولة، وإنتاج رأسمالية الدولة الاحتكارية التي جمعت جبروت العلم فيها لتطوير مجالات الإنتاج وإدارته وعززت من دور الدولة البرجوازية وتدخلها في الاقتصاد والحياة الاجتماعية، وظهرت دور البرمجة والتخطيط في الإنتاج والحياة الاجتماعية، وقد شهدت الرأسمالية في العقود الأخيرة عملية واسعة للعولمة والتدويل، شملت تدويل رأس المال وعولمة الإنتاج والعلاقات الإنتاجية والسوق والمعلومات والاتصالات و العمل عبر ركائزها الثلاث : منظمة التجارة الدولية والبنك والصندوق الدوليين والشركات المتعددة الجنسية ، الى جانب التطور الهائل للثورة العلمية- التقنية التي بادرت لها الرأسمالية المعولمة وقطعت أشواطاً واسعة استطاعت أن تجدد نفسها وتتكيف مع التطورات العالمية الكاشفة عن امتلاكها لاحتياجات كبيرة للإسهام في التقدم الاجتماعي والتغلب على أزماتها العميقة والمتلاحقة. وإذ نأخذ التغيرات النوعية بعين الاعتبار فإنه لا بد من إعادة النظر في استنتاجات ماركس ومن بعده لينين عن قرب احتضار الرأسمالية وقرب اندلاع الثورة الاشتراكية فيها. أن هناك ضرورة لمراجعة النظرية عن الامبريالية كأعلى وآخر طور للرأسمالية وعشية الثورة الاشتراكية والتدقيق فيما قيل عن تعفنها، رغم أن مظاهر التعفن ما تزال قائمة في الرأسمالية لكنها ليست المظهر الرئيسي في الوقت الراهن.

لا شك أن تقدم الرأسمالية المعاصرة، في إطار العولمة الراهنة، يجد أحد أسبابه في نهب العالم الثالث، وربط دوله بعجلة الاقتصاد الرأسمالي عبر آليات متجددة لتبعية وإعادة الإنتاج التابع في بلدان العالم الثالث، وقد عمق النهب الإمبريالي للعالم الثالث من الهوة بين المركز الإمبريالي وبلدان الأطراف، الأمر الذي ولد تناقضاً حاداً أصبح يؤثر على مسار البشرية بأسرها. ونتيجة هذا الأمر ولأسباب عديدة أخرى استمرت قضايا التخلف والتبعية والفقر مستفحلة في العالم الثالث، وأضيفت إليها معضلات جديدة كالتصحر وتلوث البيئة، واستنزاف الموارد والمديونية وغيرها، وقد ناءت شعوب العالم الثالث تحت وطأة وثقل توحش العولمة إلى جانب الدكتاتوريات الحاكمة في تلك البلدان، حيث لم تفلح كافة محاولات التنمية فيها، فاستمر تشوه اقتصادها وتخلف قواها المنتجة، وباتت معضلة الديمقراطية -وما تزال- في هذا الجزء من العالم مسألة تفصيلية على درجة كبيرة من الأهمية.

إن التناقض بين العالم الثالث والمراكز الإمبريالية مرشح اليوم لمزيد من التفاقم وتعمق الفجوات بين بلدان الأطراف وتلك المراكز، بما سيؤثر تأثيراً كبيراً على مصائر العالم والتقدم الاجتماعي.

وبالتالي فإن الحديث عن تجديد الماركسية يجب أن يعني استيعابها لواقع العالم الثالث وخصوصيته والتطورات التي شهدتها ارتباطاً بالمتغيرات العالمية الراهنة، وعلى ماركسيي العالم الثالث، الاستفادة من خبرة التجربة التاريخية السابقة للعمل على إنتاج الماركسية وتطبيقها وفق خصوصية الواقع في هذا البلد أو ذاك، وذلك عبر الكشف المتصل عن القوى ذات المصلحة في التحرر والتقدم الاجتماعي والتنمية المستقلة المعتمدة على الذات، وعليهم أيضاً النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية بأبعادها السياسية الاجتماعية والاقتصادية، ومراكمة كل أشكال الوعي الثوري المنظم (الحزب) عبر الممارسة اليومية المتصلة مع الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين لمراكمة عوامل التغيير الثوري والتحولت النوعية الثورية الكفيلة بتحطيم بنية أنظمة التبعية والاستبداد والتخلف والاستغلال الطبقي وتأسيس النظام الديمقراطي الشعبي بافاقه الاشتراكية.

20 / ديسمبر / 2012

العولمة والصهيونية.....

بداية لابد أن لي أن أوكد بوضوح شديد أن الحديث عن العولمة في بلادنا هو بالضرورة حيث عن التحالف الإمبريالي الصهيوني.

-في ظل تراكومات وتحولات الواقع العربي المأزوم (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً) نتوصل الى نتيجة مفادها ان السمة الاساسية للدولة العربية رهنأ هي الدولة الرخوة - المفككة - الخاضعة كلياً لشروط العولمة الأمريكية، في مقابل دولة العدو الاسرائيلي التي أصبحت شريكاً في نظام العولمة، مقابل تهميش الدول العربية التي لم يعد لها أي تأثير في سياسات المنطقة او في العالم .

-وكما نعلم، فإن "اسرائيل" اليوم تتدخل - بصورة مباشرة وغير مباشرة- في كل صغيرة وكبيرة في واقعنا العربي والفلسطيني بالذات، في الاقتصاد والمجتمع كما في السياسة والامن والتسليح وعدد القوات .

-باختصار شديد العدو الصهيوني يسعى إلى فرض شرعية المحتل الغاصب علينا في فلسطين، وفرض نظام هيمنة العولمة الامبريالية على منطقتنا وتحويلها الى عولمة مصغرة لمزيد من اخضاعها وتبعيتها وتخلفها. ولذلك فان النضال ضد العدو الصهيوني لا يمكن ان يتقدم إلى الأمام إلا إرتباطاً بالنضال ضد النظام الامبريالي الرأسمالي.

أخيراً، لابد لي من القول بأن الحديث عن كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن سيكون ضرباً من الوهم إذا لم نمتلك وضوح الرؤيا للمخاطر الجدية التي تفرضها ظاهرة العولمة على الوطن العربي في اللحظة الراهنة من القرن الحادي والعشرين، وما تسعى إليه من تفكيك أو اصر الأمة باسم الفردية أو الليبرالية الرثة أو باسم هوية الإسلام السياسي أو الأصولية الدينية ودولتها، التي لا مستقبل لها.

أما المسألة الثانية ، التي لا تنفصم عن الأولى ، بل ترتبط بها ارتباطاً جديلاً فهي تتلخص في إعادة تفعيل مشروع النهضة القومية الوحدوية العربية بأفقها التقدمي الديمقراطي، كفكرة مركزية توحيدية في الواقع الشعبي العربي ، ونقلها من حالة السكون أو الجمود الراهنة إلى حالة الحركة والحياة والتجدد ، وهي مهمة لا تقبل التأجيل يتحمل تبعاتها - بشكل مباشر - المثقف الماركسي الثوري الملتزم عموماً والشباب منهم بصورة خاصة في كل أقطار الوطن

العربي، كمخرج وحيد انطلاقاً من ان التاريخ ليس مرهوناً لقانون العولمة، انه مرهون بعملية التغيير الثوري والصعود الى الامام وامتلاك كافة مقومات واردة القوة لكي نواجه مخاطر العولمة ... فليس أمامنا أي خيار اخر او نتحول الى هنود حمر في بلادنا.

20 / ديسمبر / 2012

بعض المهام الراهنة للثورة العربية في مواجهة هيمنة العولمة الامبريالية وفي مواجهة واسقاط انظمة الاستبداد والتخلف في الوطن العربي.....

إن الموقف الاشتراكي الثوري من القضايا الراهنة للثورة العربية، يجب أن يستلهم لا الحرص على تحقيق وإنجاز أهداف المرحلة فحسب، بل تحقيق أهداف المرحلة الثورية الراهنة اللاحقة أيضاً. وهذا يعني - كما قال المفكر الماركسي القومي الراحل ياسين الحافظ - أن بحث وتحليل القضايا الراهنة للثورة العربية والنضال في سبيل إنجازها ينبغي أن يأتي انطلاقاً من المستقبل الاشتراكي للثورة العربية .

هذه الموضوعات تفرض موقفاً مزدوجاً على القوى الثورية الاشتراكية الملتزمة بالطبقة العاملة العربية :
أ - النضال في سبيل تأمين تلاقي واتحاد جميع القوى الطبقية والسياسية، القدرة على النضال في سبيل تحقيق وإنجاز أهداف المرحلة التاريخية الراهنة... ينبغي صيانة وتوطيد التحالف بين جميع القوى الطبقية، التي تشكل قاعدة الثورة العربية .

ب - النضال بلا كلل ضد محاولات البرجوازية الصغيرة، الهادفة إلى محو التمايز الطبقي بين القوى التقدمية المتحالفة أولاً، والنضال في سبيل تحقيق قيادة الطبقة العاملة للثورة العربية، في مراحلها المقبلة على الأقل، ثانياً. لقد أخذت ملامح إستراتيجية الثورة العربية تتبلور وتتضح خلال النشاط العملي للجماهير العربية. لقد أثبتت التجربة النضالية العربية ارتباط النضال القومي والديمقراطي والاشتراكي من جهة، كما أثبتت أيضاً أن الثورة العربية ستكون ثورة دائمة من جهة أخرى.

إن ارتباط النضال الوحدوي بالنضال الاشتراكي لا ينبع من الدور السلبي الذي تمارسه البرجوازية على النضال الوحدوي فحسب، بل لأن التجزئة كانت سبباً أساسياً في تكوين بنى اقتصادية كولونيالية في الوطن العربي أيضاً. إن ديمومة الثورة العربية لم تعد مسألة نظرية. لقد فُضح تبرير المرحلة البرجوازية على الصعيدين النظري والعملي، وأصبحت المسألة مطروحة على صعيد النضال العملي للجماهير الشعبية ومدى قدرتها على حرق المراحل. إن حرق المراحل لا يعني الوثب من فوقها (كما تحاول البرجوازية الصغيرة)، بل يعني أن تقوم الجماهير الشعبية بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية وبمهام الثورة الاشتراكية.

إن النضال الطبقة العاملة الوحدوي ينبغي أن ينصرف إلى إعطائه مضموناً طبقياً: النضال في سبيل ترسيخ المحتوى الديمقراطي لوحدة ذات مضمون برجوازي صغير وكشف طابعها الطبقي من جهة، والنضال في سبيل تحقيق قيادة الطبقة العاملة للنضال الوحدوي من جهة أخرى. وهذا يعني دفع النضال الوحدوي إلى أمام وإلى يسار في الوقت نفسه.

إن التحالف الإمبريالي/ الصهيوني هو العدو الأول والأساسي للشعب العربي، لذا فإن الكفاح ضد الإمبريالية لا يزال

المهمة الأساسية الأولى التي تواجه الثورة العربية (دون القفز او تجاوز القضايا التحررية والديمقراطية الثورية والمطلبية بل اعتبارها مهمة أولى موازية ايضاً).

20 / ديسمبر / 2012

عندما تنهز الأطر السياسية التي تتصدى لقيادة الجماهير، يصبح رصد آفاق النضال الجماهيري، وتلمس مشاكله ضرباً من الجهد الفردي القلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصة في مرحلة مضطربة وصاخبة ومعقدة كالتى نعيشها اليوم في ظل تجديد وإعادة انتاج التبعية والتخلف وفق ادوات الليبرالية الرثة او ادوات الاسلام السياسي. إن وحشة الجهد الفردي وقلقه - كما يقول الراحل ياسين الحافظ - لا يمكن أن يبددهما إلا الالتزام بخط الجماهير ومواكبة تحركها، كما يصبح استلهم جوهر الماركسية وروحها العامة وراثتها الثوري - دونما قبلية، ودونما سجود للصيغ الجاهزة - وسيلة لإقلال احتمالات الخطأ، وتصحيحه، وتجنب السقوط في التجريبية أو الخضوع للعفوية. لقد جف اليسار التقليدي ونضب، فهو يحتضر. لقد نخره التخلف الفكري، وجوفه الجمود النظري، استنفدت ثورته الانتهازية وضيق الأفق، تخنقه عزلة شديدة عن الجماهير العربية. لذا فإن حركة اليسار العربي الجديد، لن تأتي عبر تجميع الأطر، أو الجثث القديمة، بل ستأتي عبر عملية خلق جديدة. إن ولادة جديدة لليسار العربي تحتاج إلى مخاض طويل وعسير عبر احزاب بقيادات واعية وثورية تلتحم بالجماهير الشعبية وتسير في مقدمتها في المسيرة الطويلة حتى تحقيق الانتصار

20 / ديسمبر / 2012

في مضمون ومغزى النضال الماركسي الاشتراكي في الوطن العربي..... في البلدان المتخلفة، ومنها وطننا العربي، فإن النضال الماركسي الاشتراكي الثوري - كما يقول المفكر الراحل ياسين الحافظ - مطالب بتحقيق الثورتين معاً: ثورة علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، وثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الرأسمالية، بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي. لذا فإن الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير - إن كان جذرياً - الجانب الاقتصادي، ومن دون أن يترافق هذا التغيير بثورة علمية - علمانية على الصعيد الفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً - وقبل كل شيء - نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمانية وعقلية كرسست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيمًا عقلياً حراً، دونما أطر مسبقة تشله أو تقاليد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء .

إن التأكيد على الصفة العلمانية للثورة الاشتراكية في الوطن العربي سيوفر للنضال الجماهيري، مجابهة كاملة وشاملة وجذرية لجميع جوانب التخلف في الحياة العربية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وإن أي محاولة للتنكر لهذا الجانب الأساسي من الثورة الاشتراكية، سيؤدي إلى خلق مجتمع هجين مشوه مزيف، قد يتقدم فيه الجانب الاقتصادي، في حين تبقى الجوانب الأخرى للمجتمع العربي راكدة متخلفة عفنة .

إن الأساس العلماني للثورة الاشتراكية سيكون وحده الكفيل بجعل الثورة العربية المعاصرة ثورة كلية، يتواكب فيها التغيير الثوري في جميع مستويات الحياة العربية وجوانبها .

إن نقد جميع جوانب المجتمع العربي الراهن وتقاليدته نقداً علمياً -علمانياً صارماً، وتحليلها تحليلاً عميقاً نفاذاً، واجب أساسي من واجبات حركات الطليعة الاشتراكية الماركسية الثورية في الوطن العربي. إن مثل هذا النقد هو وحده القادر على تهيئة الظروف التي تمكن من اقتلاع جميع الجوانب السلبية المعطلة والكابحة في إرثنا الاجتماعي. إن تفجير الأطر التقليدية للمجتمع العربي سيؤدي بالضبط إلى إسراع وتيرة العمل لبناء مجتمع عربي عصري كلياً. ومن دون هذا التفجير فإن إمكانية نمو منتظم وسريع وثوري في البنيان الفكري والاجتماعي التقليدي للشعب العربي، سيغدو أمراً مشكوكاً به إن لم نقل مستحيلاً، كما أنه في الوقت نفسه سيلقي بظلاله السلبية المعطلة للنمو الاقتصادي الجاد السريع.

21/ ديسمبر / 2012

الوعي والممارسة في الحزب الماركسي، ومحاولة تحديد الاشكالية:

فصائل واحزاب اليسار العربي تتحدث عن الوعي والممارسه في وثائقها ومنشوراتها دون متابعة أو تفعيل وتفاعل ووعي حقيقي يجسد انتماء الاعضاء واقتناعهم ودافعيتهم ،مما أدى الى مزيد من عزلتها عن الجماهير ، بينما في المقابل، لا تمتلك الجماهير أطر منظمة فعالة، وبالتالي فإن (وعياها) العفوي البسيط لا يمكن ان يوصلها الى حراك ثوري جذري او تحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى بل بعض المتغيرات في ديكور السلطة او تحقيق بعض المطالب الاقتصادية الصغيرة ، وبالتالي مهما تمرت ،تعود لتقبل الوضع القائم، كما هو الحال في مصر وتونس وسوريا والاردن واليمن والمغرب وغيرها ، وكما هو الحال مع كل من حكومة رام الله وحركة حماس في غزة، إن فقر الجماهير ومعاناتها وبؤسها وحرمانها يدفعها للتمرد العفوي ، لكن "قيادتها" أو السلطة الحاكمة (ليبرالية او دينية) تمتص تمردا - بصورة انتهازية او قمعية - وتدعوها للسكينة أو ترهبها ، فالنشاط العفوي ، يوجد الازمة الشاملة التي تحاصر الفئات الحاكمة (ما تعيشه الجماهير الشعبية العربية والجماهير في قطاع غزة والضفة مؤشر واضح على تلك الازمة) وإذا لم يتوفر الحزب الطليعي الثوري الملتصق بالجماهير والمعبر عنا فان قوى اليمين او قوى الثورة المضادة تتولى السيطرة على حركة الجماهير وافراغها من مضامينها.

ويطرح هذا الوضع قضيتين نقضيتين: الوعي والتنظيم ،فهل تستطيع الجماهير تطوير وعيها و تنظيم صفوفها ؟ وجوابنا إنها عاجزة عن ذلك ، لأن العمل التنظيمي (الحزب)،وكذلك مواجهة القوى الحاكمة ،بحاجة إلى تقنية عالية

مسيبقة بالوعي ، بحاجة إلى الثقافة ، و الدراسة والاضطلاع والمتابعة اليومية لكل شأن من شئون الصراع مع العدو الوطني أو على مستوى التناقضات الداخلية والصراع الطبقي. فالممارسة هي التي تدل على طبيعة الوعي .

وهنا يبرز دور الفئات الواعية ، والمناضلة والمتفقة ، لانها القادرة على تأسيس الإيديولوجيا المناهضة للإيديولوجيا السائدة ، والقادرة على هزيمتها، وفي هذا الجانب نؤكد على أن الوعي دون ممارسة ثورية ، لا يؤدي الى انتصار، وكذلك فإن الممارسة الثورية دون وعي ثوري ، لا تحقق نفس الغرض .

انهما معا" طريق الانتصار ، لان الوعي الثوري يضيف للحركة العفوية ، العقل والتنظيم ، وهما مكن قوة . ، وتجعل الهجوم لاسقاط أنظمة الاستبداد والتخلف ممكنا ، بل وضروريا" ، لانه يعطي التنظيم (بعد أن يستكمل كافة الشروط) القوة الجبارة التي تدعمه وتجعل انتصاره محتما . "

21/ ديسمبر / 2012

انحياز المثقف اليساري العربي في المرحلة الراهنة لمفاهيم الحداثة والعلمانية والتنوير والنهوض الديمقراطي.....

لقد كان نجاح الثورات السياسية البرجوازية في القرن الثامن عشر (في فرنسا وبريطانيا وهولندا وألمانيا) التي أنجزت كثيراً من المهمات الديمقراطية لمجتمعات أوروبا الغربية، بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة والتنوير أو عصر الحداثة والعلمانية والديمقراطية والمواطنة، ففي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني ، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى .

ان غايتنا من وراء الإشارة إلى نهوض المجتمعات الأوروبية في عصر النهضة، تتجلى في أن انحياز المثقف اليساري العربي لمفاهيم الحداثة والعلمانية والتنوير والنهوض الديمقراطي ، تستهدف الإسهام المعرفي والسياسي في استنهاض مجتمعاتنا العربية، لكن هذه العملية ستصطدم لا محالة بالواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي تتغلغل فيه - حتى اللحظة - الأنماط وأساليب الإنتاج القديمة ، الإقطاعية والقبلية ، التي تختلط بالعلاقات الرأسمالية الرثة والتابعة، بما يكرس أوضاع التخلف السياسي والاجتماعي والثقافي، التي تتيح بدورها كل العوامل والمقومات المطلوبة لاستمرار بقاء الشرائح الاجتماعية الطبقية العشائرية والعائلية والكومبرادورية والبيروقراطية، في اطار قوى اليمين الليبرالي الرث والاسلام السياسي واستمرار ممارساتها الاستبدادية والقمعية حفاظاً على مصالحها الطبقية وبقائها في الحكم .

أما على الصعيد الداخلي الاجتماعي، فإن "الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد اتساعاً وعمقاً، وفي ظل هذه البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، تعاني الجماهير الفقيرة حالة تبعية داخلية شبيهة بالتبعية الخارجية ومتممة لها، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي. "

أمام هذا الواقع المعقد والمشوه، وفي مجابهته، ندرك أهمية الحديث عن مفاهيم العلمانية والديمقراطية والمواطنة وتكافؤ الفرص ، والنضال من أجل تطبيقها وتوعية الجماهير بها ، ولكن بعيداً عن المحددات والعوامل الخارجية والداخلية، المستندة إلى حرية السوق والليبرالية، بل بالاستناد الصريح للرؤية الماركسية ومنهجها، لأننا نرى أن تعاطينا مع مفاهيم النمط الليبرالي، فرضية لا يمكن أن تحقق مصالح جماهيرنا الشعبية، لأنها تتعاطى وتنسجم مع

التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية التابعة والمشوهة من جهة، ويتم استخدام مضامين هذه المفاهيم في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة الطبقية ومصالحها المشتركة في إطار الحكم أو خارجه من جهة ثانية.

22 / ديسمبر / 2012

معايدة إلى مواطنينا المسيحيين، أخواتي وإخواني ورفاقي وأصدقائي...

أتقدم من كل الأخوات والأخوة المسيحيين المواطنين العرب الاقحاح في فلسطين والوطن العربي ، بتهنئتهم بأعيادهم مشاركا اياهم كل معاني ومشاعر الفرح والاحتفال بهذه المناسبة ، آملاً الارتقاء بالنشاط السياسي والاجتماعي في بلادنا لتكريس مفاهيم وآليات الديمقراطية على طريق إقامة الدولة المدنية الحديثة التي يتساوى فيها الجميع : المتدين وغير المتدين وفق أسس وقواعد المواطنة بعيداً عن كل أشكال ومظاهر التعصب والطائفية والانغلاق الديني ..

وبالقطيعة مع أصحاب المنطق التراجعي المتخلف الذين يحاولون تكريس حالة احتجاز تطور ونهوض مجتمعاتنا وشعوبنا العربية لحساب مصالحهم الطبقية الأنانية الضيقة، وبهذا يخدمون -بوعي أو بدون وعي- مصالح التحالف الامبريالي الصهيوني .. لذلك أدعو كل وطني مخلص إلى مجابهة النزعات الطائفية، ورفع راية المواطنة التي تعني المساواة المطلقة وحرية الرأي والمعتقد، بعيداً عن صفات العرق أو الدين أو المذهب والطائفة والجنس، وكذلك رفع راية الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي ، لكي تصبح الديمقراطية المُعبّر الحقيقي عن الوطنية وعن الدولة أو المجتمع الحديث المتطلع نحو التحرر النهوض والتقدم ... وعند ذلك يمكن أن نهئ أنفسنا قائلين : كل عام ومواطنينا من مختلف الأديان والعقائد موحدين في عملية البناء والنهوض الديمقراطي والتقدم.

كل عام ومواطنينا مسيحيين ومسلمين وعلمانيين بخير في -مجتمع يقوم على - الحرية ، يدرك كل مواطن فيه أن ما يهدد حرية أي فرد يمكن أن يهدد حرية الجميع .. بهذا الوعي الجمعي تتوفر لدينا كل إمكانيات مقاومة الاستبداد الداخلي ومقاومة التبعية ومقاومة التخلف والاستغلال و العدو الخارجي، والانتصار عليهم بامتلاكنا لمقومات التطور والنهوض السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي والثقافي.

22 / ديسمبر / 2012

المرحلة المعقدة الراهنة وضرورات مجابهتها وتجاوزها ثوريا.....

في مثل هذه المرحلة المعقدة والصعبة التي يبدو أنها تعيد انتاج وتجديد التخلف والتبعية في مجتمعاتنا العربية، علينا - كإساريين مناضلين من أجل المستقبل - أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى

أيضاً: "فالميت يكبل الحي" ، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على كل مجتمعاتنا العربية عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيها بشكل خاص، على الرغم من إدراكنا لخصوصية تطور كل من هذه المجتمعات ، لكنها خصوصية لا تلغي السمات العامة المشتركة فيما بينها جميعاً من حيث تكريس مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد والاستغلال الطبقي في إطار العلاقات الرأسمالية الرثة السائدة فيها ، ما يعني الضعف الشديد للحاضنة الاجتماعية الاقتصادية العربية في التفاعل مع مفهومي الديمقراطية والعلمانية وتطورهما، ما يتطلب من المثقف العربي الماركسي أن يتحمل دوراً رئيسياً في هذه العملية، وهي عملية مشروطة باستيعاب مفهوم المثقف ودوره في هذه المرحلة الصعبة والمعقدة ، فالمثقف الماركسي هو الحامل لرسالة، لموقف، لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية وهو أيضاً المثقف العضوي، (في قلب الحزب الثوري) الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي والمجتمعي الخاص بالكتلة التاريخية المشكّلة من العمال والفلاحين الفقراء ، وهو "الداعية" "الاختصاصي" "المحرّض" صاحب الایدولوجيا" أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية سياسية، أو قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتابات ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير صوب تحقيق مفاهيم الديمقراطية والعلمانية والثورة التي يدعو إليها.

23 / ديسمبر / 2012

لماذا أكتبُ ؟..

أعتقد أنني أكتب من أجل الكل الوطني ، القومي ، والإنساني المتميّز بتعدديته العقلانية العلمانية والديمقراطية والماركسية . وأدرك أن قلّه من هذا الكل المتميّز تريد وترغب قراءة ما أكتب ، ليس من منطلق انحيازها المعرفي والسياسي لمضمون كتاباتي وأفكاري فحسب ، بل أيضاً لنقد تلك الأفكار والكتابات والإضافة عليها وتطويرها والارتقاء بها ، والالتزام الخلاق بممارسة مضامينها على طريق تحقيق رؤيتنا الثورية.

23 / ديسمبر / 2012

المثقف الانتهازي .. السلطوي...وخداع الجماهير الشعبية.....

ان الأغلبية الساحقة من جماهير شعوبنا العربية ، ومعهم قسم لا يستهان به من أنصاف المثقفين ، يتخوفون ويترددون من التعاطي الواضح والصريح مع مفهوم العلمانية وضرورته الموضوعية الراهنة ، بل يتعاطون معه -من منطلق انتهازية المثقف السلطوي- باعتبار مفهوم العلمانية حسب زعمهم، " شعار يحمل في طياته أدوات الهدم والتفكيك للتراث الإسلامي كله!!"، بل ويحاولون تكريس الانطباع الخاطئ في الوعي الجماعي العفوي لجماهيرنا العربية، بأن هذا المفهوم يتطابق مع مفهوم الإلحاد ، مما يثير كل دواعي الانفعال العاطفي العفوي في أوساط هذه الجماهير واستنكارها ورفضها التعاطي مع مفهوم العلمانية ، وهو أمر نقيض لحقائق الحياة ومستقبلها في مجتمعاتنا ، بمثل ما هو نقيض لمصالح الجماهير الشعبية الفقيرة التي لا تستطيع إدراك الدوافع الانتهازية للمثقف السلطوي من

وراء هذا الطرح ، بسبب غياب دور المثقف الديمقراطي العضوي وأحزاب وحركات اليسار الديمقراطي وعدم تواصلها مع جماهيرها.

23 / ديسمبر / 2012

الانفصام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، سيظل سمة رئيسية من سمات المرحلة الحالية، أو مرحلة "الإسلام السياسي" وهي مرحلة قد تطول ، لكن الجماهير الشعبية ستتكشف تدريجياً حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف -في جوهرها- عن سياسات النظام المخلوع، ما يفرض على القوى الديمقراطية الوطنية والقومية، والقوى اليسارية أن تركز كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط الجماهير، بما يمكنها من أن تتخطى حالة الانفصام المذكور ، وذلك من خلال امتلاكها لرؤية سياسية مجتمعية اقتصادية ، تنطلق من استمرار النضال لاستكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، عبر التوسع في صفوف العمال والفلاحين والشباب وكافة الأطر والجمعيات المهنية والنقابات ، لكي تدخل معترك الانتخابات القادمة واثقة من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية نوعية، تفوقها القوى الديمقراطية، المدنية ، العلمانية واليسارية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها.

24 / ديسمبر / 2012

رفض استخدام الدين كأداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وحرية الرأي والرأي الآخر.....
أكد على أن احترامنا للأديان عموماً والتراث الديني الإسلامي خصوصاً، يتطلب منا -عبر الحوار الديمقراطي- رفض استخدام الدين كأداة لقمع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي وحرية الرأي والرأي الآخر، وكذلك رفض اختزال الإيمان الديني إلى تعصب حاد ضد الآراء والأفكار والعقائد الأخرى .
وفي كل الأحوال ، يجب أن تظل علاقة اليسار العربي مع قوى الإسلام السياسي ، علاقة متحركة وجدلية تبعاً لتناقضات الواقع والصراعات الطبقية الاجتماعية والسياسات الداخلية، وطبقاً للموقف من العدو الامبريالي الصهيوني ، دون أن نتجاوز مخاطر تطبيق الرؤية الأيديولوجية الدينية على الصعيد الاجتماعي، حيث يتجلى التعارض والتناقض بصور أكثر حضوراً، سواء على صعيد فهم الديمقراطية كقيم وآليات وممارسة لبناء المجتمع ومؤسساته أو تجاه القضايا الاجتماعية الرئيسية للعمال والفلاحين ، والشباب، والمرأة، وحرية الاعتقاد والرأي والتعبير والاجتهاد والإبداع الثقافي وقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف تجلياتها .إن وضوح هذه الرؤية، ومن ثم البناء عليها بالنسبة لعلاقة القوى اليسارية مع القوى الإسلامية يتطلب من هذه الأخيرة أن تتخذ موقفاً واضحاً من التوجهات التالية :

أولاً: تكريس أسس الدولة المدنية الديمقراطية ، والالتزام بمفاهيم وآليات الديمقراطية السياسية والاجتماعية وترسيخها كنهج حياة مجتمعي يضمن الحرية بكافة أنواعها وفي مقدمتها حرية المعتقد.
ثانياً: رفض التبعية للقوى الامبريالية بأشكالها المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثالثاً: رفض الاعتراف أو التطبيع مع دولة العدو الصهيوني.

رابعاً: تغليب التناقضات الرئيسية على الثانوية.

24 / ديسمبر / 2012

منظور للعلاقة بين احزاب وفصائل اليسار وحركات الاسلام السياسي.....

في إطار حديثي عن علاقة اليسار العربي مع حركات الإسلام السياسي ، فإنني أود التوضيح هنا أنني لست في وارد تناول موضوع " الدين " من زاوية فلسفية ، في إطار الصراع التاريخي بين المثالية والمادية، فهذه المسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، كما أن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس، وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة مهمة وحساسة ، فان يكون لنا موقف فلسفي من الدين، لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين ، بل على العكس، فان التحليل الموضوعي ، إلى جانب الوعي والشعور بالمسئولية والواجب، يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور واحترام مشاعره الدينية، والتفاعل مع قضاياهم وهمومهم وجذبه إلى النضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وإنهاء كافة أشكال الاستغلال والفقر والاستبداد، انطلاقاً من فهمنا للماركسية بأنها ليست نظرية مضادة للدين - كما يروج دعاة الإسلام السياسي والقوى الرجعية والامبريالية - بل هي طريقة تفكير لفهم الوجود بكيئته ، فالماركسية تنظر إلى الدين بوصفه جزءاً من تطوّر الوعي البشري في محاولتهم فهم واقعهم، وصوغ الرؤية التي تكيفهم معه، وأنه شكل -في مراحل تاريخية معينة- تطوراً كبيراً في مسار الفكر، وانتظام البشر في الواقع.

وعلى الرغم من كل ما تقدم ، علينا أن ندرك في ضوء المستجدات والمتغيرات المتلاحقة راهناً، إلى أننا سنواجه - مع حركات الإسلام السياسي- ظروفًا وأوضاعاً معقدة، ما يفرض على قوى اليسار العربي أن تتمسك برويتها الموضوعية إلى أبعد الحدود في العلاقة الديمقراطية وقضايا الصراع الطبقي والسياسي، ومفاهيم الاستنارة والعقلانية مع هذه الحركات بمختلف مذاهبها، كما عبر عنها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعلي عبد الرزاق وطه حسين ولطفي السيد وأحمد أمين .. وغيرهم، بحيث نحرص على أن لا تصل الاختلافات معها ، إلى مستوى التناقض التناحري، وأن تظل الخلافات محكومة للعلاقات الديمقراطية.

24 / ديسمبر / 2012

مناسبة عيد الميلاد المجيد وحلول العام الجديد...معايدة إلى مواطنينا المسيحيين، أخواتي وإخواني ورفاقي وأصدقائي...

أتقدم من كل الأخوات والأخوة المسيحيين المواطنين العرب الإقحاح في فلسطين والوطن العربي ، بتهنئتهم بأعيادهم مشاركا إياهم كل معاني ومشاعر الفرح والاحتفال بهذه المناسبة ، آملاً الارتقاء بالنشاط السياسي والاجتماعي في بلادنا لتكريس مفاهيم وآليات الديمقراطية على طريق إقامة الدولة المدنية الحديثة التي يتساوى فيها الجميع : المتدين وغير المتدين وفق أسس وقواعد المواطنة بعيداً عن كل أشكال ومظاهر التعصب والطائفية

والانغلاق الديني.. .. لذلك أدعو كل وطني مخلص إلى مجابهة النعرات الطائفية وكل مظاهر التخلف، ورفع راية المواطنة التي تعني المساواة المطلقة وحرية الرأي والمعتقد، بعيداً عن صفات العرق أو الدين أو المذهب والطائفة والجنس، وكذلك رفع راية الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي ، لكي تصبح الديمقراطية المُعَبَّر الحقيقي عن الوطنية وعن الدولة أو المجتمع الحديث المتطلع نحو التحرر النهوض والتقدم ... وعند ذلك يمكن أن نهني أنفسنا قائلين :

كل عام ومواطنينا مسيحيين ومسلمين وعلمانيين بخير في -مجتمع يقوم على - الحرية ، يدرك كل مواطن فيه أن ما يهدد حرية أي فرد يمكن أن يهدد حرية الجميع .. بهذا الوعي الجمعي تتوفر لدينا كل إمكانيات مقاومة الاستبداد الداخلي ومقاومة التبعية ومقاومة التخلف والاستغلال و العدو الخارجي، والانتصار عليهم بامتلاكنا لمقومات التطور والنهوض السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي والثقافي.

25 / ديسمبر / 2012

عشية عيد الميلاد المجيد وحلول العام الجديد 2013...معايدة إلى كل أبناء شعوبنا العربية عموماً ومواطنينا المسيحيين خصوصاً ..

عشية هذا "العيد" وكل "عيد" نستذكر معا ، شهدائنا الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل التحرر والحرية والديمقراطية والنهوض والتقدم وإزالة كل أدوات ومظاهر الاستبداد والتخلف والفقر والاستغلال الطبقي التي سرقت وما زالت تسرق من جماهير فقراء شعوبنا وكل الكادحين والمضطهدين لحظات الفرح العربي فيما يمكن أن نطلق عليه اسم العيد .. كما أدعو في هذه المناسبة ، كل الرفاق والاصدقاء اضاءة شموع التحريض والضغط الشعبي لازالة أنظمة التخلف والاستبداد ،واضاءة شموع المقاومة ضد الوجود الامبريالي الصهيوني..جنبنا الى جنب مع شموع الامل تأكيدا لمزيد من التضامن مع أسرانا المناضلين من أجل الحرية وفي المقدمة منهم رفيقنا المناضل الصامد الباسل أحمد سعادات وكل أسرى فصائل المقاومة الفلسطينية في سجون العدو الصهيوني ..وكل المعتقلين من الثوريين العرب في سجون أنظمة الاستبداد والقهر في كل عواصم العرب ، مدركين بالطبع أن عيدنا الفلسطيني وعيد شعوبنا العربية الحقيقي لن يتحقق إلا بتحقيق الآمال والأهداف الوطنية والقومية التحررية الديمقراطية الكبرى التي قدّم لها فقراء أبناء شعبنا كل التضحيات العظيمة .. كل عام وانتم على موعد مع الثورة والامال الكبرى ، مع الفرح ، ومع النصر..

25 / ديسمبر / 2012

عن تخلف المجتمعات العربية وغياب الوعي الشعبي بمفهوم المواطنة.....

لا أحد من العرب من الخليج إلى المحيط -اليوم وقبل اليوم- يستطيع أن يقول: أنا "مواطن" بمعنى الشعور الواعي بالمساواة وحرية الرأي والمعتقد ، ذلك لأن الشخص الذي يستحق أن يسمى بهذا الاسم، هو الشخص الذي لا يدين بالولاء لا للقبيلة ولا للطائفة ولا حتى للأسرة ولا لحكم على رأسه فرد مطلق الصلاحيات، رئيساً او ملكاً او شيخاً او اميراً، ولا لدولة يكون القائمين بها، يستمدون سلطتهم من مصدر غير إرادة الشعب المعبر عنها تعبيراً حراً.

فمنذ منتصف القرن العشرين الى يومنا هذا ، بقي مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا العربية محصوراً في إطار نخبة من المثقفين ، في ظل هيمنة أنظمة رجعية تابعة او أنظمة وطنية شمولية مستبدة ، الأمر الذي أدى إلى ضعف انتشار هذا المفهوم ، فعندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعية ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة " الجمهورية " ، حيث بقية الناس أو الشعوب –وحتى المرحلة الراهنة – رعايا السلطة أو نظام الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم، رغم المظاهر الشكلية من دساتير وقوانين ومجالس شورى ونواب ... إلخ .

بالطبع ، إننا ندرك أن استمرار تبعية وتخلف التطور الاقتصادي الاجتماعي العربي، أدى إلى تكريس الوعي العفوي في الشارع العربي ، وهو وعي بسيط محكوم لمفاهيم القضاء والقدر، غير قادر على استيعاب أو إدراك التناقض الموضوعي بين الوطن والدين، وبالتالي فإن من أهم أولويات المثقفين الديمقراطيين العرب ، إقناع الناس بأهمية الفصل بين الدين والسياسة، لأن علاقة الإنسان بوطنه من المنظور الحديث لمفهوم المواطنة ، مرتبطة بالبنية المجتمعية للدولة الديمقراطية المدنية الحديثة التي تقتضي الوعي والتحفيز الجمعي لأبناء الشعب الواحد في المشاركة السياسية الفعالة في بناء الوطن والدفاع عنه في مواجهة العدو بغض النظر عن معتقداتهم أو مذاهبهم الدينية.

26 / ديسمبر / 2012

وجهة نظر يسارية حول مفهوم المجتمع المدني

الحديث عن دولة مدنية ديمقراطية أو مجتمع مدني، في أي بلد عربي في ظل استمرار بقاء أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف أو في ظل مشهد الاسلام السياسي من جهة ، وفي إطار هذا المزيج أو الشكل المرقع من "الجماعات" ما قبل الحداثة أو المدنية في المجتمعات العربية من جهة ثانية، مسألة تحتاج إلى المراجعة الهادئة التي تستهدف تشخيص الواقع الاجتماعي العربي، وأزمته المستعصية الراهنة، تشخيصاً يسعى إلى صياغة البديل الديمقراطي القومي وآلياته وصولاً إلى تفعيل مفاهيم وأدوات الدولة المدنية الديمقراطية العلمانية ومؤسسات المجتمع المدني في إطار النضال الوطني والقومي التحرري والديمقراطي من ارضية الصراع الطبقي وفق رؤية وبرامج ماركسية واضحة، ونقيضة لمفهوم المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية الذي تروج له بعض القوى السياسية والمنظمات غير الحكومية.

وفي هذا السياق، فإن رؤيتي لمفهوم المجتمع المدني وتطبيقاته في بلادنا، تتجاوز التجزئة القطرية لأي بلد عربي، تتجاوزها كوحدة تحليلية قائمة بذاتها (مع إدراكنا لتجذر هذه الحالة القطرية ورسوخها)، نحو رؤية اشتراكية ديمقراطية قومية –تدرجية– تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة –المجتمع العربي، وتتعاظم مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، في بنيتها التحتية ومستوياتها الجماهيرية الشعبية على وجه الخصوص.

بهذا التصور، يصبح تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني، مرحلياً، وبعيداً عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أو نقطع مع دلالات النهضة والحداثة في الحضارة الغربية من

الناحية المعرفية والعقلانية والعلمية والديمقراطية وجميع المفاهيم الحداثية الأخرى، وتسخيرها في خدمة أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي التقدمي بآفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعاتنا العربية المستعصية

27 / ديسمبر / 2012

أزمة الماركسية في بلداننا العربية

أرى أن أزمة الماركسية عندنا، تتجلى في كونها تعيش حالة قطيعة أو إرباك مع تراثها، ارتباطاً بالأزمة الفكرية لدى أحزاب اليسار العربي، وهذه الأزمة أسهمت في ضياع بوصلة تلك الأحزاب، الفكرية والسياسية، ليس بسبب التبعية الميكانيكية تاريخياً للمركز في موسكو، أو بسبب الوعي المسطح أو البسيط على مستوى الأعضاء فحسب، بل أيضاً بسبب هشاشة وضعف الوعي في معظم الهيئات القيادية، التي عاشت نوعاً من غياب الوعي الماركسي أو اللامبالاة - والرفض العلني أو المبطن - للفكر الماركسي، فضلاً عن حالة الجمود الفكري والتنظيمي البيروقراطي و تراكم المصالح الطبقية الانتهازية بتأثير العلاقة مع هذه السلطة أو هذا النظام أو ذاك.

كما تجلت الأزمة أيضاً، في المنتسبين إلى هذه الأحزاب وهيئاتها القيادية، لاسيما ضعف وعيهم للدور الذي على الماركسية أن تقوم به في مجتمع متأخر تابع ومستباح، وبالتالي الضعف الشديد لتأثيرهم أو غيابه في أوساط الجماهير، بدليل اشتعال الانتفاضات العربية دونما أي دور ملموس لأحزاب وقوى اليسار فيها، التي غيبت نفسها بسبب تفاقم أزماتها، وعجزها وقصورها الذاتي على الرغم من نضج الظروف الموضوعية المتمثلة في الاستلاب الوطني الناجم عن وجود القواعد العسكرية والاحتلال الصهيوني من جهة وفي الاستلاب والاستبداد الطبقي الناجم عن شدة بشاعة استغلال الطبقة الحاكمة وحلفائها لجماهير الفقراء الذين خرجوا بالملايين مشاركين في الانتفاضة بصورة عفوية، سرعان ما احتضنتها قوى الإسلام السياسي والقوى الليبرالية، إلى جانب قوى الثورة المضادة، في ظل غياب محزن للطليعة اليسارية المدافعة عن أمانى وأهداف الجماهير.

28 / ديسمبر / 2012

من حوار مع غازي الصوراني بتاريخ 19/أيار/ 2005 ونشر في ملحق البيدر-جريدة الايام باشراف برنامج دراسات التنمية

جامعة بيرزيت-أدار الحوار : رامي مراد

=====

حدثنا عن غازي الصوراني.... المثقف، المناضل و الإنسان؟؟

ولدت عام 1946م في مدينة غزة حي الشجاعية، لأسرة فلسطينية فقيرة لم يتجاوز دخلها الشهري في الخمسينات أكثر من 5 جنيهات مصرية، مما اضطرني للعمل في الاجازات السنوية منذ المرحلة الإعدادية مع احد المقاولين مقابل 4 جنيهات شهريا كان لها اثر كبير على مساعدة الأسرة.

أنهت الدراسة الثانوية عام 1962 ، و قُبلت في كلية الحقوق في جامعة الإسكندرية، وبسبب الفقر الشديد لم استطع الالتحاق بالجامعة، و تحولت فرحة القبول إلى حزن شديد كان ذلك بالنسبة لي حافز للقراءة للتعرف على بؤس الواقع و أسبابه ثم الالتحاق بالعمل السياسي، و تقدمت بعدها إلى امتحان وظيفة حكومية على اثر إعلان رسمي آنذاك و نجحت و بدأت العمل كموظف منذ عام 1963م و كان لذلك أثرا كبيرا على أوضاع الأسرة التي باتت قادرة على تأمين مستلزماتها الأساسية.

في هذه الفترة قمت بتأسيس حلقات سياسية عفوية مع بعض الأصدقاء، و بعدها التحقت بصفوف حركة القوميين العرب عام 1965م و كنت و لا زلت متأثرا بالتجربة الناصرية و دورها، و كان لإطلاعي على رواية الأم تأثيرا كبيرا عليّ حيث شعرت حينها أنها تتحدث عن أوضاع البؤساء و الفقراء و المطحونين ليس في روسيا فحسب بل في الشجاعية أيضا حيث نعيش نفس الأوضاع في جوهرها، و كانت تلك الرواية حافزا لي للبحث و الاطلاع على موضوعات الاشتراكية في الكتب و الدراسات على قلتها في غزة.

بعد هزيمة حزيران عام 1967م بدأ نشاطنا عبر حركة القوميين العرب في مقاومة المحتل الصهيوني ، واعتقلت من قبل قوات الاحتلال يوم 1967/8/12 وكنت اول معتقل للحركة الوطنية في سجن غزة المركزي آنذاك ، وبسبب صمودي في التحقيق وعدم الاعتراف تم الافراج عني حيث التحقت في إطار المقاومة المسلحة ضمن طلائع المقاومة الشعبية التي أسستها حركة القوميين العرب في اكتوبر/1967م ثم تواصلنا ضمن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، و على اثر الضربة و الاعتقالات اوائل عام 1968م ومطاردتي اختفيت لفترة قصيرة و طلبت منّي قيادة التنظيم مغادرة القطاع إلى عمان حيث تم تهريبي اليها ، ثم سافرت الى القاهرة ملتحقا في مكتب اعلام الجبهة هناك ، وبتاريخ 1970/7/30 قامت أجهزة الأمن المصرية بترحيلي من القاهرة الى دمشق التي غادرتها الى لبنان حيث مكثت في الجنوب اللبناني حوالي العام وفي شهر يوليو/1971م عدت الى القاهرة لحضور اجتماع المجلس الوطني حيث تم اعتقاله وايداعي سجن القلعة لمدة اسبوعين ، وتم ترحيلي مجددا الى سوريا و منها غادرت الى عمان مرة أخرى حيث اعتقلت وبعد الافراج عني مُنعت من مغادرتها منذ عام 1972م و لمدة عشرين عاما تقريبا بدون جواز سفر ، و لم أتمكن من مغادرة عمان طيلة تلك الفترة إلا في عام 1991م حين دعيت للمشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر، في تلك الفترة تعرضت لأشكال متنوعة من المعاناة خاصة في الفترة بين 1972م إلى عام 1976 حيث اضطررت لان اشتغل عاملا في احد المزارع ثم في إحدى الكسارات في الكرك ثم عامل باطون و عرفت بالممارسة كيف يأكل الفقراء الخبز مغمسا بالتراب، واستمر نشاطي السياسي السري والعلني ولم انقطع أبدا عن ممارسة دوري الوطني في الاطار التنظيمي الفلسطيني ، و شاركت في الحركة الوطنية الأردنية - الفلسطينية و اعتر بصدائتي لرموزها كما شاركت في تأسيس منتدى الفكر الديمقراطي الأردني، و قمت بتأسيس لجنة أبناء قطاع غزة في الأردن للدفاع عن قضاياهم و امتد نشاطنا في كل المخيمات، كما شاركت عضوا في اللجنة التنفيذية لاتحاد الشباب الديمقراطي آنذاك وكذلك مشاركتي في تأسيس اللجنة العربية لمقاومة التطبيع مع شيخ المناضلين الراحل بهجت ابو غربية، وعلى اثر توقيع اتفاق اوسلو شاركت في اول تجمع وطني ضد اوسلو اول اكتوبر 1993 مع نخبة متميزة

من المناضلين في مقدمتهم الراحل أ. بهجت أبو غربية والراحل أ. إبراهيم بكر والراحل د. حيدر عبد الشافي والراحل أ. شفيق الحوت وأ. بسام الشكعة وآخرين .

وفي صيف 1994م عدت إلى غزة و في عام 1997م بادرت مع مجموعة من المثقفين التقدميين الى تأسيس منتدى الفكر الديمقراطي في فلسطين حيث انتخبت رئيسا له . كما انتخبت رئيسا لمجلس ادارة مركز الشباب العربي في غزة-الشجاعية ، كما تم انتخابي عضوا في مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر التي يرأسها د. حيدر عبد الشافي في قطاع غزة، وعضو في مجلس أمناء جامعة الأقصى، و مجلس أمناء مركز الغد للدراسات الذي يرأسه د. جورج حبش، و عضو في مجلس أمناء مدرسة عرفات للموهوبين .

في هذه المرحلة شاركت في عدد من الندوات الفكرية مع مجموعات من المثقفين و المفكرين العرب في جامعة دمشق و مراكز الدراسات في القاهرة والمغرب وتونس وبعض بلدان اوروبا.

المسألة المركزية التي تشغل اهتمامي الآن هي العمل مع مجموعة من المثقفين و المفكرين العرب لتأسيس مركز للحوار يضم الماركسيين العرب لعل هذا الحوار يدفع إلى نقلة عملية كما آمل، حيث لم اعد مؤمنا باستمرار تشرذم و حصر الحركات اليسارية في إطارها القطري في فلسطين أو غيرها بل يتوجب في ظل توحش نظام العولمة الراهن وحليفه الصهيوني في بلادنا أن نسعى إلى بلورة الإطار العربي الماركسي القومي الديمقراطي دون أن يعني ذلك إلغاء أو تجاوز خصوصية كل قطر، هذا هو الطريق لتجاوز الواقع العربي المأزوم و المهزوم في هذه المرحلة الصعبة.

29 / ديسمبر / 2012

العلاقات الدولية الراهنة... ومستقبل الاشتراكية

إن العلاقات الدولية في هذه المرحلة التي دخلت فيها الرأسمالية طورها الإمبريالي المعولم، لا يعني أنها قد تغلبت على تناقضاتها، ولا يعني أن الكامن، ونقصد بذلك حركة فقراء العالم وكادحيه قد مات، فبالرغم من أن الرأسمالية قد أفلحت في تأجيل الانفجار عبر توسيع مجال التناقضات باسم العولمة، إلا أنه تأجيل سيؤدي بالضرورة إلى تزايد معاناة وإفقار شعوب العالم وأممه المسحوقة من جهة وإلى تزايد حركات المقاومة الشعبية ببعدها الطبقي الثوري اليساري- رغم ظاهرة انتشار المد اليميني الرجعي في اللحظة الراهنة- من جهة أخرى، ولذلك فمن الطبيعي والضروري بصورة حتمية، أن تسعى هذه الأغلبية المتضررة من هذا النظام الشرير، إلى تفويض أركانه من أجل بناء نظام لا تحكمه هذه التناقضات، بشرط امتلاك البرنامج الواضح المستند إلى مفهوم وتطبيقات الاشتراكية بصورة أولية، يمثل استناده إلى مقومات العلم والحداثة والمعرفة المعاصرة، والتكنولوجيا التي أصبحت قوة أساسية من قوى الإنتاج في هذه المرحلة، تمهيدا لصياغة المشروع الإنساني التقدمي البديل، وتفعيل حركته، خاصة في بلدان العالم الثالث، من أجل إخضاع مقتضيات العولمة لاحتياجات شعوب هذه البلدان وتقدمها الاجتماعي، ومن أجل المساهمة في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري، لقد حانت اللحظة الضرورية للعمل الجاد والمنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر، عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية.

29 / ديسمبر / 2012

حديث عن المستقبل العربي مع اطلالة عام 2013

حينما نتحدث عن المستقبل ، فإننا نتحدث عن أحوال ومتغيرات أو مستجدات لم تتحقق بعد ، ولكنها ستحدث بالضرورة ، انسجاما مع مسيرة الحياة وصيرورتها التي لا تتوقف عن الحركة والنشاط ، وبالتالي فإن السؤال هنا ، ما هو دورنا فيما يحدث من حولنا ، وما سيحدث ؟

المسألة الثانية ، التي أرى وجوب الإشارة إليها ، هي أننا لا يجب أن نتحدث أو نتناول قضايا الحاضر عموما ، والمستقبل خصوصا، بصيغة الإنباء أو التوقعات الافتراضية التي لا تستند على الواقع وحركته ، أو بصيغة التنبؤ بالغيب ، فهذه مهمة ساحر القبيلة أو كاهنها في عصور سابقة مضت ولم يعد لها دور في الظروف المعاصرة ، أو في المستقبل رغم كل ما يتبدى من انتشار مشهد الاسلام السياسي وما يرافقه من اعادة انتاج التخلف والتبعية والاستبداد بسبب قصور وعجز وهشاشة احزاب اليسار والقوى الديمقراطية . لذلك فإن الحديث عن المستقبل في ظروفنا المعقدة ، هو في جوهره رؤية تقوم على قاعدة الاستشراف الملتزمة بالمنهج العلمي المادي الجدلي الذي لا يترك مجالا واسعا للاحتتمالات وتنوعها ، ويوفر القدرة على تفسير الظواهر والأحداث استنادا الى أسبابها الواقعية الملموسة المحددة بعيدا عن أية عوامل لا تمت لهذا الواقع أو ترتبط معه بصلة ، وبالتالي فإن دورنا وتعاطينا مع عملية استشراف المستقبل ، لا يحدده فحسب وعينا بالتاريخ وبطبيعة التطور السياسي والاجتماعي والصراع الطبقي ووعينا للاعداء والاصدقاء ، ولكن أيضا عبر وعينا وامتلاكنا للرؤية الثورية الواضحة والاهداف والبرامج المحددة لضرورات التغيير في الوقت الراهن ارتباطا بالمستقبل ، وما يعنيه ذلك من امتلاكنا للاداة الثورية او الحزب الماركسي القادر على تجسيد هموم ومعاناة وامال ومصالح الجماهير الفقيرة والاندماج في مساهماتها والتعلم منها وتوعيتها وارشادها وتحريضها والتوسع في صفوفها لبلورة الارادة الجماعية في عقولها وقلوبها وخلق حوافز التوحد والانصهار صوب فكرة توحيدية تتجلى تحت شعار الثورة التحررية الديمقراطية الشعبية بافاقها الاشتراكية على الصعيدين الوطني والقومي بصورة تنقل مفهوم المشاركة الشعبية الديمقراطية من إطارها النظري الى إطار الفعل العملي عبر حركة شعبية منظمة ومدركة لمصالحها وأهدافها وقادرة على تحقيقها وحماية منجزاتها.

30 / ديسمبر / 2012

ثورة الفقراء العرب ومخاطر تكريس الربيع الامريكي الصهيوني

الجماهير الشعبية الفقيرة - الأغلبية الساحقة في الوطن العربي - و هي أداة التغيير الثوري وأداة التحرر والتطور الديمقراطي وأداة التنمية و العدالة الاجتماعية و هدفهما في آن واحد ، هذه الجماهير تنمو و تتزايد ، لا كنتيجة لأسباب خارجية (العدو الامبريالي والصهيوني) فحسب ، و لكن كنتيجة للعديد من ممارسات العدو الطبقي الداخلي ، وأقصد بوضوح مجمل النظام العربي وحكوماته الرجعية المستبدة لافرق بين نظام ملكي او اميري عميل او نظام " جمهوري " قمعي ، فكلاهما يمارس ابشع صور الاستغلال الطبقي الكومبرادوري ضد جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين ، بحيث بات الفقر في بلادنا أكثر من حرمان مادي ، انه فقر في المشاركة الديمقراطية ، و فقر في

حرية الرأي والمعتقد والحريات العامة ، و فقر ثقافي وفقر في القانون العادل وفقر في القيم الحداثية العقلانية النبيلة ، و فقر في المساواة ، وفقر في العلاقات الاجتماعية الحضارية المعاصرة لحساب علاقات التخلف الموروثة بحيث بات الميت في مجتمعاتنا العربية أقوى من الحي ، مما أدى موضوعياً إلى زيادة مساحة و نوعية و حجم التدهور الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي ومراكمة عوامل الحالة الثورية التي اشتعلت في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا وغيرهم على الجدول ، لكن حركات وجماعات الاسلام السياسي استطاعت قطف ثمار الثورات العربية وفوزها وسيطرتها على السلطة واقصاء جماهير العمال والطلاب والشباب الذين فجروا الانتفاضات الثورية ..ما يعني أن مجتمعاتنا وجماهيرنا الشعبية فقيرة ومفتقرة بدرجة رهيبية ومؤلمة للحركات والاحزاب والفصائل اليسارية الثورية الكفيلة وحدها بالغاء كل مظاهر وادوات وانظمة الاستبداد والاستغلال الطبقي ..وفي مثل هذا المشهد يحق لنا أن نسأل ..هل ما جرى - حتى اللحظة - ربيعاً عربياً أم ربيعاً أمريكياً وإسرائيلياً ؟ في كل الاحوال ...ثورة الفقراء لن تتوقف بعد ان حطموا كل حواجز الخوف والرعب من استبداد انظمتهم ، لكنهم يحتاجون - الان - الى احزاب وقيادات ثورية تلتحم في صفوفهم وتتعلم من تضحياتهم وتفقدتهم الى تحقيق الاهداف الثورية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) التي انتفضوا من أجلها.

30 / ديسمبر / 2012

في تعريف التبعية ومخاطرها على مستقبل شعوبنا العربية.....

التبعية هي ظرف موضوعي تشكل تاريخياً ، ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وسياسية ومالية وعسكرية وثقافية ، حيث يتم بمقتضى علاقات التبعية هذه، توظيف موارد المجتمع التابع لخدمة الدولة المسيطرة عليه، فالتبعية إذن -في ظروف العولمة الإمبريالية والصهيونية الراهنة - هي الحاق مجمل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة أو ما كان يعرف بـالعالم الثالث- أو البلدان المتخلفة عموماً وبلداننا العربية خصوصاً باقتصاد النظام الإمبريالي المعولم، بما يحقق استمرار سيطرته على هذه البلدان، وديمومة تخلفها وإفقارها لضمان الاستيلاء على ثرواتها وفائض القيمة لشعوبها وإفشال نموها، بما يعني ان التبعية - وخاصة في ظل انظمة الاستبداد والاسلام السياسي -تؤدي إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها السيطرة على تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ... إلخ. وللتبعية أنواع أهمها : التبعية السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية والعلمية والثقافية والسيكولوجية، وهنا يمكن الدخول إلى مفهوم التخلف على أساس أن التبعية هي جوهره الحقيقي من خلال خضوع أنظمة الحكم في بلادنا لشروط النظام الإمبريالي ، حرصاً منها على مصالحها الطبقية دون أي اعتبار للشعب او الوطن ، فهي أنظمة مستبدة فقدت وعيها الوطني ، وبسبب هذه الأوضاع، تكرست ظاهرة التخلف باعتباره ظرف موضوعي تشكل تاريخياً في بلادنا ويعاد انتاجه اليوم جنباً الى جنب مع تجديد التبعية للنظام الإمبريالي في مشهد الاسلام السياسي او المأزق الراهن، وهو مأزق ناجم عن استمرار سيطرة فرقاء الرأسمالية الرثة، الاحتكارية والبيروقراطية والطفيلية والكومبرادورية الحاكمة على الاقتصاد والدولة والمجتمع بصورة لا تختلف عن الانظمة المخلوعة، الأمر الذي يحتم على قوى واحزاب اليسار تفعيل الصيرورة الثورية الشعبية من جديد حتى تحقيق الاهداف

التي انطلقت من اجلها انتفاضات الشباب والفقراء العرب... فلا خيار سوى الثورة المستمرة حتى لا نصبح هنودا حمرا في بلادنا.

30 / ديسمبر / 2012

في مفهوم التخلف.....

التخلف هو نقيض التقدم ، وهو مفهوم يشير إلى التأخر والجمود والعجز تجاه كل مظاهر التطور الحضاري الحديث وعناوينه المتنوعة في الاقتصاد والمجتمع والسياسة والثقافة والعلوم، لكنه يتجلى بصورة أساسية في العلاقات الاجتماعية المعبرة عنه في مجتمعاتنا الفقيرة والتابعة ، أما سمات التخلف فهي تتمظهر في : الفقر وسوء التغذية والتزايد السكاني والامية والجهل والديون الخارجية وغياب المؤسسات الديمقراطية الحديثة ، أما سماته الجوهرية فهي تكمن في عدم التساوي في الانتاج وفي التوزيع العادل للثروة والدخل ، وفي تركيبة السلع والخدمات المستوردة وما إذا كانت تلبي الحاجات الأساسية للمواطنين ام أنها تذهب لاشباع رغبات الطبقة المسيطرة ومصالحها الانانية الانتهازية على حساب مصالح المجتمع الذي تتكرس تبعيته وتخلفه طالما بقيت هذه السيطرة الطبقية دون تغيير .

هذا وقد تكرست مظاهر التبعية والتخلف في بلادنا العربية عبر رموز الاستبداد والقهر من ملوك وأمراء ورؤساء الأنظمة العربية الذين حرصوا على حماية ومراكمة مصالح الشرائح الاجتماعية الكومبرادورية والبيروقراطية والرأسمالية العقارية ورأسمالية الريف وكل أشكال الرأسمالية الطفيلية ورأسمالية المحاسيب، بهدف المزيد من مراكمة الثروات التي تنزف دماً من كل مساماتها بسبب بشاعة استغلال هذه الانظمة للجماهير الشعبية الفقيرة التي صبرت وتحملت كل أشكال المعاناة والفقر والاستبداد والذل وقمع الحريات طوال العقود الماضية حتى لحظة انفجار الانتفاضات الثورية العربية التي أعلنت ولادة مشهد الجماهير الشعبية وسقوط أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف ، لكنه مشهد لا يبدو انه قد وصل إلى نهاياته ، حيث تتصدى قوى الثورة المضادة وقوى الاسلام السياسي لعرقلته واعادة انتاج وتجديد تخلفه واستتباعه، لذلك لابد من أن تتحمل كل من القوى الثورية اليسارية والقوى الديمقراطية الوطنية والقومية مسئولياتها التاريخية في هذه اللحظة بما يمكنها من الانتشار والالتحام في صفوف الفقراء والعمال والفلاحين وكل الكادحين من اجل قطع الطريق على قوى الثورة المضادة وعلى كل قوى التخلف والرجعية، وتحقيق الأهداف الثورية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية العظيمة التي انطلقت ثورة الجماهير الفقيرة من اجلها.

31 / ديسمبر / 2012

مع اطلالة العام الجديد 2013... معايدة إلى كل ابناء شعوبنا العربية عموما ومواطنينا المسيحيين خصوصا..... كل عام ومواطنينا من مختلف الأديان والعقائد موحدين في عملية البناء والنهوض الديمقراطي والتقدم. كل عام ومواطنينا مسيحيين ومسلمين وعلمانيين بخير في مجتمع ديمقراطي يقوم على الحرية ، يدرك كل مواطن فيه

أن ما يهدد حرية أي فرد يمكن أن يهدد حرية الجميع .. بهذا الوعي الجمعي تتوفر لدينا كل إمكانيات مقاومة الاستبداد الداخلي ومقاومة التبعية ومقاومة التخلف والاستغلال و مجابهة العدو الامبريالي الصهيوني والانتصار عليهم بامتلاكنا لروح و ارادة الثورة وأداتها لتأسيس مقومات التطور والنهوض السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي والثقافي بافاقه الثورية المأمولة.

1 / يناير / 2013

العلاقات الرأسمالية الرثة واثرها على تخلف مجتمعاتنا العربية...

على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية (الرثة والمشوهة) في بلادنا، الا أن المجتمعات العربية لم تستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي للنهوض الحداثي وللثورة الوطنية الديمقراطية وللمشروع القومي التقدمي أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي ، والسبب في كل ذلك يتجلى عند رؤيتنا للفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمعات عربية عن شكل ومضمون مفاهيم الحداثة والنهضة والتنوير العقلاني والتقدم ، التي نشأت في أوروبا منذ أكثر من مائتي عام ، والسؤال هنا : ما هو -يا ترى- الفرق الزمني الذي يفصلنا اليوم في عصر العولمة ، وثورة العلم والاتصالات والمعلومات عن مفاهيم وقيم الحداثة والديمقراطية والنهوض والثورة؟؟ ألسنا بحاجة الى ثورة اشتراكية شعبية تغييرية شاملة تختصر الزمن وتقتلع الانظمة الحاكمة (ملوكا ورؤساء وامراء ومشايخ)وشرائحها الطبقية الاستغلالية العميلة والمستبدة من جذورها و تظال كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية الكفيلة وحدها بإزاحة التبعية وكل مفاهيم واليات وادوات الاستبداد والاستغلال والتخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا ؟.

1 / يناير / 2013

الوضع العربي الراهن يحفز على الثورة المستمرة حتى اسقاط انظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف..... يا يسار الوطن العربي...ايها الماركسيون الثوريون العرب ..هل من صحة ؟
إن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحقيقه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط التي بدأت في التراكم منذ اتفاقية "سايكس بيكو" وتجزئتها لوطنا العربي عام 1916 ، ووعده بلفور عام 1917 ، والنكبة الأولى لشعبنا الفلسطيني عام 1948 ، ثم انهيار الوحدة العربية بين مصر و سوريا في أيلول 1961، و تطورت بعد هزيمة حزيران 1967 ، وتعمقت وامتدت بعد كامب ديفيد 1979 إلى اليوم ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان

الوطن العربي في الستينات من إمكانيات للتحرر والنهوض الوطني والقومي، تحول هذا الوطن بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير -يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، وتحولت معظم أنظمتها وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب اليسارية روحها وارتدتها الثورية وهويتها ، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعاً لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاميذه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضاً جذرياً مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموماً وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصاً.

2 / يناير / 2013

عضوية الحزب الثوري هي اختيار حر ..واع وديمقراطي.....

البديهية الثورية الناصعة المتفق عليها بين جميع المفكرين الماركسيين الثوريين ، هي : ان الحزب هو اتحاد اختياري حر وواعي، من لا يقبل بشروطه وأهدافه وأفكاره وممارستها يجب أن يخرج.. لان الحزب يتفسخ حتماً أول الأمر فكرياً (إذا تراجعت القناعة بهويته الماركسية وأهدافه النضالية التحررية وأهدافه الاشتراكية، اوسادت حالة من الردة والانحراف والفوضى الفكرية في صفوفه) ثم يتفسخ مادياً إذا لم يظهر صفوفه من الأعضاء الذين يروجون المواقف السياسية الهابطة والآراء الفكرية اليمينية المنحرفة او المرتدة او الانتهازية او الشللية او يعيشون حالة من الضعف والارتخاء وضعف الشغف بمبادئ الحزب وتراجع دافعيتهم الذاتية.. أوالترجع عن الانتماء والالتزام الذاتي والموضوعي لمبادئ الحزب وافكاره.

2 / يناير / 2013

الثورة

ان الثورة في اللغة العربية تعني الهيجان والثوب ، اما الاصطلاح اللاتيني Revolution المقابل لكلمة ثورة باللغة العربية فهو تعبير فلكي الاصل شاع استعماله بعد ان اطلقه العالم كوبر نيكوس 1473-1543 على الحركة الدائرة المنتظمة والمشروعة لنجوم حول الشمس ، فقد تضمنت الثورة معنى الحتمية اي انه فوق مقدور البشر مقاومتها . تعريف الثورة: هي التغيير المفاجئ السريع بعيد الاثر في الكيان الاجتماعي لتحطيم استمرار الاحوال القائمة في المجتمع وذلك بأعادة تنظيم وبناء النظام الاجتماعي بناءً جذرياً. وقد ذهب كارل ماركس 1818-1883 الى ابعاد من ذلك فأعتبر الثورة هي القانون العام لسير الطبيعة والمجتمع وهي الوسيلة الوحيدة لحل مشكلاته ولاسيما الجانب الاقتصادي الذي يستند عليه وينبثق عنه نظام المجتمع في الوجوه الاخرى السياسية والاجتماعية والأخلاقية

والفلسفية وغيرها. ويعتبر ماركس الدولة - والحكومة ،مؤسسة ظالمة اوجدتها الطبقة المستغلة (بكسر الغين) وهي أقلية لحماية مصالحها الاقتصادية على حساب اكثرية الشعب المحروم فنشأت المؤسسات الحكومية مثل الشرطة والمحاكم والسجون للمحافظة على الوضع القائم المبني على الاستغلال وكبح جماح الفئة المحرومة ومنع مطالبتها بحقوقها المشروعة اقتصادياً وسياسياً وذلك انطلاقاً من " التفسير المادي للتاريخ"، الذي يؤكد أن الثورات تحدث نتيجة وجود مقدمات وشروط محددة تبرز في إطار تطور المجتمع، تؤدي إلى وجود تناقضات أساسية تتحدد في التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج، وشكل التملك الفردي و الاحتكاري الخاص. ويؤدي ذلك إلى اتساع الشعور بالظلم والاستغلال الذي يمارس من قبل فئة قليلة مالكة ضد بقية فئات الشعب. وتؤدي هذه التناقضات إلى «أزمة سياسية» عميقة، تحمل معها نشوء حالة «ثورية» تتجسد بنشاط الجماهير السياسي الواسع من خلال التمرد على الواقع والثورة عليه تغييره. وعليه فإن الصراع بين القوى المنتجة الجديدة وبين العلاقات الإنتاجية القديمة يشكل الأساس الموضوعي الاقتصادي للثورة. وإنَّ تصفية العلاقات الإنتاجية القديمة، واستبدالها بعلاقات جديدة، لا تحدث تلقائياً وإنما من خلال توحيد القوى التقدمية كافة التي تعمل على إنهاء النظام الاجتماعي القديم. هذا وتشير النظرية «الماركسية» إلى أهمية الحزب الثوري ودوره في توحيد القوى الثورية وتنظيمها، وأهمية العوامل الذاتية في توعية الجماهير وقيادتها. وتشكل وحدة الظروف الموضوعية والذاتية، عند لينين، القانون الأساسي للثورة . ونتيجة ذلك تركز «الماركسية» على أهمية الفهم الصحيح للعلاقة بين «الثورة والسلطة». فالثورة مقدمة ووسيلة لاستلام السلطة. واستلام السلطة شرط ضروري للتغييرات الجذرية التي يجب تحقيقها في المجتمع من خلال السلطة الجديدة التي تجسد مصلحة الجماهير وتعمل لتحقيق أهدافها.

3 / يناير / 2013

البحرين

النظام الملكي في البحرين ، وهو نظام تابع محكوم للقواعد العسكرية الامريكية (كما هو حال قطر وبلدان او مشيخات الخليج العربي) حيث ينظر الملك وامراء الحكم واجهزته العميلة لأنفسهم كأباطرة رغم أنهم يدركون طبيعة الكراسي الخاوية التي يجلسون عليها، والمسندة بأنابيب النفط السعودية، وكراييج الشرطة الباكستانية والبلوشية.. وغيرهما ، وبحراسة القاعدة الأمريكية، وحيث الاقتصاد المحكوم للاحتكارات الاجنبية تلتهم ما يمكن إتهامه وإرساله لمصارفها ، وفي قلب العاصمة المنامة هناك قرى رثّة تعود للقرون الوسطى، وأزقة ضيقة ينحشر البحرينيون داخلها مع الدخان والبؤس وضخامة أعداد الأجانب وبغياب المرافق مثل أحياء الحورة ورأس رمان والجفير والنعيم بالعاصمة .

سياسة النظام العميل وحكومته منذ السبعينيات اعتمدت على إذلال المواطن وتقزيم حضوره وخاصة بعد حل المجلس الوطني، وخلقت (بروليتاريا شيعية) كبيرة فقدت الأملاك الزراعية والحرف القديمة ولم يبق سوى قدرتها على بيع قوة العمل في سوق لم يوفر لها بيع قوة العمل هذه إلا بأسعار متدنية وأحضرت لها بروليتاريا آسيوية كبيرة

تنافسها في المعروض السلعي من بيع قوى العمل وبيع السلع في المتاجر الصغيرة! وحتى بيع قوى العمل لم يتوفر كذلك بسهولة.

هذه الظروف كلها خلقت حالة الغضب الشعبي العارم ووجد الشباب في الحالات الثورية العربية مثلاً أعلى يحتذى للخلاص وفق رؤية وطنية ديمقراطية ثورية من كل أشكال الاستغلال والقهر ، وفي هذا السياق نشير إلى أن الجماعات السياسية الشيعية بحكم اضطهادها هي التي أخذت تلعب الدور الرئيسي في الحراك السياسي الثوري ضد النظام الملكي والوجود الأمريكي ، فهي تمتلك تلك البروليتاريا المأزومة الشبابية الواسعة القادرة على التضحية والانتشار ومواصلة الثورة حتى تحقيق الانتصار.

3 / يناير / 2013

الاسلام السياسي والرأسمالية التابعة والكومبرادورية.....

إن الإسلام السياسي في أحد أهم مكوناته هو مجرد تحويل للوضع التابع للرأسمالية التابعة و الكومبرادورية، ولعل شكله (المعتدل) يمثل الخطر الأكبر بالنسبة للشعوب المعنية ، ولكن في الوقت ذاته لم تتخل الجماعات الاسلامية المتنوعة بالكامل عن ايديولوجيتها الرافضة لمفهومى الوطنية والقومية ولكل مفاهيم الثورات الديمقراطية. فمنذ البدء ، مثلت مواقف وأفكار محمد رشيد رضا ، احدى الركائز الاساسية التي استند اليها حسن البنا في دعوته، وتأسيس الجماعة كحركة تقوم على مبدأ السمع والطاعة عام 1928 بدعم مالي من الانجليز وهيئة قناة السويس، حيث أكد على ضرورة نبذ أفكار التنوير والحضارة الغربية التي اعتبرها "غزوا" يتوجب مواجهته و"اعادة احياء العادات الاسلامية والقضاء على العادات الاعجمية" في كل مظاهر هذه الحياة، ومن ذلك التحية واللغة والتاريخ، والزى والأثاث ومواعيد العمل والراحة، وتصفية كل المؤسسات التي أخذت عن الغرب، خصوصا في ميداني التعليم والقضاء وطالب بتوحيد القضاء على أساس وحيد هو الشريعة الإسلامية كما هو الحال اليوم في مصر وفق نصوص مشروع الدستور الذي صاغته جماعة الاخوان . وفي هذا الجانب لا بد من التذكير بدور القوى الرجعية والرأسمالية العربية الرثة في "العربية السعودية" ومشيخات الخليج وتشجيع القوى الاستعمارية الذي كان لها تأثيرا كبيرا في عدم اهتمام الإخوان المسلمين بالعمل الوطني والاكتفاء بالدعوة الدينية وشعاراتها وطقوسها ، ومحاربة الافكار والقيم الحداثية والديمقراطية والقيم الوطنية والأفكار القومية واليسارية.

3 / يناير / 2013

قطاع غزة سفينة نوح الفلسطينية الأم الولادة للهوية الوطنية يحتفل الان بانطلاقة الاخوة في فتح وقبل ايام احتفل بانطلاقة الاخوة في حماس والجهة الشعبية... فرح شعبي عارم في شوارع مدن ومخيمات سفينة نوح الفلسطينية.... لكنه فرح مؤقت لا معنى له بدون انتهاء الانقسام.... فلا معنى او مصداقية أو امكانية لتحقيق أي هدف

فلسطيني في الضفة او قطاع غزة او المنافي دون الخلاص من هذه الحالة الانقسامية التي كرسست عوامل القلق والاحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا في كل أماكن تواجده مع تزايد عدوانية العدو الصهيوني وشروطه المذلة...فلتتواصل هذه الحالة الجماهيرية دون توقف حتى اسدال الستار على الانقسام.....

حديث عن قضاء غزة وقراه:

تحددت التقسيمات الإدارية في فلسطين بستة ألوية هي:

لواء القدس ويتألف من أقضية الخليل/القدس وبيت لحم/ورام الله.

لواء نابلس ويتألف من أقضية طولكرم/جنين/نابلس.

لواء اللد (يافا) ويتألف من قضائي يافا والرملة.

لواء حيفا ويتألف من قضاء حيفا.

لواء الجليل ويتألف من أقضية الناصرة / بيسان / طبريا / عكا / صفد.

لواء غزة ويتألف من قضائي غزة وبئر السبع.

لواء غزة كان يشكل نسبة 51% من مساحة فلسطين البالغة 27009 كيلو متر مربع، وسكانه (عام1948)يشكلون نسبة 11% " (191000 نسمة) من مجموع سكان فلسطين البالغ (1.765000مليون نسمة.)

1. قضاء غزة وقراه:

يحدّه من الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال قضاء الرملة ومن الشرق قضائي الخليل وبئر السبع ومن الجنوب صحراء سيناء ، وجميعه يقع في منطقة السهل الساحلي لفلسطين الذي ينتهي شمالاً بجبل الكرمل.

وفي أواخر الانتداب كان قضاء غزة يضم ثلاث مدن رئيسية وهي المجدل وغزة وخانيونس بالإضافة إلى (53) قرية وبمساحة تقدر بـ1111.5 كم مربع كان اليهود لا يملكون منها سوى 49 كيلو متر مربع أو ما يعادل 4.4% من مساحة القضاء.

وقرى قضاء غزة تتوزع بين شمالية ووسطى وجنوبية:

أ) القرى الشمالية وعددها أربع عشرة قرية:

أسدود / برقة / المسمية الكبيرة / المسمية الصغيرة / البطاني الغربي / البطاني الشرقي / القسطنية /

تل الترمس / بين دراس / ياصور / السوافير الشرقي / السوافير الغربي / السوافير الشمالي / الجلادية.

القرى الوسطى وعددها سبع وعشرون قرية:

بعلين / صميل / جسير / الفالوجة / عراق المنشية / كراتيا / حتّه / عراق سويدان / بيت عفا / عبدس / جولس /

حمامه / حليقات / بيت طيمة / كوكبه / الجيه / بربره / نعليه / الخصاص / الجوره / هريبا / بيت جرجا / سمس /

نجد / برير / دير سنيد / دمره.

ب) القرى الجنوبية وعددها اثنتا عشر قرية:

رفح / بني سهيلا / عيسان / دير البلح / خزاعه / بيت لاهيا / النزله / جباليا / بيت حانون / هوج / الكوفخه /

المحرقة.

"أما أكبر قرى القضاء من حيث التعداد السكاني فهي حمامه / الفالوجة / اسدود / جباليا/ بني سهيلا/ بيت دراس وقد بلغ مجموع سكانها في عام 1947 (23790 نسمة)، وأصغر القرى من حيث التعداد هي الخصاص / بعلين / عراق سويدان / الجلديه / حليقات / دمره ومجموع سكانها (1840 نسمة)(4). وقد بلغ عدد سكان قرى قضاء غزة في بداية عام 1947 (85930 نسمة.) أما عدد المدارس الحكومية فقد كان في قرى قضاء غزة حتى أوائل عام 1948 " (30 مدرسة) ابتدائية للذكور، و(7) مدارس ابتدائية للبنات وصف ثانوي واحد في مدرسة الفالوجة وبلغ عدد الطلاب المسجلين في نفس الفترة (6388 طالباً) و (336 طالبة. ")

2.قضاء بئر السبع:

مساحة هذا القضاء تبلغ حوالي 12500 كيلو متر مربع معظمها أرض صحراوية ، ومدينة بئر السبع هي المدينة الوحيدة وعدد قراه عام 1948 سبع قرى هي حمامه / عبده / عوجا حفير / الخالصة / عسلوج / فوتيس / كرنب (أنشئ مفاعل ديمونة على أرض هذه القرية.)

بلغ عدد سكان مدينة بئر السبع عام 1948 حوالي ستة آلاف نسمة منهم أكثر من 70% من مواطني مدينة غزة الذي رحلوا إلى السبع في بداية القرن العشرين ، وأسهموا في تطورها وتولوا معظم الأعمال التجارية والأعمال الحرفية فيها.

أما الأغلبية العظمى من سكان هذا القضاء ، فهم من البدو الذين كانوا يعيشون على تربية الماشية والزراعة ، ورغم "التماييز الطبقي" بين القمم القبلية والسواد الأعظم من البدو الذي تحملوا شظف العيش وقسوته وكان ذلك أمراً "طبيعياً" لا يجوز الاعتراض عليه. ورغم ذلك فقد أدى سوء أحوال البدو إلى انخراطهم في المعارك الوطنية التي قادها عدد من المشايخ ضمن قيادة الحركة الوطنية آنذاك، وبرز دورهم بشكل خاص في مساندة المعتقلين الوطنيين في معتقل عوجا حفير، والمشاركة الفعلية في المقاومة مع بداية الأربعينات وما تلاها.

بلغ تعداد البدو في عام 1948 حوالي 93000 ألف نسمة موزعين على خمس قبائل رئيسية وقبيلتين ثانويتين، ومجموع أفخاذ هذه القبائل حوالي (75) فخذاً:

- قبيلة الترابين وتتكون من عشرين عشيرة وتعدادها 32500 نسمة.
- قبيلة التياها وتتكون من 26 عشيرة وتعدادها حوالي 25000 ألف نسمة.
- قبيلة العزازمة وتتكون من 10 عشائر وتعدادها حوالي 16500 نسمة.
- قبيلة الجبارات وتتكون من 13 عشيرة وتعدادها حوالي 8000 نسمة.
- قبيلة الحناجرة وتتكون من 4 عشائر وتعدادها حوالي 7500 نسمة.
- قبيلة السعيديون وتتكون من 4 عشائر (حويطات الأصل) 1700 نسمة.
- قبيلة اللحيوات وتعدادها حوالي 1600 نسمة.

4 / يناير / 2013

غزة تستعيد روحها .. وتجدد العهد لفلسطين وللشهداء والمقاومة و للهوية الوطنية الجامعة

مئات الآلاف من أبناء قطاع غزة يصدمون اليوم كل من عاش في كهفه الفئوي الانقسامى المتعصب ، وأوهام تفردته واستبداده.

سفينة نوح الفلسطينية اليوم تكسر رهبة اللون الواحد والحزب الواحد او الحركة الواحدة ، وترفع رايات التحرر وحرية الرأي والمعتقد والتعددية السياسية وتستعيد الشعار التوحيدي للشعب الفلسطيني بأن الدين لله والوطن للجميع

غزة اليوم تجدد العهد للهوية الوطنية الديمقراطية العلمانية الثورية الجامعة .. هذه الجماهير لم تخرج فقط احتفالاً بانطلاقة حركة فتح فحسب ، بل خرجت تستعيد روحها الوطنية الوجدانية وفاءً للشهداء والأسرى .. ووفاءً لفلسطين .. كل فلسطين .. وفاءً للثورة وروح المقاومة ورفض التفاوض العبثي بعد سنوات عجاف لم تعد جماهير غزة تطيقها .. فخرجت بأطفالها ونسائها وشبابها تُشيع تلك السنوات العجاف حيث مثاها الأخير ، وتتحدى كل من يسعى إلى ديمومة الانقسام بوهم تفرد إرادة القوة المشفوعة بتزايد عزلة إثم الانفصال وتقزيم وتقسيم الوطن والشعب والقضية واختصار المشروع الوطني في لونه وفكره.

5 / يناير / 2013

عن الازمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.....

في تحليلي للظواهر والأوضاع الاقتصادية العالمية، أستند في كل الأحوال الى قاعدة فكرية ومنهجية أساسية تقوم على : أن الفكر الاقتصادي لا يوجد بعيداً عن الحياة الاقتصادية والسياسية التي تعطيه شكله وفقاً لاحتياجاتها. فإذا كانت السياسة هي تكثيف للاقتصاد ، فإن الاضطراب العام الذي يعرفه النظام الرأسمالي هو تأكيد على صحة مقولة ماركس حول فوضى الإنتاج باعتبارها قانوناً ملازماً للرأسمالية من ناحية وهو أيضاً تعبير عما يجري في أسواق المال العالمية من ناحية ثانية ، إذ أن هذا الاضطراب (الأزمة) سيوفر بالضرورة مناخاً جديداً لمتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة على الصعيد العالمي ، فالمتغيرات التي رافقت النمط الإقطاعي في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر أدت إلى نمو البورجوازية ومن ثم ولادة النمط الرأسمالي بالانسجام مع أفكار وأسس ليبرالية السوق كما صاغها " آدم سميث " وفق شعار "دعه يعمل دعه يمر" أو سياسة حرية السوق دون أية قيود، وقد استمر تطبيق هذه السياسة حتى عام 1929 عندما انفجرت الأزمة الاقتصادية العالمية ، وأدت إلى متغيرات جديدة دفعت إلى الاستعانة بآراء "جون ماينارد كينز" التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد مع تطبيق سياسات لصالح العاطلين عن العمل والضمان الاجتماعي وغير ذلك ، ثم تراجع النظام الرأسمالي عن هذه السياسات في عهد الرئيس "ريغان" لحساب العودة إلى "آدم سميث" عبر أفكار الليبرالية الجديدة التي صاغها كل من توماس فريدمان وفون هايك ، وهي افكار تقوم على ترك السوق حراً بالاعتماد على حركته الذاتية مع خفض الضرائب الي الحدود القصوى ، وهي سياسة تكرست بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وولادة حقبة

العولمة الأحادية التي أدت إلى تكريس نظرية "فريدمان" القائلة بالحرية المطلقة للسوق الرأسمالي ، وكذلك تكريس آراء " ليوشتراوس " أستاذ فلسفة السياسة (الذي طالب باستخدام الديمقراطية أداة للسيطرة المطلقة لأمريكا على الكوكب) ، ما عرف بأيديولوجية المحافظين الجدد التي تعتمد سياسة ما تسمى بـ "الهجوم الأخلاقي" المسلح بـ "القيم الروحانية" من أجل إعادة صوغ العالم أمريكا ومن أبرزهم "بوش الابن" و "ديك تشيني" و"رامسفيلد" و"ولفوتز" وغيرهم .. واليوم -في ضوء استفحال الأزمة الاقتصادية- يبدو أن هناك ميلا في أوروبا وأمريكا أوباما للعودة الجزئية إلى كينز وتلامذته من أساتذة وعلماء الاقتصاد المعاصرين للاسهام في الخروج من الأزمة المتجددة.

وفي هذا الجانب أرى انه لا يمكن فهم جذور هذه الأزمة إلا بالعودة إلى التاريخ، لأن جذور هذه الأزمة تكمن في طبيعة النظام الرأسمالي وبنيته المولدة للزمات.

5 / يناير / 2013

عن الدولار والعولمة الأمريكية والازمة الاقتصادية العالمية.....

أمام انعدام القدرة على قياس وضبط حجم الدولار المطلوب للتداول "العالمي" ، سمح ذلك لآلة طباعة الدولار الأمريكية أن تبدأ بالعمل دون تغطية ذهبية أحياناً ، (يعني انه أصبح فعليا دولارا اسميا) الأمر الذي انتبه إليه منافسو الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الستينيات ، وخاصة "الجنرال ديغول" الذي أحتج على هذا السلوك وطلب من الولايات المتحدة ، استبدال كل الدولارات الموجودة في البنوك الفرنسية بالذهب، فاضطر الأمريكيون في ذلك الحين أن يلجأوا هذا الطلب لأنهم ملزمون بما وقعوه من اتفاقات دولية، ولكنهم انتقموا من "ديغول" وألغوا اتفاق بريتون وودز عام 1972، وفكوا ارتباط الدولار وكل العملات الأخرى عن الذهب. وحين جرى هذا الفك عن الذهب حرص الامريكان على استمرار الدولار عملة عالمية، وخاصةً أنهم ضمنوا تسعير النفط بالدولار (النفط تحول إلى معادل عالمي للدولار أكثر من الذهب)، وبدأت آلة طباعة الدولار الأمريكي بالعمل بشكل أسرع ، مما أدى إلى زيادة الكتلة الدولارية الورقية الموجودة في العالم ، وكانت القدرة الأمريكية العسكرية والسياسية قادرة على حماية الدولار الورقي الذي يعكس عملياً القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية. ولكن شيئاً فشيئاً تغير الوزن النوعي العالمي للاقتصاد الأمريكي في بداية القرن الحادي والعشرين حيث هبط حجم الناتج الأمريكي (34.4% من الناتج العالمي) ، واحتلت أوروبا مكانة موازية للناتج الأمريكي إلى جانب ظهور اليورو كعملة رئيسة منافسة للدولار في 2002/1/1 ، وأصبحت اقتصادات أوروبا مجتمعة -منذ عام 2006- تشكل 35 % من الناتج العالمي الذي يقدر في نهاية عام 2012 بحوالي 65 تريليون دولار.

على أي حال إن الأزمة الاقتصادية الأمريكية والأوروبية الراهنة ليست استثناء فريدا في تاريخ الاقتصاد العالمي بشكل عام ، رغم أن أحد الخبراء أطلق عليها تسمية "الحرب العالمية الاقتصادية الأولى في القرن الحادي والعشرون" ، لما ترتب عليها من اتحاد شبه عالمي لاحتوائها وتقليص أخطارها على الاقتصاد العالمي ، خاصة وأن الاقتصاد اليوم هو اقتصاد قاري عالمي تديره وتحركه العولمة عبر الشركات العملاقة الكبرى العابرة للقومية عن بعد) تقدر اصولها الرأسمالية بحوالي 40 تريليون دولار) ، فانه من المنطق أن تنعكس نتائجه السلبية على مختلف دول العالم

، ما يشير إلى أن العالم اليوم يمر بمفترق طريق رئيسي نحو بناء منظومة القوى العالمية الثورية في البلدان الصناعية الكبرى عموماً والبلدان الفقيرة في الاطراف خصوصاً.

6 / يناير / 2013

بماذا تختلف الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة عن سابقتها ؟..

الأزمات السابقة تميزت بطابعها الإقليمي ، أما الأزمة الحالية فلا يمكن القول أبداً إن مركز الأزمة إقليمي بل هي اليوم عملياً أزمة عالمية، إذ سرعان ما امتدت الأزمة لتتطال الاقتصاد الأوربي والآسيوي وانعكاساتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية في أمريكا الجنوبية وإفريقيا والبلدان العربية.

الوضع الحالي (الأزمة) يشكل لحظة تاريخية فاصلة وهامة ، ولذلك " لا بد - كما يرى كل من الرئيس الفرنسي والرئيس الصيني السابق " هو جينتاو " من صياغة قواعد جديدة إلى جانب تعديل النموذج الرأسمالي كله " في ضوء الدور المتوقع لآسيا التي أصبحت " أكثر المناطق ديناميكية في العالم ما يؤهلها إلى أن تكون شريكه حقيقية مع الاتحاد الأوروبي.

في ضوء ما تقدم ، فإنني لا أبالغ لو قلت بأننا سنشهد ولادة عالم جديد عموماً ، لكن السؤال : إلى أي حد سيحصل تطوير باتجاه الاشتراكية ؟ ذلك مرهون بالتحويلات الاجتماعية والسياسية في جميع بلدان المركز عموماً وفي بلدان الأطراف خاصة دون أن نتجاوز إن أحزاب وقوى اليسار في هذه البلدان عموماً تعيش نوع من العقم الفكري والعجز والقصور الذاتي الذي سيشكل عقبة أمام البديل الاشتراكي (قد تأخذ بعض البلدان الرأسمالية في المركز بتجربة بلدان اسكندنافيا-السويد ، إلى جانب انتشار المثل الفنزويلي في أمريكا اللاتينية وبعض بلدان آسيا) لكن بلدان الوطن العربي ستظل رهينة للتبعية والتخلف والاستغلال الطبقي في مشهد الاسلام السياسي الحالي لفترة طويلة من الزمن في انتظار صحوه حقيقية لأحزاب اليسار الثوري.

6 / يناير / 2013

العولمة الرأسمالية المتوحشة بالارقام.....

تنامي الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 39.4 تريليون دولار عام 1995 إلى 58.6 تريليون دولار عام 2006 إلى 62 تريليون دولار عام 2011 يتوزعون على خمسة شرائح كما يلي:

الشريحة الأولى : أغنى 20% يمتلكون 82.7% من دخل العالم 1.4 (مليون نسمة يمتلكون 51.274 تريليون \$ بمعدل 36624 \$ للفرد سنوياً) تضم هذه الشريحة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان.
الشريحة الثانية : أل 20% التالية يمتلكون 11.7% من دخل العالم 1.4 (م.ن يمتلكون 7.254 تريليون \$ بمعدل 5181 \$ للفرد سنوياً).

الشريحة الثالثة: أل 20% التالية يمتلكون 2.3% من دخل العالم 1.4 (م.ن يمتلكون 1.426 تريليون \$ 1018 \$ للفرد سنوياً).

الشريحة الرابعة: أل 20% التالية يمتلكون 1.9% من دخل العالم 1.4 (م.ن يمتلكون 1.178 تريليون \$ 841 \$ للفرد سنوياً).

الشريحة الخامسة : أفقر 20% التالية يمتلكون 1.4% من دخل العالم . (1.4 م.ن يمتلكون 0.868 تريليون \$ 620 \$ للفرد سنوياً).

110 -دولة فقيرة هو عدد الدول التي يضمها "تادي الفقراء" إذ ارتفع عددها من 25 دولة في عام 1971 إلى 48 دولة في عام 1999 وصولاً إلى 110 دولة عام 2010. فقد تزامن انتصار الليبرالية الاقتصادية وسياسات الخصخصة وبيع القطاع العام في الدول الفقيرة مع ارتفاع مطرد في عدد الفقراء والجوعى.

-هناك مليار شخص دخلوا في القرن الواحد والعشرين وهم غير قادرين على القراءة أو توقيع أسمائهم .ويعيش اليوم 1.3 مليار شخص بأقل من دولار في اليوم و 3 مليارات شخص بأقل من دولارين. وهناك 1.3 مليار شخص لا يصل إليهم الماء النظيف و 3مليارات لا تصل إليهم خدمات المجاري وملياران لا تصل إليهم الكهرباء، ويوجد في المجتمعات النامية 800 مليون شخص لا يحصلون على الطعام الذي يكفيهم، بينما هناك 500 مليون يعانون، بصورة مزمنة، سوء التغذية و 17 مليوناً يموتون كل عام من أمراض لا شفاء منها...بالإضافة الى(27) مليون شخص يعانون العبودية على الرغم من نبذها قبل 200 عام.

في ضوء هذه الوقائع ، أصبح من غير الممكن التعاطي مع هذه المتغيرات أو فهمها أو الاقتراب منها دون فهم واستيعاب ظاهرة التخلف والتبعية من جهة، وظاهرة العولمة الرأسمالية باعتبارها الإطار المرجعي لكل هذا الانتشار والهيمنة من جهة ثانية.

7 / يناير / 2013

حول تراجع الهيمنة الاحادية الامريكية المعولمة ..وبروز تعددية عالمية جديدة.....

في حوار مع فرنسيس فوكوياما في مجلة نيوزويك أول أكتوبر 2008 قال فيه " إن الولايات المتحدة لن تنعم بوضعها الذي ظلت تتمتع به حتى الآن كقوة مهيمنة على العالم ، وهو ما أكدته الغزو الروسي لجمهورية جورجيا في 7 أغسطس من هذا العام ، وأضاف أن قدرة أميركا على صياغة الاقتصاد الدولي عبر الاتفاقيات التجارية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستضعف وستتضاءل معها موارد البلاد المالية ، كما أن المفاهيم والنصائح وحتى المعونات التي تقدمها للعالم لن تحظى بذلك الترحيب الذي تتلقاه الآن.." إن فوكوياما بهذا التصريح يهيل التراب ويدفن مقولاته حول الليبرالية الجديدة والعولمة كنظام يجسد نهاية التاريخ ، لكن هذا لا يعني - للأسف - انهيار الرأسمالية المعولمة بل بداية تعددية عالمية جديدة واستمرارية للتاريخ بالطبع ، ستمارس دولها - بهذه الدرجة أو تلك - الاستمرار في استغلال فائض القيمة للشعوب في الأطراف وإشعال الحروب والصراعات الطائفية والاثنية فيها من ناحية ودون ان يعني ذلك - وهذا هو الأهم - تطور ونهوض إمكانات الحركات اليسارية - في أمريكا اللاتينية

وآسيا وأفريقيا - لمجابهة انظمتها الرأسمالية الرثة التابعة وتجاوز هيمنتها ومن ثم تحقيق أهدافها في التحرر والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

بالطبع إن حديثي عن ولادة النظام التعددي في كوكبنا ، هو أيضا حديث عن ولادة وتشكيل تكتلات اقتصادية متنوعة المصالح والرؤى ، هذه التعددية ستضم: الولايات المتحدة/ أوروبا/ الصين / روسيا/ اليابان/ البرازيل/ الهند .
ان نظام التعددية القادم ، سيجمل في طياته خروجاً على الأسس والقواعد التي حددها مؤتمر " بريتون وودز" التي استنفذت أهدافها وآليات عملها بفعل الأزمة الراهنة والمتغيرات الموضوعية التي ستنتج عنها بعد ان تبين للجميع - سواء في دول المركز أو في دول الأطراف - إن هذا العالم الذي حاولت امبريالية العولمة الأحادية الأمريكية أن تحكمه وتتحكم في مقدراته باسم الليبرالية الجديدة والصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الحرة WTO والشركات المتعدية الجنسية ، قد بدأ في التفكك لحساب التعددية التي اشرنا اليها او للتكتلات الاقتصادية والنقدية أو تعدد العملات وتعدد المصالح والأهداف الإستراتيجية ، والتحالفات السياسية ، مما سيسهم في تقوية الحركات الثورية في بلدان الاطراف ودورها في انهاء طابع الاستغلال الرأسمالي المتوحش ضد دول وشعوب العالمين الثالث والرابع.

7 / يناير / 2013

العولمة.. والماركسية ومستقبل البشرية

يخطئ كل الخطأ من يعتبر الماركسية قد اندثرت، كما يخطئ كل الخطأ من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، وسوف تثبت الأيام أن عاجلاً أو آجلاً، أن أزمة الماركسية مجرد لحظة عابرة في تاريخ البشرية.

حقاً إن الأوضاع والظروف السائدة، لا تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور، ولكن هاهي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أساساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية على النطاق العالمي. وأن هناك إمكانيات واقعية لتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة.

وكما قال بحق الفيلسوف الفرنسي غير الماركسي جان بول سارتر فإن "الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد" ولا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، وهو يزداد تعمقاً بفعل العولمة ويصبح تناقضاً بين الرأسمال الدولي والطبقة العاملة العالمية، والماركسية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعدة البشرية في حل هذا التناقض وإرشاد البشرية في كفاحها للخلاص من الاستغلال الرأسمالي. إن الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري.

لذلك فإن المطلوب ماركسية عصرية عبر تجديدها وتطويرها على ضوء الواقع المعاصر بحيث تستجيب لمتطلبات الزمن الذي نعيش فيه، ولكي لا تكون الدعوة للتجديد صيحة حق يراد بها باطل ولكي نضمن أن يأتي التجديد: تطوراً في الماركسية لا تطويحاً بالماركسية، وإغناء للماركسية لا استغناء عن الماركسية واجتهاداً في الماركسية لا ارتداداً عن الماركسية.

8 / يناير / 2013

آثار عولمة السوق الرأسمالي على بلدان العالم الفقيرة

بعد مرور ما يقرب من خمسة عقود على ولادة نظام العولمة، يتكشف اليوم، طبيعة التناقضات الملازمة للنظام الرأسمالي عموماً، وتفجر هذه التناقضات في المشهد الراهن لعولمة السوق عبر عدد من المظاهر: تزايد تبعية وتخلف البلدان الفقيرة.. ووظفان آليات السوق الحر المفتوح والمنفلت في جميع بلدان العالم، وما أدت إليه هذه الظاهرة من تراجع وتدمير للصناعة المحلية والمنتجات السلعية في بلدان العالم الثالث، حيث تتكشف لشعوب هذه البلدان حجم الويلات التي أفرزها تطبيق آليات السوق الحر التي أثبتت مجدداً أنها أعادت إنتاج التشوهات في النشاط الاقتصادي، من خلال تزايد حجم البطالة الثابتة (البنوية) والبطالة المؤقتة، والتضخم وارتفاع الأسعار وثبات الأجور، وما يرافق ذلك من تزايد انتشار الفقر والفقر المدقع في أوساط الجماهير الكادحة، علاوة على تزايد انتشار السرقة والجريمة والمخدرات والدعارة والانهييار النفسي، جنباً إلى جنب مع اقتصاد الكوميرادور والمضاربة والمقامرة والطفيليين بكل أشكالهم.

التدهور الشديد والمتفاقم في المساواة الاجتماعية في ظل بشاعة الاستغلال واستبداد الانظمة الحاكمة، بفعل الفجوة الهائلة في توزيع الثروات والدخل من ناحية والزيادة الكبيرة في نسبة الفقراء التي تزيد في بلادنا وبلدان العالم الثالث عن 70% من ناحية ثانية.

تطور الفقر وتفاوتات الدخل عالمياً وإقليمياً وقطرياً بفعل العولمة الراهنة حيث اتسع الفقر افقياً ليشمل أوسع الفئات الوسطى، وينحدر بها إلى ما يقرب من خط الفقر.

التراجع عن نظام الخدمات الاجتماعية، بينما تتقدم التكنولوجيا في البلدان الصناعية وتنتشر بصورة هائلة غير مسبوقة، لتحقيق إنتاجية فائقة وأرباحاً أسطورية، تتقلص الخدمات الاجتماعية للفقراء العاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود.

8 / يناير / 2013

تحديات الشعوب الفقيرة في مجابهة العولمة الراهنة

تتجلى في المرحلة الراهنة (مرحلة أزمة التراكم) ظواهر متجددة من التفاوت الاجتماعي والفقر يمكن أن نسميها أشكالاً من "تحديث الفقر". فلا تزال مجتمعات الأطراف تعاني من حجم كبير "لجيش احتياطي" من قوى العمل يستحيل

امتصاصها في إطار سيادة منطق التراكم الرأسمالي، وخاصة في إطار انفتاح التراكم المحلي على العولمة الليبرالية وإطلاق حرية الأسواق دون تقنين يذكر. فال...منافسة في هذه الأسواق المفتوحة تفترض تركيز الاستثمارات في مشروعات تمتص أموالاً هائلة نظراً لاحتياجات التكنولوجيات الحديثة، وبالتالي يتقلص الاهتمام برفع مستويات الإنتاجية في القطاعات التي تعمل فيها أغلبية قوى العمل. وإذا كانت ظواهر "تحديث الفقر" قد أخذت في البروز خلال المرحلة الأخيرة للنظم الاشتراكية والنظم الوطنية الشعبية (أي مرحلة التآكل والتفكك)، إلا أنها قد تفاقمت بحدة خلال العقدين الأخيرين مع دخول آليات التراكم أزمتهما الراهنة .

وبالتالي فإن مشروعات "التخلص من الفقر" (حسب لغة البنك الدولي) لن تكون فعالة، بل ستظل حبراً على الورق، ما لم يتم التخلي عن اعتناق مبدأ سيادة السوق الحرة، والعودة إلى مبدأ تقنين الأسواق، الأمر الذي يفترض بدوره -كما يقول الصديق المفكر الماركسي د.سمير أمين- الشروط الآتية -:

على المستوى القطري، إقامة نظم حكم ديمقراطية جذرية ذات مضمون اجتماعي حقيقي.
على المستوى العالمي، بناء عولمة بديلة متعددة الأقطاب تتيح هامشاً لتحرك الطبقات الشعبية في مختلف المجتمعات المكونة للمنظومة العالمية بما يمكن من حلول هذه العولمة البديلة محل نمط العولمة الليبرالية السائدة .
إن التحدي الذي تفرضه إمبريالية العولمة اليوم على شعوب العالم، هو في حقيقته انعكاس لظرف موضوعي، يعبر عن التناقض التاريخي الذي وصل اليوم إلى ذروته عبر الصراع أو التناقض بين التراكم الرأسمالي في المراكز من جهة، وضرورات كسر التبعية والتخلف في بلدان الأطراف وسعيها نحو النهوض والتقدم من جهة أخرى، إذ أن هذا الصراع التناحري بين المراكز والأطراف هو أيضاً، تعبير عن التناقض الصارخ بين الطابع الاجتماعي أو الجماعي للإنتاج الرأسمالي، بوصفه محدداً رئيسياً للعلاقات الاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية من جهة، وبين ما يسميه ماركس الطابع الخاص أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بوصفه المحدد الرئيسي للإنتاج الرأسمالي الهادف إلى ضمان استمرارية الحصول على فائض القيمة، أو زيادة معدل الربح والتراكم الرأسمالي الهائل الذي دفع إلى تطور القوة الاقتصادية المعولمة الراهنة، أو الشركات المتعددة الجنسية من جهة أخرى، خاصة بعد أن أصبحت الأسواق المحلية أو القومية غير قادرة على استيعاب هذا التوسع غير المسبوق في الإنتاج وفي تراكم رأس المال وحركته المتسارعة والمعولمة، ولذلك فإن الوجود المتزايد الاتساع والتراكم، و الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسية هو في الحقيقة شكل من أشكال تطور الرأسمالية المعولمة المتوحشة في طورها الإمبريالي الراهن، كنتاج مباشر لعملية التراكم الرأسمالي الذي بات بحاجة إلى أطر عالمية قادرة على احتواء حركته وتوسعه المستمرين، وهنا بالضبط تتبدى مدلولات ومضامين العولمة الأحادية، ليس فقط تعبيراً عن البعد السياسي للهيمنة الأمريكية، وإنما أيضاً كأحد تعبيرات هذا التراكم الرأسمالي وقوته الاقتصادية التي وجدت في العولمة ملاذها و مستقرها الأخير.

8 / يناير / 2013

من الميراث الفكري للمناضل الماركسي القومي العربي الراحل عيداروس القصير.....

في اجابته على سؤال :كيف تتغلب القوى الاشتراكية والديمقراطية على عزلتها ..؟ يحدد المفكر الراحل عيداروس القصير اربع مهمات فكرية مجتمعية نضالية ، هي :

تصحيح الخط السياسي العام ليكون حجر الزاوية فيه -وبوضوح -تحقيق التحرر الوطني الكامل لمصر والتحول الديمقراطي الشامل والتقدم الاقتصادي والاجتماعي المعتمد أساسا على الذات... وضمان و أولوية حقوق الطبقات الكادحة الاقتصادية والاجتماعية واقامة سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية القادرة على تحقيق هذه الأهداف ، فضلا عن الالتزام بروابط الكفاح الوطني المشترك والمصالح المشتركة بين الشعوب العربية واقامة الوحدة العربية على أسس الاستقلال الوطني والديمقراطية والاختيار واحترام الخصوصية والفوارق الوطنية والثقافية بين الأقطار العربية علاوة على حقوق الأقليات القومية.

تنشيط وتطوير السياسات الجماهيرية في ميادينها الثلاثة الأساسية وهي : سياسة مساندة وتطوير وتنظيم النضال الاقتصادي والنقابي ، وسياسة كسب الحريات السياسية والنقابية والفكرية ، وسياسة مقاومة الاستعمار والصهيونية والتبعية والتدخل الأجنبي والتدويل ، ودعم المقاومة العربية المسلحة للاحتلالين الأمريكي والصهيوني ، وإعداد شعبنا وبلادنا فكريا وسياسيا لإسقاط اتفاقيات كامب ديفيد واستكمال تحرير سيناء وحمايتها من العدوان الصهيوني والأمريكي ، ورفض القواعد والتسهيلات العسكرية للقوى الاستعمارية ورفض حلف الأطنطي الاستعماري العدواني وكل أشكال وصور الإشرار فيه أو التعاون معه.

ضرورة الاعتراف والتمسك بكل أشكال ووسائل النضال على أن يتناسب الأسلوب المستخدم في كل ظرف محدد مع قوى الحركة الواقعية وينميها.

العمل على نقل ثقل العمل السياسي إلى مواقع حياة الجماهير في منشآت الإنتاج والخدمات والاحياء والقرى السكنية والقيام في أوساطها بأعمال الدعاية والتحريض والتنظيم ، مع الاهتمام في المرحلة الحالية بالذات بالعمل من داخل الجمعيات والمؤسسات الشرعية والنقابات أيا كانت القيود والتدخلات الأمنية والإدارية فيها ، والقيام بالعمل الدؤوب الطويل الأجل للتأثير في العوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة في ميول الجماهير ونتاج تفاعلها لإمكان إقامة مرتكزات الحركة الاشتراكية والديمقراطية داخل القواعد الجماهيرية.

8 / يناير / 2013

الحديث عن تجديد الماركسية يجب أن يعني استيعابها لواقع العالم الثالث وخصوصيته والتطورات التي شهدتها ارتباطاً بالمتغيرات العالمية الراهنة، وعلى ماركسيي العالم الثالث، الاستفادة من خبرة التجربة التاريخية السابقة للعمل على إنتاج الماركسية وتطبيقها وفق خصوصية الواقع في هذا البلد أو ذاك، وذلك عبر الكشف المتصل عن القوى ذات المصلحة في التحرر والثورة والتقدم الاجتماعي والتنمية المستقلة المعتمدة على الذات، و...عليهم ايضا النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية بأبعادها السياسية الاجتماعية والاقتصادية، ومراعاة كل اشكال الوعي الثوري المنظم (الحزب) عبر الممارسة اليومية المتصلة مع الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين لمراعاة عوامل التغيير الثوري والتحويلات النوعية الثورية الكفيلة بتحطيم بنية انظمة التبعية والاستبداد والتخلف والاستغلال الطبقي وتأسيس النظام الديمقراطي الشعبي بافاقه الاشتراكية.

ضد اليسار مع اليسار تجواباً مع أرضية المفكر غازي الصوراني

سعيد ناشيد

الحوار المتمدن-العدد: 3965 - 7 / 1 / 2013

المحور: أبحاث يسارية واشتراكية وشيوعية

في الواقع، ليست المسألة أن نكون مع أو ضد اليسار، لكن المسألة أي يسار نعني، وأي يسار تحتاج إليه الثورات العربية بالنظر إلى مكان النكوص؟ تقولون إن ماركس لا يزال ضرورياً. أقول وهو كذلك، لكن ماركس وإن كان لا يزال ضرورياً لأجل ن... قد الاقتصاد السياسي وبناء الممارسة النقدية والثورية، إلا أنه لم يعد كافياً. الحس السليم يقول : إن بعد ماركس مياها كثيرة جرفتها مياه أخرى. يصدق هذا القول حتى على ما يسمى بالماركسية الكلاسيكية نفسها (اللينينية، التروتسكية، الماوية، الأوروشيوعية، إلخ). بعد هذا، أليس الحكيم هيراقليطس هو من أخبرنا أننا لا نسبح في النهر الواحد مرتين؟ نعم، هناك مياه نظرية جرفت مياه اليسار العالمي منذ أزيد من نصف قرن، وبدأت روافد جديدة ومتنوعة تصب في النهر اليساري الكبير، بعيداً عن أهوال إمبراطوريات الرعب الشيوعي. ما الجديد؟ بعض الروافد تنبع من فلسفة نيتشه (جان بودريار ومشيل أونفراي، مثلاً)، وبعضها يعود إلى فرويد (وليام رايش وإريك فروم، مثلاً)، وبعضها يعود إلى ما يسمى بقيم ما بعد الحداثة (مشيل فوكو وجاك ديريدا وإدوارد سعيد، مثلاً)، إلخ. وكل هذا طبيعي؛ فداخل اليسار لا توجد وصايا مقدسة.

أما عن الحركات الاجتماعية التي التحقت بركب اليسار العالمي، وبمعزل عن المتن الماركسي الذي لا يزال يحظى بقداسة اليساريين الأرثوذكس، فإنها أكثر من أن تحصى : البينيون، مناهضو العولمة، مناهضو الحروب، مناهضو الجنات الضريبية، المثليون، لاهوت التحرير، اللاهوت النسائي، إلغاء عقوبة الإعدام، حقوق الحيوانات... إلخ .

سؤالي على وجه التحديد، أي يسار يحتاجه الزاهن العربي؟ يسار العقل الأداتي أم يسار العقل التواصل (إذا استلهمنا بعض مفاهيم هابرماس)؟ يسار المجتمع المفتوح أم يسار المجتمع المغلق (إذا استلهمنا بعض مفاهيم كارل بوبر)؟ يسار الوعي الخطي أم يسار الوعي المركب (إذا استلهمنا بعض مفاهيم إدغار موران)؟ يسار الإنسان متعدد الأبعاد أم يسار الإنسان ذي البعد الواحد (إذا استلهمنا بعض مفاهيم هربيرت ماركيوز)؟ وإجمالاً يسار "النصوص المقدسة" أم يسار إرادة الحياة (إذا استلهمنا المنظور النيتشوي)؟

واضح أننا نحتاج إلى يسار أكثر فاعلية، أكثر جرأة، وأكثر تنوعاً وانفتاحاً على الحياة بكل أبعادها. نحتاج إلى يسار مركب، ومفتوح، ومتعدد الأبعاد.

يعني، بكل تأكيد نحتاج إلى ما يُسمى باليسار الاجتماعي والقادر على تطوير العمل النقابي والكفاح المطلي وتحسين شروط العمل والإنتاج والخدمات الاجتماعية وظروف الحياة وسط بيئة غارقة في الفقر والبؤس والتفاوت.

لكننا أيضاً نحتاج إلى ما يُسمى باليسار الليبرالي والقادر على النضال من أجل الحريات الفردية بكافة أبعادها الدينية والجنسية والسياسية وداخل بيئة غارقة في المحافظة والتقليد.

نحتاج إلى ما يسمى باليسار الجمهوري لأجل ترسيخ قيم المواطنة والعيش المشترك. لكننا نحتاج في المقابل إلى ما يسمى بـ"يسار الأقليات" لأجل حماية حقوق الأقليات في العيش المختلف.

نعم، نحتاج إلى يسار يستلهم ماركس لأجل المحافظة على ما يسميه ألان باديو بـ"الفرضية الشيوعية"، لكنه يؤمن تبعاً لهذا الـ(باديو) بأن التغيير هو الحقيقة الوحيدة الباقية. وذلك لغاية ترسيخ قيم المساواة بكل أبعادها وسياقاتها ومتغيراتها، لكننا نحتاج أيضاً إلى يسار يستلهم نيتشه لأجل ترسيخ قيم المبادرة والإبداع، وروح المغامرة والاندفاع، والطموح الإنساني نحو السمو ونحو الأفضل .

يحتاج العالم العربي وعلى حد سواء، إلى يسار حدائثي، وإلى يسار ما بعد حدائثي، وإلى يسار إسلامي أيضاً: يسار حدائثي، على طريقة سمير أمين ومهدي عامل وغازي الصوراني؛ لأننا مجتمعات لم تبلغ بعد عتبة الحدائثية . يسار ما بعد حدائثي على طريقة إدوارد سعيد وعبد الكبير الخطيبي وعلي حرب؛ لأننا لا نريد أن نعيد إنتاج التجارب الفاشية والنازية والتي صعدت باسم بعض مفاهيم الحدائثية نفسها . يسار إسلامي على طريقة عبد الفتاح مورو وصالح الدين الجورشي ومحمد خاتمي وعبد الكريم سروش؛ لأننا لم ننجز بعد مهام الإصلاح الديني.

نحتاج إلى يسار بأبعاد متعددة، بل بكل الأبعاد.
تلك هي خلاصة المسألة اليسارية اليوم.

9 / يناير / 2013

ثورية الماركسية تتجلى في تطورها وتجدها ومعاصرتها.....

إن وحشة الجهد الفردي وقلقه - كما يقول المفكر الراحل ياسين الحافظ - لا يمكن أن يبدهما إلا الالتزام بخط الجماهير ومواكبة تحركها... كما يصبح استلهم جوهر الماركسية وروحها العامة وتراثها الثوري - دونما قبلية، ودونما سجود للصيغ الجاهزة - وسيلة لإقلال احتمالات الخطأ، وتصحيحه، وتجنب السقوط في التجريبية أو الخضوع للعفوية.

ففي ظل عزله وغياب مصداقيته... جف اليسار التقليدي واقترب من مرحلة الاحتضار بعد أن نخره التخلف الفكري، وجعل منه الجمود النظري صنماً فارغاً بلا حياة ، واستنفدت ثوريته الانتهازية وضيق الأفق، وخنفته العزلة الشديدة عن جماهير الفقراء.

إن فصائل وأحزاب اليسار العربي بحاجة إلى كوادرات قيادية ثورية ديمقراطية واعية بالماركسية ومسارها التطوري المتجدد ومنهجها وواعية أكثر بمكونات واقع مجتمعاتها.. قيادات كفؤة وقادرة على الإجابة على أسئلة الجماهير الفقيرة والاندماج في أوساطها والتعلم منها وتعليمها وتنظيمها وتثويرها ..بحاجة إلى قيادات وكوادرات متواضعة وفيه لكل شهداء الحرية والديمقراطية والعدالة والاشتراكية.. ملتزمة بالمبادئ العظيمة التي ضحوا بأرواحهم من أجلها

..ووفيه لأسر الشهداء والجرحى والأسرى المناضلين الصامدين ..ووفيه لجماهير الفقراء والكادحين وقود الثورة وهدفها ...أخيراً فصائل وأحزاب اليسار بحاجة ماسة جداً لقيادات مبدئية صادقة لا تعرف النفاق والانتهازية والفساد والشللية.. إنها بحاجة ماسة إلى مثل هذه القيادات الثورية الوفية الواعية الصادقة ليرفعوها على أكتافهم ، وليست بحاجة إلى قيادات تأتي إليها ليرتفعوا على أكتافها ...ويتنكروا لمبادئها وجوهرها الأخلاقي...ذلك هو أول الطريق لخروج قوى وفصائل اليسار من أزمتها الخانقة شبه المستعصية التي تنذر - في حال استمرار تراكماتها دون علاج جراحي ثوري - إلى تصدع أبنيتها وانهيارها وإسدال الستار عليها.

9 / يناير / 2013

تشويه الاشتراكية

لم يتعرض مذهب سياسي أو اجتماعي أو فكرة للتشويه والافتراء مثلما حدث للاشتراكية .تشويه بدء منذ ظهورها واستمر حتى الآن خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. ونتيجة لهذا التحريف والتشويه والادعاءات التي تعرضت لها الاشتراكية أصبح من الضروري الإسهام في إزالة الالتباسات التي ارتبطت بالنظام الشمولي وغياب الديمقراطية وحرية الرأي والرد على مصادر التشويه من النظام الرأسمالي والقوى والانظمة الرجعية ...بمختلف مسمياتها القبائلية والطائفية والشبه اقطاعية وحركات الاسلام السياسي المنضوية في اطار الرأسمالية الرثة التابعة ، وكافة اشكال المترددين والمرتبدين عن الاشتراكية ممن غادروا مواقعهم لذرائع سياسية أو فكرية أو انتهازية خاصة تحت غطاء الليبرالية الجديدة ومفاهيمها السياسية والمعرفية والمجتمعية الهابطة من جهة والهادفة إلى رفض وتشويه الاشتراكية في موازاة الارتداد ليس فحسب عن مبادئ الماركسية بل ايضاً التراجع عن الثوابت الوطنية والقومية لحساب مفاهيم الليبرالية السياسية والاقتصادية الهابطة من جهة ثانية، وبالتالي فإننا في اطار احزاب اليسار الماركسي العربي حينما نتصدى ونناهض شخوص وأدوات الليبرالية الجديدة في بلادنا، فإننا نتصدى لنظام العولمة الرأسمالي المتوحش، ولسياساته العدوانية في بلادنا التي يقوم بتنفيذها التحالف الصهيوني - الأمريكي عبر تواطؤ وخضوع معظم بلدان النظام العربي الرسمي لتلك السياسات، لذلك فإن مناهضتنا لهذا النظام المعولم، هو في حقيقته مناهضة ومقاومة للعدوان والاحتلال الصهيوني لبلادنا، بمثل ما هو مناهضة لكل أشكال الاستغلال والتخلف والاستبداد والعنصرية والتبعية والاحتكار والاقتصاد الحر وكافة مظاهر الفساد والبطالة والفقر والمعاناة والتوزيع غير العادل للدخل، التي يحرص على تكريسها وإدامتها تلك القلة أو الطغمة الفاسدة من الطبقات الرأسمالية التابعة أو البرجوازية الرثة أو الكومبرادورية والطفيليين والبيروقراطية الحاكمة، على حساب جماهير وقطاعات شعوبنا الفقيرة التي باتت اليوم تتطلع إلى قوى اليسار الديمقراطي الثوري بشوق كبير من أجل الالتحام في صفوفها وتأييدها في عملية النضال الوطني التحرري والديمقراطي من أجل تحقيق أهدافها في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بإفاقها الاشتراكية.

من هو اليساري ؟

يتحدد مفهوم اليساري قبل كل شيء برؤية ماركسية ثورية وديمقراطية سياسية وطبقية مستقبلية تقوم على مجابهة وإسقاط كل أنظمة وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد والتسلط وقمع الحريات ، ومن ثم الالتزام بتلبية مصالح وتطلعات جماهير الفقراء والكادحين وفق مبادئ العدالة الاجتماعية الثورية والمساواة وحرية الرأي والمعتقد دونما أي إكراه من جهة ، فليس يسارياً من لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس...لنضال الطبقي والصراع السياسي والديمقراطي ضد قوى اليمين الليبرالي والرجعي السلفي/الإسلام السياسي... وضد التبعية والتخلف والاستبداد والخضوع ، وليس يسارياً من لا يمارس كل أشكال المقاومة المسلحة والشعبية ضد الوجود الصهيوني والقواعد الأمريكية المنتشرة في الوطن العربي ... وليس يسارياً - بل خائناً - من يستعين بأعداء وطنه بذريعة الديمقراطية ، وليس يسارياً من يشارك في حكومة من صنع الاحتلال أو يتحالف معها ، وبالطبع ليس يسارياً أيضاً من يعترف بدولة العدو الصهيوني ويتناسى دورها ووظيفتها في خدمة النظام الامبريالي . . . وليس يسارياً أيضاً من لا يستوعب تماماً كل مكونات واقع بلده الاقتصادي والاجتماعي / الطبقي بكل تفاصيله المتعلقة بقضايا الطبقة العاملة والبطالة والفقر والتنمية والتشغيل وتوزيع الدخل والمسألة الزراعية والصناعة وقضايا المرأة والشباب والصحة والتعليم ... الخ ، وفق منطلقات ومبادئ وبرامج الثورة الوطنية الديمقراطية ضد التحالف الكومبرادوري / البيروقراطي وإسقاط أنظمة الاستبداد ، من أجل اعتناق شعوبنا عموماً و إلغاء كل أشكال قمع الحريات والاستغلال والاضطهاد والتبعية . من هذا المنطلق يجب أن نعيد تحديد معنى اليسار عموماً، والماركسي المتطور المتجدد خصوصاً ، الملتزم بالمنهج المادي الجدلي ، فلا مكان هنا للتلفيق أو التوفيق ناهيك عن الارتداد الفكري صوب الأفكار الهابطة والانتهازية والليبرالية الرثة ، إذ أن هذه المنهجيات المضللة أساءت كثيراً جداً لليسار العربي كله وأدت إلى عزله عن الجماهير وعن سقوطه المدوي في آن واحد . هذه تعريفات جوهرية وقيم عامة لليسار، ومن وجهة نظري ،ليس يسارياً من لا يدافع عنها ، ولهذا حينما يجري التأسيس لعمل يساري أو وحدة قوى يسارية يجب أن ينطلق من هذا الفرز، ويقوم على أساسه، وإلا استمرت التوجهات السياسية الانتهازية والارتدادات الفكرية وتفاقم مظاهر التفكك الشللية والتحريفية الانتهازية والمصالح الطبقة الخاصة ، فاليسار ليس تسمية بل موقف وفعل أولاً وأساساً.

المفكر العربي غازي الصوراني.. ليس يسارياً من لا يلتزم في الممارسة والنظرية بأسس
النضال

الطبقي والصراع السياسي والديمقراطي ضد قوى اليمين الليبرالي

والرجعي السلفي/الإسلام السياسي... و ضد التبعية والتخلف

والاستبداد والخضوع، وليس يسارياً من لا يمارس كل أشكال المقاومة

المسلحة والشعبية ضد الوجود الصهيوني والقواعد الأمريكية

المنتشرة في الوطن العربي ... وليس يسارياً - بل خائناً - من

يستعين بأعداء وطنه بذريعة الديمقراطية

11/ يناير / 2013

غازي الصوراني

نص كلمة الرفيق غازي الصوراني، مسئول الدائرة الإيديولوجية بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الأخوات والإخوة... الرفيقات والرفاق ...

من فلسطين ومن قلب الصراع مع العدو الصهيوني، نتوجه بالتحيات الرفاقية والتضامن الاممي الصادق مع ال... قيادة الثورية في فنزويلا ورائدها الرفيق هوغو تشافيز ... قبل أيام واثناء تسجيل نفسه كمرشح للرئاسة قال شافيز أنه يشعر بالثقة والفخر بأن "الإعصار البوليفاري" سوف ينطلق. لقد وضع هدفا لنفسه هو تحقيق عشرة ملايين صوت لضمان انتصار ساحق .

وحينما وقف شافيز أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 2005/9/15 ليتحدى أمريكا وحلفاءها، قال :

"يستطيع الشعب في فنزويلا، في سبع سنوات فقط من الثورة البوليفارية، أن يدعي لنفسه اليوم إنجازات اجتماعية واقتصادية مهمة"، من اجل دعم الجماهير الفقيرة بالغذاء والدواء... فقد بات سبعة عشر مليوناً من الفنزويليين - أي سبعون بالمئة من السكان تقريباً - يتلقون العناية الصحية الشاملة. "ويتم إيصال أكثر من مليون وسبعمئة ألف طن من الأغذية لأكثر من اثني عشر مليون إنسان بأسعار مخفضة مدعومة من الدولة، أي لنصف الشعب تقريباً، ومليون كامل من هؤلاء يتلقون تلك الأغذية بشكل مجاني تماماً" ، وهي إنجازات تسجل للقيادة الثورية في فنزويلا... ذلك ان النهج الاقتصادي الذي تتبناه حكومة شافيز، منذ وصلت السلطة في أواخر التسعينات، يقوم على جعل الاقتصاد في خدمة الشعب، بدلاً من جعل الشعب في خدمة الاقتصاد. وهذه هي الفكرة الجوهرية لإلغاء الاستغلال الطبقي الرأسمالي... وهي المقدمة الاولى للاشتراكية .

إن هذا النهج الثوري كفيل بتحطيم النموذج الرأسمالي الليبرالي ومعه المصالح الإمبريالية الأمريكية... وتشافيز وحكومته يدركون جيداً هذه الحقيقة، كما يدركون أن مصير البلاد يتوقف على ثباتهم تحت الشدة، وشافيز ورفاقه رجال مبدئيون، والرجل المبدئي، كما قال كاسترو مرة، كالذهب الحقيقي، ولذلك لم يكن مستغرباً ان تنتصر الثورة في

فنزويلا.... وبدلاً من الانهيار انتصر شافيز، وصمد البوليفار، وتماسك الاقتصاد... وتزايد التفاف الجماهير الشعبية حول الثورة .

إن مصداقية شافيز وحكومته الثورية في ممارساتها ضد المصالح الإمبريالية والصهيونية، وفي خدمة مصالح الجماهير الفقيرة من العمال والفلاحين، كان هذا بلا شك من العوامل التي ساعدت شافيز وحزبه على الانتصار نصراً مدوياً في الاستفتاء على استمراره في الحكم في 2004/8/15. والتي ستؤكد انتصاره في الانتخابات الرئاسية القادمة ديسمبر للأعوام ... 2007-2013 وانشاء ذلك تواصل الامبريالية الامريكية ممارسة الضغوطات على حكومات أمريكا اللاتينية لمساعدتها على عزل الثورة الفنزويلية، التي تنظر إليها كبؤرة خطيرة تشكل مثالا بالنسبة للجماهير الغاضبة في كل القارة، وفي مقابل هذه الهجمة الامبريالية الامريكية، تلتحم الجماهير الفقيرة مع قيادتها الثورية، ذلك إن الحلفاء الحقيقيين للشعب الفنزويلي هم - في آخر المطاف - عمال وفلاحو أمريكا اللاتينية المضطهدون. هم من يمكن الاعتماد عليهم دائماً للدفاع عن الثورة الفنزويلية وعن أي ثورة في هذا العالم ، ونحن في فلسطين نؤكد تحالفنا وتضامننا الأممي مع شافيز والثورة في فنزويلا، التي ستمتد وتتواصل معلنة انهيار الامبريالية وانظمتها في كل امريكا الجنوبية لتشكل قاعدة وسنداً للثورة الفلسطينية والحركات الثورية اليسارية في كل بلدان العالم الثالث .

إن الدفاع عن الثورة الفنزويلية لا يمر عبر الدبلوماسية، بل عبر نهج سياسة ثورية، أممية، حازمة، هدفها نشر الثورة عبر كل أمريكا اللاتينية وخارجها، في أفريقيا وآسيا وكل بلدان الوطن العربي .

إن الثورة الفنزويلية ثورة ديموقراطية شعبية، تسير على طريق الثورة الاشتراكية، وفي هذا السياق فإن ما يسمى بـ"الديموقراطية البرجوازية"، ليس سوى خدعة كبرى تختبئ وراءها دكتاتورية رأس المال بقيادة التحالف اليميني البيروقراطي الكومبرادوري الطفيلي من عملاء وتوابع الامبريالية

فقط الحركة الثورية للجماهير الشعبية هي التي منعت الثورة المضادة من الانتصار . لقد أظهرت التجربة أن القاعدة الصلبة الوحيدة التي تدعم الثورة هي الجماهير الفقيرة، وفي مقدمتها الطبقة العاملة والفلاحين الأجراء . إن كلمتنا الصادقة نحن في الجسد ، الى قيادة وعمال فنزويلا هي: لا تتقوا إلا في أنفسكم وفي قوتكم الخاصة! لا تتقوا إلا في حركة الجماهير الثورية! هذه هي القوة الوحيدة التي بإمكانها كنس جميع العراقيين وهزم الثورة المضادة والبدء في أخذ السلطة بين أيديها. هذه هي الضمانة الوحيدة للانتصار... وعلى هذا الطريق فإن ما يتوجب امتلاكه هو برنامج ثوري حازم، مبني على أسس علمية، وليس هناك من نظرية يمكنها تحقيق هذا إلا الماركسية وحزبها حزب الفقراء والعمال والفلاحين ...

فالنضال من أجل الديمقراطية الثورية، لا يمكنه أن ينتصر إلا إذا تحول إلى نضال ضد ديكتاتورية الرأسمال وتحالفه الطبقي، ومن ثم ، فإنه لكي ينتصر النضال من أجل الديمقراطية، يجب أن يقود مباشرة إلى نضال من أجل سلطة العمال والفلاحين الفقراء ومن أجل الاشتراكية. ليس هنالك من "طريق وسط ."

إن مستقبل الثورة البوليفارية سوف يتحدد، في آخر المطاف، بدرجة امتدادها إلى باقي بلدان أمريكا اللاتينية وخارجها. لقد فهم "تشي غيفارا" جيداً هذه الفكرة عندما قال أنه لا يمكن حماية الثورة الكوبية إلا بخلق "فيتنام فيتنامين أو ثلاثة أو أكثر"... وها هي فنزويلا وغيرها من بلدان امريكا اللاتينية يحققون الحلم الجيفاري .

إن الحركة الثورية قد بدأت منذ الآن في الامتداد إلى بلدان أخرى كما رأينا ذلك مع انتخاب "إيفوموراليس" في بوليفيا و"لولا" في البرازيل ، كما أن البيرو والإكوادور والمكسيك ونيبال والعديد من بلدان آسيا وإفريقيا والبلدان العربية ليسوا بعيدين عن هذه الموجة الثورية .

سوف تنتصر الحركة البوليفارية، وتتقدم إلى الامام لتتجاوز حدود الثورة البرجوازية الديمقراطية، وإنجاز الثورة الاشتراكية ، ونحن في الجشد نؤكد ثقتنا بالقيادة الثورية والرئيس الرفيق شافيز صوب مزيد من التقدم على طريق الثورة الاشتراكية في كل امريكا الجنوبية لتشكل منارة وقيادة تحتذى من رفاقنا في الجبهة الشعبية ومن كل الثوريين اليساريين المناضلين العرب من اجل التحرر القومي والديمقراطية والاشتراكية في بلادنا .

مدركين ان اي صفقة للثورة الفنزويلية هي صفقة لنا جميعاً .. كما أن صمود الثورة وانتصارها هو انتصار لكل المضطهدين والمناضلين من اجل الحرية والتقدم والاشتراكية .

عاشت الثورة الاشتراكية في بوليفيا التي تغزو اليوم كل أمريكا اللاتينية وتهدد مصالح الإمبريالية والوجود الصهيوني في بلادنا .

عاش التضامن الأممي ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني في بلادنا .. وسترفر رايات التحرر والاشتراكية الحمراء في بلادنا كما ترفر اليوم في فنزويلا .. فجيفارا لم يمت .. لقد عاد .. افتحوا الأبواب .. وأقيموا السواري لرايات اليسار التي ترتفع من جديد في فنزويلا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا معلنة بداية الخطوات صوب هزيمة الإمبريالية وحليفها الصهيوني وكل القوى الرجعية والكومبرادور في بلادنا .

عاشت الجبهة الشعبية طليعة من طلائع اليسار العربي والعالمي .

عاشت الثورة الاشتراكية في أمريكا اللاتينية طليعة الأممية في هذا العصر....مشاهدة المزيد

11/ يناير / 2013

في مضمون ومغزى النضال الثوري الشعبي في الوطن العربي.....

في البلدان التابعة والمتخلفة والمفكرة، ومنها وطننا العربي، فإن النضال الماركسي الاشتراكي الثوري - كما يقول المفكر الراحل ياسين الحافظ- مطالب بتحقيق الثورتين معاً: ثورة علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، وثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الرأسمالية، بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي لذا فإن الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير -إن كان جذرياً- الجانب الاقتصادي، ومن دون أن يترافق هذا التغيير بثورة علمية- علمانية ديمقراطية على الصعيد السياسي والاجتماعي والفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً -وقبل كل شيء- نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمانية وعقلية كرست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيمًا عقلانياً حرًا، دونما أطر جامدة او شمولية مستبدة او بيروقراطية مسبقة تشل حركته أو تقاليد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء .

إن التأكيد على الصفة العلمانية الديمقراطية للثورات الشعبية بافاقها الاشتراكية في الوطن العربي سيوفر للنضال الجماهيري، مجابهة كاملة وشاملة وجذرية لجميع جوانب التخلف في الحياة العربية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وإن أي محاولة للتكرار لهذا الجانب الأساسي من الثورة الاشتراكية، سيؤدي إلى خلق مجتمع هجين مشوه مزيف، قد يتقدم فيه الجانب الاقتصادي، في حين تبقى الجوانب الأخرى للمجتمع العربي راكدة متخلفة عفنة .
إن الأساس العلماني الديمقراطي للثورة الشعبية الاشتراكية سيكون وحده الكفيل بجعل الثورة العربية المعاصرة ثورة كلية، يتوأكب فيها التغيير الثوري في جميع مستويات الحياة العربية وجوانبها.

11/ يناير / 2013

العولمة الرأسمالية المتوحشة بالأرقام (رأس المال ينزف دما من كل مساماته)

طبقا لبيانات البنك الدولي عن التنمية في العالم ، فإن مجموعة الدول منخفضة الدخل بلغ العدد الإجمالي لسكانها عام 2012 نحو 2500 مليون نسمة، من إجمالي سكان العالم البالغ عددهم 7 مليار نسمة ، أي بحصة تتجاوز ثلث البشرية عددا . وفي المقابل ، بلغت القيمة الكلية للنتاج الإجمالي للمجموعة حوالي 2.7 تريليون دولار فقط، من الناتج العالمي...! لمقدر (عام 2011) بنحو 62 تريليونا ، أي بنصيب واحد من ثلاثين جزء. وهكذا يأخذ ثلث سكان العالم نحو 4.4% من الناتج العالمي!..

وهناك مجموعة فرعية تسمى الشريحة المنخفضة من المجموعة متوسطة الدخل، ويزيد عدد سكانها على عدد سكان الدول منخفضة الدخل نفسها ، إذ يبلغ 2800 مليون نسمة، بإجمالي للنتاج يقدر بنحو 6 تريليون دولار. فهذا إذن ثلث آخر لسكان العالم، يحصل على 9.6% من الناتج العالمي.

(مجموع سكان الثلثين-الضعيف والمنخفض- 5300 مليون نسمة يحصلون على 14% من الناتج العالمي الإجمالي أي ما يعادل 8.7 تريليون دولار ، في حين أن الدول الصناعية الغنية عدد سكانها 1700 مليون نسمة تحصل على 53.9 تريليون دولار بنسبة 87%) . إن هذه النسبة تجسد بشاعة استغلال وهيمنة دول المركز الرأسمالي على مقدرات شعوب العالم أو ما يطلق عليه : الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب..

الرأسمالية المتوحشة بالأرقام :

الفقراء يزدادون فقراً: 1.2 مليار نسمة هو عدد الجوعى في العالم، ينضم إليهم 75 مليون سنويا بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود ، وهذه الزيادة في اعداد الجوعى تقابلها زيادة هائلة في ثروات الأثرياء الذين ازداد عددهم ليصل عام 2010 الى 11 مليون شخص مجموع أموالهم تقدر بحوالي 42 تريليون.

وعلى صعيد المناطق الجغرافية لا تزال أميركا الشمالية تحتكر القسم الأعظم من الثروات وعدد المليونييرات، حيث يوجد فيها 4 مليون شخص مليونير يملكون نحو 15.5 تريليون دولار. تليها في المركز الثاني أوروبا بعدد مليونيرات بلغ 3.5 مليون شخص تقدر ثرواتهم بنحو 14 تريليون دولار.

20 مليون شخص ينضمون إلى دائرة الفقر كلما انخفض معدل النمو 1 في المئة، ومن المتوقع أن ينخفض معدل نمو البلدان النامية إلى 4.5 في المئة.

11/ يناير / 2013

الضفة الغربية ساحة الصراع الرئيسية ضد الاحتلال الصهيوني

تضامن الفصائل الفلسطينية مع قرية " باب الشمس " واعتصام قياداتها وكوادرها واعضاءها هو تجسيد حقيقي لدور الفصائل واستعدادتها لمصداقيتها واحترامها في اوساط شعبنا الفلسطيني... فهل تثبت وجودها وفعاليتها في هذه اللحظة وما بعدها؟ أم ستعرض لدورة جديدة من التراجع والعزلة وغياب المصداقية ... باب الشمس تدعوكم وفي انتظاركم...

12/ يناير / 2013

استنهاض وتقوية جبهة الجماهير الشعبية العربية على طريق النضال التحرري الثوري والديمقراطي الوطني والقومي.....

المسألة المركزية في صراعنا مع الوجود الصهيوني تقوم على أن الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي ، باعتباره صراعاً عربياً صهيونياً بالدرجة الأولى، لن يجد حلاً إلا من خلال تفعيل الحراك الاجتماعي الثوري الديمقراطي الكفيل وحده بالقضاء على أسباب ضعف جبهة الجماهير الشعبية العربية، وأعنى هنا علاج أسباب...ب هذا الضعف العضوي من مختلف أوجهه السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية بالمعنى الحضاري النهضوي الديمقراطي التقدمي والإنساني.

والى أن تتوفر هذه الشروط تدريجيا سوف يستمر الصراع كما هو، بالتالي فمهما طال واستمر الحديث عن التفاوض من اجل السلام وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية، فلن يكون في ذلك سوى تكريسا للهيمنة والسيطرة الأمريكية الإسرائيلية باسم أوهاام " السلام " أو الحلول المحسومة لدويلة قابلة للحياة أو توسيعاً للحكم الذاتي دون أي شكل من أشكال السيادة على الأرض والمعابر والحدود والموارد، ما يعني أن إدارة هذه المعركة من صميم مسئولية جميع شعوب المنطقة وفي طليعتها شعبنا الفلسطيني من اجل مواصلة النضال بكل اشكاله حتى تحقيق هدف ازالة الكيان الصهيوني واقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

12/ يناير / 2013

ان الرفض الصهيوني لمقررات الشرعية الدولية، لم يكن ممكناً بدون الدعم المباشر والصريح من القوى الاستعمارية ثم الإمبريالية الأمريكية وبدون استمرار حالة الخضوع والتبعية والتخلف للحكومات العربية

المتواطئة مع النظام الامبريالي من جهة ثانية، ما يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية اليسارية وخروجها من أزمتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود و...لمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري - البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها.

12/ يناير / 2013

ان حديثي عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حديث يستدعي-على الأقل نظرياً في هذه المرحلة- استنفار كل طاقات اليسار من أجل إعادة النظر في الخطاب السياسي وصولاً إلى خطاب/برنامج يستجيب لمعطيات وضرورات المرحلة الراهنة والمستقبل، الأمر الذي يستدعي حواراً جاداً وعمقاً بين أطراف اليسار الماركسي العربي لتحقيق هذه الغاية، لبدأ مرحلة جديدة في نضاله من أجل إعادة تأسيس المشروع القومي التحرري الديمقراطي النهضوي ، كفكرة مركزية توحيدية تلتف حولها الجماهير الشعبية في فلسطين وبلدان الوطن العربي ، وفي الطليعة منها الطبقة العاملة وكل الكادحين والفقراء والمضطهدين والمستغلين العرب الذين سيمثلون روح هذه النهضة وقيادتها وأدواتها.

13/يناير/2013

ينبغي علينا أن نحلم" بشرط أن ندرك سر قوة الحلم الثوري الذي يشكل منبع التغيير و الثورة..

إن النضال من أجل تحقيق هدف إقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها ، كفيل بحل المسألة اليهودية في إطار المجتمع العربي الديمقراطي الموحد، وهذه القضية قد يفترض البعض محقا أو بدون وجه حق بأنه موقف طوباوي ، فإنني أقول بوضوح أن هذا ليس موقفا طوباويا بقدر ما هو حلم ثوري تتوافر مقوما...ته وإمكاناته في نسيج مجتمعا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية عموما ، وفي أوساط الشرائح المضطهدة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة التي تتطلع بشوق كبير إلى المشاركة في تحقيق هذا الحلم الثوري الذي يجسد الأهداف الوطنية والديمقراطية المستقبلية للشعوب العربية.

لذلك فإن التحدي الكبير الذي يواجه شعوب امتنا العربية اليوم يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري ديمقراطي من منطلق الصراع الطبقي ضد أنظمة الذل والاستبداد والاستغلال والفساد التي تحكمها، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن

هذه الأنظمة شكلت الأساس الرئيسي في تزايد واتساع الهيمنة الامبريالية على مقدرات وثروات شعوبنا العربية، كما شكلت الأساس الرئيسي لتزايد واتساع عنصرية وصلف وهمجية "دولة" العدو الإسرائيلي.

إن إيماننا بآفاق المستقبل الواعد لشعوبنا العربية كلها، في هذه اللحظة الثورية ، لا يعني أننا نؤمن بحتمية تاريخية يكون للزمان والمكان دوراً رئيسياً وأحاديّاً فيها، بل يعني - من خلال أحزاب وفصائل اليسار الماركسي الثوري - تفعيل وإنضاج عوامل وأدوات التغيير الديمقراطية الحديثة والمعاصرة ، والبحث عن مبرراتها وأسانيد الموضوعية الملحة من قلب واقعنا الراهن.

لذلك كله، "ينبغي علينا أن نحلم" بشرط أن ندرك سر قوة الحلم الثوري الذي يشكل منبع التغيير و الثورة ، وأن القوة الثورية هي مالك هذا الحلم ودون أن تغادر أقدامه تعرجات الواقع، للوصول لهدف نبيل وغاية واضحة، وهل هناك أنبل من غاية تحقيق دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها تلتزم سياسياً وقانونياً وأخلاقياً بحل المسألة اليهودية في إطارها.

14/يناير/2013

لن يكون الكفاح الثوري ، التحرري والديمقراطي العربي والفلسطيني مجدياً، إلا إذا كان كفاح مواطنين حررت إرادتهم وعقولهم، ولن يكون القائد الوطني الماركسي جديراً باسمه إلا إذا كان واجبه التحريض على هذه الإرادة وخلق أشكال سياسية بلا مراتب وبلا رعية وأعيان أو محاسيب أو شلل داخل أحزاب اليسار ، بما يؤدي إلى إنتاج قيادة انتهازية رخوة عاجزة ، مرتدة وغير متجانسة ستدفع بهذا الفصيل أو الحزب إلى مزيد من التفكك والخراب.

فندما تهترئ الأطر السياسية التي تتصدر قيادة الجماهير، يصبح رصد آفاق النضال الجماهيري، وتلمس مشاكله ضرباً من الجهد الفردي القلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصة في مرحلة مضطربة وصاخبة ومعقدة كالتّي نعيشها اليوم في ظل تجديد وإعادة إنتاج التبعية والتخلف وفق أدوات الليبرالية الرثة أو أدوات الإسلام السياسي.

وبالتالي فإن وحشة الجهد الفردي وقلقه - كما يقول المفكر الراحل ياسين الحافظ - لا يمكن أن يبدهما إلا الالتزام بخط الجماهير ومواكبة تحركها... كما يصبح استلهاج جوهر الماركسية وروحها العامة وتراثها الثوري - دونما قبلية، ودونما سجود للصيغ الجاهزة - وسيلة لإقلال احتمالات الخطأ، وتصحيحه، وتجنب السقوط في التجريبية أو الخضوع للعفوية.

مع اطلالة العام الجديد 2013...معايدة إلى كل ابناء شعوبنا العربية عموما ومواطنينا المسيحيين خصوصا.....

كل عام ومواطنينا من مختلف الأديان والعقائد موحدين في عملية البناء والنهوض الديمقراطي والتقدم. كل عام ومواطنينا مسيحيين ومسلمين وعلمانيين بخير في مجتمع ديمقراطي يقوم على الحرية ، يدرك كل مواطن فيه أن ما يهدد حرية أي فرد يمكن أن يهدد حرية الجميع .. بهذا الوعي الجمعي تتوفر لدينا كل إمكانيات مقاومة

الاستبداد الداخلي ومقاومة التبعية ومقاومة التخلف والاستغلال و مجابهة العدو الامبريالي الصهيوني والانتصار عليهم بامتلاكنا لروح و ارادة الثورة وأداتها لتأسيس مقومات التطور والنهوض السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي والثقافي بافاقه الثورية المأمولة.

العلاقات الرأسمالية الرثة واثرها على تخلف مجتمعاتنا العربية...

على الرغم من تغلغل العلاقات الرأسمالية (الرثة والمشوهة) في بلادنا، الا أن المجتمعات العربية لم تستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والاخلاقي والدور التاريخي الموضوعي للنهوض الحداثي وللثورة الوطنية الديمقراطية وللمشروع القومي التقدمي أو الذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي ، والسبب في كل ذلك يتجلى عند رؤيتنا للفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمعات عربية عن شكل ومضمون مفاهيم الحداثة والنهضة والتنوير العقلاني والتقدم ، التي نشأت في اوروبا منذ اكثر من مائتي عام ، والسؤال هنا : ما هو -يا ترى- الفرق الزمني الذي يفصلنا اليوم في عصر العولمة ، وثورة العلم والاتصالات والمعلومات عن مفاهيم وقيم الحداثة والديمقراطية والنهوض والثورة؟؟ ألسنا بحاجة الى ثورة اشتراكية شعبية تغييرية شاملة تختصر الزمن وتقتلع الانظمة الحاكمة (ملوكا ورؤساء وامراء ومشايخ)وشرائحها الطبقية الاستغلالية العميلة والمستبدة من جذورها و تظال كل جوانب البنية المادية والمجتمعية العربية الكفيلة وحدها بازاحة التبعية وكل مفاهيم واليات وادوات الاستبداد والاستغلال والتخلف الاجتماعي والاخلاقي في بلادنا ؟.

الوضع العربي الراهن يحفز على الثورة المستمرة حتى اسقاط انظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف..... يا يسار الوطن العربي ...ايها الماركسيون الثوريون العرب ..هل من صحة ؟

إن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط التي بدأت في التراكم منذ اتفاقية "سايكس بيكو" وتجزئتها لوطننا العربي عام 1916 ، ووعدها بلفور عام 1917 ، والنكبة الأولى لشعبنا الفلسطيني عام 1948 ، ثم انهيار الوحدة العربية بين مصر و سوريا في أيلول 1961، و تطورت بعد هزيمة حزيران 1967 ، وتعمقت وامتدت بعد كامب ديفيد 1979 إلى اليوم ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينات من إمكانات للتحرر والنهوض الوطني والقومي، تحول هذا الوطن بدوله العديدة وسكانه

إلى رقم كبير - يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، وتحولت معظم أنظمتها وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب اليسارية روحها وإرادتها الثورية وهويتها، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعاً لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضاً جذرياً مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموماً وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصاً.

بماذا تختلف الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة عن سابقتها ..؟

الأزمات السابقة تميزت بطابعها الإقليمي، أما الأزمة الحالية فلا يمكن القول أبداً إن مركز الأزمة إقليمي بل هي اليوم عملياً أزمة عالمية، إذ سرعان ما امتدت الأزمة لتتطال الاقتصاد الأوربي والآسيوي وانعكاساتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية في أمريكا الجنوبية وإفريقيا والبلدان العربية.

الوضع الحالي (الأزمة) يشكل لحظة تاريخية فاصلة وهامة، ولذلك " لا بد - كما يرى كل من الرئيس الفرنسي والرئيس الصيني السابق " هو جينتاو " من صياغة قواعد جديدة إلى جانب تعديل النموذج الرأسمالي كله " في ضوء الدور المتوقع لآسيا التي أصبحت " أكثر المناطق ديناميكية في العالم ما يؤهلها إلى أن تكون شريكه حقيقية مع الاتحاد الأوروبي.

في ضوء ما تقدم، فإنني لا أبالغ لو قلت بأننا سنشهد ولادة عالم جديد عموماً، لكن السؤال: إلى أي حد سيحصل تطوير باتجاه الاشتراكية؟ ذلك مرهون بالتحويلات الاجتماعية والسياسية في جميع بلدان المركز عموماً وفي بلدان الأطراف خاصة دون أن نتجاوز إن أحزاب وقوى اليسار في هذه البلدان عموماً تعيش نوع من العقم الفكري والعجز والقصور الذاتي الذي سيشكل عقبة أمام البديل الاشتراكي (قد تأخذ بعض البلدان الرأسمالية في المركز بتجربة بلدان اسكندنافيا-السويد، إلى جانب انتشار المثال الفنزويلي في أمريكا اللاتينية وبعض بلدان آسيا) لكن بلدان الوطن العربي ستظل رهينة للتبعية والتخلف والاستغلال الطبقي في مشهد الإسلام السياسي الحالي لفترة طويلة من الزمن في انتظار صحوه حقيقية لأحزاب اليسار الثوري.

العلامة الرسامالية المتوحشة بالارقام.....

تنامي الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 39.4 تريليون دولار عام 1995 إلى 58.6 تريليون دولار عام 2006

الى 62 تريليون دولار عام 2011 يتوزعون على خمسة شرائح كما يلي:

الشريحة الأولى : أغنى 20% يمتلكون 82.7% من دخل العالم 1.4 (مليون نسمة يمتلكون 51.274 تريليون \$ بمعدل 36624 \$ للفرد سنوياً) تضم هذه الشريحة الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان.

الشريحة الثانية : أل 20% التالية يمتلكون 11.7% من دخل العالم 1.4 (م.ن يمتلكون 7.254 تريليون \$ بمعدل 5181 \$ للفرد سنوياً).

الشريحة الثالثة: أل 20% التالية يمتلكون 2.3% من دخل العالم 1.4 (م.ن يمتلكون 1.426 تريليون \$ 1018 \$ للفرد سنوياً).

الشريحة الرابعة: أل 20% التالية يمتلكون 1.9% من دخل العالم 1.4 (م.ن يمتلكون 1.178 تريليون \$ 841 \$ للفرد سنوياً).

الشريحة الخامسة : أفقر 20% التالية يمتلكون 1.4% من دخل العالم . (1.4 م.ن يمتلكون 0.868 تريليون \$ 620 \$ للفرد سنوياً).

110 -دولة فقيرة هو عدد الدول التي يضمها "تادي الفقراء" إذ ارتفع عددها من 25 دولة في عام 1971 إلى 48 دولة في عام 1999 وصولاً إلى 110 دولة عام 2010. فقد تزامن انتصار الليبرالية الاقتصادية وسياسات الخصخصة وبيع القطاع العام في الدول الفقيرة مع ارتفاع مطرد في عدد الفقراء والجوعى.

- هناك مليار شخص دخلوا في القرن الواحد والعشرين وهم غير قادرين على القراءة أو توقيع أسمائهم .ويعيش اليوم 1.3 مليار شخص بأقل من دولار في اليوم و 3 مليارات شخص بأقل من دولارين. وهناك 1.3 مليار شخص لا يصل إليهم الماء النظيف و 3مليارات لا تصل إليهم خدمات المجاري وملياران لا تصل إليهم الكهرباء، ويوجد في المجتمعات النامية 800 مليون شخص لا يحصلون على الطعام الذي يكفيهم، بينما هناك 500 مليون يعانون، بصورة مزمنة، سوء التغذية و 17 مليوناً يموتون كل عام من أمراض لا شفاء منها...بالإضافة الى(27) مليون شخص يعانون العبودية على الرغم من نبذها قبل 200 عام.

في ضوء هذه الوقائع ، أصبح من غير الممكن التعاطي مع هذه المتغيرات أو فهمها أو الاقتراب منها دون فهم واستيعاب ظاهرة التخلف والتبعية من جهة، وظاهرة العولمة الرأسمالية باعتبارها الإطار المرجعي لكل هذا الانتشار والهيمنة من جهة ثانية.

حول تراجع الهيمنة الاحادية الامريكية المعولمة ..وبروز تعددية عالمية جديدة.....

في حوار مع فرنسيس فوكوياما في مجلة نيوزويك أول أكتوبر 2008 قال فيه " إن الولايات المتحدة لن تنعم بوضعها الذي ظلت تتمتع به حتى الآن كقوة مهيمنة على العالم ، وهو ما أكده الغزو الروسي لجمهورية جورجيا في 7 أغسطس من هذا العام ، وأضاف أن قدرة أميركا على صياغة الاقتصاد الدولي عبر الاتفاقيات التجارية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستضعف وستتضاءل معها موارد البلاد المالية ، كما أن المفاهيم والنصائح وحتى

المعونات التي تقدمها للعالم لن تحظى بذلك الترحيب الذي تتلقاه الآن.. إن فوكوياما بهذا التصريح يهيل التراب ويدفن مقولاته حول الليبرالية الجديدة والعولمة كنظام يجسد نهاية التاريخ ، لكن هذا لا يعني - للأسف - انهيار الرأسمالية المعولمة بل بداية تعددية عالمية جديدة واستمرارية للتاريخ بالطبع ، ستمارس دولها - بهذه الدرجة أو تلك - الاستمرار في استغلال فائض القيمة للشعوب في الأطراف وإشعال الحروب والصراعات الطائفية والاثنية فيها من ناحية ودون ان يعني ذلك - وهذا هو الأهم - تطور ونهوض إمكانات الحركات اليسارية - في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا - لمجابهة انظمتها الرأسمالية الرثة التابعة وتجاوز هيمنتها ومن ثم تحقيق أهدافها في التحرر والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية بأفاقها الاشتراكية.

بالطبع إن حديثي عن ولادة النظام التعددي في كوكبنا ، هو أيضا حديث عن ولادة وتشكيل تكتلات اقتصادية متنوعة المصالح والرؤى ، هذه التعددية ستضم: الولايات المتحدة/ أوروبا/ الصين / روسيا/ اليابان/ البرازيل/ الهند . ان نظام التعددية القادم ، س يحمل في طياته خروجا على الأسس والقواعد التي حددها مؤتمر " بريتون وودز" التي استنفذت أهدافها وآليات عملها بفعل الأزمة الراهنة والمتغيرات الموضوعية التي ستنتج عنها بعد ان تبين للجميع - سواء في دول المركز أو في دول الأطراف - إن هذا العالم الذي حاولت امبريالية العولمة الأحادية الأمريكية أن تحكمه وتتحكم في مقدراته باسم الليبرالية الجديدة والصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الحرة WTO والشركات المتعدية الجنسية ، قد بدأ في التفكك لحساب التعددية التي اشرنا اليها او للتكتلات الاقتصادية والنقدية أو تعدد العملات وتعدد المصالح والأهداف الإستراتيجية ، والتحالفات السياسية ، مما سيسهم في تقوية الحركات الثورية في بلدان الاطراف ودورها في انهاء طابع الاستغلال الرأسمالي المتوحش ضد دول وشعوب العالمين الثالث والرابع.

العولمة.. والماركسية ومستقبل البشرية

يخطئ كل الخطأ من يعتبر الماركسية قد اندثرت، كما يخطئ كل الخطأ من يحكم على مستقبل الاشتراكية على ضوء حاضرها المأزوم، وسوف تثبت الأيام أن عاجلاً أو آجلاً، أن أزمة الماركسية مجرد لحظة عابرة في تاريخ البشرية. حقاً إن الأوضاع والظروف السائدة، لا تبشر بفرص ثورية في الأمد المنظور، ولكن هاهي وقائع الحياة تؤكد لنا أن هناك أسساً موضوعية لإعادة بناء حركة معادية للرأسمالية على النطاق العالمي. وأن هناك إمكانيات واقعية لتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة.

وكما قال بحق الفيلسوف الفرنسي غير الماركسي جان بول سارتر فإن "الماركسية غير قابلة للتجاوز لأن الظروف التي ولدتها لم يتم تجاوزها بعد" ولا زالت البشرية في عالمنا اليوم تعاني من: التفاوت الطبقي، الاستغلال الطبقي، القهر الطبقي، ولم يحدث في تاريخ البشرية أن بلغ الاستغلال والقهر الاجتماعي والإفقار المستوى الذي وصل إليه اليوم، وهو يزداد تعمقاً بفعل العولمة ويصبح تناقضاً بين الرأسمال الدولي والطبقة العاملة العالمية، والماركسية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على مساعدة البشرية في حل هذا التناقض وإرشاد البشرية في كفاحها للخلاص من

الاستغلال الرأسمالي. إن الاشتراكية اليوم ضرورة حتمية لاستمرار الحضارة البشرية، وضمان لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري.

لذلك فإن المطلوب ماركسية عصرية عبر تجديدها وتطويرها على ضوء الواقع المعاصر بحيث تستجيب لمتطلبات الزمن الذي نعيش فيه، ولكي لا تكون الدعوة للتجديد صحيحة حق يراد بها باطل ولكي نضمن أن يأتي التجديد: تطويراً في الماركسية لا تطويحاً بالماركسية، وإغناء للماركسية لا استغناء عن الماركسية واجتهاداً في الماركسية لا ارتداداً عن الماركسية.

آثار عولمة السوق الرأسمالي على بلدان العالم الفقيرة

بعد مرور ما يقرب من خمسة عقود على ولادة نظام العولمة، يتكشف اليوم، طبيعة التناقضات الملازمة للنظام الرأسمالي عموماً، وتفجر هذه التناقضات في المشهد الراهن لعولمة السوق عبر عدد من المظاهر:

1- تزايد تبعية وتخلف البلدان الفقيرة.. وطغيان آليات السوق الحر المفتوح والمنفلت في جميع بلدان العالم، وما أدت إليه هذه الظاهرة من تراجع وتدمير للصناعة المحلية والمنتجات السلعية في بلدان العالم الثالث، حيث تتكشف لشعوب هذه البلدان حجم الويلات التي أفرزها تطبيق آليات السوق الحر التي أثبتت مجدداً أنها أعادت إنتاج التشوهات في النشاط الاقتصادي، من خلال تزايد حجم البطالة الثابتة (البنوية) والبطالة المؤقتة، والتضخم وارتفاع الأسعار وثبات الأجور، وما يرافق ذلك من تزايد انتشار الفقر والفقر المدقع في أوساط الجماهير الكادحة، علاوة على تزايد انتشار السرقة والجريمة والمخدرات والدعارة والانهييار النفسي، جنباً إلى جنب مع اقتصاد الكوميرادور والمضاربة والمقامرة والطفيليين بكل أشكالهم.

2- التدهور الشديد والمتفاقم في المساواة الاجتماعية في ظل بشاعة الاستغلال واستبداد الانظمة الحاكمة، بفعل الفجوة الهائلة في توزيع الثروات والدخل من ناحية والزيادة الكبيرة في نسبة الفقراء التي تزيد في بلادنا وبلدان العالم الثالث عن 70% من ناحية ثانية.

3- تطور الفقر وتفاوت الدخل عالمياً وإقليمياً وقطرياً بفعل العولمة الراهنة حيث اتسع الفقر افقياً ليشمل أوسع الفئات الوسطى، وينحدر بها إلى ما يقرب من خط الفقر.

4- التراجع عن نظام الخدمات الاجتماعية، بينما تتقدم التكنولوجيا في البلدان الصناعية وتنتشر بصورة هائلة غير مسبوقة، لتحقيق إنتاجية فائقة وأرباحاً أسطورية، تنقلص الخدمات الاجتماعية للفقراء العاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود.

في الذكرى (95) لصدور وعد بلفور... عن هوية "إسرائيل" ومستقبلها

إن "هوية دولة إسرائيل" المرتبطة بمفهوم "الشعب" أو "الامة اليهودية" ستظل هوية مزيفة ، مضطربة غير قادرة على اثبات وجودها بصورة علمية او موضوعية او تاريخية كجزء من نسيج المنطقة العربية، وبالتالي لا يمكن تكريس هذه الهوية إلا بدواعي القوة الاكراهية الغاشمة المستندة إلى دعم القوى الإمبريالية ، فإسرائيل ستظل "كياناً غريباً مرفوضاً في المنطقة

العربية من ناحية وستظل الحركة الصهيونية عاجزة عن الحديث عن "أمة" يهودية بالمعنى الموضوعي او العلمي، كما هو الحال بالنسبة للحديث عن "أمة إسلامية أو مسيحية أو بوذية" من ناحية ثانية، ما يعني أن هذه "الدولة" لا تعدو كونها مجتمع عسكري يضم أجناساً متباينة روسية وبولندية وأوكرانية وأوروبية وآسيوية وعربية وأفريقية ، كل منها له ثقافته وتراثه المختلف عن الآخر ، وجدوا في الفرصة التي أتاحتها الرأسمالية العالمية لهم بالذهاب إلى فلسطين واستيطانها بذريعة "العودة إلى أرض الميعاد" مخرجاً لهم من أزماتهم أو مدخلاً لتحقيق مصالحهم ، إذ انه بدون تشجيع ودعم رأس المال الأوروبي عموماً والبريطاني خصوصاً لما كان من الممكن أن تتقدم الحركة الصهيونية خطوة واحدة إلى الأمام ، ما يؤكد على أن التقدم الاقتصادي والعسكري الذي أحرزته دولة العدو الإسرائيلي لم يكن ممكناً دون الدعم المتواصل حتى اللحظة من القوى الإمبريالية والبرجوازية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، ما يعني أن استنهاض قوى حركة التحرر العربية وخروجها من أزماتها صوب استعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف وتصفية التحالف البورجوازي الكومبرادوري - البيروقراطي ، لتحقيق انتقال مقاليد القيادة إلى "الطبقات" والشرائح الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية القادرة وحدها على توفير عناصر ومقومات القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة إسرائيل وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في مجتمع عربي اشتراكي موحد.

فصائل وأحزاب اليسار العربي بحاجة إلى كوادرات قيادية ثورية ديمقراطية واعية بالماركسية ومساها التطوري المتجدد ومنهجها وواعية أكثر بمكونات واقع مجتمعاتها..قيادات كفؤة وقادرة على الإجابة على أسئلة الجماهير الفقيرة والاندماج في أوساطها والتعلم منها وتعليمها وتنظيمها وتثويرها ..بحاجة إلى قيادات وكوادرات متواضعة وفيه لكل شهداء الحرية والديمقراطية والعدالة والاشتراكية.. ملتزمة بالمبادئ العظيمة التي ضحوا بأ...رواحهم من أجلها ..ووفيه لأسر الشهداء والجرحى والأسرى المناضلين الصامدين ..ووفيه لجماهير الفقراء والكادحين وقود الثورة وهدفها ...أخيراً فصائل وأحزاب اليسار بحاجة ماسة جداً لقيادات مبدئية صادقة لا تعرف النفاق والانتهازية والفساد والشللية.. إنها بحاجة ماسة إلى مثل هذه القيادات الثورية الوفية الواعية الصادقة ليرفعوها على أكتافهم ، وليست بحاجة إلى قيادات تأتي إليها ليرتفعوا على أكتافها ...ويتنكروا لمبادئها وجوهرها الأخلاقي...ذلك هو أول الطريق

لخروج قوى وفصائل اليسار من أزمتها الخائفة شبه المستعصية التي تنذر - في حال استمرار تراكماتها دون علاج جراحي ثوري - إلى تصدع أبنيتها وانهيارها وإسدال الستار عليها.

الأيديولوجيا - أيا كانت - تتحول إلى مفسدة للحوار عندما تتحول إلى نوع من الجمود أو ما يشبه الاعتقاد الديني ، إذ يصبح لدينا مرجع وحيد يمتلك الحقيقة المطلقة ويرفض النقد والمراجعة الفكرية والتطوير ، وبالتالي فإن تأسيس ثقافة الحوار (داخل المجتمع او داخل الحزب) دون الاعتراف بالاستقلال النسبي للأنا أو الذات، مستحيل. فالوعي المستقر يعني الموت، وما دام العالم متطوراً فإن الوعي الذي يمتلك العالم نظرياً، معرفياً، ينبغي أن يتطور، أن يخضع لتجديد دائم، المهم يا رفاقي واصدقائي مزيد من الوعي والتثقيف الذاتي دونما أية مواقف مسبقة، لكي تراكموا في وعيكم ما يؤهلكم للحوار بعيداً عن جمود الأيديولوجيا من ناحية ولقبولكم وحرصكم على احترام الرأي والرأي الآخر.

الماركسية علم دائم التجديد والتطور والارتقاء

اننا بالقدر الذي نؤمن بأن الماركسية إذا ما كفت عن تجديد نفسها إنما تكف عن أن تكون نفسها ، ذلك إن تجديد الماركسية لن يتحقق على يد مفكرين ماركسيين يبدعون من داخل الأبراج العاجية، فتطوير الماركسية مستحيل بمعزل عن الممارسة والتجربة على أرض الواقع، لذلك فإن جميع الماركسيين في كافة الأحزاب والحركات اليسارية على الصعيد الأممي، مطالبين بدراسة واقع بلدانهم وتطبيق النظرية على هذا الواقع تطبيقاً خلاقاً . ويتطبيق الماركسية على أرض الواقع، فإنها تعيد إنتاج نفسها بشكل أكمل وأرقى وتصبح قادرة على تلبية معطيات الواقع الجديد، فالعالم اليوم يعيش فترة مخاض معقدة لمرحلة جديدة في تاريخ البشرية، ومواجهة الرأسمالية المعولمة من القوى اليسارية في البلدان المتطورة ، والقوى اليسارية في بلدان الأطراف، تقتضي مبادرة هذه القوى للحوار من أجل تأسيس أممية جديدة اشتراكية وديمقراطية وإنسانية.

لقد حققت الماركسية إنجازات ضخمة في الماضي ولازال وجودها وثقلها في الحاضر، وتتنظر الماركسية آفاقاً مبشرة في المستقبل، وإذا ما بدت الآفاق أماناً مسدودة مظلمة، فليكن ذلك حافزاً لكل قوى اليسار لتكثيف النضال في مواجهة الإمبريالية والانتصار عليها ، عبر منهجية ورؤية تنأى بنفسها عن أخطاء وخطايا التجربة الاشتراكية المنهارة ، خاصة مظاهر عبادة الفرد والبيروقراطية المقيتة وانعدام الحوار الديمقراطي الداخلي بين التيارات الاشتراكية .

ما يسمى بالربيع العربي لم يجلب للجماهير الشعبية العربية سوى مزيد من الاستبداد والاستغلال والتخلف ، والمزيد من تأثير القوى اليمينية الليبرالية الرثة وقوى الإسلام السياسي والسلفيين خصوصاً، ما يعني عودة أدوات الظلم والظلام بلباس جديد لإعادة تشكيل بلدان النظام العربي في إطار أشكال جديدة من التبعية للسياسات الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي من خلال القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة ، الج...يش ورجال الأعمال والكومبرادور وبقية أشكال الرأسمالية الطفيلية المعادية لتطلعات الشباب الثوري و جماهير الفقراء من العمال والفلاحين وكل المضطهدين، وهو أمر غير مستغرب عبر قراءتنا لدورها السياسي ومصالحها الطبقية ، إذ أن هذه القوى الطبقية كانت وستظل حريصة على إعاقة ربيع الثورة وتعطيل و تبهيت الصراع الطبقي ، وهي بالتالي تعمل دوماً على إرجاع مسيرة الثورة الشعبية إلى الوراء، فهي ضد التنوير وضد الحداثة وضد الديمقراطية وضد الاشتراكية والصراع الطبقي الثوري ، ما يؤكد استعدادها لمهادنة الامبريالية والتعاطي معها ...لكن صيرورة الثورة الشعبية لن تنطفئ ، بل ستشتعل من جديد معلنة بداية ربيعها الثوري الديمقراطي القادم لا محالة ، خاصة في ظل تزايد أعداد الجماهير الفقيرة المقموعة والمضطهدة تاريخياً،والتي تتعرض اليوم إلى مواجهة أوضاع لا تحتمل، ما يعني بوضوح شديد استنهاض الثورة من جديد رغم التضحيات الجسام ... لكن الآمال العظيمة في تحقيق الديمقراطية ودولة المواطنة والعدالة الاجتماعية الثورية بآفاقها الاشتراكية لن تتحقق إلا من خلال التضحيات العظيمة

غازي الصوراني

سؤال الى الرفاق والاصدقاء?....

إذا كنا نتفق على أن الفرق الزمني الذي يفصلنا كمجتمعات عربية عن شكل ومضمون الحداثة والنهضة والليبرالية و مفاهيم المجتمع المدني(او ما يسميه ماركس بحق المجتمع البورجوازي او مجتمع الصراع الطبقي) التي نشأت وترعرعت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوروبا،أكثر من مائة عام، فما هو -يا ترى- الفرق الزمني الذي يفصلنا عن الحضارة الغربية اليوم في عصر العولمة ...وثورة العلم والاتصالات والمعلومات؟؟ وفي لحظة فارقة غير مسبوقه من تاريخنا الحديث والمعاصر تتجلى فيها وتترسخ مظاهر التبعية والتخلف والاستبداد جنبا الى جنب مع تزايد السيطرة الامبريالية الصهيونية على مقدرات وثروات شعوبنا بالتعاون المباشر من العملاء الكبار والصغار ممن يطلق عليهم أمراء وملوك ورؤساء لا هم لهم سوى مراكمة الثروات لحساب مصالحهم الشخصية على حساب دماء الاغلبية الساحقة من شعوبنا ...ألسنا بحاجة الى ثورة شعبية ، وطنية وقومية تنهي حكم هذه الطغمة الوراثية الحاكمة ؟ وتضع حدا لتراكمات قوى اليمين الكومبرادوري (السياسي والديني المسييس)؟ وتطال كل جوانب البنية الفوقية المجتمعية العربية بكل ما فيها من اقزام توارثوا الحكم بالعمالة والاستتباع والخيانة والقهر والاستبداد والاستغلال

والنهب - امراء و ملوك ورؤساء - لاجتثاثهم ودفنهم في مزابل التاريخ ؟ ثورة بقيادة ثورية يسارية الوجه واليد واللسان لتحقيق الاهداف التي طال انتظار جماهير فقراء العرب لها رغم تضحياتهم الغالية من اجلها، في تحقيق الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي وتجاوز وانهاء التبعية ومجابهة التخلف بالرؤى العقلانية التنويرية وامتلاك ادوات العلم والتكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنمية المستقلة والتصنيع ومبدأ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة والدخل في اطار التطور العلمي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي القادر وحده على توفير كل مقومات قوة الردع لطرد وازالة الوجود الامبريالي والصهيوني من بلادنا وحل المسألة اليهودية بصورة ديمقراطية في مشهد عربي نهضوي تقدمي وديمقراطي يفرض احترامه وهيبته على الاعداء قبل الاصدقاء ...وعندها فقط يمكن ان نتفاخر بصوت عال .. هذا هو المجتمع المدني الذي تريده جماهير شعوبنا ومجتمعاتنا العربية ...هل توافقونني على ذلك ؟

حول الجمود الناجم عن التطبيق الميكانيكي لمبدأ المركزية الديمقراطية لدى احزاب وفصائل اليسار العربي).....الحلقة الاولى).....
ان جمود احزاب وفصائل اليسار وتمترسهم الميكانيكي عند مفهوم المركزية الديمقراطية وغيره من المفاهيم والمقولات الماركسية واللينينية ثم الستالينية بدون مراجعتها ومقاربتها مع خصوصية هذا البلد او ذاك ، وبدون وعي المتغيرات النوعية في مجرى ال...حياة الانسانية وتطور العلوم والمفاهيم والافكار السياسية والفلسفية والاجتماعية وخاصة عدم وعيهم لمفهوم الديمقراطية بالمعنى الاجتماعي وبالمعنى التنظيمي واولويته جعل من هذه الاحزاب هياكل محكومة لنظم وآليات بالية قديمة غير مواكبة للتطور التنظيمي و للضرورات المعاصرة وظلت اسيرة للادوات والمفاهيم القديمة وفي مقدمتها شكلانية وجمود مفهوم المركزية كما سبق تطبيقه في التجربة الستالينية على الرغم من ان اطروحات لينين حرصت على التطبيق الخلاق للديمقراطية داخل الحزب، وعلى الرغم من المتغيرات المجتمعية والتنظيمية النوعية التي برزت منذ وفاة لينين الى يومنا هذا.

وبالتالي ظلت هذه المظاهر البيروقراطية الضارة ، مترسخة طوال العقود الماضية في جميع الأحزاب الشيوعية وفصائل اليسار ، لأسباب متعددة أهمها يكمن في الطبيعة البنيوية البيروقراطية المأزومة في الإطار القيادي، إلى جانب - وهذا هو الأهم - غياب الوعي العميق لدى كوادر وأعضاء هذه الأحزاب، وضعف الدافعية الذاتية أو الشغف الحقيقي بالحزب ومبادئه وأفكاره ، الأمر الذي راكم عوامل تراجع مفهوم وآليات الديمقراطية في هذه الفصائل والأحزاب ، وراكم أيضاً استفحال ظاهرة البيروقراطية في معظم المراتب والهيئات الحزبية عموماً وفي الهيئات القيادية الأولى خصوصاً عبر هيمنة المكاتب السياسية والأمناء العامون على الحياة الحزبية، وتفردهم أحياناً، بما أدى -تاريخياً- إلى إضعاف دور وتأثير اللجان المركزية باعتبارها الهيئة التشريعية وصاحبة السلطة أو المرجعية الأولى في الحزب ، وكان من الطبيعي في مثل هذه الأوضاع البيروقراطية ، وفي ظل غياب الوعي لدى قواعد الحزب، أن تؤدي هذه الهيمنة إلى إضعاف دور الهيئات القاعدية والوسيطه إضعافاً يجعلها تتحول إلى هامش في الحياة التنظيمية الداخلية، وحصر مهماتها في تنفيذ الأوامر والقرارات التي تصدرها الهيئات الأعلى في المناسبات والاحتفالات الحزبية ، وفي مثل هذه الأوضاع البيروقراطية الجامدة ، اصبح النص على الديمقراطية دون التقيد بأسسها والوعي بمضامينها ، لا يعني

سوى تحوّل وثائق وانظمة ولوائح احزاب وفصائل اليسار إلى شعارات مفرغة من جوهرها، وإلى نوع مبتذل من الممارسة البيروقراطية أو الاستبدادية أو الانتهازية الذاتية والشللية في ظل غياب التطبيق الخلاق للديمقراطية

كيف نفهم الديمقراطية في التفاعل مع مبدأ المركزية؟.....(الحلقة الثانية ...)

الديمقراطية في جوهرها تحوي مسألتين:

الأولى : أنها تفترض وجود وتوفر عنصر الوعي أولاً، ومن ثم وجود اختلاف الآراء وتناقضها وتصارعها، وبالتالي فأى نفي لهذا الجانب يسقطها .

الثانية : إن الديمقراطية تنظم اختلاف الآراء للوصول إلى آراء أكثر وضوحاً ودقة، وأكثر سداداً، دون نفي الاختلاف من جديد، وهو اختلاف ارتقائي للحزب...ب إذا ما انطلق منه الوعي بقضايا الوطن ومبادئ الحزب وهويته وأهدافه أولاً ، وإذا ما اتخذ مساراً موضوعياً ثانياً، لكن مع استمرار غياب الوعي ، تصبح عملية الاختلاف الارتقائي الديمقراطي للحزب مستحيلة.

إن الممارسة الواعية للديمقراطية والاختيار الحر الواعي داخل احزاب اليسار، هي أحد الضمانات الكفيلة بتطبيق مبدأ المركزية تطبيقاً خلاقاً لا يشكل قيداً على الديمقراطية، ويوفر التناسق والانسجام الرفاعي بين الهيئات القاعدية والوسطى والعليا في هذه الاحزاب، بمثل ما يضمن صيرورة التجدد النوعي في صفوفها بعيداً عن كافة المظاهر البيروقراطية والشللية والجمود، بما يحقق الحفاظ على مركزية وديمقراطية الحزب وتماسك هيئاته عبر التفاعل الرفاعي بينهما بعد طرد وإزاحة مظاهر وأدوات الخلل فيه.

كيف نفهم ونمارس مبدأ المركزية الديمقراطية؟.....(الحلقة الثالثة.....)

إذا كان لينين قد ركّز على المركزية ، وعلى خضوع الأقلية للأغلبية، والأدنى للأعلى، فإن فصائل واحزاب اليسار العربي بحاجة إلى وضعها في إطارها الحقيقي ضمن مفهوم أكثر شمولاً للمركزية الديمقراطية، اعتماداً بدرجة أساسية على الديمقراطية الواسعة ضمن تراتبية الأطر التنظيمية ووفق الالتزام الخلاق والمتجدد بهوية الحزب الفكرية وبرنامجه السيا...سي، لأن التركيز على المركزية وحدها مرادفاً للانضباط والالتزام التنظيميين، ويتجاهل كامل للديمقراطية، سوف يقود إلى إختلال أساسي في مجمل العملية التنظيمية، خاصة في ظل ضعف الوعي وتراجع الدافعية الذاتية لدى الاعضاء ، ومن ثم ضعف تطبيق مفهومي الالتزام والانتماء الحزبي، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء الظواهر السلبية البيروقراطية والانتهازية والشللية وبالتالي مزيد من فقدان الحزب لهيبته ومصداقيته.

فالمركزية ، يجب أن تتوافق مع الديمقراطية الواسعة. كما أن الالتزام والانضباط لابد أن يلازمهما الانتقاد والحوار الرفاعي الصريح والمباشر والمحترم داخل الهيئات ، وإذا لم يتم تطبيق هذه الآلية أو لم يتم فهمها، فلا بد من أن يحدث الشطط، فإذا اخذ جانب المركزية الصارمة فقط، فإن ذلك يعني تبني مفهوم جديد لا علاقة له بمفهوم المركزية

الديمقراطية، خاصة وأن مبدأ المركزية الديمقراطية هو مفهوم غير قابل للفصل التعسفي، ولا يجوز أن نتباه كسعار لممارسة فوقية أو بيروقراطية أو أحادية عند اتخاذ القرارات من الهيئة القيادية الأولى أو من رأسها القيادي أو مركز القرار فيها، لأن ذلك التنبني يؤدي إلى المزيد من خراب العلاقات التنظيمية والمزيد من تراجع الحزب أو الفصيل اليساري على المستوى التنظيمي والسياسي وال جماهيري، ولا نظن أن أي مخلص لهذه الأحزاب والفصائل وتاريخها يريد لها مثل هذا المصير.

إن مختلف التجارب قد أثبتت أن علينا إعادة النظر في كيفية تطبيق مفهوم المركزية الديمقراطية، بما يجعل منه أداة لتطور وتجدد الحزب بعيداً عن كل أشكال البيروقراطية والتفرد والجمود من ناحية، وبعيداً عن كل الممارسات التوفيقية أو المجاملة أو الحلول الوسط من ناحية ثانية.

اخيراً ، لابد من أن أشير إلى أن هذا التوجه المطلوب يقتضي من كل رفيق ، التركيز على الوعي بهوية الحزب الفكرية، النظرية الماركسية ومنهجها، والوعي بمكونات واقعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن الثورة أساسها الوعي، وحين يُفتقد الوعي تختل العملية كلها، وتفشل الثورات، وتتحوّل قيادة الأحزاب الثورية إلى سلطة بيروقراطية أو رخوة أو هابطة أو قمعية أو توفيقية انتهازية.

لكي لا تتحول المركزية الى قيد على الديمقراطية الحلقة الرابعة والاخيرة.....)

الوعي بالاهداف الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية المنحازة كليا للجماهير الشعبية، الى جانب الوعي النظري بالماركسية ومنهجها ، وقوة الدافعية الذاتية والشغف والأخلاق الثورية - لدى العضو - بمبادئ الحزب وأهدافه ، هي مجموعة اسس وضوابط تشكل في مجملها ووحدتها صمام الأمان الذي يحول دون الوصول إلى عزلة الحزب والنه...ايات المحزنة، وهي تسهم أيضا - إلى جانب قوة ووحدة التنظيم - في تحديد التصورات الإستراتيجية، والخطوات التكتيكية، وتحديد الظرف المناسب والزمان المناسب لتحقيق أو ممارسة أي شكل من أشكال النضال. بغير ذلك تفشل الأحزاب الثورية، وتحوّل إلى هوامش، وينتهي دورها التاريخي، ليبقى دورها اللحظي، في المناسبات والاحتفالات الشعبية، الذي لا يعدو أن يكون دوراً شكلياً أو كمياً، دون أي تأثير حقيقي في السياسة أو في المجتمع ، وقد يتحول -بفعل تهمشه- إلى تنظيم تابع وانتهازي يماليء قوى السلطة أو القوى البرجوازية بدل أن يحاربها، ويقبل قيادة البرجوازية التابعة والريثة، بدل أن يقودها، ويهرب أو يعجز عن طرح قضايا الجماهير الأساسية، إلى الحديث عن قضايا هامشية.

فالديمقراطية بقدر ما تتناقض كلياً مع روح الشللية أو المحاور، فهي ترتقي وتتكسر بالوعي وقوة الدافعية والانتماء والالتزام ، لأنها تعني تأكيد الاختيار الحر، والتعبير الحر، وفق أسس ونظم تؤطر التعبير عن الآراء كما تؤطر الاختيار الحر، وهي أسس لا تستقيم الديمقراطية الحزبية بدونها لضمان سلامة المسيرة الحزبية

بسبب هذا الضعف المريع للمثقف العضوي الديمقراطي الثوري عموماً واليساري على وجه التخصيص من جهة وبسبب قوة تأثير القوى اليمينية بمختلف أطيافها السياسية والدينية من جهة ثانية، فقد يحمل المشهد الانتفاضي العفوي الراهن - في أحشائه - جنينا لثقافة مشوهة خليط لمفاهيم الإسلام السياسي والليبرالية الرثة، تسعى إلى إعادة تشكيل ثقافة التخلف وتبرير الخضوع والتبعية و علاقات الاستغلال تحت مظلة هشة من الديمقراطية الشكل...ية التي ستنجح -في حال نضوجها- إلى تحول المشهد الراهن ليصبح خاضعاً لحركات الإسلام السياسي ومشروعها القائم على ثلاثة أعمدة هي:

أولاً: الاستخدام الامثل للديمقراطية الشكلية بوسائل وخطابات ديماغوجية وغيبية بما قد يمهد لتجاوزها والغائها ،
ثانياً: إحلال خطاب إيديولوجي شمولي محلي (ينتهي إلى) خضوع شكلي لطقوس دينية لا غير (سمير امين .) ثالثاً:
قبول الانفتاح الكومبرادوري الشامل على الصعيد الاقتصادي ، اذ ليس هناك أي تناقض بين الإسلام السياسي والنظام الرأسمالي العالمي.
